

تاريخ الحضارات العام

7

العهد المعاصر

منشورات عويدات
بيروت - باريس

تاريخ الحضارات العام

موسوعة في سبعة مجلدات بإشراف موريس كروزيه

١

الشرق واليونان القديمة

أندريه ايمار جانين أوبوايه
أستاذ في السربون أمانة متحف غيمة

٢

روما وأمبراطوريتها

أندريه ايمار جانين أوبوايه
أستاذ في السربون أمانة متحف غيمة

٣

القرون الوسطى

إداور بروي أستاذ في السربون

٤

القرنان السادس عشر والسابع عشر

رولان موسنيه أستاذ في السربون

٥

القرن الثامن عشر

رولان موسنيه أرنيست لابروس
أستاذ في السربون أستاذ في السربون

٦

القرن التاسع عشر

روبير شنيرب أستاذ فخري في الدراسات العليا

٧

العهد المعاصر

موريس كروزيه مفتش المعارف العام في فرنسا

تاريخ الحضارات العام

بإشراف

موريس كروزيه

مفتش المعارف العام في فرنسا

المجلد السابع

تاريخ الحضارات العام

العهد المعاصر

بحثاً عن حضارة جديدة

تأليف

موريس كروزيه

مفتش المعارف العام في فرنسا

نقله الى العربية

فريد م. داغر

يوسف أسعد داغر

منتورات عويدات

بيروت - باريس

جميع حقوق الطبعة العربية في العالم محفوظة لدار
منشورات عويدات
بيروت - باريس
بموجب اتفاق خاص مع المطبوعات الجامعية الفرنسية
Presses Universitaires de France

مدخل

تؤلف الحقبة التاريخية التي انتهت عام ١٩١٥ ، في رأي كينز : «حقبة مدهشة من جهة التطور الذي حققه الانسان » ، كما بلغت فيها الذروة التي سجلها العالم الليبرالي والرأسمالي . ففي الوصف البليغ الذي رسمه لنا هذا العالم الاقتصادي المشهور بيان مفصل لهذه التطورات التي تحققت والتي تتمثل ، على الوجه الامثل ، في ازدهار الدول ، وفي هذا الغنى والحبووحة التي توفرت للأفراد وبهذا الشعور العام بالطمأنينة . فالعالم كله يبعث الى اوروبا الفلال والمحاصيل التي ترضى بها عليها حقولها ، كما ترسل اليها المحاصيل الاستوائية النادرة التي لم تكن لتخطر على بال احد في الامس القريب وهذه المحاصيل والفلال التي يؤلف وجودها اليوم ، علامة من علامات البذخ والرفاه . كذلك فتح العالم ابوابه على مصراعيها امام المصنوعات التي باستطاعة المصانع الاوروبية وحدها توفيرها له . فبرزت لنا صورة عالم مزدهر منفتح بحيث لم يبق من الحواجز المعيقة سوى ظللتها ، وحيث تتوافد وتسير بحرية مطلقة ، الناس والبضائع والسلع ورؤوس الاموال ، والافكار ، وحيث بلغت حركة الانتاج والتجارة ، في اوروبا ، سدة المنتهى ، وسجلت أعلى مستوى عرفه تاريخ البشرية جمعاء .

وهذا الموطن الاسطوري للثروة السابغة ، وهذه «الجمهورية المثالية» التي يصفها لنا كينز ، هي ابعد من ان تمثل العالم القديم حتى ولا اوروبا بجمعها . بل هي صورة قسم من اوروبا «اوروبا السائدة المسيطرة» ، ممثلة ببعض اقطارها الواقعة الى الغرب او في القلب ، والتي يؤلف كل منها مشعلا من «مشاعل الحضارة الاوروبية» . والدول التي اطلت حديثا على العالم في الخارج ، كالولايات المتحدة الاميركية واليابان ، هذه الدول التي تطمع في ان تكون لها حصتها في المشروعات الاستثمارية الكبرى ، هي من حفيدات اوروبا ومن تلميذاتها الناهيات بعد ان اقتبست منها : مناهجها وطرائقها ومثلها واساليب عيشها . وعلى نسبة ما تمثلناه من الطابع الاوروبي استطاعتنا تمثيل هذا الدور الذي لعبته اوروبا من قبل .

وهذه السيطرة التي تمت للرجل الابيض — او بالاحرى لفريق منه — وهي سيطرة لا تعدو

مع ذلك ، القرن السادس عشر ، اعترفت بواقعها الشعوب التي دارت في فلكها ، بعد ان تناسى الناس اصولها الحديثة امام ما شهدته من التطورات المدهشة التي حققتها في القرن التاسع عشر والنجاحات الهائلة التي سجلتها . وبفضل هذه السيادة وفي سبيلها امكن ، على ما يبدو ، تحقيق الوحدة في كوكبنا الارضي هذا . فالنظام الاقتصادي والسياسي الذي مكّن هذه النجاحات هو من المتانة والصلابة بحيث تحدت كل خطر . فالمشاعر التي تشد الناس الى الماضي واصحاب النظريات الخيالية والثورية التي قال بها فريق صغير ، هي التي اخذت تنتقص من قيمة الرأسمالية الليبرالية والديموقراطية النيابية التي لم يشك مع ذلك ، احد بالمستقبل الزاهر الذي سيطر عليها .

وبعد ذلك بأربعين سنة ، وفي اعقاب حربيين هالميتين وازمة اقتصادية ، لم يشهد التاريخ من قبل مثل هذا الاتساع او الشمول الذي اتخذته لها ، تغير الوضع بغيره تماماً . فالازمة التي تمخض عنها العالم منذ مطلع القرن ، والتي انفجرت مدوية عام ١٩١٤ ، هزّت اوروبا من اساساتها . وهذه الحرب الاهلية التي اكتوبرت اوروبا بلمهيبها المحرق مدة اربع سنوات ، والثورة الروسية التي نشبت عام ١٩١٧ ، كل ذلك وما اليه ، انزل « بالنظام الليبرالي الرأسمالي » ، هزات لم يعرف له معها استقراراً بعد . والمحاولات العديدة التي بذلت لاعادة الوضع القديم الى ما كان عليه ولبعث العصر الذهبي الى الوجود ، والرجوع بالانسانية الى لذة العيش والطمأنينة التي كنيم بها العالم قبل ١٩١٤ ، باءت كلها بالفشل . وقبل ان يرزخ العالم من جديد تحت ضغط الازمة الاقتصادية التي اطلت عليه عام ١٩٢٩ ويبتلى بمقاييل الحرب العالمية الثانية ، بدا المحلل اوروبا أمراً لا مرد له ولا محيص عنه وكذلك النظام الذي كان اساس قوة اوروبا وسيطرتها . وإطلالة الاسبوع الاسود على وول ستريت في ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٩ كانت نذيراً بتدهور النظام الرأسمالي ، وبذلك قضي تماماً على هذه الاحلام المعسولة التي راودت خيال رجال السياسة كما راودت خيال رجال الاعمال وكلهم ينفو الى طلوع عهد جديد من الطمأنينة معللاً النفس بمستقبل زاهر بسام . وفي هذا الوقت بالذات قطل علينا حكومات وانظمة جماعية عبثت ساخرة ، بكل المبادئ الليبرالية ، هذه المبادئ التي كانت الركن الركين للحضارة الاوروبية منذ القرن الثامن عشر .

والحرب العالمية الثانية التي دهمت العالم قبل ان يستعيد قواه الخائرة في ابر الازمة الاقتصادية التي نزلت به ، حملت معها هذه النظم الفاشستية كما استفحل معها انقسام العالم محاور واحلافاً ، كما راحت بلدان كثيرة استبيحت باحتنا تشرّيب باعناقها الى الاستقلال متلزمة الحرية أينما هبت . فالقارة الآسيوية بأسرها تنفض عنها نير الدول المستعمرة واستخلاص بقايا

الامبراطورية من الاوروبيين بعد ان عاثوا بها وعبثوا، ولان يمضي كبير وقت حتى تستعيد حريتها السليب . وبلدان اميركا اللاتينية التي كانت تعول على الولايات المتحدة ، زادت نفرة من الدولار الاميركي ومن استعلاء اصحابه .

فالحقبة تؤلف ازمة تجعل كل مكتسبات الحضارة تهتز وترتجف امام ثورة عارمة لامثيل لها ولا نظير . وقد ارتدى العالم وجهاً جديداً ليس في المجال السياسي والاقتصادي فحسب ، بل ايضاً في مجالات العلم والفن والفكر . وهي ثورة عميقة هزت عنيفاً النظريات الفيزيائية وطلعت علينا بكشوف علمية تأخذ بمجامع القلوب ، وتساعد على إعادة النظر في البنيان الفلسفي القائم . فرجال الفن والكتاب يبحثون عن اشكال وصيغ جديدة تساعد على فهم وتفهم كل معضلات العصر ومنجزاته ، كما تفلسف لنا ، بأسلوب جديد ، الوشائج والاراصر الجديدة ، التي تشد الانسان الى نفسه والى العالم .

وهكذا تم للإنسان نجاحات علمية وفنية قادرة على تغيير اوضاع الحياة وظروفها ، وشرائط الحروب واصولها ، فتضع لأول مرة في التاريخ تحت تصرف البشر ، إذا ما ارادوا ذلك ، الوسائل التي تساعدهم تماماً ، على التغلب على الويلات التي اناخت منذ القدم ، على صدر الانسانية ، وأرزحتها .

القسم الأول

أفول أوروبا

الكتاب الأول

أوروبا تفقد وضعها الممتاز

كل قوة مصيرها الفناء . فالقدرة على توجيه التاريخ
ليست من الهبات الثابتة . وأوروبا التي تسلطت هذه الهبة
من يد آسيا منذ نحو ثلاثة آلاف سنة ليس ما يضمن لها
الاحتفاظ بها إلى الأبد والاستمرار بها إلى ما لانهاية له .

لافيس - ١٨٩٠

الفصل الأول

السيطرة الأوروبية قبل الحرب العالمية الأولى

في سنة ١٩١٣ لم تكن سيطرة أوروبا على العالم لتقوم على قوتها العسكرية ، واساطيلها الحربية ، وقواعدها البحرية ، وتفوقها في عتادها العسكري ، وكثرة جيوشها وحسب ، بل كانت ، علامة عما ذكرنا ، قائمة على تفوقها المادي والتقني الذي جعل منها « مصنع » العالم ، وعلى تفوقها المالي الذي جعل منها مصرفه ، وتفوقها الفكري المعترف به في العالم بأسره .

يكن تفوق أوروبا المادي أول ما يكن في ثروتها البشرية . لا نضم السكان في أوروبا تعدد أوروبا سوى ٤٦٠ مليون نسمة من أصل ١٨٠٠ مليون ، هم مجموع سكان الكرة الأرضية (٢٦ ٪) . ورغم ذلك ، فإن معدل نمو سكانها ، ظل دائماً مرتفعاً : ألمانيا تزداد ٨٥٠ ألف نسمة في السنة . والثنائي المؤلف من النمسا والمجر ٢٥٠ ألفاً . والامبراطورية الروسية ما يزيد على المليونين . ولهذا السبب كانت الهجرة الأوروبية أهم هجرة في العالم . وقد أسهمت في توطيد وتطوير الدول « البيض » الجديدة ، التي نشأت فيما وراء البحار ، كالولايات المتحدة ، ودول الدومينيوم ، والأرجنتين والبرازيل ، هذه الدول الجديدة التي راحت تستقبل كل سنة ٤٥٠ ألف مهاجر بريطاني و ٤٠٠ ألف مهاجر إيطالي ، ومئات الألوف من فلاحي أوروبا الوسطى والشرقية ، الذين ازعجهم البؤس في أوطانهم . وفضلاً عن ذلك فإن عدداً ضخماً ، لا يقل دون شك عن ٧٠٠ ألف فلاح روسي ، كان يغشى كل سنة القارة الآسيوية ، ولا سيما المناطق الواقعة فيما وراء جبال الأورال .

وزيادة في تبيان الدور الذي تلعبه أوروبا في بلاد ما وراء البحار ، يلزمنا إلى جانب ذكرنا من أرقام أن نصيف أيضاً ، جميع أولئك المهاجرين ، الذين ينزحون عن أوطانهم ، إلى حين ، ليعملوا في استثمار المشاريع الاقتصادية التي كما قبل « تدبيرها أوروبا لمصلحة أوروبا » .

انقسم العمل في العالم انقساماً عمودياً ، وذلك لمصلحة أوروبا ،
 طاقة أوروبا الصناعية والتجارية ولا سيما أوروبا الغربية التي أصبحت أهم مركز صناعي في العالم ،
 على الرغم من سرعة تطور الصناعة في الولايات المتحدة . ذلك ان بريطانيا والمانييا وفرنسا
 مجتمعة ، تملك وحدها $\frac{7}{10}$ ما تملك أوروبا كلها من طاقة إنتاجية ، وقدرة على العمل الموصوف
Travail qualifié . وتوشك هذه الدول الثلاث ان تحتكر وحدها ، صناعة السلع الجاهزة
Fabrication des produits manufacturés ، اذ انها تنتج منها ما يوازي ٦٢٪ من مجموع
 الصادرات العالمية . وهي كذلك أهم الدول المستوردة للمواد الخام والمواد الغذائية . ففرنسا
 تستورد منها ٨٠٪ والمانييا ٧٦٪ وانكلترا ٧٥٪ من مجموع مستورداتها . وفي مقابل ذلك ،
 تصدر فرنسا من منتجاتها المصنعة ما يوازي ٦١٪ من مجموع صادراتها ، والمانييا ٧٥٪ ،
 وبريطانيا ٨٠٪ .

ان الولايات المتحدة وإن أصبحت الاولى بين الدول المنتجة للفحم الحجري ، والفولاذ ،
 والصلب ، فإن السلع الجاهزة التي تصدرها الى الخارج لا تساوي سوى ٣٣٪ من مجموع
 صادراتها ، واسطوطها التجاري لا يغطي سوى $\frac{1}{10}$ من مجموع تجارتها الخارجية . أما الصفقات
 التجارية الدولية ، فان حصة أوروبا منها ، هي بمثابة حصة الاسد ، إذا قيست الى حصة
 اميركا (١٤٪) والى حصة آسيا (١٠٠٪) .

اما في الحقل التجاري ، فأوروبا هي الوسيط الذي لا مفر منه ، بين بلدان العالم بأسرها :
 فانها تسيطر على وسائل النقل وتملك وحدها الخبرة ودور التجارة المتخصصة الملمة بكل
 حاجات السوق العالمية وسائر إمكانياتها . وتملك فوق ذلك شركات الضمان ، والمصارف التي
 تحيط إحاطة تامة بحركة المشاريع الكبيرة في العالم اجمع . فلا عجب اذن ، ان تلعب لندن
 اولاً ، ثم أمستردام ، وأنفريس ، وفرنكفورت ، وفيينا وباريس ، دور الحكم في التجارة
 العالمية ، وان يكون لها الكلمة الاخيرة في دنيا الاقتصاد .

ان أوروبا هي السوق الوحيدة - او تكاد - لعدد لا بأس به من
 طاقة أوروبا المالية المواد الأولية كالصوف والفحم والنحاس والقصدير ، والممونة
 العالم بالسلع المصنوعة الجاهزة جدرة بأن تفرض على تلك المواد والسلع الاسعار التي تريد ،
 وبأن تستوفي ، لقاء خدماتها في شحن تلك البضائع ، وتأمينها وتسجيل معاملاتها المصرفية ،
 جمالات *Commissions* هي في الحقيقة موارد ، ان تكن غير مرئية ، فانها ذات شأن
 كبير . اما الموارد التي تسهم ، على افضل وجه ، في تقويم ميزان أوروبا التجاري وجعله في
 الوضع الاكثر ملاءمة لمصلحتها ، فإنها بلا شك ، تلك الموارد التي تطل عليها من توظيف رؤوس
 اموالها في الخارج . ان المؤسسات المصرفية ، وبيوت المضاربات المالية ، التي منها تزود
 الحكومات والافراد بما تحتاج اليه من الديون الطويلة الاجل ، لا توجد في سوى متاجر أوروبا
 الكبرى . ان نشاط نيويورك لا يزال مقصوراً على تمويل الأمريكيتين : الشمالية والجنوبية .

وحدها أوروبا ، قادرة على بذل رؤوس الأموال الضرورية لفتح منجم ، او مدّة سكة حديدية ، او إنشاء مصنع ، في اي جهة من جهات الكرة الأرضية . إنها ، والحق يقال ، مصرف العالم بأسره . ثلاث دول اوروبية تقسم فيما بينها ٨٣٪ من مجموع التمويلات الخارجية ، موزعة على هذا النحو : ٤٥٪ لبريطانيا العظمى ، ٢٥٪ لفرنسا ، ١٣٪ لألمانيا . اما الولايات المتحدة فتأتي في المؤخرة مع ٥٪ لا غير . ان ربع الثروة القومية البريطانية ، وسدس الثروة الفرنسية ، لينتقلان بهذه الطريقة الى الخارج ، فيتحولان الى ادوات للسيطرة الاقتصادية ، ويشقّان الطريق للتجّار ، ولأصحاب الاختصاص والمهندسين الذين يتوليهم ادارة المشاريع الاستعمارية الكبرى ، يحولون البلاد الراحة تحت وطأة الديون الى بلاد تستورد من أوروبا السلع الجاهزة ، وتصدر اليها المواد الأولية .

ان الدول الدائنة *Créanciers* ، المسيطرة على الاسواق ، لا أوروبا ذات السيادة تمثل ، كما ألمعنا الى ذلك ، أوروبا بأسرها . ان دول أوروبا الغربية « المتعممة بشق الامتيازات هي التي تكون ، على حدّ تعبير فر . بيرّو ، أوروبا المسيطرة » في مقابل « أوروبا المسودة *Passive* ذات الزراعة المتأخرة ، والصناعة التي لا تزال في مهدها . ان قطبي هذه الدول المسيطرة هما : بريطانيا العظمى وألمانيا ، وتأتي فرنسا في المرتبة الثانية ، لوفرة رؤوس اموالها ، ثم تليها الدول الصغيرة ذات الصناعات الراقية كبلجيكا وسويسرا ، او تلك التي أثرت بفضل مستعمراتها ، كالبلاد المنخفضة (هولندا) . ومن الشائع ان لندن هي « محور الاقتصاد العالمي » . ومردّد ذلك الى سوقها النقدي ، وهو اشدّ الاسواق اتساعاً ورخصاً ، والى وسائل نقلها البحري ، التي تملك انكلترا اكبر نصيب منها . وتحمل الليرة الاسترلينية مكان الصدارة في العملات الدولية مخلقة وراءها ، الى ابعد مدى ، الفرنك والدولار . ان تفوق انكلترا في المكانة ، والعملة ، والاسعار ، هو الذي يجعل منها ، سيدة التجارة العالمية . اكثر من ذلك . ان الدول الصناعية الاخرى التي اخذت ، بعد لأي ، تتصل اتصالاً مباشراً مع عملاتها فيما وراء البحار ، ان تلك الدول نفسها لا تجد سبيلاً الى ذلك الا عن طريق انكلترا ، وبفضل وساطتها .

اما منافستها ، ألمانيا ، فانها ، بسكانها الذين يعدون ٦٧ مليوناً ، الاولى بين دول اليابسة . لقد دعيت « بفردوس » التقنية والتنظيم . واحرزت تقدماً صاعقاً يعود الفضل فيه الى ما تنتجه سنوياً من الصلب *Fonte* (١٣ مليون طن مقابل ١٠ اطنان لبريطانيا العظمى) والفولاذ والحديد (١٢,٥ طناً مقابل ٧,٥٠ اطنان لبريطانيا العظمى) والفحم الحجري (١٩٠ مليون طن) في السنة . كما يعود الى احتكارها لبعض الصناعات ، كصناعة الاصباغ مثلاً ، والى تنظيم سياستها في مجال التوسع المصرفي والتجاري ، تنظيماً جعل منها مركز التجارة الخارجية لأوروبا الوسطى ، والبلدان المجاورة لنهر الدانوب .

اوروباً المسردة
 في مقابل هذا العدد الضئيل من الدول المسيطرة ، تقبوم البقية
 الباقية من بلدان العالم وفي مقدمتها اوروباً الوسطى واوروباً
 الشرقية ، وسكانها أهل فلاحه متخلفون ، وهم ، يشقون جاهدين ، في سبيل عيش يائس ، زرتي ،
 تحت امرة كبار الملاكين ، المتفيعين ابدأ عن املاكهم . أما الصناعات في هذه البلدان جميعاً فلا
 تزال في عهد ما البدائي ، ومن النوع القائم في المستعمرات . ، وهي تنشأ ، في الغالب ، بفضل
 رؤوس اموال اجنبية : فرنسية والمانيه وبلجيكية . وتحت اشراف مهندسين اجانب . وقد
 يتولى الاجنبي احياناً الاشراف على ادارتها كذلك . إن اعظم هذه الدول الشرقية ، وأريد
 بها الامبراطورية الروسية المترامية الاطراف ، لا تملك سوى صناعة مبتورة ناقصة . واذا كانت
 هذه الامبراطورية تحتل المقام الاول بين الدول الممولة *Créanciers* للصين ، فالفضل يعود الى
 رؤوس الاموال الفرنسية ، التي تتوسل بها حكومة باريس ، لحمل القيصر الروسي على البقاء
 حليفاً لفرنسا . على ان العلاقات التجارية التي تربط اوروباً الوسطى واوروباً الشرقية باوروباً
 الغربية لا تختلف في جوهرها عما هي عليه بين اوروباً ، صاحبة النفوذ والسلطان ، وسائر بلدان
 العالم الأخرى : انها في كلا الحالين ، علافة مبادلة مواد أولية ، بمصنوعات جاهزة .

العالم الواقع تحت
 للسيطرة الاوروبية
 للدول الصناعية الدائنة ، سيطرة اقتصادية *Monopole* تامة على
 الدول غير الاوروبية ، ما خلا الولايات المتحدة ، واليابان ،
 والى حد ما الممتلكات البريطانية . فآسيا وأمريكا اللاتينية ،
 وافريقيا ، تخضع اجمالاً لنظام شبه استعماري ، اما المستعمرات بحصر الكلام ، فإن الدول
 الصناعية المذكورة ، تديرها بنفسها وتستثمرها استثماراً مباشراً .

الصين
 وخير مثل يقدم للدول غير الاوروبية ، الواقعة تحت سيطرة الدول
 الاوروبية الدائنة ، انما هو الصين ، هذه البلاد الشاسعة ، التي جعل منها
 الاوروبيون ، كما يقول صون يات سات ، شيئاً هو دون المستعمرة *Hypocolonie* . ان الدول
 الثمانية عشرة الموقعة على المعاهدات التي فتحت طريق الصين لأوروباً ، تتمتع بامتيازات تضمن
 لهم وضعاً متفوقاً بالقياس الى الصينيين انفسهم . وتتلخص هذه الامتيازات في الأمور التالية
 وهي : حق التجارة في الموانئ الثمانية التي تنص عليها المعاهدات ، حق الترافع في المحاكم القنصلية
 دون المحاكم الوطنية الصينية ، عشرون منطقة حرة ، هي في الحقيقة عشرون مستعمرة ، داخل
 الاراضي الصينية ، حق اقامة حاميات عسكرية في بعض مناطق من البلاد ، حق الافضلية في
 التعامل التجاري ، تعرفه جركية أخرى بها ان تكون ضريبة مالية لا شأن لها ، حق الاعفاء
 من الضرائب ، حق الرقابة على بعض المرافق العامة ، كالموانئ البحرية ، والجمارك ، وجباية
 ضريبة الملح ، على ان يتولى ادارتها مديرون غربيون . يضاف الى ذلك جميعه ، ان المصارف
 الاجنبية التي تمول التجارة الخارجية ، وتضطلع بمهمة الوسيط بين الحكومة والاسواق المالية
 لخارجية ، لمنح القروض ومد السكك الحديدية ، ودفع التعويضات (لليابان مثلاً سنة ١٨٩٨

او بعد الحرب البوكسر) ، تفرض شروطاً عالية لا تعرف الرحمة ، من شأنها ان تضاعف قيمة القروض ثلاث مرات زيادة عما هي في الاصل .

ان عدم استقلال الصين استقلالاً اقتصادياً يجرها الى الخضوع التام للسياسة الاوروبية ، ويجعل اهلها أحط منزلة من الأجانب . وذلك ليس في مناطق النفوذ الاوروبية وحسب ، بل وفي طول البلاد وعرضها . ومن شواهد ذلك ، تلك الارساليات المسيحية التي قلتها ترى حرمة التقاليد القومية ؛ والشركات الاجنبية التي تدفع للمواطنين اجوراً أدنى بكثير من اجور عمالها وموظفيها . وبديهي ان خروج الجمارك من يد السلطة المحلية ، يعيق تصنيع البلاد ، كما ان امتياز الاجانب في حقهم باللجوء الى محاكمهم الخاصة ، يحول دون تمكن السلطات من قمع الظلم ، وقطع دابر الفساد (كل اوكار تعاطي الافيون ، يديرها الاجانب) . وبديهي كذلك ان انشاء مناطق النفوذ ، يهيء البلاد للتفسخ وانفصال اجزائها بعضها عن بعض .

الشرق الادنى
ان وضع تركيا ومصر لا يختلف في شيء عن وضع الصين ، فيما عدا بعض مظاهر أقل غلظة وسماجة . فالشركات الاجنبية هي التي ، في كلا البلدين : تركيا ومصر ، تنشئ وتستغل الموانئ والقطر ومصلحة التلغراف ، وتولد الكهرباء والغاز وتقوم بتوزيعها ، وهي التي تستثمر موارد البلدين الطبيعية ، كالنفط والحجري والرصاص والزنك والكروم ، وموارد السكك الحديدية : فمما خلا سكة حديد الحجاز التي أنشئت لنقل الحجاج ، ولا تعود على البلاد بأي نفع آخر ، فان جميع السكك الحديدية التركية تملكها الشركات الأجنبية . فضلاً عن ان ٨٠ ٪ من وسائل النقل البحري في تركيا يعود كذلك الى هذه الشركات . اما منابع البترول ، والأموال العامة ، فتقع كلها تحت رقابة المصارف الاجنبية ، ولا تنتج البلاد سوى المواد الأولية .

اما مصر ، فان زهاء نصف ثروتها الوطنية تعود الى الاجانب وبخاصة الى الفرنسيين منهم والبريطانيين ، الذين يشغلون المراكز الأولى في الادارة العامة ، ويهيمنون على شركة قناة السويس ، وبنك مصر المركزي ، والصناعات والمتاجر الضخمة . وعلى غرار تركيا ، تخضع مصر لنظام الامتيازات الاجنبية ، الذي يضمن للأوروبيين العصمة المنزلية ، والمنفعة القضائية ، وعدم الخضوع لشرائع الدولة ، ولا سيما ما كان منها متصلاً بحماية الضرائب والرسوم الجمركية . للمحاكم الأجنبية وحدها صلاحية النظر في قضايا الأجانب ، المدنية والجزائية ، وقضايا الاحوال الشخصية ، وهي الناشئة بين اجانب منتسبين الى دولة واحدة ، وفي القضايا الجزائية وهي التي يؤلف الاوروبيون طرفاً فيها . واما الدعاوى المختلطة ، فالمحاكم المختلطة هي التي تنظر فيها بمقتضى تشريع خاص ، يستوحى من الشرع الفرنسي .

ان لاوروبا ، هنا ، شريكة في المغام ، هي الولايات المتحدة . د ان اميركا
 اميركا اللاتينية الجنوبية هي في حقيقة الامر ، مستعمرة اميركية اوروبية ، . ان رؤوس
 الاموال الاجنبية الصرف ، هي التي تملك وتستغل ثروة البلاد المنجمية ، ومرافقها العامة ،
 والصناعات القليلة القائمة فيها . ولما كان اقتصاد هذه البلاد ، مبنيا على تصدير بعض المنتوجات
 الصناعية ، فـلـانه سريع العطب والانهيار . يمثل الكاوتشوك والقهوة ٩٠٪ من صادرات
 البرازيل ، والقهوة ٥٣٪ من صادرات كولومبيا ، والقصدير ٧٧٪ من صادرات البيرو ،
 والسكر ٧٧٪ من صادرات كوبا ، والمصنوعات الناجمة عن تربية المواشي ٨٤٪ من صادرات
 الاوروغواي ، ومنتوجات النفط ٧٤٪ من صادرات فنزويلا ، واصناف النيترات ٧٥٪ من
 صادرات الشيلي . ان التصدير أمر لا يحصى عنه ، لتستطيع البلاد وفاء ما يترتب على ديونها
 من فوائد . فإن يضعف ، انهار اقتصادها كله ، جارفا معه العملة الوطنية والحكومة في آن
 معا . ولما كانت الحكومة لا تملك الايدي العاملة في البلاد ، ولا وسائل التأثير على المصارف ،
 فقد لزمها ان تصدع بأمر هذه المصارف ، وان تتركها وشأنها توجه حياة البلاد الاقتصادية ،
 الوجهة الملائمة لمآربها الشخصية . ونخلص من هذا الى ان العميل الاجنبي هو الذي يحفز أو يقيد
 حركة الانتاج في البلاد ، ويحدد أسعار السلع على انواعها . ان الارجنتين « السادسة بين
 الممتلكات البريطانية » هي الصورة النموذجية للدولة التي تتمتع باستقلال إسمي . ولكنها في
 الواقع شبه مستعمرة لدولة صناعية : كل ما فيها من مصانع للغاز ، وسكك حديدية ، وقطر ،
 ومستودعات جبارة للتبريد ، ومعامل للمعلبات ، ملك بريطاني . والمراكب الانكليزية ،
 دون سواها ، هي التي تنقل الى اوروبا ، وخاصة الى بريطانيا العظمى ، صادرات الارجنتين
 الزراعية من حنطة ولحوم وجلود ، وهي التي كذاك تحمل الى الارجنتين المنتوجات الصناعية
 الضرورية ، وفي طليعتها السلع المصنوعة في بريطانيا .

لا نزاع في ان الدول الاوروبية الكبرى ، مجالا أوسع ، لبسط سلطانها
 المستعمرات الاوربية الاقتصادية على مستعمراتها ، واستغلال مواردها الطبيعية ، ومجهودات
 سكانها على وجه يكون اشد ملاءمة لمصالحها الذاتية . ان اقتسام الدول الاوروبية لافريقيا
 في الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، لم يسبقه مخطط مرسوم ، وإنما ارتجل على عجل ،
 نتيجة للملابسات التي رافقت بعث البعث الدينية الى تلك الاصقاع ، وغير ذلك من المناسبات
 والمواثبات الدولية . ولذلك كانت الحدود الفاصلة بين مختلف المستعمرات ، مجرد خطوط
 جغرافية ، يملئها العبث المطلق احيانا ، و احيانا اخرى كان يكتفى باتخاذ درجات العرض
 والطول حدوداً لتلك المستعمرات دون اي اعتبار للفوارق العرقية ، او الفوارق الطبيعية .
 واذا بها تفرق بين الشعوب ، او تجمع بينها ، دون أي مسوغ من منطق او عرف . وهكذا
 تكونت تلك الإمبراطوريات الاستعمارية المترامية الاطراف . فالامبراطورية البريطانية
 مساحتها توازي ١٨٠ مرة مساحة بريطانيا العظمى ، والامبراطورية البلجيكية ٨٠ مرة مساحة

بلجيكا . والامبراطورية الهولندية ٦٠ مرة مساحة هولندا . والامبراطورية الفرنسية ٢٠ مرة مساحة فرنسا . وسيطرت روسيا على آسيا الوسطى بالاضافة الى سيطرتها على سيبيريا . ان الدول الثلاث : روسيا وبريطانيا وفرنسا ، تسيطر وحدها على اكثر من نصف مساحة الكرة الارضية ، وعلى اكثر من ثلث سكانها . اما نظام استغلال هذه الممتلكات ، فهو نظام المقايضة . ويقوم بتصدير اكثر ما يستطيع من المواد الخام ، في مقابل استيراد المنتوجات الصناعية . ورؤوس الأموال الاجنبية لا تستخدم الا بسبيل انتاج المواد الأولية . واما عوائد هذه الاموال فقلما تستثمر في البلدان التي انتجتها . وهكذا لم تجر اية محاولة لتصنيع هذه البلدان . لقد بقيت جافا ، في الهند النيرلندية ، « المستعمرة النموذجية » كما يدعونها ، مرغمة على زراعة القهوة حتى سنة ١٩١٤ . وكانت اسعار المواد الأولية تحدّد في امستردام . وأما في الهند الصينية فقد خلقت سياسة الامتصاص *Assimilation* - ومن نتائجها انشاء الوحدة الجبركية في ١٨٩٢ - سوقاً ذات امتياز للصناعة الفرنسية ، مع تبادل بالمثل غير كامل . ذلك ان الشاي والقهوة والبهار الوارد الى فرنسا ، كان خاضعاً للرسوم الجبركية . وكان من جراء ذلك ان تدهورت تجارة الهند الصينية مع البلدان الآسيوية التي كانت السوق المثلى لمنتوجها من الارز . وهنا كذلك نجد ان تمويل المشاريع الوطنية *Investissement* يكاد يكون معدوماً . فهو لم يظهر الا سنة ١٩١٠ في مشاريع استثمار الغابات وزراعة القهوة ، وخاصة في زراعة شجر المطاط *Hevéas* . وهكذا تمثل المواد الأولية في سنة ١٩١٣ (٩٥٪) من صادرات الهند الصينية ، والمنتوجات الصناعية ٧٠٪ من استيراداتها .

اهتم البريطانيون في الهند في تنمية المصالح الزراعية المعدة للتصدير : الهند كالقمح ، والقطن ، والافيون ، والقنب الهندي . منعت الرسوم الجبركية ، باديء ذي بدء ، قيام صناعات النسيج والتعدين ، ثم راحت تزرع العراقيل في سبيل تطورها . ان طغيان الآلات الصناعية الغربية ، هسدا الطغيان الذي قضى على الصناعات والحرف الوطنية الصغيرة ، والتزام التجار الهنود بقصر استيراداتهم على المنتوجات الصناعية البريطانية دون سواها ، - وهو التزام لا يخدم سوى مصالح المرابين ، والبلاكين الكبار البريطانيين - كل هذا قد حمل جماهير الفلاحين ، وقد حل بهم الدمار ، على النزوح الى افريقيا الشرقية والجنوبية ، حيث عوملوا معاملة العبيد ، مما أهاب بغاندي الى رفع صوته ، بالاحتجاج والتهديد . ان ٩٠٪ من التجارة الخارجية يتم مع دومنيون الامبراطورية البريطانية . وتمثل موارد رؤوس الأموال البريطانية الموظفة وتقدّر بـ ٣٩٠ مليون ليرة ، وفوائد الديون العامة ، والالتزامات البيئية *Home Charges* ، وهي الرواتب التي تدفعها الهند للموظفين القدماء ، اجل ، يمثل كل ذلك ما يزيد على ثلاثين مليون ليرة يترقب على الهند ان تدفعها سنوياً لانكلترا . واخيراً ، ان الهند هي التي تحملت اعباء (مال ورجال) الحملات التي شنتها بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر على السودان والحبشة . وعلاوة على ما سبق ، تسهم الهند بجزء من نفقات الاسطول البريطاني ،

المربط في البحر المتوسط ، ونفقات القنصليات البريطانية في بلاد المعجم .

تفوق أوروبا في العلم والتقنية
ان سيطرة أوروبا تقوم ايضاً على تفوقها ، غير المنسازع ، في المجالات الفكرية . ففي أوروبا هذه نشأت التيارات الفكرية ، والاكتشافات الأشد خصوصية التي برزت في هذه القرون الأخيرة . ومن مختبرات أوروبا ، وجامعاتها ، يخرج الأطباء الذين يضعون الحواجز دون اجتياح الكوارث وتفشي الأوبئة . والتقنيون والمهندسون الذين يحققون الأعمال العظيمة ، ويغيرون وجه البسيطة . فلا عجب ان يُسمى اليها بحثاً عن اسرار عظمتها وفعاليتها . فالطلاب ، من كل صوب ، يتدفقون الى الجامعات البريطانية ، والامانية ، والفرنسية والبلجيكية .. والكتب المدرسية التي تلقن اوليات العلوم لمن لا يستطيعون دخول الجامعات المذكورة ، من طلاب المدارس الثانوية او العليا ، انمسا هي كتب مترجمة عن الفرنسية او الالمانية . بعثات يابانية وصينية ، وتركية ... تفد الى أوروبا لتطلع على الاساليب العلمية لتكوين الدولة العصرية . وثمة ، من ناحية ثانية ، بعثات عسكرية المانية او فرنسية ، وأخرى بحرية بريطانية ، تكثف تنشئة الجيوش الوطنية ، وتثقيفها ، واحياناً تكوين ملاكتها . وكمن دول تحاول ان تحاكي المؤسسات التمثيلية الأوروبية . فاذا روسيا في سنة ١٩٠٥ ، وتركيا في سنة ١٩٠٨ ، والصين في سنة ١٩١٢ ، تتجه كلها شطر مبادئ التساهل والميهرالية وحتى الديموقراطية ، وهي المبادئ الركائز ، في الانظمة السياسية الأوروبية . ومن جهة ثانية ، نجد دعاة الاصلاح من الوطنيين الشباب ، يستلهمون الأمثلة التي يقدمها لهم تاريخ أوروبا : فاذا ببطرس الأكبر ، وكوتسون ، ومزيتي وكافور وبسمارك ، يصبغون المثل التي يقتدى بها ، ويترسم خطاها . ويصير الفكر الحر ، وليد الثورة الفرنسية . ومثله الفكر الوضعي ، مصدر إلهام لدعاة الاصلاح الصينيين ، في مطلع هذا القرن ، وللضباط الاتراك زعماء جمعية الاتحاد والتقدم ، وللقيادة المناضلين في البلدان البلقانية .

اذن ، في عام ١٩١٤ ، والرأسمالية في أوج انتصارها ، نجد الاخطار التي تهدد السيادة الأوروبية
أوروبا التي جمعت سلطان العلم ، وسلطان القوة ، تسيطر على العالم اجمع سيطرة كاملة . لقد أنشأت بفضل خبرائها ورؤوس أموالها ، جمهورية تجارية دولية ، تعمل تحت شعار بريطانيا ، ولكنها في الواقع تخدم مصالح البيض أجمع ، (أ . هاليفي) . ان استقرار العملات ، وسهولة انتقال رؤوس الأموال والرجال ، وتعدد وسائل النقل السريع ، والتوسع الاقتصادي الذي ما برح في ازدياد منذ نهاية فترة الانحطاط الممتدة من سنة ١٨٧٣ - ١٨٩٥ ، كل ذلك قد أوحى بالثقة المطلقة في فاعلية نظام ، قليلون هم الذين يأذفون لأنفسهم بالشك فيه .

مع ذلك ان أوروبا هذه ، أوروبا الأزمنة السعيدة ، التي يبعث الكتاب كينز ذكرها بشوق وحنان ، نراها مهددة بالفوضى المتزايدة في العلاقات الدولية ، وبالمنافسات التي تدفع الدول الامبريالية الى التناحر فيما بينها : ان المانيا ، اكبر دولة اقتصادية في العالم القديم هي وحدها

الدولة التي لا مستعمرات لها . وهي ترفض ان تنظر الى هذا الوضع كوضع عاجز ، لا تبديل فيه . وفي أوروبا كما في خارجها ، تتناحر الدول العظمى ، تنأحرأ يشتد او يضعف تبعاً للاحوال ، وكل منها ، يأمل ان يستفيد من الصعوبات الداخلية التي يلاقها البعض منها ، في ايرلندا ، وبولونيا الالمانية والروسية ، وفي مقاطعة ألزاس ولورين ، وفنلندا ، وبين الأقليات السلافية او اللاتينية في الدولة المؤلفة من النمسا والمجر ، وفي كل مكان تشتد فيه النزعات القومية بازدياد الشعور الوطني في الجماهير الشعبية .

ومن جانب آخر ، برز لأوروبا منافسون أجبرها تقدّمهم في شتى المجالات ، على اعترافها لهم بحق المساواة : فهي لم تجد بداً من اخذها بعين الاعتبار نفوذ الولايات المتحدة في القارة الاميركية ، ونفوذ اليابان في الشرق الاقصى . وبالرغم من ذلك ، فان أوروبا لا تجد بعد في كل هذا ما يهددها او يثير قلقها . أنى لها ذلك ، واسواقها لا تزال على حالها من التوسع والانتشار .

ان بوادر القلق التي تبرز احياناً في سنة ١٩١٤ ، لا تصدر عن النظام الاضطراب الاجتماعي المستتب في القرن التاسع عشر لمصلحة أوروبا الاقتصادية ، بل عن الاضطراب الاجتماعي المتزايد يوماً بعد يوم . منذ سنة ١٩٠٥ بدأت الاضرابات الكبيرة ، ذات الطابع الثوري ، تنفجر في كل من انكلترا ، وفرنسا ، وايطاليا . وكل سنة راحت مظاهرات اول يوم من ايار تؤكد قوة النقابات العمالية ، المتصاعدة . على ان القائمين بهذه المظاهرات لا يزالون ، في مجموعهم ، قلة ضئيلة ، موزعة كما يلي : مليون نقابي في فرنسا اي من ١٢ الى ١٣٪ من مجموع الطبقة العاملة . اما عمال المناجم ، وهم اكبر العمال عدداً ، فلا يتجاوزون ٣٣٪ من مجموع العمال النقابيين . وتتضخم الارقام في البلدان المصنعة تصنيعاً اشد : اربعة ملايين في بريطانيا العظمى ، وما يقرب من هذا العدد في المانيا . ان سلطان الماركسية اخذ هو ايضاً ينمو ويتوثق . وقد أوصى بالدولية الثانية التي ضمت اليها الاحزاب الاشتراكية . العمال يمثلون ٢٨٪ من اعضاء المجلس النيابي في المانيا ، و ٢٥٪ في النرويج ، و ٢٠٪ في بلجيكا ، و ١٧٪ في فرنسا ، و ١٠٪ في ايطاليا ، و ٩٪ في البلاد المنخفضة . يشغل حزب العمال البريطاني ٦٪ من مقاعد مجلس العموم . ولكنه في سنة ١٩١٠ نال ٤٢ ٪ . من مجموع الاصوات . وبالرغم من كل هذا ، فاننا لا نجد قط دولة ، يخشى حكامها ، يجد ورصانة ، انهيار النظام السائد . اما في روسيا ، حيث لم يعمل الا النزر اليسير لمعالجة اسباب القلق الخيم ، منذ ان أخذت ثورة ١٩٠٥ ، فان النظام السائد هناك ، يبدو مهدداً تهديداً حقيقياً .

ان الحرب التي انفجرت سنة ١٩١٤ ، كانت بداية انهيار هذه للسيادة ، حتى لم يبق لها أثر بعد مرور اربعين سنة على انفجار هذه الحرب . على حين ان الثورة التي ساعدت هذه السيادة على اشتعالها في روسيا ، قد اخذت منذ ذاك الحين تبدل تبديلاً كاملاً ، تطور الحركة العمالية ، ومعطيات المعضلة الاجتماعية .

الفصل الثاني

الحرب العالمية الاولى تزعزع أركان البناء

هذه الحرب هي اول حرب خاضت غمارها ، في آن واحد تقريباً ، أهم دول العالم . فالحروب *Les Conflits* التي نشبت حتى الآن ، بما فيها حروب نابليون ، لم تكن في الواقع الا حروباً اوروبية . كذلك لم يتهياً لاوروبا ان تتحالف وتقف معاً صفاً واحداً في وجه فرنسا إلا في فترة مابين ١٨١٣ و ١٨١٥ . ان الدول التي اشتركت في حروب القرن التاسع عشر ، كانت تمتاز بطابعها الزراعي ، فلم يُيسّر اقتصادها قط ، او لم يُيسّر الا مستأرفيقاً ، لا سيما وان تلك الحروب قد جرت في حيز محدود من الزمان والمكان . اما الدول التي اشتركت في حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ فانها على عكس ذلك ، دول صناعية وتجارية ، راحت وهي في غمرة الحرب تحول قدرتها على الانتاج الى تقوية صناعة الاسلحة وتطويرها ، وتعبىء الجيوش ومعظمها من سكان الاقاليم ، مما يؤدي بالضرورة الى تقلص السكان وبالتالي الى نقص المؤن والاغذية . وهكذا توقفت حركة المبادلات التجارية ، وأصيب بناء الاقتصاد العالمي اصابة خطيرة .

ولم تكن إصابة البناء السياسي أخف وطأة . فلم يبق من سبيل للحكومات المختلفة ، وقد فوجئت بحرب طويلة الامد ، ومشاكل جديدة متنوعة ، لم تتأهب من قبل لحلها ، إلا ان تلجأ الى « سوابق » لا تتلاءم والوضع الجديد الذي صدمها ، او ان تبحث الحلول ارتجالاً ، وفيها كثير مما يقيد المستقبل ويثقله .

اذا استثنينا الدول ذات النظام الملكي ، نجد ان سائر الدول الاوروبية كانت تأخذ بمبادئ تراها ثابتة ، لا تقبل الجدل . من هذه المبادئ نذكر الحكم المدني ، والديموقراطية البرلمانية التي تضمن لممثلي الشعب حق الرقابة على اعمال الحكومة والادارة العامة ، واحترام الحريات الفردية الاولى . ثمة اخيراً الحرية الاقتصادية التي كادت تكون مطلقة من كل قيد وحدّ . في مثل هذه الحقبة من الليبرالية المنتصرة ، والازدهار العام لم يكن يظهر ما في ضعف الدولة من

خطر يهدد المصالح القومية العامة .

على ان الحرب من شأنها أن تقضي على هذه المبادئ والمعادن ، وعلى كل تقدم وازدهار . فهي ، بحجة انها تقوي السلطة والنظام ، تنزع الحرب الى الغاء او تخفيف رقابة المجالس النيابية . وتقدم سلامة الدولة على حقوق الافراد والدفاع عنها . ودعم القوى الاجتماعية ، وتقوية نفوذها ، هذا النفوذ الذي كانت الانظمة الديمقراطية تعمل على اضعافه والحد من نشاطه .

١ - تنظيم الاقتصاد الحربي

ان هذا التنظيم ، هو الذي قضى على ما ألفه الناس من عادات وما درجوا عليه من تقاليد وآراء موروثة . فلم تلبث أجهزة الانتاج ، وهي اجهزة دقيقة معقدة ، ان تعطلت فجأة فالتمت كل حكومة ان ترتجل اجراءات ثورية ، وان تتولى بنفسها ادارة الاقتصاد الوطني ، او تضعها تحت سلطتها لتمكين من إمداد الجيوش بالمعدات والمؤن ، وتأمين اسباب العيش للمواطنين . لقد اضطرت كل دولة لسبب اغتقارها الى وسائل النقل البحري ، والحصار المفروض عليها من جانب اعدائها ، الى ممارسة ما يعرف بسياسة الاكتفاء الذاتي ، الذي أتى على نظام توزيع العمل ، كما يمارس ايام السلم .

منذ الاشر الاول للحرب ، برزت مشكلة تموين الجيوش
مشكلة التعبئة
بالرجال والعتاد على اثر الخسائر الفادحة التي منيت بها الجيوش . هذه الخسائر قد جاوزت من بعيد كل التنبؤات . اذ سرعان ما افرغت المستودعات ، ونفذت المؤن المعبأة ، عند الدول المحاربة كلها ما عدا روسيا . لذلك اضطرت هذه الدول الى استباق مواعيد التجنيد المحددة لكل فئة من الفئات الشعبية ، واستنفار من تأجل استنفارهم الى وقت لاحق ، واستعباد المسرّحين من الجنود القدامى ، والتوسع في تعبئة جيوش المستعمرات ، والاستعانة بالفرق الاجنبية . وقد اضطرت بريطانيا نفسها وهي الدولة الوحيدة التي تتألف جيوشها من المتطوعة الى فرض الخدمة العسكرية الاجبارية ، وذلك في شهر ايار من سنة ١٩١٦ عندما تبين لها ان طرقها المألوفة في استنفار المتطوعين ، بالترغيب والترهيب ، لم تعد تكفي لحشد ما تحتاج اليه من الجيوش .

الى جانب التعبئة ، تقوم مشكلة تزويد الجيوش بالعتدة الحربية :
تزويد الجيوش
بالاسلحة والعتدة الحربية
فالجيوش بحاجة الى سلاح وكسوة وغذاء . لم تكن الدول تتوقع حرباً طويلة الامد ، فلم تفكر في التحضير لصنع العتدة الحربية ، ظننا منها ان ما تحتزنه من مدافع كاف لكسب المعركة . واكتفت ان وجهت اهتمامها لتوفير المؤن ، وما به يحافظ على ما لديها من المعدات الحربية . فلم يمض شهر ايلول من سنة ١٩١٤ ، حتى شعرت كل الجيوش المتحاربة بالحاجة الماسة الى السلاح والذخائر .

وكان من أعقاب احتلال المانيا للنمسا والبلقان الشمالية ، والشمالية الشرقية من فرنسا ، انها فقدت ٤٠٪ من قوتها ، و ٩٠٪ من مناجم الحديد التي تملكها ، و ٩٥ قرناً عالياً من افرانها الخمسة والعشرين بعد المئة . على انها بدءاً من نيسان ١٩١٧ اخذت تنتج ما يسد حاجاتها الى الذخائر عيار ٧٥ . اما بالقياس الى الاسلحة الثقيلة والمعدات الحربية الجديدة ، فقد اضطرت كل من فرنسا وبريطانيا العظمى الى خلق الاجهزة القادرة على صنع هذه الاسلحة والمعدات والى تصميم نماذجها الاولى . فوضع لهذا الغرض ، في ايار ١٩١٦ ، برنامج عام ، تبديل مرتين متواليتين على الاقل ، تبعاً لتبديل رأي القيادة العليا بحيث ان الجيوش الفرنسية لم تقل نصيبها من تملك الاسلحة الثقيلة والمعدات الجديدة الا في شهر آب ١٩١٨ ، اي قبل ثلاثة اشهر فقط من توقيع الهدنة . اما في بريطانيا ، حيث يقوم مصنع رولفيتش للأسلحة ، وهو مصنع عفى الزمان على اجهزته وادواته ، فقد اقتضى ان يقوم الكولونل ريبنتون في صحيفة «التيمنس» والبرود لورث كليف في صحيفة «الديلي مايل» باعنف الحملات الصحفية واشدها تشهيراً بالمجزرة البشرية التي كانت تلتهم الجنود المنفذين الى الميدان ، عزلاً من كل سلاح يدفع عنهم غمرات الموت ، لكي تنشط الحكومة الى انشاء وزارة للعتاد الحربي 'عهد بها الى لويد جورج . اما روسيا فكان عليها ان تضاعف مشترياتها من البنادق والمدافع والذخيرة فتبناها من الولايات المتحدة واليابان وان تنمي انتاجها . ومع ذلك لم تتوفر لها حاجتها من القذائف Obus الا في تشرين الثاني ١٩١٥ ، وحاجتها من المدافع الرشاشة الا في مطلع ١٩١٧ . ومن ثم راحت صناعة الحرب تمتد الى كل مكان مستأثرة بالقسط الاوفر من موارد البلاد وبكل ما فيها من يد عاملة . في هذا السباق الدائم بين المعسكرين ، يبدو نفوق المانيا واضحاً جلياً . لقد أسرع في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمضاعفة انتاجها الحربي وراحت منذ ١٩١٧ تصنع كل شهر ألفي مدفع وتسعة آلاف رشاش ، في مقابل ٢٠٠ رشاش كانت تنتجها ١٩١٣ .

بيد ان هذا الانتاج الحربي الضخم قد أثار مشكلة جديدة لم تكن متوقعة . أريد بها مشكلة اليد العاملة ، والتزود بالمواد
مشكلة اليد العاملة
الاولية ، وتنظيم هذا الانتاج تنظيماً تعجز عنه المبادرة الفردية . فكان لا بد من العثور على من يعمل في الصناعات الحربية ، فكان ملايين الشباب المجندين للقتال بحيث تؤمن حاجة الجيوش الى السلاح . من هنا مست الحاجة الى تعبئة حقيقية اقتصادية . على ان المانيا كانت الدولة الوحيدة التي لجأت الى التشغيل الاجباري . فأنشأت في الخامس من كانون الاول سنة ١٩١٦ شرعة العمل الوطني الاضافي للرجال المتراوحة اعمارهم بين ١٧ و ٦٠ سنة . اما انكلترا ، فان برلمانها قد صوت على قانون ، يسمح بالعمل في المصانع الحربية بموجب عقود خاصة ، ويتيح لغير اصحاب الاختصاص ان يتولوا وظائف العمال الاختصاصيين على الرغم من تصدي النقابات العمالية لهذا التعديل الذي اجري في نظام توظيف العمال . وتعالى الاصوات والصيحات من كل صوب تدعو النساء ، وعمال المستعمرات ، وأسرى الحرب ، والاختصاصيين على جبهة القتال ، للعمل في المصانع الحربية .

وأستخدمت ألمانيا كل أولئك الذين أجلتهم عن بلادهم من بلجيكيين ، وبولنديين وفرنسيين . وكانت في سنة ١٩١٨ تعد مليونين من الذين أُرجشت خدماتهم العسكرية الى وقت لاحق ، نصفهم فقط كان أهلاً لهذه الخدمة . وهكذا وجد الرايخ نفسه في وضع مستهجن ، غريب . إذ بينما كانت جبهاته الحربية بحاجة الى الجنود ، كانت المعدات من كل نوع تفيض عن حاجته ، وهي في اتم اهبة للعمل .

الدولة تترلى بنفسها
مع قيام الحصار وانعدام المواصلات البحرية ، يصبح تنظيم الاقتصاد الوطني اقوى سلاح في تقرير المصير . ولذا كان لابد ادارة الاقتصاد الوطني للسلطات العامة ، في كفاحها ضد هدر القوى عبثاً ، وفوضى الانتاج ان تنظم المبادرات الفردية ، وتعطيها الوجهة الصحيحة . وانتهى الامر أخيراً بان تولت الدولة نفسها ادارة الاقتصاد الوطني في سائر ميادينه .

ارت راتينو هو اول من لفت الحكومة الألمانية الى ضرورة السهر على مخازن المواد الأولية ومستودعاتها . لقد عمدت اليه الحكومة بادارة « قطاع المواد الأولية للحرب » واطلقت يده في مصادرة ما كان منها مخزوناً ، وقسمته بين المصانع وتوزيع طلبات الحكومة على شتى المعامل والورش . ان المانيا في سنة ١٩١٦ هي اول دولة انشأت لنفسها ما يدعى بال *Zwangswirtschaft* . لقد زوّدت « مكتب الحرب » *L'office de guerre* ، بالسلطات المطلقة ، للفصل في قضايا صنع المعدات الحربية ، وقضايا الاستيراد والتصدير ، وفرض الرسوم على السلع المصنوعة ، والمحاصيل المختلفة . ولم تلبث سائر الدول ان اقتدت بألمانيا ، من قريب او بعيد . ف راحت تشغل اسرى الحرب وتدفع لهم اجور عملهم ، وتستعيد من جبهة القتال الجنود المنقذين اليها قبل موعد خدماتهم العسكرية ، او تهدّد من تغاضت عن ارسالهم اليها حين يضربون عن العمل . كما انها اخذت تحدد الاسعار ، وتصادر المصانع ، وتشرف على صنع النماذج الاولى المعدة للدفاع الوطني ، وتتحكم بوسائل النقل في البر والبحر ، وتبيع او تحرّم الاستيراد والتصدير ، وتنظم زراعة الاراضي المهملة ، وتزود رجال الصناعة برؤوس الاموال اللازمة لإنشاء مصانع جديدة لصنع المعدات الحربية . . . وفي الجملة نجد ان حرية التجارة والانتاج والعمل قد ضيقت حدودها ، ونظمت تنظيماً دقيقاً .

إن مثل هذه الادارة كانت تقتضي عدداً ضخماً من الموظفين ، والمجالس الادارية ، واللجان المختصة . فكان في فرنسا ، عند توقيع الهدنة ما لا يقل عن ٢٩١ لجنة ادارية ، منها ثمانون لجنة ملحقه بالوزارة الحربية وحدها ، فضلاً عن المجالس المحلية والاقليمية . ان هذه المصالح كثيراً ما كانت تتشابك ، ويقوم بعضها بذات العمل الذي كان يقوم به بعضها الآخر . اما في المانيا ، فان « المكتب الرئيسي للمجمود الحربي » - ومهمته الإشراف على سائر نواحي التجارة الخارجية - كان يعد أكثر من اربعة آلاف موظف ، ويكوّن اعظم منظمة تجارية في العالم . ان اصحاب المهن الحرة من تجار وصناعيين كانوا يشكلون ، تحت وصاية الدولة ، شركات حقيقية لاحتكار

مشتري المواد الاولية الضرورية لهم ، التي كانوا يتقاسمونها فيما بينهم .

المشاكل المالية منذ بداية العمليات الحربية ، اتخذت كل الاجراءات المعروفة ، والتي من شأنها ان تحول دون وقوع اية ازمة مالية : فمدد أجل استحقاق السندات التجارية والمصرفية ، وفرض نظام التعامل بالعملة الورقية بدلاً من الذهب . ومع ذلك فقد اضطرت سائر الدول الى الأخذ بسياسة القروض الداخلية والخارجية . اما مصدر هذه القروض فكان انكلترا ثم الولايات المتحدة . ونلاحظ من جهة ثانية ، ان قيمة المشتريات الخارجية التي كانت تفوق كثيراً امكانيات الدفع ، كانت تزيد على التوالي عجز الميزان التجاري لمصلحة البلدان المحايدة ، ومصلحة الولايات المتحدة . لقد خشيت فرنسا مراراً كثيرة كما خشيت بريطانيا ان يبلغ بها العجز الى وقف مدفوعاتها ، ولا سيما في سنة ١٩١٧ . لم تحلّ الأزمة الا بدخول اميركا في الحرب . وهكذا ارتفعت الديون العامة في فرنسا من ٣٢ ملياراً الى ١٧٣ ملياراً . وفي المانيا - بسبب القروض الداخلية - من ٥٥٠٠ مليون مارك الى ستين ملياراً . ان الرقابة التي فرضت على اخراج الذهب من البلاد ، والعمليات المصرفية ، بالإضافة الى العون الاميركي المالي ، كل ذلك قد ساعد على حفظ التوازن بين الليرة الانكليزية والفرنك الفرنسي من جهة ، وبين الدولار الاميركي من جهة ثانية ، دون ان يتمكن من وقف تدهور اسعار هاتين العملتين بالنسبة الى العملات المحايدة ، وبالتالي الى وقف ارتفاع اسعار المعيشة .

مشكلة الغذاء هكنا على الحكومات كذلك ان تؤمن الغذاء لشعوبها . فقد هبط الانتاج الزراعي في كل البلدان ، لسبب نقص اليد العاملة بين الرجال ، ونقص الحيوانات ، والأسمدة . وأوشك تأمين الغذاء للسكان المدنيين ان يكون هو نفسه معرضاً للخطر . ان المانيا تمسها الحاجة الى الخيول والاعلاف : ان احسن كئناهم المقاتلة لا تملك في سنة ١٩١٨ سوى ٨٠ ٪ مما كانت تزود به سابقاً . منذ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ اخذ مكتب البطاطا ومكتب الحبوب يقنن استهلاك الخبز والطحين والبطاطا . ثم تناول التقنين اللحم والمواد الدهنية . ثم أدخل على صنع الخبز مواد غريبة ليس لها حظ كبير من القدرة على التغذية . للمرة الاولى في تاريخ البشرية ، اخضع شعب يعد ٦٧ مليون نسمة لنظام بطاقات التموين . وسارت سائر الدول على هذا النهج ذاته ، ولكن دون ان تذهب بعيداً فيه . لقد ضيقت انكلترا حدود استيراد السلع الكمالية واحتكرت استيراد السكر ، واخذت تشجع انتاج القمح الوطني الذي ازداد ٦٠ ٪ وانتاج البطاطا الذي ازداد ٤٠ ٪ . وهي قد فرضت الرقابة على دخول السلع الغذائية في البلاد ، واشترت كل انتاج كندا من اللجنة المصدرة الى الخارج ، وكل القمح الاوسترالي ، والـ Bacon الاميركي ، وراحت اخيراً تصادر كل غلة البلاد من الحلطة والحبنة ، والبطاطا ، وتحديد لها الاسعار . وهكذا انتهت الحكومة الى الاشراف على ٩٤ ٪ مما كان يستهلك في البلاد . وفي كل مكان ، بما في ذلك البلاد المحايدة ، انشئت الـ Cantines ، والمساوي المختلفة لعمال المصانع ، وطلاب المدارس الخ... وفي كل مكان مست

الحاجة الى السلع الغذائية والمحروقات ، واليد العاملة ، وارتفعت الاسعار على الرغم من ارتفاع الاجور ، ونقصت القوة الشرائية ، مما زاد في عسر المعيشة للجزء الاكبر من السكان .

٢ - المشكلات السياسية والاجتماعية خلال الحرب

الاتحاد المقدس
قاست الشعوب مريراً من التجربة القاسية التي ابتليت بها : فالهواجس التي راودت يوماً خواطر الطبقات المواجهة حول ما عسى ان يكون الموقف الذي ستقفه الطبقات العاملة في حال انفجار حرب ، اثبتت انه ليس ما يبررها ولا تنهض على اساس قط . فقد ادّى نفوذ الاكليروس الارثوذكسي عند الشعوب الصقلية ، ونفوذ الاكليروس الكاثوليكي ، في الامبراطوريات المستبدة وفي كل من النمسا والمجر ، والولاء الصادق شبه الاجماعي الذي تمتعت به ، الى التفاف الجماهير الشعبية حولها . فالقدرة التي استطاعت معها روسيا تزيين الحرب ، في نظر رعاياها من الروس ، بمثابة حملة دفاع عن السلافية ، وظهور المانيا مظهر دولة محاربة لمظام قيصري شديد الكراهية ، في نفوس الليبراليين والاشتراكيين ، حالاً دون ظهور اية معارضة للحرب في كل من روسيا والمانيا حيث اقر مجلس الريشتاغ بالاجماع التدابير والاجراءات التي رأت الحكومة فرضها بهذه المناسبة . اما الفرنسيون فقد كان شعورهم العام انهم راحوا فريسة عدوان لا مبرر له ، فقرروا ، بالاجماع ، الدفاع عن بلادهم ، والدفاع عن الحق والعدالة بعد ان ديسا بالاقدام . اما في انكلترا فقد راح بعض حزب العمال وبعض دعاة السلم من حزب الاحرار يحاولون التصدي لاعلان الحرب . الا ان كل معارضة او احتجاج من قبل الرأي العام ، على الحرب ، ارتفع بعد الاعتداء على حياد بلجيكا . وهكذا اطل علينا في كل مكان « الاتحاد المقدس » ، وسرعان ما تناسى الناس التهديدات باعلان الاضراب العام ، كما تناسوا تلك المقررات التي سبق للمكتب الدولي الاشتراكي فاتخاذها في ٢٩ تموز (يوليو) . وهكذا اقبل الناس على التجنيد والحشد العسكري في جو من الحماسة الملتهبة ، وبدا من صلابة الاتحاد الوطني في الداخل وشدة تماسكه بحيث ان التدابير التي رؤي قبل الحرب اتخاذها كتدبير وقائي احترازي للتخفيف من هياج العناصر الثورية ونقمتها الغاضبة (منها مثلاً ، في فرنسا ، تسجيل اسماء الاشخاص المقترح توقيفهم ، في السجل B) ، بقيت حبراً على ورق ولم تنفذ . وهكذا تبنت الشعوب وجهة نظر حكوماتها وعيونها مغمضة .

الا ان الاوضاع لم تلبث ان تغيرت بسرعة . فلأول مرة يشترك ملايين من المواطنين بعملية حشد وتجنيد عامة انتزعوا من بين أسرهم ومن اعمالهم ، في حرب ضروس أكل ، طويلة شاقة ، وكل طبقات المجتمع - وليس الطبقات السفلى وحدها - أخذت تهجس بالحرب ، وخضعت عن طيبة خاطر ، لمآسي ولامتحانات شديدة لم تخطر يوماً لها على بال . فالحرب الدائرة رحاها يتضرس بويلاتها وتعمرك بثقالها المحاربين وغير المجهدين على السواء . فالككل يهجس بالمصير الغامض الذي يتهدد العاملين في خطوط الدفاع الاولى من ابناء الوطن ، ويهتم بالمصاعب

المادية التي تحف بالعيش وبصنوف الحرمان الذي لن يلبث ان يلف المحاربين لفتاً . فلم يمر الانسان يوماً بمثل ما يمر به المحاربون من اخطار وتجارب قاسية ، لاسيما بعد ان تركزت الحرب وتركزت على جبهات معينة ، وقفوا معها وجمعاً لوجه مع عدو ما كرمتربص . فقد وقفوا على خط النار في شتاء ١٩١٤ - ١٩١٥ واحتفروا لهم خطراً طويلاً من الخنادق والدهاليز المتصالبة المتشابكة قلاباً عميقاً ، يتعرضون معها باستمرار ليس لقصف داور مصمٍ وللاشتباكات اليدوية ، فحسب ، بل ايضاً للبرد القارس والمطر المتواصل . وقد تعطلت وسائل تموينهم وراحوا فريسة الهوام والحشرات القارصة اللاسعة تعيث بينهم وتعيث في اجسامهم ، فحرمتم عيونهم لذة النوم وهم في حراسة موصولة وعسس لا ينتهي ، يفتشون اذا ما نغموا ببعض الراحة ، ارضاً تحترقها المياه ويفوصون في الوحل حتى الركب . « هؤلاء الجنود الذين رأيتهم عائدين هذا الصباح ، ليسوا بالحقيقة ، سوى صكتل متراصة من الوحل الكثيف » ، كما يصرح الجنرال مسنر ، بعد اشتباك عنيف مع العدو . شيئاً فشيئاً يأخذ الوضع بالتحسن ، وتقوم شبكة من الانصالات ربطت الجبهة بالمؤخرة ، يسرت « لسخرة الحساء » ، من الصفوف الاولى ، بما امكن ، من بعض الاطعمة السخنة ، كما ان استبدال الطلائع يؤمن للجنود المرهقين بعد بضعة ايام من السهر المضني والحرب في الخطوط الامامية ، احتمال اخذ بعض الراحة لهم في الخطوط الخلفية ، والاستمتاع بشيء من الراحة والهدوء في القرى والدساكر القائمة في الراء .

ففي القطاعات المشتعلة يرى الجندي نفسه دوماً عرضة لتوتر اعصاب مستمر . فالأون والذخائر لا تصل في مواعيدها ، والقصف يستمر في دويه رامياً الى تحطيم شبكة المواصلات ودك الخنادق والملاجئ ، حيث تحدث القنابل الضخمة عند انفجارها فجوات فاغرة تجمل من ساحة الحرب حقلاً من فوهات البراكين لا تلبث ان تصبح بركة من الماء والوحل . ففي قطاع فردون ، شهد الناس ، لأول مرة ، قصفاً مشعباً هداماً يأتي في بضع ساعات ، على فرق بكاملها ، ويقتل في اقوى الفرق وافرسها ، كل قدرة على الهجوم ، كما ينحصد افراد الجيش حصداً بالمتات والألوف . ولذا كان لا بد من تأمين استبدال الوحدات المرهقة باخرى طازجة ، وهي عمليات مكلفة لان المؤخرة تتلقى ، هي الأخرى ، نصيبها من هذا القصف الهادر ليل نهار .

والموت أبدأ يتلصص على قريسته في كل لحظة حتى في هذه القطاعات التي لا يأتي والبلاغ الحربي على ذكرها إلا لماماً . ففي اواخر عام ١٩١٥ كان الجيش البريطاني قد خسر ثلث أفراده ، أي ٢٧٣,٠٠٠ و ١٦,٠٠٠ ضابط ، كما ان الجيش الفرنسي كان قد سجل في التسايرخ نفسه ٥٩٠,٠٠٠ قتيل ، و ١٦,٠٠٠ ضابط ، والجيش الألماني ٦٢٨,٠٩٠ قتيل و ٢٠,٠٠٠ ضابط . ثم اطلق عام ١٩١٦ الحملات الضخمة ، فكلفت معركة فردون المانيا وحدها ٣٣٦,٠٠٠ قتيل وفرنسا ٣٦٢,٠٠٠ قتيل ، ومعركة السوم كلفت بريطانيا ٤٢٠,٠٠٠ قتيل انكليزي و ٢٠٠,٠٠٠ فرنسي . فعلى الجبهة الغربية وحدها ، عطلت الحرب ، في هذه السنة ، اكثر من

مليونى جندي وجعلتهم غير صالحين للحرب . وكلفت حملة الدرديبل الخلفاء غالباً جداً إذ اقتضت البريطانيين ٢١٥,٠٠٠ قتيل ، والفرنسيين ٢٧,٠٠٠ من مجموع ٧٩,٠٠٠ اشتركوا في هذه الحملة . أما روسيا ، فقد بلغت خسائرها في السنتين الاوليين من الحرب ٣,٨٠٠,٩٠٠ بين جريح وقتيل ومفقود ، مع العلم ان الجيش الروسي ، بلغ معدل خسارته بعد ذلك ، مليوناً من الجنود ، في كل فصل بين قتيل وجريح ، الى جانب ٥٠٠,٠٠٠ من الاسرى .

فالمعذابات التي تجرعها الجندي ، والمخاطر العديدة التي تهددت حياته أدخلت تغييراً جذرياً على حياته بحيث أصبح يختلف كلياً عما كان عليه عام ١٩١٤ . ومع انه بقي على شجاعته البطولية ، فقد زايله كل وهم وغرور . فمدى تعاطفه ومقاسمته الشعور يقتصر على رفاق السلاح الملازمين له وعلى صفار الضباط الذين يتقاسم معهم الخطر الواقف لهم بالمرصاد . فهذا الفريق الذي يعيش معه باستمرار في الخندق هم بالفعل المحاربون الصادقون . وهذه الحماسة التي جاشت بين ثناياه عند اندلاع شرارة الحرب ، حل محلها تسليم مرير بالامر الواقع ، بعد ان حلب أشرط الدهر وتوالت عليه عوامل الخسف والفشل . وبعد هذا التنكر او النفرة التي اقامتها حوله ، هذه الاقاييل والثرثرات التي غذتها صحافة ثائرة وهؤلاء الاغرار الذين يجهلون كل شيء عن الحرب والذين يرغبون له مع ذلك ، المضي فيها على حسابه هو ، وبأساليب اكل عليها الدهر وشرب ، كما يؤكد لنا ذلك ج . نورتن كرو ، وبعد هذا الاعياء واحياناً الشعور بعدم جدوى هذه الاضاحي التي تبذل بدون حساب ، وهذه الآلام المبرحة التي يتحمل غصصها .

هذه المؤخرة ، تعيش ، هي الاخرى ، ظروفاً صعبة . فقد تجرعت ، هي المؤخرة كذلك ، مرارة القصف الجوي وعانت طويلاً ، مباشرة او مداورة ، من عقابيل حرب الغواصات والحصار البحري الذي فرضته .

ان افتقار البلاد لليد العاملة جذب إليها عمالاً من الخارج من رجال ونساء . ففي المصانع الحربية نسوة يعملن في خراط القنابر وتركيبها وتعبئتها ، كما ان المرأة في الريف ، اخذت تضم يدها الى يد الاولاد والشيوخ ، في حراثة الارض وتأمين الغلال . وقد زيدت الاجور بصورة عافها العدل والمساواة ، وفقاً لنوع الصناعة ولوقت العمل . ففي كل من انكلترا وفرنسا ، اخذت النقابات العمالية تتعاون مع الحكومة ، الا ان الاسعار اخذت ترتفع بينما انخفضت الطاقة البشرية . ولذا رأت الحكومات نفسها مضطرة للاخذ بالتقنين . ففرضت المانيا ، منذ عام ١٩١٦ ، مزج الدقيق بـ ٣٥٪ من نشا البطاطا للعامل الذي حدد استهلاكه اليومي ١١٠٠ غرام ، مع ٢٨٠ غراماً من اللحم ، و ٩٠ غراماً من الدهن والشحم . اما الحليب فاحتفظ باستعماله لبعض المستهلكين ، كما وضعت في التداول مواد بديلة للزيت والعسل . وفي سنة ١٩١٨ على أثر المواسم البائرة التي عرفت بها البلاد عام ١٩١٦ و ١٩١٧ ، جرى تخفيض في معدل الحصص المخصصة للفرد وذلك من ٢٢٠ الى ١١٦ غراماً من الدقيق في اليوم الواحد ، وإلى ١٨ غراماً من اللحم و ٧ غرامات من الشحم . إلا أن عدم كفاءة المادة الشحمية والتحويل في الغذاء على

الوان قليلة المادة الغذائية ، واشتداد الحاجة الى الصابون والمواد المطهرة الاخرى ، كل ذلك وما اليه ، ساعد في انتشار الأوبئة الجارفة ، ومع هبوط معدل المواليد بنسبة ٤٠ بالمائة ، ارتفع معدل الوفيات بين السكان المدنيين ، من ١٤ بالمائة عام ١٩١٦ الى ٣٧ بالمائة عام ١٩١٨ .

وامور التغذية في الامبراطورية النمساوية المجرية هي اسوأ من ذلك بكثير . فان لم تعرف المجر ظلم الحرمان ، فالجوع اخذ يفتك بالسكان في المناطق الجبلية او الصناعية القائمة في النمسا . وقد عرف أفراد الجيش اياماً في الأسبوع ، لا يتناولون فيها طعاماً على الاطلاق . والتقنين الشديد المرزح للجسم ، والوضع الصحي المتردي باستمرار في البلاد ، عوامل اخرى تركت اثرها المخلخل على وحدات الجيش وعلى الاهلين في المؤخرة . اما عند الاتراك ، فقد هبط معدل الوجبة الغذائية عند الجندي الى ٢٥٠ غراماً في اليوم الواحد .

وقررت فرنسا كذلك ان تجعل حصة الفرد من السكر كيلوغراماً واحداً في الشهر كما حددت استهلاك الخبز للفرد الواحد من ٣٠٠ - ٦٠٠ غرام بحسب عمر المستهلك . وقررت تحديد استهلاك الحليب والفحم والزيت والتبغ كما قننت استهلاك الغاز والكهرباء ، ومنعت في ربيع عام ١٩١٧ ، اكل اللحم مرتين في الاسبوع وبدون حلوى . وفي انكلترا جرى تقنين الزبدة والقهوة ، كما حدد استهلاك اللحم والسكر والخبز للجمهور ، وتسببت انكلترا عام ١٩١٨ في نشوب اضطرابات في مدينتي روتردام وامستردام .

وهذه العذابات التي تجرعها الناس صنوفاً والواناً ، والثروات الضخمة تقييد الحريات العامة التي جمعها « مستفيدو الحرب » الذين انشأوا صناعات حربية أو تمهدوا تأمين توريدات الجيوش ومهماتهما ، والشعور المتزايد باللامساواة الاجتماعية ، كل ذلك أدى ، في الدول المتحاربة ، الى نشوب أزمة سياسية واجتماعية حرجية .

فقد اشتد الخلاف في المجال السياسي بين الحكومات والجمهير الشعبية التي تمسك الجيش بالحاربين . فقد طرحت ضرورات الحرب بشكل عنيف ، مشكلة الدفاع عن الحريات المدنية والسياسية . فالاجراءات التي رؤي اتخاذها في اوقات السلم والتي وضعت موضع التنفيذ ، زمن الحرب ، هي واحدة تقريباً في كل البلدان المتحاربة . فقد أدت الى تجنيد الافكار في كل مكان ، كاعلان حالة الطوارئ اي إلغاء الحرية الشخصية ، وانشاء المحاكم العسكرية ، والمراقبة المسبقة على الصحافة ، وغسير ذلك من الاجراءات التعسفية كالسخرة والمصادرة ؛ وكلها اجراءات أولت المسؤولين عن السلطة التنفيذية ، صلاحيات واسعة . فقد ادى الحد من حرية الصحافة الى الغاء مراقبة الرأي العام لشؤون الدولة ، والى تعطيل الانتخابات النيابية جزئياً (باستثناء انكلترا) . ففي الامبراطوريات العسكرية حيث نشاط الحكومة لا يتوقف على

البرلمان ، تتمتع السلطة التنفيذية « بملء السلطة » . أما في فرنسا ، فالعمل بالمراسيم التشريعية مكن الحكومة من تعليق القوانين ، ومن الحد منها . وفي انكلترا ، أمنت « القرارات المتعلقة بالدفاع من الدومنيون » للحكومة ، تعديل القوانين المعمول بها ، على شرط 'فحصها والتدقيق بها من قبل مجلس العموم . وفي سويسرا المحايدة نفسها حول المجلس ، الاتحاد العام « صلاحيات غير محدودة » لضمان أمن البلاد ، ولصيانة نشاطها الاقتصادي .

والحاجة الملحة أحياناً لاتخاذ اجراءات سريعة ليس في مصلحة الدولة المحاربة الاعلان عنها ، ساعدت هي الأخرى ، على تجريد البرلمانات من بعض صلاحياتها الأساسية التي تتمتع بها : ففسدت اضطرت الحكومة للحد من دورات هذه البرلمانات والاستعانة بالرقابة لكبت اصوات الناقدين . ومع ذلك ، فالبلدان التي تتمتع بنظام برلماني ، كثيراً ما كان اعضاء النواب فيها يتلقون من افراد الجيش العاملين في الجبهة او من الضباط ، رسائل يتظلم فيها مرسلوها من سير الحرب ومن طريقة توجيه الاعمال الحربية ، كما كانوا يشجبون فيها تجاوز الحكومة ، ومغالط رجال الادارة وهفواتهم . ان توجيه اعضاء البرلمان الاسئلة الى الحكومة في انكلترا ، وقرار الاعتمادات الحربية بالتصويت ، كانت وسائل رادعة للحكومة . وفي فرنسا كذلك كانت الاسئلة الموجهة الى الحكومة والى اللجان السرية التي جرى تشكيلها عام ١٩١٦ كافية الى جانب لجان المراقبة ، محاولات صادقة تمكن البرلمان من تمثيل دوره وتأمين اصلاح التجاوزات في كل ما يتعلق بتموين الجيوش وتأمين حسن سير الصناعات الحربية والمراقبة . وكثيراً ما كان النواب يلاقون معارضة او مقاومة عنيفة لم يكن في وسعهم دوماً التغلب عليها . وهكذا اطلقت على البلاد « دكتاتوريات حرب » جمعت ملء السلطة في ايدي قلة . ففي المانيا نرى « فريق الديوسكور » الذي تشكل من هيندنبورغ ولودندورف ، هو الذي يمسلي ارادته وتعليماته ، على الوزراء والمستشارين . وفي انكلترا ، هي اللجنة الحربية المؤلفة من خمسة اعضاء برئاسة لويد جورج ، وفي فرنسا « لجنة حرب » ايضاً مؤلفة من خمسة اعضاء برئاسة كليمنصو ، وهي لجنة تقوم باعمال مجلس الوزراء ، وتحكم بالفعل كما تشاء .

ومن جهة اخرى ، فالانضباط الذي فرضته ضرورات الحرب ، ساعد على تقوية سلطة « النبلاء » التي راح تطور الديمقراطية يقص من جناحها ، ليس سلطة العسكريين الذين يغارون على امتيازاتهم العسكرية ويشتبكون باستمرار مع رجال الحكم من المدنيين الذين لم تكن كلمتهم دوماً هي الكلمة الفصل فحسب ، بل ايضاً مع الطبقة البورجوازية التي تمد الجيش وحدها ، بما يلزم من اطر وملاكات ، ومن ضباط عاملين وضباط الاحتياط ، كذلك محاربة الافكار الضارة بالدفاع الوطني وملاحقة « الانهزاميين » ، وهي اعمال ونشاطات تصدت ، ليس فقط لكل تصرفات القيادة او الحكومة ، بل ايضاً لكل رأي يحمل في طياته خطراً يهدد الاتحاد المقدس ، او يتناول بالنقد ، البنيان الاجتماعي او يتعرض لمزاولة السلطة الادارية في المصنع او يتصدى للبحريات الدينية .

نهاية الاتحاد المقدس

والى التظلم من حد للحريات العمامة وتجاوزات السلطة ، يجب ان
نضيف هنا الاشتمزاز الذي استحوذ على الناس ، منذ عام ١٩١٥ ،
من جراء بعثرة موارد الدولة وهدرها جزافاً ، والوقوف في وجه سياسة متابعمة الحرب
باعتبارها سياسة خرقاء ، لا طائل تحتها ، عاجزة عن تحقيق نصر نهائي حاسم . وهذه
النزعات والبدوات التي ظهرت على اشكال شتى في الاوساط المطالبة بالسلام ، في انكلترا وفي
اوساط بعض رجال المال والاعمال من الانكليز والالمان والفرنسيين ، ولدى بعض محترفي السياسة
امثال كلير وبريان واللورد لاندسدون (الذي قدم استقالته من الوزارة في تشرين الثاني (نوفمبر)
١٩١٦ ، والذي نشر ، عام ١٩١٧ ، بياناً يطالب فيه ببدء مفاوضات للصلح) ، والفريق
الآخر العامل مع الكوننت كارولي في البرلمان الهجري ، وارزبرجر وجانب من حزب الوسط
الذين حملوا مجلس الريشستاغ ، على اتخاذ قرار بالمباشرة بمفاوضات السلام ، وفريق من حزب
العمال المستقلين من طلاب السلام ضم بين صفوفه : ماكس دوكس و سونودن وجويت . هذه الحركة
تلتقي والمعارضة التي قام بها الاشتراكيون في القارة اخذ ساعدها يشتد ويقوى بتفاقم العذابات
والآلام والشعور بالملل والسأم ؛ أضف الى ذلك عمل اشتراكيين روس لاجئين الى سويسرا ،
وايطاليين غضبوا لدخول بلادهم الحرب ، وفرنسيين والمان عقدوا في زيروالد ، في ايار ١٩١٥ ،
مؤتمراً دولياً خرجوا منه باحتجاج على الاتحاد المقدس ، وطالبوا بعقد صلح لا ضم فيه ولا
تعويضات حرب . واخذت هذه النزعة تشتد وتقوى . ففي المانيا راح ليبخنخت مع
عشرين من زملائه يطالبون بعقد صلح لا غالب فيه ولا مغلوب ، وأسسوا من بينهم حزب اقلية
مستقلاً . وعُقد في كينثال مؤتمر دولي ثانٍ في نيسان ١ٹ١٦ ودعا العمال للعمل على فرض
هدنة في الحال ؛ وهذه الفكرة التي جاءت تدغدغ آمال عدد كبير من المحاربين والعمال الذين
احتفظوا بولائهم لعقيدتهم المثالية السابقة ، اخذت تشق طريقها الى اوساط اشتراكية
عديدة ، والى الاوساط النقابية (كاتحاد العمال الفرنسيين للمعادن بزعامة ميرهام) ، كما راح
الوزراء الاشتراكيون الفرنسيون يستقبلون من صفوف الحكومة . وراح ليبخنخت يؤسس
في المانيا ، حزب سبارتاكوس بوند . وفي النمسا والمجر برزت بشكل واضح مقاومة القوميات .
وفي روسيا اخذت البورجوازية المستنيرة التي آلمها كثيراً ما شهدت من اندحار الجيوش
الروسية والتجاوزات المخجلة ، والفساد المسيطر على البلاط الامبراطوري وعلى الادارة معاً ،
فتحاول هي الاخرى ان تتولى تأمين توريدات الجيش والمصنوعات الحربية ، عن طريق
« اتحاد زمستوف » او عن طريق « اتحاد المدن » بالتعارف مع الدوما . الا ان القيصر امر بحل
الدوما ، وبذلك حصل تقاطع تام بين البلاط وبين البورجوازية . ومنذ عام ١٩١٦ ، اخذ
الوضع طابعاً ثورياً .

كان للثورة الروسية دوي عظيم بين الشعوب التي عيل صبرها
اضرابات وحركات تمرد واستنفذت قواها . فقد رأى فيها بعضهم مثلاً يجب السير على
منواله تشجيعاً لهم في تعطشهم للسلام واحياناً للسلام بأي ثمن كان . فالمؤتمر الاشتراكي الذي

عقد في ستوكهولم قوى الامل في النفوس وحمل الناس على الاعتقاد بان السلام ممكن تحقيقه .
ولذا رأينا رؤساء الهيئات النقابية الذين ساهموا في إقامة الاتحاد المقدس تغمرهم الحركات
الجماعية . ففي المؤخرة كما في الجبهة قامت مظاهرات تعبر بوضوح عنها الروح المسيطرة على
الأذهان والمستبدة بالنفوس : من اعتصابات ارتدى بعضها طابعاً ثورياً لا يدع مجالاً للشك ،
وحركات تمرد وحركات فرار من الجندية .

فقد انفجرت في ألمانيا اضرابات في ربيع عام ١٩١٧ ، في المعامل والمصانع التي تعمل لامور
التموين في كل من برلين وليبنزيغ ودوسلدورف ، كما قام مثل هذه الحركات في فرنسا في كل من
باريس وسانت أتيين بالرغم من القانون الذي يحظر الاضرابات كما يحد من حرية التسريح في
المعامل . وفي بريطانيا العظمى ، راحت هيئات عمالية ، منتدبة تقف في وجه اتحادات العمال
التي اهتمت بالتواطؤ مع الحكومة ، فقبلت بالتنازل عن حقها في الاضراب وسلمت بوقف تنفيذ
القوانين التقاعدية ، وراحت هذه الهيئات تحاول إثارة الاضرابات في المناجم ودور الصناعات
الحربية ، فيستجيب لها اكثر من ٨٠٠.٠٠٠ عامل . وحدثت في ايطاليا نفسها اضطرابات
خطيرة في آب وايلول ، في كل من ولايات تورينو وجنوى وألكسندريا . وفي كانون الثاني
(يناير) ١٩١٨ ، عادت الاضرابات للظهور بشدة وعنف . الا ان التشويش بقي يخض النفوس .
فقد كانت هذه الاضرابات تجديداً للثورة ودعوة صريحة اليها .

والمعجز في تأمين ما يلزم من المهات والذخائر ، والتقليل الى ادنى حد من المأذونيات العسكرية ،
وخساعة بعض القادة ، والدعوة النشطة الى السلام ، ومثل التأخي بين الجنود الالمان والروس ،
والبراءة التي اصدرها البابا بندكتوس الخامس عشر حول عدم جدوى هذه المذابح والاثار
الشديد الذي كان لها بين الدول المتحاربة ، كل ذلك ادى الى حركات تمرد وعصيان بين صفوف
الجيش .

فالغسل الذريع الذي اصاب به الهجوم الذي امر به الجنرال نيفل في ١٦ نيسان ، ترك
وراءه الخيبة المريرة والحقد الضفين بين وحدات الجيش الفرنسي ، فاشترك بعض قطاعاتها بهذا
العصيان ورفضت وحدات بكاملها القيام بعملية استبدال في الخطوط الامامية ، وعدم الانصياع
والامتثال للأوامر الصادرة ، وكلها حركات استمرت بضعة اسابيع في منطقة سواسون . كذلك
وقعت حوادث عصيان مماثلة في صفوف الجيش الايطالي ، وتكاثرت بين وحداته حوادث الفرار من
الجندية . وقد حدث مثل هذا العصيان بين صفوف وحدات رجال الاسطول في عرض البحار ، في
شهر آب ، كما رفضت فرقة رماة البحر الالمان التوجه لقمع حركة العصيان هذه . وعبثاً حاولت
القيادة العليا الحد من الدعاية للسلام وذلك بنقلها الوحدات الشائرة الى خطوط القتال وبفرض
الرقابة على المراسلات في الجبهة . وكذلك الجيش النمساوي المجري الذي خلعته المنافسات الداخلية
والعصبيات القومية بين الاقليات الوطنية من جراء الدعاوة التي عمل الحلفاء على بثها بين
صفوفهم ، وعودة الاسرى النمساويين من روسيا ، بعد ان جرى الافراج عنهم في اعقاب

الثورة البلشفية ، وتأثير نقص المواد الغذائية بين صفوف الجيش الأمر الذي أدى الى فرار أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ جندي من صفوف الجيش النمساوي في الداخل ، عام ١٩١٨ فآلفوا من بينهم عصابات عُرفت باسم « الاحتياطي الأخضر » ، عاثت في البلاد نهبا وسلبا ، في ما تقوم به من أعمال لصوصية . وانسجما مع الحركات العمالية ، وقعت حوادث تمرد وعصيان بين الوحدات البحرية العاملة في الدانوب ، واخرى بحارية ، فأخذ بعضها بالانسحاب من الجبهة محدثة فيها فجوات كبيرة . وفي الجيش البلغاري رفضت وحدات عديدة ، قبل نيسان ١٩١٨ ، القيام بالهجوم ، كما تعددت حوادث الهرب من صفوف الجيش ، اسوة بما كان يجري في صفوف الجيش التركي ، إذ وسجلت حوادث الفرار هذه ، نحواً من ٥٠ ٪ من الجيش التركي في العراق وفي فلسطين ، حيث رأت فرقتان شركستان أنفسهما عاجزتين عن تقديم أكثر من ٢٥٠٠ جندي للوقوف في وجه الهجوم الذي شنّه الجنرال ألنبي ، فوقع كل الجيش التركي الرابع بكامله اسيراً في قبضة الفرقة القادمة من الصحراء . اما الجيش الألماني ، فالظاهرة المهمة التي تتم عن تحاذله تقوم في العدد الكبير من الاسرى (٣٥٠,٠٠٠ في تموز وتشرين الثاني ١٩١٨) . إلا ان حركة التمرد امتدت الى اسطول الفواصات . ووقعت حوادث تخريب ، كما حاول بعض البحارة الاستيلاء على نسّافة والهرب بها الى النرويج ، كما وقع عصيان للأوامر بركوب البحر . وفي ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ، رفع البحارة في مرفأ كييل العلم الاحمر وانضموا في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) الى باقي وحدات الاسطول . وهكذا لم تلبث لوبيك ومبورغ وكوكسهافن وبريمن ان وقعت جميعها بين ايدي البحارة والعمال الثائرين . وفي ٧ تشرين الثاني اعلن كورت إيسنر الجمهورية في بافاريا . وفي ٨ منه ثارت كل من كولوني ودوسلدورف وكوبلنس وماينس ، فانهارت ألمانيا برمتها .

وهكذا أدى انقباض النفوس الناجم عن المذابح الهائلة والعذابات المريرة والشعور بمسدم جدوى التضحيات الذكية التي بُذِلت ، وقسوة الحظ الغاثم والقسمة الضئلى ، الى حركات تمرد وانتفاضات عنيفة جلبت نهاية الامبراطوريات العسكرية ، كما هزت من الاساس الدول الليبرالية التي بفضل ما شعرت به من نشوة الظفر ، وظروف الحياة المادية الأكثر حلاً ساهمت طبقاتها الموجهة في تهدئة الخواطر ، كما ان القضاء على الاضرابات الدامية التي نشبت بعيداً عنها والتي ساهم المنتصرون على كبتها ، كل ذلك استطاع ان يعيد الأمن الى نصابه وقامين استلاب السلطة الشرعية ، وهي محاولات باءت ، مع ذلك ، بالفشل في روسيا .

الفصل الثالث

عملية ترسيخ صعبة وقلقة

(١٩١٩ - ١٩٢٠)

بعد الانهيار السريع الذي أصيبت به ألمانيا فأفقدتها السيطرة ، بدأ نصر الحلفاء كاملاً ونهائياً ، وهو نصر أدّى الى تدمير خصوم الديوقراطية القدامى ممثلين بهذه الملكيات العسكرية التقليدية ، كما أدى الى زحزحة الطبقات الاجتماعية الرجعية التي تعتمد على الجيش والكنيسة . فجاء هذا النصر المبين « معلماً من معالم الثورة الفرنسية الكبرى » . ولم يبق في أوروبا ، من ذلك كله سوى نثر نثر من الملكيات ، بينما الشكل الغالب لمعظم النظم والحكومات التي طلعت في أعقاب الحرب تواءم كان النظام الجمهوري الذي يكرس مبدأ سيادة الشعب ، هذا المبدأ الذي يعترف به الجميع . « والحرب دفاعاً عن الحقوق ، تنتهي بانتصار القوى الليبرالية بعد ان زال من الوجود ، على ما يبدو ، معظم خصومها المعدودين .

ومع ذلك ، فالعالم لا يزال ابعد ما يكون عن الاستقرار والتهدة التي ينشد ، اذ لم تنته الحرب في كل مكان ولا تزال اعمال مقاومة قائمة بين قوميات متباغضة ، كما ان خطر التهدم الاجتماعي تلبس الوانا من الاشكال واللبوس . فهناك عند المغلوبين على امرهم ثورات تضطرم في كل من المانيا وهنغاريا ، واضطرابات اجتماعية خطيرة تنفص الحياة على المنتصرين ، والحياديين ، على السواء .

فبالقلق لا يزال يستبد بالجميع ، والكل يخشى من امتداد التيار الثوري البلشفي . ولذا اقتضى الدول التي خرجت منتصرة من الحرب ، سنتين كاملتين في محاولة جاهدة لاعادة السلام القديم الى محرابه وإرساء السلام على قواعد جديدة .

١ - الاضطراب السياسي والاعمال العسكرية الجديدة

الثورة في المانيا
انهزام حلفاء المانيا وانسحابهم من الحرب ، وضع المانيا في وضع يائس اذ رفض ولسون التعاون مع حكومتها ، كما ان حركة تمرد الاسطول الالماني وقيام اولى التشكيلات العسكرية ، اجبر غليوم الثاني على

اعتزال الحكم والاستقالة . وقام ايبرت الزعيم المعتدل للحزب الاشتراكي الديموقراطي يؤلف حكومة ائتلافية مع « الحزب المستقل » . فالجماهير بقيت مصعوقة في شبه جمود كأن على رأسها الطير ، بينما انهارت الى الحضيض احزاب اليمين والطبقات الموجهة . فالعناصر الثورية الناشطة تألفت من الهيئات العمالية بسعد ان انضم اليها الجنود والبحارة فأثاروا في البلاد الفتن والاضرابات . والفئات الوحيدة التي كان في مقدورها الوقوف في وجهها والصمود ، تتألف من حزب الاشتراكيين الديموقراطيين برئاسة ايبرت ، الذي همه ان ينشئ في البلاد نظاماً ديموقراطياً برلمانياً وهيئة للاركان . ولم يلبث الفريقان ان عقدا اتفاقاً سرياً منذ التاسع من تشرين الثاني للتحول دون الثورة البلشفية ، وللمعمل على انتخاب مجلس تأسيسي بأسرع ما يمكن . وتمكن الجيش القديم ان يصفى بسرعة كلية كل حركات التمرد والعصيان التي وقعت في جنوبي البلاد وغربها ، بعد ان تفاقم خطرهما في الروهر على الاخص وفي برلين . واستطاع لوبسكيه ان يجمع بشدة « الاسبوع الاحمر » الذي قام في برلين ، في كانون الثاني ١٩١٩ مما ادى الى قتل بضع مئات بين صفوف المتمردين ، كما جرت تصفية كل من ليبنخنخت وروزا لكسمبورغ . فكان هذا القمع فشلاً نهائياً للثورة الشيوعية التي حاولوا القيام بها . الا ان الاضطرابات بقيت تقلق الأمن في بافاريا حيث تم قتل كورت ايستر ، وفي هامبورغ وبرين ، وفي الساكس والروهر ومجذبورغ والسار . واضطر المفوضون الثلاثة لمستقلون ان ينسحبوا من الحكم في كانون الاول كما رأى حزب الاشتراكيين الديموقراطيين الذي ألف اعضاءه اقلية في مجلس الريشتاغ ان يدعوا الى مشاركتهم في الحكم الكاثوليكي والديموقراطيين وهكذا امكن السيطرة على الثورة الاشتراكية والسياسية في المانيا .

الثورة في هنغاريا تختلف نوعاً واتجاهاً عن الثورة في المانيا ،
الثورة في هنغاريا
ولها مدلول خاص . فقد قامت على اكتشاف اقلية صغيرة واستلام الشيوعيين السلطة الفعلية مما اضفى عليها طابعاً مميزاً . فبعد انهيار جبهات الحرب ، واستقالة الامبراطور الملك شارل ، قام الكوننت كارولي ، الرئيس الليبرالي للمعارضة ، يعلن الجمهورية . وقد أدى احتلال الحلفاء للبلاد ، والبؤس الخيم عليها ، والبطالة المنفسية بين اوساط العمال تشعذ المشاعر القومية التي أثارها المطالب الجغرافية من قبل التشيكوسلوفاكيين والرومانيين واليوغوسلافين ، الى حركات من الفتن والاضطرابات واعمال اللصوصية ضد كبار الملاكين . فقد شدد الحزب الشيوعي قبضته ونفوذ في المدن وتسلم رئيسه بيلاكون الحكم في شهر آذار (مارس) بوصفها حركة وطنية مناهضة للاتفاق وحلفائه ، وحركة اجتماعية مناهضة لكبار الملاكين العقاريين ، اخذت حكومة الكومون الهنغارية بتأميم وسائل الانتاج والملكيات الكبرى والوسطى واسندت ادارتها الى تعاونيات اشتراكية ، والمؤسسات الصناعية والتعدينية ، ومؤسسات النقل التي يعمل في الواحدة اكثر من ٢٠ عاملاً ، والمخازن الكبرى والمؤسسات المصرفية . والتأمينية والمؤسسات التربوية ، وعهدوا بإدارة كل مؤسسة جرى تأميمها الى « مفوض

للانتاج ، يجري انتخابه من قبل العمال يساعده في عمله الاداري « لجنة مراقبة » ومكاتب توزيع المهات ، و « مكاتب اقتصادية في المحافظات » . الا ان الحصار والنشاطات المضادة للثورة التي تمت بتوجيه حكومة الاميرال هورتي والكونت 'بثيلن' ، وهي حكومة قامت تحت رعاية الجيش الفرنسي ، اضعفت كثيراً الحركة الثورية . وفي تموز ١٩١٩ قام الرومانيين بهجوم على بودابست للقضاء على النظام الشيوعي الملحد الذي قام فيها وسحق الفرق الحمراء ، وقاموا بنهب البلاد خلال احتلالهم لها . وانتصرت الحركة المضادة للثورة بزعامة الاميرال هورتي الذي ألغى الجمهورية وفرض على البلاد الهول الابيض ، وبذلك عاد النظام الى هنغاريا كما اعيدت الى كبار الملاكين العقاريين .

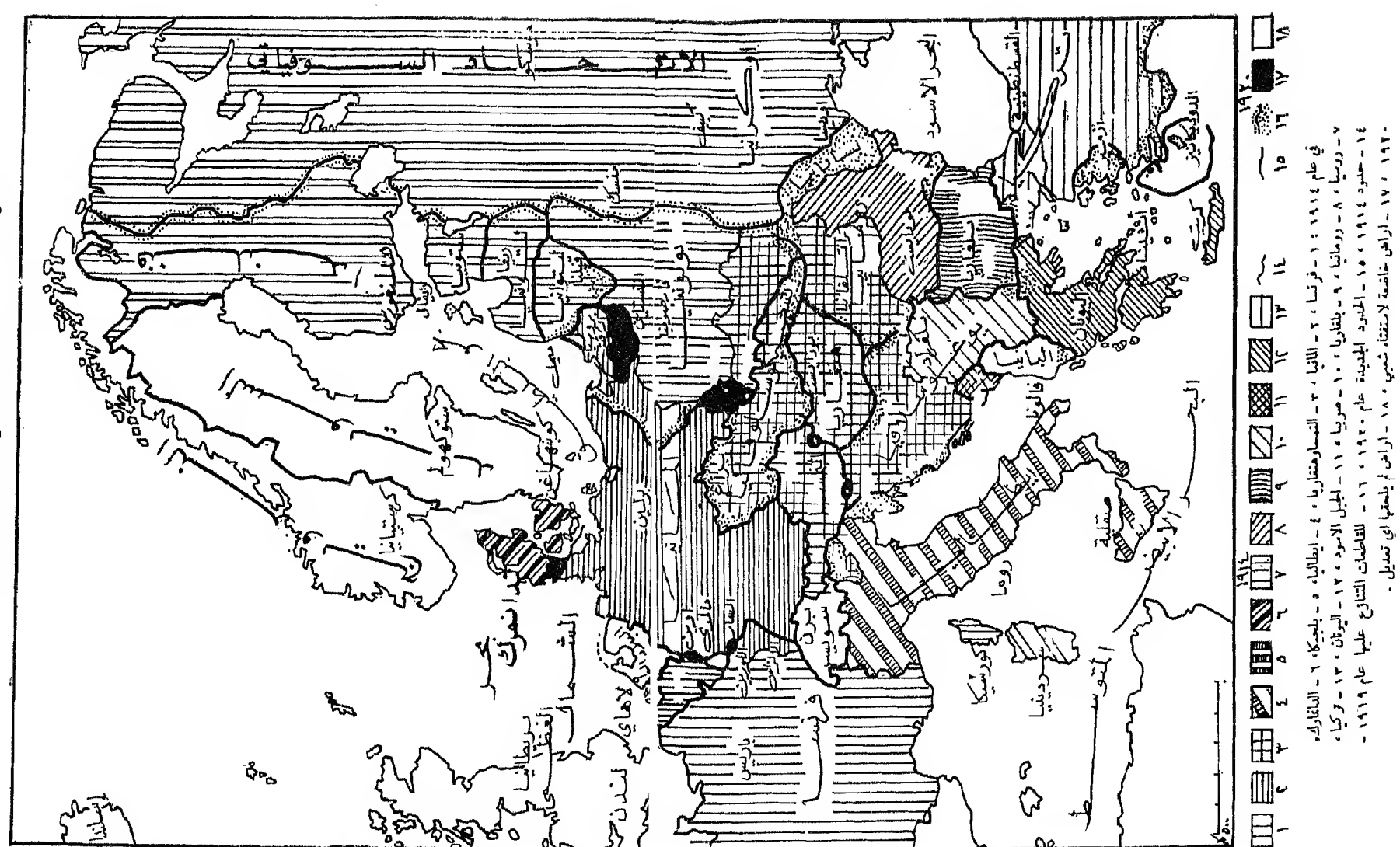
الاضطرابات الاجتماعية
هذه الاضطرابات والقلق الاجتماعية التي مزقت أوروبا لم تكن وقفاً على البلدان المغلوبة على امرها كروسيا وألمانيا وهنغاريا . فقد تمخضت بمثل هذه الاضطرابات بعض الدول التي خرجت من الحرب منتصرة وبعض الدول الحيسادية الاخرى . فالسخط الذي ولدته في النفوس اربع سنوات متصلة من الحرمان والعذابات كان عارماً يحيش في النفوس ، يستشيط ويستفحل بالتطلع الى الثورة الروسية والرغبة في عضدها ومساندتها لتتقوى وتصد في وجه الثورة المضادة التي تدعمها الدول الغربية ، خشية من ان « سلام الحق » الذي لقوا في سبيله ما لقوا من حروب وعنت وعذاب لا تفشله الحكومات التي تنتصب في وجه المبادئ التي اعلنها رلسون بحيث تخيب الآمال التي غذتها خلال هذه السنوات المعجاف من العمل الشاق والانضباطية العسكرية الآسرة لتحقيق نصيب اكبر من الرفاهية والحرية . فارتفع الاسعار الذي بلغ عام ١٩١٩ نحواً من ١٤٢ ٪ مما كانت عليه عام ١٩٢٣ ، في انكلترا ، و ٢٥٦ ٪ في فرنسا ، و ٢٦٦ ٪ في ايطاليا زادته الثورة ضد النظام البورجوازي احتداماً . فالسنوات ١٩١٩ و ١٩٢٠ تميزت بحيشان الاحقاد الدفينة في القلوب ، وبهذا الفشل الذي منيت به المثل الاجتماعية التي تاقّت الى العدالة والسلام بكل جوارحها ، وهي مثل كانت تغذي الآمال التي رفرقت على سفي الحرب .

وقد ارتفع عالياً عدد اعضاء الاتحادات النقابية في كل مكان ، فقفز هذا العدد في بلجيكا من ١٢٠ الف عام ١٩١٣ الى ٧٢٠ ٠٠٠ عام ١٩١٩ . كما ان الاتحاد العام للعمل عدّ بين اعضائه ١ ٨٠٠ ٠٠٠ عضو في فرنسا والاتحادات العمالية في انكلترا ارتفع عدد اعضائها من ٤ ملايين عام ١٩١٥ ، الى ٨ ٧٤٠ ٦٠٠ عام ١٩٢٠ اي بزيادة ٧٠ ٪ عن سنة ١٩١٧ ، والف اتحاد الحرف عصابة متأسكة قوامها التحالف بين الممدّنين وعمال مناجم الفحم وعمال النقل كما ادخلت تعديلات اساسية على تشكيلها الداخلي . وطابع كفاح الطبقات الذي برز خلال الاضرابات التي قامت عام ١٩١٢ - ١٩١٣ ، اشتد واستبد اكثر فاكثر . ولكي تتمكن الدولة من التغلب على اضراب عمال مناجم الفحم ، عام ١٩١٩ اضطرت للجوء الى قوى الجيش .

اما في فرنسا ، فقد راحت دعاوة خبيثة تسمم افكار العناصر النقابية التي ألقت اقلية

آنذاك ، في البلاد والتي كانت تطالب باتخاذ تدابير فعالة ، محاولة إقناعها بأن الثورة ممكنة وهي آتية لا محيص عنها ولا مرد لها في انحاء أوروبا كلها . وقد تميز عيد اول ايار عام ١٩٢٠ باضراب عام عن العمل واشتباكات دامية مع قوى الامن وقعت في الماسدن الصناعية الكبرى . وفي حزيران ، اعلن الاضراب ٢٠٠ ٠٠٠ من عمال المصانع و ٨٠ ٠٠٠ من العاملين في الصناعات الكيماوية ، و ٥٠ ٠٠٠ من العاملين في التعدين . وقد ابنى زعماء اتحاد العمال العام في فرنسا ، كما في انكلترا ، توسيع هذه الحركة كما رفضوا استغلال هذه الفرصة السانحة لاعلان اضراب عام يرمي لاستلامهم مقاليد الحكم ، اذ لا ثقة لهم قط بوحداتهم غير المهيأة والتي تفتقر في الصميم ، الى النظام ، لاستلام الحكم والاحتفاظ به . وعندما راحت نقابة عمال النقل العاملين على الخط الحديدي بين باريس وليون ومرسيليا تعلن الاضراب العام ، عمدت الحكومة المنبثقة من هيئة التكتل الوطني ، الى التشهير بهذه الحركة ووصفها بأنها محاولة ثورية وتشكلت « اتحادات وطنية » لتحل محل المضربين ، ودعت الى الخدمة العسكرية مواليد ثلاث سنوات . وفي اواخر نيسان ١٩٢٠ ، قام اضراب عام كان له بعض الاثر على الحياة الاقتصادية دون ان يخلخلها ، نظرت اليه الحكومة نظرها الى مؤامرة ضد سلامة الدولة وامرت بتوقيف رؤساء الاتحاد وسوقهم الى السجن كما اصدرت محكمة السين حكماً يلغي نقابة العمال العامة . وهذا الفشل كمنى به الحركة النقابية زادها انقساماً على نفسها وكانت نذيراً بانقسامها على شاكلة الحزب الاشتراكي نفسه ، اذ راحت اكثرية اعضاء الحزب تعلن في اجتماع لهم عقدوه في مدينة تورس ، انضمامهم الى الدولية الثالثة ، الامر الذي حمل اليأس الى قلوب العمال وحمل الكثيرين منهم على الخروج من صفوف الاتحاد .

اما في ايطاليا حيث لم تلق الحرب اية شعبية ، فقد ازدادت الطبقات بؤساً وشقاءً بعد انتهاء الممارك ، وفي اثر التضخم المالي وارتفاع الاسعار الجنوني وخيبة الأمل التي احدثها في النفوس مؤتمر الصلح ، الامر الذي ادى بالتالي الى تأمين سيطرة الاشتراكيين المتطرفين في الحزب الاشتراكي فنالوا ١٧٥ مقعداً من اصل ٥٠٠ مقعد في انتخابات عام ١٩١٩ . وقد تكاثرت في السنوات ١٩١٩ و ١٩٢٠ المظاهرات ذات الطابع الثوري ، منها مثلاً اضرابات العمال الزراعيين في ولايات نوقارا وبارما ، واحتلال الاملاك الواسعة ، وطلب المباشرة بتوزيعها ، والاضراب العام الذي اعلنه ٢٠٠ ٠٠٠ من عمال الصناعات الحديدية ، في نابولي وميلانو وبيومينو ، وعمال اللسيج في مدينة كوزم ، وعمال دور الصناعات الحربية في ترسانة انسالدو في جنوى (احتلال مصانع الفا روميو في ميلانو . ومنه انتقلت العدوى الى ١٨٠ معملًا من المعامل الخاصة بالصناعات الحديدية ، ساهم باحتلالها اكثر من ٦٠٠ ٠٠٠) وقد اخذ يبرز للعيان ، عام ١٩٢١ عمل « القمصان السود » هذه المنظمة الضيقة النطاق التي نظمها وسهر على ادارتها كبار الملاكين ورجال الاعمال والصناعة والحكومة ، وهي منظمة لم تلبث ان استشرت واستبطرت وهيأت للحركة الاشتراكية في ايطاليا هزيمة نكراء دونها بكثير هزيمة



الشكل ١ - الحدود الجديدة والقاطعات المتنازع عليها بعد الحرب العالمية الاولى .

« كاپوريتو » المشهورة .

وقد عرفت اسبانيا الحيادية ، هي الاخرى ، ازمة ثورية بين ١٩١٩ - ١٩٢٠ قوامها الثالث البلشفي : البؤس وغلاء المعيشة والفوضى السياسية في البلاد . فنشبت في اسبانيا سلسلة متصلة الحلقات من الاضرابات قام بها العمال الزراعيون في ولاية الاندلس . كما قامت اضرابات عمالية اخرى في ولايات : كتلونيا وفي المقاطعات الصناعية الواقعة الى الشمال الغربي من البلاد . وفي سنة ١٩١٩ اعلن الاتحاد العام للعمال ، وهي منظمة نقابية فوضوية تمسك ٣٠٠ . ٠٠٠ عضو الاضراب في الشركة الكهربائية الكندية في سابا ديل ، عقبته حالة من الفوضى والبلبلة قمعا الجنرال مارتينيز بالدم ، فطبق على العمال قانون التهرب من خدمة العلم .

التدخل ضد روسيا
اما الخطر الاجتماعي الادمي الذي يضمني على هذه الحركات والانتفاضات العمالية طابعاً مقلماً ، فيتمثل ، على أتمه ، في قيام روسيا الاشتراكية ، وفي الخوف من امتداد عدوى هذا النظام الخطر ، الامر الذي حمل دولاً كثيرة على إصلاء هذه الثورة حرباً لا هوادة فيها مع انه لم يكن احد ليتوقع لها الديمومة والاستمرار . ومنذ عام ١٩١٧ ، راح الحلفاء بدافع منهم للابقاء على الجبهة الشرقية ، ضد المانيا يرسلون ، منذ عام ١٩١٨ ، تحت ستار الدفاع عن المعتاد الحربي الذي كدسه الاميركيون والحلفاء في اوكنجالسك ومورمانسك وفلاديفوستوك ، حملات عسكرية الى هذه المراكز الحربية . وقد راح الحلفاء يردفون بعون سريع ، كل حركة مضادة للنظام البلشفي ، اينما طلعت او لاحت : في سيبيريا وجنوبي روسيا او في بلدان البلطيق واخيراً في أثر الحرب البولونية الروسية التي وضعت حداً لمعاهدة ريفا بمقد السلم عام ١٩٢٠ . وقد استطاعت روسيا الثورة ان تصمد بنجاح امام خصومها ولذلك انقذت نفسها وضمنت بقاءها لتزرع الخوف ولتثير الشكوك في النفوس . وقد استبدلت الحكومات سياسة التدخل المسلح المباشر التي منيت بالفشل ، سياسة فرض نطاق الحبحر الصعي الذي رمت من ورائها الى عزها وابقائها ضمن الحبحر الصعي الى ان تسقط من نفسها . وفي البلدان البلطيقية حيث راح الألمان يحاولون الاحتفاظ بسلطتهم تساندهم الارستوقراطية الالمانية في هذه المقاطعات ، اخذ الجنرال غولتز بشكل كتائب حرة لم يلبث ان انضم اليها الجنود الالمان الذين تم تسريحهم من الخدمة العسكرية ، بما حدا بالحلفاء الى التدخل وراحوا يسلحون الكتائب الليتوانية ، فاضطرت الوحدات الالمانية ، في نهاية الامر الى الانسحاب من هذه المقاطعات ، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٩ .

٢ - إعادة السلام

المبادئ العامة
بدأت المحاولة الالمانية التي هدفت الى انهاء عهد طويل من السلام بقصد تحقيق توسع جغرافي واسع النطاق وللبسط سيطرتها على اوروبا جمعاء ، خروجاً على كل المبادئ التي اصطلحت الحضارة المتعاقبة على اعتبارها قضايا ثابتة كرسها

المعرف وأقرها التقليد البشري ، تقوم على احترام حياة الأفراد والحق وتجنب اللجوء الى القوة في حل المشكلات القائمة بين المتنافسين . فالجرب الدفاعية التي خاضتها الديمقراطيات ضد الامبراطوريات القائمة في وسط اوروبا كانت بمثابة « حرب العدالة » . وبعبارة اخرى صليبية ضد العنف والعدوان في سبيل إنقاذ الشعوب التي ترسف في الذل والعبودية ، ولافامية سلام وطيد الاركان وإنشاء مجتمع دولي تتساوى فيه حقوق الشعوب وتضامن اسوة بالحقوق الشخصية ضمن المجتمعات القومية .

وقبل ان تضع الحرب اوزارها حرص الرئيس ولسون في خطبه الرثائية وفي رسائله الى مجلس الكونغرس الاميركي ، حرصاً شديداً على ان يحدد لبلاده الاهداف التي تنشدتها من دخولها غمار الحرب ، والاسس التي يجب ان يقوم عليها سلام دائم . وقد احدثت خطبه هذه والمبادئ التي حددتها دويلاً عظيماً في الرأي العام العالمي ، وقطعاً لاسباب المنازعات التي شجرت بين الشعوب والدول خلال القرن التاسع عشر والتي جاءت الحرب الاخيرة تظهر ما يمكن تحتها من مخاطر . رأى ان يطبق الأخذ بمبدأ احترام مطالب القوميات الوطنية في هذه الامبراطوريات التي لا تزال تضرب هذا المبدأ بعرض الحائط ، والاعتراف ، بالتالي ، باستقلال هذه الشعوب التي لا تزال تعاني من الاحتلال الاجنبي لها والقضاء على كل مبرر لسياسة الضم القومية والقضاء بالتالي على الدبلوماسية السرية التي تفرض على الشعوب الخاضعة لسيطرتها حروباً يجهلون اسبابها ومسبباتها ويلزمونها بها وهم لا ناقة لهم فيها ولا جمل ، وتأسيس عضبة لجميع الأمم تتولى فض جميع الاختلافات وحل المشكلات التي تنشأ بين الشعوب والدول ، وبذلك تصبح الاحلاف والاتحادات الدولية اموراً نافذة لا معنى لها ولا ما يبرر الأخذ بها قط ، واقامة سلام يبنى على العدالة حتى لمن كتبت عليهم الغلبة . هذه هي المبادئ العامة التي حلم بتحقيقها الرأي العام العالمي وراحت الولايات المتحدة الاميركية تضغط بنفوذها على الشعوب لتبنيها والسير عليها - عن غير رضى منها وبعد كل تحفظ - هذه المبادئ التي تضمنها ميثاق الهدنة الذي وقعته المانيا بعد ان ارغى الحلفاء على الركوع .

وهذه المبادئ « تطبق بعضها جزئياً بينما بقي البعض الآخر منها حبراً على ورق » . فالدول المنتصرة علمت النفس باستغلال نصرها المبين وشطب الامبراطوريتين الروسية والالمانية من خريطة العالم ، ولو لأمد قصير ، وبزوال الامبراطورية النمساوية المجرية والسلطنة العثمانية توطيداً منها لسيطرتها على العالم ، بحيث يتاح لها إعادة اقتسام المستعمرات والبلدان التي احتلتها هذه الامبراطوريات وراء البحار ، وبذلك يتم لاوروبا وضع تبقي معه الدول المغلوبة على امرها ، مهينة الجناح ، مستضعفة ، كما تجعل من المستحيلات قيام حرب جديدة .

فالمعاهدات التي تم الوصول الى عقدها ، عام ١٩١٩ - ١٩٢٠ معاهدات ١٩١٩ - ١٩٢٠ جاءت بمثابة تسوية وفقت بين المبادئ التي نادى بها ولسون والمبادئ الاخرى التي قامت بها الدبلوماسية الاوروبية القديمة ممثلة خير تمثيل في شركائه

بالمفاوضات . فبأنشأهم الدول القومية وتحريرهم للشعوب المستعبدة في أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى ، رمت الدول المنتصرة في الحرب إلى قطع دابر الخلافات الناشئة عن مطالب القوميات . وهكذا أطل على الوجود وقسام تحت الشمس ست دول مستقلة جديدة طلعت من بين حطام روسيا والنمسا والمجر بينما جرى توسيع ثلاث دول أخرى توسعاً كبيراً (هي رومانيا ويوغوسلافيا واليونان) ، كما نالت كل من فرنسا وإيطاليا تعويضاً لها ، اراضي لها أهميتها الخاصة من الوجهتين الاقتصادية والاستراتيجية . وعلى الاجمال فالحدود الجغرافية التي رسمتها معاهدات عام ١٩٢٠ ، تحققت ، في مجموعها ، المطالب الوطنية ، والألماني القومية . فالأقليات القومية أصبحت أقل بكثير من الوجهة العددية مما كانت عليه عام ١٩١٣ ، وان لم تزل كلياً . فقد أخذ بمين الاعتبار ، عند تعيين الحدود الجديدة ، بعض مقتضيات رؤي مراعاتها اخذاً ببعض الحوافز الاقتصادية والاستراتيجية والعرقية التي جعلت من المتعذر إنشاء دول قومية صرفة . وكانت من نتائج هذه النظرة البديهية الخروج على مبدأ تقرير المصير ، هذا المبدأ الذي كان من الأسس التي قامت عليها المعاهدات الجديدة . ألم يكن من الواجب ، تأميناً لاستقلال هذه الدول الجديدة وضماناً لحياة كريمة لشعوبها ، التوقف ملياً عند ما يؤمن سلامتها ويصون كيانه سياسياً واقتصادياً وذلك بتأمين الموارد المعدنية والخامات اللازمة وطرق مواصلات معينة والمرفأ اللازم لتقنية اقتصادها وتأمين مواصلاتها وغير ذلك من مستلزمات كل استقلال ؟ أفلم يكن من الواجب مراعاة مشاعر أكثرية السكان في هذه المناطق التي تتشابه فيها المصالح وتتعاظم بين أكثرية وأقليات عرقية تتصالب عندها الاهداف وتتنافر؟ وهكذا استطالت فواصل الحدود في أوروبا الوسطى بحيث ارتفعت من ٦٠٠٠ كلم إلى ١٣,٠٠٠ كلم ، منها ٤٠٠٠ كلم لتشيكوسلوفاكيا وحدها . وقد رؤي الاستبقاء ، ضمن هذه الحدود ، على بعض الاقليات القومية تناوحت نسبة افرادها بين ٢٠ - ٣٥ بالمئة من مجموع السكان ، كما ان خط الحدود الفاصلة في بعضها بدا يتعارض والمنطق السليم ، لا بل بدا مخالفاً للعقل السليم ، كما يبرز هذا الوضع على اتم صورة في كل من مدينة فيومي وزارا وتميشن والاريج الاعلى وسيليزيا وفي مقاطعة بانات (بين يوغوسلافيا ورومانيا) وفي مقدونية ، وفي المضيق البولوني حيث نرى الحدود تباعد بين امكنة ومصانع واسواق تجارية بالرغم مما يجمع بينها من روابط وأواصر تشدها بعضاً إلى بعض ، وبذلك قامت بين السكان نزعات ومطالب لا حد لها ولا حصر . والعبث بمبدأ القوميات الذي ضرب بتطبيقه عرض الحائط اثار في نفوس الالمان أحقاداً مريرة بعد ان استهانت المعاهدات المعقودة بمصالحهم وداستها بشكل ذريع (اذ خسروا اراضيهم و ١٢ ٪ من مجموع السكان) ، ولا سيما المجر اذ فقدوا ٧٠ ٪ من اراضيهم ونصف سكان بلادهم ، والاتراك بعد ان انتزع منهم ٤ ٪ اراضيهم .

ولما كان المنتصرون في الحرب يمثلون القوة العسكرية والسياسية ، فقد رموا إلى بقاء المغلوبين على امسهم في هجز مدقع ، اقصرتهم عليه شروط نزع السلاح وشروط اقتصادية أخرى . فقد

نصت المواثيق المعقودة على تجريد المانيا المسؤولة الاولى عن الحرب، من كل سلاحها ، كما نصت على تخفيض عدد جيوشها ، وحظر عليها العمل بالخدمة العسكرية الاجبارية، ونصت على احتلال ضفة الرين اليسرى لمدة ١٥ سنة ، كما قضت بهدم رؤوس الجسور المحصنة على ضفة النهر اليمنى . فاذا ما احترموا وحدثها ، فقد رأت نفسها ملزمة للتخلي عن اراضيها التي لا تقطنها الاكثرية المانية كالألزاس واللورين او جزء من سيليزيا العليا بشرط إجراء استفتاء فيه ، وعن الاراضي البولونية التابعة لها بما في ذلك داننزيغ ومستعمراتها عبر البحار ، واخيراً مناجم السار على ان يقرر سكان هذه المقاطعة مصيرهم في استفتاء شعبي عام ، بعد ١٥ سنة ، واتخذت إجراءات شبيهة لهذه مع بلغاريا وتركيا وهنغاريا والنمسا . فاقتطعت من جسمها عدة أقلييات المانية وهنغارية . كما اتخذت إجراءات احترازية للمعزول دون انضمام النمسا الى المانيا .

اما الاحكام الخاصة بالشؤون الاقتصادية ، فقد جردت الدولة المغلوبة على امرها ، الى جانب مستعمراتها ، من اساطيلها التجارية ، وفرضت عليها تعويضات لم يجر تحديد لها في وقت كانت فيه اوضاع التجارة الخارجية مضعضعة لا بل منهارة بالفعل .

« وهذا الظلم القرطاجي الجائر ، ألم يكن بالفعل لا خياراً ولا ممكناً ولا عملياً ؟ ألم يكن تحديداً للعدالة والشفقة وللعقل السليم ، كما اكثد ذلك كينز بصدق وحرارة ، فساعد كثيراً على تشكيلك الرأي العام الانكلوسكوني كما ساعد على عدم تطبيقه وتنفيذه . ألم يكن بالرغم مما علق به من شوائب ، اقل الحلول سوءاً ، وكان قابلاً للتنفيذ ، على كل حال ، كما دلت على ذلك ببراين قاطعة اتين منتو ؟ ومهما يكن . فقد كان القصد من ابقاء المهزومين على امرهم ولمدة طويلة ، اعجز من ان يتصدوا للمنتصرين او ان يزاوهم على الاولوية في العالم .

اما روسيا التي تجاهل مؤتمر السلام وجودها رسمياً ، فقد حرص الحلفاء على ان ينشثوا حولها ، عزلاً لها عن العالم ، حجراً صحياً تسألف من جمهوريات صغيرة الحجم ، مثل فنلندا (٣٥٠٠,٠٠٠ نسمة) واستونيا (١,٢٥٧,٠٠٠ نسمة) وليتونيا (١,٩٠٠,٠٠٠ نسمة) بينهم ٢٥ ٪ مختلفو العرق ، وليتونيا التي تضم مليونين بينهم ١٢ ٪ من عروق مختلفة . وكلها جمهوريات اقتضى لها بضع سنوات لتنظيم شؤونها ، ومن جمهوريات متوسطة الحجم ، أمثال بولونيا (التي تعد بين سكانها دخيلاً من اصل ثلاثة اصليين) ورومانيا التي ضمت اراضي روسية الاصل والطابع كانت من قبل تابعة لروسيا البيضاء « اوكرانيا وبسارابيا » . وفي قلب اوروبا وشرقيها ، قسام عدد من الدول السلافية ، منها على الاخص تشيكوسلوفاكيا وبولونيا المتحالفتين مع فرنسا القابعة على صفاف نهر الرين . كل هذه الكيانات تحيط بالربيع إحاطة السوار بالمعصم وتراقبه عن كثب .

عصبة الأمم وحماية الاقليات
طراً على المبادئ الولسونية ، في المجالين السياسي والجغرافي ،
تعديلات جذرية ، ببياراح جانب كبير من معاهدات الصلح ،
هو الجانب الخاص بمنع انفجار حرب جديدة ، كان تطبيقاً لها وتنفيذاً ، هذا الجانب المتعلق
بميثاق عصبة الأمم . فانطلاقاً من المبدأ القائل : « ان كل حرب تنفجر تصيب المجتمع البشري
بكامله ، فقد توجب على هذا المجتمع ان يتخذ من الاجراءات ما يصون سلام الأمم » . فقد عُهد
الى لجنة خاصة مؤلفة من ٩ اعضاء بينهم خمسة دائمون ، هم الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا
المعظمى واطاليا واليابان ، مهمة اتخاذ الاجراءات الاقتصادية والعسكرية ، ضد كل دولة تعلن
الحرب على الاخرى . وقد نص الميثاق على امور كثيرة منها نزع السلاح من كل الدول
واعادة النظر في المعاهدات « التي تصبح غير قابلة للتنفيذ » ، وعلى انشاء مكتب دولي للعمل ،
واخيراً وليس آخراً ، مراقبة المستعمرات الالمانية القديمة والأقطار المنفصلة عن تركيا ، التي
قوت مهمة الانتداب عليها وتجهيزها للاستقلال ، الدول المنتصرة . والنص المذكور نص موجز
عام ، ناقص ، عبارته مبهمه على العموم ، ركيكة ، لا يستجيب كثيراً لاماني دعاء السلام (فهو
يحترم مبدأ السيادة الوطنية ولا يحظر بصورة جازمة اللجوء للحرب ولا ينص على استعمال
بوليس دولي للمحافظة على الأمن في الحال) . إلا انه نص طييع يستجيب لاتخاذ اجراءات
قالية . وفي نطاق خاص هو نطاق حماية الاقليات ، فقد نص الميثاق على إجراءات دقيقة الغرض
منها معالجة المشكلات الناجمة عن ادماج اقلية قومية في صلب الدول الجديدة . فقد نص على
وجوب احترام هذه الاقليات وارجب معاملتها على قدم المساواة مع باقي رعايا البلاد ، دون
اي نظر للعرق واللغة والدين ، لا سيما في كل ما يتعلق بالوصول الى الوظائف العامة وحرية
استعمال لغاتهم الخاصة وحرية معتقدهم والتعليم بلغتهم الام . فعصبة الأمم التي تضمن تطبيق
كل هذه الحقوق هي الهيئة الصالحة للنظر في كل طلب يشكو من مخالفتها وعدم التقيد بها ،
والقيام بالتحقيقات اللازمة .

وبالفعل ، فعصبة الأمم التي كان من المفروض فيها ان تصبح اداة صالحة في المجال الدولي ،
لم تلبث ان استحوالت اداة تغليب وتسليط بين ايدي الدول المنتصرة التي تؤلف الاكثريه في
مجلس التسعة ، وفي الجمعية العامة (صوت لكل دولة عضو) . فولايات الدومينيون وانكلترا
تؤلف كتلة من ستة أصوات ، بينما تلتف دول اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية المتحالفة فيها
بينها وتعتمد عسكرياً واقتصادياً على فرنسا وتقف الى جانبها . أما الولايات المتحدة الاميركية
فقد رفضت الانتساب الى عصبة الأمم بعد ان رفض مجلس الشيوخ الاميركي التصديق على
مشروع معاهدة فرساي ، بينما حظر على روسيا وألمانيا والدول الأخرى المغلوبة ، التقدم الى
العصبة بطلب الانتساب .

بعد ان أعاد الحلفاء السلام الى اوروبا ، رأوا ان يعيدوه الى الشرق
مؤثر واشنطن الأقصى ، ليوقفوا عند حد ، تصاعد النفوذ الياباني الذي أخذ يهدد جديداً ،

مصالح الدول الأوروبية والولايات المتحدة في المحيط الهادي . فقد اغتنمت اليابان من جهة ، الفوضى الضاربة اطنابها في الصين ، واستغلت ، من جهة ثانية ، حرية التصرف التي اضطرت انكلترا وفرنسا للتخلي لها عنها ، لتستولي على تركة المانيا في هذه الاصقاع ، وذلك باستيلائها على تسانغ تار وتشانتونغ وعلى الجزر الالمانية المتناثرة في المحيط الهادي . فقد تمكنت من ان تفرض على الصين مطالبها المؤلفة من ٢١ مطلباً ، وهي مطالب يؤمن لها تحقيقها ، امتيازات ومنافع اقتصادية وسياسية ، وبذلك وضعت الصين برمتها تحت ولايتها . وبالاتفاق المعروف باتفاق لانسنغ إبشي المعقود بين اليابان والولايات المتحدة ، اعترفت لها الأخيرة بمصالح اليابان الخاصة في الصين . ثم انتهى بها الأمر في آخر المطاف بمناسبة الثورة الروسية ، الى احتلال سيبيريا الشرقية حتى حدود بحيرة بيكال ، كما ان مؤتمر السلم أقر لها بكل الامتيازات التي فالتها على حساب الصين ، واستطاع مؤتمر واشنطن الذي دعت إليه الولايات المتحدة ان يفرض حدوداً على اليابان : حدوداً للتسلح واحترام سيادة الصين واستقلالها وسلامة اراضيها ، والتنازل عن الامتيازات التي فالتها كما تنازلت عن مقاطعة شانونغ ، واخلاء سيبيريا والاعتراف بالباب المفتوح . ان تحالف انكلترا وولايات الدومينيون الى جانب الولايات المتحدة ، جعل سياسة الولايات المتحدة تشيل على السياسة اليابانية ، وأمن التوازن بين القوى هذا التوازن الذي اختل بدافع الحرب في الشرق الاقصى على حساب الجنس الابيض .

٣ - اعادة النظام - الاصلاحات السياسية والاجتماعية

بعد ان امكن تجنب الثورة وتم توطيد السلام ، اصبح من الضروري ان توضع الحرب بين حاصرتين ، وذلك بإعادة المؤسسات الميبرالية الى الوجود ، والعمل على تعميمها ، بتقديم التنازلات للطبقات الشعبية بحيث تتحول بانظارها عن الدرس الروسي وما فيه من عبرة وعظة .

كان من شدة نفوذ المنتصرين وما لهم من سطو شديد واثر عميق في النفوس الاصلاحات السياسية ان راح المغلوبون على امرهم والدول التي أطلت حديثاً على الوجود ترسم ما للدول المظفّرة من 'نظم ومؤسسات . فقد زال النظام الملكي من المانيا وطا طأت السلالات الملكية فيها برأسها الى الأرض امام طغيان الحركة الشعبية واستبطارها . فهنغاريا وحدها بقيت على النظام الملكي ولو خلا العرش من صاحبه امام رفض جيرانها لهذا النظام . فكل الدول الجديدة : من بولونيا الى تشيكوسلوفاكيا ، الى الدول البلطيقية رفضت النظام الملكي نظاماً لها . ولم يبق في اي مكان من يشكو او ينتقص من نظام الاقتراع العام . فانكلترا تبنته منذ عام ١٩١٨ وحذت بلجيكا حذوها عام ١٩١٩ بعد ان تخلت عن نظام تعدد الاصوات الذي عملت به من قبل . فالعمل الدستوري الضخم الذي تم في اوروبا في هذه الحقبة ، تميز بالنظام البرلماني الذي ساد وكرّس المبادئ الفردية التي قالت بها الديموقراطيات التقليدية : تغلب حقوق الفرد الحر على حقوق الدولة وحقوق الفئات المجتمعية الأخرى . فالدستور الذي

إرتضته تشيكوسلوفاكيا ، عام ١٩٢٠ ، والدساتير التي ارتضتها لها كل من بولونيا ويوغوسلافيا ، عام ١٩٢١ ، كلها مستوحاة من القانون الاساسي الفرنسي . ففي كل من المانيا والنمسا نرى دساتير جامعية اي يتولى وضعها متشرعون يحاولون « عقلنة » السلطة وذلك باعطائهم النظام الديوقراطي فيها شكلاً او صبغة شرعية اكثر وضوحاً مما هي عليه الدساتير المعمول بها في كل من انكلترا وفرنسا لتأتي منسجمة مع مطلب العرف والتقليد . وقد استوحيت بعض البلدان دستور سويسرا الذي يفسح المجال للمبادئ الشعبية وللإستفتاءات الشعبية (بروسيا وبادن وبافاريا واستونيا) ومعظم هذه الدساتير تقرر عالياً بتقديم المجلس المنتخب على السلطة التنفيذية (بافاريا - هس - بادن) كما اوجب البعض منها انتخاب الرئاسة العليا بالاقتراع الشعبي (المانيا - فنلندا) .

الاصلاحات الاجتماعية
ففي الحين الذي راحت فيه الحكومات تكبح بشدة الاضطرابات الاجتماعية عمدت هذه الحكومات جاهدة ، على تحقيق بعض المطالب التي طالما طالبت المنظمات النقابية بتحقيقها . فقد اقرت فرنسا نظام العمل ٨ ساعات في اليوم كما اقرت قانون الاتفاقات الجماعية التي لم تكن مع ذلك ملزمة والتي لا تهتم سوى ٧٠٪ من مجموع اصحاب الاجور العاملين في عالمي التجارة والصناعة ، الا انها تشريعات لها معناها ومفزاها بالنسبة لعدددها (٥٧٥ اتفاقاً جماعياً في عام ١٩١٩ و ٣٤٥ في عام ١٩٢٠) وقد امتاز بعضها بما له من طابع قومي مفرّد . وقررت بلجيكا قانون الثمان ساعات عمل في اليوم ، والضريبة التصاعدية على التركات ، والضريبة النوعية او الفرعية على الدخل الفردي . وقررت انكلترا للمنظمات المهنية وللشركة المعروفة A. S. E. حق عقد اتفاقيات جماعية تعترف بشرعية ممثلي نقابة عمالية في مصنع ، وجعل استشارتهم إلزامياً في كل تعديل لمناهج تنظيم العمل وللجان المصانع . وفي سنة ١٩٢٠ ، اقر قانون العاطلين عن العمل وهو قانون يستفيد منه ١٢ مليون عامل في القسم الاكبر من القوة العاملة الذي يفرض بصورة الزامية التأمين ضد البطالة ، وهو قانون جرى تبنيه اثناء الحرب في مصانع الذخيرة .

قوانين الاصلاح الزراعي في
القضية الكبرى التي تهدد النظام الاجتماعي فيها . فوجود املاك
اروبا الوسطى واروبا الشرقية
شكلت المشكلة الزراعية في البلدان الواقعة في شرقي اوروبا ، واسعة للغاية تعود ملكيتها ، في الغالب ، الى ارسنوقراطية المانية او هنغارية او الى الكنيسة ، ووضع التبعية الذي يرسف فيه المزارعون الذين لا يكون تحت تصرفهم في الغالب سوى قطعة ارض صغيرة ويخضعون فيه لوضع نصف أرقاء عليهم سخرة ثلاثة ايام عمل في الأسبوع تسديداً لقيمة ايجار الارض ، كل ذلك كان مثاراً لقلق عميق في المجتمع زاد من حدته ازدياد عدد السكان في تلك البلاد . وتفادياً لشورات الفلاحين ولتوزيع الاملاك كما حدث في روسيا ، راحت الدول الحديثة العهد تضع تشريعات جديدة عام ١٩١٩ و ١٩٢٠ ترمي من ورائها الى الاصلاح الزراعي . فقد امت تشيكوسلوفاكيا كل ارض زراعية تزيد مساحتها على

١٥٠ هكتاراً أو على ٢٥٠ هكتاراً مهما كان نوع الأرض ، وذلك لقاء تعويضات معينة باستثناء ذراري اعداء الامة التشيكية . وهكذا امكن توزيع ربع مساحة الارض الصالحة للزراعة في البلاد بين المزارعين . وقد صادرت الحكومة في يوغوسلافيا ، منه عام ١٩١٩ (وافر دستور فيدوفدان الصادر عام ١٩٢١ هذا الاجراء) املاك الطبقة الارستوقراطية الاسلامية في مقاطعة البوسنة واملاك نبلاء المجر والكروات . وفي رومانيا ، أقر ، بمناسبة الانهيار الذي حصل في روسيا عام ١٩١٧ ، مبدأ القيام باصلاح زراعي تناول املاك الوقف والاملاك الكبيرة الاخرى ، والقوانين الزراعية التي وضعت عام ١٩١٨ و ١٩١٩ ، ادخلت العمل بالاصلاح الزراعي في مختلف انحاء البلاد ، وهو اصلاح جاء اكثر جذرية في مقاطعة بسارابيا (المتاخمة لروسيا) منها في المقاطعات الاخرى . وفي بولونيا حيث يتمتع كبار الملاكين بنفوذ قوي ، وفي الوقت الذي كان فيه الجيش الروسي يقترب من فرسوفيا في تموز (يوليو) ١٩٢٠ اخذ قانون خاص صدر في بضع ساعات لا غير ، يحدد ظروف وكيفية القيام باصلاح زراعي . ومثل هذه الاجراءات المتسمة بالاعتدال والمتعلقة ، بالعقارات الكبرى ، اتخذت في فنلندا (قانون كاليو ، عام ١٩٢٢) ، واكثر جذرية منه القانون الذي صدر في استونيا حيث ٩٦٪ من الاملاك الكبيرة جرت مصادرتها وتأميمها ، وفي لتونيا حيث لم يسمح للملاك بحيازة اكثر من ٥٠ هكتاراً ، وفي ليتوانيا حيث كانت مساحة بعض الاطيان تزيد على ١٠٠٠٠ هكتار ، فاذا بقانون عام ١٩٢٢ يوزعها حصصاً من ٥٥ هكتاراً ، فاستفاد من هذا التوزيع ٥٥٠٠٠ أسرة ومعظمها اراض تخص الكنيسة الروسية ، او كبار الاشراف الذين ثالوها من القياصرة .

كل هذه القوانين التي صدرت تحت التهديد بالثورة توصي بتعويضات على اصحابها تختلف سماحة ، هي تعويضات لم تطبق الا جزئياً وببطء كلي خلال السنوات التالية . فالاصلاح الزراعي لم يكن جذرياً الا في هذه البلدان التي لا اثر للارستوقراطية الوطنية فيها امثال يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا واستونيا ، او كما هي الحال في رومانيا ، حيث راح الحزب الحاكم يحاول ان يدك الى الاساس نفوذ الحزب المعارض الذي يعتمد الى حد بعيد ، على كبار الملاكين العقاريين . ففي بولونيا وهنغاريا حيث المشكلة كانت تبدو اكثر حدة وتعقيداً ، وقفت الارستوقراطية تعارض كل حركة اصلاحية بوشربها ، وذلك عند زوال كل خطر بالثورة او نشوب حرب . ولهذا احتفظت البلاد بالوضع الزراعي الذي كانت عليه من قبل .

وهكذا أعيد السلام والنظام الى هذه البلدان . كما بدا انه لا شيء هنالك يمنع العودة الى التوازن ، والى تنمية الاقتصاد الوطني والنهوض به بأسرع ما يمكن ، هذا الاقتصاد الذي جعل من اوربا ، قبل عام ١٩١٤ محور العالم وقطبه الاكبر .

٤ - رصيد الحرب

رصيد الحرب في اوربا مثل مرزح . أفلم تفقد اوربا بضعة ملايين من الشباب الريان

وتترك وراءها خراباً يباباً ، مهیضة الجناح ، موزعة ، تكن فيها اسباب منازعات قد تنفجر بين لحظة واخرى ، فانخلت توازنها بنوع مفعج في وقت قام فيه عبر البحار منافسون لها اشداء اثروا بسرعة واشتد منهم الساعد المقتول .

الخسائر البشرية والمادية
الخسائر في الارواح جسيمة جداً . فقد سجلت المانيا
١٨٢٦٠٠٠ قتيلا اي ١٢٪ من هم بين الخامسة عشر والخمسين
كما سجلت فرنسا ١٤٠٠٠٠٠ قتيلا اي ١٤٪ ، وانكلترا ٧٤٤٠٠٠ قتيلا اي ٧ بالمائة ،
وبلغ مجموع ما خسرت مع مستعمراتها ٩٥٠٠٠٠ ، بينما خسرت الولايات المتحدة ٥٠٥ بالمائة
اي ١١٥٠٠٠٠ . اما فيما يتعلق بالبلدان الاخرى فعلى ان نقتنع بتقديرات عامة منها ٧٠٠٠٠٠
قتيل لاطاليا ، و ١٣٥٠٠٠٠ قتيلا للنمسا والمجر ، و ٣٧٠٠٠٠٠ منها للصرب . اما روسيا
فيقدر عدد القتلى بـ ١٧٠٠٠٠٠ قتيلا في الفترة التي سكنت فيها حليفة للحلفاء ،
ونحو ٥ ملايين للفترة الواقعة بين ١٩١٤ - ١٩٢٠ والى هذه الخسائر في الارواح ، يجب
ان نضيف الخسائر التي تكبدها السكان المدنيون من جراء الغزو والابوة الوافدة والتقنين
الشديد في وسائل التغذية ، والمجاعة والنقص في معدل المواليد . ويمكن ان نقيم النقص العام الذي
احسب الرجال بين العشرين من عمرهم والاربعة ، نتيجة مباشرة للحرب بـ ١٦ بالمائة في فرنسا
وفي المانيا ، و ٧ بالمائة في بريطانيا العظمى . اما تكاليف هذه الحرب فتختلف كلياً عن
تكاليف الحروب السابقة . فالخراب الذي لحق البلدان التي كانت مسرحاً للمعارك الحربية ،
والخراب الذي نجم عن عمل الغواصات سجل ارقاماً فلكية . ويعتري المرء الدوار بمجرد ما تقع
عليها العين . فاذا ما اخذنا بعين الاعتبار ، فرق ارتفاع الاسعار ، فقد بلغ معدل كلفة الحرب
في فرنسا ٣٢ بالمائة من مجموع الثروة الوطنية ، و ٢٢ بالمائة من الثروة الوطنية في المانيا ، و ٣٢
بالمائة في انكلترا ، و ٢٦ بالمائة في ايطاليا و ٩ بالمائة في الولايات المتحدة الاميركية . كذلك يجب ان
نقيد في قسم الديون في حساب اوروبا : انها وسائل النقل واجهزة المصانع التي براهها
الاستعمال للحد الاقصى ، بعد ان دهمت طاقتها وتعذر تجديدها او صيانتها بصورة مرضية ،
ونقص ملحوظ في الطاقة الاقتصادية .

هناك نقص ، ليس فقط في الانتاج وفي المواليد بل ايضاً اغراق الدول المحاربة بالديون
اذ اضطرت هذه الدول للاستدانة او للتخلي عن قسم كبير من مخزون الذهب فيها (نصف هذا
المخزون في فرنسا واكثر من النصف بقليل في ايطاليا و ٦٪ في النمسا والمجر ، ناهيك عن التنازل
عن قسم هام من استثماراتها في الخارج . والموازنات الوطنية هي في عجز مستمر . فقد بلغت
واردات الخزينة في فرنسا عام ١٩٢٠ عشرين ملياراً مقابل ٤٦ ملياراً للنفقات ، بينما لا تغطي
الواردات في ايطاليا ثلث نفقاتها العامة ، وفي هنغاريا لا تغطي سوى ٥٢٪ . وفي النمسا
٢٢٪ ، وفي بولونيا ٢١٪ . فبما كان انكلترا وحدها ان تؤمن التوازن في موازنتها العامة .

فدين أوروبا الخارجي جعلها في تابعة الولايات المتحدة الأميركية التي امست اقوى الدول مالياً في العالم .

تحول التجارة الأوروبية والدولية فقد انقلبت اوضاع الاقتصاد الأوروبي العامة كما اضطربت ايما اضطراب التيارات التجارية شبه المستقرة التي كانت سائدة عام ١٩١٣ . وقد وقفت هذه التغييرات عند الحد الأدنى في أوروبا الوسطى ، بعد ان اضطرت ألمانيا وحلفاؤها والبلدان التي احتلتها ، امام الحصار البحري الشديد الذي فرضته عليها الدول الحليفة ، ان تضع وارداتها في صندوق مشترك فحققت بذلك وحدة أوروبا الوسطى . غير ان الدول الغربية التي توفرت لديها امكانيات التمويل في الخارج ، استبدلت متمهدي توريداتها ، في منطقتي الدانوب وروسيا ، بتمهدين في كندا والولايات المتحدة الأميركية والارجنتين ، في الوقت الذي توقفت فيه عن تصدير منتوجاتها الصناعية . فقد ادت الحرب الى حدوث شلل كبير في الحركة التجارية الداخلية في أوروبا ، ونقلت الى ما وراء البحار مصادر تمويل أوروبا ، فأوجدت بذلك تيارات جديدة ومجاري للبدالات لم تكن قائمة من قبل في الحركة التجارية ، في هذه الفترة التي ركذ فيها نشاطها الانتاجي . وقد أثرت هذه البلدان وجعلت من رصيدها السلبي رصيذاً موجباً ، واستبشراً منها بارتفاع الاسعار ، راحت تنشط حركة الانتاج فيها ، فانشأت صناعات دقيقة تسد مسد العجز الذي اصاب حركة الانتاج في أوروبا . ولذا كانت اليابان والولايات المتحدة اكثر الدول التي افادت بالأكثر من هذه التطورات الطارئة التي لم يكن في وسع احد ان يتنبأ ما اذا كانت وقتية او نهائية .

فالبنود الاربعة عشر التي اقترحها ولسون لاعادة بناء أوروبا على
أوروبا المستضعفة
اسس جديدة ، لم تحترمها المعاهدات ، كما رأينا ، الاحترام اللازم .
والنقصة على نفسها
فقد كان لطلوع دول جديدة ان « تسبكت » أوروبا ، إذ قامت

بين دولها الحواجز ، وعدلت فيها الحدود واوجدت فيها دولاً مستضعفة الجانب تفتقر جذرياً لل خامات والمواد الأولية التي لا بد منها لاي استقلال اقتصادي نسبي ، كما ان وحدتها القومية كانت سريعة العطب لما قام فيها من عديد الاقليات القومية الزاخرة بالنشاط . وقد توافرت نقاط الاحتكاك ليس في داخل هذه الدول فحسب ، بل ايضاً بين الواحدة والاخرى : بين بولونيا وتشيكوسلوفاكيا مثلاً على قضية تيشن ، وبين ايطاليا ويوغوسلافيا بشأن فيومي وسلوفينيا ، وبين بولونيا وليتوانيا بشأن فيلنا ، وغير ذلك (راجع شكل ١ ص ٤٠ - ٤١) . وبين الدول المنتصرة نفسها اشتدت المنافسة وتضاربت المنافع والمشارب الخاصة . فلم يرق لانكلترا ولا لاطاليا رؤية الحاميات الفرنسية على ضفاف الرين والتفوق العسكري الذي تمتعت به فرنسا في القارة حيث بدت كل من بولونيا وتشيكوسلوفاكيا من الدول التوابس لها الدائرة في فلكها . وخارج أوروبا عبر البحار نرى الدول الامبريالية تتشاحن فيما بينها حول الاستئثار بالقسم الاكبر من التركة العثمانية والامانية التي عاد معظمها لفرنسا واليابان ولانكلترا ، بالرغم

من الاحتجاجات التي ارتفعت في كل من البرتغال وبلجيكا التي ثالث رواندا اورندي ، وايطاليا التي اضطرت ان تقنع بارض جوبالاند وتصحيح حدودها الصحراوية في طرابلس الغرب . ان توزيع بترول الشرق الأوسط والسيطرة على سوريا ، واقتسام مناطق النفوذ جعل الدولتين الكبيرتين اللتين استفادتا اكثر من غيرها من الحرب ، تنتصب الواحدة في وجه الأخرى .

والمانيا المهيضة الجناح التي 'مسخت مسخاً راحت تشكو من الحلفاء الذين استغلوا ثقتها واسترخصوا نواياها بعدم احترام 'العقد' الذي وقّعتة عندما اعربت عن رغبتها في التفاوض في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٨ ، واطمئنتانها الى بنود ولسون الاربعة عشر . فقد تحملت ، والحقد يقضم احشاءها ، معاهدة فرساي ، كما راحت تتمرد وتتمرد ضد ' التطويق ' العازل الذي ارجده حولها ، كما انها لم تستطع ان تسلي ولا ان تتعزى عن اقتطاع منطقة السار وسيليزيا العليا ودانزينغ عنها ، ناهيك عن التعويضات القاصمة المفروضة عليها . والنمسا ولا سيما هنغاريا وتركيا وبلغاريا التي تناقلت عليها جميعاً الضربات والويلات ، لم ترضخ قط للحيث الذي وقع عليها فاقنطع بعض اعضائها وفصلها عن مقاطعات معظم سكانها من صميم مواطنيها ورعاياها . أما ايطاليا ، فلا تريد ان تتعزى ولا ان تفسى المعاهدات المعقودة معها سرّاً عام ١٩١٥ ، والتي لم يحترمها الحلفاء ولم يتقيدوا بنصوصها . فلم تلبث ان انضمت سريعاً الى جانب المهزومين نكابة بحلفائها وتشفيأ منهم .

وروسيا التي 'عزلت جانباً وكانت باستمرار موضع مظنة وتشكك من قبل الجميع ، تعرضت ، هي الأخرى ، للبتر والقطع في بعض مقاطعاتها لم تقبل به ولم تسلم به كأمر واقعي . فالأقتسام الجديد للعالم تم بعزل عنها ورغماً منها . وقد جهزت نفسها ، بعد تجارب وامتحانات مريرة قاسية ، بـجهاز سياسي واقتصادي يناهض ويعارض المبادئ العامة التي ارتضاها له العالم اجمع . وهكذا سترى العالم المنقسم على نفسه شطرين متنافسين . يأخذ في تطوره ، في عداوة وخصومة متصلين .

وهكذا بدا السلام في نظر الكثيرين ، منذ عام ١٩٢٠ ، بعيداً كل البعد ، عن العدل والاستقرار . فهناك مشكلات عدة باتت تنتظر الحل المرجحى او جرى حلها بصورة ملفقة او بشكل هزيل . وهذا الوضع العام الذي اتينا هنا على وصفه يهدد بالفشل ، احتمالات نهوض أوروبا وإنهاضها ، في الوقت الذي اخذت فيه سيطرتها على العالم ترتج وتترجح .

لم تتكامل جهود الحلفاء بغار النصر إلا بفضل تفوقهم العددي ازدهار الولايات المتحدة الاميركية والحصار البحري الذي فرضوه على المانيا ، فحال دون وصول ليس فقط السلاح والعتاد الحربي اليها ، بل ايضاً زيوت التشحيم والمطاط والبنزين ولا سيما المواد الغذائية على اختلافها . وبدخول الولايات المتحدة الحرب ، تم للحلفاء التفوق العددي بنزول فرقها الى ساحة الوغى ، وامكنهم إحكام الحصار البحري عليها وجعله أداة فعالة لم تلبث ان

ظهرت نتائجها الحاسمة . ان الفضل في تحقيق الانتصار الحربي يعود بالدرجة الأولى للجيشين الفرنسي والانكليزي ، مع العلم ان القوة العسكرية برزت على اتمها في الدولة الكبرى الواقعة عبر البحار والتي عادت عليها الحرب بثروات طائلة ، فاصبحت بالتالي القوة الكبرى في كرتنا الارضية . واوروبا التي فقدت الملايين من أبنائها ، وُحِدَتْ من طاقاتها على الاندساض ، تولاها الضعف وأخذ منها الوهن كل مأخذ فاضطرت ان تتقاسم والولايات المتحدة الاميركية ، السيطرة على العالم .

الثورة الروسية
هنالك حادث جديد جلل وقع عام ١٩١٧ ، له أهميته الكبرى يتمثل في الثورة الروسية . فبعد ان خففت عن كاهل المانيا مخاطر ومخاوف كثيرة وععب الحرب على جبهتين ، بدا عليها ، في مطلع الامر ، الوقوف الى جانب الامبراطوريات المركزية ، في وسط اوروبا ، وبذلك تمكنت المانيا من تحقيق الانتصارات الباهرة الداوية على الحلفاء في ربيع وصيف عام ١٩١٨ ، إلا ان نتائجها جاءت في نهاية الامر ، تخدم قضية الحلفاء . ان سقوط القيصرية ، وفتر للرئيس ولسون كل الامكانيات لوضع بنوده الاربعة عشر ولاظهار الحرب بمشاة صليبية تقوم بها الديموقراطيات . كما انها زعزعت في القواد الاتراك ، العزم واوهنت فيهم الرغبة في الماضي في الحرب اذ لم يعودوا يوجسون شراً على عاصمتهم القسطنطينية من المطامع الروسية ، كما سهلت من جهة اخرى عملية فرار الفرق السلافية من الجيش النمساوي الهنغاري ، وشجعت احزاب المعارضة في المانيا ، والحزب المستقل فيها على الأخص ، ليقوموا بدور حاسم في إزالة النظام الامبراطوري . وعلى غرار الثورة الروسية انطلقت الثورة الالمانية باضرابات واسعة وتحركات تمرد في الجيش والاسطول . أما في النمسا والمجر ، فقد جاءت الثورة تتسم بطابع الثورة الاجتماعية والقومية . فقد كان للثورة بين وحدات الجيش الروسي نتيجة اخرى لها أهميتها الخاصة . فبعد الفشل الذي منيت به الاشتراكية الدولية عام ١٩١٤ ، جاءت الثورة درساً بليفاً كما جاءت تشجيعاً للجماهير العمالية التي بدأت ، لفترة قصيرة ، متفسخة لا قوام لها ولا كيان .

تداعي المنظمات الاشتراكية
فالعذابات والآلام التي تجرعها المحاربون ومن هم في المؤخرة على السواء ، أدت بهم الى الجمع ، بصورة عفوية ، بين النظام الرأسمالي والحرب ، كما انها حملتهم على الاعتقاد بأن هذه الحرب لم تكن حربهم «هم» . ومن جهة اخرى ، فقد سجل نفوذ الطبقات الموجهة التي لم تعرف على السواء ، كيف تتفادى هذا الصراع وكيف تختصره ، ولا كيف تقتصد من حيوات الافراد ولا كيف تصونها ، هبوطاً ذريعاً ، في وقت عادت الحرب ، على هذه الطبقات بثروات طائلة وبارباح ساذجة ومغانم عامرة بينما جلل السواد العديد من الاسر وجلبها بسحائب من الحزن الباري والاسى القتال . والفترة الاولى من الحرب ، التي سيطرت فيها الروح الوطنية والاتحاد المقدس على كل نزعة وشعور طبقي او عنصري ، لم تلبث ان عقيبتها رجعة عامرة من الحرب الطبقيية ، زادت مرارة وعلقها ، اربع سنوات متصلة من البؤس والشقاء . وقد وعت الطبقات الطليعة هذا الواقع المرير ، وبعت

ففيها احتمال هدى الثورة خوفاً عميقاً تبلور عن رغبة او امنية قوية تدرك معالم الدولة الجديدة حيث خرجت الاشتراكية لأول مرة في التاريخ ، من دنيا الفكر او التخيل الى دنيا الواقع المتحيز . فقد تحطم اتحاد العالم الابيض ، ومنذ الآن لم يبق على الارض حياديون بؤهي ومعرفة او بغير وعي ومعرفة . وهكذا اصبحت الثورة الروسية مثالا للخوف والكراهة عند هذا الفريق من الناس ، ومناطق الامل المرجى لدى الفريق الآخر . وهما حزبان سيستقطبان الحكومات والحزب ومشاعر الافراد ، بين جذب ودفع ، وكر وفر .

والحرب لم تخلخل الانظمة الاجتماعية فحسب بل صدمت في
خلخلت الليبرالية
الصميم ، الانظمة الاقتصادية المعمول بها . فقد عزف الناس عن
الاقتصادية والسياسية
المبادئ التي ارتضتها الليبرالية الاقتصادية وقد ثبت بالدليل ان
المناهج الاشتراكية التي توحىها الاوضاع القائمة ، هذه المناهج التي نبذها الناس باعتبارها خيالية
حاملة معها الدمار والخراب للبلاد التي تعمل بها وتسير عليها ، هي الوحيدة التي تفيد وتؤمن
خلاص الشعوب . ففي المجال السياسي بدا تفسخ الامبراطورية النمساوية الهنغارية وتحرير القوميات
المستعبدة للنظام القيصري والعثماني ، وانهزام الملكيات العسكرية « والروح العسكرية الالمانية »
تبدت وكأنها انتصار حاسم من الانتصارات الحربية . إلا ان « دكتاتورية الحرب » عرّضت
للخطر الانجازات التي حققتها الليبرالية الديمقراطية في العصر الماضي ، كما ان الاذى الذي نزل
بالليبرالية السياسية لحساب السلطة التنفيذية ، ألب سابقة خطيرة كثيراً ما استوثقوا بها
ووصفوها فيها بعد دواء شافياً وعلاجاً مستطاباً لجميع المشكلات الاجتماعية . وكل بذور
المؤسسات والحركات التي ستطلع خلال السنوات الثلاثين التي تلت انتهاء الحرب ، في المجالات
السياسية والاقتصادية اقيت ، جذورها العميقة خلال هذا الصراع .

ومع ذلك ، فالحقبة التي امتدت من ١٩٢٠ الى ١٩٢٩ ، كانت « حقبة الاوهام » ، ' تخيل
فيها الناس ، الرجوع بيسر الى المؤمل لديهم والمرجى عندهم ، اي الى الوضع الذي كانت عليه الأمور
من قبل . الا ان انسحاب الولايات المتحدة وضعف روسيا الآنبي حالاً دون رؤية التغييرات التي
تعمل بها النفوس وتتهيا عميقاً في الطبقات المجتمعية ، منذ مطلع القرن ، فجاءت الحرب تبرزها
وتجاولها وتطلقها من عقالها .

الفصل الرابع

فشل محاولة إعادة

الاستقرار الاقتصادي

« فقدت أوروبا الصولجان الاقتصادي والسياسي بعد
ان استأثرت ، برهة وجيزة ، بأسبعية صناعية عابرة ،
خلقت وراءها ازدياداً مستمراً في السكان » .
رنيه دومون

تميزت الحقبة التي سبقت الحرب بقليل ، بتطور موصول في الاقتصاد العالمي بالرغم مما احاق
بها من أزمات عابرة ، بينما كانت الحقبة التي اطالت عام ١٩٢٠ ، بعد ان توقف الازدهار ،
بصورة وحشية ، مفاجئة ، حقبة ركود عام اختلفت مدى واتساعاً ودفعاً باختلاف البلدان التي
تقرست بها ، ادمت أوروبا وخلخلتها في الصميم . وهذا الإنتاج الصناعي الذي تميزت به البلدان
الأوروبية الصناعية الست ، الكبرى الذي تناسخ معدل تطوره السنوي ، من ١٨٨٠ - ١٩١٣
بين ٢ و ٣ بالمائة ، هبط بحيث تراوح بين ١ و ٤ بالمائة وبين ٨ و ١٠ بالمائة . فقد صعب على أوروبا
ان تتخلص بيسر من التضخم المالي الذي غرقت في لجسجه ، وفوضى النقد التي تخبطت فيها ،
وعجزت بالرغم من الجهود الصادقة التي بذلتها عن سعة ، من ان تعيد الى اقتصادها ، ما كان
عليه من قبل من زخم ودفع وبطش ، ولم تستطع كذلك ان تتخذ يداً من الثورة الصناعية
الثانية التي وقعت اذ ذاك ، وان تكيف نفسها والاحوال الجديدة للسوق التجارية ، وان تعيد
الى سابق عهدها ، تيارات التبادل التجاري التي كانت سبب ثرائها و ثروتها . وهكذا وقفت
حيالها عاجزة لا تبدي ولا تعيد في وقف المصير المحتوم والحظ المقسوم .

١ - أزمة عام ١٩٢٠ واضطراب النقد

ازمة عام ١٩٢٠
اشتدت الحاجة كثيراً ، في اعقاب الحرب ، الى الخامات والمواد
الاولية والمحاصيل الغذائية والملابس ، وذلك لاشباع الملايين من
الجوع واكساء الملايين من مسرحي الحرب ، واكفاء هذا الفريق الضخم من الناس الذي منعهم التقنين

الأسر ، من تجديد ملابسهم وتجديد مخزونهم بعد ان استنفذوه ، واعادة بناء المصانع المتهدمة وتجهيزها ، وربط ما تقطع من وسائل النقل وطرق المواصلات ، والتعويض عن الاساطيل التجارية التي غارت في أغوار البحار ، واستبدال العتاد المنهوك . فالصناعة الأوروبية التي عملت للحرب تحولت فجأة الى صناعات تعمل لايام السلم ، وكلمة الممر عندها : الانتاج بكثرة وبازدياد تلبية لمطالب الآنية الملحفة ، مستعينة ، في هذا المضمار ، بالدول التي لديها المحاصيل اللازمة . فكان على اليابان والولايات المتحدة ، وكندا والبرازيل والأرجنتين ، ان تلي ليس فقط حاجات البلدان التي اعتادت ان تمتار منها خلال الحرب ، بل ايضاً المانيا ودول أوروبا الوسطى التي حال الحصار البحري المفروض عليها طويلاً ، دون تموينها ، لتجد نفسها الآن مفتقرة الى كل شيء . والاسعار التي سجلت ارتفاعاً موصولاً خلال الحرب لاشتداد الطلب والتي هبطت بفضل توقف دولاب الحرب ، اخذت ترتفع من جديد بسرعة اكبر تتفق والحاجات التي لا حصر لها ولا حصر . فقد تضاعفت الاسعار اربع مرات فيما يتعلق بالبنزين والحبوب وزادت ثلاث اضعاف اسعار الحرير ، كما ان اسعار القطن ارتفعت هي الاخرى ٥٠ بالمئة . وهكذا نشطت حركة الاستيراد في أوروبا ، بينما بقيت حركة التصدير فيها متدنية للغاية وبذلك طرأ عجز فاضح على ميزان المدفوعات ، في الوقت الذي راحت فيه بريطانيا العظمى والولايات المتحدة تلميحان ، فجأة ، اتفاق التضامن والتكافل المعقود بين مالية الدول الحليفة ، فامتنعتا عن تسهيل عمليات التسليف التي أتاحته ، الى ذلك الحين ، تأمين المعادلة بين الدولار والعملات الاخرى . فالاعتمادات الخاصة ، والسلفات التي قدمتها المصارف لتعزيز المبيعات وتنشيطها في أوروبا كانت اعجز من ان تعوض عن هذه القطيعة ، مما ادى الى نشوب أزمة حادة لا ترحم اصابت جميع البلدان على السواء .

ان انهيار العملات الاجنبية - فارتفع الدولار في سنة واحدة من ١١ الى ١٧ فرنكاً ، ومن ٨ الى ٢٨ ليرة ايطالية ، ومن ٨ الى ١٠٠ مارك الماني ، كما ان الليرة السترلينية هبطت ٢٧ بالمئة من قيمتها - ادى الى هبوط ملحوظ في الطلب « اذ فقدت أوروبا كل قدرة او وسيلة للشراء ، فانخفض من جراء ذلك استيراد الحبوب الى النصف ، جاراً وراءه هبوط البن والسكر والنفاس والقصدير والخرصان (الزنك) والحرير الياباني . وهذا الهبوط ادى بدوره الى هبوط كبير في اسعار الشحن ، والى عرقلة حركة بناء السفن والصناعات الحديدية . وكذلك هبط انتاج الصلب في انكلترا الى اقل من نصف إنتاجه ، وانتاج الولايات المتحدة الى الربع ، كما امتدت الازمة الى الصناعات الميكانيكية وصناعة النسيج ومناجم الفحم والبتروول والبناء . وجاء هبوط الاجور قاسياً فتكاثرت حوادث البطالة والتوقف عن العمل ، وانكمشت المصارف عن التسليف ، ووقع عدد كبير منها في الفوضى والبلبلة ، كما هبطت اسعار الاسهم الى الحضيض . الا ان الامور اخذت بالانتعاش قليلاً في سنة ١٩٢٢ بعد ان خلفت الازمة وراءها آثاراً باقيات ، لا سيما في أوروبا ، حيث ادى التضخم المالي الى فوضى نقدية ذريعة .

هذه الطمأنينة وهذا الاستقرار اللذان استمتعت بهما الصناعة
للتضخم المالي والفوضى النقدية والتجارة ، في أوروبا ، خلال القرن التاسع عشر ، حل محلها

عدم استقرار في النقد والعملات بدل كثير من العادات المرعية وغير من الاعراف المعمول بها وزاد من صعوبة نهوض الاقتصاد فيها . فانكسرت وحدتها تبذل جهوداً جبارة لتؤمن استقرار نقدها حتى انها تمكنت ، بفضل كبار رجال المال الذين يلقون الى جانب الاكثية الحاكمة فيها من اعادة التعادل بين الجنيه والدولار ، وقد بذلت عام ١٩١٩ جهوداً قوية لاستهلاك دينها وتأمين تعادل ميزانيتها والامتناع عن كل تضخم في النقد . فالجنيه التي هبطت قيمتها بحيث اصبحت تساوي ٣٠٠ دولار ، عام ١٩٢٠ ، اخذت تساوي ، عام ١٩٢٣ ، ١٠٠ دولار ، وفي سنة ١٩٢٥ امكنها تأمين التعادل مع الذهب . وهكذا اصبحت في مكنة الجنيه ان تنظر الى الدولار بأنسان عينه ، وبذلك استعادت لندن مركزها واصبحت بالتالي اكبر سوق مالية في العالم . وعجزت الدول الأوروبية الاخرى عن ان تعيد نقدها الى المستوى الذي كان عليه قبل الحرب . فقد كان عليها ان تثبته وان تتغلب على النتائج التي افوضى اليها تضخم النقد . واشتدت الازمة ، على الاخص ، في بلدان أوروبا الوسطى . فقد شهدت المانيا ، وهي عاجزة ، حرب رؤوس الاموال بعد ان آل الحكم فيها الى الاشتراكيين واستيراد مقادير هائلة من وراء البحار ، وتخلخل اسواقها الداخلية ، من جراء فقدانها بعض المقاطعات واحتلال الحلفاء للبعض الآخر فتدحرج المارك هاوياً الى الحضيض . فالثقة التي كان يتمتع بها فقدها تماماً والمضاربون الاجانب الذين اقبلوا على شرائه عام ١٩١٩ و ١٩٢٠ ، اخذوا يبيعونه ، فجاء الهبوط خاطفاً ، وبحيث استحال تتبع خط سير انحداره . فبعد ان كان معدل المارك الذهب الشهري يساوي ٤٥٦٩ مارك ورق ، في كانون الثاني ١٩٢٢ ، اذا به ، يهبط الى ٤٢٨٢ مارك في كانون الاول ١٩٢٣ ، ويهبط من ٦ مليارات في تشرين الاول الى ٥٢٢ مليار مارك في تشرين الثاني ، والى ١٠٠٠ مليار في كانون الاول . اما الاسعار فكانت ، ترتفع وتقفز صعوداً بين ساعة واخرى ، والمخازن لا تسعر سلعها الا على اساس الدولار او الفرنك او المارك الذهب . وقد امكن ايقاف الازمة في خريف ١٩٢٤ ، بانشاء مارك الرايخ .

وراحت الدول في وسط أوروبا وشرقيها ، تعمل هي الاخرى ، على اصلاح نقدها ، في الدول البلطيقية ، عام ١٩٢١ و ١٩٢٢ ، وفي النمسا حيث ثبت الكرون عام ١٩٢٢ واستبدل بالشلن عام ١٩٢٤ ، وفي بولونيا حيث لم تلبث الا ٨٠٠ مليون مارك ورق التي كانت في التداول ، عام ١٩١٨ ، بدون تغطية ذهب ، فأصبحت ١٧٨٠٠٠٠ مليار عام ١٩٢٤ . وبهذا التساير ، نزل الى التداول الزلوتي الذي جعل على اساس الفرنك الذهب ، وكان يستبدل بمعدل زلوتي واحد مقابل ١٠٠ و ١٠٨٠٠٠ مارك ورق . ثم جاء دور هنغاريا التي وضعت في التداول البنتو ، ثم دور تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٢٥ . اما ايطاليا التي كانت غارقة في الدين ، فقد خاضتها معركة حادة بفضل سياسة حازمة في تخفيض حجم النقد المتداول وبفضل قرص اخذته من الولايات المتحدة الاميركية قيمته ١٠٠ مليون دولار استطاعت معه تسجيل فوز اللير

الايطالية عام ١٩٢٦ .

وكانت فرنسا آخر الدول الكبرى التي تبنت نقدها المتضخم بعد ان توالى عليه تقلبات لم يستطع الاستقرار معها على حال . فبقطع النظر عن فقدان الفرنسك الفرنسي ٣/٤ قدرته الشرائية خلال الحرب ، فالفضل في استمراره في التداول يعود لمساندة العملات الحليفة الاخرى له . وللاعتقاد بـ « البوش » هم على استعداد لدفع التعويضات ، فقد راحت فرنسا تعمل عملية إعادة تعمير المقاطعات الفرنسية التي اناخت عليها الحرب بكلسكلها ، عن طريق تضخم النقد وعن طريق قروض اوصلت الدين العمومي فيما الى ٢٩٤ مليار فرنك عام ١٩٢١ ، مقابل ٣٢ مليار ، عام ١٩١٤ . ان استمرار المعجز في الموازنة ، واحتلال مقاطعة الروهر ، ساعدا كثيراً المضاربين على الهبوط ، مما ادى الى ارتفاع سعر الدولار بحيث اخذ يساوي ٢٠ فرنكاً عام ١٩٢٣ ، والليرة الانكليزية ٨٥ فرنكاً . وعندما وصل الى البرلمان الفرنسي عام ١٩٢٤ ، اكثرية نيابية لوحث بفرض ضريبة على اصحاب رؤوس الاموال ، احدث ذلك موجة من الذعر فهربت رؤوس الاموال الى الخارج ، وأقبل الناس على شراء النقد الاجنبي ، كما ان الاقبال على قبض السندات على الخزينة وسندات الاعتماد الوطني ، تجاوز بكثير المدفوعات . وقامت مضاربة بيع مكشوف للفرنك كالت من شأنها ان جعلت الجنيه الانكليزي تساوي عام ١٩٢٦ نحواً من ٢٤٠ فرنكاً ، والدولار ٤٩ و ٣٢ . واستقالت وزارة هريو من الحكم عند تهديد مصرف فرنسا بوقف مدفوعاته ، تاركاً مهمة تشكيل الحكومة لبوانكاريه الذي قلب الوضع رأساً على عقب ، فأعاد الجنيه الى ١٢٦ فرنكاً والدولار الى ٢٥ و ٥٢ فرنكاً . وفي حزيران ١٩٢٨ كان فرنك بوانكاريه ثابتاً منذ ١٨ شهراً ، كما كان خمس مرات ادنى من المستوى الذي كان عليه في شهر جومينال ايام الثورة الفرنسية .

التضخم المالي
وتساقط المستمرة

سبب التضخم المالي حركة واسعة بين اصحاب رؤوس الاموال بحثاً عن ملجأ لها تأري الى تـكون معه بعيدة عن « التفتيش المالي » ، كما تكون بمنزلة عن القلق وعدم الاستقرار . فقد اوجد عند اصحاب رؤوس الاموال وعيلاً راحوا يبحثون عن قِيَم عينية (صور - تحف فنية) وسبائك من الذهب وعملات قوية ، او الى ايداع اموالهم دولاً وبلداناً حيث تصبح بمنزلة عن كل خضعة او رجة كـسويسرا مثلاً . وهذا الظن في العملات تستسلم له رؤوس الاموال ، لم يلبث ان ضمض السوق المالية ، وكثيراً ما حال دون تأمين الاستثمارات الوطنية .

وأدى التضخم المالي ، من جهة اخرى ، الى إشاعة الفوضى في توزيع الثروات وذلك بتخفيف الضرائب الناجمة عن قروض الدولة الخاصة ، حتى ولو أدى ذلك الى إلغائها لاسيما الديون الزراعية التي يعقدها المزارعون برهن . وقد تسبب هذا الوضع عن إفلاس الدائنين وأصحاب الدخل وأصحاب الاطيان وكبار الملاكين والتجار الذين عجزوا عن تجديد مخزونهم ، واصحاب الاجور الذين لم تكن مرتباتهم تزداد وترتفع بنسبة ارتفاع اسعار الحاجيات . فقد

فقدوا جانباً كبيراً من القدرة على الشراء . وهكذا نرى كيف ان التضخم المالي ادى الى هبوط محسوس في مستوى عيش اصحاب الاجور ، كما ادى الى هبوط عدد كبير بين الطبقات الوسطى الى مستوى البروليتاريا بينما ساعد اصحاب رؤوس الاموال على استثمار ثرواتهم ، والمصدرين على النهوض بحركة التصدير ، لا سيما في هذه المشروعات الاقتصادية الكبرى بعد ان ساعد كثيراً على تركيزها وعقلنتها .

واخيراً وليس آخراً ، فالظروف التي تمت فيها شروط تثبيت النقد أمنت للعمليات القومية سيطرة نقدية حقيقية تجلب نتائجها فيما بعد . فقد نالت انكثرا ، في مؤتمر جنوى ، عام ١٩٢٢ تبني الذهب قساعة للعملة الاجنبية ، بحيث يمكن للنقد الثابت ان يقوم مقام الذهب في المعاملات وان تؤلف تغطية نقدية استيعابية . وهكذا يستخدم مخزون الذهب ليس فقط تأميناً لنقد البلدين بل ان الدولة التي تبني نقدها على اساس الدولار او الجنيه الاسترليني تجد نفسها مشدودة الى هاتين الدولتين ، وتبقى شاءت أم أبت ، مرتبطة بالبلدان الانكلسوكسونية .

٢ - ازدهار الدول الواقعة عبر البحار

ان المصاعب التي عانت منها اوروبا وتضرست بها يجب رد بعضها الى التغييرات التي وقعت خلال الحرب في التوزيع الجغرافي للمعاصيل الطبيعية ، والبعض الآخر الى هذه النجاحات التي حققتها بعض الدول الواقعة عبر البحار بعد ان تمكنت من انشاء صناعة ضخمة قوية في ارضها ، وتوسيع الصناعات التي كانت قائمة فيها من قبل ، وبذلك اوصدت في وجه اوروبا اسواقها الخاصة ، واخذت تنافسها في الاسواق التي كانت اوروبسا تعتمد عليها حتى الامس الغابر .

الولايات المتحدة الاميركية
كانت الحرب امام الولايات المتحدة ، فرصة ذهبية للامراء ولتحقيق ثروات فلكية . فقد كانت هذه البلاد الامراء التي امدت الحلفاء ، خلال الحرب ، بما يحتاجون اليه كما اخذت تمد كل الدول التي خاضت غمار الحرب فيها بعد ، على السواء . فقد وجدت الدول الاوروبية فيها بديلاً للمنتوجات التي توقفت عن إنتاجها ، كما راحت اميركا توسع انتاجها للمواد الغذائية والمصنوعات الاخرى تلبية للطلب الذي اشتد عليها . والفائض الذي ادى اليه ميزانها التجاري جلب لها من رؤوس الاموال ما أتاح لها تسديد جانب كبير من الديون المترتبة عليها ، كما مكنها من ان تصبح دائنة بدورها . فقد قرضت اوروبا ٣٠٠٠ مليار فرنك ، عام ١٩١٩ ، وحلّت محل الدائنين الاوروبيين في تمويل بلدان اميركا الجنوبية . وحلت الأزمة التي اشتدت وطأتها عام ١٩٢٠-١٩٢٢ ، معها البطالة والافلاسات المعقدة كما سببت انكماشاً خانقاً في النقد . الا ان الوضع لم يلبث ان عاد طبيعياً ، بعد لأي قصير . والانتاج الذي جاءت تعضده حماية جبركية شديدة ، ازداد بصورة

غريبيسة . ففي سنة ١٩٢٣ ، تستثمر الزراعة في اميركا ١٦ مليون هكتار اكثر مما كانت تستثمره عام ١٩١٤ ، وزاد مردود الأرض ٢٥ ٪ بفضل التحسينات التقنية التي أدخلت على مناهج الزراعة . وسجلت الصناعة من ناحيتها ، تطوراً اوسع واضخم . فالدليل الاسمي ارتفع من ٧٣ في المئة ، عام ١٩٢٢ الى ١١٠ ، عام ١٩٢٩ ، وذلك بفضل زيادة الطاقة المحركة وبفضل المكننة التي أخذت تحل محل اليد العاملة . وارتفع انتاج الصلب من ٣١ مليون طن عام ١٩١٥ الى ٤٢ مليون طن ، عام ١٩٢٩ ، وارتفع الفولاذ هو ايضاً من ٣٢ مليون طن الى ٥٤ مليون ، والاسطول التجاري العامل في عرض البحار ارتفع ، بفضل مؤازرة مشروعات بناء السفن ، من مليون طن ، عام ١٩١٣ ، الى ١١ مليون طن عام ١٩٢٩ . فليس من عجب بعد هذا ان تفرق البضائع الاميركية ، والحالة هذه ، اسواق العالم وتطرد الاوروبيين من الاسواق التي كانت بين ايديهم . ففي كل مكان تتقدم تجارتهم على التجارة الانكليزية في كل مقاطعات الدومنيون البريطاني وفي اقطار اميركا اللاتينية ، وبلدان الشرق الاقصى واندونيسيا بينما تعمل الرسوم الجمركية الجديدة المفروضة ، على ابعاد كل منافسة في الاسواق الداخلية . كل هذه الصادرات لا تقبل سوى جانب ضئيل من الانتاج الاميركي الضخم الذي يستهلك معظمه في الولايات المتحدة نفسها . فتم لها من جراء ذلك ان تبرز بعيداً الارباح المحدودة التي تجنيها اوروبا حيث كلفة الانتاج باهظة .

واصبحت الولايات المتحدة ، مع انكلترا ، مركزاً لمصارف العالم . فقد بلغ ميزان فائض حسابها مبلغاً تجاوز ٧٠٠ مليون دولار ، تخصص جزء كبير منه في انشاء استثمارات جديدة في الخارج . فبينما لم تكن المصارف في اميركا لتعد عام ١٩١٣ سوى ١٢ فرعاً في الخارج ، فقد ارتفع عدد هذه الفروع ، الى ٢٣٨ فرعاً عام ١٩٣٠ ، موزعة على ٣٨ بلداً مختلفاً . وبأقل من ٣ مليارات دولار ونصف استطاعت اميركا ان تنشئ لها فروعاً وان تشتري لها اسهماً في معظم الشركات الكبرى في الخارج ، وان تشترك في شركات قومية ، وقرضت اكثر من ٥ مليارات دولار للحكومات مختلفة ولبعض المدن الكبرى .

وعلى شاكله الولايات المتحدة الاميركية وغرارها ، فتحت الحرب في اوروبا ، اليابان
امام اليابان ، امكانات ربح ، لا يمكن تصورها ، سواء أتمثلت في طلبات للاسلحة او للواد الغذائية ، من اي جنس كانت ، جاءت من حلفائها او من الدول المحايدة لاسيما من بلدان الشرق الاقصى . وقد عرفت صناعتها كما عرف اسطولها كيف يفيدان ، في غياب منافسيها من الاوروبيين ويحققان تطورات جذرية . فقد ارتفع انتاجها الصناعي ٧٨ في المئة وقضاعف انتاجها من الفولاذ ، كما زاد انتاجها من الحديد ثلاثة اضعاف . وصناعة القطنيات فيها إذ زادت الربح ، كما تضاعف حجم اسطولها التجاري العامل على البخار ، وازداد اجور الشحن ارتفع من ٤٨ مليون ين ، عام ١٩١٣ ، الى ٣٨٢ مليون ين ، عام ١٩١٩ . والمنسوجات اليابانية وجدت لها موطئ قدم في هذه الاقطار الواقعة الى الجنوب الشرقي من

آسيا وفي اوقيانيا . ولأول مرة في تاريخها المعاصر اصبح الميزان التجاري في اليابان موجباً بعد ان كان سلبياً . ولأول مرة في التاريخ لم تشعر اليابان بأي عسر مالي في تسديد مدفوعاتها في الخارج . وبالإضافة الى ذلك ، فقد اتاحت لها مبيعاتها توفير امكانات واسعة في اسواق لندن ونيويورك . وقد كادت اليابان لا تشعر بالازمة القصيرة التي ظهرت عام ١٩٢٠-١٩٢٢ ، اذ بقيت معظم الصناعات التي رأت النور عندها ، خلال الحرب ، ناشطة تعمل ببلء طاقتها . والهزة الارضية التي دكت معالم طوكيو ويوكوهاما ، عام ١٩٢٣ ، وأودت بحياة ١٠٠،٠٠٠ ضحية ، تسببت في هبوط الين وأوهنت الوضع المالي في البلاد حتى سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ ، الا انها لم تحل دون تقويته ولا دون توسيع في التطورات التي حققتها من قبل . وقد ازداد ثلاثة اضعاف عدد انوال الحياكة فيها بين ١٩١٣-١٩٢٩ ، ومثل تصدير المنسوجات القطنية فيها نصف ما كانت تصدره منها مقاطعة لانكشير . واصبحت الهند المشترية الاولى لهذه المنسوجات كما اصبحت الولايات المتحدة الاميركية اكبر سوق للحرائر اليابانية التي مثلت ٣٦ في المئة من صادرات هذه الدولة . والصناعات المعدنية والكيميائية فيها ، سجلت ازدهاراً عظيماً كما يشهد على ذلك ارتفاع استيراد المعادن غير الحديدية والمواد الاستهلاكية . اما المواد نصف المشغولة او نصف جاهزة التي عرفت صناعة اليابان الاحتفاظ بحق إكمالها ، فقد بلغت ٥٠ في المئة من وارداتها بعد ان كانت ٢٥ في المئة عام ١٩١٠ .

ان وفرة اليد العاملة ورخصها وتنظيم صناعة غاية في المركزية والتجهيز التقني والفني ، وازدهار التجارة ، كل هذه العوامل جعلت من اليابان منافساً يحسب له حساباً في كل من اوروبا واميركا ، لا سيما في الشرق الاقصى .

تصنيع البلدان الجديدة تصنيع البلدان الجديدة

في العالم ، بعد الحرب ، يجب ردها لاسباب قريبة في طبيعتها من الاسباب التي أدت الى بعث الازدهار في اليابان والولايات المتحدة . فقد اكدت البرازيل من الاستثمارات الصناعية ، وطورت بعيداً انتاجها من الفحم ومن الطاقة الكهربائية المائية ، ومصانع الحياكة والنسيج (٣٠٠ مصنع ضمت معاً اكثر من ٢,٥٠٠,٠٠٠ نول ، عام ١٩٢٩) مما ساعد هذه البلاد على التصدير . والارجنتين ، التي كانت تمتلك ، حتى ذلك الحين ، صناعة ناشطة تساعد على التصدير ، كما تمتلك صناعة صغيرة قادرة على سد حاجات الاسواق المحلية من البضائع المستهلكة - مصانع حرفية ، وغيرها من المشروعات الصناعية الصغيرة التي يملكها الاجانب - انشأت مصانع ضخمة للاحذية والخردوات والخيش المستعمل في صنع الاكياس اللازمة لشحن الحبوب . كذلك اخذت بتصدير انتاجها من البترول ، وهي حركة اقتصادية استمرت في نشاطها بالرغم مما حدثت منه اقلية من اصحاب الاملاك الضخمة تمسكت بسياسة حرية التجارة ونزعت الى انكسارها .

وقد كانت الحرب باعثاً على النشاط الاقتصادي في الدومينيونات البريطانية ، التي منها منذ

زمن بعيد ، ان تراعي مستقبل صناعاتها الناشئة وتأخذ بيدها برفق ، كما همها على الأخص تأمين : « نضجها الاقتصادي » . وقد اعتاضت كندا عن خاماتها بإنتاج مواد مشقولة كالديقيق ورب الورق ، والخشب الملشور والمعادن وغير ذلك من الاصناف الجاهزة الصنع . واصبح ميزانها التجاري إيجابياً كما ساعدها على تسديد جانب من دينها الخارجي وساعدها ، في الوقت ذاته ، على تصنيع البصلاد ومكننتها . اما الاتحاد جنوبي أفريقيا ، فلم يحقق مثل هذه الانجازات الباهرة ، الا ان اقتصاده القائم على تعرفه جبركية عالية ، لم يعد ليعتمد كلياً ، على استخراج الخامات الثمينة (الذهب والماس) وعلى تصدير الاصواف والجلود . فقد تنوع هذا الاقتصاد وتلون ، وقضاء عفت قيمة الانتاج الصناعي بين ١٩١٣ - ١٩٢٤ ، ووجد قسماً كبيراً من استهلاكه الداخلي في اسواقه المحلية . اما اوستراليا وزيلاندا الجديدة ، فقد كان لبعدهما عن باقي اطراف العالم ، وعدم توفر اسباب النقل لديهما ، ما ألفت حائلاً دون تصدير انتاجيهما الضخم من لحوم الغنم والبقرة ، ومن الصوف والقمح ، وهذا الانتاج الذي احتجزته انكلترا لنفسها عام ١٩١٥ - ١٩١٦ . وقد انشئت دور صناعة لبناء السفن في مقاطعة غال الجنوبية ، كما انشئت فيها افران صهر ضخمة لمصانعها . وقد رأى جانب كبير من هذه الصناعة النور خلال الحرب ، حرصت الدولة على الاحتفاظ به وسيجت حوله بفرض رسوم وتعريفات جبركية ، عالية بحيث مثلت البضائع المصنوعة محلياً ، عام ١٩٢٩ ، ثلث الانتاج العام في البلاد .

وفي آسيا ، استطاعت الصين ، بالرغم مما ابتليت به من حروب اهلية مرزحة ان تزيد خسة اضعاف طاقتها على انتاج صناعاتها القطنية . أما الهند ، فقد كانت الدولة التي حققت اكبر الانجازات في هذا المجال . فصناعة الحياكة واستخراج المعادن وتأشيبها التي كانت لا تزال بعد في المهد ، قبل عام ١٩١٤ ، سجلت تطوراً عظيماً منذ ذلك الحين . وتوفيراً لنفقات الشحن الباهظة ، وقامينا لتموين جبهات القتال في الشرق وفي العراق ، وصموداً في وجه غزو اليابان للأسواق الهندية ، انشئت في الهند صناعات جديدة جاءت التعرفه الجبركية ، تدعها وتسيج حولها (٣٣ بالمئة ، معدل الرسوم على المصنوعات الحديدية ، عام ١٩٢٤) . وقد بقي جانب من هذه الصناعات على نشاطه بعد الحرب ، لا سيما بعد الاعتراف باستقلال الهند الجبركي ، هذا الاستقلال الذي وضع حداً للامتياز الذي تمتعت به المنسوجات القطنية ، في مقاطعة لانكشير . وقد زاد عدد مفازل النسيج في الهند ، بين ١٩٢٠ - ١٩٢٩ ، اكثر من ٣٣ بالمئة ، بينما هبط معدل استيراد المنسوجات القطنية في انكلترا ، الى النصف .

٣ - الثورة الصناعية الثانية والتطور الاقتصادي

ساعدت الحرب على تطوير التقنيات التي تم اكتشافها قبل عام ١٩١٤ كما وسعت كثيراً من نطاق تطبيقها العملي . وقد أطلقت تقنيات وكشوف جديدة بعد الحرب مكنت من تحقيق

منتجات وادّت الى وضع طرائق ومناهج جديدة ساعدت على الانتاج بمقادير هائلة . فكانت الولايات المتحدة الاميركية اكثر الدول التي افسادت من هذه الكشوف الجديدة مما ساهم في تعجيل الانحطاط الاقتصادي في اوروبا .

الكهرباء ومحرك الاحتراق الداخلي
احدث انتشار هذه التقنيات وتطبيقها على نطاق واسع ثورة هارمة يمكن مقارنتها ، من هذه الناحية ، بالثورة التي اطلقها اختراع البخار في القرن التاسع عشر ، بدلت تماماً من مقومات الاقتصاد ومن طاقة الانتاج . ان استخدام مساقط المياه الوطنية المنتظمة ، بالإضافة الى المساقط العالية والمتوسطة زاد من الطاقة الكهربائية المولدة كما اردف من جهة اخرى ، التقدم الذي حصل من جراء ربط المصانع الواقعة في المرافىء او القنات على مقربة من مناجم الفحم او اللينيت (ضرب من الفحم الحجري) الواقعة بالقرب من مساقط المياه الواحد بالآخر بحيث امكن اجراء تخفيض في نفقات الانتاج وتكييف أتم للانتاج وفقاً للحاجات العارضة وللطلب المتزايد . ففي مقدور الكهرباء ، في وقتنا هذا ، ان تنافس الفحم الحجري بنجاح كقوة محرك صالحة لكل الصناعات كما في مقدورها تحقيق مكنته اصغر المزارع وأبعدها عن المجتمعات .

وعملية المكننة هذه اولت المحرك الكهربائي نشاطاً حاسماً لموسائل الانتاج الجديدة ولا سيما لاستعمال الحزام الناقل ، اي للعمل المسلسل ، هذه الطريقة التي كان فوردها من استعمالها ولجأ اليها في معامل صنع السيارات التابعة له ، قبل عام ١٩١٤ ، وهي طريقة أدت اقتباسها بالتالي ، الى الانتاج بالجملة والى تخفيض كلفة الانتاج ، كما سهلت تقييس عدد كبير من المنتجات ولا سيما قطع الغيار ، وهي طريقة كانت من بعض نتائجها التقليل من العمل اليدوي وقصره على بعض وجوه الاصلاح والصيانة .

والمحرك ذو الاحتراق الداخلي الذي يعمل على البنزول ، انتقص من شأن الفحم اكثر مما انتقصت منه الكهرباء . فقد سهل عملية توزيع جديدة للصناعة ، كما اوجد امام المناطق التي لم يدخلها التصنيع بعد ، فرصة افضل لاقتسام العمل وتوزيعه ، اذ انه يساعد على نقل اليد العاملة ونقل البضائع والسلع ، كما يساعد على تشييد المصانع بالقرب من المجتمعات السكانية ، المستهلكة اكثر من تخفيفه الضغط على هذه المجتمعات . فباستبدال الحصان بالشاحنة امكن تحقيق وفر في مساحة الارض التي كانت تُزرع علفاً من قبل العاشية ، كما انه اقتصد بالوقت نفسه من اليد العاملة . والطيران الذي ساعد على تحقيق تطور مذهش ، اوجسد ، هو الآخر ، صناعة يمكن ان تقارن ، من بعض الوجوه ، بصناعة السيارات .

وهكذا ساعدت الكهرباء والمكننة على تنظيم الانتاج العلمي وتعميده على اصول تقنية ، كما زادت من طاقة الانتاج سواء في المجال الصناعي وفي مجال التوزيع .

فدخلت الاسواق مصنوعات جديدة وطرق تقنية جديدة في صنعها وذلك بفضل التطورات التقنية التي ادخلت على الصناعات الاستخراجية وتأشيبها وعلى الصناعات الكيماوية ، كالاخلاق

غير الحديدية والفولاذ الذي يصدأ والألومنيوم المشغول بكلفة منخفضة في الفرن الكهربائي الذي حل محل الفولاذ ، ومعادن أخرى استعملت عنصراً من عناصر الخلط والمزج ، واستعمال اللحام الذاتي ، ومضاعفة طاقة الافران ، وافران الصلب العالية واختراع جهاز السحب المتتابع ، واكتشاف انواع من السمنت الخاص ، واختراع الوف اشكال المصنوعات الكيماوية والتأليفية (بواسطة الآزوت والمكربنات) ، وتحسين طرق تقطير البترول وتصفيته الذي أصبح كالفحم ، مصدراً لمخاضيل ومنتجات فرعية ، والمنسوجات الصناعية كالريون الذي عرفت صناعته ازدهاراً كبيراً والدائن الصناعية ، وغير ذلك . كل هذه الاختراعات ساعدت على احداث بليلة في مراتب الخامات الكلاسيكية ، وفي توزيع مراكز الانتاج المعروفة قبل الحرب وحدثت فيها تغييراً عظيماً . كل هذا جعل من المستحيل الرجوع الى الوضع الذي ساد من قبل .

فالبلاط المعروفة بنشاطها العام كالولايات المتحدة والمانيا مثلاً ، التطورات الاقتصادية هي التي عرفت ان تستفيد ، قبل غيرها من هذا الوضع . ولما كانت هذه الوسائل والذرائع الفنية الجديدة يقتضي لها رؤوس اموال ضخمة كما تتطلب تأمين خامات متنوعة بعضها من المواد النادرة ، فقد رأت معظم الدول ألا تقتبس منها سوى تلك التي تأتي بفائدة مباشرة محسوسة كتوفيرها المحروقات مثلاً ، كانتاج الطاقة الكهربائية ، والنقل بالسيارات او بالسفن التي تدار بالمحركات او سفن الصهاريج ، وكذلك صناعة المطاط والمصنوعات الكيماوية . اما في القطاعات الاخرى ، ففسدت حالت اهمية رؤوس الأموال الضرورية لاستيراد الاجهزة والمعدات الفنية ، وفداحة التعريفات الجمركية التي تحتمي وراءها الصناعة التقليدية حرصاً منها على اسواقها الداخلية ، دون اقتباس هذه الاعتدة على نطاق واسع . وهكذا فأساليب تنظيم العمل التي اقترحوا وضعها موضع التنفيذ والاقبال عليها كل من تيلو وفورد قبل الحرب ، وتقيدس الانتاج ، وعمل بها على غير نظام واستواء ، وبعد تأخر ملحوظ في الدول الصناعية الكبرى ، بعد ان ادخلت تعديلات هامة على الاوضاع الحقيقة بالاقتصاد ، وذلك بتعجيل المشروعات وتركيزها في محاور او مراكز معينة .

أتاحت الادارة العلمية اي الاخذ بمبدأ التقعيد الانتقال من بين المقايسة والتقليد طور الصناعة التجريبية او الاختبارية الى طور الصناعة العلمية ، فتم بهذا ادخال أساليب تنظيم العمل التي قال بها وعلم فريدريك ونسلو تيلور ، على مشاريع الاستثمارات ، بعد أن جرى تحسينها بإدخال طريقة التنظيم العلمي التي اقترح الاخذ بها بيدو والتي أمنت ، في وقت واحد ، وفراً في الخامات والجهد البشري ، وتحسيناً في مردود الانتاج ، وفي الكلفة العامة والانتاج بالجملة والتقعيد . ومبدأ التقعيد هذا سجل تقدماً ملحوظاً على يد اللجنة المعروفة بلجنة هوفر بعد ان عُمِدَ اليها النظر في امور الهدر والتلف في الصناعة ، في كل قطاع من قطاعات الاختصاص الصناعي ، فاقصرت الانتاج على عدد مجدد

من النماذج والعينات . فشكل القناني مثلاً جعل من ٢١٠ - الى ٤ ، والصوف من ٦٦ الى ٤ ، وعجلات الهواء من ٢٨٧ الى ٣٢ . وهكذا بين ١٩٢٥ - ١٩٢٩ ، زادت الطاقة الانتاجية في الولايات المتحدة الاميركية ٣١ بالمئة في صناعة السيارات ، و ٣٥ بالمئة في صناعة التعدين ، و ٢٨ بالمئة في صناعة المنسوجات القطنية ، بينما انخفضت كلفة اليد العاملة بمعدل ٢٥ بالمئة في كل قطاعات النشاطات الصناعية . وعملية التنظيم العلمي في الانتاج تحققت كذلك ، على نطاق واسع في المانيا ، تحت إشراف الدولة ومؤازرتها عام ١٩٢٥ ، عندما راحت تشكل لجنة خاصة عهدت اليها مهمة توحيد النماذج وعينات الاجهزة الآلية وتوزيع الادارة الى قطاعات صناعية ، ودرس الشروط وظروف العمل الاداري والعلمي في مشاريع الاستثمارات . وعلى هذه المبادئ جرى دمج عدد من الاستثمارات وإفراغها بعضاً ببعض ، كما جرت تصفية عدد آخر منها ، وبذلك امكن تحقيق وفر كبير في اليد العاملة $\frac{1}{2}$ في حوض الروهر الفحمي . وارتفعت الطاقة الانتاجية في المانيا عام ١٩٢٨ الى ٤٠ بالمئة بالرغم من فقدانها المناطق الصناعية الواقعة في السار وسيليزيا العليا . اما في فرنسا ، فالتنظيم العلمي للانتاج على النمط الاميركي ، دخل قطاع صناعة السيارات على الاخص ، والصناعات الحديدية الاخرى ، وذلك عندما راح اندريه سيتروين يُدخل في اعقاب الحرب رأساً ، تعديلات هامة جداً على معاملته في جافيل ، ويتبنى طريقة السلسلة في تركيب سياراته المعدة للطبقة الوسطى من الناس . وباستثناء هذا المجال ، لم نر شيئاً يدخل ، من قريب او بعيد ، قطاعات الصناعة الفرنسية الاخرى ، كما حدث في الصناعة الالمانية والاميركية في مجال الصناعات الحديدية . فالتنظيم العلمي للانتاج ، انما اقتصر على تنظيم العمل وإدخال التخصص الى اقسام المصانع والاكثر من لجان البحث العلمي والتخطيط والاتفاقات الخاصة بالمبيعات وغير ذلك . فالمستوى الفني في الصناعة الفرنسية بقي على الاجمال متدنياً للغاية .

في مجموعة البلدان الصناعية الكبرى التي اتينا على ذكرها هنا والتي كان بالامكان الاستشهاد معها بالسويد وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا ومعامل باطا ، لم يظهر اسم بريطانيا العظمى حيث الروح الفردية الابوية والخوف من تعقيد مشكلة البطالة فيها آخر ، الى عام ١٩٢٨ مشروع عصرة عتاد مصانع الانتاج وتنظيمه العلمي فيها .

وهكذا يصح التأكيد ان الإقبال على العصرية والتنظيم العلمي للانتاج كان ضعيفاً على الاجمال ، في اوروبا ، اذ ان ضعف الاسواق الداخلية فيها وضعف طاقتها على الاستيعاب حالت دون اقبال دولها على تجهيز صناعاتها بعدة واجهزة انتاجية ضخمة يصعب استيعابها ويحول دون تشغيلها كاملاً ، كما ان الاتفاقات المعقودة بين المنتجين للمحد من المنافسة صانت من افلاس محتم المصانع الهامشية السيئة التجهيز .

الانفصالات الوطنية والدولية
 كحل ضعف الاسواق وضعف التسويق ارباب الاستثمارات
 الكبرى المتنافسين، على الوصول الى اتفاقات فيما بينهم بدلاً
 من الاسترسال في مزاحمة حادة ، الامر الذي حدا بهم تدريجياً الى عقد اتفاقات وطنية واخرى
 دولية اخذ عددها يتكاثر بعد عام ١٩٢٥ ، وهو تاريخ سجلت فيه حركة الإنتاج تعادها مع ما
 كان عليه انتاجها قبل الحرب ، بعد ان تبينوا الاضرار التي ستلحق بالجميع من جراء منافسة
 حادة . وقد وضعت خطط للوصول الى تحديد كمية الانتاج ، وتقنية صفقات المبيعات واقتسام
 مناطق التصدير ، اشتركت فيها دور صناعية من بلدان مختلفة . ومنذ سنة ١٩٢٦ ، طلع في
 فرنسا مكتب الصناعات الحديدية ، وعقبه ظهور مكتب توسيع مناجم الشمال ومقاطعة با دي
 كالييه ، والمكتب الفرنسي للأزوت ، وغيرها ، كما ظهر عدد كبير من التكتلات الصناعية في
 ألمانيا ، لها الأهداف ذاتها . اما في المجال الدولي ، فقد تأسس عام ١٩٢٦ ، حلف الفولاذ الذي
 ضم في عضويته منتجي الفولاذ من الالمان والفرنسيين والبلجيكيين والساار واللكسمبورغ ، وهو
 حلف انضم اليه ، عام ١٩٢٧ كل من النمسا وتشيكوسلوفاكيا . وراحت لجنة ادارية خاصة تحدد
 في كل فصل من فصول السنة كمية الفولاذ التي يسمح للفريق الوطني انتاجه . والحلف الاوروبي
 للالومينيوم ، وشركة انتاج النحاس التي هيمنت على ٩٠ بالمئة من انتاج النحاس ، والاتحاد
 الفرنسي الالماني للبوتاس ، وغير ذلك من التكتلات والاحلاف التي بلغ مجموعها ٢٠٠ حلف
 بينها ٤٨ للحديد والفولاذ ، و٤٧ للمنتوجات الكيماوية . والستاندر د اويل وكتلة ي . ج .
 فارين ، وسيمنس - هلسكه وكروب من جهة اخرى ، والجنرال الكتريك والي . ج فارين ،
 ودوبون دي نور وغيرهم ، من جهة اخرى ، عقدت فيما بينها اتفاقات لتبادل شهادات المنشأ
 (او لتعطيلها لدى الاقتضاء) ولتوزيع الاسواق فيما بينها .

التفاوت في الانتاج
 كان من بعض نتائج هذه الترتيبات التي اتخذت والتسويات التي صير
 اليها ، هذا التباين في مستوى الانتاج لدى عدد كبير من الدول المنتجة .
 فقد زاد الانتاج الزراعي زيادة كبيرة في البلدان الجديدة . فبلغت نسبته من القمح ٢١٥ بالمئة
 في كندا و ١١٩ بالمئة في الولايات المتحدة الاميركية ، و ١٦٥ بالمئة في الأرجنتين و ١٧٢ بالمئة
 في أستراليا . اما انتاج الحرير فقد بلغت نسبة الزيادة فيه ٢٠ بالمئة ، وفي القطن والصوف
 ٢٥ بالمئة وتضاعف عدد نصوب البن في البرازيل وحدها كما ان المحصول العالمي من البن تجاوز
 ١٤ مليون شوال في العالم ، ومحصول البطاطا ارتفع فيها من ١١٤،٠٠٠ طن عام ١٩١٣ ،
 الى ٨٣٠،٠٠٠ طن عام ١٩٣٠ ، وزاد انتاج السكر ، عام ١٩٢٩ ، مليوني طن عن الاستهلاك
 العالمي . وتمكنت الدول الأوروبية ليس من معادلة انتاجها قبيل الحرب فحسب ، بل ايضاً
 تجاوزته بمراحل ، وهي في حمى رسوم جمركية عالية . ومعدل الانتاج زاد على نسبته قبيل
 الحرب في كل قطاعات الانتاج الصناعي ، كما زادت سيليزيا العليا انتاجها من الفحم ستة اضعاف
 وكادت ألمانيا تحقق معادلة انتاجها قبل الحرب بالرغم من اقتطاع بعض اقاليمها الغنية بالفحم ،

وانتاج العالم من الصلب الذي كان بمعدل ٦٦ مليون طن ، عام ١٩١٠ ، تجاوز ٩٨ مليون طن ، عام ١٩٢٩ ، وارتفعت فرنسا الى المرتبة الاولى بين الدول المنتجة للحديد في اوروبا ، وحصل انتاجها للصبب المرتبة الثانية . كما كانت بين الدول الرئيسية في تصدير المحاصيل نصف الجاهزة او الجاهزة كلياً ، كالسيارات .

الا ان هذا التقدم لم يأت على قياس او وتيرة واحدة . فقد رأت بعض البلدان إنتاجها يزداد ويرتفع بينما نرى دولاً أخرى هي من الدول المهمة ، في تأخر وهبوط وأخرى في تقدم بطيء . ان حركة إعادة بناء اوروبا لم تنته الا في سنة ١٩٢٤ ، كما ان معادلة الدخل القومي في سنة ١٩١٣ ، تم تحقيقها في عام ١٩٢٥ . وتجاوزت هذه الزيادة ٣٠٪ في اوروبا بين ١٩٢٦ - ١٩٢٩ ، الا انها بقيت ادنى بكثير بالنسبة لمعدل الانتاج في الولايات المتحدة الاميركية . والصناعات التي عرفت ان تفيد بالاكث من هذا التطور التقني ، هي التي سجلت اكبر معدل في هذه الزيادة ، كالصناعات الكيماوية وانتاج المصنوعات الكهربائية ، والمحركات وصناعة الاسمنت ، والمحاصيل الكيماوية والسيارات ، وهو مجال بقي انتاج اوروبا فيه متواضعاً . وعلى عكس ذلك ، فصناعة المنسوجات القطنية والمصنوعات الحديدية وبناء السفن ظلت تشكو من التخلف في التجهيز التقني ، لا سيما وان الطاقة الانتاجية في هذه الصناعات لم تستثمر الا بصورة جزئية .

٤ - بليلة الاقتصاد العالمي

ان الاحوال الجديدة التي طرأت على استخدام اليد العاملة وتحكمت بالاسواق التجارية وتداول البضائع ورؤوس الاموال ، والضعف الذي طبع قوة اوروبا الانتاجية كان من بعض نتائج الحتمية هذا الركود الذي لازم التجارة العالمية فخلخل علاقاتها وتعادلتها بين اطراف العالم الأخرى وحدث في اقتصادها تفككاً يكاد يكون كاملاً .

مشكلات الناس وقضاياهم
فالפורان الديموغرافي الذي طبع القرن التاسع عشر ، استمر ، ولو وئيداً كما ان انخفاض معدل الوفيات بفضل التقدم الذي حققه العلم عوض ، الى حد بعيد ، الخسائر التي سببتها الحرب ، كما عوض نتائج الهبوط العام في معدل المواليد . ومن جهة أخرى ، فقد استمر عدد السكان يزداد ويرتفع في انحاء اوروبا الشرقية والجنوبية ، فازداد عدد السكان فيها ٣٦ مليوناً ، بين ١٩١٣ - ١٩٢٨ ، بعد ان ارتفع هذا العدد من ٤٩٨ مليوناً الى ٥٣٤ مليوناً ، بينما ارتفع عدد سكان الولايات المتحدة من ٩٢ مليوناً الى ١٢٠ مليوناً .

تيارات الهجرة بين الدول الأوروبية
والحال ان قسماً محترماً من هذا الفائض السنوي للسكان في اوروبا وجد طريقه الى الاغتراب والنزوح خارج اوروبا . هنالك زهاء مليونين من الاوروبيين كانوا قد نزحوا عن اوطانهم وديارهم ، عام ١٩١٣ ، بحثاً عن عمل لهم في بلد من بلدان اوروبا او غادروها الى ما وراء البحار . وحركة النزوح هذه بدت

ملحة ، بعد عام ١٩١٨ ، إذ ان جانباً معتبراً من سكان أوروبا كانوا يهيمنون على وجوههم بحثاً عن وطن جديد يأمنون اليه ، او عن وسيلة لكسب أود العيش . فاللاجئون الروس توزعوا في جميع انحاء أوروبا ، وفي بلدان الشرق الاقصى ، في اعقاب الثورة التي اندلعت عام ١٩١٧ والحروب الاهلية التي تلتها وقد قدر كولينسر عددهم بنحو ١٥٠٠٠٠٠ ، لم يعد منهم الى وطنهم الأم سوى ١٣٣٠٠٠ ، كما ان معظم النازحين عن اوطانهم التي غلبت على امرها ، عادوا قباعاً الى بلادهم . فألمانيا استقبلت ٧٠٠ ألف الماني نزحوا من بولونيا و ٢٥٠٠٠٠ نزحوا من المقاطعات البلطيقية ، و ١٢٠ ألف من مقاطعتي الازاس واللورين ، فاهيك عن الالمان القادمين من المستعمرات الالمانية في ما وراء البحار .

وتحركات السكان وهجراتهم تهز هنغاريا فلستقبل ١٠٠٠٠٠٠ مجري قدموا من ترنسلفانيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ، كما ان بلغاريا تلقت ، هي الاخرى ٢٠٠٠٠٠٠ لاجئ . نزحوا عن تراقية ومقدونية ودوبرودجه ، وتركيا واليونان ، وقد ألّف البلدان الاخيران مجالين كبيرين لحركة تبادل السكان تميّزا بطابع خاص . فقد نصت معاهدة ذوبي صراحة على تبادل السكان بين اليونان وبلغاريا مع حق الاختيار والتعويض عن الاملاك التي يخلفها النازحون ورائهم . فال ٧٠ ألف بلغاري الذين فروا امام الهجوم الذي قام به الحلفاء واليونان ، يجب ان يضاف اليهم ٥٣ ألف جرى تبادلهم مع ٤٦ ألف من اليونان الذين اضطروا للنزوح عن المقاطعات البلغارية . وقد أدّت هزيمة الجيوش اليونانية في ازمير ، عام ١٩٢٢ ، الى نزوح ٩٠٠٠٠٠ يوناني من آسيا الصغرى ، و ٢٥٠٠٠٠٠ يوناني عن تراقية ، كما حملت ألوف اليونانيين على مغادرة القسطنطينية . وفرضت معاهدة لوزان المعقودة عام ١٩٢٣ وجوب مقايضة ١٩٠ ألف يوناني بقوا في آسيا الصغرى بـ ٣٨٨٠٠٠ مسلم نزحوا بدورهم عن الاراضي اليونانية .

وهنا تطل علينا فئة جديدة من جماعة فاقدى اوطانهم او جماعة من لا وطن لهم ، معظمهم من قدامى رعايا النمسا وهنغاريا الذين لم يحصلوا على رعية ما في أي من هذه الدول التي طلعت من بين حطام هذه الامبراطورية المتهدمة ، والنازحين عن تركيا (من الأرمن والاشوريين) ، وهؤلاء اللاجئون السياسيون الذين خرجوا من الاتحاد السوفياتي ، عام ١٩٢٠ ، او من ايطاليا ، عام ١٩٢٦ ، او من المانيا ، عام ١٩٣٣ ، بعد ان جردتهم تشريعات خاصة صدرت بحقهم ، من الرعية التي كانوا يتمتعون بها باعتبارهم غير مرغوب بهم .

برزت في الولايات المتحدة بعد الحرب ، نزعة قديمة نزعته
توقف الهجرة الى ما وراء البحار الى الحد من التسهيلات الممنوحة للدخول بحرية اليها ، بعد

ان دخلها ، عام ١٩١٨ وحدها ، اكثر من ٨٠٠٠٠٠ مهاجر . فهاجس البطالة ومشاكلها الحادة ، وهذه القومية المتهاجة من مسلك الاميركيين من اصل الماني وموقفهم المعادي ، خلال الحرب ، والاحتقار العنصري لهذه الجماهير البهيم غير المصقولة القادمة من بلدان شرقي أوروبا وبلدان حوض البحر الابيض المتوسط ، والرغبة الجامحة في الحفاظ على الطابع الانكليزي

مكسوني في البلاد ، والخوف من تسرب الشيوعية وتغلغلها بين الأميركيين - ، والازمة الاقتصادية الضاربة ايطاليا ، اذ ذاك ، كل هذه العوامل وما يتصل بها من اعتبارات من قريب او بعيد ، أدت الى إقرار القانون الذي صدر عام ١٩٢١ فحدد من نسبة المهاجرة اذ جعلها على اساس ٣٪ من جنسيات المهاجرين الاجانب الذين دخلوا الولايات المتحدة ، حتى عام ١٩١٠ ، وهو قانون كان الكونغرس الأميركي يحدد اقراره سنة بعد سنة ، حتى عام ١٩٢٤ . وفي هذه السنة اصدر قانوناً نهائياً خفضت بموجبه النسبة الى ٢٪ واتخذ أساساً لها الاحصاء العام الذي جرى سنة ١٨٩٠ ، اذ كانت النسبة الكبرى من المهاجرين الى الولايات المتحدة ، في تلك السنة ، من بين بلدان اوروبا الغربية او الشمالية . فقد كان المعدل المتدني للهجرة الى اميركا من نصيب البلدان الأوروبية التي تشتد فيها حركة المواليد . اما البلدان الأميركية الاخرى ، فقصد جاء تحديد الهجرة اليها اقل قسوة او اكثر مكرراً . فقد راحت مناطق كثيرة في كندا تفضل استقبال مهاجرين من البلدان الأوروبية الشمالية او الغربية وسويسرا ، وهي تدابير وإجراءات جاءت تحمي مصالح البريطانيين وغيرهم من بلدان اوروبا الغربية .

من الطبيعي ان تبقى بلدان اميركا الجنوبية ، ولا سيما البرازيل والارجنتين ، ابوابها مفتوحة على مصرعها امام المهاجرين . فقد استقبلت البرازيل منهم اكثر من ٨٤٠,٠٠٠ بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠ ، كما جاء الارجنتين اكثر من ١,٤٠٠,٠٠٠ مهاجر ، معظمهم من الاسبان والاطليان والبرتغاليين . الا ان الظروف المعاشية غير المستقرة فيها حملت نصف هذا العدد من المهاجرين على مغادرة البلاد الى غيرها . وامام اشتداد البطالة في بريطانيا العظمى ، سنت الحكومة البريطانية عام ١٩٢٢ « قانون الاسكان في الامبراطورية » نص على تقديم مساعدة للمهاجرين . الا ان نتائج هذا القانون جاءت غير مرضية اذ رفضت معظم بلدان الدومنيون التقيد بأحكامه وأصرت على الا تقبل سوى المزارعين ، وانكلترا لا يسمحها تصدير غير عاطلين عن العمل ، ولذا لم يهاجر سوى ٢٠٢,٠٠٠ من المهاجرين الذين تلقوا مساعدات .

والبلدان الاخرى التي بقيت مفتوحة الابواب امام المهاجرين هي المانيا التي كانت تستقبل مزارعين موسمين كانوا يأتونها موسمياً ، من بولونيا ، وفرنسا بعد ان اشتدت عليها وطأة الحرب فأوجدت فيها النقص في معدل المواليد ، ازمة حادة لليد العاملة . فقد امها بين ١٩٢٠ - ١٩٢٨ ، اكثر من ١,٦٠٠,٠٠٠ عامل من الخارج بين ايطاليين وبولونيين (معظمهم يعملون في المناجم) وسويسريين وبلجيكيين عمل معظمهم في الزراعة .

« فالطريقة الملطوسية الانتقائية التي من شأنها ان تؤمن تنويع وتلون عيون الشباب على اساس من العرف او الاصل في القادمين » والتي طرحها اكبر قطب جذب للهجرة ممثلاً في الولايات المتحدة الأميركية ، عادت على اوروبا بنتائج مهمة ، اذ ادخلت البلبلة على تيارات هجرة اليد العاملة وزادت من مصاعبها ، لا سيما من نقض اليد العاملة المزمين ، وجعلت من هذه القضية عاملاً في عدم الاستقرار الدولي .

وهذه الروح القومية المستشيدة تحد من حركة اليد العاملة
وتنقلاتها كما تحدث تشويشاً لا بل شللاً في انتقال البضائع
وتبادل السلع . ان انقسام أوروبا الى ٣٨ وحدة سياسية أحدث
البليلة في اقتسام مصادر القوة وتوزيعها : كالفحم والمحاصيل
المراقيل في رجب
التبادل التجاري :
القومية الاقتصادية

الاستخراجية والطاقة ، كما باعد بين الصناعات المتممة بعضها لبعض والتي سبق لها فكانت
الباعث الأكبر على تأمين الازدهار والرواج لهذه النظم الاقتصادية التي أصبحت اليوم اعجز من ان
تتكيف وهذه الاطر الوطنية الضيقة . ثم ان تطور الروح الوطنية ، والعصبية القومية ، والحذر
المتبادل بين الدول والشعوب ، والمنافسات الحادة بين الدول القديمة والجديدة ، حمل كل واحدة
منها الى شيء من الانطواء على الذات كما دفعها الى الاعتزال والانكماش على نفسها . فالرغبة في
توفير مصادر الطاقة لها ، والتعويل على الغير بأقل قدر ممكن ، وتجربة الحرب الاخيرة والدرس
البليغ الذي اتخذته منها ، كل ذلك أثبت بشكل لا يترك مجالاً للشك ، ان اكثر الدول التي
في وسعها ان تصمد وان تستمر في صمودها هي تلك التي تستطيع ان تكفي نفسها بنفسها .
وما جس الاقتصاد السياسي الذي يقوم عليه كل استقلال سياسي ، والخوف الضاغط الذي يولده
في النفس تضخم النقصد ، كل هذه العوامل وما إليها حملت الدول المعنية ، على التحصن وراء
رسوم جمركية حداث كثيرة من نشاط التبادل التجاري وشجعت إنشاء صناعات تعمل في
ظروف مصطنعة قليلة المردود والعطاء تكون معها بآمن من كل منافسة . فالعالم كله سار على
خطى الولايات المتحدة في اعتمادها سياسة جشاعة من الحماية الجمركية ، حتى انكلمترا نفسها ،
موطن ساسية حرية التبادل التجاري في العالم . وقد تخلت انكلمترا ، منذ عام ١٩١٥ ، تدريجياً
عن هذه السياسة ، خلال الحرب ، أولاً بحجة عدم ايهاز رصيد مدفوعاتها الذي شكا دوماً العجز ،
واحتفاظاً منها بقدرتها على الشحن في سبيل المجهود الحربي ، كرسوم وقائية ، مؤقتة على
الكماليات ، كالافلام السينمائية والسيارات والآلات الموسيقية ، وكلها تدابير وإجراءات كانت
تؤخذ لسنة ثم يحدد العمل بها سنة بعد سنة . وبعد سنة ١٩١٩ ، اخذت قبرر سلوكها بدوافع
اقتصادية اكثر منها سياسية او مالية ، والقانون المالي الذي كرس معاملة الدولة الأكثر رعاية
للدول الاعضاء في الامبراطورية ، خفض الرسوم الجمركية الى السدس للدول الاعضاء في
الكومنولث ، على بعض المحاصيل (كالبن والشاي والكافو والسكر والبنزين) ، وثلت الرسوم
المفروضة بموجب قانون ما كيتا الصادر عام ١٩١٥ . وتطل علينا عام ١٩٢١ ، مرحلة جديدة
مع قانون حماية الصناعات الذي يعتبر اول تدبير صريح على الحماية الجمركية ذات مفعول واسع
الذي هدف لصيانة الصناعات الرئيسية من الإغراق المالي في الدول المتدهور نقدها . من هذه
القوانين قانون المواد الصبغية الذي يحظر استيراد الصبغيات وقد تضمن قائمة الاصناف المحظور
استيرادها والاصناف الاخرى التي يخضع استيرادها لرسوم مختلفة كالحرير الخام والدانتيل

ورق التغليف والادوات المنزلية المصنوعة من المينا ، والزيت والهيدروكربونات ، وغير ذلك .

وعلى غرار الدومينيون ، سارت دول اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية الموصوفة بدقسة وضعها وضعف جانبها فرغبت ، هي ايضا ، في ان تقوم فيها صناعات لاغنى لها عنها تحميلها من تطاول الغير ، برسوم جمركية منفرة . وهكذا نرى دول العالم اجمع تتحصن ضمن حواجز جمركية تحول بالطبع دون تحرك البضائع ونقلها اذ انها ترى نفسها عرضة لرسوم جمركية هي اعلى بكثير مما كانت عليه عام ١٩١٣ ، اذ بلغت احيانا ٤١ بالمائة من قيمة البضاعة في اسبانيا ، و ٣٧ بالمائة في الولايات المتحدة الاميركية ، و ٣٢ بالمائة في بولونيا ، و ٢٩ بالمائة في الأرجنتين ، و ٢٧ بالمائة في استراليا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا و ٢٣ بالمائة في يوغوسلافيا ، و ١٨ بالمائة في فرنسا ، و ١٦ بالمائة في الهند . وبالرغم من ارتفاع الانتاج في كل مكان ، لبثت المبادلات التجارية محدودة ومحصورة .

والجديد في توزيع
الاستثمارات في الخارج
واخيراً وليس آخراً ، فقد اصبحت اوروبا بالسر والفقر بعد ان فقدت الكثير من استثمارات في الخارج . فالثورة الروسية ، والثورة في الصين ، والحرب الاهلية التي امتدت فيها ادت للقضاء على جانب كبير منها ، كما ان الفنى الذي رفلت فيه بعض بلدان اميركا الجنوبية ، مكنها من شراء بعض هذه الاستثمارات واصبح ما سلم منها اقل مردوداً وعطاءً ، فاهيك عن ان النزعة نحو الاستقلال التي جاشت بها معظم البلدان ذات الاقتصاد نصف الاستعماري ، خلقت جواً من عدم الاستقرار لا تطمئن اليه هذه الاستثمارات . ومن جهة اخرى ، فقد ضعفت الى حد كبير طاقات اوروبا الصناعية ؛ بعد ان احتلت اميركا المربعة الاولى من حيث الطاقة الصناعية ، كما ان هبوط كلفة الصناعة فيها مكنتها من فرض شروطها على التصدير وإقصاء المصددين الاوروبيين على معدل من الربح ، ادنى من المتعارف عليه ، الأمر الذي حد كثيراً من قدرتهم على الاستثمارات في الخارج ، كما ان « الواردات غير الملحوظة » ، لم تعد تؤمن موازنة حساب المدفوعات ، وفقاً لما كان عليه الأمر قبل عام ١٩١٤ . وهكذا هبط كثيراً فائض رؤوس الأموال التي يمكن التصرف به . ولندن التي كانت تستثمر في الخارج ، اكثر من ١٦٠ مليون جنيه استرليني بين ١٩٠٧ - ١٩١٣ ، لم تعد تستثمر اكثر من ٤٧ مليوناً بين ١٩٢٠ - ١٩٢٧ . وبقيت فرنسا بين الدول الكبرى الدائنة في الخارج غير ان استثمارات تكاد لا تزيد عن نصف ما كان لها منها ، عام ١٩١٣ . والربح الذي تجنيه لا يزيد على ٢٠ في المائة من ريعها في تلك السنة . وعلى عكس ذلك نرى الولايات المتحدة الاميركية التي لم تكن استثمارات عام ١٩١٣ تمثل سوى ٥ - ٨ بالمائة من مجموع الاستثمارات الدولية ، فقد ارتفعت خمسة اضعاف منذ عام ١٩١٣ ، وسوق السندات الاجنبية في نيويورك تتداول ضعفي ما تتداوله سوق لندن . والسوق المالية الاميركية المتسمة اساساً بالطابع المحلي عام ١٩١٣ ، اخذت تشع الآن ، الى جميع اطراف العالم ؛ ان ٤٧ بالمائة من استثمارات هي وقف

على دول اميركا اللاتينية لا سيما على جزر البحر الكاريبي وكوبا والارجنتين والشيلي ، و ٢٧
بالمئة على كندا والارض الجديدة ، و ١٨ بالمئة على اوروبا .

وهذا التقدم تسجله اوروبا في هذا المضمار اضعف كثيراً من وسائل العمل لديها وحسد من
توجيه النشاط الاقتصادي في البلدان النامية ، كما أثر على سياستها التجارية ، وآخر نشاط لتيار
التصنيع فيها وعمل للحد منه ومن تأمين التنسيق بين رؤوس الأموال التي تصدرها وبين منتوجاتها
الصناعية . كذلك سجل نفوذها السياسي تقدماً آخر لحساب الولايات المتحدة الاميركية التي
قامت بتقديم قروض لكل من بولونيا وايران . مما حل مصارف بولونيا وايران على الاستعانة
بمستشارين ماليين وفنيين اميركيين راحوا يشجعون بالطبع ، تغلغل تجارة بلادهم في
تلك الاقطار .

كانت اوروبا اعجز من ان تستعيد المركز التجاري الذي كان لها في
التيارات التجارية الجديدة - العالم ، قبل عام ١٩١٣ ، إذ جاء انتاجها ... يتراكم مع
انتاج آخر يقع خارج اوروبا ، استشر نشاطاً بدافع من الحرب ومن الاسعار المرتفعة التي
حظي بها خلال الحرب وبعدها رأساً . فقد عرفت ان تحتفظ بالمرتبة الاولى في التجارة
المالية ، الا ان حصتها انخفضت بصورة محسوسة فأصبحت ٥٢.٥ بالمئة مقابل ٦٣ بالمئة عام
١٩١٣ ، بينما ارتفعت حصة اميركا الشمالية من ١٤ الى ١٧ في المائة . وحصة آسيا ارتفعت
هي الاخرى ، من ١٠.٦ بالمئة الى ١٤ بالمئة . وهذا التأخر يبرز في كل من الدول الصناعية
الكبرى : في بريطانيا العظمى اذ انخفض فيها من ١٣.٩ بالمئة الى ١٠.٨ بالمئة ، وفي المانيا حيث
هبط من ١٣.١ الى ٩.٢ بالمئة ، وفي فرنسا حيث هبط من ٧.٢ بالمئة الى ٦.١ بالمئة ، بينما
ارتفع في الولايات المتحدة من ١٣.٣ بالمئة الى ١٥.٨ بالمئة ، وفي اليابان من ١.٧ بالمئة
الى ٣ بالمئة .

والبلدان المنتجة اقامت جميعها ، خلال الحرب ، إتصالات مباشرة مع زبائنهم وفازت
باستقلالها التجاري . فعملية التوزيع والعمولة وهما من اسباب إثراء انكلترا ، أخذاً في الزوال .
فالاصواف الاسترالية والنيوزيلندية وافريقيا الجنوبية ومقاطعات البلاا اخذت تباع مباشرة
الآن ولم تعد سوقها قائمة في لندن . والصناعة الاوروبية صعب عليها التكيف ومقتضيات
الاسواق المستوردة : فهي تضع تحت تصرفها المعادن والمنتوجات الكيماوية والمنسوجات بينما
هي بحاجة الى الآليات ووسائل النقل . وقد أقفلت في وجه اوروبا منافذ كانت مفتوحة على
مصراعيها من قبل ، بينها مثلاً الولايات المتحدة الاميركية حيث الرسوم الجمركية التي فرضت
بموجب قانون فورني أصاب على السواء البضائع التي يمكن لها انتاجها ، وعملها كل إنتاج
الصناعات المعدنية والذبيعية ، بينما ضاقت منافذ اخرى واستدقت ، كالارجنتين مثلاً والبرازيل
التي لم تعد تعولان على اوروبا بأكثر من ٦.٤ في المئة و ٥.٠ في المئة من وارداتها ، مقابل ٨.٠
و ٦.٢ في المئة في عام ١٩١٣ .

فإذا ما انعمنا النظر ملياً في توزيع صادرات اربع دول كبرى من بين الدول المصدرة الواقعة وراء البحار ، نجد ان صادرات الأرجنتين والبرازيل الى فرنسا ، بين ١٩١٣-١٩٢٥ هبطت الى الثالث في الاولى وإلى النصف في الثانية ، كما هبطت الى النصف وإلى الربع في انكلترا . والصادرات الكندية الى بريطانيا لم تعد سوى ٢/٣ مما كانت عليه من قبل ، وكذلك صادرات مصر التي لم تعد تمثل سوى ٢/٣ ، بينما كادت الولايات المتحدة تضاعف وارداتها من الأرجنتين ، وضاعفت أكثر من مرتين وارداتها من البرازيل ، وزادت مستورداتها من مصر مرتين ونصف . وصادرات بريطانيا من الفحم « أحد دعائم الاقتصاد البريطاني » الى دول البلطيق ، انخفض الى الربع أمام منافسة الفحم البولوني ، وإلى النصف في آسيا ، وإلى أقل من الثلث في الشيلي . أما صادراتها القطنية الى الشرق الأوسط ، فقد سجلت هي الأخرى تراجعاً ملحوظاً يبلغ الثلث ، بينما حلت صادرات اليابان والصين والهند محلها . وفي نطاق المحروقات والوقود ، انخفضت صادرات أوروبا من الفحم بينما ارتفع استيرادها من البترول .

والسوق الداخلية في أوروبا تتراخى عراها ، هي الأخرى ، بعد ان تعطلت تماماً حركة التبادل مع روسيا . وعندما عادت الاتصالات معها لم يكن من الممكن الوصول الى الرقم الذي سجلته سنة ١٩١٣ . وعندما امكن لأوروبا الشرقية ان تستأنف ، عام ١٩٢٥ ، سيرتها السابقة من التصدير ، قبل الحرب ، وجدت الأسواق في الغرب تحتلها مصنوعات مستوردة من وراء البحار . وبمعكس ذلك ، لم يعد إنتاج أوروبا الصناعي ليجد ، بين هذه الاقطار ، سوى سوق محدودة الطاقة والمصادر تحميها تعريفات جمركية عالية ورسوم باهظة ، وحاجات أوروبا الغربية التي كانت تلبسها ، عام ١٩١٣ ، بنسبة متساوية ، بلدان أوروبا الشرقية ، والبلدان الأخرى الواقعة عبر البحار ، بعد ان تبدلت هذه النسبة وتعدلت ، لتصبح ١٨ في المئة للفئة الاولى ، و ٨٢ في المئة للفئة الثانية .

• — الهبوط المستمر

ان تحول مراكز الانتاج والتطورات الجذرية التي لحقت بها وحطت من شأنها ، حالاً دون نهوض التجارة العالمية ، وفضيها بالتالي الى انخفاض مزمن عضال فركود ، في الاقتصاد الأوروبي وعدم تكيفه والمقتضيات الجديدة ، فأدى الى انكماش ملحوظ في أسواق الحسامات بعد ان كانت أوروبا ، سوقها الفضلى . وهذه البلدان التي فقدت الكثير من طاقاتها الشرائية أخذت بأسباب التصنيع تحت ستار من الحماية الجمركية المنقرة الامر الذي أدى الى هبوط ملموس في الصادرات الأوروبية ، لا سيما في المنسوجات والاصناف المشغولة ، بينما أخذت الولايات المتحدة الأمريكية ، التي كانت تعد زبنها بكثير من مهمات التجهيز ووسائل النقل ، تنزع الى زحزحة أوروبا في هذه الأسواق .

انكفاء النظم الاقتصادية
فالجهد التي بذلت في سبيل اعادة تنظيم الصناعة ، والاهمية التي اولتها كل من فرنسا وانكلترا لامبراطوريتها الاستعمارية ، كانت

اعجز من ان تحقق الآمال التي راودت هذا الفريق الذي حلم ، عام ١٩١٩ ، بعودة اوروبا الى المراكز القوية التي كانت لها قبل عام ١٩١٤ . ان دول اوروبا الشمالية تجد نفسها في حركة انكفاء كلية بالنسبة الى ما كان عليه وضعها ، قبل الحرب ، فبالرغم من الزيادة الملحوظة التي حققتها الصادرات الامريكية ، فالحجم الاجمالي الذي تمثله المنتوجات المشغولة في التجارة العالمية ، بين ١٨٧٠-١٩١٣ والذي كان زاد ثلاثة اضعاف بقي تقريباً ثابتاً اذ ان الانخفاض تناول على الاخص بلدان اوروبا وروسيا ، الدول الكبرى الثلاث التي تهيمن مع الولايات المتحدة الامريكية ، على التجارة الدولية .

فالوضع الممتاز الذي نعمت به بريطانيا اخذ يتردى وظهرت عليه اعراض الضعف والمرض اثر ما اصبحت به صناعة التعدين عندها ، من تأخر رقيق ، وكذلك حركة التصدير التي هبطت ، عام ١٩٢١ ، الى ٤٩ ، بساعتبار دليل ١٩١٣ مسارياً ١٠٠ ، وبعد ان سجل ارتفاعاً عام ١٩٢٥ بلغ ٧٥ ، عادت فهبطت عام ١٩٣٢ الى ٤١٪ . ومستوى الحياة لم يعد ممكناً المحافظة عليه الا بواسطة ربيع رؤوس الاموال المستثمرة في الخارج ، كذلك فرنسا ، فقد سجل اقتصادها هبوطاً محسوساً اذ ان المعجز في ميزانها التجاري كان اكبر بكثير مما كان عليه عام ١٩١٣ . فاذا ما بقي ميزان المدفوعات لديها ، عام ١٩٢٩ ، عند المعدل الذي سجله بين ١٩١٠ - ١٩١٣ ، فالفضل في ذلك يعود اصلاً ، الى الزيادة في الارصدة الناتجة عن خسومات النقد بعد هبوط قيمة الفرنك . وفي عام ١٩٢٧ ، وهي سنة تثبيت الفرنك ، اخذت الزيادة تتناقص تدريجياً . وريع رؤوس الاموال المستثمرة في الخارج مثل بين ١٩٢١ - ١٩٣١ مبلغاً اقل ٥٦ بالمئة مما كان عليه في الفترة ١٩١٠ - ١٩١٣ ولا تغطي سوى ٧٢ بالمائة من النقص التجاري في تلك الفترة ، بينما كان يمثل قبل عام ١٩١٤ مبلغاً يزيد ١٣ بالمئة عن هذا النقص .

المانيا التي جاءت مع الولايات المتحدة ، في طليعة الدول التي قامت
مثل المانيا بتنظيم الانتاج العلمي وعملت دوماً على تحسينه ، حلت في المرتبة الثانية

بين الدول الصناعية . ومع ذلك ، فلم تستطع هذه الدولة الاحتفاظ بمرتبتها في مجال الاقتصاد العالمي ، اذ مثل انتاجها ٤٠ بالمئة من مجموع انتاج اوروبا عام ١٩١٣ ، فلم يعد يمثل سوى ٢٩ بالمئة من هذا الانتاج ، عام ١٩٢٩ ، وسوى ١٧ بالمئة من الانتاج العالمي ، فهبطت الآن الى ١١ بالمئة .

وبعد أزمة المارك التي تخطت فيها وعانت منها الامرين ، قاست كثيراً من نضاد رؤوس الأموال لديها . ان بناء مصانع جديدة وعصرنة عتادها وتجديده الذي اقتضاها اموالاً كثيرة ، وسعر الفائدة العالي (حتى ١٨ بالمائة) كل ذلك جذب بالطبع اليها رؤوس الاموال الأجنبية التي تمثلت ، في بادىء الامر ، بقروض قصيرة الامد ، الا انه جرى منذ سنة ١٩٢٦ ،

تسديدها أو تجميدها بشروط باهظة جداً ، وراحت المانيا تعقد قروضاً طويلة الامد بلغت ٤ مليارات مارك ، عام ١٩٢٤ ، بمعدل سنوي يساوي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ مارك ، خلال السنوات التالية . وراحت المدن والمؤسسات العامة فيها كالصناعات الخاصة ، تكثر من سندات الاصدار ، تحقيقاً لازدهار سطحي توصلت الى تحقيقه بواسطة نزع ملكية الطبقات المتوسطة وتخفيض اجمالي للاجور الحقيقية عن طريق تضخم النقد ، من جهة ، وبواسطة قروض ضخمة جديدة ، من جهة اخرى ، جعلت البلاد مرتبطة بتبعيتها للاجنبي . وهكذا لم تلبث الفوائد المترتب دفعها ان اصبحت عبئاً ثقيلاً إذ بلغت ١٦٦ مليون مارك عام ١٩٢٤ ، و ١٢٥٥ مليون مارك ، عام ١٩٢٩ .

وقد حدث فيها بالفعل نوع من التضخم الصناعي . فهذا التضخم الذي تجهزت به البلاد ، لا يمكن له ان يُنتج ، في احسن الحالات ، الا اذا اشتغل بمثل طاقته ، اي الا اذا اتسعت امامه اسواق التصريف ورحبت مجالات التسويق . والحال « هنالك » فارق شاسع بين طاقة الراجح الاقتصادية ، والاسواق الصالحة للاستيعاب ، ولذا شهدت البلاد ازدهاراً مصطنعاً سريع العطب ، اي غير مستقر وقابل للتجريح في بلاد تعاني ميراً من بطالة تضخمت صفوفها فبلغت المليون من العاطلين ، اي انه يضم عدداً كبيراً ليس له القدرة على الشراء والاستبضاع . والطاقة الانتاجية لهذا العتاد زادت بالفعل من حدة البطالة بحيث اقبل على سوق العمل اعداد ضخمة من الشباب ولدوا قبل عام ١٩١٤ ، في وقت كانت فيه حركة المواليد في البلاد ناشطة للغاية . وهكذا ، استبدلت المانيا يداً عاملة رخيصة لديها بوسائل للإنتاج وعدة كلفتها غالباً ، اذ ابتاعتها بأموال اقترضتها من الخارج بفائدة عالية .

١ من الظواهر المربكة والمزعجة معاً لتفكك الاقتصاد العالمي استمرار
الآزمة الزراعية
الآزمة الزراعية التي نجمت عن الافراط في الانتاج ، في هذه البلدان ذات الانتاج الواحد . فازدياد المخزون من الانتاج الزراعي وتضخمه المتزايد ، وهبوط الاسعار التي افضى اليه ، جاء ضفئاً على إباله ، على مجموع المبادلات التجارية .
ان ارتفاع الأسعار بين ١٩٢٠ - ١٩٢٩ ، جاء نذيراً بالخطر . فبين ١٩١٩ - ١٩٢٨ انخفض سعر القمح الى ٢/٣ في كندا ، والى النصف في الولايات المتحدة كما انخفض سعر الذرة الى ٤/٥ والارز الى ٢/٨ والقطن الى ٢/٥ . فالبلدان الزراعية المصدرة الكبرى للحبوب والتي يتوقف توازن ميزانها التجاري على السوق العالمية ، وجدت نفسها عرضة لذبذبة الأسعار وتقلباتها ، وهو بالفعل ، وضع بلدان اوروبا الوسطى على الاخص ، واميركا اللاتينية حتى ووضع كندا نفسها . فزراعة القمح التي نشطت في بريطانيا خلال الحرب عادت القهقري من جديد إذ لم تعد تمد البلاد بأكثر من ١٥ بالمئة من استهلاكها المحلي ، حتى فرنسا نفسها حيث الانتاج الزراعي هو في احسن حماية جمركية ، فمنافسة محاصيل المستعمرات والبلدان الاجنبية ، فازت في نهاية المطاف وتحكمت بالوضع . فسعر الارض العالي وثمن العتاد التقني يبرزح المزارعين في كل من

بريطانيا والمانيا والولايات المتحدة ، بالديون الثقيلة ، بحيث ان ٠.٤٢٪ من الارض الزراعية كانت مرتفعة ، عام ١٩٢٩ ، مقابل ٢٨٪ سنة ١٨٩٠ . ومستوى العيش متدن جداً في الولايات المتحدة لدى نصف العاملين في الارض ، هذه الفئة التي لم تعد تنتج سوى ١١٪ من المحاصيل الزراعية التي تدخل الاسواق التجارية ، إذ ان إنتاج الوحدة من مجموع ريعهم لم يكن يعادل ، سنة ١٩٣٠ ، سوى ٦٠٠ دولار من المواد الغذائية ، بما فيه المواد المعدة للاستهلاك في المزرعة . ولما كانت المزارعون يمثلون ربع مجموع عدد سكان البلاد ، فهم لا يمثلون سوى ٨.٨٪ من وجهة الدخل القومي عام ١٩٢٧ ، مقابل ١٦٪ عام ١٩١٩ .

ففي ازمة الحرب وازمات التضخم المالي ، يمكن لطبقة المزارعين التي تنال اعلى نسبة من القتلى والجرحى في الجيش ، ان تحسن اوضاعها بصورة مؤقتة إذا ما عرفت ان تفيد من ارتفاع اسعار المواد الزراعية ، (لقلتها اذ ذاك) ، لإيفاء ديونها . ولكن ما ان يعود النقد الى الاستقرار من جديد ، حق يسوء وضع المزارعين من جديد ، من جراء ارتفاع معدل الفائدة وهبوط الأسعار . ولذا راح المزارعون يطالبون بحماية الدولة لمصالحهم ، قبل ان قدمهم ازمة عام ١٩٢٩ وتنوء بكلكتها عليهم .

ففي كل مكان تقف التعريفات الجمركية الى جانب الصناعة على حساب الانتاج الزراعي ، وفي كل مكان يبيع المزارع غلاله بالسعر الدولي ، بينما نراه يبتاع حاجياته المشغولة في الاسواق المحلية ، بأسعار تجعلها الرسوم الجمركية ، عالية . ومن جهة اخرى ، ان ارتفاع مستوى العيش يفضي الى الهبوط في استهلاك الحبوب على حساب اللحوم والألبان والخضروات البطازجة والفراريج ، بينما الاقبال على المنسوجات الاصطناعية يخفض من اسعار الملابس القطنية والحريرية .

مثل فرنسا
ادى التضخم المالي في فرنسا الى تنقية الوضع المالي الذي أحاط بالمزارعين ، إذ ساعدهم على التخلص مما يرسفون فيه من ديون ، بينما بقي الانتاج باستثناء النبيذ والبطاطا ، على اسعار ادنى من معدلها عام ١٩١٤ ، في حين كانت المواسم اطيب مردوداً نوعاً ، ولم يجر تجديد قطعان الماشية باستثناء قطعان البقر . فالاستثمارات الصغرى هي في تسأخر مستمر ، والتشريع الخاص بتعويضات الحرب ، والترخيص لاصحاب الاملاك في المقاطعات التي نهكتها الحرب بالتنازل عن تعويضاتهم ، كل هذه العوامل قوت النزعة الى توحيد المزارع . فالاحصاء الزراعي الذي اجري عام ١٩٢٩ ، يساعدنا على تكوين فكرة صادقة عن فرنسا التي بقيت البلاد المثلى للاستثمارات الزراعية الصغيرة ، بينما هي ابعد ما تكون بلسداً من الملكيات الصغرى . فالابحاث الدقيقة التي قام بها آتين فايل رينال أثبتت بشكك لا يدع مجالاً للشك ان ٧٣٪ من الاستثمارات كانت مساحتها اقل من ١٠ هكتارات ، بينما ٩.٦٧٪ تمثل نصف المساحة المزروعة . فاذا ما وضعنا جانباً بعض المحافظات الاستثنائية ، كمحافظة السين والواز مثلاً ، حيث ٤٪ من الاستثمارات الزراعية تمثل نصف مساحة الاراضي

المستثمرة ، فان ٢٤ - ٢٥ ٪ من المستثمرين في المحافظات الاخرى ، يتصرفون بمساحات تساوي مجموعتها مساحة الاراضي الباقية مع الآخرين .

فالنزوح من الريف الى المدينة ، كانت بالاحرى وقفاً على اصحاب الاجور والفلاحين والمزارعين ، اي من نصيب هذه الطبقة من أفراد الشعب التي تتضرر اكثر من غيرها ، بارتفاع اسعار الحاجيات الصناعية ، بينما هي تعاني اكثر من غيرها ، من ركود اسعار المواد الزراعية . اما الذين يبقون على ولائهم للأرض وينصرفون للأعمال الزراعية ، يستثمرون اراضيهم مباشرة (٧٥ ٪ من المستثمرين عام ١٩٢٩) ، الا ان سوادهم الاكبر يتألف من صغار المستثمرين ، ويمارسون في منطقة باريس ، استثمارات ذات طابع رأسمالي ويجنون بالتالي محاصيل طيبة . فالريف ، يشكو هنا ايضاً ، ازعاجاً واقعياً ويلتمس حماية فعالة من الدولة .

الفاوض من اليد العاملة
ادهى الاعراض البادية على تفقر قوى الاقتصاد الرأسمالي
الآخذة دوماً بالتأخر والتراجع ، هي بدون منازع ، البائر المهدور من اليد العاملة في البلاد . فلاول مرة في تاريخ الحضارة ، تطل على البشرية ازمة من البطالة المزمنة ظهرت اعراضها منذ عام ١٩٢٠ في اميركا ، لم تلبث ان امتدت جذورها الى اوروبا . فقبل عام ١٩١٤ ، كانت البطالة حادثة فردية لا يؤبه له حق في هذه الازمات العنيفة القصيرة المدى ، اذ لم تكن البطالة تتناول اكثر من ١٠ ٪ من مجموع اليد العاملة . والحال ، فنذ عام ١٩٢١-١٩٢٢ ، لم يكن معدل العاطلين عن العمل في بريطانيا العظمى وهو ٢٤ ٪ ليزيد قليلاً عما كان عليه هذا المعدل في السنوات التي سبقت الحرب قليلاً ، فاذا به يرتفع فجأة الى ١٥ في المئة ، وبعد ان مرت الازمة لم يعد يسجل اقل من مليون عامل عاطل عن العمل (الشكل ٢) . وهذا الوباء المعدي هدد كل قطاعات العمل ، بدون تمييز . الا ان وطأته تفاقمت ، بالأخص ، على الصناعات القديمة المألوفة وركزت في المناطق والاحواض الفحمية (شكل ٢) . فقد عدت الولايات المتحدة الاميركية ١٤٠٠٠٠٠٠ عاطل عن العمل ، عام ١٩٢٠ ، وهو عدد ارتفع عام ١٩٢١ ، الى ٤٠٠٠٠٠٠٠ عامل (اي ١٤٠٢ في المئة) من مجموع الشفيلة في تلك البلاد ، من جراء الازمة ، مع زيادة مليونين عام ١٩٢٤ ، و ١٦٨٥٠٠٠٠٠ عام ١٩٢٨ .

اما في المانيا حيث لم يزد معدل البطالة فيها ، عام ١٩١٣ ، على ٢٠ في المئة فقد هبط الى ١٠ في المئة عام ١٩٢٢ . الا انه اخذ منذ عام ١٩٢٤ يبلغ ١٤٠٧ في المئة حتى وصل ، عام ١٩٢٦ ، الى ما يوازي ١٨٠٣ في المئة ، اي نحو مليونين من العاطلين عن العمل ، ليهبط فيما بعد ، بحيث بقي ١٠٥٠٠٠٠٠ عامل عاطلين عن العمل في السنوات ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٣٠٦ في المئة عام ١٩٢٩ ، اي في ابان ازدهار البلاد الاقتصادي .

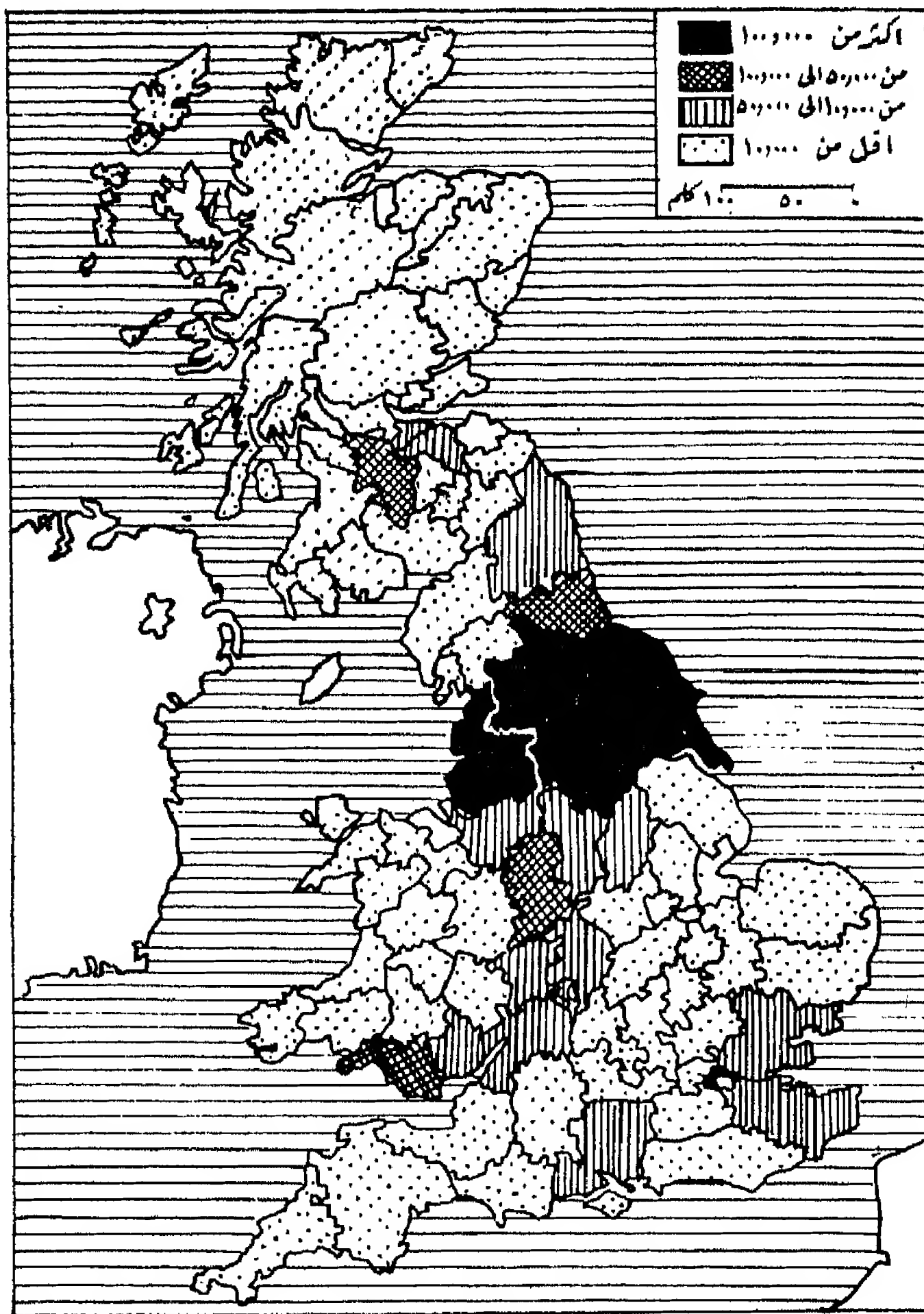
ولم تنجح في معالجة هذا الوضع كل الوسائل التي بذلتها الحكومات التي اضطرت ان تتحمل اعباء مالية ثقيلة . فانكفرت التي جعلت تعويض البطالة يتسع بحيث شمل ، منذ عام ١٩٢٠ ،

كل العمال ، أصبح التعويض للعامل يتراوح بين ١٥ و ٢٠ شلن في الأسبوع ، ولم يلبث بالتالي ان أصبح عبثاً لم يهتد عاتق مالية الدولة وموازنة بعض المدن ، كمدينة بلاكبورن حيث ٥٢ ٪ من مجموع ٥٦٠٠٠ عامل ، هم عاطلون عن العمل ، او مدينة بوزنلي حيث ٤٢ ٪ من مجموع ٤٧٠٠٠ عامل . والبطالة التي تفعل فعلها الموهن في العامل وتقتل فيه العزم ، تنال على الاخص من هؤلاء الشبان الذين لم يجد بعضهم عملاً منتظماً ، ناهيك عن نتائجها الوخيمة على موازنة الدولة فترزحها ، وعلى الموازنات الخاصة الاخرى التي يترتب عليها مد يد المساعدة لنسبة كبيرة من السكان ، عاطلين عن العمل .

لا شك بأن البطالة في انكلترا ، بما لها من صفة الاستمرار وبما ضعف النظام الاقتصادي ، عرفت به من حدة ، هي التي استأثرت ، في الاكثر ، باهتمام اكبر بالاقتصاد وحللتهم على محاولة تفسير هذه الظاهرة وفلسفتها وردّها الى مسبباتها . فقد ردّها مجتمعين او منفردين ، نارة الى السياسة المتبعة لاعادة تقييم الجنيه الاسترايني ، هذه السياسة التي وضعت بالانتاج مقابل الاحتفاظ بسبق التبادل التجاري ، وحافظت على المستوى العالي للأسعار بالنسبة للمصدرين الاجانب الذين افادوا كثيراً من التضخم المالي ، ومنهم من ردها الى عجز ارباب العمل او عدم اهليتهم للافلات من عاداتهم الفردية والتحرر مما يرسفون فيه من اعراف واساليب تقليدية ، وفشلهم في التكيف مع مقتضيات الانتاج الجديدة ومشروط المنافسة الدولية ، واخيراً وليس آخراً ، تعامل بعضهم بالسياسة الاجتماعية التي رمت الى ان تجعل العاطل عن العمل من اصحاب دخل اجتماعي ، فقتلت الاعانة التي يتلقاها من الحكومة فيه كل رغبة بالسعي وراء العمل . فاذا ما امكن الاخذ بهذه التعليقات المتناقضة فيما بينها ، وتطبيقها على بريطانيا العظمى ، فلا يصح لعمرى اطلاقها على البلدان الاخرى التي تختلف اوضاعها التقنية والاجتماعية والمالية ، اختلافاً كلياً عما يكتنف بريطانيا من هذه الاوضاع ، مع ان هذه البلدان تضرست بالمساوىء والمآسي ذاتها ، كالمانيا مثلاً ، والولايات المتحدة الاميركية حيث تميز ارباب العمل في كل منهما بديناميتيتهم الباعرة ، وحيث نعمت ادارة المصانع ، بتنظيم علمي دقيق للعمل وحيث كانت اليد العاملة لا تقف بحاجة الاولى منها ، كما كانت ، قفيض عن حاجات الثانية ، وحيث ترك المتعطل عن العمل وشأنه ، لا سند له الا ما يتلقاه من مصادر خاصة ، كما هي الحال في الولايات المتحدة ، او كان يتلقى بعض المساعدة من صندوق الدولة ، كما هي حاله في المانيا .

وقد ردّ بعضهم إتساع ظاهرة العطالة هذه واستمرارها الى الفقر الذي نزل بأوروبا . فليس من شك قط ان ما بُليت به هذه القارة من فواصل عازلة ، وما شهدت من فوران القوميات السياسية والاقتصادية فيها ، وانتشار التقنيات الجديدة ، كل ذلك وما اليه حال ، الى حد بعيد ، او آخر ، على الاقل ، الرجوع الى حلقة المقايضات التي رسمتها الحركة التجارية قبل عام ١٩١٣ . وهذه البطالة الموصولة الحلقات ، تطل علينا في بعض البلدان النامية ، وفي الولايات

المتحدة الاميركية ، بالرغم مما يتمتع به اقتصادها من ازدهار عظيم ونشاط عارم .
فاذا ما قصرت كل هذه الشروع والتعليلات عن افهامنا مدى هذه الظاهرة والمقومات التي



مركز البطالة في انكلترا عام ١٩٢٨

شكل ٢

تنهض عليها فلسفتها ، أفما نكون هنا امام بطالة من طابع خاص لا تتأتى قط عن القبذبات الدورية التي تنزل بالانتاج ، بل عن تغييرات جذرية راسخة نزلت بالاقتصاد العالمي ؟ بعض هذه التغييرات التي دللنا عليها يتمثل في المخطاط اوروبا بالذات ، هذا المخطاط الذي يجب رده الى

فقدان التوازن السريع المعطى الذي جاء في مصلحة عدد صغير من الدول الاثيرة، هذا التوازن الذي قام على توزيع العمل توزيعاً يتناقض والتوزيع الجغرافي للثروات الطبيعية في العالم . ويطلع علينا بعد ذلك المركزية والتنظيم العلمي الدقيق للانتاج ، فاستبدلا المنافسة الحرة « برأسمال يتألف من وحدات ضخمة ومن احتكارات مستبدة غاشمة » ، تحدها نزعة عارمة الى زحزحة ، ان لم نقل الى ربط هذا السديم من المشروعات الصغيرة بمجلته الصاخبة . فهذه الشركات الكبرى التي تقود الاقتصاد وتوجهه الآن وتنحكم به ، لا يمكن لها ان تزدهر وان تنشط الا مع مكننة في غاية الدقة من الاتقان ، لها من الدهاء ومن الطاقة ما تؤمن معه انتاجاً بالجملة ضخماً ، يتعاضد حجماً وقدرأ وشأناً باستمرار ، له من طاقة الانتاج ما ليس في وسع الاسواق الوطنية المحدودة القدرة الاستيعابية ، وهذا الانتاج الضخم ، لم يعبد بالامكان تصريفه في فتوحات جديدة ، اذ ليس ثمة من اراضٍ تفتح وتستثمر ، كما في الماضي ، ولا في البلدان النامية التي هي من ضعف الطاقة وصغر الوسائل ما لا يستطيع معه قط ان تصبح اسواقاً رابحة .

هنالك ، والحالة على ما وصفنا ، تضاد قائم بين طاقة منتجة آخذة بالامتداد والتوسع المستمر ، وبين سوق ضيقة المجال ، قصيرة المدى ، سواء بسواء ، مع سكان بلد او قطر آخذين بالنمو المطرد ، في نظام اقتصادي ينهض على الربح ، نظام يحاول ان يخفض معدل الكلفة باحلال الآلة اكثر فاكثراً ، محل الانسان ، نظام يقوم احد اركانه باستثمار البلدان الواقعة عبر البحار في وقت تأخذ فيه هذه البلدان تطالب باستقلالها الناجز .

وهذه التناقضات لم تظهر بعد ، بوضوح ، لما لازمها من مصاعب وصاحبها من مشكلات كما برزت يحلاء الأوروبيين ، فاعتبروها عهداً من الرخاء ، لدى مقارنتهم لها بالمصائب التي انهالت على العالم في فترة السنوات العشر التالية . ففي اواسط العشرينات فقط ، قطع رجال الاعمال ورجال السياسة ، كل أمل لهم بالرجوع تلقائياً الى الحالة العادية او الطبيعية للاعمال ، اي الى التوسع المستمر فيها . واذ ذاك ، راحت لجنة بلفور ، في اسكتلندا ، عام ١٩٢٤ ، ومؤتمر جنيف الدولي المعقود عام ١٩٢٧ ، ولجنة التحقيق الالمانية سنة ١٩٢٩ ، تحاول ، كلا من جهتها ، البعث ، عما يعيد النشاط الى التجارة العالمية . ان انتباههم تسمم بنوع خاص ، على مشكلة تداول النقد ، (الامر الذي ادى الى اتباع سياسة انكماش النقد مما زاد الطين بلة والبطالة تعقيداً) وليس الى توسيع الاسواق الداخلية والخارجية . وهكذا بقي التشويش قائماً بين ١٩٢٦ - ١٩٢٧ . وبدأت بالنأي ، في الافق ، علامات احتقان السوق العالمية . فالطاقة الصناعية زادت قوتها ٥٠٪ منذ عام ١٩١٣ ، والانتاج الزراعي سجل زيادة لا تنقص عن هذا المعدل بشيء ، والعرض زاد بدوره على الطلب . فالنظام بأجمعه اصبح تحت رحمة هزة جديدة ستاتي اعنف وادهى من الهزة التي وقعت عام ١٩٢٠ .

الفصل الخامس

البحث السياسي والاجتماعي

« جاء التكالب على السلطة والاستئثار بها مما لم يسبق له مثيل من قبل في كل ما شاهدنا من نزاعات ، نتيجة محتومة لازدياد سلطة الدولة التي طالما دعت ، لدواع اقتصادية ، الى التدخل في شؤون المنظمات القوية اقتصادياً كانت ام عمالية ، او بروليتارية والتي كان في مقدورها ان تجر الى الخراب ، هذه او تلك من المنظمات المذكورة . فلم يعد الامر وقفاً قط على عمل القوى الاقتصادية ... »
لوسيان فيفر

اسوة بما حدث في اعقاب الثورة الفرنسية وحروب الامبراطورية ، راحت الرغبة العامة في السلام والخوف من ثورة على غرار الثورة الروسية ، يشجعان العالم الرأسمالي على اقامة نظام محافظ . وهكذا دخلت الديمقراطية في أزمة حادة في هذا الوقت بالذات الذي راح فيه خصومها التقليديون - الملكيات العسكرية - تنهار الواحدة تلو الاخرى . ولم يكفِ انه لم يقع اي إصلاح جذري ، بل راحت الطبقات العليا تشدد من قبضتها على السلطة ومن احتكارها لها ، مما ادى في الواقع الى ردة قوية ضد المبادئ التحررية التي طلع بها القرن التاسع عشر .

١ - القوى المحافظة

اثر الثورة الروسية في الوقت الذي كهربت فيه الثورة الروسية جانباً محترماً من الطبقة العمالية ، اثار هواجس الطبقات الموجهة . فكما حدث بين ١٧٨٩ - ١٨٠٠ ، راح النازحون عن روسيا يروون المعائب والفرائب عن الفظائع والاستباحات ويصفون بعبارات ملؤها الاسى والاسف ، الفتن والاضطرابات والمآسي التي وقعت ، بعد ان جستموها وضخموها وشوهوها ، بما نشروا عنها في الصحافة وانشأوا حولها جواً من النفرة

والهلع ، غمّسوا فيه - من قريب او بعيد - كل من يُشتَم منه ميل "اليهسا" ارحدب عليها . فالأقاصيص المروية حول « الهلّس الاحمر » والمعلومات التي لا تُصدق التي روجوها عنها « كتّاميم المرأة » ، أوجدت بين الناس حالة من « الهستيريا الجماعية » نرى صورة عنها في ما قصّه لنا عنها فوستر ريدالس عندما يصف لنا الجلسات التي عقدتها لجنة التحقيق في مجلس الكونغرس الاميركي حول الدعاوة الشيوعية ، عام ١٩١٩ : « هؤلاء الشهود الذين كانوا على شيء من التحفظ والحذر في آرائهم ، كما يقول ، لم يدعوا للشهادة ولا من رَغِب في الاستماع اليهم » . فالنداءات الى « الثورة العالمية » ، والمطالبة « بجمهورية دولية للسوفييات الشغيلة » ، كل هذه الشعارات غذّت في الناس « الرعب الأكبر » . فالدور الذي لعبته الدولية الثالثة التي اطلقت هذه الشعارات اصبح يشار اليه بالبنان ، في كل فتنة يقوم بها العمال ، وفي كل مطلب اصلاحي يلوحون به امام الانظار .

وهذا الهلع وجد حليفاً له وشريكاً في هذه الروح الوطنية التي
الروح القومية تجلّت نابضة جياشة ، سواء في هذه الدول الحديثة المعمّدة بالاستقلال التي ألغت بفظاظة كل اثر لسيطرة الاجنبي - عن طريق نزع الملكية او الإبعاد او تنفيذ معاهدات الاقليات تنفيذاً جزئياً - او في تلك الدول التي غلبت على امرها ، قاعدتها لجولة ثانية تثار فيها لشرفها ، او عند الدول المنتصرة نفسها حيث يلقي ترحيباً حاداً لدى كل المحافظين التقليديين ولدى الاغنياء الهلّعين .

امسا الولايات المتحدة ، فقد قلبت الردة فيها مظهر روح قومية بروتستانتية ، بيوريتانية متزمنة ، رذلت كل ما هو غريب ، وكل ما ليس باميركي مائة بالمائة : الملونين واليهود والكاثوليك والاشتراكيين والملحدين ، على السواء . وهذه الروح كتمّج كل ما ليس بفكر اميركي وتتجسم على أمثل ما تكون ، في منظمة ككلوكس كلان التي بُعثت من جديد في جنوبي البلاد والغرب والغرب الجنوبي ، بعد ان اقيمت تعاطفاً كبيراً وراقت لمنطق صغار التجار وصغار البورجوازيين وصغار الملاكين ، فأثارت في البلاد هيجاناً ضد الزنوج ، في المدن الصناعية في الشمال ، كما تركت اثرها في التشريعات الرامية الى تحسين النسل والمحافظة على الجنس التي ظهرت في ١٦ ولاية من الولايات الاميركية ، للحد من عمل الفئات التي تعمل على فساد العرق الاميركي وإفساده ، كما تدخلت في قوانين الهجرة والاغتراب ، عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٤ . وهذه الروح التي سيطرت على البلاد تفسر لنا كيف صدر قانون تحريم المشروبات الكحولية (قانون فولستيد عام ١٩١٩) الذي حظر تدريس نظرية التطور والارتقاء في المدارس الرسمية في بعض الولايات (تنسي ، مكنتساكي ، فلوريدا) ، كما كانت هذه الروح بالذات وراء سياسة العزلة التي رفضت، اقرار معاهدة فرساي وابعدت الولايات المتحدة عن عصبة الأمم .

امسا في فرنسا ، فالروح الوطنية التي استبطرت قبل الحرب وجاشت في النفوس تواءمة للثأر ، تطرب لرؤية العلم والجيش ، والتي تتمثل خير تمثيل برابطة المواطنين ، وبالعامل الفرنسي ، اخذت تنتشر وتوسع حلقاتها بين رجال الفكر الفرنسيين وبين رجال السياسة ، يغذيها في

النفوس ، نشوة النصر والغبطة لامتلاكها امبراطورية استعمارية تضم من الطاقات والموارد ما يدهش ويبهج ، يدغدغها الحلم الذي يحول في روع البعض برؤية فرنسا تضم مائة مليون نسمة ، والشعور بأن ثمرة النصر ذهبت جزافاً وراحت بدداً بفعل نفوس غريبة اجنبية مسودة ، وفريق أخرق أهوج من الساسة الفرنسيين ، كما ان الخوف من الثورة البلشفية بعثت في صفوف اليمين الذي يجيش بمحاطفة قومية غلاظة ، عذراً لاحتكار مفهوم « الوطن » ضد هذه الحركات التي يبعثها اليسار المتهم بضلوعه مع الدولية الثالثة . وهذه الروح القومية يلتفت حولها رجال الاكليروس والجيش الذي أصبح نفوذه اقوى من أي وقت مضى ، والطبقة البورجوازية العليا ، وتتغلغل في صفوف هذه الطبقة من ابناء الشعب التي جعلتها الاضرابات المتكررة تتعاطف مع اليمين ، كما ان الحركة النقابية ذاتها والجمعيات المهنية والمطالب العمالية التي تنزع للحد من سلطة رب العمل المطلقة في المصنع ، وللدخول في مفاوضات معه على اساس التساوي ، وكل الذين يستجيبون للشعارات المضادة للديموقراطية ، او المعارضة للروح البرلمانية او المعادية للموظفين الذين يمتنون النقابات وكل مما يمت الى الاشتراكية بسبب ، وخيبة الامل التي سببتها معاهدات الصلح ، وموقف المانيا ، والصعوبات التي أثارتهما قضية دفع التعويضات ، كل هذه العناصر عملت على التفاف بجانب كبير من الرأي العام حول برنامج عام هدف الى الاكثار من التسلح وجمع الاحلاف والوقوف موقف الحذر من عصبة الامم ، واعتماد سياسة التشدد والحزم ، والتقييد بتطبيق نصوص المواثيق ، والمعاهدات المعقودة التي تنص على انضباط وطني آسر يعتمد على تسلسل اجتماعي والدفاع عن القيم الوطنية .

اما في المانيا ، فقد اقيمت الروح الوطنية مغذياً لها وموقفاً ، في قسوة الشروط وصرامة الاوضاع التي فرضتها عليها معاهدة فرساي ، وفي هذه الروح الالمانية المستكبرة المستعالية التي تصاغت امام الخسف الذي نالته في الحرب ، واضطرارها للنزول عند رغبات شعوب طالما نظرت اليها من عل باستخفاف وازدراء ، كالبولونيين مثلاً ، والمادة ٢٣١ من معاهدة فرساي التي تترغم المانيا على الاعتراف بمسؤولياتها في إطلاق شرارة الحرب كما ارغمتها على الاعتراف باستعمالها أساليب بربرية وذرائع وحشية في النهوض بها . وقد وجدت هذه الروح غذاء لها في هذه المساعي الجاهدة التي قام بها فريق من الفرنسيين للقضاء على وحدتها بافتعالهم إثارة حركات انفصالية ، وفي السياسة التي انتهجها بوانسكاريه بتطبيقه المعاهدات المعقودة نصاً وروحاً ، وباحتلال فرنسا لفرنكفورت والروهر ، وسياسة الاحلاف التي اتبعتها فرنسا متهمة اياها بضرب نطاق حولها يسهل معها التحكم بها ، وهذا الجيش « الذي لم يهزم » بل راح ضحية طعنة خنجر في الظهر ، فحاولت المعاهدة الحد من قوته وبطشه ، والذي يحاول بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، الحفاظ على تقاليد المجيدة والبقاء حياً قوياً بعد ان يكثُر من وسائل التمويه والتضليل ، وحول فرقة البلتيكوم التي تتألف من متطوعين احرار أولاً ثم حول تشكيلات عديدة شبه عسكرية قامت وراء مظاهر غرارة ، فراحت الروح

- والوطنية الالمانية تغذي النفوس بروح الشار كما تغذي فيها روح العداء لجمهورية ويمار بنت الثورة « التي فرضها الاجنبي » والتي وقعت في معاهدة فرساي الظالمة . ومقابل فريق من رجال السياسة ، لا مكانة لهم ولا شأن ، راح الجيش من جهته ، وارباب الصناعة الضخمة من جهة اخرى ، يشجعون المنظمات القومية التي تجتذب اليها انصار الملكية الذين كان عددهم كبيراً وخصوم الشيوعيين ، واعداء السامية ، والوطنيين المناهضين للديموقراطيين ، وهذا العديد من الهيئات الشعبية ، حلقى ومجلس الجمهورية للرايخ ، وهب على البلاد تيار فكري غامض المعالم يتميز بمعارضته للرأسمالية والليبرالية والروح الفردية والماركسية تبلور حول فريق من الكتاب وعلماء الاقتصاد الذين يحنون الى ذكريات الماضي الذي انقضى ويُعرضون عن حاضر يبعث الانقبساط والاسف في النفس ، امثال ورنر سمارت ، رسول الاشتراكية الالمانية ، واوزوالد شبنغلر ، صاحب الكتاب المشهور : « غروب الغرب » او مولر فان دن بروك الذي طلع علينا ، في كتابه الموسوم : « الرايخ الثالث » الصادر عام ١٩٢٢ ، بنظرية صفاء الدم او العرق ، والجهاد ومحاربة الرأسمالية الدولية واليهود ... وكلها مبادئ تبناها كتاب « كفاحي » الذي ظهرت طبعته الاولى ، عام ١٩٢٥ ، والذي لقي من الرواج واصاب من الانتشار والشيوع ما جعل منه خطراً مداماً .

وفي ايطاليا اتخذ التيار القومي الذي جرد الامة الى الحرب رغماً عنها ردة جديدة وارتدى نشاطاً زاخراً من جراء خيبة الامل التي سببتها له معاهدات السلم . فقد كانت ايطاليا احدى الدول التي عادت عليها الحرب بفوائد ومكاسب جمة ، منها مثلاً : ضم تريستا ومقاطعة استريا وترانت فتمت بذلك وحدتها الجغرافية بانضمام اكثر من ٢٠٠,٠٠٠ الماني واكثر من ٥٠٠,٠٠٠ كرواتي وسلوفيني واحتفظت لنفسها بجزر الدوديكانيز التي يقطنها يونان ، كما كرست المعاهدة زوال منافستها المدود وعدوتها الكبرى : النمسا والمجر . وقد ساء لها جداً عدم تطبيق الاتفاق المعقود ، عام ١٩١٥ الذي تعهد لها باعطائها دلمانيا ، وعدم مشاركتها باقتسام ترعة السلطنة العثمانية ، والامبراطورية الاستعمارية الالمانية . وقد وجدت الروح القومية الايطالية امامها فرصة ذهبية لاستغلال الحقد الحقيق المتجمع في القلوب من جراء ارتفاع الاسعار واشتداد البطالة في البلاد ، والقلق الاجتماعي الناجم عن الاضرابات والاعتصابات ، والاضطراب البادي على ارباب العمل من تصرفات البروليتاريا المنظمة . واذا ذاك اي سنة ١٩١٩ ، استبدلت كتائب العمل الثوري التي رأت النور عام ١٩١٥ اسمها باسم كتائب المعركة الايطالية ، فاجتذبت اليها متطوعي غبريل دانونزيو ، واخذت بشن هجمات تسأديمية ضد النقابيين والاشتراكيين ، والكاثوليك الشعبيين ، وبالتواطؤ مع الحكومة والجيش جاءت بموسوليني الى الحكم .

وفي اليابان حيث ينعم قادة الجيش بنفوذ قوي ، قامت منظمات وطنية ذات نزعة حربية زادت هذا النفوذ رسوخاً ووطدته . من هذه المنظمات : جمعية الحشد الشعبي ، والجمعيات المناهضة للرأسمالية يعضدها صفار الضباط الذين يعودون الى اصل وضع ويفقهون جيداً ما

يعني عندهم ضغط كبار الملاكين وشركات الاحتكار على أسرهم وعوائلهم ؛ والمنظمات السرية الطابع الاخرى كمنظمة « التنين الاسود » ومنظمة الاحتياطي وغير مما ظهرت اذ ذاك ، فعمل اعضاؤها دعاة لمثل الفروسية والبطولة النابغة عن البوشيدو وعن عبادة الوطن العمياء التي غذتها في النفوس الحروب المظفرة التي قادوها ضد الصين وضد الروس ، والايمان بأن « التنين » او الامبراطور هو ابن الالهة ، والاعتقاد الراسخ في النفوس بأن اليابان هي محور العالم ونقطة الدائرة فيه . وفي احتقارهم الشامل لاعضاء البرلمان الذين لا سلطة لهم ولا شأن ، وللحزب المتفككة ، وللسياسيين الغارقين في الفساد والافساد ، راحت الهيئات والمنظمات تصفي بالقتل كل من تعتبرهم خونة (وهكذا تم اغتيال الرئيس هارا عام ١٩٢١ لأنه وقع اتفاق واشنطن ، وراحت تفذي في القلوب والنفوس مثالية تقول بالجامعة اليابانية ، على غرار الجامعة الجرمانية .

تنوعت مظاهر هذه الروح القومية المعادية وتلونت اهدافها . من مظاهرها
العنصرية او العرقية الرئيسية مثلًا : العرقية او العنصرية التي تنطوي على عداء ازرق جذري للأجناس السفلى الغازية . وقد برزت هذه النزعة في الولايات المتحدة الاميركية حيث لف التمييز العنصري كل الملونين ، في اي قطاع كانوا من قطاعات البلاد حتى في نقابات العمال التي حُظر عليهم دخولها كاعضاء والانتساب اليها ، وبصورة اخف ضد اليهود ، وهي نزعة امتدت الى اميركا الجنوبية حيث اشتد التمييز العنصري بين البيض وبين سكان البلاد الاصليين ، الذين تم حشدهم وتجميعهم في اماكن فقيرة ، بينما احتفظ بأطيب الارض وأجورها للبيض . وعلى هذه السياسة العنصرية سارت كل من اوستراليا وزيلاندا الجديدة اللتان اغلقتا منافذهما وابوابهما دون كل هجرة اسيوية اليها (اوستراليا البيضاء) ، لاتلين الا بصعوبة كلية لكل هجرة غير انكلوسكسونية .

من اشكال هذه العنصرية وألوانها ايضاً مناهضة السامية ، وهي نزعة ارتكضت بها احشاء اوروبا الوسطى كما جاشت بها اوروبا الشرقية حيث يكثر نسبياً عدد اليهود لا سيما في المصارف والتجارة والاعواسط الفكرية والمهن الحرة . وراح صغار البورجوازيين والاعواسط الاكبركية يتهمون اليهود « بتجسيد الرأسمالية الحديثة في ابغض مظاهرها » ، كما اهتمهم بلعب دور حاسم بين الاحزاب الثورية . ففي بولونيا ورومانيا حيث الدول الكبرى فرضت على هذه البلاد إعطاء الجنسية البولونية والرومانية لليهود بصورة آلية تلقائية ، كثيراً ما نرى من بيدم الربط والحل في هذه البلاد يخالفون القانون ويتجاوزون احكامه في مسايتعلق باليهود . فيوسعون لهم من أسباب العنف والتنغيص حتى المذابح بالجملة . وفي المانيا حيث لا يمثل اليهود سوى نسبة ضئيلة في السكان حتى بعد دخول ١٠٠،٠٠٠ يهودي اليها من الليتونيين والبولونيين والاوكرانيين ، فما زالت دعاوة ماكرة بغيضة تمتلئ ضدهم لا سيما في اثر نشر بروتوكولات حكماء صهيون ، تجعلهم مسؤولين عن كل العذابات التي تقاسي منها البلاد ، كما تمزق اليهم تدبير مؤامرات ودسائس في

الحلفاء ضد المجتمع الألماني . وقد استخدم الحقد على الاخص ضد هؤلاء اليهود الذين نزحوا اليها من الشرق الذين يتفردون عن سواهم بلفتهم ونمط عيشهم ولا سيما ضد صغار التجار منهم . والامر يجري على الوتيرة ذاتها في فرنسا حيث مناهضة السامية تؤلف منذ حوادث درومون ودرايفوس ، احد المواضيع التي تغذي الدماء وطنية .

وهذه الروح القومية التي اخذوا يردونها ، اضطرت فأكثر ، الى
دور العكسائس
مصالح المحافظين والمصالح الاقتصادية الكبرى بدأت حركة تقارب

من الكنيسة . فالبابوية التي تميزت بموقفها الحيادي التام في الحرب ، والتي ظهر عليها الجزع من احتمال انكسار المانيا والنمسا والمجر ، اخذت منذ عام ١٩١٩ ، تواجه مشكلات حادة . ان انفجار الملكية المزدوجة - وهي الدولة الكاثوليكية المثل - وضم اقلية كاثوليكية الى دول اكرثيتها تتألف من الارثوذكس (رومانيا ويوغوسلافيا) ، لم يعوض عنه قط بعث دولة بولونيا الكاثوليكية . وبالإضافة الى ذلك ، ان طلوع دولة جديدة ، معروفة بمبادئها المكشوف للعقائد الدينية ، زاد كثيراً من هواجس البابوية ومخاوفها فراحتم تحاول تكييف نفسها مع الظروف الجديدة عن طريق تقوية مركزيتها ، وذلك بنشرها الحق القانوني الذي باشرت بوضعه عام ١٩٠٤ . فالتوحيد الذي اجرته في الليتورجيا ، وفتح المزيد من الاكليات والمعاهد الوطنية في روما ، ومحاولة تحقيق الاتحاد مع الارثوذكس والانكليكان بواسطة طائفة « الاونيات » ، كما جاء في البراءة الرسولية (كنيسة الله) الصادرة عام ١٩٢٣ والتي تؤلف نداء اليهم بهذا المعنى ، وعقد اجتماعات دورية بين رجال اللاهوت ، من ارثوذكس وكاثوليك ، في وهر ، وبين كاثوليك وانكليكان ، في مالين ، عام ١٩٢١ ، و ١٩٢٦ ، وتقوية نفوذها بواسطة العمل الكاثوليكي الذي ينزع الى انشاء احزاب طائفية في كل بلد ، والى تنشيط العمل الرسولي بواسطة العلمانيين في الاوساط التي ينتمون اليها او يعملون فيها . واخيراً اخذت تتقرب من الحكومات ، وراحت تتعاون معها وتتعقد معها معاهدات تحالف . وهذه الفئة من البورجوازية التي اخذت على نفسها ، قبل عام ١٩١٣ ، الدفاع عن امتيازات الدولة ، خففت من غلوها ضد الكنيسة فوضعت جانباً القوانين التي تتعلق بالكنيسة وعزفت عن فكرة فصل الدين اساس السياسة التي رسمتها للمستقبل ، وجاءت تدلل عن استعدادها التام « للتخلي الناجز عن العلمنة التشريعية » التي عمل بها ووضعت موضع التنفيذ ، منذ عهد قريباً .

والبابا بيوس الحادي عشر الذي عمل سنتين سفيراً بابوياً في بولونيا عند تأسيس هذه الدولة وخلال حربها مع روسيا ، والذي بعثت فيه تجربته هذه وخبرته الواسعة ، الرعب من البلشفية ومن الافكار الثورية التي تحملها ، استن سياسة عقد معاهدات بين الكنيسة والدول التي تضمن للكنيسة امتيازات جزيلة ومنافع محترمة . فعقد ١٥ معاهدة دينية ثنائية الطرف ، بين ١٩١٩ - ١٩٢٩ تم عقدها بين ليتوانيا وبافاريا ، وبولونيا وفرنسا وليتوانيا وتشيكوسلوفاكيا ،

والبرتغال وايطاليا ورومانيا . وعلى الاجمال ، تكرر هذه المواثيق ، ولو بصورة ضمنية على الأقل ، بعض احكام الحق القانوني ، كما ان بعض هذه المعاهدات يحمل النص الحرفي للحق القانوني . وتوجب اعتماده والتقيد به لدى الافتضاء ، و يرجع الى نص الحق القانوني بالذات في كل شرح او تفسير يعود للمؤسسات الدينية ، فالاساقفة يسميهم البابا بعد استشارة شهيكية للحكومة المختصة فتقطعهم الدولة ملكاً كنسياً بشكل وقف او بشكل معاش تدفعه لهم الدولة ، وتُعفى مباني العبادة من كل رسم ، وكذلك الكليريكيات والاسقفيات كما يُعفون من الخدمة العسكرية ، وتؤمن لهم الدولة كل سلطة في سبيل تنفيذ احكام المحاكم الروحية الصادرة بحق الكليريكيين الذي يجري ، لسبب من الاسباب ، فصلهم من الخدمة او طردهم من السلك ، كما تعترف السلطة الزمنية ، بمعقود الزواج التي تعقدها الكنيسة وبشكل مسا يترتب على هذه المعقود من تبعات قضائية ومسؤوليات كنسية ، وتأمين حرية التعليم الديني مع مراقبة الاساقفة للتربية الدينية والادبسية في المدارس الرسمية ، وحق تأليف الجمعيات والرهبانيات الدينية ، الخ . وقد رأت هذه السياسة تمامها وإكمالها باعادة التمثيل الفرنسي بدرجة سفير لدى الكرسي الرسولي ، وكما تمت المصالحة مع الدولة الايطالية بعقد معاهدة اللاتران ، عام ١٩٢٩ ، هذه المعاهدة التي اعادت ايطاليا الى الله كما اعادت الله الى ايطاليا ، كما انها اعترفت بدولة الفاتيكان . فالدولتان الاوروبيتان اللتان ذهبتا بعيداً في سياستهما المناهضة للاكليروس ورجاله ، اتتا بالدليل القاطع على التنكر لهذه السياسة وعلى شجبها .

وتمثل الكنيسة في اميركا ، سواءً أكانت بروتستانتية ام كاثوليكية ، قوة محافظة لا يستهان بها وتتماطف ، الى حد بعيد ، مع الحكومات الشرعية في اوروبا ، لا سيما مع الفاشية ثم تعاطفت ، فيما بعد ، مع نظام فرنكو في اسبانيا وسالازار في البرتغال ، وهذه الكنائس تحرص على الظهور بتمسكها الشديد بالقومية الاميركية وبمثالية تنبذ كل حركة اصلاحية اجتماعية يشتم منها بجافاة اميركا او تخرج عن الطابع الاميركي او تمس من قريب ، او بعيد ، نظاماً سياسياً يقوم على مبدأ الكسب المشروع .

ان تعاضم نفوذ المؤسسات النظامية القائمة ضمن طبقة العمال
ازمة الديمقراطية الليبرالية
والقوة التي حققتها الثورة الشيوعية المعادية ، أدت الى تطورات جذرية داخل النظام الديموقراطي الليبرالي . فطالما تعاقب على الحكم احزاب محافظة مهما كانت شكلها ولونها ، متفقة فيما بينها رأياً ونظراً حول المبادئ الاساسية العامة ، اي حول البنين الاساسي للمجتمع البشري ، كان من الطبيعي جداً ، وأيم الحق ، ان تتناوب هذه الاحزاب على الحكم دون ان تخشى الواحدة منها اية مفاجأة او ان توجس شراً من موقف الاخرى التي تحمل محلها في الحكم ، بأن توجه ضربة قاصمة لنظام الملكية . اما الآن ، ولم يُعد امامنا حزبان من نوع او جنس واحد ، بل نحن امام طبقتين متعاندتين متضادتين ، اما الآن ، ولم تعد الطبقة العمالية لتقنع باصلاحات جزئية لتحقيقها تدريجياً ، بل تحاول ان توسع مفهومها

لديموقراطية ولإبادة العامة بحيث تطال المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، وان المطالبة بإصلاح اجتماعي يمكن ان يتم بقوة متنامية . فالوضع الجديد وما يكتنه من احتمالات مزعجة يؤلف خطراً يهدد في التصميم النظام الاجتماعي القائم ... فالتوتر اخذ يشتد ، كما ان الطبقة الحاكمة ازدادت تصلباً في تحفظها وتخوفها ، للوقوف في وجه كل اصلاح يتناول الاساس . فهذه الهيئات تتغلى عن الاساليب التقليدية التي اتبعتها لترغم الحكومة على انتهاج سياسة تأخذ على نفسها الدفاع عن مصالحها . ففي بلد هو موطن النظام البرلماني الامثل ، راح عضو اشتراكي معتدل ، هو هارولد ج. لاسكي ، يتساءل ، بعد ان وعى حقيقة هذا التناقض ، ما اذا كان بالامكان ، التوفيق بين الحركة العمالية التي ترمي الى ادخال تطوير جذري على الهيئة الاجتماعية وبين النظام البرلماني الذي تتنافى طبيعته وهذا التطور . ومن جهة اخرى ، فالمشروعات الاستثمارية الضخمة التي تشرف او تهيمن على الصناعات الرئيسية لها من القوة والطاقة وفيها من سرعة العطب ما لم يكن لها من قبل ، اذ ان ازدهار هذه المشروعات يتوقف ، قبل كل شيء ، على السياسة الاقتصادية التي تلتزم بها الحكومة ، والتي تستطيع ان تشجعها كما تستطيع ان تحد منها عن طريق التشريعات الجمركية والضرائب والاجتماعية . والنظرية الليبرالية التي كانت تتمنى من قبل ألا تتدخل الدولة في الشؤون الاجتماعية والقضايا الاقتصادية ، عفا امرها الآن ، اذ اصبح من اللازم ، اليوم ، وضع الدولة في إطار مصالح الطبقات المتحكمة وابقائها في هذا الإطار ، لاستثمار هذه المشروعات ولمراقبتها عن كثب .

تقوية شؤون المشروعات الكبرى
تحت تصرف المشروعات الكبرى ومصالحها الرئيسية اليوم ،
امكانات عمل لم تكن لتتوفر لها من قبل على هذا النحو من القوة .
وبين الهيئات الضاغطة ، الهيئات الوسيطة التي تدافع عن مصالح اعضائها لدى الحكومات وهي هيئات قوية النفوذ بفضل ما لديها من وسائل التأثير والاغراء ، وبفضل ما لها من قوة في الانتخابات ، باعتبارها المرجع الاخير الذي تعتمد عليه الادارات العامة عندما تود الحصول على معلومات فنية دقيقة ، لوضع تعريفات جمركية جديدة ، او لتحديد اسعار الحاجيات - وكلاهما مشكلتان لعبتا دوراً كبيراً في السنوات الاخيرة . وهذه الاقلية (الاوليغارشية) التي تتحكم بالشؤون الاقتصادية العليا (لا توجس شراً على مصالحها ولا تخشى بأساً من الدولة ، لما بينها وبين الدولة ، من اواصر وروابط صميمة (بعضها يتسم الى حد بعيد) بالسرية والخفية ، لا سيما ، كما جاء في تعليق للسيد ج. بيرو ، « والصعافة بأجمعها تقريباً باستثناء من احتفظ منها ببعض الجراءة والشجاعة ، تقع مباشرة او مداورة تحت اشراف هذه القوى التي طالما نعتوها : « بالاخويات الاقتصادية » .

تنظيم الاحزاب وتطور عناصر التنفيذ فيها
وزاد الديموقراطية البرلمانية ، ضعفاً على ضعف ، التطور الذي لحق بالاحزاب ، وهذه الاجراءات التي اتخذت ، خلال الحرب ، لتقوية العنصر التنفيذي الضالع بمسؤولياتها ، وللتوسيع من نطاق صلاحياته ، اي نقل السلطة

الفعلية التي تتمتع بها الهيئة الانتخابية ، الى البرلمان على ان يتخلى عنها للحكومة ، وهو اسلوب اخذ يزداد ويتسع . فالتنظيم الحزبي اخذ يرتدي طابعاً يتسم بالتصلب ويتلبس بالمركزية ، وبذلك يضعف تأثير المناصرين على من بيدهم دفعة الامور ، بينما يصبح من بيدهم العنصر التنفيذي ، على عكس ذلك ، كليا القدرة والسلطة : ففي بريطانيا مثلاً ليس من اميل قط للمرشح المنفرد بالنجاح او لتجديد انتخابه وبعد ان يجري انتخابهم ، يخضع النواب ، ومعظمهم نكرة يعينهم رؤساء الحزب او اللجان المختصة ، عن طريق الاختيار ، في معظم الاحوال ، الانضباطية صارمة ، آسرة تراقب ، عن كثب ، حضورهم الجلسات ، وتصويتهم (بواسطة حامل السوط في مجلس العموم) وبذلك يصبحون آلات اوتوماتيكية في عملية التصويت ، ورئيس حزب الاكثرية في المجلس يصبح بصورة اوتوماتيكية ، بحكم الاكثرية التي تسانده ، رئيساً للحكومة ويرتبط مصيره بمصير المجلس ، اذ لا يمكن قلبه الا عن طريق انتخابات جديدة . فحق حل المجلس لم يعد يلعب في عملية تحكيم يشهد حولها الخلاف بين الحكومة والمجلس بل يجب الرجوع فيها الى استفتاء شعبي أو اجراء انتخابات عامة في ظروف ملائمة للأكثرية . وفي المانيا ، يأتي تنظيم الاحزاب اقل مرونة وطواعية منها في دول اخرى . فنظام التمثيل النسبي الكامل يعطي كل حزب عدداً من النواب يتناسب وعدد ناخبيه ، في المجلس ، وعدداً من الوزراء ، يتناسب وعدد نوابه ، وفي الرايخ ، عدداً من الوظائف الادارية يتناسب واهمية الحزب . وهكذا نرى الحكم فيها يتقاسم ، في الواقع ، عدد من الهيئات والمنظمات المتنافسة تتمثل بمندوبين تختارهم ليتولوا باسمها ، مراكز في الحكم والوظائف الادارية . والمرشحون للانتخابات يجري انتخابهم نهائياً من قبل لجنت إدارية ، تتدخل في كل قضية هامة تعرض للبحث ويتحتم القطع بها ، في مفاوضات سرية تخضع للمساومات وللمناقشات المحتدمة . ان عدم توفر اكثرية ثابتة يؤمن النفوذ للمصالح الاقتصادية الكبرى الكلية القدرة كما يقوي جانب ادارة تبقى امينة وتستجيب لتقاليد السلطة المرعية .

ومن جهة اخرى ، فالمشا كل المعقدة التي يترتب على الحكومات البت فيها ، والاضطرار لاتخاذ الحلول المرجحاة ، ومركزية التسهيلات التي توفرها الطائفة والتلفون والراديو للاعلان ولنقل الاوامر والتعليمات ، كل ذلك وسع كثيراً منذ الحرب من نطاق تبعاتها . فالمجلس والهيئات الاستشارية التي عليها ان تواجه الحلول التي تقتضيها مشكلات تقنية حادة ، كثيراً ما حال دون اعطاء الحل السريع المرجى ، اذ ان تناقل الآلة وضعف مردودها كان من بعض نتائجه انتقال سلطة القطع او الجزم . وهكذا نرى جانباً كبيراً من سلطة المجلس الاساسية تنتقل امسا الى ايدي الادارة ، وامسا الى العنصر التنفيذي في الحزب ، بعد ان قويت سلطته بمجرد اعتماده المتزايد على الخبراء الذين يتحكم بهم .

ففي بريطانيا العظمى تركزت السلطة التنفيذية ، بالفعل ، بين ايدي فئة ضئيلة من الوزراء ، عندما يكون على رئاسة الوزارة شخصية قوية ، كما كانه لوبد جورج مثلاً . فهو الذي يتخذ في

الغالب القرارات المتوقعة اتخاذها . ان تشعب هذه المسؤوليات وتعقدتها وتشابكها المربك قضى بأن يحيط نفسه بعدد من الدوائر والمصالح تؤلف نوعاً من امانة سر الدولة ، تتألف من خبراء وفنيين يتولون درس المشكلات المعارضة التي تدخل ضمن اختصاص وزارة ما من الوزارات ، تولى رئيس الوزارة استقلالاً واسعاً عن زملائه في الحكم ، الامر الذي سوتغ للقانوني البريطاني المشهور رمزي موير ان يتكلم عن « دكتاتورية الوزارة » في انكلترا .

اما في فرنسا ، فقد وسعت السلطة التنفيذية ، من نطاق سلطتها ، بالرجوع الى المراسيم الاشتراعية ، بعد ان يخول المجلس الحكومة ، سلطة التشريع في موضوع او مواضيع لا تستطيع او لا ترغب الاكثرية تحمل مسؤوليته . ففي عام ١٩٢٤ و ١٩٢٦ ، تحولت وزارة بوانكاريه ، اتخاذ الوسائل التي توفر على البلاد مليار فرنك ، عن طريق الاصلاحات المالية في البلاد ، وتبسيط المعاملات الادارية بمراسيم اشتراعية يقرها مجلس الوزراء . وهكذا يتخلى البرلمان عن صلاحياته للوزراء ، اي للحكومة ، والمراقبة التي يجريها فيما بعد تأتي ضعيفة ان لم نقل لا تأثير لها .

والحرب وراءها ، نرى الادارة فيها تتخذ المزيد من النفوذ الادارة العامة ونفوذها المتصاعد
وهكذا فالدول التي تتخبط في خضم المشكلات التي خلفتها وعظم الشأن ، من جراء تزايد مداخلات الدولة وتعقد تنفيذ القوانين ، الامر الذي يفرض قيام هيئة من الموظفين المتخصصين والتقنيين الجهابدين . والحال ، فالادارة العليا تؤخذ من بين الطبقات الموجهة عن طريق الاختيار المعلن . وهكذا نرى في انكلترا مثلاً انه لم يعد من الممكن أخذ كبار موظفي الادارة الا من خريجي الجامعات الارستوقراطية : كأبتن واكسفورد وكمبريدج . اما الباقيون فيؤخذون من بين الطبقة البورجوازية العليا بحيث تستطيع البلاد ان تصون ما عرفت به من روح محافظة تعتمد المعاهد الرسمية العليا على تغذيتها والترسيخ لها في النفوس . وفي فرنسا ايضاً ان اعضاء الهيئات الادارية العليا ، كالتفتيش المالي ومجلس شورى الدولة الذي يلعب دوراً كبيراً في اعداد القوانين وفي تفسيرها وشرحها وتطبيقها عن طريق المذكرات الادارية العامة ، يؤتى بهم عادة من المعين نفسه اي من اوساط البورجوازية العليا ، كما ان عدداً كبيراً من موظفي هذه الفئة ينتقلون للعمل في المصالح الخاصة . ولم يجر اختيار هؤلاء الموظفين عن طريق صلاتهم العائلية او عن طريق صداقات خاصة ، للدفاع عن مصالح الطبقات الحاكمة . تضامناً مع طبقتهم او احتراماً لتقاليد فئتهم . فهم يقومون ، من حيث يدرون او لا يدرون ، تحت ضغط الهيئات الاقتصادية المعنية ، اذ منها يستمدون ، على الغالب ، المعطيات الفنية التي يحتاجون اليها ويعتمدون عليها في تخطيطهم .

في إطار الحضارة الديمقراطية حيث للجماهير مثل هذا الدور العظيم
الرأي العام والصحافة
الشأن ، فالمصالح التي تحرك الأحزاب وتوجه الحكومات ، هي نفسها المصالح التي تحرك الرأي العام ، عن طريق الصحافة . فالجهاد الذي قامت بأمره الصحافة

خلال القرن التاسع عشر لتأمين ما تحتاج اليه من حرية لم يكن سوى عراقك ضد السلطات العامة يرمي للدفاع عن حرية هذه الصحافة ، من تعديلات الحكم . وقد ظهر خطر آخر على الصحافة ، منذ عهد بعيد ، جاء هذه المرة من « ارباب المال » الذين يتوفر لهم وخدمهم ، خارج الحكومة والاحزاب القوية ، موارد جسيمة لا يسد من توفرها لإنشاء وسائل إعلامية يُرغب فيها . « فصناعة الرأي العام » ، أصبحت اليوم ، صناعة كغيرها من الصناعات القائمة ، وبذلك أصبح أرباب الجرائد ، رجال اعمال تعيش اعمالهم وتزدهر من الاعلانات توزعها الشركات التجارية ، والصناعية الكبرى . والحال ، فالجريدة تكلف اكثر مما تدر على صاحبها . فالجريدة التي تباع بفلس (بني) في انكلترا والتي لا تدر على الناشر سوى $\frac{2}{3}$ الفلس ، تكلف بالفعل ، ما لا يقل عن فلس وربع . ولذا وجب ان نبعد عن الجريدة كل ما من شأنه ان ينفّر المشتركين ويقصي عنها الاعلان ، اذا لم تشأ الادارة ان تتعرض لصعوبات ومشاكل مالية . وهكذا يتحدد استقلال الصحافة ، إلا ان تأثير الفئات الضاغطة او الفئات المؤثرة مع تأثير الاعلان ، يلحقان بعض الضعف بهذا الاستقلال . فعملهم الموهن او المعطل يقوم على الأخص ، بالاحتفاظ ببعض الاخبار او بالتقليل منها ، حتى إذا ما رفضت الجريدة الانصياع لرغبة هذه الفئة ، حرمت من الاعلان فيها فتقل مواردها ويتهددها الافلاس . وهذا ما أصاب بالفعل صحيفة « شاتها توغا » الاخبارية ، التي فاصرت وماشت مشروع وادي تنسي ، والتي اقفلت أبوابها عام ١٩٣٩ بسبب قطع الشركات الكهربائية الخاصة ، الاعلان عنها ، لمعارضتها لمشروع الرئيس روزفلت .

وهذه الصناعة - صناعة الصحافة - كغيرها من صناعات العصر ، تتمركز وتتركز الى الاحتكار والتخصص . هنالك اتحادات احتكارية قللك : الجرائد اليومية والاسبوعية ، كما قللك الجرائد المصورة وحيثما جرائد ذات لون سياسي معين . ففي كل البلدان تؤلف الصحافة عملية تجارية كبرى . فهي تحتل في انكلترا المرتبة الثانية عشرة بين الصناعات البريطانية ، اي انها تأتي قبل بناء السفن . فالدايلي نيوز في نيويورك تسحب مليون نسخة وربع المليون من كل طبعة تصدرها اي ما يوازي سحب كل صحف نيويورك مجتمعة . ففي عام ١٩٣٠ ، كانت عشر جرائد يومية بريطانية ، تسحب ٩ ملايين نسخة ، منها مليونان لصحيفة الدايلي هيرالد والدايلي اكسبريس . وجرائد يوم الاحد كجريدة نيوز اوف ذي وارلد ، والشعب ، كانت تطبع ٣,٧٥٠,٠٠٠ و ٣,٠٠٠,٠٠٠ نسخة وكل صحيفة انكلترا موزعة بين سبع فئات جبارة ، منها فئة هرمرزورث باسم اللورد نورثكليف واخييه اللورد روثمور ، وفئة اللورد كمروز وفئة اللورد كمسلي وفئة وستمنستر التي تضم ٣٦ صحيفة ، وصحف المقاطعات التي تشرف عليها أسر تونري وبيرسن ، وفئة اودهامز التي تتعهد نشر جرائد حزب العمال . وعلى نسبة مختلفة ، هنالك مثل هذا التركيز في البلدان الأخرى . ففي كل بلد ، قللك الاستثمارات الكبرى مباشرة ، جرائدها ولها تأثير حاسم على الاتجاهات والتيارات السياسية ، حتى ولا سيما على الجرائد ذات الطابع الاخباري . وتشذ عن هذه القاعدة الصحافة اليسارية المتطرفة ، اشتراكية كانت ام شيوعية

وجريدة التيمس التي تولاها بعد وفاة صاحبها اللورد نورثكليف عام ١٩٢٢ ، الميجور أستور الذي عرف ان يؤمن لها استقلالها بوضعها تحت اشراف خمسة امناء . وفي المانيا يقوم الاحتكار الذي يتألف من شبرل واولشتاين وستينز ... ، وهذا الاخير كان يشرف ، عام ١٩٢٠ ، على ٦٠ صحيفة ووكالة اخبار ، وعلى دار نشر ، وغير ذلك من المؤسسات .

اما في الولايات المتحدة بين ١٩١٠-١٩١٢ ، فالجرائد اليومية التي كان سحبها يزداد ١٢٥ ٪ ، هبط ٣١٨ ٪ ، كما ان نسبة الجرائد التي تقوم فيها الصحافة على المنافسة ، هبطت ، في الفترة ذاتها من ٥٧ الى ٥٧ ٪ كما انها اختفت او انقطعت في ٩٤ ٪ من المدن التي كانت تصدر فيها ، اذ ان ١٤ من مالكي الصحف يشرفون على عدد من الجرائد يمثل ٢٥ ٪ من مجموع السحب اليومي . وهناك ٥٦ سلسلة غالباً ما تكون مرتبطة بمحطات إذاعية ، تمثل رؤوس اموال ضخمة . ففي سنة ١٩٤٠ ، كانت سلسلة هيرست تقدر بـ ٩٠ مليون دولار .

وهذه النزعة تبرز ايضاً في بريطانيا . اذ ان ٤٧ ٪ من جرائد الصباح التي كانت تصدر بين ١٩٢٠ - ١٩٤٥ ، و ٢٥ ٪ من الجرائد المسائية ، اختفت وزالت من الوجود . فمن اصل الجرائد اليومية التسع عشر التي كانت تصدر في لندن عام ١٩٣٩ ، كان ١٢ منها فقط لا تزال مستمرة في صدورها ، عام ١٩٥٥ . كذلك في فرنسا ، حيث كان يصدر ٢٣٨ جريدة يومية عام ١٩٣٩ ، فلم يبق منها على الصدور ، عام ١٩٥٣ ، سوى ١٦٤ جريدة لا غير . وفي باريس تناقص الى النصف عدد الجرائد اليومية في الفترة الواقعة بين ١٩٣٩ - ١٩٥٥ ، وفي المقاطعات هبط عدد الجرائد من ١٧٧ جريدة الى ١٢٣ ، وعلى هذه النسبة او المعدل ، قس باقي أنحاء العالم .

والاضطرار دوماً الى تخفيض نفقات اصدار الصحيفة وتأمين استثمار صدورها على نطاق تجاري واهلاني رابح ، يستدعي حتماً انتهاج وحدة المظهر والمحافظة عليه . وهكذا تكونت وكالات المراسلين وسلاسل توزيع مقالات قياسية ، يجري إعدادها وفقاً لخطط معين و يقتضي ظهورها فريضة من المحررين بعقلية او ذهنية معينة ، وهي مقالات يجري التقاطها بعض الاحيان بالجماز اللاقط او المسجل للاخبار الاسلكية عن بُعد ، وهي طريقة تقتصد كثيراً من نفقات اصدار الصحف . ثم تتجه الصحيفة للصدور بنموذج معين ، من القاريء العادي ، اذ ان عدداً كبيراً من الصحف ينشر المقالات ذاتها والاخبار ذاتها والريبورتاجات ذاتها ، والصور ذاتها والرسوم الهزلية ذاتها ، والتعليقات ذاتها . وهي مركزية تؤدي حرية الصحافة في الصميم ، كما تؤدي الاستقلال في الخبر .

اما في المجال الفكري ، فالمكان المخصص للاعلان والذي يأخذ احياناً نصف الصحيفة في الجرائد الاميركية ، فالرغبة في ارضاء الجمهور الذي يفتش في جريدته ، عن وسيلة للتسلية والترفيه اكثر منها جريدة اخبار موضوعية ، ولذا فهي تنفض من الحيز المخصص للأخبار والمقالات العامة لتفسح مجالاً اكبر للأخبار المثيرة ، بعد ان يمن قلم التحرير في تشويها وفي

اختصارها لتصبح من هذا اللون المرغوب فيه (ان جرائد اللورد نورثكليف ، نشرت بين ١٩١٧ - ١٩٢٢ ، خبرية مقتل لينين ٣٧ مرة) كما انها كانت تحرص على اخبار الجرائم والفظائع والاخبار التي تثير الفضول بين الناس ، والروايات الدليسية المسلسلة ، والصور الهزلية المتتابعة ، واخبار الألعاب والملاهي ، ومشكلات البريدج والشطرنج والكلمات المتصالبة . . وضرورة استباق الغير على نشر الخبر المثير ، في اخبار طارئة تضطر الصحيفة الى نشر نصوص شوشة او حُرِّفت عن قصد عند نقلها ، او اخبار سابقة لأوانها لا تلبث الحوادث ان تكذبها (من ذلك مثلاً عدد خاص اصدرته احدى الجرائد الباريسية ، يوم ٩ ايار ١٩٢٧ ، حول وصول ننجسر وكولي الى القارة مع انها ضللاً في البحر وماتا) .

فكما ان الصحافة هي مشروع استثمار صناعي وتجاري يتجه من الكبار ولا تمسك في اي مرحلة من مراحلها ، اي دور تربوي او اخباري نزيه ، فالصحافة التي تتجه من الصغار والتي راحت تزداد اهمية وشأناً ، تخضع ، هي الأخرى ، لاعتبارات تجارية . فهي تدعو لتمجيد القوة وللبطش ، وتمتدح السوبرمان وروح اللصوصية والمغامرات . فعملها المخلخل للأخلاق لا ينقص بشيء عن أثر الصحافة المصاطفية او الشمورية التي تصدر بعدد كبير من النسخ (٤ ملايين نسخة في الاسبوع ، خلال عام ١٩٥٥) ، فتنتشر في المحيط النسوي ، ادباً مخلخلاً ، شديد التأثير على المشاعر والعواطف البشرية .

ولذا فالوصف الذي تركه لنا سينغريد ، عام ١٩٢٧ ، عن الصحافة الاميركية لم يفقد شيئاً من قيمته الآن ويمكن اطلاقه ، وتطبيقه على العالم اجمع :

« حشو الدماغ ، هي عملية موصولة في الولايات المتحدة . اذ ان لارباب المال من الوسائل المتنوعة ، والقدرة ما يمكنهم من اظهار الرأي العام بالشكل الذي يريدون ، فيخفون عنه ما لا يرغبون في كشفه له ويتجهون به الى الموقف الذي يريدونه له من موضوع معين ، وبذلك يوقعونه في شباك لا منجاة له منها بحيث لا يعود يشعر بأي ازعاج قط » .

والطابع الرأسمالي الذي يطبع هذه الصناعة ، والتأثير الذي تتركه الصحافة بفضل الاعلان والدعاوة التي تبثها ، بحيث لا يستطيع الافلات منها ، والمساعدات التي تتلقاها تضطر السواد الاعظم من الجرائد على التزام جانب الممثل والمحافظ وهو تأثير يتلبس الضغط والاكراه ، مع اشتداد الصراع الطبقي واهمية القضايا المطروحة للبحث .

في الولايات المتحدة الاميركية حيث قامت المشروعات الكبرى في الولايات المتحدة على اسس دقيقة من التنظيم ، وحيث يساهم الناخبون ولا سيما الفقراء منهم على قدر ضعيف جداً ، كثيراً ما يقل عن ٥٠٪ ، وحيث جماعة الناخبين . مطوعة وجاهلة ، فتتظم الانتخابات واختيار المرشحين ، في المرحلة الاولى يتم على يدي قلة من الناخبين الثاويين . فالدور المهم الذي يمثله موجهو الحملة الانتخابية وزعماء الاحزاب ، يسهل كثيراً عمل المنظمات الثرية النشطة التي هي دوماً على استعداد كلي لدفع الثمن بحافضة منها

على ما تنعم به من امتيازات ومنافع ، ورغبة منها في إنهاؤها . ان وضع ولاية دبلاوير حيث تسيطر اسرة دوبون دي غور ، ومثلها ولاية مونتانا الواقعة برمتها تحت مراقبة شركة انا كوندالتعددين النحاس ، ليس بالوحيد . فالاغنياء الاعضاء في هذه الشركات هم الذين يتحملون نفقات الحملة الانتخابية ، ويمولون صندوق الحملة لدى كلا الحزبين المتنافسين . ففي حملة انتخابات الرئاسة عام ١٩١٢ و ١٩٢٨ ، ساهم في تمويل الحملة : ملون اغنى اغنياء الولايات المتحدة ، و ج . د . روكفلر وايريني دوبون دي غور والفرد سلون وشركة جنرال موتورز وهارفي فايرستون ودومنيك غودريتش وغيرهم . ففي عام ١٩٢٨ ، كان عدد الذين حشدوا ترشيح الرئيس هوفر للرئاسة ٨٧٪ من الاسماء الواردة في قاموس الاعلام (من هو) في اميركا .

والكونغرس الاميركي يتعرض لضغط من قبل اصحاب المصالح المنظمة ، ليس فقط ابان حملة الانتخابات فحسب ، بل بصورة دائمة ، وذلك عن طريق الفئة الضاغطة المكلفة بعملية الضغط هذه . ولعدم وجود حزب العمال في البلاد يقوم بهذا الضغط النقابات العمالية التي كانت ضغطها خفيفاً قبل النهج الجديد ، اذا ما قورن بضغط اصحاب المشروعات الاستثمارية الكبرى . ونرى صورة واضحة من هذا كله ابان عهد الازدهار الذي رفر على البلاد بين ١٩٢٢-١٩٢٩ . فالحزب الجمهوري الذي يتولى الحكم ، آنذاك ، يسند رئاسة مختلف الدوائر الرئيسية ، الى كبار ممثلي المصالح الكبرى ولا سيما الى ملون إذ يعينه وزيراً للمالية الذي فرض على البلاد سياسة تخفيض الضرائب على الثروات الضخمة ، (بحيث ان مجموع ضريبة الدخل المنخفض من ٥٥ بالمئة ، عام ١٩١٩ الى ٥٠ بالمئة عام ١٩٢١ ، والى ٢٦ بالمئة في عام ١٩٢٩ .

في بريطانيا
تعطف بريطانيا ، في نظامها الانتخابي على المحافظين . فمن جهة ، يرمي الاقتراع الأحادي المنصب على مرشح واحد ، في دورة واحدة ، الى إعطاء الأكرليات البرلمانية الناجمة عن اقلية انتخابية ، فرصة تولي السلطة ، كما ان توزيع المقاعد النيابية على بعض الجامعات ، وعلى محلة الجيب في ما يسمى عندهم « السقي » ، او يوقف على محل تجاري ، والاقتراع المتعدد ، وحق اقتراع النساء الذي أُقر عام ١٩١٢ لمن هن فوق الثلاثين (ولم يخفض الى ٢١ الا في سنة ١٩٢٨) ، كل هذه المظاهر الشكلية ، هي في غالبية الأحوال ، لصالح حزب المحافظين في وجه حزب الاحرار وحزب العمال المنقسمين ، بحيث بات بالفشل كل الاقتراحات التي تقدموا بها لوضع حد لهذه الشواذات . وهكذا فمصادر السلطة لم تتغير قط بالرغم من التغييرات التي طرأت على البلاد . ففي انتخابات ١٩١٨ ، نال المحافظون الذين التفوا حول لويد جورج ، ٤٨٪ من الاصوات واستأثروا بـ ١٦٨ و ٣٪ من المقاعد . اما في انتخابات عام ١٩٢٢ ، فقد نالوا ٣٨ و ١٪ من الاصوات و ٥٦٪ من المقاعد . وفي سنة ١٩٢٣ ، كان من جراء خسارة المحافظين ٥٠٪ من اصوات المقترعين ان اقدم ٨٦ مقعداً في مجلس النواب ، اي ١٤٪ و ربح حزب العمال ١٥٪ من الاصوات عاذا عليهم بـ ٥٣ مقعداً في المجلس (٨٦٪) . وقد طرأ تغيير معاكس في

انتخابات عام ١٩٢٤ ، اذ ان النسبة المئوية لاصوات المحافظين البالغة ٤٧٪ اعطتهم ٦٨٪ من المقاعد بينما نال حزب العمال ٣٤٪ من الاصوات و ٢٥ و ٦٪ من المقاعد . وعلاوة على ذلك ، ان اختيار أعضاء المجالس ، في بريطانيا ، يتم من بين الطبقة الارستوقراطية او من بين ممثلي المصالح المالية ويتمثلون فيها بمعدل كبير ، اذ ان اكثر من ٢/٣ نواب المحافظين كانوا ينتمون الى اسر تحمل القاب شرف متوارثة ، وهم على الاجمال ، من خريجي المعاهد العليا الموقوفة على النبلاء (امثال ايتون وهارو) وهما أعلى المعاهد التربوية في انكلترا ومن اكثرهما اقتصاراً على النبلاء ، اذ قدمتا بين ١٩١٨ - ١٩٣٩ ، ما معدله ١٧ و ٥٪ و ٧٪ من مجموع التمثيل النيابي) . ان ٧٠ نائباً من أعضاء مجلس العموم ، عام ١٩٣٥ ، هم أعضاء في ٦٥٠ مجلساً ادارياً ، بينما الـ ٤٥٠ عضواً في مجلس اللوردات ، في فترة ما بين الحربين يتوزعون كما يلي : ٢٧٢ هم من مديري شركات 'مغفلة' ، و ١٠٦ يمثلون ٦٩ شركة تأمين ، و ٦٦ يمثلون ٤٢ مصرفاً و ٤٩ يمثلون الترسانات البحرية .

فهل من عجب ، بعد هذا ان يكون « معقل الرجعية » - السيتي - الذي شهر به لويد جورج من قبل وفضح امره ، وراء سياسة الانكماش المالي والرجوع الى عيار الذهب ، هذه السياسة التي اقرتها حكومة المحافظين ، بعد ان قضت على الاضراب العام الذي وقع عام ١٩٢٦ ، وجعلتها تقرر ، عام ١٩٢٧ القانون الذي صدر لمحاربة الروح النقابية ، واكثرت من الامتيازات لرجال الصناعة وعارضت معاهدة واشنطن التي جعلت يوم العمل ٨ ساعات ووقفت وحدها في جنيف تنعم النظر في اقتراح رمى الى جعل اسبوع العمل ٤٠ ساعة .

فالانتخابات التي افضت الى فوز الحكومة الوطنية ، عام ١٩٣١ ، امنت للاستثمارات الرأس مالية الكبرى في البلاد ، عهداً من الطمأنينة لم تنعم بمثله منذ عام ١٩١٤ ، اذ لم يبق لحزب العمال من شأن يذكر بعد الهزيمة النكراء التي اصيب بها والانقسام القتال الذي آل اليه . فمنذ الآن وصاعداً ، كل المراكز الاساسية ، هي وستبقى لامد طويل ، في ايدي ممثلي المصالح الكبرى . فاتحاد الصناعات البريطانية هو الذي اخذ يرسم سياسة الحماية الجمركية التي سارت عليها الحكومة ، كما يضع هذا الحزب نفسه الخطوط العامة لهذه الاتفاقات الدولية التجارية التي تدخل فيها طرفاً الحكومة البريطانية ، والتي عقدت مع فرنسا ويلعب دوراً بارزاً في اللجنة الاستثمارية للجبارك التي من بين صلاحياتها تعديل التعريفات الجمركية دون الرجوع الى البرلمان . كذلك اخذت هذه اللجنة ، توسع ، اكثر فأكثر ، بعد عام ١٩٣٢ ، من نطاق هذه التعريفات ، وترسم سياسة مساعدة الصناعات والاعفاءات من الرسوم (٣٠ مليون استرليني في سنة) . فلا عجب ان تزداد الارباح التي قدرها كولن كلارك ، عام ١٩٢٩ بـ ٣١ و ٦٪ من الدخل القومي في البلد الأم ، و ٢٩ و ٢٪ عام ١٩٣٢ ، ليصبح في سنة ١٩٣٥ ، ما معدله ٣٤ و ٥٪ .

ان وجود هذا الحشد الكبير من صغار المستثمرين والمهنيين وصغار التجار في فرنسا والصناعيين الذين يؤلف المجتمع الفرنسي ، هو وراء عدم استقرار السياسة الفرنسية واتجاهها المستمر نحو اليمين . في هذا الصراع التقليدي بين اتحاد احزاب اليمين واتحاد احزاب اليسار ، كانت الطبقات الاجتماعية سر قوة اليسار ، الا ان الاوضاع الجديدة التي اطلت على الحياة الاقتصادية ، جعلها حياة قاسية صعبة . فواجهت لقوى اليمين التقليدي المعتمد دوماً على الكنيسة والمستند الى كبار الموظفين والنبل والبورجوازية الصناعية العليا والاطراف المالية والمصرفية ، انصرفت جمود الفلاحين وصغار الملاكين ، والمستثمرين وهؤلاء الصناعيين والتجار الصغار والمتوسطين للمحافظة على استقلالهم الشخصي والاقتصادي . فهم يشجبون بشدة الروح الثورية بالذات التي تجيش في صدور كبار رجال الاعمال : كالمركزية والتنظيم العلمي الدقيق للانتاج وانشاء مشروعات استثمارية متعددة الفروع والوكالات وغير ذلك ، ويرغبون الى الحكومة ان تحميهم من المنافسة الاجنبية . الا انهم من جهة ثانية هم محافظون ولا يحبذون كثيراً المستجدات وبمعارضون وضع تشريع اجتماعي يعتبرونه سخاء في غير محله وتبذيراً لا مبرر له . ولذا فليس من السهل لديهم ان يتحالفوا مع طبقة عمالية تلشد في مطالبها وتلحف فيحدث من جراء هذا ضعف في امكانيات العمل لدى اليسار المعروف الذي كان يتألف من تحالف الطبقات الوسطى ومن العمال بقصد مهاجمة «الكبار» والدفاع عن «الصغار» . وهكذا لم يعد اليسار متجانساً امام اليمين الذي نجح بيسر في تأليب كل احزاب البورجوازية . وعندما تأخذ الاجراءات المتخذة ضد رأس المال بتهديد التوازن في صلب الموازنة ومعدل القسط او الدخل ، وعندما يخشون «محكمة التفتيش الامبرية» ، وعندما تآوح في الافق خطر الاضطرابات العمالية ، تعتمد آنئذ الطبقات الوسطى التي تتألف منها صفوف الحزب الراديكالي ، الى الانحياز لجهة اليمين ، فبالاكثرية التي صوتت مع اليسار ترى اليمين يعود الى الحكم . وهكذا فالحالقات الانتخابية التي تمت عام ١٩٢٤ و ١٩٣٢ و ١٩٣٦ تتحطم عندما يتعلق الامر بتأليف الحكومة . الا ان الراديكاليين الذين يؤلفون الجناح اليميني في كل اكثرية يسارية والجناح اليساري في كل اكثرية يمينية ، يدخلون فعلاً في كل حكومة بحري تشكيلها .

وهكذا تتجلى امامنا واضحة ، اسرار التغييرات التي تطرأ على السياسة الفرنسية ونفهم كيف ان اليمين الذي كان يستبعد من قبل ، في كل حكومة تشكل ، هو الذي كان يتولى الحكم خلال معظم هذه الفترة ، مع مجلس الكتلة الوطنية التي انتخبت عام ١٩١٩ ، والتي تألفت من ٤٣٧ عضواً من احزاب اليمين من اصل ٦١٣ عضواً ، ومن المجلس الذي تم انتخابه عام ١٩٢٨ بأكثرية من اليمين ، حتى ومع مجلس كتلة اليسار الذي انتخب عام ١٩٢٤ ، عندما راحت المصارف في البلاد ترفع عام ١٩٢٥ ، جدار الفضة في وجه حكومة هريو وجاءت ببوانكاريه الى الحكم .

وبالرغم من الازمات الوزارية التسع عشر التي وقعت خلال السنوات العشر الاخيرة ،

تبرز للعيان صفة الاستقرار . فالانتخابات التي جرت عام ١٩١٩ تحت وطأة الخوف « من الرجل الحامل سيفاً بين أسنانه » ، وفي ظل نظام تمثيلي نسبي هجين ، تقارب من احزاب اليمين قسم من الراديكاليين الذين اقلقتهم الاضطرابات العمالية ، بينما انقسم اليسار على نفسه وفي عام ١٩٢٤ ، امتن القانون الانتخابي الذي جاء باكثريتين : الاكثرية المطلقة والمعدل الاكبر الى احزاب اليسار ، اكثرية مجلس النواب ، مع ان اتجاه اصوات اليمين نحو اليسار لم يزد على ١/٣ لا غير ، كما ان تشكيل الحزب الشيوعي حول عن التجمع اصوات اقصى اليسار . واعادت الانتخابات التي جرت عام ١٩٣٠ التعادل تقريباً بين الكتلتين ، اذ نالت احزاب اليسار ٥١٤٦٣ بالمئة من الاصوات ، بينما نالت احزاب اليمين ٤٨,٣٧ ٪ ، اذ كان بين الذين صوتوا لليسر مليون مقترع من بين الشيوعيين ، وهي نسبة لم تأت بكثير فائدة ، اذ لم ينل الحزب الشيوعي اكثر من ٢,٣ ٪ من المقاعد لقاء ١١,٣٨ ٪ من اصوات المقترعين . ان احتفاظ اليمين بمرشحيه أمن نجاح ٦٧ نائباً من احزاب اليمين او من الوسط في الانتخابات ، في الدورة الانتخابية الثانية ، كما ان ٤٠٠,٠٠٠ من المقترعين عادة للحزب الراديكالي ، ثمدوا على مساعرف من انضباطية تقليدية في الحزب الراديكالي الجمهوري ، اذ انفتحوا ، في الدورة الثانية ، حول مرشحي الوسط ، وامنوا بهذه الحركة نجاحهم .. وهذه النسبة التي عادلته بالمئة من الاصوات هي التي لعبت دوراً حاسماً وجعلت كفة الميزان تميل نحو اليمين .

كثيراً ما عرفت المصالح المركزية الكبرى ان تفرض ارادتها اما رأساً او بالمداورة وذلك لتحكمها بمقاييد الحياة الاقتصادية في البلاد ، واحياناً بالاغراء . وقد اتضح من تحقيق اجري عام ١٩٣٢ « ان ٩٠ شخصية تحتل ٧٣٥ مركزاً ادارياً ، في عدد من الشركات صاحبة الشأن ، منها ٢٧٧ في شركات التأمين والضمان و ١٨٠ في المصارف المالية ، و ٥٤ في ادارة شبكة الخطوط الحديدية ، حظيت بمقاعد في المجلس النيابي » . ويلاحظ ج . بيرو بكل دقة ، ان معارضة الحزب الراديكالي الاجراءات الاشتراكية ورفضه تبنيها يجب ردها ، في الدرجة الاولى الى « عجزهم عن مجابهة القوى المصرفية الكبرى دون ان يعرضوا للخطر ، متانة الفرنك » . ثم اضاف قائلاً : « ان العداء الكامن » الذي يحمله هذا الحزب عندما طرح على بساط البحث امر تأميم شركات التأمين « دكا لحصن منيع من حصون الرأسمالية الكبرى ... انما يدل على ان كل شيء قد دبّر المعنيون بالامر في حينه » ، للحوول دون اتخاذ قرار بهذا الشأن . وقد فرضوا ارادتهم بعد نشوب الازمة الكبرى ، عن طريق الابقاء على معادلة الذهب ، لمدة طويلة ، بعد هبوط سعر الدولار والجنيه الاسترليني ، وعن طريق سياسة انكماش مالي صارمة ، والصمود في وجه اسعار الصناعات المتكثلة كصناعة الفلزات والمعادن والماصيل الكيماوية ، بعد ان وصل الى الحكم حكومة الجبهة الوطنية للوقوف في وجه هذه الاصلاحات الاجتماعية ومشروعات مكافحة الغش في الضرائب وجبايتها ، وتأسيس ديوان مراقبة القطع وتهريب رؤوس الاموال الى الخارج واختزان النقد الذي سيفضي في نهاية الامر

الى سقوط الفرنك ، وارتفاع اسعار المصنوعات المتكثلة الذي افضى الى تفشيل سياسة مقاومة انكماش النقد . وقد امتنعت المصارف من شراء سندات الخزينة التي اصدرها فنان اوربول وبلوم ، عام ١٩٣٧ ، كما فعلت مع هريو عام ١٩٢٥ ، وفي سنة ١٩٣٨ ، فرض مجلس الشيوخ وجوب الرجوع الى الاساليب المالية « التقليدية » بعد ان تولى مقدرات وزارة المالية جورج بونيه وبول رينو .

في ايطاليا حيث ضعف التجربة الديمقراطية أدى الى شل
ايطاليا تستعين بعدم الشرعية النظام النيابي ، وحيث الأزمة المالية أفقت الى ثورة عارمة قام بها معاً الفلاحون والعمال ، رأت الطبقات الموجهة التي أسقطت في يدها ، ان تستعين بالقوة والعنف ، محافظة منها على سيطرتها واختارت لها نظاماً دكتاتورياً . فالانتخابات الأولى التي جرت في تشرين الثاني ١٩١٩ على أساس الاقتراع النسبي سجلت فوزاً حاسماً للحزب الاشتراكي الذي قال ١٨٠٠٠٠٠٠ صوت وفاز به ١٥٧ مقعداً ، وللحزب الشعبي الكاثوليكي الجديد الذي تأسس بموافقة الكرسي الرسولي وتشجيعه ، على يد راهب يدعى دون لويجي ستورزو الذي قال ١٠٠٠٠٠٠٠ صوت و ٩٩ مقعداً . وهكذا توفرت للاشتراكيين ولحزب الشعب اكثرية كبرى وقفت في وجه احزاب اليمين والوسط التي كان لها ٢١٥ مقعداً في مجلس النواب . إلا أن مشاريع اصلاح الزراعي التي وضعها الحزب الاشتراكي ، والاضرابات المتكررة ، واحتلال العمال للمصانع بعد ان عجزت حكومة نيني عن الوقوف بوجههم ، كل هذه العوامل سببت القلق للبورجوازية الصناعية وكبار الملاكين . ولما أسقط في ايديهم استنجدوا بموسوليني الذي عرض عليهم مشروعه الديماغوجي الذي تميز بمعدائه للرأسماليين وللتأميم وعرف بروحه الوطنية ، فأخذ على نفسه شل حركتهم ثم القضاء على خصومهم بالشدّة والعنف . وراح الحزب الفاشستي الصغير يحشد حوله ليمّا من الأنصار والمغامرين والعاطلين عن العمل واخذ يشن بهم حملات تأديبية ويقوم باعمال اشمال الحرائق والقتل ويرتكب ضد اصحاب الأجور والفلاحين أعمال وحشية فظة وضد المنازل الشعبية والبلديات المعروفة بروحها الاشتراكية ، ومنظمات العمل والتعاونيات ، الأمر الذي أدى الى قتل العشرات وإصابة عدد يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ شخص ، ونهب بضع مئات من البيوت بمؤازرة الجيش النظامي والبوليس والحكومة التي كانت تتولى عزل او نقل الموظفين الذين يقاومون هذه الاعمال . فعمت بذلك الفوضى صفوف الاحزاب والنقابات العمالية ، ثم كشف عن طابعه الرجعي عندما راحت النقابات الفاشستية تعمل ليس لتعطيل الاضرابات فحسب بل ايضاً تحاول الغاء الاتفاقات والعقود المتعلقة بالاجور ، وغير ذلك من هذه الارتباطات الجماعية الخاصة بالعمل .

وقد انضم الفاشيست الى الكتلة الوطنية التي تألفت من المحافظين والأحرار وكبار الملاكين العقاريين . وفي تموز وآب ١٩٢١ طلب الى عمال مناجم الفحم الذين أعلنوا الاضراب ، الرجوع عن اضرابهم والعودة الى العمل تحت طائلة التعرض للضرب بالهراوات ، والموجة الاخيرة من

تهديم منازل العمال في اكثر من ١٥٠ محلة ، مهدت الطريق أمام موسوليني « بالسير على روما » ثم راح يتفاوض مع زعماء الحزب البورجوازي والأسرة المالكة ، بينما امده الجيش بالسلحة والعتاد الحربي وكلفه الملك بتشكيل حكومة جديدة .

✓ في المانيا شملت المانيا في اثار أزمة ١٩١٨ - ١٩١٩ ، احزاب اليمين تشدد من قبضتها وتستولي على الحكم . تألفت الحكومات الاولى من الاحزاب التي شكلت « حلف ويمار » ، اي من الاشتراكيين والوسط والديموقراطيين ، تحت سيطرة الحزب الاشتراكي .. ولم يلبث هذا الحزب ان فقد تبعاعاً برئاسة الحكومة كما فقد اهم الوزارات في الحكم . فالكاثوليك ، منذ ١٩٢٠ ، والديموقراطيين منذ ١٩٢٢ ، يتوالون على الحكم في البلاد وتوصلوا في نهاية الشوط ، الى التخلص من الاشتراكيين الديموقراطيين . وهذه النجاحات التي حققتها احزاب اليمين ظهرت للعيان بوضوح ، عندما توفي عام ١٩٢٥ ، الرئيس ايبتر ، وراح حزب اليسار يوزع اصواته بين المرشح الشيوعي لرئاسة الجمهورية ثلمان (الذي نال اكثر من مليون صوت) وبين الكاثوليكي ماركسي (الذي نال ٧٠٠.٠٠٠ و ١٣٠ صوت) . الا ان كل الاحزاب العمالية تكتلت واعطت اصواتها (١٤٠.٥٠٠.٠٠٠) للمرشال المسن هيندنبيرغ ، من أشد انصار الملكية في المانيا الذي يحسم في شخصه الروح العسكرية البروسيانة ، والذي كان همه الأكبر إعادة تسليح الرايخ . إلا انه لم يلبث ان اصبح ألعبوبة بين يدي حزب اليمين . وتعاقب على الرايخ ، بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠ ، سبع عشر حكومة قامت على أساس تحالف بين الاحزاب . إلا ان ما اصابها من عجز ومن انقسام ، والدسائس التي حيكت حولها ، وتكالب الاحزاب بعضها ضد بعض ولا سيما حزب الوسط الكاثوليكي الذي بعد ان كان لمدة طويلة حليف الاشتراكيين ، داعياً لتوطيد الديموقراطية في البلاد ، أخذ يتقرب من الوسط ، عودة منه للعمل بالنظرية العقائدية ، مما أدى الى الانتقاص من قيمة النظام البرلماني ، وخلخلة هذا النظام « الفليظ الحالي من كل عقيدة » . وبعد عام ١٩٢٨ ، واستحالة حصول الحكومة على اكثرية تعاضدها وتساندها ، أطل علينا نظام حكم رئاسي . فعلى غرار المقاطعات المستقلة إدارياً التي تنعم كل واحدة بحكومتها الخاصة وبرئاستها الخاصة ، عرفت المانيا ٧٠ وزارة مختلفة ، و ١٩ مجلساً نيابياً ضمت جميعها ٢١٤٨ نائباً ، تميزت كل منها بخصومات ضيقة صغيرة على غرار ما كانت يجري في المانيا .

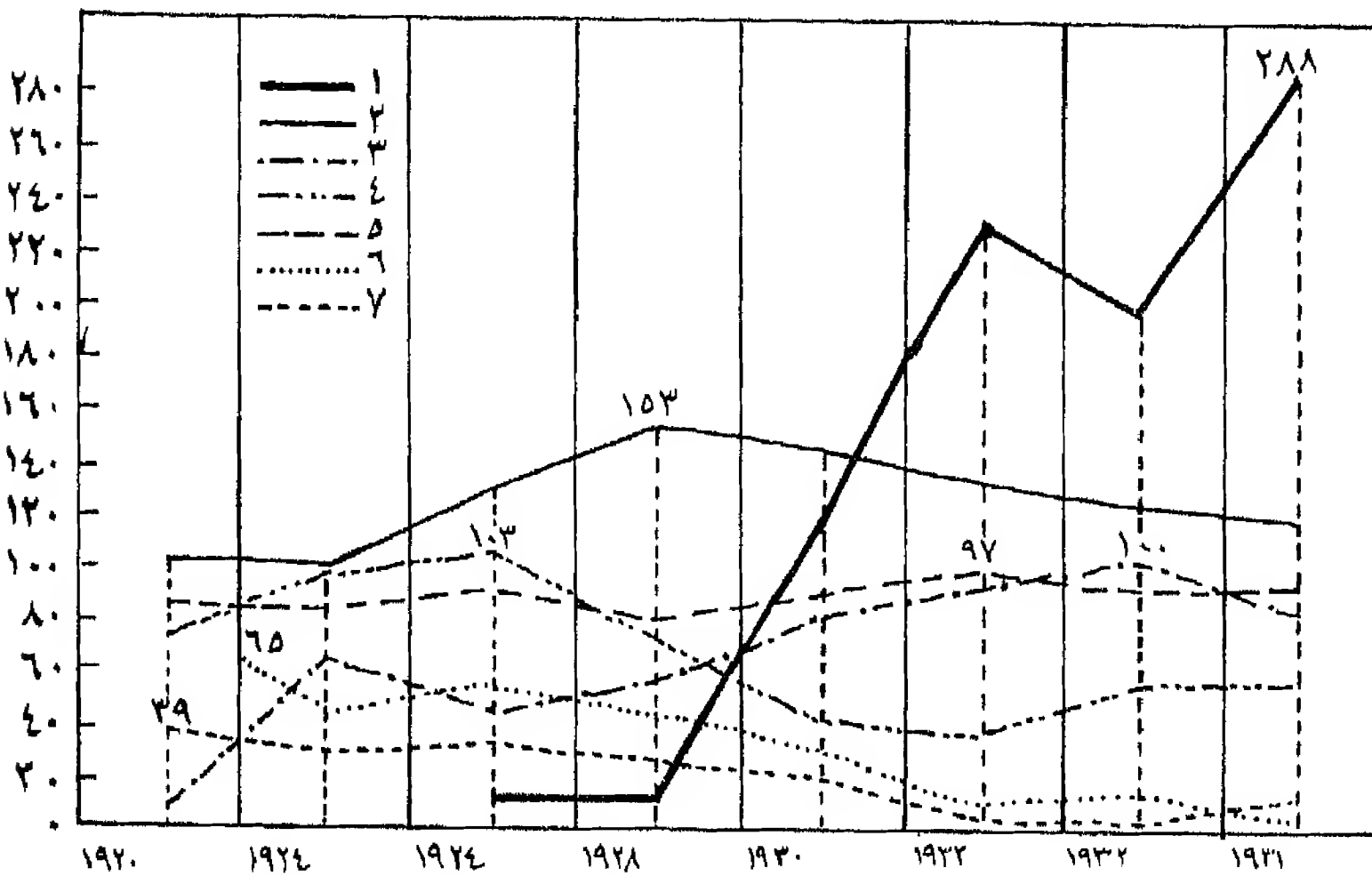
فمنذ عام ١٩١٩ ، وبالتعاون مع العسكريين المتسترين ، أخذت « الاقطاعية » التي توجه الاقتصاد الألماني ، أي هذا الفريق من رجال المال والصناعة وكبار الملاكين العقاريين تحول دون إدخال أي تعديل أو تغيير على قوانين التملك المعمول بها في البلاد ، والعمل على صيانتها من كل عبث . وسيطر كبار الملاكين على الغرف الزراعية في البلاد وعلى المجالس الزراعية وعلى اتحاد المزارعين الرئيسي . فحاولوا دون تنفيذ القانون الذي صدر عام ١٩١٩ والذي يميز للدولة استملاك ٢/٣ الاملاك الكبيرة في هذه المقاطعات التي تعود ١٠ بالمئة من اراضيها الزراعية

ملكيتها لأكثر من ١٠٠ شخص من سكان البلاد . وفي ألمانيا ، أكثر من أي بلد آخر ، باستثناء الولايات المتحدة الأميركية ، نرى كبار رجال الصناعة ينضمون إلى كتلتين كبيرتين تسيطر على هذه الشركات العملاقة كما يصفها راينولد التي تتألف من *Konzern* يجمعون بين أيديهم القسم الأكبر من الثروة الوطنية ويضعون أنفسهم بأمن من سلطة الحكومة ليفرضوا عليها سلطتهم . فقد عارضوا تطبيق القانون الذي نص ، عام ١٩١٩ ، على القيام بتضحيات وطنية من ثرواتهم ، ووقفوا في وجه مجالس الشركات التي تألفت عام ١٩٢٠ ، وعارضوا قانون الثمان ساعات عمل ، وأبطلوا مفعول الأحكام والقرارات الصادرة عن محكمة التكتلات التي أنشئت عام ١٩٢٣ ، للإشراف على الاتفاقات الصناعية ، وأبطلوا عقودهم وأنظمتهم لدى الاقتضاء . فهم الذين سيطروا على مجلس الرايخشتاغ « بصورة مستترة ولكن مطلقة » عن طريق « الحزب الوطني الألماني » ورث حزب اليمين الزراعي والعسكري القديم ، وحزب الشعب الذي كان يرأسه شترسمان وكلاهما يمثلان مصالح الصناعة الضخمة ، والذي يتميز الأخير منهما بأسلوب أقل تعنتاً مما عرف به أقصى اليمين ، وبذلك يقترب من الحزب الديمقراطي ، هؤلاء البورجوازيون الملتفون حول الجمهورية ، هذا الحزب الذي ينعم برعاية أرباب المال من اليهود ، بزعامه راينولد دورنبرغ ، والجرائد الكبيرة النفوذ ، أمثال برلينر تاغبلات والفرنكفورتر زايتونغ . وهذان الحزبان الليبراليان من اليمين والشمال ، هما المسيطران الحقيقيان على كل مجالس الرايخشتاغ . إلى اليمين وقف الوسط وحزب الشعب البافاري اللذان يضمنان بصعوبة كانت تزداد أكثر فأكثر الطبقات الاجتماعية المتباينة فيما بينها ، وهما حزبان كاثوليكيان في الصميم ، قيادتهما بورجوازية ويتبعان سياسة انتهازية ، آخذان بالقمقري إذ سقطت نسبة أعضائهما من ٢٥ بالمئة قبل الحرب ، إلى ١٩٠٧ بالمئة عام ١٩١٩ وإلى ١٦٠٦ بالمئة عام ١٩٢٤ ، وإلى ١٣٠٨ بالمئة عام ١٩٣٣ . أما الأحزاب الاشتراكية صاحبة الأكثرية والمستقلة التي كانت تنال ٤٥٥ بالمئة من أصوات المقتربين عام ١٩١٩ إلى ٣٠ بالمئة قبل الحرب ، فقد ألفت ، منذ عام ١٩٢٢ ، الحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي كان يحظى بتأييد ٢٠٥ بالمئة من أصوات الناخبين عام ١٩٢٤ بينما كان الشيوعيون ينالون ١٢٠٦ بالمئة . وارتفع المعدل ، سنة ١٩٢٨ ، إلى ٢٩٠٨ بالمئة بينما هبط معدل الشيوعيين إلى ١٠٠٦ بالمئة (شكل ٣) .

لم تكن لدول أوروبا الوسطى والشرقية ، في الظاهر ، سوى أزمة الديمقراطية في أوروبا
واجهة ديمقراطية بعد أن اشتدت عندها المنازعات القومية
والانشقاقات المذهبية ، واشتد الصدام بين جماهير الشعب
البائسة وبين الطبقة الموجهة الجشعة الضحلة الثقافية ، تقوم على الإدارة والحكم فيها طبقة من
الموظفين الفاسدين الخشني الطباع . وقد استقر في ذهن هذه الدول أن الحريات الديمقراطية
لا بد لها أن تحترم القوى الهدامة العاملة من الداخل ، وأن حرية الصحافة والاجتماع ، غير
المقيدة ، والانتخابات الحرة تؤلف سلاحاً خطراً بين أيدي أعداء البلاد في الداخل والخارج .

فلا عجب ، والحالة هذه ان تشيع الحكومات بوجهها عنها فتتجاهلها ، وان وُجدت عبثت بها وعملت في النهاية على قتلها .

وبالفعل ، فلم يستقم الامر للنظام الديموقراطي في هذه البلاد ، خلال هذه المدة ، وان عمل فيها يوماً فبصورة سيئة . ولذا سيطر عليها وضع من نظام المراقبة الشديدة واعلانت حالة الطوارئ ، واستبداد قوى الأمن ، وتحكمت فيها وسيطرت ادارة حكومية لها ملء السلطة والصلاحيات ، كما ان اكثرية السكان الساحقة كانت على مستوى متدنٍ جداً من التربية الضحلة .



شكل ٣ - عدد ممثلي الاحزاب في مجلس الرايشتاغ .

١ - الحزب الوطني الاشتراكي ، ٢ - الحزب الاشتراكي الديموقراطي ، ٣ - الحزب الشيوعي ، ٤ - حزب الوسط وحزب الشعب البافاري ، ٥ - الحزب الوطني الالماني ، ٦ - حزب الشعب ، ٧ - الحزب الديموقراطي .

كل هذه العوامل شوهت النظام الديموقراطي وحالت دون قيام نظام سوري كما حالت دون تطور اي نظام ديموقراطي ، اذا ما وُجد ، تطوراً طبيعياً . ولم تعرف معظم هذه البلدان يوماً معنى للانتخابات الحرة . ففي رومانيا ، كما في دول اميركا اللاتينية ، يشرف على الانتخابات ويقوم بها الحزب الحاكم ، وبذلك يؤمن له اكثرية ساحقة في المجلس التمثيلي ، وباستطاعة اي حزب ، في مثل هذه الظروف والارضاع ، ان يؤمن له الفوز بعشر مقاعد او بـ ٣٠٠ مقعد في البرلمان حسبما يكون في الوزارة او في صفوف المعارضة .

٢ - ضعف الاحزاب الاشتراكية والشيوعية المعارضة

لم يكن من العسير لعمرى ، على القوى التقليدية المحافظة ، ان تفرض نفسها وان تسيطر على الاوضاع ومقدرات البلاد ، على ما ترى فيها من ضعف المعارضة الاشتراكية وانقسامها على نفسها .

فالحركة الاشتراكية التي اخذت تنمو ويستفحل امرها منذ مطلع القرن والتي بات فوزها ، عام ١٩١٩ ، امراً لا يمكن تجنبه والحوول دون تحقيقه عما قريب ، عجزت تماماً مع ذلك ، عن تحقيق الاهداف التي رسمتها لنفسها ، بل امكن زحزحتها بيسر في هذه البلدان التي سيطرت عليها او كادت . والفشل الذي 'منيت به' ، لا يمكن بوجه من الوجوه ، رده الى عزوف الطبقات العمالية عنها ، فقد عرفت ، على عكس ذلك ، ان تكتسب باستمرار ، المزيد من المريدين والانصار والمتعاطفين معها . الا انها راحت تشكو الضعف المتفيع ، للانقسام على نفسها ، من جهة ، بين اشتراكيين وشيوعيين ، ومن جهة اخرى لمعجزها عن تحقيق الاصلاحات الدستورية التي حاولت القيام بها في نطاق الديوقراطية التمثيلية .

فالانفصال الذي وقع خلال الحرب ، بين العناصر الاصلاحية في قلب الحركة الاشتراكية التي ألفت من ضمنها كتلة التفتت حول الحكومة ، وبين العناصر الانشقاق الاخرى التي بقيت على ولائها للدولية وللثورية ، اكتمل بشكل نهائي في اثر الحوادث التي جاءت في اعقاب الحرب تواتاً ، ولا سيما في اعقاب الثورة الروسية .

فلاحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية انقسمت على ذاتها بوجه عام متأرجحة بين النزعتين الرئيسيتين ، بحيث اخذتا تولى يميناً ينزع ، اكثر فاكثراً ، الى الاعتدال ، فاذا ما ادعى الماركسية وانتسب لها ، فهو يتنكر لكل حركة ثورية ويعيده لكل سياسة «قومية» ، ويرضى بالتعاون مع الاحزاب البورجوازية ، او يتقيد ، في اضعف الايمان ، باللعبة البرلمانية ، ويقنع ببرنامج تأميم واسع يطبق على مراحل ، ولو جاء ناقصاً مبتوراً ؛ ونرى من جهة اخرى ، يساراً شيوعياً او نزاعاً للشيوعية ، بقي على ولائه لمبادئ الصراع الطبقي ، يعمل النفس بالاستيلاء على الحكم بواسطة البروليتاريا ، عن طريق ثورة شاملة . الا انه اعجز من ان يحقق هذه الثورة بالقوة . ولما كان ينقص الحزبين المذكورين قاعدة شعبية كافية ، فلم تر فيهما الرأسمالية خصمين رهيبين يخشى شرهما .

الاحزاب الاشتراكية اما في المانيا ، فالصراع بين الاشتراكيين الديموقراطيين وبين شيوعيين المستقبل ، انفجر منذ التاسع من تشرين الثاني ١٩١٨ ، بين وزارة إيبرت - هاز - شيدمان وبين لجنة برلين الثورية . والحلف الذي تم عقده بين إيبرت وميشة الاركان سبباً ، اتاح لنوسك ، ان يطفئ ، في الدم ، كما رأينا ، الحركات السبارتاكية او الثورية . فمنذ الآن وصاعداً - باستثناء الحادث الذي أدى الى تحقيق وحدة

اشتراكية قصيرة الأمد ، ضد الانقلاب الذي قام به كاب - لوتوتز ، في ايار ١٩٢٠ - تبقى المعارضة قائمة بين الحزبين الكبيرين في الحركة العمالية . ومنذ ذلك الحين ، تخلى الاشتراكيون الديموقراطيون عن برنامج ارفورت ، هذا البرنامج الذي وُضِعَ بإيماء كارل ماركس ، واقتصرت مطالبهم على حل التشكيلات والمنظمات العسكرية الى جانب اعضاء الطابع الاشتراكي على الصناعات الرئيسية في البلاد ، كالمناجم والصناعات الكهربائية . فقد كان مهمهم ، بالدرجة الاولى ، الحفاظ على مصالح اعضاء الحزب في اطار الرأسمالية ، ولم يمسودوا سوى عنصر من هذه العناصر التي يتألف منها التحالف الحكومي ، تحت ادارة زعماء بورجوازيين هم اعضاء في حزب الشعب او الحزب الديموقراطي ، حزبي رجال الصناعة ، او من اعضاء الوسط الكاثوليكي . الا ان قوتهم الانتخابية لم تضعف قط وعرفوا ان يحافظوا على ما لها من شأن ونفوذ عظيمين ، إذ حققوا فوزاً باهراً في انتخابات عام ١٩٢٨ ، وزادت اصوات مناصريهم ثلاثة اضعاف ، في الانتخابات البلدية ، وثالوا ما يقرب من ثلث المقاعد في انتخابات الرايشتاغ ، الا انهم كانوا أعجز من ان يستأثروا بالحكم وحدهم . وفي قلب الحلف الكبير الذي انضموا اليه ، اصارهم حلفاؤهم الى الفشل وظهر عجزهم المرزح ، عندما منحت الفرصة ، لانشاء حركة شعبية للدفاع عن الديموقراطية .

وقد عرفت الحركة الاشتراكية ، في فرنسا ، المصير ذاته ، اذ انقسمت على نفسها في المؤتمر الذي عقدته في مدينة تور ، عام ١٩٢١ . الا اننا نرى هنا اكثرية ساحقة (٣٢٠٨ مندوبين مقابل ١٠٢٢ مندوباً) تقترح على الانضمام للحركة الشيوعية وتحافظ على جريدة « الاومانيتيه » - الإنسانية - التي سبق لجوريس وانشأها . وقد ألفت الأقلية ما عُرف منذ ذاك الحين ، بالحزب الاشتراكي الموحد (S.F.I.O.) ، تحت اارة ليون بلوم وبراك وبول بونكور ورينو ديبل . وصحيفتهم : لو بوبيلير - لم تكن تعد ، عام ١٩٢١ ، سوى ٢٢٢٥ مشتركاً لا غير ، وقد ارتفع هذا العدد الى ٦٣٠٠ ، عام ١٩٢٣ مع ان الحاجة تبدو ملحة الى ١٥٤٠٠٠ مشترك لتتم للجريدة المذكورة موارد تؤمن لها الاستقلال المالي . ومع ذلك فالحزب اخذ ينمو ويزداد . فقد عد ٣٩٠٠٠ مشترك ، عام ١٩٢١ ، و ٦٠٤٠٠٠ عام ١٩٢٤ ، وفي انتخابات عام ١٩٢٤ التي عقد خلالها محالقات له مع الحزب الراديكالي في عدد من الملحقات ، بلغ ما ثاله من الاصوات مليوناً وربع المليون ، وبفضل طريقة الاقتراع التي ساعدت التحالف بين تكتل اليسار ، قال في الانتخابات العامة ١٠٤ مقاعد في مجلس النواب . الا انه عجز عن استلام الحكم وقفعا عن الاشتراك فيه عندما عرض عليه الحزب الراديكالي ذلك . فمساندته لهذا الحزب لم تعد عليه بتحقيق اي اصلاح ذي شأن .

اما حزب العمال ، في انكلترا ، الذي بقي في مجموعه تقريباً على ولائه للدولية الثانية ، فقد وجد نفسه ، في اعقاب الحرب ، تحت قبضة الفايين : فقد سبق لسدني ويب ان وضع برنامجاً أقره الحزب في المؤتمر الذي عقده في شباط ١٩١٨ ، بعنوان : « العمل والنظام الاجتماعي

وفي اليابان حيث لا تشريع يفتظم العمل ولا ضمانات اجتماعية ، ولا تحديد لساعات العمل في اليوم ولا أثر لراحة أسبوعية (عطلة يومين في الشهر لا غير) ، انفجرت الاضرابات بكثرة ، بعد عام ١٩٢٧ ، وأخذت الحركة العمالية فيها تتطور بتؤدة ، بالرغم من ضغط الامن العام فيها ومضايقاته ، وبالرغم من القوانين التي صدرت عام ١٩٢٥ و ١٩٢٨ ، وفي هذه السنة بالذات أتاح العمل بأحكام قانون الاقتراع العام ، لثلاث اشتراكيين ، الدخول الى المجلس الاسفل . فالحركة لا تزال بعد ضعيفة . ومع ذلك فهي آخذة بالتطور الصاعد والتقدم ، إذ ارتفع عدد حزب العمال سنة ١٩٢٨ من ٣٥٠،٠٠٠ الى ٧٥٠،٠٠٠ عام ١٩٣٥ . إلا ان الردة العسكرية جاءت عنيفة إذ نصت الاوامر التي صدرت عام ١٩٢٩ ليس بحل النقابات العمالية فحسب ، بل أيضاً ، بحل الجمعية الصناعية الوطنية .

ليس في وسع الشيوعيين ، أينما كانوا ، ان يلعبوا دوراً بارزاً في اي الاحزاب الشيوعية برلمان او في الحياة السياسية في اي بلد ، بالنظر لما كانوا عليه من انعزالية وانكماش على النفس وبالنظر لما قام بينهم وبين الاشتراكيين من ضغن وخصومة ، إلا عن طريق النقابات العمالية التي لهم في صفوفها نفوذ كبير جعل لتصرفاتهم بعض التأثير . فتمثيلهم في كل من انكلترا وفي الولايات المتحدة الاميركية ضعيف جداً . أما في المانيا ، فالحزب الشيوعي فيها يجد تعاطفاً لدى الجناح اليساري للحزب المستقل ، ولدى كل هؤلاء الذين خابت آمالهم من التعاون الذي قام بين الاشتراكيين والديموقراطيين وبين الاحزاب البورجوازية . فالحزب الشيوعي كان المحرض الأكبر والباعث الاول للحركات الثورية التي نشبت عام ١٩٢٣ في مقاطعات الساكس - تورنج ومبورغ وفي الروهر . الا ان اعمال القمع التي استهدفوا لها نزلت بهم سريعاً ، لا رحة فيها ولا هوادة . ومع ذلك ، فقد تال مرشحهم ثلمان لرئاسة الجمهورية ضد هيندنبورغ ، أقل من مليون صوت بقليل في انتخابات عام ١٩٢٥ . وهذه الحيوية التي جاش بها الحزب لها دليلها القاطع ومدلولها الدافع في الانتخابات العامة التي وقعت عام ١٩٢٤ و ١٩٢٨ حيث بلغت النسبة التي سجلها من أصوات المقترعين له تبعاً ، كما رأينا ١٢,٦٪ و ١٠,٦٪ .

والحزب الشيوعي الفرنسي من جهته ، عد ١٣٠,٠٠٠ عضو عام ١٩٢١ ، إلا انه انقسم واقتطع من عضويته الفئات الفوضوية والانتهازية ، وأهناء المشيرة الحرة (الماسونيين) ، ولم يكن له عام ١٩٢٥ سوى ٤٠,٠٠٠ عضو لا غير . واذ ذاك جرى تنظيمه على أسس جديدة ، هدف معها قبل كل شيء ، ليس الى العمل الانتخابي فحسب ، بل ايضاً الى تنشئة العناصر النشطة لنشر الحزب ومبادئه ولتدريب الخلايا الماحلة بين صفوف الانصار والمريدين وتأهيلهم للإعلام والدعابة . فالخلايا تنتظمها حلقات ثانوية تلتف حول حلقات رئيسية تؤلف بدورها التحادات وهو تنظيم فيه كثير من المرونة والطواعية ، تشد الأعضاء بعضاً الى بعض وتؤلبهم وفقاً للمصالح المادية التي تجمعهم بحيث يرتبط الناس ببعضهم البعض على اسس متينة قوية . وتشد

هذه الوحدات روابط شاقولية تجعلهم في مأمن من المراقبة ، ومفاجآت قوى الأمن ، والانتقال بسهولة الى العمل السري والنشاط الخفي . ويجهد الحزب بنشاط ليؤلب حوله الاشتراكيين المجاهدين ويكشف لهم ما هم عليه رؤساؤهم من تواطؤ مع الطبقة البورجوازية فيكرر ، بكل مناسبة ، عرضه بتشكيل جبهة موحدة معهم ، وهي عروض طالما اعرض عنها الحزب الاشتراكي وضرب بها عرض الحائط . فنال الحزب في انتخابات عام ١٩٢٤ اكثر من ٨٧٥,٠٠٠ صوت و ٢٦ مقعداً في المجلس النيابي الفرنسي ، اي اقل من نصف المعدل الذي كان يؤمنه لهم توزيع نسبي والعودة الى نظام الدائرة في الانتخابات العامة للحد من احتمالات نجاحهم في عملية اقتراع لاحقة افقدهم المزيد من الاصوات في انتخابات عام ١٩٢٨ . فقد نال الحزب ١٤ مقعداً ، سجل ١,٠٦٤,٠٠٠ صوت . والصراع الانتخابي كان حاداً . فقد رفض الشيوعيون اعطاء اصواتهم لزعماء الحزب الاشتراكي في الانتخابات التكميلية فكان موقفهم المتصلب هذا سبباً في سقوطهم . وهذا الانقسام الذي باعد بين الحزبين أمثـن نجاح انتخاب عدد من المحافظين في كثير من المقاطعات وضمن لهم اكثرية ملحوظة في المجلس النيابي . وخيبة الامل التي شعر بها كثيرون من جراء هذا الموقف والعواقب الوخيمة التي أدى إليها ، تساعدنا على فهم ازمة العدد التي عرفها الحزب اثر الاستقالات وحركة الانسحابات التي جرت عام ١٩٢٠ و ١٩٣٠ . أما في البلدان البلقانية فالاحزاب الشيوعية هي محظورة في كل من هنغاريا ورومانيا .

وبالمقابل ، ونتيجة منطقية لهذا الضعف الذي نزل بالاحزاب السياسية الانقسام النقابي العمالية ، نرى الوهن والضعف ذاته يدب الى الحركة النقابية ، من جراء هذه الانقسامات والفشل الذي تسببه في الانتخابات العامة . ومع ان الحزب حقق في آخريات الحرب مكاسب سريعة وكبيرة ، فقد جاء الهبوط سريعاً والانهيار عميقاً . وقد كان التباين بين النقابات ورؤسائها وتضارب الآراء حول الموقف الذي يجب وقوفه بالنسبة للثورة الروسية والسير على منوالها عند الاقتضاء ، والانقسام الذي افضى إليه الخلاف بين الاشتراكيين والشيوعيين أدى بالتالي الى انشقاق النقابات على بعضها فبتنا نرى نقابات متضادة متعاضدة . وقد نجم ، عن ذلك ، في هذه الحقبة التي تميزت بارتفاع عام في الاسعار وفي الأرباح ، والتي كان من المفروض ان تستجيب مبدئياً لمطالب اصحاب الأجور ، رأت طبقة العمال نفسها فيها مشلولة وعاجزة عن المطالبة بحقوقها والحصول على نصيبها منها .

وفي المانيا ، راحت النقابات العمالية تقف ، منذ تشرين الثاني ١٩١٨ الى جانب الاشتراكيين الديوقراطيين ، حوولاً منها دون الثورة العنيفة ، بعد ان تعهدوا لها بإدراج مبادئ الاشتراكية في صلب الدستور . الا ان القوانين التي صدرت عام ١٩١٩ ، أقصرت العملية على تشكيل هيئات اقتصادية بين الصناعات الاستخراجية وبين العاملين في الطاقة الكهربائية ، وصناعة البوتاس ، وتأمين نوع من الاستقلال الاداري لها تحت اشراف الدولة . وبعد محاولة الانقلاب التي قام بها كاب ، وتدخل النقابات باعلان اضراب عام انقضى الجمهورية من الانهيار ، راحو

يحاولون القيام باصلاحات جاء على ذكرها البرنامج الذي وضعته الرابطة العامة للنقابات . الا ان المجلس الاقتصادي الذي عهدت اليه الحكومة مهمة درس هذه المطالب ، سيطر عليه كبار رجال الصناعة ، فتولى ثلاثة منهم وضع صيغة اتفاق جعل منهم اسياد الموقف . فمن بين الوعود المسجلة في الدستور ، الحق للنقابات بتمثيل العمال ايضاً وانشاء سلسلة متماسكة تتألف من مجلس العمال العاملين في المصانع ، والمجلس الاقتصادي ، فقد تحقق فقط إنشاء منظمة العمال العاملين في المصانع . الا ان قانون ثمان ساعات عمل الذي صدر عام ١٩٢٣ تم إلغاؤه بالفعل عام ١٩٢٣ . وهكذا فالنقابات التي كانت تتمتع ، منذ عام ١٩٢٠ ، بموقف متين جداً عادت القهقري . ان تدهور المارك وتضخم النقد وموافقة الاشتراكيين على مخالفة القوانين الاشتراكية اي البطالة ، كان السبب في الهبوط العظيم في عضوية النقابات اذ نقص عددهم الى اقل من النصف مما زاد في سلبية الطبقة العمالية امام الاقتراحات التي تقدم بها ارباب الاقتصاد الالماني .

وفي فرنسا ادى فشل الاضرابات عام ١٩٢٠ الى إضعاف الحركة النقابية . فمن اصل المليونى عضو المسجلين في C. G. T. هبط العدد الى ٦٠٠,٠٠٠ في اواخر عام ١٩٢٠ ، ثم انقسمت الحركة على نفسها . وفي شهر كانون الاول ١٩٢١ ، اخذت العناصر الثورية تؤلف نقابة مستقلة تحت اسم C.G.T.U. اي النقابة العامة لاتحاد العمال ، كما ان النقابة العامة للعمال التي اربكها هذا الانقسام واضعفها ، لم يزد عدد اعضائها الا ببطء كلي وبمشقة . وقد اقتضاها عشر سنوات من الجهد الموصول ليرتفع عدد اعضائها عام ١٩٢١ ، الى ٣٧٣,٠٠٠ ، والى ٧٣٦,٠٠٠ عام ١٩٣٠ ، ومعظم الاعضاء الجدد من الموظفين ومن عمال المناجم وموظفي مراكز البريد الذين ألفوا في نهاية الامر ربع الاعضاء المسجلين . فجزء انتسابهم للحزب تعديلات هامة في اساليبه وبرامجه ومناحي تفكيره . وبعد سنة ١٩٢٢ ، اخذت النقابة العامة للعمال تتغلى شيئاً فشيئاً عن عادة الرجوع الى الاضرابات . ووسائل العمال المثل لديها ، لم يعد العمل المباشر ، وهي الطريقة المحببة لدى النقابة العامة لاتحاد العمال ، بل الضغط على السلطات العامة والمفاوضات الرسمية ، والمناقشات النيابية التي أجادت استعمالها . فالرغبة في تأمين الطمأنينة والاستقرار في العمل تتغلب عندها على الرغبة في تحقيق اصلاحات دستورية . فهي توجه جهودها لتحقيق الاتفاقات والتحكيم . فهي تعتمد اصلاً طريقة الحضور ، وتحاول جهودها في ايجاد « روح نقابية بناءة » ، ولذا رأت من مصلحتها التعاون مع الحكومة ومع الاحزاب بغية تطبيق القوانين الاشتراكية المعمول بها كقانون ٨ ساعات عمل في اليوم ، والضمان الاجتماعي على انواعه ، كما تشارك في اعمال مكتب العمل الدولي B. I. T. ، وفي اعمال عصبة الامم ، ومع المجلس الاقتصادي الوطني الذي تم انشاؤه عام ١٩٢٥ . وبجمل القول ، ان القسم الاكبر من العمال العاملين في الصناعة ، بقي بعد اليأس الذي انتابه منذ عام ١٩٢٢ على اثر الفشل الذي لحق بحركة الاضرابات ونشأ عن الانقسام ، بقي في معزل من جهود نقابتي

العمل العامتين .

كان من نتائج الحسف الذي لحق الحركة العمالية في البلدان السكندينية حيث لم تسجل الحركة اي انقسام نقابي ، ان وضع الحركة تحت رحمة خصومها . ففي الولايات المتحدة التي شهدت فشل المحاولات المبذولة لتحقيق حزب للعمال ، وحيث نال مرشحو الحزبين الاشتراكي والشيوعي لرئاسة الجمهورية ٢٦٧،٠٠٠ و ٨٢٠ صوتاً فقد شهدت سنة ١٩١٩ وحدها ٣٦٠٠ اضراب يقوم بها اكثر من ٤ ملايين عامل ، وهي اضرابات قلما لقيت نجاحاً او إقبالا في الصناعات الفولاذية حيث امر ارباب العمل بتركيب رشاشات في نوافذ المصانع وضربوا حولها حواجز من الاسلاك الشائكة الكهربائية . ثم جاءت سنة ١٩٢٠ ، وجاءت معها حركة انكماش النقد والبطالة ، وهجوم ارباب الصناعة على الاتفاقات الجماعية وعلى النقابات العمالية . وقد اصدرت المحاكم ، ومن بينها المحكمة العليا ، أحكاماً مختلفة على البعض من هذه النقابات وأعلنت الاضرابات عملاً غير قانوني ، فلا عجب ، والحالة هذه ، من ان يصاب الاتحاد العام للعمال (A.F.L.) بالفقرى وينسحب منه أكثر من ٤،٥٠٠،٠٠٠ من اعضاءه المسجلين مع ان نشاطه اتسم دوماً بموقف معتدل رمى ابدأ للتوفيق . وقد توصل ارباب العمل ، في بعض الصناعات للتخلص من كل تنظيم عمالي ، كما توصلوا أحياناً ، الى تأليف نقابة يكون امرها بين أيديهم .

وفي انكلترا اخذت الحركة العمالية الاتحادية تعاني ، هي الاخرى ، من بعض المشكلات الحادة ، ولا سيما من هذه المشكلات التي تثيرها الصناعات الاستخراجية ، وتثيرها البطالة . ان طريقة استخراج الفحم البالية وتكاليف الانتاج العالية أدت الى جانب الوضع الزري الذي يتسكع فيه العمال ، الى تأليف لجنة خاصة تعرف عندهم بلجنة هنكي ، كان بين الاقتراحات التي تقدمت بها ، تأمين المناجم ورفع الأجور . وقد رد العمال عام ١٩٢١ على اغلاق المعامل والمصانع في وجه العمال ، باضراب عام ، باء بالفشل الذريع ، بعد ان رفض عمال مناجم الفحم ، الانضمام الى العمال المضربين . وأطل الصدام من جديد ، عام ١٩٢٥ ، وطلب ارباب العمل أخيراً اجراء تخفيض في الأجور وزيادة ساعات العمل في اليوم . وأمام هذه المطالب ، قرر اتحاد العمل العام الاضراب الشامل ، فأدخل الرعب في قلب البورجوازية البريطانية . إلا ان الاضراب أخذت تضعف حدته بعد تسعة ايام ، والغني القرار بالاضراب العام ، واستمر المعدنون خمسة أشهر في موقفهم يحاولون عبثاً الحصول الى نتيجة مرضية . وراحت حكومة المحافظين ، تستغل « اسوأ فشل تصاب به الحركة العمالية في تاريخها » لتقر قانون عام ١٩٢٧ حول النقابات ، فاعلن عدم شرعية اي اضراب عام او اي اضراب يُعلن تضامناً معهم . وقد أدى هذا الفشل ، هنا ايضاً ، الى هبوط في عضوية النقابات في وقت جاء فيه الاستمرار في الاضراب ينشيء وضعاً غير ملائم لتحقيق المطالب العمالية . وهكذا بعد ان أسقط في يدها وأصيبت بالشلل والمعجز ، اضطرت الحركة العمالية ان تخضع لسياسة المحافظين .

المنظمات الدولية
 عمد خصوم الرأسمالية ومناوئوها ، بعد الانقسام الذي ابتلوا به والمنافسة الحادة التي نشبت بينهم في كل بلد ، وانشطارهم الى احزاب عمالية والى نقابات متخصصة متنافذة ، الى بعث المنظمات الدولية التي كانت قائمة قبل عام ١٩١٣ . ان اهم الاحزاب الاشتراكية هي التي قامت في المانيا (مليون عضو) وفي النمسا (٧٠٠,٠٠٠) والسويد (١٣٠,٠٠٠) وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا (٢٥٠,٠٠٠) اي ما يوازي مجموعه ٦,٠٠٠,٠٠٠ عضو بما فيه الانصار والمتعاطفون مع الحزب من الأحزاب الاخرى : كلاحزاب الاشتراكية البلجيكية والانكليزية ، والفوا من مجموعهم الدولية الثانية . أما الدولية الثالثة الكومنترن ، التي تآلفت عام ١٩١٩ في موسكو ، فقد تآلفت من الأحزاب الشيوعية . الا أن بعض الاحزاب الاشتراكية ، كالحزب السويسري ، وحزب العمال المستقل في انكلترا والحزب الاشتراكي المستقل في المانيا رفضت ، بادىء الامر ، الانضمام الى هذه أو تلك من المنظمات الدولية وفضلت ان تشكل وحدها الاتحاد الرابع المعروف بالتحاد فيينا او المنظمة الدولية الثانية ، وقد باءت بالفشل محاولات التوحيد بين هذه المنظمات التي سعوا إليها في كل من مؤتمرات برلين وفيينا ومبورغ ، عام ١٩٢٣ ، وفي نهاية الأمر بقيت منتصبة وجهاً لوجه : الدولية الثانية والدولية الثالثة .

وهذه الانقسامات وما أدت اليه من منافسات حادة في مجال النقابية الدولية ، قابلها التحالف الدولي النقابي الذي ضم في صفوفه النقابات الاصلاحية وجمع عام ١٩٢٩ نحواً من ١٤ مليون عضو ، منهم ٣,٦٠٠,٠٠٠ في انكلترا ، و ٦٠٠,٠٠٠ في فرنسا ، وأحصت النمسا وتشيكوسلوفاكيا وبلجيكا والمكسيك مجتمعة أكثر من نصف مليون عضو في كل منها ، وهي على اتصال وثيق باحزاب الدولية الثانية ، وكلها تتعاون مع مكتب العمل الدولي (B. I. T.) ومع السكرتيرية العامة لمنظمة العمل الدولي (O. I. T.) وهي منظمة يشترك في اعمالها ونشاطاتها ممثلون عن الحكومات ورؤساء النقابات العمالية وممثلو أرباب العمل . وتنتصب أمامها المنظمة الدولية النقابية التي اعيد تشكيلها في موسكو عام ١٩٢١ وعرفت بتعاونها العام مع الدولية الثالثة ، ومن بين الهيئات المنتسبة اليها النقابات السوفييتية ، والاتحاد العام للنقابات العمالية (C. G. T. U.) الفرنسية .

وهكذا نرى في كل المجالات ، الحركة الاشتراكية تنقسم الى قسمين يفرغان جهدهما ويكرسان قواهما في محاربة الواحدة الاخرى ، كل طرف منهما يحاول السيطرة على الطبقات العمالية ، مضعفاً الواحد منهما الآخر .

الخلاصة
 فنصرف أهم الدول في العالم التي تولى الامر فيها ، في هذه الفترة الواقعة بين ١٩٢٠ - ١٩٢٩ ، حكومات محافظة ، الى إعادة تنظيمها السياسي والاشتراكي في ظروف قاسية غير متكافئة وعلى اقدار متباينة من التوفيق والنجاح . وكل هذه الدول شهدت عن كثب الادوار التي قطعتها حركة التصنيع والمكننة وبالتالي التطور الديموغرافي

وحركة تكاثر السكان بين الطبقات العاملة ، سواء في الريف أو في المدينة وطابع التركيز الذي ميز المشروعات الاستعمارية ، و قبضة الطبقات الموجهة على أجهزة الحكم ، فالولايات المتحدة وحدها بين هذه الدول هي التي عرفت ان تفيد ، الى حد بعيد من هذا الازدهار الموصول البارز للعيان بينما كانت بريطانيا العظمى تمر في أزمة مستمرة بميسدة الغور ، وبسبب هذين الحدين والنهائيتين القصويتين ، عرفت البلدان الأخرى حياة مضطربة لا استقرار فيها ولا سكون ، كما عرفت فترات منقطعة من الازدهار تثبت بصورة لا تدع مجالاً للشك عجز الوسائل والاساليب التي استخدمها الانسان وسخرها لاعادة البناء ، والعطب السريع الذي يستهدف لها هذا البنيان . وهذا الوضع وسرعة العطب الذي يتعرض له ، سيكون من شأن أزمة ١٩٢٩ الحادة ان توضحها وتبرزها بجلاء للعيان .

الفصل السادس

بَعث الحياة الفكرية والفنية

« أخذ الانسان يدرك نفسه ويفهم حقيقة كحادث
طارئ، زائل في هذا الوجود ، كما اخذ يدرك بأنه مرحلة
مؤقتة في عالم متحول متطور باستمرار » .
ج. د. بولك

في الوقت الذي شهدت فيه أوروبا تقلص سيادتها وزوال سيطرتها المادية ، كانت هذه القارة مسرحاً لنشاط فكري عارم طرح على بساط البحث من جديد - كنتيجة منطقية لهذه الكشوف العلمية التي تم الوصول اليها منذ مطلع القرن - كل المبادئ التي قامت عليها المعرفة العلمية وما الى ذلك من تيارات ونظريات فلسفية . وكان من بعض نتائج الجائحة الكبرى التي مثلتها الحرب العالمية ، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ان زادت البلبلة والغموض اللذين بهمتها في النفوس ، النظريات العلمية والفلسفية الجديدة . والوعي الصادق لهذه التغييرات الجذرية التي وقعت في العالم ، برزت ، على درجات وانساب متفاوتة من الوضوح ، في كل مجالات الفن والفكر ، إرادة جامحة للتجديد والبحث . فنحن امام ثورة حقيقية تتناول كل مظهر من مظاهر التعبير .

كان مطلع القرن العشرين حتى عشية الحرب العالمية الثانية ، مشبعاً بروح من التفاؤل العقلاني الذي تركه في النفوس ، القرن الثامن عشر وبعض القرن التاسع عشر ، وهو تفاؤل يظاھره ويؤيده العلم المتطور ، بأن الانسان لن يحكم فيما بعد الا وفقاً لمعلومات ومبادئ عقلانية ، اي علمية . ومع ذلك فقبل عام ١٩٢٤ ، شك كثيرون بهذه العقلانية وهذه التفاؤلية ، في القرن التاسع عشر بشخص كبير كينغارد ونييتشيه فاهتزا من الاساس . وتبدو في الافق ازمة هوجاء تهدد بالدمار والخراب ، ايس تراث فننت وكونت الفلسفي فحسب ، بل ايضاً هذه الانسانية نفسها المتحدرة اليانا من عصر الانبعاث في القرن السادس عشر .

١ - الجو الفكري الجديد

الثورة في العلوم الفيزيائية
جاوز العلم بعيداً ، في بضع سنوات ، النظريات القديمة التي قامت على تعاليم اقليدس ونيوتن والتي عليها نهض البنيان العلمي . فقد سبق للعالم الرياضي الالماني هلمرت الذي سيطرت تعاليمه الى ان وافاه الاجل المحتوم ، عام ١٩٤٣ ، على العلوم الرياضية ، بعد وفاة هنري بوانكاريه ، ان قال بوجود كون له من المقاييس ما لا يُحد ، وترك لنا « نظرية المجموع » ، هذه النظرية التي طرحت على بساط البحث من جديد ، أسس الرياضيات . وهكذا أطلت علينا « علوم منطقية جديدة » تدعي بأنها تخطت بعيداً العلوم التي وضعها ارسطو .

وبرزت هذه النظريات الجديدة في الوقت الذي تطور فيه علم الفيزياء وطلع علينا بنظرية النسبية التي قال بها اينشتاين وعلمهم ، فنقضت من الاساس ، المبادئ المطلقة التي تقول بها هندسة اقليدس وعلم الميكانيك كما وضعه نيوتن . فاذا ما طبقنا على الحركات نظرية اينشتاين التي أقصرها حتى الآن على الحركات السوية المستقيمة الاتجاه ، فقد رأى في ظاهرة الجاذبية شكلاً من القصور الذاتي بينما رأى فيها نيوتن خاصية من خصائص الاجسام . فنظرية الفضاء الزمني التي قال بها اينشتاين افسحت المجال لهندسة تقوم على اربعة ابعاد اذ دخل الزمن بعداً رابعاً . والثورة التي تمت في المجال الذري ليست باقل خطراً وشأناً . فقد سلم العلم العقلاني في القرن التاسع عشر بالديمومة وباستمرار المادة . والحال ، فسليلة الاختبارات العلمية ، التي قام بها تبعاً علماء اعلام من عيار كروكس وجان برين ، ورنشجن و ج . ج . ثومسن وبيكريل وبيار وماري كوري وماكس بلانك ونيلز بوهر ، قد قضت تماماً على هذا الوضوح المزدوج وادخلت الاضطراب والتشويش الى دنيا الفيزياء . ففي عام ١٩٢٤ ، انشأ لويس دي برويل بالتعاون مع شرودنجر علم الميكانيكا التتموجية . وجاء الاخير منها بالدليل القاطع على ان الميكانيكا التتموجية هي نفسها الميكانيكا الكمية التي قال بها هايزنبرغ . وبقطع النظر عن ان الموجة والجزءي ، هما شيان ينفي احدهما الآخر ، فهما يلتقيان متعيزين في الواقع . فالميكانيكا الكمية تجلب عنصراً جديداً من البلبلة على الفيزياء . فقد قال هايزنبرغ بنظريته اللامحدودية بعد ان اضفى عليها مدلولاً رياضياً واضحاً بقوله انها « نسبة عدم اليقين او الشك » الذي ينفي مبدأ المطلق الذي لم يتنكر له احد ، وهذا المبدأ الذي يقول بالاحتمية المطلقة للظواهر . فكل علماء الفيزياء ليسوا على اتفاق رأياً حول هذا الموضوع . فايزنبرغ وبوهر يسلمان بمبدأ اللامحدودية الجذرية على مستوى الفيزياء الذرية ، بينما يقتصر لويس دي برويل على تفسير احتمالي ، في الوقت الذي يلزم اينشتاين ولانجنين جانب الحتمية .

الثورة في الفلسفة
هذه النظريات العلمية والجدل العلمي الذي اشتد حولها كانت نواة لنظريات جديدة حامت حول العلم وتنازلت مشتملاته وحدوده . ان تقمقر التجربة او الاختبار كعنصر اثبات بعد ان كانت الآن الاداة الوحيدة

الموصلة لليقين لصالح النظريات الرياضية (كنظرية الميكانيكا التمجعية) ، افضى بالعلم الى الاسمانية التي قال بها هنري بوانكاريه . فالعلم لا يعرف شيئاً ولا في مقدوره ان يتوصل الى معرفة شيء عن كنه الاشياء وجوهرها . فكل ما يستطيع هو تحديد الروابط والنسب الموجودة بين الاشياء بالنسبة لبعضها البعض . وهذه الاسمانية العلمية غارقة في جو حيث النظريات الفلسفية المثالية المختلفة والتي تجعل من الانسان عقلاً منطقياً ورياضياً وتزرع في النفس القحط وعدم الشفقة ، لم يجر تكييفها كما يجب لتتلاءم مع مجتمع تثير فيه الرأسمالية العاتية والبروليتاريا التي تنهض على العدد والنفوذ ، مشكلات اجتماعية تزداد ضغطاً يوماً بعد يوم . وهذه اللامبالاة التي تبديها الفلسفة المثالية تجاه القضايا والمشكلات الواقعية ، تفسر لنا النجاح الذي تلاقيه النظريات الفلسفية اللاعقلانية : كالذرائعية الاميركية التي حملها برغسون الى اوروبا . وفلسفة العمل او السلوك هذه « تفتح نافذة على اللامعقول واللامنطقي » الذي يشدد بنوع خاص ، على الدور الاساسي الذي يلعبه اللاوعي . وبالمقابل تقوم في المانيا ثورة فكرية سريعة وعميقة الجذور الى جانب الفلسفة الظاهراتية التي قال بها هوسير وعلم : فالحقيقة لا يُبلَّغ اليها لا بالتجربة او الاختبار ولا باليقين العقلي ، بل بشيء من المشاهدة او الاكتناه من نوع خاص يساعدنا على تبين قوامها .

وأزمة العلم هذه والتي زادت حرجاً على حرج ، الفلسفة الحتمية ، قد هزت من جذورها العميقة الفلسفة العقلانية القديمة . فقد قام مع برغسون وجايمس واوتامونر ، تيار لاعقلاني اخذ يقوى ويشد شيئاً فشيئاً ، تيار شوهد في المانيا خلال الحرب وبعدها ، اردفه ماكس شولر بمنهج هوسير الظاهراتي ، فيما يتعلق بالمشكلة الادبية ، اذ اقام في وجه عالم حيث لا عمل مطلق ولا هدف اسمى ، نظاماً دقيقاً من القيم في القمة او الذروة منه معرفة اله شخصي مسيحي . وهذا التيار اللاعقلاني يعرف في الثلاثينيات مع هايدغر ، انتشاراً حاسماً من المظاهر التي تلبسها وبرزت معها الوجودية .

القسم الجوهري او الاساسي من فلسفة هايدغر ظهر في المانيا ، خلال هذه
هايدغر السنوات التي سبقت مباشرة وصول هتلر الى الحكم ، وذلك في مؤلفاته « الوجود والزمن » الذي صدر عام ١٩٢٥ ، وكتابه الاخر « كنت وقضية الميتافيزيقا » الذي صدر عام ١٩٢٩ ، و « ما هي الميتافيزيقا » الذي صدر عام ١٩٣٠ . وبواسطة هذه المؤلفات وعن طريقها اطلت الوجودية على الحياة وتغلغلّت بين المثاليين ولقيت ما لقيت في العالم ، من آذان صاغية وافكار واعية . فقد انبعثت من رومنطيقية شمالية مع فلسفة « الضنك » او الكرب ، التي قال بها كيركيغارد ، ثم انتقلت الى اوساط المفكرين والادباء مع هذا الجو الذي خلفته الازمة العلمية ، وعلى الاخص مع هذه الفوضى التي اجتاحت المانيا في فترة ما بعد الحرب والتي تميزت بهذه المجاري الفكرية التي تقول بالنسبية ، وقالت بعدم مقدرة الانسان للوصول الى واقعية الحقائق العلمية والى كل ما له قيمة ما ، وهو تيار وجد صداه الداوي في فلسفة

بارث اللاهوتية ، هذا اللاهوت اللاعقلاني ، لاهوت قانون الايمان المجرد من كل يقين فكري ، وهكذا طلعت فلسفة هايدغر تعبيراً صادقاً عما كانت عليه الحياة الفكرية في المانيا : اللاعقلانية المثالية .

ولما كانت هذه الفلسفة تنهض اساساً على المبدأ القائل بان العالم البشري يخلو تماماً من معيار للقيم المطلقة ولا معيار له سوى المعيار الذي يعطيه هو نفسه ، فقد نقل الى المجال الفلسفي المعايير والمقاييس التي استخدمها في المجالين الادبي والفني منذ مطلع القرن والتي راحت الحرب تزيكها وتبررها . منها إطلالة مبدأ الخلف او المحال لأول مرة . وان وجودنا ينهض على أرضية من العدم او اللاوجود ، وان « الفلسفة ليست سوى الانشغال بما يسبب الكرب واليأس » . فعلى الانسان والحالة هذه ان يخلق بنفسه قواعد سلوكه ومعايير القيم التي يعترف بها ، بينما نرى كارل ياسبرس الذي يعتبر مع هايدغر خير ممثل للوجودية متحرراً من اليأس والخلف عن طريق اعتقاده بالله .

ازمة العلوم البشرية : اضطر كل من علم النفس وعلم الاجتماع ان يعيدا النظر ، من السيكلوجيا وعلم الاجتماع الأساس ، في المناهج التي اعتمداها حتى الآن وسارا عليها . ففي مجال علم النفس تجاوز التفكير البشري بمراحل ، الاستبطان الذي لم يعد من العلم بشيء ، كما تجاوز بعيداً علم النفس الطبيعي . وطريقة الشكل او (الجشطل) ، وعلم النفس التجريبي او الاختباري الذي حاول الروس تشييده على ضوء الانعكاسات المشروطة التي قال بها بافلوف ، وسلوكية الاميركيين ، وطريقة الروايز التي جروا عليها في فرنسا ومانيا ، كل هذه الطرائق السيكلوجية ، قد كسفتها طريقة التحليل النفساني الذي وضعها فرويد في هذه المؤلفات التي اصدرها قبل الحرب وبعد عام ١٩١٧ والتي لقيت رواجاً عظيماً ولا سيما في اميركا تاركة اثراً عميقاً في الأوساط الأدبية والفكرية والفنية ، وبين علماء الاجتماع والحيائيين . فقد شدد فرويد على اللاوعي او اللاشعور خصوصاً مدلاً على ان العصابي هو انسان « مكبوت » (من جراء الصعوبة التي يلاقها في استحضاره لبعض الصور البديهية) . فاللاشعور هو المكان الذي تتجمع فيه المكبوتات التي تسبب الامراض ولا سيما هذا النوع من الكبت المتعلق بالجنس ، إذ ان الاصابة غالباً ما يكون منشؤها ، الأمور المتعلقة بالحياة الجنسية في المريض . ان ادق الاعمال التي نأثيها ، والافكار التي تجول في خاطرننا هي مرتبطة ، بغير وعي منا ، بقوة لاشعورية قد يعود اصلها احياناً الى الطفولة الاولى . فهذه الحياة الخفية المستترة التي يحياها بمعزل عن الحس الواعي ، هي التي تحرك العالم وتقوده بالفعل . اما علم الاجتماع الذي اتخذ في اثر هربرت سبنسر ذريعة للبحث عن النواميس التي يخضع لها تطور المجتمعات البشرية باعتبار ان التاريخ ليس سوى تطور البشرية في خط سوي ، فهو يطبق في دراسات هذه المجتمعات ، الاكتشافات السيكلوجية ، الكبرى التي وقعت في مطلع هذا التاريخ ، كما انه يوجه الانتباه الى قضايا جديدة حرة بالدرس والبحث . فعلماء الاجتماع ، ولا سيما الاميركيون منهم يرون المجتمع

حولهم ، في تطور موصول . فالمدن تنشأ كالقطر ، وتطل علينا ، عن طريق الهجرات ، شعوب جديدة ، كما نشاهد عن كثب اختلاط العروق والسلالات البشرية ، ويولون اهتمامهم الاول لتفهم الحقيقة كما تبرز في حياة المدن بكل ما لها وفيها من حيوية عارمة ، والكشف عن العوامل التي تتحكم بالتطورات الاجتماعية ، وما عسى ان تكون عليه المسلمات العددية التي تربط ما بين هذه الظواهر وتشدها بعضاً الى بعض . وقد برز من هذه المناقشات السياسية والجدليات الاجتماعية ، نظريات عديدة حاولت ان تربط بين تسلسل الامور وبين 'غلاف' الشمس او الاحوال الجوية المسيطرة ، كما تحاول ان ترى في العروق البشرية العوامل الاصلية في تكوين هذه المجتمعات البشرية ، من ذلك مثلاً علم الاجتماع السوري الذي قال به تونيز بعد ان تجاهل مادة الحياة المجتمعية ونظريات باريتو الذي لقب بحق « كارل ماركس البورجوازية » وونيارسكي الذي طلع علينا بنظرية اللامساواة الضرورية ، و « علم الاجتماع الشامل » الذي قال به ماكس ويبر الذي بعد ان ميّز في دراسته للرموز او الانماط اربعة « انواع من العمل » ردّ كل شيء الى « سلوك الفرد الشعوري » . ونظرية دلثي الذي يسيطر كلياً على التيار الذي يضع العلوم الطبيعية وجهاً لوجه مع العلوم الانسانية .

أما في فرنسا ، فقد ربطت مدرسة دوركهيم بين علم الاجتماع وبين الاثنوغرافيا او الاثنوبولوجيا الوصفية . وراح دوركهيم يشدد ، بعكس ليفي بروهل الذي شدد بدوره ، في القسم الاول من آثاره العلمية ، على التعارض القائم بين المنطق وما قبل المنطق (ميزة البدائي غير المتحضر) على استمرار او ديمومة هذه الروابط ، الأمر الذي ينقض من الاساس نظرية تفوق الابيض على الملون ، بينما يحاول موس أن يثبت لنا « ان الواقع الاجتماعي الكامل » لا يجد ملء مدلوله الا إذا دخل بنياناً اجتماعياً كاملاً . وهكذا يرى ان علم الاجتماع يتجه نحو « الجماعات » السقي تتألف من الفئات الاجتماعية . وهذا ما يسميه سوروكين : الديناميكا الاجتماعية الحضارية للجماعات . وهكذا ينزع علماء الاجتماع الى التخفيف من شأن العوامل الاجتماعية الخارجية (كالمناخ مثلاً) ، وللدراك المتضاعف بان اثر هذه العوامل ليس بالضرورة قاطعاً ، وبأن المجتمع البشري ليس مجرد طبائع سيكولوجية فردية متجاورة او متلاصقة ، وان هنالك « وعي اجتماعي » . ومع ذلك ، فالسيكولوجيا الاميركية التي تجاهلت باستمرار النظرية التي قالت دوماً بفئات مميزة واقعية ، تحمل عميقاً اثر الأزمة الكبرى . فسوروكين يقيم في وجه نظرية ماركس ، نظرية الطبقة الاجتماعية ، هذه النظرية التي تقول بان الشعور الطبقي انما ينشأ في الذهن ، من مجرد تصور الدور الذي يمكن لفئة مجتمعية ما ان تلعبه في وسطها الاجتماعي ، وليس من وعي الاحداث الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بهذه الفئة . فهو يرى ان « الطبقة » التي تتألف ، في نظره ، من عناصر ناشطة ، كثيرة الحركة ، لا يمكن لها ان تؤلف فئة مضادة لآخرى . وهذه الذهنية ، ومناهضة منه للايديولوجيا الماركسية ، راح العالم النفساني ج. ل. مورينو يضع نظريته في التحليل النفسي الاجتماعي الذي يرغب في ان يطبق على التصادم

الفشوي ، تقنية التحليل النفساني حلاً منه للمشكلات الفردية (في كتابه « من سيبقى » الذي صدر عام ١٩٣٤) ، وذلك لانقاذ للعالم من المشكلات التي تباعد بين ارباب العمل والعمال ، هذه المشكلات التي لا تخرج عن كونها امراضاً اجتماعية عارضة لا بد من معالجتها معالجة سيكولوجية .

وهكذا يرقى علم الاجتماع ببطاء كلي الى مرتبة علم مستقل يُعنى بالمجتمعات البشرية وينترك اثره الظاهر على العلوم البشرية الاخرى : على الاقتصاد مع فرنسوا سيميان ، وعلى التاريخ ، مع مارك بلوك ، فلم التاريخ يفيد الى اقصى حد من عمل علماء الآثار وعلماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع فيوسع من نطاق افقه ويعمل على تجديد او عصرنة معلوماته حول الحضارات التي سلفت والتي نرى انفسنا في جهل مطبق عنها : كالأتروسك مثلاً والصين القديمة والسومريين والحضارات الأخرى التي تقدمت كولمبوس . وهو يؤثر ان ينصرف الى تحليل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والظروف التي اكتنفت حياة الناس في الماضي السحيق .

سدد التطور العلمي ، ولا سيما تطور العلوم الانسانية ، ضربة قاسية للعقلانية والاحتمية : فقضيا معاً على العقل الشامل والقياس ضوءاً جديداً على مفهوم النسبية وعلى الدور الذي يلعبه اللاشعور ، وشدداً على الدور الذي تلعبه القوى الخفية اللاعقلانية التي تحرك الانسان وتوجه نشاطه . هذا الموقف اللاعقلاني عاد بفائدة ملحوظة على العقائد اليمانية وعلى التقريرية في بعض ملامحها ، مع انه اطلق ، في بدء الامر ، في كل المجالات ، ولا سيما في مجالي الادب والفن ، ردة فعل صاخبة ضد التقاليد التي اصبحت موضع شك في الوقت الذي اخذت فيه تجربة الحرب وما بعد الحرب ترسخ في قلوب الناس ونفوسهم التشاؤم والقلق .

٢ - الثورة الادبية والفنية

عندما يدور الحديث عن الادب والفن لا تعود الاشارة الى الزمن لتكفي او لتفي بالغرض ، اذ ان تجدد وسائل الاعراب عن المشاعر النفسية يتم في جو يفيض بالثورة والغليان هو على اتصال وثيق بالثورة العلمية والفكرية .

اول ما يطالعنا في هذا المجال منذ بزوغ القرن ، روح ثورية تهب في وجه المألوف المنأخ الجديد البورجوازي « الثقيف » غير المتفهم والمتخلف في بواغث فخره ومباهاته ، وضد الاعراف الاكثر رعاية وقبولاً لدى الرأي العام . وتحاول الموسيقى من جهتها التملص من هوس التلوين والميلوديا اللانهائية الواغورية ، كما يذهب فن الرسم بدوره للبحث عن البيان التصويري والتعبير عن الحجوم بعد ان ادارت التعبيرية لها ظهرها واعرضت عنها اعراضاً كلياً . واخذ الكتتاب بردة عنيفة ضد واقعية زولا بحيث يكونون لهم رؤى جديدة عن العلم . الا ان حركة التسارع التي اتخذتها حركة التطور التي أملت بحضارتنا المادية ، والدوي الذي أحدثته

في العالم الكشوف العلمية الحديثة ، والتغييرات الجذرية ، التي تحمل هي الاخرى سمات النسبية : ليس بعد من سلّم او معيار قائم بذاته ولا من فضاء قائم بذاته ، ولا من ابعاد قائمة بذاتها ، ولا قواعد للفريض بعد ذاته . وهذه الثورة في وجه نواميس بدت فجأة وكأنها إصلاحية صحتها ولازمتها ردة فعل ضد « الواقعية » ، وضد موضوع المدلول العام الذي « تُخيل للجميع انه قائم بذاته بينما المعنى او المفهوم الذي نوليه اياه ينزع من سريرتنا نحن . فكل صاحب فن او موهبة من رسام الى شاعر الى موسيقار الى كاتب اخذ يمي ، اكثر فاكثراً ، بان عليه ان يستنبط طريقته التعبيرية الخاصة ، ولغته الخاصة لينقل لنا الصورة التي تبدو له عن العالم . وهذه الذهنية تفسر لنا ما للفن الزنجي من اثر عميق اذ من بعض حسنات هذا الفن ان يأخذ ويبدأ بيد الفنان الى دنيا الفن التشكيلي الجديد عنده ، كما يبين ما في الآداب الشعبية ، على انواعها من سحر وفتنة واغراء ، وعنهما يهدير ريتان مترعاً مانويل دافالا وجورج إيلسكو ، وبيل برتوك وفيل لوبوس .

والميزتان اللتان تسنان الادب والفن الحديثين هما العمومية او الشمول والاممية . فتحت التنوع القومي والامزجة الفردية المتباينة ، نرى الثورة ذاتها تهب في وجه مجتمع بورجوازي متمسك بقوميته وفعال في تفاوله ، وشموراً مشتركاً بتأجيج ثورة عميقة في قلب الانسان وفي صميم العلاقات التي تشده الى العالم . ففي البحث عن صور جديدة ، هنالك ليس ردة فعل ضد ما هو رسمي او ضد ما هو موافق فحسب ، بل ايضاً البحث عن انسانية جديدة حيث لا امر قط لهذا الكائن العقلاني ، كما يراه المذهب العلمي راضياً ، واثقاً بنفسه ، المتشارف في خيلاء انه سيد العالم حيث يسود اللامعقول واللاخلفي (في المفهوم البورجوازي للكلمة) ، له حق الرعوية ، بل ايضاً حيث الانسان الذي تحرر من معبوداته واوثانه ، وحصل على العلم الجديد اخذ يمي ما أوتي من حرية خالقة ، مبدعة بالنسبة لعالم الكائنات بحيث ان في الوقت الذي تبدو معه متعككة بالقضايا والمشكلات الخاصة بالطبع ، نحن بالفعل نكون امام محاولة للتعبير عن الانسان الجديد الذي اطل علينا وعن مشاعره الجديدة ، وعلافته الجديدة بالكون ، وهي محاولة تطبع في الصميم كل ما في هذه الحقبة . والفن لم يعد يفرق بصورة مصطنعة ، بين مشكلات المبنى والمعنى او المحتوي والمحتوى . فهو يبحث بالاحرى عن صبغة تصلح للتعبير عن المحتوى البشري .

الحرب وما بعد الحرب هذا التقاطع المزدوج مع الصورة القديمة للاشياء ، ومع هذا المجتمع الذي يتناقضها ، اضفى على الفن وعلى ادب ما بعد الحرب ، السمة البارزة التي تميزها ونفردتها ، كانت الحرب في نظر الكثيرين ، حادثاً جهنمياً وشروداً للعقل السليم عن محجة الصواب تحت ستار المحافظة على القيم الروحية والوطنية من وراء الحفاظ على مصالح وسياسة .

فالسأم الشامل والردة العامة بعد هذه السنين المديدة من الضغط المرهق التي وجدت تعبيراً

لها في هذه الاضطرابات الاجتماعية التي انفجرت والمطالب السياسية التي انهالت ، يقابلها ، من الجانب الادبي والفني ، هذا الاختيار العام في الافكار الذي زرع الشك في كل ما اصطلح عليه المجتمع وقبنتى من تقاليد واعراف ، ويبرر احياناً بفجور ما نشاهد من حمى الاندفاع نحو الملذات دونما تمييز او خيار ، وحمى التكالب على التحرر والانعتاق التي جاشت بها طبقات المجتمع على اختلافها . وهذا الغليان الشامل لم يبدأ الا بعد عام ١٩٢٥ ، عندما بدأ للجميع بارقة أمل بالوصول الى الاستقرار المنشود .

بعد ان هُدم هزيم المدفع المدوي ، وبعد ان وضعت الحرب
عند المنتصرين
اوزارها ، راح الجميع يحاولون تناسي كابوس الخنادق الذي

افاخ بكل كلكله على الصدور . فتحت ستار شفاف من التفاؤل واللامبالاة عند البعض ، نرى بوضوح ما يسامر افكار الناس وقلوبهم ، في هذه الحقبة ، من قلق او اضطراب وتشاؤم ، يتجليان على اتم شكل بالتهرب بجميع الوسائل مما يرهق ويقلق ، وبالرغبة في التمتع بملذات الحياة المادية ، والتحرر من الاعراف والمحرمات . وفي هذه الاثناء أطل علينا محاطين بشهرة واسعة ج. كوكتو وهنري دي مونترلان وألدوس هكسلي ، واجداد اندريه جيد المشبوهة الذي رأى ان العمل لا قيمة له الا في مجانيته ، اي خالياً من كل معنى إنساني (راجع كتابه : « اقبية الفاتيكان ») . وراحت الشبيبة البورجوازية تلتهم كتابه الآخر : « قوت الأرض » المنشور عام ١٨٩٧ الذي لم يُبع منه خمسمائة نسخة في خمس وعشرين سنة لما فيه من دعوة الى نبذ ورذل كل القواعد باستثناء الركض وراء اللذة . وفي هذه الحقبة بالذات ظهر التحليل النفسي الذي جاء ظموره تهريراً أو تركية لحركة التحرر من كل قاعدة أدبية فحظي باوسع رواج في العالم كله . في هذه الحقبة بالذات نشرت مؤلفات مارسيل بروست فعادت على صاحبها بالمجد الأثيل (بحثاً عن الزمان الضائع ١٩١٣ - ١٩٢٨) وكتاب جويس « اوليس » الذي ظهر عام ١٩٢٢ ، اللذان يدخلاننا بما فيها من استبطان دقيق ، الى مرحلة جديدة من معرفة الانسان لنفسه معرفة جديدة . الا ان الرأي العام رأى فيها دعوة سافرة للقضاء على المتوارث من الأفكار والمبادئ الاخلاقية . ولهذا الاسباب ، كان اندريه جيد القائد الروحي لهذا الجيل كما رأينا كيف ان الفرداني الاهوج الذي على شاكلة هكسلي وبيراندلو يمثل التنافر العميق الذي يتخبط فيه الانسان في وسط عالم هو الآخر مصاب بالتفكك والتنافر ، انما يدل على ان معظم الناس ينصرفون بصورة اوتوماتيكية خالية من الصدق ، وبان هنالك دوماً تعارض فاضح بين نوايا الانسان وبين مواقفه وحقيقته تصرفه .

هنالك كذلك كل هؤلاء الذين يحدو بهم القلق الى الهرب : « الهرب هو الكابوس او الفكرة المستبعدة هؤلاء الذين تلهج قلوبهم بالتحرر وتشرب نفوسهم الى الحرية » . فالانسان يهرب من ذاقه بعد ان هرب من الله ... يهرب ليقع في الغرور وفي هذه الخزعبلات التي تخفي ، ولو لفترة قصيرة ، ما هي عليه النفس من جوع وفقر (بابيني) . فريق تقوده خطاه وهو هارب الى

الكلاسيكية الحديثة حيث لا وزن إلا للجمال الصوري . فالشعر المجنح هو الشعر الكاذب الذي يخلو من كل معنى ومن كل محتوى انساني حيث تحفّ بكلمة متناسخ هالة من اللاعقلاني ومن العاطفي ، وهما المجالان اللذان يسرع فيهما الشعر الممغف ويمرح . وقصة « *La Jeune Parque* » كأختها : « الارض المفقودة » ، لأليوت ، هما متزامتان تماماً وتعبيران بما فيها من يأس ومن عجز ، عن ايمان انسان العصر ، بمجزه وقصوره ، وعن رفضه للمجتمع الذي يحقق به . فهي كالموسيقى الصافية صدى للعبارة القائلة : « نحن الحضارات على يقين الآن باننا صائرات الى العدم » ، هذه العبارة التي جاءت على لسان بول فاليري . فهذا الانسان الذي لم يعد ليهتم بشيء او يلتذ بشيء ، يتخذ من الجمالية ملجأ له ومعتكفاً لان الحضارة الغربية القائمة على نظرية تفوق الابيض وتفوق العرق الابيض الذي يستبيح لنفسه ترف الفردانية هي الآن في سبيل الزوال . وهناك من يتلفت باتجاه الكشف عن عالم نسيجه من الخيالات والمرئيات (كوكتو وجيرودو) ، باحثين عن تغير المناظر في الرحلة لاجل الرحلة او بحثاً عن عوالم مجهولة (فالامير كيون يهربون من اميركا ويقصدون اوروبا ، والكاتب الشيلي بايلو نيرودا ومالرو يتوجهان نحو الشرق الاقصى) او يهربون باتجاه الخطر والعمل على شاكلة سانت اكزوبيري او نحو مغامرات الروح : الفكر الثابتة والسرالية .

خلافاً لما هو مسلم به عادة كسفت هذه المؤثرات تلك التي تركتها وراءها شخصيات بارزة على غرار رومان رولان . « ان ضمير ... النفس الغربية التي لا تزال ترجو وتؤمن بالرغم من الاجتياح الذي تعرضت له » ومثال نفوذ السياسي على نفوذ الادبي ، وروجه مارتق دي غار الذي رسم لنا في روايته : آل تيبور (١٩٢٢ - ١٩٣٩) المظاهر التقليدية لمجتمع يحتضر ، وكلاهما من الروائع الاثيرة التي خلفها لنا الادب الفرنسي في هذه الحقبة ، وبرنافوس وفرنسوا موريالك اللذان حررا القصة الكاثوليكية من الادب التقوي برسمها اناساً مسترسلين في الائم واحياناً ثاقرين في وجه ديانة متمسكة تمسكاً اعمى بالشكليات . هذا الجو المشبع بالمجانسة وبالهراب لمجده كذلك في الرواية الانكلوسكسونية ، مع الكتاب الاميركيين من « الجيل الضائع » (سنكلير لويس الذي اعطانا بابيت) وسكوت فترزجيرالد ومنغواي ودرايزر وجون دوس باسوس وملون جانباً وينبذون عالماً منصرفاً بكليته نحو الاستمتاع بالملذات المادية ، وينصرفون الى نقد الحياة الاميركية نقد العائد من اوهامه بعد ان زالت الفشاوة عن عينه ، او الذين يؤلهون العاطفة البهيمية او يفرقون مع هنري ميلر في عبادة حقيقية للجنس . أما الكتاب البريطانيون ، وبينهم عدد بارز من مشاهير وشهيرات الروائيين امثال فرجينيا وولف وكليمانس داني ومارغريت كندي وروزاموند ليمان ، فهم يصفون لنا مجتمعا رقيقاً وحيوات مترعة ، عابثة ، بواقعية لا تتحرج من مواجهة الحقائق المرة كما لا تتحرج قط من التعرض للمشكلات المحرمة العائدة للمللحة فكتوريا ، واحياناً باحرج عبارة مع د. ه. لورانس او يسلفون بالسنة حداد عالماً يتخبط في الفوضى كما فعل الدوس مكسلي .

المرح اما المسرح الذي كان يؤلف عام ١٩١٤ آخر معقل للمذهب الواقعي وللذوق في المسرح في سنة ١٩٠٠ ، فقد جرى بعثه من جديد مع المؤلفين المسرحيين الجدد ومع المخرجين الذين تمكنوا من احداث ثورة في دنيا التمثيل . فهؤلاء المؤلفون المسرحيون امثال كوكتو وجيروودو وكلوديل الذين تعبر شاعريتهم « دونما حسيب او رقيب » عن « مآسي الحياة البشرية » ، وبيرانديلو الذي تقتصب امامنا من خلال مسرحه المتشائم ، هذه الخصومة القائمة باستمرار بين نيات الانسان ومشاعره وبين واقع سلوكه وتصرفاته . كل هؤلاء المؤلفين يسرون على الدروب التي عبدها جاك كوكبو في مسرح فيو-كولومبيه عندما خفض الديكور الى أدنى حد ممكن ، واولى حركات الممثل بعد ان جردها من كل ما يشوه روح المؤلف ويسخها ، ما يلزم من قناعة وبساطة ، كما فعل دولان في مسرح الأتلييه وجوفيه في الأثينييه وبيتوف في مسرح الماثورين ، وباستقلال اوسع ، باقي في مسرح مونبارناس .

حول الدادية هذا مذهب جديد في الفن جاء بعد لقاء تم ، سنة ١٩١٥ ، في نيويورك ، بين الرسام الفرنسي مارسيل دوشان والاسباني فرنسيس بيكابيا وعمدوه بهذا الاسم في مدينة مونيخ ، تريستان تزارا في ندوة خاصة بالمبعضدين السياسيين من مختلف البلدان ، ثم تمركز ، منذ عام ١٩١٩ في باريس ومنها انطلق : البيان دادا ، هذا البيان الذي التف حوله واجتمع تحت شعاره فريق من الفنانين والشعراء الاحداث الذين يرون في الحرب القضاء على كل القيم المقدسة ، وعفاء كل المواقع المكتسبة وفشل « النخبة » الذين اتحدوا ليقوموا بالمذابح والقضاء على العلم الذي يشهد عدة القتل والابادة ، وعلى الفلاسفة الذين يسعون دوماً لتبرير هذه الاضاحي وتذككية الاسباب الدافعة اليها ، وعلى الفن الذي يحتفظ بروائمه الفنية لمصلي المريدين . والثورة التي تختلف عن الثورة التي قامت قبل ١٩١٤ ليست جمالية فحسب ، فهي تجيش بهوم اجتماعية عندما تقع العين على النزيف المفجع الذي استنزف دم الغالب والمغلوب على السواء ، وعندما تتبين خواء اهداف الحرب (وهي اهداف لا تتعدى تعديل الحدود واقتسام المستعمرات بعد ان تكون الانسانية دفعت مثل هذا الثمن الباهظ) . فهم يرون في هذا كله انهيار النظم القائمة ولا سيما انهيار كل الحضارة . وقد عبر بول فاليري خير تعبير عن هذا كله عندما كتب قائلاً :

« بعض آلاف من الكتاب والفنالين الشباب لقوا حتفهم في هذا الصراع الدموي . فنحن امام مرأى انهيار حضارة اوروبا وبيدنا الدليل القاطع على عجز المعرفة البشرية عن انقاذ اي شيء ما ، وعلى اصابة العلم اصابة ميمية بعد ان رأى حماه وحرمة ينتهك من جراء التطبيق الوحشي والجهنمي لاختراعاته ، وعلى هذه المثالية التي قلما خرجت منتصرة والمتخنة دوماً بالجراح ، خيبة واقعية بعد ان غلبت على امرها واثقل كاهلها بالجرائم والذنوب ، وهزىء على السواء بالجشع والتجرد ، واختلطت العقائد وغام مفهومها مع الزم ، اذ كنا نرى الصليب ينتصب في وجه الصليب ، والهلل يقارع الهلال ، وهؤلاء المتشككين انفسهم ، بعد ان صارحتهم الاحداث المفاجئة وصرعتهم الذين يتلاعبون بتفكيرنا وافسكادوا تلاعب الهر للفأرة . فقد اضاع هؤلاء المشككون شكوكهم لتعاودهم من جديد ثم يعودون ليقدروها من جديد (ازمة الفكر ، ١٩١٩) .

وطلع عام ١٩٢٠ فيليب فيهم العدمية ويطلع علينا نحو الدادية خلال هذه التمثيليات وهذه المعارض ، وهذه المظاهرات المخجلة التي تقتل في الصميم كل القيم ولا سيما الجمالية منها .

« ما من رسامين ولا من ادباء ، ولا من موسيقيين ولا من حفارين ، ولا من دياقات ، ولا من جمهوريين او ملكيين ، ولا من امبرياليين ولا من فوضويين ، ولا من اشتراكيين ولا من بلاشفة ولا من سياسيين ، ولا من يروليتاويين ولا من ديموقراطيين ، ولا من بورجوازيين ولا من ارستوقراطيين ، ولا من جيوش ولا من امن عام ، ولا من اوطان ... ، كفاية من هذه السخافات والمحاقات ، لم يعد شيء . لم يعد شيء ، شيء ، شيء ، ولا شيء ... »

اما في المانيا ، فالحركة تلقى ترحيباً مزدوجاً للهزيمة التي انتهت اليها وللأزمة الاجتماعية التي نشبت اظافرها فيها ، فلم تلبث ان ارتدت طابعاً سياسياً . فهي بعكس ما كانت عليه في فرنسا ، فنية اصكثر منها ادبية وأقل مركزية . فئسة في برلين مع الرسام الهزلي للبورجوازية والروح العسكرية الالمانية هو جورج غروتز ، وفئسة كولوني اكثر جذرية على الصعيد الاجتماعي مع بارغيلد وماكس ارنست وهانز آرب ، وفئسة في هانوفر مع الرسام الشاعر كورت شويتزر .

من هذا الاضطراب الفوضوي أطلّ علينا مذهب السوربالية ، أخصب التيارات السوربالية الفنية التي طلعت علينا في منتصف هذا القرن . هو « العزوف عن كل مناحي الفكر والحس التي اعتمدتها الانسانية الكلاسيكية » في سبيل الرجوع الى الصدق ، وفي سبيل « تفادي اثر العقل المشوّه » ، وراح يستثمر اللاشعور . وفي سنة ١٩٢٤ نشر بريتون « البيان السوربالي » وفتح له « مكتباً للأبحاث السوربالية » . وفي سبيل تغيير المناظر واستبدالها بأخرى ، راح يقترح استخدام الوسائل الاوتوماتيكية للخط وترك الحبل على الغارب للفكر لكي يحلو نفسه ويبرز ذاته ، كما يقترح اللجوء الى التنويم المغناطيسي لوصف الاحلام التي لا تقع تحت مراقبة العقل وتدنيننا من الواقع احسن بكثير مما يفعله العقل . ولم يمضِ كبير وقت حتى انقسمت الحركة على نفسها الى شطرين : تألف الاول من هؤلاء الذين يبحثون عن الثورة « بين الافكار » كما تشكل الثاني من هؤلاء الذين يتقربون ، ولو لأمد قصير ، من الشيوعيين بعد الذي شهدوه من قسلب البورجوازية ، عام ١٩٢٥ .

يتمثل هذا المذهب ، في الشعر ، بشخص أيلوار الذي يُعبد مع اراغون وروبرت دنوس خير من يمثل هذه الحركة ، كما انه اكبر شاعر بالفرنسية عرفته هذه الحقبة لما أوتي من خصب في الصور ، ولما جاء به من المقارنات المفاجئة التي تعد بحق قوام الصدمة الشعرية ، ومن لباقة فنية ليست وليدة اي عنصر شعري او قريض مصطنع (كالقفافية والبحر) ومن سهولة المحتوى مما لا يقص في نطاق العقلاني . والحركة التي أثرت عميقاً في الشاعر الاسباني الكبير فدريكو غارسيا لوركا ، ذاعت كثيراً وشاعت خارج فرنسا ، منذ عام ١٩٣٠ ، بعد ان اشتد منها الساعد بانضمام عناصر جديدة اليها كالشاعر رنيه شار والمخرج السينمائي بونويل ، والرسام سلفادور دالي الذين اوغلوا في هذا المذهب درساً واستبحاراً ، وألحقوا بعض التغييرات

في معناه . والسوريالية التي اعتمدت حتى الآن التحليل النفساني اخذت ترى في اللاشعور مصدراً لكل شاعرية وينبوعاً لكل إلهام شعري . وبعد ان عوّل دالي على تحليل مرض عقلي معروف هو مرض « جنون الاضطهاد » رغب ان ينصرف الفن الى استثمار ليس مجال اللاشعور فحسب ، بل ايضاً مجال الهاجسية او الاستحواذية وبعض اشكال الهذيان . وهكذا اطلت السوريالية على مشارف العنصرية التي تنبو عن كل رقيب لتفضي تدريجياً الى الفوضوية .

يختلف الجو هنا عنه لدى المنتصرين: فهو مليء بالثورة والفوضى والارتباكات
 رضع الادب لدى
 والتضخم المسالي . ففي مجتمع ممزق ومضطرب ، فالجو الذي اتخذته
 المغلوبين على امرهم
 التعبيرية في البلاد المنتصرة من الدادية والسوريالية لا يمكن ان يدوم طويلاً
 بهذا الشكل النقدي الذي يميزه . عليه ان يكون ايجابياً وبناءً . ومن جهة اخرى ، فالوقت
 سواء لدى العامة او لدى الفنانين ليس الذي يتلهم فيه الناس ولا يصلح فيه الفن للفن . ففي
 البلدان الجرمانية وحدها دون سواها ، تبقى هذه الروح الطليعة التي كان من طباعها المميّزة
 قبل الحرب ، انصرافها الى البحث . فالموجة التعبيرية حلت محلها حركة من المحاسبة الذاتية
 الايجابية باتجاه المستقبل . فنحن امام واقعية جديدة . وطلعت في طول البلاد وعرضها
 مذاهب وعت تماماً متطلبات المدنية التي ستشاد في المستقبل ، والاهتمام البالغ بالشكل او القوام ،
 اذ من المطلوب « بناء عالم جديد من حطام الماضي » . فالنفوذ الذي تمتع به هنريخ مان الممثل
 الاكبر لعقلانية القرن التاسع عشر ، قد اخذ بالانحطاط والهبوط بينما بقي نفوذ اخيه توماس
 أشد واظهر ، لما كان عليه من تشاؤمية عميقة الجذور . والجديد الذي ظهر على أتم صورته في
 البلاد ، هو التمرد ضد تأليه الدولة ، وجاذبية الفوضى والشعور بالتعاسة البشرية ، بعد ان
 غمرتها قوى غاشمة لا تعرف الرحمة ، صكالية القدرة ، روح تجلت على خير وجه في مؤلفه
 « الفرد دوبلن » الذي يمور بالعنف والمرارة . اما اثر فرانز كافكا الذي لم يظهر مطبوعاً كاملاً
 الا بعد وفاته ، عام ١٩٢٤ ، ففيه الوصف الرمزي لعالم تتحكم به قوى خفية هائلة تطعن
 الانسان طعنًا . من بين ابرز الآثار الفكرية الاقل شأنًا التي ظهرت تحت علامة (الوضع
 الجديد) يجمل ان نذكر هنا الاثر الديني الذي خلفه برتول بريخت ولا سيما مسرحيته : « اوبرا
 بأربع نحاسات » (١٩٢٨) .

لا يمكن لفن الرسم ان يأتي تعبيراً وصافاً للانسان في مثل هذه الحقبة ، العنيفة
 الرسم
 المعقدة حيث تتبدل ظروف الحياة وصروفها بسرعة متزايدة الا في انقلاب
 شامل تطل معه صيغ وصور جديدة لتعبر عن العلاقات الجديدة التي تربط بين الفرد ونفسه وبينه
 وبين العالم . وبिकासو الذي يلقي ظلاله على هذا الجيل بما أوتي من نبوغ خلاق ، يبرز خير ممثل
 له بما فيه من قدرة على التجديد . فقد عدل بعد الحرب من مذهب التكعيبية ، واولى الالوان
 والاصباغ اهمية خاصة بعد ان عوّل كل التمويل على الازرق والاحمر والاخضر (الطالبة -

ارلكان - القيثارة - والعنب) . ولم يلبث ان وقع تحت تأثير السورالية مع انه بقي خارج ندوتها . . . واخذ منذ عام ١٩٢٢ ، يرسم لنا شخصاً رمزياً شوهاء ، واشكلاً من المسوخ اقت بعالم يصدم العقل ويشير الضحك . وهو تعبير عن عالم تتقاذفه الامواج وتلاعب به الارباح . وفي سنة ١٩٣٧ ، اعطانا في ما تحفنا من روائعه الفنية ، ما بلغ معه ذروة التعبيرية التصويرية في هذه الحقبة (غرنیکا) .

اما ماتيس ، فقد اخذ ، بعد عام ١٩١٩ يخفف من فنه ، فاصبح اكثر جاذبية برسومه « اوداليسك » وكذلك خوان غري ، ودي ديران ودي دوفي ودي براك الذي قطع كل صلة له مع التكميلية ، واضفى سحراً اكبر على رسوم الاشياء الطبيعية الميتة وعلى صورته للمري ، وعلى مناظره . اما فرنان ليحيه الذي طلع علينا خلال الحرب بمشاهد الحضارة الصناعية وبحقيقة اجتماعية تنبض بالحياة ، فيكرس فنه الاحتفاء بهذه الانسانية الجديدة ، مع ايلائه اهتماماً خاصاً للقوام الهندسي الذي يراعي ، بنجاح تام النسبة بين الصورة الجدارية والجدار ، ويستعمل ادوات الرسم ذاتها موضوعات تصويرية ويبدسط ما للالوان من قوة تعبيرية . ان حسه للمدى التصويري وتحسسه ما يتحملة الموضوع في هذا المدى ، ترك أثره العميق على فن الاعلان ، فارتفع به من الواقعية .

اما السورالية ، فقد التفتت حولها هذه الفئات وبرزت في مجال الرسم خير دليل على ما لها من قيمة عالية في الحركة الفنية . وهذا لا يعني انها تتمتع بجمالية وبتقنية خاصتين بها ، بل هي العكس من ذلك ، هو تجاهل لكل ما خيل للانسان ، حتى الآن ، انه خير ما يحمله في ذاته بحيث تنبجس جاذبية شاعرية تصويرية هامة ترمي لايحساد تغيير كامل في المناظر والارتفاع بالمشاهد او بالناظر الى العالم من وراء الواقع اليومي . واول معرض للسورالية ظهر عام ١٩٢٥ جمع آثار ماكس ارنست وهانز آرب وميرو وببيكابيا وغيرهم من الفنانين الذين وقعوا تحت تأثير السورالية ، امثال كلي وشيريكو .

وفي اعقاب عام ١٩٣٠ ، ظهرت تحت تأثير الفنانين الالمان والروس واليهود الذين فروا من اوربا الوسطى ، معالم الفن التجريدي في فرنسا وفي الولايات المتحدة الاميركية . وتأسس في باريس « ندوة الفن التجريدي » ، عام ١٩٣٢ . وسيراً منهم مع التيار العلمي المعاصر القوي الذي يقول بان ليس من طبيعة بشرية تلقاها الانسان دفعة واحدة وبان تحت الظواهر البارزة للعيان تكن حقيقة متحركة ، أخذ الرسامون التجريديون يحاولون خلق آثار فنية لا نرى فيها شيئاً يمت الى « الطبيعة » والى الحياة اليومية بل يكون باستطاعتها ان توحى للانسان مواقف ومشاعر فيها من الشمول ما كان في مقدور « الطبيعة » ايجاءه حتى الآن . وهذا التيار هو التيار الفني الوحيد الذي تجسم او تحيز حول آرب وكالدير وديلوناي وموهولي - ناجي وفديان وشويتزر وفي انكلترا حول بن نيكلسون .

الموسيقى عرفت الموسيقى في هذه البلدان التي خرجت منتصرة من الحرب ما عرفه
الادب والرسم من تنوع في الذرائع والميول . فالمدرسة الواغنرية صُنفتي امرها

وجستد سترافنسكي ردة قوية للنيوكلاسيكية وتغلب الشكلية بينما يمضي كل من رافيل
وروسل في « الثورة التي اطلقها ديبوسي » . والفئة المعروفة « بفئة السنة » التي كانت اريك
ساتي قطبها ونقطة الدائرة فيها ، راحت تقف في وجه « تعبيرية ديبوسي » . ونشأ
عام ١٩٣٦ ، حول اوليفيه ميسان فئة « فرنسا الحرة » كما راح خاراج فرنسا كل من
مانوبل دي فاللا والبرازيلي فيلا لوبوس وبيللا بارنوك يستلمون التقاليد الفولكلورية في بلادهم .
الا ان الجديد البارز الذي عم اوروبا باجمعها ، فهو موسيقى الجاز الذي استهوى عدداً كبيراً
من الناس دون ان يترك مع ذلك اثراً كبيراً في الموسيقى الغربية التي اختلف عنها اختلافاً
كبيراً حال دون ثقله واستمرائه . طلع هذا اللون الموسيقي الجديد من اغوار فولكلور
الملونين ، في اوساط اورليان الجديدة ، ثم اخذ ينتشر في جميع انحاء الاتحاد الاميركي ويثبت
قوته دون ان يفقد شيئاً من طابعه الشعبي باعتباره موسيقى جيئاشة تحرك في النفس الحنين الى
الوطن . فكثير انصاره ومريدوه في اوروبا مع كنف اوليفر ولا سيما مع لويس ارمسترونغ .
بحماسة الحارة (جدد فيه النموذج النيو اورلياني بعد ان لقحه بالمونوديا تنشد بصوت مع
البوق) وجرشوين مع اغنيته (القصيدة الخضراء) . عرف الجاز في اعقاب ١٩٣٠ تطوراً
عميقاً اذراح يتكيف اكثر فاكثراً ، مع حياة البيئة والمجتمع وتصارع الوزن . وزاد من بحشه
عن تجربته حول الانسجام الفني بحيث اخذت موسيقى الجاز تتطور بسرعة تذكرنا اكثر
بالسرعة التي ميزت التطور التقني منها تطور القوالب او الصيغ الموسيقية . وهكذا فالطراز
(Swing) الذي قام على خدمته عدد من الموسيقيين الاقوياء ، وعدد كبير من الاوركسترات
المتجانسة التي رأت النور ، بلغ بعضها مقاييس الاوركسترات السمفونية مع ديوك ألنغتن الذي
توصل الى مساوقة ومزاوجة اوركسترية تفيض فناً وغنى .

وتابعت النمسا ، في المجال الموسيقي ، ثورتها التي كان سبق لشونبرغ فأطلقها قبل الحرب
بقليل ، وراح تلاميذه : البان برغ (الذي انجز « Wozek » عام ١٩٢١) وانطون وويبرن .
والى شونبرغ يعود الفضل في استنباط المسلسلة الصوتية الاثني عشرية احدي ابرز منجزات
العصر والتي لم يباشر باستثمار ما تخفيه من طاقات كامنة الا جيل عام ١٩٤٥ . ان استنباط
المسلسلة في الموسيقى هو من بعض نتائج رفض « طبيعة » مجهزة بقوانين محددة ومفروضة من
الخارج ، هذا الرفض الذي وصل في دنيا الرسم الى التجريد الهندسي ، بعد ان اسقط تدريجياً
الموضوع او المضمون . هي هذه الحركة بالذات التي حملت الانسان على ان يبدع في الموسيقى كما
ابدع في الرسم ، قواعده الخاصة وعالمه الخاص به .

أطلقت علينا ، قبل عام ١٩١٩ ، مستجدات تقنية مهدت السبيل
امام الثورة التي انفجرت في هذا المجال . فالمشكلات الجديدة التي

كان على المدن الكبرى مواجهتها ، والتي اختلفت بطبيعتها عن المشكلات السابقة : كارتفاع
اسعار الارض ، وضيق المساحات القابلة للاستثمار ، والامور الاخرى المتعلقة بالنقل العام
والمواصلات ، والتجديد في نموذجية المباني والعمارات ، المصانع والمدارس والمستشفيات ،
والمطالب العصرية الاخرى التي يجب توفرها وتحقيقها (كالتدفئة المركزية وتكييف الهواء ،
والتبريد والاضاءة الكهربائية ، والمصاعد) ، كل هذه القضايا اقتضت لها حلا عاجزاً عن
تأمينها في الماضي ، الذرائع التي عول عليها الانسان من قبل . ومن جهة اخرى ، فقد طرأ
على شروط البناء ومستلزماته ، تطورات عديدة تناولت مواد البناء (مزج المعادن الخفيفة
كاللومينسيوم واللدائن والمواد التشكيلية ، والخشب المضغوط) ، والاساليب الجديدة ، كإنتاج
المصانع لبعض المواد المعمارية الجاهزة بعد ان كانت تُصنع من قبل في الورشة (كالابواب
والنوافذ وحجارة البناء ، والطوب ، وكتل الاسمنت والاعمدة) ، وكلها مهياة للاستعمال حالا ،
بحيث ان البناء استحال الى عملية تجميع هذه المواد الجاهزة وتركيبها في اماكنها المعدة لها .
وفي مجال الانجازات المتواضعة ، فقد توصلوا الى صنع منازل جاهزة لا يستغرق تركيبها في
اماكنها سوى بضعة ساعات . والتحويل اكثر فاكثراً على الاسمنت المسلح والفلواز ، مكن
من تحويل كل ثقل البناء على الهيكل المصنوع من سلسلة من العواميد والجسورة المتشابكة
وكلها من الاسمنت المسلح . وبذلك يفقد الجدار اهميته باعتباره عمود ، وقد يستقل تماماً عن
المكان الذي تقوم فيه الاعمدة . وقد يكتفى منه بعاجز زجاجي او تقوم فيه فتحات واسعة
جداً . وقد عرف المهندسون ان يتخذوا لهم يداً من كل هذه المواد والادوات الجديدة ليعودوا
القهمري الى هذه البساطة والى البناء المعقول وبمطابقة البناء الى اقصى حد مع الاهداف
الموضوعة له . وهذا بالذات ما يعرف « بالفن الوظيفي » الذي عبرت عنه خير تعبير نكتة
لكوربوزيه عندما وصف المنزل « آلة للسكن » .

فكل الحركة الهندسية منذ عام ١٩٢٠ فصاعداً ، وقعت تحت تأثير ميس فان در روه ،
ولتر غروبيوس ولو كوربوزيه ، وغروبيوس تولى منذ عام ١٩١٩ ، على ادارة مؤسسة
بوهوس دي ويمار التي انتقلت عام ١٩٢٥ الى ديسو ، فكانت هذه المؤسسة في وقت واحد
مدرسة للصنائع والفنون واكاديمية للفنون الجميلة . فيها يدرك الطالب الوحدة التي تسيطر على
العنصر العقلاني الذي يلائم بانسجام واتساق ، بين الهندسة والرسم والحفر ويتجاهل تماماً
التمييز القديم بين ما يدعى العناصر البنائية والعناصر التزيينية ، والانسجام التام مع مقتضيات
الحضارة الصناعية التي عرفت كيف تدخل الفن على احقر المواد وأخسها واكثرها اتصالاً
بالحياة اليومية . والبوهوس الذي تشده الى التكعيبيين والى ممثلي الفن التجريدي ممثلاً بالحركة
المعروفة بـ *Merz* وبالدادية ، والفن التجريدي الذي تمثله مجلة « *Styl* » وبقيادة المهندس

دوسبرغ والرسام وبييت موندريان يحدث تأثيراً كبيراً . فالدروس فيه يُعطيهما فريق من كبار الفنانين المشهود لهم بالتفوق في اختصاصهم والذين يخضعون لنظامية بنّاءة بينهم : بول كلي وكندنسكي وفيننجر ، والمجري موهولي ناجي . وهذه السيطرة تتمتع بها الهندسة الألمانية قضت عليها الحركة النازية إذ امرت باغلاق البوهاوس بعد ان شجبت هذا « الفن المنحط » الذي طلع به اليهود والشيوعيون ، بما يتصف به من عقلانية مفرطة ودولية جامحة ، وبضلوعه بذكريات جمهورية ويمار ، مما يجعل المرء يشك بولائه للدولة الألمانية وللغورر . والمهندس الاميركي فرانك لويد رايت الذي يتمتع اليوم بشهرة عالمية ، يحاول جاهداً تأمين الانسجام والمساواة الى اقصى حد ، بين المباني التي يشرف على تشييدها ، وبين المساكن او المحيط الذي يقوم فيه البناء ، وبين طبيعة المواد المستخدمة في البناء .

اما المهندس لو كوربوزييه فالتفوذ الذي يتمتع به يعود ، قبل كل شيء الى مؤلفاته النظرية والى هذه العمارات الناعمة الخفيفة التي تستمد اشكالها الهندسية من التكميلية ، والتي يبدو عليها الانفصال او الانقطاع عن الارض ، وهو نفوذ وتأثير يشتد في الخارج حيث له العديد من التلاميذ والمريدين اكثر منه في فرنسا بالذات حيث بقي في شبه عزلة .

السينما ومقتضياتها الاقتصادية لم تصبح السينما فناً قائماً بذاته له اختصاصيه ومتخصصه الا بعد والتقنية الحرب العالمية الاولى ، فمخضع منذ هذا التاريخ لقوانين وقواعد وضوابط في الاخراج ، كما خضع لمقتضيات تجارية تُرزحها كلما تطور هذا الفن وتعقد وتشعب . والسينما مشدودة اكثر من اي فن آخر ، الى القوة الاقتصادية التي تعمل في انتاج الفيلم واخراجه وتوجد النظارة الذين ان اقبلوا عليه جاءت عملية الاخراج عملية ناجحة أمنت مردوداً طيباً . ولهذا السبب لم تلبث العملية ان وقعت بسرعة فريسة الاحتكار من قبل اتحادات احتكارية جبارة بما لها من طاقات مالية ، منها في الولايات المتحدة الاميركية : الشركة السينمائية . السقي تشدها الى شركة إيستمان كوداك روابط متينة ، التي لا تسلم بواكير افلامها الا لاعضاء الاتحاد ، وهي تشرف على سلسلة من الصالات السينمائية متصلة الحلقات . وفي المانيا يقوم الاتحاد المعروف بـ U. F. A. وشركة بافاريا وكلاهما شركتان ضخمتان هما موضوع اهتمام مصالح مالية واقتصادية قوية ، امثال : ستينز ، وفاربن والـ A. E. G. ، وفي فرنسا : باتيه غوموت .

وفي سنة ١٩٢٧ ظهرت السينما الناطقة ، أو الصائتة التي تستنزف صناعاتها رؤوس اموال ضخمة ، فأدت التعديلات التقنية على الاخراج الى تغيير جذري في الاجهزة والعتاد المستعمل له . وبعد ان حاولت الشركات الكبرى الاغضاء عن هذا الاختراع الجديد ، رأت نفسها مرغمة لرعايته وتشجيعه ، اذ راحت شركة بل للتلفون وربيبتهما شركة وسترن الكتريك ، تؤسسان شركة الكتريكال بروداكت التي تتمتع وحدها بحق توزيع شهادة فيتافون . وبواسطة الشركات الكبرى للتجهيزات الكهربائية ثم المصرف الاميركي المعروف بمصرف روكفلر-مورغان الاشراف النهائي الكامل على صناعة السينما في اميركا . ومنذ عام ١٩٢٣ اخذت تتوزع

به انكلترا بين ١٩٣٥ - ١٩٣٧، هل جاء نتيجة انخفاض قيمة الجنيه الانكليزي او العودة بالبلاد الى نظام الحماية المجركية ؟ وما عسى ان يكون على العموم ، من التأثير الذي أحدثه هذا العامل المضاد لطبيعة الاقتصاد الذي يتمثل في التسليح ؟

ولكن هذا التحسن الطارئ لم تتوفر له عناصر البقاء والاستمرار اذ
النكسة والتسلح
قد ظهر في اواسط عام ١٩٣٧ ، لا سيما في نطاق الصناعات التي تعمل على توفير الحاجيات الانتاجية ، عوارض انكفاء وتقهقر الى الوراء ، يمكن مقارنتها بالعوارض التي بدت عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ . ففي اوروبا ، حيث تمثل نفقات التسليح جانباً هاماً من موازنات دولها ، فالنكسة فيها هي اقل عمقاً منها في البلدان التي لم تندفع نحو سياسة التسليح هذه ، كالولايات المتحدة الاميركية والدول الصغرى في اوروبا ، وكندا حيث لا تمثل اقتصاديات الحرب سوى جانب ضئيل من اقتصاديات البلاد . فالنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة هبط ٣٧٪ بالنسبة لما كان عليه عام ١٩٢٩ ، وتجاوز عدد العاطلين عن العمل فيها ، عمام ١٩٣٨ ، عشرة ملايين عامل ، والعودة الى اتفاق مبالغ ضخمة على الانشاءات العامة فشل في احداث اي تحسن في الوضع الاقتصادي ، اذ ان عدد العمال الماطلين عن العمل ، عام ١٩٣٩ ، يزيد على تسعة ملايين عامل . فالحرب وحدها هي التي « صنت » الازمة ، اذ اقتضت استيعاب اليد العاملة بأسرها . فمنذ عام ١٩٣٧ ، اصبح التسليح الذي لم يكن الى ذلك الحين سوى حافز بسيط من الحوافز الاقتصادية بدا وكأنه السوق الكبرى لاستيعاب الانتاج الصناعي بحيث اصبح « العماد الوحيد » لمعظم البلدان الصناعية الكبرى . والامر واضح جلي في نشاط معظم البلدان الاوروبية التي لم تنرق بعد في التسليح ، كبريطانيا العظمى مثلاً ، حيث النشاطات الاكثر ازدهاراً هي التي تتمثل في صناعة بناء السفن ، وصناعة المحركات والطيران بينما احتدمت البطالة في صناعة النسيج واستخراج الفحم . والدور الرئيسي الذي تلعبه حاجات الجيش ومقتضيات التسليح ، أكفلم يبرز واضحاً في تصريح لوزير الدفاع البريطاني الذي صرح عام ١٩٣٧ بان انكلترا لن تعرف ازمة جديدة قبل خمس سنوات . وسعر الخامات مرتبط بعاجات الدفاع . وفي سنة ١٩٣٨ ، انخفضت اسعار الحبوب واسعار لحم الغنم والمنسوجات والكاكاو ، بينما ارتفعت اسعار المعادن على اختلافها .

فالتسلح هو وحده وراء ازدهار انتاج المواد الأولية . الا ان هذا الانتاج كانتاج المواد الزراعية يصعب ضبطه والتخطيط له ، بحيث ان المخزون الدولي اخذ منذ عام ١٩٣٨ ، يتضخم بصورة لا تخلو قط من الخطر . ففي هذا التاريخ بالذات كان مخزون المطاط يزيد ٥٣٪ على مخزون عام ١٩٢٩ ، كما ان مخزون الصوف زاد ٦٥٪ والحرير الخام زاد ٢٣٪ والنحاس الختم زاد مخزونه ٤٥٪ ، وزاد ٢٢٧٪ مخزون النحاس المكرر . فمخزون القصدير وحده كان دون مستوى عام ١٩٢٩ ، ومخزون القطن هو اعلى بكثير من مخزون أسوأ سنة من سنوات الازمة المالية ، بينما مخزون القمح بلغ ٣٢ مليون طن ، مقابل ٢٩ في عام ١٩٢٩ . فهو خفض

تعد نحواً من ٣٠ صالة سينمائية .

ففي الوقت الذي قوّت فيه الضائقة المالية من قبضة المصارف على صناعة السينما وفنّها ، بعثت فيها ، من جهة أخرى ، تجديداً كبيراً ما كان مثيراً في المخرجين والممثلين . إن عدداً كبيراً من الافلام التي صدرت في هذه الحقبة تبرز ، شأنها في ذلك شأن الرواية ، الازمة وردة الفعل التي أحدثتها ، والاتجاهات الاجتماعية والسياسية والمطالب التي تتسم بالاحلاف احياناً منها مثلاً : ليس من جديد في الجبهة الغربية - اضواء المدينة - الازمنة الحديثة - الدكتاتور - غيب الغضب ... والموضوع الاجتماعي يوحى كذلك الى بابست الافلام التي قام باخراجها مثل : اوبرا بأربع نحاسات - فاجعة المنجم ، والى لانغ ، الافلام التي اخرجها ، منها مثلاً : وصية الدكتور مابوز الذي منعه النازية ، وافلام ديداو . وعندما تسلم هتلر السلطة العليا في البلاد اتجهت السينما في عهده ، جهة الدعاوة . فقد جرى تطهير الستوديوهات من اليهود والماركسيين والاحرار . وباستثناء الفيلم : انتصار الارادة ، والفيلم الاخباري الآخر : آلهة الستاديوم ، من اخراج لينى ريفنشتول ، أصيبت في الصميم ، كغيرها من الفنون الاخرى والنشاط الفكري الالماني .

وفي فرنسا ، كما في المانيا ، مهدت السينما الناطقة السبيل امام السينما الوطنية . فالمعصر عصر رئيسه كلير العظيم (تحت سطوح باريس - المليون) ثم تطلع علينا سلسلة الافلام التي تنزّى بنتائج الازمة العالمية كما تنضح بالهواجس السياسية والاقتصادية والاجتماعية (١٤ تموز - لنا الحرية) . ويظهر التطور على أتمه ، مع جانت رينوار عندما يعمل مع بانيول الاختصاصي الضليع بتصوير الجماهير في مقاطعة بروفانس فيمطينا : طوني ، هذا الفيلم الذي يعالج قضايا هموم اليد العاملة النازحة ، ثم افلام من وحي الماركسية (الحياة لنا - الهم الكبير - المارسيلاز - الوحش البشري) ... والوحي ذاته تجده لدى جان فيدر في الفيلم : للسوق الحيرية الضخمة ، حتى لدى دوفرييه (المعصر الجليل) . والى جانب هذه الافلام الاجتماعية ظهر نوع جديد يشابه من قريب ، لون افلام رعيان البقر واللصوصية في اميركا ، وهي تنزع لوصف « البيئة » ، والتي تنزّى بواقعية مريرة وبائية امثال فيلم بابيه موكو لدوفرييه . وفي هذا اللون من الافلام المتشائمة الواقعية ، يبرز للعيان مارسيل كارنيه (ومساعدته الايمن جاك بريفيير) بالفيلم الذي اخرج به بعنوان : رصيف بروم - وفندق الشمال ... بعد ان اتسمت تشاؤميته بطابع اسطوري خلال الحرب بالفيلم : زوار المساء (١٩٤٢) وقبيل الحرب الاخيرة برز في الصناعة السينمائية الفرنسية ابرز فناً واتقاناً منها لدى هوليود التي اتسمت افلامها بطابع متوسط جداً جعلت ستروهايم يصفها مازحاً مبسطاً : هذا الجهاز الجبار لاخراج المقاتل .

الكتاب الثاني

الأنهيار الاقتصادي ونتائج

الفصل الأول

الانهيار الاقتصادي

تتميز الازمة الاقتصادية التي وقعت عام ١٩٢٩ عن كل ما تقدمها من أزمات اقتصادية، في القرن التاسع عشر والرابع الأول من القرن العشرين . فقد كان لها من العنف والعمق والشمول ما أفضى الى انحلال النظام الاقتصادي وشله تماماً كما أدت الى افلاسات عملاقة ، في عالم تهتز منه العمود والاركان ، ووضعت النظام الرأسمالي وجهاً لوجه مع مشكلات لم يستطع السيطرة عليها بشق المرائر وبعد تعديلات أساسية أدخلت عليه .

١ - انفجار الأزمة وامتدادها الى أقصى المعبور

دورة الازمات الاقتصادية
خبر القرن التاسع عشر ، العديد من هذه الازمات ونظر إليها نظرتة الى امراض ملازمة للنمو والتطور لا يلبث معها ما يساعده على تصحيح الاوضاع ببسر وبصورة تلقائية ، وذلك باستقطاعه المشروعات التي تشكو العسر او تلاقى المصاعب ، ثم يعود الازدهار وتعود العافية الى النشاط التجاري والوضع الاقتصادي ياجمه . وهذه النظرة المشبعة بالتفاؤل التي اعتاد ان يلقيها على الازمات التي لم يكن من الممكن تفادها والتي ثبتت فائدتها في نهاية المطاف ، اخذ الماركسيون يعللونها بالقول ان تقارب حدوث هذه الازمات وتوالي وقوعها بعنف الواحدة منها بعد الاخرى ، عجلت كثيراً في حركة تركيز المشروعات وتركزها كما أبرزت ما تصف به هذه الاستثمارات من نزعة عارمة الى الاحتكار ، وان التطورات التي ألحقتها بالهيكل الاقتصادي حتمت وقوعها وجعلتها أكثر قوامة وأكثر ضراً وأذى ، ليس فقط لمصالح الكادحين المأجورين ، بل أيضاً للمصلحة العامة .

فقد سبق لعلماء الاقتصاد وظنوا بوقوع أزمات دورية عقبها حقب من الازدهار ، ارتفعت خلالها الاسعار وقلت حوادث البطالة وازدادت الارباح ، وحقب من الانهيار الاقتصادي تلتهم

بسمات عكسية . ومع تضارب الآراء بينهم حول مدد هذه الدورات والاسباب الموجبة لها نقدية ، مالية هنا ، واقتصادية هناك وسياسية هنالك ، فقد سلخوا مع ذلك ان دورات قصيرة الامد (من ٤ - ٨ سنوات) عقيبتها دوماً دورات اطول مدى واوسع شمولاً ، تراوح معدلها بين ٤٠ - ٧٠ سنة . فالازمة التي كشرت عن انيابها عام ١٩٢٩ ، كانت في زعمهم النهاية الطبيعية ، لحقبة طويلة الامد وان ما اتصفت به من عنف استثنائي وتعقيد وتشابك وطول امد ، يجب رده هنا الى تجمع اسبابها الخاصة مع الاسباب الاخرى التي هي وراء كل أزمة قصيرة ، ومهما يكن من الامر ، فقد بزّت بخطورتها ، اية ازمة من هذه الازمات « العالمية » التي عرفها التاريخ الحديث ، حتى تلك التي وقعت منها عام ١٨٥٧ ، والتي نظر اليها الكثيرون آنذاك ، بأنها أعنف أزمة عرفت البشرية عبر تاريخها المديد ، وهذه الازمة التي طلعت هي الاخرى ، اول ما طلعت ، في الولايات المتحدة الاميركية ، وامتدت عبايلها الى كل من انكلترا وهبورغ والى كل بلدان اوروبا الشمالية والغربية .

انمازت الازمة الجديدة عن مثيلاتها في الماضي ، بعدة سمات
 لازمة ١٩٢٩ من الاتساع
 فردتها وطبعتها . فلإعادة البناء الاقتصادي ، وإعادة تجهيز العالم
 والشمول ما ليس له مثيل
 صناعياً في أعقاب ازمة ١٩٢٠ - ١٩٢١ ، بحيث تجاوز الانتاج
 العام معدله لعام ١٩١٣ ، لم يتم إلا بعد التغلب على صعوبات كبيرة . ثم ان ازمة ١٩٢٩ لدى
 انطلاقتها ، لم يسبقها كغيرها من الازمات الماضية ، ارتفاع عام في الاسعار والارباح والاعمال .
 فقد وقعت ، على عكس ذلك ، في فترة من انخفاض الاسعار وهبوطها وفي عالم بدت على القطاع
 الزراعي فيه ، عوارض خطيرة من الركود والهبوط ، وفي عالم قد يتجاوز عدد العاطلين فيه
 عن العمل ، العشرة ملايين عاطل ، في عالم معظم الدول الأوروبية فيه رأت نفسها اعجز من
 ان تصل الى ما كانت عليه تجارتها الخارجية قبل الحرب العالمية . وهذه الازمة تتميز ، من جهة
 اخرى عن الازمات التي شهدتها القرن التاسع عشر ، بما تم لها من شمول واتساع ، وهو شمول
 يفسره لنا القطاع الرأسمالي الذي كان يتأثر وحده في الازمات السابقة ، بينما نراه يسيطر الآن
 على البلدان الصناعية الكبرى . وهكذا نرى ان النظام المالي بأسره اهتز من اساساته . ففي
 الحين الذي كانت فيه الزراعة ، في القرن التاسع عشر تكاد لا تتأثر ، وكانت الازمة الكبرى
 الاخيرة التي وقعت خلال الربع الاول من القرن العشرين ، انها كانت ازمة اوروبية على الاخص
 وأملت بنوع خاص ، بغلال الحبوب ، فأزمة عام ١٩٢٩ كانت صناعية زراعية في آن واحد
 وتأثر بنتائجها كل قطاع من قطاعات الاقتصاد في البلاد ، فانهضت على الولايات المتحدة الاميركية ،
 وعلى اوروبا وعلى البلدان نصف الاستعمارية والاستعمارية على السواء ، كما تضرس بها كل قطاع من
 قطاعات الحياة الاجتماعية . فالازمات الاقتصادية السابقة لم تعرك بشغالها سوى العمال وارباب
 العمل ، بينما احتفظ المزارعون والموظفون واصحاب الإيرادات بدخلهم سالماً غير منقوص ،
 بل كثيراً ما كانوا ينعمون ، من جراء انخفاض الاسعار في الوقت الذي كانت فيه مدخراتهم

تساعد على تصفية الازمة . اما ازمة ١٩٢٩ ، فقد اخذت بتلابيب كل فئات المجتمع وأصابته في الصميم دخل كل الطبقات ، مباشرة او مداورة عن طريق هبوط سعر النقد ، إذ أصيبت كل العملات بالهبوط والانهيار ، كما تسببت عن خسومات محسوسة في المداخيل والمرتبات . فالعمال لم يعودوا وخدم فريسة البطالة ، بل وقع فريسة لها ايضاً كل من موظفي المكاتب والادارات وصغار الصناعيين وصغار التجار والعمال المهنيين الذين اضطروا الى اقفال متاجرهم والبحث عن عمل يستطيعون معه تأمين اودهم وأود ذويهم .

نقطة انطلاق الازمة : انفجرت الازمة يوم الجمعة الاسود ، في ٢٤ تشرين الاول الولايات المتحدة ١٩٢٩ ، وعلى حين غرة وفي غفلة من الجميع ، وابتدأت بأزمة بورصة . صحيح ان اسعار اسهم النحاس والذهب والفولاذ اخذت بالهبوط منذ ايار ، كما اخذت تهبط في الفصل الثاني من هذه السنة ، أرباح صناعة السيارات ، وبقيت في هبوطها الذريع في الفصل الثالث ايضاً ، بالرغم من تحسن المبيعات ، فقد استمر المعجز في تقهقر موصول . وهذه الدلائل والاعراض التي لم تكن لتخفى على الناس ، صاحبها ضجة مدوية من جراء افلاس المصرف الانكليزي هاتري الذي كان يستثمر فوتوماتون ، مما أدى الى رفع الحسم في بورصة لندن ، وعودة جانب من رؤوس الاموال الانكليزية الى البلاد ، والى بيع السندات والاسهم الاميركية من قبل المضاربين الانكليز . وفجأة وقعت معاملات مالية نهار الاثنين الواقع فيه الحادي والعشرون من تشرين الاول ١٩٢٩ ، ليعاد بيومها ، نهار الخميس بعروض كبيرة بأي سعر كانت ، تنازلت نحواً من ١٣ مليون سهم . ولم يفد شيئاً تدخل ستة من اكبر مصارف بادرت للشراء ، ايقافاً منها الحركة الهبوط الجارف ، في تهدئة الهلع العام الذي دب في القلوب ، وفي ٢٩ تشرين الاول بيع اكثر من ١٦ مليون سهم ، فازداد الهبوط اكثر فاكثر بحيث هبط دليل الاسهم الصناعية ، في منتصف تشرين الثاني من ٤٦٩ الى ٢٢٠ .

وهكذا فالازمة الصناعية التي اطلت على الناس لن تلبث ان ازدادت حرجاً بعد انهيار المالي والهلع الذي سمر الخوف في القلوب ، فأصاب الى الفشل الذريع ، كل محاولة كبح او تقييم ، لا سيما والعناصر الضرورية للتثبيت كاستهلاك الى اقصى حد وزيادة القيم ، اختفت بسرعة ، كما ان عدداً كبيراً من حملة الاسهم الذين لم يدفعوا إلا جزءاً ضئيلاً من قيمتها ، وجدوا انفسهم فجأة مديونين ، عدا عن ان عدداً كبيراً من التجار ومن أرباب الصناعة الذين اخذوا سلفات على ما لهم من اعتمادات مصرفية اساسها الاسهم التي يحملونها ، رأوا اساس هذه الاعتمادات يضيع ويختفي . كذلك توقفت تماماً صفقات البيع بالتقسيط ، وأجلت او ألغيت طلبات التوصية وتراكم الانتاج والتجهيزات . كل هذا الاستنزاف الضخم انزل الرعب في طول اميركا وعرضها .

وبعد انهيار الاسعار في البورصة اطلت ازمة الانتاج الصناعي ، فازدادت حرجاً يوماً بعد يوم . فقد تداعت بسرعة كلية ادلة الانتاج على اقدار وانساب حسب الصناعات وهبطت الى

ادنى مما كانت عليه في السنة الماضية . فصناعة السيارات اخذ انتاجها منذ تشرين الاول يهبط بحيث بلغ معدل هبوطها في الاشهر الثلاثة التالية الى النصف . واستمرت الازمة في تصاعد مترججة ، بحيث اتصلت في النصف الثاني من عام ١٩٣٠ ، بكل قطاعات الصناعة ، فانخفض انتاج الصلب ، اذ ذاك ، الى النصف . وفورد الذي اضطر الى اعتماد خمسة ايام عمل في الاسبوع ، في ربيع عام ١٩٣٠ عاد فأنقصها الى ثلاثة ايام عمل في آب . وهبطت كذلك واردات السكك الحديدية والتجارة الخارجية بالرغم من اعتماد التسعيرة القصوى لحماية التجارة التي أقرها قانون هولي سموت . وأدت البطالة الى انخفاض كبير في دخل الطبقة العمالية العام . وفي ربيع عام ١٩٣١ ، اجريت تخفيضات على الاجور بنسبة ١٠ - ٣٠ ٪ وازدادت اتساعاً في الصيف والخريف من تلك السنة .

كان من جراء الذعر المالي الذي اصبحت به نيويورك ان قضى تماماً على كل حركة تسليف لأوروبا . وتوقف تماماً خروج الدولار من البلاد بعد ان اخذت اميركا باستثماره وتوظيفه على نطاق واسع في الخارج منذ عام ١٩٢٢ ، مع العلم ان اقتصاد أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ، ولا سيما ألمانيا ، لم يكن ليقف على قدميه الا بواسطة المساعدات الاميركية . وابتداءً من تشرين الاول ، اعلن افلاس بنك بودين للتسليف في النمسا ، وراحت الحكومة النمساوية تحاول تعويمه بواسطة بنك التسليف النمساوي . الا ان الانتخابات الالمانية العامة التي وقعت في ١٤ ايلول ١٩٣٠ والتي تميزت بأول نجاح حققته الحركة النازية في البلاد ، ومعارضة الحكومة الفرنسية والاطالية لمشروع الاتحاد الجمركي بين النمسا وألمانيا اقلقت الاوساط المالية واخذت تسحب اموالها . وفي ايار ١٩٣١ توقف بنك التسليف النمساوي نفسه عن الدفع وهبطت اسهمه ٢ ٪ من قيمتها الاسمية . واذا ذاك حدث اندفاع على المصارف في كل أوروبا الوسطى مما ادى الى سلسلة من الافلاسات . والمصارف السويسرية والهولندية والاميركية التي كانت قد وظفت رؤوس اموال جسيمة لأجل قصيرة في ألمانيا (اكثر من ١٢ مليار مارك) حاولت سحبها واستعادتها الى البلاد . وامام اشتداد حركة السحب هذه ، قالت الحكومة الالمانية من الرئيس هوفر ، في ٢٠ حزيران ١٩٣١ ، امراً بتأجيل وفاء الدين لسنة في كل ما يتعلق بتعويضات الحرب ، وهو تدبير عاجز عن اصلاح الوضع المالي في ألمانيا حيث استمر سحب الودائع الاجنبية والوطنية على اشده . وقد جرّ افلاس شركة قطن الشمال في برين عن ٢٠٠ مليون مارك الى افلاس مؤسسة دانات المالية وانهيال الوضع المالي بكامله . واذا ذاك قرر المستشار الالماني بروننغ إقفال كل المصارف ومؤسسات التوفير والتسليف الاخرى . وعندما استأنفت هذه المؤسسات نشاطها في شهر آب ، بقيت كل الاعتمادات والارصدة الاجنبية في ألمانيا مجمدة واضطرت ان تنزل عند قرار جديد بتأجيل وفاء الديون .

مربوط سعر الجنيه
واخذت المصارف التي تعاني من صعوبات مالية تنهار الواحدة
بعد الاخرى في كل من ريفيا والنمسا ورومانيا ويوغوسلافيا ،
وفي فرنسا (مصرف اوستري ومجموعة مصارف اركتاف ممبروغ) . وراحت الدول تحاول
حيناً إعادة تنظيمها كما حدث في كل من تشيكوسلوفاكيا وفرنسا ، وفي ٢٤ ايلول ١٩٣١ ، لم
تبق فاتحة ابوابها سوى بورصات نيويورك وباريس وبراغ ، وموجة الافلاس هذه لم تتكسر
حدثها الا في ربيع عام ١٩٣٢ . إلا ان النازلة المالية لم تقف عند هذا الحد . فقد اهتزت
انكلترا من أساساتها أمام الخسارة الجسيمة التي لحقتها من جراء افلاس بنك التسليف الدولي
وتجميد رؤوس الاموال الموظفة في المانيا وفي اوروبا الوسطى ، اذ عجزت المصارف
البريطانية عن سحب ودائعها في الوقت المناسب (٧٣ مليون جنيه لآجال طويلة ، و ٩٠ مليون
جنيه لآجال قصيرة) ، مما ألحق هزة عنيفة بحركة القطع . وراح عدد كبير من الاجانب
القلقين على اموالهم ومدخراتهم يحولون ما لديهم من جنيهات الى ذهب أو فرنكات أو فلورين
أو دولارات ، بحيث رأى بنك انكلترا نفسه يفتقر كلياً الى رصيد كافٍ من الذهب . وحركة
سحب رؤوس الاموال هذه أخذت شكلاً خطيراً بالرغم من تقديم مصرف فرنسا له اعتمادات
قيمتها ٥٠ مليون جنيه ، وفي ٢١ تشرين الاول تخلت الحكومة الانكليزية عن قاعدة الذهب .
وهذا التخلي من قبل الانكليز عن تعادل الجنيه لليرة الذهب بعد ان ضحت انكلترا ما ضحت
في سبيل الاحتفاظ بهذا التعادل ، زاد الوضع سوءاً ، إذ أدى الى انهيار فظيع في الاقتصاد النقدي
العالمي . وهبط الجنيه في بضعة ايام الى ٣٠٪ من قيمتها الاسمية بالنسبة الى سعرها الماضي ،
كما ان هذا الهبوط سبب هبوطاً مالياً لدى ٣٠ بلداً نقدها مرتبط بالنقد الانكليزي ، كالبلدان
السكندنافية والدومينيون (باستثناء اتحاد جنوبي افريقيا وكندا) والبرتغال والسيام ومصر
وبوليفيا ، حتى وفي اليابان في كانون الاول ١٩٣١ . وراح عدد كبير من الافراد والمؤسسات
الاقتصادية التي لها جنيهات انكليزية ، والبيوتات التجارية في كل البلدان التي ترتبط بمعقود
حررة بالجنيه الانكليزية ، ومصارف الاصدار التي كانت حولت جانباً كبيراً من ودائعها الى
ليرات انكليزية ، وفقاً لقاعدة الذهب التي اصابها خسائر محسوسة : فقد اصاب بنك فرنسا
خسارة تقدر بملياري فرنك ، وبنك البلاد الواطية ثلاثين مليون فلورين ، وبنك بلجيكا ٦٥٠
مليون فرنك بلجيكي .
وهكذا باستثناء فرنسا التي لحقتها الازمة عام ١٩٣١ ، كل دول العالم تضرست بها منذ
عام ١٩٣٠ .

الازمة في الدول الجديدة
تضرست هذه البلدان بنتائج الازمة من الخارج ، بعد ان
تأثرت عميقاً بالهبوط المفاجيء في صادراتها ومن جراء توقف
رؤوس الاموال من الخارج . ففي كندا هبط سعر القمح من ١٢٤ سنتاً عام ١٩٢٩ الى اقل من
٦٠ عام ١٩٣١ ، وزاد الطين بلة قحط موسم الحبوب في الغرب ، في سنة ١٩٣١ فقضى على

الموسم قضاءً تاماً في مليونين من الهكتارات الزراعية . وراح كبار المزارعين يصرفون عملهم ويستغنون عن الجرارات الزراعية لغلاء الوقود اللازم لها فيعودوا الى الاستعانة بالحصان . والمردود العام للمزارعين الكنديين الذي كان عام ١٩٢٧ - ١٩٢٨ نحواً من ١٨٠٠ مليون دولار هبط في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ الى اقل من ٨٠٠ مليون دولار ، كما هبط الدخل الصافي من ١٥٠٠ مليون دولار الى اقل من ٥٠٠ مليون . ودليل المحصول الزراعي هبط بنسبة ٢/٣ بينها لم يهبط الدليل العام للأسعار الى ادنى من الثلث . والقدرة الشرائية عند المزارعين هبطت الى الصفر . وعندما اخذت الاسعار تعود الى الارتفاع بعد عام ١٩٣١ ، بقيت في معدل هزيل اذا ما قيست بكلفة النقل ونفقات الحزن والعمولة التي لم تكن لتسمح باي عصر او ضغط . وقيمة الارض الزراعية في السهل حيث بلغ سعر الهكتار ٢٥٠ دولاراً عام ١٩٢٨ ، هبط الى ١٢٠٥ دولار حتى في هذه الظروف التي تشجع على البيع . والانتاج الحرجي هبط الى ادنى من الثلثين هو ايضاً كما ان انتاج المناجم الذي كان ٣١١ مليون دولار ، هبط الى ١٨٣ مليون دولار عام ١٩٣٢ ، ثم عاد وارتفع الى ٢٧٣ مليون دولار عام ١٩٣٤ .

وفي استراليا ونيوزيلاندا اخذت تهبط ، هي الاخرى ، اسعار الصوف منذ آب ١٩٢٩ وازداد الهبوط الحاداً حتى مطلع عام ١٩٣٣ . ومع ان حجم الصادرات من الصوف والقطن والغنم والبقر والسكر والارز زاد بشكل ملحوظ واحياناً تضاعف مرتين وثلاثاً ، فان قيمة هذه الصادرات لم تكن تمثل عام ١٩٣١ - ١٩٣٢ سوى ٥٥ ٪ من قيمتها لعام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، ورافق حدوث الازمة في جنوبي افريقيا حدوث اطول جفاف عرفته تلك البلاد خلال السنوات الستين الاخيرة من تاريخها مع تعرض قطعان الغنم فيها لامراض وافدة ، مما ادى الى هبوط ذريع في اسعار الذرة والصوف والمحاصيل الزراعية الاخرى . واستخراج الماس هبط الى ٥٠٦٠٠٠ قيراط اي ١/٩ محصول البلاد منه عام ١٩٢٧ . والمنجم الاول الواقع على مقربة من بريتوريا جرى سده واقفاله . ولم يبق للاتحاد من منجاة سوى انتاجه من الذهب .

وشمرت الهند من جهتها بشدة وطأة الازمة اكثر من غيرها من هذه البلدان التي عانت منها الامرين اذ ان ٣/٤ السكان فيها يعملون على تصدير الخامات والمواد الأولية بعد ان هبطت اسعار هذه المواد الى اقل من النصف . فبين ١٩٢٨ - ١٩٢٩ و ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ، هبطت قيمة الصادرات من ٢٣٩٠ مليون روبية الى ١٣٥٠ مليون كما انخفض الاستيراد الى النصف ، بينها الفوائد المترتبة على القروض والنفقات العامة غير المجدية بقيت على بهاظتها كالمعتاد .

واجتازت البرازيل ازمة جديدة في زيادة انتاجها من البن اعنف واثقل من تلك الازمة التي مرت عليها في مطلع القرن ، كما ان افتقار البلاد الى مساعدة المصارف الاجنبية الكبرى سبب انهيار الاسعار في بورصة نيويورك ، اذ هبطت من ٢٣ سنتاً الى ٨ سنتات . وقد جر هبوط الجنيه وراءه الى الافلاس الذريع ، عدداً كبيراً من المزارعين ، والى نزاع السيد عن ملكية

الأراضي المرهونة واستخلاصها من أيدي أصحابها . أما الجزر المنتجة للسكر في أميركا الوسطى والبحر الكرايبي ، فقد عرفت ، هي الأخرى ، مثل هذا الهبوط ، كما أدى إلى فقدان الكثيرين لأموالهم بعد أن نزع من حيازتهم . والأرجنتين التي يقوم ازدهارها على بعض المحاصيل الزراعية ، فقد تكبدت فيها محاصيل الحبوب واللحوم وغصت بها المستودعات والعنابر الخاصة ، وانخفض بالتالي سعر البيزو كما هبطت قيمة الأرض ، الأمر الذي اضطر معه عدد كبير من الملاكين إلى رهن أموالهم والتقدم إلى السلطات المعنية بطلب تأجيل وفاء الديون بعد أن استحال عليهم الوفاء في المواعيد المضروبة له .

٢ - مظاهر الأزمة

فإذا ما قارنا بين دلائل الانتاج الزراعي وبين دلائل الانتاج الصناعي
الأزمة الصناعية في العالم لظهر لنا أن الانتاج الزراعي بين ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، قلما تغير ولو لحقه بعض النقص الطفيف بينما نقص الانتاج الصناعي ١٥ ٪ من معدله العام .

فالمظهر البارز للأزمة يتبلور على أتمه في هذا الانكماش العظيم الذي جاء أشد بكثير من أي انكماش مماثل وقع في الإزمات السابقة ، (ألمانيا من ٣٩ ٪ إلى ٦ ٪) من الانتاج الصناعي الذي بلغ أدنى دركاته في تموز ١٩٣٢ ، إذ سجل ٣٨ ٪ أدنى من المعدل المسجل في حزيران ١٩٢٩ . ثم أطلقت حركة ارتفاع بعد أن رسمت خطاً متكسراً بين هبوط وارتفاع لتستمر في الصعود في الحريف . وقد جاء هذا الانكماش أعنف وأشد في البلدان الصناعية (أوروبا المصنعة والولايات المتحدة الأميركية) أكثر منه في بلدان أوروبا الزراعية واليابان ، وهكذا نرى أن أكبر خسارة وقعت تركزت على الأخص في مساحة ضيقة نسبياً ، إذ أن ٣ ٪ الانتاج الصناعي في العالم ، كان عام ١٩٢٨ ، موزعاً على أربع دول كبرى هي الولايات المتحدة الأميركية (٤٤،٨ ٪) وألمانيا (١١،٥ ٪) والمملكة المتحدة (٩،٢٦ ٪) وفرنسا (٧ ٪) . وتملك هذه الدول مع الخمس التالية : بلجيكا - هولندا - سويسرا - النمسا - كندا ٨٠ ٪ من الانتاج الصناعي ، بينما يتقاسم الباقي كل من الاتحاد السوفياتي وإيطاليا واليابان والهند وإسبانيا والسويد وبولونيا والأرجنتين ، وهي دول يبرز عليها بالأكثر ، للطابع الزراعي . وأكبر خسارة سجلت في هذا المجال ، وقعت على الولايات المتحدة (٩٠ ٪) من مجموع الانتاج في البلدان الصناعية الأخرى ، وهو انهيار لم يسبق له مثيل من قبل حتى في إزمات الحروب ، إذ لم يزد عن ٣٠ ٪ في الدول المتحاربة في أوروبا .

المزارعون والوضع
الحرج الذي تخبطوا فيه

لما كانت الانتاج الزراعي (ولا سيما انتاج المحاصيل الغذائية)
لم يتغير الا قليلاً ، فالازمة في هذا القطاع كانت اقل انتشاراً
وأقل استواء منها في القطاع الصناعي . فقد ارتدت طابع
ازمة خانقة تأثرت بها اسعار المصنوعات بعد ان بلغ المعدل الوسط للهبوط في الولايات المتحدة
٥٧ ٪ ، من حزيران ١٩٢٩ الى كانون الاول ١٩٣٢ . وكان من نتائج انكماش القدرة الشرائية
في المدن ان تسبب عن انكماش مماثل في الريف ، وتكشف بالتسالي عن انكماش في استهلاك
المواد المشتراة . فأينما تكاثرت الاستثمارات الزراعية ، نرى تلك المجتمعات تعود الى «الاقتصاد
الاستهلاكي» . فهي تعمل في معاشها على انتاج المزرعة دون ان تكثرت بمقايضتها بالمواد
المصنوعة . والبلدان التي سبق لها ووجهت اقتصادها الزراعي وجهة تخصص معينة معدة
للأسواق العالمية ، والتي زهد فيها هذا الاجنبي وامتنع عن استيرادها ، فالفائض من هذا الانتاج
كان في وضع يدعو للأسف الشديد . والبلدان التي تعمل على التصدير الزراعي خاصة هي
هذه البلدان بالذات التي تضررت بالأكثر من اي فئة اخرى من السكان . وهذا
شيء ملموس في الولايات المتحدة واليابان وبولونيا وهنغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا
والارجنتين وكندا .

ففي كل هذه البلدان ، اضطر المزارعون لاجراء تخفيضات محسوسة في استهلاكهم للآلات
والاسمدة والاعتدة الزراعية ، ولغير ذلك من المستهلكات الزراعية ، مما زاد في حرج بطالة
العمال العاملين في الصناعة (في الولايات المتحدة الاميركية اكثر من مليوني عاطل عن العمل) .
ومن جهة اخرى ان تعذر تجديد الاعتدة الزراعية واجراء اصلاحات ضرورية في المباني كان
من بعض نتائج هبوط ملحوظ في ثمن المزارع وقيمتها .

واخيراً وليس آخراً ، فهذه الازمة التي حدثت من حركة نزوح السكان في الريف باتجاه
المدينة ، قد تسببت في ازدياد حركة العرض في اليد العاملة في الريف ، اي ان الحركة أدت
الى نقص في الاجور جاء محسوساً وعلى نسبة كبيرة ، بحيث ان تطور الاقتصاد الاستهلاكي
شجع المزارعين على صرف العمال المأجورين ، والاستعاضة عنهم باعضاء الاسرة . وهكذا
فالبطالة في المدن تسببت الى حد كبير ، في البطالة في الريف .

وقد اشتدت وطأة الازمة بالانحصار على الاستثمارات التي تروح تحت الديون ، كما هو الوضع
في سويسرا مثلاً (٥١،٨ ٪ من رأس المال المستثمر) ولا سيما الاستثمارات الصغيرة في هذه
البلدان التي سبق لها وقامت باصلاح زراعي في الداخل . ولما كان يستحيل على المزارعين وقاء
الفوائد المترتبة على ما عقدوا من ديون ، فقد اضطروا الى الاستدانة من جديد . وهكذا
تراكمت الرهونات ورزحت الممتلكات تحت اعباء جديدة في كل من بولونيا وهنغاريا (٤٠ ٪)
وبلغاريا (اكثر من ٥٠ ٪) والمانيا . وفي الولايات المتحدة تحولت ملكية ألوف المزارع الى
المصارف الدائنة ومعاملات الحجز التي اجريت خلال الضائقة المالية انتهت كلها بتملك شركة

متروبوليتن للضمان على الحياة لاكثر من ٧٣٠٠ مزرعة . وفي ولاية مونتانا وحدها ، امتلكت الشركة المغفلة ، عام ١٩٣٧ اكثر من ١٥٠٦ ٪ من مزارع الولاية بعد ان ألقت عليها الحجز . وفي ولاية أيوا ١١٠٩ ٪ . وقصة صغار المزارعين هؤلاء في اوكلاهوما الذين انتزعت المصارف الدائنة مزارعهم المرتبنة واصبح اصحابها مرابعين بعد ان كانوا اسياداً لها ثم انتهى امرهم بالطرد عندما راحت هذه المصارف تضم المزارع الصغرى بعضها الى بعض ، ترويه لنا رواية « عناقيد العنب » . فليس بغريب قط ان يرى ٢٩ ٪ في عام ١٩٣٩ ، انفسهم مرغين على تسديد الاقساط المترتبة عليهم بالعمل في الخارج . والوضع الذي احاط بالمربعين في الجنوب الشرقي من البلاد كان ادهى واقسى مما اتينا على وصفه ايضاً ، وعلى هذا قس وضع المزارعين ولا سيما من يعمل منهم في مواسم خاصة او يتزحون في مواسم خاصة عن مناطقهم في سبيل العمل في الخارج .

تسببت الازمة في قيام بطالة كثيفة بين صفوف العمال لدى عدد كبير من
اجور ربطالة
البلدان بعد ان تنقلت وطأتها على الفئات والمجتمعات العمالية في القطاع الصناعي ، لتنتقل منه فيما بعد الى القطاعات الاخرى . فالبطالة لا تصيب كل الحرف بالسواء ، فصفوف العاطلين عن العمل كانت اكثف بين عمال المناجم وصناعات التحويل والبناء منها في قطاعي الزراعة والنقل (باستثناء الولايات المتحدة الاميركية ، حيث الانكماش بلغ أشده ، بينما لم يمانِ القطاع التجاري كثيراً .

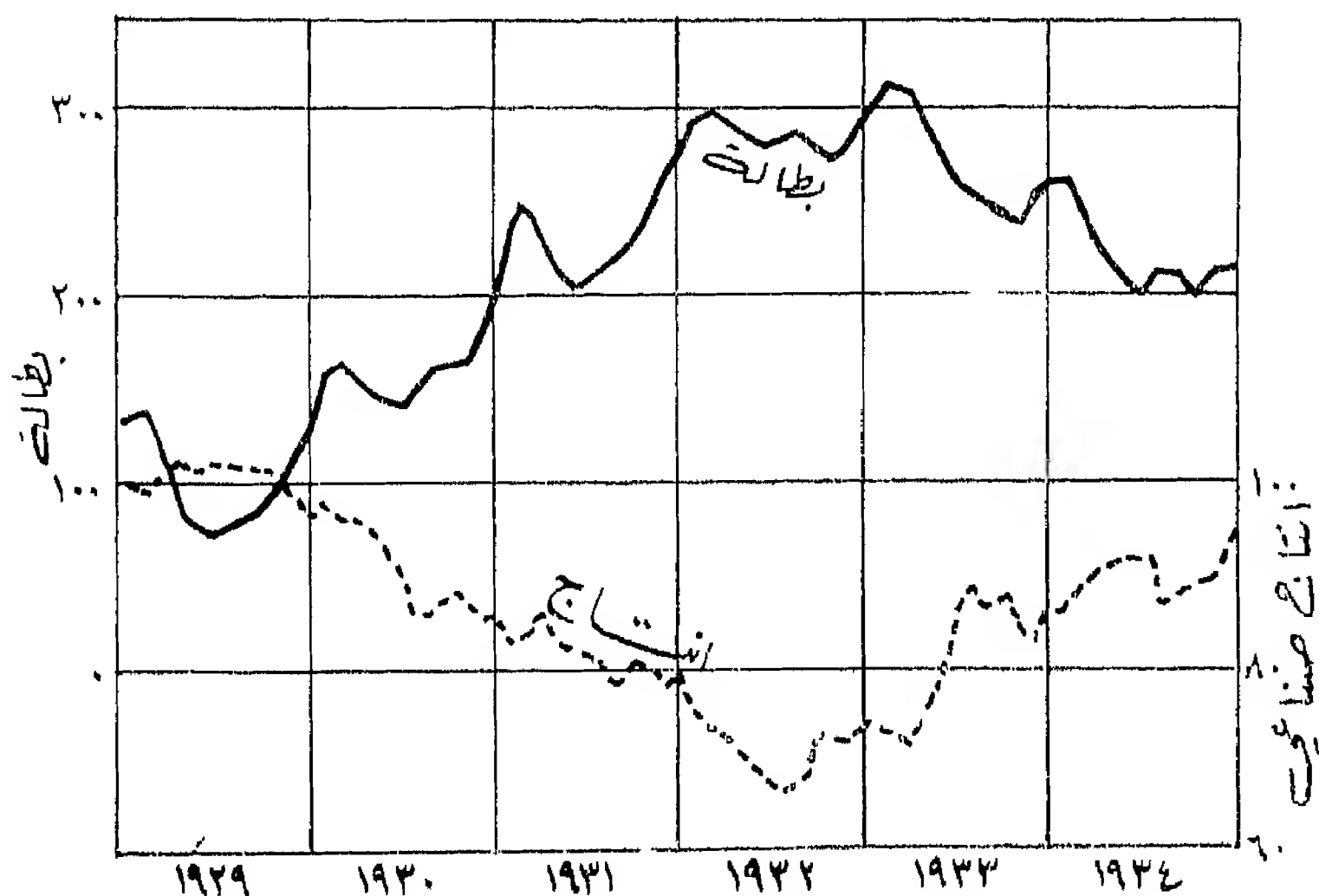
فانكلمترا وحدها احتفظت باجور كانت مرتفعة نسبياً . فقد اتاحت القوانين الصادرة في الولايات المتحدة رفع هذه الاجور ، كما ان وصول الجبهة الشعبية الى الحكم في فرنسا تميز بحركة إنعاش في اجور العمال . فجاءت الازمة النقدية تفسد عليهم الفوائد التي تم لهم تسجيلها . وفي ايطاليا ، هبطت اجور العمال العاملين في المجال الزراعي ، بين ١٩٢٨ - ١٩٣٤ ما نسبته ٣٠ ٪ في كل من مقاطعة اميليا ، و ٣٢ - ٥٠ ٪ في مقاطعة لومبارديا . ومنذ عام ١٩٣٥ ، مع تطور صناعة النسيج وسياسة الاكتفاء الذاتي ، اصبحت الدولة الايطالية اكبر مستخدم للعمال في البلاد . فنتج عن ذلك ارتفاع في معدل ربح العامل بالساعة ، ولم يلبث هذا المعدل ان عاد الى نسبته عام ١٩٢٨ ، الا انها بالفعل كانت ادنى ، لان ساعات العمل لدى العامل كانت اقل مما كانت عليه عام ١٩٢٨ . وارتفعت الاجور كذلك في المانيا ، بمعدل ١٤ ٪ بين ١٩٣٣ - ١٩٣٩ الا ان ارتفاع تكاليف الحياة في البلاد ، والحسومات العديدة التي تعرضت لها الاجور ، اعادت النسبة الى ما كانت عليه من قبل . وبالرغم من هذا الارتفاع ، ومن ازدياد العمل ، فقد بقيت اجور العمال والمرتبات الموزعة عام ١٩٣٨ في المانيا ، اقل مما كانت عليه على العموم ، سنة ١٩٢٩ .

ومع ان النشاط الصناعي كان في هذا التاريخ على خير ما يكون من الازدهار ، فعدد العاطلين عن العمل لم يكن لينقص عن ١٠ ملايين في العالم ، مع العلم ان هذا العدد ارتفع الى

ثلاثة اضعافه ، بين ١٩٢٩ و ١٩٣٢ . فاذا ما اضعفنا الى هذا العدد ، عدد العاطلين جزئياً والعاطلين غير الملحوظين لبلغ عدد العاطلين عن العمل ٤٠ مليوناً تقريباً . وعدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة ، عام ١٩٢٩ الذي كان يتراوح بين ١٠,٥٠٠,٠٠٠ و ٢,٥٠٠,٠٠٠ ، ارتفع عام ١٩٣٢ الى رقم تأرجح بين ١١ مليوناً و ١٢ مليوناً ونصف ، وفي عام ١٩٤٠ لن يهبط هذا العدد الى اقل من ٧ ملايين . فالحرب العالمية الثانية وحدها هي التي استطاعت ان تضع حداً لهذا الوضع المحزن . وفي المانيا بلغ عدد العاطلين عن العمل ٣,٨٠٠,٠٠٠ في عام ١٩٣٠ ، و ٥ ملايين بعد هذا التاريخ بشهرين ، و ٥,٢٠٠,٠٠٠ عام ١٩٣٢ . وكان في تشيكوسلوفاكيا ٤١,٦٠٠ عاطل عن العمل عام ١٩٢٩ فاذا بهذا الرقم يرتفع الى ١٠٥,٠٠٠ عام ١٩٣٠ ، والى ٥٥٤,٠٠٠ عام ١٩٣٢ . وعدت النمسا ١٩٠,٠٠٠ عاطل عن العمل سنة ١٩٢٩ ، فارتفع العدد عام ١٩٣١ الى ٣٠٠,٠٠٠ ، ليبلغ ٣٧٨,٠٠٠ عام ١٩٣٢ . فهذه البلدان الثلاث التي تضم معاً ٨٧ مليون نسمة منهم ٦٢,٥٠٠,٠٠٠ صالحون للعمل ، لحقت البطالة بـ ٦,٥٠٠,٠٠٠ عامل مع عائلاتهم . وعدت البطالة في ايطاليا ، عام ١٩٣٢ اكثر من ٣٠٠,٠٠٠ عاطل عن العمل حسب الاحصاءات الرسمية ، بينما كان اكثر من نصف عدد العمال هم عاطلون عن العمل باستمرار او قسماً من وقتهم . وارتفع عدد العاطلين في انكلترا من ١,١٤٢,٠٠٠ (٩,٧٪) عام ١٩٢٩ الى ٢,٦٦٣,٠٠٠ ، في كانون الثاني ١٩٣١ (٢١,٥٪) لتبلغ نسبتهم ٢٢٪ عام ١٩٣٢ من بينهم ٣١,٧٪ يعملون في المباني الجديدة ، و ٢٨,٣٪ في الصناعات الاستخراجية ، و ٢٨,٥٪ في الصناعات الحديدية . وفي فرنسا ، ارتفع عدد العمال العاطلين ، من ١٠٠,٠٠٠ عاطل ، عام ١٩٢٩ الى ٣٠٠,٨٠٠ عام ١٩٣٢ . ومن الملاحظ ان عدداً كبيراً من العمال الاجانب اضطروا للعودة الى بلادهم بعد ان تضاءلت وسائل العمل في فرنسا . وارتفع هذا العدد في شباط ١٩٣٨ الى ٣١٢,٣٨٦ . والى البطالة في المجال الصناعي يجب ان نضيف عدد العاطلين عن العمل في المجال الزراعي ، وهو رقم يستحيل تحديده .

طراً على الازمة ابان اشتدادها عوامل جديدة غير مسعفة . ففي الطور الاول منها قوام توازن مطلق بين نشاط الانتاج الصناعي وبين تطور حركة البطالة ، ولوحظ ان تناقص الانتاج بنسبة ١٪ انما يعني نصف مليون جديد من العاطلين عن العمل . اما في الطور التالي فقد تعطلت هذه النسبة واختل هذا التوازن . فالبطالة لا تخف بنسبة حدة الانتاج الصناعي (راجع شكل ٤ ص ١٤٠) ومرد ذلك ان ملايين من العمال الجدد بين صفوف اليد العاملة اصبحوا الآن صالحين للعمل ، في الوقت الذي مكن التطور التقني الصناعة من زيادة حجم الانتاج بعدد اقل من العمال . وعلى الاجمال ، فقد سجلت البطالة اعلى ارقامها عام ١٩٣٢ و ١٩٣٣ ، وفي بعض البلدان ، عام ١٩٣٤ (امثال فرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ) بينما تباينت كثافة البطالة بين بلد وآخر . فقد كانت نسبة البطالة في المانيا ٤٣,٧٪ بين العاطلين تماماً عن العمل بين العمال النقابيين ، و ٢٢,٦٪ يعملون ساعات مخفضة و ٣٣,٧٪ يعملون بصورة منتظمة كل اوقاتهم . ومن غرائب

الامور ان تقع العين على حرفة او مهنة نصف عمالها المؤهلين يعملون بانتظام . وهذه النسبة جاءت ادنى ايضاً في اليابان (اقل من ١٠٪) وفي بولونيا وتشيكوسلوفاكيا (من ١٠ - ١٥٪) ، وفي بريطانيا وبلجيكا (من ١٥ - ٢٠٪) ، وهذا المعدل نفسه في كل من كندا والسويد والولايات المتحدة (٢٠ - ٢٥٪) . وكان المعدل اعلى من ذلك في كل من النمسا وهولندا (٢٥ - ٣٠٪) وفي كل من النرويج والدانمارك (٣٠ - ٣٥ بالمئة) . وهكذا نرى ان التفاوت كان كبيراً بين الدول . وعلى هذا قس ايضاً البطالة بين مختلف العناصر والعروق البشرية . فقد



شكل ٤ - الانتاج الصناعي والبطالة في العالم بين ١٩٢٩ - ١٩٣٤ .
(الدليل ١٠٠ عام ١٩٢٩)

نزلت البطالة بالملونين اكثر منهم لدى البيض ، في الولايات المتحدة الاميركية . فالعبيد كانوا آخر من يدخلون العمل واول من يصرفون من الورشات والمصانع .

ولكي نقيم البطالة كما يجب علينا ان نأخذ بعين الاعتبار ليس الحوادث الرسمية فحسب بل ايضاً حالات بعض الاسر التي كان كل افرادها او جلهم يجدون لهم عملاً مأجوراً . والحال فليس ثمة اية احصاءات نستطيع معها تبين او تحديد الاوصاف والآلام المادية التي شعر بها ابو الاسرة وزوجته واولاده من جراء وجودهم عاطلين عن العمل .

تسببت الازمة في كل مكان بعملية تصفية جماعية للاستثمارات القصيرة
الجوانب النقدية الاجل ، كما ادخلت التشويش والبلبلة ، في الوقت ذاته ، على نظام
المدفوعات بين الدول .

ان انكماش الاسواق الذي اصاب الجميع برذاذه ، وانخفاض عمام للأسعار في كل اطراف
العالم ، كان من شأنه اقصار الدول المستدينة على وضع يستحيل عليها معه وفاء التزاماتها وما
يترتب عليها من فوائد متراكمة ، كالمانيا وبلدان اوربا الوسطى والدول البلقانية وجمهوريات
اميركا اللاتينية . ولذا ، اضطرت هذه البلدان لاعلان تأجيل وفاء ديونها والى اجراء تخفيض في
عملاتها ، مكسبة بذلك الدائنين الوف الملايين . وامام هذه الاجراءات والتدابير التمسفية التي
اطال العمل بها مكتب مراقبة القطع واجراءات تأجيل دفع الديون ، كان من الطبيعي جسداً
ان يتردد الدائنون في تكرار معاملاتهم المالية هذه . فرؤوس الاموال التي كانت حق الآن
تستثمر في هذه البلدان المتخلفة في تطورها الاقتصادية ، اصبحت الآن ترقد في صناديق اصحابها ،
وبجمدة او مشغلة لآجال قصيرة او في مضاربات نقدية . فالخوف من مصلحة الضرائب ، ومن
تخفيض سعر العملة وتحويل السندات الى عملات ، كل ذلك أدى الى تنفير هذه الأموال
وتهربها ، لا يلوي اصحابها على شيء . فلم نر قط من قبل مثل هذا التجمع لرؤوس
الاموال الهاربة .

واخيراً وليس اخراً فانفجار الازمة كان من بعض نتائجها المباشرة ، هبوط تدريجي في
الاسعار ، وهو هبوط لم يمكن الحد منه والتصدي له الا بإصدار قرارات تخفيض سعر العملات ،
بين ١٩٣١ و ١٩٣٣ ، بينما استمر هبوط الاسعار في الدول المحافظة على قاعدة الذهب ، الى سنة
١٩٣٥ . وقد بلغ هذا الهبوط مستوى لم يسبق له نظير في تاريخ العالم الاقتصادي : فبلغ
٣٦ بالمئة من الاسعار في التجارة بالجملة لدى انكلترا ، و ٣٧ بالمئة في الولايات المتحدة ،
و ٣٤ بالمئة في المانيا ، و ٥٠ بالمئة في هولندا ، و ٤٩ بالمئة في فرنسا (تموز ١٩٣٥) .

الاقتصاد العالمي يتسكع
في فوضى محزنة
وهذه البلبلة والاضطرابات التي خلخلت الانظمة التقدمية ،
جرت وراءها الانهيار الكامل للنظام التجاري في كل اطراف
العالم . فالاسهم التي جرى تبادلها بين ١٩٢٩ - ١٩٣٤ كانت
في تقهقر ملحوظ . فالأسعار بالذهب انخفضت ٥٦ ٪ وحجم المبادلات الذي بلغ نهايته الصغرى
عام ١٩٣٣ ، مبط ٢٥٠٥ ٪ .

وقد كان في شبه المستحيل أي بحث عن اسواق جديدة تمتص رؤوس اموال جديدة ،
والبضائع الجديدة كانت عملية اشق بكثير مما كانت عليه في الماضي بالنظر للتصنيع العظيم الذي
حققته الدول الواقعة عبر البحار (كالولايات المتحدة واليابان) ، وبالنظر لأوضاع روسيا
والحرب الأهلية التي قامت في الصين ، وقد راح بعض رجال الاقتصاد يقترحون توسعاً موحداً
في كل من افريقيا وبلدان اوربا الشرقية ، فتكشفت النتيجة عن محاولة اتصفت بالفوضى الزرية

ويدهوة ، للنجاة بنفسه اقتصادياً والحرب لكل من أمكنه ذلك ، . والكل يسعى للخروج من المازق وتدير أمره بحسب طاقاته . وهذا الصراع يقوم به الفرد ضد الجميع ، للبحث عن أسواق عالمية جديدة لن يلبث ان يصبح ، شيئاً فشيئاً ، غير ذي أثر ، وكان من بعض نتائج المعاملة التخلي عن سياسة حرية التبادل والركون الى الحماية الجمركية المتطرفة ، وتعميم اجراءات الدفاع عن النفس ، والائزواء ضد البضائع وضد الناس ، وضد عملات البلدان الاخرى ، واحتدام المنافسة الدولية في المجال التجاري . وقد برهنت سياسة كل فرد لنفسه على عدم جدواها بالمرّة لالتجاء الجميع الى الاجراءات والتدابير الواحدة ، بعد ان نسي الناس او تناسوا الترابط الوثيق الذي يشد بصورة لا تنفصم ، الاسواق النقدية الكبرى وأسواق الخامات والمواد الاولية بعضاً إلى بعض . وهكذا اخذ الاقتصاد العالمي بالتراخي والانحلال والانقسام الى كتل قومية واستعمارية تدير الواحدة منها ظهرها للآخرى . فانكلفتها تنطوي على مستعمراتها وعلى الدومنيون ، وفرنسا تنكشف على امبراطوريتها الاستعمارية ، والمانيا ودول اوروبا الوسطى تتطور نحو سياسة الاكتفاء الذاتي والاعتصام وواء الحماية الجمركية . اما في الولايات المتحدة الاميركية فالخطة الجديدة ، تتجه بالضرورة نحو السوق العالمية او الداخلية . وبمعكس ما كان يحدث في الازمات السابقة ، فعودة الاعمال إنما تمت عن طريق تطور الاسواق الوطنية او القومية الخاصة وليس عن طريق توسع الاسواق الخارجية . فالاسواق الداخلية الوطنية هي التي تستهلك القسم الادنى من زيادة الانتاج .

بلغ حجم التجارة العالمية ، عام ١٩٣٦ نحواً من ٨٥،٥ ٪ من المعدل الذي سجلته سنة ١٩٢٩ ، بينما قيمته بالعملة الذهب لم تكن لتزيد على ٣٧،٣ ٪ من اصل المبلغ الذي سجله من قبل . والحركة التجارية في اميركا تأثرت اكثر مما تأثرت به الحركة التجارية في اوروبا . فقد انخفضت نسبة حصتها من التجارة العالمية من جراء زيادة الرسوم الجمركية المنفردة عندها . وهكذا استطاعت اوروبا زحزحة التفوق الذي حققته الولايات المتحدة خلال الحقبة الماضية . ولا يتصور ان احد ان الوضع قد انعكس تماماً . والزيادة في الصادرات الأوروبية جاءت نتيجة اتفاقات عقدتها الدول على قاعدة الدول الاكثر رعاية ، ولا سيما بريطانيا العظمى مع بلدان الدومنيون ، والصادرات نحو الامبراطوريات الاستعمارية الفرنسية والانكليزية ، والاتفاقات الثنائية التي توصلت اليها مع بلدان اميركا الجنوبية وبلدان اوروبا الوسطى . وهذا التحسن كان مع ذلك أعجز من ان يوقف الانحدار الذي اصاب اوروبا لأن صادرات الدول الكبرى الثلاث لم تستطع بلوغ المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٢٩ .

أما البلدان المتخلفة ، وهي هذه البلدان الواقعة عبر البحار او البلدان الزراعية في اوروبا الشرقية التي تأثرت عميقاً بهبوط أسعار المواد الاولية ، فقد اخذت تعمل بنشاط اكبر مما عرف عنها في الماضي ، للنهوض بعملية تصنيعها ، وللتخفيف من استيراد المنتوجات الصناعية المشغولة .

وعندما تمت الرجعة ، وعاد النشاط الى سابق ازدهاره ، بقيت الحركة متواضعة يحد منها سياسة الاكتفاء الذاتي التي اخذت بها معظم البلدان ، والاقتصاد الموجه للحرب والتنافر المتزايد بين الاسعار في الداخل واسعار المواد المعدة للتصدير التي سارت عليها كتلة الدول القائم نقدها على قاعدة الذهب ، كهذه الدول (المانيا مثلا) التي تحاول ان تحافظ ولو بصورة مصطنعة ، على استقرار عملتها . كل هذه البلدان تعتمد سياسة إغراق الاسواق بشكله التقليدي المتعارف (المانيا) او بشكل إغراق نقدي ضمن كتلة دول الدولار او كتلة السترليني او كتلة دول الفرنك او كتلة دول الين . فالسوق العالمية ضيقة هي : « فقد قامت فيما مضى وما تبقى منها لم يعد سوى سوق للسيطرة » كما يقول ل. لورات .

الفصل الثاني

تدخل الدولة ونائج الأزمة الاقتصادية

لم يكن في وسع الدول المعنية ان تقف مكتوفة اليدين لا تدخل الدولة يفرض نفسه بنفسه تبدي ولا تعيد امام المشكلات التي تتخبط فيها والمصاعب التي تعانيها مشروعات ضخمة يعمل فيها احياناً عشرات الألوف من العمال ، والاتحاد المالي الذي آلت اليه معظم المصارف فهدد بخاطر مستطير ودائع المودعين لديها والعائدة لغالبية السكان للساحقة من مودعين ورجال الصناعة ، والخطر الذي أطلت مع الأزمة النقدية والبطالة المتدهورة منها . وهكذا خلافاً لما سبق وجرى في الازمات الاقتصادية الماضية التي تركت معالجتها لتفاعل « القوى الطبيعية » ، شهدنا تدخلاً مباشراً من قبل الدول وهو تدخل اخذ يزداد ويستفحل نشاطاً يوماً بعد يوم . فاستلمت بيد من حديد شؤون اقتصادها الوطني ، واتخذت في هذا السبيل ، الاجراءات التي يقتضيها الوضع والتي كان من شأنها ان تحد من نشاط رأس المال الخاص في هذا المجال . وهذا الرأسمال المسيطر الموجود لدى الاتحادات الشركات الكبرى او تحت تصرف التكتلات الاقتصادية العملاقة من عامة وخاصة يعمل علانية او في الخفاء ، قد ألحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد الحر وخصيتق عليه الانفاس . وهؤلاء المنتجعون الذين عرّفوا الآن بحرصهم على استقلالهم وصيانتهم من كل تدخل من جانب الدولة ، اخذوا هم انفسهم يتجهون اليها طالعين حمايتها والتدخل لاتخاذ ما يصبون مصالحهم . من ذلك مثلاً لجنة هاريمان التي عينتها غرفة التجارة في الولايات المتحدة الاميركية بعد ان اخذت تطالب ، منذ تشرين الاول ١٩٣١ ، بوضع « خطة وطنية شاملة تضبط معها الانتاج والتصدير » ، و « التنسيب بين القضايا الاقتصادية » ، عن طريق مجلس وطني . وقام عام ١٩٣٢ ، احد اعضاء المجلس الاقتصادي في الرايخ هو الدكتور هرمان بوخر بصرح على رؤوس الاشهاد بأنه مضى الى حيث لا رجعة « عهد حرية التصرف وحرية المرور » وهذه الروح الفردانية التي لا حد لها ولا نطاق . وراحت الحكومات من جهتها وعلى اختلاف نزعاتها وألوانها تعمل وتسمى ليس لانقاذ النظام الرأسمالي فمحسب بل خوفاً من ان تلسبب لشعوبها يجرّوح لا تستطع وضربات مميّنة . ولهذا راحت الدولة توسع كثيراً من

نطاق عملها خلال هذه السنوات ليس بالتخاذل الاجراءات والتدابير العامة فحسب ، بل ايضاً بفرض الضرائب والرسوم الجمركية وفرض نظام التقنين والقياس بنفسها بأشغال ضخمة في البلاد ، كما اتخذت ترتيبات نقدية واستلذت قوانين اجتماعية وازافت الى هذا كله سلسلة من المداخلات الخاصة كمساعدة المشروعات التي تعاني الصعوبات ويتهددها الخطر ، والتشريعات المشجعة او القاضية بتأليف التكتلات والاتفاقات ومن بينها الركون الى التأمين ، وتوجيه الانتاج في بعض المجالات ، وفي البلدان المنتهجة سياسة الاكتفاء الذاتي في كل قطاعات الحياة الاقتصادية .

وهكذا وضعت الدولة كل نفوذها لتأمين تنظيم النشاط الاقتصادي بعد ان ألحقت به وادخلت عليه تشويشاً ، ايجابية الاستثمار الحر فكادت تجره الى الفوضى التامة . فقد حاولت جاهدة تحقيق تنظيم الاسعار والتحكم بها وترويضها ، ومعالجة المصاعب التي يلاقيها الانتاج بعد ان تضخم واستشرى واستبطر ، وبأثرة الطلب وتشجيع الإقدام عليه . وقد اضافت الى هذه الذرائع الاقتصادية الطابع ، وسائل اخرى تدخل في صميم السياسة كتحديد النفوذ الثابت لبعض الهيئات الاستثمارية الكبرى (تأمين البنك الاهلي في فرنسا وبعض المصانع الحربية) ، وتأمين بعض الخدمات للمواطنين ، بكلفة ادنى (كالتشريع الخاص بالبضائع الشعبية في الولايات المتحدة الاميركية) ، وادخال الطمأنينة وتوفيرها للجميع ، ومختصر القول انما قدرة الاممة وزيادة طاقتها في حالة حدوث حرب وغير ذلك من التدابير . كذلك اتخذت الدولة نفسها ، في كل مكان تقريباً الاجراءات ضد البطالة ، وتوجيهه ، وضد الشيخوخة والمرض ، وحملت اخيراً محل الجهود الفردي في القطاعات التي لا حول لهذا الجهود ولا طول لتأمين الفعالية المرجوة .

اولى وسائل التسييج حول المنتجين كان التفكير بفرض رسوم سياسة الحماية الجمركية
جمركية تحمي السوق الداخلية وتصونها من المزاخمة الاجنبية .
وقد جاء هذا التدبير فوراً في هذه البلدان التي يسيطر عليها جو من تقاليد الحماية ألقته الجماهير لم يلبث ان فرض نفسه حتى على هؤلاء الذين كانوا مستمسكين ، ولو بشكل متراخ ، بسياسة التجارة الحرة او الباب المفتوح . ومنذ عام ١٩٣٠ ، راحت الولايات المتحدة الاميركية ، اكثر دول الارض اخذاً بسياسة الحماية ، تقوي من وسائل الحماية عندها ، وذلك بفرض التعريف الجديدة المعروفة بتعريف هاولي سموط . وفي السنة ذاتها حذت حذوها كل من فرنسا وكندا وايطاليا واسبانيا ، ولم تلبث ان نسجت على منوالها ايضاً كل من الهند والارجنتين ، والبرازيل والصين ، ولا سيما انكلترا التي بعد ان استكملت تطورها في هذا المجال ، اعلنت سياسة الحماية التجارية الكاملة . فمنذ تشكيل الحكومة الوطنية برئاسة مكدونالد ، هذه الحكومة التي اطلت على انكلترا اثر الانتخابات العامة التي أجرتها عام ١٩٣١ ، اقر مجلس العموم قانون التعريف الجمركية على الاستيراد (غير العادي) . وهو قالون يتيح لوزير المالية ان يفرض لسته اشهر رسوماً جمركية تبلغ احياناً ١٠٠ ٪ من قيمة البضاعة على الاستيرادات غير العادية

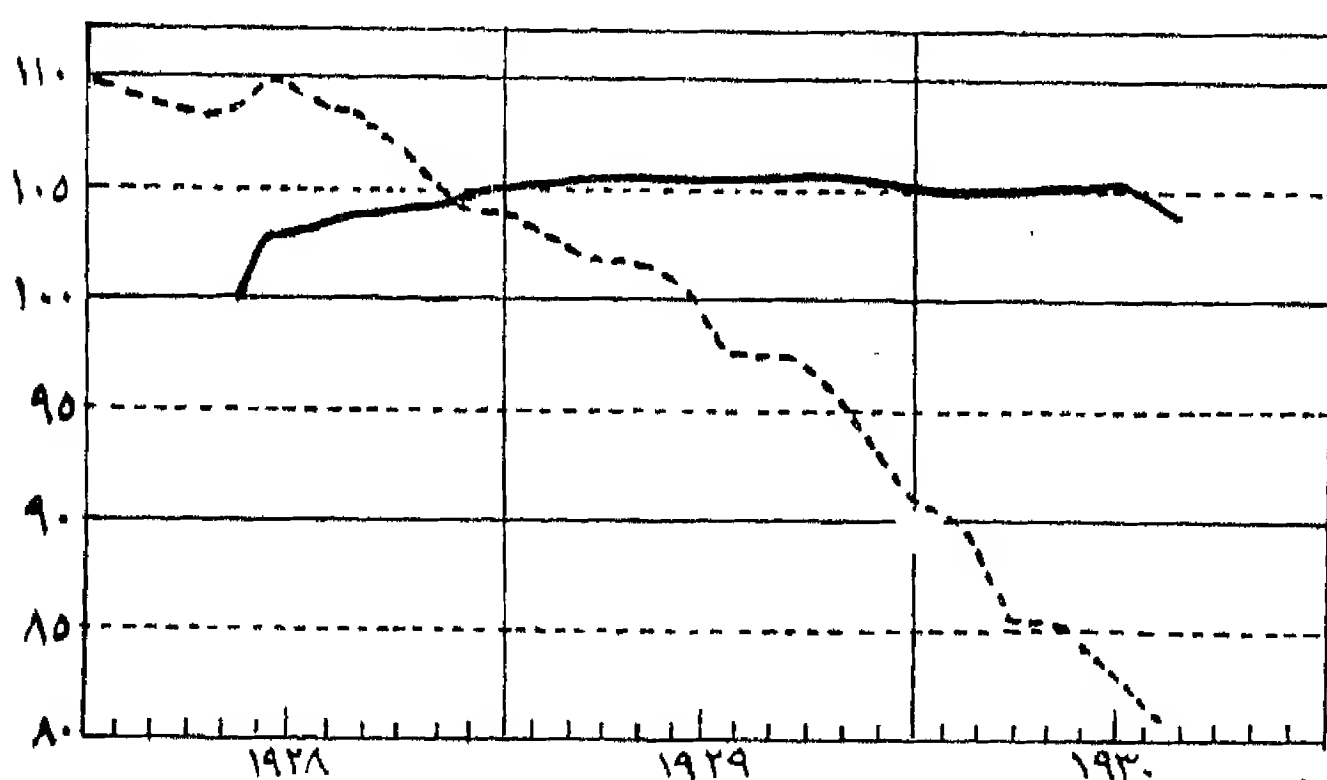
والكماليات) وعلى المصنوعات المشغولة وفي شباط (فبراير) ١٩٣٢ فرض القانون الخاص برسوم الاستيراد ، نظاماً جمركياً متساكاً كلياً . وهكذا رأت انكلترا نفسها مسلحة لتتقدم سلسلة من المعاهدات التجارية ولتؤلف نوعاً من الاتحاد الجمركي ، مع بلدان الدومنيون ، عن طريق اتفاقات اوتوا .

واخذت سياسة الحماية الجمركية تتسع وتشتد في السنوات التالية ، اذ اخذت كل دول العالم تلغي الواحدة منها ثلواً الاخرى ، المعاهدات والاتفاقات التي تنص على الدولة الاصحتر رعاية كما راحت تشن حرباً جمركية على بعضها البعض اخذت تقسو وتشتد . وهكذا نرى معامل الحماية ترتفع تباعاً في فرنسا من ١٧٤٨ بالمائة عام ١٩٣٢ ، الى ٢٩٤ الى ٢٩٤ بالمائة عام ١٩٣٥ ، وفي ألمانيا من ٨٤١ بالمائة عام ١٩٢٩ ، الى ٢٩٤ بالمائة عام ١٩٣٧ ، وفي إيطاليا من ١١٤٩ بالمائة الى ١٩٤٤ ، حتى في انكلترا نفسها ارتفع هذا المعامل من ١٩٤٣ بالمائة الى ٢٣٤ بالمائة بين التاريخين المذكورين . الا انه كان من نتيجة هبوط الاسعار المتواصل ان عجزت الرسوم الجمركية عن تأمين الدفاع المطلوب ، فعمدت الحكومات ، اذ ذاك ، الى وسائل النجح وافضل للحماية بفرض الحظر على الاستيراد ولا سيما الاعتصام بسياسة تقنين الاستيراد هذه السياسة التي كان من شأنها ان تحدد الكمية المستوردة من هذا الصنف او ذاك . وعلى مثل هذه السياسة سارت فرنسا على الاخص منذ عام ١٩٣١ .

سياسة الانكماش المالي الى جانب تدابير الحماية ، اخذت الحكومة بسياسة تعويم المشروعات التي تعاني بعض الصعوبات ، وتأمين هامش للربح عن طريق تخفيض اسعار الكلفة . والوسيلة التقليدية المتبعة هنا هي سياسة الانكماش المالي ، اي التقليل من وسائل الدفع وتخفيض الاجور ، وتضييق عمليات التسليف المصرفي الامر الذي تضطر معه البيوتات الصناعية الى تصفية مخزونها كما تضطر بالنهاية الى تصفية المشروعات الهامشية ، والمحافظة على ميزان المدفوعات عن طريق خفض النفقات العامة وزيادة الضرائب . الا ان سياسة الانكماش المالي تبقى أعجز من ان تؤمن الدعم المالي الذي كان يتم من قبل بصورة اوتوماتيكية ، وذلك بسبب الامة المتزايدة لرأس المال المحدد في المشروعات وبسبب التكاليف العامة التي لا يمكن ضغطها او عصرها ، ولا سيما الاتفاقيات الصناعية التي باستطاعتها الصمود في وجه هبوط الاسعار . والامر يبدو بوضوح في ألمانيا حيث تهبط الاسعار غير المتكثلة ٥٥ بالمائة بين ١٩٢٩-١٩٣٣ ، بينما الاسعار التي يفرضها التكتل الاحتكاري تبقى مستقرة ولا تهبط في آخر الامر الا بنسبة ٢١ بالمائة . وهذا الانكماش المالي في مثل هذه الاوضاع والحالات ، كان قليل الاثر ، ضعيف الجدوى كما ان تخفيض الاجور جاء متفاوتاً بين فئة واخرى .

اما موازنة الدول فقد كان من الصعب جداً ضغطها وعصرها في الوقت الذي اخذت فيه تؤثر عليها جدياً جباية الرسوم المالية ، وترزح تحت وطأة الاعانات . فمساعدة البطالة وتعويم

الاستثمارات التي يتهدها الخطر ، والتدخل في الاسواق مساعدة للمنتجين بواسطة اعانات توزع بمثابة تشجيع للانتاج او للتقليل منه . وقد امكن للدولة تخفيف الضرائب عن طريق اتفاقات المقاصة او المعاوضة ، وذلك تجنباً ، قدر المستطاع ، لتحويل العملات الصعبة . وقد فرضت في المانيا ، عام ١٩٣٦ ، عقوبات قاسية حتى عقوبة الموت ، على من يحاول تهريب امواله للخارج او يقيمها خارج البلاد . كل هذه التدابير أبقت الاسعار في مستوى أعلى من مستواها في البلدان التي تسير على سياسة الانكماش المالي وتثير الصعوبات والمراقيل في وجه عمليات التصدير . وهكذا راح الدكتور شاخنت يحاول اختباراً اعتبره بديلاً لسياسة الانكماش ، منها مثلاً « الماركات المسجلة » او « الماركات السياحية » التي لم تختلف قيمتها في المانيا عن قيمة



شكل ٥ - سعر الاحتكار وسعر المنافسة في المانيا بين ١٩٢٨ - ١٩٣٩

المارك العادي بينما كانت تشتري في الخارج بسعر ادنى من السعر العالمي ، ولإشارتها الحق بالحصول على شكات محرة بالمارك تقبضها المصارف الالمانية داخل البلاد بسعرها الرسمي . وتكون هذه العملات الاجنبية التي دفعت بالمقابل لها في المصارف الاجنبية ، عملة احتياطية للتبادل تفيد في استهلاك الديون المجددة . وهذه الطريقة الدقيقة للغاية يقتضي لها بالطبع محاسبة معقدة للغاية ، انما كانت تتيح استهلاك الديون تدريجياً ويسهل المشتريات من الخارج دون نقل او انتقال العملات وبدون ان تتعرض العملات الوطنية لقيود القطع وتطوراته ، كما انها ساعدت على التمويل بالتحامات وتأمين عملية التسليح ، وسهلت من جهة اخرى ، تأمين استقرار النقد في الداخل . وهكذا قل عن المارك (Ask) الذي لم يكن يصرف الا في شراء بضائع المانية . اما تمويل الاشغال الكبرى في الداخل ، فقد تأمن اما بسندات على الخزينة او بسحوبات خاصة من قبل متعديين خصوصيين معتمدين لدى الاسواق العامة ، تعتمد الحكومة وتضمنهم . اما في ايطاليا ، ففي

أيار (مايو) ١٩٣٥ ، ألغت الحكومة ادارة خاصة لم تلبث ان اصبحت وكالة وزارية لمكتب القطع والعمل الصعبة . الا ان انشاء مكتب القطع لم يحل قط دون هبوط سعر اللير في تشرين الاول ١٩٣٦ ، ودون التضخم المالي فيها بعد .

والحكومات التي لم تؤسس فيها مكتباً لمراقبة القطع ، لم تكن اقل احترازاً من غيرها واهتماماً بتطورات نقدها . فقد انشأت بريطانيا العظمى مكتباً خاصاً لامور القطع تمكنت معه من توجيه هبوط الجنيه بحيث تبقى له الاسبقية على الدولار في كل معاملات التصدير ، بعد ان اتخذت ، عام ١٩٣١ ، الاجراءات اللازمة لذلك . وفي الولايات المتحدة الاميركية ، انتهجت الحكومة سياسة من التدابير النقدية عرفت معها ان « توجه » الدولار .

عملية انقاذ الشرورات
التي تعاني الضيق
من بين المهات الكبيرة التي كان على الحكومات المضطلمة
بمسؤولياتها مواجهتها ، مهمة لإنقاذ مشروعات الاستثمار الكبرى
التي تعاني الضنك ويهددها الخطر . فقد انشأت الحكومة الاميركية ، منذ عام ١٩٣٢ ، الوكالة المالية للتعمير (R. F. C.) التي عهدت اليها بمهمة تسليف الاعتمادات اللازمة للمصارف ولشركات التأمين والتسليف الزراعي . وما كادت تظهر حكومة الديوقراطيين حق راح عدد من الولايات في الاتحاد يعلن تأجيل وفاء الديون على اراضي الولاية ، واغلاق مؤسسات التسليف . وعندما تسلم الرئيس روزفلت مهام الادارة في الرابع من آذار ١٩٣٣ لم يكن في البلاد مصرف واحد فاتح ابوابه . فعمد ، قبل كل شيء ، الى منع تصدير الدولار للخارج . واتخذ قراراً عاماً بتأجيل وفاء الديون ، وعمد الى تنزيل قيمة الدولار ، وانشأ مراقبة على المصارف . وقانون طوارئ المصارف أولى وزير المالية حق تعيين مراقب مالي مؤقت على كل مصرف وطني يعاني بعض الصعوبات ، مع تحويل هذا المراقب الصلاحيات الكاملة لاعادة تنظيمه بشرط موافقة ثلثي المساهمين او موافقة ٧٥٪ من اصحاب الودائع فيه .

واضطرت الحكومة للفرنسية ، من جهتها ، الى تعويم بعض المؤسسات المالية التي تعاني صعوبات كبيرة ، بضمانها سلامة المبالغ المودعة فيها والتي تعود للآلاف من المودعين في مصرف الالزاس واللورين والمصرف الاهلي للتسليف . وقد كانت الحكومة ، منذ الاول للشركات العامة عبر الأطلسي ولشركة النقل الجوي . وهذه السياسة التي قامت على تأميم الخسائر انتهجتها ألمانيا هي الاخرى ، بعد ان اضطرت الى ان تضمن الودائع المصرفية . وتجنباً لانهايار عام في النظام المصرفي في البلاد ، اشترت قسماً كبيراً من اسهمها . وفي ايطاليا فتحت وزارة المالية اعتماداً خاصاً للشركة الصناعية المالية الايطالية ، التي بادرت في الحال الى انقاذ مؤسستين للاعمال المصرفية في البلاد ، هما بنك التسليف والبنك التجاري . وفي الوقت ذاته عمدت الحكومة الى تشكيل المعهد الصناعي للتعمير (I. R. I.) الذي حاكى من قريب المعهد الاميركي المعروف (R. F. C.) هووفر والمصرف العقاري الايطالي (I. M. I.) مهمتها اصدار سندات بضمانة الحكومة بقصد تصفية المؤسسات التي يترصدها الخطر ، او لتسليف الاعتمادات الطويلة الاجل

أو قصيرة الاجل للمؤسسات التي تنعم بالعافية . واكبر مثل على بعض الاعمال التي قام بها هذان الممهدان : عملية انقاذ الشركة الكهربائية المائية في مقاطعة (البيامونت S / P) بعد ان هبطت قيمة اسهمها من ٣٦٩ لير في شباط ١٩٢٥ الى ٢١ لير في ٣١ كانون الاول ١٩٣٢ ، ومعهد البناء الصناعي اعاد الى اسهمه القيمة الاسمية التي كانت لها عند الاصدار ، وحوّلها الى شركات اخرى طرحت في التداول اسهمها ضمنّت الحكومة فوائدها . وفي بلجيكا اضطرت الحكومة الى مد يد الانقاذ الى مصرف العمل والى مصارف آخر .

استعملت كل حكومة الاموال العامة كما استعملت كل سياسة المساعدات المالية والتوظيف سلطتها الادارية لتقديم مساعدات مالية الهدف منها تشجيع المؤسسات الانتاجية التي تعاني من الصعوبات ، او لدعم الاسواق ، بالحوّل دون مزاحمة بعض المنتوجات الاجنبية لها .

وفي سبيل دعم المزارعين وتوفير قوة شرائية لهم شبيهة بالقوة التي كانت لهم أثناء الحرب ، عمد الرئيس روزفلت الى اصدار قانون التنسيب الزراعي المعروف بالحروف الثلاثة (A A A) وبموجب هذا القانون ، انشئ المكتب الزراعي الذي اتخذ اجراءات حازمة ، منها مثلاً تخفيض المساحات الزراعية الخاصة وبعض المحاصيل (التبغ والقطن) وذبح الماشية ، واجبار الولاية على دفع مكافآت تشجيعية للمزارعين برسم تعويضات لهم تقتطع من الصناعات التي تجري عليها اول تحويل (قدفعت مصانع الطحين رسماً معيناً على القمح) . ودفعت في انكلترا مبالغ لمربي الماشية ، ولمنتجي الحليب (بشكل توزيعات بسعر مخفض لاولاد المدارس) ، ولمنتجي الشوفان والشعير . وفي فرنسا ، اشترت الدولة كل الكحول المستخرجة من النبيذ الفائض عن الاستهلاك المحلي ، وخصصت علاوة صيانة للمزارعين الذين يخزنون محاصيلهم من القمح ، ودفعت ، عام ١٩٣٥ ، تعويضات للكرّامين الذين اضطروا لاستبدال نصوبهم ، ومكافآت لمصدري الزبدة والمنتوجات الراقنية .

مسلك الحكومة بشأن الاسعار والاجور لم يتسم قسوف الحكومة في مجالات الاسعار والاجور بل ذات الطابع . ففي الولايات المتحدة الاميركية ، انصرف نشاط الحكومة الى تنقية السوق الداخلية الضخمة قبل ان تهتم بتأمين اسواق جديدة لها في الخارج . ولذا حرصت قبل كل شيء ، على رفع الاجور واسعار المواد الزراعية بحيث تتوفر للمزارعين وللعمال القدرة الشرائية اللازمة ، وبالتالي اتخاذ الوسائل التي تؤمن انتاجية طيبة للمشاريع الاستثمارية . وحاولت فرنسا من جهتها عن طريق الاتفاقات المعروفة باتفاقات مانتون ، بعث النشاط في الحركة الاقتصادية بتقوية القدرة الشرائية ، وبحرصها على الا يفسد ارتفاع الاسعار الغاية من رفع الاجور والمرتبات . اما في المانيا التي كان يهيمها ، قبل كل شيء ، تشجيع حركة التصدير ، فقد حرصت حكومتها ، على تأمين الاستقرار ، للمارك الألماني ،

وبالتالي تأمين الاستقرار للأسعار والأجور . فقد جرى تثبيت الأسعار فيها على معدل سنة ١٩٣٢ ، وراحت الشركة الغذائية تفرض رسوماً عالية على المبيعات وتؤمن حاجة المستهلكين عن طريق الزامهم استلام حاجتهم من المواد الغذائية بأسعار محددة . وحاولت الحكومة الإيطالية ، من جهتها ، تحويل المستهلكين عن استهلاك اللحوم والخضروات والثمار الطازجة والزيت ، أي كل هذه المواد الغذائية التي إما لا تفي بالحاجة أو أنه يتوجب استيرادها من الخارج ، أو أنها تصلح للتصدير ، وتؤمن بالتالي قطعاً قادراً للبلاد . فقد انصرف جل عنايتها في هذا المجال إلى توجيه انظار المستهلكين للسّمك والأجبان والنشويات . وجرى في فرنسا ، عام ١٩٣٧ تحديد أسعار بعض المنتوجات الزراعية .

انكى الرزايا واشدها هولا ووطاة على الاطلاق البطالة . قالى جانب هذا معالجة البطالة الفريق من العمال المحظوظين نسبياً الذين استمروا في عملهم ، هنالك ملايين منهم عاطلون عن العمل كلياً أو جزئياً أو بصورة متقطعة . ولذا نراهم عرضة للهواجس والهموم والبؤس التي تفتابهم ليل نهار . فوسائل الاسعاف التقليدية كالضمان ضد البطالة ، والتأمين الخاص أو العام التي كانوا يعملون عليها عادة في المرحلة الاولى من مراحل الأزمة ، لم تلبث ان أصبحت عاجزة عن بعث الطمأنينة في النفوس . ولذا كان لا بد من توزيع تعويضات بصورة منتظمة وفقاً للنظام المعمول به في انكلترا ، هذه التعويضات الحاصلة أساساً من الحسومات المقتطعة من اجور العمال إلى جانب هذه المساعدات المالية التي تدفعها خزانة الدولة مما يوازي تقريباً نصف مرتب العامل أو اجره قبل انقطاعه عن العمل . وبالنظر لوفرة البضائع المكسدة في المناير ، على اختلاف انواعها التي لم تكن لتفسح استخدام عمال عاطلين عند المباشرة بإنتاج بضائع جديدة ، لا يمكن تصريفها ، فقد لجأت الحكومات إلى اجراءات طالما لجأت إليها من قبل لامتصاص البطالة وتشغيل العاطلين عن العمل ففي كل بلدان العالم ، وفي جميع القارات على السواء ، تفتتح ورشات عمل لشق الطرقات وانشاء الاوتوسرادات ، وبناء الخزانات والسدود والمساكن الشعبية وقد بلغ قيمة المبالغ التي صرفتها الدول على هذه الاشغال عام ١٩٣٣ - ١٩٣٤ نحواً من ٦٠ ٪ من مجموع موازنتها . وفي المانيا ، عام ١٩٣٧ ، كان ٧٢،٦ ٪ من الانشاءات والمباني على حساب الدولة . وخصصت انكلترا ١١٥ مليون جنيه لبناء مساكن شعبية وتشكلت في الولايات المتحدة الاميركية ، تحت ادارة هاري هوبكنز وكالة خاصة عُرفت باسم وكالة النهوض بالاشغال ، كان من اهم اهدافها ، استخدام العاطلين عن العمل (بمعدل ٣ - ٥ ملايين عامل) وتدفع لهم اجور تأمينية ادنى قليلاً من الاجور المألوفة ، انما كانت تفي لتأمين حياة كريمة . وتبقى مساعدات التأمين وفقاً على اصحاب المعاهات والشيوخ وغير المؤهلين الذين لا يمكن الانتفاع بهم .

ومكذا نرى ان عودة الامور الى مجاريها الطبيعية انما تمت ، في المرحلة الاولى ، بواسطة

مؤسسات الدولة ، كما ان هذه المؤسسات قامت بالمهمة نفسها ولو بصورة مستورة . وفي سبيل
العاطلين الجدد ، انشأت الولايات المتحدة مخيمات عمل (١٥٠٠ مخيم) ضمت بين ١٩٣٣ -
١٩٤٠ نحو ٢٤٥٠٠٠٠٠٠ عامل استخدموا في تخفيف المستنقعات واعمال توسيع الطرقات
وغير ذلك من الاشغال العامة . وفي المانيا استغرقت الانشاءات العمرانية عندداً كبيراً من
العمال . واخذ هذا العدد بالهبوط والتناقص من ٥٠٥٧٩٠٠٠ عام ١٩٣٣ ، الى ٤٠٧٣٣٠٠٠ عام
١٩٣٣ ، والى ٢٠٦٥٧٠٠٠ عام ١٩٣٦ . وجاءت خطة السنوات الاربع التي وضعت لتطوير
انتاج المعدات الحربية السريع والكثيف تمكن معامل الصناعة الثقيلة التي لم تكن تستغل سوى
٣٠ ٪ من طاقتها الانتاجية ، من ان تقتص البطالة كلياً في البلاد . وسياسة الاكتفاء الذاتي التي فتحت
اسواقاً جديدة للصناعات الكيماوية والميكانيكية ، عملت هي الاخرى في الاتجاه
ذاته . كذلك انشاء مصلحة العمل الالزامي ، ثم في آخر المطاف العودة الى سياسة الخدمة
العسكرية العاملة سنة ١٩٣٥ .

والصناعة الحربية اتاحت لاطاليا هي الاخرى ، ان تقتص قسماً كبيراً من العاطلين من
العمل . وفرنسا لم تتخذ اجراءات حاسمة بهذا الصدد الا عندما استلمت الجبهة الوطنية الحكم
في البلاد . وكان من نتائج العمل بأسرع الاربعين ساعة عمل ان انخفض عدد العاطلين من
العمل في البلاد ، وذلك بنسبة ١٣ و ٣ بالمائة بين ١٩٣٦ - ١٩٣٨ ، ولم يخرج الامر عن كونه ،
في الواقع ، سوى تدبير يخفف ، وليس امتصاصاً كاملاً اذ ان البطالة الجزئية بقيت قائمة في
البلاد ، وقد كان هنا تأثيره الظاهر للقانون الذي قرره الخدمه العسكرية ، وبذلك ازداد
الجيش ١٠٠٠٠٠٠ جندي ، كما ان استخدام ادارة السكة الحديدية لـ ٨٠٠٠٠٠ عامل اضافي
وتقوية الصناعات الحربية خففت كثيراً من وطأة البطالة . وهكذا ان هجر الاشغال العامة ،
بعد سنة ١٩٣٤ عن استئصال البطالة في البلاد ، وتطور العلاقات الدولية ، كل هذه العوامل
وجهت الدول الكبرى وجهة الصناعات الحربية التي جاءت تكمل الدور الذي لعبته الاشغال
العامة وتحمل محلها . ومنذ عام ١٩٣٦ ، اخذت الاعتمادات المرسدة في موازفات هذه الدول
تفوق بكثير الاعتمادات الاخرى . وهذه الصناعات كانت بالفعل وراء عودة النشاط الصناعي ،
عام ١٩٣٤ والتي حالت دون وقوع نكسة اقتصادية عام ١٩٣٨ . وبالمثل ، فالبلدان التي طر
غرار المانيا انفقت كثيراً على تسليحها ، شهدت في هذا الوقت بالذات زيادة ملحوظة في
نشاطها ، بينما الولايات المتحدة والدول الاخرى التي اتجه اقتصادها وجهة السلام عرفت
نكسة محسوسة .

وتدخلت الحكومات ايضاً لتنظيم الانتاج والمبادلات التجارية . فقد انشأت
تنظيم الاقتصاد
حكومة الولايات المتحدة ، في هذا المجال ، مراقبة لم تراشد منها في كل
الدول الحرة ، فانخذت عدداً من الاجراءات لتحديد معها الاصول والقواعد الخاصة بتأليف رأس
المال ، وتعيين المحافظين والمديرين ومراقبة اعمال المصارف التجارية . فالمصارف التي تزيد فيها

قيمة الودائع على مليون دولار ، رأت نفسها مضطرة للتأمين عليها في حلقة المصارف الاتحادية للاحتياطي . وللمصارف المنتسبة للاتحاد وحدها حق بالاسهم . وأخضع إصدار اسهم جديدة لقوانين بغية الحؤول دون تصريف السندات المشبوهة او المزورة او تلك التي لا رصيد فعلي لها .

وحاولت الحكومة في فرنسا ، منذ عام ١٩٣٦ ، الحؤول دون تخفيض سعر الخمر وذلك بمحصر قسم من المحصول في المزرعة . واتخذ التدبير نفسه عام ١٩٣٤ لمحصول القمح . وحظر القانون من زيادة زراعة الكرمة اكثر من ١٠ هكتارات ، كما حظر ري الكرمة وسقيتها ، وبيع تقاوى قمح ذات مردود طيب ، وفرض تغيير طبيعة الفائض من هذا المحصول وحظر من انشاء معامل جديدة للسكر . وانشىء عام ١٩٣٦ مكتب القمح الذي اخذ ينظم مبيعات هذا الصنف ويحدد من اسعاره . وتدخلت الحكومة في سويسرا في صناعة الساعات والصناعة الفندقية والتطريز . واصبحت الزراعة في انكلترا اكثر المجالات تنظيماً وتقييداً مع القوانين التي صدرت عام ١٩٣٣ ، وهي قوانين حددت السعر الأدنى للحليب والكمية التي يمكن التصرف بها ، كما حددت المساحة التي يمكن زرعها بطاطا . وتدخلت الدولة لتنظيم الصناعات الفخمية والقطنية ، والصلب والورش البحرية . وفي البرازيل ، امرت الحكومة الاتحادية بحرق ٣٦ مليون شوال من البن الذي لم يمكن تصريفه او بيعه .

ففي المجال الصناعي في الولايات المتحدة الاميركية ، شكل قانون النهوض بالصناعة الوطنية (*N R A*) الصادر في ١٦ حزيران ١٩٣٣ ، والقوانين الاخرى التي تنظم المنافسة الشريفة ، والتي رمت الى مكافحة البطالة ، احدي المراحل الاقصر والاقرب الى الكمال لتجربة الاقتصاد الموجه التي عرفها العالم ، اذ ذاك . فقد فرضوا اتفاقات ضمن كل حرفة او مهنة ، كما سمحوا بقيام اتفاقات بين مهنة واخرى فحالت القوانين المحرمة للتكتلات التجارية دون القيام بمثلها حق الآن . . وفي ايطاليا راحت مكاتب الاحتكارات بمراقبة دقيقة حول عدد من الصناعات ذات المنفعة العامة . وقد صدرت ، عام ١٩٣٢ ، قوانين ايطالية واخرى المانية عام ١٩٣٣ ، جعلت التكتلات التجارية إلزامية في كلا البلدين . وفي فرنسا حيث كان قانون العقوبات المدني مضاداً للتكتلات الاحتكارية ، فقد فرضت المراسيم الاشتراكية ، التي صدرت عام ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ، قيام تكتلات مهنية ، بين مصائد الاسماك والمطاحن وتجارة الخردوات ، وسكة الحديد والطرق ، او بين الخطوط الحديدية ، والترع المائية . كذلك حظرت الدول ، لمدة عشر سنوات ، إنشاء مصانع احذية جديدة ، وتوسيع الانشاءات القائمة فيها كما حظرت عام ١٩٣٦ ، انشاء مخازن جديدة موحدة الاسعار ، والاسواق النقلة على الشاحنات عام ١٩٣٧ .

وعلى هذا فليس ايضاً الاتفاقات الدولية . فقد سمحت الحكومات المعنية جهودها لانجاح مثل هذه الاتفاقات التي تنظم انتاج المطاط ، عام ١٩٣٤ ، والسكر ، مع الخطة المعروفة بخطة

سادبورن للتثبيت الموضوعة عام ١٩٣١ ، والاتفاقات الخاصة بالخشب المنشور ، عام ١٩٣٦ ، والاتفاق الآخر الخاص بالتصدير ، عام ١٩٣١ ، الذي استطاع ان يخفض عام ١٩٣٣ ، انتاج هذا الصنف الى ثلث انتاجه عام ١٩٢٩ . وهكذا طلع علينا بين ١٩٢٩ - ١٩٣٢ ، اثنا وخمسون اتفاقاً دولياً ، معظمها اتفاقات اقليمية عقدت بين دول الاتفاق الصغير . من ذلك مثلاً اتفاق اوتوا بين انكلترا ودول الدومنيون . . وبينها هذه الاتفاقات الثنائية العديدة التي عقدتها ألمانيا . وفي عام ١٩٣٦ ، عقدت الدول السكندينية مع بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ ، هدنة جمركية في مدينة اسلو .

وهكذا نرى الدول تتزع الى تشكيل تكتلات اقتصادية ، فأطلت علينا في المجالين الوطني والدولي صورة مسممة للتخطيط الاقتصادي لا تزال بعد غائمة في الازهان وغير مكتملة القسمة حتى في هذه الدولة بالذات التي عرفت بتمسكها بسياسة حرية التبادل التجاري كالولايات المتحدة الاميركية . فالاقتصاد ولا سيما الريفي منه خضع للتخطيط الى حد بعيد . فكيف الامر بتلك البلدان التي لم تكن وسخت فيها بعد اصول هذه السياسة واعرافها . فلا عجب والحالة هذه ان يأتي عمل الحكومة فيها اعلى توجيهاً واوسع مراقبة .

وتنشط القطاع العام للعمل بنسبة ما اصاب به القطاع الخاص من تطور القطاع العام عجز وقعود . فشمرت الحكومات عن سواعدها وقولت بنفسها القيام بالاعمال والنهوض بالمسؤوليات التي لم يسبق لها ان تمسست بها من قبل . وهكذا برزت للعيان مشروعات حكومية جديدة وشركات اقتصادية مشتركة بينها وبين الشركات الخاصة . فقد خصت الحكومة الفيدرالية جانباً كبيراً من نشاطها للقطاع العام ليس بشراؤها اسهماً بمتازة في بعض المصارف فحسب ، بل ايضاً بإنشاء عدد من المؤسسات الحكومية التي لم يكن لها من وجود ، من قبل للتسليف العام ، في هذه القطاعات بالذات التي اهملتها المصارف من قبل . فقد وسّعت من نطاق تصرف المصرف الفدرالي في المجال الزراعي ومصارف التسليف لأجل قصير واوجدت مصارف التسليف العقاري في الداخل لتمويل المساكن الشعبية وانشائها وشركة الرهونات الفدرالية الزراعية لتسهيل معاملات التسليف مع الرهن ، ومصرف التصدير والاستيراد لتمويل اعمال التجارة الخارجية . ولعل امثل صورة لهذا النشاط في القطاع الخاص تبرز في مشروع استثمار وادي تنسي الذي كان مشروعاً عظيماً تقوم به الدولة لتطوير منطقة اهل شأنها الى ذلك الحين . وقد أدى ترويض النهر وكبح جماحه الى جعله صالحاً للملاحة وتوفير القوى الكهربائية والمياه اللازمة للري بفضل سلسلة من السدود الضخمة .

وملأت الدولة في فرنسا الفراغ والعجز الذي وقعت فيه رؤوس الاموال ، وذلك بالاشتراك مع رجال المال واصحاب الثروات الخاصة لإنشاء شركات اقتصادية مشتركة . وبفضل مساعدتها المالية هذه التي جاءت مباشرة او مدورة ، طلعت في البلاد شركات احتكارية مختلفة ، منها مثلاً الشركة الوطنية للرون (١٩٣٣) وشركة SNCF التي أنشئت عام ١٩٣٧ برأس

فالبلغت حصة الدولة منه ٥١ بالمئة ، وشركة الرين للقرى المحركة ، وشركة البترول الفرنسية . و أبرمت الدولة اتفاقات مع منتجين في القطاع الخاص محتفظة لهم ببعض الارباح على المبيعات (٣٢ بالمئة) كالمكتب الوطني للازوت . واصبحت الدولة في عداد الصناعيين عندما امنت بعض الصناعات الحربية (١٩٣٦) . وتبدو مساهمة القطاع العام بشكل ابرز ايضا في مجال التسليف ، وتتميز بزيادة حجم التسليف القومي الزراعي ، والمصرف الوطني للتجارة الخارجية للتسليف البحري . وانشأت عام ١٩٣٦ الصندوق الوطني للاسواق الذي اخذ على نفسه تأمين تسهيلات مصرفية لاصحاب الاسواق العامة ، ومصلحة الحوالات البريدية التي بلغت قيمة الودائع التي نقلتها ٤٣٥ مليارا واصبح بالتالي مصرفا عملاقا للتحويلات المالية ، ومصرف التسليف الوطني وهو مصرف حقيقي متخصص في التسليف المتوسط والطويل الأجل في التجارة والصناعة ، وصندوق الودائع والامانات الذي اصبح تحت تصرفه عام ١٩٣٨ ، اكثر من ١٠٠ مليار فرنك ، فكان معاً شركة تأمين ومصرفاً وشركة رسملة الفوائد . وقامت في انكلترا شركات مختلطة ساهمت الدولة في تأسيسها ، منها مثلاً شركة المواصلات والنقل البريطانية عام ١٩٣٣ ، وشركة الاذاعة البريطانية عام ١٩٣٧ .

اما في البلدان ذات الانظمة الدكتاتورية او الجماعية حيث يشتد عمل الدولة ويقسو بعنف ليرتدي شكل مراقبة دقيقة للاقتصاد الوطني ، فالارتباط الوثيق بين الحكومة ورجال المال ، حال دون بروز اي شأن للقطاع العام . ففي المانيا مثلاً تؤلف مشروعات الدولة اصلاً ٩٣ بالمئة من الخدمات العامة (P. T. T.) ومن الخطوط الحديدية ، وتوزيع المياه والغاز والكهرباء . وبما هو ادهى من ذلك بكثير هو ان المؤسسات الاكثر مردوداً وعطاء فقد أعيدت الى القطاع الخاص عام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ . والدولة التي كانت عام ١٩٣٣ ، المساهم الاكبر في المصارف الكبرى ، عمدت عام ١٩٣٧ ، الى تصفية مساهمتها في هذا القطاع ولم تبقى بين يديها وتحت سيطرتها مباشرة ، سوى الشركات الاستخراجية كشركة هيرنيا التي كانت ملكاً للدولة في سنة ١٩١٤ ، وشركة هرمان غورنغ التي كانت تضم شركات استخراجية وصناعية اعتبرت اذ ذاك قليلة الربح (مناجم حديد فقيرة) وشركة $V I A G$ التي تمثل مساهمة الرايخ في عدد من الشركات الخاصة ، ومصانع توليد الكهرباء . ومصانع الألومنيوم ومعامل الصناعات الميكانيكية .

ادت القومية الاقتصادية الى سياسة الاكتفاء الذاتي بهذه الدول
سياسة الاكتفاء الذاتي
التي تفتقر الى احتياطي الذهب في صناديقها ، وكانت عاجزة عن القيام بالتزاماتها المالية لدفع الديون المترتبة عليها (ديون بحمد) ، كما كانت عاجزة عن الحصول على قروض جديدة في وقت حرمتها سياسة الحماية الجمركية المتشددة التي جردتها من كل وسائل الوفاء الممكنة . وهكذا نزعمت كل من دول المانيا وايطاليا واليابان الى تشكيل وحدات منها منعزلة عن باقي اجزاء العالم ، محاولة ان تؤلف من ذاتها مراكز اقتصادية ، تتضارب

اساليبها بصورة جذرية مع مبادئ الرأسمالية التقليدية ، لا سيما مع حرية التجارة القائمة على أساس الذهب .

ولما كانت هذه الدول أعجز من ان تدفع ثمن المواد الخامات المستوردة بالعملات النادرة ، فقد حاولت جاهدة ان تستغني عنها وذلك بتشجيعها الانتاج الوطني في بلادها او بمبادلة هذه المواد المستوردة بالبضائع التي تُصنع عندها . . وقد كان لندرة العملة الصعبة ، والخوف من فكرة الحصار البحري التي لا تزال ذكرياته المريرة عالقة في الازمان ، ان حمل كلا من المانيا وايطاليا على اتخاذ اجراءات تفسد كل عملية استيراد للواد الغذائية والخامات من منشأ زراعي . والتنظيم الذي خضعت له الزراعة في المانيا شجع على تأمين مواسم طيبة من الحرطل (بديلا عن القمح المستورد) ، وخیوط الغزل من انتاج البلاد كالقنب والكتان ، والسكر وتحسين عروق الماشية ، واستمرت في ايطاليا محتمدة ناشطة ، المعركة في سبيل القمح التي ابتدأت عام ١٩٢٥ . فقد وضعت رسوم جمركية عالية على الاستيراد وزيدت كثيراً مساحة الأراضي المستصلحة للزراعة ، لا سيما في الجنوب وفي الجزر الايطالية ، مما أدى الى اعتماد سياسة غلاء الخبز (ضعفي سعره العالمي) ونجحت سياستها في هذا المجال الى حد بعيد . كذلك اخذت في تشجيع الزراعات نصف الاستوائية كالقطن وما شاكل .

وفي المجال الصناعي نشط كثيراً استثمار الموارد الطبيعية التي كانت مهمة للآن لما هي عليه من فقر (مناجم الحديد) ، او تلك التي تستثمر بشكل مرض (النحاس) وتضاعفت الجهود لتنشيط استثمار مناجم الرصاص والتعديني عن البترول او البحث عن بديل له كالوقود المستخرج من الفحم الحجري ، والمطاط الصناعي (بوتا) والجلد الصناعي والمنسوجات الاصطناعية (كالحرير الصناعي واللايتال) ، ومواد التشحيم . وهذه الصناعات الجديدة التي امتدت البلاد بخامات وطنية ، تنعم بتدويل الدولة لها ، بالرغم من التكاليف العالية التي تتطلبها ، وكثيراً ما تكون من جنس ادنى بكثير من المواد الطبيعية .

كذلك اخذوا بتنظيم مكافحة التلف والبذرة في المعادن المستوردة من الخارج . فقد فرضوا ان يستبدل النحاس بالالومينيوم في الاسلاك الكهربائية كما فرضوا جمع الحدائد المتبقية والنفايات على اختلافها التي يمكن صهرها وصبها من جديد والاستفادة منها بشكل من الاشكال ، والقصدير والكروم والنحاس .

التجارة الخارجية في البـلدان
المعتمدة سياسة الاكتفاء الذاتي

كذلك خضعت التجارة الخارجية لتنظيمات دقيقة إذ كانت
المعول الاول لمد البلاد بالخامات التي لا بد لها منها في أمور
التسلح وفي إنتاج مواد صناعية في تصديرها تأمين للعملات الصعبة ،

فقد اخضعت هذه التجارة لاجراءات خاصة من التقنين وإجازات مسبقة للاستيراد والتصدير ، ولاحكام مختلفة أدت الى انشاء عملات من نماذج مختلفة والتقنين في وسائل توفير أسباب النقد اتينا على ذكرها ، وبفضل هذه التدابير أمكن الوصول الى سياسة من الاغراق التجاري مكنت

من تصدير منشوجات شعبية بيعت في الخارج بأدنى من أسعارها في الداخل تحت ستار مصنوعات جاهزة . وهكذا اتاحت اتفاقات تبادل ومقايضة عقدتها الحكومة الألمانية ان تؤمن لها عن طريق مبادلة البضائع المصنوعة ، ما تحتاج اليه من الحاصل والحبوب والتبغ والفساكية ولحم الخنزير التي لم يكن بالامكان تصريفها في البلاد المنتجة لها ، كبلغاريا واليونان وهنغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا وتركيا . وأولى التحكم بالتجارة الخارجية الحكومة الألمانية موقفاً قوياً في كل مفاوضات تقوم بها في المجال التجاري إذ مكنتها من ان تشتري بالجملة كل ما يُعرض للبيع من هذا الصنف او ذاك . فلم نرَ قط في النظام الرأسمالي الحرّ بلداً يتمتع بمثل هذا الموقف المتين المطمئن الذي وقفته المانيا تجاه دول صغرى ، تعاني على درجات مختلفة ، من وضع اقتصادي مهلهل . وهكذا أصبحت المانيا المتعهد الأكبر والزيون الأهم لهذه البلاد . فبين ١٩٣٤ - ١٩٣٨ ، ارتفعت صادرات ألمانيا الى بلغاريا من ٢٢ الى ٥٨ ٪ ، والى اليونان من ١٩ الى ٣٢ ٪ . والى يوغوسلافيا من ١٦ الى ٥٠ ٪ ، والى تركيا من ١٥ الى ٥٢ ٪ ، والى هنغاريا من ٢٠ الى ٤٨ ٪ . كما ان حركة الاستيراد في المانيا ارتفعت ، في هذه الفترة من ٣٠ الى ٦٣,٥ ٪ من بلغاريا ، ومن ٨,٥ الى ٥٠ ٪ من يوغوسلافيا ، ومن ١٣ الى ٤٧,٥ ٪ من تركيا ، ومن ٢٢ الى ٥٠ ٪ من هنغاريا . . . وهكذا نرى كيف ان كل هذه البلدان التي وجدت السوق التي هي بحاجة اليها لتصريف انتاجها ، وقعت بحكم الضرورة في تابعة شديدة الرايخ الثالث وأصبحت مدى حيويًا ومنطقة نفوذ له . وقبل الحرب بكثير ، كانت هذه البلدان قد أصبحت من تابعه الاقتصادية .

والطريقة ذاتها اتبعت مع اميركا اللاتينية : اتفاقات مقايضة والمارك أسكي يفضي الى النتائج ذاتها . فبين ١٩٣٢ - ١٩٣٧ ، زادت الصادرات الألمانية الى بلدان اميركا اللاتينية اربعة أضعافها ، وأصبحت المانيا بعد سنة ١٩٣٦ اول متعهد للبرازيل ولاشيلي والثاني في البيرو وبوليفيا وفنزويلا والمكسيك وغواتيمالا .

وسارت كل من ايطاليا واليابان على الخطة ذاتها ولا سيما ايطاليا بعد عام ١٩٣٥ ، بعد ان شعرت بوطأة العقوبات التي اتخذت ضدها بعد ضمها للحدشة ، وبعد ان تبينت ما هي عليه اوضاعها الاقتصادية والنقدية من وهن وضعف . فقد تألف فيها إذ ذاك ، عشر هيئات تقاسمت فيما بينها التكتلات الصناعية المختلفة ، وعلمية تقنين الاستيراد ، كما أرغم المصدرون على التخلي عن ديونهم في الخارج لمعهد القطع الوطني . وقامت مراقبة شديدة على القطع . واقتصرت مساعدة الحكومة على رجال الصناعة ، بعد أن اطمأنت للخطط والتصميمات التي وضعوها ، واقيت استمساناً عندها . فحظرت الدولة الاستثمارات في بعض المجالات والقطاعات ، وأصبح الاقتصاد الوطني بالفعل اقتصاد حرب وكانت الدولة زبوناً الأكبر ورب العمل الأكبر ، إذ أن معظم الصناعات تعمل من قريب أو بعيد لحسابها .

وعقدت اليابان من جهتها ، عقوداً واتفاقات مماثلة . فقد تعهدت تجاه العراق بشراء كمية

محترمة من انتاجه الوطني تساوي ٢٥ ٪ من قيمة صادراتها اليه ، كما تعهدت بشراء كل محصوله من القطن . ونص الاتفاق الذي عقده مع الهند على ان تباعها ٣٢٥ مليون ياردة من المنسوجات القطنية مقابل كل مليون طن من القطن الخام تشتريه منها . وحاولت في الوقت ذاته ان تنشئ لها امبراطورية تؤمن لها الاكتفاء الذاتي ، تألفت من منشوريا والصين التي أخذت تنظم احتلالها تدريجياً منذ عام ١٩٣٧ .

كان من جراء النتائج التقنية لهذه الاجراءات المالية موجبات تركيز الاستثمارات وتجميعها
سياسة الاكتفاء الذاتي ، ان شجعت الضائقة المالية على تركيز الاستثمارات وحشدتها وعلى اغناء قوة التكتلات الاحتكارية . وخسرت الرأسمالية من حدة طابعها التنافسي لتصبح أكثر فأكثر احتكارية . فقد تألف في انكلترا مثلاً كتلة الحديد البريطاني وكتلة الفولاذ البويطاني ، وأصبح تحت اثرافها أكثر من ٢٠٠٠ مصنع وشركة فرعية وذلك بعد ان عقدت عام ١٩٣٥ ، اتفاقها الممهود من الكتلة الدولية للفولاذ . « ثبتت » أي احتفظت لنفسها كل السوق الداخلية ، وحددت الاسعار وعينت حصص الانتاج ونسبها ، وراقبت مشروعات التوسع التي تضعها شركاتها في المستقبل . وهكذا بطلت كل منافسة لها وانعدمت ، وتم لشريكاتها الثمان عشر التحكم بثلاثي انتاج بريطانيا من الفولاذ . وفي الوقت ذاته ، طلعت علينا التكتلات الاحتكارية للمصنوعات الكيماوية بظهور شركة الصناعة الكيماوية الامبراطورية ، والاونيلفر والكورتولدس والشركة الامبراطورية للتبغ وشركة مصانع سيمنت بورتلاند و دنلوب « والست الكبار » التي راحت تنتج ٩٠ بالمئة من مجموع السيارات الخاصة و ٨٠ بالمئة من وسائل النقل التجاري .

كان عدد المؤسسات الصناعية في ايطاليا ، عام ١٩٣٧ ، اقل بـ ٥٠٠٠ عما كان عليه عددها عام ١٩٣٤ ، يعمل فيها ٥٠٠،٠٠٠ عامل أكثر مما في السابق . فالمشروعات الصناعية التي تعد اقل من ١٠ عمال والتي كانت تمثل ٧٥ بالمئة من هذا المجموع ، لم تعد تمثل اذ ذاك ، سوى ١٠ بالمئة لا غير من مجموع الانتاج في البلاد ، كما لم تعد تمثل سوى ١١ بالمئة من مجموع العمال . فعملية تركيز المصانع سارت جنباً الى جنب وعملية تركيز رؤوس الاموال . ففي عام ١٩٣٦ ، كان اقل من ١ بالمئة من الشركات الايطالية المغفلة يؤلف ٥٠ بالمئة من مجموع رأس المال والاسهم ، وأكثر من ٨٠ بالمئة من هذه الشركات لم يكن ليسكل سوى ٨ بالمئة من مجموع رأس مالها . ودليل الشركات المغفلة يشير بوضوح الى ان ١٢٨ من الشركات الكبرى تملك نصف مجموع رأس المال التابع لهذا النوع من الشركات .

وفي اليابان ، كانت ٦٥ بالمئة من الشركات اليابانية ، عام ١٩٢٩ ، تعود ملكيتها لـ ٧٠٠ شركة ينتمي معظمها لاتحادات تجارية كبرى ، وقد كانت تمثل ١٥ بالمئة من مجموع الشركات اليابانية . اما في اواخر عام ١٩٣٩ ، فقد كان ١٤ اتحاداً تجارياً كبيراً يهيمن على ٦٣ بالمئة من رأس المال المدفوع لهذه الشركات ، و ٧٥ بالمئة من مجموع الودائع المصرفية . وفي هذا التاريخ

بالذات، كانت ١١٢ شركة تحت الاتحاد متسوي، عدا عن ٧٠ شركة أخرى تقع تحت اشرافه غير المباشر. وكان اتحاد متسوي يملك ٩٠ بالمئة من النفط الطبيعي، و ٩٢ بالمئة من مجموع الحديد، و ٧٠ بالمئة من الرصاص، و ٧٥ بالمئة من الكبريت، و ٣٠ بالمئة من الاسلحة، و ١٠٠ بالمئة من الحمض الاستيكي، و ٦٥ بالمئة من البترول، و ١٠٠ بالمئة من السلوليد، و ٩٠ بالمئة من الورق، و ٤٠ بالمئة من الصوف الصناعي، و ٥٠ بالمئة من الجمعة والسكر، كما كان يراقب ٤٠ بالمئة من تجارة البلاد الخارجية. اما تروست متسوبيشي، فقد امتد اشرافه الى اربعة قطاعات رئيسية ودور الصناعة البحرية وصناعة الزجاجيات والقصدير والكحول، كما ان حصته من الانتاج في ٢٤ قطاعاً آخر كانت تتراوح بين ٢٠-٥٠ بالمئة من المجموع. وبعد عام ١٩٣٣، رسمت حركة التركيز الصناعي هذه خطأ لم يسبق اليه في اي بلد من بلدان العالم، سوى في القطاع الزراعي، حيث هبط عدد المنتجين للحريز من ٧٦٧٦، عام ١٩٢٥ الى ٥٢٢٤ عام ١٩٣٦، مع زيادة في الانتاج تزيد قليلاً عن الانتاج الصناعي. واتحاد تجار الاسمدة الكيماوية الذي انشئ عام ١٩٣٢، اخرج من السوق التجارية ٥٠٠ بائع بالفرق، كما غابت عن الانظار بضع مصارف (فلم يبق منها عام ١٩٣٩، سوى ٣٣٩ مصرفاً مقابل ٢١٦٠، في عام ١٩١٢.

وفي المانيا، حيث كانت حركة التركيز سجلت دوراً عظيماً من التطور قبل عام ١٩١٤، فقد شامدا ظهور الاتحادات التجارية كبرى بحيث بلغ عددها ٣٠٠٠ اتحاد عام ١٩٢٩، ضمت شركات من جميع الالوان والنشاطات. وتكاثر في الوقت ذاته، عدد المصارف. وفي سنة ١٩٢٤، انضم مصرف دارمستادت والمصرف الوطني بحيث ألفا معاً مصرف دانات. وفي سنة ١٩٢٩، انضم البنك الالماني الى مصرف دسكونتو. والقانون الذي صدر عام ١٩٣٣، بشأن ضرووة التكتلات التجارية عجل كثيراً في عملية التركيز هذه، وزادها نشاطاً وقوى نفوذ الـ (*Konzerns*) في قلب هذه التكتلات. وقد تناقص عدد المؤسسات التجارية بين ١٩٣٢-١٩٣٧ نحواً من ٣١٥٩٨ وحدة اي ٩ بالمئة، في وقت ازدادت فيه بشكل ملحوظ الاستثمارات وعدد العمال الذين ادخلوا الى العمل. وفي سنة ١٩٣٩ كانت ١٩٥ شركة تجارية، اي ٣،٦ بالمئة من مجموع الشركات، تملك ٥٨ بالمئة من مجموع رأس المال والاسهم. وكانت الصناعة الكيماوية في البلاد، عام ١٩٣٨، تعد ٢٥٨ شركة بلغ رأسمالها الموزع اسهماً ١٩٢٤ مليون مارك، مقابل ٤٦٤ شركة عام ١٩٣٢ بذات رأس المال. وشركة سيمنس التي تهيمن على الصناعة الكهربائية توسع نشاطاتها بحيث تضم الكبلات (الاسلاك) والغراموفونات والصناعات الحربية، كما هيمنت شركة بونا على الصيدلة والادوات المنزلية، واحتكرت شركة باتسمان صناعة اجهزة تصفيح المعادن وصناعة الدراجات واستخراج الفحم الحجري. والصناعة السينائية آلت الى يد شركتين كبيرتين هما *U.F.A.* وتويدس وشركة ا. ج فارس الصناعية التي كانت تستخدم عام ١٩٣٩ نحواً من ٢٥ بالمئة من مجموع الشغيلة العاملين في الصناعة الكيماوية

الالمانية ، كانت تملك ٣٣ بالمائة من الرأسمال الاسمي الموظف في هذه الصناعة بقطع النظر عن فروعها الاخرى القائمة في سويسرا والسويد ، والمعقود التي ابرمتها مع الشركات الاجنبية ، كشركة ستاندارد اويل في نيوجرسي وغيرها .

والشواهد على سياسة التركيز الصناعي في الولايات المتحدة الاميركية اكثر من ان تحصى بعد ان خضعت هذه الشركات للانصهار والتقوية من قبل اتحاد ارباب العمل بعد ان رأت تشجيعاً من القوانين المرعية . ففي مجال صناعة السيارات وشركات الانتاجية الكبرى : فورد والجنرال موتورز والكريسلر التي كانت تنتج ، عام ١٩٢٠ نحواً من ٧١ بالمائة و ٨٣ بالمائة من مجموع الانتاج ، عام ١٩٣٠ ، ارتفع انتاجها عام ١٩٣٨ ، الى ٩٠٪ . أما الشركات الكبرى لانتاج الفولاذ ، فقد ارتفع انتاجها ، عام ١٩١٩ من ٥٥ بالمائة الى ٦٤ بالمائة من مجموع الانتاج العام ١٩٣٩ . وفي قطاع تجارة المواد الغذائية ، كانت خمس شركات كبرى ، مع فروعها المختلفة تملك ٧٪ من حركة الأعمال ، عام ١٩٢٢ ، فارتفعت حصتها عام ١٩٣٩ الى ٢٤ بالمائة ، كما ان اربع شركات اخرى كانت تصنع ٧٧ بالمائة من اطارات السيارات . ونفس هذا العدد من الشركات كان يعطي ٧٣ بالمائة من انتاج و ٩١ بالمائة من انتاج الآلات الكتابية ، و ٧٥ بالمائة من الاصواف ، الخ . ومن بين الـ ٥٠٠,٠٠٠ شركة موجودة في اميركا عام ١٩٢٩ ، كانت ١٠ بالمائة منها يحقق ٥٠ بالمائة من مجموع الارباح الصافية ، كما ان اقل من ٤ بالمائة من الشركات الصناعية كانت تحقق ٨٤ بالمائة من مجموع الارباح العامة . وفي الصناعة ، كان ١ بالمائة من هذه المؤسسات يشغل ٥٠ عامل فاكثر ويستأثر وحده بـ ٤٨ بالمائة من مجموع اليد العاملة في الصناعة . وفي نظر ستوب لم تكن بضع مئات بل بالأحرى بضع عشرات من هذه الشركات الكبرى او شركات المراقبة ، كانت تملك القسم الأكبر من ثروة الشركات المختلفة .

وفي بلد انفتحت آفاقه على الصناعة من عهد قريب ، كالارجنتين مثلاً نرى التركيز الصناعي يجري فيه على نطاق واسع . ففي عام ١٩٣٩ ، كان نصف اليد العاملة في الصناعة تقريباً يعمل في ١٠٨ بالمائة من هذه الشركات . ومنذ عام ١٩٣٥ ، كانت ٤٣ بالمائة من هذه الشركات يستخدم ٦٥,٥ بالمائة من العمال . وفي حقل الكهرباء ، كان ٦٦ بالمائة من العمال يعملون في ٢٧ بالمائة من الشركات المعنية بهذه الصناعة .

وفي فرنسا حيث عدد الشركات الصغير لا يزال هو الذي يطبع النشاط الصناعي في البلاد ، فقد نشطت النزعة نحو التركيز الصناعي ، إلا ان الأزمة انأخت بأكملها على هذه المؤسسات التي كان لها بعض الشأن ، اكثر من الصغير بحيث ان تيسار التركيز بقي ضعيفاً اذا ما قارناه بما يجري في البلدان الأخرى ذات الاقتصاد المتطور . وبالمقابل فسياسة الاتفاقات التي لم تنشط كثيراً في قطاع المنسوجات القطنية ، أوفشلت

تماماً في صناعة الحرير ، سجلت نتائج ملحوظة جداً في حقل المصنوعات الحديدية التي بذلت جهداً طيباً في تحسين عتادها واجهزتها التقنية . ففي سنة ١٩٣٢ ، جدد وكالة صناعة الحديد في فرنسا ، عتادها كما أنشئت وكالات أخرى للخرسان والحديد المصفح . وعقدت اتفاقات ، عام ١٩٣٤ بين العاملين في انتاج الصلب ، كما عقد اتفاق عام بين منتجي الصلب والفولاذ .

والظاهرة نفسها تبدو بوضوح في الصناعة الكيماوية التي قطعت خطوات حاسمة في مجال التركيز والتجميع الصناعي ، في الصناعات الميكانيكية ، عام ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ، وفي صناعة السيارات ، وفي الصناعات الأخرى التي فرض عليها القانون تحقيق مثل هذه الاتفاقات كصناعة الأحذية ، عام ١٩٢٦ ، وصناعة السكر عام ١٩٣٥ .

وكان بعض نتائج هذه الأزمة المالية ان حفزت الدولة على التدخل في المجال النتائج الاقتصادي ، وهو تدخل لم يسبق ان حدث مثله من قبل ، فتجاوز بعيداً ، باتساعه وشموله ، ما سبق وظهر من نشاط مماثل في هذا الصدد . وهكذا أطل علينا في كل البلدان ، مهما كان نظام الحكم فيها استبدادياً أو ليبرالياً ، اقتصاد موجه ، برز اثره في كل القطاعات ، متوسلاً الى ذلك ، بأساليب وفرائع تكاد تكون متماثلة وان تباينت منها الاشكال والمظاهر الخارجية ، حسباً تكون المصالح المعنية المنظمة تمارس أولاً نفوذاً حاسماً ، وفقاً للظروف السياسية والاجتماعية المسيطرة على هذه الدولة أو تلك . فالسياسة التوجيهية ليست مضادة بحذ ذاتها للرأسمالية ، بل على عكس ذلك . فكثيراً ما توطدها وتشد من ازرها ، لا تمس بشيء التركيب المجتمعي وكيانه القائم . ولم نر قط ان مراقبة الحياة الاقتصادية في الدولة وتثبيت الاسعار الجبري ، والحد بصورة تضيق أو تلتسع من « الاستثمار الحر » قد انتقصت بشيء من مبدأ الملكية الفردية ، او ان يمس السبيل او ان يحقق اشتراكية الدولة . ومذهب التدخل الموسوم بطابع المحافظة ، لانقاذ الاقتصاد المعرض للخطر ، تسليح بكل الاجراءات حق ما ظهر منها بأنها ثورية متطرفة .

الا انه اذا كان باستطاعة بعض البلدان الغنية بما لديها من احتياطي النقد وبما تزخر به من الخامات الوفيرة وتهيمن على مناطق رحبة تسرح فيها وتمرح ، ان تجد مصلحتها في بعض هذه التدابير والاجراءات دون ان تضطر لادخال تعديلات او تغييرات جذرية في تركيبها الاقتصادي ، فالدول الأخرى التي لم تتوفر لها مثل هذه الشروط والأوضاع ، رأت نفسها مضطرة لسلوك طريق كابت لا بد ان يفضي بها الى سياسة الاكتفاء الذاتي . فمن دول الفئة الاولى ، مثلاً ، الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وفرنسا التي كانت تمتلك ، عام ١٩٣٧ ، ٨٠ في المئة من مخزون الذهب في العالم كما كانت تهيمن على اسواق رحبة في الداخل او في مستعمراتها الواسعة الاطراف ،

ومع سويسرا والسويد والارجنتين وبلجيكا والبلاد الديمقراطية امتلك هذا المجموع المتكون من هذه الدول الثمان ، ٩٢ في المئة من مخزون الذهب ، بينما حصة اليابان والمانيا وايطاليا منه لم تكن لتتجاوز ٥ في المئة ، وان اثنتين من مجموع هذه الدول الثلاث لم يكن لها بالفعل ممتلكات او مستعمرات عبر البحار . فاذا ما كانت عاجزة عن الحصول على الحاجيات التي كانت تفتقر اليها حتى تدفع اثمانها ، كالحامات والمحاصيل الغذائية والمصنوعات ، فقد كان عليها اما ان تطور انتاجها الصناعي او ان تبحث لها عن مواد بديلة او ان تخضع لسيطرتها الاقتصادية والسياسية البلدان المنتجة للمواد التي هي بحاجة اليها اما البلدان الاخرى في العالم ، سواء اوقعت في اوروبا الوسطى او اوروبا الشرقية او في آسيا وفي اميركا الجنوبية ، فقد كانت في وضع قلق مزعزع . وهكذا تسببت الازمة الاقتصادية عن تغييرات جذرية في البنيان الاقتصادي لدى قسم كبير من دول العالم ، وأزكت المنافسات وزرعت بذور اصطدامات جديدة .

الفصل الثالث

الدول وجهاً لوجه مع الأزمة

١ - الحلول الوطنية المختلفة

أدت الأزمة إلى اضطرابات عميقة تباينت نوعاً وكمّاً هزت الأوضاع الاقتصادية في كل دول العالم ، كما أحدثت ردات فعل لم يخف طابعها العام ، الفوارق التي قامت بين دولة وأخرى ، كما أن وسائل معالجة الأزمة للتخلص منها لم تعط في كل مكان النتائج ذاتها . فلكل بلد والحالة هذه ، طابع خاص يختلف باختلاف طبيعة « التجربة » التي عانتها وكانت مسرحاً لها والطريقة التي سلكتها الأزمة في تطورها عندها .

الولايات المتحدة الأمريكية :
النظام الجديد
ان الاجراءات التي اتخذها الرئيس هوفر في مجال الانكماش المالي وتركه للهيئات والمؤسسات المحلية والمنظمات الخيرية ، مهمة معالجة الأزمة كما ترى وفشلها في تدبير الامر ، والتدابير الاخرى التي اتخذها لمواجهة البطالة ، وفشل سياسته الزراعية التي اغضبت الولايات الشمالية الغربية ، المعروفة بوقوفها عادة الى جانب الحزب الجمهوري ، كل هذه العوامل ، مهدت الطريق لفوز الحزب الديمقراطي ، عام ١٩٣٢ . وعندما تسلم فرانكلين د . روزفلت مقاليد الحكم في البلاد ، في اذار ١٩٣٣ ، كانت الضائقة المالية في البلاد قد بلغت منها الأوج . ففي الحين الذي قرر فيه اتخاذ التدابير السريعة لانقاذ المصارف التي تعاني العسر ، بتقديم السلفات اللازمة لها ولإزالة المزارعين الذين كانوا في وضع مفرج للغاية ، وخرج من هذه التدابير بخطة شاملة ترمي الى تحقيق اصلاح وطني عام . وهذا لا يعني قط ان القرارات التي اعتمدها قامت على مبادئ بديهية او انها استندت الى خطة موضوعية من قبل في كل جزئياتها ، بل على عكس ذلك ، مرت عليها سلسلة من التغييرات اوجتها الظروف والاضاع القائمة او ردة فعل الاوساط الاميركية وغالباً بدون اي تنسيق فيما بينها . فلم توضع في اي وقت ما ، خطة شاملة تتناول الاقتصاد الاميركي في مجموعه . فالمستشارون والخبراء الذين جمعهم حوله فألفوا هيئة الخبراء كما تألف من

رجال القانون وعلماء الاقتصاد على مثال ألفن هانس الأستاذ في جامعة هارفرد وأحد أتباع مذهب كينز الذي كان له تأثير كبير على سياسة الحكومة حول الاعتمادات الكبرى المرصدة لإعادة الحياة والنشاط إلى الاقتصاد الأميركي ، والنشاط إلى المؤسسات الخاصة التي تعمل على تأمين البضائع الاستهلاكية وبالتالي على تأمين الانتاج . كذلك ضمت هيئة الخبراء هذه بين صفوفها رجال أعمال وصحفيين . وسياسة التدخل هذه عرفت عندهم باسم « النظام الجديد » الذي حدد روزفلت نفسه بأنه « مفهوم جديد لواجبات الحكومة ومسؤولياتها نحو الاقتصاد العالمي » ، وهي سياسة لا تختلف بشيء عن سياسة اشتراكية دافع عنها الرئيس في خطابه الانتخابي الذي القاه في ١٤ تشرين الاول ١٩٣٦ ، فشدد قائلاً : « هي ادارتي التي اتفقت على نظام الربح الخاص وعلى سياسة المشروعات الحرة ووافقتها عند حافة الانهيار بعد ان بلغت شفاهاً حيث اوصلها هؤلاء بالذات الذين يحلو لهم تخويفكم الآن » .

فالخطة الجديدة انما هدفت الى اعادة التوازن بين التكاليف والانتاج ، وبين حياة المدن والريف وبين الاسعار الزراعية والاسعار الصناعية ، كما هدفت الى تحرير السوق الداخلية وتنشيطها ، السوق الوحيدة التي لها اهميتها ، وذلك عن طريق مراقبة الاسعار والانتاج ، واعادة تقييم الاجور والطاقة الشرائية لدى الجماهير ، اي لدى المزارعين والعمال ، وضبط ظروف العمل (رفع الاجور وتخفيض ساعات يوم العمل ، وغير ذلك من التدابير) . وهذا هو بالذات ما تهدف اليه الاجراءات التي اوجبت مراقبة المصارف وتنظيمها ومراقبة نشاط البورصة ، وعملية تخفيض قيمة الدولار مرتين : في ايار وتشرين الاول ١٩٣٢ ، وقانون تعديل الادارة الزراعية الذي افسح المجال امام تخفيض بعض الزراعات ، وقانون العودة الى الوضع السليم (R. A. A.) ، وهذه السلسلة من القوانين ، التي نصت على تخفيض ساعات العمل في اليوم ، ورفع المرتبات والاجور ، وحددت المنتهيات القصوى كما حددت الانتاج منعاً لكل منافسة او لكل مزاحمة غير شريفة . « فالغرض » الذي رمت اليه هذه الخطة ، يقول روزفلت ، هو تطمين الصناعة بتحقيق ارباح معقولة وتطمين العمال بالحصول على اجور مرضية . وكذلك قل عن القوانين الاجتماعية التي فرضت التأمين والضمان ضد البطالة ، ورسمت الحد الأدنى للأرباح خلال اربعين ساعة عمل في الاسبوع ، بواسطة قانون العمل الذي صدر عام ١٩٣٨ ، وشجع تشييد مساكن شعبية رخيصة ، والحرب ضد المساكن الزرائب . ومن هنا جاءت هذه الاعمال الانشائية الكبرى تقوم بها الدولة ، وقانون قدامى المحاربين الذي اوجب توزيع اكثر من ملياري دولار ، للمحاربين القدامى ونشطت الى حد بعيد ، تنفيذ المواد الاستهلاكية .

والخطة الجديدة قوبلت بنقد عنيف من قبل المحافظين الذين هالمهم تضخم الموازنة ، كما هالمهم من جهة اخرى ، التجاوز على حقوق الولايات وامتيازاتها والتشجيع المعطى للنقابات العمالية ، وكل الاجراءات التي جاءت في مصلحة اصحاب الاجور . وعندما اعلنت المحكمة العليا ، في ايار ١٩٣٥ ، عدم شرعية قانون N.R.A الصادر في كانون الثاني وقانون A.A.A لحقوق السوق

الولايات ، امكن مع ذلك الحفاظ على سياسة الانقاذ هذه بفوز روزفلت بانتخابات الرئاسة لعام ١٩٣٦ . وامام خطر استهداف المحكمة لمحاولة اصلاح جذرية فنزل بها ، اضطرت المحكمة العليا للرضوخ والاعتراف بحق حكومة الاتحاد تنظيم التشريع الاجتماعي في البلاد . فقد اقرت بشرعية قانون العلاقات الوطنية الصادر عام ١٩٣٥ ، هذا القانون الذي ضمن حرية العمل للمحركة النقابية ، اسوة بالقانون (*N.R.A* و *A.A.A*) وقانون حماية التربة الذي اعاد تحت ستار حماية التربة ، احكام قانون العلاقات الوطنية (*N.R.A*) . كذلك رفض النظر في الدعوى المقدمة من قبل الشركات الخاصة ضد مشروع سلطة وادي تنسي ، عام ١٩٣٦ .

ما عسى ان كانت نتائج هذا الجهد ؟ فالاصلاح جاء على غير استواء تشوبه النتائج مساوى عديدة ، وبدا ناقصاً في مجالات عديدة ، كما انه تم ، خلافاً لما جرى في عدد من البلدان ، بمزول عن أي سياسة تسليح . ففي عام ١٩٣٩ ، لم تكن الاعتمادات المخصصة لأمور التسليح لتزيد على ١ بالمئة من مجموع الموازنة العامة ، كما ان خطط الانحشاء الذي رسمه الانتاج الصناعي جاء متكسراً . ففي اذار ١٩٣٣ ، عندما تسلم الرئيس مقاليد الحكم ، كان الدليل المسجل ٤٩٠٦ بالمئة ثم اخذ يرتفع ليبلغ ٨٤ بالمئة في تموز ، ثم عاد وهبط في آب واذ ذاك جرى تخفيض الدولار للمرة الثانية واضيفت الى سياسة التضخم المالي سياسة الامتصاص التدريجي . فالتقدم جاء بطيئاً طيلة عام ١٩٣٤ ، وفي الشطر الاول من عام ١٩٣٥ ، اذ لم يكن عدد العاطلين عن العمل في حزيران من هذه السنة ليقل عن ١٢,٥٠٠,٠٠٠ عامل . وحركة العودة الى الوضع الطبيعي اخذت تنطلق من هذا التاريخ ، اذ ارتفع دليل الانتاج الصناعي من ٧١,٤٪ في ايار ١٩٣٥ ، الى ٧٩,٨٪ في تشرين الاول ، والى ٨٧,٤٪ في كانون الاول والى ٩١,٦٪ في ايلول ١٩٣٦ ، والى ٩٩٪ في اذار ١٩٣٧ . وقد وقعت ردة عكسية في هذا الوقت بالذات ، اذ كان دليل الانتاج الصناعي ، في ايار ١٩٣٨ يوازي ٦٤٪ الا ان العودة الى سياسة الامتصاص جعلته يرتفع الى ٨٩ في كانون الاول . وبدا اذ ذاك ان الوضع قد استقر على الاجمال بالرغم من انه لا يزال في البلاد ٩ ملايين من العاطلين عن العمل ، كما ان اسعار البضائع ظلت هي الاخرى آخذة بالهبوط .

ارتدت الازمة في الولايات المتحدة الاميركية طابع ثورة فعلية كما اثرت عميقاً في الرأي العام الذي شعر بانه على شفير الهاوية . « فلربما كانت هذه الازمة الحادث الوحيد في تاريخنا الذي احدث تغييراً جذرياً في تاريخنا الوطني ، كما يؤكد غيرارد ، كما ان هذه الازمة انطبعت ذكراها طويلاً في نفوس الاميركيين . فقد اتاحت من الوجهة السياسية ، لحكومة الاتحاد ، بسط نفوذها وتدخلها في مجالات كانت محرمة عليها حتى ذلك الوقت ، وذلك في ما يعود للحالة الاجتماعية ، كما ان الخطة الجديدة امننت للروح النقابية الحرة تحقيق نجاحات حاسمة . فقد الزم قانون واغتر ، ارباب العمل ، الاعتراف للعامل التابعين لهم ، بحرية تنظيم نقاباتهم (وهذا انما يعني نهاية

المنشأة المفتوحة، أي رفض استخدام المصنع والمتجر للعمال النقابيين واللائقبيين على السواء، ونهاية سيطرة العمال المطواعين واجبارهم على مناقشات ظروف العمل مع العمال أنفسهم لتحديد أجور بالاتفاق فيما بينهم . وقد انشئت محكمة وطنية للفصل في المشكلات الناشئة بين العمال وأرباب العمل ، مع مراعاة الحق النقابي والعمل على تشجيع العلاقات الجماعية بين أرباب العمال والنقابات . ومع أن قرارات هذه المحكمة لا تكتسب الصفة الإلزامية ، فقد تمكنت من أن تحل بين ١٩٣٥ - ١٩٤٥ ، بفضل النفوذ الأدبي الذي تتمتع به ، أكثر من ٣٠،٠٠٠ قضية . ومع أن هذا التشريع دخل أميركا بعد أوروبا بمدة طويلة ، فقد قوى من نفوذ العمال في المجتمع الأميركي .

بريطانيا العظمى
جاءت الإلزمة في بريطانيا أقل فداحة وفظاظة منها في أي بلد آخر . فالوزارة المالية التي وقف حزب الأحرار إلى جانبها وساعد بذلك على كبح جماحها ، حاولت عبثاً تجاهل الخطة التي وضعها حزب العمال الدولي (I.L.P.) بعنوان : اشتراكية هذا العصر ، وطبقت مع وزير المالية سنودن سياسة تخفيض النقد . فقد أرغمتها الإلزمة ، تحت ضغط الخوف الذي ما فتئت صحافة المحافظين تغذيه في النفوس ، لتأليف حكومة اتحاد وطني شددت بدورها من سياسة تخفيض النقد وادت إلى تحقيق وفر بلغ ٧٠ مليون جنيه في صلب مشروع الموازنة ، عن طريق تخفيض تراوحت نسبته من ١٠ - ٢٠ ٪ من مرتبات الموظفين وتعويضات العاطلين عن العمل وعن طريق تخفيض مدة المخصصات إلى ٢٦ اسبوعاً في السنة . والانتخابات العامة الجديدة التي جرت سنة ١٩٣١ في جو مشبع بالتدهور المالي أمنت فوز حكومة وطنية قضت تقريباً على كل معارضة لحزب العمال . ومع أن هذه الحكومة هي برئاسة أحد أعضاء حزب العمال السابق ، فالبلاد تخضع لحكومة محافظة موالية للمبادئ الليبرالية يرعاها وزير المالية ، إذ ذاك ، نفيل تشمبرلين . وتخفيض قيمة الجنيه في أيلول ١٩٣١ قبل أن تعتمد أية حكومة إلى تخفيض قيمة نقدها في الخارج ، أدى إلى تحسين ملحوظ في حركة الصادرات ، إذ عرفت بريطانيا وحدها أن تفيد لبعض الوقت من الإهانة الخاصة بالتصدير التي اعتمدتها . وهكذا توقف الانتاج عن الهبوط الذي كان اخذ يعاونه ، ولا سيما في قطاع الصناعات الجديدة ، والصناعات الكيماوية والكهرباء وصناعة السيارات ، كما أوقفت حركة البطالة ، ونشطت حركة التصدير وسجلت بعض الارتفاع في صادراتها إلى أفريقيا الوسطى ومصر ، كما سجلت زيادة محسوسة في التصدير إلى الهند واليابان .

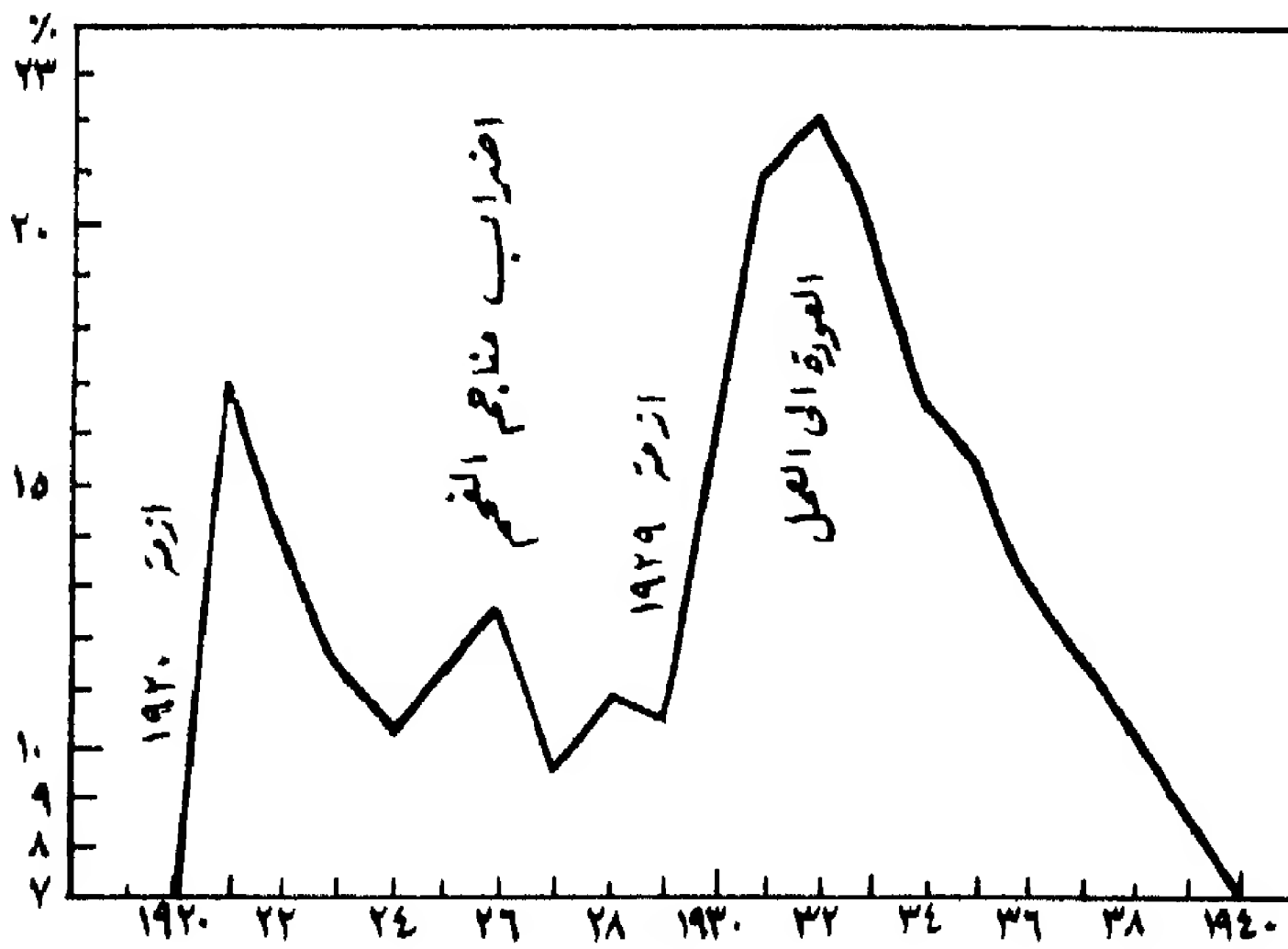
وأمكن على أثر هذا النشاط إعادة مخزون الذهب . وعودة البلاد إلى سياسة الحماية الجمركية ، واتفاقات أوتوا التي عقدت عام ١٩٣٢ (وهي اتفاقات جاءت في صالح بلدان الدومنيون أكثر منها في صالح انكلترا نفسها) فأناحت للحكومة سبيلاً أكبر للتدخل في الشؤون الاقتصادية : كمرقبة الواردات الزراعية والحد منها ، والرسوم الجمركية التي رمت إلى تشجيع الصناعات الرئيسية في البلاد يجعلها أكثر مردوداً وأوفر ربحاً ، وتخصيص مساعدات

مالية لهذه الصناعات التي لم تسيج حولها الرسوم الجمركية كما يجب ، وإلى الحد الذي كان متوقفاً ، كالنقل وحركة الانشاءات البحرية ، وتأمين وسائل النقل في لندن ، عام ١٩٣٣ ، والنقل الجوي بدمج شركات الطيران الانكليزية تحت اسم شركة الخطوط البريطانية عبر البحار ، عام ١٩٣٩ ، وعقد معاهدة تجارية ترمي إلى تشجيع تصدير الفحم الحجري ، والجمود المبذولة لتشجيع الصناعات الجديدة وتشجيع حركة بناء المساكن الشعبية . ومختصر الكلام ، فالبطالة التي بلغت الذروة عام ١٩٣٣ (٢٢ بالمئة من مجموع اليد العاملة في البلاد) ، اخذت تهبط تدريجياً لتبلغ ١٢ بالمئة عام ١٩٣٧ ، وهو عدد لا يزال يبرز المعدل الذي كانت عليه البطالة عام ١٩٢٩ ، إلا أن عدد السكان ازداد بنسبة ٣٠٠ بالمئة (راجع شكل ٦) . وقد حدث بالرغم من انخفاض حركة التصدير ازدهار اقتصادي محسوس في الداخل ، عاد بفائدة كبرى على الصناعات التي تؤمن الاستهلاك الداخلي وحركة البناء . وسجلت انكسارا اذ ذاك ، ارتفاعاً في المستوى العام للحياة لدى السكان ، وعرفت أن تفيد كثيراً من هبوط اسعار المواد الغذائية والخاصات والمواد الاستهلاكية المترتب عليها استيرادها من الخارج ، كما تحسنت ظروف تمويلها كثيراً في الوقت الذي 'حلت فيه مشكلة السكن في البلاد . والنسبة بين اسعار المواد المصدرة التي جرى تخفيضها إلى الثلث ، وبين اسعار الواردات التي انخفضت إلى ١/١٠ في المائة ، اصبحت أكثر ملائمة طيلة هذه الفترة بكاملها (شكل ٦) . والميزان التجاري كان ايجابياً عام ١٩٣٥ ، وبعد ذلك اختل هذا الميزان مع انه لم يصل إلى ما كان عليه الوضع عام ١٩٣١ .

وهكذا ، ومع أن رصيد الموازنة كان واطياً ، فلم يتوقف يوماً ، وانتفت كل زيادة منذ عام ١٩٣٠ ، واخذ منذ عام ١٩٣٥ يظهر نقص مستمر ، كما أن الاستثمارات في الخارج هبطت هي الأخرى بحيث وصلت إلى درجة الصفر ، عام ١٩٣٧ . وجاء هذا الهبوط دليلاً جديداً على أن البلاد آخذة بالافتقار . وتأخر الوضع الاقتصادي ، كما سبق لكينز وتنبأ به ، وقع ، عام ١٩٣٨ ، إذ سجلت البلاد خروج مبالغ كبيرة من الذهب كما سجلت هبوطاً في قيمة الجنيه . لم تدم هذه الحركة طويلاً ، إذ أن تأزم الوضع الدولي حمل الحكومة على تقوية سلاحها بما أدى إلى نشاط حركة الأعمال في البلاد . وهكذا نرى أن انكساراً في عام ١٩٣٩ لم تكن استطاعت ، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة وفرنسا ، أن تجد الدواء الشافي والعلاج النافع للأزمة التي تعاني منها . والبطالة العامة بقيت مستبدة بالبلاد كما بقيت صناعات التصدير تتألم وتلكع في هبوط مزمن . وقد بقي التوتر الاجتماعي محتدماً . فكان على المحافظين ، أن يواجهوا الآن معارضة أشد من جانب العمال الذين ثاروا في انتخابات عام ١٩٣٥ ، مما يوازي ٣٨،٤ بالمئة من مجموع الاصوات وهو أكبر معدل سجلوه حتى الآن .

فرنسا
ففي الحين الذي حافظت فيه الولايات المتحدة ، منذ عام ١٩٣٢ ، وبريطانيا العظمى منذ عام ١٩٣١ ، على الحكومة ذاتها بعد أن تباينت سياستها بالطبع تجانساً وقاسماً مع أنها انبثقت من مبادئ لم تتغير كثيراً في هذه المدة بالذات ، فقد مرت

فرنسا ، في الفترة نفسها ، بعدة تجارب واختبارات متناقضة .
 فافتصادها لم يتأثر بالازمة الدولية الا في عام ١٩٣١ . ومنذ عام ١٩٣٣ ، بدت اسعار
 المواد المعدة للتصدير اعلى بكثير عندها من اسعار هذه المواد في الخارج . فالسوق الوحيدة
 المفتوحة امامها هي سوق الامبراطورية الفرنسية . وهكذا هبط الدخل الوطني ٢٠ بالمئة ، كما
 ان اسعار الجملة هبطت ، هي الاخرى ، ٤٤ بالمئة ، واسعار الفرادي او المفرق ٢٩ بالمئة وأطل
 من جديد المعجز في الموازنة وفي الدين العام . وهذا الاضطراب الاقتصادي والمالي طرح على
 بساط البحث متافة النقد الفرنسي . فمنذ عام ١٩٣٤ ، اخذت تهرب من البلاد مبالغ ضخمة



شكل ٦ - التغييرات الطارئة على حركة البطالة في بريطانيا بين ١٩٢٠-١٩٤٠ .
 (الى اليسار : معدل العاطلين عن العمل)

من الذهب في الوقت الذي حدث فيه هيجان من قبل الاحزاب وتكتلات اقصى اليمين التي
 تُعبد ضد الاكثريّة اليسارية التي جاءت بها الانتخابات عام ١٩٣٢ ، ثورة ٦ شباط (فبراير) .
 وعادت هذه المبالغ الى البلاد بعد ان شكل دومرغ وزارته ومعه عادت السلطة الى احزاب
 اليمين . وعادت حركة هرب الاموال عودتها الاولى ، عام ١٩٣٥ . ومصرف فرنسا الذي
 يعبر قيامه عن وضع بلد يتألف معظم سكانه من اصحاب الدخل ، وقف يعارض عملية تخفيض
 الفرنك ، سيرا مع الحركة التي قامت بها انكلترا والولايات المتحدة الاميركية ، الامر الذي
 ادى الى هبوط كبير في حركة التصدير ، اذ ان الاسعار الفرنسية بقيت أعلى بكثير من

الاسعار في البلدان التابعة لكتلة الجنيه . واعتمدت حكومة لافال سياسة شديدة لتخفيض سعر الفرنك ، معتمدة في ذلك على المراسيم الاشتراعية الخاصة بمعالجة البؤس (تخفيض ١٠ بالمائة من نفقات الدولة العامة) مع سياسة صارمة ضد الملطوسيانة او تحديد النسل التي ادت بدورها الى تحديد الانتاج الزراعي والصناعي . ولذا لم تشارك فرنسا بعودة الانفراج العام الذي عم العالم بين ١٩٣٣ - ١٩٣٧ . فقد جاءت في المرتبة الدنيا في سلم ارتفاع دليل الانتاج في العالم وحركة الانتاج عندها بين ١٩٣٣ - ١٩٣٧ ، بدت زهيدة للغاية ، اذ لم تزد عن ٤٣ بالمائة ، بينما بلغ هذا المعدل ١٠٠ بالمائة في المانيا ، و ٧٤ و ٤٠ بالمائة في اليابان ، وسقطت وحدها بين دول المسالم الى ادنى من مستوى عام ١٩٣٣ ، بينما نهضت كل الدول الاخرى وتحسنت فيها الاوضاع ، واستمر انتاجها الصناعي يتراوح بين ٨٢ - ٨٣ بالمائة مما كان عليه عام ١٩٢٨ . وازداد عدم التوازن سوءاً واضطراباً وشكل هبوط الانتاج الزراعي كارثة . وهكذا وجدت البلاد نفسها وجهاً لوجه مع هبوط اقتصادي ذريع .

ان الفشل الذي بليت به سياسة تخفيض النقد ، والبؤس الذي سببته هذه الجبهة الوطنية السياسة في جميع اطراف البلاد ، كان وراء نجاح الجبهة الوطنية في انتخابات عام ١٩٣٦ النيابية ، التي نص برئاستها الاقتصادي على اتخاذ اجراءات ترمي لبعث الحركة والنشاط في الحياة الاقتصادية ورفع القيمة الشرائية للفرنك . وعندما تولت حكومة بلوم مقاليد السلطة في البلاد انفجرت غضبة الشعب بعد ان كظمها طويلاً من قبل . فالصعاب التي أدت إليها الازمة ، منذ عام ١٩٢٩ ، اتاحت لارباب العمل بنعمة (الحق الالهي ، ان يعملوا بمساعدة الحكومة في السنوات السابقة ، كل تشريع يتعلق بالعمل (الاتفاقات المشتركة ، والضمان الاجتماعي) ، وان يفرضوا سلطتهم ومشيلتهم العليا بضربهم كشعاً عن المطالب العمالية ، واللجوء بصورة اعتباطية الى صرف العمال وطردهم . وهؤلاء العمال الراحون تحت البؤس ، اخذوا ، بعد ان بلغ اليأس منهم في هذه السنوات الاخيرة ، كل مبلغ ، يتنفسون الصعداء عندما رأوا في الحكم ، وهم لا يصدقون عيونهم ، حكومة تتفهم الى حد بعيد ، المأساة التي يتسكعون فيها والتي يعانون منها الأمرين ، فتدافع عن مصالحهم المشروعة : وعلى ضوء هذه الامور ، ندرك جيداً ، ما وقع من حوادث احتلال المصانع وحركات الاضرابات التي ادت في حزيران ١٩٣٦ ، الى اتفاقات مائتيون ، في المؤتمر الذي عقده المنتجعون الفرنسيون الذين يمثلون ارباب العمل في فرنسا . وفي بضعة ايام لا غير أقرت القوانين التي جاءت توضيحاً واعترافاً رسمياً بهذه الاتفاقات . فالاجور زيدت من ٧ - ١٥ بالمائة وتقرر دفع الاجور في الاجازات ، وشرح بمفاوضات حول اتفاقات جماعية مع المنظمات الاكثر تمثيلاً للحركة العمالية ، كما ضمن حق تأليف النقابات ، وتعيين انتخاب ممثلين في كل مؤسسات العمل التي يزيد عدد العمال في الواحدة منها على عشرة عمال . وصدر أخيراً قانون يحدد ساعات العمل في الاسبوع بأربعين ساعة عمل الامر الذي ادى الى امتصاص جانب من العاطلين عن العمل . إلا ان معارضة بعض

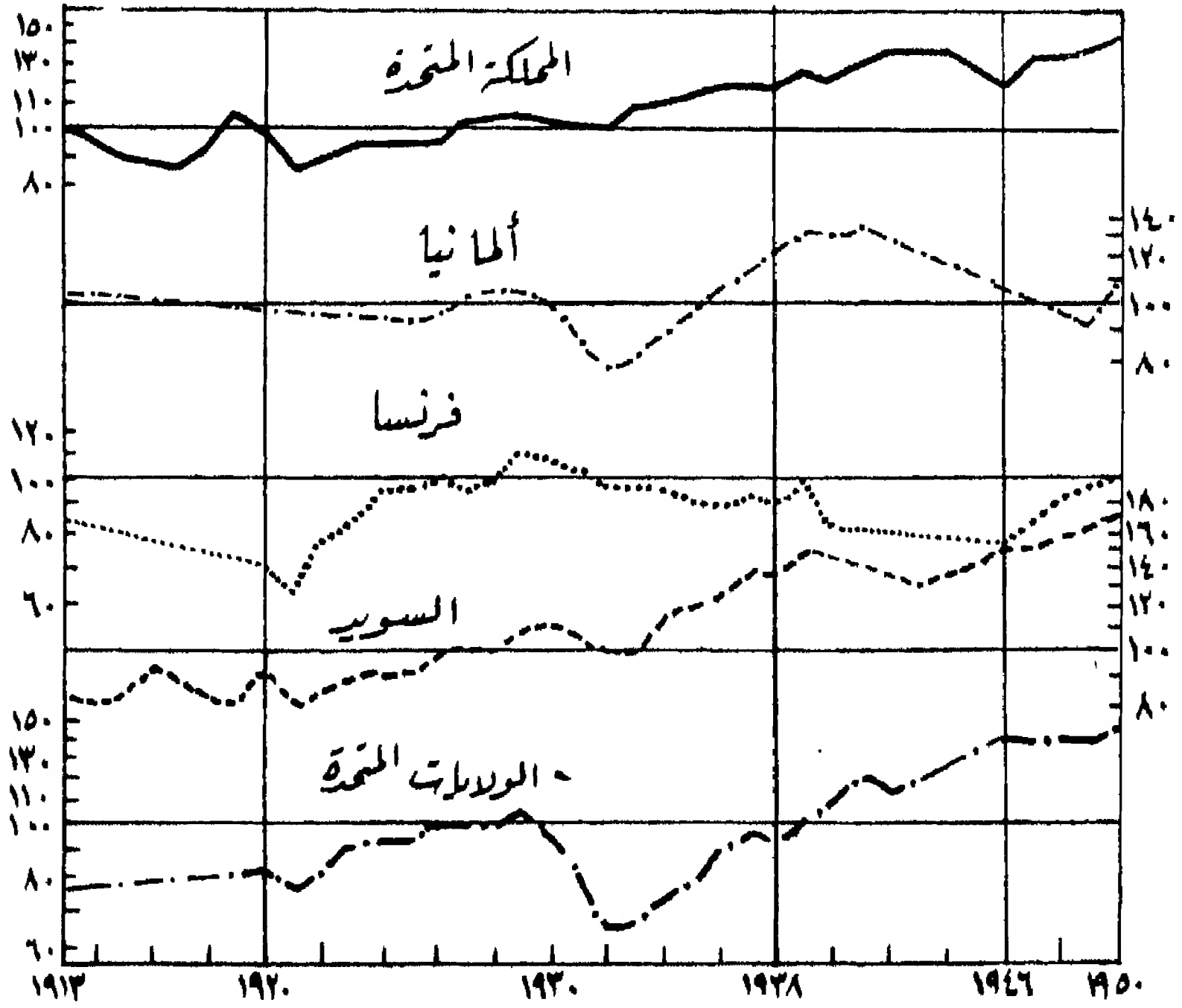
أرباب العمل لهذه الاجراءات القانونية وصمودهم في وجه تطبيقها ، ادخل القلق على أصحاب الثروات ، فأخذت رؤوس الاموال بالهروب الى الخارج ، كما اخذوا في الادخار ، إذ ان زيادة الاجور ، والاجازات المدفوعة وتخفيض ساعات العمل في الاسبوع كل هذه ادت الى زيادة في كلفة الانتاج وترك اثره ظاهراً على اسعار المبيع . والزيادات الجديدة التي لحقت الاجور لم يلبث ان عقبها ارتفاع في اسعار تكاليف الحياة ، كما ان التشويش والقلق اشتد بين الناس وساورتهم المخاوف . وفي ايلول ١٩٣٦ ، بلغ من ارتفاع الاسعار بعد الاصلاحات الاجتماعية ان انقطعت حركة التصدير تماماً . وجاء تخفيض قيمة الفرنك متأخراً جداً كما جاء معدل التخفيض عالياً ، بحيث ان رؤوس الاموال المهربة لم تعد الى البلاد خوفاً من مبوط جديد في الاسعار ، كما ان مبالغ جديدة جرى تهريبها خارج البلاد . وبدلاً من ان يوسع ارباب الاعمال اعمالهم واشغالهم ، راح فريق من ارباب الصناعة ورجال الاعمال والتجار يحولون مدخراتهم ورأس مال محلاتهم الى سبائك من الذهب او الى دولارات . واذا رأت السلطة نفسها عاجزة عن معالجة الامر وأسقط في يدها ، قررت حكومة بلوم « التمثل » اي التوقف في عملية الاصلاحات الاجتماعية ، ولم تلبث ان انهزمت عندما تقدمت من المجلس بالموافقة على اعطائها حق استصدار المراسيم الاشتراعية مكافحة منها للمضاربات المالية .

« فتجربة بلوم » اصبحت بالفشل في معظم قطاعاتها لانها عجزت عن تأمين الاصلاحات الاساسية التي كان من شأنها ، لو تمت ، حرمان خصومها ، مما لديهم من وسائل التأثير على الاعتاد والتسليف وبالتالي على النقد . فقد جاء اصلاح مصرف فرنسا ناقصاً ، كما لم تجر أية مراقبة على المصارف والمؤسسات المالية وعلى عمليات القطع في البلاد . اما مراقبة الاسعار فقد جاءت بدائية وكذلك وسائل التنفيذ التي اخذت بها ، ولذا لم يمكن لها من اي تأثير . والاسعار التي فرضتها الاحتكارات بقيت جامدة قائمة كما صمدت في وجه تخفيض قيمة النقد .

وعادت حكومة شوتان التي خلفتها الى سياسة التضخم المالي التقليدية ، اي الاستلاف من مصرف فرنسا بحيث تستطيع الحكومة مواجهة التزاماتها . وقد حدث في حزيران ١٩٣٧ تخفيض جديد في قيمة الفرنك بعد ان أخذ يدور في فلك السترليني ، وخسر ٤١.٥ بالمئة من قيمته الأصلية .

ومن جهة اخرى حدث منذ ١٩٣٨ ، مع وزير المالية الجديد بول رينو ، تحت ستار عملية « تطويع » ردة فعل قوية ضد القوانين والتشريعات الاجتماعية التي صدرت عام ١٩٣٦ ، والعودة الى سياسة الانكماش المالي ، وهصر اعتمادات الموازنة العامة ، والذي تسبب عن الاضراب العام الذي وقع في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٨ ، والذي كان من فشله ان اضعف الحركة العمالية واثّر عليها الى حد بعيد . وسياسة نزع السلاح كانت اذ ذاك ضاربة اطنائها ، كما ان دليل الانتاج الصناعي كان قد ارتفع من ٧٦ بالمئة عام ١٩٣٨ الى ٨٧ بالمئة عام ١٩٣٩ .

وهكذا فقد مر الاقتصاد الفرنسي طيلة الضائقة الاقتصادية في فترة من الركود والجمود بينما كانت في الدول الاخرى فترة تميزت بالنشاط والديناميكية (شكل ٧) . ان ارتفاع الاسعار الفرنسية حرمت المنتجات الزراعية من اسواق قفي بعاجتهم : فالقمح والنبيد والشمندر السكري محاصيل شكت فرط الانتاج والحماية الجمركية التي مهما المحافظة على الوضع القائم



شكل ٧ - الدخل القومي للفرد في المملكة المتحدة ، ألمانيا ، فرنسا ، السويد ، الولايات المتحدة

بين ١٩١٣ - ١٩٥٠ (١٠٠ - المعدل لعام ١٩٢٥ - ١٩٢٩)

وحالت دون مقايضة البلاد الفائض من انتاجها الزراعي بما تحتاج اليه من مواد زراعية اخرى ، والاسعار الدارجة هي بالفعل عالية جداً بالنسبة للأسعار العالمية وان كانت واطية بالنسبة لاسعار الكلفة . والاطحين والقمح والاحوم والمحاصيل الزراعية الاخرى هي في فرنسا اغلى منها في هولندا وانكلترا والسويد وبلجيكا . وغلاء ثمن المنتجات الصناعية التي لا غنى للمزارعين عنها تحد كثيراً من امكانيات الربح بتصدير المحاصيل الزراعية كما تحول دون تجهيز المزارعين

بلاعتدة والتجهيزات التقنية . فالمكننة لا تقي بالفرص كما ان الاساليب الزراعية وانماطها رديئة للغاية . وهكذا بقيت قائمة ، مرعية الجانب وسائل استثمارية مختلفة جداً ، تعمل في ظروف حياتية قاسية وتنتج في ظروف مرزحة ، فالزراعة في فرنسا هي من هذه القطاعات المختلفة عن ركب الحضارة وسير الزمن ضمن اقتصاد يشكو الضعف والجمود . أما الصناعة الفرنسية على اختلاف مظاهرها ، فهي تعاني ، منذ عام ١٩٣٠ ، وضماً هزيباً من الانحطاط الموصول من جراء ضعف انتاجية العمل ، اذا ما قيست بالولايات المتحدة وبألمانيا ، باستثناء الصناعات الحديدية والمطاط والكروتون (المقوي) . فالمستوى التقني ، والتركيز الصناعي ادنى بكثير منه في البلدان الصناعية الاخرى . والتجارة الخارجية ، تأخرت هي الاخرى وأصبحت أكثر مما أصيبت به هذه المرافق في الدول الاخرى . فقد كانت تمثل ، عام ١٩١٣ ، نحواً من ٧،٧ بالمائة من مجموع التجارة العالمية ، بينما لم تعد تمثل ، عام ١٩٣٧ ، سوى ٥،١ بالمائة وهو تأخر بلغت نسبته ٣٨،٨ بالمائة ، بينما لم يبلغ هذا التأخر في انكلترا سوى ٨ بالمائة وارتفعت الزيادة في الولايات المتحدة الاميركية ٣ بالمائة . والنقص في الميزان التجاري كان افدح من ذلك وأدمى ايضاً . فبينما كان يمثل ١٦،١ بالمائة من مجموع الصادرات ، عام ١٩٢٩ ، إذا به يهبط الى ما نسبته ٥،٧ بالمائة عام ١٩٣٨ . أما ميزان المدفوعات ، فالزيادة التي تميز بها في الماضي ، حل محلها نقص ملحوظ في الدخل السياحي ، وفي ربيع الخدمات ولا سيما ربيع الأموال المستثمرة في الخارج . ان خروج رؤوس الأموال الضخمة التي فرت الى الخارج لم تكن استثمارات منتجة بل مجرد عملية مضاربات مالية . فالأرصدة الفرنسية في الخارج ، التي بلغت قيمتها ١١٠ مليارات فرنك ، عام ١٩٣٧ ، هي في الغالب ، ديون قصيرة الاجل . وفي حماية من الرسوم المنفردة وعمليات التقنيين التي جاءت تحمي ليس فقط فروع الصناعة الآخذة بالنمو والتطور بل كل الصناعات على اختلاف انواعها ، راحت الهيئات المالية والصناعية تقصر كثيراً من حركة الانتاج ومن الاستثمار ، على امكانيات الامتصاص والتنسيق المباشرة المتوفرة للسوق المحلية التي كانت من الضيق والضعف يحول دون تحقيق ارباح كبيرة . فقد اعتمدوا سياسة مالطوسية تقوم على الاكتفاء الذاتي والانطواء التي لم تستهدف لا فتح اسواق جديدة في الخارج لها ، ولا العمل على توسيع وترحيب السوق الوطنية . أما بشأن صغار التجار ، فقد تضخم عددهم كثيراً دون أي اعتبار او نسبة للكميات المباعة .

وهذا التأخر الاقتصادي جاء نتيجة سياسة مستوحاة من الروح المحافظة في هذا النظام الاجتماعي الذي حرص على ان يحافظ على البنيان الاقتصادي والاجتماعي القائم في البلاد . فالإبقاء على الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة الهامشية ، إذ عجز عن منافسة الشركات الكبرى كما عجز عن دفع اجور عالية ، اتاح من جهة ثانية للتكتلات الاحتكارية التي تستطيع وحدها تأمين انتاج بكلفة ادنى من البضائع التي تنتجها المحلات الاولى ، ان تفرض رسوماً على المبيع تؤمن لها ارباحاً ضخمة .

كان للآزمة في ألمانيا ، نتائج مروعة بالنسبة للوضع الحرج الذي احاط باقتصادها
المانيا
نتيجة لحركة التصنيع الآلي ولضخامة رؤوس الاموال التي وُظِّفت بفوائد
عالية ، ولا سيما بالنسبة لتابعيتها ولتمويلها ، الى حد كبير ، على الاستثمارات الاجنبية الضخمة
التي يوشح بها منذ عام ١٩٢٥ . وهذا التوازن الضعيف الذي حققته لم يلبث ان هوى عندما
هبطت الاسعار العالمية وعندما جعلت الآزمة الناشئة من الصعب جداً ، على الصناعة الألمانية ،
الحصول على اعتمادات تسليف جديدة سواء من خزانة الدولة او من اسواقها المعروفة .

فالانتاج الصناعي المبني على دليل ١٠٠ لعام ١٩٢٩ ، هبط من ١٠٧ ، عام ١٩٢٩ الى
٥٨,٥٪ في آب ١٩٣٢ ، كما هبط انتاج الفحم من ١٦٣ مليون طن الى ١٠٤ ، والحديد من
١٦ مليون طن الى ٥,٧٠٠,٠٠٠ ، وارتفع عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا من ٩٩٤,٠٠٠ الى
٥,٥٧٩,٠٠٠ ، كما هبطت الاجور الى نصف معدلها ، وسجلت الصادرات هبوطاً بلغ ٤٥٪ من
قيمتها ، و ٦٢٪ من حجمها ، رغم سياسة الاغراق التي تمشت عليها الحكومة . والتجأ المستشار
بروننغ الى الوسائل التقليدية في معالجة الوضع ، كتخفيض قيمة النقد ، ومراقبة الارصدة
واقطاعات ضخمة في صلب الموازنة ، وهبوط الاسعار ، ورفع نسبة الحسومات وإعادة تنظيم
حركة التسليف وتخفيض اجور العمال ومرتببات الموظفين ، والقضاء رسوم الحماية الجمركية .
فقد حصل في مؤتمر لوزان في حزيران من عام ١٩٣٢ ، على إلغاء تعويضات الحرب . إلا ان
عنف الحركة واحتدامها والاصاب التي مرت بها الطبقات العاملة بعد ان تضرست بالبطالة ،
والتطرف الذي اخذت تنزع اليه ، زاد كثيراً من عدد انصار الحزب الشيوعي العاملين على إثارة
الاضطرابات الاجتماعية . واذا رأت الطبقات الوسطى نفسها مهددة بالحركة البروليتارية ، فلم تر
الطبقات الموجهة واصحاب الصناعة الضخمة لها منجاة وخلاصاً الا في حل فاشي او دكتاتوري .
واذ ذاك قبض الحزب الوطني الاشتراكي في كانون الثاني ١٩٣٣ ، على السلطة في البلاد في وقت
كان فيه التدهور المالي بلغ الحضيض . فالهمم ، في الدرجة الاولى ، اعادة الحركة والنشاط الى
الاقتصاد الوطني عن طريق فتح منافذ واسواق جديدة ، ومحاربة البطالة . لم يكن هنالك ،
في بادئ الامر خطة موضوعة منظمة . فالخطة الرابعة الاولى التي اطلقوا عليها اسم خطة
الخدمة ، لم تكن في الحقيقة سوى سلسلة من الاجراءات المتخذة لمعالجة البطالة في البلاد .
ورضع في خريف ١٩٣٦ الخطة الرابعة ، الثانية المعروفة « بخطة الانتاج » . لمرمت الى تأمين
عهد الحكومة المطلقة ، والدكتاتورية تحت سلطة غورنغ الذي طلع بالفكرة ، وهي عبارة عن
ادارة عملاقة جبارة تعمل على تنظيم الوضع الاقتصادي في الاساس . فالدولة هي ، عند الانطلاق
بالخطة ، الزبون الوحيد وستبقى فيما بعد الزبون الرئيسي . وهي المصرف الرئيسي وتحتكر كل
منافذ التجارة الخارجية . فبدون ان تؤمم الاستثمارات الكبرى او ان تديرها بنفسها ، فهي
تتولى ادارة الاقتصاد باعطائها التوجيهات التي تراها لازمة ، وبمراقبتها الاسعار والاجور بعد ان
حددتها ، وبتوجيه الاعتماد وحركة التسليف . ولاول مرة في التاريخ نشهد اقتصاداً رأسمالياً

يخطط له في وقت السلم . وكان من تحالف الحزب مع الرأسمال الضخم ، ان حال دون استعمال العلاج الذي يوسع من نطاق السوق الداخلية بزيادة القوة الشرائية لدى المجتمعات السكانية ، اي رفع المرتبات . ولذا اعتمدت الحكومة سياسة الاشغال الضخمة ولا سيما انشاء شبكة الاتوسترادات ، وسياسة التسليح ، وخلق مصلحة « العمل الالزامي » ، وتسليف الدولة مالا للزوجين الجديدين ، اذا ما تمهدت الزوجة بالانقطاع عن العمل خارج منزلها ، والى انشاء منظمة نقابية جديدة . فالانتاج استعاد بسرعة قدرته المنتجة . فقد حقق منذ عام ١٩٣٦ ، معدل عام ١٩٢٩ ، وتجاوزه عام ١٩٣٩ بنسبة ٣٣٪ ، وجرى امتصاص البطالة تدريجياً . ففي عام ١٩٣٨ ، لم يبق عاطلاً عن العمل سوى المسنين وغير المؤهلين . . فقد برزت في الطليعة مصالح الانتاج (المواد الأولية ، والطاقة) ومصالح الاستثمار والتوظيف (البناء) ، فاخذت تنمو وتطرد وتوسع ، بينما ازداد اقتناج المواد الاستهلاكية ١٣٪ عن معدله لعام ١٩٢٨ ، واصبح يعني تقريباً بمحاجات السكان الآخذ عددهم بالازدياد ونفقات التسليح الضخمة الباهظة ، بحيث ان مستوى عيش السكان المدنيين ، بقي كما هو تقريباً دون اي تغيير . وهكذا بفضل حافز الطلب العام ، أصبحت المانيا الدولة الوحيدة التي امنت العمل لليد العاملة في البلاد ولجهازها الصناعي الضخم . ومما هو احسن من ذلك وافضل ، افتقار البلاد للمزيد من اليد العاملة الكفؤة ، وللمزيد من العمال المزارعين ، وهي ظاهرة برزت منذ عام ١٩٣٥ .

اليابان ارتدت الازمة العالمية في اليابان مظاهر مختلفة تعارضت مع الكثير من المظاهر التي سجلناها لها في البلدان الصناعية الاخرى . فقد كانت الازمة فيها قصيرة واتخذت بشكلها على القطاع الزراعي الا انها كانت اعجز من ان تحد من نشاطات عدد كبير في قطاعات الصناعة وحركة التصدير . وعلى الاجمال ، فقد كان اثرها ضعيف الوقع على البلاد واصابها من جانبيين معاً : تخفيض في حركة التصدير نتيجة للهبوط الذي اصاب التجارة العالمية ، كما ان هبوط الاسعار ادى الى خراب العاملين في القطاع الزراعي . فقد الحق هبوط « الازدهار الاميركي » ضرراً محسوساً في القطاعات الاكثر تعرضاً للتجريح في اقتصادها القومي ، وأدى الى هبوط في سعر الحرير الخام (٥٠٪ عام ١٩٣٠) وفي صادراتها من المنسوجات القطنية (٢٧٪ عام ١٩٣٠) كما ادى الى انهيار عدد كبير من المزارعين وفرض البطالة على عدد من مصانع النسيج والحياكة حيث تعمل الفتيات اليابانيات .

واشتدت الازمة فيها بعد عام ١٩٣١ ، اثر رفع معدل الرسوم الجمركية في الهند وحركة المقاطعة التي برزت في الصين . وجاء اخيراً تخفيض العملة اليابانية في الوقت الذي كان فيه الين تقريباً على سعره لعام ١٩٢٦ فبدأ عالياً بالنسبة للدولار ، مما ادى الى هبوط في الاسعار بلغ معدله ٣٥٪ ، بين نيسان ١٩٢٩ وتشرين الاول ١٩٣١ . وجاء هبوط اسعار الارز ثلثه الاثاني في خراب الفلاحين الذين رأوا انتاجهم يهبط الى ٤٣٪ ، الا ان انكماش الانتاج الصناعي كان ابعد من ان يكون له الاتساع ذاته والاستمرار ذاته الذي نراه يحل في المنتوجات الزراعية ، فالهبوط لم يتجاوز ٨٪ ، ومنذ عام ١٩٣٧ ، ارتفع الدليل الى فوق ما كانت

عليه عام ١٩٢٩ ، واستمر في تصاعده بحيث بلغ ١٧٣ عام ١٩٣٧ (مع الملاحظة ان ١٠٠ هو دليل عام ١٩٢٩) . وسبب ذلك هو ان حزب ملسيتو الذي عاد الى الحكم في صيف ١٩٢٩ ، سارع الى اعتماد السياسة التقليدية التي كانت دوماً تعتمد تخفيض قيمة العملة ، مما ادى الى اقالته من قبل الجيش الذي تسلم الحكم . وفي عام ١٩٣١ ، عمدت الحكومة العسكرية الى حظر اخراج الذهب من البلاد وتخلت عن قاعدة الذهب ، وخفضت سعر الدين ثلثي قيمته واعتمدت سياسة الانكماش المالي التي قضت بزيادة الاعتمادات الخاصة بالجيش والاسطول . وقد تضاعف دين الحكومة ، بين ١٩٣١-١٩٣٧ ، وارتفعت اسعار الحاجيات بالجملة حتى انها بلغت مستواها لعام ١٩٢٩ ، ودليل اجور العمال الذين يعملون في مصالح الجيش والتسلح ، ارتفعت بين ١٩٣١-١٩٣٦ ، من ٩١ الى ١٤٠ ٪ (باعتبار دليل ١٠٠ الحد الوسط بين ١٩٣١-١٩٣٥) ، بينما اسعار المنسوجات القطنية والحريرية بقيت ادنى مما كانت عليه عام ١٩٢٩ ، اما الازدهار فقد كان من نصيب الصناعات الثقيلة والصناعات الحديدية والميكانيكية والكيماوية والانشاءات البحرية (عدد العمال العاملين في هذه الصناعات على اختلافها يمثل نسبة لم يلبث ان ارتفعت من ٢٥ الى ٤٠ ٪ ، في أواخر عام ١٩٣٧ . وفي عام ١٩٢٩ كان عدد العمال العاملين في هذه المصانع ٨٢٥٠٠٠٠ ، فارتفع عددهم ، عام ١٩٣٧ ، الى ٢٠٢٥٠٠٠٠ ، وساعد على هذا الارتفاع الضائقة التي نزلت في القطاع الزراعي اذ اجبرت عمالاً كثيرين على النزوح من الريف الى المدن بحثاً لهم عن عمل . وارتفع انتاج الفولاذ الخام من ٢٥٠٠٠٠٠ طن عام ١٩٢٩ ، الى ٥٠٥٠٠٠٠٠ طن عام ١٩٣٦ ، كما تضاعف انتاج البلاد من الحديد ، وازداد كذلك انتاجها من الفحم الى اكثر من الثلث . والحزب العسكري الذي يتولى الحكم في البلاد ويوسع من نطاق سلطته على الحكومة بعد العصيان الذي وقع في شباط ١٩٣٦ ، تابع بفشاط محموم ، تصنيع منشوريا كما واصل تأييد تغلغل الجيش في الصين ، حيث عادت الحرب المكشوفة الى الظهور عام ١٩٣٧ . وفي اليابان ، كما في المانيا وفي ايطاليا ، نحن امام اقتصاد موجه للحرب ، فيخضع المشروعات والاستثمارات الخاصة للاعتبارات الاستراتيجية ، ويوسع ، يوماً بعد يوم ، من اشراف الحكومة على حركة القطع وعلى التجارة الخارجية وحركة التسليف بعد ان وُجّهت نحو الصناعات الحربية ، ونحو الاستهلاك والاسعار والمبيعات .

فاليابان هي الدولة الاستعمارية الوحيدة التي تشجع التصنيع في مستعمراتها في الخارج بتأمين التنسيق التام مع صناعاتها . وبما لا شك فيه قط ان الاقتصاد الحربي الذي كان الدواء الناجع للأزمة في الوقت الذي بقيت فيه القطاعات الاقتصادية الاخرى تحت الضغط ، حتى اقتصاد الولايات المتحدة الاميركية نفسها ، تحيطه اليابان بعنايتها الكبرى وتوسع من نطاق اقتصادها ، مما ادى الى تسجيل ارتفاع محبوس في الدخل القومي . وقد عملت التجارة دوماً على سد العجز في الميزان التجاري ، عن طريق الخدمات المتنوعة ، والاسطول التجاري الذي ارتفع حجمه الى ٤٠٥٠٠٠٠٠ متر مكعب ، اصبح الآن الاسطول

الثالث في العالم . والاستثمارات الضخمة التي قامت بها الدولة والقطاع الخاص ، لم تتوقف سوى فترة قصيرة ، واستمرت في ارتفاعها كما ارتفعت طلبات السلطات العامة .

البلدان ذات الاقتصاد الزراعي
ان تدابير الحماية التي لجأت اليها كل الدول وتسبعت بها ، وتطور الانتاج الزراعي في كل من انكلترا والمانيا وايطاليا ، ادخل الخلل والبلبل على السوق الدولية ، وتسبب بانخفاض هام في المشتريات لدى الدول المصدرة لها ، كما تسبب ، بالمقابل ، بانخفاض في شراء المنتجات المصنوعة في البلدان المعروفة باقتصادها الزراعي ، اذ كانت عاجزة عن مواجهة اثمانها . واخذت هذه البلدان تشعر اكثر من كل وقت مضى بتابعيتها ، وتتألم من فقدان المنتجات المصنوعة . ولذا راحت تقبل على التصنيع بهمة ونشاط . فقد تمكنت بما لديها من اعتمادات فادحة ، وبواسطة مقايضة انتاجها ، عملاً بسياسة المقايضات التي دشنتها المانيا ، وتوفر يد عاملة رخيصة في البلاد ، ان تستدرج رؤوس الاموال . كل هذه العناصر وما اليها اناحت لها قائمين الاجهزة والابتهدة الآلية التي تساعدها على خلق الصناعة فيها . وهكذا راحت المانيا تطور صناعاتها الغذائية كما تطور صناعة تركيب الآليات واجهزة الراديو بعد ان فرضت رسوماً جمركية عالية على الاجهزة الجاهزة التركيب . وفي عام ١٩٤٠ ، كان باستطاعتها تقريباً ان تكفي نفسها بنفسها في عدد كبير من المصنوعات المشغولة . واخذت الشيلي في تنظيم صناعاتها ، سعياً منها وراء مزاحة النترات الصناعية ، وتطور اجهزتها وعتادها في سبيل تطوير الطاقة الكهربائية المائية ، بواسطة اعتمادات حصلت عليها من بنك التصدير والواردات في واشنطن ، قدمها لشركة التصدير الشيلية التي تأسست عام ١٩٣٩ . وفي الهند وتركيا والبرازيل ، حققت صناعة النسيج تطورات عظيمة وبذلت مثل هذا الجهود ، كل من بلدان اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية ، كما سجل تقدم محسوس في كل من رومانيا واليونان ، وبولونيا وهنغاريا . ففي كل بلدان اوروبا او البلدان الواقعة وراء اوروبا ، جاء الاقبال على شراء الآليات الجاهزة خلال هامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ، دليلاً قاطعاً على هذا العزم الصادق في النهوض بسياسة التصنيع ، وتوفير القوى المحركة ، وتأمين اسس الاستقلال الاقتصادي الذي ادى في بعض الدول الى الدكتاتورية الفعلية .

وقد جاءت النتائج بليغة في لغتها . فالبلدان التي لا يزال لها انتاج مرتفع نسبياً خلال الازمة والتي زادت نسبتها نسبة عام ١٩٢٩ ، هي هذه الدول الزراعية التي اعتصمت بسياسة التصنيع . فالارقام البيانية او القياسية لصناعة النسيج عام ١٩٣٧ ، هذا النموذج بالذات لانتاج الحاجيات الاستهلاكية ، بلغ ٢١٦ في ليتوانيا و ٢٠٥ في الشيلي و ١٧٦ في فنلندا و ١٦٣ في السويد ، ١٥٤ في النرويج (مع العلم ان ١٠٠ هو الرقم البياني لعام ١٩٢٩) .

٢ - الوضع الاقتصادي بين ١٩٣٧ - ١٩٣٩

ضعف الابلال وومنه جاءت نتائج هذه الجهود غير متكافئة ، كما رأينا بالنسبة لجميع البلدان ، باستثناء فرنسا . فالازمة التي ظهرت عام ١٩٢٩ ، اخذت تحندم وتشتد حتى عام ١٩٣٢ ، ثم طرأ بعض التحسن على الوضع العام ، مع بعض التقلبات ، تتسع او تضيق في بعض البلدان ، وبعض الارتكاسات هنا وهناك قتبين شدة وحدة . وفي عام ١٩٣٦ ، امكن تسجيل المعدل الذي كان عليه الانتاج عام ١٩١٣ والعودة الى النشاط المألوف ، هاد سيرته الاولى ، والتوازن بين مختلف قطاعات الانتاج من جهة ، وبين الاسعار بعضها ببعض يتضح اكثر فاكثرا كما ازداد استهلاك للبضائع المختزنة ، ونخفت حدة البطالة كثيراً كما تحسنت كثيراً اوضاع العمال . الا ان المصانع لا تعطي سوى ثلثي طاقتها ، أشباعاً منها لحاجات السوق المحلية . واخذت ترتفع منذ عام ١٩٣٣ ، اسعار الخامات التي اشتد حولها الطلب ، وازداد حجم التجارة العالمية . وارتفعت منذ مطلع عام ١٩٣٥ قيمتها على اساس قاعدة الذهب ، الا انها بقيت ٢٠ ٪ دون قيمتها عام ١٩١٣ . فتجارة الحاجيات المشغولة كانت اقل تقدماً من جهة الوزن ، نتيجة محتومة لظاهرة التصنيع في البلدان الجديدة ، وامور التغذية التي كانت اقل تطوراً من حيث قيمتها من جراء سياسة الاكتفاء الذاتي التي سارت عليها البلدان الكبرى الصناعية .

والتوازن بدأ يقع بين طاقتي الشراء المتممة الواحدة للآخرى : طاقة البلدان الزراعية وطاقة البلدان الصناعية . والعودة الى الوضع الطبيعي بدت ظاهرة واضحة لاسباب تقدمية كما هي الحال في بعض البلدان : كاليابان والبلدان السكندينية والشيلى وبريطانيا العظمى . وقد بدت هذه العودة ظاهرة واضحة ، ولو اقل اتساعاً ، في كل من المانيا وايطاليا بدافع من الانشاءات العامة فيها ومقتضيات التسليح ، كما جاءت ضعيفة جداً او لا اثر لها للبتة في بعض البلدان كفرنسا حيث لعبت اسباب مقاومة الانكماش المالي دوراً كبيراً ولمدة طويلة .

وللخروج من هذه الضائقة استعملت المحاولات والوسائل والذرائع ذاتها وان تباينت حماسة واسلوباً بين بلد وآخر ، ولا تزال الافكار تتضارب الآن حول انجع هذه الوسائل التي حملت معها عوامل التحسين وامثلها . فهل يعود لعمري فضل الابلال من هذه الضائقة للولايات المتحدة بعد الاجراءات التي اتخذتها وأدت الى تخفيض قيمة الدولار ، أو الى سياسة الانشاءات الكبرى والتدابير العديدة الرامية لرفع القوة الشرائية لدى الجماهير الشعبية ، بعد ان ضححت الدول بسخاء بهذه المبالغ الضخمة ؟ والعودة باسعار المواد الزراعية ، بين ١٩٣٣ - ١٩٣٥ هل يجب رده يا ترى ، الى تخفيض قيمة الدولار او الى سياسة التقليل من المحاصيل والحد من الانتاج التي فرضتها الدولة وساهمت الاحوال الجوية على تحقيقها ؟ وهذا الازدهار النسبي الذي نعمت

به انكلترا بين ١٩٣٥ - ١٩٣٧، هل جاء نتيجة تخفيض قيمة الجنيه الانكليزي او العودة بالبلاد الى نظام الحماية الجمركية ؟ وما عسى ان يكون على العموم ، من التأثير الذي أحدثه هذا العامل المضاد لطبيعة الاقتصاد الذي يتمثل في التسليح ؟

ولكن هذا التحسن الطارىء لم تتوفر له عناصر البقاء والاستمرار اذ النكسة والتسلح قد ظهر في اواسط عام ١٩٣٧ ، لا سيما في نطاق الصناعات التي تعمل على توفير الحاجيات الانتاجية ، عوارض انكفاء وتقهقر الى الوراء ، يمكن مقارنتها بالمعارض التي بدت عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ . ففي اوروبا ، حيث قتل نفقات التسليح جانباً هاماً من موازنات دولها ، فالنكسة فيها هي اقل عمقاً منها في البلدان التي لم تندفع نحو سياسة التسليح هذه ، كالولايات المتحدة الاميركية والدول الصغرى في اوروبا ، وكندا حيث لا تمثل اقتصاديات الحرب سوى جانب ضئيل من اقتصاديات البلاد . فالنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة هبط ٣٧ ٪ بالنسبة لما كان عليه عام ١٩٢٩ ، وتجاوز عدد العاطلين عن العمل فيها ، عام ١٩٣٨ ، عشرة ملايين عامل ، والعودة الى اتفاق مبالغ ضخمة على الانشاءات العامة فشل في احداث اي تحسن في الوضع الاقتصادي ، اذ ان عدد العمال العاطلين عن العمل ، عام ١٩٣٩ ، يزيد على تسعة ملايين عامل . فالحرب وحدها هي التي دصفت ، الازمة ، اذ اقتضت استيعاب اليد العاملة بأسرها . فمنذ عام ١٩٣٧ ، اصبح التسليح الذي لم يكن الى ذلك الحين سوى حافز بسيط من الحوافز الاقتصادية بدا وكأنه السوق الكبرى لاستيعاب الانتاج الصناعي بحيث اصبح « العماد الوحيد » لمعظم البلدان الصناعية الكبرى . والامر واضح جلي في نشاط معظم البلدان الاوروبية التي لم تفرق بعد في التسليح ، كبريطانيا العظمى مثلاً ، حيث النشاطات الاكثر ازدهاراً هي التي تتمثل في صناعة بناء السفن ، وصناعة المحركات والطيران بينما احتدمت البطالة في صناعة النسيج واستخراج الفحم . والدور الرئيسي الذي تلعبه حاجات الجيش ومقتضيات التسليح ، أكفكم يبرز واضحاً في تصريح لوزير الدفاع البريطاني الذي صرح عام ١٩٣٧ بان انكلترا لن تعرف ازمة جديدة قبل خمس سنوات . وسعر الخامات مرتبط بمحاجات الدفاع . وفي سنة ١٩٣٨ ، انخفضت اسعار الحبوب واسعار لحم الغنم والمنسوجات والكافكاو ، بينما ارتفعت اسعار المعادن على اختلافها .

فالتسلح هو وحده وراء ازدهار انتاج المواد الأولية . الا ان هذا الانتاج كانتاج المواد الزراعية يصعب ضبطه والتخطيط له ، بحيث ان المخزون الدولي اخذ منذ عام ١٩٣٨ ، يتضخم بصورة لا تخلو قط من الخطر . ففي هذا التاريخ بالذات كان مخزون المطاط يزيد ٥٢ ٪ على مخزون عام ١٩٢٩ ، كما ان مخزون الصوف زاد ٦٥ ٪ والحرير الخام زاد ٢٣ ٪ والنحاس الحطم زاد مخزونه ٤٥ ٪ ، وزاد ٢٢٧ ٪ مخزون النحاس المكرر . فمخزون القصدير وحده كان دون مستوى عام ١٩٢٩ ، ومخزون القطن هو اعلى بكثير من مخزون اسوأ سنة من سنوات الازمة المالية ، بينما مخزون القمح بلغ ٣٢ مليون طن ، مقابل ٢٩ في عام ١٩٢٩ . فهو ضعف

التصدير العالمي المتوقع . وقد اشترت جانباً من هذا المخزون الحكومات التي تنشئ عندها احتياطياً للحرب ، الا ان تراكم هذا المخزون لم يكن سوى ذريعة ، لم يكتب لها النجاح دائماً . فقد افادت في تفادي سقوط مفاجيء للأسعار بعض الوقت .

فالنقمة كانت قصيرة الامد وسريعة العطب . فالاضطرابات الاقتصادية العالمي والقلق الذي يعانيه الداخلية التي اقامت بعض البلدان واقعتها انقطعت باستثناء فرنسا . الا ان خطر تأزم الوضع السياسي الدولي ازداد تفاقمًا . ولذا لم تعد المبادلات الدولية الى سابق نشاطها المعهود . فنذ ادنى نقطة وصلت اليها الازمة عام ١٩٣٢ ، ازداد الانتاج بصورة ملحوظة في جميع المجالات ، الا ان الاستهلاك لم يرسم مثل هذا الخط السوي . فالطلب بقي دون العرض بكثير ، مع ان مستوى العيش لدى غالبية السكان في العالم ، كان دون مستواه ، عام ١٩٢٩ ، كما ان تراكم المخزون بعد ذلك بعشر سنين بقي في مستودعاته ليس من يشتره في البلدان التي كانت من قبل في عداد الدول المصدرة له .

وهكذا استمرت البطالة من جراء تضخم اليد العاملة بطولوع اجيال جديدة من العمال ، ولدت قبل عام ١٩١٤ وبعد الحرب ، في إفريقيا والصناعة ومكننة الزراعة ، وفي اعقاب هذه السياسة التي أدت الى الإقلال من اليد العاملة الى اقصى حد في وسائل الانتاج ومعداته ، كما جاء هذا الاستمرار نتيجة حتمية لجمود اوركود قسم من الاجهزة المنتجة . فاذا ما كان ٢١ و ١٪ من العمال لا يزالون بدون عمل ، عام ١٩٣٢ ، فالنسبة بقيت عالية جداً عام ١٩٣٨ ، اذ كانت ١١ و ٤٪ . وهكذا نرى انه بالرغم من عودة جانب كبير من العمال الى العمل ، فعدد العاطلين عن العمل بقي عام ١٩٣٧ ، اعلى منه في عام ١٩٢٩ . وهكذا يمكن لنا ان نسأل ما اذا كان النظام الاقتصادي اصبح الآن عاجزاً عن تأمين العمل لكل العمال الذين يستطيعونه .

كثيراً ما عمدت الدول الى عقد اتفاقات ثنائية قصيرة الأجل ،
الاقبال على الاتفاقات الثنائية غالباً بشكل مقايضات ، لتأمين ما تحتاج اليه من محاصيل وغلل لا تنتج مثلها . فقد حل محل المبادلات المتعددة الجوانب التي ألفها الانسان من قبل طريقة المبادلات الثنائية ، فاقصرت المبادلات مع الخارج على مقايضة المواد المنتجة اقليمياً او محلياً . ففي الوقت الذي كانت فيه الدول الاستعمارية كبريطانيا وفرنسا مثلاً توطدان علاقاتها بمستعمراتها ، راحت الدول التي لا مستعمرات لها في الخارج ، كالمانيا مثلاً تحاول ان تنشئ لها مجالاً حيويًا تعتمد في توسيع حلقة امتيازها من أوروبا الوسطى واميركا اللاتينية ، بينما راحت الدول الثانوية تنشئ فيما بينها تيارات من المبادلات تتناول المحاصيل الاضافية . فاستيراد بريطانيا من مستعمراتها ارفع بين ١٩٢٩ و ١٩٣٧ من ٢٩ و ٤٪ الى ٣٩ و ٤٪ كما ان صادراتها الى مختلف مستعمراتها ارتفعت في المدة ذاتها من ٤١ و ٤٪ الى ٤٤ و ٣٪ . اما فرنسا فالارقام

النسبية هي ١٣ و ١٧٪ (بين ١٩٢٨ - ١٩٣٨) في ما يتعلق بالاستيراد و ١٨ - ٢٧٪ للصادرات . وهكذا نرى العالم متجزئاً او متوزعاً بين كتل شبه موحدة بعضها بوجه البعض . كتلة الاسترليني وكتلة البنا و الكتلة الالمانية ، وضمن هذه الكتل تشتد روابط التبادل التجاري وتقوى . فقد انهارت القواعد التي قامت عليها المبادلات المتعددة الجوانب كما زال عهدا وانقطع .

فحركة المحسار اوروبا وانكفاءها التي ابتدأت في اعقاب الحرب اخذت المحسار اوروبا تشتد وتقوى . فقبل عام ١٩٢٠ ، لم يكن هذا المحسار سوى حركة نسبية . فاوروبا تتطور بسرعة اقل من السرعة التي يتطور فيها باقي اقسام العالم . اما الآن فهناك المحسار قائم في عدد من القطاعات الاقتصادية . فنصيب اوروبا من هذا من الاقتصاد العالمي لم يعد ليتجاوز ، عام ١٩٣٧ ، ٣٩.٥٪ . فقد انخفض فيها انتاجها لمادتي الحرير الخسام والصوف ، مع ان هذا الانتاج يزداد ويتضخم في جميع أنحاء العالم ، بينما بقي انتاجها للفحم الحجري على معدله المعروف . وفي الصناعات الحديدية ، لم تعد اوروبا لتنتج سوى ٤٢.٥٪ من مجموع انتاج الصلب في العالم ، (مقابل ٥١٪ في عام ١٩١٣) ، و ٤٠.٩٪ من الفولاذ او الصلب ، مقابل ٥٠.٧٪ في عام ١٩١٣ ، ونصيبها من الالومينيوم تناقص كما تناقص كذلك انتاجها من النحاس المعد للصب (١٠.٥٪ مقابل ١٤.٦٪) .

واستثناء العلاقات الخارجية في العالم بين ١٩٣٢ - ١٩٣٧ ، يجب رده الى القارات الاخرى اكثر من رده الى اوروبا .

والتجارة الاوروبية لم تعد تثل ، في سنة ١٩٣٧ ، سوى ٤٥٪ من مجموع التجارة العالمية لعام ١٩١٩ ، والنكسة التي وقعت عام ١٩٣٨ جعلت هذا المعدل يهبط الى ٤٠٪ . ولهذا كانت حركة الجزر هذه حركة مطلقة تم عن حرج الوضع بعد ان شال هبوط الصادرات على الواردات .

وهذا لا يعني قط المزيد من الاستقلال لاوروبا في المجال الاقتصادي ، بل انما يعني المزاخة الشديدة التي تلقاها تجارتها ومصنوعاتها في الاسواق العالمية . فلا عجب والحالة هذه ان يقع ميزان مدفوعاتها في عجز متصاعد . فبعد ان توقف دفع الفوائد والارباح ، تناقص ريع الاستثمارات الموظفة في الخارج ، كما ان اجور الشحن هبطت هي الاخرى من جراء التناقص التدريجي في حولة الاساطيل التجارية في اوروبا بعد ان تضاعف اسطول اميركا التجاري ، وزادت طاقة الاسطول الياباني ثلاثة اضعاف ، منذ عام ١٩١٣ ، وتناقص حجم التجارة العالمية عن معدله عام ١٩١٣ .

وهكذا نرى ان الازمة سددت ضربات قاصمة لمركز اوروبا . فبعد ان اقصيت خلال الحرب من اسواقها المعروفة لصادراتها ، فقد عجزت عن ان تستعيد كل الاسواق التي فقدتها كما ان الازمة الاقتصادية كالت لها ضربة جديدة انزلتها بدونها في الخارج . والى هذا يجب ان

نضيف التراجع النسبي الذي لحق بإنتاج الفحم فيها أمام سيطرة البترول النامية الذي كانت أميركا وآسيا أكبر منتجين له ، وازدهار صناعة المعادن غير الحديدية التي كانت أوروبا تفتقر إليها (باستثناء الألومنيوم) ، وأخيراً وليس آخراً الخسارة المالية التي لحقت أوروبا في تصفية الحرب والخروج منها ، والاستعداد للحرب القادمة ، ابتداء من سنة ١٩٣٣ . أضف إلى ذلك بهائلة الدين العام والضرائب التي ضخمت أسعار المنتوجات ، في وقت كان فيه جانب كبير من الأجهزة الصناعية والمعدات التقني عندها يعمل للتسلح بدلاً من أن يعمل للتصدير .

لم يعد البحث عن الخامات والأسواق وفقاً على الأفراد والخاصة من
أرباب الصناعة والتجارة ، يسعون كل من جانبيه لما فيه نفعه
ومصلحته بل آل الأمر إلى مؤسسات متكئة وإلى حكومات
اضطرت أمام افتقارها إلى عملة دولية ثابتة وإلى انعدام وسائل الإبراء التقليدية ، أن تبحث لها
عن مناطق تموين تكون منسرباً لتجارها النامية ومنفذاً لها . هذا هو بالذات الوضع الذي
تشجعه كلمة مأثورة لوسوليني عندما يميز بين « دول بروليتارية ودول بلتوقراطية » (ثرية) ،
كبريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبلاد الواطية التي تعمل بنسبة جماعات عام ١٩٣٦ ، في انكتر
٤٨،٥٪ من المواد الغذائية ، و ٣٨ بالمائة من الخامات الضرورية لها ، وفي فرنسا ، عام ١٩٣٧ بمعدل
١٨ بالمائة و ١٢ بالمائة وفي بلجيكا والبلاد الواطية مقادير كبيرة من الربح والنقد المالي . وبين
الدول الأخرى « الراضية » الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي اللذين يملكان في
أراضيها الشاسعة ، مع كثافة ضئيلة من السكان نسبياً ، كل ما يحتاجان إليه من الخامات تقريباً ،
بينما الأولى منهما هي أكبر منتج للمواد الأولية في العالم .

وبين الدول الراضية أو غير القائمة تأني اليابان ، مع أنها تملك امبراطورية استعمارية واسعة ،
وقد وجدت في منشوكو وفي الصين الداخلتين في مداها الاقتصادي الحيوي ، الفحم والقليل من
البترول وفول الصويا والقمح . إلا أن كل المستعمرات اليابانية لم تكن تعطي اليابان سوى ١ - ٢
من مجموع ما تستهلكه ، و ١/١٠ استيرادها كانت تؤمنه من الهند (٤٢،٤ بالمائة) ومن الولايات
المتحدة الأميركية (٤٦،٩ بالمائة) . أما إيطاليا ، فقد كان عليها أن تواجه ، أسوة باليابان ،
المشكلات التي فرضتها عوامل نموها الديموغرافي وجمودها لتصنيع البلاد ، فالنضال في سبيل
القمح لم يوفر لها سوى نتائج متقطعة وضعيفة . ان جذب المواسم سنة ١٩٣٦ اضطرها لاستيراد
ربع حاجتها للمواد الاستهلاكية أمام ١٩٣٧ كما أن مواردها من اللحم والزبدة لم تكن
تسد حاجتها ، وكذلك الفسيج (باستثناء القنب والحبر) ، والمنتوجات الصناعية (باستثناء
البوكسيت والكبريت) . ان اشرافها على آبار البترول في البانيا وتقوية استثمارها لمواردها
للطبيعية ، والسياسة الجماعية التي اعتمدتها ، كل ذلك لم يوفر لإيطاليا سوى استقلال نسبي . ففي
عام ١٩٣٧ ، كان استيرادها للمواد الأولية يؤلف ٤٥ بالمائة من مجموع استيرادها ، كما أن

استيراد المنتوجات نصف الجاهزة مثل ٢٠ بالمائة ، ومساهمة الامبراطورية الاستعمارية التي أنشأتها من عهد قريب لم يكن بوسعها قط أن يحررها من هذا العبء .

وتأتي ألمانيا في طليعة الدول « غير القابضة » أو غير الراضية . ان اتجاه البلاد نحو الدكتاتورية والتنظيم الشديد الشكينة ، للاستهلاك ، استطاعا أن يؤمنا لها ، منذ عام ١٩٣٧ ، أن تكفي نفسها بنفسها تقريباً من الوجبة الغذائية . وفي مجال الخامات ، هي أوفر حظاً من إيطاليا ومن اليابان . فهي من كبار البلدان المنتجة للفحم والبوتاس واللينيت والملح ، وفيها من المنغنيز ما يفي ، الى حد كبير ، بحاجاتها (٦٠ بالمائة) ، والرصاص ٣٢ بالمائة ، والخشب والرافيت ٧١ بالمائة ، فهي مضطرة لاستيراد ١/٩ حاجتها من النحاس وثلثي حاجتها من الحديد . واستطاعت صناعتها الكيماوية أن تؤمن لها بديلاً (عن البترول) بدرجة الفحم الحجري واللينيت . ومع انها ضمت اليها عام ١٩٣٨ كلا من النمسا ومقاطعة السوديت اللتين أمنتا لها جانباً من حاجتها للمواد الغذائية وبعض الخامات الاخرى ، فقد زادت ، مع ذلك ، من مومها كما زادت من العجز الذي تعاني منه . واضطرارها للخامات ، ريثما يتم تنظيم صناعاتها وتأمين التنسيق فيما بينهما وبين صناعات الرايخ ، ووضع خطة كاملة في هذا الصدد .

وهناك دول أخرى اعتبرت نفسها غير راضية وإن لم تبد اعتراضات رسمية في هذا الشأن ، وكانت هي الاخرى قلقة جداً لافتقارها للخامات . كان هذا هو بالفعل وضع بولونيا التي كان عليها أن تستورد القطن والأصواف والخروضات والجلود الخام والنحاس ، بما كان يؤلف معاً ثلث استيرادها عام ١٩٣٧ ، في الحين الذي اشتد فيه الضغط الديموغرافي . وفي مثل هذا الوضع تقريباً تسكمت البرازيل ورسفت ، اذ بالرغم مما لديها من موارد احتياطية ضخمة ، كان عليها أن تغذي صناعاتها التحويلية باستيرادها المستمر للفحم والبترول بينما تفتقر اصلاً للمصنع .

في وسط هذا النقاش والجدل الذي قام حول الخامات ، كانت الدول غير القابضة تتعطل قبل كل شيء فيما تتعطل به من حجاج ، افتقارها لوسائل الدفع . « ان ألمانيا تحتاج لمواد أولية تدفع ثمنها بالمارك الألماني » كان يردد أحد خبراءها في علم الاقتصاد ، هو الدكتور شاخت ، منذ ١٩٢٦ ، وان « ألمانيا لا تستطيع حل المشكلة إلا بإنتاجها هي نفسها للمواد الأولية الضرورية لاستهلاكها ، على أرضها وفي دارها بالذات » ، هذا هو السبب بعينه الذي يحدو بالدول المتقدمة للخامات ، للمطالبة بإعادة توزيع المستعمرات توزيعاً عادلاً . وهذا لا يعني قط أن المستعمرات التي لم تكن تعطي مجتمعة سوى ٣ بالمائة من مجموع الخامات ، كان باستطاعتها أن تفي بحاجات دولة واحدة من الدول غير الراضية ، إنما إعادة توزيع المستعمرات قد يكون فيه حل للقضية العملات الصعبة أو النقد النادر .

وقضية الخامات المرتبطة بتوزيع المستعمرات التي تطالب بها كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان

وبولونيا ، ترتبط بسبب وثيق بقضية الاسواق التجارية . كل هذه البلدان ترى نفسها مرتبطة باسواق أجنبية في كل ما يتصل بتمويلها بالمواد الأولية وبتصريف انتاجها أيضاً . ان توسع صادرات اليابان بواسطة سياسة الاغراق التجاري التي سارت عليها مثلاً في منسوجاتها ، مكنتها من تصريفها بأسعار تقل من ٤٠-٧٠ ٪ عن أسعار المنسوجات الأوروبية ، الامر الذي حمل الدول الاخرى على فرض رسوم حامية عالية والاخذ بسياسة التقنية والاجازة المسبقة . ففي دول كالمانيا وايطاليا مثلاً تستطيعان الحسد من نتائج سياسة الاغراق التجاري والوقوف في وجهها بصورة فعالة ، فالاسواق الخارجية لم تكن تصلح سوقاً للتنفيذ الا باعتماد اساليب ووسائل نقدية معقدة ، او بواسطة عقود واتفاقات ثنائية تتبسط في وضعها من قبل . ولعل أبسط الحلول واقربها منالاً كان ولا شك الحصول على اراض جديدة . وهذا ما حمل اليابان على التطلع نحو الصين بقصد بسط سيطرتها وفرض الحكر على اسواقها الضخمة . وحاولت المانيا من جهتها ايجاد منطقة نفوذ اقتصادي وسياسي لها في اوروبا الجنوبية والشرقية ، وفي اميركا اللاتينية كما راحت ايطاليا من جهتها تنشئ لها مثل هذا المدى الحيوي في اوروبا الوسطى وفي البلقان ، وفي الشرق الادنى .

النتيجة وهكذا نرى كيف ان الازمة دفعت بالعالم نحو « اقتصاد معقد » جاء حركة عكسية ضد النظام القائم على التوزيع الدولي للعمل وعلى حرية التبادل التجاري . ولذا رأى ان يوجه اقتصاده القومي نحو الاستقلال الذاتي . فنظرية الاقتصاد القومي والرغبة في تأمين الاستقلال السياسي ، والحاجة الشديدة الى القطع النادر والعملات الصعبة والاستعداد لحرب جديدة وشبكة الوقوع ، كل هذه العوامل مجتمعة ، تضافرت معاً لتعجيل عملية مكننة الدول التي لم تتمكن بعد ولم تتصنع ، وعلى حمل الدول الاخرى لتحقيق استقلالها الذاتي في كل ما يتعلق بأمور التموين والتجهيز بالمواد الغذائية والحامات . فكل الذرائع والاساليب التي استخدمت في هذا السبيل ادت الى عزل الدول او مجموعات الدول ، كما ادت بالتالي الى انكفاء ذريع في الحركة التجارية العالمية . وبدلاً من عقد الصفقات الحرة بين الشاري والبائع ، وخلافاً لما موصى به العرض والطلب ، اخذت المقايضات تلعب دوراً هاماً في هذا المجال . فالحكومات هي التي تتفاوض وتساوم بعضها مع بعض ، فحلت بذلك محل الخاصة والافراط ، وفرضت عليهم ارادتها ووجوب التقيد برغبتها العليا ، حتى ان البعض من هذه الدول عمدت الى سياسة الاحتكار الشامل او الجزئي للتجارة الخارجية . وعلى كل حال ، ففي عام ١٩٣٩ الذي اندلعت فيه شرارة الحرب العالمية الثانية ، لم تكن الازمة الاقتصادية انقضت غيمتها وارتفعت كربتها بعد ، ولا يزال العالم يرى قسماً من عتاده واجهزته جامداً لا يعمل ولا يتحرك ، كما يرى الملايين من العمال العاطلين عن العمل يتعذر بل يستحيل دمجهم في دوامة الانتاج . فهم يؤلفون بالفعل جيشاً قائماً وليس جيشاً احتياطياً من العاطلين عن العمل . فالبنين الاقتصادي العالمي مخلص ، مقعد ، اكثر من اي وقت مضى .

الفصل الرابع

الآزمة

ونتائجها الفكرية والاجتماعية

نحن في وقت تنتصب فيه برجوازية فولتريانية تقليدية
مستمكة بفلسفة « الافوار » ، لتدافع عن المواقف التي
تحتلها ضد مبادئ حداثتها . فاذا بها تنقلب فجأة لتقف
الى جانب الذين يعارضون التقليد بحرية الضمير وبحلوت
المذهب الفلسفي محل التحليل الموضح ، والشك محل
اليقين .

ر . م . ألبيريس

١ - نتائج الديموغرافيا

ان الامة التي ارتدت الى الآزمة وطول مداها واتساع البطالة وازدياد مشكلات
السكان الحياة تعقيداً واهتماماً ، كل هذه الامور بعثت في النفوس النزعات القديمة التي
تقول بنكوص او تقهر معدل المواليد ، بينما فقر التغذية بين اولاد العاطلين عن العمل كان
عاملاً في تأخر نموهم وتكاملهم كما كان من العوامل التي زادت من نسبة الوفيات . فمفود
الزواج (باستثناء فرنسا) لم يبط معدلها الا قليلاً ولمدة وجيزة ، مع ان « الاجيال العجاف »
التي وُلدت خلال الحرب ١٩١٤-١٩١٨ ، بلغت سن الزواج ، كما ان معدل المواليد تناقص
في البلدان الصناعية شأنه في البلدان الزراعية .

فتمو السكان الذي كان معدله في السنوات العشر الاخيرة من القرن التاسع عشر ١٢ ٪ في
انكلترا لم يعد ، بين ١٩٣٠-١٩٤٠ ، سوى ٤،٥ ٪ . وهبطت النسبة كذلك في السويد
من ٧ الى ٣،٥ ٪ ، وفي سويسرا من ١٣ الى ٤ بالمائة ، وفي المانيا من ١٤ الى ٩ بالمائة ، وفي
فرنسا من ٢ الى ١ بالمائة . والمعدل الاجمالي للتناسل الذي كان بين ١٩١١-١٩١٤ ، في جميع
بلدان اوروبا الشمالية والغربية ١٤ بالمائة هبط الى ٩،٠ بالمائة عام ١٩٣٣ . والحركة السكانية

لا تحافظ على معدلها او انها لا ترتفع قليلا الا عن طريق انخفاض معدل الوفيات الذي هبط بين ١٩٢٥ - ١٩٣٥ ، من ١٧٤ في الالف ، الى ١٥٧ في الالف في فرنسا ، ومن ١١٩ الى ١١٨ في الالف في ألمانيا ، ومن ١٧١ الى ١١٧ في الالف في انكلترا . والفرق بين المواليد والوفيات اصبح ٢٣٣,٠٠٠ في ألمانيا ، عام ١٩٣٣ و ١٢٢,٠٠٠ في انكلترا ، عام ١٩٣٥ . اما في فرنسا ، فتسجل السنة نفسها عجزاً بلغ ١٨٠,٠٠٠ . ويمكن ان نلاحظ في جميع بلدان أوروبا الشمالية والغربية التي تأثرت اكثر بالأزمة ، منطقة عفر واسعة ، حيث تعجز حركة المواليد عن تجديد السكان باستثناء البلاد الواطية . وهذا المعريبرز على انه في المدن الكبيرة (جنيف ، فيينا ، مونيخ ، فرانكفورت على الماين - هامبورغ - برلين ، الخ) حيث معدل الانجاب يهبط الى ٥ بالمائة .

وفي الولايات المتحدة ، جاءت الازمة بالنتائج ذاتها في الحركة السكانية . فالسكان الذين ازداد عددهم ١٧ مليون نسمة بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠ لم يزد عددهم سوى ٨,٨٩٤,٠٠٠ بين ١٩٣٠ - ١٩٤٠ . لمعدل النمو هبط ، والحالة هذه من ١٦ و ١٪ الى ٧,٢٪ وهو ادنى رقم سجله النمو السكاني في البلاد منذ عام ١٨٨٠ . ولعل سبب ذلك يعود لتقييد حركة الهجرة الى البلاد تقييداً شديداً ، كما ان عدد الذين غادروا البلاد ، زاد ٤٠٠,٠٠٠ فالزيادة ليست ، والحالة هذه ، سوى حيلة فائض المواليد على الوفيات لا غير .

حتى في هذه البلدان المعروفة بنمو السكان وتكاثرهم السريع ، فقد اصبحت الحركة الديموغرافية بالهبوط . ففي بولونيا حيث كان معدل الزيادة يتراوح بين ١٣ و ٢٠ بالالف وفقاً للولايات ، بين ١٩٢٦ - ١٩٣٠ ، إذ بهذا المعدل يهبط من ١٤ - ١٠ في الالف بين ١٩٣٣ - ١٩٣٨ . ونمو السكان في اليابان ، بلغ الذروة ، عام ١٩٢٠ ، إذ سجلت الزيادة ٣٦,٢ بالالف . فقد هبطت هذه النسبة الى ٣٠,٨ بالالف عام ١٩٣٨ .

رد الناس في البلدان الليبرالية ظاهرة البطالة الى « تزايد عدد السكان » نحو تشجيع الانجاب بحيث بدا لهم ان الحد الأدنى من الأولاد هو خير دواء لتفادي هذا الداء الوخيم . ولذا رأينا مؤتمر الكنيسة الانكليكانية المعقود في لبت ، عام ١٩٣٠ يوصي بتحديد النسل . أما الحكومات الدكتاتورية ، التي تهتم كثيراً بالوضع الذي يسببه نقصان النسل في مقبرة البلاد الحربية ، فقد راحت تبذل جهداً طائلاً لعكس الاوضاع ولتأمين زيادة الانجاب والمواليد في البلاد . فنذ عام ١٩٢٧ ، راح موسوليني يدشن « معركة المواليد » . فقد زين للناس ان نفوذ ايطاليا وعظمتها في العالم انما يقومان ، قبل كل شيء ، على نسبة عدد سكانها ، وراح يتخذ بعض الاجراءات والتدابير التي تساعد على نمو السكان وتكاثر الانسال والولدان بين الأسر الإيطالية : كتحفيض الضرائب ، والتسليف بقصد الزواج ، والمخصصات للعائلات الكبيرة ، وتفضيلها على غيرها في التوظيف والسكن ، وتوزيع الارض ، وتخفيض الرسوم على التركات وغير ذلك . وهكذا ارتفع عدد السكان في ايطاليا من ٤١,٢٠٠,٠٠٠ عام ١٩٣٠ .

الى ٤٤,٥٠٠,٠٠٠ في عام ١٩٤١ ، وهي زيادة جاءت اكبر في ايطاليا الجنوبية ، المعروفة بتأخرها وبؤسها الاجتماعي ، منها في ايطاليا الشمالية الشديدة التصنيع والمدينة المدن . ومنذ ان استولى النازيون على الحكم في المانيا ، اتخذوا على شاكلة ايطاليا والفاشية فيها ، تدابير واجراءات للحد من « الانتحار القومي » ، وللحد من هبوط حركة المواليد في « هذا الشعب الذي لا فتيان ولا احداث عنده » . وهكذا ارتفع معدل المواليد من ١٤٧ في الالف ، عام ١٩٣٣ الى ٣٠٤ في الالف عام ١٩٣٩ .

استمرت الحركة في المدن وان بدت عليها نزعة ملحوسة الى التباطؤ
تباطؤ مركزية المدن والتمهل . فقد حدث في السنوات الاولى من الازمة ، وفي الولايات المتحدة الاميركية واليابان ، على الاخص ، حركة ارتداد بين السكان من المدن الى الريف . واخذ العاملون عن العمل يغادرون المدن ليسكنوا مع عائلاتهم وأسرهم في الريف ، واخذ البعض في انكلترا ، اثر استمرار بعض الصناعات التقليدية في تدهورها يتزحون مع أسرهم من هذه « المناطق الموبوءة » بالبطالة في الشمال ومقاطعة بلاد غال ، باتجاه لندن والمنطقة الوسطى حيث تنشط الصناعات الجديدة . وصدر عام ١٩٣٤ في انكلترا قانون بتشجيع تيار الهجرة والنزوح بين العاطلين . ومع ذلك ، فلندن الكبرى التي زادت ٢٧ بالمئة بين ١٩٢١ - ١٩٣١ ، لم يزد معدل نموها سوى ١٩ بالمئة خلال السنوات العشر التالية .

وحركة النزوح والانتقال في داخل الولايات المتحدة تميزت بهجرة الزوج من الولايات الجنوبية نحو الولايات الشمالية ، كما راح السكان العاملون في المرافق الزراعية يتزحون من الوسط نحو الغرب تفادياً للقمح الذي يتعرضون له بمعد جذب موسم ١٩٣٤ الذي تضرسوا به . والاحصاء الذي جرى عام ١٩٤٠ ، اوضح لأول مرة كيف ان معدل نمو السكان في المدن والريف جاء بنسبة واحدة اي في حدود ٧ بالمئة بالمقارنة مع السنوات العشر السابقة حيث كان نمو السكان بمعدل ٢٧,٣ بالمئة في المدن ، و ٤,١ بالمئة في الريف . ومدن الجنوب والغرب هي التي سجلت اعلى نسبة من النمو ، بينما المدن الواقعة الى الشرق بقيت على وضعها او سجل بعضها هبوطاً طفيفاً (فيلادلفيا ٠,٨ بالمئة وكليفلاند ٠,٢ بالمئة) .

فقد استمرت حركة النزوح من الريف الى المدن بالرغم من التدابير والاجراءات التي اتخذتها السلطات المسؤولة للحد منها او للحوول دونها . وهذا التأكيد لا يصح اطلاقه على الجزر البريطانية فحسب حيث لم يعد سكان الريف يمثلون سوى ٢٠ بالمئة من مجموع السكان ، عام ١٩٣٠ ، بل ايضاً على المانيا وايطاليا . فسكان الريف كانوا يؤلفون ٣٥ بالمئة من مجموع سكان المانيا عام ١٩٢٥ ، فاذا بهذه النسبة تهبط الى ٢٢,٨ بالمئة عام ١٩٣٣ ، والى ٣٠ بالمئة عام ١٩٣٩ ، بالرغم من التشريع الذي هدف الى تشجيع الملكية الصغيرة موطداً بذلك العلاقة بين الارض والانسان . فقد انخفض عدد العاملين في الزراعة ، بين ١٩٣٣ - ١٩٣٩ الى ١٠ بالمئة وجاء الهبوط في ايطاليا بمعدل ١٠ بالمئة لاسيما بين العمال المياومين وصفسار الملاكين ، مع ان الهجرة « حدث منها او منعت تماماً » ، من جراء الاجراءات التقليدية التي اتخذتها البلدان التي يتجه

اليها تيار الهجرة او من قبل التشريع الفاشي .

فالحركة لا تقتصر بالطبع على أوروبا . فالبرازيل تشهد تطوراً كبيراً في مدنها الرئيسية كالريو وساو باولو (٦٠ بالمائة) وبلو هوريزنته . والهند شهدت ارتفاعاً كبيراً في سكان مدنها الكبرى . فقد ارتفع عدد سكان هذه المدن من ٤٦ مليوناً الى ٦٢,٣٠٠,٠٠٠ في عام ١٩٤١ كما ارتفع عدد المدن التي يزيد عدد سكان الواحدة منها على ٢٠ ألفاً ، من ٣٧٣ الى ٤٧٤ مدينة ، كما ارتفع عدد المدن التي تجاوز عدد سكان الواحدة منها الـ ١٠٠,٠٠٠ من ٣٦ مدينة الى ٥٧ . وشهدت المدن الكبيرة تطوراً ملحوظاً في امتداد رقعتها السكنية يتراوح بين ٢٠ - ٨٠ بالمائة . فقد تضاعف عدد سكان كوابور خلال عشر سنوات (من ٢٤٣,٠٠٠ - ٤٨٧,٠٠٠ . واحد آباد زادت ٩١ بالمائة وكلكتو ٧٩ بالمائة ، ودكشا ٥٣ بالمائة ، ودلهي ٥٠ بالمائة وكراتشي ٤٥ بالمائة وهلم جرا) . وفي اليابان كان ٤٣ بالمائة من سكان البلاد يقطنون مدناً يزيد عدد سكان الواحدة منها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، فارتفع هذا العدد ، عام ١٩٤٠ الى ٥٠ بالمائة ، بينما هبط عدد سكان الريف من ٥٤ بالمائة ، عام ١٩٢٠ الى ٤٥ بالمائة عام ١٩٤٠ .

قد تتمثل اخطر نتائج الازمة على الأخص في توقف الهجرة بعد ان اخذت
الهجرات حركتها تتباطأ منذ العقد السابق . فقد اقتصر تيار الهجرة ، بين ١٩٢٩ - ١٩٣٩ ، على بضع مئات الألوف من المهاجرين . وبما هو ابلغ من ذلك ، ان عدد النازحين في بعض البلدان يزيد عدد الداخلين اليها ، كالولايات المتحدة مثلاً حيث جاءت نسبة النازحين ، بين ١٩٣٢ - ١٩٣٥ ، تشيل كثيراً على نسبة القادمين اليها . وخلال السنوات العشر الأخيرة ، لم يبلغ عدد القادمين اليها ٣٠ بالمائة من الحصص المحددة رسمياً الا في سنة ١٩٣٩ ، اذ بلغت فيها نسبة القادمين ٤٠ بالمائة من هذه الحصص . وعلة ذلك انه 'طلب من كل طالب هجرة عام ١٩٣١ ان يبرز شهادة تثبت قدرته المالية على العيش فيها دونما عمل ، وهو شرط يرحب بهجرة الاغنياء اليها او قدوم من يستطيعون التمويل على اصدقاء لهم فيها ، وهو قانون اوصد ابواب اغنياء البلدان مورداً واقواها في العالم ، في وجه المعرضين لطغيان النازية واستهدفوا لبطشها . وفي كندا الغيت التشريعات المشربة بالحرية ، وفُرضت عام ١٩٣١ ، قيود قاسية حتى على الرعايا البريطانيين ، فالمزارعون وحدهم ، باستثناء البريطانيين ، يقبلون دونما شرط . وهكذا ، فعدل المهاجرين الذين كانوا يدخلون البلاد ، بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠ ، البالغ ١٢٢,٠٠٠ في السنة هبط الى ٢٧,٠٠٠ عام ١٩٣١ ، والى ١١,٠٠٠ عام ١٩٣٥ ، ليرتفع قليلاً الى ١٧,٠٠٠ عام ١٩٣٨ . وسارت على هذا النمج كل من الأرجنتين والاوروغواي ، واتخذت فيها اجراءات مشابهة . وحاولت البرازيل ، منذ عام ١٩٣٤ ، ان تقف في وجه المهاجرين القادمين من جمهوريات اميركا الوسطى واميركا الشرقية ، واقتصر الدخول اليها على المزارعين دون سواهم . ومجمل القول ، ان المعدل السنوي للمهاجرين في أوروبا بين ١٩٣٥ - ١٩٣٩ هو ادنى من ٥٠,٠٠٠ ، الا ان هذا المعدل عاد وارتفع عام ١٩٣٩ الى ١١٠,٠٠٠ ، يقابله ١,٥٢٧,٠٠٠ عام ١٩١٨ . وفلسطين

وحدها فتحت ابوابها على مصراعيها لتيار قوي موصل من مهاجري اليهود المضطهدين في المانيا . فقد دخلها ٩١,٠٠٠ مهاجر يهودي بين ١٩٣٠ - ١٩٣٤ ، و ٦١,٠٠٠ عام ١٩٣٥ ، بحيث بلغ عدد اليهود فيها ، عام ١٩٤٠ ، الى ٤٧٥,٠٠٠ ، بينما لم يكن عددهم فيها عام ١٩٣٠ سوى ١٦٧,٠٠٠ ، وهو اقصى ما قدرت هذه البلاد استيعابه منهم في تلك الفترة . وبقيت فرنسا الدولة الرئيسية في اوروبا التي تستقبل وفود المهاجرين الا انها وضعت في النهاية حدا لهذا التيار . فقد استقبلت عام ١٩٣٠ ، اكثر من ٢٢٢,٠٠٠ ، كما انها سدت ابوابها في وجه البولونيين .

وقد تأثر بهذه التدابير الزاجرة والاجراءات التقيدية على الأخص ، تلك البلدان التي كانت معينا لا ينضب للهجرة كبولونيا وايطاليا اللتين الفتا اقوى مراكز الاغتراب في اوروبا . فقد هبط في الاولى معدل النازحين من ١٩٣٠,٠٠٠ بين ١٩٢٦ - ١٩٣٠ ، الى ٤٦,٠٠٠ ، بين ١٩٣١ - ١٩٣٥ ، ثم عساد فارتفع الى ١٢٩,٠٠٠ عام ١٩٣٨ . اما ايطاليا التي نزع منها ٨٧٣,٠٠٠ مهاجر عام ١٩١٣ ، و ٢٠١,٠٠٠ عام ١٩٢١ ، فلم يبارحها ، في الفترة الواقعة بين ١٩٢١ - ١٩٣٠ ، سوى ٥٢٩,٠٠٠ ، وهو عدد هبط الى ١١٨,٠٠٠ بين ١٩٣٨ - ١٩٤٠ ، نتيجة للاجراءات التي اتخذتها الحكومة منذ عام ١٩٢٨ للاحتفاظ بسكان البلاد او بالاحرى استعداداً لفتح افريقيا الشرقية .

ومن نتائج الازمة في القطاع الديوغرافي ومن عقابيلها المؤسفة ، طرد اليهود من الرايخ الثالث . فقد كان في المانيا ، عام ١٩٣٣ ، نحو ٥٠٠,٠٠٠ يهودي ، بينهم ١٠٠,٠٠٠ من يهود اوروبا الشرقية . فالاجراءات الرسمية القاسية التي تعرضوا لها منذ ربيع عام ١٩٣٣ ، ونفست عليهم الحياة ، والعنف الذي ذهبوا فريسة له ، حملهم على الهرب الا ان تصفية املاكهم قوبلت بصعوبات وتعقيدات شتى لم يبق لهم بعدها سوى ١٠٪ من ثرواتهم . فمن ١٩٣٣ الى ١٩٣٩ ، استطاع ٢٢٦,٠٠٠ تقريبا من اليهود مغادرة الرايخ . فاذا ما اضعفنا الى هذا العدد « غير الآريين » والمهاجرين السياسيين لبلغ عدد الذين نزحوا عن البلاد ٤٠٠,٠٠٠ تقريبا توجه معظمهم الى فلسطين ، كما توجه ٢٧٪ منهم الى الولايات المتحدة الاميركية ، و ١٧٪ الى بلدان اميركا الجنوبية ، و ١١٪ الى فرنسا .

وفي اسبانيا حيث حطمت الازمة الحياة الاقتصادية والسياسية في البلاد ، فقد احدثت الحرب الاهلية فيها تيارات قوية للنزوح عن البلاد . فقد كان لتقدم القوات المغربية ولقصف المدن الكبرى في المناطق التابعة للجمهورية ان حمل اكثر من مليونين من السكان كانوا استقروا عام ١٩٣٨ ، في المنطقة الواقعة تحت سيطرة الجمهوريين ، ثم اضطرهم زحف الكتلائب الاسبانية التابعة للجنرال فرنكو ، لهجرات جديدة . وعندما تم عام ١٩٣٩ فتح مقاطعة كتلونيا ، دخل اكثر من ٤٥٠,٠٠٠ اسباني ، بينهم ٢٢٠,٠٠٠ من وحدات الجيش الجمهوري الى فرنسا حيث استقر ٢٠٠,٠٠٠ منهم نهائيا ، وغادر ١٥ ألفا منهم الى اميركا اللاتينية . ويقدر العارفون ان

اسبانيا خسرت عام ١٩٣٩ اكثر من ٧٠٠.٠٠٠ بين قتيل ومهاجر .

ان اهمية القضايا الديموغرافية ، التي اثيرت منذ الحرب العالمية الثانية ، والتي زادت من الازمة الاقتصادية تعقيداً وتشابكاً ، لا يصح الانتقاص من اهميتها . فسياسة تعقيد الهجرة التي سارت عليها الولايات المتحدة الاميركية وحدثت حدودها فيما بعد ، الدول الاخرى ، اوجدت في اوروبا وضعاً ازداد تعقيداً يوماً بعد يوم ، كما حالت الدكتاتورية ، لدى هذا الفريق ، والحماية القاسية لدى الفريق الآخر ، دون تبادل المحاصيل كما حالت دون تبادل الناس .

٢ - تأثير الازمة في البنيان الاجتماعي

اثارت الازمة في كل البلدان ، انكفاءً في الدخل القومي كما احدثت فيها حركة توزيع من جراء التغييرات العميقة التي اوقعتها في البنيان الاجتماعي . فقد وسعت ، على الاجمال ، من نطاق الفروق الاجتماعية ، كما عملت في تسميم العلاقات بين هذه الطبقات وزادتها خصومة ومنافسة .

بين طبقات عليا وطبقات دنيا
ادى هبوط الاسعار الى زيادة القوة الشرائية للعملة ، كما ادى الى إعادة تقييم الديون والحقوق المكتسبة والاملاك العقارية .
فقد عادت بالنتيجة بغائدة على اصحاب الدخل وعلى الموظفين (في حال عدم اخضاع مرتباتهم للتخفيض) ، وعلى اصحاب الاملاك . فكل هؤلاء الذين استطاعوا الاحتفاظ بموئدهم ، أفادوا كثيراً من كلا الهبوط كما انهم حققوا بعض الوفرة . فقد حصل ، اقله في مطلع الازمة زيادة في الوفرة المتأخر ، إلا ان المتأخرين الصغار منهم والمتوسطين على السواء ، ما لبثوا ان استهلكوا بسرعة مدخراتهم ، حتى اذا ما كادت تتحسن الاسعار وترتفع انقلب وضعهم رأساً على عقب وذابت ثروتهم .

أما اصحاب رؤوس الاموال الضخمة ، فسقوط الاسهم في البورصة ونقصان الاحتياطي لدى الشركات ، والتضييق التي تعرضت لها مشروعات الاستثمارات او توقفها الموقت فقد كبدتهم كل ذلك خسائر باهظة ولو لفترة قصيرة . ومنذ عام ١٩٣٣ بالذات ، ومع هودة الاشغال واختفاء عدد كبير من الاستثمارات الصغيرة ، طلعت على الشركات الكبرى ، في معظم الحالات فرصة لتحسين اوضاعها . فقد اتاحت الازمة بكلكتها على صدر الطبقات الصغرى والوسطى اكثر مما اتاحت على الطبقة البورجوازية العليا . جاء تأثير الازمة على الطبقة المتوسطة متقلباً ، الا انها انتقصت كثيراً من وضع اصحابها على الاجمال وعملت على افقارهم . فرجال الصناعة ، الصغار منهم والمتوسطون واصحاب المهن الراضون تحت الدين او يعملون باجهزة واعتدة قديمة العهد ، وقد قست عليهم الحياة ، هم الذين استهدفوا اكثر من سواهم للاختناق وضيق التنفس من جراء التقييدات الرسمية القاسية ، ومزاحمة شركات الاستثمار الكبرى المتكتلة . ففي

إيطاليا ، مثلاً نرى ان معظم الشركات الـ ٥٠٠٠ التي زالت من الوجود إنما كانت شركات تشغّل الواحدة اقل من ١٠ عمال. وعلى هذا قس ايضاً المانيا وبريطانيا العظمى . وقد تحول وضع شطر كبير منهم ، فامسى بعضهم منتجين مستقلين والبعض الآخر من اصحاب الوظائف الكبيرة أو من متوسطيهم ، ومن تبقى ، عاش عيشاً نكدأ قاسياً . فاصحاب المهن وصغار التجار راحوا يبحثون لهم عن وظائف في الادارة او يتحولون الى وكلاء متجولين .

ومعظم اصحاب المهن الحرة كالمحاميين والاطباء والصحفيين ، يعيشون في قلق مستمر . فهم يتزاحمون على زبن فقراء قمد بهم الدهر ، يحاولون التخفيف من حدة المنافسة بالحد من وصول اعضاء جدد للمهنة . ففي ايطاليا ، لم يُقبل في سلك المحاماة اكثر من ٢٠٠ من خريجي حملة شهادة الحقوق . ومما لا شك فيه قط ان هذا الوضع جعل فريقاً من صغار التجار ومن اصحاب الحرف الصغيرة ومن رجال الفكر اكثر حساسية للدعابة المناهضة للسامية التي نفخ في ريحها ابواق قوية في كل من اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية .

والعاملون في القطاع الزراعي تألموا اكثر من غيرهم من فروق اسعار بين المزارعين والعمال المواد الصناعية والمحاصيل الزراعية ، بعد ان راحوا فريسة هبوط الاسعار فقضت من دخلهم الصافي ، بينما النفقات التي يستهدفون لها (شؤون التغذية ، والضرائب والديون المصحوبة بالرهن) لم يكن في مستطاعهم عصرها او ضغطها . فحيثما نعموا بحماية جمركية كافية ، فقد وجدوا انفسهم يتمتعون بشيء من الضمان نوعاً ما . اما في البلدان الزراعية الطابع ، فقد اصيب المزارعون فيها في الصميم ، بعد ان اضطروا للتقلييل من شراء الملابس والبترول كما امتنعوا عن شراء اعتدة واجهزة ميكانيكية جديدة . والفلاح المسكين الذي لا يستطيع تأمين تنفيق محصوله الا في السوق الداخلية ، فقد كان عرضة للشكوى والتدمير اكثر من سواء ، اذ ان الملاك الكبير كان يقبض رسم مكافأة تشجيعية من قبل الدولة ، على كل ما يصدره .

اما الطبقة العمالية ، فقد رأت نفسها ، هي الأخرى ، عرضة ليس للحرمان من الأمور المادية فحسب ، بل استهدفت ايضاً للهوان والهبوط الاجتماعي . فقد اصابتها الازمة مادياً ولاسيما سياسياً . فحطمت ما كان لها من وحدة متمسكة وذلك بوقوف المستمرين في العمل ضد الذين لا يجدون لهم عملاً . فقد خلقت طبقة دنيا في صميم البروليتاريا ، هي طبقة العساطلين عن العمل ، وعطلت ضمن الطبقة العمالية ، الحركة القديمة التي كانت ترمي معها المساواة بين الجميع . وبسرعة كلية حولت الازمة « توزيع العمل الى توزيع البؤس والشقاء » .

وبعد ان اصابها هبوط الاجور في الصميم ، وبعد ان رأت نفسها منقسمة على ذاتها وروعته ، وحطمتها البطالة ، لم يعد في مقدور هذه الطبقة اجبار ارباب العمل على تقديم تنازلات والقبول بتقديم ترضيات لها . ان ما آلت اليه المنظمات العمالية من ضعف ، في الولايات المتحدة الى عهد الخطة الجديدة ، والقوة التي تمتع بها ارباب العمل في فرنسا ممثلة بهذه الاتفاقات الجماعية التي تم

الوصول اليها ، قبيل الازمة ، والتي لم يستفد منها سوى ١ بالمائة من العمال ، ووجود جيش من
المواطنين الاحتياطيين لدى ارباب الصناعة ولدى الفائض من سكان الريف ، والفناء كل تشكيلات
عمالية في المانيا وفي ايطاليا وفي اليابان ، كل هذه الاعتبارات والعوامل ، جعلت ارباب العمل ،
يملون شروطهم ويفرضونها فرضاً على العمال .

اما العمال المنقطعون كلياً عن العمل ، فقد قطعت لهم مساعدات محسوسة في انكلترا . ثم
في الولايات المتحدة الاميركية . وقدمت لهم الاستثمارات الكبرى ، في المانيا ، في عداد
الاجراءات التي اتخذتها في سبيلهم ، اجوراً متدنية . اما في فرنسا ، فحالتهم فيها لم يطرأ عليها
اي تحسن يذكر ، الا بعد عام ١٩٣٦ ، وبقي وضمهم ، في كل مكان ، يترجع بين وضع متقلقل
سريع النطب ، ووضع يائس بائس .

فكيف يستطيعون الى العيش سبيلا في هذه الفترة التي بلغ فيها الشقاء الذروة في العنف ؟
لا سيما في هذه البلدان التي لا اثر فيها لتنظيم يذكر للاسفاف ، في بودابست مثلاً ، حيث نجد ،
في سنة ١٩٣٢ ، نحواً من ١٨٥,٠٠٠ عامل من اصل مليون (اي ١٨ بالمائة) يتلقون بعض
العون المالي ، وفي فرسوفيا حيث ٨ بالمائة من العمال يتساولون بعض المساعدات من الاسفاف
العام . وبواسطة اشغال عابرة يقوم بها العاطل عن العمل او زوجته (كالاشراف المنزلية
والفسيل) وتربية الاطفال والتجارة الصغيرة بدون ترخيص في الاسواق ، والخدمات الصغيرة ،
وبيع الملابس المتبقية والاثاث ، او تأجير زاوية في غرفة او أسرة وبعض الديون والصدقات .
وكثيراً ما لم تتغلب بعض الامر على خطر الفناء والابادة الا بفضل تضافر اعضائها ، يعولهم
الشخص الذي يجد لهم عملاً او بعض افراد الاسرة الذين بقوا في الريف . فالحياة المشتركة في
الاسرة هي وحدها التي عرفت ان تحقق بعض الارباح الضئيلة التي يوفرها الجميع ، وهي التي
انقذت الاسرة من فناء محتوم . كذلك يجب ان نأخذ بعين الاعتبار مسنا مهنة الاستعطاء
وتعاطي البقاء ، كما يجب ان نأخذ مورداً آخر ، يؤمنه العمل الاسود ، اذ كان الوف من العمال
المواطنين ، على استعداد ليعملوا اي شيء لقاء أجر زهيد ما . اما الذين لا طاقة لهم على العيش
في جو من البؤس والشقاء ، فقد صرموا حبل حياتهم بالانتحار تخلصاً من البؤس الذي يتسكمون
فيه . فقد بلغ عدد الذين انتحروا في هنغاريا ، بين المواطنين عن العمل ، عام ١٩٣٣ ، ثلاثة
اضفاف عدهم عام ١٩٢٩ ، اي ٧٥٠ منتحراً مقابل ٢٤٠ .

٣ - الحركات والاحزاب العمالية

بعثت الازمة الميل الى الثورة كما شعزت الاحقاد بين الطبقات .
الحركة العمالية خلال الازمة
فقد تبان اثرها بين المنظمات العمالية : فادى الهبوط الاقتصادي ،
في بادىء الامر الى تخفيض محسوس بين اعضاء النقابات ، كما حد من نشاطها وحملت المنظمات

القائمة في البلدان التي لم تقع تحت نظام دكتاتوري على ان تتطور باستمرار . والبلدان التي تضرست بالاكثر بهذه الازمة ، سجلت الحركة النقابية فيها تقهقراً كبيراً . فقد جاء انهيارها ، في المانيا ، مبالغتاً وصادعاً ، اذ فقدت النقابات الحرة اكثر من ٨٠٠٠٠٠٠ من اعضائها المنتسبين ، اي ١٦ بالمائة من مجموع اعضائها المسجلين ، في عام ١٩٣٠ و ١٩٣١ ، كما عادت ففقدت في اواخر سنة ١٩٣٢ ، اكثر من ٥٠٠٠٠٠٠ ، ومن بين ٣٠٦٠٠٠٠٠٠ عضو الباقين ، نرى ٤٤ بالمائة منهم في عطلة مستمرة ، بينما ١٠٢٠٠٠٠٠٠ منهم يعملون بانتظام . وهكذا نرى ان قواها اللشيطة مبطت الى ربع ما كانت عليه عام ١٩٢٩ . والوضع بين النقابات الكاثوليكية لم يختلف كثيراً عما ذكرنا . وهكذا نرى ان المنظمات العمالية في الرايخ قد سحقته الازمة قبل ان يسحقها النظام النازي الجديد . وكان من عنف الازمة وضراوتها في النمسا ان خففت عدد الاعضاء المنتسبين الى النقابات نحواً من ٣٠ بالمائة بما كان لها من اعضاء بين ١٩٢٩ - ١٩٣٢ ، وخسرت النقابات في انكلترا خلال هذه الفترة ٢٦٠٣ بالمائة من مجموع اعضائها . وعلى هذا قس ايضاً : كندا والهند واستراليا ونيوزيلاندا . فقد تطورت الامور فيها على هذا النحو . وعلى عكس ذلك فقد تطاور عدد العمال المنتسبين الى النقابات العمالية في هذه البلدان التي لم تتجاوز فيها البطالة حداً معقولاً (سويسرا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا) او تلك البلدان التي عرفت فيها النقابات العمالية ان تحافظ على ما تم لها من شأن ونفوذ ، وبقيت الحلقة الموصلة بين الحكومات والعاقلين عن العمل بفضل مساهمتها في ادارة ضمان البطالة وتأمين استمرارها ، وهذا هو بالذات وضع البلدان السكندينية وبلجيكا والبلاد الواطية . وتطورت الحركة النقابية في فرنسا ، عن طريق الذي خضع له بالفعل ، الفريق الذي جمع المستخدمين والموظفين ، اي هذه المهن التي بقيت على الغالب بمعزل عن البطالة . وفي المانيا كما في ايطاليا حيث الطبقة العمالية حرمت من نقاباتها وصار دمجها في جبهة العمل وفي الحركة المهنية ، رأت نفسها مضطرة بعد ان حرمت من كل وسيلة للتعبير عن مشاعرها ، للتسليم والخضوع مرغمة لما رسم لها . وكذلك قل من اسبانيا . فالاتحاد العام للعمال الاشتراكيين فيها الذي عرف ازدهاراً كبيراً ، والنقابة المعروفة بـ *N.C.T.* القوضوية الاتجاه والفزعة ، قضى عليهما تماماً من قبل الثورة العسكرية التي قام بها فرنكو بمحاولات اصلاح الزراعي والاصلاحات الاجتماعية التي قامت بها حكومة الجمهورية ، جرت تصفيتهما دونما رحمة .

منذ مطلع عام ١٩٣٣ ، انخفض في الولايات المتحدة الاميركية ،
الولايات المتحدة الاميركية عدد اعضاء الاتحاد العمال الى مليوني عضو ، بعد ان جاءت الخطة الجديدة تمهد الطريق للطبقة العمالية لتنظم ذاتها بشكل نهائي . فقد تحرر العمال من وجوب انضمامهم الى الاتحادات الشركات ، وهي نقابات قامت ضمن عمال المشروعات الاستثمارية الخاضعة لارباب العمل ، فقد ترك لهم الخيار بالانضمام الى النقابات التي يرغبون فيها ، ولذا

اقبلوا زرافات ووحداً على تسجيل انفسهم في الاتحاد العمالي القديم المعروف باسم *A F L* الذي ارفع عدد اعضائه الى ١,٥٠٠,٠٠٠ عضو . واخذت الاضرابات تترى بكثرة ، اذ وقع ١٧٠٠ اضراب عام ١٩٣٣ ، حملت البلاد خسارة ١٧ مليون يوم عمل ، ووقع ٢٠٠٠ اضراب عام ١٩٣٥ كلفت البلاد ٢٥ مليون يوم عمل .

وجاء انتصار روزفلت ، عام ١٩٣٧ على المحكمة العليا تشجيعاً للحركة العمالية . فقد وقع ٤٧٥٠ اعتصاماً عندما جرى تعيين الشكل الجديد للاضراب ، وهو الانقطاع عن العمل والقعود في المصنع مما ادى الى اضاءة ٢٨ مليون يوم عمل . وقعت هذه الاضرابات بمثل هذه الذهنية المعروفة عن الطبع الاميركي المتسمة بالعنف ، والوحشية التي خلقتها « لجان المواطنين الاحرار » المعارضة للروح النقابية ، وقوى الحرس الخاص ومحطمو الاضرابات ، وحراس المصانع الخاصة بتشجيع من الساطات والشرطة بغض النظر عن تصرفات ارباب العمل ، والضغط الذي قام به الوسط الاجتماعي ورجال الدين (راجع في ذلك فيلم تشارلي شبلن : العصر الحديث) . وتسبب الحرس الوطني في شيكاغو بقتل وجرح ما يقرب من مائة عامل ، عام ١٩٣٧ في اجتماع لهم عقده في الهواء الطلق .

واحدث تهاافت اعضاء كثيرين على الانتماء الى النقابات القديمة ازمة بين العمال وادى بالتالي الى انشقاق الاتحاد العمال الى شطرين عام ١٩٣٧ ، اذ قام في وجه اتحاد *A F L* الذي يضم العمال الفنيين من كل حرفة ، اتحاد آخر تآلف على الاخص من اللانظاميين في كل حرفة برئاسة جون ل. لويس ، رئيس نقابة المعدنين ، تشكلت اللجنة العامة للتنظيم الصناعي (*C I O*) التي تؤلف اتحادات مستقلة قامت ضمن العمال في صناعة المطاط والفولاذ والسيارات ، فاصبحت بعدد اعضائها اقوى شأناً من الاتحاد المعروف *A F L* ، مع ان لويس اعترض على الاضرابات بالقعود في المصانع وشجبتة لجنة التنظيم الاجتماعي . وهذا الانقسام لم يوقف الحركة ، اذ ان الاتحادين المذكورين ، ضمما معاً ، عام ١٩٣٩ نحو ٨ ملايين عضو .

تم تأليف الاتحاد النقابات العمالية خلال فترة السادس من شباط . فامام الخطر في فرنسا الذي واجهها معاً قام الاتحادان المعروفان بتنظيم الاضراب العام الذي اعلنوه في ١٢ شباط وبعد مداولات استمرت طيلة اذار ١٩٣٦ ، تم توحيدهما في اتحاد عام . والنجاح العظيم الذي حققته الجبهة الوطنية جاء فوق ما كان متوقفاً ، وبمقتى الآمال في صفوف العمال وفي نفوسهم ، لا سيما ولاول مرة تشكلت حكومة في فرنسا اشتراكية الطابع والنزعة . وقد بدا للجميع ان الفرصة جد مؤاتية لتحقيق الإصلاحات الجذرية التي تتيح لهم تحقيق مطالبهم . فبعد حقبة من الضغط والكبت استمرت عشر سنوات ، انفجر في البلاد هيجان عام تجاوز الأطر النقابية من خلال سلسلة الاضرابات التي تسكار وقوعها منذ اواخر ايار . فالفشل الذي آلت اليه الاضرابات التي أعلنت من قبل وفقاً للأسلوب المعروف حمل العمال على احتلال

المصانع ، وهي طريقة اعتمدها المضربون في ايطاليا عام ١٩٢١ ، انما دون ان يحاولوا الاستيلاء على الادارة الفعلية . فالاحتلال المصحوب باللائف اسلوب من اساليب الضغط على ارباب العمل في اطار النظام الرأسمالي . وقد كان من نتائج هذه الحركة التي عمت فرنسا ان احدثت تطوراً عظيماً في عدد المنتسبين الى النقابات ، اذ ارتفع عددهم من مليون الى خمسة ملايين في الاتحاد المعروف بـ $C G T$ اي الاتحاد العام للعمال ، عام ١٩٣٧ ، كما ان النقابة العمالية الاخرى المعروفة بـ $C F T C$ التي لم تكن تعد سوى ١٥٠،٠٠٠ عضو ، عام ١٩٣٥ ، ارتفع عدد اعضائها ، عام ١٩٣٦ ، الى ٧٧٩،٠٠٠ عضو ، كما ان اعضاء نقابة الصناعات الكيماوية ارتفع عددهم من ٤٠٠٠ الى ١٩٠،٠٠٠ ، ونقابة الرسامين والتقنيين ، من ٥٠٠٠ الى ٧٩٠٠٠ ، ونقابة المعدنين من ٥٠،٠٠٠ الى ٧٧٥٠٠٠ . اما المهندسون والتقنيون الذين بقوا حتى الآن على هامش الحركة النقابية ، فقد راحوا يتكثرون بدورهم . ان الاقبال على عقد الاتفاقات الجماعية (٢٤ اتفاقاً عام ١٩٣٤ ، و ٢٥٣٦ اتفاقاً عام ١٩٣٦ ، وحوالي ٧٠٠٠ اتفاق عام ١٩٣٨) يدل بوضوح على وجود نقابات لها شأنها . فانفجار الاضرابات التي واجهت رغبة ارباب العمل بالتأثر بعد ان عادوا من الهلع الذي استحوذ عليهم في شهر ايار ، وارتفاع تكاليف الحياة بحيث حصرم العمال الفوائد والامتيازات التي نالوها ، وجود الحركة الاقتصادية ، وفشل محاولة «التوفيق» وعدم امتصاص البطالة في البلاد ، كل ذلك سبب التهافت على الانتماء الى النقابات وارتفاع عدد اعضائها . وهناك عوامل اخرى اخذت تلعب من عضوية النقابات بعد تحقيق الاهداف المباشرة كما ان الوحدة التي تمت بشق النفس تحطمت هي الاخرى . والموقف الذي ترتب وقوفه من الحرب الاهلية الاسبانية ومن هتلر وسياسته وضع وجهاً لوجه «النقابيين الخالص» من فوضويين ودعاة سلام باي ثمن المعارضين لكل صمود في وجه الفاشية التي من شأنها ان تسبب عن حدوث حرب ، مع انصار الصمود الشديد الذين اخذوا يطالبون بعقد اتفاق وطيد مع الاتحاد السوفياتي . وهكذا اخذت بالدوران على درجات مختلفة ، التشكيلات النقابية . فقد انسحبت من الاتحاد العمالي $C G T$ خمسة ملايين عضو عام ١٩٣٧ ، و ٢،٨٥٤،٠٠٠ عام ١٩٣٩ ، وهزيمة مونيخ اتاحت الفرصة امام ارباب المصالح المالية الكبرى لتحطيم الحركة العمالية ، بعد ان ردوا الضعف الذي تتسكع فيه البلاد الى تخفيض ساعات العمل في اليوم . والمرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٨ والذي يشار اليه في كل التشريعات العمالية ولا سيما قانون الاربعين ساعة عمل في الاسبوع ، كان سبباً في الاضراب الذي اعلن في ٣٠ ت ٣ ، الا انه باء بالفشل التام في نتيجة الامر . وفي داخل الحركة العمالية ، تابع المناضلون معارضتهم بعد ان انشقوا بين انصار اتفاقات مونيخ وبين المعارضين لها . وقبيل الحرب بقليل ، هبط عدد الاعضاء المنتسبين الى اتحاد $C G T$ الى ما كان عليه عام ١٩٣٦ ، ومنذ ايلول ١٩٣٩ ، طرد الاتحاد من صفوفه ، اعضاء الحزب الشيوعي الذين دخلوا غمار العمل السري .

وقد تغير خلال السنوات العشر الاخيرة كثير من معالم الحركة العمالية ومظاهرها فبينما كانت ايطاليا الدولة الوحيدة التي تخلت عن النقابية الحرة منذ عام ١٩٢٩ ، فقد سار في اثرها منذ هذا التاريخ ، كل من المانيا والبرتغال ، واسبانيا وفرنسا واليابان ، وفي وجه الدول الدكتاتورية ، لم يعد الاتحاد النقابي الدولي الذي نقل مركزه عام ١٩٣١ من برلين الى باريس ، يتلقى طلبات انكساب الا من اوروبا الغربية واميركا الشمالية . فهبط عدد اعضائه الى ٤٥ مليوناً ، بينما كان عدد اعضائه عام ١٩٣٠ نحواً من ٢٢،٧٠٠،٠٠٠ ، ثم هبط الى ٩ ملايين عام ١٩٣٣ ، بعد القضاء على الروح النقابية الالمانية . والاتحاد مدين بهذا الرقم الى انضمام الاتحاد العمالي الاميركي والاتحاد العمالي في المكسيك .

كان من عنف الازمة وخلخلة التوازن الذي أحدثته ، والفرق الشاسع ^{مناهضة الرأسمالية} بين الانتاج الصناعي وبين ملايين العمال العاطلين عن العمل والعمال الذين لا تكفي اجورهم بأودهم وأود اسرم ، وزيادة الانتاج الزراعي ، وهؤلاء الملايين من الجياع وملايين المزارعين الذين يتسكعون في البؤس ، ان جعل الناس يتشككون في شرعية وقانونية النظام الرأسمالي الذي اقتصر شجبه حتى الآن على شجب نظري او فكري اقتصر على بيئة محدودة المحصرت ضمن خبراء في الاقتصاد ، ودعاة ثوريين ومجاهدين . وقد ارتفعت اصوات الاستنكار حتى في هذه الاوساط المعروفة بروحها المحافظة تشجب هذا الوضع وتستنكره ، معتمدة في ذلك على دوافع ادبية واخلاقية ، منها مثلاً القول بان الخسائر التي سببها الانهيار الاقتصادي لم يتضرس بها هؤلاء الذين كانوا بالفعل مسؤولين عن هذا الانهيار . اما الدعايات الفاشية ، فقد انطلقت من ابواق كثيرة في العديد من البلدان ، تشير احقاد الجماهير وتلهب حفيظتها ، وتحرض الطبقات الوسطى ، اجتذاباً لها واعتناقاً لقضاياها والمطالب التي طالما اعربت عنها . وقد هاجم موسوليني ، في مناسبات عدة « النظريات القديمة التي تقول بها الرأسمالية الليبرالية » وبين ما هي عليه من عجز وخواء . وكتاب « كفاحي » هتلر يفيض بالوعيد والتهديد معلناً استمداه لالغاء كل المداخل والوارثات التي لا تأتي عن الجهد الناصب ، كما هدد بتأميم المناجم والكهرباء ووسائل النقل والصناعات الحديدية الكبرى والمصارف كما توعد بتأميم كل المحازن الكبرى ، وتحذير مشترى الاراضي لكل من ليس على اعتماد للعمل فيها . و « الكنائس » الاسبانية تعلن من جهتها عالياً رذلتها للرأسمالية ... لا يجوز قط ولا من المحتمل ان تعيش جماهير ضخمة من الناس في البؤس والشقاء بينما يفرق قلة من الناس في التمتع بالذافات . بما لا شك فيه ان مثل هذه التصاريح الداوية وهذه الوعود المصولة لم توضع قط موضع التنفيذ . ان حكاماً من موسوليني وهتلر وقرانكر الذين وصلوا الى الحكم على اكتاف الرأسمالية ، اضطروا ان يمالؤا وان يصانموا . فهذه التصاريح تشهد عالياً على الرغبة بتحقيق مطالب الطبقات الوسطى وامانيها التي يخشى عليها من التحول الى البروليتاريا ، والى طبقة العاطلين عن العمل ، عن طريق برنامج غوغائي ، غامض الحسودود توجه مناهضة

الرأسمالية فيه ضد الاجنبي وضد اليهود ولا يسبب ضرراً لأحد .

حتى في الولايات المتحدة الاميركية التي هزتها الضائقة العنيفة من اساسها ، اقله في السنوات الاولى منها ، انفجرت المؤلفات والمجلات صاحبة النظريات القديمة منها والمستجدة : كالجمهورية الجديدة ، والامة ، وجرائد اليسار واقصى اليسار التي تأخذ على نفسها الدفاع عن الحرية الفردية ، وعن اللاجئين السياسيين والاقليات ، وعن الحق النقابي وحق الاعتصاب ، الا انها ترفع صوتها حالياً بالنكير ضد الرأسمالية . والحظوة المتصاعدة التي صادفتها افكار انصار الاقتصاد الموجه بين افراد التعليم والاطراف الدينية والابسكوبالية والمتوديست ، والموقف الدفاعي ، الذي وقفه المناضلون عن النظام ، كل ذلك يوضح ، بأجلى صورة ، الازمة التي تعرضت لها الرأسمالية في هذه الحقبة بالذات .

ولأول مرة في التاريخ ، نرى الطبقات العمالية والريفية في اميركا تهب للوقوف صفاً واحداً في وجه النظام الاقتصادي المعمول به في البلاد . فالمركة لم تبق في المجال النظري او التجريدي . وردة الفعل التي قامت بها الطبقات الوسطى ضد الرأسمالية ، ظهرت على اشدها في الولايات الشمالية الغربية على الاخص التي اشتهرت في الماضي بمعارضتها وصمودها في وجه رجال المصارف ورجال الاعمال في الولايات الشرقية . وخلال هذه الضائقة المالية والازمة الاقتصادية التي اخذت بخناق البلاد ، راح اتحاد المزارعين وجمعية البطالة الزراعية يطالبون في نيسان ١٩٣٣ بتبني النظام النقدي ذي العملتين وبمطالبة القانون باعتراف مبدأ حتى الزراعة بسعر ادنى يتعادل ونفقة الانتاج ، وتنظيم الاضرابات ، ورفض نقل محاصيلهم الى الاسواق . وتفتحت الازمة في سكندا عن ظهور حزب اشتراكي جديد هو اتحاد الكومنواث الفيدرالي (C.C.F.) الذي تسلم مقاليد الحكم والادارة المحلية في ولاية ساسكاتشوان ، ووضع له برنامجاً مستوحى من الروح القابية والمسيحية لتأمين وسائل الانتاج ، كما ادى الى تأسيس الحزب المعروف بالحزب الاجتماعي للتسليف الذي سيطر بدوره على ولاية ألبرتا ، في عام ١٩٣٥ ، وعارض بعنف الحزبين التقليديين القائمين في هذا الدرمينيون .

كان من نتائج اتهام الرأسمالية والظن عليها ، انتشار الروح
تسرب الافكار الاشتراكية
والشيوعية وتغلغلها
الاشتراكية والشيوعية . فقد ازداد الناس اعتقاداً وإيماناً ان
قضايا التنظيم والاشراف الدقيق الذي تتطلبه زيادة الانتاج ،
لا يمكن حلها دون اصلاح المجتمع اصلاحاً جذرياً يتناول من الاساس ، فقد كثر اهتمام الناس
في هذه الحقبة واشتد فضولهم للتعرف الى الايديولوجيا الاشتراكية والشيوعية على السواء ، كما
راحت الطبقات الشعبية تتمثلن واخذ جانب حكيبر من حملة الفكر يديرون ظهورهم لليبرالية
الاقتصادية ويتجهون بشيء من الارتياح نحو النظريات والاحزاب المرتبطة بالماركسية والشيوعية
بسبب وثيق ، كل ذلك خوفاً من الفاشية والاحتلالية ، وعلا بردة فعل بدروهم ، منهم ضد الرأسمالية المسؤولة
الى حد بعيد عن البؤس الذي يسيطر اليوم على العالم والفوضى الاقتصادية التي يتسكع فيها العالم

اليوم . واخذت تظهر في جميع بلدان العالم طبعات جديدة وشروح وتعليقات وتفسيرات يصدرها اصحاب هذه النظريات ومفكروها ، ولا سيما لنظريات كارل ماركس والمجلز ولينين .

ان تجربة « الجبهات الشعبية » لقيت تشجيع المؤتمر السابع الذي عقده الكومنترن ، عام ١٩٣٥ واستحسنه في كل من فرنسا واسبانيا والشيلى والمكسيك كما طربت للنجاح الذي حققته الاحزاب العمالية . ففي عام ١٩٤٠ ، دخل مجلس النواب في الشيلى ٤٠ نائباً شيوعياً (مقابل ٤ عام ١٩٣٠) ، و ١٧ في البرازيل ، و ١٢ في كوبا ، و ٦ في كوستاريكا . وبدأت عليها بوادر الانقسام على نفسها حول الاشخاص وتطور الفئات التروتسكية الصغيرة ، جرى انتخابهم من بين العمال ورجال الفكر وضباط الجيش امثال لويس كارلوس بروسس ، رئيس الحزب الشيوعي في البرازيل الذي كان من قبل ضابطاً في الجيش وماريا تيغي في البيرو .

جاءت انتخابات عام ١٩٣٦ في فرنسا تشهد عالياً على التطور العظيم الذي حققه الحزب الاشتراكي في تلك البلاد . فبينما لم ينل الحزب المذكور في انتخابات عام ١٩٣٢ سوى ١٠٩٦٤٠٠٠ صوت ، فقد نال في انتخابات ١٩٣٦ ، نحواً من ١٠٩٥٥٠٠٠ صوتاً ، اي بخسارة طفيفة ذهبت للحزب الاشتراكي الجديد ، وهي خسارة عوضها عندما وقع الانفصال بينه وبين الشيوعيين . اما الدول الصغيرة التي رست فيها اسباب النظام الديموقراطي واعرقت فقد جاءت الازمة فيمها تشد من جانب الاشتراكية . فالحزب الاشتراكي يشترك بالحكم مع الراديكاليين في الدانمارك ، ويعود الى الحكم في السويد ، واستطاع الحزب ان يؤلف حكومة متجانسة في النرويج عام ١٩٣٥ ، وفي فنلندا حيث كان الحزب الاشتراكي اقوى الاحزاب طراً . وعلى الاجمال ، رأت الأحزاب الاشتراكية او العمالية ، حيث لا تزال بعد قائمة ، نفسها تنمو وتتطور باضمام اعضاء جدد اليها ، في الفترة الواقعة بين ١٩٢٩ - ١٩٣٩ . فقد تراوحت الزيادة في فرنسا ، بين ١١٩٠٠٠ و ٢٧٥٠٠٠ ، وفي النرويج من ٥٣٠٠٠ الى ٨٢٠٠٠ ، مع فرق بسيط مع عام ١٩٣٧ (٨٩٠٠٠) ، وفي السويد من ٢٣٥٠٠٠ الى ٤٨٧٠٠٠٩ . وقد بقي الحزب على وضعه في انكلترا وتقدم في سويسرا من ٤٤٠٠٠ الى ٣٤٠٠٠٠ .

اما الاحزاب الشيوعية فقد حققت نجاحاً باهراً في فرنسا وفي المانيا . ففي فرنسا ، انتقل الحزب في انتخابات عام ١٩٣٦ ، بعد ان خرج من عزله ودخل الجبهة الشعبية من ٧٩٦٠٠٠ وهو عدد الاصوات التي نالها عام ١٩٣٢ ، الى ١٠٥٠٢٠٠٠ ، وريج ٦٠ مقعداً . وفي المانيا حيث تسببت الازمة بمفارقة جذيرة بالملاحظة تمثلت من جهة في سلبية الجماهير العمالية في المعامل كما يشهد على ذلك العدد الضئيل للاضرابات التي اعلنت بين ١٩٢٩ و ١٩٣١ ، وهي ١٣٠٤ اضرابات مختلفة استجاب لها ٦٣٧٠٠٠ عامل ، (بينما وقع في فرنسا ٣٦٠١ اضراب اشترك فيها ١٠٨٠٠٠٠ عامل) ، كما تمثلت من جهة اخرى براديكالية الجماهير وعقلنتها السياسية . وقد خسر الحزب الاشتراكي بين ١٩٣٠ - ١٩٣٢ نحواً من ١٠٣٨٨٠٠٠ صوت بينما

زبح الحزب الشيوعي في المدة نفسها ١٠٠٠، ٣٨٤ صوت ، وزاد عدد اعضائه في المجلس على مائة عضو .

تطور الاشتراكية ليس من ينكر التطور الذي خضعت له الاحزاب الاشتراكية . وجاء هذا التطور بنزع ، اكثر فاكثر ، نحو الاصلاح ، واخذت تبتعد عن الماركسية بعد ان تبنت نداءات ثورية ، اخذاً بلعبة الديموقراطية البرلمانية . فقد تبنوا وعضدوا مشروعات اصلاحية لم تختلف كثيراً عن التصاميم التي جاءت بها الخطة الجديدة التي وضعها ف. د. روزفلت ، اي الاصلاحات المباشرة ضمن نطاق الرأسمالية . كل هذا جاء نتيجة حتمية لهذه التطورات التي خضعت لها الاحزاب من الداخل بمجرد انحياز العناصر الفتية الناشطة نحو الشيوعية ، كما جاء هذا نتيجة لدخول عناصر بورجوازية صغيرة الى صفوفها ، من موظفين ومستخدمين وعمال يعملون في الدوائر الادارية .

وجاء طلوع الفاشية والهلترية يقوي هذا التطور وينمي . ان رسوخ الدكتاتورية بمثل هذا اليسر ، انما جاء دليلاً على ما كانت عليه الطبقة العمالية المنقسمة على ذاتها والاشتراكية من ضعف ووهن ، وعجزها عن الوقوف بوجهها والصمود لها ، هذا ان لم تقف الى جانبها وتشدد من أزرها عناصر عديدة من الطبقات الوسطى التي انطوت على العداء لها والمكره لعقيدتها . وقد راح العديد من الاشتراكيين يستنتجون من الوضع القائم حالياً ، مع اقتناعهم ان الجماهير ظاهرة سابقة لأوانها ليس من الممكن لا بل من المستحيل حدوث تطور عنيف كامل في وقت قريب . لا بد قبل كل شيء من وضع حد لهذه الازمة الاقتصادية الخانقة ، اذ ان البؤس بعينه هو باعث اليأس والقنوط في النفوس ، وهو الذي يدفع بشطر كبير من الطبقة العمالية نحو الشيوعية ، كما يدفع بالشطر الآخر نحو الفاشية . ولذا راح عدد من فلاسفة الاشتراكية ومفكرها يحاولون اعادة النظر في الماركسية ، تكييفاً لها مع الاوضاع الاجتماعية الجديدة ، ومن بين هؤلاء المفكرين دي مان البلجيكي الذي راح في كتابه الموسوم : « ما وراء الماركسية » الذي صدر عام ١٩٢٧ ، يركز على نظرية تبتمد كثيراً عن الماركسية بعد ان طرح جانباً قولها بالمسادية التاريخية . فهو يرى ان لا قاسم مشترك في الطبقة العمالية ، اذ ان المسائل الاشتراكية ليس سوى « رأسمالي مكبوت كل شيء ان يصبح بورجوازياً » . اما في المجال العملي فالهمم النضال ضد الرأسمالية الطغلية التي تعيش على الحكر ، مستقطبة كل الذين يخشون المصير الى صفوف البروليتاريا ، كالتجار ورجال الصناعة الذين لا يزالون يتمتعون ببعض الاستقلال ، وأصحاب المهن والمزارعين والموظفين . يجب قبل كل شيء الابتعاد قدر المستطاع ، عن أي اضطراب أو قلق من شأنه ان ينكأ الجرح ويزيد طنبور الاقتصاد ضجيجاً وصخباً ، وتقاضي كل محاولة تأميم الماسكية المقارية ، والتمويل على العاطفة القومية التي هي حقيقة واقعية ، ودعم سلطة الدولة في وجه كل من يحاول الانتقاص منها . ولتحقيق مثل هذا الحشد والتجمع في وجه التكتلات الكبرى ، يجب الا ننظر الى هذه القضايا من وجهة النظر العمالية ، بل

علينا ان نحاول التوفيق بين مصالح البروليتاريا والطبقات الوسطي . اما التأميم فيجب ان يقتصر على الصناعات الكبرى والمصارف التي لا تخرج عن كونها احتكارات قائمة . اما مؤسسات القطاع التنافسي التي تستهدف لخطر وقوعها تحت سيطرة التكتلات العارمة ، فيجب ان توضع فقط تحت اشراف الدولة .

كان لافكار هنري دي مان ولنظرياته تأثيرها البالغ على الاحزاب الاشتراكية في الخارج ، لا سيما على الحزب الاشتراكي الفرنسي . وقامت عصابة بقيادة رينوديل وماركيه ومنتانيون وديات ، هؤلاء المؤسسون الحقيقيون للاشتراكية الحديثة ، تلبنى هذه الافكار ، كما يستدل من العنوان الفرعي لكتاب : « نظام سلطة ، امة » المثبت على صفحة عنوان كتابه الآنف الذكر ، والمنشور عام ١٩٣٣ . فهم يعارضون « الجمودية والحتمية » التي انتهى اليها قدامى الحزب برئاسة ليون بلوم ، وحاولوا ان يجتذبوا الى هذه الاشتراكية الوطنية ، الحزب الراديكالي الذي يمثل الطبقة الوسطى ، والحزب الشيوعي نفسه الذي صرح رئيسه ليون بلوم بان برنامج ديات « صممه » ، ومع ذلك تبنى سياسة اصلاحية والائتلاف الحكومي الذي الفه مع الراديكاليين ، اجبره على التخلي عن الاصلاحات البناءة الواردة في برنامج الحزب والاخذ بسلسلة الاصلاحات الضحلة النتائج ، كردة فعل لمكتب القمع وقائم مصرف فرنسا ، اذ ان الضغط الذي تعرض له من الجناح المسالم في حزبه ومن اعضاء الحزب الراديكالي جعله يلتزم جانب عدم التدخل في اسبانيا ، واخيراً « التهدة الحاشنة » التي أقرت بها اتفاقات مونيخ ، فكانت الضربة القاضية لمقاطعة العناصر التي بقيت على ولائها لمبادئ الحزب التقليدية .

ففي فرنسا وما شاكلها من الدول الليبرالية ، الاصلاحات اسباب هذا التطور الاصلاحى . البناءة التي تعنيها العقيدة الاشتراكية انما تقتضي افراغاً جديداً كاملاً للنظام الاقتصادي السياسي في البلاد ، وبعبارة اخرى ثورة فعلية اشتراكية . وقد كان عدد كبير من اعضاء الحزب الاشتراكي ، ولا سيما بين رؤساء الحزب قد احجموا عن تحقيقه خشية منهم اذكاه الازمة اشتعلاً وتعميم البؤس الذي جرته ، كما اوجسوا ان يعرضوا للخطر البلاد ، بينما كانت الحكومات الدكتاتورية تتنمر وتستأسد . ومن جهة اخرى لما كان الحزب لا يعتمد في المجلس على اكثرية فعلية ، وثلاً منه لمؤازرة الاحزاب القائمة الى جمعية (الاحرار في انكلترا وبلجيكا ، والراديكاليون في فرنسا ، فقد رأى نفسه مكبلاً من جراء تحالفه هذا ، ولم يفكر اعضاءه بالوقوف امام تقلبات الاكثرية البرلمانية . ولثلاً يهدوا السبيل امام الشيوعية ، انكفأوا عن مراكزهم عندما راحت الطبقات الموجهة التي تسيطر على الادارة العليا والمصارف والصحافة والصناعات الاساسية يزرعون الرعب وينفثون اصحاب رؤوس الاموال ، داعين الى نبذ القوانين الاشتراكية الجديدة والتخلي عنها . وهكذا ، ففي كل بلد تسلمت فيه الاحزاب الاشتراكية مقاليد السلطة ، تزامم بضطرون للتخلي عنها مصانة لخصومهم . وعلى مثل هذا كان الوضع في بريطانيا العظمى ، اذ اضطر مكدونالد ، عام ١٩٣٢ ، الى تشكيل حكومة

ائتلاف وطني ، ووضع فرنسا مع حكومة بلوم . ونظر الحزب الديمقراطي الاشتراكي في ألمانيا ويموا المحتضرة ، الى سياسة بروننغ التي اعتمدت « الانكماش النقدي » كشر ادني ، ولم يحاربها . وفي بلجيكا ، اضطر الحزب العمالي البلجيكي بقيادة دي مان وسباك المعتدلين للتخفيف من غلوائه واللجوء الى المصانعة امام الضغط الشديد الذي مارسه النقابات العمالية والتعاونيات (لا سيما شعبة مدينة غانت العمالية) الذين القوا ام مناصريه ومعاونيه ، وعندما دخل فان زيلاند ، مع وزرائه الخمسة ، حوالي عام ١٩٣٥ ، الحكومة الائتلافية التي الفها الكاثوليك لم يحاول هنري دي مان ، الذي كان وزيراً للاشغال العمامة اذ ذاك ، العمل على تطبيق برنامج . ولذا ادت الانتخابات النيابية التي وقعت في بلجيكا ، عام ١٩٣٦ الى خسارة الحزب الاشتراكي ١١٢،٠٠٠ صوت اي ١/٧ الاصوات التي قالوها ، بينما تمكن الشيوعيون من مضاعفة اصواتهم (اذ ارفع عدد مناصريهم من ٧٧،٠٠٠ الى ١٤٤،٠٠٠) فكانت هذه الانتخابات تجربة قاسية عليهم اذ اضعفتهم وجعلت اليأس يدب الى قلوب المديدين من اولوم الثقة . افلا نستطيع بعد هذا ان نطلق هنا على المحاولات الاشتراكية المختلفة التي وقعت في ايطاليا ، قبيل ١٩٢٢ ، وفي ألمانيا وفرنسا ، الحكم الذي اصدره ا. هالفه حول الاشتراكية البريطانية ، في عام ١٩٢٩ - ١٩٣١ ، اذ قال : « لم تأت شيئاً في سبيل استبدال النظام القائم على الربح ، مع انها جعلت احياناً من المستحيل تطبيق هذا النظام تطبيقاً حسناً » .

٤ - الازمة الاقتصادية وتأثيرها على الفكر

عكس طابع الحياة الفكرية والفنية ، منذ عام ١٩١٨ ، صورة مجتمع قلق متأرجح عصي التآمر على اضمحلال المبادئ التقليدية ، اذا ما وقعت العين على ما يثير المشاعر ويلهب العاطفة وحاولت تجاهل واقع الحرب والمشكلات التي خلفتها ، كما يسم عن القلق الذي يخامر الافكار ، على العموم .

وقد حدث منذ ١٩٣٠ ، ما بدّل الجو تحت تأثير الضائقة المالية والظواهر المنبئة للعاصفة التي تتجمع في الافق ، جاء التغيير بنسبة السرعة التي راحت فيها الازمة تؤيد النزعات التي اخذت تبدو شيئاً فشيئاً للعيان ، منذ عام ١٩١٨ . فقد سددت ضربات صادعة للايمان بتطور مادي وديموقراطي يكون خير ضامن للسلام العالمي ، هذا الايمان الذي لطف كل اجواء القرن التاسع عشر .

كتب رومان رولان الى خاندي ، عام ١٩٢٨ ،

الجو الجديد

قائلاً :

« من المهم ان نترك للشعبية ، التي ستؤم تحت رطاة نصف القرن الذي انقضى ، وثيقة صريحة يمكن ان

يتخذها قاعدة في هذه الحياة . ما هو ذا قلوب في الاق ، مشكلات هائلة لن تلبث ان تنقض عليها وتنزل بها . ليس لدي اي شك قط في ان هداً من الدمار سيطلع عما قريب وستحل بنا حروب عالية تضول حياها كل ما عرف الماضي من امثاله التي تشبه لعب الاطفال ؛ الحرب الكيماوية التي تفني الامم وتدمرها تدميراً .

وجاء في يوميات رولان ، بتاريخ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣١ ما يلي :

« بعد ١٢ سنة من التمس والتردد وصلنا الى هذه النتيجة ، وهو ان بقاء الوضع الاجتماعي القائم اليوم في الغرب (بالمعنى الشامل ، بما فيه اميركا) حتى حدود روسيا على حاله ، لمن الأمور المستحيلة » .

في هذه الاثناء ، وقعت أزمة ١٩٢٩ . فمنذ سنة ١٩٣١ ، والرؤى التي تجلت بوضوح امام العقول النيرة والبصائر النافذة ، وأمام اهل الحجبى ، هي بؤس البروليتاريا والتهديد المتواصل بالحرب . أضف الى ذلك ، هؤلاء الذين يردون هذا الشقاء وهذه التهديدات الى حضارتنا الصناعية ، والذين يرفعون عقيرتهم عالياً احتجاجاً منهم على طمعان التقنيات وعلى كبرياء العلم الفاجر ، وعلى سحق الفرد ، والذين يظنون على حضارة الغرب برمتها . ان قسماً من النخبة الفكرية ، تتجه من الماركسية ولا تقف تصوراتها والاحلام التي تهددها عند مشروعات اصلاحية بسيطة . فالكل يحكم بالموت على الحضارة القديمة التي نهضت على الفردانية البورجوازية . فالكل يشعر في الصميم ، بأسف او بدون اهتمام ، انهم أمام نهاية العالم .

وخلافاً لما حدث في العشرينيات ، نرى الآثار الفكرية تأخذ جانب الالتزام ، والنظريات الفكرية تتجه ، على اختلافها صوب حل المشكلات الحيوية ، الحسية ، الواقعية ، ولم يعد يطل علينا فلسفات وتجريدات فكرية محضة . ان واقع العالم الخارجي يفرض نفسه ويستبد بالتفكير ، موضوع حساس انطلق من أزمة الحتمية ومن نقد المعرفة المتعمقة ، يشحذها التحليل النفساني ونظرية النسبية المطبقة في كل مجالات الفكر ، هو هذا العالم غير المعقول اخذ بالانتشار الآن تحت ظواهر مختلفة ؛ ادبية وفنية وفلسفية . وفي هذا الجو المشبع بالتشاؤم ، أخذ الانسان يمي نفسه اكثر فاكثر ، باعتباره فرداً حراً بأن يبتدع القيم وان يضيف على المراثيات والاحداث ما يشاء من معان وافكار ، كما أخذ يمي ، اكثر فاكثر ، وضعه الزائل ودعوته للعزلة واللفناء ويندب فراغ الحياة البشرية من كل معنى . وعلى شاكلة الادباء ، شارك الرسامون (كوكوشكا ومارك شانغالي وبيكاسو) في هذا الصراع ضد الايديولوجيا الفاشية ، بما وضعوا من رسوم رمزية وتاريخية مثيرة .

لم يتم للولايات المتحدة الاميركية بعض من كبار الكتاب الرواية الاميركية وتأثيرها ومشاهير حملة الاقلام ، ما تم لها منهم في مثل هذا الزمن . فقد نال سنكلر ، عام ١٩٣٠ ، واوجين اوناييل ، عام ١٩٣٦ ، جائزة نوبل للادب . والرواية الاميركية تهيم على هذه الحقبة وتملؤها ، بما تم لها من فن وقدرة على تنويع المشاهد من جميع الزوايا استجابة لمطلب الفن السينمائي ومتطلباته . فالقصص لم يعد عبداً اسيراً للسرد في صيغة الحاضر او الماضي . ان استحضار حوادث الماضي وبعثها ، واحلام المستقبل تتأزج مع لحظة

الحاضر . ونجحت القصة على الاخص في ما فشلت بتحقيقه ريشة مارتن دي غار وجول رومان ، اي دمج القصة الروائية في تاريخ العصر ، وذلك باضفاء غلالة من الرمزية على بطل الرواية . حتى المدرسة الادبية في الجنوب التي عانت بالشعر اكثر منها بالواقع المتعيز ، اخذت هي الاخرى ، تصف لنا مع فولكنر ، نهاية حضارة ..

فالمدرسة الرومانسية في الشمال التي اخذت تنزع آنياً الى الماركسية وتضطبع بنزعة شعبية ، اخذت تكثر ، بعد ١٩٣٠ ، من انتقاد الظلم الاجتماعي . قدوس باسوس يساهم في روايته « الجماهير الجديدة » ، ويمر ، تحت تأثير الظرف القائم من نظرية البطل الحر ، البارز ، الى نقد اجتماعي مرير . والثلاثية التي وضعها بعنوان : « الولايات المتحدة الاميركية » ، والتي تركز حول قضية ساكو - فانزتي التي صرغته ، تنتهي بمشهد « امتين » متجابهتين : امة المستثمرين وامة المستثمرين . ومنفواي في روايته : « الحصول او عدم الحصول - ولمن تقرر الاجراس » (١٩٤٠) يقص علينا قصة اسبانيا الجمهورية التي كان احد المدافعين عنها . والجيل الجديد على الاخص ومن بينهم ج . شتاينبك وارسكين كولدويل ، وجيمس ت . فيرويل الملقب بـ « زولا اميريكي » ، يعبّر عن نزعة جديدة هي النزعة : « الطبيعية الجديدة » ، ينحرف بعد عام ١٩٣٧ عن النزعة الماركسية بتأثير من الالتزامية الشاملة التي اخذت تمتد في جميع انحاء الولايات المتحدة . والى جانب هؤلاء ، برز الروائي الزنجي ريتشارد رايت الناطق باسم بني جلدته . اما يوجين اونيل فهو يهيم على المسرح بمسرحياته التي يرسم لنا فيها صورة عن ضعف الانسان وعجزه امام عالم وامام مجتمع معادين .

وبريطانيا التي اتاحت عليها الازمة بكلكلها منذ عام ١٩٣٠ ، قامت بردة فعل اشبه بالردة التي وقعت في الولايات المتحدة في مجالي القصة والمسرح . يرافقها نقد اجتماعي ماركسي النزعة رتيار سوريالي مع دافيد غسكوني و رولاند بنروز ، و . و . هـ . اورين الذين عالجوا في كتاباتهم القضية المزدوجة الا وهما البؤس الاجتماعي وعلاقات الفرد بالمجتمع . وهنسا ايضاً نرى النزعة الماركسية تتحول هن الصدد : فالشعراء والكتاب الروائيون ينسحبون من الكفاح الى جانب الشيوعيين . وبالمقابل نرى جملة من الآثار الفكرية ترفض رفضاً باتاً المسدنية الصناعية المتصاعدة ، مع ألدوس هكسلي ومورغان (بروايت) وكاتبين آخرين اعتنقا الكتلكتة هما افلين ووغ و غراهام غوين ، وكذلك إليوت في مسرحه الذي اخذ يتجه اكثر فاكثر نحو الماضي .

وفي فرنسا نرى الطابع ذاته يسم الادب الرومانسي والمسرح ، ويبدو ان الكتاب يهتمون فيها بالاكثر بالوجودية الالمانية وبالحوادث التي تقع في ما وراء الحدود المتصلة بها . فالآثار الفكرية التي تأثرت بالحوادث تبرز على الاخص الروايات المتعلقة بالثورة خاصة بمسألة برواية « اجراس بال » و « احياء اراغون الجميلة » و « الوضع البشري »^(١) و « الأمل » لمارلو ، ولا سيما مسرح جيرودو وروايتة « حرب طروادة لن تقع » ، هذه المسرحية التي ظهرت عام ١٩٣٦ ،

الناشر

١ - صدرت هذه الرواية عن منشورات هويدات .

ومسرحية « إلكتر » التي ظهرت عام ١٩٣٧ حيث التوكيد على سحق مصير الانسان وعلى حريته المطلقة . والمزلة او الانطوائية هي من هذه الادواء التي لا تستطع بحيث يصبح وجود الفرد خطراً على الحرية . وفي مسرحيته « الجلسة السرية » ، يذهب سارتر الى اقصى حدود هذا اليقين عندما يؤكد ان « الجحيم هو الآخرون » . ويستمر جيد في تأكيد فردانيته الصميمية الداعية الى الفوضوية (عودة الاتحاد السوفياتي ، عام ١٩٣٦) . ويحاول جول رومان في آخر المطاف الى بعث الحياة الجماعية في مجتمع يغمره التفاؤل ويتحسر عليه (منذ ١٩٣٢ ، في رواياته « ذور الارادة الطيبة ») .

وجملة القول ، ان العصر لا يأتس الى البحث عن الجمالية المجردة الا في الرسم (مع ردة فعل تجريدية) ، والآثار التي برزت تتنزى بالالتزام حتى عندما تنبع من مثالية تنضح بالحياة الايجابية .

فالمجودية اي « الدعوة الى السأم ، الى الموت ، الى القلق »
الماركسية وتجديد العقلانية
ليست في نظر الجميع شرحاً مقنعاً لمصير الانسان . فالماركسيون يرون ان شقاء البشرية المعاصرة وآلامها لا يمكن ردها للعلم او للتقنيات ولجوهر الانسان نفسه ، بل لشطط الرأسمالية المحتضرة وتجاوزاتها . فالإيديولوجيا الماركسية التي رحبت بكل ما يمثل رغبة صادقة في مقاطعة الطبقة البورجوازية ، اخذت تتضح معالمها وتنبؤ ، والفت جبهة واحدة تقف في وجه اللاعقلانية على مختلف اشكالها وصورها كالسوريالية والبرغسونية والسيكولوجية الاتباعية ، بحيث تصبح المنفعة عن حلبة العلم وعن نظرية الانسان العلمية (ففي سنة ١٩٣٩ ظهرت في باريس مجلة « الفكر ») . فالعلم يمدد بتعليل مرضي لاصول الانسان وبتحليل للمجتمع حيث تبدو منافسة الطبقات بعضها لبعض المحرك الحقيقي للتطور وتفسر لنا التاريخ المعاصر . فهو يولي الانسان القدرة على تحويل العالم بحيث يتلاءم ومعارفه وبحيث ينسجم ومطالبه التي تنمو باستمرار . والعلم الماركسي الذي يؤكّد وحدة العلوم الطبيعية والعلوم البشرية يد الانسان بنظام كامل حيث يمكن للانسان ان يركز وجوده الفردي وان يعي تطور العالم ويسهم به ، كما يعد الانسانية بمستقبل مأوّه السعادة . فهو متفائل في الصميم إذ بكل الشرور الحاضرة سترتفع وتزول في مجتمع شيوعي حيث تكون له المرتبة الأولى .

في الجهة الثانية من هذا الصراع الفكري ، يقوم هؤلاء الذين
نقد العلم وفكرة الرقي
يحملون العلم والتكنولوجيا مسؤولين معاً عن الشرور والويلات التي تنزل بالبشرية فهم يشتهرون ، في آن واحد ، بمعجز العلم العقلاني عن الوصول الى الحقيقة ، كما يعترفون بما له من قوة هائلة على تغيير هذا العالم . وهذه النظرة تتجسد بأتم صورها في شخص غبريل مارسيل أحد تلامذة برغسون الذي يرفض التسليم بالحضارة الصناعية وبالعلم . فبعد ان ارتد واعتنق المسيحية ، فقد حاول أن يستبدل الوسائل الكفيلة بتأمين المعلومات الطبيعية ،

بالإيمان والرجاء المسيحيين . الا ان تحرزه من العلم البشري تصعبه تشاؤمية عميقة حول معنى تطور الحضارة ، اذ بنسبة ما تتطور الحضارة الصناعية ، فهي تخلق المراقيل أمام الايمان الذي وصل اليها من السلف الكريم . فنحن أمام حركة انكفاء وتقهقر ، يترقب علينا معها ان نتسلق بثبات المرتقى الذي انحدر منه الفكر الحديث خلال هذين القرنين .

فكل العناصر المحافظة التي تعمي بصورة غامضة النتائج الاجتماعية التي يؤدي اليها تطور الصناعة الضخمة عاجلاً أم آجلاً كثير في أثره وتتكيف به واذ ذاك يتكاثر النقد وتتوالى المظالم التي سبقت وارتفعت عالياً ، خلال القرن التاسع عشر ، شاجبة بشدة الآلية والتقنية ، فتشارك في ازدهارها العلم والعقل معاً . ومنذ عام ١٩٣٠ ، برز جورج دوهاميل في كتابه : « مشاهد من الحياة الأخرى » كالناطق باسم هؤلاء الذين يرغبون في الدفاع عن الفردية ضد دكتاتورية « الآلة » ، الذين ينزلون باللائمة على الحضارة الآلية هذه « السلعة الهائلة » ، « حضارة الحشرات » هذه التي ستفضي في نهاية المطاف ، إلى امتصاص الجماعة للفرد ، والتي ستلتهم كلياً كنه الحضارة الحقيقية : التنوع والصفة .

ولما كانت الآلة شراً في ذاتها وتحمل في طياتها المصائب والويلات ، أفلا يتوجب ، والحالة هذه « تكبيل بروموتيه الجديد » وتقييد هذا المجرم الحقيقي ، ليس « لأنه عدو الفكر » فحسب ، بل ايضاً لأنه مسبب البطالة والبطس ، بتحويل الاجور إلى حصص وأسهم رائجة . ولعل واحداً من أنشط المثابرين لشجب التطور التقني ، هو جوزف كايو الذي يشتهر عالياً « بالتقنية المجرمة » مصدر الفوضى الاقتصادية وباعثة عدم التوازن الخلقي . هي هذه الاختراعات التقنية الكبرى بالذات التي جلبت البطالة لعشرين مليوناً من العمال الماطلين . ان درس سد كمبس والعبرة المستمدة منه تؤيد ذلك وتثبت حسب زعمه . الى أي كارثة سيؤول بناء محطة كهربائية ، مركزية عندما تأخذ بالانتاج يديرها ٢٥ عاملاً بمقد ان طوحت ورمت في البطالة ١٢٠٠ عامل كانوا يعملون في معامل كمبس ، دون أن يؤول هذا كله الى أي تخفيض في سعر الكهرباء . فهو قلق ، مهموم ، يحزع لسطوة وسيطرة « البدائيين » المثليين بهؤلاء التقنيين . « قال أي غاظر لا تستهدف » والى أي رزايا لا تتمرض الشعوب ، اذالم تسارع النخبة للتدخل بسرعة للحد من طغيان الحضارة الصناعية .

هذه الايديولوجيا اللاتقنية ، التي ترتبط وثيقاً بالحنين إلى الماضي الحرفية الجديدة وبالعودة إلى « القيم الروحية » تجد متنفساً طبيعياً لها في هذه النظريات والآراء التي تكون النقيض لهذه الفردانية الليبرالية ولهذا النظام القانوني المنحدر اليها من الثورة الفرنسية الكبرى ، هو بالفعل الحرفية الحديثة التي تزغب في تنظيم الانتاج ، وفي القضاء على النزاع الطبقي عن طريق تنظيم المهن او الحرف بعد تحويلها الى هيئات وسيطة تستطيع الهيمنة على فردانية أرباب العمل والصمود في وجه العمال في وقت واحد . هي نظرية قديمة سبق ونادى بها دونما جدوى بعض الكاثوليك المناهضين للديموقراطية ، وللنظام الجمهوري

مما ، من اتباع دي لاتور دي بان الذي صوبت الأزمة الانوار اليه فجأة وأثارت حوله فضول كل هؤلاء الذين يرفضون التمرف بالاشتراكية ، والذين يبحثون ، مع ذلك ، عن علاج للفوضى التي يتخبط فيها النظام الليبرالي . هم في الغالب شبان من مثقفي الكاثوليك يسمون للفاشية ، والذين يبشرون بهذه المثالية الابوية المهنية . وبالفعل ففي كل مكان ارتفع فوقه نظام الحرفية ، أي في هذه البلدان الواقعة تحت النظام الدكتاتوري ، لم يكن هذا النظام تنظيمًا حرًا ينسّق مصالح الجميع ، بل أداة طيعة في أيدي القوى الكبرى المتحالفة مع السلطة الدكتاتورية لتسأمين مصالحها الخاصة : ايطاليا الفاشية ، وبرتغال سالارز ، ونمسا دلفوس ، واسبانيا فرنكو . فلم يتحقق في أي مكان الادارة الذاتية ، لأصحاب المصالح حتى لمجموع أرباب العمل .

نكاد نجد لدى جميع الدعاة للحرفية من فرنسيين وألمان وإيطاليين تجسيد الحرفية محاولات تجييدها وتقييم لمنظمات العمل القديمة على اختلاف مظاهرها كالمهنية والمزارعية . ففي ألمانيا ، سيطروا الأنوار نحو آثار الاقتصادي الكاثوليكي آدم مولر المتناصح الأكبر عن النظام الاقطاعي والداعية له . وفي كل من فرنسا وإيطاليا سلطت الادوار على جورج دو هاميل وكايو وجيستا لمبروزو مزيرو الذين يمجّدون « النوع » الذي لا يمكن ان يتسلاّم مع « الكم » ، العمل الاثير الذي هو في صميم ذوق المرق او الجنس . « على العالم ان يتجه وجهة فرنسا نحو الصناعة الزراعية والمهنية » التي تستعين في تجويد عملها ، بادوات دقيقة تيسر الكهرباء استخداما . . . « ان أغلى المصنوعات او المصوغات في وقتنا هذا هي التي لا تخرج من المصانع الكبرى . . . » . كل بلدان العالم قبذل اليوم جهوداً طيبة في تنظيم الحرف بمساعدة الحكومات المعنية . فقد تأسس في فرنسا : الاتحاد العام للحرفية ، كما قام في ايطاليا : الاتحاد الفاشي المستقل للمجتمعات الحرفية ، وقامت في بولونيا جمعية عرفت بالغرف الحرفية . والدعوة إلى الحرفية ، انما تستهدف إلى جانب مهاجمة المكننة ، إنقاذ « طبقة اجتماعية تقع بين رأس المال وبين أصحاب الاجور » و « احياء كل ما اضطر الانسان للتخفف منه وللغزوف عنه » . في اندفاعه نحو الاستمتاع الهين : « كالروح العائلية » والروح الحرفية . . . و احياءاً الروح الدينية . . . فبعث الحرفية الى الوجود يعتبر عند الداعين له هلاجاً لازمة التي يتخبط فيها العالم الرأسمالي ، من شأنه أن يحنّب الصناعة الضخمة والمكننة المخاطر التي تتهددها دون أن تمس بشي البنيان الاجتماعي القائم . هذا هو بالذات الموضوع الاثير للدعاوة التي يقوم بها الحزب الوطني الاشتراكي في ألمانيا ، هذا الحزب الذي يكتسب الفلاحين في وجه الاستثمارات الضخمة المصنّعة ويعبّئ العمال الشباب في وجه التقنية التي تذلل الانسان وتسخره كآلة وتؤدي به إلى اليأس والشقاء بحيث يجب تدريب الشبيبة الألمانية ضد عمل خالٍ من الروح الذي يقضي شيئاً فشيلاً ، على النفس البشرية ، ويهبط بالروح

الى درك الآلة او الجهاز الآلي . ولذا انصبحت الاجراءات الأولى الحرية بالملاحظة والاهتمام التي اتخذها النظام ، على تنفيذ الاشغال الكبرى « بالربش والمجرفة والممول والمنكوش » .. « كل الاعمال يجب أن تتم عن طريق القوى البشرية بنسبة ما يمكن الاستغناء عن المسعفات الآلية . ونحيث يكون من أثر العمل البشري زيادة الاثراء غير المتناسب » . ففي صناعة الزجاجيات ، في مقاطعة التورنج ، حظرت الحكومة استخدام الآلة الميكانيكية في نفخ الزجاج ، ففي هذا توفير « العمل والخبز لعدد كبير من العمال » .

في كل بلدان العالم ، جرت محاولات لبعث العمل اليدوي بعد ان جرى تحديد استخدام بعض الآلات . والتشريعات التي صدرت في عهد روزفلت حددت من استخدام محولات بسمر كما حددت المدة التي يمكن خلالها تشغيل بعض ادوات الحياكة ، كما ان عدداً من البلديات في اميركا اوجبت تنفيذ بعض اعمال الحفر ونقل التربة بالربش والممول . ففي انكلترا وفرنسا ، جرى إتلاف آليات لذسيج القطن والكتان . فارباب العمل والعمال (عمال الموانئ وصانعي البراميل ومدحرجيها) وقفوا في وجه استخدام سفن الصهاريج في نقل الحبوب من الجزائر بعد ان اتضح للجميع « ان التطور التقني يكون منافسة غير مشروعة » .

كل هذه المواقف على اختلافها ، تشهد عالياً على القلق والانعاج الذي يسببه التطور الآلي والذي يبدي النظام الاقتصادي حياله عجزه التام عن تلافيه . « يترتب الآن تحرير الانسان من نتائج هذا الرقي المادي الذي لم يلاق بعد توازنه مع الرقي الفكري والادبي » ، كما صرح بذلك ب. فلاندا ن رئيس مجلس الوزراء .

فباستثناء الماركسيين ، قليلون جداً هم الكتاب والفلاسفة الذين بقوا على ولائهم لفكرة الرقي والتطور . وعندما يعلن اندريه جيد عن ايمانه الوثيق « بالقوى التي يعتبرونها ضارة ومؤذية والتي يمكن ان تصبح بدورها عوامل قوة ورقي » ، فم يقرر العودة الى هذا الموضوع في كتابه : الاغذية الجديدة ، يبقى في شبه عزلة ، ويشير بين اصدقائه هذه الشفقة والحسرة . عندما يرون كاتباً يهتم مثله بدقائق الامور ، يتجراً ان يتفوه بشأن الرقي المادي « بمثل هذه التأكيدات الضخمة التي تكاد تكون بدائية » . ففي نظر الفكر البورجوازي ، هذا المثال الذي تبنته النخبة في فرنسا ، منذ القرن الثامن عشر ، اصبح الآن « عقيدة بالية » ، وقيمة مهمة يتمسك بها « الفكر البدائي » .

شجعت الازمة التعجيل باعادة النظر في البنيان الاقتصادي
اعادة النظر في الايديولوجيا الاقتصادية
وخلخلت المبادئ والنظريات التي كانت سائدة بشأنه في مطلع
هذا القرن . ان عبرة الحرب العالمية الاولى والقضايا التي طرحتها على بساط البحث مما يتصل
بالنقد والتجارة الخارجية وتنظيم الانتاج القومي وتوجيهه والدرس المستمد من تاريخ الاتحاد

السوفياتي ووضعه حيث قام وترسخ نظام مضاد للرأسمالية ، كل هذه العوامل ، أرغمت علماء الاقتصاد على توجيه أبحاثهم ودراساتهم وجهة أكثر واقعية مما عملوا في الماضي ، وعلى إعادة النظر في النظريات الكلاسيكية على ضوء الوقائع المعاصرة . ان عدداً لا يستهان به من المعطيات او المسلمات التي اعتمدها الاقتصاد التقليدي أصبحت الآن قابلة للتجريح بعد ان اتضح بجلاء ان الاقتصاد الحر لم يكن ، كما كانوا يعلون ، اقتصاداً تتوازن معه تلقائياً المصلحة العامة ومصلحة المنتجين الخاصة ، وان الملطوسيانية الاقتصادية أصبحت من الأمور المصطلح عليها ، كما ان الحرية القضائية كانت تشجع على الاحتكارات على حساب اصغر الاستثمارات وعلى حساب المستهلكين على اساس اتفاقات يعقدونها فيما بينهم ، تفادياً او بالأحرى تخلصاً من المنافسة . فالضائقة المالية الكبرى التي قضت بالتخلي تدريجياً عن هذه الليبرالية المشبعة بالتفاؤل ، قضت بإنشاء مصلحة او ادارة خاصة بالاقتصاد ، ومراقبة فعالة لمحمي المجتمع من جشع المحتكرين ومن المنتجات الفرعية . فانتسح الاتفاق امام رجال الاقتصاد ورحب واخذوا يهتمون على الاخص بظواهر اختلال التوازن وبالازمات بحثاً عن الوسائل التي تؤول الى تقنية النشاط الاقتصادي . وفي الوقت ذاته ، وضعت تحت تصرفهم ادوات جديدة للتحليل في القياس الاقتصادي الذي يساعد على الوصول الى الحقائق والوقائع بصورة ادق وانجح كما تساعد على التنبؤ والتحكم وبالتالي بتطور الانماء . ومن جهة اخرى ، فالاقتصاد الماركسي وانجازاته في الاتحاد السوفياتي ، وانتفاء الازمات في « البلدان الاشتراكية » أصبح موضوع دراسات دقيقة . فالماركسية لما تعد لتبدو للبعض مرطقة او نشوزاً عن طريق العام . فقد لقيت المزيد من الاهتمام والتحليل ، والتعليق والتفسير من قبل هذا الفريق بالذات الذي لا ثقة له فيها ولا ايمان بفعاليتها او من قبل الذين يوجسون خيفة من نفوذها (اميل جيمس) .

وهكذا برزت للوجود نظريات جديدة حول الربح والاجور والفائدة وطبيعة النقد والاسعار في نظام اقتصادي خاضع لمنافسة ناقصة والاحتكار من قبل قلة من المحتكرين ، وقد اخضعت لتحليل دقيق النظريات التي تقلف للازمات الاقتصادية « ولدوراتها » بعد ان راحوا يحاولون تحديد اسبابها ومسبباتها (قلة الاستهلاك ، تأخر في رفع معدل الاجور ، حركات التسليف ، الغلو في تصنيع الانتاج) ، والبحث عن العلاجات اللازمة لها . وينصح هؤلاء باللجوء الى التخطيط الكامل مع اعتماد اصلاحات شتى تتناول صميم البنيان الاقتصادي ، والمراقبة الشاملة والتوجيه البسيط للاقتصاد ، مع مراقبة القطاع المصرفي والصناعات الرئيسية . وفي وجه انصار التدخل انتصب انصار الليبرالية التي لا تزال ناشطة « كل مساوىء نظامنا القهجلة يجب ردها اصلاً لتدخل الدولة » كما يؤكد (ويب) ولكن الليبرالية تختلف كثيراً عن الصورة التي بدت منها في مطلع القرن ، ليبرالية مستعدثة بالأحرى تستلهم نظريات ولتر لبيان (المدينة الحرة) وتقصي لمراقبة الدولة دون ان تثبت بالعودة الى حرية التجارة المطلقة ودون ان تستثني كل مظهر من مظاهر تدخل الدولة .

ج. م. كينز في هذه الازمة المطبقة ، وفي الوقت الذي ارتدت فيه علاقات الحكومات ومداخلاتها طابعاً تطبيقياً دون اعتماد اي نظرية علمية متينة ، نشر كينز ، عام ١٩٣٦ كتابه المشهور : نظرية عامة للتوظيف والفائدة والنقد ، كان له من حسن الوقع والتأثير ما حمل بعضهم على وضعه الى جانب كتاب آدم سميث المعنون : « تمني الامم » ، او الى جانب « النداء » الشيوعي . ويرى سوفي انت كينز هو منقذ او مخلص النظام الرأسمالي بعد ان تخلت نظريته عن بعض وجوه الاكراه والقسوة في الحرية دون ان تستهدف من ناحية اخرى ، للسقوط في وجوه الاكراه التي تعتمد على الجماعة او النظم الدكتاتورية . ومع انه كثيراً ما يدنيسنا من كارل ماركس ، فكينز ليس من خصوم الرأسمالية . فهو لا يرمي قط لقلب هذا النظام عن طريق اصلاحات تتعرض لتركيبه او بنيانه في الصميم . بل يستهدف الى تحسين عمله : كحرية الاستثمار واحترام الملكية الخاصة ، كما انه لا يوصي بالاقتصاد الموجه ولا بالتخطيط . « فالثورة التي اتى بها كينز » تقوم في تدليله القاطع على ان النظريات الكلاسيكية لا تصلح للمجتمع تنتفي منه الاضرابات والاعتصامات وان المهم في الامر هو الانتاج وليس التسويق او الانفاق او التنفيق . فالمظاهر الاقتصادية يجب النظر اليها ليس من الوجهة الفردية في نطاق المشروع الاستثماري الخاص بل من الوجهة الاقتصادية الاجمالية اي في مجملها او كليتها ، في نطاق النشاط الكلي او الشامل . ففي التفسير الخاص للعالم الاقتصادي الرأسمالي يوضح لنا كينز ان هنالك الآن توازناً في نقص العمل وان هذا التوازن ليس بعارض كما انه ليس باختيارى اورضائى ، بل انما هو حسيطة عدم تكافؤ في نفقات الحاجيات الاستهلاكية . وعدم التكافؤ هذا هو الذي يحد من التوظيفات وبالتالي من الاستثمارات . وللخروج من الازمة ، فالملاج التقليدي الذي يعتمد تخفيض الاجور لا يجدي نفعا ، بل يقتضي بالاحرى العمل على تشجيع الطلب بحيث يكف المتأخرون عن الادخار غير المهدى ، ويحملهم على توظيف اموالهم ، والتخلي كلياً عن عبادة المعجل الذهبي او قاعدة الذهب طالما مارسوها وانصرفوا اليها ، وذلك بطرحهم المزيد من النقد في التداول ، وباعتماد سياسة التسليف الطويل الاجل ، وبتخفيض نموذجي لمعدل الفائدة والتوظيفات العامة والاشغال الكبرى مما يؤول بالنتيجة الى توزيع جديد للدخل ويشير بدوره طلبات جديدة . وهكذا يتاح للاقتصاد الخروج من الجحود الذي يرسف فيه . فالحمية الجهركية من شأنها ان تؤول ، اذ ذاك ، الى زيادة في الدخل القومي والى رفع مستوى التوظيف حتى ولو ادى الامر الى استثمارات تكلف غالباً ويأتي مردودها بالطبع عالياً . وهذه النظرية « تركي بصورة متجانسة » الى حد كبير ، سياسة تدخل الحكومة ، . فقد اتاحت انقاذ الرأسمالية والارباح التي تحرقها « بتجنيبها البطالة او بالحد منها » كما يقول ج. مارشال . ومع انها تمثل وضعاً خاصاً الى حد كبير (هو وضع بريطانيا العظمى) ، فهي تحوي الكثير من عوامل التشويق كما « استعملت منطلقاً لهذه التيارات الفكرية التي انطلقت منذ ذلك الحين » . (ا. جيمس) .

التعرض بالأذى لبعض
المبادئ الليبرالية التقليدية

رأينا كيف ان الليبرالية المستحدثة تختلف اصلاً عن الليبرالية
الكلاسيكية التي كانت تتوسل الى الدولة المحافظة على النظام
وصيانة الأمن ، والامتناع على الاخص ، عن كل تدخل ، في
الحياة الاقتصادية . وفي هذا دليل قاطع على ان عدداً من الافكار والمبادئ القديمة التي اعتبرت
للآن « لا تمس » ، اصبحت ، في نهاية الامر ، في الصميم .

من هذه المبادئ ، قبل كل مبدأ آخر ، فكرة الملكية او الحيازة « ففي الاستعاضة عن
بعض الجدران او عن بعض اجهزة المصنع برزمة من الاسهم » يقتل التطور الرأسمالي « كل
معنى لفكرة الملكية الخاصة التي اخذت تفيد ، اكثر فأكثر ، معنى الخدمة الاجتماعية » كما
يؤكد شميتير . هذه هي الحجة التي يتذرع بها مناصروها لتبرير الربح كما يتذرع بها خصومها
الذين يطالبون باخضاعها للمراقبة من قبل المجتمع . فالنصوص القانونية الجديدة التي تحد منها
او تقصرها او تفسخها احياناً ، تحاول ان تستبدل المعنى القديم للمالك الذي له ملء الحرية
بالتصرف بملكه كما يشاء ، بالمبدأ القائل بأن الاستثمار هو مصلحة اجتماعية ، وبأن « رب
العمل » لا يستطيع التصرف به على هواه او حسب مقتضيه مصلحة الخاصة ومنفعته الذاتية ،
فيخفض من انتاجه ويتوقف عن تأمين حصته من الانتاج وفقاً « للحاجات المشتركة » . فالقوانين
التي تنظم العطلة الاسبوعية او الاسبوع الانكليزي ، كما يقولون ، واسبوع الاربعة ساعة
عمل ، والاجازة المدفوعة ، وحوادث العمل والضمان الاجتماعي ومندوبين يمثلون الموظفين ،
تحد من سلطته التي كانت من قبل مطلقة .

كذلك صاحب حرية التعاقد تغيرات جذرية . فقد كانت التعاقد ، فيما مضى ، افرادياً
لا يربط سوى الفريقين المتعاقدين ، ولم يكن بوسع الشارع تغيير مضمونه . اما اليوم ، فالعقد
موجه هو جماعي . فالقانون وضع فوق حرية الجانبين المتعاقدين مراعاة حقوق الشخصية
البشرية . فهو يقف الى جانب الافراد « الضعاف اقتصادياً » : كالعامل والمستخدمين والمديونين
والمستأجرين والزبائن ، ويمين التزاماتهم بينما يزيد من حقوق الاقوياء : كأرباب العمل والدائنين
واصحاب الأملاك ، ليس في وقت تحرير العقد فحسب ، بل ايضاً طيلة استمرار العقد :
كتخفيض الايجارات ورسوم المزارعة وسعر المحلات التجارية وطول يوم العمل وتنظيم شروط
تجديد العقد ، وتبقي مستأجراً في محله بالرغم من إرادة صاحبه ، وتلزم بالتقيد بنصوص الاتفاق
حتى من كان معارضاً أو معادياً له ، والاتفاقات الجماعية التي تعقدها المنظمات النقابية وأرباب
العمل والعامل « الأكثر تمثيلاً » .

وفكرة الأجر دخل تعدي على معناه وفحواه . فقد انقلب المعنى رأساً على عقب من جراء
القوانين التي تنظم التعويضات العائلية والضمانات الاجتماعية . فالعامل لم يعد يتناول أجره عن
العمل الذي يؤديه فقط ، وأجره هذا لم يعد مرتبطاً بقانون العرض والطلب ، إذ ان قسماً منه
يدخل في صميم تعويض الأسرة . والعقود الجماعية تأخذ بعين النظر الحد الأدنى للترتب اذ لم يعد
الأمر محصوراً فقط بعامل الانتاج بل بالعنصر البشري أيضاً .



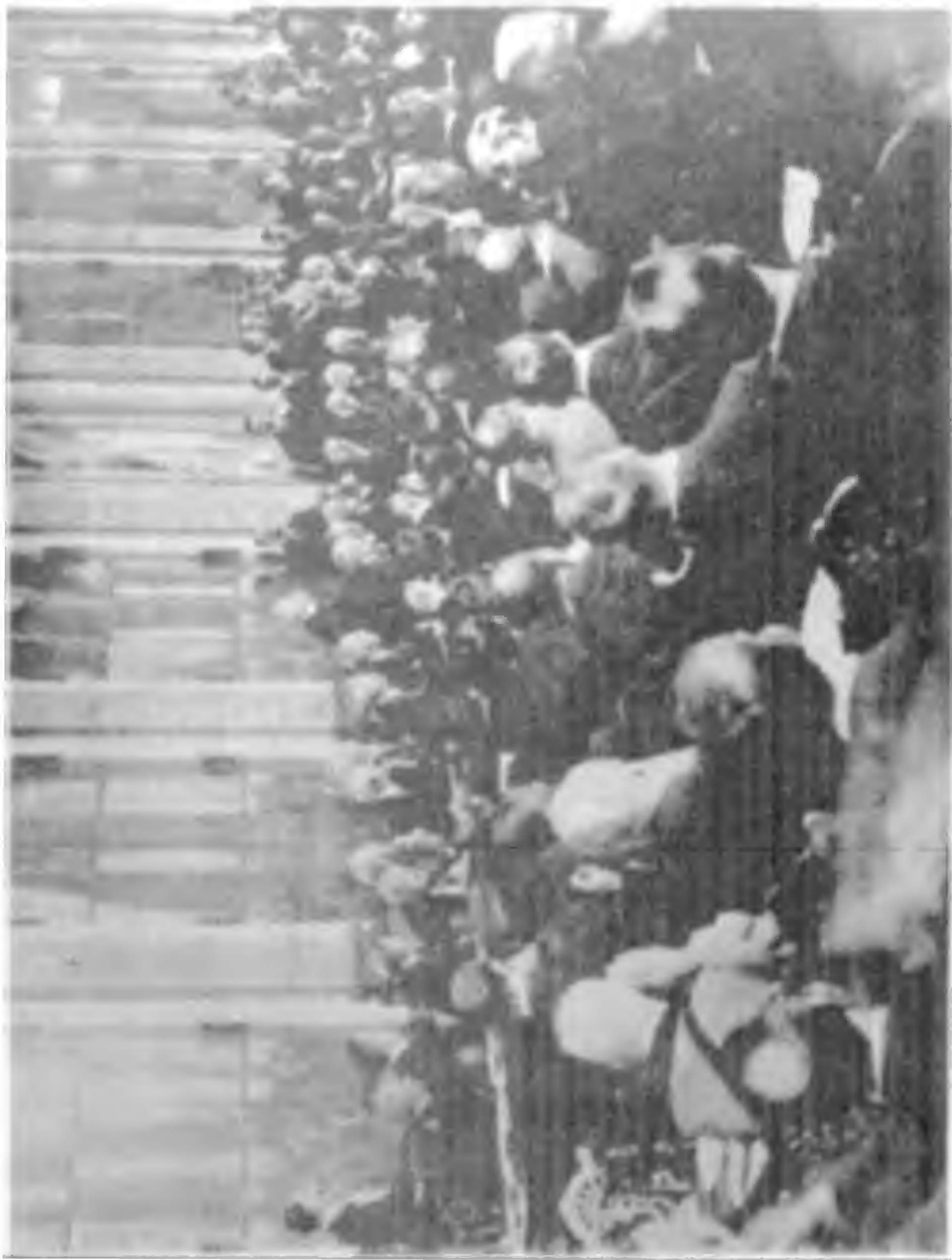
١ - لينين يتكلم الى الشعب في ١٩١٧ من على منبر مقام في ساحة بتروغراد .



٢ - خندق في ١٩١٧.



٢ - قمع الفتنة السبارطكية في برلين في السنة ١٩١٨ .



٤ - توقيع معاهدة باريس مع ألمانيا في قصر فرساي ، غي ٢٨ حزيران ١٩١٩



٥ - معصق باريس ، جلسة السوق اليومية للاموال المنقولة .



۶ - پیکاسو، «غرینیکا».



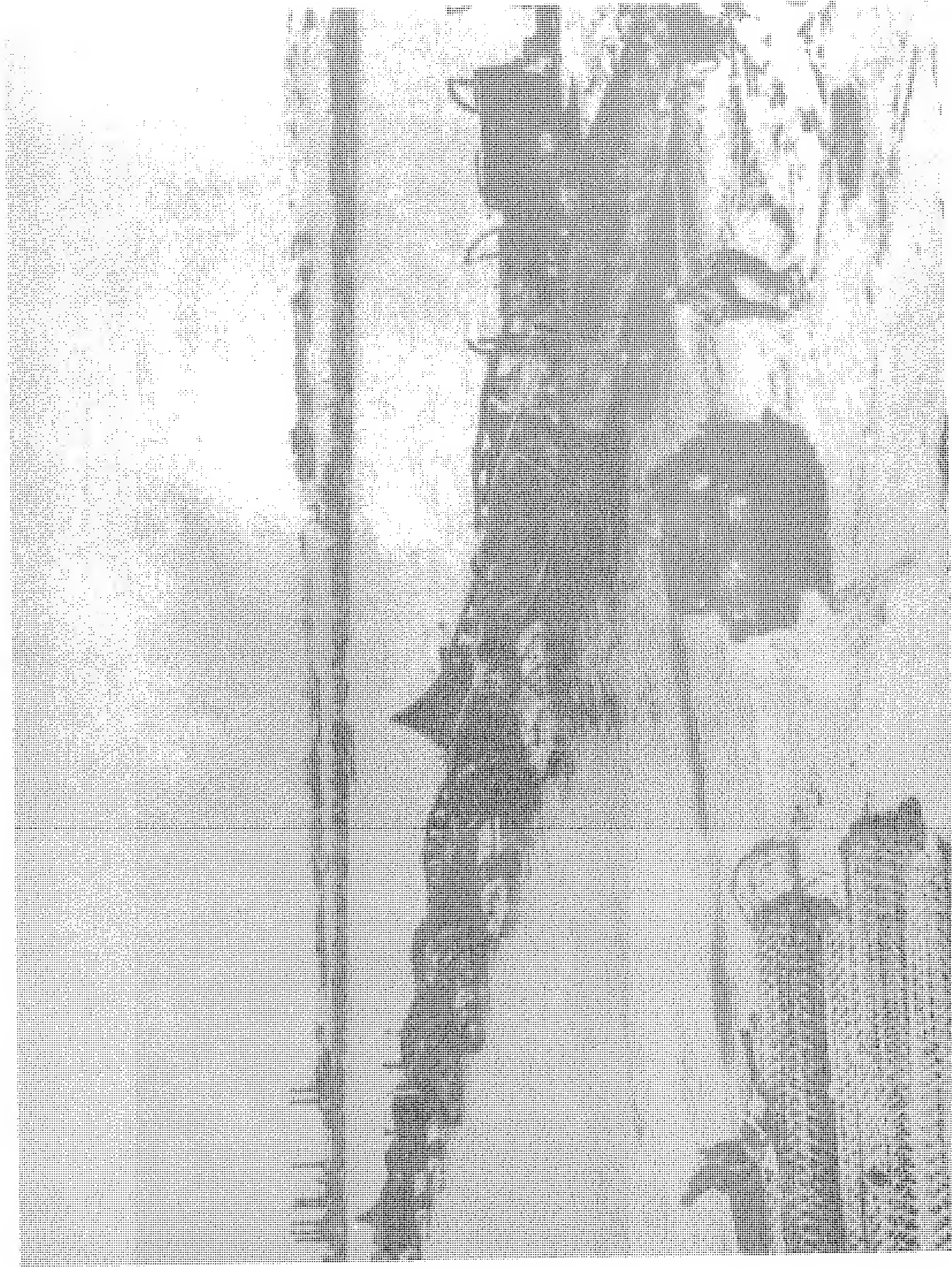
٧ - مهرجان فازي في نورمبرغ . مؤتمر الحركة الوطني في ١٩٣٨



٨ — حارسان من الـ « باليلا » في روما، نموذج من الروح العسكرية التي خلقتها الفاشستية في الشبيبة .

٥ - - - - - مذكر الامة في د. بركاتي د. د. اكنيفه الجروش الطافرة .







١١ - الدبابات الكندية تهاجم اسلحة مدرعة المانية مطروقة في منطقة آلسون، في آب ١٩٤٤.



١٢ - مرفأ و الهافر ، الذي دمرته الغارات الجوية في ١٩٤٤ .

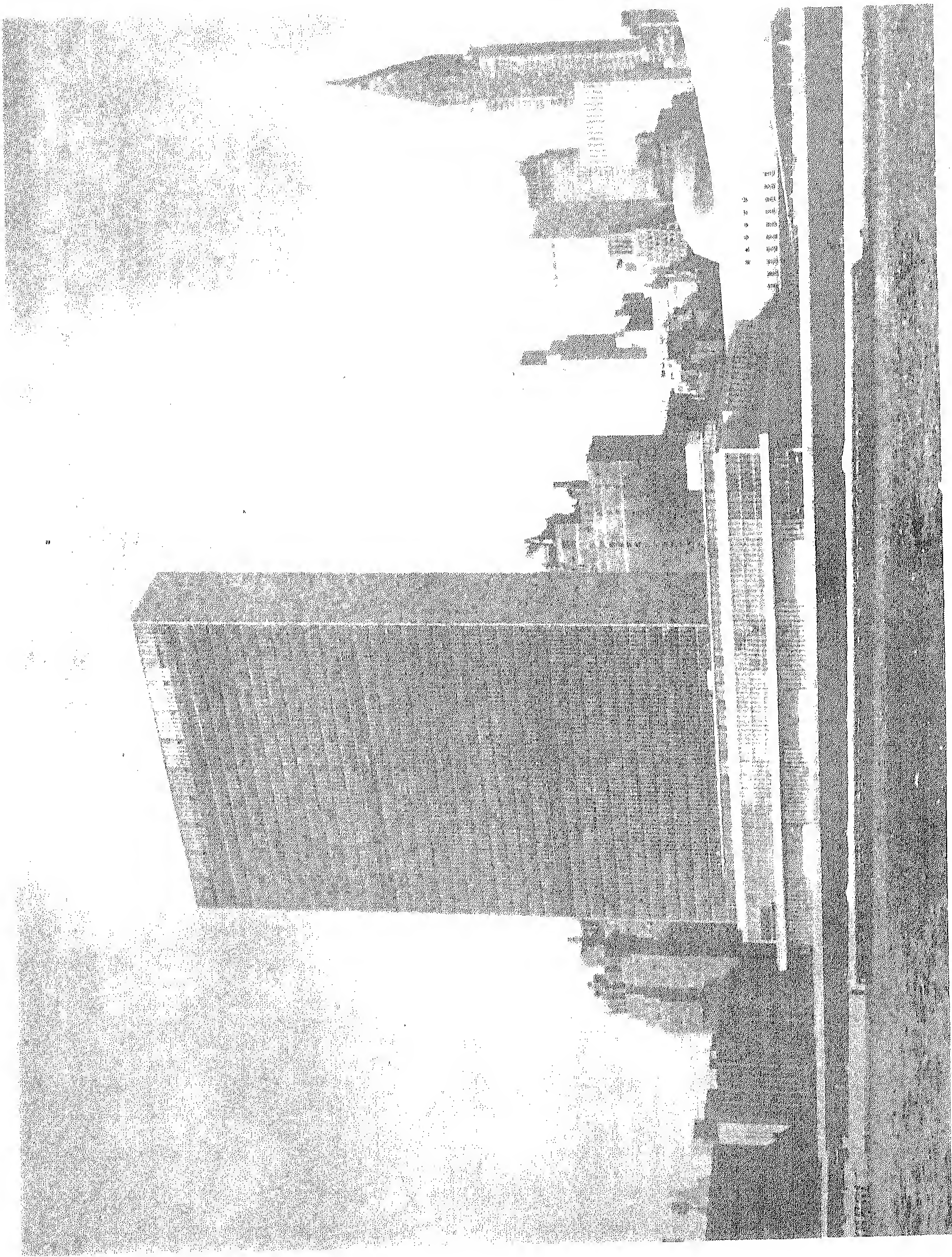




١٤ - مؤتمر بالطا : روزفلت ، ومشرشل ، وستالين ، مجتمعون في القرم ، في ١١ شباط ١٩٤٥ :



١٥ - انفجار قنبلة ذرية في بيسكيني . حزيران ١٩٤٦ .



١٦ - قصر منظمة الأمم المتحدة في مانهاتن (نيويورك)

الفصل الخامس

الأزمة ونتائجها السياسية

الغاشية ليست سوى الرأسمالية تتنكر لاصولها
الليبرالية بحيث تكيف المبنیان الاجتماعي للاقتساج مع
الاضاع التي تكون فيها الفكرة الليبرالية قاضية على
الفكرة الرأسمالية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .
« . . لاسكي »

١ - تقهقر الليبرالية وأزمة الديمقراطية البرلمانية

زعزعت الازمة الاقتصادية النظم السياسية من أسسها ولاسيما النظام البرلماني الذي كان يرجى
له أن يؤدي انتصار الحلفاء عام ١٩١٨ وخروجهم ظافرين من الحرب كما كان متوقفاً ، إلى
توطيده وترسيخه أكثر فأكثر . الا ان التقهقر أخذ مع ذلك يدب إلى الليبرالية ايما كانت كما
ان صلاحيات السلطات التنفيذية رَحُبَت واتسعت هي الأخرى .

ساعدت الأزمة بالفعل على زوال الظروف والأحوال التي مكنت من قبيل سير النظام
البرلماني سيراً سوياً ، اذ ان اتساع البطالة في العالم وانخفاض القدرة الشرائية ، والحرب الذي
نزل بالطبقات الوسطى وبسكان الريف ، زادت من احتدام الصراع الطبقي كما ازدادت
إلحافاً المطالب الاصلاحية التي تبناها وأخذ ينادي عالياً بها انصار العاملين للاصلاح . ألم يكن
ليوجس المرء خيفة على الحريات السياسية ، ولا سيما على حرية التجمع من ان تسيء الجماهير
استعمالها بعد أن أخذت تهفو إلى حقوق جديدة وتطمع في تحقيقها ؟ هذه الحريات التي تهدد
التسلسل الاجتماعي خطيرة هي ولذا كان لا بد من قتلها أو أقله اغفالها وتجنبها . وفي سبيل
إنقاذ الملكية او الحياة ، راح قسم من الطبقات الموجهة يتنكر لليبرالية وينضم للثورة المضادة
بسهولة أكبر بعد ان كشفت الازمة عن عجز الديمقراطية النيابية وقصورها في حل
مشكلات الساعة .

ان الاستئثار بالسلطة اي توفير الوسيلة التي تحمل الخصم مسؤولية خسارة الاشياء الضرورية او المصيرية ، هو المفهوم العالق للتخلي عن النظام البرلماني من قبل الدول التي كانت تلتزم وراءه راضية ، كما يقول لوفيفر . ففي عام ١٩٣٣ ، لم يعد قائماً على وجه الأرض أي نظام ليبرالي باستثناء الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا ودول الدومينيون ، وفرنسا وهذه الدول الصغرى الواقعة الى الشمال الغربي او الى الوسط من القارة الاوروبية ، وبلجيكا ، والبلنار الواطية وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا والبلدان السكنديناافية .

تقوية مقام الرئاسة في
الولايات المتحدة الاميركية
حتى في هذه الولايات المتحدة الاميركية المعروفة بضعف
حكومتها المركزية ، فقد أُنشأت الأمانة للرئيس الاميركي ان
يقوّي من سلطاته الى حد بعيد . ان الاعتراف للرئيس ، في الخطة الجديدة حق توزيع
مساعدات على سبيل الهبة أو المؤازرة بلغت قيمتها ثلاثة مليارات دولار عام ١٩٣٩ ، دوناً
قيد أو شرط ، مكّنت السلطة الاتحادية من ان تفرض ارادتها على الولايات لا سيما في ما يتعلق
بالشروط والكيفية التي ترى صرف هذه المساعدات والتعهد من قبل الولاية المستفيدة بالـ
بعض القواعد والتقييد بالاصول والتدابير التي تتعلق بوضع العمال او بالخدمة العامة . وهكذا
تمكنت الحكومة الفدرالية من وضع يدها على اراض وممتلكات كانت ترجع من قبل للولايات .
وانشأ الرئيس روزفلت مصالح ودوائر جديدة امتدت صلاحياتها الى عدد من الولايات وأنشأ
مؤسسات تشترك الحكومة الفدرالية بادارتها مع ولايات أخرى (مشروع سلطة وادي تنسي
وكثيراً ما استحوالت الولاية الى مأمور تنفيذ لسياسة الاتحاد . ولم تعد وظيفة الكونغرس
الوحيدة ، منذ ذاك ، تحديد السياسة العامة للدولة . فهو يوسع عن طريق مشاريع القوانين
من الاختصاص التشريعي للسلطة التنفيذية . « فالتفسير الثنائي » للتعديل المباشر للدستور
الاميركي الذي كان يمنع السلطة الاتحادية من التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المحفوظة
بها للولاية ، قد وضع جانباً منذ عام ١٩٤٣ ، عندما اعترفت المحكمة العليا بشرعية القوانين
الاتحادية حول علاقات العمل والضمان الاجتماعي وتنظيم سوق الفحم والاسواق الزراعية . وفي
سنة ١٩٤١ ، على اثر إلغاء كل التشريع القديم ، لم يبق من املاك تعود للولايات لا تستطيع
الحكومة الاتحادية ان تطالها . وكان الرئيس هو المستفيد الاكبر من توسيع السلطات الاتحادية ،
مهما بلغ من حرص مجلس الكونغرس على تشديد مراقبته على السلطة التنفيذية .

في بريطانيا العظمى
اشتدت وطأة الازمة في انكلترا وطن النظام البرلماني الاصيل .
فقد اخذت البلاد ، في المجال التشريعي ، إسناد صلاحية
المشريع لبعض الدوائر التابعة للسلطة التنفيذية ولبعض وزراء التاج . فالقانون الذي فرض
عام ١٩٣٢ الرسوم على الاستيراد ، ترك لوزير المالية حرية الاعفاء او زيادة هذه الرسوم .
والقانون الآخر الذي صدر عام ١٩٣١ ، على المحاصيل الزراعية فوض الى الوزير المسؤول سلطة

فرض رسوم مانعة على المحاصيل التي يرى منعها أو التقليل منها . والقانون الصادر في عام ١٩٣١ ، بشأن التوفير لا يشير من قريب أو بعيد الى الوفرة الذي يجب تحقيقه . فعلى الوزراء ان يحددوها كل في ما يتعلق بوزارته . كذلك القانون المتعلق بالبطالة ، فهو يعهد بهيئة خاصة من الموظفين الاداريين وليس بالسلطات المحلية مهمة توزيع الاعتمادات المخصصة للتوزيع على المحتاجين . ولعل القانون الاكثر تعبيراً لظاهرة الابتعاد عن المبادئ الليبرالية هو قانون الاغراء على التمرد والتحريض عليه الذي صدر عام ١٩٣٥ الذي يمنع بكل شدة محاولات الاغراء والتحريض على العصيان أو على التمرد ، فرمى الى حماية افراد الجيش من الدعايات المفرضة والدعاوة للسلم بأي ثمن . فهو ينص على امكان إصدار مذكرات استنابة على بياض التي لم يكن إصدارها يُعد عملاً مشروعاً أو قانونياً ، منذ نحو ١٥ سنة مضت . كذلك بطل العمل ، في ايرلندا الشمالية بالامر للثول منذ عام ١٩٣٥ .

والاحتراز من بعض المؤسسات أو من بعض النقاد ظهر جلياً بين جميع الاحزاب ، فقد قام افراد امثال ونستون تشرشل وسدني ويب يلاحظون ان البرلمان لا يستطيع الاهتمام ، كما يلزم ، بالقضايا الاقتصادية واقترحوا بان يتولى امر الاعتناء بمثل هذه الامور هيئة خاصة تتألف من خبراء مستقلين ينتخب افرادها من بين جميع الاحزاب ، وليس من بين اعضاء المجلس النيابي .

اما في فرنسا ، فقد ادت الازمة الى إضعاف النظام البرلماني ، فأل الامر الى في فرنسا شلل عام عطل أو خلخل الانظمة الدستورية في البلاد . فالقاعدة التقليدية للسياسة الفرنسية التي تقول ان الاتجاه الى اليمين في تشكيل الحكومات يقضي عند الشعب على الخوف من اليسار ، لا تزال قائمة . فكتلة اليسار تفوز مرتين بنجاح في الانتخابات العامة ١٩٣٤ و ١٩٣٦ . وقد تمكن اليمين من طردها من الحكم عام ١٩٣٤ و ١٩٣٨ . وفي سنة ١٩٣٤ فسخ الراديكاليون تحالفهم مع الاشتراكيين برفضهم مشروع مراقبة القطع ، كما وقفوا ، عام ١٩٣٨ في وجه كل مشروع يرمي لتأميم التسليف أو بقتراح اصلاحات جذرية ، بعد ان ادخلوا على القوانين الاخرى التي سبق للجبهة الشعبية ان أقرتها ، تعديلات جعلتها غير ذي جدوى . ولما كان للقضايا المالية والاجتماعية اهمية قصوى ، فقد احتدم حولها صراع الاحزاب التي اخذت تقف منها موقفاً متصلاً يتفق ومبادئها ، والامتناع عن المساومات التي تهدد بحرب اهلية .

فالنجاح الذي حققه الحزب الاشتراكي في انتخابات ١٩٣٢ ، ولا سيما انتصار الجبهة الشعبية عام ١٩٣٦ ، ادخلت القلق الى نفوس الطبقات الموجهة ، في الحين الذي كان فيه فوز الانظمة الدكتاتورية في كل من ايطاليا والمانيا يدعو للاحتذاء بها والتسج على منوالها . والحال ، فبعد انتخابات عام ١٩٣٢ التي اعطت المجلس النيابي اكثرية تشبه الاكثرية التي نالها التجمع عام ١٩٢٤ اخذ عدد من « الاعيان » المتربصين بالازمة المالية ، والذين كانوا يعيشون تحت كابوس الامثلة الروسية ، يفقدون كل ثقة باللجنة البرلمانية بعد ان كانوا رضخوا لها واستسلموا لها مسايرة ،

فراحوا ينضمون كأسلافهم عام ١٨٤٨ ، الى هذا الفريق الذي كان يقترح قيام حكومة قوية تكبح من جراح زعماء « الحركة » وتأخذ دونما خوف او وجل بسياسة حازمة تدافع عن مصالحهم ، لا تتغير دورياً مع الانتخابات ومعارضة العمال ، ولا تكون في كل مرة موضوع بحث ونظر .

فتقاليد اليمين الفرنسي ، وموقفه العدائي من النظم الديمقراطية والجمهورية لها عروقها القديمة . ان تقاضاة بعض رجال السياسة ، والاعمال المريبة التي يأتونها في المجالات السياسية والمالية ، غدت في النفوس نفرة من النظام البرلماني اعترت افراد الشعب من قبل ، فراحوا يذكونها في صدور الشبيبة الهورجوازية والمنظمات القومية : كالشباب القومي وعصبة القوميين الذين كان برنامجهم الغامض الوقوف الى جانب السلطة التنفيذية ويمت بسبب وثيق الى التيسار الاستقلالي البونابرتي . اما الفئة الاكثر قسلاً من هذه كلها بالرغم من قلة عدها ، فكانت فئة « الاكسيون فرنسيس » التي كانت تعمل وفاقاً لبرنامج سياسي معين هو اعادة الملكية الى فرنسا . والى جانب المؤسسات القديمة التي كانت تنادي على اقدار وانساب متفاوتة ، من التصريحات العنيفة الداوية ببرنامج اساسه المحافظة في الحقلين السياسي والاجتماعي ، أطل عدد من الاحزاب والهيئات السياسية الجديدة ، منها عصبة جورج فالوا ، والفرنسية ، والتضامن الفرنسي ، الذين لم يكن عدد اعضائها مجتمعين ليتجاوز بضعة آلاف ، الا انها كانت فاشية الطابع والصبغة في تنظيماتها شبه العسكرية وتفكيرها ودعوتها الى استعمال العنف . أما حزب « صلبان النار » الذي قالف من قدامى المحاربين والحاملين اوسمة حربية ، اعترافاً بأعمال البطولة والتضحية التي قاموا بها ، ويلقى مساعدة مالية من مؤسسة كوتي ومن ارنست مرسيه ، فقد انصرفت للعمل منذ عام ١٩٣١ ، فارتفع عدد اعضائها ، عام ١٩٣٢ من ١٥ ألفاً الى ٣٥ ألفاً ، الى ان ارتفع الى ٦٠ ألفاً عام ١٩٣٣ ، وتكون حوله تشكيلات فرعية ، كأبناء الصلبان النارية ، والتجمع القومي للمتطوعين الوطنيين . كل هذه الفئات والاحزاب اخذت تكثر من المظاهرات المضادة للروح البرلمانية . وفي ٦ شباط ١٩٣٤ واستغلاً منها للهيجان الذي اقام الشعب الفرنسي لفضيحة ستافسكي المالية ، وتعبيراً عن عدم ارتياحهم لمعجز الحكومة وعدم تجانسها ، قام بمظاهرة اتجهت نحو مبنى المجلس النيابي ، انتهت بفتنة ، عقبها اصطدام دام مع البوليس ، الامر الذي أدى بالحكومة ، بعد انقسامها على نفسها ، وبعد عدم اطمئنانها لموقف بعض الموظفين المدنيين والعسكريين ، قدمت استقالتها ، وتخلت عن الحكم للسيد دومرغ رئيس الجمهورية الاسبق الذي الف وزارة ارتكزت قاعدتها بوضوح على اليمين ، مع المارشال بيتان ولافال وفلاندا . فهذه الوزارة والوزارة الاخرى التي عقبته برئاسة لافال سارت على سياسة انكماش مالي استمرت سنتين . واخذت الاحزاب التي استلذت اليها تزداد نفوذاً ، اهمها حزب صليب النار الذي ضم اكثر من مليوني عضو . ولم تلبث هذه المنظمة ان اتخذت طابعاً شبه عسكري على مثال الحزب الفاشي ، بينما بقي برنامجها غامضاً اذ لم يخرج عن كونه

حزباً يمينياً ، ينزع الى فرض السلطة كما هي تقاليد المرمية . ولم يعد الصراع ليقصر على المجال السياسي والاجتماعي . ورغبة في عدم إضعاف « قوى النظام » العاملة في القارة ، تخلى اليمين عن سياسة الحزم والتشدد حيال المانيا ، وهي سياسة طالما حبذها وأوصى باتباعها ، كما تخلى عن مشروع الاتفاق الفرنسي الروسي وانطلقت من جديد الروح الوطنية المتعصبة ضد بريطانيا . وما عثم ان اعرب الحزب عن رضاه وارتياحه لمهاجمة ايطاليا الحبشة وللمساعدة الدول الفاشية لفرنكو وللاتفاقات التي عقدت في مونيخ .

والتهديد الذي تمثله هذه الأحزاب ، لم يلبث أن انعكس أثره في التجمع وتوطين الرأي بين الأحزاب والهيئات اليسارية : كالحزب الراديكالي والحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي والاتحاد العمالي العام ، ورابطة التعليم ورابطة حقوق الانسان ، الخ . ، ليؤلفوا من بينهم لجنة متابعة وتوعية قوامها مفكرون من خصوم الفاشية ، أخذت تمهد للاتصالات وعقد الاتفاقات بين هذه الفئات ، مما أدى الى عقد ميثاق وحدة عمل والى انشاء جبهة شعبية فازت بانتخابات ١٩٣٦ . وكان من شدة وجوم للطبقة الموجهة وأصحاب الشأن في البلاد أمام تشكيل حكومة ذات ميول اشتراكية يعضدها حزب شيوعي قوي أن أخذ زعماءها يميلون أكثر فأكثر نحو حلول بالقوة . وعلى الأثر ظهرت من جديد تجمعات فاشية الطابع ، منها على الأخص الحزب القومي الفرنسي (P.P.F.) الذي تألف عام ١٩٣٦ بمسمى من العضو الشيوعي السابق دوريو الذي تلقى مساعدات ضخمة من رجال الصناعة ومن الحزب الفاشي الايطالي . ومن هذه الأحزاب ، الحزب المسمى « كاغول » ويشار اليه بالأحرف C.S.A.R. وهو عبارة عن جمعية سرية نعمت بحماية بعض الدوائر العليا في الحكومة والجيش . وأقامت هذه الجمعية علاقات مباشرة لها مع الحزب الشقيق الآخر بعد أن أمدته بالمساعدة ، وفي سبيله قام بعض أعضائه بقتل الأخوة روزلي .

وهذا الصراع الذي تجاوز حدة وعنفاً كل ما سبقه من عراك في الفترة السابقة حال ، ليس دون القيام بأي محاولة اصلاح للنظم والمؤسسات الفرنسية فحسب ، بل زاد عمل الحزب سوءاً في الوقت الذي استمر النظام في تطوره الوئيد الرامي لتعزيز السلطة التنفيذية . وهكذا أخذت شخصية رئيس الوزارة تبرز بوضوح من بين الوزراء بعد أن خلط بينهم الدستور الفرنسي الصادر ، عام ١٨٧٥ . ولأول مرة اعترف له القانون الصادر في ٣ كانون الأول ١٩٣٤ ، بوجود متميز ، كما خصه بخدمات وأدوار ادارية دائمة وقفاً عليه دون سواه . وبعد أن أصبح بالفعل رئيساً للحكومة أخذ رئيس الوزارة يمارس حقه بتأمين الانسجام والترابط بين مختلف الوزارات واللجان الوزارية المشتركة والتي ارتبطت صلاحياتها بعمله . كذلك أنيط به الاشراف على اللجنة الاقتصادية واللجنة المتوسطة العليا ، واللجنة العسكرية العليا ولجنة الشؤون الاسلامية ، والمراسم الاشتراعية بنوع خاص التي تتجلى فيها السلطة التشريعية عن بعض صلاحياتها تسهيلاً لعمل السلطة التنفيذية ، لم تلبث أن أصبحت أداة كثيراً ما تكرر اللجوء اليها لاعداد

مشروعات القوانين ، بحيث تفرض على البلاد تدابير واجراءات لا تحظى كثيراً بتأييد الشعب لها . ومنذ عام ١٩٣٣ ، ولا سيما منذ ١٩٣٧ ، تكرر مراراً طلب التسليح بمراسيم اشتراعية بشأن التشريعات الاقتصادية المعدة لتأمين التوازن في موازنة الدولة ، والدفاع عن الفرنك ضد المضاربات المالية ، وكبح التعديلات على أموال الدولة ، ومراقبة الاسعار والاصلاح الاقتصادي . وبعد سنة ١٩٣٤ ، تمت معظم الاصلاحات الكبرى في البلاد عن طريق المراسيم الاشتراعية . فقد عملت الحكومة بهذه المراسيم بين ١٩٣٧ - ١٩٣٩ ، ثلاثة عشر شهراً على ٢٦ شهراً .

هنالك بلدان ودول أخرى بقيت على ولائها الحرية
الدرل الليبرالية الاخرى التجارة تركت فيها الأزمة الاقتصادية أثراً ظاهراً في سياستها.

فمع استمرار العمل بالنظام البرلماني في بعض البلدان ، فقد قامت فيها ، بالرغم من ذلك أحزاب فاشية بعضها ضعيف يدعو للسخرية برئاسة موسلي في انكلترا ، مثلاً وبعضها انشط وأقوى ، كما في بلجيكا حيث أسس شاب كاثوليكي هو ليون دفريل منشئ جريدة أسبوعية بعنوان « ركس » اشارة بذلك الى المسيح الملك كما أنشأ حزباً « ركسياً » أخذ على نفسه مهاجمة « حكومة الفاسدين » ، كما أخذ ينشر بين الملأ ، صوفية الزعيم ، واستأنف العمل بأساليب الدعاوة مردداً : « الظفر المركس » ، منادياً بالشعارات التالية : مناهضة الرأسمالية . مناهضة الاشتراكية . مناهضة الليبرالية ، كما راح يطالب بتأسيس نظام يركز على الأسرة والمهنة ، مع هيئات ومجالس مهنية ، وسلطة تنفيذية قوية ، ومجلس نيابي له صلاحيات ضيقة للغاية . وبعد أن جمع أنصاره من رجال الفكر الكاثوليكي وتحالف مع القوميين الفلمنكيين الذين كانوا حصلوا على حق « فلمنكة » التعليم في مقاطعة الفلاندر ، فقد كتب له الكتائب من سكان الريف ومن بين العمال الكاثوليك ، وحصل في انتخابات عام ١٩٣٦ على نحو ١٢ بالمئة من مجموع أصوات الناخبين وعلى ٢١ مقعداً . وأخذ يجهل سياسة موالية للدكتاتوريات .

وعرفت سويسرا نفسها تجمعات فاشية هي الأخرى ، تألفت منها « جبهة وطنية » ، بمساعدة عدد من الضباط « للعمل على البعث الوطني » ومكافحة الشيوعية ، وأخذ يُنادي بنهاية الديمقراطية والنقابية . وفي عام ١٩٣٥ ، ستة مقاعد في مجلس مقاطعة زوريخ ، وانتخب رئيسها مستشاراً وطنياً . الا ان نشاط النازية في سويسرا بعث هزة في الرأي العام ، والغضب الذي سببه ضم النمسا الى الرايخ وضم المانيا مقاطعة السوديت اليها ، جعلت النواب النازيين يفقدون مقاعدهم في انتخابات عام ١٩٣٥ ، و ٣٠٠٠٠ صوت عام ١٩٣٩ ، مع فقدان ٣ مقاعد في البرلمان . وفي النرويج ، اتحد الفلاحون المدنيون للوقوف في وجه البيع القشري للأراضي . وفي عام ١٩٣٣ ، جرى التجمع الوطني ، يسمى كوبسلنغ . وفي فنلندا قامت حركة وطنية في لابلان ، ذات طابع فاشي زرعت الاضطراب في البلاد ، بين ١٩٢٩ - ١٩٣٢ .

٢ - الدكتاتوريات الفاشية

قبل وقوع أزمة ١٩٢٩ الاقتصادية ، كان النظام البرلماني ، في عدد من الدول الأوروبية ، قد انهار تماماً ، لتقوم مقامه نظم دكتاتورية . فمنذ عام ١٩٣٤ ، اقام الجنرال بريمو دي ريفارا في اسبانيا دكتاتورية عسكرية ، ولن يلبث ان قام الجنرال كارمونا تجربة مماثلة في البرتغال عام ١٩٣٩ ، بعد ان استولى على مدينة لشبونة على يد الجنرال غوميز دي كوستا ، وعرفت بلغاريا نفسها لبضع سنوات ، نظاماً دكتاتورياً بزعامة تسانكوف (١٩٢٣ - ١٩٢٦) ، كما اجتازت اليونان ، عام ١٩٢٥ ، مع الجنرال بنغالومس ، فترة مماثلة عقبها نظام شبه برلماني . واخيراً قام الجنرال بلسدسكي بانقلاب عسكري في بولونيا ، افضى به الى تولي زمام الامر في البلاد ، مع استبقاء حكومة ذات مظهر برلماني . الا ان كل هذه النظم لم تكن سوى دكتاتوريات من طراز قديم ، بينما نظام الحكم الذي قام في ايطاليا ، منذ عام ١٩٢٢ اتصف بميزات عديدة جديدة ، جعلت منه اول مثال يسجله القرن العشرون لثورة معاكسة حقيقية . فقد اقتضى له بضع سنوات من التجارب والتطبيقات قبل ان يضع نهائياً فلسفته ، وقبل ان يوضح صفاته المميزة . فمع وقوع الازمة الاقتصادية فقط ، ولا سيما بعد سنة ١٩٣٣ ، عندما استولى الحزب الوطني الاشتراكي على السلطة في المانيا ، اخذت الدكتاتورية الفاشية ، تؤلف الظاهرة الكبرى الاولى للبرالية ، كما تمثل في التاريخ المعاصر حدثاً له مدلوله العالي اذ ان الصورة الموسولونية لهذه الدكتاتورية كانت الصورة الاكثر نسخاً وتقليداً في العالم .

هذه النظم الفاشية التي فجرتها الازمة في كل مكان في العالم تقريباً جاءت كلها على
الفاشية
منوال الدكتاتورية الالمانية والاطالية ، تقتبس عنها في معظم الحالات ، مظاهرها الخارجية وتدين لموسوليني ولهتلر بالشكر والولاء . وقد برزت حركات اتسمت كلها بالطابع الفاشي ، وان اخفت في الباطن ، اوضاعاً اجتماعية وتباينت عنها واختلفت .

السمات المميزة للواقع الفاشي ، يمكن استنتاجها من درس الحوادث التي وقعت
أصولها
في ايطاليا حيث قامت الحركة ، ومن ثم في المانيا ، المسرحين الرئيسيين لها . برزت الفاشية بأوضح وجوها ، في بلدين كان مطروحاً على بساط البحث في كل منها مشكلة اجتماعية ومشكلة قومية حادة ، بلدين راحا ، الى حد بعيد ، فريسة للاضطرابات والقلق الاجتماعي من جراء ما عانتا من حدة البطالة والصراع الطبقي ولعدم استقرار النقدي فيها . فقد شهد كلا البلدين ثورة شعبية حركت من الأعماق ، الجماهير الهائلة ، بعد ان ضمتا الى مطالبها القومية والاجتماعية ما شعرتا به من ذل الانتقاص الوطني ، ومن وضع اقتصادي اعتبرناه لا يطاق ، ومن نظام سياسي اعتبرناه عاجزاً في الاساس وفاسداً في الصميم . وبما لا شك فيه قط ان الحركة وجدت مسعفاً لها ، افتقار كلا البلدين لتقاليد ديمقراطية عريضة ، سواء منها لدى الشعب

الايطالي او في المانيا ، حيث عجزت خمسون سنة من نظام تيشلي ، عن ترسيخ مثل هذه التقاليد وتوطيدها في البلاد ، وحيث قصارت الاحزاب ، وحيث عجزها وافتقارها الى النفوذ كاد يؤدي بالبلاد ، الى الخراب . وفي مثل هذا الجو المؤاتي ، ليس من عجب ان تساعد الازمة ، بعد ان نشبت في ايطاليا منذ عام ١٩٢٠ ، وفي المانيا ، منذ عام ١٩٢٩ ، على انكفاء الصراع الطبقي باثارها ردة فعل ، دفاعاً عن الامتيازات والمكاسب المهددة .

تساعدنا نظرة فاعمة محللة ، الى العناصر التي تؤلف القوى التي تعتمد عليها كل من ^{القوى} هاتين الدكتاتوريتين ، على تكوين فكرة اصح ، وفهم ادق ، للطابع الذي ارتدته الحركة . تتألف هذه القوى من عناصر متباينة ، اوسعها قاعدة ، وامضاهما عزمًا ، العناصر المستمدة من الطبقات الوسطى . ففي ايطاليا هذه التي تعاني بين ١٩٢٠ - ١٩٢٢ ، من ازمة اقتصادية حادة ، في الوقت الذي كان يعقد فيه مؤتمر روما عام ١٩٢١ ، فمن اصل الـ ١٥٠ الف عضو المسجلين في الحزب الفاشي ، نجد ١٨ الف بينهم من الملاكين و ١٤ الفاً من التجار ، و ٤ آلاف من الصناعيين ، و ١٠ آلاف من اصحاب المهن الحرة ، و ٢٢ الفاً من المستخدمين (بينهم الثلث من الموظفين) ، ونحو ٢٠ الفاً من الطلاب ، أي ما يوازي مجموعه ٩٠ الفاً ليسوا بعمال ، بينما الباقون يعملون في مرافق الزراعة (٣٧ الفاً) و ٢٤ الفاً يعملون في المدن ، معظمهم عاطلون عن العمل او مستخدمون في المصالح العامة . ونرى النسبة ذاتها تقريباً ، عام ١٩٣٠ اذ ان ٢٥٤ من أصل ٣٠٨ من زعماء الحركة الفاشية الايطالية ، طلعموا من صفوف البورجوازية الصغرى .

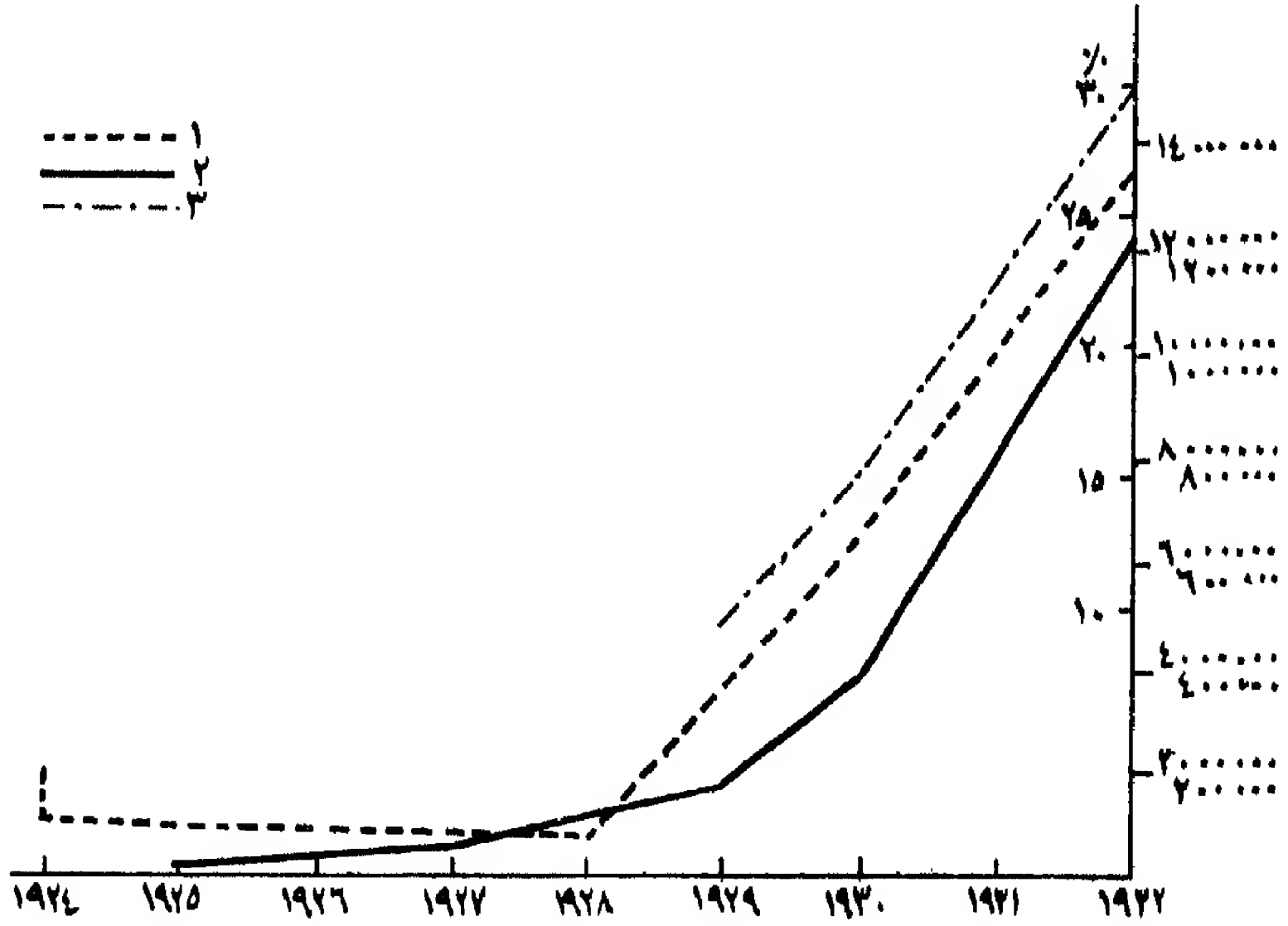
وفي المانيا حيث تعاني البلاد في الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٣ ، من بطالة مقعدة ، وحيث نكاد لا نجد ٢,٥٠٠,٠٠٠ شخص يملك الواحد منهم ثروة ادناها لا يتعدى ٥ آلاف مارك راينخ ، اي في بلد صارت فيه الطبقة الوسطى الى وضع البروليتاريا ، لا يختلف الوضع هنا كثيراً عنه في ايطاليا . واخذت الاشتراكية الوطنية تجمع انصارها ومؤيديها من بين صفوف الطبقة البورجوازية الصغرى ، والمستخدمين والموظفين واصحاب المهن الحرة ، ورجال الفكر المنبوذين وقدامى الضباط ، وصغار الملاكين ، ومتوسطي رجال الصناعة والتجار ، والعمال العاطلين عن العمل . والدليل القاطع على ان الطبقة العمالية لم تعضد الحركة ، يظهره عام ١٩٣١ من خلال الانتخابات للجان المصانع وهيئاتها ، حيث مرشحوا الحزب ، لم ينالوا سوى ٥٠٠ بالمية من اصوات المقترعين ، بينما نالوا ٤٧٥ بالمية في الانتخابات لمجلس الرايشستاخ ، بعد ذلك التاريخ ، ببضعة اشهر ، اي في تموز ١٩٣٢ ، كانت اصوات البروليتاريا في صف اصوات صغار العمال . فالفاشية اذاً ، كما يتضح جلياً هي ثورة انفجرت من صميم الطبقات الوسطى . فتكون تكونت من هذه العناصر بالذات المكونة من صغار البورجوازيين او من البورجوازيين (بروليتاريا الباقية المكوية) ، والبروليتاريا الفكرية او العقلية الذين انزلوا منزلة البروليتاريا أو كفوا على وشك الصيرورة إليها بعد لأي قصير ، فثاروا ضد النظام القائم . وتمسكاً بشرف

طبقتهم رفضوا التسليم بأي تبديل جذري للمجتمع ، هذا التبديل الذي هدف الى تحقيقه ، كل ما في الاشتراكية والشيوعية . ومع ان بعض العناصر كانت تلتناول اجوراً أدنى من اجور العمال فقد كانوا يشعرون مع ذلك ، بأنهم من طبقة اخرى ، او من طبقة أعلى مرتبة ، كما اعتبروا خطأ من شأنهم اجتماعياً وطبقياً ان ينزلوا منزلة العمال . والى هذه العناصر يجب ان نضيف هنا هؤلاء الشباب من ابناء الطبقة البورجوازية الذين لا عمل لهم ولا أمل لهم بالعثور على عمل ، ولا سيما الطلاب منهم و « طبقات السن » الذين وضعت بهم الازمة وسدت في وجوههم كل المنافذ اي هؤلاء المنبوذين في كل الطبقات . كذلك يجب ان نضيف الى هذا الحميم ، عدداً كبيراً من صغار الملاكين الذين رزحوا تحت الدين ، ومحاربين قدامى لم يجدوا لهم عملاً في ايطاليا ، بين ١٩٢٠ - ١٩٢٢ ، او الذين عادوا من الحرب لا مهنة لهم ولا حرفة ، فتنطوعوا في القناصة أو في هذه المعصائب العسكرية التي مارت بها المانيا ، فرأى اعضاؤها ، في الحزب النازي ، مغامرة بطولة ، وبينهم عدد كبير لم يتأثروا بالبوؤس الاقتصادي الذي اناخ على البلاد . بل اوجسوا خيفة من ان يخسروا مرتباتهم او « سعادتهم الاجتماعية » ووضعهم ، وان ينزلوا الى دركة الكادحين من رجال الصناعة ، والمساعدات التي قررت تقديمها المصالح الكبرى ضد الاشتراكية وضد الشيوعية ، لم تصل للحزب إلا بعد ذلك بكثير ، أي عندما حقق له بعض الشأف في البلاد .

ان إنعام النظر في تطور الحركة النازية في المانيا يرينا بوضوح مقدار ارتباطها ارتباطاً وثيقاً بتقلبات الحياة الاقتصادية في تلك البلاد ، هذه التقلبات التي تبرز صورتها في حركة البطالة وما آلت اليه من وضع مفرج . فعدد الانصار والاصوات التي ينالها الحزب يزداد بنسبة ازدياد معدل العاطلين عن العمل (شكل ٢١٨، ٨) ففي شهر أيار ١٩٢٤ ، أي مباشرة بعد تجربة التضخم المالي المرعبة ، نال الحزب قرابة مليون صوت (٦٠٦ ٪) وما كادت المانيا تتخطى الازمة بعد ذلك مباشرة في كالون الأول من السنة ذاتها حتى هبط المعدل الى ٣ ٪ ؛ وفي أيار ١٩٢٨ ، عهد « الازدهار » ، هبط هذا المعدل الى ٢٠٦ ٪ . واذا ذاك تطل الازمة العالمية ، فاذا بالمعدل يرتفع في ايلول ١٩٣٠ ، الى ٦٠٤٠٧٠٠٠٠ صوت (١٨٠٣ ٪) ليبلغ في تموز ١٩٣٢ ، نحواً من ١٣٠٨٠٠٠٠٠ (٣٧٠٣ ٪) . كل هذه الاصوات جاءت من بين صفوف الأحزاب البورجوازية غير الكاثوليكية : كالشعبيين والحزب الاقتصادي والحزب الديمقراطي والوطنيين ، بينما الأحزاب الوسطى والحزب الشعبي البافاري (كاثوليك) ، والأحزاب الاشتراكية والشيوعية بقيت ثابتة صامدة بصورة تدعو للدهشة .

جاء هذا التجمع مضاداً في الصميم للروح البرلمانية كما جاء الى
الدعارة وشعاراتها
حد مسا ضد الرأسمالية ، الا انه ضد البروليتاريا في جوهره .
فالايديولوجيا الفاشية والنازية تستمد بعض شعاراتها ونداءاتها من صميم مطالب الطبقة العمالية بعد ان جردتها من طابعها الدولي والبروليتاري الذي يسمر الخوف في القلوب .

« فالاشتراكية أعجز من أن تؤمن العدالة للناس ان لم تسبقها عدالة بين الشعوب . فمضى العمال الالماني ان يعترفوا وان يسلخوا انه لم يسبق لهم ان يلبثوا مثل هذا الدرك من الرق والعبودية الذي اصابهم اليه الرأسمالية الاجنبية والذي فيه يرسفون اليوم ... وهذا الصراع في سبيل تحريرهم ، هو حرب أهلية بعينها نقودها ضد البورجوازية العالمية ... »
 هذا ما كتبه مولرفان دن بروك . وبعد ان تبني غوبلز فكرة شبنغلر نراه يكتب :



شكل ٨ - كشف بياني مقارن بإزدهار وتطور الحزب الوطني الاشتراكي الالماني مع تطورات الازمة الاقتصادية حسبها تعبر عنها ارقام البطالة
 ١ - عدد الناخبين ، ٢ - عدد الاعضاء ، ٣ - نسبة العاطلين عن العمل .

« اشتراكيتنا هذه ، هي التي جاش بها ملوك بروسيا والتي ألهمت خطى الفرسان التوتونيين ... اشتراكية الواجب » . « فالروح المناوئة للرأسمالية في الفاشية ، تتلاءم تماماً وهذه الأمانى الغامضة التي تجيش بها صدور الطبقات الوسطى . فهي تتجه ضد المصرف ، وتستبدل الصراع الطبقي بالكفاح ضد الرأسمالية الأجنبية ، ضد « الثراء الأجنبي » . وهذه الدعاوة يرجى لها ان تضع حداً لهذه الشرور التي تعاني منها مختلف الفئات الناقمة لتعليقها بوعود مبهمه غير محدودة ، وأحياناً متضاربة ، الا انها تعمل مجتمعة على تفادي انهيار اجتماعي وهو سبب النعمة والخوف الذي بعثته الماركسية . وهذا يتفق تماماً بما لحظه لوسيان فيفر عندما كتب :

« فالامر لا يقتصر في هذه القيادات على الروح المضادة للنظام البرلماني . فهناك الروح المضادة للنقابية ، ومثلها للحرفية ، هذه الصورة المسوخة للروح النقابية (أقله من بعض وجوهها) . هنالك المظهر الخداع « الرجوع الى الحرفية » . هنالك سياسة اقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بانقياس نظام متفسخ مهلهل عن طريق اغلاق البلدان الجديدة والانتاج المفرط للأجهزة الداهية الى أقصى حدود الدماء » .

ومختصر القول ، فالفاشية هي في الأساس حركة رجعية مضادة للعمالية ، قامت على اسطورة القضاء على الصراع الطبقي : فالاجراءات التي عمدت اليها في بادىء الامر تجرد العمال من سلاحهم وتحيلهم الى وضع من الدونية لا خروج لهم منها أمام أرباب العمل ، وذلك بالقضاء على الأحزاب وعلى النقابات العمالية .

ظروف رصدها للحكم
قوة الفاشية تكن أصلاً في الحزب الذي خضع لتنظيم جديد
أساسه البزة والانضباطية والتدريب العسكري والاستعراضات
والحشود المتواترة بحيث تسيطر بالقوة . في خدمتها أجهزة داهية من الدعاوة الماكرة أساسها الصحافة والراديو والسينما ، كل هذا الى شيء من إيقاع الرهبة والتجسس والرقابة الشديدة . فلم تكن مشكلة الحزب الحصول على الحكم . ففي إيطاليا كما في ألمانيا توصلت الحركة الى السلطة بصورة شرعية ، وسيطرة الحزب على السلطة إنما جاءت نتيجة سلسلة من تواطؤ السلطات : كالقضاة والشرطة والادارة والجيش الذين غضوا النظر عن مخالفات الحزب وتجاوزاته ، كما ان هيندنبيرغ نفسه استدعى هتلر لاستلام مقاليد المستشارية في ألمانيا ، وعن طريق هذا الدستور الذي طالما هاجموه ورجموه تقلدوا مقاليد الحكم بشكل تحلى بمسألة الشرعية . ففي كلا البلدين اضطرت الحركة لدخول الصراع مع المنظمات العمالية التي انتهكتها المراك الطويل بين الاشتراكيين وبين الشيوعيين ، وقضوا عليها قضاء مبرماً تحت ستار الحكومة الشرعية .

العقيدة
العقيدة الفاشية هي « مزيج من التراكيب والألفاظ الثورية الطابع » وأفكار صفار البورجوازيين يجمعها مِلاط نصفي الثقافة وتعتبر ان الكفاح أمر ملازم للحياة . فالحزب هو ميليشيا مدنية في خدمة الأمة التي هي في حالة حرب مستمرة تناضل ضد الذين يحاولون خنق هذه الأمة ، فهو يحارب في سبيل تأمين السلطة للشعب وتوطيدها ، وهو ينبذ جانباً النزعة السلمية واللاعنف ، ويكون الاحتقار لما تدعوه « الديمقراطية العاجزة » . ففكرتها العائدة للقرن الثامن عشر التي ترى السعادة والازدهار شيئاً واحداً . وقد أعلنها روزنبيرغ مدوية على رؤوس الاشهاد : « لم نعد أمام صراع طبقة مع طبقة أخرى ، والعقيدة الدينية ضد عقيدة أخرى ، بل صراع الدم ضد الدم ، والعرق ضد العرق والشعب ضد الشعب » . لا مكان قط لحقوق فردية تتمسارح ومصلحة الدولة وحاجاتها بعد أن أصبح الفرد خاضعاً لها بالكلية . كذلك في المجال الاقتصادي ، كل البنين الاقتصادي يجب أن يخضع لمراقبة الدولة ، كالتوسع في التسليف والاسعار وتثبيت القطع

وغير ذلك . وفي المجال الديني يجب على الدولة أن تسيطر هنا أيضاً مع انه سبق للفاشية وأعلنت عالياً ان الدولة الفاشية تنظر الى الدين نظرتها الى أسس مظاهر الفكر . فهو ليس موضوع احترام فقط ، بل يجب الدفاع عنه ، كما ان النازيين أعلنوا من جهتهم : الحرية التامة لكل العقائد والأديان في الدولة . فعلى الدولة أن تراقب كذلك كل نشاطات الفكر .

ومن مميزات النظام الفاشي طابعه اللاعقلاني . فهو يستنير بالمشاعر والعواطف وينغذي في الجماهير الحماسة بصورة مستمرة . وقد شدد توماس مان على « ترنح الثورة الهتلرية » . فالناطقون باسمها ، يتكلمون كمن أوقوا النبوءة . « ليس هو العقل الذي شطر الشعر إلى أربعة أقسام وأنقذ ألمانيا من كربتها » بل إيمانها ، كما يصرح هتلر أمام كتائبه . والعقل قد يكون نصيحكم بعدم الالتفاف حولي . انما الايمان وحده هو الذي استمعتم الى صوته . زعيم الحزب معصوم عن الخطأ . له ملء المعرفة والعلم . فعبادة الدوتشه أو الفوهرر والتسليم الكامل لارادتهما هي القاعدة المطلقة ! أفما نصت المادة الثامنة من وصايا الميليشيا الفاشية على ان الحق هو دوماً الى جانب موسوليني ، كما نصت المادة العاشرة « على ان حياة الدوتشه هي أثمن من كل شيء » . فهتلر هو المختار من الله وله شخصية مكرسة وموضوع عبادة حقيقية . فهو أشبه ما يكون « بمسيح في السياسة » . آمن ، وطع ، وحارب ، هذه هي كلمة السر عند الشبيبة الفاشية .

الحزب ودوره الرئيسي يعتمد نظام الحكم ، في كل مكان ، على حزب وحيد أوحد يحسّم رغبات الدولة ويمثل أمانتي النخبة . فهو يتألف أصلاً من عدة فئات تتميز بانضباطيتها وتخضع لارادة زعيم الحزب أو الدوتشه المطلقة الذي يوزع الوظائف ويعين الرؤساء . فالحزب يمثل الدولة ، ويتولى أعضاؤه كل نشاط في البلاد ويشرف على توجيهها ، كما تخضع له منظمات شبه عسكرية يواجه بها خصوم الحزب وأعداءه ، منها مثلاً : فرقة الهجوم (S. A.) وسرية الدفاع (S. S.) في ألمانيا ، ومنها الميليشيا في إيطاليا ، والكتائب البرتغالية ، والكتائب الاسبانية . ويعلق أهمية قصوى على إعداد الشبيبة وتهيتها وتوحيد تفكيرها ، ويراقب نظام التعليم الذي تخضع له ويكتبها في كتائب خاصة . هنالك منظمات نسائية ومنظمات طلابية ، ومنظمات للفلاحين وأخرى للعمال تنظم فراغهم قبل العمل وبعده كجبهة العمل والنقابات الفاشية ، ثم الحرف ، ويخضعونها لنشاطات رياضية وثقافية بحيث لا يشذ أحسّد عن الطوق ولا يخرج عن الصدد المرسوم ولا يخرج عن نفوذ الحزب .

كل النشاط الثقافي أو الفكري يقع تحت اشراف الحزب فيضع تحت مراقبته المباشرة اجهزة الاعلان والراديو والسينما والصحافة والمسرح والادب ... كذلك انشأ الحزب في البلاد رقابة صارمة ، والنمى كل صحافة معارضة أو حيادية ، ويوحى اليها بالموضوعات التي يجب ان تعالجها وبالطريقة التي يجب ان تعالج بها . والحزب وحده يسيطر على الشرطة الخاصة بالنظام بعد ان

اولاه سلطات واسعة جداً . فيستعمل اعنف الاساليب ومنهـا الضرب لانتزاع الاعترافات والاقراءات وارغام المتهمين على الاعتراف بما عليهم ان يعترفوا به ، ويرسل الى مخيمات الاعتقال كل من يرى وجوب اعتقاله . والقوانين النازية كالقوانين الفاشية ، عام ١٩٣٦ ، تلاحق بمعنف كل كلمة شاردة او مشبوهة ، وكل ظاهرة عدائية . فقد جرى في المانيا ، بين ١٩٣٣ - ١٩٣٨ ، توقيف اكثر من ٤٣٥٠٠٠ شخص وجرت ملاحقتهم القانونية لمعارضتهم نظام الحكم . كما ان المحكمة الخاصة في ايطاليا للدفاع عن الدولة لم تكن تتقيد بأي شكل من اشكال القانون ، اذ كان بإمكانها ان تصدر احكاماً لا تقبل الاعتراض على اعمال او مخالفات تبقى فيها الظنة او الشبهة غامضة ، مبهمه ، كالاتهام مثلا بعمل جماعي من شأنه ان يחדش الشعور الوطني . فقد بلغ مجموع السنين التي حكمت بها المحكمة على ٣٠٠٠ ظنين ، ١٤٠٤٥٨ سنة .

ومحافظة على نقاء الحزب ، وتحليصاً له من الفاترين او الخصوم المتنكرين ، نزع الحزب ، منذ توليه السلطة الى عملية تطهير عامة ، واحتفظ منذ ذلك الحين ، بحق العضوية والانتساب اليه ، للشباب الذين جرى تدريبهم بعد ان اطمأن اليهم . اما الهيئات والمنظمات شبه المستقلة القائمة الى جانب الحزب : كالمشاريع الانمائية الكبرى ، والكنائس والجيش ، فقد اخضعها للمراقبة وازال كل خطر عن طريق اقطاعها انعامات مادية وادبية ، بعد ان افهمت جيداً ان الحزب وحده يستطيع ان يكبح وان يمنع عنها اي اعتداء من قبل اعدائها التقليديين المعروفين وهم : الاشتراكيون والشيوعيون .

افراغ الشبيبة وقرلبتها حرصت كل الاحزاب الفاشية على تمجيد القوة وعلى اعتماد سياسة عامة سداها النفوذ ولحمتها البطش والبأس ، مما يفترض اعتمادها على جيش قوي ، لجب ، وبالتالي على شعب مفتول العضل ينمو ويزداد بسرعة ، كما يفرض السهر على نقاء العرق والاصل : كالتخلص من اليهود ونبذهم بعيداً عن جسم الامة السليم ، وفقاً لقوانين نورمبرغ التي حظرت كل زواج او عقد زواج بين اليهود و « الآريين » ، وتعقيم الضعفاء والمرضى المصابين بمرض عضال ، والجرمين في جميع انحاء المانيا ، وتشجيع الاهلين على الاخصاب والانسال في كل البلدان . وهؤلاء الاطفال الذين تود الدولة ان تراهـم بأكبر اعداد ممكنة ، تعنى الدولة عناية خاصة بتنشئتهم وتربيتهم . فهم ملك الدولة وعلى الدولة ان تؤمن صبتهم وافراغهم وتنشئتهم بحيث يصبحون رجالاً اقوياء ، اشداء ، يزخرون بالقوة والصحة والنشاط والاستعداد للامتثال والطاعة . فالتربية الرياضية التي تستهدف الطبع والاخلاق ، يجب ان تحتل مكانها البارز في عملية التربية والتعليم ، هذه التربية التي يجب ان تزرع في نفوس النشء ، عبادة الابطال وروح البذل والتضحية في سبيل الوطن . وقد جرى تنقية الهيئـة التعليمية فلم تعد لتعد في صفوفها اي يهودي ، كما نبذ منها الماركسيون وخضعت لمراقبة دقيقة . فالتعليم والدعاوة ، عاملان متلازمان في كل عملية نشئة . فالتقيدة النازية يجب ان تغرس في نفس الطالب الابتدائي ، وكذلك في ايطاليا .

« على المدرسة ان تكون ذات طابع فاشي . ولا يعتقدن احد قط انه يمكن الاستهداف للشطط او للمفسالة في هذا المجال . انا احب التطرف في كل ما يتصل بالفاشية ... يتعمل بعضهم ان الجغرافيا والرياضيات ليست علوماً سياسية بطبيعتها ... بضع كلمات . نبرة صوت ، تلميح بسيط ، رأي معلل ، واحصائية يستشهد بها الاستاذ في معرض الحديث من على منبر التدريس ، تكفي لاثارة الشك او للدخول في السياسة . لهذه الاسباب كلها ، فعلم الرياضيات له دور يلعبه في المجال السياسي ويجب ان يكون فاشياً ... » كما صرح موسوليني ، عام ١٩٣٣ .

والبيولوجيا كانت تدرس في المانيا باعتبارها علم العنصرية او العرقية ، من وجهة الدور الذي مثلته عبر التاريخ السلالات الشمالية . فالتاريخ يرتكز اساساً على المعاني التي تمور بها كلمات : العرق ، الشعب ، الرايخ ، الزعيم . فالى جانب المدرسة ، يعتمد الحزب في افراغ الشبيبة على مجموعة من المنظمات التي تعمل في نطاق تربية الشبيبة من بينها المنظمات الرياضية والكشفية التي تتناول الولد من ابن ثمان سنوات وتتخلى عنه وهو في الرابعة عشر لمنظمات أخرى تتم عمل الاولى وتكملها : كالخدمة الالزامية للعمل وبعد الثانية عشرة يؤول امره الى منظمة *Mocidade* في البرتغال والى جبهة الشباب ، في اسبانيا .

فخلافاً لموسوليني الذي خلق الحركة الفاشية وأسسها بعد ان تولى مقاليد آراء هتلر ونظرياته الحكم في بلاده ، كان هتلر عندما تولى مستشارية الرايخ قد سبق له ووضع برنامجاً كاملاً وخطة واضحة وتحت تصرفه كتائب منظمة وعددد مهيب من الاداريين المدربين على استعداد تام للعمل بمنأى من التطبيق التجريبي والارتجال .

فالمبادئ التي قال بها وعلم عبّر عنها عالياً في *Hofbrau Haus* عام ١٩٢٠ وفي البرنامج الذي اعلنه وتألف من ٢٥ بنسداً او نقطة محددة ، كما عبر عن مشروعاته مفصلاً في كتابه « كفاحي » الذي وضعه وهو في سجن لندسبرغ ، في اثر محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها في مونخ عام ١٩٢٣ فنظريته للعالم تنهض على نظرية الدم او العرق وهي نظرية دان هيسلر لغوبينو ولوستن ستوار وتشمبرلن وبول دي لاغارد هذه النظرية التي سبق لمولر فان دن بروك ، وعرضها بتبسط ، عام ١٩٢٢ في كتابه حول الرايخ الثالث ، تقول يوجد عرق بشري اهل او اسمى هو العرق الآري الذي يتعمق بقاؤه نقياً بعد تنقيته من هذه العناصر التي حاولت ولا تزال افساده . لا سيما العنصر اليهودي الذي كان دائماً وابدأ خبير فساد وفساد .

وفي المجال السياسي اتخذ موقفاً معارضاً من المبادئ التي نادى بها وعملت الثورة الفرنسية الكبرى : هذه الايديولوجيا الليبرالية التي فرضت فرضاً على جمهورية ويمار من قبل الحلفاء الذين خرجوا منتصرين من الحرب العالمية الاولى ، واقصاؤهم اياها على وضع من التسابعية والذي كان لازماً « ايقاظ الشعور القومي » وبعثه في النفوس . ألم يكن شعار القمصان السود وهتافهم الحربي : « استيقظي يا المانيا » ، ودعوة الشعب الالمانى الى ان ينبذ جانباً الفردية والليبرالية التي لا تميز قط والمقلية الالمانية ، وكلها انظمة عقلانية تخلو من الطبيعة ، اذ ان المساواة والحرية هي مطالب مناقضة للعقل ، مخالفة للمنطقي ومضادة للطبيعة البشرية ، فالانسان ليس معزولاً

فهم حلقة موصلة لجميع الاجيال بعضها ببعض. فمهمة الدولة المضادة للبرالية والمضادة للحزب والمضادة للمساواة ، القائمة على الترابط المسلسل ، هي المحافظة على وحدة الدم ، ووحدة اللغة ، والرجوع الى التقاليد الالمانية النوع والى كل ما انبثق من الشعب وصدر عن الشعب ، وتأمين المدى الحيوي الذي هو بحاجة ماسة اليه والذي يقتضيه تطوره ونموه . فمصدر السلطة لا يمكن في اكثرية من الافراد بل في الشعب نفسه ، في الشعب ككل ، الذي يجد ملء تمبيره الكامل في الزعيم او القوهر ، هذا الزعيم الذي هو تعبير لارادة الشعب والناهض بحقوقه .

اما اعداء الشعب فهم ، في الخارج روسيا وفرنسا ، وفي الداخل : الماسون ، واليهود والديموقراطية الاشتراكية التي استخدمها والتي جعل منها كارل ماركس اليهودي ، اداة لافساد المانيا والقضاء عليها . وفي المجال الاقتصادي ، ينزل هتلر باللائمة على الاحتكارات وعلى الاثرياء الجشعين « هؤلاء الاجهزة الآلية التي لا نفس لها ولا روح » ، ويعلم مناصرته للفلاحين وللطبقات والملكية الخاصة . ويختصر القول فالشعب الالمانى هو شعب *Ohne Raum* يجب ان يمتد وان يتوسع نحو الشرق والجنوب والغرب من اوروبا .

كل هذه الافكار : من ازدياد للديموقراطية ولما تمثله ، واليأس الذي رصوله الى السلطة تبعته معاهدة فرساي ، والمناهضة للرأسمالية وللسامية والتي تقول بالعنصرية او العرقية وتطمح الى الدكتاتورية ، ليست بافكار جديدة . فقد سبق لشبنغلر ولمولر فان دن بروك ان عبر عنها كل من شميت وعثمان سبان وكل دعاة الرابطة الجرمانية . وقد عرف هتلر ان يعرضها بعنف وحماس وقوة بحيث تعبر عن مخاوف وعن احقاد وعن المشاعر التي جاشت في صدور الجماهير الالمانية . وقد لاقى كتابه رواجاً منقطع النظير . فقد كان يبيع منه ، حتى نيسان ١٩٤٠ ، ستة ملايين نسخة بعد ان ترجم الى معظم لغات العالم : « فهو يمثل اكبر نجاح سجلته دار نشر في العالم حتى الآن » وقد جرى تعميم هذه الافكار والمبادئ وسكبها من قبل فلاسفة النازية ، امثال غوبلز وداريه وروزنبرغ امثلهم جميعاً ، وقام بتلاوتها على الجماهير المتألبة وشرحها من قبل خطباء مفوهين يفيضون بلاغة وعاطفة وحماسة ، التفت حول الحزب وناصرته ، كما قامت منظمات القمصان السود التي تولى ملر رئاستها منذ عام ١٩٢٩ بمهاجمة العمال المضربين والاشتراكيين والشيوعيين وخاضوا معهم معارك واشتباكات دامية . فمنذ ١٩٢٧ ، عد الحزب بين صفوفه ٧٢٤.٠٠٠ عضو ، والمؤتمر الثالث الذي عقده الحزب في نورنبرغ اكثر من ٣٠٤.٠٠٠ من كتاب الصاعقة بقمصانهم السود . وارتفع عددهم ، عام ١٩٢٨ الى ١.٠٩٤.٠٠٠ كما ازداد يمثل هذه النسبة عدد المناصرين .

فالبرنامج المعروف يشبع مطالب الطبقات الوسطى التي رأت في النازية حمة للنظام وللأمن من « الهول الاحمر » كما زين لصفار التجار الأمل بقرب زوال الخازن والمحتلات التجارية ذات السعر الواحد والتي لها فروع عدة في البلاد ، كما علمهم بزوال التعاونيات كما لوح امام انظار المهنيين ورجال الصناعة بحرب سياسة التأميم ومهاجمة الرأسمالية وعلى الأمل

في نفوس المزارعين بالتخفيف من اعباء الديون التي يرزحون تحتها ، وبشر العاطلين عن العمل الذين طالما دفعوهم لشاكسة العمال الذين لا يزالون في عملهم « بامتيازات ماركسية » ووعدهم بتدبير عمل لهم . وهاجم بعنف كلي اليهود الذين يحتكرون المصارف والمخازن الكبرى في البلاد والذين يتحكمون بالبورصة ، وبالمحاماة والمهن الحرة . فليس من عجب ان تتضمن صفوف الحزب ويشدد ساعده يوماً بعد يوم ، فقد عدد في صفوفه ، عام ١٩٣٠ ، نحواً من ٣٨٩٠٠٠ ، وفي نيسان ١٩٣٢ ، اكثر من مليون ، وفي عام ١٩٣٣ ، اكثر من ١,٥٠٠,٠٠٠ ، كما ازدادت عدداً وقوة المنظمات شبه العسكرية بما يقرب من هذا المعدل . وقام الحزب برئاسة غوبلز بدعاية جبارة اغرقت البلاد بفيض من الجرائد والنشرات التي توزع كالطر الهتان ، ونظمت دورات مناوئة حتى في اصغر وادق المجتمعات ، واكثر الحزب من عرض قوته وبطشه ، ومن المظاهرات الجماهيرية ، والرحلات ومن خطب الفوهرر الذي اخذ يقنع الجميع بان في مقدوره وحده ان يضع حداً لهذا الوضع المفجع الذي صارت اليه الامة من جراء عبث الحاكمين .

المانيا هذه التي عاشت الفترة الواقعة بين ١٩٣٠ - ١٩٣٣ حقبة من الفواجع وشهدت صراعاً مريراً بين الاحزاب بحيث راح كل حزب يكتب كتابه الخاصة للحرب والنزال ، كالجبهة الحمراء في الحزب الشيوعي ، « والانتيفا » لعصبة مكافحة الفاشية ، والجبهة الحديدية التي ضمت المنافعين عن النظام القائم والعاملة الى جانب العلم الالماني (نحو مليونين من الاعضاء) ، والـ *Stalilhem* المربط بالحزب القومي الالماني ، برئاسة هوجنبرغ رئيس المجلس الاداري لمصانع كروب الخاصة بالفولاذ ، والمسيطر على جانب كبير من صحافة البلاد ، ولا سيما الجبهة السمراء للحزب الوطني الاشتراكي اقوى هذه الاحزاب وانشطها . فالنظام القائم يفتقر كلياً للسلطة ولا قوة له ، والانتخابات العامة عجزت عن اعطاء اكثرية ثابتة ، ولذا راح المارشال هيندنبورغ يحلم بوزارة لا رأي للبرلمان في قيامها وبقائها . وبالاتحاد الى المادة ٤٨ من الدستور ، كانت معظم المقررات التشريعية منذ عام ١٩٣٠ ، تصدر بشكل مراسيم (فقد صدر عام ١٩٣٢ ٥٩ مرسوماً بشأن خمسة قوانين اقرها المجلس) . وهكذا نرى ان النظام الليبرالي والبرلماني كان قد زال بالفعل من البلاد قبل ان يصل هتلر الى الحكم . وفي انتخابات تموز ، نال الحزب النازي ١٣,٨٠٠,٠٠٠ صوتاً و ٢٣٠ مقعداً في مجلس الرايخستاغ (شكل ٣، ص ١٠٨) ، وبالرغم من خسارة الحزب ٣٤ مقعداً في انتخابات تشرين الثاني ، فقد كان بإمكانهم ان يعطوا كل حركة في حكومة بروننغ ويشلوها تماماً ، كما كان باستطاعتهم ان يشلوا « حكومة البارونات » التي ألغها فون بابن . وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣ ، وبعد ان رفض هتلر مراراً وبعد مفاوضات غامضة ، خلف هتلر دون إهراق اي نقطة دم ودون اطلاق اي عيار ناري ، المستشار شليخر ، هلي كرمي المستشارية في البلاد .

فهو السيد المطلق في الحكم . وألقى بشطحة قلم كل الحقوق التي نص عليها دستور ويمار ، وراح المستشار وفقاً للسلطات العامة التي اعطيت له في ٢٤ من اذار ، يرسم القوانين الجديدة ،

واتخذ من حريق مجلس الرايشستاغ ذريعة لاتخاذ الاجراءات الشديدة ولتزويد البوليس بصلاحيات واسعة لمهاجمة خصوم النظام وتوقيفهم وسومهم اشد المعاملات قسوة وعنفاً ، وارسالهم الى مخيمات الاعتقال . ومع ذلك ، فقد ادت الانتخابات التي وقعت في ٥ آذار ، بالرغم من حوادث التوقيف والتهديد والترويع الى ٢٢٨ نائباً للحزب النازي مقابل ٣٥٩ نائباً غير نازيين ، فقد مال الاشتراكيون والشيوعيون ١٢ مليون صوت . ومع ذلك فالصراع بقي على احتدامه الشديد ، فصدرت الاوامر بإلغاء الاحزاب وحظرت النقابات العمالية ، كما اسقطت حقوق اليهود واعدلوا غير صالحين قانوناً وفقاً للبند الثالث من القانون الصادر في ٧ نيسان ، كما جرت تصفية الشيوعيين والنقابيين ، وأزيل من البلاد كل اثر للمطالب والنزعات الاقليمية . وجرت تنقية الإدارة العامة ووقعت باكملها تحت اشراف إدارة الحزب النازي ولم تلبث ان انصهرت بها ، كما اجبر كل الموظفين في آذار ١٩٣٤ على الانضمام لعضوية الحزب بعد ان جرى تنظيمه من جديد بحيث كان له اعضاء في اصغر القرى والساكن . وبعد مقتل روم في ٣٠ حزيران أعيد تنظيم فرقة الصاعقة التي كان يرأسها . وما كادت تفيض روح هندنبرغ في ٢ آب ١٩٣٤ حتى كان الحزب والبلاد بأسرها في قبضة الفوهرر .

زينت دعاوة الحزب الوطني الاشتراكي العنيفة للناس الآمال وهلتهم
النظام الجديد
بقرب وقوع ثورة . الا انه لم يحدث شيء من ذلك بعد ان آلت السلطة الى هتلر فلم يخطر له قط على بال مس التركيب الاجتماعي في البلاد حتى ولا التعرض بشيء للمصالح الكبرى التي سهلت له الوصول الى السلطة العليا . فنفذ مطلع عام ١٩٣٣ ، اخذ يعلن « انتهاء عهد الثورة والازمات الذي استمر خمسة عشر سنة » ، مدخلاً بذلك الطمأنينة لأصحاب هذه المصالح . وفي هذا السبيل تنحى عن الجناح اليساري الاشتراكي في الحزب الذي كان بقيادة الاخوة شتراسر كما تخلص من العناصر المقلقة الطموحة ومن طغمة المغامرين الذين كانوا يطمعون بان يروا تحت تصرفهم ، في « اعقاب الثورة الثانية » الثروات المختزنة لدى كبار المزارعين وفي المصارف ولدى رجال الصناعة . وفي ٢٠ حزيران ، يأمر هتلر نفسه باعتقال روم زعيم هذا الفريق من رجال الصاعقة ، خصوم التسلسل الاجتماعي وخصوم عقلنة النظام وينفذ الحكم بقتله في الحال . وقد جرت إذ ذاك تصفية كل هؤلاء الذين كان ولازمهم موضع شك وارتباب او كان بإمكانهم ان يتزعموا حركة عصيان وتمرد امثال غرينور شتراسر او الجنرال فون شليختر وجرى تنفيذ حكم الموت فيهم .

الترجييد والمركزية
جرى بسرعة تطبيق مجموعة من التشريعات الدقيقة سبق
لفلاسفة الحزب ان اعدوها من قبل . فقد جرى في المجال السياسي توحيد الرايخ وعلان المركزية بعد ان ألغى التنظيم الفدرالي وأزيلت من الوجود كل معالم النزعات والمطالب الاقليمية وإلغاء مجلس اللانداخ ونقلت الصلاحيات التي كان يتمتع بها

للحكومة المركزية وتوحدت المصالح العامة بعد إلغاء الوزارات والحكومات الخاصة بالمقاطعات والولايات واستبدلت الإدارة بأشخاص يتمتعون بثقة الحزب .

وحل محل النظام النيابي نظام رئاسي . فالفوهرر المستشار يتمتع بسلطة شخصية لا حد لها . فارادته هي التعبير بالذات عن روح الشعب الألماني ولا يعلو عليها أي قانون أو دستور تعمل به البلاد . فهو لم يتلق السلطة من أحد ولا يتقاسمها مع أحد . فهو يجمع في شخصه السلطة التشريعية والسلطة القضائية . فالقانون الجديد الذي يتعارض مع القانون الكلاسيكي ، حرر القاضي من اعتماد حرفية النص والتقييد بها ، إذ يكفي أن يأتي قضاؤه أو حكمه منسجماً مع « الشعور الطبيعي » للشعب الألماني . كذلك أعيد النظر في قانون الجزاء بصورة جذرية ، وجرى التشديد على العقوبات . وقسا التشريع بنوع خاص على الجرائم التي تمس أو تتعرض بشيء إلى « ما فيه خير الأمة الألمانية وصلاحها » ، والخيانة (بما فيه نشر الأخبار التي تفترى القول على الحكومة والجرائم الأخرى ضد العرق أو الدم) .

بين النازية والمسيحية
في المجال الديني ، حمل العداء ضد الوسط الكاثوليكي ومحاربة السامية (ما المسيحية سوى ديانة يهودية) وعبادة الماضي الجرمانى ، الحزب النازي على اتخاذ موقف معادٍ من المسيحية ورجال الدين ، وإلى بحث الطقوس الوثنية ، أو بعبارة أخرى ، إلى جرملة المسيحية . وراحت المسيحية الجرمانية تطهر العقيدة المسيحية من العقائد غير الآرية . واستهدفت الكنيسة المجاهدة للاضطهاد وجرى توقيف عدد من القساوسة بينهم نيملر . ومع ذلك فقد شجبت النازية المذهب المادي والشيوعية على السواء ، وكان من بين التدابير الأولى التي اتخذتها ، حل المؤسسات المناهضة للدين وإعادة التعليم الديني إلى المدارس في بروسيا . ولذا راحت الكنيسة الكاثوليكية تعلن رضوخها ، كما راح الأساقفة يشجعون المنشورات التي صدرت من قبل ضد النازية ، وعقدت الحكومة في تموز ١٩٣٣ معاهدة دينية مع الكنيسة نصت على الاعتراف بالدولة الوطنية الاشتراكية . وحظر على الكهنة ورجال الدين التدخل بالسياسة ، وفرض على الأساقفة الذين يجري تعيينهم من قبل البابا تأدية قسم الولاء للدولة قبل المباشرة بوظائفهم . والمهم في الأمر كله هو أن المنظمات والهيئات الخيرية والتعليمات والأكويات لم يؤت على ذكرها بحيث أن الاختلافات كانت تنشب من جديد كلما جرى علمنة إحدى المدارس أو أحد المستشفيات ، كما أن الملاحقات التي تجر إليها المخالفات التي يأتيها رجال الدين ومتاجرتهم بالقطع النادر وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج أو بعض الشطط في الأخلاق ، كانت موضوع دعاية فاجرة من قبل السلطة . والمرسوم البابوي الذي صدر عام ١٩٣٧ ، أعلن على رؤوس الأشهاد بأن العرقية مذهب يتناقض والآداب المسيحية .

النازية والحياة الفكرية
« إن الثورة التي قمنا بها » هي ثورة شاملة جمعاء ، تناولت جميع الحقول والمجالات وقطاعات الحياة العامة ، وقلبتنا ظهراً لبطن ورأساً على عقب ، أخذ يصرخ غوبلز في فلادب والفن وقعا كغيرهما من نشاطات الحياة في

المانيا تحت نفوذها ، وحرص النظام بكل ما يملك من قوة على بث فلسفة جديدة للجمالية الفنية . فالليبرالية والمذهب العقلي لا يعطيان سوى آثار يصعب على الشعب تفهمها ، كما يفضيان الى فن شعوبي لا اخلاقي . وعلى عكس ذلك تماماً ، فالمثالية « الشهابية » للفن تقوم اصلاً على « الاعتقاد الراسخ » بان الدم والارض يكونان كنه المجتمع الالماني ... وان « الفن في انطلاقه ليس من القضايا الجمالية بل هو في الصميم قضية بيولوجية » . فعلى الفنان ان يعبر عن العرق ، عن الأمة ، عن المثال الجمالي الالمانى ، كما عليه ان يصقل روح الشعب ويجعلها تعبر العناصر المقيمة لوحدها ولقوتها . فالنظام يعارض والحالة هذه كل حركة تعصير او تحديث . وراح الحزب يقوم بعملية تطهير شاملة في المكتبات فينتزع من بين مجموعات ليس آثار الكتاب الاشتراكيين والشيوعيين واحرار الفكر ويجعلها طعماً للنار والحريق فحسب ، بل ايضاً آثار كتاب كبار غيرهم امثال انشتاين وفرويد وويلز وجيد حتى جاك لندن ... كل الآثار الفنية التي انجبتها الكتاب البلاشفة والشيوعيون ، فانتزعت من المتاحف والمجموعات الفنية العامة ، كما جرى تنظيم معارض نقالة « للفن الفاسد الذوق » من وضع بورباخ وكورنث وكاندنسكي وكلي وكوشكا ولهمبروك والهزم من اصحابها . كذلك من غير المرغوب فيها آثار الرسامين الايطاليين المحدثين ، والانطباعيين الفرنسيين امثال مانيه وسيزان وقان غوغ . وقد بيعت آثار كثيرة بالمزاد العلني في صالات لوسرنت أو أحرقت .

وقد احيطت بالتشجيع والتقييم العالي الآثار الشعبية اي تلك التي تعبر عن « روح الشعب » وقصص البطولة ، لا سيما قصص الحروب . واستطاع المسرح وحده ان يخلق او يبتدع شكلاً اصيلاً من هذه المسارح التي اقيمت في الهواء الطلق حيث جرى تمثيل المسرحيات الشعبية التي يشترك الشعب بتمثيلها في الاغاني والانشيد التي تقوم بها الجوقة . كل مظاهر الفعكر على اختلافها تخضع لمراقبة المكتب المعروف بـ R. K. K. وفروعه السبعة الاخرى التي على كل من يعنى بأمر الفكر ان ينتمي الى واحد منها ، وهكذا اصبح المسرح احدى مصالح الدولة يراقب الفوهرر منها المحتوى والاخراج والتوزيع . والفن الالماني الاسمى ، الموسيقى ، يخضع من الآن فصاعداً للمعهد الموسيقي الالماني . فما من نوبة واحدة يمكن لها ان تدوي في الجو الا باذن من هذا المعهد . فالفنان ورؤساء الفرق الموسيقية (اكثر من خمسين بينهم برونو ولتر) والكتاب (بينهم توماس مان وواسرمان ودوبلن وريمارك) والعلماء ، جرى تنصيتهم جانباً عملاً بالتمييز العنصري او السياسي واضطروا لمفاداة البلاد .

المعمل الاقتصادي هدف النشاط الاقتصادي للقضاء على البطالة قبل كل شيء والى تأمين استقلال المانيا اقتصادياً بحيث تكفي نفسها بنفسها . وبعد الاتفاق الذي عقده هتلر ، عام ١٩٣٢ ، مع كبار رجال الصناعة الثقيلة امثال هوجنبرغ وكيردوف ونيسن ومع شاخت (ممثل جبهة هارزبرغ) ، لم يحاول النظام الجديد شيئاً من شأنه ان يس

حقوق الملكية او ليزيد من الطاقة الشرائية لدى الفلاحين والحرفيين وصغار التجار - باستثناء تخفيضه معدل الفائدة - ولدى العمال ايضا .

طبقة الفلاحين
التشريع الزراعي لم يمس بشيء الملكية العقارية الضخمة (فقد عدت البلاد عام ١٩٣٨ نحواً من ٧٠٠٠ استثمار عقاري تزيد مساحة العقار الواحد على ٥٠٠ هكتار) فقد هدف الاصلاح المذكور ، محافظة منه على تركيب البلاد الاجتماعي ، الى توطيد اسس الملكية الصغيرة بتأمين ارتباط الفلاح بالأرض عن طريق انشاء ملكيات عائلية لا تخضع للتجزئة ولا للتحويل ولا المصادرة يكون بالاستطاعة توريثها لواحد من ابناء الاسرة . وصاحب الحيازة الذي تعرف الأرض باسمه يجب ان يكون من العرق الآري الصرف ، (فلاحاً حقيقياً ، اميناً) ويخضع لسلطة خاصة تتمتع وحدها بصلاحيات قرار التصرف بقسم من الأرض ، والسماح بتأجيرها لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات او لعقد قرض بشأنها . وقد كان في البلاد ، عام ١٩٣٨ ، نحواً من ٦٧٣٠٠٠ قطعة أرض او مزرعة بهذه الاوصاف ، تكون معاً ٣٢ ٪ من مجموع الاراضي الزراعية . وقد تسبب انشاؤها بعدد لا يحصى من الدعاوي والاختلافات بين افراد الاسرة الواحدة كما نجم عن هذا الوضع تعقيدات لا تحصى حالت دون ارتهاق الأرض او الاستلاف كما حالت دون تغيير صاحب الحيازة مهنته او تعاطي مهنة اخرى .

وتأميناً لأسباب تموين البلاد في حالة تعرضها لحصار بري او بحري ، تألفت في الرايخ مؤسسة ضمت بين اعضائها كل الذين يعملون في مصالح التموين : كالفلاحين المزارعين ومقدمي التقاوي وتجار الأسمدة والاجهزة الزراعية ومربي المواشي والجزارين وشركات التسليف الزراعي ، والتعاونيات واصحاب المطاحن ومعامل السكر ومصانع المواد الغذائية والمعلبات على اختلافها . وقد وزعت الى زراعات محلية وزراعات اقليمية . ويرأس كل زراعية رئيس او فوهرر ، ويأتي في رأس السلم فوهرر الفلاحين الالمان الذي يترتب عليه اتخاذ التدابير التي تؤمن احسن مردود واطيب مواسم واحسن اصناف . وقد أدت التدابير التي اتخذت لتنظيم الاسواق ولتحديد الرسوم على الغلال عند جني المواسم ، الى تأمين الاكتفاء الذاتي بنوع عام في جميع المحام المانيا . الا انه لم يجر تقييم المحاصيل الزراعية كما ان زيادة الانتاج لم تقض الى زيادة الأرباح بحيث لم يكن باستطاعة المزارعين تأمين تجديد اجهزتهم الزراعية او صيانتها كما عجزوا عن تأمين صيانة مبانيهم . ثم ان الغاء نقابات العمال الزراعيين الذين استثنوا من ضمان البطالة ، وتخفيض الاجور ، والتنظيم الدقيق الذي خضع له اصحاب الاملاك ، كل ذلك لم يضع حداً للقلق الذي كان يتسكع فيه المزارعون ، كما يشهد على ذلك حركة النزوح من الريف الى المدن بالرغم من التدابير الجزرية التي اتخذتها السلطة بهذا الشأن ، كمنع تشغيلهم في المدن ، ووسائل ابعادهم ، وارجاعهم .

الصناعة
وسياسة الاكتفاء الذاتي ، سار عليها الحزب كذلك في القطاعين الصناعي والتجاري وأدت الى استثمار اشمل واوسع لموارد البلاد وان جاء اقل مردوداً وربما كما أدت الى زيادة كبرى في المواد البديلة وازدهارها ولكن لفائدة المشاريع الكبرى والمؤسسات الاستثمارية ، عن طريق حصر عمليات التسليف المالية (لهذه الشركات التي لها القدرة على « الوفاء ») ، وبفضل القانون الذي اوجب التكتلات الاحتكارية . وقد قنعت مشاريع الاستثمار الصغرى والحرفية بمظاهر خداعة من الاستقلال كما انه لم يطرأ اي تغيير على حق التملك ، الا ان التعديلات التي فرضت (كتحديد الاسعار ، وحظر رفعها) اصابته الاستثمارات الهامشية اكثر منها الاستثمارات والمشاريع الكبرى التي جاء قانون ١٩٣٣ يقوي من شأنها على حساب التكتلات الالزامية ولا سيما على حساب المصارف (التي تحتكر سوق الاعتماد المالي) والتي تسيطر على النظام الاقتصادي والغرف التجارية . وقد انشأت براءة العمل الصادرة عام ١٩٣٤ ، الى جانب وزارة الاقتصاد الوطني ، المجلس الاقتصادي الالماني . وقد وُزع الاقتصاد عمودياً ، الى ست اقسام او فئات ، خضع كل واحد منها لتقسيم آخر ميز بين فئات رئيسية وفئات ثانوية مهنية ، كما وزع أفقياً الى ١٨ غرفة تجارية توزعت مناطق البلاد المختلفة ، ألحقت بها ٩٠ غرفة صناعية وتجارية عملية ، تعمل كلها على مبدأ الفوهرر او الزعيم الذي يأتي على رأس كل فئة او قسم من هذه الفئات والاقسام . وكانت مهمة هذه الغرف التجارية والصناعية النظر في امثل الوسائل وخير الذرائع التي تؤهل الى تحسين الانتاج وتطبيق القرارات التي تتخذها الحكومة في هذا المجال ، لا سيما ما تعلق منها بالخطط الرباعية . ولذا اخذت تتكاثر ، منذ عام ١٩٣٦ ، حوادث الافلاسات بين صفوف الصناعيين المهنيين ، بحيث هبط عددهم في البلاد الى ١٠٤٠٠٠ ، بين ١٩٣٦ - ١٩٣٨ . وفي اذار ١٩٣٩ ، صدر قرار جعل كل الحرفيين الذين « ينصرفون لعمل غير ملائم » اود لا يتفق ومؤهلاتهم ، عرضة لاستبدال نشاطهم بآخر . وبعد ذلك ببضعة ايام صدر قرار آخر الغيت بموجبه كل مشروعات الاستثمار التي لا يسجل نشاطها التجاري حشداً ادنى ، كما الزم كل من خسر عمله من جراء هذا القرار ، الانضمام الى المشروعات الكبرى والعمل فيها ، قبل اول نيسان ١٩٣٩ . اما العمال الذين « حرروا من نقاباتهم او من اتفاقاتهم الجماعية » فقد حال تثبيت الاجور دون ادخال اي تحسين الى اوضاعهم . فقد جرى تحطيم النقابات من الاساس وأرغم الاعضاء المنتمون اليها الانتساب الى جبهة العمل ، هذه المؤسسة الوحيدة الالزامية التي تتألف من الاتحادات ومن فئات مهنية لكل منها فوهررها الاعلى ويأتي في رأس السلم الدكتور لي الذي كان عليه ان « ينظم العلاقات التي تشد الرأسمال الى العمل بما فيه المصلحة المشتركة » . وذور الخبرات من هم موضوع ثقة في قلب كل مهنة او حرفة الذين يكلفون التوسط في حال نشوب اختلاف او صعوبات ما ، فقد كانوا ينتفون من بين اعضاء الحزب النازي ، من اصل لوائح من المرشحين يمدوا ارباب العمل بعد الاتفاق مع رئيس الخلية صاحبة العلاقة .

انتهازية الفاشية الايطالية
مع ان الفاشية كانت أطول عمراً من النازية ، فلم تتوصل قط
الى مسا بلغته من المتانة والقوة المطلقة زميلتها وحليفاتها النظام
النازي . فقد رأيا النور في ظروف متشابهة وفي اثر انتفاضة للشعور القومي المبروح في كبريائه ،
وأثر ردة عنيفة ارتكضت بها الطبقات الموجهة ضد المخاطر التي تبعثها الاشتراكية . فقد
كانت الفاشية في تطور دائم وتحول مستمر . ونحن الفاشيين ، كان موسوليني يصرح ، عام
١٩١٩ ، ليس لنا عقيدة مرسومة من قبل . فعقيدتنا هي الواقع القائم ، . وعلى شاكلة هتلر ،
فقد كان صنيع نفسه ، « حنكته الأيام وعركته وتركته اعجز من ان يحدد الثورة التي يتزعمها » .
ان طموحه الى السلطة وكبريائه الجامح وعزمه السيطرة على المجتمع الذي نبذه ، جعله يلجأ الى
كل الوسائل ويستغل كل المناسبات التي تساعد على تحقيق أمانيه ، دون اي اهتمام او اكتراث
بالمبادئ الكلاسيكية . وهذا ما يفسر لنا مغالطاته الكثيرة وتراجعاته المتكررة . وباطلا
يتبجح مدعياً انه تلميذ نيتشه وباريتو وسوريل ، فهو انتهازى 'فَرَصِي' في الصميم . وعندما تم
له الاستيلاء على السلطة ، لم يكن احد يعرف ما الذي سيأتيه فيها بعد ، اذ لم تكن الفاشية بعد
سوى حركة احتجاج واسعة تحاول ان تحافظ ، بشكل ديموغوجي ، على حق الحياة والنظام
والملكية . ولم يستطع قبل مسيرته المظفرة ان يؤلف له وزارة فاشية الا بعد دخوله روما بسنة
واحدة ، عام ١٩٢٤ ، بعد ان تمت له اكثرية محترمة في المجلس النيابي بفضل العنف الذي
اعتمده والقانون الانتخابي الذي جاء يعضد اكثر الأحزاب قوة ونفوذاً . وبعد ذلك بسنتين ،
اي في سنة ١٩٢٦ ، توصل الى طرد الاحزاب المعارضة في المجلس واعلنها رسمياً غير شرعية .
وهكذا نرى ان استئثاره بالسلطة اقتضى له اربع سنوات لكي يرسخ النظام الذي وضعه
ويوطده في البلاد ، بعد ان امن مراقبة الصحافة ، ونظم الحرفية تنظيماً قاسياً ، ونحى جانبا
خصومه السياسيين . والمؤسسة النوعية الوحيدة الجديدة التي طلع بها ، تتبلور في المجلس الفاشي
الاعلى ، وهو عبارة عن مجلس استشاري لتأمين الانسجام والتنسيق بين الحزب والحكومة .
وفي هذا الوقت بعينه اخذ موسوليني يقع اكثر فأكثر ، تحت تأثير الزعماء الوطنيين امثال :
كوراديني وركو وفدرزوني وأصبح منذ ذلك الحين حامياً الدولة والجيش والنظام الملكي ،
حق والكنيسة . والمقال حول « الفاشية » الذي ظهر في الموسوعة الايطالية قولى وضعه وكتابته
الكاتب جيوفاني جنتيلي ، فيلسوف الفاشية ، ووقعه موسوليني ، وفيه تعريف دقيق بالنظام
واهدافه .

الدولة النيابية
والنقابية التي هي من اخص مميزات اثره والتي جعل منها ، اول
رئيس دولة في اوروبا ، ابرز خصائص الفاشية التي اسسها ، لم
يعمل بها الا متأخراً فظهرت المؤسسات وعُمل بها بعد ان اتصف النظام بهذه الصفة بوقت
طويل . والفكرة مستمدة من نظرية التعاون الطبقي التي المع اليها البابا في براءته
Rerum Novarum فهي تهدف للقضاء على الصراع الطبقي في المجتمع عن طريق دمج مصالح

كل الفئات في صلب البنيان الدولي بحيث تتمكن من الاشراف عليها والتوفيق فيما بينها .
والمقصود من هذا ليس تأمين المشاريع الاستثمارية بل بالاحرى اشراك العمال في ملكيتها ، في
ارباحها وفي ادارتها ، واستبدال التمثيل الشعبي التقليدي القائم على المقاطعات بتمثيل آخر
اقتصادي الطابع والسعة ، خلاق بالتعبير عن مصالح معينة واضحة بدلاً من مجموع انتخابي وهمي .
وتم تنظيم هذه المؤسسات تدريجياً مع ازدياد التفاهم بين الدوقشييه وارباب الصناعة وثوقاً وتوطيد
سلطته في البلاد . واولى مظاهر النقابات الفاشية تمثلت في الحلف الوطني للحرف النقابية
وكانت مختلطة ، اذ كان المطلوب كما تقتضي الحركة الوطنية احلال تعاون الطبقات بعضها مع
بعض محل تصارعها وتخاصمها . فالاتفاقات التي عقدت في قصر شيغي وقصر فيدونني مع ارباب
العمل عام ١٩٢٣ و ١٩٢٥ ، ألغت هذه الهيئات واستبدلتها بنقابات فاشية احتفظ الصناهيون
مقابلها بيهنتهم الخاصة : « تحالف الصناعيين » الذي اعترف به رسمياً وقد ألغى حق الاضراب
كما ألغيت لجان الاستثمار المنتخبة ، وأنشئت عام ١٩٢٦ وزارة النقابات التي اسندت الى
ج. بوتاي ، كما ان قانون روكو خلق « الدولة النقابية » . وبطل العمل بالنقابات المختلطة وحل
محلها هيئات او فئات عمالية وهيئات من ارباب العمل وخولت الحق باستيفاء اشتراكات من جميع
ابناء المهنة ، المسجلين منهم وغير المسجلين ، كما خولت سلطة وضع تنظيمات ادارية تلزم
الجميع . وهكذا وقعت المنظمات العمالية تحت تابعية الحزب الفاشي الا انه لم يتم دمجها بعد في
التشكيل الحكومي .

وجاء ميثاق العمل عام ١٩٢٧ يقر مبدأ التنظيم على أساس تعاون الطبقات . ولم ينشأ
المجلس الوطني للنقابات الا في سنة ١٩٣٠ الذي ضم اعضاؤه ممثلين عن ارباب العمل وعن العمال ،
واخيراً ظهرت عام ١٩٣٤ النقابات التي كان وجودها من قبل حبراً على ورق وعددها ٢٢ نقابة
تألفت كل منها من ممثلين عن المنظمات الخاصة بالصناعة والزراعة ، والتجارة ، وهناك عنصر
ثالث يتألف من ممثلي القطاع العام ، اي من موظفي وزارة النقابات . وتوج التنظيم ، عام ١٩٣٨
بتشكيل « غرفة الحزائم والنقابات » التي حلت محل المجلس النيابي . وقد تكونت هذه الهيئة
بالفعل بضم هيئتين سابقتين معاً ، هما : المجلس الوطني للنقابات والمجلس الوطني للحزب الفاشي ،
وقد هيمن عليها العنصر السياسي وشد من قوتها اذ اناط بها تطبيق الاجراءات والتدابير التي
تتخذها الحكومة ، بينما اقرارها نهائياً يبقى بيد الدوقشييه ، بينما يتمتع فيها ارباب العمل بنفوذ
قوي اذ ان ممثلي العمال ليسوا سوى موظفين في النقابات الفاشية جرى تدريبهم في معاهد خاصة
محفوظة المقاعد فيها للشبان من الطبقة البورجوازية . اما ارباب العمل فقد مثلهم ممثلون عن القطاع
الصناعي وممثلون عن اصحاب الاملاك وكانت لهم فيه الكلمة المسموعة والرأي الفصل ، لا سيما
وعلاقاتهم الخاصة بزعماء الحزب الفاشي وثيقة جداً . وهكذا فالتماعيش بين العناصر المضادة
للديموقراطية : الأقلية الممثلة للاستثمارات الكبرى والأقلية الادارية على الوجه الامثل .

هنالك كما نرى ، « هوة سحيقة بين الروح النقابية وبين الواقع المتحيز في ايطاليا » فالنقابية

رمت في الاساس الى ان تكون البديل للتأميم . والحال ، فالدولة ، في ايطاليا تسيطر على الحياة الاقتصادية سيطرة تكاد تكون شاملة ، الأمر الذي مكن ج بيرون ان يلاحظ قائلاً : « القضية برمتها هي مجرد تمثيل لبق يخفي وراءه سلطة سياسية تقارس دكتاتورية مطلقة على المصالح الكبرى وعلى الفكر ، اقل منها طريقة تلقائية التنظيم للمصالح الاقتصادية » ، فالواجهة النقابية تخفي بشكل مفضوح سيطرة المصالح الكبرى .

السياسة الاقتصادية والاجتماعية
والسياسة الاقتصادية والاجتماعية تتميز بالواقع بصفات عدة منها الارتمجال والتنسيب مع مقتضيات الحال ، والتطساهر العلني .
فمعركة القمح عام ١٩٢٥ ومعركة الليرة عام ١٩٢٦ ، والمجهود الذي بذل في سبيل تصنيع البلاد ، بعد عام ١٩٣٠ ، وسياسة التسليح ، وبعد عام ١٩٣٥ المجهود الحربي ، وكلها احداث تتعاقب دونما توقف تقريباً ، بذلت جميعاً نهوضاً بسياسة الاكتفاء الذاتي في المجال الاقتصادي .
فقد جاءت النتائج غير متكافئة وغير سوية . فسياسة الاكتفاء الذاتي في الحقل الزراعي التي دشنها موسوليني مع معركة القمح عندما قبض بيده على المحراث في رابعة النهار وهو متخفف اللباس ، زادت الأرض الزراعية ٣٥٪ وقد جاءت هذه الزيادة في اراض لا تصلح كثيراً لمثل هذه الزراعات ، وعلى حساب تربية الماشية والفاكهة . وعملية استطلاع بطائح مقاطعة البونتن التي استنفدت مبالغ طائلة ، لم تؤد الى نتائج متكافئة مع المبالغ الضخمة التي تطلبتها عملية الاستصلاح ولم يستفد منها غير ١٩٠٠٠ مزارع . وفي المقابل لم يعمل شيء يذكر لحل المشكلة الرئيسية ، مشكلة المزارعين الذين لا اراض لهم . فالاجراءات التي سبق واتخذت قبل عام ١٩٢٢ في سبيل الفلاحين كحماية المستأجرين من العبث بحقوقهم ، ومن زيادة معدل الايجارات وفي سبيل توزيع العقارات الكبرى التي تمثل ثلث مساحة الارض الزراعية ، « صرف النظر عنها واهمل امرها . وعلى عكس ذلك ، فقد اخذ يلوح نوع من الاقطاعية الحديثة مع سيطرة نظام مزارعة يرمي الى ربط الفلاحين المزارعين بالارض . وصدرت براءة بتنظيم هذا الشكل من المزارعة ، وتحديد انواع عقود الاستثمار في الحين الذي كان فيه العمال الزراعيون يفقدون تدريجياً المكاسب التي سجلوها منذ عام ١٩١٩ : ثمان ساعات عمل في النهار ، والتأمين ضد البطالة ، كما اخذت تدرج عادة دفع المرتبات عيناً . ومن يحاول منهم ان ينزح من الريف الى المدينة بحثاً عن عمل او مورد رزق كان يجري طردهم وارجاعهم الى منازلهم بالقوة .

اما العمال فقد اخذ وضمهم القانوني بتغير . فبراعة العمل كبراعة الـ *mezzadaria* لا تاتيان قط على ذكر القانون الذي ينص على ثمان ساعات عمل ، كما انه لم يتخذ اي تدبير فعال تجاه المخالفين للقوانين الجارية المفعول من ارباب العمل او ضد حق البطالة .

والفاشية كالنازية ، لم تحاول قط تغيير المجتمع الايطالي . فقد مدى نفوذ الفاشية وحدودها قنعت من الامر بتوطيد وتقوية الطبقات الموجهة التي مادت بها ازمة ١٩٢٠ - ١٩٢١ ، وقد عجز موسوليني في ان يجعل الجماهير تجيش بروح الحرب . فهذا

الوضع من الضغط والاثارة المستمرين على الشعب ، لم يتمرس به سوى قلة من الناس : الشباب ، ولفترة قصيرة . فالسواد الاعظم من هذا الشعب الصابر ، العامل بقي يتسكع في حياة قاسية مستسلمة . فالازمة زادت الناس سأمًا ومالا : فقد غاص الفلاحون والعمال في البؤس واليأس بحيث رفرف على النظام جو مشبع بالشك وبعدم الانضباط ايضاً . فبعد عام ١٩٣٣ ، نرى اقل من نصف الاولاد ينخرطون في التشكيلات الفاشية على اختلاف انواعها ، بعد ان اعرض عنها العمال والفلاحون . فالطبقات الموجهة وحدها توجه اولادها شطر هذه المنظمات لانها المفتاح الذي يفتح امامهم ابواب الوظائف الادارية والمهن الحرة . ومن جهة أخرى ، ان اشراف الحزب على البلاد ، حتى على الاعضاء المسجلين فيه لم يبلغ قط من القدرة ما بلغه النظام النازي في المانيا . وقد حدث في وقت مبكر جداً تراخ امتد من اعلى السلم الاداري الى اسفله ، كما ان الفساد اخذ يدب في صفوف الحزب وكثرت مساوئ الادارة .

فطالما عرفت الفاشية ان تشدد من قبضتها على الفقراء والمساكين وعرفت ان تصون المكاسب والمنافع وحقت انتصارات سهلة في المجالات الدبلوماسية ، فقد حظيت برضى الطبقات الموجهة وحظوتها ، وقد حرص فريق من بنيتها ان لا يتورط بعيداً معها ، وبقيت متحفظة للغاية لأن دستور عام ١٨٤٨ لم يجر الغاؤه رسمياً ، وهكذا فقد انتصب دوماً في وجه موسوليني نظام ملكي كامل غير منقوص . فالملك الذي عرض نفسه للنقد باستدعائه موسوليني للحكم وبموقفه المشبوه من مقتل متيوتي ، قد ارتضى بواقع السلطة الثنائية وسلم بها ، الا انه بقي مع ذلك ، في نظر عدد كبير من الايطاليين ، ولا سيما في نظر الارستوقراطية الغنية الشديدة البأس ، الرئيس الحقيقي للبلاد ، وكذلك في نظر كبار ضباط الجيش ، والدبلوماسيين ، وفي نظر كل العناصر التقليدية التي لا تزال تنعم بنفوذ قوي في البلاد . وهذه الطبقة المتشككة والمهتقرة للفاشية واحياناً معادية لها ، عرفت ان تحافظ على البعد الذي يفصل بينها وبين الحزب . اما طفمة الاكليروس فقد اخذت تأتي بالدليل تلو الدليل على رضاها عن الفاشية (ألم يحى بيوس الحادي عشر منذ عام ١٩٢٦ ، في موسوليني ، رحل العناية الالهية) كلها توفرت لديه امارات الرضى والحظوة ممثلة باعادة تعليق الصليب في المباني الرسمية ، واعادة التعليم الديني الى المدارس الرسمية ، ولا سيما بعد عقد اتفاقات لاتران التي اعترفت للكنيسة بمركز ممتاز . ولذا راح رجال الاكليروس من جميع الطبقات والدرجات ، وجريدة الفاتيكان الرسمية : الاوسرفاتوراه رومانو ، يؤيدون بقوة مشروعات الدوتشييه ، لا سيما حرب فتوح الحبشة والتدخل المسلح في اسبانيا . الا ان الكنيسة احتفظت لوحدها بالمنظمة الوحيدة التي لا تخضع لمراقبة الفاشية ، اعني بها (العمل الكاثوليكي) . وما عتمت هذه المنظمة ان اصبحت محور معارضة سياسية حيث اخذت تظهر للوجود أطُر الحزب الشعبي الذي حل وضحي به عام ١٩٢٢ . وعندما اعلنت الحكومة حل منظمات الشبيبة والمنظمات الطلابية ، رد البابا على ذلك برسالة عنيفة شجب فيها وندد عالياً بهذه الروح الوثنية التي تجيش بها الدولة الفاشية ، كما ان البابا احتج ، عام ١٩٣٨ على التشريعات المضادة للاسامية (مع انه كان سبق لجريدة شيفلنا

كاثوليكاً ان اثنت عالياً على التدابير الاولى التي اتخذتها (. ومن نافل القول ان تعاون
الاكبروس مع الدولة لم يفتر قط .

والمعارضة التي انهكتها ملاحقات البوليس وتحرياته الشديدة ،
المعارضة في الداخل والخارج والانشقاق المؤسف الذي تعرضت له بعد مقتل متيوتي ، ارغمتها
على السكوت أو على اللجوء الى التستر والتخفي . والمعارضة الوحيدة التي بقيت قائمة — دونما
خطر — تدهصر في مجلس الشيوخ حيث كان باستطاعة بعض الشيوخ التكلم بحرية ورفع عقيرتهم
هالياً ، كما انحصرت في مجلة النقد حيث حافظ كروتشيه على تقاليد الفكر الحر . فالمعارضة
الصامتة كانت منحصرة في الاوساط الجامعية والاساتذة الذين أدوا عام ١٩٣١ ، باستثناء ١١
استاذاً منهم يمين الولاء للنظام الفاشي ، مع وجود بعض خلايا تركز فيها الفكر الحر ، وبعض
زعماء حزب الشعب . الا ان هذه « الهجرة » في الداخل لم يكن لها أي شأن كما انها لم تحاول
قط ان تلعب أي دور . اما المناضلون ، فبعضهم — وهم الشباب — يعملون في الخفاء والسرية في
جميع انحاء ايطاليا ، يطاردون البوليس ، ويوزعون الصحافة المعبرة عن المقاومة من بينها مثلاً
جريدة كارلو روسلي ، وينتهي بهم الامر عاجلاً ام آجلاً الى يد البوليس الذي يسيبهم العذابات
الاليمة او يرسل بهم الى معسكرات الاعتقال في اقاصى ايطاليا او الى الجزر الموحشة في البحر
التيرنشي ، حيث قضى العديدون منهم امثال انطونيو غرامشي ، ومنهم من يفر ناجياً بنفسه الى
الخارج ، ليعمل في الخفاء ، امثال دون ستورزو وفرنسيسكو نيتي ، والكونت سفورزا ،
وبيترو ننتي ، وجيوزيب سراغات وفيليب طوراتي الذين الفوا في باريس « التمركز اللافاشي » ،
وكارلو روسلي اخيراً الذي نظم الحركة المعروفة بحركة : « العدالة والحرية » واضعاً نصب
اعينها تعاليم الاشتراكية الليبرالية . وقد لقيت نجاحاً كبيراً في صفوف رجال الفكر ونجحت
بتأسيس خلايا كثيرة لها في ايطاليا ، وهي خلايا لم تلبث ان صفاها البوليس الواحدة بعد
الآخرى بحيث اصبحت التأكيد انه بعد عام ١٩٣٦ قضى تماماً على مناهضة الفاشية ذات النزعة
الليبرالية . وفي سنة ١٩٣٤ ، اخذ الشيوعيون الايطاليون ، في المنفى ، يتقربون من الاشتراكيين
وعقدوا مع بيترو ننتي ، في آب من تلك السنة اتفاقاً خاصاً ينص على وحدة العمل المشترك .
ثم ان مساهمة اللاجئين الايطاليين باعداد كبيرة في الحرب الاسبانية ، شددت من موقف
الشيوعيين الذين ألفوا الطوابير الدولية برئاسة شخصيات شيوعية ، باستثناء راندولفو بتشيارددي ،
قائد فرقة غاريبالدي ، واخيراً وليس آخراً مقتل الاخوة روسلي ، عام ١٩٣٧ فانزل ذلك
ضربة قاصمة بالمعارضة غير الشيوعية في ايطاليا .

٣ - انتشار الأنظمة الدكتاتورية في أنحاء أوروبا

في أوروبا الوسطى جاءت الازمة الاقتصادية في أوروبا الوسطى بتغييرات اساسية وتسببت بانهباء عام لكل ما تبقي فيها من اثر للأنظمة الديمقراطية البرلمانية، التي رأت النور في اعقاب الحرب العالمية الاولى . وتشيكوسلوفاكيا بقيت وحدها امينة للنظام البرلماني لما كان عليه تركيبها الاجتماعي وثقافتها الادارية من بمائسة وتشابه لمؤسسات أوروبا الغربية . وكل البلدان الاخرى التي سيطرت عليها ديمقراطية صورية دبت اليها عدوى النظام الايطالي والالمني .

كان من الصعب جدا في هذه البلدان الزراعية الطابع التي رزحت تحت واقع الازمة ، ابقاء جماهير الفلاحين البائسة والبروليتاريا الصناعية التي تراصت صفوفها وتكاثفت على اثر الازدهار الصناعي الذي عرفته مؤخراً ، مسترسلة في خضوعها واستسلامها . فالاصلاحات الزراعية لم تدخل اي تحسين يذكر على اوضاع الفلاحين والمزارعين اينما وقعت وحيثما تمت ، فبقوا يرسفون في يأس مبيت ، بعد ان تاؤوا تحت وطأة الضرائب وثقل الديون المتراكمة عليهم ، في الوقت الذي جعلهم فيه هبوط المحاصيل الزراعية عاجزين تماماً عن شراء بعض ضرورات العيش من المدينة . فأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية تكتظ بالسكان ، والسواد الاعظم من السكان اي ما يتراوح بين الثلثين والثلاثة ارباع من هؤلاء الفلاحين يملكون مزارع لا تفي بأودهم وأود ذويهم . كما ان معظمهم يحتاج الى العمل ، اذ ان اليد العاملة الفائضة في هذه القرى تتراوح بين ثلث السكان ونصفهم . وطبقة الفهراء في هذه البلدان ، التي تعود جذورها الرئيسية الى الطبقات الفقيرة او الى الطبقة البورجوازية الصغرى والمتوسطة ، تعد بين صفوفها الكثيرين ممن يعانون من البطالة . والطبقة العمالية نفسها التي تتضخم صفوفها وتنمو باستمرار ، تشكو من بخس الاجور كما ان البوليس يلاحق بوحشية كلية وفظاظة ، كل شكل من اشكال النقابات اذ يرى فيها خلية محتملة من خلايا البلشفية ، كما تميز بالعنف قمع الاعتصاب عمال مناجم الفحم في وادي جيو ، عام ١٩٢٩ ، وورش الخط الحديد في غريفلاسا من اعمال رومانيا ، والاعتصاب العام الذي اعلن في قولا ، من اعمال اليونان . وقد نجم عن هذا الوضع احتدام العنف بين طبقات المجتمع المتصارعة بعد احتدام التنافس بين القوميات المستاءة . فلا عجب ، والحالة هذه ان تغلق الحواضر بين الملاكين ورجال الأعمال والحكومات الرجعية من جراء الهدير المتصاعد من هذه الاوساط التي يتأكلها الحقد والبؤس . فالحل الوحيد ، في نظرهم ، للتغلب على المضاعب الاقتصادية التي يترتب صوت بها ، وعلى الضغط الاجتماعي الذي يزرعون تحته ، يقوم في تقوية سياستهم المحافظة . وهكذا طلعت في تلك البلدان ، أنظمة دكتاتورية شكت من الضعف والهزال في وجه معارضة ناشطة .

قامت الى جانب الاحزاب القديمة التي انقسمت على نفسها امام الضائقة الاقتصادية الى فئات تناصر الدكتاتورية واخرى تطالب بتحقيق اصلاحات ديموقراطية جذرية ، احزاب جديدة طلعت من بين الدماء اخذت تنسج على منوال الفاشية والهتلرية بعد ان تبنت مناهجها ونظم عملها . وقد اشدت ساعد هذه الاحزاب لا سيما في هذه الاقطار التي تقوم فيها اقلية يهودية قوية تتمتع ببعض النفوذ والشأن : كبولونيا وهنغاريا ورومانيا ، لا سيما في هذه البلدان بالذات حيث اخذ عدد حملة الشهادات العليا وخريجي الجامعات يزداد ويتعاظم ، وقد تناقصت امامهم ان لم نقل 'سدت' منافذ الرقي الاجتماعي التي توفرت من قبل واخذوا يشعرون ، اكثر فاكثرا ، بمزاحمة اليهود لهم على المهن الحرة . فقد ألقت هذه الشبيبة المستنيرة الصفوف الأولى للحزب الوطني الراديكالي (فارا) ، و « معسكر الاتحاد الوطني » بقيادة الكولونيل سكوك واخذوا يطالبون بدكتاتورية عنصرية تأخذ على نفسها تطهير البلاد من اليهود ويقطع دابرهم من الاساس مع دابر الديموقراطيين . كذلك شهدت هنغاريا طلوع « الصليبان ذات الأسهم » كما شهدت رومانيا « الحرس الحديدي » يجمع اعضاءه ومناصريه من ابناء الطبقة نفسها وتحدث دويماً قوياً بين صفوف الفلاحين والعمال . والحركتان تسجلان المزيد من الانصار والمريدين بين الفلاحين اثر حملة قوية مطالبتين بالاصلاح الزراعي ، شاجبتين بعنف وقوة اصحاب رؤوس الاموال ولا سيما اليهود . وكلمة السر عند الحرس الحديدي : « لكل انسان فدان من الأرض » والذي عرف ان يحتذب الى صفوفه العمال العاملين في هذه الصناعات الجديدة الذين نزحوا من عهد قريب من الريف ، ولم يلبث معمل مالاكسا الكبير للأسلحة في بوخارست ان اصبحت قلعة الحرس الحديدي في البلاد . وعلى شاكلة ما تم في كل من المانيا وايطاليا ، فقد تلقوا تبرعات ومساعدات ضخمة من ارباب الصناعة ومن احزاب اليمين ، كما ان الادارة والحاكم احاطوهم بالكثير من مظاهر العطف .

اما النمسا فقد احتدم الصراع فيها واشتد بين الاشتراكيين المسيطرين على فيينا تساندهم منظمة خاصة من الميليشيا افرادها من العمال ، وبين الكاثوليك اصحاب الامر والسلطة برئاسة المستشار دولفوس ، يشد من أزهم ميليشيا خاصة بقيادة الامير ستاهرنبرغ . وفي اذار عام ١٩٣٣ ، اصدر المستشار دولفوس قراراً بتأجيل انعقاد البرلمان ، وامر بحل الحزب الشيوعي والحزب النازي وفرض على البلاد دكتاتورية . وقد اصبحت الميليشيا التي تساندها ، البوليس الرسمي في البلاد ، فقمعوا بشدة فتنة اطلقها الاشتراكيون في فيينا ، بعد معركة حامية دامت ثلاثة ايام بطولها (شباط ١٩٣٤) . وخلافاً للدكتاتوريات المجاورة لم تكن الحركة التي قامت بها حركة جماهيرية ولم تمن الحركة بأن تولي الحكم في البلاد إطار جديد من الحكم ، اذ ان وحدات الميليشيا تألفت صفوفها من رجال النظام القديم . فالحكومة القائمة برئاسة دولفوس الكاثوليكي وخلفه شوشنيغ ، هي حكومة شرعية في الصميم ومضادة للجماهير . وهذا النظام الدكتاتوري الجديد الذي تقاسمته

نزعة فاشية ممثلة بالميليشيا ، وقدامى العسكريين والارستوقراطية القديمة ورجال الاكايروس ، ونزعة مضادة للفاشية تدعمها البورجوازية اليهودية التي توجس شراً من الفتنة الاشتراكية ومن المذابح النازية ، بدت عليه معالم الضعف . والدستور الجديد الذي استلهم فيه واضعوه ايديولوجيا كاثوليكية صرفة ، وضع الدولة تحت سلطة « الله العلي العظيم مصدر كل حق وسلطان » . وهو لا ينص على انتخابات ولا على استفتاءات ، بل يؤسس دولة اساسها النقابية .

فليس من عجب بعد هذا ان يستفحل أمر النازية في ظل هذا النظام وفي مثل هذه البلاد المعروفة بمداتها الشديدة للسامية ، حيث الشباب والعمال وكل هؤلاء الذين يكونون في صدورهم حقداً دفيناً لكل حكومة مسيحية اشتراكية ترتكز على الارستوقراطية وعلى الرجال العسكريين من الملكية الماضية ، هم على اتم استعداد للأخذ بمهود ووعود التجدد . وفي ٩ اذار ١٩٣٨ ، وتحت كابوس الغزو وخطر الاجتياح ، حاول المستشار شوشنيغ أن يقوم باستفتاء هام ، في سبيل الحفاظ على « نمسا حرة ، مستقلة ، اشتراكية ومسيحية » . فقد سبق السيف العذل ، إذ وقع بعد ذلك بثلاثة أيام ، ضم النمسا إلى الرايخ .

أعلن دستور عام ١٩٣٥ في بولونيا ، في اثر وفاة بلسودسكي
في بولونيا ومنغاريا
عام ١٩٣٥ نظاماً دكتاتورياً ظاهراً ، إلا انه لقي معارضة هنيئة من مجموع السكان الذين تبعوا كلمة السر لدى أحزاب المعارضة وامتنعوا عن الاشتراك « بالانتخابات الميئة » ، التي اشترك فيها ٤٧ ٪ لا غير من مجموع الناخبين . جرى الغاء ١٣ ٪ من أصواتهم . وقد اعتبر ثلثا الناخبين معارضين . ومع ذلك ، فموت المارشال ترك المجال حراً امام كتلة الزعماء في الجيش الذين يشددون على الدكتاتورية بدون دكتاتور ، مع انتهاجهم سياسة تقام مع هتلر .

أما في منغاريا ، فعزب المحافظين استمر بالحكم منذ عام ١٩٢٠ بدعمه النبلاء وأرباب الأعمال ، إلا انه اخذ ينزع الى الفاشية بعد عام ١٩٣١ عندما حل على رأس الحكومة الجنرال كبوس قائد المنظمة الارهابية المعروفة بمنظمة « المجر المستيظنين » محل الكونت بثلن . وقويت النزعة واشتدت اكثر فساكثر مع خلفه المالي إمردى الذي تأثر كثيراً بحزب الصلبان ذات الاسهم .

ومنذ كانون الثاني ١٩٢٩ ، اصدر الملك اسكندر امراً بحل
المجلس ووقف العمل بدستور فيدوفدان ، واعطى يوغوسلافيا
عام ١٩٣١ دستوراً استبدادياً ، جعل الوزراء مسؤولين أمام
الملك وحده . وبعد وفاته عام ١٩٣٤ ، خفف بولس الوصي على العرش من قبضة النظام دون ان يعيد الى البلاد الحريات المدنية والسياسية . وتآلفت في البلاد نقابات Jugoras عام ١٩٣٥ ، على شاكلة النقابات الفاشية بيزاتها الرسمية .

اما في بلغاريا ، فقد انشأ الملك بوريس ، في اثر الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال جورجيف (٢٩ ايار) ادى الى حيل المجلس وحل الاحزاب في البلاد ، دكتاتورية ملكية . ومع ذلك بقيت المعارضة قوية . وبالرغم من عنف البوليس وفظاظته والعذابات التي سامها ، وبالرغم من الفساد والفسح ، كان ثلث النواب الذين انتخبوا ، عام ١٩٣٨ ، من رجال المعارضة .

وفي رومانيا ، طرد حزب الفلاحين من الحكم بعد ان استأثر به منذ عام ١٩٢٨ ، وذلك في اثر القلق الذي ساد البلاد من جراء الازمة المالية . وانتهر الامير كارل هذه المناسبة للعودة الى بلاده ، ١٩٣٠ ، ويخلع ابنه عن العرش ويوسع حكمه وسلطته تدريجياً وبعد ان نجح في شباط ١٩٣٨ ، بنسف الاحزاب التقليدية في البلاد ، انشأ على المكشوف بمساعدة حكومة اتحاد وطني برئاسة البطريرك ميرون كريستيا ، دكتاتورية ذات دستور مسيحي لانيابي ، الغى الاحزاب السياسية كما الغى النقابات العمالية ، ولم يبق قائماً سوى حزب جديد المعروف بجهة البعث القومي الذي جاء تشكيكه على غرار الحزب الفاشي ببنزته الرسمية ، كما استعمل المصطلحات والتراكيب الفاشية .

اما اليونان التي اشتدت عليها قبضة فنيزلوس منذ ١٩٢٧ ، فقد أعيدت الملكية اليها ، عام ١٩٣٥ ، وكان الجمهوريون والملكيون على توازن فيما بينهم ، في البرلمان . ولما تكررت فيها حوادث الاضرابات التي دعا اليها الشيوعيون ، اتخذ الجنرال من ذلك ذريعة لحل المجلس وانشاء دكتاتورية ، كما اعلن في البلاد الاحكام العرفية وقد حاكى النظام الجديد بقسوته ، والعنف الذي قسح به الاضطرابات النافذ الدكتاتورية التي نسج على غرارها ، بتأسيسه كتائب *Neolaia* شبه ما تكون بفرقة الصاعقة في النازية وبدعاية شخصية قمحي « مؤسس الحضارة الهيلينية الثالثة » .

وقام النظام الدكتاتوري في بلدان البلطيق ، في استونيا مثلاً ، عام ١٩٣٣ ، حيث 'حل البرلمان والغيت الاحزاب ، وفي ليتونيا كذلك حيث لم يلبث ألمانيس ان اصبح ، عام ١٩٣٤ ، قادونيس او الفوهرر .

شهدت دول شبه الجزيرة الايبيرية هي ايضاً قيام دكتاتوريات . في اوربا الجنوبية : برتغال سالازار فالجنرال كرمونا الذي اصبح رئيساً للجمهورية بعد ان طرد الجنرال غوينز داكوستا الذي استأمر بالحكم اثر حركة انقلابية قام بها عام ١٩٢٦ ، سلم مقاليد الحكم في البلاد الى سالازار استاذ الرياضيات في جامعة كويمبره الذي اخضع البلاد لنظام دكتاتوري من جنس معين . فقد كان كاثوليكياً متزمتاً تلمذ على شارل موراس فحاول اخضاع البلاد وحكمها وفقاً لمعطيات السيلابوس او جريدة التعاليم المحرمة التي تحظر من اي تناسلات لليبرالية والاشراكية والديموقراطية . وبصفته رئيساً لنظام حكم محافظ في الصميم ، واعتماداً منه على الجيش والكنيسة ، هدف سالازار للدفع عن الحضارة المسيحية التي تتهددها تعاليم

عصرنا هذه وفلسفاته الناشئة : كالشعوبية والشيوعية والاشتراكية ، وكل ما من شأنه ان يسبأذى « العقول والمعائد الاساسية » ويجعل النفوس تتشكك « بالحقائق الحالدة » . وأنشأ الدستور الجديد الذي نشر عام ١٩٣٣ ، أنشأ « دولة جديدة » نقابية ، مناهضة للديموقراطية وللنظام البرلماني . فالدولة البرتغالية هي في الصميم ، دولة مسيحية ، قومية تقوم على الاسرة والحرفية والادارة البلدية ، تلغى منها الاحزاب والماسونية . فالبلاد تتخلى عن نظام الانتخابات العامة وتعتمد بديلاً عنه نظاماً حرفياً او مهنياً يتصدى للروح الطبعية ويحاول ان ينظم البلاد بعد ان رزحت تحت وطأة الضائقة المالية . فالتعليم بيد الكنيسة في جميع مراحلها ، و « قانون العمل » فيها ، هو صدى قريب لبراءة العمل في ايطاليا : نقابات عمالية وحيدة ، غير ملزمة تمثل مجموع العمال ، ونقابات ارباب العمل ، بعضها إلزامي ، يعهد اليها بتحديد الحد الاعلى للاسعار ، يكونون بحكم وظيفتهم وسطاء المنتجين ، فيسهلون بيع محاصيلهم ويفصلون في الاختلافات الناشئة . ويتألف من الفئتين تحالفات مهنية واتحادات ، تعمل تحت اشراف الدولة ، على تأمين الانسجام في المجال الاقتصادي . وهذا النظام النقابي هو أقل خضوعاً في البرتغال للسلطة التنفيذية منه في ايطاليا . هنالك مجلس نقابي استشاري يبدي رأيه في مشروعات القوانين التي تعرض عليها ثم تحال امام مجلس وطني يتألف من ٩٠ عضواً ينتخب لاربعة سنوات . وتعمل الدولة على استفتاء الرأي العام بعملية اقتراع عام يحرم من التصويت فيه كل من يجهل القراءة والكتابة الا اذا دفعوا ضريبة معينة ، وذلك بتقديم لائحة موحدة من المرشحين « للاتحاد الوطني » يحق للناخبين فقط شطب اسم من لا يرغبون فيه . والوزراء مسؤولون امام رئيس الحكومة وحده الذي يبقى مسؤولاً امام رئيس الجمهورية ، وهذا الاخير ينتخب بواسطة استفتاء شعبي لمدة سبع سنوات وتتمتع السلطة التنفيذية بحق رفض اي مشروع قانون اقره المجلس الوطني كما تتمتع بحق حل المجلس المذكور .

اسبانيا
تمحضت اسبانيا بحركة اختار سياسي واسعة في هذه الحقبة من تاريخها الحديث حيث ازدهرت الفنون والآداب بكتابة وفنانين لمعوا في سماء البلاد ، أمثال ميغال اوتامونيو واورتيجا دي غاست والشعراء خوان رامون خيمينيس وفريدريكو غارسيا لوركا والموسيقار الشهير مانويل دي فاللا . وكان من جراء الضائقة الاقتصادية ان زاد الناس تأففاً من نظام الجنرال بريمو دي ريفارير الدكتاتوري ، ولم تلبث الحركة الجمهورية فيها ان طفت بعد ان اشتد ساعدها إثر الاضطرابات الاجتماعية العنيفة التي هزت البلاد واشاعت الفوضى فيها في نيسان ١٩٣١ . وتماقبت على الحكم في اسبانيا ، بين ١٩٣١ - ١٩٣٦ ، حكومات ذات ميول متضاربة : تناوحت بين تحالف اليسار بعد ان انقسموا الى اشتراكيين شيوعيين ، وجمهوريين بورجوازيين ، واشتراكيين معتدلين الذين اقرروا مجتمعين ، دستوراً ديموقراطياً علمانياً ووضعوا مشروعاً لاصلاح زراعي شامل . الا ان عملية الاصلاح هذه اعترضتها صعوبات جمة اخرت تطبيقها الامر الذي حمل الفلاحين على الثورة واخذوا يحتلون الاراضي . وجاءت

النتائج تخيب الآمال مما أدى في انتخابات عام ١٩٣٤ الى دخول المجلس اكثرية رجعية ساحقة تمثلت في الاتحاد اليميني المستقل بقيادة جيل روبلس وتوجيهاته ، والفت كتائب ميليشيا عرفت عندهم بالاحرف J. O. N. S. كانت تتنزه بالمبادئ الهتلرية والنازية ، مناهضة للماركسية وذات مطالب قومية (ضم طنجة وجبل طارق) كما أدت الى ظهور الكتائب الاسبانية بقيادة خوزه ابن بريو دي ريفيرا . وحاولت الحكومة المستندة الى احزاب اليمين خلال سنتين انتهاز سياسة انكماش مالي ، كما سمت جهودها لالغاء التشريعات الزراعية وتعديل نصوصها بإنشاء ملكية عائلية ، على الطريقة الالمانية ، لا تجزأ ولا تنقل الا للارملة او لاحد البنين ، ولا يجوز بصورة من الصور تأجيرها او رهنها ولا بيعها (الا لعائلة اخرى تكون مؤهلة هي ايضاً لمثل هذه الحيازة) . الا ان هذه السياسة التي اتسمت بالرجعية ، وقع الاضطرابات المالية التي وقعت في مقاطعة استوريا ، بالدم والنار على يد الفرقة الاجنبية وفرقة المغاربة والطيران ، كل ذلك ساعد على تشكيل جبهة شعبية في البلاد . ولما كانوا تلقوا درساً بليغاً من انهزام الاشتراكيين في فيينا ، ومن الامثلة الفرنسية التي حدثت في باريس في السادس من شباط فقد تكتل الاشتراكيون والشيوعيون ودخلوا الانتخابات العامة في ١٦ شباط ١٩٣٦ كتلة واحدة أدت بهم الى فوز مبين لاجزاب اليسار التي رجحت ٢٦٥ مقعداً ، منها ٨٨ للاشتراكيين و ١٥ للشيوعيين مما اتاح للجمهوريين العمل بنشاط لتحقيق مشروع الاصلاح الزراعي فجرى تملك ٧٥٠,٠٠٠ مزارع في مقاطعة استرامادور . وقد حل هذا الفوز الطبقات الموجهة والجيش والاكليس لاستعمال العنف ، وراح الكتائبيون والفاشيون بقيادة زعمائهم خوسيه انطونيو بريو دي ريفيرا وكالفو سوتيلو ينظمون انفسهم حربياً ويستعدون للقتال . وترأس الجنرال فرنكو حركة ثورية نشبت في ١٨ تموز ، فجاء انقلاباً كلاسيكياً أعد بكل اعتناء . الا انه لقي مقاومة شعبية مفاجئة لم تكن في الحسبان . فقد تمكنت الجماهير في برشلونة ومدريد من تجريد الجند من سلاحهم . ولم يستطع الضباط ، بعد ان تخلت عنهم وحداتهم الا الاحتفاظ بقسم ضئيل من البلاد بمساعدة الفرقة الاجنبية وكتائب المغاربة وبعض المقاطعات والجزر ، ومناطق اراغون وثافار الجبلية وقشتالة وغاليسيا ، وراح الفلاحون والعمال في كل مكان يتسلحون ، بعد ان انضم اليها ١٠ رجال الاسطول وعدد كبير من افراد الجيش بتواطؤ مع احرار البورجوازيين . وهذا الصدام بين شقي اسبانيا : شق شعبي متحرر يعصده الكاثوليك الكتولونيون والباسك ، وشق ثان يعصده رجال الدين والضباط تشد ازهم ايطاليا الفاشية والمانيا الهتلرية ، لم يلبث ان استحال الى حرب اهلية دامية هوجاء .

وفي الوقت الذي كانت تدور فيه الأعمال الحربية ، اخذت الحكومة الجمهورية في المناطق الخاضعة لنفوذها تقوم باصلاحات جذرية : فوسمت من نطاق الاصلاح الزراعي كما اخذت في تطوير الملكية الفردية الصغيرة . فقد امت في مقاطعة كتلونيا كل مشاريع الاستثمار التي يزيد عدد العمال في الواحدة على مائة عامل ، بينما اعيدت الاملاك الى اصحابها في المناطق التي سيطر

عليها الوطنيون . واخذت الدولة بعد هزيمة الجمهوريين بتنظيم البلاد على غرار التنظيم المعمول به في النظام الفاشي . فقد برهن الزعيم فرنكو على انه عسكري فطرن ، عنيد وكاثوليكي مجيش نفسه بالبغض للماسونيين وللشيوعيين . فهو يتمتع عن طريق الجيش والبوليس والادارة والمحاكم بسلطة لا حدود لها اتخذ منها اداة لتصفية الثورة واجراء مذابح في صفوف مناوئيه اثناء المعارك وبعدها ، كما ارسل الى المعتقلات مئات الالوف من الخصوم . فقد صرح منذ عام ١٩٣٧ قائلاً : « ان اسبانيا لتحذو حذو النظم الدكتاتورية كإيطاليا والمانيا ، وستعمد الى تبني الهيئات النقابية وبذلك تضع حداً نهائياً للمؤسسات الليبرالية التي سميت للشعب » . وهو في ذلك انما يعتمد على القوى التقليدية في اسبانيا : الكنيسة الاسبانية التي وضعت عام ١٩٣٧ في رسالة راعوية عامة ، الحركة الانقلابية « استفتاء مسلحاً » ، والتي احتفلت عام ١٩٢٩ « بانتصار الصليبيين » والجيش والبوليس اللذين يستنرفان لوحدهما ، نصف موازنة الدولة ، وكذلك « الكتائب » التي انصهرت فيها ، عام ١٩٣٤ وحدات الجونز . وان انضم الحزب الكارلي المعروف بروحه الرجعية الى الحزب اصبح قانون الحزب عام ١٩٢٧ ، « مصدر الوحي والقانون للحكومة الاسبانية » . والكتائب هذا الحزب الواحد الذي انصهرت فيه الدولة يمدّها بالمنصر الحكومي والاداري ، كما يضع تحت تصرفها بوليس امن سري ، يوجه الصحافة والدعاوة والتعليم ومنظمات الشباب والنقابات العمودية في هذه « الدولة الوطنية النقابية » ، وبذلك تتم لها السيطرة على الطبقة العمالية .

وهكذا خضعت اسبانيا لنظام دكتاتوري يختلف في وجوه عديدة عن النظامين الالماني والايطالي لوقوعه تحت قبضة الحزب اكثر منه تحت قبضة الجيش ، وبروحه الاكثريكية البارزة وبروحه الوطنية التي لم تكن تهتم كثيراً بالنوسع الخارجي ، وبسيطرة المصالح الزراعية دون الصناعة الكبرى . وقد جاء هذا النظام في طبيعة البلاد والعقلية الاسبانية اكثر منه في صنويه الآخرين .

اما البلدان المرتبطة بغيرها والتي تأثرت عميقاً بالازمة فقد انفلتت في باقي انحاء العالم هي الاخرى بالمبادئ الفاشية . ففي بلدان اميركا اللاتينية حيث تكاثرت حوادث الانقلاب السياسية والثورات ، قامت حركات اخذت كثيراً من ملامح الفاشية في ايطاليا والنازية في المانيا . من ذلك مثلاً « العمال المتكاهلي » في البرازيل وقمصانه الخضراء مع شارة خضراء على الساعد تذكرنا بالصليب المعقوف « والقمصان الذهبية » في المكسيك بادارة الاكليروس الذي ينعم بعطف الجنرال فرنكو ، و « الحزب الوطني للأمن العام » المعروف بعداؤه للسامية . . وقام في الأرجنتين : الحزب الوطني الاشتراكي في الأرجنتين كما قامت منظمات تسير على هذا المنوال في كل من البيرو والشيلي وكولومبيا وبناما .

العالم الرأسمالي عام ١٩٣٩

العالم الذي شهد انفجار الحرب العالمية الثانية يختلف كل الاختلاف عن هذا العالم الذي روع، قبل ذلك ، بخمس وعشرين سنة ، بالحرب العالمية الاولى .

فمنذ عام ١٩١٤ ، اشتد التطور الذي بدت معالمه تلوح في الافق سرعة ، واخذ يجعل من الرأسمالية المتنافسة في القرن التاسع عشر ، رأسمالية اكثر احتكاراً ، تحت سيطرة قبضة من الشركات الكبرى وثقت علائقها بالرأسمال المصرفي للسيطر سيطرة قامة على الانتاج وعلى الاسواق التي تشرف عليها هذه الشركات . وقد كان من تركز رأس المال بيد قلة من الناس ، ومن انضمام رأس المال المصرفي الى الرأس المال الصناعي ان غير كثيراً من تقنية الرأس المال المصرفي والوسائل التي يعتمد عليها . فالشركة المغفلة حلت محل الشركة الاسمية ذات الطابع العائلي ، و « الاتفاقات » المبرمة حلت محل المنافسة ، وسياسة الحماية الجبركية التي اخذت تشدد وتقسو اكثر فاستحوذت ، والتي انتقل امرها من يد الحكومات الى بعض هيئات اقتصادية مهددة ، حلت محل مبدأ حرية التجارة . كذلك حل محل رأسمالية ترغب في التوسع ، رأسمالية تميل الى الانكماش او الانطواء وشابه شيء كثير من الملطوسية الاقتصادية ، التي باستطاعتها وحدها - في اوقات البعبوحة - المحافظة على ارتفاع الاسعار عن طريق لجم وسائل الانتاج ، والتخفيف من طاقتها حسبما ترى . وعندما وقعت الازمة ، اضطرت حكومات الدول الرأسمالية للتدخل مباشرة . وسياسة التدخل التي ميزت الحقبة المنصرمة والتي لم يكن لتظهر الا اماماً ، وفي بعض قطاعات خاصة ، حل محلها ، منذ عام ١٩٣١ ، توجيه عام للاقتصاد الوطني هدف الى استغلال القوى الانتاجية تحت تصرفه ، استغلالاً اكثر عقلانية ، كما حرص شديد الحرص على تفادي الخفضات والهزات في تطوير الانتاج ، مستعينة على ذلك بوسائل مختلفة : كالتضييق والمناصرة ، والاستغال الكبرى ، ومراقبة المؤسسات الصناعية والمبادلات التجارية ، وسياسة التسليح . والروح الوطنية الاقتصادية المتزمتة ، كل هذه الوسائل ادت الى خلق قيار من المقايضات العقلية بين النظم الوطنية للاقتصاد . وهذه السياسة سارت عليها ونسجت على منوالها كل الحكومات ولا سيما الدول ذات النظم الدكتاتورية ، وعلى الاخص المانيا ، وطبقوا مبادئها بصورة منهجية .

غني عن القول ان الازمة التي انفجرت في الولايات المتحدة ، عام ١٩٢٩ ، سددت ضربة قاصمة للحركة الاقتصادية في العالم اجمع واخرتها ، الامر الذي احدث حركة انتفاض وبقطة في

اقتصاديات كل الدول التي تجيش بالقومية ، وهيات ، كما حدث في المانيا السبيل لظهور هتلر واستلامه السلطة في البلاد ، كما ادت الى الجهود التي بذلتها البلدان الديموقراطية للحد من مساوئها ، استنفذت قدراً كبيراً من طاقات تلك الدول وقدراتها كان بإمكانها استخدامها للصمود للتحديات التي تعرضت لها ، وهكذا مهدت الضائقة المالية الكبرى ، الى حد كبير ، الطريق امام انفجار الحرب العالمية الثانية .

وهذا التغيير لم يقتصر على البنيان الاقتصادي بل اصاب ايضاً القوى السياسية كما نراها موزعة توزيع القوى السياسية واجرى فيها تبديلاً جذرياً . فالدول الكبرى في العالم عند اعلان الحرب العالمية الاولى ، كانت : الولايات المتحدة ومانيا وبريطانيا العظمى وفرنسا وتأتي دونها درجة ومرتبة : النمسا والمجر واليابان وروسيا وايطاليا . والنظم الديموقراطية التي كانت تستند في اكثر الاحيان الى تقاليد قديمة ، كانت مزدهرة كل الازدهار ، في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا والدول السكندنافية والدول الصغرى الواقعة الى الغرب من اوروبا . اما في ما عدا هذه البلدان ، فقد كانت هذه النظم تطلع وتأخذ بالتطور كما هي الحال في المانيا حتى وفي روسيا القيصرية .

اما في عام ١٩٣٩ ، فالصورة تختلف كلياً عما كانت عليه عام ١٩١٤ والوضع اصبح غيره تماماً . ففي منزلة الدول الكبرى ، تأتي الولايات المتحدة في الطليعة ، حتى ان قوتها برزت بكثير اية دولة أخرى ، سواء أكان بانتاجها الصناعي او بمستوى العيش الرفيع الذي حققته في بلادها . فهي ارسخ دولة اجتماعياً ، كما انها رأس المال العالمي ومحوره الصناعي والمالي الاكبر . وتأتي المانيا في المرتبة الثانية من حيث القوة ، ولكن وراء الولايات المتحدة بمراحل ، يتبعها من قريب الاتحاد السوفياتي الذي يبرز قوة وقدرة اليابان ، وحتى بريطانيا العظمى وفرنسا .

وقد كشفت الازمة في المجالين الاجتماعي والسياسي المتناقضات والمفارقات التي احاطت بالديموقراطية البورجوازية ، هذا التعبير السياسي للرأسمالية الليبرالية : هذا التناقض القائم بين السلم الاجتماعي وقوى الانتاج ، والتناقض بين سيادة الجماهير السياسية وبين السيطرة الاقتصادية التي تمارسها اقلية متميزة . فالبطالة الجماهيرية الدائمة ، هذه الظاهرة الجديدة التي لم يعرفها القرن التاسع عشر ، وعدم المساواة المتزايدة في توزيع دخل المجتمع ، وتركز السلطة الاقتصادية في عدد من البيوتات آخذاً ابداً في الهبوط والنقصان ، زادت في حدة المتناقضات الاجتماعية . وراحت الجماهير ، بعد ان احسنت تنظيمها ، تحاول تطبيق مبادئ الديموقراطية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . ولاول مرة ، قامت حكومات اشتراكية او يدخلها اشتراكيون وبذلك كسروا الطوق وابطلوا الحكر الذي فرضته الطبقات الموجهة على الحكومة . والحال ، فكل نظام ديموقراطي يحتاج ، ليقوى ويرسخ في المجتمع ، الى نظام اقتصادي يأخذ بالتوسع والامتداد ، .

والحد الذي بلغه توسع الاقتصاد الرأسمالي لم يعد يسمح للطبقات الموجهة القيام بمنازلات جديدة التي عملت حتى الآن ، على تهدئة المتذمرين بعد ان رفعت من مستوى عيش الطبقة العمالية . « فمبادئ المجتمع الرأسمالي أصبحت اعجز من ان تؤمن الرفاهية الشاملة التي تقتضيها الديمقراطية » (هـ . لاسكي) . فالاستيلاء على السلطة كان له أهمية كبرى في هذا الصراع القائم بين الطبقة السائدة والطبقة المسودة . وإذا ذلك انقطع التيار الذي كان يغذي المؤسسات الديمقراطية . ففي بريطانيا العظمى وفي دول غربي أوروبا حيث كان الوضع الاقتصادي أقل تعرضاً للخضخضة ، استمرت هذه المؤسسات تعمل ضمن اطارها الرأسمالي ، مع تعرضها للشك والجدل واصابتها بالضعف عن طريق تقوية السلطة التنفيذية . أما البلدان الاخرى ، وفي اقوى البلدان الأوروبية صناعياً ، أي في ألمانيا بالذات التي اصبحت اكثر من غيرها من الهزيمة في الحرب ومن الازمة ، ومثلها إيطاليا وأوروبا الوسطى والشرقية ، اخذت الطبقة الحاكمة ترى انه لا سبيل للبقاء والحفاظ على الحياة الا بالتخلي تماماً عن هذه المؤسسات الديمقراطية . فالثورة الفاشية المضادة قضت تماماً على منظمات الطبقة العمالية القائمة ، واعتمدت سياسة محومة تدهو للتسلح ولتبسط سيطرتها الامبريالية ، كان من شأنها تعقيد المشكلات القائمة بين الدول وبين الشعوب . والنجاحات الباهرة التي حققتها سياسة اليابان في آسيا انزلت الوهن في مراكز الدول الاستعمارية ، بينما ادت ، من جهة ثانية ، الى خلخلة النظم الاجتماعية التي قامت عليها الطبقة الحاكمة في الصين . كذلك اخذت الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال تنشط وتستفحل سواء في الهند او في مستعمرات فرنسا وانكلترا وهولندا .

ومع ان النظام الرأسمالي لا يزال معمولاً به في القسم الاكبر من الكرة الارضية ، فقد اخذ يشكو الضعف وتبدو عليه امارات الوهن . ونجم عن هذا الوضع المزيد من الاصطدامات الاجتماعية التي اتخذت لها مكاناً مرموقاً واصبحت عنصراً هاماً من عناصر السياسة الخارجية واخذت تلعب دوراً بارزاً في العلاقات الدولية . ففي الوقت الذي راحت فيه الشعوب تدخل حرب عام ١٩١٤ ، راضية مرضية ، نجد الطبقات المسؤولة - التي نراها منقسمة فيما بينها عام ١٩٣٩ ، يلتأها الشك والخوف من عدم اقرار الجماهير الشعبية لحقها السياسية . فخلف الصراع الناشب بين البلدان الفاشية والبلدان الديمقراطية البرلمانية يطل علينا شبح الامبراطورية القيصريّة حيث قامت ، منذ نحو ٢٢ سنة ، دولة اشتراكية تجاهلت الازمة التي تضرس بها الجميع والتي لها من التأثير البالغ على الطبقات الحاكمة وعلى سكان المستعمرات ما يجعلها مفزعة للجميع .

القسم الثاني

العالم السوفييتي

« بينما يتراجع النظام الاقتصادي والسياسي الحر في البلدان
الرأسمالية ، نراه يزول كلياً في سدس اليابسة حيث كانت
الثورة الروسية أولى مراحل تحول اساسي في المبسادي،
الاجتاهية للحضارة الغربية » .

هـ . لاسكبي

كانت اهم نتائج الحرب العالمية الاولى الثورة الروسية — « اعظم حدث تاريخي منذ
الاصلاح ... » — لانها حطمت وحيدة العالم التي كانت شبه محقة في السنة ١٩١٣ . فتحت
قيادة الدول الاوروبية الكبرى والولايات المتحدة ، اضطرت كافة الدول « المتخلفة » اقتصادياً
وعسكرياً ، طوعاً او كرهاً ، الى اعتماد نظام اقتصادي واجتماعي واحد ، وتبني مثل عليا
واحدة وطرائق تفكير واحدة وتقنية واحدة . ثم جاءت السنة ١٩١٧ لتحداث انفصاماً
مفاجئاً . فمنذ هذا التاريخ اخذت تتكون في وجه عالم النظام الحر والرأسمالي طريقة جديدة
كل الجودة ، تختلف مبادئها الاساسية كل الاختلاف ، ستتطور وفقاً لقواعدها الخاصة . فقد
انطلقت روسيا البلشفية من اقتصاد فردي بدائي لتتحول الى دولة صناعية وعسكرية من المرتبة
الاولى . وقد استطعنا — في الصفحات السابقة — تقدير التأثير الذي كان للدولة الروسية
الجديدة على تطور العالم الرأسمالي : تأثير ايجابي محدود نسبياً اذ افسه ارغم على انكماش وعزلة
اصبحا ثابتين في بعض الاحيان ، واذا ان تدخلاته المباشرة وغير المباشرة قد انتهت في النتيجة
الى فشل ، وتأثير سلبي عظيم جداً بافقاده توازن العلاقات بين الدول ؛ فلم يسهم هذا « الفراغ »
السياسي والاقتصادي في تشويش نظام المقايضات والانتاج فحسب ، بل ميزان القوى بين
الدول ايضاً ، كما زاد من حدة التوتر بين هذه الدول وبين الطبقات الاجتماعية في كل منها .

الفصل الأول

الثورة الروسية

انهار النظام القيصري خلال ايام معدودة بفعل ضربات حركة تلقائية لم يلعب الثوار في اعدادها ، في البدء ، سوى دور محدود . فما لبثت الملكية الدستورية التي رغب زعماء الثورة الاولون في تحقيقها ان افسحت المجال لجمهورية بورجوازية تدين بالنظام الحر انهارت بدورها ، بعد اشهر قليلة ، بفعل ومن هذا النظام وافلاسها ؛ فأقدم الحزب البلشفي حينذاك على تأسيس دولة اشتراكية .

١ - النار في البيت

يفسر سرعة حدوث هذا الانهيار المحلل النظام القيصري المحللاً كلياً . فان امبراطورية نقولا الثاني ، المرتكزة الى الضغط على القوميات الخاضعة لها والى سيطرة ارستوقراطية قليلة العدد ، قد تعرضت لهزة عنيفة بفعل الهزيمة والمحاولات الثورية في السنة ١٩٠٥ ؛ ولم يتيسر توطيد السلطة الا بفضل عملية قمع حازمة سهلتها مساعدة مالية فرنسية ؛ ولكن المنازعات الداخلية استمرت في كافة المستويات ؛ وقد زادت الحرب من حدتها وجعلتها صعبة الاحتمال .

ان سياسة الترويس ، التي اعتمدتها الحكومة والكنيسة
المنازعات الاجتماعية
والقومية
الارثوذكسية والجيش ، لا حيال القوميات الغربية فحسب ،
بل حتى حيال الاوكرانيين ايضاً ، قد ثقلت وطأتها منذ
١٩٠٥ - ١٩٠٦ واقامت في وجه النظام الشعوب الموحدة الرأي ، فتسببت في كل مكان بنشأة
أحزاب قومية انفصالية الميول . كما ان تزايد عدد السكان قد ضاعف د سعار الارض ، بين
الفلاحين بينما أدى نمو الصناعة الكبرى الى قيام طبقة عمالية وفيرة العدد سهل تجمع
الصناعات ، في صفوفها ، ولادة وعي طبقي . أضف الى ذلك ان البورجوازية ، القليلة العدد

نسبياً ، لم تكن راضية بل كانت تشكو من تجبر الادارة وفسادها وعجزها ، ومن نظام بال يتجاهل مصالحها ويقيم العقوبات في طريق تقدمها .

ثم جاءت الحرب تزيد من حدة منازعات القوميات والطبقات . فالبولونيون ، الذين خاب املمهم بسبب نكث اليهود المقطوعة لهم في بيان الغراندوق نقولا ، ولتوا وجههم شطر النمسا والمانيا ، والفنلنديون وسكان البلدان البلطيقية لم يخفوا ميولهم الألمانية او الثورية ، بينما افضى تشويش الاقتصاد والمحن الشعبية والهزائم الى تفاقم الاختلافات بين الفلاحين واصحاب الاملاك ، وبين العمال والبورجوازيين ، وبين الجنود والضباط .

اذن انهار النظام شيئاً فشيئاً بدون مقاومة تقريباً تحت ضغط
الحكومة المؤقتة
العمال والجنود الثائرين ، اذ ان مستلمي زمام السلطة - باستثناء
البورجوازية
بعض اجهزة الشرطة - قد تخلوا عنه . فشكل المنتصرون

تلقائياً ، كما في السنة ١٩٠٥ ، مجلساً (سوفيات) مؤلفاً من مندوبي العمال والجنود ترأس
لجنته التنفيذية احد المنشفيك و « كرنسكي » الذي كان اشتراكياً ثورياً . وشكلت الـ « دوماء » ،
من جهتها ، حكومة مؤقتة برئاسة الامير « لفوف » وزير الداخلية .

كانت نتيجة ذلك ان زوال الملكية ، التي كان البورجوازيون والاشراف القائلون بالنظام
الحر راغبين في الابقاء عليها بغية اعادة الانضباط العسكري والنظام الاجتماعي ، افسح المجال
لنظام ثنوي تقابلت فيه حكومة مؤقتة « شرعية » تمثل بورجوازية الاحرار دون ان تتمتع
بالسلطة اللازمة ، ومجلس السوفيات النشيط والقوي الذي يضغط عليها ويتعاطم تأثيره بقيام
مجالس السوفيات حتى في اصغر القرى . فحققت الحكومة المؤقتة اصلاحات ادخلت الى روسيا
الحريات الكلاسيكية التي تنعم بها الدول الغربية : استقلال الكنيسة الارثوذكسية ، تعيين
المحلفين في المحاكم ، مجالس ادارية محلية منتخبة بالاقتراع العام ؛ وحددت ساعات العمل بثمان
في اليوم ، ولكنها تشبثت بمبدأ « روسيا واحدة ممتنعة التجزؤ » ولم تعترف بالاستقلال
بولونيا ، وواصلت الحرب ، وأرجأت اصلاح الزراعة وقربت من الطبقات الحاكمة القديمة .
فسهل موقفها هذا نجاحات حزب البولشفيك الذي استمال الشعب ببرنامجه الاصلاحى العاجل :
سلم ، حرية القوميات ، انتزاع الاراضي من مالكيها وتأميم الارض والمصارف والمشاريع
الكبرى ، رقابة عمالية على الانتاج . فجاءت ثورة تشرين الاول ، التي كانت دون ثورة آذار
إراقة للدماء الى حد بعيد ، تسقط حكومة كرنسكي ، الذي تحلى عنه كافة من كان يعتبرهم
أنصاره ، والسكان يشاهدون ما يحدث بلا مبالة .

اخذ كافة المعارضين ، انصار الحكومة المؤقتة ومقاوموها ،
طليعة اعمال
والاشتراكيون والضباط يجمعون شملهم . ورفضت لجنة انقاذ
الحكومة البلشفيكية
الوطن والثورة ، المؤلفة من بعض اعضاء مجلس بتروغراد
البلدي ، ولجان اخرى بمائلة تأسست في المدن الهامة ، الاعتراف بحكومة لينين . فلم يكن

للحكومة الجديدة أية وسيلة عمل في مثل هذا الجو من الفوضى الغريبة . ولكنها ، على الرغم من ذلك ، تصرفت بحزم وجرأة احبطا تدابير خصومها المتحالفين . فالتخذت بسرعة ، على التوالي ، تدابير كثيرة بالغة الاهمية : نداء الى المتحاربين من اجل صلح مستعجل ، التغلي مجانا عن الاراضي للفلاحين ، وفي كانون الثاني من السنة ١٩١٨ ، المناداة بـ « اعلان حقوق شعوب روسيا » الذي اعدته ستالين مفوض الشعب الجديد للقوميات ، والذي بني على « سياسة تحالف حرّ وصادق بين شعوب روسيا » ، ثم « نداء للشعوب الاسلامية العمالية في روسيا والشرق » ، وصهر مجالس سوفيات الفلاحين وسوفيات العمال والجنود ، واخيراً حل الجمعية التأسيسية المنتخبة في تشرين الثاني بعد ان اقرت قانوناً زراعياً . وحل الحزب بمناضليه محل كل الموظفين الذين بذلوا جهدهم لشلّ نشاطه ، مزيلا بذلك كل ما كان من شأنه اطالة بقاء جهاز الدولة القديم وتقاليده . وفي تموز من السنة ١٩١٨ تبنى المؤتمر الخامس لمجالس السوفيات دستوراً يكرس النظام المعمول به منذ عدة اشهر . فكانت دستور كفاح احظى البروليتاريا ، السند الرئيسي للنظام : ممثل لـ ٢٥٠٠٠ نسمة من سكان المدن مقابل ممثل لـ ١٢٥٠٠٠ نسمة من سكان الارياف ، اقتراع عام على عدة درجات يتيح معرفة المنتخبين معرفة فضلى ، حرمان الفئات المشتبه فيها بتعلقها بالنظام القديم من حق التصويت : النبلاء ، اعضاء الاكليروس ، ارباب العمل ، السياسيون القدماء . واسندت السلطة الى مجالس عدة تتفاوت شأناً وتؤلف هرماً يرتكز في قاعدته الى مجالس سوفيات المدن او القرى المنتخبة وحدها بالاقتراع المباشر ؛ وفي القمة ، المؤتمر الاعلى الشامل لمجالس السوفيات الذي ينتخب لجنة قومية تنفيذية يفوض اليها بكافة سلطاته في الفترات الممتدة بين دورات التشامه . وتعين مفوضي الشعب الذين تسند اليهم السلطة التنفيذية . هذه هي « جمهورية مجالس سوفيات مندوبي العمال والفلاحين والجنود » ، ولكنها ابعد من ان تكون ثابتة الاركان اذ انها اجتازت ازمة رهيبه تخللتها حرب اهلية وحرب خارجية ولم تنته الا في السنة ١٩٢٢ .

لم يواجه مفوضو الشعب الصعوبات المادية الكبرى الناجمة عن تشوش
 الاقتصاد وانهيائه ، والمخلال الجهاز الحكومي والاداري ، ومعارضة
 الطبقات الحاكمة القديمة والاطر الاجتماعية القديمة فحسب ؛ بل
 توجب عليهم مجابهة حرب اهلية رهيبه نهضت بها عناصر مسلحة ساندتها الحلفاء القدماء ،
 وحتى حرب خارجية حقيقية أيضاً .

فمنذ ان انتقلت السيطرة الى العناصر العازمة على عقد الصلح ، وقفت الحكومات الخليفة
 منها ، وقفاً عدائياً . وبموجب معاهدة « برست - ليتوفسك » التي اقتطعت من روسيا اكثر
 اراضيها سكاناً وثروات طبيعية ، احتل الالمان اوكرانيا الغنية بالحنطة حيث ساندوا حكومة
 « سكورا بادسكي » الانفصالية ؛ وانزلوا كذلك في فنلندا جيوشاً ساعدت القسايد « مانوهايم »
 على سحق الحكومة البلشفية التي كانت قد تولت الامور فيها ؛ ولبوا نداء الجمهورية المنشفيكية

التي تأسست في جيورجيا بأسراعهم في ارسال الجيوش اليها، بينما كان الاقراك يدخلون القفقاس وباكو ويحتلون اذربيجان ويقومون بدعارة طورانية شاملة في تركستان وحتى في القرم. فكان ان الامبراطوريات الوسطى قد سلخت بذلك عن الاراضي الروسية طريفة تمتد من فنلندا الى قزوين فوضعت ايديها على خير الاراضي واوفر المناجم والصناعات ثروة وبتترول روسيا القديمة .

احتج الحلفاء على هذه « الخيانة » وسعوا لاعادة حكم يدخل روسيا الحرب مرة اخرى ويميد انشاء جبهة في الشرق ، ويضع حداً للدعارة البلشفية في الخارج ويعترف بالديون التي عقدتها الحكومة القيصرية ويحترم الممتلكات الاجنبية . فكان هذا منطلق سياسة التدخل التي تحولت تدريجياً ، بعد هزيمة المانيا ، الى سياسة حرب مباشرة تستهدف اسقاط النظام الجديد . وقد تميزت هذه السياسة اما بانزال جيوش حليفة في الاراضي الروسية ، واما بمساعدة « الروس البيض » المحافظين على اختلاف ميولهم ، والاشتراكيين الثوريين والمنشفيك ، انصار النظام القديم وانصار النظام البرلماني الحر ، وانصار القوميات ومعارض استقلالها ، الراغبين جميعاً في إعادة وحدة روسيا ، بارسال الاسلحة والتجهيزات والاموال والبعثات العسكرية اليهم .

احتل البريطانيون مراكزهم على شواطئ بحر قزوين ، واقاموا حكومة منشفيكية - اشتراكية - ثورية في اشكباد واستولوا على مرو . وفي الشمال انزلوا جيوشاً في مورمانسك واركنجلسك بغية اهابة الجيوش الالمانية الموجودة في فنلندا . وفي الشرق انزلت جيوش يابانية الى البر في فلاديفوستوك بمساعدة جميع الجيوش التشيكوسلوفاكية المؤلفة من جنود فارين او من اسرى حرب قدماء يذسحبون نحو شاطئ المحيط الهادىء للذهاب الى فرنسا والاشتراك في الحرب .

الحكومات المناهضة للحكومة البلشفية

في الوقت نفسه الذي ابتدأ فيه هذا التدخل المباشر ، ساعد الحلفاء مناهضي الحكم البلشفية الذين تنظموا في الداخل ولا سيما في الولايات الدائرية . فقامت ولايات ثائرة مستقلة قلصت الى حد بعيد الاراضي الخاضعة خضوعاً فعلياً لسلطة حكومة موسكو (شكل ١١) : ثورة « سافتكوف » في « ياروسلاف » في شهر تموز ، تنظيم جيش مناهض للحكم البلشفية في اراضي قوزاق ال « دون » بقيادة « كورنيلوف » و « الكسياف » من بعده ، قيام حكومة « بيضاء » في اركنجلسك ؛ وفي الوقت نفسه اوقف الجنود التشيكوسلوفاكيون انسحابهم وعادوا واتجهوا شطر الغرب واحتلوا سامارا وقازان . وفي ايلول تألفت في « أومسك » حكومة اشتراكية ثورية . ثم أتاح عقد الهدنة في ١١ تشرين الثاني تدخل الحلفاء بنشاط وقوة : نزلت جيوش فرنسية في « اوديسا » ، وفي شهر كانون الاول من السنة ١٩١٨ استولى جنود فرنسيون وبولونيون ويونانيون على طريفة ساحلية حول البحر الاسود يناهز

عرضها ١٥٠ كيلومتراً . ومن جهة أخرى قلب بعض ضباط سيبيريا حكومة اومسك وقادوا بالاميرال « كولتشاك » ، رئيساً اعظم لروسيا ، وتحقق توحيد النضال ضد البلشفيك : فان دنيكين الذي خلف « الكسياف » في قيادة جيوش « كوبان » اعترف بسلطة كولتشاك . وقد كتب كليمنصو في ٢١ كانون الاول : « ان مخطط عمل الحلفاء يستهدف محاصرة البلشفيك اقتصادياً وتنظيم الامن على ايدي العناصر الروسية » . فنفذ البرنامج في اوائل السنة ١٩١٩ وخلال الاشهر الاولى منها ؛ ففي الشرق توفق الاميرال كولتشاك ، بمشورة القائدين « جانين » و « نوكس » ، الى ارغام البلشفيك على الانسحاب نحو الفولغا . وتوفق القائد « يودنيتش » ، الذي جهزه البريطانيون بالاعتدة ، الى الاستيلاء على بسكوف وبسوخ مشارف يتروغراد ، كما ان دنيكين هدد موسكو بفضل فرقة فرسانه المختارة ؛ ولكنه منذ اواخر السنة ١٩١٩ ارتد الى الوراء امام الفرسان الحمر وتخلى عنه القوزاق كما تخلى الاستونيون عن يودنيتش . وفي اوائل السنة ١٩٢٠ كان الانسحاب عاماً . فقد ارغمت جيوش كولتشاك على الهرب سيراً على الاقدام او بواسطة المزالج الى سيبيريا ، وقتل الاميرال رمياً بالرصاص منذ شهر شباط . كما ان دنيكين ، الذي حل « رانجل » محله ، قد عاد يجهش الى القرم التي سيجلو عنها في شهر تشرين الثاني . وجاء التهديد الاخير من بولونيا التي قامت بهجوم في اوكرانيا ، فاستولت على كييف في شهر نوار ، ولحقن جيوشها ردت الى الورا وغزيت بولونيا وهددت فارصوفيا ، فأنفذها هجوم معاكس في شهر آب ورقعت في شهر تشرين الاول الخطوط الكبرى لمعالجة الصلح التي ستعقد في « ربغا » . وفي اوائل السنة ١٩٢١ توقفت الحرب الاهلية والحرب الخارجية وابيدت الجيوش البيضاء او نفيت ، وفي السنة نفسها سقطت جمهورية جيورجيا المنشفيكية التي كان الحلفاء قد اعترفوا بها اعترافاً قانونياً . وحين جلا اليابانيون ، تحت ضغط البريطانيين والاميركيين ، عن الولاية البحرية في شهر ايلول من السنة ١٩٢٢ ، انهار الحكم الابيض في جمهورية الشرق الأقصى التي اعيدت اراضيها الى الوحدة الروسية .

اذن حالف النصر الحكم البلشفيكي . أما اسباب نصره فكثيرة ومتنوعة . فشل التدخل
فالحلفاء الذين حاربوه توخوا اهدافاً متناقضة احياناً ، كما ان الرئيس
ولسون ، الذي عارض كل تدبير من شأنه النيل من وحدة الاراضي الروسية قد كبج بصورة
دائمة جماع القائلين بوجوب التدخل . اصف الى ذلك من جهة ثانية حوادث العصيان والفرار
في وسط الجيوش التي ملت الاستمرار في الحرب ؛ ووقوف العمال الفرنسيين والبريطانيين موقفاً
عدائياً صريحاً من هذه السياسة ؛ اعتراضات الاتحاد العام للعمل والحزب الاشتراكي الفرنسي ،
واعمال الشغب والاضرابات في المدن العمالية الانكليزية ، وتبني حزب العمال هذا الشعار :
« لا تمسوا روسيا » . واقتضى اخيراً إرسال جيوش الى الهند ، واورلندا ، ومقاومة الثورة
الهنغارية ، كما ان الاضطرابات في المانيا والحشية من اعراض الحكومة الالمانية عن توقيع معاهدة
الصلح قد حدت بالحلفاء الى الفطنة والحكمة . زد على ذلك ان الحملة العسكرية تستلزم ، كي

تكون مجدية ، ٤٠٠.٠٠٠ رجل لم تكن تعبثهم لهذه الغاية موضوع بحث . واخيراً اقتنع انصار إعادة بناء أوروبا في اسرع وقت ممكن ، ومنهم العديد من رجال الاعمال البريطانيين ، بانها عملية مستحيلة اذا ابقيت روسيا على انفراد . وكان من شأن مساعيهم النافذة من اجل إعادة العلاقات الاقتصادية بكافة البلدان ان ضعفت سياسة التدخل . فتخلى الحلفاء من ثم عن التدخل المباشر ، وجعلوا عن اوديسا والقفقاس ، واعتمدوا سياسة الحجر الصحي .

اما مناهضو البلشفيكية الروس ، فكانوا هم ايضاً ضعفاء ومنقسمين :
 مذبذبة
 فالى اليسار ممثل اعظم قوة شعبية شأنها الاشتراكيون الثوريون
 الثورة المعاكسة
 والمنتشفيك ، ولكنهم اناطوا الاصلاح الزراعي باقتراح جمعية تأسيسية .

والى اليمين حيث عدد الضباط الشباب لم يكن مرتفعاً ، كانت القوة الى جانب عناصر اليمين واقصى اليمين : كبار الملاكين ، وكبار الموظفين ، ولا سيما الضباط ، وجلهم ملكيون ، الذين لم يتراجعوا عن اعمال العنف في سبيل إزاحة خصومهم واقامة حكومات دكتاتورية . وهو هذا الموقف الهجومي تقفه الطبقات الحاكمة القديمة ما حصدوا بالطبقات الشعبية الى الالتحاق بالبلشفيكية . ففي الاقاليم الخاضعة للحكومات المناهضة للبلشفيكية استعاد الملاكون الاراضي السقي انتزعت منهم وحاولوا استعادة سلطتهم على « فلاحهم » ، وكان العمال المشتبّه ، دون برهان ، يمولهم البلشفيكية ، موضوع مراقبة وعرضة للتوقيف ، فافتقرت من ثم هذه الحكومات الى مرتكز شعبي ، ولم تتمكن في يوم من الايام من تعبئة جيوش على بعض الأهمية ؛ لا بل انفجرت ثورات قروية هائلة ، حين تألفت وراء جيوش كولتشاك ودينيكين زمر انصار ميالة الى مجالس السوقيات او زمر فوضوية فقط كزمر « ماكنو » في اوكرانيا ؛ وجساعات القوميات اخيراً تقف في وجه سياستهم التوحيدية . فان انتصارات يودنيتش الاولى قد احرزت بفضل مساعدة الاستونيين ، ولكن حين رأى هؤلاء ان انتصاره سوف يخضعهم مرة اخرى للسيطرة الروسية ، احبطوا هجومه الذي انتهى الى الفشل ؛ والسبب عينه تحلى قوزاق الدون وكوبان و« ترك » عن كراسنوف ودينيكين ؛ وفي اوكرانيا وقف السكان منهم موقفاً عدائياً دائماً ، ولم يقاوم « بتليورا » البلشفيك مقاومته لمناهضتهم . زد على ذلك ان غطرسة القادة وجلهم وتحكمهم وتقصيرهم ، وما سيطر على ادارتهم وقياداتهم العسكرية من فوضى وتبذير وفساد ، كل ذلك قد ابعد عنهم السكان ، لا سيما وقد ظهروا لهم وكأنهم عملاء الاجنبي . فالهجوم البولوني بصورة خاصة وغزو اوكرانيا قد اثارا شعوراً وطنياً متأججا انضم بتأثيره الى الجيش الأحمر القائد بروسيلوف ، القائد العام الاخير للجيش القديم ، والعديد من الضباط القيصريين .

وفي وجه « البيض » المنقسمين ، انتصرت الحكومة البلشفيكية بفضل عزم لينين ومعاونيه وذكاؤهم ؛ وان سلطتها المسلم بها قد اعطت الجيوش التي قامت بعملياتها في مثل هذه المساحات الشاسعة وحدة عمل عجز خصومها عن تحقيقها . وقد طمأنت سياسة السوقيات الاتحادية القوميات وسياسة الحكومة الزراعية الفلاحين ، بينما انطوى برنامج البيض على العودة الى

«الوحدة» وعلى إعادة الاراضي الى مالكيها السابقين ، وبدا النظام الجديد اخيراً وكأنه الذائد عن حياض الوطن ضد حلفاء الاجنبي. وقد دعم هذا الموقف المعنوي القوي تنظيم الجيش الاحمر الذي تألف ، في صيف السنة ١٩١٨ ، من جنود قدماء وعيال شباب وفلاحين استلم زمام قيادتهم ضباط من بينهم او من الجيش القديم نفسه . فان هؤلاء الجنود والفلاحين الذين سبق لهم ، منذ اشهر قليلة ، وولوا الادبار عن الجبهة الالمانية ، ولاذوا بالفرار ، ورفضوا القتال ، قد قبلوا بان يجندوا مرة اخرى حين ادرهكو اهمية هذا الصراع ضد عودة قوى الماضي . ولا عجب بعد ذلك اذا ما ارتفع عدد افراد القوى المسلحة من ٣٥٠.٠٠٠ في تشرين الاول من السنة ١٩١٨ الى ١.٥٠٠.٠٠٠ في ايار من السنة ١٩١٩ . وحين اقترب يودنييتش من بتروغراد وبلغت جيوش دنيكين «اوريل» حمل عمال المصانع السلاح وتجنّدوا وعبأ الحزب الشيوعي في اوكرانيا ٩٠٪ من عماله وارسلهم للاشتراك في القتال . فكان الجيش الاحمر متفوقاً هداً ومناقبية ، وقد استفاد بالاضافة الى ذلك من مركزه الوسطي ، اي من قدرته على المناورة في الخطوط الداخلية ، ومن وسائل نقل فضلى .

انتهت الحملة على البلشفية الى الفشل اذ ان القوى الحليفة كانت اقل نتائج التدخل والحرب الاهلية عدداً من ان تلعب دوراً حاسماً ، و «الحكومات» المساعدة ، المحدثه ، والمؤلفة تأليفاً صنعياً في بعض الاحيان ، قد برهنت عن عجزها . فهي لم تتقدم يوماً من السكان الا ببرنامج ملكية دستورية يكتنفه الغموض ، بينما نم سلوكها عن تصميمها على إعادة النظام الاجتماعي القديم .

اطال التدخل امس الحرب الاهلية وزاد في تفشي الفوضى الادارية واغرق البلاد ، ولا سيما اوكرانيا وسيبيريا ، في بلبلة لم تسمع بها اذن من قبل . فكانت نتيجة الحرب الاقتصادية والحرب الخارجية ، طيلة ثلاث سنوات ، مزبداً من السلب والتقتيل والنهب والبؤس والدمار في كافة الاراضي الروسية .

اختار المهزومون المنفى : فان الروس البيض على اختلاف نزعاتهم ، ويناhez عددهم المليون نسمة بين ارستوقراطيين وضباط وصناعيين وتجار وممثلي طبقات الاحرار وافراد جيوش رانجل وكولتشاك ، ورجال فكر ، واشتراكيين - ثوريين ، وجيورجيين واوكرانيين ، قد اقاموا في منشوريا والصين وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ويوغوسلافيا وكافة انحاء الشرق واميركا ، وفرنسا بنوع خاص ، متكيفين جهد المستطاع وفاقاً لظروفهم الجديدة ، وغارقين احياناً في اسوأ حالات البؤس . وقد انقسموا سياسياً الى فئات متعددة حمل بعضها البعض مسؤولية فشل الثورة المعاكسة وتبادلت تهم الخيانة ، ولكنهم ، على الرغم من ذلك ، اثروا على الحكومات وعلى شطر من الرأي العام في البلدان التي لجأوا اليها ، تأثيراً محبيراً وطد العداء ضد روسيا البلشفية .

لذلك تركت الحرب الاهلية اثرها العميق حتى بعد زوال الدمار الذي خلفته وراها . فان سياسة التدخل وتأثير المهاجرين على الحكومات قد اثبتت للسوفيات تصميم العالم الرأسمالي على

قلب نظامهم بكل وسيلة ممكنة ، وهذا هو مرد حذرهم امام كل تكتل وخوفهم من التطويق والحصار الذي سيرافقهم ابداً . وبسبب عزلتهم التي فرضها عليهم نظامهم الاجتماعي الجديد وحصار اعدائهم الحاقدين المحيطين بهم ، سيصادفون صعوبات جمة في اعادة الحياة الى اقتصادهم ، وسوف يعوج تطورهم الداخلي الى حد بعيد بفعل اضطرارهم الى تجهيز وابقاء آلة حربية قوية مستعدة لمواجهة كافة التهديدات ، وبفعل حرصهم على ملاشاة كل معارضة من شأنها اضعاف طاقات الامة وعزمهم على الدفاع عن النظام . وليست بعض ميزات الدكتاتورية سوى نتيجة التدخل الحليف وذيله .

٢ - الشيوعية الحربية والسياسة الاقتصادية الجديدة

١٩٢١ - ١٩٢٤

اقتضى عشر سنوات لانتقال النظام البلشفيكي من الاقتصاد الرأسمالي الى الاشتراكية . فالطبقات الحاكمة القديمة لم تفقد قوتها الاقتصادية والسياسية فحسب ، بل زالت بمعظمها من الوجود مادياً . وصودرت اراضيها ومصانعها وكل الرأسمال الاجنبي . فبدت الظروف من ثم مؤاتية لمراقبة وادارة الانتاج وللسيطرة على مفاتيح الاقتصاد والمصارف ووسائل النقل . ولكن روسيا كانت اكثر البلدان الاوروبية تخلفاً في حقل الصناعة ، من حيث ان المزارعين كانوا يمثلون ٨٠٪ على الاقل من مجموع السكان (نسبة اوروبا الغربية حوالي السنة ١٨٠٠) ، والطبقة العمالية ، التي كانت الركن الرئيس للعزب البلشفيكي ، لم تمثل سوى اقلية ضئيلة ، واذا وقف ملايين الفلاحين في وجه « البيض » ببسالة ، فهم لم يفعلوا ذلك من اجل السوفييات ، بل لانهم كانوا عالمين بأن هزيمة البلشفيك سوف تفقدهم الارض التي حصلوا عليها .

ولذلك ادرك البلشفيك الحاجة الى مرحلة انتقالية تؤمن
مرحلة الانتقال
ازالة الخراب الذي تركته الحرب الخارجية والحرب الأهلية وتعد
التي تكلم عنها لينين
الرأي العام لبناء الاشتراكية .

خلال اشهر الثورة الاولى . اشبعت التدابير المعتمدة ، على الفور ، رغائب الفلاحين والعمال والجنود ، ولكن واحداً منها لم يرتد طابع الاشتراكية او الشيوعية المميز ؛ فقد نادى بالكثير منها بعض البورجوازيين الراديكاليين . فلم يواجه لينين من ثم - على الفور - اشتراكية وسائل الانتاج وانتزاع املاك الرأسماليين ، بل رقابة الدولة عن كسب على مراكز الاقتصاد الاساسية ، أعني بها المصارف ، فـان هذه الأخيرة سوف تؤمم ، كما ستؤمم شركات التأمين والشركات الاحتكارية (سكر ، بترول ، فحم حجري ، صناعة المعادن) ، ويرغم الصناعيون والتجار على الاتحاد في نقابات والتخلي عن السر التجاري ، ويجمع السكان جماعات استهلاكية . ولم يكن المقصود من ثم برنامجاً اشتراكياً ، اعتبر سابقاً لوانه ، بل نظاماً انتقالياً معداً لأن يؤدي الى الاشتراكية التي لا يمكن تحقيقها ما لم يستطع العمال تأمين المشاريع بأنفسهم ، وما لم يع سواد

السكان « الحاجة الملحة الى ثورة اشتراكية » .

وزاد من عزم لينين على السير في طريق الفطنة هذه اعتقاده بأن من شأن الثورة الأوروبية الشاملة وحدها ان تتيح لروسيا تحويل النظام الرأسمالي الى نظام اشتراكي . وهو المخطط الذي تعتمد عليه الطبقة الرأسمالية ، كما لفت الانتباه الى ذلك ، ما ارجعه على الشروع في اصلاحات اقتصادية عميقة الجذور قبل ان ينوي القيام بها . فان هذه السياسة كانت تفترض تعاوان الطبقات المتملكة ، والموظفين القدماء ، والفنيين البورجوازيين . والحال رغبت كل هذه القيادة الاقتصادية وسواد المثقفين في جعل كل حكم مستحيلاً وارغام رجال النظام الجديد على الانسحاب ، فقاطعت النظام . لذلك كان من الصعوبة بمكان تنفيذ التدابير المقررة خلال الاسابيع التي تلت الثورة والمدخلة بعد ذلك في قانون العمل الذي صدر في السنة ١٩١٨ : فرض العمل على كافة المواطنين (« من لا يعمل لا يأكل ») ، رقابة عمالية على الصناعة ، تأمين المصارف والارض والتجارة الخارجية ، تنظيم تعاونيات استهلاكية ، مصادرة الاملاك الكبرى دون تعويض ، الغاء حق الملكية العقارية ونقله الى الدولة ، نقل حق التمتع بالارض الى أولئك الذين يحرقونها بأيديهم وتحريم كل عمل زراعي مأجور . ونص القانون على تأليف لجان زراعية من صغار الفلاحين ومتوسطيهم تكون مهمتها مراقبة التقسيم .

الا ان تلف الآلات وسوء حالة وسائل النقل قد حالاً دون استثمار الارض استثماراً معقولاً ومنظماً ، وأرباب العمل الذين ما زالوا يمتلكون مشاريعهم ساندوا الحركات المناهضة للبلشفيكية وأثاروا ارتياب العمال الذين اهتموم بالتخريب . وعلى الرغم من تدني عدد سكان المدن الكبرى الى أكثر من نصفه في بتروغراد ، و ٤٥٪ في موسكو ، و ٣٣٪ في عواصم اربعين ولاية ، فان تموينهم وتموين الجيش قد اثارا شجوناً كبيراً كادت تقضي على النتائج المرتقبة من التدابير المتخذة . وان الحكم الجديد ، الذي حرم من آلة جباية الضرائب القديمة ، لم يستطع تمويل المدن والجيش الا عن طريق المصادرة في الارياف . فلما كان تموين المدن مؤمناً من قبل بفائض انتاج الاملاك الكبرى ، افقد توزيع هذه الاخيرة أسواق المدن ٣/٤ القمح الذي يرد عليها . لذلك توجبت المصادرة .

اما الانتاج الصناعي فقد تأخر تأخراً محزناً : ففي السنة ١٩٢٠ لم يبلغ انتاج الحديد المصبوب سوى ٢٥٪ من معدله في السنة ١٩١٣ ، وانتاج الفولاذ سوى ٤٪ ، وانتاج معامل القطن سوى ٥٪ ، وانتاج معامل السكر سوى ٥٨٪ ، ولم تواز قيمة البضائع المصنوعة المسجلة للاستهلاك سوى ثمنها في السنة ١٩١٢ . وكانت نتيجة التعبئة وفقدان العديد من العمال ابان الحرب ، ونزوح الكثير من الجياع الى الارياف ، انخفاض عدد العمال ٢٤٪ بالنسبة للمجموع ، و ٣٧٪ في اعمال الخطوط الحديدية ، و ٢٤٪ في اعمال البناء .

شيوعية الحرب في مثل هذه الظروف اعتمدت التدابير التي تميز ما دعي به شيوعية الحرب ، . فقد استهدفت هذه الاخيرة تنظيم الاستهلاك والانتاج تنظيمًا دقيقًا ملزمًا في بلاد محاصرة ، ، ولكنها احدثت في نظام الاقتصاد تغييرات نهائية . فهناك اولاً تأمين كافة المشاريع التي تستخدم خمسة عمال على الاقل ، اذا كان لديها محرك واحد ، وعشرة عمال في الحالات الاخرى . وهذا يعني انتزاع ملكية الصناعة الكبرى ومعظم المشاريع الصغرى والمتوسطة ، واستبدال مجرد الرقابة العمالية بالادارة العمالية ، واسناد ادارة كل مشروع الى مدير تعينه النقابات ويعاونه مجلس عمالي منتخب ، وتنظيم انتاج كل فرع من فروع الصناعة الى ادارات مركزية . فأحدثت حينذاك ادارة حصر الحبوب الرسمية و « لجان الفلاحين الفقراء » المكلفة معارضة النفوذ السيامي الذي كان للزراعيين الميسورين من اصحاب الماشية والمعدات والمحرضين على العصيان والمقاومة ، ومصادرة مخازن الحنطة من الفلاحين الاثرياء . واسندت الى هذه اللجان كذلك مهمة توزيع البذار والتجهيزات الزراعية ، وتحديد الاسعار والاجور ، ومراقبة التعاوانيات والاسواق . واخذت بتنظيم اخيراً ، كلياً او جزئياً ، مزارع جماعية للانتاج والاستهلاك لم يجاوز عددها ، في السنة ١٩٢١ ، ١٪ من كافة الاستثمارات القروية .

الا ان الحرب التي عاثت فساداً ، منذ ست سنوات ، في اغنى الاراضي الزراعية (اوكرانيا) ، لم تخلف فيها سوى الخراب والدمار ؛ فتوجب اللجوء الى فائض انتاج الفلاحين المتوسطين والفقراء والاقتطاع من مؤنهم العائلية ، مما اثار استياءهم وجعلهم يشورون على اعمال المصادرة وينكشون على انفسهم ؛ فاجتمعوا عن انتاج كميات تفوق ما يستلزمه استهلاكهم الشخصي ، لا سيما وقد استحال عليهم الحصول على الادوات المنتجة في المصانع والبتروول والصابون التي كانوا بحاجة اليها ؛ وانخفضت المساحات المزروعة من ثم ٣٠٪ ، ولم يبلغ محصول السنة ١٩٢٠ سوى ثلثي محصول السنة ١٩١٧ ونصف محصول السنة ١٩١٣ . وبعد ان تخلص الفلاحون ، بفضل هزيمة البيض ، من خطر فقدان الارض وعودة النظام القديم ، وقفوا آنذاك من الحكومة موقفاً معادياً . وبلغ اخيراً من زيادة التضخم المالي ان هذه الاخيرة حاولت جهد المستطاع الحد من دور النقد بتنظيمها ، بين العمال ومستخدمي الدولة ، طريقة معادلة مجانية للخدمات المتمثلة ببطاقات خاصة تؤمن المقايضة والدفع عيناً دون ان توقف ، من جهة ثانية ، تيار التضخم وارتفاع الاسعار الجنوني ؛ فدفعت الاجور عيناً ، وسار النقد ، الذي تزايد انخفاض قيمته يوماً بعد يوم ، في طريق التلاشي والزوال .

وهكذا امسى الاقتصاد السوفياتي اقتصاداً طبيعياً ، بفعل تفكك المجتمع والقضاء على القوى المنتجة وندرة المحاصيل واليد العاملة . ولكن مقاطعة خطيرة قامت بين الارياف والمدن ، فصرف النظر عن شيوعية الحرب .

في الوقت الذي انتهت فيه الحرب الأهلية ، وجه النداء الى المبادأة الشخصية من اجل اعادة بنساء الاقتصاد ؛ فاستبدلت المصادرات بالضريبة العينية ، وشجعت نهضة الصناعة الصغرى الضرورية لتمكين

الفلاحين من تنمية انتاجهم ، واعيدت معها الرأسمالية الى حدمها . انه « انكفاء استراتيجي » لم يكن سوى حيلة مؤقتة ، لان جزءاً من تدابير شيوعية الحرب سيعتمد مرة اخرى وسوف يصبح عنصراً اساسياً من عناصر الخطة الخمسية (تأميم ، رقابة الصناعة ، تعبئة العمل) ؛ ولكن تدابير اخرى تتعلق بالشؤون المالية والنقد قد صرف النظر عنها نهائياً . ووضع نظام اقتصاد مختلط صادرت الدولة بموجبه قطاعاً هاماً يشمل وسائل النقل والمصارف والتجارة الخارجية والصناعة الكبرى والمتوسطة . وقد استخدمت مشاريع الدولة هذه من جهة ثانية ٨٤,٥ ٪ من مجموع اليد العاملة انتجت ٩٢,٤ ٪ من الانتاج النقدي ، بينما انتج اقل من ١٥ ٪ من اليد العاملة المأجورة ٢,٧ ٪ منه في التعاوانيات ، وفرت المشاريع الخاصة - ولا سيما التغذية والجلود - ٤,٩ ٪ من قيمة البضائع بواسطة ٢ ٪ فقط من العمال . فيتضح من ثم ان القطاع الصناعي الذي بقي حراً كان ضيقاً جداً .

ان السياسة الاقتصادية الجديدة التي اصبحت سارية المفعول في شهر اذار من السنة ١٩٢١ كانت في جوهرها تنازلاً للفلاحين والمنتجين الذين مست الحاجة الى ترغيبهم في الانتاج . فقد خففت وطأة الضرائب ، وكان للفلاح ، بعد تسديدها ، ملء الحرية في بيع باقي حصيده في الاسواق ؛ وعمل مجدداً ، في الوقت نفسه ، بالاقتصاد النقدي ؛ وألغيت المقايضات المباشرة الالزامية ، وأجيز لصغار الصناعيين اليدويين - على غرار الفلاحين - بيع مصنوعاتهم بحرية ؛ واعاد مصرف الدولة ، الذي تأسس في تشرين الاول ، الحسابات الجارية ، والفني تحديد المبالغ المالية الممكنة اقتناؤها ، وأجيز انتقال الاراضي بالارث ، وحظّر بيع العقارات وسمح بتأجيرها ، واجيز اخيراً استخدام العمال المأجورين . وفي السنة ١٩٢٤ استبدلت الضريبة العينية بالضريبة النقدية ، وأوقف قياس التضخم باصدار نقد جديد اطلق عليه اسم « تشرفونتز » .

وانسجاماً مع مبادئ السياسة الاقتصادية الجديدة ، لم يعد قانون العمل ، الصادر في السنة ١٩٢٢ ، مبنياً على الزامية العمل . (التي يؤكدها دستور السنة ١٩٢٥ مع ذلك) ؛ فهو قد اوقف العمل بها بالنسبة لشطر كبير من السكان ، ملفياً « عملياً » ان لم يكن قانوناً ، احد المبادئ الاساسية التي عمل بها في الفترة السابقة ، وعاد الى بعض مفاهيم الاقتصاد الرأسمالي ، فاعتبر عقد العمل بمثابة عقد بيع لطاقة العمل ، وحددت الاجور باتفاقات جماعية تعقد بين النقابات وارباب الاعمال ، وواجه القانون حداً ادنى من المكافأة وحماية العامل معاً ونص في الوقت نفسه على دفع الاجور عن ساعات العمل والقطع المنجزة .

اما الجدة الكبرى في السياسة الاقتصادية الجديدة فكانت في محاولة تنشيط انتاج المواد

الاستهلاكية وتنمية « استقلال ومبادمة » مشاريع الدولة ، بحيث تصبح مسؤولة عن ادارتها الخاصة وتؤمن سيرها بمواردها الخاصة ، وقد واجهت جميع هذه المشاريع في الاتحادات تعتمد الطرائق نفسها . وفي اواخر السنة ١٩٢٢ كان هناك ٤٢١ اتحاداً خارج صناعة الفحم الحجري والبتروكول ضم ٣٨٠ منها ٨٤٠ ٠٠٠ عامل ، وكان اعظمها شأنًا اتحاد صناعات السيج في « ايفانوفو - فوسنسك » الذي ضم ٥٤ ٠٠٠ عامل ، واستخدم ٢١ اتحاداً اكثر من ١٠ ٠٠٠ في الاتحاد الواحد . وبات الاتحاد الدولة الشكل الرئيسي لتنظيم الصناعة في الدولة السوفياتية .

بفعل هذه التنازلات تقدم انتاج الزراعة تقدماً سريعاً . وعلى الرغم من الجفاف النتائج الذي قضى في السنة ١٩٢١ على محاصيل اوكرانيا ومناطق الفولغا الوسطى ، متسبباً في حدوث مجاعة رهيبة ، فقد ارتفعت المساحات المزروعة من ٦٣ مليون هكتار في السنة ١٩٢٢ الى ٨٢ في السنة ١٩٢٣ ، و ٨٧ في السنة ١٩٢٤ ، و ٩٤ ٤٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٢٧ . وتحسن الدخل ، وارتفع عدد الماشية من ٤٦ مليوناً في السنة ١٩٢٢ الى ٦٢ في السنة ١٩٢٥ . وبفضل حصادي ١٩٢٢ و ١٩٢٣ الوفيرين كاد الانتاج يبلغ مستواه في السنة ١٩١٦ . وتفسر سرعة هذه النهضة بالطابع البدائي للزراعة الروسية : فلم تمس الحاجة لا الى رؤوس اموال ، ولا الى آلات ، ولا الى طرائق معقدة ، بل اغري الفلاح الروسي بعودة التجارة الخاصة ، فعاد الى محراثه الخشبي ومنجله . فكان تحسين مصيره من ثم عظيماً جداً اذ ان السياسة الاقتصادية الجديدة قد مكنته من بيع محاصيله بسعر مرتفع ، وقانون الفلاحين الصادر في السنة ١٩٢٢ ضمن له اقتناء الارض ، واستقرار النقد التدريجي حماه من عودة التضخم الذي كان هو اولى ضحاياه ، فرأى نفسه بعد حصاد السنة ١٩٢٢ الوافر ، الذي اتاح تصدير بعض المحاصيل ، على خير ما يرام منذ الثورة .

كان حدوث نهضة على مثل هذه السرعة امراً مستحيلاً في حقل الصناعة . فقد دمر العديد من المصانع أثناء الحرب واهملت الآلات وصدئت وبقيت دون استعمال . وكانت الحرب الاهلية قد شللت العمال ، فهلك اكثر عناصر الطبقة العمالية نشاطاً واعظمها وعياً اجتماعياً في ساحات المعارك ، او وزعت على الادارات الجديدة للاشراف عليها . وكان عدد كبير من العمال قد تشتتوا في الأرياف وعادوا مجدداً الى صفوف الفلاحين التي كانوا ينتسبون إليها منذ زمن قريب . أضف الى ذلك ان طلب المواد الاستهلاكية المتزايد واستعادة التجارة الخاصة واقتصاد الكسب نشاطهما قد دفعا بصناعة المواد الاستهلاكية الى الامام ، ولكن الصناعة الثقيلة بقيت مصابة بالشلل . وارتفع الانتاج - مع بقائه متأخراً جداً - ، ففي الصناعات الريفية او اليدوية بلغ ٥٤٪ من مستواه في السنة ١٩١٢ ، وفي الصناعات الصوفية ٥٥٪ ، وفي الصناعات الكتانية ٧٢٪ ، وفي صناعة القطن ، الذي لم تأت مادته الخام الا من تركستان طيلة اكثر من سنتين ، ١٥٠٪ فقط ؛ وفي الصناعات الاستخراجية ٣٦٪ ، وفي البتروكول ٣٩٪ ، وفي صناعة استخراج

المعادن التي تعتبر انطلاقتها ضرورية جداً لتصنيع البلاد لم يبلغ سوى ٧٪ في السنة ١٩٢٢ . وفي السنة ١٩٢٣ لم يستمد مجموع الصناعة سوى ٣٤٪ من طاقتها . وجلة القول ان الزراعة بلغت ٣/٤ انتاجها قبل الحرب بينما لم تبلغ الصناعة سوى ١/٤ انتاجها فقط .

يرد ذلك الى ان السياسة الاقتصادية الجديدة لم تستلزم ، اكراماً للعامل ، تنازلات شبيهة بتلك التي استفاد منها الفلاح . فان طرائق المحاسبة الجديدة التي فرضت على الصناعة ، والزام المشاريع بان تكفي نفسها بنفسها قد حرماها من اعتمادات الدولة المالية ، بينما ارغمتها الحاجة الى دفع الاجور عيناً على تصفية مخزوناتا في السنة ١٩٢١ باسماء منخفضة نسبياً ، ادنى من اسعار الانتاج . ولذلك عمدت المشاريع ، للتخفيف من الأعباء الملقاة على عاتقها ، الى تسريح شطر من المستخدمين ، فارتفع عدد العاطلين عن العمل من ١٥٠ ألفاً في تشرين الاول ١٩٢١ الى ٦٥٠ ألفاً في كانون الثاني ١٩٢٣ و ١٠٢٤٠٠٠٠ في كانون الثاني ١٩٢٤ ، لا سيما في منطقتي موسكو وبتروغراد . وتدننى عدد النقابيين من ٨٠٤٠٠٠٠ في تموز ١٩٢١ الى ٤٠٥٠٠٠٠ في تشرين الأول ١٩٢٢ ولم يرتفع ثانية الى ٥٠٥٠٠٠٠ الا بعد مرور سنة كاملة . ولم تلبث ان برزت نتائج اخرى للسياسة الاقتصادية الجديدة سبق للينين ان ارتقبها منذ السنة ١٩٢١ .

« اذا نحن تكلفنا عن التجارة الحرة ، فهذا يعني تشجيع الاحتكارات ، كما يعني استبدال الاقطاعات المبنية بالضرائب انت طبقات المحتكرين ستغدو اقوى واعظم شأنًا منها من ذي قبل » .

والواقع هو ان ازدهار الزراعة عاد بالفائدة على ارباء الفلاحين وقد شوهد في الارياض تمييز متزايد مطرد بين الاثرياء والفقراء . فقد هبط البعض الى دون المستوى الضروري للحفاظ على استقلالهم ، واضطروا الى تأجير اراضيهم وسواعدهم لمن هم اوسع ثروة منهم ؛ ومنذ السنة ١٩٢٣ استخدم ٤٠٠٠٠٠ فلاح و ٦٠٠٠٠٠٠ عامل مأجور ، وفي السنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ كان هناك ٥٠٨٠٠٠٠٠ عامل زراعي ، واتسعت هجرة الفلاحين الفقراء الى ما وراء الاورال أو الى المدن حيث رفعوا عدد العاطلين عن العمل .

وفي الصناعة قضت الحاجة الى الانتاج المجدي بنقل الادارة الى « اختصاصيين » ينسبون الى الطبقات الحاكمة القديمة ، فاعطوا صلاحيات واسعة تتناول الاستخدام والاجور والتسريح . أما التجارة الداخلية ، واعني بها شراء الاتحادات والتعاونيات للخامات التي تحتاج اليها وتوزيع ما يصنع منها ، فقد كانت حرة وسيطر عليها (بنسبة ٨٣٪ في اوائل السنة ١٩٢٤) رجال الاعمال السابقون وجماعات جديدة ايضاً من المضاربين والمغامرين الذين فرضوا وجودهم وتسللوا الى التعاونيات التي امسى بعضها مجرد مشاريع خاصة . وقد انفق هؤلاء دون حساب وحققوا ثروات طائلة هربوا منها قسماً الى الخارج . ويروي « كراسين » ان موسكو استعادت وجه ما قبل الحرب بعملها الليلية ومقاهيها ومقارها وبغاياها وسائقي سياراتها العمومية وخدام مقاهيها الذين حيوا زبائنهم من جديد بلقب « بارين » .

واخيراً اشتد التوتر بين الصناعة والزراعة الذي لم تتوفق السياسة
 أزمة المقص الاقتصادية الجديدة الا الى اخفائه بظواهر كاذبة فترة من الزمن . وفي
 اواخر صيف السنة ١٩٢٣ انفجرت أزمة المقص . فان التفاوت بين الاسعار الزراعية والاسعار
 الصناعية ، الذي اعتقد المسؤولون بانهم تمكنوا من ايقافه ، قد ازداد بروزاً يوماً بعد يوم .
 فكانت اسعار الجمل والمفرق للمنتجات الصناعية ، في شهر تشرين الاول ، ١٨٧ و ١٨١ ٪
 بالنسبة لمستواها في السنة ١٩١٣ ، واسعار الجمل والمفرق للمحاصيل الزراعية ٥٨ و ٤٩ ٪ .
 وعلى نقيض الازمات السابقة التي كانت منذ السنة ١٩١٧ ازمات حاجة وعوز ، فالمخازن
 آنذاك كانت مملوءة والحصاد وفر فائضاً هاماً من المحاصيل الزراعية . فليست علة الازمة من ثم
 نقصاً في الانتاج بل استحالة تأمين مقايضة المنتجات الصناعية والزراعية . فالفلاحون ، على
 الرغم من حاجتهم ، كانوا عاجزين عن ابتياع المنتجات الصناعية الباهظة الثمن . ومن جهة
 ثانية برز قلق العمال باضرابات واسعة انفجرت تلقائياً في الصناعة الثقيلة . فبات لزاماً إعادة
 الرقابة على اسعار الجمل ولا سيما المفرق التي ساهمت من الرقابة بفعل وجودها في ايدي التجارة
 الخاصة ، وتخفيض عدد الوسطاء ، فألقي القبض على الوف المضاربين والمغامرين وأبعدوا عن
 موسكو . وفي أواخر السنة ١٩٢٣ خفت حدة أزمة المقص . ففي سنتين متواليين اتاح حصاد
 وفير تصدير كميات هامة افضى الى رفع الاسعار الزراعية في الوقت الذي ادى فيه تقلص الديون
 والتدابير الرسمية المتخذة لمراقبة الاسعار الى تخفيض الاسعار الصناعية . ولكن الانتاج الصناعي
 في السنة ١٩٢٣ لم يبلغ بعد سوى ضعفه في السنة ١٩٢٢ (اسوأ سنة منذ الثورة) ، والصناعة
 الثقيلة ، اكثر قطاعات الاقتصاد صعوبة ، لم تجاوز ٣٤ بالمائة من مستواها في
 السنة ١٩١٣ .

في السنوات التالية ، واصل الانتاج الزراعي تقدمه ، ولكنه لم يبلغ في السنة ١٩٢٧ الا
 ٧٢٧ مليون قنطار ، اي اقل من انتاج السنة ١٩١٣ ب ٤٠ مليوناً ، بينما ارتفع عدد السكان
 ١٠ ملايين نسمة وبلغت نسبة الارتفاع ٣ ملايين نفس كل سنة ؛ وفي السنتين ١٩٢٨ و ١٩٢٩
 استقر الانتاج حوالي هذا الرقم بسبب حد الفلاحين من تسليمهم بعد ان لمسوا ان الحبوب لا توفر
 لهم كسباً وفيراً . وبات تموين المدن اكثر صعوبة يوماً بعد يوم بسبب نقص الحبوب المرسلة الى
 الاسواق التي لم تجاوز ١١ ٪ في السنة ١٩٢٨ (مقابل ٢٥ ٪ في السنة ١٩١٣) . فتكشفت
 السياسة الاقتصادية الجديدة من ثم عن عجزها عن تنمية الاشكال الزراعية الانتاجية ، وبانت
 البلاد على « ابواب المجاعة » . وزادت حدة التفاوت الاجتماعي ، فاكثرى الفلاحون الميسورون
 مزيداً من الاراضي واليد العاملة وجمعوا بين ايديهم استخدام الأرض ووسائل الانتاج . ففي
 السنة ١٩٢٧ كان لدى ٦ ٪ من الاستثمارات الزراعية ٥٨ ٪ من الحبوب المعدة للتجارة ، وكانت
 الاستثمارات « الفقيرة » سائرة نحو الزوال . فتكونت بسرعة من ثم بورجوازية قروية كانت
 خطراً على النظام بمصالحها الاقتصادية ونزعاتها الايديولوجية .

في سبيل استمالة هذه الطبقة اضطرت الحكومة الى رفع سعر شراء القمح كل سنة ، جعالة حياة سكان المدن وتوازن الموازنة ، وبالتالي تصنيع البلاد ، اشد صعوبة سنة بعد سنة ، قبات الكولاك ، بفضل المخزونات التي كدسوها ، قادرين في السنة ١٩٢٨ على تجويع المدن . اما الانتاج الصناعي ، اذا استثنينا الطاقة الكهربائية ، فلم يحقق سوى نتائج متوسطة ، وصحائف الصناعة الثقيلة متأخرة بصورة خاصة . واذا اخذنا تزايد عدد السكان بعين الاعتبار ، رأينا استهلاك الفرد ينخفض في كافة الحقول بالنسبة للسنة ١٩١٣ ، ونقص البضائع يتزايد اكثر فاكثرا ، واسعار الكفاة ترتفع ارتفاعاً كبيراً (اعلى منها في الاسواق العالمية بمرتين ونصف على الرغم من ان الاجور كانت اكثر تدنيا) بسبب دروس المعدات وبعبثة المواد الخام والنفقات الادارية . ولم يكن الوضع المالي احسن حالاً : فالدولة لم تستطع سد عجزها الا بقروض عقدها بفوائد مرتفعة جداً لدى الكولاك الذين تعاضم تأثيرهم الاقتصادي بفعل ذلك ، وباصدار اوراق نقدية خفضت قيمة الروبية ، وبالتالي قيمتها الشرائية .

ونخاب كذلك الامل في الحصول على رؤوس الاموال من الخارج .
« السياسة الاقتصادية الجديدة »
فبموازاة السياسة الاقتصادية الجديدة في الداخل ، اعتمدت الدبلوماسية سياسة اقتصادية جديدة في السياسة الخارجية . ومع ارتجاء لينين نجاح الثورات البروليتارية الخارجية ، فانه تدارك ان روسيا اعجز من ان تتطور داخلياً وتواجه حرباً خارجية في آن واحد ؛ كما ادرك اهمية مكسب الوقت بالنسبة لها ؛ وهذا ما جعله يوقع في « برست ليتوفسك » ، « معاهدة تلمسيت » التي عيره خصومه بها . ومع ان حروب التدخل قد اثبتت له بطلان ارتجاء المساعدة من البلدان الرأسمالية ، فانه قد سعى لاعادة العلاقات الطبيعية بالدول الاخرى الى حالها . وقد تحدت هذه السياسة الاقتصادية الجديدة بالمفاوضات التجارية مع انكلترا في ١٩٢٠ - ١٩٢١ ولا سيما بمعاهدة « رابالو » في السنة ١٩٢٢ - التي حطمت حصار الدول لروسيا - وبمعاهدات الصداقة والحياد التي عقدت مع البلدان المجاورة ، وبالاسهام في المؤتمرات الدولية المنعقدة باشراف جمعية الامم ، الخ . ولكن هذه الجهود لم تضع حداً للعداء الذي استهدف روسيا ، حتى في آسيا ، حيث عقدت معاهدات مع تركيا وايران وافغانستان تخلت فيها روسيا عن « المعاهدات غير المتساوية » وعن الامتيازات التي كان الحكم القيصري قد حصل عليها ؛ وهي معاهدة السنة ١٩٢٣ مع « صن يات صن » وحدها ما اتاح لروسيا ان تلعب دوراً فاعلاً خارج حدودها . ثم اعترفت معظم الدول الكبرى والصغرى بحكمها في السنتين ١٩٢٤ و ١٩٢٥ ، ولكنها بقيت منعزلة عملياً . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان فشل محاولة الثورة البلشفية في المانيا في السنة ١٩٢٣ ، بعد ازمة الرور ، قد جاء دليلاً على ان الآمال في اندلاع الثورة في اوروبا كانت سابقة لاوانها .

فقد اثبت الاختبار من ثم ، على الصعيد السياسي والصعيد الاقتصادي معاً ، ان الاتحاد السوفياتي يجب الا يعتمد الا على نفسه .

تخطيط
السياسة الاقتصادية الجديدة
خلال السنوات التي شكّلت ، منذ مرض لينين ، ما عرف بفترة
الحساب ، بين السنة ١٩٢٣ والسنة ١٩٢٩ ، أعدت ، تحت تأثير
مصاعب السياسة الاقتصادية الجديدة في الداخل وفشل السياسة
الاقتصادية الجديدة الدبلوماسية ، الحل الذي سيقرر اعتماده ، اعني به حل « الاشتراكية في
بلاد واحدة » .

ان عداء الحكومات والطبقات الحاكمة ، التي اعتبرت السياسة الاقتصادية الجديدة بمثابة
اقرار بالضعف ، والخطوة الاولى التي خطاها « كلب اوروبا الكلب » نحو « العودة الى العقل » ،
والمساعدة والحماية اللتين توفرنا للمهاجرين ، والمجلات الصحفية المستمرة ، وذكريات حرب
التدخل ، وضعف الاحزاب الشيوعية الخارجية الذي خيب الآمال ، كل ذلك يفسر وقوف
الحكم السوفيياتي الدائم ، طيلة هذه الفترة ، موقف الحذر من العالم الرأسمالي ، وكابوس الخشية
من التحالف المناهض له الذي تخيل له قيامه في كل يوم . وفي كافة مجموعات الوثائق الدبلوماسية
السوفيياتية ما يثبت هذه الحالة النفسية . فقد « ظن » بمشروع « داووز » انه يعد « جبهة متحدة
من الدول الرأسمالية ضد الاتحاد » ، وباتفاق لوكارلو انه يطلق أيدي المانيا في الشرق « لمواصلة
سياسة تطويق الاتحاد السوفيياتي » . وفي السنة ١٩٢٧ اثار قطع العلاقات الدبلوماسية بين
بريطانيا العظمى والاتحاد السوفيياتي ، ومقاطعة « تشان كاي تشك » للشيوعيين الصينيين قلقاً
وجزعاً كبيرين ، فصرح ستالين ان « المسألة الهامة اليوم هي خطر حرب استعمارية جديدة » ؛
وقد اضاف الى ذلك قوله : « ان التعايش السلمي بين الاتحاد السوفيياتي والبلدان الرأسمالية ،
الذي قام حتى الآن ، قد دخل في التاريخ » .

توفقت السياسة الاقتصادية الجديدة الى انهاض الزراعة واستمالة الفلاحين الى النظام الجديد
والدفع بالصناعة الى الامام ؛ ولكنها تسببت في قيام طبقة قروية ميسورة وبورجوازية مؤلفة
جزئياً من أعضاء الطبقات الحاكمة القديمة لعبت دوراً متزايد الأهمية في الحياة الاقتصادية .
فلم يتأخر بناء الاشتراكية فمعسب ، بل ارتسمت في الافق عودة النظام البائد الهجومي . بينا
انضغ ان الطبقة العمالية التي قامت بالثورة وكانت خير حماة لم تستفد استفادة تذكر من النظام
الاقتصادي ؛ واخيراً كانت الصناعة الثقيلة ، المعول عليها في بناء مجتمع اشتراكي مستقل
ومزدهر ، اعجزت من ان تتقدم ، في اطار السياسة الاقتصادية الجديدة ، تقدماً هاماً وسريعاً ،
بسبب افتقارها الى رؤوس الاموال في الدرجة الاولى .

انعكست كافة هذه المتناقضات في تضارب الاتجاهات داخل الحزب الشيوعي نفسه حين
افقده موت لينين زعيماً كبيراً اعترف بفضل كافة الاعضاء . وبعد سبع سنوات في ظل السياسة
الاقتصادية الجديدة وجد الاتحاد نفسه امام مأزق ؛ فانطلاقة الزراعة اعاققتها لجزئة الاراضي
وفقدت المعدات العصرية ، والمنتجات الزراعية والصناعية لم تتوفر للاسواق الداخلية ،
وتدني الصادرات هدد بالحد من استيراد الخامات الضرورية ، والتوتر بين المدن والريف زادت

حدثه ، وروسيا عجزت عن توفير رؤوس الاموال التي كانت بحاجة اليها لتنمية اقتصادها ، لذلك اضطر النظام السوفيياتي الى التخلي عن السياسة الاقتصادية الجديدة خوفاً من ان يرغب على اعادة نظام رأسمالي صرف ، وان يرغب من ثم على الزوال . لذلك فرضت اعتبارات السياسة الداخلية والخارجية هذه ،التبديل الذي اقره المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي حين شرع في تنفيذ الخطة الخمسية الاولى .

الفصل الثاني

الارتقاء الى مصاف الدول الاقتصادية الكبرى الانكماش والتنظيم الاقتصادي الجديد

١ - الخطط الخمسية

هي الاسباب العملية ، لا الاسباب النظرية ، ما فرضت سياسة الخطط الخمسية ؛ المنفذ الوحيد الذي كان امام الحكم السوفياتي للخروج من مأزق السياسة الاقتصادية الجديدة ، وهو حل متأخر وشبه ميؤوس منه يفسر طابعه الجذري منذ البدء .

اثبتت الاملاك الصغرى المألوفة انها غير خليقة بزيادة الانتاج والطاقة الانتاجية ، ولن يكون خليفاً بها سوى استثمارات زراعية رسمية كبرى او تعاونيات تستخدم آلات متقنة وتعتمد طرائق علمية . وكي توضع في تصرفها معسكات عصرية وفيرة ، من جرارات ومحاصد ودراسات واسمدة كيميائية ، وكي يؤمن كذلك استقلال البلاد ، يقتضي صناعة قوية ولا سيما في حقل استخراج وانتاج الحديد والحديد المصبوب والفولاذ ؛ وسوف يتيح استخدام الآلات في الزراعة تزايد الانتاج بيد عاملة اقل عدداً ، فيتحول العمال الذين يستغنى عنهم الى الصناعة ، ويمكن اذ ذاك رفع مستوى الجماهير القروية والمدنية ، وازالة الاختلافات جزئياً بين المدن والارياف ، وجعل الانسان سيد الانتاج لا مقيداً بقوانين الاسواق التجارية .

هذا هو البرنامج الذي اتجه اليه الحزب الشيوعي خلال السنتين ١٩٢٨ و ١٩٢٩ ؛ فقد وقف ستالين موقفاً عدائياً صريحاً من الاقتصاد القروي الصغير في شهر تشرين الثاني من السنة ١٩٢٩ بمقاله الشهير ، « سنة الازمة الكبرى » ، الذي برر التصنيع وعمله . وسوف يبدأ حينذاك الاختبار الكبير الاول للتخطيط المعد « لان يحدث » ،

اعداد الخطة

على مستوى قارة وفي إطارها ، انظمة اقتصادية جديدة ، . وسينفذ التصنيع والتأميم لمصلحة الجماعات في وقت واحد ، وفاقاً لتصميم واضح مدروس بكل دقة . وقد سبق ، منذ سنوات عدة ، ان يشر جمع وثائق احصائية ، وان وضعت برامج اقتصادية لهذا الفرع او ذاك من فروع الصناعة ، وان اسند منذ السنة ١٩٢٠ الى لجنة الكهرباء الروسية الشاملة (غويلرو) ، ومنذ السنة ١٩٢١ الى لجنة مجلس العمل والدفاع (غوسبلان) اعداد تصميم شامل واحد ؛ وقد استمرت هذه الاعمال والدروس حتى بعد ان افضى اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة الى ارجاء كل تخطيط .

ما ان تقرر « العدول عن حافز المنافسة الرأسمالية » ، حتى عهد الغوسبلان ، بالاتفاق مع لجأت التصميم المؤلفة في المناطق (اوبلبلان) والدوائر (رايبلان) والمدن (غوربلان) وخلايا المشاريع ، الى مباشرة عمل مراجعة الدروس السابقة وتنسيقها . فلم تكن الخطة الخمسية الاولى من ثم مرتجلة ارجحاً ، اذ ان اعدادها الفطري استغرق سبع سنوات واعدادها التقني استلزم سنتين .

بعد اقراره « شمول التصميم كافة النشاطات الصناعية » ، اتخذ الحكم السوفياتي قراراً ثانياً بالغ الاهمية : حصر الجهود في القطاعات التي تتحكم بكافة القطاعات الاخرى : الطاقة ، الصناعة الثقيلة ، صناعات المواد الانتاجية التي سوف تتيح ، في المستقبل ، زيادة المواد الاستهلاكية بسرعة ، واضعاً بذلك رفع مستوى معيشة السكان في المرتبة الثانية . « وبعد مدة طويلة اثبت هذا البرهان انه ينطوي على مزيد من الفطنة والفعالية » (الاب شامبر) ، ولكن الصعوبات التي اضطدم بها كانت عظيمة جداً : وفي الدرجة الاولى الافتقار الى رؤوس الاموال باحجام العالم الرأسمالي عن الاقراض ، الذي جعل استيراد التجهيزات بكميات كبرى امراً مستحيلاً . فتوجب البحث من ثم عن الوسائل الضرورية لبناء صناعة قوية في الموارد الداخلية دون غيرها ، وتطوير الاقتصاد في استقلال اقتصادي حقيقي . وتوجب كذلك ، من جهة ثانية ، تحقيق تصنيع سريع وتأميم زراعي معا ، اي احداث ثورة اجتماعية عميقة في هذا الحقل . واخيراً ، في الفترة التي تلت السنة ١٩٣٠ ، فرض خطر الحرب ومستلزمات الدفاع خطوة سريعة جديدة في التصنيع وتحويرات غير مرتقبة في التصاميم الجاري تنفيذها . ولكن هذا التنفيذ قد غير شكل العالم في سنوات معدودة ؛ ففي غضون عشر سنوات جعل من بلاد متخلفة دولة اقتصادية عظمى ؛ وقلب في الوقت نفسه نظام المجتمع السوفياتي رأساً على عقب .

لحظت الخطة (بياقيلنسكا) ان مجموع الانتاج سيضعف ، ولكن من حيث هي استهدفت تصنيع البلاد ولا سيما تنمية الصناعة الثقيلة بنوع خاص ، فقد توجب ان ينتقل نصيب الصناعة من ٦٠٠ ٨

الخطة الخمسية الاولى

١٩٢٨ - ١٩٣٣

مليون روبية الى ٢٥ ٨٠٠ اي بزيادة ٣٠٠٪ ، ونصيب الكهرباء من ١٠٠٠ مليون الى ٥٣٠٠ مليون اي بزيادة ٥٣٠٪ ، اما نصيب الزراعة فلن ينتقل الا من ٢٨ ٧٠٠ ٠٠٠ الى ٣٨ ٩٠٠ ٠٠٠

أي زيادة ٣٦ ٪ فقط . وقد اختلفت نسبة الزيادة في كل فرع من فروع الصناعة : ٣٣ في وسائل الانتاج ، و ٢ فقط في المواد الاستهلاكية ، وعلى صناعة التعدين ان تزيد طاقتها الانتاجية ثلاثة اضعاف ، والصناعة الكيميائية خمسة اضعاف ، وصناعة مواد البناء ثلاثة اضعاف ونصف الضعف ، وصناعة انتاج المحروقات الجامدة ضعفين ونصف الضعف . وسوف ينتقل عدد عمال الصناعة من ١١ الى ١٦ مليوناً . وسوف يؤمن التمويل ، الذي سيستلزم ٨٠ مليار روبية ، من زيادة قيمة العمل القومي : كل سنة تقطع الموازنة ٣٠ ٪ من الدخل القومي لتوظف في المشاريع ، وتضاف الى ذلك القروض التي يؤمنها التوفير وزيادة الصادرات على الواردات الضرورية بغية التمكين من شراء الادوات اللازمة من الخارج (سيتوجب تصدير خمسة الى ثمانية ملايين طن حبوباً) .

يجب ان يحقق هذا التصنيع في اطار الوحدات الاقتصادية الكبرى : المشاريع والمناطق . وسوف يكون للمصانع الجديدة اتساع وطاقة اهم المصانع الاميركية : محطة دنيبر الكهرومائية ، المجموعات التمهيدية في ماغنيتوغورسك وكوزنتسك وكريفوي - روغ وزابورويه ، ومصانع الجرارات في ستالينغراد ، ومصانع الآلات الزراعية في روستوف ونيجنني - نوفورود ، وسوف تنشأ مراكز صناعية جديدة واستثمارات منجمية جديدة في الشرق ، في الاورال وآسيا ، بعيداً عن المواسم والحدود ، في ماغنيتوغورسك وكوزنتسك وقاراغندا ، الخ ...

كان تحقيق هذه الخطة الاولى ناقصاً وغير متساو وتميز بتوقفات فجائية تحفيدها وصعوبات غير مرتقبة لجمت اما عن حصاد سيء ، واما عن الازمة العالمية التي خفضت حجم وقيمة التجارة الخارجية الى مستوى متدن جداً . وجاء النقص في اليد العاملة ، المؤهلة وغير المؤهلة على السواء ، ووسائل النقل للتجارة المتزايدة ، يزيد في الطين بلة . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان نتائج السنة الاولى ، التي فاقت كل التقديرات ، قد ولدت تفاؤلاً عظيماً حمل على الاسراع في تنفيذ الخطة واطلاق صيغة «تحقيق الخطة في اربع سنوات» ؛ ولكن سرعان ما توجب التخلي عن هذه الصيغة امام الاستياء الذي اثاره الاسراع في التأميم وانتزاع الملكية وانخفاض مستوى المعيشة الذي فرضه هذا المجهود . وخلال السنة الثانية انتهت بعض القطاعات الهامة ، كالصنعة الحجرية والفولاذ والحديد المصبوب ، الى عجز جسيم بالنسبة للتقديرات ؛ ولكن الوضع تحسن خلال السنة الثالثة حين بوشر العمل في بعض المصانع الكبرى ، وحين ادت زيادة الانتاج الزراعي ، بفضل استخدام الآلات ، الى جعل التموين اسهل منالاً . وجملة القول ان النتيجة النهائية انطوت على بعض التفاوت : اذا ما تحقق مشروع صنع الآلات بنسبة ١٨١ ٪ ، والتجهيز الكهربائي بنسبة ١٣٦ ٪ ، وانتاج البترول بنسبة ١٠٢ ٪ ، فان استخراج الفحم الحجري لم يحقق الا بنسبة ٨٦ ٪ والفولاذ بنسبة ٥٧ ٪ والحديد المصبوب بنسبة ٦٢ ٪ . والصوفيات بنسبة ٣٤ ٪ (نتيجة لابادة المواشي) ، والسكر بنسبة ٣٢ بالمائة . اما الاموال الموظفة ، فاذا بدا انها وظفت ١٠٠ ٪ بالارقام المطلقة ، فان ارتفاع الاسعار الذي بلغ ٣٢ بالمائة

(بينما قدّر انها ستخفض بنسبة ٢٣ ٪) قد كذب كافة التقديرات .

الخطتان الخمسيتان
الثانية والثالثة

بينما ضحي بكل شيء في الخطة الخمسية الاولى على مذبح ما اعتبر
جوهرياً : الصناعة الثقيلة وزيادة المساحات المزروعة ، على
حساب فروع الانتاج الاخرى : الصناعة الخفيفة ، وسائل النقل
محاصيل الزراعة ، الخ . ، تميزت المرحلة التالية بتخطيط كافة قطاعات الاقتصاد تخطيطاً اكثر
تساوياً على الرغم من ان بعضها قد اعير اهمية خاصة . يضاف الى ذلك ان تحقيق الخطة قد اصبح
اكثر سهولة بفضل اعتمادات اكثر وفرة وتمويل اكثر تيسراً .

في آخر الخطة الثانية (١٩٣٣ - ١٩٣٧) ازدادت الصناعة الثقيلة ، منذ السنة ١٩٢٨ ،
٦,٩ اضعاف والصناعة الخفيفة ٣,٩ اضعاف . وبلغ تحقيق الخطة العام ١٠٢ ٪ . ولكن
التوزيع كان على بعض التباين : ١٠٧ ٪ في صناعة الاحذية و ١٠٤ ٪ في صناعة السكر ،
١٠٠ ٪ في صناعة تصفيح المعادن و ١٠٤ ٪ في صناعة الفولاذ ، و ٩٦ ٪ في الكهرباء ، و ٩١ ٪ في
الحديد المصبوب ، و ٨٩ ٪ في استخراج الفحم الحجري ، و ٦٤ ٪ فقط في صناعة القطنيات و ٤٦ ٪
في صناعة الصوفيات . أما الخطة الثالثة المطلوب منها إلغاء صناعات التخصص ، ولا سيما الصناعات
الكيميائية ، فكان مقدراً لتقدمها ان يكون اعظم سرعة من تقدم الخطتين السابقتين ؛ ولكن
الحرب العالمية الثانية اوقفت تحقيقها الذي ربما كان بلغ ٧٠ ٪ في السنة ١٩٤١ على الرغم من
ارتفاع النفقات العسكرية ارتفاعاً كبيراً (منذ السنة ١٩٣٦) .

التتائج في السنة ١٩٤٠

حين ادخل الهجوم الالمانى الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية
الثانية ، كان التصنيع واقعاً راحناً والتأميم الزراعي امراً منجزاً
عملياً ؛ فالغيت التجارة والصناعة الخاصة ، واضطربت كافة علائق الدولة الصناعية : لقد غدا
الاتحاد الدولة الاقتصادية الثالثة في العالم والثانية في اوربا ، وغدا الدولة الثانية في العالم في حقل
انتاج الحديد والبتروول والذهب ، والثالثة في حقل انتاج الطاقة الكهربائية والحديد المصبوب
والفولاذ والقطن ، والرابعة في حقل انتاج الفحم الحجري ومحركات السيارات ، الخ . ولعل
خير مثل على هذا التطور انطلاقة الكهرباء التي قفزت من انتاج ٢٥٠٠ مليون كيلو وات ساعة
في السنة ١٩٢٨ الى ٤٠ ملياراً في السنة ١٩٣٨ . وقد انتجت هذه الطاقة معامل حرارية واسعة ،
ومعامل مائية ايضاً كان اهمها معمل الدنيبر السفلي الذي انشئ بين السنة ١٩٢٧ والسنة ١٩٣٢
واتاح تسيير ٩ عنفات بقوة ١٠٠,٠٠٠ حصان ، وحدث الشيء نفسه في صناعة المطاط - الشبه
المعدومة حتى هذا التاريخ - التي سدت نصف الحاجات ، وقد استخدمت النباتات الصمغية
المبلدة وانتجت المطاط التركيبي .

وحسنت وسائل النقل تحسيناً عظيماً ، ولكنها ما زالت احد عوائق الاقتصاد الرئيسية .
وحسنت كذلك شبكة الاقنية والانهر بقناة البلطيك - البحر الابيض التي فتحت في السنة
١٩٣٣ ، وقناة موسكوف - فولغا التي انجزت في السنة ١٩٣٧ وجعلت من موسكو مرفأ نهرياً

كبيراً ، ولكن وسيلة النقل الرئيسية كانت السكك الحديدية. فقد المجزت اعمال كبرى جدت
الخط الحديدي عبر سيبيريا بين اومسك وتشليابنسك ، والخطوط الحديدية بين موسكو
ولنينغراد وال « دونباس » ، وبين اركانجلسك وموسكو ، وأعيد بناء الخط الحديدي بين
موسكو وخاركوف ، وتحقيق خط « تور كسيب » وخطوط الاورال - كوزنيتسك ، وقاراغندا -
بالكاش ، والاورال - قاراغندا ، ووضع اخيراً مشروع خط ستراتيجي من شأنه تسهيل
استثمار وادي ال « آمور » الاسفل بغية ربط بايكال بالمحيط الهادي ، هو خط بايكال -
آمورسكي - ماجيسترال .

تبدل وجه هذه الصناعة تبديلاً كبيراً لا لأن أهميتها المطلقة قد
ازدادت الى حد بعيد فحسب ، بل لأن نظامها وتوزيعها
الجغرافي قد انقلباً رأساً على عقب ايضاً. فان صناعة انتاج المواد
الميزات الجديدة
لهذه الانطلاقة الصناعية
الاستهلاكية التي كانت في السنة ١٩١٣ ضعف صناعة مواد الانتاج والتي ما زالت في السنة ١٩٢٩
تفوقها بنسبة ٥٠ بالمائة ، لم تبلغ في السنة ١٩٤٠ سوى ٦٧ بالمائة منها اذ ان نسبة الزيادة قد
بلغت ٢٢ في مواد الانتاج و ٦٠,٥ فقط في المواد الاستهلاكية . وزاد الانتاج الزراعي ٥٧ بالمائة
بالنسبة للسنة ١٩١٣ (٣٢ بالمائة للحبوب ، ٩٨ بالمائة للشعير السكري ، ٢٨١ بالمائة للقطن) ،
ولكن الانتاج الصناعي زاد بنسبة ٧١٤ بالمائة . أما مركز الاتحاد في التجارة العالمية ، الذي
كان ابدأ محدوداً ، فقد تضاعف اكثر فاكثراً : بعد ان تدنى الى ١,٤ بالمائة من التجارة العالمية ،
ارتفع الى ٢,٣ بالمائة في السنة ١٩٣٢ ثم عاد فهبط الى ١,٣ بالمائة في السنة ١٩٣٧ ، وكان ذلك
نتيجة الازمة العالمية وتزايد الاستهلاك الداخلي الذي لم يترك للتصدير سوى ٨ بالمائة من
الانتاج القومي مقابل ١١,٦ في السنة ١٩١٣ . وهناك تبدل آخر يظهر تطور النظام الاقتصادي
في البلاد ، اعني به تزايد نسبة المنتجات المصنوعة في الصادرات ، التي ارتفعت من ٢٩,٤ بالمائة
في ١٩٠٩ - ١٩١٣ الى ٦٨,١ بالمائة في السنة ١٩٣٢ ، وفي الوقت نفسه تزايد نسبة استيراد
الخامات .

ويزيد في أهمية هذه الانطلاقة انها صادفت في الزمن الازمة الاقتصادية الدائمة التي ثقلت
وطأتها على العالم الرأسمالي ، حين هبط فيه الانتاج بسرعة وبشكل محسوس لم يعرفها من ذي
قبل . ففي السنة ١٩٢٨ بلغ الانتاج الصناعي في الولايات المتحدة ٤٤,٨ بالمائة من الانتاج
العالمي ، وفي المانيا ١١,٦ بالمائة ، وفي بريطانيا العظمى ٩,٣ بالمائة ، وفي روسيا ٤,٧ بالمائة ،
وفي السنة ١٩٣٢ تغيرت النسبة في كل من هذه الدول كما يلي : ٣٤,٤ ، ٨,٩ ، ١١,٣ ،
١٣,١ بالمائة . ويتضح من ذلك ، خلال السنوات العشر الممتدة بين اوائل الازمة والحرب
العالمية الثانية ، ان العالم الرأسمالي لم يستطع بلوغ مستوى الانتاج في السنة ١٩٢٩ الا بصعوبة
كبيرة ، بينما رفع الاتحاد السوفياتي مستواه مرات عدة . وبينما لم تبلغ اليابان والولايات
المتحدة وبريطانيا العظمى ، خلال عهد انطلاقتها الكبرى ، سوى نسبة زيادة سنوية تقارب

هـ بالمائة ، حقق الاتحاد السوفياتي بين السنة ١٩٢٨ والسنة ١٩٤٠ زيادة ١٣ - ١٤ بالمائة سنوياً ، اي ضعفين وثلاثة أضعاف واربعة أضعاف نسبة الزيادة الطويلة الأجل في البلدان الرأسمالية . وان مقارنة هذا الرقم بأرقام أوروبا الغربية التي كان معدل الزيادة فيها ٣٥ بالمائة بين السنة ١٩٠٠ والسنة ١٩٢٩ ، وبرقم أوروبا جمعاء (باستثناء الاتحاد السوفياتي) بين السنة ١٩١٣ والسنة ١٩٣٨ ، حيث تراوح معدل الزيادة بين ١٥ و ١٧ بالمائة ، لدليل على ان هذا التقدم كان بالغ السرعة .

أحرز التقدم بفضل اعداد الاختصاصيين بتعليم تقني تأسست مدارس كثيرة بغية توزيعه ، والاستعانة بأكثر من ٢٠.٠٠٠ فني واختصاصي اجني ، الماني او اميركي - من امثال « هيو كوبر » الذي وضع التصاميم لسدّ الدنيبر - ، وتنظيم العمل تنظيماً عقلياً جعل عامل المناجم « ستاخانوف » يستخرج أكثر من ١٠٠ طن فحمًا - جرياً (مقابل معدل ٦,٥) في يوم عمل واحد ، و « المنافسة الاشتراكية » التي دفعت ، في كافة فروع الصناعة ، الى ضرب ارقام إنتاجية قياسية .

لم يتوقف الاتحاد السوفياتي من ثم في مراحل الثورة الصناعية . فحتى ذاك التاريخ لم تحقق البلدان الزراعية تصنيعها الا ببطء ولم تتوفق الى ذلك الا بالارتباط مالياً بالدول الرأسمالية المتقدمة ؛ اما الاتحاد السوفياتي فقد بات في السنة ١٩٣٩ الدولة الصناعية الثالثة في العالم دون ان يضحي بشيء من استقلاله لمصلحة الدائنين الأجانب ، وبات لديه الآن المركز الصناعي المتين اللازم لكل دولة عسكرية . الا ان مستوى الانتاج بالنسبة للشخص الواحد ما زال ادنى منه في البلدان الصناعية الأخرى الى حد بعيد : ٣,٤ مرات اقل منه في الولايات المتحدة ، ٢,٧ اقل منه في انكلترا ، نصفه في المانيا ، ادنى منه قليلاً في فرنسا .

وقامت الجدة الكبرى أخيراً في الطابع النظامي والشامل الذي ارتداه تدخل الدولة في الاقتصاد .

فحتى ذاك التاريخ أقرت بعض انواع الرقابة خلال الحرب وبذلت الجهود في كافة الدول المحاربة لتوجيه الاقتصاد ، ولكن هذه الرقابة وهذه الجهود لم تكن سوى حيل فرضتها الظروف وقد اهملت منذ توقف الأعمال الحربية . وحين اقدم الاتحاد السوفياتي على تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، كان هو الدولة الاولى التي تتولى ، عن قصد وتصميم ، وفي ايام السلم ، رقابة مجموع نظامها الاقتصادي وإعادة تنظيمه . فاعطى بذلك مثلاً سارت عليه دول كثيرة فيما بعد . يضاف الى هذا ان الهدف هنا لم يكن تنسيق نشاط اقتصاد بلاد في إطار النظام القائم فحسب ، بل تحويله كلياً وتبديل النظام الاجتماعي بأكمله .

٢ - تحول قارة

ادى التصنيع والتأميم الى تحول عميق في الشكل الطبيعي « للجزء السادس من العالم » الذي يؤلفه الاتحاد السوفياتي ، فقد انقلب توزيع الكتل البشرية وتوزيع مراكز الانتاج رأساً على عقب ، بينما تبدلت طرائق الانتاج نفسها ايضاً .

على غرار الولايات المتحدة التي يبرز فيها التضاد الكبير نفسه بين الانطلاقة الديموغرافية سكان قليلي العدد نسبياً وموارد وفيرة ومتنوعة ، استطاع الاتحاد السوفياتي الاستفادة في وقت واحد من انطلاقة ديموغرافية عظيمة الشأن ومن تقدم اقتصادي سريع الخطى . فقد قدر عدد السكان بـ ١٤٥ مليوناً في السنة ١٩١٤ (في حدود ما بعد الحرب) ، فبلغ في السنة ١٩٢٦ ، عند الاحصاء الاول ، ١٤٧ مليون نسمة . وقدرت الخسائر بالارواح الناجمة عن الحرب ، والابوة - لا سيما التيفوس - وسوء التغذية والمجاعة في ١٩٢١ - ١٩٢٢ ، ومذابح الحرب الاهلية ، والهجرة السياسية ، بـ ١٥ الى ٢٥ مليوناً . ومنذ نهاية الحرب الاهلية ، اصبح الازدياد سريعاً على الرغم من الوفيات الناجمة في ١٩٣٢ - ١٩٣٣ عن المجاعة الكبرى التي فتكت فتكاً ذريعاً بسكان اوكرانيا ومنطقة الفولغا الاسفل وبعض المحاء سيبيريا الغربية . فارتفعت زيادة الولادات بالنسبة للوفيات ، في القسم الاوروبي ، من ١٩،٣٪ في السنة ١٩٢٣ الى ٢٤٪ في السنة ١٩٢٤ ، وبلغت ١٩٪ في مجموع المحاء الاتحاد في السنة ١٩٣٠ ، ثم ارتفعت الى ٢٠،٥ بالمائة في السنة ١٩٣٨ . وقد بلغ عدد السكان ، في السنة ١٩٣٩ ، ١٧٠ مليون نسمة اي بزيادة ٢٣ مليوناً منذ السنة ١٩٢٦ ؛ واتصفت الزيادة بمزيد من السرعة عند الاعراق غير الروسية حيث تحسنت الظروف الصحية تحسناً كبيراً ؛ كما اتصف هؤلاء السكان اخيراً ، في السنة ١٩٣٩ ، بنسبة عليا من الشباب ، اذ ان الذين كانوا دون العشرين من سنهم بلغوا آنذاك ٤٥،١ بالمائة .

كانت حركة الانتقال عظيمة جداً ، شبيهة بها في الولايات حركات انتقال السكان المتحدة بين السنة ١٨٧٠ والسنة ١٩٢٠ ، او في انكلترا خلال القرن التاسع عشر . اجل ان هذه الحركة لم تترك اثرأ يذكر خلال الحرب ، ولكن ما ان أُسرع في تنفيذ سياسة التصنيع حتى بدأت عملية توزيع السكان توزيعاً نظامياً . فقد كان الهدف استثمار الموارد الطبيعية استثماراً منظماً وصوابياً ، وفي مكان وجودها ، اذا امكن ذلك ، بغية الحد من نفقات النقل ، وتقريب المصانع من مراكز انتاج الطاقة والمعادن الطبيعية ، وانشاء مراكز صناعية جديدة في داخل البلاد بعيداً عن مناطق الحدود ، وتوزيع مراكز الانتاج توزيعاً اكثر تساوياً . لذلك وجّه الفلاحون الكثيرون ، الذين لم تعد الارياض بحاجة اليهم بعد اعتماد الآلات ، نحو المناطق الغنية بالموارد غير المستثمرة او المستثمرة جزئياً ، او نحو نقاط قريبة من خطوط المواصلات ، ولا سيما خطوط المواصلات المائية .

الإعمار منذ السنة ١٩٢٦ حتى السنة ١٩٣٩ ، أي خلال ١٢ سنة ، انتقل ٢٣ مليون نسمة ، على هذا النحو ، من الارياف نحو المدن . وقد حدث قبل ذلك ، أي بين السنة ١٩٢٣ والسنة ١٩٢٧ ان ارتفع عدد المدن التي تضم أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ نسمة ، من ٢٢ الى ٣١ ، ثم ارتفع في السنة ١٩٣٩ الى ٨٢ ضم ٤١ منها أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة ، وبين السنة ١٩٢٧ والسنة ١٩٣٩ قفز عدد سكان المدن من ٢٦ ٣٠٠ ٠٠٠ الى ٥٥ ٦٠٠ ٠٠٠ ، أي ما يوازي ٣٢،٨ بالمائة مقابل ١٧،٩ بالمائة ، بينما تراجع عدد سكان الارياف من ١٢٠ ٧٠٠ ٠٠٠ الى ١١٤ ٦٠٠ ٠٠٠ ، أي من ٨٢،١ الى ٦٧،٢ بالمائة ، وفي السنة ١٩٣٩ كان خمسا سكان المدن فلاحين استقروا فيها منذ اقل من ١٢ سنة . وللمرة الاولى في تاريخهم ، بلغت روسيا درجة التطور التي مرت بها أوروبا الغربية منذ زمن بعيد : كانت المدن المستفيد الوحيد من زيادة عدد السكان . ففي ١٢ سنة استوطن موسكو زهاء مليوني نسمة (١٣٧ ٠٠٠ في السنة ١٩٣٩) ، وارتفع عدد سكان اقليمها بنسبة ٧٤ بالمائة ، وبلغ عدد سكان لينينغراد ٣ ١٩١ ٠٠٠ نسمة . واستقبلت منطقة الحديد والفحم الحجري في اوكرانيا الشرقية ، مع مدينتي خاركوف ودينبر وبتروفسك الصناعيتين ، أكثر من مليوني شخص جديد ، وارتفع عدد سكان ماريوبول من ٦٣ ٠٠٠ الى ٢٢٢ ٠٠٠ نسمة ، وسكان ماكيافكا من ٧٩ ٠٠٠ الى ٢٤٠ ٠٠٠ ، كما ارتفع سكان اقليم ستالينو بنسبة ٩١ بالمائة ، وسكان اقليم فوروشيلوفسك بنسبة ٣٧ بالمائة ، وخلال ١٢ سنة ارتفع عدد سكان ٩ مدن في هذه المنطقة الى ثلاثة اضعاف ، وقفز عدد سكان خاركوف من ٤١٧ ٠٠٠ الى ٨٠٠ ٠٠٠ ، وسكان ووستوف من ٣١٨ ٠٠٠ الى ٦٣٠ ٠٠٠ . وفي الشمال ، قفز عدد سكان مورمانسك من ٨ ٠٠٠ الى ١٠٠ ٠٠٠ نسمة . ولم تنحصر المدن السريعة النمو في أوروبا وحدها ، اذ ان المراكز الصناعية الجديدة في آسيا قد عرفت نمواً سريعاً جداً ايضاً .

وتغير مظهر المدن القديمة ، اذ انها فقدت احد ادوارها القديمة الرئيسية ، اعني به دور السوق التجارية ، بفعل زوال التجارة الخاصة ، فاحيطت بمدن تابعة حين قامت الصناعة في ضواحيها ، والا عاشت في ضيق وتأخرت . اما المدن الجديدة التي نشأت على مقربة من الخيامات فكانت مدناً - مصانع استخدم كافة سكانها في المشاريع الصناعية . ونجم عن ارتفاع عدد السكان حركة بناء واسعة لم تتوفق الى حل د ازمة إسكان ، بحادة جداً ، وكانت الابنية الجديدة اما مساكن - مدناً عمالية كبرى احياناً ، او بيوتاً فردية صغيرة احياناً اخرى ، وفاقاً لمواد البناء المتوفرة - واما مساكن جماعية وابنية عمامة باعداد كبرى : مدارس ، مستوصفات مجانية ، دور توليد ، مستشفيات ، امكنة اجتماع ، قاعات لعب ، مسارح ، ملاعب ، نواد رياضية . وتشابه السكان في كل مكان ، فكانوا عمالاً او موظفين لا يميز بينهم لا نوع المعيشة ولا الزي .

وفي الوقت نفسه الذي اعمرت فيه بورات الفولغا الاسفل وصُنِفَت ، استقرت قبائل

البدو الرحل ، ولم يستمر في حياة البداوة ، في السنة ١٩٣٥ ، سوى ٤٥٠٠٠٠ من اصل مليونين او ثلاثة ملايين عائلة بدوية : ففي قازاخستان نقص عدد سكان الارياف اكثر من مليون نسمة بفعل زراعة المراعي والتصنيع ، بينما ارتفع عدد سكان المدن من ٥٠٠ ٠٠٠ الى ١٧٠٠ ٠٠٠ . وتحولت كذلك قبائل الـ « وارتو » في الالتاي والـ « بوريات - المغول » ، البدو او شبه البدو ، والكرغيز والكالموك الى رعاة يتنقلون مع الفصول من مكان الى مكان ويسلكون مسالك ثابتة . وما لبث هؤلاء ان استقروا وتحضروا تدريجياً ، حيثما انشئت المروج الصناعية واستثمرت الغابات والمناجم .

تبدل ظاهر البلاد نفسه تبديلاً عميقاً . مظهر الحقول اولا ، التي تحول مظهر البلاد تمتد الى ما لا نهاية له في كافة الاتجاهات دون اثر للحدود ، والتي حلت محل فسيفساء الطرائد القديمة المحددة تحديداً دقيقاً ، بعد ان اتاح انشاء تعاونيات الانتاج زراعة مئات الهكتارات زراعة مماثلة في وقت واحد ؛ وغير الاقتصاد الزراعي الجديد طابع القرية ؛ فالجموعة السكنية ، المؤلفة من بيوت عمال التعاونيات وما يحيط بها من نخطاء وحدائق ، منفصلة عن ابنية الاستثمار التي باتت جماعية : المطامير والزرائب والسقائف والمخازن التعاونية والمستوصفات المجانية وقاعات الاجتماع والمدارس تتجمع حول مستودع المياه . وامتدت المساحات المزروعة التي ارتفعت من ١٠٥ ملايين هكتار في السنة ١٩١٣ الى ١١٣ في السنة ١٩٢٨ و ١٤٠ في السنة ١٩٣٨ . وان تصريف المياه والري والاحتياطات المتخذة للحقول دون ضياع التربة وغزو الرمول قد وفرت للزراعة اراضي باثرة ومهمة : ٤ ملايين هكتار من المستنقعات الجففة في بيلوروسيا ومنطقة لينينغراد وموسكو وسيبيريا وكوبان ، حيث تحولت الى مرزات ، وفي منطقة بحر ازوف حيث تحولت الى بساتين . ووفر الري مساحة مماثلة . واتاح تحسين التربة وتقدم فن الزراعة استثمار الاراضي استثماراً افضل : اتسمت زراعة القطن في روسيا الجنوبية والارز في الشمال وفي آسيا الوسطى . وادت دروس معهد ليننكو للانتاج النباتي حول اختصار فترة نمو النباتات المزروعة الى امتداد الزراعات حتى المناطق القطبية حيث زرعت في شبه جزيرة « كولا » ، في ما وراء الدائرة القطبية ، الحنطة والاشجار المثمرة والبقول . وادخلت زراعات جديدة (البسلي الصيفية الى اوكرانيا) ، ووسعت في كل منطقة الزراعات الاكثر ملاءمة لطبيعة الارض والمناخ : احتل دوار الشمس مساحات شاسعة في اوكرانيا وكيرغيزيا والقرم ، وزراعة البقول والاشجار المثمرة في تاجيكستان . ولم تحتل شجرة الشاي ، في السنة ١٩١٣ ، اكثر من الف هكتار ولم تنتج اكثر من ٢٠٠٠ قنطار ، فاحتلت في السنة ١٩٤١ اكثر من ٥٠٠٠٠ هكتار وانتجت اكثر من ١٤٥٠٠٠ قنطار . وادخلت الى تركمانيا واذربيجان ، من آسيا الوسطى والمكسيك ، نباتات برية تنتج المادة الصمغية التي يصنع منها المطاط . اما القطن الذي لم يزرع في السنة ١٩١٥ الا في ٨٢٥٠٠٠ هكتار ، و ٩٧١٠٠٠ هكتار فقط في السنة ١٩٢٧ ، فقد احتل

٢٥٠٠٠٠ هكتار في السنة ١٩٤٠ بفضل بناء السدود الكبرى على الـ « فانه » وتنظيم مياه الـ « سكورا » والـ « اراكس » ونجاح زراعة القطن « البعلية » على ضفاف البحر الاسود .

ارتكز تنظيم الصناعة الجديد الى تأسيس المحاديات تضم بعض
نظام الصناعة
الوحدات الصناعية على الصعيد الافقي ، بلغ عددها ٦٤٠ في
السنة ١٩٤٠ وادارت ٥٧٣٠٠٠ مؤسسة ، ووحدات صناعية كبرى توحدت على الصعيد العمودي
المشاريع المترابطة النشاطات ؛ هذه كانت « جبارة » الصناعة : « وحدة » ماغنيتو كورسك
التي تأسست في السنة ١٩٢٧ عند لحف « ماغنيتنايا غورا » ، جبل المعدن الحديدي الاديس
اللون ، وانتجت في السنة ١٩٤١ مليون طن فولاذاً ، وتوفرت لديها افران الحديد المصبوب
ومصاهر الحديد وآلات تصفيح المعادن ومعامل المواد الكيميائية ومعامل انتاج الكهرباء ،
الخ . ، ووحدة كونراد على مقربة من بحيرة بالكاش التي استثمرت معدن النحاس الطبيعي
المكتشف في السنة ١٩٢٨ ، وانتجت ، بالاضافة الى النحاس ، كبريتور الكربون والحمض
الكبريتي ، الخ ؛ ووحدة « ميكويان في موسكو » للحوم التي استخدمت ١٠٠٠٠ عامل
وامتدت فروعها المختلفة على طول ٤٣ كلم ؛ فقد جزر فيها ١٠٠٠٠ حيوان في اليوم ، وصنع
فيها الآحين ، والمواد الصيدلية ، والمواد المجردة عن الماء ، والفراء ، الخ . واستلزمت هذه
الوحدات مصانع جبارة خاصة ، كمصنع كراماتورسك الذي انتج الآلات وامتد على مساحة
١٠ كلم^٢ ، ومصنع موسكو للاجهزة الكهربائية « الكترولسيل » الذي استخدم ١٠٠٠٠ عامل
وامتد ، مع المدينة العمالية ، المتسعة لـ ٢٠٠٠٠ شخص ، على مساحة ٥ كلم^٢ . وان الوحدة
الصناعية المزدوجة « اورال - كوزنتسك » التي جمعت بين حديد الاورال الطبيعي وفحم
كوزباس الحجري اتاحت للمنطقتين الكبيرتين اللتين تفصلهما مسافة ٢٠٠٠ كيلومتر تبادل المعدن
والفحم وتنمية مركزين ضخمين لصناعة التعدين .

الا ان تبديلاً ارتسم عند الشروع في المشروع الخسي الثالث ، فلم يعد « الجبار الصناعي »
ليعتبر خير مثال للتنظيم ، بل بدا من الافضل ، على الصعيد الاقتصادي والصعيد الاجتماعي
معاً ، توزيع المؤسسات الصناعية على كافة انحاء البلاد وتقسيمها الى مراكز صناعية اكثر عدداً
وادخالها في الوقت نفسه في مجموعة اقليمية واسعة .

ان البحث عن مناجم جديدة غنية والتصميم على نقل مراكز
تحول مراكز الانتاج
الانتاج الى الشرق قد ادخلا تغييراً كبيراً على الامة النسبية
للمراكز المنجمية والصناعية . اجل ما زالت منطقة دونباس تتقدم تقدماً مستمراً ، وقد بقيت
اهم منتج للفحم الحجري ، ولكنها ما عادت لتنتج سوى ٦٠ ٪ من الفحم الحجري السوفياتي
مقابل ٨٧ ٪ في السنة ١٩١٣ ؛ ومرد ذلك الى تقدم هذا الانتاج في مناطق آسيوية مختلفة :
منطقة كوزباس التي كانت تنتج اقل من مليون طن في السنة ١٩١٣ وبانت تنتج اكثر من ٢٠

مليوناً في السنة ١٩٤٠ ، وحوض قاراغندا الذي بوشر استثماره قبل الحرب ، ثم توقف ، ثم تجدد في السنة ١٩٣٠ ، والذي بلغ انتاجه ٥ ملايين طن في السنة ١٩٣٨ ، وحوض الاورال الذي انتج اكثر من ٥ ملايين طن ، وحوض « بتشورا » الذي انتج ٣ ملايين .
ويصح هذا القول كذلك في البترول الذي ارتفع انتاجه ، بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٤٠ ، من ١٤,٤٤٧,٠٠٠ الى ٣٥,٥٠٠,٠٠٠ طن ، والذي لم يعد ينبع في المنطقة القفقازية وحدها بعد ان افضى استثمار بترول « باكو الثانية » ومنطقة « فولغا - الاورال » ومنطقتي « امبا » و « نفتيباد » الى خفض نسبة انتاجها من ٩٥ بالمائة في السنة ١٨٣٥ الى ٨٠ بالمائة في السنة ١٩٤٠ .

وتحول استخراج الحديد بفعل اكتشاف واستثمار مناجم جديدة غنية جداً في الاورال (ماغنيتو كورسك) وشبه جزيرة كرتش ، ولا سيما في منطقة كورسك ، في آسيا الوسطى ، وفي منطقة « خوريا » الجبلية ، فبات حوض كريفوي - روغ لا ينتج سوى نصف الحديد السوفياتي . وتفاست منطقة الاورال ومنطقة كوزراد و « الملك » قرب طشقند انتاج النحاس .

وانتقلت الصناعات النسيجية تدريجياً كذلك نحو مناطق انتاج الخيامات ، اي نحو آسيا الوسطى حيث يزرع القطن ، ونحو آسيا والقفقاس واوركرانيا الجنوبية حيث ينتج الصوف ، ونحو الشال الغربي حيث يزرع الكتان ، وانتقلت صناعة الجلود من الوسط نحو مناطق جزر المواشي وتربيتها ، وصناعة التبغ نحو الجنوب ، في جيورجيا ، على مقربة من مواطن زراعة التبغ .

لعل التغييرات الكبرى حدثت في آسيا الروسية (ثلث آسيا)
آسيا السوفياتية
وعالم المناطق المتجمدة الشمالية . وكانت في آسيا نتيجة سرعة
الاعمار وتنقل السكان وتطور طرائق معيشتهم . فقد استقبلت سيبيريا ١٠ ملايين شخص لم يَكُونُوا ، كما في اوائل القرن ، موظفين ، وعسكريين ، وفلاحين جاؤوا لاعمار الارياض ، بل كان معظمهم عمالاً اقوا - هنا كما في آسيا الوسطى التي استقبلت ٥ ملايين مهاجر - للعمل في المناجم والمصانع . وفي مناطق الشرق الأقصى حيث بلغ عدد السكان ٣ ملايين نسمة في السنة ١٩٤٠ ، ارتفع هذا العدد الى خمسة اضعافه منذ السنة ١٩٢٣ ؛ وارتفع عدد سكان اقليم « خاباروفسك » بنسبة ١٣٦ بالمائة . ونشأت بعض المدن بسرعة خاطفة : ارتفع عدد سكان « تشليابنسك » خلال ١٢ سنة ، من ٥٩,٠٠٠ الى ٣٠٠,٠٠٠ نسمة ، وعدد سكان ماغنيتو كورسك من بضع مئات الى ١٥٠,٠٠٠ .

وفي القفقاس جعل التخصص الاقتصادي ، والتصنيع حول باكو وتفليس ، وري مزارع القطن في الشرق وفي الغرب ، وادخال المزارع المتخصصة (شجرة الشاي ، والكرمة ، والتبغ والمحاصيل) ، في تفكيك الوحدات الاقليمية القديمة ولا سيما في الحبيسة الراحوية ؛

وتقلصت الحياة البدوية ، هنا ايضاً ، لتحل محلها طريقة الانتقال بالمواشي الى المراعي الجبلية . وارتفع عد السكان بنسبة ٥٠ بالمائة بين السنة ١٩٢٦ والسنة ١٩٣٩ ، ولكن عدد سكان المدن تضاعف بينما لم يرتفع عدد سكان الارياف ارتفاعاً يذكر . وصنعت كذلك ارمينيا المهمة والمنمذلة نسبياً ، بفضل احتياطياتها الهام من طاقة توليد الكهرباء من القوة المائية .

امسا في آسيا الوسطى فهي منطقة قازاخستان ما عرفت اعظم تطور . فسان ثروة باطن ارضها التي تشمل ، بالاضافة الى بترول امبا ، وفحم قاراغندا ونحاس بحيرة بالكاش ، الرصاص والخارصين والقصدير والمنغنيز والكروم والمولبدن والذهب ، اجتذبت العمال الى « بورة الجوع » القاسية المناخ شتاء وغير الصالحة الزراعة والمقفرة حتى هذا التاريخ ، فنمت مدن - مصانع جديدة نمواً سريعاً جداً : بريبالكاش ، كارساك - باي ، تشمكنت ، قاراغندا ، جزكارغان ، بينما تضاعف عدد سكان العاصمة « الما - آتا » . واتاحت الزراعة غير المروية الزراعة حول الوحدات الصناعية ، واخذت المنطقة الجنوبية التي التفت من قبل سلسلة من الواحات المتشعبة ، تتحول كلها الى منطقة مروية متصلة ؛ وفي « اوستراليا السوفياتية » هذه حولت نباتات الكلأ البدو الرحل الى تعاونيين يربون الماشية ، ولكن عدد سكان الارياف تدنى بنسبة ٣٠ بالمائة . وبات باستطاعة آسيا السوفياتية ، التي لم تفتح في السنة ١٩٢٨ سوى ٦,٦٠٠,٠٠٠ طن فحماً حجرياً ومليون طن فولاذاً ، انتاج ٥٧ مليوناً و ٦,٥٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٤٠ ، اي ٣٤,٣ ٪ من فحم الولايات المتحدة الاميركية و ٣١,٦ بالمائة من فولاذها .

على الرغم من ارتفاع عدد السكان في هذه المنطقة ، منذ السنة ١٩٢٦ حتى السنة ١٩٣٩ ، بين ٢٥,٦ بالمئة و ٤٥,٧ بالمئة ، بحسب الجمهوريات ، فان هذا الارتفاع لم يحصل الا في المدن بصورة خاصة ؛ فبلغ هذا العدد ثلاثة اضعافه في تاجيكستان واكثر من ضعفه في تركمانستان و ١٥٠ ٪ في ازبكستان ؛ واصبحت هناك عشرة مدن جاوز سكانها ٥٠,٠٠٠ نسمة ، مقابل ٦ في السنة ١٩٣٦ ؛ ومنذ السنة ١٩٢٦ ، ارفع عدد سكان « تشارجوي » بنسبة ٤٠٠ بالمائة ، وعدد سكان « فروزيه » واشقباد ٢٥٠ بالمائة ، وطشقند قرابة ٢٠٠ بالمائة . وانمت المزارعات المروية بفضل السدود والاقنية . وساعد بناء خط توركسيب المعد لتصريف القطن نحو الشمال وتموين البلاد عن طريق سيبيريا ، على تسهيل التخصيص الذي جعل المساحة المزروعة قطناً في الجمهوريات الاربع ترتفع من اقل من نصف مليون هكتار الى مليون ونصف المليون . وتقدمت الصناعة النسيجية ولاسيما صناعة الصوفيات والقطنيات في اشقباد وفرغانة وستاليناباد وخوجند وتشارجوي وكيروفاباد وطشقند . وبات مجموع آسيا الوسطى منذئذ المركز الاول في الاتحاد لتعدين المعادن غير الحديدية .

امسا بلدان المنطقة المتجمدة ، فقد استفادت من مجهود منظم
بلدان المنطقة المتجمدة انتهى ، بفضل العزم العنيد ، الى خلق مراكز نشاط ما كان احد ليحلم بها من قبل . وكان استثمارها وتطويرها ثمرة آعاب « معهد المنطقة المتجمدة »

و « مصلحة استكشاف الطريق البحرية الشمالية » التي استخدمت منذ السنة ١٩٢٢ عدداً كبيراً من علماء طبقات الارض ، وعلماء النبات ، وعلماء الحوادث الجوية ، والملاحين ، وعلماء آخرين كثيرين ، وزودتهم بالطائرات والبواخر المعدة لتعظيم الجليد ، فتوسعت بفضل استكشافاتهم معرفتنا للمنطقة القطبية والقطب نفسه (باباين) . واجتازت الـ « سيبيرياكوف » منذ السنة ١٩٣٢ ، والـ « تشليوسكين » منذ السنة ١٩٣٣ ، المجاز الشمالي الشرقي في رحلة واحدة ، فمُرفت مواطن الموارد المنجمية وأنشئت تحت سطح الارض (بغية تجنب اضرار الجليد في فصل الشتاء) مصانع لتوليد الكهرباء انتجت مليون كيلوات في شبه جزيرة كولا حيث اُتاح اكتشاف فلووفوسفات الكالسيوم في جبل « خيبيني » تنمية صناعة هامة لانتاج الفوسفات . فقامت في هذا « الجو القمري » وفي هذه المنطقة الباردة مدينة صناعية تضم ٤٠.٠٠٠ نسمة ، هي كيروفسك ، التي انتجت الفوسفات والمعادن غير الحديدية . وعلى الشاطئ غدت مورمانسك مرفأً كبيراً ، وقد انشئت فيها ، بفضل خط لينينغراد - مورمانسك وقناة البلطيق - البحر الابيض ، منطقة صناعية هاشت من استثمار الماسجم ، وصناعات خشبية وسلولوزية ومصانع لبناء السفن ، ومصانع لحفظ الاسماك . وادى مجود العلماء الروس العنيد في توسيع نطاق المزروعات الغذائية أكثر فأكثر نحو الشمال الى نتائج هامة جداً ، فبات الملفوف والجزر والبصل والبقول تنتج منذئذ ، في ما وراء الدائرة القطبية ، بكية كافية لسد الحاجات المحلية . وابتعت البقول في مدافئ منشأة تحت الارض تنار بكهرباء تنتجها مراوح هوائية مثبتة فوق سطح الارض (لذلك قيل : « عواصف الشمال تثبت البقول ») . والى الشرق باتت اركانجلسك التي ضمت ٢٨١.٠٠٠ نسمة في السنة ١٩٣٩ (مقابل ٣٥.٠٠٠ في السنة ١٩١٣) مركزاً صناعياً كبيراً ايضاً . وفي آسيا الشمالية ، عند الـ « ياقوت » الرحل ، وفي اقصى الشمال الشرقي ، عند الـ « كمشدال » والـ « تشوكتش » اخذت في الترعزع حضارة شمالية جديدة بفضل تعارنيات ضمت مربى الابلات والبقريات وساعدت على استقرار السكان ، ومحطات اشتاء انشئت على الشاطئ بغية اعداد النقل ، خلال فصل الشتاء الطويل ، الذي لا يمكن تأمينه الا خلال اسابيع معدودة والذي يجري منذ السنة ١٩٣٥ بدون محطات اشتاء بين مورمانسك وفلاديفوستوك عن طريق المرافئ على مصاب الـ « اوب » و « ينيسايي » و « ليننا » .

الفصل الثالث

قلب الأنظمة

في السنة ١٩١٨ ، كتب لينين ما يلي :

« الاشتراكية هي إلغاء الطبقات . ولإلغاء الطبقات يقتضي أولاً قلب مالكي الأراضي والرأسماليين . لقد نفذنا هذا الجزء من المهمة ، ولكنه ليس سوى جزء وليس أصعب ما علينا تنفيذه . ولإلغاء الطبقات يتوجب علينا ثانياً تحويل كافة العمال والفلاحين الى « عمال » ... »

كان « التوقف » ، الذي شكلته السياسة الاقتصادية الجديدة ، خطراً مهدد بالقضاء على النتائج الأولى التي حققتها ثورة تشرين الأول ، لأنه أتاح قيام طبقة المتهكرين البورجوازية المدنية وطبقة الكولاك الربغية ؛ ولكن هذه النتائج أصبحت نهائية بفضل سياسة التخطيط والتصنيع وتأميم الأرياف .

١ - النظام الاقتصادي الجديد

ليس هناك ما يشبه استثمار و القارة السوفياتية ، من حيث اتساعه ، سوى استثمار القارة الأميركية ، ولكنه يختلف عنه ببعض المظاهر الأساسية . فهو أولاً عمل الدولة بدالة تصميم وضعته هي ، لا عمل افراد بدالة السمي وراء كسب مرتقب . واعطيت الأولوية لانتاج مواد التجهيز بحسب مفهوم معين للصالح العام ، ونظم الانتاج في مجموعه دونما اهتمام لدخسل الافراد ولطاقاتهم على الشراء . واخيراً اختلف النظام القانوني للملكية اختلافاً جذرياً : فبينما ارتكز الاقتصاد الرأسمالي الى الملكية والمبادأة الشخصية ، ارتكز الاقتصاد السوفياتي الى الملكية والمبادأة العامة .

الغنى الحسك السوفياتي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وحول الى الملكية الاشتراكية ملكية الدولة الارض والغابات والمناجم والمصانع والمصارف ؛ والملكية الفردية والى جانب هذا القطاع العام ، سمح باستمرار قطاع خاص قوامه بعض استثمارات ، اما جماعية كالتعاونيات ، واما خاصة وفردية ، زراعية أو صناعية ، تركز

الى العمل الشخصي وتثنافي واستثمار عمل الغير ؛ وقوامه كذلك الملكية الخاصة التي يحققها المواطنون بدخول عملهم . لذلك كان لحق الملكية الخاصة عند مواطني الاتحاد السوفياتي دور « استهلاكي » في جوهره ، وهو يقوم باستخدام دخل العمل والتوفيرات الممكنة لتحقيقها للاستحصال على مواد الاستهلاك والرفاهية : المساكن ، الادوات المنزلية الخ . فباستطاعة الفرد « استثمار معمل صغير شريطة الا يستخدم فيه اي عامل ، اي ان لا يحقق كسباً بفضل عمل شخص ثالث » ؛ هذه هي حال الحرف الصغرى ، كحرفة الحداد وحرفة الاسكاف ، أو بعض التجارات الصغرى .

والملكية الشخصية « لا تشمل الا المواد التي تستخدم لسد الحاجات الفردية او العائلية » ؛ فوظيفتها ، كما حددها دستور السنة ١٩٣٦ ، هي سد حاجات الفرد الشخصية وحاجات عائلته وتمكينه من بلوغ حياة ثقافية رخية . وحق ارتداد مواد الاستهلاك الشخصي والانتاج الفردي من ثم حقيقة راضية ، فد المساكن والدخول والتوفير وثمره العمل والاقتصاد البيتي الاضافي وأدوات المنزل والأدوات الشخصية والرفيحية ، تدخل في هذه الملكية الشخصية .

كان الهدف منه إعادة تنظيم الزراعة وفقاً لأسس جديدة ، اعني بها تأميم الأرياف
ضم ملايين الاستثمارات الخاصة التي كانت تتناول مئات ملايين قطع الارض الصغرى على العموم ، والتي كانت تؤلف عائفاً في طريق تنمية زراعة منظمة . ففي شهر كانون الاول من السنة ١٩٢٧ قرر المؤتمر الخامس عشر للحزب « الانتقال الى الهجوم الاشتراكي » ضد الاقتصاد الفردي ، وتنمية القطاع الاشتراكي الذي لم يضم في السنة ١٩٢٨ سوى ٣٣.٠٠٠ تعاونية تنتمي اليها ٣٧٠.٠٠٠ عائلة (١,٥ بالمائة من الاستثمارات القروية) و ٤.٠٠٠ مزرعة رسمية مثالية تضم ٦٠٠.٠٠٠ عامل وتوفر بمجموعها بين ٣ و ٤ بالمائة من الانتاج الزراعي . وعند البدء بتنفيذ الخطة الخمسية الاولى ، دفع بتنظيم التعاونيات دفعاً سريعاً الى الامام منذ السنة ١٩٢٩ ، فاوفد ٢٥٠.٠٠٠ عامل الى الأرياف بغية تشجيع تأسيسها وتسيير « محطات الآلات والجرارات » التي ستؤجر الفلاحين معداتها . ونجحت عملية التأميم لمصلحة المجموع ، التي منحت الفلاحين المنضمين الى التعاونيات حق الاولوية في بيع الدولة حاجاتها ، نجاحاً كبيراً مطرداً ، ولا سيما في المناطق التي يزيد انتاجها عن طلب السكان : اوكرانيا ، منطقة الفولغا الاسفل ، شمالي القفقاس ، القرم ، المناطق المهاجرة لموسكو ؛ وفي الوقت نفسه تعزز الهجوم على الكولاك : ضريبة تصاعدية ، مصادرة ممتلكاتهم ، نفي . وخلال شتاء ١٩٢٩ - ١٩٣٠ تقدمت عملية التأميم تقدماً ناشطاً ، وإنما برزت بوادر استياء كثيرة . فطمأن ستالين الفلاحين في مقاله « التجاح ينفخ في رأسنا » ؛ فسمح للفلاحين بالانسحاب من التعاونيات التي انخفض عددها - المتفاوت تفاوتاً كبيراً بحسب المناطق - الى نصفه بصورة عامة ؛ ثم تجدد التقدم في السنة ١٩٣١ ولم يتوقف بعد ذلك : فارتفع عدد المشاريع المؤمنة من

٢٣,٦ بالمائة في السنة ١٩٣٠ الى ٥٢,٧ بالمائة في السنة ١٩٣١ ، و ٧١,٤ بالمائة في السنة ١٩٣٤ ،
و ٩٠,٥ بالمائة في السنة ١٩٣٦ ، و ٩٦,٩ بالمائة في السنة ١٩٤٠ .

في غضون هذه السنوات الاولى حدد التشريع شروط الاستثمار الجماعي : عمل بالقبالة بغية
ارغام الكسالى على الانتاج ، منع تأميم الابقار والحيوانات الداجنة الاخرى ، حق البيع في
الاسواق حين تقدم التعاونية ما هو مطلوب منها . وفي السنة ١٩٣٥ صدر « نظام الشركة
التعاونية الزراعية » : للتعاونية حق التمتع الدائم بالأرض التي تملكها الدولة ، ولكل عضو
حق تملك بيته وبستانه او مبقلته (بين ١/٢ هكتار وهكتار) وامتلاك بقرة او عدة عنزات .
فلم يشمل التأميم من ثم المساكن والمواشي الصغيرة والحديقة القريبة من المساكن . وقد اختلفت
التعاونيات اختلافاً كبيراً ، فاستثمرت بين ٥٠٠ و ٣٢٠٠ هكتار وضمت بين ٦٠
و ٢٠٠ عائلة .

اما المزارع المثالية الـ ٤٠٠٠ فمشاريع زراعية تملكها الدولة وتخضع لنظام شبيه بنظام
الصناعات . وهي تؤلف استثمارات كبرى اذ ان مزرعة مثالية لزراعة الحبوب قد تبلغ بين
٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ هكتار ، ومزرعة مثالية لتربية المواشي قد تبلغ ٢٠٠٠٠ هكتار وتمتلك
هذّة آلاف من المواشي . كما انها تقوم بأعمال تخصيصية (قطن ، حنطة ، اغنام ، حليب
وزبدة ، الخ .) وتعتمد الآلات المتوفرة لديها ، وتؤلف المحاديات بحسب تخصصها . وقد
ارتفعت مساحتها من ١٧٠٠٠٠٠ هكتار في السنة ١٩٢٨ الى ١٣٢٠٠٠٠٠ في السنة
١٩٣٠ والى ١٦ مليوناً في السنة ١٩٣٦ ، ثم تدنت الى ١٢١٠٠٠٠٠ في السنة ١٩٣٨
(٨,٩ بالمائة من المساحات المزروعة مقابل ١٢,٤ بالمائة) ، حين وزعت الحكومة اراضي
بعضها على التعاونيات المجاورة ، فهبط عددها من ثم من ٤٣٣٧ في السنة ١٩٣٢ الى ٣٩٦١ في
السنة ١٩٣٨ ؛ يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان وضع العمال اخذ يشبه وضع التعاونيين حين
منعوا حق تملك قطعة ارض صغيرة .

تنظيم التعاونيات
تحتل التعاونية من ثم المركز الاول بين اشكال الاستثمار الزراعي .
فهي تملك ، جماعياً ، الارض وابنية الاستثمار والآلات والماشية وكل
ما ليس ملكاً شخصياً لعضو التعاونية كما حدده النظام . وفي داخل التعاونية بعد قواعده
العمل مجلس الادارة المنتخب وتلقبها الجمعية العامة . ويقوم الاعضاء بعمل مشترك ، ولكن
الربح يوزع عليهم بنسبة العمل الذي يأتيه كل منهم ؛ اما وحدة القياس فهي « يوم العمل »
الذي يوافق عدداً معيناً من الآلات المحروثة او كمية معينة من الحب المدروس . وقد قسمت
كافة الاعمال الزراعية الى سبع فئات عودلت بأيام عمل توجب على كل عضو تأمين حد أدنى
منها يتراوح بين ٦٠ و ١٠٠ وحدة . وتجمع الآلات الزراعية ، التي هي ملك الدولة ، في
محطات الآلات والجرارات بمعدل واحدة لثلاثين تعاونية تقريباً ، وتوضع بتصرف هذه
التعاونيات مقابل فريضة عينية او نقدية .

يسلم الربيع جزئياً للدولة التي تحدد قيمته وفقاً لسعر تقررته ، ويخصص جزء من هذا الثمن لمكافحة خدمات محطات الآلات والجرارات ، وجزء آخر لشراء البذور اللازمة للتعاونية وجمع حبوب احتياطية ، ويوزع الباقي على الاعضاء بحسب ايام عملهم . فيستفيد عضو التعاونية من ثم من مكافأة عمله في الاستثمار الجماعي ومن انتاج الأرض والماشية الذي يعود له شخصياً والذي يستطيع بيعه بسعر حر اما في السوق واما في التعاونية ، ومن اجر العمل الذي قد يقوم به اما في القرية واما في المدينة .

الدولة تملك وسائل الانتاج والمقايضة : المناجم والمصانع ووسائل النقل التنظيم الصناعي والمصارف ، كما تملك الارض ، وتساعد ادارتها الى جماعات خاصة تنفذ موجبات الخطة . فالاقتصاد في هذا الحقل اشتراكي كله ، ان من حيث التملك وان من حيث اشكال الاستثمار .

تتناول الخطط كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد . وقد بنيت اعداد الخطة كل خطة على دراسة دقيقة لكافة الموارد المستثمرة او الدفينة التي وضع بها جدول منظم ، وحالة القوى الاقتصادية وامكانيات نموها ، وهي تعد بالاتفاق مع الاقتصاديين والاختصاصيين في مختلف الحقول ، فهي « خطة ابعادية » ، اي انها ترسم برنامجاً لفترة طويلة الاجل (٥ سنوات) - الطريقة الوحيدة لتحقيق تغييرات هامة في الانظمة - ، ولكنها تنطوي في الوقت نفسه على خطط قصيرة الاجل (سنوية بصورة عامة) تعين الاهداف العملية الواجب بلوغها في آخر كل من السنوات الخمس ، او حتى في آخر كل فصل ، آخذة بعين الاعتبار الامكانيات الجديدة التي ترقم خلال الاعمال ، بحيث يصبح التكيف الدائم امراً ممكناً .

فالحكومة ترسم التوجيهات والد « غوسبلان » ، وهو مجرد جهاز فني استشاري ، يحدد مهام كل فرع من فروع الصناعة ، ثم تدرس اجهزة التخطيط الدنيا هذه المشاريع ، فترفع ملاحظاتها او مقترحاتها ، « التي ليست مجرد كتب بالموافقة » ، الى الـ « غوسبلان » الذي ينقح المشروع الشامل النهائي . حينذاك يؤمن صغار الموظفين تنفيذه تحت اشراف ورقابة الادارات المتخصصة المعروفة باسم « غلافكي » .

تعين الخطة كميات ونوعيات المنتوجات الاستهلاكية والتجهيزية المفروضة على كل فرع من فروع الانتاج وعلى كل دائرة اقليمية ، وطريقة توزيعها ، والنسبة الممكن تصديرها ، وتنطوي كذلك على نصوص خاصة بالتعليم بسبب الحاجة الماسة الى التقنيين والعمال الاكفاء ، وتحاول مراعاة النسبة بين تخصصهم وكفاءتهم وبين حاجات العمل .

ولما تمذر الاعتماد على قروض خارجية هامة لتوفير الاموال اللازمة حول في تمويل الخطة على فائض العمل القومي بشكل ضريبة على قيمة الاعمال ، وضريبة على الارباح ، وضريبة استهلاك ، ويرد ذلك الى ان القروض الخارجية واحتياطي الذهب والبلاطين (بعض مشات ملايين الروبيات) وزيادة دخل الصادرات بالنسبة الى الواردات (بضع عشرات الملايين) لم

مثل سوى مبلغ زهيد جداً . فضحي من ثم برؤسامة السكان على مذبح رفاهية اخیال المستقبل .

للكل مشروع مخططه الفني ومخططه الخاص المرتكز الى هذا المبدأ : « كل زيادة سیر الخطه انتاج يجب ان يقابلها تدني مستوى اسعار البيع بالتفصيل وزيادة حجم الاجور . وتتمتع المشاريع باستقلال حقيقي ومحاسبية مستقلة ، وتنصرف باموالها المتداولة الخاصة ، ولها محاسبتها الخاصة وحسابها الجاري في المصارف ، وتسدد ديونها ، فيما بينها ، بعمليات تقييم ومقايضة . ويجب ان يؤمن سيرها ارباحها دون ان تحتاج يوماً الى مساعدة مالية . ولكل منها مدير تعينه السلطة العليا او تعزله عند الاقتضاء ، ويتحمل مسؤولية نشاط مصنعه ادارياً وجزائياً . وينص قانون الجزاء على عقوبات صارمة يتعرض لها المهندسون والمديرون والمراقبون الفنيون المسؤولون « عن عمل تخريبي ضد الثورة ، او عدم تنفيذ واجبات معينة عن قصد وتصميم ، او افعال مقصود في تنفيذها ، ، وكذلك عن مخالفات النظام الاداري المركبة دون قصد مناهضة الثورة ، التي تزعزع مرتكز الدولة الاداري وطاقتها الاقتصادية » . فيتضح من ثم ان العقوبة تتناول سوء الادارة والاهمال وسوء النية والانتاج الدوني .

باستطاعة المصانع ومجموعات المصانع والاتحادات والوحدات الصناعية الحصول على اعتمادات قصيرة الاجل من مصرف الدولة ، وعلى اعتمادات طويلة الاجل ، لتمويل الاعمال الكبرى ، من المصارف الخاصة : مصرف الصناعة ، ومصرف الزراعة ، ومصرف التجارة ؛ وهنالك ايضاً مصرف الاشغال العامة . ويكرس كل مشروع محصول بيع منتوجات مصانعه لدفع ثمن الخامات المشتراة والطاقة التي احتاج إليها عند الاقتضاء ، ولصيانة معداته ، ولدفع الضرائب والاجور وأقساط التأمينات الاجتماعية (وهي على عاتق المشاريع لا على عاتق الاجراء) وفقاً لنسبة مئوية تختلف باختلاف الصناعات ويبلغ معدلها بين ٦ و ٩ ٪ من الاجور .

وباستطاعة المشاريع من ثم - ومن واجبها - اذا ما احسنت ادارتها تخفيض أسعار الكلفة المقدرة في تخطيط الـ « غوسبلان » وتحقيق بعض الادخارات . وقد جاءت النتائج مختلفة باختلاف الصناعات ، ولكن أسعار الكلفة كانت في السنة ١٩٣٧ ادنى على العموم منها في السنة ١٩٣٢ بنسبة ٣٢,٥ ٪ في الصناعة الثقيلة ، و ٤٠ ٪ بالمائة في صنع الآلات ، و ٣٣ بالمائة في صناعة الفولاذ و ٣٢,٤ ٪ في استخراج الفحم الحجري .

موازنة الدولة هي ما يؤمن رؤوس الاموال والمساعدات بواسطة المصارف الخاصة ؛ فتمويل الاقتصاد من ثم يرتكز بمعظمه لالـى الادخار الخاص الفردي بل الى الادخار الجماعي والالزامي اذ ان اكثر من نصف واردات الموازنة يصرف في هذا السبيل ؛ وتؤمن هذه الواردات الضريبة على مجموع المعاملات (٥٠ بالمائة في السنة ١٩٣١ و ٧١,٤ بالمائة في السنة ١٩٣٨) والضريبة على ارباح مشاريع الدولة (بين ٨,٦ بالمائة من الواردات) ، والقروض من صناديق التوفير والقروض العامة (٦ بالمائة في السنة ١٩٣٧) .

اما الصناعة اليدوية فلا تلعب بعد اليوم سوى دور ثانوي ، اقله الصناعة اليدوية الفردية ، ولكن هناك صناعة يدوية تعاونية يؤلف فيها الحياطون والحذاؤون والحلاقون تعاونيات انتاجية ؛ اجل لا يخضع عملها لمخطط انتاجي ولكن نشاطها مراقب (لجهة نسبة الخامات الموزعة بنوع خاص) كي لا تتحول الى مشاريع رأسمالية تستخدم الاجراء .

التنظيم التجاري
الغاء كلياً . والتجارة الداخلية امسا في ايدي الدولة واما في ايدي التعاونيات . الا ان تجارة الدولة لم تمثل في السنة ١٩٢٩ سوى ١٣ بالمائة من عدد المخازن و ٢٠ بالمائة من مجموع المعاملات التجارية ، فارتفعت هذه النسبة في السنة ١٩٣٧ الى ٧٤ بالمائة بفضل انضمام المئات من تعاونيات المستهلكين المدنيين . وابقى قسم هام من التجارة الريفيه (١٥ بالمائة من تجارة التفصيل) للسوق التعاونية ، « سوق بدون تجار » ، التي ارتدت طابع الفردية والمنافسة ، من حيث ان الباعة هم المنتجون انفسهم ، يصرفون في السوق المحلية المواد الغذائية التي يحق لهم التصرف بها بحرية وبسعر يحدد بحرية ، ولكنه يكاد لا يختلف عن سعر مخازن الدولة باستثناء ايام الحاجة والفاقة .

كائناً من كان مالك المشروع التجاري ، الدولة او المشروع المؤمم او التعاونية ، فان البيع والشراء في اطار التخطيط كانا حريين وكان ممكناً ان يوفر ارباح او يحرق الخسائر . فهناك من ثم سوق تنافسية . والكل يدفعون ضرائب على الارباح ومجموع المعاملات التجارية ويوظفون فوائد مالهم .

« لا نستطيع تكوين فكرة عن النظام التجاري السوفيياتي الا بتأمل النظام التجاري في مدينة فرنسية صغرى وفرعيها « كوب » و « بوتين » (« ج. روموف ») .

في تجارة الدولة تحدد الاسعار في الحطة وتكون الزامية للمشاريع البائعة والمشتري . وهي تتكون من حاصل عناصر ثلاثة : سعر الكلفة ، والضريبة على مجموع المعاملات ، والمبالغ التي تدخل في الاموال المعدة للتجميع (الفوائد المدفوعة للمصارف ، الكراء ، الخ .) ، ويضاف اليها زيادة تجارية . وكان من شأن عدم الحاجة الى نفقات الاعلان وضآلة اعباء الفوائد وانعدام المزاومة في منطقة بيع واحدة وضآلة عدد المستخدمين العاملين في التجارة ، ان نفقات التوزيع لم ترفع الاسعار الا بنسبة ٧ الى ٨ بالمائة تقريباً . ولما كان سعر الحمل وحده خاضعاً للتخطيط ، فكذلك كانت نفقات الادارة قليلة تدنت اسعار بيع التفصيل وزادت الارباح . ولما كان لمستخدمي المخزن نصيبهم من الارباح ، كانت من مصلحتهم حصر كلفة التوزيع ، اضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الارباح التي حققتها الاجهزة التجارية كانت زهيدة جداً : ٢٢ . بالمائة في السنة ١٩٣٤ ؛ و ٦٤ . بالمائة في السنة ١٩٣٦ . فالتجارة السوفيائية هي تجارة لا تعمل « من اجل الربح بل من اجل المستهلكين » (بتلهام) . وفي السنة ١٩٣٤ استند الى مفوضتين — تجارة داخلية وصناعة المواد الغذائية — مهمة الاشراف على التوزيع وتحديد الاسعار ورقابة مؤسسات

البيع بالتفصيل وإدارة مخازن الدولة، مخازن البيع بالمجمل ومخازن البيع بالتفصيل. وتأمين
تموين منطقة معينة بجهاز خاص (تورغ) ، متخصص أو غير متخصص ، يتمتع في أغلب
الاحيان بالاستقلال المالي ويوزع المنتوجات بواسطة فروعه في المنطقة . وهناك بالإضافة الى
ذلك مخازن كبرى ومخازن عامة للتغذية . وإلى جانب شبكة أجهزة الدولة هذه ، تمثل
تجارة البيع بالتفصيل في الأرياف بمخازن تعاونية (سلبو) في القرية ومجموعات تضم بعض
المخازن التعاونية الصغرى (ريزويوز) .

تميزت سنوات التخطيط الأولى بنقص كافة المنتوجات تقريباً ؛ فاضطرت
الحكومة إلى الالتجاء إلى التقنيين كي تتمكن من تأمين السلع الضرورية
للكل شخص . وقد اعتمد التقنيين في موسكو في السنة ١٩٢٨ ، ثم شمل المدن الكبرى ،
وأخيراً شمل كافة أنحاء الاتحاد السوفياتي ، وطبق على كافة السلع المعتادة ، شرط التسجيل
الالزامي في مخزن معين عرف باسم « المخزن المفضل » . وغالباً ما قامت ، إلى جانب هذه
السوق القانونية ، سوق غير قانونية ، غص النظر عنها حيناً وتعرضت لمكافحة قاسية حيناً آخر ،
ارتكزت في معظم الأحيان إلى المقايضة واستعمال الحلي والذهب والنقد الاجنبي . وبغية
مكافحتها مكافحة فعالة ، تأسست في السنة ١٩٣٢ سوق قانونية ثانية شملت مخازن عرفت
بـ « المخازن التجارية » ، سمح بالشراء منها دون تسجيل ودون تقديم بطاقات ، ولكن بأسعار
أعلى منها في المخازن المفضلة بصورة ملموسة ؛ وحين زال التقنين في السنة ١٩٣٥ ، لم يبق ما
يميز بين السوقين . فكان هنالك في آن واحد ثلاث حلقات تجارية تختلف الأسعار فيها بعض
الاختلاف : تعاونيات المشاريع أو القرى (أفضلها) وأسعارها أدنى من أسعار التجارة العادية
بنسبة ١٠ إلى ١٥ بالمائة ، سوق التعاونيات الانتاجية المقتصرة على المواد الغذائية ، سوقاً
مخازن الدولة ذات الأسعار الحرة ومخازن الدولة ذات الأسعار القانونية المحددة . ولكن
المواد الاستهلاكية لم تنتج يوماً بكمية كافية لسد كافة الحاجات نظراً لتزايد عدد السكان تزايداً
أسرع من تزايد انتاج المواد الاستهلاكية ، مما أدى ، حتى بعد زوال التقنين في السنة ١٩٣٥ ،
إلى استمرار التباين بين العرض والطلب ، وإلى مساس الحاجة أساساً دائماً إلى الاحذية ،
والمنسوجات ، ولا سيما الألبسة . ولذلك عمدت الدولة إلى الحد من طلب المستهلكين أما برفع
أسعار البيع بالتفصيل وتخفيضها وأما باللجوء إلى السوق المزدوجة .

التجارة الخارجية - أما التجارة الخارجية فقد أتمت دون أن يترك فيها أي مكان للمبادعة
الخاصة . فوزارة التجارة الخارجية هي ما تعد مخططات التصدير
والاستيراد وتراقب نشاط الوكالات التجارية المركزية ، المتخصصة في تصدير بعض المنتوجات
أو الأدوات ، التي يجب أن تجري بواسطتها كافة العمليات التجارية . ولا توجد وكالات تجارية
خاصة بكل بلد إلا للتجارة - بشروط معينة - مع الشرقيين الأدنى والأقصى . فإن هذه
الوكالات ، التي تتمتع بالاستقلال المالي ، ممثلة باستمرار في الخارج بعملاء ، عرفوا باسم « الممثلين

التجارين ، ، سهل معاملاتهم المالية مصرف الدولة او مصرف التجارة الخارجية او المصارف السوفياتية المؤسسة في الخارج (مصرف التجارة الروسية في لندن ، المصرف التجاري لاوروبا الشمالية في باريس ، الخ.) او المصارف الاجنبية التي تفتح الاعتمادات للمستوردين السوفيات ، واخيراً القروض الطويلة الاجل التي تعطيها بعض الحكومات الاجنبية للشراء من بلدانها (تشيكوسلوفاكيا في السنة ١٩٣٥ ، بريطانيا العظمى في السنة ١٩٣٦) .

لم يكتمل مثل هذا التنظيم دفعة واحدة وبدون صعوبات جديدة صعوبات التطبيق
احياناً ، ولم يتح الاختبار اصلاح اخطاء السنوات الاولى الا تدريجياً .
فاشتراكية الصناعة قد تحققت عملياً خلال فترة الخطة الخمسية الاولى ، اذ هبطت حصة القطاع الخاص الى ٥٠ بالمائة في السنة ١٩٣٢ بعد ان كانت ٥٦ بالمائة في السنة ١٩٣٠ . اما تأمين الزراعة فكان اقل سرعة الى حد بعيد وقد اصطدم بمقاومات عنيفة من قبل الفلاحين الذين تعرضوا لتدابير قسرية وتسببوا في تأخير الانتاج وانقاصه احياناً ، ولا سيما في حقول تربية المواشي . وهي « محطسات الآلات والجرارات » ، الموقع الستراتيجي الرئيسي للدولة في الارياض ، ما سهلت تحقيق هذا التأمين بفضل رقابتها على الزراعة وعملها التنسيق .

اصطدم تنفيذ الخطة الصناعية بصعوبات من نوع آخر اكثر تعقيداً الى حد بعيد ، فهي قد استلزمت تنسيقاً وثيقاً بين الخطط الجزئية المترابطة : خطة التمويل ، والتجهيز ، واليد العاملة ، والطاقة ، ووسائل النقل ، الخ. ، وكانت ضرورياً ، كل سنة ، ان تصحح الخطة السنوية الخطة الابعادية وتكيفها وفقاً للمتطلبات الجديدة والنتائج المحققة . والحال كان الكثير الكثير من اقسام الخطة الاولى قد رسم « تقديرياً » دون معرفة كافية بالشروط العامة لتنفيذها ، وانطوى تخطيط اسعار البيع بالمجمل على عيوب كثيرة احياناً لانه لم يترك اي مجال لارباح المشاريع ، فحدث تشويش جزئي بين فروع الاقتصاد المختلفة مما ادى الى الفشل احياناً .

اضف الى ذلك من جهة ثانية ان تطبيق الخطة الاولى قد جرى بسرعة فائقة ادت الى نهكة المستخدمين وخلق المعدات ، فبرزت عيوب في المصنوعات نجمت عن استثمار سريع وتقديرات خاطئة للموارد ، وحاجة الى المستخمين الاختصاصيين او المعدات الضرورية ، وسوء توزيع في الاموال (بين مصانع غزل القطن ومصانع حياكته مثلاً) ، وعجز في بعض مراحل التنفيذ (ولا سيما في وسائل النقل) ، وسوء تقدير للحاجات . الا ان الخطة الخمسية الثانية توفقت الى ازالة هذه الصعوبات جزئياً . وحينذاك تعززت اللامركزية في هذه البلاد التي قامت احدى نقاط الضعف فيها في نقص وسائل النقل ، وفضلت مصانع اكثر تواضعاً ودخلا على المصانع « الجبارة » الاولى . وكانت هناك صعوبة اخرى غير مرتقبة : فخلال الخطة الخمسية الاولى ، بلغ التجاوز في خطة اليد العاملة نسبة ٥٠ بالمائة ، مما ادى الى تجاوز كبير في خطة الاجور تسبب في مزيد من التشويش بين ازدياد حجم الدخول الاسمية وزيادة حجم المواد الاستهلاكية المتوفرة في السوق التجارية .

بيد ان اجهزة التخطيط تكاملت تدريجياً يوماً بعد يوم ، ففي اوائل الخطة الخمسية الثالثة تيسر تكيف التنظيم وفقاً لقاعدة تتطور تطوراً دائماً ، ولانت اساليب ادارة الاقتصاد كما اثبت ذلك توسع المحاسبات المستقلة والتمويل الذاتي وانخفاض مساعدات الدولة . فان المشروع الذي اعتبر في الاصل « كمجموعة مهام حسية واجبة التحقيق » قد اخذ يتحول شيئاً فشيئاً الى مجموعة تدابير اقتصادية تضايق متطلبات الشخص اكثر فأكثر .

ولم يرسم تخطيط استخدام اليد العاملة بطريقة استبدادية بعد اليوم ، فقد كان حساب الاجور التفاضلي كافياً لاجتذاب اليد العاملة نحو فروع الصناعة الخاسرة ، كما اتاح تقدم المدارس والدروس التقنية التغلب على الصعوبات التي صودفت في البدء بسبب يد عاملة جاهلة آتية من الارياف وعاجزة عن تطبيق التقنيات الجديدة .

الاتحاد السوفياتي
في الازمة الاقتصادية العالمية

بينما كانت الدول الاخرى غارقة في الازمة الاقتصادية الخطيرة التي ابتدأت في السنة ١٩٢٩ ، خلتص التخطيط واشترائية الاقتصاد الاتحاد السوفياتي من نتائج الازمات الكلاسيكية : البطالة ، هبوط الاسعار ، تضخم الانتاج . فان الاقتصاد الروسي قد عمد - خلال اسوأ سنوات الازمة - الى توظيف رؤوس اموال كبيرة جداً ، واستخدم مزيداً من العمال وزاد انتاجه زيادة كبرى حين كان هذا الانتاج آخذاً في الهبوط في كافة البلدان الاخرى . وفي العالم اجمع لم تجد منتجات الزراعة والصناعة من يشتريها ، لا لأن الحاجات كلها كانت مشبعة ، بل بسبب عدم توفر طاقة الشراء الكافية للاستحصال عليها ، فالبطالة كانت نتيجة استخدام التقدم التقني والتنظيم اللذين خفضا عدد الاجراء ، فحدثا من عدد المستهلكين ، وأدى هذا الحد بدوره الى تفاقم البطالة . اما الاتحاد السوفياتي ، الذي توفرت له موارد عظيمة في ارضه وباطن ارضه ، فقد تمكن في آن واحد من تحسين تقنياته وانتاجيته واستخدام كافة عماله ورفع مستوى الاستهلاك تدريجياً .

في الحقل الصناعي احرز الانتاج تقدماً عظيماً ، ففي السنة ١٩٣٢ ارتقى الاتحاد السوفياتي الى المرتبة الثانية بين البلدان الصناعية ، ويبدو ان هذا الارتقاء كان سريع الزوال ، لان المانيا تفوقت عليها بسرعة مرة اخرى بفعل نشاط صناعات التسليح ، إلا ان روسيا توفقت في السنة ١٩٣٩ الى احتلال مرتبة القوة الكبرى الثالثة بصورة نهائية ، قبل بريطانيا العظمى وفرنسا ، وقد بلغ انتاجها آنذاك ٤/١ انتاج المانيا .

هل يعني ذلك ان الازمة العالمية لم تترك انعكاساً على تطور الخطط ؟ ان الازمة قد شوشت تشويشاً خطيراً النتائج المقدرة للخطة الخمسية الاولى باهباطها الصادرات الى ما دون المعدل المرتقب او المرجحى ؛ فبات لازماً ، من اجل استيراد معدات التجهيز الضرورية ، اللجوء الى احتياطي الذهب والنقد الاجنبي ، وعلى الرغم من ذلك بقيت المعدات المستوردة دون تقديرات الخطة . لذلك فان الحصص المقدرة للتجارة الخارجية في الخطة الخمسية الثانية قد خفضت تخفيضاً

هاماً لا بالنسبة للسنوات السابقة فحسب بل بالنسبة للسنة ١٩١٣ التي لم يُبلغ سوى ٢/٣ مستواها. فاضطر الاقتصاد السوفياتي من ثم الى الانعزال أكثر فأكثر والاتجاه نحو مزيد من الاستقلال عن التجارة الخارجية ؛ ففي السنة ١٩٣٩ بلغ من هبوط هذه الأخيرة انها لم تمثل سوى ١٠٣ بالمائة من التجارة العالمية بينما بلغ الانتاج الصناعي ١٢ بالمائة (في السنة ١٩١٣ : ٤ بالمائة من الانتاج الصناعي ، و ٣ الى ٤ بالمائة من التجارة العالمية) .

عبء التسلح في حقول أخرى ، زادت الازمة العالمية من حدة التوتر بين الدول فتركت امراً عظيماً في تطور الاتحاد السوفياتي . فمنذ ان اصبحت النازية سيده المانيا ، اتضح الخطر الذي خشيته الاتحاد السوفياتي ابداً . وكانت النتيجة الطبيعية لتمييز الاقتصاد الحربي الالماني ارغام الاتحاد على بذل مجهود عسكري عظيم . وعلى نقبض ردود الفعل الضعيفة والبطيئة في الدول الغربية امام الخطر الالماني ، عمد الاتحاد السوفياتي دون تأخر الى زيادة نفقاته العسكرية ؛ ومنذ السنة ١٩٣٥ بلغت هذه النفقات ثلثها في المانيا الى ان بلغت خمسة اسداسها في السنة ١٩٤٠ ، اي ان المجهود السوفياتي كان مساوياً للمجهود الالماني ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار طاقة الاتحاد الصناعية .

لا شك في ان الأموال الطائلة التي استلزم توظيفها انتاج الاسلحة هذا ووجوب تخزين كميات كبرى من المنتوجات الغذائية والمواد الخام ، لمواجهة حرب محتملة ، وتعزيز الجيش الاحمر بانتزاع ملايين الشبان من الصناعة والزراعة ، قد زادت صعوبات تنفيذ الخطط . وعلى نقبض هتلر الذي جمع جنود جيشه وعمال مصانعه الحربية من بين ملايين البطالين ، اضطر الاتحاد السوفياتي الى جمعهم من بلاد لم يكن فيها بطلان واحد . وكانت النتيجة تأخراً في انتاج مواد الاستهلاك (عينت الخطة الخمسية الثالثة الهدف الواجب بلوغه في السنة ١٩٤٢ في حقل المنتوجات بمستوى ادنى من المستوى الذي قدرته الخطة الثانية في السنة ١٩٣٧) . وبلغ من نقص اليد العاملة ان التدابير قد اتخذت لاستقرارها وتأمين تعبئتها : منذ السنة ١٩٣١ عقدت اتفاقات مع المزارع المؤممة لتقديم عدد من العمال بأجر محدد لفترة تتراوح بين ستة اشهر واثنى عشر شهراً ؛ وفي السنة ١٩٣٨ بلغ عدد مثل هؤلاء العمال ١ ٥٠٠ ٠٠٠ ؛ وفي هذه السنة نفسها ، وبغية الحد من ابطال العقد من طرف واحد ، وضعت « بطاقة » لدون فيها ظروف انتهاء الاستخدام الاول . ونظمت الاجازات المدفوعة وخدمات الضمان الاجتماعي ؛ وفي حزيران من السنة ١٩٤٠ ، تحولت الصناعة الى انتاج المعدات الحربية ، وحدد يوم العمل بثماني ساعات بدلا من سبع ساعات ، وحظرت مفادرة العمل بدون اجازة . ونُظم في شهر تشرين الاول - بغية اعداد مسؤولين يشرفون على الاعمال - « احتياطي عمل » يضم بين ٨٠٠ الف ومليون شاب تتراوح اعمارهم بين الرابعة عشرة والسابعة عشرة ، يلحقون بمدارس فنية حيث تتعهد الدولة وتعلمهم وتدريبهم على نفقتها ؛ وكان عليهم بعد ذلك العمل طيلة اربع سنوات في احد المصانع او احد المشاريع ، فيمضون بالمقابلة من كل واجب عسكري . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان المفاوضات الصناعية

منحت صلاحيات مطلقة لنقل العمال والفنيين الى حيث تمس الحاجة اليهم .

الدخل القومي
انماحت انطلاقة الانتاج الصناعي وزيادة الدخل القومي مواجهة هذه النفقات العسكرية الباهظة . وقد قدر « كولين كلارك » ارتفاع الدخل القومي للشخص العامل الواحد من ١١٧ في السنة ١٩٢١ الى ٢٩٠ في السنة ١٩٢٨ ، و ٣٧٩ في السنة ١٩٣٧ ، وهو ارتفاع اسرع منه الى حد بعيد في الدول الاخرى ، وان بقيت النسبة في هذه الدول اكثر ارتفاعاً (للسنة ١٩٢٨ والسنة ١٩٣٦ او ١٩٣٧ ، ١٠٩٠ و ١٢٧٥ في بريطانيا العظمى ، ٢٩٣ و ٣٣٧ في اليابان ، ٦٧٥ و ٧٤١ في المانيا) ، في حين هبطت في الولايات المتحدة من ١٥٥٧ الى ١٤٨٥ وفي فرنسا من ٧٢٩ الى ٦٤١ (في السنة ١٩٣٤) . وعلى الرغم من هذه النجاحات الجبارة فان الاتحاد السوفياتي كان في السنة ١٩٤٠ ابعد من ان يدرك منافسيه .

اذا كان هدف الاشتراكية « تأمين اشباع حاجات المجتمع المادية والثقافية المتزايدة تزايداً دائماً بتنشيط واتقار الانتاج الاشتراكي ابدأ على اساس تقنية رفيعة » (ستالين) ، جاز لنا القول ان هذا الهدف لم يتحقق تحققاً كاملاً قبل السنة ١٩٤٠ وان توزيع المنتجات مع مراعاة اذواق المستهلكين لم يكن ممكناً في يوم من الايام ، وذلك بسبب الاخطار الخارجية وارتفاع عدد السكان والفرق المتعظم بين الاجور المتزايدة ومواد الاستهلاك التي لم يرتفع حجمها بالنسبة نفسها .

٢ - النظام الاجتماعي الجديد

تحديد الاجور
ليس شكل البلاد المادي ما تحول فحسب ، بل المجتمع ايضاً . فان الاقتصاد السوفياتي ، الذي لم يكن بعد اقتصاداً شيوعياً ، لم يحاول تطبيق المبدأ القائل : « من كل شخص بحسب طاقاته الى كل شخص بحسب حاجاته » . والى ان يمكن تحقيق مجتمع يتقاضى كل شخص فيه اجره عينا ودون اي تحديد سوى حاجاته ، يجري توزيع مواد الاستهلاك بدالة القيمة الاجتماعية التي ينطوي عليها العمل المؤدى للجماعة . وقد سبق للينين ان لفت الانتباه الى ما يلي :

« الزعم باننا سنجعل كافة البشر متساوين فيما بينهم كلام اجوف وبلاهة ادباء » ؛ ثم قال ستالين موضعاً : « المساواة في كافة حاجات الحياة الخاصة بلاهة بورجوازية رجعية خليقة بشيخ النساك القديمة ، لا بمجتمع اشتراكي منظم تنظيمياً ماركسياً ، لاننا لا نستطيع ان نفرس على الناس ان تكون لهم حاجات واحدة واذواق واحدة وان يتمتعوا في حياتهم الشخصية معياراً معيشياً واحداً » .

فعدم المساواة في مكافأة العمل هو من ثم القاعدة ، وسلم الاجور خايته تشجيع الانتاجية والمساعدة على ترقية العمال . وقد قال ستالين في السنة ١٩٣١ :

« لن تتحقق زيادة الانتاج الصناعي الا بوضع سلم للدخول يبرز الفوارق بين العمل ، الاختصاصي والعمل غير الاختصاصي ، وبين العمال المتمرنين والعمال المبتدئين » .

ولكن الاجر ، خلافاً لمفهومه في الاقتصاد الرأسمالي ، اي « ثمن طاقة العمل المباعة في سوق العمل » ، هو « نتيجة توزيع القسم القابل الاستهلاك من الدخل القومي بنسبة العمل الذي ينجزه كل شخص » . ويجري هذا التوزيع بناء على « مخطط اجور » يوازن بين حجم الاجور الموزعة في كافة حقول الاقتصاد وبين حجم - و ثمن مبيع - المواد الاستهلاكية : يحدد « مال الاجور » لكل صناعة وفروع الاقتصاد المختلفة بدالة عدد العمال في كل منها ، ومستواهم التقني ، واتناجيتهم ، والصعوبات الخاصة التي قد تعترضها ، وينفذ العمل بعد ذلك بين المصانع بواسطة اتفاقات جماعية ، اما عامة (معقودة بين الوزارات او الادارات المركزية للصناعات المختلفة وبين النقابات المحلية) ، واما محلية (معقودة بين الاجهزة والنقابات المحلية) ، توزع في كل مشروع الاموال المخصصة لعماله . وتعقد هذه الاتفاقات لمدة سنة ، اي انها تدخل في صلب الخطط السنوية وتعديل بدالة تقديرات السنة . اما موظفو ومستخدمو الادارات الذين يتقاضون اجورهم مباشرة من موازنة الدولة ولا ينتسبون لمؤسسات تتمتع بالاستقلال المالي ، فهم الوحيدون الذين لا تشملهم العقود الجماعية .

يتألف الاجر من ثم من عدة عناصر : الاجر الاساسي ، عناصر الاجر المكافآت ، الاجر الجماعي . ويؤلف « الاجر الاسمي الاساسي » الحد الأدنى اللازم للعيشة ويؤمن لكل شخص سبل الحصول على المنتجات والخدمات الضرورية له . هذا هو اجر القبالة الذي اصبح هو القاعدة منذ السنة ١٩٣١ (٨٠ ٪ في السنة ١٩٣٥ و ٩٠ ٪ في بعض الصناعات) . ويختلف هذا الجزء من الاجر لا بحسب كمية ونوعية العمل المنجز فحسب ، بل بحسب طبيعة الاعمال (المتفاوتة مشقة وظروفاً صحية) والكفاءة الشخصية وحاجات اليد العاملة ايضاً ، بحيث 'يحتذب العمال نحو فروع الصناعة المفقرة اليهم . ويتوزع العمال على ثمان فئات اولاهما فئة العمال المبتدئين العاديين واخيرتها فئة العمال الكفاء جداً ، ففي سنوات الخطة الاولى كانت النسبة بين هاتين الفئتين القصويتين نسبة ١ الى ٢٤٨ ، وفي السنة ١٩٣١ اتسعت الفوارق بين الفئتين وارتفعت النسبة الى ٣٤٦ (في فرنسا : خمس فئات كانت النسبة بين درجتيها القصويتين نسبة ١ الى ١٤٧٠) . وبصورة عامة كاد متوسط الاجر الاسمي يتضاعف خلال كل من الخطط الخمسية ، مرتفعاً من ٩٢٩ روبية في السنة ١٩٢٩ الى ١٥٧٩ في السنة ١٩٣٣ ، و ٢٩٠٠ في السنة ١٩٣٧ ، و ٤٠٦٧ في السنة ١٩٤٠ . اما الاجر الحقيقي فلم يسلك الطريق الصاعدة نفسها ، وربما بدا ، كما يقول بتلهام ، ان ارتفاع الاجر الحقيقي كان بنسبة ٢٥ ٪ بينما ارتفعت اسعار البيع بالتفصيل الى اربعة اضعافها خلال الفترة نفسها . كما يبدو ، بعد السنة ١٩٣٧ ، ان هذا التحسن اصبح اكثر ظهوراً وانه ربما بلغ ٣٠ ٪ . يضاف الى هذا الاجر الأدنى مكافأة انتاج حين يتخطى العامل المستقل او الفريق الذي

ينتسب اليه المعدل المحدد ، وهي مكافأة تصاعدية بحيث يتضاعف الاجر ، كما في المناجم مثلاً ، اذا بلغت نسبة تخطي المعدل ١٠ بالمائة ، ويرتفع الى ثلاثة اضعافه اذا بلغت ٢٠ بالمائة ، الخ . وهناك طريقة اخرى للمكافأة تأخذ بعين الاعتبار نوعية الانتاج ، بحيث ترتفع المكافأة اذا كانت هناك نسبة معينة من القطع المنتجة « غاية في الجودة » . ويضاف اليه كذلك مكافآت اقدمية تستهدف استقرار اليد العاملة ، قد تبلغ ١٥ بالمائة بعد مرور ٥ سنوات ، و ٣٠ بالمائة بعد مرور ١٥ سنة . وباستطاعة العمال اخيراً تقاضي حصة من ارباح المشروع الذي يعملون فيه . وكان هذا التوزيع سهلاً في التعاونية الزراعية او المصنع اليدوي ، ولكن عمال الصناعة الثقيلة استفادوا منه اما بشكل فوائد يقدمها لهم المشروع وتدخل في الاجر الجماعي ، واما بشكل مكافآت فردية تحدد قيمتها النقابات نفسها . ففي الحقيقة يشمل الاجر قسماً لا يقبض نقداً ، هو « الاجر الجماعي » المتساوي للجميع الذي يكفي الانتساب الى جماعة للاستفادة منه . الا انه ينطوي على الرغم من ذلك على بعض التفاوت لأن هنالك ، الى جانب الاجر الجماعي الذي هو واحد في كافة انحاء الاتحاد ، « اجر المشروع الجماعي » الذي تغذيه ارباح المشروع . ويشمل هذا الاجر معاش التقاعد في سن الخمسين ، وبعد عشرين سنة عملاً للنساء ، وفي سن الخامسة والخمسين وبعد خمس وعشرين سنة عملاً للرجال ، وهو مساو لنصف الاجر الاخير ، وقد يبلغ الـ ٦٠ بالمائة في بعض فروع الاقتصاد ، والعناية الطبية المجانية ، والمعالجة الوقائية ، وخدمات الامومة ، والتعويضات العائلية منذ السنة ١٩٣٦ للعائلات التي تضم سبعة اولاد على الاقل (ثلاثة اولاد منذ السنة ١٩٤٤ ، حين اقرت في الوقت نفسه منح ولادة) ، واجازات الامومة ، والاجازات المرضية ، والملاجيء النهارية للاطفال ، والنفقات الصيفية ، والتعاونيات ومحلات بيع المأكولات والمشروبات ، والاجازات (بين ١٢ و ٤٨ يوم عمل بحسب طبيعة العمل ، مع اضافة تتراوح بين اسبوعين و ٣٦ يوماً للحرف الشاقة : عمال المناجم وعمال مصانع الفولاذ والتعدين ، وبين ٢٤ و ٤٨ يوماً للعمال المثقفين ، و ٤٨ يوماً للهيئة التعليمية) ، والنوادي والمكتبات والمسارح والملاعب الرياضية ، الخ . وان هذه الفوائد ، التي كانت في السنوات الاولى نظرية اكثر منها حقيقية ، تمثل في السنة ١٩٤٠ زهاء ٣٠ بالمائة من الاجر الاسمي ، وسوف تزداد اهمية يوماً بعد يوم ، حتى اذا ما مثلت ١٠٠ بالمائة من الاجر يكون المجتمع الشيوعي قد تحقق .

اما اجور مستخدمي التجارة والمكاتب وصغار الموظفين فقد حددت بالاستناد الى قواعد الاعمال المأجورة الاخرى نفسها ، ولكن معدلها ادنى من معدل اجور فئات العمال الاخرى ، ففي السنة ١٩٣٩ كانت تتراوح بين ١٠٠ روبية شهرياً لادنى البياعين اجرا شهرياً و ٢٠٠ الى ٣٠٠ روبية لمدير المتجر او المكتب ، وكان يضاف اليها مكافآت نسبية لمدخل المبيعات .

وحددت اجور المهندسين والمستخدمين الفنيين استناداً الى القواعد نفسها التي حددت بموجبها

اجور العمال ، مع سلم تصاعدي ومكافآت انتاج قد تضاعف الاجر الاسمي . وعلى العموم تقاضى المستخدم الفني المبتدىء اجراً يفوق اجر العامل الاختصاصي . فاذا تقاضى العامل غير الماهر ١٠٠ ، فان العامل يتقاضى بين ١٠٠ و ٣٧٠ ، ورئيس العمال بين ١٥٠ و ٤٠٠ ، والمهندس المبتدىء بين ٢٠٠ و ٦٠٠ والمهندس المدرب بين ٣٠٠ و ١٠٠٠ ، ومدير المشروع الصغير بين خمسمائة و الف ، ومدير المشروع الكبير بين ٨٠٠ و ٢٠٠٠ ، اي بنسبة ٢٠ الى ١ . وحددت اجور العلماء والمهندسين المشتغلين في المختبرات استناداً الى القواعد نفسها ايضاً وبالنسبة عينها مع امكانية تقاضي مكافآت تعادل الفوائد التي يمكن ان يجنوها ، في البلدان الاخرى ، من براءات الاختراع ، فتتراوح مرتباتهم من ثم بين المعدل ٤ والمعدل ٢٥ الاستثنائي (بالنسبة للعامل غير الماهر) . وبصورة عامة « يمتاز وضع الفنيين عن وضع اقرانهم من الاجانب ، (ج. روموف) . أما مرتبات كبار الموظفين والقادة ، وهي ادنى من مرتبات ارفع الفنيين رتبة ، فتبلغ المعدل ٢٥ بالنسبة للمستخدم المبتدىء ، ويصل بعض كبار الموظفين الى المعدل ٣٠ . وتفرض على الاجور ضريبة تصاعدية متفاوتة تمثل ٢١ بالمائة من مرتب موظف اعزب يتقاضى ١٢ الف روبية .

اما ذوو « المهن الحرة » ، من اطباء ومحامين ، فموظفون ايضاً ، وهم يتقاضون مرتباً يوافق ، فيما خص الطبيب ، خمس ساعات عملاً ويختلف باختلاف المكان وقيمة الشخص الذي قد يتقاضى عدة مرتبات (في عدة مشاريع معاً مثلاً) ويقبض بعض المكافآت .

منذ ثورة تشرين الاول تأكد الهدف الاخير للحزب الشيوعي الفئات الاجتماعية وهو خلق مجتمع بدون طبقات . فقد 'شرع في تصفية الطبقات المملوكة منذ تشرين الاول بالقضاء على قوتها السياسية ، ثم قضى نزاع الملكية قسراً على طبقة الملاكين العقاريين والبورجوازية الكبرى ، واخيراً وجه الانتصار على مناهضي الثورة ، خلال الحرب الأهلية ، ضربة قاضية لكل ما تبقى منها . بيد ان تصفيتهما لم تكن في السنة ١٩٢٨ لا كاملة ولا نهائية لان السياسة الاقتصادية الجديدة اتاحت لبورجوازية جديدة من المحتكرين والكولاك ان تبرز الى الوجود بسرعة ، فلم يتبدل نظام المجتمع السوفيياتي من ثم تبديلاً نهائياً الا بفعل سياسة التخطيط . ففي السنة ١٩٢٨ كان العمال والمستخدمون يمثلون ١٧ بالمائة من المجتمع ، وفلاحو التعاونيات الزراعية ٣ بالمائة ، والمستثمرون الفرديون والصناعيون اليدويون غير المنتسبين الى التعاونيات ٧٣ بالمائة ، والعناصر البورجوازية (محتكرون وكولاك) ٥ بالمائة ، وباقي السكان (الجديش والطلاب وذوو المرتبات ، الخ .) ٢ بالمائة . وبعد انقضاء عشر سنوات اصبح ٩٠ بالمائة من السكان عمالاً ومستخدمين (٣٥ بالمائة) وفلاحين (٥٥ بالمائة) يشتغلون في قطاع الدولة الاشتراكي وفي التعاونيات الزراعية ، ولم يمثل المستثمرون الفرديون والصناعيون اليدويون آنذاك سوى ٦ بالمائة ، وتلاشت الفئة البورجوازية ، وارتفعت نسبة العناصر المختلفة ، من

طلاب وجيش ، الخ . ، الى ٤ بالمائة . فالفئتان الاساسيتان من ثم هما العمال والفلاحون ، ويجب ان يضاف اليهما فئة ثالثة هي فئة المثقفين . وقد خفت فوارق ما قبل الثورة بين هذه الفئات الثلاث ، ولكن بعضها ما زال قائماً . وقد نجمت في الدرجة الأولى عن وجود شكلي ملكية : ملكية الدولة و ملكية التعاونيات . فالعمال يشتغلون ، بصورة حصرية ، في اطار مشاريع الدولة (مناجم ، معامل ، مصانع ، محطات الآلات والجرارات ، مزارع نموذجية كبرى ..) ، ويكافأون على اتمامهم بشكل اجور ، بينما يقوم الفلاحون ببعض عملهم في اطار ملكية التعاونيات الجماعية (التعاونيات الزراعية) وبالبعض الآخر في اطار الملكية التي يتمتعون بها شخصياً ، ويكافأون على اتمامهم باجور عينية او باجور نقدية توفرها لهم دخول تعاونياتهم ، ويكملونها بالمواد الزراعية التي تنتجها اراضيهم الخاصة . وكانت نتيجة ذلك - بين العمال والفلاحين - اختلافات في العقلية وفي مستوى التقدم التقني والثقافي . فان العمال ، الذين اشتركوا منذ البدء في النضال الثوري ، وتنظموا نقابات منذ ابعد من ذلك ، قد استسلموا النظام الاقتصادي الجديد ، بينما حافظ الفلاحون على مثالية وسيكولوجية صغار الملاكين . الا ان الفوارق خفت حديثاً مع الاجيال الطالعة : فان العمل في التعاونية الزراعية قد خلق فيها بينها ذهنية مشتركة بين العمال والفلاحين ، واسهم اعتماد الآلات بصورة خاصة في تبديل مفهوم الفلاح تبديلاً جذرياً ، اذ انه قد قرّب العمل الزراعي من العمل الصناعي بالتجهيزات التقنية المشابهة اكثر فاكثر للتجهيزات الصناعية ، وبادخال الاساليب والمعارف العلمية . وفي السنة ١٩٤٠ كان اعتماد الآلات في العمل الزراعي قد احرز تقدماً عظيماً : فقد بلغت نسبة اعتماد الآلات في اعمال الحقول (حراثة ، اسلاف ...) ٦٦,٦ بالمائة في زراعة الحبوب الربيعية ، و ٨٢,١ بالمائة في الزراعات الخريفية ، و ٥٢,٤ بالمائة في البذر الربيعي و ٥٣,٤ بالمائة في البذر الخريفي ، وفي هذا التاريخ ايضاً ، جمع ٤٢,٦ بالمائة من الحبوب و ٧٧,٦ بالمائة من الشمندر بواسطة الآلات . وكما يلاحظ ذلك « هنري اردان » ،

« يفرض ارتفاع المعدل العام لانتاج الحنطة ، من ٧ قناطر في الهكتار قبيل الحرب العالمية الاولى الى قرابة ١٢ قنطاراً قبيل الثانية ، ارتفاع مستوى الفلاح التقني ارتفاعاً يلفت الانتباه » .

وهكذا اصبح عدد كبير من الشبان الفلاحين فنيين مهرة فتمثلوا اكثر فاكثر بالعمال بفعل ثقافتهم وظروف عملهم . وأخذت تتلاشى الفوارق بين سكان القرية وسكان المدينة .

وقالفت الفئة الثالثة في المجتمع السوفياتي من العلماء والفنيين والاساتذة والاطباء والبياطرة ، الخ . وقد أسهم التعليم الابتدائي الالزامي ، والمدرسة الوسيطة المؤلفة من ٧ الى ١٠ صفوف ، والتعليم العالي ، اسهاماً كبيراً في زيادة أفرادها ، كما ان دروساً قد القيت في المشاريع الكبرى والتعاونيات الزراعية بغية اثاحة الفرصة للعمال والفلاحين ، في اية فترة من حياتهم ، لتوسيع معارفهم العلمية وتمكين كفاءتهم المهنية . فارتفع عدد الطلاب في التعليم العالي من ١١٢.٠٠٠ في السنة ١٩١٤ الى ١٧٦.٠٠٠ في السنة ١٩٢٩ و ٦٥٧.٠٠٠ في السنة ١٩٤١ . واذا ما استندنا الى

الأرقام الواردة في احصاء السنة ١٩٣٧ ، كان في الاتحاد آنذاك ١٧٥٠٠٠٠ رئيس للمشاريع والمؤسسات الادارية والمعاهد الثقافية ، الخ . بينهم ٣٥٠٠٠ مدير لمشاريع صناعية ، وكان هناك من جهة ثانية ٢٥٠ ألف مهندس ومهندس معماري ، و ٨١٠ آلاف فني متوسط الاختصاص في الصناعة . كما كان هنالك ايضاً ٨٢٢ ألف عالم اقتصادي واحصائي ، و ٥٨٢ ألف رئيس تعاونية زراعية ومدير مزرعة لتربية المواشي في الحقل الزراعي ، و ١٩ ألف مدير مزرعة نموذجية ومحطة آلات وجارات ، و ٨٠ ألف مهندس زراعي و ٩٦ ألف فني متوسط الاختصاص في الزراعة ، فيكون المجموع زهاء ٥ ٪ من السكان المتماطين عملاً من الاعمال .

ودون ان يكون هناك مجال للكلام عن قطاع ثالث ليس اقل اهمية منه في البلدان الاخرى ، فن الثابت اطراد نمو فئة الفنيين والاداريين وكل من لا يأتي عملاً يدوياً . فهل يسمنا القول والحالة هذه اننا امام بوجوازية جديدة في طريق التكوين ، او امام « طبقة حاكمة » تتألف من كافة المسؤولين عن ادارة الاقتصاد الذين قد يميلون الى جمع السلطة السياسية بين ايديهم ؟ ام اننا امام عناصر من الطبقة العمالية والقروية يقرمون اليوم بوظائف اقصوا عنها في ظل العهد القديم ويحتفظون باتصال وثيق بالبيئة التي انحدروا منها ، وأنواع المعيشة نفسها وطرائق التفكير نفسها والمثل العليا نفسها ؟ كل ما يسمنا قوله ان الكثيرين من هؤلاء « المطوقين بطوق ابيض » ابعد من ان ينتسبوا الى الفئات التي تتقاضى الاجور المرفوعة وان تسلسل الاجور والتميز بين الوظائف لا يبدوان منتهين الى استتباع تمييز بين مستويات المعيشة وارتفاع الحواجز المائلة لها في البلدان الرأسمالية .

فالفارق في الاجور من ثم كبير جداً بين فئات العمال المختلفة ، وفاقاً لمستويات المعيشة لكفاءتهم ومنفعة الانتاج والاقدمية التي يتقاضونها ، وبين الصناعات ، وبين المدن الكبرى والصغرى ، ولكن الفرق في المستويات ، كما يلاحظ ذلك « م . سوفي » ، اقل بروزاً بفعل وجود حركتي بضائع احدهما تتيح الحصول بأسعار معتدلة على الكميات التي تقابل الحد المعيشي الادنى ، والثانية التي لا يمكن الحصول فيها على البضائع نفسها الا بسعر اكثر ارتفاعاً الى حد بعيد ، وبفعل ندرة المنتجات « البذخية » ايضاً .

ونظراً الى نقص المقارنات المبنية بسبب الدمار الذي تركته الحرب وتزايد سكان المدن ، كانت المساحة الموضوعة بتصرف العائلة الواحدة محدودة بنسب تختلف باختلاف المناطق والمهنة ، اي ١٢ م^٢ للعامل العادي ، و ١٦ م^٢ للعامل المحكّم ، و ٣٠ م^٢ للمهندس . واختلف السعر الاساسي للمتر المربع باختلاف الاجور بحيث لا يتجاوز ١٠ بالمائة لأفضل الاختصاصيين ، اي بين ٨ و ٤ بالمائة على وجه متوسط . وثبتت مؤلفات « روموف » والموازنات النموذجية التي وضعها ان الكلفة ضئيلة نسبياً فيما يخص الكراء والتدفئة والاضاءة والانتقال ، وان المواد الضرورية للتغذية تحافظ على مستوى متوسط ، ولكن الاسعار ، فيما يخص المنتجات غير الضرورية ، ترتفع ارتفاعاً عظيماً ، اما الملابس فباهظة الاثمان . وفادراً ما يتناول العامل

وجبة الطعام المعمول عليها خارج محلات بيع المأكولات في المصارف ، وتختلف كلفتها باختلاف وضعه المادي . و « بمقدور العامل ان يعيش حياة محترمة اذا ما تقاضى ٦٠٠ روبية ، وحياة كريهة اذا ما تقاضى ٩٠٠ روبية » (ج. روموف) . وان المقارنات المبراة بين مستويات المعيشة السوفياتية والفرنسية تسمح بالاستنتاج (المقبول في السنة ١٩٥٣) ان مستوى معيشة عامل الصناعة السوفياتي ادى بقليل من مستوى عامل الصناعة الفرنسي (١٠ بالمائة تقريباً) وانه يوافق العزّاب ولا يوافق العائلات ، ولكن المساعدات غير المباشرة المقدمة للعائلات الكثيرة الافراد تعيد التوازن الى حاله .

الفصل الرابع

النظام السياسي الجديد

منذ ثورة تشرين الاول حتى الحرب العالمية الثانية ، خضعت روسيا لثلاثة دساتير متعاقبة - ١٩١٨ ، ١٩٢٤ ، ١٩٣٦ - قلبت التنظيم القديم واقامت دولة جديدة ، اتحادية ، متعددة القوميات لاوحدوية ، ديموقراطية لا استبدادية ، ولكنها مبنية على مدلول اللديموقراطية يختلف كل الاختلاف عن المدلول التقليدي .

ترد مميزات النظام ، في مرحلة الانتقال هذه نحو الشيوعية الكاملة ، الى الظروف التاريخية التي بنى فيها وتوطد ونما . فمنذ ان اوضح لينين في السنة ١٩١٧ وضع الاتحاد على حقيقته : « ان جمهورية الاتحاد السوفياتي حصن يحاصره الرأسمال العالمي .. لذلك كان من حقنا ومن واجبننا تعبئة كافة السكان لمواجهة حرب محتملة » ، اعتبر الاتحاد نفسه وكأنه يعيش تحت خطر الحرب الدائم . وهذا ما يفسر بعض مواقف حكوماته ، كالتخلي المؤقت عن بعض الاهداف ، والدكتاتورية وتطبيقها الواقعي على الظروف غير المرقبة الناجمة عن اتفاق الظروف الاقتصادية او السياسية العالمية . فالمؤسسات المعتمدة هي من ثم اختلاط ابتكارات اوجتها المبادئ الماركسية اللينينية وتمهد الطريق لتحقيق الشيوعية ، ومؤسسات مؤقتة فرضتها الظروف ويجب ان تزول حين يُبلغ الهدف .

١ - الاطار السياسي

كان احد مواطن الضعف في الامبراطورية القديمة الجور الذي الدولة المتعددة القوميات عانت منه القوميات غير الروسية الخضعة لنظام روسيا الكبرى المركزي ، مضطهد تقاليدها ولغاتها واديانها . لذلك اسهمت هذه القوميات اسهاماً فاشطاً في الازمة الثورية ، وقد اثار تردد الحكومة المؤقتة حركات انفصالية شجعها الاجانب تشجيعاً متفاوتاً ، الالمان اولا والحلفاء من بعدهم . فكانت مسألة القوميات من ثم غاية في الامة ، على الصعيد النظري والصعيد العملي على السواء . وكان لينين ، قبل الحرب بزمان بعيد ، قد دافع عن

مبدأ حق الشعوب بحرية تقرير مصيرها ، لان من شأن هذا الحق وحده ان يفضي الى « انصهار حر وطوعي » . ولكنه كان مقتنعا بأن تحقيق الاشتراكية يستلزم دولة مركزية السلطة ، فلا يمكن من ثم ان يكون النظام الاتحادي سوى وسيلة لوقف موجة الانفصالية التي خلفتها الثورة ، او « احد اشكال الانتقال الى طريق الوحدة » . ومنذ السنة ١٩٢١ ، اشار ستالين ، مفوض شؤون القوميات ، الى وجه حل المسألة :

« في الحقيقة تنعصر المسألة القومية ... في إزالة تأخر القوميات (اقتصادياً وسياسياً وثقافياً) الذي ورثناه عن الماضي بنية السماح للشعوب المتخلفة بالعاق بروسيا المركزية من الجهة الدولية والثقافية والاقتصادية » .

منذ نهاية ثورة تشرين الاول ، اذاع مجلس مفوضي الشعب « ميثاق اهم روسيا » الذي اعترف بمساواة شعوب روسيا وسيادتها وحقوقها في تقرير مصيرها ، بما فيه حق الانفصال ، وإبطال الامتيازات الممنوحة لبعضها ومبدأ حرية نمو الاقليات القومية والعنصرية . ومنذ هذا التاريخ اعار الحكم البلشفيكي الفئات الاسلامية انكباهاً خاصاً ، فوجهه الى كافة مسلمي روسيا والشرق لإعلام بطمئنهم الى ان معتقداتهم وعاداتهم و « مؤسساتهم ... القومية ... والثقافية » هي بعد اليوم حرة ومصونة . واتخذت في الحال تدابير تستهدف ازالة آثار الاستعمار ، فأقضي المهاجرون القوزاق المستعمرون عن مناطق اورنبورغ وسميرتشييه وقازاخستان واقليم الجمهورية التشتيشينو- انفوشيه ، واعترف باللغات البلدية لغات رسمية في الجمهوريات المستقلة استقلالاً ادارياً ، وتأسست جامعة عمال الشرق في موسكو ، كما تأسست فروع لها في اشكباد وطشقند وباكو . ثم كلما توطدت السلطة السوفياتية المركزية وتراجع التدخل الاجنبي ، تحولت القوميات التي كانت قد اعلنت استقلالها الى « جمهوريات اشتراكية سوفياتية » وانضمت الى « جمهورية مجالس السوفيات الروسية الاشتراكية الاتحادية » التي تأسست في السنة ١٩١٨ ، وارتبطت جمهوريتا اوكرانيا وروسيا البيضاء ، وجمهوريات اذربيجان وجمهورية جورجيا وارمينيا - التي التحدت والفت جمهورية ما وراء القفقاس الاتحادية - الى الجمهورية الروسية لتؤلف معها ، في السنة ١٩٢٢ ، « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية » المنفتحة لكل دولة ترتدي طابع جمهورية اشتراكية سوفياتية . والى هذه الجمهوريات الاربع انضمت جمهوريتا اوزبكستان وتركمانستان في السنة ١٩٢٤ وجمهورية تاجكستان في السنة ١٩٢٩ . وفي السنة ١٩٣٦ سيكون هنالك ١١ جمهورية متحدة بعد انضمام جمهوريات قازاخستان وكرغيزيا وجمهوريات اتحاد ما وراء القفقاس الثلاث (الذي « حل ») و ٢٢ جمهورية و ٩ مناطق مستقلة استقلالاً ادارياً و ١٢ اقليماً قومياً . فاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هو من ثم دولة اتحادية تألف من جمهوريات اتحادية تضم داخل اراضيها جمهوريات واقاليم مستقلة استقلالاً ادارياً . وقد قامت فيها كلها المؤسسات نفسها ، وكان لكافة سكان الاتحاد ، الى اية منطقة انتسبوا ، الحقوق نفسها والواجبات عينها .

أن هذا الاتحاد ، المنشأ على النحو المذكور منذ السنة ١٩٢٤

والحدد في دستور السنة ١٩٣٦ ، قد نُظِّم على غرار كافة

الدول الاتحادية في العالم : حكومة اتحادية تمسك بزمام

السلطة في الشؤون المشتركة التي يتولاها مفوضون (ثم وزراء) للشؤون الخارجية والتجارة

الخارجية ، والحرب والبحرية ، والنقل ، والبرق والبريد ، وإدارة الدولة السياسية ، والخطط

الخسبية بما فيها اعداد الخطة والاشراف على تنفيذها . وبقي في ايدي الحكومات المحلية : القضاء

والادارة الداخلية ، والتعليم العام ، والصحة والخدمات الاجتماعية ، وكلها شؤون قد تصدر

بها للحكومات المذكورة توجيهات عامة من الاتحاد .

اجهزة الحكم هي : مؤتمر سوفيات الاتحاد الذي ينعقد اقله مرة كل سنتين ، لجنة الاتحاد

المركزية التنفيذية (تسبك) وقد اصبحت مجلس السوفيات الاعلى ، التي ينتخبها المؤتمر وتجتمع

مرتين في السنة وتتألف من مجلسين متساويين في الحقوق ، مجلس سوفيات الاتحاد (المنتخب

بنسبة سكان كل جمهورية او اقليم) ومجلس سوفيات القوميات الذي يمثل - بعدد متساو من

النواب - الجمهوريات المتحدة (٥ نواب ثم ٢٥ لكل منها) والجمهوريات المستقلة استقلالاً ادارياً

(١ ثم ٥ لكل اقليم) ، على اساس مجلس لكل جمهورية او اقليم ، مما جعل العنصر السلافي

اقلية . وينتخب المجلسان رئاسة مجلس السوفيات الاعلى المؤلف من ٢٧ عضواً (مكتباً المجلسين

و ٩ اعضاء آخرين ينتخبهم المجلسان) ، وهي اشبه برئاسة دولة بجمعية تمارس بالفعل الوظائف

الحكومية بتفويض صلاحيات مجلس السوفيات اليها تفويضاً دائماً خلال الفترات التي تفصل بين

دورة وأخرى وتشبه امتيازاتها امتيازات رئيس الولايات المتحدة . اما مجلس مفوضي الشعب ،

او « سوفناركون » ، فمرتبطة برئاسة مجلس السوفيات الاعلى وبمجلس السوفيات الاعلى .

فالنظام الاتحادي السوفياتي ، من ثم ، « يتعلق بالاجهزة اكثر من الاختصاصات » اذ ان

صلاحيات الحكومة الاتحادية واسعة جداً وصلاحيات السلطات المحلية محدودة . وان اتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هو في الواقع دولة يغلب فيها طابع المركزية على الرغم من ان

لكل دولة دستورها واجهزتها الخاصة .

ان هذا النظام الاتحادي المحدود اتاح للقوميات المحافظة على لغتها وتقاليدهما الثقافية ،

وممكن من اجراء الاختبارات المحلية في الحقل الاجتماعي ودرجات التعليم الثلاث التي ارتبطت

(باستثناء التعليم العالي) بالجمهوريات . وبفضل اتساع الاراضي وكثرة المهام الملقاة على عاتق

السلطات العامة ، تمتعت الاجهزة المحلية بحرية عمل كبرى . ولذلك فان النظام الاتحادي

« يرتبط بسياسة متلاحمة وحاذقة ، وحازمة اذا اقتضى الامر ، انطوت على احترام القوميات

وتنميتها » (ر . بنتو) .

انطلاقة القوميات حيال هؤلاء السكان انتهج النظام الاستعماري القيصري ، تسانده الاقلية المستأثرة بالاراضي ، اما سياسة تمثيل حيث استقر المستعمرون السلافيون بأعداد كبرى ، واما سياسة لامبالاة واهمال حين يكون هؤلاء السكان منعزلين .

منذ الايام الاولى وجد النظام الجديد حلاً للمسألة الزراعية - وهي شغل الجماهير الشاغل - وعمل كذلك على ازالة التفاوت في التطور الفكري والاقتصادي ، وضمنان تطور السكان الفكري في اطار كل ثقافة من الثقافات القومية ، والمحافظة على لغتهم وعاداتهم المحلية ، بينما سعى على الصعيد الاقتصادي لانهاض الاقاليم المتخلفة . وقد اعلن ستالين في السنة ١٩٢٥ مايلي :

« برلينتارية في مضمونها وقومية في شكلها ، تلك هي الثقافة الانسانية الشاملة التي تسير نحوها الاشتراكية . فالثقافة البرلينتارية لا تلاشي الثقافة القومية بل تقدم لها مضمونها » .

ولذلك فقد شجع تطور القوميات الثقافي بتأسيس المدارس والصحف وبطبع الكتب باللغة الام ؛ وبمقدار بلوغها درجات معينة من الوعي ، 'ترقى الى مرتبة الاقليم المستقل ادارياً (هذه هي حال الشركس في السنة ١٩٢٨) او الجمهورية المستقلة استقلالاً ادارياً (دال موردف) او الجمهورية الاتحادية (تاجكستان) . وحين يسمح المستوى الفكري بذلك « تبلتد » الاقاليم ، فتحل اللغة المحلية محل الروسية في الادارة والقضاء والمدرسة ، ويزداد عدد البلديين في الوظائف الادارية تزايداً مطرداً . وتلقن الدروس ، التي كانت تلقن من قبل باللغة الروسية في الجامعات ، بلغة روسيا الصغرى ولغة روسيا البيضاء واللغة الجيورجية في كييف ومنسك وقفليس . وتحل الاسماء التاريخية القديمة او القومية محل الاسماء الروسية : فـ « ايكاترينوغراد » تصبح ماركستادت عند المان الفولغا وتحمل عاصمة تركمانستان اسم اشكباد القديم . وتبتكر كتابة وايجدية عند اكثر القوميات تخلفاً وبعداً ، التي لم تكن لغاتها سوى لهجات لفظية . وتوضع قواميس واجروميات لاستعمال الكاريليين الذين لم يكن لهم لغة مكتوبة . وللمرة الاولى في التاريخ تنشر كتب باللغة البورياتية ، واللغة الراكسية (لغة اترك التاي) . وتجمع المؤلفات الشعبية المنقولة في كتب وتترجم الى اللغة الروسية كما تترجم الى اللغات القومية مؤلفات الادب العالمي الكبرى ، وتولد آداب قومية عند هذه الشعوب التي لم تعرف الكتابة نفسها حق ذاك التاريخ والتي تنتج مؤلفات تستحق الاعتبار ، كسيرة جانسي كيمونكو ، المكتوبة بقلمه « على ضفاف السوكباي » حيث يصف المؤلف معيشة اخوانه ، الـ « اودينه الرحل » ، القناصين والصيادين في اقصى سيبيريا الشالية الشرقية . وتنشأ المسارح بأعداد كبرى وتشجع الفنون البلدية . وهكذا تنطلق الآداب السوفياتية غير الروسية انطلاقة كبرى ، الادب الارمني بفضل اسحاقيان ، والادب القازاخستاني بفضل « اوازوف » و « جبول جاباييف » ، والادب الجيورجي بفضل « لورد كيبانيزه » ، والادب اللسفي بفضل « سليمان ستالسي » ، والادب الكاراكلباكي بفضل « كوربانباي » ، والادب الاوزبكي بفضل « نافوي » ... ووضعت كتب مدرسية في السنة ١٩٣٦ باللغات البلدية الثلاثة عشر لاستعمال القوميات الثلاثة عشر في المناطق المتجمدة الشالية .

واسست في هذه المناطق مراكز ثقافية تضم مدارس ومستشفى وفرع طب بيطري .. كما اعتمد فيها تعليم متنقل لمرافقة البدو الرحل ، « الانخبية الحمراء » .

وفي اذربيجان ، حيث لم يوجد سوى ١٨ مدرسة قبل السنة ١٩١٣ ، احصي ٢٠٠٠ مدرسة في السنة ١٩٤٠ ، واصبح هناك ٦٦ معهداً للابحاث العلمية واكاديمية علوم في باكو ، واصبح عدد تلامذة المدارس في جيورجيا ٨٠٠ الف بعد ان كان ١٥٧ الف ، واصبح عدد المدارس في جمهورية اجيرستان (باتوم) المستقلة استقلالاً ادارياً ٢٥٠ مدرسة لـ ١٦٠ الف نسمة . وفي اوزبكستان تدنت نسبة الاميين من ٩٧ - ٩٨٪ الى ٣٢,٢٪ في السنة ١٩٣٩ . وكانت لكل من طشقند وسمرقند جامعتها التي ضمت ١٢ معهداً و ٤ كليات في الاولى ، و ٥ معاهد و ٥ كليات في الثانية ، وارتفع عدد التلامذة في الجمهورية من ١٧ الف الى اكثر من مليون ؛ وفي كيرغيزيا كذلك ، تدنى عدد الاميين بين السنة ١٩١٤ والسنة ١٩٤٠ من ٩٨٪ الى ٣٠٪ . وارتفع عدد التلامذة من ٨ آلاف الى ٣٢٧ الف ، وتأسست جامعة في «فرونزيه» . واصبح في قازاخستان ٦٠ الف طالب وزهاء ٢٥٠ صحيفة باللغة القازاخستانية مقابل صحيفة واحدة في السنة ١٩١٣ . كانت نهضة الحضارات القومية وسيلة لمكافحة الأمية ، ولكنها كانت كذلك وسيلة لرفع مستوى الشعوب غير الروسية وتأمين المساواة في قلب الاتحاد تأميناً فعلياً .

يعود الفضل في الدرجة الأولى الى تنمية اقتصاد هذه الجمهوريات
حل المسألة الاستعمارية
بتحويلها من مستعمرات الى جمهوريات متشاركة تركز المساواة في الحقوق فيها الى أساس اقتصادي متين بفضل سياسة اللاحصرية الصناعية التي تمت عليها الخطط ، ولا سيما الخطة الثالثة منها . فقد رافق الجهود الجبار الذي بذل لرفع المستوى الفكري والثقافي فيها تنمية اقتصادها التي هي شرط تحقيقه الاكبر .

وضع تأمين الأراضي حداً للحد الذي تولد بين البلديين والمستعمرين الروس ؛ وكان للتصنيع كذلك دور اكثر فعالية بصهره السكان ، وبخلق حاجة كبرى لليد العاملة ، وبدفعه البلديين الى التحصيل العلمي : هندسة ، ادارة ، فن ، وبتسهيله تقدم الرفاهية وارتفاع مستوى المعيشة . ولم تعد هذه الاقاليم مناطق استثمار استعماري لتزويد الوطن الام بال خامات ؛ فقد اخذت تحول منتجاتها اكثر فأكثر يوماً بعد يوم ، واتاحت لها الخطوط الحديدية الجديدة استثمار كافة مواردها . وكان نموها اسرع منه في اوروبا ، كما ان الاموال الموظفة فيها كانت اضخم منها في الجزء الاروبي من الاتحاد الى حد بعيد . ففي السنة ١٩٣١ ، لم تبلغ زيادة موازنة الجمهورية الروسية الا ٣١٪ بالنسبة للسنة ١٩٣٠ ، بينما ارتفعت موازنة اوزبكستان بنسبة ٦١٪ وموازنة تركمانستان بنسبة ٨٧٪ وموازنة تاجيكستان بنسبة ١٠٨٪ . لذلك عرفت كل هذه البلدان تحولاً يسبب الدور بسرعته ، جعلها تدخل اقتصاد الاتحاد نهائياً على قدم المساواة . فاستطاع « ج . باراكوف » ان يكتنب ما يلي : « اثبت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان مسألة القوميات قابلة للحل على صعيد المساواة الاقتصادية » ، و اضاف الى ذلك قوله « انه ادى لسكان

المناطق المتجمعة الشالية والقفاس ، خلال ربع قرن ، خدمة اجل من تلك التي اداها
البريطانيون للهند اثناء احتلال دام قرابة قرنين .

اذا تحققت المساواة بين الافراد ، فالواقع هو ان المساواة بين الثقافات واللغات كانت
نظرية اكثر منها حقيقية لان العنصر الروسي قد حافظ ، في الحياة الاقتصادية والسياسية ، على
تفوق عددي ودور قيادي امنا للغة مركزا مسيطرا ، هو مركز الثقافة العلمية والتقنية ،
يضاف اليه انها كانت الرابطة اللازمة بين كافة القوميات ولغة التعليم الالزامية في المرتبة الثانية
بعد اللغة الام .

انبتق التنظيم السياسي للاتحاد السوفياتي من الفكر الماركسي
تطور النظام السياسي واللينيني ، ولكن مصادره الايدولوجية اقدم عهدا ، نجدها
عند جان جاك روسو في الدستور الجبلي (١٧٩٣) ، وعند سان - جوست وبابوف ، وعند
كل اولئك الذين شددوا على الطابع الخادع الذي ترتديه المساواة النظرية في الحقوق التي تنادي
بها الديموقراطية السياسية وانتهوا الى ان هذه المساواة لا يمكن ان تكون فعلية الا اذا انتقلت
السلطة الاقتصادية من ايدي بعض الافراد الى ايدي الدولة ، اي الى ايدي الجميع . وهي
الاشتراكية وحدها ما تستطيع تحقيق هذه المساواة فعليا ، لانها «تبقى على كافة الحريات
السياسية ، ولكنها تزيل الحريات الاقتصادية المزعومة ، التي ليست سوى « وسائل سيطرة في
ايدي اقلية مقتدرة » . وهي تضمن حرية الجميع بحماية الضعفاء ، وتضمن المساواة بتأمينها
للجميع المساواة في الامكانات على الاقل » .

كيف 'تحقق' الاشتراكية وشرطها اللازم ، المجتمع بدون طبقات ؟ لقد اشار لينين الى
ذلك في كتابه « الدولة والثورة » الذي وضعه في ايام ثورة تشرين الاول وعرض فيه بقوة
المبادئ التي ستطبق . على البروليتاريا ان تقوم بثورة عنيفة وتستولي بنتيجتها على آلة الدولة
(جيش ، شرطة ، وظائف ادارية) وتتحول الى طبقة مهيمنة ، اي تفرض دكتاتوريتها ،
وليست هذه الاخيرة غاية في حد ذاتها بل وسيلة فقط يتوقف عملها حين تزول الطبقات القديمة
صاحبة الامتيازات وحين تتوطد الاسس الاقتصادية للاشتراكية . هذا هو النظام الذي اقره ،
في عهد شيوعية الحرب ، دستور السنة ١٩١٨ ، دستور النضال الذي وضع اسس الاقتراع
العام ، ولكنه حرم الطبقات الحاكمة القديمة ومؤيديها من حق الانتخاب ، واعطى بروليتاريا
المدن ، وهي دعامة النظام الرئيسية ، تمثيلا اوفر عددا من التمثيل الذي اعطاه سكان الارياف .
وتنتخب مجالس المندوبين (المدنية) على درجتين ومجالس المندوبين الريفية على ثلاث درجات
مجلس مندوبي كافة المناطق الروسية الذي يعين بدوره اللجنة المركزية التنفيذية ، التي تؤلف
الـ « سوفناركون » . وبعد الانتصار ، وحين تأمن انضمام السكان غير الروس ، اسس
دستور السنة ١٩٢٤ دولة اتحادية لها مجالسها الاعلى المؤلف من مجلسي القوميات والاتحاد ولجنتها
المركزية الادارية ورئاسة مجلسها الاعلى ، ولكنه ابقى على النظام الانتخابي غير المتساوي .

ومرد ذلك الى ان الأهمية العددية والاقتصادية لمجسائر الفلاحين الذين وقفوا موقفاً حذراً من التأميم ، وعزلة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المحاط ببلدان معادية قد فرضتا على النظام عدم الثقة بكل من لم يعلن إخلاصه الصريح له . وبصورة خاصة كان التصنيع السريع المشروع فيه ، بالنسبة للنظام ، مسألة حياة او موت ، ولا يمكن تحقيقه الا بتضحيات كبرى يفرض بذلها على الشعب بكلية وقسطنزم سلطنة مركزية حازمة . . وقد احسن « هارولد لاسكي » إظهار منطق الطريقة المتبعة التي افضت الى الابقاء على الدكتاتورية وتميزها :

« كان من الواجب ، في هذه البلاد الواسعة الآهلة بأكثرية قروية امية ، ان يفرض على السكات نظام تستطيع الدكتاتورية وحدها تأمينه . . . وربما كان الاغضاء عن استمرار وجود طبقة كبرى من الكولاك المعادين للتدابير التقنية التي استلزمها سياسة التصنيع خطراً كبيراً محتوماً على هذه السياسة . وكل من يتذكر الثمن الباهظ الذي دفعته اوربا الغربية لثورتها الصناعية وقرأ ما اثارته من اعتراضات عنيفة يستطيع تكوين فكرة عن طابع الجسامة الذي ارتدته محاولة الزعماء السوفيات . ولست اعتقد ان تحقيقها كان ممكناً ، بعد اقرارها ، بوسائل ديموقراطية . فان حكومة ترضى بالخضوع لانتخاب شعبي ثان على اساس التضحيات التي فرضها البلشفيك ، ستقضى كلياً ، بدون اي ريب ، عن السلطة ؛ وبالنظر الى الهدف المطلوب تحقيقه ، كان الحل الداخلي ، بصرف النظر عن غيره ، يستلزم اعتماد الدكتاتورية » .

وليس من باب الاتفاق من ثم ان تصادف الخطط الخمسية في الزمن دكتاتورية ستالين والحزب الشيوعي .

بعد مرور اثني عشرة سنة ، ارسخ نجاح الخطط ، وتصفية الكولاك والمقاومات الرأسمالية الاخيرة « اركان النظام ارساخاً نهائياً ، واثاح له ادخال نصوص جديدة في دستور السنة ١٩٣٦ ؛ اصبح الاقتراع شاملاً بالفعل ومتساوياً للرجال والنساء بعد سن الثامنة عشرة ، دون اي استثناء لاي شخص ، وتمثلت الحقوق الانتخابية في المدن والارياف ، وبات الاقتراع سرياً ومباشراً لانتخاب نائب عن ٣٠٠ الف نسمة لمدة ٤ سنوات ، واعطي الناخب حق طلب عزل النائب « خادم الشعب » ، اذا لم يسلك بمقتضى وكالة ناخبه . وقدمت الترشيحات على لائحة واحدة تضم « الشيوعيين وغير الحزبيين » ، « المنظمات الاجتماعية وجمعيات العمال » .

عدد الدستور اخيراً الحقوق الاساسية المعترف بها للمواطنين وواجباتهم : الحق في العمل ، الحق في الاستراحة ، الحق في الضمان المادي في سن الشيخوخة وفي حالة المرض والمعجز عن العمل ، الحق في التعليم ، مساواة المرأة ، مساواة المواطنين دون تمييز في القومية او العرق ؛ حرية المعتقد ، وكافة الحريات السياسية ، حرية التعبير عن الرأي ، وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع . اما الواجبات فهي احترام الدستور وقانون العمل و « الواجب الاجتماعي » و « نظام الحياة في المجتمع الاشتراكي » ، وحماية الملكية الاجتماعية وارساء قواعدها ، والخدمة العسكرية للدفاع عن البلاد .

الحزب الشيوعي نحن في الحقيقة امام « مجتمع ديموقراطي تحكمه دكتاتورية » ، هي دكتاتورية الحزب الشيوعي . فان المادة ١٢٦ من دستور السنة ١٩٣٦

حين تعدد المنظمات الاجتماعية التي يحق للمواطنين السوفيات تأسيسها او تنميتها بحرية : النقابات المهنية ، الاتحادات التعاونية ، الجمعيات الثقافية ، المنظمات الرياضية ، الخ . ، انما تكرر امتياز الحزب باعلانها ان « اكثر المواطنين وعياً في الطبقة العمالية وطبقات الفعلة الاخرى تتحسد في الحزب الشيوعي الذي هو طليعة العمال » . وتوافق « دكتاتورية البروليتاريا » التي يارسها الحزب الواحد المذهب الماركسي الذي ليست الاحزاب السياسية في نظره التعبير عن نزعات ايديولوجية ومفاهيم عقلية ، بل عن نزعات جماعات ذات صوالح اقتصادية هي الطبقات ؛ وان زوال هذه الاخيرة ، الذي يحرق وراءه زوال كل خصومة اجتماعية ، يجعل من النافل قيام احزاب متميزة . وتبررها كذلك متطلبات مرحلة الانتقال الراهنة نحو الاشتراكية : فطالما لم يكن المجتمع بدون طبقات ، اي طالما يوجد هناك خطر انهيار الطبقة البورجوازية ، فان الطبقة العمالية التي استولت على السلطة لا تستطيع الاحتفاظ بها ، ما لم تبتزع - بسلطة مستبدة - من الطبقات صاحبة الامتيازات وسائل العمل الكثيرة التي توفرت لها منذ قرون وقرون .

فما هي وظيفة الحزب ؟ انها في الدرجة الاولى اختيار الخاصة الجديدة التي سوف تؤول اليها زعامة الامة ، واعدادها لوظيفتها القيادية . وهي في الدرجة الثانية رقابة اجهزة الدولة وبعث نشاطها واستثبات ولائها . وهو الحزب اخيراً ما يبقى المسؤولين على اتصال دائم بالجمهور : فبواسطة خلاياه وفروعه الكثيرة يطلمهم على حالة الرأي العام وردود فعله ويتعاشى بذلك ان يعتمد النظام عن الشعب . اضاف الى ذلك انه يؤمن ، في كل وسط من اوساط الشعب ، تعميم التوجيهات الصادرة من المراجع العليا ويشرح معناها وضرورتها للجمهور .

الحزب الشيوعي هو من ثم « العنصر الاساسي الاول في قاعدة النظام اختيار اعضائه السياسي الروسي » . وقد تميزت نجاحاته بتعاقب ارتفاع وتدنّي عدد اعضائه تعاقباً دورياً ، بفعل حرص رؤسائه المسؤولين على ان يقصوا عنه ، بين حين وآخر ، العناصر غير المرغوب فيها التي تمكنت من التسلل اليه . ففي السنة ١٩١٧ ، حين خرج من الحفاء ، كان عدد اعضائه ٨٠ ألفاً ، وفي شهر آب من السنة نفسها ارتفع هذا العدد الى ٢٤٠ ألفاً وبعد ثورة تشرين الاول ، اطرده ارتفاع هذا العدد الى ان بلغ ٢٧٠ ألفاً في شهر آذار من السنة ١٩١٨ ، ولكن مؤتمره الثامن المنعقد في شهر آذار من السنة ١٩١٩ ، اوجب « اعادة تسجيل » الاعضاء ، فكان ذلك بمثابة عملية تطهير اولى ، ثم نُظِم في آخر السنة « اسبوع الحزب » اي اسبوع اختيار ناشط رفع عدد الاعضاء الى ٣٠٠ الف في شهر آذار من السنة ١٩٢٠ ، والى ٧٣٢٥٢١ في شهر آذار من السنة ١٩٢١ بينهم ٤١٪ من العمال ، و ٢٨ و ٢٪ من الفلاحين ، و ٣٠ و ٨٪ من المستخدمين . واندس بين الاعضاء « بعض صغار البورجوازيين وسواهم ممن لا يؤمنون بالروح الشيوعية » ، و « الوصوليين » ، و « العناصر البيروقراطية » من عادمي

الاستقامة ، والمتريدين ، والمنشفيك ، والمقنعين ، والمخاتلين ، وفي السنة ١٩٢١ اجريت عملية تطهير جديدة خفضت العدد بنسبة ٢٥ بالمائة تقريباً ، وحدد المؤتمر الحسادي عشر للحزب ، في شهر آذار من السنة ١٩٢٢ ، شروط الانتماء التي ميزت بين الصناعيين اليدويين والفلاحين الذين لا يستثمرون محل الغير ، وبين الجنود والعمال المنتسبين الى اوساط الفلاحين والعمال ، وبين غيرهم من المواطنين . ففما يعني الفئتين الاوليين يقتضي توصية من ثلاثة اعضاء من الحزب وتدرج ثلاث سنوات ، وفيما يعني الفئة الثالثة ، توصية من خمسة اعضاء وتدرج خمس سنوات . وبعد وفاة لينين حدثت حركة انتمايات هامة جداً ؛ فارتفعت نسبة العمال في السنة ١٩٢٥ الى ٥٧,٩ بالمائة وارتفع عدد كافة الاعضاء الى اكثر من ٨٠٠ الف . وقد عدلت آنذاك شروط انتماء العمال الصناعيين المتعاطين عملاً جسمانياً مأجوراً : فاكتمفي بتوصية من عضوين من الحزب وتدرج سنة واحدة ، كما اكتمفي لانتماء العمال غير الصناعيين ، والجنود المنتسبين الى اوساط العمال والفلاحين بثلاث توصيات وتدرج ثلاث سنوات . وفي السنة ١٩٢٧ ضم الحزب ١١٤٧٠٧٤ شخصاً ، وفي السنة ١٩٢٩ ، مليوناً و ٥٠٠ الف ، وفي السنة ١٩٣٠ ، مليوناً و ٦٧٧ الف ، وفي السنة ١٩٣٣ ، مليونين و ٥٥٥ الف ، وبلغت نسبة العمال آنذاك ٦٨,٢ بالمائة . وارتفع كذلك عدد النساء : ٨٠٢ بالمائة في السنة ١٩٢٤ و ١٥,٩ بالمائة في السنة ١٩٣٢ ، كما ارتفع كذلك عدد المواطنين من غير الروس . ثم اجريت عملية تطهير جديدة في السنة ١٩٣٤ والسنة ١٩٣٥ ، ولا سيما بعد مقتل كيروف ، فتدنى عدد الاعضاء الى ٢٣٥٨٠٠٠ في السنة ١٩٣٥ ، والى مليون و ١٩٢ الف في السنة ١٩٣٨ ، ثم ارتفع الى مليونين و ٣٠٦ الف في السنة ١٩٣٩ ، والى ٣ ملايين و ٤٠٠ الف تقريباً في السنة ١٩٤٠ . وفي السنة ١٩٣٩ عدل المؤتمر الثالث عشر للحزب شروط الانتساب مرة اخرى : فقد اتاح توطد اركان النظام وزوال الطبقات الحاكمة القديمة اعتماد نظام واحد للانتماء حل محل التمييز بين الفئات بحسب وضع المرشحين الاجتماعيين : بتوصية من ثلاثة اعضاء مضت عليهم ثلاث سنوات في الحزب ويعرفون المرشح في مركز عمل مشترك منذ سنة على الاقل ، وتدرج سنة واحدة . وبالنظر الى زوال خطر تسلل عناصر الفساد ، ويقظة العناصر القديمة ، حظرت منذئذ التطهيرات الجماهيرية وتولت منظمات الحزب عملية اختيار المرشحين .

يتميز المرشحون المختارون تميزاً يلفت الانتباه بفتوتهم ؛ فبحسب احصاء السنة ١٩٢٧ كان عمر ٢٥,٣ بالمائة من الاعضاء دون الـ ٢٥ سنة ، وعمر ٨٥,٨ بالمائة دون الـ ٤٠ . ولذلك فقد نيطت مسؤوليات كبرى بالشبيبة ؛ والدليل على ذلك ان ٥٦ شخصاً من اصل ١٢١ انتخبهم المؤتمر الخامس عشر للحزب اعضاء في اللجنة المركزية ، اي ٤٦,٣ بالمائة ، كانوا دون الـ ٤٠ سنة ، و ٩٠ ، اي ٧٤,٤ بالمائة ، كانوا دون الـ ٤٥ ، و ١٠٥ اي ٨٦,٨ بالمائة ، كانوا دون الـ ٥٠ . وبعد عملية التطهير الكبرى في ١٩٣٦ - ٣٨ التي تناولت عدداً كبيراً من قدماء الحزب ، سدّت الفراغات بالجيل الجديد ، ثم ارتفعت نسبة الشباب في مؤتمر السنة ١٩٣٩ ،

اذ ان ٤٩٠٥ بالمائة من المندوبين كانوا دون الـ ٣٥ سنة ، و ٨١٠٥ بالمائة دون الـ ٤٠ و ٩٧ بالمائة دون الخمسين ؛ وتولى الوظائف القيادية عدد كبير من موظفي الحزب الذين انخرطوا فيه بعد موت لينين . وهو جيل ما بعد الثورة هذا ما ارسخ نفوذ ستالين .

اما المستوى الثقافي فقد ارتفع تدريجياً . ففي السنة ١٩٢٧ ، كان في الحزب ٠٠٨ بالمائة فقط ممن تابعوا دروسهم العليا ، و ٦٢٠٨ بالمائة ممن تابعوا دروسهم الثانوية ، و ٢٦٠١ بالمائة ممن تلقوا دروساً خاصة ، و ٢٠٤ بالمائة من الاميين . وقد تعذر آنذاك وجود هدد كاف من الاعضاء القادرين على تولي مهام ادارية او قيادية ، في حين زادت الحاجة اليهم بسبب التصنيع . ففي السنة ١٩٢٨ كانت ٨٩ بالمائة من مدراء مشاريع الدولة اعضاء في الحزب ، ولكن ٢٠٨ بالمائة فقط من بينهم كانوا قد تلقوا تعليماً عالياً ، و ٧٨٠٦ بالمائة تعليماً ابتدائياً عالياً . وكان ٧٠ بالمائة منهم عمالاً رفعوا الى مراكز قيادية . وفي السنة ١٩٣٩ عدل نظام الحزب تعديلاً ملحوظاً ؛ فاستقبل الحزب بأعداد كبرى افراد طبقة المثقفين الجديدة ، اي الفنيين والمهندسين والعلماء الكثيرين الذين افتقر اليهم تحقيق الخطط الخمسية ، فارتفع مستوى المسؤولين الثقافي ارتفاعاً كبيراً .

تنظيمه
ابتداء من السنة ١٩٢٥ ، وكلما توطد نفوذ ستالين ، امين سر الحزب منذ السنة ١٩٢٢ ، اتضح التنظيم وتمزز . فمنذ السنة ١٩٢٥ ، ضم الحزب هداً من الاجهزة لا يقل موظفوها عن خمسة والعشرين الفا ؛ وفي المقدمة الـ « بوليتبورو » (المكتب السياسي) المؤلف من ٩ ، ثم من ٢٥ عضواً قنتخبهم اللجنة المركزية المؤلفة من عدة فروع اهمها الـ « اورغراسبرد » اي فرع التنظيم الذي يعنى بتعيين ورقابة مختلف مسؤولي الحزب ، والمفاوضات ، والنقابات ، والتعاونيات ؛ ويعد كذلك التوجيهات في كافة المسائل المتعلقة بنظام الحزب ، وتعنى فروع اخرى بالدعاوة (اجيتبروب) ، والصحافة ، والنساء ، الخ . وتحت تأثير الاحداث : تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ، ثم انطلاقة الاقتصاد بفضل نجاحات التصنيع والتأميم ، واخيراً الحاجة الى اصحاب الكفاءات بعد عملية التطهير الكبرى التي عقت موت كيروف ، أعيد التنظيم تكراراً بحيث تعاقب اقرار اللاحصرية وما تستتبعه من انشاء فروع ذات اختصاص يوافق كل منها قطاعاً خاصاً من الحياة الاقتصادية (١٩٣٠ ، ١٩٣٤ ، ١٩٤٨) واقرار العودة الى التوحيد والمركزية (١٩٣٩) .

ان تنظيم الحزب - على غرار تنظيم الحكم - شبه بهرم ذي ٤ او ٥ درجات مختلفة . فتحت تنظيم الاتحاد العام تقوم تنظيمات كل من الجمهوريات ، وتنقسم هذه بدورها الى وحدات اقليمية (اوبلاستي) . اما الجمهورية الروسية ، وهي اوسعها طراً ، فتتنقسم الى ٨ تنظيمات اقليمية (كراي) تضم وحدات اقليمية ودوائر (اوكروغ) . وتنقسم كل وحدة اقليمية الى وحدات صفري (على اساس المدن والنواحي) ، وتتألف المدن الكبرى بدورها من عدة وحدات صفري . وفي ادنى درجات الهرم تقوم التنظيمات الابتدائية للمصانع (٣٥٠٠٠٠ تقريباً) ، ومحطات الآلات والجرارات ، والمزارع النموذجية ، والمزارع التعاونية ، والوحدات

المسكزية ، الخ . ، التي يبلغ متوسط اعضاء كل منها اقل من عشرين . اما التنظيم العام فواحد من اعلى الى اسفل : مؤتمرات ، لجان ، امانات سر . وكما ان ارفع جهاز في الحزب هو المؤتمر الروسي الشامل ، كذلك لكل من الجمهوريات مؤتمرها ولجنتها المركزية وامانة سرها ، المنظمة على غرار اللجنة المركزية في موسكو ، وللوحدات الاقليمية مؤتمر حزبي ولجنتها وامانة سرها ، وللمدن والنواحي مؤتمر ولجنة وامانة سر تنتخب موظفي مكتبها . والمهام واحدة في اطار الدائرة الانتخابية : تقديم وثبیت مسؤولي الدرجات الدنيا ، رقابة تنفيذ مقررات الحزب ، دعاوة ، اعداد المنتمين الجدد .

يرتكز الحزب الى « المركزية الديمقراطية » التي يحددها نظامه كما يلي : « انتخاب كافة اجهزة الحزب القيادية ، من ادناها مرتبة الى اعلاها ، علائق منتظمة بين هذه الاجهزة وتنظيمات الحزب ، انضباط كلي وخضوع الاقلية للأكثرية ، إلزامية مقررات الاجهزة العليا بالنسبة للأجهزة الدنيا » .

فهو يضم من ثم اكثر المواطنين نشاطاً الذين يطلب منهم اخلاص مطلق وثيقظ دائم ، ويفرض عليهم ان يكونوا في كافة الحقول مرشدين لمواطنيهم . فدوره في حياة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية دور رئيسي لأنه هو ما يؤلف العنصر الجوهري لوحدة الاتحاد ، انه يلاشي النزعات الى الابتعاد عن المركز الناجمة عن التنظيم الاتحادي وتجزئة السلطة بين مئات آلاف الدوائر الاقليمية والمهنية التي قد تؤلف كل منها ، مع مجلسها المنتخب ، جمهورية صغرى منعزلة . واخيراً يتولى شطراً هاماً من الوظائف الادارية والحكومية اعضاء من الحزب ، بحيث ان الحزب ، « بفضل وحدته ومركزيته ، قد يستطيع ابداء ترجيح وجهات نظره على آراء لا يمكن ان تكون الا آراء محصورة » (دوفرجيه) . وتؤلف الـ « كومسومول » المؤسسة الرئيسية لاعداد اعضاء الحزب .

على غرار كافة الاحزاب الثورية ، علق الحزب البلشفيكي آماله على الشباب الذي له المستقبل . وحين انعقد ، في تشرين الاول من السنة ١٩١٨ ، المؤتمر الاول لجمعية الشباب الشيوعية (كومسومول) ، كان عدد اعضاء هذه الجمعية ٢٢٥٠٠ ، وفي تشرين الاول من السنة ١٩١٩ ، تمثل في المؤتمر الثاني ٩٦ الف شاب اشترك عدد كبير منهم في الحرب الاهلية في فرق الاصطدام ، وفي السنة ١٩٢٠ ، ارتدت الحركة طابع حركة جماهيرية حين بلغ اعضاؤها ٤٨٠ الف عضو تقريباً حسد لهم لينين مهمتهم : « بناء المجتمع الشيوعي » . الا ان انتهاج السياسة الاقتصادية الجديدة ، التي بدت لامديد من الشباب وكأنها استسلام الاشتراكية ، والبطالة ، وصعوبات الحياة المادية ، ولدت خيبات امل كانت تبيجتها قدني عدد اعضاء الحزب الى ٢٤٧ الفا في السنة ١٩٢٢ ؛ ثم ادى تحسين ظروف المعيشة والتدابير المتخذة لصلحة العمال الشباب وتنظيم مدارس المصانع الى رفع العدد الى مليون في كانون الثاني من السنة ١٩٢٥ ، والى مليونين في السنة ١٩٢٧ قبيل الخطوة الخمسية الاولى . ثم

ولدت هذه الاخيرة ، بفعل ضخامة المشروع والدعوة الى التضحية ، موجة حماس وحمية في صفوف هؤلاء الشبان . فهم من قدموا الوف العمال الذين حققوا «الجبايرة» : مصانع الجرارات في ستالينغراد ، وسد دنيبروغ ، والمصانع الجديدة في الاورال وسيبيريا ، وهم من انموا استخراج الفحم الحجري من مناجم الـ « دونتز » حين كادت الحاجة تمس اليه ، وهم من توجهوا بالآلاف الى الارياف للاسهام في عملية التأمين وتصفية الكولاك ولتأسيس التعاونيات الزراعية واعداد موظفي ادارات محطات الآلات والجرارات ، وهم من الفوا فصائل الاصطدام التي تنافست في خدمة الاشتراكية وقدمت معظم منظمي العمل من العمال . وهم من توافسدوا على مؤسسات التعليم التقني الحديثة واصبحوا مسؤولي الصناعة الجديدة والدولة الجديدة . وفي السنة ١٩٣١ جاوز عدد الكومسومول المليون الثالث ، وفي السنة ١٩٣٦ المليون الرابع . حينذاك وسعت المنظمة اطار الاختيار ، فاستقبلت الشبان دونما نظر الى منشأهم ، فاصبح عدد اعضائها تسعة ملايين في السنة ١٩٣٩ و ١٦ مليوناً في السنة ١٩٥١ .

اختير الكومسومول من بين « الرواد الشبان » (بين ٩ و ١٥ سنة) وخضعوا لتنظيم مماثل لتنظيم الحزب . فمن هنا ايضاً امام هرم تقوم في اسفله منظمات المصنع ، والمزرعة الجماعية ، ومؤسسة التعليم ، والناحية ، والمدينة ، والاقليم ، والجمهورية ، والاتحاد . اما نشاط المنظمة فهو في الدرجة الاولى تثقيف الاعضاء والشبان غير المنتمين ثقيفاً سياسياً ، والرياضة ، والاعداد العسكري ، والاسهام في تنفيذ اوامر الحكومة ، والتربية الاجتماعية والثقافية . فعلى الكومسومول ان يكون في كل مكان قدوة ومثلاً للشبان الآخرين ، وان يذهب الى حيث ترسله منظمته . وعليه ، في المدرسة او المصنع ، ان يكون عاملاً ممتازاً ومدرّباً لرفاقه ومساعداً لرؤسائه . وعليه ان يتثقف حتى يصبح انساناً كاملاً ، وان يكون في الحياة المدنية والحياة العسكرية على السواء مثلاً مشعاً بالتفاني والانضباط .

٢ - «الانسان اعز راسمال»

ان احد الاهداف الاولى التي سعى وراءها النظام الجديد هو رفع مستوى السكان مادياً وثقافياً ، فبذل النظام البلشفيكي من ثم نشاطاً عظيماً في حقول الصحة والتربية الشعبية والثقافية المتأخرة .

تناول مجهود تجهيز البلاد بالمؤسسات الصحية تأسيس المستوصفات ودور الصحة العامة التوليد والمستشفيات ومستشفيات التدريب ... التي اتاحت ، بالاضافة الى مجانية الخدمات الطبية ، تخفيض نسبة الوفيات بسرعة الى ١٥ ٪ اي الى نسبتها في فرنسا ، وتناولت كذلك تأسيس المصحات ودور المعالجة والراحة للشيوخ والمعجزة والذئبة . وكانت الطفولة موضوع عناية خاصة : ملاجئ ، للاطفال ، استشارات طبية للحبالى والرضع ،

واجازات للعبالي لمدة ٣٥ يوماً قبل الوضع و ٢٨ يوماً بعده في مؤسسات الدولة ومشاريعها ،
ولمدة شهر قبل الوضع وشهر بعده لنساء التعاونيات الزراعية ، ادت كلها الى تخفيض نسبة
الوفيات بين الاطفال ، وساعدت حدائق الاطفال وتشجيع الالعاب الرياضية ، وانشاء الملاعب
الرياضية الكثيرة على تنمية متناسقة .

بموازاة هذه التدابير التي لم تفضل من حيث النوعية خير ما اتخذ منها في
العائلة
وتحرر المرأة
اكثر الدول الغربية تقدماً ، كما يقول لاسكي ، وانها « ما تحقق يصعب
تصوره في اي مجتمع رأسمالي » ، قامت العائلة على اسس جديدة . فمنذ
الثورة ، نرى العائلة التقليدية ، المبنية على دونية المرأة وعلى طابع الزواج الديني الممتنع الانقراض
وسلطة الاب المطلقة ، تنهار بفعل علنة الزواج وزوال سلطة الزوج المطلقة . وقد حددت ،
حيال الاولاد ، حقوق الرعاية والتمثيل ، وواجبات العناية والتربية والتعليم . وبرز مفهوم جديد
للعلاق بين الزوجين التي بنيت على المساواة السكوية بينهما ، وشرعية الزواج الواقع المعفى من كل
تسجيل والطلاق برضى الطرفين او بناء على رغبة احدهما المعلنة ، وابطال التمييز بين الاولاد
الشرعيين والاولاد غير الشرعيين . واستهدف قانون صدر في السنة ١٩٢٠ حول « حماية
صحة المرأة » منع الاجهاض في الخفاء باجازه الاجهاض تحت شروط معينة . وهكذا تحررت
المرأة والاولاد من وضعهم القانوني الدولي ، بينما خففت ملاجىء الاطفال ، وحدائق الاطفال ،
ومحلات البيع من العمال في المشاريع ، والمطاعم النفاذية والتعاونية ، وتبييض الانسجة
الصناعية ، الخ . من اعباء ام العائلة وحررتها من عبوديات الحياة المنزلية ، وذلك نتيجة
لسعي المسؤولين وراء تحقيق المساواة المطلقة بين الجنسين التي ينص عليها القانون . وهذا ما
اتاح للامهات تمثيل نسبة كبرى - اكثرية احياناً - في الصناعة (حتى الثقيلة منها حيث بلغت
هذه النسبة ٥٠ ٪) ، والعمل في مهن تعتبر في البلدان الاخرى محصورة في الرجال (ميكانيكي
القاطرة الحديدية مثلاً) ، وممارسة وظائف قيادية في المزارع التعاونية (٢٠ ٪ من وظائف
المدراء اسندت الى النساء) او المصانع او المجالس على مختلف مستوياتها . وفي البلدان الآسيوية
بصورة خاصة ، كان تحرر المرأة ، « المظلومة على ايدي المظلومين » كما قال لينين ، ثورة وضعت
حدا لعزلتها ولارتداء الحجاب ، وفتحت امامها ابواب المدارس والجامعات والمصانع والحياة
العامة . لا بل ان التدابير الكثيرة التي حسنت وضع المرأة الحبلى او ام العائلة ، واستقرار
المجتمع عند تنفيذ الخطط الخمسية الذي استلزم يدا عاملة نسائية وفيرة وزيادة الطاقة البشرية ،
قد استوجبت اقباع سياسة تشجيع الولادات والعائلات التي برزت منذ السنة ١٩٣٦ بمنح
الاجهاض الا تحت شروط معينة ، وبتدابير استهدفت ارساخ وثاق الزواج بالحد من عدد
الطلاقات وتكررها (« منيع الطلاق بناء على رغبة زوج واحد وارتفعت نفقات الاجراءات ») ،
وبفرض عقوبات صارمة على من يتغلى عن عائلته او يمتنع عن دفع النفقة المترتبة
للام والاولاد .

بذلت الجهود لزيادة عدد السكان ولخلق شبيبة قوية ونشيطة ، كما بذلت الجهود التعليم لتعليمها ايضاً . في السنة ١٩١٣ ، كانت نسبة الاميين بين ٧٥ و ٨٠٪ ، وحق ٩٧٪ بين شعوب آسيا غير الروسية ؛ ومنذ السنة ١٩٤٠ ، اختلف الى المدارس الابتدائية والثانوية ٣٢ مليون تلميذ ، فهبطت نسبة الاميين الى ثلاثين بالمائة في اكثر المناطق تخلفاً . وقد هدفت المؤسسات الدراسية « لخلق الظروف البشرية الضرورية لقيام المجتمع الشيوعي » ، إذ ان على المدرسة ضمان « لتحقيق الثورة السياسية والاجتماعية » ، ولا يجوز لها ان تكون « لا خارج الحياة ولا خارج السياسة » . وان في هذه الصيغ لدليلاً على الاهمية المعترف لها بها والاهتمام الذي اعاره النظام المسائل التربوية ، « الجبهة الثالثة » ، « الجبهة التربوية » ، التي كانت موضوع احدى قصائد « ماياكوفسكي » . وارتبطت التربية ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع الذي اوجسده الثورة ؛ فالانسان ليس لا صالحاً ولا شريراً عند ولادته ، وهو المجتمع ما يكونه ويكون مسؤولاً في النهاية عما ينتهي اليه . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان تفاوت الاجور ، التي هي نسبية لكمية ونوعية العمل المؤدى ، لا يمكن الاعاضة منها الا اذا كانت هنالك « المساواة عند نقطة الانطلاق » ، اي الا اذا تمكن كافة الاولاد من تنمية معارفهم واستعداداتهم على قدم المساواة . ولذلك اعلن الدستور ان « لمواطني اتحاد الجمهوريات الاشتراكية الروسية الحق في التعليم » ؛ لهم الحق في ان يتعلموا بلغتهم الام ، وهي الوسيلة الوحيدة لتأمين المساواة الفعلية للقوميات ، ولاتاحة بروز الكفاءات ، ولتوزيع التعليم في اسرع وقت ممكن دونما اضطرار لتعلم لغة اجنبية .

تؤمن المساواة عند نقطة الانطلاق مدارس كثيرة جداً وسهولة دخول الجميع ، في اي وقت ، الى التعليم العالي . فابواب المدرسة مفتوحة في كافة درجات التعليم ، وتتوفر تسهيلات عديدة - ولا سيما التعليم بالمراسلة الذي استفاد منه ٦ ملايين شخص في السنة ١٩٤٠ - للوصول الى المعاهد والكليات بأعداد كبرى عن غير طريق المدارس . فتقوم وحيدة التعليم من ثم في روح البرامج والكتب المدرسية الواحدة في كافة النحاء الاتحاد المستوحاة من التعليم الماركسي-اللينيني في تفسيرها للعالم والعلائق البشرية .

من بين اكثر النظريات التربوية بياناً ولفناً للانتباه تلك التي طلع بها « ماكارفكو » : كان مديراً لاصلاحيتي احداث مجرمين ، فاستخلص من خبرته مذهباً تعليمياً في مؤلفه المشهور ، « القصيدة التربوية » . لقد اقتنع ماكارفكو بان للبيئة الحسنة التنظيم تأثيراً فاعلاً قوياً على الفرد ، ف « يبوسة طينة الولد كلام محال » ، وليس من اولاد مطبوعين على الجريمة ، واولاد يستحيل اصلاحهم ، وهي الجماعة التي يكون منخرطاً فيها ما تكتيفه بالمنافسة التي تثيرها والرقابة التي تقارسها ، وهذا يفسر اهمية الجو العائلي الذي يصنع الولد على صورته . فالتربية تستهدف تدريب الاولاد على ان يحلوا بانفسهم المسائل التي تواجههم في الحياة اليومية ، وان يوافقوا بين الحرية الفردية والتقييد الضروري بموجبات الجماعة . ويشدد ماكارفكو من ثم على الصلة التي

يجب ان تقوم بين التربية والحياة . فعلى العائلة والمدرسة ومنظمات الشبيبة ان تضع نصب اعينها تحقيق تفتح الفرد ، اذ ان الوالدين لن يستطيعا الى ذلك سبيلا الا اذا فكروا ابدأ بتأثير مثلها هلى ولدهما . وعلى المربي ان يكون متطلباً جداً ، على ان يوفق في الوقت نفسه بين متطلباته وامكانات الولد . وكلما طلب من الولد بذل مجهود جديد ، شعر الولد بتعاضد الثقة الموضوعة فيه . فنحن من ثم امام تربية تلتنكر للنظام التقليدي الصارم ، لكنها تربية لا يعترضها وهن ، « لتطلب ابدأ اقصى ما يستطيع الولد اعطائه ، ولكنها لا تضمن بالابتهاجات التي غالباً ما يسع الولد اعدادها بنفسه » ، وتؤول الى « اقامه بفرح يسيطر على كافة مستويات وجوده » (هـ . فالون) .

التعليم نظري وعملي ويشمل علوماً وفنوناً شتى ، ويجمع بين العمل الفكري والعمل اليدوي . وهو علماني تتولاه الدولة التي تحدد التوجيهات العامة ، والزامي ومجاني في مدرسة السنوات السبع (التعليم الابتدائي و ٣ سنوات من التعليم الالزامي) بين سن السابعة (بعد حديقة الاطفال) والرابعة عشرة . ويُلَقَّن باللغة القومية ، على ان تعلم اللغة الروسية الزامي . وتليه اما ٣ سنوات دراسة تنهي التعليم الوسيط الكامل في مدارس العشر سنوات ، واما التعليم المهني . ويقود كلا التعليمين ، بعد التقدم الى امتحان ، الى تعليم الدرجة الثالثة ، جامعات ومعاهد . وبعد ذلك يلتحق الراغبون في البحث العلمي او التعليم بدروس « المرشحين » (في السنة ١٩٤٠ بلغ عدد الطلاب في التعليم العالي ستماية وعشرين الف طالب) .

كانت الثورة قد تسببت في هجرة عدد من الكتاب والفنانين والعلماء ، ولكن الكثيرين الذين لم يهاجروا اسهموا في تجديد الحياة الفكرية بعد الحرب الاهلية . فقد اتجه مجهود النظام الجديد ، منذ البدء ، الى انزال الثقافة الى مستوى الشعب بمكافحة الامية والجهل ، وبتعميم التعليم على كافة الطبقات ، وبتأسيس كليات عمل (رابفاك) تستقبل العمال وتوزع عليهم تعليمًا سريعاً ، وبالاكثار من دور الكتب واعادة طبع المؤلفات الكلاسيكية الكبرى . وكانت النتيجة ان شغف المعرفة العظيم الذي سيطر على العمال وانلشار التعليم هذا لم يلبث ان خلقا جمهوراً وفيراً اختلفت متطلباته كل الاختلاف عن متطلبات جمهور النظام القديم . وطالما بقيت الحكومة على الحياد بين النزعات المختلفة والفئات الفنية والادبية التي تقاسمت الكتاب والفنانين . وكان معظم هؤلاء ائباعاً لمدرسة الرمزية او مدرسة المستقبل ، وانضم بعضهم ، من امثال ماياكوفسكي والرسام بونين ، بصراحة الى البلشفية ، ولكن كثيرين غيرهم بقوا منعزلين عن هذا الجمهور الجديد بفعل مناشتهم ونزعاتهم الادبية ولغتهم المقفلة وفرديتهم . امثال (بروتكولات) ، او الثقافة الشعبية ، فقد استقطبت كتاباً ماركسيين حاولوا خلق ادب بروتيتاري .

في السنة ١٩٢٩ ، دعي الكتاب ، الاعضاء في الجمعية الروسية للكتاب البروليتاريين ، الى الاشتراك في معركة التخطيط ، وفي السنة ١٩٣٢ ، انضموا كلهم الى جمعية الكتاب السوفيات التي اسندت اليها مهمة « دعم قاعدة السلطة السوفياتية » والاشتراك في الصراع الى جانب

البروليتاريا بغية اعداد ادب اشتراكي .

بينما شدد في التعليم على الماركسية والمادية الجدلية ، وبقي بعض المستقلين من امثال «فيدين» على وفائهم للأدب السيكولوجي ، اخذ الادب الجديد على عاتقه ، بحسب امنية لينين ، ان يصبح «مرآة وعي الامة» . وهكذا صدرت مؤلفات تأثرت تأثراً بعيداً بـ «غوركي» ، وانتسبت الى ما عرف بعد السنة ١٩٣٢ بـ «الواقعية الاشتراكية» التي ألغت مذهباً رسمياً حقيقياً . فأمام عظمة تطور المجتمع والانسان الذي شاهده الكاتب ، توجب على هذا الاخير تحليل الواقع وإظهار الانسان في حزنه وعمله ، وطرح المسائل الانسانية الناجمة عن كل ذلك ومساعدة القراء على حلها والتخلص مما يحملونه في انفسهم لمجاعة العالم المادي الآخذ في التطور . والادب الجديد واقعي لأنه يفرض في الواقع ويصف «الانسان من حيث هو عضو في المجتمع» ، بعيداً عن عبادة الذات ، وعن «عذابات رجال الفكر المترددين» ، ولذلك فإنه يلامى ابتذال الحياة اليومية ويمجد البطل الفرد ، وبطولة الجماهير المغفلة التي تصارع وتقدم نفسها ضحية للدفاع عن الوطن او لبناء عالم جديد ، وكل من تتحول حياتهم الى معركة ضارية يشتركون فيها بكليتهم من اجل تحقيق الاشتراكية . هذه هي حال «فورمالوف» الذي يصف بطولة «تشاباييف» (١٩٢٣) المغوار ، وحال «الكسي تولستوي» في «الف وتسماية وثمانية عشر» ، وحال «سيرافيموفيتش» في «السيل الحديدي» ، وحال «فادياف» في «الهزيمة» (١٩٢٧) ، وحال ايفانوف («الانصار» ، «القطار المصفح رقم ١٤ - ٦٩») ، وحال «ماياكوفسكي» الذي اصبح بفضل قصائده النضالية («مائة وخمسون مليوناً») وشعره الغنائي ، «الشاعر الهامي عن حقوق الشعب» بالذات . وهذه حال «نقولا اوستروفسكي» الذي تظهر رواية سيرة حياته بخط يده ، «وسقبي الفولاذ» (١٩٣٢) ، ما هي حياة التضحية التي يعيشها احد اعضاء الحزب . وتبرز مأساة المحلل المجتمع القديم ونشأة اخلاق جديدة في المصنع والعمل ، في كتاب «الاسمنت» (١٩٢٥) لـ «غلادكوف» ، ومأساة ملاشاة الكولاك وتأميم الاراضي في «الاراضي الحية» (١٩٣٦) لـ «شولوكوف» الذي وصف كذلك الحزب الاهلية عند قوزاق الـ «دون» في «الدون الهادي» . ووصف كاتاييف تأسيس وحدة ماغنيتوغورسك الصناعية . هو الاهتمام باعطاء الجماهير الشغفة بالمعرفة والتعليم فناً وادباً يسهل تحملها ولا يبتعدان عن التقاليد القديمة ما يفسر كذلك المجادلات الكتابية المتكررة التي تناولت الادب المغفل والفن المجرد والموسيقى العسيرة : مهاجمة طابع التمسك المفرط بالشكليات في فن «بيكاسو» او فن «ماتيس» ، ومهاجمة بعض مؤلفات «بروكوفيايف» و«شوستاكوفيتش» ، ثم التخلي ، بعد السنة ١٩٢٨ ، عن قوانين هندسة العمارة العصرية التي حظيت بمزيد من التقدير والمطف في السنوات الأولى للثورة ، والعودة الى نمط كلاسيكي - جديد عادم الرشاقة وعلى شيء من الابتذال .

انما انتج الفن الجديد اشهر روائعه في الموسيقى والسينما بفضل «سرج بروكوفيايف» و«ديمتري شوستاكوفيتش» و«ارام خاتشادوريان» و«ديمتري قبلفسكي» .

كان لينين قد كتب ما يلي : « السينما ، اعظم الفنون شأنًا في نظرنا » ؛ فقد بذل الاختصاصيون مجهوداً كبيراً لكي يجعلوا منها الفن الشعبي بالذات . فحرصوا في الدرجة الاولى على ان يبعدوا عنها كل ما ليس طبيعياً ، فكانت مدرسة الـ « كينو غلاز » (السينما العين) التي رفضت كل اخراج وابتغت ، قبل اي شيء آخر ، تصوير الحياة على حين غرة ، « مباغتة الانسان في وسطه الاجتماعي وفي حياته » . وكان لهذه النظرية تأثير كبير على كافة العاملين في حقل السينما بلفتها الانتباه الى اهمية اختيار وجمع المشاهد واستنادها الى الواقع . وقد تميز في هذه السينما غير الناطقة اربعة مبتكرين عظام : « ايزنستين » الذي حقق الرائعة السينمائية السوفياتية الاولى في « المدرعة بوقكين » ، و« بودوفكين » الذي انتج « الام » المقتبسة عن رواية غوركي ، « نهاية سان بطرسبرغ » ، و« عاصفة على آسيا » ، الفيلمين الاجتماعيين اللذين يتوصل فيها الابطال شيئاً فشيئاً الى « رؤية واجبات الطبقة التي ينتسبون اليها رؤية واضحة » ، و« دوفجنكو » في « الارض » ، و« فرتوف » الذي انتج ، في اوائل عهد السينما الناطقة ، رائعته « اغاني لينين الثلاث » . وبعد هذه الفترة الاولى التي سيطرت فيها السينما السوفياتية على كافة السينمات الاخرى ، كانت السنوات الاولى للسينما الناطقة سنوات جمود وجذب ، الى ان حدثت في السنة ١٩٣٤ ، بفضل المبتكرين الاخوين فاسيليف ، مخرجي « تشاباييف » ، فيلم الحرب الاهلية ، نهضة غاية في التآلق كرسها انتاج الافلام التاريخية : « بطرس الاكبر » لـ « بتروف » ، و« اسكندر نوسكي » لـ « ايزنستين » .

ان المبادئ نفسها التي استوحيت في التعليم استوحيت في ادارة القضاء
القضاء
(باستثناء الجرائم السياسية) الذي يسمو عليه الى حد بعيد في الدول الاخرى
بفهمه الواقعي والانساني .

فقد اظهرت الدراسة التي قام بها « هارولد ج. برمان » حول القرارات المتخذة في المحاكم السوفياتية ، طابع الابوة والحماية الذي يرتديه القانون السوفياتي . وقد يشبه جو محاكمة جنائية سوفياتية - بحسب المؤلف الذي هو اميركي - جو محاكم الاحداث الاميركية ، كما قد يشبه جو محكمة مدنية جو محاكم المصالحة العائلية . ومرد ذلك الى ان القانون يعتبر الجريمة وكأنها صورة البيئة الاقتصادية التي حدثت فيها : فالجرم من ثم ضحية المجتمع اكثر منه عدوه ، والسجن يجب ان يكون مكان تربية جديدة لا مكان عقاب . وهذه الاراء ، التي لم تكن خاصة بالحقوقيين السوفييات والتي بشر بها القاضي براندس في الولايات المتحدة ، هي ما عمل بها في نظام المحاكم الجزائية والاصلاحيات . والمقصود في الدرجة الاولى هو اعادة تربية المحكوم عليهم ، و« تبديل طبيعتهم » بحسب تعبير غوركي ، وتنمية الخصال التي تتسم بقيمة اجتماعية عند الافراد . وتنحصر اعادة التربية هذه بفضل اسهام المحكوم عليهم اسهاماً فاشطاً في الاعمال المفيدة اجتماعياً ولا سيما اعمال الانتاج الوفير التي تساعد من جهة على فهم الاساليب الاشتراكية في تنظيم العمل (المنافسة الاشتراكية ، الدعاية التقنية ، النقاش حول الانتاج)

وتوفر لهم من جهة ثانية تربية مهنية تعدم لاحتلال مركز مفيد في المجتمع بعد الخروج من السجن ، يذكر القانون الجزائري ثلاثة اشكال « للعمل الاصلاحى » (حل هذا التعبير محل تعبير العمل الشاق في السنة ١٩٣٣) : عمل دون حرمان الحرية ، عمل مع تحديد الإقامة ، عمل مع حرمان الحرية في معسكرات العمل . وتنطبق العقوبة الاولى على الاحكام التي لا تتعدى السنة وتنفذ على العموم في مكان العمل العادي او في دائرة محددة الشعاع بالنسبة لمركز الإقامة . وتنفذ عقوبة الاحكام المتراوحة بين سنة وثلاث سنوات في « مراكز الاعتقال العادية » او في معسكرات العمل ، والعقوبة التي تتعدى ثلاث سنوات في معسكر عمل اصلاحى يقوم في منطقة بعيدة من مناطق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛ وهناك اخيراً « تحديد إقامة مع عمل اصلاحى » لعزل المحكوم عليه عن بيئته السابقة . ويتقاضى المحكوم عليهم الاجر نفسه الذي يتقاضاه العمال التعاقدون المساوون لهم جدارة وكفاءة وانما يحتفظ لهم بنسبة ٥ الى ١٥٪ من هذا الاجر ، ويخضعون لشروط العمل نفسها .

٣ - الديمقراطية الحرة والديموقراطية السوفياتية

كان من نتيجة انقسام العالم الى معسكرين انقسام الرأي ايضاً بحيث لم يبق على الحياد سوى نزر قليل من الناس امام المؤسسات السوفياتية والنظام السوفياتي

والرأي الحر والنظام السوفياتي

كان من نتيجة انقسام العالم الى معسكرين انقسام الرأي ايضاً بحيث لم يبق على الحياد سوى نزر قليل من الناس امام المؤسسات السوفياتية والنظام السوفياتي ؛ وغضت المجادلات ما قد نتوصل اليه من معرفة بها وما قد نعطيه من تفسير لها ، الا ان مؤلفات علماء الاقتصاد والحقوقين واصحاب النظريات في العلوم السياسية ، على اختلاف اتجاهاتهم ، تليح استخلاص مميزات النوعية الاساسية .

هو مفهوم « الحرية » ما تدور حوله الانتقادات الموجهة للنظام السوفياتي .

بتأسيسه الحزب الواحد ، الذي يسيطر عليه رجل واحد لا يتميز عن الدولة التي يمسك هو بمراكزها الحساسة ، ويستعمل انتقاد سياسته العامة ، وينحصر فيه حق تقديم المرشحين لانتخابات قد يعتبر الامتناع عن التصويت فيها اعلان معارضة ، ويحتكر كافة وسائل التعبير والدعاوة ، وتؤول فيه المجالس الى مجرد مجالس للتسجيل ، لم يترك النظام السوفياتي لمواطنيه سوى حرية ظاهرية وصورية ، بحيث ان الديمقراطية ليست سوى خديعة . وليست الحرية الفكرية والادبية ما قضي عليها من ثم فحسب ، بل الحياة المادية نفسها التي تعرضت للخطر بفعل ملء سلطة الدولة السوفياتية ، المالكة الوحيدة والمنتجة الوحيدة والمزرعة الوحيدة للمواد الاستهلاكية . وبالفعل زادت اشتراكية وسائل الانتاج من قوة الدولة زيادة عظيمة ، وجعل منها تخطيط الاقتصاد سيادة حياة كافة سكان الاتحاد . وحق في الحقل الزراعي ، الذي ابقى فيه على « قطاع حر » ، وانعم فيه على المزارع الجماعية « بالتمتع تمتعاً دائماً ، بالارض التي تستثمرها ، توفرت للدولة وسيلة تأثير غير مباشرة وحاسمة على الفلاحين ، لان الجرارات

والمعدات الآلية الضرورية الأخرى بقيت ملكاً لها ، وكانت هي التي تحدّد شروط استعمالها في التعاونيات الزراعية . وجملة القول ان « كسب المعيشة منوط بالرأي المستقيم » . لا بل ان أهمية دور الشرطة ، وقوتها ووسائل عملها ، وتمثيل كل معارض به « عدو الشعب » ، قد خلقت هلعاً حقيقياً ، شبيهاً به في البلدان الفاشستية ، يضع النظام السوفيياتي في عداد الانظمة الاستبدادية . فالمواطن ليس حراً ، وكرامته تمتهن في كل وقت لانه اصبح آلة في ايدي سلطة تضحي به دونما اية مراعاة للروح الانسانية الاولى ، ولا يتمتع بآية حرية من الحريات المعتبرة ضرورية ، ولا سيما حرية الاجتماع والصحافة والقول ، الخ .

ان تمثيل النظام السوفيياتي بالانظمة الفاشستية على هذه الصورة
النظام السوفيياتي
والمعاشية
يعارضه العديد من اصحاب النظريات في العلوم السياسية . ففي
الدرجة الأولى ، كما اثبت ذلك « دوفرجييه » ، تختلف مصادر
وحيثها الفلسفي اختلافاً اساسياً . فالماركسية تبدو وكأنها مذهب عقلي وعلمي يرتبط بفلسفة
الانوار والايمان بالتقدم . وهي قلم ان الانسان ، اذا هو لا يولد لا صالحاً ولا شريراً ، يستطيع
ان يتحسن بزوال النظام الرأسمالي ، وان الغد سوف يصبح ، بفضل قيام الاشتراكية ، افضل من
اليوم ، ولا سيما افضل من الامس . وفلسفتها متلاحمة الاجزاء ، تعطي « تفسيراً شاملاً ومتناسقاً
للكون » ، يحمل على التفاؤل حقاً . اما فلسفة الفاشستية فتشاؤمية . العصر الذهبي قد ولى ،
والانسان المطبوع على الشر يجب ان يخضع لرؤساء لا يطلب منهم تأدية حساب للجماهير المحترقة
والمعاجزة ، التي يتوجب عليها الامتثال للمقررات المتخذة دون ارادتها . فامام التعاليم الفاشستية
التي تستند الى الابتغاءات الفرزية المخالفة للصواب التي هي ارستوقراطية في جوهرها ، نرى ان
النظام الشيوعي صوابي ومحب للمساواة في مبادئه وفي اهدافه .

اما تركيب الحزب الواحد فينطوي على خلافات جوهرية . فاذا استعانت الاحزاب
الفاشستية بالطبقات الشعبية ، خلال فترة الاستيلاء على السلطة ، واذا هي افلحت في ضم جماهير
عمالية وقروية هامة ، فان سياستها تكون محافظة بعد استلام زمام السلطة ، وقد استندت
اصحاً فاكثراً ، في الدرجة الاولى ، الى الطبقات المتوسطة والغنية . ثم ان انتخاب المسؤولين ،
في حياة الحزب الداخلية ، قاعدة قانونية في الحزب الشيوعي ، بينما يعين المسؤولون في الاحزاب
الفاشستية من قبل السلطة العليا . اما دور خلايا الحزب ، فبينما هو ازداد شأناً في الاتحاد
السوفيياتي الى جانب الدولة وفي داخلها ، وازداد النقاش فيها حدّة ، نرى ان تأثير الجماعات
الحزبية المنظمة في ايطاليا والمانيا قد تضاعف بسرعة كلية .

ونرى أخيراً ان الاختلاف عظيم جداً في اختيار اعضاء الحزب ايضاً . فقد وقفت الاحزاب
الفاشستية موقفاً حذراً من اللامبالين والعاميين النشاط الذين لم يلتحقوا بها قبل استلام السلطة ،
ورفضت كل طلب انضمام جديد (في السنة ١٩٢٥ في ايطاليا ، وبعد السنة ١٩٣٣ في المانيا) ،
بامتثناء انضمام الشبان الذين كانت تمدهم في جماعات الـ « باليلا » والطلائع والـ « هتلر جوبند » .

اما الحزب الشيوعي السوفيياتي فقد محض المواطنين ثقته وفتح ذراعيه لا للكومسومول فحسب ، بل لكل مواطن تتوفر فيه شروط تقديم الطلب والتمرس التي خففت تخفيفاً مستمراً ، لا سيما في السنة ١٩٣٩ . لذلك ابتعدت الاحزاب الفاشستية عن الامة والفت طبقة مقفلة ذات امتيازات ، بينما وسع الحزب الشيوعي يوماً بعد يوم عملية اختيار خاصته . ويرد ذلك الى ان دور الحزب قد نظر اليه نظرة مختلفة في كل من النظامين . ففي البلدان الفاشستية ، تسلم النظام السلطة بفضل ردة فعل الطبقات المتوسطة والبورجوازية امام خطر البروليتاريا . وعلى الرغم من ان الكلام تناول « الثورة المستمرة » احياناً ، فان وظيفته كانت وظيفة محافظة حقاً . والغاية المنشودة هي تكوين التركيب الاقتصادي والاجتماعي الراهن ، والابقاء عليه بعد اصلاحه . وعلى الحزب ان يراعي المصالح الكبرى والجيش الذي تنحدر فيه جماهير المنظمة المسلحة . ويفسر هذا التطور الرجعي سرعة التنفيذ ، وطرد او تقتيل العناصر البروليتارية وانصار « ثورة ثانية » محتملة . اما في الاتحاد السوفيياتي فوظيفة الحزب هي المساعدة على تطوير المجتمع والاقتصاد والحؤول دون التوقف والجمود بشحن العزائم ومقاومة التبارد واللامبالاة وشرح الحاجة الى الاصلاحات والتضحيات . وعلى الرغم من ان الدستور السوفيياتي لم يخص الحزب الشيوعي بمركز كبير فان دوره قد تماظم يوماً بعد يوم ، والانتفاء اليه قد سهل تسهيلاً مستمراً .

يفسر هذا الاختلاف كذلك طابع السياسة الخارجية في كل من النظامين . فبينما رفض الحزب الفاشستي تحقيق تطور داخلي ووجه الطاقات القومية شطر الفتوحات الخارجية ولم يحافظ على النظام الا بسياسة نفوذ لحمتها الاستفزازات وسداها اعمال القوة ، استخدم النظام السوفيياتي كافة موارده وطاقاته في تطوير المجتمع والاقتصاد وانتهج سياسة مسالمة لأنه كان بحاجة الى الهدوء لتحقيق هذا التطوير . اضاف الى ذلك اخيراً ان الدكتاتورية السوفيياتية لم تظهر يوماً بمظهر نظام سياسي نهائي يحل ، « لمدة الف سنة » ، محل الديمقراطية الفاسدة . فهي وسيلة لا غاية ، وقد صرحت بانها انتقالية ومعدة للتواري حين تزول الاخطار الداخلية والخارجية ، وحين ينهي النظام مرحلة الاشتراكية الحالية التي هي « طور الشيوعية الأدنى » ويدخل « طور الأعلى » الذي تتلاشى فيه الدولة وتنتهي الى الزوال .

هل ان النظام السوفيياتي « مثال الديمقراطية الحقة » ام انه الديمقراطية السوفيياتية
دكتاتورية لا وجود للحرية فيها « في الحقول الهامة » ؟ ان السيد

« فيديل » ، بعد تحليله المستفيض لحجج الخصوم والانصار قد خلص الى القول :

« من المبعث البحث في مفهوم الديمقراطية بالذات عن المقياس الذي يتيح اصدار الحكم في الرأيين المتقابلين . فكلاهما صحيح من وجهة نظر الديمقراطية فقط . وكلاهما يتولد عن الاندفاع نحو الحرية الذي هو المعنى العميق لكل ابتغاء ديمقراطي » .

واضاف الى ذلك قوله :

« ان ثنويتها وتضادها يعزبان كلياً الى ثرية مفاهيم العالم التي تنكسران عبرهما ... وان مقياس صحتها او

بطلانها ... يفتح الباب امام فلسفة اسانية ومذهب يتناولان الكون » .

يمكن ان نجد ايضاح المعنى السوفيياتي لكلمة الديمقراطية في شرح ستالين لدستور
السنة ١٩٣٦ :

« ما هي الديمقراطية ؟ ان الديمقراطية في البلدان الرأسمالية ، حيث توجد طبقات متخصصة ، هي بالاختصار
ديموقراطية الاقوياء ، وديموقراطية الاقلية الحاكمة . اما في الاتحاد السوفيياتي فالديموقراطية هي ديموقراطية العمال ،
اي ديموقراطية الجميع » .

وفي شرح احد الحقوقيين السوفييات :

« ان البلاد التي يبطل فيها استثمار الانسان للانسان ؛ والتي تتوفر فيها المساواة السياسية ، والاقتصادية ايضاً ،
لكافة المواطنين ؛ والتي لا تعلن فيها الحريات الديمقراطية رسمياً او قانوناً فحسب ، بل تؤمن عملياً بالظروف المادية
للحياة الاجتماعية ؛ والتي ليست مساواة الشعوب فيها كلمة كاذبة ولا تزول فيها صداقتها ، ان هذه البلاد قد
قطعت لعمري شوطاً بعيداً على طريق الديمقراطية . فالديموقراطية قبل ان تكون مبدأ سياسياً من مبادئ
الحكم هي نظام اقتصادي اجتماعي يحدد واقع النظام السياسي ، ولا يمكن ان تتحيز الديمقراطية الا في مجتمع
خال من الطبقات يوجد وحده ظروف تفتح الفرد » .

تظهر هذه النصوص ان الاتحاد السوفيياتي يشدد على « الشروط الموضوعية للحريّة » .
ويأتي بعض الضوء عليها الحديث الذي نقله « وندل ولكي » المنافس الجمهوري الفاشل
لـ « ف. د. روزفلت » . فهو قد لفت في السنة ١٩٤١ نظر رئيس مصلحة في احد المصانع
السوفيياتية الى انه لا يمكن ان يكون حراً حقاً ما دام يعترف بانه لا يستطيع لا التعبير ولا
الدفاع عن آراء غير آراء الحكومة ، فسمع منه الجواب التالي :

« افك لا تفهم مني ، ايها السيد ولكي . انا اتمتع بحرية لم يعرفها ابي وجدي قط . فلم يسمح لهما بتعلم القراءة
والكتابة . وكانا عبيدين مرتبطين بالارض . وحين كانا يصالان بمرض لم يكن هناك مستشفى للاعتناء بهما . انا
اول شخص في سلسلة جردودي الطويلة استطاع التعلم والتقدم والوصول الى نتيجة ما . هذه هي حريتي . ولعلك
ان تعترف بأنها الحرية . ولكن يجب ألا تنسى اننا ما زلنا في اول عهد نظامنا . فسوف يأتي يوم نتمتع فيه نحن
ايضاً بالحرية السياسية » .

وكما يلاحظ « م. س. ستلنغ - ميشو » ، الذي ننقل عنه هذه النصوص ، ان « الحرية » ،
في نظر السوفييات ، تقوم في جوهرها في الانعتاق الاقتصادي والاجتماعي ، في « التحرر من
الاستثمار » . وهكذا فان المعسكرين يقصدان خدمة حرية الانسان ولكنها ينفذان قصدهما
بطريقتين مختلفتين . فبزوال الطبقات زال مبرر تعدد الاحزاب ، اذ ان زوال كل مصلحة طبقية
يستتبع آلياً زوال الخلافات السياسية . ولذلك لا تشمل حرية تأسيس الشركات الاحزاب
السياسية ولا تتعلق الا بالمؤسسات الاجتماعية . وكذلك فان حرية الرأي واقع رامن ، ولكنها
لا تبرز بقيام الاحزاب السياسية . ان المناقشة حامية في داخل الحزب وحول المسائل التي
يواجهها نشاط الحزب . وانما تُنتقد ادارة الحكم والموظفين في خملات المشاريع والنقابات
والصحف ، وطبيعي في النهاية ان تنصاع الاقلية لقرار الاكثرية كما هي الحال في كافة

الديموقراطيات الاخرى . اصف الى ذلك من جهة ثانية ان الديمقراطية موجودة هنا في نطاق هي غريبة عنه في البلاد الرأسمالية : في التعاونيات الزراعية ، في المصنع ، حيث لا يتولى ادارة المشروع مالك واحد حر التصرف في عمله وقادر على ايقاف استثماره وحتى اقفاله اذا استصوب ذلك . والرقابة العمالية هنا رقابة فعلية وتمارس في كل آن ، لا سيما وان انتفاء مفهوم الكسب يستهل البحث عن الخير العام ؛ فيصبح الاضراب في مثل هذا التنظيم امراً غير وارد لا يمكن تصوره . وهو هذا المبدأ نفسه ما وضع في ايدي الدولة كل اجهزة الدعاوة : التعليم ، والكتب ، والصحافة ، والسينما ، والاذاعة ، التي تشرف عليها ، في البلدان الرأسمالية ، الصوالح الخاصة سيادة الاقتصاد .

فهل ان النظام السوفياتي كما كتب « ه. لاسكي » ، ليس سوى مجتمع ديمقراطي تحكمه دكتاتورية ؟ على هذا السؤال يجيب انصاره ان الدكتاتورية كانت ولا تزال حاجة ملحة . افلا يعترف فلاسفة الديمقراطية باستحالة تجنب فترة تكون فيها الدكتاتورية امراً ضرورياً ؟ وقد شدد « جون مولتون موري » على :

« ان اشتراكية مصادرة الاملاك الشاملة والحكومة البرلمانية ... امران متناقضان لسبب بسيط هو ان التبدلات في النظام الاجتماعي ترتدي طابعاً من الصرامة لا نستطيع معه ، من الوجهة البشرية ، توقع تسليم الانشغالية بها ، حتى اذا جمعت مثل هذه الاشتراكية حولها اكثرية برلمانية » .

وبلاحظ « ف. غوغيل » :

« ان الديمقراطية لم تقم في اي مكان ... حتى في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، بدون منازعات وبدون اقضاء بعض الفئات الاجتماعية عن الحياة السياسية اقضاء مؤقتاً على الاقل » .

كان من شأن حرية النقابات والاضراب من اجل تحسين الاجور كلما تزايد الانتاج ان يعرضه للخطر تنفيذ الخطط الخمسية ، ولا سيما تقديم الصناعة الثقيلة على المواد الاستهلاكية ، اي المستقبل كله .

النظام « متلاحم ومتماسك منطقياً انطلاقاً من المقدمات الماركسية » ، كما يلاحظ ذلك حقوقي آخر ، هو « مارسيل والين » ، الذي يضيف الى ذلك قوله : « من الصعب عدم الاعتراف بان الماركسي قد يكون حسن النية عندما يدعي بانه ديمقراطي » . فالمسألة تتناول في النهاية مفهوم العالم في نظرنا ، والماركسية تقترح ، في وجه المذاهب الحرة ، مذهباً كاملاً يستطيع ، كما يعتقد ممثلوها ، حل « كافة المناقضات بين كل شخص والاشخاص الآخرين ، بين الفرد والمجتمع ، ويكون اتحاداً في الحق والسعادة » .

« قد تنفي الديمقراطية الماركسية عن نفسها صفة احتكار السلطة ، لان احتكار السلطة هو استعباد الانسان للاهواء والصوالح الخاصة . ولكن المجتمع الماركسي احتكاري حقاً لان شيئاً مما هو انساني ليس غريباً عنه . انه تفسير كامل وحي للانسان والعالم » . (ج. فيديل) .

٤ - قوة النظام والمعارضة

تحقق تدعيم النظام بفضل احراز الاقتصاد الجديد نجاحات شاملة اتاحت تحسن مستوى معيشة المواطنين تحسناً تدريجياً ، وبفضل جمع كافة السلطات في ايدي الحزب الواحد والحكومة التي لا يتميز الحزب عنها والتي توفرت لها كافة الوسائل اللازمة لمراقبة كل نشاط عدائي وقمعه بصرامة . وتحقق كذلك بفضل انتهاج سياسة كريمة حيال القوميات ازالته كافة آثار النظام القديم الاستعماري بتأمينها المساواة الفعلية بين الحاكمين القدماء والمحكومين القدماء . ولكن هذه العوامل ما كانت لتخلق امة سوفياتية وتضمن المستقبل لو لم تشترك معها عوامل اخرى ، وبخاصة التوجيه الماركسي اللينيني في التعليم والصحافة والاذاعة والسينما ، ودأب هذه الاجهزة على استمالة السكان الى النظام وعلى اقناعهم بانهم يعيشون في ظل نظام اكثر موافقة من النظام القديم ، مهما كانت الاخطاء وخيبات الامل الناجمة عنها ، وعلى حملهم على الدفاع عنه ضد الهجمات الداخلية والخارجية ووعدهم بمستقبل افضل اكيد .

الانسان الجديد
ابتدع النظام البلشفيكي انساناً جديداً . فعلى غرار الثورة الفرنسية من ذي قبل ، فتحت الثورة الروسية ، بتوسيعها قواعد المجتمع ، حق عمل فسيحاً وغير مؤتمل امام المواهب والقابليات . وحررت الطاقات الجديدة ، المهمة والمكبوتة حتى ذاك التاريخ ، الكامنة في شعب يحاوز المائة مليون نسمة عدداً ، والمؤلفة احتياطياً كبيراً من « الاهليات لكافة المهام الممكنة » . فليس زعماء الثورة ، لينين وتروتسكي وستالين ومولوتوف ... وحدهم من كان مقدراً لهم بدونها ان يبقوا « منفين حزاني » او « متآمرين مغمورين » ، ومن كشفت الظروف كفاءاتهم القيادية ، او قسادة الجيش والضباط الادنون وصفوف الضباط والجنود العاديين والعمال ، الذين اصبحوا في وقت قصير قادة الجيش الاحمر الشبان ، بل عدد كبير من الافراد الموزعين على صكافة انحاء البلاد الذين « اكتشفوا قدرتهم على النشاط الخلاق الذي لم تسمح الظروف السابقة بافتراض وجوده ... فمنذ السنة ١٩١٧ ، ربما لم توجد قرية واحدة في الاتحاد السوفياتي لم تنتج ، في اطار حاجاتها الخاصة ، احد امثال « هامبدن » القادرين على الاهابة بها الى بذل جهود لم تكن تتصور قدرتها عليها من ذي قبل ، (هـ . لاسكي) .

ان الانسان السوفياتي الجديد ، المختلف كل الاختلاف عن الفلاح الروسي القديم ، قد تكون في اثناء معارك الحرب الاهلية والتدخل الاجنبي ، وخلال سنوات الجهود الطويلة التي فرضتها اعادة اعمار البلاد وتحقيق الخطط الخمسية . واتجهت التربية التي اكتسبها بفضل المدرسة والكوومسومول والجيش الاحمر والصحافة والسينما والاذاعة والادب الى تنمية الشعور فيه بان « المجتمع الجديد لا يمكن ان يبنى الا بالتحاد كافة طاقات الشعب الحية » ، وبان « نعمى الانسان

الشخصية مرتبطة بالازدهار الاجتماعي ، وبأن الشخص لا يستطيع الافادة افادة كلية من قابلياته المختلفة الا في المجتمع فقط .

منذ السنة ١٩٣٦ ، تألفت اكثرية الشعب السوفياتي من اناس لم يعرفوا قط النظام القديم أو لم يحفظوا عنه سوى ذكرى بعيدة ، وترعرعت في هذا الجو الحماسي الذي خلقت فيه الثورة ، مقتنعة بان الحياة الجديدة لن تكون الا اكثر جمالاً يوماً بعد يوم واوفر ارضاء يوماً بعد يوم ، ولم يثر المستقبل مخاوفها ، ولا سيما من زيادة الانتاج ، لانها على يقين بان المستقبل سوف يكون افضل سنة بعد سنة . وسيظهر الاثر العميق للتربية الاخلاقية السوفياتية هذه في الحرب ضد المانيا وفي سنوات اعادة بناء البلاد الصعبة .

الجيش الاحمر
بغية مواجهة الحرب الأهلية والتدخل الاجنبي ، توجب على النظام الجديد انشاء جيش مخلص وقوي . وكان عليه ، في هذه المهمة ، ان يتغلب على الصعوبات نفسها التي قامت في وجه الثورة الفرنسية . ففي شهر تشرين الاول من السنة ١٩١٧ ، حل محل الجيش القديم ، السائر بخطى سريعة في طريق الانحلال ، جيش اشترافي اختير افراده عن طريق التطوع : « جيش العمال والفلاحين الاحمر » المؤلف من « عناصر الطبقات المجددة والمنظمة » المتأثرة اكثر من غيرها بالروح الطبقيّة . فبعثت النتائج غيبة للأمال ، ان لجهة عدد المتطوعين (اقل من ٣٠٠ ٠٠٠ في شهر ايار من السنة ١٩١٨) ، وان لجهة الانضباط . لذلك ادخل تروتسكي اصلاحات حازمة منذ شهر اذار من السنة ١٩١٨ : انشاء سلطة عسكرية مركزية ، خدمة عسكرية الزامية وقيد اسماء الشبان البالغين سن الخدمة العسكرية ما بين السنة ١٩٢١ والسنة ١٩٢٥ في المناطق الغربية التي يهددها الجيش الابيض . وأبطل انتخاب الضباط منذ صيف السنة ١٩١٨ ، وانزلت عقوبات صارمة بالفارين والمتمردين . واخيراً بذلت جهود كبرى لاستخدام قادة الجيش القيصري القديم ريثما يتوفر للجيش الاحمر اعداد ضباط بمحضهم ثقته الكاملة . الا ان الحكومة ، التي لم تفتقر دقيقة واحدة باخلاص هؤلاء الضباط ، عينت في مختلف الوحدات مفوضين يمثلون النظام رغبة منها في استدراك الخيانات واعمال التخريب ، وتربية المهندسين الجدد تربية سياسية . واسندت ادارة العمليات الحربية للقيادة ؛ ولكن الاوامر والتقارير يجب ان تحمل توقيع المفوض . وامتدعي كذلك صفوف ضباط الجيش القديم (٢١٥٠٠٠) الذين رفعوا الى رتب ضباط ، وانشئت مراكز تدريب قعلم ، خلال اشهر معدودة ، ضباط الغد المنحدرين من عائلات عمالية قروية . فارتفعت نسبة الشيوعيين بين الضباط من ٥٤ ٪ في السنة ١٩١٩ الى ٦٥ ٪ في السنة ١٩٢١ . وضمت الى الوحدات ، ولا سيما وحدات الاصطدام ، فرق جديدة هامة من المهندسين الشيوعيين . وهي هذه الوحدات ، مع المفوضين والضباط الشيوعيين ، ما لفت ، بحسب تعبير تروتسكي ، « طائفة شيوعية جديدة من الساموراي جرفت ، بدون اي امتياز طبقي ، كيف تموت وعلمت الآخرين كيف يموتون من اجل قضية الطبقة العمالية » . وحسين قضى البلشفيك ، في ربيع السنة ١٩٢١ ، على الجيوش

البيضاء وارغموا الحلفاء على الانسحاب ، كان قد برز جيل جديد من القادة العسكريين المهنكين
ضم ضباطاً قدماء (شابوشنيكوف ، كامنيف ، توكاتشفسكي) او صفوف ضباط قدماء
(فوروشيلوف ، تيموشنكو ، بلوشير ، بودينسي ، ايحوروف) ، او مدنيين (فرونزيه) .
اما الضباط المنحدرون من اصل قروي وعمال ، الذين اتوا اعمالاً بطولية خلال الحرب الأهلية ،
فقد حصلوا في الاكاديميات العسكرية الدروس التي اتاحت لهم بلوغ الرتب العليا ، ولم يبق في
الخدمة ، في السنة ١٩٣٠ ، سوى عدة مئات من ضباط الجيش القديم (١٠٪ من الضباط مقابل
٧٨٪ في السنة ١٩١٨) ؛ وفي السنة ١٩٣١ كان ٥١٪ من الضباط اعضاء في الحزب الشيوعي .
وارتفعت هذه النسبة الى ٦٨,٣٪ في السنة ١٩٣٤ . ومنذ السنة ١٩٢٨ ، كانت هذه حال
٥٣,٦٪ من قادة الفرق ، و ٧١,٩٪ من قادة الفيلق و ١٠٠٪ من قادة الجيوش . وقد قلل
تزايد العنصر الامين هذا في المراتب العليا من شأن دور المفوضين الذي المحصر في تربية المهندسين
السياسية والمعنوية . ولكن سلطتهم توسعت مجدداً في اعقاب عملية تطهير كبار الضباط ، التي
اجريت في السنة ١٩٣٧ ، ورفعت في الوقت نفسه ضباط الصف الثاني ، الارفقاء للحزب
والواقفون على التقنيات العصرية ، الذين احتلوا المراكز الشاغرة الهامة .

كانت الحكومة السوفياتية ، وهي حكومة ثورية لمحقق بها الاخطار
من الداخل والخارج على السواء ، اعجز من ان تستمر وتنتصر بدون
دكتاتورية ، وكانت هذه اعجز من ان تقوم بعمل مجد بدون مساعدة
شرطة ناشطة تمارس رقابتها في كافة الاوساط وفي كافة انحاء البلاد . وهو ستالين من شرح هذا
الوضع ، في السنة ١٩٢٧ ، لوفد من العمال الاجانب :

الشرطة
والقضاء السياسي

« نحن بلاد تحيط بها الدول الرأسمالية . واعساء ثورتنا في الداخل هم عملاء رأسماليي كافة البلدان ... ،
بحاربتهم نحارب العناصر الرجعية في كافة البلدان ... ، وما دام هناك تطويق رأسمالي ، فسوف يكون هناك
غريون ومنفذو اعمال جانبية وجواسيس وراهابيون آتون من وراء حدود الاتحاد السوفياتي لخدمة دوائر التجسس
في الدول الأجنبية ... لا ، ايها الرفاق ، يجب الا ترتكب الاخطاء التي ارتكبها الثوار الباريسيون في السنة
١٨٧١ . ان جهاز الشرطة السياسية في الدولة ضروري للثورة وسوف نبقى عليه لارهاب اعداء البروليتاريا » .

نظم جهاز الشرطة السياسية (G.P.U. ، ثم O.G.P.U. ، ثم N.K.V.D. — اي مفوضية
الشعب للشؤون الخارجية — في السنة ١٩٣٤) في السنة ١٩٢٢ في اعقاب الثورة الاهلية ، ومارس
نشاطه في اثناء السياسة الاقتصادية الجديدة ضد انصار النظام القديم وممثلي الطبقات الحاكمة
القديمة ، وضد السياسيين ، المنشفيك ، والاشتراكيون الثوريون ، والفوضيون . وعند البدء
بالتنفيذ الخطط الخمسية ، تناول نشاطه المتهكرين والكولاك وكافة مقيمي العقبات في طريق
التصنيع والمنسوب اليهم « تخريب » الانتاج : كاختصاصيي الصناعات الغذائية الـ ٤٨ الذين
ادبنوا في خريف سنة ١٩٣٠ ، ومهندسي « الحزب الصناعي » في موسكو الذين حوكموا في
شهر كانون الاول وعفي عنهم في السنة التالية . وحتى اوائل السنة ١٩٣٥ انزلت العقوبات

الصارمة : كالحكم بالموت الذي ابقى عليه في الشؤون السياسية ، والنفي الى معسكرات المناطق المتجمدة وسيبيريا ، بمناهضي الثورة من محتكرين وكولاك بصورة خاصة ؛ اما المعارضون الخارجون من صفوف الحزب فقد استفادوا من قاذون غير صارم شبيه بالقانون « السيامي » في السجون الغربية ، ولكن هذه المعاملة زالت بعد مقتل كيروف الذي يبدو انه زاد من حذر ستالين .

المعارضة
كان النظام مقتنعاً بان الرأسمالية مصممة منذ السنة ١٩١٧ على تفويض الدولة الاشتراكية الجديدة ، ثم ايد مخاوفه هذه التدخل الاجنبي والمساعدة المقدمة للمهاجرين ومشاريعهم من قبل الحكومات الاجنبية وتهديدات الصحافة والعديد من الشخصيات العسكرية والمدنية الاجنبية ، فرأى طبعاً في كافة مظاهر المعارضة والمؤامرات و« اعمال التخريب » اثر التدخل الاجنبي . فاتهم كل معارض بانه متواطئ مع الاجنبي واداة في يديه ، وهذا ما يفسر ضراوة المنازعات والقمع الذي لم يعرف للرحمة معنى .

ان زوال معظم الطبقات الحاكمة القديمة لم يقض على كل معارضة . فان بعض ممثليها بمن بقوا في الارض السوفياتية قد ظهوروا علانية مرة اخرى خلال سنوات السياسة الاقتصادية الجديدة ، ولكنهم ما لبثوا ان تواروا امام المحتكرين . اما معارضة الكولاك والمقاومة الريفية في اوائل عهد التأميم فكانتا اعظم شأناً الى حد بعيد . وقد تحيزتا بثورات مسلحة قمعت دونما صعوبة بتدابير التوقيف والنفي ، وبمقاومة انشاء التعاونيات الزراعية (كما يصفها شولوكوف في روايته « الاراضي الحية ») في العلى او في الخفاء ، وبتخفيض مساحة اراضي زراعة الحبوب ، ولا سيما بمجزرة المواشي التي ربما قضت بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٣٣ على نصف الخيول و٣٠ مليون ماشية كبرى و١٠٠ مليون خروف ، مما سيستلزم عشر سنوات لبلوغ ارقام السنة ١٩٢٩ مرة اخرى .

المعارضة
وقامت هناك معارضة اخرى ، شديدة الخطر على النظام ، هي التي تكونت في داخل الحزب في داخل الحزب
في داخل الحزب
فان الخلاف الذي طالما نشب منذ السنة ١٩١٧ بين تروتسكي ولينين قد اتسع خرقه حين هاجم تروتسكي السياسة الاقتصادية الجديدة وكأنها استسلام امام الرأسماليين ، ثم بعد وفاة لينين حين تجابهه الرأيان المتناقضان حول توجيه سياسة الاتحاد : الرأي التروتسكي القائل بالثورة المستمرة ، والرأي القائل بالثورة الاشتراكية في بلاد واحدة ، الذي دافع عنه ستالين . وخلال خمس سنوات قاوم ستالين « ثالث » تروتسكي وزيموفياف وكامينيف ، فتجابه الجناحان في اجهزة الحزب المختلفة والصحافة والمؤتمرات الى ان قررّ النصر الستاليني تحقيق الاشتراكية في بلاد واحدة ، ومن ثم ، التخلي عن السياسة الاقتصادية الجديدة ، وتأميم الارياض ، والتصنيع بواسطة الخطط الخمسية . فنفي تروتسكي الى « المآتات » واقصى اخيراً عن الاتحاد السوفياتي في شهر كانون الثاني من السنة ١٩٢٩ . وفي السنة ١٩٣٠ قضى كذلك

على معارضة بوخارين اليمينية المعادية لتأميم الارياض . ومنذ ذاك التاريخ لم تبرز المعارضة الا بأعمال التخريب وسلبية الاختصاصيين الذين كانوا يتحسرون على النظام القسديم ، والذين بقوا على اتصال باوساط الهجرة .

في حقلين آخرين - تشدما الروابط في اغلب الاحيان - اصطدم النظام
المعارضة الدينية
والقومية
بين آن وآخر بمعارضة عنيفة جداً : الحقل الديني وحقل القوميات . لقد كانت الكنيسة الارثوذكسية حليفة السلطة المطلقة ، فقدت بسبب الثورة امتيازات فخرية ومادية هائلة ؛ واذا هي استعادت حقها في اختيار بطريرك ، فانها قد فقدت ممتلكاتها ودورها السياسي وخشيت خطر حكم ينادي بالاحاد رسمياً ؛ فاستهلت ، في اثناء ولاية البطريرك تيكخون ، صراعاً عنيداً ضد النظام الجديد ، وحرمت الزعماء الشيوعيين وحاربت سياستهم بعزم وقوة . فأجاب النظام بفصل الكنيسة عن الدولة فصلاً مطلقاً ، وبعدد من التدابير التي زادت اكثر فأكثر من عزلة الكنيسة وأقصتها عن كل حياة سياسية : اقرار الحالة المدنية ، وحرمان الكهنة من الحقوق المدنية ، وفي السنة ١٩٢١ ، حظر تعليم الشبيبة تعليمًا دينيًا ، الا بصفة خاصة ، وتعليم مضاد للدين في المدارس والكتب المدرسية ، والغاء كل ادب ديني ، واقفال مراكز التعليم الكنسي ، ومصادرة ادوات العبادة ... ولم يسمح عملياً الا بالاحتفالات الدينية . فقد طورد الرهبان والكهنة والقي القبض عليهم ، بحجة مخالفة منع التعليم في اغلب الاحيان . وفي السنة ١٩٢٥ ، تأسست « عصابة الملحدين المناضلين » التي استهدفت دعاوتها الناشطة نشر احتقار الدين وتوقيض سلطة الكنيسة التسلسلية . وتولت بعض المتاحف اللادينية ، والصحافة ، والاعلان ، مهاجمة الظلامية والخرافات الدينية ، ونشر التعاليم المادية . وعلى غرار ما حدث اثناء الثورة الفرنسية ، قاطع شطر من الكليروس كافة القوى المناهضة للثورة وأسس « الكنيسة الحية » التي سمح لها بعقد ثلاثة مجامع . وفي السنة ١٩٢٧ اخيراً ، أوصى رئيس الاساقفة سرجيوس رعاياه بالوقوف موقفاً مخلصاً من الدولة وأمر باقامة الصلوات من اجل البلاد والحكومة . فأناحت هذه المصالحة للكنيسة ان تعيش كمؤسسة خاصة في ظل حرية الضمير التي ينادي بها الدستور . اجل لقد استمرت الدعاوة المضادة للدين ، ولكن قوتها تضائلت كلما تضائل الخطر على الثورة وكلما اعربت الاجيال الجديدة المؤمنة عن موالاتها ؛ ثم اعاد دستور السنة ١٩٣٦ الحقوق المدنية للكليروس ؛ ويشير احصاء يعود الى السنة ١٩٤١ الى وجود ٣٠.٠٠٠ جمعية دينية مختلفة ، و ٨٣٣٨ مكان عبادة مسموحاً بها منها ٤٢٢٥ كنيسة ارثوذكسية (مقابل ٤٦٤٥٧ في السنة ١٩١٧) ، و ٨٧٦٥ كاهناً ارثوذكسياً وشماساً (مقابل ٦٦١٧٠) ، و ٣٨ ديراً (مقابل ١٠٣٦) .

بينما كان السبب الرئيسي للنزاع مع الكنيسة الارثوذكسية تحالف الكنيسة مع الطبقات الحاكمة القديمة ، كان السبب الرئيسي للنزاع بين الحكومة السوفياتية والسكان المسلمين التحالف الوثيق بين المسلمين والحركات القومية المحلية ، وتناول الاصلاحات العصرية التقاليد الدينية

بصورة حتمية بسبب ارتباط الحياة المدنية والحياة الدينية ارتباطاً وثيقاً . فعولج الوضع في البدء بمزيد من الإدارة ، وتأخرت العلنة عنها في أوروبا ، وبقي التعليم القرآني مسموحاً به حتى السنة ١٩٢٨ : لم تؤمم الممتلكات الوقفية الا في هذا التاريخ . وكانت نتيجة المقاومة التي جمعت بين القوميين الانفصاليين من ذوي النزعات الطورانية الشاملة وبين العناصر الدينية في جميعات مناهضة للثورة قحمت الستار الديني (شوري الاسلام) اثاره نزاع على جانب كبير من الخطورة ، فردت الحكومة بقوة بتشجيعها الدعاوة المضادة للدين : سخر المسرح والسينما من اولياء الاسلام ومن الاعياد الدينية ، ثم ابدت عصبية « الله - زيسلاف » ، وهي احد فروع عصبية الملحدن التي تأسست في السنة ١٩٢٥ ، نشاطاً كبيراً وواسعاً جداً ، فاقفل ٨٠٠٠ جامع والمدارس القرآنية في الجمهوريتين التتارية والبشكيرية ، و ٥٠٠ جامع في مناطق القفقاس الشمالية ، وطورد الخاتون . وفي السنة ١٩٣٨ ، بدت الحركة الطورانية الشاملة مشغولة ، وماشى الدين الروح العصرية وبات اكثر مرونة ، وسلم على ما يبدو بمنع تعدد الزوجات وزواج القصر ، وبحرية النساء في الخروج من منازلهن ؛ فتوقفت من ثم الحملة الهادفة الى محاربة الدين الاسلامي ، والدهاوة المضادة للدين . الا ان التقاليد والعادات الموروثة عرفت البقاء بالرغم من القانون واستفادت من حلم سلطات محلية كثيرة : فما زال تعدد الزوجات ، وارغام القاصرات على الزواج ، وارتداء الحجاب ، واقامة النساء في الحرم ، اموراً غير قادرة ، بينما استمرت الروح القومية .

ان المعارضة السياسية او القومية - اقله في أوروبا - لم تظهر الدعوى الكبرى
قط بعد السنة ١٩٣٠ (تاريخ دعوى الانفصاليين الاوكرانيين
في كييف) ، على الرغم من استمرار وجود الفئات المنظمة (١٩٣٦ - ١٩٣٨)
في داخل الحزب حتى السنة ١٩٣٤ . ولكن ذلك لا يعني زوالها ، كما تؤيد ذلك عمليات
التطهير المتكررة التي لم تخلص الفاترين والفاستين والمعجزة فحسب ، بل اعداء الفريق
الحاكم ايضاً .

كان مقتل كيروف الذي صادف في الزمن فترة تأزم دولي على جانب كبير من الخطورة ، مشاراً لسلسلة من الدعاوى امام المحاكم العسكرية رفعت على زيموفياف وكامنيف من « مركز ليننغراد » في السنة ١٩٣٦ ، ثم على راديك وأحد عشر معارضاً آخر في شهر كانون الثاني من السنة ١٩٣٧ ، ثم على سبعة قواد والمارشال توكاتشفسكي في تموز ، واخيراً على بوخارين وريكوف وياغودا في شهر آذار من السنة ١٩٣٨ . وقد اتهموا كلهم ، بدرجات مختلفة ، بانهم عملوا بالاتفاق مع عملاء الاجنبي اما على اغتيال ستالين وسحب الزعماء الآخرين ، واما على تمهيد الطريق لهجوم مسلح على الاتحاد السوفياتي ، واما على اعداد انقلاب عسكري . فأجريت خلال هاتين السنتين عملية تطهير عام تناول عدداً كبيراً جداً من المسؤولين وكبار الموظفين ، ولا سيما في الهيئة الدبلوماسية والادارة الاقتصادية والجيش ومحاكم الحزب ؛ وقد احدثت

الأحكام الصادرة بالطرد من الحزب والتوقيف والاعدام جواً رهيباً من الضمضة والقنوط ،
وفوضى خطيرة في كافة الإدارات والمصالح ؛ وبعد عزل « إياجوف » اعتمدت تدابير تهدئة
اصلحت الأخطاء والظلامات المرتكبة ، فأخلى سبيل أكثر من ٦٠٠٠ ضابط ومهندس
وموظف ، أو أعيد لهم اعتبارهم .

الخلاصة

مكثدا قام في الاتحاد السوفياتي ، خلال سنوات ما بين الحربين ، عالم جديد يختلف عن باقي الإنسانية . ففي ظروف مادية غاية في الصعوبة ، وفي وسط كون معاد كان يرتقب ويرجو كل يوم نهاية النظام ، بنى البلشفيك - دون اية مساعدة خارجية - دولة اقتصادية من المرتبة الاولى . فكان الهدف المعين للشعب السوفياتي تعويض خسارة الوقت والتساوي بأعظم الدول : الولايات المتحدة ؛ اجل ما زالت المسافة كبيرة ، في السنة ١٩٣٩ ، بين الجبارين ، ولكن سرعة النمو بعثت اعظم الآمال لمستقبل قريب . فأوجه الشبه بين البلدين كثيرة : الثروة نفسها وتنوع الموارد الطبيعية نفسه ، وتدني نسبة كثافة السكان نفسه ، وحضارة جماهيرية واحدة يحركها الايمان بالتقدم العلمي والتقنية المبيلة على العقل ، ود ثقة غير محدودة واحدة في فاعلية تأثير الانسان على البيئة .

وهو هذا التقدم غير الاعتيادي ما يفسر نفوذ الاتحاد السوفياتي في العالم اجمع على الرغم من الحصار الذي فرض عليه ، وعلى الرغم من عزله وانكماشه على نفسه ؛ وهو ما جعل منه نظيراً للولايات المتحدة التي اصبحت زعيمة الدول المتمسكة بالرأسمالية والحرية السياسية . ان المبادئ التي يعمل بوحيتها ويبنها ليست جديدة ما دامت ترقى في معظمها الى كارل ماركس ، ولكن الاتحاد السوفياتي هو ما اخرجها من حقل النظرية ليجعل منها قوة سياسية ، وما جعل تفسير الكون الوارد في الفكرة الماركسية والحلول التي تقترحها امام متناقضات العالم الرأسمالي تنتشر انتشاراً جديداً .

منذ السنة ١٩١٧ ، لم يعد نقد الديمقراطية الحرة نقداً ايديولوجياً امراً يستهان به ، بعد ان انتزع قناعة عقول كثيرة ومصلحين كثيرين . فان مفهوم الاقتصاد المخطط ، الذي اعتبر خيالياً لفترة طويلة ، قد فرض نفسه على علماء الاقتصاد والسياسيين . وهكذا طرحت المبادئ والامثلة مسائل جديدة وادخلت على انظمة الدول الحرة تعديلات عميقة . وفي العلائق الدولية لم يكن تأثير الاتحاد السوفياتي اقل شأناً . فان استخدام الدعاية الرسمية ، واحتكار التجارة الخارجية ، قد ارغما الدول المتقابلة على اعتماد وسائل متماثلة او تعديل طرائقها التقليدية .

ولم يكن اقل شأناً كذلك تأثير الاحزاب الشيوعية الوطنية التي بدلت نشاطها ظروف حياة الدول الغربية وتطورها السياسي تبديلاً عميقاً احياناً . وكان هذا التأثير مباشراً وغير مباشر .

افلم يلاحظ ان حركة فاشستية كانت تولد ابدأ في كل بلاد يوجد فيها حزب شيوعي قوي ؟ اولم تعزز الحشية من الاتحاد السوفياتي ، في بعض الاوساط ، الوعي الرأسمالي ؟ اولم تدفع هذه الاوساط الى الوقوف موقفاً متساهلاً من الحركات الفاشستية ؟

في الواقع تطور العالمان المختلفان كل على حدة دونما تخالط تقريباً . فمن جهة ، اشمئزاز ووجوم ودهشة لرؤية قيام واستمرار ونمو نظام اقتصادي وسياسي مبني على مبادئ تعتبر متنافية والنظام الطبيعي ، وخاطئة ، وحتى غير معقولة ؛ وجزع امام هذا الاستقرار وهذه القوة المتزايدة النمو من جانب الدول الرأسمالية . ومن جهة ثانية ، قناعة في الاتحاد السوفياتي بأن المخطاط الرأسمالية المحتوم تستمجد الازمات ، وبأن اشتداد هذه المتناقضات وتزايد عدم القرار يولد ان الاضطرابات ويهددان السلم تهديداً اكثر خطورة يوماً بعد يوم . 'وجاءت عملية التطهير الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٨) ، التي تنازلت بصورة خاصة للقادة العسكريين والمدنيين المعروفين اسماؤهم واشكالهم خارج الاتحاد السوفياتي ، تعزز فقدان الثقة بدولة بنميضة وتحديث انطبهاً بان الاتحاد السوفياتي اقل قوة وركانة مما يمتقد الناس . وهو الخطر المشترك وحده ما سوف يزيل هذا الاختلاف جزئياً بعد السنة ١٩٤١ .

القسم الثالث

العالم المنقسم
تأثر الأمبراطوريات الاستعمارية

الكتاب الأول

الحرب العالمية الثانية

لم تضعف أوروبا بفعل تأخرها الاقتصادي وحركات التحرر الآخذة في النمو بين الشعوب المسودة فحسب ، بل ضعفت كذلك بفعل الانقسامات العميقة التي أقامت الدول بعضها في وجه بعض . فان الخلافات التي برزت بين المنتصرين في مؤتمر الصلح قد استمرت وتفاقت حين أدى رجحان كفة الانعزالية الاميركية الى اعراض الولايات المتحدة عن كل تعاون دولي فعلي . وازداد « سوء التفاهم الودادي » بين فرنسا وبريطانيا العظمى في المسائل المتعلقة بالشرق ومسائل التعويضات ونزع الاسلحة على السواء . فبرز هذا الانشقاق موقف المطالبين باعادة النظر : المستائنين منهم كإيطاليا ، والمهزومين ، ولا سيما ألمانيا التي توفقت ، على مراحل ، الى تصفية التعويضات ، واستعادت مركزاً من المرتبة الاولى في الدبلوماسية الأوروبية بفضل معاهدة « لوكارنو » .

لم تقس هيئة الأمم محكمة الرقابة العالمية التي حلم بها الرئيس ولسون ، ولم تكن سوى جهاز أوروبي في الدرجة الاولى ، تسيطر عليه الدول الكبرى ، ولا سيما فرنسا وبريطانيا العظمى ؛ وقد برهنت عن عجزها في اقامة التعاون العام التلقائي ضد التبعديات . وبقي نشاطها محصوراً في المسائل الصغرى ، بينما عولجت كافة المسائل الهامة بمعزل عنها عن طريق مفاوضات مباشرة بين الدول الكبرى . لذلك فان تقسيم الكرة الأرضية ، الذي تحقق في معاهدتي السنة ١٩١٩ والسنة ١٩٢٠ ، والذي ما لبثت إيطاليا والاتحاد السوفياتي والبلدان المهزومة ان اعترضت عليه ، لم يرتد طابع الديمومة .

فمنذ السنة ١٩٣٠ ، شقت الطريق امام الفاتحين ، وخلق « وضع قابل الانفجار » بفعل ادعاءات اليابان وإيطاليا اللتين استندتا فيها الى كثافة سكانها المطردة الارتفاع ، وادعاءات الشعب الألماني الآخذ في الاختناق في رقعة ضيقة جداً . وقد يسر نجاحات هذه الدول نفور الحكومات من تنظيم الأمن الجماعي والتسليم بتعاون دولي ضد التعدي ؛ وبرزت حينذاك مثل هذه الاشعة الشعبية : « العقوبات تعني الحرب » ، ويجب « حصر النزاعات » لا توسيعها . ومن جهة ثانية ، رأى شطرها من الرأي العام ، في الدكتاتوريات العسكرية ، هاملاً أساسياً من

هوامل مقاومة الاتحاد السوفياتي ، وكانت مناهضة موسوليني وهتلر للبليشفيكية واحداً من اعظم عناصرها فوذها ؛ يضاف الى ذلك اخيراً ان الخوف من تحول ايطاليا والمانيا الى الشيوعية ، والرغبة في تحاشي استياء اليابان التي قد تهدد مستعمراتهم الآسيوية ، حلا خصوم هذه الدول على مراعاة جانبها وتجنب تكبيدها هزائم معنوية من شأنها اسقاط حكوماتها .

وهكذا نجحت اعمال القوة اليابانية في منشوريا والصين ، واحتلال ايطاليا لاثيوبيا ، والتدخل الجرماني الايطالي في الحرب الاهلية الاسبانية ، وضم النمسا (انشلوس) وتجزئة تشيكوسلوفاكيا (الشكلان ٩ و ١٠) وبالمقابلة تفكك جهاز التحالفات الذي انشأه المنتصرون ، وعُزلت تشيكوسلوفاكيا ، فأسرعت بلدان اوروبا الوسطى والشرقية الى انتهاز السياسة التي توافقها : ابتعدت رومانيا ويوغوسلافيا وبولونيا عن فرنسا وولت وجهها شطر ايطاليا والمانيا ، بينما عادت بلجيكا الى انتهاز « سياسة خارجية بلجيكية بحثة » . ثم جاء اسسلام مونيخ الذي تخلى لهتلر عن بوهيميا ، الحصن الامامي للدفاع الروسي ، يقلب التوازن الاوروبي لصالح المانيا ، وينحصر الامن الجماعي ، ويقضي في المهد على التحالف المرتسم بين انكلترا وفرنسا والاتحاد السوفياتي . فكان مقدراً للحرب العالمية الجديدة ، التي اندلعت بعد مرور خمس وعشرين سنة على الحرب الاولى ، ان تستعجل التطور الذي ابتدأ في السنة ١٩١٤ .

الفصل الأول

الحربان العالميتان

« لقد حدث لي مرتين ، في حربيين مختلفتين ، يفصل بينهما اكثر من عشرين سنة ، ان سمعت ضابطين من حاملي الشهادات يقولان عن التعليم الذي تلقوه : « ان المدرسة الحربية خدعتنا » .

« مارك بلوك »

طوال فترة الخمس وعشرين سنة هذه ، استوطن القلق والجزع قلوب البشر ؛ ومرد ذلك الى ان الحرب تسلطت على العقول : الحرب التي خيضت بين السنة ١٩١٤ والسنة ١٩١٨ ، وذكرى فظاعتها وآلامها ، والخشية من تجددها ، وتجدها بالفعل في السنة ١٩٣٩ . فقد كان من شأن ضخامة عدد المهندسين الواقفين في وجه العدو بحكم الخدمة العسكرية الالزامية التي اصبحت شاملة حقاً ، وانقلاب ظروف الحياة الذي عانت منه كافة طبقات المجتمع وكافة بلدان العالم ، واتساع مدى الخسائر في الارواح والثروات التي يمتد بها المنتصرون والمهزومون على السواء تقريباً ، ان الحرب لم تعد ، في حياة الشعوب ، حدثاً هاماً يستعاد النشاط والعافية بعده بسرعة متفاوتة ، بل ارتدت طابع كارثة وطنية لا تسد ثلثتها . وطيلة ما بين الحربين ، غدت قلقلة الاقتصاد ، واضطراب العلاقات الدبلوماسية ، وعنف الادعاءات القومية وحدة المنازعات من اجل ايجاد الاسواق ، والعداء بين العالم الرأسمالي والعالم السوفياتي ، قوتراً دبلوماسياً شبه دائم دفع بالدول الى تكريس شطرها من مواردها لاعداد العدة للحرب ، والى تطبيق اخر ما توصل اليه العلم والتقنية في تعليم جيوشها وتجهيزها . ولذلك حدثت في « فن الحرب » واساليب المعركة واستخدام الاسلحة تطورات عميقة غيرت وجه المعركة البرية والمعركة البحرية تغييراً كلياً . وقد اسهمت محاولة الدول الفاشستية اليالسة فرض هيمنتها على العالم في طبع الحرب العالمية الثانية بطابع الحرب الشاملة ، الضارية ، التي تجاوزت تجاوزاً بعيداً كل ما شوهد من ذي قبل .

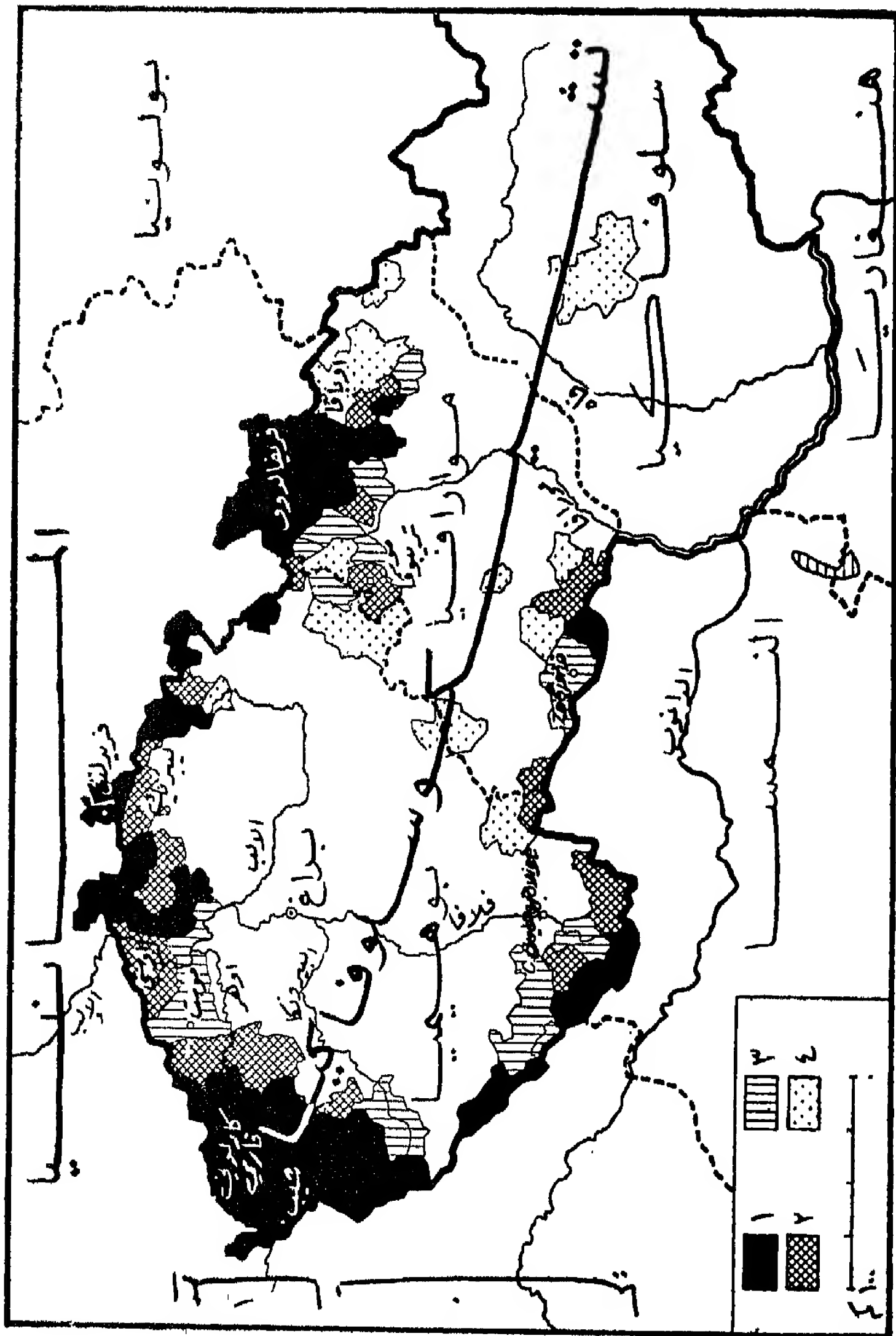
١ - فن الحرب والعدد الحربية خلال الحرب العالمية الاولى

منذ السنة ١٨٧١ لم تحدث نزاعات تقابلت فيها جيوش الدول الكبرى . فلم تتوفر من ثم لاركان حربيها ، المسؤولية عن اعداد وادارة العمليات ، خبرة حربية شخصية باستثناء خبرة الغزوات الاستعمارية في بعض البلدان . وقد استوحيت مفاهيمها من درس النزاعات الاخيرة في افريقيا الجنوبية ومنشوريا والبلقان ، والاختراعات التي طورت عدد الحرب ، وطورت من ثم ظروف المعركة . وكان الكل مقتنعين بان الحرب لا يمكن ان تطول ، وبان النصر سيحرز بمعارك طاحنة قصيرة . فاعدوا العدة من ثم لمثل هذه الحرب . وقد قال غليوم الثاني في شهر آب من السنة ١٩١٤ : « سوف نعود الى ديارنا في عيد الميلاد » .

الا ان الحرب التي اندلعت في هذا التاريخ قد دامت اربع سنوات ظهرت خلالها اسلحة جديدة وظروف معارك غير مرتقبة ارغمت اركان الحرب على اعادة النظر كلياً في مفاهيمها واساليبها . فتطور الجيش ووجه المعركة من ثم تطوراً كبيراً خلال العمليات ، وكان في السنة ١٩١٨ مختلفين اختلافاً كبيراً عنهما في السنة ١٩١٤ .

للمرة الاولى ، ستعجابه الدول الكبرى - باستثناء بريطانيا العظمى مفهوم المعركة
- بجيوش وطنية استندت في تأليفها الى مبدأ « الامة في حرب » . فان في السنة ١٩١٤
هذه الجيوش المعبأة بحكم الخدمة العسكرية الالزامية ، أتاحت ارسال أعداد كبرى من المجندين الى خطوط القتال في حين زادت التحسينات التقنية من قوة النار . لقد أصبح اطلاق النار اكثر دقة وتواصل بفضل استعمال البارود B (وقد حل محل البارود الاسود) الذي لا ينشر دخاناً ، ولا يوسخ جدران المدافع الداخلية ، فيتيح من ثم رماية سريعة ، وبفضل استعمال بندقية تطلق طلقات نارية متواترة ، وبفضل استعمال المدفع الرشاش . وكان من شأن هذا الاخير منع كل تجمع عسكري كثيف حتى مسافة ٢٠٠٠ متر ، ومن شأن البندقية الفرنسية (ليبل) ان تصيب الهدف على مسافة ٨٠٠ متر ، وامتدت فاعلية المدفع من عيار ٧٥ حتى مسافة ٥ كيلومترات ، والمدفعية الثقيلة الالمانية حتى ١٢ كيلومتراً . وفي منطقة المعركة هذه المتراوح عمقها بين ٦ كلم و ١٢ كلم ، وجب ان تتوزع القوى كي لا تؤلف هدفاً سهل الاصابة ، وان يطبق « فراغ ساحة المعركة » الذي سبق للبوير ان حققوه ، وان ينتشر المشاة ويطلقوا النار بتواتر ويتقدموا الى الامام تباعاً على ان يعمدوا بين تقدم وآخر الى الانبطاح ارضاً واستخدام الملاجىء الطبيعية او حفر ملاجىء فردية بواسطة الادوات التي ينقلونها . وقد بوشر استخدام ثورقين تقنيتين حديثتي العهد : فمن جهة ، محرك الانفجار الذي اتاح نقل وتوزيع الجيوش براً بمزيد من السرعة وجمع المعلومات جواً بواسطة الطائرة او المنطاد المسير ، ومن جهة ثانية ، التلغراف اللاسلكي والهاتف اللذان اتاحا الاتصالات السريعة .

قواعد استخدام الاسلحة في المانيا تمحضت قيادة الاركان العامة ، المشبعة بتعاليم « مولتكه » و « شليفن » ، بمذهب متلاحم يتفق والحرب المرتقبة على جبهتين وظروف النزاع ضد الجيش الفرنسي الذي توفر له المدفع الممتاز من عيار

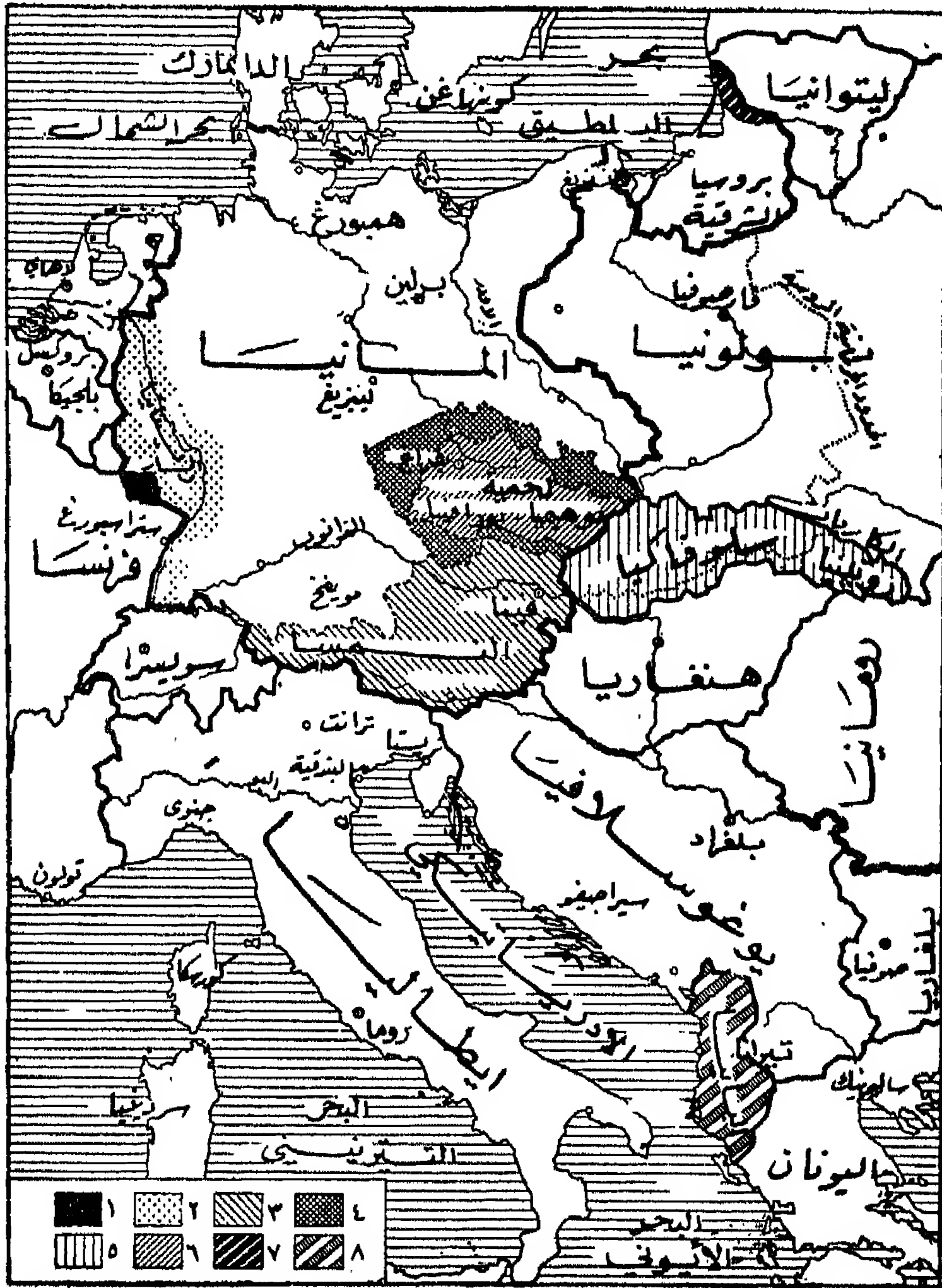


الشكل ٩ - توزيع الالآت في تشيكوسلوفاكيا بين ١٩١٨ و ١٩٣٩ .
 ١ - أكثر من ٩٠ ٪ ، ٢ - بين ٧٠ و ٩٠ ٪ ، ٣ - بين ٤٠ و ٧٠ ٪ ، ٤ - بين ٢٠ و ٤٠ ٪ .

٧٥ والتحصينات القوية التي شيدها « سيريه دي ريفيير » . فان الوضع يفرض نصراً سريعاً وحاسماً على فرنسا ، والقضاء على العدو سوف يتحقق بهجوم ضار يستلزم مناورة تطويقية وهجوماً جانبياً . لذلك شددت المنظمة المشاة الموضوعة في السنة ١٩٠٦ وانظمة الخدمة في الارياض الموضوعة في السنة ١٩٠٨ ، على الروح الهجومية وضبط وقوة اطلاق النار ، وعلى عامل المفاجأة الاساسي . وانما النصر حليف الفريق الذي يتغلب على ثار الفريق الآخر بمزيد من السرعة ؛ فيجب ان تسيطر على اعمال المشاة فكرة واحدة : « الى الامام » هجوماً على العدو ، مهما كان الثمن » ... « ويقوم الهجوم باطلاق النار على العدو من اقرب مسافة . وفي الهجوم بالاسلح الابيض يتكرس النصر على العدو » . فسلح المشاة هو من ثم السلح الرئيسي لانسـه وحده يتغلب على المقاومة الاخيرة . انه يحمل عبء المعركة الرئيسي ويقدم اسمى التضحيات . بيد ان هذه الانظمة تعترف « بمحتمية المراحل الهجومية » التي يفرضها اقتصاد القوى قبل العودة الى الهجوم . ولذلك وُجّه تعليم الضباط والجنود نحو الاعداد الدقيق لاستخدام طبيعة الارض والاعمال في الارياض ؛ وتحقيقاً لهذه الغاية اعتمدت عدة ملائمة كاملة : عتاد متحرك يستخدم بالجملة ، كالمدافع القصيرة من عيار ١٠٥ و ٢١٠ لاجل تدمير التحصينات (اتاحت مادة المليث خرق عقود مبلية تبلغ المتر سماكة) ، والمدافع الطويلة البعيدة المدى والمدافع الثقيلة من عيار ١٥٠ لاجل ضرب مدفعية العدو .

اما في فرنسا ، فان « فوش » ، الذي علم « ان معركة خامسة هي معركة نعتقد باننا خسرتها » لان المعركة لا تخسر معنوياً ، والكولونيل « دي غرانمزيون » ، قد نوتها بتفوق السلح الابيض وروح « الهجوم على الرغم من كل شيء » . وان اراء الكولونيل دي غرانمزيون ، التي هي نقيض تعاليم الحرب الملشورية ، قد اعتُمدت في التعليمات حول ساوك الوسعات الكبرى والخدمة في الارياض ، التي وضعت في شهري تشرين الاول وسكانون الاول من السنة ١٩١٣ . فبصدد سلح الفرسان ، جاء « ان الهجوم على صهوة الحصان وبالسلح الابيض هو اسلوب العمل النظامي المعادي » . اما سلح المشاة فهو السلح الرئيسي ... الذي [يمكن القول] عن سيره الى الامام حتى الالتهام بالعدو انه حاسم ومحكم ، ... وفي هذا القول تأكيد لتفوق الحركة بالنسبة الى النار ، ولتفوق العدد بالنسبة الى العتاد . فنصبح المدفعية من ثم سلاحاً تكملياً ، ويهمل اطلاق النار واستخدام الادوات ، وتعتبر مفاهيم السلامة وتوزيع الجيوش على مسافات مختلفة من الجبهة اموراً ثانوية .

وقد لخص القائد « هير » هذه الآراء كما يلي : « سوف تكون الحرب حرباً قصيرة الامد ، تلتقل فيها الجيوش بسرعة وتلعب فيها المناورة دوراً رئيسياً : سوف تكون حرب حركة . وسوف تكون المعركة في جوهرها نزاعاً بين سلاحي المشاة ... يجب ان يكون الجيش جيش مجندين كثيرين لا جيش عتاد ... لن تكون المدفعية سوى سلح ثانوي ... وقد يكون التلبك بمدفعية وفيرة دون اية جدوى ... »



الشكل ١٠٤ - التغييرات الإقليمية في أوروبا بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩.

- ١ - عودة السار الى ألمانيا (١٣ كانون الثاني ١٩٣٥) ، ٢ - المنطقة غير المحصنة التي احتلتها ألمانيا ثانية (٧ آذار ١٩٣٦) ، ٣ - ضم النمسا (١١ آذار ١٩٣٨) ، ٤ - ضم السويد (٣٠ ايلول ١٩٣٨) ، ٥ - استقلال سلوفاكيا (١٤ آذار ١٩٣٩) ، ٦ - اقامة محمية بوهيميا - مورافيا (١٦ آذار ١٩٣٩) ، ٧ - ضم ميكل (٢٢ آذار ١٩٣٩) ، ٨ - احتلال إيطاليا لألبانيا (٧ نيسان ١٩٣٩) .

حين اندلعت الحرب ، ارتكب كافة القادة العسكريين من ثم
الاطباء نفسها بتقديرهم قوة الهجوم اكثر من قوة الدفاع الى حد
بعيد . وبعد حين ، تكييفوا بحسب الظروف الجديدة غير المرتقبة .

المبادأة
في ايدي الالمان

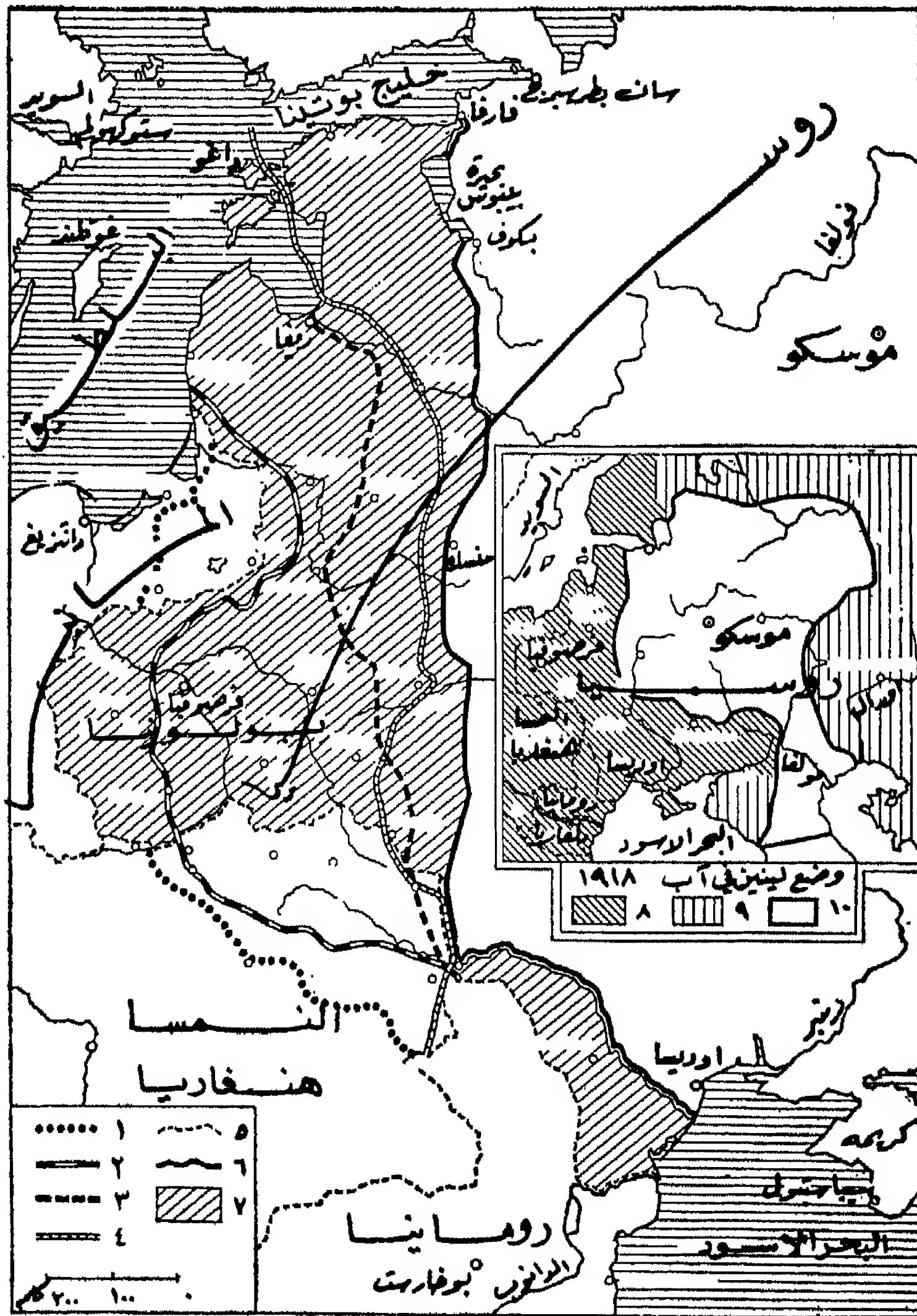
ولكن فريق هندنبورغ - لودندورف - هوفمن هو ما احسن التكيف قبل سواه . فهم الالمان
من استلموا زمام المبادأة استلاماً شبه دائم تقريباً ، في ما يتعلق بالعمليات وبالعتاد على حد سواء ؛
مبادأة حرب الخنادق واحكام تقنية التحصن وراء الخنادق في الجبهة التي بلغت درجة من الكمال لم
يعرفها اي جيش آخر . اساليب القصف المتواصل الشامل الذي يحرق مواقع العدو الدفاعية ،
ثم القصف القصير المركز على نقطة واحدة الذي يتيح فتح ثمة في الجبهة . وكانوا السابقين في
استخدام الاسلحة الجديدة (باستثناء الدبابة) : الغازات السامة ، قاذفات اللهب ، قاذفات
الالغام . كما انهم اتقنوا استعمال المدافع الرشاشة والغواصات ، واستخدموا الطائرات قبل غيرهم
لقذف القنابل .

بعد الهزيمة الالمانية في معركة المارن التي اوقفت محاولة

الشكل الجديد للحرب في الغرب
الخنادق

اندفاع جانبي والتفاف استهلت بنجاح في بلجيكا في شهر
آب من السنة ١٩١٤ ، وبعد فشل « السباق نحو البحر »

بغية بلوغ « كاليه » ، استقرت الجيوش المتهوكة في خنادق محفورة على عجل . وقد بسدا استقرار
الجبهة هذا للقيادة الالمانية وسيلة اقتصادية توفر لها حرية العمل في الشرق حيث كانت تنوي
التوصل الى نتيجة حاسمة ؛ ولذلك سوف يرتدي تنظيم الجبهة طابع الديمومة بحيث لن يتمكن
اي من الخصمين المتحاربين ، طيلة اربع سنوات ، من اختراقها ؛ وستصبح الجبهة مجموعة كاملة
من التحصينات الممتدة على طول اكثر من ٧٠٠ كلم بين بحر الشمال والحدود السويسرية لن يطرأ
عليها في بعض النقاط اي تبدل حتى السنة ١٩١٨ . فتغلبت النار على الحركة ولم تكن الحرب
بعدئذ سوى « صراع يائس ضد المدفع الرشاش » وضد المدفعية . واتصلت الخنادق العميقة
والموازية والموجة المخطوط (بغية تأمين الحماية الجانبية والافادة جهـد المستطاع من طبيعة
الارض) بممرات ضيقة وطويلة ، وتقدمتها شبك من الشريط الشائك ؛ وانشئت فيها « مراكز
صغرى » للمراقبة وملاجئ عميقة ، وزودت بعدد وفير من المدافع والمدافع الرشاشة . فألف
المجموع حصوناً حقيقية . وانشئ وراء الخط الاول ، القريب من خطوط الاهداء ، خط ثان ،
وخط ثالث احياناً بغية درء انهيار الجبهة بتوزيع القوى على مسافات مختلفة من الخط الاول .
كانت نتيجة هذه الحرب الموضعية ثورة في الفن العسكري . في العدة الحربية اولا : فقد
توجب ، حتى عند الالمان الذين كان لديهم مدفعية ثقيلة سريعة الاطلاق من عيسار ١٠٥ و ١٥٠
و ٢١٠ ، قدرة على قذف القنابل وفاقاً لخطوط مختلفة الانحناء ، الاكثار من استخدام مدفعية
الخنادق : مدافع لقذف القنابل وفاقاً لخطوط منحنية جداً ، مدافع لقذف القنابل الصغيرة ،
مدافع خاصة بالخنادق ، الخ . ، بينما اصبح المدفع الرشاش ، القادر على ضرب الزوايا المبتة



الشكل ١١ - الجبهة الشرقية ، ١٩١٥ - ١٩١٨

١ - أقصى تقدم روسي ، ٢ - الجبهة في فيسان ١٩١٥ ، ٣ - الجبهة في ايلول ١٩١٥ ، ٤ - الجبهة عند وقف إطلاق النار في السنة ١٩١٧ ، ٥ - حدود ١٩١٤ ، ٦ - حدود ١٩١٧ الجديدة ، ٧ - اقاليم خسرتها روسيا ، ٨ - اقاليم تحت نفوذ الماني في آب ١٩١٨ ، ٩ - اقاليم تحت نفوذ حليف ، ١٠ - اقاليم تحت سلطة حكومة موسكو .

ضرباً فاعلاً بقذائفه والحوول دون اجتياز منطقة معينة امام الخطوط ، مع القنبلة الصغيرة ،
خير سلاح دفاعي في ايدي المشاة .

بيد ان القيادة الفرنسية ، التي لم تسلم بسهولة بتنظيم اجهزة دفاعية شبيهة بأجهزة الالمان ،
فقد تكيفت مرغمة بحسب هذه الظروف الجديدة المناقضة لتعاليمها . وقد عندت وقتاً طويلاً
في العودة ، بأسرع وقت ممكن ، الى « الحرب في الارض المكشوفة » . ورغبة منها في تجنب
« تواني الجنود » والحفاظ على روحهم الهجومية ، و « تهديد العدو بخاطر دائم » ، وايهان
جنوده ايهاً متواصلاً - هذا هو المقصود بتعبير « القضم » - ، قامت طوال السنة ١٩١٥
بهجمات محلية كثيرة طاحنة من اجل الاستيلاء على اهداف لا أهمية حقيقية لها في اغلب
الاحيان : كتركز مراقبة أو جزء من خندق ... ، لم تستهدف المناورة ولا المفاجأة ولم تسفر
الا عن خسائر فادحة في الارواح لا يبررها مبرر ، لا سيما وان الحاجة الى الذخائر لم تكن
لنسمح بضرب العدو بالقنابل ضرباً كافياً وفعالاً . وهكذا كانت « لوتردام - دي - لوريت »
و « بواله برتر » ، و « اكمة ال » « ايبارج » ، و « هارتمسويلر كوف » ، ومنطقة « سواسون »
وال « ارغون » (التي زرعت بالالغام) ، وتل « فوكوا » ، وغابة « غروري » ، مسرح
نزاعات دامية ، هائلة ومثبطة ، طوال أشهر كاملة .

عاولات الهجوم في الغرب
امام هذه النحسينات القوية في الجبهة الغربية ، بات من
الضروري التوصل الى نتيجة حاسمة ، اما على ساحة
معارك اخرى - حاول الالمان البحث عنها في الشرق ،
وان يحدوها الا في السنة ١٩١٧ (الشكل ١١ ، ص ٣٣٥) ، وبحيث الحلفاء عنها فترة من الزمن في
الشرق - ، واما بواسطة « منفذ » استخدمت من اجل فتحه اما اسلحة جديدة : كالغازات
السامة ، والدبابات ... ، من شأنها اذهال العدو ، واما بسحق مركز العدو بالقنابل ، الذي
يفترض تفوقاً عظيماً في الوسائل . وعلى اية حال ، توجب 'تحطيم هذا الدرع الدفاعي ' وفي
سبيل ذلك تطورت العدد الحربية وفن الحرب . وقد اقنعت مجازر الشتاء باستحالة هجوم المشاة
دون اعداد دقيق ، ودون ان تسبق المدفعية تقدمهم وتراقبه . ولكن توزيع النجيدات على
اماكنها ، وتنظيم نقاط الانطلاق وتجهيز الخطوط الخلفية ، تتطلب اساليب هذة ولا يمكن ان
يغرب امرها عن مراكز رقابة العدو ودوائر استخباراته . يضاف الى ذلك ان الضرب بالقنابل
طيلة ايام عدة بغية تقويض تحصينات العدو لا يترك اي مجال لعامل المفاجأة ، واذا تم الاستيلاء
على خطه الامامي ، اصطدم المشاة المهاجمون بخط ثان سليم وتوجب عليهم القيام بالاستعدادات
الطويلة والباهظة النفقات نفسها . وهذا ما يفسر الفشل الذريع الذي انتهت اليه الهجمات
الحليفة في منطقة « ارتوا » ، في اشهر آذار وايار وايلول ، وفي منطقة « شامبانيا » ، في شهري
شباط وايلول من السنة ١٩١٥ .

حين قام « فالكنهاين » بهجومه على « فردان » ، في السنة ١٩١٦ ، لجأ الى اساليب جديدة

لتحقيق عامل المفاجأة : اخفاء النجذات والمعدات في غابات المنطقة الكثيرة ، ضرب عنيف جداً بالقنابل لفترة قصيرة (٩ ساعات عوضاً عن عدة ايام) يتولاه اكثر من الف مدفع ، قنابل مدفعية على الخط الاول ، قنابل من العيار الثقيل ، ٢٨٠ ، ٣٠٥ ، ٣٨٠ ، ٤٢٠ على الخط الثاني ، هجوم ٦ فيالق معاً على جبهة لا تتجاوز ٧,٥ كلم طولاً . لقد كان لنجاحات الالمان وقع كبير في النفس ، ولكنها انتهت الى الفشل ، اذ ان القيادة الفرنسية نجحت في تأمين وصول النجذات والذخائر والمؤن الكافية بفضل تنظيم النقل بالسيارات على « الطريق المقدسة » . ويغلب ان القوى استبدلت تكراراً ، فقد اوهن ٦٦ فيلقاً بين شهري شباط وتموز ، ولكن الهدف المطلوب لم يُبلغ : فالجبهة الفرنسية لم تتصدع ، واذا كانت الخسائر الفرنسية فادحة ، فانها لا تكاد تتجاوز خسائر الالمان الذين حسبوا انها ستكون اعلى من خسائرهم بمرتين ونصف المرة .

اما الهجوم الفرنسي البريطاني على الـ « سوم » ، في شهر تموز من السنة ١٩١٦ ، فقد ابرز مرة اخرى دور المدفعية المتفوق : ليس دور المشاة بعد اليوم سوى احتلال الارض التي استولى عليها المدفع والدفاع عنها . فزيد من عدد المدافع البعيدة المرمى لمقاومة هجوم مدافع العدو بمثلها ، ومن المدافع الثقيلة لاجل حرب الخنادق ، واتقن تعيين مكان المدفعية بواسطة الصوت ، والرقابة البرية والرقابة بواسطة المناطيد المقيدة . ونظم جهاز كامل للاتصالات والتحويل استطاعت المدفعية بفضلها ، ليلاً ونهاراً ، وكلها طلب المشاة منها ذلك ، تركيز نيرانها على الاهداف الهامة وتوجيه ضرباتها على الفور الى مدافع العدو لاسكاتها ، واطالة عملية قصفها الخاصة .

وزود سلاح المشاة بمعدات اضافية تساعده على « الدرع » (خنادق ومدافع رشاشة وشريط شائك) الذي جعل الدفاع عملية رابحة منذ سنتين : مدافع خفيفة ، مدافع لقذف اللهب ، مدافع من عيار ٣٧ ، مدافع هاون . كما زود بقنابل صغيرة تقذف بواسطة البندقية (V. B.) ، وببنادق رشاشة ، ومدافع رشاشة بلغت اربعة اضعافها من ذي قبل . وعلى الرغم من تسدني عدد افراد هذا السلاح بالنسبة للأسلحة الاخرى (من ٧١ الى ٥٠ / ١) ، فان تزايد الاسلحة الذاتية الحركة قد زاد قوة نار المشاة زيادة عظيمة .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان اعداد عملية الهجوم وتنفيذها قد ساعدتها الرقابة الجوية واجهزة معقدة للاتصال والتحويل بواسطة الهاتف والتلغراف اللاسلكي ولوحات تعيين المسالك والاسهم النارية ، التي امنت الاتصال بين المشاة والمدفعية والقيادة . واتاح التصوير من الجو ، الذي احكم في السنة ١٩١٥ ، تعييناً مسبقاً لنقاط الارتكاز الواجب تدميرها على جبهة الهجوم ، كما ادارت الطائرات عملية اطلاق النيران وراقبت نتائجها . وكانت نسبة المدافع مرتفعة جداً : فقد اقتضى هجوم ١٦ نيسان من السنة ١٩١٧ مدفعاً خفيفاً ومدفع خنادق لكل ٢٣ مجزئاً ومدفعاً ثقيل لكل ٢١ .

بيد ان هذه الاستعدادات ، على غرارها في السنوات السابقة ، لم تكن لتخفى عن البصر . فقد اقامت القيادة الالمانية جهازاً دفاعياً مؤلفاً من ٣ او ٤ خطوط موزعة على مسافة ٥ او ٧ كيلومترات من الجبهة ، في ارض غير متساوية تكثر فيها الوديان والغابات . وقد سيطرت جواً في القطاع المهاجم ، فاستطاعت من ثم منع او مضايقة ادارة عملية القصف والرقابة ، وتعيين مراكز المدافع الفرنسية بسهولة . لذلك فان الضرب بالقنابل طيلة ثلاثة اسابيع من اجل شق طريق في الشريط الشائك ونيران المدفعية بالجملة طيلة خمسة ايام ، لم تحل دون انتهاء هذا الهجوم الى فشل ذريع دام .

وهكذا فبقدر زيادة المدفعية التي اصبحت سيدة ساحه المعركة من تقدم الاسلحة الجديدة حيث كثافتها ومرماها وقوتها التدميرية ، تحسنت التحصينات كذلك واثبتت اجهزة خنادقها وممراتها الطويلة الضيقة قدرتها على مقاومة كل هجوم . فبدت المناورة وكأنها مستحيلة وتحتم ان لا تكون المعركة سوى هجوم الى الامام يحاول الامتداد الى الجناحين . وبالمقابلة تطور شكل الجيوش . فان الفيلق الفرنسي في السنة ١٩١٨ يختلف عنه كثيراً في السنة ١٩١٤ : ضم في السنة ١٩١٤ ١٠٠٠٠ جندي راجل ، مسلحين بـ ٩٦٠٠ بندقية و ٢٤ مدفعاً رشاشاً ، فاصبح يضم ، في السنة ١٩١٨ ، ٤٣٠٠ جندي راجل مسلحين بـ ٢٣٠٠ بندقية و ٤٢٠ سلاحاً حروبياً آخر . وارتفعت قوة نار مدفعيته الى اربعة اضعافها ، وقد استغني عن الاسلحة غير الجديرة بالبقاء وحلت الطائرة والسيارة محل سلاح الفرسان الذي اقتصر دوره على الاشتراك في المعركة على غرار سلاح المشاة ، وبالمقابلة احكمت انواع اسلحة جديدة ازدادت اهميتها يوماً بعد يوم : الاسلحة الذاتية الحركة . وقنابل الغاز او الايبريت ، التي من شأنها جعل مناطق واسعة غير صالحة للسكنى ، والطيران والدبابات بصورة خاصة . فقد استخدمت الطائرة منذ السنة ١٩١٤ للمراقبة والاستكشاف وادارة عملية القصف ، ثم اصبحت سلاح مطاردة منذ ابتكار الـ « فوكر » التي اتاحت اطلاق نيران المدفع الرشاش عبر بحجر المروحة ؛ ومنذ السنة ١٩١٧ نشبت معارك ، لا بين طائرات منفردة ، بل بين اسراب يضم كل منها حق ٥٠ او ٦٠ طائرة . وفي السنة ١٩١٨ اخذت الطائرات تهاجم تجمعات الجيوش على الارض . وحلت طائرات قصف خطوط المواصلات والمطارات والمستودعات محل المناطيد منذ صيف السنة ١٩١٥ ، ولكن النتائج ما زالت متوسطة بسبب ضآلة عدد الطائرات المشتركة في مثل هذه العملية (٤٠ في اقوى غارة على لندن) . وانتقلت السيطرة على الجو بالتناوب من معسكر الى آخر بحسب تقدم التقنية : فكانت في ايدي الالمان حتى السنة ١٩١٦ ثم في شهر ايار من السنة ١٩١٧ ، وفي ايدي الحلفاء ابان معارك فردان والسوم ، ثم في السنة ١٩١٨ . اما الدبابة التي جمعت بين النار والحركة ، فقد استخدمت استخداماً صوابياً للمرة الاولى في شهر تشرين الثاني من السنة ١٩١٧ . فبدون اعداد مدفعية ، قذف الجيش البريطاني في قطاع « كمبريه » بدباباته الـ ٣٨١ وكأنها مدفعية مدرعة باغتت العدو وشقت الطريق امام

سلاح المشاة محدثة في الخطوط الألمانية جيباً بقياس ١٢ كلم طولا و ٩ عرضاً . اجل ان الهجوم الذي شن على جبهة ضيقة جداً لم يؤد الى انهيار تحصينات العدو، ولكنه اثبت امكان الاستيلاء، بواسطة الدبابات، على عدة خطوط متعاقبة دون اعداد مدفعية وبخسائر طفيفة نسبياً . وهكذا اعدت الطريقة التي سوف تضمن نصر الحلفاء في السنة ١٩١٨ .

كانت احدى نتائج استخدام هذه الاسلحة الجديدة اشتداد الحاجة الى المهندسين . فهي قد ارغمت القيادة على تخصيص عدد متزايد منهم لخدمات الدخول او المؤخرة : فان الدبابات التي تشترك في المعركة يجندين والطائرة التي تطير بملاحها ومطلق مدفعا الرشاش تفترضان على التوالي ٤٦ و ٦٠ رجلاً في المؤخرة لاصلاحها وتعهدها وتموينها والاعاضة منها .

لم يعد هناك من جبهة شرقية بعد الثورة الروسية وانسحاب
معركة السنة ١٩١٨
الجيش الروماني . فكان من ثم لدى هندنبورغ ولودندورف ، في وجه ١٨٠ فيلقاً فرنسياً - بريطانياً وبلجيكياً، ١٩٨ فيلقاً سيحاولان بواسطتها شق طريق لهما في الجبهة الغربية . فاعد الهجوم على ضوء دروس معركتي كمبريه وريغا ، حيث اختبرت بنجاح الطريقة الهجومية الجديدة التي نادى بها الكولونيل « بروشمولر » والتي بموجبها تسحب خيرة الفيلق من الجبهة الى مناطق بعيدة في المؤخرة . وتسند اليها مهام المناورة وتجهز بعتاد جديد، وتعود طرائق التسلل : على فرق الهجوم امتنعان النقاط الضعيفة واختراقها والالتفاف حول النقاط المحصنة التي سوف تقهرها الخطوط التي تليها . ومن الطبيعي بعد ذلك ان يؤدي احكام عمل المدفعية في الكتان ، وتجميع المدافع بالجملة في مراكز معينة ، واطلاق قنابل الغاز بوفرة - بما يقصر فترة الاعداد على ساعات قليلة - ونقل الجيوش من جبهة الهجوم تحت جناح الظلام كي لا يثار انتباه العدو ، واستخدام اسراب كثيفة من الطائرات تقذف بقنابلها ، من علو منخفض ، محطات السكك الحديدية ، والمطارات ، ومؤخرة الجبهة وتهاجم المشاة والمدفعية بدافعها الرشاش ، الى مباغته العدو والسباح بفتح المنفذ والافادة منه .

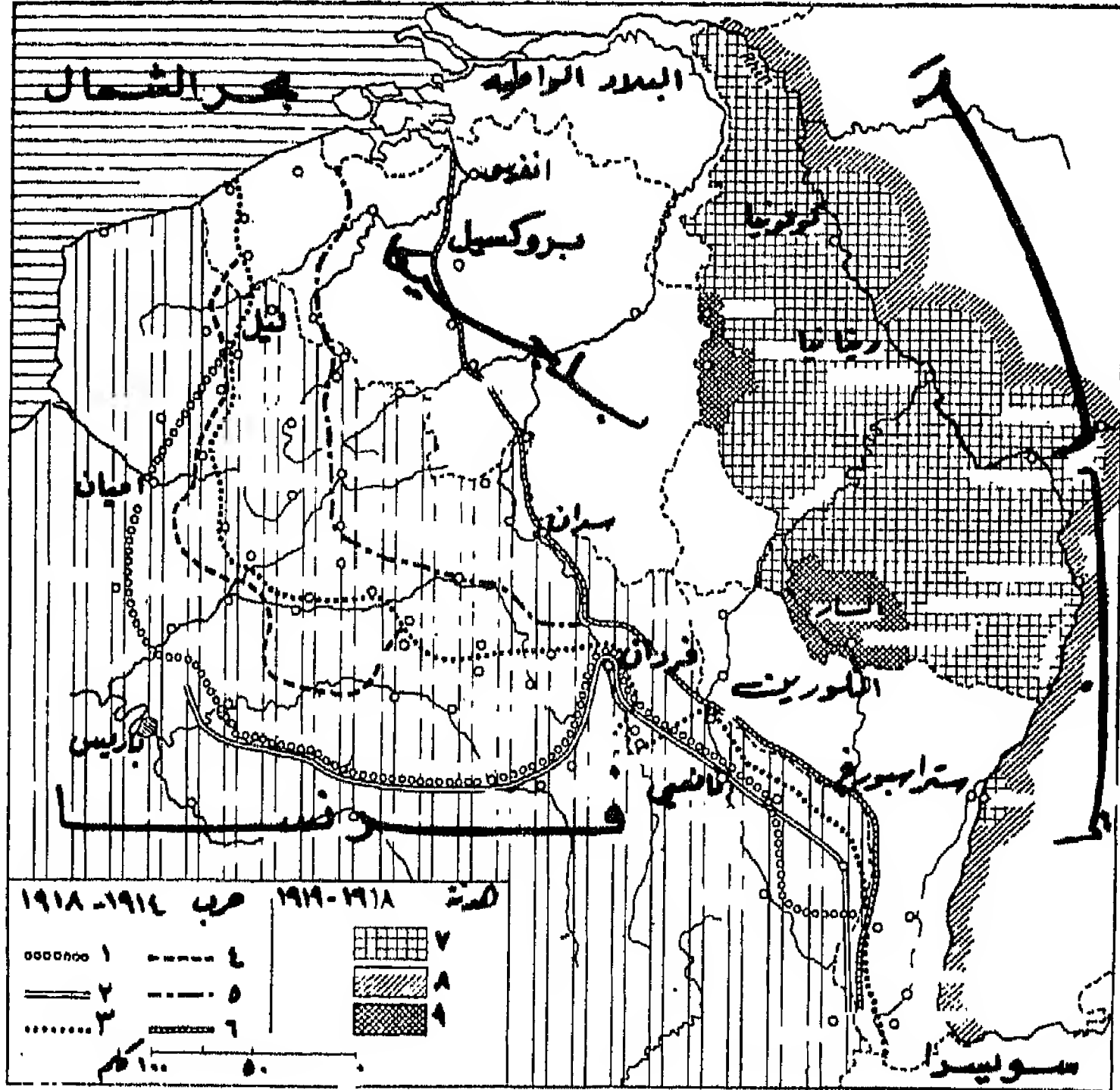
استعد الحلفاء من جهتهم الى صد الهجوم مستفيدين من المثل الألماني : اتقان استخدام الاسلحة الذاتية الحركة ، انشاء نقاط ارتكاز على مسافات مختلفة من الجبهة ومراكز مقاومة في داخل كل خط . ولم يكونوا آنذاك ليعتبروا دفاع الخط الاول امراً ضرورياً كما في السنة ١٩١٥ ، بل ارتأوا تجميع معظم الجيش في خط متوسط (بين ٣ و ٤ كلم الى الوراء) او في الخط الثاني (بين ٦ و ٧ كلم) . فهنا يكون خط الصمود الذي سوف يصطدم به المهاجمون بعد ان تكون نقاط المقاومة ، المتروكة في الخنادق الاولى ، قد فرقت بينهم . ولا يزال الحلفاء يستبعدون امكان فتح منفذ في الجبهة : فاذا نجح العدو في اختراق الخط الاول ، فانه لن يلبث ان يصطدم بجبهة جديدة معززة يستحيل اختراقها .

الا ان هذه الثقة امتحنت امتحاناً عسيراً في ربيع وصيف السنة ١٩١٨ (الشكل ١٢، ص ٣٤١) . لقد ردت قوات الحلفاء الى الوراء اربع مرات متوالية بهجمات سريعة ضارية جعلت الالمان على قارب

قوسين من النتيجة الحاسمة بفضل مدفعيتهم السريعة الاطلاق ومهارة ضباطهم في استثمار عامل المفاجأة وفي استخدام سهولة تحرك معداتهم. ففي الحادي والعشرين من شهر آذار ، وبعد قصف بقنابل الغاز والقنابل الداخنة دام اربع ساعات ونصف الساعة ، فتحت ثلثة بطول ٨٠ كلم هندنقطة التقاء الجيوش البريطانية والفرنسية ، لم تسد الا بكل صعوبة ؛ وفي التاسع من ايلول شن هجوم جديد في الفلاندر ، فوصل الالمان الى مسافة ١٦ كلم من اميان و ٦٠ كلم من كاليه ، وجعلوا ربيع الجيش البريطاني عاجزاً عن القتال . وفي السابع والعشرين من شهر ايار ، بعد ضرب دام ثلاث ساعات بقنابل ١٢٠٠ (بطارية ، مدفعية ومئات مدافع الخنادق ، وعلى جبهة يبلغ طولها ٦٢ كلم بين سواسون و « ريمس » ، تقدم ٢٠ فيلقاً مسافة ٢٠ كلم وسيطرت على جسور « داي » ؛ وقد اشترك في هذه المعركة ثلث الجيش الفرنسي ، الذي اوهن جزئياً ، وفقدت معدات كثيرة ، وواجه الجنرال « بيتان » انكفاء عاماً . وفي الثامن من حزيران ، شن هجوم جديد الى الشرق من « نوايون » على جبهة طولها ٧٤ كلم ، اوقف عند خط « شاتو تيارى » - « مونديدييه » . وفي كل مرة استفاد الجيش الالماني من عامل المفاجأة واستطاع الاستيلاء على جيوب عميقة في الخط الحليف . ولكن المفاجأة لم تلعب اي دور في الهجوم الجديد الذي شن في الخامس عشر من شهر تموز بين « شاتو تيارى » ؛ والد « ارغون » : فقد اخلي الخط الفرنسي الاول بغية تجنب نيران مدافع الهاون واحتل معظم الجيش مركز المقاومة ، وصدرت الاوامر لفرق الاحتياط في المؤخرة بالتأهب . فقبل ان تفتح المدفعية الالمانية نيرانها القوية ردت المدفعية الفرنسية على النار بنار كثيفة جداً ، وانتهى الهجوم الالماني على طول ٤٠ كلم من جبهة شيمانيا الى الفشل .

اوهنت هذه الهجمات فرق لودندورف الاحتياطية . فقد رسم الخط الالماني جبهة غير منتظمة تألفت من جيوب يسهل شن الهجمات الجانبية عليها ؛ ومنذ الثامن عشر من شهر تموز تحولت المبادأة الى ايدي الحلفاء الذين استخدموا عدداً كبيراً من الدبابات ، الاداة الحاسمة في استراتيجية التفكيك الجديدة ؛ وفي ليل ١٧ - ١٨ ، وبدون اعداد مدفعية ، ادى استخدام الدبابات بالجملة الى فتح ثلثة عرضها ٥٠ كلم وعمقها ١٠ كلم في خط العدو الى الجنوب من « سواسون » . ومنذئذ اضطر الجيش الالماني ، الذي ارغم على الوقوف موقف الدفاع وعانى من حاجته الملحة الى المهندسين ، للتراجع امام سلسلة من الهجمات السريعة ، المتكررة ، التي لم تستهدف اي منها التوصل الى نتيجة حاسمة ، ولكنهما شنت في قطاعات متباعدة فمنعت لودندورف من ان يستخدم فرقته الاحتياطية الضئيلة وينقلها الى ميدان المعارك . وفي الثامن من شهر آب ، « يوم حداد الجيش الالماني » ، حدثت مفاجأة تامة ؛ فان نقل الجيوش تحت جناح الظلام ، ودوريات الطائرات المستمرة التي منعت كل رقابة ، واحكام نيران المدفعية التي وضعت في اماكنها دون اثاره الانتباه ، واستخدام القنابل الداخنة التي اعمت الرقابة البرية والمدافع المضادة للدبابات ، واستخدام ٥٦ دبابة على جبهة طولها ٢٣ كلم ، قد جعلت الحلفاء يحرزون نصراً كاملاً . وابتداء من شهر ايلول شن هجوم عام بشكل كاشع ارغم الالمان على

الجلء عن الشاطئ البلجيكي والانسحاب الى خط «هيرمن» دون أن تتصدع جبهتهم .
ولكن الجبهات الشرقية انهارت في ذاك التاريخ ؛ فطلب الاتراك والبلغار والنمساويون وقف



الشكل ١٢ - الجبهة الغربية بين ١٩١٥ و ١٩١٨

- ١ - أقصى تقدم الجيش الألماني (١٩١٤) ، ٢ - جبهة الجيش الفرنسي في ايلول ١٩١٤ ،
- ٣ - جبهة الحرب الموضعية ، ٤ - الجبهة في تموز ١٩١٨ ، ٥ - الجبهة في تشرين الاول ١٩١٨ ،
- ٦ - الجبهة في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ ، ٧ - ارض احتلتها الحلفاء بعد الهدنة ، ٨ - منطقة
- جعلت محايدة بعرض ١٠ كلم ، ٩ - اقاليم تقرر اجراء استفتاء فيها .

اطلاق النار ، وسلّمت المانيا بالواقع فطلبت وقف اطلاق النار قبيل هجوم كان مقرراً شنه
على جبهة اللورين في الرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني .

٢ - المفاهيم الاستراتيجية وفن الحرب اثناء الحرب العالمية الثانية

المذاهب الاستراتيجية
بين الحربين

حين نشبت الحرب مرة اخرى بعد مرور احدى وعشرين سنة ، كانت المانيا اكثر تقدماً على اعدائها منها في السنة ١٩١٤ ، بفضل تعزيز تسليحها ثانية منذ السنة ١٩٣٣ . ولكن هذا التفوق المادي كان دون الدعاوة التي احاطته بها اهمية ؛ وقد تخلف الحلفاء عنها في نطاق المفاهيم الاستراتيجية بصورة خاصة .

المذهب الفرنسي

كانت النتيجة الكبرى المستخلصة من الحرب العالمية الاولى قوة الجبهة المتصلة التي تدافع عنها نيران قوية تطلقها المدفعية والاسلحة الذاتية الحركة ، اذ ان الهجمات الامامية بواسطة وسائل على جانب كبير من الاهمية قد برهنت وحدها عن قدرتها على تصديعها . الا ان بطء التقدم ، بعد كل تصديع ، كان يتيح للمدافع سد الثغرة المفتوحة وانشاء جبهة جديدة وراء الخط المتصدع . لابل وضع جدول بياني حدد العمق الممكن بلوغه بنصف طول جبهة الهجوم . اجل لقد أسهمت الاسلحة الجديدة ، كالذبابات والطائرات التي ازداد شأنها ازياداً مطرداً ، في تحسين ظروف العمليات : فان الدبابة ، التي اعتبرت « عشاً متنقلاً للمدافع الرشاشة » ، كانت ترافق سلاح المشاة وتشق امامه الطريق او تسانده في تقدمه بتدميرها الاسلحة الذاتية الحركة ، وكان الطيران يستكشف مراكز دفاع العدو وحركاته ويحول دون قيام طيران العدو بآية مهمة استطلاعية . واذا هزمت المانيا في السنة ١٩١٨ فمرد ذلك افتقارها الى الرديف الضروري لسد الجيوب التي احدثتها الهجمات الحليفة .

الى هذا الاختبار ارتكزت الاستراتيجية الفرنسية التي لم تجر اية محاولة ، منذ السنة ١٩١٨ ، لتجديدها او تبديلها . فان الاقتناع بمناخة الجبهة المتصلة وبالاهمية الاولى لقوة النار وبتأثير طبيعة الارض « الاستبدادي » على كل مناورة ، قد حملت اركان الحرب على انتهاج استراتيجية دفاعية بحثة . ولما كان نصر السنة ١٩١٨ قد احرز على ايدي دول متحالفة ، فكان على فرنسا الاحتفاظ بموقف دفاعي في وجه قوات المانيا المتفوقة والدفاع عن سلامة ارض الوطن طيلة الفترة اللازمة لان يعبر حلفاؤها الوسائل القوية التي تتيح الانتقال الى الهجوم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان اختبار المعركة القديمة الذي ابعد كل فكرة مناورة هجومية ، قد جرّ الى نوع من الحصرية في عمل اركان الحرب التي تعودت تطبيق أنظمة ثابتة والتدخل في اصغر التفاصيل وانتزاع كل مبادأة من المسؤولين عن التنفيذ . وبالرغم من ان دبابات السنة ١٩١٨ البطيئة والسريعة المعطب قد اصبحت حصوناً سريعة الحركة ومزودة بالمدافع والتلغراف اللاسلكي ، فان المهمة التي اسندت اليها ما زالت مهمة سلاح في ايدي المشاة يحتاج الى حماية

المدفعية : وبدالة هذه المبادئ نظم الجيش الجديد ودرّب ، وشيّدت بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٣٩ التحصينات القوية الثابتة بين « بال » و « لونفويون » .

اما الطيران الذي أصبح سلاحاً مستقلاً في السنة ١٩٢٨ ، فقد عانى في تنظيمه من المنازعات بين المدارس المختلفة ومن تردد التعليم . فان آراء الجنرال الايطالي « دوهيه » الذي اعتبر الطيران « القوة الدفاعية الحاسمة » القادرة « بغاراتها الكثيفة » على تدمير طاقة العدو الحربية ومن ثم على احراز نصر سريع بمفردها ، قد وقعت في نفوس القادة العسكريين الفرنسيين موقعاً جيلاً ؛ و اخيراً انشئت في السنة ١٩٣٦ وحدات جوية مستقلة ، وصممت نماذج طائرات جديدة كثيرة ؛ الا ان فرنسا لم تمتلك في السنة ١٩٣٩ الا عدداً قليلاً منقاذات القنابل ؛ اجل كان لديها طائرات مطاردة ذات فعالية كبرى ، ولكن عددها لم يكن كافياً . فبقيت الطائرة من ثم مساهداً للجيش البري ولم تعتبر سلاح معركة (وقد كتب المارشال بيتان : « ان العمل المباشر للقوى الجوية في المعركة باطل ووهمي ») . ولم يكن هناك طيران هجوم انقضاضي ولا طائرات لنقل الجيوش جواً . اما انكلا ترا فقد توفر لديها طيران استراتيجي منقاذات القنابل قادر على مهاجمة الاهداف الصناعية الالمانية ، ولكنها افتقرت ، على غرار فرنسا ، الى طائرات قادرة على تقديم المساعدة للوحدات البرية .

ان قيادة الاركان الالمانية التي اختلف نشاطها عن « الجمود الفكري » المذهب الالمانى الذي اتصف به قيادتا الاركان الفرنسية والبريطانية قد استخلصت

دروساً اخرى من هزيمتها في السنة ١٩١٨ . فقد ارتكز مذهبها الى الحاجة الى هجوم سريع من شأنه مفاجأة العدو محلياً بقوى متفوقة ، في اضعف مراكزه ، ومنعه بعد ذلك من توطيد جبهته ؛ فيجب من ثم مباغتته بضرب سريع وقوي بغية القضاء عليه . ويحذر بالتالي الاستفادة جهد المستطاع من وسائل النقل الآلية ، التي توازي سرعتها خمسة اضعاف سرعة الوسائل القديمة وتتيح مرونة كبرى في المناورة وسرعة في تجميع القوات في مركز الثقل ؛ وبكفي من ثم تحقيق تفوق ساحق على جبهة ضيقة ، في النقطة الحاسمة ، وفتح ثلثة فيها ، وتوسيع هذه الاخيرة ، والاندفاع نحو الداخل قبل ان يكون للعدو مجال للمقاومة . وبعد اجتياز الثلثة المفتوحة ، يستغل النجاح استغلالاً منظماً باندفاعات جانبية تحمي جناحي الوحدة المتقدمة . وسوف تسند هذه المهمة المزدوجة الاساسية الى الدبابات . وان هذا الفن الحربي الجديد ، الذي احكمه « غودريان » منذ السنة ١٩٢٩ ، ووضحه في مقال داو (*Achtung Panzer*) في السنة ١٩٣٧ ، يستلزم جمع الدبابات في وحدات كبرى - فيالق ووحدات مدرعة - تتوفر لديها كافة الاجهزة التي تتيح لها الاندفاع اندفاعاً مستقلاً الى مسافات بعيدة امام الجيوش ، واثارة الفوضى في صفوف العدو ، وتحقيق انهيار مقاومته بالمباغتة وسرعة الحركات ، ومنعه من جمع شمله في مركز انكفاء . هذا هو فن الحرب الجديد (*Blitzkrieg*) الذي سيضمن لالمانيا انتصاراتها الداوية بين السنة ١٩٣٩ والسنة ١٩٤٢ .

أما الطيران فقد اسندت اليه ايضاً مهمة هجومية ؛ فان اسرابه الكبرى المستقلة ، تنقل الفوضى الى قلب بلاد العدو ، ولكنها ، في الدرجة الاولى ، تتعاون تعاوناً وثيقاً والقوات البرية ، لا بالاستكشاف والرقابة وكتان سر المنطقة المهاجمة فحسب ، بل بالحلول محل المدفعية بأعداد الهجمات عن طريق قذف القنابل بالجملة ، وبالتعاون والمدركات والمشاة بالانقضاض والقاء القنابل على جيوش العدو . والحقت المدفعية المضادة للطائرات بالجيش الجوي الذي يعمل بالاتفاق مع الجيوش البرية ، وتطورت تطورا عظيماً . واخيراً اعيرت الاتصالات الكهربائية اللاسلكية اهتماماً خاصاً لأن الاتصال السلكي لا يليق بسرعة الحرب الصاعقة ؛ فسان التعاون بين الاسلحة والاتصال بالوحدات المندفعة بعيداً وراء خطوط العدو منوطان بتقدمها ودقتها على السواء .

لم تكن هذه الآراء وهذه الاستعدادات مبهولة خارج المانيا ، ولكن الجهود التي بذلت لابرازها ذهبت مع الريح . فان انشاء جيش مناورة قوي ، مؤلف من ٧ فيالق مدرعة ، الذي اقترحه القومندان ديغول في كتابه ، « نحو جيش محترف » ، الصادر في السنة ١٩٣٥ ، قد صرف النظر عنه اجمالاً باعتبار انه « مناقض لمنطق التاريخ » . ولم يستخلص احد مغزى امتحان الحرب الاسبانية ، « المختبر النازي » الحقيقي الذي احكم فيه الالمان استخدام قاذفة القنابل الانقضاضية والمدفع الرشاش والاتصال بين الدبابات والطائرات ، ودور المدن او القرى المستخدمة كنقاط مقاومة منعزلة قادرة على الدفاع عن نفسها في كافة الاتجاهات والصمود في وجه تطويق كامل ؛ ولم يستوقف نظـر المراقبين سوى فشل الدبابات في عمليات « غوادالاجارا » و « برونيت » ، دون ان يأخذوا بعين الاعتبار الاساليب الجديدة التي ظهرت في معارك اراغون وكاتالونيا منذ السنة ١٩٣٨ والتي كانت الظواهر الاولى لفن الحرب الجديد .

بيد ان فرنسا اخذت تنشىء ، في خريف السنة ١٩٣٨ ، فيالق مدرعة ما زالت تختلف اختلافاً كبيراً عن مثال البانزر . فان الفيلق المدرع بقي سلاحاً من اسلحة المشاة ، ولم يكن استخدامه ممكناً الا في اطار وحدة مشاة كبرى ، وكان سلاحاً للهجوم المعاكس معداً لسد الثغرات في الجبهة ، اي لاحتراز نجاح محدود . ولم يزود لا بوسائل استكشاف ولا بوسائل دفاع ضد الطائرات والدبابات ، ولا بفرق مشاة ومدفعية تنقل بالسيارات . وكان عاجزاً عن العيش وخوض المعركة مستقلاً ، بينما كان البانزر سلاحاً سريع الحركة ترتبط به كافة الاسلحة الاخرى .

في وجه الدبابات الالمانية الـ ٢٧٠٠ ، امتلكت فرنسا القوات المتقابلة ٢٣٠٠ تضاف اليها الدبابات البريطانية ، اي زهاء ٣٠٠٠ . وفي النطاق الجوي ، كان لدى الالمان ، في اوائل شهر ايار من السنة ١٩٤٠ ، بين ٧٠٠ و ٨٠٠ طائرة مطاردة (٧٠٠ لدى الفرنسيين والبريطانيين) و ١٢٠٠ قاذفة قنابل (مقابل ١٥٠ الى ١٧٥) و ٤٠٠ طائرة انقضاضية (Stuka) . فيكون المجموع

٢٦٠٠ طائرة مقابل ١٧٠٠ طائرة فرنسية وبريطانية قد لا توازيها سرعة واستقلالاً ، ولكنها انزلت بالامان ، خلال معارك السنة ١٩٤٠ ثلاثة اضعاف خسائرها . فلم يكن الجو من ثم خاليا كما اعتقدت الجيوش البرية التي تأثرت تأثراً قوياً بنشاط الطائرات الانقضاضية ، بينما كانت الطائرات الفرنسية موزعة ، و « ذائبة الى اللانهاية » (« سانت - اكزوبيري ») بين الوحدات البرية في الجبهة . ولم يكن في الحقيقة من تفوق « ساحق » للقوات الالمانية الا في نطاق الدفاع ضد الطائرات (٩٣٠٠ قطعة مقابل ١٦٠٠) ، وقاذفات القنابل الانقضاضية والسلاح المنقول جواً التي لم يجهز بها لا الجيش الفرنسي ولا الجيش البريطاني . وبالمقابلة كانت المدفعية الفرنسية متفوقة عدداً ونوعية ... ولكنها كانت معدة لحرب جامدة (ولذلك كان معظمها يُجرى بواسطة الجياد) ، وكان الاسطول البريطاني متفوقاً على الاسطول الالمانى تفوقاً اعظم منه في السنة ١٩١٤ الى حد بعيد .

ولكن الجيش الالمانى لم يخل من نقاط ضعف خطيرة بسبب اعادة تنظيمه بسرعة كلية . فقد اقتصر الى الضباط - ولا سيما الصغار منهم - والفرق الاحتياطية المدربة ، وسلم عتاده المتفاوت النوعية الى مجندين تعوزهم الخبرة ، ثم الى « الجدار الغربي » الذي انشأه على عجل لسد الطريق في وجه هجوم يشن من الغرب ، لم يكن في الواقع على جانب كبير من الركائز . ولعل نقاط الضعف هذه تفسر مخاوف القيادة الالمانية الخطيرة وقلة حماسها وثقتها في السنة ١٩٣٩ ، على الرغم من « الخدعة » الهتلرية .

٣ - تطورات التسليح

والاستحداثات في فن الحرب

خلال العمليات الحربية ، سيطر على ظروف المعركة البرية رجحان دور السلاح المدرع والطيران . وفي البحر اصبح الطيران العنصر الاساسي في المعارك ، التي عرفت منذئذ بـ « الجوية البحرية » ، وحتى في الصراع ضد الغواصات . وان كافة الابحاث التي اجريت ، والتي افضى بعضها الى اختراعات هامة جداً ، قد استهدفت اما تحسين هذه الاسلحة واما توفير دفاع فعال ضدها . فتكيف فن الحرب من ثم بحسب التطورات التقنية التي طرأت على الدبابات والطائرات ، وبحسب الوسائل الجديدة المكشوفة لانقائها . وكانت النتيجة ادخال تغييرات على تنظيم الجيش وتجهيزه وظروف الحرب نفسها .

تطور الاسلحة المختلفة
هما الدبابات والطائرات ما طبعتا الحرب العالمية الثانية بالطابع الذي يميزها كلياً عن الحرب العالمية الاولى : السرعة القصوى في تحرك الجيوش . وبينما كادت الجبهة الرئيسية تكون ثابتة بين السنة ١٩١٥ والسنة ١٩١٨ ، استعادت الحركة في السنة ١٩٣٩ تفوقها على النار ، واعادت وسائل النقل السريع الى الحرب عاملي

المباغتة والسرعة اللذين قد تلاشيا من ذي قبل . فقاذفة القنابل ، والجيش المنقولة جسراً والوحدات الآلية الكبرى قد أعادت تقييم عامل المباغتة . وكان باستطاعة الدبابات المسلحة بمدافع من عيار ٥٠ و ٧٥ و ٨٨ و ٩٠ ان تسحق الآن نقاط الدفاع في طريقها وتتلغف الاسلحة الآلية التي كانت توقف ، فيما مضى ، سلاحى الفرسان والمشاة ، بينما تهاجم قاذفات القنابل الامدادات وتدمر المواصلات والقوافل المتوجهة الى ميدان المعركة وتفكك الوحدات قبل وصولها الى مراكزها في الجبهة ، وتجعل استخدام قوات الاحتياط الاستراتيجية امراً مستحيلاً . وهو عامل المفاجأة هذا ما افاح للاقوى الافادة من تفوقه واحراز كافة الانتصارات الحربية .

بدالة هذا المركز الرئيسي الذي احتلته الدبابة والطائرة ، تطور تجهيز وتنظيم الاسلحة الاخرى . فامام الدبابات التي اصبحت سيدة ميدان المعركة تسلم سلاح المشاة التقليدي اسلحة ذاتية الحركة متزايدة للقوة والفعالية (المدفع الرشاش الصغير ، والبندقية الذاتية الحركة) ومدافع هاون خفيفة وثقيلة ، واخيراً اسلحة لاقاء القذائف ذات الحشوة المخوفة التي اتاحت للمشاة بحماية الدبابة على مسافة قريبة . وزود سلاح المشاة كذلك بمدافع رشاشة مضادة للطائرات مثبتة في القسم الامامي من الشاحنات للدفاع عن القوافل . وتحسنت الاتصالات تحسناً عظيماً ، فبات المذيع وسيلة الاتصال الاعتيادية حتى مستوى قائد الفصيلة . وزود اخيراً بالآليات ، ففقد كافة حيواناته ، باستثناء الوحدات الجبلية التي احتفظت ببغالها .

وتدل وفرة مدافع الهاون وتزويد وحدات المشاة بمدافع على المركز المتعاظم اهمية الذي احتلته اسلحة الاطلاق المنحني المتزايدة على حساب الاسلحة الذاتية الحركة ، وقد برزت افضلية المدفع القصير على المدفع الطويل ، التي اتضحت منذ ما بين الحربين ، في كافة العمليات الحربية . فمنذ السنة ١٩٣٩ سلح الفيلق الالماني بـ ١١ مجموعة مدافع قصيرة مقابل مجموعة مدافع طويلة واحدة ، وفي آخر الحرب لم تسلم الفيلق المدرعة الالمانية والاميركية سوى بمدافع قصيرة . اما التطورات الهامة التي طرأت على المدفعية فهي نقلها الآلي ، اذ ان المدافع المجرورة جراً قد استبدلت اكثر فاكثراً بمدافع مثبتة على اسناد تتحرك آلياً ، وظهور المدفع الذي لا يندفع الى الوراء . فخفف بذلك وزن المدفع وسنده ، وبات بمقدور المظليين والمقاوير استخدامه ، ولكن المرمى اصبح اذن مسافة وتعيين الموضع اسهل منالاً .

اما سلاح الهندسة فقد تعاظم دوره جداً في المعركة . فهو لم يعد يعمل منفرداً ، وقد ألحقت وحداته ، التي ارتفع عدد افرادها ارتفاعاً كبيراً ، بوحدات المشاة والمدفعية ، وغالباً ما تقدمتها لاستكشاف المسالك ، ونزع الالغام او زرعها تحت نيران العدو ، وتركيب الجسور . وتولت صيانة او شق الطرق ، ومهدت ارض المطارات بالجرافة . وقد زودت كذلك بالآليات

والمعدات القوية المختلفة .

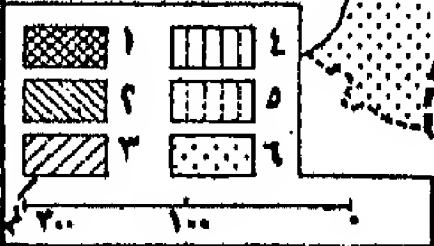
الدبابة
تنتظم المعركة حول الوحدات المدرعة الكبرى وبدالتها ؛ ولكن النجاح ليس منوطاً بها وحدها ، اذ انه يستلزم السيطرة على الجو ايضاً ؛ فهو من ثم تدسّيق الهجوم بين الدبابة والطائرة ما اتاح انتصارات الالمان العظيمة في بولونيا وبلجيكا وفرنسا . (الشكل ١٣ ، ص ٣٤٩) والبلقان وافريقيا في المرحلة الاولى من الحرب ، وانتصارات الحلفاء ابتداء من السنة ١٩٤٢ . وهو الجيش الالماني من ثم ما نُسج على منواله وما عيّن الطرائق في البدء ، بسبب نجاحاته الجديرة بالاعتبار . وقد سبق ورأينا ان البانزر كانت وحدة تستطيع التصرف باستقلال واسع ؛ وقد ضمت فرقة استكشاف مؤلفة من كافة الاسلحة : قصائل مدافع رشاشة سيارة ودراجات بخارية ، وقصائل مدافع مشاة ومدافع مضادة للدبابات ، وقصائل من سلاح الهندسة والمخبرات . ثم لواين يضم احدهما ٤٨٨ دبابة ويتألف الثاني من رماة ينقلون في السيارات وفرقة مدافع سيارة من عيار ٧٥ ومدافع مضادة للدبابات من عيار ٣٧ ، وفوج من سائقي الدراجات البخارية مع مدافع رشاشة ، ومدافع هاويت من عيار ٨١ ومدافع من عيار ٣٧ ، وفرق صغيرة مسلحة بمدافع مضادة للطائرات والدبابات وفرق من سلاحى الهندسة والنقل وفرقة مدافع تجر جراً من عيار ١٠٥ ، وفوج مخبرات ، ووحدات سيارة في المؤخرة تؤمن تمويناً منتظماً ؛ فكان بإمكانها ، بالاتفاق التمام مع سلاح الطيران الموجود ابدأ فوق ساحة المعركة ، ان تحقق عامل المفاجأة . وقد اتاحت لها سرعتها ومرونة مناورتها فتح ثلمات عميقة والقيام بعمليات تطويقية .

خلال الحرب ، تقابلت وتوازت التحسينات الدفاعية والتحسينات الهجومية : ازدياد تصنيح الابراج (حتى ٢٠٠ مم في القسم الامامي) ، وعيار المدافع : ٧٥ و ٨٨ و ١٠٥ و ١٥٠ ... ، ومن ثم وزن الدبابة : مارك ٦ (٦٥ طناً) ، فردينان (٧٠ طناً) ، شرمن الاميركية (٣١ طناً) ، شرشل (٣٥ طناً) ، كونيغستيجر وناغدانتر (٦٨ و ٤٦ طناً) ، برشنغ (٤٣ طناً) وجوزف - ستالين (٥٠ طناً) ، ارهب سلاح مجنزر حققه اي من المتحاربين ، بمدفعه البالغ ١٢٢ سم طولاً ومدفعيه الرشاشين تحت البرج .

الا ان الدبابة قد اخضعتها حقول الالغام (التي كانت متصلة على طول ١٤ كلم امام موسكو وتخللتها اغوار ضد الدبابات) . فلكي تتمكن من التقدم ، يجب نزع الالغام - تحت نيران العدو - من الممرات الضيقة التي ستسلكها ، واكتشاف الالغام بواسطة كاشف مغناطيسي واخراجها من الارض ، وقد بقي ذلك عملية خطيرة حتى السنة ١٩٤٤ حين ظهرت دبابات شرمن المزودة بجهاز يكس الالغام (حتى تلك التي لا يكشفها الكاشف العادي) على مسافة عدة امتار امام الجنازير . ولكن اهم ما تعرضت له هو نيران المدافع الكثيفة التي حققها الروس ولا سيما المدفع « كوستيكوف » (الذي اسماه الالمان « ستالينورجيل » والروس « كانيوشا ») المركب على جنازير ، الذي يطلق في آن واحد ١٦ او ٢٤ قنبلة من عيار ١٥ كيلوغراماً ،

وبصورة خاصة الـ « بازوكا » ، الابتكار الاميركي العظيم ، الذي كان اول سلاح فردي مضاد للدبابات في ايدي المشاة . فحتى ظهوره لم تبرهن كافة الاسلحة المستخدمة ، كالمدافع من عيار ٢٥ و ٣٧ ، والبندقية الروسية المضادة للدبابات من عيار ١٤ ، النج . ، عن فعالية كافية امام تزايد سماكة تصفيح الدبابات ، مما ارغم تدريجياً على زيادة عيار - ومن ثم وزن - المدافع المضادة للدبابات : فعند الانكليز انتقل العيار من ٥٧ الى ٧٦ ، وعند الالمان من ٥٠ الى ٧٥ و ٨٨ ، دون ان يمكن ذلك المشاة من الدفاع عن انفسهم بوسائلهم الخاصة . اما البازوكا فأنبوب بسيط من الحديد المصفح يطلق من على الكتف او على الخاصرة فيقذف قنبلة ذات حشوة بحجوة قادرة على خرق سماكة ١٠ الى ١٢ سم من الحديد . وهي هذه الحشوة المحجوة ما اتاحت انقلاب الموقف وما شكلت منذئذ ارباب عدو للدبابة . وتنالف في جوهرها من مادة متفجرة ، تلتصق مغناطيسياً بجدار البندقية ، قادرة على ان توجه الى الحديد المصفح غازاً ملتصقاً بسرعة تبلغ ١٥٠٠٠ م في الثانية ينفذ الى الداخل . وابتكر البريطانيون كذلك من جهتهم الـ « بيات » . كما ابتكر الالمان ، في السنة ١٧٤٤ ، الـ « بانزر شريك » ، من عيار ٨٨ مم القادر على اختراق سماكة ١٦٠ مم من الحديد المصفح على مسافة ١٠٠ م بواسطة قذائفه المنجعة ، و « البانزر فوست » القادر على اختراق سماكة ٢٠٠ ملم من الحديد المصفح على مسافة ٥٠ متراً . ومهما بلغ من قوة تصفيح الدبابات وقوة اسلحتها ، فقد اصبحت اصغر وحدات المشاة ، بعد اليوم ، مزودة بأسلحة فعالة ضدها .

وحتى قبل ظهور هذه الاسلحة الجديدة في ساحة المعركة ، اخذت المخطاط الدبابية اهمية الدبابة تتدنى شيئاً فشيئاً . فمنذ السنة ١٩٤٢ ، عاد الالمان الى اساليبهم القديمة : لم تعد الدبابة اداة اختراق مستقلة ، بل اصبحت مرة اخرى سلاحاً مواكباً . وقد اوضحت مذكرة صادرة عن قيادة اركان الجيش « ان مهمتها هي تسهيل تقدم المشاة » . وتطور من ثم تأليف البانزر . فبينما ضمت هذه الوحدة في السنة ١٩٤٠ فرقتين من الدبابات مقابل فرقة من المشاة ، انعكست النسبة في السنة ١٩٤٢ : فرقة من الدبابات مقابل فرقتين من المشاة . والدبابة بحاجة الى حماية المشاة ولا سيما الى حماية المدفعية التي حلت محل الطائرات الانقضاضية ، وهذا هو الدور الذي اسند الى المدافع السيارة اي الى فصائل المدفعية التي نظمها الالمان في السنة ١٩٤٣ . فالبانزر الرابعة التي طلب اليها انقاذ فون بولوس في السنة ١٩٤٢ لم تضم سوى ١٩٠ دبابة . وفي السنة ١٩٤٤ لم تضم فيالق البانزر الاربعة التي اسندت اليها مهمة قطع خطوط مواصلات الجيش الاميركي الثالث في « مورتين » سوى ١٢٠ دبابة فقط . وتفسير ذلك ان مشاة الدبابة امام قتابل الطائرات والالغام والاسلحة الذاتية الحركة قد ظهرت بكل وضوح . ثم جاء المدفع الذي لا يندفع الى الوراء والمطارادات التي تقذف القنابل تستعجل المخطاطها . فهم المشاة ونازعوا الالغام من شحلوها وراء جبهة العدو رقبة الجسر التي انطلقت منها الدبابات البريطانية الى المعركة ، لا من اجل فتح ثمة بل من اجل المطاردة . واصبحت



الشكل ١٣ - الحرب في الغرب في السنة ١٩٤٠

- ١ - التقدم بين ١٠ ايار و ٤ حزيران ، ٢ - التقدم بين ٥ حزيران و ١٤ حزيران ، ٣ - التقدم بين ١٥ حزيران و ١٧ حزيران ، ٤ - التقدم بين ١٨ حزيران و ٢٥ حزيران ، ٥ - اندفاع العناصر المتقدمة ، ٦ - منطقة اضافية احتلها الالمان .

المدفعية مرة أخرى السلاح البري الحاسم لأنها تشق الطريق أمام الدبابات . وهذا ما يفسر كثافة المدافع التي استخدمتها منذئذ فرق المدفعية الروسية .

وهكذا اعتمد كافة المتحاربين ، منذ صيف السنة ١٩٤٣ ، حلولاً متشابهة جداً لاستخدام دباباتهم : فإن الفرقة المدرعة السوفياتية والبانزر الألمانية والفرقة المدرعة البريطانية قد ضمت عدداً محدوداً من الدبابات (زهاء ٢٥٠) تساندها مدفعية سيارة هامة وسلاح المشاة . ومن جهة ثانية ، ظهر في كافة الجيوش ميل الى جمع مجندين من كافة الاسلحة في وحدة جديدة اصغر من الفيلق وقادرة على التوفيق بين النار والحركة . وهم الاميركيون من سبقوا سواهم الى تطبيق هذه اللاحصرية ، بينما توصل الالمان الى النتيجة نفسها بزيادة عدد الفيلق التي تدنى عدد افرادها وعدد دباباتها تدنياً مطرداً . فكانت الجسدة عند الاميركيين في احلالهم ، في مستوى الفرقة ، وحدة الاسلحة المتألفة التي احلها الالمان في مستوى الفيلق والروس في مستوى الفصيلة . فاصبحت الوحدة الحربية الاميركية ، القادرة على القيام بعمليات مستقلة ، وحدة « قيادة المعركة » - المؤلفة من فوج دبابات خفيفة ومتوسطة وفوج رماة ينقلون في الشاحنات ومجموعة مدافع سيارة من عيار ١٠٥ - يفصل الفيلق اليها مجموعة استكشاف مؤلفة من سيارات مصفحة ودبابات خفيفة ، ومدافع سيارة مجنزرة .

كما رأينا بصدد الدبابة ، تحسنت الطائرات تحسناً مطرداً طيلة ايام الحرب ، الطائرات وتحسنت بالمقابلة وسائل مقاومتها ؛ ولكن بينما اتضح يوماً بعد يوم ان الدبابة اعجزت عن ان تعمل بمفردها وانها في الواقع سلاح هش ، وصعب الاستعمال ، ومعرض لاختطار مكبرى ، لعب الطيران دوراً حاسماً مطرد الأهمية ؛ وفي حين لم يستطع اي من الاسلحة الاخرى الاستغناء عنه ، برهن هو عن ان باستطاعته الاستغناء عن سواه اذ انه ربيع وحده معارك بحرية وحتى جوية بوحداته المنقولة جواً والمنزلة بواسطة المظلات .

جاءت تحسينات الطيران نتيجة نوعين من التقدم : فمن جهة ازدادت قوته الحركة ازدياداً عظيماً منتقلة من ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ وحتى الى ٥٠٠٠ حصان ($Me - ٢٢٣$) ؛ ومن جهة ثانية ازدادت قوة ناره بفضل ازدياد عدد وعيار وسرعة اطلاق نار المدافع الرشاشة (من ٦ مم الى ١٢,٥ و ١٣,٥) والمدافع (٣٧ ، ٤٠ ، وحتى ٧٥ مع قنابل متفجرة) واطلاق الصواريخ .

وهي المانيا ، هنا ايضاً ، ما يعود اليها فضل الابتكار في المرحلة الاولى من الحرب باستخدامها الطائرات الانقضاضية المطلوب منها « احداث الفراغ في ميدان المعركة والسلاح لوحدات الهجوم باختراق صفوف العدو دون التعرض تعرضاً كبيراً لنيرانه » . فقد قامت مئات الطائرات بضرب العدو وتفريغ متفجراتها وكنس ساحة المعركة بطيرانها المنخفض ومهاجمة القوافل على طول الطرقات وتدمير الجسور ومراكز المدفعية الثقيلة وضعيفة المجندين غير المتمرنين على الحرب بالدوي الجهنمي الذي تحدثه الطائرة اثناء انقضاضها ، فتحطم الاعصاب

وتشل الدفاع . ولكن كلما اكتشف سر طريقتهما الحربية ، نرى فعاليتها ، الكاملة في بولونيا وحتى في الغرب في شهر ايار من السنة ١٩٤٠ ، تتدنى قدنياً محسوساً خلال المرحلة الثانية من معركة فرنسا على السوم والايين في شهر حزيران من السنة ١٩٤٠ ، واكثر فاكثراً في السنوات التالية . وان طائرات «لايتنينغ» و «موسلنغ» وثندربولت الانكلوساكسونية و «ستور موفيك» السوفياتية سوف تستخدم بدورها هذه الطريقة نفسها في اوروبا وافريقيا ، وفي الغرب كما في الشرق .

كانت معركة انكلترا المعركة الجوية الحاسمة الكبرى الاولى في الحرب . فان ٣٠٠٠ طائرة ، ثلثها مطاردات من طراز *Me ١٠٩* و *Me ١١٠* لحماية قاذفات القنابل ، قد وجدت أمامها ٥٤٠ طائرة . مطاردة من طراز *Spitfire* و *Hurricane* انقذت البلاد من الغزو بمساعدة سلاح الدفاع ضد الطائرات واجهزة الرادار . ومنذ ذاك التاريخ اخذ تفوق الحلفاء يتعاظم وانتقل اليهم زمام المبادأة في الحرب الجوية .

حوّل الانكلوساكسون بمجهودهم الرئيسي الى الغارات الجوية الاستراتيجية الغارات الجوية الاستراتيجية . فقد كان المقصود تدمير طاقة العدو الصناعية والاقتصادية والعسكرية بضرب المراكز الصناعية الألمانية الكبرى . ولذلك جهز الانكليز طائرة قادرة على قذف عدة اطنان من القنابل خلال هجوم واحد : بلنهايم ٤ ، - افرو لنكستر ، افضل قاذفات القنابل في السلاح الجوي البريطاني ، ولنغتون ، هاليفكس ٦ ، وموسكيتو التي كانت خير طراز ناجح . واحكم الامير كيون « القلمة الطائرة » المسلحة بـ ١٣ مدفعاً رشاشاً ثقيلاً ركبت بحيث لا يبقى اية زاوية ميتة . فقد بلغت سرعتها ٤٨٠ كلم وتراوح مداها بين ٢٠٠٠ و ٥٠٠٠ كلم وفقاً لوزن حملها . ثم انتجت القلمة الطائرة الجبارة التي استخدمت في المحيط الهادي . وكان لدى الامير كين « ليبراتور » و « مارودر » ايضاً .

ومع السرعة والحمول والمسافة ، ازداد ايضاً وزن القنابل القابلة للانفجار : ١٨٠٠ كيلوغرام ، ثم ٣٦٠٠ ، و ٥٥٠٠ ، و ١٠٠٠٠ بالإضافة الى الصواريخ والقنابل المحرقة الفوسفورية . وقد جهزت كافة الطائرات بالرادار ، واستخدمت نظام « جي » (*Gee*) وطريقة « لوران » (*Loran*) اللذين اتاحا ارشاد الطائرات عبر الاطلسي او فوق المانيا ، ونظام « اوبو » (*Oboe*) (١٩٤٣) الذي اتاح للسائقين معرفة مركز وجودهم مع فارق ٥٠ متراً تقريباً وسلوك الطريق المرسومة امامهم على شاشة مضاءة ، ونبّه السائقون حين يقتربون من الهدف وحين تأزف ساعة اللقاء قنابلهم . واستخدمت في السنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ العلبة « جن » (*Gen*) التي عرضت امام اعينهم على شاشة الرادار ، حتى على ارتفاع شاهق وعبر الغيوم الكثيفة ، صورة صحيحة للارض التي يطرون فوقها . وبغية جعل المدافع والمطاردات والانوار الكاشفة تخطى هدفها استخدمت « النوافذ » (*Windows*) ، وهي اشربة صغيرة من الورق المفضض تحدث موجات عكسية تشوش اجهزة الرادار الألمانية . وقامت بالغارات عدة مئات من الطائرات التي كانت تتقدمها طائرات تلقي قنابل ملونة وقنابل مضئية .

بينما تخصص الطيران الجوي البريطاني بالغارات الليلية ، هاجم الطيران الاستراتيجي الاميركي نهراً ، ولكن الخسائر كانت فادحة - اذ ان متوسط عمر قاذفة القنابل لم يتجاوز ١٦٠ يوماً حينذاك - حتى ظهور طراز الـ «مستانغ» الذي قلب الاستراتيجية الجوية رأساً على عقب في اواخر السنة ١٩٤٣ . ومنذ هذا التاريخ اصبحت التفوق الاميركي في المعركة النهارية تاماً : ففي ٣٠ كانون الثاني من السنة ١٩٤٤ هاجمت مدينة فرانكفورت ٨٠٠ قاذفة قنابل ، تخفروها ٧٠٠ مطاردة ، ولم تفقد سوى ٤٤ طائرة . ولكن هذه الغارات بالجملة لم تسفر من جهة ثانية عن نتيجة كبرى ، لانها لم تدمر سوى جزء يسير من الانتاج الصناعي الالماني .

بات الجيش الجوي من ثم وفير العدد جداً ، واستلزم عشرة اضعافه على الارض : ٢٥٠٠ جندي لسرب مؤلف من ٢٤ «لنكستر» يضم ٢٥٠ طياراً . واستلزم كذلك موارد ضخمة . فكل غارة من الغارات التي اشتركت فيها ١٠٠٠ طائرة ، والتي ابتدأت في شهر ايار من السنة ١٩٤٢ ، وتعددت ابتداء من السنة ١٩٤٣ استهلكت بضعة ملايين ليتر من البنزين ، والقي فيها ٦٠٠٠ طن من القنابل . وان غارة الثاني من شهر شباط من السنة ١٩٤٥ على برلين ، التي قامت بها ١٥٠٠ قلعة طائرة تخفروها ٩٠٠ مطاردة ، قد استهلك ١٦ مليون ليتر من البنزين .

الطيران التكتيكي على صعيد الطيران التكتيكي الذي اشترك في المعركة البرية ، نرى ان تفوق سلاح الجو الالماني ، الذي ما زال حاسماً على الجبهة الشرقية في شهر حزيران من السنة ١٩٤١ ، قد تلاشى في السنة ١٩٤٣ امام الوف طائرات المطاردة من طراز «ميغ» و طراز «ياك» ؛ فان هذا الاخير ، المسلح بمدفع من عيار ٢٠ مم ومدفعين رشاشين ثقيلين وستة صفوف من صواريخ يزن كل منها ٢٥ كيلوغراماً ، كان سلاحاً رهيباً جداً ، على غرار طائرة الستورموفيك ، المسلحة بمدفعين من عيار ٣٢ وممدفعين رشاشين ثقيلين و ٨ صفوف من الصواريخ ، التي تهاجم بسرعة ٤٠٠ كلم في الساعة ، انقضاضاً او على ارتفاع منخفض جداً ، الدبابات والمؤسسات الصناعية واستخدام الانكليز الطوريكين والـ «سبتفاير» من اطرزة مختلفة ، والـ «تيغون» التي حسنت واصبحت الـ «توبست» ، التي بلغت سرعتها ٧٠٠ كلم في الساعة وكانت احدث طائرة مطاردة خلال الحرب . وكان لدى الاميركيين الـ «مارودر» والـ «ثندربولت» اللتين بلغت سرعتهما ٧٠٠ كلم في الساعة ايضاً وامكن تجهيزهما بالصواريخ والـ «دوغلاس» - ٣٦ - انفاذر ، التي استخدمت للمرة الاولى في السنة ١٩٤٥ ، وصككت اسرع الطائرات طراً وافضلها تسليحاً . ولكن منذ السنة ١٩٤٥ ظهرت الطائرة النفائة الاولى التي استمض فيها عن محرك الانفجار بعنف احتراق تنفث بسرعة الى الوراء غازاً محترقاً يدفعها في الاتجاه المعاكس . وكانت هذه الطائرة الجديدة اخف وزناً واصغر حجماً اذ ان طريقة دفعها الى الامام قد اتاحت الاستغناء عن قطع كثيرة ، من جملتها المروحة ، وبلغت سرعة ٩٠٠ كلم في الساعة . وكان «هنكل» قد اجري تجربة ، منذ السنة ١٩٤١ ، على طائرة نفائة ، ولكن قراراً طائشاً اصدره الفوهرر قد اخراستخدامها حتى السنة ١٩٤٣ حين ظهرت الطائرة Me ٢٦٢

وفي هذا التاريخ استخدمت الـ « غلوستر متيور » التي بلغت سرعتها ٩٧٠ كلم في الساعة وكانت اولى الطائرات المشتركة في عمليات حربية في شهر آب من السنة ١٩٤٤ ، باستقاطها صواريخ P ١ ، والـ « فامبير » التي بلغت سرعتها ٨٧٠ كلم في الساعة . ومن الجهة الالمانية . كانت طائرات الـ « ناتر » (ثعبان) ، بالاضافة الى الـ Me ٢٦٢ والـ He ١٦٢ ، متفوقة بسرعتها على مكافة الطائرات الحليفة ، ولكن استخدامها جاء متأخراً ، فلم يكن لها تأثير على العمليات .

استُخدم هذا الطيران التكتيكي اسراباً كثيفة ، في مصر اولا حيث سملت الف مطاردة وقاذفة قنابل هجوم الجيش الثامن وتجاوزته في تقدمه وحالت دون التموين الالمانى ببحراً . وهو هذا الطيران ما اعد وساعد عمليات انزال الجيوش في صقلية و « سالرن » و « انزيو » ونورمنديا (الشكل ١٤، ص ٣٦٠) ففي اليوم المحدد، انقلب وضع السنة ١٩٤٠ لصالح الحلفاء، اذ لم تصادف ٦٠٠٠ طائرة ، نصفها من المطاردات القاذفة القنابل ، امامها سوى ٩٠٠ مطاردة المانية . وفي اعظم معارك تقويض الجبهات شأناً ، في « سان - لو » ، اغسارت طائرات الـ « ثندربولت » ، كل دقيقةتين او ثلاثة ، بالقنابل الفوسفورية ، ثم المتفجرة ، على خطوط العدو الاولى . والقت ٣٠٠ طائرات ٧٠٠٠ طن من القنابل في « منديل الجيب » هذا البالغ ٩ كلم طولاً و كيلومترين عرضاً ، وفتحت الثمة التي اندفعت فيها جيوش الجنرال « باتون » . وقد اسندت الى الطيران وحده مهمة حماية جناحيه . ونشرت طائرات الـ « تمبست » والـ « ثندربولت » والـ « موسكيتو » الذعر في كافة الطرقات . فاشتركت في المعركة بكثافة وبسرعة مددشة وصدت الهجمات المعاكسة ، كما في « مورتين » في السادس من آب وفي الاردن في شهر كانون الاول من السنة ١٩٤٤ .

كان من اهم مستحدثات الحرب استخدام المظليين والجيوش المنقولة جواً
الجيوش المنقولة جواً استخداماً واسم النطاق . ففتح ذلك بلوغ الهدف الذي سعت وراءه الاستراتيجية منذ عهد قديم : مهاجمة العدو من الورا بقوات هامة . وفي السنة ١٩٣٩ لم يكن هناك من وحدات مظليين الا في الاتحاد السوفياتي وفي المانيا ، ولم يفكر الحلفاء بانشاء وحدات مماثلة بدورهم الا بعد الفتوحات الالمانية . وتحسنت كذلك المعدات اللازمة من طائرات نقل وطائرات هوائية متطورة ، فاثاحت نقل عدد متزايد من الجنود والمدافع والعربات والدبابات . الا ان استخدام المظليين والنقل بواسطة الطائرات الهوائية لم يتسع اتساعاً كبيراً الا منذ غزو جزيرة « كريت » . فحتى ذاك التاريخ اقتصر هذا الاستخدام على انزال مجموعات صغيرة من الجنود البواسل وراء الخطوط للقيام بعمليات تدمير او باحتلال نقاط هامة رئيسية : المطارات ، كطيار اوسلو ، والجسور الهامة على الـ « موز » والرين في هولندا وبلجيكا ، وجسور قناة الملك « البير » ، وحصن « ابّن - امابيل » . وليس من يشك في اهمية هذه العمليات التي يقدم احتلال النروج مثلاً على نجاحها التام ، ولكن عدد الجنود المشتركين فيها ما زال محدوداً . اما احتلال

كريت - المركز الاستراتيجي الهام جداً - فقد استلزم وسائل اعظم شأنها الى حد بعيد : ١٢٣٠ طائرة منها ٥٣٠ / u - ٥٢ تحميمها مطارادات وطائرات انقضاضية ؛ ٧٣٠٠ مظلي (فقد ٤٠٪ منهم) واكثر من ٢٠٠٠٠ جندي نقلوا جواً . وفي اواخر السنة ١٩٤٢ ظهرت الوحدات الحليفة الكبرى المعدة للنقل الجوي ، التي اشتركت في كافة العمليات الهامة : في صقلية ، في رقبة جسر سالرن ، في نورمانديا حيث انزلت من الجو ثلاثة فيالق وراء الخطوط الالمانية في « سانت - مار - اغليز » و « بايو » وفقدت ٥٠٪ من افرادها ، وعلى الرين الذي سبق اجتيازه انزال ١٤٠٠٠ من المظليين والجنود المنقولين جواً (فيلقان) مع ٧٠٠ سيارة و ١٠٠ مدفع وذخائرهم التي نقلتها ٣٠٠٠ طائرة و ١٣٢٦ طائرة هوائية .

الاسلحة الذاتية الاندفاع
ان تفوق الحلفاء الجوي الساحق دفع الالمان الى البحث عن وسائل جديدة لبلوغ اهدافهم . وكان ذلك منطلق تقنية ثورية تستخدم اسلحة ذاتية الاندفاع قد يقودها او لا يقودها ملاحون . ف منذ السنة ١٩٤٢ احكم الالمان في « بينموند » ، في جزيرة « اوسدوم » ، اسلحة بوشر درسها منذ السنة ١٩٣٧ هي الـ ٧١ (اسلحة الانتقام : Vergeltungswaffe) و ٧٢ . وكانت الـ ٧١ صواريخ تبلغ سبعة امتار طولاً تسيرها قوة اندفاع مكسي وتحمل طنناً من المتفجرات . وكانت تطلق في قواعد خاصة ثابتة ، حتى مسافة ٢٥٠ كلم . ولكن الطيران والمدفعية المضادة للطائرات اللذين كانا مزودين بأجهزة رادار للتصويب آلياً وبأنايبب مسيرة تطلق صواريخ تعمل عملها حين تمر على مسافة دون الـ ٤٠ متراً ، قد تغلبا بسهولة عليها ؛ فلم يبلغ الهدف سوى ربعها ودمرت قاذفات القنابل قواعد اطلاقها او ازالتمها كلياً . اما الـ ٧٢ ، فكانت اعظم خطراً : فهي صواريخ سدئية تبلغ ١٤٠٥ م طولاً وتزن ١٣٠٥ طنناً ، كانت تطلق اطلاقاً يكاد يكون عمودياً بواسطة جهاز خاص ، فتبلغ ارتفاع ٥٠ كلم ، وحين تصل الى الارض مسيرة بسرعة ١٣٠٠ متر في الثانية ، كان يستعمل سماعها ، مما جعل الدفاع ضدها محالاً وجعلها تترك وراءها دماراً وخراباً كثيراً . ولكن ٦٠٠ طائرة من سلاح الجو البريطاني ضربت بالقنابل تجهيزات بينموند في السنة ١٩٤٣ مما أخر اطلاقها وحال دون تعريضها نصر الحلفاء للخطر .

الحرب البحرية
طرات على الحرب البحرية تغييرات كبرى ايضاً ، فتبدل وجه المعركة البحرية تبديلاً كلياً . وان تبدلاتها خلال الحرب العالمية الاولى لا تقارن بتبدلات الحرب البرية . فامام اسطول بريطاني ، كان على العموم اكثر من ضعفي اسطولها ، وقفت المانيا موقفاً دفاعياً ، ولم تستلم المبادهة الا في عهد متأخر في نطاق حرب الغواصات الخاص .

قامت في البدء ببعض غارات سريعة على شواطئ « نورفولك » و « يوركشاير » . وكانت اكبر عملية ، بعد معركة « دوغر بانك » ، في اوائل السنة ١٩١٥ ، عملية « جتلند » في شهر ايار من السنة ١٩١٦ ، حيث ارغم الاسطول الالماني على الانحناء امام الانكليز والانزواء في

مرافقه على الرغم من المهارة في المناورة التي برهن عنها اسطول الاميرال « فون سي » في « كورونيل » و « فالكلند » منذ اواخر السنة ١٩١٤ .

وهاجمت السفن التجارية الحليفة بسفن قرصنة اتقن امدادها بالماون والمعلومات ، ولكنها دمرت بسرعة . وفي السنة ١٩١٦ ظهرت مرة اخرى بعض السفن الشراعية او التجارية التي ما كان احد ليشك في هويتها : « سيدلر » ، و « مو » ، و « وولف » (التي بقيت ٥١ يوماً في البحر) ، ولكن مآثرها لم تؤثر قط على مجرى الحرب . الا ان الاستحداث الالماني الهام على الصعيد البحري كان في اتساع مدى استخدام الغواصات التي هاجمت بدون تبصر وبدون سابق انذار ، ابتداء من السنة ١٩١٧ ، كافة السفن التي تصادفها في المياه البريطانية . وقد استخدمت المانيا غواصات كثيرة مسلحة بمدافع من عيار ٨٨ ، يقودها ضباط مهرة جداً في الهجوم بالمدفع و « الطوربيد » ، قادرة على القيام برحلات طويلة جداً (حتى ١٠٠ يوم) لمراقبة الملاحية ، انزلت بالهلفاء خسائر كبرى وهددت تموين الجزر البريطانية بالخطر : ففي شهر نيسان من السنة ١٩١٧ ، أغرقت سفينة من كل اربع سفن تغادر الارخبيل .

ردّ الحلفاء بزيادة انتاج السفن المعدة للاعاضة من الحمول المدمر ، وألغوا قوافل تحميلها المدمرات واستكثروا من سفن الاستطلاع ومطاردة الغواصات ، وشجعوا تركيب اجهزة اللاسلكي ، وسلاحوا السفن التجارية وزرعوا الالغام في الممرات البحرية التي تركها الالمان مفتوحة في جون « هليغولند » وبحر الشمال ، وضربوا قواعد الغواصات في « زيبروغ » و « اوستند » وهرقلوا الحركة فيها ... ومنذ اواخر السنة ١٩١٧ ، زال الخطر وبلغ من الخسائر الالمانية (دمرت ١٩٩ غواصة) ان اولى بوادر الثورة ظهرت بين البحارة الذين قتل منهم عدد كبير جداً .

اما « امثلة الحرب » فكانت ان الطائرات والالغام والغواصات قد اثبتت انها اسلحة رهيبه بالنسبة للسفن السائرة فوق سطح المياه . وان الغواصة بصورة خاصة استطاعت ان تلعب دور سفن القرصنة القديمة وتفرض حصاراً فعالاً . فبدت من ثم اهمية السفن الحربية متدنية جداً : انها تستهلك كميات كبرى من الوقود كما انها معرضة ابدأ لخطر الالغام والطائرات والغواصات ، فلم يمكن ابقاؤها وقتاً طويلاً في البحر ، بل اقتصر دورها على القيام بالغارات او منع غارات سفن الاعداء . الا ان الجهود المبذولة بين الحربين قد اتاحت اصلاح بعض هذه النواقص : فان انشاء قوة خفر من الطائرات والسفن الصغرى المضادة للغواصات ، وتميز دفاعها ضد الطائرات ، ولا سيما زيادة حمولها ، وتحسين آلاتها وزيادة سرعتها ، واخيراً امكانية تموينها في عرض البحر بفضل المازوت ، قد اتاحت لها البقاء في البحر طيلة اسابيع عدة والعمل في نطاق اوسع منه في ما مضى . وعزز الطيران واسندت اليه مهمة الاستكشاف وقذف القنابل والنسف ، ولكن اليابانيين وحدهم فكروا بالنسف الانقضاضي . ومن جهة ثانية ، كانت

البحريتان الاميركية واليابانية وحدهما قد بنتا عدة حاملات طائرات ، وهي سفن اعتبرتها الدول الاخرى ملبكة وسريعة العطب .

والحال ابرزت معركة النروج فجأة اهمية الغطساء الجوي ، فاقترضى معركة الأطلسي ذلك - كما رأينا - اعادة نظر شاملة في المفاهيم ، وتوزيعاً جديداً للقوات ، واللجوء الى اساليب قتال جديدة . فبات السلاحان الاوليان ، منذئذ ، الغواصة والطائرة .

في الغرب اقتصرَت « معركة الأطلسي » بالنسبة للبريطانيين ، اذا ما استثنينا مراقبة وتدمير بعض الوحدات الالمانية السطحية الكبرى (بسمارك) ، على مطاردة غواصات العدو التي حاولت قطع مواصلات الارخبيل بالنحاء العالم الاخرى .

وخلافاً لما حدث في الحرب العالمية الاولى ، لم تعد الغواصة تستطيع المهاجمة بالمدفع لانها لم تستطع الظهور على سطح البحر دون خطر . فان الاميرالية البريطانية قد استخدمت جهازاً كاشفاً يثبت موجات فوق الصوتية يتيح صداها ، الذي يعكسه الجسم الموجود في مياه البحر ، كشف هذا الجسم وتحديد مكانه . فتقذفها الطائرات ومطارادات الغواصات والمدمرات حينذاك بسيل من القنابل . وخفرت القوافل البوارج والحراقات والمدمرات ؛ وامتنعت حماية السواحل بالالغام ، وراقبت طائرات قيادة الشواطئ البحر رقابة دائمة . أما الغواصات الالمانية التي كانت في السنة ١٩٤٠ عمارات يتراوح وزنها بين ٥٠٠ و ٨٠٠ طن ويبلغ شعاع نشاطها حتى ثلاثة اسابيع ، فقد تحسنت وبات باستطاعتها بلوغ ٢٠٠ متر عمقاً ؛ وفي السنة ١٩٤١ ظهرت غواصات تزن ١٥٠٠ طن ويبلغ شعاع نشاطها ٢٠٠٠ ميل (٣٧٠٠٠ كلم) ، يمكن استخدامها حتى في المحيط الهندي في ما وراء الـ « كاب » . وقد اعتمدت طريقة سرب الضراء (Rudeltaktik) : ما ان تكتشف الغواصة قافلة ما حتى تنبه اليها القيادة في فرنسا التي توجه اليها كافة غواصات المجموعة (١٥ او ٢٠) ؛ وقد آثرت العمل في « الكوة السوداء » في الأطلسي حيث تستحيل الرقابة على الطائرات . ولكن الدفاع تحسن وتكامل ، فتزايد شعاع نشاط الطائرات واتاح الجهاز الكاشف آنذاك ليس معرفة مكان وبعد الغواصة فحسب ، بل عمقها عن سطح البحر ايضاً ، واستطاعت الطائرات المزودة بالرادار واجهزة الكشف الضوئي البقاء على اتصال بالغواصة بعد غوصها بفضل الكاشف المغنطيسي . وجمزت السفن بشباك تقيها من خطر الطوربيد ؛ وفي شهر آب من السنة ١٩٤٣ استخدمت للمرة الاولى القنبلة الحائمة المسيرة . واستخدمت بعض سفن القوافل كحاملات طائرات ؛ وزودت بجهاز يطلق في آن واحد ٢٤ صاروخاً تتفجر عند اصطدامها بالهدف . وفي أواخر السنة ١٩٤٣ ظهر الـ « سكويد » ، مدفع الهاون المحكم الذي يسدده الجهاز الكاشف ، ويطلق ثلاث قنابل كبرى في آن واحد . وباتت الطائرات بصورة خاصة ، بعد ان طال شعاع عملها ، وزاد عددها ، قادرة الآن على سد « كوة الأطلسي » . وقد استخدمت قنابل محشوة بمادة متفجرة عظيمة الفعالية (Mtnol) . وخفرت القوافل

المتزايدة أهمية (٧٠ ، ٩٠ سفينة) خفراً قوياً ، وفتكت الطائرات المجهزة بعاكسات الوار قوية فتكاً ذريعاً بالغواصات التي تحاول الاستفادة من ظلام الليل للصعود الى سطح الماء . وقد اعطت هذه التدابير مفعولها : فان الخسائر التي بلغت ٨٠٠ . ٠٠٠ طن في شهر تشرين الثاني من السنة ١٩٤٢ قد هبطت الى ٩٦ . ٠٠٠ طن في شهر حزيران من السنة ١٩٤٣ ، ودمرت ١٧ غواصة المانية . ومنذ شهر كانون الثاني من السنة ١٩٤٣ ، اخذت مصانع السفن الانكلوساكسونية تبني سفناً جاوز محمولها الخسائر الى حد بعيد . ومنذ ذاك التاريخ ، اختل التوازن نهائياً ، في البحر والجو على السواء ، لمصلحة الحلفاء . ففي اواخر السنة ١٩٤٣ ، بلغ عدد الغواصات الالمانية والايطالية المدمرة ٤٧٥ ، وهبط محمول السفن المخرقة في شهر ايار من السنة ١٩٤٤ الى ٢٤ . ٠٠٠ طن ، بينما ارتفعت الخسائر في الغواصات ارتفاعاً مطرداً . ففي شهر كانون الثاني من السنة ١٩٤٥ ، لم يبق في عرض البحر سوى ٦٠ غواصة فقط (الشكل رقم ١٥) .

الات ان ظهور الـ « شنورشل » في ربيع السنة ١٩٤٤ ، اي حين تعرضت الغواصة لضربات حاسمة ، قد احدث ثورة في ظروف الملاحة تحت سطح الماء . فقد تألف من انبوب عازل للهواء يرتفع فوق الغواصة الغائصة ؛ واتح تأمين الهواء النظيف الضروري للحياة في الغواصة تحت سطح المياه ولسير المحركات واخراج الهواء الفاسد وغازات الاحتراق ؛ فاستطاعت الغواصة من ثم النجاة من رادار الطائرة والاحتفاظ بسرعة تكاد تعادل سرعة سفن خفر القافلة والبقاء تحت سطح الماء طيلة اسابيع عدة . ولكن الاوان قد فات ، في هذا المجال ايضاً ، اذ ان الاختراع الجديد لم يستطع قاب الموقف لصالح المانيا .

بينما نسبت الغواصات لنفسها ٥٠ ٪ من محمول السفن المخرقة والطيران ٣٥ ٪ ، لم يعد للالغام سوى ٦ - ٧ ٪ ، بالرغم من ان حرب الالغام قد عرفت نشاطاً عظيماً متزايداً . فلم تستخدم الالغام الكلاسيكية المتزايدة القوة فحسب ، بل الالغام المغنطيسية منذ السنة ١٩٣٩ ، والالغام السمعية في السنة ١٩٤١ ايضاً ؛ كما استخدمت الالغام الضغطية التي تنفجر تحت تأثير المياه التي تحركها السفن ، والتي اتاح لها تركيبها ان تعمل سحماً ومغنطيسياً وضغطياً . ولكن الايطاليين توفقوا منذ كانون الاول ١٩٤١ ، بغية الوصول الى السفن في المرافئ والدوران حول شباك الحماية او المرور من تحتها والاقتراب من الهدف بجهد المستطاع ، الى استخدام طوربيد يسيّره رجلان تنزلها الغواصات قرب الهدف ، والى اصابة مدرعتين وناقلة بترول في مرفأ الاسكندرية نفسه . وفي اواخر الحرب استخدم الالمان الطوربيد « ماردر » المؤلف من طوربيد يحمل ملاحاً يقذف بطوربيد متفجر حين يصبح على مسافة قصيرة من الهدف ، واستخدم اليابانيون الطوربيد « كايتن » الانتحاري الذي يسيّره الملاح حتى الهدف وينفجر معه ؛ وفي سبيل بلوغ الغاية نفسها انتج المزيد من غواصات الجيب التي قد تبلغ سرعتها ٢٢ عقدة تحت المياه ، فبنى البريطانيون الـ « مدجت » (وقد استخدمت احداها في ضرب الـ « تربيتز » في احد الخلجان الضيقة) وبنى الالمان الـ « سيهوند » .

إذا ما قورنت حرب الغواصات في الحرب العالمية الثانية بحرب الغواصات في الحرب العالمية الأولى ، لا تضح أنها كانت أقل فعالية وأقل ارضاء للألمان : فانهم قد اغرقوا متوسط المحمول الشهري نفسه تقريباً ، ولكن عدد السفن المخرقة أقل منه بنسبة النصف بسبب تزايد محولها ، وكانت الخسائر الألمانية فادحة جداً .

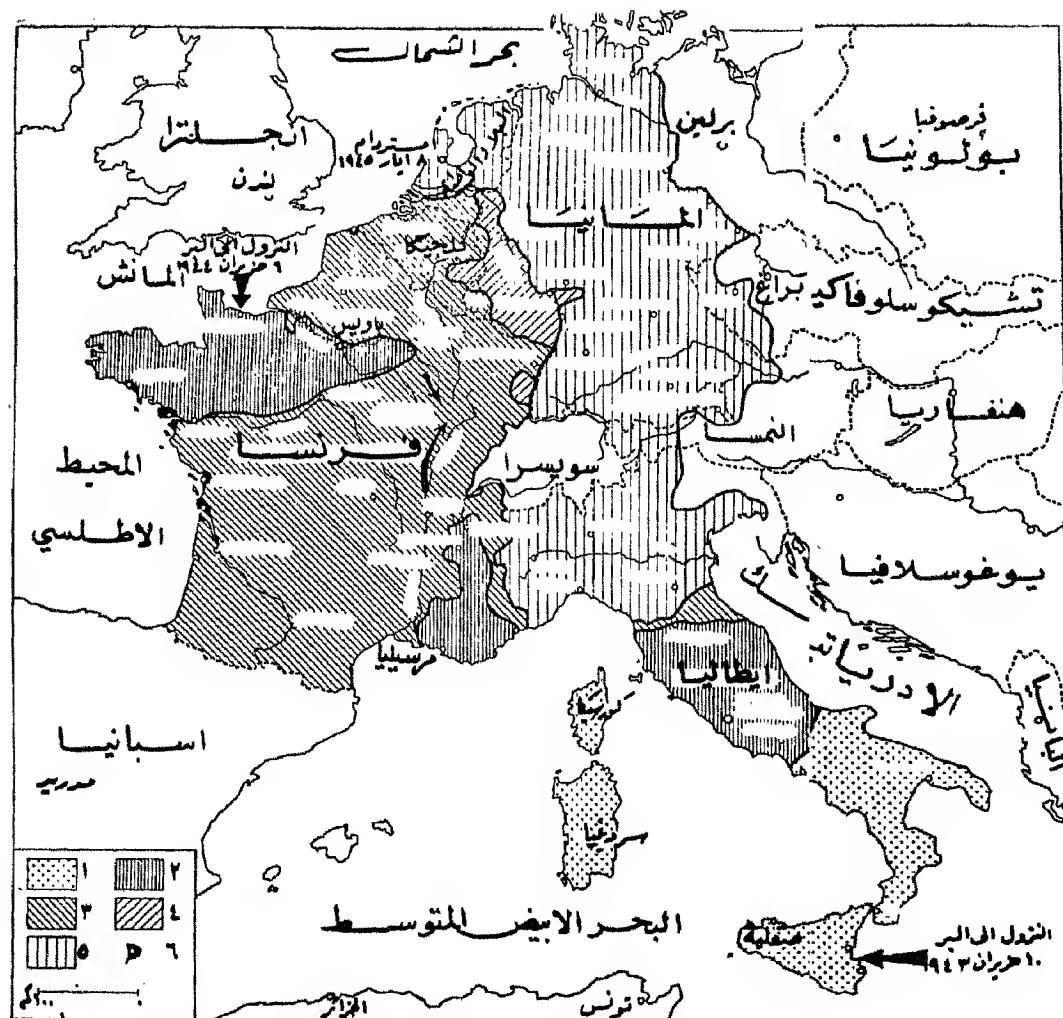
المركة في المحيط الهادي
يختلف وجه المركة في الهادي اختلافاً كلياً ؛ فقد توفرت هنا للطرفين وسائل العمل نفسها ، وكانت السيادة هنا للأسطولين الجوي والبحري . فبعد النجاحات العظيمة التي أحرزها اليابانيون في الأشهر الأولى من الحرب (بيرل هاربور ، وتدمير الد برنس أوف وايلز ، والد «ريبلس» بواسطة الطائرات الانقضاضية) ، سعت الطائرات والغواصات الاميركية الى تدمير سفن توين الجيوش اليابانية الموزعة على كافة أنحاء آسيا الجنوبية الشرقية والارخبيلات ، موقعة بها خسائر ما لبثت ان ارتسدت حجم الكارثة . وقد استعاد الامير كيون سيطرتهم على المحيط الهادي بفضل سيطرتهم الجوية .

ان الممول عليه بعد اليوم ، اكثر من عدد السفن المسلحة بالمدافع ، هو عدد حاملات الطائرات والطائرات المنقولة ، لأن النتيجة الحاسمة تنتزعها هذه او تلك . وقد ارتفع عدد الطائرات المشتركة في المركة ارتفاعاً مطرداً : ١٨٠ طائرة يابانية مقابل ١٤٤ طائرة اميركية في معركة بحر المرجان ، و ٣١٢ طائرة يابانية مقابل ٣٠٥ طائرات اميركية في معركة جزر «مدواي» ، و ٤٩٨ طائرة يابانية مقابل ٨٢٠ طائرة اميركية في جزر «ماريان» . وفي شهر ايلول من السنة ١٩٤٤ ، في معركة الفلبين الثانية من اجل الاستيلاء على جزيرة «لايت» التي انتهت بتدمير الاسطول الياباني ، كان لدى الامير كيون ١٢ حاملة طائرات يدخل في عدادها ست حاملات كبرى ، و ١٨ حاملة طائرات خافرة ، و ١٢٨٠ طائرة ، مقابل ٤ حاملات طائرات لدى اليابانيين و ٦٠٠ طائرة في المطارات ، اي مجموع ٧١٦ طائرة . وكانت الجدة الهامة ، من جهة ثانية ، مدى وعدد المعارك البحرية الكبرى التي تصادمت فيها اساطيل قوية والتي لم تعرفها الحرب العالمية الاولى قط . فقد تقابلت اساطيل ضخمة بمقدورها البقاء في البحر طيلة اسابيع عديدة ، كما في عهد السفن الشراعية ، ولكن بصورة غير منتظرة . فلا تدور المعارك النهارية على مسافة ١٠ او ١٥ كلم كما كان مرتقباً ، ولا تدور المعارك الليلية على مسافة ٥٠٠ او ١٠٠٠ متر : دارت ١٣ معركة نهائية كبرى على مسافات تتراوح بين ٣٠٠ و ٧٠٠ كلم ، ودارت ٦ معارك ليلية ، بحيث لم تصل المدرعات الى مرمى المدفع ولم تلعب الدور الذي كان منوطاً بها من ذي قبل . وفي المركاتين الحاسمتين في حرب المحيط الهادي : معركة مدواي في حزيران ١٩٤٢ ، ومعركة الفلبين الاولى في حزيران ١٩٤٤ ، لم تشترك اية مدرعة كبرى الا بمدافعها المضادة للطائرات . اما في الليل فقد نشبت المعركة ، بفضل الرادار ، بواسطة المدفع والطوربيد ، على مسافة ١٥ كيلومتراً . وباستثناء حاملة طائرات واحدة اغرقها المدفع ،

دمرت ٤٠ حاملة طائرات اثناء الحرب بفعل الطائرات او الغواصات . اما المدرعات الاميركية والانكليزية والالمانية ال ٢٤ التي دمرت ، فقد غرق ٩ منها في معارك بحرية و ٥ فقط بفعل المدافع بينها ٣ اصبحت بالطوربيد ايضا .

لذلك فان تأليف الاساطيل في السنة ١٩٤٥ يوضح تدني دور المدرعة الكبرى التي لم تعد « السفينة الحربية الرئيسية » المعهودة . ليست بعد اليوم سوى سفينة تابعة اعظم نفعا بمدافعها المضادة للطائرات منها بمدافعها الضخمة . فان الاسطول الذي كان يستعد ، في شهر آب من السنة ١٩٤٥ ، لتنفيذ عملية « اولمبيك » (النزول الى اليابان) قد ضم ٢٣ مدرعة كبرى و ٣٦ حاملة طائرات حربية و ٦٤ حاملة طائرات خافرة . وبينما كانت النسبة بين فئتي السفن نسبة ٩ الى ٤ ، فقد انتقلت الى نسبة ٢،٣ الى ٩ . لقد اصبحت حاملة الطائرات محور كافة العمليات .

العمليات البرمائية من المظاهر المميزة لهذه الحرب ايضا عدد واتساع العمليات البرمائية التي تجاوزت المئة واختلفت اهمية ، فاقترص بعضها على اعمال المغاوير واتسع بعضها الآخر ، كعملية « اوفرلورد » في نورمانديا ، التي انطوت على ازال ٧٥ فيلقا وتكوينها . لقد برهنت حملة الدردنيل الفاشلة واخفاق انزال الجيوش على ساحل الفلاندر خلال الحرب السابقة ، على ما يبدو ، على استحالة نجاح انزال جيوش بالقوة على ساحل منيع التحصين . ولذلك لم يكن اي من الجيوش معدا لمثل هذه العمليات . الا ان اخفاق انزال الجيوش الخليفة في النروج ، والنجاح الألماني المقابل ، واجهاض خطة « سيلو » لانزال الجيوش في انكلترا ، ونجاح احتلال كريت الباهر على يد جيوش وبواسطة معدات نقل معظمها جوا ، قد اثبتت ان شرط النجاح هو امتلاك معدات نقل وانزال معدة خصيصا لهذه الغاية ولا سيما امتلاك غطاء جوي يتيسر « اقتراب » وحدات الهجوم . وبعد السنة ١٩٤٢ اجريت عمليات انزال الجيوش الكبرى الحاسمة في افريقيا واوروبا والمحيط الهادي : وقد تاهز عددها الستين - ١٠ في اوروبا وافريقيا ، و ٥٠ في المحيط الهادي - وتحسنت خلالها المعدات والاساليب . ففي الدرجة الاولى تأمنت الحماية بالطيران ومدافع الاسطول الضخمة . واستخدمت للنقل زوارق بإمكانها الجنوح على بضعة امتار من الشاطئ او القيام برحلة طويلة في عرض البحر : زوارق ذات طبقتين مسطحة القعر لا تدخل كثيراً في الماء وتنفذ فيها مصاريع ضخمة لتنتقل عليها السيارات والدبابات . وسفن كبرى قادرة على نقل زوارق انزال صغرى مختلفة الحمول (اكثر من ٤٠ نموذجاً) : ناقلات دبابات ، زوارق هجوم ، سيارات برمائية ، ودبابات ، الخ . ولما كانت عملية الانزال في « دياب » قد اظهرت المخاطر التي تنطوي عليها محاولة الاستيلاء على احد المرافئ ، فقد تقرر ، لعملية الانزال في نورمانديا ، اختيار ساحل لا مرفأ فيه ، يكون من ثم اقرب تحصيناً ، وإنشاء خمسة مراقب اصطناعية ، ثلاثة منها للسفن الصغرى واثنان للسفن الكبرى ، مع ما يستلزمان من ارصعة ثابتة متوازية مؤلفة من سفن قديمة مهيئة مثقلة في قعرها بالاسمنت المسلح والفولاذ ، و ارسعة عائمة (من الفولاذ) تستطيع زوارق الانزال الاقتراب منها .



الشكل ١٤ - الحرب في الغرب : حزيران ١٩٤٤ - أيار ١٩٤٥ .

- ١ - أقاليم مستردة قبيل النزول إلى نورماندي . ٢ - أراض مستردة في ٢٨ آب ١٩٤٤ . ٣ - أراض مستردة في ٣١ كانون الأول ١٩٤٤ . ٤ - الموقف في ٢٦ آذار ١٩٤٥ . ٥ - الموقف في ٨ أيار ١٩٤٥ . ٦ - جيوب ما زالت تحت سيطرة الجيش الألماني في ٨ أيار ١٩٤٥ .

وانما سكنت العمليات البرمائية في المحيط الهادي . فلأجل رد اليابانيين إلى الوراء انتج الأميركيون خطة انزال نظامية كان الهدف منها تجاوز معظم المواقع البحرية حيث وزع اليابانيون أكثر من ٦٠٠.٠٠٠ جندي بغية الاستيلاء على قواعد توصل الأميركيون ، انطلاقاً منها ، بفضل تفوقهم الجوي والبحري ، إلى ملاحشة تأثير الأرخيبيلات أو الجزر الصغيرة المنزلة الباقية وراءهم أو إلى إخضاعها . وبعد الانتصارات البحرية الكبرى في شهري أيار وحزيران من السنة ١٩٤٣ في بحر المرجان وفي مدواي ، أقصى هذا الهجوم المعاكس اليابانيين عن غينيا الجديدة وجزر سليمان ، وتم عن « راجول » في بريطانيا - الجديدة ؛ واتاحت سلسلة جديدة من القفزات الاستيلاء على جزر جيلبرت ومارشال والماريان (سايبان) وغوام ؛ وأخيراً تم الاستيلاء على الفلبين بعد النصر الحاسم في جزيرة « لايت » في شهر تشرين الأول من السنة ١٩٤٤ . وأتاح الاستيلاء على أيفوشيا ضرب طوكيو والمرافئ والمراكز الصناعية اليابانية بالعنابل . وفي شهر نيسان وأيار وحزيران وتموز أتاح الاستيلاء على أو كيناوا رقابة الحركة التجارية بين الصين الجنوبية واليابان . ومنذ ذلك التاريخ حوصر الأرخيبيل وأخضع لضرب كثيف بالعنابل توجه في السادس من شهر آب من السنة ١٩٤٥ القضاء القنبلة الذرية الأولى على هيروشيما التي دمرت ٦٠ ٪ من المدينة وأودت بحياة ١٥٠.٠٠٠ نسمة . وفي التاسع منه القيت القنبلة الثانية على ناغازاكي .

تولت كل عملية انزال قوة تكتيكية مستقلة مؤلفة من حاملات طائرات ومدركات وسفن حربية صغيرة وناقلات جيوش . وكانت السيطرة الجوية هنا أيضاً الشرط الأول الضروري للنجاح . فهي طائرات أفريقية الشمالية ما أمّنت نجاح عملية الانزال في صقلية ، ثم في سالرنو وأنزوي . ومن انكلترا جاءت ألوف الطائرات التي كانت بمثابة « مظلة » لأسطول الانزال في نورمانديا . وهي حاملات الطائرات ومطارات الجزر في المحيط الهادي ما أمّنت لكل فيلق ١٢٠ طائرة اعتبرتها القيادة ضرورية لنجاح عملياته .

نقل الجيوش وتموينها
ان ما اسمي من قبل « فن نقل الممدد اللازم من الجنود الى المكان اللازم من ميدان المعركة وفي الوقت اللازم وممع التجهيزات اللازمة » قد استعاد - بواسطة الامير كيبن - اسمه القديم ، « فن نقل الجيوش وتموينها » (*Logistique*) ، وارتدى طابع اهمية لم يعرفه من قبل بسبب طول خطوط التموين (عدة آلاف من الكيلومترات) وتزايد حجم المواد والمعدات - ألوف الاطنان من المواد الغذائية والذخائر الضرورية للمحاربين - الذي يمكن تقديره بعشرة اضعافه في السنة ١٩١٧ . فان فيلق مشاة امير كيبن يستهلك ١٥٠ طنساً من البنزين في اليوم ، ويستهلك الفيلق المدرع ٣٥٠ . ويستخدم اثنان من كل سبعة جنود امير كيبن في اعمال النقل والاتصال . وفي المحيط الهادي ، اقضى لكل فيلق مؤلف من ١٤٠٠٠ جندي عند خط النار ، ١٤٠٠٠ جندي للعمل في المؤخرة و ١٢٠٠٠ للعمل في المحطات المنتثرة على طرق المواصلات . فتوجب من ثم اعداد تنظيم معقد يستخدم مئات الالوف من الجنود لتحضير العمليات في ادق تفاصيلها ، قبل اشهر عدة ، وتنفيذها تنفيذاً ناجحاً .

هنا يمكن سر اهمية وسائل النقل المتزايدة وعناد المتحاربين في مهاجمة خطوط مواصلات العدو البحرية والبرية . فهو تشويش حركة وسائل النقل بفعل قاذفات القنابل الالمانية ما منع البنزين جزئياً عن الدبابات الفرنسية في بلجيكا في شهر ايار من السنة ١٩٤٠ ، في حال ان التنظيم الامثل في وسائل النقل الالمانية قد اتاح انتصارات الالمان المشهودة الاولى . وفي روسيا ، المفتقرة الى الخطوط الحديدية والطرق ، تنظمت فرق المقاومة المنعزلة عند مفترقات الطرق والخطوط الحديدية . وادى توغل الالمان في قلب روسيا مسافة تزيد عن ١٠٠٠ كلم في المرحلة الاولى من الحرب الى اضعاف قوة الجيش الالمانى الهجومي اضعافاً ملموساً ، وفي السنة ١٩٤٢ ، اثناء التقدم نحو القفقاس وستالينغراد في آن واحد ، عجزت القيادة الالمانية عن ان تضع تحت تصرف جيوشها المهاجمة كافة الوسائل التي كانت بحاجة اليها . وفي ليبيا اكثر من روسيا تحمكت ظروف التموين بحركات جيوش الاعداء . وقد كتب « ايزبيك » ، رئيس اركان « رومل » ما يلي : « ان الاستيلاء على مزيد من المناطق لم يعن تحقيق النصر ، بل كان من شأنه ، على نقيض ذلك ، ان يشكل ضرراً وخطراً » . وطوال الوقت الذي تستغرقه المعركة ، نشاهد سباقاً حقيقياً نحو المرافىء التي يجب بلوغها قبل ان يكون للعدو متسع من الوقت لتمطيلها ؛ نشاهد تماقب تقدم وتراجع جيشين يضعفهما البعد عن قواعدهما حين يتقدمان ، ولا يلبثان ان يتوقفا لان تموينها يتأخر عنها بسبب هجمات طيران العدو . فهذه حال « رشقي » في شهر كانون الاول من السنة ١٩٤١ حين تقدم حتى « غزاله » ، وحال رومل نفسه بعد استيلائه على بنغازي وطبرق ، فان الغنائم التي كسبها في هذه المدينة وفي سيدي براني قد اتاحت له التقدم حتى العلمين ، ولكن خطط تموينه الطويلة تعرضت للخطر ، اذ ان الطيران البريطانى انزل بوسائل نقله البحرية خسائر فادحة ، فأرغم على التوقف .

وأثارت العمليات البرمائية - كما رأينا - مسائل نقل وتموين اعظم اهمية حين توجب نقل

وتموين الجيوش التي انزلت في افريقيا الشمالية وصقلية وإيطاليا ونورمانديا وبروفنسا. ولهم قدرة الاميركيين الصناعية الفائقة ما اتاحت لهم ، في المحيط الهادي ، التغلب على صعوبات حرب تدور رحاها على مسافة عدة الوف من الكيلومترات من بلادهم . فقد توجب عليهم احكام تنظيم لم يسمح بنقل احجام كبرى من الرجال والتجهيزات فحسب ، بل بتعمد عمليات متواصلة دائمة ايضاً . ومن اجل ذلك اضطروا الى بناء مرافئ جاهزة بمواد موحدة القياسات واستحضار خشب البناء والاسمنت والمواد اللازمة لانشاء الطرق ومهابط الطائرات ومساكن الجنود ، الخ . وقد رافقت الاسطول في انتقاله مراكب مساعدة معدة كلها لشحن معين او لخدمة معينة : احواض سفن عائمة - تجمع بين السفينة ومصنع السفن - قادرة على ايواء اكبر السفن واصلاحها في عرض البحر ونقل المؤن ؛ وزودت ناقلات البترول في عرض البحر اثناء مواصلة تقدمها ، ونقلت اليها الذخائر والمؤن من السفن التي تحملها . وقد حضرت «حزم جاهزة للنقل والتموين» زنة الواحدة منها ١٤.٠٠٠ طن معدة لانشاء مطار، يرافق كلا منها ٦٦ ضابطاً و ١٦٠٠ جندي، فكانت ترسل الى القيادة حال طلبها ؛ وحضرت كذلك في مصانع التصليح حزم جاهزة لكل نوع من الطائرات والآلات تسلتئم عند الحاجة للطائرات او السفن المنعطبة .

فكانت الكميات المنقولة من ثم كبيرة جداً : وقد قدر في السنة ١٩٤٤ ان ٦٠٠.٠٠٠ طن نقلت شهرياً عبر المحيط الهادي ، الى مسافة ٥.٠٠٠ كلم من القواعد الاميركية ، لا يدخل فيها الفحم الحجري والبنزين . ففي عملية ازال الجيوش في جزيرة «لايت» وحدها ، استخدمت ٨٠ ناقلة بترول ، ٢٠ ناقلة تعبئة او تفرغ ، و ٦٠ اخرى تنقل البنزين الضروري للقوات المنزلة في الجزيرة . وهكذا استطاع الاميركيون ، طيلة ١٦ شهراً ، القيام «بهجوم دون توقف» تعاضم عنفاً يوماً بعد يوم ادى في النهاية الى سحق اليابان .

كان كذلك اشتراك المدنيين المسلح في مقاومة الغازي أحد مميزات هذه حرب المصائب
الحرب العالمية الثانية . فمنذ نهاية حروب الامبراطورية الاولى التي ثار فيها السكان الاسبان والثيروليون والروس على جيوش نابليون ، انحصرت العمليات ابدأ في الجيوش النظامية ، اقله في اوروبا .

اخذت حرب المصائب المصرية تتنظم وتوسع اتساعاً كبيراً في الصين منذ السنة ١٩٣٨ . وقد شرح ماوتسي تونغ النظرية لطلاب الاكاديمية الحمراء في السنة ١٩٣٦ في الدروس التي نشرت في السنة ١٩٤١ . فحين يصبح امر تطبيق الاساليب الحربية الكلاسيكية مستحيلاً ، كما يقول ، يجب الاستمرار في مقاومة الغازي بوسائل اخرى : هذه هي حرب المصائب التي يناوش فيه العدو دون مجابهته في معركة . وهي في جوهرها حرب ضارية لا مكان فيها للشفقة ، لان القمع يتناول المدنيين بقسوة لا يتناول بها العسكريين ، فيجب من ثم ، كي تشكل بالنجاح ، ان يساند سكان البلاد المقاومة المسلحة فيها مساندة كلية . ويجب ان تذوب بين السكان وتلاشي بينهم لتظهر مرة اخرى بعد ذلك في الزمان والمكان الموافقين . وحين تقوم هذه الرابطة بين

الأنصار والسكان ، يصبح بمقدور الأنصار تنظيم جبهة حقيقية وراء العدو وارغامه على التجمع في بعض النقاط كالمدين وخطوط او عقد المواصلات ، ومهاجمة مراكزه الضعيفة ، واضعاف معنوياته ، وجعل الاتصال بين وحداته وتموينه غير مستقرين ، الى ان يسمح تجهيز القوات اللازمة بتطويقه وابدائه . وان هذه الاساليب التي حالت دون تمكن اليابانيين من السيطرة على معظم الاراضي الصيلية قد اعتمدت في كافة البلدان المغزوة . فأحدثت حرب الأنصار من ثم ثورة حقيقية في مفاهيم الحرب الكلاسيكية بأشراكها في المعركة جماهير كبيرة من المدنيين المسلحين ، العاملين باتصال يختلف وثوقه مع الجيوش النظامية . وباتساعها وضعت دول المحور امام مسائل غير مرتقبة على جانب كبير من الخطورة . وقد اتخذت اشكالا مختلفة باختلاف جرياتها في فرنسا ، او روسيا ، او بولونيا ، او البلقان ، او المناطق الكثيفة السكان ، او المناطق الصحراوية ، او الغابات المتلبدة ... وفي كل مكان - باستثناء الاتحاد السوفياتي - وقفت الحكومات المؤلفة في المنفى او الحكومات الخليفة موقفاً حذراً من هذه الثورات الشعبية المؤدية الى تسليح جماهير اعتبرت شيوعية لم تكن الحكومات لتضمن في المستقبل الاشراف عليها وانكر المستشارون العسكريون المحترفون فعاليتها . وهنا يكن سر التباطؤ والتردد في تزويدها بالاسلحة من الجو ، وسر الجهود المبذولة لعرقلة او ايقاف نشاطها ، مما ادى احياناً الى منازعات داخلية وخيانات .

في اوروبا ، اتسمت حرب العصابات في البلقان أولاً . ففي
في البلقان وبولونيا
اوروبا ضمت جيوش تيتو ، منذ آخر السنة ١٩٤١ ، الوف
المحاربين - ١٥٠.٠٠٠ في السنة ١٩٤٣ - وحررت اقاليم واسعة ؛ وفي اليوغان تنظمت حركة
التحرير الوطني التي ألقت بعد ذلك جيش التحرير الوطني . وفي البانيا تنظمت جيوش الأنصار
بقيادة نور خوجه . ولكن هذه الجماعات المتميزة بارتفاع عددها ونشاطها الفعال ضد الغازي
كانت بقيادة الشيوعيين ، فقاومتها جماعات محافظة اقل عدداً حالفت الالمان انفسهم أحياناً ؛
كجماعات ميخالوفتش ، وجماعات الكولونيل زرفاس ، والد « بالي كومبتار » الالبانيين . ولكن
الأنصار البلقانيين ارغموا زهاء ثلاثين فيلقاً ايطاليا وبعض الفياق البلغارية وجيوش بافليك
الكرواتية وبعض الجيوش الالمانية احياناً على البقاء في البلقان .

وفي بولونيا ، حيث تشكل منذ السنة ١٩٣٩ جيش سري لمقاومة الالمان والروس معاً ،
كان الانقسام عميقاً ايضاً بين الشيوعيين وخصومهم . وبعد السنة ١٩٤١ ، أثار نشاط العصابات
السوفياتية في بولونيا الشرقية التي استولى الاتحاد السوفياتي على بعض أراضيها ، مسألة الحدود
الشائكة . ولذلك كان التعاون ضد الالمان محدوداً . فقد دخلت العناصر الشيوعية في جيش
« برلنغ » الذي حارب في اطار الجيش الأحمر ، بينما قامت العناصر المرتبطة بحكومة بولونيا في
لندن ، بمعزل عن الجيش السوفياتي ، بنشاط أدى الى تدمير فرصها .

في روسيا ... خطة « الأرض المحرقة » ، وفي الوقت نفسه بتشكيل جماعات من الانصار في المناطق المحتلة . فلسنا هنا ، كما في غير مكان ، امام فلاحين مسلحين بأسلحة عادية يرتجلون تنظيمهم ، دون ارتباط بالحكومات او ضدها أحياناً ، بل امام مدنيين منظمين ، قادرين على العمل كتائب صغيرة منفردة او مجتمعة ، وحق مع الجيش النظامي ، وخاضعين لقادة هم ممثلو الحكومة الشرعيون المختارون على العموم من بين رؤساء التعاونيات الزراعية او اعضاء الحزب الشيوعي او ضباط الجيش . وينضم اليهم أحياناً عدد من الجنود المحاصرين الذين نجحوا في الافلات من قبضة الالمان . وقد ساعدتهم مساعدة كبرى ندرة خطوط المواصلات والمسافات بين القرى ، واتساع الاحراج والمستنقعات والمناطق الوعرة ، التي يستحيل اجلاؤهم عنها الا باستخدام فرق عسكرية كبرى ، مما اتاح لهم تأليف جماعات وثابة اخذت منذ شهر آب من السنة ١٩٤١ تهاجم قوافل التموين وتخرب الخطوط الحديدية وتدمر الجسور وتمنع الالمان من دخول مناطق واسعة في البلاد . فأرغمت القيادة الألمانية على ترك فيالق كاملة في المؤخرة لحماية قوافلها والتجرد لعمليات انتقامية : كاعدام الرهائن وتدمير القرى اللذين زادا من عطف السكان على الانصار وحملوا الرجال الأصحاء على الالتحاق بعصابات الجوار هرباً من الاخطار المحدقة بهم . وهكذا تشكل جيش عظيم ، مؤلف من جماعات ، قد تضم عدة مئات ، بل عدة الوف من الاعضاء ، « زودت من الجو ، بالأسلحة (والمدافع أحياناً) والذخائر والادوية ، وكانت على اتصال لاسلكي بالقيادة المركزية لحركة الانصار ، وتلقت منها التعليمات ونقلت اليها المعلومات . وقد ساعدت الانصار النساء والاولاد ، كتملك الكومسومول الصغيرة « زويا » ، البالغة من العمر ١٧ سنة ، التي حكم عليها بالموت شنقاً بتهمة احراق مستودع ألماني ، وكنساء واولاد الانصار الـ ١٠٠٠ المختبئين في « دياميس » اوديسا ، الذين أمنوا لهم مؤنهم بانتظام واتحوا لهم ، طيلة سنتين ونصف السنة ، الصمود والحيلولة دون اعمال تخريبية كثيرة حين كان الجيش الأحمر يقترب من المدينة ، والاسهام مع هذا الجيش في تحرير مدينتهم .

في فرنسا ، بدأت حرب العصابات منذ السنة ١٩٤١ حين تشكل الجيش السري في فرنسا وأعيد تبعاً لتنظيم الحزب الشيوعي الذي والت منظمته العسكرية ، « المتطوعون والانصار الفرنسيون » ، اعتداءاتها على الالمان . ثم اتسعت الحركة حين انضم اليها شبان كثيرون مهددون باخطار شتى رغبوا في الحياة السرية وتأسيس جيوب مقاومة عززها أحياناً بعض الجنود الفارين من الجيش الألماني . ولكن جيوب المقاومة التي نظمت في جبال الالب والجورا والسلسلة الوسطى افتقرت الى الأسلحة ، لان الحلفاء ، جهلاً منهم او تجاهلاً ، لم يزودوها من الجو الا بأسلحة غير كافية ومتأخرة ، فجاء القمع الذي تولته الجيوش الألمانية غاية في القساوة والوحشية : ففي هضبة الـ « غليار » ، وفي شهري شباط واذار من السنة ١٩٤٤ ، لم يخضع ١٢٠٠٠ الماني ، مع الطائرات والمدفعية ، جيب المقاومة المنظم فيها الا بعد ١٨ يوماً . وتوجب

على الالمان ارسال ثلاثة فيالق ضد جيب المقاومة في الـ « اين » ، وفيلقين ، احدهما مدرع ، ومظليين ، للقضاء على جيب المقاومة في فركور في شهر تموز من السنة ١٩٤٤ ثم توحدت الحركات المختلفة بعد قيام المجلس الوطني للمقاومة الذي اسند الاشراف عليها الى لجنة عمل هي الـ « كوماك » . واتتاء معركة التحرير ادت هجمات جيوب المقاومة على الخطوط الحديدية ، بالاتفاق مع هجمات الطيران الحليف ، الى عرقلة في سير القطارات الحديدية استتبعت تأخيراً في نقل الجيوش الالمانية بلغ خمسة ايام احياناً . وفي بريتانيا ساهمت جيوب المقاومة مساهمة فعالة مع المظليين الاميركيين بتنظيفها المنطقة بعد فتح ثلثة افراش . والى الجنوب من الـ « لوار » ، وفي الجنوب الشرقي ، حالت اعمالها دون انسحاب ٣/ القوات الالمانية . وقد اسرت ٢٥.٠٠٠ جندي في الجنوب الغربي و ٤٢.٠٠٠ في الجنوب الشرقي . وقد قدرت فعالية عملها بفاعلية زهاء هشرين فيلقاً .

منذ اعلان الهدنة التي عقدها المارشال « بادوليو » مع الحلفاء ، نزع الالمان في ايطاليا الاسلحة من الجيش النظامي في ايطاليا واسروا اكثر من ٦٠٠.٠٠٠ . ولكن بعض الوحدات بادرت طوعاً الى المقاومة : في بيومبينو ، وكورسكا ، وسردينيا ، والدوديكانيز ، وكورفو وكيفالونيا . . . ؛ والف العديد من الجنود الذين فروا من الاسر جماعات انصار في « بيمون » ، ومنطقة البندقية حيث توحد خصوم الفاشستية الايطاليون والسلوفينيون ، وفي اميليا وليغوريا انضموا الى جماعات العمال والفلاحين الذين رفضوا الحرب الى جانب الالمان ، فلم يستطيعوا هرباً من انتقام حكومة سالو الفاشستية الجديدة - الا رفع علم المقاومة . وامتدت الحركة الى منطقة الـ « مارش » في اواسط ايطاليا ، وتوسكانه ، ولاسيوم ، والـ « ابروز » ، وراء الخطوط الالمانية . ثم احسكت خطة الانصار وتكاملت : تسلل ، انسحاب فجائي ، وتفرق ، ثم مباغطة جديدة وتفرق جديد ، وتشكيل وحدات سريعة الانتقال تهاجم الالمان في كل مكان وترغمه على تشتيت قواته اكثر فاكثر . وفي ايطاليا الشمالية بلغ عدد الانصار ٨٠.٠٠٠ في شهر حزيران من السنة ١٩٤٤ بالرغم من الارهاب البوليسي وعمليات « الشراذم السوداء » الانتقامية الدامية . وبذلت المساعي للاعاضة من « حرب المصائب » بمنظمة ذات شأن ، بغية توحيد القائمين بها في قوة عسكرية . فانشئت « قيادة عامة » كان الجنرال « كادورنا » مستشارها العسكري . وقد اوجد اتفاقاً « برشلونيت » و « فريول » تعاوناً وثيقاً بين المقاومة الفرنسية والانصار السلوفينيين شمل تبادل المعلومات . وهكذا وضعت اسس « دولية الانصار » التي ضمت في حروب المصائب كافة خصوم النازية والفاشستية في كافة البلدان ، اذ ان بعض الفارين من الاسرى الانكليز والاميركيين والاورستاليين والروس والتشييكوسلوفاكيين قد انخرطوا في صفوفهم . وقد تسلم بعض هؤلاء الاجانب زمام قيادة جماعات الانصار . وكما في الخارج ، حارب الايطاليون الى جانب السوفييات واليوغوسلافيين والالبانيين واليونان والفرنسيين .

في صيف السنة ١٩٤٤ ، لم تعد اعمال الانصار هجمات فجائية او اعمالاً تخريبية فحسب بل

معارك حقيقية كمركة « مونتيفورنو » بين « ريبيو » و « مودينا » حيث صمد ٨٠٠٠ نصير في وجه ثلاثة فيالتي المانية مزودة بمدفعية قوية ودبابات وقاذفات لهب ثم انسحبوا بعد قتل ٢٠٠٠ الماني . وفي اواخر الصيف كانت هناك مناطق محررة فعلا في ايطاليا الشمالية : الوديان العليا في البييمون و « مونفرا » ، وجزء من لومبارديا ، و « جمهورية توريليا » بين جنوى و بليزانس في ليفوريا ، ومدن الابنين الرئيسية بين بارم و مودينا في اميليا ، و كارنيا ، ومنطقة واسعة في ال « فريول » ، ولكن الهجوم الحليف على الخط القوطي قد فشل وفقد معه الأمل بتحرير ايطاليا الوسطى كلها في وقت قريب . فكان ان الانصار ، الذين تخلت عنهم القيادة الحليفة و اشارت عليهم في شهر تشرين الثاني بـ « التسرح » ، قد سحقوا وتفرق شملهم . ولعنهم تنظمو مرة اخرى في السهل اثناء شتاء ١٩٤٤ - ١٩٤٥ . فتجدد القتال في شهر آذار من السنة ١٩٤٥ وتم الاستيلاء مرة اخرى على المناطق المحررة من قبل . وفي شهر نيسان اندلعت الثورة الوطنية . واثناء تقدم الحلفاء هاجم الانصار الجيوش الألمانية المنسحبة في الابنين و انقضوا جنوى من التدمير . ثم ثارت ميلانو وتورينو ونحروا . وفي الثامن من شهر ايار ، حين توقفت العمليات الحربية في اوروبا ، كان عدد القتلى من الانصار قد بلغ ٤٦٠٠٠ وعدد الجرحى والمشوهين ٢١٠٠٠ ، يضاف اليهم ٣٠٠٠٠ ايطالي قتلوا في حروب العصابات خارج بلادهم .

اهتم الالمان بدورهم بتنظيم العصابات حين احدث خطر الغزو ببلادهم .
 الـ « هروولف »
 ومنذ شهر نيسان من السنة ١٩٤٥ طُلب الى الرجال المتميزين بمهارة وخبرة وشجاعة فادرة ان يستعدوا لمثل هذه الحرب . فكان ذلك الـ « هروولف » المطلوب منها مواصلة القتال في جيوب المقاومة في الالب ، ولكن نشاطها لم يكن ذا شأن عمليا .

ان العمليات التي جرت في كل الفصول وفي كل المناخات ، طيلة
 بعض مظاهر الحرب الخاصة
 خمس سنوات تقريبا ، قد ارتدت ، كما هو طبيعي ، مظاهر
 الحرب في روسيا
 مختلفة كل الاختلاف . لا بل ان ظروف المحاربين نفسها ، وقد

تميزت ابدأ بالقسوة ، كانت كذلك مختلفة جدا .

في روسيا ارتدى القتال طابعا بالغ الفظاعة بفعل الظروف الطبيعية وشدة عناد الطرفين المتحاربين . وكان اتساع الرقعة الروسية وندرة خطوط المواصلات كافيين لتطلب مجهودا لحد له من المحاربين ومعداتهم (الشكل ١٧ ، ص ٣٨٦ - ٣٨٧) . فان ندرة القرى والشكنات ، واطار رجال العصابات الذين يخرجون فجأة ، وفي كل وقت ، من الغابات ليهاجموا المنفردين والمفاوز الصغرى والقوافل ، قد اوجدت عند الغازي حالة عصبية متوترة وسببت له مشقات غير اعتيادية . وجاء المناخ يزيد في الطين بلة : ففي الصيف الغبار والمسيرات المنهكة تحت اشعة الشمس المحرقة ، دون ماء في أغلب الاحيان ، وفي الربيع والخريف الامطار التي تحول الارض الى بحسيرات وحول يصعب السير فيها ، لا يقوى سوى الحصان على اجتيازها وتأمين تموين غير مؤكد وغير كاف ، وتحول الطرقات وراطا ومستنقعات يغوص الانسان فيها فلا يستطيع التقدم ، وفي

فصل الامطار القرم الذي يجمد الدم في عروق الالمان المفتقرين الى الملابس الدافئة وحتى القفازات
احياناً ، ويعطل الاسلحة الذاتية الحركة ويجمد البنزين والزيوت ، والحريف الذي يخفض
الحرارة الى ٤٠ - او ٥٠ ° - ، والعواصف الثلجية التي يجب خوض معارك ضارية اثناء هبوبها
ضد عدو لا يمكن على ما يبدو تصور جلده وطاقته على مقاومة العذاب وهمته القمساء في القتال .
ويضاف الى الدمار الذي يخلفه الالمان اثناء تقدمهم ، التخريب الذي يأتيه السوفييات بانتهاجهم
خطة « الارض المحرقة » ، ثم ذاك الذي يخلفه الالمان - بصورة منظمة - اثناء تراجعهم
وانسحابهم .

فقد كتب « يولفوي » في اوكرانيا في السنة ١٩٤٣ :

« الارض كلها منطقة صحراوية . فبدافع نوع من البغضاء الجنونية احرق الالمان القرى احراقاً شاملاً ، وقطعوا
اشجار البساتين ، واتلفوا المزروعات ومحو كل اثر لاقامة الانسان . وفي المزارع ، جمعوا الحارث والآلات
الحاصدة والآلات القاصلة ونسفوها بالمتفجرات » .

وفي المعارك الرهيبة التي شاضها الطرفان المتحاربان استخدمت جيوش واعتدة لم يشاهد
مثل كثافتها وقوتها في اي بلد آخر . ففي شهر تموز من السنة ١٩٤٣ ، وصف احد الصحفيين
الالمان معركة بيبالغورود كما يلي :

« بلغ عدد الدبابات المشتركة في المعركة في آن واحد حوالي ٢٥٠٠ دبابة ، وحي وطيس المعركة طيلة ثلاثة
انهر وثلاث ليال ... سار في المقدمة الاختصاصيون الذين شقوا الطريق امام الدبابات وسط حقول الالغام ، وسارت
وراء الدبابات مدافع الهجوم . ففتحت الدبابات الهجوم واطلقت نيرانها الى مسافات بعيدة . واضطر رماة القنابل
تكراراً الى القفز من على الدبابات لتطهير الحقول من القنصة الروس المختبئين بين المزروعات والاعشاب . واكتشفت
مدافع رشاشة نارية الى اليسار ونارية الى اليمين ، وحتى في المؤخرة احياناً . ومن اعالي الجرف انقضت الطائرات ،
واطلقت المدفعية نيراناً جهنمية متواصلة وارتدت المركبة طابعم من العنف لا يتصوره انسان ، والليل لم يوقفها .
واضيء السهل الواسع الاطراف اضاءة عذسة بوميض الانفجارات ، وارتسمت في السماء خطوط مفاجئة تتركها
القذائف المتشابكة وراها .. » .

في الشرق الاقصى في الشرق الاقصى لم تجر العمليات الحاسمة بجرأ وجواً فحسب ، بل
برأ ايضاً . وقد ارتدت في كل مكان طابع الضراوة القصوى . ففي
الغابة والدغل ، حيث كانت شاقة جداً بفعل المناخ الوخيم ، توجب احباط المكائد اليابانية
الكثيرة ، ومعرفة المسالك في وسط الآجام ، ومواجهة الاحابيل والنيران المطلقة من كل صوب ،
وفي اغلب الاحيان ، من الاشجار التي برع اليابانيون في تسلقها والاختباء فيها والتعلق بغصونها ،
والتسلل الى الخطوط حيث تبلغ « فرقة الانتحارية » مجموعات المدفعية وتنسفها بالمتفجرات التي
تقضي عليها وعلى المدفعية معاً . فنجح عن كل ذلك توتر عصبي لا يطاق وتعب مضم . واستمات
اليابانيون في المقاومة ولم يخلفوا سوى عدد ضئيل جداً من الأسرى : جنود جرحى او مرضى
عاجزين عن القتال . ففي اوكرانيا قتل ١١٠٠٠٠ ياباني ولم يقع في الاسر سوى ٧٤٠٠ جندي .
وفي شهر تموز من السنة ١٩٤٤ ، افندت حامية جزيرة تينيان الصغيرة في ارنخبيل الماريان ، قرب

سايبان ، حيث استخدمت قنابل النابالم للمرة الاولى ، افناء تاماً ، وكانت مؤلفة من ٩٠٠٠ رجل . وفي بورما كانت النسبة ٦ اسرى مقابل الف قتيل . وفي كل مكان قاوم المدافعون حق الموت هجوم الدبابات وقاذفات اللهب والمدفعية الثقيلة والطائرات . وحين انزل الطيران الاميركي بالاسطول والطيران اليابانيين خسائر لا تموض ، ظهرت « الطائرات الانتحارية » (كاميكازيه) التي يلقي ملاحوها بانفسهم مع طائراتهم على الاهداف المهاجمة ، ود القنابل الانتحارية « (باكا) ، الشبيهة بالصواريخ ٧١ ، التي يقودها حتى الهدف ملاحون ينفجرون معها . وشكل الاسطول من جهته وحدة « كاميشيو » من الطرايد الانتحارية التي يوجهها رجل او رجلان الى الهدف ، وزوارق محملة بالقنابل او الطوربيد تهاجم بها السفن ، وحتى سباحين يحملون مواد قنفجر عند اصطدامها بالسفن الاميركية .

الحرب ضد المدنيين
هوجم السكان المدنيون هجوماً مباشراً ومنظماً . فخلال الحرب العالمية الاولى عانوا من حرب الغواصات ، والحصار ، والاقتسارات المختلفة التي استهدفت سكان المناطق المحتلة ، والخرق الصريح للاتفاقات الدولية حول العمل الازامي في صناعات الغازي الحربية او في اعماله التحصينية . اما اليوم فقد عانوا مباشرة من قنابل الطائرات . ومنذ قبل السنة ١٩٣٩ ووجه احتمال قصف المراكز الصناعية الكبرى والعواصم بالقنابل . وارتقت خسائر مرتفعة في الارواح (في انكاترا ٦٠٠ ٠٠٠ قتيل مدني وضعفهم من الجرحى في الايام الستين الاولى) ، مما حمل الحكومات على وضع مخطط لاجلاء السكان باعداد كبرى عن المدن الكبرى بغية تلافي الضرر واختلال نظام الادارات العامة : وبصورة خاصة اجلاء تلامذة المدارس والاولاد الصغار وامهاتهم . فمنذ شهر ايلول من السنة ١٩٣٩ اجلي في بريطانيا العظمى اكثر من مليوني شخص بينهم ١ ٥٠٠ ٠٠٠ طفل مع امهاتهم . وفي فرنسا اجلي سكان مدينة ستراسبورغ كلهم وعدد كبير من الالزاسيين واللورينيين ، وتلامذة كثيرون من مدارس باريس ، الخ .

وحين حدث الغزو ، حدث ما يشبه « الخروج » حين هرب ملايين الهولنديين والبلجيكيين والفرنسيين هائمين على وجههم ، تلقائياً وبدون نظام ، في طرقات تهاجمها الطائرات الانقضاضية بمدافع الرشاشة ، ودون موارد كافية احياناً . فاستقبلت مقاطعات فرنسا الغربية وحدها ٩٠٠ ٠٠٠ لاجيء توجب اعالتهم واسكانهم . وتسبب التقدم الالماني في الاتحاد السوفياتي في مشاهد السكان الهاربين نفسها . وفي السنة ١٩٤٥ عرفت المانيا بدورها هذه الصفوف الطويلة من الهاربين الذين عرقلوا السير على الطرقات وتركوا على ضفاف ال « اودير » « جثث الشيوخ والنساء والاطفال » رغبة منهم في السير بمزيد من السرعة باتجاه الجنوب .

احدثت كافة الدول ، لمواجهة خطر القصف بالقنابل ، مصاليح « دفاع » سلمي دائمة استخدمت مئات الالوف من الاشخاص (٤٠٠ ٠٠٠ في فرنسا ، ١ ٢٠٠ ٠٠٠ في انكاترا) الذين كلفوا الاهتمام بفتح الملاجئ منذ بداية اطلاق صفارات الخطر ، واطفاء الحرائق ، ومساعدة

الجرحى، وتقديم العون لمن حرمتهم القنابل من مساكنهم ومن كل ما يملكون. ولكن الخسائر، على بعدها عن التقديرات، كانت فادحة: في انكلترا ٦٠.٠٠٠ مدني قتل و ٢٠٠.٠٠٠ جريح وبيتان مدمران او متضرران من كل ٧ بيوت، و ٩ من كل ١٠ في وسط لندن. وان القصف المتواصل الذي اخضعت له المانيا قد حول عدداً من المدن الكبرى، كـ «كارلسروه»، وشتوتغارت ومونيخ وبرلين ودرسدن الى حقول انقاض، واثت الحرائق الهائلة على عدة كيلومترات مربعة من مدينة هامبورغ. وعانت اليابان كذلك، حتى قبل قنبلي هيروشيما وناغازاكي وضحاياهما الـ ٢٠٠.٠٠٠، من تدمير الابنية والخسائر المرتفعة في الارواح خلال الغارات الكثيفة على طوكيو والمدن الصناعية.

الفصل الثاني

النظام الأوروبي والآسيوي الجديد

طيلة سنوات عدة ، احتل القسم الأكبر من أوروبا وقسم هام من آسيا ، واديرا واستثمرا على أيدي المنتصرين في الحرب الصاعدة : الألمان واليابانيين الذين أزالوا الحدود (الشكل ١٨) وأعلنوا عن رغبتهم في اقامة « نظام جديد » وإيجاد « نطاق ازدهار مشترك » يكون ضمانا للرفاهية والسلم . وكان هذا الشعار معداً لاختفاء استثمار الموارد والبشر الذي تستلزمه آلتهم الحربية . الا ان المنتصرين استطاعوا ، الى جانب هذا الاستثمار ، تخطيط تطوير اقتصادي واجتماعي مبنياً على العنصرية والمبادئ « الفاشستية » .

١ - النظام الجديد الألماني

النظام الجديد بموجب الاتفاق الثلاثي ، الذي عقد في شهر أيلول من السنة ١٩٤٠ بين ألمانيا وإيطاليا واليابان ، والذي وصف بـ « الميثاق العظيم للنظام الجديد » ، قبلت اليابان بسيادة ألمانيا وإيطاليا في أوروبا من اجل اقامة نظام جديد ، واعترفت لها حليفاتها بالمهمة نفسها في آسيا . فماذا كان المقصود بهذا النظام الجديد يا ترى ؟

ان خطب بعض الوزراء الألمان ، ومقالات الصحف وكتب الصحافيين النازيين تكاد لا تعطي اي ايضاح بهذا الصدد ، لا سيما وان الآراء قد تبدلت بتبدل احوال الحرب . اما بحسب المبادئ الايديولوجية الواردة في « كفاحي » فقد كان المقصود إيجاد مناطق حيوية مؤلفة من عدد معين من « المجالات الكبرى » المستقلة سياسياً واقتصادياً والمرتبطة باتفاقات ثنائية ، لمصلحة بعض الأمم الجديدة بذلك . فتقام قبل كل شيء وحدة اقتصادية بإدارة ألمانيا تحمل محل النظام الحر الفوضوي تخطيطاً مركزياً وتقسيماً دولياً للعمل ، ما أمكن التقسيم ، شياً بذلك الذي نظمته الاتفاقات الثنائية المعقودة بين الـ « رايخ » وبلدان أوروبا

الجنوبية الشرقية قبيل الحرب . وبصورة عامة ، يستغنى عن تصنيع قسم من أوروبا غير الألمانية ، وتحترك ألمانيا معظم الانتاج الصناعي في ارضها ، وتقدم أوروبا الشرقية والغربية المنتوجات الغذائية والاعلاف . وحين خيضت الحرب ضد روسيا فسر احتلال الاقاليم الشرقية بأنه وسيلة للمحافظة محافظة دائمة على المجال الحيوي لأوروبا الكبرى التي تديرها ألمانيا ؛ ولم تكن مهمة النظام الجديد محاربة البلشفية فحسب ، بل ضم هذه الأقاليم الى أوروبا واقامة « سور من الفلاحين » فيها بواسطة كل من يأتي لاستعمارها والاستقرار فيها . وتستمر الدول الصغرى في هذه المجالات الكبرى تحت ادارة شعب قائد تخضع له بحكم الطبيعة . ولكن اللهجة تبدلت بعد هزيمة ستالينغراد . فقد صرف النظر عن القيادة الألمانية في أوروبا وعن تنظيم الاقاليم الشرقية ، واقتصر الكلام على الدفاع عن أوروبا ضد الخطر البلشفيكي والمطامع الاقليمية السوفياتية . ولن يبنى النظام الجديد على القوة بل على الحرية ، وسوف تكون الدول الصغرى والوسطى والعظمى متساوية فيما بينها .

نجاح العنصرية
اما هتلر فلم يحدد في يوم من الايام ما يقصده بالنظام الجديد . ولم يوضح قط ما يمكن ان تفتظره الدول المغلوبة من تسوية الصلح النهائية ، ولم يسلم قط بعقد معاهدة صلح تستوفي شروطها القانونية ؛ ولم يخف قط تصميمه على ضم كل اقليم يمكن تشيله بالرقعة الألمانية . وكان أول عمل تلقائي قام به بعد هزيمة فرنسا الاسراع الى ضم شطر كبير من اراضيها الى الرايخ ، ثم قرر ارجاء هذا الضم املاً منه بأن تساعد فرنسا المهزومة على محاربة انكلترا . وفي اواخر السنة ١٩٤٠ ، رسم مخططاً يقضي بتقسيم الامبراطورية البريطانية بين ايطاليا ، واليابان ، والولايات المتحدة ، والمانيا (في افريقيا الوسطى) ، ثم عاد الى مشاريعه التوسعية القديمة في الشرق ، حين لم يحصل على العون الاسباني الضروري . ففي الشرق ، سوف تصبح المناطق البلطيقية المضمومة الى الرايخ منطقة استعمار للمستعمرين الالمان والدانماركيين والنرويجيين والهولنديين . وسوف تصبح اوكرانيا دولة حليفة ، والقفقاس دولة اتحادية يعين فيها مفوض سام الماني . وكل ما ليس المانياً ، كالحلفاء والتوابع والشعوب الخضعة ، يجب ان يؤول الى وضع دوني ، وضع سكان الامبراطورية الاستعمارية الاوروبية الرايخ الالماني الاعظم . وبهذه الروح نفسها ، اعتبر زمناً طويلاً ان الشعب الالماني وحده هو ما يجب ان يسمح له بحمل السلاح . ولم يسمح الا في المرحلة الاخيرة من الحرب باستخدام اسرى الحرب من قوميات الاتحاد السوفياتي غير الروسية والجنود الممتن الى الاحزاب المتعاونة والالمان . ولكنه لم يقل قط كلمة واحدة تسمح لحلفائه بالاعتقاد بأنه يعتبر مصيرهم مماثلاً لمصير الشعب الالماني . لقد عوملت الشعوب النيرلاندية والفلمنكية والسكندنافية معاملة دونها معاملة الشعوب الاخرى ، لأنها اعتبرت فروعاً من العنصر الجرمانى ومعدّة للتمثيل . اما في الشرق ، فان الشعوب السلافية ، التي هي شعوب متخلفة ، فمصيرها المعلن هو الاستعباد والإبادة . ويجب ان تستثمر الحميات لمصلحة ألمانيا دون غيرها ، وسوف يبقى السكان الاصليون في ادنى مستوى

عقلي يمكن ، وسوف يكون الارهاب سبيل الحكم : « ان الجيوش التي يمكننا الاستعانة بها لتوطيد سيطرتنا على الاقاليم الشرقية لن تكون كافية بسبب اتساع هذه الاقاليم ... (فيجب) على الدولة المحتلة ان توحى الارهاب القادر وحده على إزالة كل رغبة في المعارضة عند السكان . ففي المنطقة الغربية من بولونيا المضمومة الى الرايخ ، التي بلغ سكانها ١٦٠٠.٠٠٠ نسمة ، بينهم ١٢٠.٠٠٠ الماني فقط ، اقصى كل من ليس المانياً ، اي البولونيون واليهود ، الى الشرق في شتاء ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، والحق اقتصاد هذه الاقاليم باقتصاد الرايخ . وان الجزء الذي الف « الحاكمة العامة » كان مجرد بلاد استعمارية لم يحدد نظامها قط . وقد اوضحت التعليمات التي اعطاها غورنغ ان « كل الخامات والادوات الممكن استخدامها في الاقتصاد الالماني ، يجب الاستيلاء عليها . وان « المشاريع التي لم تكن جوهرية للمحافظة على ادنى مستوى معيشي كاف للسكان يجب ان تنقل الى المانيا او ان تستثمر لمصلحة المانيا » حيث هي موجودة . وقد استهدفت التدابير التي اتخذها الحاكم العام « فرانك » وهملر القضاء على اليهود والطبقة البولونية المثقفة : فالغيت كافة مؤسسات التعليم العالي ، ولم يحتفظ للبولونيين الا بالتعليم الابتدائي والتقني . وعلى الصعيد الاقتصادي ، عريت البلاد واستثمرت لمصلحة الالمان وحاولت سلطات الاحتلال الحد من ارتفاع عدد البولونيين واضعاف العرق بسوء التغذية . كما حاولت في الوقت نفسه جرمسة بعض مناطق ولاية « لوبلين » بواسطة المستعمرين الالمان . ومنذ خريف السنة ١٩٣٩ نقل عمال بولونيون كثيرون الى المانيا ، وبلغ عددهم زهاء المليون في شهر آب من السنة ١٩٤٢ .

في ال « اوستلند » والاقاليم السوفياتية الاخرى ، انتهج الالمان السياسة للفظة نفسها ، الا في الجمهوريات البلطية الثلاث التي كان الاتحاد السوفياتي قد ضمها في السنة ١٩٣٩ والتي عومل سكانها معاملة اقل سوءاً لأنهم اعتُبروا انساباً في العرق . اما روسيا البيضاء واورانيا فقد عانتا من مصير اشبه بمصير بولونيا . فقد الفت اوكراينا « مفوضية المانية » لم يسند الى الاوكرانيين فيها سوى ادارة شؤون القرى والنواحي . واحتل الالمان كافة المراكز الادارية المتوسطة والعليا . وان روزنبرغ ، وزير الاقاليم الشرقية المحتلة ، الذي كان راغباً في اقامة دول تكون بمثابة صمام امان بين الرايخ والاتحاد السوفياتي ، والذي سعى وراء تشجيع قومية اوكرانية ، قد اصطدم بمفوض الرايخ ، « اريك كوخ » ، الذي جاهر بأنه لا يسمى وراء إقامة « اوكرانيا حرة » بل وراء « تشغيل الاوكرانيين لمصلحة المانيا » . وقد قال في كييف في الخامس من آذار ١٩٤٣ .

« لم آت الى هنا لاشيع السعادة ، انما جئت لاسبعد الفوهرر ... لسنا هنا لنأتي بالمن ، بل لايجاد قواعد النصر . نحن عرق اسياء عليه ان يتذكر ابداً بان أوضع عامل الماني يفضل الف مرة سكان هذه البلاد اجتماعياً وبيولوجياً » .

فاستهدفت سياسته من ثم اضطهاد المثقفين الاوكرانيين اضطهاداً منظماً بغية حرمان الشعب من قاداته ، والقضاء على مظاهر القومية الاوكرانية واستثمار الفلاحين ما امكن الاستثمار لمصلحة المانيا . واراد روزنبرغ إعادة حق تملك الارض وتطبيق « النظام الجديد الزراعي »

بتحويل التعاونيات الانتاجية الى مزارع اقليمية وتعاونية ، ولكن كوخ ، الذي كان يتوخى ملء اوكرانيا بالاستثمارات الالمانية الكبرى التي تستخدم اليد العاملة المحلية المأجورة ، أسس شركة خاصة استثمرت هذه المزارع الاقليمية الجديدة كما تستثمر المزارع النموذجية الكبرى . في محمية بوهيميا - مورافيا حيث سبق لهتلر ان قرر تمثيل نصف السكان - بتشتيت العمال التشيكيين في مناطق الرايخ المختلفة بنوع خاص - وابعاد النصف الثاني ، ولا سيما العناصر « المغولية » (٢) ورجال الفكر ، اوقفت الجامعات التشيكية لمدة ثلاث سنوات منذ شهر تشرين الاول من السنة ١٩٣٩ . وجرمت المدارس الثانوية وحق الابتدائية تدريجياً . ومن جهة ثانية سهلت غارات الطائرات الحليفة على المانيا جرمنة البلاد بدفعها العديد من الالمان الى نقل مشاريعهم الى بوهيميا حيث تمتعوا بحق الحصانة الدولية .

وفي الشرق خضعت كافة القضايا الجنائية ومعظم القضايا المدنية ، التي اشتركت فيها فئات الالمان المختلفة ، من مواطنين ، ورجال دولة ، ولمان اصليين او منجدرين من اصل الماني ، لاحد القضاة الالمان وللقانون الالماني . كما ان النظر في بعض المخالفات المرتكبة ضد السلطة المحتلة وقراراتها والحزب النازي والمنظمات الملاحقة به ، قد حصر في المحاكم الالمانية مهما كانت قومية المتهم المدهى عليه . والمحصر صلاحية المحاكم المحلية في القضايا المدنية بين الاطراف غير الالمانية وفي القضايا الجنائية ، واحتفظ للمحاكم الالمانية بحق اعادة النظر في احكامها .

« امبراطورية الـ S. S. » في الواقع لم يوضع قط مخطط شامل ومتناسق لتنظيم اوروبا الالمانية تنظيمياً نهائياً . فقد رسمت توجيهات كبرى عامة جداً : اباداة اليهود ، ابعاد « الماركسيين » : شيوعيين ، واشتراكيين وبنائين احرار ، والقضاء على المبادئ الديمقراطية والنقابية ، واعادة تنظيم الاقتصاد الاوروبي لمصلحة الرايخ بحيث يؤمن للشعب الالماني دور قيادة ممتاز في وسط الشعوب المستعمرة المقتصر نشاطها على الزراعة فقط . واذا ما انتهجت سياسة شاملة ما فان الفضل في انتهاجها يعود الى ادارة الـ S. S. (مصالح الامن) . فقد الفت هذه الادارة دولة ضمن الدولة ولم تخضع لقوانين الرايخ وحتى لانظمة الحزب ، وكان لها تسلسلها الاداري الخاص ودوائر أمنها ، المستقلة ، فكانت السيدة المطلقة على الشعوب الخضعة . ففي كافة البلدان المحتلة اشرف على الشرطة احد كبار ضباط الـ S.S. الذي كان واثقاً من ان الكلمة الاخيرة ستكون له حين تنشب الخلافات بينه وبين السلطات المدنية والعسكرية المحلية . اما رئيسها هتلر ، الذي كان رئيساً لـ « هنزب » (ومكلفاً الدفاع عن « الدم والارض والعرق ») ، فقد عين في السنة ١٩٣٩ واعطي صلاحيات مطلقة واسندت اليه مهمة تنظيم استعمار البلدان المحتلة ، اي امكانية اعادة رسم خريطة اوروبا الديموغرافية والعنصرية . وفي السنة ١٩٤٢ اعطي صلاحية الاشراف على الجماعات القومية الجرمانية في الدانمارك والنرويج وهولندا وبلجيكا ، وحق الرقابة ، لا على المنظمات النازية الميول فحسب ، بل على ادارات الرايخ الرسمية في هذه البلدان ايضاً . وتحت اشرافه قامت ادارة الـ S.S.

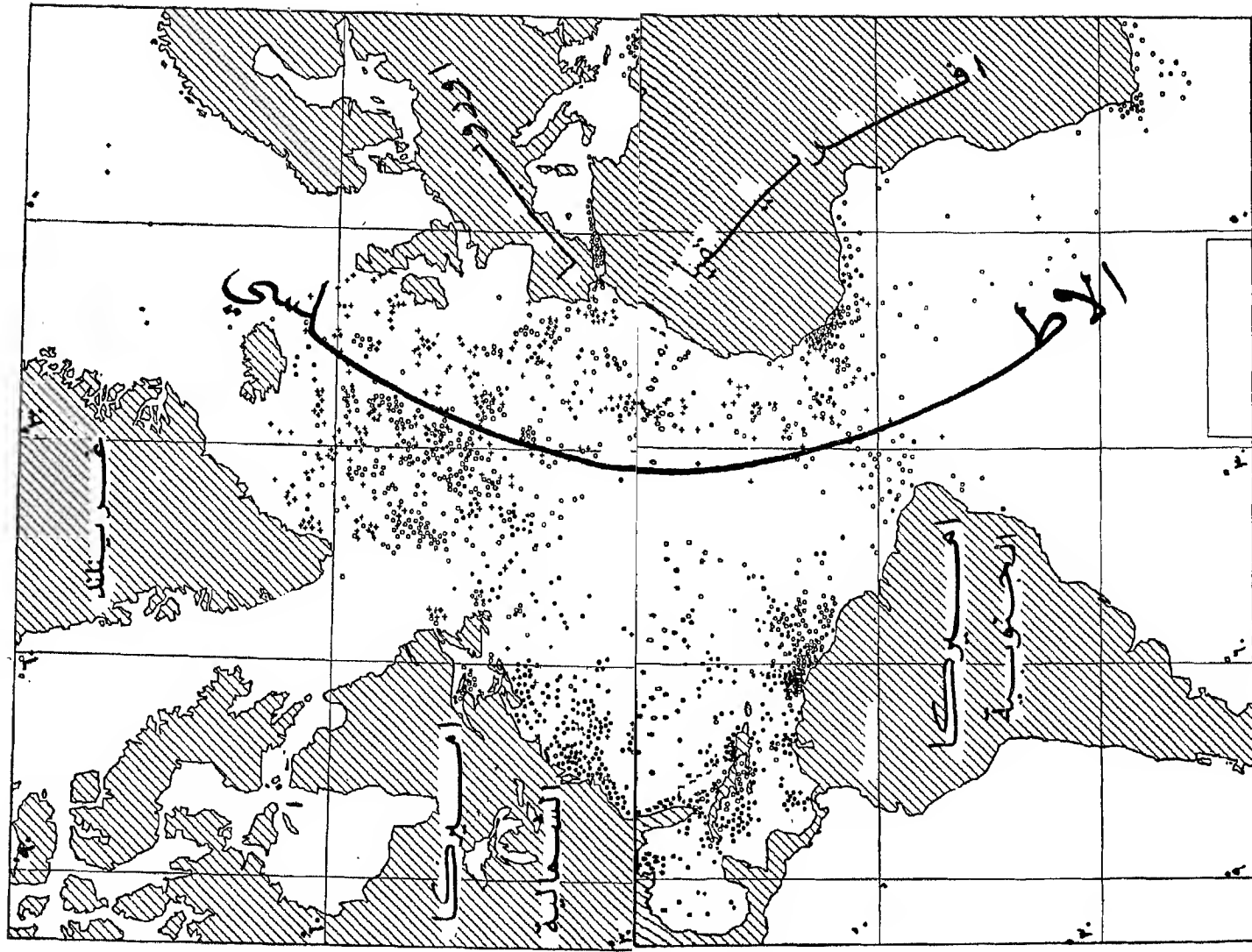
بارساخ السيطرة الألمانية سياسياً واقتصادياً بتوطينها ، في نقاط مختارة ، الأقليات الألمانية المتشتتة في أوروبا ، التي أعيدت إلى الرايخ : في الأراضي البولونية المضمومة ، والد « وورتلند » ، والازاس - لورين ، واللوكسمبورغ ، وسيليزيا العليا ، وكارنيول العليا ، وستيريا السفلى . واجتهدت إدارة الـ s. s. كذلك في إعادة الجماعات المرغوب فيها عنصرياً إلى « الشراكة » الألمانية : الألمان المنصهرون في الشعب التشيكي والشعب البولوني واندسال المهاجرين إلى السويد من الألمان ... وقد عبأت من بين هذه الجماعات « جنود الاصطدام في النظام الجديد » : الـ *Waffen s. s.* . ولم تصرف النظر عن هذا التجنيد المرتكز إلى اعتبار عنصري ، مستعينة بالعناصر غير الألمانية التي استثمرت خوفها من البلشفية ، إلا بعد معركة ستالينغراد .

الابادة
ان النظام الجديد ، المبني على تفوق العرق الجرمانى واستثمار أوروبا على أيدي « شعب السيادة » واحتقار واستعباد كل ما ليس المانياً ، قد اقتضى ، بالإضافة إلى ذلك ، القضاء « الطبيعى » على كل من يعتبرون خطراً طبيعياً أو ادبياً على الرايخ الثالث . وكى يتأسس تأسيساً راسخاً « لألف سنة » ، كان من الضروري القضاء على كافة أعدائه بدون شفقة .

بين الألمان « هقتم غير » الاجتماعيين ، والمنحطون والمعتوهون والفاسدون جنسياً ؛ امسا « الهراطقة » الماركسيون أو الاحرار فقد سجنوا وأعدموا الحياة . ففي المعسكرات التي اعتقلوا فيها لم تلبث المعاملات السيئة وسوء التغذية والعمل المضني ، التي اخضعوا لها ، ان حطمتهم معنوياً وجسمانياً وقادتهم إلى الموت . واما اليهود الذين كان القضاء عليهم فكرة متسلطة على نخيلة هتلر فقد فجعوا بقوانين نورمبرغ في السنة ١٩٣٥ ، المكملة بمراسيم السنتين ١٩٣٧ و ١٩٣٨ التي حكمت عليهم بالموت البطيء . وأثناء الحرب اشتدت هذه السياسة وتناوات فئات اجتماعية وقومية اخرى ، كالنور والسلافيين عموماً وكافة الشعوب المعتبرة متخلفة . فبالإضافة إلى التدابير المعدة للحيلولة دون تكاثرهم : كالتعقيم والاجهاض وفصل الرجال عن النساء ، لم يتراجع هتلر أمام تقتيلهم ، كما شرح ذلك لـ « روشنغ » :

« اذا كان بوسعى ارسال نخبة الشعب الالماني الى جميع الحرب دون اية شفقة على اوراق الدم الالماني العزيز ، فليس من شك في ان من حقي القضاء على ملايين الاشخاص المنتسبين الى عرق متخلف يتكاثر تكاثر القمل والبراغيث والبق وغيرها من الهوام » .

اهملت من ثم ، اكثر فاكثر ، اساليب الموت البطيء ، واعتمدت طرائق اسرع نتيجة تطبق مخططاً منظماً للإبادة . فبينما فرغت مدن المانية كثيرة من طرد اليهود الباقين فيها متباهية « بخلوها من اليهود » ، طبقت على يهود البلدان المحتلة قوانين نورمبرغ . وخلال اسابيع الحرب البولونية الثلاثة ، قتل افراد الـ s. s. واهلئاء السامية البولونيون ٢٥٠.٠٠٠ شخص منهم ، وصودرت ممتلكاتهم ، وعينت لهم حصص غذائية زهيدة جداً ؛ وزربوا في احيائهم او نقلوا إلى المانيا لتأدية اعمال الزامية . ومنذ شهري ايار وحزيران من السنة ١٩٤٠ عانت الجماعات اليهودية



الشكل ١٥ - توزيع السفن التجارية المخرقة في الأطلسي

- ١- بين ١٥ آذار ١٩٤١ و ١ كانون الثاني ١٩٤٢ • ٢- بين ١ كانون الثاني ١٩٤٢ و ٣١ تموز ١٩٤٢ •
- ٣- بين ١ آب ١٩٤٢ و ٣١ أيار ١٩٤٣ •

في الدانمارك والنرويج وهولندا وبلجيكا واللوكسمبورغ وفرنسا بدورها من المصير نفسه ، ويدخل في عدادها الوف اللاجئين الالمان والنمساويين الذين وقعوا في ايدي النازيين . وعرفت الدانمارك وحدها تشريعاً خفيف الوطأة ضد الساميين بفضل معارضة الملك . اما في فرنسا فقد عمل بنظام شبيه جداً بالنظام الالماني . وفي كل مكان اتخذت التدابير المعادية للسامية على انصورية التدرجية نفسها : نفي اليهود اللاجئين ، فرض غرامات ثقيلة وقهرعات الزامية على الآخرين ، مظالم شتى جعلتهم يؤثرون الى حال البهائم المطاردة ، مصادرة الممتلكات الخاصة والمؤسسات الثقافية ، حرمان من الحصص الغذائية العادية . وبعد الهجوم على الاتحاد السوفياتي ، اشتدت الاقتسارات والمظالم ، واعتبر استعجال اباده اليهود امراً واجباً للوصول الى « حل نهائي » للمسألة اليهودية . فأحدثت للقضاء عليهم فرق خاصة مجهزة بشاحنات غاز تتيح لها اباده ضحاياها باعداد كبرى . وانشىء المزيد من معسكرات الاعتقال التي جهزت بغرف غاز واقران احراق في « تربلنكا » و « مايدانيك » ، و « بوكنوولد » ... ولا سيما في « اوشويز » حيث امكن امانة ٢٠٠٠ شخص بالغاز دفعة واحدة في مدة نصف ساعة ، وتنفيذ العملية نفسها اربع مرات في اليوم . ففي غرف الغاز هذه هلك ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ ضحية بينما مات ٥٠٠ ٠٠٠ من الحرمان وشظف العيش .

في معارك اوكرانيا وبسارابيا ، حيث اشترك الرومانيون في حركات شعبية ضخمة ضد اليهود ، مات اكثر من مليوني يهودي قتلاً . وكان العمل الاخير تدمير احياء اليهود . ولكن يهود « لودز » قد نجوا من الابادة بسبب الحاجة الى اليد العاملة في مصانع النسيج . اما في فارصوفيا حيث ما زال هناك ٤٠٠ ٠٠٠ يهودي في السنة ١٩٤٢ ، فقد اندلعت ثورة يائسة حين اراد الالمان ، في كانون الثاني من السنة ١٩٤٣ ، تصفية الـ ٤٠ ٠٠٠ يهودي الباقين على قيد الحياة . فاقتضى لهم ٤٢ يوماً من المعارك الضارية لآبادتهم . وهكذا بين السنة ١٩٣٩ والسنة ١٩٤٥ ، مات قتلاً اكثر من ستة ملايين يهودي (عباد ٦٠٠ يهودي هولندي من اصل ٩٠ ٠٠٠ منفي ، اي اقل من ٧٠٪ . وعاد ٢٨٠٠ يهودي فرنسي من اصل ١١٠ ٠٠٠ ، اي ٢٠٪) .

« معسكرات الموت » ان تدابير الابادة المنظمة هذه استهدفت « اهداء » الرايخ الآخرين ايضاً . فالعذابات والعمل الالزامي وسوء التغذية (بين ٦٠٠ و ٧٠٠ وحدة حرارية في اليوم في بوكنوولد) ، والاعدام للعاجزين عن العمل ، كانت المصير الذي ينتظر الماركسيين والمقاومين والسلافيين والمظليين الخلفاء والاسرى الفارين . وقد نفذت هذه الابادة المنظمة في معسكرات الاعتقال التي مرت فيها زهاء عشرة ملايين ضحية ، زال اثر القسم الاكبر منها ، ولا سيما خلال الاشهر الاخيرة من الحرب - اذار ونيسان ١٩٤٥ - اذ نظمت في كل مكان عمليات تقتيل واجلاء بالجملة في ظروف وحشية رهيبة . فقد تعرض المعتقلون لعبودية مطلقة ، ولم يكن لهم من ملاذ يقيهم مظالم الـ « كابوس » - رؤساء

فرق اختيار جملهم من بين الالمات المحكومين وسعوا جهم سدهم لاذلالهم واساءة معاملتهم - وافتهقروا الى الغذاء واللباس ، واخضعوا لنظام قاس ، وارغموا على القيام بأعمال شاقة وخيمة في المعامل والمصانع ، فهاقوا ضعفاً او ضرباً ، وحكم على المرضى والسقياء منهم بالموت في غرفة الغاز او فرت الاحراق حيث كانوا يختفون دون ان يتركوا اي اثر . وقد وصف لنا الحياة في المعسكرات الشهود الذين عادوا من هذا « الجحيم المنظم » ؛ وليس سوى التضامن والحياة الداخلية القوية ما انقذوا الملك الذين اتاحت لهم قوتهم الجسدية والمعنوية احتمال العذاب والعناء ؛ الا ان النضال السري الذي استطاع « السياسيون » - ولا سيما الشيوعيون - من كافة الجنسيات ، المنظمون في الخفاء ، القيام به ضد اسيادهم الـ « S.S. » وعملائهم محكومي الحق العام ، من اجل قبض زمام الامور في المعسكرات (امانة السر ، رصابة المرضى ، رقابة التجمعات) ، قد ساعد على انقاذ حياة العديد من المعتقلين .

ابتداء من السنة ١٩٤١ ، لم يعد الهدف الرئيسي للمعتقلات ابادة اعداء الرايخ فحسب ، بل اصبح لها هدف اقتصادي ايضاً . فان اليد العاملة الاجنبية التي لم تفلح ادارة العمل الالزامي وجهود « سوكل » ، المفروض العام لليد العاملة ، في احضارها الى المانيا ، قد تعززت بمئات الالوف من العبيد الذين وجهتهم الـ « غستابو » نحو ١٥ معسكراً كبيراً : « داشو » ، « نونهام » ، « موتوزن » ، « رافنسبروك » ... ، واكثر من ٩٠٠ معسكر ثانوي . فاستخدموا بصورة خاصة في المعامل المنشأة تحت الارض ومعامل المنتجات الكيميائية ، دون تحديد لمسدة العمل ، حق النمكة التامة . واسندت الاعمال الى الرجال الاقوياء دون غيرهم ؛ اما الشيوخ والنساء والاولاد فقد سيقوا مباشرة الى غرف الغاز . واستخدم بعض الاسرى للاختبارات الطبية : فقد اختبر بعض اطباء الـ « S.S. » فيهم تأثير الضغوط المنخفضة على الطيارين المحلقين على ارتفاع عظيم ، او تأثير التجمد على الغريق . ولقّح بعض السجناء والسجينات الاصحاء بحراثم الامراض ، كالتيفوس والسرطان والملاريا ، المرغوب في مراقبة تطورها ، واختبرت فيهم ادوية جديدة (جربت مؤسسة « باير » مخدراً في ١٥٠ يهودية قضين كلهن) ، واستخدم الرجال والنساء محل الارانب لاجراء الاختبارات : « احدثت قروح والتهابات بحقن منتجات بترولية تحت الجلد . وقتل التوائم بغية « تشريحهم » واجريت اختبارات تشريح اشخاص احياء . ومن لم يميت بهذه الطرق حقن بالفينول النقي في القلب .

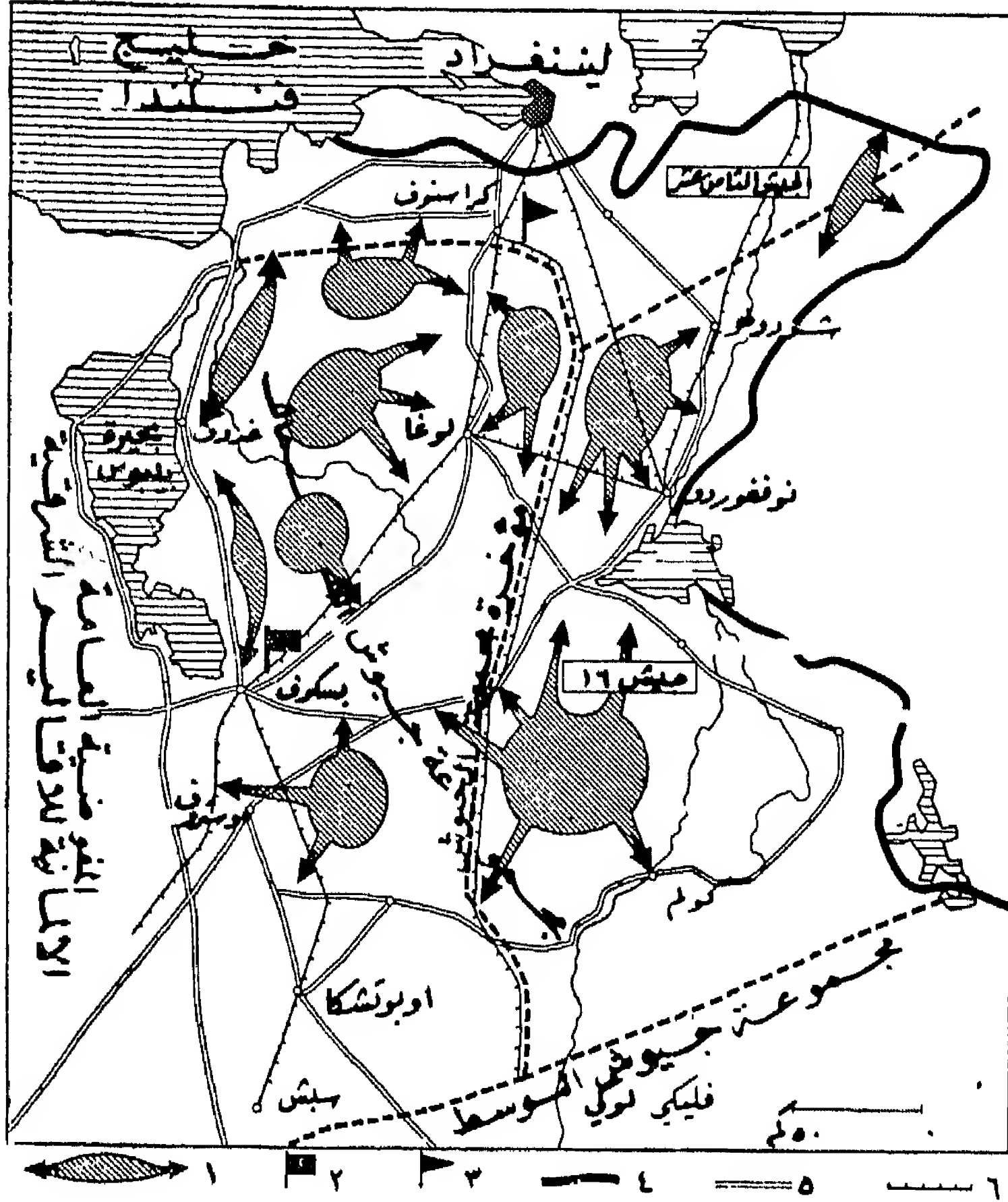
لجميع هذه الاسباب كان عدد الوفيات مرتفعاً جداً ؛ ففي رافنسبروك كانت نسبة الوفيات ٢٤٪ في السنة ١٩٤٣ ، فارتفعت الى ٦٠٪ في السنة ١٩٤٥ ، وزادت ارتفاعاً في الشهرين الاخيرين . ومن المعلوم اليوم ان الجيوش البريطانية ، حين دخلت الى معسكر « برغن - بلسن » ، « قد شاهدت مستودعاً ضخماً للجثث يضطجع فيه ، بين ٣٣.٠٠٠ جثة ثلثة تنتشر منها الروائح الكريهة و ١٠.٠٠٠ مصاب بالتيفوس يلفظون انقاسهم الاخيرة معانين عذابات العطش » .

استثمار البلدان المحتلة
احتل استثمار البلدان المحتلة (الشكل ١٩) مركزاً هاماً في اقتصاد الحزب النازي . فحين امكن استخدام الطاقة الصناعية في البلدان المحتلة للمساعدة على بلوغ اهداف الحرب الالمانية ، ابقى على الانتاج ، لا بل عززاً حياناً ؛ اما اذا استحال ذلك فيضحي به : فان الصناعات النسيجية والزجاجية المتوفرة في المانيا قد اوقفت ، وحين توجب توزيع المواد الاولية على الصناعات ، كان للصناعات القائمة في الارض الالمانية حق الاولية في استلام نصيبها من هذه المواد والمعدات واليد العاملة . وفي كافة الاراضي التي سقطت تباعاً في ايديهم ، اتخذ الالمان التدابير الاولية نفسها : تعتمد الدوائر التابعة لمصاحبة الحرب الاقتصادية ، والمرافقة جيوش الغزو ، الى لاستيلاء على مخزونات المواد الاولية والمنتجات المصنوعة واعادة تسيير المصانع . وكانت تتخذ بعد ذلك تدابير مختلفة باختلاف البلدان المحتلة ومركزها المستقبل في « النظام الجديد » ، موزعة الى اربع فئات : البلدان المضمومة او المنوي ضمها الى الرايخ : اللزاس - لورين ، اللوكسمبورغ ، محمية بوهيميا - مورافيا ، سيليزيا العليا البولونية . البلدان الاستعمارية : حاكمية بولونيا العامة ، البلدان البلطيقية . المناطق المحتلة في اوروبا الغربية . فرنسا حكومة فيشي .

الصناعة
في بلدان الفئة الاولى ، اخذ الالمان على عاتقهم الاشراف المباشر على الحياة الاقتصادية ؛ الا ان التشيكيين قد احتفظوا ، في المحمية المعتبرة مستقلة استقلالاً ذاتياً ، بنصيب غير مستقل من الادارة . وحدث الشيء نفسه في بلدي اوروبا الجنوبية الشرقية ، صربيا واليونان ، حيث شكلت حكومات صورية . وفي الحاكمية العسامة والاراضي الشرقية المحتلة : الدول البلطيقية ، وليتوانيا ، وروسيا البيضاء واورانيا ، حيث لم يقيم اي جهاز حكم ذاتي ، ادير الاقتصاد كما لو كان جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد الرايخ ، فاسندت الى شركات تتمتع بحقوق احتكارات رسمية وترتبط بالمشاريع الالمانية الكبرى ، مهمة استثمار الموارد في الاطوار الذي تعينه سلطات الرايخ . اما في البلدان المضمومة ، فان الصناعات قد الحقت باقتصاد الرايخ الحافاً مباشراً وكلياً ، وقد عزز بعضها حين كان من شأن بعضها ان يجعلها في مأمن نسبياً من الغارات الجوية : كانت هذه حال مصانع سكودا ومصانع الاسلحة في « برنو » ومراكز سيليزيا العليا البولونية ، حيث انمي استثمار الفحم الحجري وانشئت مصانع بتزين تركيبي . واما في البلدان الاستعمارية فقد اقتصرت الصناعة على انتاج المواد الاولية والخاصة بالضرورية لتعوين القوات المسلحة والحاجيات الضرورية جداً لحاجات السكان .

في الاقاليم التي لم تكن لا معدة للضم الى الرايخ ولا معتبرة منطقة استعمارية : البلدان السكندنافية ، وبلجيكا ، وهولندا ، وفرنسا ، وايطاليا الشمالية بعد ايلول ١٩٤٣ ، اقيمت ادارة الاقتصاد في ايدي السلطات المحلية التي كانت تتلقى من الالمان توجيهات عامة ؛ وقد انشئت الى جانب كبار موظفي الادارات المحلية دوائر المانية غالباً ما اقامت في الابنية نفسها لمراقبة تنفيذ التدابير المتخذة .

استخدمت كافة الصناعات القادرة على توفير الاسلحة والعمل لمؤسسة « تودت » او لحاجات الرايخ ؛ فلهلحة هاتين الفئتين الاخيرتين اقتطعت نسبة علبا من انتاجها ، كما في فرنسا مثلا :



الشكل ١٦ - مناطق تحت سيطرة العصابات وراء الجيوش الألمانية

في الشمال في كانون الاول ١٩٤١ .

- ١ - مناطق تحت سيطرة العصابات واتجاهات هجبتها ، ٢ - مركز قيادة مجموعات الجيوش ، ٣ - مركز قيادة الجيش ، ٤ - الجبهة ، ٥ - طرق ، ٦ - خطوط حديدية .

٧٥ ٪ من الالومينيوم والنحاس ، ٨٠ ٪ من البترول ، ٤٠ ٪ من البوكسيت ، ٣٨ ٪ من المطاط ، ٥٩ ٪ من الصوف ، ٥٣ ٪ من القطن ، ٦٧ ٪ من الجلد ، ١٠٠ ٪ من الادوات الدقيقة ،

٩٠ ٪ من انتاج مصانع الطائرات ، ٧٥ ٪ من انتاج مصانع السفن ، ٧٠ ٪ من السيارات ، ٤٥ ٪ من الاجهزة الكهربائية واجهزة الراديو ، الخ . وقد توفرت للامسان وسائل ضغط لا تقاوم . فانهم قد اشرفوا على كافة مصادر التموين بالمواد الاولية ، بحيث كان كل مصنع لا يريد اقفال ابوابه مضطراً لاستلام المواد الاولية منهم ، واجازات الاستيراد والتصدير عند الحاجة ؛ واشرفوا كذلك على كافة المصارف ، فكان من ثم بوسعهم رفض الاعتمادات الضرورية ؛ وقد اتاحت المبالغ الطائلة التي وفرتها لهم ضرائب الحرب اخيراً عرض اسعار مرتفعة جداً للمؤن التي كانوا بحاجة اليها . وفي حال الرفض ، كان المصنع يتعرض لخطر تفكيك آلاته ، كما تتعرض المعدات غير المستعملة لخطر المصادرة والنقل مع العمال الى المانيا .

في الوقت نفسه اتسعت المساهمات الصناعية الالمانية اتساعاً كبيراً جداً في كافة أنحاء أوروبا؛ فقد بسطت المصارف والمصالح الحكومية والمشاريع الخاصة سيطرتها على مؤسسات اجنبية كثيرة، ولا سيما في البلدان المضمومة وبلدان أوروبا الجنوبية الشرقية ، بالشراء والمصادرة والحجز . وكثرت المصادرات بصورة خاصة في الأراضي السوفياتية حيث اعلن الرايخ نفسه خليفة الدولة السوفياتية ، ومن ثم صاحب كافة الممتلكات . وقد انتقلت هذه الأخيرة الى الشركات الاحتكارية التي اسستها الدولة الالمانية ، والمؤسسات التعاونية للصناعيين الالمان المتصرفين تصرف عملاء للرايخ . وأجبرت بعض المصانع لمؤسسات ألمانية كبرى : مانسمان ، سيمنس ... وفي الحاكمية العامة صودرت كذلك ممتلكات الدولة البولونية القديمة ، وصودرت في كافة المناطق المحتلة ، كما هو طبيعي ، ممتلكات اليهود و « اعداء الرايخ » .

في أوروبا الغربية انتهجت المانيا طريقة المشتريات « العسادية » ، ولكن مركزها المسيطر غالباً ما فرض المعاملات والصفقات التي ترغب فيها ؛ فاقدمت على مشتريات مساهمات ، حتى في المشاريع المتوسطة الاهمية ، في الدانمارك وهولندا . واتخذت التدابير لرفع يد الفرنسيين والبريطانيين عن اموالهم الموظفة في أوروبا الجنوبية الشرقية ؛ فقد ارغم اصحاب الاسهم المالية على بيعها بالسعر الذي يحدده الالمان ، والا تعرضوا لمصادرتها منهم . وهكذا اضطر مصرف « ميرابود » للتخلي عن الاشراف على مناجم « بور » للمصرف الهروسي . وأسس الالمان كذلك شركات مختلطة كان لهم فيها الحصة الكبرى ، وارغموا المغلوبين على الانضمام الى الاتحادات الالمانية (اتحاد الزجاج ، واتحاد الاسمنت) . وانتهجوا كذلك طريقة مشتري المؤسسات المصرفية المستفيدة استفادة كبرى من المشاريع الصناعية ، فحققوا بذلك الاشراف على عدد من المصارف الكبرى في الحمية والبلدات البلطيقية ويوغوسلافيا وبولونيا وهنغاريا وهولندا .

حدث في البلدان المحتلة ان ادارة الزراعة والتموين التي انشئت منذ
اوائل الحرب قد عززت ومائلت على العموم الادارة القائمة في المانيا .

فقد اخضعت اوروبا البرية كلها لقانون تحديد المساحات الواجب زرعها والحبوب الواجب بذرها
والكميات الواجب تسليمها للتموين . وانشئت في كل مكان مؤسسات تعاونية بلدية ، مستوحاة
من المؤسسات الالمانية ومكلفة تنفيذ اوامر السلطة المحتلة : التعاونية القروية في فرنسا وبلجيكا
والـ « بوند سامبند » في النرويج . . . ونظم التقنين بحسب المبادئ الالمانية : تقنين مطلق
تناول الحنطة والطحين والحبوب والاحوم والحليب والمواد الدهنية ، والبطاطا احياناً ، باسعار
تختلف باختلاف المستهلكين . وكانت التقنين اشد قساوة في الدانمارك واكثر فعالية في اوروبا
الشمالية والشمالية الغربية منه في فرنسا وايطاليا . وفي كل مكان كانت نسبة النخالة في الطحين
مرتفعة ، وبلغت ٩٠ ٪ احياناً ، الامر الذي استتبع تحضير خبز صعب الهضم كزبد المذاق ؛
وفرزت الكثافة عن الحليب ، وحدد استهلاك اللحوم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان ظروف
الزراعة لم تلبث ان ساءت ، وان تعذر العناية بالمعدات الزراعية واستخدام الاسمدة الكيميائية
(ولا سيما بعد نزول الحلفاء في افريقيا الشمالية) قد خفض المحاصيل بحيث هبط الانتاج الزراعي
— كما في الحرب العالمية الاولى تقريباً — بنسبة ١٠ ٪ عموماً في المرحلة الاولى من الحرب ،
و ٢٥ ٪ حين وضعت الحرب اوزارها . اجل لم يبلغ معدل النقص النظري في كمية الوجعات
الحارارية اكثر من ربع مستواها في السنة ١٩٣٨ ، ولكن الفلاحين استمروا في التغذي كما قبل
الحرب ، ولما كانت الحصص التي اعطيت للقائمين بالاعمال الالزامية اكبر حجماً ، فقد فاء النقص
بوظائمه على سكان المدينة من غير العمال ، والمستخدمين والاولاد والشيخوخ ، حين لم تتوفر لهم
موارد كافية لشراء موادهم الغذائية من السوق السوداء ؛ فاضطر ملايين الاشخاص من ثم
للاكتفاء باقل من ٢٠٠٠ وحدة حرارية في اليوم ، اي اقل من ١/٤ او ٢/٣ الكمية في السنة
١٩٣٨ ، وقد حصل النقص في الدرجة الاولى في المواد الدهنية والبروتينات الحيوانية ، وفي
الدرجة الثانية في مركبات الهيدروكربيد والبروتينات النباتية . وفي كل مكان ، باستثناء
الدانمارك ، كانت الحصص غير متساوية ، واقل منها في المانيا . ففي بولونيا استلم سكان المدن
اقل من نصف الحصص الموزعة في المانيا على الفئات المماثلة من المستهلكين . وفي السنتين ١٩٤١
و ١٩٤٢ انخفضت هذه الحصص لمعظم السكان في منطقة ائينا — البيرييه الى ٦٠٠ — ٨٠٠ وحدة
حرارية متسببة في حوادث وفاة كثيرة بفعل الجوع .

كان لكل ذلك نتائجه الطبيعية على صحة السكان : انخفاض وزن الجميع مع تأخر في نمو
الاولاد ، ونحراة ، واضطرابات معوية ، ووذعات الجوع في اكثر المناطق اصابة . وارتفعت
نسبة الوفيات بين الاطفال ، كما ارتفع عدد المصابين بالتدرن الرئوي : الا ان الحسائر في الارواح
كانت على العموم اقل منها في الحرب العالمية الاولى بصورة محسوسة .

العمل الالزامي استخدمت اليد العاملة في البلدان المحتلة محلياً ، إما في بناء التحصينات (سور الاطلسي ، سور ليفوريا بين طولون ولاسبيزيا) في اطار مؤسسة « نودت » التي شغلت زهاء ٧٠٠ . ٠٠٠ عامل اجنبي ومسؤول الماني في شهر ايار من السنة ١٩٤٣ ، وإما في المصانع الحربية-العاملة لمصلحة المانيا التي توصلت في السنة ١٩٤٤ الى انتاج ٢٥ - ٣٠ ٪ من الاسلحة الالمانية وتشغيل زهاء ٣ ملايين عامل ، واستخدمت كذلك خارج الرايخ .

وفي معاملة العمال الاجانب ، استوحيت السلطة الالمانية مبدأ تفوق العرق الالمانى :

« اننا لا اكثرث البتة لما يحدث للرؤسي او للتشيكي ... ولا اهتم لازدهار حياة الامم ارموتها خوفاً الا بنسبة حاجتنا الى استعبادها لمصلحة « ثلاقتنا » والا فليس لها في نظري اي شأن . واذا ما سقطت ١٠ . ٠٠٠ امرأة روسية منهوكة من حفر خندق مضاد للدبابات ، فان ذلك لا يهمني الا بنسبة انجاز حفر الخندق لمصلحة المانيا » .

هذا ما قاله هتلر في اجتماع ضم قادة ال S.S. في باريس في شهر تشرين الاول من السنة ١٩٤٣ . لذلك فان طرائق اختيار العمال ، وظروف المعيشة ، وظروف الاستخدام قد استوحيت مبدأ التفريق العنصري . ففي ادنى المراتب كان اليهود الذين انتهجت حيالهم سياسة الابداء بصرف النظر عن الخدمة التي قد يستطيعون تأديتها . وفي المراتب التالية ، يأتي « الشرقيون » ، الروس الذين احتلوا مركزاً ادنى من مركز البولونيين والبلطيقين ، ثم عمال الدول الغربية ، وقد احظي بينهم الهنغارويون والدانماركيون والفلمنك ، ثم الفرنسيون والهولنديون ، وقد احلوا فوق العمال الايطاليين والبلغاريين والرومانيين والاسبان الذين كانوا دونهم تخصصاً واسماً . وانطلاقاً من الاعتبار العنصري نفسه ، كان مسكن وغذاء الاجانب دون مسكن وغذاء الالمان .

اعتمد العمل الالزامي منذ اوائل الحرب في الدول الشرقية ، ورافقه توقيف عائلات الفارين واختطاف الرجال من الشوارع والمنازل والكنائس ، بينما تأخر اعتماده في الغرب الى ان ساءت حالة اليد العاملة في السنة ١٩٤٢ . وقد لجأت السلطات الالمانية في البدء الى الاقتناع : وعهد بأجور مرتفعة وسهولة في النقل من مركز الى مركز ، وظروف معيشة مغرية ، وفي فرنسا ، وعد بتحرير اسير مقابل ثلاثة عمال متطوعين . ثم لجأوا الى ضغوط غير مباشرة : إلغاء مساعدات البطالة ، سحب بطاقات الاعاشة ، اقفال المصانع بغية توسيع نطاق البطالة ، حجب الأجور . ومنذ السنة ١٩٤٢ اوجب العمل في بلجيكا وهولندا على الرجال المتراوحة اعمارهم بين ١٨ سنة و ٥٠ سنة وعلى البنات المتراوحة اعمارهن بين ١٨ سنة و ٢٥ سنة . ولم ينج من العمل الالزامي حق شهر آب من السنة ١٩٤٣ سوى الدانمارك « المحمية النموذجية » . وفي هذا التاريخ اي بعد سقوط موسوليني ، ارغم العمال في ايطاليا على العمل الالزامي كما في البلدان الاخرى .

خضعت معاملة العمال لما جاء في برنامج سوكل لتعبئة العمل في ٢٠ نيسان من السنة ١٩٤٢ : « سوف يعامل كافة الرجال ويؤمن لهم غذاؤهم ومسكنهم بحيث يعطون اعلى انتاج بأدنى الاسعار » . فكان للعمال الاجانب يجمعون في مساكن خشبية جماعية تفتقر الى التدفئة والتجهيز

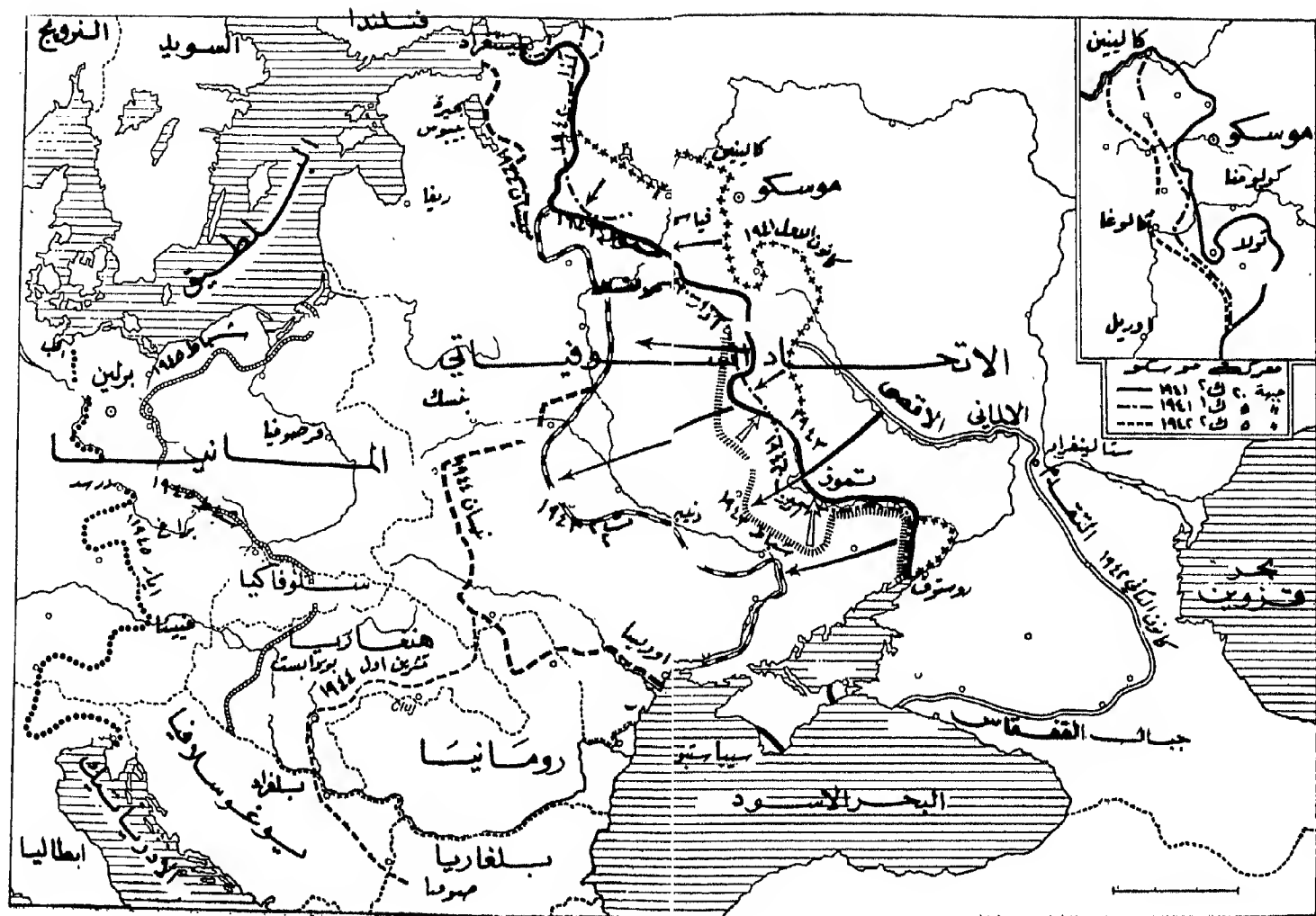
الصحي اللائق ، ويتناولون الغذاء في محلات خاصة بهم ، عاجزين عن شراء الاطعمة في السوق بسبب احتفاظ قادة المعسكرات ببطاقات اعاشتهم .

في الحقل المالي ، تحقق استثمار البلدان المحتلة باعتماد تقنيات مختلفة الاستثمار المالي تحتفظ بظواهر الشرعية : غرامات مختلفة ، وإلزام بيع الذهب والنقد النادر وبعض الاوراق المالية الاجنبية ، واصدار كميات كبرى من النقد الورقي الالماني لتداولها للبلدان المحتلة ويستحيل تبديلها بالاوراق النقدية التي يصدرها مصرف الرايخ ، ومصادرة الذهب من مصارف الاصدار في البلدان المحتلة ، وفرض اتفاقات مالية مضرّة بصوالح المغلوبين : اقرار سعر قطع متدن جداً بالنسبة للمارك الالماني (في فرنسا ٢٠ فرنكاً لكل مارك مقابل ١١ في السنة ١٩٣٩) ، ايجاب تحمل نفقات احتلال مرتفعة جداً تحدّد بحيث تبيع لا تمهد الجيوش فحسب بل مشتريات اخرى كثيرة ايضاً . ففي فرنسا مثلاً ، باستثناء العتاد الحربي ووسائل النقل ، دفع الالمانيون كل ما استولوا عليه . وامنوا وسائل الدفع بمجرد الاستفادة من اتفاقية وقف اطلاق النار التي حملت فرنسا عبء نفقات تعهد جيوش الاحتلال ؛ فاستوفوا بذلك مبالغ طائلة تفوق حاجات هذه الجيوش . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الاتفاقات المالية قد أفادت منها المانيا وحدها لانها لم تسلم المغلوبين شيئاً مقابل كل ما يقدمونه لها ، فأرغمت الحكومات من ثم على تحمل ما تنفقه هي في بلدان هذه الحكومات .

جاءت النتائج بصورة عامة وبالأعلى على البلدان المحتلة : فمن جهة اقتطع الالماني حصة مطردة الزيادة من الانتاج ، ومن جهة ثانية وسعوا حجم وسائل الدفع ، فخلقوا بذلك وضعاً تضخيمياً . وتسبب ارتفاع النقد المتداول ، وما رافقه من نقص في السلع ، في اتساع نشاط السوق السوداء التي شجعها الالمانيون لانها اتاحت لهم الحصول على البضائع التي كانوا بحاجة اليها بالاضافة الى الكميات المحددة في الاتفاقيات والعقود الخاصة ؛ ولجأت مكاتب الشراء في بعض المصالح الكبرى (البحرية ، الطيران ، مؤسسة تودت ...) الى خدمات كبار التجار للحصول على كافة البضائع المتوفرة .

كانت نتيجة الطابع القومي للحرب الالمانية ، التي تعذر معها البقاء على الحياد ، في العلائق بين الغالب والمغلوب ، تعزيز موقف المقاومة والتعاون المتناقضين تعزيزاً لم يسبق له مثيل . فقد اثار النظام النازي نفسه ، والعصبية والوحشية اللتان عومل بهما السلافيون ، واليهود ، واللاتين المعتبرون متخلفين عنصرياً ، والماركسيون والديموقراطيون المعتبرون اعداء خطرين ، مقاومات ضارية شجعها الانكلوساكسون والسوفييات وجهزوها من الخارج .

في كافة البلدان المحتلة ، حيث اعترفت المانيا بالحكومات او شكلتها كما يطيب لها ذلك ، جرت هذه الحكومات ، مسيرة أو بخيرة ، الى انتهاج سياسة تعاون اقتصادي وسياسي وحق عسكري مطرد الوثوق . فبعد ان استغلت في البدء الغضب الشعبية على الحكم السابقين الذين



الشكل ١٧ - الحرب في الشرق ١٩٤١-١٩٤٦

اعتبروا مسؤولين عن الهزيمة ، لم تلبث ان ظهرت على حقيقتها : مطية للاجنبي ؛ ولذلك اشتدت المقاومة كلما طالّت الحرب ، وتضامل خط الالمان في احراز النصر ، وثقلت من جهة ثانية وطأة الجور والاستغلال على الشعوب .

اذن « تعاونت » الحكومات التابعة وبعض سكان المناطق المحتلة مع الالمان - اي ساعدت آلتهم الحربية ونظامهم الجائر . وكأنت فئات « المتعاونين » كثيرة ومتنوعة . فكان هناك اولئك الذين دخلوا ، منذ قبل السنة ١٩٣٩ ، وبدافع من ميولهم الفاشستية او مطامعهم الشخصية ، في خدمة دول المحور ، وساعدوها اثناء فتح بلادهم وبعده ؛ ويتمثلون خير تمثيل بـ « كويسلنغ » . والى جانب هذه الفئة يمكن افصاح مكان لـ « مثل فلاسوف » ، القائد السوفيياتي الذي اسر في السنة ١٩٤٢ وحاول ان يجمع الفارين واسرى الحرب حول بيان وضعه في سمولنسك اعلن فيه ان « روسيا الجديدة » المحررة من ستالين والبلشفية ، سوف « تظهر من اليهود » وتعيد الملكية الخاصة ، النخ . فعبئت افواج من المتعاونين في المعسكرات حيث كان الروس مخضعين لخطّة ابادية ، وبالتفضيل بين الاوكرانيين والجيورجيين وتتر القرم ومسلمي القفقاس وآسيا الذين تمثل بعضهم في الوحدات البوليسية التي تولت العمل في صربيا وفرنسا .

وهناك اولئك الذين كانوا ينتمون الى اقلية قومية او الى قوميات تابعة فقالوا بشرعية كل تحالف يساعدهم على قطع اوصال الدول التي يخضعون لها ، وتحالفوا مع المحور على رجاء تحرير امتهم الخاصة : وهذه حال السلوفاكيين والـ « اوستاشي » الكرواتيين ، والاقليات الرومانية واليوغوسلافية والتشييكوسلوفاكية . وهناك اولئك الذين ساروا وراء حكومتهم حتى الهزيمة وتوقيع اتفاق وقف اطلاق النار (اليونان ، يوغوسلافيا) والذين اقتنعوا بعد ذلك بأن المحور كسب الحرب فتعاونوا مع الالمان ظناً منهم بانهم ربما استطاعوا حماية مواطنيهم بانتهاج سياسة تصالح واتفاق مع الظافر ؛ وهذه حال الجنرال « ناديك » في بلغراد . ولكن هؤلاء « الترقبيين الانتهازيين » لم يلبثوا ان ارغموا على تحديد موقفهم على صعيدين هامين لم يسعهم تجنب الوقوف الى جانب العدو فيها : مكافحة المقاومة وتقديم اليد العاملة للآلة الحربية الالمانية . وهناك اخيراً اولئك الذين استمروا في هدائم للغزاة ، ولكنهم باتوا اكثر قلقاً وجزعاً يوماً بعد يوم امام نمو حركات المقاومة بادارة رؤساء جدد ، مجهولين ، ثوريين ، فساعدوا الغزاة حرصاً منهم على السلامة الاجتماعية . وقد خشوا في صميم قوادهم من ان يؤدي نصر ساحق يحرزّه الانكلوساكسون ولا سيما الاتحاد السوفيياتي ، الى تدمير السور القائم في وجه البلشفية الذي تمثل ، في نظرهم ، بالجيش الالمانى .

لذلك يمكننا القول بصورة عامة ان التعاون على مفارقاته المختلفة ، الطوعي ، والمعلن ، والمتردد ، والخافر ، قد استند في معظمه الى العناصر المحافظة في البلدان المحتلة .

فرنسا فيشي
في شهري أيار وحزيران من السنة ١٩٤٠ ، المنحت فرنسا ، التي اغرقها
الغزو وجلاء السكان هن منازلهم في خضم تشوش حقيقي ، أمام
الحكومة التي ألغى المارشال بيتان ؛ فأقدم المجلسان التمثيليان ، دون صعوبة ، وبدافع ادراكها
عدم شعبية النظام البرلماني ، وخوفها من عنف الدعاية المعادية للجمهورية التي حملتها وحدها
مسؤولية الكارثة ، وتأثير بيار لافال ، على اقرار مبدأ احادة النظر في القوانين الدستورية ،
واعطيا المارشال بيتان - ب ٥٦٩ صوتاً مقابل ٨٠ معارضاً - صلاحيات استثنائية لاعداد
دستور جديد .

« الثورة القومية »
فكان ما ينتظر فرنسا ، تحت سلطة بيتان ، نظاماً جديداً ، دكتاتورية
رئاسية تعيد الى الذاكرة دكتاتورية الامير الرئيس في السنة ١٨٥٢ .
وعاد معه الى الحكم « الاعيان » الذين سيطر اجسادهم على الجمعية الوطنية المنتخبة في السنة
١٨٧١ ، والذين اقصتهم « الطبقات الاجتماعية الجديدة » - البورجوازية الصغرى والطبقة
العملية - طيلة الجمهورية الثالثة . فكان ان الملاكين العقاريين ، والضباط المحترفين ، وكبار
الموظفين ، والاكليروس ، والاعراف الريفيين ، وكل الذين تولوا ادارة المقاومة الاكثريكية
الرجعية في عهد الجمهورية الثالثة وحاولوا اسقاطها بمناسبة ازمات « الحركة البولونجية » وباناما
وقضية دريفوس ، اتحدوا مع ممثلي المصالح المالية والصناعية المعادين لتشريع الجبهة الشعبية
الاجتماعي ، بغية الاستيلاء على الحكومة والادارات ؛ وقد ساعدتهم مساعدة قوية كبار الموظفين
واعضاء « الهيئات الكبرى » الذين اتاحوا وحدهم للنظام الجديد حكم البلاد . وقد اغتبطوا
بتخلصهم من رقابة البرلمانيين الذين احتقروا عدم كفاءتهم وهجزهم ، ورقابة نقابات العمال
والموظفين ، فاداروا البلاد ادارة مطلقة بالروح الابوية التي اشتهرت بها « الثورة القومية » .

ثم حدثت عملية تطهير شديدة تناولت موظفي الادارات البلدية والموظفين المشتبه بتعلقهم
بالمبادئ الجمهورية : اليهود ، البناؤون الاحرار ، الاشتراكيون ، المدافعون عن المدرسة العلمانية
التي ألقيت عليها مسؤولية اضعاف الروح المدنية والوطنية . وارتجلت ادارة جديدة اسندت
اعمالها الى عناصر مختلفة غير منسجمة ، بل الى جمهور من « الصخّابين والهواشين » ، كما يصفها
رئيس غرفة المارشال ، « د . ه . دي مولين دي لباريت » .

كان قوام النظام الجديد السيامي والاجتماعي الذي حلم به هؤلاء الموظفون ، ولا سيما بطانة
المارشال حيث سيطر رجال اقصى اليمين ، تطبيق مبادئ اليمين التقليدية : محاربة « العقائد
الباطلة » التي ظهرت في السنة ١٧٨٩ ، اقضاء الآراء الديمقراطية ، محاربة الفردية والنظام الحر
والماركسية ، الصراع الطبقي (« انما الشعب تسلسل عائلات ومهن ومسؤوليات ادارية وعائلات
روحية ») ، واحياء مجتمع تسلسلي مبني على مبادئ سلطة الرئيس (« يجب ان تكون الدولة
استبدادية وتسلسلية ») ، وتنظيم مهني تعاوني ، واحترام القيم العائلية التي لا يستطيع المحافظة
عليها سوى مجتمع بطريركي وقروي ومجتمع صناعيين يدويين . فعل شعار « العمل ، العائلة » ،

الوطن ، محل الشعار الجمهوري « حرية ، مساواة ، أخوة » . وكما حدث بعيد ثورة السنة ١٨٤٨ وفي أيام « النظام الأدبي » ، استند الحكم الى الدين لمحاربة فوضى الافكار والتعالم الخطرة . وقدمت له الكنيسة مساندة فعالة بصوت الكردينال « جرلييه » : « بيتان هو فرنسا وفرنسا هي بيتان » ، واهلن الراعي بوغتر ، رئيس الكنيسة البروتستانتية من جهته ان ليس هناك سوى واجب واحد : « السير وراء المارشال » .

وقد نفذ هذا البرنامج : زوال اسم « الجمهورية » ، اعطاء سلطة شخصية (« نحن ، فيليب بيتان ... ») للمارشال الذي ادعى لنفسه بالسلطة التشريعية حتى تشكيل المجلسين الجديدين . إلغاء كافة الانتخابات في القرى التي يتجاوز عدد سكانها ٢٠٠٠ نسمة ، وحل الاتحادات العمل . تنظيم الحرف على اساس تعاوني على يد لجان تنظيم الصناعة (التي يديرها كبار الصناعيين) ، والاتحاد العمالي وميثاق العمل . وابطال التشريع المتعلق بالجمعيات الدينية ، وتقديم المساعدات المالية لمؤسسات التعليم الدينية . والغاء دور المعلمين الابتدائية ، ومحاولة ادخال التعليم الديني في برامج المدرسة الابتدائية (« لقدولى عهد المدرسة بدون اله ») . والعمل بالتشريع المعادي للسامية المستوحى من قوانين نورمبرغ : فأقصى اليهود عن الوظائف العامة وعن بعض الحرف ، وانشئت مفوضية عامة للشؤون اليهودية وابطل قانون كريميو . رحلت كافة الاحزاب السياسية وطورد الحزب الشيوعي (كان هناك ٣٠٠٠٠ شيوعي في السجون في شهر ايار من السنة ١٩٤١) .

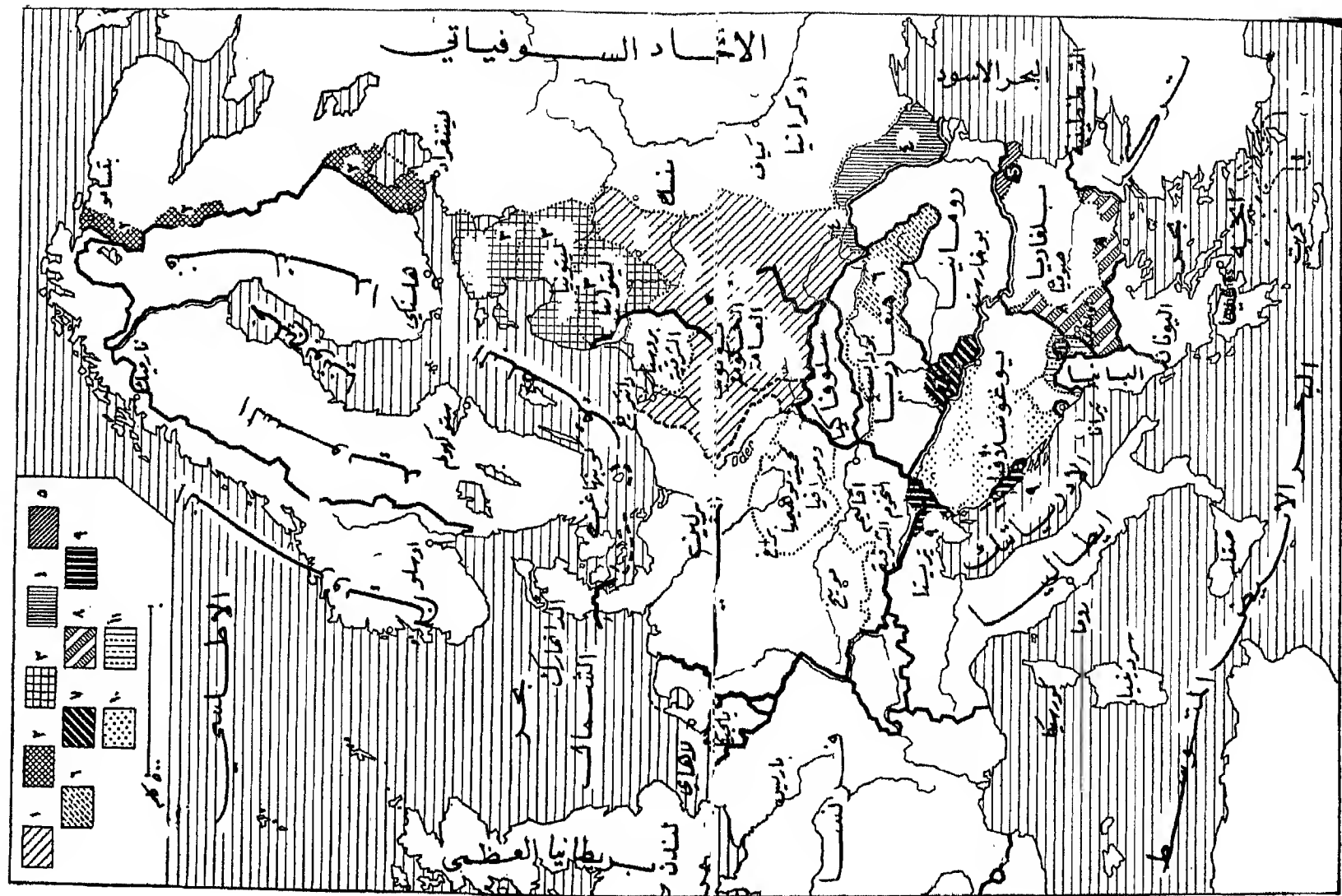
اتفق رجال الثورة القومية على محاربة النظام البرلماني ومقاومة المبادئ تطور النظام الديمقراطية والاشتراكية . وقد اقتنعوا كلهم بأن نصر المانيا اكيد وقريب وان مقاومتها امر مستحيل . ولكنهم شككوا فئات ذات مصالح ومطامع متناقضة . ففي فيشي تفوق ممثلو اليمين القديم الوطني والمحافظ والكاثوليكي ، تلامذة « شارل موراس » ، واعضاء الحزب الاشتراكي الفرنسي الذين لم يكونوا ضد الانكليز فحسب بل ضد الالمان ايضاً ، واستندوا الى « جوقه المحاربين » . ووقف في وجههم بعض العناصر المنحدرة من اليسار ، من امثال محبي السلم القدماء والاشتراكيين الجدد كـ « مرسيل ديا » الذي سيؤسس « التجمع القومي الشعبي » ، والنقابيين المحبي السلم كـ « جورج ديولين » ، وبعض الشيوعيين القدماء كـ « جاك دوريو » الذي طرد من الحزب في السنة ١٩٣٤ ثم اسس الحزب الشعبي الفرنسي في السنة ١٩٣٦ ، وضموا جهودهم الى جهود بعض الفئات اليمينية ، كـ « الكاغولاد » واللجان السرية للعمل الثوري ، للطالبة بتعاون وثيق مع المانيا . واسسوا جوقه معادية للبشفية (لن تضم يوماً اكثر من ٣٠٠٠ متطوع) للمحاربة الى جانب الالمان في الاتحاد السوفياتي . وقامت في حقل المصارف والصناعة الثقيلة عناصر المانية الميول ذات نفوذ قوي قالت بالتعاون الاقتصادي الفعلي : « بارنو » ، من مصرف « وورمس » الذي سيمسي مندوباً عاماً للعلائق الاقتصادية الفرنسية الالمانية ، و « لوهيدر » ، صهر « رينو » ، الذي سيمسي مندوباً عاماً للتجهيز الوطني ،

و « بيشو » مدير الجمعيات الصناعية التعدينية ، الذي سيمسي وزيراً للداخلية ، الخ . فحدث في جوار المارشال بين هذه النزعات صراع من اجل النفوذ والاستيلاء على السلطة من احداثه الخطيرة إبعاد لافال في ١٣ كانون الاول ١٩٤٠ ثم عودته الى الحكم في نيسان ١٩٤٢ .

هو لافال من مثل في الحقيقة سياسة التعاون الوثيق التي كانت في نظره الوسيلة الوحيدة للتخلص من نتائج الهزيمة او أقله لتخفيف وطأتها . وكانت باكورة هذه السياسة ، التي نمت اكثر فاكثرا كلما تزايدت المتطلبات الالمانية ، اجتماع هتلر بالمارشال في « مونتوار » . « وان بين فيشي ١٩٤٠ الوطنية والحفاظة وفيشي ١٩٤٤ المتعاونة والفاشية تسلسلاً صارماً . . . وتضامنا سلبيا ضد النظام المبطل » (هوفمان) .

فان استمرار الحرب في روسيا وهزائم المحور في افريقيا قد جعلت نصر المانيا النهائي امراً مشكوكاً فيه جداً . وباتت المقاومة أشد نشاطاً ، والقمع اكثر وحشية بإدارة « بيشو » ، وزير الداخلية ، مع محاكمه الخاصة ومجلس « غانسا » العرفي ، ومحاكم الدولة في ليون وباريس . واشتد القمع حين اصبح « دارفان » اميناً عاماً للمحافظة على الامن في كانون الثاني ١٩٤٤ ، فقدم الالمان مؤازرة الميليشيا والمحاكم العرفية الخاضعة للرقابة البوليسية . ومن جهة ثانية عزز نزول الحلفاء في افريقيا الشمالية واحتلال كافة اراضيها موقف التعاونيين الفرنسيين : كان ذلك نهاية فيشي الثورة القومية التي خسرت الامبراطورية ، فاقدم اسطولها على اغراق نفسه ، وتضامل نفوذها في البلاد ، فلم يبق للالمان اية مصلحة في الابقاء على حكومة مستقلة وهمية . واكتفوا بالابقاء على شبكة الموظفين والادارات التي يستغلون بواسطتها البلاد . ومنذ اواخر السنة ١٩٤٣ سيطر « التعاونيون » الباريسيون نهائياً على فيشي ، فدخل دارفان وهنريو الوزارة التي ضمت « كافالا » و « دي برينون » و « آبييل بونار » و « بيشلون » و « ماريون » ، الخ . واصبح « ديا » اخيراً وزيراً للعمل . فانتهجت سياسة تعاون كامل ، ولكن البلاد كانت في حالة حرب اهلية غير معلنة و الاوساط المحافظة التقليدية - ولا سيما البورجوازية الكاثوليكية التي استألتها نفوذ المارشال - اصبحت ترقية على غرار الدهاة والمتحذرين . فكان ذلك ، قبل النزول في نورماندي والتقدم الحليف ، نكبة نزلت بالتعاونيين .

الدول المحتلة الاخرى
ان الدول الصغرى في اورربا الشمالية الشرقية ، التي احتلت دون اعلان حرب في اعقاب غزو صاعق ، قد لاقت ، مع بعض المفارقات ، المصير الذي لاقتة فرنسا . فان التصريحات الاولى الرسمية حول ابقاء واحترام المؤسسات التقليدية والوعود باحترام نظامها السياسي والاقليمي ، والتأكيد بأن الاحتلال لا يستهدف سوى حمايتها من غزو الفرنسيين والبريطانيين القريب الوقوع ، لم تلبث ان قللتها تدابير يقصد منها اما ضمها فوراً الى الرايخ العظمى ، واما تجزئتها بالذات ، وتستهدف في كل مكان استثمار مواردها استثماراً منظماً . وبالرغم من ان الحكومات الالاجئة الى بريطانيا العظمى كانت لاشعبية في بعض هذه البلدان (حكومة بيرلو ، الحكومة النرويجية) ، ومن ان الرأي العام قد اتصف ببعض



الشكل ١٨ - أهم التغيرات الإقليمية المطارة بين الدول ١٩٣٩ و ١٩٤١ .

١ - إقليم بولونيا (معاهدة موسكو ، ٢٨ أيلول ١٩٣٩) ، ٢ - إقليم فنلندية فنلندا في معاهدة موسكو (١٢ آذار ١٩٤٠) ، ٣ - الدول البلطية المضمومة إلى الاتحاد السوفياتي (سبتمبر ١٩٤٠) ، ٤ - التخلي عن بيلاروسيا ونيكوفين الشمالية للاتحاد السوفياتي (٢٨ سبتمبر ١٩٤٠) ، ٥ - بيلاروسيا قسم الياشلار من الدوردوجيا (غوز ١٩٤٠) ، ٦ - منتارا قسم الياشلار الثاني والثلثا (٢٩ أيار ١٩٤٠) ، ٧ - منتارا قسم الياشلار الـ ٨ - بيلاروسيا قسم على مقدونيا الصربية واليوغانية وبنية بحرية وبنية على بحر إيجه (١٩٤١) ، ٩ - قسم سلوفينيا بين اللاتيا رايخانيا التي تحصل بالاشارة على جزر من ساحل دلتانيا (١٩٤١) ، ١٠ - ملكة كرواتيا التي استعادت من أجل دول وديتليت (١٩٤١) ، ١١ - إقليم حصلت عليها اللاتيا (١٩٤١) .

الاضطراب ، فان الموقف كان اكثر جلاء منه في فرنسا حيث استمر مع حكومة فيشي وهم الحكومة المستقلة . ولم تلبث المقاومة السلبية ، ثم الناشطة ، ان تنظمت دون ان تتبرأ منها الحكومة الشرعية . وفي كل مكان لم تفلح الفئات التعاونية والحكومات الصورية في استمالة سوى جزء لا شأن له من السكان .

حلت النقابات والاحزاب السياسية باستثناء الحزب النازي المحلي : ففي بلجيكا اقصى الالمان « دغريل » الذي اسس الجوقة الفالونية وحارب في روسيا ، ومحضوا ثقتهم حزب « اصدقاء الرايخ » . كما محضوها « موسير » رئيس الحزب الوطني الاشتراكي في هولندا ، وكويسلنغ رئيس الحزب الوطني في النرويج ، الذي شكل الحكومة في السنة ١٩٤٣ ، النخ . وهكذا عين « التعاونيون » في كل مكان في المراكز الادارية الهامة .

الا ان الدانمارك شذت عن القاعدة واستفادت من بعض المراعاة لأن حكومتها الشرعية لم تغادر البلاد ولأن المانيا ارادت ان تجعل منها « محمية نموذجية » . فقد سبق للملك ان اصدر اوامره بعدم مقاومة الغزو واعترف بواقع الاحتلال ، وان اعترض عليه . ورغبة منه في الحيلولة دون قيام حكم عسكري او استيلاء النازيين الدانماركيين برئاسة « كلوزن » على السلطة ، لم يتراجع امام بعض التنازلات : اتفاق مالي مضر بمصالح الدانمارك ، سحب الحاميات الدانماركية من « جتلند » ، انضمام الى ميثاق مكافحة الشيوعية ، النخ . . ولكن الدستور الدانماركي لم يبطل ابطالا صريحاً ، فنجح اليهود من الابداء والجور واستمرت الادارات المركزية والمحلية في عملها .

٢ - المقاومات

بينما لم يكن « التعاونيون » في كافة البلدان المحتلة سوى طائفة قليلة « المقارمة » العدد ، تنظمت مقاومة الغازي - السلبية او الناشطة - واتخذت اشكالا مختلفة بحسب الاوقات والازمنة واستهوت اعداداً كبرى من السكان ترايدت يوماً بعد يوم كلما اتضح لهؤلاء هدف الصراع على حقيقته .

على غرار التعاون ، تميزت المقاومة بمفارقات كثيرة ، وببعض الصفات المشتركة ايضاً : نعمة شديدة على الغازي كانت فورية عند البولونيين والصرب والتشيكيين واليونان والسكندنافيين ، وفي اوروبا الغربية حيث كانت وطأة الجور ثقيلة بصورة خاصة ، واكثر تأخراً عند السلوفاكيين والكرواتيين الذين بدا لهم النصر الالمانى وكأنه سوف يحقق استقلالهم ، واقل حرارة عند الرومانيين والهنغاريين . ومن جهة ثانية اتسعت المقاومة بسرعة في المناطق الحرجية والجبلية حيث سهل احتواء المتمردين ، وحيث لم يكن يوسع الالمانى مطاردهم بسبب افتقاره الى الجيوش اللازمة . فكانت يوغوسلافيا والبايكا واليونان وجبال الألب والاحراج البولونية ، من هذا القبيل ، اكثر موافقة لمقاومة ناشطة من تشيكوسلوفاكيا حيث

كانت السهول مكتظة بالسكان وحيث اهل الجبل بأكثرية المانية . واثضح بسرعة اخيراً ان حركات المقاومة لم تحارب الالمان فحسب ، بل حاربت من اجل بلوغ أهداف خاصة ، من اجل تنظيم اجتماعي وسياسي هو نقيض النظام الذي كان قائماً قبل الغزو .

لا ريب في انه يصعب تحديد النزعات السياسية التي سيطرت الداخلين في المقاومة . وإنما يبدو جلياً - من مطالعة الصحف الصادرة في الخفاء - ان الأكثرية الساحقة ابتغت تبديل النظام الاقتصادي والاجتماعي تبديلاً جذرياً . فان كافة البرامج التي وضعتها وحدات المقاومة المختلفة في الغرب قد وعدت بادخال اصلاحات ديموقراطية على النظام السياسي ، وبخاصة على النظام الاجتماعي والاقتصادي ، ولا سيما بتأميم الصناعات الرئيسية . أما في اوروبا الوسطى والشرقية ، فقد طالب المقاومون باصلاح زراعي جذري ومصادرة املاك كبار الملاكين قبل كل شيء . وحين غزا الالمان الاتحاد السوفياتي اصبح الوضع اكثر تعقيداً : فقد برز الخلاف بين معلمي الآمال بتحريرهم على الانكلاوساكسون وبين متوقعيه من الاتحاد السوفياتي . فبصورة عامة كانت العناصر المحافظة اشد ميلاً للانكلاوساكسون ، وكان كافة المتطلعين الى الاتحاد السوفياتي تواقين الى اصلاح النظام ، ولكن المطالبين بمثل هذه الإصلاحات لم يتجهوا كلهم نحو الاتحاد السوفياتي ، كما ان انكليزي الميول لم يواجهوا ، بمجرد ميولهم ، احباء النظام القديم . وفي بولونيا بقي العديد من انصار الإصلاحات اوفياء لعدائهم التقليديين للروس ، بينها مالت اكثرية المقاومين في يوغوسلافيا واليونان ، منها كانت نزعاتهم السياسية والاجتماعية ، الى الشعب السلافي العظيم .

الا ان تعاضل نفوذ الشيوعيين في حركات المقاومة ، وتعاضل نشاطهم من ثم ضد احتمال احياء النظام القديم ، قد اسهم في حمل بعض اشباع التنظيم السابق وبعض المخلصين لحكومات المنفى على الالتفاف حول الالمان لانهم اعتبروا الشيوعيين اخيراً اعداء ادهى خطراً من الالمان (اليونان ، يوغوسلافيا ، بولونيا) . وإنما عرضت الطبقات الحاكمة عن المقاومة في البلدان التي كان فيها التأثير الشيوعي كبيراً . ويرد الخلاف الى سبب آخر هو ان انتقام العدو قد استهدف الفلاحين الميسورين او الأثرياء بصورة خاصة . ولم ينظر هؤلاء من ثم بعين راضية الى نشاط المقاومين الشيوعيين . فتعاون البعض عليهم وحملوا السلاح الى جانب القوات المحتلة لمنع اعمال التخريب . وقد انفجرت نزاعات مسلحة منذ السنة ١٩٤١ في يوغوسلافيا ، ومنذ السنة ١٩٤٣ في اليونان وبولونيا ، بين الوطنيين والشيوعيين . وفي اوكرانيا ايضاً ، انفجرت هذه النزاعات بين الالمان ، والوطنيين الأوكرانيين المعادين للسوفييات ، والانصار الشيوعيين الأوكرانيين الذين كانوا في حربهم على اتصال بالجيش الاحمر . وكلما اقترب النصر الحليف انتهى الصراع من اجل الاستيلاء على السلطة بعد وقف اطلاق النار الى التقدم على الصراع ضد الالمان : وقد شهد ذلك في اليونان حيث حاربت قوات (زرفاس) القوات الشيوعية ، وفي يوغوسلافيا مع حركة ميخالوفيتش ، وفي اوكرانيا مع القوات الأوكرانية المعادية للسوفييات ، وفي ألبانيا حيث

جرت الى « باتي كومتار » الى دعم المجهود الحربي الالماني المائل الى الزوال .

حكومات المنفى ساعدت المقاومات الداخلية وشجعتها وادارتها ونسقتها من الخارج
اجهزة لجأت الى لندن وكان بعضها حكومات شرعية افلحت من الغازي .
نظمت كافة هذه الحكومات في محطة الاذاعة البريطانية برامج اذاعية شجعت الشعوب
المخضعة ، وبثت الاخبار وعلقت عليها ، ووجهت الى المقاومين التعليمات ود الرسائل الشخصية ،
وجمعت معلومات عسكرية او سياسية مفيدة للقيادات والحكومات الخليفة ، وجندت جيوشاً
اشتركت في العمليات العسكرية ، وألقت من الجو اسلحة ، وضباطاً ، ومفاوض لتولي اعمال
التخريب في البلدان المحتلة . ومن جهة ثانية غالباً ما كانت علائقها بالمقاومة الداخلية غير وثيقة ،
وغالباً ما انقسمت هي على نفسها بسبب المنافسات والدسائس ، واختلاف نزاهتها المحافظة
والثورية ، فانقطع الاتصال بينها وبين السكان الذين دفعت بهم آلامهم الى الحلول الجذرية .
ووقفت موقفاً حذراً من الحركات الطوعية التي لم تكن تحت اشرافها . فالكل يعلم اليوم ان
« جان كافايس » الذي ذهب الى لندن في شهر شباط من السنة ١٩٤٣ قد عاد منها متقزز
النفس من « ذهنية المهاجر » و« روح المعبد » اللتين لمسهما في الأشخاص القليبين الدائرين في فلك
الجنرال « دينغول » . وقد نجم عن كل ذلك سوء تفاهم ، ونزاع ، حاد احياناً ، كما حدث في
يوغوسلافيا واليونان ، وحتى بين الجيوش ، كما يتضح ذلك من تمرد الأسطول والجيش اليونانيين
في مصر .

وبرزت كذلك مقاومة خارجية ايطالية قبل السنة ١٩٤٣ ، نهض بها « الفارون » المهاجرون
منذ السنة ١٩٢٤ الى جنيف ونيويورك ولا سيما باريس ، الذين توحدت قواتهم خلال الحرب
الاسبانية . وفي السنة ١٩٤١ تأسست في تولوز « لجنة تجمع ضد الفاشستية » من ممثلي الحزب
الشيوعي ، وبخاصة « نيني » و« ساراغات » و« سيلفيو ترنتين » و« نيتتي » . وفي نيويورك اذاع
الكونت « سفورزا » بيان النقاط الثماني « من اجل ايطاليا بعد الفاشستية » ، وكذلك حملت
الجمعية المازينية في نيويورك و« لجنة ايطاليا الحرة » بنشاط الى جانب الحلفاء من اجل اعداد
التحرير .

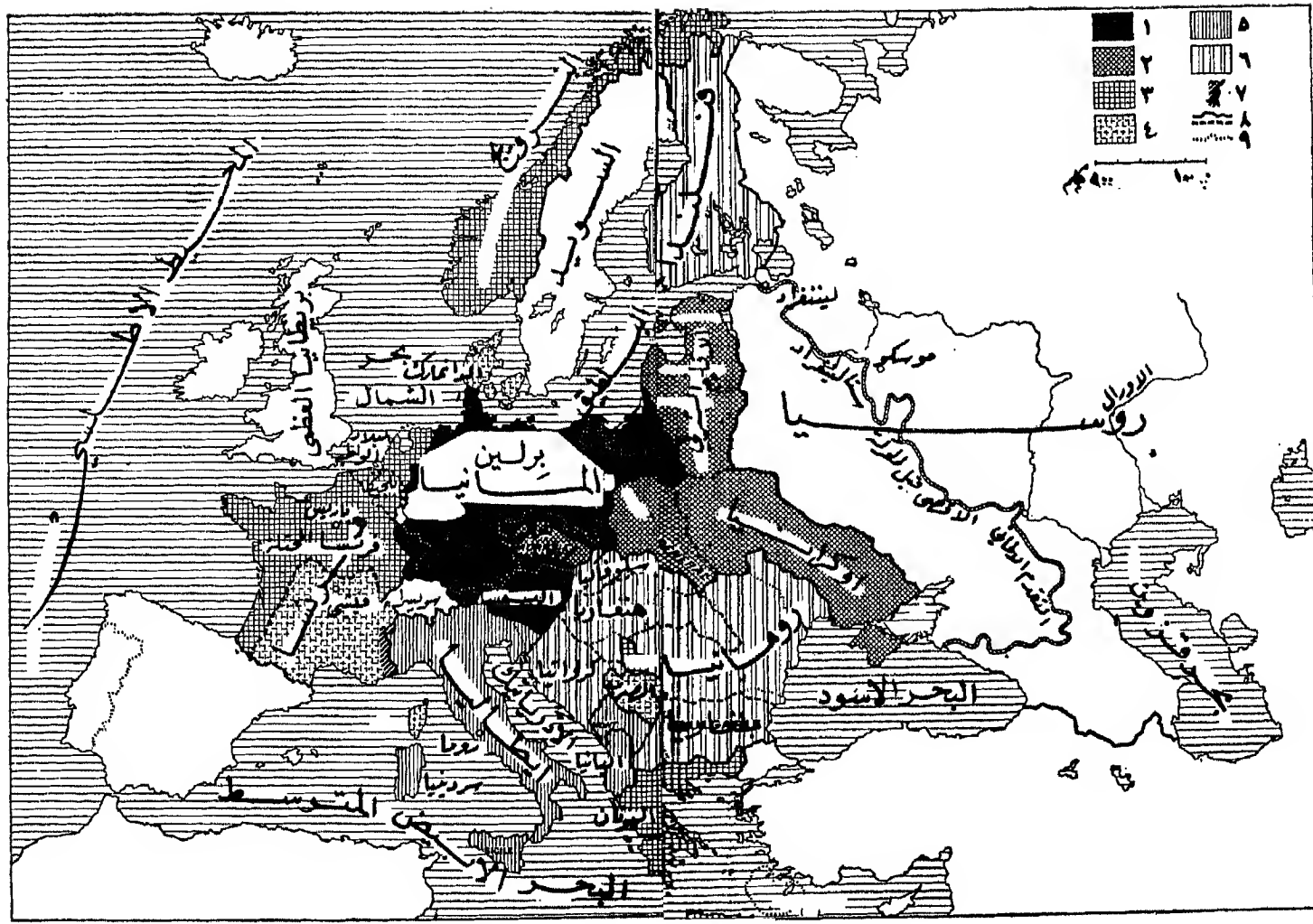
رأى المقاومون عددهم يتزايد كلما ثقلت وطأة الاحتلال واصبح النصر الالماني مريباً . فكم
من متعاونين خاضعين للألمان او متحمسين لهم اصبحوا ترقبين في السنة ١٩٤١ ثم اصبحوا
مقاومين بعد السنة ١٩٤٢ . لقد تجمع المقاومون الأولون كما هو طبيعي من بين الأحزاب اليسارية
التي كان الألمان والحلفاء على السواء يحاولون القضاء عليها : الشيوعيين ، الاشتراكيين ، الاحرار .
ثم انضم اليهم ممثلون عن البورجوازية اليمينية اوفيساء للقيم التي دافعت عنها ، في ما مضى ،
القومية والحقد على « المانيا الخالدة » . وتزايد عددهم بعد انزال الجيوش الخليفة في افريقيا الشمالية
واحتلال المنطقة الجنوبية .

المقاومة في أوروبا الشمالية الغربية على نقيض فرنسا حيث حاربت الحكومة المقاومة ، اتسعت الحركات في الدول الاخرى المحتلة ، وغالباً ما حظيت بتشجيع وهدي السلطات الاجتماعية . فكثرت من ثم في كل مكان اعمال التخريب والاعتداءات على الألمان والتعاونيين . وقد تجملت من جهة ثانية بطرائق مختلفة . ففي بلجيكا رفضت الكنيسة قبول تقدم مرتدي الهزات السياسية لتناول القربان المقدس والسماح برفع الأعلام السياسية في بيوت العبادة . واعترضت على ترحيل العمال الى المانيا وعلى الزام القصر بالعمل ايام الاحاد . وقاطع الطلاب الاساتذة التعاونيين الذين يعينون في الجامعات . واصلوا الاضراب استنكاراً لقانون العمل الالزامي ، طيلة سنة كاملة ، قبل تسجيل اسمائهم في الجامعات . وأعلنت محكمة التمييز الاضراب كذلك اعتراضاً على توقيف بعض قضاة محكمة الاستئناف . وبين شباط وايار ١٩٤٣ ، أعلنت اضرابات كبرى في لياج (٦٠.٠٠٠ مضرِب) ، و « شارلروا » ، و « لوفوير » ، و « مون » ، و « فرنيه » ، ضد ترحيل العمال بالجملة الى المانيا .

لم تكن المقاومة أقل تصلباً وعناداً في اللوكسمبورغ . ففي احصاء تشرين الأول ١٩٤١ ، وبالرغم من منع الادعاء بجنسية لوكسمبورغية « مزعومة » ، وبلغه « لتزبورجيش » لم يكن لها من وجود في يوم من الأيام ، تعصب ٩٦ ٪ من سكان المسدن و ٩٩ ٪ من سكان الارياف للجنسية اللوكسمبورغية وللغة الـ (لتزبورجيش) ، مما تسبب في ترحيل عدة ألوف من السكان وابطال الاحصاء . وفي شهر آب أعلن اضراب عام كان اول اضراب أعلن في بلد محتل . وفي السنة ١٩٤٣ تنظم الحزب الوطني اللوكسمبورغي الذي قام باعمال تخريبية كثيرة . وفر من الجيش اكثر من ٥٠٠٠ شاب لوكسمبورغي ورُحِّلَت بين ١١٠٠ و ١٢٠٠ عائلة الى بولونيا ، وفي الأشهر الأخيرة شكل ألوف المقاومين عصابات مسلحة في احراج الآردن .

في هولندا اضطبغت المقاومة بلون سياسي اقل بروزاً . ففي شهر شباط من السنة ١٩٤١ ، أعلنت اضرابات لمدة ثلاثة ايام في امستردام ثم شملت المدن الاخرى . وادان الكليروس الكاثوليكي والبروتستانت ، من على منابر الكنائس ، اضطهاد اليهود وترحيل العمال الى المانيا . وفي شهري نيسان وايار ١٩٤٣ أعلنت اضرابات جديدة حين تقرر حجز كافة قدامى صفوف المضباط الهولنديين في معسكرات اعتقال المانية . وفي ايلول اعلن مستخدمو السكك الحديدية وعملها اضراباً عاماً .

في الدانمارك تنظمت المقاومة ، بعد تشتت طويل ، بفضل « مجلس الحرية » الذي تألف في شهر آب من السنة ١٩٤٣ من ممثلين عن كافة الاحزاب النشطة ، وقد ركز كافة الجهود على الصناعات الحيوية التي تخدم المصالح الالمانية وعلى وسائل النقل ، ففي ٢٤ حزيران ١٩٤٤ مثلاً قام ٧٠ وطنياً في مرفأ كوبنهاغن الحر ، بتخريب مصنع للدفاع الرشاشة والمدافع المضادة للدبابات والبنادق ذات الاطلاق المتواتر تخريباً كاملاً ، وكانت الوحيد من نوعه في الدانمارك .



الشكل ١٩ - أوروبا المحتلة

- ١ - ألمانيا ، ٢ - إقليم تابعة ود محميات ، ٣ - إقليم تحت إدارة المالية ، ٤ - إقليم تحت إدارة اداريا ، ٥ - إيطاليا وإقليم تحت إدارة ايطالية ، ٦ - دول تابعة للبحر ، ٧ - إقليم فرنسية احتلتها إيطاليا (حتى تشرين الثاني ١٩٤٢) ، ٨ - حدود أوروبا في عهد السيطرة المحتلة ، ٩ - حدود معاهدات ١٩١٩ - ١٩٢٠

وفي النرويج كانت اعمال المقاومة الاولى من مآثر رئيس المحكمة العليا ، « بال برغ » ، اهل
قضاة الدولة ، واسقف اوسلو ، حبر الكنيسة اللوثرية ، « برغراف » ، اللذين اسسا « جبهة
الوطن » الصرية . فانتشرت « الجبهة » في كافة انحاء البلاد واصدرت زهاء ٣٠٠ صحيفة غير
شرعية ونظمت ادارة مهاجرة الى السويد او انكلترا استفاد منها ٥٠٠٠٠ شخص . وفي شباط
١٩٤٢ استقال اساقفة النرويج السبعة ومعظم الرعاة . وعرقلت المصالح الادارية اعمال قيد الشبان
للعمل في المصانع الالمانية ؛ ففي كانون الاول ١٩٤٣ ، اوقف ١٥٠٠ طالب من طلاب جامعة
اوسلو - المقفلة - و ٦٥ استاذاً بسبب اعتراضهم على فرض الاختبارات السياسية من اجل
تسجيل اسمائهم في الجامعات .

ان نظام القوة والجور الذي اخضع له السكان ليفسر نشاط
وعنف حركة المقاومة التي نمت في كافة انحاء الارض البولونية .
فان تقليد المقاومة القديم الذي يرقى الى عهد الاقسامات ،
في اوربا الشرقية
والجنوبية الشرقية
والمهارة في التنظيم السري التي انتقلت من جيل الى جيل ، قد افلح ، منذ خريف السنة ١٩٣٩ ،
بناء جهاز سري ضخم كان بمثابة حكومة حقيقية على اتصال وثيق بحكومة المنفى ، بفضل
الاحزاب السياسية الاربعة الرئيسية : الحزب القروي ، الاشتراكيين ، الوطنيين الديموقراطيين ،
الديموقراطيين المسيحيين . واعيد تأليف جيش بري (ضم ٣٨٠٠٠٠ رجل في السنة ١٩٤٤) .
وزاوت السلطة الادارية « مندوبية حكومية » ضمت عملاء لكل منطقة ، وادارات بمثابة
وزارات ، و « تمثيلاً سياسياً » سرياً ضم ممثلين عن الاحزاب الاربعة . ومما بدا ذلك غريباً
فقد استمر ، بعد اقفال مؤسسات التعليم الثانوي والعالي ، في توزيع العلم في الخفاء بحسب التقليد
البولوني وفي اجراء الامتحانات . وطبعت صحف سرية ووزعت ، واستمر العمل في بعض
مصانع الاسلحة والذخائر . وارتدى الصراع ضد العدو طابع ارباب ووحشية لا يعرفان
للمرحمة معنى .

تجزأت يوغوسلافيا بعد حرب لم تدم سوى ايام معدودة ؛ فبينما حظيت كرواتيا بعطف
الايطاليين والالمان ، وتقاسمت الدول المجاورة اشلاء الدولة القديمة ، اخضع ما تبقى منها اي
صربيا ، لنظام جاء ثقیل الوطأة . ولكن القسم الاكبر من البلاد قفري وجبلي ، وعرف البقاء
هنا ايضاً تقليد مقاومة قديم جداً ضد تعسف الاجني . فقد نجحت بعض وحدات الجيش
المهزوم ، بقيادة الكولوتيل ميخالوفيتش ، في الالتجاء الى الجبال . وكان لدى الشيوعيين
اليوغوسلافيين من جهتهم ، بقيادة تيتو الكرواتي منظمة قوية وواسعة الانتشار . ولكن
الحلاف لم يلبث ان ذر قرنه بين الفريقين : فقال فريق ميخالوفيتش بالتقليد المركزي الصربي ،
الارثوذكسي والملكي ، بينما قال فريق تيتو بنظام التحادي وديموقراطي يحقق اصلاحات عميقة .
فاستمال الشيوعيون بنشاطهم وحيويتهم كل من رغب في محاربة الالمان والاوستائي ، بينما خشي
فريق ميخالوفيتش (تشتيك) من انتقام الالمان الوحشي وتعاون على الكرواتيين والانصار

الشيوعيين مع حكومة الانقاذ الوطني الخاضعة للامان التي اسسها الجنرال « نديك » في بلغراد ومع الايطاليين المعسكرين في الجبل الاسود .

بفضل سرعة حركتهم ومهارتهم في المناورة نجح الانصار في الافلات من الهجمات المختلفة التي شنت عليهم ، لابل جمعوا في « بيهاك » ، في تشرين الثاني ١٩٤٢ ، (جمعية تحرير يوغوسلافيا الوطنية المعادية للفاشية) - افنوج - التي قبلت مبدأ اتحاد يوغوسلافي . وفي ١٩٤٣ اشتركت قوات ميخالوفيتش جهاراً في عمليات الهجوم الالماني الرابع على الانصار ، العملية البيضاء ، فاوقف الحلفاء عنها حينذاك كل مساعدة مادية وحصروا مساعدتهم كلها في تيتو . وعند الاستسلام الايطالي ، كان هذا الاخير قد نجح في الاستيلاء على « دالماتيا » باستثناء « سبليت » وعلى مخزونات هامة من الاسلحة الايطالية فتوطدت سلطته على اسس متينة ؛ وفي السنة ١٩٤٣ قرر مجلس التحرير الوطني ان مسألة الملكية سيسويها الشعب بعد تحرير البلاد .

وكانت اليونان المحتلة كذلك مسرح منازعات غامضة بين عدة قوات مختلفة ومتنافسة ومنقسمة على نفسها : الحكومة اليونانية في المنفى مع انصارها ، المقاومة الداخلية غير الشيوعية (أدس) وأكتا ، واخيراً الحزب الشيوعي اليوناني والمنظمات التي يشرف عليها .

في ايطاليا ، زال نفوذ الحكم الفاشستي زوالاً كلياً بفعل عجزه عن المقاومة الايطالية اعداد الحرب وتسييرها ، وبفعل فساد وفساد وتكتلاته المختلفة . وفي الحقل الاقتصادي ارتدى الوضع طابع البلبلة . ففي شهر آذار ١٩٤٣ حددت حصة الفرد من الخبز بـ ٢٠٠ الى ١٥٠ غراماً (نصف الحصة الالمانية) . ثم ان نقص الحامات والفحم الحجري والبترول قد خفضت انتاج الصناعة الى ٤٠ او ٦٠٪ من امكاناتها الاولى ، فأقفلت عدة مشاريع ابوابها او ضمت الى المشاريع الالمانية الكبرى . فاحرز مناورو الفاشستية تقدماً ملموساً : ارفع عدد الشيوعيين والاشتراكيين في جنوى وميلانو وتورينو ، وانضمت الاوساط الجامعية الى مناوئي الفاشستية ، وبات شطر كبير من البورجوازية انكليزي الميول ، فصدرت صحف سرية في كل الجهات . وفي ربيع السنة ١٩٤٣ ، انفجرت اضرابات في تورينو تطالب بـ « الخبز والسلم والحرية » ، وفي مؤسسة كابروني في ميلانو ، وفي مصانع بيرلي وفيات - مينافيوري . ومنذ السنة ١٩٤٢ عقد تحالف بين الاحزاب السرية : الشيوعيين ، والاشتراكيين ، والديموقراطيين المسيحيين ، وحزب الوسط اليساري الصغير الذي سيدعى الديموقراطيين العمال ، واليسار المازيني الذي سيؤلف (حزب العمل) . وحدد التحالف هدفاً له قلب موسوليني وعقد الصلح . وكان البلاط والعائلة المالكة على اتصال بهم وعلى علم بما يدبر . ومن جهة ثانية فكر عدد من كبار المسؤولين الفاشستيين المستائين ، كـ « شيانو » (وبوتاي) و (غراندي) بفاشية تسدين بالحرية بدون موسوليني . وفي ٢٥ تموز ١٩٤٣ قرر المجلس الفاشستي الاعلى بالتصويت المطالبة باعادة كافة الصلاحيات الدستورية الى التساج . فاوقف موسوليني وحل محله

المارشال « بادوليو » الذي دخل في مفاوضات سرية لوقف إطلاق النار . الا ان موسوليني ، الذي حرره هتلر ، قد اسس حكماً وطنياً فاشستياً أمسى في كانون الاول (الجمهورية الاجتماعية الإيطالية) التي لم تكن اكثر استقلالاً من الدول التابعة الاخرى .

تميزت المقاومة الإيطالية بفعالية خاصة على الرغم من انها فاضلت في ظروف صعبة بسبب تصرفات بادوليو الخرقاء ومناورات الحلفاء الخادعة وعدم ادراكهم الذي جعل الالمان يستفيدون من فترة الـ ٤٥ يوماً الثمينة التي انقضت بين سقوط موسوليني ووقف إطلاق النار لاحتلال روما وتثبيت اقدامهم في كافة أنحاء البلاد . ولكن المقاومة عبات الامة في حركة وطنية عامة ، في موجة عارمة من الحماس للعدالة والحرية مثلتها بـ (ثورة ثانية) اشتركت فيها هذه المرة الطبقة العمالية وشر من القرويين ، على نقيض الثورة الاولى التي قامت على اكتاف سكان المدن البورجوازيين .

لم ترقد هذه المقاومة الطابع نفسه في كل مكان : فقد كانت اقل نشاطاً في ايطاليا الجنوبية وايطاليا الوسطى حيث ادارتها الاحزاب الديمقراطية المعتدلة في لجنة التحرير الوطني التي يشرف عليها الحلفاء الانكليز والفرنسيون والحكومة الملكية منها في شمالي الابنين حيث تشددت احزاب اليسار - حزب العمل والشيوعيون بنوع خاص - في تصميمها على تحقيق « ديمقراطية تدريجية » وتجديد البلاد تجديداً كاملاً . وكان لجيوش الانصار فيها ، على العموم ، لون سياسي وصريح جداً ، اقله عند القادة الذين لم يفرضوا قط اعلان الاخلاص للملكية . ففي اودية جبال الالب ، وفي ليفوريا ومنطقة البندقية الجولية ، تمكنت بعض جماعات المقاومين المسلحين من تأليف وحدات محاربة حقيقية . وقد الفت لجان تحرير وطني اقليمية ومحلية ، ولجان مصانع ، واحياء ، واخيراً لجنة التحرير الوطني العليا التي ضمت ممثلين عن الاحزاب الخمسة الرئيسية . فجمعت كل هذه اللجان الاموال والمؤن للانصار وشجعت الصحف السرية ونظمت اعمال التخريب ، والاضرابات (في ميلانو في كانون الاول ١٩٤٣ واذار ١٩٤٤ ، وفي تورينو في حزيران) وحق الاضرابات الثورية في جنوى وميلانو في شهر نيسان ١٩٤٥ . وهكذا كانت كثافة المدن الهامة في ايطاليا الشمالية في قبضة الوطنيين قبل وصول الجيوش الحليفة .

المقاومة الألمانية في المانيا ، افضت قوة تنظيم الحزب النازي وقوانينه ، والفظاظة التي لجأ اليها في تشييت كل من يقف حجرة عثرة في سبيله قبل استيلائه على السلطة وفي قمع كل معارضة ، والنجاحات الباهرة التي احرزتها سياسته الخارجية ، الى ملاشاة كل بادرة معارضة صريحة . اجل ما زال للشيوعيين الموجودين في السجون او في معسكرات الاعتقال او في المنفى ، بعض الخلايا المنتشرة في البلاد ولكن نشاطهم كان مشلولاً تماماً . وآل الديمقراطيون والاجتماعيون الديمقراطيون الى العجز نفسه . وأزيل كذلك المعارضون معارضة مبدئية . وقد جاز للعناصر المحافظة وحدها ، على نطاق محدود جداً ،

مخالفة نظام الحكم بعض المخالفة : القادة والدبلوماسيون الذين اقضت مضجهم جسارة المشاريع الهتلرية فاقصوا عن مراكزهم ، والاشراف الريفيون الذين ابتعدوا عن اسياد المانيا الجدد ، مفتاظين من فسادهم ومن دناءة الحكم وبهيميته ، والمسيحيون وعظام الاسياد الملكيون والاحرار ، والكنايس التي لم تهددها مبادئ فلاسفة النازية فحسب ، بل سيطرتهم على الشبيبة والتهجمات الصريحة وغير الصريحة على اعضائها والجمعيات المنتمة اليها . ولكن المقاومة لم ترد سوى طابع فردي : اعتراضات الراعي « نيمولر » الذي دافع عن « الكنيسة المعترفة » ، أو اسقف « مونستر » ، الكونت « غالن » . ومنذ السنة ١٩٤١ ، اعترض بعض الاساقفة - حاذين حذو اسقف فريبورغ - في رسائلهم الراعية على مصادرة الاديرة (التي حوت الى مستشفيات) واقفال المدارس وإلغاء صحف الاسقفيات ومخالفة الاتفاقية المعقودة مع الفاتيكان وتعميم المرضى الزمنين والمعتومين وقتلهم . ثم حدثت بعض المبادرات كتوزيع مناشير « الوردة البيضاء » على طلاب مونيخ بواسطة كريستوف بروست و هانس و صوفي شول في السنة ١٩٤٣ ، ولكنها مبادرات افراد او جماعات صغرى اعجزت من ان تقوم بعمل فعال .

من هذه الاوساط خرجت ، منذ السنة ١٩٣٩ ، المقاومة الالمانية المعسودة التي بلغتنا اخبارها : فقد حاكت المؤامرات واتصلت بالمصالح السرية الحليفة . وكلما طالبت الحرب - التي لم يرض عنها الشعب قط - وثقلت اعباؤها وتزايدت الغارات الجوية الانكلوساكسونية وبدت الهزيمة النهائية اكيدة ، ابتعدت جماهير السكان عن الحكم . ولكن هذه الجماهير كانت اعجزت من ان تبدي اي نشاط بسبب ضغط السلطات ، ولا وجود للمنظمات التي كان باستطاعتها استثمار استيائها . فليس سوى الجيش المتمتع بالقوة ما قد يستطيع القيام بعمل ما . وقد كان عدد كبير من القادة معادين للنازية : رئيس الاركمان السابق (بك) ، والمارشال (فون وتراين) ، و (اولبرخت) ، و (هالدر) ، و (فون ترشكوف) و (اوستر) . وكانوا على اتصال بامير البحر (كافاري) الذي كان يسهل نشاطاتهم ويبررها ، بالاتفاق مع (فون كلوج) و (رومل) ومعظم كبار القادة الآخرين . واشترك في المؤامرة بعض كبار الموظفين المدنيين السابقين والحاليين : (غوردلر) الذي كان حاكم مدينة ليبزيغ ثم مفوض مراقبة الاسعار ، ووزير المالية البروسي (بوبيتز) ، و (جيزفيوس) احد موظفي ال (ابهر) ، والجنرال (س. س. نبي) رئيس الشرطة الجنائية ، والكونت (وولف فون هلدورف) ، مدير شرطة برلين ، وبعض الدبلوماسيين من امثال (اولريخ فون هاسل) ، و (فون وايزاكر) ، و (ورنر فون دير شولنبورغ) الذي كان قد تزوج من ابنة الاميرال فون تربيتز ، و (اريك كوردت) ، الخ . فقد كان كل هؤلاء محافظين ملكيين يمثلون المانيا ما قبل السنة ١٩١٤ ، على غرار اعضاء (جمعية كريزو) التي يعود الفضل في تأسيسها الى (هلموت فون مولتكه) ، حفيد شقيق مارشال السنة ١٨٧٠ ، و (بيتر يورك فون وارقبورغ) ، ورئيس الكنيسة اللوثرية (اوجين جريستناير) ، الخ . الذين شكلوا النواة

الاساسية للمقاومة ، واتصلوا ببعض الزعماء الاشتراكيين الديمقراطيين (ميرندورف وتيودور هوباخ) وربما بالحزب الشيوعي السري ايضاً . فتوصلوا في صيف السنة ١٩٤٤ الى الاتفاق على برنامج مشترك وعلى الوزارة التي سوف تتولى السلطة بعد اقضاء هتلر . الا ان الحاجة كانت ماسة الى حمل القادة - المقتنعين منذ زمن بعيد بضرر الفوهرر - على فرض وقف العمليات ، وازالة هتلر وغورنغ والمقربين اليهما . فاصطدم المتآمرون بتردد ضمائرهم ، ويمين اخلاصهم لهتلر ومنخاوفهم ، واحترافهم الطاعة ، وقد قيل ان اخفاقهم دليل على استقامة المحافظين الالمان الشخصية وعجزهم السياسي . وكان من الواجب ، في الحقيقة ، ان تحدث موجة عصيان عميق الجذور تشمل جنود الجبهة والطبقات الشعبية ، ولكنها لم تحدث . واخفقت كذلك محاولة الكولونيل (فون ستوفنبيرغ) قتل هتلر في ٢٠ تموز . ولكنها ادّت الى عمليات قمع ضارية تناولت كافة المشتبه بهم دون تمييز (اوقف ٧٠٠٠ اعدم منهم ٥٠٠٠ او عذبوا حتى الموت) . لعل المتآمرين كانوا على اتصال بالحركة المعادية للنازية (المانيا الحرة) التي تكونت في الاتحاد السوفياتي في اعقاب معركة ستالينغراد وتمثلت بلجنتين : اللجنة الوطنية المؤلفة من قدامى اللاجئين السياسيين ، ولجنة الضباط من اسرى الحرب . اما اللجنة الاولى التي كان نائب رئيسها الكونت (فون اينسيدلن) ، ابن حفيد بسمارك ، فقد أسسها شيوعيون يدخل في عدادهم الكاتب (اريك واينرت) ، والعامل في صناعة استخراج المعادن (ولهم بيك) . واما اللجنة العسكرية فقد ترأسها الجنرال (فون سيدليتز - كارسباخ) واشترك في عضويتها ٢٤ قائداً انضم اليهم ، بعد اخفاق محاولة العشرين من شهر تموز ، الجنرال « فون ارنيم » والمارشال « فون باولوس » . وقد انحصر نشاط اللجنتين في معسكرات اعتقال اسرى الحرب ، والمهندسين الالمان الذين امكن الاتصال بهم بواسطة الاذاعة ، والصحف ، والمنشور التي كانت تلقى فوق الخطوط داعية ايتام الى ايقاف القتال .

جاء القمع وحشياً ومتعدد الاشكال ، وقد تولته قوات الرايخ البوليسية القمع الالمانى . المختلفة : غستابو ، ابوهر ، S.D. ، امن هام ، استخبارات ، بالاتفاق مع قوات الشرطة في الحكومات التابعة ، مستخدمة كافة وسائل الضغط الممكنة : وبصورة خاصة مصادرة اجهزة الراديو اللاقطة ، منع التجول ، توقيف الرهائن ونفيهم ، تعذيب ، اعدام ، وتقتيل .

لم تلبث الوسائل الشرعية ان املت لان المحاكم العادية قد برهنت عن عجزها عن معاقبة المسؤولين عن اعمال التخريب الموجهة ضد الجيش ، ولأن هتلر - الذي استشهد بمثل هوفر وشلاجر - قد انف من استخدامها خوفاً من ان يظهر المحاكمون بمظهر الشهداء . فلجأت السلطات بسرعة الى توقيف الرهائن . ومنذ السنة ١٩٤١ قرر الجنرال (فون ستولبناغل) اعتبار كافة الأسرى المحتجزين لدى السلطات الفرنسية كرهائن . ثم شمل مبدأ المسؤولية الجماعية عائلات المشتبه بهم وطبق للمرة الاولى حين حدوث مجزرة (ليديس) في شهر حزيران من السنة ١٩٤٢ . وفي

هولندا اوقف ٤٦٠ شخصاً ممن لعبوا دوراً هاماً في الحياة العامة واعتبروا مسؤولين ، تحت طائلة الاعدام ، عن « دسائس اللاجئين الى لندن » . وفي بولونيا اصدر الحاكم العام فرانك أمره بقتل ١٠٠ عضو من اعضاء المقاومة رمياً بالرصاص مقابل كل الماني يعتدى عليه ويقتل . وأصدر كيتل في ايلول ١٩٤١ أمراً باعتبار كل عمل مقاومة صادراً عن الشيوعيين وباعدام ٥٠ - ١٠٠ شيوعي مقابل كل جندي الماني قتل ؛ وأخيراً صدرت الاوامر في كانون الاول بإبعاد كل متهم لا يحكم عليه بالموت الى المانيا ، حيث ان يعرف شيء بعد ذلك عن مصيره . وفي تموز ١٩٤٤ ، بعد نزول الحلفاء في نورمانديا ، صدر قانون اشد قسوة يقضي بقتل « الارهابيين » والمخربين في مكان اعتدائهم بالذات .

في كافة الاقاليم المحتلة ، نقلت حالة الطوارئ السلطة القضائية الى محاكم خاصة (مجالس عرفية) برئاسة ضباط من الـ S. S. تصدر احكاماً سريعة ، غير قابلة للاستئناف ، دون استماع الى محامي دفاع ، وتقضي احكامها اما باعدام المتهم واما بتسليمه الى الغستابو . واعتمدت احياناً تدابير لـ « مكافحة الارهاب » و « مكافحة التخريب » ، اي جرائم قتل انتقامية يكون ضحاياها المقاومون او المشتبه بهم ويكون ابطالها افراد الـ S. S. او النازيون المحليون .

واخضع الوف الوطنيون من ابطال اعمال المقاومة أو من المشتبه بهم فقط بسبب آرائهم السابقة ، او من الرهائن الابرياء الموقوفين في احدى عمليات الخطف السريعة ، لعذابات برعت الشرطة النازية في تنويعها . وقد اعتمد « التعذيب الاعدادي » منذ زمن طويل ضد مقاومي النظام ، الا انه أصبح مرعي الاجراء رسمياً بموجب مذكرة اصدرها هتلر في ١٢ حزيران ١٩٤٢ ونصت على استخدام « الدرجة الثالثة » : حرمان من الغذاء والنوم ، تمارين مضنية ، جسد ، عقوبة المغطس ، تعذيب كهربائي ، الخ . ، لانتزاع اعترافات بعض فئات المساجين « كالشيوعيين والماركسيين و « شهود يهوه » والمخربين والارهابيين ، واعضاء حركات المقاومة ، والعملاء الاجانب المتزلزين من الجو والعناصر الممعدية للمجتمع ، والفارين البولونيين والسوفييات من الجندية » . فقتل عشرات الوف التعماء شتقاً او رمياً بالرصاص او ضربت اعناقهم بالفسأس أو ماتوا اثناء التحقيق ؛ وجرت اعدامات بالجملة كما حدث في « فوس اردياتين » (حيث قتل ٣٥٠ رهينة ايطالية رمياً بالرصاص) ، وشنت هجمات انتقامية افنت سكان مدينة او سكان قرية باجمعهم ، بمن فيهم الاولاد والنساء ، كالهجمات على « ليديس » و « كراكيافانس » (٧٠٠٠ قتل) ، و « اورادور - سور - غلان » ، وآسك ، ومرزابوتو ، الخ . وقد رُحِّل المنفيون في ظروف فظيعة مستهجنة ، مكندسين في قاطرات نقل البهائم ، هاجزين عن الحركة ، محرومين طيلة سبعة ايام متعاقبة احياناً من الغذاء والماء ، فكانت الرفيات بينهم مرتفعة جداً :

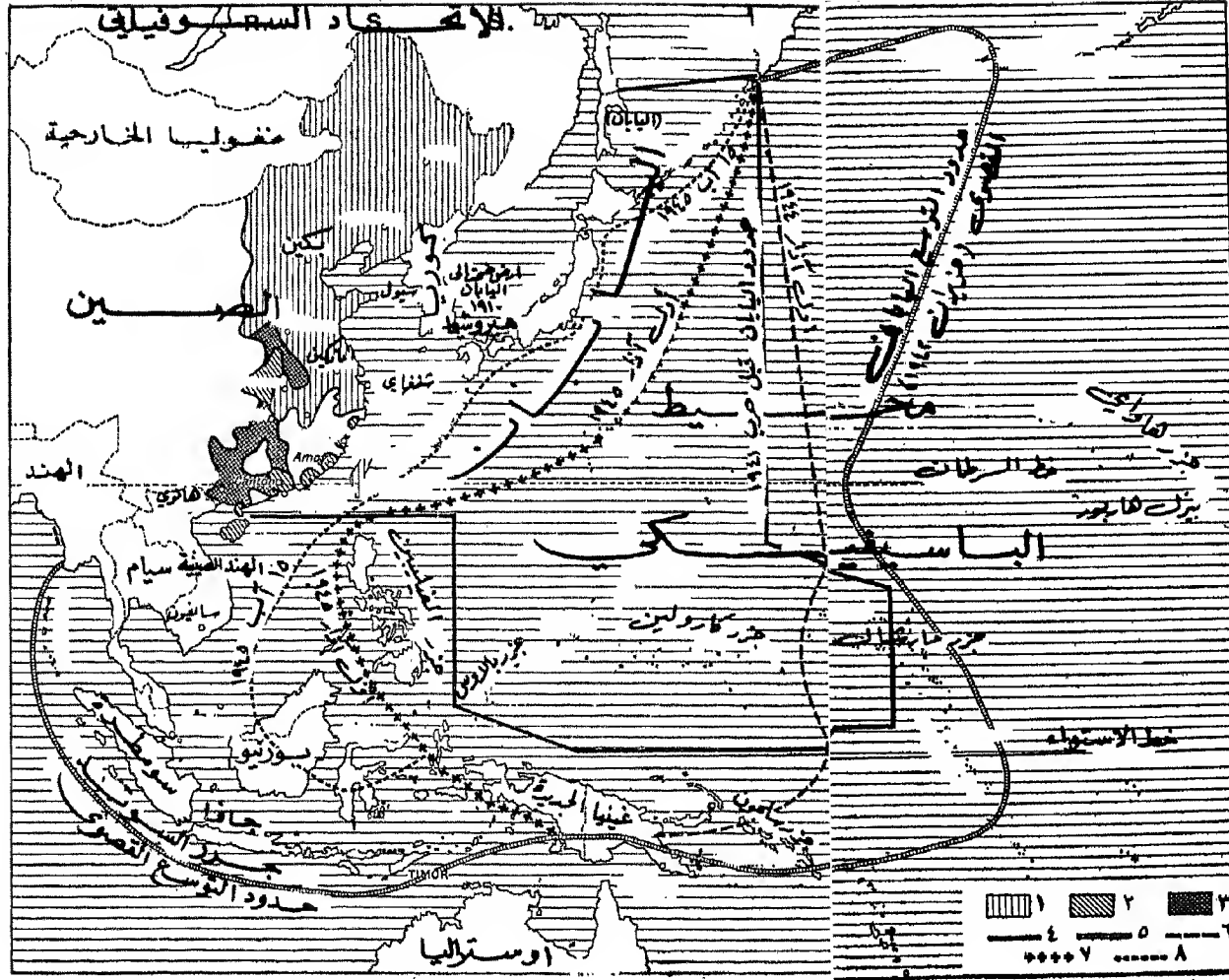
« كنا ٢٥٢١ عند مغادرتنا « كومبيانيه » فمات منا ٩٨٤ في الطريق ، ولم يعد منا من الاسر سوى ١٨١ فقط » .

هذا ما كتبه احد منفيي قافلة الثاني من تموز ١٩٤٤ . ولكن نسبة الناجين هنا أعلى من المعدل العام .

٣ - النظام الياباني الجديد

النظام الياباني الجديد ان التوسع الياباني ، الذي ابتدأ منذ أواخر القرن التاسع عشر وازدادت سرعته بعيد الحرب العالمية الاولى ، قد استوحى - على غرار للتوسع الألماني - الايمان بتفوق العرق ، وبعض الشواغل الاقتصادية والاجتماعية ؛ واستهدف بسط السيطرة اليابانية على القسم الشرقي من القارة الآسيوية بأكملها وعلى أرخبيلات « البعور الجنوبية » .

آسيا الشرقية شجعت النجاحات الألمانية في أوروبا الحزب العسكري الكبير الياباني ، ففرض في النهاية سياسته التوسعية على الاسطول والامبراطور . ومنذ شهر تموز ١٩٤٠ تحدد ما يجب ان تكونه « منطقة الازدهار المشترك في آسيا الشرقية الكبرى » : قطرد اليابان من الشرق الأقصى الدول الاستعمارية : انكلترا ، فرنسا ، الولايات المتحدة ، هولندا ، وتزبل تأثيرات الفلسفة المادية الغربية ، وتطور الشعوب المحررة على الصميدن السيامي والاقتصادي يهداها . ويقام حينذاك (نظام جديد) تدخله الصين والهند الصينية وتايلندا وماليزيا والهند النيرلندية ، وبحكم الطبيعة ، المناطق الخاضعة للنفوذ الياباني كال (منشو كو) . فأتاحت القارة على الاسطول الاميركي في (بيرل هاربور) ، في ٨ كانون الأول ١٩٤١ ، وتدمير طيران الفلبين ، تحقيق



الشكل ٢٠ - الحرب في الشرق الأقصى

١ - في اول ايلول ١٩٣٩ : اراض صينية احتلتها اليابان ؛
٢ - في تموز ١٩٤٣ : اراض صينية احتلتها اليابان ؛
٣ - في شباط ١٩٤٤ : اراض صينية احتلتها اليابان ؛
٤ - في السنة ١٩٣٩ : اراض صينية احتلتها اليابان ؛
٥ - حين توسعها الاقصى ، ٦ - في اول اذار ١٩٤٤ ، ٧ - في اول آذار ١٩٤٥ ، ٨ - في ١٥ آب ١٩٤٥ .

فتوحات عظيمة خلال اسابيع قليلة : الفلبين ، بورنيو البريطانية ، ماليزيا ، هونغ - كونغ ، وايك ، غوام ، انسولندا . وكانت الهند الصينية قد سقطت في ايديهم ، فانضمت تايلندا الى اليابان وارسلت جيوشاً تشترك في غزو بورما الذي عزل الصين عزلاً تاماً . وكانت خسائر الحلفاء فادحة : بالاضافة الى البوارج الحربية المدمرة او المعطلة ، و ٢٠٠ ٠٠٠ طن من السفن التجارية ، و ٣٠٠ ٠٠٠ اسير أو قتيل ، وإضرار لا تسد ثلثته بنفوذ البيض ، وفقدان امبراطورية آهلمة ب ٥٠ مليون نسمة وغنية بالثروات الهامة جداً ، وانفجار حماس فريد من نوعه بين الشعوب المستعمرة . وكان من شأن سرعة وسهولة هذه الفتوحات ان شجعت القيادة اليابانية على محاولة توسيع محيط دائرة دفاعها حتى ميدواي وجزر سليمان ، وحتى كاليدونيا الجديدة ، وجزر ساموا وجزر فيدجي اذا امكن ذلك ، وفي الشمال حتى الجزر الاليوسية ، بغية ملاحظة شأن آلاسكا من جهة ، وشأن استراليا وزيلندا الجديدة من جهة اخرى . وعلى الرغم من فشل هذه المحاولات فشلاً جزئياً ومن ايقاف التقدم الياباني في صيف السنة ١٩٤٢ ، فقد امتدت آسيا الشرقية الكبرى من منشوريا الى غينيا الجديدة والفت منطقة شاسعة الأطراف يستطيع النظام الجديد ان يقوم فيها (الشكل ٢٠) .

لجأت رسالة اليابان ، قبل أي شيء آخر ، كرسالة ثقافية
حكومات الشعوب الخضعة
تستهدف المحافظة على التأثيرات التقليدية الاجتماعية والدينية واقصاء التأثيرات الاجنبية . ففي كل مكان سمعت اليابان جاهدة الى تقوية المثل المتسلطة على المجتمع الآسيوي : سلطة رئيس العائلة ، معنى تضامن الدم الواحد ، عقيدة مسؤولية الجماعة ، تبعية المرأة . وفي الصين ومنشوريا حاولت احياء الكونفوشيوسية ، وفي سيام وبورما شجعت البوذية وتعزيز الروابط بالطوائف البوذية اليابانية . وفي ماليزيا واندونيسيا جاهرت بالاحترام نفسه للاسلام ، وفي الفلبين للكاتوليكية ، التي هي دين سلطة ، وان كانت غربية ، وحافظت على علائق صداقة بالفاتيكان ، اذ ان الدعاوة المضادة للغرب استهدفت التأثيرات الاميركية اكثر من ارث روما واسبانيا . وعن اليابان يجب ان تقتبس الشعوب المحتلة مثلها الادبية والروحية ، ويجب ان تكون لغتها اللغة الثانية للجميع ، وان تكون الاعياد الوطنية اليابانية (عيد مولد الامبراطور ، وعيد تأسيس الامبراطورية) أعياداً وطنية في كل مكان ، وان تسلط الاضواء على تجانس العرق بين اليابانيين والفيليبينيين والماليزيين والسياميين .

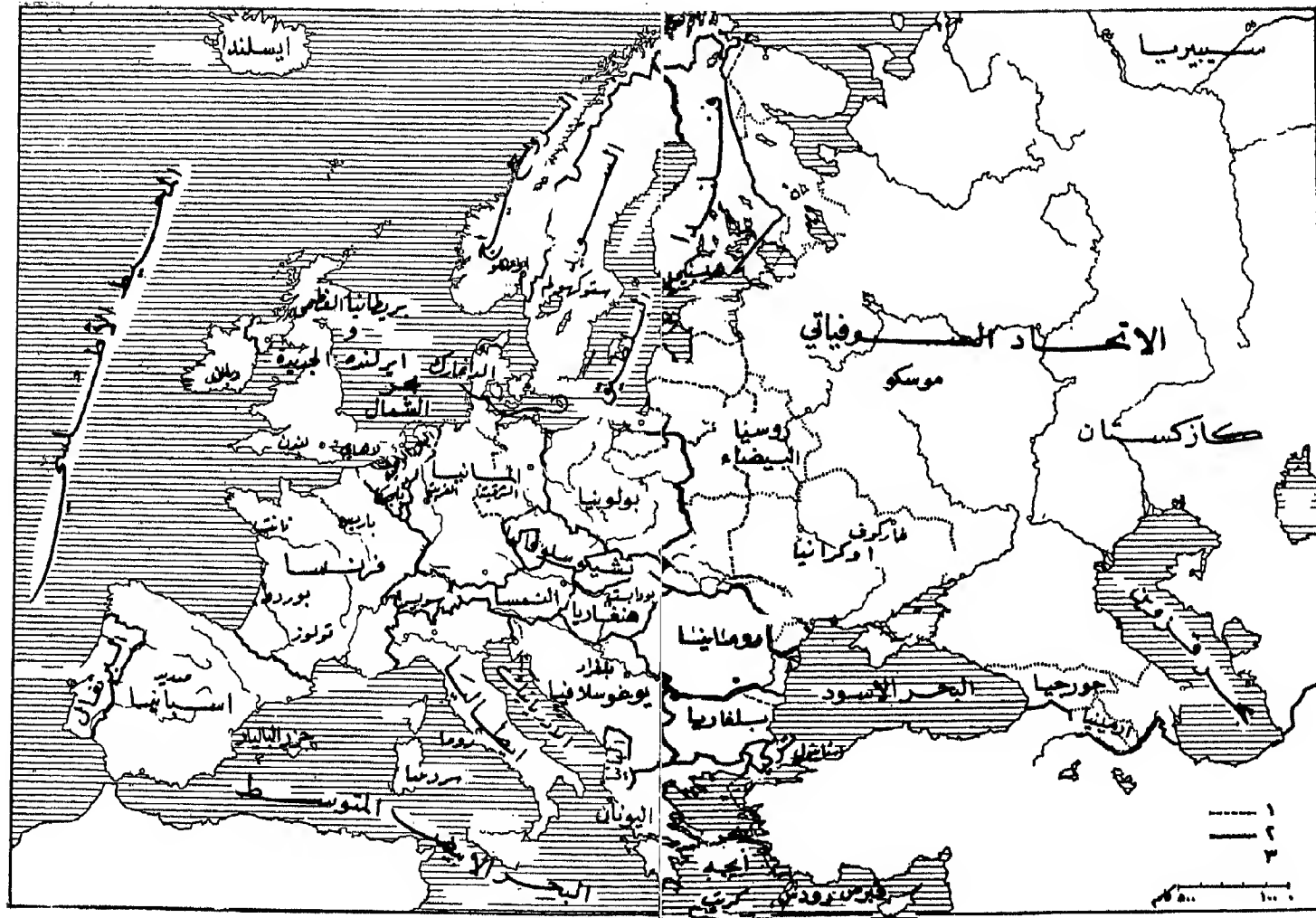
ان التنظيم السياسي لآسيا الشرقية الكبرى كان في الواقع بسيطاً جداً : تتولى اليابان القيادة ، وعلى الدول التابعة المرتبطة بها ارتباطاً سياسياً وثيقاً ان تسهم في تكوين دائرة الازدهار المشترك . وسوف تقسم الاقاليم المحتلة الى ثلاث فئات : الاقاليم التي سوف تضم الى اليابان بسبب اهميتها الاستراتيجية بغية المحافظة على تفوق اليابان البحري والعسكري : هونغ - كونغ ، سنغافورة ، بورنيو ، غينيا الجديدة ، تيمور ، الدول التي تحكمها اليابان حكماً مباشراً وقد تمنح استقلالاً محدوداً : الدول الماليزية ، الاتحاد الاندونيسي ، وأخيراً البلدان

الحليفة : مندشوكو ، الفيليبين ، الصين ، الهند الصينية ، سيام ، بورما ، التي سوف تستقبل حاميات عسكرية يابانية في النقاط الاستراتيجية وتوقع معاهدات تحالف عسكري .

في الحقل الاقتصادي ، خططت اليابان للاقتصاد الاستعماري المبني على نظام المغارس ورفض انشاء الصناعات ، ووعدت بالازدهار المشترك والاستقلال الاقتصادي : ان كل قطاع من قطاعات دائرة الازدهار المشترك سوف ينتج مايتناسب وامكاناته ويحصل من القطاعات الاخرى على ما يفتقر اليه . وكان الهدف في الحقيقة تنظيم البلدان المحتلة بحيث تحصل منها على الخامات التي تحتاج اليها وتبيع مصنوعات منها . ويبدو ان هناك خطة اقتصادية طويلة الاجل قد ووجهت : تكون اليابان ومندشوكو ، وكوريا ، والصين الشمالية الى حد ما ، مركز انتاج الفولاذ والحديد والمواد الكيميائية والآلات على اختلاف أنواعها وتوفر آسيا الجنوبية الشرقية الخامات وتصنع الانسجة والمطاط : وتنشأ فيها صناعات خفيفة لاستخراج المعادن وتنقيتها ومعالجتها . ولكن حاجات اليابان يجب ان تتقدم حاجات الدول الاخرى ، ويجب ان ينحصر التنظيم الاقتصادي في اليابانيين ، اذ ان مؤسساتها التجارية وشركاتها الملاحية تشرف على معظم النشاطات المالية والتجارية في كافة بلدان كتلة الـ « د ن » ، والتخطيط الاقتصادي منوط بالوزارة اليابانية لآسيا الشرقية الكبرى .

طيلة استمرار العمليات الحربية ، خضع الاقتصاد في الواقع لحاجات القوات المسلحة المحاربة واملأه تطور العمليات المعاكس . ففي كل مكان تكررت الوقائع نفسها : منذ السنة ١٩٤٣ ، شلت الحركة التجارية بسبب الخسائر الفادحة في الاسطول الياباني بفعل الغارات الجوية وهجمات الغواصات ؛ وكانت نتيجة تزايد حاجات قوات الاحتلال الى الغذاء واليد العاملة ، والتضخم المالي الذي افتعله اليابانيون ، والنقص العام في المصنوعات التي كانت تستورد من اوروبا واميركا ، وندرة المواد الغذائية في المدن والبلدان التي تعودت الحصول عليها من الخارج ، ضيقاً وحرماناً وتشويشاً عاماً في الاقتصاد ، وبالتالي استياء بين السكان .

في كل مكان اصطدم النظام الجديد الياباني - على غرار نظام الالمان ، وللأسباب نفسها - بالصعوبات عينها وانتهى الى فشل يكاد يكون تاماً . فقد استقبله السكان - باستثناء الصينيين - بمعطف ، ولكنه ما لبث ان صدمهم واثار استيائهم : عواقب الحرب ، والاحتلال ، والصعوبات الاقتصادية والحرمانات ، وخصوصاً عواقب الفظاظة والمجرفة اللتين عاملهم بهما الجنود والضباط العدليون الذين غالباً ما ازلت بهم عقوبات جسدية فاعتقدوا يجاوز كل شيء لهم حيال السكان المدنيين . يضاف الى ذلك ان تأجيل تنفيذ الوعود بالاستقلال خيب آمال الوطنيين الذين رفضوا ابداً تمثيل مصالحهم القومية بمصالح اليابان والقبول بأن يصبحوا مجرد اعوان قوابع . والحقيقة هي ان معظم الذين سلمهم اليابانيون زمام الحكم ، كـ « سوكارنو » ، و « هاتا » ، و « لوريل » ، و « بامار » ... لم يكونوا تعاونيين على طريقة كويسلنغ : آمنوا بالوعود المقطوعة



شكل ٢١ - أوروبا في السنة ١٩٦٥
 ١ - حدود ١٩٢٠ ، ٢ - الحدود الحالية ، ٣ - عواصم الدول .

بالاستقلال، ولكنهم ما ان استثبتوا عدم خلوص النية حتى استعدوا للاستفادة من هزيمة الغزاة. ففي اندونيسيا وسيام وبورما والهند الصينية استخدم الوطنيون اليابانيين ضد الهولنديين والبريطانيين والفرنسيين، ثم انقلبوا عليهم.

الهند الصينية في الهند الصينية، اتصف الموقف بالتناقض؛ فان اليابان التي نشطت دعاوتها ضد السياسة التوسعية والاستعمارية الغربية قد تركت للفرنسيين امر حكم البلاد بسبب افتقارها الى جهاز فني كاف تحمله محلمهم. فقد كان بمقدور الفرنسيين وحدهم المحافظة على النظام وتنمية الانتاج في هذه البلاد التي كانت ضرورية لمواصلاتهم مع الجنوب والهند والتي كانت توفر لهم منتجات ثمينة. وفي شهر آب ١٩٤٠، اعترفت حكومة فيشي بتفوق اليابان سياسياً واقتصادياً في الشرق الاقصى ومنحتها امتيازات اقتصادية في الهند الصينية، وقواعد جوية وبحرية مقابل وعد الحكومة اليابانية باحترام السيادة الفرنسية. ولكن تطلبات الحكومة اليابانية لم تقف عند حد: وضع اليد على منتجات المناجم، ربط القرش بالبن، المساواة بين المشاريع الفرنسية واليابانية، الخ، وقد اخذت في الوقت نفسه تمهد السبيل لاقصاء الفرنسيين بتشجيع العناصر البلدية المعادية للشيوعية كشعبة الـ «كاووداي». يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان وجود الجيوش اليابانية، وخطرة الطافرين - العسكريين والمدنيين المتوافدين على السوا - الذين استطاعوا اذلال البيض والظهور بمظهر انصار الاستقلال الانامي، قد اضعفا نفوذ الفرنسيين اضعافاً خطيراً. وفي ٩ اذار ١٩٤٥، قلب اليابانيون الادارة الفرنسية واعتقلوا الفرنسيين الذين استطاعوا ايقافهم وانشأوا «التحاد تونكين الوطني»؛ فاعلن امبراطور انام «باو - داي»، وملك كمبوديا من بعده، ابطال معاهدة الحماية الموقعة في السنة ١٨٨٤، واستقلال البلاد استقلالاً تاماً، ووعدا بالتعاون مع اليابان، في حين ان المقاومين الـ «فيات منه» رفضوا الانحناء امام اليابانيين وعززوا الصراع ضدهم؛ وبعد استسلام اليابانيين اعلنوا استقلال فيتنام.

اذن انتهت خطة احتلال الشرق الاقصى التي وضعها العسكريون اليابانيون الى الفشل، وغمر النصر الحليف فكرة آسيا الشرقية الكبرى؛ الا ان نجاح الحركات القومية التي ساعدتها اليابان مساعدة كبرى، ولا سيما بمثلها وبأثارة نعمتها على سياستها التوسعية، قد قوض الامبراطوريات الاوروبية الاستعمارية. ومن هذا القبيل يمكن القول ان اليابان لم تخض غمار الحرب عبثاً.

الخلاصة

تسببت الحرب العالمية الثانية بخراب ودمار دونها ما تسببت به الحرب الاولى ، اذ انها على تقيض الاولى كانت شاملة بعدد القوات المتجابهة في آن واحد ، وباتساع وشمول ميادين العمليات الحربية ، وبتعبئة كافة طاقات وموارد الدول المشتركة فيها ايضاً . لقد كانت الحرب العالمية الاولى حرباً بين الدول الاوروبية من حيث ان نصيب اليابان فيها لم يكن بذي شأن وتدخل الولايات المتحدة فيها جاء متأخراً ومحدوداً . اما في الحرب الثانية فقد تدخلت هاتان الدولتان تدخلاً كلياً وتدخل معها القسم الاكبر من العالم الآسيوي ، في الوقت الذي كانت فيه اوروبا مسرحاً للعمليات الكبرى .

لم يكن تدمير الآلة الصناعية ، التي ما كان العدو ليستطيع بدونها مواصلة القتال ، دون تدمير الجيوش اهمية . لذلك أمعن المتحاربون في مهاجمة القطاع المدني حيث تتجمع هذه الطاقة الصناعية . فقد عانت كافة الدول المحاربة - باستثناء الولايات المتحدة - من الغارات الجوية الكثيفة ، ولا سيما بريطانيا العظمى واليابان . اما الاتحاد السوفياتي والمانيا حيث قاتل ملايين الرجال ، فقد جعل منها القصف الجوي والقصف البري ومعارك الشوارع وخطوة « الارض المحترقة » والتدمير المنظم اثناء الانسحاب ، مسرحاً لدمار شامل رهيب .

ولكن بينما قامت في السنة ١٩١٨ ، الى جانب الدول الظافرة ، الولايات المتحدة ، وانكلترا ، وفرنسا ، دول هامة اخرى ، وحتى من المرتبة الاولى - يدخل في عدادها المانيا وروسيا بالرغم من افول نجمها الى حين - ، ففي السنة ١٩٤٥ ، سيطرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بطاقتهم العسكرية والاقتصادية ، وقتلها انكلترا من مسافة بعيدة . اما اوروبا البرية ، المحرقة والمقطعة الاوصال ، فليست بعد اليوم مؤلفة الا من دول ثانوية آلت الى وضع دوني . وفي آسيا لم تعد اليابان المغلوبة على امرها سوى ارخبيل صغير مكتظ بالسكان ، تحتلها الجيوش الاميركية ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسة الولايات المتحدة . وفي كافة أنحاء منطقة « الازدهار المشترك » التي سيطرت عليها خلال سنوات قليلة ، حرك انهيار الامبراطوريات الانتفاضات القومية البلدية تحريكاً حاسماً ، وانبأت الحركة التي انتشرت في العالم الاسلامي بهجوم شامل على الامبراطوريات الاستعمارية .

الكتاب الثاني

العالم الحرّ الجديد

« في معظم العواصم راقبت الدوائر الاميركية ردود فعل الاقتصاد وتقدم التسليح قبل توزيع القروض ومراقبة استخدامهما . فجعلت المساعدة الاقتصادية من الدول الاوروبية شريكات ممدّة بالمال ، وجعلت منها المساعدة العسكرية حليفات منصورة . وكانت الولايات المتحدة ، في الواقع ، حامية اوروبا الضعيفة » .

« في دي كارموا »

« ان خير حقل للحرية هو السلم ، وان كافة أنظمة الحروب ، وحتى أنظمة الحرب الباردة ، صائبة حتماً الى المحورية والاستبداد والتحكم » .

« وولتر ليدان »

الفصل الأول

انقسام العالم واختلال توازنه

على غرار الحربين العالميتين تتميز الفترتان اللتان تلتها بخلافات هامة . ففي اعقاب الحرب العالمية الاولى مباشرة سرحت الجيوش تسريحاً شاملاً في كافة البلدان وتوقف انتاج الاسلحة . لا بل حين حدثت الازمة الاقتصادية العالمية لم يفكر احد قط بمعالجتها بتنشيط الصناعات الحربية . ولم يشاهد اقتصاد دولة كهوى يكرّس ، في وقت السلم ، معظم طاقته الانتاجية لصناعات الاسلحة ، لأول مرة في تاريخ البشرية ، الا حين استلم النازيون الحكم في المانيا ؛ فاكتفت حينذاك الدول المهددة الاخرى - باستثناء الاتحاد السوفياتي - بتنشيط صناعة مماثلة على نطاق أقل اتساعاً .

فقدان الثقة بين الحلفاء
اما بعد هزيمة المانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية ، فلم تنقص الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي طاقتهما الحربية الا انقاصاً جزئياً ؛ فأبقت كلها على جيوش قوية وصناعات حربية هامة ، وواصلت بحملتها المجمومة في نطاق الاسلحة الجديدة . ثم أفسح نزاع الاسلحة الجزئي والوقتي هذا المكان لتسلّح جديد واسع النطاق ؛ لا بل ان الحرب قد اشتدت عنفاً وشمولاً خلال النزاعات المحلية التي اندلعت ، ولا سيما خلال حرب كوريا ، حيث فاقت ضراوة القصف ضراوة الحرب العالمية في أوروبا .

يرد ذلك الى ان العالم قد انقسم انقساماً عميقاً الى كتلتين ، قرب بينها الخطر المشترك الى حين ، وفرقت بينهما خلافات النظام الاقتصادي والاجتماعي ، والاهواء والمصالح . فقد حل محل نظام التوازن المتعدد الاطراف الذي كان مركزه أوروبا نظام توازن بين طرفين اثنين هما دولتان كبيرتان غير أوروبيتين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ؛ وقد عزز هذا التوازن الجديد ان هاتين الدولتين كادتا تحتكران الاسلحة الذرية . فقد افضى النصر السوفياتي ، وانشاء ديموقراطيات شعبية في أوروبا الشرقية والوسطى ، ثم انتصار ماوتسي تونغ في الصين بعد سنوات قليلة ، الى توسيع « معسكر الشيوعية » توسيعاً مدهشاً ؛ ومنذ السنة ١٩٤٣ ، كان الاثر الذي تركته

الانتصارات الروسية ومجلى قوة الدولة العسكرية وركانة النظام الذي وصف بالهشاشة منذ زهاء ثلاثين سنة ، ضربة هائلة للمجتمع القديم اقضت مضجع الدول الانكلوساكسونية . ولنتذكر هنا مساعي ونستون تشرشل من اجل توجيه « الجبهة الثانية » ، التي طالب بفتحها ستالين ، نحو « بطن اوروبا الرخي » - حوض الدانوب - ونصائحه الى ايزنهاور ببلوغ برلين قبل الصوفيات . ولنتذكر كذلك حسن التفات المسؤولين والدبلوماسيين الانكلوساكسون ومراعاتهم للحكومات والشخصيات المحافظة في كافة البلدان : حكومة فيشي ، حكومة بادوليو ، حكومتى اليونان ويوغوسلافيا الملكيتين ... ، وتردد دم حيال « المقاومة » ، فيتضح لنا ان الثقة بين الحلفاء ، حتى قبل نهاية الحرب ، ابعثت من ان تكون تامة . فان السيطرة الاقتصادية والسياسية التي حسبت الولايات المتحدة انها ستفرضها بدت محدودة ومعتزلاً عليها منذ السنة ١٩٤٥ ، في الوقت الذي أدت فيه احلام الاصلاح العميق التي حرّكت « المقاومة » في كافة البلدان الى اللقاء الذعر في الطبقات الحاكمة وحملها على الانضمام الى المعسكر الاميركي .

منذ نهاية العمليات العسكرية في اوروبا وآسيا ، اشتد الحذر المتبادل وتراكت في كلا المعسكرين بوادر سوء التفاهم والشكوك والشكاوى ؛ فاشتدت من ثم الخلافات بين الحلفاء وأفضت خلال سنوات قليلة الى نزاع ارتدى في كافة الحقول - باستثناء حقل الاسلحة - طابع حرب حقيقية ؛ هذه هي الحرب الباردة التي رافقها انقلاب غريب في التحالفات والتي ميزت فترة ما بعد الحرب الثانية ؛ بدأت في السنة ١٩٤٧ ، ولم تبد بوادر الانفراج الاولى الا في السنة ١٩٥٣ . وكانت نتيجة الخلاف بين الدولتين الكبيرتين اشتداد الانقسامات في داخل كل بلاد : فان انصار وخصوم النظامين قد تعادوا وعبأوا كافة طاقاتهم ودخلوا في صراع لا هوادة فيه وفرضوا على الجميع تحديد موقفهم دون ان يتركوا لاحد امكانية البقاء على الحياد او التردد . وخارج اوروبا حاول كل معسكر توسيع منطقة نفوذه وتعزيز مراكزه بما اثار في كل مكان منازعات تحوّل بعضها ، في آسيا ، الى حروب محلية محدودة . وقد ارتبطت المسائل السياسية والمسائل الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً في هذا الاستعداد لحرب عالمية ثالثة يعتمد كل طرف او يتظاهر بالاعتقاد بان الطرف الآخر قادر على اعلانها وخوضها ؛ فطُبعت كافة مظاهر الحضارة المعاصرة بطابع جديد من التقلقل المتزايد ، واشتد في الوقت نفسه التوتر القديم .

تأسيس
الامم المتحدة
سار تفكك التحالف من ثم بخطى سريعة . وبغية سدّ فراغ جمعية
الامم التي برهنت عن عجزها في الحيلولة دون نشوب الحرب ، أقر
الثلاثة الكبار في « يالطا » انشاء منظمة دولية جديدة حدد مؤتمر
سان فرانسيسكو في السنة ١٩٤٥ دستورها في « ميثاق الامم المتحدة » . ولم يكن الهدف منها
« المحافظة على السلام والامن الدولي » ، فحسب ، بل اقامة تعاون دولي يفرض احترام حريات
البشر الاساسية دون تمييز ويشجع التقدم الاجتماعي ايضاً . وبموجب هذا الميثاق ، يقوم ، الى
جانب جمعية عامة ليس لها سوى دور استشاري - درس المسائل والتصويت على التوصيات -

جهاز اساسي هو مجلس الامن الذي تنتخبه . ويخضع هذا الاخير لسلطة الدول الكبرى دون غيرها اذ ان اعضاءه الـ ١١ يضمون خمسة اعضاء دائمين (الولايات المتحدة ، بريطانيا العظمى ، فرنسا ، الصين ، الاتحاد السوفياتي) يتمتع كل منهم بحق النقض : فكل خلاف بين اثنين منهم يؤدي من ثم الى شل عمل المجلس . وقد اسندت الى هذا الاخير مهمة تسهيل تسوية الخلافات سلباً ، واتخاذ مقررات مؤقتة فورية اذا ما بدا نزاع وشيك الحدوث ، والنظر في الشكاوى المرفوعة اليه . وضمت منظمة الامم المتحدة كذلك مجلساً اقتصادياً واجتماعياً ارتبطت به اجهزة عدة كالـ « اونسكو » الذي اسندت اليه مهمة التعاون الثقافي والعلمي ؛ وقامت كذلك منظمة العمل الدولية ومجلس الوصاية الذي انتقلت اليه اختصاصات جمعية الامم المتعلقة بالمناطق المشمولة بالانتداب ، ومجلس القضاء الدولي ، وامانة السر .

زاوت المؤسسة اعمالها مزاوله غير ناجحة بسبب الخلافات التي قسامت بين الدول الكبرى منذ البدء ، وفي معظم المنازعات ، وبسبب استخدام حق النقض الذي لجأ اليه ، بصورة خاصة ، الاتحاد السوفياتي المنعزل امام تحالف الدول الاخرى . وغالباً ما بدت منظمة الامم المتحدة وكأنها اداة في ايدي الولايات المتحدة - كما كانت جمعية الامم وسيلة للسيطرة في ايدي انكلترا وفرنسا قبل السنة ١٩٣٩ - ولا سيما بعد السنة ١٩٤٩ حين بقيت عضوية المجلس الدائمة الخاصة بالصين في ايدي حكومة فورموزا .

تكرست القطيعة بعد خطبة الثاني عشر من اذار ١٩٤٧ التي عبرت الحرب الباردة
عن « رأي ترومان » . فقد اعلان الرئيس الاميركي تصميم الولايات المتحدة على الحل محل انكلترا في تقديم المساعدة العسكرية للحكومة اليونانية ضد العصابات الشيوعية ولتركيا ، ووضح ان هدفه هو « كبح » الشيوعية والنفوذ السوفياتي في هاتين البلدين .

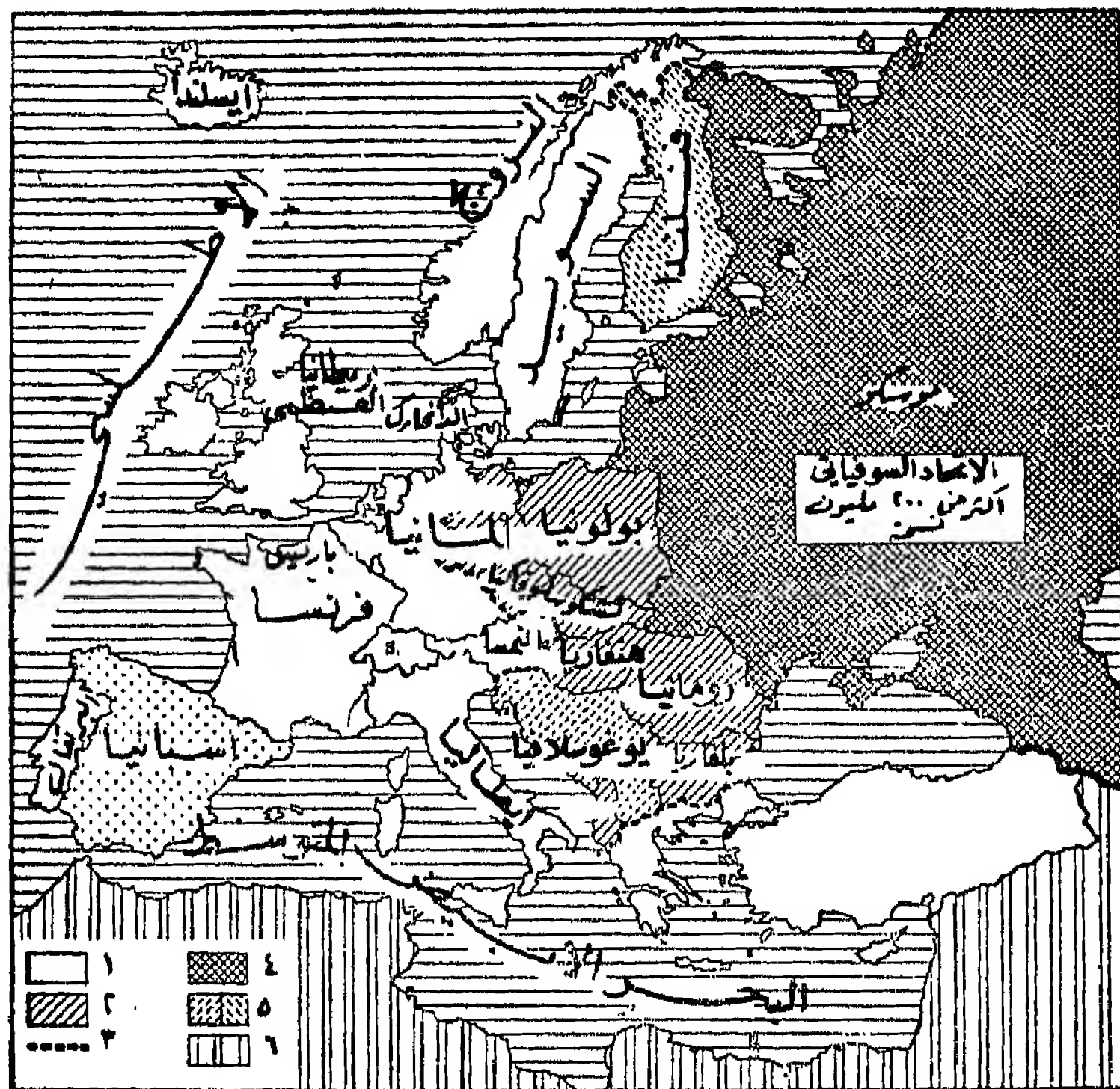
« لن نبليح اهدافنا ... ما لم نكن مصممين على مساعدة الشعوب الحرة على الاحتفاظ بمؤسساتها الحرة ووحدها القومية بمقاومة الاعمال العدوانية التي تحارل فرض انظمة غير ديموقراطية . وليس ذلك سوى اقتناع صريح بان الانظمة غير الديموقراطية المفروضة على شعوب حرة باعتداءات مباشرة او غير مباشرة تقوض ركائز السلم الدولي وتقوض بالفعل نفسه ركائز امن الولايات المتحدة ... فاذي اعتقد بان سياسة الولايات المتحدة يجب ان تبنى على مساعدة الشعوب التي تقاوم محاولات الاقليات المسلحة او الضغوط الخارجية لاختضاعها » .

وأبان وزيره « دين اتشسون » بمزيد من الوضوح ، بعد ذلك بشهرين ، انه ينبغي حصر المساعدة الاميركية في الدول التي تقر الولايات المتحدة نظامها السياسي والاقتصادي .

« ان تدابير مساعدة واعادة بناء (البلدان التي خربتها الحرب) لم تنبثق عن روح انسانية الا جزئياً . فان مؤقركم قد اجاز ، وحكومتمكم تنتهج ، سياسة مساعدة واعادة بناء هي اليوم بمثابة قضية من قضايا المصلحة الوطنية ... وبما ان الطلب العالمي يفوق قدرتنا على تلبيةه ، فالنا سوف نحصر مساعدتنا في البلدان التي ستكون المساعدة فيها اكثر فعالية لبناء عالم مستقر سياسياً واقتصادياً ، بمساعدة الحرية الانسانية والمؤسسات الديموقراطية وتشجيع سياسة التجارة الحرة وتميز سلطة الامم المتحدة . وبديهي ان هذا التدبير يفرضه الصواب ... ولذلك

فإن الشعوب التي تسمى للمحافظة على استقلالها والمؤسسات الديمقراطية والحريات الانسانية في وجه الضغوط غير الديمقراطية الداخلية او الخارجية سوف تستفيد من المساعدة الاميركية قبل سواها .

كانت النتيجة الفورية لمشروع « مارشال » الذي نظم هذه المساعدة قد دعم الكتلتين وتوسيع



شكل ٢٢ - أوروبا المقسمة

- ١ - بلدان انضمت الى مشروع مارشال ، ٢ - ديمقراطيات شعبية مرتبطة بالاتحاد السوفياتي بمعاهدة فرسوفيا ، ٣ - « الستار الحديدي » ، ٤ - ارض الاتحاد السوفياتي ، ٥ - بلدان بقيت خارج الكتلتين ، ٦ - بلدان غير تابعة لاوروبا .
- ملاحظة - اسبانيا لم تكن منضمة الى مشروع مارشال .

الهوة التي تفصل بين العالم الشيوعي والغرب . فقد انصرفت السياسة السوفياتية الى توثيق الروابط بين دول الشرق هادفة من وراء ذلك الى خلق ميا يشبه مشروع مارشال في الشرق

وجعل الميثلثة الشرقية ، ما استطاعت الى ذلك سبيلا ، مستقلة استقلالاً تاماً
عن الغرب .

منذ هذا التاريخ نظر كل من الكتلتين الى كل قرار يتخذه الطرف الآخر كما الى عمل هجومي
يستلزم جواباً ، واعتبر كل جواب بدوره تهديداً يجب ان يستتبع استعدادات دفاعية جديدة .
وهكذا استمر الخلاف وازدادت الشكوك . واقتنع كل طرف مخلصاً بان اعماله دفاعية بحتة ،
وبان اعمال الطرف الآخر هجومية . فكان من الغرب ، الذي اعتبر الاتفاقات الاقتصادية
وانشاء مكتب الاعلام الشيوعي (كومنفرم) بادرة هجومية شيوعية ، ان اسرع في وضع
الخطط لتحالف سياسي وعسكري متين : حلف بروكسل بين بريطانيا العظمى وفرنسا ودول
البنلوكس (بلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ) ، ومعاهدة الاطلسي الشمالي التي وقعتا اثنتا
عشرة دولة انضمت اليها اليونان وتركيا في السنة ١٩٥٢ .

بينما كانت المعاهدات المعقودة في اعقاب الحرب معاهدات
الميثاق الاطلسي
ثنائية موجهة ضد اعتداء الماني محتمل الوقوع فحسب ، تجاهل
هذا الميثاق كلياً امكانية اعتداء الماني ؛ فقد وجه بوضوح ضد الاتحاد السوفياتي ، وان لم يرد
فيه اسم هذا الاخير . وجاء في مادته الرابعة ما يلي : « سوف تتشاور الاطراف كلها بدا ، في
رأي احدها ، ان سلامة اراضي احد الاطراف او استقلاله السياسي او امنه عرضة للخطر » .
وجلي ان هذه التعابير المبهمة لا تعني الهجوم المسلح على احدى الدول الحليفة فحسب ، بل
استلام زمام السلطة من قبل اكثرية تعطف على الشيوعية . فالميثاق الاطلسي يكمل من ثم
مشروع مارشال ، وتصبح المساعدات العسكرية والاقتصادية مظهرين مختلفين لمساعدة
واحدة . وقد قدمت مساعدة عسكرية للبلدان الاوروبية الموقعة على الميثاق واليونان وتركيا
وايران وكوريا والفلبين ايضاً . وانشئت « منظمة معاهدة الاطلسي الشمالي » (اوتان) التي
ضمت قيادة اركان مشتركة تشرف على عمليات المجموعات الاقليمية الخمس . وتوجب على كافة
الدول الموقعة تعزيز تسليحها واللحاق بشريكاتها على الصعيد العسكري والصعيد الاقتصادي على
السواء ؛ فعززت جيوش دول الحلف ووحدت معداتها واساليب قيادتها وقتالها . وانصرف
الحلفاء بصورة خاصة الى اعادة انشاء جيش الماني قوي اعتبر السبيل الوحيد لاقامة حاجز
فعال في وجه هجوم سوفياتي محتمل الوقوع .

بصرف النظر عن الرأي النافذ القائل بشن حرب وقائية قبل زوال التقدم
الاميركي في حقنل الاسلحة الذرية ، اعتمد التحالف الاطلسي سياسة
الحرب الباردة
« احتباس » و « توزيع قوى » انطوت على امتلاك اسلحة قادرة على اهابة
الاتحاد السوفياتي و « بناء حاجز عسكري وبوليسي وسياسي » في وجهه . ولكن انصار
السياسة الهجومية و « تحرير » البلدان التي تؤلف الديموقراطيات الشعبية ، واعضاء « الكتلة »
الصينية التي تدافع عن شان كاي شك وتطالب لمصلحته بمساعدة عسكرية ومالية متزايدة ،

قد احرزوا نجاحات هامة في انتخبات السنة ١٩٥٢ . فنجم عن ذلك تصلب سياسي تشهد عليه الاعمال الاولى التي قامت بها الادارة الجمهورية في الصين وكوريا والمانيا . الا ان السياسة الاميركية اضطرت للتسليم بـ «التعايش السلمي» ، والعدول عن التدخل مباشرة في حرب الهند الصينية وكبح مبادرات فورموزا الحربية والدخول في حوار جديد مع الشرق .

ان حلفاء الولايات المتحدة ، ولا سيما بريطانيا العظمى ، قد الامتاحة السريعة الزوال راقبوا مبادرات الحكومة الاميركية بتردد . فمنذ السنة ١٩٤٩ امتلك الاتحاد السوفياتي القنبلة الذرية ولن يلبث ان يمتلك القنبلة الهيدروجينية ؛ وكان من الواضح ان حرباً عالمية جديدة لن تهدد باحداث اضرار لا يمكن تلافها والقضاء ، بكل ما للكلمة من معنى ، على أهم كاملة فحسب ، بل ستكون دول اوروبا الغربية ، ولا سيما بريطانيا العظمى ، القاعدة الجوية الاميركية الرئيسية ، من بين الدول الاولى التي ستعاني من ويلات الحرب . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان تجدد القوة الصناعية الالمانية واليابانية لن يلبث أن يخلق منافسة تجارية خطيرة ، بينما سيهدد تسليح المانيا بقيام حرب انتقامية ضد بولونيا والاتحاد السوفياتي . وفقد اقضاء الصين عن منظمة الأمم المتحدة شيئاً فشيئاً ما يبرره كلما توطد نظام حكمها وأقدم عدد متزايد من الدول ، ومنها بريطانيا العظمى ، على الاعتراف رسمياً بحكومتها . وأخيراً ردت الصعوبات الاقتصادية في اوروبا الغربية ، جزئياً ، الى قطع العلاقات التجارية اما بالصين واما بدول اوروبا الشرقية ، وقد استدعت مصالح هامة في اوروبا ، وحتى في اميركا ، اعادة المقايضات الى سابق حالها . ثم ان نجاحات سياسة الحياد في الدول الاوروبية ، ولا سيما في فرنسا ، قد حملت أنصار سياسة القوة على التفكير ، كما ان السباق الى التسلح قد زاد الخطر والحذر بدلاً من ان يساعد على ازالتهما ؛ فبدأ أكثر وضوحاً يوماً بعد يوم ان التعايش السلمي دون غيره بين العالمين هو الحل الوحيد الممكن اذا اريد تجنب حرب عالمية ثالثة . وجاء موت ستالين في الخامس من آذار ١٩٥٣ يمهّد السبيل امام انفراج مرتسم في الأفق . وكانت اولي الظواهر الهامة لهذه الحالة النفسية ، مؤتمر جنيف الذي انعقد في السنة ١٩٥٤ ، والذي سلكت فيه دولتان هامتان من دول الغرب ، هما بريطانيا العظمى وفرنسا ، سلوكاً مستقلاً عن الولايات المتحدة ، ففاوضتا الصين الشعبية في موضوع الهند الصينية ، على قدم المساواة .

بيد ان الانفراج أخرته الارتياحات والخاوف التي اثارها في الدول الغربية الذفوذ السوفياتي في آسيا الشرقية ولا سيما في الشرق الأوسط ، اذ بدا وكأنه على كف عفريت بسبب تدخل الاتحاد السوفياتي المسلح في هنغاريا ؛ ولكنه بات ضرورة ملحة حين هددت الحملة الفرنسية البريطانية على قناة السويس في تشرين الاول ١٩٥٦ ، لا بنشوب حرب محدودة ، بل بنشوب حرب عالمية . وقد صادف للمرة الاولى ان اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على فرض ايقاف العمليات العسكرية . وفي الوقت نفسه أدت النجاحات التي احرزها الاتحاد السوفياتي في حقل الصواريخ العابرة القارات الى اقامة «توازن ارهاب» جعل اخطار الافناء

في حرب ذرية اكثر فاعلية في النفوس . فخفت منذئذ حدة الخلافات و « ذاب الجليد » ، مما افضى الى قيام رئيس الحكومة السوفياتية بزيارة الولايات المتحدة في شهر ايلول من السنة ١٩٥٩ .

منذ هذا التاريخ ، ميّز دخول الدول الآسيوية والافريقية الحديثة منظمة الامم المتحدة ، بصورة مؤثرة ، الوحدة العضوية لكثرة لا تستطيع اية دولة من دولها الوقوف موقف لامبالاة من سواها . فلم تعد احداث اوروبا وحدها ما ترتدي طابع الاهمية العالمية ، بل هي احداث بحر الكرايب (كوبا) واحداث افريقيا (الكونغو وحق حرب الجزائر) ايضاً ما ارغمت كل دولة على تحديد موقفها وهددت السلم العالمي بالخطر . لا بل قام اتصال وثيق بين القضايا الاوروبية وقضايا الانحاء الاخرى من العالم — ولا سيما العالم الباسيفيكي — التي كادت تحتل المرتبة الاولى . ومن جهة اخرى كان للانفراج اثره في التفاف العالم حول الكبيرين المتوازنين : فاتجهت الروابط في داخل كل كتلة الى الارتقاء ، لا بل ان الازمة الصينية السوفياتية ايقظت عند بعض الدول الغربية الامل بأن تستفيد منها لضعاف الكتلة المنافسة . وعلى اية حال ، فان جو « الحرب الدينية » او الصراع الذي لا يكفتر عنه بين الخير والشر كما تصوره عضو مجلس الشيوخ « ماك كارتني » و « جون فوستر دالس » قد تبدل ، وتطورت الكتل واتجهت نحو فقدان طابعها السياسي : فان الباكستان مثلاً ، وهي احدى موقعي المعاهدة المركزية ، واحد اعضاء ميثاق بغداد بعد ذلك ، قد تعاونت مع الصين ، الصديقة ان لم تكن الحليفة ، على الاتحاد الهندي . وان هذا الموقف الاستقلالي تقفه الدول الحديثة ، التي غدت عصبية قومية متصلة بغية تعزيز تلاحمها الداخلي ، ليعيد الى الذاكرة العصبية القومية القديمة في الدول الغربية الحريصة على ان لا تتغلى عن عظمتها السالفة ، وعلى صيانة او احياء نفوذها المتفوق في ما وراء البحار ، اقله في الحقل الاقتصادي . وليس هذا التضاد بين عالم يسلك فيه الميـل الى التدويل طريقه في الدول المتطورة (التي تعي ان التكتلات السياسية او الاقتصادية وحدها قابلة للحياة والتقدم) وبين عالم يضم عدداً كبيراً من الدول الصغيرة المتنابهة والاقليميات الاقتصادية المضرة ، بأقل مفايرات ايماننا هذه للصواب .

واخيراً ، أدى وجود الاسلحة النووية الى تبديل قوازن القوى تبديلاً ظروف الحرب الجديدة عميقاً وخلق ظروف جديدة كل الجدة في العلائق بين الدول . لقد انحصرت هذه الاسلحة عملياً في ايدي الكبيرين دون غيرهما ، فأوجدت « قوازن ارهاب » اثبت فعاليتها حين ارتسم في الأفق خطر نزاع بالغ الاهمية بمناسبة انشاء قواعد للصواريخ السوفياتية في كوبا . فحتى ذلك التاريخ ، استخدمت في الحروب المندلعة منذ السنة ١٩٤٥ الاسلحة « الكلاسيكية » ، اي الاسلحة التي استخدمت خلال الحرب العالمية الاخيرة ، والحرب بين اسرائيل وجيرانها ، وحروب كوريا والهند الصينية والجزائر وفيتنام الجنوبية ... ولكن الابحاث العلمية لم تتوقف منذ نهاية الاعمال الحربية — على نقيضها في ما بعد الحرب العالمية

الاولى - وتوصلت الى نتائج حاسمة . فان الطاقة التدميرية قد ازدادت ازدياداً يكاد يكون غير محدود ولا يتصوره عقل : ان القوة التدميرية للقنابل الحالية توازي الف ضعف بالنسبة لقوة قنبلة هيروشيما (وقد قدرت قوتها بـ ٢٠.٠٠٠ طن من الـ ت. ن. ت.) التي كانت خاتمة الحرب العالمية الثانية . والحال لم تستخدم هذه الاخيرة اجمالاً سوى قنابل ١٠ اطنان من الـ ت. ن. ت. كحد اقصى ، لا تتناسب كذلك وقنابل الـ ٥٠ او ١٠٠ لبرة في الحرب الكبرى ! وفي الوقت نفسه بلغ مرمى المدافع ١٥٠ ميلاً ومدى الطائرات بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ ميل ، ومدى الصواريخ ٨٠٠٠ . فليس بعد اليوم مركز واحد أهل بالسكان بنأى عن الاسلحة النووية المطلقة من البر او من الغواصات . وباستطاعة هذه الاسلحة اجراق مساحات تبلغ عدة كيلومترات مربعة ، وتلويت الجو والمياه ، ويمكن ان يبقى اثر اشعاعاتها القتال طيلة اشهر عدة في مساحات قد تبلغ ٥٠ ضعفاً بالنسبة للمساحات المحرقة . فارتكز الدفاع منذئذ الى مبدأ ابتكار ما يصعب ابتكاره : يجب ايجاد « قوة دفاعية » تكون قدرتها الثارية كافية لاهابة من قد يفكر بالاعتداء ومنعه من المخاطرة بالاقدام على نزاع مسلح . وتستلزم هذه القوة ، بالإضافة الى كميات كبرى من الاسلحة النووية ، محاولة تحقيق السيطرة في الجو ، وإنشاء شبكة رادار للمراقبة والاتقاء ، وتكوين مدفعية قوية مضادة للطائرات ، وصواريخ مسمّرة ، وطائرات تعترض سبيل الطائرات المهاجمة ، وتشيت مستودعات الاسلحة والمصانع ومراكز التموين ومراكز القيادات ، وحفر ملاجئ فسيحة للسكان . وبالاختصار ، نفقات باهظة تفوق كل تصور تقرر كاهل موازات بعض البلدان الغنية جداً وتعجز عن تأمينها موازات كافة البلدان الاخرى .

اشتداد اختلال التوازن الاقتصادي والسياسي في العالم

احدثت الحرب انطلاقة لا سابقة لها في الانتاج . فان المشاريع التي كانت مقفلة الابواب او كانت ابعيد من ان تستخدم طاقتها الانتاجية الكامنة اخذت تعمل مجدداً وتنتج ما أمكنها انتاجه ، وانشئت مصانع جديدة ومعامل جديدة ، لا في الولايات المتحدة وكندا فحسب ، بل في البرازيل والارجنتين والشيلى وافريقيا الجنوبية واستراليا واسبانيا وتركيا والسويد والدول المحتلة في اوروبا الوسطى التي كانت اقل تعرضاً للغارات الجوية ايضاً . وانمى الاتحاد السوفياتي من جهته طاقته الانتاجية إنمائه كبيراً . وفي الوقت نفسه تحسنت الاساليب وارتفع الانتاج ارتفاعاً عظيماً ربما بلغ ٢٠٪ .

كانت النتيجة ان اختلال الاقتصاد العالمي ، الذي برز جيداً بعد الحرب العالمية الاولى ، قد تماظم بفعل هذه الزيادة الكبرى في الانتاج . فحرصت الدول الصناعية اكثر من أي وقت مضى على حماية سوقها الداخلية والبحث عن اسواق خارجية . وسوف تتصف المنافسة الدولية والصراع من اجل هذه الاسواق بمزيد من الحدة لا سيما وان البلدان التي افقرتها الحرب كانت اكثر حاجة الى التصدير منها قبل الحرب لتسديد اثمان مستورداتها ، والحصول على الدولارات ،

وتوظيف الاموال في المشاريع الضرورية . وهو تدخل الحكومات المتيقظ وحده ما حمى هذا الاقتصاد من الازمات التي كانت تهدده . والحال اعتمد شطر من العالم اقتصاداً اشتراكياً يجنب الحلقة الاقتصادية القديمة ويقلل من ثم من الاسواق المحتملة . وليست روسيا وحدها ، كما في السنة ١٩١٨ ، ما كانت معزولة أمام عالم حر ورأسمالي . ففي السنة ١٩٤٥ ، كانت هنالك ، من جهة ، كتلة الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية ، التي ستندمج اليها بلاد الصين الشاسعة في السنة ١٩٤٩ ، ومن جهة ثانية عالم رأسمالي اعيتته ثورة الشعوب المستعمرة وحركة تحرير الشعوب المسودة . ففي آسيا بنوع خاص نمت الحركات القومية غوياً سريعاً غير منتظر وفازت بالاستقلال . وفي افريقيا انهارت الامبراطوريات الاستعمارية . لقد رفض العالم بصراحة الانحناء ابداً أمام سلطة اوروبا والولايات المتحدة .

وهكذا فان هذه الفترة قد شاهدت تقهقر اوروبا والمخطاط النظام الحر الاقتصادي والسياسي اللذين برزا منذ السنة ١٩١٤ ، لان جو الحرب الباردة وانقسام العالم الى كتلتين لم يكونا موافقين لبيادى الحرية . وفي الوقت نفسه ابرزت تصفية الامبراطوريات الاستعمارية واستقلال الشعوب الملونة والانسحاب من السويس ، نهاية هيمنة دول تولت منذ خمسة قرون امر استعمار الكرة الارضية . لا بل هددت مرتكزات ازدهارها بالذات .

الفصل الثاني

الولايات المتحدة

اصبحت الولايات المتحدة ، بعد الحرب العالمية الاولى ، اعظم دولة في العالم ، قبات بمقدورها ، بعد السنة ١٩٤٥ ، فرض نفوذ متفوق ساحق ، لابل هيمنة حقيقية ، على كافة الدول الاخرى المضعفة او المحرقة .

تضم الولايات المتحدة ٧ ٪ من سكان الكرة الارضية وتحصل ٧ ٪ من مساحة الارض ، ولكن دخلها القومي يفوق ثلث الدخل العالمي ، وينتج سكانها ، الذين كانوا ١٥١ مليوناً في السنة ١٩٥٠ واصبحوا ١٩٠ مليوناً في السنة ١٩٦٣ ، ٦٠ ٪ من مصنوعات العالم بأسره ، اي اكثر من الملياري نسمة الموزعين على كافة انحاء العالم الاخرى . ومثل احتياطياتها من الذهب والنقد النادر ٧٨ ٪ من الاحتياطي العالمي في السنة ١٩٥٧ (باستثناء الاتحاد السوفياتي) . وهي تمتلك في كل قطاع اقتصادي نسبة انتاج مثوية تتيح لها تحديد الاسعار وسن القانون في السوق العالمية ، بينما يتعذر على الدول الاخرى الاستغناء عن مساعدتها المالية للقبول بشروطها في الحقلين الاقتصادي والسياسي . وفي اعقاب الحرب ، التي لم تكن بالنسبة لها سوى « امتحان ثانوي » ، اذا ما قورنت بالازمة الكبرى ، مارست « زعامة » لا جدال فيها على العالم الحر .

بصورة عامة ، تعاظمت الطاقة الصناعية خلال الحرب في كافة الدول
تزايد الانتاج
المحاربة — وحتى في المانيا التي عانت ما عانت من الغارات الجوية — وفي الدول التي حافظت على حيادها . ولكن الولايات المتحدة امتلكت طاقة صناعية ضخمة دونها طاقتها في اعقاب الحرب العالمية الاولى . فان انتاجها الصناعي في السنة ١٩٤٥ كان ضعفه في السنة ١٩٣٩ . وقد تحققت هذه النتيجة باستخدام الآلة الانتاجية واليد العاملة استخداماً كاملاً وبانشاء مصانع او استثمارات جديدة كبرى . ففضي على البطالة قضاء تاماً ، اذ هبط عدد البطالين من ٩ ٤٨٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٣٩ الى ٦٧٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٤ . لابل ارتفع عدد العمال ارتفاعاً عظيماً على الرغم من رفع عدد القوات المسلحة ، بفعل استدعاء النساء والفتيان والكهول الذين عادوا الى المصانع ، بينما انخفض عدد عمال الزراعة . وبالاختصار ارتفع عدد

العاملين في المشاريع المدنية المختلفة من ٤٥ ٧٥٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٣٩ إلى ٥٤ مليوناً في السنة ١٩٤٤ .

عند نهاية الحرب ، كان انتاج الولايات المتحدة ٦٨٤ مليون طن من الفحم الحجري (نصف الانتاج العالمي) ، و ٢٤٤ مليون طن من البترول ($\frac{2}{3}$) ، واكثر من نصف الانتاج العالمي من الكهرباء . وكانت الصناعة الاميركية مجهزة لانتاج ٩٥ مليون طن من الفولاذ ، ومليون طن من الالومينيوم ، و ٢٠ مليون طن من السفن ، و ١٠٠ ٠٠٠ طائرة ، و ١٢٠ ٠٠٠٠ طن من المطاط التركيبي . وكان لديها اكبر اسطول تجاري (يوازي بحوله ثلاثة اضعاف محمول اسطول المملكة المتحدة) والطيران التجاري الوحيد الذي يضم ١٥ ٠٠٠ طائرة .

طرحت نهاية العمليات الحربية وتسريح جزء من القوات العوده الى احوال ما قبل الحرب المسلحة وتوقف جزء من صناعات الاسلحة مسألة العوده الى احوال ما قبل الحرب . فهل سيؤدي الافراط في تجهيز البلاد الى قيام أزمة اقتصادية جديدة وانتشار البطالة مرة اخرى ؟ كلا فان المخاوف من حدوث ذلك لم تتأيد ؛ وقد تمت العوده الى احوال ما قبل الحرب بسرعة ودون اثاره صعوبات كبرى . فان الصناعات الحربية الهامة (السفن والطيران والالومينيوم والآلات) قد خفضت تخفيضاً كبيراً ، ولكن هذا التخفيض قد اعاض منه ازدياد نشاط فروع صناعية اخرى ، وبصورة خاصة فروع صناعة المواد الاستهلاكية التي اتمت من اجل تلبية حاجات السوق الداخلية والخارجية . فحافظت نسبة الانتاج على مستوى واحد تقريباً : ١٧٠ في السنة ١٩٤٦ ، ١٨٧ في السنة ١٩٤٧ ، ١٩٢ في السنة ١٩٤٨ ، ١٧٥ في السنة ١٩٤٩ . واتاح التقدم التقني انماء صناعات جديدة : المنتجات الكيميائية والالياف التركيبية ، والمصنوعات البلاستيكية ، وانواع الوقود السائل (انطلاقاً من الغاز الطبيعي) واجهزة التلفزة ، والمأكولات المجمدة . . . وانطلقت الخدمات العامة (غاز ، كهرباء ، هاتف) كذلك انطلاقاً عظيمة جداً . وزادت الابحاث العلمية والتقنية مخبراتها ، على غرار مصالح الدولة الاتحادية والولايات .

بالرغم من انتشار البطالة مرة اخرى - ارتفع عدد البطالين من ١ ٠٧٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ٢ ١٢٤ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٧ ، ثم الى ٣ ٣٩٥ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٩ . - فان الانتاج نفسه ، وان انخفض بالنسبة لارقام الانطلاقة الكبرى في ايام الحرب ، قد حافظ اجمالاً على مستوى رفيع جداً اذا ما قورن به في السنوات الاخيرة من فترة ما قبل الحرب ؛ فقد بلغ تقدمه التدريجي ، بين ١٩٤٥ و ١٩٤٩ ، معدله خلال القرن التاسع عشر ، واتاح ارتفاعاً محسوساً في مستوى المعيشة العام . واذا قورن الانتاج الاميركي بالانتاج الاوربي (باستثناء الاتحاد السوفياتي) ، لا تضح انه مثل ١٥١٪ منه في السنة ١٩٤٧ و ١٣٥٪ في السنة ١٩٤٨ ، في حين لم يمثل سوى ٧٦٪ في السنة ١٩٣٧ .

خطر الازمة
في السنة ١٩٤٩

يرد هذا الوضع الممتاز في السنوات الأولى من فترة ما بعد الحرب الى اسباب عدة : امكن الاحتفاظ بالقدرة الانتاجية بفضل ارتفاع عدد الاميركيين وبفضل « ارجاء طلب » المواد الاستهلاكية التي حرم منها السكان في سنوات الحرب . فبيعت من ثم اعداد كبرى من السيارات والادوات المنزلية واجهزة الراديو اللاقطة . وشيدت مساكن كثيرة . وسهلت هذه المبيعات والابنية وفرة وسائل الدفع الناجمة عن التوفيرات الجبرية المحققة خلال الحرب وسرعة زيادة حجم الاعتمادات المفتوحة للاستهلاك . ويجب ان يضاف الى انطلاقة التجارة الداخلية هذه الدور الذي لعبته التجارة الخارجية . فقد كانت الولايات المتحدة قادرة وحدها آنذاك على ان توفر للسوق العالمية المواد الأولية ؛ والآلات الضرورية لاعادة بناء اوربا ، والمواد الغذائية التي تحتاج اليها اوربا وآسيا .

الا ان الاتجاه انقلب في السنة ١٩٤٩ وارتسم في الافق تأخر اقتصادي ناجم عن تحسن الانتاج الزراعي والصناعي في الدول الاوروبية وتدني الطلب في الاسواق الداخلية . فانخفض انتاج الصناعات الاساسية . واشتدت بصورة خاصة الازمة الزراعية بفعل تعاقب الحصائد الجيدة التي استلهمت انخفاض الاسعار انخفاضاً محسوساً جداً . فبلغ عدد البطالين زهاء ٤ ملايين شخص وجاوز الـ ٥٠٠ ٠٠٠ في اوائل السنة ١٩٥٠ .

التدابير المتخذة
لايقافه

هو تدخل الدولة والعودة الى سياسة التسلح ما اوقف خطر الازمة . لقد عمل الرئيس بمشورة خبراءه الاقتصاديين واستخدم صلاحياته للتأثير تأثيراً سريعاً وفعالاً على الاقراض (بواسطة الخزانة العامة ودائرة الاحتياط الاتحادي) وعلى الدخل القومي (بسياسته الجبائية) . فتمكن من ثم من ايقاف الازمة بتنظيم المبيعات بالدين (تخفيض الآجال الى ١٥ او ١٨ شهراً ، ايجاب دفع ٢٠٪ من قيمة السلع عند البيع ، و ٣٣٪ من قيمة السيارات) ، وبزيادة معدل احتياطي المصارف بالنسبة للودائع ، مما يحد من امكاناتها الاقراضية ، وبمراقبة الرهونات المعقودة من اجل بنساء المساكن ، وباعتماد سياسة اعمال كبرى او بتخفيض الضرائب ، وبمنح المزارعين قروضاً وفيرة بشراء القروض المخزونة او بفتح الاعتمادات ، وبضمان المساواة التي قامت قبل السنة ١٩١٤ بين الاسعار الزراعية والاسعار الصناعية لمساعدة « سعر المساندة » . واخيراً بالاكثر من طلبات البضائع المعدة للدول المقررة مساعدتها في اوربا وآسيا .

وبغية الابقاء على ما يشتريه من الولايات المتحدة الاجانب الفقرون ، والمفتقرون الى النقد النادر ، والعاجزون عن التصدير ، رفعت الحكومة - او مصرف التصدير والاستيراد - قيمة القروض ، وحتى الهبات ، اي انها « امدت المشتريين المحتملين بقيمة مشترياتهم » . ومنذ السنة ١٩٤٨ زادت أهمية الهبات وقدنت أهمية القروض : فان الدول التي قد تدفعها البطالة والاضطرابات الاجتماعية الى اعتماد خطة اشتراكية ، وتكون محالفتها ضرورية للولايات المتحدة بغية اقامة « نظام دفاع اميركي » في وجه الاتحاد السوفياتي : الصين ، الفيليبين ، كوريا ،

اليابان ، تركيا ، إيطاليا ، فرنسا ، النمسا ، اليونان ، ألمانيا ، قد استفادت بموجب مشروع مارشال من قروض لا تسدد ، و سلع مجانية ، وقروض طويلة الاجل .

ثم ان النهضة الاقتصادية ، التي بدأت قبل انفجار الحرب ، قد تعززت بعد السنة ١٩٥٠ بفعل الحرب الكورية واعادة تسليح أوروبا الغربية . فقد اجريت تعبئة صناعية واقتصادية جديدة خزنت المواد الاستراتيجية الطابع . وارتفع انتاج الفولاذ (١٩٥١ = ١٠٣ ملايين طن) وأعيد فتح بعض المصانع المغفلة في السنة ١٩٤٥ ، كمصانع المطاط التركيبي ، والمطاط التركيبي ، والطيران . وفتحت مشاريع ومعامل جديدة . وجرت نهاية الحرب الكورية في السنة ١٩٥٣ الى تأخر اقتصادي جديد . قرفع هبوط الانتاج الصناعي مرة اخرى عدد البطالين الى زهاء ٤ ملايين في شهر آذار من السنة ١٩٥٤ . ولكن الابقاء على ميزانية عسكرية مرتفعة (٦٤٪ من الميزانية الاتحادية في السنة ١٩٥٨) ، وتوسع حركة بناء المساكن بفضل توسيع القروض مقابل رهن العقارات ، وانطلاقة صناعة السيارات بصورة خاصة (٨ ملايين سيارة في السنة ١٩٥٥) والمبيعات التفسيرية التي بلغت ٦٢ مليار دولار في السنة ١٩٥٥ ، وزيادة تعويضات البطالة وتخفيض الضرائب ، كل ذلك قد اوقف حركة الهبوط .

وهو تدخل الدولة كذلك ما مكن الاستهلاك وحال دون انفجار ازمة جديدة عند نهاية الحرب ، ولكنه لم يحل المسألة التي طرحها ابدأ الفرق الكبير بين حجم انتاجي ضخمة والامكثات الاستهلاكية التي لم توازن قط . فان الطاقة الانتاجية الصناعية التي ارتفعت بنسبة ٥٥٪ بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥٣ ، وربما بلغت ، في السنة ١٩٥٥ ، ١٩٠٪ من مستواها في السنة ١٩٤١ ، كانت ابعد من أن تستخدم كلها ، ولا سيما في انتاج المواد الاستهلاكية : فهي لم تبلغ سوى نسبة ٧٥٪ في صناعة السيارات وصناعة اجهزة التلفزيون ، و ٥٠ بالمائة في صناعة الأدوات الكهربائية المنزلية ، و ٣٠ بالمائة فقط في الصناعة القطنية بفعل انطلاقة المنسوجات الاصطناعية بصورة خاصة . وفي بعض الحقول الهامة ، كالنسوجات والملابس ، لم يرتفع الانتاج عملياً منذ السنة ١٩٤٧ ، فشملت البطالة ٢,٥٦٤,٠٠٠ عاملاً . وفي السنة ١٩٥٤ جر حجم المبيعات التي توقر دخول المشترين لمدة طويلة ، وحجم القروض مقابل رهن العقارات ، الى تدني معدل الصفقات وتكدس المخزونات . وفي هذه الاثناء ارتفعت قيمة الأموال الموظفة في الصناعة ارتفاعاً مطرداً ، فزادت الطاقة الانتاجية ، وبالتالي المخزونات التي ان ينقصها سوى ارتفاع عدد المستهلكين وقدرتهم على الشراء .

كانت الولايات المتحدة « دار صناعة الديموقراطيات » ، وفورت التوسع الاميركي لكافة الحلفاء ، بموجب قانون الاعارة والتأجير ، الاسلحة والمنتجات الضرورية للعرب . ولكن البلدان المدينة لم يتوفر لديها ، لتسديد ديونها ، لا دولارات ولا ذهب بكمية كافية ، ولا سلع . يضاف الى ذلك انها كانت كلها بأمس الحاجة الى رؤوس الأموال من اجل الحصول على المواد الغذائية والمواد الأولية والأدوات الضرورية . فأتاحت هذه الظروف

للولايات المتحدة ، بفضل تفوقها المالي الساحق ، احتلال مراكز من المرتبة الاولى في العالم غير الشيوعي .

وبغية تسهيل المقايضات ، اضطرت الولايات المتحدة الى منح قروض للبلدان صاحبة العلاقة بواسطة مصرف التصدير والاستيراد ، وبعد السنة ١٩٤٧ ، بواسطة مشروع مارشال الذي لحظ هبات (٨٠ بالمائة اجمالاً) وقروضاً طويلة الاجل (٢٠ بالمائة) . فارتدى التوسع الأميركي في جوهره من ثم طابعاً مالياً ، وزاد اتفاق الأموال في الخارج بعد السنة ١٩٤٩ بواسطة النقطة الرابعة التي أقرها الرئيس ترومان من أجل تنمية المناطق المتخلفة عن طريق اتفاق أموال أميركية خاصة .

وهي الصناعة البترولية والمنجمية (معادن غير حديدية) بصورة خاصة ، وصناعة المطاط والصناعات الكيميائية ما اجتذبت رؤوس الأموال الأميركية : في كندا - حيث اشرفت على انتاج النيكل والبترول والفولاذ والالومنيوم والكتان الحجري - وأميركا اللاتينية ، ولا سيما البرازيل ومنطقة الكرايب (امتصت القارة الأميركية من ثم ٢/٣ الأموال الموظفة) والبلدان الأوروبية (٢٠ بالمائة) وممتلكاتها الأفريقية بصورة خاصة ، والشرق الأدنى . وفي الشرقين الأدنى والأوسط اللذين يمتلكان ٢/٣ احتياطي البترول في العالم ، ساعدت الدولة الأميركية الشركات الأميركية ، ستاندرد اويل ، وسوكوني فاكوم ، وارانكو ، على حصر واقتضاء المصالح البريطانية في العراق وإيران والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية ؛ وفي أميركا الجنوبية اشرفت الولايات المتحدة على ثلثي الانتاج وثلاثة أرباع التكرير في فنزويلا .

وفي الحقل الجوي ، حيث وقفت الولايات المتحدة موقف الدفاع عن «حرية الاجواء المطلقة» ، أي عن حق التحليق فوق أراضي الدول الموقعة اتفاقات دولية ونقل المسافرين والبضائع اليها ، بصرف النظر عن نقاط الانطلاق والوصول ، أمنت شركات الطيران الأميركية اتصالات مباشرة بكافة بلدان العالم الحر .

ان مشروع مارشال الذي اوجته دوافع انسانية والتصميم على الدفاع مشروع مارشال
عن مفهوم معين للحياة تهدده الشيوعية ، قد كان كذلك افضل وسيلة لبسط وتدعيم النفوذ الأميركي في العالم واحدى ادوات توسعها الكبرى . فان هذا المشروع المعد لان يمد البلدان الأوروبية ، عن طريق القروض او الهبات ، بالدولارات الضرورية لانتعاشها الاقتصادي ، قد دخل في حيز التنفيذ في السنة ١٩٤٨ ، بعد انشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية التي ضمت ١٦ دولة غربية . واشترط القانون بعض التدابير « لحماية الاقتصاد الأميركي » : على كل دولة ان تتعهد باستخدام المساعدات الأميركية لتعديل موازنتها وتمكين نفسها ، وللتعاون مع الدول الاخرى الداخلة في المنظمة ، وتسهيل نقل الخامات الضرورية (الكروم ، التونغستين ، الانتيومان ، الخ .) الى الولايات المتحدة . واخضع استخدام المساعدات لمراقبة دقيقة تتولاها ادارة التعاون الاقتصادي - باشراف بعض رجال الاعمال -

التي حق لها مراقبة الادارة المالية والاقتصادية في الحكومات المستفيدة. وفرض القانون على هذه الاخيرة اتفاقات ثنائية تمكن اميركا من الحصول على الخامات النادرة والستراتيجية التي تلتجها اراضيها الاقليمية والاستعمارية والتي تشجع توظيف الاموال الاميركية الخاصة في هذه الاراضي. ثم برز هذا الطابع المعتدل التجرد حين انصر مشروع مارشال في المشروع المعروف بـ «مشروع الامن المتبادل» وارقدي بعد السنة ١٩٥٢ طابعاً عسكرياً بصورة خاصة .

اتاح تطبيقه للحكومات الأوروبية إعادة بناء اقتصادها بالوسائل الحرة الكلاسيكية دونما حاجة الى اللجوء الى النظام الموجه والتخطيط اللذين يتعينان على كل اقتصاد متقهقر. فاستطاعت الولايات المتحدة من ثم نشر مبادئها الاقتصادية والسياسية في البلدان التي كاد البؤس وفقدان الامن فيها يتسببان في اثار اضطرابات اجتماعية ويهددان من ثم مراكز نظام الحكم الرأسمالي بتضييق نطاق ممارسة النظام الحر بانتقال هذه البلدان الى معسكر الشيوعية ؛ واستطاعت كذلك تصريف مخزوناتهما من المحاصيل غير المبيمة وحل مسألتهما الزراعية الخطيرة جزئياً . وأفادت اخيراً من تدعيم تفوقها الاقتصادي ، اذ ان القروض والهبات الموفرة للبلدان الأوروبية قد ربطت هذه الاخيرة بالدولة المقرضة .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان حق رقابة استخدام الاموال الذي أولاه إياه قانون مساعدة الدول الاجنبية ، قد اتاح للسلطات الاميركية الاشراف على المشاريع الصناعية وابداء الرأي في ملاممتها وجانب اهميتها (اقتضى عرض مشروع مونثيه عليها) ، فتدخلت في اتفاق الاموال العامة وتمكنت من مقاومة انشاء مشاريع قد تعميق مشاريع مواطنيها . ولم تشمل مراقبتها السياسية الاقتصادية فحسب ، بل ميزانيات الدول ، اي سياستها المالية ايضاً ؛ فطاحت لها من ثم التدخل تدخلاً مستمراً في السياسة العامة للدول المساعدة . ولما كانت المساعدات « قابلة الابطال حين لا تتفق ومصالحة الولايات المتحدة الوطنية » ، فقد كانت منوطة بانقياد الحكومات .

واخيراً ، كانت نتيجة منع تصدير « المواد الاستراتيجية » الى الدول الشرقية اشبه بانعدام العلاقات التجارية بين الشرق والغرب وزيادة ارتباط الغرب اقتصادياً بالولايات المتحدة .

الاذمة الزراعية . ان القطاع الزراعي ، وهو موضع الضعف في الاقتصاد الاميركي ، قد استمر في التأخر أكثر فأكثر ؛ فقد تدنى قسطه في الدخل القومي الى ٧,٢٪ في السنة ١٩٥٠ والى ٥,٦٪ في السنة ١٩٥٥ ؛ وفي السنة ١٩٤٧ لم يعمل فيه سوى ١٩٪ من مجموع السكان ، وفي السنة ١٩٦٢ ٧,٧٪ فقط . الا ان الحرب وفترة ما بعد الحرب قد اعطتا الزراعة ازدهاراً حقيقياً . فان الانتاج ، الذي حركه طلب داخلي وخارجي متزايد ، قد أدى في الزراعة الى استخدام المزيد من الآلات والاسمدة والمواد المبيدة للحشرات وطرائق تحسين الاصناف . فارتفع عدد آلات كثيرة الى اربعة اضعافه خلال عشر سنوات . ولكن حركة تجميع الاستثمارات ، بالمقابلة ، كانت آخذة بالاتساع ، بحيث ان المزارع الضامية

أقل من ٤٠ هكتاراً ، التي كانت تمثل ١٣,٥ ٪ من المساحة المزروعة في السنة ١٩٤٠ ، لم تمثل سوى ١١,٤ ٪ منها في السنة ١٩٤٥ وأقل من ١٠ ٪ في السنة ١٩٥٥ ، بينما ارتفع معدل مساحة الاستثمارات من ٧٠,٤ هكتاراً في السنة ١٩٤٠ الى ٨٨ في السنة ١٩٥٤ ، والى ١٢٨ في السنة ١٩٩٤ . وهبط عدد الاستثمارات الزراعية من ٥٨٩٥.٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ٣٤٧٤.٠٠٠ في السنة ١٩٦٤ . وقد انتج زهاء ٨٠ ٪ من كافة المحاصيل الزراعية ٣٣,٧ بالمائة من المزارعين ، بينما لم ينتج الثلثان الآخران سوى ٢٠,٥ بالمائة . وإذا ما تطلعتنا في ملكية الارض ، لتبين لنا ان ٧٣ بالمائة من المزارعين كانوا ملاكين في السنة ١٩٥٠ مقابل ٦١ بالمائة في السنة ١٩٤٠ ، ولكن ١,٩ بالمائة من بينهم يملكون اكثر من ٤٠ بالمائة من الارض الصالحة للزراعة ، و ١٣ بالمائة يملكون ٦٥ بالمائة ، بينما لا يستثمر ٦٩ بالمائة من بينهم سوى ١٧,٨ بالمائة . وانما قامت في الجنوب والجنوب الشرقي بصورة خاصة الاستثمارات الصغرى الحفيرة حيث اقتصرت المزرعة على حوض خشبي بسيط ، والقوة المحركة على بغلة واحدة ، بينما قامت في الغرب الاملاك الكبرى المصنعة ، « المصانع الريفية » ، حيث يدفع استخدام المزيد من الآلات الى تجميع الاملاك لانه لا يعطي انتاجاً كبيراً الا في الاستثمارات الكبرى . فمجتل ذلك في تقهر المزارع التي لم يبلغ رقم مبيعاتها السنوية ٢٥٠٠ دولار . وكانت النتيجة ان الثورة التقنية التي بدأت منذ السنة ١٩٣٠ ، وتحسين طرائق الاقراض ، والتمويل والتجارة ، أدت الى رأسمالية زراعية جديدة وقوية ، محكوم عليها بتوسع مستمر ، لا يفيد منها سوى عدد مطرد الانحصر من الافراد والمشاريع ، (ج. غوتمن) . ومنذ السنة ١٩٦٤ ، أنتج ٣ بالمائة من المزارعين ثلث قيمة الانتاج الزراعي المعد للتجارة .

استمر الانتاج من ثم في الارتفاع ، ولكن على الرغم من ازدياد الاستهلاك الداخلي والصادرات ، ازدادت مخزونات الحبوب كل سنة ، فبلغت ١٥ مليون طن في السنة ١٩٥٢ ، و ٢٤ في السنة ١٩٥٣ ، و ٣٨ في السنة ١٩٦١ ، فأصبح الوضع عسيراً لاث المخزونات العالمية الفائضة عن الحاجة تتكدس سنة بعد سنة .

بغية معالجة هذه الازمة العميقة ، الناجمة عن تضخم الانتاج ، فكر بعضهم بتحسين التغذية القومية . وهذا ما استهدفه مشروع قانون « ايكن » في السنة ١٩٤٨ ، الذي اقترح ان تؤمن لكل مواطن حصة سنوية اساسية تضمن « الصحة الكاملة » ، وان ينظم كذلك التصدير الى مئات الملايين من سكان الكرة الارضية الذين تعنى بهم منظمة التغذية (فاو) . ولكن مشروع قانون ايكن قد رُفِض في السنة ١٩٤٩ ، وكان التصدير المجاني عرضياً وغير ذي اهمية . فبعد من الازمة الزراعية بتدخل مستمر من قبل الدولة التي اعتمدت سياسة مساندة الاسعار (٧ مليارات دولار في السنة ١٩٥٥) : قروض ، شراء الفائض ، تعويضات عن تخفيض مساحات زراعة الحبوب ، التي لم يفد منها سوى كبار المزارعين ومتوسطيهم . ومنذ السنة ١٩٥٠ انخفضت الدخول الزراعية انخفاضاً مطرداً منتظماً . فبلغت في السنة ١٩٥٥ ادنى مستواها

منذ السنة ١٩٤٢ ، بالرغم من ان الانتاج قد بلغ رقماً قياسياً ، وهبطت قوتها الشرائية بنسبة ٣٤ ٪ منذ السنة ١٩٤٨ .

تدخل الدولة المتزايد يتضح من ثم ان تدخل الدولة كان مستمراً في كافة الحقول . وعلى الرغم من ارتفاع الاسعار خلال الحرب وسهولة تحويل المصانع العسكرية حالت ذكرى الازمة الكبرى دون العودة الى النظام الحر القديم . وقد اعرب « قانون الاستخدام » الصادر في السنة ١٩٤٦ عن شغل الاطمئنان الذي سيطر على كافة الافكار : كل حكومة ملزمة ببعض الواجبات حيال المواطنين . عليها ممارسة صلاحياتها للابقاء على « حد اقصى من الاستخدام والانتاج والقوة الشرائية » فدولة النظام الحر خلال العشرينيات قد دخلت التاريخ ، ونحن اليوم امام « نظام اقتصادي يركز الى مبدأ الحرية ، ولكنه لا يستقيم ولا يتسع ولا يقوم عيوبه الا بالافادة من نظام تدخلي قوي » (د . فوشيه) . لقد تعود المتمردون والنقابات العمالية الاعتماد على الدولة ، على غرار المزارعين الذين ما كانوا ليستطيعوا العيش بدون مساعدتها . وقد رفضوا كلهم نظاماً موجهاً يكون بمثابة تخطيط ملزم ويحرم المتمرد من حق التقرير ، ولكنهم طالبوا جميعهم بتدخل سهل التسليم به . ان الادارات الاقتصادية في الدولة غالباً ما تكون مسندة الى صناعيين وصيارفة مقتنعين بان صوالح الاعمال وصوالح الامة تتطابق مطابقة تامة (« ان ما هو صالح لـ « جنرال موتورز صالح لاميركا ») . يضاف الى ذلك ان هناك بداية تخطيط اعلامي : فقد ضمت معظم المشاريع الكبرى دوائر تخطيط معدة في الدرجة الاولى لدور اعلامي . اما التخطيط السياسي الاقتصادي فقد تحقق في « التقرير الاقتصادي » السنوي الذي يضعه الرئيس ويوضح الاهداف التي يفرضها اتفاق الظروف (الاستخدام ، نسبة الزيادة ، الاسعار ، ميزان المدفوعات ...) والتي اضيفت اليها ، في وقت متأخر ، اهداف يفرضها نظام الدولة وتتعلق بالصحة والتربية الوطنية .

ان هذا الدور تقوم به الدولة في الحياة الاقتصادية ليس الدور الوحيد الذي رآته يتعاضد ويتسع . فان ميزانية الدولة الاتحادية التي بلغت ٣ مليارات دولار في السنة ١٩٢٩ قد ارتفعت الى ٤٢ ملياراً في السنة ١٩٤٨ حين اخذت موازنة السلم العسكرية تتزايد تزايداً فقط ، كما ان نفقات الاتحاد العامة التي مثلت ٩٠٩ بالمائة من الدخل القومي في السنة ١٩٢٩ ، قد مثلت ٢٥٠٨ بالمائة في السنة ١٩٥٥ . وانشئت ونظمت نهائياً في السنة ١٩٤٩ هيئة موظفين ينعمون بنظام خاص . وفي هذا التاريخ ارتفع عدد الموظفين الاتحاديين من ٥٧٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٢٩ الى اكثر من مليونين ، وجاوز مجموع العاملين في مصالح الخدمة العامة الستة ملايين . وكان لدى الدولة احتياطي مدني وعسكري من الممتلكات المنقولة يساوي اكثر من ٢٧ ملياراً ويشتمل على مليون وسيلة نقل واكثر من ١٠٠ مشروع صناعي وتجاري . فألفت « اوسع مشروع مستقل في العالم » بحسب تعبير لجنة « هوفر » .

فلا عجب ، والحالة هذه ، اذا ما زادت سرعة التطور الذي سبقت الاشارة اليه والذي

اتجه اكثر فاكثر الى احلال العمل الاتحادي محل العمل المحلي ، واذا ما حل « نظام اتحادي جديد » ، يحول الولايات الاعضاء الى وسائل تنفيذ سياسة الاتحاد ، محل النظام الاتحادي التقليدي . وقد تأيدت السلطة الاتحادية نهائياً منذ ان ابطال التفسير الثنائي للتعديل العاشر الذي سبق وغيره قرار المحكمة العليا في السنة ١٩٣٧ . وكان ان هذه الاخيرة ، التي غالباً ما تعدت صلاحياتها الاساسية للوقوف في وجه الكونغرس ، لم تعد منذئذ سوى محكمة تنحصر مهمتها في تأويل القوانين وابداء الرأي في مطابقتها للدستور .

امام هذا الطغيان ، اكتفى مجلس الكونغرس بالتصويت على القوانين - الاطر ، مما افضى الى تعزيز السلطة الرئاسية المطلقة التي لم يتوفق لاحق مجلس الشيوخ بالنقض ولا الرقابة اليقظي الحد منها كما من قبل . ومن اجل مقاومة اتساع صلاحيات الرئيس هذه « ودكتاتورية » ف.د. روزفلت الذي اعيد انتخابه في السنة ١٩٤٤ للمرة الرابعة ، اقر في السنة ١٩٤٧ التعديل الذي حظر اعادة الانتخاب للمرة الثالثة والذي اصبح ساري المفعول في السنة ١٩٥١ .

كانت نتيجة الازدهار العام ، على الرغم من تأخر الانتاج في نظام المجتمع :
السنة ١٩٤٩ ، والسنتين ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، والقوانين الاجتماعية
ضمف الطبقة العمالية
الموروثة عن « النهج الجديد » ، ابقاء القوة الشرائية في مستوى
على بعض الارتفاع . الا ان التفاوت الاجتماعي ما زال كبيراً جداً ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار
ارتفاع الاسعار وارتفاع مستوى المعيشة الذي جعل دخل الـ ٣٠٠٠ دولار في السنة ١٩٥٨
مجاوراً للفقر . فان نسبة الدخل المثوية التي لم تبلغ ٢٠٠٠ دولار والتي كانت ٦٤ بالمائة في
السنة ١٩٤١ قد هبطت في السنة ١٩٤٨ الى ٢٦,٥ بالمائة ، والى ١٤,٩ بالمائة في السنة ١٩٥٧ .
اما الدخل التي تجاوزت ٥٠٠٠ دولار ، والتي لم يحصلها سوى ٤ بالمائة من السكان في السنة
١٩٤١ ، فقد حصلها ٢٦,٥ بالمائة منهم في السنة ١٩٤٨ و ٣٤ بالمائة في السنة ١٩٥٤ (٤٤ بالمائة
من مجموع الدخل) . فيتضح من ثم ان عدد الفقراء الذين يحصلون اقل من ٢٠٠٠ دولار تدنى كثيراً ،
ولكن ارتفاع كلفة المعيشة قد ثقلت وطأته عليهم . فان ١/٥ السكان قد عاشوا عند حدود
الفقر ، وبقي عدد الاغنياء ضئيلاً نسبياً ؛ وما زال التفاوت كبيراً جداً في مستويات المعيشة ،
على الرغم من تضائله منذ ١٥ سنة ، لا سيما وان معظم الدخل المتوسطة والمرتفعة هي دخول
العائلات التي ما كانت لتبلغ هذا المجموع لولا عمل عدد من اعضائها (الـ ٢/٣) . وان
الـ ٦٥٠٠٠٠ شخص الذين امتلكوا اسهم الشركات المغفلة مثلوا اقل من ٧٪ من مجموع السكان
البالغين وتقاضى ربعهم اكثر من ١٠٠٠٠ دولار وحصل ١ بالمائة منهم ٤٢ بالمائة من مجموع
الربائح . وديبدو ٢٠٠ - ٣٠٠ بالمائة من الاميركيين ، كحد اقصى ، تقاسموا الفوائد المالية التي
وفرتها الاعمال الكبرى ، (و. رايت ملز) . زد على ذلك ان تفاوت الدخل الظاهرة قد
ازداد بفعل شتى اشكال المكافآت غير الخاضعة للضرائب او الخاضعة لرسوم ادنى من رسوم
الدخل ، ولا سيما بفعل قوائم النفقات التي يتقدم بها مسؤولو الادارات ، والفوائد العينية

(سيارات المشروع ، الاجازات المدفوعة ، الرحلات ، محطات الاستحمام ، الاشتراك في النوادي الخاصة ، شراء البنزين بموجب بطاقات) ، التي يجب ان يضاف اليها طريقة التمويل الذاتي ، التي انقضت ، ولا ريب في ذلك ، الربائح المدفوعة الخاضعة للضريبة ، ولكنها اتاحت توزيع الأسهم المعفاة منها ، بصرف النظر عن التهرب من الضرائب ، الذي سهله تعقيد غريب في التشريع ومهارة خبراء الجباية .

كانت نتيجة كل ذلك مجتمعاً يختلف كل الاختلاف عن مجتمع اوروبا بنظامه وايدولوجيته ؛ فقد بدت القوى النقابية وكأنها تتمتع بقدرة عظيمة ، وضمت اعداداً كبرى ارتفعت من قرابة ٩ ملايين عضو الى قرابة ١٥ مليوناً . اما في الواقع فانها لم تضم سوى ٢٥ ٪ من العمال وكانت اعجز من ان تعادل خصومها . اجل لقد نظمت الاضرابات وفازت احياناً برفع الاجور الذي اعاد الاجور الحقيقية بعد ان كاد ارتفاع الاسعار يفقدها قيمتها ، ولكن تدخلاتها في الحياة السياسية كانت متفاوتة الفعالية : ففي السنة ١٩٤٨ اوعزت النقابات بالتصويت للرئيس ترومان ؛ اما في السنة ١٩٥٢ فلم تؤعز بانتخاب المرشح الديموقراطي ، ولكنها بالمقابلة قامت بدور حاسم في فوز الرئيس كيني في السنة ١٩٦٠ . ويرد ذلك الى ان الحركة النقابية في هذه البلاد ، التي ليس فيها لا حزب اشتراكي (٨٠.٠٠٠ صوت في انتخابات السنة ١٩٤٤ ، اي ١٢٥٠٠ بالمائة من المقترعين) ولا حزب شيوعي ، بقيت منقسمة بين الاتحادين لم ينصهرا في اتحاد واحد الا في السنة ١٩٥٥ وبين النقابات المستقلة ؛ انها « لحركة نقابية مصالحية » يديرها موظفون نقابيون يتقاضون اجوراً مرتفعة تشبعوا من مبادئ الحرية وبقوا اوفياء لأحلام المهاجرين الاول الذين اعتبروا الارتقاء الاجتماعي شأناً فردياً : اعتبروا صوالح التجارة والعمل متكاملة واعتبروا التعاون بينهما ضرورياً ؛ فلم يحاولوا سوى تحقيق فوائد جزئية خاصة وبلوغ اهداف قصيرة الاجل ، بل نفروا من مبدأ الصراع الطبقي .

على ان في الولايات المتحدة طبقات ، ولكن الوعي الطبقي نادر الوجود . فان ازدهار البلاد العام ، ونظام التقاعد ، والتأمين على الحياة الذي افاد منه اكثر من نصف الاجراء ، والتأمين ضد البطالة ، والاجازات المدفوعة ، وتحديد مدة العمل الاسبوعي بقرابة اربعين ساعة ، وقيام الاتفاقات الجماعية التي أمنت ، في العديد من المشاريع ، ضد المرض ، وحوادث العمل ، والعمليات الجراحية ، وتوفير المتاجر التعاونية ، ودور التوليد ، والمكتبات ، والمدارس احياناً ، وإقدام شركتي فورد وجنرال موتورز على تعيين اجر سنوي ادنى مضمون - وكان من شأن مثلها هذا ان امتد الى مؤسسات اخرى - ، وارتفاع الاجور الذي غالباً ما عقب ارتفاع كلفة المعيشة ، واخيراً بعض التجانس في اشكال الحياة والملبس ، وفقدان وسائل التعبير الخاصة بالطبقة العمالية ، كل ذلك قد اسهم في خلق مناخ غير ملائم لنشوء الصراع الطبقي . ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار كذلك التطور الذي حدث في المجتمع الاميركي بفعل ارتفاع عدد المنتمين الى « الطبقة المتوسطة » ، فان طبقة صغار اصحاب المشاريع المستقلين في حياتهم والعمال

لحسابهم ، ولا سيطرة اصحاب المشاريع الريفيين المستقلين ، قد هبطنا عددياً امام توسع حركة تجميع المشاريع ، وبالمقابلة احرز القطاعان الثاني (٢٦ بالمائة في السنة ١٩٥٠) والثالث (٥٧ بالمائة في السنة ١٩٥٣ مقابل ٤٠ في السنة ١٩٢٠) نجاحاً وتقدماً كبيرين . كما ان عدد المستخدمين ، والعمال الاختصاصيين واعضاء المهن الحرة ، كان آخذاً في الارتفاع بينها كان عدد العمال غير الاختصاصيين آخذاً في التدنّي . اجل لقد كان العديد من « ربط العنق البيضاء » اجراء ولم يفضل مستوى معيشتهم مستوى معيشة العمال ، وغالباً ما كان عملهم ، بفعل استخدام الآلات ، شبيهاً بعمل عمال المصانع ، ولكن هذه العناصر المتزايد عددها يوماً بعد يوم قد ألقت ما يشبه بوجوازية صغيرة تحرص على اعتبار نفسها متميزة عن الطبقة العمالية بذهنيتهما ونوع معيشتها . لذلك فان شطراً كبيراً من البروليتاريا قد ارتبطت شخصياً بالطبقات المتوسطة ولم تصطبغ بأية صبغة من الذهنية البروليتارية ، بينما خفف ارتفاع مستوى المعيشة من حدة العداء لأصحاب الامتيازات .

على ان تصلباً لا يمكن انكاره قد حدث في موقف الطبقات الاجتماعية . فان سهولة الانتقال من طبقة الى أخرى ، التي كانت كبيرة نسبياً في اوائل القرن ، والتي اتاحت الامكانات المتشابهة بفضلها ارتفاعات كثيرة وسريعة ، قد تضاعفت تضاعفاً كبيراً . كما ان الدرجات الوسيطة قد تكاثرت بينما تضاعفت امكانات الوصول الى المراكز القيادية . فقد احتل المزيد من الوظائف العليا في الصناعة ائناس متخرجون من معاهد مهنية او معاهد هندسة او جامعات . وانتمى نصف ارباب الصناعة الى الطبقة العليا . وبلغت النسبة بين رجال السياسة اكثر من الثلث ، وبات انتقال الوظائف بالوراثة امراً كثيراً الوقوع يوماً بعد يوم (٥٧ بالمائة بين ارباب الصناعة ، مع العلم ان هذه النسبة اكثر ارتفاعاً في المهن الحرة) ، والارتفاع العمودي ابطأ منه في ما مضى ، والمحصرات التغيرات الوظيفية في الانتقال من الدرجة الدنيا الى الدرجة العليا . ووفر الصناعيون وارباب المهن الحرة ، الذين الفوا ١٠ بالمائة من السكان ، ٧٠ بالمائة من رؤساء المشاريع . فتتضح من ثم النزعة الى تأليف طبقات مقفلة شبيهة بها في اوروبا ، على الرغم من ان الثروة ما زالت هنا ، اكثر من اوروبا ، الطابع المميز للطبقة .

كان هناك من ثم اميركا بحجوبة ، « اميركا الاخرى » ، التي وصفها اميركا الاخرى « ميكائيل هارنغتون » ، والتي تمثل بين ٢٠ و ٢٥ بالمائة من السكان تقريباً . ان اميركا غير المنظورة هذه هي اميركا الفقراء الذين « لا وجه ولا صوت لهم » ، ولا يلتسبون الى اية نقابة او جمعية اخوية ، وليس لهم اية « كتلة » تدافع عنهم ، ويتجاهلهم رجال السياسة ، ويتضورون جوعاً ، ويفتقرون الى مساكن لائقة (١٢ مليون مسكن من اصل ٥٥ مليوناً اعتبرت في السنة ١٩٥٦ غير صالحة للسكنى) ، ويعيشون دون مستوى المعيشة العادي . لقد تألف هذا « العالم السفلي » من العمال الاتفاقيين ، والعمال غير الاختصاصيين ، ومهاجري الزراعة الفصلين ، و « المزارعين » الكثيرين الذين يعيشون حياة بائسة في استثمارات ضيقة جداً او ينزحون الى

المدن (١ ٥٠٠ ٠٠٠ غادروا مزارعهم في الابلش خلال ١٠ سنوات) ، وعمال بعض المناطق المتأخرة ، (عمال المناجم في الشمال الغربي الباسيفيكي ، وفرجينيا الغربية ، وملسوتا) ، والطاعنين في السن المضطرين للاكتفاء بمساعدة اتحادية حددت ، منذ السنة ١٩٥٩ ، بـ ٧٠ دولاراً في الشهر بعد سن الـ ٦٥ ، وبعض الاقليات العنصرية : البورتوريكيين ، والمكسيكيين ، والزنوج بصورة خاصة . فقد تعاطى هؤلاء الاعمال الدونية واكثر المهن قذارة واقلها دخلاً ، وعاشوا في احياء مقفلة شبيهة بالاحياء اليهودية القديمة (في « هارلم » بلغت نسبة الوفيات بين الاطفال ٤٥,٣ بالمائة في السنة ١٩٥٩ ، بينما هي لم تبلغ ١٥,٤ بالمائة في اوخم احياء البيض) . فهم من يمانون من البطالة قبل غيرهم واكثر من غيرهم ، لانهم اول من يسرّحون في ظروف الازمات .

نجحت هذه البطالة عن التقدم التقني ولم تنخفض منذئذ الى اقل من ٤,٣ بالمائة (رقم السنة ١٩٥٤ الذي بات عادياً) . وفي السنة ١٩٥٨ بلغت ٥,١ بالمائة (رقم التأخر الاقتصادي في السنة ١٩٤٩) ، وفي السنة ١٩٦١ ، ٧ بالمائة . وفي اواخر السنة ١٩٦٥ انخفضت الى ٤,٤ بالمائة من مجموع اليد العاملة . فلم يحل « المجتمع الميسور » من ثم مسألة اشباع الحاجات الضرورية الاولى لمجموع المواطنين .

وهكذا تألفت طبقة موجهة ضئيلة العدد سيطرت على الحياة
التطور المحافظ المتزايد
الاقتصادية وقامت منذ نصف قرن بدور متزايد الامة في
ادارة البلاد السياسية . فكما قدمت الدليل على ذلك مؤلفات « و. رايت ملز » (النخبة المسيطرة) ، المحذر اوفر الاميركيين ثروة (اولئك الذين يملكون اكثر من ٣٠ مليون دولار) ، بل نسبة متزايدة ، من الطبقات العليا : ٦٨ ٪ في جيل السنة ١٩٥٠ ، مقابل ٥٦ ٪ في جيل السنة ١٩٢٥ و ٣٩ ٪ في جيل السنة ١٩٠٠ . وحدث الشيء نفسه في وظائف الحكومة الاتحادية الهامة : فبين الشخصيات الـ ٥١٣ التي شغلتها منذ السنة ١٧٨٩ حتى السنة ١٩٥٣ ، لاحظ ملز ان ٦٠ بالمائة المنحدروا من اوفر عائلات البلاد ثروة (وهي تمثل بين ٥ و ٦ بالمائة من عدد السكان) وان ٥ بالمائة فقط المنحدروا من عائلات العمال وصغار التجار والفلاحين المتواضعين . وقد تكامل امتزاج ادارة الاعمال بالادارة الحكومية تكاملاً متزايداً . ومع عودة الجمهوريين الى الحكم في السنة ١٩٥٢ تألف اكثر من نصف موظفي الادارة الاخيرة من رجال جاؤوا مباشرة من الاوساط المرتبطة شخصياً ومالياً بالاعمال الكبرى واختيروا بالتعيين لا بالانتخاب ولم يسبق لهم قط ان تعاطوا السياسة . لقد اصبحت الدولة والاقتصاد ، اكثر من اي وقت مضى ، في ايدي الطبقة نفسها .

فلا عجب والحالة هذه اذا ما تعززت النزعتان الانتهازية والمحافضة واذا ما املت روح « النهج الجديد » او حوربت . فان المعارضة العنيدة التي صادفها ف.د. روزفلت وبعض مستشاريه لدى بعض الصوالح الكبرى والقوى المحافظة ، قد استمادت كل قوتها بعد موت

الرئيس . وتشهد المؤلفات الادبية على زوال حظوة هذه « اليسارية » التي احرزت ذاك النجاح العظيم في الثلاثينيات ؛ وهي تعكس تشوش الرأي العام امام زعزعة النظم التقليدية ؛ فحتى في الاوساط الجامعية والفكرية برزت حركة مناهضة للتقدمية عمت الرأي المضاد للمساواة الذي قال به ادباء ومؤرخون من امثال « ت.س. اليوت » و « ارنولد توينبي » ، ودلت على حنين الى حقيقة ثابتة وشغف بما هو مخالف للصواب اذا عتبهما كافة وسائل التعبير : السينما ، والراديو ، والتلفزة ، والصحافة طبعاً . فنجم عن ذلك ازدياد حقيقي بالقيم الفكرية في حقل التعليم ، وحذر عميق من كل روح نقدية ورفض البحث في الآراء المقبولة . وهكذا تمادى تأثير جوهريبي القرن التاسع عشر ، واولئك الذين ايدوا في العشرينيات عداء الـ « كوكلوكس كلان » لليهود والكاثوليك وتحريم تعليم فلسفة التطور ؛ واولئك الذين قاوموا النهج الجديد الذي سار عليه ف.د. روزفلت بعد السنة ١٩٣٠ ثم اصبحوا انصاراً نشاطاً للماكارتية و « مطاردة الساحرات » ، قبل ان يصوتوا لمصلحة « ب. غولدووتر » ويؤيدوا نشاط « جمعية جوت بيرتش » . وهكذا وجد جو عزز الانتهازية كما ابان ذلك دافيد ريسمن (الجمهور المهمل) ، واحترام السلطات الاجتماعية ، والروح القومية ، والاعتقاد بان الطريقة الاميركية في الحياة اعلى شكل حضاري وبأن الذين يتجادلون فيها يكونون « غير اميركيين » اي خونة بالقوة يجب على قوى الامن مراقبتهم .

على الصعيد الداخلي ، كانت الغلبة لسياسة ثورة اجتماعية : انه انتقام ارباب الاعمال من التشريع الاجتماعي الـ روزفلتي الذي اقره قانون « فاغنر » في السنة ١٩٣٥ ؛ قالغي هذا القانون بمشروع قانون « مارتلي - كافت » الذي حدد من ممارسة حق الاضراب في النشاطات القومية الصالح واعطى الرئيس حق تحريمه في الصناعات الرئيسية . ومن ظواهر هذه الحالة النفسية ، في السنة ١٩٥٢ ، اقرار قانون الهجرة (قانون ماك كارت - ولتر) الذي ادخل المزيد من الصعوبات على قوانين الهجرة السابقة ، اي على هجرة سكان اوروبا الشرقية والجنوبية . ولكن السلطات الاتحادية بذلت مجهوداً يهدف الى تحسين وضع الزوج - الذين بلع عددهم ١٧ ٣٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٥٧ - كما يدل على ذلك قرار المحكمة العليا في ١٧ ايار ١٩٥٤ الذي جعل قبول الزوج الزامياً في كافة المدارس ، ولكنه اصطدم بمقاومة ضارية وظافرة عملياً ابداها السكان البيض في الولايات الجنوبية (قضية « لتل روك ») . بيد ان الزوج خرجوا من سلبيتهم ولجأوا الى المظاهرات السلمية والعصيان المدني بغية الفوز بالمساواة الممنوعة عنهم - بالرغم من ورودها في التعديل الرابع عشر للدستور - ووضع حد للتمييز العنصري في المؤسسات ووسائل النقل العامة ، والمدارس والجامعات ، والاحياء المقفلة التي يعيشون فيها . وتوصل عناد الرئيس كنيدي وجونسون الى اقرار قانون وفر لهم ضمانات هامة لاحترام حقوقهم المدنية (اب ١٩٦٥) ، ولكنه اثار موجة جديدة من اعمال العنف والتقتيل التي استهدفت القائلين بالغاء التمييز ، وعمل في الوقت نفسه صبر الزوج . ثم تخلى عن سياسة اللاعنف حين بدا انها

انتهت الى الفشل ؛ فبرزت حركة « الزنوج المسلمين » الذين قاموا بهجوم معاكس متنصلين كلياً من الثقافة الغربية اليهودية - المسيحية . وكان لهذه الحركة ، بالرغم من قلة عدد الناهضين بها ، جاذب قوي على الجماهير السوداء التي تخلت اكثر فاكثر عن انقيادها كما تشهد بذلك انفجارات الهيجان الخربة والدامية في ديترويت (١٩٤٣) و هارلم ولوس انجلوس في تموز ١٩٦٤ وآب ١٩٦٥ .

الحياة السياسية
يضاف الى ذلك ان نطاق المهادلات السياسية اصبح اكثر انحصاراً يوماً بعد يوم . فان تدخل الدولة ، وتوجيهها للحياة الاقتصادية ، ودور النقابات ، والتدابير المتخذة لتوطيد الدخول الزراعية ، اي كافة الاستحداثات التي اعتبرت ثورية في زمن النهج الجديد ، لم تكن لتثير منازعة جدية من قبل الجمهوريين منذ ان استمالوا اليهم شطراً من الطبقات المتوسطة والعمالية المتخلقة بالاخلاق البورجوازية ، و شطراً من الزنوج ايضاً . اما الحزب الديموقراطي فلم يتقدم من المنتخبين ، منذ فشله ، بأية فكرة جديدة حقاً . فكانت المسائل التي تناولتها المناقشات مسائل ظرفية : التعريفات الجمركية ، تأثير التجارة الكبرى ، مناهج السياسة الخارجية ؛ فكانت النتيجة إعادة انتخاب الرئيس ايزنهاور في السنة ١٩٥٦ بـ ٥٧,٢٨٪ من الأصوات ، بينما هو لم يفز الا بـ ٥٥,٥٪ منها في السنة ١٩٥٢ .

بيد ان فوز كنيدي باكثرية ضئيلة في السنة ١٩٦٠ بدا وكأنه احدث تغييراً في حياة البلاد السياسية . فان الآمال التي بعثها اسلوب ادارته الجديد ، وتأليف وزارته التي ضمت - كما في عهد روزفلت - عدداً كبيراً من رجال الفكر واساتذة الجامعات ، وبرنامج « الحدود الجديدة » الذي انطوى على اصلاحات عميقة بغية ازالة بؤس « اميركا الاخرى » ، والحزم الذي اعتمده الرئيس في مقاومة ملوك الفولاذ والقائمين بالتمييز العنصري في الجنوب رغبة منه في الدفاع عن الزنوج ، قد زالت كلها بزواله . واذا استفاد خليفته ج. لندون جونسون من اكثرية استثنائية تشهد بوجود تيار حرة قوي بمثابة ردة فعل للتيار الفاشستي الطابع الذي تزعمه منافسه « باري غولدووتر » ، فانه قد عاد الى انتهاج سياسة محافظة في الداخل (باستثناء ما يتعلق بحقوق الزنوج) وسياسة تدخل في الخارج تعيد الى الذاكرة عهد « القضيبي الطويل » .

فهل كان تجديد الحياة السياسية امراً ممكننا يا ترى ؟ ان النظام الانتخابي الذي يشوه التعبير عن الرأي ، والمؤسسات نفسها قد ساعدت بقوة على الجمود . فان عدد « كبار الناخبين » ، لا يطابق ، عند انتخاب الرئيس ، عدد الاصوات المجموعة : في السنة ١٩٣٦ جمع روزفلت ٩٨٪ من المقتربين بـ ٦٢٪ من الاصوات . وفي السنة ١٩٦٠ فاز جون كنيدي على منافسه بـ ٥٠,١ فقط من المقتربين ، باكثرية ٨٤ صوتاً من اصوات كبار الناخبين . وفي السنة ١٩٦٤ ، فاز « ج. لندون جونسون » ، باكثر من ٦٠٪ من المقتربين ، بـ ٤٨٦ صوتاً من كبار المنتخبين مقابل ٥٢ صوتاً لمنافسه . وساد انتخاب اعضاء المجالس التشريعية وانتخاب الممثلين كذلك

تباين كبير جداً: فان الاصول المحددة في السنة ١٩٢٩ تعيد آلياً توزيع المقاعد في مجلس الممثلين على الولايات بدالة التغييرات الديموغرافية الطارئة في الاحصاءات العشرية ، ولكن تقسيم الدوائر في كل ولاية - وهو من اختصاص السلطة المحلية دون غيرها - متباين جداً وموثر - كما في اوروبا - للمناطق الريفية التي لا تقيم فيها سوى اقلية ضئيلة جداً ؛ وهكذا فان المناطق الآخذة بالاستيعاش تمتعت بنفوذ كبير جداً بالنسبة للمناطق الآهلة بالسكان (في كونكتكت تجمد دائرة صغرى تضم ١٩١ شخصاً ودائرة كبرى تضم ٨١ ٠٠٠) . وقد استتبع تساوي عدد الشيوخ بين الولايات ، بصرف النظر عن عدد سكانها ، رجحان كفة اقل الولايات سكاناً في مجلس الشيوخ ؛ فان آلاسكا التي لا يمثلها سوى نائب واحد تتمثل بشيخين على غرار ولاية نيفادا التي يبلغ سكانها ٢٨٥ ٠٠٠ نسمة ، وولاية نيويورك التي تضم ١٧ مليوناً . وفي مجلس الشيوخ كما في مجلس النواب تقوم بالدور الأساسي اللجان الدائمة حيث يقضي العرف بان يكون الرئيس ، الذي يتمتع بصلاحيات شبه مطلقة ، لا منتخباً من قبل زملائه ، بل اقدم عضو بين اعضاء اللجنة . فهو من ثم ممتنع العزل عملياً ومستقل عن الذين يحدد انتخابهم بين دورة واخرى ، ويحتل المراكز الشاغرة زعماء الاحزاب . فنحن من ثم امام حكم شيوخ يمارسون نفوذاً راجحاً لانهم احرار في تعجيل المناقشات أو تأخيرها الى ما لا نهاية له . واذا ما اضعفنا الى ذلك ان النفقات الانتخابية باهظة وتجاوز مليون دولار لمجلس الشيوخ ، لاتضح لنا الفائدة الكبرى التي يمكن ان تجنيها من هذا الوضع الفئات النافذة التي باتت مؤسسات رسمية والتي تدافع بكافة الوسائل (الحملة الصحفية ، الافلام ، الاذاعة ، وحتى الرشوة) عن مصالح الدول الاجنبية (كتلة الصين الوطنية ، كتلة تشومي) ، ومصالح التكتلات الاقتصادية (كتلة السكر) .

وأثر التأثير نفسه نفوذ آخر حذر الرئيس ايزنهاور مواطنيه منه في خطابه الوداعي الذي القاه في كانون الثاني ١٩٦١ : « في مجالسنا الحكومية يجب ان نحترز من النفوذ الكبير جداً الذي يتمتع به العسكريون والصناعيون ... فيجب الان السماح البتة لهذه القوة المزدوجة ان تمس حرياتنا الديموقراطية » . وجلي ان هذه الكلمات تشدد على المكانة الكبرى التي يحتلها الجيش اليوم في بلاد لم يكن لها قبل السنة ١٩١٧ سوى نواة جيش لا اهمية لها . فان الحرب الباردة ، وفقدان الاستقرار العالمي ، والدور النافذ الذي تقوم به الولايات المتحدة منذ السنة ١٩٤٥ ، وتدخلاتها الكثيرة في « العالم الحر » ، وقواعدها البحرية والجوية وبعثاتها العسكرية الموزعة على كافة القارات ، ودورها البوليسي في مقاومة الشيوعية او ما يعتبر شيوعياً ، والسباق الى التسلح النووي ، والدفاع عن المصالح الاقتصادية حيثما بدت مهددة بخطر الاصلاحات الاجتماعية ، كل ذلك يفسر اهمية الجيش الذي يخصص بميزانية ضخمة يغذي قسم منها دعاوة فاشلة جداً ومتعددة الاشكال غالباً ما ترتدي طابع التخويف والوطنية المتطرفة .

يضاف الى ذلك اخيراً ان اهمية طلبيات الدولة في حياة المؤسسات الصناعية ، التي يعمل معظمها للدفاع الوطني ، تحمل هذه المؤسسات على التأثير على الادارة واقامة العلاقات بالسلطة العسكرية من اجل الحصول على الطلبيات ، خصوصاً بواسطة العديد من كبار الضباط والقادة

المتقاعدین الداخلین فی خدمتها ، وعلى تغذية الحملات التي تظهر اميركا وكأنها مهددة بخطر التخريب ، ومن ثم تغذية الروح الوطنية والوطنية المتطرفة وذهنية المحافظة السياسية .

هذه هذا الاستقرار الخطر الناجم في تموز ١٩٥٧ عن ظهور
المهبط الاقتصادي الاخير
ازمة اقتصادية جديدة ، هي الثالثة وخطر ازمة منذ السنة
والتوسع الجديد
١٩٤٥ . فان التوسع الذي اتاح منذ السنة ١٩٥٣ ارتفاعاً متواصلاً
في الدخل القومي والاموال الموظفة ، ومن ثم في الطاقة الصناعية ، قد أفسح المكان حينذاك
لركود واضح المعالم جداً عقبه تأخر بارز منذ تشرين الاول : فلم يبلغ ارتفاع الاستهلاك القومي
سوى ١ بالمائة ، وهو رقم لا يوازي الحاجات الناجمة عن التزايد السنوي (الذي يبلغ ٢٧٠٠ ٠٠٠ شخص) في عدد السكان ، وتدنّت ارباح الشركات بنسبة ٣ - ٤ بالمائة عنها في السنة ١٩٥٦ ،
وانخفضت مبيعات المخازن الكبرى ، وتكدست المخزونات ، وانخفض معدل الانتاج الصناعي
بنسبة ٩ بالمائة في كانون الثاني ١٩٥٨ عنه في كانون الثاني ١٩٥٧ ، وتواصل الغاء الاستثمارات
الزراعية الهامشية ، واستمر عدد المزارع في التبدل ؛ واخيراً ارتفع عدد البطالين في نيسان
١٩٥٨ الى ١٩٨ ٠٠٠ ٥ ، اي ٦٠٧ بالمائة من اليد العاملة الموجودة في البلاد ، وهو رقم لم يبلغ
قط منذ ١٩٤٢ . وكانت اكثر الصناعات تأثراً بالازمة صناعة الفولاذ حيث هبطت نسبة طاقة
الانتاج المستخدمة الى ٥٣ بالمائة في شهر آذار من السنة ١٩٥٨ ؛ وتأخرت كذلك تأخراً بيتناً
الصناعات الكيميائية (المنتجات المعجمية) وصناعات الاجهزة المنزلية الكهربائية ، وصناعة
مواد البناء ، بينما استمرت كلفة المعيشة في الارتفاع . وقد أدت حدة اعراض التقهقر هذه الى
ظهور « شبح فقصدان الثقة الاقتصادية » ، وتطلبت علاج « المستحاث الآلية » التي باتت
كلاسيكية : تدخل الدولة بواسطة تعويضات البطالة ، وزيادة القروض من اجل تأمين حاجات
الدفاع الوطني ، والاعمال الكبرى ، وخطط التجهيز ، والمساعدات للتشييد الابنية ...

انفرجت الازمة ، وفي السنة ١٩٦٠ ، دخلت الولايات المتحدة ، التي احزنت أقل تقدم بين
الدول الصناعية الكبرى منذ السنة ١٩٥٣ ، في طور ازدهار عظيم لم تعرفه منذ السنة ١٩٢٩ . فان
معدل الانتاج الصناعي الذي ارتفع بنسبة ٤٠٩ بالمائة خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٦٣ قد ارتفع الى
٧ ٪ في السنة ١٩٦٤ و ٨ بالمائة في تموز ١٩٦٥ . ولم تعرف البلاد قط ، منذ ١٩٣٣ - ٣٧ ، فترة نمو
متواصل على مثل هذا التمدد . وكان ذلك نتيجة سياسة تدخلية تمشت عليها ادارة كندي التي
استهدفت النمو والمحافظة على نسبة نمو مرتفعة بتنشيط التجارة الخارجية وضمان العمل لكافة
السكان . وشجّع توظيف الاموال في الصناعة بسلسلة من التدابير المالية والنقدية وبتخفيف
الضرائب ، الخ . في الوقت الذي زيدت فيه زيادة محسوسة المساعدة الاقتصادية للدول غير
النامية . فبلغت التجارة الخارجية في السنة ١٩٦٤ مستوى قياسياً اذ بلغ الرصيد الدائن الصافي
٧ مليارات دولار . الا ان ميزان المدفوعات قد بقي في عجز بفعل النفقات الحكومية
والمسكينة واطراد اخراج رؤوس الاموال الخاصة الموظفة في الخارج ، ولا سيما في بلدان السوق

المشاركة (هولندا ، بلجيكا ، ألمانيا ، فرنسا) ؛ وهكذا فقد أنشأت فروع الشركات الأميركية أكثر من ٣٠٠٠ مصنع نافست الشركات الأصلية نفسها أحياناً في العالم وحتى في الولايات المتحدة . وهي الاتجاهات نحو التضخم المالي المتسببة عن ارتفاع الأجور والنفقات غير المنتجة ، « تسليح » مكافآت تخفيض المساحات الزراعية ، « ما يهدد قيمة الدولار المعتبر اليوم ذا قيمة مرتفعة على العموم .

ما تزال الولايات المتحدة أقوى دول الكرة الأرضية ولكن مركز الهيمنة الذي احتلته بعيد النصر الحليف آخذ في التضاؤل يوماً بعد يوم . فإن النجاحات التقنية التي حققها الاتحاد السوفياتي قد أرغمتها منذ اليوم على إعادة النظر في سياستها الخارجية التي أمست دفاعية . وإذا ما أضيفت هذه النجاحات إلى تجديد بناء أوروبا الاقتصادي ، فإنها تهددها - في أجل بعيد - بصعوبات شبيهة بصعوبات البلدان القديمة .

الفصل الثالث

اوروبيا الغربية واليابان

حين وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها ، كانت اوروبيا الغربية في حالة يرثى لها . فان اقتصادها كان اكثر تلفاً وزعزعة منه بعد الحرب السابقة ، وهبط معدل الانتاج الصناعي في فرنسا وبلجيكا وهولندا الى ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ بالمائة من مستواه قبل الحرب ، وفي المانيا الغربية الى ٣٤ بالمائة . وتدنّى انتاج الحبوب ، واقلّ اكثر من نصف وسائل النقل او اصاب باضرار كبرى . وفي بعض المناطق عرفت اوروبيا المجاعة ، وفي كل مكان تقريباً عرفت بؤساً حقيقياً . وانفدت الخزونات والمؤن . وخلال ست سنوات لم تجدد اية آلة ولم يشيد اي بناء ، بل على نقيض ذلك درست كافة الآلات بسرعة بينما اقفلت اسواق اوروبيا التقليدية وتعودت الحماة العالم الاخرى الاستغناء عنها . واخيراً تبدل نظام المقايضات تبديلاً عميقاً بحيث ان الدول ، التي كانت من قبل دائئات العالم ، اضطرت لتصفية اموالها في الخارج واستدانة مبالغ طائلة : لقد انتهت الى الافلاس .

قبل السنة ١٩٤٠ ، لم يكن تفوق الولايات المتحدة ساحقاً بعد ، وبالرغم من ان اوروبيا لم تعد سوى المركز الصناعي الثاني في العالم ، فانها قد بقيت المركز التجاري الاول . ففي السنة ١٩٤٥ كان الانهيار كاملاً في الحقل التجاري والمالي ، وعلى الرغم من اعادة بناء سريعة ، فان تأخرها سيزداد يوماً بعد يوم . ويرد ذلك في السنة ١٩٤٥ ، الى ان البيئة التاريخية التي بنيت فيما قوتها قد تغيرت في اتجاه اكثر معاكسة لها منه بعد السنة ١٩١٨ . وليست روسيا وحدها بعد اليوم ما اخذت تتخلص من نفوذها الاقتصادي كما في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، فاوروبيا الشرقية جمعاء وجزء من اوروبيا الوسطى لم يعودا مستودعاً لحاجاتها من المنتجات الغذائية والمواد الاولى . ومنذ السنة ١٩٤٩ ، اصبح للصين الشاسعة الاطراف ، والمستعمرات المتحررة ، كالهند واندونيسيا ، سياسة اقتصادية لا تهتم الا بصوالحها الخاصة . ولم تعد هذه البلدان مدينة لاوروبيا ، لا بل رغبت كلها رغبة متزايدة الوضوح في استخدام خاماتها الخاصة وتنظيم نقلها البحري وغيره . وغالباً ما صادرت الحكومات رؤوس الاموال الاجنبية وابطلت

امتيازات المشاريع الأجنبية . وفي مناطق ما وراء البحر التي ما تزال مخضعة ، وفي آسيا وحتى في أفريقيا ، وفي بلدان الشرق الأوسط النصف مستعمرة ، هددت الحركات القومية المكاسب التي تحققت في أوروبا من استثمار الثروات الطبيعية . أما تفوق الولايات المتحدة الاقتصادي فقد أصبح ساحقاً .

الحاجات المتناقضة
كان لازماً إعادة بناء كل شيء في أوروبا ؛ والحال خلفت الحرب إرثاً ثقيلاً تناقضت ردود فعل الرأي العام حوله تناقضاً لا شعورياً . فمن جهة أثارت وطأة الاقتصاد الموجه ، والتقنين الذي فرضه « اقتصاد الحاجة » ، استياء كبيراً لا في أوساط الصناعيين بسبب الحد من سلطتهم في عملهم وفي أوساط التجار فحسب ، بل في أوساط المستهلكين الذين تضايقوا في عاداتهم وحرموها ما يرغبون في ابتياحه أيضاً . فكان هناك من ثم توقع شامل إلى العودة إلى الحرية ، وإلغاء الرقابات الإدارية المختلفة والتحديدات . وبرزت في الوقت نفسه رغبة مماثلة في العودة إلى الحرية الفردية ، إلى حرية الفكر والتعبير التي عطلت في البلدان الخضعة للنازية ، والتي حددت تحديداً متبانياً في البلدان الحرة بفعل الرقابة والتشريع الحربي . فبدأ النظام الاقتصادي الحر والنظام السياسي الحر من ثم متضامنين ، ولكن المفوضى الاقتصادية والاضطراب السياسي اللذين قادا ألمانيا ، قبل سنة ١٩٣٣ ، إلى النازية وقادا الدول الحرة ، بعد السنة ١٩٣٩ ، إلى الهزيمة ، قد خلقا رغبة في نظام اقتصادي وسياسي لا تكون فيه المصلحة الشخصية القاعدة السائدة ؛ وأظهر اختبار الأزمة والحرب أن المنافسة الحرة غير المحدودة والسعي وراء المكسب غالباً ما يضران بالمصلحة الوطنية ، وأن قوة الدولة وحدها قادرة على استثمار كافة موارد البلاد في سبيل المصلحة العامة ، وأن هذه الأخيرة تقضي بأن تسند إلى الجماعة رقابة قطاعات الاقتصاد الرئيسية . وأثارت ذكرى ضائقة المهال والفلاحين إبان الأزمة الرغبة في نظام يؤمن العمل للجميع ويبعد عن الناس كابوس الخوف وعدم الاطمئنان ؛ « العمل للجميع في مجتمع حر » ، هذه كانت الصيغة التي توجز نظرية « بفردج » الذي أحدثت خطته ، وقد أقرها البرلمان البريطاني في أيام الحرب ، دويلاً عميقاً جداً . وعلى الصعيد السياسي طالب كل من فكر بالاصلاحات الواجب ادخالها على النظام البرلماني بسلطة تنفيذية قوية قادرة على فرض الانحناء أمام المصالح الكبرى ، وبإعادة تنظيم الأحزاب ، وتجديد البشر والاساليب تجديداً كاملاً .

وهكذا وجدت في البلدان المحررة حديثاً على أيدي « المقاومة » رغبات في نظام شبيه بالاشتراكية لا يتفق كثيراً والنظام الاقتصادي الحر ، وفي تنظيم لا تكون فيه الديمقراطية شكلية فحسب . أما في الواقع فيكون فشل هذه الابتغاءات كاملاً ، لأن إعادة بناء أوروبا ستتم في إطار النظام الاقتصادي والسياسي القديم .

١ - التطور الاجتماعي

انضاف الى الدمار المادي الذي خلفته الحرب، والحسائر الفادحة
بالارواح التي سببتها، مثار آخر للصعوبات، هو تجدد النزوحات
البشرية التي لم تبلغ قط مثل هذا الاتساع منذ قرون العهد
الميلادي الاولى، والتي غيرت وجه اوروبا تغييراً هاماً (الشكل ٢٣) .

النزوحات البشرية
في اوروبا

إبان العمليات الحربية بالذات ارغم ملايين البشر على النزوح بفعل النفى (البولونيون ،
اليهود ، الاوكرانيون ، الروس) ونقل اسرى الحرب والعمال للقيام بالاعمال الالزامية ، وسياسة
« الارض المحرقة » واخللاء المناطق من السكان اخلاء منظماً . ومن جهة ثانية ، انتهت الاتفاقات
التي عقدها هتلر في السنة ١٩٣٩ مع ايطاليا والاتحاد السوفياتي الى نقل الاقليات الالمانية في
التسييرول والبلدان البلطيقية ... الى الرايخ . ثم اقصى الالمان عن الالزاس - لورين اكثر من
١٠٠ ٠٠٠ فرنسي ، وادى دخولهم البلدان البلقانية الى فرار العديد من اليوغوسلافين ويونانيين
اقليمي مقدونيا وتراقيا الذين ضمتها بلغاريا الى اراضيها واحلت فيها مستعمرين بلغاريين محلهم .
وفي رومانيا كذلك نزح ٢٠٠ ٠٠٠ روماني عن ترانسلفانيا الشمالية و ١١٠ ٠٠٠ عن دوبرودجا
الجنوبية ، بينما نزح ١٦٠ ٠٠٠ مجري عن ترانسلفانيا الجنوبية . وقد قدر « كوليشر » باكثر
من ٣٠ مليون اوروبي، يدخل في عدادهم المندنيون الفارون امام الغزو ، عدد المنقولين والمشردين
والمنفيين بين تاريخ اندلاع الحرب واولئل السنة ١٩٤٣ . وبعد ذلك جرانسحاب الجيوش
الالمانية معه اللاجئين الالمان من « الشرق » ، وروسيا البيضاء ، والبلدان البلطيقية ، وبولونيا
(١١٠٠ ٠٠٠) ، وبلدان جنوبي شرقي اوروبا ، لانهم كانوا يخشون انتقسام الشعوب التي تسلطوا
عليها واستغلوها . وقد تم الجلاء اثناء انسحاب الجيوش ، في ظروف صعبة جداً ، في الثلج
والزمهرير ، سيراً على الاقدام او في شتى وسائل النقل ، صفوفاً طويلة على الطرقات . فهذا ما
حدث فعلاً لـ ٣٥٠ ٠٠٠ الماني كانوا في القرم واوكرانيا واجلوا الى بولونيا الغربية وما لبثوا ان
نزحوا نحو الغرب امام التقدم السوفياتي . وهذا ما حدث كذلك لـ ٢٠٠ ٠٠٠ الماني كانوا في
رومانيا ، والالمان الذين كانوا في يوغوسلافيا ، وبلغاريا ...

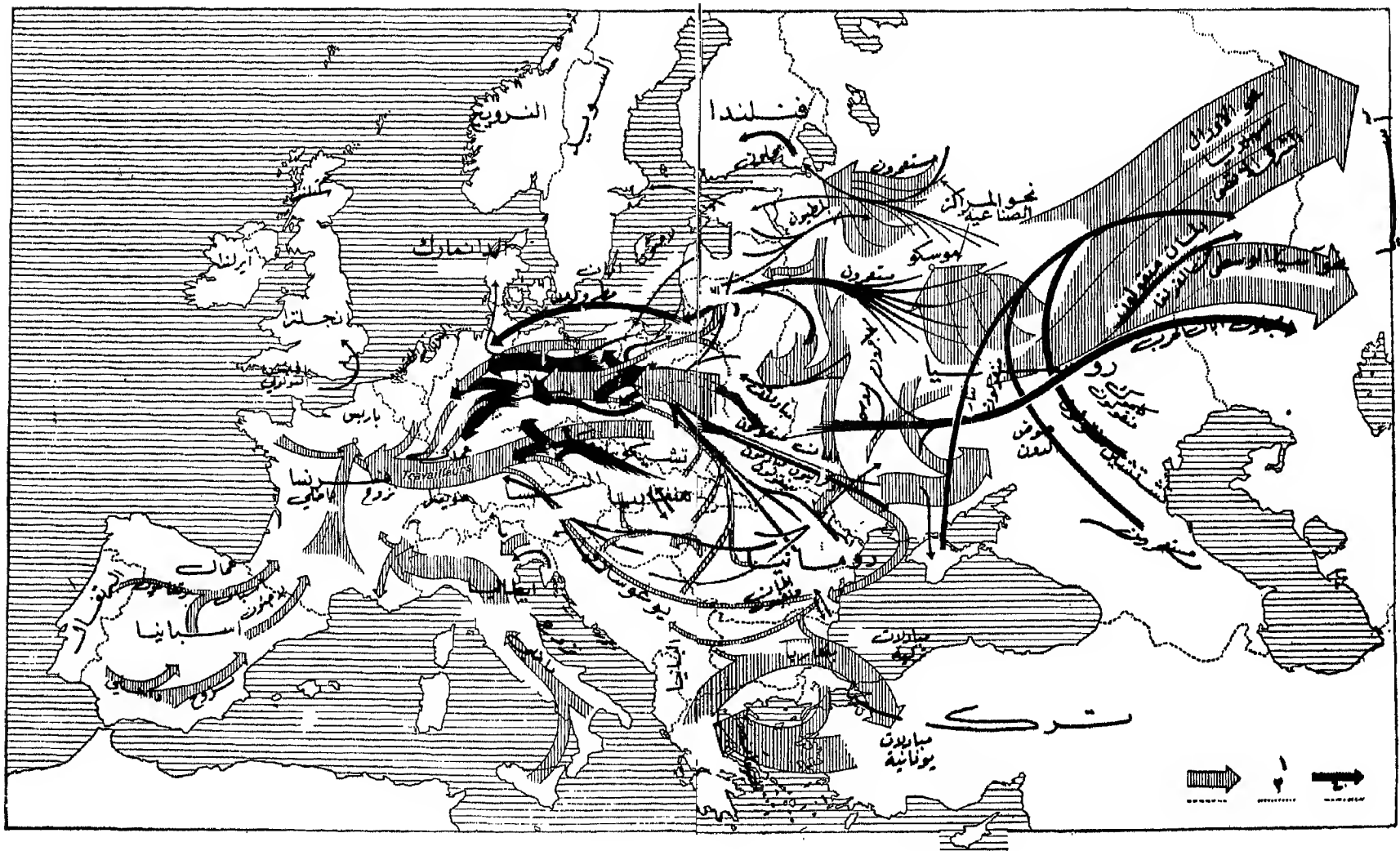
لم يكن النزوح بسبب الحرب من نصيب الالمان وحدهم . فان السكاريليين - ربما بلغ عددهم
٢٥٠ ٠٠٠ - الذين فروا الى فنلندا في السنة ١٩٣٩ خلال الحرب الفنلندية الاولى ، قد عادوا
في السنوات ١٩٤١ - ١٩٤٣ الى كاريليا اثناء الحرب الثانية ، ثم فروا مرة اخرى في السنة
١٩٤٤ . وارغم كذلك عشرات الوف الفنلنديين والتروجيين الى الابتعاد عن ميادين المعارك في
لابونيا . ولجأ اسوجيو استونيا و ٦٥ ٠٠٠ انغري الى السويد وفنلندا . واضطر كذلك الى الفرار
نحو الغرب الفلاحون الاوكرانيون والروس الذين ما كانوا ليستطيعوا البقاء في مناطق الحدود ،
و « المتعاونون » مع الالمان الذين خافوا من تأدية الحساب ، والرومانيون الذين استوطنوا

ترانسستريا حديثاً ، ورومانيو بوكوفينا وبسارابيا ، وربما بلغ مجموعهم ٧٠٠.٠٠٠ . وكذلك في الغرب دفعت الجيوش الحليفة المتقدمة امامها الألمان المقيمين في البلدان المحتلة و « التعاونيين » الفرنسيين والبلجيكيين والهولنديين ...

اوقف سيل اللاجئين الآتين من الغرب بسرعة . اما سيل اللاجئين الآتين من الشرق فلم يكن من اليسير ايقافه . فان ملايين الالمان الفارين من الشرق قد لحق بهم سيل آخر . وفي مؤتمر بوتسدام تحلى الحلفاء كلياً عن سياسة حماية الاقليات التي انتهجت في معاهدات ١٩١٩ - ١٩٢٠ والتي أمكن تقدير مدى فشلها . وقادم الخوف من مطالبة ايطاليا بالاقاليم الايطالية اللغة والسكان ومن انبعاث الحركة الجرمانية الشاملة الى اعتماد سياسة تقضي بان ينقل الى المانيا الالمان الموجودون في بولونيا (٣ ٥٠٠.٠٠٠) وتشيكوسلوفاكيا (٢ ٥٠٠.٠٠٠) والنمسا وهنغاريا . فنقل زهاء ٩ ٥٠٠.٠٠٠ لاجيء لا موارد لهم تقريباً الى المانيا التي انخفضت مساحتها بنسبة ٢٥ بالمائة . وعقدت اتفاقات بين الاتحاد السوفياتي ورومانيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا بغية تبادل اقليتها او اقله تسهيل عودة مواطنيها . ومن جهة ثانية احتل قرابة مليوني تشيكي وسلوفاكي الاقاليم التي غادرها الالمان . ووطنت بولونيا في الاقاليم الالمانية التي استولت عليها في الغرب ، وكانت شبه خالية من السكان ، ٣ ملايين فلاح بولوني ، بينما استقبلت اكثر من مليون بولوني من الاقاليم الواقعة الى الشرق من خط كورزون التي اصبحت سوفياتية ، وانتقل زهاء ٧٠٠.٠٠٠ اوكراني بغية استيطان اوكرانيا .

في يوغوسلافيا غادر استريا اكثر من ١٠٠.٠٠٠ ايطالي ، واجريت مفاوضات مع هنغاريا لتبادل السكان ؛ وبالمقابل وصل ٢٠.٠٠٠ يوغوسلافي من مقدونيا و ١٠.٠٠٠ من بلغاريا . وفي الاتحاد السوفياتي ، استوطن الجمهورية القومية الارمنية ٦٠.٠٠٠ ارمني جاؤوا من مختلف النحاء الشرق الاوسط ، ولكن الـ ٤٠٠.٠٠٠ الماني المقيمين في جمهورية الفولغا المستقلة قد نقلوا بتدبير اتخذته السلطات حرصاً منها على سلامة البلاد ، واتخذت التدابير نفسها بعد الحرب في اربع جمهوريات مستقلة تقيم فيها اقليات غير سلافية بسبب تعاونها والالمان : تتر القرم ، الكلكوك ، التشنشين - افغوش ، الكبرد البلقار (وقد بلغ مجموعهم ٥٦٠.٠٠٠ شخص تقريباً) الذين نقلوا الى آسيا الوسطى وحل محلهم فلاحون روس . وهم الفلاحون الروس كذلك من استوطنوا الاقاليم المحتلة او المستردة في الغرب ولا سيما بروسيا الشرقية القديمة .

ارتدى معظم هذه التنقيلات ، التي ربما تناولت ٢٥ مليون شخص ، طابعاً نهائياً ؛ وبدلت تبديلاً كلياً خريطة توزيع الاعراق في اوروبا الوسطى والشرقية التي لم تتبدل منذ اواخر القرون الوسطى . فنقلت بمبدأ نحو الغرب حدود استيطان السلافيين ، من روس وبولونيين ، على حساب الفنلنديين والبلطيقين ولا سيما الالمان ، وحدود اليوغوسلافيين بعض الشيء على حساب الايطاليين . وكانت النتيجة ان المستعمرات الالمانية في اوروبا الشرقية والجنوبية الشرقية ، التي كانت تتركز جالية مزدهرة وثاقفة من ٣ ٥٠٠.٠٠٠ الماني بين البلطيق



الشكل ٢٣ - التغيرات الأوروبية بين ١٩١٨ و ١٩٥٠

١ - نزوحات بين الحربين العالميتين ، ٢ - نزوحات خلال وبعد الحرب العالمية الثانية ، ٣ - حدود ١٩١٨ ، ٤ - حدود ١٩٤٦ ، ٥ - حدود بين قسمي ألمانيا .

والبحر الأسود وبين الكربات والفولغا ، والتي يعود تاريخ بعضها الى القرن الثاني عشر ، قد صفت تصفية نهائية خلال سنوات معدودة .

تجمع العدد الأكبر من هؤلاء اللاجئين (١٠ ملايين) في المانيا الغربية ، وقد أثار وجودهم مسائل صعبة من حيث التكيف وفاقاً للبيئة الجديدة وللحياة الاقتصادية . وتوجب ان يؤخذ بعين الاعتبار كذلك اللاجئين ، او « الأشخاص المرتحلون » الذين ما زال بعضهم في النمسا وايطاليا وبريطانيا العظمى . فـهؤلاء يؤلفون جمهوراً ينيف على المليون شخص نزحوا بخيرين أو مكرهين منذ السنة ١٩٣٩ : امسى حرب لم يعودوا الى بلدانهم ، عمال مدنيون من غير الألمان ساروا على أثر الجيوش الالمانية ، لاجئون من بعد الحرب ، وقد جاء معظمهم من اوربا الشرقية : بولونيون ، سبق ان انخرط منهم ١٦٠ ٠٠٠ في جيش اندرز ، بلطيقيون ، اوكرانيون ، يوغوسلافيون ... من المتعاونين والالمان ، او اعضاء الطبقات الحاكمة القديمة ، الذين لم يرغبوا في العودة الى بلادهم بعد ان اصبحت شيوعية ، او اليهود الخائفين من اعداء السامية ، الخ . لقد تمهدتهم منظمة الامم المتحدة التي اصطلحت بمقاومة الدول الراغبة عن قبول المهاجرين ، فشكّلوا طيلة سنوات عدة عنصراً يثير القلق والارتياح في اوربا المضطربة والمنقسمة .

لقد زالت امكانية المهاجرة . وهناك في اوربا اربع بلدان

مسألة

عجزت عن تأمين المعيشة لسكانها الزائدين عن طاقتها السكانية :

الهجرة الأوروبية

اليونان ، ايطاليا ، المانيا الغربية ، هولندا . وقد بلغ مجموع

هذه الزيادة في اوربا وحدها بين ٣ و ٤ ملايين شخص لا يجدون مكاناً لهم في اقتصاد بلادهم ويرتفع عددهم كل سنة بفعل زيادة الولادات على الوفيات . وكانت المهاجرة داخل اوربا محدودة وغير ذات شأن . الا ان المهاجرة الى ما وراء البحار ، التي توقفت عملياً منذ السنة ١٩٣٠ ، قد استؤنفت مجدداً في السنة ١٩٤٧ . فسافر كل سنة ، بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥١ ، زهاء ٤٦٠ ٠٠٠ شخص ، جلهم من « الأشخاص المرتحلين » ، بفضل القانون الخاص بهؤلاء الذي سمح في السنة ١٩٤٨ بدخولهم الى الولايات المتحدة دونما تقييد بالانظمة المرعية . الا ان منظمة اللاجئين الدولية التي كانت تشرف على تسفير « اللاجئين المرتحلين » قد الغيت آنذاك ، ولم يسمح قانون ماك كارن - وولتر ، الذي عمل به في اواخر السنة ١٩٥٢ بقبول سوى ١٥٤ ٠٠٠ مهاجر سنوياً ، اي قرابة ٣٠ ٠٠٠ في السنة من البلدان الاوروبية المكتظة بالسكان ، ولكن عدد المهاجرين بلغ ٢٥٣ ٠٠٠ في السنة ١٩٥٨ التي انتهى فيها العمل بقانون استثنائي لمساعدة اللاجئين .

بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥١ قبلت كندا بدخول ٧٦ ٠٠٠ مهاجر في السنة ، أما استراليا التي بدلت سياستها حيال المهاجرة تبديلاً كلياً ، فقد استقبلت ٥٣ ٠٠٠ مهاجر اتوا من اوربا ، ولكن الافتقار الى الاموال والصعوبات الاقتصادية قد ادت الى تخفيض هذا العدد

منذ السنة ١٩٥٢ . ولم تستقبل منهم دول اميركا اللاتينية ، البرازيل والأرجنتين وفنزويلا والشيلي ، سوى عدد ضئيل جداً . ففي كل مكان اصطدم اتساع الهجرة الاوروبية بمراقيل خطيرة : خوف من فقدان التوازن الاجتماعي والعنصري في بلاد المهجر ، رقابة سياسية شديدة جداً ، تعذر استيعاب المهاجرين في المؤسسات الراهنة ، حاجة الى الاموال التي تتيح ادخالهم في اقتصاد البلدان غير النامية ، لان بلدان المهجر باتت ترغب في المتخصصين في الادارة والاعمال لا في اليد العاملة . ولم يبق هناك سوى تيار هجرة واحد ، ولكنه محدود بطبيعته الدينية ، اعني به تيار هجرة اليهود الى دولة اسرائيل . وربما قدر به ١,٥٠٠,٠٠٠ شخص عدد الذين غادروا اوروبا بين السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٥٢ . وبالمقابلة ادى تحرر المستعمرات الى عودة زهاء مليوني فرنسي وبلجيكي الى اوطانهم .

النظام الاجتماعي
كاد نظام المجتمع لم يتغير قط ، لا بل ازداد التباين بين المستفيدين من اجور ودخول محدودة ثابتة من جهة ، وبين المنتجين والمشرفين على توزيع السلع من جهة اخرى . وزاد التجمع الصناعي وتقدم التصنيع نسبياً من اهمية المشاريع التي تقدمت تقدماً كبيراً ، ولا سيما بفعل تقدم الاسعار على الاجور . ويصح هذا القول في فرنسا حيث ارتفع عدد الاجراء بعض الارتفاع -- منتقلاً من ٦٣ الى ٦٤٪ من السكان العاملين بين ١٩٤٦ و ١٩٥٤ - ولكنهم تقاضوا اجوراً تمثل ابدأ النصيب نفسه من الدخل القومي ، بينما ارتفعت قيمة المواد الاستهلاكية وطالت مدة العمل . اما ارتفاع الاجر الاجتماعي بالنسبة للاجر المباشر (الذي هبط من ٨٦٪ من المجموع في السنة ١٩٣٨ الى ٧٧٪ في السنة ١٩٥٣) فقد ادى الى توزيع اجور موافق لارباب العائلات على حساب العمال الآخرين . « تعمل الطبقة العمالية عملها وكأنها تعاونية كبرى معدة لان تتيح لأقل العمال حظوة تربية اولادهم » .

ويصح هذا القول كذلك في ايطاليا : امام طبقة غنية جداً وقليلة العدد ، يعيش جمهور الشعب حياة فقر متدنية المستوى جداً . فالصناعيون والملاكون العقاريون الذين أفادوا من ارتفاع الاسعار ومن التضخم ، والارستوقراطية التي ما زالت ، بفضل قاعدتها العقارية المتينة ، القوة الرئيسية في المجتمع (اذ ان العائلات النبيلة القديمة لم تحتفظ في اي بقعة من اوروبا ، باستثناء اسبانيا والبرتغال ، بامتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية مثل هذا الاحتفاظ الكلي) يؤلفون طبقة عليا تستفيد من نظام جبائي خفيف الوطأة جداً (لا تمثل ضريبة الدخل سوى ١١ بالمائة من المداخيل ، وهناك مجال واسع للنش) . اما الطبقات المتوسطة التي افلسها التضخم المالي فقد انفقت اموالها المدخرة ، وسدت في وجه ابنائها سبل العمل . فمناك بطالة حاملي الشهادات لان المهن الحرة ووظائف الدولة كانت في زحمة من اهلها ، بالرغم من ضالة الرواتب التي كانت ادنى منها في السنة ١٩٣٨ بصورة جلية . وفي المناطق الجنوبية ، عاش المجتمع الريفي بأجمعه ، من ملاكين صغار (١,٥٠٠,٠٠٠ عائلة في اراض تتراوح مساحتها بين نصف هكتار و ٥ هكتارات) ومزارعين وعمال زراعيين ، في جو يسيطر عليه القلق وعدم الاطمئنان .

وأثارت سرعة ارتفاع السكان للملاكين التوفيق أبداً الى استخدام عمال بأجر ادنى من الاجر القانوني . وكثيراً ما شوهد هنا اولئك « العمال » الذين ينتظرون سحابة ايام كاملة في شوارع القرية وساحتها مجيء احد المستثمرين ليختار بينهم واحداً او اثنين بسبب حاجته الى « يوم عمل » كان اجره ١٥٠ ليراً في السنة ١٩٥٤ !

كان البؤس من ثم شديداً جداً . وفي السنة ١٩٥٣ اظهر التحقيق الذي اجرته لجنة فيغورلتي البرلمانية ان مستوى معيشة ربع السكان تقريباً (١١ مليون نسمة) كان متدنياً او متدنياً جداً ، اي ان نصفهم كان يعيش في الاكواخ الخشبية او المفـاور او المرائب او السقائف ، والنصف الآخر في ابنية مكتظة بالسكان ؛ وان ٥٠٪ كانوا يرتدون الحرق والراث ، واكثر من ٥٠٪ لم يستهلكوا اللحم ولا سكر ولا نبيذاً ؛ وان هذه الفئة البائسة لم تؤلف سوى ٦ بالمائة من سكان ايطاليا الشمالية ، ولكنها تجاوزت نصف سكان الجنوب ونصف سكان الجزر .

وفي المانيا حيث استهدفت سياسة الوزير اهرارد توظيف الاموال بفائدة مرتفعة جداً وتنشيط حركة الصادرات ، اقيمت الاجور متدنية جداً بحيث ان ٦٤ بالمائة من السكان تقاضوا في شهر ايار من السنة ١٩٥٠ اجراً لم يبلغ ٢٥٠ ماركا في الشهر وتقاسموا ٣٥,٦ بالمائة من مجموع الدخل ؛ وان ١ بالمائة من العمال و ١٥ بالمائة فقط من المستخدمين تقاضوا اكثر من ٤٠٠ مارك في الشهر ، بينما تقاسم ٢,٣ بالمائة من السكان ١٦,٥ بالمائة من مجموع الدخل بدخول شهرية تفوق ١٠٠٠ مارك . زد على ذلك ان المانيا الغربية لم تعرف اي اصلاح زراعي ، اذ ان بضعة آلاف هكتار فقط قد اعيد توزيعها ، وان حل « المشاريع » الكبرى التي تتحمل قسطاً كبيراً من مسؤولية وصول هتلر الى الحكم ، لم يؤد الا الى انقاص التجميع الصناعي العمودي . وان الرغبات المترددة في تأميم الصناعات الاساسية لمصلحة المجموع في القطاع البريطاني ، التي ابداهها حزب العمال في السنة ١٩٤٥ ، قد اصطدمت بالمعارضة الاميركية . فسرعان ما عاد المسؤولون القداماء عن الاقتصاد الى مراكزهم القيادية ، وما استعاد الملاكون القداماء ممتلكاتهم . واستؤنفت عمليات التجميع والصهر ، ولا سيما في الصناعات الفولاذية حيث شجعتها ادارة الوحدة الاوروبية للفحم الحجري والفولاذ .

في بريطانيا العظمى ، اعتمدت سياسة اجتماعية متلاحمة تؤمن للجميع حداً ادنى من الدخل وتضمن العمل لكافة السكان وتوفر الخدمات الاجتماعية ، كخدمات الضمان الاجتماعي والادارة الصحية ، كما اعتمدت بصورة خاصة سياسة جبائية صارمة فرضت ضرائب تصاعدية على الدخل الكبرى والمتوسطة ، فادت هاتان السياستان الى الحد من التفاوت الاجتماعي حداً اقوى منه في اي بلاد غربية كبرى .

ان دخول رأس المال الذي مثلت في السنة ١٩٣٨ ٢٢,٦ بالمائة من مجموع الدخل ، لم تعد لتمثل في السنة ١٩٥٠ سوى ١٤ بالمائة قبل اقتطاع اية ضريبة . وارتفعت الدخول المختلطة (اي دخول الذين يعملون ويديرون في الوقت نفسه رأسمال استثمارهم : التجارة ، المشاريع الزراعية ،

الصناعيون اليدويون ، المهن الحرة) من ١٢ الى ١٢,٣ بالمائة . اما دخول العمل ، واعني بها الاجور والمرتبات التي تضاف اليها « الدخل الاجتماعية » : الضمان الاجتماعي ، التعويضات العائلية ، معاشات الشيخوخة والتعويضات عن حوادث العمل ، والمساعدات المرضية ، فقد ارتفعت من ٥٩,٧ بالمائة الى ٦٦,٧ بالمائة . فقد حدث من ثم انخفاض كبير في دخول رأس المال (٣٠ بالمائة) ، وزيادة في الدخل المختلطة ، وزيادة كبرى في دخول العمل (٢٦ بالمائة) . فهل يعني ذلك ان الحكومة العمالية قد قامت والحالة هذه « بثورة صامتة » ، واعادت النظر في توزيع الدخل ؟

قطعاً لا ، اذ ان معظم الخدمات الاجتماعية المشتركة الجديدة قد امنتها زيادة الضرائب المفروضة على الطبقات الفقيرة ، في حال ان الثروات الطائلة بقيت طائلة . لا بل ان جمع الاملاك في ايد قليلة العدد قد بات اكثر بروزاً منه في عهد لويد جورج الذي احتج عليه بحدة . فقد قدر في السنة ١٩٤٧ بأن ١ بالمائة من السكان البالغين كانوا يملكون نصف الثروة القومية ، و ١٠ بالمائة يملكون الـ ١/٤ . لقد حققت حكومة العمال « الدولة المزدهرة » ، وتوفقت بحسب تعبير كروسمن ، « الى تحديد المرحلة الاخيرة من مراحل قرن تخطاته اصلاحات المجتمع الرأسمالي وتنظيمه » ، ولكنها لم تفتح قط عهد الاشتراكية .

ما زال التفاوت الاجتماعي بارزاً على العموم شأنه في العمود
انطلاقة
القطاعين الثاني والثالث
السالفة ، ولكن تطورات الاقتصاد استتبعتم توزيع السكان
توزيعاً جديداً بين مختلف قطاعات النشاط ، وتحول النظام
الاجتماعي تحولاً تدريجياً .

منذ زمن بعيد ، أدى اعتماد الآلات في الأرياف الى نزوح واسع مطرد السرعة الى القرى ، في البلدان القديمة التصنيع ، كالولايات المتحدة ، كما في البلدان القليلة التطور اقتصادياً ، كبلدان أوروبا الشرقية حيث كان اكتظاظ الأرياف بالسكان سبباً هاماً من اسباب البؤس الشديد . اجل لا يرد هذا النزوح الى اعتماد الآلات دون سواه ، اذ ان استثمار المستعمرات قد رحل عن الوطن الام الى المستعمرات جزءاً من انتاج المواد الغذائية او الخامات الصناعية النباتية الأصل ، بينما جمع من المستعمرات جزء من اليد العاملة اللازمة للأعمال الشاقة ، او غير الصحية ، او البالغة الصعوبة . الا ان انكماش القطاع الاول (زراعة ، احراج ، صيد) ، بحسب تصنيف « كولن كلارك » ، قد لوحظ في كافة البلدان ، بينما اتسع القطاعان الثاني (الانتاج الصناعي ، المناجم ، النقل) والثالث (كل ما تبقى) . ففي الولايات المتحدة زاد عدد المستخدمين بنسبة ٤٥٠ بالمائة بين السنة ١٩٠٠ والسنة ١٩٤٠ ، بينما لم يرتفع عدد العمال الا بنسبة ٢٧٥ بالمائة . وفي فرنسا كان هناك ١٠ مستخدمين مقابل ١٤٥ عاملاً في السنة ١٩٠٠ ، ومقابل ٧٦ في السنة ١٩٣١ ، ومقابل ٤٧ في السنة ١٩٤٨ . وهبطت نسبة السكان العاملين المستخدمين في القطاع الاول ، بين السنة ١٩٢٠ والسنة ١٩٤٠ ، من ٢٦,٣ بالمائة الى ١٧,٦ بالمائة (وحتى الى ١٦ بالمائة في السنة

(١٩٥٠) في الولايات المتحدة ؛ ومن ٦٠٨ بالمائة الى ٤٠٨ بالمائة في بريطانيا العظمى ؛ ومن ٤٠٣ بالمائة الى ٢٨٠٨ بالمائة في السويد ؛ ومن ٤١٥ بالمائة الى ٣٥٠٦ بالمائة في فرنسا . اما القطاع الثاني فقد تأخر بعض الشيء في الولايات المتحدة : ٣٣٠٤ بالمائة و ٣١٠٤ بالمائة (وهبط الى ٢٦ بالمائة في السنة ١٩٥٠ ، وفي بريطانيا العظمى : ٤٥٠٧ بالمائة و ٤٥٠٥ بالمائة ، بينما استمر في التقدم ببطء في البلدان التي لم تصنع سوى تصنيع محدود كالسويد (٣٠٠٨ و ٣٥٠٦ بالمائة) وفرنسا (٣٠ و ٣٠٠٩ بالمائة) . واما القطاع الثالث الذي استقبل كل من ليس له محل في عمل الارض او في المصنع ، فقد انتقل من ٤٠٣ بالمائة الى ٥١ بالمائة (و ٥٧ بالمائة في السنة ١٩٥٠) في الولايات المتحدة ، ومن ٤٥٠٧ الى ٤٩٠٧ بالمائة في بريطانيا العظمى ، ومن ٢٨٠٩ بالمائة الى ٣٥٠٦ بالمائة في السويد ، ومن ٢٨٠٥ الى ٣٣٠٥ بالمائة في فرنسا .

يرد ذلك الى ان تقنيات الانتاج تستتبع احداث وظائف عديدة ذهنية الطابع . ويشمل هذا القطاع الثالث من جهة ثانية نشاطات عديدة منتجة بصورة غير مباشرة من حيث انها تحسن ظروف العمل : التعليم ، الخدمات الطبية والاجتماعية ، الخدمات العامة ، المصارف ... او توجهها : الفنيون ، موظفو ادارة المشاريع ، وكذلك النشاطات التجارية و الخدمات ، كالتمثيليات مثلا ، وجهازاً اعلانياً موزعاً ايضاً (غالباً ما يكون طفيلياً ، ولا سيما في فرنسا) يفرضه الانتاج الكبير ، الذي يحنو لخدمة صغار التجار الكثيرين جداً جمهوراً من الجوالين التجاريين والوسطاء والمعلمين . ويجب ان ندخل فيه كذلك ابناء الوطن الام الذين يقيمون في المستعمرات حيث يارسون وظائف ادارية وتوجيهية .

رأت كافة البلدان من ثم اتساع قطاعها الثالث وانكماش قطاعاتها المنتجة . وتوقف نمو الطبقة القروية والعمالية عديداً بينما ارتفع عدد المنتمين الى الطبقات الاجتماعية في حين انها لا تنتج انتاجاً مباشراً .

ليس من الصعب استخلاص النتائج السياسية لاتساع القطاع الثالث وانخفاض عدد عمال القطاع الاول انخفاضاً نسبياً . فان تحليل السلوك السياسي الذي يسلكه هؤلاء «الاطواق البيضاء» مستخدمين كانوا ام موظفين مرؤوسين ، يكشف القناع عن طابع التناقض في ردود فعلهم : فهم بورجوازيون صغار انتهازيون يمانون في عملهم الطبقات الموجهة التي يحملون بالتشبه بها ، أو أقله تمثيل اولادهم بها ، ويقتبسون ازياءها ، ويقرأون صحفها ، وبها - أقله في المشاريع الخاصة - ترتبك ترقيتهم ، فيرغبون في الانضمام الى الطبقة المسيطرة ، ولكنهم في الوقت نفسه عمال مستغلون واصحاب مطالب يمكن مقارنتهم بالعمال من حيث تدني اجورهم (وهي ادنى من اجور العمال اليدويين في اغلب الاحيان) وظروف العمل التي فرضها عليهم اعتماد الآلات المتزايد . لقد دخلوا صفوف البروليتاريا باعداد كبيرة بفعل التطور الاقتصادي والتقني ، فشمروا انهم بورجوازيون صغار ثارة وعمال ثارة اخرى . فنحن لعمري امام بروليتاريا حقيقية ، ولكنها خلو من الوعي الطبقي ، وسريعة التأثير بسبب ضعف تربيتها السياسية وميولها الى نفوذ

الصحافة الكبرى . وهي تقوم بدور سياسي متعاظم يوماً بعد يوم وتسلك الاتجاه المحافظ نفسه الذي يسلكه الصناعيون اليدويون وصغار التجار الشاعرون شعوراً غامضاً بانهم ضحية التطور الاقتصادي .

٢ - التطور الاقتصادي

عرف اقتصاد « المشروع الحر » ، بصورة عامة ، منذ السنة ١٩٤٥ ، انتشاراً سريعاً تخللته بعض الازمات حدثت في السنة ١٩٤٩ حين انجزت عملية إعادة البناء ، وفي السنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ حين توقف الانتاج الوفير الذي اوجبه الحرب الكورية وطراً التأخر الاقتصادي الاميركي .

خلفاً لما حدث في القرن التاسع عشر أو في الفترة التي سبقت الحرب التطور العام العالمية الثانية ، لم يعرف العالم ، منذ السنة ١٩٤٥ ، ازمات كبرى خائفة ذات طابع دوري . فخلال هذه السنوات العشرين تقدم الاقتصاد تقدماً متفاوت السرعة ماراً بمراحل توسع وتأخر ، على ان مراحل التأخر كانت « فترات توقف في الارتفاع » ، لا فترات هبوط حقيقية . وفي رأي « جان مارشال » ان علماء الاقتصاد يعتبرون ان الازمات الكبرى الشبيهة بأزمة السنة ١٩٣٠ والازمات التي قدوم ثلاث سنوات واكثر لم تعد ممكنة الحدوث . ويرد ذلك الى التطور العميق الذي طرأ على الانظمة العامة للاقتصاد الغربي .

ان المحافظة على النظام العام ، والحرص على تجنب الازمات الاجتماعية وتوزيع الدخل القومي على مختلف الفئات الاجتماعية ، قد فرضا على الحكومات واجب تأمين العمل والرفاهية للجميع بواسطة اقتصاد يختلف توجيهاً وتخطيطاً وينمو نمواً منتظماً . فعليها من ثم مراقبة تغير الفرص عن كسب واستخدام « المثبتات » . زد على ذلك من جهة ثانية ان ذوي العلاقة : فئات المستخدمين ، ونقابات العمال والمستخدمين ، وجمعيات المزارعين ، قد تضامنوا وألفوا تكتلات قوية النفوذ ، وبات بوسع الشركات الكبرى ، التي ألفت التحادات واسعة ، والتجمعات المالية التي كانت تشرف على مشاريع كثيرة ، التأثير على الحكومات تأثيراً قوياً . وكان لدى المشاريع والحكومات كلها دوائر مراقبة متخصصة تحلل يوماً فيوماً وضع الاسواق وتراقب الميزان التجاري ، وتوجه الاقتصاد ، كما كان بمقدورها ان تلجأ على الفور الى عدد من هذه المثبتات . وفي كل مكان - باستثناء المانيا الاتحادية ، حيث لم يسيطر سوى التخطيط الخاص - انتهجت التخطيط انتهاجاً متفاوتاً . فحتى في الولايات المتحدة ، كما سبق ورأينا ، حيث تمتع الاحرار الجدد بنفوذ قوي وشنوا هجمات معاكسة قوية على كل تدخل ، استخدمت الحكومة الاتحادية ، في لجنة مستشاري الرئيس الاقتصاديين ، وفي لجنة البيان الاقتصادي المختلطة لدى الكونغرس ، خبراء كثيرين اسندت اليهم مهمة درس الفرص . واخذت بريطانيا العظمى بدورها رسمياً بالتخطيط في السنة ١٩٦٥ .

في عداد هذه المثبتات يدخل تحديد القروض الممنوحة لهذا الفرع أو ذاك من فروع النشاط (هذه هي إحدى وسائل محاربة التضخم المالي بتخفيضها الأرباح وبارغامها المستخدمين على رفض زيادات الأجور) ، وتصدير الذهب أو النقود الأجنبية ، ورفع الرسوم الجمركية بغية توقيف انخفاض سعر النقد الذي ينجم عن العجز في الميزان التجاري . يضاف الى ذلك تشجيع توظيف الاموال بتخفيض الضرائب ، والمحافظة على مستوى الاسعار بالمكافآت والتخزين ، وتحديد بعض الانتاجات ، والتأثير على التوسع اما بزيادة واما بتخفيض النفقات الادارية والثقافية الرسمية والنفقات المتعلقة بالقطاع المؤمم . واستطاعت المشاريع المجموعة من جهتها ان تقاوم الانخفاض مقاومة اجدى بانتهاج خطة آخذة بالانتشار ، اعني بها اللجوء الى ادخار شطر هام من الأرباح والى التمويل الذاتي . أما الاجراء فكانوا بما من نسي من هبوط هام يطرأ على مستوى معيشتهم بفضل الفوائد التي أمنتها لهم القوانين الاجتماعية : الاجازات المدفوعة ، معاشات التقاعد ، تحديد الاجور بموجب اتفاقات جماعية ، الاجر غير المباشر المتقاضى عن طريق الضمان الاجتماعي والتعويضات العائلية ، وتعريف الحد الأدنى ، الخ .

استلزم هذا الجهاز المعقد عدداً كبيراً من الخبراء الكفاء ، القادرين على ان يؤمنوا تأميناً فعالاً مراقبة دقيقة على مختلف فروع الاقتصاد : الاقراض ، الانتاج الزراعي والصناعي ، أهمية اليد العاملة نوعاً وكماً ، وضمان تنسيقها ونموها المتوافق . والحال تمتع هؤلاء الرؤساء الفنيون ، الذين اصبح دورهم رئيسياً في المجتمع المعاصر ، بنفوذ عظيم (تفسره كفاءتهم وخبرتهم) على الحكومات التي اضطرت ، شاءت ام أبوت ، الى العمل بأرائهم وتنفيذ مقرراتهم .

ارتدت هذه الانطلاقة طوابع جديدة ترد الى التغييرات الطارئة على
العوامل الجديدة
التوزيع الجغرافي للمنتجات الكبرى وعلى نظام التجارة العالمية . فنحن نرى من جهة ان الدول المنتجة المواد الأولية الاساسية : (الهند ، استراليا ، كندا ، الأرجنتين) قد خفضت صادراتها لان استهلاكها قد ازداد بازدياد عدد سكانها وحاجات تصنيعها . كما ان الدول المستوردة المواد الأولية والمواد الغذائية قد خفضت استيرادها على كل حال لانها اخذت تنشط الانتاج الداخلي ، ولان التحسينات التقنية اتاحت اما توفيرها اكثر من ذي قبل واما استخدام منتجات اخرى بديلة . ونرى من جهة ثانية ان التجارة العالمية توزعت قطاعات متباينة الحصرية : لقد حدث انفصال يكاد يكون تاماً بين البلدان الشيوعية والبلدان الرأسمالية ، بينها اصبحت المقايضات في داخل كل كتلة ناشطة جداً ؛ كما حدثت انفصالات - اقل عمقاً ، ولكنها على جانب كبير من الأهمية - بين المناطق النقدية المختلفة : مناطق الدولار ، والسترليني ، والفرنك الفرنسي والبلجيكي ، والفلورين ، والاسكودور وبلدان الاتحاد الاوربي للدفعات . فتألفت ٣/ الصادرات العالمية تقريباً في السنة ١٩٥٣ من مقايضات في داخل مناطق المقايضة الثلاث الرئيسية : البلدان الشيوعية ، منطقة الدولار ، منطقة الاتحاد الاوربي للدفعات ؛

وجرى ١/٥ المقايضات بين المناطق الثلاث ، ومثل الـ ١/٥ الاخير تجارة الفحم العالم الاخرى .

اعادة البناء
سهل اعادة البناء واقع مزدوج هو ان قسماً كبيراً من الصناعة انتج
قبل الحرب انتاجاً اقل من طاقتها الى حد بعيد ، ولا سيما في الصناعات
الثقيلة والمنجمية ، وكذلك في الصناعات التي تغذي التصدير : المواد الكيميائية ، الصوف ، الخ .
وان الطاقة الصناعية قد ازدادت في كل مكان بين السنة ١٩٣٩ والسنة ١٩٤٥ ، حتى في المانيا
حيث اقتطعت التعويضات - التي تمثل ٥٪ من طاقتها الانتاجية - من الصناعات المجهزة خیر
تجهيز التي لم تتضرر بفعل الغارات الجوية ؟

وقد جرت بأسرع مما كان منتظراً وفي وقت اقل منه بعد الحرب السابقة ، بالرغم من ان
التدمير كان اكثر تخريباً وشمولاً . يضاف الى ذلك ان تحويل الصناعات الحربية قد كان ايسر
بما امكن تصوره . فمنذ آخر السنة ١٩٤٨ - اي اقل من اربع سنوات بعد توقف العمليات
الحربية - استطاعت اوروبا الغربية بلوغ مستوى انتاج ما قبل الحرب . وفي أواخر السنة
١٩٤٩ بلغت مستوى الصادرات نفسه .

هو تدمير ودروس معدات النقل ما اثار اكبر الصعوبات في عملية اعادة البناء . ففي السنة
١٩٤٧ نفسها ، ما زالت قاطرات ومقطورات السكة الحديدية ادنى عددا منها في السنة ١٩٣٩
بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٥ بالمائة ، وما زال محمول الاسطول النهري سوى ١/٤ محموله ما قبل
الحرب . اما خسائر الاسطول التجاري فكانت اكثر فداحة ايضاً : ٢٤ مليون طن من اصل
٤٤ ، ولم يعض منها جزئياً سوى ابتياع السفن وبناء السفن الجديدة . فان الاسطول الاوربي
قد انخفض في السنة ١٩٤٥ الى ثلثيه في السنة ١٩٣٩ . فكان من ثم على عملية اعادة البناء تحمل
عبء ثقيل هو دفع اكلاف الشحن للاسطول الاميركي . واخيراً كانت الابنية الخاصة والعامة قد
دمرت بنسبة ٢٠ بالمائة في المانيا ، و ٩ الى ٩ بالمائة في بلجيكا ، وهولندا ، وفرنسا ، والمملكة
المتحدة ، و ٥ بالمائة في ايطاليا . فلا عجب من ثم اذا ما كانت آثار الحرب في هذا القطر ،
الذي يمثل اموالاً ضخمة ، اكثر عمقاً واطول ديمومة ، لا سيما وان توقف حركة البناء ابان الحرب
قد اضاف الى الخراب حاجة اخرى . فكان عدد المساكن الواجب تشييدها ٥٠ مليون مسكن ،
اي ١٦ بالمائة من مجموع المساكن العام .

لقد يسرت اعادة البناء القروض والهبات التي قدمتها الولايات المتحدة ولا سيما تنفيذ مشروع
مارشال ، والطلب الذي اوجده الحرب الكورية ونفقات التسليح . وقد اعيقت في بعض
البلدان بعدم استقرار الاسعار وبالتضخم المالي الذي لم يوضع له حد في فرنسا الا في السنة
١٩٥٢ بعد تخفيض الفرنك في السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٤٩ الذي رفع قيمة الدولار من ٤٣ و ٦٠
في السنة ١٩٢٩ الى ١١٩ و ١٠ ، ثم الى ٣٥٠ فرنكاً ، وفي ايطاليا حيث ثبت سعر اللير في
السنة ١٩٤٧ بـ ١/٥ من قيمته في السنة ١٩٣٨ . وفي المانيا الغربية حيث اتاح الاصلاح النقدي
للاقتصاد ان ينطلق في السنة ١٩٤٨ من اسس سليمة .

كانت اعادة البناء اكثر تباطؤاً عند المهزومين ، في المانيا واليابان اللتين ابدى المنتصرون رغبتهن في اقتلاع جذور قوتها العسكرية . واذا كانت المشاريع المعدة اثناء الحرب لجعل المانيا دولة زراعية بجثة لم تعد واردة ، فان التصميم على نزع الاسلحة منها ومن اليابان قد حمل على اقرار تخفيض طاقة انتاجها الصناعي بنسبة ٥٠ بالمائة من مستواها في السنة ١٩٣٨ : فليس بعد اليوم من صناعة بنزين ومطاط تركيبى ، ومن مواد مشعة ، وقد خفضت الصناعة الكيميائية الاساسية الى ٤٠ بالمائة (من مستواها في السنة ١٩٣٦) ، وانتاج الفولاذ الى ٧٥٠٠٠٠٠ طن . وان معدل الانتاج الصناعي الذي كان ٣٣ (بالنسبة لمستواه في السنة ١٩٣٨) في السنة ١٩٤٦ ، لم يبلغ سوى ٥١ في شهر حزيران من السنة ١٩٤٨ . وفي اليابان لم يبلغ في شهر آب من السنة ١٩٤٧ سوى ٤٠٥ بالمائة من مستواه في ١٩٣٠ - ١٩٣٤ . ولكن النهضة بدأت في ١٩٤٧ - ١٩٤٨ حين قررت الولايات المتحدة تحوير الماهزومين الى حلفاء على الاتحاد السوفياتي ودشنت التطور العكسي ، الذي اعاد تسليح من نزع سلاحهم واعاد لهم طاقتهم الصناعية وعززها .

منذ منتصف السنة ١٩٤٠ حتى اواخر السنة ١٩٥٢ ، ادى تجديد التسليح

الى ارتفاع الانتاج بسرعة ؛ ولكن الهبوط حدث منذ السنة ١٩٥٢ ،

حين اتضح ان العمليات العسكرية في كوريا سوف تبقى محدودة . الا ان

تقدم
الانتاج الصناعي

الازمة التي حدثت في الولايات المتحدة في ١٩٥٣ - ١٩٥٤ لم تؤثر تأثيراً يذكر على الاقتصاد الاوربي الذي دخل ، بعد السنة ١٩٥٣ ، مرحلة توسع على نطاق كبير . اما اليابان فقد بلغت منذ السنة ١٩٥١ ، بفضل الحرب الكورية ، مستوى انتاجها في السنوات ١٩٣٠ - ١٩٣٤ . فان ضعف المراقبة وسخاء الاقراض قد شجعا انتاج المواد الاستهلاكية ، ولا سيما السيارات ، وتشبيد الابنية ، وتوظيف الاموال . فليس ثمة من تأخر الا في الصناعات الذسجية التي تراجعت امام الخيوط الاصطناعية وامام اقفال الاسواق التدريجي في افريقيا والشرق الادنى حيث كانت منافسة اليابان والهند ناجحة بفعل تدني الاجور فيها . اما زيادة الانتاج الصناعي والزراعي والمنجمي بين السنة ١٩٤٠ والسنة ١٩٥٤ فقد تجاوزت ٤٠ بالمائة كماً ، وكانت منذ السنة ١٩٤٨ اسرع في اوروبا الغربية منها في الولايات المتحدة ، وانما عوض عنها جزئياً بارتفاع عدد السكان وبتباين تقدمها ، من حيث ان جزءاً كبيراً من اوروبا الحرة قد ضم مناطق غير نامية كابطاليا الجنوبية واسبانيا والبرتغال واليونان . يضاف الى ذلك انها اختلفت باختلاف البلدان ، فكانت اكثر تباطؤاً في فرنسا مثلاً حيث لم ترتفع بين السنة ١٩٣٩ والسنة ١٩٥٤ الا بنسبة ١٨ بالمائة ، بينما ارتفعت بنسبة ٦١ بالمائة في بريطانيا العظمى ، و ٧٠ بالمائة في ايطاليا ، و ٨٦ بالمائة في المانيا ، و ٩٩ بالمائة في هولندا (و ١١١ بالمائة في الولايات المتحدة) . وكانت نهضة المانيا الغربية سريعة جداً منذ السنة ١٩٤٨ : فان معدل انتاجها الصناعي قد انتقل من ٧٩ في هذا التاريخ الى ١٥٠ في السنة ١٩٥٢ والى ١٧٦ في السنة ١٩٥٤ ، كما ان نصيبها من

الانتاج الصناعي الاوروبي ، الذي كان بنسبة ٢٠ بالمائة في السنة ١٩٣٨ ، وهبط الى ٨ بالمائة في السنة ١٩٤٧ ، قد ارتفع في اواخر السنة ١٩٥٠ ، فاحتلت الاسواق الخارجية مرة اخرى ، وبات المارك احد اقوى نقود اوروبا . وهي الصناعات المعدنية والميكانيكية (٦٠ بالمائة) ، والصناعات الكيميائية - بما فيها مصافي البترول - ما احرزت اكبر تقدم وما بلغت اعلى الارقام بالنسبة لمستواها قبل الحرب ؛ وتضاعف انتاج الكهرباء خلال عشر سنوات بينما استقر انتاج الفحم الحجري وارتسم فيه اتجاه نحو التراجع .

بعد السنة ١٩٥٠ ، تواصلت انطلاقة الانتاج الصناعي بسرعة : فان معدل التقدم السنوي ، في العقد السادس ، قد اختلف في اوروبا بين ٧،٤ بالمائة في المانيا الغربية و ٢،٥ بالمائة في المملكة المتحدة ، و ٦ بالمائة في النمسا وايطاليا ، وبين ٤،٢٥ و ٥،٢٥ في سويسرا وهولندا وفرنسا ، وبين ٣ و ٣،٧٥ بالمائة في النرويج والسويد والدانمارك وبلجيكا . ولكن السنة ١٩٦١ التي رأت اقتصاد الولايات المتحدة يخرج من الازمة وينطلق انطلاقة جديدة ، تشكل نهاية التقدم السريع في صناعة بلدان اوروبا الغربية . وقد اختلف التطور باختلاف البلدان : فاحتفظت المانيا الغربية وحدها بمعدل تقدمها المرتفع (٧ بالمائة في اوائل السنة ١٩٦٥) ، بينما لم يبلغ معدل تقدم فرنسا سوى ٣،٣ بالمائة فقط ، بفعل خطة الاستقرار وتحديد القروض وتجميد الاسعار . اما التقدم الايطالي فقد طرأ عليه هبوط كبير بفعل الازمة التي حدثت في اعقاب الانتخابات التي كانت نتائجها مؤاتية لـ « منفذ الى اليسار » : ارتفاع الاسعار ، تهريب رؤوس الاموال ، عجز في ميزان المدفوعات . فكان ذلك نهاية « المعجزة الايطالية » التي ترد في الدرجة الاولى الى وفرة اليد العاملة الضئيلة الاجر ، وكانت النهضة في السنة ١٩٦٥ بطيئة ومترددة . اما بريطانيا العظمى ، التي كانت عنصر الاختلال الرئيسي في مدفوعات اوروبا الغربية ، فكان معدل الزيادة فيها ابطأ منه في كافة الدول (٢،٤٥ بالمائة) ، وميزان مدفوعاتها في عجز ، ونقدها مهدداً ابداً .

يرد هذا الوضع الى تدني الطلب من خارج اوروبا ، بحيث اصبحت زيادة الاستهلاك آتتد العامل الاول بين عوامل التقدم . ولكن العائق الرئيسي كان الحاجة الى اليد العاملة (ولا سيما المتخصصة) قبل نقصان الطاقة الانتاجية لانها هي كانت السبب الاول في ارتفاع الاجور والاسعار الزراعية ، الذي لم يلبث ان بلغ نسبة عالية في المانيا وايطاليا وجاوز تقدم الانتاجية الى حد بعيد . فقد صادفت في الزمن زيادة في الاحتياط النقدي ، واسهمت من ثم في زيادة التضخم . ومع ارتفاع الانتاج احرز تجمع المشاريع تقدماً سريعاً جداً ، بغية مواجهة المنافسة في الدرجة الاولى ، في البلدان التي تحققت فيها فكرة السوق المشتركة تحقفاً بطيئاً . وقد تم التجمع عن طريق الانصهار ، وانشاء فروع مشتركة ، واقامة علاقات مالية على جانب كبير من التعقيد : زهاء ٩٠٠ علاقة بين المشاريع المرنسية المئة التي جاوز رأسمالها مليار فرنك في السنة ١٩٥٨ (تمثل ٦٠ بالمائة من اموال الشركات المسعرة اسهمها في المصفق والمستخدمه

٧٠٠٠٠٠ عامل) ، و ٦٧٧ بين المصارف التجارية الفرنسية الاثني عشر وحدها ... ثم اتسعت الحركة . فتحقق بين السنة ١٩٦١ والسنة ١٩٦٤ مائتا انصهار بين المشاريع الصناعية الكبرى الـ ٥٠٠ في المانيا الاتحادية . وفي السنة ١٩٦٤ حقق ٣٤٠٠ بالمائة من المشاريع (الصناعية والتجارية) الفرنسية ٥٠٠٩ بالمائة من مجموع المبيعات ودفعت ٥٤٠٩ بالمائة من الاجور . وبالرغم من ذلك كان التجمع في اوروبا اقل تقدماً منه في الولايات المتحدة ، اذ ان اهم مشروع الماني لم يأت في السنة ١٩٦٤ الا في المرتبة التاسعة والعشرين في لائحة المشاريع الصناعية العالمية الكبرى ، واهم مشروع ايطالي في المرتبة الثامنة والثلاثين ، واهم مشروع فرنسي في المرتبة الخمسين .

نجم عن ذلك انخفاض سريع في عدد مشاريع الصناعة اليدوية المستقلة والمؤسسات الصناعية المستخدمة اقل من ٥٠ اجيراً . وفي فرنسا ، حيث نعلم ان المشاريع الصناعية والتجارية الكبرى اقل عدداً واقل شأناً منها في الولايات المتحدة او في المانيا ، لم يرتفع ، بين احصائي السنة ١٩٥٤ والسنة ١٩٦٢ ، سوى عدد المشاريع المستخدمة بين ٥٠ و ٢٠٠ اجير (١٥٠ بالمائة) واكثر من ٢٠٠ اجير (١٢ بالمائة) ، بينما زال من الوجود ٨٤٠٠٠ مشروع صناعة يدوية و ١٣٠٠٠ مؤسسة صناعية تستخدم بين اجير وعشرة اجراء .

الوضع الزراعي كان التقدم بطيئاً بصورة عامة بعد السنة ١٩٤٩ حين بلغ الانتاج الزراعي مستواه قبل الحرب . فان المعدل السنوي الذي بلغ ١٠ بالمائة بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٩ قد هبط بعد ذلك الى ٧ بالمائة ثم الى ٢ بالمائة (في ١٩٥٢ - ١٩٥٣) . فتكاد الزيادة توازي من ثم زيادة مجموع عدد السكان ، بالرغم من ان المساحة المخصصة للانتاج الزراعي قد انخفضت منذ السنة ١٩٣٨ بنسبة ٢ - ٣ بالمائة . وقد اعاض تحسين الانتاج من انخفاض المساحات المزروعة بفضل استخدام المزيد من الاسمدة ومن الآلات الزراعية (جرارة لكل ٢٠ هكتاراً من الأراضي الزراعية في المملكة المتحدة وسويسرا ، ولكل ١٤٠ هكتاراً في فرنسا ، و ٢١٠ هكتارات في ايطاليا) ، ولكن الاموال الموظفة في الزراعة كانت اقل شأناً الى حد بعيد من الاموال الموظفة في قطاعات الاقتصاد الاخرى : ٧٥٠ بالمائة في المملكة المتحدة ، ٤٢٠ بالمائة في المانيا ، ٣٥٠ بالمائة في بلجيكا ، ٣٤٠ بالمائة في فرنسا ، ١٣٠ بالمائة في ايطاليا ، واستقر الانتاج في مستوى لم يتبدل تبديلاً يذكر . الا ان تنظيم الزراعة الاوروبية ، المتباين تقدماً ، غالباً ما اعاقه عجز العمال عن شراء ما يريدون ، ووجود ملايين صغار الملاكين الذين كانت املاكهم اضيق من ان تؤمن لهم طيلة ايام السنة عملاً منتجاً ، والذين افتقروا الى الاموال اللازمة لتنظيم استثمارها ، فحدوا من الانتاجية والتقدم الاجتماعي .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الزراعة الغربية لم تضمن الازدهار الا لجزء من مزاوليها . فبالاضافة الى قلة العمل ، وبالتالي الى قلة الاستخدام ، اللذين ولداً بؤساً حقيقياً احياناً ، ليس

من شك في وجود املاق لا جدال فيه بين الفلاحين ، فاجم عن الفرق الكبير بين الدخول الزراعية والدخول الصناعية وعن انخفاض اسعار البيع بالجملة . ومرد ذلك الى ان نصيب الزراعة الاجمالي في البلدان الصناعية ذات الدخل القومي المتزايد ، اخذ في التذني يوماً بعد يوم (هبط من ٣٥ الى ١٢ بالمائة من الدخل القومي في فرنسا بين السنة ١٩٠٠ والسنة ١٩٦٠) ، بحيث انخفض معدل مستوى معيشة الفلاحين انخفاضاً كبيراً بالرغم من انخفاض عددهم انخفاضاً كبيراً ايضاً . وقد افضى هذا الانخفاض في مستوى المعيشة بالنسبة له في المدينة الى المحدار طبقي حقيقي والى امتعاض عام سببه « شعور بالحرمان والحيف والاهمال وعدم الاطمئنان للغد » .

فلا عجب والحالة هذه اذا ما اتسعت حركة الهجرة الريفية : فان نسبة العمل الزراعي بين الذكور ، التي انخفضت في النصف الاول من القرن العشرين في كافة البلدان (بمعدل ٥٢ بالمائة في بلجيكا و ٤٨ بالمائة في السويد ، و ٤٦ بالمائة في انكلترا ، و ٤٠ بالمائة في سويسرا وهولندا والمانيا الغربية ، و ٣٠ بالمائة في فرنسا) ، قد استمرت في الانخفاض ، اذ ان فرنسا قد « حرمت » بين السنة ١٩٥٤ والسنة ١٩٦٠ من اكثر من ١/٢ فلاحيهما ، ولا تزال « تُحرَم » من ٥٠.٠٠٠ فلاح تقريباً في السنة ، كما ان المانيا الغربية « حرمت » من ١٦,٤ بالمائة ، وهولندا من ١١,٧ بالمائة ، وايطاليا من ١٠ بالمائة ، وبلجيكا من ٥ بالمائة ، الخ .

تجلى هذا الامتعاض احياناً باضطرابات وانفجارات استياء عنيفة تستهدف ارغام الدولة على التدخل لمصلحة الفلاحين الراغبين في التوصل الى وضع اجتماعي يعادل مستواه مستوى الفئات الحرفية الاخرى المماثلة . وبهذا الصدد شجعت الانظمة الانتخابية الغربية الدوائر الريفية ، حتى القليلة السكان منها ، لان وجود طبقة قروية راضية عنصر من عناصر استقرار المجتمع وديمومته . لذلك تنبتهت الحكومات ، بصورة عامة ، الى تلبية مطالبيها : فهذه كانت الغاية في المانيا الاتحادية من « المشروع الاخضر » الذي اقر في السنة ١٩٥٥ ، والمشروع الاخضر الايطالي (١٩٦١) ، والقانون الزراعي السويسري الاساسي (١٩٥١) ، وكافة التشريعات الفرنسية منذ السنة ١٩٦٤ ، التي يمكن مقارنتها ، من اوجه عديدة ، بالتدابير التي سبقت الاشارة اليها في الولايات المتحدة .

في اليابان تحققت اصلاحات اقتصادية اساسية بغية جعل تنظيم الانتاج الزراعي والصناعي في متناول الجميع . وكان أهمها الاصلاح الزراعي الذي فرضته السلطات الاميركية في السنة ١٩٤٦ . ففي هذا التاريخ كان ٦٤٪ من سكان الأرياف يعملون في اراض مكتواة جزئياً او كلياً ويدفعون كراء يبلغ نصف الحصيد او اكثر من نصفه . وكان الهدف من الاصلاح وضع حد لبؤس هؤلاء المكترين باعطائه اولئك الذين يزرعون الارض امكانية امتلاكها . فاضطر الملاكون الذين لا يقيمون في اراضيهم الى بيعها من الحكومة بأسعارها في السنة ١٩٣٩ ، اي ان هذه الاراضي انتقلت الى الحكومة بما يشبه المصادرة والاستملاك . ولم يسمح للفلاحين بامتلاك

أكثر من سبعة أكرات ونصف ولغير الفلاحين من أكرين ونصف ، باستثناء « هو كابدو » حيث سمح بامتلاك أربعة أضعاف هذه المساحات . وتمكن المكثرون من الحصول على هذه الأراضي إما بدفع ثمنها ، وإما بدفع فائدة سنوية توازي ٣,٢٪ من ثمنها طيلة ٣٠ سنة . وحددت بدلات الكراء بحيث لا تتجاوز ٢٥٪ من محاصيل الأرز و ١٥٪ من محاصيل الزراعات « البعلية » . وصادف تطبيق الإصلاح صعوبات كثيرة بفعل معارضة بعض الوزراء الذين عرقلوه (خصوصاً في تسجيل انتقال الملكية) ولا سيما معارضة الملاكين السابقين الذين غالباً ما اشرفوا على عمليات اللجان المحلية وخوفوا المشترين . ولكن ٧٠٪ من المستثمرين الريفيين ، مقابل ٣٦,٥٪ في السنة ١٩٤٥ ، أصبحوا منذ السنة ١٩٤٩ يملكون ٨٢٪ من الأرض الزراعية مقابل ٥٤,٢٪ . وبالرغم من هذه النتائج ، فإن أكثر من ٦٠٪ من الفلاحين كانوا يستثمرون في السنة ١٩٥٦ حقولاً لا تبلغ مساحتها الـ « شو » (١٠,٢٤ هكتار) . ولذلك اعتمدت منذ السنة ١٩٤٩ سياسة تحديد النسل التي نجحت في تخفيض معدل الولادات (الذي كان ٣٤,٣ بالآلاف في السنة ١٩٤٧) إلى ١٨,٥ بالآلاف في السنة ١٩٥٦ ، بينما تدنى معدل الوفيات من ١٤,٦ إلى ٨ .

أما في إيطاليا الوسطى ، وخصوصاً في إيطاليا الجنوبية ، فلم يحقق إصلاح واسع بغية تسوية المسألة الزراعية ، بالرغم من استيلاء فلاحي كلابريا وصقلية ، في السنة ١٩٤٩ ، على أملاك كبرى ، وبالرغم من الاضرابات العامة التي أعلنها العمال الذين ينتظرون في شوارع القرى من يستخدمهم . ولم يطبق سوى قانون خاص عمل به في منطقة « سيل » ، هو قانون « سترالشيو » الذي أتاح استملاك ١٠٠,٠٠٠ هكتار ، وقانون خاص آخر عمل به في صقلية . فبلغ مجموع الأراضي الموزعة حتى هذا التاريخ ٥٠٠,٠٠٠ هكتار ، ومجموع المستفيدين من هذا التوزيع ٩٠,٠٠٠ عائلة .

لم ينقطع الاستخدام عن التقدم ، وقد أتاح تشغيل الجماهير الصغيرة التي هاجرت الأرياف إلى المدن . لقد زالت آفة البطالة في البلدان الصناعية الكبرى باستثناء بلدان أوروبا الجنوبية . لا بل لوحظت في كثير من البلدان حاجة كبرى إلى العمال الاختصاصيين ، ففي إيطاليا حيث استقر عدد البطالين زمناً طويلاً حول رقم الـ ٢,٠٠٠,٠٠٠ (بطالة كلية) ، أي ١٠٪ من اليد العاملة ، وحول نسبة مماثلة من البطالين الجزئيين ، هبط هذا العدد إلى ١,٧٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٦٠ وإلى ١,٢٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٦٤ . وفي ألمانيا الاتحادية هبط عدد البطالين من ١,٨٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٥١ إلى ١,٣٠٠,٠٠٠ في أواخر السنة ١٩٥٤ وإلى الصفر منذ السنة ١٩٦٠ . لا بل جاءها منذ السنة ١٩٦٤ أكثر من مليون عامل أجنبي (٣٥٠,٠٠٠ إيطالي ، والمديد من اليونانيين والإسبان والأتراك والبرتغاليين وسكان الدول المتاخمة) . ويصح هذا القول في سويسرا أيضاً حيث يوجد عامل أجنبي من كل ثلاثة (٢٧١,٠٠٠ في السنة ١٩٥٥ و ٩٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٦٤) ، لذلك باتت نسبة البطالة ضئيلة جداً : ٥,٠٪ في ألمانيا ، ٨,٠٪ في هولندا ، ١٢ بالمائة في فرنسا ، ١٤ بالمائة في المملكة المتحدة ، ٢٩ بالمائة في إيطاليا .

وبالمقابلة ارتفعت الاجور الاسمية .

الانبعاث التجاري
استلزم الانبعاث التجاري تكييفاً جديداً عسيراً، ولكن تقدمه كان سريعاً بالرغم من العراقيل الكثيرة التي أقامتها في طريقه الرقابات ، والانظمة النقدية ، والتعريفات الجمركية . ففي السنة ١٩٥٥ تجاوزت التجارة العالمية ، بنسبة ٥٠ بالمائة ، مستواها في السنة ١٩٤٨ (وستين بالمائة ، مستواها في السنة ١٩٣٨) . الا ان اوروبا الغربية خسرت جزءاً كبيراً من دخل الاموال الموظفة في ما وراء البحار والمقدرة في ١٩٥٠ - ١٩٥١ بأكثر من خمسمئة مليون دولار في السنة ١٩٣٨ . وان هذا الدخل ، الذي كان يمثل ٣٢ بالمائة من حجم الصادرات في السنة ١٩٣٨ ، لم يمثل سوى ٩ بالمائة فقط في ١٩٥٠ - ١٩٥١ . وأضيف الى هذه الخسائر عبء تسديد الديون الجديدة المتراكمة اثناء الحرب . فحتى البلدان التي توفرت لديها اموال احتياطية بفضل صادراتها في الحماة اخرى من العالم (كبريطانيا العظمى وخصوصاً البلدان التي لم تتضرر تضرراً كبيراً من الحرب كبلجيكا وسويسرا والسويد) قد اصطدمت بصعوبات كبرى نجمت بصورة خاصة عن استحالة تحويل كافة النقود تقريباً ، باستثناء الدولار والفرنك السويسري .

اذن كانت مسألة سد هذا المعجز الكبير في ميزان المدفوعات على جانب كبير جداً من الخطورة . فان اوروبا الغربية ، باستثناء إيطاليا ، لم تستفد من المساعدات المخصصة للبلدان الفقيرة ، بحيث لم تؤمن المدفوعات الا بانفاق احتياطي الذهب او الدولار ، او بفضل القروض التي منحتها الحكومة الاميركية : اعني بها القروض الممدة لدفع قيمة « فائض » الخزونات الحربية المتروكة في اوروبا ، او ثمن السفن المعروفة بـ « سفن الحرية » . والحال كانت الحاجة الى معدات التجهيز والمواد الغذائية كبيرة جداً ، والموارد اللازمة لدفع قيمة هذه الواردات المتزايدة اخذت في التناقص ، وتقدم الانتاج الصناعي مؤدياً ، كما هو طبيعي ، الى انقاص الفوائض الممدة للتصدير ؛ كما ان الاسطول التجاري قد خسر جزءاً كبيراً من محموله ، والتقنين الغذائي قد منع السياحة من استعادة اهميتها القديمة ، والجزء الاكبر من الاموال الموظفة في ما وراء البحار ، ولا سيما في اميركا الشمالية ، قد صفى حسابه . وهكذا كانت اوروبا الغربية ، اقله خلال السنوات الاولى ، مدينة للولايات المتحدة ، حتى في حقل الخدمات . اما العلائق باوروبا الشرقية ، التي كانت في البدء متوقفة توقفاً تاماً ، فلم تتجدد بعد ذلك الا على نطاق ضيق ، بسبب الدمار الذي خلفته الحرب فيها وحاجات اعادة بناء هذه البلدان وادخال الاصلاحات الزراعية من جهة ، واتجاه تيارات التجارة الجديدة نحو الاتحاد السوفياتي ، من جهة ثانية . ثم كادت تنقطع انقطاعاً كلياً حين اشتدت الحرب الباردة .

وهكذا ازداد المعجز في المبادلات بين اوروبا الغربية ومنطقة « حرة الدولار »
الدولار . فارتفع من ٧٠٠ مليون دولار في السنة ١٩٣٨ الى ثلاثة آلاف وخمسمئة مليون في السنة ١٩٤٦ والى خمسة آلاف وسبعمئة مليون في السنة ١٩٤٨ فيما

لخص الولايات المتحدة وحدها .

وزاد تأخر صادرات المنتجات الأساسية من بلدان ما وراء البحار من هذا الارتباط بالولايات المتحدة لان معظم الواردات الأوروبية التي حلت محلها قد اُبتِعت من منطقة الدولار (٣٠ بالمائة اكثر من السنة ١٩٣٨) .

كادت الصادرات الأوروبية تتضاعف بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٤ ، بفضل ألمانيا والسويد بصورة خاصة ، ولكنها ما كانت لتزيل اختلال التوازن ، اذ ان أوروبا ما كانت لتستطيع زيادة وارداتها من الدولارات باستغنائها عن المنتجات الأميركية في أوروبا او في أنحاء منطقة الدولار الأخرى . أما بريطانيا العظمى وفرنسا فقد حققت صادراتهما أعلى ارتفاع (٨٥٪ بين السنة ١٩٣٨ والسنة ١٩٥١) في منطقة السترليني او في منطقة الفرنك أي في مستعمراتها في ما وراء البحار ؛ ولكن القضية كانت ، في الدرجة الأولى ، قضية توظيف اموال من أجل تنفيذ خطة تجهيزية او اتفاق عسكري (ماليزيا ، الهند الصينية) . واذا تدنى العجز فليس ذلك بفضل الحصول على الدولارات بل بفضل القروض التي قدمتها المشاريع الخاصة والحكومة الأميركية والمصارف المرتبطة بها ، وبفضل ارتفاع نفقات القوات الأميركية المتمركزة في أوروبا وطلبات بلدان ما وراء البحار . ولكن المقصود هنا هو مساعدة مرتبطة بالوضع السياسي والعسكري لم تفلح سوى في « إخفاء » عجز دائم بلغ زهاء ٢٤٠٠ مليون دولار في السنة ١٩٥٤ و ٣٤٠٠ مليون في السنة ١٩٥٥ . فان اطراد ارتفاع صادرات الولايات المتحدة (خصوصاً صادرات البترول والقطن في اعقاب أزمة السويس واقفال التريفة) ، وتباطؤ انتاجها الصناعي الذي خفض مشترياتها من المواد الأولية واحـدث تدنياً جلياً في اسعارها ، ورفضها تخفيض تعريفاتها الجمركية ، قد أدت في السنة ١٩٥٧ الى اتفاق كميات كبيرى من احتياطي الذهب والدولارات في بلدان كثيرة — البلدان المنتجة الخامات والبلدان الصناعية على السواء — وزادت من عجزها التجاري وفرضت على البعض منها تدابير تقييدية واكـرـهـتها على استدانة مبالغ باهظة من صندوق النقد الدولي . تلك هي الازمة الأميركية في السنة ١٩٥٨ التي كان اثرها على التجارة الأوروبية غير ذي شأن ، وذلك هو انخفاض سعر المواد الأولية التي اتاحت وحدها للاقتصادات الأوروبية ان تجدد مخزوناتهما من النقد النادر وتستعيد مكاناً اكبر في التجارة العالمية .

من أجل تنظيم اقتصادات أوروبا تنظيمًا صوابيًا ، ومن أجل تنسيقها
مشاريع توحيد
أوروبا الغربية
تنسيقاً أكثر فاعلية ، ومن أجل تأليف « قوة ثالثة تكون على قدر
كاف من الركائز والازدهار لتعيش مستقلة عن الكتلتين ، الولايات
المتحدة والاتحاد السوفياتي ، نشأت الحركة الهادفة الى توحيد دول أوروبا غير الشيوعية . فان
« حركة اوروبية » تأسست في لاهاي ورأسها و. تشرشل ول. بلوم وسباك وغاسبري اقترحت
في السنة ١٩٤٨ انشاء « اتحاد اوروبي » مع جمعية استشارية تكون نواة لبرلمان النقد الاوروبي ؛
الا ان المشروع أثار معارضة البريطانيين المتمسكين بملائتهم بالملكيات ولم يؤد الا الى انشاء

« مجلس أوروبا » الذي عين مركزه في ستراسبورغ ولم تتوفر له اية وسيلة عمل . ولمسا كانت الوحدة السياسية وحتى « الدستورية » صدمة كبرى للمشاعر القومية ولا سبيل الى تحقيقها ، فقد فكر محرروها بالتوصل الى خلق جو مؤات بتحقيق وحدة اقتصادية تضع حداً لاضطراب الاقتصاد الدولي الناجم عن نظام الحماية والاكتفاء الذاتي وعن القيود المفروضة على انتقال السلع ، والبشر (بايقاف الهجرة) ، ورؤوس الأموال . وكان المقصود جعل أوروبا « سوقاً واحدة » تمكن من توزيع العمل توزيعاً صوابياً وتوزيع الصناعات توزيعاً جديداً من شأنه تحسين الانتاجية وتوفير قوائد الانتاج الكثيف . ويفترض هذا التحول ، في كافة المناطق الموحدة ، ان تقلل السلع واليد العاملة ورؤوس الأموال بحرية . ولكن اقتصادات أوروبا المنقسمة هذه كانت عرضة ومعرضة للمنافسة . فان اقرار حرية التبادل بين الدول الأوروبية قد يعني بالنتيجة تقويض اقتصاد عدد كبير من الدول والمناطق . وهكذا طرحت مسألة المناطق الفقيرة التي تتمرض لان تسمي اكثر بؤساً اذا تركت الحرية لنشاطات السوق ، كما حدث في ايطاليا بعد التوحيد اذ رأى الجنوب ، وقد كان ضحية الشمال الذي يفضل تجهيزاً ، ان صناعاته تقهرت بسرعة لانها لم تعد محمية بالحواجز الجمركية . فبدون تدابير تحمي مناطق أوروبا الجنوبية التي يكثُر فيها الفلاحون ، قد يزداد الفرق بين مستويات النمو الاقتصادي في المناطق الأوروبية ذات الدخل المرتفع والمناطق ذات الدخل الزهيد .

اتضح من ثم ان مشروع انشاء وحدة جمركية واسعة ، الذي حظي بعطف الاميركيين ، كان مشروعاً خيالياً ، وقد اعمل واستفيض عنه بفكرة انشاء وحدات جمركية ضيقة النطاق ، ولكن المفاوضات ، هنا ايضاً ، اظهرت صعوبات يستحيل التغلب عليها ، ولم تنته اية محاولة الى نتائج عملية ، باستثناء اختيار وحدة البنلوكس (١٩٤٨ - ١٩٤٩) « التي تعتبر نجاحاً اذا ما قورنت بالمحاولات العديدة الفاشلة في مناطق اخرى » : فقد كان انتقال اليد العاملة محدوداً جداً ، وانتقال رؤوس الأموال محصوراً جداً ، والمبادلات التجارية ، على الرغم من تزايدها ، قليلة جداً بسبب اختلاف الانظمة في البلدان الداخلة في الوحدة : زراعة بلجيكية متقدمة معدة لتغذية بلاد مصنعة واسعار مرتفعة ، وزراعة هولندية موجهة نحو التصدير . وصناعة بلجيكية تهددها المنافسة الهولندية . وخيبت الآمال كذلك الوحدة الجمركية الفرنسية الايطالية في السنة ١٩٤٩ ومحاولة الوحدة السكنديناوية في السنة ١٩٥٠ .

اكتفي آنذاك بصيغة اكثر تواضعاً هي صيغة « وحدة القطاعات » ،
خطة شومان ،
ولا سيما القطاعين اللذين لم تؤد حرية التجارة فيهما الى نتائج ثابتة :
السوق المشتركة
صناعات الفحم الحجري والفولاذ (خطة شومان) في شهر ايار (١٩٥٠) ،
والزراعة . فقد أسست خطة شومان « وحدة الفحم الحجري والفولاذ »
والأوراق
وانطوت على مقاصد سياسية بعيدة اذ كان مفروضاً فيها ان تهت لاتفاق فرنسي الماني يكون بمثابة خطوة أولى نحو أوروبا موحدة سياسياً ؛ وقد استهدفت بادئ ذي بدء ايجاد تضامن

اقتصادي فرنسي الماني يجمعها في وحدة اوسع نطاقاً الدول التي تتجمع فيها صناعات الفحم الحجري (الفرنسية والبلجيكية والالمانية واللوكسمبورغية) في رقعة ضيقة نسبياً ، والتي تحول فيها عوائق الحدود دون استخدام الموارد الطبيعية استخداماً صوابياً . فانخرطت فيها من ثم المانيا وفرنسا وإيطاليا والبنلوكس ؛ اما بريطانيا العظمى فقد اعرضت طوعاً عن الانخراط فيها . أسندت الى « سلطة عليا » الصلاحيات الضرورية لتنظيم السوق المشتركة والاشراف عليها ، وتنسيق توظيف الأموال ، وتمويل او ضمان المشاريع المرغوب فيها ، والحوول دون قيام اتحادات مهنية او اية اتفاقات اخرى احتكارية الطابع ، ومن جهة ثانية ، لاتخاذ التدابير المجدية في حال ازمة او حاجة .

في الحقل الزراعي ، اصطدمت شتى خطط « الاتحاد الاخضر » التي حاولت توحيد اسواق اوروبا الغربية توحيداً تدريجياً ، فيما يتعلق بعدد من المحاصيل الزراعية ، بصعوبات كبرى مختلفة ، اذ ان الحكومات كانت كثيرة الاهتمام بان تضمن لطبقة فلاحها دخلاً ثابتاً كافياً لم تتدخل ، حفاظاً عليه ، عن جزء من مهامها لمصلحة جهاز دولي .

خطيت الخطوة الحاسمة في شهر آذار من السنة ١٩٥٧ حين وقعت في روما المعاهدات التي انشأت الـ « اوراتوم » (من اجل اشتراك الاعضاء في مصادر الطاقة النووية) ولا سيما « الوحدة الاقتصادية الاوروبية » او « السوق المشتركة » التي تخطت الوحدة الجزئية التي حققتها وحدة الفحم الحجري والفولاذ . وكانت الغاية من السوق المشتركة التوصل ، خلال ١٢ او ١٥ سنة ، الى إقامة وحدة جمركية مع تعريف خارجي واحدة وحرية انتقال كاملة ، داخل الوحدة ، للشخص ورؤوس الأموال والخدمات ؛ وسن قوانين وانظمة تتوافق والسياسات التجارية الموحدة تدريجياً . وقد سبق لوحدة الفحم الحجري والفولاذ ان اظهرت في نطاقها الخاص الفوائد الجلى الناجمة عن انشاء نطاق اقتصادي واسع : الملاءمة بين التعريفات الجمركية وظروف النقل ، تنظيم العمل الصناعي ، تأسيس شركات كبرى (عن طريق الصهر) قادرة وحدها على جمع رؤوس الاموال الضخمة التي تستلزمها معدات واجهزة متقنة ، تنسيق السياسات التجارية . الا ان التقسيم الدولي للعمل لما يكن متقدماً .

اصبحت الوحدة الاقتصادية الاوروبية سارية المفعول في السنة ١٩٥٩ ، بمقد ان اصبحت العملات الاوروبية الرئيسية قابلة التحويل ، وبمقد ان اطلقت حرية (٤٠ الى ٩٠ ٪ من) المبادلات الاوروبية الداخلية . وفي الوقت نفسه دشّن مؤتمر بروكسل مرحلة ثانية بتبني ميثاق زراعي كان منطلقاً لمفاوضات طويلة معدّة لان تلتحق اوضاعاً مختلفة كل الاختلاف (كانت الاسعار الزراعية الالمانية اعلى من الاسعار الفرنسية بنسبة ٢٥ ٪ ، وقد احتلت فرنسا مركزاً مسيطراً بعد ان باتت مصدرة كبرى للمحاصيل الزراعية ، الخ.) ، وانضمت الى السوق المشتركة اخيراً اليونان وتركيا و١٨ جمهورية افريقية وبلغاشية . اما بريطانيا العظمى التي لم تبال بكسل هذه المساعي ، ولم تؤمن بان الوحدة الاقتصادية الاوروبية سوف تعرف البقاء ، واهاقها « ثقل

امبراطوريتها ، ، قد انشأت في السنة ١٩٥٩ ، في وجه الوحدة الاقتصادية الأوروبية (أوروبا الدول الست) ، جمعية أوروبية للمبادلة الحرة ، أو « أوروبا الدول السبع » (مع السويد والنرويج والدانمارك والبرتغال وسويسرا والنمسا) التي لم توجد سوى مجرد تعاون جمركي .

في أواخر السنة ١٩٦٢ برزت فوائد السوق المشتركة بارتفاع في المبادلات بين الدول الست بنسبة ٩٣ بالمائة خلال خمس سنوات ، وتقدم صناعي كبير ، وتدني البطالة ، ان لم يكن زوالها كلياً . إلا ان الصعوبات المتكاثرة كادت توقف تطور المؤسسة . ويرد ذلك الى ان أوروبا مقتصرة على الدول الست ، تكون منطقة الرور قطبها الرئيسي ، بعثت الخوف من ان توفر الوحدة الناجزة لمانيا الاتحادية مركزاً مهماً في أوروبا الغربية ، لا سيما وان التوحيد الاقتصادي يستتبع حتماً قيام سلطة سياسية تتقدم كافة الحكومات في الدول الموحدة ، كما هو « منطق الاحداث » (ج ويلر) ؛ هذا كان موقف الذين قالوا غير ما قاله الجنرال ديغول ومشايعوه : « أوروبا الاوطان » . وكان من شأن انضمام بريطانيا العظمى الى السوق المشتركة ان يعيد التوازن ، او اقله التوازن السياسي ، ولكن هذا الحل قد طرح جانباً بمعارضة رئيس الحكومة الفرنسية طلب الانضمام الذي تقدمت به (كانون الثاني ١٩٦٣) . واخيراً انتهت المفاوضات بين الدول الست من اجل تنظيم تحويل السياسة الزراعية المشتركة الى الفشل (تموز ١٩٦٥) ، بينما كانت تعدّ معارك جديدة حول « جولة كندي » ، اي مفاوضات من اجل تخفيف الحواجز الجمركية الذي اقترحه الولايات المتحدة . فقد أقر الكونغرس بالفعل مشروع « قانون التوسع التجاري » الذي اعطى الرئيس صلاحيات واسعة للتفاوض في موضوع تخفيض التعريفات . ويبدو اليوم تخلي الولايات المتحدة عن مذهب حماية الصناعة ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار تفوق صناعاتها والوسائل المالية المتوفرة لديها ، غير متفق والغاية التي نشدها مؤسسو السوق المشتركة : ايجاد « قوة اقتصادية ثالثة » مستقلة عن « الكبيرين » .

٣ - تراجع الديمقراطية الكلاسيكية

في السنة ١٩٤٥ ، خرج المبدأ الديمقراطي ظاهراً من الصراع ضد الانظمة « الفاشستية » في المانيا وايطاليا واليابان . فلم تثبت الفكرة الديمقراطية قوتها الاشعاعية فحسب باجتذابها المزيد من الدول ، بل اثبتت الانظمة الديمقراطية فعاليتها وتفوقها عملياً حق في النطاق الذي بدا فيه خصومها على خير استعداد ، اي في نطاق تسيير الحرب . ففي كافة بلدان العالم - باستثناء اسبانيا والبرتغال والارجنتين - تسلمت الاحزاب الديمقراطية السلطة ووضعت خططاً لإصلاحات معدة لتجديد اصول الدولة وتقنياتها ولتعدد حقوق الانسان الاجتماعية . الا ان تحالف المقاومين قد اضطر الى بماشاة اكثر اعضائه اعتدالاً ، فلم تتناول الإصلاحات المحققة من ثم سوى المؤسسات السياسية العليا ، دون ان تحدث اي تغيير في المؤسسات الاجتماعية الدنيا ؛ واقترت دساتير جديدة ، ولكن السلطة بقيت في ايدي الطبقات الحاكمة القديمة .

بيد ان خطط الاصلاحات العميقة هذه ، الهادفة الى وضع حدٍ للنناقض المتمثل « بمجتمع متساو قانوناً وسياسياً ، ومتسلسل السلطات اقتصادياً واجتماعياً » ، قد اثارت لدى الطبقات الحاكمة ارتياحات زادت من شدتها ان تعاضم قوة الاتحاد السوفياتي وقيام الديمقراطية الشعبية قد جسما خطر نفوذ الشيوعية على الطبقات العمالية التي كانت الضحايا الرئيسية للحرب والاحتلال . وبدأ زوال الفاشستية ، التي اعتبرها شطر كبير من البورجوازية ، قبل الحرب وخلالها ، ضمن خط دفاع ضد اخطار انتشار البلشفية ، وكأنه ترك هذه البورجوازية دون دفاع . وامام سيل المطالبات الاجتماعية واطار التأمين بالجملة ، اعيت الحيلة الطبقات الحاكمة ، فأعربت بزيادة من القوة ، خلال سنوات ما بعد الحرب ، عن ميولها المحافظة والتسلطية وعداوتها للحركات التقدمية والشيوعية . وقد شجعها في هذا التصلب الدهم الذي جاءها من الحكومات الانكلو ساكسونية التي انتهجت على الدوام نهجاً محافظاً جداً : دعم حتى الساعة الاخيرة الملكية التي اعتبرت عنصر استقرار في ايطاليا ويوغوسلافيا ، اعادة الملكية الى اليونان ، مراعاة ورعاية للدكتاتوريات الاخيرة التي عرفت البقاء في اوروبا الغربية (البرتغال ، اسبانيا) ، مساعدة وتشجيع للأحزاب المحافظة في كافة البلدان بوجه عام .

الدساتير الجديدة باستثناء بلجيكا ، وهولندا ، والنرويج ، والسويد ، والمملكة المتحدة (حيث خفض مفعول حق النقض في مجلس اللوردات من سلتين الى سمة) ، عدلت كافة مؤسسات دول اوروبا الغربية الحرة في السنوات التي عقيبت الحرب . فان الدساتير السارية المفعول بعد السنة ١٩١٩ والممارسة الدستورية في كافة الدول الاوروبية قد اتجهت الى جعل النظام البرلماني نظاماً « صوابياً » يعين شروط الاستقرار الحكومي . الا انه في كل البلدان - باستثناء انكلترا - تلاشى او تفكك بفعل الازمة ، « موهناً بدسائس متوسطي الذكاء ومؤامرات المفسدين » ، ولذلك اعد كافة وطني البلدان المشتركة في المقاومة مشاريع عدّة انطوت كلها على الفكرة المشتركة التالية :

« تكوين طبقة حاكمة جديدة ، وحكام جدد ، يحلون محل الطبقات التي اتضحت دونيتها وعدم جدارتها في تسيير الشؤون قبل السنة ١٩٣٩ ، والتي اقدم شطر كبير منها على مماشاة الحكومات التي تعاونت والنازية . لقد اجتمعت الآراء على الاحتفاظ بالبدا الانتخابي والتصويت العام ، ولكن الكثيرين ميزوا بين الديمقراطية والنظام البرلماني ... فالنظام البرلماني ليس الشكل الوحيد والمنازع والضروري للديمقراطية ... ليست هاتان الكلمتان ، بأي شكل ، متعادلتي او متماثلتي » (ليون بلوم) .

ان النظام الذي مكّن عندهم كان نظاماً على الطريقة الاميركية يضمن للسلطة التنفيذية صلاحية واسعة ومستقلة . ولذلك فان النصوص الاساسية التي تضمنتها الدساتير الجديدة (فرنسا ، ١٩٤٦ ، ايطاليا ، ١٩٤٨ ، المانيا الاتحادية ، ١٩٤٩) قد جعلت المؤسسات اكثر فعالية رغبة من راضعها ، كما اعتقدوا ، في ضمان الاستقرار الحكومي لمدة معينة وتعزيز سلطة رئيس الحكومة الذي هو رئيس الاكثية ايضاً . وسهلت هذه النصوص ممارسة حق حل المجلس

ووضعت اصولاً استهدفت الحد من الازمات الوزارية (في فرنسا : تولية رئيس مجلس الوزراء بالاقتراع العلني والاكثرية المطلقة ، احتمال الحل اذا حدثت ازمتهان خلال ١٨ شهراً) . وفي ايطاليا ، اقتضى للتصويت على اقتراح بعدم الثقة ، ان يحمل الاقتراح توقيع عشر اعضاء المجلس وان لا يطرح الاقتراح على المناقشة قبل انقضاء ثلاثة ايام على تقديمه ؛ وفي المانيا الاتحادية ، لا 'تسقيط' الوزارة سوى اكثرية ' بناءة ' : ' لا يحق للمجلس الاتحادي ان يعبر عن عدم ثقته بالمستشار الاتحادي الا بانتخاب خليفته بأكثرية الاعضاء وبدعوة رئيس الاتحاد الى اعفاء المستشار الاتحادي من مهامه ' . . . ' ويجب ان تمر ٤٨ ساعة بين تقديم الاقتراح بعدم الثقة والتصويت عليه ' . وباستثناء المانيا الاتحادية اتضح في كافة البلدان ان هذه النصوص لم تكن ذات فعالية كبرى .

اتسعت مهام الدولة في كافة الحقول . ففي السنوات التي عكبت التحرير ، سنت قوانين اقتصادية توجيهية كثيرة دونها سياسة التدخل في سنوات الازمة . وليس المقصود هنا التدابير المؤقتة التي استلزمته مرحلة العوز والحاجة ، كالابقاء على التقنين الغذائي ، وتوزيع المواد الاولية ، وتحديد الاسعار ورقابتها ، ورقابة التجارة الخارجية وحركات النقود النادرة ، وتنظيم الاجور ، حتى ولا تدخل السلطات العامة بغية ' اعادة النظام الى الاجور ' اي بغية تنظيم ارتفاعها (ارفعت سبع مرات في فرنسا بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٨) ، بل تدابير هامة جديدة ونهائية كالتأميم واعداد الخطط الاقتصادية .

هكذا ولدت اشكال جديدة للملكية العامة اقامت في البلدان الغربية نظام اقتصاد مختلط حيث شوهدت مؤسسات غير مؤمنة تستثمر قطاعاً هاماً من النشاط الاقتصادي غير الخاضع للملكية الخاصة . هذه هي حال ' التعاونيات العامة ' البريطانية (الفحم الحجري ، الكهرباء ، وسائل النقل العام ، الغاز) و ' المؤسسات العامة الاقتصادية ' الايطالية : ' ادارة المعادن الايطالية ' و ' ادارة الهيدروكاربور الايطالية ' التي اسسها انريكو ماتيني ، ومصرف ايطاليا ، والمعهد الوطني لاعادة بناء الصناعة ، الذي احتل المرتبة الرابعة بين المؤسسات الاوروبية الكبرى واشرف على قطاعات واسعة من الاقتصاد الوطني (نقل الركاب ، بناء السفن ، الصناعات الميكانيكية ، الفولاذ ، اربعة مصارف كبرى ، ' ايطاليا ' ، شركة ' اوتوسترادا ' ، ' الاذاعة ' ، الخ .) وشطر كبير من صناعة الفولاذ في النمسا ، و ' كهرباء وغاز فرنسا ' ومصانع رينو في فرنسا ، ومصانع آردال للالومينيوم و ' موراي - رانا ' للصب في النرويج . . . فقد خضعت كافة هذه المؤسسات لانظمة خاصة ، وتمتعت بالاستقلال المالي ، وكانت لها موازنات بمائة موازنات المشاريع الخاصة ، ونجحت ، اقله نظرياً ، من التدخل الحكومي .

التأمينات
أدى عجز الاقتصاد الرأسمالي عن التغلب على الأزمة والبطالة وعن اعداد الحرب
اعداداً فعالاً ، ومن ثم عن صيانة الاستقلال الوطني ، والنمو العظيم في الانتاج
الذي حققه الاقتصاد البريطاني المراقب خلال الحرب ، على نقيض ركوده قبل الحرب ، الى
القناعة بان اعادة البناء بعد الحرب وتحويل الصناعات الى اقتصاد ايام السلم لا يمكن
ان يتركها المبادرة الخاصة ، وبأنها يجب ان يخضعها لتخطيط الدولة وتوجيهها اقله في
القطاعات الرئيسية .

وكانت هنالك بواعث اخرى قامت بدورها ايضاً : كالموقف الذي وقفه في البلدان المحتلة
عدد كبير من اعضاء الطبقات الحاكمة الذين تعاونوا مع المحتلين وعملوا في خدمة آلهم الحربية ،
فنقلت مصادنهم الى اسم الدولة واشترك العمال في ادارتها . يضاف الى ذلك ان
الامان اسهموا خلال الاحتلال في مشاريع كثيرة واشرفوا على معظم المشاريع الكبرى ؛
فأصبحت هذه الملكيات الالمانية ، بعد التحرير ، املاك دولة ايضاً ؛ وهكذا تحقق تأمين
قطاع هام .

واخيراً بدا من الضروري ضمان ادارة اكثر فعالية منها في السابق . وكان ذلك باعث تأمين
الصناعات القديمة المتقهقرة كصناعات الفحم الحجري البريطانية حيث برهنت الملكية الخاصة
عن عجزها عن توظيف الاموال اللازمة وتحقيق اعادة التنظيم الضرورية لزيادة الانتاج .
وهي الرغبة في تنظيم ادارتها ما حمل على تأمين المصارف الفرنسية الكبرى التي كثرت
في ادارتها الوظائف المزدوجة ، وما حملت على تأسيس مثل « معهد الصناعة الوطني »
في اسبانيا و « المعهد الوطني لانماء الصناعة » في ايطاليا اللذين اسهما إسهامات واسعة في عدد
من المشاريع .

يجب اخيراً ان نضيف الى ذلك الاقتناع بخاطر الاحتكار الخاص بسبب التجاوزات التي قد
تنجم عن اثره السياسي . ففي بريطانيا العظمى ، ولا سيما في فرنسا ، مازال الناس
يتذكرون السنوات الاخيرة التي نجحت الرأسمالية المالية فيها في احباط محاولات الاصلاحات
الاجتماعية التي قامت بها الحكومات اليسارية ؛ وهو هذا العداء للاحتكارات ما دفع الى
تأمين السكك الحديدية البريطانية وشركات الضمان والمصارف الكبرى في فرنسا ، والخدمات
العامة (غاز ، كهرباء) في البلدين .

لم تجر في اي مكان ، من جهة ثانية ، محاولة تأمين كامل ، وباستثناء حالات الاحكام ،
دفعت التعويضات لاصحاب المشاريع المستملكة . اذن اجريت تأمينات صناعات رئيسية .
ليس في الديمقراطيات الشعبية فحسب ، بل في بلدان اخرى عديدة . ففي السنة ١٩٤٥ والسنة
١٩٤٦ قضى عدد من الاحكام والقوانين الفرنسية بتأمين مصانع رينسو ، وشركة محركات
« غنوم ورون » ، والنقل الجوي ، ومصرف فرنسا ، ومصارف الودائع الاربعة الكبرى ،
والمصرف الجزائري ، و ٣٤ شركة ضمان ، و انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز ، ومصانع الفحم

الحجري . وفي الترويج اامت المناجم والجزء الأكبر من الصناعة الكهربائية - التقنية . وفي بريطانيا العظمى اقدمت الحكومة العمالية بين السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٤٩ على ثماني عمليات تأميم كهربى تناولت : مصرف انكلترا ، الاسلاك والاتصال اللاسلكي ، الطيران المدني ، مصانع الفحم الحجري ، النقل الداخلي ، الكهرباء ، الغاز ، وفي السنة ١٩٥١ ، الفولاذ .

وفي كل الدول ، من جهة ثانية ، تدخلت الدولة في الاقتصاد بتخفيف الضرائب ،^{الخطط} واستئجار المصانع ، وتسهيل الاقراض او تقييده . واسندت الابحاث المتعلقة بالطاقة النووية وبناء منشآت تحليل الذرة ، التي تستلزم اموالاً طائلة ، الى ادارات رسمية في انكلترا وفرنسا والمانيا . وبرز تدخل الدولة كذلك في رسم الخطط الخاصة ، كخطط وصل الشبكات الكهربائية ، والخطط الشاملة للاقتصاد الوطني . ففي انكلترا حيث لم ترسم خطة شاملة ملزمة تنفذ طيلة سنوات عديدة ، كانت السياسة الاقتصادية ، بالرغم من ذلك ، منسقة ومخططة : في السنة ١٩٤٨ اعلنت خطة موضوعة للسنوات ١٩٤٨ - ١٩٥٢ كان الهدف منها اعلام الأمة بالمهام الاقتصادية الواجبة التحقيق وابرار ما يمثل بينها مركز الأولوية ، على ان تستخدم الحكومة صلاحيتها الرقابية من اجل توجيه الصناعيين نحو تحقيقها . واعتمدت هولندا بعد الحرب خطة اثنائية يستغرق تنفيذها اربع سنوات كان من المنتظر ان تعيد ، في السنة ١٩٥٠ ، مستوى المعيشة الى ما كان عليه في السنة ١٩٤٠ ، وتصلح ما هدمته الحرب ، وتعوض خسارة دخول الأموال الموظفة والتجارة مع المستعمرات الاندونيسية السابقة ، وخسارة تجارة الترانزيت مع المانيا . ورسمت ايطاليا الخطة المعروفة بـ «خطة قانوني» المدة لايحاد ٤ ملايين وظيفة او استخدام . الا انها لم تتوفق حتى السنة ١٩٦٠ لا الى ازالة البطالة ولا الى ادخال اي تعديل على الفرق العظيم بين الدخول في الشمال والدخول في الجنوب .

بالإضافة الى هذه الخطط الجزئية التي فرضتها الظروف ، اعتمد تخطيط قياسي طويل الاجل في ثماني دول غربية : فرنسا والترويج أولاً ، ثم هولندا والسويد وفنلندا والبرتغال واليونان وتركيا ، ثم ايطاليا (١٩٦٥) وبلجيكا والمملكة المتحدة . لقد اختلفت هذه الخطط الجديدة فيما يخص هدفها وطرائقها ، ورسمت ابدأ بالاتفاق بين القطاع الخاص والدولة ، وانطوت في جوهرها على تقديرات تتناول معدل الزيادة ، وعلى نصوص بيانية غير الزامية معدة لان توجهه او تنظم تطورات الانتاج ، وتوزع الموارد والاعتادات المالية في اطار النظام الرأسمالي . فكان المقصود منها لعمري « تنظيماً مخططاً » وتخطيطاً يحافظاً بوطد النظام القائم ، لا تخطيطاً حقيقياً كما اريد تحقيقه في مستوى المشروع او في البلدان الاشتراكية .

في فرنسا ، انشأ « جان موني » في السنة ١٩٤٦ « لجنة التخطيط » التي تمخضت في السنة ١٩٤٧ بخطة وطنية « للتجهيز والتجديد وفقاً لمتطلبات العصر » ، كانت اوسع خطة في اوروبا الغربية ، ووضعت في السنة ١٩٦٥ خطة خمسية خامسة .

توظيف الأموال

بات دور الدولة رئيسياً في حقل توظيف الأموال بصورة خاصة . ففي
السنة ١٩٣٨ خصص ٥٪ فقط من موارد الموازنة الفرنسية للتوظيف في
المشاريع . وارتفع هذا الرقم الى ٢٩٪ في السنة ١٩٤٦ ، و ٤٠٪ في السنة ١٩٤٩ ، ولكن تزايد
ارتفاع الاعتمادات العسكرية جعله يهبط الى ٣٠٪ في السنة ١٩٥١ . فمن اصل الـ ١٢٠٠ مليار
الموظفة في الاقتصاد الفرنسي في فرنسا في السنة ١٩٥٠ ، جاء ٧٤٩ ملياراً (٦٢٪) من الأموال
العمومية بشكل اعتمادات واعانات مالية ، وتمويضات عن اضرار الحرب ، وخصوصاً بشكل
قررض منحها صندوق التجهيز والتجديد وفقاً لمتطلبات العصر . وعلى نقيض ما حدث قبل
الحرب ، كان دور اصدارات الاسهم والسندات غير ذي شأن ، ودور التمويل الذاتي اكثر
اهمية (٢٥٪) ، ولكن شطراً كبيراً من رؤوس الأموال المتوفرة للانتاج قد تأمن باللجوء
الى الأموال العامة .

مثل سويسرا

في سويسرا ، ادخل التعديل الدستوري على الدستور في السنة ١٩٤٧
« بنوداً اقتصادية » جديدة أفاطت بالصلاحية الاتحادية تشريع العمل
والضمان الاجتماعي ، وسمحت لها بنقض حرية الصناعة والزراعة من اجل المحافظة على التوازن
الاقتصادي في البلاد واستدراك الازمات الاقتصادية والبطالة . والحال كانت السلطة الاتحادية
قد عززت وسائل تأثيرها على سلطات الولايات بالاعانات المالية التي منحتها اياها بشكل اعفاء من
بعض الضرائب ؛ فاصبحت بعض الولايات ، التي تألف ٢٠ بالمائة من مواردها من هذه الاعادة ،
خاضعة لها ، شأن الولايات بالنسبة للدولة الاتحادية في الولايات المتحدة .

اتساع الوظيفة العامة

ومن ظواهر توسع سلطة الدولة هذا الارتفاع التدريجي ، الذي سبقت
الاشارة اليه في الولايات المتحدة ، في عدد الموظفين في كافة البلدان ؛
فالنسبة في انكلترا اعلى منها ، بشكل ظاهر ، في فرنسا حيث ارتفع العدد الى ثلاثة اضعافه
منذ السنة ١٩١٤ ، كما هي الحال في سويسرا حيث ارتفع عدد موظفي الادارة المركزية الى اكثر
من خمسة اضعافه بين السنة ١٩١٣ والسنة ١٩٤٩ ، وارتفع عدد الموظفين الاتحاديين ، في الوقت
نفسه ، بنسبة ٣٧ بالمائة ، وموظفي الشؤون الخارجية الى ثلاثة اضعافه ، وموظفي الاقتصاد
العام الى عشرة اضعافه ، وموظفي البرق والهيد والسكك الحديدية الى اربعة اضعافه .

تدخل الدولة في الحقل الاجتماعي

ان التدخلات التي دفعت بعض الحكومات - وحكومة
المانيا البسماركية قبل سواها - ، قبل الحرب العالمية الاولى
بسياسة الازدهار والرفاهية
بزمن طويل ، الى ولوج الحقل الاجتماعي ، قد تكاثرت
منذ السنة ١٩١٨ ، وباتت مألوفة اثناء الازمة الكبرى . وجاءت الحرب العالمية الثانية ، التي
عبأت كافة طاقات الدول المتعاربة ، لتحتمشها احتشاشاً حاسماً ، حتى في الولايات المتحدة حيث لم
تقو المقاومة التي تعرضت لها سياسة « النهج الجديد » ، على هرقة اتساعها .
لم تتدخل الحكومات تدخلاً شبه دائم ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، في العلاقات بين

المستخدمين والمستخدمين ، وفي تحديد الاجور الدنيا وشروط العمل (المدة ، الاجازات المدفوعة ، النخ) فحسب ، بل كان الابتكار الكبير بعد الحرب اعتماد انظمة حماية اجتماعية تستجيب لها جس الضمان والاستقرار الذي تسلط على كافة الطبقات الاجتماعية . اما اسباب ذلك فكثيرة . فهناك ذكرى الازمة الكبرى والبطالة المزمنة ، والتصميم على تأمين العمل الكامل بدافع النظام الاجتماعي وتمكين الاقتصاد وضمان الفاعلية ، والسياسة المالية السليمة والحرص على توفير المزيد من الرفاهية والاطمئنان للطبقات الفقيرة ومقاومة المرض مقاومة فعالة باتقائه اولا وبمعالجته ثانياً في افضل ظروف ممكنة ؛ وهناك اخيراً سياسة التجهت الى تعديل توزيع الدخل بالمساواة بين الاعباء الاجتماعية بحيث تتحمل الموازنة ، اي الامة بكاملها ، الاعباء التي كانت فردية من ذي قبل : العلاجات الطبية ، تقاعد الشيخوخة ، الضمانات الاجتماعية بوجه عام . فالضمان الاجتماعي بمفهومه هذا يفوق من ثم كل مفهوم تقليدي للضمان الذي لم يؤمن على بعض الاخطار المعينة سوى عدد من السكان فحسب . وهو لم يعد مرتبطاً بمقد العمل بل ارتكز الى مبدأ التضامن القومي : على الامة ان تؤمن رفاهية الجميع . وخلال الحرب ، اي منذ السنة ١٩٤٢ ، اعتمدت بريطانيا العظمى ، التي عانت اكثر من غيرها من فقدان الضمان الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي ، المبادئ التي وضعها السير وليم بفردج في التقرير التاريخي الذي ارتبط به اسمه . ومنذ السنة ١٩٤٥ ، رسمت معظم الدول خطط ضمان اجتماعي استوعبت استيعام متفاوتا .

بالامكان ربط النظام البريطاني بالنظام الذي تديره الدولة ويشمل كافة السكان والاطار كما في الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية . وقد اقرت بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٥٦ قوانين عدة تؤلف كلا كاملاً ومتلاحماً : تقاعد شيخوخة يبلغ ٣٢ شلناً في الاسبوع ، تأدية كل او بعض النفقات الطبية (معالجة ، ادوية ، استشفاء) ، على ان يؤمن التمويل بواسطة الضريبة . فاستتبع النظام تأمين المستشفيات وبليلة المهنة الطبية ، اذ اخضع الطبيب لقانون شبيه بقانون الوظيفة العامة . وبديهي ان ثمن هذا الاجراء كان مرتفعاً جداً : فقد مثل ١٥ ٪ (٦٩٣ مليون ستيرليني) من موازنة ١٩٥٣ .

وقام في السويد كذلك نظام كامل لضمان شيخوخة يضاف الى تقاعد الاجراء (الذي يضمن دخلاً يوازي ٦/١٠ مبدل الاجور خلال سني العمل الاخيرة الـ ١٥) ، وتعويضات عائلية ، وتعويضات سكنية وتدفئة ، وتنظيم صحي فعال وزهيد الكلفة ، وطبابة مؤمنة علمياً اذ ان ٨٠٠ طبيب فقط من اصل ٥٠٠٠ كان لهم مجموع زبن خاص .

وهناك دول اخرى ، كالولايات المتحدة مثلاً ، لم تسلم بالضمان الالزامي الا لبعض الفئات وبعض الاخطار (البطالة ، الشيخوخة) ، على ان توفر الاموال اللازمة اشتراكات العمال وأرباب العمل ؛ لذلك فان الاجر المباشر وغير المباشر لم يختلف على العموم بالنسبة للدخل القومي ، ولا يصح الكلام هنا عن اعادة توزيع الدخل لمصلحة الاجراء . واعتمدت

فرنسا في السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦ نظاماً وسيطاً قضى بإنشاء «صناديق» مختلفة وأجهزة مستقلة بحسب الفئات الاجتماعية المختلفة ، إذ أن ذري الدخول قد رفضوا الاختلاط بالاجراء . على ان الاستفادة من الضمان الاجتماعي كانت محصورة في البدء في القطاع الصناعي والتجساري ، والتمويل امنه الاجراء دون غيرهم ، وانتفاع فئات الاجراء المؤمنين الاخرى من الفوائد نفسها قد تم بعد ذلك تدريجياً .

وهو هذا الحرص نفسه ما دفع الحكومات الى الحلول محل المبادرات الخاصة من أجل حل مسألة السكنى . فان كافة الدول قد واجهت هذه المسألة بعد الحرب بسبب تزايد سكان المدن والدمار الذي خلفته الحرب واكتظاظ الاحياء القديمة والاحياء المرتجلة بسكان عاشوا فيها في ظروف يرثى لها صحياً واخلاقياً ، مما جعل حركة البناء الواسعة فوق وسائل وامكانيات الافراد . لذلك ، وحتى في الولايات المتحدة ، حيث معظم الناس يقيمون في المدن وحيث كثيراً ما ينتقل السكان من مدينة الى اخرى ، بنيت بعض الوحدات السكنية بمساعدة الاموال العامة : قيام الحكومة الاتحادية ببناء مساكن زهيدة الثمن ، منح قروض من أجل البناء او سلفات من اجل احداث الخدمات الجماعية (ماء ، بالبيع ، طرقات ...) . وفي بريطانيا العظمى كذلك ، اكرت الحكومة من القروض المباشرة ، والمساعدات المالية للسلطات المحلية من اجل تشجيع البناء .

التعليم
في حقل التعليم اخيراً ، اضطرت حتى اكثر الانظمة تشجيعاً للمبادأة الخاصة ، لمواجهة اقبال عظيم على التعليم في كافة درجاته ، هو احد الطوابع المميزة لـ « حضارة الجماهير » . لقد ولى زمن المفاهيم القديمة التي كانت تحصر التعليم في نخبة محدودة العدد تنتسب الى الطبقات الحاكمة ، وتخصصها بمنح تعليمية قلما يخصص بها سواها ، ولا توفر لباقي السكان سوى تعليم ابتدائي . الم تتبين الامم المتحدة مبادئ حق « الجميع بالتساوي وبحسب استحقاقهم » في التربية والتعليم العالي ؟

لقد فرضت مستلزمات المصلحة الوطنية ، هنا ايضاً ، رقابة شديدة ، وتعليماً إلزامياً أخترت فيه السن القصوى جهد المستطاع : يجب اعداد اجيال متعلمة قادرة على استساغة التقنيات والعلوم العصرية . يجب ان يربى المزيد من النحاتين والاطباء والمهندسين والفنانين والاساتذة . فابرزت هذا الاتجاه ثورة حقيقية في بريطانيا العظمى احدثها قانون بتلر الصادر في السنة ١٩٤٤ الذي اطال مدة الدراسة حتى ١٥ سنة منذ السنة ١٩٤٧ وحتى ١٦ سنة حالما يصبح ذلك ممكناً ، ووفر التسهيلات للوصول الى التعليم العالي . اما الشبان الذين لن يواصلوا تحصيلهم ، فسوف يتلقون حتى سن الثانية عشرة دروساً تكملية خاصة مدة يوم او يومين في الاسبوع .

اعلنت الحرب على الامية (٨٠ ٪ في الشرق الادنى ، بين ٥٠ و ٧٥ ٪ في اميركا اللاتينية ، بين ٩٠ و ٩٥ ٪ في افريقيا السوداء) في كافة البلدان بتعليم الاولاد في المدرسة الابتدائية

والفتيان بطرائق التربية الاساسية المختلفة . فمن الواجب ان يضع تنظيم التعليم بتصرف كل فرد وسيلة إنماء كفاءاته خير إنماء : تكاملت الاساليب التربوية الجديدة بأبحاث سيكولوجية الطفولة ، فسعت الى تنمية قوى المبادأة والملاحظة والتفكير عند الاطفال بواسطة تعليم مباشر وحسي وفردى يضيف الى الثقافة العامة ثقافة هنية . ووضعت فرنسا منذ السنة ١٩٤٤ ، بفضل ابحاث لجنة « لانجفين - فالون » اسس اصلاح في هذا الاتجاه . حال الظرف السياسي دون وضعه في حيز التنفيذ .

اذا كان التعليم الذي تتولاه الدولة او المؤسسات الخاصة لا يخلو من شروط نشر الفكر والاعلان الغرض احياناً ويفرض على الاولاد والفتيان رأياً قوياً وطنياً ، او سياسياً (لنفكر مثلاً بالايمن التي فرضتها بعض الولايات في الولايات المتحدة على اعضاء الهيئة التعليمية) ، او معتقدياً ، فان الوسائل الجديدة لنشر الفكر قد اصبحت صناعة عظيمة وظفت فيها رؤوس اموال هامة ؛ فان الاعلام بأشكاله المختلفة : الصحافة ، والاذاعة ، والتلفزة ، ومستوياته المختلفة : وكالات الصحافة ، المطابع ، الاعلان ، المبيع ، قد خضع من ثم ، شأن كافة الصناعات الاخرى ، لقوانين الكسب والتجمع ، عوضاً عن ان يكون وسيلة لا مثيل لها للتربية ونشر الثقافة . « ان اهمية رؤوس الاموال اللازمة للحصول على المعدات العصرية الضرورية لاصدار صحيفة كبرى قد جعلت من امكانية التعبير وقفاً على عدد ضئيل من الناس ... لقد خلفت صحافة الاحزاب والافراد وصحافة الرأسمالية ، (ب. لازاريف) . فأصبح الاعلام من ثم ، اكثر منه قبل ٢٥ سنة خلت ، احتكاراً في ايدي المصالح الكبرى او حكومات اوفر البلدان ثروة .

لما كانت الصحف كلها عاجزة بمكاناتها الخاصة عن تحمل اعباء النفقات وكالات الاعلام التي يستلزمها في العالم الحالي استقصاء الاخبار ، فهي وكالات الاعلام ما توفر للصحافة ٣/٤ الاخبار التي تنشرها . وبين الـ ٧٥ وكالة التي ترتدي اهمية عظيمة ، ترتدي ست فقط طابعاً عالمياً وتوزع على كافة انحاء الكرة الارضية الاخبار الدولية ، وهي : وكالة « رويتر » البريطانية ، ووكالة الصحافة الفرنسية ، ووكالة تاس السوفياتية ، وثلاث وكالات اميركية ، « الصحافة المشتركة » وهي اكبر وكالة في العالم وتؤمن الاخبار لأربعة آلاف صحيفة ، و « جمعية الصحافة المتحدة » و « دائرة الاخبار الدولية » . فيجب ان تتوفر لهذه الوسائل موارد عظيمة لتتعمد مراسليها في الخارج ، وتقني وسائل الاتصال السريعة الضرورية ، ونقل الاخبار في اسرع وقت ممكن برقياً او بواسطة التلغراف اللاسلكي ، او بواسطة التلغراف اللاسلكي الآلي التسجيل . فمن اين تأتي هذه الموارد يا ترى ؟ ان رويتر اتحاد دولي في ايدي الصحف الاقليمية البريطانية وصحف بعض الممتلكات ؛ وترتبط كلياً بالدولة وكالتان : وكالة الصحافة الفرنسية التي هي جهاز تؤمن موارده الاشتراكات والاعتمادات التي يقرها البرلمان - مديرها تعينه الحكومة الفرنسية التي من حقها عزله من منصبه ايضاً -

ووكالة ناس ؛ اما الوكالات الاميركية الثلاث ، المسيطرة على اكبر قطاع ، فانها مشاريع خاصة . وهكذا فان ٨١،٧ ٪ من سكان العالم يطلعون على اخبار الاحداث بواسطة وكالات اجنبية توزع كذلك على العالم اخبار بلدانها .

ان ارتباط معظم سكان الارض بالدول التي تنتسب اليها وكالات الاعلام العالمية الست قد استتبع بالضرورة مساوئ خطيرة ؛ فمن الطبيعي ان تترك المصالح والآراء المقبولة في الدول الاربع التي تمتلك هذه الوكالات اثرها في طريقة نشر الاخبار ، وبطء او سرعة نقلها وعدم نقلها . أما الوكالات الوطنية ، فلا تجد اية واحدة منها في صحافة بلادها الموارد الكافية لان تتوفر لها موازنة مستقلة . فتضطر من ثم الى الحصول على المساعدات المالية من الموازنات العامة او السرية في بلدانها او من مقرضي مال آخرين .

أما بصدد الصحافة حيث - كما رأينا - ما زال التجمع يتزايد يوماً بعد يوم ، فان التفاوت بين البلدان ليس اقل شأناً ؛ فان ست بلدان فقط توفر ٣/٤ الانتاج العالمي من ورق الصحف ؛ اما المعدات الآلية ، فان صناعتها محصورة في بعض الدول : كندا ، الولايات المتحدة ، اوروبا الغربية والشمالية ، الاتحاد السوفياتي ، استراليا ، زيلندا الجديدة ، التي تمتلك وحدها ، بدرجات مختلفة كل الاختلاف ، الوسائل الاعلامية المادية الموافقة .

ان الاذاعة ، التي اصبحت خلال ٢٠ سنة « احد العوامل
الاذاعة والتلفزة
الاساسية للحضارة المعاصرة » ، جاءت تكمل الصحافة وتحل محلها في اغلب الاحيان كوسيلة الاعلام . فهي تتيح الوصول حتى الى الاميين والى المناطق التي تحول صعوبة المواصلات دون وصول الصحافة بسهولة اليها . وكان دورها عظيماً خلال الحرب العالمية الثانية ؛ فقد كانت آنذاك اداة دعاوة وإعلام من الدرجة الاولى تسد في الدول المحتلة مسدّ صحافة لا يثق احد بها . فأصبحت من ثم وسيلة مألوفة للاعلام واللهو زاد انتشارها يوماً بعد يوم . وهي في بعض البلدان ، كالولايات المتحدة مثلاً ، مشروع تجاري خاص يوفر الاعلان فيها موارد الشركات التي تمتلك وتستثمر محطات الارسال . « تباع المواقيت ، من الشركات المملوكة » وهنا ايضاً تتدخل سنة التجمّع . فهناك ٢٦٣٦ محطة اميركية مجازة تملك نصفها اربع شبكات رئيسية . والاذاعة في بلدان أخرى مصلحة من مصالح الدولة التي تشرف عليها وتراقبها مراقبة متفاوتة الكتمان .

ولكن نوعية برامج الاذاعة والتلفزة ضحية العدد ، كما في الصحافة . فهي البرامج المبتذلة ، تلك التي تتوجه الى المثقفين « ثقافة ابتدائية فقط » ، ما تحظى بالمزيد من الشعبية . وقد لفت الانتباه تكراراً في الولايات المتحدة الى ما تتركه الاذاعة والتلفزيون من اثر سيء على الاخلاق ، اذ ان اعمال العنف التي تشاهد في البرامج ربما كانت ، مع السينما ، سبب تزايد الاجرام بين الفتيان في هذه البلاد .

اما التلفزة فقد احرزت تقدماً كبيراً ان من حيث التحسينات التقنية وان من حيث سرعة

الانتشار : ففي ١٩٦٠ بلغ عدد المحطات المرسلية في الولايات المتحدة ٦٠٠ مقابل ١٢٥ في السنة ١٩٥٣ ؛ وفي السنة ١٩٤١ ، كان هناك ٥٠٠٠ محطة لاقطة ، فارتفع هذا العدد في السنة ١٩٦٥ الى ٧٣ مليوناً من اصل الـ ١٧٣ مليوناً الموجودة في العالم . وقد وفر هذا التقدم ٦٨٩ مليون دولار من ربيع الاعلان في السنة ١٩٥٥ (وهو رقم ارتفع الى اكثر من ثلاثة اضعافه خلال ثلاث سنوات) ؛ وسيطرت على التلفزة كذلك بعض الشبكات القوية ، اذ على الرغم من ان القانون يحظر امتلاك اكثر من ٥ محطات مرسلية ، فان اربع شبكات تسيطر على كافة الشبكات الاخرى . وقد تأيد دور التلفزة كسلاح للدعابة بين الجماهير بشهادات واستبانات كثيرة ؛ ففي الحقل السياسي بنوع خاص ، كان تأثيرها حاسماً خلال الانتخابات الاميركية منذ السنة ١٩٥٢ ، اذ ان اسعار الاستئجار (بين ٥٠ و ٦٠ الف دولار للشبكة الواحدة ولمدة ١/٤ ساعة) قد اظهرت ضعف الحزب الديموقراطي بالنسبة لمنافسه .

المردة الى الماضي
ان الاحزاب والمصالح المحافظة ، التي نبذت في السنة ١٩٤٥ بسبب انهامها بالتعاون والفاشستيات ، قد نجحت ، بسرعة متفاوتة ، في استعادة مركزها المسيطر كلما خفت وطأة الفاقة واشتد الخوف من الانحداد السوفياتي . ففي فرنسا وايطاليا تألفت في ايام التحرير حكومات اتحاد وطني ضمت الحزبين الشيوعي والاشتراكي وبعض الاحزاب الجديدة : الحركة الجمهورية الشعبية في فرنسا ، والديموقراطية المسيحية ، وحزب العمل ، والاحرار في ايطاليا . وفي ايطاليا ، اتفق الحزبان اليمينيان ؛ الديموقراطيون المسيحيون والاحرار ، منذ اواخر السنة ١٩٤٥ ، وتوفقاً بمساندة السلطات الحليفة الى قلب الحكومة التي يرأسها « فروشيو بارتي » ، احد زعماء حزب العمل . فانتقلت رئاسة الحكومة الى « السيد غاسبري » ، زعيم الديموقراطيين المسيحيين . وفي السنة ١٩٤٧ حدثت العطفة الكبرى . فقد حدثت في تلك السنة التعمية الكبرى ضد الشيوعية في كافة أنحاء العالم الغربي : في بلجيكا وفرنسا وايطاليا اقصى الشيوعيون عن الحكم ، وانقسمت القوى اليسارية ، وتخلّى الاشتراكيون ، - باستثناء اكثرية الحزب الاشتراكي بزعامة « ننسي » - عن فكرة تحقيق المدينة الاشتراكية ، واكتفوا اكثر فاكثر بتكليف النظام الرأسمالي بسياسة اصلاحية تستهدف تأمين العمل للجميع والضمان الاجتماعي ، وانضموا الى سياسة المعتدلين الكاثوليك . وكلما ارتسمت خطوط الحرب الصليبية بمزيد من الوضوح ، قضت الحاجة الى استخدام اشد العناصر عداء للاتحاد السوفياتي بتسليم زمام السلطة والمراكز الهامة في الادارة لا قوى الاحزاب نزعة محافظة ، حق لتلك التي تعاونت والنازيين ، ومراكز الادارة في المانيا الغربية للنازيين القدماء انفسهم . وتعزز هذا الاتجاه في السنة ١٩٤٨ بالذعر الذي اثاره استيلاء الشيوعيين على السلطة في تشيكوسلوفاكيا ، وباشتداد الحرب الباردة . ففي ايطاليا اعتمدت حكومة غاسبري ولا سيما الوزير « شلبا » سياسة صارمة لمحاربة تضخم ورق النقد وابقت ، دون اي تغيير تقريباً ، على تشريع ومؤسسات الفاشستية . واستمرت منظمة الصناعيين ، التي بقيت عملياً كما كانت في ظل النظام السابق ،

في التأثير تأثيراً عظيماً على الحكومة . ولم يجر قط بحث في التأمين كما حدث في فرنسا وبريطانيا العظمى . وارجئت كافة الاصلاحات التنظيمية ، ولا سيما الاصلاح الجبائي والاصلاح الزراعي . ومنذ السنة ١٩٤٨ اعيد كافة الموظفين الفاشستين السابقين تقريباً ، حتى الكبار بينهم ، الى وظائفهم . وفي اليابان استلم زمام السلطة اولئك الذين كانوا يتولونها قبل السنة ١٩٣٩ ، وقد « طهر » معظمهم في السنة ١٩٤٥ ، لا بل لوحق بعضهم (هاتوياما) قضائياً كمجرمي حرب . في فرنسا تعاقبت تحالفات ظهر اتجاهها اليميني يوماً بعد يوم ، وبرزت هذه الظاهرة تطوّر الديغوليين الذين انتقلوا من المعارضة الى الحكومة بينما خرج منها الاشتراكيون . فلم يؤد ذلك الى الغاء التأمينات المحققة في السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦ ، ولكن المشرفين السابقين على المشاريع المؤممة وممثلي مصالحها غالباً ما عينوا في مجالس ادارتها وحتى في مراكز المسؤولية فيها الى جانب ممثلي الدولة ، بحيث لم تتغير الطرائق قط .

كملت نتيجة الحركة العسكرية التي اطاحت بالجمهورية الرابعة
رجحان لفرد المحافظين
قيام « ملكية » حقيقية استثنائية الطابع اعطت السلطة التنفيذية امتيازات عظيمة . فمن جهة استبقى لرئيس الحكومة نطاق خاص به ، ولا سيما ادارة السياسة الخارجية والشؤون العسكرية والاقتصادية . ومن جهة ثانية قيّد نشاط البرلمان التشريعي الذي آل دوره ، بحسب تعبير بعض اساتذة الحق الدستوري ، الى دور « تمثيلي » بحت : اعطاء الاولوية ، في جدول اعمال المجالس ، للمشاريع التي تتقدم بها الحكومة ، اخضاع تقديم مشاريع تعديل القوانين والاستجابات لنظام شديد ملزم ، تخفيض عدد الالمان الدائمة التي كانت تقوم بدور هام جداً في عهد الجمهوريتين السابقتين ، حصر صلاحية اعداد الموازنة في الحكومة دون غيرها . ثم ان واقع قيام المركز الذي تصدر عنه المقررات الهامة فوق الحكومة نفسها ، والسلطة الواسعة التي تمتع بها كبار الموظفين ، قد افضيا عملياً الى انتزاع كل سلطة اشراف حقيقية من البرلمان . وانتهج النظام الجديد بالمقابلة سياسة جبائية عاطفة على المصالح الكبرى بالغاء الرسوم المفروضة على ربائح المساهمين وارباح الشركات ، وبتخفيض الرسوم على انتقال الارث ، في حين انه فرض رسوماً ثقيلة على عدد متزايد الارتفاع من الاجراء ، اذ ان معدل الضريبة التصاعدية على الاجور لم يعدل تعديلاً يذكر .

في المانيا ، نشاهد بعد السنة ١٩٤٧ توقف العمل بحظر جمعيات التجار والصناعيين وحظر النازية الذي لم يكن ذا فعالية هامة كما يظهر ذلك ، بعد انقضاء عشرين سنة على انهيار النازية ، اكتشاف العديد من مجرمي الحرب - الناجين من العقاب - في وظائف هامة احياناً .

في بريطانيا العظمى ، ألغي تأمين الفولاذ والنقل البري منذ عودة المحافظين الى الحكم . وبعد ان بقي حزب العمال بعيداً عن الحكم طيلة ١٢ سنة ، احرز في السنة ١٩٦٤ فوزاً انتخابياً هزلياً (بأكثرية ٣ اصوات) جعله رهين حزب الاحرار القليل العدد . فاصطدم منذ تأليف الحكومة بأزمة مالية خطيرة جداً وبانخفاض مقلق في سعر الاسترليني قيداً حريته في العمل ،

وارغاه على اتخاذ تدابير تشفوية لم يرض عنها الشعب ، كان الاجراء اهم ضحاياها ، ومنعاه من تحقيق برنامجه . واصطدمت بصعوبات مماثلة حكومة « الوسط اليساري » الايطالية التي تالفت في السنة ١٩٦٠ ، بعد ازمة وزارية دامت شهرين ، بفضل ائتلاف حزب « نني » الاشتراكي وحزب الديموقراطيين المسيحيين . الا ان خروج رؤوس الاموال ، وارتفاع الاسعار السريع ، والازمة الاقتصادية ، قد نجحت - بفعل تأثير الجناح الايمن في حزب الديموقراطيين المسيحيين وتأثير الكنيسة ومنظمة الصناعيين - في شل هذا التحالف وفي مقاومة كافة مشاريعها الاصلاحية باستثناء تأميم الطاقة الكهربائية .

ظهرت الادارات العامة من العناصر الشيوعية او العناصر اليسارية المعتبرة « شيوعية متسترة » ، بالرغم من النصوص الدستورية التي تضمن المساواة في الحقوق دونما تمييز في المعتقد أو الرأي ، ومن مبادئ ميثاق الامم المتحدة وعلان حقوق الانسان الذي أقرته الجمعية العمومية للامم المتحدة في السنة ١٩٤٨ . وأدى انشقاق القوى النقابية ، الذي حدث في السنة ١٩٤٨ (فرنسا) والسنة ١٩٤٩ (ايطاليا) الى اضعاف إحدى القوى القادرة على الوقوف في وجه سياسة مكافحة التضخم المالي وعودة العناصر الحاكمة السابقة الى الحكم .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الحركة النقابية الغربية - باستثناء الاتحادات الايطالية والفرنسية الكبرى التي يسيطر عليها النفوذ الشيوعي - قد اصبحت « نقابية موحدة » تهدف الى الحصول على الفوائد المادية عن طريق التمتع في اطار النظام الرأسمالي . فهي مرتبطة بالاحزاب الاشتراكية التي ازداد تطورها الاصلاحى نحو التعاون بين الطبقات ، كما يتضح من موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي وموقف الاحزاب السويدية والنمساوية ، ومؤتمر الحزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني في « باد - غودسبرغ » (تشرين الثاني ١٩٥٩) الذي دافع عن « الملكية الخاصة لوسائل الانتاج » و « حرية تأسيس المشاريع » ، ومؤتمر حزب العمال في « بلاكبول » حيث نادى اقلية يمينية بالتخلي عن التأميمات . واخيراً من مذكرات مؤتمر الاتحاد الدولي الاشتراكي في قل ابيب في شهر نيسان ١٩٦٠ . ثم لم يستكمل « بيترو نني » نفسه ، في السنة ١٩٦٦ ، تطوره نحو المطالبة المعتدلة بالاصلاحات بسمعيه من اجل صهر حزبه مع حزب ساراغات (الحزب الاشتراكي الايطالي) وبالمصاداة ، على غرار ساراغات ، بـ « اشتراكية خلو من الصراع الطبقي » ؟ زد على ذلك ان الاحزاب الاشتراكية في البلدان ذات العلاقة المباشرة بتصفية الاستعمار لم تختلف قط عن المحافظين في قمع الحركات الاستقلالية سواء في اندونيسيا ، ام في الكونغو البلجيكي ، ام في قبرص وافريقيا الغربية ، ام في الهند الصينية والجزائر . ويجب ان لا نغفل هنا الحملة الفرنسية البريطانية على بورسعيد والسويس .

كان من المقرر ، في فكر الظافرين ، ان تخضع المانيا واليابان ، الخاضعتان تطور المانيا لاحتلال الحلفاء وادارتهم - وقد خلت الاولى من كافة اجهزة الدولة - لفترة طويلة من الوصاية الضرورية لازالة الطابع النازي عنها وجعلها ديموقراطيتين . الا انه استحال

أبعاد سبعة ملايين نازي مع عائلاتهم عن كل نشاط ، كما ان السلطات المحتلة افتقرت الى العدد اللازم من الموظفين الاختصاصيين لمواجهة كافة الاعباء ، فاضطرت من ثم الى استخدام كافة « الفنيين » الذين كان الكثيرون منهم نازيين او نازيين الميول . ثم جاءت الحرب الباردة والحرب الكورية ، كما سبق ورأينا ، تدفعان الى التخلي عن استئصال النازية ، باعتبار ان النازيين خير حلفاء لـ « محاربة مبادئ الشيوعية والاستراكية » .

ان عملية استئصال النازية التي بوشر تنفيذها بأساليب اختلفت باختلاف القطاعات قد فشلت من ثم في كل مكان . وبرز مثل على ذلك مثل القطاع الاميركي حيث توجب على صحافة الالمان البالغين اكثر من ١٨ سنة ان يجيبوا على عدد من الاسئلة في السنة ١٩٤٦ ؛ فتبين ان ٣٥٠٠٠٠٠ ، اي ٢٧ ٪ من المهيبين ، نازيون . فصدرت قوانين عفو متعاقبة خفضت هذا العدد الى ٢٣٧٣٠٠٠ ، ثم الى ٩٠٠٠٠٠ ، ثم الى ٢٣٠٠٠ مجرم كبير ، واخيراً الى ١٨٠٠٠ برتغالي اعظمهم مسؤولية .

شاهد من ثم في كافة الحقول رجوع القوى القديمة والتقليدية الى مراكزها الاولى : فالتعليم على كافة مستوياته في ايدي اكثر العناصر نزعة محافظة ، وجمعيات المحاربين القدماء اخذت في الانتشار من اجل الدفاع عن شرف الجيش الالماني والـ S.S. . وباستثناء « ادب الدمار » الذي وصف آلام الحرب والاسر ومشاق وضغائن فترة ما بعد الحرب ، انحصرت النجاحات الادبية في مؤلفات (كـ « ذكريات » لغودريان ، و « اسئلة » لـ « ارنست فون سلون ») تؤيد نفوذ التقاليد القومية الراسخ ، « الشرف » ، والبطولة . وعلى غرار الادب ، عبرت الصحافة الكبرى احياناً عن بعض الحنين الى النظام المنهار وعن عداوة للمهاجرين من مقاومي النازية ، ولا سيما اليهود ، ولـ « مجرمي » اعتداء العشرين من تموز ١٩٤٤ .

تطور اليابان
سلكت اليابان في تطورها الطريق نفسها . فمرت أولاً ، بين السنة

١٩١٥ والسنة ١٩٤٧ ، في مرحلة تحول ديموقراطي : فقد تآدى

« اعلان حقوق » بحرية المعتقد وحرية الصحافة والمساواة التامة بين الاعراق والاجناس . واقصيت العناصر الرجعية عن المراكز الهامة في الادارة ، والمؤسسات الاقتصادية ، والصحافة . وظهرت الاحزاب مرة اخرى ، ولا سيما الاحزاب اليسارية . وللمرة الاولى اصبح الحزب الشيوعي شرعياً ، واعلن في شهر اذار من السنة ١٩٤٦ دستور جديد تمخضت به اعمال تمهيدية كثيرة ، بالرغم من نفور الحكومة من تبديل جوهر النظام القائم . وبوجب الدستور الجديد ، لم يعد الامبراطور ، الذي تخلى بصراحة عن فكرة الدخول في حرب ، سوى رمز للدولة ووحدة الشعب ، وقيدت صلاحياته . وكان الجهاز الرئيسي للحكم « الجمع » المؤلف من مجلسين هما الامينان الوحيدان على الوظيفة التشريعية والسلطة . وكان لمجلس الممثلين المنتخبين وحده حق اعداد الموازنة ، وكان اعلى من مجلس المستشارين ؛ وكان على هؤلاء ان يعلنوا موقفهم من كل قانون يقره الممثلون خلال مدة ٦٠ يوماً ، وفي حال الرفض ، حق للممثلين فرضه باكثرية الثلثين . وحددت بدقة صلاحيات مجلس الوزراء المسؤول ؛ فوجب ان يكون كافة الوزراء مدنيين وان

يكون نصفهم أعضاء في المجمع . وهو رئيس الوزراء ، الذي ينتخبه المجمع ، من يعينهم . وكان استقلال القضاء مضموناً . واتخذت التدابير من أجل حماية حقوق الانسان والحريات الرئيسية ، ولا سيما المساواة بين الجنسين ، والحريات النقابية ، ومنع التوقيفات التعسفية . واصبحت وسائل عمل الدكتاتورية ، واصبحت قوى الامن لامركزية ، ورفعت عنها سلطة وزير الداخلية ، ووضعت قوانين جديدة : القانون المدني المبني على المساواة بين الافراد والحرية الفردية ، الذي احدث ثورة في المجتمع القديم بابطاله النظام العائلي التقليدي ، ونص على تقسيم الارث بالتساوي ، واجاز الطلاق ، والقانون الجنائي الذي عدل . وكان اصلاح التعليم كذلك احد شروط التحول الى الديمقراطية . وقد استوحى المبادئ المناقضة مناقضة مطلقة المبادئ المقبولة حتى ذاك التاريخ . وظهرت الهيئة التعليمية من عناصرها العسكرية والمتطرفة الوطنية ، ومنع التدريب العسكري منعاً باتاً . كما منعت الكتب القديمة الموضوعة لتعليم الاخلاق والتاريخ والجغرافيا . واشهرت براءة امبراطورية المفهوم الخاطئ للوهية الامبراطور وللتفوق العنصري للشعب الياباني المدعو لحكم العالم ، وفقد الـ « شنتو » طابعه الرسمي . وبني التعليم على حرية رأي الهيئة التعليمية ، واعطيت المبادرة الفردية اهمية خاصة . وأقر التعليم الالزامي حتى سن التاسعة ، والتربية المشتركة ، ونظام متلاحم الأجزاء يوجب قضاء ٦ سنوات في المدرسة الابتدائية ، و ٣ سنوات في التعليم الثانوي الأدنى ، و ٣ سنوات في التعليم الثانوي الأعلى ، و ٤ سنوات في الجامعة . وغدت المراقبة لامركزية ، واسندت ، كما في الولايات المتحدة ، الى ادارات مدرسية محلية تنتخبها الجماعة . ووضع تشريع للعمل ، واستحدثت وزارة العمل ، وأقرت الحرية النقابية والتأمين ضد البطالة والحوادث ، وحدد يوم العمل بثمان ساعات ، وفرض دفع الاجور نقداً ، كما أقرت قوانين الضمان في المناسجم ... وبموازاة تنفيذ الاصلاح الزراعي حلت الـ « زيباتسو » مع ٥٠ جمعية صناعية وتجارية و ٦٧ جمعية لتوظيف الاموال ، واقصيت العائلات الكبرى عن كل وظيفة ادارية ، وحظر تأليف الاتحادات .

في السنة ١٩٤٨ ، انقلبت هذه السياسة على غرارها في المانيا وللأسباب عينها ، واستهلت عملية تطهير معاكس بينما أعيدت الحقوق السياسية والمدنية لـ ٢٠١ ٠٠٠ شخص من اصل الـ ٢٢٠ ٠٠٠ الذين قتلواهم التطهير . فطُرد الصحفيون والاساتذة والموظفون والنقابيون المناضلون اليساريون ، ثم اتخذت بعض التدابير ضد العمال : حظر الاضراب العام في السنة ١٩٤٧ ثم حظر كل نوع من أنواع الاضراب وكل مطالبة جماعية في القطاع العام في السنة ١٩٤٨ . ولم يحدد القانون القاضي بمنع تأليف الاتحادات الذي انتهى العمل به في السنة ١٩٤٩ ، فاتيح للاتحادات السابقة استعادة نشاطها . وفي السنة ١٩٥١ اخيراً أجاز الجنرال ريجواي للحكومة اليابانية إعادة النظر في كافة القوانين الصادرة في ظل الاحتلال . وهكذا استعادت الاحزاب اليمينية التي لم تُقص عن السلطة ، والسلطات الاجتماعية التي لم تفقد نفوذها ، والـ زيباتسو ، كل قوتها الاقتصادية والسياسية .

لجميع هذه الاسباب كانت اعادة البناء الاقتصادي في اليابان موفقة وسريعة ، فجاءت « معجزة » على غرار المعجزتين الالمانية والايطالية . فمنذ السنة ١٩٥٤ ، بُلغ مستوى انتاج السنة ١٩٣٩ ، ومنذ هذا التاريخ ، وبفضل وفرة رؤوس الاموال (وجلبها اميركي المنشأ) واليد العاملة الاختصاصية ، وقوة ميل السكان (١٠٠ مليون نسمة) الى الادخار ، تقدم الدخل القومي بمعدل ٦،٥ بالمائة في السنة . وبحسب تقليد الميجي ، قدمت الدولة مساهمة عظيمة للشركات الخاصة الكبرى التي مازال يقوم الى جانبها قطاع مستقل يضم عدداً كبيراً من المشاريع الهامشية الصغرى المجهزة تجهيزاً دولياً . وقد الف عمال هذا القطاع الـ ١٠ ملايين جيشاً صناعياً احتياطياً جليل الفائدة معداً للدخول في الاتحادات .

اذن خابت آمال المقاومين في الحقل السياسي والحقل الاقتصادي على
ازمة النظام الحر
السواء . « انتظرت الشعوب واملت طيلة ليال عديدة غير منجمة .
المقاومون كلهم - فرنسيين كانوا ام بلجيكيين ، يونانيين ام يوغوسلافيين ، ايطاليين ام بولنديين -
انتظروا التحرير - الثورة الذي قدروا انه لن يطرد الخونة فحسب ، بل سوف يؤسس
ديموقراطية جديدة ايضاً ، (مركين - غتزفيتش) .

لم تؤسس هذه « الديموقراطية الجديدة » في اوربا الغربية . ولم تصهر الدولة صهراً جديداً شاملاً في اي بلد من بلدان الغرب ؛ ولذلك تفاقمت ازمة النظام البرلماني المفتوحة منذ السنة ١٩٣٩ . لقد تلاشى التقسيم القديم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تلاشياً تاماً . فاذا كان هنالك حزب واحد ، كما في تركيا حتى السنة ١٩٤٦ ، فان واقع السلطة بجميع اشكاله في ايدي زعماء الحزب ؛ واذا كان هناك حزبان ، كما في البلدان الانكلوساكسونية ، فان الحزب المنتصر يؤلف الحكومة التي يكون رئيسها في الوقت نفسه زعيم الاكثرية ، وان السلطتين التنفيذية والتشريعية تكونان مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً ، ويستحيل عملياً على المجلس اسقاط الحكومة . وهذا ما حدث في بريطانيا العظمى : ففي الحالين دكتاتورية حزبية حقيقية . اما اذا كانت هنالك احزاب متعددة ، فتقوم تحالفات معرضة للتفكك بين احزاب مختلفة ، وتكون الحكومة ضعيفة ويسيطر عليها الجود ، لان كل مبادعة من مبادعاتها قد تهدد بذسف التحالف . وهي غالباً ما تسقط ، فتحاول البقاء بتخفيض عدد ممثلي خصومها . وهذا هو الهدف من الاصلاحات الانتخابية المعدة لا الى ضمان خير تمثيل بل اقضاء عناصر الاقليات عن المجالس وضمان اكبر عدد ممكن للاكثرية . تلك كانت الغاية من القانون الانتخابي الالمانى في السنة ١٩٤٩ : يُختار ٣/٢ اعضاء المجلس بموجب لوائح فردية باكثرية الاصوات ، ويختار الثلث الآخر بالاكثرية النسبية : يُسلم كل منتخب بطاقةتين ، احدهما لانتخاب مرشح بموجب اللائحة الفردية ، والثانية لتعيين حزب سوف يتمثل في المجلس بنسبة عدد الاصوات التي يفوز بها ؛ واعطى القانون الانتخابي الفرنسي الصادر في ايار ١٩٥١ مجموع مراكز الدائرة الانتخابية للوائح التي تحصل على اكثرية الاصوات ، على ان لا يؤخذ بالاكثرية النسبية الا في حال وجود مرشحين منفردين . اما

القانون الايطالي الصادر في السنة ١٩٥٣ ، فقد اعطى اللوائح ٦٤ و ٥ ٪ من المراكز ، اذا فازت بأكثرية الاصوات . وقد اسفر القانون الفرنسي عن النتيجة التي سعت وراءها الاكثرية التي اقترته : فان احزاب الوسط المتحالفة قد فازت في عدد كبير من الدوائر الانتخابية بالاكثرية المطلقة على حساب الحزبين المطرفين ، تجمع الشعب الفرنسي والحزب الشيوعي ، اللذين جساء تمثيلهما دون اهميتها الحقيقية في البلاد . وكان من جهة ثانية ان القانون نفسه قد خيب في كانون الثاني ١٩٥٦ آمال المستفيدين السابقين منه بتيسيره فوز الاحزاب الشيوعية . اما في ايطاليا فلم تعط النصوص النتيجة المتوخاة منها اذ ان الحزب الديموقراطي المسيحي لم يحصل على الاكثرية المطلقة .

ذهبت القوانين الانتخابية الفرنسية الصادرة في السنة ١٩٥٨ الى ابعد من ذلك : فقد قسمت البلاد تقسيماً موفقاً امن للمناطق الزراعية تمثيلاً كبيراً على حساب سكان المدن ، بحيث « اقتضى معدل ٢٢٠ ٢٨٨ مقترعاً لانتخاب نائب شيوعي و ٧٣٣ ٤٧ لانتخاب ممثل للحركة الجمهورية الشعبية و ١٧١ ١٩ لانتخاب ممثل للاتحاد الوطني الجمهوري » . اما الهيئة الانتخابية لمجلس الشيوخ فقد تمتع فيها الاعيان الريفيون بتفوق ساحق جعل التصويت تصويتاً محصوراً حقيقياً .

ان التطور الذي برزت معالمه قبل ١٩١٤ قد ازدادت سرعته في كافة ^{سلطة الاختصاصيين} البلدان الحرة ، بريطانيا العظمى ومملكتها ، فرنسا ، ايطاليا ، البلدان السكندنافية ، المانيا الاتحادية . فشاهد تراجع مستمر في الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية ، وبالمقابلة تزايد نفوذ الاختصاصيين والخبراء الذين اكتظت بهم الادارات والاجهزة الفنية الشبه حكومية .

يرد ذلك الى الطابع الفني المتعظم في المسائل المطلوب حلها من الحكومات ، خصوصاً في الحقول المالية والاقتصادية والعسكرية ، والمكان الذي احتلته التقنيات الحسابية في اقرار العمليات العسكرية والتجارية والصناعية والبحث عنها (التي تفرض لعبة رياضية لا يدرك معناها سواد الموظفين السياسيين) قد اضيفا اهمية متصاعدة على الخبراء والاختصاصيين . فان الصعوبات المالية والتقنية التي تعترض الموازنة من الضخامة والاهمية بحيث ان الادارة التي تضعها - مديرية الموازنة في فرنسا - تكلفت طبعا الاشراف على كل النشاط الاداري ، وبالتالي على كل النشاط السياسي . ويصح القول نفسه في مستلزمات الدفاع الوطني الذي يحتاج اليوم الى استخدام كافة موارد البلاد . فليس من ثم اية مسألة اقتصادية او مالية او سياسية - بما في ذلك التعليم والتربية المدنية - لا تخضع ، حتى في ايام السلم ، لبعض الرقابة من قبل الاركان العامة .

الا ان عدد هؤلاء الاختصاصيين محدود . فقد قدر د م . دبريه بـ ٧٠٠ او ٨٠٠ عدد الشخصيات النافذة حقاً في فرنسا : موظفين مدنيين (منتسبين الى الهيئات الكبرى) وعسكريين ، ورجال سياسيين (يناهزون المئة) يحتلون مراكز وزارية ، ومستشاري حكومة (اقتصاديين ، علماء) . وقدر د ف . م . ج . واسون ، هذا العدد في بريطانيا العظمى وحدها بـ ٣٥٠ يدخل في عدادهم زهاء خمسين رجلاً سياسياً كحد اقصى . فاذا اضيفنا الى ذلك ان امر تحرير منشور وانظمة

الادارة العامة المعدة لتوضيح كيفية تطبيق القوانين متروك ابداً لصغار الموظفين الذين يستطيعون الانحراف بسهولة عن مقاصد المشرع ، لرأينا الدور المحدود جداً المتبقي للهيئات المعنية ديموقراطياً .

الاختصاصيون اكثرية بين هذه الشخصيات النافذة القليلة العدد . ويتخرج معظمهم في فرنسا من مدرسة الـ « بوليتكنيك » ومن « معهد الادارة الوطني » ، وفي انكلترا من « المدارس العامة » التي ينتسب معظم طلابها الى الطبقتين البورجوازيتين العليا والمتوسطة (وينتسب ٦٥٪ من طلاب معهد الادارة الوطني الى فئتين : فئة الصناعيين وارباب المهن الحرة ، وفئة كبار الموظفين) . وينتمي هؤلاء الموظفون الكبار الى الطبقة الاجتماعية نفسها التي ينتمي اليها ارباب الاعمال ، وغالباً ما تجمع بينهم الثقافة الواحدة وأواصر القربى ، والطرائق والآراء المشتركة . وكثيراً ما يقوم بين هذين العاملين تبادل الموظفين (ولكن على نقيض الولايات المتحدة حيث ارباب الاعمال « يعيرون » الحكومة موظفيهم الاختصاصيين) . فيها يؤلفان « الاقطاعية الاقتصادية والادارية والعسكرية الجديدة » التي اشهرها « جورج غورفيتش » ، و « نجبة السلطة » غير المسؤولة والكلية القدرة التي سبق لـ « رايت » ان اشار اليها في الولايات المتحدة ، والتي انتزعت عملياً من الزعماء السياسيين زمام الامور وباتت « تهدد بابتلاع الدولة » . فنشأ عن هذا التقارب بين « نظرية اولوية ارباب العمل ونظرية اولوية بيروقراطية الدولة » (ج. بيردو) « استبداد مستنير » قد يصكون - في افضل الاحوال - مجدياً وفعالاً ، ولكنه غير مسؤول لأنه هو من يعين معظم ممثليه .

استمرار تدني الرقابة البرلمانية
اضطر البرلمانيون المنتخبون اكثر فأكثر الى التخلي عن بعض صلاحياتهم للجنة التشريعية والسلطة الادارية بالتصويت على « قوانين مبدئية » ومراسيم اشتراعية (١٦٠ في ظل وزارة لانيل ، ١٣٠ في ظل وزارة منديس - فرانس ، ١٦٥ في ظل وزارة ادغار فور) ، حيث يترك تفصيل الانظمة لمقررات خبراء الادارة . واذا كان من المفالة القول ان « بريطانيا العظمى دكتاتورية مستترة في ايدي الادارة الدائمة » فبإمكاننا التأكيد ان نفوذ الادارة في كافة دول اوروبا الغربية يجساري نفوذ الهيئات المنتخبة وغالباً ما يشله .

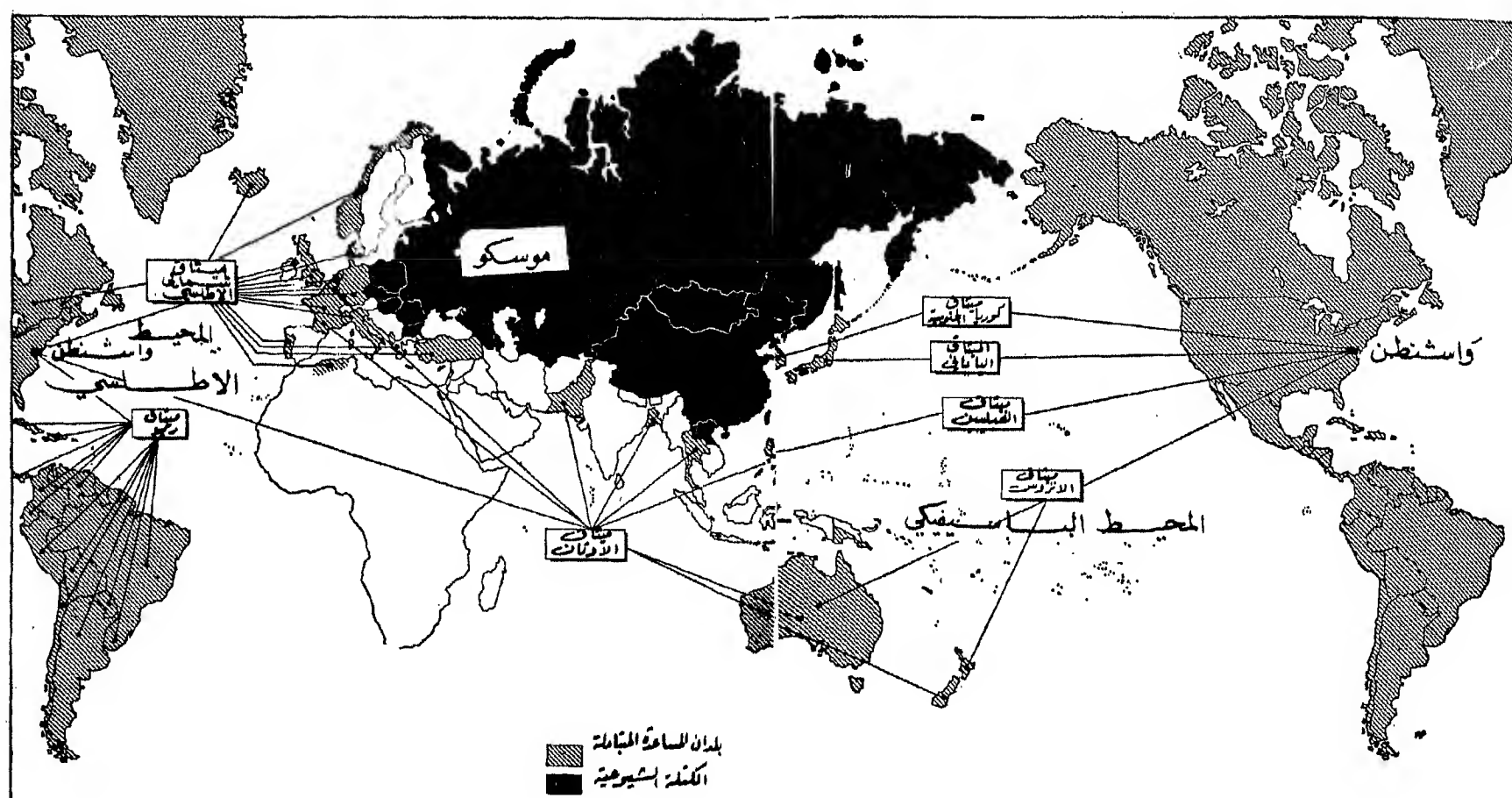
اما السبب في ذلك فهو ان رقابة اعمال البيروقراطية تصبح وهماً خادعاً كلما توسعت المصالح الحكومية . فان انكلترا وسويسرا والولايات المتحدة تعرف هذا الوضع ، والدول الاخرى ، كفرنسا مثلاً ، حيث تسيطر الحكومة بسهولة ، تعرفه معرفة فضلى ايضاً . وان طريقة « الاسئلة » والاستجابات التي يلجأ اليها النواب للتنبيه الى تجاوزات الادارة ، ليست مجدية قط لأن وزيراً تسانده الاكثرية غير ملزم بالإجابة . فالادارة العليا ، المسيطرة سيطرة شبه مطلقة على كافة دوائر الدولة ، والمستيقنة من عدم المسؤولية وغير القابلة للعزل ، تشل عمل الوزراء والنواب على السواء . وينبثق معظم مشاريع القوانين عن دوائر الوزارات و« المصالح » ،

فليست المجالس النيابية من ثم سوى جمعيات تبحث فيها هذه الاقتراحات . أليس جديراً بالملاحظة ان المجلس النيابي الفرنسي كان غريباً عن فكرة وإعداد الخطتين الاوليين للتجديد والتجهيز وفقاً لمقتضيات العصر بالرغم من اهميتها بالنسبة لمستقبل البلاد ؟ وتصيح المناقشات نفسها شكليات لا طائل تحتها بسبب تصلب مواقف الاحزاب التي تلبني مبدئياً وجهة نظر لا تقوى أية مناقشة على تغييرها . فلم تعد المناقشات من ثم وسيلة فعالة للوصول الى الحقيقة .

يرد ذلك الى ان المقررات الهامة تتخذ في داخل الاحزاب لا في الجمعيات . ولكن تطور هذه الاحزاب العام يزيد اكثر فاكثراً من تصلبها . فمركزية السلطة المتزايدة في الاحزاب تعد من نفوذ الاعضاء على المسؤولين . ولم يعد اختيار المسؤولين لمعاونيهم سرّاً خفياً ، لا بل قد يحدث احياناً ان تنص الانظمة الاساسية على شرعية هذا الاختيار . ولذلك فان الاعضاء اصبحوا يخضعون اكثر فاكثراً لنظام ملازم صارم . والبرلمانيون انفسهم ملزمون بطاعة تحولهم الى آلات انتخابية يسيرها رؤساؤهم .

على غرار « التكتلات » الاميركية اخيراً ، التي قيل عنها انها « الحكومة غير المنظورة » ، برز اكثر فاكثراً تأثير « الجماعات الضاغطة » الفعّال . فهي تؤثر على الرأي العام (لأنها توصلت الى الاشراف على كافة الصحف تقريباً) وعلى الاوساط البرلمانية أو الحكومية بالتهديد بالامتناع عن انتخابها مرة اخرى وتمويل الاحزاب السياسية ، وبتقديم مشاريع القوانين أو مشاريع تعديل القوانين ، وبالاسئلة الخطية او الشفهية التي يوجهها الى الوزراء النواب المتفانون في خدمتها وبالمساعي المنطوية على التهديد وحتى بالعمل المباشر : عرقلة السير في الطرقات العامة ، إقامة الحواجز في الشوارع ، اضرابات المنتجين ... وهي متعددة الاشكال : جمعيات محاربين قداماء (الجوقة البريطانية) وجمعيات مهنية كالاتحاد الوطني للمستثمرين الزراعيين ، والاتحاد العام لكرومي الجنوب ، والمعهد التقني الفرنسي للشمندر الصناعي ، والاتحاد الوطني للمالكي وسائل النقل البري ، واتحاد الصناعة البريطانية ، وجمعية صانعي الجمعة ، وجمعية المزارعين الوطنية ، الخ . وقد سيطرت كلها على فئات برلمانية معروفة او مستترة يؤثر نشاطها على استقلال السلطات العامة والمنتخبين . فنجحت من ثم في عرقلة نشاط المؤسسات البرلمانية .

لم يستطع البرلمان التكيف وفقاً للظروف الجديدة الناجمة عن واجب تجسد السلطة حل المسائل بسرعة وفي كل مكان ، فلم يعد من ثم المصدر الوحيد للسلطة الحكومية . فقد اضطرت هذه الاخيرة - كي تكون فعالة - الى التمرکز والتوحد في ايدي عدد من الرجال او في ايدي رجل واحد احياناً . ففي هذا الاخير - الذي قد يكون مجرد رمز او رئيساً فعلياً - تجسدت السلطة . فكانت النتيجة ان ضرب عرض الحائط بفصل السلطات شيئاً فشيئاً ، لا بل كاد البرلمان في بعض البلدان يفقد دوره في رقابة السلطة التنفيذية الذي كان رئيسياً في القرن التاسع عشر .



الشكل ٢٤ - خريطة الاتفاقات الغربية في سبيل المساعدة المتبادلة في السنة ١٩٥٥

ليست ظاهرة تجسد السلطة ظاهرة جديدة ، ولكن وسائل عمل قوية جداً برزت حين طرأ هذا التأخر على المجالس التمثيلية . فان الاذاعة والتلفزة والسينما قد قربت المسؤولين من الجماهير الشعبية ، وجعلت اسماءهم وصورهم مألوفة ، وساعدت على ان تتكون حولهم اسطورة استتبعت المشايعة العاطفية ، اي عاطفة اعجاب او تقدير نحو « المنقذ » ، نحو « الرجل الذي لا بديل له » . وان تجسيد السلطة هذا ، الذي استفادت منه الحكومات الدكتاتورية قبل الحرب ، لم يخل دائماً من عبادة الشخصية ، لانه ينطوي على تلقى للرجال العظام الذين حذرهم ديموقراطيون القرن الاخير لأسباب وجيهة كثيرة .

الخلاصة

اذن واجهت العالم الرأسمالي والحرب ، بعد الحرب ، صعوبات مردها وجود عالم شيوعي عرف نهضة صناعية واسعة وتحرر الشعوب المستعمرة ، ولكن مردها كذلك متناقضات داخلية ليس أقلها شأناً فقدان التوازن بين القوة التي تتولى ادارته وقوة الدول التي يتألف منها . فقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب دون خسائر مادية وبشرية هامة ، وبطاقة صناعية واحتياط مالي متزايدين ، فاستطاعت ، بفضل تفوقها الاقتصادي والمالي الساحق ، ان تفرض زعامتها باستقلالها ، بصورة خاصة ، الخوف من الثورة الاجتماعية المسيطر على الطبقات الحاكمة في اوروبا . وأدى النفوذ الاقتصادي والمالي الذي عناه مشروع مارشال بعد السنة ١٩٤٨ ، ثم الارتباط بالميثاق الاطلسي في الحقل العسكري في السنة ١٩٤٩ ، والاشراف على القوات المسلحة (ومن ثم على الموازنات) ، والحرب الباردة ، الى توسيع الهيمنة بين اوروبا الغربية واوروبا الشرقية ، واستمرار ارتباط الغرب اقتصادياً بالولايات المتحدة الاميركية — بالرغم من نهضته الاقتصادية . فهل كان ذلك تمهيداً لـ « امبراطورية الاميركية » التي حلم بها « بورنهايم » ، المبنية على السيطرة الاقتصادية والمالية ، وشبكة متصلة الحلقات مؤلفة من ٩٠٠ قاعدة عسكرية بحرية وجوية موزعة على كافة القارات ، واحلاف عسكرية قوية تحاصر الاتحاد السوفياتي وحلفاءه (الشكل ٢٤ ، ص ٤٨٤ - ٤٨٥) والشبيهة بالامبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر ؟

ان هذا التفوق الاميركي قد خلف في الحقيقة التفوق الذي حققته بريطانيا العظمى في القرن السابق ، ولكنه اختلف عنه بعض الشيء . فبينما كان التفوق البريطاني يمثل اوفر الحضارات حرية واكثرها تقدماً في ذاك العهد ، ويساعد الحركات التحررية والديموقراطية على المؤسسات المحافظة المسيطرة على البر الاوروي ، استندت الولايات المتحدة الى القوى المحافظة في العالم التي تقاوم حركات التحرر القومي والاجتماعي . وهكذا فان الزعامة الاميركية ، التي

تساند النظام الرأسمالي المتخلخل في كل بلاد، تعرضه لخطر بعيد الاجل بإبقائها في مراكز السلطة القوي التي تحول دون تحقيق الاصلاحات الضرورية .

لا ريب في ان تحسن العلاقات الدبلوماسية منذ السنة ١٩٥٧ ، والتقدم الذي احرزه الاتحاد السوفياتي ، ونهضة الاقتصاد الاوروبي ، وتماظم النزعات الجيادية البارزة في العالم الثالث التابع ، قد اضعفت هذه الهيمنة الاميركية وشجعت قيام سياسة داخلية ذات طابع حر في الولايات المتحدة . وانما ازداد في الوقت نفسه ، في الحقل الاقتصادي ، تجمع المشاريع الذي عزز قوة الشركات الكبرى ووسائل تأثيرها على الحكومات ؛ وفي الحقل السياسي ، توطدت بالمقابلة دعائم الحكومات المحافظة في الدول الغربية . فان الاحزاب اليسارية - حتى اكثرها اعتدالا - آلت في كل مكان الى العجز او وقفت موقف الدفاع .

الفصل الرابع

الفكر والفن والحياة الدينية في فترة ما بعد الحرب الثانية

ان انتصار السنة ١٩٤٥ ، الذي عقبه على الفور تأزم دولي جديد ، لم يتسم كآخر الحرب العالمية الاولى بالاسترخاء على الصعيدين الفكري والفني . فهو لم يولد لا تفاؤلاً ولا غروراً حيال المستقبل . وان ادب هذه الفترة قد « انف من العواطف النبيلة » ، وحرص على ان يكون واضحاً ويتجنب الاكاذيب والصور الخادعة على السواء . « لقد اختبر الانسان ، على مقياس العالم ، قوته المادية وفشله الاخلاقي » ؛ ولا يمكن اعتبار توسع الحضارة المادية تقدماً او تأخراً : « انه النتيجة الطبيعية للنشاط البشري ، التي اصبحت ضرورية بفعل تزايد سكان الكرة الارضية وتزايد متطلباتهم » . انتهت الحرب ولكن مسائل اخرى تستوجب الحل ، وفي مقدمتها بناء السلم :

... « ان نهاية الحرب تعني نهاية « هذه » الحرب فقط . ليس المستقبل مضموناً ؛ نحن لا نؤمن بنهاية الحروب ... راءنا يجب ان نراهن . فحين تضع الحرب اوزارها تترك الانسان عارياً ، وغير مغتر مدركاً اخيراً انه لا يمكنه الاعتماد الا على ذاته » .

(ج. - ب. سارتر)

تعلم الانسان تعبير عقله ، وعرف ما يمكن ان ينتظره منه وما لا يمكن ان يؤمله : الاطلاق ، والكمال ، والمثالية ، وكل المقولات التي خلت من معناها والتي اعاض عنها بالقيمة والذسبية ... لذلك تخشن الحس في كافة الحقول ؛ وبات الارتياح والتشكك بعد ذلك يحومان حول كل مذهب مقفل يبدو في الظاهر نهائياً .

١ - الفكر وفنون الادب

لقد سيطر على كل فترة ما بعد الحرب هذه ج. - ب. سارتر - البعيد
ج. - ب. سارتر
عن اوهام سلفه « هايدغر » - الذي عرض اسس فلسفته في « الوجود
والعدم » (١٩٤٣) . ففي هذا المؤلف نرى الانسان في جوهره محكوماً عليه بحرية مطلقة

وغير معقولة معاً ، وبالعيش في عزلة وانفراد . ولا معنى لحياة كل انسان الا ذلك الذي يعطيها اياه ، وليس للاحداث نفسها من حقيقة ومعنى سوى ما يعزوه اليها « ذلك الضمير الزائل على غير هدى الذي هو الانسان » ، ومن هذه الزاوية وهذا المنظور ، تفقد المعرفة العلمية والموضوعية قيمتها كحقيقة ، ولا يبقى لها سوى قيمة وجودية . ولكن هناك شيئاً آخر في فكرة سارتر ؛ ان عدم التقدم لا يستلزم بالضرورة الحطاط البشرية ، فانما هو انعدام مفهوم عام وموضوعي للتاريخ ، ويعود لكل انسان تحديد هذا التاريخ ، وتاريخ الماضي ، والتاريخ الذي يعيشه ، والتاريخ الذي يستشعره . « اذا كان كل شيء جائزاً ، فلا شيء سواء ، حتى السواء نفسه » . وفي الواقع ، ان ما يبرز في « الوجود والعدم » ، هو المهارة في الجدل على صعيد الاسلوب الفلسفي : الانسان منفرد وليس منفرداً قط . انه حر ، ولكن « في وضع معين » . واذا صرفنا النظر عن الآراء الماركسية ، فان هذا المفهوم للانسان وللعمل الانساني الذي يمبر عنه هو بالشر والطبي مفهوم ما بعد الحرب : انعدام اي نظام سام ، انعدام اي فعل ايمان . ولكن القلق امام غير المعقول لا يجوز ان يستحيل الى يأس ، انه يقود الانسان الى اختيار واضح للعمل ، الى تولي امر مصيره الخاص والوضع الذي هو ملقى فيه .

تكاملت علوم الانسان ، بعد ازمة اوائل القرن ، واصبحت علوماً النسبية والعقل مختلفة عن علوم الطبيعة ، وباتت كلها ، ولا سيما علم الاجتماع الذي احرز اكبر تقدم خلال السنوات الـ ٣٥ الاخيرة ، تعلمنا نسبية شاملة بما فيها نسبية العقل البشري .

كانت هذه النسبية حصيلة كل الحركة الفكرية في اوائل القرن التي اجتمعت في احتقار العقل كدالة للحقيقة وافضت ، عبر علم الظواهر ، الى رفض العقل العاقل بواسطة الوجودية . فقد سبق لـ « هايدغر » ، في العشرينيات ، ان جاهر بازدرائه الشامل لكل المعارف التي قد تنبثق عن العلم : « ان ضبط اي علم لا يوازي ركانة علم ما وراء الطبيعة » . ان علم ما وراء الطبيعة والعلم على طرفي نقيض : فهو يبحث عن الوجود في اختبار عاطفة الانسان وتأفوه . ومنذ الثلاثينيات رغب علم الظواهر في ان يكون معرفة الانسان فقط ، وهي معرفة ناقصة في جوهرها كما يعرف علم الظواهر ذلك . فهو يضاعف من ثم ، بوصفه الظاهرة ادق وصف ممكن ، كما تبدو للضمير الناقد ، نتائج علم تحليل النفس . وينطلق هذا الاخير ، من جهته ، من تحليل اعماق العقل الباطن لتقديم الدليل على عدم موضوعية اكثر الافكار صوابية في الظاهر : وهو يجد مصادر هذه الافكار في غريزة الجنس على غرار « فرويد » ، او في طلب العظمة ، على غرار أدلر ، او في الامثلة الرمزية ، الشاملة والثابتة في طبيعتها ومنغزاها على السواء ، لعقل باطن جماعي أبانه « يونغ » .

تبني علم الاجتماع مدلول العقل الباطن هذا ، فأثار ابحاثاً كثيرة : علم اجتماع المعرفة ، الذي

ابتغى تحديد المفازي الخفية اللاشعورية للأفكار المعبر عنها . ومنذ ماركس الذي طاب له ان يرى في افكار الانسان انعكاساً لطبقته الاجتماعية ، تعددت واختلفت تحويلات الافكار الى غير جوهرها ، ولكنها انطوت كلها على ان الافكار ليست سوى مجرد حصيلة عقل خالص : تصدر عن شعور او عن ردة فعل يحدثها موقف معين ، فهي نسبية بفعل منشأها . ويظهر تحليل النفس في مدلوله الواسع (البحث عن المصادر اللاشعورية للأفكار) ان تعريضه ليس سوى احتمال من جملة الاحتمالات .

ويبدو تحول الفلسفة في حقل علم الاخلاق ماثلاً للعيان : فبعد ان جعل نسبياً ككل شيء آخر ، استحال قيام مذهب اخلاقي متلاحم ، صوابي ، يمكن تعليمه . وحين يقترح « كامو » ، في « اسطورة سيزيف » ، علماً أخلاقياً معيناً ، فهو يعترف ببعجزه عن تبرير بنائه الا بالحاجة الى جعل الحياة جديرة بأن تعاش . ولعل سارتر نفسه ، بتأجيله تكراراً نشر كتاب « بحث في الانسان » ، يعترف ببعجزه عن اقتراح علم اخلاقي مبني على أسس ركنية . « ان مدلول استحالة العالم يبدو مثبتاً اثباتاً نهائياً في الفلسفة ، ويرد ضمناً في كل مؤلف فلسفي » . ولا يتخلص المؤمن منه الا « بقفزة » في الايمان ، كما يقول كامو ، ولكنه يسلم بالفاصل الكبير بين قدرة الفكر البشري واثبات وجود الله ، ويزعم في الوقت نفسه بأنه يكفل بفعل الايمان حركة انعكاس الفكر على الانسان والعالم .

وهناك قطاع من قطاعات البحث بات توسعه ذا شأن كبير بالرغم من حداثة عهده ، واصبح له في العهد المعاصر اهمية ومغزى خاصان ، اعني به قطاع تاريخ العلوم : ففي الوقت الذي يفقد فيه العقل ، في الفلسفة والعلوم البشرية ، قيمته كمصدر للحقيقة ، لا يسعنا سوى مشاهدة تحقيقاته في حقل العلوم وتطبيقاتها التقنية . فالعقل البشري يعي هنا فعاليته وركانه مساعيه . وهو يؤثر على مدلول الحقيقة مدلول « المعرفة الدانية » (باشلار) ؛ وليس موضوع الكلام ، على كل حال ، العودة الى الايمان الكلي بإمكانات العلم أو الى التفاؤل المطلق الذي جوهر به في أواخر القرن التاسع عشر : فان نمو العلم ليس نمواً خطياً دون اخطاء وتراجعات ، ومن الضروري تحليل المعرفة العلمية تحليلاً نفسياً ؛ فان صوراً كثيرة شبه اسطورية وأمثلة كثيرة تتسلط على الضمائر وتتسرب خلصة الى براهين علمية مزعومة . وانما قام غاستون باشلار بتحليل العناصر الاربعة (ماء وهواء وتراب ونار) تحليلاً نفسياً رغبة منه في تبين هذه الامثلة .

من جهة ثانية تغلب العلم المعاصر على الازمة النظرية التي برزت في أوائل القرن : فان ظهور علم الطبيعة النووي مع تطبيقاته الرهيبة (القنبلة الذرية ، القنبلة الهيدروجينية) ، وتأسيس علم كيميائي عقلي مبني لا على وصف اختبري لخصائص الاجسام كما في السابق ، بل على معرفة التركيب الذري الذي يعين هذه الخصائص ، قد اعاد للعقل اطمئنناً كان قد فقده . وان النظريات المحيرة التي رأت النور في اوائل القرن قد مكنت من ادراك الظواهر ادراكاً جديداً ، ولا سبيل لانكار حقيقة بحجة

التغلب على أزمة الحتمية

انها بالغة الجرأة او متناقضة : لقد اثبتت صحتها ، ولكن عقل العالم قد تحول بسببها تحولاً كلياً ، لا بل انه في تحول دائم ، إذ أن النتائج الجديدة تخلق مسائل جديدة ، وتعتبر هذه التجددات منذئذ شرط التقدم بالذات .

تسير أزمة الحتمية نفسها في طريق الحل . فإن خطوات العلم الذري الاولى (تفجير الذرة في السنة ١٩٣٨) كانت تأكيداً كافياً بأن العلم ما زال يتمتع ببعض القدرة على صعيد الذرة . ولكن الابحاث الأخيرة التي قام بها الفرنسي « ج . - ب . فيجيه » والاميركي « دافيسد بوم » قد اثبتت ان نظرية عدم تحديد الظواهر على الصعيد الذري كان مردها الى ادخال مبدأ ختمي وغير ضروري مسلم به دون برهان البرهنة : ليس عدم التحديد الموضوعي للظواهر ما اثبت ، بل الحدود الراهنة لقدرتنا على معرفة هذه الظواهر فقط . فتبقى نسب الارتياح التي يقول بها « هايزنبرغ » مقبولة عملياً ، وانما لم يعد لها المعنى النظري الذي كان يعزى اليها . فان انشتاين لم يستطع قط التسليم بعدم الحتمية . ولكن « لويس دي بروي » نفسه اعلن في السنة ١٩٥٢ ان ابحاث فيجيه وبوم قد قادت الى اعادة النظر في التفسير الاحتمالي الصرف لعلم الآليات التومجي الذي سبق له وسلم به منذ عشرين سنة وانه يواجه امكانية حل حتمي من شأنه وضع حد «لأساة علم طبيعة الاجسام الصغرى المعاصر ... اكتشاف ثنوية الموجات والجسيمات » . (وهل يبقى علم الطبيعة الكمي غير حتمي ؟) .

المدلول الجدلي للعلم من جهة ثانية ، ولتى زمان فلسفة العلوم القديمة بدورها ايضاً : انبثقت عن موقف فلسفي تأملي صرف ، فتحوّلت الى مذهب عقلي اعتدالي اعتبرت الاشياء فيه بسيطة وثابتة ، والمعرفة سبجينة مقولات مقبولة كأنها ازلية . فجاءت سرعة تقدم العلم والتقنيات بعد السنة ١٩٣٠ ، والصعوبة القصوى التي اقصف بها العمل العلمي ، تظهر ان نشاط العقل يبرز بشكل آخر مختلف جداً . وهو المنطقي « كافاييس » من برهن ان العلم ليس مستقلاً عن موضوعه ، وان ليس هناك من عقلية مجرد ذاتها ، بل ان عقلية العلم قائمة في بنائه الاجمالي : ان نسبية العلم هذه انقذته من مخالفة الصواب اذ انها لم تأت من ضعف تركيبه ، بل من طبيعته الجدلية في جوهرها التي تجعله لا وجود له الا في الجهد الذي يبذله للسيطرة على موضوع حقيقي .

في هذا الافق الجدلي نفسه توجد فلسفة العلوم التي طلع بها « ج . باشلار » : انها تعطي تاريخ العلوم كل معناه ، لأن « العقل يتكوّن بتبصره في العالم » ، ولأننا نكتشف من خلال توسع الآراء العلمية شروط تطبيق الفكر على موضوع ما ، والاختفاء الواجب تجنبها في المستقبل ، وتولد الافكار العلمية الراهنة . فلا عجب من ثم اذا ما طلب ج . باشلار الى العالم ان يمتلك كل ماضي العقل ، اي كل ماضي علمه ، وفي الوقت نفسه كل حاضر التقنية (والعقلية التطبيقية) (١٩٤٩) ، وهذا جديد كله : « الجهود العلمي ليس مجرد تأمل في الموضوع ، انه التحام بالمادة ، ومعرفة هذه المادة ممتنعة الانفصال عن القدرة عليها » . وهكذا يبرز مدلول جدلي للعلم هو

على ملتقى « عقلية تطبيقية » و « مادية متهذبة » ، يقابل بها باشلار المادية الفلسفية الغليظة (« المادية العقلية ») .

اذن هو مدلول الجدل ما يبدو جوهرياً في الفلسفة المعاصرة . وقد اتاح إحكامه بعلم الظواهر (خصوصاً بشكله الوجودي مع سارتر) خلال العقود المنصرمة استخدامه استخداماً شاملاً . اجل لا يعرف الانسان قط سوى فكره الخاص ، لا واقع الاشياء ، ولكنه يكتفي طوعاً بهذا التأكيد شرط الاعتراف بصحة تفكيره في بعض الظروف . « هو تضامن الانسان الفاعل والموضوع المادي ، وهو تضامن الفرد والمجتمع في الزمان والمكان ما يتيحان التبصر جدلياً في العلم وحياة الفرد في المجتمع » .

علم الاجتماع اما بصدد حجم الابحاث ، فهي مدرسة علم الاجتماع الاميركية لعمرى ما تفوقت تفوقاً كبيراً على سواها ، حتى في فرنسا حيث لا يزال مركز الدروس الاجتماعية مدينياً للأبحاث الاميركية . وتسيطر على هذه المدرسة مؤلفات « ر بندكت » ، و « م. ميد » ، و « ر. لنبتون » الذين يقاومون الفكرة التطورية ، و « بيتيريم ا. سوروكين » الذي يرى ان المجتمعات البشرية تنمو ، لا في اتجاه تقدم قد يكون تحسناً ، بل « بموجات ودورات نسقية » . ولكن اتجاه بعض ممثليها ، ممن يعتبرون المجتمعات مجرد آليات ، الى اقصار ابحاثهم على درس وقائع تفصيلية كثيرة وعلى « اختبار كاذب » بصرف النظر عن كل تفكير فلسفي ، وعلى التعبير عن « صورة الواقع هذه » بصيغ حسابية ، ينطوي على خطر الافضاء الى « مرض الاختبار » و « جنون الكم » الفارغين والعقيمين حقاً .

ارتبط علم الاجتماع الفرنسي منذ نشأته ارتباطاً وثيقاً بعلم الشعوب ، ونما تحت تأثير « مارسيل موس » وتلميذه « ليفي - شتراوس » باتجاه درس الهيئات الذي يعتبر ان التحليل البحث في علم الاجتماع لا يمكن ان يؤدي لأية نتيجة ، لأن كل عنصر لا مغزى له سوى في مجموع هو فيه ضروري وقابل للتغير بدالة كافة العناصر الاخرى .

ان لـ « كلود ليفي - شتراوس » الفيلسوف والعالم باصول الشعوب واخلاقتها تأثيراً يتخطى جمهور مستمعيه في كلية فرنسا الى حد بعيد . فان مؤلفاته « دوائر الانقلاب الحزينة » ، و « الفكر البائر » ، و « النوى والمطبوخ » ، و « الوثنية المعاصرة » ، وسواها ، قد جعلت الكثيرين يالفون افكاره وأسلوبه . وبالفعل ، فتح علم الانسان التركيبي آفاقاً جديدة أمام العلوم البشرية التي اعطاها اسلوباً يخالف التحليل الجدلي على الطريقة الماركسية الذي يقول به سارتر ، وربما كان « ليفي - شتراوس » - في رأي « جان لاکروا » - آخذاً في بناء الفلسفة « الاكثر إلحاداً عنيفاً في أيامنا هذه » .

بصورة عامة تسود علم الاجتماع المعاصر روحٌ نسبية شاملة : ليس بعد اليوم من تسلسل مجتمعات ، وليس من تفرق للبيض وحضارتهم . وتمنع فكرة الشخصية الاساسية التي ترافقها فكرة « التجميع الثقافي » فكرة تسلسل القيم أو التقدم التاريخي ، فكل مجتمع ينمو نمواً خاصاً به .

واذا حول المجتمع الغربي كل جهده المنطقي نحو العلم والتقنيات ، فقد حولته مجتمعات أخرى نحو الدين ، أو النسب ، وأسست في هذه الحقول مذاهب معقدة جداً . لقد زال تعبير «المجتمع البدائي» من اللغة العلمية . فنحن هنا أمام توسع مفهوم الانسان ، ونشأة انسانية تعترف بسمو انسانية القيم الغربية عن الغرب . وهذا لعمري حدث غريب وهام جداً في الوقت الذي يتجه فيه مثال الحضارة الغربي الى الانتشار في العالم كله والى قلب مجتمعات كاد الجمود يسيطر على تنظيمها منذ آلاف السنين رأساً على عقب .

تقدمت السيكلوجيا تقدماً هاماً في الحقل العملي بنوع خاص . فالطب
السيكلوجيا
النفساني الاميركي قد نوع طرائقه بنمىسة تطبيقها على الاضطرابات
و « العلائق البشرية » العقلية المختلفة ، لاجئاً الى المزيد من الاختبارات والاسئلة الدقيقة .
ومن جهة ثانية اتجهت السيكلوجيا المختبرية ، خصوصاً بعد السنة ١٩٣٠ ، نحو طرائق تقدير انفعالات الفرد النفسية ومسائل الترجية المهني . فقد استخدمت أولاً من قبل حكومة روزفلت في اطار « النهج الجديد » ، ثم من قبل المشاريع الكبرى التي وضعتها في خدمة تنظيم وسائل الانتاج ، الذي كان في الواقع تنظيم استثمار الانسان بالآلة . وبعد ان اثبتت اختبارات عدة ان تحسين الانتاجية هو دالة عوامل سيكلوجية واخلاقية ، فبات لازماً ، لا تحسين ظروف العمل المادية فحسب ، بل الجو نفسه الذي تنمو فيه الحياة المهنية . هذا هو مذهب قياس الظواهر الاجتماعية لـ « العلائق البشرية » ، المنبثق عن الاختبارات المجرأة في السنة ١٩٢٧ في مصنع « كهرباء الغرب » في « هوثرن » - أحد احياء شيكاغو . وقد كان هذا المذهب منطلقاً لبحاث جامعية كثيرة حول « العلائق البشرية » في الصناعة ، وحول السيكلوجيا الاجتماعية التطبيقية ، وحول دراسات سلوك فريق العمل والوكالات التي تقدم للمشاريع سيكلوجيين اختصاصيين . وجر عجز رؤساء المصانع الكبرى عن معرفة من يستخدمونهم معرفة جيدة الى اعتماد تقنيات سيكلوجية أخرى : اختبارات الشخصية : التوازن التأثري ، الصدق (بواسطة الـ «بوليغراف» ، اي جهاز كشف الاذنب) ، النزاهة ، التي اضيفت الى الاختبارات الكلاسيكية المقتصرة على درس الحركات الانعكاسية لمراكز الحواس والدلائل الطبيعية على الكفاءة .

كان دور هؤلاء « المهندسين البشريين » الذين درسوا « حركات » الجماعات - بحسب روح سوروكين - والسيكلوجيا العمالية ، معرفة العمال شخصياً (حتى باسمائهم) ، وتوجيههم ، وكسب ثقتهم ؛ وكان على المسؤولين من جهةهم الاعتماد عن كل غطسة او تصرف استبدادي ، وعلى « المعلم » ان يكون مرشداً . فالمطلوب هو حث المستخدم والعامل على الانتاج اكثر فاكثر وذلك باقناع المستخدمين والعمال بان المشروع يؤلف نظاماً اجتماعياً مترابط عناصره بعضها ببعض الآخر ، وبمث محبة المصنع في العامل بخلق روح التضامن ، والخدمات الاجتماعية ، وصحف المصانع التي تخلق روحاً جماعية ، وتنظيم المصاحرات ، والنوادي

والنشاطات المختلفة ، والمباريات الرياضية ، والاعیاد العائلية ، واستشارات العمال والمستخدمين في امر تنظيم العمل ، ومراعاة حق الأقدمية في المؤسسة مراعاة كبرى . ويجب ان يؤدي زوال الاستبداد الى اثاره الانطباع في العامل بان كرامته محترمة وفضله معترف به .

في الواقع ، وجد اختصاصيو درس الانفعالات السيكولوجية ، وهم رجال بحث علمي ومستشارون صناعيون للإدارة التي تهيئهم في وقت واحد ، في وضع مشتبه قلل من سلطتهم وتأثيرهم . فان التدابير المتخذة بناء لمبادئهم بدت للعمال وكأنها بواد مذهب « اية سيكولوجية » ، واعتبرت « احساناً ممنوحاً مفروضاً » ، لا اعترافاً بـ « حق » ؛ وقد نظر اليها المستخدمون والعمال بحذر لانها تستهدف ، في رأيهم ، ابعادهم عن منظماتهم السياسية الخاصة وعن نقاباتهم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان تقنيات الاستقصاء السيكولوجية الاجتماعية قد اعتبرت جاسوسية تشجع الوشاية والرائاء ، وتستهدف القضاء على حركات المطالبة بالحقوق وابقاء العامل في حالة خضوع دائم .

في هذا الحقل توزعت الطاقات توزيعاً جديداً . فان مدرسة باريس قد عرفت البقاء ، ولكن النهضة لم تحدث على غرارها عشية الحرب العالمية الاولى . ولم تعد باريس المركز الوحيد لاجتذاب الفنانين الشبان . وفي هذا الحقل كما في غيره برزت قوة الولايات المتحدة الجديدة . ومما جعلها تزاخم باريس مزاحة ظافرة توزيع المنح التعليمية (على الاجانب والمواطنين الاميركيين على السواء) . فقد فاز متحف الفن المصري في نيويورك متحف باريس باكورة المعارض الكبرى . واذا ما احسنت اميركا منذئذ وفادة الفنانين والكتاب ، فانها حرصت كذلك على تهذيب شخصيتها الخاصة ؛ فقد اصبح هنالك سوق داخلية على بعض الامة وعزة وطنية جعلتا اثرياء الاميركيين والمتاحف يؤثرون شراء اللوحات المعاصرة الاميركية .

من جهة اخرى ، وسعت الحياة الفكرية والفنية آفاقها توسيماً عظيماً . فقد اخذت البلدان السكندنافية والشرق الاقصى واميركا الجنوبية توفى قسطها للشؤون الثقافية ، لا باهتمامها بالفن والادب في الغرب التقليدي بل باسهامها في هذين الحقلين اسهاماً خاصاً مبرزاً . وبالمقابلة بحثت فرنسا والولايات المتحدة في الشرق الاقصى عن تقنيات ومصطلحات من شأنها تجديد تقنياتها ومصطلحاتها او توسيع حقل بحثها .

هلم الفنان ، شأن الكاتب ، بأنه يدخل حضارة جديدة لا يمكن ان يعتمد الانسان فيها الا على نفسه . واذا ما زال الملحن والرسام والمقاش يعيشون من ثورة اوائل القرن (التي تمادت ، فيما يعني الموسيقى ، حتى في العشرينيات بفضل ابتكار التقنية التوافقية) ، فان البحث ما زال متواصلاً بنشاط . فكل شكل من اشكال الفن بحث عن لغته الخاصة وتحرر من كل شاغل ادبي . وقد شوهدت تصفية عامة للمذهب التعبيري (اقله في الجيل الذي بلغ سن الرشد في السنة ١٩٤٥) وفتح الفن التجريدي . فلا مبرر بعد اليوم لأن يفرغ الفنان نفسه في قوالب صنعها

الآخرون اذ انه لم يعد ليرى في السلم الموسيقية او في الموضوع الطبيعي المطلوب منه تمثيله سوى مصطلح من جملة المصطلحات ؛ فالمتوالية التوافقية ليست اقل « طبيعية » من السلم الموسيقية ، والموضوع الطبيعي ليس اقل تحكماً من اي ابتكار تصويري . فالتصميم على عدم التشكيل في الفن التصويري وعلى كتابة المتوالية التوافقية في الموسيقى ، « لرغبة في اعطاء شكل لما هو دون اي شكل وتحديد وجود شيء جديد كلياً » . والتعبير عن تأثير خاص بالفنان 'يدخل بعض الذاتية والسينكولوجية معا في الحقل الجمالي ، كما يقضي على استقلاله وشموله ، فيجب من ثم المزوف عنه . وليس المقصود بعد اليوم ذاك الجمال « الخالص » والخالو من الروح ، الذي نادى به سترافنسكي وفاليري في العشرينيات ، بل جمالاً يكون اشبه « ببيئة » يحتاج اليها الانسان كما يحتاج الى الهواء الذي يتنشق .

هذا هو نقيض علم سنن الجمال التقليدي ؛ وفي الوقت نفسه ، توسع البحث الفني توسعاً كبيراً واصبح نسق تطوره اكثر سرعة بفعل المواد الجديدة التي توفرها الصناعة المعاصرة دون انقطاع . ويلبس هذا الاسهام خصوصاً في حقل النقاش حيث جارت المادة البلاستيكية الجديد والحجر والاسمنت ... ، وفي حقل الموسيقى حيث جاء العلم الالكتروني يحدد امكانيات الفرق الموسيقية والآلات الموسيقية .

نادراً ما ينحصر الفنانون في تقنية خاصة ؛ فالرسام قد يكون نقاشاً
الفنون التصويرية
ك « ارب » و « بفسنر » وقد يمارس فن صناعة الخزفيات كما فعل بيكاسو في « فالوريس » او يمارس فن جمع القطع الزجاجية على الطريقة القديمة ك « ليجيه » ، او فن صناعة المديجات ك « لورسا » ... وبالمقابلة قد يصبح مهندس العمارة رساماً (له كوربوزيه) او نقاشاً (الهنغاري « ا. بيوتي » ، والاسباني « ادواردو شيليدا ») ؛ وان في تنوع حقول نشاطهم لدليل ، لا على حمق وحدة المسائل ، وروح البحث التي تحرك الفنانين فعسب ، بل على اهتمامهم بالتوفيق التام بين الانتاج والسكن البشري وبخلق اطار يتجاوب ويتكامل فيه التفصيل التزييني واللوحة والخط الهندسي .

عبر عن الرسم التجريدي في فرنسا ، منذ السنة ١٩٤٦ ، في « صالة الوقائع الجديدة » (حيث نجد مرة اخرى « هربين » ، و « بفسنر » ، و « ارب » و « غليز » و « دل مارل ») ؛ وفي السنة ١٩٥٤ ، فتحت اول صالة للنقاشات التجريدية التي ضمت اثنا مئتين بعوهمياتهم ومنتجاتهم الفنية ، من امثال الامير كين « كالدرو » و « داي شابل » ، والدانماركي « روبرت جاكوبسن » والاسباني شيليدا ، والاطالي « فرانسينا » ، الى جانب « ارب » و « بيوتي » و « اندريه بلوك » و « ن. شوفر » و « جيلولي » و « ستاهلي » .. وعشية الحرب كادت النزعة « الهندسية » وحدها تقريبا ان تكون ممثلة على هذه الصورة ؛ ولكن وفرة المنتجات والنجاح الذي صادفه ، على غير انتظار ، هذا الشكل التجريدي الذي بلغ عهده الكلاسيكي ، منذ « كاندنسكي » و « لارونوف » و « ديلاوني » و « مونديان » في الرسم ، و « برانكوزي » و « غونزاليس » في النقاش ، قد

تركاً انطباع تمسك مفرط بالشكليات يراعى وكأنه تله بالملح ؛ ولذلك تحول الجيل الطالع نحو دروس الواقعية المفرطة ، فبرز تفتيح نزعة واقعية مفرطة تجريدية (« بولياكوف » ، « ديروول » ...) « قد تبدو ، بازديادها ، اقله ظاهرياً ، بالتركيب والشكل المحدد تحديداً واضحا (البقية) وكأنها عودة الى مادة بسيطة جداً واقل ما تكون اعداداً وروحانية » . واستوحى بعض الاميركيين ، ولا سيما « طوبي » و « طوملن » و « كلين » و « الكوبلي » و « ستاموس » ، « السخ » ، وبعض الفرنسيين ايضا من امثال « هارتوننغ » و « بوت » و « ماتيو » و « سولاج » و « شنايدر » ، الخط الصيني او الياباني في الشرق الاقصى . اضاف الى ذلك ان الاتصالات تعددت بين الخطاطين اليابانيين والرسامين الغربيين (في السنة ١٩٤٥ ، عرض منتجات الخطاطين اليابانيين المصريين في متحف الفن المصري في نيويورك ، عقبه عرض مماثل في متحف الفن المصري في باريس) .

اثارت هذه النزعات ردة فعل واقعية : عمم « بازين » (تعليقات على الرسم المعاصر) فكرة التجريد ، فأبان ان كل رسم تجريدي من حيث انه لا ينقل موضوعه بل « يستخدمه كنقطة انطلاق للابداع التصويري » . فلا مبرر من ثم لان ينحصر في ما هو غير تمثيلي : بمقدوره انتقاء مواضيعه حيث يحدها . ويجيز بازين لنفسه ، استناداً الى هذه الملاحظة ، ان لا يبقى واقعياً ، على نقيض « سنجيه » و « مانسييه » و « بينيون » و « استيف » و « لابلوك » و « له مول » . وقد استهدف هؤلاء الاخرون التعبير لا عن الشعور فحسب بل خصوصاً عن التأثير الذي يتركه الشعور ، فأفضى بهم هذا الاهتمام بالتعبير الى تشويه الموضوع والاستغناء عن الكثير من مظاهره بحيث يفقد هويته .

يبدو ان الجدة الهامة في هذا النصف الثاني من القرن العشرين هي ولادة « فن الابتعاد عن الشكل » الذي انما هو « فن تعبير داخلي ووحى » ، يغوص مباشرة في اعماق الوجود ويسبرز المسوخ والاشباح واختراعات الخيلة المعجبية ، بكل حرية وحتى بسخرية من اشكال التعبير السابقة . وكان تأثير بولوك و « هارتوننغ » كبيراً جداً على هذا الاتجاه المذهب الذي سلكه « فوترييه » و « وولز » ، وخصوصاً « جان ديبيوفيه » .

ان تقنية المتواليات التوافقية التي ابتكرها « شونبرغ » ، لم تأخذ بالانتشار الواسع بين الملحنين الشبان الا بعد السنة ١٩٤٥ . فقد وفرت دليل المقام للخط الموسيقي ، واصبحت من ثم اللحن التوافقية الاثنتا عشرة القاعدة الاساسية للابحاث في الخط الموسيقي واجتذبت الملحنين الشبان الجسارين ، طلاب معهد الموسيقى في باريس و « ماسيان » و « ليبوفيتز » . الا ان الموسيقى التجريدية التي ابتكرها الفرنسيون « بيار بوليز » و « موريس له رو » و « اندريه هودير » ، والبلجيكي « هنري بوسور » ، والالمانى « ستوكموزن » ، لم تصادف النجاح نفسه الذي صادفه التجريد التصويري . ويجب ايضاً ان تؤخذ بعين الاعتبار الصعوبات التقنية التي يتوجب على الملحن تذليلها عند كل خطوة في هذا الحقل الجديد ، والتي تجعل من

التلحين التوافقي نظاماً شاقاً غير مضمون النجاح . فالمؤلفات هي بعد اليوم من صعوبة الأداء بحيث تتراجع الفرق الموسيقية امام عدد التمارين الضرورية ، باستثناء فرقة اذاعة مونيخ للمؤلفات السمفونية وفرقة اذاعة باريس حيث 'تحيا بعض الحفلات الموسيقية . وباتت الظروف من ثم غير ملائمة لانتشار موسيقى مستصعبة لا يتعودها الحس في وقت قصير .

بانتظار تحقق الثورة الموسيقية التي تعدها مؤلفات «ابله» و «امرت» في «بون» و «كولونيا» بواسطة الموسيقى الالكترونية ، تبدو الالحان التوافقية الاثنتا عشرة الآن وكأنها اغنى مذهب موسيقي بامكانات المستقبل ، وانما يجب الاعتراف بأنها مجرد اصطلاح . فلا عجب والحالة هذه اذا ما اثارت اعتقادية الملحنين الشبان ، ثم اعتقادية المدرسة التقدمية (التي تستوحى « الواقعية الاجتماعية ») ، منذ السنة ١٩٤٧ ، مقاومة عدد ضئيل من الملحنين الذين يؤلفون فريق « الزودياك » . وهذه الصفة يتميز الفريق (مورييس اوهانا ، ستانسلاس سكروفتشفسكي ، سرجيو دي كاسترو) في الدرجة الاولى برفض المدارس والمذاهب وبتصميم على الاستقلال التام . في حقل موسيقى الجاز ، شوهد اثناء العمليات الحربية ما يشبه العودة الى اسلوب «اورليان الجديدة» مع ارمسترونغ و «سيدني بيشيه» ، وانما ظهرت في آخر الحرب اشكال تحيي لغة الجاز او قد تستطيع على الاقل احياءها : اسلوب «بي - بوب» اولاً الذي اشتهر جلبي وباركر ، ثم الاسلوب «البارد» ، في عهد متأخر .

السينما بعد الحرب . استفادت السينما ، اكثر من اي شكل آخر للتعبير الفني ، من تقدمات التقنية ، وارتدت طابع حضارة الجماهير التي تميز العصر . وقد اتجهت نحو اعطاء المشاهد صورة اقرب الى واقع الابعاد الثلاثة بواسطة «السينما البارزة» ، اما بتحقيق صورة مجسدية ، واما بالشاشة البانورامية (سينرما ١٩٥٢) ، سينماسكوب (١٩٥٣) ، وبالسينما الملونة التي تحققت بفضل طرائق مختلفة (تكنيكولور ، اغفاكولور ، سوفكولور ، روكولور ، النخ .) . ولكن الحدث الاساسي كان ، في الدرجة الاولى ، ظهور المدارس الوطنية ، ولا سيما في البلدان التي استلظت فيها الوعي القومي والتي فازت بالاستقلال وحرية التعبير . فمنذ السنة ١٩٤٥ ، انبعثت سينما ايطالية است «واقعيته الجديدة» مدرسة في العالم كله ، بينا اخذت دول اوربا الوسطى ، بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبلغاريا ، قلتج افلاماً قومية معدة لارضاء رغائب زين يتزايد عددهم تزايداً مطرداً . وليس بعد اليوم سوى افريقيا - باستثناء مصر التي توزع الافلام على الشرق الادنى - وزنوج اميركا (اذ ان البيض يشرفون على انتاج الافلام «الزنجية») من هو محروم من التعبير السينمائي . وهي السينما اليابانية بصورة خاصة ما حلفت اسرع تقدم في كمية (٣٥٠ فيلماً في السنة ١٩٥٤) ولوحية انتاجها . فبينما اخذت الاتحادات الخمسة الكبرى ، التي تشرف على معظم مراكز التصوير السينمائي وصلات السينما ، تكاثر من انتاج الافلام التجارية ، والافلام السامورائية المنتحلة التاريخ (على ان بعضها من الدرجة الاولى : «راشومون» ، «باب الجحيم» ،

« الساموراي السبعة ») ، اتاحت إحدى المنظمات التعاونية ، بفضل مساعدة النقابات وعطف الجمهور ، لبعض المنتجين من أمثال « كينوشيتا » و « كوروساوا » ، إنتاج أفلام تتميز بالواقعية الجديدة (« اوكاسان » ، « أبناء هيروشيما » ، « كزهرة الحقول » ، « لو علمت الطيور ... ») احتلت المرتبة الأولى في العالم . وبعد الهند ، التي تستطيع إنتاج ٣٠٠ فيلم في السنة (كلكوتا المدينة الطاغية ، اباراجيتو ، باتر بنشالي ، ...) ، والصين منذ السنة ١٩٤٩ ، وتركيا (٥٠ فيلماً في السنة) ، اخذت إيران وباكستان وسيلان واندونيسيا وتايلاند وبورما تفتتح بعض الافلام . وفي اميركا اللاتينية ، تحتل المركز الاول السينما المكسيكية التي تسيطر على العالم الاسباني بفضل المخرج السينمائي لويس بونويل ، وممثلين موهوبين من أمثال بدرو ارمانداريز (ماريا كندالريا ، ١٩٤٢ ، لوس اولفيدادوس ، ١٩٥٠ ، فيريديانا ، ١٩٦١) ، ولكن السينما الأرجنتينية والسينما البرازيلية الناشئتين اخذاً تلتجان افلاماً طريفة .

نجم عن ذلك تراجع السينما الهوليوودية بالرغم من قدرتها المالية التي جعلت اتحاد « ارثور رانك » البريطاني الكبير تحت سلطتها المطلقة ، والفوائد المالية التي وافقت لها عليها بعض البلدان (اتفاقات « بلوم - بيرنز » في السنة ١٩٤٦) . وزاد في خطورة هذا التراجع انحطاط فني يرد اما الى نظام « مطاردة الساحرات » الذي ابعده عن اميركا او حرم من العمل بعض المخرجين والفنانين المجهدين من أمثال « تشارلي تشابلن » الذي انتج « لايملايت » في اوروبا (١٩٥٢) ، واما الى انتشار التلفزة . فيبدو ان المرتبة الاولى في إنتاج الفيلم ، التي استأثرت بها هوليوود منذ السنة ١٩٠٨ ، تنتقل شيئاً فشيئاً الى اليابان التي تتبعها عن كثب السينما الهندية والسينما الصينية (٢٠٠ فيلم في هونغ - كونغ وحدها) ؛ وتأتي بعد ذلك السينما الايطالية (١٤٠ فيلماً) والسينما الفرنسية (١٠٠ فيلم في السنة ١٩٥٥) . وفي اوروبا كانت السينما الايطالية المنتصرة الكبرى في فترة ما بعد الحرب بفضل مخرجيها « روبرتو روسيني » و « فيتوريو دي سیکا » و « لوتشينو فسكوني » و « فديريكو فليني » و « ميكالنجلو انطونوني » . اما السينما الفرنسية التي حافظت اثناء الاحتلال ، وفي ظروف صعبة ، على انتاج يتصف بخير نوعية (« زوار المساء » ، « العودة الدائمة » ، « بونكارال » ، « الغراب » . .) ، فقد استطاعت مقاومة سيل الافلام الاميركية بفضل افلام ذات قيمة كبرى (« السكوت من ذهب » ، « ابواب الليل » ، « رصيف الصاغة » ، « أحق الحق ») تعالج المسائل الاجتماعية : عقوبة الاعدام ، اجرام الشبان ، مآسي الحياة اليومية .

بين المخرجين البارزين في السنوات الاخيرة ، من أمثال « بارد » الاسباني (« اهلا وسهلا يا سيد مارشال » ، « موت راكب دراجة هوائية ») ، و « فاجدا » البولوني (« قنار » ، « رماد وماس ») ، و بوندارتشوك الروسي (« حين يمر اللقلق » ، ١٩٥٨) يمكن الجزم بأن الاسوجي انغمار برغم ، الى جانب فليني (« عذوبة الحياة » ، ١٩٦٠) ، قد برهن في ما اخرجته (« بسيمات ليلة صيف » ، ١٩٥٦ ، « الخاتم السابع » ، ١٩٥٧ ، « على عتبة الحياة » ، ١٩٥٨ ، « ثمر التوت الافرنجي »

البري، ١٩٥٩) هو أقوى وأغرب شخصية وأنه يعبر بمزيد من النبوغ والقوة عن قلق العالم الحاضر و«شؤم» الحياة . وفي فرنسا ظهرت في السنة ١٩٥٨ ، الى جانب كلير و كلوزو و «بكر» و بشون و كليمان و تاتي ، موجة جديدة بالغة الاختلاط برز فيها ، الى جانب كلود شابرول ، فرنسوا تروفو ، وآلان روسنيه (هروشيا حبيبي ، ١٩٥٩ ، وخصوصاً « السنة المنصرمة في مارينباد » الذي هو خير فيلم تجديدي في أيامنا) ، ومارسل كامو (اله الموسيقى الزنجي ، ١٩٥٩) .

في فرنسا ، كان تأثير القصة الاميركية في الثلاثينيات عظيماً جداً .
القصة في فرنسا
أما ما اكتشفه الجمهور فيها ، من خلال الطرائق التقنية الجديدة ، فهو الرؤيا الخيالية المطبقة على العالم الذي يعيش فيه : صورة يذوب فيها الفرد في الواقع الاجتماعي ، تحررها حياة نابضة ، يزداد نسقها بفعل التطورات المادية . واكتشف فيها كذلك مثلاً جديداً للموضوعية ، لا موضوعية القرن التاسع عشر الصناعية ، بل تلك المنبثقة عن عالم زالت منه كل قيمة سامية وكل مركز اسناد مطلق .

يبرز هذا التأثير في مؤلفات سارتر منذ السنة ١٩٤٥ . فهو في « طرق الحرية » (١٩٤٥) يتغلى عن وجهة نظر الضمير الفردي ، الذي اكتفى به حتى هذا التاريخ ، بغية إيقافنا ، بشكل خيالي ، على كيفية نظره الى التاريخ المعاصر . ومنذئذ حول نظره الى الواقع الاجتماعي ، ولكن ميوله اليسارية تركته في موقف المناادي بالحرية الذي يرى في تطرف هذه الجهة وتلك شططاً يجب تجنبه . ولم يؤمن بحل جذري ونهائي للمسائل المعلقة ، وإنما شددت مؤلفاته آنذاك على نسبية كل عمل انساني (الايدي القدرة ، ١٩٤٨) ، وتجده الدائم ، دون تقدم يذكر ، بسبب جاذبية الحتميات الاقتصادية والاجتماعية (اتفاق الظروف الصعبة ، ١٩٤٦) .
أما كامو فقد حاول ، بعيد الحرب ، ان يلقي الناس علماً اخلاقياً جديداً : لا ريب في ان العالم والحياة البشرية محالان (الغريب ، اسطورة سيزيف ، ١٩٤٢) ، وإنما يمكننا الاعتقاد بعدد ضئيل من القيم ، كالوضوح والصدق اللذين يجعلان هذه الحياة الهشة ممكنة ومقبولة (الطاعون ، ١٩٤٧) . ويبدو الانسان مثقلاً بصير لا يتحكم به ولن يتحكم به البتة ، ولكن له القدرة على رفض هذا المصير ، والثورة على الظلم والكذب ، وهي قيم يستمر واقعهما حين يزول تبريرهما بحسب المعقولات .

ولكن مفهوم العالم هذا ، الخالي من التعزية ، الذي يقترحه علينا الكتاب عشية الحرب ، ما زال جيلاً جداً ؛ فهو ما يزال يفترض وحدة البشر حول قيم اساسية . ولكن الحرب الباردة قضت على هذا الوهم الخادع الاخير اذ ان المفردات التي تعبر عن القيم اختلفت منذئذ معانيها باختلاف المعسكر الذي تنتمي اليه . ولذلك فإن تأثير كامو ، الذي كان كبيراً جداً في اعقاب الحرب ، قد تدنى بسرعة كلية . فعدل عن مقاومة فساد العالم ، وبانت رسالته سلبية تماماً : ليس للانسان بعد ذلك سوى رفضه الوضع الراهن (الانسان الثائر ، ١٩٥١) ، وليس بوسعه

سوى المجاهرة بثورته ما دام كل عمل مشوباً بالفساد . وكانت هذه كذلك رسالة انويل الذي كان موضوعه الوحيد المطالبة بحرية لا هدف لها (انليغون) .

يضاف الى ذلك ان سارتر ، تحت تأثير الاحداث ، قد تخلى عن اسلوبه في المؤلفات التي اصدرها في اعقاب الحرب . فقد كانت مقاومته للحرب ، التي ادخلته الصراع الایدیولوجی تدريجياً ، اشدّ إلحاحاً من مذهب اخلاقي او اسلوب ادبي . لذلك قل انتاجه الادبي (الشيطان والله) كلما عالج المسائل السياسية ، فانطلق سارتر من تحقيقه اليائس لعدم جدواه ، وانقذ الانسان من عزله ... بحمله على العمل .

عرفت القصة السيكلولوجية البقاء مع ذلك ، ولكنها غالباً ما اصبحت نقدية او هجائية ، متباهية باحتقارها القيم الاخلاقية او مبيدنة بالاحرى انها غير موجودة بالنسبة لاي شخص (مارسيل ايمه) ، وبلغ من عدم اهتمام الروائي بالواقع الاجتماعي انه لم يتردد في الانتقال الى عالم خيالي تماماً . وتناول الوصف المحبة بكافة اشكالها وانحرافات وافرطاتها ؛ وغالباً ما يكون البطل لواطياً ، رغبة من الكاتب في الاستهزاء بالانظمة القائمة . ولكن شتان ما بين هذا الجو وجو التعثير الذي اكتنف اعتراف « جيد » في العشرينيات : فليس المقصود بعد اليوم الاستسلام للفجور والطيش لان الحرب قد انتهت . فلم ينبثق ادب هذه الايام من ردة فعل لسنوات الحرب القاسية فحسب ، بل من طرح مسألة الحالة الانسانية طرْحاً جديداً ؛ لا بسل ليس المجتمع بعد اليوم ما يشير المسألة ، بل الانسان الملقى في الكون دون ان يدرك سبباً لذلك ، والمستعد اكثر من اي يوم مضى للاعتقاد بان ليس هنالك من سبب . ولذلك فان القصصيين المعاصرين يصفون عالماً محالاً لا قيم فيه .

لا يختلف الجيل الادبي الطالع بهذا الصدد عن الاجيال السابقة ، ولكنه ، على نقيضها ، ينحرف عن « التاريخ » وعن النزاعات الحقيقية التي تمزق البشر او تثير الاختلاف فيما بينهم . هذه هي « مدرسة مقاومة القصة » التي لا تكترث بالسيكولوجيا والحياة الداخلية وترفض الحياة في الحاضر . اما مقصدها فهو وصف عالم حيادي ، او « واقع مادي بحصر المعنى » خلو من مغزاه التاريخي ، او عوالم صغيرة مقفلة « منفصلة عن كون ليس الزمان ولا الحركة التاريخي تأثير عليه ويكاد الانسان يكون غائباً عنه » . هذه هي الملامح المشتركة بين كتّاب يختلفون اختلافاً بيناً من جهة اخرى : « آلان روب - غرييه » الذي يبدو وكأنه مقدم الصف ، فاطلي ساروت ، مرغريت دورا ، ميشيل بوتور ، كلود اولييه ... ونجد رفض الدسيمة نفسه والتصميم على بناء مسرح عار و طاهر في تمثيلات « يونسكو » (بانتظار غودو ، الكراسي ، المغنية الصلدة الراس ، وحيد القرن) ، و صموئيل بكت (وهو قصصي ايضاً) ، وأداموف .

في الولايات المتحدة ايضاً اختلفت حال الكاتب عنها في العشرينيات .

القصة الاميركية

وليس المقصود بذلك انه فاز باجتذاب مزيد من القراء ، ولكنه كان

مشغول الفكر بجو الانقياد المحيط به ، فسر ابطال الثورة القدامى انفسهم (همنغواي ، دوس

باسوس ، ستاينبك) في النهاية بان يعيشوا في مجتمع يجعل حياتهم مريحة . وقد تأثرت مؤلفاتهم بهذا المناخ الجديد ، وانحنى باخلاص امام غريزة الحياة الاجتماعية المتجلية في كل مكان . ولكن الشبان يبحثون الينا مع ذلك ، من بلادهم او من بلاد المنفى التي اختاروها ، بصورة عالم او جيل اعحق تأثراً الى حد بعيد منها في العشرينيات . فالذين اشتركوا في الحرب كان اختبار الحرب قاسياً عليهم : الظلم ، وعدم جدوى التضحيات ، هي الذكريات التي احتفظوا بها عنها . اما اوروبا التي اكتشفوا فيها حضارة اوسع حرية على صعيد الاخلاق وصعيد الافكار فقد اخذت روحهم المحافظة وجعلتهم يستشفون امكانية التحرر من المحرمات الجنسية والعنصرية ، ولكنهم على الرغم من اعجابهم بها ، قد احتقروها ورفضوها . وقد خضع بعضهم (بورتز ، بولز ...) لجاذب ايطاليا وافريقيا الشمالية ، رغبة منهم في البحث عن اختبارات جديدة ، ولكن حياة بطلهم تنتهي بالفشل او بالموت الناجم عن شتى الافراطات . وتبرز خيبة الامل نفسها عند رسامي الارستوقراطية الاميركية التي لم تبحث عن علاج في المنفى والتي يسيطر عليها الخوف من الحرب والشيوعية والازمة الاقتصادية ؛ وانقلب الشبان على جيل الابهاء الذين لم يعدوا الاعداد الحسن للحياة في العالم المعاصر . وتتجلى في هذه القصص سيكولوجيا معقدة ورقيقة تتم عن التحليل النفسي بالاضافة الى تأثير هنري جيمس وسكوت فيتزجيرالد . فهي تتم هن الميل للكحول والانتحار ، وعن تسلط الحياة الجنسية الذي يتضح بوفرة الرموز الجنسية نفسها كما عند المنفيين (جون فيلبس ، فردريك بوشنر ، وليم ستايرون) ، وعن فلسفة الفشل نفسها والعجز عن امساك الانسان بزمام حياته وانتهاج علم اخلاقي والسير وراء هدف (جون كلي) .

بيد ان الشمال والجنوب مازالا مختلفين ومتناقضين ، الشمال صناعي ومدني ، والجنوب نزوع الى الاحلام التي تغمر بالشعر اكثر الكائنات حرماناً وكافة القباحات . ولكن الشمال تخلى عن القصة الاجتماعية التي انتشرت في الثلاثينيات وعن جو الثورة الذي رضي عنه . فقد اقتصرت واقعيته الآن على وصف الزوايا المظلمة في المدن الكبرى ، كنيويورك وشيكاغو حيث تتماثل اقلية عنصرية ، بولونية (نلسون الغرف) ، او يهودية (شاوول بلو) ، تسهم في ما تنطوي عليه الحياة الاميركية من تشويش وفوضى . وقد تكلم بعضهم في هذا الصدد عن انبعاث قصص المغامرات : مزيد من المغامرات غير المألوفة ، ابطال عاطفيون لا دين ولا شريعة لهم ، السجن والبيت المقفل لبيئة اعتيادية ، والملاكمة كرياضة مفضلة . وميل طبيعي الى المشاجرة والجريمة التي لا تخضع لاي حكم ادبي . وفي المسرح ابرز المؤلفون - واشهرهم ادوارد البلي (من يخشى فرجينيا وولف ؟ ١٩٦٣) - انعدام مغزى المسام بتشديد على بعض الملامح الاميركية المميزة .

في فترة ما بعد الحرب برز في ايطاليا ادب حالت الدسكتاتورية
القصة الايطالية
الموسولينية دون ظهوره ، وكانت في الوقت نفسه مصدر وحيه :
نقد عنيف للنظام ورسم واقعي وبؤس البلاد . وانتفض هذا الادب كذلك ، تحت تأثير بيارو

غوبتي وانطونيو غرافشي ، ضحيتي الفاشستية ، الاول فيلسوف سياسة تقديمية والثاني فيلسوف ماركسي مبدع قوي ، على دكتاتورية عنادية كروتشي الذي خلط ووفق بين التعابير المتناقضة بدلاً من ان يتخطاها ، فأفضى به الامر الى فجور حقيقي « يبرر اكثر الشرور جلاء باسم غايات التاريخ البعيدة الغور » كما برر التفاسل اللاهوتي الزلزال الذي ضرب لشبونة بأن الغاية منه تكوين عالم افضل . . . وامام « فلسفة الامر الواقع هذه ... او الحتمية التاريخية التي تبرر وتقديس كافة الاحداث » ، بحث العديد من الكتاب الايطاليين في الماركسية عن درس واقعي ، او عن وسيلة لتمكين البشر من التحكم بتاريخهم . ويغلب على الظن ان هذا ما يفسر اهتمام هذا الادب الجديد بالمسائل الاجتماعية . فان هؤلاء الكتاب الذين اشتركوا كلهم اشتراكاً فعلياً في مقاومة الفاشستية قد استوحوا مشهد الوقائع الاجتماعية ، وبؤس المساكين والظلم الذي تعرضوا له ، بيدنا هم وصفوا فساد البورجوازية ودونيتها بحفاء وقساوة . وقد ارتبطوا في عملهم ارتباطاً وثيقاً بفنساني السينما والمخرجين (زافاتيني وفيتوريو دي سيكا) ، فاقترضوا في اغلب الاحيان تقنياتها : مشاهد متعددة ، صور آنية مشيرة تعرض على التوالي دون تلاحم يذكر . وان هذه الواقعية الجديدة التي تبرز في الافلام الكبرى كـ « شيوشيا » و « سارق الدراجات » و « معجزة في ميلانو » ، هي كذلك واقعية قصص كارلو ليفي (توقف المسيح في ايبولي) وايليو فيتوريني (حديث في صقليا ، ١٩٣٨ ، السمبلون يطرف بعينه للفريجوس ، ١٩٥٠) ، اللذين يعيدان الى الذاكرة فظاعة بؤس الفلاح الصقلي ومأساة الجوع في العائلات العمالية ، وقصص شيزاريه زافاتيني ، والياسيو سيلوني الذي كتب القسم الاكبر من مؤلفاته في سويسرا حيث اختار له مقاماً ، وفاسكو براتوليني الذي استعمل في « يوميات العشاق المساكين » طرائق مدرسة التعبير الاجتماعي الفرنسية في وصف الحياة يوماً بعد يوم في احد شوارع فلورنسا ، والذي وصف في « بطل معاصر » (١٩٤٨) ، على غرار سيلفيو ميشيلي (الخبز الجاف ، ١٩٤٥) و كارلو كوشيلي (الامل العسير ، ١٩٤٧) صراع الانصار في المقاومة وفي اعقاب الحرب . ومع هذا الاخير ، من جهة ثانية ، ومع غوليتمو بتروني (العالم سجن) ، وشيزاريه بافيزيه ، والبرتو مورافيا ، والامير دي لمبوزا ، تعود القصة السيكولوجية الى الظهور وتصف عالماً وثني الاخلاق بطبيعته متمسكاً بأهداب الايمان التقليدي .

انكسرتا ومحاولات التجديد
في البلدان الانكلوساكسونية
ان فترة ما بعد الحرب لم تحدث فيها نهضة فكرية شبيهة
بها في فرنسا وايطاليا . ففي الثلاثينيات كان الادب الانكليزي
« مجتهداً » وعبر بروح متساهلة على بعض المعالمة عن قلق
عهد شاهد ، باضطراب وعجز ، نشأة النازية وتحقيقاتها ، والحرب الاهلية الاسبانية ، والعدوان
الايطالي على اثيوبيا ، والازمة الكبرى والبطالة . اما الجيل الطالع الذي حارب في الشرقين
الادنى والاقصى ، وفي افريقيا الشمالية واوروبا ، فقد انشئ عن المسائل الراهنة ، واذا ما قورن
بالجيل الذي تألق ما بين الحربين ، فانه يبدو على بعض الإعتماد ويحافظ من جهة ثانية على التقليد

الطبيعي بحصر المعنى : فمع جورج اورول وانغوس ولسون ، بقيت القصة وفيمة للتقليد الكلاسيكي في القصة الفكتورية ، وخفيت عليها محاولات تجديد الالوان والمواضيع في البلدان الاخرى . ولم يشذ عن القاعدة سوى المؤلفين المسرحيين : ت. س. اليوت وجون وايتنغ ، ولا سيما لورنس دورل (جوستين ، بلشستر ، كليا) . فان فنه في سرد القصة على مراحل متعاقبة تبرز في النهاية ، بشكل مؤثر في النفس ، اللوحة التي يرسمها لمجتمع متحرك ومتلون جداً ، يضعه في المرتبة الاولى بين القصصيين البريطانيين .

الا ان جيلا غير متلاحم ومختلف العادات من الكتاب قد ظهر في البلدان الانكلوساكسونية : « الشبان الساخطون » البريطانيون و « الجيل الضارب » في سان فرنسيسكو الذين جمعت بينهم الثورة على النظام القائم والمحرمات الجنسية والرثاء البورجوازي والتمثل الاجتماعي والاخلاقي . فقد دفعتهم مقاومتهم لمجتمع لا يعرفون ولا يستطيعون الانصهار فيه الى الاكثار من الانكارات والتحديات : ارتداء ثياب غير لائقة ، فظاظه ، حياة تشرد ، عدم احترام للمرأة التي انحصر تقديرها باهليتها او عدم اهليتها لـ « فراش » ، عداوة للثقافة الجامعية المتمسكة بالشكليات وغير المطابقة للحياة ، وحق لكل ثقافة . وانضاف الى هذا الاعجاب المعكوس ، الذي صدر احيانا عن سابقين ، عدم اكتراث تام بكل عمل سياسي او اجتماعي . فهم ضد « اكاذيب المحافظين وعود الاثراكيين الكاذبة » . ولم يكن عداؤهم للطبقات الحاكمة مبدئياً من ثم على وعي طبقي ، او حتى على مفهوم مقبول للعالم ، بل كان حلاً شخصياً بحثوا عنه لمواجهة صعوباتهم ، بحث بعضهم عنه في الاختطاف الصوفي الذي بلغوه بواسطة العقاقير ، والبعض في ايدولوجية دينية طُلبت في آسيا ، والبعض - وهذه حال « الضاربين » بصورة خاصة - في العودة الى الطبيعة الوحشية ، في بلدان لما تتأثر « بحضارة الاعمال » . اما هؤلاء « المتمردون بدون سبب » فهم ، بدرجات متفاوتة ، من انصار مذهب الفردية اليائسين او الثائرين الذين يابون ان يصبحوا « اعضاء المؤسسة » . وقد تحلى بعضهم بنبوع حقيقي ، كما هي حال مقدم صف « الضاربين » ، جاك كيرواك (في الطريق ، ١٩٥٥) ، واهم « الشبان الساخطين » ، كنفزلي اميس (جيم المخطوط) ، وجون واين ، المؤلف المسرحي ، وجون اوسبورن (تطلع الى الورا ساخطاً ، ١٩٥٦) ، والقصصي كولن ولسون ، وجون براين .

المانيا في ألمانيا لم يعكس الادب قط المسائل الاجتماعية ، بل رافق الجيل الطالع الذي تؤلف قصصه حول احداث الحرب وما بعدها « ادب الدمار » الذي شاركه اياه ايضاً كتاب الجيل السابق (باستثناء هرمن هس) من امثال اريك ماريا رمارك (جزيرة الامل) وارنست اريك نوت (الماضي العاري) وهريخ بول (وصل القطار في الوقت المحدد) ، وارنست فيشرت (ابناء جيرومين) الذي رسم اللوحة التاريخية للسنوات العشرين الاخيرة في قرية صغيرة من اعمال بروسيا الشرقية ، وارنست فون سلمون (الأسئلة المطروحة) ، وارنست جونكر ، وفرانز ورفل . اما مؤلفات النمساوي روبرت

موزيل التي لم تعرف حقاً ولم تقدر حق قدرها الا بعد صدور كتاب «الانسان الخلو من الصفات» في السنة ١٩٥٢ ، فقد اشتهرت ، على غرار مؤلفات هرمن بروخ (النومشون) ، مسؤولية انانية ورثاء البورجوازية في الازمات السياسية . وفي الجمهورية الديمقراطية الالمانية ارتهن الأدب بمزبد من الجلاء لوزير الثقافة فيها ، الشاعر جوهانس ر. بشر ، والقصاصين ارنولد زوينغ ، وانا سغورز ، ولودفيك رن ، وبودو اوس ، وبصورة خاصة لأعظم كاتب الماني معاصر ، برتولد برخت الذي ادار مع امرأته هلمن هيجل جريدة «برلينر انسامبل» حيث استطاع اخيراً اختبار نظريته حول « المسرح الملحمي » . وتشكل مؤلفاته كلها انتقاداً لسوء تنظيم المجتمع . وتقترح على البشر — وعلى الألمان بصورة خاصة — كوناً ذا قيمة نسبية لا ابطال فيه ولا قديسين ، بل حياة بشرية هي نضال من اجل تغيير وضع هذا المجتمع الهش والمؤقت ، (الأم الشجاعة واولادها ، روح القديسة تشوان الطيبة ، الدائرة الطبشورية القفقاسية ، الخ .) .

٢ - الحياة الدينية

ان الحياة الدينية في البلدان ذات النظام الديموقراطي الحر تعبر كذلك عن القلق الناجم عن الانتقال الى حضارة جماهيرية ، وعن حضارة احتكرت طبقة حاكمة قليلة العدد فيها توجيه الافكار والميول وتوجيه الحياة الاقتصادية والسياسية .

تسبب قيام مثل هذه الحضارة ، ورفض الطبقات الشعبية التسليم بانقياد بحالة تكاثر الشيع خضوعها وتبعيتها ، والاعتراض على فقدان المساواة بشتى اشكاله ، في خلق مناخ اشبه بمناخ النكبة يسوده الشعور بالزوال والافناء . هذا هو سبب تكاثر العبد المتسولين (الفقراء) والمرافات والمنجمين وانتشار شيع دينية وفلسفية عديدة : بعضها صوفي النزعة من وحي بوذي او هندي ، وبعضها الآخر — نشأ معظمها في افريقيا الشمالية — مرتبط ارباطاً قريبا او بعيداً بالمسيحية وقائل بمقيدة دينية غامضة وساع لأن يبعث في اعضائها او في بيتها معنى الأخوة ووحدة المصالح اللتين كادت تقضي عليها الحضارة الصناعية المعاصرة الانسانية . وقد انتشرت شيع الفئة الاولى بصورة خاصة في الاوساط البورجوازية والارستوقراطية التي تشعر بأنها ابعدت عن محيطها الطبيعي في الحضارة الجديدة وتغذي ، عوضاً عن ذلك ، ابتغاءات روحانية غامضة : فالتجهد نحو حضارات تنتظر منها الخلاص لانها لا تقوى على ترجي مستقبل قابل للحياة في مجتمع لم تعد تجد فيه محلها . فبقيت الحياة الفكرية فقيرة وغير متطلبة ، وحقّر المنطق (الغربي) لمصلحة صوفية كاذبة ادعي بانها شرقية . اما شيع الفئة الثانية فقد انتشرت بصورة خاصة بين الازمراء وصغار البورجوازيين واصحاب الدخول السنوية والمستخدمين... الذين وفرت لهم بيئة بشرية قادرة على ان تستجيب لحاجاتهم العاطفية (المعرفة المسيحية ، مسيح مونغافيه ، شهود يهوه ، مجيئيو اليوم السابع ، الخ .) .

الكنيسة الكاثوليكية
 اما الكنيسة الكاثوليكية فقد ادركت منذ عشية الحرب العالمية الاولى ، بوضوح تدريجي ، المسائل التي اثارها ظهور قوى جديدة في العالم ، وحاولت التكيف بحسبها على كل صعيد . فمنذ السنة ١٩٤٦ لم تعد الاكثرية ايطالية في مجمع الكرادلة ، فبات « مجلس شيوخ » الكنيسة « صورة لشمول الكنيسة » اكثر وضوحاً . وفي الحقل الفكري ازيل الخطران اللذان هداها ، الخطر الخارجي واعني به الايمان المطلق بإمكانات العلم ، والخطر الداخلي واعني به الروح المعنوية : الاول بفعل التيار الفكري الذي نما خارج الكنيسة على كل حال والذي سبق لنا واستعرضناه ، والثاني بفعل توضيح المسائل التي اثارها تفسير الكتاب المقدس واللاهوت المعتقد . فقد صدر في السنة ١٩٤٢ رقم بابوي ، هو « الرقم المنقذ » ، دعا مفسري الكتاب المقدس من الكاثوليك الى ان يلجأوا « بفرح شديد » الى كافة الموارد التي تضمنها منجزات العلوم الكتابية المختلفة تحت تصرفهم . ومن جهة ثانية تقدم العمل الراعوي على العمل العلمي : نهضة طقسية حول الرهبان البندكتيين في « ماريا لاش » افضت الى ازمة الطقسية ، وفي السنة ١٩٤٠ الى اشتقاق حقيقي بين الكاثوليك والاكليروس النمساوي اللذين سيوفق بينهما رقم « وسيط الله » في السنة ١٩٤٨ . وترجم كتاب القديس الى اللغة العامية ، واحتفل بالقديس الحواري بموافقة الكرسي الرسولي في السنة ١٩٤٣ ، وترجم كتاب الفروض الكهنوتية ترجمة حديثة ، ففتح كل ذلك للمؤمنين الاشتراك في كافة الصلوات الطقسية . ومنذ قبل السنة ١٩٤٠ كان الكتاب المقدس موضوع اهتمام المؤمنين ، فتأسست جمعيات كتابية رعائية ، ونشرت تراجم عديدة طوعية للكتاب المقدس : ترجمة « ماردسو » و ترجمة « ليل » و ترجمة « اورشليم » ، بين التراجم الفرنسية . وعاد الفضل في شرح الكتاب المقدس للمؤلفات البروتستانتية التي اعتمدت في بعضها الاساليب العلمية . فعرضت العقائد والمواضيع الدينية الكبرى ، لا من زاوية الازل ، بل بصورة حسية وبحسب ظهورها التاريخي ، اذ ان المسيحية ليست عقيدة فحسب ، بل تاريخاً ايضاً ، اي تاريخ « الاقتصاد التدريجي الذي بواسطته اخذ الله الانسانية في حالتها البدائية ورفعها شيئاً فشيئاً ... الى ان حملها قادرة على تقبل الكلمة المتجسد » . واستوحت كتب اللاهوت للاكليريكيين وكتب فلقين التعاليم المسيحية كذلك مصادر الايمان استيعام اكثر مباشرة . واثرت الوجودية في الوقت نفسه على الفكر المسيحي واسهمت في حمل اللاهوت على الاهتمام بالانسان الحسي المتورط في العالم .

الكنيسة والمجتمع
 يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان المسيحيين اكلشفوا انهم لا يعيشون في مجتمع مسيحي بل في مجتمع علماني تفقد فيه الكنيسة تأثيرها ونفوذها اكثر فاكثر كل يوم . ولذلك لم تواجه مسائل الرسالة والتبشير في بلدان الرسالات التقليدية حيث تنشأ الاسقفيات الجديدة بحسب مقتضيات الحاجة والظروف (في السنة ١٩٤٦ عين اول كردينال صيني ، وفي السنة ١٩٥٣ كردينال هندي ، وفي السنة ١٩٦٠ كردينال ياباني واول كردينال زنجي) ، ويعين المزيد من الكهنة البلديين ، وحيث قام الاب « لاب » في

الصين والاب مونشانين في الهند بمحاولات تبشيرية جديدة - صادفت مقاومة كبرى على كل حال - بغية جعل الاساليب اكثر فعالية . فاذا ما زال الواجب التبشيري يستهدف « خلاص غير المؤمنين » ، فانه يبدو وكأنه التعبير عن المحبة التي حلت اكثر فاكثراً في صميم الحياة الروحية المسيحية . ووجهت في البلدان المسيحية القديمة كذلك بعض المسائل التبشيرية : تشييد العديد من الكنائس في ضواحي المدن الكبرى ، ودرس منظم لتطور ظاهرة زوال الروح المسيحية ، واستحداث طرائق تبشيرية جديدة : في السنة ١٩٤١ تأسست « رسالة فرنسا » بغية توفير الكهنة للارياف التي اضمحلت فيها الروح المسيحية ، وانشئت في الوقت نفسه اكليريكية مشتركة بين كافة الابرشيات الفرنسية في ليزيو تخرج منها اكثر من ٤٠٠ كاهن ، وفي السنة ١٩٤٣ تأسست جمعية « الاخوة المرسلين الى الارياف » ، وفي السنة ١٩٤٤ « رسالة باريس » التي انتسب اليها الكهنة العمال .

وفي الوقت نفسه الذي نما فيه العمل الكاثوليكي منذ السنة ١٩٣٠ ، نضجت بين العلمانيين فكرة « لاهوت الحياة العلمانية » - وكان المقصود منها تقديم البرهان على عدم وجود حاجز منيع بين الحياة الدينية والحياة العلمانية ؛ فيجب التدخل في الحقل المهني والنقابي والسياسي والفكري بغية جعل المجتمع مطابقاً للمسيحية في روحه ومؤسساته . وتأسست كذلك جمعيات كهنة علمانيين مكرسين لخدمة الرعايا بمساعدة الكاهن على الاحتراس من عزلة النسق الاداري المطرد . « ان الكهنوت والحياة العلمانية وظيفتان كذسيتان لانهما في خدمة حياة الكنيسة الذاتية . فلا الكهنة من ثم في خدمة العلمانيين ولا العلمانيون في خدمة الكهنة . انهم كلهم في خدمة الكنيسة » .

جرى هذا التصميم على العمل شطراً من الرأي العام المسيحي الى الانخراط بعزم في المجتمع العلماني حيث رضي بالنضال الى جانب الملاحدين من اجل الدفاع عن قيم انسانية بحثة هي من هذا القبيل بالذات ذات اهمية كبرى للمسيحي . هذه كانت ، عند اشتداد الازمة ، في فرنسا ، نزعة مجلدة « الروح » التي تأسست في السنة ١٩٣٢ والتي شرح مؤسسها موقفها المستمد من مذهب الشخصية القائل بان القيمة المركزية هي الشخص البشري بكلية : « امام الازمة ... قال الماركسيون : ازمة اقتصادية كلاسيكية ، ازمة نظام . اجرؤا عملية جراحية للاقتصاد ، يتعاف المريض . فرد علماء الاخلاق على ذلك بقولهم : ازمة الانسان ، ازمة الاخلاق ، ازمة القيم . غيروا الانسان ، تشفى المجتمعات ... » فاقترح مونييه ، في وجه هذين الحلين ، حلاً هو ثورة زمنية يحصر المعنى مبررة باختيار الوسائل . وعشية الحرب العالمية الثانية ظهرت جماعات اخرى يسارية الميول ، كجماعة اتحاد المسيحيين التقدميين التي اقترحت تعاوناً حازماً بين اعضائها والحزب الشيوعي .

عقب اندفاع الكنيسة هذا نحو العالم انكفاء رسمي على الاقل . فان النجاحات التي احرزها الاتحاد السوفياتي ، وتوسع نفوذه حتى اوروبا الوسطى ، والحرب الباردة قد قوّت اتجاه

البابوية العنيف العداء « للشيوعية الملحدة » ، وافضت الى تصليب الكنيسة في كافة الحقول : اداة الاشتراكية والشيوعية برفيقي السنة ١٩٣١ والسنة ١٩٣٨ ، وتدابير اخرى كثيرة : قرار (١ تموز ١٩٤٩) بحظر كل عمل ينفذ بالاتفاق مع الحزب الشيوعي (حتى قراءة صحفه) ، انكار اختبار الكهنة العمال ثم منعه منعاً نهائياً (١٩٥٩) في اعقاب مساع عديدة قامت بها الاوساط القائلة بالوحدة الشاملة ، حل الاجمزة والجمعيات المتعطفة على هذا الاختبار : « فتوة الكنيسة » ، و « الخمسة عشر » ، والعطف على مشروع توحيد الدول الاوروبية الست وبعض الدول الاوروبية التي تلعب الاحزاب الديموقراطية المسيحية فيها دوراً سياسياً هاماً جداً ، وتحذير الكردينال اوتافياقي الرسمي بصدد علائق رجال الدولة الغربيين والشرقيين (٧ كانون الثاني ١٩٦٠) ، ورسالة الاحبار الايطاليين الجماعية ضد العلمانية في نيسان التالي ، وتدخل السلطات الكاثوليكية في الانتخابات الصقلية (١٩٥٩) والازمة الوزارية الايطالية (شباط - نيسان ١٩٦٠) ، والمواقف العدائية الصريحة من الاحزاب الاشتراكية (حتى المعتدلة) التي وقفتها صحيفة « الرقيب الروماني » في اوائل السنة نفسها . ويجب ان يرد الى هذا الموقف المتصلب نفسه رقيم « الجنس البشري » (١٩٥٠) الذي يضع حداً للحرية الفكرية ويشهر بخطر « التاريخية » ، والايماز بتميز التهذيب النظري في تعليم الاكليريكيين ، وانتقاد الاكاديمية البابوية اللاهوتية لاراء الاب « تيار دي شاردين » اليسوعي .

تأثرت فرنسا اكثر من غيرها بفعل ردة الفعل هذه لانها كانت على رأس حركة لتجديد الأساليب والفكر . اما في المانيا فقد احرز « الكاثوليك اليساريون » ، بعض التقدم حتى السنة ١٩٤٩ ، وجزم بعضهم بان حق الادارة المشتركة يدخل في الحق الطبيعي ويجب ان يعترف به كما يعترف بحق الملكية . ولكن الاحبار تراجعوا تراجعاً واضحاً بالنسبة لهذا الموقف وتمسكوا بوجهات نظر المناشير البابوية دون ان يتدخلوا البتة في المنازعات الاجتماعية .

الحياة الدينية
الا ان الاحصاءات الدينية ، التي تكاثرت في فرنسا بنوع خاص ، قد اظهرت مدى تأثير ظروف الحياة العصرية على الكنيسة . فاذا تحققت نهضة دينية بين بعض فئات المفكرين - وهم دونهم عدداً وشأناً في الفترة السابقة - ، فقد تجلى زوال العاطفة الدينية في الجماهير العمالية ، وكانت هذه الظاهرة ملموسة في المهدن الصناعية ومناطق الزراعات الكبرى على السواء .

ارتبطت هذه الظاهرة ب بروز حضارة جديدة « مرتكزة الى التقدم التقني » ،

« حين تحدث ، تصطبغ ... مركباً من التقدم التقني (الذي هو خير مجد ذاته) والمادية ايضاً : انها تنقل الاثنين معاً . ويرافق هذه الحضارة من جهة ثانية نظام اجتماعي هو الرأسمالية الحرة التي يكمن عيبها العميق في ان المصنع لم ينشأ لخير عماله وبجبروتهم ، بل لفائدة رأس المائل في الدرجة الاولى ؛ وهو بذلك يتسبب في ضغط يضر بالحياة الروحية . ولا ينجم هذا الاضرار عن العمل الصناعي بل عن تقديم المال على الانسان . وترافق هذه الحضارة كذلك ثقافة جديدة مستندة الى العلوم الوضعية : تفضي الى نشأة مثال جديد من البشر ليست انسانياتهم ، المشبعة بالتقنية ، ضد الاكليروس بالضرورة ، ولكنها وضعية بالطبيعة » (السكاهن القانوني « ف. بولار ») .

وقد أيد هذه الملاحظة «غابريال له براه» :

« ان للبخار والكهرباء تأثيراً مذهبياً على ممارسة اعمال التقوى لم تحرز الفلسفة والتاريخ مثل نجاحهما في ايجاده .
وانما فقدت الكنيسة الكثير من مؤمنيهما بفعل اضطراب الاخلاق المشتركة ، لا يفعل اضطراب الافكار الارستوقراطية
والمشاعر الشعبية » .

ان تسلط المال « الذي ووجهت معه كافة المسائل من زاوية الانتاج فقط » ، وتأثير الرفاهية
والتخلق باخلاق البورجوازية ، والتحرر الذي نجم عن ذلك حيال السلطات الاجتماعية ،
وتداخل المدن والارياف بواسطة الخدمة العسكرية ، والسهولات المتزايدة في المواصلات (« هي
الدراجة ما ارالت الروح المسيحية من رعيي ») ، « والصحافة العاطفية » التي زينت الحس ... قد
اشهرت من قبل الاكليروس الذي اعتبرها سبب زوال الروح المسيحية هذا . وقد تبذلت اجهزة
الاتصال والتأثير : « فلا مجال بعد اليوم للكلام عن انتقال العقيدة الكاثوليكية آلياً » . وافضت
ابحاث علم الاجتماع الديني في ايطاليا الى النتائج نفسها . فقد اجري تحقيق في السنة ١٩٥٣ ،
بحسب طريقة استفتاءات «غالب» ، بين سكان غالارات في ولاية فاريز الصناعية ، كشف القناع
عن تطور هام في الآراء حول نقطتين اخلاقيتين وقفت الكنيسة بصدددهما حتى تاريخه موقفاً
متصلياً جداً : هل الاجهاض سائغ شرعاً ؟ وهل الطلاق شرعاً ؟ فحيال النقطة الاولى كانت
الاجوبة سلبية بنسبة ٣٨٪ فقط ، وحائرة بنسبة ٢٦٪ ، وحيال النقطة الثانية لم تبلغ نسبة
خصوصوم الطلاق سوى ٤٢٪ في السنة ١٩٥٣ بعد ان بلغت ٥٣٪ في السنة ١٩٤٨ .

واظهرت التحقيقات المجرأة بين المؤمنين في مناطق وخورنيات مختلفة كل الاختلاف خطأ
منحنيًا عامًا ، وان الكثير من الممارسات الدينية « سريبع الزوال خارج بيئته الطبيعية ولا اثر
له تقريباً على الحياة » . ففي البرتغال ضمت اسقفية لشبونة ٣٢٠ كاهناً مقابل ١٤٠٠٠٠٠
مؤمن في السنة ١٩٣٠ ، وضمت ابرشية فارو في اقصى جنوب البلاد ٨٪ فقط من المؤمنين
المتهمين واجباتهم الدينية . وفي اسبانيا لاحظ الاب بيرو في السنة ١٩٣٣ ان ٥٪ من السكان
يقومون بواجبهم الفصحى في خورنيات كثيرة من ابرشيات كوانكا وطليلة ومدير واد
المدن تضم « اعداداً كبيرة من السكان الوثنيين كلياً » . وفي باريس اظهرت بعض التحقيقات
المجرأة في السنة ١٩٥١ ان ٢٣٪ يحضرون القداس في خورنية سان جرمان دو بريه ، و ١٩٪
في خورنية سان - سفيرين و ٢٠٪ في خورنية سان - سوليس ، و ٢٢٪ في سان بيير دي نوي ،
و ٦٪ في سان - ايبوليت دي بوتو . وان الخورنيات الجيدة تضم ٢٠٪ من متهمي واجباتهم
الدينية ، والخورنيات الشعبية ١٠ بالمائة فما دون ، والخورنيات العمالية اقل من ٦ بالمائة . وفي مرسيليا
تبلغ نسبة من يحضرون القداس في سن الرابعة عشرة فما فوق ١٠,٥ بالمائة ، وفي ليل ١٩,٥٪
وفي غرينوبل ١٤ بالمائة ، وفي تولوز ١٠,٨ بالمائة . وفي بلجيكا يبلغ معدل حاضري القداس في
ايام الاحاد ٢٥ بالمائة في الولايات ، و ٢٦,٣ بالمائة في بروكسل ، و ٣١,٧ بالمائة في انفرس . وفي
المانيا الاتحادية حيث تم ٥٤ بالمائة من الكاثوليك واجباتهم الفصحى في السنة ١٩٤٩ ، يحضر

القداس ٢٩,٤ بالمائة منهم في كولونيا ، ٢٦,٥ في مونيخ ، و ٢٢,٧ في هامبورغ . ويختلف السلوك الديني باختلاف المهن المتعاطاة . « هو النظام المهني ما يحدد تميم الواجبات الدينية » (الكاهن القانوني ف. بولار) ، كما نرى خير مثل على ذلك في منطقة لنس المنجمية : ان متممي واجباتهم الدينية من الذكور يبلغون ٢,٥٥ بالمائة بين عمال الاعماق ، و ٥,٥١ بالمائة بين العمال خارج المناجم ، و ٢٢ بالمائة بين موظفي الادارة ، و ٦٥,٣ بالمائة بين المهندسين ، و ٤٩,٦٣ في البورجوازية .

في ايطاليا اظهر التحقيق الذي اجراه مركز الدروس ، « الحياة في المسيح » ، في السنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ ، « امالاً متزايداً ونخيفاً في اوساط الجماهير ، ولا سيما العمالية والمدنية منها ، للواجبات الاساسية في الحياة المسيحية » . ففي بعض الخورنيات مازال ٨٠ - ٩٥ ٪ من الرجال يحضرون القداس في منطقتي البندقية والد « مارش » . ولكن هذه النسبة تنحدر الى ٢٠ - ٣٠ ٪ في خورنيات اخرى من توسكانا واومبريا وليغوريا حيث لا تشمل هذه النسبة سوى رجل واحد مقابل ٢٠ امرأة . وفي بعض خورنيات ابرشية فولتيرا ، لا يحضر قداس يوم الاحد سوى ٥ ٪ من السكان في السنة ١٩٥٢ . وفي روما لا يتجاوز عدد متممي واجباتهم الفصحية الـ ١٠ ٪ ، وفي ميلانو تتراوح هذه النسبة بين ٢,٥ و ١٧ ٪ ، وقد قدنى عدد المنازلات فيها بنسبة ٣٠ - ٥٠ ٪ بين السنة ١٩٣٨ والسنة ١٩٤٨ .

في البلدان المحتلة الاديان ، يشهد بتدني تأثير الكنيسة ارتفاع عدد الزواجات المختلطة التي استتبعت الحرافات معتقدية كثيرة في هولندا ، والولايات المتحدة (٢٥ - ٣٠ ٪) ، والمساكنيا حيث ادى تدفق اللاجئين منذ السنة ١٩٤٥ الى تصدع وحدة الكتلة الكاثوليكية البافارية والرينانية ، وحيث ارتفعت نسبة الزواجات المختلطة من ١١,٣ ٪ من عدد الزواجات الكاثوليكية الى ٢٨,٢ ٪ في السنة ١٩٤٩ .

واصطدم اختيار الاكليروس واعداده بصعوبات كبرى . ففي فرنسا نرى ان معدل الترقية الى الدرجات الكنسية (اي النسبة بين الترقية الى الدرجات المقدسة خلال خمس سنوات متوالية ومجموع عدد الشبان بين سن الخامسة والعشرين والتاسعة والعشرين) ، الذي هبط منذ قانون الفصل من ٥١,١ بالالف الى ٣٦ بالالف في السنوات ١٩٠٩ - ١٣ ، قد حافظ على هذه النسبة تقريبا حتى السنة ١٩٢٩ ، ثم ارتفع ببطء الى ٤٩,٥ في السنوات ١٩٤٠ - ١٩٤٧ وهبط مرة اخرى الى ٣٩ بالالف في السنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٥ . فالنقص من ثم في تزايد مطرد ، اذ ان عدد الكهنة العاملين الذي بلغ ٥٦.٠٠٠ في السنة ١٩٠٤ ، اي ١٣,٥ بالمائة قد هبط الى ٤٦.٥٠٠ في السنة ١٩٢٩ ، وهبطت النسبة الى ٩,٧ بالالف في السنة ١٩٤٦ بما فيها ٣٥ ٪ من الستينيين . اجل لقد ارتفع عدد الاكليروس القانوني من ١٣.٠٠٠ الى اكثر من ١٤.٠٠٠ ، ولكن النقص العام واقع ثابت ، وقد حدثت الظاهرة نفسها في كافة البلدان تقريباً ، حتى تلك المشهورة بحيويتها الدينية كهولندا وبلجيكا واسبانيا ودول اميركا الجنوبية . وفي ايطاليا نفسها هبط عدد

الكليروسيين المذكور من ٩٢٠٠٠ في السنة ١٨٨١ الى ٦٨٠٠٠ في السنة ١٩٢١ والى ٥٨٠٠٠ في السنة ١٩٥٣ . وفي ألمانيا تجاوزت نسبة هبوط الدعاوات الكهنوتية منذ السنة ١٩١٤ الى ٢٠ ٪ .

بمع الفاتيكان الثاني كان تزايد اللامبالاة والابتعاد عن الدين في العالم الغربي ، ونمو سكان العالم المطرد الذي قلل يوماً بعد يوم من أهمية الكاثوليك النسبية ، باعثاً على التثام مجمع الفاتيكان الثاني في السنة ١٩٦٢ . فقد كانت البابا الجديد يوحنا الثالث والعشرون ، بفضل بعثاته الدبلوماسية في الشرق وفي أوروبا ، على بيئة من المسائل التي تطرحها نخالطة الاقليات الدينية في البلدان التي تتعايش فيها طوائف مسيحية كثيرة والصعوبات التي يصادفها الكاثوليك في المجتمعات المتحولة تحولاً عميقاً الى العالمية ، فحدد لأعمال المجمع اتجاهات واضحة جداً نحو اصلاحات عميقة تستهدف انفتاح الكنيسة انفتاحاً عاماً على العالم وتجدد نشاطها والتوفيق بينها وبين المجتمع الذي خلقتة ثورات القرن التاسع عشر السياسية والثورة الصناعية . ورافقت هذا العزم الرغبة في الابتعاد جهد المستطاع عن الاعراف والوسائل التي تعيق حوار وتفاهم الكنيسة مع المسيحيين من غير الكاثوليك ، وحتى مع غير المؤمنين . فنحن من ثم امام مشاريع اصلاح تناقض ، استيحاء ، ما تضمنه الـ Syllabus منذ قرن خلا . ويبدو ان البابوية قد اقتنعت باستحالة المحافظة على مواقفها التقليدية اذا استندنا في حكمنا على الرقيم « السلام في الارض » الذي اصدره البابا يوحنا الثالث والعشرون قبيل وفاته ، في الفترة الفاصلة بين الجلستين الاوليين . فهو يؤيد صراحة اعلان حقوق الانسان الذي تبنته منظمة الامم المتحدة في السنة ١٩٤٨ ، ويشدد بالحاح على رسائل اقرار السلام بين البشر ، ويعلن امكانية التعاون في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع من يستوحون « التعاليم الزائفة » التي يدينها في الوقت نفسه . ويشدد كذلك رقيم خلفه بولس السادس ، « الام والمعلة » ، على شرعية سياسة تأميم وسائل الانتاج والمقايضة .

ويبرز هذا الاتجاه كذلك احداث امانة سر من اجل الوحدة ، والدعوة للاشتراك في المجمع التي وجهت الى مراقبين تنتدبهم الكنائس البروتستانتية والكنيسة الانكليكانية والكنيسة الارثوذكسية (بينهم روسيان) ، والى علمانيين وعلمانيات من الكاثوليك . وقد تأيد بأكثرية المطالبين بالاصلاح بين آباء المجمع الـ ٢٣٠٠ بادارة كرادلة ينتسبون الى اكثر البلدان تطوراً : ألمانيا ، هولندا ، انكلترا ، فرنسا ، بلجيكا ، الولايات المتحدة ، يساندهم العديد من الاحبار الايطاليين واحبار العالم الثالث . فأفضت المناقشات ، الحادة احياناً ، التي اثارها معارضة اساليب الادارة البابوية التي تعرضت لانتقادات شديدة ، ومناورات العرقلة ودسائس الاقلية المحافظة ، الى اقرار عدد من المشاريع العامة المتعلقة اما باصلاح الليتورجيا وتيسير فهم الرموز والطقوس . (بالاكثار من استخدام اللغات الوطنية والتخلي عن لغة الفلسفة المدرسية) ، واما بالمشاركة الاسقفية التي اعترف بسلطانها المطلقة ونوعها من حق الهي ، واما ببعث خدمة الشماس

الانجيلي الدائمة التي يمكن استنادها لرجال متزوجين ، واما بالوحي (وهو اكثر حرية من اساليب مجمع الايمان الى حد بعيد) ، واما بالحركة المسكونية في روح متعطفة على الطوائف المسيحية غير الكاثوليكية ، واما بادانة العداء للسامية . الا ان الحماس الاول عقبه بعض خيبة الامل حين انتهت الجلسة الاولى (تشرين الثاني ١٩٦٤) . وقد نجمت عن جو الدسائس والمقاومات الخفية الذي خلقته الاقلية ، لا سيما اثناء مناقشة مشروع القرار رقم ١٣ بصدد علائق الكنيسة بالعالم المصري ، والحرية الدينية التي طالبت الاكثرية في سبيلها باعلان لا لبس فيه . ويرد تعوق الاعمال وتردد المجمع ساعة الشروع باتخاذ المقررات الحاسمة الى اسباب عدة اهمها الحرص على مراعاة ظروف بعض الشعوب الكاثوليكية التي ما زال نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي متخلفاً جداً ، وشخصية البابا الجديد ، وربما حرص بولس السادس على استمالة المحافظين الى الحركة الاصلاحية مقابل بعض التنازلات .

في البلدان التي يدين اكثر سكانها بالبروتستانتية ، برز الضعف نفسه
البلدان البروتستانتية في العاطفة الدينية . ففي بريطانيا العظمى مثلاً لم يعقب الحرب العالمية الثانية تأخر شبيه به بعد السنة ١٩١٨ ، وانما يقدر ان ٥٪ على الاكثر من الانكليز و ٢٠٪ من الاسكتلنديين يسهمون اسهاماً متفاوت النشاط في اتحاد مذهبي ما ؛ وان عدد الطلاقات الذي بلغ ٧٦٢١ في السنة ١٩٣٨ قد ارتفع الى ٧٦٤٠ بعد مرور عشر سنوات ، ووهنت التقاليد الدينية ، وزال عن واجب الانقطاع عن العمل في ايام الاحاد الطابع الالزامي . ولعل ذلك يرد الى علنة التعليم كما اثبت ذلك التحقيقي الذي اظهر فتور العاطفة الدينية بين طلاب التعليم الثانوي في السنة ١٩٤٥ ، والى عدم تأثير الكنائس بالظواهر الاجتماعية (لتحقيق اجري في السنة ١٩٤٢ بين مشيخي اسكتلندا) . وقد رافق فتور الايمان هذا في الكنيسة الانكليكانية ارتداد الى الكثلركة الانكليزية : فاحييت بعض اشكال الحياة الرهبانية وبعض الاحتفالات والطقوس الكاثوليكية : صور للقلب الاقدس والقديسين والمذراء في الكنائس ، سجود ، رسم اشارة الصليب ، قداديس مع تكريس القربان ورفع ، صلوات من اجل الموتى ، عبادة القربان المقدس ، عفة الكهنة ، اعتراف . وقد تأيد تدني تأثير الكنيسة القائمة ، من جهة ثانية ، بالهزيمة النكراء التي منيت بها في السنة ١٩٢٧ في قضية « كتاب الصلاة » الذي رفض البرلمان ترجمته المنقحة بروح طقسية .

كان تأثير غير الانكليكانيين ، الذي برز في انكلترا خصوصاً بين الطبقات المتوسطة والشعبية ، قوياً جداً في الولايات المتحدة على الرغم من ان ٤٨٪ فقط من سكانها اعلنوا انتمسائهم الى كنيسة ما في السنة ١٩٢٩ . وانتمسائهم يجب القول بأن الـ ٧٧ مليون اميركي الذين عرفوا بلا مبالاهم كانوا مع ذلك بروتستانتية الثقافة والميول . وبين البروتستانت المحصين ، انتسب زهاء ١٪ (٨٨٪) الى ثنائي كنائس هامة وتوزع الباقون على ٢٥٧ شعبة معروفة رسمياً ، تشعبت كلها الى اتجاهات مختلفة كثيرة تبثديء بأرسخ. المؤمنين ايماناً قوياً ، الذين يفسرون الكتاب

المقدس تفسيراً حرفياً دون أقل لحفظ ، وتنتهي بالاحرار الذين يحصرون جهنم في العمل الاخلاقي والاجتماعي .

قاومت الكنائس البروتستانتية ، بصورة عامة ، على غرار الكنيسة الكاثوليكية ، اتجاه ما قبل الحرب نحو اعتبار المسيحية لا كمنهج حياة كما اعتبرت من ذي قبل ، بل كمجموعة تعاليم . وهكذا برز على الصعيد اللاهوتي ، في قلب الكنيسة الانكليكانية ، اتجاه نحو اعادة اثبات الوحي واعادة مزبد من السلطة اليه . وكان تأثير « كيركيفارد » و « بارت » ، المعتبر خليفته ، جلياً في هذه النهضة المعنوية التي سلطت الاضواء على « المسيح السيد والمخلص الوحيد » ، والمبرر بفعل النعمة الالهية وحدها ، وفي الاهتمام الجديد الذي اعيرته الاسرار ، والاهمية المتعاضدة المعطاة للكنيسة والخدمة الروحية التي اثارت ندرة الدعوات الراعوية بين الذكور بصدد هذا مسألة نوقشت تكررأ هي مسألة الخدمة النسائية ، ومسألة دور العلمانيين في الكنيسة ، واهتماماً متزايداً بطقوس قد تضر احياناً بالوعظ الذي بدا من الضروري اعادة اثبات أهميته .

الحركة المسكونية
ان اختلاف الشيع والتسميات الكثيرة قد دفع الكنائس المتشعبة عن
الاصلاح ، منذ زمن بعيد ، الى القيام بمجهود توحيد ، على الصعيد
القومي والصعيد الدولي ، بغية تجنب ازدواجية العمل في حقل الرسالات التبشيرية التي احرزت
نجاحات مدوية في البرازيل وبلدان اميركا الجنوبية الاخرى ، وافريقيا الجنوبية الوسطى ،
والانسولند وآسيا . فعلى الصعيد القومي تأسست جمعيات او كنائس بغية تحقيق هذا التوحيد
في المانيا ، والولايات المتحدة حيث ضمت « الكنيسة الميثودية » ثلاث كنائس ميثودية مختلفة ،
وكنندا بنوع خاص حيث توحد المجمعيون والمشيخيون والميثوديون . وعلى الصعيد الدولي وجه
رئيس اساقفة كنتربري منذ السنة ١٩٢٢ « نداء الى عموم المسيحيين » ، وفي ١٩٢٥ ، التأم في
ستوكهولم المجمع المسكوني ، « حياة وعمل » ، الذي تخلف عن حضوره الكاثوليك وحدهم ؛ ثم
التأم في السنة ١٩٢٧ مجمع لوزان ، « ايمان ونظام » ، الذي حضره ٥٠٠ مندوب عن ٩٠ كنيسة .
ولكن الحركة المسكونية توقف عملها في السنة ١٩٢٨ في اعقاب الرقيم ، « نفوس الموتى » ،
الذي رفض مصافحة اليد الممدودة وتصلب في تمسكه بمبدأ استعالة الخلاص خارج الكنيسة
الرومانية . وبعد الحرب العالمية الثانية ، عقد مجلس الكنائس المسكوني الذي تقرر تأسيسه في
السنة ١٩٣٨ ، جلسته الاولى في امستردام في شهر ايلول من السنة ١٩٤٨ ، وقد اشترك في اعماله
مندوبون رسميون عن معظم الكنائس البروتستانتية والانكليكانية وبعض ممثلي الكنائس
الارثوذكسية الشرقية ؛ فأقر تأسيس هيئة دائمة ، وانهقاد جمعية كل خمس سنوات ، وتعيين
جهاز اداري ، هو المجلس العام للكنائس ، ولكن اتفاقاً معتقدياً واحداً لم يتحقق بين
الكنائس .

الا ان ذلك لم يحل دون استمرار الخلافات ؛ فالكنائس « الكاثوليكية » والاتجاه اي تلك
التي تشدد على حقائق الايمان والسلطة الكنسية التسلسلية والاسرار ، قد ألفت منذ زمن بعيد

« التحالف الدولي للايمان الرسولي والنظام » ، بينما تجلّمت الكنائس التي تخشى العودة الاحتمالية الى الكنيسة الرومانية في « المجلس الدولي للكنائس المسيحية » و « جمعية الدفاع عن البروتستانتية المهددة بالخطر » .

امام نجاحات الاسلام ، واستقلال الدول المستعمرة التي غالباً ما رفضت نفوذ الغرب السياسي ونفوذ الدين في وقت واحد ، وامام نجاحات الشيوعية ايضاً ، بدا انقسام المسيحيين مؤسفاً جداً ، ولكن معارضة الكنيسة الارثوذكسية (على وجه غير واضح ومطلق) والكنيسة الكاثوليكية اللتين تعتبر كل منهما انها الكنيسة الحقيقية الوحيدة ، قد حالت دون اي تقارب . بيد ان الرقيم المنشور في السنة ١٩٤٤ ، الذي سلم بالزواج الذي يعقده الكهنة الارثوذكس ، ووعد الشرقيين بانهم لن يرغبوا قط على تبني طقوس اللاتين ومؤسساتهم ، لا بل منع انتقال الشرقيين المتحدين الى الكنيسة الرومانية ، كان خطوة خطتها الكنيسة الرومانية نحو الكنائس الشرقية ، ولكنه لم يترك اصداً تذكر . الا ان المجمع الفاتيكاني (باعترافه علناً بان اخطاء ومظالم قد ارتكبت بحق المسيحيين الشرقيين « المنفصلين » (لا « المنشقين » كما دعوا في الماضي) ، ورحلة بولس السادس الى الشرق ولقاءه بالبطريرك اثنووغوراس ، قد غيرا هذا الجو .

اما من الجهة البروتستانتية ، فقد بقيت روما على موقفها من الحركة المسكونية : فهي لم تتمثل في امستردام ، واذا هي تمثلت في السنة ١٩٥٢ في مجمع « الايمان والنظام » الذي التأم في لوند ، فقد بدا تحديد عقيدة انتقال السيدة العذراء في السنة ١٩٥٠ تعبيراً عن رفضها كل تسوية واثار معارضة البروتستانتات الاجماعية . الا ان المجمع الفاتيكاني قد حاول هنا ايضاً خلق جو جديد ومدّ يده تكراراً للبروتستانتات : فروقبت اعماله بشغف كبير وعطف حقيقي ، ولكن بتحفّظ عززته بعض المقررات (اعلان مريم امّاً للكنيسة) ؛ ولعل خير ايجاز لهذا التحفظ ما قاله الراعي بورغيه : « لقد نزع الثلج من جوار قصر « كلوسا » وزين مدخله بالزهور ، ولكن كلوسا ما زال كلوسا » .

الكتاب الثالث

العالم الشيوعي

في السنة ١٩٤٥ ، كان الاتحاد السوفياتي الدولة المسيطرة في البر الاوروبي الآسيوي ، اذ ان منافستيه الرئيسيتين قد هزمتا وازيل خطرهما : في الشرق ، اليابان ، وفي الغرب ، المانيا ، المستظهرة والمجزأة . فعندما وضعت الحرب اوزارها ، كانت جيوشه قد بلغت قلب اوروبا الوسطي واقامت في بلغاريا ، ورومانيا ، وجزء من يوغوسلافيا والنمسا ، وهنغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبرلين وجزء كبير من المانيا . وفي كافة هذه البلدان المحتلة تألفت حكومات من منظمات التحرير ما لبثت ان حولتها الى ديموقراطيات شعبية ؛ وبعد السنة ١٩٤٨ ، التحدت هذه الاخيرة اتحاداً وثيقاً فيما بينها ومع الاتحاد السوفياتي ، بينما اقتبست مؤسساتها من مؤسسات الاتحاد . وفي هذه الاثناء ، افصى انتصار جيوش ماو - تسي - تونغ الشيوعية في الشرق الى طرد حكومة تشان - كاي - شك من البر في السنة ١٩٤٩ . وهكذا تألفت ، في اقل من خمس سنوات بعد توقف العمليات الحربية ، كتلة برية مترامية تمتد من ضفاف نهر الايلب حتى المحيط الهادي وتضم اكثر من ٩٠٠ مليون نسمة تختلف فيها اصول المعيشة والنظام الاقتصادي والاجتماعي اختلافاً كلياً عنها في العالم الغربي والاميركي . وكادت هذه الكتلة ، اقله حتى السنة ١٩٥٦ ، تعيش خارج التيارات التجارية والايدولوجية في النحاء العالم الاخرى ولا تتصل به تقريباً .

الفصل الأول

الاتحاد السوفياتي

ان الاتحاد السوفياتي هو الدولة الوحيدة بين الدول الأوروبية التي طورتها الحرب اقل من سواها ؛ فان اعادة بنائها وانماؤها قد انجزا بحسب اصول ما قبل السنة ١٩٣٩ نفسها والتخصيص نفسه ، على الرغم مما لحق بها من تخريب هائل ، دون مجافاة للماضي ودون قطع سياق الحقل الاجتماعي والحقل السياسي . لقد عاشت مرحلة استقرار وهدوء لم تعرفها قط قبل الحرب ؛ ولم تعاني من الانقلابات العميقة التي عانت منها أوروبا الوسطى والشرقية ، ولا من الاضرابات السياسية والاجتماعية التي كانت فرنسا وإيطاليا مسرحاً لها .

كانت اعادة البناء هنا ايضاً اسرع منها بعيد الحرب العالمية الأولى . فقد اقتضى ثمانى سنوات آنذاك لبلوغ مستوى انتاج ما قبل الحرب ، بينما كانت اربع سنوات كافية بعد السنة ١٩٤٥ لبلوغ هذه النتيجة ، على الرغم من فداحة الخسائر (ربما ٢٠ مليون نسمة) وحجم الابنية المدمرة (٦٠ مليون متر مربع للسكنى وجب اعادة بنائها) ، وألوف المصانع المحرقة ، والمناجم المعطلة الانتاج ، وطرق المواصلات المفككة . الا ان صعوبات اعادة البناء قد تزايدت بفعل عزلة الاتحاد السوفياتي المالية . فعلى غرار ما حدث عشية الحرب العالمية الأولى ، وجب تحقيقها بدون مساعدة رأس المال الاجنبي . وبينما تدفقت رؤوس الاموال الاميركية على أوروبا الغربية بعد انتهاء العمليات الحربية ، توقف العمل باتفاقات الاعارة والتأجير مع الاتحاد السوفياتي وتوقف استيراد السلع الاميركية توقفاً فجائياً . يضاف الى ذلك اخيراً ان الظروف الدولية وتأزم العلاقات بين الحلفاء السابقين قد دفعت الاتحاد السوفياتي الى ابقاء قوة مسلحة كبرى تحت السلاح ، والابقاء على صناعة هامة للتسلح ، لا سيما في حقل الاسلحة الجديدة والسلاح الذري بنوع خاص (في الاتحاد السوفياتي فجرت القنبلة الذرية الأولى في شهر ايلول من السنة ١٩٤٩) ، والانصراف الى سباق تسلح كانت نفقاته اثقل منها قبل السنة ١٩٤١ . فاستهلكت اعادة البناء من ثم شطراً هاماً من الانتاج الجديد ، في حين ابعدت صناعة الاسلحة ، عن ترميم البلاد

ظروف اعادة البناء
والانطلاقة الاقتصادية

الاقتصادي ، جزءاً من اليد العاملة . وقد سبّلتها - خلافاً لما حدث في السنة ١٩٢١ - توفر العديد من الاداريين ، والفنيين ، والمهندسين ، والعمال الاختصاصيين ، المتعودين طرائق الاقتصاد المخطط ، الذين لم يحتاجوا الى ارتجال اساليب العمل والادارة . وساعدتها كذلك التعويضات التي دفعها المهزومون او فرضت على المناطق المحتلة : تفكيك مصانع ، نقل آلات الى الاتحاد السوفياتي ، تسليم جزء من الانتاج المنجمي او الصناعي .

بينما اتخذت بعض التدابير بغية تشجيع النسل وسد الفراغات الخطط الخمسية الاخيرة الهائلة التي تركتها الحرب ، وبينما جعل التشريع الخاص بحماية العائلة معاملات الطلاق اكثر صعوبة واعاد للزواج معناه وقيّمته ، كانت اعادة البناء المادية سائرة بخطى حثيثة . وحين انتهى تنفيذ الخطة الخمسية الرابعة في السنة ١٩٥٠ ، بلغت نسبة الانتاج الصناعي ١٧١ (١٠٠ في السنة ١٩٤٠) ، وبلغ انتاج الفحم الحجري ٢٥٠ مليون طن ، وانتاج الفولاذ ٢٧ مليوناً ؛ وكان الانتاج اعلى منه في السنة ١٩٤٠ بنسبة ٦٠٪ في صناعة الآلات ومعدات التجهيز ، وبنسبة ٨٠٪ في صناعة المواد الكيميائية . اما انتاج المواد الاستهلاكية فكان ادنى منه في الخطط السابقة ، باستثناء الصوفيات والقطنيات . ومن مميزات الخطة الرابعة انطلاقة الصناعات الاساسية في الشرق السوفياتي ، فقد احدثت في قازاخستان وسمرقند وطشقند صناعات كثيرة : مصاهر حديد ، ومصانع فولاذ ومصانع آلات . وبالرغم من ان المراكز الصناعية القائمة في الغرب قد رُممت ووسعت ، فان انتاجها لم يرتفع الا بنسبة ١٥ بالمائة بينما بلغ ارتفاع الانتاج الاجمالي في الاتحاد السوفياتي ٤٨ بالمائة ؛ وهكذا فان مركز الثقل في الاقتصاد السوفياتي قد استمر في الانتقال بشكل متزايد للوضوح نحو الشرق : فهي مناطق كوزباس وقازاخستان والاورال والاحواض السيبيرية التي وفرت منذ السنة ١٩٥٠ اكثر من نصف الفحم الحجري والفولاذ ؛ وارتفع كذلك اكثر فأكثر انتاج البترول في « باكو الثانية » بين الاورال والقوقاز ، التي احتلت المركز الانتاجي الاول في السنة ١٩٥٢ ، وفي آسيا الوسطى والشرق الاقصى .

ولكن الاتحاد السوفياتي واسع الارضاء وسكانه موزعون على غير تساو ، بسبب وجود مساحات كبرى يجعلها انخفاض الحرارة او الجفاف غير صالحة للاستثمار والاستيطان ؛ فان ١٨ ٪ من السكان يعيشون متجمعين في ٦ ٪ من الارض ، ولا يعيش في ٢/٣ المساحة سوى ٦ ٪ من مجموع السكان . والحال يرتفع عدد هؤلاء السكان بنسبة ٣٥٠٠٠٠ في السنة ، اذ انه ازداد بنسبة ٢٤ مليون نسمة بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٦ ، فجاوز في السنة ١٩٥٩ الـ ٢٠٨ ملايين . وطرأت الزيادة على سكان المدن في الدرجة الاولى (٤٨ بالمائة من مجموع السكان في السنة ١٩٥٩ ، و ٥٣ بالمائة في السنة ١٩٦٣) ، وارتفع عدد المدن الكبرى الضامة اكثر من ٥٠٠٠٠٠ نسمة من ١١ في السنة ١٩٣٩ الى ٢٥ في السنة ١٩٦٢ ، وارتفع عدد سكان بعضها بسرعة استثنائية بسبب اتساع حركة الزواج عن الارياف : فان غوركي وكوبيشيف

وساراتوف قد زادت بنسبة الثلث ، وسفردلوفسك واومسك وتشيلياينسك قد تضاعف سكانها تقريباً ، وارتفع عدد سكان نوفوسيبيرسك من ٣٠.٠٠٠ نسمة الى ٤٠٠.٠٠٠ بين الحرب الاولى والحرب الثانية ، وبلغ ٩٨٢.٠٠٠ في السنة ١٩٦٢ (الشكل ٢٥) . فتوجب من ثم تعزيز الزراعة واستثمار المساحات التي لما تستثمر او اسمي استثمارها . وفي سبيل تحقيق هذه الغاية ، اهدت في السنة ١٩٤٨ ، بعض المشاريع لاستحداث طرائد حرجية واسعة تسير بمحاذاة الوديان من الشمال الى الجنوب وتقف حاجزاً في وجه الرياح التي تهب من آسيا الوسطى وبحر قزوين على روسيا الجنوبية . وزرعت اشجار اخرى كثيرة ثبتت الثمرة وحالت دون انجرافها . وشيدت على الدون والدينير والفولغا سدود كبرى رفعت مستوى مياه الانهر وكونت وراءها خزانات واسعة للمياه ، فأتاحت انتاج الطاقة الكهربائية وتغذية اقنية الري بالماء ، وتأمين ري البورات الجنوبية وتحويلها الى اراض زراعية . ووفرت المعامل الكهربائية على الفولغا في كويبيشيف (١٩٥٦) وفولوغراد ، وعلى الدينير في كاشوفكا (١٩٥٥) ، ٥٠ مليون طن من الفحم الحجري وأتاحت القناة التي حفرت بين الدون والفولغا ، بالإضافة الى دورها الهام لجهة المواصلات - اذ انها ربطت بين البحار الروسية الخمسة - ، ري كافة اراضي منطقة روستوف وفولوغراد . وبوشرت في آسيا كذلك اعمال انشاء معمل كهربائي في براتسك على الـ « انغارا » واعمال حفر قناة تركمانستان الكبرى التي ستصل بين كراسنوفودسك على بحر قزوين وبين بحيرة ارال وتؤمن ري كل القسم الغربي من قراخوم .

اما الخطة الخمسية الخامسة التي بوشرت تنفيذها في السنة ١٩٥١ وتحققت بنسبة ١٠٣ بالمائة ، فقد انصرفت الى رفع مستوى الانتاج الصناعي الى ٧٠ بالمائة ، اي بمعدل ١٢ بالمائة في السنة ، و ١٣ بالمائة لمواد الانتاج : استخراج المعادن ، معادن غير حديدية ، بترول ، كهرباء ، و ١١ بالمائة لمواد الاستهلاك .

الا ان الخطة الخمسية الرابعة ، التي نفذت كلياً ، لا بل 'تخطيت في انتاج مواد التجهيز ، قد بقيت دون الهدف المحدد لانتاج المواد الاستهلاكية (٩٥ بالمائة) والزراعة (٨٤ بالمائة) ؛ وفي السنوات الاولى من تنفيذ الخطة الخمسية الخامسة حصل كذلك تأخر محسوس في هذين الحقلين كان نتيجة للحرب الكورية والحظر المفروض بسببها اللذين افضيا الى نقصان رؤوس الاموال والحامات النادرة . ولذلك عدلت الخطط منذ السنة ١٩٥٢ بغية زيادة انتاج المواد الاستهلاكية وتحسين نوعيتها ، بحيث تتحقق تنمية صناعات المواد الاستهلاكية بمزيد من السرعة دون ان يطرأ اي تغيير على نظام الصناعة . وقد ظهر هذا الاتجاه في الخطة السادسة الموضوعة للفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٠ ؛ فقد اعطت الاولوية ، على غرار سابقتها ، للصناعة الثقيلة ، مع مراعاة الصناعات الاخرى : زيادة المواد الانتاجية بنسبة ٧٠ بالمائة والمواد الاستهلاكية بنسبة ٦٠ بالمائة . زيادة انتاج الحديد المصبوب بنسبة ١٥٠ بالمائة ، ومضاعفة انتاج البترول والطاقة الكهربائية ، وكذلك اللحوم والحليب والبطاطا . وزيادة انتاجية الصناعة بنسبة ٥٠ بالمائة

على الأقل ، وانتاجية المزارع النموذجية بنسبة ٧٠ بالمائة ، وزيادة الاجور الحقيقية بنسبة ٣٠ بالمائة واجور اعضاء التعاونيات الزراعية بنسبة ٤٠ بالمائة . اما الجدة العظمى فهي الامة الكبرى (اكبر منها في السابق) المعطاة للبحث العلمي ، والمكننة والآلية اللتين ستتيحان زيادة الانتاج بنسبة أعلى الى حد بعيد من زيادة اليد العاملة التي نقصت على كل حال بفعل إطالة مدة الدروس حتى ١٦ سنة . وبالفعل تحقق في المدن والمراكز الريفية التعليم الثانوي الموزع على عشرة صفوف ، واتسعت شبكة المدارس المسائية والدروس بالمراسة . فتخرج مليون حامل شهادة من المدارس الثانوية والعليا في السنة ١٩٦٠ . ومنذ السنة ١٩٥٧ تابع مليون طالب دروس التعليم العالي .

في الحقل الزراعي لم تبلغ النتائج تقديرات الخطط الخمسية . اجل لقد الزراعة ارفع عدد محطات الآلات والجرارات من ٦٠٠٠ في السنة ١٩٣٩ الى ٩٠٠٠ في السنة ١٩٥٥ ؛ وخطت مكننة الاعمال الزراعية المختلفة خطوة كبرى الى الامام ؛ حراثة ، بذر ، حصاد ؛ وبات عدد الخبراء الزراعيين مرتفعاً جداً . ومن جهة ثانية حسنت طرائق الانتقاء واتساع المساحات المروية المحاصيل المختلفة ولا سيما القطن والشمندر السكري . الا ان نسق زيادة الانتاج الزراعي كان ابطأ من ذلك الذي قدر له ، فلم يبلغ سوى ٢ - ٣ بالمائة اي ما يقارب معدل زيادة السكان ؛ ويرد ذلك الى قساوة شتاء السنة ١٩٤٦ والجفاف الكبير في الفترة ١٩٤٦ - ١٩٤٩ الذي تسبب بنكبة دونها النكبة التي تسبب بها جفاف السنة ١٩٢١ ، والنقص المزمن في الاكلاء الذي زاد النقص في الحبوب من خطورته . يضاف الى ذلك ان السياسة التي استهدفت حصر مساحات زراعة الحبوب وتوسيع مساحات زراعة الاكلاء ، وزيادة الانتاج بتحسين التقنيات والدورات الزراعية المدروسة قد اسفرت عن نتائج خيبت الآمال ، مما حمل الخطة الخمسية الخامسة على اعادة الاولوية لتوسيع مساحات زراعة الحبوب . فزادت هذه المساحة اكثر من ٢٥ مليون هكتار بين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٧ ، وجاءت الخطة السادسة لتحقيق زيادة ٣٦ مليون هكتار من الاراضي الجديدة التي لم تحرث قط من ذي قبل ، في سيبيريا وقازاخستان . واستتبعت المكننة من جهة ثانية لجميع التعاونيات الزراعية في وحدات كبرى . فانخفض عددها من ٢٥٢٠٠٠ في السنة ١٩٥٠ الى ٧٨٩٠٠ في السنة ١٩٥٧ . وقد استلزم اتساع مساحات المزارع التعاونية هذا اسناد ادارتها الى فنيين . فمنذ السنة ١٩٥٣ اختير اكثر من نصف مديري التعاونيات من بين الزراعيين المتخرجين من المدارس الثانوية والعليا ، وعين مهندسون زراعيون للعمل ابدأ في محطات الآلات والجرارات . وبموازاة هذا التطور ، تجذر الاشارة الى تعاظم دور المزارع النموذجية لا في اراضي قازاخستان وسيبيريا الاستعمارية فحسب ، بل في الاراضي الزراعية الفقيرة في روسيا الاوروبية ايضاً التي تأثرت بالهجرة الريفية . فقد ارتفع عددها من ٤٨٥٧ في السنة ١٩٥٣ الى ٥٠٩٩ في السنة ١٩٥٦ . وقد تضاعفت مساحتها منذ السنة ١٩٥٠ وتضاعفت في الوقت نفسه المساحة المخصصة لزراعة

الحبوب (٥١ مليون هكتار في السنة ١٩٥٧ تمثل ١/٤ الاراضي الصالحة للحرثة في الاتحاد السوفياتي) .

اما تربية المواشي فلم تتقدم تقدماً كبيراً بصورة عامة ؛ فان اللحوم والحليب والصوف قد انتجت بكية غير كافية . لا بل ان الابقار قد انخفض عددها منذ السنة ١٩٤٨ . فالتخذت من ثم ، منذ السنة ١٩٥٣ ، سلسلة تدابير تهدف الى زيادة الانتاج : رفع اسعار محاصيل تربية المواشي ، زيادة مساحات زراعة الاكلاء (بنسبة ١٦٦ بالمائة بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٦) ، سياسة منسقة لتسمين المواشي . . . مما ادى الى ارتفاع عدد المواشي وتحسين نوعيتها بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٧ .

مستوى المعيشة بسبب الافضلية المعطاة للصناعة على الزراعة ولانتاج المواد التجهيزية على المواد الاستهلاكية ، وبسبب ابتلاع حاجات اعادة البناء والتسلح لجزء كبير من الانتاج ، لم يتح ارتفاع مستوى الانتاج احياناً حق العودة الى مستوى المعيشة السابق . الا ان تقنين المواد الغذائية والمصنوعات الاستهلاكية ، الذي فرض ابان الحرب ، قد ألغى في الحقل الغذائي في اواخر السنة ١٩٤٧ حين قضى اصلاح نقدي بتنظيم الاسعار تنظيماً شديداً واثاح وضع حد لازدواجية قطاع المخازن « التجارية » والقطاع المقنن . وقد طرأت من جهة ثانية سلسلة انخفاضات في عهد لاحق (سبعة انخفاضات عامة وبعض الانخفاضات الخاصة في عدد من المصنوعات) تقابل ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية ، وقد اختلفت باختلاف السلع ، ولكنها بلغت ، بحسب تقديرات روموف ، ٢٥ و ٣٠ وحتى ٥٠ و ٦٠ بالمائة .

ومحسنات الأجور بشمول « الاجر المشترك » اي الفوائد المختلفة التي يحصل عليها كل عامل بصرف النظر عن عمله . فقد منح قانون السنة ١٩٤٤ تعويض ومكافأة ولادة ابتداء من الولد الثالث (وليس من الولد السابع كما في السنة ١٩٣٦) ، وفي السنة ١٩٤٧ أقرت بعض التعويضات للامهات - العازبات . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان ارتفاع الاجر الحقيقي (٢٠ بالمائة لصغار الاجراء ، ١٥ بالمائة للعامل الاختصاصي ، ١٠ بالمائة للمهندس) قد تحقق بسرعة نسبية اذ امكن التأكيد في شهر تموز من السنة ١٩٥٣ « ان بمقدور المواطنين السوفيات شراء ضعف ما كانوا يشترونه في السنة ١٩٤٧ » . ولعل الطاقة الشرائية زادت بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥٣ ، بحسب تقديرات روموف ، بنسبة ٧٨,٥ بالمائة للعامل ، و ٧٨ للمعامل الاختصاصي ، و ٥٧ بالمائة للمهندس ، و ٥٠ بالمائة للفلاحين .

مقارنة بالبلدان الرأسمالية لا مناص والحالة هذه من مقارنة هذه الطاقة الاقتصادية بطاقات بلدان « المشروع الحر » . فاذا ما نظرنا الى الخط البياني المنحني الذي ترسمه انطلاقة صناعة اساسية في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لاستعمال الا يسترعي انتباهنا انتظام نمو انتاج الاتحاد السوفياتي والتقلبات البارزة في انتاج الولايات المتحدة (الشكل ٢٦) ؛ ويرد انتظام نمو الاقتصاد السوفياتي الى انعدام الازمات ، كما قد ترد

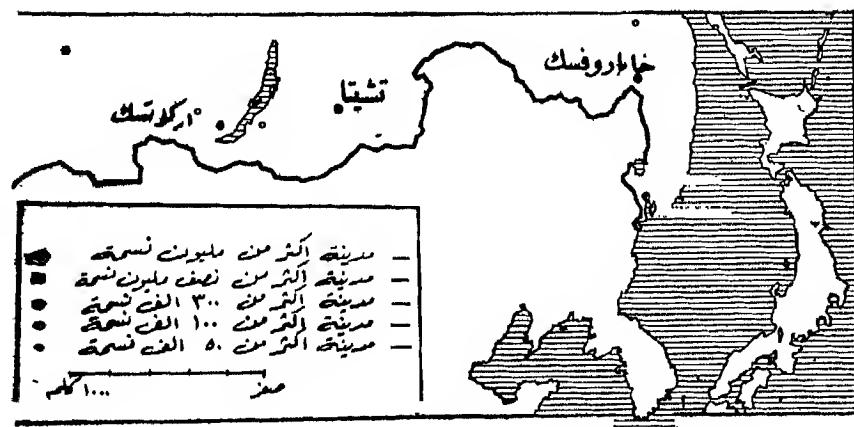
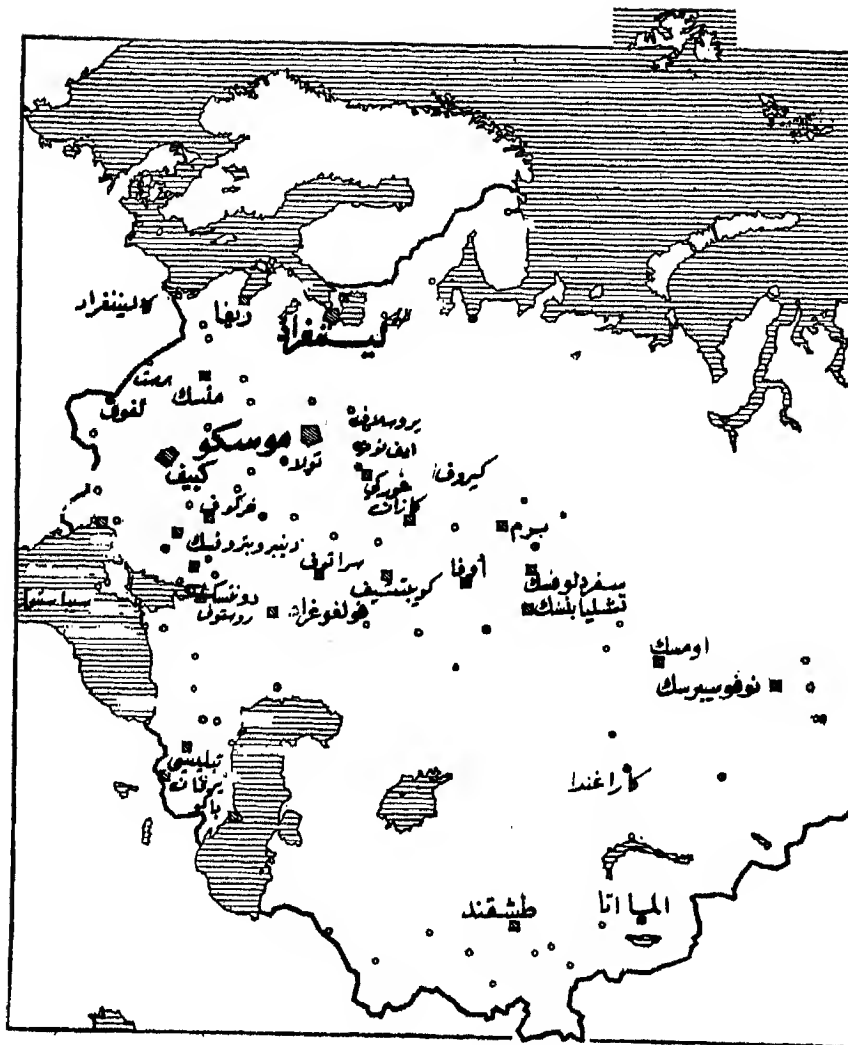
سرعته الى مستوى الانطلاق المنخفض جداً وتوفر تقنية متقدمة جداً اتاحت للاتحاد السوفياتي ان يستخدم دفعة واحدة ادوات جديدة وطرائق مضمونة النتائج . فحتى السنة ١٩٤٧ ، اي في مرحلة البناء الاشتراكي ، بلغ المعدل السنوي في تقدم الانتاج الصناعي ٣٠ بالمائة ، وبين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥٠ ، ٢٣ بالمائة ، وفي السنة ١٩٥١ ، ١١ بالمائة ، ومنذ السنة ١٩٥٢ ، ١٠ بالمائة . اي ان المعدل العام كان ١٧,٥ بالمائة ، بينما كان ٤,٥ بالمائة في الولايات المتحدة . وعلى الرغم من ذلك ، ما زال الفارق كبيراً بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ففي السنة ١٩٥٣ ، كان معدل الانتاج ، المعتبر ١٠٠ في السنة ١٩٤٧ ، ١٢٩ في الولايات المتحدة و ٢٦٦ في الاتحاد السوفياتي ، ولكن هذا الاخير لم ينشج آنذاك سوى ١/٣ الانتاج الاميركي من الفولاذ ، ٥ بالمائة من انتاج السيارات و ١/١٠ انتاج الجرارات ، و ٣٣ بالمائة من الفحم الحجري ، و ١٤ بالمائة من البترول و ٢٥ بالمائة من الكهرباء المولدة من القوة المائية ، بصرف النظر عن الغاز الطبيعي . وربما بلغ مجموع الدخل القومي غير الصافي بحسب تقديرات مختلفة ١٨ - ٣٦ بالمائة من الدخل الاميركي غير الصافي . ولكن الفارق يتجه نحو النقصان ، والتأخر يتلاشى سنة بعد سنة .

الحياة الفكرية
ان الظروف الخاصة التي عاش فيها الاتحاد السوفياتي منذ السنة ١٩١٧ ادت الى قيام صلة اكثر وثوقاً منها في اي مكان آخر بين الحياة الفكرية والفنية من جهة ، وبين الظروف السياسية والدولية من جهة اخرى : ادب وفن رومنتيقيان وعارمان بالقوة اثناء المرحلة « الثورية » في العشرينيات ، ثم اثناء العمل بالخطط الخمسية ؛ اما المذهب الذي نال الخطوة فهو « الواقعية الاشتراكية » التي اتجهت شطر تجسيد نشاط الانسان في العمل اي في المصنع والتعاونية الزراعية . وقد عزز هذا الاتجاه منذ السنة ١٩٣٨ الخطر الالماني الذي رجه الافكار نحو ايقاظ الشعور القومي ، والعودة الى اجماع الماضي ، والاشادة بذكر الملوك والقادة ورجال الدولة الذين صنعوا روسيا العصرية بمقاومتهم السيطرة الاجنبية ؛ وهكذا فان روايات « الكسي تولستوي » وموسيقى بروكوفيايف وافلام ايزنستاين قد عظمت بطرس الاكبر « وايفان الهائل » و « اسكندر نوسكي » وسوفوروف . واوحت الحرب مؤلفات ادبية كثيرة تمجد الوطنية السوفياتية التي وحدث بين احترام ماضي روسيا القومي واحترام روسيا الجديدة الشيوعية . فمنذ السنة ١٩٤١ وضع « ايليا اهرنبرغ » كتاباً يتجلى فيه عداؤه للامان : « سقوط باريس » ؛ وكانت حراجة وضع الاتحاد السوفياتي في السنة ١٩٤١ والسنة ١٩٤٢ مصدر وحي لشعراء كثيرين من امثال سيمونوف وسوركوف ، ومؤلفات ليونوف وكازاكيفيتش (الكوكب) واوفيتشكين وبولغوي (رجل رجل) ، ومجدت افلام بطولية المدافعين عن موسكو وستالينغراد والمنتصرين في برلين ، بينما الف شوستاكوفيتش سمفونيتيه السابعة والثامنة ، والف شولوكوف ، الذي بلغ الشهرة بكتابته « الدون الهادي » ، (١٩٢٨ - ٤٠) ووصف فيه سنوات الحرب الاهلية العشر من خلال

تزايد سكان المدن الرئيسية في الاتحاد السوفياتي من ١٩٢٦ الى ١٩٥٩
(احصاء ١٥ كانون الثاني ١٩٥٩)

الشكل ٢٥ - نمو المدن في الاتحاد السوفياتي ١٩٢٦ - ١٩٥٩

١٩٥٩	١٩٢٦		١٩٥٩	١٩٢٦	
٨٨٧ ألف	١٢٠ ١٢٨	لوفوسيرسك	٤٥٥ ألف	٤٥ ٣٩٥	ألتا
٦٦٧ ألف	٤٢٠ ٨٦٢	اوديسا	٩٦٨ ألف	٤٥٣ ٣٣٣	باكور
٥٧٩ ألف	١٦١ ٦٨٤	ارمسك	٦٥٨ ألف	٢٣٦ ٧١٧	دنيبروبتروفسك
٥٤٦ ألف	٩٨ ٥٣٧	اورفا	٩٤٣ ألف	٢٢٢ ٣٥٦	غوركوي
٦٢٨ ألف	١١٩ ٧٧٦	بيرم	٣٦٥ ألف	١٠٨ ١٢٩	اركوتسك
٢٨٢ ألف	١٠٧ ٠٠٠	ريغا (١٩٣٩)	٣٣٢ ألف	١١١ ٤٦٠	ايفانوف
٥٩٧ ألف	٣٠٨ ١٠٣	روستوف	٣٩٨ ألف	صفر	كر اغاندا
٥٨١ ألف	٢١٩ ٥٤٧	سراثوف	٦٤٣ ألف	١٧٩ ٠٢٣	كازان
٧٧٧ ألف	١٤٠ ٣٠٠	مفردلوفسك	٣٢٢ ألف	٥٢ ٠٤٥	خاباروفسك
٩١١ ألف	٣٢٣ ٦١٣	طشقند	٩٣٠ ألف	٤١٧ ٣٤٢	خاركوف
٦٩٤ ألف	٢٩٤ ٠٤٤	تيليسي	١ ٠١ ٠٠٠	٥١٣ ٦٣٧	كييف
٦٨٨ ألف	٥٩ ٣٠٧	تشيليابينسك	٨٠٦ آلاف	١٧٥ ٦٣٦	كروبيشيف
٣٠٥ ألف	٦١ ٥٢٦	تشيوتا	٣ ٣٠٠ ٠٠٠	١ ٦٩٠ ٠٦٥	ليننغراد
٣٤٥ ألف	١٥٥ ٠٠٥	تولا	٤١٠ آلاف	٣١٦ ١٧٧	لغوف (١٩٣١)
٥٩١ ألف	١٥٩ ٤٩٠	فولغوغراد	٣١١ ألف	٣٠ ٠٠٠	ماينباوغورسك
٤٥٤ ألف	١٢١ ٦١٢	فودونيج	٣٥٨ ألف	٢٤٢ ٠٠٠	ماكايكا (١٩٣٩)
٤٠٦ آلاف	١١٤ ٢٧٧	يروسلاف	٥٠٩ آلاف	١٢٤ ٨٠٣	منسك
٤٠٠ آلاف	٦٤ ٦١٣	يريفان	٥ ٠٣٦ ٠٠٠	٢ ٠٢٩ ٤٢٥	موسكو
٤٣٥ ألف	٥٥ ٧٤٤	زيروي	٣٣٨ ألف	٣٨ ٨٤٩	نيجني ناغيل



حياة الفلاحين والجنود الوضعا ، كتابه « حاربوا من اجل الوطن » (١٩٤٣) الذي استعاد فيه ذكرى الانسحاب من الدرن في السنة ١٩٤٢ . اما بعد السنة ١٩٤٥ فهي الحرب الباردة وخطر السلاح الذري ما اثارا حذر السوفيات من الحلفاء السابقين ، فبات لزاماً ان تبقى قوات البلاد على استعداد لمقاومة الحرب الوقائية التي خيل لهم ان الاميركيين يعدونها : فنجم عن ذلك عداء للتأثيرات الفكرية الآتية من البلدان الرأسمالية ، خلق حالة نفسية « سبارتية » تقاوم كل تراخ وكل تمويه . وهو جدالوف ، امين سر الحزب بين السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٤٨ ، من قوى هذا النضال ضد الوطنية الشائعة وضد المثالية ، وضد التشبه بالاجني ، وضد « التمسك بالشكليات » . وقد وُجّه اللوم الى الشاعرة اكاتوفا والهجتاء سوشستشنيكو لانهما اعطيا فكرة خاطئة عن العالم السوفياتي ، والى شوستاكوفيتش بسبب تشاؤمه . واستمر الفن في انحرافه عن الاتجاهات الجديدة المخصصة التي ظهرت في اوروبا الغربية . واتصف الادب بالتفاؤل واعطاء القدوة الصالحة ولم يترك مكاناً كبيراً لتحليل المشاعر الشخصية : الحب ، والطمع ، والحسد ، والبخل . وطارد الانانية والاخلاق السهلة ، واطرى النخوة الوطنية والحياة الجماعية والبطل السوفياتي واعادة البناء وجمال الارض الروسية في مؤلفات غالينا نيقولائينا ، وفيرا بانوفا ، وبابنسكي (الجواد المكوكب) الذي وصف تجدد العمل في احدى تعاونيات كوبان الزراعية ، واجايف (بعيداً عن موسكو) .

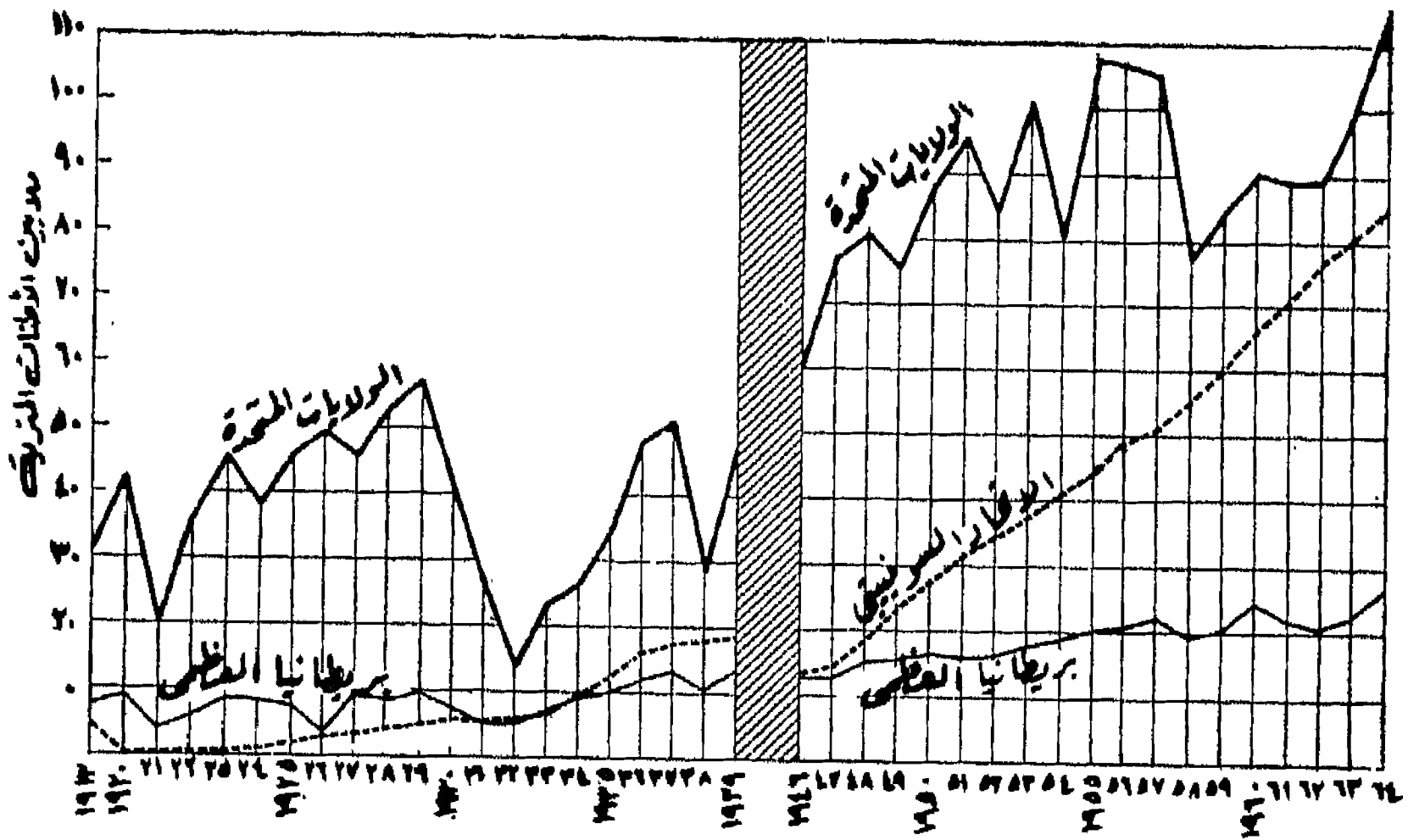
بعد النصر الشيوعي في الصين وزوال الاحتكار الاميركي للقمبلة الذرية ، عرف عالم الكتاب والفنانين بعض الراحة والاطمئنان ، وقلشى جوو والتعبئة الفكرية : فالف بروكوفيف سمفونيته السابعة وشوستاكوفيتش لحنه المسرحي الديني « غناء الغابات » ، وكلاهما نشيد لروح السلم والعمل السلمي ، وأخذ مؤتمر الكتاب السوفياتيين المنعقد في السنة ١٩٥٤ يناقش مسائل النقد الادبي والمسرحي دونما نظر الى الناحية العقائدية . واتصفت مقاومة التقليد الاعمى والانقيادية الستالينية بمزيد من الحرية حيال « الواقعية الاشتراكية » ، وتجلت بمزيد من الاهتمام بالمؤلفات الغربية (او اقله برغبة حقيقية في التعرف الى الفن المجرد والرسم غير التمثيلي) ، وطالبت بحرية الابداع الفني واكدت ضرورة « تسهيل تفتح روح المبادأة والافكار والخيالة الشخصية » . وتجلت كذلك بالمناقشات الحامية في اوساط الفنانين والكتاب امام لوحات فالك نيكونوف ، وقصائد افنوشنيكو التي كانت احداها موضوع سمفونية شوستاكوفيتش الثالثة عشرة (١٩٦٣) ، ومؤلفات بوريس باسترنك ، ورواية اسكندر سولجنستين حصول المسكرات الستالينية .

سبق لهذه الحرية ، التي نمت بعد وفاة ستالين بنوع خاص ، ان ظهرت ابان الحرب في الحقل الديني . فقد ضمن دستور السنة ١٩٣٦ حق ممارسة العبادة ، ثم حصلت الكنيسة الارثوذكسية في السنة ١٩٤٥ ، بسبب اخلاصها للعهد القائم ، على حق عقد مجمع انتخاب البطريرك الكسيوس .

ومنذ ذلك الحين لم يسمح للاكروس بعضوية الجمعيات الدينية فحسب ، بل ألزم بان يكون المسؤول الرئيسي فيها .

لم تتبدل المؤسسات تبداً يذكر بعد السنة ١٩٤٥ ، ولكنها عرفت ، منذ وفاة ستالين تغييرات عميقة في سير حركتها ، ولا سيما بعد انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في شهر شباط من السنة ١٩٥٦ ، وإذاعة تقرير خروتشوف (وثيقة اتهامية حقيقية ضد الدكتاتورية) ، ونشر وصية لينين . فُتخّطت « عبادة الشخصية » واتخذت

الاتحاد السوفياتي
منذ المؤتمر العشرين
المؤسسات



الشكل ٢٦ - إنتاج الفولاذ الخام في الاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة بين ١٩١٣ و ١٩٥٥

الحكومة شكل ادارة مشاركة تعزز في السنة ١٩٦٤ حين أقصي نيكيتا خروتشوف القوي الشخصية عن الحكم . وإذا ما سلمنا ، مع جورج غورفيتش ، « بأن الطابع الحصري للأنظمة الشيوعية مرده ... الى طابع التخلف او نصف التخلف في البلدان التي قامت هذه الأنظمة فيها » ، فإن التحول الراهن الى الحرية انما يقابله تطور اقتصادي يسمح اليوم بتخفيف الضغوط ، وتلبية بعض المطالب ، والكف عن التضحية باليسار على مذبح القوة وبلاستهلاك على مذبح التجهيز ؛ فقد توفرت من ثم الشروط اللازمة لقيام نظام ديمقراطي وحر . اجل لم تفقد الدولة شيئاً من مفومات وصايتها : فهي ما زالت سيدة الجيش وقوى الأمن ، والحياة الاقتصادية ايضاً ،

اذ انها تتصرف في الموارد الانتاجية . واحتفظ الحزب من جهته بمراكز القيادة وبادارة القطاعات الرئيسية ، ولكن اساليب جديدة في الحكم والادارة خلقت جواً جديداً كل الجودة . فان الغاء عدد من الوزارات الاتحادية ، وزيادة مهام مجالس العمال ، ونقل مصالح كثيرة من موسكو ومن عواصم الجمهوريات المختلفة الى مراكز الانتاج ، كل ذلك قد احدث يقظة حقيقية في الحياة العامة . وبفضل تعاظم استقلال المجالس الذاتي ، بات باستطاعة المواطنين الاسهام مباشرة في ادارة الشؤون المحلية ، بينما دعي المجلس السوفياتي الاعلى ، من جهته ، لمناقشة وتعديل مشاريع القوانين التي يتقدم بها الحزب . وتستدعي الانتباه هنا ظاهرة لا تخلو من المغزى ، هي تعاظم شأن احدى المؤسسات منذ المؤتمر الثاني والعشرين ، مع انها ، بالرغم من قدمها (١٩٢٢) ، لم تقم منذ زمن بعيد بأي دور بارز ، اهي بها الد بروكاتورا ، التي 'فوتض' إليها مراقبة شرعية عمل الأجهزة الادارية او القضائية (وزراء ، مشاريع ، مؤسسات مختلفة) على مختلف مستوياتها . فان النائب العام ، الذي يعين لمدة سبع سنوات ، مستقل عن وزير العدل وعن الحكومة ولا يرتبط الا بالمجلس السوفياتي الاعلى في الاتحاد السوفياتي ، وعليه تنبيه المجلس الاعلى الى مخالفة القانون التي يرتكبها هذا الجهاز أو ذاك .

أنكرت الاساليب البوليسية واعيد الاعتبار الى ضحاياها كما اعيد الى الشعوب الشركسية ، ال كابارد - بلكار وال تشلتشين - انغوش ، والمان الفولغا الذين كانوا قد نقلوا الى سيبيريا . والقيت النصوص التي تفرض عقوبات جزائية على من يتغيب عن العمل او يتركه دون اشعار سابق ، ورفعت الاجور المتدنية (بنسبة ٣٣٪) ، وحدث بعض الشيء من المكافآت ، وحدد يوم العمل مرة اخرى بسبع ساعات في السنة ١٩٦٠ ، واعيد تنظيم المعاش والتقاعد ، ويجب ان يضاف الى هذه التدابير الاسراع في بناء المساكن ، ولا سيما البناء الذي يتولاه الافراد بمساعدة الدولة والمشاريع ، وتوسيع شبكة المؤسسات المدرسية والمؤسسات التي تعملها ، وتوزيع النشاط الصناعي على المناطق خدمة للجمهوريات المتحدة . وبذل مجهود هام جداً بغية تحسين مستوى معيشة الفلاحين تحسيناً سريعاً : تخفيض الضرائب على دخول مزارعي التعاونيات الشخصية ، ورفع اسعار المواد الضرورية من جهة ، وزيادة كمية المواد الاستهلاكية في الاسواق من جهة ثانية ، وزيادة القيمة المالية للوحدة الحسابية التي تستخدم قاعدة لمكافأة الاعمال الزراعية ، ال «تروودون» .

كانت التغييرات العضوية في النظام الاقتصادي اعظم اهمية وابعد
اصلاح الاقتصاد
خطورة من حيث النتائج . فاللجان النقابية المنتخبة للمشاريع قد اتسمت مهامها واعطيت حق ابداء رأيها في المرشحين لمراكز الادارة ، وتوجب استشارتها قبل اي تسريح . واخيراً حصلت على المزيد من النفوذ للجمعيات الانتاجية الدورية التي تضم ادارة ومعال كل مشروع بغية مناقشة المسائل المتعلقة بهم . وكان التصنيع المخطط ، الذي استهل منذ زهاء ثلاثين سنة ، قد اخضع لتنظيم مركزي ناجح في السنة ١٩٢٩ ، ولكنه افضى

بسبب نجاحاته بالذات ، الى تعدد الوزارات الصناعية (٣١ في السنة ١٩٥٥) وتشابك صلاحياتها ،
فتنجم عن ذلك تـوان وازدواجية وتبذير وفصل عمودي صارم بين القطاعات المتكاملة . فأدى
الاستياء من هذه الحصرية البيروقراطية ، الثقيلة الوطأة والباهظة الاكلاف ، حين توجب ادارة
٢٠٠ ٠٠٠ مشروع صناعي و ١٠٠ ٠٠٠ مشغل في انحاء البلاد المختلفة ، الى الغاء معظم هذه
الوزارات في شهر ايار من السنة ١٩٥٧ والاعاضة منها بـ ١٠٥ اجهزة (سوفنار كوز) حصرت
صلاحياتها في الاقاليم (٧٠ في الجمهورية السوفياتية الاتحادية الاشتراكية الروسية ، ١١ في اوكرانيا ،
٩ في قازاخستان ، ٣ في اوزبكستان ، ٢ في كيرغيزيا ...) واشرفت على كافة مشاريع
اقليمها وليس على هذا الفرع او ذاك من فروع الانتاج كما في السابق . وكان الهدف من هذه
الاحصرية ، عن طريق التقسيم الاقليمي الصوابي للعمل ، للتقريب بين الادارة الاقتصادية
والمشاريع ، واتاحة قيام مزيد من التناسق والاختصاص ، وتسهيل التمويل ، وتحقيق وقرههـام
في النقل ، واستخدام اليد العاملة استخداماً افضل ، لاسيما وقد اخذت الحاجة تمس اليها . وقد
خضع كل سوفنار كوز لاشراف لجنة يعاونها مجلس اقتصادي وفني ، وعمل تحت رقابة
الـ « فوسبلان » الذي لم يعد جهازاً ادارياً بحتاً بل حصرت مهمته بعد اليوم في مطابقة التخطيط
بتنسيقه الخطط في الجمهوريات والمناطق . ووفرت له دوائر الاحصاء الموحدة الموضوعة تحت
تصرفه واموال المصرف المركزي التي يوزعها كافة الوسائل الضرورية للقيام بمهمة
الادارة هذه .

واقـر في شباط وحزيران من السنة ١٩٥٨ تدبيران ليسا دون هذه التدابير اهمية ، اعني بهما
نقل ملكية معدات « محطات الآلات والجرارات » الى المزارع التعاونية في مدة سنة واحدة —
وكان الهدف من ذلك ، كما في الحقل الصناعي ، ازالة البيروقراطية من الزراعة واستخدام المعدات
خير استخدام — وإلغاء التسليمات الإلزامية المفروضة على المزارع التعاونية . وقد استجاب
هذان التدبيران لرغبات الفلاحين وسهلا زيادة الانتاج . ووسعت كذلك صلاحيات مديري
المزارع التعاونية لجهة حرية التقرير بصدد نظام الانتاج وحجمه ، وتوزيع الاراضي والعمال ،
ومكافأة اليد العاملة ، وذلك بمنع اجهزة الدولة والحزب المحلية ، في شهر آذار من السنة ١٩٦٤ ،
من التدخل في تفاصيل الانتاج . ووصل اخيراً إلغاء المزارع التعاونية المتدنية الانتاج ، باعتبار
انها اصغر من ان تفيد من التقدمات التقنية . فلم يبق سوى ٦٧ ٠٠٠ مزرعة في السنة ١٩٥٩
معدل مساحة الواحدة منها ٢ ٢٠٠ هكتار ، وقد اعتمد الكثير منها نظام مكافآت اعتبر ضمانه
ثابتة تقرب بين ظروف عمل المزارع التعاوني وظروف عمال الصناعة . وزيد كذلك عدد
المزارع النموذجية التي توازي انتاجيتها ثلاثة اضعاف انتاجية المزارع التعاونية ، فارتفع من
٨٠٠ ٥ في السنة ١٩٥٨ الى ٢٨١ ٨ في كانون الثاني من السنة ١٩٦١ . وقد بلغت مساحتها في
هذا التاريخ ٢٧ بالمائة من مساحة الاراضي الزراعية .

كانت نتيجة مرونة طرائق التخطيط واستحالة تحقيق الخطة الخمسية
الخطوة السبعية
السادسة التي لوحظت في السنة ١٩٥٧ احلال خطة سبعة للفترة
١٩٥٩ - ١٩٦٥
١٩٥٩ - ١٩٦٥ محل الخطط الخمسية . وكانت الخطة الجديدة محصورة
(تناولت ٣٠٠ صنف فقط مقابل ٥٠٠٠) وهدفت الى السماح لكل مشروع بتجديد برنامج الصناعات
لفترة اطول مدى . وقد وضعت وفقاً لاصول سابقاتها نفسها ، ولكنها ابتغت نمواً اقل سرعة
(٧ بالمائة للدخل القومي بدلاً من ١٠ بالمائة) وشددت على اولوية اعادة تجهيز السكك الحديدية ،
والصناعات الكيماوية ، والطاقة (ولا سيما البترول والغاز) ، والاسمنت ، والمعادن غير الحديدية .
وبذل مجهود خاص (مسمى ٢٥٥ للتقدم) لزيادة الانتاجية (٨ بالمائة في السنة ١٩٥٩) بغية
تلافي النقص في اليد العاملة ، الناتج عن دخول بعض الطبقات القليلة العدد في الحياة العامة .
وكان مقدراً للمناطق الشرقية من الاتحاد - التي استفادت من نزوحات داخلية هامة جداً - ان
تنتفع اكثر من سواها من هذه الانطلاقة : مضاعفة الاموال الموظفة في قازاخستان وسيبيريا
حيث ستبلغ المسمى ٢٥٧ . وبفضل المراكز الصناعية الجديدة والهامة في كوستاناييسك
و بافلودار - اكيباستوز و اتشيسك - كرانويارسك وبراتسك تايشت ، انتجت المناطق
الشرقية في السنة ١٩٦٥ نصف الفحم الحجري والفولاذ والاسمنت والطاقة الكهربائية في الاتحاد .
فقد استمر الانتاج الصناعي من ثم في تحقيق تقدمات كبرى ولكن سرعته اخذت تخف منذ
السنة ١٩٦٠ : فان معدل الزيادة الذي لم يبلغ قط ١٠ بالمائة (على غرارها في السنوات السابقة)
قد اخذ يتدنّى تدنّياً منتظماً ؛ فبلغ ٧,١ بالمائة في السنة ١٩٦٤ بالنسبة للسنة ١٩٦٣ (وكان في
اوروبا الغربية بين ٥,١ بالمائة ، وفي بريطانيا العظمى اقل من ٢ بالمائة) .

اما الانتاج الزراعي ، الذي زاد بنسبة ٥٠ بالمائة بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٨ ، فما زال
مع ذلك مركز الضعف الحقيقي في الاقتصاد السوفياتي . فاذا كانت زراعة القطن اكبر نجاح
حققته هذه الزراعة ، فان انتاج الحبوب وتربية المواشي لم يحققا سوى نتائج متوسطة جداً .
وقد بقيت الانتاجية السنوية للفلاح السوفياتي متخلفة جداً عن انتاجية المزارع الاميركي (التي
ربما بلغت ثمانية اضعافها بحسب تقدير رينه ديون) ، كما ان معدل انتاج السنوات ١٩٥٨ -
١٩٦٢ - ١١ قنطاراً في الهكتار - ضئيل جداً بالنسبة لزراعة متقدمة المكننة لا يزال يعمل
فيها ٣٨ بالمائة من السكان العاملين الذين لا يستفاد من ثم من بعضهم استفادة كافية . اما في حقل
تربية المواشي فقد بقي عدد البقرات على حاله وحليب الابقار غير كاف ، بحيث تعذر تنفيذ
خطط تسليم اللحوم والحليب والزبدة . ويرد ذلك الى ان اراضي باثرة كثيرة ، حولت الى
اراض زراعية الى الشرق من الاورال ، لم تكن خصبة التربة ، وكانت معرضة بالاضافة الى ذلك
لنقص المياه وانجراف التربة وظروف جوية غير مؤاتية (كارثة الجليد المبكر في السنة ١٩٦٣) .
فأرغم الفشل الذي انتهت اليه محاولة حل مسألة الانتاج بتوسيع المساحة المزروعة وخيبة
الامل التي سببها توسيع مساحة زراعة الذرة الصفراء المعدة لتربية المواشي (وقد تجاوزت

هذه المساحة عشرة اضعافها بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٦٣ ، اذ ارتفعت من ٣٥٠٠.٠٠٠ هكتار الى ٣٧ مليوناً (على البحث عن زيادة الانتاج باستعمال المزيد من الاسمدة ومبيدات الحشرات . وهذا هو سبب الاولوية المطلقة التي اعطيت في المشروع الجديد لتوظيف الاموال في الصناعات الكيماوية (التي قدمت على الصناعة الثقيلة والنفقات العسكرية) . وفي الوقت نفسه ، زادت اعتمادات الدولة للري والاعمال المائية ٥٠ ٪ في السنة ١٩٦٥ بالنسبة للسنة ١٩٦٣ . وارتسم كذلك مجهود هام في اتجاه اساليب التخطيط وادارة الاقتصاد . اجل لقد سبق ورأينا ان اجماع الانتقادات الموجهة لجهاز اداري فضفاض ولاساليب تنظيمية جامدة ومتردة وبيروقراطية عادمة الجدارة احياناً ، قد ادت الى تخفيف وطأة الرقابة ، والى اللاحصرية التي اعترفت للمشاريع باستقلال ذاتي في موضوع اختيار العمال وتحديد الاجور . ولكن مدرسة كاملة من علماء الاقتصاد من امثال ترازينيكوف وارزومانيان وليبرمان قد عادت بالعودة الى فكرة الكسب وتقدير دخل المشروع ، وشددت الكلام على اهمية تعيين الاسعار واوصت باستخدام بعض الحوافز (مكافآت ، غرامات ، ضرائب) المعدة لحل المشاريع على العمل في اتجاه يوافق الاقتصاد العام ، وتحقيق ارباح تتيح توظيف اموال جديدة ، وإقامة علائق مباشرة بين الميئارة والزبن بغية مطابقة الانتاج على الطلب ومن ثم تحسين نوعية السلع المعروضة للبيع .

التغيرات الطارئة على المجتمع
تطور المجتمع السوفياتي تطوراً سريعاً جداً ، وتبدل توازن الطبقات الاجتماعية تبديلاً كلياً منذ السنة ١٩٤٥ . فان سكان المدن الذين زادوا زهاء ٨٠ مليون نسمة منذ اربعين سنة قد جاوزوا ٥٥ ٪ من مجموع سكان البلاد؛ كما ان عدد عمال المصانع ومستخدمي المكاتب الذي كان ٤٤ مليوناً في السنة ١٩٥٣ قد زاد بنسبة ٧٠ بالمائة خلال اثنتي عشرة سنة ، فبلغ ٧٥ مليوناً في السنة ١٩٦٥ . اما الفلاحون الذين تدنى عددهم بفعل الهجرة الريفية التي دفعت نحو المدن بـ ٥٥٠٠.٠٠٠ فلاح بين السنة ١٩٥٦ والسنة ١٩٥٩ ، فقد حدث نقص مليون في عدد عائلات المزارعين التعاونيين بينهم (٦ بالمائة من الاستثمارات الزراعية) . فأقام العديد من اعضاء هذه الطبقة الاجتماعية الجديدة في المدن منذ جيلين او ثلاثة وتلقوا تعليماً ثانوياً جعلهم اهلاً للوقوف على اسرار المسائل التقنية ، وفتح على هذا الجيل برباطة الجأش التي يعطيها التعليم ، وكان اكثر تطلباً لجهة الحرية والرفاهية واقل استعداداً من الجيل السابق لتحمل الوصاية البيروقراطية . وبرزت في الوقت نفسه فئة تمثل ٢٢ بالمائة من كافة الاجراء (وهي نسبة تكاد توازي نسبة المزارعين التعاونيين) ، وتتألف من فنيي ومستخدمي الاقتصاد (١١ مليوناً مقابل مليونين في السنة ١٩٤٠ ، تلقى ٦٠ بالمائة منهم تعليماً عالياً) والمعلمين والمربين (٦ ملايين) ، والاختصاصيين في البحث العلمي (٣٥٠٠.٠٠٠) ومستخدمي دوائر الصحة (٤ ملايين) ، والموظفين الاداريين (١٨٠٠.٠٠٠) . وليس محتملاً والحالة هذه ان تصبح طبقة المثقفين هذه المؤلفة من الفنيين والموظفين ، والمتعاطف شأنها

في حياة كافة المجتمعات الصناعية ، طبقة حاكمة من الفنيين المستقلين الذين يفرضون مقرراتهم وتنتقل صلاحيتهم الادارية بالوراثة ؟ فان السبيل الوحيد للارتقاء الاجتماعي في مجتمع يستحيل فيه جمع رأس مال ينتج الدخول ، هو التعليم العالي الذي يفتح باب الوظائف الهامة ؛ والحال يناسب ٦٠ بالمائة من الطلاب الحاليين الى هذه الطبقة . ولكن الدولة السوفياتية والحزب اللذين واجها هذا الخطر قد اخضعا مديري المزارع التعاونية والمصانع ورؤساء دوائر التخطيط لرقابة اعضاء الحزب العشرة ملايين ورقابة الادارة الذاتية لذوي العلاقة ؛ وهذا كان احد اهداف اللاحصرية الاقتصادية التي طلع بها خروتشوف . وتوجب كذلك التوفيق بين متناقضات متطلبات العقيدة الهادفة الى إلغاء كل تفاوت بين العمل الفكري والعمل اليدوي (بنشر الثقافة نشرأ واسعاً جداً) وندرة المراكز الهامة المتوفرة نسبياً (التي تفرض الحد من التعليم العالي) : بين السنة ١٩٥٤ والسنة ١٩٥٧ تعذر على اكثر من ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ تخرجوا من المدرسة الثانوية الانتقال الى التعليم العالي والمدارس التقنية . اما الحل القليل الجدوى الذي اعتمده اصلاح السنة ١٩٥٨ فقد قضى بفرض فترة تمرين على العامل اليدوي قبل دخول التعليم العالي .

كانت من ثم نتيجة ازالة « الصبغة الستالينية » ارتياحاً داخلياً حقيقياً ، دون ان تتعرض مع ذلك لمبدأ دكتاتورية البروليتاريا او تدخل اي تغيير على نظام المجتمع . ووفرت كذلك ارتياحاً خارجياً استمجل تحسن العلاقات بين الدول في العالم . وقد أسهم كذلك في هذا الارتياح اعتراف المؤتمر العشرين بشرعية استخدام كل امة طرائقها الخاصة للوصول الى الاشتراكية ، حتى عن الطريق البرلمانية ، بواسطة تقارب دائم - لا مؤقت كما كان تقارب الجبهات الشعبية - مع الاحزاب التقدمية الاخرى ، والموافقة على السياسة الخارجية الحيادية التي تمشى عليها عدد من الدول الآسيوية والافريقية وحتى الأوروبية ، والحرية التي تركت للاحزاب الشيوعية القومية في الاتصال فيما بينها اتصالاً مباشراً .

الفصل الثاني

الديمقراطيات الشعبية في أوروبا الوسطى والشرقية

ان أوروبا الوسطى والشرقية تؤلف ، مع الشرق الاقصى ، الجزء من العالم الذي امتنع ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بأعمق ثورة شاملة . فعلى غرار ما حدث في روسيا في السنة ١٩١٧ ، قوّضت العروش ، وُشتتت الارستوقراطية القديمة ، ومحقت الملكية الاقطاعية ، وألغيت الامتيازات ، وتلاشى السياسيون القدماء الذين اقصوا او نُفوا او حكم عليهم بالموت ؛ وتفسخت الاحزاب او تحولت واخيراً زالت من الوجود ؛ ان الطبقات الحاكمة السابقة كانت تتطلع الى لندن وباريس وواشنطن وروما لتتلقى منها التوجيه الفكري او الاقتصادي ؛ اما بعد السنة ١٩٤٥ فانما استنزل الوحي من موسكو ؛ ولقد قضت الثورة في عقد واحد على عادات وتقاليد الف سنة .

الوضع في السنة ١٩٤٥ الى الشرق من الخط الذي بلغه الجيش السوفياتي في أوروبا الوسطى ، دخلت سبع بلدان في منطقة احتلاله ونفوذه : تشيكوسلوفاكيا ، بلغاريا ، رومانيا ، هنغاريا ، يوغوسلافيا ، البانيا ، تمثل ٩٠٩.٠٠٠ كم^٢ مساحة و ٧٠ مليون نسمة سكاناً ، يجب ان يضاف اليها القسم الشرقي من المانيا . وكانت تختلف اختلافاً كبيراً ، إن لجهة النظام الاجتماعي او لجهة الوضع المادي الراهن . فان تشيكوسلوفاكيا لم تعان مادياً ما عاناه سواها من ويلات الحرب ؛ وكانت اقل تعرضاً للغارات الجوية ، فتعززت طاقتها الصناعية بنقل بعض الصناعات الالمانية اليها . اما بولونيا والمانيا الشرقية ورومانيا وهنغاريا فقد كانت مسرحاً للمعارك الضارية والنهب والتدمير . وخرّبت سلوفاكيا ويوغوسلافيا والبانيا تخريباً كاملاً بفعل حرب العصابات والعمليات الثائرة ، وعوملت معاملة قاسية . ولم يسلم نسبياً من الأذى سوى بلغاريا في الجنوب الشرقي . ففي كل مكان اتى الالمان اعمال عنف وابادة رهيبة : قتل ٦ ملايين بولوني نصفهم من اليهود ، ابادة حملة الشهادات العليا

إبادة منظمة (أكثر من نصف الأطباء مثلاً) ، نفي أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ تشيكوي وقتل ٢٨ ٠٠٠ رهينة رمياً بالرصاص ، نفي مئات الألوف من الهنغاريين ، إبادة ٥٠٠ ٠٠٠ يهودي مجري . وهكذا فقدت بولونيا ويوغوسلافيا ٢٠ و ١٧ ٪ من سكانها . وإن الأضرار التي قد سببتها لجنة التعويضات بـ ١٠٧٤ دولاراً للشخص الواحد في فرنسا ، قد قدرت بما يقارب ضعف هذا المبلغ في بولونيا (٢١١٨ دولاراً) ويوغوسلافيا (١٨١٣) . وهكذا ففي كل مكان اقتصاد مقوّض ، وحاجة تكاد تكون كلية إلى المواد الضرورية ، بما فيها المواد الغذائية ، وخطر مجاعة عامة ، وتضخم مالي مفرط لا مثيل له في التاريخ (في السنة ١٩٤٦ ، سوف يرمز إلى الـ «بنغو» بعدد يضم ٢٧ صفرًا ! وسوف تبدل السترلينية بـ «ليون» في السنة ١٩٤٦ بعد أن كانت تبدل بـ ٣٢ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٥) ، ونفقات احتلال مرتفعة جداً ، وتمويضات يجب تسديدها ؛ وجملة القول إن الوضع كان يائساً حقاً .

إلى هذه الصعوبات تضاف الصعوبات الناجمة عن تغيير الحدود ونقل السكان . فإن بولونيا قد انكشحت مساحتها بنسبة ٢٠ ٪ بفعل فقدانها الأقاليم الشرقية ، وعلى الرغم من حصولها على سيليزيا وجزء من براندبورغ وبوميرانيا وبروسيا ، فإن عدد سكانها قد تدنى إلى ٢٤ مليون نسمة ، أي أن نسبة الندني بلغت أكثر من ٣٠ ٪ من عدد سكانها ؛ ولكنها بالمقابلة باقت متجانسة عنصرياً ولم يبق فيها أقليات عملياً . وفقدت تشيكوسلوفاكيا من جهتها منطقة روثينيا وأكثر من ٣ ملايين نسمة ، بينما أصبحت مساحة هنغاريا موازية لها في السنة ١٩٣٧ ؛ واقتطع من رومانيا ١ ٪ مساحتها : بيسارابيا وبوكوفينا ودوبرودجا ، و ٢٢ ٪ من سكانها ؛ أما بلغاريا فقد ضمت إليها منطقة دوبرودجا ، وضمت إلى يوغوسلافيا منطقة البندقية الجولية مع « فيومه » وجزر الأدرياتيك .

اضطر معظم هذه الدول (بولونيا ، بوهيميا ، رومانيا) من ثم إلى القيام باستعمار داخلي حقيقي ، وتخفيف حدة المنازعات القومية والاجتماعية بإزالة فوارق النمو الاقتصادي (بين بوهيميا وسلوفاكيا مثلاً ، وبين صربيا القديمة والجبل الأسود) ، وتجديد مختلف أجهزة الانتاج ، ولا سيما وسائل النقل التي يجب أن توافق البناء الإقليمي الجديد في الدول ، وتحسين وضع طبقات الفلاحين التي باءت بائسة بفعل ندرة العمل وضآلة الانتاج ، ووضع حد لارتباطها الشبيه بالارتباط الاستعماري بالنسبة لرؤوس الأموال الغربية ، وضمان استقلالها الوطني .

في سبيل مواجهة هذه الأعباء ، تألفت منذ التحرير حكومات الاتحاد
حكومات
الاحزاب المتحدة (الجبهة الشعبية ، الجبهة القومية الديمقراطية ، الاتحاد الوطني المعادي
للفاشستية ، جبهة الوطن ...) ضمت ، في وجه الطبقات الحاكمة السابقة التي تشوهت سمعتها بتعاونها مع الألمان وتدنى نفوذها بسبب سياستها ، كافة عناصر السكان التي قاومتها . وقد اختلفت الأحزاب التي اشتركت فيها بأسسها الاجتماعية وايدولوجيتها وأهدافها البعيدة ، ولكنها اتفقت حول برامج قصيرة الأجل بوشر تنفيذها على الفور : تطهير

ومعاقبة العناصر الفاشستية والتعاونية ، اصلاحات اجتماعية من طريق توزيع الاراضي العائدة ملكيتها للامان والتعاونيين والملاكين الذين هاجروا البلاد ، رقابة الطاقة الاقتصادية عن طريق تأميم الصناعات .

الا ان تقسيم الاملاك الكبرى بواسطة لجان شعبية قروية ، وقائم الصناعات قد زادا في حينها من خطورة الصعوبات الاقتصادية والمالية : فقد ارتدى التضخم المالي طابع الكارثة ، واستولى الجزع على الاحزاب غير الاشتراكية المعادية للاصلاحات العميقة . وحدثت آنذاك ظاهرة كلاسيكية في الفترات الثورية ، هي انضمام انصار النظام المغلوب على امره الى صفوف الاحزاب المعتدلة في التحالف الحكومي والتأثير عليها . وقد سبق للشيوعيين ان اختبروا ذلك في روسيا بعد السنة ١٩١٧ مع المنشفيك والاشتراكيين الثوريين والاشتراكيين الديمقراطيين ، فشاهدوا حدوث الظاهرة نفسها في فرنسا وايطاليا اثناء الانتخابات التي اعطت المزيد من الاصوات لحزبي الوسط ، الحركة الجمهورية الشعبية والحزب الديمقراطي المسيحي . وكان لأثر الحرب الباردة التي قامت بين حلفاء الامس دور حاسم جداً ، لانها جعلتهم اكثر تنبهاً لانبعاث معارضة قد تنجح في إعادة السلطة للاحزاب البورجوازية ؛ وهكذا فان المعارضة ، شاءت أم أبت ، قد ارتدت طابع المقاومة للسوفيات ولقيت تشجيعاً ومساعدة من الحكومات الغربية او بدت وكأنها تلقاهما .

يضاف الى ذلك ان الاحزاب الشيوعية قد استألت العديد من الاعضاء . ففي تشيكوسلوفاكيا ارتفع عدد هؤلاء من ٥٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ١ ٣٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٧ . وفي بولونيا من ٣٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ٨٠٠ ٠٠٠ . وفي رومانيا ارتفع هذا العدد الى ٧٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٧ ، وفي هنغاريا الى ٧٥٠ ٠٠٠ . فتعاظم نفوذها وقوتها في كل مكان .

في مثل هذا الجو تطور الوضع الداخلي في هذه الدول : فقد قيام النظام الشيوعي تدريجياً اشتد الصراع بين الاحزاب ، وافضى خطر انتهاء السلطة مرة اخرى الى التأثيرات السابقة المعادية للاصلاحات ، الى تصلب الاحزاب الشيوعية والاتحاد السوفياتي الراغب في ان لا يرى بعد اليوم على حدوده حكومات تناصبه العداء . ومنذ السنة ١٩٤٥ حتى السنة ١٩٤٨ ، وفي كل بلد من هذه البلدان ، اقصيت الاحزاب المعارضة تدريجياً وتحولت حكومة الاحزاب المتحدة الى نظام يكاد يكون بكليته تحت اشراف الشيوعيين . الا ان التشديد على الاصلاحات الاجتماعية الجذرية قد استتبع في البدء انقساماً في قلب كافة الاحزاب الديمقراطية بين العناصر المتمسكة بالاصلاحات التي انجرت الى اللحاق بالحزب الشيوعي ، والعناصر التي خشيت هذه الاصلاحات واتجهت شطر العناصر الرجعية : فتصدعت من ثم كافة الاحزاب القروية والديموقراطية . واقصي زعماء جناحها الايمن المعادي للاتحاد . وعرفت الاحزاب الاشتراكية - الديمقراطية المصير نفسه . فان الفئة العاطفة على الاحزاب الغربية التابعة للدولية الثانية والمنحرفة عن الماركسية ، قد اقصيت بينها الفت الاكثرية مع

الحزب الشيوعي « جبهة ديموقراطية » . واضطر الزعماء المعتدلون اما الى الانسحاب واما الى مغادرة البلاد . ومنذ ذلك الحين ، وبعد ان احرزت « الجبهة الديموقراطية » النصر في الانتخابات اكملت الحكومة المنتصرة العمل الثوري ، فوسعت التأميمات وانجزت تطهير العناصر المعادية . اما الاحزاب القروية والبورجوازية فقد انضمت الى معارضة اغضي عليها ولكنها أصبحت اكثر صعوبة يوماً بعد يوم . ومنذ اوائل السنة ١٩٤٨ ازيلت كل معارضة علنية في كافة بلدان اوربا الشرقية ، بينما فر زعماء المعارضة او القبي القبض عليهم .

الفت الجمهوريات الست ويوغوسلافيا جمهوريات شعبية . ففي تشيكوسلوفاكيا وبولونيا انتخب رئيس جمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة . وفي البلدان الاخرى حل محل الملوك مجلس اعلى تنتخبه الجمعية من بين اعضائها ويمارس وظيفة رئيس الجمهورية جماعياً . واصبح لكل جمهورية مجلسها التشريعي المنتخب بالاقتراع العام ، باستثناء دولة يوغوسلافيا الاتحادية التي قام فيها مجلسان . وكانت المبادئ الاساسية واحدة في كافة البلدان : مساواة أمام القانون وفي الثقافة ، وحق في العمل والضمان الاجتماعي . وتولى الادارة المحلية هرم من المجالس شبيه به في الاتحاد السوفياتي ، وكان النظام القضائي كذلك شبيهاً به في الاتحاد السوفياتي ايضاً ، وهو الحزب الشيوعي ، المنظم على غرار الحزب البلشفيكي ، وفاقاً لمبدأ « المركزية الديموقراطية » ، ما كان القوام الاساسي للنظام .

الجمهورية الديموقراطية الألمانية
اختلف وضع القطاع السوفياتي في المانيا، حيث يقيم زهاء ١٧ مليون الماني ، اختلافاً ملموساً عنه في تحليلنا اعلاه ، فان هذا القطاع ، الذي خربته الحرب والغارات الجوية كما خربت بولونيا تقريباً ، قد اخضع لاحتلال صارم . فقد وضع السوفيات يدهم فيه ، بحجة التعويضات ، على اجهزة كثيرة حصلوا عليها بتفكيك آلات المصانع ، وعلى كميات كبرى من السلع واعداد وفيرة من المواشي ؛ وأسسوا شركات سوفياتية مساهمة - اكثر من ٢٠٠ شركة استثمرت عدداً من المصانع والصناعات الرئيسية ، وقدرت ارباحها بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٨ بـ ٢٥ بالمائة من مجموع انتاج القطاع السوفياتي . وبالرغم من ذلك ، تحقق الاصلاح الزراعي ، وتناول تأميم المشاريع الصناعية على انواعها ، في السنة ١٩٤٨ ، ٣٥ - ٤٠ بالمائة من مجموع المصانع ، ومثلت الشركات السوفياتية المساهمة ٢٥ - ٣٠ بالمائة ، والصناعة الخاصة ٣٠ - ٣٥ بالمائة .

وتألف بالمقابلة ، على الصعيد السياسي ، في السنة ١٩٤٦ ، الحزب الاشتراكي الموحد بانصهار الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي ، والاتحاد المسيحي الديموقراطي ، وحزب ديموقراطي حر ؛ وسمحت السلطة العسكرية السوفياتية بالانتخابات في البلديات ، ثم في البلاد كلها في السنة ١٩٥٠ . ومنذ السنة ١٩٤٧ انعقدت في كل سنة « مؤتمرات الشعب » التي تمثل مختلف الاتجاهات في القطاع . واتسعت الهوة تدريجياً بين الالمانيتين ، فقبول كل تدبير غربي لتنظيم المانيا الغربية على نحو استقلال ذاتي بتدبير مماثل له في الشرق . وفي تشرين الاول ١٩٤٩ ، اخيراً ، أعلنت

الجمهورية الديمقراطية الألمانية التي أعادت لها السلطات السوفياتية الشركات المساهمة السوفياتية الثلاث والثلاثين الأخيرة التي كانت قد احتفظت بها ، وتخلت لها عن صلاحياتها للحكومة في السنة ١٩٥٣ . فبات منذ ذلك الحين دخول الكتلة الشرقية امراً ميسوراً ، وقد تحققت بسرعة .

الا ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية لم تسر ، على الصعيد السياسي ، في طريق تطور الجمهوريات الديمقراطية الشعبية نفسه : فقد جرى الانتخاب في ظل نظام القائمة الواحدة ، ولكن مبدأ تعدد الاحزاب ما زال سائداً . فقد تعاون حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي والحزب الحر الديمقراطي مع الحزب الاشتراكي الموحد ، وقامت في البلاد احزاب اخرى كالحزب الوطني الديمقراطي والحزب القروي الديمقراطي .

الاصلاح الزراعي
في الديمقراطيات الشعبية
اخذ الاقتصاد يستعيد بعض نشاطه في الوقت نفسه الذي بوشر فيه اجراء اصلاحات عميقة في النظام ، وفي الدرجة الاولى الاصلاح الزراعي الذي طالما طوّل به ، والذي ارجىء ابدأ او تحققت تحقّقاً جزئياً فقط . وقد قطع الاصلاح المراحل التي قطعها في الاتحاد السوفياتي تقريباً : توزيع الارض على الفلاحين ، وضع نظام للمقايضات بين المدن والقرى بواسطة تحديد الرسوم وانشاء مخازن تعاونية رسمية وتعيين نسبة المواد المفروض تسليمها ، تصفية الـ «كولاك» وتأميم الزراعة . وقد بلغ مجموع الاراضي المستملكة ٢٠ مليون هكتار وزرع ١٢ مليوناً منها على اكثر من ٣ ملايين عائلة قروية .

وانما كانت المسألة على مزيد من الصعوبة والالحاق في هنغاريا حيث لم ينفذ اي إصلاح حقيقي بين الحربين . فمنذ السنة ١٩٤٥ بلغت الاملاك التي لم تتجاوز ٨ هكتارات ٦٥ بالمائة من الارض الزراعية (مقابل ٣٢ بالمائة في السنة ١٩٣٥) ، وفي السنة ١٩٤٧ ، انجز الاصلاح ، وجاوزت الاراضي المصادرة مساحة ٣ ملايين هكتار . فاحتفظت الدولة بالغابات والمراعي ، ووُزِعَ ما تبقى على ٦٤٢.٠٠٠ عائلة . وبالرغم من ان منطقة الاملاك الكبرى في بولونيا قد ضمت الى الاتحاد السوفياتي ، فقد صودر ٣ ملايين هكتار في السنة ١٩٤٧ في بولونيا الوسطى والغربية . فاحتفظت الدولة بمليون هكتار من الغابات ووزعت الباقي على ٤٠٠.٠٠٠ شخص من صغار الفلاحين . واذا ما اخذنا بعين الاعتبار اراضي الولايات الغربية الجديدة ، يكون هناك مليون فلاح قد استفادوا من توزيع ٦ ملايين هكتار . ووزعت اراضي المليون الماني المقصين عن تشيكوسلوفاكيا واراضي الهنغارين والامان والتعاونيين السلوفاكيين في سلوفاكيا على ٢٥٠.٠٠٠ مالك جديد . وفي البانيا حيث كان ثلث الاراضي الخصبة ، قبل السنة ١٩٤٠ ، من ملك ٢٠٠ شخص من كبار الملاكين ، وزعت منذ السنة ١٩٤٥ كافة الاملاك التي تتجاوز ٢٠ هكتاراً (او ٤٠ هكتاراً اذا ما اعتمدت فيها طرائق «تقدمية») . وفي رومانيا انتزع ١.٤٤٠.٠٠٠ هكتار من طبقة كبار الملاكين التي برزت مرة اخرى الى الوجود بعد اصلاح السنة ١٩٢١ ، ووزعت على ٦٠٨.٠٠٠ فلاح . وفي يوغوسلافيا ، وزع الـ ٤٠٠.٠٠٠ هكتار المصادرة من الاقلية الألمانية

في فوزجودينا وسلوفينيا على ٥٠.٠٠٠ فلاح من المناطق المتخربة ، كما ورع مليون هكتار مستملك على ٢٦٠.٠٠٠ عائلة اخرى . وفي بلغاريا ، حيث كانت الاملاك الصغرى واسعة الانتشار ، وزرع الـ ٢٣٠.٠٠٠ هكتار ، التي انتزعت في السنة ١٩٤٨ من الكنائس والاديرة والاملاك التي تجاوز ٢٠ هكتاراً ، على ١٢٨.٠٠٠ عامل زراعي . وفي المانيا الشرقية اخيراً ، حيث بلغت الاملاك الكبرى ٣٦ بالمائة من الارض الزراعية ، صودرت كافة ممتلكات النازيين ومجرمي الحرب والاملاك التي تجاوز ١٠٠ هكتار . فوزع اكثر من مليوني هكتار تمثّل ٢٣ بالمائة من المساحة الزراعية ، على ٥٤٤.٠٠٠ فلاح .

وجملة القول ان طبقة الاشراف الريفين قد صفيت نهائياً وما عادت لتلعب الدور السياسي الذي لعبته حتى ذاك التاريخ .

التأميمات
في البلدان التي احتلها الالمان او تحالفت معهم ، وضع المحتلون يدهم على المشاريع والمؤسسات الهامة ، اما مباشرة بمصادرة ممتلكات الدولة (البولونية ، التشيكية) واليهود ، واما بصورة غير مباشرة بواسطة شركات المانية . ومنذ التحرير ، انتزعت هذه المشاريع من واضعي يدهم عليها ، بدون اي تعويض ، ثم سلّت قوانين نظمت ووسعت التدابير المعدة لوضع مفاتيح الاقتصاد تحت اشراف الدولة . فمنذ السنة ١٩٤٥ امتت تشيكوسلوفاكيا المصارف وشركات الضمان والمناجم ومصانع الاسلحة والذخائر ومعظم الصناعات الحديدية والكيميائية وكافة المؤسسات التي يعمل فيها اكثر من ٤٠٠ شخص . وفي السنة ١٩٤٨ ، خفض هذا العدد الاخير الى الـ ٥٠ . وشمل القانون البولوني الصادر في السنة ١٩٤٦ كافة الممتلكات المانية دونما نظر الى اهميتها وطبيعتها ، وكافة مؤسسات المناجم ، والمواصلات ، والطاقة ، والتسلح ، والسكر ، والنسيج ، والطباعة ، وكافة المؤسسات التي يعمل فيها اكثر من ٥٠ شخصاً ، باستثناء صناعات البناء . فبقي في اواخر السنة ١٩٤٨ ، ٦ بالمائة من الصناعات في ايدي المؤسسات الخاصة . وفي يوغوسلافيا امتت منذ السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦ المؤسسات التي عملت لمصلحة الالمان ، اي كافة المؤسسات تقريباً . اما في البلدان العدو القديمة ، حيث استولى السوفييات على الممتلكات المانية ، فقد تقررّت التأميمات تدريجياً في عهد اكثر تأسخراً . ففي هنغاريا امتت المناجم منذ السنة ١٩٤٦ ، ثم المؤسسات الكبرى لاستخراج المعادن ، وفي السنة ١٩٤٨ امتت المصارف وكافة المؤسسات التي يعمل فيها اكثر من ١٠٠ شخص . وفي رومانيا سن قانون في حزيران ١٩٤٨ امتت بموجبيه كافة المؤسسات المرتدية طابعاً على بعض الاهمية . وفي بلغاريا امتت منذ السنة ١٩٤٦ شركات الضمان ، والمناجم الهامة وصناعة وتجارة التبغ والكحول بالجمل ، وفي السنة ١٩٤٧ اخيراً ، امتت عملياً كافة المؤسسات ، باستثناء مؤسسات الصناعة اليدوية . وفي المانيا الشرقية ، اتخذت تدابير متوالية امم بموجبها ٧٧ بالمائة من الانتاج الصناعي .

وهكذا لم تكن الصناعات والمصارف مؤمنة وحدها في اواخر السنة ١٩٤٨ ، بل التجارة

ايضاً ، اذ ان التجارة بالمجمل كانت مرتبطة بمخازن الدولة او التعاونيات التي تشرف عليها الدولة وتراقبها . ففي بولونيا لم يبق سوى ٢٥ بالمائة من التجارة في ايدي المؤسسات الخاصة ، وكانت التجارة بالفرق نفسها آخذة في التعمق بسرعة . وقد اديرت كل هذه المؤسسات وفاقاً لمبدأ الاستقلال الاداري المعمول به عند السوفيات .

الشرع في التخطيط
ان الاصلاحات الزراعية والتأمينات ، بقلبها نظام الاقتصاد رأساً على عقب ، شقت الطريق امام التخطيط من شأنه اقامة توجيه كل النشاط توجيهاً عاماً وفاقاً للمثل الذي اعطاه الاتحاد السوفياتي منذ السنة ١٩٢٩ . الا ان الخطط الاولى اختلفت عنها في الاتحاد السوفياتي لان العملات لما تعرف الاستقرار ، فلم يكن المقصود بعد تحويل النظم الاقتصادية والاجتماعية تحويلاً كلياً ، بل في الدرجة الاولى الانتاج بسرعة واعادة البناء وبلوغ مستوى ما قبل الحرب في اقرب وقت ممكن ، دونما اهتمام بالدخول . وكانت هذه الخطط برامج انتاج وتوظيف اموال ، لا خططاً اقتصادية حقيقية . زد على ذلك من جهة ثانية ان كل بلاد تصرفت بمعزل عن غيرها قبل « منعطف » السنة ١٩٤٨ ، وهذا ما يعرف بعهد الخطط القصيرة الاجل : سنتان في تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ، ثلاث سنوات في بولونيا وهنغاريا . وهي يوغوسلافيا وحدها ما وضعت في السنة ١٩٤٧ خطة لمدة خمس سنوات . وحتى السنة ١٩٤٨ في المانيا الشرقية ، والسنة ١٩٥٠ في رومانيا ، لم توضع في هذين البلدين سوى خطط سنوية او نصف سنوية ذات طابع تقني بحت . ووظفت كافة البلدان اموالها في الصناعة واعادة بناء المساكن بنسبة اعلى منها في الزراعة الى حد بعيد : ٣٦ و ٣٥ ٪ مقابل ٧ ٪ في تشيكوسلوفاكيا ، ٣٩ و ١٨ ٪ مقابل ١٣ ٪ في بولونيا ، ٣٢ و ٢٢ ٪ مقابل ٩ ٪ في هنغاريا ، ٤٥ و ٢٨ ٪ مقابل ٦ ٪ في بلغاريا . ووظف القليل الباقي في وسائل النقل . فكانت التضحية المطلوبة من السكان عظيمة جداً ، وكان معدل الاموال الموظفة اعلى منه في اوروبا بشكل ملموس . وقد قدر في بولونيا بـ ٢٠ بالمائة من الدخل القومي غير الصافي ، وبـ ١٦ بالمائة في تشيكوسلوفاكيا ، و ٩ بالمائة في هنغاريا ، و ٧ بالمائة من الدخل القومي الصافي في بلغاريا . وتقدم انتاج مواد التجهيز على انتاج مواد الاستهلاك ، وكلما كانت البلاد اكثر تخلفاً كان الفارق كبيراً بين الانتاجين .

من الطبيعي ان نجاح هذه الخطط لم يكن متساوياً . فان الخطة الهنغارية الثلاثية قد تحققت كلياً ، وتحققت الخطة البولونية بنسبة ٨٥ بالمائة ، والخطة البلغارية كلياً في المنتجات الصناعية ، وبنسبة ٧٠ بالمائة فقط في الزراعة ، والخطة التشيكوسلوفاكية بنسبة ادنى بقليل . اما الخطة اليوغوسلافية التي كانت اكثر طموحاً ، فربما لم تبلغ ٥٠ بالمائة من اهدافها . وقد انتهت ابحاث جان ماركزفسكي الى الاستنتاج ان الاستهلاك الخاص الاجمالي في هنغاريا في السنة ١٩٤٩ ، الذي كان ادنى منه بعض الشيء في السنة ١٩٣٨ ، قد كان مع ذلك اعلى بنسبة ٥٠ بالمائة منه في السنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، وانه تجاوز في بولونيا استهلاك السنة ١٩٣٨ ، وزاد عنه بصورة

ملموسة في تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا . وحصلها نتائج جديدة بالملاحظة اذا ما فكرنا بان الاحداث السياسية قد حرمت هذه البلدان من القروض الاجنبية التي كانت معتمدة عليها ، وان الظروف الجوية كانت معاكسة في السنة ١٩٤٧ ، وان تأمين الزراعة قد استتبع تأخراً في الانتاج ، وان يوغوسلافيا اخضعت لحصار اقتصادي مكدر منذ السنة ١٩٤٨ .

رأينا أعلاه ان التأميمات قد امتدت اكثر فاكثر خلال السنتين
توحد الديمقراطيات الشعبية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، بموازاة تبدل انظمة الحكم وتعاضل نفوذ
الاحزاب الشيوعية الوطنية : وذلك نتيجة للمنطق الضمني للثورات الاجتماعية التي لا
يمكن ان تنجح بدون دكتاتورية ، ونتيجة كذلك لتأزم العلاقات الدولية الذي تجلى في
الحرب الباردة ، وبصورة خاصة لرفض الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية لمشروع
مارشال .

كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة المنصرفه في اعتمادات مالية وفيرة ، فعرضت
تقديمها للدول الأوروبية شريطة وضع برنامج اقتصادي عام تراقبه لجنة ادارية يسند اليها امر
توزيع الاعتمادات . الا ان الاتحاد السوفياتي اعتبر هذا المشروع محاولة تهدف الى عزله
واستئالة الدول الفقيرة الآخذة في النهوض في اوربا الوسطى الى المعسكر الاميركي بغية فرض
رقابة اقتصادية عليها تحول دون استمرار الثورة القائمة . فرفضت يوغوسلافيا وبلغاريا العرض
الاميركي . ثم حذت حذوها الديمقراطيات الشعبية الاخرى في شهر تموز من السنة ١٩٤٧
حين اتضح عداء الاتحاد السوفياتي للمشروع .

ولكن تكوين كتلة اقتصادية غربية من المنضمين الى مشروع مارشال قد هدد بعزل
الديموقراطيات الشعبية التي تستلزم إعادة بنائها وتصنيعها وارادات كبرى وتعجز هي عن تأمين
الاموال اللازمة لها الا بصادراتها والقروض الاجنبية . ففي سبيل دفع هذا الخطر قوبل
مشروع مارشال بمشروع مولوتوف ، ووقع الاتحاد السوفياتي مع هذه البلدان المختلفة اتفاقات
تجارية طويلة الاجل استكملت بمعاهدات تجارة وملاحة ، ومنح قروض ، وتقديم خرائط
ومشاريع واجهزة ، وارسال فنيين . وكما تأسس الكومنفرم بغية تنسيق النشاط السياسي بين
الديموقراطيات الشعبية والاتحاد السوفياتي ، تنظم في كانون الثاني ١٩٤٩ مجلس المساعدة
الاقتصادية المتبادلة ، الذي اسند اليه امر تنسيق سياساتها الاقتصادية ؛ وفي
السنة ١٩٥٠ انضمت اليه الجمهورية الديمقراطية الالمانية بينما بقيت يوغوسلافيا على حدة ، بعد
ان ابتعدت عنها الديمقراطيات الشعبية الاخرى في حزيران ١٩٤٨ . فسوف تتيح هذه
الاتفاقات والكوميكون وضع خطط طويلة الاجل في كل بلاد وتنسيقاً بين الاقتصادات وتعاوناً
اكمل فيما بينها وتوحداً يجعلها اوثق تضامناً بعضها ببعض الآخر . الا ان ما تنبأ به مولوتوف
حين عرض مشروع مارشال ، اي انقسام شطري اوربا ، قد اصبح اكثر عمقاً من اي وقت

مضى . فقد نشبت حرب اقتصادية ادت الى ايقاف المبادلات ايقافاً يكاد يكون كلياً بين بلدان الشرق وبلدان الغرب . وتمتع رئيس الولايات المتحدة بحق مطلق في رقابة الصادرات لاسباب تتعلق بالامن ، وكان باستطاعة ادارة مشروع مارشال حظر تصدير بعض المواد الاولية الى البلدان الغربية حين يمكن تحويلها الى بعض الادوات التي قد ترسل الى احدى الدول الشرقية . وفي شهر كانون الاول ١٩٥١ نشرت لائحة بعدة مئات من المواد الاولية والمنتجات الاستراتيجية المحظرة تصديرها الى البلدان الشرقية . ومن الطبيعي ان الاقتراض قد حظّر على المصرف الدولي لاعادة البناء والتنمية ومصرف الاستيراد والتصدير . وبالمقابلة تعززت العلائق التجارية بين الديمقراطيات الشعبية ، واصبح نصيب الاتحاد السوفياتي ، الذي شكّل « سوقاً واسعة تكاد تكون مسعورة » ، عظيماً جداً ، شبيهاً بنصيب المانيا في اوروبا الشرقية قبل السنة ١٩٤٥ .

لقد استحال ، والحالة هذه ، وضع خطط طويلة الاجل . ولما
الخطط الطويلة الاجل
ووطيد الكتلة الشيوعية
كان قد تحقق انهض بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ، بوشرفيهما
تنفيذ بعض الخطط منذ السنة ١٩٤٩ ، ثم في بولونيا وهنغاريا
ورومانيا في السنة ١٩٥٠ ، وفي المانيا الشرقية في السنة ١٩٥١ . وكانت هذه الخطط خمسية في كل مكان باستثناء بولونيا حيث كانت ستية . وقد وضعت خلال السنوات ١٩٤٩ - ١٩٥١ التي ازدادت خلالها حدة الحرب الباردة . فاعدت في كل بلاد على ضوء اختبار التخطيط السوفياتي ، واعاد النظر فيها خبراء روس ساعدوا على تنسيقها . وعين هؤلاء للزراعة معدل زيادة سنوية يفوق اعلى المعدلات المعروفة من ذي قبل : ٨ بالمائة في بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ، و ١١ بالمائة في بلغاريا . وكذلك في الصناعة حيث عين لبولونيا ورومانيا وبلغاريا معدل ١٧ بالمائة ، ولتشيكوسلوفاكيا ١٤,٦ بالمائة ، ولهنغاريا ٢٦ بالمائة . وقد شكلت الاعتمادات المخصصة لهذه الغاية ، والتي بلغت ٢٣ بالمائة من الدخل القومي غير الصافي ، عبئاً ثقيلاً جداً ، اذ ان دولاً قليلة ، كالنرويج والسويد ، قد حققت معدلات اكثر ارتفاعاً . وهي الصناعات الاستخراجية والفولاذية والميكانيكية ما احتلت المركز الاول وابتلعت معظم الاعتمادات ، وتأتي بعدها الصناعات الكيميائية . وتأتي الصناعة الخفيفة والزراعة بعيداً وراء الصناعة الثقيلة .

الا ان دولة واحدة من هذه الدول ما كانت لتستطيع — على غرار الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة — ان تكفي نفسها بنفسها . ولذلك فقد استتبع التوفيق بين الخطط توسعاً هائلاً في المقايضات بينها وبين الاتحاد السوفياتي ؛ وهكذا توطدت كتلة الديمقراطيات الشعبية . فمنذ قبل السنة ١٩٤٨ ، كانت تجارة الاتحاد السوفياتي الخارجية مع رومانيا وبلغاريا واسعة جداً . ثم جاءت المعاهدات الموقعة في السنة ١٩٤٨ تزيد من نصيبه ؛ ولكن خير مثل تقدمه لنا تشيكوسلوفاكيا التي كانت تصدر سلعها في النصف الاول من السنة ١٩٤٧ الى سويسرا والسويد وهولندا في الدرجة الاولى ، ولا يحتل الاتحاد السوفياتي سوى المرتبة الرابعة

بين زبائنهما ، بينما كانت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وسويسرا مائزاتهما الرئيسيات . ومنذ توقيع معاهدة التجارة في شهر كانون الاول ١٩٤٧ ، جهزها الاتحاد السوفياتي بالحبوب والخامات والقروض التي اتاحت لتشيكوسلوفاكيا شراء خامات اضافية : استورد منها الآلات والمواد الكيميائية والالبسة والسكر . فارتفع نصيب الاتحاد السوفياتي من التجارة التشيكوسلوفاكية بنسبة ١١ - ١٦ بالمائة . وحدث الشيء نفسه في بولونيا التي منحها الاتحاد السوفياتي قرضاً بقيمة ٤٥٠ مليون دولار اتاح لها شراء تجهيزات الصناعات الفولاذية والنسيجية والكيميائية . فارتفعت المبادلات من ثم ارتفاعاً عظيماً : ارتفعت من ١٧ بالمائة في السنة ١٩٤٨ مع بولونيا الى ٣٣ و ٢ بالمائة في السنة ١٩٥١ ، و ٦٧ و ٥ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . ومن ١٥ بالمائة مع تشيكوسلوفاكيا في السنة ١٩٤٨ الى ٣٢ بالمائة و ٧٢ بالمائة . ومن ١٨ بالمائة مع هنغاريا الى ٣٨ و ٧٢ بالمائة . ومن ٢٢ بالمائة مع بلغاريا الى ٣٤ و ٨٩ بالمائة . ومن ٣٣ بالمائة مع رومانيا الى ٨٢ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . ومن ٤٠ بالمائة في السنة ١٩٤٩ مع المانيا الشرقية الى ٨٦ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . والحال ، زادت تجارة كافة هذه البلدان زيادة كبرى ، ربما باستثناء تجارة رومانيا : مرتين بين ١٩٣٨ و ١٩٥٢ في بولونيا ، ومرة ونصف المرة في تشيكوسلوفاكيا . وبالمقابلة تدنت نسبة العلائق التجارية بالدول الغربية تدنياً سريعاً بعد السنة ١٩٤٨ ، ولن تعود الى الارتفاع الا في السنة ١٩٥٤ .

يتضح من ثم ان حصار المواد للاستراتيجية الذي ضربته الولايات المتحدة ، والحاجة الى المال للمبادلة ، لم يحولا دون تصنيع هذه البلدان ، ولكنهما ارغماها على ان تنتج بسعر مرتفع جداً مواد التجهيز التي كان من الطبيعي ان تستوردها في الظروف الطبيعية ، وذلك على حساب مستوى معيشة السكان .

كانت نتيجة الاصلاحات الزراعية والتأميمات القضاء على قوة الطبقات
المجتمع الجديد
الحاكمة السابقة اقتصادياً وسياسياً : الاشراف الريفيين ، كبار
الملاكين ، الصناعيين ، التجار المالكين . وأدت الخطط الخمسية الى تبديلات أخرى في نظام
المجتمع القديم .

في كافة هذه البلدان تدنى معدل السكان الريفيين بالنسبة للسكان
الفلاحون
العاملين من الذكور . وقد هبط هذا التدني في بولونيا من ٥٣ بالمائة في السنة ١٩٣١ الى ٤٩ بالمائة في السنة ١٩٥٣ ، وفي تشيكوسلوفاكيا من ٣٣ و ١ بالمائة في السنة ١٩٤٠ الى ٢٨ بالمائة في السنة ١٩٥٣ ، وفي هنغاريا من ٥١ بالمائة الى ٤٤ بالمائة ، وفي يوغوسلافيا من ٧٦ بالمائة الى ٦٦ بالمائة وفي رومانيا من ٧٨ بالمائة الى ٧٢ بالمائة (في السنة ١٩٥٠) . ولكن حياة الريف بصورة خاصة قد انقلبت رأساً على عقب بزوال الاملاك الاقطاعية الكبرى وبقسمة الاراضي بين صغار الفلاحين الذين لا يملكون ارضاً ، وفقاً للمبدأ القائل ان « الارض ملك يمين من يحرثها » . وقد أدت هذه الاصلاحات الى توزيع الارض املاكاً

صغيرة جداً (اقل من ٥ هكتارات) ، عادمة الدخول اقتصادياً وتقنياً ، استحالة معها تجديد الزراعة على مستوى الفرد وتحسين الانتاج . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الفلاح قد بقي فقيراً جداً ، فمعجز مرة اخرى عن تعاطي زراعة مجدية وكان معرضاً لان يخضع لفلاحين ميسورين عليه ان يستعير منهم الماشية وادوات العمل . فاذا اراد المسؤولون تجنب زوال هذه الاملاك الصغيرة بسرعة ، كما حدث ذلك بعد اصلاحات العشرينيات ، وتحسين حال الفلاحين ، وجب عليهم وضع المعدات تحت تصرفهم ، وتنظيم عملهم وتعليمهم طرائق فعالة . فمنحت قروض مختلفة الاجل من اجل بناء وتحسين ابنية الاستثمار او تأمين سير العمل الزراعي ، ووزعت مزارع الدولة البذار المنتقى ، وحدثت محطات آلات وجرارات ، وادخلت زراعات جديدة ، ولا سيما بعض الزراعات الصناعية . وتأسست بصورة خاصة تعاونيات مختلفة الانواع ، ابتداء من الشكل البدائي ، حيث تنظم الحراثة والزراعة وحدهما بالاشتراك ، حتى المزرعة التعاونية حيث تجري قسمة المحاصيل بحسب كمية عمل كل شخص . ولكن ملكية الارض تبقى خاصة في كافة الحالات ، وغالباً ما يحافظ على نظام المساحة القديم . الا ان هذه التعاونيات ، التي تستفيد من القروض ، وهبات الحيوانات والمعدات ، والمستشارين الزراعيين المحققين بمجموعة من القرى ، قد باشرت نشاطها على نطاق ضيق ، اي في مساحة محصورة وبعدد محدود من الاعضاء . ثم تقدم الاستثمار الجماعي واتسعت المساحات المستثمرة بفضل تأسيس محطات الآلات والجرارات ، وتعميم الطرائق التقدمية بواسطة مزارع الدولة . ففي تشيكوسلوفاكيا مثلاً انشئت في السنة ١٩٥٠ اربعة انواع من التعاونيات التي طبق فيها استثمار جماعي متزايد : استخدام اليد العاملة والآلات والحيوانات بالاشتراك للاعمال الموسمية الهامة ، ثم زراعة الارض بالاشتراك وقسمة المحاصيل بنسبة الاراضي المزروعة ، وفي مرحلة ثالثة تربية الماشية بالاشتراك وقسمة المحاصيل بنسبة كمية ونوعية العمل المؤدي . وفي مرحلة اخيرة مكافأة العمل وحده .

اصطدمت حركة تأميم الزراعة بتمسك الفلاحين بتقاليدهم الفردية ، وفي معظم الاحيان بجهلهم وعدم خبرتهم في ادارة التعاونيات ، بحيث كان تقدمها بطيئاً نسبياً واضطرت الحكومات في السنة ١٩٥٣ الى كبح الاندفاع ، الطائش احياناً ، الذي كان يدفع الى ابتكارات سابقة لأوانها ، بتشديدها على الطابع الطوعي الذي يجب ان يكون شاملاً . ففي السنة ١٩٥٥ شمل قطاع الاستثمار المشترك (املاك الدولة والتعاونيات) ٣٠ بالمائة من المساحات الزراعية ، وفي بولونيا لم تضم التعاونيات سوى ٢٠٠٠٠٠٠ عضو يستثمرون ١٨٠٠٠٠٠ هكتار ، اي ١٠,٦ بالمائة تقريباً من المساحة الزراعية ، فلم يشمل قطاع الاستثمار المشترك من ثم ، مع مزارع الدولة ، سوى ٢٠ بالمائة فقط من هذه المساحة ؛ وفي تشيكوسلوفاكيا ، كان الاستثمار المشترك اكثر تقدماً وضم اكثر من ٧٠٠٠ تعاونية ، فشمّل زهاء ٣٠ بالمائة من الاراضي الزراعية . وفي بلغاريا شمل التأميم ٦١ بالمائة من الاستثمارات و٦٠ بالمائة من الاراضي الزراعية ؛ وكان في

رومانيا ، في التاريخ نفسه ، ٢٠٠٠ تعاونية تضم ١٨٠.٠٠٠ عائلة وتشمل ٩٠٤ بالمائة فقط من الاراضي الزراعية . وفي المانيا الشرقية ، حيث بوشر تنفيذ التأمين في النصف الثاني من السنة ١٩٥٢ ، ادارت ٥٠٠٠ تعاونية ٣٠ بالمائة من مجموع الاراضي الزراعية .

قلبت هذه التغييرات حياة الفلاحين بالذات ، الذين لم يأتوا من قبل عملاً كافياً ، واقاموا في مزارع لم تكفهم لتأمين معيشتهم ، فكانوا مرغبين على البحث عن موارد اضافية في اعمال غير ثابتة وزهيدة الاجور . ولنتذكر هنا التشريع الهنغاري واليوغوسلافي الذي عمل به حتى السنة ١٩٤٥ ومنع استخدام الآلة الحاصدة والرابطة ، بغية توفير العمل للحصادين ، . او لم يقدر بعضهم ان « ١٨ بالمائة من الفلاحين البلغاريين ، و ٢٠ بالمائة من الفلاحين الرومانيين ، و ٢٤ بالمائة من الفلاحين البولونيين ، و ٢٨ بالمائة من الفلاحين البلغاريين ، و ٣٥ بالمائة من الفلاحين اليوغوسلافيين ، و ٥٠ بالمائة من الفلاحين السلوفاكيين ، وحتى ٨٦ بالمائة من الفلاحين الروتينيين ، لم يجدوا لهم عملاً في قراهم ؟ لقد شاهد الناس فجأة معدات عصرية حين انشئت محطات الآلات . فأوحت لهم هذه المشاهدة عالماً جديداً تعبر عنه هذه الملاحظة التي ابداءها لـ « رنيه ديمون » فلاح سلوفاكي استخدم آلة حاصدة للمرة الاولى : « لو اشتريتها قبل عشر سنوات لطال عمري عشر سنوات ، ولشعرت بانني في مستقبل العمر ، ولكنني تمكنت من الشرب حين اكون ظمئاً ... هؤلاء الشباب سوف يستخدمون هذه الآلات بينما عملت ابدأ بساعدي : ليس ذلك عدلاً ، . الا ان هذه الآلات التي وفرت المشقة على الناس قد اثارت بمزيد من الالحاح مسألة اكتظاظ الارياف بالسكان التي لم يكن لها من حسل سوى التصنيع . فنقلت منذئذ جماهير ريفية كبيرة الى القطاع الصناعي ، مما استنزف احتياطي اليد العاملة الزراعية في بعض الاماكن . ولكن الفلاحين ، في مرحلة الانتقال هذه ، كانوا « الضحايا المؤقتة لهذا التوزيع الاجتماعي الجديد » : فقد توجب بناء المصانع دون التمكن في الوقت نفسه من بناء المساكن اللازمة ، ولم ينقل كذلك الى الصناعة عدد اكثر فاكثراً من الفلاحين الا بصورة تدريجية . وفي هذه الاثناء ، بقي انتاج الحبوب متدنياً بسبب افتقار الاستثمارات الى التجهيزات وتقسيمها الى اجزاء صغرى ، مما حال دون سرعة ادخال الزراعات الصناعية الجديدة وتنمية تربية المواشي . فتأخر من ثم تحسين مستوى المعيشة وتزايد التفاوت بين الصناعة الآخذة في الاتساع وبين الرعيرعود الزراعي . وهكذا فقد زال العمال الزراعيون ... وتمثل اجراء الدولة بعمال المصانع بوضعهم الاجتماعي . فليس في الارياف بعد اليوم سوى ملاكين ينضم صغارهم الى التعاونيات .

كانت نتيجة تحول هذه البلدان الزراعية الى بلدان صناعية ارتفاعاً كبيراً في

العمال

عدد العمال . فباتت الطبقة المحترقة والمريسة في نظام الحكم السابق قوة

كبيرة وطبقة موجهة في نظام الحكم الجديد . وقد بلغت زيادة عددهم نسبة عالية : ففي هنغاريا تضاعف عددهم بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٥١ ، وجاوز المليون . وفي بولونيا ارتفع عددهم من ٩١٣.٠٠٠ في السنة ١٩٣٨ الى ٤.٢٠٠.٠٠٠ في السنة ١٩٥٢ . وفي رومانيا بلغ

٥٠٠ ٠٠٠ ١٨٠٠ ٠٠٠ مقابل ٥٠٠ ٠٠٠ في احسن احوال ما قبل الحرب ، وبالرغم من ذلك مست الحاجة بالحاح الى اليد العاملة في هذه البلدان التي كانت في ما مضى مكتظة بالسكان . وهم العمال الاختصاصيون من مست الحاجة اليهم بصورة خاصة لان الكثيرين منهم قد استخدموا في المصالح الادارية او السياسية بسبب الثقة التي اوحوها لنظام الحكم . فتوجب اتخاذ بعض التدابير في تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا لتشجيع النسل وتوسيع التعليم التقني . واتخذت تدابير مماثلة لها في الاتحاد السوفياتي تهدف الى زيادة الانتاج : منافسة بين المصانع من اجل بخير انتاج ، لقب « عامل الاصطدام » او « بطل العمل » ، اعزاز العمال الستا كلوفيين الذين يسهمون بنشاط في زيادة الانتاج وتبسيط العمل ، اوسمة ، مكافآت مالية ، التخصص في انتاج القطع ، اجور مرتفعة جداً للساعات الاضافية ... تحديد الاجور بالاستناد الى الاهلية ، اللجوء المتزايد الى اليد العاملة النسائية ، نظام مشدد للعمل بغية مقاومة عدم الثبات والتغيب .

من اجل هذه الجماهير للقروية والعمالية ، البائسة والامية بنسبة مرتفعة احياناً (٢٣ بالمائة في رومانيا وبولونيا ، ٣٣ بالمائة في بلغاريا ، ٤٥ بالمائة في يوغوسلافيا ، ٦٥ بالمائة في البانيا) ، لحظت الخطط مجهودا كبيرا للتجهيز الصحي وبناء مؤسسات مدرسية كثيرة لكافة الاعمار ، ودور كتب ، الخ ... فالغني كل « عدد مقفل » وزيد عدد التلاميذ والطلاب زيادة كبرى ، واستقبلت مدارس المشاريع والمدارس التقنية ومكليات العمل والعمال والفلاحين الذين تعذر عليهم في صباهم تحصيل العلم اللازم لشغل وظائف قيادية .

رأينا ان احدى نقاط الضعف في دول اوربا الوسطى والشرقية قبل
الحل المعتمد
السنة ١٩٤٥ كانت انعدام التجانس العنصري والمنازعات القائمة بين
للمسائل الوطنية
الاقليات القومية والاكثورية المسيطرة . فنجم عن هذا الوضع قلق عميق في نفس كل شخص ، وحين تولت النازية الحكم في المانيا ، خلق هذا الوضع جو حرب اهلية قابله تصلب البلدان المهزومة السابقة .

اختلف وجه الدول التي اعيد النظر في حدودها بعد النصر الحليف اختلافاً كبيراً جداً عنه في السابق ، لا من حيث الشكل الجغرافي فحسب ، بل من حيث الشكل العنصري ايضاً ، بفعل انغلال او نقل الاقليات العنصرية . وحيث ما زالت هناك عناصر مختلفة ، اعتمد التنظيم الاتحادي - كما في يوغوسلافيا الجديدة مثلاً - او منحت منطقة الاقليات بعض الاستقلال الذاتي الاداري : كما حدث لسلوفاكيا داخل الدولة التشيكوسلوفاكية . أما في الدول الاخرى فقد حلت المسألة بسهولة اذ ان الاقليات الباقية في هذه الدول كانت ابعد من ان تمثل الكتلة المتراصة الكثيرة العدد التي كانت موجودة فيها قبل الحرب . فلم يقف في تشيكوسلوفاكيا سوى بضعة مئات الالوف من الالمان والهنغاريين بين سكان البلاد البالغين ١٢ مليون نسمة . وفي بولونيا وهنغاريا لم تجاوز الاقليات العنصرية نسبة الـ ٥٪ . وكانت اقل الدول تجانساً رومانيا التي ليست رومانية الا بنسبة ٨٥ و ٧٪ بسبب ضمها ٩ و ٤٪ من الهنغاريين و ٢ و ٢٪ من الالمان وأقليات عنصرية اخرى .

وكان الحل الذي اعتمد في هذه البلاد حكومة مركزية ووضع اللغات على قدم المساواة في الادارة والمدارس الوطنية حيث توجد الاقليات في البلاد. أما الادارات المحلية فقد تألفت من الهنغاريين في الاقاليم الهنغارية ومن ممثلين عن القوميتين في الاقاليم المختلطة . وللمرة الاولى في التاريخ قامت في « كلوج » جامعتان احدهما هنغارية والثانية رومانية .

التنظيم المدني الجديد
على غرار ما حدث في الاتحاد السوفياتي ، ادت الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة الى قيام تنظيم مدني جديد : زالت الطبقة وزال معها التمييز الاجتماعي ، « فامتصت المدينة ضواحيها » . زال الدخيل العقاري ، فامكن تشييد المزيد من الابنية في المساحات المتوفرة ، وتشييد مجموعات كبرى تحيط بها مساحات واسعة خضراء . فأطلت بيوت كل مجموعة على ساحات كبرى اعدت فيها اقسام خضراء وحدائق للاطفال ؛ وتألفت وحدة الاقامة الرئيسية من مجموعات سكنية متقاربة توفر فيها كل ما هو ضروري للـ ١٠.٠٠٠ او ١٥.٠٠٠ شخص الذين يقيمون في دائرة شعاعها ٥٠٠ متر تقريباً : مدارس ، مخازن ، مستوصفات ، سينما ، منتديات ... وشيدت في الحي - مجموعة من وحدات الاقامة - ابنية هامة من الدرجة العليا : مؤسسات التعليم التقني والثانوي ، المستشفيات ، مراكز الادارات ... فعلى هذا الشكل شيدت المدن الجديدة ، كـ « نوفاهوتا » التي نشأت قرب كراكوفيا وبلغ عدد سكانها ٦٥.٠٠٠ نسمة في السنة ١٩٥٤ ولم يلبثوا ان بلغوا ١٥٠.٠٠٠ ؛ وعلى هذا الشكل اعيد بناء المدن القديمة كفرصوفيا وبودابست حيث شيدت ، الى جانب الاحياء القديمة التي رمت بحسب النمط التقليدي ، احياء جديدة تتميز بشوارعها العريضة وحدائقها الكبرى ومساحاتها العامة .

معارضة المعارضة
ان عملية الاقصاء التدريجي التي تناولت معارضي تطور الحكم الجديد نحو الشيوعية قد انتهت في السنة ١٩٤٨ ؛ فبعد هذا التاريخ لم يبق من مكان لمعارضة شرعية قادرة على إعادة النظر في الاصلاحات الزراعية والتأميمات . ولم يبق للطبقات الموجهة القديمة من امل الا في النشاط السري والتدخل الاجنبي . فتوجه انصار نظام الحكم السابق بأنظارهم الى المؤسسة القائمة الوحيدة ، اعني بها الكنيسة الكاثوليكية ، « لا سيما وان الكاثوليكية غالباً ما ارتدت شكل اكليروسية على ارتباط وثيق بالارستوقراطية العقارية في هذه البلدان التي سيطر عليها اقتصاد زراعي ونظام متخلف » (م. دوفرجييه) . فان كبار رجال الاكليروس المنتسب بعضهم الى الطبقات الممتازة - والمتضامن معها - قد كانت اقوى سند لحكم الاميرال « هورتي » في هنغاريا وحكومة الكولونيلات في بولونيا والمالوك الدكتاتوريين في يوغوسلافيا ورومانيا ؛ وكانوا حريصين على الاحتفاظ باملاكهم الواسعة واحتكارهم المدرسي .

ومنذ السنة ١٩٣٩ ، بصورة خاصة « ايدت الكنيسة انفصال سلوفاكيا وبوهيميا الذي حققه المطران « تيزو » بعد اجتماع مونيخ » وأيد رئيس اساقفة « زغرب » ، المطران « ستيبيناك » ،

نظام الحكم الذي اقامه « انتي بافليك » في كرواتيا ؛ فان هذا النظام الاخير « قد مثل بأجلى صورة وطنية الاكليروس الكرواتي المتطرفة التي لم تسلم بقيام الدولة اليوغوسلافية » (فختو) . وفي السنة ١٩٤٥ ، اعترض الكردينال « مندرنقي » على اعلان الجمهورية الهنغارية « المخالف للدستور الهنغاري الالفي » . وحين ادخلت الدساتير الجديدة « المتبناة بعد السنة ١٩٤٥ » ، الاصلاحات التي اقترتها دساتير الدول الغربية منذ زمن بعيد : فصل الكنيسة عن الدولة ، الحالة المدنية والزواج المدني ، اعلن الاحبار معارضة شديدة جديدة تميزت بمزيد من القوة عندما طبق الاصلاح الزراعي على املاك الكنيسة . فاحتج الكردينال مندرنقي ورئيس اساقفة براغ ، « بيران » ، ورئيس اساقفة بولونيا الجديد ، « وسنرنيكي » ، ورفض الفاتيكان كل تنازل . وكما اوضح ذلك « فرنسوا فختو » .

« كسبت الكنيسة ، بموقفها هذا المعادي للشيوعية مزيداً من الشعبية ... فأصبحت الكنيسة محط شكاري وآمال الملاكين الذين سلبت املاكهم والموظفين الذين عزلوا من وظائفهم ، وصغار البورجوازيين الذين سيطر عليهم الخوف ، والفلاحين الذين شعروا بالخطر يهدد املاكهم ... وقد شجعت هذه الشعبية الفاتيكان رحلت الاساقفة على الوقوف موقفاً متزايد الحزم يوماً بعد يوم . »

الا ان بعض الكهنة انتظموا في جمعيات رغبت في الاتفاق مع الحكومات وعطفت على الاصلاحات الاقتصادية المحققة . فكان الوضع شبيهاً بذلك الذي تسبب في ايام الثورة الفرنسية بنزاع خطير بين الحكومة والكنيسة وبانشقاق في داخل الكنيسة نفسها . وفي السنة ١٩٤٨ ، كانت علمنة المدارس وتأميم ممتلكات الاكليروس (الذي اعطي مرتباً بالمقابلة) في هنغاريا وبولونيا بمثابة اعلان حرب . فاقف الكردينال مندرنقي وحكم عليه بالسجن المؤبد في السنة ١٩٤٩ . ثم جاء دور رئيس اساقفة براغ في تشيكوسلوفاكيا الذي حرم جمعية الكهنة المتعاونين مع الحكومة . وفي السنة ١٩٥١ اوقف خليفة مندرنقي ايضاً مع عدد من الاساقفة والكهنة . وقطعت المفاوضات بين السلطات الكنسية والحكومات البولونية والهنغارية والتشييكوسلوفاكية وذلك ، كما يبدو ، تحت ضغط الكرسي الرسولي الذي تميز موقفه المعادي للشيوعية بمزيد من الحزم (اعلان الحرم في شهر تموز ١٩٤٩) . بيد ان هذه المفاوضات انتهت في السنة ١٩٥٠ الى اتفاق مع بولونيا حيث استاء السكان ، بالرغم من ايمانهم العميق ، من استمرار البابوية في رفض الاعتراف بالحدود الغربية الجديدة المعينة لبولونيا .

اعطت سنوات تنفيذ الخطط الاولى النتائج المرتقبة . فان الاهداف
تحويل السنة ١٩٥٣
المحددة للصناعات الثقيلة قد تخطيت الى حد بعيد ، ومعدل زيادة الدخل القومي قد بقي مرتفعاً جداً : ٩,٥ بالمائة في تشيكوسلوفاكيا ، ١٠,٢ في المانيا الشرقية ، ١٢,٢ في بلغاريا ، ١٢,٦ في بولونيا ، ١١ في هنغاريا ، اي انه جاوز معدل الارتفاع الطبيعي في عدد السكان مجاوزة كبرى . فللمرة الاولى نجحت الحكومات الجديدة في اوربا الوسطى والشرقية ، حيث اخفقت حكومات النظام السابق ، في التغلب على عدم التناسب بين ازدياد

السكان وازدياد الموارد . فان هذه الاخيرة ستزداد بعد اليوم اكثر من السكان .

ولكن تقديم الصناعة الثقيلة على انتاج المواد الاستهلاكية والزراعة قد افقد التوازن بين الانتاج الصناعي الذي تضاعف في خمس سنوات (١٩٤٨ - ١٩٥٣) وبين الانتاج الزراعي الذي لم يجاوز مستواه في السنة ١٩٤٠ الا بنسبة ١٠ - ٣٠ بالمائة . ويرد ذلك الى ان الانتاج الزراعي قد تدنى بنسبة تجاوز الـ ١٠ بالمائة . وقد افضى نزوح الشبان الى المدينة ، وهم اصغر السكان انتاجية ، قبل ان يعاض منه بمعدات آلية كافية ، الى نقصات وسائل الانتاج في الارياف وزيادة طلب المنتجات الزراعية والمساكن في الاوساط المدنية والصناعية . فنجمت عن ذلك صعوبات في تموين المدن بالمواد الغذائية والمواد الاولية الزراعية المنشأ اثاره الاستياء وازمت العلاقات بين العمال والفلاحين .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان نقص انتاج المواد الاستهلاكية شجع السوق السوداء واخذ نشاط الفلاح الذي بات عاجزاً عن تأمين المنتجات التي يحتاج اليها . وتأمينت الأموال أخيراً في هذه البلدان المفتقرة الى رؤوس الأموال عن طريق الاقراض الذي جعلها تسير بخطى سريعة نحو التضخم المالي . وعبثاً حاولت بعض الاصلاحات النقدية اصلاح الحال ، فان الاجور الحقيقية قد تدنت تدنياً محسوساً بصورة هامة بالنسبة لمستواها في السنة ١٩٥٠ . فكانت من ثم نتيجة الخطط المفرطة الطموح والمفتقرة الى الدرس ، والاموال غير الكافية الموظفة في الزراعة ، وسياسة الاسعار التي ضحكت بالزراعة ، وتدنى مستوى المعيشة ، قلقاً عبثاً عنه في ١٧ حزيران ١٩٥٣ ، في برلين الشرقية وبعض المدن الصناعية في الجمهورية الديموقراطية الالمانية ، بشورة عمال مستائين من الازمة الغذائية وقوانين العمل المتزايدة التي قيدوا بها .

ومن جهة ثانية ، ارتدى التشديد المفروض على الاقتصاد اخطر طابع في البلدان الزراعية التي خضعت لتصنيع قوي وسريع . وفي بولونيا كما في هنغاريا ، كان عبء الاموال الموظفة (وقد خصص معظمها للصناعة الثقيلة) ثقيلاً جداً . فان بولونيا قد كرسست لها ١٩٤١ بالمائة من الدخل القومي في السنة ١٩٥٣ ، وهنغاريا ٢٤،٥ بالمائة (مقابل ٨،٨ بالمائة في الجمهورية الديموقراطية الالمانية) ، اي اكثر مما استطاع الاتحاد السوفياتي تكريسه لها في خطته الخمسية الاولى . وفي سبيل وضع حد لهذا القلق ، حدث حينذاك تبدل في السياسة الاقتصادية ، وذلك بالعودة الى مبادئ السياسة الاقتصادية الجديدة ، اي الى اقتصاد انتقالي . فمنذئذ - ودون اجمال اولوية الصناعة الثقيلة - زيد نصيب المواد الاستهلاكية وانتجت بمزيد من السرعة . انه لانباء جديد تأيد بخطب مالنكوف وخروتشوف وميكويان في السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٤ ، وتحلى في الديموقراطيات الشعبية بعدم زيادة الاعتمادات المخصصة للصناعة الثقيلة وزيادة الاعتمادات المخصصة لصناعة المواد الاستهلاكية والبناء والزراعة ، ورفع الاجور الحقيقية ، وتشجيع الزراعة : ازالة التمييز تدريجياً بين التعاونيات والاستثمارات الفردية ، رفع قيمة مكافآت الانتاج ، تخفيض الضرائب ، تخفيض التسليمات الالزامية .

ازمة تشوين الاول ١٩٥٦
 في بولونيا وهنغاريا
 ان هذه المقررات، التي رافقتها بعض التدابير السياسية، واصلاح
 القضاء والشرطة، وتخفيف الانظمة الادارية، وإعادة الاعتبار
 لضمحايا الحكومات « الستالينية »، واصلاح البيروقراطية،
 وتخفيف وطأة التخطيط العقائدي في المجال الفكري، قد اتاحت لمختلف البلدان الشيوعية
 تحسين وضعها الاقتصادي وتدشين عهد نظام حر شامل. ففي تشيكوسلوفاكيا وجمهورية المانيا
 الديمقراطية، اللتين كانتا اكثر البلدان تطوراً، كما في رومانيا وبلغاريا اللتين
 كانتا اقلها تطوراً، امكن حل مسائل التكيف بسهولة نسبية. اما بولونيا
 وهنغاريا فقد كانتا مسرح احداث مؤثرة. فهنا لم تفض التدابير المتخذة الى ازالة كل عدم
 توازن اقتصادي، لا سيما وان التعديلات المتكررة المدخلة على الخطط قد زادت مظاهر فقدان
 التوازن بروزاً؛ ولم تفض كذلك الى تخفيف حدة الاستياء الشعبي. ويرد هذا الاخير الى
 اسباب عديدة؛ فهناك، بالاضافة الى مستوى المعيشة المتدني جداً، حذر الجماهير التي حيرتها
 ترددات قادة الحكم الجديد وانقسامهم الى « ساليينيين » و « مطالبين باعادة النظر » في السياسة
 السابقة، والتي لم تتعود الانضباط وحياة المصنع، كما هي حال مئات الوف العمال الجدد المنتسبين
 اما الى طبقة صغار البورجوازيين وصغار التجار والصناعيين اليدويين، واما الى طبقة
 الفلاحين. ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار كذلك هزال الاحزاب الشيوعية التي يفسر نموها
 العظيم باقبال الاعضاء الجدد (ارتفع عدد اعضاء الحزب الهنغاري من عدة آلاف الى ٩٠٠.٠٠٠)
 الذين كان بعضهم « طلاب وظائف »، او انتهازيين، او عناصر غير وطيدة العقيدة، وتضعف
 المسؤولين امام بيروقراطية غير ذات جدوى وحكم مستضعف سائر في طريق الانحلال، واخيراً
 نفوذ الكنيسة الكاثوليكية وتأثير العداء التقليدي للروس الذين كان احتلالهم ثقیل الوطأة.
 قبدأ الانفجار الشعبي في بولونيا في شهر حزيران ١٩٥٦ بالاضرابات الدامية التي اعلنت في
 بوزنان، والهجمات على الابنية العامة، وبوادر العداء العنيف للجيش السوفياتي والاتحاد
 السوفياتي، ولكن زعيماً شيوعياً كبيراً، هو « غومولكا »، لم يلبث ان ألف منذ تشوين
 الاول حكومة وطنية بولونية ايدتها انتخابات ظافرة في كانون الثاني ١٩٥٧، ونجح في اقناع
 الاتحاد السوفياتي بسحب جيوشه وأعاد الهدوء الى البلاد.

اما الازمة الهنغارية فكانت اكثر خطورة الى حد بعيد: كانت حرب الشوارع عنيفة
 جداً، واغتيل عدد كبير من المدافعين عن نظام الحكم، وتألقت وزارة برئاسة « ناجي »
 حولتها التعديلات المدخلة عليها شيئاً فشيئاً الى حكومة بحسب صيغة السنة ١٩٤٥. فعلت
 مقرراتها الاولى التعاونيات الزراعية واعادت المشاريع الخاصة في التجارة الصغرى والصناعة
 الصغرى، واعلنت حياد البلاد، وتركت انطباعاً بأن الحركة الشعبية والعمالية اخذت في
 الانهيار اكثر فأكثر امام العناصر المقصاة منذ السنة ١٩٤٧ وامام انصار الحكم السابق؛ فجاء
 التدخل السوفياتي حينذاك يسحق الثورة.

في اعقاب هذه الاحداث الجسيمة، تبنيت البلدان تدابير تكاد تكون متماثلة: التغلّي عن

تأميم الزراعة ، وفي هنغاريا ، الحرية في شراء الاراضي (٢٥٥ هكتار) مباشرة ، تخصيص الفلاحين بمزيد من الآلات ومواد البناء ، إلغاء النظام القاضي بتسليم الدولة جزءاً من منتجاتهم ، زيادة الطاقة الصناعية (يحمل المشاريع القائمة عصرية ، واستحداث مشاريع جديدة احياناً) . اما نظام ادارة الاعمال فقد عدل باخضاع الاقتصاد للامر كزية شبيهة ، الى حد ما ، بتلك التي تحققت في الوقت نفسه في الاتحاد السوفياتي : فأعطى مزيداً من الاستقلال للمشاريع الاشتراكية ، تاركاً لها حرية اختيار اساليب ووسائل تحقيق الاهداف الاساسية التي لم تحدد الخطة العامة سواها . والغيت في هنغاريا المجالس العمالية المقتبسة عن المجالس اليوغوسلافية ، بحجة ارتدادها طابعاً سياسياً في الدرجة الاولى ؛ اما في بولونيا فقد ابقى على هذه المجالس ، ولكن صلاحياتها قد قيّدت في شهر نيسان ١٩٥٨ بالتدبير الذي ضمها ، مع الممثلين النقابيين وخليئة الحزب ، الى « مؤتمر الاستقلال العمالي » الذي يمارس نوعاً من الشراكة في ادارة الاعمال مع رؤساء المشروع . وفي البلدان الاخرى ، لم يتوقف تأميم الاراضي قط ؛ ففي السنة ١٩٥٩ بلغ ما تناوله ٩٥ ٪ من الاراضي الزراعية في بلغاريا ، و ٨٢ ٪ في تشيكوسلوفاكيا ، و ٧٥ ٪ في البانيا ، و ٦٤ ٪ في رومانيا ، و ٤٧ ٪ في الجمهورية الديمقراطية الالمانية . ثم عمل به ثانية في هنغاريا (حيث تناول ٣٠ ٪) ، وبصورة بظيئة جداً في بولونيا ، بواسطة الجمعيات الزراعية (الضامة ٦٠٠ ٠٠٠ فلاح - اي مزارع واحد من اصل ٦ - في شهر كانون الاول ١٩٥٩) ، التي تتلقى المساعدات المالية وتتمتع بحق الاولوية في شراء المعدات الزراعية .

فبضرورة عامة - اذا ما استثنينا بولونيا ، نرى ان كافة الديمقراطيات الشعبية ذهبت بعيداً في تأميم الاراضي وشرعت في جميع الاستثمارات الصغرى المتوسطة في وحدات زراعية كبرى وفرت لها تدريجياً كافة التجهيزات العصرية .

الوضع في السنة ١٩٦٦
بعد خضوعها عشرين سنة للنفوذ الشيوعي ، تطورت بلدان اوروبا الوسطى والشرقية من ثم تطوراً عميقاً . فهي مع محافظتها على وحدة المبادئ الماركسية سلكت « الطرق المختلفة نحو الاشتراكية » التي توافقت حاجاتها الخاصة المميزة . فبلغ اقتصادها في كل مكان معدلات مرتفعة جداً : بلغ الانتاج الصناعي في تشيكوسلوفاكيا ثلاثة اضعافه بالنسبة الى انتاج ما قبل الحرب ، وفي بولونيا بلغ في السنة ١٩٦٣ تسعة اضعافه بالنسبة الى انتاج السنة ١٩٣٨ واربعة اضعافه بالنسبة الى انتاج السنة ١٩٥٠ ؛ وفي الجمهورية الديمقراطية الالمانية تضاعف هذا الانتاج وبلغ معدل الزيادة ١١٠٧ بالمائة بين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٧ ، وحتى ١٢٠٣ بالمائة في السنة ١٩٥٩ . فغدت بولونيا الدولة الصناعية الخامسة في اوروبا منذ الاكتشاف الذي اتاح لها تحويل « ذهبها القاتم » ، اي الفحم الحجري غير المتكامل المتوفر لديها بكميات كبرى ، الى وقود لتنقية المعادن (١٩٥١) . وان هذه البلدان التي عرفت قبل السنة ١٩٣٩ بطالة أليمة ومهاجرة واسعة في صفوف العمال ، هانت آنذاك من حاجة حقيقية الى اليد العاملة ، باستثناء بولونيا حيث عمل معظم الفلاحين في املاكهم

الصغرى . أما الأمية فقد قهرت عملياً والكفاءة المهنية تحسنت . وعرفت رومانيا في السنة ١٩٦٤ أعلى نسبة في ارتفاع عدد السكان (٨ بالمائة) ، وتجاوز الدخل القومي ضعفه (٢,٧ بالمائة) في السنة ١٩٣٨ . وعلى الرغم من ان نجاحات الزراعة - على غرارها في الاتحاد السوفياتي - قد بقيت دون نجاحات الصناعة بشكل ظاهر ، فان مستوى المعيشة قد تحسن تحسناً ملموساً في رومانيا ، وفي الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ولا سيما عند سكان الارياف ، وفي بولونيا حيث لم يعد استهلاك المواد الغذائية دون أعلى المستويات في اوروبا الا بنسبة ١٠ - ٢٠ بالمائة . ووفرت السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الجمهوريات الشعبية لكل مواطن ولوج ابواب العلم والارتقاء الاجتماعي وآفاق تقدم عظيم . فأسمت من ثم في « ازالة معظم الفوارق الاجتماعية القديمة والعميقة » ولكن الاولوية المعطاة للانتاج الصناعي وضآلة انتاجية العمل قد أخرقا لتحقيق تقدم يفي بالحاجات .

الا ان خروداً في التقدم ، شبيهاً به في الاتحاد السوفياتي ، قد برز منذ السنة ١٩٦٣ . ومرد ذلك الى ان سير التخطيط والتوزيع لم يعد هنا ليوافق متطلبات الاقتصادات المعقدة التي اخذت تواجه مسائل الاعتماد والانتاج المتنوع . وهذا ما يفسر اصلاحات ادارة الاعمال والتخطيط ، وليونة الرقابة الحكومية ، والاعتراف للمشاريع بتحقيق الارباح ومطابقة برنامجها على طلب الزبائن .

ومن جهة ثانية ، تم تصنيع الديمقراطيات الشعبية ، منذ السنة ١٩٤٥ ، الكوميكون بصورة فوضوية في اطار كل دولة ، على الطريقة السوفياتية ، اي باعطاء الاولوية للصناعة الثقيلة . ففي كل بلاد وجدت من ثم مصانع يفوق انتاجها حاجات البلاد وطاقاتها الحقيقية وتنتج دون اي اعتبار للدخول السقي يجب ان توفرها . وهو لعمري وضع محال وخطر في ظل نظام الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على المواد الاستراتيجية اثناء الحرب الكورية والذي بقي معمولاً به جزئياً .

وحين تأسس في السنة ١٩٤٩ ، رداً شرقياً على مشروع مارشال ، مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (كوميكون) ، لم يلعب لمدة طويلة سوى دور محدود في درس مشاريع التنسيق وخطط مطابقة الانتاج ؛ فهو الاتحاد السوفياتي ما منح القروض ، وسهل بين الديمقراطيات الشعبية المبادلات التي تمت بشكل اتفاقات ثنائية على مقايضات يحدد اجلها بسنة واحدة . الا ان ازمة السنة ١٩٥٦ في بولونيا وهنغاريا ، وتوقيع معاهدة روما في شهر آذار ١٩٥٧ ، الذي جعل من المجلس الاقتصادي الاوروبي حقيقة راهنة ، ابرز الحاجة الملحة الى اعتماد تدابير حسية . فتقرر منذ السنة ١٩٥٨ مديانيب لنقل البترول بين الاتحاد السوفياتي وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وتنسيق وتوحيد انتاج بعض المصنوعات الكيميائية والصفائح المعدنية والآبيب ؛ وفي السنة ١٩٥٩ تم الاتفاق نفسه حول تجارة القطن والفواكه والبقول ؛ وفي السنة ١٩٦٠ ، تم الاتفاق بين بولونيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية

من اجل زيادة انتاج الفحم الحجري البولوني ، وبين تشيكوسلوفاكيا ورومانيا من اجل بناء
معمل لانتاج الطاقة الكهربائية يغذيه الغاز الطبيعي الروماني ، وتوحيد بعض شبكات توزيع
الطاقة وجعل مركز تنظيم التوزيع في براغ ، الخ . وفي السنة ١٩٦٢ قطع مؤتمر موسكو
المرحلة الحاسمة بتقريره تنسيق الخطط الطويلة الاجل والتوفيق بين السياسات الوطنية على اساس
« التقسيم الاشتراكي الدولي للعمل » . فاستلزم التنظيم لجائاً دائمة ، ودائرة تخطيط ، وامانة سر ،
ولجنة تنفيذية يكون كل عضو فيها متحكماً بالقرار المطلوب اتخاذه ، لأنه يتمتع بحق النقض .
وجلي ان تحقيق مثل هذه الوحدة قد اثار صعوبات جمة : صعوبات تنسيق شتى السياسات
الزراعية والخطط المختلفة الآجال والافتقار الى النقد القابل التحويل ، الخ . وشعرت بعض
الدول بصعوبة الخروج من قومية ضيقة (بولونيا ، ولا سيما رومانيا) ، فرفضت التضحية
ببعض الصناعات التي اوجب التخصيص التضحية بها ، وأسفت على هذا الارتباط الالزامي
بالدول الاشتراكية الاخرى ، وطالبت بحرية كاملة في الاتجار مع الدول الغربية ، وتمنت ان
تعمل الوحدة « لا ككل تنصهر فيه الاجزاء » بل كمجموعة اقتصادات وطنية مستقلة . وانما
على الرغم من هذه الاختلافات ، سار التعاون في طريقه : ففي السنة ١٩٦٤ تأسس مصرف على
مثال « الاتحاد الاوروبي للمدفوعات » اسندت اليه مهمة تمويل مجموعات المشاريع الكبرى ؛
وبعد مرور اشهر معدودة ، أسست تشيكوسلوفاكيا وبولونيا وهنغاريا ، التي انضمت اليها
بلغاريا والجمهورية الديمقراطية الالمانية والاتحاد السوفياتي ، جهاز « المعادن المشتركة » الذي
ارتدى طابع التخصص في انتاج الانابيب والمصنوعات الفولاذية الاخرى ، واستهدف تنسيق
الدروس والمبادلات وبرجة الانتاج ، اللذين سيتيح تحقيقهما تنسيق التجارة الخارجية وتأسيس
مشاريع مشتركة . ويجب الاشارة كذلك الى سلسلة التدابير المتخذة منذ السنة ١٩٦٣ لتنسيق
النقل في مختلف البلدان بغية تجنب انزال وتحميل البضائع (الداخلة الى الاتحاد السوفياتي او
الخارجة منه) ، وانشاء استثمار محطة دولية لشاحنات البضائع ، وإقرار مشروع ضخ لامتثال
الدايوب الاسفل ابتداء من الحدود النمساوية - التشيكية بواسطة ١١ محطة لتوليد الكهرباء
تبلغ طاقتها ٢٧ ٠٠٠ ٠٠٠ كيلوات في الساعة ، تليح بالاضافة الى إنتاج الكهرباء ٥٠ ٠٠٠
كيلومتر مربع وجعل معدل عمق النهر ٣٥ و ٣ م .

عمل الكوميكون بعد المجلس الاقتصادي الاوروبي وقصد تحقيق اهداف تختلف كل
الاختلاف عن اهدافه ، واستخدم اساليب ووسائل مختلفة . ولكنه استوحى الحرص نفسه على
التوحيد والتنظيم . وحقق نتائج ذات قيمة في كافة الحقول ما عدا الحقل الزراعي . وباستطاعته
اليوم الاسهام اسهاماً فعالاً في اعادة الوحدة الى الكتلة الشيوعية بعد ان زعزعها النزاع الصيني
السوفياتي .

الفصل الثالث

يوغوسلافيا

ان الظروف التي عاشت فيها يوغوسلافيا اثناء الحرب تفسر طابع تطورها الخاص في المرحلة التي عقيتها . فالبلاد حققت ثورتها ابان الصراع بالذات ؛ ولذلك كانت ثورتها امراً واقعاً حين توقفت الاعمال الحربية - في الوقت الذي بدأت فيه في بلدان اوروبا الوسطى والبلقانية الاخرى . وكان لدى تيتو جيش شعبي كثير العدد تعود الحرب وخضع لنظام سياسي مرن وقوي ، وحظي بنفوذ وشعبية كبيرين حصل عليهما في المعركة من اجل تحرير البلاد الذي كان لليوغوسلافيين انفسهم اليد الطولى في تحقيقه . ولكن عداء حكومة المنفى في لندن ، والجنرال ميخالوفيتش ممثلها في البلاد ، الذي لم يتعاون مع الايطاليين والالمان فحسب ، بل اعلن الحرب على الانصار ايضاً ، قد اعطى المعركة من اجل التحرير طابع صراع ثوري ضد ممثلي الطبقات الحاكمة القديمة والحكومة الملكية .

تكونت الدولة الجديدة اثناء الحرب بالذات . فمنذ اواخر
النظام السياسي الجديد
السنة ١٩٤٢ ، مثل جيش تيتو أقوى قوة محاربة والقوة الفعالة
الوحيدة في الصراع ضد الفاشي ؛ وفي كل مكان - حتى في المناطق المحتلة - تألفت لجان شعبية
للتحرير من ممثلين انتخبهم الفئات الوطنية المحلية استلمت زمام السلطة فور انسحاب الالمان .
وفي تشرين الثاني ١٩٤٢ ، التأمت جمعية ثورية تضم الممثلين المنتخبين المنتسبين الى كافة المعتقدات
والاديان والاحزاب والفئات المعادية للفاشية ، عرفت بـ « المجلس المعادي للفاشية » لتحرير
يوغوسلافيا الوطني ، الذي كان الجواز المرجح للصراع ، دون ان يكون برامناً او حكومة ؛
فاختارت المجلس الذي اسندت اليه السلطة التنفيذية ومهمة البت بالمسائل الاقتصادية والسياسية .
الا ان الدولة لما تنظم تنظيماً جديداً ، بناء على اشارة صريحة من الاتحاد السوفياتي الذي خشي
من ان يخلق اعتماد التدابير الثورية بعض المتاعب مع الحلفاء الغربيين . وفي السنة ١٩٤٣ قرر
مجلس التحرير ، الذي اصبح « الممثل الاعلى للسيادة اليوغوسلافية » ، ان البلاد سوف تنظم
تنظيماً اتحادياً يجمع بين الشعوب المتساوية في الحقوق في صربيا وكرواتيا وسلوفينيا وبوسنيا -

— هرزيفينا والجبل الاسود . وافر بالتصويت القوانين الدستورية الثورية الاولى التي انتزعت كل سلطة من الملك الموجود في المنفى واعدت قيام الجمهوريات الشعبية الست التي سيؤلف اتحادها الدولة اليوغوسلافية . ولم يتخذ أي تدبير شامل بصدد القاعدة الاقتصادية المقبلة التي ستمشي عليها البلاد . ولم تقرر مصادرة المصانع والاملاك ، حين قررت ، الا اذا كانت هذه المصانع والاملاك ملك الغازي او المتعاونين معه . الا ان المساحة القصوى للاملاك ، في الحقل الزراعي ، قد حددت بـ ٢٥ هكتاراً ، باعتبار ان حركة التحرير قد ارتكزت في جوهرها على طبقة صغار الفلاحين الفقراء . وفي كانون الثاني ١٩٤٦ ، أعلنت الجمهورية الاتحادية اليوغوسلافية بواسطة الجمعية التأسيسية التي فازت الجبهة الشعبية فيها بـ ٦٧٢٥٠٠٠٠ صوت مقابل ٧٠٧٠٠٠ المعارضة . وهكذا ازيلت الملكية الصربية المنشأ التي كانت منذ السنة ١٩١٩ العقبة الرئيسية في سبيل المساواة بين القوميات والتي ساندت على الدوام اقوى العناصر نزعة محافظية في المجتمع السابق . وقد اعطيت الدولة الجديدة دستوراً اتحادياً : ست جمهوريات شعبية ، وفي اطار جمهورية صربيا اقليمان مستقلان استقلالاً ذاتياً توجد فيهما اقليات قومية : فوجفودينا التي يستوطنها الهنغاريون والسلوفينيون والرومانيون ، وكيروفو — ميتوهيجا التي يستوطنها الالبانيون . وكان لكل جمهورية جمعيتها ودستورها . واحتفظت الحكومة الاتحادية بالدفاع الوطني والسياسة الخارجية والمالية الاتحادية والخطط الاقتصادية العامة والعلاقات التجارية والمواصلات . وتألفت « الجمعية الشعبية » ، كما هي الحال في كل نظام اتحادي ، من مجلسين هما « المجلس الشعبي » المنتخب على أساس ممثل لكل ٥٠٠٠٠ نسمة ، و « مجلس القوميات » الذي تلتخبه الجمهوريات والاقاليم والمناطق . وتلتخب الجمعية الشعبية مجلساً اعلى يمارس رئاسة جماعية ومجلساً تنفيذياً .

تركت الحرب البلاد مخربة تخريباً كاملاً ، وأفقدتها زهاء مليوني نسمة
النهضة المادية
 لا قوا حتفهم وزهاء ٦٠٠٠٠٠ من العناصر الغريبة ، ولا سيما من
 الالمان ؛ وقد هلك ١/٨ السكان القرويين . وقد ردت الاضرار بـ ١٠٥٠٠٠ مليون دولار
 (١٩٣٨) تكاد تمثل زهاء اربعة اضعاف الدخل القومي في هذه السنة . وانتشرت المجاعة لا في
 المناطق الجبلية الجنوبية الغربية التي لم تنتج قط مواد غذائية كافية لسد حاجاتها فحسب ،
 بل في اغنى مناطق سلوفينيا وصربيا الشمالية ايضاً . فتوجب على منظمة اغذية
 اللاجئين تغذية اكثر من ثلث السكان ، وقدمت لهذه الغاية اكثر من ٦٠٠٠٠٠ طن من
 المواد الغذائية .

كما حدث في الديمقراطيات الشعبية الاخرى ، تحقق اصلاح زراعي صادر في السنة ١٩٤٥ ،
 لقاء دفع تعويض ، تناول كافة الاملاك التي تزيد مساحتها عن ٣٥ هكتاراً من الاراضي الزراعية .
 فباقت الاملاك التي لا تبلغ مساحتها ٥ هكتارات تمثل ٧٥ ٪ من مساحة البلاد ، وتلك
 التي تتراوح مساحتها بين ٥ و ١٥ هكتاراً تمثل ٢٢ ٪ ، والاملاك التي تتجاوز ١٥ هكتاراً
 ٣ ٪ فقط . ومن جهة ثانية صدر في السنة ١٩٤٦ قانون سوف يعدل في السنة ١٩٤٨ أمت

بموجبه كافة فروع النشاط الصناعي ، والموارد المنجمية ، ومصادر الطاقة . وامت كذلك التجارة الخارجية ، ثم ٨٨ ٪ من التجارة التفصيلية ، وامت الـ ١٢ ٪ الباقية بدورها في السنة ١٩٤٨ . ولكن نهضة الصناعة تقدمت تقدماً بطيئاً جداً . ففي السنة ١٩٤٦ لم يبلغ الانتاج سوى ٥٠ ٪ من انتاج ما قبل الحرب .

وخلافاً لما حدث في الديمقراطيات الشعبية الاخرى التي لما تضع سوى خطط لسنتين او ثلاث سنوات ، بوشر في السنة ١٩٤٧ تنفيذ خطة خمسية (١٩٤٧ - ١٩٥١) . فقد نهضت يوغوسلافيا من ثم على الفور بخطة طويلة الاجل معدة لانهاض المناطق المتخلفة : الجبل الاسود ، بوسنيا ، مقدونيا ، بغية الحد من التفاوت الاقتصادي بينها وبين الجمهوريات الاخرى . وكان المقصود تحقيق تنمية سريعة للطاقة الصناعية التي يجب ان تبلغ خمسة اضعافها بمعدل زيادة سنوية خيالية يجب ان يبلغ ٣٧ ٪ ، خصوصاً في انتاج المناجم وانتاج الطاقة الكهربائية والصناعة الثقيلة .

يجب ان تكون الاعتمادات الملحوظة مرتفعة جداً : في السنة ١٩٥١ بلغت ٢٧,١٥ ٪ من الدخل القومي السنوي . ويجب ان يتضاعف عدد العمال الصناعيين ويصبح ٧٥٠.٠٠٠ . اما نجاح هذه الخطة التي استلزمت اموالاً طائلة بسبب كلفة تجهيز المناطق المتخلفة ، فكان رهين استيراد بعض المصنوعات الجاهزة وبعض الخامات : آلات وتجهيزات مختلفة للصناعة ، تجهيزات كهربائية ، فحم حجري ، بترول ، منسوجات ، مطاط ... واقتصرت الصادرات على المعادن والمنتجات الزراعية .

الا ان الخطة اليوغوسلافية كانت اقل الخطط نجاحاً في الديمقراطيات الشعبية . فان معدل الزيادة المقرر لم يتحقق في يوم من الايام : في الحقل الزراعي انتهت الخطة الى فشل ذريع ، وفي الصناعة لم تبلغ سوى ٥٠ ٪ من اهدافها فقط .

اما اسباب هذا الفشل فعديدة : الحاجة الى اصحاب الكفاءات لادارة كافة المشاريع المؤممة ، الحاجة الى اليد العاملة الاختصاصية في الصناعة ، بطء انتشار التعاونيات : ١٣٠٠ في السنة ١٩٤٨ تعمل في ٣ و ٨ ٪ فقط من المساحة الزراعية ، استياء الملاحين العاجزين عن الحصول على المصنوعات التي يحتاجون اليها . ويجب القول بصورة خاصة ان المصانع الكبرى ، ومحطات انتاج الطاقة الكهربائية التي انجزت ، وطرق المواصلات التي حنت شبكتها ، لم تستخدم استخداماً يتناسب وطاقتها الانتاجية ، لان الخامات الضرورية لاستخدامها قد انتجت او استوردت بكميات ضئيلة بسبب قلة التصدير .

وهكذا كانت الخطة في طريقها الى الفشل حين حدثت القطيعة
عزلة يوغوسلافيا
بين يوغوسلافيا وبين الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية
الاخرى ، وحين اقصيت يوغوسلافيا عن الكومنفورم . اما الحجب التي استند اليها لتبرير هذا القرار فكانت الاتجاه القومي العام ، والموقف المعادي للسوفييات ، والتنظيم البيروقراطي

للحزب الشيوعي اليوغوسلافي الذي لا يقوم سوى بدور ثانوي الى جانب الجبهة الشعبية المؤلفة من عناصر غير متجانسة ، وخصوصاً السياسة الاقتصادية غير المعتدلة التي تسرعت في تأميم الصناعة والتجارة المتوسطتين وتصفية العناصر الرأسمالية في طبقة الفلاحين ، فعرضت النجاس للخطر وشقت « الجبهة الاشتراكية الموحدة ضد التوسعية » . وعقب قطع العلائق الاقتصادية القطيعة السياسية ، واستتبع تغييرات عميقة في تطور الخطة الخمسية المترددة منذ قبل القطيعة . لقد عوقبت يوغوسلافيا بسبب عدم انقيادها الذي عزلها في « الشرق » ، فقطع عنها البترول الالباني والروماني والآلات التشيكية ، وفي السنة ١٩٤٩ هبطت مبادلاتها مع الاتحاد السوفياتي الى ثمنها في السنة السابقة . وكانت يوغوسلافيا مصممة على متابعة تنفيذ خطتها ، فطلبت حكومتها من الدول الغربية المعدات التي تحتاج اليها . ولكن تجارتها الخارجية شلت شللاً تاماً بسبب هبوط صادراتها التي كان تصريفها في الغرب اصعب منه في الشرق ، وتوقف استيراداتها من الفحم الحجري والاسمدة والبترول والحديد المصبوب ومعدات التجهيز . أضف الى ذلك من جهة ثانية ان البلاد اخذت تنتج المزيد من الاسلحة (ابتلعت ميزانية الحرب ٢٠٪ من الدخل القومي) . وقد قال « ف. برتو » عن الخطة اليوغوسلافية : « خطة لا يمكن ، في احسن الاحوال ، الا ان تكون فشلاً محدوداً » ، انتهت الى فشل ذريع . الا ان التأميمات تواصلت بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٠ ، بموجب قانون اقر في السنة ١٩٤٨ ، واسرع في وضع وسائل الانتاج والمقايضة في خدمة الجماعة ، فارتفع عدد التعاونيات من ١٣٠٠ في السنة ١٩٤٨ الى ٧٢٦٢ في السنة ١٩٥١ استثمرت ٢٥٪ من الاراضي الزراعية .

ثم ان يوغوسلافيا التي تقربت من جيرانها الجنوبيين وعقدت معاهدات دفاع متبادل مع اليونان وتركيا قد عدلت سياستها . فتوقفت عن تقديم المساعدة لعصابات « ماركوس » و« الاس » التي لم تلبث ان هزمت هزيمة منكرة امام الجيوش الملكية اليونانية ، وتقربت من الدول الغربية ، التي فتحت لها اعتمادات انقاذ ووسعت علائقها التجارية معها . وفي خريف السنة ١٩٥٠ ، اخذت يوغوسلافيا ، بفضل الاعتمادات الغربية ، تحوّل تجارتها الخارجية . ففي السنة ١٩٥١ ، اشترت الولايات المتحدة وكندا ١٥٪ من صادراتها مقابل ٢٪ في السنة ١٩٤٦ ، وباعت منها ٣٩٪ من وارداتها مقابل ٣٪ فقط قبل خمس سنوات خلت . الا ان الصعوبات الاقتصادية ما زالت على جانب كبير من الخطورة ، فاعادت الحكومة النظر في سياستها الزراعية ، وغضت الطرف عن ارتفاع الاسعار ، بينما ابقت الاجور على حالها تقريباً ، ولكن الانتاج لم يسجل ارتفاعاً يذكر بالنسبة لمستواه قبل الحرب الا في الصناعة الثقيلة . وبعد سنوات التكيف العسير بين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٢ ، لم يبلغ مستوى انتاج السنة ١٩٤٩ الا في السنة ١٩٥٤ ولم يجاوز الا في السنة ١٩٥٥ .

الطريقة اليوغوسلافية ابتداء من السنة ١٩٥٠ ، اخذ يبرز الى الوجود تنظيم سياسي مميز ، شيوعي وماركسي في جوهره ، مختلف عن النظام السوفيياتي . فان الحاجة الى تغيير نظام اقتصادي مشوش والنزاع المتأدي مع الاتحاد السوفيياتي قد دفعا بالحزب الشيوعي اليوغوسلافي ، خلال فترة الانتقال ، الى ايجاد طريقة جديدة لتطبيق الماركسية تختلف اختلافاً كلياً عن طريقة حلفائه السابقين .

كان الهدف من هذه الطريقة ازالة رأسمالية الدولة والبيروقراطية التي ترافقها ، واشراك الجماهير اشراكاً دائماً في « بناء الاشتراكية » ، ونقل مهام الدولة - في بلاد غير متجانسة آخذة في تكوين وحدتها - الى اجهزة مستقلة استقلالاً ذاتياً . فلم تحتفظ الدولة الا بالشؤون الخارجية ، والجيش وامن الدولة . وانتقل كل ما تبقى من الادارة الى اجهزة منتخبة في كل جمهورية اتحادية ، والى لجان شعبية في التقسيمات الادارية الصغرى تتخذ القرارات وتراقب الادارة بحصر المعنى . وانما تستثبت السلطة المركزية شرعية اعمال هذه الاجهزة واللجان ، دونما اهتمام للملاءمتها ودون ان تكون موافقتها المسبقة ضرورية .

وتقرر الشيء نفسه في الحقل الاقتصادي : اسندت ادارة المشاريع الى مجالس عمالية ينتخبها المستخدمون وتعين لجنة ادارة . وقد ألغت مشاريع عديدة « تجمعاً اقتصادياً اعلى » تختار ادارته ، التي تعينها الدولة ، مدراء كل مشروع . ويهتم المجلس العمالي ، لجنة الادارة بحماية العمل وتطبيق الخطة ، وميزان الدخل ، والتدابير الآتية الى تحسين الانتاج . وهي « لجنة الاقتصاد الوطني » ، التي تألفت بموجب دستور السنة ١٩٥٣ ، ما تضع « الخطط العامة » التي ترسم الخطوط الكبرى التي تضع لجان الادارة والتجمع ، بحرية ، خطط وحداتها بالاستناد اليها . وتوزع ارباح المشروع الصافية (اي الدخل غير الصافي بعد ان تحسم منه الضريبة والأجور والأموال المستهلكة والفوائد) بين الدائرة الصغرى (الضريبة العقارية) والجمهورية والاتحاد (الضريبة على الارباح) و« صندوق العمل » الذي يمنح العمال علاوة على أجورهم . فليس استقلال المشاريع من ثم مقيداً إلا بالرقابة على شرعية اعمالها والرقابة الجبائية ورقابة المصرف الدائن . ولا تشترك الدولة لا في تحديد الأجور ولا في مراقبة تنفيذ الخطة .

يتضح من ثم ان دستور السنة ١٩٥٣ المعدل قد حدد ، ما امكن الحد ، من تدخل السلطة المركزية باقراره « حكماً ذاتياً » ادارياً حقيقياً على مستوى الدائرة الصغرى والقضاء والجمهورية المتحدة التي يدير مصالحها الجماعية الشعب نفسه ، وحكماً ذاتياً اجتماعياً اذ ان المنتخبين يديرون مشاريعهم . وقد ادخل على دستور السنة ١٩٤٦ تعديل واحد هام : ضم مجلس القوميات الى المجلس الشعبي واحلّت محله جمعية المنتخبين التي تنتخبها الفئتان الكبريان : العمال والفلاحون ، بنسب غير متساوية على كل حال (ممثل لكل ٣٠ ٠٠٠ عامل ، وممثل لكل ١٥٠ ٠٠٠ فلاح) . وهناك ، تحت هذه المجالس ، بضع مئات من اللجان الشعبية في الاقضية والمدن ، التي تنتخب بالتصويت العام ، وبضعة الوف من المجالس التي ينتخبها عمال المشاريع الصناعية والتجارية ، وعمال التعاونيات الزراعية ، وتؤلف كلها شبكة ادارية لامركزية واسعة تضمن البروليتاريا لها فيها مركزاً

مسيطرًا . ونص دستور السنة ١٩٦٣ على ان واحداً - باستثناء المارشال تيتو - لا يمكن إعادة انتخابه مرتين متواليتين للمركز الواحد ، مما يفرض حركة دورية سريعة في كافة أجهزة الدولة .

تحول الحزب الشيوعي في السنة ١٩٥٢ الى « عصابة الشيوعيين » ، والجيبهة الشعبية الى « التحالف الاشتراكي للشعب العامل » ؛ فاصبحت مهمة الحزب منذئذ لا التدخل في تفاصيل النشاط السياسي والاقتصادي (الذي انيط بالتحالف) بل اعطاء التوجيهات وتسيير هذا النشاط بتثقيف الجماهير الشعبية .

ان تأخر النمو الاقتصادي الذي لوحظ منذ السنة ١٩٦١
الازمة الاقتصادية الراحنة
قد افسح المجال لتحسن ملموس في اواخر السنة ١٩٦٢ وفي السنة ١٩٦٣ (ارتفع معدل النمو العام من ٥ بالمائة الى ١٢ بالمائة تقريباً) . ولذلك فقد بوشمر تنفيذ الخطة السبعية الجديدة (١٩٦٤) في جو من التفاؤل ايدته زيادة الانتاج الصناعي وازدهار المشاريع ، ولكنها لم تلبث ان تعرضت لخطر تضخم مالي سريع الخطى وارتفاع مفرط في الاسعار . ويفسر هذا الوضع فقدان التوازن بين الصادرات والواردات ، وتزايد الاموال الموظفة بسرعة وعلى غير انتظام ، وتزايد الاستهلاك الداخلي بفعل ارتفاع الاجور والرواتب والشراء بالدين . الا ان الافتقار الى النقود النادرة اللازمة لتأمين الاستيرادات الضرورية من الخامات والمصنوعات قد ارغم الحكومة على تجميد الاسعار في شهر آذار ١٩٦٥ وتخفيض قيمة الدينار في شهر تموز . اي على انتهاج سياسة تقشفية تهدف الى اكراه المشاريع على إعادة تنظيمها وزيادة انتاجيتها والاستغناء عن الاعانات المالية التي تدفعها الدولة (باستثناء المناطق الفقيرة كمقدونيا والجبل الأسود) بغية جعل الانتاج قادراً على مزاحمة غيره في الأسواق الدولية . فلم تستلزم الازمة من ثم تدخل الدولة بشدة مرة اخرى ، وانما اتجه الاصلاح الى تطبيق قوانين اقتصاد الاسواق تطبيقاً فعالاً .

في الحقل الزراعي شمل قطاع الملكية الاجتماعية ١١٨٠.٠٠٠ هكتار ، اي ١١,٤ بالمائة فقط من المجموع . وقد تألف من مزارع وطنية في الاستثمارات الكبرى التي صودرت ، ومزارع عمل (موازية للمزارع التعاونية السوفياتية) ، وتعاونيات زراعية من الطراز العام ، هبط عددها من ٧٢٦٢ في السنة ١٩٥٠ الى ١٢٠٠ في السنة ١٩٥٤ ، ثم عاد فارتفع الى ٢٢٠٠ وحدة في السنة ١٩٦٣ ضمت ١٣٠٠.٠٠٠ عضو . اما القطاع الخاص ، فقد تألف من استثمارات صغرى - حددت الاملاك الفردية بـ ١٠ هكتارات بغية الحؤول دون ظهور الكولاك مرة اخرى - يبلغ معدل مساحتها ٤,٢ هكتارات في الوحدة ، ولم يجاوز اكثر من ثلثها الهكتارين وجلي انه نظام لا يساعد على تحقيق الاصلاح العمري ، وقد زاد من سوءة اكتظاظ الارياف بالسكان الذي استتبع بطالة ريفية حقيقية متفاوتة الظهور احياناً ، بالرغم من هجرة ريفية هامة . فنجم عن ذلك انتاجية متدنية واستهلاك ذاتي مرتفع (٣/١ الانتاج الزراعي) ، وهكذا كانت

معظم الاراضي خاضعة لنظام زراعي قديم جداً في بلاد تشكو من المعجز في منتجات اساسية كثيرة .

هنالك من ثم ، والحق يقال ، « طريق يوغوسلافية » نحو الشيوعية هي نظام تسوية بين التخطيط المركزي والمفصل الشبيه بالمثل السوفيياتي ، وبين اللامركزية الفعلية المتحققة بالادارة الصناعية الذاتية و « المزاحمة الاشتراكية » مع توزيع الارباح والابقاء على الدخل العقاري . انه لعمري « نظام شيوعي حر » مميز ، اعاد منذ وفاة ستالين العلاقات التجارية بالديموقراطيات الشعبية ، شريكاته الطبيعية في التجارة . فيوغسلافيا دولة شيوعية تخلت عن مبادئ الاقتصاد والديموقراطية الحرة ، ولكنها ترفض الانضمام مرة اخرى الى الكتلة التي يؤلف الاتحاد السوفيياتي عنصرها الموجه ، وتنتهج سياسة « حيادية » تتمتع بنفوذ حقيقي في دول آسيا وافريقيا الحديثة الاستقلال ، وقد تكون - بحسب الظروف - موافقة للكتلة الشرقية حيناً والكتلة الغربية حيناً آخر .

الفصل الرابع

الصين تسمى شيوعية

انتقلت الصين الى المعسكر الشيوعي في السنة ١٩٤٩ ، ولكن انقلاب التوازن بين الكومنتانغ والحزب الشيوعي الصيني ، الذي سوف يؤمن نصر هذا الاخير ، قد حدث اثناء الحرب بالذات .

الحرب الاهلية
في السنة ١٩٢٠ ، كانت الصين غارقة في فوضى هائلة شبيهة ببعضهم بالفوضى التي عرفتتها فرنسا في ايام الشركات الكبرى . فقد كانت البلاد فريسة الـ « توكيون » ، اسيااد الحرب ، الذين تصرفوا في كل ولاية تصرف الملوك المستقلين ، وحاول كل منهم تعزيز جيشه وموارده ، وحالف جيرانه تارة وخاصمهم تارة اخرى ؛ وكانوا كلهم على علاقة بالحكومات الاجنبية التي منحوها شتى الامتيازات ، واحتفظوا لأنفسهم بحصيلة الضرائب في ولايتهم ، وأودعوا ارباحهم بعض المصارف الاجنبية احتياطاً لادبار الزمان بهم ؛ فكانت حكومة بكين وحكومة كانتون ، والحالة هذه ، مفتقرتين الى القوة والموارد .

كانت نتيجة ذلك عدم امن وبؤساً شاملين - الا في الامتيازات الاجنبية ، ملاجئ الطمانينة الاخيرة - أدت الى نقص عام في نسبة الولادات وزيادة هائلة في نسبة الوفيات بين الاطفال . فانتقلت القرى الى المواقع الدفاعية ، وتوقفت اعمال صيانة سدود « يانغ - تسي » و « هان » والقناة الامبراطورية و « هوانغ - هو » ، فانهارت السدود وغمرت بالمياه مساحات كبرى من الاراضي الزراعية . وجاءت البلبلة التي احدثتها الحرب الاهلية تضيف نتائجها الى نتائج علتين تقليديتين هما بؤس البلاد واكتظاظها بالأهالي : تقسيم الارض المفرط ، ازدياد وطأة الدخل المدفوع لكبار الملاكين ، استعالة استخدام كل هذه اليد العاملة في صناعات المدن . فنزح العديد من الفلاحين الى منشوريا . وأمست الهجرة نهائية بعد ان كانت موسمية . وكان عدد المهاجرين ٤٠٠.٠٠٠ في السنة قبل السنة ١٩٢٦ ، فبلغ المليون في السنة ١٩٢٧ ، و ٥٤٦.٠٠٠ في السنة ١٩٢٨ ... وقد ذهب سوادهم سيراً على الاقدام ناقلين ما يملكونه على العربات ، فكان نزوحهم مسيرة مجاعة يموت فيها الكثيرون على قارعة الطريق . فكان ان

عدد سكان منشوريا قد ارتفع ، بين السنة ١٩٢٢ والسنة ١٩٣٠ ، من ٢٢ مليون نسمة الى ٣٠ مليوناً . وطلب غيرهم العمل في مزارع ماليزيا واستثماراتها المنجمية . وقد بلغ عدد المهاجرين ٣ ملايين بين السنة ١٩١١ والسنة ١٩٢٧ ، استقر نصفهم في ماليزيا .

الصين الجديدة
العمال
الا ان الصين الاقطاعية القديمة ، صين اسيااد الحرب ، مع جماهيرها القروية الخاضعة لسيطرة الملاكين العقاريين ، كانت آخذة في التحول . فان صناعات جديدة قد نمت في ظل الحرب ، كالصناعة الثقيلة ، واستفادت الصناعات القديمة (قطنيات ، مطاحن ، تبغ ، اسمنت) من تدني اجور اليد العاملة . وتأسست مدن جديدة . وغدت هانكيو وشنغهاي وتيان تسين مراكز صناعية كبرى ، وضمت طبقة عمالية متجانسة ، قد تبلغ المليون شخص ، عاشت فيها حياة مختلفة عن حياة الفلاحين ، ولكنها حافظت على علائق وثيقة بطبقة الفلاحين . وكانت الاجور متدنية ويوم العمل طويلاً (١٢ - ١٥ ساعة) ، وعدد النساء والاولاد المستخدمين مرتفعاً ، ووضعهم شبيهاً بوضع البروليتاريا البريطانية والفرنسية في الربع الثاني من القرن التاسع عشر ، وقد ساعد على قيام منظمات عمالية ، قامت باضرابات متتالية ومتكاثرة ، وبلغ عدد المسجل منها رسمياً في شنغهاي ٤٧ منظمة .

البورجوازية الوطنية
غالباً ما حظيت هذه الاضرابات بمساعدة ومساندة البورجوازية الوطنية - التجار وصغار الصناعيين - التي كانت هي ايضاً ضحية امتيازات الاجانب . فان رؤوس الاموال التي جمعها التجار بوفرة في المرافىء ودخول الملاكين العقاريين قد ساعدت نمو صناعات ومصارف صينية بحصر المعنى . ومنذ السنة ١٩١٩ ، تجاوز عدد صناعير الحياكة القطنية في المصانع الصينية عدد الصناعير نفسها في المصانع الاجنبية . اجل لقد بقي الاميركيون والاوروبيون واليابانيون اسيااد الصناعة الثقيلة ، ولكن رؤوس الاموال الصينية قد حققت السيطرة في الصناعات الخفيفة . وكانت هذه الرأسمالية الوطنية بحاجة الى النظام وتوحيد البلاد والى اصلاح اداري وقضائي على الطريقة الغربية ، واستلزمت وضع حدٍ للامتيازات التي يفيد منها الاجانب بالاستناد الى « معاهدات غير متساوية » . ولذلك فهي قد اسهمت في حركة الاستقلال الوطني الموجهة ضد ال « توكيون » والتجار الاجانب . واستخدمت الموجة الوطنية التي حركت الفلاحين والعمال ، متقربة في الوقت نفسه من الملاكين العقاريين ، وحتى من الاوروبيين والاميركيين حين تنطوي الموجة القروية او العمالية على خطر محقق (في كانتون في السنة ١٩٢٤ ، وفي شنغهاي في السنة ١٩٢٧) .

الثورة الثقافية
يعتبر المثقفون القوة المحركة لتطور الصين . فقد نمت بينهم ، كما نمت بين العملة ، وطنية صينية حية كانوا هم دعايتها النشاط . لقد ولد تعليم ديموقراطي على كافة المستويات : تعددت الجامعات ، وازال اصلاح اللغة والكتابة المراقيل

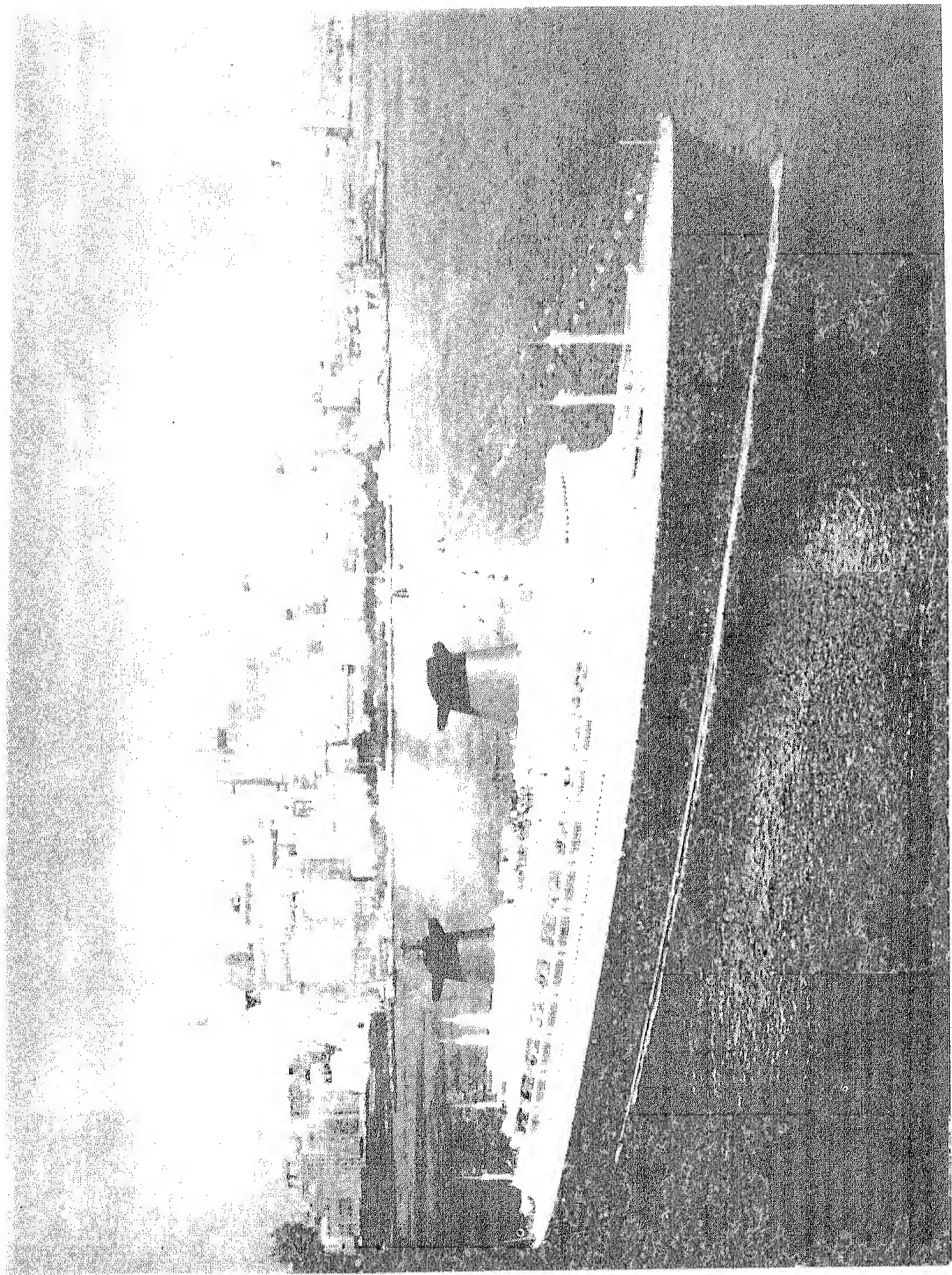
التي كانت تعترض ثقيف الجماهير الشعبية . هذا هو « اصلاح اللغة العامية » ، « الـ باي - هوا » وقد اصبح الزامياً في السنة ١٩٢٠ - الذي اعرض عن اللغة الادبية الكلاسيكية واعتمد اللغة اليومية ، المستعملة منذ قبل ذلك في ادب المهازل والروايات المألوف ، بعد ان اعطاها شكلاً كتابياً . وفي الوقت نفسه ، اتاحت « طريق الالف حرف » ، المبني على استخدام اكثر الحروف استعمالاً ، التغلب على اهم الصعوبات التي انطوت عليها الكتابة الصينية وتعليم القراءة بسرعة . ثم جاء النجاح كاملاً حين نشر كتاب « هو - شو » ، « موجز في تاريخ الفلسفة الصينية » ، الذي اثبت امكانية استعمال الاسلوب الجديد في المناقشات المجردة .

مهدت هذه الاصلاحات السبيل لثورة ثقافية كانت بمثابة نهضة حقيقية . فقد نشرت ترجمات عديدة مؤلفات الغرب الكبرى ومكتشفاته العلمية ، وهاجت روايات واقعية ومؤلفات انتقادية النظام السياسي والاجتماعي السابق . كما هاجت تنظيم العائلة البطريركية ، والمعتقدات الدينية ، ولا سيما الكونفوشيوسية « غير الصالحة للحياة العصرية » و « المنافية للجمهورية » ، والمسيحية .

ان الحركة الوطنية التي ارادت استقلال البلاد ووحدةها وتجديدها
الحركة الوطنية
العصري قد ضمت في عمل مشترك العناصر الناشطة في المجتمع الجديد :
البورجوازية الرأسمالية ، البروليتاريا العمالية ، المثقفين . هذه هي « حركة الرابع من نوار » (١٩١٩) - يوم اعتراض الطلاب من معاهدات الصلح - التي كانت اعلاناً للثورة الوطنية . وكان تأثير الثورة الروسية عظيماً جداً على كل حال ، بالمثل الذي اعطته ، وبتعليمها ان على الصين ، اذا ارادت التقدم ، القضاء على الرأسمالية الاجنبية ، وبالمساعدة الفعالة المباشرة التي قدمتها . وبالرغم من انه لم يتعصب للشيوعية ، فان سن - يات - شن ، الذي اعاد تنظيم الكومنتانغ ، قد اوفد تشانغ - كاي - شك الى موسكو للاشتراك في دورة تدريبية ، وتعاون مع الحزب الشيوعي الصيني . ووقع على اتفاقات تتخلى روسيا بموجبها عن المعاهدات غير المتساوية وترسل الى الصين مدربين عسكريين ومنظمين سياسيين . وانما نجاح الكومنتانغ في استعادة الصين الشمالية وهزم اسباب الحرب بواسطة الجيش الذي دربه وتولى قيادته الضباط الذين اعدوهم .

وقفت الحركة الوطنية الصينية بحزم في وجه الدول الاوروبية التي اثبتت ، في السنة ١٩١٩ في فرساي ، وفي ١٩٢٠ - ١٩٢١ في واشنطن ، انها لا تريد لا مساعدة الصينيين على بناء صين مستقلة سياسياً واقتصادياً ، ولا التخلي عن امتيازات المعاهدات غير المتساوية . وحين تعددت الاحداث الدامية في مراكز الامتيازات ، رد الصينيون بمقاطعة التجارة البريطانية . فاضطر المرسلون والتجار الانكليز - وقد كانوا اكثر الاجانب تعرضاً للخطر لأن مصالح انكلترا الاقتصادية والسياسية في الصين كانت اعظم شأناً من مصالح سواها - الى الجلاء عن الداخل نحو المرافئ .





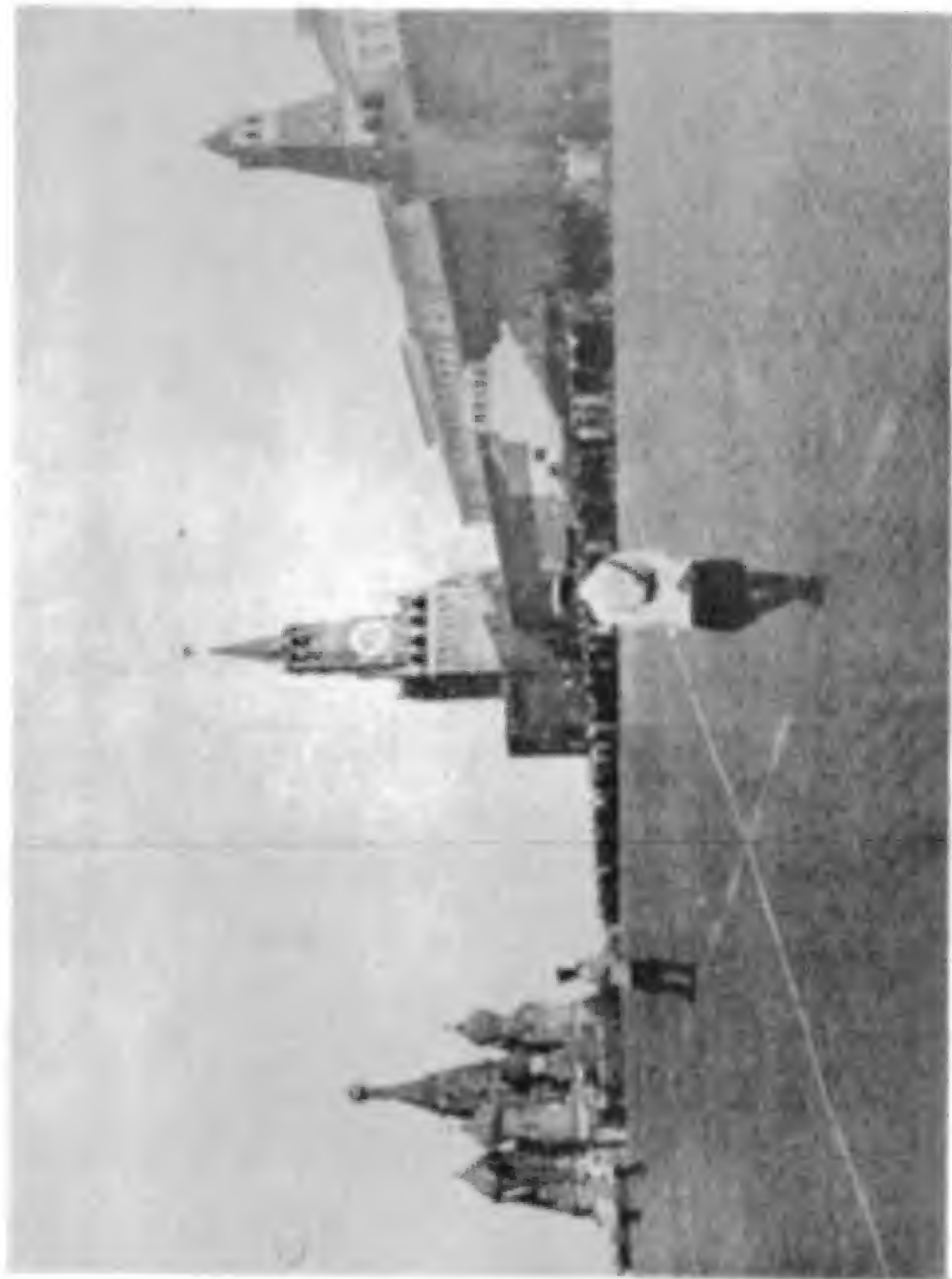
١٨ - الباخخرة غرنسا التي انزلت الى البحر في السنة ١٩٦٠ .



۱۹ - مخزن امیر کی کیو علی مقربہ من دہلہ ویت .



٢٠ - شبكة طرقات عمريه في لوس انجلوس : هاربور فريواي :



٢١ - الساحة الحمراء في موسكو ١٩٥٤. في الوسط ضريح لينين .





٢٣ - مجاعة ١٩٥٣ في الهند .



٢٤ - المہاتما غاندي بحیث بہ قلامیندہ .



٢٥ - ماوتوي - قونغ يخطب في جيوت .



٢٦ - شنفای : مدرسه فی الهواء الطلق . الحزب والشبيبة .



٢٧ - عرض الجماهير امام ابن بطاوة البيان بمناسبة رأس السنة .



٢٨ - عيد الحصاد في مزرعة جماعية .





٣٠ - رباط : المدينة الاوروبية والمدينة البلدية .



۳۱ - ارلکین و کولومبین ، بریشتة بابلو پیکاسو ، متحف لینینگراد .



ارتبطت الحركة المعادية للمسيحية ارتباطاً وثيقاً بهذه الحركة الوطنية . فبينما كانت هذه الحركة من قبل وقفاً على القوى المحافظة التقليدية ، قادتها آنذاك العناصر الثورية والوطنية ، اي الطلاب والعمال . لقد 'فرّق' حتى ذاك التاريخ بين المسيحية كدين وبين المرسلين حملة 'الغزو الثقافي' . وان عمل المرسلين ، الذي غالباً ما ارتبط في الماضي بالتدخلات المسلحة الاجنبية ، قد اعتبر منذئذ لا كـ 'طليعة التوسعية' ، فحسب ، بل كدعاوة لافكار باطلة مناهضة للتقدم ايضاً . وطولب بارجاع 'حق التعليم' ، الذي يجب ان يعاد للصينيين . فوضعت الحكومة في السنة ١٩٢٦ ، رغبة منها في تحقيق هذه الامنية ، مدارس المرسلين تحت إشراف حكومي ، وقررت الا يكون المديرون اجانب بعد اليوم وان يكون التعليم الديني اختيارياً . وفي اثناء المظاهرات خربت املاك الارساليات واعتدي على المرسلين بالجرح والقتل ، فاضطر عدّة آلاف منهم الى الجلاء عن داخل البلاد ؛ فكان الرد على هذه الاصطدامات 'سياسة السفن الحربية' ، التي اطلقت نيران مدافعها على مدن الساحل انتقاماً . وقد صادفت الحركة في الزمن فـسـة التحالف بين الكومنتانغ والحزب الشيوعي ؛ الا ان عنفها قد تضاعف حين اتجه تشانغ التجاهاً يمينياً وانفصل عن العناصر العمالية والشيوعية .

بعد وفاة سن - يات - سن ، في السنة ١٩٢٥ ، انتهت حكومة اصلاحات الكومنتانغ ، التي استعادت سيطرتها على كافة اجزاء الصين تقريباً ، الى مناخدة الحزب الشيوعي الذي كان يطالب باصلاح زراعي عميق والذي اقضت نجاحاته مضاجع جامعي الثروات من التجار . وكان ان جناح الكومنتانغ الايمن الذي كان لصهرى تشانغ ، 'ت. ف. سونغ' و 'ه. كونغ' ، تأثير كبير عليه ، والذي حظي بتأييد الجيش الظافر ، قد تقرب من الاجانب في شنغاي . فحرّم الحزب الشيوعي وقتل اعضاءه المقبوض عليهم بعشرات الالوف ، ولذا المستشارون الروس بالفرار . واستولى تشانغ على هان - يانغ و هانكيو ؛ فبدأ الحزب الشيوعي وكأنه قضي عليه قضاء تاماً .

اعترفت الدول الكبرى بتشانغ وساندته انكلترا والولايات المتحدة ، فتولى القيام بعمل عظيم تناول التصنيع وتجديد الاقتصاد والادارة بحسب مقتضيات العصر : احداث الطرق والسكك الحديدية ، تنمية الصناعات ؛ ولكنه لم يحاول اي اصلاح اجتماعي . واهلن ابطال المعاهدات القديمة عند انتهاء مدة العمل بها . فتخلت بلجيكا وايطاليا والدانمارك والبرتغال واسبانيا عن امتيازاتها كما تخلت عنها مهزومو السنة ١٩١٨ بين ١٩٢١ و ١٩٢٥ . واسترد استقلاله الجمركي والرقابة على مصلحة الجمارك البحرية والضريبة على الملح . وفي السنة ١٩٣٠ تخلت انكلترا عن اقليم واي - هاي - واي . الا ان محاولة إعادة التنظيم هذه قد اعاقها التدخل الياباني من اجل احتلال الصين قطعة وراء قطعة .

١ - مصير الكومنتانغ

حكومة تشانغ كاي - شك
منذ السنة ١٩٣٧

الا ان وحدة المقاومة الصينية ضد الياباني قد تحققت مرة اخرى في السنة ١٩٣٦ . فان الشيوعيين - بالرغم من الحرب التي شنها حكم الكومنتانغ عليهم طيلة اكثر من عشر سنوات - قد وقفوا الى جانب تشانغ كاي - شك حين توقيفه في « سيان » لانهم اعتبروه خبير من يتولى مقاومة الفازي . ووافق تشانغ على الجبهة الموحدة التي عرضوها عليه ، واخذ على نفسه اعادة تنظيم الجيش الذي سوف تنضم اليه القوات الشيوعية ، والوقوف بعزم في وجهه اليابان . فاعتمد الجيش فن الحرب الشيوعي : التخلي عن بعض الاراضي بغية كسب الوقت . واستمر الصراع بالرغم من استسلام مونيخ الذي قضى على الامل بتدخل اوروبا ، وبالرغم من الهزائم . فانتقلت الحكومة الى تشونغ - كنج بعد انتقالها الى هانكيو . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان اليابان ، التي استمالت اليها رجال الاعمال وعدداً كبيراً من الوطنيين المعادين للبيض في الدرجة الاولى ، والتي الفت حكومة صينية صديقة في نانكين ، قد اعتبرت ، بين السنة ١٩٤١ والسنة ١٩٤٣ ، ان الولايات المتحدة هي عدوها الاول . واكتفت بالنقاط التي احتلتها ، ولم تقم ، ضد مقاومة بدت لها غير منظمة ، سوى بعمليات معدة لإشاعة الذعر : قصف جوي ، وغارات سريعة على ارض العدو تستهدف القتل والنهب .

ربما اسهم خمود الحرب اليابانية هذا في التبدل الذي طرأ على سياسة حكومة الكومنتانغ . فان هذه الحكومة التي اثبتت بين السنة ١٩٢٧ والسنة ١٩٣٧ « انها خير حكومة عصرية وناافذة عرفت الصين » قد ارتدت طابعاً آخر . لقد كانت في نانكين تحت تأثير التجار ورجال الاعمال في المرافىء ، المرتبطين ارتباطاً وثيقاً بكبار الملاكين العقاريين . فحافظت من ثم على النظام الاجتماعي القديم في الارياف دون ادخال اي تغيير عليه ، ولكنها حققت بعض الاصلاحات : نشر قانون جزائي ومدني جديد ، توحيد النقد ، اعادة تنظيم اعمال المصارف . وقد بذل مجهود كبير لاقامة حكومة عصرية موحدة . اجل لقد تحقق التجديد المصري لمصلحة الطبقة الوطنية العليا ، وانما اصبحت هناك تجديد عصري . اما في تشونغ - كنج ، اي في قلب احدى اكثر الولايات تخلفاً في البلاد ، فكان الجور مختلفاً . فان الحكومة هنا كانت بعيدة عن العناصر القوية التي من شأنها الضغط عليها : الجماهير الشعبية والطلاب . فلم يست السيطرة لنفوذ صيافة شنغاي بعد اليوم ، بل الملاك العقاري المحافظ الذي يفسر شعار الحرب مقاومة واعادة بناء ، بأنه مقاومة للاصلاحات الاجتماعية وتدعيم لمركزه . (فيربانك) . اما عناصر الاصلاح فقد شلت نشاطاتها ، ولا سيما ان اكثرها نشاطاً كان على خط القتال . واقصي الاحرار والشيوعيون عن الادارة ، وعطلت صحف المعارضة ، وراقبت قوى الامن عن كثب المثقفين والاحرار الذين هاجروا باعداد كبرى الى هونغ - كونغ وسنغافوره او التحقوا بالجياليات الصينية في جنوبي شرقي آسيا . وقطعت

العلائق مع الشيوعيين ، ولم يُطوَ ذكر نجاحاتهم في الحرب ضد اليابان فحسب ، بل نظم « حصار طبي » حول جيوشهم - الثامن والرابع - التي لم تستلم بعد ذلك معدات صحية ومواد صيدلية . وزال بصورة خاصة طابع القوة والعنف عن الحرب ضد اليابان . فلم يوضع اي مخطط لتعبئة طاقات البلاد ، ونقلت المصانع الى الداخل دون مخطط شامل ودون تنظيم عام ، ولم تفرض رقابة على القطع والمؤسسات المالية ، فلم يلبث التضخم المالي ان ظهر بمظهر الكارثة ، واطلق العنان للمضاربة في المواد النادرة غير المحددة .

ورافق الفساد التهاون والتقصير ، وتسبب التبذير وسوء الادارة في موت ملايين البشر في الجيوش المفتقرة الى المؤن والملابس والعتاد ، وفي السكان المدنيين الذين فتكت مجاعات السنة ١٩٤٣ بثلاثة ملايين منهم في هونان وكوانتونغ وشي - كيانغ . وزادت في الطين بلة سرقة اموال الخزينة ، والمتاجرات التي استفاد منها القادة العسكريون والموظفون والوزراء - وفي طبيعتهم صهر القائد العام بالذات ، ت . ف . سونغ ، وزير المالية ، ثم وزير الشؤون الخارجية ورئيس مجلس الوزراء . فابتيعت العقارات المبنية في القطاعات الممنوحة للاجانب ، والاراضي و « القيم المضمونة » كالمواد الصيدلية ، والآلات ، والاقشة ، ولم يلمس الجيش شيء من « المصنوعات المرسله اليه (بموجب قانون « الاعارة والتأجير ») . فكل هذه المصنوعات بيعت في طريقها الى الجيش بواسطة الوزراء وحكام الولايات او حتى الضباط انفسهم . وقد ادانت الشهادات الاميركية والبريطانية نظام الحكم الذي شبهه الجنرال « ستيلول » بالنازية : « حكومة مماثلة .. ولصوصية مماثلة .. » ومال قادة الجيش طبعاً الى الاحتفاظ بالاعتدة الحربية ... « يعدون بشن الهجوم ، ثم يتراجعون ؛ .. يصدرون الاوامر ، ثم يعززون الى المروسين بعدم تنفيذها » . « يدفع قادة الجيش مرتبات الجيوش كما يطيب لهم الدفع .. ولا يُجند سوى المساكين المفتقرين الى المال او الى حماية النافذين » .

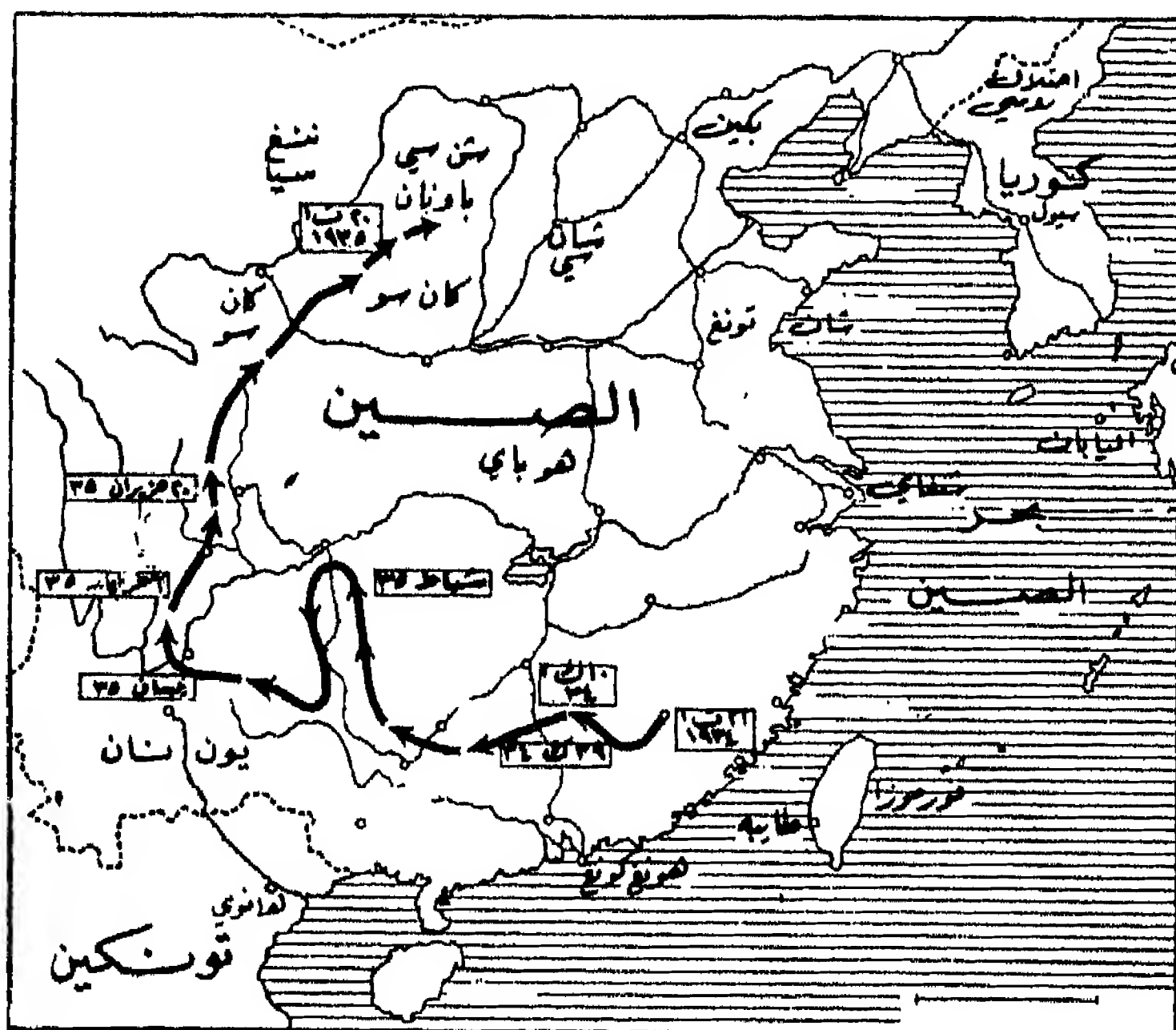
وفي الحقل العسكري شوهد الارتجال نفسه والفوضى نفسها . فالجيوش ضعيفة لأن الحكومة لا تريد تسليح الفلاحين خوفاً من الشيوعية ، والقيادات تسند الى العناصر المعروفة بميوطها المحافظة ؛ وحدث ما هو ادهى من ذلك كله حين تجددت الحرب الاهلية في السنة ١٩٣٧ ؛ فنذ السنة ١٩٤١ استبقى تشانغ ، بغية محاربة الشيوعيين ، العتاد الحربي الحديث الذي شحنه اليه الحلفاء . وقام ما يشبه هدنة ضمنية مع اليابانيين وجرت اتصالات غير رسمية بين ممثلي تشانغ وممثلي وانغ تشنغ واي ، رئيس الحكومة الموالية لليابان في نانكين ، وتوقفت مخطتا الاذاعة عن التهاجم . ولم يواصل الحرب ضد اليابانيين ، بالاضافة الى الشيوعيين ، سوى الطيارين الاميركيين الذين ينطلقون من القواعد الصينية لالقاء القنابل على اليابان ، وهذا ما حمل اليابانيين في السنة ١٩٤٤ على شن هجوم ادى الى الاستيلاء على هذه المطارات ، وعلى التقدم في شي - كيانغ ، وهونان الغنية ، فتشتتت الجيوش مرة اخرى ، وكان الاندحار العسكري تاماً . « فلم يبق من الصين الحكومية ، في اوائل السنة ١٩٤٥ ، سوى دولة اقطاعية صغرى » .

وضع الحزب الشيوعي
بين ١٩٢٨ و ١٩٣٥

محق الحزب الشيوعي بعد مجازر كانتون وشنغاي وهانكيو وحلات
تشانغ في السنتين ١٩٢٧ و ١٩٢٨ ، فانصرف الى اعادة تنظيم صفوفه
ببطء تحت اشراف ماو - تسي - تونغ و « شوت » في المواقف التي
احتفظ فيها ببعض الجماعات المسلحة عند حدود هونان وكيانغ - سي والى الجنوب من هانكيو .
وفي اواخر السنة ١٩٢٩ ضم حوالي ٦٢٠٠٠ جندي زود ٤٠٠٠٠ منهم بأسلحة نارية . فأقصى
جبهة الضرائب وكبار الملاكين عن الاقاليم التي كان يحتلها الشيوعيون ووزعت الارض على
الفلاحين . فوجه تشان كاي - شك ضد جيش الحزب الشيوعي سلسلة من « حملات الابداء »
التي تخللتها الهزائم والانتصارات غير الحاسمة . اما الحملة السادسة التي ضمت ٤٠٠٠٠ جندي
و ٤٠٠ طائرة ، والتي اعدتها بعثة الجنرال فالكنهوزن الالمانية ، فقد حققت في السنة ١٩٣٣
النتائج الهامة الاولى : في تشرين الاول ١٩٣٤ قررت الجيوش الشيوعية الجلاء عن كيانغ - سي
والانسحاب غرباً الى « سوتشوان » . فبدأت حينذاك « المسيرة الطويلة » ، التي تعتبر اغرب
احداث هذه الحرب : طيلة سنة كاملة ، انسحب ١٣٠٠٠٠ رجل وامرأة وولد سيراً على
الاقدام ، بمعدل ٤٠ كيلومتراً في اليوم الواحد ، معرضين كل ساعة لغارات الطائرات ، مكثرين
من المسيرات الليلية بغية النجاة من هذه الهجمات ، ومن المناورات الالهائية بغية التمكن من
عبور الانهار ، تاركين وراءهم المعتاد والمرضى والجرحى وضحايا البرد والجوع ، مقاتلين في سبيل
اجتياز الخطوط المحصنة ، قاطعين سلاسل جبال يبلغ ارتفاعها ٥٠٠٠ متر (تاهسويه سان) .
وفي ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٥ اخيراً ، استقر الناجون الـ ٢٠٠٠٠ في شمالي شنسي حيث كانوا في
مأمن من حصار كمال بسبب وجود الصحراء من وراءهم ، وحيث توجب عليهم تجديد كل
شيء (الشكل ٢٧) .

هنا ، في ينان ، وضع ماو تعاليم « ديموقراطية الصين الجديدة »
« الديمقراطية الجديدة »
التي نشرها في السنة ١٩٤٠ . وقد قسّادته قوة العنصر القروي
الصيني الى بناء الحركة الشيوعية على اساس قروي لا عمالي اسوة بالاحزاب الشيوعية الاوروبية .
فسوف تكون المرحلة الاولى للثورة الشيوعية « الديمقراطية الجديدة » التي ستحول المجتمع
القديم الاقطاعي الطابع ، بمساعدة الاتحاد السوفياتي ، الى مجتمع ديموقراطي مستقل . وسيحكم
هذه الدولة تحالف عدة طبقات ثورية ، لأن البورجوازية الصينية ، على غرار البورجوازية
الفرنسية في السنة ١٧٨٩ - كانت ثورية جزئياً . وخلال فترة الانتقال هذه ، ستخضع الصين
لنظام لن يكون لا بورجوازيّاً فحسب ، ولا بروتيتاريّاً فحسب ، بل حكماً ديموقراطياً مركزياً
مبنياً على انتخابات (يحق للجميع الاشتراك فيها) يختار بموجبها اعضاء سلسلة جمعيات شعبية
ابتداء من جمعيات القرى حتى المؤتمر الوطني . وعملاً بمقررات الكومننتانغ المتخذة في
السنة ١٩٢٤ ، يتوجب على الدولة ، منذ هذه المرحلة الاولى ، ان تضع
يدها على النشاطات الاحتكارية : المصارف الكبرى ، الصناعات الهامة ، وسائل النقل . وبغية

ستدراك محاولات الانتقام التي قد يقوم بها الرأسماليون وكبار الملاكين العقاريين، سوف تصادر املاك هؤلاء وتوزع على الفلاحين الذين يحرثونها . وقد اراد ماو ابدأ ان يتصرف تصرف وريث مبادئ « سن » التي تخلى عنها نظام الكومنتانغ، ولم تكن فكرته من ثم مجرد انعكاس للفكرة السوفياتية ، بل اخذت بعين الاعتبار التقاليد الصينية ونظام المجتمع الصيني الخاص والظروف السياسية الراهنة .



الشكل ٢٧ - مسيرة مارتسي - تونغ الطويلة (٢١ تشرين الاول ١٩٣٤ - ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٥) .

في حرب الصينيين ضد اليابان ، اعتمد الشيوعيون فن حرب العصابات الخاص بهم ، واقاموا في الوقت نفسه حكومات ديموقراطية . ونظم الجيش (الجيش الثامن في منطقة شنسي و « الجيش الرابع الجديد » في منطقة يانغ - تسي الاسفل) تنظيماً ديموقراطياً ؛ فقبل كل معركة ، يُطلع الجنود على الوضع وهدف المناورة ، وبعد كل معركة يجري التعليق على العمليات العسكرية امامهم . وقد انشئت ، بالاضافة الى الجيش النظامي ، « فرق شعبية غير نظامية » ، بلغ عدد المنخرطين فيها زهاء المليونين ، حاربت بأزياء ريفية وبقدائف يدوية من صنع افرادها انفسهم . وكان الانضباط مثالياً ؛ فلمرة الاولى يجند جيش صيني من غير سفلة السكان ،

ويتألف من جنود يساعدون الفلاحين الذين هم منهم ويعيشون فيما بينهم ، ويدفعون لهم ثمن ما يأخذونه منهم ، ولا يعتمدون على ممتلكاتهم ولا يعاملونهم بفظاظة . فكانت النتيجة ان الجماهير الشعبية قد تأثرت للمرة الاولى بالدعابة السياسية ، بعد ان كانت تقف في هذا الحقل موقفاً سلبياً تقليدياً .

وكانت النتيجة كذلك ان الوضع في الارياف اصبح اشد صعوبة على الفلاحين يوماً بعد يوم . ولم ينجم ذلك عن « ويلات الحرب » التي كانوا هم اولى ضحاياها : عنف واستلاب ، وتدمير وتقتيل فحسب ، بل عن التضخم المالي المفرط الذي استتبع انهيار النقود . فكل من توفر له المال وبمحت عن « قيم حقيقية » اخذ يشتري الاراضي ، حين اضطر الملاك الصغير المدن الى البيع ، وارتفع من ثم ثمن الارض ، فقفز معدل سعر ٧٥٠ آر في المرات من ٤٥ دولاراً صينياً في السنة ١٩٣٧ الى ٢٥٠٠ في السنة ١٩٤١ ، وهكذا نشأت طبقة جديدة من كبار الملاكين العقاريين المضاربين الذين لا يكثرثون حتى بزراعة الارض . وهذا حذوم العديد من الاسياد الاقطاعيين ، بحيث تبسط النظام الاجتماعي في الارياف الصينية وبرز التضاد بين من يملكون الارض ومن يزرعونها دون ان يملكوها .

تخلت حكومة ينان مؤقتاً عن برنامج مصادرة الاراضي وعن الصراع الطبقي رغبة منها في ان تسهم الطبقات صاحبة الامتيازات في النضال الوطني . واكتفت بتخفيض قيمة ضمان الارض وفائدة الديون (١٠ ٪ كحد اقصى) ، وجعلت عقد الضمان إلزامياً ، وحددت الضريبة بحيث لا يتجاوز معدلها ١٥ ٪ من الربح . واستغنت عن المجالس بتنظيم انتخابات اكتفت فيها بثلاث المقاعد . وشجعت قيام التعاونيات التي يعمل فيها الجنود والفلاحون معاً ، رغبة منها في ان تسد كل منطقة حاجتها من المواد الغذائية ، ومن القطن اذا امكن ذلك . فقامت وحدة مطلقة بين الجيش والسكان الفلاحين . وأدى التعاون بين القرى المتجاورة في مقاومة غارات اليابانيين وفي الاعمال الزراعية الى تنمية روح التضامن وتولد وعي قومي تعزز يوماً بعد يوم . فكانت سياسة الحكومة ، بصورة عامة ، سياسة حريصة على المصالح الشعبية ، وانسانية حق حيال الاسرى اليابانيين الذين يخلى سبيلهم او يهذبون تهديباً جديداً على ايدي « عصابة تحرير الشعب الياباني » ، فاستهوت احراراً كثيرين من اعضاء الحزب الشيوعي الصيني . ولم يجتذب التنظيم الشيوعي بفعاليته ونزاهته ونشاطه في محاربة العدو الياباني طبقة الفلاحين فحسب ، بل الطلاب ايضاً الذين تدفقوا كالسيل الى جامعة ينان المعادية لليابان وانضموا الى الحزب الشيوعي ، والاحرار الذين ارغمهم نظام تشونغ - كنج البولييسي على الفرار الى ما وراء البحار ايضاً . وقد ألف هؤلاء في هونغ - كونغ ، في السنة ١٩٤١ ، « اتحاد الاحزاب الديمقراطية » الذي سيصبح « عصابة الصين الديمقراطية » في السنة ١٩٤٥ والذي تقرب من الحزب الشيوعي الصيني .

يتضح مما تقدم التضاد الكبير بين هذه « الجمهورية السبارتية » التي تخارب اليابانيين بعزم وبين حكومة تشونغ - كنج المتميزة بضعفها وفسادها وجودها .

الحرب الاهلية
(١٩٤٥-١٩٤٩)
ان النزاع بين الحكومتين ، الذي نشب قبل نهاية الحرب بزمان بعيد ،
قد شمل البلاد بأجمعها منذ توقيع الهدنة . وقد توخت كل منهما
احتلال ما امكن من الاراضي ومن النقاط الاستراتيجية . فتمكن
الشيوعيون ، بفضل سيطرتهم على الصين الشمالية ، احتلال أهم منطقة صناعية ، هي منشوريا
غير البعيدة عنهم ، في ربيع السنة ١٩٤٦ . وتلقت حكومة تشونغ - كنج المساعدة العسكرية
والاقتصادية من الاميركيين الذين نقلت طائراتهم واسطولهم ثلاثة جيوش وطنية الى الشمال
والشرق ، ومساعدة القادة والحكام والموظفين الذين كانوا قد تعاونوا مع اليابانيين وحاربوا
الشيوعيين تحت امرتهم . ولكن الجيوش الشيوعية التي لفتت الانظار بحسن قيادتها وتدريبها ،
وتسلحت بعتاد الجيش الياباني وعتاد الجيوش الوطنية الذي استولت عليه ، اصبحت الآن
قادرة على التخلي عن حرب العصابات والشروع بعمليات كبرى حتى ضد جيوش تفوقها عدداً
وتسلحاً .

سواء وضع تشانغ اكثير فأكثر . فقد رفض القيام بالاصلاحات العميقة التي اشار عليه بها
الاميركيون ، وتأثر اكثير فأكثر بنفوذ العناصر الرجعية . ثم تكاثرت الاعمال المفايرة للقانون ،
وتعرض الاحرار لقمع بوليسي متزايد العنف . ولعل السياسة المنتهجة حيال الولايات المتحدة
كانت ، قبل تفاقم الحكم الدكتاتوري والفوضى الاقتصادية والبؤس الناجم عن التضخم المالي
- كان الدولار الاميركي يعادل ٢٠ دولاراً صينياً في السنة ١٩٤١ ، فبات يعادل ١٢ مليوناً في
السنة ١٩٤٨ - العامل الحاسم في انفراد القائد العام . فبموجب معاهدة « الصداقة والتجارة
والملاحة » الموقعة في ٩ كانون الاول ١٩٤٦ ، استفادت الولايات المتحدة من حق التوقف
لجيوشها ، وقواعد بحرية وجوية ، وحق جنودها وموظفيها بالتصرف وكأنهم في بلادهم ،
والمساواة مع الصينيين لتجارها وصناعيها ، وحق الاشراف على تعريف الاسعار وتنظيم الجمارك ،
وامتيازات هامة جداً كشركة الطاقات الكهربائية في شنغاي ، والسكة الحديدية بين كانتون
وهانكيو ، ومناجم الفحم الحجري ، ومصانع السكر والاسمدة ... وعين مستشارون
اميركيون في الوزارات المختلفة . لا بل اعطيت اللجنة الصينية الاميركية المختلطة لادارة صندوق
التجهيز واعادة البناء ، في السنة ١٩٤٨ ، حق رقابة الصناعة والمناجم والمواصلات . فكانت
ذلك عودة النظام نصف الاستعماري الذي توحدت في وجهه الامة . ولم تعد الحرب ضد الوطنيين
من ثم حرباً اهلية ، بل حرب تحرر وطني ، على غرار الحرب ضد الحكومات الموالية لليابانيين
منذ السنة ١٩٣٩ .

ردت الانتصارات الشيوعية الوطنيين الى الورا : حملة سريعة ، « تجلية فريدة من نوعها
في التاريخ العسكري العالمي » ، بدأت بسقوط « موكدن » (٨ تشرين الثاني ١٩٤٨) وانتهت
بسقوط كانتون في ١٥ تشرين الاول ١٩٤٩ ، اي بمعدل ١٠ كلم في اليوم ، تستحق بعض
معاركها ، « التي تعتبر نماذج حقيقية للاستراتيجية والفن الحربي ... ان تدرس بعناية من قبل

ضباط الدول الغربية ، (الجنرال شاسين) . انهارت مقاومة جيوش تشانغ في منشوريا ، فهرب الكثيرون من الجندية ، والتحققت فرق كاملة مع اسلحتها بالجيش الشيوعي الذي استولى على كميات كبرى من الذخائر والاعتدة الحربية وعلى مصانع كثيرة للسفن ، واستسلم العديد من الحكام الوطنيين ، كحكام منطقة قيانلنسين - بكين التي انضم ٢٥ فرقة منها الى الجيش الشعبي . ففي اواخر نيسان لم يعد هناك مقاومة وطنية منسقة ، وفي تشرين الاول اعلنت الجمهورية الشعبية الصينية .

٢ - الصين الجديدة

في هذه البلاد التي يبلغ سكانها (تقديرات السنة ١٩٥٨) ٦٥٦ مليون نسمة ، اي ربع سكان الكرة الارضية ، بينما لم يبلغوا في الارجح سوى ٤٧٥ مليوناً في السنة ١٩٣١ ، يعيش ٥٠٠ مليون (٧٧ ٪) من الزراعة ، ولا يتجاوز ٤١ ٪ منهم سن الثامنة عشرة . فيغلب من ثم طابع الشباب على السكان الذين يتزايدون تزايداً عظيماً (١٥ مليوناً في السنة) . اما مستوى المعيشة فمتدن جداً . وبحسب مبادئ « الديمقراطية الجديدة » ، اعتمدت حكومة ماو ، حتى السنة ١٩٤٩ ، برنامجاً لم يكن شيوعياً بكلية في المناطق الواقعة تحت سلطته ؛ فكان نظام الحكم انتقالياً : تحالف بين صغار الفلاحين والمثقفين والعمال وصغار الملاكين والبورجوازية الوطنية (التي لم تتعاون مع الكومنتانغ واليابانيين) ، وانتخابات بالاقتراع العام لمجالس البلديات والاقضية والاقاليم والمناطق ، واشتراك كافة الاحزاب والطبقات في الحكم ، واصلاح زراعي وتأميم النشاطات الرئيسية ، مع الاحتفاظ بقطاع حر كبير ، يُبقى فيه على كل مشروع لا يرتدي طابعاً احتكاريًا . فهو في الاصل نظام اقتصاد مختلط يعمل فيه ، في آن واحد ، قطاع حر وقطاع اشتراكي التنظيم ، وقام فيه قطاع ثالث ، هو قطاع التعاونيات .

في المناطق المحررة تحققت اصلاحات تدريجياً ؛ فقد جرت الانتخابات ، وعمل الحزب الشيوعي الصيني بفطنة : بالمثل والايحاء و « التفسير » . وهكذا فان اصلاح الزراعي قد جرب في البدء على نطاق ضيق في بعض القرى ولم يشمل المناطق كلها الا بعد نجاح التجربة . وقد اتاح النقد الذاتي ورقابة الصحافة اصلاح الاخطاء وتجنب الخرق . وعين مسؤولون لنشر التعليم في ادنى درجاته بكافة الوسائل ، وقد طلب احياناً الى المرسلين الاوروبيين تعليم الفلاحين الكتابة والقراءة والحساب . وفرض الشيوعيون انفسهم بالمثل اولاً : بساطة الملبس ، والغذاء ، شرف الحياة الخاصة ، التأثير ، النزاهة ، قمع التجاوزات . « اجمع الاجانب المقيمون في الصين على اطراء سلوك الشيوعيين المثالي ... واثرت في انفسهم بساطة الموظفين والجنود ونزاهتهم ... لقد زالت السرقات والمحسوبيات والافتسارات التي رافقت ممارسة الادارة والقضاء منذ قرون طويلة » (بيو) .

الاصلاح الزراعي
ان اول اصلاح اساسي اجري في هذه البلاد التي تعتبر ، بفضل
سكانها الريفيين ، الدولة الزراعية الاولى في العالم ، هو اصلاح الزراعي
الذي تناول مساحة توازي مساحة فرنسا مرة ونصف المرة . وقد افضى الى « اعظم عملية
توزيع زراعي في التاريخ » .

لم تستهدف التدابير المتخذة ابان الحرب سوى زيادة الانتاج وتحسين وضع الفلاحين دون
ادخال اي تغيير على نظام الارض القانوني . ومنذ السنة ١٩٤٦ صودرت املاك الاسباد
والاملاك الفائضة عن حاجة ارباء الفلاحين ووزعت على الفلاحين ، وفي السنة ١٩٤٧ ، عمل
بقانون زراعي في كافة المناطق التي يحتلها الشيوعيون . وبعد قيام الجمهورية الشعبية ، عمل
بقانون ٢٨ حزيران ١٩٥٠ الذي اعطى مزيداً من الحريات لان الوضع الاقتصادي كان حرجياً . وقد
ادت الحرب الاهلية ، وقذابل المدفعية ، والمجاعات ، واممال صيانة السدود الى تخفيض الانتاج تخفيضاً
اثار القلق والذعر . وكان لزيادة الدخول القروية اهمية اولية اذ انها الشرط الاساسي لتحقيق
التصنيع : فان قدرة الفلاحين المتزايدة على الشراء سوف تفتح الاسواق امام الصناعة ، كما ان
ادخاراتهم ، التي يسرها الغاء الكراءات المرتفعة ، سوف توظف اخيراً في الصناعة . وكذلك
سوف يصدر فائض الانتاج الزراعي بغية الحصول على النقد النادر الذي يتيح شراء المعدات
التجهيزية . فالواجب يقضي من ثم بحماية اقتصاد « الفلاح الثري » ، الذي ينتج للأسواق
التجارية اكثر من سواء . وانطلاقاً من هذا المبدأ ، لم تصدر منذئذ سوى ممتلكات الملاكين
العقاريين في الارياف ، اي ممتلكات اولئك الذين يعيشون من عمل الاجراء او من فوائد
كراءاتهم ، وارياضي الجماعات الدينية والاقواف التقوية التي تحملت الحكومة الاعباء الاجتماعية
المطلوبة منها . فاحتفظ الفلاحون الارياء (الذين يحققون ٢٥ ٪ من دخولهم من « الاستثمار »)
بالاراضي التي يزرعونها ، ولم يفقدوا سوى تلك التي يؤجرونها . وبقيت الاحراج والبحيرات
ومغارس الشاي الكبرى ، والمشاتل ، والمزارع النموذجية ، ملكاً للدولة . فكانت هذه
التدابير مرحلة نحو النظام الشيوعي ، يجب ان تدوم طالما لا تستخدم الآلات في الزراعة
استخداماً كافياً لاعتماد طرائق الاستثمار الجديدة على نطاق واسع . اما المستفيدون من اصلاح
فكانوا الفلاحين الفقراء ، والاجراء ، والفلاحين المتوسطين احياناً ، ولكن التوزيع لم يكن
متساوياً ، اذ ان مصالح الانتاج قد روعيت مراعاة كبرى . فان نصيب من يملك المواشي
والادوات ويحسن الزراعة كان اكبر من نصيب سواء .

التاميات
ان التصنيع ، شأنه في كافة البلدان المتخلفة ، هو شرط الاستقلال وتحسين
مستوى المعيشة ، وهو حاجة اشد الحاجة في بلاد مرتكزها الزراعة بفعل تزايد
سكانها تزايداً مطرد السرعة . لقد أدى الحرص على تنمية الانتاج تنمية سريعة ، ومراعاة
جانبا « الرأسماليين الوطنيين » ، والافتقار الى مديري الاعمال والفنيين ، الى قيام اقتصاد
مختلط واعتماد سياسة مصادرة وسائل الانتاج بصورة بطيئة وتدرجية ، وابعى على رأسمالية

خاصة معينة وغض الطرف عن « كسب عادل » . ولم تؤمم سوى المصارف والمشاريع الرئيسية التي كان معظمها ملك يمين رجال حكم الكومنتانغ - الم تشرف العائلات الاربع الكبرى ، تشانغ ، وكونغ ، وسونغ ، وشن ، على ٥٠ بالمائة من الصناعة النسيجية ، و ٦٥ بالمائة من الكهرباء ، و ٣٥ بالمائة من استخراج الفحم الحجري والرصاص ؟ ولم يمثل القطاع المؤمم في السنة ١٩٥٢ ، سوى ٥١ بالمائة من مجموع الانتاج الصناعي ، وفي النصف الاول من السنة ١٩٥٥ ، سوى ٦٢,٣ بالمائة . فما زال هناك من ثم قطاع خاص في الصناعات الغذائية والنسيجية - ١٣٠.٠٠٠ مشروع تقريباً - مثل ، في السنة ١٩٥٢ ، ٤١ بالمائة من الانتاج ، وفي النصف الاول من السنة ١٩٥٥ ، ٢١,٧ بالمائة . وما زال هناك اخيراً ، بالإضافة الى قطاع الصناعة اليدوية ، الذي ابقى عليه استديراكاً لكل بطالة ، والتعاونيات الريفية والقروية ، قطاع مشترك يسهم فيه الرأسمال الخاص والدولة ، بشكل كراء ابنية ومروا وطينية ، كالمناجم والملاحات التي يستثمرها الملتزمون من بين الافراد بصورة عامة . أما التجارة ، فقد بلغ نصيب اجهزة الدولة والاجهزة التعاونية منها ٨٩ بالمائة بالنسبة لمجموع تجارة الجملة في السنة ١٩٥٥ ، وكانت التجارة الخارجية وقفاً على اثني عشرة شركة رسمية تشرف على الواردات والصادرات بواسطة الاجازات .

فما القطاع التعاوني نمواً كبيراً في الصناعة الصغرى والصناعة اليدوية ،
القطاع التعاوني
وفي الزراعة ايضاً حيث يتوجب على التعاونية ان تؤمن ، دون صعوبات ، انتقال الملكية الخاصة الى الملكية الجماعية . اما الصيغ المعتمدة فكانت اكثر مرونة منها في ديمقراطيات اوروبا الشرقية : تتألف اولا فرق مساعدة متبادلة موسمية الاعمال المشتركة في مواعيد الحصاد والزرع ، ثم تصبح هذه الفرق دائمة وتتحول الى تعاونيات انتاج . ولكنها « نصف اشتراكية » لان ايراد الارض عرف البقاء والدخل توزع بين كراء الارض المستثمرة والعمل . فهي تختلف عن المزارع التعاونية بهذا الفارق اولاً ، وبأبعادها الصغرى ثانياً . فقد شملت التعاونيات الزراعية في اول عهدهما ٦٠٠ هكتار من الارض الزراعية ، اما هنا فلا تضم التعاونية سوى بعض العائلات - قرابة العشرين - وقدرها مماثلاً من الهكتارات ، وتتيح من ثم اعتماد تقسيم العمل وتطبيق التقنيات المعاصرة تطبيقاً افضل ، والاستفادة من ملايين الهكتارات التي تمثلها الطرائد الضيقة الفاصلة بين قطع الارض الفردية ، وتنشيط اعمال الري ، والسدود ... ، و « تلاشي الفردية في مستوى العمل اليومي وفي اطار محدود » ، وتؤلف مدرسة يتعلم فيها الفلاحون العمل الجماعي . فكانت النتائج المحققة مشجعة جداً ، اذ ارتفعت نسبة العائلات القروية في التعاونيات الى ٩٠ بالمائة في السنة ١٩٥٥ . وتعتبر التعاونية اشتراكية وتصبح مزرعة تعاونية حقيقية حين يزول الايراد العقاري وتوزع الارباح الصافية بنسبة العمل المؤدى فقط . ففي اواخر السنة ١٩٥٥ ، كان هناك ٢٦٠.٠٠٠ تعاونية من هذا الطراز ضمت ٥٦ بالمائة من العائلات القروية . وفي منتصف السنة ١٩٥٦ لم يبق سوى ١٠ ملايين عائلة قروية من اصل ١٢٠ مليوناً ، خارج النظام الجماعي . ومن المفروض ، في المستقبل ، ان تنمو

التعاونيات وتوسع بحيث تصبح مساحتها موافقة للعمل الآلي والجرارات . ولكن هذه الأخيرة لن تخرج من المصانع بأعداد كبرى إلا في المرحلة الأخيرة من الخطة الثانية . وهكذا . فإن التعاونية ، على نقيضها في الديمقراطيات الشعبية الأخرى ، قد تقدمت الجرارات في هذه البلاد ، و « تقدم الإصلاح الاجتماعي الإصلاح التقني تقدماً كبيراً » (رنيه ديمون) . وقد ساعدت مزارع الدولة ، والمحطات الاختبارية ، ومراكز الأبحاث الزراعية التي تعمم التقنيات العصرية ، وتأسيس مصرف الصين الزراعي (١٩٥٥) ، الذي وزع قروضاً لآجال قصيرة أو طويلة ، وتعاونيات الإقراض ، على تحسين الإنتاج ورفع مستوى المعيشة . أضف إلى ذلك الأعمال المائية : السدود التي تحمي من الفيضانات ، والتعريب الضروري لبلاد لا تبلغ مساحة أحراجها سوى ٥ بالمائة من مساحة أراضيها ، وأعمال الري ، واستصلاح ٣٠ مليون هكتار من الأراضي البائرة في الشمال الشرقي والشمال الغربي وجبال الجنوب الغربي .

تمارس الدولة رقابة تنسيقية على هذا الاقتصاد المركب المنطوي على أشكال نشاط مختلفة جداً . فمن حيث هي سيدة التجارة الخارجية ومالكة الصناعات الرئيسية ومصادر الطاقة ، تتوفر لديها وسائل عمل قوية تضاف إليها سياسة مالية تتيح لها التأثير بصورة فعالة على الاستهلاك والإنتاج على السواء . وتستفيد أكثر الصناعات نفعاً من القروض وتخفيف الأعباء الجبائية وطلبات الدولة . وتؤثر هذه الأخيرة بالتخطيط الطويل الأجل أيضاً . فإن الخطة الخمسية الأولى قد استهدفت ، على غرارها في الديمقراطيات الشعبية الأخرى ، تحويل هذه البلاد الزراعية ، المتخلفة تقنياً ، إلى بلاد صناعية ؛ وقد شددت من ثم على تنمية الصناعة الثقيلة والمواد الانتاجية : فحم حجري ، طاقة ، فولاذ ، آلات . وبالرغم من الحاجة الماسة إلى الاختصاصيين على مختلف درجاتهم ، ومواجهة بعض الصعوبات (الحاجة إلى الفحم الحجري بصورة خاصة) ، وقلة الاتاء والريع بسبب سوء الأحوال الجوية والفيضانات في السنة ١٩٥٦ ، فقد تخطيت الأهداف المرسومة لها . وإن النجاحات المحققة في الصناعة ، ولا سيما الصناعة الفولاذية والكيميائية ، وسرعة نمو شبكة وسائل النقل (بفضل الجسر العظيم الذي بني فوق الـ « يانغ - تسي » في ووهان واتسع لخط حديدي وطريق واسعة) والشروع في بناء سد « سائمن » الكبير (على الـ « هوانغ - هو ») الذي سوف يضع حداً لفيضانات النهر ويزود بالطاقة المراكز الصناعية الكبرى في المنطقة الوسطى ، لشاهد على هذا التطور الذي جعل من الصين منذ اليوم الدولة الصناعية الثانية في آسيا ، بعد اليابان . وأخيراً وزعت الخطة الصناعات توزيعاً أكثر صوابية من ذلك الذي أقامها ، تحت التأثير الأجنبي ، على مقربة من السواحل . فقد « شرع » جدياً في أواخر السنوات الخمس بإنشاء مراكز جديدة في جوار مصادر الطاقة والموارد المنجمية في الشمال والشمال الغربي والوسط : باوتوف ، ووهان ، شو - تشيو ، شونغ - ونغ ، لان - تشيو ، في مناطق شنسي ، ومنشوريا وشنيانغ ، و « انشان » بصورة خاصة .

ظروف الحياة الجديدة أصبحت الصين بلداً تكثر فيها الاملاك القروية الصغيرة والمتوسطة .
فبينما كان ١٠ ٪ من السكان يملكون من قبل ٧٠ - ٨٠ ٪ من الارض ،
ارتفعت نسبة الملاكين اليوم الى ٨٠ ٪ من السكان في الشمال الشرقي ، و ٧٠ ٪ في الشمال . وقد
استفاد ٧٠ مليون عائلة قروية من تقسيم ١١٠ ملايين هكتار (بمعدل ٢/٣ هكتار للعائلة
الواحدة) . وقد ادى زوال الكراء والمراعاة ، وتخفيف عبء الضرائب الى زيادة قدرة الفلاحين
الشرائية بنسبة ٥٠ ٪ . ولكن كثافة سكان الارياف مرتفعة جداً ، ولا مناص من نقل جزء من
هؤلاء السكان الى قطاعات نشاط أخرى ، بعد اخذ استثمار الاراضي الجديدة بعين الاعتبار .
من جهة ثانية استتبع تقدم التصنيع منذئذ تأخر الصناعة اليدوية ، وخفضت انطلاقة تعاونيات
الاستهلاك ، اكثر فأكثر ، عدد صغار تجار التفصيل . فتوجه فائض السكان هذا نحو الصناعة
والمدين . وارتفع سكان المدين بنسبة ٤٠ ٪ بين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٣ ، ولكن عددهم لم
يبلغ آنذاك سوى ١٤,٢ ٪ من مجموع السكان . لقد تقدمت المدين القديمة ، وبلغ عدد سكان
بعض المراكز الصناعية ، شأن المدين السيبرية ومدين الاورال ، ثلاثة اضعافه واربعة اضعافه
خلال خمس سنوات ، اي بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٣ : قفز في د فو - شون ،
من ٢٢٠.٠٠٠ الى ٦٩٣.٠٠٠ ، وفي انشان من ١٢٠.٠٠٠ الى ٦٢٠.٠٠٠ . وفي السنة ١٩٥٦ ،
احصي في الصناعة زهاء ٢٤ مليون اجير . وتدخلت النقابات في تنظيم العمل ، فوضع من ثم
نظام ادارة مختلطة بفضل لجان المشاريع التي تعاونت مع المديرين على التنظيم ، وبفضل العقود
الجماعية ، وخفضت ساعات العمل من ١٤ او ١٦ الى ٨ او ١٠ ، ووضعت الجداول بالأجور
بالاستناد الى اسعار السلع الضرورية (الذرة البيضاء في الصين الشمالية) . واخيراً اتاحت سياسة
مالية حازمة التغلب على الازمة المالية التي خلقها حكم الكومنتانغ وثبتت الاسعار . وبالنسبة
الى الوضع في السنة ١٩٤٩ ، كان الاصلاح المالي نجاحاً كبيراً جداً ، (ج. شاردونيه) .

بيد ان مستوى معيشة الفلاحين والعمال بقي متدنياً جداً ، والاجور قليلة الارتفاع ، وتقدم
الانتاج الزراعي بالنسبة للسكان بطيئاً ومتواضعاً : اقل من ٢ ٪ في السنة . فنجم عن ذلك ان
فلاحين كثيرين لم يجدوا لهم عملاً كافياً في الارياف نزحوا الى المدين المكتظة بالسكان . لقد ارتفع
مستوى معيشة مجموع السكان بالنسبة للسنوات التي سبقت ١٩٤٩ : وقد تجملت البساطة بمهائلة
اللباس القطني الازرق الذي يرتديه الرجال والنساء ، ولكن البطالة توقفت ، وارتدى كافس
السكان ثياباً محتشمة ، وخلا المجتمع من ملايين المعوزين والمتسولين والبغايا . وفي الوقت الذي
اعلنت فيه الحرب على البؤس ، بذلت الجهود لتطوير الاخلاق ، ولا سيما لتحرير المرأة - التي
ربما كانت أكبر مستفيد من كافة التطورات التي شاهدها في العالم كله - : مساواة تامة بين
الزوجين ، وحدة زواج إلزامية ، انقلاب عظيم في العائلات بفضل ابطال العرف القاضى باخضاع
الزوجة للحياة ، اعلان مساواة حقوق الجنسين في الدستور ، حق المرأة في التعليم الوسيط والعالي
وفي تولي الوظائف ، رقابة النسل (منذ ١٩٥٥) . ولعل أكبر مجهود يلفت الانتباه تنمية

التعليم العام في كافة درجاته (٥٧ مليون تلميذ في المدارس الابتدائية ، اي ، منذ الآن ، ٧٠ بالمائة من عدد الاولاد البالغين سن الدخول الى المدرسة) ، مع انه ما زال ابعد من ان يستجيب لشغف المعرفة النادر المتجلي في كافة انحاء البلاد ؛ وقد اتخذت بالموازاة بعض التدابير لتحسين الحالة الصحية وتخفيض نسبة الوفيات : حملات تلقيح حالت منذ السنة ١٩٥٠ دون انتشار اوبئة الجدري والتيفوس والطاعون ، حملة ناجحة على القذارة ، والذباب ، والبعوض ، والجربان .

تخلصت الصين الشعبية ، بفعل الحرب ، من المعاهدات غير المتساوية ،
وحدة الصين
 واصبحت سيادة على اراضيها البرية - باستثناء اقليم كو - لون البريطاني
المواجه لهونغ - كونغ ، واقليم ماكارو الهرتفالي - فأزالت النفوذ الاجنبي في الحقل الاقتصادي
بتأميم الصناعات ، وفي الحقل الثقافي والروحي بطرد المرسلين الاجانب . وانتهجت سياسة
مماثلة لسياسة الاتحاد السوفياتي حيال الاقليات القومية والدينية ، ولا سيما الاقليات الاسلامية ،
التركية اللهجات ، المستوطنة سن - كيانغ ، وكان - تشيو ، وجزءاً من يونان : اسهمت في
الاصلاح الزراعي واعتمد العديد من البدو الرحل الحياة الحضرية ، وبيعت اصوافها من
المخازن الشعبية ، بدلا من التجار السابقين ، وصدرت صحف ومجلات باللغات المغولية
والويغورية والقازاخستانية والتبتية ، ووزعت المدارس التعليم على كافة درجاته باللغات
نفسها ؛ والنشئت اخيرا بعض المناطق المستقلة استقلالاً ادارياً : منغوليا الداخلية ، سن - كيانغ
(ويغور) ، التبت . فليست الجمهورية الصينية من ثم دولة اتحادية ، وبرلمانها يتألف من
جمعية واحدة .

من الصعوبات الكبرى التي اصطدم بها النظام نقصان الموظفين المسؤولين والفنيين والمثقفين
اللازمين لادارة هذا المشروع التجديدي والتطويري الكبير . وهذا هو سبب الامة الكبرى
التي اُغبرت تنمية التعليم في كافة درجاته ونشر المعارف التقنية والعلمية . وقد افضت الجهود
المبذولة لتجديد اللغة ، في السنة ١٩٥٦ ، الى توحيد لغة الكلام ؛ واصبحت لهجة بكين
(المندرينية) الواسعة الانتشار لغة التعليم في المدارس ، واستعملت في الاذاعات ، ومهدت
بعض الابحاث لتبسيط الكتابة بحيث ينخفض عدد الاحرف من ٤ - ٥ آلاف الى ٥٠٠ او
٦٠٠ حرف تقريباً ؛ ولحظ كذلك اعتماد الاليفبة اللاتينية تدريجياً . فقد يُقضى بذلك على
الامة خلال بضع سنوات .

بالرغم من خيبة الآمال التي عاقتها الحكومة الاميركية على
حكومة تشانغ كاي - شك ، أصرت الولايات المتحدة ، بعد
هزيمة محيبتها النكراء ، على مساندته في جزيرة فورموزا حيث
يقيه الاسطول الاميركي من كل هجوم ، وفي منظمة الامم المتحدة حيث احتفظ نظام الحكم
الساقط بمركز دائم في مجلس الامن . وقد حال رفض الحكومة الشيوعية الاعتراف بشرعية

توحيد

الكتلة الصينية - السوفياتية

التعهدات التي التزم بها تشانغ ، والسياسة الرادعة ، والحرب الكورية وما رافقها من تدابير حظر تناولت عدة مئات من المواد « الاستراتيجية » ، دون قيام علائق اقتصادية طبيعية بين الصين ودول العالم الاخرى . الا ان الولايات المتحدة لم تستطع ان تفرض على حلفائها ضرب حصار شامل ؛ فمنذ السنة ١٩٥٠ ، اعترف الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية ، ثم بريطانيا العظمى وبورما والهند وباكستان بالنظام الجديد ، وسوف تعترف به فرنسا في السنة ١٩٦٤ . ولكن هذا الحظر قد أعاق إعادة بناء الاقتصاد الصيني اعاقه كبرى ؛ فقلت الصين وجهها شطر الاتحاد السوفياتي الذي ربطتها به معاهدة صداقة ومساعدة متبادلة لمدة ثلاثين سنة ، بغية الحصول منه على القروض ، وخصوصاً على معدات التجهيز والفنيين . وتعززت كذلك العلائق التجارية بالجمهوريات الشعبية الاخرى . فقد اضطرت الصين والكتلة السوفياتية الى انتاج التجهيزات الواجب شراؤها مبدئياً من الخارج . ونسقت العلائق التجارية بين الديموقراطيات الشعبية المختلفة بحيث امتصت العلائق التجارية بين دول الكتلة /٤ مبادلاتها وهبطت نسبة اسهام هذه البلدان في التجارة الدولية الى ٢ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . الا ان العلائق بالدول الآسيوية والافريقية كانت آخذة في النمو : فقد نافست القطنيات الصينية القطنيات الهندية واليابانية منافسة كبرى حتى في الشرق الاوسط . كما ان ارتفاع شدة الحصار والمخالفات المتزايدة للوائح المواد المحظورة قد اتاحت زيادة الكميات المشتراة من السويد وسويسرا وبريطانيا العظمى والمانيا الاتحادية وفرنسا .

« الطريقة الصينية » قبل ان يسلم المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي بتعدد الطرق المؤدية الى الاشتراكية ، وقبل ان يلفت القلق الذي اثارته القطيعة بين الحكومة الهنغارية والشعب الهنغاري انتباهه الى ان « الخلافات مع العدو ، اي مع الرأسمالية » ليست هي الخلافات الوحيدة التي قد تقوم في النظام الشيوعي ، شعر الحزب الشيوعي الصيني بإمكان قيام « خلافات داخل الشعب ايضاً » تجدر معالجتها . وعلى نقيض الطريقة التسلطية التي اعتمدتها الحكومة السوفياتية - اقله حتى وفاة ستالين - ، اراد « المذهب الصيني » التغلب على هذه الخلافات بالاقناع والتفهم قبل الاقتتال . وقد سبق ورأينا في سياق هذا البحث ان الطرائق الجديدة المعتمدة منذ قبل انتصار السنة ١٩٤٩ قد وفقت بين مبادئ ماركس ولينين والظروف الخاصة بالمجتمع الصيني وطبقته بمنتهى المرونة بحسب البلاد ، التي عانت ما عانت خلال نصف قرن من الحروب الاهلية والحروب ضد الاجانب ، الثمن الغالي الذي دفعته روسيا من اجل تطويرها . ففي رأي ماو ، كما اكد ذلك في خطاب ألقاه في ١٧ شباط ١٩٥٧ ، ان الفائدة كل الفائدة في استمرار « تفتح المائة زهرة في آن واحد » و « تنافس المائة مدرسة » ، ما دامت المقاييس الاساسية الستة مقبولة بها : وحدة القوميات الصينية ، تطوير المجتمع اشتراكياً ، الدكتاتورية الشعبية الديموقراطية ، المركزية الديموقراطية ، قيادة الحزب الشيوعي ، التضامن الاشتراكي الدولي .

. الا ان فترة الحرية هذه لم تدم طويلا ، وفي السنة ١٩٥٧ بدأت مرحلة جديدة
 جذرية من مراحل السير نحو الشيوعية باختيار لامثيل له في تاريخ العالم .
 فان « حملة المائة زهرة » قد عقيبتها حملة « تقويم » ضد « رجعية »
 و « اعتقادية » بعض المعارضين . وان العمل الحكومي الذي تميز ابدأ حتى الآن باعتدال حقيقي
 وبمزيد من الفطنة ، قد انتقل فجأة الى التطرف : كان المقصود بلوغ الشيوعية وقطع المرحلة
 الانتقالية بمنتهى السرعة ، وذلك بتعبئة الجماهير ، اي بالاستفادة ، ما امكنت الاستفادة ، من
 هذا الرأسمال البشري الكبير الذي يؤلفه الـ ٦٠٠ مليون صيني . وقد توجب « السير على
 القدمين » اي تأمين خير تناسق بين الانماء الزراعي والانماء الصناعي . فما هو سبب هذا التبدل
 يا ترى ؟ لا شك في ان سرعة زيادة السكان ، الذين هبطت نسبة الوفيات بينهم ، منذ السنة
 ١٩٥٢ ، من ١٧ بالالف الى ١٢ بالالف ، قد استلزمت سرعة زيادة الانتاج ، ولكن هذه
 المقررات تصادف في الزمن بداية فتور العلاقات الودية بالاتحاد السوفياتي . ففي هذه الفترة اخذ
 هذا الاخير يقلل من ارسال المعدات الى الصين ويزيد من ارسالها الى الهند ، ورفض الوفاء بوعده
 قطعه في السنة ١٩٥٥ بايقاف حليفته على سر القنبلة الذرية . ومنذئذ عدلت الصين عن الظهور
 بمظهر التلميذ المنقاد للسوفيات والمقتدي بهم ؛ وطاب لها التحدث عن طرافة حلولها ، بينها انتقد
 الاتحاد السوفياتي من جهته حركة التصنيع السريعة وانشاء الدوائر الريفية . وفي ربيع وصيف
 السنة ١٩٦٠ ادت حدة الخلاف الى نزوح ألوف المهندسين والفنيين السوفيات الذين استدعوا الى
 الاتحاد السوفياتي ، تاركين الاعمال المشروع فيها ومستصحبين التصاميم التي كانوا قد وضعوها .
 فهل اعتقدت الصين آنذاك بوجوب اعتمادها على نفسها فقط ، ورغبت في تقدم الاتحاد السوفياتي
 سرعة يا ترى ؟

ارتكزت « القفزة الكبرى الى الامام » - دوغما نظر الى الانتاجية - الى استخدام الثروة
 الكبرى التي تزخر بها الصين الحالية في اعمال تؤول للمصلحة العامة : اعني بها طاقة اليد العاملة
 التي لا تستخدم استخداما كافيا في الارياف . اجل ان الافتقار الى رؤوس الأموال وعدم توفر
 الفنيين يحولان دون تصنيع سريع الخطى ، وانما يمكن تعبئة ملايين العمال مع ادواتهم المألوفة ،
 كالمحرقة ووعاء نقل الرمل... من اجل حفر الاقنية والاحواض ، وبناء السدود وشق الطرق ،
 وتنظيف الانهار والمستنقعات للحصول على السجاد . وبناء على ذلك تمكن مليون فلاح ، في شتاء
 ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، من مضاعفة مساحة الاراضي المروية واتاحوا زيادة الانتاج زيادة كبرى . وفي
 سبيل استخدام موارد اليد العاملة هذه خير استخدام انشئت الدوائر الريفية الصغرى التي تضم
 زهاء ثلاثين تعاونية قروية (٢٠٠٠ عائلة تقريبا ، اي حوالي ١٠.٠٠٠ شخص) في تجمع
 لامركزي يتمتع بحرية مبادأة كبرى من اجل استخدام اليد العاملة والخامات جهد المستطاع ،
 وتحسين الانتاج ، وسد حاجاته الخاصة . فنظمت حياة جماعية وانشئت محلات لبيع المأكولات
 والمشروبات ، وحدائق وملاجيء نهائية للأطفال ، وحمامات عامة ، ومسارح للمعجزة ، وذلك

بغية تخليص المرأة من اعبائها المنزلية واستخدامها في الاعمال الآتلة الى الخير الجماعي. ثم امتدت الحركة بسرعة مدهشة الى المدن حيث انشئت « دوائر مدنية صغرى » كان الهدف منها جمع الاشخاص البطالين ، وتنظيم الاستهلاك بواسطة محلات بيع المأكوت والمشروبات ، ومحاربة الاسراف . الا ان المشروع ، الذي ارتجل ارتجالا كما يبدر ، قد انتهى ، بعد ثلاث سنوات ، الى فشل ذريع .

منذ السنة ١٩٦٠ بدأ التراجع التدريجي : نزع من الدوائر الصلاحيات الواسعة التي اعطيتها في السنة ١٩٥٨ ، وحلت محلها الشرازم (٧٠٠ ٠٠٠) ، وهي دونها عدداً الى حد بعيد ، ثم « فرق الانتاج » (٢٠٠ ٠٠٠) التي اصبحت الوحدات الانتاجية الحقيقية . الا ان الحياة الخاصة لم تخضع قط لنظام جماعي (كما يشهد بذلك « جليبر اتيان » و « رنيه ديمون ») ، وليست منامات الرجال ومنامات النساء في ابنية مشتركة كبرى ، وتناول ٥٣٠ مليون صيني وجبات طعامهم في محلات بيع المأكولات ، وتربية الاطفال بعيداً عن والديهم في الملاجىء النهارية ، سوى من نسج الخيال ، ولكن سرعة هذا التنظيم الجماعي تطلبت من الجميع جهداً مفرطاً لم يلبث ان لاقى الحماس . وهو من ثم فتور الجهد ما ادى الى الفشل ؛ ويضاف الى ذلك ان الاختبار قد أفسد ببلايا طبيعية تمادت ثلاث سنوات (جفاف وفيضانات تسببت في أزمة غذائية كبرى وأوجبت تقنيناً صارماً) ، والافتقار الى مسؤولين ذوي خبرة ، وعدم أهلية اولئك الذين سلموا زمام ادارة المشروع . وقد أدت كافة هذه العوامل الى ابراز مساوئ الجهاز الاداري وتشويش الانتاج .

في الحقل الصناعي ايضاً اتصفت حركة الانتاج بسرعة محومة : استمر انشاء الوحدات الصناعية الكبرى ، واكثر في الوقت نفسه ، في المناطق الريفية ، من المشاريع الصغرى المتوسطة التي لا تستلزم عدداً كبيراً من المسؤولين والفنيين ، والتي تستخدم محلياً اليد العاملة المتوفرة وتخفف من عبء وسائل النقل : مصانع احذية واسمدة واسمنت ، وخصوصاً استثمار مناجم الحديد والفحم الحجري الكثيرة غير المستثمرة ، وجمع نفايات الحديد واحداث اكثر من ١٣٠٠٠ فرن يتراوح ارتفاعها بين مترين وثمانية امتار . تلك هي حملة « الفولاذ الشعبي » التي انتجت كثيراً من الحديد المصبوب والفولاذ ، المتدني النوعية في اغلب الاحيان ، اللذين كانت ثمنهما تبذيراً كثيراً في المعدن والطاقة . الا ان ميزان الحساب لم يكن سليماً : فغالباً ما استبدلت هذه المصاهر الريفية بمصاهر عصرية صغرى ايقظت صناعة الآلات الزراعية الريفية ، واوجدت صناعات تستخدم الخامات المحلية دون غيرها ، وتمولها موارد الدائرة الاقليمية ، ويوفر العمل للفلاحين الكثيرين الذين لا عمل لهم . ولم يكن الفشل محلياً ، ولكن الفارق بين الاهداف والنتائج كان كبيراً ، .

الميزان الاقتصادي والاجتماعي
اذن توجبت العودة الى الاعتدال واهادة ضبط الاقتصاد بالاستفادة من
الخبرة المكتسبة . الا ان الاقتصاد الصيني - الذي استعاد عافيته -
بعد الاضطراب الناجم عن « القفزة الكبرى الى الامام » - ما زال
بالرغم من ذلك اقتصاداً هشاً سريع العطب ، لانه سيبقى ، لمدة طويلة ، رهين الزراعة غير
المنتظمة الانتاج تحت تأثير عوامل طبيعية كثيرة : جفاف ، فيضانات ، اعاصير ؛ فالى هذا
يرد الاهتمام الذي اعبته اعمال رقابة تصريف المياه والري ، واعادة التهريج ، واحياء الاراضي
البائرة . وان نقص الانتاج الزراعي في السنة ١٩٦٠ قد ارغم الصين على استيراد كميات كبرى
من الحبوب باسعار مرتفعة ، ولكن كمية المواد الغذائية والمواد الاربالية الزراعية المنشأ قد
تزايدت منذ حصاد السنة ١٩٦٢ ، فالغني التقنين وتحسن تصدير الارز . وتوجب كذلك ايشار
الانغاء الزراعي على الصناعة الثقيلة واحلال انتاج المواد الاستهلاكية في المرتبة الاولى . ويرد
ذلك الى ان عدد السكان الذي ربما جاوز ، بحسب التقديرات ، ٧٠٠ مليون نسمة منذ السنة
١٩٦٢ ، وقد يبلغ المليار في السنة ١٩٨٠ ، يزداد بسرعة مطردة ، بالرغم من السياسة الهادفة
الى تحديد النسل (عدم اعطاء اي تمويض عائلي ، واية فائدة اخرى بعد الولد الثالث ، اظهار
مساوىء الزوجات المبكرة ، تشجيع وسائل منع الحمل) .

تقدمت النهضة الصناعية تقدماً مستمراً . فان المصانع الصينية قادرة اليوم على انتاج معظم
الآلات والتجهيزات الضرورية ، والمصنوعات الكيميائية الهامة ، وقد نشأت اخيراً صناعة
نووية فجرت قنبلتها الاولى في تشرين الاول ١٩٦٤ . وان في ذلك لدليلاً واضحاً على ان الصين
قد احتلت مكانها في الصف الاول بين الدول العظمى . فقد كتب « روبير غيلين » في السنة
١٩٦٤ ، بعد انقضاء تسع سنوات على رحلة رجع منها بانطباعات تشاؤمية نسبياً ، ما يلي :
« انتصر النظام على كافة الآفات القديمة : فساد ، فوضى ، مرض » ، وارسخ « التغييرات
الخارقة » المحققة منذ السنة ١٩٥٥ : وحدة الصين ، تربية ، نزاهة ، اخلاق ، صحة (الاذبة لم
تعد) ، والصينيون « ياكلون اليوم حين يجوعون » ، وانتصر على المعارضة (او اقنعها) « بخلفه
سبعماية مليون مطيع » .

ان طرافة هذه الطريق الصينية نحو الشيوعية ، ومدى تحقيقاتها ، وسرعة تحول هذه
الامبراطورية الآسيوية المستضعفة والمذلة الى دولة صناعية عصرية كبرى ، بفضل جهود وتضحيات
عسيرة طلبها من شعب نشيط وصبور وحاذق زعماء يتحلون « باخلاق نادرة » وذكاء ، وواقعية ،
وتصلب ومرونة معاً ، (ج. ايتان) ، لتضفي على مثلها اهمية ثورية دونها اهمية مثل الاتحاد
السوفياتي .

الخلاصة

ان المجال البري والاقتصادي والسياسي العظيم ، الذي 'قُصد' للنشاطات المخططة في الديمقراطيات الشعبية المختلفة ان تتنسيق فيه ، والذي يضم ثلث سكان الكرة الارضية ، قد رأى وحدته العقائدية تتصدع بفعل الانشقاق الكبير الذي ما زال يباعد منذ السنة ١٩٦٠ بين الاتحاد السوفياتي والصين . وكانت النتيجة تراخياً في الروابط التي قامت بين الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية الاوروبية وتشوشاً في الاحزاب الشيوعية المختلفة المنتشرة في العالم . ولكن ذلك لم يمنع العالم الشيوعي من استهواء شطر كبير من الطبقات العمالية في الغرب ، والبلدان الآسيوية والافريقية . فقد اخذ الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية تخرج من عزلتها وتقدم للدول غير النامية مساعدتها التقنية والمالية ؛ وان الشروط التي تضعها لذلك تفضل شروط الدول الاطلسية التي لا تبحث شركاتها ، الحريصة على تحقيق كسب جزيل وفوري ، الا عن استثمار المناجم والبتروول ، وشروط « مصرف التصدير والاستيراد » الذي لا يمنح قروضاً لا فائدة منها للصناعة والتجارة الاميركيتين . وكان المثل الصيني بصورة خاصة جليل الفائدة بالنسبة لهذه الدول ؛ فلا الدول الاستعمارية القديمة التي رفضت ان تطبق في مسا وراء البحار مبادئها الحرة ، ولا الولايات المتحدة التي لم يأت نظامها الاقتصادي الحر يجديد من اجل رفع مستوى معيشة الجماهير الآسيوية ، والتي تطمع في ان تفرض عليها مرة اخرى حكومات عاجزة وفاسدة في اغلب الاحيان ، ولا الاشتراكية الغربية التي لم تسلك سلوكاً يختلف عن سلوك الاحزاب الاوروبية الاخرى في ماليزيا او الهند الصينية ، اوحث لها بالثقة . وهذا هو ما يفسر عظمة نفوذ الصين في آسيا وفي كافة البلدان التابعة ، بالرغم من الانشقاق الذي شطر العالم الشيوعي شطرين . فالصين قدوة وهداية لشعوب العالم الثالث التي تعاني من التأخر الذي تعيض هي منه . وكل يوم تقصدها وفود آسيوية وافريقية واميركية - جنوبية بغية درس منجزاتها محلياً ، ويختلف الى جامعاتها طلاب افريقيون وآسيون بغية تعلم طرائقها ؛ وتنتشر بعثاتها الدبلوماسية والتجارية في العالم اجمع . ومنذ اليوم تستفيد من مساعدتها الاقتصادية او قروضها او هباتها الجمهوريات الجديدة في افريقيا السوداء ، ومعظم دول جنوبي شرقي آسيا الحياضية ، ودول الشرق الادنى ، وكوبا والبنانيا . وتحاول بعض البلدان : غينيا ، ومالي ، وحق الهند - بالرغم من النزاع الدبلوماسي والعسكري الحاد بينها وبين الصين - التمثل بتعبئة الجماهير المنظمة في الصين من اجل تنفيذ اعمال تقتضيها المصلحة العامة .

الكتاب الرابع

حول البلدان النابعة والبلدان الخاضعة للاستعمار

الفروق الاجتماعية لم تكن بالمساوىء الوحيدة التي عيل صبر الناس بها ، فقد برموا بالأكثر من الفروق العرقية والعنصرية اذ استأثرت قسلة من العنصر الابيض ، في اوروبا واميركا بخيرات الارض واختصتها بنفسها . فقد اخذت جماهير الشعوب الملونة ، او المتخلفة التطور التي تؤلف الشطر الاكبر من البشرية — اسوة بالطبقات العمالية والفلاحية — تخرج من سلبيتها وتلتهم لوضعها ، اذ قد هبت على العالم اجمع حركة تحرر غطت في ثنايا شعوب اميركا وآسيا وافريقيا ، المستعمرة منها او المستقلة مبدئياً ، وأخذت تشرئب بنفوسها الى الحرية والاستقلال .

الفصل الأول

أقطار أميركا اللاتينية

فقد تأثرت بعيداً ، في نصف القرن الأخير ، اقطار أميركا الجنوبية واقطار أميركا الوسطى بهذه الازمة الاقتصادية التي رزحت تحتها وقلبت ظهراً لبطن اوضاعها الاقتصادية والسياسية وهي لا تدري من اسبابها ومسبباتها شيئاً . فقد اتخذت المشكلات الخاصة بالبلدان المتخلفة اقتصادياً طابعاً حاداً في اعقاب حربين عالميتين وضائقة اقتصادية اخذت بخناقها . وقد ازدادت بؤساً وشقاءً من جراء الازدهار الديموغرافي الذي سجل فيها اكبر معدل عرفه العالم من قبل ، والبنیان الاجتماعي البسالي الذي قام فيها . وتفاقم الوضع وزاد حرجاً من جراء العراقيل والصعوبات التي لقيتها في استثمار خيراتها لاقتنارها لرؤوس الاموال اللازمة وللبد العاملة الصالحة بما زادها تبعية وارتباطاً بمجلة الدول المستعمرة الكبرى في نصف الارض الغربي . . فقد حيل بين هذه الاقطار عام ١٩٤٠ كما حيل بينها عام ١٩١٤ ، والى حدود ما عام ١٩٣٠ ، طياً او جزئياً ، بين زبائنها ومولياها من هذه الدول الأوروبية . فقد اضطرت للإتكال على نفسها او التمويل على دول جديدة في ما يساعدها على تأمين حاجاتها او تطوير انتاجها تأميناً لمقتضيات الحرب ومتطلباتها . وهكذا خضع التطور الاجتماعي فيها لتغييرات جذرية ، اذ ظهرت عندها طبقة صناعية جديدة ، كما اخذت طبقة العمال العاملة في الصناعة الكبرى تزداد اهمية وشأناً مما ادى الى المزيد من الضغط الاجتماعي والعرقى واخذت تبرز بصورة اشد وأعنف روح التمرد على السيادة الأجنبية . وبالرغم من هذا كله ، فقد بقيت الاقطار الواقعة الى الجنوب من نهر ريو غراندي في أميركا اللاتينية ، في وضع نصف استعماري ، بالرغم من كل الجهود التي بذلتها والنتائج الطيبة التي حققتها .

١ - المشكلات الاجتماعية والاقتصادية

شهدت القارة الاميركية الجنوبية ، اكثر من اي قارة المشكلات السكانية والتمديدية اخرى في العالم ، اكبر زيادة في السكان تمت في أي بلد آخر ، اذ ارتفع عدد السكان منذ عام ١٩٢٠ من ٩٤ مليون نسمة الى ٥٠٠ ٠٠٠ ١٣٤ عام ١٩٣٧ ،

ليبلغ ، عام ١٩٦٣ ، أكثر من ٢٠٠ مليون . وكانت نسبة الزيادة ٣٨،٥ ٪ في السنوات الخمس عشر الأخيرة ، وارتفع هذا المعدل الى ٥٢ ٪ في فنزويلا والى ٤٥ ٪ في المكسيك . وهو أكبر من أي معدل سجل في أي بلد آخر في أي من القارات الخمس (مصر ٣٣،٧ ٪ ؛ كندا ٣١ ٪) . ويأتي البلاد الواطئة ٢٠،٥ ٪ - وهو أعلى معدل سجلته أوروبا - ، والهند أقل من ٢٠ ٪) . ويأتي البرازيل في الطليعة إذ بلغ عدد سكانه ٤١ ٢٣٥ ٠٠٠ نسمة في احصاء عام ١٩٤٠ ، و ٦٥،٧ مليون ، في احصاء عام ١٩٦٠ . وبذلك زاد عدد سكانه ٢٥ مليون نسمة في ٢٠ سنة ، مع الهجرة الى البلاد بين ١٩٤٥ - ١٩٥٠ ، كانت في حكم العدم ، واقتصرت على بضعة آلاف بين ١٩٤٥ - ١٩٥٠ . وفي الأرجنتين ، ارتفع عدد السكان من ١٣ ٥٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٣٧ الى ٢٠ مليون ، عام ١٩٦٠ ، كما ان عدد سكان المكسيك بلغ ٢٢ مليون ، بعد ان كان عددهم ١٩ ٦٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٣٩ ، وجاء معدل الزيادة في كل من الشيلي وجزر البحر الكاريبي على هذه النسبة . ومع ذلك فقد بقيت كثافة السكان في القارة متدنية جداً إذ لا تزيد على ٧ في مجموع القارة ، وهي في حدود ٦ في البرازيل ، و ٨ في الشيلي ، و ١٢ في الاورينغواي ، و ٢،٣ في بوليفيا ، كما ان الواحات السكانية متفرقة جداً . ففي المكسيك ، نرى ١٤ مليون نسمة أي نصف سكان البلاد ، يقطنون رقعة من الأرض حول العاصمة ، شعاعها أقل من ٣٠٠ كلم ، كما ان أكثر من نصف سكان البرازيل يتمركزون جنوبي خط العرض العشرين ، في ١/٦ مساحة البلاد ، كما ان الولايات المركزية الثلاث في الشيلي تحتفظ بـ ٤٥ ٪ من مجموع السكان الذين يمثلون ٤ ٪ فقط من مساحة البلاد . وفي الأرجنتين ، نرى ٧٣ ٪ من مجموع السكان يعيشون في ربع مساحة البلاد ؛ وفي فنزويلا نرى ٦٠ ٪ من مساحة حوض نهر الاورينوك ، لا يتعدى عدد السكان فيها ٧ ٪ من المجموع . وهكذا نرى ان السكان يتوزعون رقماً محدوداً ، في قارة تشكو من قلة وسائل الاتصال ومعظم أراضيها موات لا تزرع . وتيارات الهجرة في الداخل تحفز سكان الريف على النزوح من القرى الى المدن أو تجتذبهم مقاطعات معينة دون أخرى ، كما ان سكان المناطق شبه الصحراوية الواقعة الى الشمال الشرقي أو في وسط البرازيل ينزحون بالأكثر نحو ولاية ساو باولو أي الى الغرب البرازيلي ، وإلى « المقاطعة الرائدة » حيث تزدهر مزارع القطن وقصب السكر وتنشط تربية الماشية . في كل مكان تسجل حركة الاسكان في المدن ازدياداً مطرداً . ففي المكسيك ، هبطت نسبة السكان في الريف من ٩٠ بالمائة في عام ١٩٠٠ ، الى ٥٤،٧ بالمائة عام ١٩٤٠ ، وقد تضاعف سكان مكسيكو العاصمة في عشرين سنة . وبينما ازداد عدد السكان العام في البرازيل بمعدل ٢٨ بالمائة بين ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ، ازدادت نسبة السكان في المدن ٤٩ بالمائة . ان نصف سكان المدن يقطنون ١٤ مدينة ، كما يقوم ثلث سكان هذه المدن في اثنتين منها هما الريف وساو باولو ، فازداد عدد سكان الريف ٣٦ بالمائة في ١٠ سنوات ، كما ازداد سكان ساو باولو ٦٠ بالمائة وبذلك برزت العاصمة الريف ، إذ بلغ عدد سكانها ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ نسمة .

وفي الأرجنتين كان ٥٧٠٣ بالمائة من مجموع سكان البلاد من سكان المدن عام ١٩١٤ ،
فارتفعت النسبة ، عام ١٩٥٩ ، الى ٧٠ بالمائة . وبونس ايريس التي تعد ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة تقع
في قلب منطقة يزيد عدد سكانها على ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة وفيها يحتشد اكثر من ربع سكان
هذه الجمهورية . وفي عام ١٩٦٣ ، نرى ٤٦ بالمائة من الاهلين يعيشون في المدن ، بينما ٢٦ بالمائة
يعيشون في تحشيدات تعد ١ ٠٠٠ ٠٠٠ نسمة ، كما ان ثلثي سكان الشيلي يقطنون المدن .

تتكس هذه الجماهير في مساكن يخيم عليها البؤس والشقاء ويحتشدون في احياء تفتقر اصلا
الى الشوارع ومصلحة الطرقات والوسائل الصحية ، اذ اعداد كبيرة من الاولاد والنساء والرجال
يعتمدون التسول ويعيشون على الصدقات والحرف الصغيرة النقالة . والنقص في التغذية هي من الامور
العادية والشقاء فيها مع ذلك اخف وطأة مما هم عليه الفلاحون والمزارعون .

الملكية العقارية الضخمة هي القاعدة . ففي هذه القارة ، نرى ٥٠ ٪
من الاراضي الزراعية تقع ضمن ملكيات تزيد مساحة الواحدة منها
على ٦٠٠٠ هكتار وتعود ملكيتها لـ ١٠٥ ٪ من كبار الملاكين . وفي الشيلي ان ٨٩ ٪ من
الاراضي يملكها ٥٩٣٦ ملاك لا غير ، كما ان ما لا يقل عن نصف المساحات تتكون من عقارات
تزيد مساحة الواحد منها على ١٢ ٠٠٠ هكتار . وفي الأرجنتين نرى ١/٦ ولاية بونس ايريس
وهي اغنى ولايات الأرجنتين على الاطلاق تعود ملكيتها لـ ٢٢١ شخصاً ولـ ٥١ شركة عقارية .
وفي (الاراضي الوطنية) بملك ١٨٠٤ شخصاً املاكاً يساوي مجموع مساحة بلجيكا
وهولندا والدانمارك ، وملكيت عشر شركات لوحدها من الاراضي ما يوازي مساحة بلجيكا
وسويسرا مجتمعين . وتمثل الممتلكات التي تزيد مساحة الواحدة منها على ١٠٠ ٠٠٠ هكتار
في الاورغواي ، ٤٣ ٪ من مساحة البلاد ، وهنالك عقارات يبلغ مساحتها معاً ٢ ٥٠٠ ٠٠٠
هكتار ، كما ان ٩٨٠٦ بالمائة من الممتلكات تمثل ٧ بالمائة من مساحة الارض فيها . وفي فنزويلا ،
ان ٨٤ بالمائة من الاراضي في المقاطعة الاتحادية ، تعود ملكيتها لـ ١٩ شخصاً ، وان ١ بالمائة
من السكان يملكون ٥٦ بالمائة من مجموع الاراضي الزراعية في البلاد . وفي كولمبيا ، يملك
٨١٢٣ من اصحاب الاملاك العقارية اكثر من ٣٣ بالمائة من الاراضي الزراعية ، بينما تنقسم
٥٠٠ ٠٠٠ عائلة ٣٠٥ بالمائة من مساحة الارض ، كما ان مليونين من العمال الذين يعملون في
للزراعة لا يملك الواحد منهم اية قطعة ارض . وعلى مثل هذا الوضع نرى جمهوريات
الاكوادور والبيرو وبوليفيا . وفي غواتيمالا ، يعود ثلث مساحة الارض الزراعية ، لبعض
كبار الملاكين . ومزروعات البن وقصب السكر الكبيرة في كوبا تعود ملكيتها لملاكين اجانب
عن البلاد ، وفي نيكاراغوا وهوندوراس تعود ملكية هذه الاراضي الزراعية للشركات
الغمانية الكبرى وهي ايضاً غريبة عن البلاد . وفي المكسيك ما قبل اصلاح الزراعي ، كانت
٤٩ بالمائة من الاراضي تتكون من املاك تزيد مساحة الواحدة منها على ٥٠٠٠ هكتار ، كما
ان ٣٠٠٠ اسرة كانت تملك اكثر من نصف مساحة البلاد ، وبضع مئات من الافراد كان

يملكون كامل اراضي ولاية تشيهواهوا ، وكان الجنرال طرازاز يملك لوحده ستة ملايين هكتار كما ان شركة الخط الحديدي الغربي كانت تملك ٩٨٨.٠٠٠ هكتار ، ويملك هيرست ٥٠٧.٠٠٠ هكتار . أما في ولاية سان لويس دي بوتوسي فكان ٩٦ بالمائة من العمال العاملين في الشؤون لزراعية لا املاك لهم . وفي جمهورية الدومنيك كان الدكتاتور تروخولو قبل ان تخلعه الثورة ، عام ١٩٦١ قد تمكن من تحويل ٦٠ بالمائة من الاراضي الزراعية في البلاد ، الى ملكية اسرته . والملكية الصغيرة لا وجود لها الا في بعض المناطق : في جنوبي البرازيل وفي جمهورية كوستاريكا .

وفي نظام عقاري على هذا الشكل ينقسم المجتمع الريفي الى طبقتين تتباينان في كل شيء : اقلية من كبار الملاكين من اصل اوروبي او من الخلاسين ، وسكان الريف الذين يتألف معظمهم من الهنود الحمر ، ومن مهاجرين وضع العبيد يعيشون في وضع زري من العبودية ويرسفون في البؤس والشقاء . ويخضع هذا المجتمع لنظام بطريركي في اطار الملكيات الكبيرة ، صاحبها يكون على الغالب بعيداً عنها ، ويترك امر العناية بها لوكيله . فكل العاملين في الزراعة ، سواء في البرازيل او الشيلي هم في وضع ارقاء الارض . فالمزارع يرتبط بالارض ارتباطاً وثيقاً اثناء ثلثي السنة . ويرتب عليه وعلى افراد عائلته ان يعملوا لصاحب الارض لقاء تمتعهم بحديقة صغيرة تقوم امام زريبتة او كوخه المصنوع من الدلفان ، ولقاء بعض المحاصيل الزراعية التي تعطى له خلال فصل العمل في الارض . ويقدم صاحب الارض عادة للمزارع سلفة من الدرامم والمواد الغذائية الذي لا يستطيع تغيير عمله قبل ان يسدد دينه . ولما كانت الاجور واطية جداً ، فقد يستحيل عليه وفاء دينه الذي ينتقل عند وفاته ، الى اولاده . ففي ظروف كهذه ، ليس من الغريب قط ان يتردى الوضع الاقتصادي في البلاد ، اذ لا يخطر قط على بال هذا الملاك الامي المهمل ان يدخل اي تحسين فني او تقني على وسائل استثمار ارضه . فهو يمارس زراعة صنف واحد ويبقي جانباً كبيراً من ارضه مهملاً . وهكذا نرى ان ١٦٤٤ بالمائة من الاراضي الزراعية في هذه القارة هي قيد الاستثمار (٧٠٥ بالمائة في البرازيل ، و ٧٠٨ بالمائة في الأرجنتين) . والحصاد يتم بالمنجل ، والغلة هي من الفقر بحيث ان بعض هذه الاقطار التي لا يستثمر القسم الاكبر منها ، تضطر لاستيراد موادها الغذائية من الخارج .

هذان العالمان العائشان معاً جنباً الى جنب يتفاوتان تفاوتاً عظيمًا من جهة العرق والاصل : العالم الاوروبي او المتعصر
مشكلة الهنود الحمر
اوروبياً (الهجناء) ، فالارستوقراطية : ارفع أسر ليما الخمس والعشرون ، وكبار الملاكين المقاريين والأثرياء المحدثون الذين تمت لهم النعمة منذ منتصف القرن التاسع عشر ، أمثال سيموز باتينيو هذا المعدن الهندي الذي اصبح ملك القصدير واغني اغنياء اميركا الجنوبية على الاطلاق ، واصحاب الانوار في المكسيك ، وغيرهم الذين تتألف منهم الطبقة العليا وينعمون وخدم بنعم وخبرات حضارة العصر ، يعتمدون على كنيسة ثرية ، غنية ، بالرغم من قلة عدد رجال

الأكليروس الغريب ، وبالرغم من عدم وجود أكليروس وطني في بعض البلدان ، كما هي الحال مثلا في البرازيل . فهذه الطبقة تستأثر بالسلطة السياسية وتمارسها لما يؤمن مصالحها .

ويلي هذه الطبقة العالم الهندي الذي اهل شأنه تماما ، ومنها يتألف السواد الاكبر من الشعب ، يزيد عددها كثيراً عن الارقام الرسمية التي توفرها الاحصاءات مصدر معلوماتنا عن المرق او الاصل بالاستناد الى اللغة او اللسان اذ ان عدداً كبيراً من اهل البلاد لم يعودوا يتكلمون لهجتهم الخاصة . فالهنود الخلتص او الهجناء يؤلفون ، بلا ريب ، اكثرية السكان في المكسيك (٩/١٠ ، وفي فنزويلا ٢/٣) ، وفي البيرو وبوليفيا (لا تزيد نسبة البيض في هذين البلدين عن ٨ بالمائة) وفي جمهورية الاكوادور (٥ بالمائة من البيض) وفي كولومبيا والباراغواي حيث ٩٠ بالمائة من الالهالي هم من دم غواراني وحيث الجميع يتكلمون اللغة غواراني ، وفي الفواتيالا ، والسلفادور ، وغيرها . هنالك مجتمعات اخرى في البرازيل مثلا حيث تمثل ٢٠ بالمائة من مجموع السكان .

فمحروب الاستقلال والثورات المتعاقبة التي انفجرت تباعاً في القرن التاسع عشر لم تدخل اي تحسين قط على وضعهم . فهم يعيشون في شبه عزلة بعد ان ارغموا على السكن في مناطق غير صالحة للسكن ، كما يبدو ، تقوم فيها الغابات الظليلة ، او الاغوار المرتفعة ، يعيشون من نتاج الارض الزراعية او من العمل في المناجم التي يستغلها البيض او الخلاسيون فيشترون محاصيلهم الزراعية بأبخس الاثمان ويدفعون لهم اجوراً لا تذكر . وقد منعهم ما هم عليه من فقر مدقع من استهلاك المحاصيل المستوردة وحتى تلك التي تؤمنها بعض المصانع المحلية ، فيعتمدون في معاشهم مما يشبع جوعهم من الذرة والفاصوليا ، عرضة للنسبة العالية من الوفيات ، ولذا بقوا ابداء على هامش الحياة القومية وقلما استبدلوا سيداً بآخر . فهنود المكسيك وخدم توصلوا ليلعبوا دوراً بارزاً في حياة البلاد ، كما ان قسماً منهم يساهم فعلاً بتطوير حضارة البلاد . اما في البيرو وبوليفيا وفي الاكوادور ، وفي الجمهوريات الاخرى الواقعة بين جبال الاندس او في اميركا الوسطى .

« فقد اصبح الهندي في هذه الأقطار منطوياً على نفسه ، سكوتاً خشناً يوحى الرعب ، هو في منتصف الطريق بين الانسان والحيوان ، ينفر من كل اتصال بأي عرق آخر ، يتسكع في جهل مطبق وقد بله عقله لادمانه الكوكا والمشروبات الروحية ، لا يتذكر شيئاً عن هذا التراث المجيد الذي تركه له آباؤه الأقدمون » .

هنالك الى جانب الهنود مشكلة الملونين او الزنوج تفرض نفسها في
مشكلة الزنوج
جزر بحر الكرايبي حيث حل الزنوج محل سكان البلاد الاصليين بعد ان تم افذاؤهم (فهياقي هي دولة من الزنوج) ، أو في جمهوريات اميركا الوسطى ، لاسيما في نيكاراغوي ١٠٪ ولا سيما في البلدان الواقعة في المناطق المدارية في اميركا الجنوبية : الفويتان وفنزويلا ١٠٪ وفي الشمال الشرقي من البرازيل . ومع ان هجرة البيض وعملية التهجين ساعدتا كثيراً على « تبيض » السكان تدريجياً بحيث نرى بينهم كل فوارق اللون الابيض والاسود ،

فهناك ، مع ذلك ، ما لا يقل عن ١٥ مليون من الزوج ومن الهجئات يمكن تمييزهم بسهولة . اما مستواهم الحضاري فمتدن جداً ، على الاجمال . فسماة افريقيا تبرز في امور الدين والفولكلور الشعبي والاقاصيص الشعبية ويتبين العلماء الاجتماعيون ، بيسر ، تحت اسماء القديسين الكاثوليك ، اسماء قدامى الآلهة والمراسيم الدينية المعمول بها عند الداهوميين واليوروباء ، إذ انتقلت من السلف الى الخلف ، عبر الاجيال بصورة غامضة . كذلك اخذت تبدو لدى بعض رجال الفكر من الملونين معالم المذهب الطبيعي للفرد الاميركي .

فالنخبة التي طلعت من بين الهنود الحمر والزوج هي من القلة والضعف بحيث لا تصلح بعد اساساً لشد الروابط بين المروق والحضارة اسوة بما يجري في البلدان المستعمرة . ومن جهة اخرى اخذت الخصومات والمفارقات تخف وتلين بفضل التهجين وبفضل تأثير الثقافة الاسبانية . التي اخذت تؤثر منذ القرن السادس عشر على سكان البلاد الأصليين وعلى الملونين ، بحيث تنامي كثير من لغتهم الام . ومع ذلك هنالك بوادر يقظة تلتصق في الافق يخشى معها من احتدام التوتر .

هذه اليقظة التي نشاهد ظهورها في اوساط الهنود والزوج ليست الطبقات الاجتماعية الجديدة
بالاشارة الوحيدة لهذا التغيير الآخذ به المجتمع . فالنمو الديموغرافي هو مظهر آخر من مظاهر هذا التبدل . فالإقبال على التصنيع ، والبؤس المسيطر على الريف اللذان ادّيا بسرعة الى حركة التحضر هذه ، ساعدا كثيراً على تطوير الطبقات الاجتماعية الجديدة التي اخذت تطل على البلاد في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة . ففي كل مكان ، ساعدت حركة التصنيع على بروز نخبة بين البورجوازية ، وزادت من نطاق رجال الصناعة ومن التجار ، كما زادت من عدد التقنيين والمهندسين ومن العاملين في المهن الحرة او في الادارة العامة او في مصالح الجيش .

في هذه الاقطار التي تنطبع مدنيته بالنشاط الزراعي ، نرى انشاء الطبقة الوسطى التي تتألف من رجال الفكر من ذراري المهاجرين او من التجار ، يعملون ضباطاً في صفوف الجيش ويؤلفون العناصر التقدمية اذ لا مكان لهم في المجتمع التقليدي . فهم يطمعون في تجريد ارسوقراطية كبار الملاكين من استئثارها للسلطة واحتكارها لها ، لجيش فيهم الروح القومية وينفرون من الرأسمالية الاجنبية ، ولا سيما الرأسمالية الاميركية التي تستثمر لحسابها الخاص ولمنفعها موارد البلاد الطبيعية وثرواتها ، هذه الرأسمالية التي تعارض قيام صناعات كبرى في البلاد وتتعاقد دوماً مع الطبقات الموجهة فيها ، فالمرکز الاستراتيجي ، الذي يتمتعون به في المدن يوليهم نفوذاً ويعطيهم شأنًا لا يتفق قط وعددهم الضئيل . الا انهم يتعذر عليهم استلام السلطة عن طريق الاكثية بعد ان يتحكم الاشراف بالانتخابات ويفرون الجماهير الشعبية على الاقبال عليها لمصلحتهم ، فطريقهم الوحيد الى السلطة قيام دكتاتورية مصلحة تهدد لهم الوسائل المؤدية الى السلطة هذه الطبقة بعينها تلعب دوراً يبرز أثره يوماً بعد يوم ، في هذه الانتفاضات

السياسية التي وقعت منذ عام ١٩٤٣ . فهي النواة ونقطة الدائرة في الحزب المعروف بحزب Apriste في البيرو ، وحزب استنسورو في بوليفيا الذي ساند الانقلاب الذي قسام به بتنكور في فنزويلا ، عام ١٩٤٤ ، والانقلاب الذي قام به فرغاس في البرازيل . . . وهذه النخبة تطالب بتشريع خاص يلائم العمل ، ويطور التربية والتعليم في البلاد ، ويكفل الازدهار لحركة التصنيع بحيث يرتفع مستوى الحياة في البلاد ، وينقذ الأمة والشعب من الروابط التي تشدها الى الاستعمار الاقتصادي . فالبرنامج الذي تطالب به هو برنامج اصلاحي ليبرالي ، معتدل ، مناهض للشيوعية ، وهذا ما يفسر لنا احماسها عن معالجة اصلاح الزراعي والتعرض للبنين الاجتماعي ، وكلاهما من مشكلات البلاد الاساسية . وأثرها يبرز جلياً في هذه الدساتير الجديدة التي تطل علينا والتي تشهد عالياً ، على اقدار متفاوتة ، على شدة اهتمامها بالمشكلات الاجتماعية من خلال هذه التشريعات الجديدة المتعلقة بالعمل .

والعمال الذين يتسكعون « في اشق بؤس عرفه العالم » كما يؤكد لمبرت ، أخذوا يؤلفون بالفعل بروليتاريا استفاقت على ذاتها وادركت ما لها من شأن واخذت تطالب بتأليف نقابات لها . فقبل عام ١٩٤٠ ، لم نر ائراً لهذه النقابات الا في بعض البلدان كالمكسيك والارجنتين والشيلي وكوبا وبعض قطاعات خاصة من قطاعات الصناعة : كالبحرية التجارية ، والسكك الحديدية وصناعات التبريد ، والصناعات الاستخراجية . اما بعد عام ١٩٤٤ ، فقد ظهرت النقابات في كل مكان بعد ان شجعها على ذلك تطور الصناعة والاتفاق الذي يشد بعضاً الى بعض احزاب اليسار الشيوعيين والاشتراكيين ، نجاح الحركة النقابية في بلدان اميركا الشمالية . وتمثل تجمع القوى العمالية عندما تألف الاتحاد العمال في اميركا اللاتينية (C.T.A.L.) بزعماء فيسانتو لمبردو تولقدونو ، وهو الاتحاد هدّ عقم ١٩١٦ ، خمسة ملايين عضو منتسب . والتدابير المضادة للشيوعية التي اتخذت ضد الحركة بايماز من الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٧ ، ادت الى انشقاق الحلف في السنة التالية ؛ فقد انشق عن هذا الاتحاد المعروف بنزعته نحو الشيوعية نقابات عدة تشكل منها منظمة جديدة عرفت « بالمنظمة الاقليمية لعمال اميركا اللاتينية » O.R.L.T. التي اوحى بتشكيلها وساعدت على قيامها المنظمات C.I.O. و A.F.L. وانضمت الى الاتحاد النقابات الحر الذي كان بعد عام ١٩٥٥ حوالي عشرة ملايين عضو . .

ويؤلف العمال ، مع ذلك ، اقلية محظوظة بالنسبة الى هذه الدهماء التي تتألف منها اكثرية السكان ، ومن هؤلاء الجياع الذين يؤلفون ٢٠ بالمائة من الجماهير الريفية ، الذين يحملهم قساو السكان في الريف على النزوح ، منذ ٢٥ سنة ، الى المدن ليضخموا عدد الزرائب والاكواخ في المخيمات القائمة في ضواحيها . فالشركات الاجنبية العاملة في البلاد تدفع لهم عادة اجوراً اعلى بكثير من المألوف ، الامر الذي يباعد بينهم وبين الفلاحين ويجعلهم يعرضون عن مواجهة المشكلة الاجتماعية الاساسية ، مشكلة الارض . ومن جهة اخرى ، فالبيروقراطية النقابية لا تتورع قط ، كما هو شأنها في الولايات المتحدة الاميركية ، عن اللجوء الى الاغراء والافساد

والتواطؤ مع ارباب الاعمال ومنظمي الانقلابات السياسية ، فيبيع زعماءها « الاضرابات » بمساً تيسر ويعيشون برخاء على شاكلة ارباب الاعمال ، ويتعاونون مع الحكومات .

ومن الملاحظ ان هوة تأخذ بالظهور بين هذين المجتمعين كما يأخذ الصراع الطبقي والعنصري التوازن بالاختلال في هذه المناطق والاقاليم التي تعتنق اسباب الحياة الاقتصادية الحديثة ، والمناطق المتخلفة القابعة في ريفيتها ، وبعبارة اخرى ، بين المناطق المنفتحة على اقتصاد اساسه التبادل والمقايضة والمناطق الاخرى التي تشد بنواجذها على اقتصاد حياتي بدائي . وهذا التفاوت يبدو على اشده ويبرز على ابشع صورته في كل الحاء القارة كما يصفه لنا جاك لمبرت : بين البرازيل الاستوائي الاطلسي بمنزله المبني بالحجارة والاسمنت ، وبين برازيل الامازون او برازيل الشمال الشرقي بمنزله المتخذة مواده مما قيسر منها في المنطقة او من اللبن المجبول على لوح خشب او من الخيزران . في هذه المناطق التي لم تخرج عن عزلتها والتي لا تزال مستمسكة بهذه الاطر التقليدية التي كانت في عهد الاستعمار ، والتي يقوم فيها ، جنباً الى جنب ، مجتمع أبوي على رأسه طبقة من الاشراف يصدرن الاوامر من علّ ويجيون حياة بذخ واسراف ، وفي الحضيض شعب رازح ، مقعد ، من ابناء البلاد المقدمين او من الملونين ، يتسكع في الجهل والجهالة ، بانس ساء غذاؤه واخشوشن ، مستوى العيش عنده اشبه بأحط مستوى للعيش في اكثر البلدان تخلفاً كمصر والهند مثلاً . وعلى ذلك هذه المناطق التي استقبلت وفود النازحين من الاوروبيين حاملين معهم تقنياتهم وطرق معاشهم الجديدة ، التي عرفت ان تنشئ صناعات كبيرة بفضل ما تم لها من رؤوس اموال حاشدة ومن تطوير لوسائل النقل فيها ونجد فيها طبقة وسطى ومزارعين ينعمون باستقلالهم ، وبروليتارية مدنية يحيشون جميعاً بالعداء لحكومة المتسلطين من النبلاء . وهذه الهوة تقوم كذلك بين منطقة بونس ايرس والريف في داخل البلاد حيث تعيش الارستوقراطية ناعمة البال ، قريبة العين بين عمال يتأكلهم البؤس ويقلبهم الجوع ، وعلى هذا النحو في البرازيل بين المنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الشرقية من ساو باولو ، وكذلك قل عن الشيلي ، بين المناطق الصناعية والتعدينية والمدن الكبرى ، والمنطقة التي ترسف في تقاليدها الزراعية البالية مع مزارعيها الخانعين .

حتى في المكسيك الذي بذل جهوداً مشكورة لتحسين اوضاع العمال والفلاحين وحيث يلعب قسم من الهنود دوراً يزداد شأنه في حياة البلاد الوطنية ، فالجماهير الريفية لا تزال تحيا حياة نباتية وترسف في بؤس مخيف ، تشكو دوماً من نقص مزمن في اسباب التغذية ، وتعمل في تربة ممسكة ترضن بالمطاء ، وتزاوّل خلفاً عن سلف صناعات عائلية بوسائل واعتدة بدائية .

فالتفاوت الاجتماعي يبدو على اشده . ففي البرازيل ٢٥٥ بالمائة من السكان العاملين يصيهم ٣٠ بالمائة من الدخل العام في البلاد ، كما يروح اكثر من نصف هذا الدخل الى ٥ بالمائة من السكان . وعمال المدن المسجلة اسماؤهم لدى مختلف صناديق الضمان الاجتماعي ، والذين يمثلون ٢٤ بالمائة من مجموع اليد العاملة في البلاد ، يتناولون ٢٠ بالمائة من الدخل العام . وما تبقى من

اصحاب الاجور : كصغار المزارعين والمزارعين والعمال الزراعيين ، اي ما يوازي ٧١ بالمائة من مجموع السكان ، فلم يكن ليصيبهم ، عام ١٩٤٤ ، سوى ٣٠ بالمائة من الدخل الوطني العام . كل هذا يساعدنا على تفهم الضغط او التوتر الاجتماعي الذي كثيراً ما ارتدى طابعاً عنصرياً او عرقياً .

وفي كل مكان ينزع عامل العنصر بما له من شأن ، باعتباره دليلاً اجتماعياً ، الى تقوية التفرقة العنصرية ، التي لم تكن ، في هذا الوقت بالذات الذي كان فيه الزوج من طبقة الفقراء ، لتعتبر من الامور الموجبة ، اخذت تبرز اكثر فاكثراً للعيان . اذ « بنسبة ما يتمكن معها الزوج والخلاسيون من تحسين اوضاعهم الاقتصادية وتحسين وسائل التربية والتعليم لديهم ، ترى الطبقة البيضاء المسيطرة ، الخطر يتهددها اكثر فاكثراً » ، كما ان الماضي في عملية التمدين من شأنه ان يوطد الاواصر بين هذه الطبقات ويساعد على توعية الزنجي والهندي على الوضع الزري الذي يحتله في السلم الاجتماعي . لم تصل البلاد بعد الى التمييز العنصري في المدرسة او في الحياة العامة كما انها لم تصل بعد الى حظر عقود الزواج المختلط . ومسألة اللون ليست بعد من هذه القضايا التي تقيم الولايات المتحدة وتقعدها ، مع العلم ان « اللون الضارب الى السمرة يؤلف عائقاً او حائلاً دون الترقى في السلم الاجتماعي » ، واخذت تظهر في البلاد اجراءات تمييزية الامر الذي حمل مجلس الكونغرس في البرازيل على اصدار تشريع خاص يعتبر مثل هذا التصرف من الجنح . وهكذا نرى ان فارق او عامل العنصر اخذ يزداد شأنًا ويتخذ اهمية في المجال الاجتماعي ، في الوقت الذي اخذ التوتر بين مختلف الفئات واجراءات التمييز العنصري تهدد بالاشتداد والاحتدام .

مشكلة الهنود الحمر مشكلة طرحتها على بساط البحث منذ او اخر
الحركة الوطنية
القرن التاسع عشر ، الحركة الهندية التي سجلت نجاحاتها الكبرى
الاولى في المكسيك والتي كان روادها الاوائل من البيرو . فقد راح مانويل غونزالس برادا يرفع
عقيقته احتجاجاً ، بالشعر نارة والنثر طوراً ، ضد الاضطهادات التي يتعرض لها الهندي الأحمر .
ثم آلت حركة الدفاع عن الهنود الى الزعيم هايا دي لاتوربه ، المؤسس الحقيقي لحزب Apriste
الذي تختصر حروفه ، الاسم الذي عرف به وهو : الاتحاد الشعبي للثورة الاميركية ، والذي
وضع نصب عينيه العمل على توحيد الفلاحين ورجال الفكر والعمال حول برنامج سياسي جاء
مزيجاً من الاشتراكية الزراعية والروح القومية الهندية الاميركية ، وعمل على نشر الحزب
والترؤيب له : سيرو اليغريا ، والشاعر خوسيه سنتوس كوكانو ، والفيلسوف خوسيه كارلوس
مارياتيغي الذي اسس عام ١٩٢٨ ، الحزب الشيوعي في البيرو ، وفريق من علماء السلالات
البشرية والمؤرخين . ولحق تأثير هذا الفريق من الدعاة والانصار ، لم تلبث الحركة الهندية التي
اقتصرت في بدء امرها على حركة من سكان البلاد الاصليين ، ان تحولت الى حركة اصلاحية
كبرى تناضل في سبيل تحسين اوضاع البؤس والشقاء والجهل التي تتسكع فيها جماهير الشعب
الهندي . وقد تباينت الحركة اصالة وعقلنة بتباين المناطق والاقاليم المختلفة . فقد برزت حيناً

كحركة حضارية ، وحيانا كحركة سياسية ، مناهضة لاوروبا وللرأسمالية . وقد حققت لها شعبية كبرى في كل من البيرو والمكسيك والاكوادور وبوليفيا . وراحت تلوح بوجه الاستعمار الاسباني الذي جردته من كل قيمة وبوجه الحضارة الاوروبية بالصفات السامية التي تطبع الحضارات الوطنية ، كما افسحت في برنامجها ، مجالا واسعا ، لبعث الحضارات الوطنية التي سبقت مجيء كولمبوس ، واقتباس الوسائل التقنية والعلمية التي توفرها الحضارة الغربية ، بعد تجريدها تماما من روحها . فالحركة حركة سلبية في الكثير من مظاهرها ، وكثيرا ما بدت خيالية ، عندما فكرت ببعث المنظمات المجتمعية القديمة (*L'ayllu*) عن طريق الجمعيات الحرفية او المهنية ، والتي راحت تحاول ، انقاذ العرق الهندي من الفناء والاضمحلال الذي يتهدهده ، بتحسين مستوى العيش عنده ، وبشر التربية الشعبية بين افراده ، وتحقيق الوحدة بين كل دول القارة .

كان من بعض نتائج الحرب العالمية الثانية الحد من استيراد المحاصيل
الاندفاع نحو التصنيع الصناعية ، ولا سيما المصنوعات الاوروبية ، وبالمقابل نشطت حركة التصدير بالرغم من ندرة وسائل الشحن ، كما انه جرى التوسع في تصدير بعض المحاصيل الأخرى . وقد طلعت في البلاد مصانع جديدة لا بد منها لتأمين المعدات اللازمة للزراعة وللخطوط الحديدية ، ومصانع السكر ، واخرى لصنع الترابية والاسمنت ، ومصانع النسيج والحياكة ، ومصانع الورق والزجاج ، وأطر السيارات والاسمدة لتأمين حاجة البلاد من المواد والاصناف التي توقف استيرادها . وقد انصرف الحلفاء من جهتهم ، ولا سيما الاميركيون ، منذ عام ١٩٤١ ، الى انشاء نظام اقتصادي يؤمن لهم ما كانوا بحاجة اليه . وتأسست عام ١٩٣٩ ، اللجنة الاستشارية المالية والاقتصادية المشتركة بين الدول الاميركية ، كما انشئت ، في كل جمهورية من الجمهوريات الاميركية ، لجان خاصة تعمل على تطوير وتحسين وسائل انتاج الخامات والمواد الأولية : كالمطاط والنحاس ، والفلازات النادرة الوجود مثل : التنغستين والفااديوم والمولبدن والقصدير ، وانشأت معامل جديدة بموازرة التسهيلات المالية التي امنها قانون : الائجار والتأجير ومصرف الاستيراد والتصدير والشركة المالية للتعمير .

وهذا الدفع الاقتصادي توليه الحرب جاء حاسما ويختلف اصلا عن الدفوع الذي احدثته الحرب العالمية الاولى ، اذ اقتضت الحركة ، اذ ذاك ، على تأمين الخامات والمواد الاستهلاكية ، بينما استهدف الجهد في هذه المرة ، انشاء صناعات ضخمة ، واعطاء الاقتصاد تركيبا عصبيا ، ونشطت وسائل الانتاج وتنوعت . واستأثر الامر باهتمام الحكومات كما وقع موقع الرضى من الخاصة الذين أثروا وجمعوا ثروات طائلة ، بفضل هذا النزاع الدامي ، كيف لا يثرون ويكدسون الثروات بعد ان ضاعفوا من صادراتهم وخففوا من استيرادهم ، وتجمع في صناديقهم مقادير هائلة ومبالغ طائلة من القطع والاصفر الرنان ، وظفوا جانباً منها في صناعات جديدة . وبذلك تمكن المكسيك من رفع طاقته الصناعية ٣٠ ٪ لا سيما في الصناعات النسيجية والكيميائية ،

كما ان البرازيل زاد من طاقته على استثمار موارده الطائلة من الحرير والبوكسيت ، واستطاعت الشركة الوطنية للصناعات الحديدية ان تشيد المجمع الصناعي الضخم في فولتا ريدوندا وزادت من طاقتها الانتاجية في الصناعة ثلاثة اضعاف ، كما زادت اربعة اضعاف من انتاجها للخامات الاولى . والانتاج الصناعي الذي لم يكن ليمثل ، عام ١٩٣٠ سوى عشر الدخل القومي ، اصبح يمثل نصف هذا الدخل عام ١٩٥٥ ، والصناعة القطنية التي انتقلت الى طور التصدير ، اخذت تستثمر القسم الاكبر من محصول القطن في البلاد . وضاعفت جمهورية الارجنتين بين ١٩٤٠ - ١٩٤٥ ، عدد فباركها الصناعية واخذت حركة التصنيع بعد عام ١٩٤٣ ، بتأثير من الجنرال بيرون ، تعم جميع اطراف البلاد . وقد ارتفع معدل اليد العاملة في الصناعة من ١٢ و ٨ ٪ عام ١٩٣٩ ، الى ما يزيد على ٢٠ ٪ منذ عام ١٩٤٥ . وراحت كولمبيا من جهتها تنشيء ، هي الاخرى ، مجموعة متناسقة من معامل صناعة الحديد ، في باز دل ريو ، بمساعدة رؤوس الاموال والصناعة الفرنسية . ودليل التجارة في الارجنتين ، ارتفع من ١٠٠ عام ١٩٣٧ الى ١٦٢ ، عام ١٩٤٧ ، وفي الشيلي الى ١٤٨ ، وفي المكسيك الى ١٤٣ .

٢ - الحياة السياسية

ان التركيب الاجتماعي المنحاض اصلاً للنظام الديمقراطي ،
عدم الاستقرار السياسي والتفاوت العظيم بين اوضاع البلاد ، وعدم توفر طبقة متوسطة كبيرة العدد ، والبؤس الذي تتسكع فيه الجماهير البدائية التي لا تزال ترسف في دياجير الجهل ، كل ذلك وما اليه يساعد على تكوين حالة من عدم الاستقرار السياسي في البلاد ، كما يساعد على تغفل النفوذ الاجنبي وتسربه اليها . فبالرغم من اقرار مبدأ الاقتراع العام ، فالنظام المعمول به هو قيام حكومات من الاقلية بين اصحاب الاملاك . وكثيراً ما أدى انقسام هذه الاقلية وانشقاقها على نفسها الى حدوث ازمات سياسية كان يوضع حداً لها قيام دكتاتوريات عابرة . والنزعات الاقليمية حتى وهذه الخصوصات التي كان يزيد من حدتها قلة طرق المواصلات ، وتفاوت كثافة السكان واختلاف التطور الاقتصادي بين مقاطعات واقاليم الدولة الواحدة ولدت فيها نزعات انفصالية هددت الدولة بالانهلال والزوال . وكثيراً ما كان الدكتاتور يعتمد في بقاء نظامه ، على الجيش والبوليس ، ولذا كانت سلطته دوماً سلطة مزعزعة يتهددها الخطر باستمرار ، مصيرها متوقف دوماً على هذه الاقليات وعلى المصالح الاجنبية تؤثر عليها المظاهرات غير المنتظمة التي تقوم بها الجماهير المهتاجة ، التي لم تكن تتحرك دوماً من تلقاء ذاتها وبصورة مستقلة ، بل بدافع وبتهريض من الطبقات الجديدة المتوسطة الناشطة والمفامرة ، هذه الطبقات التي ظهرت للوجود ، مع التطور الذي خضعت له المدن وحركة العصرية التي اخذت بأسبابها . ولذا تكاثرت الازمات في البلاد وكثيراً ما أخذ بعضها برقاب البعض تعبيراً عن توق الجماهير

الى تحقيق التوازن بين التركيب الاقتصادي والاجتماعي الجديد وبين الوضع الاقتصادي القائم من قبل . فالمجتمع القديم الذي يشد من ازره المصالح الاجنبية في البلاد يحاول - وحيثما بالاجواء ، اذا ما اقتضت الحاجة ، لدكتاتورية من الطراز التقليدي المعروف - ان تحتفظ او ان تعيد الى الوجود ، انظمة وديكتاتوريات تخفي وراء ستار مزعوم من الحرية والليبرالية ، كيانات اجتماعية مناهضة للديموقراطية وفي وجه حكومة من الاعيان او في وجه نظام ديموقراطي تشيلي مسخته عملية مزدوجة من التزوير والمصانعة وقعت فريسة لها ، هذه الجماهير الفقيرة الجاهلة . تحاول الطبقات المتوسطة ، ولو بأساليب غير شرعية ولا قانونية كانقلابات عسكرية او دكتاتوريات شخصية ، ان تقيم في البلاد حكومات تولى المزيد من اهتمامها مصالح الطبقات الشعبية والدفاساع عن استقلال البلاد . والى جانب دكتاتوريات محافظة ترعى مصالح الاميركيين ، كثيراً ما وقعت دكتاتوريات تأخذ على نفسها تأديب العناصر المعادية لواشنطن ، بعد ان تكون هذه الطريقة الاسلوب الوحيد لتحطيم سلطة النبلاء ولتفادي لعبة الاكثريّة المزورة التي تصانع الماضي وتبسم له .

وهكذا نرى ان الاوضاع والظروف التي تكتنف النشاط السياسي في هذه البلدان لم تكن لتساعد على توطيد وترسيخ الافكار الاقتصادية فيها . فالحياة السياسية تبقى فيها وقفاً على اقلية ناشطة متحركة بينما تبقى جماهير الشعب قابعة في سلبية سادّة . فأينما أجلنا النظر نرى مستوى العيش متدنياً للغاية كما ان مستوى الفكر يتردى في حالة مزرية ، فالمجتمع المديني الجديد يفتقر للكثرة والعدد ، ولا يزال مشتتاً ليلعب الدور الرئيسي الذي يلعبه في الغرب . فالأممية تسيطر في كل مكان باستثناء الأرجنتين التي تعرف اقل نسبة من اليمين ، ١٠ بالمائة ، اما النسبة في غير هذه الدولة فتبقى عالية جداً : ٩٢ بالمائة في هايتي ، و ٧٩ بالمائة في سلفادور ، و ٧٠ بالمائة في نيكاراغوا ، و ٦٧ بالمائة في غواتيمالا وفي جمهورية الدومنيك ، وأعلى من ٥٧ بالمائة في البرازيل ، و ٥٠ بالمائة في المكسيك ، و ٤٨ بالمائة في هوندوراس ، و ٤٠ بالمائة في كوبا ، و ٣٥ بالمائة في بناما . . . ولذا كانت المساهمة بنشاط البلاد السياسي ضعيفة اما لأن اليمين هم مستثنون من حق الاقتراع واما زهداً وعدم اكتراث . ففي المكسيك ٥ ملايين ناخب من اصل ٢٨ مليون نسمة ، وفي البرازيل كان عام ١٩٦٠ عدد الذين يتمتعون بحق الاقتراع ١٦ ٠٠٠ ٠٠٠ من اصل ٣١ مليون هم في سن الاقتراع ، بينما يشترك بعملية الاقتراع فعلاً منهم ٨ ٢٥٢ ٠٠٠ لا غير ، اي اقل من ١٧ ٪ من مجموع السكان . وفي الشيلي كان عدد من يتمتعون بحق الاقتراع ٥٩٢ ٠٠٠ عام ١٩٤٩ من بين ٥ ٧٦٥ ٠٠٠ نسمة ، وفي عام ١٩٤٧ ، اشترك في عملية الاقتراع ٣٥ بالمائة من الرجال و ٩ بالمائة من النساء . وفي بوليفيا ، جرى انتخاب الرئيس هرزوخ عام ١٩٤٧ بـ ٤٠ ٠٠٠ صوت لا غير ، كما ان عدد البوليفيين الذي كانوا يتمتعون بالمواطنة الكاملة ، لم يزد عام ١٩٥١ ، على ١٥٠ ٠٠٠ .

عندما انفجرت الازمة الاقتصادية ، كان الوضع الاقتصادي في
في دول اميركا اللاتينية من التبعية للدول الكبرى والارتباط
بها بحيث كان لا بد له من ان يتأثر عميقاً بالازمة ونتائجها الموهنة
الامر الذي جلب عليها انهيار العملة الوطنية . وأدى الى هبوط ذريع في اسعار المواد الزراعية .
والمواد الغذائية (كالحبوب والبن والماشية) والمواد المعدنية التي سببت هبوطاً ذريعاً في التجارة
الخارجية . كما احدث قلقاً وتشويشاً في موازنة هذه البلدان انخفاض الاستثمارات الاستخراجية
العائدة للشركات الاجنبية او توقفها . واستتبع هذا الوضع ، اتخاذ اجراءات عدة منها مراقبة
النقد ، والتوقف عن دفع فوائد الديون ناهيك عن موجة جديدة من البؤس والشقاء وفقدان
المنتجات الصناعية المستوردة من الخارج . واذ ذاك ، اخذت الحكومة تبحث عن وسيلة
تؤمن التوازن في المجال الزراعي ، وذلك بفرض تنويع طبيعة المحاصيل الزراعية ، فعمدت
الحكومة في الأرجنتين الى الاكثار من زراعة النباتات الزيتية والكرمة والاشجار المثمرة
كما عمدت البرازيل على تشجيع زراعة القطن بعد ان تعذر على رجال الصناعة تأمين العملات
الصعبة لشراؤه من الخارج . ولم تلبث هذه البلدان ان تبينت ما هو عليه نظامها من وضع حرج
سريع العطب ، وشدة تبعيتها وارتباطها بالخارج . ان تخلف المشتريين الاميركيين والاوروبيين
لمنتوجاتهم ايقظ فيهم روحاً قومية اقتصادية كما اثار نقمة الشعب ضد الطبقات الموجهة التي
كثيراً ما تتواطأ مع الرأسمال الاجنبي . ووقع اذ ذاك « جائحة من الثورات والانقلابات » ،
جاء بعضها بوحي من الانظمة الفاشية ، في هذه البلدان التي تكثر فيها عناصر الهجرة الايطالية
والالمانية ، حيث تلقى قادة الحرب وكبار ضباط الجيش تدريبهم العسكري في المانيا ، وحيث
يشتهد ويظهر نفوذ اسبانيا الجنرال فرنكو .

ففي كوبا حيث جيران درو ميشادو سيد هذه الجزيرة غير المنازع منذ عام ١٩٢١ ، هوى الى
الحضيض ، عام ١٩٣١ ، تعاقب على رئاسة البلاد ستة رؤساء خلال ٢٢ شهراً ، وتمكن الكولونيل
باتيستا من إقامة دكتاتورية على غرار دكتاتورية موسوليني ، وفي البيرو ، سقط حكم الرئيس
ليفويا عام ١٩٣٠ ، على يد الكولونيل تشيرو . وسيلس الذي سيطر على بوليفيا منذ عام ١٩٢٦ ،
خر صريعاً تحت ضربات الكولونيل لورو الذي لم يلبث ان اخلى محله لبوش . وفي فنزويلا
غوميز ، وفي هايتي الجنرال تراخولو ، وفي غواتيمالا أوبيكو ، وفي هوندوراس كارياس ، وفي
سلفادور مارتنيز ، انشأوا حكماً دكتاتورياً في بلادهم . وفي الاكوادور تعاقب على اريكة
الرئاسة ١١ رئيساً بين ١٩٣١ و ١٩٣٩ ، وفي الأرجنتين عاد المحافظون الى الحكم بفضل الانقلاب
الذي قام به الجنرال اوريبيورا ، وفي الاوريفواي قامت دكتاتورية دي تروا التي زادهما احتداما
وعنفاً وصول الجنرال بلدومير الى الحكم ، وفي البراغواي ، قامت الدكتاتورية على يد الكولونيل
فرنكو الذي لم يلبث ان خلفه عن الحكم الجنرال استيفاريس ، عام ١٩٣٩ ، وايبانيز في الشيلي
طرده من الحكم عام ١٩٣١ ، ليعتاقب على كرسي الحكم ، من بعده ثمانية رؤساء في عشر

سنوات . وبعد المناداة بجمهورية اشتراكية استمرت ١٢ يوماً ، عاد الى استلام الحكم الرئيس القديم أيسلندرو ، بعد ان تحالف مع حزب المحافظين ، الى ان امنت انتخابات سنة ١٩٣٨ ، فوز الجبهة الشعبية التي وضعت للبلاد تشريعاً اشتراكياً كان من اكثر التشريعات تقدماً في العالم اجمع ، اذ نص على حد ادنى للاجور وعلى معاش تقاعدي لمن هم في سن الشيخوخة ، والبطالة ، والضمان ضد حوادث العمل ، والتعويضات العائلية .

ففي كل اميركا اللاتينية ، كان يوجد عام ١٩٣٩ ، اربع جمهوريات لا غير تتمتع بنظام ديموقراطي ثابت : الشيلي التي تخضع لحكومة إئتلافية برئاسة الجبهة الشعبية ، والمكسيك حيث اوشك الرئيس كارديناس بلوغ نهاية ولايته ، وكوستاريكا وكولمبيا التي تقوم عليها حكومة محافظة بالاشتراك مع الاحرار . أما في ما عدا ذلك ، فدكتاتوريات مستترة .

واستفحل عدم الاستقرار في هذه البلدان ، خلال الحرب الحية السياسية وازعاجها الجديدة العالمية الثانية والفترة التي تلت الحرب مباشرة . فالبنين الاقتصادي في كل من هذه الجمهوريات ، ارتكز أصلاً على تصدير صنف ار صنفين من انتاجها للخارج ، وبذلك ارتبطت حياتها السياسية وتبعيتها بالمشتريين في الخارج : فاذا ما تأخروا أو تلكأوا - وهو امر بيد الزبون الرئيسي اي بيد الولايات المتحدة - هبطت الاسعار وكشرت المجاعة عن أنيابها ولاح في الافق شبح التضخم النقدي . وبعبارة اخرى ، شبح الفوضى وسقوط الحكومة .

وهكذا يبدو ، كما يلاحظ جاك لمبرت ، ان التخلف الاقتصادي الذي تتسكع فيه دول هذه القارة ، وبرز طبقات اجتماعية جديدة في حياة البلاد السياسية مما وراء عدم استقرار الاوضاع في هذه البلدان . فالنقص العددي وانتفاء التجانس بين الطبقات الوسطى والطبقة المالية ، جعل واهياً كل تحالف تعقدانه لهذا التناقض بين رغبات كلا الجانبين في مجال التصنيع وعجزهما عن تحقيق شيء من هذا كله دون اللجوء الى رؤوس اموال اجنبية ، التي لا يمكن ان تأتي الا من بلدان اميركا الشمالية ودولها على اساس ضمانات اقتصادية وسياسية لا يمكن ان يرضى بها او يستأنس لها الوطنيون في هذه البلاد . ومن جهة اخرى ، فالنفوذ العظيم الذي حققته الطبقة العاملة وضعف امكاناتها الشرائية زاد من مطالبها كما زاد من صلابتها . فالقطيعة تأتي سريعاً عندما يحري قمع الاضطرابات العمالية وكبح الاضرابات والحد منها ، وبذلك تهدد الطريق امام المناضلين عن البنين التقليدي ، لاستلام الحكم في البلاد او للوقوف في وجهه اي محاولة اصلاحية فيها ، فهياج الطلاب ومشاغباتهم التي لا ينكر احد اهميتها في الحياة السياسية ، تبقى عديمة الاثر ، ولا طائل تحتها . وبالفعل ، فالطلاب الذين ينتمي معظمهم ، هنا او في الشرق الادنى او في اقطار آسيا الشرقية ، الى الطبقة البورجوازية الصغرى ، والذي يفتح التعليم الجامعي امامهم امكانات الرقي والتطور في السلم الاجتماعي ، في مجتمع اساسه التسلسل ،

هم التعبير البليغ والعنيف لهذه القومية التي لا تصانع ولهذا الصراع ضد النخبية التقليدية في البلاد .

دور الجيش
ومن العوامل الاساسية في الحياة السياسية ، في هذه البلدان ، الجيش .
والجديد هنا ليس في تدخل الجيش في الامور السياسية وهو تدخل حصل باستمرار منذ ان نالت هذه البلدان استقلالها الناجز ، بل الجديد هو في هذا الطابع الذي اخذ يطبع تدخل الجيش منذ مطلع القرن العشرين . فالجيش في هذه الجمهورية هو جيش محترف ، وصغار الضباط فيه اخذ يقل انتسابهم الى الارستوقراطية العقارية (باستثناء البحرية) . فهم من ابناء رجال الادارة والصناعة والتجار الذين يرون في البزة العسكرية علامة من علامات التصعيد الاجتماعي . وقد تلقوا في الاكاديميات الحربية التي خرجتهم تدريباً تقنياً يشعرون عميقاً بندورته في بلدان اميركا اللاتينية . ولما كانوا على شيء محترم من الثقافة ، وأعدوا حياة زاخرة بالنشاط مع انها اقصرت بالفعل على شبه عطالة لخلو اوضاع البلاد من مشاكل الدفاع ، أو على القيام بأعمال ، كالحفاظ على النظام ، فهم يتوقون من كل جوارحهم الى تصنيع الاقتصاد والى تأمين استقلالها والحفاظ علىه ، فيشقى عليهم ويشعرون بشيء من الحزني والعار من جراء مساعدة الولايات المتحدة المالية ومن تدخلها في شؤونهم السياسية . فهم يكتنون العداء لهذه الاوليفارشية القديمة وهذه الدكتاتوريات من الجنس البالي التي طالما ساندتها اسلافهم ووقفوا الى جانبها ، بعد ان عرف عنها بمآلاتها المصالح المالية الاجنبية وسياسة الاجنبي في البلاد ، ولذا نراهم يحبذون اي اصلاح اجتماعي يعود بالخير واليمن على الطبقات الوسطى والسفلى معاً .

وهكذا يتدخل الجيش في الازمات الاجتماعية والاقتصادية التي تنزل بالبلاد ، بصفته عاملاً من عوامل النظام والانضباط ، او عندما تبرهن مؤسسات الدولة عن عجزها التام وقصورها ، فيصبح الجيش الحكم الفصل في الحياة السياسية . ليس من طائل قط في بحث هذه التدخلات والتفصيل المسهب في قضاياها . فبينما كان في القارة عام ١٩٢٨ ، ست جمهوريات تخضع لنظام عسكري من اصل ٢٠ جمهورية ، فقد ارتفع هذا العدد الى عشرين عام ١٩٣٩ والى ١٣ عام ١٩٦٤ . وبين ١٩٣٠ - ١٩٥٧ ، تولى ٥٦ عسكرياً رئاسة الدولة في مختلف جمهوريات اميركا اللاتينية ، استمر ١١ منهم في الحكم لاكثر من سنة . وهذا التدخل لم يجر دوماً لصالح التجاه معين او نزعة محددة ، فقد استجاب الجيش ، تارة لنداء جـاءه من الطبقات الممتازة لتأمين استمرار الوضع القائم (في الأرجنتين عام ١٩٣٠ ، وفي البيرو ، عام ١٩٤٨) وطوراً لمساندة ثورة معينة (في فنزويلا ، عام ١٩٤٥) وآونة كحكم للفصل في نزاع لا نهاية له بين حزبين : بين الاحرار والمحافظين في كولمبيا ، (عام ١٩٥٢) .

ومع ذلك فهذا التدخل له طابعان متناقضان . هناك ، ولا شك ، طابع إصلاحى ، يرمي

إلى عصنة البلاد ، يعطف على تأمين مساواة اجتماعية أكبر ، وتأمين أكبر قدر من التقدم المادي ، وهكذا يمكن ان نجعل في عداد الخدمات التي أدى اليها تدخل الجيش وضع حد لحكم استبدادي ظالم (فرغاس - بيرون) . الا ان هنالك طابعاً آخر يتسم بالسلبية ، عندما تظهر محدودية هذه الرغبات التقدمية حتى في هذه الحالات بالذات التي تمت فيها محاولات اصلاح وعصنة للبلاد ، فالجيش يبقى دوماً فوق القانون ويشكل دولة في الدولة ويولي نفسه حق التدخل لالغاء نتائج الانتخابات مثلاً ، او لفرض اصلاحات مالية او لزيادة الاعتمادات الحربية . والغالب ، بعد كل هذا ولا سيما بعد ١٩٣٠ ، هو ان صفار الضباط الذين يتطلعون الى الشهرة ، ينزعون دوماً ليس للوقوف الى جانب النظم الدكتاتورية والقوى المحبذة للركود الاجتماعي فعسب ، بل ايضاً ، الى جانب الولايات المتحدة الاميركية (المدافعة عن العالم الحر) والتي تجود بمساعدات حربية سخية . فالجيش يكسح التطور الاجتماعي اكثر من ان ينشطه . فهو يعمل عادة في اتجاه الاصلاح ، انما يقف مكتوف اليدين امام تغيير أو مسّ الاوضاع الزراعية التي هي محور كل الاوضاع . ومهما يكن ، لا بد من ان نلاحظ هنا ان البلدان الثلاثة التي امكن فيها تحقيق اصلاح زراعي (المكسيك منذ عام ١٩١٤ ، وبوليفيا منذ ١٩٥٢ ، وكوبا منذ ١٩٥٩ - ١٩٦١) ، هي هذه البلدان بالذات التي جاء الجيش بضباطه النابعين من الطبقة الوسطى او الطبقة العليا ، جري الغاؤها بصورة جذرية من قبل ثورة شعبية .

وهكذا فعدم التوازن القائم بين الطبقات ، والسرعة التي يتم الحياة السياسية منذ عام ١٩٤٠ فيها التطور الاجتماعي ، هما من القوة والعنف بحيث ان بقاء استمرار القوى الاقطاعية القديمة امام تطور البورجوازية والبروليتاريا يجعل من المستحيل تحقيق « اصلاحات ثورية جذرية مستعجلة » .

ومثل هذا الوضع يتوفر في البلدان الآخذة بالتطور حيث تستدعي الحاجة غالباً الى سلطات استثنائية . غير ان تاريخ اميركا اللاتينية المضطربة بدلنا بصورة نهائية انه بقطع النظر عن بعض الدول الصغيرة فيها ذات التركيب الاجتماعي البالي والتي تعيش باستمرار تحت نظام دكتاتوري وحيث « تحول الوضع فيها الى نظام كيني ظالم » فالنظام الدكتاتوري ليس سوى أسلوب سياسي لا يلجأ اليه الا في الازمات الاقتصادية الحادة . فالسواد الاعظم من الدول اللاتينية يحتضن نظاماً رئاسياً تشيل فيه سلطة الرئيس مستوحى من نظام الولايات المتحدة ، انما يختلف معه اختلافاً بيناً في الروح ، إذ تنقصه عادة الهيئات القائمة في هذه الولايات والتي تؤمن التوازن في سلطات الرئيس . فالمجالس والهيئات البرلمانية ، كما يلاحظ جاك لمبرت بحق ، لا تلعب سوى دور مغمور وتبقى سلطات الرئيس عملياً دوناً رقيب أو حسيب ، لا حدود لمداها الا باقتهاء ولايته الذي يضم حداً لسلطاته الكيفية .

ففي السنوات الاولى من الحرب ، نرى الحكومات « نجم » في سلطاتها ، ثم يأخذ الجليد بالذوبان بعد عام ١٩٤٣ ، عندما أخذ يشتد نفوذ الطبقة المتوسطة : ففي حزيران تنشب في

الأرجنتين ثورة الزعماء الموالية للنازية ؛ وفي بوليفيا ، يقوم في كانون الأول قدماء المحاربين في حرب تشاكو الى جانب فاشيين يساعدهم مدنيون من « الحركة الوطنية الثورية » بقيادة بار أستنسورو ، باعلان دكتاتورية لم تعمر قط ، من برئانجها تأمين الخطوط الحديدية في البلاد ، والكهرباء ، والدخول في صراع مع فئة كبار الملاكين المناجم القصدير . وفي ايار ١٩٤٤ ، نشبت في جمهورية الاكوادور ثورة حملت الى كرسي الرئاسة فيلاسكو ايبارا الذي وضع مشروع دستور جديد للبلاد ، وضاعف ٥٠ بالمائة عدد العمال الزراعيين الذين يعملون في المزرعات الكبيرة ، كما يقوم بمحاولة اصلاح زراعي ، ويقرر الضمان الاجتماعي الالزامي وخطط لاصلاح زراعي مع تمثيل العمال في المجلس النيابي ، وفي عام ١٩٤٥ ، قام البيرو بانقلاب ابيض تسلمت معه الجبهة الديمقراطية التي يرئسها مؤسس الحزب A. P. R. A. الذي غير اسمه في السنة التالية وعرف باسم حزب الشعب ، يستلم دفعة الحكم ، على شاكلة الاشتراكي رومولو بيتانكور في فنزويلا . وفي عام ١٩٤٦ ، يعهد الرئيس فيدلا بثلاث وزارات الى الشيوعيين بينهم وزارة الزراعة .

واشتد الضغط الاميركي كما اشتدت الحاجة الى رؤوس اموال لا مندوحة عنها وقد أدى انهزام دول المحور الى سقوط عدد من الحكومات في البلدان الاميركية الجنوبية : في غواتيمالا وفنزويلا والبرازيل وبوليفيا . وقد تجاهلت الحكومة في فنزويلا مشروعات التأمين ، كما لم تلبث حكومة الشيلي ان حلت الحزب الشيوعي واعلنته غير شرعي ، وجرى قلب استنسورو في بوليفيا ، كما ان المكسيك تخلت تدريجياً بعد انتخاب كاماكو للرئاسة عام ١٩٤٠ ، عن السياسة الاصلاحية التي تمشى عليها الرئيس كارديناس ، أقرت سياسة عدم التأمين اجتذاباً لرؤوس الأموال الاجنبية . وفي عام ١٩٤٦ ، تحول « الحزب الشيوعي المكسيكاني » بعد ان تجرد من كل نزعة ثورية الى « الحزب الدستوري الثوري » ، واستمر الرئيس ألتمان في سياسة حسن العلاقات مع الولايات المتحدة والتقرب من الكنيسة .

ووقعت انقلابات دبرها كبار الملاكين العقاريين بمساعدة الجنرال اودريا في البيرو والباراغواي وفنزويلا حيث حل الجنرال شلبو محل بيتانكور . وظهرت ردود فعل ومقاومة قوية ، في الاكوادور اعرب الرئيس الذي تم انتخابه عام ١٩٤٨ عن رغبته القيام باصلاحات تكون في صالح الهنود الحمر ، وصمد بنجاح في وجه عدة محاولات للاطاحة به ؛ وفي بناما جرى عام ١٩٥١ قلب الحكومة التي تمثل « الحزب الثوري الاصيل » المعروفة بعداها الشديد لاميركا ، وفي بوليفيا قام فريق بمحاولة الانتخابات التي أمنت اكثرية في المجلس التمثيلي لباز استنسورو ، الذي تغلب على المحاولة وقام بثورة فعلية كان من بعض اهدافها : تأمين مناجم القصدير وتوسيع التعاميم وتطويره ، والاصلاح الزراعي الذين بوشر به عام ١٩٥٣ وهدف للقضاء على وضع الاراضي الزراعية الواسعة التي لا تستثمر او انها تستثمر بشكل لا يفي بالغرض . وفي غواتيمالا ، قام الكولونيل اربنز ، عام ١٩٥٢ ، باصلاح زراعي من اهدافه توزيع المزارع الضخمة ، منها مزرعة تخص شركة الفاكهة الاميركية مساحتها ٨٣٠٠ هكتار وهي شركة تملك ١/١٠ مساحة

البلاد . وتسجل الاحزاب الاصلاحية نجاحات باهرة منها الحزب الزراعي العمالي الذي يرأسه الجنرال ايبانيز في الشيلي عام ١٩٥٢ ، وانتخاب الرئيس فيغوراس ، رئيساً لكوستاريكا ١٩٥٣ . وليس بغريب قط ان تصمد المصالح المهددة في وجه هذه المحاولات وتدافع عن نفسها . ففي عام ١٩٥٤ ، قامت بعض عصابات من المهاجرين ، مزودة بالاسلحة اللازمة وبطائرات مقاتلة اميركية بمهاجمة غواتيمالا بينما فرض الاميركيون حصاراً على مرافئ البلاد لمنع وصول الاسلحة التي اوصت عليها الحكومة . وقد ارغم اربنز على التخلي عن الحكم كما ان خلفه ألغى الاصلاح الزراعي الذي كان بوشربه . وفي سنة ١٩٥٥ ، جاء دور الرئيس فيغوراس الذي ضاعف الضريبة المفروضة على الشركة الاميركية للفاكهة . وجرى اسقاطه من الحكم على يد « جيش التحرير » تم تدريبه في نيكاراغوي وزود بقاذفات اميركية ... فأصحاب هذه المصالح القوية ينجحون في قلب الاوضاع القائمة في اكبر دولتين بين دول اميركا اللاتينية : ارجنتين بيرون ، وبرازيل فرغاس .

دور الاحزاب الشيوعية
فالشوعية المحظورة تقريباً في كل مكان ، باستثناء بعض فترات قصيرة ، هي دوماً عرضة لمطاردة الحكومات ومحاربتها . ومع ذلك فليس من ينكر او يشك بالنفوذ القوي الذي تتمتع به في الحقباء وان كان من الصعب تقييمه على وجه الصحيح . ففي سنة ١٩٥٥ جرى الغاء الحزب وحظره في ١٣ بلداً ، وسمح له بالبقاء والعمل ضمن تقييدات شديدة في خمس منها ، واطلقت له الحرية التامة في بوليفيا وحدها . فهو يحتذب بعض كبار المفكرين اليه امثال كارلوس برستس رئيس الحزب الشيوعي البرازيلي وهو ضابط كبير وكاتب معروف ، والشاعر الكوبي غوبليان ، والشاعر الشيلي بابلو نرودا ، ويرسخ بشكل قوي في البلدان التي تقوم فيها صناعات حديثة ويعتمد فيها على الطبقة العمالية وينشط للعمل بين النقابات ، وفي البرازيل حيث قال الحزب في انتخابات عام ١٩٤٥ ؛ اكثر من ٥٧٠.٠٠٠ صوت ، يأتي الحزب في المرتبة الرابعة بين الاحزاب ، كما يبدو نشاطه في كل من المكسيك ، والشيلي حيث آزر ايبانيز على انتخابه رئيساً ، وكوبا وغواتيمالا . فليس في مقدوره ان يلعب بعد ، دوراً حاسماً في اي من هذه الاقطار ، ويراعى جانبه في كل مكان لمؤازرته قيام الدكتاتوريات التي يعتمد برنامجا اصلاحياً وتعمل على مناهضة النفوذ الاميركي . الا ان انتصار الكاسترية في كوبا الذي اهب عداء العناصر المحافظة في هذه الجمهورية بدّل كثيراً من اوضاع نشاطه وظروف عمله .

٣ - الصراع في سبيل الاستقلال

بالرغم من الازدهار الاقتصادي الذي عرفته خلال الحرب ،
التبعية الاقتصادية والمالية
ومن دفع قسم من ديونها للدول الأوروبية الدائنة بقيت دول
اميركا اللاتينية تعاني من تبعيتها وتربطها . فقد بقيت ، مدة طويلة مسرحاً لصراع عنيف

أحشد بين رجال المال البريطانيين وبين الممولين الأميركيين ، وهو صراع شالت كفته لمصالح الفريق الأخير منذ عام ١٩٢٨ . ففي هذا التاريخ بالذات بلغت رؤوس الاموال البريطانية الموظفة في هذه الاقطار ، ١٢٠٠ مليون ليرة انكليزية ، منها ٢/٣ هذا المبلغ قدمت قروضاً للدولة ولشبكة الخطوط الحديدية في حين انطلقت حركة الانكماش من بيع بعض المصالح العامة لفرقاء يشرف عليهم ممولون اميركيون . ومنذ ذلك التاريخ ، وبالرغم من محافظة الدول الأوروبية على مراكزها القوية في كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك والشيلى ، فرؤوس الاموال الأميركية ، اخذت تبرز بشدة وتحاول السيطرة جلياً : فهي تمثل ٢٠ ٪ من ديون البرازيل الخارجية . والمال الاميركي يوظف في مشاريع استثمار المناجم والصناعة والمزروعات الواسعة النطاق ، كما انها توزع سلفات لبعض الزعماء ، وتعمل على توثيق ارتباطها مع بعض الاقليات المسيطرة على السلطة في البلاد . وفي الوقت ذاته ، زادت حصة الولايات المتحدة في تجارة هذه البلدان مع الخارج بصورة محسوسة (فبلغت ٣٨ ٪ من مجموع استيراد الدول اللاتينية لقاء ١٥ ٪ منها لانكلترا) .

والضائقة المالية الكبرى والحرب العالمية الثانية اللتان عملتا كثيراً على التخفيف من روابط هذه الدول الاقتصادية بأوروبا ، لم تخففا قط من تبعيتها وارتباطها بالخارج . وعلى عكس ذلك تماماً ، فقد ادت الحرب الى توثيق قبضة الولايات المتحدة . وهذه القبضة تبرز على الاخص في المجال الاقتصادي : فالمبادلات مع الولايات المتحدة هي اقوى من اي وقت مضى اذ ارتفعت الواردات من ٣٢ ٪ والصادرات من ٣٨ ٪ ، عام ١٩٣٨ ، الى ٥٥ بالمائة و ٥٨ بالمائة عام ١٩٥٢ ، وفي المكسيك ٩٠ بالمائة من الواردات و ٧٥ بالمائة من الصادرات ، وفي الشيلى ٤٢ و ٥٣ بالمائة ، وفي البرازيل ٥٨ و ٤٦ بالمائة ، وفي فنزويلا ٥٠ و ٢٥ بالمائة ، وفي كولمبيا ٥٠ و ٦٦ بالمائة وباستثناء الأرجنتين ، الاوريفواي ، تحتل الولايات المتحدة ، المرتبة الاولى في تجارة هذه الدول مع الخارج ، وتمارس نحوها بالفعل « سياسة خنق » (فرنسوا بيرر) ، والوضع الاقتصادي في كل من هذه الجمهوريات سريع العطب كما هو سريع النيل منه ، اذ بدلاً من ان تعمل على تنويع تجارتها الخارجية ، فهي ترتبط ، اكثر فاكثراً ، بعدد من اصناف الانتاج آخذ بالتناقص ، اسعارها تتحدد في الخارج بمعزل عنها في الاسواق العالمية (النترات ، النحاس ، البن ، السكر ، البترول ، القمح ، الصوف) بينما ما يشكو الفائص او التخمة ، بينما يشتد فيها الطلب على المنتوجات الغذائية والمحروقات . ومن جهة اخرى ، فرؤوس الاموال نادرة هي والتوفير ضعيف للغاية والضرائب قليلة المردود اذ ان المواد التي تصيبها الضرائب قليلة ، وفائدة التسليف عالية ٨ بالمائة للقروض التي تعقدها الدولة ، واعلى من ذلك في القروض الخاصة .

ثم ان الولايات المتحدة لا توظف اموالها الا في البلدان التي تسودها « ظروف سياسية مؤاثية وتتمتع باستقرار اقتصادي وتطمع بمعاملة عادلة سوية تتيح لها توزيع ارباح عادلة على اصحاب الاسهم » ، فهي لا توظف اموالها في الصناعات « التي تسهم في تطوير البلاد الاقتصادي

والاجشاهي ، بل في المجالات التي تنعم بأسواق قريبة مربحة ، أي في هذه الاقطار التي حقق قسم من سكانها مستوى رفيعاً من العيش اللائق ، وهذا الشرط لا يتوفر كثيراً في بلدان تتسكع في البؤس والشقاء هذه الاقطار الواقعة في قلب منطقة جبال الاندس او في اميركا الوسطى حيث تشتد الحاجة الى مثل هذه الاستثمارات .

وهكذا نرى ان رؤوس الاموال الاميركية حلت محل رؤوس الاموال الاوروبية . فمئذ ١٩٤٣ ، ان نصف استثمارات الولايات المتحدة ، في الخارج ، تتركز على الأرجنتين ، وفنزويلا والشيلى والبرازيل . وبعد عام ١٩٤٥ يرتفع هذا الرقم من ٤٣٠١ مليون دولار الى ما يقرب من ٨ مليارات دولار عام ١٩٥٣ ، تنال ست دول منها ، هي فنزويلا والبرازيل ، والشيلى والأرجنتين ، وكولمبيا والبيرو ثلثي هذا المبلغ الضخم ، ويذهب نصف هذا المبلغ للبرازيل وحدها . وهذه الاستثمارات يطلب اليها ، قبل اي شيء آخر ، تأمين المزيد من الخامات والمواد الأولية اللازمة للحرب . وقد حدث بعد الهدنة رأساً هيوط بالاسعار آثار أزمة . وقد وجب ، عام ١٩٥٠ ، العودة الى انتاج المواد الاستراتيجية مما ادى الى ارتفاع الاسعار ، وبعد انتهاء الاعمال الحربية في كوريا ، أدى المخزون من المواد الأولية غير المباعة الى اثار أزمة اخرى في البلاد .

وريع هذه الاستثمارات الجسم الذي يعادل ١١،٢٪ من قيمة رأس المال الاسمي الموظف عام ١٩٤٥ ، و ٢٠،٥٪ من المبالغ الموظفة عام ١٩٥١ ، و ٣٠٪ من الاستثمارات البترولية ، يرسل قسم كبير منه خارج البلاد ولما يعود اليها للاستثمار فيها ، ولذا يبقى مستوى العيش فيها متدنياً جداً ، لا بل ينخفض معدله بالنسبة للضغط الديموغرافي الناجم عن ازدياد عدد السكان .

فمئذ عام ١٩٤٠ ، لم تعد بلدان اميركا الجنوبية سوى دولة واحدة . فهي بحاجة ماسة للعون المالي الاميركي ولا ميركا بالذات كزبون لا بد منه ولا ندحة عنه ليس لتحسين الاوضاع التي يرسفون فيها بل ايضاً منعاً للتدهور الى ما هو اسوأ ، اذ ان عدد السكان يتزايد باسرع من تزايد الانتاج الوطني فيها . ولذا رأت نفسها دوماً بحاجة ماسة لرؤوس أموال أجنبية .

وهذا التغافل الاقتصادي يصحبه إنشاء شبكة واسعة من الخطوط الجوية (كالبيان اميركان والبيان اغرا) ، وخطوط الملاحة البحرية ، وكلها تستدعي وجود فنيين واخصائيين باعداد تتزايد يوماً بعد يوم ، وانشاء مؤسسات تعليمية وبعثات دراسية الى الولايات المتحدة يتابعون فيها تحصيلهم الجامعي ، والاكتثار من مكاتب الاستعلامات ومن الجرائد التي تتلقى الوحي والالهام من مصادر اميركية ، واستيراد كميات هائلة من الافلام السينمائية (٨٠٪ من مبيعات هذه الافلام في الخارج) التي من اهداف الترويج لنمط العيش الاميركي في طول البلاد وعرضها .

تمتد سيطرة الولايات المتحدة الى كل اطراف نصف الارض
التبعية السياسية
الغربي . فسياسة العصا والعريض التي رسمها الجمهوريون مع
ليودور روزفلت منذ منتصف القرن العشرين تجاه « اللاتين المنحطين » و « انغال الكلاب » ،

بقيت جارية المفعول، ومطبعة لاسيا في منطقة البحر الكاريبي حيث اخذت مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية والاقتصادية تزداد شأنًا وخطورة. فالمصالح الكبرى تحرص حرصاً شديداً على قيام حكومات طيعة ، سلسة الانقياد تتركها وشأنها لتتصرف كما تريد مع انها تلاقى نفوراً وكرهاً لها لدى الشعوب ، وعرضة للخطر والتهديد . ولذا توجب مساعدة هذه الحكومات عن طريق القروض التي تنفق على تقوية تشكيلات الجيش والأمن العام او مؤازرتها عند الاقتضاء بالسلاح . والطريقة التي تعتمد عليها الدبلوماسية الاميركية عادة هي الحصول على تنازلات جبركية او في شبكة الخطوط الحديدية وتنازلات عن منافع اخرى متنوعة تأتي على غرار الاساليب والخطط التي ركنت اليها الدول الاوروبية ، في توطيد حمايتها على ما تبقى من الدول المستقلة في القارة الافريقية .

ففي منطقة جزر البحر الكاريبي جاء التدخل العسكري في سلسلة متصلة الحلقات . ففي كوبا حيث أرسل عام ١٩٢٠ الجنرال كرودر للفصل في قضايا انتخابية واشترط تحقيق بعض الاصلاحات المالية قبل عقد اي قرض مالي ، وفي نيكاراغواي التي جرى احتلالها من سنة ١٩٠٩ الى ١٩٢٩ ، حيث تتركز القواعد العسكرية الاميركية في خليج فونساكا ، ولن تلبث مصلحة الجمارك والخطوط الحديدية ان وقعت تحت اشراف الاميركيين ، وفي هوندوراس التي تضطر للتخلي عن مراقبة جماركها ، وفي هايتي ، في سان دومينيك بالذات ، حيث يتسلم ادارة الشؤون المالية خبراء اميركيون . كما ان الحكومة الوطنية في سان دومينيك تستبدل لمدة اربع سنوات بحكومة عسكرية تحت اشراف البحرية الاميركية ، ومنذ عام ١٩٢٣ ، ما من دولة من دول هذه المنطقة تعقد قرضاً مالياً خارج الولايات المتحدة ، وتنهال عليها رؤوس الاموال الاميركية ، لا سيما بعد هبوط الاسعار عام ١٩٢٠ وخلال السنوات التي تم فيها الاحتلال العسكري الذي اتاح لهم حيازة عدد كبير من الاراضي . وفي كوبا تملك شركات السكر خمس مساحة الجزيرة و ٦٠٪ من معامل تكرير السكر بينما ٨٠٪ من المعامل الاخرى تعيش على السلفات المالية التي تقدمها لها المصارف الاميركية ، فالمصارف وشركات التأمين الاميركية ، يقيمون بالفعل احتكاراً كاملاً للجزيرة . اما على القارة ، فنحن امام « امبراطورية الموز » مملكة الشركة الاميركية للثمار التي تملك ، في سنة ١٩٣٠ ، مزدروعات شاسعة ، لقصب السكر والكاكاو ، واسطولاً من ١٠٠ سفينة (الاسطول الابيض الكبير) ، وتشرف على ١٦٠٠ ميل من الخطوط الحديدية والخطوط البرقية « التي تكون ، على الغالب ، الوحيدة في هذا البلد الذي تعمل فيه الشركة . وهذه الشركة بما لها من سفن تعمل في نقل الثمار والركاب ومن ارضية واسعة في المرافق ، ومن فنادق ومعامل تكرير ، ومصانع ضخمة ومن مدن عمالية هي اليوم من أهم الشركات الكبرى في العالم ، شبيهة من نواح كثيرة بستاندرد اويل . فهي تشرف مباشرة او بواسطة فروعها العديدة على مساحة ثلاثة ملايين هكتار من المزدروعات (اي ما يزيد على مساحة بلجيكا) ، ولها في ولاية كوستاريكا وحدها ١٠٧٠٠ هكتار من الاراضي المزروعة شجر الكاكاو ،

و ٧٠٠٠ هكتار من حقول الموز ، ويستغل فرغها في غواتيمالا ، المعروف بشركة غواتيمالا الزراعية ٥٠٠ ٠٠٠ قطعة موز من مزرعات للموز مساحتها ١٢١ ٠٠٠ هكتار ، اي مساهمة يوازي كل انتاج الجزر الخضراء او كناري . ويعمل في استثمار هذه المزارع جيش من العمال ، يؤتى بهم من سكان جامايكا ومقاطعة الاندلس في اسبانيا وجزر الكناري ومن الهنود الحمر ، والصين . وهي تتحكم بهؤلاء المزارعين المعزولين الذين يضطرون للتعاقد معها بعقود بيع ويتخلون لها عن جميع الارباح التي تجنيها من اعمال التسويق .

فالسكان يبقون عاجزين تماماً في وجه احتكار هذا الانتاج الضخم وهذه التجارة الواسعة بحيث تبقى الحكومات حياها مستكينه ضعيفة ، لا تبدي ولا تعيد امام ما لهذه الشركات من غنى و ثراء وحول وطول ، والتي باستطاعتها ان ترفع الدكتاتوريات وتخففها كما تريد ، وان تفسد ضمائر الموظفين ورجال السياسة ، وتلاعب بالمنافسة السياسية وتهدى الانقلابات السياسية والثورات . والترابط الشديد بين مصالح مزارعي الموز والخطوط الحديدية ، وسيلة من وسائل الضغط والاكراه الفعالة ترزح كل من لا يقف الى جانبها . والنشاط الاثني الذي تبذله هذه الشركة يتعارض كل المعارضة مع مصالح السكان ، اذ انها تعتمد على الزراعة الاحادية اي زراعة الصنف الواحد الذي يؤلف خطراً حقيقياً على اقتصاد هذه البلدان ، وتهمل جانباً قسماً كبيراً من الاراضي الصالحة لاعطاء المواد الغذائية اللازمة . كذلك هي ضد كل اصلاح اجتماعي الذي يقوي جانب العامل ويحرره من ربطة هذه الشركة ويجعله اقل طواعية لها .

وهكذا فالولايات المتحدة التي لا تمارس الاستعمار بدلوله المتعارف ، خلقت في اميركا اللاتينية محميات خفية او مستترة كوضع اليد الكامل على جمهورية سان دومينيك او بمراقبتها الحياة الاقتصادية والمالية للبلاد كما يجري الامر تماماً مع الشركة الاميركية للامطار في غواتيمالا .

وقامت في البلاد حركة تسمى لنزع سيطرة الاجنبي وعيشه بمواردها في سبيل التحرر الوطنية ، حاولت اثراك العمال وابناء الطبقة الوسطى فيها للاسهام مما في النجاح هذه الحركة . وهذه الجبهة وقفت في وجه الولايات المتحدة والحكومات الوطنية الخاضعة لسيطرتها التي لا تستمر في الحكم الا بدعم منها . واتخذت المعارضة اشكالا مختلفة من المقاومة والصمود وارتدت طابعاً عنيفاً في هذه البلدان التي تم فيها تدخل عسكري : ففي نيكاراغواي ، اصلى سندينو الاميركيين ، سلسلة من المناوشات والحروب دامت اكثر من ست سنوات . وظهر في هايتي وفي سان دومينيك « عصابات » ، منها العصاة التي ألفها الهايتي بيرالت ووجدت تجاوباً في الاوساط الشعبية وشنت سلسلة من الهجمات ضد المحتلين والحكومات المتواطئة معهم ، واضطرت الحكومة لشن حرب فعلية للتغلب عليها استمرت سنتين . وفي كولمبيا قام العاملون في زراعة الموز بأضرار عنيفة اودى بحياة الف واحد منهم . ان نفور الشعب من هذه الاستملاكات ، والحقد الذي واجهت به كل اميركا اللاتينية الاساليب التي تلجأ

أليها المفارز الأميركية ، أجبر حكومة الرئيسين هاردنغ وكوليدج على تصفية هذه الممتلكات وعلى انتهاج سياسة جديدة من « حسن الجوار » . وهذا النفور من الأميركيين الذي كان لهجلى في مؤتمر الجامعة الأميركية في سنتياغو ، عام ١٩٢٣ ، بلغ من العنف في المؤتمر الخامس لهذه الجامعة الذي عقد في هافانا ، عام ١٩٢٨ ، بحيث اضطر وزير خارجية اميركا للتمييز بين « التداخل » *Interpositlon* ، و « التدخل » *Intervention* . وعندما أقر مجلس الكونغرس ، عام ١٩٢٩ ، اتفاق كيلوغ الذي ينص على عدم اللجوء للحرب اضطر للتخلي عن الملحق الذي وضعه روزفلت الذي كان ينص على ان للولايات المتحدة ، في نصف الارض الغربي ، سلطة « بوليس دولي » .

ومنذ ذلك الحين اخذت بعض الحكومات تنهج لها سياسة استقلالية جديدة سواء في مجال سياستها الخارجية كالارجنتين مثلاً التي عقدت علاقات تجارية مع الاتحاد السوفياتي كما عقدت معاهدات تحالف مع الدول المجاورة لها ، او في مجال سياستها الاقتصادية بإنشائها صناعة وطنية ثقيلة ، وبالحد من مكاسب شركات الاستثمار الاجنبية وارباحها ، عن طريق مشروعات الاصلاح الزراعي كزيادة التعويضات التي يتوجب عليها دفعها ورسوم جديدة واجبارها على دفع اجور اكبر للعمال الذين تستخدمهم ، او عن طريق سياسة التأمين التي انتهجتها حكومات المكسيك وبوليفيا وفنزويلا وغواتيمالا وكوستاريكا والبرازيل . وقد اضطرت جميع هذه الدول في نهاية الامر للتقيد بسياسة الولايات المتحدة . فالمحاولات التي قامت بها لسن تشريعات عمالية او لوضع خطة لتطوير اقتصادياتها ، دونما نظر الى مصالح الاستثمارات الاجنبية هوجمت بعنف . وقد تمكنت « سياسة حسن الجوار » التي سارت عليها اميركا في الثلاثينيات الى تهدئة الخواطر وازالة سوء الظن في السياسة الاميركية بعد ان كانت اوحى « بالعصا الكبيرة » . وساعدت الحرب في اعقاب ١٩٣٩ ، على تقوية النهج الاميركي الجديد الذي قام على التعاون والتشاور ، مما حمل دول اميركا اللاتينية على الاتجاه من الولايات المتحدة للحصول منها على عون اقتصادي ومالي . وقد تغير الوضع بعد وفاة ف. د. روزفلت . وقد امتعضت بعض الجمهوريات في اميركا اللاتينية من المداخلات المكشوفة التي اخذ يقوم بها فريق ممثلي اميركا الدبلوماسيين ، منها مثلاً تدخل السفير الاميركي برادن ضد الجنرال بيرون ، في انتخابات عام ١٩٤٦ ، كما ساءها جداً المطالب الملحفة التي تنهال عليها والضغط الذي تتعرض له من قبل هؤلاء الممثلين وفي مجال العلاقات الدولية بين الاميركتين ، رأت ان قضية الأمن التي تتذرع بها الولايات المتحدة والتي طالما اثارته في مؤتمر شاولتبيك (١٩٤٥) وفي مؤتمر بوغوتا (١٩٤٨) لا تتعلق بها كثيراً وان تقوية امور الدفاع عن نصف الكرة الغربي تعود بالنفع على الولايات المتحدة بالأكثر . ولذا فقد أبت التسليم بمبدأ مراقبة أدق للعلاقات الدولية التي تنوي وضعه موضع التنفيذ . كما نفرت من الالتزامات الحربية والمالية التي تقنع عليها من جراء هذه السياسة ، وأعربت من جهة ثانية عن امتعاضها الشديد للاعتمادات القليلة التي

يلاحظها مشروع مارشال ، اذا ما قورنت بما يخص من هذه الاعتمادات والمساعدات للبلدان العدو من قبل ، ولكيفية تطبيق النقطة الرابعة . فلم تنل جمهوريات اميركا الوسطى المتخلفة والجمهوريات الاخرى الواقعة في جبال الاندس سوى ١ - ٦ ٪ من مجموع السلفات التي وزعت على العالم وبلدان الشرق الادنى وافريقيا ولا سيما اوروبا الغربية لأسباب سياسية لا تخفى على احد .

ولذا برزت في جميع المجالات ردة فعل عدائية ، ضد السياسة الاميركية ، ففي هذه الآثار الفكرية والادبية التي اخذت تمجد ماضي الهنود التي جاد بها الكاتب البوليفي شيرو الينغريا ، والكاتب الآخر الشيلي غبريل مسترال ، والشاعر بابلو نيرودا اشهر شعراء اميركا في وقتنا هذا ، مع الشاعر البوليفي فلنسيا فيرغا والشاعر دانيال فلكرسيل البوليفي الذين اخذوا ينادون بثورة عارمة تؤمن الاستقلال التام نحو كل نفوذ اجني . والكاتب ميكل انجلو استدياس الذي تصف لنا مؤلفاته جهاد المواطنين في غواتيمالا وصراهم الدامي ضد شركات الاحتكار ورجال الاعمال التي يوجهونها الذين يستثمرون دونما شفقة او رحمة سكان هذه البلاد الفقراء (قصة : البابا الاخضر . وعيون سكان القبور) وظهرت هذه المشاعر على الاخص في المؤتمرات الاميركية الدولية ، في واشنطن عام ١٩٥٤ ، وفي كراكاس ، عام ١٩٥٤ ، ولا سيما بعد وصول الحزب الجمهوري الى الحكم اذ اخذ يهدد اصحاب رؤوس الاموال بالرجوع الى سياسة التدخل .

وتفتح الشخصية الاميركية ووقوفها في وجه اوروبا ولا سيما
النزعة الاميركية الاسبانية
في وجه الدول الانكلوسكسونية ، هذه الحركة التي انطلقت من المكسيك ، لم تلبث ان عمت كل اقطار اميركا الجنوبية . وقد وجدت تعبيرها في هذه التوعية التي تغلغلت في العنصر القومي الاصيل ، وفي هذه الردة التي تطالب باحياء الحضارة الاميركية الاسبانية الغابرة . وقد عبرت هذه الحركة عن الروح الجياشة التي غلغلت فيها ، بهذا الادب الاميركي الاصيل الذي اخذ يعالج المشكلات القومية في بلدان اميركا اللاتينية والف سداً يقف في وجه العملاء المنتصب في الشطر الشمالي من القارة . وهذه الوحدة او الاتحاد السهلة التحقيق في المجال الثقافي او الفكري ، كان من العسير جداً تحقيقها او الوصول اليها في المجالات السياسية والاقتصادية . فقد اتخذت الحكومات المعنية موقفاً متبايناً بعضها من بعض ، بالنسبة لموقعها الجغرافي ولما هي عليه من يسر وبسطة عيش وبنسبة العلاقات التي تشدها من الولايات المتحدة . فمن منها شدها الى اميركا وشائج وثيقة واواصر متينة ، كالارجنتين مثلاً ، انست من نفسها حرية اكبر وقدرة اشد للحد من النفوذ الاميركي ، بينما بقيت الجمهورية الاميركية الاخرى تحت تأثير الحزب الاميركي ، عاجزة عن كل مقاومة ، ليس من حليف يقف الى جانبها للشد من أزرها . والضغط الاميركي شق طريقه الى هذه الجمهورية ، هن طريق الانقسامات التي مكر جيداً في تنفيذها ، والسبب بعضاً في وجه البعض الآخر . فقد نجحت

أربع دول منها ، على أقدار متفاوتة ، في توطيد استقلالها ، هي المكسيك والأرجنتين والبرازيل وكوبا .

ثورة المكسيك ، وحدها بين هذه الدول ، قامت بالفعل ، بثورة اجتماعية .
فالمعمل البنساء فيها بوشربه ، عام ١٩٢٠ ، عندما وضعت الحرب الاهلية أوزارها بعد ان لحقت الخراب والدمار بالبلاد ، وهي حركة تميزت بوضع حد للسلطات الواسعة التي تمتعت بها الكنيسة في تلك البلاد ، مما أدى الى حركات عصيان وتمرد غذتها مروييات عن ظهورات عجائبية للمعذراء مريم . والى اضرابات قام بها رجال الاكليروس فامتنعوا عن ممارسة واجباتهم الدينية لمدة ثلاث سنوات ، وحروب عصابات نظمها « الناصريون » وتطبيق اهم مواد الدستور الاساسي التي تنص على امكان مصادرة املاك الكنيسة ، وبعث الممتلكات الجماعية للمجتمعات القروية بعد ان نزعتم منها في الماضي ، والغاء الديون المترتبة على المزارعين وانشاء نقابات للعمل والاصلاح الزراعي الذي تمهل بتطبيقه رؤساء الجمهورية الثلاثة : كارانزا واوبريغون وكالاس ، ادى بالرغم من هذا التباطؤ في وضعه موضع التنفيذ ، الى توزيع ٤ ملايين هكتار من الاراضي على الاهلين ، كما ادى الى انشاء مصارف زراعية في البلاد ؛ الا انه لا يزال في البلاد ، عام ١٩٣٠ اكثر من ١٢٠ مليون هكتار من الاراضي تنتظر من يوزعها على مليون من الامر المكسيكية لا املاك لها . وتوقف المشروع الاصلاحى ، عند هذا الحد ، كما لم تطبق ، كما يجب ، سياسة تأميم الصناعات الاستخراجية . والمادة ٢٧ من دستور البلاد التي تعلن باطن الارض ملكية لا يمكن التصرف بها ، اعتبرت لا مفعول رجعي لها . والانجازات المهمة بالفعل والتي كان لها تأثير بعيد ، هي التي نمت على يد وزير التربية والتعليم خوسيه فاسكونسلوس الذي انشا عدداً كبيراً من المدارس في القرى وقام بمجهود ضخم في سبيل تعميم التربية الشعبية . ومع ان الثورة تعالت في سيرها ، فقد سجلت ، مع ذلك ، حدثاً بارزاً في تاريخ القارة الاميركية . ولأول مرة في تاريخ هذه القارة قامت ثورة زراعية عضدتها الجماهير الشعبية وهدفت للعمل في ما يؤول لحيرها ، وخرجت عن كونها مجرد تغيير فريق ليحل محله فريق آخر . وتمكن الفائزون في هذه الثورة من تقليم اظاهر هذه الاقلية الاقطاعية التي طالما هبشت بمقدرات البلاد وعرفوا كيف يصمدون بنجاح في وجه ضغط المصالح الاجنبية .

وهذه الحركة الاصلاحية لقيت دفعا اكبر ابان استداد الازمة المالية عندما انتخب كارديناس رئيساً للبلاد . فبين ادارته والخطوة الجديدة التي وضعها ف. د. روزفلت اكثر من شبه واحد ، فقد وقف كارديناس الى جانب الفلاحين والمزارعين ، واولى اهتماماً صادقاً حركة بعث البلاد وتجديدها عن طريق تأمين الاستقلال الاقتصادي للبلاد وتحقيق الاشتراكية العمالية والزراعية وهي المطالب التي جاش بها وتبناها الجناح اليساري للحزب الوطني الثوري (P. N. R.) وأخذ تحت رعايته وتوجيهه تنظيم الجبهة الوطنية المكسيكانية التي لم تلبث ان اصبحت الحزب الثوري المكسيكاني ، الذي جمع حوله الجناح اليساري لحزب الاحرار وعدداً كبيراً من المنظمات

الصغيرة ، والاتحاد المكسيكاني للعمال الذي أسسه لمباردو توليدالو ، عام ١٩٣٦ والاتحاد الوطني الريفي (C. N. C.) . واعيد العمل بمشروع توزيع الاراضي وجرى تنفيذه بسرعة لم نهدا من قبل . فقد جرى توزيع ٢٠ مليون هكتار ، عام ١٩٤٠ على ٧٧٤ ٠٠٠ أسرة . وقد وُزعت هذه الاراضي على اصحابها ، كمقارات شخصية او فردية ، بينما حاولت الحكومة - خلافا لما جرت عليه الحكومات السابقة التي هدفت لجعل هذه الاراضي الموزعة مرحلة يتبها معها الهنود ليصبحوا من صغار الملاكين ان تجعل منها مزارع تعاونية مجهزة تجهيزاً حديثاً . وقد تولى كريناس بنفسه تنفيذ هذه العملية في قضاء لاغونا ، حيث الفت ٣٩ ٠٠٠ أسرة من ٢٨٠ ٠٠٠ هكتار اقطعت لها ، مزارع تعاونية ، كان لها من النجاح والازدهار ما شجع على توسيع هذا الاختبار ، الى مقاطعات يوكاتان وسونورا .

وبتأثير من المنظمات العمالية التي اخذت تطالب بأجور أعلى ، ورغبة منه بتأمين موارد جديدة للبلاد ، وعملًا بالسياسة العامة التي اعتمدها والتي رمى من ورائها للاحتفاظ بموارد البلاد للبلاد عملاً بالشعار : « المكسيك للمكسيكيين » راح الرئيس كريناس يطبق قانون التأمين الذي صدر عام ١٩٣٦ ، لارغام ارباب العمل على القبول بعهود جماعية . وسند بنفوذه حركة الاضرابات وصادر الاستثمارات الاجنبية وحولها الى تعاونيات . فقد أمم ، عام ١٩٣٧ ، الخطوط الحديدية (وهي بريطانية في معظمها) ، كما أمم عام ١٩٣٩ ، شركات البترول التي يعود معظمها للأميركيين بعد أن تأزمت العلاقات بين اصحابها والنقابات العمالية . الا ان خلفاءه تراجعوا عن هذه السياسة من بعدها ، عام ١٩٤٠ امام الشركات التي اخذت تمرقل بيع البترول المكسيكاني وتسببت بنشوب أزمة مالية في البلاد .

وبعد ان غطت الثورة المكسيكانية في نومها بين ١٩٢٩ - ١٩٣٤ ولا سيما بعد ١٩٤٠ ، فقد برهنت عن حيوية زاهرة ونشاط عارم ببعث الفن الوطني الاصيل في البلاد فسجلت بذلك عملاً ندر مثله في عصرنا هذا ، إذ افرغت هذا الفن في حياة المجتمع المكسيكاني : فالرسمون والنقاشون والحفارون المكسيكيون يعملون وثيقاً مع الجماهير الشعبية ، وبذلك بعثوا من جديد التقاليد الاصلية التي سارت عليها البلاد من قبل وترسمتها ، فجاءت بذلك دليلاً على المثل العالية التي جاشت بها الثورة ، فعبروا بالآثار الفنية التي وضعوها على الآلام والمصائب التي انهالت على الشعب المكسيكاني . فن قاس ، خيشن ، بليغ هذا الفن ، الا انه فن ، النبيل والاباء ملء وقاضه ، يزخر بالقوة مع اوروزكو وريفيرا وسيكوپروس . الا ان الثورة تخلت ، على ما يبدو عن الصورة التي تمثلتها لديموقراطية عمالية زراعية . وبالرغم من الاسم الذي عرف به الحزب الحاكم وهو : الحزب الثوري المكسيكاني ، الذي كان الجهاز الممثل للطبقات الوسطى في المدن ، فقد اصدر تشريعات اخذت تمالي ، اكثر فأكثر ، قيام المقارات الكبرى وتراعي جانب الكنيسة الكاثوليكية . فالبطالة والحاجة الى الارض والتضخم المالي المتصاعد كل ذلك

وجد له صتام امان في الهجرة الجماهيرية المتسرة غالباً ، والبائسة دوماً ، باتجاه الولايات المتحدة الاميركية .

ارجنتين بيرون فالامثلة البليغة التي نستمدّها من سلوك الدولتين الكبيرين في اميركا اللاتينية تدل بوضوح ، بالرغم من الارتجاجات وحركة النكوص التي ارتسمت عليها ، على عمق التطور الذي وقع منذ نصف قرن في هذه البلدان وسيرها الحثيث نحو تحقيق استقلال اكبر .

ولما كانت الارجنتين مرتبطة الى حد بعيد ببريطانيا العظمى من الوجهة الاقتصادية ، فقد تأثرت بعيداً بالازمة الاقتصادية الكبرى واصبحت على حافة كارثة مالية تهددها لا سيما بعد اتفاقات اوفاو حيث نالت منافستها الكبيرتان : كندا واستراليا ، من المنافع والامتيازات ، في الاسواق البريطانية ، ما كانت تتمنى ان تنال منه نزرأ نزرأ . ولذا اخذت هذه الاقلية الصغيرة ، الميالة للانكليز والتي تطالب بتنشيط انتاج الحبوب في البلاد والتوسع في تربية الماشية ، والتي استطاعت ان تسقط الراديكاليين وتبعدهم عن الحكم ، ثير معارضة التجار وسكان المدن المعروفين بعدائهم لسياسة تغليب الزراعة في البلاد التي من بعض نتائجها تعزيز استيراد المواد المشغولة واجتذاب رؤوس الاموال البريطانية . وقد راح الحزب الراديكالي المحافظ ينحى باللائمة على كبار الملاكين العقاريين المتولين الحكم في البلاد ، بمعرقلة الازدهار الاقتصادي فيها واخذوا يطالبون بسياسة أشد واقوى تأخذ على نفسها تصنيع البلاد وتعمل على تنويع الاقتصاد وتلويثه بحيث تتوفر ليس ظروف الكسب والربح امام الصناعيين وزبائنهم من التجار فحسب ، بل ايضاً اجتذاباً للمهاجرين وللبد العاملة . ان سياسة توسيع المزارع وايجساد الالوف من صغار الملاكين ، من شأنه ان يخلق في الداخل سوقاً لا بد منها لتصريف الانتاج الصناعي ، كما انهم — يُحِبُّون من جهة اخرى بشأن يساهموا مساهمة اكبر بسياسة الجامعة الاميركية بحيث تتأمن مصالح البلاد العليا ، وتستقيم المنافسة الانكلو الاميركية . وأدت المضاربات ، خلال الحرب والعسر المالي الذي عانت منه البلاد الى ارتفاع الاسعار والى المزيد من الاستياء العام بين الاهلين ، وفي الرابع من حزيران ، أدت « حركة زعماء الجيش » الى قلب الحكومة . فنحن ليس امام انقلاب عسكري تقليدي من النوع المعروف . فالضباط الذين هياؤوا استجابوا بالأكثر لروح التقاليد الارجنتينية كما ظهرت عبر الاجيال وللروح الكاثوليكية المحافظة التي اثارها رجال الدين المعجبون بفرنكو ، كما استجابوا للمشاعر المضادة للديموقراطية وللسامية التي جاش بها الجيش ، واعجابها بالجيش الالماني وببغضها لكل ما هو اجنبي ولكل ما ينسجم مع رسالة الارجنتين المقدسة التي تعمل في سبيل وحدة اميركا الاسبانية ، وللدعاية الفاشية وللنازية والفرنكوية . فنحن هنا امام مزيج من نوع خاص تألفت عناصره من رجعة كلاسيكية ومن روح قومية ثورية حديثة شاعت بين الطبقات المفكرة والضباط وشبيبة الطبقة المتوسطة عدوة الرأسمالية والليبرالية والديموقراطية التي ترغب بأن يوضع حد نهائي للفساد في البلاد والى عجز الحكام الذين

أخذوا ينظرون اليهم نظراً الى عملاء الرأسماليين الأجانب ، ولا سيما عملاء البريطانيين وراح الضباط الشبان ذوو النزعة النازية يُنْعَثُونَ جانِباً الجنرالات ذوي الميول الرجعية والمشاعر التقليدية ، ويطبِّعون برئائهم : فالوصول الى مركز القيادة في اميركا الجنوبية يقتضي له صناعة قوية تستطيع ان تؤمن للجيش الوسائل التي تساعد على تعادل ما للبرازيل ، الجارة المنافسة الكبرى التي تساندها الولايات المتحدة ، من صناعة قوية ومن قوة حربية . والنظام الجديد ينسج على منوال الفاشية : تقوية قوى الأمن العام (وجعلها من القوة والبطش في بونس آيرس كما هي في نيويورك التي تزيدها اتساعاً ثلاثة اضعاف) ، وانشاء « مصلحة خاصة » تكون نسخة طبق الاصل من الغستابو الالماني ويلجأ الى الاساليب ذاتها ويقوم بعمليات مذابح بالجملة بين اسياء اليهود في المدن ، ويضع تحت اشرافه الصحافة والاذاعة ، والمراقبة وحل الكونغرس ، ومراقبة التعليم الديني وينشر المبادئ التي تقول بها الدكتاتورية وتعلم ، والتدريب العسكري لكلا الجنسين من سن ١٢ سنة فصاعداً ، ومضاعفة خمسة اضعاف ميزانية الدفاع والحربية .

ولكي تعترف بها الامم المتحدة ، اضطرت الحكومة للاعتراف بالاحزاب ، حتى بالحزب الشيوعي ، انما تخضعها لمراقبة دقيقة وتخضع الانتخابات التي تقوم بها للإرهاب . وجرى ترسيخ النظام الجديد على يد بيرون الذي دخل للحكومة عام ١٩٤٥ وقد أنيطت به وزارة العمل والضمان الاجتماعي وقام فيها باصلاحات أمنت له شعبية جنونية ، اذ أدت الى زيادة محسوسة في اجور العمل ، وثبتت اسعار المواد الغذائية ، وتحديد حد أدنى للعمال الزراعيين ، وظهر للجميع بأنه الشخص الوحيد الذي يستطيع الوقوف في وجه الاستئثار الاجنبي البغيض وان يضع حداً للبؤس والشقاء المسيطرين على المدينة والريف معاً . واصحاب القمصان السوداء كلهم يتهاككون في خدمته ويتدخلون لمصلحته بتنظيم مظاهرات ضخمة هادرة تأييداً له كلما كانت سيطرته أو نفوذه في خطر .

« المدلانية » فهو صاحب « النظام المدلاني » ، وهو نظام دكتاتوري يؤلف حلقة ثالثة في سلسلة هذه الانظمة الجماعية ، ينفذ على السواء الرأسمالية والشيوعية . ويعرف هذا النظام بكونه « نظاماً فلسفياً في جهره » ، يتميز عن الفردانية الرأسمالية كما يختلف عن الجماعية من جميع الوجوه . و « النظام المدلاني » هذا مستوحى في اصوله العامة من انظمة موسوليني وسالازار وكديانو ، ولذا فهو يمت الى الفاشية بسبب وثيق . فهو كمثلته المتهنئ ، يشدد على الاستقلال الاقتصادي ، وعلى العدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية دون أي رغبة في تحقيق الدولة الحرفية او المهنية وبدون ان يولي النقابات اية وظيفة عامة . واسوة بالنظم الفاشية ، فقد علل النفس بالقضاء على الصراع الطبقي واستبداله بالتعاون المتبادل فيما بين الطبقات . اما القومية عنده فأساسها العرق دون الفكرة البيولوجية ، « فهي نظرية روحية محض » .

والنقابات التي تعين الحكومة رؤساءها ، تضم طبقة عمالية يفتقد عليها النظام عوارفه :

كالمقود الاجتماعية ، ومرتب شهر اضافي في آخر السنة والضمان الاجتماعي الإلزامي والمشاركة في الأرباح ، وقوانين مضادة للتكتلات الاحتكارية .

وقد صدر في البلاد ، عام ١٩٤٩ ، دستور جديد شدد كثيراً من جانب السلطة التنفيذية ، يضمن حقوق العمال الاجتماعية ، وأشار من طرف خفي على « ان الملكية الاجتماعية » ستأتي بديلاً للملكية الفردية . وإيفا بيرون « سيدة الامل » أخذت على نفسها تأسيس منظمة خيرية تمد يداً مسعفة للشيوخ وللأولاد وللنساء ، وتؤمن للنظام القائم شعبية واسعة . من مفارقات هذا النظام هو انه في الوقت الذي برز فيه نصيراً للطبقات الراححة والمضطهدة يبعث فيها الشعور الطبقي المبني على البروليتاريا العمالية او الـ *Negada* (طبقة الصماليك) ، راح يشدد من جانب القوى الرجعية في البلاد : كالجيش والبوليس والاكليروس . وقنع بأن 'يحيّد' الامر القديمة ويراعي جانبها بعد ان امتنع من تطبيق القانون بحمها ، هذا القانون الذي يميز له مصادرة املاكها الواسعة وتوزيعها على الشعب .

والمحازاة الاقتصادية لم تأت اقل شأناً وقدرأ . ولكي يحرر البلاد من وصاية الاجنبي عليها ، كان لا بد من انشاء صناعة وطنية قوية . ولذا سار على سياسة الاقتصاد الموجه والتأميم ، هذه السياسة التي تضع بين ايدي الدولة القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني . وعلى هذا الاساس جرى تأميم البنك الاهلي وفرض الرقابة على كل مؤسسات التسليف ، وانشأ اسطولاً تجارياً ملكاً للدولة كما عهد الى شركات وطنية باستثمار ثروات البلاد من البترول والفحم الحجري . أما الصناعات الاخرى ، فعملت الدولة على تشجيعها وسهلت لها وسائل النهوض بالخطّة الاقتصادية التي وضعتها ، وذلك عن طريق تسهيلات مالية واعفاءها من الضرائب ، ومعدل قطع تفضلي . . . وتمويل مشروع تصنيع البلاد يجب ان تؤمنه الزراعة . فعلى مكتب تأمين النقد النادر ان يشتري محاصيل البلاد بالعملة الوطنية (البيزوس) من المنتجين لها ، على ان يبيعها للخارج بأعلى سعر ممكن تأمينه بالليرات الانكليزية . وهكذا دخلت الخطّة الخماسية الأولى (١٩٤٧ - ١٩٥١) دور التنفيذ ، وجاءت نتائج الانتاج الوطني مرضية متفقة تماماً مع التصميم الموضوع حتى عام ١٩٤٨ ؛ الا انه حدث بعد هذا التاريخ ركود عام في الخطّة . والتأميمات الوحيدة التي اجريت انحصرت في شراء شبكة الخطوط الحديدية من الشركات الفرنسية والانكليزية ، وشراء شبكة التلفون من الشركة الاميركية بل محتكرة هذه الشبكة . ومن الواضح ان هذه الخطّة الجديدة الواسعة لم يكن من الممكن تطبيقها لعدم توفر رؤوس الاموال اللازمة في البلاد ، وللبليلة القائمة بين التوسع الصناعي وركود الزراعة . وقد حدث بالفعل تأخر ملحوظ في المجال الزراعي ومن جراء نقص في اليد العاملة التي مالت للعمل في المصانع ، وللتفاوت العظيم بين اسعار المواد الزراعية والمنتوجات الصناعية ، وهو سعر متدن جداً تدفعه الحكومة كان من بعض نتائجه تناقص الاراضي المزروعة قحاً وبالتالي نقص يلحق التصدير . وقبل الحجاز الخطّة الموسوعة ، عام ١٩٤٩ ، كان لا بد من « قلب البخار » وانتهاج سياسة تعمل على تشجيع الزراعة في البلاد .

وعصر النفقات العامة . وارتقاع حركة التصدير التي نتجت عن التسلح الاميركي واشتباكها بحرب كوريا افسدها ارتفاع الاسعار العالمية فزادت من كلفة الاستيراد بحيث انخفضت جداً القدرة الشرائية في البلاد وعمد كثيرون من رجال الصناعة والتجارة الى التخفيف من نشاطهم وعادت البطالة تكثر عن انيابها ، عام ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، وزاد التضخم المالي في البلاد . ومع ذلك فقد اعطت الانتخابات العامة الجنرال بيرون ، عام ١٩٥١ اكثرية اقوى من التي تمت له عام ١٩٤٠ .

١ وجاءت الخطة الخمسية الثانية ١٩٥٣ - ١٩٥٧ تختلف تماماً عن سابقتها . فقد حلت فيها لزراعة وتربية الماشية المرتبة الاولى من العناية ، ووضعت للتصنيع برنامج متواضع جداً كان لا بد للنموض به ، من الاعتماد على رؤوس الاموال الاجنبية . وحاول بيرون ان يستدرج الممولين الاميركيين ، واضطر في هذا السبيل لتوقيع اتفاقات مع شركة ستاندرد اويل . وقد بعثت هذه المصاعب التي لقيها المعارضة من مكنها مع انها لم تلق سلاحها . وقام في البلاد حلف ضم كبار الملاكين العقاريين بعد ان كان بيرون راعى جانبهم وابقاهم دوماً تحت التهديد ، والتجار والطبقات المتوسطة ، والطلاب ورجال الفكر الذين استهدفوا للاضطهاد ، والكنيسة التي اقلقها انشاء اتحاد بيروني ضم الطلاب والجيش والبحرية ، واسقط من الحكم في ايلول عام ١٩٥٥ .

ان مقاومة العنيفة للولايات المتحدة الاميركية ، والدور الذي لعبه كالمدافع الاكبر عن اميركا اللاتينية ضد خصم عنيد بطاش ، اكسبه نفوذاً كبيراً ، فالنجاحات التي حققتها انجازاته في الحقل الاجتماعي ، بعد عام ١ٹ٤٥ ، والجهود التي بذلها لبعث ثورة سياسية واقتصادية تعم اميركا اللاتينية بطولها ، ضد الاميركيين ، قوبلت بدوي عظيم تجسدت ارجاؤه في كل جمهوريات هذه القارة ، وامنت له العديد من الانصار والمريدين ولم تلبث ان استوثقت علاقاته بكثير من الدول في الخارج ولا سيما مع الفئات العسكرية والمدنية التي جاشت مثله بالاماني نفسها ، وراح « الملحقون التجاريون » في سفارات الارجننتين في الخارج ومفوضياتها يبتشرون تعاليمه ومبادئه العدلانية . وقد قام بعد عام ١٩٤٣ ، في طول البلاد وعرضها زملاء او رصفاء لبيرون ، اثر الثورة التي اندلعت نيرانها في بوليفيا ، والانقلابات المتتالية التي وقعت تباعاً في باراغواي ، وانتخاب فيلاسكو ايبارا في الاكوادور ، وباز استنسورو في بوليفيا ، والجنرال ايبانيز في الشيلي الذين وقفوا موقفاً استقلالياً شديداً من الاحتكارات الاميركية وقاموا بحركات تأميم في بلادهم . وعقدت معاهدات تجارية رمت كلها الى تأمين التعاون بين النظم الاقتصادية المعمول بها في هذه الدول وراح كل منهم يقف موقفاً استقلالياً باتجاه الولايات المتحدة . ولذا جاء هبوطه انتقاماً ثأرياً اعدته الاحزاب القديمة والطبقات الموجهة التقليدية ، كما ساهمت في احكامه المصالح الاجنبية التي وجدت في وضع الارجننتين المالي الصعب ، فرصة لها سالحة لاستعادة ما خسرت في هذا المجال .

تأثرت البرازيل التي شددتها الى الولايات المتحدة روابط اقتصادية متينة ، الى
 برازيل فرغاس حد بعيد من الانهيار المالي الذي اصاب الولايات المتحدة واخلخل اقتصادها ،
 عام ١٩٢٩ ، اذ انخفضت الاسعار فيها ٢/٣ قيمتها ، وافلس عدد كبير من اصحاب الاملاك
 العقارية فألت املاكهم فجأة الى ايدي ممثلي البورجوازية . والثورة العسكرية التي وقعت
 عام ١٩٣٠ ، ورفعت فرغاس الى السلطة ، وضمت حداً لسيطرة الأُطر التقليدية وجلبت الى
 الحكم عناصر جديدة مما حدا الطبقات المتوسطة في البلاد ، وخلقت الدولة الجديدة : قومية
 اصلاحية . وتمكن فرغاس من التغلب على المراقيل والصعوبات التي اثارها في وجه الحزب الفاشي ،
 ومخطم المقاومات المحلية والحركة الانفصالية التي ظهرت في ولاية ساو بالو ، عام ١٩٣٢ .
 ووطد سلطته عام ١٩٣٧ ، بوضعه دستوراً جديداً اعترف له بحق تجديد ولايته : بحيث بقيت
 دكتاتوريته قسامة حتى سنة ١٩٤٥ . وقوى من سلطات الحكومة الاتحادية ، وألغى الجيوش
 المحلية ، وانتهج سياسة اصلاحية انتهازية استهدفت تحسين وضع الفلاح والخلاسي والمولدين ، عن
 طريق تحديد ساعات العمل في اليوم . وقد حاربته النخبة الفكرية المتحررة في البلاد ، كما لقي
 حرباً عواناً من قبل المجتمع القديم ، المؤلف من الأسر القديمة والارستوقراطية المقارية ،
 والاعيان ، بعد ان خلخل ما كان لهم من شأن ونفوذ ، كما ان استئثار الطبقات الوسطى
 بالسلطة حرمهم من وسائل العمل والتأثير في البلاد .

وقد احتفظ بمقاليد السلطة حتى عام ١٩٤٥ بفضل الشعبية التي تمتع بها والتي اعادته الى
 مركز السلطة والقيادة عام ١٩٥٠ ، في اعقاب الفترة الدستورية التي شغلها الجنرال دورا ،
 واحتفظ بها حتى وافاء الاجل المحتوم ، عام ١٩٥٤ . وعلى شاكلة « العدلانية » ، التي اسسها
 بيرون ، قال « Gélutisme » التي اقامها فرغاس ، قامت مع محاربتها الشيوعية ، بجهود طائلة
 لتحسين اوضاع الفلاحين والعمال في البلاد . وتولى وضع تشريع اجتماعي لم يعرف مثله الى ذلك
 الحين اقتصر اثره على المدن الا انه ترك حالة من البؤس والشقاء وعدم المساواة في المجتمع
 البرازيلي ، وجمع حوله العناصر الشعبية ، كما ان السياسة التي انتهجها في تصنيع البلاد اكسبته
 عطف رجال الاعمال بعد ان غض النظام النظر عن الارباح الطائلة التي كانوا يجنونها . فدكتاتورية
 من هذه الدكتاتوريات الانتهازية « الاكثر فطنة والاقل وحشية .. لا عنف فيها ولا مبادئ »
 لها ، . وفرغاس لا يفي بوعوده ، الا انه يتدبر الامر في ارضاء الجميع ، فقد غض النظر عن
 تعدد الاحزاب في البلاد ، وحرية الصحافة لا أثر لها في عهده ، ومع ذلك فحرية الكلام تبقى
 كاملة غير منقوصة . فالاحزاب الجماعية التي ظهرت قبل عام ١٩٤٠ والشيوعية تكافح وتعتبر
 غير شرعية الا انه يحافظ على علاقاته مع زعمائها . فبعد ان عبر عن مشاعرها نحو دول المحور ،
 هاد وتحالف مع الولايات المتحدة الاميركية وارسل حملة تشترك بالحرب في ايطاليا . ومع انه
 يعتمد على الروح الوطنية في البرازيل المعروفة بعدائها للاميركيين ، فقد استخدم الاعتمادات
 الطائلة التي وضعتها الولايات المتحدة تحت تصرفه ، لتشجيع حركة التصنيع في البلاد ، من جميع

وجوهرها . ووضع عام ١٩٤٥ خطته الانمائية لتطوير البلاد المعروفة S. A. T. E. (الصحة العامة - التغذية - النقل والطاقة) ، وهو برنامج رمى من ورائه الى رفع مستوى العيش بين العمال . وبعبارة اخرى : الانتاج ووسائل النقل ومصادر الطاقة التي تكون الاعمدة الاساسية لكل تطوير في الزراعة والصناعة . وادى انتصار الحلفاء على المانيا، هنا كما في اي مكان آخر من بلدان اميركا اللاتينية الى زوال النظم الدكتاتورية . فقد اجبر الجنرال دوتروا ، فرغاس على التخلي عن الحكم وأقر دستور جديد للبلاد عمل بموجبه ابتداء من عام ١٩٤٦ .

وفي خلال خمس سنوات تولى الحكم في البرازيل حكومة منبثقة عن تحالف بين الكاثوليك والمحافظين ، زاد خلالها التضخم المالي من جراء الازمة الاقتصادية التي عقيبت الحرب ، وارتفعت الاسعار اكثر مما ارتفعت الاجور . وكشف الازراء الهائل المتجمع في ايدي قلة من الناس البؤس المدقع والشفاء المسيطر على البلاد . واعادت انتخابات عام ١٩٥٠ فرغاس الى كرسي الرئاسة ومعه برنامج اجتماعي اجرا من اي وقت سبق . وفي ايار ١٩٥٤ ، رفع الاجور ١٠٠٪ وانشأ الـ *Petrobas* الذي هو عبارة عن احتكار الدولة للبترول ، كما انشأ الـ *Electrobas* الذي لم يكن حتى ذلك التاريخ سوى بناء مركز ضخيم لتوليد الطاقة الكهربائية تابع للدولة الا انه يؤلف بالفعل تهديداً لرؤوس الاموال الاجنبية التي وظفت في البلاد قبل عام ١٩٤٥ ، واذا ذاك حدث انقلاب عسكري دعاه للتنازل والانسحاب . فانتحاره المؤثر ووصيته البليغة قوت شعبيته ، وقام حزبه اي الحزب العمالي بانتخاب الرئيس بوبتشيك لتولي مهام الرئاسة الاولى ، كما انتخب نائباً له ج. غولار ، وزير الاشغال العامة في عهد فرغاس . وانتصار الـ *Gélutisme* انما يعني انتصار حزب اليسار . وقد نصح الحزب الشيوعي الممنوع في البلاد التصويت الى جانبه ، وهو بالحقيقة فوز العناصر التي تهتم بتطوير الصناعة بين الشعب البرازيلي ، وتقوية السوق الداخلية ، والتجارة مع جميع الاقطار في وجه الطبقات الموجهة القديمة المتحالفة مع الرأسمال الاجنبي . بينما الطبقات الشعبية لم تكن حتى الآن سوى عنصر تكميلي ليس الا .

قام النظامان البيروني والحيثوي على التباس : هو محاولة تحويل انتفاضات الجماهير عن الاجنبي ... فقد احترما الامتيازات التي نعمت بها الاقليات القديمة وحافظا عليها ، لا سيما الارستوقراطية العقارية القديمة وشركات الاستثمار الخاصة في الوقت الذي جهدوا للعمل في سبيل تحسين ظروف العيش بين الجماهير والنهوض بالتصنيع الذي هو أساس كل استقلال اقتصادي . وقد رفضا كلاهما الاخذ باصلاحات جذرية او المس بأرباح رأس المال ، مؤثرين اللجوء الى التضخم المالي لمواجهة متطلبات الاستثمارات والنفقات الاجتماعية . وهكذا تسببا في رفع الاسعار وزادا الوضع تشويشاً بزيادة اختلال التوازن في الميزان التجاري . فلم يكن من العسير على هذه الاوليفارشيات ، والحالة هذه ، ان تزيجهما معاً بمؤازرة المصالح الكبرى العائدة لدول اميركا الشمالية .

٤ - وضع القارة بعد ثورة كوبا

اثر الفوز الذي حققه رجال المقاومة (*Maquisards*) على دكتاتورية باتيستا الدامية ، في كانون الثاني ١٩٥٩ ، في الحياة الدولية ، ازمة حادة في العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي عن طريق احتمال المجاهبة المسلحة بين القوتين العملاقين ؛ كما ساعدت على احداث تغيير جذري في اوضاع القارة من الوجهتين السياسية والاجتماعية .

الثورة الكوبية ولتائجها
فقد كانت كوبا بالفعل مستعمرة للولايات المتحدة تستثمرها وتمتص خيراتها عن طريق الشركات الضخمة التي كانت تتصرف بملكيات شاسعة يزيد بعضها على نصف مساحة محافظة من المحافظات الفرنسية ، وبواسطة مصانع هامة كانت جميعها تتحكم بجميع مرافق النشاط الاقتصادي في الجزيرة . وقد باثرت كوبا ، منذ سقوط حكومة باتيستا الاخذ بسلسلة من الاصلاحات رمت الى تحسين مستوى العيش بين الجماهير الكادحة : كتمخيف الاجور ، وتحويل المزارع الكبرى الى تعاونيات زراعية ، ومكافحة الامية في البلاد ، وتسليم الميليشيا الشعبية . وقد استهدفت هذه التدابير الاصلاحية لمقاومة كبار الملاكين ولرجال الاعمال ، كما واجهت عقوبات صارمة من قبل الولايات المتحدة ، ونالت اكتمالها بالقانون الزراعي الذي صدر في ١٧ ايار ١٩٥٩ . وعندما قررت اميركا عام ١٩٦٠ ، ادخال تعديلات على الحصص المسموح استيرادها من السكر ، تحول الصراع الى صراع مكشوف . فحاولت اميركا من جهتها ، انشاء جيش لغزو كوبا يتألف من المهاجرين الكوبيين عندها ، وفرض الحظر على التصدير لكوبا بجميع اشكاله كما ردت كوبا من جهتها على هذه التدابير باقفاق عقده مع الاتحاد السوفياتي تعهد معه شراء السكر والفواكه والغزول النباتية ، وتقديم مساعدات مالية ، كما صادرت الشركات الاميركية العاملة في الجزيرة (معامل السكر ومصافي البترول ، ومعامل توليد الكهرباء والتلفون) ، وتأميم المصارف في البلاد ، والوقوف سياسياً الى جانب الاتحاد السوفياتي . وكلها تدابير واجراءات جذرية مضادة لبعضها من كلا الجانبين ، وانتهت في كانون الثاني ١٩٦١ الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، والى محاولة فاشلة بانزال المهاجرين على شواطئ الجزيرة في خليج كوشون ، وهي محاولة دبرتها السلطات الاميركية .

فالنجاح الذي حققته الثورة في كوبا وعجز الولايات المتحدة في الوقوف
المشكلة الزراعية
في وجه الاصلاحات التي قام بها فيدل كاسترو ، وهي دندنة عرفت عنهم وعمدوا اليها في كل مكان آخر ، أثارت في البلدان التي تتعامل من تابعيتها للولايات المتحدة ، آمالاً عراضاً ، كما أثارت فيها الرغبة بالسير على منوالها . والقضاء على الجيش الذي اوفدته الدكتاتورية كان الفضل فيه للفلاحين والمزارعين . فأثار هذا الدرس البليغ تعطيه المقاومة الكوبية حركة اهتمام في كل مكان : وظهرت في جميع هذه الدول تكتلات زراعية ، واحتلال

للأراضي من قبل الفلاحين في المقاطعات الواقعة الى الشمال الشرقي من البرازيل وولاية ريو غراندي في الجنوب ، واضطرابات المزارعين في البيرو ، وفي الاكوادور وكولمبيا وفنزويلا وغيرها . ومرد ذلك يعود الى تطور وسائل الاعلام والاتصال ، كما ان تغلغل الصحافة والراديو وضع هذا العالم الريفي على اتصال بالعالم اجمع ، فأخذ يعي نفسه ويعي حاجاته وما فيه من قوى وامكانات .

ولذا راحت الحكومات تتخذ من التدابير والاجراءات ما يحول دون امتداد العبدية الثورية وانتشارها . ولذا نرى ان من النتائج الاولى للثورة الكوبية جعل الرأي العام يشعر بضرورة القيام باصلاحات زراعية هي الاساس لكل تطور جذري يراد ادخاله على هذه البلدان والدفع الديموغرافي العنيف الذي يفجر الانتاج عن متابعته واللاحاق به (المعدل السنوي للانتاج بالنسبة للفرد الذي كان يزداد بمعدل ٣،٣٪ عام ١٩٤٥ ، لم يعد ليزداد ، عام ١٩٦٣ ، سوى ١٪) وحركة النزوح بالجملة للجماهير من الريف الى المدينة التي لحقت الحلل بالاقتصاد اكثر فاكثرا كل ذلك قضى بزوال السلطة المطلقة التي اعتادت ممارستها السلطات التقليدية على سكان الريف ، اذ ان نظام المزارع الواسعة الذي تعتمد من شأنه ان يؤخر تطور الانتاج الزراعي في البلاد ، كما يعمق ازدهار القطاع الصناعي فيها ، ويبقى خارج الاسواق ، في نظام اقتصادي أساسه الاستهلاك ، جانباً مهماً من السكان ، كما يترك دونما استثمار او استغلال مساحات زراعية شاسعة بينما هنالك العديد من العمال الذين لا عمل لهم . في هذا الوقت بالذات الذي سجل انتاج اميركا الجنوبية للمحاصيل الزراعية نسبة اقل من عام ١٩٣٩ بالنظر للفرد .

وهكذا نرى بين السنوات ١٩٥٩ - ١٩٦٣ ، تطل علينا قوانين زراعية ومشاريع قوانين، عديدة في الاكوادور (العمل عام ١٩٥٩ بمشروع قانون بقي حرقاً جامداً منذ عام ١٩٥٤) ، وفي فنزويلا ، عام ١٩٦٠ ، وسان سلفادور وكوستاريكا ، عام ١٩٦١ ، وبناما والبيرو ، وكولمبيا والشيلى والبرازيل وجمهورية الدومينيك وهايتي وهوندوراس ، عام ١٩٦٢ . وقد لقيت هذه التشريعات ، في كل مكان مقاومة يائسة انما ناجحة الآن ، من قبل الملاكين . وهذا الوضع أدى الى نشوب ثورة في البرازيل في ربيع ١٩٦٤ أدت الى سقوط الرئيس غولار عندما اراد ان يطبق القانون الذي اصدره عام ١٩٦٢ ، الرئيس كوادروس ، وهذا ما يفسر لنا ايضاً الثورة التي قامت عام ١٩٦٥ بمساعدة الجنود الاميركيين في جمهورية دومينيك وقلبت الحكومة الدستورية القائمة فيها التي اظهرت استعدادها لتطبيق قانون اعده معهد الاصلاح الزراعي فيها .

وفي اربعة بلدان لا غير ، تحقق اصلاح زراعي له شأنه اثر هو في طريقه الى التطبيق الفعلي . فالكسيك الذي كان رائداً في هذا المجال منذ عام ١٩١٠ والذي جاء فيه الاصلاح على مراحل ، لاسيما في الحقبة الواقعة بين ١٩٢٠ - ١٩٢٨ ، والحقبة الاخرى الواقعة بين ١٩٣٤ - ١٩٤٠ ، وفي عهد رئاسة الرئيس ادولفو لوبيز متيوس . وعمدت بوليفيا ، تطبيقاً

منها لقانون اقرته عام ١٩٥٣ الحركة الوطنية الثورية (M. N. R.) برئاسة فكتور باز استنصور الى مصادرة الاراضي الزراعية التي كانت في وضع « نصف اقطاعي » ، وذلك عقب احتلال الهنود المفاجيء للاراضي . وبعض الاحيان الى مصادرة بعض الاطيان ، اذا ما تجاوزت مساحتها حداً معيناً ، التي يطبق في استثمارها الوسائل والاعتدة الحديثة وبالرغم من قلة الاشخاص المؤهلين واقتدار البلاد للاعتمادات اللازمة ، فقد خضع عام ١٩٦٣ ، نحو ٤٠٪ من مجموع الاراضي الزراعية التي اصابتها الاصلاح (٣٤٠٠ ٠٠٠ هكتار) للتوزيع ووزعت بالفعل على ١٤٥ ٠٠٠ مزارع . وفي فنزويلا حيث العمل الديموقراطي وهو حزب الرئيس رومولو بيتانكور كان وزع الاراضي المصادرة (والتي امر الدكتاتور بيريس خيمينس بإعادتها الى اصحابها ، عام ١٩٤٨) ، فقد صدر عام ١٩٦٠ قانون في البلاد وزع الممتلكات الكبرى الواقعة في قلب المنطقة الشمالية ، حيث يشتد الضغط الديموغرافي . وفي عام ١٩٦٤ ، قال اكثرون ١٠٠ ٠٠٠ أسرة حصصاً وزعت عليها . وقد جاءت عملية الاصلاح هنا اقل جذرية وشمولاً اذ تعلق الامر على الاخص بتعمير الارض واحيائها . وفي كوبا وحدها جاء الاصلاح الزراعي الذي تم عام ١٩٥٩ اكمل ما يكون . فقد وزعت فيها المزارع التي تزيد مساحتها على ٤٠٠ هكتار بين الفلاحين الذين لا ارض لهم ولا مزارع . وهو اصلاح وضع اساسه : المهدد الوطني للاصلاح الزراعي ونظمه على اساس تعاونيات استعالت ، عام ١٩٦٢ ، الى مزارع للدولة ، وتحتل ٨٠٪ من مجموع الاراضي الزراعية .

سياسة الولايات المتحدة الاميركية ونفور دول اميركا اللاتينية من الولايات المتحدة الاميركية
كما تجلّت مظاهره الواسعة ، عام ١٩٥٨ ، خلال الرحلة التي قام بها نائب رئيس الجمهورية السيد نيكسون ، وفشلها في القضاء على نظام كاسترو ، هذه العوامل وما اليها أحدثت فيها ردات فعل متناقضة . فقد قامت من جهة بعرض مساعدات ضخمة على هذه الدول ، فأنشأت في هذا السبيل مشروعاً مشتركاً للمساعدات لتطوير الاوضاع الاجتماعية فيها وفتحت لها اعتمادات لتحسين الاوضاع الاقتصادية في هذه الجمهوريات . ومنذ انتخاب الرئيس كينيدي ، فقد لوح بفكرة لم تلبث ان اصبحت مشروعاً عُرف بمشروع بونتا دل استيه أوضحه عام ١٩٦١ ، وأصبح وثيقة التحالف في سبيل التطور ، رمى من ورائه الى حل المشكلة الاقتصادية في القارة الاميركية (وأهمها التخلف الاقتصادي ، ونقص الاحتياطي والقطع النادر) . وفرضت الوثيقة على الدولة التي تفيد من هذه الخطة التعهد بالقيام باصلاح زراعي ، ورفع الدخل وزيادة الانتاج الاجالي وتأمين توزيع الدخل القومي بصورة اقرب للعدالة والانصاف والنموذج بعملية التصنيع . وتتعهد الولايات المتحدة من جهتها بتقديم عون مالي ووضع تحت تصرف الدولة المعنية سلفات ومساعدات مالية جسيمة . الا ان بنود هذا الاتفاق بقيت بالفعل حبراً على ورق اذ ان مجلس الكونغرس لم يصادق ، متأخراً جداً ، الا على اعتمادات أقل بكثير مما كان اقترحه المشروع المذكور ، وهذه التسهيلات لم يقدمها البنك الدولي للتطوير الاقتصادي

الذي يعود ١٩٤٢ بالمائة من رأس ماله للولايات المتحدة التي تهيمن على الجانب الاكبر من ادارته ، الا وفقاً لما تراه . ولم يلبث ان ساء الوضع الاقتصادي في هذه البلدان ، كما ان فشل المشروع زاد الدول الاميركية نفمة وكرهاً كما تجلّى ذلك في مؤتمر الدول الاميركية الذي عقد في مدينة ساو باولو في تشرين الثاني ١٩٦٣ ، الامر الذي زاد في الاضطرابات والقلاقل . ناهيك عن ان ضعف النتائج أوجد خيبة أمل بين الاميركيين أنفسهم . وقد ردّ الاميركيون على هذه المشاعر خلال رئاسة الرئيس ليندون جونسون وادارته بالرجوع الى سياسة « العصا الكبيرة » ، وأخذوا يتهمون المصلحين الاحرار المعروفين مع ذلك باعتدالهم بالماركسية والشيوعية ، وزادوا من حدة الحصار البحري على كوبا . كما ضغطوا على الدول الاخرى لكي تقيد بهذا الحصار وتساهم به بصورة فعالة ، وبذلوا مساعدات سخية لهذه الدكتاتوريات التي لا يمكن الدفاع عنها ، كالدكتاتورية التي يقوم بها فرنسوا دوقالبيه في هايتي ، وتشجيعهم الانقلاب العسكري الذي اطاح بالرئيس غولار في البرازيل ، هام ١٩٦٤ . والتدخل العسكري المكشوف في جمهورية الدومنيك لمساندة الانقلاب العسكري ضد الحكومة الشرعية والاشراك الفعلي بالحرب الاهلية الدامية التي نشبت في البلاد في اعقاب هذا الانقلاب .

فشل الحركة الليبرالية وحركة الاستقلال الوطني التي قامت في وجه هذه الدكتاتوريات التي تؤيد مصالح اميركا الاقتصادية ، استطاعت ان تؤمن ، خلال السنوات العشر الاخيرة ، نظاماً ديمقراطياً قام في اعقاب انتخابات قانونية وبمشاركة الاحزاب القائمة . وهكذا تم انتخاب جوسلينو كوبتشيك رئيس حزب العمال ، رئيساً للجمهورية في البرازيل ، اثر وفاة ج. فرغاس (١٩٥٥) ، كما ان النظام العسكري الذي انشأه الجنرال اودرياجرت تصفيته على يد الحزب A.P.R.A. الذي اتصف بالشرعية عام ١٩٥٦ ، كما اسقط في كولمبيا النظام الدكتاتوري الذي اعلنه الجنرال روخاس بنيل ، في ١٩٥٧ ، كما ان الجنرال ايدينغوراس فوانتس فاز في الانتخابات التي جرت في غواتيمالا بفضل عدائه المكشوف للشركة التابعة لأميركا الشمالية . وفي فنزويلا ادى اتحاد احزاب المعارضة فيها الى سقوط بيميس خيمس (كانون الثاني ١٩٥٨) ، وانتخب لمركز الرئاسة رومولو بيتانكور . وفي الارجنتين تم انتخاب الدكتور فرونديزي بفوز عظيم ، لموقفه المعروف الى جانب البستول واخيراً في كوبا ، انتصار حركة ٢٦ تموز على الرئيس باتيستا بفضل « اصحاب اللحي » التابعين لفيدل كاسترو .

جاء مظم هذه الانتصارات عابراً ولفترة وجيزة ، اذ يسود هذه البلدان اقتصاد مفكك نجد فيه جنباً الى جنب قطاعات حديثة التنظيم وقطاعات مهلهلة القوام والتركيب ، حيث الانتاج ضعيف ورؤوس الاموال الوطنية لا تتدخل الا في المضاربات العقارية وفي القمار بدلاً من ان يوظفها اصحابها بشكل معقول ، وحيث وجدت الحكومات الليبرالية نفسها عاجزة عند

محدث أول أزمة نصيب صادراتها ، نتيجة محتومة لهذه النكسة التي وقعت ، عام ١٩٥٨ ، في البلدان الرأسمالية . وقد وجدت نفسها عاجزة تماماً عن النهوض باصلاحات جذرية : من اصلاح زراعي ، وتخطيط اقتصادي ، وتحديد ارباح الشركات الاجنبية ، والبورجوازية الكبرى المسيطرة على مرافق التصدير وكبار الملاكين العقاريين . وتتطور الامور في مثل هذا الوضع ، وفقاً للأعراف المألوفة التي تنقسم عادة بأزمة مالية وتفتت قيمة النقد وارتفاع اسعار الحاجيات والاجور ، والبطالة وتخفيض قيمة النقد . اما علاج هذا كله فقد قام بالرجوع الى الليبرالية الاقتصادية ، وسياسة التقشف ، اي تثبيت الاجور الذي كان يتم عن طريق زيادة محسوسة في الاسعار ، والعدول عن سياسة تأمين مصادر الثروة في البلاد والتسليم بامتيازات جديدة للممولين الاجانب استدناء لهم . والاضطرابات الاجتماعية التي كانت تؤدي اليها هذه السياسة ، كثيراً ما سمحت لعلاقات الحكومة مع النقابات والاحرار الذين اوصلوهم الى الحكم ، وعلى التعاون مع الطبقات صاحبة الامتيازات للبحث عن اعتمادات مالية لدى المصارف الاميركية . وهذه هي السياسة التي سار عليها فرونديزي في الأرجنتين الذي امر فاعاد الى القطاع الخاص شركتي الكهرباء والتبريد الوطنيتين التي سبق للدولة ان اتمتها في عهد الرئيس كوبلتشيك بعد ان عجز عن مداواة المجاعة الهائلة التي حملت عشرات الالوف من البائسين على مغادرة اراضيهم المنهكة الواقعة الى الشمال الشرقي من البرازيل الذين اخذوا يقضون جوعاً في منطقة واسعة ٣/٤ مساحتها تعود الى ٨ بالمائة من كبار الملاكين .

وهذا المعجز والشعور القوي بالحرمان الذي جاش في صدر النخبة التي صدمها الفشل بتحقيق امانها ، يفسر لنا ازدياد تفتح الوعي بين افراد الشعب وادراكهم انه لا سبيل للخروج من الحلقة المفرغة التي يتخبطون فيها والتي تجعل من المستحيل تحقيق اي اصلاح جذري ، ما لم يتخذوا تدابير حاسمة دون ان تؤدي الى القطيعة مع اصحاب المصالح الخاصة التي تعيش في شبه نظام اقطاعي ، ومع اصحاب رؤوس الاموال الاجانب . وفي هذا الاتجاه الصريح ، سارت بوليفيا عندما راحت تؤمم مناجم القصدير التابعة لشركات باتينيو وهوبشيلد وارانابو ، وقرار الاقتراع العام ، والقضاء الجيش وتسليح الميليشيا العمالية والفلاحية ، وجاء ذلك مقدمة يهد بها لاصلاح زراعي يجب ان يؤدي الى زيادة القوة الشرائية لدى الجماهير الشعبية ، وتنويع الانتاج الزراعي ، و « تحطيم احتكار التصدير » وهو الوسيلة الوحيدة لفتح السوق الداخلية امام الصناعة الوطنية . وهذا هو السبيل الذي سار عليه رئيس فنزويلا ، بيتانكور ، الذي قسام في البلاد باصلاح زراعي ولا سيما باصلاح ضرائبي فحدد كثيراً من ارباح شركات البترول الاجنبية .

وقد طرأ على الوضع العام بعض التحسين منذ عام ١٩٦٠ اذ لم يضع القارة عام ١٩٦٦ بعد قائماً في طول القارة وعرضها سوى اربع دكتاتوريات هي براغواي ونيكاراغواي وجمهورية الدومنيك وهايتي . وقد وقعت منذ عام ١٩٦١ ، عدة انقلابات عسكرية على اقدار متفاوتة من النجاح والفشل ، في جمهوريات البيرو والاكوادور

وغواتيمالا وسان سلفادور والأرجنتين ، والبرازيل وبوليفيا وجمهورية الدومينيكا . ونرى في كولمبيا والبيرو وفي فنزويلا الجيش يقوم بمناوشات متصلة مع معارضة كبيرة قوية الجسائب . وبقيت الأرجنتين يسودها الاضطراب من جراء سيطرة العسكريين على الحكومة المستضعفة التي اقامها الرئيس ايليا ، ومن جراء الشعبية القوية التي لا يزال بيرون وانصاره يتمتعون بها في طول البلاد ، اذ كان حزبه لا يزال اقوى حزب من حيث العدد والنفوذ . وبعد ان استقر الامر للعسكريين في البرازيل ، فقد عجزوا عن تأمين الاستقرار لنظام هزيل ضعيف . والديموقراطية المثالية التي كانت تتمثل بالفعل في جمهورية الاوريفواي ، رأت الاستقرار فيها والازدهار الاقتصادي يتعرضان لخطر مداهم من جراء تدهور الوضع الاقتصادي فيها (تخفيض متكرر لسعر البيزو فاصبح يساوي جزءاً من عشرين من الدولار ، وهبطت الصادرات الى ٥٠٪ من قيمتها وزادت تكاليف الحياة فيها ضعفين بين ١٩٥٩ - ١٩٦١) .

فبين الدكتاتوريات شبه المتخفية والديموقراطية الشعبية القائمة في كوبا التي عرفت بأصالتها ، تبرز الحكومات الاصلاحية ممثلة بفنزويلا الاشتراكية المعروفة بموقفها العدائي من كوبا والتي كانت تقربص بحرب اهلية فعلية ضد احزاب اليسار ، وبالشيلي حيث تسلم الحكم لأول مرة في اميركا اللاتينية الحزب الديموقراطي المسيحي الذي تغلب في الانتخابات على اتحاد احزاب اليسار وأسس حكومة باسم جبهة العمل الشعبية . وقد وضع الرئيس ادوارد فراي مشروع قانون حول مساهمة العمال بملكية الاستثمار وادارته ، كما وضع مشروع اصلاح زراعي . وقد حصل الكتلة القوية التي تتألف من الشركات الاميركية المحتكرة للنحاس التي رأت نفسها مهددة بالتأميم ، على تشكيل شركة اقتصادية مختلطة تصيب الدولة ٥١٪ من اسهمها وفي المجال السياسي اتخذت الشيلي موقفاً معادياً لكوبا ، وقررت انشاء علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ، كما هدفت من جهة اخرى الى الانجراح مشروع اقتصادي ضخم يقضي بدمج ٢٠ جمهورية في السوق المشتركة الاميركية اللاتينية ، هذا المشروع الذي وضعت خطوطه الكبرى في معاهدة مونتفيدو ، عام ١٩٦٠ . وهذه الحركة الاصلاحية التي اقيمت معارضة قوية من قبل احزاب اليمين الحريصة على امتيازاتها ، ومن احزاب اليسار ، هل يمكن لها ان تنعم طويلاً بالحياة ، بدون معارضة وزارة الشؤون الخارجية الاميركية ؟ فاذا جاء الجواب بالاجاب وقدر لهذه المشاريع الاصلاحية النجاح المرجح ، شكلت هذه المحاولة الجريئة تحدياً للكسترية رادت بالتالي الى احداث تغيير عميق في تطوير القارة بأكملها .

الفصل الثاني

ثورة الشعوب المستعبدة

« ... اعلنت الاكثريّة الساحقة للجنس البشري الثورة على هذا النظام الاقتصادي الذي فرضه عليها الغرب ... حتى اليوم » .

تيجور ماند

لم يقتصر النجاح العظيم التي حققته الحركة القومية خلال العقود الاخيرة على اميركا الاسبانية وحدها . فابننا اجلنا النظر ملياً ، في العالم اجمع ، نرى الشعور الوطني واليقظة القومية تجيش في صدور الشعوب الملونة التي راحت تطالب بالاستقلال . فاذا ما القينا نظرة عجيلى على خريطة آسيا وافريقيا السياسية ، عام ١٩٤٥ حيث لا نرى غير اليابان وتايلاند تتمتعان بالاستقلال والسيادة - بينما ترسف الصين المشتبكة بالحرب تحت وطأة « المعاهدات غير المتكافئة » - وعلى هذه الخريطة ، عام ١٩٦٥ ، امكنا ان نحكم على قوة دفع هذه المشاعر الاستقلالية وضخامة النجاحات الباهرة التي حققتها . فقد اخذ الاستعمار يمانى من ازمة خانقة ، ولم يلبث ان قام على انقاض هذه الامبراطوريات الاستعمارية التي انشأتها اوروبا الغربية في افريقيا وآسيا مجتمعات مستقلة لم تعتم ان اصبحت دولاً عصرية . وهكذا قضى تماماً على النظام الاستعماري القديم . وحيث لا يتطور ما بقي منه قائماً بالرضى والوفاق ، فهو في سبيل الزوال ، بينما يطل علينا مظهر جديد من الاستعمار من الصعب تحديده الآن .

كان للحرب تأثير بالغ ودوي عميق بين الشعوب المستعمرة اما
تأثير الحرب العالمية الاولى
بمشاركتها الفعلية بأعمال الحرب عن طريق ارسال المهندسين
والعمال الى الدول الام للاشتراك بالحرب او بالعمل في مصانعها - وهذا هو بالفعل وضع المستعمرات الفرنسية والانكليزية - واما عن طريق الاقتصاد بعد ان طلب اليها تقديم المأون والتجهيزات اللازمة لدول الانفاق : كالتوسع بالاعمال الزراعية ، والاخذ بأسباب التصنيع . وقد اتبع لهذه الشعوب ان تشاهد ، عن كثب ، اوروبا تشتبك « بحرب اهلية دامية » وتتصارع دولها فيها

بينها وتطاحن ، بعد ان كانت سيادتها في نظرهم ، فوق كل شك ونظر . وكثيراً ما لوححت دول الاتفاق هذه امام انظار هذه الشعوب والبلدان المستعمرة ، بمبادئ التحرر والعنق ، واخذوا يتوقعون تحقيقها بفارغ صبر . وقد عم العالم بأسره ، هنا كما لدى شعوب اوروبا المتحاربة أمل بسلام بطلوع وضع جديد يتسم بالعدالة والروح الانسانية السمحاء .

ومع ذلك فقد بقيت الحضارة الاوروبية تتمتع بسحر ونفوذ عظيمين . وقد بدا للجميع احتمال الفوز برضى المستعمرات وشعوبها ، اذا ما راحت دول الاتفاق تطبق مبادئ الحرية والتحرر التي طالما تبججت عاليًا بالدفاع عنها . الا ان الاستعمار في القرن العشرين جاش بمطامع اشعبية ، وحدثته نفسه بتحقيق المزيد من الاستثمارات ومناطق النفوذ وامتيازات وتنازلات جديدة ، كما ازداد تكاليفاً في استثمار هذه الشعوب والموارد الطائلة التي تخفيها اراضيها . وهكذا أطل علينا في المستعمرات وضع ينذر بالانفجار شبيه من وجوه عدة ، بهذا الوضع الذي احاط بالمجتمعات الصناعية ، في تطورها الصاعد ، خلال القرن التاسع عشر . ان انزال ابنساء المستعمرات منزلة البروليتاريا في الصناعة الكبرى ، اصبح من الامور العادية المبتدلة في نظر علماء الاقتصاد والفلاسفة الاجتماعيين « فالعلاقة بين المستعمرة والبلد الام لا يختلف البتة عن العلاقة بين رأس المال والعمل » كما يؤكد غيتون .

« فالامر لم يخرج ، في كلا الوضعين ، عن اناس ينتجون كل اسباب الثروة والفنى مستثنين من كل حقوق سياسية او اقتصادية ، وضعهم وضع « طبقة مستغلة مرهقة » .

وراحت الدول المسيطرة قهر سياستها الرامية الى استغلال المستعمرات واستنزاف مواردها الاولى الطائلة بالاحتجاج بمبادئ ارتضتها لنفسها عديدة ، منها : تسامي العرق الأبيض ، وعجز سكان البلاد الاصليين عن حكم انفسهم بانفسهم واستثمار مواردهم الضخمة بما فيه نفهم ، وضرورة المحافظة على سيادة البيض ونفوذهم ؛ واتخذت منها « تكآة وذريعة لاستثمار خامات المستعمرات على نطاق واسع ، ولتحويل الاغلبية العددية من سكان البلاد الاصليين ، الى وضع « اقلية اجتماعية » واستعملتها اداة ثراء وإنراء ، لا تعود عليها حتى خيرات بلادها بكبير امر .

وقد خابت آمال المصلحين الاجتماعيين في هذه المستعمرات من هذه السياسية وفقدوا كل ثقة لهم بهذه المبادئ التي طالما نادى بها الدول الغربية ملوحة امام انظار الجماهير بالحرية والتقدم ، وتلاشت كل امكافات التعاون مع اوروبا ، ولم يلبثوا ان اصبحوا اعداء اوروبا وخصومها الالقاء ، والعاملين على شجب حضارتها والتنديد بها عالياً . فالخوف من اوروبا والحقد على الغرب قربهم اكثر فاكثراً ، من دعاة الرجعية والمستمسكين بتقاليدهم القومية والوطنية ، وألهبت آسيا وافريقيا . ففي كل مكان هبت تيارات عنيفة تطالب بالاستقلال وانتصبت في وجه المستعمرين الذين لم يروا بداً من التسليم ببعض التنازلات : وهكذا اجبرت الهند المسيطر البريطاني على التسليم بتنازلات مهمة ، وسارت على الطريق ذاتها مصر والصين ،

بالرغم من الحرب الاهلية التي قامت فيها .

واخذ العالم الاسلامي يشدد من روابطه ويوثق من عرى التضامن التي تشد المسلمين بعضهم الى بعض . واستيقظت في كل مكان ، هذه الحضارات النائمة او المتخلفة محاولة حث الخطى للاتحاق بالركب المتقدم وللأخذ بأسباب الحضارة والرقى للحد من سيطرة الاجنبي الغاشم . ولتحقيق السيطرة التامة والسيادة الكاملة لبلادها وكثيراً ما اضطبقت هذه الحركات الوطنية بحركات او بمشاعر عرقية تحمل البغض والحقد للابيض ، الذي يستأثر بخيرات البلاد ويأخذ منها حصة الاسد .

كان الرئيس ويلسون والرأي العام الاميركي مناهضاً لفكرة الاستعمار صيغة الانتداب من الاساس ، ولذا فقد اصطدم بالامبرياليين البريطانيين والفرنسيين الذين تشددم بعضاً الى بعض موافق الحرب ، كما شدت بينهم رغبة جامحة بالمحافظة ليس على مستعمراتهم السابقة فحسب ، بل ايضاً ، بتوسيع رقعة هذه المستعمرات عن طريق ضم المستعمرات الالمانية السابقة والولايات التي اقتطعت من السلطنة العثمانية . وهكذا اطلت علينا صيغة جديدة او مصطلح جديد استنبطه خيالهم الخصب من شأنه ان يؤمن بعض التعديلات في النظام المقترح ، هو الانتداب الذي اقترحه الجنرال سمطس ، ونص على انتداب الدول الكبرى الاعضاء في عصبة الامم على هذه المقاطعات الالمانية والتركية القديمة ، فتديرها باسم المنظمة وتسهر على تأمين التربية والتعليم لابناء البلاد واعدادها تدريجياً للاستقلال الناجز ، على ان تشرف لجنة خاصة تابعة لعصبة الامم على الطريقة التي تحقق بها الدولة المنتدبة ، المهمة الموكولة اليها . هذا الحل المؤقت ، في نظر الولايات المتحدة ، وهذا التوكيل الذي يخلو من كل اهمية في نظر الدول المنتدبة ، هذا الانتداب ، لم يراع جانبه ، ولم تحترم اهدافه كثيراً . فلم يعمل شيء تقريباً في سبيل اعداد البلاد المنتدبة وتجهيزها للاستقلال . فالعراق وحده بين هذه البلدان أعلن استقلاله عام ١٩٣٠ ، دون ان تلقى اي مشكلة من مشكلاته السياسية والاجتماعية الكبرى ، حلمها المرجى . فمنافسة الدول ، خلخلت اعمال لجنة الانتدابات حتى ان اليابان واتحاد جنوبي افريقيا رفضا التسليم او القبول بأي اشراف من قبل المنظمة .

وهكذا نرى كيف ان النظام الاستعماري القديم بقي قائماً غير الغرب وتأثيره الثوري منقوص . وقد بقيت البلدان الخاضعة او التابعة عرضة كما في السابق ، لتصرفات البلد الامم الكيفية . والتطور الذي لحق بمواردها انما جاء لحساب الرأسمال الاجنبي وليس لمصلحة ابناء البلاد بشيء ، واقتصادهم الانتاجي للخامات ارتبط اكثر فاكثراً بأسواق الدول الاكثر تطوراً وتقدماً . ان اقصار انتاجهم الوطني على التصدير ، كان من بعض نتائجها المباشرة نقص في الزراعات الغذائية ، وانخفاض بالتالي في مستوى العيش . ومن جهة فقد كان لسيطرة رؤوس الأموال الاجنبية على البلاد ، والاتصال المباشر بين حضارتين غير متساويتين ومتباينتين ان يحطم عادات سكان البلاد الاصليين ، وخلخل نمط العيش عندهم ،

وقضى على الأطر الاجتماعية وأثبتة المتعارفة في البلاد كما قضى على تنظيمهم التقليدي المتوارث عبر الاجيال، وعمل على نشر البؤس المدقع والموتوى فيها .

وقد لغنتهم سيطرة الغرب درساً بليغاً امتد اثره في اعماق نظامهم الاجتماعي فعلمهم ان العقر ليس امراً منوطاً بمشيئة الله بل هو نتيجة محتومة لعدم الكفاءة الفنية وامدتهم بجامعات ونشرت التعليم الذي ايقظ فيهم الوعي والتعسس بعظمة امجادهم ، بينما بعث فيهم مفهوماً جديداً للحرية والتطور والمساواة . وكل الزعماء الذين تولوا قيادة الحركات الوطنية تخرج معظمهم من معاهد الدول المستعمرة منهم مثلاً : جناح رئيس العصبة الاسلامية ، ونهرو رئيس حزب المؤتمر ، وسوكرانو في اندونيسيا ، وداتو او بن جعفر في ماليزيا ، ونكروما في الشاطئ الذهبي وبورقيبة وفرحات عباس في تونس والجزائر . وقد قوتى عزم معظمهم على الصمود والكفاح الاعتقالات المتكررة التي استهدفوا لها مراراً ، في سجون الدول المستعمرة . وعلى نسبة اقل ، فالزعماء الذين تولوا قيادة الشعوب التي لا بورجوازية عندها ، طلعوا من بين صفوف صغار الضباط وصغار الموظفين والاطباء الوطنيين ، الذين يمكن مقارنتهم ، من هذا القبيل ، بقدامى موظفي الصحية ، عندنا ، من اطلعهم القرن التاسع عشر في اقطار البلقات او في روسيا القيصرية .

وكما ساعد الغرب على تلقيح هذه البلدان بأفكار جديدة ونظرات جديدة ووسائل انتاج جديدة ، فقد تسبب في خلخلة النظام الاقتصادي الذي ساد في هذه البلدان منذ عهد بعيد : إذ سهل استيراد المواد الصناعية ونشط حركة التصنيع مما أدى الى تأخر محسوس في الصناعة اليدوية المحلية ، وساعد على طلوع طبقات جديدة في هذه البلدان : كالبورليتارية العمالية ، وطبقة وسطى من الفنيين ، وبورجوازية رأسمالية رحبت امامها وانفسحت آفاق العمل والنشاط . وقد راحت هذه الهيئات على اختلافها تطالب مجتمعة بحكومات تمثيلية وتحتج بشدة على الامتيازات الممنوحة للاستثمارات الاجنبية الموظفة في البلاد على حساب الاستثمارات الوطنية .

والفشل الذي منيت به حركة الارساليات والبعثات الدينية من الوجهة النظرية - اذا مسا اخذنا بعين الاعتبار الارتدادات التي حصلت - لم يأت مع ذلك كاملاً ، في المجال العملي . فقد علم المرسلون عالياً واعطوا بتصرفهم المثل ، ان النفوس يمكنها تأمين خلاصها الابدي ليس فقط بالانقطاع عن هذا العالم والاعتصام بالتأمل والتفكير ، بل ايضاً عن طريق محبة القريب وخدمته خدمة نصوحة مجردة عن الهوى . كذلك ان التعليم العلماني ، وروح النقد ، ومثل هؤلاء الاوروبيين المستنيرين الذين يشككون بكل شيء ، كل ذلك كثيراً ما أدى الى اضعاف الشعور الديني في النفوس ، كما احدث هذا كله بين اتباع الاديان الكبرى كالهندوسية والبوذية والاسلامية محاولات جريئة لاعادة النظر في الامور المتافيزيقية بحيث ينسبون بين عقائدهم وبين مطلب العلم الغربي الحديث ، ويعمل على صهرها في بوتقة جديدة بعد ان يطهرها مما علق بها من الاساطير

والخرافات ومن الاعتقادات التي أكل الدهر عليها وشرب .

الحرب العالمية الثانية
وانما في هذا المجال
هذه الحركات الاستقلالية التي اختمرت بها آسيا واطار الشرق منذ
الحرب العالمية الدولية ، ازدادت حدة واشتعالاً من جراء الازمة
الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها الضائقة المالية الكبرى . وقد
حققت هذه الحركات في افريقيا حيث تجلت متأخرة عن مثيلاتها في البلدان الاخرى ، نجاحات
سريعة . ولم نعد نرى بلداً في العالم كله الا وتجيش فيه مثل هذه الحركات الوطنية التي تحاول
التحرر من النير الذي ترسف تحته وتسعى الى تحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي .

وجاء تأثير الحرب العالمية الثانية حاسماً في هذا المجال . وضعف النظام الاستعماري تجلى
بأجلى مظاهره في الانهيار الذريع الذي آلت اليه الامبراطوريات الاستعمارية في آسيا امام
الغزو الياباني . فقد وجد الانكليز انفسهم في سنغافورة بعد احتلال دام ١٢٠ سنة ، والهولنديون
في اندونيسيا بعد ثلاثة قرون من استعمارهم لها ، وحيدن ومنفردين في الدفاع عن مراكزهم امام
الغزو الياباني . والفوز المبين الذي سجلته دولة من الملونين بمثل هذه السهولة على الدول الكبرى ،
قضى تماماً على الخرافة التي تؤكد تفوق العرق الابيض ، هذه الخرافة التي اصبحت في الصميم منذ
عام ١٩٠٥ ، فالمعاملة المشينة التي تعرض لها أسرى الحرب واذلالهم من قبل الياباني المحتل ، سواء
المدنيون منهم والعسكريون ، والاشغال المحقرة التي فرضوها عليهم علانية ، والمعاملات الفظة
التي استهدفوا لها من قبل افراد بسيطين من الجيش الياباني او من رجال الشرطة ، قضى تماماً
على كل ما تبقى لهم بعد من منزلة وشأن . عندما كانت تهب في وجه اليابانيين حركة مقاومة ،
فقد ارتدت طابع حركة وطنية ضد احتلال اجنبي ، لا تعني بشيء بأمر الدفاع عن مصالح
الدولة المستعمرة التي ذاق طعم الخسف والذل . فانتصارات رومل المدوية ، وهزيمة فرنسا ،
احداث رجة عنيفة تجاربت ارجاءها كل بلدان الشرق الادنى وشمال افريقيا . والحرب التي
جندت مئات الالوف من الهنود او من الافريقيين للدفاع عن الدول الأوروبية ، اتاحت لهم
الفرصة ان يقارنوا بين ما هم عليه من مستوى حياتي متدن ومستوى العيش الذي يرفل به
الاوروبيون ، كل ذلك حرك فيهم الهمم وبعث فيهم الرغبة الشديدة لوضع حد لما يستهدفون
لهم وخيرات بلادهم ، من استغلال مشين ، وعولوا على المطالبة بحرية بلادهم واستقلالها
الناسج .

وقد سبق للحلفاء ان عللواهم بمثل هذه الحرية ولو حوا لهم بمثل هذا الاستقلال . أفلم يعلن
الميثاق الاطلسي « حق الشعوب باختيارهم الحكومة التي يرغبون العيش في ظلها » . وراح
الرئيس روزفلت يوضح بعد تفسيرات ضيقة جاءت على لسان ونستون تشرشل ، في ٢٢ شباط
١٩٤٢ : وان هذا الحق لا يقتصر قط على البلدان التي تطل على المحيط الاطلسي بل يعم ايضاً
جميع اقطار العالم . وقد اجتمع فيها بعد ممثلو الدول الحليفة الثلاث في مؤتمر موسكو عام
١٩٤٣ ، ووضعوا الاسس التي تركز عليها عملية تدويل المستعمرات القديمة ، كما حاولوا تحديد

المبادئ التي يقوم عليها نظام الوصاية المفروض على البلدان التي لا تتمتع باستقلالها الإداري .
 ووضع مؤتمر سان فرانسيسكو بعد ما ظهر من معارضة الانكليز ، (في ايار - حزيران ١٩٤٥) ،
 نظام الوصاية الذي ينص على توجيه شعوب البلدان المفروضة عليها الوصاية ، وهي عملية يعهد بها
 الى دولة موضع ثقة الجميع . ومن جهة ، فقد كان من قوة نفوذ الاتحاد السوفياتي الذي اخذ
 منذ عام ١٩١٧ يدافع عن البلدان الواقعة تحت الاستعمار ، ومناصرة الممثلين الاميركيين من أي
 وزن كانوا ، ووقوفهم الى جانب زعماء الحركات القومية وتشجيعهم للسلطات الوطنية ، في كل
 من بلدان الشرق وافريقيا ، ان شجع شعوب هذه الاقطار على الصمود في وجه الدول المستعمرة
 عندما راحت تحاول توطيد نفوذها وتأبيد سلطتها على تلك البلدان .

وفي نهاية الحرب ، وقبل ان يسدد ماوتسي تونغ دعمه القوي
 لحركة الثورة و « يغير وجه العالم » بقلبه ميزان القوى في العالم ،
 دخل الاستعمار في ازمة لم تلبث ان شملت العالم بأسره . فمنذ
 عام ١٩٤٦ ، تخلت الولايات المتحدة الاميركية للفيليبين عن كل سلطتها في البلاد واعترفت لها
 بالسيادة المطلقة . وفي عام ١٩٤٧ ، اعلنت انكلترا استقلال الهند والباكستان ، كما اعلنت
 استقلال بورما ، عام ١٩٤٨ ، التي قطعت كل صلة لها بدول الدومينيون . وفي سنة ١٩٤٩ ،
 اعترفت هولندا باستقلال اندونيسيا وفقاً لاتفاقات لاهاي . كما نشأت دول مستقلة بالفعل في
 كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية . وفي الشرق الاوسط الذي يعتبر بحق « محور الامبراطورية
 البريطانية ونقطة الدائرة فيها » قامت حكومات « مستقلة » كانت مع ذلك خاضعة
 لنظام الوصاية لما قام فيها من قواعد جوية وعسكرية ، واحياناً لوجود حاميات بريطانية ، ومن
 ارساليات اقتصادية والمصالح المالية العائدة لرجال اعمال تشدم الى الشركات البترولية الكبرى
 او اصر متينة ، مما أدى الى حركات مقاومة عنيفة تجملت بانقلابات (في كل من سوريا والاردن
 والعراق ومصر وايران) ، وبتأميم موارد البلاد الطبيعية . وتجمسلى في افريقيا على اتم صورته
 وأشكاله معارضة عنيفة من قبل الملونين في افريقيا ووقوفهم في وجه سياسة حكومة جنوبي
 افريقيا القائمة على التمييز العنصري . وقد تجملت هذه الروح ايضاً ، في هذه الحركات الوطنية
 التي قام بها سكان المستعمرات البريطانية في افريقيا الغربية وافريقيا الشرقية . وقامت في
 روديسيا ونياسالاند مقارنة عنيفة من قبل سكان البلاد ضد اتحاد افريقيا الوسطى . وظهرت
 حركات جماهيرية في جميع بلدان افريقيا الغربية وافريقيا الاستوائية ، وبلدان شمالي افريقيا ،
 تلوح كلها بمطالب قومية استقلالية . وفي قلب اميركا ، راحت جزر الهند الشرقية ومقاطعة
 غويانا البريطانية تطالب بتحررها ونالت نصيباً كبيراً من الاستقلال خوّلها التمتع بنظام
 الدومينيون .

فاذا ما اضطرت الدول الأوروبية للتخلي عن الكثير من امتيازاتها ، فلانها كانت عاجزة
 عن تدعيم نفوذها بالقوة في هذه البلدان ، بعد الحرب مباشرة . ففي الماضي كان سكان

المستعمرات يقعون خاضعين ، اذ يكفي ان يظهر في عرض البحر عمارة من الاسطول الحربي أو يرد على البلاد لمجدة عسكرية معها كانت صغيرة لتفرض الدولة المستعمرة ارادتها على الحكومة المحلية . فمنذ عام ١٩٤٥ ، بعد أن استيقظ الضمير الوطني في هذه الشعوب وبعد ان عمد الناس لأعمال المناوشات ، لم تعد وسائل التخويف التي كان 'يركن اليها في الماضي' ، لتفي بالغرض . فالضرب من البحر أو من الجو لم يكن ليجدي كثيراً ، لخلو البلاد من منشآت عسكرية أو من وحدات حربية لها اهميتها ، وكذلك الحصار البحري لم يكن ليأتي بنتيجة تذكر بعد ان يتحول اقتصاد البلاد من اقتصاد قائم على تصدير الخامات للخارج الى اقتصاد يؤمن المواد الاستهلاكية الضرورية ، كما حدث ذلك بالفعل ، خلال الحرب ، في كل من ماليزيا وبورما والفلبين . وكثيراً ما رأينا الانكليز والفرنسيين والهولنديين يسيطرون في ماليزيا والهند الصينية واندونيسيا على قواعد البلاد الكبرى ومرافئها الرئيسية ، دون ان يتوصلوا مع ذلك ، الى نتائج حاسمة .

والوسائل التي اعتمدها المستعمرون من قبل لكبح الحركات الاستقلالية والانتفاضات الثورية التي تقوم في المستعمرات ، اقتصرت على كبح هذه الحركات بقوة السلاح والعمل على تفشيها بكل وسائل الاغراء . كذلك ان اللجوء الى القوة المسلحة التي تتكون من السنغاليين والفرقة الاجنبية والجاكس وغيرهم ، تؤلف عملية غالية الثمن ونجاحها يتوقف ، الى حد بعيد ، على حسن ولاء القوى المستخدمة ، وهو ولاء اخذ يضعف شيئاً فشيئاً ، والتمرد الذي اعلنه الاسطول الهندي ، عام ١٩٤٦ كان حاسماً في ارغام الانكليز على التراجع ، وتكاثر منذ هذا التاريخ حوادث ، حوادث الانكفاء والانسحاب بين القوى الوطنية التي استخدمت لكبح الحركات الاستقلالية في المستعمرات . ومن جهة اخرى ان التفاف الزعماء الاقطاعيين حول الدولة المستعمرة ، كما جرت العادة بذلك ، لم يعد له التأثير الذي كان له في الماضي . فهذا الفريق من الناس الذي وقف موقفاً يتعارض وموقف الاكثرية في البلاد يرى نفسه مشلولاً لمخافة الرأي العام له في البلاد ، وعمل هذا الفريق ، كان في اكثر الاحيان قليل الجدوى ، هذا ان لم يلعب على الحبلين ويتأرجح بين الجانبين . وهذه الشعوب التي كانت من قبل منقسمة على نفسها والتي كثيراً ما اقاموها بعضاً على بعض ، اصبحت الآن اكثر اتحاداً وتمازداً ، وتشدد بعضها بعضاً ، ويظهر الواحد منها الآخر . فالدول المسيطرة تلاقى في كل مكان روح المقاومة ذاتها ، وتسمع النداءات ذاتها ، هذه النداءات التي تتناقلها الهيئات الطلابية ومنظماتهم في كل المدارس والجامعات ، في القاهرة ودمشق والصين والهند ، وبين عمال الارصفة في الموانئ البحرية . فما من شعب مستعمر يجد نفسه منفرداً في جهاده الوطني . فالشعوب الاخرى تظاهره وتشدد من أزره ، كما يحظى بالكثير من العطف لدى الرأي العام في الغرب . وهكذا نرى الحركات والمطالب الاستقلالية تعضد بعضها البعض في كل زمان ومكان . فاعادة تنظيم الحبشة مثل تحتذيها نيجيريا ، واستقلال الهند تنهج على منواله بورما وغيرها كثيرون ، فعلى الدول المستعمرة ان

تكون متيقظة في كل القطاعات . والضرورة تقضي بإرسال المزيد من القوى والنجادات تبعاً إلى كل من مصر وكينيا وماليزيا ، ونقل القوات الفرنسية من شمالي افريقيا الى الهند الصينية .

وجبهة الدول الغربية ابعد من ان تكون موحدة . فبريطانيا العظمى التي كانت اعجز من ان تصون قواعد الحربية ومواقعها الحصينة وتدافع عنها ، اضطرت للتخلي لاميركا ، عما يقع من هذه المواقع في الشرق الاقصى وفي المحيط الهادي ، وتغض النظر عن الوجود الاميركي في بلدان الشرق الاوسط . الا انها تنهج في هذه المنطقة سياسة تضرب بمصالح اميركا عرض الحائط كما تحاول ابعادها عن هذه المنطقة . الا ان المواقف التي اتخذتها اميركا ، في اليابان وفورموزا وفي كوريا ، والمؤازرة التي قدمتها لنشان كاي شيك ولسفمان ري في كوريا الجنوبية ، والحصار البحري الذي فرضته على الصين الشعبية ، والمنافسة الحادة التي اشتدت بين شركات البترول الضخمة حول بترول ايران والعربية السعودية هي اكبر برهان على هذه الاختلافات التي تباعد فيما بينها والتي عرفت الشعوب المستعمرة الافادة منها . وهذا التأثير يلعب دوره ويضغط على الهولنديين للتساهل مع اندونيسيا ، وتقف موقفاً معادياً من السياسة الفرنسية في الهند الصينية وتشد من أزر الفيتناميين اعداء فرنسا .

فنفوذ الاتحاد السوفياتي ومثل الصين منذ عام ١٩٤٩ ، لا يمكن الاستهانة بهما . فقد وجد الاتحاد السوفياتي لمشكلة العلاقات بين الشعوب التي تقبأين في تطورها الاقتصادي والثقافي ، حلاً اساسه المساواة امام القانون ، بعيداً عن كل نزعة عرقية وعن كل تمييز عنصري ، وينهض على سياسة تطوّر سريع في الامور المتعلقة بالاقتصاد والحركة الفكرية ، هذه السياسة التي تعتمد الى ابناء البلاد الاصليين المؤهلين ، بأعلى المسؤوليات والمعدات ، وتحاول ازالة كل أثر تفضيلي ، بين رئيس ومرؤوس . وكل مرة يشار في الامم المتحدة البحث حول الدول المستعمرة والبلدان المستعمرة ، فهي تقف دوماً الى جانب الشعوب المملونة بينما تستعين الديموقراطيات الغربية بوسائل الاكراه وتعتمد الى القوة المسلحة لتبقي هذه البلدان تحت طاعتها ، وسيطرتها . وهكذا فالشعوب الراضحة تحت الاستعمار ترى في الاتحاد السوفياتي وفي الصين رمزاً لاستقلالها ، والديموقراطية توطد هي نفسها مثل هذا الاعتقاد في نفوس الشعوب المستعبدة ، اذ لا تلبث ان تصف الحركات الاستقلالية التي تقوم بها هذه الشعوب ، بأنها حركات شيوعية .

مطالب الحركات
القومية وظلاماتها

فالحركة القومية والثورة الاجتماعية امران يأخذ الواحد منهما بيد الآخر ، اذ المطلوب توجيه العمل الثوري ضد سيطرة الاجنبي على البلاد وضد استئثاره لمواردها والاستئثار بها لنفسه . وقد يتجه هذا العداء احياناً

ضد غير الاوروبيين: فقد قامت مثل هذه الحركة ضد اليابان في كوريا ، وضد الهند في بورما وفي بلدان آسيوية اخرى ، وارتدت طابعاً معادياً للصين احياناً الا انها كانت مضادة لأوروبا في أغلب الاحيان . والعداء الذي اتجه الى اليابان وللحروب التوسعية التي قامت بها ، لم يلبث ان

سكن وهذا . فذكرى كفاحه المديد ضد سيطرة الرجل الابيض والنداء الذي طالما نادى به الهائف ولوح : « آسيا للآسيويين » ، والاعتراف بفضل اليابان على تدريب ابن البلد على اساليب الادارة الاستقلالية ، كل هذه الاعتبارات اخذت تشيل على شعور البعض الذي تجلّى ضدها خلال الاحتلال . والتشكيات التي طالما عبروا عنها والتهم التي طالما وجهوها للاوروبيين تتركز في صكونهم حصروا كل نشاطهم في انماء ثرواتهم من موارد البلاد الاقتصادية ، ولم يابهاوا قط لما يؤول لتحسين مصير الشعوب التي طالما تبجحوا بأنهم انما جاؤوا البلاد لتأمين الخير لهم ولتمدينهم . فانصرف جيل مهم الى تحسين وسائل استثمار ثروات البلاد وإعداد ما يصلح منها للتصدير للخارج مما يفي بحاجتهم . والخطوط الحديدية التي أنشأوها ، والطرق التي شقوها ، والجسور والاقنية التي بنوها ، والمرافىء التي أنشأوها ، قصد منها تسهيل وصول هذه الخامات من مصادرها في المناجم والمزدرعات التي تجود بها بسخاء الى مرافىء تصديرها وشحنها ، وتمهيد وسائل الاتصال امامهم دونما اكتراث بحاجات ابناء البلاد الذين كانوا يعملون في قحركاتهم وتجوأهم على الجمل او الحمار . وكذلك وقفوا حائلاً دون انتاج المواد والبضائع المصنوعة محلياً ، ومنعوا تأسيس اي صناعة او انشاء اي مصنع يمكن ان ينافس يوماً مصنوعات البلد الام . وانتهجوا في كل ذلك سياسة تقوم على الابتزاز والاستغلال وحرصوا شديداً على ان يؤمنوا لهم اسواقاً شاسعة لتموينهم ، واخرى لتصرف انتاجهم ومصنوعاتهم . وقد كان من بعض نتائج الضغط الشديد الذي مارسوه ان قتلوا في البلاد الزراعات الغذائية او الاستهلاكية ولو عرض ذلك ابناء البلاد للنقص في المواد الغذائية التي يعملون عليها ، كما افقروا الطاقة الانتاجية للتربة لعدم تقديم بأصول الدورات الزراعية المعمول بها ، وبتشجيعهم انتاج المحاصيل المعدة للتصدير ، فقد جعلوا اقتصاد البلاد عرضة لكل ازمة ولكل تطور في سعر النقد .

ووضع بورما هنا خير مثل نضربه على ذلك . فقد تغيرت البلاد تماماً في اقل من قرن ، اذ تحولت عشرات الالوف من هكتارات البطائح والمستنقعات الى مزارع للارز واستخرجت من بطن الارض معادن وفلزات دفينية جرى شحنها للخارج ، وجرى استغلال احراجها الظليلة ، كما انشئ في طول البلاد وعرضها شبكة واسعة من الخطوط الحديدية والطرق الواسعة والاقنية والترع المائية لتسهيل السقاية . وكان من نتائج هذه السياسة ان البورمانيين نبذوا جانباً ليس السيطرة الانكليزية فحسب بل رفضوا الانضمام الى نظام الدومنيون ، وعلة ذلك هو ان هذا التطور المادي لم يعد بأي فائدة على الوضع الاجتماعي في البلاد لسببين رئيسيين : تكاثر عدد سكان البلاد من جهة ، ومن جهة اخرى ، لأن الذين أفادوا من هذا التطور المادي هم التجار الاجانب والموظفون والمرابون . فقد كثر عدد الاغنياء في بورما ، ولكن قلة منهم كانت من البورمانيين ، بينما ساءت اوضاع السواد الاعظم من سكان البلاد ، اذ ان التوسع في الزراعات التصديرية زاد من قبيعية الفلاح وتمويله على المرابين ، اذ ان الشرائع الاوروبية التي طبقت في البلاد قضت تماماً على الاعراف والعادات المتوارثة جيلاً بعد جيل والتي كانت تقضي

ببقاء الاسرة وبليها في الارض ومنع خروجها من بين ايديهم ، فإذا بالقوانين الجديدة تبيح التصرف بالأرض بيعاً وشراءً ورهنًا ، بحيث ان نصف عدد المزارعين فقدوا املاكهم واصبحوا عمالاً مياومين اضطروا للبحث عن عمل لهم خلال المواسم . كذلك ان استيراد المواد المصنوعة بكليات ومقادير هائلة وبأسعار رخيصة قضت تبعاً على الصناعات اليدوية في البلاد ، وهذا ساعد الاستعمار ، من حيث يدري او لا يدري ، على خلخلة التوازن الاجتماعي الذي عرفته البلاد من قبل ، وخلق فيها مجتمعا لا جذور له ولا اصول ، يفتقر اصلاً لكل ما يوطد اسباب الطمأنينة الاقتصادية والاستقرار في البلاد ، ويتسكع في فقر مدقع .

فالسواد الاعظم من ثروات البلاد الطبيعية كان يجد طريقه الى هواصم البلاد المستعمرة فلستأثر بحصة الاسد منها بينما يصيب ابن البلاد قسمة ضئيلة منها . فإذا ما انعمنا النظر ملياً في موازنة شركات الاحتكار البريطانية التي تشغل القسم الاكبر من رأسمالها في الخارج ، ولا سيما في البلدان الواقعة عبر البحار ، نجد الشركة الانكليزية الايرانية تجني من الارباح ما يوازي ٥٦٪ من رأس المال ، عام ١٩٥١ ، وان شركة اونليفير تربح ٣٨٪ ، وان شركة رويال دتش شل تربح ٤٤٪ وان شركة التبغ الامبريالية تربح ٣١٪ وشركة دنلوب للمطاط تجني ٤٠٪ ، وشركة فايت ولايل تربح ٣٩٪ ، وان شركة اورينثال وبينانسولار تربح ٢٣٪ . كذلك نرى ان هذه الشركات السبع الكبرى التي لا يزيد رأسمالها المستثمر عن ١١١٥ مليون جنيه انكليزي ، تؤمن لها في السنة ربحاً صافياً يبلغ ٤٦٨ مليون جنيه ، اي ٤٢٪ من رأسمالها الموظف ويمكن تحقيق مثل هذه الارباح الباهظة لأن مستوى الاجور متدن جداً ، كما نرى ذلك بوضوح في مناجم القصدير في نيجيريا . فقد بلغت قيمة الصادرات من هذا المعدن ، عام ١٩٣٧ ، نحو ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه انكليزي نصفها (اي ١٢٤٩٠٠٠) هي ارباح صافية ، بينما لم يكن العمال الوطنيون العاملين في المناجم وعددهم ٣٦٠٠٠ عامل ، لا يتقاضون من المرتبات سوى ٣٢٩٠٠٠ جنيه ، اي ما يساوي من ٣ - ٦ شلن في الاسبوع ، اي جزء من سبعة من قيمة الانتاج . اما استغلال جماهير الفلاحين الذين يؤلفون السواد الأكبر من السكان ، فيبرز اكثر فأكثر . ولا يكفي قط ان يجبرهم النظام الضرائبي والضغط الذي يتعرضون له من قبل الادارة للتخلي عن زراعتهم الغذائية للانصراف الى زراعات تصديرية ، فالشركات التجارية تدفع لهم اجوراً واطية جداً ، كما ان هذه الشركات تبيعهم بأسعار عالية جداً المواد المصنوعة التي لها وحدها حق استيرادها وبيعها . ففي افريقيا الغربية ، ان شركتين فقط من هذه الشركات ، هما : شركة S. F. A. O. وشركة S. C. O. A. كانت تملك ، عام ١٩٣٨ ، اكثر من نصف رأس المال الذي يعود لـ ٣٨ شركة افريقية مسجلة في البورصة ، والارباح التي كانتا تصرحان بها لم تنزل قط عن ٢٥٪ من رأس المال وهما لا تتدخلان الا ما ندر في الانتاج ، باستثناء مساهمتها في بعض الاستثمارات الزراعية او في بعض الشركات العاملة في شؤون النقل . وهما لا يستثمران ارباحهما في البلاد ، وتقنعان بتوزيع بعض حصص من الارباح لاصحاب الاسهم في انكلترا .

والحركة الوطنية او القومية صهييراً ما اصطبغت بحركة تصدت لمحاربة الفقر وعدم
الاطمئنان . فالبنون الشاسع بين الوضع الزري البائس الذي تتسكع فيه الجماهير وبين الغنى
القاحش الذي ترفل فيه قلة ضئيلة من الناس فاسدة ومفسدة عميلة للرأسماليين الاجانب ، خلق
بين شعوب المستعمرات شعوراً حاداً باحرمان الذي ضاعف من روح الثورة وزادها ضراماً .
وقد بلغ معدل دخل الفرد في الهند ، عام ١٩٠٠ ، (بالدولار الاميركي لعام ١٩٤٦) ٤٣
دولاراً في الهند و ٣٥ دولاراً في اندونيسيا وفي ٢٥ بلداً من بلدان العالم يمثل عدد سكانها نصف
عدد سكان العالم جاء دخل الفرد الواحد اقل من ١٠٠ دولار ، بينما هو ١٤٧٦ دولار للفرد
الواحد في الولايات المتحدة الاميركية ، و ٦٦٠ دولاراً في انكلترا . وهذا الفقر المدقع الذي
لا يوصف ، يردده سكان البلاد لهذا الظلم ولهذا الاهمال الذي تعرضوا له طويلاً من قبل الدول
المستعمرة .

سياسات الدول المستعمرة
استقر رأي بريطانيا العظمى ، عام ١٩٤٦ على القياس بما لا بد
منه ، وعدلت عن اتخاذ الوسائل اللازمة لفرض سيطرتها على
الهند وعلى بورما التي قررت عدم الانضمام الى الكومنولث البريطاني ، وعلى سيلان حيث احتفظت
لها بقواعد حربية ومراكز اقتصادية قوية . وركزت جهودها العسكرية في هذه الاراضي التي
تؤمن لها السيطرة عليها ، اكبر ما يكون من المنافع والارباح ، على ماليزيا ، منتجة الدولارات .
وسارت الولايات المتحدة من جهتها في الفيليبين على سياسة تحررية ، مع الاحتفاظ بما يؤمن لها
السيطرة الاقتصادية على البلاد . وعلى عكس ذلك ، راحت هولندا وفرنسا تحاولان فرض
هيبتها على البلدان التي تستعمرهما بعد ان تخلتا لها عن بعض الامتيازات الثانوية . وقد تجاهلت
الدولتان المذكورتان عمق الحركات الوطنية التي هزت البلاد والمدى الذي بلغته ، والمعارضة
العنيفة التي انتصبت في وجههما ، واتبعتا بعين مغمضة ، نصائح شلة من « خبراء » الاستعمار
الذي يملكون النفس بالرجوع الى ذلك الماضي الجميل الذي ولى ، وراحوا يرشقون بالسنة حداد
هؤلاء « الزعماء » الذين يقودون الحركة ، هذه « القبضة من الزعماء المغالين » الذين في تصفيتهم
عن طريق الشرطة بالوسائل التقليدية المعروفة التي تنادي بالمبسادى : فرق تسد ، وتوصي
بالاعتماد على الزعماء الاقطاعيين الذين تخرم القساد ، ضمان لعودة الهدوء الى البلاد ، وبذلك
جرى فقدان كل شيء . واضطرت البلاد الواطية للمهادنة منذ ايلول ١٩٤٨ تحت ضغط الدول الاخرى ،
كبريطانيا والولايات المتحدة والهند واستراليا وللنزول عند رغبات الامم المتحدة وتوصياتها ،
التي همها ان ترى الهدوء والاستقرار يعودان الى تلك الاقطار ، بمسند ان وثقت بتطمينات
وتصريحات سوكارنو بموقفه المعادي للشيوعية . وقامت فرنسا ، في الهند الصينية بحرب كثيرة
التكاليف كلفتها دماء زكية انتهت بفشل ذريع وانكسار مندل ، وللفقدان ليس مركزها
السياسي في هذه البلاد ، فحسب ، بل ايضاً مركزها الاقتصادي والثقافي مع ما بدا عليه من
قوة ومنعة . وعلى مثل هذا جاء الوضع في افريقيا الشمالية حيث اضطرت للاعتراف بتباعاً

باستقلال تونس والمغرب وفي النهاية باستقلال الجزائر .

تأثير حرب كوريا
كان لحرب كوريا تأثير بالغ وعميق الغور على تطوير الحركات القومية في القارة الآسيوية . فالتدخل الاميركي حمل الأمم المتحدة المترددة على التدخل في هذه الحرب في الوقت الذي وقفت في المحيط الهادي ، موقفاً مؤيداً لتشان كاي شيك : أدى الى اعلان حياده فورموزا وحمايتها من قبل الاسطول الاميركي السابع ، والتصريح بربط مستقبل الجزيرة ووضعها باعادة الطمأنينة والهدوء الى المحيط الهادي وقرار السلام مع اليابان ، مع انه كان تقرر في مؤتمر يالطا وبوتسدام ، اعادة فورموزا الى « جمهورية الصين » . وفي الوقت نفسه راح الرئيس ترومان يصرح بمضاعفة مساهمته لفرنسا ولباو داي في الهند الصينية وقد نظر الزعماء الوطنيون في آسيا الى موقف الولايات المتحدة من فورموزا ، نظرهم الى تدخل هذه الدولة بشؤون الصين الداخلية ، كما نظروا الى مساعدتها لفرنسا ولباو داي كتنأيد من الولايات المتحدة للاستعمار في الشرق الأقصى . وفي الوقت ذاته ، استطاع جيش آسيوي يتألف من وحدات كورية وصينية ، من الصمود سنتين في وجه جيش اميركي عصري السلاح والى اجباره على التقهقر احياناً ، بينما برزت حكومة كوريا الجنوبية حكومة مستبدة تزور الانتخابات ، وتبقى في الحكم بفضل نظام بوليسي ، واعلنت حالة الطوارئ في البلاد ومساعدة دولة اجنبية ، كما برزت الأمم المتحدة كحلف مقدس في الغرب يتحرك في الشرق الأقصى وفي الشرق الأدنى وفقاً لرغائب الولايات المتحدة المعادية للآسيويين ، لتفرض عليهم نظاماً مهلهلاً ، فاسدة لا شأن لها (سيغمان ري وتشان كاي شك وباو داي ونوري السعيد وماندريس) ، وابقائها خاضعة لنفوذ الدول الغربية . فليس من عجب قط ان يتأثر من هذه السياسة نفوذ الرجل الابيض ، وسلطة الأمم المتحدة الادبية ، كما انها حملت الآسيويين على ان لا يعملوا على احد وان لا يعتمدوا الا على انفسهم ليؤمنوا استقلالهم الناجز .

سياسة التدخل لدى الدول الجديدة
وبعد الفوز بالاستقلال كان لا بد للدول الجديدة التي أطلت على الحياة ، ان تنشئ لها - احياناً من الاساس - ما هي بحاجة اليه من الاطر والملاكات الحكومية والادارية ، هذه الملاكات التي لم تعمل الدولة المستعمرة ، شيئاً ، على الاجمال ، لإيجادها ولتدريبها ، كما كان عليها ان تعالج المشكلات السياسية والاقتصادية التي تتيح لها الاستمتاع بالحرية التي حققتها والتي طالما حلت بتحقيقها . والمهمة الاساسية الاولى ، هو ايجاد ، وان أمكن ، رفع مستوى الحياة في البلاد لدى هذه الجماهير البائسة ، كما بدت الحاجة ملحة ملحفة لاصلاح زراعي جذري ، ولتحسين العتاد الزراعي ، وخلق صناعات جديدة في البلاد ، وتحقيق ردة ضد ضيق السوق ، عن طريق تنويع الانتاج وتوسيع نطاق السوق الوطنية فيها ، والتحرر من الاسواق ورؤوس الاموال الاجنبية عن طريق تأمين مصادر الثروة في البلاد والصناعات الاساسية فيها . والوسائل التي تؤول الى هذا كله تختلف اصلاً عن الذرائع التي ألف الركون اليها رأس المال

الكلاسيكي . فعلى الدولة ان تشرف بنفسها على تطوير اقتصادياتها بحيث تتوازن وتتكافأ مجالاتها المزمدة عن طريق التخطيط الاقتصادي والتنسيق بين القوى المنتجة ، ودرس وجوه الاستثمارات التي يجب الركون اليها دونما التوقف عند اعتبارات الانتاج المباشر القريب ، ودون ان تقتظر من القطاع الخاص ان يسبقها او يتقدمها في حركة الاستثمار هذه ، ووجوب مراقبتها لهذه الاستثمارات وتأمين التنسيق العلمي فيما بينها ، مراعاة للمصلحة العامة ولخير المجموع ، والحد من استيراد المواد او المصنوعات غير الضرورية لانتظام الحياة في البلاد ، ومراقبة اصدار الاسهم والسندات . فعلى الدولة ان تتولى هي نفسها مباشرة الانشاءات الكبرى : من سدود وأقنية وطرق وخطوط حديدية ، كما عليها ان تستثمر ثروات الارض الطبيعية كالمناجم والملاحات . فالدولة في باكستان اخذت تشيد المعامل والفبارك الخاصة بالنسيج والجوت والسكر . وانشئت في الهند وفي اندونيسيا مصانع تؤمن حاجة البلاد من الاسمدة الزراعية والاجهزة التلفونية والادوات الصناعية ، ومصانع للفولاذ والصلب . كذلك على الدولة الناشئة ان تشجع الصناعات الناشئة وتعفيها مثلاً من الضرائب ، وتقدم لها حاجتها من النقد النادر لتأمين استيراد الامتاد والاجهزة التي هي بحاجة ماسة اليها . وتنشأ في كل مكان من اطراف البلاد شركات اقتصادية مشتركة بين ابناء البلاد والاجانب . كما ان اجراءات التأمين التي اتخذتها السلطة في كل من الهند واندونيسيا ، امننت لها صنع ما تحتاج اليه من السلاح والعتاد البحري ، ومراقبة الطاقة الذرية ... على كل هذه الدول الجديدة ان تشق طريقها بجرأة واقدام نحو طرق واساليب تختلف كلياً عن الاساليب التي طالما عول عليها واعتمدها الرأسمال الاجنبي دون ان تشتط الى اشتراكية مدروسة مخطط لها ، والتي هي ، شاءت او أبت ، السبيل الوحيد الى الاشتراكية الصحيحة .

الفصل الثالث

آسيا الجنوبية وآسيا الشرق الأقصى

فالحرقات القومية التي جاشت بين هذه الشعوب المعتمدة الى حد كبير على الاجنبي، تكلفت بالنجاح بسرعة لم تكن لتوقعها . فهذه الافطار الشاسعة التي تمتد من حدود ايران غرباً الى غينه الجديدة شرقاً ، هي اكثر بلدان العالم من جهة التغيرات التي طرأت عليها بعد الحرب . ان اعتراف بريطانيا باستقلال الهند ، عام ١٩٤٧ واستقلال الصين مما من هذه الحداث المميزة لعصرنا هذا ، ويعنيان تغييراً جذرياً في ميزان العلاقات الدولية ، تحولاً عظيماً في نظام العالم القديم . فمنذ الآن خرج الاشراف على آسيا من يد اوروبا والولايات المتحدة . فكل هذه الافطار الواقعة ضمن هذا المدى النسيج - باستثناء تايلاند التي كانت مستقلة - زالت أو حقت استقلالها السياسي بعد ان كانت من قبل مستعمرات لانكلترا وللبلاد الواطية وفرنسا . وراحت تطبع هذا الاستقلال بميسم خاص باكمالها باستقلالها الاقتصادي .

١ - الهند

الحركة الوطنية في الهند
حققت الهند استقلالها بعد جهود جبارة وتضحيات عزيزة في ظروف اجتماعية مقنطة . ترأس الحركة الوطنية فيها منذ عام ١٩١٤ ، حزب المؤتمر ، هذا الحزب الذي تألف عام ١٨٨٥ بموافقة الحكومة البريطانية ، فصلاً منها بين « العناصر الموالية » و « العناصر المتطرفة » واقتصر برنامج الحزب السياسي ، حتى ذلك التاريخ على امور سياسية كادخال الجماهير الشعبية حلبة السياسة بعد الحرب العالمية الأولى ، وهي حركة اخرجت الحزب عن موقفه المتأرجح بين الاجنبي وبين الجماهير الهندية التي اخذت ميولها الثورية طابعاً خطراً . وبعد ان حاول الحزب التعاون مع الحكومة ، مال عنها بعد ان صدمته ونفرته ووقف الى جانب الجماهير الشعبية يستعديها ويثيرها ضد السلطة الفاشية العابثة باقدار البلاد .

وتأزم الوضع وساء منذ الحرب مع شخصية مهاتما غاندي المتضاربة النزعات الذي دعا

« للاعنف » . فمثاليته مثالية أدبية في الأساس ترمي لتقويم ضمير الشعب وإيقاظه ، وانشاج حياة تلتهم بالبساطة والتمسك بالاعراف التقليدية وذلك عن طريق العودة الى حياة الارض في الهند والى احياء حضارة الهند الهندوكية ، والعودة الى المرشدان والمغزل بمساعدة الانكليز أو بدونهم ، وهي نقطة ثانوية ، في نظره بعد ان استقر في اعتقاد ان خلاص الهند يتم عن طريق تحول روحي وليس عن طريق السياسة ، إذ لم يكن غاندي ليهتم كثيراً بالاصلاحيات الدستورية والاجتماعية . فالحكم الذاتي الذي تطمح به الهند انما يأتي عن طريق Satyagraha او المقاومة الفعالة البعيدة عن كل عنف ، ووقوف العمل بالـ *Hartal* بعد ان كانت اوصى باعتدائه منذ عام ١٩١٩ ، على اثر خروج بعض اتباعه عن سياسة اللاعنف ، ورأى نفسه مضطراً ، مراراً كثيرة لوقف الحملات التي يكون باثر بها « بسبب سلوك الجماهير غير الانساني » . فالنفوذ المنقطع النظير الذي تمتع به لقساسته الشخصية وزهده وقنوته ، ومبادئه التواضع ومحبة الفقر التي طالما نادى بها ، كثيراً ما اخفت عن انظار الناس ، الطابع الرجعي والمطلب الخيالي دعوته الحارة للاستمسك بالصناعات اليدوية - التي لو نجحت لوقعت الهند في ركود اقتصادي مريع - كما اخفت عنهم المغالطات او المفارقات المعبدة التي جبل بها ، واحتقاره للمشكلات الاقتصادية ، في الوقت الذي كان فيه يطالب باستقلال الهند ، ودفاعه عن الـ *Zamindars* وعدائه للنقابات العمالية ، في الحين الذي كان يحاول ايجاد دواء ناجع للبرؤس المدقع الذي رسفت فيه جماهير الفلاحين والعمال .

وحزب المؤتمر الذي كان ينطق بلسان الطبقة البورجوازية العليا والذي ضم بين صفوفه العناصر التقدمية سليمة كبار الملاكين العقاريين ، ومفكرين وأدباء مشهورين ، لم يطلب في بدء الامر سوى تمثيل اكبر للهند في نظام الحكم والادارة البريطانيين ، تجرأ وطالب بالاستقلال الاداري للمنظمات الوطنية في الهند كما راح يؤيد المطالبة باستقلال البلاد الاقتصادي . ولم يتصل بالجماهير الشعبية في الهند الا عند اشتعال الحرب العالمية الاولى وعند اشتداد شعلة الثورة العالمية ، بحيث أخذت البورجوازية الصغرى في المدن تنتسب الى صفوف الحزب . فالحرب زادت من وطأة الضرائب المالية وتسببت في رفع الاسعار ، وعقّدت الحياة ، كما ان وافدة الانفولنزا قضت على اكثر من ١٤ مليون شخص ذهبوا جميعاً فريسة هذا الداء الوبيل ، وقد قامت في البلاد حركات تمرد وعصيان في مقاطعة البنجاب ، وراح تيلاك ، بمؤازرة آني بيزان ، يؤسس عام ١٩١٦ ، عصبة الوطن القومي توفق حزب المؤتمر في لكونه ان يجمع معاً « المغالين المتطرفين » و « المعتدلين » بعد ان تفرقوا وتباعدوا منذ عام ١٩٠٧ ، كما عقد تحالفاً مع الرابطة الاسلامية التي تألفت عام ١٩٠٥ . وهذا الاتفاق الذي تم بين الاحزاب الهندية ادى الى وضع خطة عامة للاصلاح رمت الى الاستقلال التام ضمن رابطة الامبراطورية البريطانية . وعندما نشبت الثورة الروسية ، سارعت الحكومة البريطانية ، الى قطع الوعود بالعمل على « تطوير مؤسسات الحكم الذاتي تدريجياً في سبيل تأليف حكومة مسؤولة عن الهند تكون قسماً متمماً للامبراطورية

البريطانية» . ونظام السلطة الثنائية الذي اقترحت الاخذ به لجنة مونتاغو شلسفورد ، لم يباشر بتطبيقه ووضع موضع التنفيذ الا في سنة ١٩٢٠ .

وزع هذا النظام المسؤوليات بين الحكومة المركزية التي احتفظت لنفسها بـ « الامور الخاصة » كالشؤون العسكرية والجهركية وامور الامن العام والقضايا المالية ، وبين الحكومات المحلية العامة التي انيطت بها ادارة الشؤون « المتنقلة اليها » كأمور الصحة العامة والزراعة والتربية والتعليم . واستندت الحكومة المركزية الى نائب الملك ومجلسه التشريعي المعين لمدة ثلاث سنوات ٢٧/٦ . عضواً في السنة الاولى ، و ١٤٦/٤ في السنة الثانية يجري تعيينهم من قبل الحكومة . كما انشئ مجلس الامراء . لكل من الولايات العشرين حكومتها الخاصة ومجلس تنفيذي ومجلس تشريعي . فنائب الملك والحكام مسؤولون امام الحكومة البريطانية فقط ، وهم يتمتعون بحق الفيتو للمشاريع التي تقررها المجالس ، ويمكن لهم ان يفرضوا - بالرغم من اقتراح معاد في المجلس - الاجراءات التي يرون ان لا بد من اتخاذها .

وفي ظل هذا النظام البعيد جداً عن نظام الحكم الذاتي الذي وعدوها به ، عاشت الهند بين ١٩٢٠ - ١٩٣٥ . وعلى غرار الاصلاح الذي قامت به لجنة مورلي - منتو قبل ذلك بعشر سنوات ، قال هذا النظام موافقة المعتدلين الذين اظهروا استعدادهم التام للتعاون مع بريطانيا العظمى ، وبذلك تم شق المعارضة الوطنية . واخذ حزب المؤتمر ، في نهاية الامر ، قراراً بتبني هذا النظام مع استمراره في المطالبة باصلاحات اكثر جذرية وعمقا ، وتكاثرت حركة الاضرابات في البلاد بالرغم من محاولة الحكومة لكبحها ، واتخذت نطاقاً أوسع . واعلنت الاحكام العرفية في مقاطعة البنجاب ، واذا ذاك راح غاندي بعد ان اقلقته الحركة الثورية ، يوقف حركة العصيان المدني التي دعا اليها ، وتبني بديلاً عنها سياسة « اللاتعاون واللاعنف » ومقاطعة المحاكم في البلاد والشرائح المعمول بها ، والمؤسسات التعليمية ، وعدم دفع الضرائب . وفي سنة ١٩٢٢ ، دخل اكثر من ٣٠ ٠٠٠ هندي السجن لأسباب سياسية . ودب اليأس الى الحركة وتولاهم القنوط وانخفض عدد الاعضاء المنتسبين اليها الى ٢٠٠ ٠٠٠ . واغتصمت الحكومة هذا الظرف بالذات للتراجع عن التنازلات الاقتصادية الجزئية التي كانت قدمنها ، وحددت عام ١٩٢٧ قيمة الروبية بسعر مرتفع الامر الذي عاد بالازعاج الشديد على عدد كبير من ارباب الصناعة في البلاد ، وخفض من الحماية الممنوحة عام ١٩٢٤ ، لصناعة الفولاذ وأدخل على البلاد تعريفات تفضيلية لصالح الفولاذ البريطاني .

التطور الجذري
امام هذا الموقف تقفه الحكومة البريطانية رأت البورجوازية المعتدلة ان تقطع تعاونها مع الحكومة ، وفي اواخر عام ١٩٢٧ ، راح جواهر لال نهرو الذي قضى سنة ونصفاً متجولاً في ارجاء اوربا واتيح له ان يقوم باتصالات عديدة مع اوساط اشتراكية ، يطالب مع صبحاس بوز ايس بالحكم الذاتي كما في الماضي ، بل بالاستقلال الناجز التام . وتحت تأثير غاندي شرع بالمفاوضات وراح زعماء حزب المؤتمر يقدمون ، عام

١٩٢٩ ، للحكومة لائحة عامة عرفت بمذكرة دلهي التي تقترح سياسة التماثل مقابل انشاء دومنيون الهند . فرفضت الحكومة هذه المذكرة . وراح مؤتمر لاهور يطالب في اواخر عام ١٩٢٩ بالاستقلال التام ، هذا الاستقلال الذي تحتفل الهند بيوم ذكراه لأول مرة منذ ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٣٠ .

وهكذا فالحركة الوطنية التي كانت تنهض بها قبضة من رجال الطبقة الوسطى المستنيرة والتي كانت ترضى ببعض اصلاحات محدودة في إطار الامبراطورية ، ارتدت بعد نصف قرن من العمل الموصل والاجهد المستمر ، طابع مطلب تؤيده جماهير الشعب الهندي التي لم يعد يرضيها سوى الاستقلال التام والانفصال عن الامبراطورية البريطانية .

وبعد ان عرفت انكلترا كيف تستمر وكيف تحافظ على الوضع مستعينة قارة بالضغط مساندة انكلترا والاكراه وطوراً بالوعود البراقة ، رأت البق انواع الامبرياليات وأكثرها اليونة وطواعية واغناها خبرة وحنكة في العالم ، تتحقق بالرغم عنها وحدة الهند . الا انها تستطيع ان تعتمد على تردد العناصر المحافظة في حزب المؤتمر ، وعلى طبقة كبار الملاكين التي كونتها وانشأتها وعلى الامراء الذين حافظت عليهم وابقتهم على رأس ال ٥٦٣ ولاية التي اوجدتها في الهند منذ عام ١٨٥٧ ، بينهم ١٠٠ يتمتعون بالفعل بأهمية وشأن كبيرين ، اذ كثيراً ما غضت الحكومة البريطانية الطرف عن الابتزازات واعمال العنف التي قاموا بها وضربت صفحاً عنها . ولها كل الفضل عليهم لانهم مديونون لها براكزهم ومراتبهم وسيجت حواليتهم من عوادي اندهر فحفظوا لها الولاء واسلموا لها الطاعة . وانشأ البريطانيون عام ١٩٢٥ مجلس الامراء احتفظ له بدور كبير في نظام الحكم الذي رسموه للهند . الا ان الاستعمار البريطاني اعتمد قبل كل شيء على الاقلية الاسلامية في البلاد التي تعد ٢٥ ٪ من مجموع سكان الهند ، الذين كانوا أقل تطوراً فكرياً واقليمياً ، وأقل غنى وثراء ، وأقل تطوراً من الوجهة الاقتصادية من الهندوس ، على الاجمال ، الذين يؤلفون غالبية السكان ويزرعون الخوف في قلوب المسلمين . وقد تحلق المسلمون حول الرابطة الاسلامية وخضعوا لنظام انتخابي خاص بهم ولتمثيل نيابي مختلف له امتيازاته الخاصة . وهكذا أعدت بكل دراية ودهاء وبدت بشكل بارز الاختلافات الدينية والمنافسات السياسية التي اخذت بعين الاعتبار في تقسيم الهند عام ١٩٤٧ .

يتميز هذا المجتمع على الاجمال بالفقر المدقع الذي يزداد عمقاً وسوأ يوماً بعد المجتمع الهندي يوم . ولم يأت هذا الوضع نتيجة للحركة الديموغرافية ولأزدياد السكان المفرط ، اذ ان هذه الزيادة كانت في بادئ الأمر ادنى منها في انكلترا ، ولم ترتفع لتبرز معدل نمو السكان في غربي اوروبا الا بعد عام ١٩٢١ ، اذ سجلت الزيادة اذ ذاك ٢١ بالمائة . وبعد هذا التاريخ ارتفع معدل الزيادة اكثر بكثير ، اذ زاد عدد السكان بين ١٩٢١ - ١٩٣١ من ٢٧٧٠٠٠٠٠ كما ان هذه الزيادة بلغت ٢٧٧٠٠٠٠٠ بين ١٩٣١ - ١٩٤١ . وهذا النمو العظيم لا ينم عن اي خطر لو جاء في بلاد تنعم بازدهارها الصناعي ، فقد جاء في الهند نذيراً بجح

مدام في بلد زراعي كإهند حيث الانتاج الزراعي يبقى جامداً وحيث الصناعة لا توفر اي بديل لسد حاجة البلاد من المواد الغذائية المستوردة من الخارج . فالهند هي من هذه البلدان حيث تنخفض الى الحضيض احتمالات العيش ومعدل الحياة ، اذ بلغ هذا المعدل ٢٣ سنة للرجال ، عام ١٩١١ ، و ٢٧ سنة عام ١٩٣١ ، و ٣٢ سنة في عام ١٩٥٥ .

يؤلف الفلاحون اغلبية السكان . ويمكن رد بعض هذا الشقاء الذي
بؤس الفلاحين وشقاؤهم يتردون فيه الى الاصلاح الذي قام به البريطانيون في اواخر القرن
الثامن عشر ، اذ فرض على الهنود نظريات وافكار غربية تتناقض وتقاليدهم المرعية ، اصابته
في الصميم نظام الملكية الشخصية ، وحق بيع الاراضي ورهنها . والضريرية الاميرية القائمة على
اساس الغلة والمحصول حلت محلها ضريبة ثابتة تدفع نقداً ، حتى اذا ما تعذر عليهم دفعها امكن
للجباة ولحصلي الضرائب استملاك الارض - التي كانت تعود ملكيتها للمجتمعات القروية -
وبذلك يستحيل الفلاحون مرابحين ويتعرض وضعهم للمخاطر من جميع الجهات وبذلك مهد
البريطانيون السبيل لطلوع طبقة من كبار الملاكين العقاريين ، يستثمرون المزارعين ويستغلونهم
بأبشع الطرق ليس من يحميهم ، يوطدون لسلطة البريطانية على البلاد ، كما ان فرض النظام
النقدي على البلاد ساعد المرابين على تكوين ثروات طائلة . وهكذا اذ يرى الفلاح نفسه رازحاً
تحت وطأة ثلاث ضرائب مختلفة : دينه للمرابين ، وضريبة الحكومة واثاقته لصاحب الأرض ،
تستهلك ثلثي ايراده ، لا يرى من سبيل امامه للخلاص الا بيع ارضه او النزوح .

ويزداد بؤساً على بؤس مع بوار الصناعة اليدوية في الريف بعد المنافسة الشديدة التي تعرضت
لها من قبل البضائع والحاجيات المستوردة من اوروبا ، ومع مشتري الأغنياء للأملاك . فبين
١٩٠١ - ١٩٢١ ، تضاعف عدد المرابين في ولاية مدراس وحدها كما ان معدل المزارعين فيها
انخفض حد الاجر بمعدل ٢٠٪ والديون المترتبة على الفلاحين في الولايات المتحدة التي قدرت
بـ ٤٠٠ مليون جنيه عام ١٩٢١ ، ارتفعت الى ٦٧٥ مليون عام ١٩٣١ . وهكذا ازدادت
الأزمة الزراعية احتداماً في الهند مع تكرار حوادث نزح الملكية ، والتباين المتزايد بين الطبقات
وتقهقر الزراعة . فالاحصاء العام الذي جرى عام ١٩٣١ يقدر بـ ٣٨٪ عدد الفلاحين الذين لا
ارض لهم يحرثونها ، والاحصاءات التي اجريت في المناطق الاكثر ازدهاراً كالنوجارات
والبنجاب والولايات المتحدة تشير بوضوح الى ان ما بين ثلثي وثلاث ارباع الاسر ترزح تحت دين
يفوق قيمة غلة السنة ومواسمها ، بفائدة تبلغ احياناً ٧٥٪ من قيمة غلة الموسم . كذلك ظهر
في الجنوب ان ٨٧٪ من السكان هم ايضاً غارقون في الدين ، وفي ولاية اسام ٨٥٪ . ان ثلثي
عدد المزارعين هم عاطلون عن العمل جزئياً ، اذ ان افتقارهم للارض يقصرهم على البطالة من ١٠٠
الى ٢٠٠ يوم في السنة ، والفلاح ضعيف جداً لحاجة الارض للسهاد وللمتاد الزراعي ولعدم توفر
الاساليب الفنية في استثمار الارض . وهم يتعرضون لنقص في اسلوب التغذية اذ لا يصيب الواحد
منهم ١٦٠٠ سعر حراري في اليوم الواحد للفرد البالغ ، (بينما مصلحة التغذية البريطانية كانت

توفر للفرد الانكليزي ما يعادل ٢٩٩٠ سعر حراري ، عام ١٩٤١) .

العمال والعمالون في الصناعة من السكان لم يكونوا في وضع افضل . ففي عام ١٩٣١ كان ٤٣٪ من مجموع السكان لا غير يعولون في معاشهم ، على الصناعة . فلم يكن في تلك البلاد ، بهذا التاريخ اكثر من ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ عامل يعملون في الصناعات الكبرى (بينهم ٨٠٠ ٠٠٠ يعملون في مناجم الفحم و ٢٦٠ ٠٠٠ في مناجم التعدين) اي ما يوازي ١٥٪ من مجموع السكان العاملين . وطبقة العمال هذه يعوزها عنصر التجانس ، اذ انها تتألف بالأكثر من مزارعين مأجورين او من صغار الملاكين هبطوا المدينة طمعاً بعمل اضافي او بأجر اكبر بينما بقي افراد عائلاتهم في الريف ، فهم غير مستقرين ، لم يألّفوا قط العمل المنظم السريع ، انتاجهم ضعيف ومردودهم محدود لما هم عليه من سوء الصحة .

حياتهم تنقضي في اسوأ الظروف . ففي عام ١٩١١ ، كان ٦٩٪ من مجموع السكان يسكنون بيوتاً تتألف من غرفة واحدة يأوي اليها ٤٥ اشخاص . ويشير احصاء عام ١٩٣١ ان ٧٤٪ من السكان يعيشون في مثل هذه الظروف . فالنسبة في مدينة احمد آباد هي ٧٣ بالمائة ، وفي كراتشي ، فان ثلث سكان المدينة يتوزعون على غرف تضم الواحدة من ٦-٩ اشخاص . فليس بغريب قط والحالة هذه ان تبلغ نسبة الوفيات ٥٧٧ بالآلاف من المواليد في مساكن تتألف من غرفة واحدة في بمباي ، و ٢٤٦ بالآلاف في معظم المدن الاخرى ، و ٢٣٩ بالآلاف في كلكتا و ٢٢٧ بالآلاف في مدراس .

والاجور المتدنية : شلن واحد ولخاستان هو معدل ما يكسبه ٦٠٪ من العمال في بمباي ، في اليوم ، تعطينا فكرة صحيحة عن الوضع الزري الذي يكتنف حياة العامل ، كما تفسر لنا وضع النقابات العمالية والاضطرابات الاجتماعية التي اخذت تبرز وتلفت النظر بعد عام ١٩١٩ . وهذا الاضطراب ابتداء باضراب ١٢٥ ٠٠٠ من عمال النسيج في بمباي في كانون الاول ١٩١٩ ، ومنها امتد الى جميع اطراف البلاد عام ١٩١٩ - ١٩٢٠ . وفي هذا الوقت بالذات جرت المحاولات الاولى لتشكيل نقابات . والنقابة الاولى تشكلت في مدراس اثر المؤتمر الذي عقده اتحاد عمال الهند برئاسة لاجبات راي . وتعاقب على رئاسة هذا الاتحاد شخصيات هم اعضاء في حزب المؤتمر امثال جواهر لال نهرو وس . ر . داس وصجاس شندرابوز . ولما كان عدد العمال قليلاً نسبياً فلم تستفق فيهم بعد روح الطبقة كما انه لم يطلع من بينهم زعماء يتولون امرهم . ومع ذلك فقد اخذت تتسرب الى صفوفهم مبادئ الاشتراكية والشيوعية . وفي سنة ١٩٢٦ ، تكون في البنغال اول حزب تألف من العمال والفلاحين ، كما نشأ بعد ذلك مثل هذا الحزب في البنجاب وبمباي والولايات المتحدة . وقد اندمجوا معاً ليؤلفوا فيما بعد اتحاد عمال وفلاحى الهند ، الذي اخذ ينظم حركة الاضرابات في البلاد ويهيئ لمظاهرات واسعة . والحركة العمالية برزت هنا ، كما في الصين وجاءت في طليعة الحركة الوطنية في صمودها امام الاجنبي . وعدد العمال الذي دخلوا النقابات في بمباي كان عام ١٩٢٦ نحو ٦٠ ٠٠٠ ،

فارتفع الى ٢٠٠ ٠٠٠ في اذار ١٩٢٩ . والاضرابات التي وقعت عام ١٩٢٨ سجلت لوحدها اكثر مما سجلته الاضرابات في السنوات الخمس السابقة مجتمعة من ايام العطالة .

انفجرت الحرب والهند تتململ وتتمطى محتجة عالياً على استقلال الهند وانقسامها
الدستور الاتحادي الجديد الذي اعلن عام ١٩٣٥ ، كما
انضج من الفوز الذي حققه حزب المؤتمر في انتخابات ١٩٣٧ ، اذ نال فيها ٧٠ ٪ من الاصوات .
وعندما راح نائب الملك يعلن سنة ١٩٣٩ ، دون ان يستشير ممثلي الشعب بان الهند بلد محارب ،
ويعطيه قرار الدفاع عن الهند كل السلطات ، قدم جميع الوزراء استقالتهم ، كما امتنع حزب
المؤتمر عن تقديم اي معونة للمجهود الحربي . وبالرغم من الهزائم التي توالى على انكلترا فقد
رفضت الحكومة البريطانية اعطاء اي تعهد بالاستقلال ، فكبحت كل معارضة وزادت من
الضغط (وجرى توقيف اكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص بينهم ٤٠٠ عضو من مجالس الولايات ، بينهم
٣١ وزيراً سابقاً ، وكل زعماء الحركة امثال نهرو وغاندي وباثيل) . وفي هذا الوقت راح
احد زعماء حزب المؤتمر ، ومنافسه الاكبر ، يؤلف حزب : « الهند الحرة » (*Azad Hind*) ،
ويدعو للثورة ضد الانكليز ويحشد من بين معسكرات الاعتقال جيشاً وطنياً حارب الى جانب
اليابان في بورما .

وفي عام ١٩٤٥ ، رأت الحكومة البريطانية نفسها غارقة الى فوق اذنيها في المشكلات
والصعوبات التي تواجهها في كل من مصر وفلسطين وماليزيا والهند نفسها حيث تكاثرت حركات
الاضراب والانتفاضات الشعبية ، وحركات العصيان والتمرد في الجيش وقوى الطيران
والاسطول . والمقاومة التي قام بها موظفو الادارة جردت السلطة البريطانية من كل وسيلة لفرض
ارادتها . ولم يعد لانكلترا من اسباب اقتصادية قوية كما كان لها في الماضي لتحتفظ بمراقبتها
السياسية على الهند . ففي عام ١٩٣٩ كانت تجارتها مع الهند انخفضت الى الثلث ، كما ان اموالها
الموظمة في شبه القارة الهندية هبطت الى ٧٥ ٪ وعلى هذا الاساس وقع تقارب عام ١٩٤٥ بين
حزب المؤتمر والرابطة الاسلامية التي اوجست شراً من الحركات الشعبية ، والى ممثلي هذين
الحزبين كان من المتوقع ان يؤول الحكم في البلاد . وراحت اول حكومة عمالية تألفت في
انكلترا تستعجل المفاوضات حول الموضوع ، وفي تموز ١٩٤٧ اعلن استقلال الهند وقسمت
الى دولتين مستقلتين ذات سيادة لم تلبثا ان دخلتا في منافسة حادة ، تماماً كما وقع في ايرلندا ،
تعمل بريطانيا على ان تلعب دور الحكم بينهما .

جاء انقسام الهند الى دولتين لاسباب دينية محضة ، الا ان تشابك السكان وتخالطهم بين
مسلمين وهنود في بعض المناطق لم يسهل كثيراً عمالية الانقسام هذه اذ ان الاحصاء الذي تم
عام ١٩٤١ دل على ان سكان باكستان يضمون ٧٥ بالمائة من المسلمين كما ان اتحاد الهند ضم ٣٥
مليوناً من المسلمين الى جانب الـ ٢٨٠ مليون هندي . والمذابح الدامية التي وقعت في آب
وايلول من عام ١٩٤٧ اودت بحياة ١٠٠ ٠٠٠ قتيل وشردت على الطرقات وفي مهب الريح

أكثر من ١٣ مليون نسمة من هؤلاء البائسين الذين يقتفرون لكل شيء وكانوا يقضون جوعاً وسفهاً ، اذ ان عدداً كبيراً منهم (أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠) قضوا لمحبهم وهم هائمون على وجوههم . وغاندي نفسه ذهب ضحية ، احد المتعصبين الذي غاظه جداً انقسام الهند الى دولتين ، ولاقى حتفه على يد احدى ابناء ملته الذي اخذ عليه موقفه المتساهل تجاه المسلمين .

يتألف الباكستان من قسمين مختلفين يبعد الواحد عن الآخر
التركيب الاجتماعي والسياسي
١٨٠٠ كيلومتر ، كما ان ٣٧٪ من مساحته غير صالحة للأعمال
في الباكستان
الزراعية ، ثلثها مروي ولا يمكن زيادة هذه الاراضي الزراعية
الا بعد اقامة سدود وانشاءات تكلف غالباً والدولة الجديدة غنية بالقمح والجنوت والقطن والجلود ، وتكفي بخلاف الهند ، نفسها من المواد الغذائية وسجل ميزانها الاقتصادي فائضاً محسوساً . الا ان ٧٠ بالمائة من سكانها البالغ ٨٦ مليون (عام ١٩٦٠) يعملون على الزراعة ويعيشون في البؤس والشقاء ، اذ ان معدل الدخل الحقيقي لعائلة تتألف من ٥ أشخاص لا يزيد على ١٥٠ روبية في السنة (١٥٠ فرنكاً) في الباكستان الغربية ، و ١٢٥ روبية (١٢٥ فرنكاً) في الباكستان الشرقية . ويملك بعض كبار الملاكين العقاريين من ٦٠ - ٨٠ بالمائة من مجموع الاراضي في بعض الولايات . والسواد الاعظم من الفلاحين هم مزارعون او مرابعون ، يتراوح ما تزرعه العائلة الواحدة بين ٢ - ٤ دونم ، ولا يصيبهم من غلة الارض سوى ٥٠ - ٣٠ بالمائة كما يترتب عليهم ان يقدموا هيناً ونقداً للملكي الارض ائاة اخرى من الفضة أو أشغالاً أو من غلة الارض تؤلف في مجموعها من ٣٠ - ١٢٠ بالمائة من المبالغ المدينون بها . والاصلاح الزراعي الذي نص عليه مشروع الرابطة الاسلامية عام ١٩٤٦ ، لقي مقاومة عنيفة من قبل كبار الملاكين العقاريين الذين يؤلفون اركان الرابطة المذكورة . فالشق الشرقي من الباكستان وحده حيث يشتد البؤس وحيث المجاعة اودت بحياة اكثر من ثلاثة ملايين نسمة عام ١٩٤٣ ، حقق عام ١٩٥٠ ، اصلاحه الزراعي ، وفي غرة عام ١٩٥٥ لم يجر سوى استملاك ٢٣٧ قطعة ارض من اصل ٢٨٢ ، ١٢٣ قطعة خاضعة للمصادرة والتوزيع ، ولم يستفد الفلاح الا من إلغاء الاثارة المترتبة عليه . اما في الولايات الاربع الاخرى ولا سيما في البنجاب اغنى هذه الولايات على الإطلاق ، حيث « تصطبغ الرابطة الاسلامية فيها بصبغة نادر يضم كبار الملاكين العقاريين » ، فلم يكن من أثر قط لهذا الاصلاح ، وفي الولاية الواقعة على الحدود في الغرب ، جرى تخفيض الاعباء عن الفلاح : كإلغاء الرهونات ، وتخفيض القسم المتوجب على المزارع تقديمه وجعله ٤٠٪ من مجموع الغلة وبعض تسهيلات أخرى تسمح له باستملاك الارض .

والتصنيع وحده كقيل بتحسين هذا الوضع الزراعي ، ولكن هيات ان تتوفر في البلاد الشروط الاساسية للصناعات الثقيلة ، فالصناعات الوحيدة القائمة هي صناعة النسيج والدباغة وبعض المعامل الكهربائية ومصانع الترابية وهي كلها تفتقر جذرياً للموظفين الفنيين ، بحيث ان

الحل الوحيد يقتضي اصلاحاً زراعياً من الاساس ، يزيل من الوجود العقارات الضخمة او يؤمن للدولة الوسائل المالية التي تفتقر اليها . فنحن اذن أمام مشكلة سياسية في الاساس اذ ان تركيب البلاد الاصلي الاجتماعي والاقتصادي يحول دون هذا الحل أو ذاك .

وجاعة العلماء الذين وقعوا تحت تأثير الاشتباكات الدينية وقت الانفصال ارتاحوا جثداً لقيام دولة دينية في التصميم قامت على « المبادئ التي نص عليها الاسلام » ، يكون فيها القرآن والسنة أساساً للشريعات البلاد ، كما يفرض التخلي واخراج الموظفين غير المسلمين من دوائر الحكومة الرئيسية ، كما على المرأة الا تظهر في الحياة العامة . والدستور الذي نشر عام ١٩٥٦ انشأ في البلاد دولة اسلامية مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج ، وقد نال انصار التجدد في البلاد ترضية بان تقوم المؤسسات السياسية في البلاد على غرار المؤسسات البريطانية : مجلس تمثيلي يجري انتخابه بالاقتراع العام ، وحكومة مسؤولة ، ومع ذلك فالأطار المصري المفروض يظهر مع ذلك بوضوح السلطة شبه المطلقة التي يتمتع بها كبار الملاكين . وهذا الاضطراب والقلق الاجتماعي الذي تعاني منه الدولة الجديدة افسح المجال لظهور عدد من الاحزاب المعارضة : كعزب الفلاحين ، والرابطة الشعبية ، ورابطة باكستان الحر في الباكستان الغربي يجري انتخاب الزمندان ويتجدد انتخابه في دائرته الريفية بصورة آلية من قبل الفلاح الامي ، الجاهل الذي يعيش في جوار هذا الزعيم وفي تبعيته الضيقة ، أما في الباكستان الشرقي حيث الفلاح البنغالي لا تشده الى صاحب الارض مثل هذه الرابطة الآصرة ، فقد تقوم جبهة المعارضة ممثلة « بالرابطة الشعبية » التي هي العامل الاساسي والحرك الاكبر في هذه المقاطعة وقد نالت في انتخابات عام ١٩٥٤ العامة ٩٠ بالمائة من الأصوات . ففي اربع من ولايات باكستان الخمس ، تبدو الديمقراطية واجهة برافية . تبقى معها العناصر الديمقراطية عاجزة عن تحقيق اي اصلاح ، وحيث لا يستطيعون التنفيس عن مشاعرهم واحاسيسهم الا بواسطة مؤامرات يحسنون حبكها كالمؤامرة التي شهدتها روالبندي عام ١٩٥١ ، او كهذه العنق السق قامت في كل من لاهور وكراتشي عام ١٩٥٣ .

الانقلاب العسكري عام ١٩٥٨ ان عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الناجم عن الفساد العام الضارب سراحه على البلاد ، وتجاوزات القانون التي باتها كبار المسؤولين الى جانب الفقر المريع الذي تتسكع فيه الجماهير الشعبية شجع — على غرار ما جرى في مصر — المارشال ايوب خان ، عام ١٩٥٨ ، على القيام بحركة انقلاب عسكري واستلام الحكم . فعمد في بادىء الامر الى حل الاحزاب السياسية ، واعلان الاحكام العرفية في البلاد ، والغاء الدستور ، و « كبح » الصحافة ، ونشر قانوناً زراعياً نزع الى تقسيم الاملاك الكبرى والى انشاء طبقة وسطى من الفلاحين ، وهي تدابير واجراءات جاءت بالأكثر في صالح صغار الملاكين ومتوسطيهم بينما يحول الفقر الذي يتسكع فيه المربعون ومكثرو الارض دون امتلاكهم لهذه الاراضي التي يتعهدونها بعرق جيوبهم .

ورصيد النظام الجديد الذي سيطر على البلاد لم يكن كله سلبياً . فقد فرض عام ١٩٥٩ على كبار الملاكين العقاريين في الباكستان الغربية اصلاحاً زراعياً قاوموه دوماً من قبل بالعنف الشديد (اذ حدد ملكية الاراضي الزراعية بـ ١٢٥ هكتاراً) ، وحاول التخفيف من فساد الموظفين ، ونشر قانوناً للأسرة حدد فيه حقوق المرأة ، وشجع على الحد من النسل بالرغم من معارضة العلماء . كذلك شجع التطور الاقتصادي في بلاد ، اذ زاد عدد سكان المدن فيها ضعفين في خلال عشر سنوات ، مع ان الطابع المسيطر على السكان فيها هو الطابع الريفي ٨٠ ٪ . ومعدل النمو السنوي للزراعة جاء مع ذلك واطياً جداً ، اذ لم يزد على ١٦ بالمائة بينما بلغت الزيادة في السكان ٢٥ بالمائة ، وهكذا فالدخل الفردي بقي تقريباً على حاله في مستوى متدنٍ للغاية ، والسواد الاعظم من الناس يستمرون في حالة فقرية مدقعة ، بينما ترتفع الامية الى ٨٥ بالمائة ، و ٦ بالمائة من مجموع السكان تتوفر لهم مياه صالحة للشرب . وعدد الذين يحتاجون الى عمل في الريف ، بلغ عام ١٩٦٥ ، ٨ ملايين نسمة (مقابل ٥ ملايين في عام ١٩٦٠) ومعدل استثمار الارض يتراوح بين هكتار واحد في الاراضي الزراعية في الباكستان الغربية ، و ٢٠ هكتار من الهكتار في الباكستان الشرقية .

اما اصلاح الدستور ، فعمليته باءت بالفشل التام ، بعد ان استقر في خلد الذين قاموا بالانقلاب العسكري ان فشل الديموقراطية البرلمانية سببها عدم وعي الضمير الوطني لدى الفلاحين الذي لا يتجاوز نظر الواحد منهم افق ارضه الضيقة او قريته . ارتضوا بديلاً عنها بديموقراطية اساسية ، هدفها تعديلهم على ادارة شؤونهم المحلية في نطاق القرية اولاً . وكان من المقرر ان يقوم على شكل هرم مجالس وهيئات تقوم بالاقتراع العام ، في القرية والناحية والمنطقة والقضاء والمحافظة بحيث تتم معه تدريبهم السياسي والمدني معاً ، بعزل الفلاحين وجعلهم في مأمن من الاعيب رجال السياسة والملاكين العقاريين . وجاء الاختبار قصير المدى والتجربة قصيرة الاجل ، اذ لم تمر ثلاث سنوات حتى كان الموظفون السابقون عادوا الى مراكزهم من جديد والدستور الجديد سلم بتشكيل احزاب جديدة في البلاد بعد ان منع قيامها من قبل ، وبذلك عاد الى اعيان القوم وجوهرهم ما كان لهم من شأن ونفوذ . وبفضل الاقتراح المحدود حيث الكلمة الاخيرة لسكان الريف ، انتخب المارشال ايوب خان رئيساً لدولة الباكستان في مطلع عام ١٩٦٥ ، بأقل من ٢/٣ اصوات المقترعين .

الاتحاد الهندي ومشكلاته
فالهند المستقلة التي نالت ٨١ بالمائة من الاراضي في شبه القارة الهندية ، وكان عدد سكانها ٣٦٩ مليون في عام ١٩٥٠ ، تعد

٤٣٩ مليون من السكان في عام ١٩٦٣ ، يتسم معظمهم بالطابع الريفي هنا ايضاً .

وعلى غرار الباكستان ، ان ٨٠ بالمائة من سكان البلاد يعملون في الارض ويحدون في الاعمال الزراعية حرفة ثانية لا بد منها لتأمين أودهم ، وهذه الجماهير الهندية ترسف في الجهل اذ ان ٨٨ بالمائة اميون ، وهم فريسة رخيصة لعصابة من المرابين الجشعين واعداء من الوسطاء ، عرضة

دوماً للجوع والمجاعة ، كما ان ٦٨ ٪ من هذه الدماء لا زرع لهم ولا ضرع ، يمتاشون من عملهم كمزارعين (٣٥ بالمائة) او كمرايعين تحت تصرف الواحد منهم على الاجمال ، مساحة هكتار من الارض للفرد الواحد ، و ٣٣ بالمائة بينهم عمال لا يخرج وضعهم عن وضع الارقاء المستعبدين . فهم يفتقرون اصلاً الى اي نوع من السباد ، كما ان عتادهم الزراعي من النوع البدائي ، فليس من عجب ان تأتي مواسمهم السنوية حقيرة شحيحة ، و « الغلة تكاد تلامس الحاجة ولا تقى بالفرض » . والاصلاح الزراعي العام الذي طبق عام ١٩٥١ ، قضى على نظام الزمندان مع التعويض على صاحبه وتركزت الولايات المختلفة مسؤوليات اعداد واصدار القوانين الخاصة بتطبيق هذا الاصلاح ، فجاءت هذه التدابير تختلف مدى واتساعاً واثراً ، ونصت على جعل الحد الاكبر للمزارع يتراوح بين ٢٠ - ١٠٠ هكتار ، بينما حاولت معظم هذه الولايات على التلطف من وضع الفلاح وجعله اكثر استقراراً من قبل ، بعمود ايجار واستثمار طويلة الامد ، على ان تحدد المحاكم سعراً عادلاً للاستثمار او للاستكراء ، عن طريق جعل حد ادنى للاجور وغير ذلك . وقد لقي تطبيق هذه القوانين بمعارضة شديدة من قبل اصحاب الزمندان وعن طريق فرض مبالغ عالية للتعويض عن الاستملاكات (بلغت ٤ مليارات روبية) ، دفعها يزيد كثير من التضخم المالي في البلاد .

وتطورت الطبقة العمالية في الهند من جراء الحرب ، بعد ان اصبحت الهند ترسانة الجيوش البريطانية العاملة في اقطار جنوبي شرقي آسيا او في بلدان الشرق الاوسط ، مما ادى الى تنشيط الصناعة فيها ، والى صنع الاسلحة الخفيفة والمعدات الخاصة بالمدفعية والعربات المصفحة وبناء السفن الصغيرة ، كما تلقت طلبات توصية خاصة بتجهيزات الجيش وصيانتها . ولاول مرة في تاريخها ، تمكنت الصناعة الهندية من صنع صفائح من الفولاذ لتدريع العربات المصفحة ، ولوحاً من الفولاذ الخاص يستعمل في المدافع المضادة للمدرعات كما تمكنت من صنع ادوات فولاذية تدخل في مهات الجيش الاساسية كالثاقبات والمخارط وماكنات النحت ، ومواد كيمياوية وصيدلية . واقبل على العمل في المدن عدد كبير من العمال ، فارتفع عدد العمال في البلاد من ١٧٤٥٠٠٠ عامل الى ٣١٤١٠٠٠ بينهم ، والحق يقال ، عدد كبير من عمال فصلين او موسمين . فالأوضاع التي تكتنفهم مريعة . فالقوانين الاجتماعية التي تسيج حولهم ناقصة ويحري تطبيقها بشكل سيء جداً . فهذه المدن التي تغص بسكانها تفتقر للفزيد من المساكن ، والتراكم الفظيع الذي شهدناه في الفترة السابقة ازداد حدة وشدة . فليس بغريب قط ان نرى عائلتين او ثلاثاً يعيشون في غرفة واحدة ، كباراً وصغاراً جنباً الى جنب وبعضهم فوق بعض . ففي عام ١٩٤٩ ، نرى في مدينة بمباي نفسها ١٥٠٠٠٠٠ لا ملجأ لهم قط او يسكنون زرائب في ظروف واوضاع مخيفة ، واكثر من نصف مليون نسمة يذرعون الشوارع طولا وعرضاً وينامون على قارعة الطريق يلتحفون السماء . وقامت حول المدن « مخيمات عمل » هي خليط من الاكشاك والخيام والمضارب والاكواخ تنقر المارة لرؤيتها او لرائحتها . ويذهب ٢/٣ اجر

العامل ليؤمن له ولذويه غذاء يبقى دوماً ناقصاً ، الامر الذي يضطر معه اكثر العمال للاستدانة (ففي عام ١٩٤٦ ان ٩٥ بالمائة من اسر العمال في مدراس ، و ٦٣ بالمائة من هذه الاسر في ممباي توزع تحت الدين لمبالغ تتراوح بين ٨٠ - ٣٣ دولاراً بينا الفائدة تتراوح بين ١٠٠ و ١٢٥ بالمائة . والطبقات الوسطى ، مع انها قليلة ، تعاني هي الاخرى ، من الحرمان ، فتضطر ان تخصص نصف ما تربحه على تأمين قوتها وغذائها ، وتسوء وسائل التغذية لديها يوماً بعد يوم .

المشكلات الاقتصادية
بعد التقسيم بقليل سجل النشاط الاقتصادي في الهند هبوطاً محسوساً في كل مرافق الصناعة اذ هبط الانتاج من اعلى نقطة سجلها عام ١٩٤٣ ، وبلغ الدليل العام للانتاج ١٢٦،٨ في هذا التاريخ بالذات ، و ١٤ في عام ١٩٤٩ ، كما كان من نتائج التضخم المالي حدوث تخفيض في الدخل الحقيقي تراوح بين ١٥ - ٢٠ بالمائة بالنسبة لسنة ١٩٣٩ ، اذ كانت الاسعار دوماً في الارتفاع .

والسرعة الهائلة التي ميزت نمو السكان فكان ٨ ملايين عام ١٩٥٩ لم تعد بانتاج الحبوب الى معدل عام ١٩٤٦ الا في سنة ١٩٥٨ ولذا اقتضت علاجاً سريعاً لمشكلة المواد الغذائية . فكيف السبيل الى تأمين الغذاء لـ ٢٠ بالمائة من سكان العالم يقيمون في ٣ بالمائة من مساحة الارض ؟ ولذا يجب ان تكون الارض اكثر خصباً ، والنساء اقل انجاباً ونسلاً ، كما يلاحظ العالم الجيوغرافي سبات . فالضغط الديموغرافي شديد الوطأة ، والاراضي التربة والمحصول المتناقص باستمرار ، تحتاج للسماح . (فالاستهلاك لا يزال سريعاً بالسخرية ٢٠٠.٠٠٠ طن فقط في عام ١٩٥٠ ، مقابل ١٣ مليوناً في الولايات المتحدة الاميركية) . في الهند ٤٠ مليون هكتار من الاراضي الجذباء ، منها ربع هذه الكمية يمكن استثمارها بشكل مفيد . فروع الاموال اللازمة لفتح الترع والاقنية غير متوفرة ، ومراقبة النسل عملية لم يعمل بها بعد .

والخطة الخمسية التي بوشريها عام ١٩٥١ ، خططت لتحسين وسائل النقل عن طريق شراء الاجهزة والعتاد اللازمين ، ولتطوير الانتاج الزراعي عن طريق زيادة المحصول وتقويته ، وعلى اساس توسيع شبكة الري وعلى بناء السدود الضخمة ، كما نصت على النهوض بالصناعة عن طريق تشييد معامل لتوليد الكهرباء وانتاج الآلات الصناعية اللازمة . وقد جاءت نتائج الخطة مرضية للغاية وتجاوزت الاهداف المرسومة لها ، وارتفع الانتاج الصناعي الى النصف كما زاد الانتاج الزراعي ١٥ بالمائة بحيث تجاوزا خطر هبوط الانتاج الحقيقي والدخل الحقيقي للفرد ، كما امكن تفادي خطر المجاعة . . الا ان القدرة الشرائية بقيت متدنية ، ولجئ عن هذا الوضع عاجز في التوصية على المواد المصنوعة الامر الذي يزيد من البطالة (اذ كان في البلاد اكثر من ٥ ملايين عاطل عن العمل عام ١٩٥٥ ، بينهم عدد محترم من حملة الشهادات) . والخطة الخمسية الثانية (١٩٥٥ - ١٩٦١) التي جاءت اكثر تطلباً وطموحاً من الاولى ، اعطت الاولوية للصناعات الثقيلة والمناجم ووسائل النقل ، كما ادت الى انشاء ثلاثة معامل ضخمة لصنع

الفولاذ تولى انشاءها الاتحاد السوفياتي وشركة كروب وعدد من أرباب الصناعة البريطانيين بينما أعمل امر المواد الاستهلاكية وشؤون الزراعة ، اذ المطلوب ايجاد من ١٠ - ١٢ مليون مصلحة أو وظيفة لاستيعاب اكبر قدر ممكن من العاطلين عن العمل الذين تحملهم الأجيال الطالعة ، كما ان أهمية الاستثمارات الضرورية التي يعرضها مشروع كولمبو ، تفرض التطور النموذجي للقطاع العام ولعبه الدور الاول بالنسبة للقطاع الخاص ، وبالتالي لرأس مال الدولة ، شاء أم أبى . ويبقى من العوامل المهمة في الموضوع مساهمة الرساميل الأجنبية من انكليزية واميركية بمعد اتفاقها بالطبع ، مع الشركات الهندية ، وتكوين شركات جديدة يشترك فيها رأس مال اميركي انكليزي هندي ، كالاتفاق الذي توصلت الى تحقيقه شركة بيرلا مع مؤسسة نافيلد في موضوع السيارات ، والاتفاق الذي عقده مؤسسة تاتا مع شركة الصناعات الكيماوية الامبريالية ، وشركة بيرلا مع ستوديسكر ، بشأن تجميع قطع التركيب المرسله من قبل نافيلد وستوديسكر ثم تباع السيارات الجديدة تحت ماركه مصنوعات هندية . ففي الصناعات الخاصة بالبترول والمطاط وعيدان الكبريت والجوت ، كان نصيب رؤوس الاموال الأجنبية يزيد في سنة ١٩٤٨ ، على مايساوي ٦٠٪ من مجموع الاستثمارات ؛ اما في مجال الاعمال المصرفية والكهرباء والبن والورق وغير ذلك ، فقد بلغت الزيادة ٢٥٪ ومن جهة اخرى فقد سارت الولايات المتحدة ، بعد ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، في الطليعة واحتلت المرتبة الاولى في استيرادها من الهند ، وانشئت في البلاد مصافي للبترول ومصانع اخرى برؤوس اموال اميركية . وراحت الحكومة تشجع هذه الاستثمارات بعد ادخال الطمانينة الى قلوب اصحابها بانه لا يوجد اي مشروع للمصادرة او التأميم ، وبتمخلى الحكومة عن كل مراقبة تدخل القلق الى نفوسهم .

عادت الخطتان الاولى والثانية وان لم تتحققا بكاملها ، الى نتائج ملموسة . فقد انتقلت مساحة الاراضي المروية من ٢٠ مليون هكتار الى ٢٨ مليوناً ، والانتاج الصناعي ارتفع هو الآخر بـ ٢٪ ، وزاد انتاج الفولاذ اربعة اضعافه ، والطاقة الكهربائية يجب ضربها بـ ٢٠٠ . الا ان السكان زاد عددهم في السنوات العشر الاخيرة ٦٠ مليون نسمة . فمعدل النمو الاقتصادي وتطوره بالنسبة للفرد الواحد لم يزد عن ٢٪ فالخطة الخمسية الثالثة (١٩٦١ - ١٩٦٦) التي قنوي رفع معدل الاستثمارات من ١١ الى ١٥٪ وبتطوير المصانع التي تؤمن التجهيزات الثقيلة والميكانيكية وجعل التعليم الابتدائي إلزامياً ، تخشى ان تصاب بالفشل امام متطلبات الدفاع الوطني والمصروفات الحربية التي تبلغ ثلث الواردات (استباكات مع الباكستان ومع الصين) ، وازيادة ديموغرافية تفوق كل ما يمكن للمرء تصوره . فالمساعدات الخارجية وحدها سهلت استيراد ٣٠٠٠٠٠ طن من الحبوب التي اقتضتها محاربة المجاعة والحد من الاضطرابات الخطرة التي سببتها المجاعة في البلاد : كالحرائق ونهب المخازن ، وغير ذلك ، واخيراً قضية البطالة التي لا تزال مرتفعة بين العمال (٥٠٠٠٠٠) والشبان المتعلمين مليون شاب مثقف عاطل عن العمل في السنوات الواقعة بين (١٩٥٠ - ١٩٦٠) .

يتولى الحكم في البلاد حزب المؤتمر الذي يمثل الطبقة البورجوازية الهندية العليا
جمود الهند والحكومة التي تخرج معظم أعضائها من المعاهد الأوروبية حافظت على
طابع الجهاز الإداري القديم وعلى البيروقراطية ذاتها والمحاكم والشرطة المعمول بها في عهد
الاحتلال البريطاني . والسياسة التي تسير عليها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي سارت على
عمود السياسة التي انتهجها الإنكليز من قبل ، ويمكن من هذا القبيل مقارنتها بسياسة
الكومانتنغ قبل تفسخه . فالملكية الكبرى والاستثمارات هي في حي القانون ، وتأمين الصناعات
الرئيسية التي أوحوا بها في البدء والذي كان من شأنه لو طبق ، القضاء على نفوذ رؤوس
الأموال الأجنبية في البلاد ، أجل تطبيقه إلى أجل غير مسمى ، كما روعي جانب الأمراء ،
فوزعت عليهم إعطيات ملموسة وانيطت بهم مراكز هامة في الإدارة والسلوك الدبلوماسي .
ولا تزال الحكومة تعتمد إلى كبت التدمير الذي تعبر عنه الصحافة والنقابات والمنظمات الزراعية ،
كما فعلت من قبل عام ١٩٤٧ ، وقانون الأمن العام الذي ورثته من الإنكليز ، يملأ السجون ، بعدد
من المساجين السياسيين لم تشهد البلاد مثله حتى في أحلك أيام الاستعمار البريطاني ، وقسدر
تبيور ماند عدد هؤلاء الموقوفين ، عام ١٩٥٠ بين شيوعيين واشتراكيين ونقابيين ، جرى
اعتقالهم وزجهم في غياهب السجون في ظروف غريبة دونما تحقيق معم أو محاكمتهم ، لمدة طويلة
بين ٥٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ سجين .

وجود الهند هذا الذي يؤلف أكبر عقبة في وجه تطورها الاقتصادي والاجتماعي يجب رده
أصلاً لهذا التضاد القائم بين نظريات العصر الحديث والنظريات الفلسفية والدينية المتوارثة في
الهند . وقد شدد أحد المراقبين المعروفين ببعد النظر على استمرار الطوائف في هذه البلاد
وحضورها في كل مكان والأيديولوجيا المسيطرة عليها . فبدلاً من أن تزول أو تضمحل نرى هذه
الطبقات تقوى وترسخ أكثر فأكثر وتلعب دوراً عظيماً في الانتخابات والشؤون الإدارية ، إذ
تؤلف من بينها عوامل ضغط مصلحة مملتها . ويساهم النظر على الأخص « الجمود الغريب الذي
يتسكع فيه الهندي الفقير ، وعدم شعورية المثري الهندي الخيفة وفساد السياسي الهندي ،
وعدم كفاءته وعدم الأهلية المطلقة التي تجلت في المخطط الهندي ، والتقاليد المرحية والجمود الهائل
يحملان من الصعب جداً الأخذ بالشرائع المصرية ووضعها موضع التنفيذ ، هذه الشرائع التي تلتشىء
دولة علمانية . وتعلن عدم المساسية مستوجبة للعصاص ، وتحرر المرأة عن طريق الطلاق ،
وتمنع تعدد الزوجات ، هذه الشرائع التي تعترف بشرعية خلافة البنات ، وتسهل مراقبة النسل
بأيحاء مستوصفات وعبادات خاصة . والامر شبيه بهذا في المجالين الاجتماعي والاقتصادي : فلم
يحدث فيها لمعري جديد يبدل بعض الشيء من الوضع المقاري الذي يكاد يكون إقطاعياً في
جميع مظاهره ، وهو وضع قائم على المزارعة والفدانة وأوضاع المعبددين من هؤلاء الفدنيين أو هي
من خيط العنكبوت ، وكذلك لم يطلع فيها شيء يذكر في المجال الاجتماعي يخفف من التبعية التي
ترسف بها وتتسكع الطبقات السفلى . وقد ظهر في الآونة الأخيرة بعض معالم التطور في الأوساط

المجتمعية التي تحاول ، على غرار ما فعلت الصين ، ان تجد بديلاً لرأس المال ، في تجنيد العمال الماطلين في كل مجتمع محلي او قروي ، وتكليفهم القيام بأنشاءات مائية وبأعمال التشجير على أمثل الاساليب التي يوصي بها الفن الحديث . وقد كان نجاح المشروع حتى الآن ضئيلاً ومردوده ضحلاً في هذه « الواحات التطورية » التي قامت بالتجربة المذكورة ، وذلك لافتقار هذه الخلايا الآخذة بأسباب التطور ، لمرشدين أكفاء يكونون دوماً على أتم استعداد للبلذل والتضحية ، ولحاجتها بنوع أخص لفئة يتطوعون للعمل ، ولماهضة وجوه الناحية لهذه المشروعات ويمثلي الطبقات العليا الذين يرفضون بجميع الاساليب المساهمة بهذه الاشغال المجتمعية او مديد رفيعة اليها .

الاضطراب الاجتماعي ومما له وهذا التباين الخفيف في الاوضاع - اذ ان ٢٪ من السكان يصيبون ٥٠٪ من دخل البلاد - واشتداد البؤس والشقاء ، يخلقان في الهند شعوراً عميقاً بالاضطراب والانزعاج . قالناس يتدبرون امور معاشهم بالتي هي احسن يشكون دوماً النقص في الغذاء وقللتابهم باستمرار الامراض المرافقة للفقر والحاجة ، ويتعرضون لحركة من الوفيات عالية النسبة ، ولذا بدأ التمر وعدم الرضى يظهر بأجلى صورته يوماً بعد يوم . فالفلاحون يشورون في بيهار وفي الولايات الشرقية ، عام ١٩٤٢ وفي عام ١٩٤٦ . والفلاح الذي كان يُضرب المثل بصبره وقوة احتماله ، لم يعد يرد الأوصاب والآلام التي يتجرع كأسها الى ربه *Karma* ، بل يرى سبب شقائه وتماسته في هذا النظام الاجتماعي الظالم الذي ارادوه له والذي اخذ يشور عليه . وبالرغم من كبح البوليس بعنف وقسوة بالفين لهذه الانتفاضات التي تعبر عن تدمره وقلمه ، فالفلاح يقاوم بشدة ما يتعرض له من اعمال العنف والتوقيف . وقد نظم الفلاحون عام ١٩٤٧ - وهو اول حادث من نوعه يقع في الهند - اول ثورة مسلحة ومنظمة لهم في مقاطعات تلنغا وحيدرآباد ، اذ اخذت اكثر من ألفي قرية منتشرة في مساحة تقرب من مساحة الدانمارك ، ينظم فلاحوها نوعاً من حكم جمهوري ويؤلفون لهم لجاناً قروية او محلية وينشئون مطامير مشتركة فيما بينهم لخزن الحبوب ، ويقتسمون المزارع فيما بينهم ، ويلغون ديونهم ، كما حددوا معدل الفائدة المترتبة على الدين ٦ بالمائة ، ولم تقمع الثورة بشكل نهائي الا في سنة ١٩٥١ . وزاد عدد الاضرابات بين العمال : اشترك في بعضها احياناً اكثر من ١٣٠٠٠٠٠ عامل عام ١٩٤٨ ، كذلك ارتفع عدد النقابات كما ارتفع عدد المنتسبين اليها بحيث تشكل ١٩٥ اتحاداً عام ١٩٤٠ ضم أكثر من ٣٧٤٠٠٠ عضو ، وارتفع هذا العدد الى ٦٠٨ ، عام ١٩٤٧ ، بلغ عدد اعضائها ٧٢٦٠٠٠ عضو . واحزاب المعارضة ، كالحزب الاشتراكي مثلاً الذي يطالب بالاتريد مساحة الممتلكات الخاصة على ٣٠ فداناً ، دعا الفلاحين لأن يقوموا بأنفسهم بتوزيع الاراضي فيما بينهم . والحزب الشيوعي الذي يهيمن عن كذب على اتحاد النقابات الهندية كما يشرف بعض الشيء على تحالف النقابات المتحدة ، كل هذه الاحزاب وسّمت من دهايتها بين الفلاحين والمزارعين في الريف . وفي الانتخابات العامة التي أجريت عام

١٩٥١ - ١٩٥٢ ، والتي بلغ عدد الناخبين فيها لأول مرة في الهند ١٧٥ مليون ناخب (٨٠ ٪ بينهم من اليمين) تمكن حزب نهرو وغاندي المسيطر على الحكم في البلاد منذ عام ١٩٤٧ ان ينال اكثرية المقاعد (٧٤ ٪) ولكن بفضل ٤٤ بالمائة من اصوات المقترعين ، كما نال الحزب المذكور ٢٧ بالمائة من مجموع اعضاء المجالس التمثيلية مع العلم ان ٦٨ مليوناً ممن لهم حق التصويت امتنعوا عن الاقتراع . فان كان ثم ما يستحق ان يسمى فوزاً فقد جاء محدوداً للغاية ، اذ لم ينل الحزب المذكور اكثرية الاصوات الا في ٦ ولايات لا غير من اصل ٢٢ ولاية ، وهي ليست من الولايات الرئيسية في البلاد . فالولايات الاربع التي ذهب معظم اصوات الناخبين منها للمعارضة ، والولايات الأخرى التي نالت فيها المعارضة قسماً ضئيلاً من الاصوات ، تضم ثلث سكان الهند . كل هذا دليل قاطع وبرهان ساطع على القلق الاجتماعي وعلى خيبة امل الجماهير الهندية التي تتوق من الصميم الى الاخذ باصلاحات جذرية ، والى معالجة الشقاء المريع الذي تتسكع فيه معالجة في الصميم .

ودليل آخر على هذا القلق العميق الذي يساور القلوب والنفوس في الهند وعلى التوتر الذي تعيش فيه الجماهير الشعبية فيها ، هو هذا الطابع الثوري الذي اتخذته الاضطرابات الدامية في هذه المقاطعات الواقعة الى الجنوب من الهند من جراء اللغة . فراح مئات الألوف من المتظاهرين يستولون عنوة على مراكز البحرية ويشعلون فيها النار ، كما اضرموا الحرائق في محطات القطر الحديدية ومراكز عديدة للبوليس ، وينهبون دور السينما التي كانت تعطي افلاماً هندية ويمشون بها فساداً . ويذهب ضحية اعمال الشغب هذه عشرات القتلى ومئات الجرحى في اشتباكات عنيفة مع قوى الامن والجيش ، وذلك احتجاجاً منها على عزم الحكومة بتطبيق دستور عام ١٩٥٠ الذي نص على ان تكون اللغة الهندية ، هي اللغة القومية في الهند في خلال خمسة عشرة سنة .

ان بروز الهند جمهورية مستقلة ذات سيادة هي ثاني دول العالم الهند احدي دول العالم الكبرى بعدد سكانها ، بما لها من موقع جغرافي ممتاز وبما تمثل من قوة اقتصادية في قلب القارة الآسيوية التي لا تزال متخلفة جداً بالنسبة لها ، كل ذلك يولها مركزاً من الدرجة الاولى ويهيئها لتلعب دوراً بارزاً في مضمار السياسة العالمية . فقد اجتمع في نبودهي عام ١٩٤٨ ، المؤتمر الذي كُلف النظر في مشكلة اندونيسيا وايجاد الحل اللازم لها . ومن جهة ثانية ، فالجهود التي بذلتها الهند لاعلان الهدنة في كوريا ووضع حد للحرب الدامية فيها ووضع تسوية سلمية لمشكلتها ، والدور الذي لعبته في الكتلة العربية الآسيوية النزاعة للحياد الايجابي في اجتماعات الامم المتحدة ، وعملها المتصل في جنيف في وضع حد لحرب فيتنام ، عام ١٩٥٦ ، ولوقف الحملة الفرنسية الانكليزية ضد قناة السويس ، وتعاطفها مع الشعوب الآسيوية والافريقية ومناصرتها ، لها هذه الشعوب التي تعاني الامرين من السيطرة الاجنبية ، واصرارها المتكرر على عدم انضمامها لاي كتلة بالرغم من اصطدامها الدامي مع الصين حول مقاطعة لاداخ (عام ١٩٥٩) ، وقرارها بالبقاء خارج الحرب الباردة ، ومحاولاتها الصادقة للحوار دون وقوع

الاضطدام بين اقوى دولتين في العالم ، اي بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ، كل هذا وما اليه عاد عليها بالذكر الحسن واعلاء الشأن والنفوذ العظيم كما اولاهما سلطة محترمة انتقص منها كثيراً حربيها الاخيرة مع الباكستان .

اما الباكستان ، فتحاول من جهتها ان تلعب دورا بارزا بين الشعوب الاسلامية ، بصفتها اكبر الدول الاسلامية طرأ واكثرها سكانا . وفي هذا السبيل عقدت في كراتشي ، منذ عام ١٩٤٩ ، عدداً من المؤتمرات الاسلامية العالمية ، توطيدا للعلاقات الثقافية والدينية بين الشعوب الاسلامية ، والعلاقات السياسية ايضا . فقد تحالفت مع تركيا والعراق ، ودخلت في فلك الولايات المتحدة بانضمامها الى حلف بغداد ، الا ان اضطدامها الدموي مع الهند بشأن كشمير قربها جدا من الصين كما ابعدها من الولايات المتحدة الاميركية .

ويتولى مقدرات الهند منذ ان حققت استقلالها السياسي ، كما يلاحظ تيبورماند بعمق ، فريق من الناس ، مستغربون في تربيتهم وثقافتهم . فنهرو الذي كان والده محاميا ومتطبعا بطابع الانكليز ، والذي تخرج هو الاخير في معاهد انكلترا العليا وكرع من معين الثقافة والتقاليد الانكليزية ، وغيره كثيرون من اعضاء حزب المؤتمر ، من ابناء الطبقة الوسطى في الهند التي تكاد لا تؤلف سوى ٥ بالمئة من مجموع سكان الهند ، كل هؤلاء مشبعون بنظريات الغرب التحررية ومنه اقتبسوا المنظمات والمؤسسات التي امدوا بها البلاد ، ونسجوا على منوالها في ديارهم .

الا ان بليانهم في الهند بقي عرضة لمهب الرياح . فالجهود التي بذلوها للخروج بالخطوة الخمسية الثالثة الى حيز الوجود ، اضطدمت بصعوبات يتعذر حلها والتغلب عليها . ومعكذا وجدوا انفسهم امام امرين لا ثالث لهما : اما التغلبي عن الخطوة واهمالها بالكلية ، وبعبارة اخرى قطع كل امل بادخال اي تحسين على الوضع الزري الذي تتخبط فيه الهند ، او اللجوء الى القوة والبطش والى انتهاج سياسة شديدة عنيفة قوامها المراقبة والتقنين ، لا يمكن التفكير بها واعتمادها الا اذا تغير الوضع الاجتماعي في البلاد رأساً على عقب : فاذا ما قارنا معدل الدخل السنوي الذي مكنت له الخطوة الخمسية الثانية وهو بنسبة ٤٨ ، بالمئة بالنتائج التي حصلت عليها الصين وهي تتراوح بين ٧ - ٨ بالمئة ، وسياسة المعصرة التي انتهجتها ، وضآلة النتائج التي تحققت وعجز نظام الحكم احياناً وفساده بالاكثـر ، كل ذلك يشير الى المعارضة القوية التي واجهوها بالرغم من تشدد الخطوة الخمسية الثانية على الطابع الاشتراكي ، وبالرغم من النفوذ العظيم الذي يتمتع به نهرو في المجال الدولي ، ونجاح سياسته الحيادية التي تعبر تماماً عن حذر الجماهير الهندية من اوروبا والولايات المتحدة الاميركية . فمن جهة اليمين هم عرضة لهجوم الاحزاب التقليدية التي تمثل الطوائف العليا في الهند والتي ترى الخطر يتهدد ما تنعم به من امتيازات ، منها مثلاً المهازيما ، هذا الزعيم الوطني ومن اشد مآخذها بالعنصرية والمنافع الاكبر عن التقاليد ، والخصم العنيد لكل اصلاح زراعي ، ولكل فكرة تأميم لصناعات البلاد ، ومن المطالبين حول بتحرير المرأة

والغاء الوضع الذي يحق بالمنبوذين بينا يعضد سياسة الحكومة ويؤيدها ارباب الصناعة ،
 لهاربتهما للشيوعية بأساليب شديدة وبفرق للمهجوم تذكرنا بالنظام الهتلري ، والحزب المعروف بـ
 R. S. S. الذي قتل احد اعضائه غاندي . والى يسار حزب المؤتمر ، الحزب الشيوعي المعروف
 بنشاطه والذي جاء الثالث بين الاحزاب الهندية في انتخابات عام ١٩٥٢ . اذ قال ٨ بالمائة من
 اصوات الناخبين ، و ٩٨ من هذه الاصوات عام ١٩٥٧ . ومع ان القطيعة بين الاتحاد السوفياتي
 والصين ، ادت الى انقسام الحزب الى شقين متميزين احدهما مع الاتحاد السوفياتي والآخر مع
 الصين ، الاول يسار الاتحاد السوفياتي ويناصر بالتالي حزب المؤتمر ، بينا يحالئ الثاني الصين ،
 وتعرض لهذه الاسباب لملاحقة شديدة اذ ان اكثر من ١٠٠٠ من مناضليه ، جرى اعتقالهم في
 كانون الاول ١٩٦٤ . وليس ما يدل على انه توقف عن الانتشار . وللحزب نفوذ كبير في
 ولايات انديراه وولاية كيرال التي تعد اقل نسبة من الاميين في البلاد كما انها تضم هدداً كبيراً
 من المسيحيين - فقد تمكن الحزب الشيوعي ان يستولي على الحكم في هذه الولايات بعد الانتخابات
 النيابية التي جرت عام ١٩٥٧ ، وقد طردته من الحكم الحكومة المركزية بعد ان اقر مشروعاً
 اصلاحياً في المجال الزراعي - كما ان الحزب حقق ايضاً فوزاً كبيراً في الانتخابات العامة التي
 جرت في اذار ١٩٦٥ ، وجاء فوزهم يؤيد الصين ويناصرهما .

٢ - آسيا الجنوبية الشرقية

حول اندونيسيا انتهج الهولنديون في اندونيسيا سياسة ابوية محافظة تشبه من وجوه عدة ،
 السياسة التي انتهجها البلجيكيون في الكونغو . فلم يحاولوا يوماً توفير
 أسباب التعليم لهذه الشعوب التي استعمروها ولا هيأوها للاستقلال - كما جرى احياناً للبريطانيين
 ولا جربوا قسيتها ، كما فعل الفرنسيون . فاعتمدوا ، في ادارتهم ، لهذه الشعوب والبلدان التي
 وقعت تحت استعمارهم ، على زعماء البلاد الوطنيين واولوم مناصب ووظائف جعلوها وراثية في
 قراراتهم ، كما ههدوا الى ملتزمين ومتعهدين صينيين بحماية الضرائب المفروضة . وبالرغم من
 « السياسة الاخلاقية » الجديدة التي اعتمدها ، فالعمل بنظام السخرة الذي وضعه عام ١٨٣٠
 بقي معمولاً به في جاوا الى سنة ١٩١٦ ، في كل ما يتعلق بالاشغال العامة ، والى سنة ١٩١٩ في
 الزراعات الخاصة بالبن . أما في الجزر الأخرى ، فلم يتوقف العمل بهذا النظام قط .

التركيب الاجتماعي هذه السياسة المحافظة التي تميزت باحترام التقاليد والعادات الشعبية
 المرعية ، كان من نتائجها الحسنة الحفاظ على الملكية الفردية الصغيرة ،
 بشكل افضل بكثير مما تم في غير قطر من هذه الاقطار الآسيوية ، ولذا جاء فيها التفاوت
 الاجتماعي أقل بروزاً للبيان منه هنا في اي مكان آخر . ففي عام ١٩٢٥ ، كان ٤٩٪ من
 العائلات في جاوا وفي مادورا من اصحاب الاملاك ، والقرية كوتنت خلية اجتماعية حية تأخذ

على عهدها مسؤولية تأمين أود اليتامى والشيخوخ والمرضى والأشخاص العاطلين عن العمل ، شأنهم شأن ما الفوه من سالف الأزمان ، حيث يشترك الجميع ويساهمون معاً بأعمال بناء المنازل والحصار . والطمانينة التي بعثها التضامن بين أفراد القرية حالت طويلاً دون قيام مظاهرات عنيفة تنم عن تأفف أو عدم رضى الجماعات فإذا ما قلّ في البلاد عدد كبار الملاكين العقاريين ، فقد كان مع ذلك معظم صفار الملاكين يرسفون في تابعة أسرة لدائنيهم ولا سيما للصينيين الذين كانوا يفرضون عليهم بعض الزراعات المحددة ويحددون بأنفسهم أسعار المواسم ومحاصيل الأرض . وهكذا استحال عدد كبير من صفار الملاكين الى وضع شبيه بوضع المكترين للأرض اذ كانت الغلة تذهب لجيوب المرابين . وهذه الزيادة المحسوسة في مواسم الأرض وغلاتها التي طالما تباهى بها الهولنديون ، كانت فائدتها تعود ، على الأخص لجيوب المصدرين من صينيين وأوروبيين ، وليس الى جيوب الفلاحين . ومن جهة ثانية ، ففي الوقت الذي كان عدد سكان البلاد ينمو بسرعة مذهلة ، كانت المهن والحرف الريفية آخذة بالانحطاط والذبول أمام المصنوعات الهندية أو اليابانية التي كانت تدخل البلاد بأسعار بخسة ، تاهيك عن ان التجارة كانت بأيدي الاجانب ، اذ ان من أصل ١٩٧ هـ مشروعاً استثمارياً ، يشغل أكثر من ٦ أشخاص ، عام ١٩٢٥ ، كانت منها ٨٦٥ مشروعاً تعود ملكيتها للاندونيسيين ، والباقي كان يعود ثلثه للاوروبيين والثلث الآخر للصينيين . فالطبقة البورجوازية الاندونيسية ، كانت تتألف أصلاً ، في حال وجودها ، من اصحاب الاجور (٨٣٪ من اصل المجموع ، بينهم عدد كبير من موظفي الادارة الذين كانوا تعلموا اللغة الهولندية وتلقوا تربية اوروبية ابتدائية .

بذلت جهود ضعيفة في البلاد لتطوير التعليم ورفع مستواه ، اذ لم يزد عدد الحركة القومية الطلاب الاندونيسيين في المعاهد الثانوية ، على بضع مئات لا غير ، والوظائف التي كانت تلتظروهم لدى تخرجهم ، سواء في الادارة الحكومية او في الشركات التجارية ، كانت ثانوية جداً وقمويضاتها متدنية ، باستثناء الذي يعملون مدرسين في المدارس الخاصة ، بينما مجال العمل في المجتمع الاندونيسي نفسه كان ضيقاً للغاية وهذه الماراة الناجمة عن التمييز العنصري والتي جاشت بها صدور القوم بعد أن رأوا قسمتهم الضئيلة من خيرات بلادهم ، هي التي دفعت الطبقة المفكرة والطبقة الوسطى الصغيرة في البلاد وحملتها على ان تقف موقفاً ثورياً ، في الوقت الذي اخذت تطالعهم حوادث التمرد على قوة الغرب العسكرية ، كما تجلت في ثورات الفلبين وحركة اثتورك ضد الاحتلال العسكري لبلاده ، والنشاط الذي قام به حزب المؤتمر في الهند ، والنجاح العظيم الذي بلغته حركة التصنيع في اليابان ، كل ذلك ادخل في روعهم انهم لا ينقصون بشيء ذكاء عن الاوروبيين ، وان في مقدورهم ان يحكموا انفسهم بأنفسهم دون مساعدتهم .

والجمعية التجارية الاسلامية التي قام بتأسيسها ، عام ١٩١١ ، لجمار التطبيع الباتيك في سوراكارتا ، دفاعاً عن مصالحهم ضد الواردات الاوروبية واليابانية ، لم تلبث ان اشتد منها الساعد بعد ان التفت حولها الجماهير ، واخذت تطالب بالاستقلال . وظهر في البلاد ، عام ١٩٢١ ، الحزب الشيوعي الاندونيسي ، كما راح سوكارنو يؤسس بعد تخرجه مهندساً من معهد

البوليتكنيك العالي في باندونغ ، الحزب الوطني الاندونيسي (P.N.I.) . وعرفت هذه الاحزاب ان تجتذب حولها كل هذه العناصر الحاقدة على الاوروبيين والغاضبة لكرامتها مما تعرضت له من قبل الاوروبيين ، من تحقير واذلال ، كما جمعت حولها كل هؤلاء الذين ينعمون احتكار الاوروبيين لخيرات البلاد ويستبيحون مواردها الطائلة (اذ ان نصف ارباح الاستثمارات ومكاسبها الطائلة كان يرسل خارج البلاد) ، كما انضم اليها كل هؤلاء الذين ذهبوا فريسة التمييز العنصري ، في الادارة والمحاكم والقوانين الجزائية والمحاكم الوطنية التي تعقد جلساتها بحراسة البوليس . واشتد ساعد هذه الاحزاب وتآلب حولها الانصار بانضمام هذا الفريق الذي رفع عقبرته عالياً محتجاً على فرض الثقنين (الكوتا) المحدد ٣٠٪ فقط في المباريات المفتوحة للوظائف الادارية ، وضد رجال القانون والاطباء الاوروبيين الذين أخروا بنفوذهم المريض ، الى سنة ١٩٢٤ و ١٩٢٦ ، موعد افتتاح مدرسة للحقوق واخرى للطب في البلاد ، كما امتنعوا في صميم نفوسهم من عدم المساواة في المدارس حيث التعليم مجاني لبعض الاوروبيين ، بينما يجبر الاندونيسيون على الدفع ، كما ساءم جداً افعال الاوروبيين ، تأمين وسائل التعليم لابناء البلاد . والتنازلات الوحيدة التي رضي الهولنديون القيام بها لا تتعدى بعض اجراءات لتوسيع اللامركزية الادارية ، وذلك بانشائهم عام ١٩١٨ ، مجلساً تمثيلياً محلياً ، فقد صفتته الاستشارية عام ١٩٢٧ ل يتمتع بسلطة تشريعية ، تألف من ٦٠ عضواً ، بينهم ٢٥ من الهولنديين يأتي ثلثهم بالتعيين المباشر ، ويجري انتخاب الثلثين الباقين بواسطة اقتراع غير مباشر ، ويبقى بعد هذا كله للحاكم العام حق الفيتو او الرفض لكل قرارات المجلس المذكور .

كان من جراء تدني مستوى العيش بين ابناء البلاد للضرائب النازحة المفروضة عليهم ، ولنمو السكان السريع ، ان قووى من جانب الحركة القومية في البلاد . فالسلطة الهولندية على البلاد كانت قوية ومتينة : فاذا ما قورنت الاساليب الادارية التي متوا عليها بهذه الاساليب والطرق الاستعمارية التي سار عليها الفرنسيون والانكليز في هذه الاقطار المجاورة ، لاحت لنا اكثر فاعلية وأشد رقماً من الاخرى ، اذ كان يهمل كثيراً المحافظة على القوانين والتقاليد المتبعة في البلاد ، والحد من بيع الاراضي من الاجانب والتصرف بها ، وحماية المجتمعات والمنظمات القروية من العوامل والمؤثرات المحلية ، والجهود الفعلية ، ولو جاءت غير كافية ، المبدولة لمعالجة مشكلة الديون التي يزرع تحتها الفلاح الاندونيسي ، وتوفير ما يحتاج اليه من مساعدات مالية بشروط ملائمة ، كل ذلك يفسر لنا هذا التوازن النسبي الذي يتمتع فيه المجتمع الاندونيسي . ومن جهة اخرى ، ان اعتماد الحكومة ، ولو بصورة غير مباشرة ، سياسة المحافظة على الطبقة الارستوقراطية والدفاع عن مركزها في البلاد ، كل ذلك خفف من حدة المعارضة وخفف من التصادم بين الحاكمين والحكوميين . ثم ان التباين العظيم بين الفئات السكانية من الوجهة العرقية او العنصرية ، والتركيب الاجتماعي الذي ساد البلاد ، كل هذا كان في صالح الدولة المستعمرة . فالزعماء يرون انفسهم مشدودين شداً بالوضع القائم في كل ما يتصل

بمصلحتهم الاقتصادية والسياسية ، وأطر الادارة وملاكات البوليس والجيش والادارة ، التي هي بيد الاوروبيين والاوراسيويين الذين ينفرون جداً من المطالب التي ينادي بها الوطنيون ويكرهونها كره الهولنديين لها وأكثر . وهذه القلة التي تتألف منها الطبقة الوسطى في البلاد ترى نفسها مضطرة لحماية الجماهير ، والصحافة مراقبة ، وليس اكثر من ٦٤٪ من سكان البلاد يحسنون القراءة ، والمادة ١٥٥ من قانون الجزاء تحكم بأربع سنوات حبس ، كل مظاهرة احتقار او ازدراء خطية كانت ام شفوية ، لمحو اي فئة من فئات البلاد العنصرية المتعددة ، كما ان الاجتماعات وانشاء الجمعيات خاضع للمراقبة الشديدة ، والحركة النقابية وحدها دون سواها ، بسمح لها الى حد ما ، بالقيام بنشاط وطني مشروع (١٩٢٣ و ١٩٢٦) كما ان يد البوليس السري الطويلة تصل الى كل نشاط او حركة تقوم في الخفاء ، ويحق للحاكم الممام ان يتنفي او ان يبعد من البلاد ، اياً كان ، اذا ما رأى ذلك « ضرورياً لما فيه الحفاظ على السلام والنظام » . فالحركة الوطنية وقفت اذاً على سكان المدن حيث تشتد رابطة اللغة الماليزية ، كما تشتد فيها بعض العناصر الهامشية بين طبقة الفلاحين . والجيش ، في نهاية الامر ، يتألف من عناصر ووحدات مأخوذة من بين الاقلية المسيحية في امبوان وتيمور ، وللعكوسة ملء الثقة بولائهم لها والوقوف الى جانبها ضد الاكثرية الاسلامية .

ومع ذلك ، فقد انهار نظام الدفاع الهولندي عن البلاد وبسرعة هائلة ، اذ ان الاستقلال احتلال اليابان لاندونيسيا مدة ثلاث سنوات ، افاح للحركة الوطنية ان تقوى وتستأسد ، بحيث تعذر على الهولنديين ان يعيدوا عام ١٩٤٥ ، الى تلك لبلاد ، السيطرة التامة التي كانت لهم فيها . فالاحتلال الياباني ، حرر من السجون الزعماء الاندونيسيين المعتقلين فيها . ومراكز التوجيه التي شغرت بعد تنحية الاوروبيين وابعادهم عن البلاد ، تسلمها الموظفون الاندونيسيون ، والفت الجماهير حكم ابناء البلاد وأُنست الى ادارتهم بعد ان غاب كل اثر للادارة الاوروبية . واخذت الحركة الوطنية تنظم نفسها : فبينما راح شهرير احد زعمائها البارزين ينظم المقاومة السرية ، راح سوكارنو وحسناً ، يعملان علانية ، بالاتفاق مع اليابانيين ويبدلان المزيد من النشاط ، يشد من أزرهما الجمعية الوطنية في جاوا بعد ان علل اليابانيون النفس باستخدامها يوماً لمصلحتهم فألفا ما يعرف بالمليشيا الوطنية وامدها اليابانيون بسلاعتة اللارمة والسلاح ، هذه المليشيا التي اصبحت فيما بعد نواة الجيش الوطني . وعندما نزلت وحدات من الجيش الانكليزي تفد على البلاد ، في اثر استسلام اليابان في ايلول ١٩٤٥ ، وجدت هذه الوحدات امامها في البلاد حكومة قائمة ، وجيشاً مجهزاً بالعتاد الذي خلفه اليابانيون وراهم ورأياً عاماً موطداً العزم على الدفاع عن استقلال البلاد والذود عن حياضها . وجرت بين ١٩٤٥ - ١٩٤٩ تحت ضغط قوي من البريطانيين والاميركيين والاوراليين مفاوضات بين الهولنديين والاندونيسيين تخللتها اشتباكات مسلحة ادت في نهاية المطاف الى اتفاقات متتالية لم تلبث ان تحطتها الحوادث بسرعة ، فبعد اتفاقات شريبون (او لنفدجاتي) الموقودة في تشرين الثاني

١٩٤٦ ، التي اوجدت دولة اتحادية او الاتحاد الهولندي الاندونيسي التي تؤلف الولايات المتحدة الاندونيسية شطراً منها ، والدولة الفديرالية نفسها شطرها الثاني ، حاول الهولنديون « بلفنة » الارخبيل ، كما حاولوا ان يستغلوا المسافات الفاصلة بين الجزر ، والمناصر العرقية التي يتألف منها السكان ، للتفريق بين زعماء الحركة والتخفيف من شأن زعماء الحكومة الاندونيسية المنتمين كلهم الى جزيرة جاوا ، وراحوا يشجون تكوين حكومة مستقلة ، ويقوون من النزعات الانفصالية ضد الامبريالية الجاوية ، كالحركة السوندية التي قامت في قلب جاوا نفسها . وقام الهولنديون بهجوم ادى الى إلغاء الهدنة المعقودة بين الطرفين ، والى ابرام اتفاقات رنفيل بالتالي بين الطرفين ، التي وقعت على ظهر السفينة الاميركية المعروفة بهذا الاسم ، وذلك في كانون الأول ١٩٤٧ ، وخلال كانون الاول ١٩٤٨ بينا كانت المفاوضات تجري بين الطرفين لتحديد وسائل تطبيق هذه الاتفاقات ، قام الهولنديون فجأة ، بحملة تأديبية ثانية ، وضرب جاكارا العاصمة من الجو ، واعتقال الرئيس ، ورئيس مجلس الوزراء واحتلال النقاط الاستراتيجية الرئيسية في البلاد ، على يدمظلين هولنديين وقد تدخل مجلس الامن هذه المرة في الوضع وشجب العملية ، وفرض على هولندا الرجوع الى الوضع القائم . وفي أواخر ١٩٤٩ ، تم عقد اتفاق نهائي تشكل بموجبه اتحاد هولندي اندونيسي ، تشترك فيه ولايات اندونيسيا المتحدة المعترف باستقلالها وسيادتها . وهذا « الاتحاد » الذي سار بصورة عرجاء ، نقضته اندونيسيا ، عام ١٩٥٥ ، دون ان يكون تقرر مصير القسم الغربي من غينيا الجديدة المعروف بإيربان الذي الف قسماً متمماً من الهند الهولندية عام ١٩٤٥ ، والذي ثالت اندونيسيا عام ١٩٦٢ ضمه اليها .

كان على اندونيسيا بعد ان تحررت من استعمار هولندا لها ، مصاعب اندونيسيا في عهد الاستقلال ان تواجه المشكلات ذاتها التي تربصت بها الاقطار الاخرى التي تحررت من ربة الاستعمار ، باستثناء المشكلة الزراعية التي لم تكن مطروحة فيها على بساط البحث ، من تدهيم الوحدة الوطنية ، وتحقيق استقلال البلاد الاقتصادي بإبلاها نظاما اقتصاديا حديثا وتأمين اسباب الغذاء لشعب بائس آخذ بالنمو بسرعة مذهشة .

فالوحدة الوطنية رأت نفسها مهددة في الصميم من جراء تشكلت هذه الألوف المؤلفة من الجزائر المتباعدة التي يأخذ بعضها برقاب البعض الآخر على مسافة ٥٠٠٠ كيلومتر ، وبما تور به من تنوع المروق بين السكان (١٧ عرقاً رئيسياً و ١٥٠ فرعاً ثانوياً ، وتباين الاديان واللغات ٢٥ لغة و ٢٥٠ لهجة محكية ، و تفاوت توزيع السكان على هذه الجزر) فجزيقاً جاوا ومادورا للتان تمثلان ٧٪ من مجموع مساحة اندونيسيا ، تضمان معا ثلثي مجموع سكان البلاد . ولذا رأينا الدولة الجديدة تتخلى بسرعة عن النظام الاتحادي او الفدرالي الذي فرضته عليها هولندا والدستور الذي وضع لها عام ١٩٥٠ لتنشئ بدلا عنه جمهورية أحادية قسمت اداريا الى عشر ولايات تنعم باستقلالها الاداري .

الا ان العوامل والقوى النافذة التي تنو شرراً الى خيرات هذا الارخبيل ومواردها الطائلة

كما تتحرق على ما يتمتع به من موضع استراتيجي ممتاز في سنغافورا والفيليبين وبورت دارون في غربي أستراليا ، راحت تستثمر وتستغل لمصلحتها هذه المنافسات الدينية والعرقية ، والنفرة التي تجيش في صدر الجزر المتباعدة ضد الحكومة المركزية المتهمه باحتكار هذه الموارد والخيرات لمصلحة جاوا وحدها لا غير ، وبمألة الشيوعية ومشاغلها . وهذا ما يفسر لنا الانتفاضات الثورية التي وقعت تباعا في جزر بورنيو وسيليبس ، ولا سيما في سومطرة (١٩٥٨) في سبيل تأمين استقلالها ، والحركة الانفصالية التي قام بها حزب دار الاسلام الذي حاول ان ينشئ على انقاض جمهورية الكفار هذه « دولة اسلامية صرفة » .

والسكان الذين قدر عددهم عام ١٩٦١ بنحو ٩٦ مليوناً بعد ان كان ٦١ ٥٠٠ ٠٠٠ في سنة ١٩٣٠ ، تبلغ ثقافتهم في جاوا بنسبة ٤١٠ نسمات في الكيلومتر المربع الواحد ، بينما يهبط هذا المعدل الى ادنى من ذلك بكثير ، اذ لا يتجاوز في بورنيو وفي غيرها من الجزر العديدة ٤٥ ٪ مع العلم ان معظم السكان يعملون في الزراعة بنسبة ٧٥ بالمائة منهم . ويجب تأمين اعاشة هذا العدد الوفير من السكان والحل الوحيد الذي يفرض نفسه هنا كغيرها من البلدان المتخلفة ، اقتصادياً يقوم على عصنة النظام الاقتصادي والتصنيع الحديث . والحال ، فوضع البلاد الاقتصادي الذي رزح الى الحضيض خلال الاحتلال الياباني وفي سني الحرب ، كان يعاني ، في سنة ١٩٤٩ ، الامرين ، من جراء اتلاف وسائل الانتاج وتوقفها ، ومن جراء فقدان البلاد للأطر الاقتصادية ولأصحاب الاختصاص والتقنيين ولرؤوس الاموال . ففي عام ١٩٥٢ فقط ، تمكن الانتاج القوي ان يبلغ المستوى الذي كان عليه عام ١٩٣٨ ، مع العلم ان عدد السكان كان قد زاد في هذه الفترة ، ١٤ مليوناً ، فالانتاج يبقى والحالة هذه ١٥ بالمائة ادنى من مستواه في تلك السنة . ولتأمين الاستقلال الاقتصادي ، كان لا بد من رفع معدل الانتاج في البلاد فحسب ، بل ايضاً تغيير الاوضاع الاقتصادية تغييراً جذرياً ، بعد ان استمرت على ما هي عليه مدة ثلاثة قرون استطال اليها الاستعمار الهولندي الذي حرص على ان يربط اقتصاد هذه المستعمرة بالاسواق العالمية وبأسواق هولندا على الاخص . وانذا وجهت الحكومة جهودها نحو تطوير التعاونيات في الاوساط الريفية لما تؤمنه لصغار المنتجين ولرجال الصناعة من نصع وتوجيه تقني ، ومن مساعدات مالية تكون معها في مأمن من حباتل المرابين . وهكذا عدت البلاد ٨٦٠٠ تعاونة عام ١٩٥٤ ضمت بين ١ ٤٣٢ ٠٠٠ من الاعضاء . أما الانتاج الصناعي ، فقد حدث منه ، حاجة البلاد الماسة الى القوة الكهربائية المحركة والفنيين من أصحاب الكفاءات بالرغم من الازدياد المتواصل في اليد العاملة ، فليس من عجب الا تتمكن من تحقيق مستوى ١٩٣٨ . والخطة التي وضعها سومترو عام ١٩٥٠ والتي عرفت بخطة سومترو للتصنيع ، كانت مشروعاً متواضعاً لتأمين المزيد من الحاجيات الاستهلاكية : كانشاء المطابع ومصانع الورق والترابة واكياس الخيش ومعامل النسيج ، وفبارك تصنيع المطاط ومصانع للاسمدة الزراعية لتأمين اكبر قدر من حاجات البلاد . والثابت ان مشاريع التصنيع تقوم اصلا على المشروعات

الاستثمارية ولا سببا على رؤوس الاموال الاجنبية التي يقدمها بنك التصدير والواردات ، في نطاق مشروع مساعدة البلدان المتخلفة او النقطة الرابعة . ومحافظة منها على الاستقلال الوطني ، تسلمت الحكومة بكل الوسائل واتخذت كل الاحتياطات التي تقتضيها هذه الاستثمارات ، وهي وسائل أدت الى انشاء مصانع جديدة اجازت الدولة انشاءها ، تخدم الاقتصاد الاندونيسي ، يساهم الرأسمال الوطني فيها بنسبة ٥١ بالمائة ويكون الموظفون مناصفة بين ابناء البلاد والاجانب ، وتحفظ الدولة بحق الانشراف على بعض الصناعات الاساسية : كمصانع توليد الكهرباء ، ومصانع الترابية والمصانع الكيماوية . وقد بقيت على حداثتها مستعصية الحل القضايا السياسية ومستوى الحياة في البلاد والانتاج ، كما ان ركود الحركة الاقتصادية والخوف من فشل الخطة الخمسية هما وراء قلق الرأي العام ومن عدم استفادة البلاد بالقدر الذي ترغب فيه من فرواتها الهائلة التي تشترك في تصديرها للخارج ، الشركات الهولندية والاميركية التي تملك مزدروعات شاسعة وتشرف على اهم المناجم وتهيمن على وسائل النقل ، وتتحكم بالجانب الاكبر من التجارة الخارجية . وهكذا تبرز امامنا بوضوح كلي الهيجان الوطني الشديد وثورة الرأي العام ، عندما اصطدم ، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ ، برفض هولندا التسليم بالطريقة التي حلت بها قضية ايربان . وكان رد الدولة على هذا التعتن ، مصادرة وسائل النقل الهولندية في البلاد والغامديونها نحو البلاد الواطية . والانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٥٥ ، أمنت للحزب الوطني في المجلس والحزب الشيوعي ولاتحاد الاحزاب المناهضة للاستعمار ، عدد كبير من المقاعد في المجلس التمثيلي وراحوا يلتفون حول سوكارنو ، كل ذلك جاء تعبيراً صادقاً عن هذه النزعات العنيفة التي تعتمل في قلوب المواطنين الذين لا يفرقون قط بين الاستقلال الوطني وبين التطور الاقتصادي . الا ان عجز الحكومة الذي جاء هنا كما في الباكستان ، نتيجة محتومة لعنف الصراع السياسي ، حمل الرئيس الذي يؤازره الجيش ، على التغلّي عن « الطراز السياسي الغربي » اذ استبدل النظام التمثيلي ، بنظام « الديمقراطية الموجهة » ، هذا النظام الذي يمثل فيه الجيش دوراً بارزاً ، وقضى بمنع الاحزاب السياسية من اي نشاط سياسي باستثناء الجبهة الوطنية ، بتعطيل الحياة النيابية التي كادت تغيب عام ١٩٦٠ ، معالمها عن آسيا برمتها ، بما فيها اليابان والهند .

فالحكومة الضالعة بالحكم يشترك بتأليفها اربعة احزاب بينها الحزب الشيوعي ، وحل محل البرلمان مجلس وطني ضم ممثلين عن المؤسسات المهنية والحرفية ، بين عمال وفلاحين وصناعيين ورجال اعمال . الا ان الجناح اليميني في الجيش الذي لم يرقه قط مثل هذا الحل ، قام في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ ، بانقلاب عسكري احتفظ فيه سوكارنو بالرئاسة ، الا ان الحكم تولاه فريق من ضباط الجيش لم يلبث ان قام بعراك عنيف ضد الشيوعيين ، فألقى الحزب ، وقام باعتقالات عديدة في صفوفه واصدر الوف الاحكام بحق اعضائه .

الفيليبين وانتهجت الولايات المتحدة في الفيليبين إثر احتلالها لها عام ١٨٩٩ سياسة تغاير تماماً السياسة التي سارت عليها البلاد الواطية . فقد قام في تلك البلاد بفضل قانون جونز الصادر عام ١٩١٦ مجلس تشريعي تألف من مجلس للشيوخ (ضم ٢٢ شيخاً منتخبين و ٢ معينين) ومن مجلس تمثيلي جميع أعضائه منتخبون ، على ان يصادق الحاكم العام ومجلس الشيوخ الامير كي ، على كل القوانين التي يقرها المجلس التشريعي الجديد . ولم تلبث ان احتل ابناء البلاد الوظائف الرئيسية في البلاد ، ومنذ عام ١٩٢٥ ، وبدافع من ضغط منتجي السكر ، من امير كيين وكوبيين ، الذين تأثروا ، الى حد بعيد ، بمنافسة محاصيل الفيليبين ، اخذت حكومة الولايات المتحدة تعد البلاد للاستقلال التام .

وبالرغم من هذه الحركة التحررية ، برزت الحركة الوطنية في الفيليبين هارمة ناشطة بعد ان اشتدت تابعة الفيليبين الاقتصادية للولايات المتحدة الاميركية . ان توافد رؤوس الاموال الاميركية على هذه البلاد ، والقانون الاميركي الصادر عام ١٩٠٩ الذي أطلق الحرية المطلقة امام استيراد البضائع والمصنوعات الاميركية ، كان من بعض نتائجها ان خلخل اقتصاديات البلاد . اذ ان ٨٠٪ من صادرات البلاد كانت توجه الى الولايات المتحدة كما ان الفيليبين كانت تستورد منها بمثل هذه النسبة . وزراعات التصدير حلت على نسبة كبيرة ، محل الزراعات الغذائية ، فاضطرت البلاد بعد ان ارتفع عدد السكان فيها ، الى استيراد ٢٠٪ من حاجتها للواد الغذائية ، كالارز مثلاً . وهكذا اصبح اقتصاد البلاد ، ككل بلد يرسف تحت الاستعمار ، سريع العطب ، اذ ان ٧٥ بالمائة من سكان البلاد يعيشون من الاعمال الزراعية ، ووجدت الصناعات التحويلية بالتالي نفسها عاجزة عن التطور الذي ترغب فيه ، لمزاحمة المصنوعات الاجنبية لها .

والازدهار التجاري العظيم الذي عرفته تلك البلاد لم يستفد منه سوى قلة من الاغراب ومن سكان البلاد ، دون ان يعود ذلك بفائدة محسوسة ، على جماهير الشعب . ان انتاج سكر القصب والكوبرا المعدني للتصدير للخارج ، يتطلبان مساحات شاسعة من الارض ورؤوس اموال طائلة ، الامر الذي حمل صغار الملاكين على الاستدانة والاستلاف ولم يلبثوا ان وقعوا تحت وطأة صكبار الملاكين ومعظمهم بعيدون عن البلاد .

فالذين من جهة ووطأة الضرائب من جهة اخرى جرت على البلاد المصادرة والاستملاكات كما اخذ بالتناقص عدد المزارع المستثمرة من قبل اصحابها ، وتدنى جداً مستوى العيش في البلاد . فنجحت الولايات المتحدة في تحسين الوضع الصحي في البلاد : فتراجعت الملاريا والتيفوس والهيضة كما ضاعفت عدد المدارس ودور التعليم ، الا ان الشعب الذي كان يمان من الامراض الوافدة ، بقي يعاني نقصاً مريعاً في وسائل التغذية لديه ، ولذلك كان معدل الوفيات عنده عالياً ، ولم تخف وطأة الوفيات بين الاطفال وفتك التدرن الرئوي الا بصورة تدريجية . فالاجانب يملكون اكثر من ثلث ثروات البلاد الطبيعية ويهيمن الاميركيون على ثلاثة ارباع التجارة الخارجية ،

كما ان الصينيين واليابانيين يستأثرون بثلاثي التجارة بالفرادى .

استقلال الفلبين
مع انه نودي باستقلال الفلبين عند انتهاء الحرب ، عام ١٩٤٦ ، فالدولة الجديدة بقيت مشدودة الى الولايات المتحدة ليس من الوجهة الاقتصادية فحسب بل ايضاً ولا سيما من الوجهة العسكرية . فقانون بيل الذي صدر عام ١٩٤٦ ، اعترف للفلبين ببنافع وامتيازات فعلية جديدة : فتح السوق الاميركية امامهم لمدة ثماني سنوات ، وتخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات الفلبينية اليها لمدة عشرين سنة ، الا انه نص على عدة تحديدات وقيود انتقصت من سيادة البلاد . فالى جانب ٢٣ قاعدة بحرية وحربية وجوية احتفظت بها اميركا ، فقد فرضت على البلاد تقييدات محسوسة في تصدير اهم منتوجاتها كالسكر وزيت البلح ، وللحكومة الاميركية الحق باضافة مواد اخرى الى قائمة القيود هذه حسبما تراه . فالحاصل المستوردة من اميركا يجب ان تبقى معفاة من اي رسم او قيد يفرض عليها لمدة ثماني سنوات ، وقيمة البيزو لا يجوز مسها بشكل من الاشكال ، كما لا يجوز الحد قط من حرية توظيف الاموال الاهلية في الولايات المتحدة الاميركية . وفرضت بنوع خاص التجاوز على نصوص دستور البلاد الذي يحظر انتقال ملكية الاراضي والمناجم والغابات والخدمات العامة الى ايد اجنبية او الى شركات يعود اليها ٦٠ بالمائة من مجموع رأس المال . والحال ، فقانون بيل يلزم التساوي في هذا المجال مع الرعايا الاميركيين وهو امتياز لا تنعم بمثله اية جنسية اجنبية اخرى في البلاد . واخيراً وليس اخراً ، فرؤوس الاموال الاميركية تستثمر بحرية مطلقة في القطاعات الام من قطاعات الاقتصاد الوطني : كالسكر والتعدين ومزروعات الكوكو ، والمنافع العامة .

فالتحالف القائم بين رجال الاعمال الاميركيين والفلبينيين ، وبين المصارف وكبار اصحاب الاملاك العقاريين الذين يغذون بانتاجهم حركة التصدير في البلاد ، يقف حائلاً دون ادخال اي اصلاح جذري على وضع اقتصادي سريع العطب قابل للتجريح ولا سيما ادخال اي تعديل او القيام باي تنويع في زراعات البلاد ومجالات الاقتصاد الكبرى .

هذا الفريق المحدود جداً من رجال الاعمال ومن كبار الملاكين العقاريين ، هو الذي فاز بالاكتر من الازدهار الاقتصادي الذي نعمت به البلاد في اعقاب الحرب العالمية الثانية . وتقرير بيل الذي وضع عام ١٩٤٦ ، يؤكد بان السواد الاعظم من السكان : يعانون كثيراً من وضع صحي سيء ، قيامه وبقاؤه بمس الكرامة الانسانية في الصميم . فالاجر اليومي العادي الذي يتقاضاه العامل في الصناعة يتراوح بين ٢ - ٥ بيوزوس ، بينما يهبط في الاعمال الزراعية الى ادنى من ١٠٥ بيوزوس ، في حين يحتاج العامل لـ ٢٠٥ بيوزو لتأمين الحد الأدنى من معاشه . فالفلاحون الذين يؤلفون ٧٥ بالمائة من مجموع سكان البلاد هم في وضع ادنى بكثير من الوضع الذي يحقّ بالعمال في المدن . فالقانون الذي صدر عام ١٩٤٦ والمعروف بقانون ٧٠ - ٣٠ من محصول الغلة الذي ينص على ان يتناول متعهد الارض ٧٠ بالمائة من غلتها ، لا يراعي قط ، والمواسم نباتات

دون معدلها قبل ١٩٤٠ . والنظام الضرائبي المجني على الضريبة المباشرة يصيب على الاخص الفقراء والضريبة التي فرضت عام ١٩٤٩ على الدخل وعلى التراكات لا تدر على الخزينة اكثر من ٥٠ مليون بيزوس بينما يبلغ دخل الضريبة المباشرة ٢٦٢ مليون .

واخذ العمال والفلاحون يلاحظون منذ عام ١٩٤٦ ، ان استقلال البلاد السياسي ، لم يعد عليهم بأي نفع يذكر ، وانه لم ينقذهم مما يتخبطون فيه من بؤس وشقاء ومما يساورهم من شعور بعدم الطمأنينة كما شعروا ان السلطة لا تزال بيد الاجنبي . فالشعور الوطني الذي امتننه قانون بيل ، والذي يؤله هذا الازدراء والاستخفاف « بالاخوة الصغار السمر » ينتصب متتمراً غاضباً في وجه حكومة مانيلاصنيعة الاميركيين والعبوتهم . ولذا قامت في البلاد حركة مهمة هي حركة *Hukbatahays* التي تؤلف جيشاً شعبياً حارب الاحتلال الياباني ، تأسس عام ١٩٤٢ ونظم حركة المقاومة ضدهم في جزيرة لوسون ، وراحت تعمل في المقاطعات التي تسيطر عليها ، على توزيع الاراضي الزراعية التي يعيش اصحابها في الخارج ، على المزارعين . وأخذت الحركة بعد عام ١٩٥٠ ، تعرف « بقوى التحرر الوطنية » ، بعد ان وضعت لها برنامج عمل وتسلمت بذرائع اقتبستها عن الحزب الشيوعي الصيني ، وأخذت تناهض الاميركيين وكبار الملاكين العقاريين ، وتعمل على تكوين « ديموقراطية جديدة » في البلاد ، يتولى الحكم فيها الفلاحون والعمال والبورجوازية الوطنية . ولم يحرقم هذه الحركة الا في سنة ١٩٥٤ .

ومثل الفيليبين في هذا المحيط والجزر الجغرافي الذي يحيش بالثورات والانتفاضات له دلالة الخاصة ومعناه الخاص . لا شك بأن الولايات المتحدة الاميركية وقفت اكثر من اية دولة استعمارية اخرى ، موقفاً يتصف بالتحرر ونهجت في هذا المجال ، نهجاً يتسم باللين لم تنهج مثله اية دولة اخرى ، فلم يعرف عنهم انهم حاولوا امتصاص مالية البلاد ودفعوا دوماً تكاليف احتلالهم العسكري ، وعملوا جاهدين على تطوير الخدمات الصحية في البلاد مما أدى الى هبوط محسوس في معدل الوفيات ، وشجعوا التربية والتعليم فيها ، مما جعل الفيليبين تأتي في الطليعة ، في هذا المجال ، من الدول الاخرى في الشرق الاقصى ، بالنسبة لعدد الطلاب الذين يرتادون مناهل العلم في البلاد في أي مستوى كان . وعرفت التجارة الخارجية توسعاً وازدهاراً لم يتم بهضه أو مثله لأي من هذه البلدان . ومع ذلك فقد انتصب في وجههم بغض حقين وعداء ازرق عم جميع طبقات الشعب ، لهذا الاستعلاء العنصري ، ولهذا التمييز العرقي الذي يقتص في الصميم ، من شخصية ابناء البلاد ويشعرهم بالذل والمهانة ، ولا سيما ما شهدوا منهم من سياسة خرقاء . فمن جهة اعطوا البلاد استقلالها السياسي ، وراحوا من جهة ثانية ينهجون سياسة اقتصادية ابقت الفيليبين مشدودين الى تابعيتهم . فقد حافظوا على النظام الاسباني القديم للملكيات العقارية الكبرى ، احدى مخلفات « النظام الاقطاعي » الذي يتعارض اصلاً مع التطور الذي يأخذ به نظام اقتصادي حديث . شجعت حرية التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الزراعات التصديرية التي يستفيدون منها وحدهم دون سواهم من اصحاب الاملاك العقارية ، ولا تعود بأي نفع على

الجماهير التي ساء وضعها وتدهور الى الحضيض . فالخوف الذي يخيم على النفوس من نشوب ثورة يقوم بها الفلاحون ، والامتيازات التي يؤمنها نظام الحكم لارستوقراطية الدم الاسباني المسيطرة على الثروة العقارية في البلاد هو الضمان الوحيد لاستمرار الولاء لهذه الحماية الفعلية التي تمارسها الولايات المتحدة الاميركية على هذا الارخبيل .

بورما سبق ونوهنا بالنجاح الذي اصابته بورما في المجال التجاري والفشل الذي بليت به في الحقلين الاجتماعي والسيكولوجي خلال العهد الاستعماري الذي عرفتته هذه البلاد . وطلائع الحركة القومية في بورما برزت من صفوف الرهبان البوذيين الذين لعبوا هنا الدور الذي لعبه الرهبان الكاثوليك في ايرلندا ، بعد ان ساءم المصير البائس الذي آلت اليه اديارهم ، وعدم مبالاة السلطات الهندية التي انتقصت كثيراً من شأنهم وازدرت بعلمهم ومعارفهم . فقد كانوا وراء الاضطرابات التي اثارها رابطة الشبيبة البوذية ، عام ١٩٠٦ ، وترأسوا عام ١٩٢٠ ، حركة حث القرى على التمرد ضد موظفي الحكومة ، كما كانوا وراء الاضرابات الاولى التي قام بها الطلاب ، وانشأوا في البلاد شبكة من المدارس لا تخضع لمراقبة الدولة .

والحركة تلتسم في صميمها ليس بالعداء ضد الانكليز فحسب ، بل ايضاً ضد الهند الا انها قبل كل شيء مضادة لكل ما هو اوروبي . فاخذت الحركة تطالب بالاستقلال وبانتهاج سياسة اجتماعية جذرية . وعندما غزا اليابانيون البلاد ، عام ١٩٤٢ ، استقبلوا بحماس ظاهر . فاعلن استقلال البلاد ، وقالفت في البلاد حكومة بورمية مئة بالمئة . وفي عام ١٩٤٥ ، اخذت عصبة تحرير الشعب المناهضة للفاشية تشد من أزر الحلفاء لطرد القوات اليابانية من البلاد . وعندما راح البريطانيون يحاولون ارجاء الحكومة البورمية القائمة في سيملا ، تحولت العصبة المذكورة الى منظمة متطوعي الشعب ، واجبرت البريطانيين ، يشد من ازرها العمال وقوى الشرطة في رانغون على اعلان البلاد جمهورية مستقلة لا تشدها الى بريطانيا اية رابطة أو آصرة . تتميز بورما اليوم بان الحكم فيها بيد حزب اشتراكي سار منذ البدء ، على سياسة تأمين المؤسسات والاقتصاد ، والتي تستوحى في سياستها الخارجية مثال يوغوسلافيا . يحرم الدستور المعلن عام ١٩٤٧ الشركات الاحتكارية ، كما ينص على ان يستثمر الاتحاد ثروات البلاد الطبيعية كالاحراج والمناجم ومصايد الاسماك والبتترول ومصادر الطاقة المحركة ، ويعلن ان الدولة هي المالك الحقيقي للارض كما تحرم قيام العقارات الكبيرة . ومنذ عام ١٨٧٨ اصبحت التجارة بالأرز فيها من الاحتكارات التابعة للدولة التي احتكرت ايضاً التجارة بخشب التيك ، وأبمت شركة الملاحة في نهر الاير اوادي . والقانون الخاص بتأمين الارض اخذوا يطبقونه منذ عام ١٩٣٥ ، فهو يخول الدولة بمصادرة الاملاك الغائب اصحابها عن البلاد ، كما يصار للممتلكات العقارية التي تزيد مساحتها على عشرين هكتاراً ، ويعمل صغار المزارعين في مزارع لا تزيد مساحة الواحدة منها على ١٠ هكتارات . الا ان الاراضي التي يملكها اصحاب لا يعملون في الزراعة ، تصدر وتوزع على الفلاحين الذين لا ارض لهم ، كما ان تعميم التسليف الزراعي بفائدة

منخفضة تراوح بين ٢ - ٧ بالمائة تؤمنه الدولة او التعاونيات الزراعية وضع حداً لنشاط المزارعين . ففي هذه البلاد التي يزيد عدد سكانها على ٢٠ مليون نسمة ، منهم ٦٦ بالمائة يعملون في المجالات الزراعية ، فكثافة السكان لا تتعدى ٢٨ نسمة في الكيلومتر المربع ولا يزال جانب كبير من الاراضي القابلة للزراعة غير مستثمر بعد . وهكذا فالمشكلة الزراعية هي في طريقها الى الحل المنشود . وأنشئ في البلاد ، عام ١٩٥٤ ، شركة اقتصادية مختلطة تعرف باسم شركة بترول بورما ، ساهم في تأليفها كل من الحكومة والشركات ، الخصوصية القديمة التي كانت تعمل في مجال الاستثمارات البترولية ، كما سبق وتألقت عام ١٩٥١ ، شركة مختلطة لاستثمار مناجم التنغستين . الا ان النظام السياسي يشكو التقلب هنا ايضاً ، اذ ان الجيش استلم الحكم بعد انقلاب عسكري وقع عام ١٩٦٢ .

ماليزيا والهند الصينية هما القطران الوحيدان في القارة الآسيوية اللتان وقف
ماليزيا
فيها الاوروبيون بحزم وعزم ضد الحركات القومية التي جاشت بها شعوب
هذه الاقطار ، والتي جعل منها تطور الاحداث الدولية حلقة صراع وتصادم بين نظريتين متعاندتين تتقاسمان العالم اليوم .

فماليزيا هي القطر الآسيوي الهام الوحيد حيث استطاعت دولة أوروبية مستعمرة ان تؤمن سيطرتها عليها الى عام ١٩٥٥ ، بالرغم مما تعرضت له من هجوم ومقاومة عنيفة ، بعد حروب شاقة كلفتها غالباً .

كانت ماليزيا ، على غرار بورما وجزر الهند الهولندية نموذجاً مثالياً لهذه المستعمرات المدارية التي عاود الازدهار الاقتصادي العظيم الذي عرفته الى هذه المشروعات الاستثمارية التي حققها الاوروبيون ونهضوا بها . ان استثمار مناجم القصدير ومزارع شجر المطاط ، وزيت البلح والاناس ساعد كثيراً على رفع مستوى الدخل القومي في البلاد ، قريب من مستوى اليابان واثاح للبلاد ان تتمتع بوضع اقتصادي احدث مما تم منه لليابان ولجاوا . فوضع الضرائب فيها اختلف كلياً عن مثله في الاقطار الآسيوية الاخرى ، ودخل الحكومة الضخم كان يتألف معظمه من الرسوم المفروضة على البترول والتبغ وضريبة الدخل ؛ ولم تكن البلاد لتعاني كثيراً من تضخم مزرع لعدد السكان ، ولذا بقي فائض كبير من الاراضي الصالحة للزراعة . ومن جهة اخرى ، فالحكم غير المباشر ، الخفيف الوطأة ، أقصر السلاطين على دور الملوك العاطلين ، وهو دور أنسوا له وألقوا الاخذ به ، فقد ساعد نظام الحكم البريطاني ، على إغنائهم وعلى تأمين سلامتهم . وماليزيا التي تؤلف استتالة للامبراطورية الهندية لم يرق فيها حكومة مسؤولة ، ولا انتخابات نيابية ولا احزاب سياسية ولا اتحادات نقابية . والهيئات التمثيلية التي قامت فيها تألفت اصلاً من اعضاء عينهم الحاكم العام ومن موظفين . اما النظام الاقتصادي فيها ، فقد كان في وضع سريع العطب ، على شاكلة الوضع الذي تم للفلبين ولبورما ، اذ كان يتوقف اساساً على تصدير بعض المحاصيل كالقصدير والمطاط اذ ان ١/٤

. مساحة البلاد كانت تعطي محاصيل ممددة في الاصل للتصدير .

وقد اجتذب حسن استثمار ثروات البلاد الطبيعية سيلاً من المهاجرين قدموا اليها من البلدان المجاورة واستقروا فيها : فجاءها من الهند ٢٦٧ ٠٠٠ عام ١٩١١ و ٦٢٤ ٠٠٠ عام ١٩٣١ ، ولا سيما من الصين (٩١٦ ٠٠٠ عام ١٩١١ و ١ ٧٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٣١) . ولان تلبث هذه الهجرة الكثيفة ان جعلت سكان البلاد الاصليين أقلية في ديارهم ، فألفوا ٤٢ بالمائة من مجموع السكان مقابل ٣٩ بالمائة من الصينيين الامر الذي تسبب عن ضغط وقوت شديدتين بين العناصر العديدة التي يتألف منها المجتمع الماليزي .

فقد ساعد الحكم البريطاني في ماليزيا على اثراء البلاد وإغنائها بسرعة وادخل عليها زراعات جديدة غيرت ملامحها وبدلت من قسماها ، وزاد من عدد السكان في البلاد بنسبة كبيرة الا انه انشأ فيها نظاما اقتصاديا توائما كليا ، شديد التبعية ، سريع العطب ورصف جنباً الى جنب ، مجتمعات سكانية دون ان يحاول زجها ، ليس بينها شعور عاطفي مشترك ، ولا تتعسس بمصالح مشتركة . والفضل في إيقاظ الضمير القومي وبعث الشعور الوطني الحاد في البلاد انها يعود اصلاً لاحتلال اليابان لها خلال الحرب . إن انهيار الحكم البريطاني بعد حرب صاعقة لم تطل اكثر من ستة اسابيع اثر بليغاً في شعور الرأي العام ، كما ان سقوط سنغافوره الذي يعد اكبر كارثة ألمت ، عبر التاريخ ، بالاستعمار البريطاني ، كان له دوي قاصف في تلك الارحاء . فلم نرى في اي مكان ما ، العناصر الوطنية ، باستثناء العنصر الصيني ، تنهض للدفاع عن البلاد . فالوقف السلبي الذي وقفته يعبر تعبيراً عميقاً عن ضعف الاستعمار البريطاني لهذه البلاد . والدعاوة اليابانية التي نشطت منذ اليوم الاول من احتلال الجيش الياباني للبلاد ، لطمس كل اثر للسيطرة الانكليزية (كتحریم استعمال اللغة الانكليزية واعادة تنظيم الادارة من الاساس) ، غدت الحقد والضيفنة ضد البيض ، الا انها عجزت عن استمالة اي عنصر من العناصر الرئيسية الثلاثة اليها وحملها على التعاون مع الغازي المستببح ، بل ادت ، على عكس ذلك تماماً ، الى وقوفها ضدها والصمود في وجهها ، للعنف الذي تعرضت له من جراء قبضة اليابان وقسوة شكيومتها وللعبت الذي استهدفت له موارد البلاد . كل ذلك حرك شهوة السلاطين في البلاد الى الاستقلال ، كما حل الشبيبة في البلاد التي تخرجت من المعاهد الاوروبية وتشربت روح الحرية على المطالبة بسيادة البلاد ، واثارت ضدهم العناصر الصينية المتمركزة في البلاد ، والمنقسمة بين الكيومانتنغ وبين الشيوعيين ، الذين اشتدت عليهم يد اليابانيين وتعرضوا لسوء المعاملة ، فلمبوا دوراً حاسماً في الجيش الشعبي الذي حارب الاحتلال الياباني ، وساعد كثيراً الجيش البريطاني على استعادة سلطته على البلاد .

فشل المحاولة البريطانية
في إعادة حكمهم على البلاد

فقد ساعدت مع ذلك السياسة التي نهجتها اليابان في ماليزيا
على تعميق الهوة الفاصلة بين الصينيين والماليزيين وعلى خلق بغض
حقين بين العنصرين الاساسيين اللذين يؤلفان سكان البلاد . فبعد
ان عاد البريطانيون الى البلاد عام ١٩٤٥ ، قاموا بعدة تنازلات ، ارضاء للشعور الوطني ،
ورغبة منهم في توحيد هذا القطر المنقسم على نفسه الى ما يزيد على عشر سلطنات تباعد بينها
حواجز جمركية . فشكّلوا باديء ذي بدء « اتحساداً ماليزياً » فالولايات التي تنعم بالحراسة
اصبحت ولايات محمية او تحت الحماية ، خاضعة مباشرة للحكام ، كما انشئت حكومة مركزية
بشكل بقي معه واقع الحكم والادارة للموظفين . ومواطنة الجامعة الماليزية أعطيت بسخاء
بحيث ينعم بها على السواء الصينيون والهنود . وقامت معارضة قوية في وجه هذا التنظيم الجديد .
وبعد ان انس السلاطين مؤازرة قوية من قبل الطبقات الموجهة المحافظة ، ومن قبل السكان
الماليزيين في البلاد الذين شعروا بخطر اغراقهم بالعنصر الصيني الحصب الانسال ، واطمأنوا الى
عطف العناصر الليبرالية ، وأخذوا درساً من مسلك اندونيسيا ، راحوا يتعدون ويؤلفون
تحالفاً فيما بينهم ، مما اجبر الحكومة البريطانية على العدول عن سياستها . . فالاتحاد حل محله
حكم فدرالي ماليزي تمتعت معه الولايات باستقلال اداري اكبر ، كما قال الماليزيون ضمانات
بالحصول على الأغلبية في المجالس التمثيلية وفي الحكومة المركزية . وادخلت قيود وتقييدات
جديدة ضيقت من عملية التجنيس امام الصينيين ، كما بقيت سنغافوره مستعمرة تابعة للتاج
البريطاني ، وهي الوحيدة في كل آسيا . كل هذا حمل العناصر غير الماليزية على المعارضة العنيفة
وتنظيم المظاهرات العنيفة ضد البريطانيين . كذلك تحركت الرابطة الصينية الماليزية وغرفة
التجارة الصينية ، كما تحرك للعمل الحزب الشيوعي الذي يلعب دوراً بارزاً في نشاط الاتحاد
نقابات الجامعة الماليزية . وفي عام ١٩٥١ ، راح داتواون بن جعفر ، ابن رئيس الوزراء في ولاية
جوهور ، يؤلف له حزباً يطالب باستقلال ماليزيا وسيادتها التامة وينص البرنامج الذي وضعه على
اعطاء الأولوية للغة الماليزية في كل المعاملات الرسمية ، واتخاذ اجراءات فعالة ضد الموجة
الديموغرافية الصينية العارمة ، والحد من مغبة تنوع الثقافات والحضارات والانتقال بالبلاد من
وضع اقتصادي « استعماري » الى وضع اقتصادي « وطني » واتخاذ الوسائل الفعالة لازالة
القلق الاجتماعي المسيطر على البلاد من جراء التركيب الاقتصادي الشاذ الذي يحيق بالبلاد ،
واخيراً استقلال ماليزيا .

وهكذا تجلّت لاسباب ودوافع متضاربة احياناً معارضة السكان العنيفة للسيطرة البريطانية
على البلاد ، التي اخذت تعبر عن استيائها وعدم رضاها عن الوضع بتنظيم الاضرابات وبهذه
الاستباكات الدامية التي نظمها الحزب الشيوعي الماليزي ، اقوى الاحزاب طراً في هذا الجزء
الجنوبي الشرقي من آسيا واحكمها تنظيمياً . وهذه المناوشات الدامية التي نالت رضى جماهير
الفلاحين والمزارعين ، اخذت تهاجم المزدروعات ، ومراكز البوليس . ولم يفد في تهدئتها أو

التخفيف من ثمرها اعلان البلاد لحالة الطوارئ وتشكيل فرق دفاع حبتها اصحاب المزارع ، والكبت العنيف الذي تعرضت له من قبل البوليس والاعمال الحربية التي جرت لقمعها . فقد عجزت كل هذه الوسائل عن القضاء على حركة المقاومة ، التي اخرت كثيراً في انتاج المطاط والقصدير وحدت من تصديرهما ، وبذلك قطعت عن بريطانيا سيلاً من الدولارات . وهذا ما يفسر لنا تماماً العنف الذي اظهرته بريطانيا في المحافظة على مواقعها ومركزها في هذه البلاد التي تؤلف قاعدة حربية من الدرجة الاولى لها . وفي هذا السبيل ، استقدمت جيشاً زاد عدد أفرادها على ٣٠٠٠٠٠ عدا عن الحرس الوطني ومؤازرة الطيران الاوسترالي والنيوزيلاندي للوقوف في وجه بضع آلاف من رجال المقاومة ليس من سبيل الى القضاء عليهم . وقد اتاحت هذه الحرب للعناصر غير الشيوعية الوقوف موقف المتصلب . وأخذ رئيس الوزراء في حكومة الاتحاد في ايلول ١٩٥٥ ، يهدد بمقاطعة الادارة مقاطعة تامة اذ لم تنل البلاد استقلالها الناجز . وفي آخر المطاف رأت الدولة الجديدة النور في آب ١٩٥٧ ، بعد ان توصلوا الى عقد اتفاق ، كما جرى في الهند ، لعقد بين الدولة المستعمرة وبين الطبقة الموجهة احتفظت بريطانيا معه بقواعدها الحربية .

ونمكنت بريطانيا من ان تشدد من نفوذها في هذه المنطقة ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لها ، عندما أنشأت في ايلول ١٩٦٣ ، « اتحاداً أعلى » ، تألف من الاتحاد الفدرالي الماليزي الذي انضمت اليه سنغافوره عام ١٩٦١ ، ومن مقاطعات سراواك وبروني وصباح (القسم الشمالي من بورنيو) . فاذا ما عدلت الفيليبين عن معارضتها لهذا الحلف الجديد ، فقد اهربت اندونيسيا عن عداؤها المكشوف له ، اذ شنت عليه حرباً فعلية اضطرت معها ان تكتسب الى تقوية حاميتها في سنغافوره ، التي تتألف من ٣٥٠٠٠ جندي ، وهي أهم حامية لها في المحيطين الهندي والهادي . الا ان انفصال سنغافوره الحديث عن هذا الاتحاد (١٠ آب ١٩٦٥) اضعف كثيراً من جانب الدولة الجديدة ، وطرح من جديد ، على بساط البحث توازن القوى في هذه المنطقة وبالتالي سياسة بريطانيا الاستراتيجية في هذا الجزء من العالم .

كانت السياسة التي سارت عليها فرنسا في الهند الصينية سياسة
 الهند الصينية الفرنسية
 تمثيل وامتصاص رمت الى جعل هذه البلاد « امتداداً » لفرنسا
 قبل ١٩٤٠
 في آسيا . الا ان الهيئتين الاجتماعيتين القائمتين - الفرنسية والوطنية - والنظامين الاقتصاديين المعمول بهما ، عاملاً جنباً الى جنب دون أي تداخل او تمازج فيما بينهما . فالعناصر الأوروبية ومن لف لفها (من الخلاسين ، ومن قبضة من اليابانيين والفيليبين ، وسكان جزر الانكيل ولا سيما هنود بونديشري) لم يؤلفوا ، في سنة ١٩٣٧ ، سوى إطار ضيق تألف من ٤٠٠٠٠ نسمة بينهم ٣٠٠٠٠ من البيض ، معظمهم من الشبان ، تتراوح اعمارهم بين ال ٢٠ - ٣٠ سنة ، اكثر من نصفهم عازبون غير متزوجين . من هذه الكتلة تشكل « المجتمع الاستعماري » (نصفه من رجال الجيش) ومن بعض موظفي الادارة ، ومن

اصحاب الحرف الحرة، ومن موظفي المصارف ومن اصحاب الاستثمارات التجارية والاستخراجية. أما المعمرون فعلاً، فلم يكن عددهم ليتجاوز بضع مئات معظمهم موظفون في أهم الاستثمارات الحرجية والمنجمية. ولم يطرأ على وضع البلاد السياسي شيء جديد منذ عهد دومر، فقد أقصر وضع الكوشنشين على وضع المستعمرات القديمة، لها نائب يثلّمها في البرلمان الفرنسي ومجلس استعماري، كلاهما منتخبان من قبل الفين أو ثلاثة آلاف ناخب يتمتعون بالجنسية الفرنسية، معظمهم من صغار الموظفين أو من الهنود. وباستثناء بضع مئات من المتجنسين بالجنسية الفرنسية أقصر وضع معظم أبناء البلاد على وضع رعايا. أما في مقاطعتي الآفم والتونكين فقد حل محل نظام الحماية تدريجياً حكم فرنسي مباشر، أقرته المعاهدة التي عقدت في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٥ والتي جرت المصادقة عليها في أثر وفاة الامبراطور خاي دنه. فقد نصت هذه المعاهدة على انه: «لما تكاثرت نواحي الأعمال الادارية في البلاد وتشعبت»، بحيث أصبح من المستحيل «على الامبراطور الاطلاع شخصياً على شؤون الادارة اليومية بنفسه»، فقد قبل مجلس الوصاية «على ان ينحصر اهتمامه على ترأس الحفلات الطقسية ومراسم العبادة»، وينقل جميع السلطات للادارة الفرنسية. فالى جانب صيانة الاملاك والأشخاص بوضع حد لأعمال اللصوصية، فقد تمكنت السلطات الفرنسية من تطوير الجهاز الاقتصادي في البلاد والاضاع الصحية فيها، وانشأت شبكة من الخطوط الحديدية، والطرق المعبدة، وبناء السدود، وفتح الترع والاقنية المائية تسهيلاً للمري وبناء المستشفيات، ومعهد باستور، ومكافحة الملاريا والهيضة ورفعت من مستوى التعليم العام. وهذا التطوير العام لمرافق البلاد، وتضاعف عدد الموظفين، بين ١٩١٩ - ١٩٢٥، حمل مالية البلاد أعباء ثقيلة فاءت عن النهوض بها لخروجها عن طاقاتها الاقتصادية: ضرائب باهظة اصابت الأملاك، وضرائب مباشرة وقع عبئها على أبناء البلاد (الاصليين) مما أدى الى عقد قروض بشروط ثقيلة ترتب عليها فوائد عالية ووضعت لها وسائل لاستهلاكها ارهقت خزانة الدولة.

والاتحاد الجمركي مع فرنسا الذي جرى معه «تمثيل» المستعمرة، حدث عام ١٨٩٢ واخذ بالطبع جانب المصالح الفرنسية بالحد من تجارة البلاد مع البلدان الآسيوية المجاورة التي أمكن لها تجهيز المستعمرة بمواد ومهنوعات ارخص بكثير من المهنوعات الفرنسية، كما كان باستطاعتها ان تؤلف سوقاً لفائض انتاجها من الارز والفحم. وقد ازداد الوضع حرجاً، عام ١٩٢٨، بمد فرض تعريف كيرشيه التي أولت حماية اكبر ايضاً للمؤسسات الفرنسية في الهند الصينية وللمنتوجات الفرنسية مما أدى الى ارتفاع عظيم في أسعار المهنوعات الفرنسية المستوردة، اذ أنس عدد كبير من رجال المال طمأنينة اكبر في عملة البلاد «القرش» ضد تقلبات الفرنك الفرنسي وتخفيض سعره. وهكذا ظهرت في البلاد انشاءات فرنسية واستثمارات جديدة: كمزارع المطاط والشاي والبن والتنقيب عن المعادن، وإنشاء معامل الترابية، ومعامل الورق ومصافي البترول، ومعامل الجملة. ونعم عدد كبير من هذه الاستثمارات بامتيازات عريضة في

هذه الاراضي ذات التربة الحمراء الواقعة عند صعيد دارلاك ، وفرضت احتكراً على المطاط بحيث لم تترك للمزارعين من أبناء البلاد جزءاً ضئيلاً من الأرباح لا يتعدى ٦٪ بينما كان معدله في ماليزيا البريطانية ٣٩٪ وفي جزر الهند البريطانية ٥٠٪ وهذا النشاط الاقتصادي هيمن عليه شركتان كبيرتان للاستيراد والتصدير ، ومصرفان كبيران هما : المصرف الفرنسي الصيني ومصرف الهند الصينية . وكان السواد الأعظم من ارباح هذه الشركات يذهب هنا ، كما في المستعمرات الافريقية الى فرنسا دون ان تفيد المستعمرة منها شيئاً لا سيما وهذه الرساميل واصحابها الاوروبيين هم معفون من الضرائب .

ازدياد البؤس والشقاء
وهذا التحسن الاقتصادي يطرأ على وضع ابن البلد لم يقترن بتحسناً اجتماعياً ، فالاستعمار ادى ، باستثناء اندونيسيا ، الى قتل العادات والاعراف المحلية . فالقرى التي ساد فيها حتى الآن ، نظام مئة نزل وشدها تقاليد متينة العرى من التضامن والتعاقد ، ساعدها النظام النقدي ، على ان تنشئ لها على حساب النواحي المحلية وصغار الملاكين الفارقين في ديونهم مشاعات واسعة تتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ هكتار (كما في الكوشنشين مثلاً) المتمتعة الى حد كبير بالادارة الفرنسية الرشيدة ، وبفضل تواطؤ الحكام المحليين واعيان المنطقة والربا الذي كان يتقاضى بين ٣ - ١٠٪ شهرياً على الأقل ، من رفع بعض صغار المستثمرين الى مصف الملتزمين (فلم نشاهد فلاحاً بائس الموسم الزراعي دون ان يستدين بعض الشيء من صاحب الأرض التي يستغلها) ، والمرابعون الذين يستغلون شقفة صغيرة استحال وضعهم الى وضع الرق 'شدوا الى الأرض ، دون ان تتوفر لهم اية فرصة لتحسين وضعهم الفني بحيث ان غلتهم السنوية من الارز هي من ادنى ما سجلته المواسم عندهم . ففي الكوشنشين مثلاً ان ٧١٪ من السكان لا يملكون سوى ١٢،٥٪ من مساحة الارض الزراعية ، بينما ٢،٥٪ يسيطرون على ٤٥٪ . وفي دلتا النهر الاحمر ٩٠٪ من مجموع السكان (اي ما يوازي ٨٧٠،٠٠٠ اسرة) ، لا يتصرفون بغير ٣٦٪ من مجموع الارض الزراعية .

ففي هذه المقاطعة التي لا يزيد عدد سكان المدن فيها على ١٠ بالمائة لا غير ، يقل فيها عدد العاملين في دور الصناعة (١٪) والاجور فيها متدنية للغاية . ان دخل المعدن الاثامي هو اقل ، بالنظر لما هو عليه من ضعف العضلات ، من ٣/٤ ما يكسبه زميل له فرنسي او ياباني . والبؤس الذي يحيط بالعمال العاملين في مزدروعات المطاط هو من الشدة بحيث بلغ معدل الوفيات بينهم عام ١٩٢٧ ، ما يزيد على ٥٤ بالمائة . فالنمو السريع للسكان (٦٠،٠٠٠ بالسنة في الكوشنشين ، و ١٠٠،٠٠٠ في التونكين ، وعدم التساوي في توزيع الاملاك ، وتجزؤ الاستثمارات والوسائل الزراعية البدائية التي يعولون عليها ، كل ذلك عرض سكان الريف لنقص مريع في التغذية وجعلهم يتسكعون في البؤس والشقاء (فاستهلك الفرد الارز هبط ٣٠ بالمائة بين ١٩٠٠ - ١٩٣٠) . وانشاء بنك التسليف الزراعي ، عام ١٩٢٧ ، على غرار ما حدث في جساوا ، لمساعدة صغار المزارعين للصمود ضد حبات المرباين ، لم يحسن الاوضاع كثيراً . وعلى هذا قس

ايضاً وضع النخبة في الهند الصينية . فاضاعها المادية ليست احسن مما ذكرنا بكثير . ففي عام ١٩٢٠ ، لم يكن حاكم كبير لاحدى الولايات ليزيد مدخوله في الشهر على ٣٠٠ غرش (اي ٣٠٠٠ فرنك) . بينما شرطي اوروبي واحد كان يتقاضى عند بدء عمله في هانوي ، ٣٥٠ غير التمويضات والمخصصات الاخرى التي كان ينالها .

وحاصل القول نرى ان الطبقة الممتازة (المؤلفة من اوروبيين وصينيين والطبقة الغنية او الموسرة والطبقة الوسطى من سكان البلاد) اي ١٠ بالمائة من مجموع سكان البلاد تقريباً ، يصيبون ٣٧ بالمائة من دخل البلاد السنوي في كل الهند الصينية ، عام ١٩٣١ ، و ٥٣ بالمائة في الكوشنشين وحدها . وال ١٠ بالمائة من مجموع السكان كانوا يستهلكون ٤٩ بالمائة من مجموع واردات البلاد ، بينما مدخول الفرد الواحد من الطبقة الفقيرة في سنة لم يكن يقدر باكثر من ٢٧ قرشاً (٢٧٠ فرنكاً) . وهكذا نرى ان بضعة الوف فقط من سكان البلاد الاصليين ، كانوا يستفيدون من النظام الجديد .

ان هذا الوضع الذي أتينا على وصفه بالتدقيق كان يفسدي في النفوس الحركة القومية
الشعور العميق بالحرمان ويحمل الناس على التذمر والشكاية ، وهو شعور بدت معالمه مع الفتح ، وزاده حدة واحتداماً الانتصارات اليابانية عام ١٩٠٥ ، وانفجار الثورة الصينية ، والحرب العالمية الاولى حيث ساهم فيها اكثر من ١٠٠٠٠٠ من ابناء البلاد ، محاربين او عمالاً خدموا في فرنسا . فالتعليم كان من نصيب فريق صغير ممن هم في سن الدراسة . ففي عام ١٩٢٤ ، كان ١/٨ من الاولاد يرتادون المدارس . والمعاهد الخمسة للتعليم الثانوي الفرنسي الوطني لم تكن تعد اكثر من ٢١٦٧ طالباً موزعين على ٦ ملايين نسمة وجامعة الهند الصينية لم تكن تعد خريجياً الا للوظائف الثانوية ، في الخدمات العامة وفي الطب . ومع ذلك ، فقد طلعت في البلاد طبقة من اهل الفكر ، ضمت الاساتذة والاطباء ورجال القانون ، وعملوا مكتبة سر ليحلوا محل طبقة المثقفين القديمة التي اخذت بالزوال ، والتي كانت متشعبة بمبادئ الحرية الفرنسية ، واكتسبت قدراً كبيراً ، واحياناً بشكل ممتاز ، من الثقافة الفرنسية ، وقد اخذت قتالاً من الوضع الحقيير الذي اقصرت عليه ، كما اخذت تعمي ، اكثر فأكثر ، الفوارق التي تباعد بينها وبين السلطة المسيطرة . وراحت هذه العناصر الوطنية تطالب بسياسة فيها قدر اكبر من التعاون والمشاركة ، واجراء اصلاحات في البلاد تضع حداً للتجاوزات لا سيما في ما يتعلق بحماية الضرائب ، ووضع حد نهائي في التمييز بين ابن البلد ، وجاؤلوا نشر نوع من التعليم لا يعتمد معه الطالب عن تقاليد الوطنيه بمعد الاصلاح الذي ادخل على الكتابة . وحوادث التمرد الفردية ، والاعتصامات التي اخذت تتكرر منذ عام ١٩١٨ من قبل اعضاء الجمعيات السرية ، كانت لا تزال تثق بتقاليد فرنسا التحررية التي جاء النصر يزيد من نفوذها وهيبتها . إلا ان فشل المحاولات الاصلاحية التي قسام بها الكسندر فارين ، والذي استدعي الى فرنسا إثر فوز أحزاب اليمين بانتخابات عام ١٩٢٨ ، كان له وقع أليم في نفوس هذا الفريق الذي يشمر بالغربة وهو في هجر داره ، والذي لا أمل له في ثورة

عارمة تأكل الاخضر واليابس . واخذت الجمعيات السرية تتملل وتتحرك ، وظهرت في البلاد احزاب سرية ، منها مثلاً : بقطة الفيتنام ، وبعث فيتنام ، والحزب الثوري لفيتنام الفتاة ، ومنها الحزب الوطني الفيتنامي الذي ترأسه نغوين ثاي هو الذي استمد برنامج عمله من برنامج الكيومنتانغ ، ونظم نفسه على نظام الحزب الشيوعي ورمى الى طرد فرنسا من البلاد عن طريق الثورة . وقد كان انشأ له خلايا عديدة في كل انحاء التونكين ، منذ عام ١٩٢٩ . وإلى جانب هذه الاحزاب ، تشكل حزب شيوعي قزعه نغوين اي كوه المولود عام ١٨٩٢ والذي قضى جانباً من حياته في فرنسا ، والذي عمل في كنتون ، عام ١٩٢٥ ، سكرتيراً لبورودين رئيس البعثة الروسية لدى تشان كاي شيك . وشكل في الصين أطر الحزب ، ومنها أخذ يوسع سبلاً من الصحف محرضاً على المقاومة والوقوف في وجه فرنسا .

وجاءت حركة قمع هذه الاحزاب والتشكيلات دامية لما اقصفت به من شدة وعنف أدى الى تفشيل حركة انقلاب عام كانت الاشارة المعلننة انطلاقة عصيان حامية ، ين باي في شباط ١٩٣٠ . ولأول مرة في تاريخ الحركة القومية في هذه البلاد ، يجري حشد جماهير الفلاحين وتجنيدهم ، وانضموا الى الحركة الوطنية التقليدية بقيادة نخبة من المفكرين أهينت في صميم شعورهم .

تأثير الفتح الياباني والانهيار العسكري الذي أصيبت به فرنسا عام ١٩٤٠ تبعه انهيار آخر لحق الجيش الفرنسي في الهند الصينية الذي كان مهيباً للأعمال البولييسية التي يستدعيها الحفاظ على أمن البلاد وليس للوقوف في وجه اليابان او السيام . واتخذت حكومة فيشي بالنسبة لاحتلال اليابان للهند الصينية موقفاً يتسم بالتعاون « للدفاع المشترك عن الهند الصينية » ، محافظة منها على ماء الوجه أمام سكان البلاد الأصليين ، وصيانة لهيبة فرنسا وكرامتها ، وللتوسط بين اليابانيين وسكان البلاد الوطنيين ، ولاستغلال مصلحة اليابانيين بالابقاء على الفنيين الفرنسيين في مناصبهم والحفاظ على الملاك الإداري الفرنسي ، إذ لم يكن في وسع الغزاة استبداله بغيره ، « ولمعجزهم عن فرض ارادتهم في الحال ، اينما وجدوا » . وراح النظام الجديد يلقي في المجال السياسي الهبات الاستشارية القائمة في البلاد . ولئلا يتركوا لليابانيين وحدهم فضل الدعوة للمطالب الوطنية ، عمد المسؤولون الفرنسيون في البلاد الى تشجيع اللغة والادب الفيتناميين ، وإلى استعمال اللغة الوطنية في المدرسة والادارة ، وعمدوا الى انشاء حركة شبه عسكرية بين شبيبة البلاد .

ولم يهاجم اليابانيون ، بعكس ما فعلوا في الاقطار الأخرى التي دوخوها واحتلوها ، « الاستعمار الغربي » مواجهة . إلا أنهم أخذوا بتشجيع الحركة القومية الفيتنامية ودعموا على الأخص ، بعض الحركات المناهضة للفرنسيين وللشيوعيين ، أو المعروفة بروحها المحافظة كالحركة « الكاكو دائية » . ان احتلال الجنود اليابانيين من البيض واذلالهم لهم . خلخل شيئاً فشيئاً النفوذ الفرنسي . وفي نهاية الامر ، وضع اليابانيون حداً لسياسة التريث التي انتهجوها ، فامروا بأسر القوات الفرنسية المرابطة في البلاد ، واحلوا ادارتهم محل ادارة الاميرال ديكو ، وأوعزوا الى الامبراطور باو داي وال ملك كمبوديا باعلان استقلال بلادهم .

المقاومة الفيتنامية
وفي ١٩٤١ ، عقدت أحزاب فيتنامية عديدة من نزعات متباينة اجتماعاً لها على الأراضي الصينية وألفت من بينها عصابة المنظمات الثورية في فيتنام ، وجهت نشاطها ضد اليابانيين المحتلين وضد السلطة الفرنسية . وكان أهم هذه الفئات والفئة الوحيدة بينها التي كانت تتمتع بشبكة واسعة تمتد الى جميع اطراف البلاد من الاستعلامات والعناصر النشطة ممثلة بحزب فيت منه وريث الحزب الشيوعي بزعامة نغوين آي كوك (الذي سيعرف فيما بعد باسم هو شي منه) . وبعد التاسع من آذار ، استمرت هذه الفئات المقاومة كفاحها واخذت توسع من نشاطها في جميع جهات البلاد . وقد اتاح لهم انهيار اليابان وموت الامبراطور باو داي بعد ذلك بقليل ان يؤلفوا حكومة مؤقتة برئاسة هو شي منه أعلنت استقلال البلاد ، في الوقت الذي راحت فيه الحركات القومية في كل من بورما واندونيسيا والفيليبين تهاجم اليابانيين وقتلاحقهم بمناوشات دامية ، وقفت في الحين ذاته موقفاً معادياً من السلطات المسيطرة على البلاد .

ولاقى الفرق الفرنسية مقاومة عنيفة عندما راح الاميرال دارجنليو يحاول إعادة السلطة الفرنسية على البلاد . وقد بدا للفيتناميين ان السلطات الفرنسية تحاول العبث بالاتفاقات الموقعة التي تعترف بجمهورية فيتنام كدولة حرة لها حكومتها ومجلسها النيابي وجيشها ونظامها المالي ، وهي عضو في الاتحاد الهندي الصيني وفي الاتحاد الفرنسي . كذلك اتهموا السلطات الفرنسية بانتهاج الاساليب ذاتها التي انتهجها الهولنديون في اندونيسيا ، بالاكتار من الوحدات القومية بقصد بلقنة فيتنام . وكان قصف الاسطول الفرنسي لمدينة هايفون بدء حرب عنيفة قاسية شبيهة بتلك الحرب التي نشبت بين وحدات ماو تسي تونغ وبين الوحدات التابعة للكيو متانغ واليابانيين ، وحيث طبقت الاساس والمبادئ التي اوصى بها ماو تسي تونغ عام ١٩٣٦ في حرب العصابات وكان التفاوت كبيراً بين الوحدات العسكرية الفرنسية التي يدعمها الاسطول وطيران قومي ، وجيش الفيتنام المؤلف من وحدات نظامية وفي الميليشيا السيئة التسليح . ومع ذلك فقد استطاع الجيش الفيتنامي السيطرة تماماً على الموقف وفرض ستراتيجيتهم للعطف الذي يحظى به في الاوساط الشعبية . فالجيش هنا ، كما في الصين ، موجود في قلب الشعب كالسمك في وسط الماء ، فهو لا يُرى ومستمر ، الكل في خدمته ومناصرته ، بينما الوحدات الفرنسية تتقيد بالطرقاوت وبمراكزها والمدن ومهابط الطائرات . وبينما راحت حكومة فيتنام تنظم نفسها في الجبال بعد ان تمثلت فيها كل العناصر المختلفة التي يتألف منها الرأي العام ، اخذت تنشئ لها معامل لصنع الاسلحة اللازمة للنهوض بالحرب ، واقتصرت المناوشات الحربية على اعمال انهالك الجيش الفرنسي .

تميزت الحرب حتى عام ١٩٤٨ بكونها حرباً استعمارية تأثرت فيها الولايات اتساع نطاق الحرب المتحدة الاميركية ، الى حد بعيد ، بالاعتدال الذي ميّز موقف دوشي منه ، واخذت تظهر عطفها الشديد لهذه الحركة القومية ، الا انه ما كاد الامر يستتب للشيوعيين

في الصين حتى بادرت حكومة الولايات المتحدة الى إرسال بعثة عسكرية وامدادات حربية ضخمة الى هوشي منه ، ساعدت على إذكاء نار الحرب . وفي عام ١٩٤٩ ، اهدت الحكومة الفرنسية الى منصبه الامبراطور باو - داي ، وتنازلت له عن امتيازات اوسع بكثير من التنازلات التي اقترتها هوشي منه عام ١٩٤٦ أملا منها باجتذاب العناصر الوطنية غير الشيوعية الى جانبها ، دون ان تصل به الى الاستقلال التام . ولم تأتِ المحاولة بأي نتيجة لدى الرأي العام وفشلت تماما ، اذ رأى فيها الشعب تجسيدا للسلطة الفرنسية ومحاولة منها للحفاظ على الامتيازات العريضة التي كانت لها ، ومنها استثناء الرعايا الفرنسيين من المحاكم الوطنية واجراء محاكمتهم وفقا للقانون الفرنسي . ولذا اخذ عدد كبير من خصوم الفيات منه ، يقولون باعتماد القتل السياسي ، من بينهم عدد كبير من الكاثوليك الذين آزروها ، والذين بقوا مع ذلك يكونون الكره الشديد والعداء الازرق لكل ما يذكرهم بالحكم الاستعماري البغيض ، وكل هذا الفريق الذي يشجب الحكومة لابقائها على هذا النظام المؤلف من نصف حماية ، وفساد الادارة والموظفين ، وشراء الوظائف والخطوة التي لا يزال ينعم بها كبار المزارعين للارز ورجال الاعمال ، وعدم وجود اي خطة لاصلاح زراعي على الاخص . وبالرغم من الانتصارات الحربية التي سجلها الجنرال دي لاتر عام ١٩٥١ استطاع معها ان يستعيد قسما من الاراضي التي خسرتها فرنسا منذ عام ١٩٤٩ ، اشتد الصراع عنفا ومرارة ، بعد ان اخذت المساعدات الصينية تماد في المجال العسكري ، المساعدات التي تلقتها فرنسا من الولايات المتحدة . وهكذا اخذت فيات منه تسيطر على ٢/٣ مساحة البلاد وتهيمن على ٥٣٪ من عدد سكان البلاد . والى جانب الاراضي التي تسيطر عليها ، وفي موجودة في كل مكان ، فالقوات الفرنسية تسيطر في النهار على القرى بينما تنتقل السيطرة عليها ، خلال الليل قوات جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وفي داخل كل اسرة وعائلة اعضاء ينتسبون الى فيات منه . واقتصرت مهمة الوحدات الفرنسية على الدفاع عن المدن الرئيسية وضواحيها ، وشواطئ نهر الميكونغ السفلى ، ومزارع المطاط في الكوشنشين والمنطقة الصناعية في التونكين . في كل مكان في هذه المنطقة تقوم « لجان مقاومة » تعمل في الخفاء كما يوجد ممثلون لفيات منه الذين يمارسون السلطة الفعلية تجاه السلطات العسكرية الفرنسية أو السلطات التابعة لباو داي . فانهارت الحياة الاقتصادية في البلاد بعد اختلال الأمن ، وتخلى الكثيرون عن الاعتناء بمزروعاتهم . وأخذ سكان الريف ينزحون الى المدن (فارتفع عدد سكان بنوم بنه من ١٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٣٩ ، الى ٤٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٥٢ ، وتجاوز عدد سكان سايفون - شولوم مليوني نسمة لقاء ٣٠٠ ٠٠٠ ، عند البدء بالاعمال الحربية .

والمحاولة الاخيرة التي جرب فيها الجيش الفرنسي تسجيل نصر حاسم ، أدت الى انهزامه الذريع أمام ديان - بيان - فو في ايار ١٩٥٤ ، كما أدت بالتالي الى اتفاق جنيف الذي قسم البلاد الى شطرين : شمالي يحتله الفيات منه والجنوب ، نصت بعض فقراته على وجوب توحيدهما فيما بعد .

وهذه الحرب التي دامت من سنة ١٩٤٥ الى ١٩٥٤ والتي كلفت فرنسا ضعفي قيمة

الاستثمارات الفرنسية الموظفة في هذه البلاد ، ارتدت طابعاً مختلف عن طابع صراع يقوم به شعب آسيوي لتحرر من ربقة السيطرة الأجنبية ، إذ استعالت الى حرب هدفت للحسد من انتشار الشيوعية الى جميع أطراف آسيا واتخذت لها مظهراً جديداً من مظاهر الصليبية التي تقوم بها الولايات المتحدة في مجال الحد من اتساع الشيوعية وسيطرتها العالمية .

شطر فيتنام
تحويل الفيتنام الى كوريا ثانية ويقسمه خط العرض ١٧ الى دولتين
متميزتين : الشمال الذي كان دوماً بلداً فقيراً مكتظاً بالسكان يحاول القيام باصلاحات جذرية بنسأة ، والذي اخذ بأسباب التصنيع بالرغم من افتقاره للساميل التي تنهض بالاستثمارات الضخمة ، والجنوب الذي بعد ان تخلص من دكتاتورية نفوذ ديم واسرته ، شهد بعد عام ١٩٦٣ ، سلسلة من الانقلابات العسكرية وموجة من الاضطرابات الدينية والاجتماعية ، كما ان الثورة التي اعلنها الفيتكونغ تحولت الى حرب عصابات ، وارتدت بتدخل اميركا فيها ، طابع حرب فعلية .

ودكتاتورية ديم الرهبانية التي « جاءت بديلاً آسيوياً للطريقة الفرنسية » استمرت متعكة بالبلاد بفضل المساعدات المالية الاميركية التي غطت دوماً ثلثي المعجز الذي عانت منه ميزانية البلاد ، وبفضل ركنين آخرين هما : الكاثوليك وعددهم فيها ١ ٣٥٠ ٠٠٠ ، نصفهم نازحون من القسم الشمالي ، والبوليس الذي اعتمد عليه . سيطر ديم وحكم البلاد بالرعب وعرف ان يستغل في هذا السبيل الشعور الوطني والتعصب الديني الشديد ، ويتفانى ، تحت ستار مكافحة الشيوعية ، في ملاحقة كل اثر للمقاومة المتحررة . والاصلاح الزراعي الذي حاول القيام به عام ١٩٥٥ أصيب معظمه بالشلل للمعارضة العنيفة التي لعبتها من قبل ارستوقراطية النبلاء الفاسدين الكلي القدرة . وفي سنة ١٩٥٨ بلغ عدد من استفاد من عملية الاصلاح هذه ٨٠ ٠٠٠ مزارع من اصل ١ ٥٠٠ ٠٠٠ كان يجب ان يفيدوا منها كما لم تحترم قط المبادئ التي جعلت في حدود ٧٥٪ معدل تخفيض الايحارات . وعملية تصنيع البلاد سارت ببطء كلي ، إذ ان الرساميل الاجنبية يجري تشغيلها في الصناعات الكهالمية والاستهلاكية ، على الاخص ، وعدم المساواة في مستوى الحياة هو اقوى من أي وقت مضى ، كما ان ازدياد الاضطراب جعل الامن في الريف بعد سنة ١٩٥٩ ، عندما اشتدت حرب العصابات التي شنتها الفيات منه ، أدت في بادىء الامر الى تجميع سكان القرى وحشدهم في « دساكر ستراتيجية » (على غرار ما جرى في الجزائر) ، والى التخلي عن الاراضي الزراعية ، والى النزوح الى المدن التي اخذت تتضخم ويزداد فيها عدد العاطلين عن العمل ، والى مراعاة مصالح الاقارب والانساب وغير ذلك من المضاربات ووسائل الافساد ، والى المحسوبية التي حملت عدداً من الكاثوليك الى المراكز السياسية والعسكرية الموجهة العليا ، مما أدى الى الاحتجاج الصارخ ضد الظلم السياسي والاجتماعي الذي عبرت عنه مظاهرات ضخمة قام بتنظيمها البوذيون (٨٠٪ من سكان البلاد) . ومعارضة البوذية ، التي ظهرت هنا ، كما بدت في بورما منذ عهد بعيد ، قوة سياسية ودينية يجب ان يحسب لها حساب ، كانت ضربة

قاضية نزلت بنظام الحكم . ان الزعماء البوذيين هم الناطقون باسم جبهة ضمت معاً كل العناصر المناهضة الدكتاتورية وللكتاتوليك ، وكل انصار السلام في البلاد ، وصغار القوم فيها واصحاب الحرف ، والتجار الذين نزل بهم الفقر ، والفلاحون الذين طردوا من اراضيهم وكل ما كثر لهم الجوع عن انيابه الحادة ، والشبان الذين يتهددونهم خطر تجنيدهم في الجيش . وقد وقعت حوادث انتحار علانية قام بها عدد من الرهبان البوذيين ، كما تكاثرت حركات التمرد في البلاد والفتن العسكرية ، وأخذ يتعاقب على الحكم قواد عسكريون بعد ان اشتدت بينهم المنافسة ، عن طريق انقلابات عسكرية ، يؤازرها حيناً ويناهضها اخرى المنظمات والهيئات الاميركية ، المختلفة المتنافسة فيما بينها القائمة في ساينغون .

وفي هذه الغضون اخذت الجبهة الوطنية لتحرير البلاد بتنظيم نفسها وعملت عام ١٩٦٠ على توحيد المقاومة السرية ، كما اخذت تطالب منذ عام ١٩٦٢ باستقلال فيتنام الجنوبية وحيادها . وتتمثل في لجنتها المركزية ، المقاومة من اي فئة سياسية انتسبت ابرزها جميعاً الفئة ذات النزعة التقدمية الشيوعية . وهكذا وجدت حكومة فيتنام الجنوبية نفسها بذات الوضع الذي أحاق بالسلطة الفرنسية عام ١٩٥٤ . تسرب رجال الجبهة الوطنية الى صفوف الجيش والدولة ، واعتماد سياسة الترويع في المدن ، ووقوف سكان الريف موقفاً ممالئاً أو محايداً ، واعتماد قتل بعض الموظفين وبعض السياسيين ، وحصر الوحدات العسكرية التابعة للحكومة في بعض مراكز محصنة ضعيفة الرغبة في المقاومة ، مع سيطرة الوحدات التابعة للفيتكونغ على الريف سيطرة تامة ، اقله خلال الليل . والمساعدة العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة الاميركية من عتاد حربي ضخمة ومن « مستشارين » لم تتمكن من قلب الاوضاع واستعالت تدريجياً الى تدخل عسكري مكشوف استدعى ارسال قوات اميركية ضخمة يوماً بعد يوم ، برهنت عن عجز تام أمام عدو لا يرام ولا يمكن الاتصال به ، ينعم بعطف الشعب ومناصرته . كل هذا جر الولايات المتحدة الى سياسة تصعيد الحرب بقصف أراضي فيتنام الشمالية قصفاً عنيفاً متصلاً بغية إخافة الخصم الشيوعي الذي يد الفيتكونغ بالمساعدة الحربية التي تتيح له الاستمرار في مقاومته العنيفة . ومحاكاة الوضع للوضع في كوريا اخذ يبرز اكثر فاكثراً ، كما ازداد الخوف من اشتداد التوتر الدولي الذي ظهر عام ١٩٥٢ .

الفصل الخامس

البلدان الإسلامية في الشرق وشمال إفريقيا

ان الـ ٢٤٠ مليوناً من المسلمين عام ١٩٢٠ ، في هذه البلدان التي تمتد من المغرب الأقصى حتى حدود الهند واندونيسيا ، هزتهم هزاً عنيفاً أحداث الحرب العالمية الاولى . فقد أسهم مسلمو شمالي افريقيا وغربي افريقيا والهند والجزيرة العربية بالاعمال الحربية ضد المانيا وتركيا . وبرنامج التحرر الذي وضعه الحلفاء نادوا فيه بحرية كل شعب ان يحكم نفسه كما يريد وروجوا له في جميع اطراف العالم الاسلامي لئلا ينتظر تحقيقه في سنة ١٩١٩ . وقد بلغ مسامحه ايضاً انه في الوقت الذي قطعت فيه للعالم الاسلامي مثل هذه الوعود والفرارة ، جر عقد معاهدات سرية نصت على اقتسام بلدان الشرق الأدنى ، كما رأى مؤتمر السلام في باريس يرفض الاستماع الى ممثلي ايران - بعد ان ضحي بالصين في سبيل ارضاء اليابان - وحولتها انكلترا الى محمية فعلية كما رفض الاستماع الى مندوبي مصر ومثليها ، وقسم تركيا وهشمها ، ووضع تحت الوصاية ما يبقى من دول اسلامية مستقلة . وبعد خيبة الامل واليأس الذي انتابه من الخنث بالوعود المقطوعة له ، رأى هذا العالم الاسلامي نفسه محملاً الى الثورة وقد شجعها عليها ما شهد من منافسة حامية قامت بين الإنكليز والفرنسيين زادت حدة وعنفاً مقاومة ايطاليا ومانيا المكشوفة للمنتصرين في الحرب ، وهذه الصرخات الدارية الصادرة عن الحزب الشيوعي التي تدعو للانتفاض على الاستعمار . وستعمل الشعوب الاسلامية على توسيع وترحيب الحركات التحررية في الاقطار الشرقية ، هذه الحركات التي بدت مظاهرها الاولى قبل ١٩١٤ . وهذه الحركة القومية ازدادت اتساعاً وعنفاً وارتدت طابع الشمول بعد عام ١٩٣٠ ، وفي السنوات العشر التي عقت الحرب العالمية الثانية اخذت معها البلدان الاسلامية باسباب التطور السريع ، وعقدت كثيراً كما ازدادت معها احتداما العلاقات بين السيد والمسود .

وقد وجدت القومية العربية الطريق امامها ممهدة اثر البحث العربي
الذي تهيأت اسبابه في الربع الاخير من القرن التاسع عشر في هذه
الحركة التحررية التي نادى بها جمال الدين الافغاني (المتوفي عام ١٨٩٧) ، وتلميذه محمد عبده

ومصطفى كامل . وقد تجلت حركة البعث هذه على اتمها في مصر التي لجأ اليها واعتصم فيها فريق من رجال الفكر والقلم تخلصاً من مضايقات بوليس السلطان عبد الحميد وملاحقاته العنيفة ، وحيث راح الانكليزي يذكون الشعور القومي ويشجعون احياء اللغة العربية وبعث الثقافة العربية الاسلامية ، اسوة بما جرى في اوروبا ، خلال القرن التاسع عشر ، وارتدت الحركة مظاهر الحذب على لغة الضاد وبعثها من جديد بعد عهود متطاولة من الجمود والقيود المحدرت معها اللغة والادب العربي الى الحضيض . وحرث الادب العربي وبعثه ، والكشف عن اجماد العروبة والاسلام بعد ان عفا عليها الدهر وتناستها الاذهان والتلويح بها في وجه النفوذ الاوروبي والتركي ، والسعي الحثيث لتطويع اللغة العربية بحيث تستجيب لمقتضيات العصر الحديث وذلك عن طريق اغناء مفرداتها بالوضع والبحث وادخال المصطلحات الجديدة ، والمفردات التقنية التي تفتقر اليها للتعبير كما يجب عن الافكار والنظريات العلمية المستحدثة وبفضل هذه الجهود الكبيرة التي قام بها فريق من حملة الاقلام والمفكرين بينهم عدد كبير من اللبنانيين النصاري ، اطل علينا ادب حديث واقعي ومسرّح شعبي ، كما نقلت الى العربية ، عدد من المؤلفات الاوروبية التقنية ، مما عاد على اللغة بالاثراء عن طريق تعريب عدد كبير من المصطلحات والمسميات ، واقتباس العديد من التراكيب والصور البيانية المستعملة في الغرب . كذلك جرت تنقية اللغة الفصحى مما علق بها من الشوائب وحوشي الكلام ، واصبحت بالتالي اداة ربط واتصال بين المسلمين كما ان الصحافة الكبرى اخذت تنمي الرأي العام وتغذيه بالمستحدثات مما استنبطه الراديو ، هذه الاداة الداهية التي تشد من اواصر الوحدة والاتحاد ولها من الوقع وبعد الاثر ما لا يتوفر بعضه للجريدة والصحيفة .

القضية المطروحة على بساط البحث هنا كما في الشرق الأقصى ، هي
 حضنة الاسلام
 كيف يمكن استمرار العلوم وتمثل الفنون العصرية التي هي أساس
 قوه اوروبا وحماد سطوتها ونفوذها ، بحيث يمكن مواجهة استعداد الغرب ورد عاداته والتخلص
 من السيطرة الاجنبية ، والتسييج حول التقاليد الشرقية وصيانة مقدسات الشرق ولا سيما اللغة
 والدين من الشبهات التي يحاول الغرب إلصاقها بها . كل هذه المطالب اقتضى تحقيقها والاخذ بها
 جهود شاقسة رمت الى ترسيخ اصول البعث العربي وعصرنة الاسلام . وراح عدد من كبار
 المصلحين في الاسلام امثال الافغاني ومحمد عبده وبعض تلاميذهم يدعون الى تنقية الاسلام من
 الشوائب التي علق بها مع قناري الزمن ، مع الفتوحات الاسلامية ومن جراء الاتصال بعادات
 واعراف الشعوب التي دخلت في حوزة الاسلام . وراحوا يشددون على الاخص على تنقية
 الاسلام من بعض معالم الصنمية ومما علق به من اعراف التعزيم والسحر مما يتبرأ منه الاسلام في
 الصميم ، وتكريم الأولياء هذه العادة التي تحمكت بالاعراف الشعبية ، كما راح بعضهم وعلى رأسهم
 المرحوم رشيد رضا صاحب مجلة المنار يتبرأ من تعاليم بعض فقهاء الاجيال الوسطى والتقييد
 باقوال السلف وأخذوا يطالبون باصلاح جذري لنظم التعليم العالي الاسلامي ، وتطوير مناهج

العلوم الحديثة والتاريخ وادخال مادة الدين المقارن وكل ما يتعلق بالعقيدة والمذاهب الاسلامية المختلفة . إلا ان هذه الدعوة الصريحة الى التجدد لقيت مقاومة عنيفة ومعارضة قوية من قبل علماء الدين المتزمطين المتمسكين باهداب الرجعية البغيضة ، الذين راحوا يقطعون من جماعتهم الشيخ مصطفى عبد الرازق الذي طالب بفصل امور الدين عن امور الدنيا ، وبفصل الشيخ محمد ابي زيد الذي وضع تفسيراً للقرآن يعتمد فيه على موضوعية العلم الحديث ، كما حاولوا الوقوف في وجه ترجمة دائرة المعارف الاسلامية لما تثيره في زعمهم من شكوك . الا ان حماسة الشبيبة لم تتأثر كثيراً بهذه الحركة الرجعية ، كما ان المطالب والاماني التي اثارها في نفوس النشء الجديد المدارس الاوروبية والتعليم الجامعي الذي يؤمنه عدد من الجامعات نشأت في المدن الكبرى على غرار الجامعات الاوروبية ، حملت الجامعة الازهرية والمعاهد الدينية الاخرى على اصلاح مناهج التعليم التي تسير عليها وعلى اقتباس العلوم الحديثة واعتماد مادتها في التدريس ولا سيما العلوم الفيزيائية . هذه الافكار الجديدة لم يتأثر بها سوى قلة من النخبة بين المفكرين باستثناء من يقيمون العقل حكماً . ويلاحظ المستشرق الانكليزي جب ان كل مفكري الاسلام وحملته العلم بينهم وجدوا انفسهم في ذات الوضع الذي احاط بحملة الفكر في الغرب في القرن الثامن عشر بالنسبة للعقيدة المسيحية . وبالرغم من موقف العلماء السنة ومن ان النقد العلمي الحر في امور الدين لم يسلم به في اي قطر من الاقطار الاسلامية بعد ، فالتفكير العلماني اخذ يظهر ويمتد ، وراح الدعاة لعصرنة الاسلام يضعون على بساط البحث والتحليل ويمرضون للتشريع والنقد المتحرر اصول الدين الاسلامي وقواعده ، واخذوا يعتمدون في جدلهم ورد الشبهات عن الاسلام اسلوباً جديداً يتعرض على الاخص لكهال القرآن وصحته مقابل الفساد والتعريف الذي ادخل على الكتب اليهودية والاسلامية ، وحول شخصية الرسول العربي .

وفي الهند حيث التعليم العالي الجامعي على الطراز الاوروبي يجري الاخذ به منذ عهد بعيد ، تأثرت الطبقات المستنيرة الى حد بعيد بمناهج الانكليز وأفكارهم ولا سيما في كلية ألبغار التي اصبحت جامعة منذ عام ١٩٢٠ حيث تسير جنباً الى جنب تدريس العلوم الدينية وعلوم العصر ، وحيث حركة عصرنة الاسلام ارتدت مع محمد إقبال شدة واقبالاً لم يعرفها الشرق الادنى .

انتشار الاسلام
هذا الاسلام المغلوب على امره ، والمنقسم على نفسه الى اقطار ودول مختلف ارتباطاً وتلبان تبعية ، يشعر في الصميم حضارته ويحاول جاهداً تحقيق وحدته وجامعيته . فالجامعة الاسلامية والعروبة مما الصورتان اللتان تتلبور عنهما هذه النزعة . فبعد عام ١٩١٩ ، تبرز على الاخص حركة الجامعة العربية والحركة العلمانية في تركيا تؤيدهما بريطانيا ، وتصطبغ هذه الحركة بطابع قومي يرافقها وعي ديني اسلامي يشتد يوماً بعد يوم . فالاسلام لا يزال ديناً حياً ناشطاً آخذاً بالانتشار والتوسع . فهو بين الديانات الكبرى الدين الذي كان اوسع انتشاراً من اي ديانة اخرى منذ الحرب العالمية الاولى

وكان له اكبر مد بين الشعوب الموصوفة بالبدائية في هذه المناطق ما بين المدار الاستوائي وخط الاستواء ، وعلى حساب كل الاديان الموجودة فيها تقريباً . . وهذا التوسع الديني يوسع كذلك لانتشار اللغة العربية . وهكذا تتسع باحة الاسلام في الشرق الاسلامي ، باحة رحبة الجنبات في المدى الافريقي . وهكذا راح ا. بارنز ، مؤرخ نيجيريا يلاحظ بعمق يلفت النظر « انه أينما التقى الاسلام والمسيحية وجهاً لوجه سجل الاول عشرة ارتدادات مقابل واحد يعتنق المسيحية ويعتمد ، وخير مثل على ذلك ما يقع كل يوم في ربوع اوغندا وتنغانيكا والكامرون والكونغو. والاسلام يتمتع بافضل مركز ليصبح بالفعل دين القارة الافريقية » .

فهو يحمل الى اتباعه وبنيه المساواة في الحقوق والدم والطبقات ويبعث بين اتباعه شعوراً عميقاً بالوحدة والتضامن ، يلزمهم القول بالله القيوم القدير ويعدهم بحياة ابدية دون ان يفرض عليهم عقائد ومراسم معقدة . فالمسلم الجديد ينزه الاسلام عن كل اتفاق او تواطؤ مع السيطرة الأوروبية ، كما يجد فيه اكبر درع له يقيه من النفوذ الاوروبي . فالاسلام يحمل في نظرم حضارة وثقافة ساميتين ، دون ان يكون له ما للحضارة الغربية من أثر هدام للعادات والاعراف المتوارثة اباً عن جد . وهذا الواقع يبدو على أتمه في مصر حيث تجتذب المدارس القرآنية الصغار من ابناء الاقباط ، اذ ان اعتناقهم للاسلام يفتح امامهم ابواب الطبقات العليا وحيث الألوف من اطفال الاقباط المسيحيين يقبلون على الاسلام مع كهنتهم .

وخير دعاة للاسلام هم هؤلاء التجار وهؤلاء الجنود ، وهذه الجمعيات الدينية التبشيرية التي تآلفت عام ١٩٠١ في مصر ، وشركة البعوث الاسلامية في الهند ، والنشاطات التي تقوم بها طوائف الاحمدية والحمدية الذين يقومون بنشاط واسع في سبيل نشر الاسلام في كل من افريقيا والصين ، واليابان واندونيسيا واميركا حتى وفي اوربا مستعينين على ذلك حتى بالاساليب التي يعمد اليها المبشرون المسيحيون ، شاجبين في المسيحية ديانة الاجانب ، ومتبينين في الاستعمار الاوروبي بعثاً للحروب الصليبية . أفلم يشبه الجنرال أللني دخول جيشه فاتحاً الى القدس الشريف عام ١٩١٧ ، بدخول الصليبيين اليها ؟

١ - فترة ما بين الحربين

العالم الاسلامي مجزأ ومسرد وجد الشرق الادنى نفسه بعد الحرب العالمية الاولى ، مجزأ الى منطقتي نفوذ ، وفقاً لاتفاقات سايكس بيكو . فقد اعطت عصبة الامم فرنسا الانتداب على دول الشرق الادنى ولن تلبث ان قضت سريعاً على دولة سوريا تحت رئاسة الملك فيصل وطردته من البلاد كما اولت انكلترا الانتداب على فلسطين بعد ان اعلنتها بلفور وزير خارجية انكلترا وطناً قومياً لليهود ، وعلى شرقي الاردن وعلى العراق . ومن هذه الوعود التي قطعها البريطانيون للعرب لم تحترم سوى استقلال الجزيرة

العربية النسبي . فالوضع في العالم الاسلامي يبدو على هذا الشكل : خمسة اقطار تتمتع رسمياً بالاستقلال هي تركيا وايران وأفغانستان والجزيرة العربية واليمن ، الا انها تخضع عملياً للحماية ولو بصورة غير مباشرة ، او تعجز اصلاً عن ان تحيا حياة مستقلة . أما ما تبقى فيخضع لدولة اوروبية : ففرنسا تهيمن من جهتها على دول الشرق الادنى وشمال افريقيا وافريقيا السوداء الاسلامية ، كما تهيمن انكلترا من جهتها على مصر وفلسطين وشرقي الاردن والعراق وعلى مشيخات الخليج العربي ، وعلى الهند وماليزيا ، وتحكم هولندا باندونيسيا ، وايطاليا بليبيا والاريتريا وبلاد الصومال ، واسبانيا بشمال المغرب وافني ، والاتحاد السوفياتي بالتركستان . ففي فترة ما بين الحربين بينما تبقى المستعمرات الفرنسية بنأى عن نشاط المراكز الاسلامية الكبرى وتأخذ لها موقفاً سلبياً ، نرى الاقطار الاخرى تحاول على اقدار متفاوتة من النجساج والفشل ، زحزحة نير السيطرة الأجنبية عليها .

كانت تركيا أول دولة تحررت من عقابيل هزيمتها النكراء في الحركة الاصلاحية في تركيا الحرب العالمية الاولى . فبعد ثورتها الاصلية ، تمكنت من تأسيس دولة حديثة على الطراز الغربي .

فقد جردتها معاهدة سيفر في ١٠ آب ١٩٢٠ من كل ممتلكاتها الواقعة الى الجنوب من آسيا الصغرى ، ومن ازمير وملحقاتها ، ومن تراقيا الشرقية باستثناء الاستانة وضواحيها . وقد وجدت خلاصها في هذه البقعة الوطنية التي قامت بها على يد المصلح الاكبر مصطفى كمال ، الذي انزوى في آسيا الصغرى وحذر الرأي العام والسلطان من القبول بأي تنازلات جغرافية جديدة واجتمع في انقرة والمجلس الوطني وشكل حكومة تولى هو رئاستها .

عند قبل أي شيء آخر الى إعادة تنظيم الجيش وطرد اليونان بعد ان ألحق بهم عام ١٩٢٢ هزيمة نكراء في معركة أفيون وبذلك حرر كل بلاد الاناضول . وبعد هذا النصر المبين فرض في لوزان عام ١٩٢٣ معاهدة جديدة حررت تركيا الى الابد من الامتيازات الأجنبية واصبحت تركيا دولة ذات سيادة ، قومية ، لا تعرف من الاقليات غير اليونان والارمن المحصورين في استانبول وادرنه والاكراد الذين خضعوا لسياسة تترك شديدة ، توصلاً لنزع عنصريتهم المميزة والذين استهدفوا للنفي والتشريد بالجملة بعد الثورة التي قاموا بها عام ١٩٢٥ .

انصرف مصطفى كمال الى تنظيم العهد الجديد باصدار عدة مراسيم يؤلف مجموعها ما يدعى بالكيمالية التي تقوم على دكتاتورية لها قاعدة شعبية مؤلفة من حزب الشعب وضع له برنامجاً مؤلفاً من ست نقاط انشئت بموجبه جمهورية علمانية تقدمية ، وطنية ثورية وبالاقتناع حيناً والضغط أحياناً جرت عصرة المؤسسات الوطنية : كاختيار انقرة عاصمة جديدة للجمهورية ، وإلغاء الخلافة الاسلامية عام ١٩٢٤ ، وهي تدابير تشير بوضوح الى التحول الكامل عن الماضي . فالدولة القومية اساسها نظرية تاريخية تقول بأن الأتراك ليسوا مغولاً ولا طورانيين ، بل من العرق الآري الاصيل يتصل بالسومريين والحثيين بنسب متين . وعلى هذه الدولة ان تتحرر تماماً

من كل نفوذ اجنبي واعتبارات دينية ترتب استقلالها وتحد منه . وفي هذا السبيل اتخذت عدة اجراءات حولتها الى دولة علمانية تفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية ، كالغاء المحاكم الشرعية ، وفرض التعليم العلماني واستبدال الجمعة كيوم عطلة بيوم الاحد . واعتماد التقويم الغريغوري ، وتحريم الطربوش وتحريم النحل الدينية والغاء الدراويش وترجمة القرآن الى اللغة التركية . كذلك اعطى البلاد تشريعاً مدنياً مستوحى في مجموعه من القانون الالماني والايطالي والسويسري . الا انه اضطر ان يحسب حساباً للمقاومة التي تبديها الاوساط الاسلامية المحافظة ففي عام ١٩٢٨ ألغيت من الدستور المادة التي تجعل الاسلام دين الدولة الرسمي . وفي هذه السنة بالذات حل الحرف اللاتيني محل الحرف العربي تسهيلاً منه لعصرنة البلاد ولتسهيل تعلم اللغات الاوروبية ، وقطع كل صلة مع ماضي البلاد بنقل الامة التركية الى جو ثقافي جديد . ولعل هذا هو من أهم الاصلاحات التي حققتها البلاد مع القانون الذي ساوى في الحقوق المدنية والسياسية بين الرجل والمرأة وحرر المرأة وفتح أمامها ابواب المعرفة والتعليم على مصراعها ، وبذلك احتلت المرأة المقام الذي يجب ان يكون لها في المجتمع ، كما انقضى الحجاب . والتعليم الذي يستوي أمام المرأة والرجل يوصي بالتعليم المختلط وهو مجاني وإلزامي في المرحلة الابتدائية كما ضاعف من عدد المدارس والمعاهد التربوية في البلاد لتأمين المزيد من اصحاب الاختصاص والتقنيين الاتراك ليعملوا محل الاجانب .

تغيير الوضع الاقتصادي أما السياسة التي انتهجتها الكمالية في المجال الاقتصادي فتتسم بالروح القومية والتأميم . فصفى قبل كل شيء العناصر غير التركية التي استأثرت حتى الآن باقتصاديات البلاد: كالدائنين واصحاب الامتيازات ووضع حداً للقروض ، باستثناء بعض منها قصيرة الامد اخذها من الاتحاد السوفياتي واشترى تباعاً الاستثمارات التي يملكها الاجانب ، ولا سيما شبكة الخطوط الحديدية . وحاول ان يجعل تركيا دولة تكفي نفسها بنفسها ، والاستغناء قدر المستطاع عن الاستيراد بتشجيعه الصناعة لكي تستفيد من خامات البلاد ومواردها الأولية كما رعى بذوع خاص الصناعة الكبيرة . وانتهج سياسة شديدة من الحماية الجمركية كما خفض الضرائب وشجع الطلب كما شجع الصناعات بتسليف الاعتمادات اللازمة عن طريق البنك الاهلي . ولما كان ٤/١ السكان يعولون في معاشهم على الزراعة كان لا بد من توجيه عناية كبيرة لمرافق البلاد الزراعية وتشجيعها ، اذا ما شاء توسيع السوق المحلية وتشجيع الصناعة في البلاد . والحال ان معظم الفلاحين هم من صغار الملاكين تتراوح مساحة الارض التي يستغلها الواحد منهم بين ٤ و ٦ هكتارات نصفهم لا ارض لهم ولا مزارع ، وهناك مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية في الجنوب لا يستغلها اصحابها من كبار الملاكين المقاريين لبعدهم عنها ، كما ان أساليب الزراعة والاعتدة المستعملة هي بدائية جداً ومتأخرة . وضريبة العشر التي كانت جبايتها تؤدي الى تجاوزات كثيرة استبدلت عام ١٩٢٥ بضريبة عقارية على الاراد ، وتأسست في البلاد تعاونيات عديدة للتسليف الزراعي

ولبيع المحاصيل ، والمصرف الزراعي الذي يقوم بمراقبة هذه التعاونيات ويشرف على السوق المحلية يشتري المحصول ويسلف الاعتمادات اللازمة بعد اجراء معاملات الرهن .

لم تكن نتائج هذه الجهود في عام ١٩٢٩ مهمة بمد : فالعمال الموصوفون او المهرة يتوفر وجودهم في البلاد ، واصحاب رؤوس الاموال المحليين يتحفظون جداً ، كما ان عدم توفر الرغبة في الاستثمارات وضعف الوفرة ، كل ذلك حدث كثيراً من قدرة البلاد على التطور . فعدد الاميين في تركيا اوروبا لا يقل عن ٦٦٪ بينما هو ٨٨٪ في تركيا آسيا بين الرجال ، و ٧٩ و ٩٧ بين النساء ، وكان عدد المحارث الزراعية المستعملة في طول البلاد وعرضها لا يتجاوز ٢١٠.٠٠٠ محراث من الحديد لقاء ١٢٠٠.٠٠٠ محراث خشب . والعجز في الميزان التجاري لا يزال في حدود ٢٥٪ . وعدم المساواة الاجتماعية يبدر فاضحاً ، إذ ان قلة ضئيلة من السكان عرفت ان تستفيد من الجهود التي بذلتها الحكومة ، وهي جهود اقتصرت على المجال الصناعي وحده دون المجال الزراعي . وتمتع اتانورك بنفوذ دولي عظيم ، حتى في العالم الاسلامي حيث اثارت اصلاحاته العلمانية ، حفيظة الرجعيين والمتزمطين . فقد كانت تركيا الكمالية لجيرانها مثلاً يجب الاحتذاء به والنسج على منواله بعد الجهود العظيمة التي بذلتها لتعظيم الطوق الذي ضربه حوله الفائزون في الحرب .

لمصر مظهر خاص ومقام محترم في العالم الاسلامي . فبالرغم من معدل الوفيات العالي فيها فمعدل المواليد يبقى مع ذلك مرتفعاً (٤٠،٢٥ ٪) الامر الذي اتاح زيادة في السكان تلفت النظر (١١٥٠ شخصاً في اليوم) في رقعة ضيقة من الاراضي الزراعية تحف بها الصحراء فهي واحدة تزخر بالسكان بمعدل لا مثيل له في العالم . فالاجانب فيها وعددهم ٢٢٥.٠٠٠ عام ١٩٢٠ ، بين ١٦ مليون نسمة من سكان البلاد ، كانوا يملكون ٥٣٪ من الثروة العامة في هذه البلاد ، وكان عدد من الفرنسيين والانكليز يشغلون في الادارة مناصب عالية . فليس بغريب قط ان يتبرم ابناء البلاد من سيطرة الاجنبي فيها وهي مركز النهضة العربية الادبية والفكرية وباعثة الروح الاسلامية . أجبرت على دخول الحرب فقد استباح الجيش الانكليزي ارضها وراحت فريسة ألوان من اعمال المصادرة لمصولها من القمح والقطن ، كما تضررت كثيراً من اعلان الاحكام العرفية . ثم ان اعلان الحماية البريطانية على البلاد في كانون الاول ١٩١٤ ، أريد به تحويل الاحتلال الذي وقع سنة ١٨٨٣ الى نظام موصول من الحماية ، فليس من عجب ان تلتفت المشاعر القومية فيها وتقيم المظاهرات العنيفة عام ١٩١٨ .

فالنشاط السياسي والكفاح ضد الاحتلال البريطاني انحصر على الاخص في حزب صغير من المجتمع المصري . وهذه الدهماء من الجماهير الشعبية التي يرسف معظمها في الجهل المطبق ، لم تكن تأثرت بعد بالافكار الجديدة . فبين كبار الملاكين ، بعض العناصر التي اخذت بأسباب المدنية الحديثة ، وتآلفت في القاهرة ، اكبر مدن القارة الافريقية ، طبقة وسطى تعود بأصولها

الى الريف ، تخرج اصحابها من المدارس التقنية ، ومن الجامعة ، وبقيت مع ذلك محافظة على تقاليدھا في حياتھا اليومية ، تحسن الفرنسية والانكليزية وتأثرت بالافكار الاوروبية . وقد ضمت هذه الطبقة بين صفوفھا العديد من الموظفين من صغار ووسط ، وتجاراً ، وألفت مع طلاب المدارس ، القسم النشط في البلاد . والبروليتاريا الصناعية التي لم تهتم كثيراً بعد المشكلات الاجتماعية ، كانت تشكو من قلة العدد ومن عدم التنظيم الذي يشل حركاتھا : فهي وطنية في الصميم . ومن بين صفوفھا طلع معظم زعماء الحركة المضادة للإنكليز كزغول باشا . واخذت تطالب الانكليز بالخروج من مصر ، وارجاع السودان اليھا ، والغاء الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة التي لم يعد الشعب يطيق وجودھا وقيامھا بعد ان نصت معاهدة لوزان على إلغائها في تركيا كما زال كل اثر لها في دول الشرق الادنى والعراق وايران . ان انشاء صناعات جديدة مختلفة في البلاد كمصانع الزيت والمطابع والمطاحن وحاج القطن ... والنجاح الذي صادفه بنك مصر الذي تأسس عام ١٩٢٠ برؤوس اموال مصرية وانشائه شركات مختلفة تابعة له كشركة الملاحة والطيران ، والمصارف ، والشركات التجارية والصناعية والتأمين على الحياة ، وشركة استثمار المسارح والسينما ، كل ذلك شجع الناس على المطالبة بتحرير البلاد واستقلالھا في المجالين السياسي والاقتصادي .

من بين الاحزاب السياسية في مصر ومن اهمھا على الاطلاق ، كان حزب الوفد برئاسة سعد زغول الذي تمتع بشعبية كبيرة . فقد تبني هذا الحزب المطالب الوطنية ونظم نفسه تنظيماً قوياً واقاموا له شبكة من الوكلاء والمراسلين ينشرون في جميع قرى البلاد ودساكرھا كلمة السر لاقفال المحلات التجارية وقيام المظاهرات والاضرابات ، ومقاطعة البضائع الانكليزية واضراب طلاب المدارس . وتعاثرت بين ١٩١٨ و ١٩٢٢ ، حوادث الاضرابات ، والمقاطعة ومهاجمة القطر الحديدية المحملة بالجنود البريطانيين ، واستقالة الوزارات احتجاجاً على اعمال القمع الشديدة ، وعلى نفي زغول وابعاده عن البلاد . ورفضت الامة المصرية رفضاً باتاً مشاريع الانظمة الدستورية التي وضعھا كل من اللورد ملزر واللورد كورزون . واصدرت الحكومة البريطانية من جانبھا عام ١٩٢٢ تصريحاً بالغاء نظام الحماية واعلنت استقلال مصر وسيادتها . الا ان هذه السيادة بقيت نظرية دون تطبيق فعلي ، اذ انها احتفظت لنفسھا بأربع نقاط اساسية الى ان يتم وضع اتفاق نهائي بين الطرفين : ضمان مواصلات الامبراطورية البريطانية (اي قضية القنال) ، ووضع السودان ، والدفاع عن مصر ضد كل اعتداء او تدخل اجنبي ، والمحافظة على الاقليات والمصالح الاجنبية .

والحلم الذي خطر لبريطانيا بفرض سيطرتها التامة على السيطرة البريطانية في الشرق الادنى البلدان الآسيوية في الشرق الادنى ، كاد يتحقق بكامله . فبواسطة مندوبيها وممثلينھا في هذه البلدان امثال لورانس وسانت جون فيليبس ، هيأت اسباب الثورة في الصحراء ، بعد ان قطعت العهود للشريف حسين بتأمين استقلال الحجاز وبانشاء

مملكة عربية . الا ان معارضة فرنسا التي تشبثت باحترام الاتفاقات السرية المعقودة عام ١٩١٦ ، ووقوفها في وجه الملك فيصل واجباره على الحرب من دمشق ، افاح لانكلا ترا الفرصة لتنصيبه ملكاً على العراق ، وتعيين اخيه عبدالله اميراً على شرقي الاردن ، وبذلك كونت دولتين اصطناعيتين لا موارد مالية لهما ولا جيوش تقوم على حراستها ، ولا سيما الثانية منها ، وضعتا تحت الانتداب البريطاني واسندت الوظائف الكبرى فيها لموظفين بريطانيين . فالجيش العربي الاردني بقيادة الضابط البريطاني غلوب باشا ، أمّن لها سلامة المواصلات بين العراق وساحل البحر الابيض المتوسط . وخط انابيب البترول الذي يمتد من الموصل الى البحر . وقد نال فيصل ، عام ١٩٣٠ مسايrote السياسة البريطانية ، استقلال العراق ، بعد ان عقد مع بريطانيا حلفاً عسكرياً يخول بريطانيا استعمال وسائل النقل ومطارات البلاد .

اما في الجزيرة العربية فلم تلاق السياسة البريطانية مثل هذا التوفيق . فالملك ابن السعود ، ملك الوهابيين والعدو اللدود للهاشميين الذين ينعمون بحماية بريطانيا وعطفها ، استطاع ان يؤلف له جيشاً قوياً (الاخوان) تألف معظمه من البدو والحضر . واستطاع عام ١٩٢٦ ان يستولي تباعاً على المدن الاسلامية المقدسة مكة والمدينة وان ينادى به ملكاً على الحجاز ونجد . فحركة التعضر ، هناك في اليمن ، انحصرت في مجال التسليح اذ ان الملكية الوراثية التي قامت على اسس دينية كانت تقف في وجه كل فكرة عصرية الى البلاد .

ومن مواقعها القوية في العراق وشرقي الاردن ، استطاعت انكلا ترا ان تفرض السلام على القبائل المتنافسة بفضل بعض الحاميات ، وبفضل الاعطيات السخية التي كانت توزعها ولا سيما بفضل فريق من معتمديها المختصين احسنوا اللغة العربية كأبنائها وتخرجوا بالمعادات والتقاليد المرعية لدى القبائل العربية ، كما اجادوا الى حد بعيد بتوجيه المناقشات القبلية والعبث بها . ثم هنالك قوى الطيران الملكي البريطانية . اذ يكفي ان يحلق بعضها ، كما جرى في عدة مناسبات فوق الوحدات العسكرية السعودية حتى يعود السلام الى نصابه . ويرى سكان الجميع للهدوء .

وفي فلسطين يأخذ اليهود بتنظيم وطنهم القومي الجديد بعد التصريح الذي اطلقه اللورد بلفور عام ١٩١٧ . الا ان الغموض والاشكال الذي قام عليه هذا التصريح ، جر على تلك البلاد عواقب وخيمة . فبينما راح البريطانيون يؤكدون ان هذا التصريح لا يعني سوى انشاء مجتمع حضاري يتمتع باستقلاله الاداري راح زعماء الحركة الصهيونية يتخذون منه قاعدة لانشاء دولة يهودية لهم .

الى الشرق من هذه القلعة القوية التي تحصن ضمنها البريطانيون والتي تتألف من البلدان المتاخمة للبحر الاحمر ، وقعت اقطار سكانها مسلمون نعمت ظاهرياً بالاستقلال . وراحت الدولتان القائمتان في هذه المنطقة وهما ايران وافغانستان ، تنهجان على منوال تركيا ، في جهودهما لعصرنة بلادهما ، هذه السياسة التي انتهجها عاهلهما التفت

حولها العناصر المتطورة فكرياً وثقافياً . الا انها اصطدما بالتقاليد الدينية التي تمسك بها
بعض سكان البلاد الذين يتسكعون في مهاوي الجهل والجهالة .

فالمعجم ، التي لم تعرف رسمياً باسم ايران الا في سنة ١٩٣٥ ، تعرضت خلال الحرب للاحتلال
من قبل الروس والانكليز لجمعها في مأمن من الدسائس التركية والامانية التي استهدفت لها ، وما
كاد الروس ينسحبون منها بعد ثورتهم الكبرى ١٩١٧ ، حتى فرض عليها الانكليز حمايتهم
الفعلية عليها . وكان من شدة استياء الشعب لهذه السياسة ان قام احد ضباط الجيش ، يدعى
رضا خان ، بانقلاب عسكري عام ١٩٢١ ، حمله في نهاية الامر الى تبوء العرش في عام ١٩٢٤
تحت اسم رضا خان بهلوي الذي انتهج سياسة ترمي الى عصنة البلاد على غرار ما تم في تركيا ،
محاذراً مع ذلك ان يمس مشاعر الاهل الدينية . كذلك اخذ بتحضير القبائل الرحل في البلاد
وتوطينهم ، وحدث من الملكيات الشاسعة وقلتم بالتالي من اظافر كبار الملاكين العقاريين ، واعد
البلاد بادارة حديثة وبمحاكم قانونية أدت الى الغاء الامتيازات الاجنبية في البلاد ، عام ١٩٢٨ ،
كذلك قام باصلاح في زي السكان ، اذ اُلغى لبس الطربوش وفرض ارتداء الكاسكيت او القبعة ،
واعطى الجيش تنظيمًا حديثًا ، واستعان بفنيين اجانب لاصلاح النظام المالي وانشاء شبكة
عصرية من الخطوط الحديدية ، والطرق المعبدة ، والاقنية المائية الري ، وتأسيس المصانع .
وفرض على الشركة الانكليزية الفارسية للبتترول شروطاً افضل استفادت منها
ميزانية البلاد .

أما في افغانستان ، فالمحاولة التي قام بها الملك امان الله الذي تبوأ كرسي الملك عام ١٩١٩ ،
بامت بالفشل . فبعد حربه الناجحة ضد الانكليز حرر نفسه من الشرط المفروض عليه بمحصر
علاقاته السياسية في الخارج مع حكومة الهند الانكليزية . وأسس علاقات دولية مع الدول
الاخرى ، وفرض على سكان العاصمة كابول لبس الزي الاوربي واستعان ببعض الخبراء الفنيين
من الاجانب . وحظر عام ١٩٢٨ تعدد الزوجات للموظفين وسمح للملكة بالسفور وطرح
الحجاب ، الا انه تم خله عام ١٩٢٩ ، على يد نادر خان . وتوقفت بذلك عملية
عصنة البلاد .

ساعدت الازمة الاقتصادية التي اطلت عام ١٩٢٩ والنظم
تأثير الازمة الاقتصادية الكبرى
الدكتاتورية التي ظهرت هنا وهناك على تطوير الحركات
القومية في بلدان الشرق الادنى وبين دوله . فالمشكلات الاقتصادية التي نشأت عن الازمة
زادت كثيراً في خلخلة مجتمع ورائي مهمل ، كما ان افتقار البلاد للتقاليد الليبرالية ، اوجد
فيها جواً لانتشار النظريات والانظمة الفاشية والعسكرية . فالمثل الذي تركه اثاتورك ، هذا
البطل الذي عرف ان يهصد بنجاح ويقف في وجه اوربا ، والذي خلق امة قوية مهيبة الجناح ،
لحجة قاطعة وبرهان ساطع على امكانية دولة قومية قوية تتمتع بالاستقلال الناجز ، في مدة
وجيزة نسبياً . ان التطور العظيم الذي اخذ بأسبابه الوطن القومي اليهودي في فلسطين حيث

توافد المهاجرون اليهود بأعداد ضخمة هددت بإغراق العناصر العربية في بحرهما ، اثار هياجاً عنيفاً بين سكان البلاد . وراح المؤتمر العربي المعقود عام ١٩٣١ يوصي بوقف الهجرة اليهودية وراح يستنهض الشعور الاسلامي .

ان احتلال ايطاليا للحبشة ، عام ١٩٣٥ شكل خطراً مداماً على الدول المجاورة ووطد نفوذ الدول الدكتاتورية وبعث فيهم الشعور بان في مقدور اي دكتاتورية ان تحقق كل شيء . وقامت الدعاية الالمانية والفاشية بعد هذا تؤمن كل شيء . ودشن المارشال بالبو في ليبيا منذ عام ١٩٣٣ سياسة تهدئة تجاه ابناء البلاد ، كما ان الدبلوماسية الايطالية وقفت الى جانب العراق ، في عصبة الامم ضد الانكليز ، عام ١٩٣٠ ، والى جانب سوريا ضد فرنسا ، عام ١٩٣٤ ، وعصبت القضية العربية ضد الصهيونية . وسارع الالمان لم يد المساعدة للعرب في ثورتهم ضد الانكليز في فلسطين ، واخذوا يمتدبون الى جامعاتهم عدداً كبيراً من الطلاب في الدول الواقعة في الشرق الادنى ، كما راح الجنرال فرانكو من جهته يؤازر الحركة القومية التي نهض بها السيد عبد الحالق الطريس بين المغاربة . وتشكلت في جميع بلدان الشرق جمعيات وهيئات نظامية قوامها الشباب ، لها شارتها وزيا وتنظيماتها شبه العسكرية الخاصة ، منها مثلاً « مصر الفتاة » بقمصانهم الخضراء تحت اشراف مؤسس الحركة المرشد احمد حسين ، والحزب الوطني السوري ، والكتلة الوطنية والمنتدى العربي في العراق ، وغيرها . وحملت الاضطرابات التي وقعت في مصر عام ١٩٣٦ الحكومة المصرية على تقديم استقالتها ، وتمكنت من حمل البريطانيين على بدء مفاوضات ادت بها الى الاعتراف من جديد باستقلال مصر . وفي سوريا ، وقعت مظاهرات عنيفة وحوادث اضرابات عامة ادت الى اقفال الاسواق والمحلات التجارية اكثر من خمسين يوماً ، كما ان الاشتباكات الدامية بين قوى الامن والمتظاهرين في دمشق وغيرها من الدول السورية الكبرى ، كل ذلك ادى الى عقد معاهدة مع فرنسا وعدت البلاد بالاستقلال الناجز . وفي فلسطين حمل الانفجار الوطني العنيف ، الانكليز للبحث عن حل سربيع المشكلة الصهيونية ، والى تبديل محسوس في سياستهم في هذه البلاد .

٢ - نتائج الحرب العالمية الثانية

كان للحرب العالمية الثانية التأثير الحاسم على التطور الذي اخذ الشرق الادنى بأسبابه . فالروح القومية التي كانت ، حتى ذاك ، وقفاً على قسم من الطبقات الموجهة ، عمت الاوساط الشعبية وكهربت منها المشاعر والاحاسيس في هذا الوقت بالذات الذي اشتد فيه تسلل الغرب واستعكامه . واسوة بما جرى في كل البلدان الراحة تحت السيطرة الاجنبية فقد وضعت الطبقة المفكرة كل ثقلها ووزنها في الحركة القومية التي جاشت بها البلاد وذلك دفعاً منها للحوادث واستثناءاً للانقلابات المصيرية بعد ان ضاقت الصدور بهذا الاقتصاد المتخلف الذي كانت

عليه اوضاعهم وهذه الاحوال والاضاع الاجتماعية البالية التي تعميق سيرهم الى الامام . وفي الوقت ذاته اصيب الاسلام بوصفه نظاما دينيا صدمة عنيفة . مع العلم ان هذا التصادم بين الملتزمين الرجعيين وبين انصار التجدد لم يسبب شيئا طاقته على الانتشار والتوسع الذي بدا على اشده في افريقيا خاصة .

ففي الحرب العالمية الاولى ارتدت الاعمال الحربية في بلدان الشرق الادنى طابعاً ثانوياً . والنصر المبين الذي حققه الحلفاء اتاح لهم ان يعيدوا الى اقطاره نفوذهم كاملاً غير منقوص وان يوسعوا بالاضافة الى ذلك ، من رقعة سلطنتهم على بعض بلدانه . والاهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها هذه البلدان برزت بأجلى وضوح خلال الصراع الجبار الذي قامت به امبراطورية هتلر ضد القوى البحرية الانكلوسكسونية ، وقد شهد شمالي افريقيا معارك طاحنة للسيطرة على قنال السويس ، كما ان الحلفاء احتلوا جزءاً من ايران وشهدت سنة ١٩٤٢ مواقع مدوية في الوقت الذي كانت اليابان تسجل في الشرق انتصارات وفتوحات ادخلت تحت سيطرة شعب فتي ينبض بالقوة والنشاط ، اكثر من ٦٠ مليوناً من المسلمين ، كما بلغ رومل في زحفه الخاطف عبر الصحراء ، الى ٦٠ كيلومتراً لا غير عن الاسكندرية ، واذا باسلام شمالي افريقيا يقع فجأة تحت سيطرة الانكلوسكسون .

فقد عادت الحرب على الاجمال بالفائدة لمجموع هذه البلدان . فباستثناء ليبيا وتونس اللتان ألفتا ساحة حرب ، فلم تتألم هذه البلدان كثيراً من احوال الحرب . والحسائر التي اصابته المجندين من ابنائها كانت خفيفة جداً بالنسبة لعدد السكان وللتطور السريع الذي سجلته . فقد باع بعض هذه الاقطار انتاجها من السكر والقطن بأسعار عالية وربحوا كثيراً من هذه الانشاءات الضخمة التي استدعت القيام بها الأعمال الحربية في اراضيها : كالخط الحديدي ، وانشاء المرافئ وشق الطرق وبناء المطارات . والمؤسسة الانكليزية التي اصبحت انكليزية اميركية عام ١٩٤٢ وعرفت باسم « مركز تمويل الشرق الاوسط » تولت تنسيق الحياة الاقتصادية في هذه الشعوب ، وساهمت في تطوير بعض الزراعات وبعض الصناعات كما نظمت حركة التبادل التجاري بين هذه الاقطار السقي استفاد بعضها من قانون الاعارة والتأجير . وفي مؤتمرات فرنسيسكو كان لاكثر هذه الدول ممثلون حضروا المؤتمر المذكور بينما لم يحضر أحد منها مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩ ، فقد وجدوا انفسهم وجهاً لوجه مع الدول الاستعمارية المنهوكة وأمام منتصرين عملاقين هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية ، اللذين اخذا يؤكدان عداوةهما للنظام الاستعماري القديم .

كذلك جاءت الحرب تثبت لابناء هذه البلاد ، من جديد خرافة تفوق الاوروبي كما ادخلت في روعهم ان تبني التقنيات الغربية واقتباسها يعود عليهم بنيل استقلالهم وتأيينه .

النفط واثره من هذه العوامل المهمة في تطوير دولة الشرق خلال الحرب وما بعد الحرب النفط والدور العظيم الذي لعبه في توفير ثروات طائلة عاد به عليهم هذا السائل الاسود الذي يفيض به بطن الارض عندهم والذي يمثل ٧٠ بالمائة من المخزون في العالم ، و ٣٨ بالمائة من انتاج العالم له عام ١٩٥٧ ، مقابل ٥٧ بالمائة عام ١٩٣٨ . وتدخل انكلترا واميركا المستمر بأمر هذه البلدان وشؤون هذه الاقطار السياسية والاقتصادية يجب رده اساساً ليس الى ما لها من موقع ستراتيغي يكون محور الامبراطورية البريطانية وملتقى نفوذ الاتحاد السوفياتي والغرب فحسب ، بل ايضاً وبلاكثر لوجود هذا الاحتياطي الضخم من النفط في العالم . فقد كان الشرق الاوسط حتى عام ١٩٣٣ ، المجال الذي كان او كاد ان يكون وقفاً على شركة نفط العراق وشركة النفط الانكليزية الايرانية ، ثم اخذت شركات كبرى عديدة من انكليزية واميركية تسهم في استثمار هذه الثروة البترولية الضخمة ، واتاحت الحرب لها الظروف المواتية لتسجيل تقديم كبير في هذا المجال . ففي أواخر عام ١٩٤٤ ، ظهرت الشركة العربية الاميركية للنفط (ارامكو) ، وتوصلت الشركات الاميركية ، عام ١٩٤٦ من الحصول على امتيازات جديدة للتنقيب عن البترول اثر الصعوبات المالية التي ألمت بانكلترا . وتشكلت كتلة قوامها السوكوني فاكوم والستاندرد اويل ونالت امتيازاً مدته ٢٢ سنة حصلت بموجبها على قسم من نفط الشركة الانكليزية الايرانية . والشركات الانكليزية والاميركية المتنافسة فيما بينها تقوم باعمال التنقيب في كل بلدان الشرق الأوسط والبحار المحيطة بها في الوقت الذي اخذت فيه الحكومات تكثرت من بناء القواعد الجوية والبحرية . كما تشتد فيها سياسة التدخل لدعم نفوذها وتقوية مواقعها .

والنشاط المتزايد في استثمار الثروة البترولية كان من بعض آثاره قلب نظم الحياة في بعض هذه البلدان رأساً على عقب ، وذلك بإنشاء منطقة رأسمالية متقدمة في هذا الشرق الاوسط المتخلف الذي اقتصرته فائدته على بعض منافع مادية معظمها مالية . صحيح ان عدداً من رجال البدو تركوا حياة البداوة وعملوا موظفين لدى بعض شركات النفط او في محطات الضخ او في حراسة خط الانابيب ، الا انهم يمثلون نسبة هزيلة من اليد العاملة المحلية ٣٤ ، بالمائة من مجموع السكان . والانتاج في مجموعته تقريباً لا يخضع لأي تصنيع محلي ، فالفائدة تنحصر في بعض العائدات تدفعها الشركات لشيوخ هذه الامارات وحكام تلك الاقطار . فالشركات تدفع مبلغاً مسبقاً قبل المباشرة بأي استثمار كما تدفع رسماً معيناً بالنسبة لوحدة الانتاج . وتتمتع هذه الشركات الى جانب هذا بحرية تكاد تكون كاملة ، دون اي مراقبة البتة لا على وسائل الاستثمار ولا على الجهات المستفيدة منه . فنحن امام « امبراطورية صناعية في قلب دولة محلية » لها كل مميزات دولة اجنبية مع حق نزع الملكية واستيراد الاعتدة معفاة من كل رسم جمركي ، واعداد الموانئ وإنشاء الطرقات والخطوط الحديدية . والشركة الانكليزية الايرانية للبترول التي لها امتياز استئجار حقول البترول في جنوبي ايران هي مثل على القوة التي تتمتع بها شركة

استثمار من هذا الشكل في قطر من اقطار الشرق . فقد كان في خدمتها اكثر من ٧٠ ٠٠٠ موظف وكانت المعاشات والرواتب التي تدفعها لعمالها وموظفيها تؤلف عنصراً هاماً في حياة البلاد المالية . فالضغط الموصول الذي تمارسه على اولى الامر والمسؤولين في ايران ، يشكل مرتكزاً هاماً للسياسة البريطانية في ايران ، ولذا كنّنت لها الحركة القومية في هذه البلاد بغضاً عميقاً ، لا سيما اذا ما عرفنا ان الرسوم التي تدفعها الشركة والاجور وثن الادوات والحاجيات التي تشتريها من البلاد لا يوازي $\frac{1}{10}$ من الدخل القومي ، وهو شيء زهيد جداً بالنسبة للـ ٣٢ مليون طن من البترول الذي تستخرجه وتصدره للخارج ، والذي يجمع من ايران الدولة الرابعة بين الدول الكبرى المنتجة للبترول في العالم . وعندما قرر مصدق رئيس وزارة ايران عام ١٩٥١ تأميم الشركة وموجوداتها ، فكل قوة بريطانية تحركت دفاعاً عن الشركة ومحافظة عليها : وضع الحبر على البترول الايراني الذي استمرت الدولة باستخراجه والضغط على الشركات الاميركية حتى لا تحل محل الشركة البريطانية الايرانية . وحدث في آخر لحظة ، وفي الوقت المناسب ثورة اطاحت بالحكومة الوطنية واعادت الى الحكم حكومة اظهرت استعدادها لاعادة الامور الى مجراها .

والمنافسة الشديدة التي تقوم بها شركات النفط الكبرى ومن ورائها حكومات الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا تظهر على انها في كل اقطار العالم العربي ، فالمشكلة التي اثارها حادث احتلال مفرزة من الجيش البريطاني لواحة البويري في قلب الجزيرة العربية ليست سوى مثل بسيط لهذا التنافس بين الارامكو وشركة نفط العراق ولم تلبث ان ارتدت طابعاً دولياً . والحادثة الجديدة التي وقعت عام ١٩٥٧ وراحت تهدد في الصميم المكاسب العظيمة التي تجنيها هذه الشركات ، ترتبط بالاتفاق المعروف باتفاق مائتي بين شركتي دولة وليس بين شركتين خاصتين ، هما الشركة الوطنية الايرانية للبترول والشركة الوطنية للوقود اللتين اقترحتا عقد اتفاق جديد توزع بموجبه عائدات الشركة ليس ٥٠ - ٥٠ كما هو متبع اليوم ، بل ٧٥ - ٢٥ ؛ وهي شرط في صالح الدول المنتجة للبترول . فالاغراء كبير والتجربة لا تدفع امام هذه الدولة بالاخذ بمثل هذا الاتفاق المقري والدخول في سباق التأميم .

حتى في هذه الحالات التي تستخدم فيها العائدات والمبالغ المسبقة لتحسين اوضاع هذه البلاد ، فهذه الثروات الهائلة التي هبطت فجأة على هذه المشيخات والامارات تتيح لهم المجال بتكوين ثروات اسطورية يبددون معظمها في اللهو والعبث دون ان يكون لها كبير اثر في تحسين اوضاع البلاد الاقتصادية ورفع مستوى العيش بين افراد الشعب . ان استثمار رأس المال الاجنبي لثروات البلاد الطبيعية يثير الاستياء الشديد بين الزعماء الوطنيين ويقوي فيهم العزم على التحرر من السيطرة الاجنبية ، لا سيما وهم يعتبرون ان هذه الموارد التي يعبت بها على هذا الشكل والتي تنفق على تأمين وسائل الاستمتاع والمذلة على اختلافها ، يجب ان تخصص في سبيل

تصنيع البلاد وبذلك يضمنون حداً لهذا البؤس ولهذا الشقاء المريع الذي تتسكع فيه الجماهير الشعبية .

فالتغيرات التي طرأت على الاقتصاد في الشرق من جراء اقتباس
نظام الملكيات الكبيرة والبؤس
التقنيات العصرية في فترة ما بين الحربين كان من نتائجها ارتفاع
الاجتماعي في الشرق
عدد السكان في المدن ، الذين مثلوا ٢٩٪ من مجموع السكان في
سوريا ، و ٣١٪ في العراق و ٣٥٪ في مصر ، و ٤٠٪ في لبنان و ٦٩٪ في اسرائيل . ففي مصر
بلغت الزيادة ٥٣٪ بين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ، بينما لم يزد ارتفاع عدد السكان الا بنسبة ٢٠٪ ، وفي
تركيا ٣٧٪ على ارتفاع في السكان بلغ ١٧٪ فقد تجاوز عدد سكان الاسكندرية والقاهرة المليون
في الاولى والمليونين في الثانية وسكان طهران ارتفع عددهم من ٥٣٣،٠٠٠ الى ٩٩٠،٠٠٠ بين ١٩٤٠ و
١٩٥٠ ، وفي عمان ، ارتفع عدد السكان من ٢٥٠،٠٠٠ الى ١٠٠،٠٠٠ . وفي هذه المدن التي
ارتفع عدد سكانها بهذه السرعة ، يمتد اناس بائسون . فالتفاوت في الدخل اتسع ورحب
اكثر فاكثراً ، ومستوى المعيش بين هذه الجماعات البشرية انخفض وهبط نتيجة محتومة للتفاوت
العظيم في توزيع الملكية العقارية والتضامن الديوغرافي . ففي العراق راح رؤساء القبائل التي جرى
تحضرها واسكانها ، والنبلاء وكبار الموظفين في البلاد ، بطالون بملكية القسم الاكبر من هذه
الاراضي التي كانت القبائل الرحل تقيم عليها . وفي خلال ٢٠ سنة ظهرت طبقة جديدة من
الاغنياء العقاريين الذين استملكوا هذه الاراضي . والمزارعون الذين لم يصيبوا سوى ٢٠٪ من هذه
العقارات اضطروا للعمل فيها بأجر لا يبلغ احياناً ١/٤ غلة الارض واحياناً ١/٢١ حتى ١/٢١ . فنحن
امام وضع من اسوأ ما نرى من امثاله في كل الشرق . وهذه الاقطاعية العقارية نجدها في كل
من سوريا ويران حيث كبار الملاكين العقاريين الغائبين عن اراضيهم يملكون ٦٠ - ٧٠٪ من
الاراضي الزراعية ويصيبون ٥٠ بالمائة على الاقل من غلال الارض . ففي مصر حيث ٧٢ بالمائة
من مجموع السكان يملكون ١٣ بالمائة لا غير من الاراضي الزراعية ، نرى ٢٢ بالمائة منهم يملكون ٢٠
بالمائة من الارض و ٠،٤ بالمائة (اي ١١،٠٠٠ عقار) يملكون ٣٧ بالمائة ويزداد عدد السكان هنا
بسرعة مذهلة (فعدد المواليد فيها يبلغ ٤٠ بالمائة) كما ان اليد العاملة متوفرة جداً في الوقت
الذي بقي اجر العامل اليومي على حاله بين ١٩١٤ - ١٩٣٩ . وفي قلب البلاد العربية ، فالمشايخ
الذين يقومون بامور السلطة يستأثرون بالنعائد التي تدفعها لهم شركات الزيت كأمر الكويت
مثلاً الذي يصيبه ٦٠ مليون ليرة إنكليزية (بحيث اصبحوا اغنى اغنياء العالم في اكثر اقطار
العالم فقراً) . وهم يروون مزارعهم بواسطة طلمبات عصرية . ففي كل مكان نرى اغنياء الملاكين
العقاريين يجهزون اراضيهم باعثة زراعية تكلف غالياً ، ويحصلون من الغلال ضعفي او ثلاثة
اضعاف ما يحصل عليه جاره الملاك الصغير ولن يلبثوا ان يبتاعوا ارضه المجاورة لهم . وهكذا
ففي الحين الذي ينهار فيه النظام القبلي القائم على المساواة تبرز اقلية قوية تأخذ بالارتفاع
بينما تتسكع الجماهير الريفية في الشقاء وتتكون في المدن بروليتاريا جديدة بائسة هي الاخرى .

والسكان يتزايد عددهم بأسرع مما تزداد موارد الرزق ووسائل العيش في البلاد ، في وقت يحول نظام الملكية دون استثمار مساحات شاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة وتمعجز فيه موارد الدولة عن تأمين اعمال الري والسقاية التي هي اساس كل انتاج زراعي . فالتطور الصناعي في المدن ضعيف ، والصناعة اليدوية التي تأثرت كثيراً من استيراد المواد الجاهزة اخذت بالانحطاط ، ومجموع الانتاج الصناعي (بما فيه النفط) لا يزيد عن ١ بالمائة من الانتاج العالمي . ففي اي من بلدان الشرق الادنى هذه فالانتاج الصناعي لا يساهم بأكثر من الدخل القومي والقدرة الانتاجية ضعيفة جداً وكان على هذه الصناعات التي بعثتها الحرب في كل من تركيا ومصر ، ان تكيف نفسها ، بعد ان وضعت الحرب اوزارها ، لتستطيع الوقوف بوجه المنافسة الدولية التي اصابها في الصميم . ولذا رأينا دخل الفرد الواحد منخفضاً جداً ، ادنى من ١٠٠ دولار في السنة في معظم هذه الافكار ، فهو ٨٠ في العراق ، ٤٠ في الجزيرة العربية و ١٥٠ في لبنان وفي تركيا ، ومعدل الاستهلاك الذي يمكن مقارنته من هذه الناحية بالمعدل الذي تسجله اميركا اللاتينية ، هو ادنى من مثله حتى في بلدان شرقي آسيا . فالدولة اعجز من ان تواجه نفقات الاستثمارات الضرورية للمعارضة التي تلاقىها من طبقة الاغنياء ، كما ان وارداتها مصدرها الضريبة على الاستهلاك والرسوم الجمركية (٦٠ - ٧٠ بالمائة من واردات الخزينة) . فالنفقات العامة تروح في معظمها مرتبات لموظفي الادارة وتبدد في وجوه اخرى .

وهذا الفقر المدقع يصحبه دوماً الرزايا المألوفة : قلة التغذية ، وسوء الحالة الصحية والامراض التي يجرها البؤس وراهم ، والامية (يتراوح معدلها بين ٨٠ - ٩٠ بالمائة من مجموع السكان) . ففي كل مكان يعيش الفلاح في ظروف واوضاع لا تحتمل .

فلم نرَ في اي محل كان : الدول المنتدبة في الماضي القريب ولا هذه الاوليفارشيات التي عقيبتها ، تحاول اصلاح نظام الملكية العقارية كعلاج موصوف لسد العجز في الانتاج الزراعي . فكبار الملاكين العقاريين ، تشد من ازهم المصالح الانكلوسكسونية في هذه البلاد ، يقفون بعناد في وجه كل محاولة اصلاح من هذا القبيل . ومن جهة أخرى ، فالتوسع في حركة تصنيع البلاد يقتضي لها العديد من التقنيين الذين تفتقر اليهم البلاد . والدخل القومي المتدني وتوزيعه غير العادل يجعلان الوفرة واطياً وميء التوزيع ، وتبقى القدرة الشرائية متدنية ، الامر الذي يحد كثيراً من قدرة السوق المحلية . فالسليف القصير والطويل الاجل تبقى عملياته ضيقة محدودة ، والاستثمارات عاجزة .

القلق الاجتماعي ونتائجه السياسية
الا ان التوسع في التعليم وانتشاره المتواصل منذ الثلاثينيات حتى الآن ، سواء أكان محلياً او تمثلي في هذه البعث التي ترسل الى الجامعات والمعاهد الأجنبية في الخارج ، خلق في البلاد طبقة من المفكرين والمتعلمين جاؤوا على الاجمال من طبقة ادنى من الطبقة التي اخرجت الطبقة الموجهة في الغرب . وقد تأثرت هذه الطبقة الجديدة ، على اقدار مختلفة بالنظم الفاشية التي استبطر شأنها

حتى عام ١٩٤٣ ، وهي على علاقات وطيدة برؤساء الجيش وقادته الذين كثيراً ما انحدروا هم ايضاً من طبقة متواضعة . وهذه الطبقة الجديدة هي التي تلعب اليوم دوراً بارزاً يزداد اهمية يوماً بعد يوم في اثاره الهيجان وتنظيم الاضطرابات ضد الدول الغربية المسيطرة ، وتهاجم الطبقات الموجهة القديمة بما فيها من المتعصبين والمقزمين والرجعيين . وهي تطالب باصلاحات اجتماعية وتحسين وسائل الري والاساليب المستعملة في الزراعة ، كما تطالب بالتخطيط الشامل في كل ما يتصل بالتجهيز الصناعي ، وتطوير التعليم . فالصحافة والراديو يبثان الافكار الجديدة بين جماهير الشعب التي وقمت اكثر فاكثرت تحت تأثيره المباشر واخذت تعي شيئاً فشيئاً ان في زوال الطبقة القديمة التي تتألف من الباشوات والبكوات المؤيدين للدول الغربية ، على الاجمال ، يمكن الشرط الاول لكل استقلال حقيقي .

ينتج من هذه الاوضاع مجتمعة حالة من عدم الاستقرار السياسي . والطبقة البورجوازية المتخرج معظم بنيتها من المدارس الاوروبية تبنت نظاماً برلمانياً ليس فيه من الديموقراطية سوى الاسم . ففي كل مكان ، تحاول الاقطاعية التي لا تزال قائمة في هذه البلاد والطبقات الشعبية الجاهلة المرتبطة الى حد بعيد بكبار الملاكين العقاريين الابقاء على هذه الاوليفارشية الضيقة التي تتألف من محترفي السياسة الذين يعتمدون على الفساد والفساد والغش ويسخرون سياسة الحكومة لتأمين المصالح الشخصية العائدة لنواب الامة وممثليها ولناخبينهم معاً ، كما ان عدم توفر الأطر الفنية المتخصصة في البلاد يساعد على انتشار الفوضى والفساد في الادارة كما يدعو الى الاسراف والاتلاف في الاعتمادات المالية . وفي سبيل تصفية هذه الطبقات الموجهة القديمة ، التي ترسفت في المعجز والفساد والافساد والتي كثيراً ما تتخذ لها 'تكأة' من الاجنبي ، تحاول الحركات الثورية والانتفاضات التحررية التي يقوم بها الوطنيون ان تحرر الحكومة ، كما وقع بالفعل في اميركا اللاتينية ، من هذه الهيئة الانتخابية التي لم تتوفر لها اسباب التعليم ولا تزال في مجموعها تلسكع في الجهل ، والتي تتأثر الى حد بعيد بجاذبية المال وتخضع لوجوه البلاد واعيانها والقوى الاقطاعية . فالثورة والدكتاتورية هما الوسيلة الوحيدة لجعل السلطة بآمن من نفوذ كبار الملاكين العقاريين الذين يتحكمون بموارد البلاد ويسيطرون على السياسة العامة وهذا شرط اساسي لا بد منه لانجاح كل عملية اصلاح زراعي شامل في البلاد . وقد تتسم هذه الروح القومية احياناً بصفات وسمات متناقضة فهي تؤيد بكل قواها المطالب الدينية الرشيدة التي تطالب باصلاح الحياة الروحية وتنقيتها من كل ما علق بها من شوائب والتزام التقاليد القديمة التي كانت موضوع احترام الجميع ، كما انها تعارض تحرير المرأة وعصرنة الحياة الفكرية ؛ الا انها تتبنى مطالب اجتماعية جريئة جداً « تكاد تصل الى الصراع الطبقي » مع انها حرب عوان على الشيوعية ودعاتها .

هذه التيارات والنزعات والمار الذي لحق بالشعور العربي من جراء انكسار الجيوش العربية امام اسرائيل عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، وهي اهانة يجب ردها قبل كل شيء الى خيانات

الحكومات العربية وعجزها ، أدت الى انتفاضات شعبية وثورات والى عدد من الانقلابات في كثير من الدول العربية . فلم يبق في كل هذه الدول العربية من اثر او ظل لهذه الديمقراطية النيابية . ففي عام ١٩٤٥ ، قُتل احمد ماهر بعد ان اعلن الحرب على المانيا باسم مصر ، وهوى بعده بضربة خنجر كل من النقراشي باشا والامام يحيى امام اليمن . وفي عام ١٩٤٩ يقوم الزعيم حسني الزعيم بانقلاب عسكري لم يلبث ان سقط هو الآخر وقتل بانقلاب عسكري قام به اللواء الشيشكلي . وفي عام ١٩٥١ ، قتل الملك عبد الله ، ملك الاردن ، بعد ما عرف من ولائه لبريطانيا واتهم بخيائته للقضية العربية . وفي عام ١٩٥٢ قام بطل حرب فلسطين اللواء نجيب ، رئيس اركان الجيش المصري ، بانقلاب عسكري ادى الى طرد الملك فاروق الذي اعتبر مسؤولاً عن الفساد والفوضى المتغلغلين في مصر ، وعن المعجز الذي تكشف عنه الجيش المصري .

وفي هذه البلدان العربية المتخلفة حيث اخذ المجتمع القبلي فيها يزول تدريجياً ، اطلت علينا طبقات اجتماعية جديدة تألفت من التجار ورجال الفكر والمتعلمين وعمال النفط اخذت تطالب باعطاء البلاد دساتير ومؤسسات جديدة وبوضع حد لعهد الفساد والتبذير الذي وقع فيه امراؤهم ومشايخهم ، والذين راحوا يستلهمون آمالهم من هذه المثالية الوطنية التي يلوّح بها « صوت العرب من القاهرة » . وقامت في العربية السعودية اضطرابات وحوادث تخريب أدت الى توقيف عدد ممن كانوا وراء هذه المظاهر وتنفيذ الاعدام بالبعض منهم ، ولم تقض حركة القمع هذه على بعض الجمعيات والمنظمات العمالية التي بقيت تعمل في الخفاء وهي تتلقى المساعدات من بعض النازحين عن البلاد والمقيمين في الخارج ، في دمشق حيث تأسست الجمعية السعودية الاصلاحية ، وغيرهم ممن لجأوا الى الحبشة ومصر الاربترية ، وفي عدن او اقاموا بين عمال المرافئ في ليفربول وكرديف ومرسيليا الذين التفوا حول حزب اليمينيين الاحرار .

تأخذ الدول الغربية ، على الاجمال ، بالتأخر . فقد استطاعت انكسرت خلال الحرب ان تزحزح فرنسا من سوريا ولبنان . وبعد ان سيطرت بريطانيا في اعقاب عام ١٩٤٣ والانتصارات الدولية التي سجلها الجيش الثامن فترة من الدهر على كل بلدان الشرق الادنى ، وهيمنت بذلك على كل الشرق بواسطة الجامعة العربية التي اشرفت على انشائها والتي تشكلت نهائياً عام ١٩٤٥ ، تخلت عن دولة اسرائيل بعد ان اغدقت عليها من الحماية والرعاية ما اغدقت . الا ان معاضدتها هذه الدولة والمشكلات التي نشبت بينها وبين مصر حول مستقبل السودان وحول قناة السويس ، مست كثيرة من هيبتها وخالخلت سيطرتها ونفوذها ، وساعدت في تصفية النظام القديم الذي اعتمدته والسياسة التي انتهجتها في هذه المنطقة ، حتى في المملكة الاردنية صنيعتها التي اقصت من اراضيها في غرة ١٩٥٦ بكسل خشونة ، الجنرال غلوب بات مؤسس الجيش الاردني . واخذت الثورة تهدر في عدن حتى وفي البحرين . وتعددت المظاهرات العدائية

في المشيخات التسع . وفي محميتي حضرموت وعمان ، عجز المعتمدون البريطانيون فيها عن القضاء على اسباب التذمر والشقاق ، بالرغم مما عرفوا به من مقدرة ودهاء . واضطرت الحكومة البريطانية للجوء الى الطيران الملكي البريطاني للقضاء على حركات التمرد المتكررة . لا شك قط في ان الولايات المتحدة الاميركية حلت ، الى حد ما ، محل بريطانيا في هذه الارزاء الشرقية ، ووسعت من نفوذها في الحقلين الاقتصادي والثقافي ، في الحين الذي راحت فيه المدارس الفرنسية ، ومعظمها من المدارس الكاثوليكية ، تتأخر وتسير القهقري ، وذلك لتحويلها على الطوائف المسيحية في المنطقة وللاهمية التي اتخذتها اللغة الانكليزية في هذه البلدان ، وهي الوسيلة التي تؤمن الاتصالات مع الدوائر العسكرية ولا سيما مع الشركات الصناعية والتجارية الاميركية القوية . فاليسوعيون الاميركيون في بغداد ، والمرسلون المشيخيون البروتستانت الملتفون حول الجامعة الاميركية في بيروت ، اخذوا يكثرون من انشاء المدارس ويجذبون اليها الطلاب وهم على شبه اليقين بانهم سيجدون وظائف لهم في هذه الشركات الاميركية . الا ان الحركة الوطنية لم تخف او تضعف من جراء ذلك ، لا سيما والاعتبارات الاستراتيجية التي يخضع لها الاميركيون ، تحملهم هنا ، كما حملتهم في اميركا اللاتينية وفي بلدان آسيا الشرقية ، على مؤازرة الحكومات المحلية ، وهم في ذلك انما يعارضون الاهداف الاساسية المرجوة من المساعدات الاقتصادية والفنية التي يدفعونها للدول المتخلفة والتي هي بحاجة ماسة الى اصلاحات سياسية واقتصادية اساسية . فالوقوف الى جانب النظام السياسي القائم انما يعني الامتناع عن كل اصلاح في البلاد . وهذه الجهود التي تبذلها اميركا لتعافظ في وقت واحد على صداقتها لاسرائيل وصداقتها مع الدول الاسلامية ، من شأنها ان تثير الشك وتبعث سوء الظن بها . ومن جهة اخرى ، فالتنافس القوي القائم بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة الاميركية في المجال الاقتصادي ، يوفر للدول العربية ظروف وامكانيات الافادة من هذه المنافسة القائمة بين المعسكرين القائمين ، للحصول من هذا المعسكر او من ذاك على المزيد من العون المالي والتقني ، دون ان يمس ذلك من استقلالها مع بقائها على الحياد التام بين الجانبين .

تأثر الاسلام ولا يزال بالفكر الغربي ، والازهر نفسه حصن
 امية العامل الديني
 الاسلام الحصين ، اخذ يستجيب شيئاً فشيئاً لهذا التغفل . ففي
 عام ١٩٤١ ، قرر مجلس العلماء وضع مجموعة من الاحاديث (الصحيحة) التي جيء على ذكرها
 في تفسير للقرآن المتصلة البنا من القرون الوسطى ، والفصل بينها وبين الاحاديث الفاسدة
 الموصوفة « باسرائيلية » . وهكذا نرى انصار الجديد يقدمون على النظر في الاسس التي ينهض
 عليها الدين الاسلامي . ويتفق انصار الجديد وانصار القديم على تفسير القرآن تفسيراً يؤيد
 المطالب القومي . وهذا ما يفسر لنا هذه الحركة الدينية الرجعية ، التي تبدو لنا في كل الاقطار
 الاسلامية والجهود المبذولة الصادقة التي تهدف الى جمع شمل الاسلام وتوطيد الوحدة بين شعوبه .
 فالايان على أشده حيوية ، والحجاج يتوافدون الى الاماكن الاسلامية المقدسة باعداد متزايدة

سنة بعد سنة ، وقامت في المجتمع الاسلامي حركات دينية لقيت تأييداً حاراً من قبل الطبقات الشعبية ، منها مثلاً جمعية الاخوان المسلمين ، ومنها مثلاً حركة مسجومي ودار الاسلام في اندونيسيا التي تطالب بدولة اسلامية تقوم على اصول الشريعة الاسلامية ، وحزب المولى في ايران الذي يطالب بتقوية الدروس الاسلامية في المدارس الرسمية ، والجمعية الاسلامية في الباكستان ، حيث الدستور الجديد الذي وضعته البلاد ، يقوم ، كما رأينا ، على مبادئ الشريعة الاسلامية ، كما نودي بالباكستان عند ظهورها : الجمهورية الاسلامية ، وجمعية العلماء في الجزائر . وفي سوريا ، استطاعت الاقليات المسيحية ، بعد جهود كبيرة بذلتها عام ١٩٥٠ ، اسقاط العبارة التي اقترح دمجها في صلب الدستور ، الاخوان المسلمون . وتأسست في الباكستان ، عام ١٩٤٨ « الجمعية الاسلامية العالمية » التي وضعت برنامجاً واحداً تحت اسم : اسلامستان . وهذه الرغبة الشديدة بتأليف الجامعة الاسلامية هي ذريعة للدفاع عن الاسلام ضد موجة روح العصر والمؤثرات الاجنبية ، كما انها محاولة للتوفيق بين الاسلام والمطالب الفكرية في عصرنا هذا . وهذه الحركة تصطدم ، بنسبة رغبتها في الانفلات من الضواغط الدينية ، بصعوبات كبيرة تتباين حدة ودفعاً بتباين الفوارق الجغرافية والتاريخية ومدى التطور في مختلف البلدان الاسلامية ، والمنافسات القائمة مثلاً بين مصر والعراق ، وبين سوريا والمملكة العربية السعودية ، وهذا التنافس القائم بين عواصم الاسلام الكبرى : بين القاهرة وبغداد وعمان ودمشق والقدس . ونلاحظ ان الدسائس التي تحيكمها الدول الكبرى ، يجري احباطها بسهولة ، وقد زال الخوف تماماً من ان تصبح الجامعة العربية العوبة في يد الانكليز ، وبالرغم من هذه المنافسات الشخصية التي نراها قائمة بين بعض رجالات الاسلام وزعمائه ، فالشعور بالتضامن يزداد قوة ومتانة بين الدول الاسلامية كما تزداد المشاعر بالوحدة فيما بينها ، وكلها تنبض بالعداء الازرق لدولة اسرائيل .

تطور المجتمع الاسلامي بما لا شك فيه قط ان بعض الاقطار العربية اخذت باسباب التصنيع ، كما نرى ذلك مثلاً في تركيا ودلتا النيل في مصر وبعض المناطق النفطية في جنوبي ايران والعراق والعربية السعودية ، كما ان البروليتاريا لا أثر كبير لها في هذه المناطق . ومع ذلك ، فلا تزال تطالعنا في بلدان عديدة من بلدان الشرق الاوسط : في جميع أنحاء افغانستان وايران وفي داخل الجزيرة العربية واليمن والعراق العديد من القبائل الرحل تشتد فيها العصبية القبلية والشعور بشيء من المساواة . ومع ذلك فالمجتمع القديم اخذ بالتفسخ والنظم الاقتصادية التي اطلت على البلاد حديثاً زادت من تحضير البدو (في شمالي سوريا والعراق وايران وشرقي تركيا) كما ان حركة استملاك الفرد للارض شددت من الفروق بين طبقة الاثرياء ، وهم قلة ، والطبقة الفقيرة ، كما امكن تسجيل تطور عميق في العادات والاخلاق ولا سيما العائلية منها . فباستثناء تركيا ، كل ما يتصل بحقوق الاسرة يعود للمحاكم الشرعية كما ان تعدد الزوجات لا يزال معمولاً به . اما في المدن ، فإن كثيراً من عادات الاسرة

غلب عليه الطابع الغربي ، نتيجة محتومة لازمة السكن والرغبة بالتمتع بحياة مستقلة في منزل وضمن اطار موازنة مستقلين . والاسر التي لا تزال تسيطر عليها الحياة العائلية التقليدية محصورة على الاخص ضمن المدن الصغيرة والريف حيث الناس لا يزالون متمسكين بالعادات القديمة ، ويستبد نظام الملكية العقارية وينحصر طرق استثمارها بشكل جماعي يبقيا موحدة . اما النظام القبلي وما اليه من بطون وافخاذ تقيم رئاسة شيخ القبيلة وتعترف له بالولاية ، فقد اقتصر على القبائل الرحل او القبائل الحضر . ومن النادر الآن ان يعقد زواج زوجين بالاتفاق مع اولي الفريقين دون اي تعارف سابق بين الزوجين او اتخاذ رأيها في الأمر . فال مساواة بين الزوجين اصبحت عادة مرغية في المجتمعات الكبرى كما ان مراكز تعليم المرأة آخذة بالازدياد والتوسع ، واخذت المرأة تعمل او ترافق زوجها في ما يشترك فيه من اجتماعات وافراح وحفلات وزيارات . وللرأة حقوق سياسية متساوية مع الرجل في كل من تركيا وايران وسوريا (١٩٤٩) ولبنان (١٩٥٢) ، وللرأة حق الاقتراع في مصر منذ ١٩٤٢ . والحجاب الممنوع استعماله في كل من تركيا وايران ، آخذ بالزوال تدريجياً في جميع هذه الاقطار . وازياء الملبس واللوان الطعمام والاثاث والمفروشات تأخذ اكثر فاكثراً طابعاً غربياً .

الا ان انصار القديم والرجعيين يستمرون في معارضة هذه الحركة التجديدية ، ويقاومونها بكل ما لديهم من حول وطول ، ويهاجمونها على المكشوف كلما سنحت لهم الظروف المسعفة . ودشن الشاه محمد رضا ، في ايران منذ عام ١٩٤١ ، عهداً جديداً ، بتخليه عن السياسة الاصلاحية التي سار عليها منذ عام ١٩٢٧ رضا بهلوي ، واعاد العمل بالحجاب ، وفتح الباب على مصراعيه امام نشاط الجمعيات الدينية الاسلامية ، وطبقة المولوية الذين عادوا الى الزي الذي كان لهم من قبل ، كما عاد الاتراك منذ عام ١٩٤٨ ، للعمل بفريضة الحج .

وقامت في تركيا حركة رجعية مناوئة لحزب الشعب الجمهوري
الحركة الرجعية ضد الكمالية
الذي شكله مصطفى كمال ، والذي انشأ في البلاد نظاماً جديداً
في تركيا
قضى على كل العناصر غير التركية المسيطرة على مرافق البلاد
الاقتصادية ، وانتهج سياسة الاكتفاء الذاتي ، اخذت تشجع الانتاج الزراعي والصناعي في البلاد .
لم تعان البلاد كثيراً من الحرب الاخيرة وعرفت كيف تحافظ على الحياد بعد ان خطب ودّها كل من المعسكرين المتحاربين محاولين جرّها للخروج على سياسة الحياد لما فيه مصلحته الخاصة .
كذلك رحبت بحرارة بكل الطلبات التي شجعتها على الانتاج كما ان البريطانيين ساعدوها كثيراً على تجهيز موانئها والنهوض بصناعتها . ومع ذلك فقد استولى على البلاد منذ وفاة اتاتورك عام ١٩٣٨ شعور بالقلق واستعادت العناصر الرجعية الكثير من نفوذها ، واخذت بمنافسة حزب الشعب ومحاربتة على المكشوف ، هذا الحزب الذي استأثر بالحكم منذ عشرين سنة وافسنى نشاطه في ادارة البلاد . كما ان مطالب السوفييات حول الملاحة في المضائق عززت التيار الرجعي ومن جهة ثانية ، فقد اصبحت تركيا ، منذ عام ١٩٤٧ عاملاً قوياً في الخطة الاستراتيجية

الاميركية في الشرق الأدنى . وكانت مع اليونان من اوائل الدول التي أفادت من مشروع ترومان ، كما ان الولايات المتحدة الاميركية امدتها بنصف المبالغ اللازمة لتنفيذ الخطة الخمسية لعام ١٩٤٨ - ١٩٥٢ . وبعد ان ارتدت المساعدة الاميركية طابعاً عسكرياً في بادىء الأمر اتخذت لها فيما بعد طابعاً اقتصادياً صرفاً ، وقامت على شروط واضحة جلية استوجبت التخلي عن المبادئ التي سارت عليها السياسة الكهالية ، منها التزام الحكومة التركية اعطاء الأولوية للشركات الاميركية ، للبحث عن النفط في البلاد ، مع ايلاء هذه الشركات حق استثمار موارد البلاد النفطية والتسليم باشراف الحكومة الاميركية على كيفية انفاق هذه الاعتمادات ، وبعبارة اخرى حق مراقبة السياسة الاقتصادية التي تنتهجها ، والتعهد بعدم فرض رسوم تمييزية على رؤوس الاموال الأجنبية .

وهذا التبدل في سياسة تركيا الاقتصادية ادى بالتالي الى تعديل سياستها العامة . وهذا التعديل اوجبه الانتخابات العامة التي جرت في البلاد عام ١٩٥٠ ، والتي أدت الى فوز حزب المعارضة ، الممثلة في الحزب الديمقراطي ، اقوى الاحزاب التركية الذي نال ٥٣٪ من اصوات الناخبين وفاز به ١١١ مقعداً من أصل ٤٨٧ مقعداً . وعلى اثر هذا النجاح ، سمح رئيس الوزارة التركية الجديد مندريس بدخول رؤوس الاموال الاجنبية الى البلاد ، كما اجاز اخراج ١٠ بالمائة من مجموع الفوائد . واضطر عام ١٩٥٣ للتسليم بسحب رؤوس الاموال المستثمرة مع فوائدها بالحال دونما اي حد او قيد والتلطيف من احكام القانون التجاري التركي في كل ما يتصل بالشركات الأجنبية . وكان من بعض نتائج « سياسة التدخل هذه من قبل الولايات المتحدة الاميركية » ، زيادة محسوسة في انتاج البلاد الزراعي والمعدني قابلها من جهة ثانية فرض ضرائب ورسوم مرزحة لتقوية الدفاع ، كما ادى الامر الى خلخلة ميزان التجارة الخارجية والى ارتفاع مريع في الاسعار اصاب بالانخص الطبقات الشعبية . ان قسماً طفيفاً من سكان البلاد عرف ان يفيد من ارتفاع الانتاج . فالبلاد تزرع تحت وطأة بطالة قوية (قد تبلغ ٣ ملايين عاطل عن العمل في عام ١٩٦٤) كما ان اكثر من ٨٠ . ٠٠٠ عامل تركي نزحوا عن البلاد بحثاً عن عمل مجد لهم في الدول الصناعية في غربي اوربا ، ولا سيما في المانيا .

ومن جهة ثانية راح الحزب الديمقراطي في الوقت الذي يعلن فيه ولاءه لمبادئ الدولة العلمانية ، يعتمد على احزاب اليسار اي على هذه العناصر الاسلامية الرجعية التي لم تلق قط سلاحها . والقانون العقاري الذي صدر عام ١٩٤٥ ، والذي جعل الملكية الخاصة في حدود ١٢٠٠ فدان ، لم يجر تطبيقه ، وهذه الحرية السياسية التي مهدت الطريق امام الاحزاب للظهور في البلاد من جديد ، مكنت الاحزاب الرجعية على اختلافها من دينية وسياسية واقتصادية ، من الافادة من هذه لاسترجاع السلطة التي فقدتها .

وهذا الدفع الرجعي الذي ادى الى فرض دكتاتورية فعلية على البلاد ادت الى مظاهرات بين الطلاب وضباط الجيش ضد حكومة مندريس البوليسية الفاسدة والى استيلاء الجيش على السلطة

في أيار ١٩٦٠ . ومنذ هذا التاريخ ، بقيت السياسة التركية كريشة في مهب الريح وأكثر اضطراباً من أي وقت مضى لما انتابها من انقلابات عسكرية ومن مظاهرات صاخبة ضد أكثرية نيابية رجعية . ومن جهة ثانية ان خيبة الامل التي سببتها الازمة القبرصية ، وتعدر الوصول الى حل مرض سبب شيئاً من التراخي في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الاميركية ، كما احدث في البلاد دفعا قويا للالتزام موقف محايد .

اعلنت الجمهورية في مصر اعترفت المعاهدة المعقودة عام ١٩٣٦ باستقلال مصر ونصت على قيام تحالف دائم بينها وبين بريطانيا العظمى . الا ان بريطانيا ابقت لها حاميات عسكرية استقرت في القواعد التي احتفظت بها في منطقة القنال ، محافظة عليها كما ان قضية السودان لم تلاقِ الحل الذي نشدته مصر . كل هذه الامور كان من شأنها ان تهيج الرأي العام المصري بدلاً من تهدئته من روعه . وجاءت الحرب تزيد من نفرة البلاد وتذكى الحفاظ ، وتنكأ الجروح . اضيف الى ذلك غطسة الجنود البريطانيين الذين مازالوا ينظرون الى مصر نظرتهم الى بلاد محتلّة ، وتجنيد الالوف من المصريين للعمل خداماً في مصالح الجيش البريطاني ومصادرة جماهم لتأمين وسائل النقل في الجيش واستياء المدن لارتفاع اسعار الحاجيات فيها ، وعندما سجل القائد الالماني رومل انتصاراته الباهرة في الصحراء ، قابلها الطلاب المصريون بمظاهرات داوية يهتفون فيها باعلى اصواتهم . « نحن رجالك يا رومل » ، وكان لا بد من ان توجه قيادة الجيش انذاراً سدعوماً بنداورات عسكرية اضطر معها الملك من استبدال رئيس الوزراء . ودارت عام ١٩٤٥ مفاوضات بين الجانبين لتحديد موعد مغادرة الجيش البريطاني مصر وحل مشكلة السودان ، انتهت الى فشل ذريع عام ١٩٤٧ ، وزادت من الهياج في البلاد . وفي نهاية الامر ، عمد الوفد وهو الحزب الحاكم ، عام ١٩٥١ ، الى إلغاء المعاهدة المعقودة عام ١٩٣٦ ، ونادى بالملك فاروق ملكاً على مصر والسودان . واشتدت اذ ذاك المظاهرات وحوادث الاعتداء على الاجانب في البلاد ، كما اشتدت المناوشات مع وحدات الجيش البريطاني وراح الاخوان المسلمون يغذون الاضطراب في البلاد ، وهو حزب ديني عرف برجعينه وبتعصبه جمع معظم انصاره ومؤيديه من الطبقات الشعبية في الريف تجاوز عددهم في مصر الـ ٥٠٠،٠٠٠ من الاعضاء . وهنالك قوة اخرى تألف معظمها من بروليتارية المدن ، والنقابات العمالية التي اصبحت قيامها شرعياً منذ عام ١٩٤٢ وقعت هدفاً رئيسياً للدعاية الاشتراكية والشيوعية . واخذ نفوذها يتعاظم ويشتد ، ملقية بكل ثقلها في الكفاح الوطني وحركة التحرر . وقد زاد من حدة الاضطراب الاجتماعي ، مستوى العيش المتدني كثيراً سواء بين سكان الريف او بين سكان المدن ، والانكسار العسكري امام اسرائيل من جراء خيانة الحكومة ، والقلق الاجتماعي المستحوذ على البلاد ، افضيا في تموز ١٩٥٢ الى سقوط الملكية . وتم الوصول الى اتفاق مع انكلترا حول تأمين الدفاع عن القنال بعد ان تقرر اخلاؤه من الجيش البريطاني عام ١٩٥٥ . والنظام الجديد الذي اطل على البلاد وامن لها الاستقلال الناجز حرص على تحقيق اصلاح زراعي

فيها . وصدر عام ١٩٥٢ قانون صودرت بموجبه الاملاك التي تزيد مساحتها على ٢٠٠ فدان (٨٤ هكتاراً) وهكذا أصبح في الامكان توزيع ٦٥٥٠٠٠٠ فدان ، اي ١١ ٪ من الارض القابلة للزراعة في البلاد انتزعت من عدد من كبار الملاكين يتناوح بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ لتوزع على صغار الفلاحين . كذلك الفيت الاوقاف الخاصة التي تقطع جانباً كبيراً من مساحة البلاد ووزعت على عدد من المصريين لا اراضي لهم .

واخذت مصر تلعب دوراً بارزاً في هذه المنطقة باعتبارها مركز الجامعة العربية واهم دولة اسلامية في الشرق الادنى من حيث عدد السكان وازدهار الثقافة العربية التي هي مركز من مراكزها الهامة ، وبفضل هذه الحيوية العارمة التي ميزت عهدها الجديد ، وهذه الاصلاحات الاجتماعية التي باشرتها ، والسياسة الخارجية النشيطة التي انتهجتها . فقد لجأ اليها واحتمى في حماها عدد من الزعماء الوطنيين جاوها من شمالي افريقيا ومن جميع اطراف القارة الافريقية . وهي محور نشيط بين هذه المحاور الداعية الى الجامعة الاسلامية .

الشرق منذ « حادثة السويس »
ورغبة مصر هذه التي يشاركها فيها جميع العالم الاسلامي بأسره بانتهاج سياسة تحضير واستقلال وحياد ايجابي لم تكن بعيدة عن هذه الأزمة الدولية الحادة التي ساعدت كثيراً منذ عام ١٩٥٦ في اضرار الثورة في جميع بلدان الشرق الاوسط . وتوطد مركز مصر على اثر شجب الامم المتحدة لاسرائيل عندما قامت بمساعدة بريطانيا العظمى وفرنسا بمهاجمة ترعة السويس وفشل هذه السياسة العدائية . وقد اجريت تغييرات جذرية في نظام مصر الاقتصادي الذي أصبح بمجموعه تحت مراقبة الدولة ، وبذلك اكملت عملية تأميم السويس ، وعملية تمصير المصارف وشركات التأمين (معظمها بيد الفرنسيين والبريطانيين) ، وانشاء الهيئة الاقتصادية العليا التي كانت في الوقت ذاته اشبه ما تكون بشركة مركزية ووكالة استثمار مكلفة بمراقبة كل الانشاءات الاستثمارية العامة في البلاد والاستثمارات الاخرى التي تقوم بها الدولة نفسها . ومن جهة اخرى ، وسعت مصر ، بفضل المساعدة المالية والفنية التي تلقتها من الاتحاد السوفيتي من نطاق علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول شرقي اوربا وآسيا لاسيما الاعتمادات المالية التي سلفها الاتحاد السوفياتي بفائدة ٢٠٥ بالمائة لشراء الاجهزة والاعتدة الصناعية ولبناء سد اسوان الذي من شأنه ان يزيد انتاجية مصر الزراعية اكثر من الثلث ، اي توفير الغذاء لما فيه كفاف العيش لهذه الاجيال التي ستطلع على البلاد في السنوات العشر القادمة . والقوانين الزراعية التي صدرت عام ١٩٥٢ (والتي قضت بتوزيع الاراضي على مليون من الفلاحين) والقوانين الاخرى التي صدرت عام ١٩٦١ التي خفضت الملكية الفردية الى ١٠٠ فدان لا غير (٤٢ هكتاراً) ، لم ترفع الانتاج الزراعي الى ما يتفق مع معدل زيادة السكان الذين ارتفع عددهم من ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ عام ١٩٥٠ الى اكثر من ٢٦ مليوناً عام ١٩٦٠ (وهي زيادة جاءت بنسبة ٢٧ بالمائة) . ولذا كان لا بد من زيادة مساحة الاراضي الزراعية عن طريق ري المناطق الصحراوية ، وتطوير الصناعة في البلاد التي يعمل فيها الآن

أكثر من ٧٠٠،٠٠٠ عامل وتؤمن ٢٠ بالمائة من الدخل القومي (مقابل ١٠ بالمائة في عام ١٩٥١). ومع ذلك فالبؤس لا يزال على أشده في البلاد . وعدد العاطلين عن العمل ، لا سيما في صفوف الشباب ، كبير جداً في المدن ولا سيما في الريف (من ١٥٠ - ٢٢٠ يوم عمل في السنة لا غير) . وهذه الدولة الاشتراكية المستبدة منذ عام ١٩٦٣ التي قتألف منها مصر يتولى الامر فيها الجيش . فالجيش هو الذي يؤلف ملاكها الرئيسي منذ ان ابعدت الاصلاحات الاقتصادية وعملية التأميم والاستملاكات ، العناصر الاجنبية وهذه البورجوازية العقارية والصناعية التي كانت مسيطرة عليها . وهذا الجيش المستمد عناصره الأولى من صفار البورجوازيين والذي يرتفع افرادة فوق مستوى الشعب بما تم لهم من تدريب فني ، والذي يرغب صادقاً في عصنة هيكل دولة وادارتها ، يحتل المراكز الهامة في الادارة وفي المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام او للقطاع المزدوج ، كما يحتل معظم المراكز الدبلوماسية ، اذ ان ١٠ اعضاء من اصل ١٢ عضواً الذين يؤلفون مجلس الرئاسة الذي يحيط بالرئيس عبد الناصر هم من الضباط . وقد استحال الجيش الى طبقة موجهة مهمة يعتمد كلياً على البورجوازية الصغرى في المدن وعلى صفار الملاكين ، الذين ينعمون بعيش اهنأ من العيش الذي يحياه اصحاب الحظوظ البائسة في الارياف (١٤ مليوناً من اهل الريف لا املاك لهم من اصل ١٩ مليوناً) ومن المدن (٤٠٠٠٠٠٠ من اصل ٨٠٠٠٠٠٠) الذين يشكون قلة التغذية وبؤس البطالة . وهذه الطبقة الجديدة تنهض عالياً بالتقاليد الوطنية والاسلامية ، وتحاول ان تنشئ دولة علمانية عصرية . ومنذ ان فشلت تجربة وحدتها مع سوريا (التي دامت ٣ سنوات) وحملتها على اليمن وسياسة التقرب من العراق ، فهي تشدد على الجامعة العربية ، اي تلشد التعاون الفعلي بين الدول العربية لما فيه خير التطور الاقتصادي للمجموعة العربية .

فمنذ الثورة التي قامت بها سوريا عام ١٩٥٨ وادت الى الوحدة مع مصر ، وثورة العراق التي اطاحت بنظام الملك وبمحكومة لوري السعيد ، تحاول هذه البلاد ، على غرار مصر ، تحقيق اصلاح زراعي شامل . فقد صادرت الحكومة في سوريا ١٥٠٠٠٠٠ هكتاراً من ٣٢٠٠٠ مالهيكها من كبار العقاريين والحد الاعلى للملكية العقارية جعل ٤٠ هكتاراً من الاراضي المروية ومن ٣٠٠ هكتاراً من الاراضي البعلية . الا ان العملية تجري ببطء كلي . اما في العراق فقد حدد القانون الصادر عام ١٩٥٨ الحد الاعلى للملكية الخاصة بـ ٢٥٠ هكتاراً (من الاراضي المروية) و ٥٠٠ هكتاراً (من الاراضي البعلية) . وفي ايران ، صدر عام ١٩٦٢ قانون ، كان ايسر تطبيقاً وتحقيقاً ، جعل الحد الاعلى للملكية الخاصة ما يوازي مساحة قرية ، ومن من اصحاب الاملاك يملك اكثر من مزرعة او قرية عليه ان يختار احداها ليتغلب على الاخرى للحكومة التي تشتريها منه ثم تعتمد الى قسمتها بين المزارعين . وعلى الملاكين الجدد ان يؤلفوا من بينهم تعاونيات زراعية . ففي عام ١٩٦٣ ، جرى تقسيم مساحة ٨٠٠٠ قرية او ضيعة على ٢٧١٠٠٠ اسرة من الفلاحين ، كما الفوا من بينهم ٢٣٠٠ تعاونية زراعية .

٣ - اسرائيل المعجزة (١)

في هذا العالم الاسلامي الآخذ بالاختار والتفاعل ، قام عامل جديد سمم العلاقات بين دول هذه المنطقة وعسرها وساعد في نهاية الامر على اثاره الشعور القومي واذكاه الحقد ضد الدول المسيطرة على المنطقة ، قتل بانشاء دولة اسرائيل .

كان هذا الوطن القومي لليهود في فلسطين الذي أنشأته انكلترا من الوطن القومي الى دولة ذات سيادة

خلال الحرب العالمية الأولى يضم عام ١٩٣٥ نحواً من ١٣٦٠.٠٠٠ نسمة منهم ٢٨٪ من اليهود . الا ان شراء المنظمات الصهيونية لأطيب الاراضي ، والتطور العظيم الذي اخذت باسبابه المدن والصناعات في البلاد ، اثار بين اكثرية سكان البلاد من العرب موجة عارمة من الاستياء والهياج لما استهدفوا له من كبت وضغط وتضييق اقتصادي اضطرت معه الحكومة البريطانية للتخلي عن سياستها التقليدية المشوبة بالعطف على السامية . فقد أثبت عليها الاعتراف رسمياً بالقومية الفلسطينية ولم تسلم الا في سنة ١٩٤٤ بتشكيل فرقة يهودية خاصة لها اعلامها وشاراتها الصهيونية . ومراعاة منها لجانب عرب فلسطين والبلدان المجاورة الاخرى التي كانت انكلترا ترغب جداً في بقائها على الحياد في الوقت الذي اخذ تقدم الجيوش النازية في شمالي افريقيا يهدد البلاد ، وراحت تطبق بكل دقة القوانين التي وضعتها عام ١٩٣٩ ، للحد من الهجرة ، الامر الذي اغاظ اليهود واثار حفيظتهم بعد ان سدت ابواب الدخول الى فلسطين في وجه بضعة آلاف من اخوانهم وأبناء جلدتهم ذهبوا فريسة لمظالم النازية واضطهادهم الشديد . وما كادت الحرب تضع اوزارها حتى قامت بين بريطانيا واليهود مناوشات دامية كانت اشبه بحرب مكشوفة . واخذ الانكليز يوقفون في طريق سفرهم النازحين سراً من اليهود الى فلسطين ويرسلونهم الى معتقلات اقاموها في قبرص ، واخذ الاسطول البريطاني يطارد كل سفينة من أي نوع كانت تحمل على ظهرها مهاجرين يهود الى فلسطين ولا سيما من يفر منهم من المعتقلات التي كانوا يرسفون فيها في بلدان اوربا الوسطى ، او يهربون من اعمال التصفية التي تعرضوا لها في بولونيا حتى ان بعضهم اخذ ينتحر ويضع بيده حداً لحياة بائسة يائسة . ولعل افظع هذه الحوادث وابرزها هو حادث السفينة اكسودوس التي خرجت من هامبورغ في ايار ١٩٤٧ حاملة عدداً من اليهود ، اذ ما كادت تطل الى ارض فلسطين حتى أجبرت على العودة من حيث أتت وعلى ظهرها هذه القطعان من مهاجري يهود . وراحت المنظمات الصهيونية شبه العسكرية السرية كمنظمة شتيرن والارغون تشن سلسلة من الهجمات على الحاميات البريطانية المربطة في البلاد ، وقامت باعمال تخريبية كنسف الخطوط لديدية ، ومهاجمة وحدات الجيش ، واعمال ثأرية اخرى مضادة لتنفيذ الاحكام الصادرة من اليهود . وفي تشرين الثاني ١٩٤٧ ، أقرت الجمعية العامة في الامم المتحدة تقسيم فلسطين الى لتين : يهودية وعربية ، وفقاً لتوزيع السكان ، ونصت على اعطاء النقب ، هذه المنطقة

الصعراوية للدولة اليهودية . وقد رفض العرب هذا الاقتراح وقامت تحشدات من المتطوعة المسلمين في سوريا والعراق ولبنان حتى ومن الباكستان ، كما دخلت جيوش ست دول عربية مجاورة تهاجم المناطق اليهودية في فلسطين وبالرغم من ضعف تسليحهم ومن تفوق الجيوش العربية العددي ، استطاع اليهود الصمود لهذا الهجوم بعد ان اخذت الجاليات اليهودية في جميع انحاء العالم تقدمهم بالمتطوعة والاسلحة والمال ، وبرهنوا عن روح حربية وعن كفاءات عسكرية لم تكن المرويات المروجة عنهم لتعترف بها بل تنكرها عليهم . وقد استطاعوا التغلب على هذا الحشد العسكري العربي وتقادي ما كان يتوقعه الجميع .

ومنذ ذلك الوقت اخذت وفود اليهود تنزح قادمة الى الدولة الحركة السكانية الجديدة الجديدة التي كانت مساحتها توازي نصف مساحة سويسرا ، مع العلم ان ٧٢ بالمائة من هذه المساحة هي ارض صعراوية تتألف من النقب . وقد قدم هذا السيل من مهاجري اليهود من جميع انحاء العالم ولا سيما من هذه البلدان الواقعة حول حوض البحر الابيض المتوسط والاقطار الشرقية . ففي عام ١٩٥٤ كانت الدولة اليهودية تعد ١٧١٧٠٠٠ نسمة ، بينهم ١٥٢٦٠٠٠ من اليهود ، وبعض المسيحيين واقلية من عرب فلسطين (١٨٠٠٠٠) ضعف جانبهم بعد نزوح أكثر من ٨٠٠٠٠٠ عربي ، غادروا البلاد خوفاً او بسبب الاعمال الحربية . وقانون العودة الذي صدر عام ١٩٥٠ ينص على ان كل يهودي له الحق بالعودة الى البلاد كهاجر ، وان بمجرد عودته الى البلاد يصبح تلقائياً من الرعوية الاسرائيلية . وكان من نتائج هذا التشريع ان من اصل عشرة من سكان البلاد ، ٩ منهم يهود . الا ان تبين الاجناس واختلاف المشارب والعادات ونمط العيش وتباين المستوى الحضاري بين هذه العناصر المتعايشة جنباً الى جنب جعل من العسير جداً عملية مزج الجوالي اليهودية الغربية الاصل : من روس بيض وبولونيين وبلغاريين والمسلمان ومجر وبلغاريين مع يهود شمالي افريقيا وبلدان الشرق الاوسط الذين دخل نصفهم البلاد بعد عام ١٩٤٨ ، كما قامت صعوبات اعترضت عملية تنظيم هذه العناصر وصهرها معها . وهؤلاء السكان الجدد يختلفون اختلافاً كبيراً عن السكان القدامى في البلاد الذين تألف معظمهم من طلائع الصهاينة الذين قدموا الى فلسطين ومن بناء الوطن القومي من اصحاب رؤوس الأموال . فألفوا معاً فئة اشتراكية النزعة متجانسة من اصل اوروبي واحد ، ضعيفة النزعة الدينية ، كانت وضعت منذ عام ١٩٤٠ ، على النمط الاوروبي او الاميركي ، جميع اطر الدولة ومؤسساتها . فالموجة الجديدة من المهاجرين اليهود تألف معظمها من يهود نجوا من مخيمات الاعتقال في اوروبا حيث رسفوا في الذل والمهانة عرضة لصنوف الاضطهاد والالوان المذاب او من يهود نزحوا من الاقطار العربية المجاورة او جاؤوا من الاقطار الاسلامية الآسيوية من شمالي افريقيا ، من يمنيين وعراقيين وليبيين ، لا مال عندهم ولا حرفة لديهم يعملون عليها في معاشهم ، بعد ان عاشوا في ظروف واوضاع صعبة سيئة . مستوى العيش جندم من ادنى المستويات ، معظمهم اميون ، لا يفقهون شيئاً من ابسط المبادئ التي تقوم

عليها الحضارة الغربية يستهجن الاوروبيون منهم نمط العيش الذي يسرون عليه ، . وقد أدى هذا الوضع الى ايهان روح الريادة والطلبة والى إضعاف المثل العليا التي جاشت في صدور من كانوا طلائع الحركة الصهيونية ، ولا سيما إضعاف روابط التعلق التي تشد الدولة الجديدة بالديموقراطية ، وبالتوجيه الغربي كما اشتد جانب اليهود الشرقيين في البسلام . وهكذا فالمجتمع اليهودي في اسرائيل يتقسم الى شطرين متباينين في المجال الحضاري ولا سيما الاجتماعي منه ، اذ ان للعناصر الشرقية في البلاد شأن ادنى من الوجة الاجتماعية والاقتصادية من العناصر اليهودية الغربية . والاختلاف بينهما يشتد على الأخص حول فكرة تشكيل المجتمع الجديد ، الذي يقترح القدامى منهم ان يكون مجتمعاً علمانياً بينما يرى القادمون حديثاً الى البلاد ان يكون وفقاً للتقاليد اليهودية المتوارثة . فالهم الأكبر الذي يحول في خاطر الطبقة الموجهة الغربية النزعة والاتجاه هو طبع الدولة الاسرائيلية بطابع « دولة غربية » في قلب المحيط العربي ، وهي فكرة تحاربها العناصر الحديثة العهد في البلاد يشد من ازرها الفرقة المعروفة بالآشكنازيم Ashkenazim التي تتألف من ضمنها عدة أحزاب سياسية ناشطة .

التنظيم الاقتصادي في البلاد
هذا التيار العارم من المهاجرين أفقد البلاد توازنها واضطرها الى انتهاج سياسة شديدة ، صارمة من التقييدات والتضييقات عرفت عندهم بسياسة شد الحزام (Tsénâa) لم يستطع تقبلها والعمل بها عناصر عديدة من الوافدين الى البلاد حديثاً ، مما عقد العلاقات بينهم وبين العناصر الأخرى المستقرة في البلاد من عهد بعيد مما أدى ببعضهم الى مغادرة البلاد والنزوح عنها من حيث اتوا . ولتأمين اسباب العيش لهؤلاء السكان الآخذ عددهم بالارتفاع السريع في رقعة من الأرض ضيقة وفقيرة ، يحتشد في مدنها الكبيرة نصف السكان ، كان لا بد من تطوير الصناعة ولا سيما الزراعة . فقد كان سبق لادارة البلاد ، قبل عام ١٩٤٠ ، ان شجعت كثيراً الاهتمام بالزراعة الى جانب القطاع الخاص ، وتشجيع التعاونيات المجتمعية « الخيبوز » . وقد استمر الاتحاد العام للعمال (المستدروت) المرتبط بحزب العمال (الماباي) ، هذا الاتحاد الذي يضم ٧٥ بالمائة من مجموع العمال في البلاد (بين يهود وعرب) في مراقبة حياة البلاد الاقتصادية بما له من تعاونيات تؤلف شبكة تتصل حلقاتها بجميع اطراف البلاد ، وبما لها من مصارف وشركات تأمين تسلف الاعتمادات اللازمة للنهوض بالمشروعات الاستثمارية على اختلاف انواعها من تجارية وصناعية وزراعية ، وبما لها من ضمان اجتماعي ومدارس ومعاهد ومشاريع عمرانية واشغال عامة ، وهي منظمات تعمل الى جانب تعاونيات خيبوتزين التي لا تزال قائمة مع انها فقدت جانباً من اهميتها ، اذ كانت تضم ٣٠٧ بالمائة من مجموع السكان في سنة ١٩٥٦ مقابل ٧٠٥ بالمائة عام ١٩٤٧ ، وهو دليل واضح على تقهقر القطاع الاشتراكي بالنسبة للقطاع الخاص . ان ازمة تضخم النقد خلال فترة الحرب كان من نتائجها المحتومة قبول بعض التنازلات للقطاع الخاص ، وبذلك مهدت الطريق لطلوع « طبقة جديدة من الأثرياء » . ومن جهة أخرى اعرب المهاجرون الجدد الى البلاد عن رغبتهم في العيش في المدن ، او كمزارعين

يعملون في مستعمرات زراعية كملاكين صفار ، يملكون منازل سكنهم وحيوانات أليفة وحظائر لتربية الدجاج ، يحصلون على رزقهم من خبايا الأرض . فالأرض تؤجر لمدة ٤٩ سنة ، إلا أن أدوات العمل فيها والأجهزة الزراعية الصناعية تستعمل مشاركة وتباع مواسمها وغلاتها لأحدى التعاونيات الزراعية ، وتشتري منها المواد الاستهلاكية . وهكذا نرى أن الحيبوتزين المعروفة تجتاز أزمة شديدة من جراء تناقص عقود الإيجار ومن جراء اجتذاب رواد الحركة وطلائهم الذين ساهموا في الحرب ، للعمل كموظفين في الإدارة العامة أو على رأس التعاونيات والنقابات العمالية .

إن تحسين الإنتاج الزراعي وتطوره يتوقف قبل كل شيء على أعمال الري التي أشرف على تنفيذ قسم منها في وادي النور وفي النقب المهندس المعروف لودرميلك ، والذي يقترح فتح قناة تصل بين البحر الأبيض المتوسط وبين البحر الميت وهو مشروع يمكن استخدامه لتوليد طاقة كهربائية هائلة . وقد زادت مساحة الأرض المروية في البلاد أكثر من ستة أضعاف .

إن عملية إفراغ السكان وصهرهم في بوتقة واحدة وقولبة هذه العناصر المتباينة في قوالب اجتماعية وثقافية واحدة أمكن تحقيقها بواسطة الشبيبة . فالوسط المدرسي أو الجامعي هنا كما في الولايات المتحدة نجح إلى حد بعيد ، في إقلمة الطالب أو تدجينه ودخوله في المجتمع الإسرائيلي كما أن الجيش والخدمة العسكرية هما من خير الوسائل لتحقيق هذه الوحدة واتجاه عملية الصهر الاجتماعي ، إذ الشعار المعمول به هو : « خلق أحسن جندي من كل مواطن وخلق أحسن مواطن من كل جندي » ، وهو شعار أمكن تنفيذه وتحقيقه إلى الحد الكامل بواسطة تعليم اللغة الواحدة ، ودروس التاريخ ودروس التربية المدنية ، التي تعطى للجندي كما تعطى دروساً مهنية أو حرفية توليه مهنة يعتاش منها عند نهاية خدمته في الجيش . واللغة عامل أساسي في عملية التوحيد والصهر : فجميع من يحسنون اللغة العبرية ويجودونها يشككون من بينهم الوفاً من خيرة الأساتذة والمدرسين يتبرعون لتدريس هذه اللغة ولتلقينها لمن يجولونها في ساعات فراغهم كما يخصصون كل أسبوع ، ساعة أو ساعتين من أوقات فراغهم لتعليم العبرية لشخص أو اثنين أو لتدريس بعض الفئات المتأخرة . وهذا الترابط والتضامن الوطني يشد من أزره ويقوي من لحمته عامل خارجي ، هو عدااء الدول العربية لإسرائيل .

ودولة إسرائيل هذه هي الوحيدة بين دول الشرق الأوسط التي تشيل فيها الصناعة على الزراعة : هنالك طبيب واحد لكل ٣٨٠ شخصاً من سكان البلاد . كما أن معدل دخل الفرد الواحد هو ٤٠٠ دولار في السنة . فهي في غاية الازدهار ، هو ازدهار يقوم على قواعد اقتصادية سريعة العطب ، ولا يستمر إلا بفضل ما يتلقاه باستمرار من رؤوس أموال ترد عليه من الخارج . وإسرائيل التي تحيط بها دول معادية تحلم دوماً بأخذ الثأر من الهزائم العسكرية التي لحقت بها عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، ترى نفسها دوماً أكثر فأكثر بحاجة ماسة للتجهيز والتنظيم والحفاظ على جيش قوي يكلف بقاؤه على خير استعداد ، غالباً ، والدفاع عن حدودها الطويلة

لمنع تسرب عناصر معادية الى داخل البلاد ولرد تعديات المهاجرين من الفدائيين ولتقوية وحدة البلاد . ولذا تبدو لنا الروح القومية فيها متشددة وتعتكف باستمرار وراء العنصر الديني . فالتقاليد والمشاعر الدينية قوية جداً ، ومؤسساتها راعت دوماً في تشكيلها طابع الديانة الموسوية (كعقود الايجارات المعقودة لاجل ٤٩ سنة كما جرى على ذلك البنك الوطني اليهودي للتسليف الزراعي) . وتلعب الاحزاب الدينية التي يتألف من مجموعها حزب ديني موحد ، دوراً بارزاً في حياة الأمة وتطبعها بطابع ديني بارز وفقاً لمناسك العبادة الموسوية ، كاحترام العطلة يوم السبت والتقيد بلحم الكاشير *Kasher* في كل ما يتعلق بأمور التغذية ، والامتنثال لكل الاجراءات الدينية التي تفرضها المحاكم الدينية في كل ما يتصل بأمور الزواج بين الاسرائيليين مع غير الاسرائيليين . وهكذا تقف اسرائيل في وجه العالم الاسلامي الذي يحيط بها احاطة السوار بالمعصم ، معتمدة كلياً على العون المالي الاميركي ، وتؤلف كما يقول نهر د رأس جسر للاستعمار الانكليزي الاميركي في الشرق . ان مهاجرتها لدرعة السويس عام ١٩٥٦ ، والفوز الباهر الذي حققته في سينا ، مع ان التدخل الاميركي حال بينها وبين قطف ثماره اليانعة ، يؤيد كل ما ذهبنا الى تأكيده هنا .

٤ - البلدان الاسلامية - افريقيا الشمالية

حققت الاقطار الاسلامية الواقعة الى الشمال من القارة الافريقية استقلالها بعد ان حققت بلدان الشرق الاوسط الاستقلال ببعض الوقت . فليبيا هذه المستعمرة الايطالية القديمة في هذه المنطقة ، نالت استقلالها منذ عام ١٩٥٠ ، بفضل الانتصارات الباهرة التي حققها الحلفاء ، وجعلت منها دولة مستقلة ذات سيادة . فقد قامت العناصر الوطنية فيها بمقاومة عنيفة للاحتلال الايطالي الذي لم ينته من فتح البلاد الا في سنة ١٩٣٢ ، بعد ان ارسل الايطاليون الى مخيمات الاعتقال ثلث سكان البلاد ، وبعد ان قتلوا وشردوا عدداً كبيراً من رجالات تلك البلاد وصادروا اطياب اطيانها ، ومع ذلك فقد بقي نفوذ السنوسية فيها قوياً بالرغم من لجوء زعماء الحركة السنوسية الى مصر ، وعرفت ان تؤجج الحقد والبغضاء في قلوب الليبيين ضد الايطاليين ، يشد من ازرم عدد من اللجان قامت في دمشق والقاهرة ضمت العديد من الليبيين الذين نزحوا عن اوطانهم . وقد خلا الامر في ليبيا للبريطانيين الذين احتلوها في اثر الانتصارات الباهرة التي حققها الجيش الثامن ، فقادرها عدد كبير من المعمرين الايطاليين ومن اليهود وبذلك اصبحت ليبيا محمية بريطانية بالفعل تأمر فيها الحكومة بأوامر المستشارين الانكليز وتأتهم بهديهم بعد ان انشأ البريطانيون والاميركيون فيها قواعد حربية لهم منيعة .

وقامت في بلدان شمالي افريقيا : المغرب الاقصى والجزائر وتونس ، حركات قومية اخذت تطالب باستقلال هذه البلدان وتجاهد بمرارة لاجبار فرنسا وارغامها على اعطاء البلاد تنازلات مهمة .

المجتمعان المتجاوران: المجتمع الأوروبي ان استيطان ١ ٦٠٠ ٠٠٠ أوروبي في بلدان أفريقيا الشمالية ،
 وفرنسة ، ونصف مليون يهودي فيها الى جانب عشرين
 مليوناً من أبناء البلاد الأصليين كان من بعض نتائج خلق مجتمعين وجمعاً لوجه : مجتمع وطني
 احتفظ بوسائل الانتاج والمقايضات التي توارثها عبر الاجيال أباً عن جد ويعيش في مستوى من
 العيش متدن جداً ، ومجتمع مستعمر تتوفر له رؤوس اموال وافرة ويتحكم بحياة البلاد
 الاقتصادية ويسيطر من على مراكز التوجيه في الادارة وفي الحياة السياسية ، ويتمتع
 بمستوى عيش رفيع . فالوضع القائم صارخ : فهو من جهة يختلف تماماً عن الوضع الذي يحيط
 ببلدان أفريقيا الجنوبية حيث يسمح الجو ويتسع لاستيطان البيض بأعداد كبيرة وبصورة
 مستمرة ، انما اقام فارق اللون فيها حاجزاً وتميزاً عنصرياً بين مختلف العروق لا يمكن تجاوزه ،
 ومن جهة ثانية فاقطار أفريقيا السوداء حيث تقيم جوال اوروبية قليلة العدد ، لا يهمها من
 البلاد سوى استثمار خيراتها الطائلة ولا تتدخل في شيء لتقرير انتاجها ، فلا نجد في اي قطر من
 اقطار العالم ، مثل هذا العدد الفقير من الاوروبيين يعيشون منذ اجيال متعاقبة بين الجماعات
 الاسلامية حيث تشابكت المصالح وتداخلت ، وحيث يشتد اثر الغرب الاجتماعي والثقافي
 ويعرف في الاقطار الاسلامية بشكل لم نر له مثيلاً من قبل . وهذا المليون ونصف من
 الاوروبيين ، اكثرهم من الفرنسيين ، يؤلفون اقلية ضئيلة حتى في هذه الجزائر التي يمثلون
 ١١ بالمائة من سكانها ، وفي تونس حيث يمثلون ٧,٢ بالمائة ، وفي المغرب حيث لا تزيد نسبتهم الى
 مجموع السكان عن ٤٠ بالمائة وهي اقلية آخذة بالتضاؤل يوماً بعد يوم ، امام تزايد عدد
 السكان في هذه الاقطار ، وهو عدد ٨٠ بالمائة منهم من سكان المدن ، فمدينة الجزائر وحدها
 تضم ربع عدد سكان البلاد ، كما تضم تونس ٢/٣ عدد سكان البلاد ، وفي المغرب ، ٤٢ بالمائة من
 السكان يقيمون في الدار البيضاء .

وهذه الاقلية تلعب ، مع ذلك ، دوراً بارزاً في كل قطر من هذه الاقطار الواقعة الى الشمال
 من القارة الافريقية . ففي حيازتها قسم كبير من مساحة البلاد ، بالرغم من هذا التمهقر الذي
 سجله الاستعمار الاوروبي في الريف منذ عام ١٩٤٠ (لا سيما هذا النوع من الاستثمار الذي لم
 يعد يدر كثيراً على القائمين به) ، وهي وحدها تستفيد من تسهيلات التسليف الذي توفرها
 لهم المصارف ومن الاستثمارات الاستخراجية في البلاد . وبعد ذلك بمدة طويلة ، في سنة ١٩٣٩
 في تونس ، وفي سنة ١٩٤١ ، في الجزائر ، تكونت شركات مختلطة ساهمت الدولة في رأس مالها
 اسوة بما تم في المغرب بين ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، حيث قام مكتب الابحاث العلمية والمساهمة في
 الاستثمارات الاستخراجية ، فالمعمرون هم الذين ينتجون اكبـر قسم من المواد التي تصدرها البلاد :
 كبواكير أثمار الفاكهة والزراعات الخضراوية والنبيد والفوسفات وفلزات الحديد والزنك
 والرصاص . فهم ينتجون في الجزائر ٣/٤ محاصيل البلاد من القمح الطري ، وثالث القمح الصلب
 ويؤمنون القسم الاكبر من صادرات البلاد الى فرنسا على الاخص حيث تنعم الجزائر بحرية
 تصدير كل ما ترغب في تصديره بفضل اتحادها الجركي مع فرنسا وحيث تنعم كل من تونس

والمغرب بفوائد خاصة . ويتباين هؤلاء المعمرون من حيث مساواتهم : ففي الجزائر يسيطر ستة آلاف من المعمرين على $\frac{1}{4}$ الاملاك التي في حيازة الاوروبيين ، بينهم ٩٠٠ شخص يملك الواحد منهم مزارع تزيد مساحة الواحدة منها على ٥٠٠ هكتار ، كما ان ١٢ من كروم الاوروبيين تزيد مساحتها على ٥٠٠٠٠ هكتار ، و ٢٨ كروماً منها تتراوح مساحة الواحدة منها بين ٣٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ هكتار ، و $\frac{5}{100}$ من منتجي النبيذ يملكون نصف الحقول المزروعة كروماً . ففي الوقت الذي تستثمر فيه ٢٥٠٠٠ مؤسسة استثمارية ٢٠٧٢٢٠٠٠ هكتار نرى ٥٣٢٠٠٠ من الاستثمارية الاسلامية لا تستثمر سوى ٧٠٠٠٠٠ هكتار . وفي تونس نرى ٧٧٠٠٠٠ هي ملك ثمانية او تسعة آلاف مزارع فرنسي ، وفي المغرب نرى ٦٥٠٠٠٠ هكتار خاضعاً للاستثمار (اي $\frac{1}{8}$ مساحة الارض المزروعة) ، تعود ملكيتها لـ ٤٠٠٠ مستثمر تقريباً ولعدد صغير جداً من الملاكين المغاربة ، بينها ٩٠٠ مزرعة تزيد مساحة الواحدة منها على ٣٠٠ هكتار (١٤٠٧ ٪ من عدد الاستثمارات وتمثل ٦٠ ٪ من مساحة الارض المزروعة) .

و على عكس ذلك ، فالمجتمع الوطني مجتمعا فقير ، معدوم ، تنقصه اصلاً المجتمع الوطني الذرائع التقنية ورؤوس الاموال ، مسترسل في استعماله الاجهزة الزراعية البالية والحيوانات البائسة ، تتنكر للاسمدة الصناعية ويفضل معها الهكتار من ٤ - ٥ قناطير اي نصف ما قدره الارض على المستثمر . هنالك عدد ضئيل من اغنياء الملاكين ، بين قدامى ومحدثين حاولوا ان يطبقوا الاساليب الفنية التي يستعين بها الاوروبيون ، ولا يتورعون ، والحالة هذه عن قضم صفار الملاكين المتأخرين لهم . واذ لم يكن في وسعهم استخدام الوسائل التي يستخدمها الاوروبيون لتمنعهم عن تقديم الضمانات التي يقدمها هؤلاء للمصارف ، ولا رغبة فنية لهم ، فهم اعجز من ان يطوروا اساليبهم الزراعية او ان يدخلوا عليها ما يكفل لهم مردوداً اطيب والاندماج مع النظم الاقتصادية الاوروبية ، ولذا لم يكن في وسع الشركات التعاونية سوى تسليمهم من المبالغ ما يؤمن لهم البزار او « الموسم » ، كما ان اصحاب الحرف منهم استمروا في ممارسة حرفهم المتوارثة وفقاً للاساليب المرعية ولذا لم يستطيعوا تفادي منافسة المنتوجات المستوردة .

تألفت الملكية التابعة لابناء البلاد على الاجمال من قطع زراعية صغيرة الحجم للتستغل وفقاً لشروط الاستثمار المألوفة . هنالك في الجزائر ٣٩١٠٠٠ ملكية عقارية تخص ابناء البلاد تقل مساحتها عن ١٠ هكتارات ، ٧٠ بالمائة منها لا يرجى لها الحياة ولا يمكن ان تأتي بفائدة في هذه الظروف المناخية التي تفرضها الزراعة التوسعية حتى الزراعة البعلية ، وبعد ان أقصوا عن اطيب الاراضي واجودها ، فقد اضطر الوطنيون ان يزرعوا اراضي فقيرة ، بخيلة المردود ، او اكثر ارتفاعاً عن سطح البحر ، واحياناً تقع على سفح مرتفعات شديدة الانحدار يحرق استثمارها إلى خطر تعرية التربة . ان نصف سكان الريف في بلدان افريقيا الشمالية هم عاطلون جزئياً عن العمل لعدم توفر الارض الزراعية لهم ، كما ان مكثنة المزارع الكبرى عملية مرزحة لاصحابها .

فقد جرت الحيازة حتى الآن الى قتل الملكية الصغيرة واقتضى استئجارها يداً عاملة رخيصة . فالاقبال على المكننة الزراعية قتل اليد العاملة وعرضها للزوال بالاستغناء عنها . فالمكننة تؤلف خطراً كبيراً على طبقة الفلاحين وتهدد مصيرها في الصميم ، اذ تقضي على حركة السكان في الريف وتحملهم على النزوح نحو المدينة .

فالجهود التي بذلت عام ١٩٤٥ لتحسين طرق الانتاج في البلاد بفضل قطاعات النموذج بالزراعة (S. M. R.) في الجزائر ، وبفضل قطاعات تحسين وسائل الانتاج (S. A. P.) في المغرب ، وعلى مشروع الخطة الزراعية في تونس ، نزعنا كلها الى مكننة الزراعة وتجهيزها بالعتاد الصناعي الحديث ؛ الا ان مكننة الريف ، هنا كما في الولايات المتحدة الاميركية من قبل ، وفي الاتحاد السوفياتي وفي دول اوروبا الشرقية لا يمكن الاخذ به او مجرد التفكير به الا في ضوء عملية تصنيع سريعة ، والانشاء عنها ازمة اجتماعية حادة . فقطاعات النموذج بالزراعة في الجزائر لم تجني سوى نتائج ضئيلة . فلم تكن تضم عام ١٩٥٣ ، سوى ١٠ بالمائة من فلاحي البلاد ، و ٤٠ من مجموع الاراضي ، فليس من عجب ان يأتي مردود الارض غير واف بالفرض ، وقطاعات تحسين وسائل الزراعة في المغرب التي تعمل بها منذ عام ١٩٤٥ نصبت المنظمات التي تتوفر لديها التقاوى والاعتدة الفنية فوق جمعيات صغار الملاكين القديمة ، مما اثار معارضة بعض المعمرين (الذين اخذوا يشبهونها بالكولخوزات الروسية) وخشوا من فقدان اليد العاملة ، ولذا حدث كثيراً من عملها وغيرت كثيراً من قدرتها .

المشكلة الديموغرافية ونتائجها
بفضل تناقص معدل الوفيات ، اخذ عدد السكان في النمو سريعاً بمعدل ٥٠ الف في السنة ، في تونس وب ١٨٠ ٠٠٠ في المغرب ومن ١٢٠ الى ١٨٠ ٠٠٠ في الجزائر ، اي ما مجموعه ٣٥٠ ٠٠٠ في السنة . فالمسلمون زاد عددهم ٣٨ بالمائة بين ١٩٣٦ - ١٩٤٦ في الجزائر وحدها ، و ٢٥ بالمائة في تونس . وهكذا قام في الاقطار الثلاثة الواقعة في شمالي افريقيا ٢١ ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة بمعدل النمو عندهم هو من اعلى ما عرف العالم من امثاله (المغرب ٢ بالمائة ، وتونس والجزائر ١,٥ بالمائة) . ان التوسع في زراعة الكرم ، هذه الزراعة الاوروبية في الصميم التي يكثر حولها القول والنظر ، وزراعة الخضراوات التي تضاعف حجمها بين ١٩٣٨ و ١٩٤٨ في الجزائر وفي تونس ، والتي زادت في المغرب عام ١٩٤٨ ، ١٥ ضعفاً عما كانت عليه عام ١٩٢٠ ، قد خفضت كثسيراً من مساحة الاراضي الموقوفة على الزراعات الاستهلاكية لدى المواطنين . ففي الجزائر وحدها اكثر من ١ ٥٠٠ ٠٠٠ اسرة لا ارض لها ، والمساحة المزروعة لا تزال آخذة في التناقص بالنسبة للفرد . فبينما كان يصيب الجزائري المسلم ، عام ١٨٧٢ ، ثلاثة وثمانين آراً من الاراضي الزراعية ، هبط هذا الرقم عام ١٩٥٢ ، الى ٢٤ آراً . ان اتساع الاراضي الزراعية التي تكلف عمليتها غالباً لم تكن لها اهمية تذكر بالنظر لضعف الطاقة الشرائية لدى الطبقات الشعبية التي لا تشجع قط المزارعين على الاتجاه نحو هذا النشاط . واخيراً وليس آخراً ، الاستثمار الواسع النطاق عندما

تم للزراعة الاجهزة الميكانيكية اللازمة لها وتجري على الاصول المرعية ، واحياء الاراضي البور او الموات للزراعة من قبل ابناء البلاد الذين يبحثون لهم عن اراضي زراعية جديدة قد يجر الى تراجع الاراضي الحرجية واتي تعرية الارض وتأكلها نتيجة حتمية لهذه الطريقة . فهاهي كل افريقيا الشمالية « تعمل الآن على ارسال تربتها نحو البحر » ، لا سيما المناطق الجبلية فيها حيث يتكاثف عدد السكان ، كما هي الحال مثلاً في منطقة القبيلي الصغيرة . ويقدر رنيه دومون ان عوامل تعرية الارض في السنة تفقر البلاد ما بمجموعه ٣٥ ٠٠٠ هكتار من الاراضي الطيبة . فكل يوم ير تحسر الجزائر فيه ما يساوي ١٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية ويزيد عدد البطون التي يترقب ملؤها ٥٠٠ بطن في اليوم الواحد .

البؤس بين ابناء البلاد وهذا الاختلال المتزايد كل يوم بين عدد السكان وبين تقصير مواردها الطبيعية عن تأمين أود العيش لهم يزداد عمقاً . ففي منطقة الساحل وهي اكثر مناطق تونس خطراً ، كما يؤكد ل. شغالييه ، ان عشر سكان هذه المنطقة من اهل البلاد الاصليين يعيشون بيسر نسبياً ، بينما ١/٣ السكان هم في وضع وسط ، ونصفهم في حالة فقر وعشرهم يرسف في بؤس مدقع ويعيش على الاحسان والصدقات . ومنذ عام ١٩٣٥ كانت المجاعة من هذه الاوبئة التي تكون دوماً خطراً يهدد البلاد . ففي كل سنة يترقب على البلاد ان تشتري القمح والشعير والارز لتضمن إعسالة السكان المعوزين . ان مستوى العيش متدن جداً . وكان من يتصرف من افراد الشعب عام ١٩٥٣ ، بأربعة آلاف فرنك في الشهر ، كان من اصحاب الحظوظ . فبينما كان تحت تصرف كل مواطن ، عام ١٨٧١ ، خمسة قناطير من الحبوب لاستهلاك السنوي ، لم يعد لديه في سنة ١٩٠٠ ، سوى اربعة ، وهبط هذا الرقم الى اقل من ٢٠٥ بالمائة سنة ١٩٤٠ . وعلى هذه النسبة قس ايضاً تونس حيث الامكانية تبقى ضمن هذه الحدود ، وتأتي فوق هذا الحد بقليل في الغرب . كذلك نقصت ايضاً المواد الغذائية الاخرى : كالزيتون والتين والتمر والبقول المجففة والماشية . ان ٣/٤ السكان محرومون عملياً من الحليب واللحوم والبيض والمواد الدهنية الجيدة . وهذا النقص الذريع في المواد الغذائية كان القاعدة العامة التي تحيط بالسكان قبل الحرب العالمية الثانية . ولعل خير مثل لهذا البؤس الذي يتسكع فيه السكان هو وضع القبيلي الكبرى حيث تبلغ كثافة السكان ٢٤٠ واحياناً ٤٣٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد .

« ان قضية تمويل نصف سكان القبيلي بالمواد الغذائية في عام ١٩٤٥ ، لم تكن من الامور الواردة على الاطلاق . ان الغذاء الاساسي يتألف من طحين البلوط الذي كثيراً ما يجري خلطه بقرش البلوط بعد قشطها . ففي قرى القبيلي القائمة في الجبال ، هذا الطحين الاسود الحشن المزوج بمادة خشبية هو الذي تضطر ربة المنزل لتقديمه طوال النهار كوجبة رئيسية للأسرة . ان قطعة من الطلبية المصنوعة من هذا الطحين وبعض اطواب من التسين المجفف ، يكون اساس الغذاء الذي تقدمه لاسرتها » ، (كما يؤكد لويس شغالييه) .

فالنقص في التغذية يسبب الضعف للمرء والهزال كما تثبت ذلك النتائج التي ادت اليها اللجان . ففي مقاطعة قسنطينة عام ١٩٣٦ ، كان ٢٦٪ فقط من الذين تقدموا للكشف الصحي اعتبروا

صالحين للخدمة . واللامساواة بين أبناء البلاد والاوروبيين تبرز في كل المجالات والقطاعات . وقد اظهرت لجنة ماسينيول لدرس توزيع الدخل القومي في الجزائر ، ان دخل الاسرة الاربوية السنوي يبلغ ٢٤٠ ٠٠٠ فرنك ، بينما هو في الاسرة الجزائرية ٣٠ ٠٠٠ فرنك ، ويهبط الى ٢١ ٠٠٠ فرنك في السنة عند ٦ ملايين من الفلاحين . وفي المغرب كانت ٣٦٠ ٠٠٠ فرنسي يصيبون ١/٢ الدخل العام ، ويتقاسم ٧ ٥٠٠ ٠٠٠ مغربي الثلاثة اخصاس الباقية ، فيكون دخل الفرد الواحد اقل من ٣٠ ٠٠٠ فرنك في السنة ، أي ١٦ مرة اقل من دخل الفرنسي . وعدم المساواة هذه بين شقي السكان تبدو اكثر بروزاً ووضوحاً في مجال التعليم . فبينما اولاد الاربوبيين الذين هم في سن الدراسة واولاد اليهود كلهم يذهبون الى المدارس ، فأولاد الاسر الاسلامية ممن هم بين ٦ - ١٤ سنة ، يذهب ١٢٪ منهم الى المدرسة في تونس ، و ١٥٪ في الجزائر ، لعدم توفر الابنية المدرسية والمدرسين . ان ولداً من اصل ثلاثة من اولاد الاربوبيين يذهب الى المدرسة الثانوية ، بينما يرى طالباً واحداً من ١٢٥ طالباً من اولاد الاسر الاسلامية يتلقى تعليمه فيها .

والتصنيع يبدو الوسيلة الوحيدة لحل المشكلات الحادة التي يثيرها الدفع الديموغرافي في البلاد . وقد جرت اول محاولة من هذا القبيل عام ١٩٤٠ عندما اصبح من المتعذر جداً استيراد مواد البناء والاقمشة والسكر والمواد الاستهلاكية المصنوعة العادية التي لم يكن احد منها يصنع محلياً . ففي هذه السوق التي انعدمت فيها كل منافسة غريبة ، تم انشاء عدة صناعات لم تلبث ان ضاقت امامها شروط العمل عندما امكن استئناف العلاقات التجارية مع الخارج . فرؤوس الاموال الوطنية تستثمر بالاحرى في شراء الاراضي والعقارات السكنية . فالاستثمارات الكبرى جاءت من الخارج كما نزحت الى افريقيا الشمالية صناعات فرنسية ، واستثمرت اموال اميركية في مناجم زليجة بحثاً عن النفط . وحركة التصنيع هذه أعاقها فقر البلاد لمصادر الطاقة : فالفحم الموجود الى الجنوب من وهران لا يمكن استخراجه الا عن طريق مساعدات مالية ويبقى اغلى سعراً من الفحم المستورد .

كان من بعض نتائج الاستثمار في هذه البلاد ان دمج نشاط التنظيمات الاجتماعية الجديدة بعض القطاعات في حياة العصر الاقتصادية ، وبذلك خرج هذا النشاط عن الطوق القبلي البدائي ، ان توطين القبائل في المناطق المحددة لها بكل دقة ، والانتقال بالبلاد من نظام الملكية المشتركة الى الملكية الفردية ، والتمويل على الاقتصاد النقدي في هذه المناطق بالذات التي عرفت بانطوائها على نفسها ، كل ذلك ساعد على تطوير الروح الفردانية كما زاد في اللامساواة الاجتماعية المتزايدة . فالقبائل الموجودة في الجنوب تتجهزاً وتتفتت الى أسر بائسة عجزت عن التحضر والاستيطان لافتقارها لموارد ضخمة من الآبار الارتوازية هي بحاجة ماسة اليها . وسكان الجبال الذين يخضعون لموجبات الظمن والتنقل اضطروا للحد من ظعنهم ولزراع الوديان التي يقيمون فيها ، والبدو الرحل في الفياضي اضطروا هم ايضاً لاستثمار اراضيهم المعرضة دوماً للجفاف ، واصحاب الحرف والمهن الصغيرة في المدن تعرضوا للخراب .

من جراء منافسة الحاجيات المصنوعة لهم . هذه التغييرات والتسهيلات التي وفرت اسبابها حالة الحرب ، واعمال الرشوة ، كل هذه العوامل ساعدت الاعيان ووجوهها ان يزدوا كثيراً من ثرائهم ونفوذهم ، ووسعوا املاكهم على حساب صغار الملاكين بعد ان اضطروهم للتخلي عن اراضيهم . وعلى غرار ما جرى في بلدان الشرق الاوسط نرى رؤساء القبائل الضاربة في القسم الاوسط من جبال الاطلس مثلاً التي كانت آخذة بالاستيطان في هذه المنطقة ، اقتطعوا لأنفسهم مساحات واسعة ، وقد استطاع بعض التجار من سكان المدن ان يجمعوا ثروات طائلة وحدث في الوقت ذاته المخطط اقتصادي شعر بوطأته على الاخص سكان المغرب وسكان تونس وهذه الطبقة البورجوازية التقليدية المعروفة في المدن التي تلقت ثقافتها في المعاهد الثانوية الفرنسية والتي تطبعت بالطباع والمعدات الغربية . الا ان ضحالة ثقافتها لم تكن لتساعد على منافسة الغربيين . ومن هذه الطبقة بالذات ، ظهرت الاطر والملاكات التي انتظمت الحركات الوطنية .

بروليتاريا المدن
في المدن تضخمت البروليتاريا بأعداد ضخمة وذلك بعد ان غادر عشرات الوف العمال الريفيين القبائل التي ينتمون اليها ونزلوا الى المدن . كما كشف عن هذا كله الاحصاء الذي جرى عام ١٩٣٦ وبين الخطر الذي يكن تحت هذه الظاهرة التي ستشهد وستطور مع كل اختلال يطرأ على الوضع الاقتصادي في البلاد ، ومع كل مجاعة او جفاف يتهدها .. وهذه الألوف المؤلفة نزحت عن مقاطعات جربا والمزاب والقبيلي ومقاطعات بربر تراراس الى الشمال من قلمسان ومن منطقة الريف الشرقي ومن المنطقة الغربية في جبال الاطلس المغربية ومن سهول صوصة او انتي اطلس ، ليعملوا بضعة اشهر في المدن ليوفروا من اجورهم ما يسمح لهم بتسديد الضرائب المترتبة عليهم ، واشراء الحاجيات المصنوعة ولا سيما الالبسة والمواد الغذائية لعائلاتهم . وهناك نحو ٢٠ بالمائة من هؤلاء النازحين يهاجرون كما يهاجر عدد من النساء ايضاً ، فيتجهون في هجرتهم هذه الى فرنسا التي تستقبل ٢٠ ألفاً من المغاربة ، و ٣٠٠٠٠٠ من سكان القبيلي ليعملوا بما يوفرون ، المتخلفين في الديار وعددهم لا يقل عن ١٤٥٠٠٠٠ نسمة . وفي سنة ١٩٥٠ ان ٦٧ بالمائة من متوسط الدخل في القبيلي كان يأتي عن طريق الهجرة كما ان ٣٣٪ لا غير كانت موارد المنطقة تؤمنها لهم . والذين يبقون في البلاد ، كانوا يحتشدون في المدن او يتكدسون في هذه المخيمات الضخمة او في هذه التخاشيب التي تكثر مثلاً في بن مسييك التي تعد ١٥٠٥٠ نسمة عند مداخل الدار البيضاء او في هذه القرى السوداء ، القائمة في اراض مشاعية بالقرب من تونس وعنابة ومدينة الجزائر او في المدن الساحلية في المغرب التي تضاعف سكانها في خلال عشر سنوات ، او في الدار البيضاء التي زاد عدد سكانها ثلاثة اضعاف هي الاخرى . وهذا النزوح نحو المدن افضى الى تعظيم أطر الحياة التقليدية وارتدت معه الحياة المائلية طابعاً جديداً يختلف عما كان لها من قبل : لا استقرار في المحلة والحياة الداخلية في الاسرة مهددة بالمعطب والخطر لاضطرار رب الاسرة للتغيب عن منزله بحثاً له عن اجر طيب كما ان امرأته تعمل هي الاخرى في ما يزيد من دخل الاسرة ، وتصبح بالتالي اكثر استقلالاً مما كانت عليه ؛ مما ادى الى تكاثر حوادث الطلاق والروابط غير المشروعة .

وبالرغم من هذا التغيير العميق ومن اقبال الناس على ارتداء الملابس الداخلية الغربية الطراز، والتطور الذي طرأ على المسكن والاثاث واسباب اللهو وكلمبة الكرة والاقبال على رياضة العدو وركوب الدراجة ، والاقبال على حضور السينما ، فتأثير الشرق على الناس بقي قوياً كما بقي مسيطرأ، كما ازداد قوة واثراً عن طريق الصحافة والمسرح والراديو، هذه الاختراعات ووسائل الاتصال الحديثة ، التي تغفلت بين سكان المغرب الأقصى مع التيسار الثقافي والدعوة للعروبة والجمود التي قام بها علماء الدين لتنقية الاسلام من الشوائب التي لحقت به متجهة لمحاربة الجمعيات والاخويات الدينية لم تخفف من حدة هذا النفوذ ، والتخفف من احكام الدين ومراسمه في المدن ابقى الروابط الدينية والشعور الديني قوياً في النفوس ، اطلت فجأة على البلاد جمعيات دينية جديدة وزوايا كما نشأت كتاتيب قرآنية يأخذ فيها الصغار باستظهار القرآن . فالخضارة الاسلامية في المغرب قوية ناشطة ولم يعد هذا المغرب يشعر ان اشقاءه تخلوا عنه او انه لا يزال معزولاً عن باقي العالم الاسلامي . ويلجأ زعماء الحركة الوطنية الذين يتعرضون للملاحقة السلطات الى القاهرة فيتلقون منها العون المالي والادبي ، ومن القاهرة تنطلق الدعوة للجهاد ضد السلطة المسيطرة على البلاد .

نجاح الحركات الوطنية
 وفتح الجزائر وتونس الذي تم منذ عهد بعيد ، انتهى في المغرب ، عام ١٩٣٤ . فمنذ عام ١٩١٤ ، لم يضطرب الامن في هذه البلاد بصورة خطيرة الا خلال الحرب التي شنها زعيم الريف المغربي عبد الكريم ضد اسبانيا اولاً (هزيمة انوال عام ١٩٢١) ، ثم ضد فرنسا ، عام ١٩٢٥ . ووقع اول انفجار وطني في هذه البلاد ، عام ١٩٣٠ عند نشر الظهير الشريف حول قضاء البربر ، الذي رأى فيه الرأي العام الاسلامي محاولة لتجريد المغرب من الاسلام الذي هو عليه ، ومناصرة الحركة التبشيرية التي تقوم الكنيسة الكاثوليكية بها في هذه المنطقة .

وفي هذا الوقت بالذات نشطت للعمل ونشأت الحركات الوطنية الثلاث التي تجاهلت بعضها البعض ولو في الظاهر ، مدة طويلة ، من جراء هذه الحواجز الادارية التي اقامتها السلطات الفرنسية في البلاد ومن جراء هذا التباين في الاوضاع السياسية انتهت باقامة علاقات وطيدة فيما بينها . وبوصفها « فرعاً من الحركة التحررية الشاملة المضادة للغرب هذه الحركة التي اطلقها المسلك الاوروبي نفسه في البلاد » ، كما جاء على لسان هـ. دي مونتيقي ، فهي تنقسم في كل قطر من هذه الاقطار الى نزهتين رئيسيتين : الاولى دينية ، رجعية محافظة في المجال السياسي والاجتماعي ، تتمثل في تونس في حزب الدستور القديم الذي تأسس عام ١٩١٨ ، وفي الجزائر بجمعية العلماء ، وبالرابطة الاسلامية الذي اسسها الشيخ ابن باديس (١٩٣٦) ، وفي المغرب ، وفي جناح اليمين من الحزب الوطني . واساس هذه النزعة هو الشعور الديني الذي تجيش به الجماهير الشمية ، وتشجب الروح الغربية وتوصي باحياء الثقافة العربية وقطالب بالاستقلال الوطني ضمن حلف شامل يضم الدول العربية . اما النزعة الثانية فهي التي عليها هذه النخبة التي تلتقت

تعليمها في المعاهد الفرنسية الكبرى والتي تطالب بوطن مستقل على النمط الاوروبي ، وتمثل في حزب الدستور الجديد الذي اسسه بورقيبة عام ١٩٣٤ ، وبحزب الشعب الجزائري (P. P. A.) ، والحركة التي تطالب بانتصار الحريات الديمقراطية (M. T. L. D.) ، التي اسسها مصالي الحاج عام ١٩٢٥ والتي تطالب باستقلال الجزائر ، وبالجناح اليساري في لجنة العمل المغربي. والفكرة القومية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالفكرة الدينية والشعور الديني العميق لم تلبث ان تخطت الاوساط الفكرية . وقد وجدت لها العديد من الانصار في اوساط اصحاب الحرف والمهن وفي الاوساط البروليتارية في المدن ، ولم تعتم ان اتصلت بالجمهير الريفية . وهذا الشيوع والانتشار السريع انما جاء نتيجة لهذا التوجيه السياسي والمادي الذي وقع في كل من هذه البلدان وهو من صنع الادارة الفرنسية والنظرية الاقتصادية الحديثة ، والتفسير الجذري الذي طرأ على المجتمع التقليدي الذي اكثر من اتصالاته ووطئ من علاقاته مع باقي اجزاء البلاد . وعملت الصحافة والراديو والسينما على تنشيط يقظة الرأي العام ، كما ان سهولة الاتصالات والاسفار ساعدت هي الاخرى على ذلك.

فحركة القمع التي قامت بها السلطات في كل من تونس والمغرب عام ١٩٣٧ و ١٩٣٨ وفشل المشروع الذي تقدم به بلوم وفيليت عام ١٩٣٦ الذي اقترح الاخذ بسياسة تمثل البلاد سياسياً والتخلي عن التدخل في ما يتعلق باحوال المسلمين الشخصية لابتناء البلاد ، والحظر الذي وقع على الحزب الجزائري المعروف P. P. A. عام ١٩٣٩ ، كل هذا أدى الى تقوية جانب الزعماء الوطنيين امثال مصالي الحاج وبورقيبة وعلال الفاسي ، ومناهضة نظام الحماية ومقاومتها التي تتمثل في تونس بشخص الباي منصف تستمر بعد ان جرى خلعهم وإسقاطه عن الحكم عام ١٩٤٣ ، في هذه السنة بالذات التي نشر فيها فرحات عباس «البيان الجزائري» ، ومشروعاً عاماً للإصلاح ينص على قيام دولة جزائرية لها دستورهما الاساسي ونظامها الخاص ، وعمل في اثر ذلك على انشاء «جمعية اصدقاء البيان والحريّة» التي تطورت فيما بعد واصبحت ، عام ١٩٤٦ : «الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري» (U. D. M. A.) ، الذي انضم اليه عدد كبير من اعضاء الحزب الشعبي الجزائري القديم . وفي سنة ١٩٤٣ ، ظهر في المغرب حزب الاستقلال الذي اخذ يطالب باستقلال المغرب . والفتنة التي قامت في مقاطعة قسنطينة ، عام ١٩٤٥ جرى قمعها بقسوة كلية ، وفي عام ١٩٤٧ ، ظهر «النظام الاساسي للجزائر» ، وفيه ابتعدت الحكومة عن سياسة التمثيل والاستمرار ، واعطت الجزائر نظاماً لامركزياً مرسماً مع مجلس تشيلي جزائري له صلاحيات واسعة ، ينتخب على دورتين يشترك في الاولى ٥٠٠ ٠٠٠ فرنسي او من لف لفهم ، ويشترك في الثانية مليونان من المسلمين . الا ان هذا النظام لم يعمل به قط . وقد عقب ذلك اجراءات زجرية تناولت المقاطعات الثلاث ادت الى توقيف عدة الوف من الجزائريين في اثر المظاهرات الوطنية التي وقعت في البلاد .

استقلال تونس والمغرب وراح يناهض المطالب الاستقلالية ومشاريع الإصلاح ،
« المواطنون الفرنسيون » في شمالي افريقيا : كالمعمرين والموظفين
والتجار وهذه « النخبة » التي لا قاعدة شعبية لها ، الذين يهيمنون على المراكز الرئيسية في
الادارة والحياة الاقتصادية ، مع تلون مواقفهم : فرجال الصناعة والتجار هم على الاجمال اقل
دعماً من المعمرين لهذه التغييرات ، الذين يستقلون رخص اليد العاملة ، وكبار الموظفين الذين
اعتادوا اعمال الادارة التي لا رقيب عليها كما الفوا « الروح الابوية الصلبة » التي لا تتحمل
المتناقضات ، و « هؤلاء البيض الصغار » المتمثلين بصغار الموظفين والمستخدمين الذين يهمهم جداً
الاحتفاظ بوضع قانوني يميز بينهم وبين ابناء البلاد الذين لا يثيرون تفوقهم العددي وذهنية
« البيض الساكنين » التي عرفتها اميركا الجنوبية من قبل ، تفسر الهجمات التي تعرض لها المقيمون
العامة والحكام المتهمون بمآلاتهم المشاريع الاصلاحية ، ومذكرات لفت النظر الى « المحافظة
على النظام » ، اي الاستعانة بالتدابير العسكرية والبوليسية والقتل الذي استهدف له فرحات
حشاد عام ١٩٥٢ ، ولوميفر دوبروي عام ١٩٥٤ . وهذه الشدة هي وراء الفشل الذي اصاب
به النظام الاساسي الذي وضع عام ١٩٤٧ للجزائر ، وهو حادث خطير الشأن اوحى للوطنيين
الشعور بأن وعود الاصلاح التي قطعت لهم انما هي وعود عرقوبية وان لا أمل لهم في الاعتماد على
فرنسا .

وبين هذا الموقف يقفه الفرنسيون في شمالي افريقيا يشد من ازهم الفريق المحافظ من الرأي
العامة الفرنسي ، وبين الرغبة في الوقوف الى جانب الوعود المقطوعة للوطنيين اخذت الحكومات
تتردد وتتمهل ، على ان ضعت في نهاية الامر بالحكام المصلحين (امثال شاتينو ، لابون) ، وترك
الحرية لكبار الموظفين المدنيين والعسكريين وللخبراء المختصين بشؤون افريقيا الذين اوصوا
بانتهاج سياسة الشدة ، كالتوقيف وتمشيط المنطقة وعلان حالة الطوارئ ، وفرض المراقبة على
الصحف وانشاء مخيمات الاعتقال وتزوير الانتخابات بالرشوة والضغط الاداري مما أدى الى
تأثير الاضرابات والمظاهرات المعارضة واخيراً محاولات القتل والتخريب والوصول الى توحيد
الاقطار الثلاثة وهي فكرة لم تكن لتخطر على بال احد قبل ذلك ببضع سنوات . وقد بلغت
هذه السياسة ذروتها من العنف عام ١٩٥١ - ١٩٥٣ عندما وقف الفلاوي ، باشا مراكش ،
موقفاً معادياً على المكشوف ضد السلطان ، وبالتواطؤ مع الادارة ، سارت قبائل البربر باقبحاء
مدينة فاس والرباط لفرض خلع السلطان سيدي محمد بن يوسف .

وراحت الحركة الوطنية في المغرب وتونس تتمهم فرنسا بتحويل نظام الحماية المفروض على
البلاد الى نظام حكم مباشر ، وذلك « بانشاء ادارة مراقبة مباشرة في جميع المراحل وخلق
ادارات جديدة اسندت اعمالها الى موظفين فرنسيين » ، كما اتهموها بتدخل المعمرين الفرنسيين
بشؤون البلاد الداخلية عن طريق الغرف الاقتصادية والجمعيات وغير ذلك . والمناداة بان عرفة
سلطاناً من قبل الفرنسيين اذكى حركة مناهضة نظام الحماية ، وهذه الحركة التي امتدت الى

الجنوب من البلاد ، الى هذه المنطقة التي تعتبر « الاقطاع ، الخاص بالفلاوي ، وامتدت الثورة الى قلب هذه القبائل التي كان يُظنّ فيها انه طوع بنان السلطة ، ثم انقلاب الفلاوي باشا الذي انضم للسلطان المخلوع مما أدى الى عودته منتصراً الى البلاد والى اعتراف فرنسا « باستقلال المغرب ضمن ارتباطه بفرنسا ، وذلك في تشرين الثاني ١٩٥٥ .

وفي تونس امكن تطبيق بعض الاصلاحات الموعودة بحيث ابرزت الشخصية التونسية مؤلفة بذلك مرحلة نحو الاستقلال الداخلي مع مجلس نيابي منتخب . الا ان « الجبهة الوطنية التونسية » بقيادة حزب الدستور الجديد ، اعتبرت هذه الاجراءات غير كافية ، وقام الفلاقة بمناوشات دامية في منطقة الكاف ، وقد امتدت الحركة التي عسدت بضعة آلاف من الانصار حتى بلغت حدود الجزائر ، الامر الذي اضطر معه مندوب فرانس ، رئيس مجلس الوزراء في فرنسا الى اعلان استقلال البلاد الداخلي والدخول بمفاوضات مع الحكومة الجديدة التي تألفت برئاسة بورقيبة بعد ان افرج عنه في فرنسا واطلقت له حريته . وفي آذار ١٩٥٦ ، تم الاعتراف رسمياً بدولة تونس ، فألغيت المحاكم الشرعية ، كما ألغيت فيها تعدد الزوجات . وفي تموز ١٩٥٧ ، تم الغاء الملكية ، واعلنت الجمهورية في البلاد .

وفي الجزائر اخذ نشاط الفلاقة يمتد في هذه المنطقة الواقعة بين سوق الامراس وتبسة لتصل بجبال الاوارس ومنها الى مقاطعة قسنطينة وكل المنطقة المجاورة لها . وقد كان لاعلان « حالة الطوارئ » ، وفرض المراقبة وعمليات التوقيف بالجملة ان عمقت الهوة الفاصلة بين المعمرين الفرنسيين ومسلمي البلاد حتى المعتدلين منهم . والاعضاء الجدد الذين جرى انتخابهم في الدورة الثانية رفضوا رفضاً باتاً كل فكرة بالدمج ، ولقي الثوار ترحيباً حاراً في الاوساط الشعبية التي توافدت معهم ، واحتلوا مناطق غير مأمونة زادت رقعتها اتساعاً بالرغم من وجود جيش قوي وحركة القمع العنيفة التي قام بها . ولم تلبث ان قامت بين الجبهتين حرب فعلية شاقة ودامية اضطر معها الجيش الفرنسي الذي تألف من ٤٥٠٠٠ جندي ان يواجه وحدات نظامية لها بزتها الرسمية وتجهيزاتها واسلحتها الثقيلة ، مدربة على الهجوم المفاجيء وعلى التسلل والتي بالرغم من الخسائر الكبيرة التي تكبدتها ، بقيت تنمو وتزداد وقزيد من قوتها . وهكذا طال الحرب وامتدت ، كما ان رفض المعمرين ومن بعدهم انصار جبهة التحرير الوطني F. L. N. مشروع قانون برنامج يرمي الى اعطاء الجزائر نظاماً جديداً ابعد كل امل بالوصول الى اتفاق بين الطرفين . وفي اثر قصف القرية التونسية ساقية سيدي يوسف برزت امكانية تدويل الحرب الجزائرية ، كما ان المؤتمر الذي عقد في طنجة بين ممثلين عن حزب الدستور الجديد وحزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية شدّد على توحيد المغرب بضم اقطاره الثلاثة . وقد تمرد ضباط الجيش والعناصر الناشطة في الجزائر في ١٣ ايار ١٩٥٨ ضد سلطة حكومة فلان التي اتهموها ببدء المفاوضات مع المتمردين .

ان استقلال الجزائر لم يعترف به نهائياً الا في تموز ١٩٦٢ ،
افريقيا الشمالية منذ الاستقلال
وبذلك وضع حداً للمعارك التي غطت البلاد بالدماء منذ ثمانين
سنوات . وقادت القوى الوطنية الحرة الحرب وفقاً للمبادئ والنظريات الجديدة لحرب
المناوشات . وتلقت المساعدات المالية والمادية من قبل الدول العربية والاسلامية كما حظيت
بعطف الامم المتحدة ، وبعطف عدد من الدول أخذ يتزايد يوماً بعد يوم ، كما تقوى بالولاء الذي
لقبته من قبل سكان البلاد الاصليين . وبذلك استطاعت ان تجمد الجيش الفرنسي الذي يتفوق
عليها بكثير من حيث العدد والعُدَد والتسلح ، والذي لم تسفر الانتصارات التي حققها عن
نتائج تذكر . والى هذا الصراع الذي قام بين الجيشين ، قام صراع عنيف لا هوادة فيه ولا رحمة
تخللتها اعمال إرهابية جرت الى حوادث انتقامية قامت بها وحدات البوليس والمستوطنون
الاوروبيون اتخذت طابعاً وحشياً لا مثيل له جرت وراءه الخراب والدمار واثارت الضغائن
والاحقاد . وهكذا شهدت البلاد تطورات عميقة الجذور : ازدياد مدهش لعدد السكان في
المدن بعد ان همت البلاد موجة من نزوح سكان الريف الذين هجروا مساكنهم بعد ان اضطرب
حبل الامن في البلاد . « وانشاء مراكز تجمع ، خاضعة لمراقبة الجيش الغرض منها عزل
الفدائيين الجزائريين ، وذلك بحشد سكان الدوار في قرى اصطناعية . وهكذا رأينا احكام من
٢٠٠٠٠٠ من سكان الريف (اي جزائري واحد من كل اربعة جزائريين) وجدوا انفسهم
عام ١٩٦٠ محشدين على هذا الشكل ، بعيدين عن اماكن سكنهم . وهذا الاقتلاع الذي لم
يسبق له مثيل من حيث الاتساع والشمول ، غير كثيراً من عادات القوم واخلاقهم وقلب رأساً
على عقب نمط العيش الذي ساروا عليه ابا عن جد كل يوم . وذلك باحداث تغييرات في العلاقات
بين الرجال والنساء والاولاد بعد ان ارغموا على العيش معاً في هذا الاختلاط والبطالة القسرية ،
بعد ان تركوا جانباً الاعمال الزراعية واهملوا اراضيهم الامر الذي قتل اقتصاديات البلاد كلها
قضى على المجتمع الريفي وزاد من تفسخ الاخلاق والشقاء .

والاستفتاء الذي جرى في ٨ كانون الثاني ١٩٦١ والذي اعطى بين ابناء البلاد وبين
المستوطنين الفرنسيين اكثرية تحبذ حل القضية الجزائرية على اساس « حرية تقرير المصير » اوحى
للاوروبيين المستوطنين في الجزائر فكرة صحيحة عن العزلة التي تنتظرهم وتبينوا ان كل الآمال
التي عقدوها بفرض ارادتهم الاخيرة على البلاد كما تم لهم عام ١٩٥٨ ، قد ذهبت ادراج الرياح .
وقد عقب ذلك موجة من العنف الذي لم يسبق له مثيل لا سيما بعد الثورة التي اعلنها القواد
الاربعة والتمرد الذي قاموا به ضد الحكومة الفرنسية ، مما ادى الى قتل وتعذيب عدد من
الجزائريين قام هؤلاء باعمال مماثلة للنار من ضحاياهم ، في مجازر بشرية دموية اشترك فيها حتى
الاولاد . والمفاوضات سرية اولاً ثم علنية بين الحكومة الفرنسية وممثلين للجزائر في ايفسيان ،
ادت في ١٨ اذار الى اتفاق وقف اطلاق النار دون ان يضع حداً لاعمال العنف والتنكيل واعلن
المتوردون الفرنسيون سياسة الارض المحروقة ، وحاولوا ان يوجدوا مراكز مقاومة في الاحراج

والغابات كما حاولوا القيام بحركة انقلابات نظمها فدائيون . والاستفتاء حول تقرير المصير افاح الفرصة امام الحكومة الفرنسية لاعلان استقلال الجزائر في ٣٠ تموز في الوقت بالذات الذي نشبت فيه ازمة حادة في قلب جيش التحرير خرج منها بن بللا منتصراً . فالجزائر تؤلف اذ ذاك ببلاداً منهوكة قضت الحرب فيها والاعمال العسكرية على مئات الألوف من سكان البلاد ، كما ان ١/٤ المستوطنين الاوروبيين كانوا قد غادروها الى فرنسا في بضعة اسابيع ، في هذه الموجة العارمة من اعمال العنف والسلب ولم يبق فيها سوى ٢٠٠٠٠٠٠ منهم مع العلم ان كل العناصر التي تكون الاطر الادارية والتقنيين والمدرسين كانوا غادروا البلاد ، وسادت اعمال اللصوصية في جميع اطراف البلاد ، كما ان زعماء جيش التحرير كانوا على وشك حرب اهلية فيما بينهم .

اقرت الحكومة الجديدة دستوراً جديداً وراحت تحاول إعادة تنظيم البلاد على مبادئ الاشتراكية : فأمت الاملاك الشاغرة وعدداً مهماً من المشروعات الرئيسية كما صادرت جميع املاك المزارعين الاوروبيين ، وانشأت لجاناً صغيرة لادارتها وبدأت تفاوض فرنسا التي لم يكن بد من مساعدتها المالية والثقافية ، ولأجل الوصول الى اتفاق حول ترحيل وحدات الجيش الفرنسي الذي غادر البلاد نهائياً في حزيران عام ١٩٦٤ . وهكذا تم الوصول الى اتفاقات تنظم مساعدة فرنسا المالية والفنية واستثمار نفط الصحراء الكبرى .

وقد توصلت كل من الحكومة التونسية والمغربية الى عقد اتفاقات مع فرنسا لاخلاء البلاد من الجيش الفرنسي واستعادة الاملاك التي كان يستثمرها المعمرون . وقد ادت السلطة الاستبدادية التي مارسها رئيس الحكومة في كل من هذه الاقطار الى قيام معارضة في وجهه ، وهي معارضة بقيت عاجزة في وجه ابو رقيبة في تونس الا انها كانت اعنف واشد نشاطاً في وجه الملك حسن الثاني ، تمثلت على الاخص في اتحاد القوى الشعبية وحزب الاستقلال . اما في الجزائر فقد انتصرت المعارضة في الانقلاب العسكري الذي قام به العقيد هواري بومدين وأدى الى قلب بن بللا وإبعاده عن الحكم في (حزيران ١٩٦٥) .

وقد ادى هذا الصراع ككل الحركات الوطنية التي وقعت في القرنين التاسع عشر والعشرين الى توحيد ممثلي كل الاحزاب وكل طبقات الشعب في هذه المعركة المشتركة لتقرير المصير الذي يؤمن استقلال البلاد وسيادتها . ووراء القضية السياسية تكن قضايا ومشكلات اخرى اهمها المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها كل البلدان المتخلفة : فكيف السبيل الى تأمين اود العيش لهذه الجماهير البائسة ، وهي نفس القضايا التي اعترضتنا في معرض الحديث عن اقطار جنوبي شرقي آسيا التي نالت استقلالها منذ عهد قريب .

الفصل الخامس

تطور افريقيا السوداء

خضع هذا القسم « من افريقيا الواقع جنوبي الصحراء » هو الآخر لتطورات عميقة ارتسمت معالمها في الافق خلال السنوات الخمس والعشرين الاخيرة وذلك بتأثير مزدوج من الازمة الاقتصادية التي رزحت بكل ثقلها على البلدان ذات الاقتصاد السريع المعطب ، ومن الحرب العالمية الثانية ، غيرت أوضاعها وبدلت من ظروفها وصروفها ، واوجدت فيها توتراً عنيفاً اشتد بين الدول المستعمرة والبلدان الخاضعة للاستعمار التي راحت تتطلع الى السيادة والاستقلال . فأثار ذلك امام الاولى منها مشكلات ومصاعب معقدة كان من العسير عليها حلها بعد ان ايقنت ان ليس أمامها من بلدان تستثمرها وتستغل خيراتها سوى القارة الافريقية .

١ - تطور الاقتصاد والمجتمع

والسرعة التي تعاقبت فيها هذه الحوادث يجب ردها في الدرجة الاولى الى حسدة التنافس الاقتصادي بين الدول الاوروبية على استثمار خبرات امبراطورياتها الاستعمارية ومواردها الطبيعية ، والى استبطار الرأسمالية التي أنست الى استثمارات الناجحة عبر البحار فرأت ان تشغل جانباً من هذه الاموال التي كانت تستثمرها من قبل في آسيا الجنوبية الغربية ، في افريقيا ، واخيراً الى ازدياد الاتصالات بين الاوروبيين وسكان البلاد الاصليين .

يسرت هذه المواصلات ولانت بعد ان تكاثرت عدد الاوروبيين طرق المواصلات واثرها الذين استقروا عبر البحار مع انه بقي ضعيفاً نسبياً : ففي نياسالاندا ١,٠٪ وفي افريقيا الشرقية الانكليزية ٣,٠٪ ، وفي افريقيا الشرقية الفرنسية ٤,٦٪ ، وفي الكونغو البلجيكي ٧,٠٪ ، وفي افريقيا الغربية الفرنسية وانغولا ١٪ ، وفي زوديسيا الجنوبية ٦٪ ، وفي افريقيا الجنوبية ٢٠٪ . كذلك ساهم في هذا اليسر تجنيد عدد كبير من ابناء هذه البلاد واستخدامهم في الاعمال الحربية التي دارت رحاها في اثيوبيا وشمال افريقيا وفي بورما واوروبا . وهكذا اخذ يزداد عدد الوطنيين يوماً بعد يوم الذين تضطروهم

الاعمال والظروف للاتصال الشخصي بالاوروبيين والتغلغل الى قلب المظاهر المميزة للحضارة الاوروبية ، وبذلك تم لهم الاطلاع على ما فيها من عوامل القوة والضعف ، وأنسوا في اوروبا جواً لا تشوبه بشيء مظاهر العرقية والعنصرية خلافاً لما يجري في بلادهم . وقد كان في نهاية الامر لتطور وسائل المواصلات ولا سيما وسائل النقل بالسيارات التي سهلت من اسباب الرحلة والتنقل ان نشطت حركة التبادل بين اجزاء افريقيا النائية بعضها عن بعض . فالطرق المعبدة ، شأنها شأن الخط الحديدي بالذات ، هي خير حل . « فهي تفضي الى تحرير الاسود ، اذ تحمل اليه المال بشكل اجور ومرتببات ، كما تحمل التاجر الذي ينقل معه وسيلة انفاقه ، وبفضل هذه الطريق يتحرر المرء من العبوديات التقليدية التي كانت تشده اليها تنقلاته بين القرى والمدن . وخير مثال على الدور الثوري الذي يمكن ان يلعبه شق طريق جديدة هو الخط الحديدي المعروف بخط باس - كوندزو - كاتنغا (B. S. K.) ، الذي يصل بورت فرانكي وبوكاما وتم بناؤه بسين ١٩٢١ - ١٩٢٨ . ففي اقل من عشر سنوات حدث سيل من تنقلات السكان بحيث اننا نجد عام ١٩٦٠ ربع سكان الولاية يقيمون على مقربة من الخط المذكور ، في رقعة من الارض مساحتها ١/٤ مساحة الولاية . وقد انتقلت قرى برمتها لتستقر بجوار الخط ، وصار تمازج وتخالط بين طبقات السكان ، والوضع الاقتصادي القديم في البلاد الذي جهل اصول الزراعات التجارية انقلب تماماً من جراء التقاوى الجديدة التي مكن لها بناء الخط ونشاط الحركة عليه (اجور العمال ونفقات صيانتها) ، والزراعات الجديدة التي نشأت على جانبيه كالفسق والقطن والمانيوك والذرة الصفراء التي حلت محل الزراعات الغذائية القديمة وامكن بالتالي تصديرها الى مقاطعات كاتنغا وروديسيا الشمالية . والغابات التي استعمل خشبها للوقود اخذت تتقهقر وراحت احدى الشركات الفرعية اكسفوركا (استثمار الاحراج) تستثمر الغابات الكثيفة استثماراً نموذجياً ، بعد ان نالت امتيازاً باستثمار ارض مساحتها ٣٥٠٠٠ هكتار . كذلك تأسست شركات كبرى لتربية الماشية تربي اكثر من ١٠٠٠٠٠ رأس من البقر ، كما اقطعت الحكومة مساحة ٥٢٠٠٠ هكتار لمعمرين اوروبيين لكي يستغلوها . وهكذا زالت من الوجود قرى وقصبات ظهرت مع دخول الاوروبيين الى تلك البلاد لتحل محلها مجتمعات تجارية قامت على مقربة من الخط المذكور .

فلم يبق في كل افريقيا قرية مهما نأت وبعدت ، لا يستعمل الوطنيون من ابناء البلاد فيها المصنوعات الاوروبية ، كما ان الافكار والامور التي يتكلمون عنها او يبحثونها والاحداث التي يعلقون عليها كلها تمت الى اوروبا . وهذا التجاور بين حضارتين متعارضتين وهذا التواصل بين مدينتين ، ادى بالطبع الى تطورات عديدة في حياة هذه المجتمعات البدائية قضت تدريجياً على عاداتهم وتقاليدهم المتوارثة .

الاقتصاد القائم على النقل
 نهض هذا الاقتصاد المفلق القائم على عزلة القرية والمجتمع كما
 قام على عزلة القارة الافريقية نفسها حيث تنتج القرية كل من
 يحتاج اليه سكانها من صنع العائلة (الكوخ واللباس والمواد الغذائية) واصحاب الحرف في القرية ،
 (من خزافين وحدادين) حل اقتصاد السوق المحلية المرتبطة بالطرق والحطوط الحديدية ،
 والتجار والعرض والطلب ومطالب الادارة . وبدافع من هذه العوامل المختلفة ، مال المزارع
 الافريقي الى الاهتمام بالحصيل التجارية التي تشتد اليها حاجة الاوروبيين لصناعاتهم المختلفة ،
 وهي في الاساس خامات ومواد زراعية ومواد استخراجية ثمينة غير حديدية : كالكاكاو والفول
 السوداني وزيت البلح والسيغال والخيوط القاسية والبن والخشب الثمين المستخرج من غابات البلاد
 والماس والنحاس والمنغنيز والاورانيوم والكوبالت والكروم وغير ذلك . وهذه الحصيل تدر
 على الفلاح الافريقي وتؤمن له النقد الذي يحتاج اليه لدفع الضرائب المترتبة عليه ولشراء الحصيل
 المشفولة المستوردة من الخارج التي يحتاج اليها : كالاقشة القطنية والخردوات والصابون ،
 وماكينات الخياطة والدراجات وغير ذلك ، لا سيما واستيراد هذه الحاجيات يقضي على الصناعة
 اليدوية بحيث يتعذر عليه الحصول عليها الا عن طريق الاستيراد . وهكذا قام في البلاد ، محل
 الزراعات الغذائية والصناعة اليدوية اقتصاد خاص قوامه شحن منتوجات البلاد ومحاصيلها نحو
 المرافىء بقصد تصديرها وتوزيع الحصيل المصنوعة المستوردة . وهذا الاقتصاد القليل التنوع
 وبالتالي السريع العطب (من اصل ٢٧ بلداً رئيسياً من بلدان افريقيا ، عام ١٩٤٩ خمسة عشر
 بلداً منها نهض ٧٠ بالمائة من صادراتها على ثلاثة اصناف لا غير) ، الخاضع دونما حماية قط ، على
 تقلبات الاسواق الخارجية يسيطر عليه من جهة ثانية بضع شركات تجارية كبرى متخصصة
 بأمور النقل . وهذه الشركات هي التي تحدد اسعار المنتوجات والخامات التي تعنى بتصديرها
 كما تحدد اسعار الحاجيات التي تستوردها وتبيعها لتجار الفرادى ، هذه التجارة التي هي بيد بعض
 الاوروبيين : من يونان وبرتغاليين ولبنانيين وسوريين وهنود وعرب وبهد تجار آخرين من اجناس
 اخرى كالألوف والهاوساس والديولاس .

بعض هذه الشركات تكاد تحتكر حركة التصدير والاستيراد في هذه الاقطار ، منها مثلاً
 الشركة الفرنسية لافريقيا الغربية (F. A. O.) ، والشركة التجارية لغربي افريقيا
 (S. C. O. A.) في افريقيا الفرنسية ، وشركة الكونغو الاعلى والاسفل (C. F. H. B. C.) ،
 وشركة جون هولت ، هاتون وكوكسن احد فروع شركة اونيليفر ، وشركة زيوت الكونغو
 البلجيكي المعروفة بـ (U. A. C.) او الشركة الافريقية المتحدة ، والشركة المعروفة باسم
 (Nosoco) او الشركة التجارية الجديدة وشركة النيجر الفرنسي ، وشركة كنغ في الكرون
 وشركة كونباري يلبو التجارية (S C K N) . ويتخذ حشد رؤوس الاموال احيانا نسبة لم
 تعرف مثلها عواصم البلاد المستعمرة حتى في الولايات المتحدة الاميركية ، كما نرى ذلك مثلاً
 في الكونغو البلجيكي حيث تملك الشركة العامة وفروها الـ ٦٥ ، احتكراً يمتد الى كل تجارة

التصدير في المستعمرات : كالنقل البحري والجوي والبري والنهري ، كما تملك مناجم المواد غير الحديدية ومولدات الطاقة الحركة . وهي تهيم بمالها من امتيازات وديون على عشرات الألوف من الهكتارات تمتد لعدة ولايات . وانشأ في بلجيكا صناعة خاصة تعنى بتحويل المعادن الكونفوية غير الحديدية : كالنحاس والقصدير والكوبالت وغير ذلك .

ولعل ليبيريا هي خير مثال يضرب لهذا الاقتصاد القائم على النقل . فقد نالت فيما عام ١٩٢٦ شركة فيرستون للمطاط الموجودة في مدينة اكرون (اوهايو) ، امتيازاً مدته ٩٩ سنة يخولها استثمار مليون إيكرو « تحتارها » بـ ٦ سنتات للإيكرو الواحد ، فاختارتها بالطبع من الأراضي الطيبة في البلاد بحيث ان اصحاب الأراضي المجاورة لأراضي الشركة المذكورة من قبائل تلك البلاد والذين لم تنزع ملكيتهم عنها مباشرة سلخوا بطيبة خاطر بتنقيبها حتى ان كل النظام الاقتصادي التقليدي الذي كان سكان القرية يسرون عليه من قبل ، تبدل ليألف مع النظام الجديد الذي وضعته الشركة . فالمطاط هو من هذه الزراعات الأحادية التي تغطي ٩٠ ٪ من صادرات تلك البلاد . وفي المقابل على ليبيريا ان تستورد الجانب الأكبر من الأشياء التي تحتاجها . فالشركة تستورد الارز بما يكفي لاعالة عمالها البالغ عددهم ٢٥٠٠٠ عامل من ابناء البلاد ، كما تستورد كل شيء من اللحم الى حبة البندورة بشكل معلبات اميركية . وهي تستورد نصف ما تستورده هذه البلاد بواسطة احد فروع هذه الشركة المعروف باسم الشركة الاميركية للتجارة . والدور الذي يمثله سكان ليبيريا في الحركة التجارية في بلادهم هو دور ضعيف للغاية : فالتجارة بالفرادى هي بيد الآسيويين ، وما تبقى من النشاط التجاري يقع بيد الاجانب . وهكذا ان مليونين من السكان لم يكن لهم عام ١٩٥١ ، سوى ٣٤٧ مدرسة ابتدائية تضم معاً ٣١٠٠٠ طالب وطالبة .

وهكذا نرى كيف يقوم في البلاد نظامان اقتصاديان متجاوران : هنا ، اقتصاد استهلاكي يعتمد السوق المحلية تهيم عليه شركات كبيرة وتغذيه مزدروعات اوروبية واميركية تستخدم في سبيل تأمينه يد عاملة متوفرة رخيصة ، وهناك اقتصاد عائلي لا عدة له ولا عتاد ، ولا عمال مأجورين يؤمنونه ، يتألف اصلاً من مجتمعات تتبادل الخدمات وعمليات التسليف ، تبسيع بالاسعار التي تعينه الشركة ولا تنتج سوى كمية ضئيلة من المواد الغذائية لا تفي بالحاجة .

كانت من بعض نتائج الاهتمام بتأمين المواسم الزراعية المعدة تأزم وضع ابناء البلاد للتصدير ، اتساع الأراضي الزراعية ، وبالتالي إنهاك الأراضي التي تمت تعريتها من الشوك والعوسج باحراقها . فقد املت الطرق والوسائل التي سار عليها ابناء البلاد باعتمادهم الزراعة المتبدلة التي تحافظ على غنى التربة بأراحة الارض وتدويرها مدة كافية . وهكذا ضاع التوازن الذي قام من قبل بين امكانيات تربة فقيرة على العموم ووسائل وادوات تقنية تستخدم في استثمارها ، مراعية نظام الامطار ومقتضيات فصول السنة والمواسم المزروعة ، ولم تلبث ان ظهرت النتائج . فالتوسع في زراعة الفول السوداني في السنغال جرت الى إنهاك

التربة في مقاطعة لوغا وكايور والتوسع في زراعة شجر المطاط في الشاطئ الذهبي جعل الاراضي الحرجية تتقهقر بشكل مخيف ، كما ان التمويل على المحاربت التي تخرق التربة عميقاً في استثمار الارض عجل في انهاء التربة وفي تعريتها. فالحرثة العميقة وزيادة مساحة الاراضي المزروعة والتقليل من الاراضي المهولة ، وتراجع الغابات والاحراج والمساحات العشبية ، كل ذلك كشف عن تربة حديدية جدياء هي طبقة الصلصال الاحمر الفقير . وها هو اوغست شيفالييه الذي اخذ يتجول عام ١٩٥٠ في المنطقة الصحراوية والسودانية الواقعة في هذا القسم من افريقيا الغربية الفرنسية والتي زارها لأول مرة قبل ذلك بخمسين سنة يعرب عن دهشته امام ما شاهد من موت النباتات واثر الرمل الزاحف . والملاحظة ذاتها تبدو للويس شيفالييه عند زيارته مدغشقر حيث تنهال التربة الى الوديان والى البحر تكشف الطبقة الصخرية وقد تجردت من تربتها وحشيشها .

نظام الاراضي المحفوظة ويزداد وضع ابناء البلاد سوءاً على سوء من جراء نظام الارض المحفوظة والعمل الاجباري والامتيازات الممنوحة للاوروبيين. فقد وزعت في كينيا ، عام ١٩٥٠ على ٢٣٤.٠٠٠ معمر اوروبي ، ٤٢٤.٠٠٠ كيلومتر مربع من اطياب الاراضي واجودها ، بينما نرى ٣.٣٠٠.٠٠٠ من ابناء البلاد الاصليين يحشرون في ١٠٨.٠٠٠ كلم مربع من الاراضي المحفوظة بعضها اراض قاحلة جدياء ، وبذلك نال المعمر الاوروبي ٢٤٠ هكتاراً من الاراضي الطيبة ، سهلت طرق الاتصال بها وتمهدت بينها ليس تحت تصرف رب عائلة من ابناء البلاد ، سوى ٣ هكتارات من الاراضي المتوسطة الانتاج . وفي روديسيا الجنوبية نال ٦٥.٠٠٠ من الاوروبيين ١٨٥.٠٠٠ كيلو متر مربع بينما لا ينال ١.٥٠٠.٠٠٠ من ابناء البلاد ، سوى ١١٥.٠٠٠ كيلومتر مربع . وفي تنغانيكا يعيش ٢/٣ السكان من ابناء البلاد على عشر مساحة البلاد ؛ وفي الكونغو البلجيكي ، نرى تحت تصرف شركات بلجيكية ضخمة ، مثل شركة زيوت الكونغو البلجيكية وشركة السكر الكونغولية ، عشرات الألوف من الهكتارات من الاراضي الزراعية الطيبة .

والقصد من نظام الاراضي المحفوظة ، توفير اليد العاملة للاستثمارات الخاصة . فالسكان الذين هم بحاجة الى موارد كافية ، او يضطرون الى دفع ما يترتب عليهم من رسوم نقداً ، عليهم ان يعملوا في المزدروعات الاوروبية كيد عاملة مأجورة ، وان ينتجوا في الاراضي الواقعة تحت تصرفهم ، محاصيل معدة للتصدير . وهذا بالذات ما عناء حاكم كينيا العام ، سنة ١٩١٣ عندما كان يؤكد :

« الضريبة المفروضة هي السبيل الوحيد لارغام ابن البلاد على مفادرة الاراضي المحفوظة بحثاً عن عمل له ... فهي الوسيلة الوحيدة لرفع مستوى الحياة لدى ابن البلد ، وبهذه الطريقة وحدها تتوفر اليد العاملة في البلاد وتحدد الاجور . ان رفع الاجور من شأنه ان يخفض الطلب على اليد العاملة ، اذ ان اجوراً اكبر تمكن لابناء البلاد من دفع الضرائب والرسوم المترتبة عليهم بأقل قدر من العمل » .

والعمل الاجباري يهدف لمثل هذا الغرض تحت ستار اما زراعات مفروضة « الغرض منها

التدريب على العمل الزراعي، كما هي الحال في افريقيا الاستوائية الفرنسية ، اود برسم التربية، (كما هي الحال في الكونغو البلجيكي عام ١٩٣٣) ، وأما تحت ستار مصادرة وتسخير من قبل الادارة لتأمين القيام ببعض الانشاءات العامة : من طرق وخطوط حديدية ... فالاشغال الشاقة حرمتها معاهدة جنيف المعقودة عام ١٩٣٠ حتى لو كان الغرض منها تأمين المصلحة العامة ، الا ان العمل بهذه المعاهدة وتطبيقها اقتضى سنين عديدة قبل وضعها موضع التنفيذ. وقد صدرت بين ١٩٣٠ - ١٩٣٧ في كل من مقاطعة افريقيا الغربية الفرنسية وفي مقاطعة افريقيا الاستوائية الفرنسية عدة قوانين للحد من اشغال السخرة الشاقة ، ثم جرى استبدالها بفرض رسم بديل عنها او بافتكاكها نقداً . اما في الكونغو البلجيكي وفي مدغشقر ، فبالاشغال فرضت على المهندسين. وفي سنة ١٩٤٦ فقط ألغى العمل بالاشغال الشاقة بصورة نهائية في الممتلكات الفرنسية الا ان الاخذ بهذه الطريقة بقي جارياً في المستعمرات البرتغالية ، وبالجماع جنوب افريقيا ولو بصورة غير مباشرة .

هذه الاوضاع الجديدة التي طبعت الحياة الاقتصادية في هذه البلاد تنقل السكان هي وراء هذه التغييرات التي لحقت المجتمعات الوطنية ، من مميزات البارزة التغيير الجذري الذي طرأ على توزيع السكان . فقد شهدنا حركة توطين او تجميع واسعة النطاق من جراء الانهيار السريع الذي اصاب المجتمعات البدوية القائمة عند تخوم العالم الاسود . ففي الصحراء الكبرى كما في الجزيرة العربية وبادية سوريا ، قامت قبائل مهمتها الغزو سريعة الحركة والتنقل ، تستخدم في غزواتها وهجومها الخاطف ، ضرباً من النوق والجمال النشيطة السريعة العدو لجعلها في مأمن من كل مطاردة او ملاحقة ، يخضع لسيطرتها سكان الواحات حتى سكان مناطق السودان . وهذا بالتام هو وضع قبائل رغبة الضاربة على حدود ريم اورو وحدود موريتانيا . ومنذ ان اصبح بالامكان ، منذ عام ١٩١٤ ، تأليف وحدات الهجامة ، مزودة بالاسلحة الحديثة ، اخذت الصحراء تفرغ وتخلو من روادها واستهوتهم حياة المدر فاستكانوا واستقروا واستأنسوا الى المراكز الآهلة ، وبذلك فقدوا كل سلطة لهم على الزوج او البربر الذين الفوا السيطرة عليهم .

ومن جهة اخرى ، فالسكان اخذ عديدهم بالنمو والارتفاع ولولم تستطع تحديد النسبة او المعدل بالدقة المطلوبة . ان تطور الطب الاستوائي على يد تلاميذ باستور واتباعه مكن من طرد الحمى البرداء على أشكالها ، والهيضة والدنك والبرص والهواء الاصفر ومرض النوم والزحار الاميبي ، والحمى الصفراء والتدود الخيطي وداء الانكلوستوما . الا ان جانباً كبيراً من هؤلاء السكان يشكون من سوء التغذية ويتمرضون بالتالي لقصر الحياة كما ان هجرة الشباب منهم يمرض جدياً للخطر نسبة المواليد . مع العلم ان معدل الوفيات بقي عالياً من جراء قتل بعض الامراض الرئوية والامراض الزهرية ، ومن اشتداد الادمات على المسكرات ، وسوء التغذية ، ونقص المواد الغذائية . ومع ذلك فحركة المواليد تفوق الوفيات لزيادة في المواد الغذائية ، (ففي

مدغشقر مثلاً زادت المواليد على الوفيات من ١١ ٠٠٠ عام ١٩٤٦ ، الى ٥٩ ٠٠٠ عام ١٩٥٣ ، الامر الذي اضطر معه جانب من السكان للانتقال الى حيث يستطيعون تأمين ما يقوم بأودهم . وهكذا نرى كم هي كبيرة حركة التنقل والانتقال بين العمال . فهم يشكون الضيق في هذه المناطق المحفوفة التي اخذت انتاجيتها تضعف وتتناقص ، فهم مضطرون للبحث لهم عن عمل في الاراضي التابعة للمعمرين او يبحثون عن الاماكن الفارغة او يقيمون على مقربة من القرية المجتمعة او يذهبون للعمل في هذه الورشات القائمة في المدن . فالمباشرة بالاشغال الكبرى كبناء الخطوط الحديدية أدى ، في بعض الاحيان ، الى اخلاء مناطق بأكملها . فبناء خط الكونغو - المحيط اقتضى تحقيقه ، بين ١٩٢٠ - ١٩٤٠ من ٢٠ ٠٠٠ - ٣٠ ٠٠٠ عامل ، والتعهدات التي أبرمت اقتضت تشغيل نصف سكان الغابون من ٢٠ - ٤٠ سنة حتى انهم تعاقدوا مع عمال أوتري ٣٣ من نيجيريا .

هنالك مهاجرة وقتية او نهائية نحو البلدان التي تدفع اجوراً طيباً من المستعمرات الفرنسية الى المقاطعات الانكليزية ، في الشاطئ الذهبي وفي نيجيريا ومن الغابون نحو غينيا الاسبانية . ان اكثر من نصف سكان الداهومي قاموا برحلة او اكثر في مقاطعة الشاطئ الذهبي ، وكان الزوج ينزحون بالآلاف من الموزمبيق ومن الكونغو البلجيكي ليعملوا عمالاً في روديسيا او في افريقيا الجنوبية . وكثيرون من الشبان ، فروا تفادياً منهم للخدمة العسكرية التي كان عليهم ان يؤدونها ، من المقاطعات الفرنسية الى المقاطعات الانكليزية حيث لا خدمة عسكرية مفروضة . وحركة التنقل هذه شجعت عليها ودعت اليها رغبة العمل في المدن اذ كانت تتيح للاسرة فرصة الظهور والبروز اجتماعياً ، وهي فرصة رأى فيها الشبان سانحة لهم للتخلص من هذا الوضع الثانوي الذي كثيراً ما أقصر عليه في أسرهم ، او للتخلص من سيطرة وتابعة رئيس القبيلة المشدودين اليها بحسب تقاليدهم ، او للحصول على بعض النفوذ او بعض الشأن لدى الاقارب المتخلفين في قريتهم . هنالك قرى تنتقل احياناً بكاملها ، فبدلاً من ان يفرقوا في عزلتهم ، كما في السابق ، فهم يقيمون على مقربة من الطرق بحيث يسهل عليهم الامتزاج في الحلقة الاقتصادية المحلية .

من نتائج هذه الحركة المحتومة ، إفقار الريف تدريجياً . النزع من الريف وازدهار المدن هنالك قرى كبيرة عديدة في الغابون او في الكونغو زالت من الوجود او انتهت بها الامر الى بضع زرائب او بضعة اكواخ . فهم يهودون الى الفسابة ، بعضهم يبدو وكأنه محارة جوفاء ، لا تقع العين فيها الا على النساء والشيخ والاولاد ، فاضطرب ميزان الجنس وتغلب عدد النساء على عدد الرجال . وبلغ من حدة حركة النزوح من الريف في السنغال ، حتى اصبح سكان المدن فيها ٥٠٠ ٠٠٠ من اصل ٢ ١٠٠ ٠٠٠ من سكان الريف . وفي مقاطعات الكونغو الاوسط نرى ١/٨ السكان يقيمون في المدن ، وفي كاتنغا ٢٨٪ منهم يسكنون المدن وفي الشاطئ الذهبي ١٤ بالمائة وانجراد الريف من سكانه في عدد كبير من

المقاطعات ادى ليس الى خلخلة المجتمع الريفي وبلبلته فحسب بل تسبب ايضاً في تأخير النظام الاقتصادي بين الاهلين وأدى الى فقدان خطير في التوازن بين الريف والمراكز الصناعية . فمن اصل ١٢ مليون نسمة في الكونغو البلجيكي ، هنالك ٢١,٥ بالمائة (اي ٢ ٦٠٠ ٠٠٠) ، كانوا يعيشون ، عام ١٩٥٤ بعيدون عن نطاقهم القبلي او من وسطهم التقليدي ، في مخيمات الاشغال والمراكز الخارجة عن التقاليد او في المدن الافريقية مقابل ٨,٣٣ بالمائة عام ١٩٣٨ و ١٤,٩ بالمائة عام ١٩٤٦ ، اي ٣٤ بالمائة من الشبان المفتولي العضلات ، مقابل ١٩,٢١ بالمائة عام ١٩٤٠ ، و ١٤,٣٦ بالمائة عام ١٩٣٥ ، فاذا ما وضعنا جانباً الـ ٦٠٠ ٠٠٠ من الكهول الذين لا ينتجون (بين جنود وشرطة وشيوخ ومرضى) ، نجد ان مهمة تأمين الاعمال الزراعية وانتاج المحاصيل الغذائية انما يقع معظمها على عاتق النساء ، وعلى نحو ١ ٧٠٠ ٠٠٠ من الذكور البالغين ، وهو هدد قليل جداً . ثم ان هذه الهجرة الضخمة بين الذكور القادرين على الانجاب والانسال يهدد البلاد بأزمة حادة من قلة المواليد .

وقد سجلت المدن في السنوات الخمس عشر الاخيرة تطوراً في حركة السكان والاسكان لا كفء لها ولا نظير من قبل . « فالمدينة » بنت الانسان الابيض اصبحت مسكناً للاسود . رعد السكان في مدينة برازافيل يرتفع من ٣٨ ٠٠٠ في سنة ١٩١٢ ، الى ٧٥ ٠٠٠ عام ١٩٥١ ، ٩٠ بالمائة من سكانها لم يولدوا فيها ، و ٧٠ ٠٠٠ منهم عمرهم اقل من ٣٠ سنة . وفي اتحاد جنوبي افريقيا حيث عدد السكان زاد ٦٤ بالمائة عما كان عليه من ٢٠ سنة ، كانت هذه الزيادة بنسبة ٧٦ بالمائة عند الافريقيين ، وان ٣/٤ الاوروبيين والاسيويين و ٣/٥ الحلاسيين و ٤ بالمائة من الزوج يسكنون المدن . فمدينة جوهانسبرج زادت ٥٢ بالمائة بين ١٩٣٦ - ١٩٤٦ ، اذ ارتفع عدد سكانها من ٥٢٠ ٠٠٠ الى ٧٩٠ ٠٠٠ ، ومدينة الكاب ، ارتفع عدد سكانها من ٣٤٥ ٠٠٠ الى ٤٥٤ ٠٠٠ ، والمرافىء الثمانية الكبرى في الاتحاد المذكور زاد سكانها اكثر من الضعفين منذ عام ١٩٢١ . فقد زاد عدد سكان بريتوريا ثلاثة اضعاف . وفي روديسيا الشمالية فالمدن الخمس التي تؤلف منطقة النحاس وبروكهل تعد من ١٤ الى ١٦٠ الف نسمة وفي روديسيا الجنوبية ٢٠٠ ٠٠٠ عامل من الزوج يعيشون في المدن الصناعية او حولها . وفي الكونغو البلجيكي نرى ليوبولدفيل يرتفع سكانها من ٤٠ ٠٠٠ ، عام ١٩٣٩ ، الى ١٩٠ ٠٠٠ عام ١٩٥٠ ، ثم بلغ ٢٨٣ ٠٠٠ عام ١٩٥٤ . وفي افريقيا الغربية البريطانية ، لاغوس تعد ٢٦٧ ٠٠٠ زنجي مقابل ٢ ٠٠٠ من الاوروبيين ، واكرا تعد ١٣٦ ٠٠٠ نسمة وفريتون ٦٤ ٠٠٠ ، وعبدان ٤٥٩ ٠٠٠ ، وكانو ١٣٦ ٠٠٠ وفي افريقيا الشرقية ، نيروبي تعد ١٢٠ ٠٠٠ نسمة .

وحركة الهجرة هذه قد لا تتخذ لها حداً نهائياً . فمعظم المهاجرين يبحثون لهم عن أجر لفترة معينة من الزمن يستطيعون معه دفع ما يترتب عليهم من ضرائب والاقتصاد ببعض الدرام يقدمونه صداقاً لعروسهم عند الزواج ، وهكذا نراهم ينفرون من العقود الطويلة الاجل ويؤثرون عليها العقود القصيرة الاجل . ومع ذلك كثيرون منهم لن يعودوا لقراهم فيقطعون كل

صلة لهم مع عاداتهم واعرافهم الموروثة ، وحتى لو عادوا الى اوطانهم الاولى ، فانهم لا يمتزجون تماماً مع مجتمعاتهم . فقد حملوا معهم عادات جديدة واساليب جديدة وانماطاً جديدة في معاشهم وطرق تفكيرهم كثيراً ما حملتهم على النزوح والاغتراب من جديد . ففي الشاطئ الذهبي ، هذا القطر الذي يعد من اكثراقطار افريقيا الغربية تطوراً ، نجد ان ٥٠ بالمائة من عمال الصناعة هم من المتنقلين . وفي مقاطعة وتووترسراند ٩٠ بالمائة من اليد العاملة يجب تغييرهم كل سنة . ففي الفترة الواقعة بين ١٩٢١ - ١٩٢٥ ، نرى انحسار المناجم في كاتنغا العليا يشغل سنوياً ١٠ ١١٢ عاملاً من اصل عدد يبلغ ٥٦٢ ١٠ عاملاً . وهكذا يكون معدل التجديد ٩٦٧ بالألف ؛ وبعد سنة ١٩٢٧ ، اتخذت الشركة المذكورة اجراءات فضلت معها التعاقد مع عمال متزوجين لعقد عمل مدته ٣ سنوات . وهكذا يهبط معدل التجديد الى ٣٢ بالمائة . وبذلك يبقى عالياً نسبياً . وقد أدت هذه النتائج الى تثبيت ٩٠ بالمائة من اليد العاملة ، وهو مثل نضربه لك لا مثيل له قط ولا كفاء في تاريخ افريقيا السوداء .

وهكذا وهنت الأطر الاجتماعية المعروفة : القبيلة والفخذ
خلقة التركيب الاجتماعي القديم
والاسرة (التي تؤلف الخلية الأساسية) وتولاها الانحلال
والاضمحلال سريعاً وقد أخذوا يشعرون بالدور المخلخل للاستعمار حتى في هذه المناطق حيث يكاد لا يشعر الناس بالوجود الاوروبي ، وحيث الحياة الاقتصادية لا تعتمدى اصغر اشكال حركة النقل والانتقال وحيث تغلغل المؤسسات والنظم الجديدة هو في ادنى حدوده . فالمجتمع مهما كان صلباً متيناً لا يكاد يقوى امام رفض الشبان القبول بالعمل الاجتماعي ، والتقييد بالنظام القروي وبالتقاليد التي تتحكم بالزواج . والمهم في الأمر هو الدور الذي يلعبه المال . فالى جانب الانتقال الى الاقتصاد النقدي ، فقد حرصت سلطات الاستعمار على تكوين طبقة من الفلاحين وتشجيع الاستثمار والملكية الفردية للارض ، والى تقوية الروح الفردية الزراعية . فالاملاك الخاصة بالقبيلة تبقى مشاعاً بينما الاستثمار يخرج عن ذلك ، فكل واحد يستثمر حقله كما يريد . فالارض اصبحت بذلك مصدراً من مصادر الرزق الفردي ، وبالتالي موضوع تبادل تجاري . وراح بعض زعماء القبيلة يزرعون القطن في مساحات شاسعة والكافور والفول السوداني ، وقد تغير هنا كما في بلدان الشرق الادنى وبلدان شمالي افريقيا مستوى الحياة ، فبعد ان كان موحداً يسير على صراط واحد ، أخذ يتلون ويتنوع ، وظهرت طبقات جديدة في المجتمع اساسها الثروة العقارية . ومع زوال الروح المجتمعية زالت كذلك الوحدات السياسية القديمة العمدة وضعفت سلطة الزعماء التقليديين ؛ والعلاقات الادبية والوشائج الخلقية التي كانت تشد افراد العائلة بعضاً الى بعض ، تراخت عراها . وزعيم العائلة لم يعد ، كما في الماضي الوسيط ، في مجتمعه بين مجلس الاختيارية ، فهو مكلف بتأمين الخدمة الدينية . فقد اصبحت خادماً لدى الابيض يتناول منه الاوامر وينفذها ، ولم تعد القبيلة سوى قيادة محلية . وفي المدينة لم يعد شبح الحارة رئيساً روحياً بل موظفاً مكلفاً على الاخص بامور الاحصاء ويجابية الرسوم المتوجبة ، فسلطته

موضوع اخذ ورد ونفوذه ضعُف للغاية . والمؤسسات التقليدية التي كانت تضم كل شبان القرية تحت سلطة رئيس واحد حيث كانوا يتلقون مبادئ المساهمة بالاشغال المشتركة ويقومون بنصيبهم في تحمل الواجبات المفروضة على الهيئة والذين كانوا يلعبون دوراً بارزاً في شدد او اصر المجتمع القروي ، ويعتدون الشبان للحياة ، قد اخذت بالانحلال بعد ان قلّص عدد كبير من الشبان من عضوية هذه المؤسسات . والطريقة العشائرية التقليدية التي اصبحت في نظرهم قاسية مرهقة ، جرى رذلها واسقاطها من الاستعمال . وراح الكبار يتساففون ويتدمرون من تراخي الانضباط ، ومن عدم الاحترام الذي يبديه الشباب نحوهم ، بعد ان صاروا يتغيبون عن القرية دون ارادتهم ، كما يرفضون الامتثال لاوامرهم عندما يعودون اليها ويثيرون المشاكل .

والكتلة التقليدية الصلبة التي كانت تتألف منها الاسرة اخذت بالانحلال والتراخي . والاسرة الكبيرة اخذت تنقسم على نفسها الى عائلات صغيرة مستقلة والانضباط العائلي قام من يتنكر له وينتقص منه باسم حق الفرد ان تكون له وارداؤه الخاصة . وتطور الزواج هو من هذه العلائم المميزة للطبيعة الجذرية التي تمت ضمن هذه القيم التقليدية ، كما ان وضع المرأة دخل عليه كثير من الخلخلة والبلبل . في هذا النظام الاقتصادي القديم القائم على التبادل والتعاوض في الخدمات ، لعبت المرأة دور العامل الرابط بين الأسر المتصاهرة كما ان الزواج كانت تبت بأمره الفئات العائلية المعنية بالامر . اما اليوم ، فالاقتصاد النقدي والمالي جعل من المرأة موضوع منافسة وعملية رابحة لاسرتها ترضى بزواجها طمعاً بالبائنة التي اصبحت ثمن سلعة عادية سجلت احياناً رقماً عالياً جداً (في الكامرون ١٠٠،٠٠٠ فرنك في عام ١٩٥٢) . ولما كان هدد كبير من الشبان يعجزون عن تقديم مثل هذا المبلغ ، فقد آثروا ان يبقوا خارج حظيرة الزواج ، لما يزيد من حظ الاغنياء ومن حظ الكهول ايضاً . فالمرسلون من جهتهم حاربوا تعدد الزوجات ، والادارة التي لا تحب ان تتعامل في تخصيصاتها وفي التعميمات التي توزعها الا مع الافراد او مع رب المنزل ، تشجع هذه الروح الفردانية . فالمرأة تستفيد من هذا الوضع : فهي ترفض الانصياع لرب الاسرة او الاخذ بنصائح من يكبرها سنّاً ، فهي ترغب في ان ينظر اليها كرفيقة ، ينبغي معاملتها ومراعاتها بكل لطف وسخاء . فالاختطاف ضمن العشيرة ، والتسري والمعاشرة غير الشرعية وحوادث الطلاق حوادث تتعدد وتتكاثر كما يزداد البغاء بين الجماعة . ففي كل مكان نرى الصعوبات والمشاكل تقوم سواء في النظام الاموي او في النظام الابوي ، كما تشتد النزعة لاحلال سلطة الاب محل سلطة الخال .

ففي داخل الاسرة بمعناها الواسع او بمعناها الحصري الضيق ، فالعلاقات بين الاب واولاده وبين الزوج وامراته ، طرأ عليها بعض التغيير . فانتشار التعليم والتوسع فيه اثار مشاكل وصعوبات في الإطار العائلي . فعلى مقاعد التدريس يتلقى الطلاب افكاراً ويتحسسون بأمور لا تخطر على بال ذويهم ، فيكتسبون في المدرسة معلومات لا يتم مثلها او بعضها لوالديهم وكثيراً ما تتناقض والاعراف المعمول بها في الاسرة . وفي المدن ، حلت الالعاب الرياضية والسينما والرقص الاوروبي

وغير ذلك من اسباب اللهو محل الملاهي التقليدية التي شبتوا عليها . ومن جهة ثانية فالمرأة هي اقل تعلماً واقل تطوراً من زوجها ، فهي ألصق بالخرافات والقول بها وبالاعراف والتقاليد المتوارثة من زوجها ، وهو وضع ينشأ عنه طلاق روحي يباعد فكراً بين الزوجين .

وظهرت في المدن جمعيات جديدة - جمعيات تسلية وجمعيات تعاونية - ، وقامت على مبادئ جديدة تغاير ان لم تناقض ما عرف منها في الماضي وكلها تدل صراحة على ان الشبان لم يعودوا ليرضون بالتقاليد الماضية ويحاولون استبدالها . وقد زالت شيئاً فشيئاً الديانات والعقائد المتوارثة مع زوال أطر الحياة الدينية القديمة : فالديانة الطبيعية حلت محلها المسيحية او الاسلام هذه الديانة المسيطرة في الشمال ، او اشكال عدة من هذه الكنائس الزنجية المنشقة ذات النزعة التلقينية ، ومع ذلك فلا يزال عالماً في اعماق النفوس بقايا راسخة من الصنمية ومن العقائد الطبيعية ، كالاعتقاد مثلاً بتناسخ ارواح السلف ، والاعتقاد بالحرمان الدينية وعبادة الآباء والتميز ، والرغبة في مواراة اجسام الموقى حسب تقاليد السلف .

لا شك قط في ان الثورة ضد القيم التقليدية ليست شاملة او عامة ومعظم الشبان ينتهون بالعودة للحياة القروية والاستمسك بأعرافها ، التي لم تعد تنهض على التقاليد فقط ، وهذا التفكير الذي بدت معالمه يستمر متصاعداً . وهكذا نشهد تناثر المجتمعات والفئات الاجتماعية ، كما يقوم التضاد بين سكان الريف وسكان المدن وبين المحدثين والقدامى والشبان والشيخوخ ، بين المجتمع الجديد الذي اتخذ قاعدة الفلوس او الثراء الشخصي والافكار المستوحاة من الاوروبيين .

افضت حركة عصرة المدن وتجميلها ، وتنقل السكان وانتقالها
المجتمع الجديد : المتطورون
وتطوير التربية والتعليم ، وعلى الاجمال الاتصال بالبيض ، الى ظهور هنصريين اجتماعيين جديدين ، تألفا من : بورجوازية أشير اليها عادة باسم « المتطورين » وبروليتاريا . فكل الوطنيين بلا استثناء الذين يدخلون في خدمة المؤسسات الاوروبية او تكون لهم علاقات مع البيض ، يقضون على نسبة تكبر او تصغر وبشكل يختلف سرعة ، علاقاتهم مع الفئات التي ينتمون اليها . ان اختلاطهم وتمازجهم بمال من فئات ومجتمعات عرقية مختلفة ، لهم افكارهم ونظرياتهم الخاصة ونمط معيشي يختلف عما عندهم من افكار ونظريات وانماط عيش اتصلت بهم من اعراف القرية وتقاليدها المتوارثة ، ينمي فيهم الاعتقاد ان هذه الافكار والنظريات والمناهج الحياتية ليست بالافضل . ومن جهة ان اكتسابهم لاساليب وطرق عمل جديدة ، والاقتداء بعادات واخلاق البيض الذين يلزمونهم يجعلهم يشعرون بالقلق والازعاج من هذه الأطر والعادات القديمة التي تلازمهم ، كما ان تحسن مستوى عيشهم واقبالهم على الملابس والازياء والوان الطعام الاوروبية (كالخبز والحليب المخثر والمعلبات) مما ألف الابيض استعماله ، قد يحدوهم الى نزع العادات القبلية التي ورثوها ، والى الاطراح جانباً حياتهم الروتينية .

كل هؤلاء الملونين الذين نزحوا الى المدن بالملايين ، والذين تميزوا عن غيرهم بما تم لهم من تربية وتعليم ويحيدون الفرنسية والانكليزية حسب المناطق التي ينتمون اليها ، تؤهلهم للتعامل مع

البيض ، والذين تؤهلهم عاداتهم المكتسبة وتطبعهم بالطباع الأوروبية ، يؤلفون فئة المتطورين بما فيهم من تجار واطباء ومربين ومعلمين وكتاب ومستخدمين وموظفين ، كل هؤلاء يتحسسون عميقاً بجاذبية الحضارة الغربية ويتألمون في صميمهم من هذه المتناقضات والمفارقات القائمة بين نزعاتهم وامانيهم ورغائبهم بالعيش كالأوروبيين ، وهذه الاوضاع الغربية المستهجنة التي لا تزال قائمة في الأحياء الافريقية . فهم ينهجون نهج الأوروبيين في حياتهم عندما تقودهم الاقدار الى زوجة مستنيرة « متطورة » ، شعار رمز النهوض الاجتماعي الذي يؤذن بالانتقال من العيش في الكوخ الترابي الى بيت سكن مبني بالحجارة او بمادة صلبة قوية ، على النمط الاوروبي . فهم يؤلفون بالفعل الطبقة المفكرة التي بالرغم مما لها من وضاعة النسب والاصل والمهتد والمستوى التربوي الذي لا يزال بدائياً تطمح للقضاء على هذه الفوارق القائمة في الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتذكر بما لها من نفوذ ومنزلة في اعين بني جلدتهم واقاربهم ، ببهض فئات برزت في المجتمع الروسي بين ١٨٦٠ - ١٩٠٠ .

قتل الروح القبلية يتم بحركتين متزامنتين : من جهة إطراح العادات والأعراف التقليدية ، والاتجاه « نحو العالم الابيض الذي برغم من قربيه لا يزال مع ذلك بعيداً ومغلقاً » . ومن هنا الرغبة الجامحة الى العلم والدرس : يجب ان نتعلم كل ما يحسنه الرجل الابيض لنحصل على ما له من كفاءة وجدارة ، وما له من اختصاص تقني ، وللتساوي معه في الامور الاقتصادية ، ولبلوغ المراتب والوظائف المفتوحة امامه ، والتمتع على مثاله وغراره بالاحترام والنفوذ والسلطان .

الى جانب طبقة المتطورين او الطبقة البورجوازية تقوم بروليتارية بروليتارية المدن
العمال الصناعيين المأجورين الذين لا يزالون قلة . فهي تعد في تقدير البعض مليون وخمسة الف نسمة من اصل ١٣٠ مليوناً يقطنون افريقيا السوداء . هي نسبة ضئيلة انما آخذة بالنمو بسرعة وقولف منذ الآن قوة تقف في وجه النظام الاقتصادي الاستعماري التقليدي . فهي تمثل ٣ بالمائة من مجموع السكان في الشاطئ الذهبي ، و ١ بالمائة في نيجيريا ، و ٧ بالمائة في تنغانيكا ، و ٨ بالمائة في كينيا ، و ١٧ بالمائة في روديسيا الجنوبية ، و ١٨ بالمائة في روديسيا الشمالية . واذا ما قورنت بالبالغين ، فهي تمثل ١٢ بالمائة في روديسيا الشمالية ، و ٥٨ بالمائة في مقاطعة ليوبولد البلجيكية ، و ١٧ بالمائة في ولاية كاتنغا .

يختلف وضع هؤلاء العمال باختلاف الاقطار التي يعملون فيها ، سواء أكانوا في المدن حيث لا تنتظم صفوفهم اية جمعية او مؤسسة ، ام كانوا في هذه المناطق التي تقوم فيها مشروعات كبرى انشأت في سبيلهم مراكز بقيمون فيها تؤمن لهم اسباب العيش كما انها جهزت بالانشاءات الصحية ووسائل التعليم ، وعلى هذا الشكل قامت المراكز الصناعية الخمسة الكبرى : في لاند ، والشاطئ الذهبي ، ومناجم القصدير في نيجيريا ، ومناجم النحاس في كاتنغا وروديسيا الشمالية (في بره كن هل) . وهذا الوضع بالذات توفر في مزدروعات الاونيلفر في الكونغو البلجيكي . والوضع يبدر شيئاً في كل مكان لعدم استقرار اليد العاملة ولعدم توفر المقدرة الفنية

او المهنية فيما بينهم . وحركة تجديد العمال لملء الفراغ الذي يتركه في صفوفهم العمال الذين يغادرون بسرعة عملهم ، تزداد حدة وحرجاً عدم توفر التدريب المهني الفني في بعض الحرف الموضوعة . وقلة انتاج العمل لـ $\frac{1}{2}$ او $\frac{1}{3}$ ما ينتجه الابيض ، يجب ردها اصلاً الى سوء التغذية وظروف الحياة المادية السيئة التي تحيط بهم وعدم توفر التدريب التقني بينهم . ومن نتائج هذا الوضع بالطبع تدني الاجور الذي كثيراً ما يدفع العامل الى ترك عمله ، وهذا التقلب الذي يخضع له يحول حتماً دون اكتسابه قدرة فنية صحيحة . ومن جهة اخرى ، هنالك مشاريع استثمارية اغلبها استثمارية ، تقوم على الهامش . تعنى هذه المشروعات باستخراج فلزات قليلة المردود واستغلال هذه المناجم لا يعود بالربح على اصحابها الا اذا كانت الاجور التي تدفع لليد العاملة هي ادنى ما تكون . وهكذا فالوضع يدور ضمن حلقة مفرغة تتألف من مردود ضعيف وأجور واطية جداً تؤدي الى سوء التغذية والى هذه الاوضاع التي تحف بحياة ملؤها الشقاء . وهذه الظروف والاحوال هي اسوأ ما تكون في اوساط المدن . من اصل ٥٠٠ . ٥٠٠ عامل صناعي في السنغال ، ٦١٪ منهم صناع بنائين ، و ٢١،٥٪ عمال موصوفون . و ١٧٪ مستخدمون . وفي الغابون ٨٣٪ من العمال هم صناع بنائين ، و ١٣٪ عمال موصوفون . فالاجور واطية في كل مكان : فمعدلها اليومي في الكونغو البلجيكي ٦٠ ، ١٦ فرنكاً بلجيكيًا عام ١٩٤٩ ، وفي الكامرون ٤٥ فرنكاً ، وفي التوغو ٣٠ ، ٦٠ فرنكاً ، وفي دكار ١٠٧ فرنكات ، وفي النيجر ٤٢ فرنكاً ، وفي مدغشقر ٣٩ فرنكاً ، وفي الشاطئ ، الذهبي يتراوح اجر العامل بين ٢ - ٣ شيلن ، وفي نيجيريا من ٩ د - ٣ شيلن ، وفي اتحاد جنوبي افريقيا يتراوح الاجر الاسبوعي بين ٢٧ شيلن و ١١ د . لعمال الحط الحديدي والصناعة الميكانيكية في كمبرلي ، و ٣٦ شيلن للعاملين في تجارة الفرق في جوهانسبرغ . اما في المنطقة النحاسية في روديسيا الشمالية ، فالمعدن الافريقي يتقاضى اجراً وسطاً ٤٦ جنياً انكليزيا في السنة كلها بينما يتقاضى المعدن الابيض ٩٢٠ جنياً اي ٢٠ ضعفاً اكثر .

ان السرعة التي يتم فيها الدفع الديموغرافي في المدن ادى الى الفصل بين السكان الاوروبيين والسكان من ابناء البلاد ، وهو تمييز له طابع رسمي في المستعمرات البريطانية واتحاد جنوبي افريقيا وهو يختلف عفوياً في مناطق الاستعمار البلجيكي والفرنسي ، حيث مدينة سانت لويس ، هذه المدينة الاستعمارية القديمة ، تشذ وحدها عن القاعدة . وهذا الدفع تسبب في حدوث ازمنة سكن مخيفة وأدى الى ظهور احياء من الزرائب والاكواخ الوسخة حيث تتكدس حشود من هذه الاقوام التي فقدت طابعها القبلي . وهذا هو وضع هذه التخاشيب وهذه المدائن التي تطالع الناظر في اكرا ودكار وبوتو وبوتو والكونغو الاسفل في برازا فيل وأبيدجان . . . حيث نجد الظروف الحياتية التي نجدها في الدار البيضاء او في ببلي . والابحاث النادرة التي اجريت بدقة حول هذا الموضوع تعطي الصورة الواحدة في كل مكان : فيها هي ، عام ١٩٥٠ المدينة الاستعمارية القديمة ممباسا حيث الظروف والاحوال المعاشية هي احسن بكثير من اوضاع

مدن كثيرة غيرها ، نرى ٢٦ ٪ من بيوت السكن تضم الغرفة الواحدة خمسة اشخاص ، و ٤٣ ٪ من هذه الغرف يحتل الواحدة منها من ٤ - ٥ اشخاص ، وفي ٥ ٪ من هذه المنازل يوجد غرفة واحدة او اكثر للشخص الواحد .

هنالك نسبة كبيرة من السكان لا تأتي عملاً : « فالطُفَيْلية العائلية » تسودها ، كما تسيطر في جميع انحاء افريقيا وتزيد الوضع بؤساً وشقاءً والناس اختلاطاً . هنالك العديد من القرويين غادروا قراهم وهم غير واثقين ان يجدوا لهم عملاً . ينزلون ضيوفاً ، وهم جسادون في البحث عن عمل ، على قريب لهم او نسيب او نصير يعمل ولا يستطيع التهرب من واجب الضيافة هذا . ففي السنغال ، من اصل ٥٠٠،٠٠٠ من سكان المدن ، ٥٠،٠٠٠ منهم فقط هم عمال في الصناعة . وفي الكونغو الاوسط ١/٥ يعمل بصورة مستمرة .

٢ - التوتر الاجتماعي

الشعور المتزايد بهذه التبعية التي تشد الشعوب المستعبدة ، ويقظة « المجتمع الاستعماري » الروح الاستقلالية فيهم ، اثار فيهم مطالب جديدة وحالة من التوتر تختلف شدة وقدرها باختلاف هذه الاقطار . ففي المستعمرات ذات المناخ المعتدل حيث يقوم استعمار ابيض مستقر تآصل في الارض او في سبيل التأصل والاعراق ، كما هي الحال مثلاً في افريقيا الجنوبية ، في كينيا او في روديسيا ، فالقضية لا تبدو على الوضع الذي تبدو عليه في هذه المستعمرات الاستوائية حيث يؤلف البيض فئات عابرة يتجددون باستمرار . يعمل في هذا النوع من المستعمرات على الاخص شبان معظمهم عزب (معدل السن في دكار ٢٧ سنة ونسبة الرجال البيض الى النساء ١٧٠ رجلاً الى ١٠٠ امرأة من البيض) جاؤوا يبحثون لهم عن ظروف حياتية أفضل وابرک : من عسكريين وموظفين ومستخدمين لدى الشركات الخاصة ، وعمال وحرفيين الذين يرون في العيش في المستعمرة خطوة وتطوراً الى الامام من بقائهم في بلدهم الأم ، بشرط ان « يتحلوا بذات الاوصاف وان يكونوا من اصل اجتماعي واحد ، حيث ينعمون بظروف مادية احلم وأرفق ، وحيث يتاح لهم الوصول بسهولة اكبر الى مراكز قيادية او ملاكية ويبلغون مستوى من العيش هو في البلد الأم من حظ ابناء الطبقات الممتازة » . كما يؤكد بول مرسينه . في هذا « المجتمع » الاستعماري ، تَبْنِيهِمْ معالم الفوارق الطبقية ، وتضيق الحواجز الفاصلة بينها يبرز هذا كله في البلد الام ويشتد التمسك به ، اذ يشد الجميع شعور مشترك بوحدة المصالح الواحدة ، والرغبة في الحفاظ على « هيبة الابيض ونفوذه » هذا النفوذ الذي يتمثل على الاخص في حضور « صفار البيض » موظفين من الدرجات الدنيا وعمالاً غير موصوفين او يرون انفسهم عرضة لمزاحمة الملونين لهم ، والذين يوجسون شراً من تصاعد السود الذين كثيراً ما يفوقونهم علماً وتهذيباً وكفاءة . « فهم يمثلون اضيق أنواع الاستعمار تفهماً واكثره رجعية

وعنصرية ، كما يصرح ا. فيليب ،

فالتوتر يشتد على الاخص في المناطق ذات المناخ المعتدل حيث استقر الاوروبيون بصورة دائمة وحيث يعملون مأجورين . فالعنصر المسيطر هنا يستعيز عن عدم طمأنينته بتشديده على عدم المساواة العنصرية وباعتصامه ضمن حواجز وفواصل حادة . والتوتر العنصري يخف ويضعف حيث لا توجد بين عناصر اوروبية بروليتاريا تنافس ابناء البلاد ، وحيث يعيش الناس ضمن تقاليد تتسم بالحرية . وكلما اشتد ضغط النخبة السوداء على المواقع والمراكز التي يحتلها الاوروبيون ، نرى المجتمع الاوروبي ينكش على نفسه ، ويزهد في الحضارة والحياة الافريقية . فالمدينة الاوروبية والمدينة البلدية منفصلتان الواحدة عن الأخرى ، كما لا تقوم اي علاقة قط بين الجمعيات والمنظمات الرياضية ، كما ان النوادي لا يفتح بعضها على اعضاء البعض الآخر ، والتعليم الابتدائي المشترك بين مختلف العروق والعناصر هو موضوع نقد ، وعندما لا يقوم انفصال بين المدارس ينزع الابيض الى ارسال اولاده للمعاهد والمدارس الخاصة . ففي المقاطعات الواقعة تحت الاستعمار الفرنسي يؤلف المستخدمون والعمال البيض فيما بينهم نقابات خاصة بهم مع العلم ان ابناء البلاد هم الذين كانت تتألف منهم حتى عام ١٩٥٦ ، النقابات المنتسبة الى الاتحادات العمالية القائمة في البلد الأم . والكشف الذي جرى في دكار يبين ان اقل من ٢ بالمائة من البيض يرتبطون بعلاقات ود وصداقة اي بعلاقات من المساواة مع الزوج وان ثلاثة أرباع الاشخاص الذين تناولهم البحث المذكور « لم يتصلوا قط ولم يفتوا علاقات مع الزوج ، حتى ولا بشكل طارئ » ، باستثناء ظروف العمل .

جهل وعدم اكتراث يحملاننا على الاعتقاد ان المساواة امر يستحيل تحقيقه لابل هو امر يستوجب الشجب والذم . ومن هنا كان الصمود في وجه كل مطلب . حتى عندما تكون الادارة في هذه البلدان الخاضعة للسيطرة البريطانية والتي تتمتع بالحكم الذاتي هو المطلوب المرجو تحقيقه ولا ترضى قط ان يُنتقص من وصايتها على البلاد ، فالموظفون ولا سيما الصغار منهم ، يرفضون التعاون مع المتطورين ، « فالحزب الاداري » الذي شتهر به ليوتيه عام ١٩٢٠ ، سلمت مكرها بالعمل على تطوير ابناء البلاد وفقاً لما يرتأون او ان يتخلوا لهم عن مسؤوليات فعلية ، فهو معني بالحفاظ على نظام ابوي وصيانتته من كل عبث بقوة البوليس . وهذا الموقف هو مستلهم اصلاً من هذه الاحكام المتناقلة حول السودان الذين يرمونهم بالمعجز وبقصور عضال . فالزنجي لن يكون قط غير « ولد كبير » كما يوجد « الزوج الاخيار » الذين سيقون دوماً تابعين وخاضعين ، وكما يوجد « الاشرار » منهم اي هؤلاء المتطورون الذين « يقلدون البيض » . ان ارتقاء الزوج والخوف من اضطراب قبولهم في مجتمع البيض أوجد حركة عنصرية تختلف شعوراً لم يكونوا يشعرون بها من قبل وهو شعور يشتد عنفاً وحدة في اوساط البيض الأقل حظاً وقسمة وهو شعور ظهر منذ اليوم الاول الذي اخذت فيه الشعوب المستعمرة تستنكر « هذا الوضع من التبعية التي أقصرت عليه » .

والعنصرية الافريقية ليست سوى ردّةٍ ضد العنصرية الاوروبية،
موقف المستعمرين (١)

كما يقول ر. ب. فان دنغ . وهذه الذهنية او الوضع الفكري
اخذت تظهر بين الزوج منذ عام ١٩٤٠ ، على الاخص ، اي منذ ان اخذ الافريقيون يتلقون
العلم في اوروبا واصبحوا في وضع أهملهم المطالبة بمراكز الادارة والتوجيه التي كان يحتفظ بها
حتى الآن للاوروبيين . فقد اصطدموا بمعارضة الدول المسيطرة او المجتمع الحاكم الذي
أقصرهم حتى الآن على دور ثانوي في ادارة البلاد وادارة المشروعات الخاصة ، وعرضهم
لمنافسة العمال والموظفين البيض الثانويين (كالكتاب والضاربين على الآلة الكاتبة وغيرهم) ،
الذين يرفضون من جهة ان يتلقوا الأوامر والتعليمات من الزوج ، كما طمعوا ، من جهة اخرى ،
للاستئثار بالوظائف الفضلى . هذا هو بالذات وضع النقابات القائمة في اتحاد جنوبي افريقيا
التي تسلمت بحاجز اللون ، وهو وضع ما لبث ان امتد الى الاقاليم والاقطار
الخاضعة للاستعمار البلجيكي والفرنسي ، اذ اخذ العمال الاوروبيون الذين يعملون في مشروع
استثماري في دكار ، يحتجون عام ١٩٥١ ، لأول مرة ، على تشغيل العمال الافريقيين الذين يتحلون
بذات القدرة الفنية . وهكذا رأى العمال الافريقيون الحواجز تقام في وجههم ، بالفعل أو
بحسب القوانين المرعية ، للوصول الى بعض الوظائف ، وهكذا بقي التفاوت عظيماً في سلم
الرواتب والأجور بين الاوروبيين والافريقيين .

ونجم عن ذلك شعور مرير بالحerman ، وحقد ضغين ضد الفئة المسيطرة وضد البطء الذي
يتطور معه التعليم ، هذه الذريعة الوحيدة للترقي في السلم الاجتماعي ، محتجين على التدابير
والاجراءات الرسمية او الطوعية التي تتمثل في التمييز العنصري الذي يسيرون عليه ، وضد سوء
المعاملة التي يتعرضون لها كل يوم والتي تُشعر الزنجي انه لا يتساوى مع الاوروبي : كالفصل بين
البيض والسود في وسائل النقل المشتركة ، وفي ادارة البريد ، وفي المخازن ، واللمجة التي يخاطب
بها الاوروبي الافريقي ، والمؤازرة التي يضمن بها الابيض على الاسود في المستعمرات البلجيكية
والانكليزية على الاخص . والنخبة الزنجية التي طبعوا فيها الشعور بالنقص ، اخذت بردة عكسية
هي الاخرى لفكرة مأخوذة عن الابيض ، مردداً انه ليس هناك من « ابيض خيّر او طيب » ،
باستثناء بعض شواذات : كالرسلين ورجال الفكر . . . ، وكثيراً ما تقف موقفاً معارضاً للفلسفة او
النظرة التمثيلية التي تقول بها الجامعة والكنائس المسيحية . وهذا الافريقي المتفرنج الذي يتلقى
العلم على الاوروبيين ويستمنحهم الشهادات التي يحملونها ويستلمهم المناهج التي تطبق عليهم
بعيث يستحق لقب غير مستعمر ، يشعر في صميم نفسه بوجود حضارة افريقية مضت وسبقت
قدوم البيض الى بلاده . وفي وجه هذا الاوروبي الذي يدّعي القيام بمهمة استعمار و الذي
يتبجح عالياً انه اعاد الشباب والنظارة الى المجتمع الوطني الضال في الانحلال والتفسخ ، يحلو
لابن البلاد ان يتصور الماضي الذي غير ويستحضر في ذهنه « هذا العصر الذهبي الذي حطمه
الاوروبي » . ومهما يكن من امره ، فلا يستسلم للتمثيل او للتحويل كما اكد ذلك المرسل

(١) بفتح الميم .

الميثودستي جيمس غراي الذي أصبح وكيلاً لجامعة اشيمونا في الشاطئ الذهبي ، عام ١٩٢٤ بعد ان درّس في جامعة لفنغستن بكارولينا الجنوبية : « كل ما ارغب فيه واقناه » هولن يتمدن الزنجي لا ان يتفرنج ، او يستغرب .

وهذا العداء يحمله الاسود ضد الابيض قد تغذيه فيه مشاعر دينية . ان عدداً كبيراً من زعماء الحركات الوطنية ، تتلمذ على المبشرين ودرس عليهم وشق عليهم كثيراً ان يضطروا في سبيل تحصيل العلم وضمنان تربيتهم ، ان يتظاهروا بجهود دينهم ونبذ معتقداتهم ، وهو وضع عدد من زعماء الماور - ماو بالذات ، كما ان تهجمات المبشرين على الاعراف والعادات القبلية القديمة وعلى مناسك الطقوس الدينية التي يتقيدون بها ، تخرج من كبرياء الزوج وتمس من شعورهم بعد ان تبين لهم ان الارساليات رغبة منها في حملهم على التنكر لاعتقاداتهم وجعلد ايمانهم ، تحاول تحقيرهم واذلالهم . وهذه الاحتكاكات التي طالما تكررت بين الارساليات وبين الذين يجري تدريبهم وتعليمهم اصول الدين المسيحي من الافريقيين ، كانت وراء هذه الشيع المحلية والكنائس المنشقة بين الزوج ، كالكنيسة الافريقية الارثوذكسية كيكويو في كينيا ، والكنيسة المخلصية في بالوكولا ، والكنائس الاثيوبية او الصهيونية ، والطائفة المعروفة بـ *Kimbanguisme* او كنيسة القلب الاقدس الكاثوليكية التي تأسست في روديسيا عام ١٩٥٨ ، وغيرها .

ومظاهر هذا القلق والتوتر تختلف باختلاف المناطق وتلبان بلبان السياسات التي ينتهجها ابناء البلاد . الا انه مهما كان عليه التنفيذ الاجتماعي والخصومات او المنافسات القائمة بين فئة واخرى ، فهي تلتف على بعضها وتتحدد عند اول بادرة لازمة حادة تنشب بين الجانبين ، ويشهد التضامن فيما بينها ليس على اساس من الطبقة بل وفقاً للخطوط والروابط العنصرية او العرقية . فالقضية الوطنية ، كما لاحظ لينين ، تبرز في البلدان المحكومة ، كل صراع او خصام يهوم أو ينشب بين مختلف الفئات الاجتماعية الاقتصادية .

ردة الفعل بين الدول المستعمرة امام هذا القلق المتباين المعالم ، وهذا الاختار الفكري الاخذ بالازدياد في هذا المجتمع الضالع في الانحلال والتفسخ ، راحت الادارات المعنية في هذه المستعمرات تسمى ، وهي تشدد من وسائل الكبت والقمع والضغط الى ان قبعث الحياة في السلطات البلدية القديمة ضمن الممتلكات البريطانية وان تقوم ببعض الاصلاحات فيها . من ذلك مثلاً اعادة الحق القبلي في الاقطار الواقعة تحت الاستعمار البريطاني ، ومحاولة تشريع العادات والاعراف منذ عام ١٩٣٠ ، والاعتراف بالوضع الشرعي للقبيلة ، في كل من افريقيا الغربية الفرنسية (١٩٣٤) وفي التوغو (١٩٣٦) ، والعودة الى العمل بمجلس القرية او الحلي عن طريق بعث القوانين والتوسع في النصوص كما جرى في مدغشقر عام ١٩٤٤ ، واتخاذ اجراءات عديدة في الكونغو البلجيكي عام ١٩٣١ و ١٩٣٤ ، اعادة الحياة الى الهيئات والمؤسسات الوطنية التقليدية ، وتقوية سلطة الرئيس او الزعيم على الفئة التابعة له ، وانشاء مؤسسة جديدة جرى انشاء مثلها في روديسيا الشمالية ، عام ١٩٣٦ ،

وذلك بإنشاء « مركز أكسترا هرفي » هو مركز استعماري جرى تجريد السكان التابعين له من هاداتهم القبلية إلا أنهم لم يصبحوا بعض متفرنجين ، يستثنون من الحق العرفي الذي كان يلتزم الفئة من قبل ويخضع لنظام خاص . ويدار المركز من قبل مجلس يتألف من ٥ أو ١٢ عضواً يعينهم مفوض القضاء يكون رئيسه مسؤولاً عن حسن سير النظام والامن .

جرى تطوير التعليم ، إلا أن التوسع فيه واجه قضية اللغة التي يجب استعمالها في التعليم . ففي المناطق الخاضعة للاستعمار الفرنسي ، كانت اللغة الفرنسية هي لغة التدريس في كل درجات التعليم وفقاً للبرامج وللامتحانات المتبعة في البلد الأم . أما في المناطق الخاضعة للنفوذ البلجيكي فالتعليم الابتدائي كان يعطى باللغة الدارجة في المنطقة ، وكان التعليم الثانوي من نصيب نخبة مختارة وتتلقنه باللغة الفرنسية . وقد أنشئت نواة جامعة في دكار ، عام ١٩٥٠ ، كما تأسس فرع لجامعة لوفين في الكونغو البلجيكي . وأسس البريطانيون ، من جهتهم ، جامعات في أشيموتا ، من أعمال الشاطئ الذهبي . وفي عبادان وكانو ، والفوا في نيجيريا لغة علمية أو لغة العلم هي الهاووسا التي كانت تكتب بالأحرف اللاتينية ، وساعدت على تغلغل الثقافة الحديثة عن طريق الاكثار من كتب التدريس والنصوص والكتب التقنية والترجمات . ففي الكونغو البلجيكي كان ٣٠ ٪ من الاولاد الذين هم في الدراسة ، يذهبون الى المدارس ، أما في المناطق الفرنسية النفوذ فقد قفز معدل التلاميذ الذين يؤمون المدارس ، في افريقيا الفرنسية الغربية من ٤٧ ، ٤ ٪ عام ١٩٤٦ ، الى ٨٦ ، ٨ ٪ عام ١٩٥٣ ، والى ١٠٩ ، ١٠ ٪ عام ١٩٥٥ . أما في افريقيا الاستوائية الفرنسية ، فقد قفز هذا المعدل من ٣٣ ، ٥ ٪ الى ٨ ، ١٠ ٪ ثم الى ٢١ ٪ . وفي الكامرون من ١٢ ، ٢٧ ٪ بالمائة الى ٧ ، ٣٤ ٪ بالمائة ثم الى ٢ ، ٤٣ ٪ بالمائة . وفي مدغشقر من ١٦ ٪ عام ١٩٤٣ الى ٤٤ ٪ بالمائة عام ١٩٥٥ . أما في افريقيا الجنوبية والشرقية ، فالنسبة لم تكن مرضية قط .

ولكن كان لا بد من إشراك المجتمعات الريفية التي تتألف من البالغين وحملها على المساهمة بحياة البلاد الاقتصادية والسياسية ، وهي مهمة ترك امر تحقيقها لمشروع التربية الاساسية التي شجرتها الاونسكو وساهم في تنفيذها ، ونشرها في المستعمرات البريطانية والفرنسية والبلجيكية والبرتغالية . المهمة المطلوب تنفيذها وتحقيقها هي تربية الجماهير ، واثارة روح المبادرة فيها وتدريبها على بعض الاساليب الزراعية وتربية الماشية . وعلى ضوء الخبرات المكتسبة في المكسيك التي حققتها الارشاليات الثقافية واساليب التعليم المتبادل ، تألفت فئات نقالة تشكلت من اختصاصيين واساتذة واطباء ومهندسين زراعيين واطباء بيطريين ، لتقضي بضعة اسابيع او بضعة اشهر في قرية ما او في قضاء معين . وتحاول تعليم الاميين مستعينة على ذلك بالوسائل السمعية والبصرية ، فتوزع على الطلاب كتب النصوص الابتدائية مكتوبة باللغة الدارجة المحكية في المنطقة لتعليم الكبار ، وفقاً لحاجاتهم الماسة ومصالحهم الملحة ، وبذلك يتعلمون القراءة والكتابة في اقل من شهر . وفي الوقت ذاته يعطون دروساً اولية في امور الصحة العامة ، وتزويدهم

بالمعلومات الأولية لمكافحة تآكل التربة ، والتفيليات المؤذية والحيوانات القساسة ، ومراقبة المراعي وكيفية استعمال السمدة ، وانشاء التعاريفات الزراعية ، وشروط انشاء مستوصفات صحية وادارتها ، وتحسين الطرق والآبار . وعلى مستوى اعلى ، أنشئت ، في المقاطعات البريطانية لجان استشارية في كل قضاء تشارك في تنظيم العمل والسهر على راحة المجتمع . وفي الكونغو البلجيكي ولا سيا في مقاطعة رواندا أورووندي برز عمل « منظمة رفاهية المواطن » التي اخذت « تدرس وتحقق كل الوسائل الكفيلة بتأمين ما فيه راحة المواطنين في المحيط الريفي المادية والادبية » . وفي المقاطعات الفرنسية قامت « التعاونيات العميرية الريفية المادية من ابناء البلاد » في مدغشقر ، والجمعيات الخيرية وقطاعات عصرنه الزراعة ، وغير ذلك من هذه المؤسسات التي اخذت تعمل في هذا المجال .

ففي كل نظام استعماري ، جرى تطبيق هذه الاساليب والعمل بهذه التدابير ببطء وبصعوبة كلية ، بالنظر لعجز الاعتمادات الملحوظة او لعدم توفرها بالكلية ، ولا سيما بالنسبة لعداء البيض والادارات لهذه المشروعات او لعدم رضاها عنها او التشكك بفعاليتها .

توارد على افريقيا ، منذ ١٩٤٥ ، من رؤوس اموال للاستثمار
الخطط والاستثمارات تزيد
من حدة التاجية
ما لم تشهد له مثيلا من قبل ، وذلك بعد ان اصبحت الامبراطوريات
الاستعمارية محصورة في هذه القارة . بعد ان خرج الاوروبيون

من آسيا ، توفر لديهم المزيد من رؤوس الاموال والمزيد من التقنيين للاستثمار والتشغيل وبذلك يخفضون عجز الدولار الذي يشكون منه في منطقة الفرنك وفي منطقة الساتليني عن طريق تشجيع الانتاج في مستعمراتهم لما كان يستوردونه من المحاصيل من الاقطار الاخرى : كالمعادن غير الحديدية والزيت ، والقطن وغير ذلك من محاصيل الارض . ولذا ترتب عليهم تجهيز هذه المستعمرات بالموانئ البحرية والخطوط الحديدية ، والطرق ، وان يوجهوا اهتماما اكبر للناس اي ان يهتموا بادخال تحسينات على اوضاعهم الصحية والتعليم ، وانشاء اقتصاديات سليمة في هذه المستعمرات بتشجيع وتنويع الانتاج الزراعي والصناعي معا . كل هذا كان موضوع سياسة خاصة تخطط لوسائل عصرنه العتاد والاجهزة الفنية التي من شأنها ان تساعد على انتاج بعض المحاصيل الزراعية واستخراج بعض الفلزات المعدنية وصيانة الغابات والتربة وتوسيع شبكة الري ، وتوليد الطاقة الكهربائية وانشاء بعض الصناعات المحلية وطرق المواصلات . فبعد عام ١٩٤٠ اقر مجلس العموم في بريطانيا قانون اول خطة للتنمية الاقتصادية ، تلتها خطط اخرى عام ١٩٤٥ و ١٩٥٠ ثم اقرت الحكومة البريطانية قانون تحسين الموارد عبر البحار سنة ١٩٤٨ ، وانشأت في سنة ١٩٥٣ رابطة التطوير المالي التي اخذت تبحث عن مشاريع استثمارية للصناعة في عدة مقاطعات . ومن الجانب الفرنسي ، وضعت « الخطة العشرين » ، عام ١٩٤٦ التي نصت على انشاء صندوق الاستثمار للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الاقطار الواقعة عبر البحار تغذيه الدولة الفرنسية بمخصصات ، عهد اليه بتمويل المشاريع غير المستثمرة (كالرفاه)

والطرق ومحطات توليد الطاقة الكهربائية (. وفي سنة ١٩٤٧ ، حل محل هذه الخطة ، خطة رابعة راح القسم الأكبر من الاموال المستثمرة لتأمين الانتاج الزراعي والمواد الاستخراجية الاخرى . ثم اطلقت الخطة العشرية للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في الكونغو البلجيكي ، التي نشرت عام ١٩٤٩ . اما الخطة الخمسية البرتغالية للسنوات ١٩٥٣ - ١٩٥٨ ، فلم تكن سوى برنامج عام للاشغال العامة التي يجب النهوض بها .

وبالرغم من الفشل الذريع الذي آلت اليه بعض المشروعات : كمشروع الفول السوداني في تنغانيكا عام ١٩٤٧ ، ومشروع تربية الدجاج في غمبيا ، عام ١٩٤٨ ، فقد قامت مع ذلك صناعات للتحويل واخرى زراعية او متعلقة بصيد الاسماك ، ومشاريع استثمار الغابات وغير ذلك . ومع ذلك فهذه الاستثمارات والتحسينات الاقتصادية التي امكن النهوض بها لم تخفف كثيراً من مساوىء الزراعة الاحادية ولا استطاعت ان تحرر الاقتصاد المحلي من ارقباطه وتابعيته للدول المستعمرة . قالين والفول السوداني شكلا عام ١٩٥٠ ٢/٣ صادرات افريقيا الغربية الفرنسية ، كما الف البن والكاكاو ٦٠ بالمائة من صادرات الكامرون ، والقطن والخشب ٦٥ بالمائة من صادرات افريقيا الاستوائية الفرنسية . وفي عام ١٩٥١ ، كان محصول الفول السوداني ٩٩ بالمائة من صادرات غمبيا ، والتبغ والشاي ٧٨ بالمائة من صادرات نياسالاند والكاكاو ٦٩ بالمائة من صادرات الشاطئ الذهبي ، والسيغال ٥٥ بالمائة من صادرات تنغانيكا ، والمعادن ٩٥ بالمائة من صادرات روديسيا الشمالية .

كانت الاقطار المستعمرة ابعد ما تكون عن استقلالها الاقتصادي ولذا رأت نفسها اكثر فأكثر تابعة لاروبا ، والسبب هو ان هذه الاستثمارات مصدرها الاساسي من البلد الام صاحبة السلطة ، بينما توجه الاعتمادات المستوفاة من الاقطار المستعمرة نحو القطاعات التي تؤمن لها مزيداً من الارباح والفوائد وذلك بدافع من المصلحة الخاصة . والسبب الآخر هو ان افريقيا اخذت تعتبر اكثر فاكثرت كتاب لاروبا . فيجب ان تكون القاعدة العالمية لاروبا في وجه الاتحاد السوفياتي وآسيا . فهي القارة الاخيرة الباقية تحت الاستعمار حيث تحاول انكساراً من جهة وفرنسا من جهة اخرى ان تنشأ ، كل في ما يختص به ، اقتصاداً إضافياً لاقتصادها . ولما كانت تعجز اية دولة استعمارية من استثمار موارد هذه القارة ، فقد نشأ عن ذلك مشروع اورافريقيا الذي ينص على استثمار مشترك لهذه الموارد من قبل الدول الاوروبية مجتمعة . فنحن والحالة هذه ، امام ميثاق استعماري موسع غايته الاحتفاظ لاروبا وليس لبعض دولها ، بالسوق الافريقية وبال خامات والمواد الأولية التي هي بحاجة ماسة اليها .

فالمجتمع الافريقي الذي اصبحت مصالحه المادية والادبية في الصميم ردة فعل ابناء البلاد من جراء سيطرة الاوروبيين عليها ، قام بردة عكسية وذلك باقتباسه بعض عاداتهم واعرافهم وبتبني بعض نظرياتهم ، وببذنه بعيداً الاخرى منها . فقد احدث تفتت التجمع القبلي والضعف الذي نزل بالتقاليد الدينية ازمة فكرية ودينية لدى عدد

كبير ، خلقت « فراغاً روحياً » يمكن تبيينه وتتبعه بشكل مختلف جلاءً ووضوحاً ، على طول الساحل الافريقي ، هذه المنطقة التي سيطر عليها نفوذ الاوروبي منذ عهد بعيد ، والتي اخذت تلعب الى الداخل ، وهذا الفراغ يبدو بأشكاله السياسية والدينية او السياسي الدينية مكثراً لظهور اجزاب سياسية ونقابات واتحادات ضمت بين صفوفها جماهير المتحمسين ، منها مثلاً : R. D. A. في افريقيا الغربية الفرنسية ، والكتلة الديمقراطية السنغالية ، والحزب التقدمي التوغوي ، والحزب السوداني التقدمي ، والحركة الديمقراطية للبعث الملاغاشي ، والاتحاد سكان الكامرون (U. P. C.) ، وحزب الاتفاق الشعبي الذي شكله نكروما في الشاطئ الذهبي ، والمؤتمر الوطني في نيجيريا والكامرون (N. C. N.C.) الذي ألفه أزيكيوييه ، وكتلة العمل في نيجيريا الغربية والاتحاد الوطني التنفانيكي في افريقيا الذي شكله يوليوس نبيديريه . والنقابة الوطنية اصطدمت طويلاً بصعوبات كبيرة . فقد منعت تماماً في افريقيا الجنوبية وخضعت للمراقبة الشديدة في الكونغو البلجيكي ، ولا سيما لمراقبة البوليس الشديدة . وفي نيجيريا أجاز تشكيل النقابات منذ عام ١٩٣٨ مع الاعتراف بحقوقها بتنظيم الاضرابات والاعتصامات ، وانشىء في الشاطئ الذهبي ، اتحاد النقابات عام ١٩٤٦ ، وفي المقاطعة الفرنسية وروديسيا الشمالية سمح في السنة ذاتها اي في عام ١٩٤٧ ، بتأليف النقابات العمالية .

واحياناً تظهر بشكل مختلف سرية منظمات للدفاع وتجمع القوى ، منها مثلاً : جمعيات العمل ، في الكامرون وفي الغابون ، ومحاولة التجمع القبلي ، كمؤتمر البامون عام ١٩٤٧ الذي جرب ان يشكل بين قبائل الفانغز ، جمعية وفقاً للتقاليد الافريقية المعاصرة تكون بنأى من الرصاية الادارية التي تقوم بها الزعامة التي تقيمها السلطات المستعمرة . وهذه الفئة لا تزال تتقيد بالملك القبلي ، الا ان من ابرز ما يميز نقطة هذه القوميات ، هو الشعور بالتضامن الذي أخذ يظهر من خلال هذه المنافسات العرقية والسياسية ، اقله بين رؤساء هذه القبائل وزعمائها .

هذا الفراغ الروحي يفسر لنا النجاح الذي يحققه انتشار الاسلام على بين الاسلام والمسيحية
اختلاف مظاهره « الزنجية الطابع والسمة » ، كالاخويات التي تمكن الشبان من التحرر والتخفف من الروابط التقليدية والاعراب عن مشاعرهم القومية ضد الاحتلال الاجنبي والتي تستعمل من الاساليب والوسائل ما يتفق تماماً وذهنية الزوج . واعتناق الاسلام قد لا يتعدى احياناً الظواهر السطحية ويخفي وراءه كثيراً من بقايا الديانة الطبيعية انما يكون بذاته حدثاً مهماً بما يترتب عليه من النتائج ، اذ ان عدداً كبيراً من هذه الجمعيات السرية السودانية لم تلبث ان استحوطت تدريجياً الى اخويات اسلامية تعمل في الخفاء وتنتشر بين هذه الاقوام التي تجردت من طابعها القبلي التي تسكن المدن والتي اصبحت مراكز نشيطة للدعوة للاسلام ونشره بين السكان . ولما كان الاسلام يسيطر في هذه المناطق الواقعة شمالي خط العرض العاشر ، فقد اخذ يمتد جنوبي هذا الخط بسرعة ٥٠٠ من المعتنقين له في السنة ، حسب تقديرات الاب بوشو . ففي افريقيا الشرقية ، تأخذ محطة اذاعة القاهرة ومحطة اذاعة باكستان

وخرى نحو المعاهد الديشية في كل من مصر والباكستان ، والتجار ، والدعاة الذين ترسلهم طوائف الاحمدية يفسرون القرآن ويلوحون به في وجه المسيحية فتشيل كفتته (غويي) . والنسبة المئوية للمسلمين ، في عام ١٩٤٦ ، كانت ٩٠ بالمائة في النيجر و ٨٥ في السنغال و ٨٠ بالمائة في الغينة ، ارتفعت الى ٦٠ بالمائة في السودان وفولتا العليا حيث يصطدم بكتلة موسي ، و ٤٥ بالمائة في نيجيريا و ١٥ بالمائة في شاطئ العاج ، و ٧ بالمائة في الدهوماي وفي الكونغو ، وزهاء ٢٠ بالمائة في مدغشقر وفي الكامرون . وفي الشاطئ الذهبي ازداد عدد المسلمين بين ١٩٣٠ - ١٩٤٥ ، اكثر من الثلث ، وفي غينيا اكثر من ٢٥ بالمائة وفي الغينة البرتغالية حيث نسبتهم لا تزيد على ٢٠ بالمائة فقد ازدادوا الى النصف ويوجد كتل اسلامية في افريقيا الاستوائية الفرنسية وفي افريقيا الجنوبية . ويزيد عدد المسلمين في كل اقطار افريقيا الغربية من فرنسية وانكليزية وبرتغالية وفي ليبيريا على ١٥ مليون من اصل ٣٦ مليون . فمن اصل ١٣٠ مليون من السود ١٤ مليون هم مسلمون منهم ١١/٢١ موجودون الى الشمال من خط الاستواء . والباقي موزعون على ساحل المحيط الهندي .

ففي الحين الذي يبدو فيه الاسلام وكأنه جاء خصيصاً لافريقيا ، يعمل معظم الزعماء الوطنيين على مناهضة المسيحية بعد ان يشجب الروابط التي تشدها الى الاستعمار ، كما يرتابون بخضوع الكنائس المحلية لسلطة غريبة عن البلاد : لندن أو روما والتي يتسم تطورها وتقدمها بالبطء الكلي وليس فيه ما يكفل او يضمن بقاءه . فالتصادم الرسولي في افريقيا الفرنسية تعد اربعة ملايين من اقباع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية على خمسين مليون من السكان ، كما تعد افريقيا الجنوبية ٨٠٤ ، ٠٠٠ منهم ، من اصل ٧٠٠ ، ٠٠٠ نسمة ، وافريقيا الشرقية والوسطى ٤ ، ٥٠٠ ، ٠٠٠ على ٦٧ مليون ، والكونغو البلجيكي وروندا اوروندي ٤ ، ٦٦٠ ، ٠٠٠ على ١٥ ، ٥٠٠ ، ٠٠٠ نسمة . والارسلالات البروتستانتية التي هي اسبق الى العمل التبشيري في افريقيا تهتم كثيراً بمطابقة ظروف وشروط الحياة في هذه المجتمعات الزنجية ، كما تحرص على الاكثار من المدارس والعمون المادي والاسعاف الطبي ، وعلى تكوين اكليروس محلي بأسرع ما يمكن فهي تنمو بسرعة بدافع من التأثير الاميركي الذي اشتد جداً لا سيما بعد عام ١٩٣٦ في هذه البلدان التي تستعمرها الدول الكاثوليكية : كالكونغو البلجيكي والكامرون وافريقيا الغربية الفرنسية ، والمستعمرات البرتغالية . وقد انشأت خلال الحرب نوعاً من تحالف فدرالي تبشيري وحققوا تقدماً كبيراً في الكونغو بالرغم من الامتيازات العريضة المحصورة في المدارس الكاثوليكية وحدها . فهم يعلمون عدداً كبيراً من الاولاد ويعدون اكثر من ١ ، ٥٠٠ ، ٠٠٠ من الاتباع .

والى هذه الاسباب يجب ان نغزو النجاحات التي سجلتها الكنائس الكنائس السوداء المنفصلة التي نشأت عن التبشير الذي قسام به الانبياء البسائتو الذين حاولوا ان يوفقوا بين « عمل الارسلالات المسيحية ذات الطابع الافريقي » و « بعث الحياة ، ضمن

إطار مسيحي أو شبه مسيحي ، للعناصر الحية في الديانة التقليدية .

فمنذ عام ١٨٩٢ ، ظهرت الكنيسة الاثيوبية التي اقامت لها علاقات مع كنائس الزنوج في الولايات المتحدة الاميركية ، والتي قطعت كل صلة لها مع الارساليات لاسباب عنصرية مع الابقاء على تنظيمها وعلى روحها . ثم اتطلت علينا كنائس « صهيونية » وكنائس عنصرية (اي تمت الى المنصرة) التي استبدلت الصورة الباهتة لمسيح البيض بمسيح فرنجي ، واخذت بمناهضة الكنائس المسيحية مناهضة ضارية التي تأخذ بمبدأ التمييز العنصري . ومسح ان هذه الكنيسة تعد بضع مئات من الاتباع والمريدين ، فهي ترسم طقوس معقدة للتطهير ، كما تفرض تحريمات اكثرها غذائية ، وتنشر تعاليم وتعلم نبؤات لها تأثيرها على الجماهير المحرومة من وسائل التصرف والعمل ، وهو تأثير يشتد بنسبة ما يلوح بحضارة البلاد القديمة في وجهه البيض . من هذه الطوائف في افريقيا الجنوبية الكنيسة المسيحية البدائية ، وكنيسة بافالوفو الافريقية والكنيسة الميثودية الافريقية دلفيجا ، والكنيسة الافريقية الاتحادية في نيجيريا ، والكنيسة المعمدانية في دوالا . والحركة الدينية المعروفة بساعة البرج التي تنتظر قدوم مسيح جديد يولد من عذراء زنجية ، وهي حركة لها اتباعها في افريقيا الغربية وافريقيا الوسطى ، والكنيسة الزنجية لدلتا نهر النيجر ، واتباع ابولونيوس في مدينة غران بستام ، وعبادة ماسا او القرن التي دخلت عام ١٩٥١ الى شاطئ العاج . وهي المعروفة بكنيسة كيكويو العنصرية المستقلة ، وغيرها كثيرون . وقد نصادف احيانا حركات رمزية الطابع كالحركة التي اسسها وليم هاريس احد المرشدين في الارسالية الميثودية الاميركية سابقا في ليبيريا الذي بعد ان ظهر له رئيس الملائكة غبريل ، كما يقول ، راح عام ١٩١٣ يبشر بالانجيل في شاطئ العاج ، ويحارب « الاصنام » وينهي عن السرقة والزنى ، ويعمد الاخيار بالسما ، والاشرار بالجحيم ، ونصر بيده اكثر من ١٠٠٠ زنجي واسس كنائس تابعة له في شاطئ العاج والشاطئ الذهبي .

وهذا القلق الروحي ذاته هو وراء النجاح الذي حققته بعض الفئات الجديدة ذات الطابع الديني او الثقافي او السياسي التي تكون مظاهر مختلفة ضد حركة التثاقف التي تعرضت لها الثقافات الافريقية المختلفة ، كما تؤاف حركة مقاومة في وجه الاستعمار . والى هذا يجب ان نرد حركة بويكي Bwiti التي انتشرت في الغابون وفي الغينة الاسبانية ، فكانت عبارة عن مجتمعات قبلي يحاول بها له من هياكل وطقوس عبادة ، من ان يجمع حوله اقواما من عقائد متباينة يعملون في هذه الورشات القائمة في الاحراج والغابات . من هذه الحركات ايضا الحركات المشيخية التي اعطت في الكونغو البلجيكي والكونغو الفرنسي الحركة المعروفة بالكمانجية من اسم داعيها الاكبر كمانجو ، عام ١٩٢١ ، والحركة الاميكانية التي ظهرت عند اشتداد الازمة الاقتصادية سنة ١٩٣٠ ، و ١٩٤٠ ، و ١٩٤٧ . وبعد وفاة مؤسس الاميكانية في سجنه ، اندريه متسوى الذي عمل في فرقة الرماة في الحرب العالمية الاولى وفي حرب الريف والذي اسس هذه الحركة في باريس عام ١٩٢٦ الذي سعى الى ضم شمل ابناء افريقيا الاستوائية الفرنسية وراح ينادي

بالمقاومة السلبية تجاه الادارة ، رفض اتباعه الاعتراف بموته ، وراحوا يقيمون عبادة : يسوع ماثسوى ، وينتخبون في انتخابات ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، النبي المتوفي ، كما يقترعون له في انتخابات ١٩٥١ . اما الحركة الكمبانجية فقد تناسخت بعد عام ١٩٤١ في الحركة الكاكية ، التي اسسها المبشر القديم والملازم في جيش الخلاص سيمون مبادي جعل نقطة الدائرة فيها سيمون كمبانجو الذي يمثل الـ *Gounza* او « المخلص وملك الزنوج » يخضع اتباع هذه الديانة لنظام مسلسل ، ولها طقوسها كما ان قواعدها الصارمة الشديدة تفرض الزواج بين اتباع هذه الديانة ، وتحرم الزنى وشرب المسكرات ، وتفرض مقاطعة الارساليات الاجنبية مقاطعة تامة ، كما تقاطع ممثلي الحكومة . وملة الكيتاوالا التي انبعثت من كنيسة البرج ، نشأت في روديسيا الجنوبية وفي نياسالاند ، وعم انتشارها ثلاثة ارباع الكونغو البلجيكي في عام ١٩١٦ ، وعلم ان سيمون كمبانجو هو مسيحا جديد بعث الى الارض ليخلص الزنوج وينقذهم من ربقة البيض ، الذين امروا بقتل السيد المسيح ولينقذهم من السحر الذي يتعرضون له . وعبادة الـ *Vgol* (المنشقة من كلمة *Vgolo*) التي تعني القوة والسيطرة ، انتشرت بسرعة كلية في مقاطعة الكونغو الاعلى وفي الغابون وكانت ترمي الى توحيد كل النشاطات التي تصدر عن عبادة الديانة الطبيعية ، وتفرض على الاتباع الاخوة ، وتحارب طقوس السحر ، والسرقة والزننى ، وتزيد من قوة الحرمات القديمة . وهي تفرض طقوساً خاصة على المريدين الجدد ومراسم خفيفة وضواغط مقدسة واقتبست مراسم كثيرة من الديانة الكاثوليكية : كالهيككل مع الشموع والاجراس والاعترافات . وهي عبادة الديا التي اسستها النبية مازي لالو التي كانت تعد ، عام ١٩٥٨ ، اكثر من ٩٠،٠٠٠ من الاتباع في شاطئ العاج .

ان معظم هذه العبادات المسيانية التي جاءت عند منتصف الطريق بين التعاليم المسيحية والفلسفة الدينية ، المتناقلة عن السلف ، تلتقي حول ميزات مشتركة : محاربة بعض العقائد والطقوس القديمة وضد السحر والتعاويذ ، وهي الى هذا كله حركة رجعية ضد سيطرة البيض وسيادتهم . فاذا ما تسببت عن حوادث فهذه الحوادث من نصيب المناطق والاقطار التي يشتد فيها التمييز العنصري ، وحيث تشتد وطأة النظام الاقتصادي الحديث ، لا سيما في هذه المناطق المنجمية الواقعة في الكونغو البلجيكي ونياسالاند وكينيا ، عام ١٩٣١ و ١٩٤١ و ١٩٤٤ ، وبالرغم مما لها من طابع نصف سري ونصف تسري وطابع زجري ، فلها تأثير عظيم ولها قدرة كبيرة على الذبوع والانتشار . وهي تجتذب اليها عدداً كبيراً من المارقين عن الارساليات الدينية ويقارن *B* هولاس الحماسة التي تلاقىها هذه الطقوس ، بهذه الجهالة من الامس التي احاطت بأوائل المسيحيين في دياميس روما .

فهذه الاحقاد العنصرية والدينية ، وهذه المطالب الاجتماعية تكون تهديداً مباشراً لهذه الاقلية البيضاء التي طالما تحكمت وعبثت ، وبعثت فيها شعوراً او حركة دفاعية على اساس عنصري تؤلف معها هذه الاقلية كتلة متراصة ، سواء في افريقيا الجنوبية ام في افريقيا

الشالية . وفي كينيا وروديسيا ايضاً .

فالاضطرابات والفلاقل التي تولد خطرأ على البيض تثير فيهم الهياج ثم الملح . فالاستعانة بالسلطة تجر وراءها القمع والكبت الذي يولد هو الآخر ، الارهاب ، وهذا يبعث بدوره الملح الذي يحجر بدوره الى تكوين فئات للدفاع عن النفس . فنحن امام حلقة جهنمية تتألف من السلطة ومن القمع (ر . مونتاني) .

وهكذا فالجتمعان ينزعان الى الانعزال والتقاطع وينظران الواحد الى الآخر نظرة ملؤها العداء .

٣ - السياسات الاستعمارية المتباينة الاتجاه

تباينت الحلول التي اتخذتها الدول المستعمرة في المجال السياسي باختلاف تقاليدھا والاحوال الخاصة بكل قطر من الاقطار التي تسيطر عليها . فالبريطانيون انتهجوا سياسة يحافظون معها على الزعامات الوطنية القائمة محاولين تسخيرها كأدوات لهم في احكام نظامهم الاستعماري ؛ هذه الطريقة التي رحب بها ليوقي وحبذ انتھاجها موصيا « بوضع الطبقات الموجهة الى جانب مصالحنا » اي تشويق الاوستوقراطية الوطنية واشراكها . الا ان التقاليد الادارية التي اعتمدها المستعمرون الفرنسيون خالفت هذا المسلك ونهجت نهجاً آخر ، مفضلة عليه الحكم المباشر وطريقة التمثيل التي تهدف الى إعداد طبقة ادارية جديدة مشبعة بمبادئ الادارة الفرنسية . اما البلجيكيون فقد آثروا سياسة ابوية واعتماد التمييز العنصري تخضع الوطنيين لوصاية ضيقة .

سياستان بريطانيتان
انتھج البريطانيون في مستعمراتهم الحكم غير المباشر وهي سياسة اتبعوها ووضعوها موضع التجربة والاختبار ، رفعها اللورد لوغارد الى مرتبة نظام في مذكرته السياسية التي وضعها عام ١٩١٨ وفي تقريره المعنون الانتداب الثنائي في افريقيا الاستوائية البريطانية (١٩٢٢) . ففي نيجيريا الشالية احتفظ امراء المقاطعات المحليون بمراكزهم وبسلطاتهم الاستقلالية وامنت لهم الموارد القانونية وشبكة من المحاكم كما قامت في بعض المدن الكبرى مثل كانو وعبادان هيئات بلدية تتمتع بسلطات واسعة . فالمدن الساحلية وحدها حيث يشتد النفوذ الاوروبي بعد ان اعرق فيها ورسخ ، وحيث يكثّر عدد المتطورين ، تقوم فيها بلديات على الطراز الاوروبي . وفي الشاطئ الذهبي ، اعيدت الى الزعماء المحليين ما كان اقتزع من سلطتهم ومن نفوذهم ، عندما اعيد عام ١٩٢١ العرش الذهبي الذي كان للشعب اشنتي ، وعندما تم الاعتراف عام ١٩٢٥ بسلطات الـ ٦٣ زعيما من اهم زعماء المستعمرة . ففي مساتين المقاطعتين كما في مقاطعة السيراليون وفي غمبيا ، فالادارة غير المباشرة نظرت اليها ، منذ هذا التاريخ ، كمرحلة من مراحل اعداد البلاد للحكم الذاتي . اما الاقطار التي وجدت فيها اقلية كبيرة من البيض ، فقد انشأوا او نزعوا الى انشاء نظام من التمييز العنصري لمصلحة الجنس الابيض .

افريقيا الجنوبية
 ففي الاتحاد جنوبي افريقيا تتمثل على ابشع صورها سيطرة اقلية من البيض على اكثرية مستعبدة مستذلة من ابناء البلاد. فامام ٢١٪ من الاوروبيين، معدل المواليد عندهم اعلى نسبة سجلتها من المواليد سجلتها جالية اوروبية مقيمة عبر البحار (باستثناء اميركا اللاتينية) و ٢٦ بالمائة عام ١٩٥٢ ، وحيث معدل الوفيات واطر جداً (٦ ، ٨ بالالف) يقوم ٦٩ بالمائة من ابناء البلاد و ٨ بالمائة من الخلاسين و ٢ بالمائة من الآسيويين معظمهم من الهنود ، عرفوا كلهم بخصب المواليد والانسال يزيد معدل الانسال لدى البيض على ارتفاعه . وهكذا نشهد في هذه البلاد تأخراً او تقهقراً بطيئاً للعرق الابيض ولحكنه مطرد ، يزداد الشعور به ويبرز بوضوح بالرغم من نمو السكان السريع في المدن ، حيث العرق الابيض اصبح اقلية فيها (٣٩ بالمائة عام ١٩٥١) لقاء ٥٠ بالمائة عام ١٩٢١ ، مما يبعث فيه الشعور بانه سيفرق عما قريب تحت هذا المد العارم الذي لا سبيل لدفعه او صدّه . والى هذا الخوف الذي يخامرها يجب ان نضيف هنا وهم العرق المستبد بالبويرز على الأخص ومهم المحافظة على الوضع المتميز للانسان الابيض الذي يشتد على الاخص عند الطبقة الفقيرة . فالهجرة التي تؤلف خير طريقة لرفع نسبة الاوروبيين في البلاد ، اصبحت من الامور المستعبدة جداً ان لم نقل من المستحيلة من جراء المقاومة المزدوجة التي يبديها صغار البيض الذين يتخوفون جداً من قضية البطالة والارستوقراطية العقارية المسيطرة على البلاد بهذه العنصرية العمياء التي يقول بها البويرز ، الاعداء الالدام لكل ما هو غريب والذين يخشون بان تنقلب اكثرية *Afrikaaner* الضعيفة الى اقلية من جراء وصول مهاجرين يفتقون الانكليز ويكرهونهم .

فالانفصال الجغرافي او الارضي الذي بوشربه منذ عام ١٩١٣ ، ترك للسكان من ابناء البلاد ١٢ بالمائة من مساحة البلاد . فلا يجوز لاي اسود ان يشتري ارضاً تقع خارج هذا النطاق . فالاراضي المحفوظة لسكن الوطنيين يعيشون فيها وفقاً لتقاليدهم المتوارثة اصبحت تغص بالسكان ، والاهلون فيها يتكاثرون وينمون بأسرع من نمو المواد الغذائية اذ ان الزراعة لاتزال فيها متأخرة جداً، والتربة فيها عرضة للتآكل والتحات كما تنهكها ماشية تزداد وطأتها باستمرار . ولذا يضطر عدد كبير من هؤلاء الزوج للنزوح عن مساكنهم انتجاعاً للعيش في خدمة الاوروبيين . وهكذا فهناك ٥٠٠ ، ٥٠٠ عامل زنجي من العمال الزراعيين يعملون خارج نطاق الاراضي المحفوظة ، مياومين او مرابعين او متعهدين لاراضي تخص البيض ، تدفع اجورهم عينا من محصول الارض اما مواد غذائية او بالترخيص لهم رعي مواشيهم ، مستوى العيش لديهم متدن جداً ولا امل لهم ان يصبحوا يوماً من الملاكين . من منهم يعمل في المدن او في المناجم يعيشون في تخايب او في مجتمعات ، هي اقرب ما تكون من مخيمات التجمع التي تغص بساكنيها حيث التدرن الرئوي وسل النحاتين يفتك بهم فتكاً ذريعاً ويحمل معدل الوفيات بينهم ٣ او ٥ اضعافه لدى البيض الذين يقطنون المنطقة ذاتها . والانفصال الى احياء متميزة الذي خطط له منذ عام ١٩٢٦ دخل موضع التطبيق بكل قسوة منذ عام ١٩٥٠ . ولكن هذا

الانفصال الارضي او الجغرافي يتعذر تطبيقه اكثر فأكثر كلما اتسع الدمج الاقتصادي .
والانتاج الصناعي الذي تطور كثيرا بحيث انتقل دليله من ١٠٠ ، عام ١٩٢٩ الى ١٣٦ عام ١٩٣٨
والى ٤٣٥ عام ١٩٥٠ ، وازدهار الصناعات المتنوعة بفضل الحرب ، جعل من العمل غير
الاوروبي جزءاً مقوماً وعنصراً أساسياً من الحركة الاقتصادية في البلاد ، اذ يؤلف ٨٠٪ من
مجموعة طاقة العمل في الاتحاد . هنالك ٧ عمال زنوج لقاء عامل ابيض في مناجم الذهب الواقعة
في ويتواترزد ، و ١٧ على عامل واحد ابيض في مناجم الفحم . وبالرغم من قانون اللون
الصادر عام ١٩٢٦ الذي يحتفظ بمعظم الاعمال التي تقتضي الاختصاص للعمال البيض والذي
يقصر الزنوج على الاعمال المحفوظة لعمال مساعد ، فعدد العمال نصف المدربين او المتخصصين
يزداد . حتى العمال المساعدون الذين تتجاوزهم قطاعات الزراعة والصناعة اصبح عددهم لا يفي
بالغرض ولا بالطلب ويجب استقدام العمال من خارج الاتحاد . انه لغريب جدا وضع هؤلاء
البيض تحيط بهم المفارقات من كل جانب ، اذ انهم يعيشون في خوف موصول بان يفرقوا في خضم
الزنوج فيضطرون لاستقدام بعضهم من الخارج .

فالازدهار الذي ترقع فيه هذه الاقلية البيضاء التي تستأثر بـ ٧٤٪ من الدخل القومي ، ينهض
اساساً على الاجور المتدنية التي تدفع لليد العاملة السوداء وعلى استعبادها . فالبروليتاريا الاوروبية
تنعم باجور اكبر . فما من عامل ابيض يربح اقل من ١٥ جنيتها في الشهر الواحد ، مهما تواضع
عمله او ضؤل ، بينما العامل المعدن الاسود في مناجم الفحم يحصل ٥ جنيهات لا غير . اما في مناجم
التعدين ، فالاجر الذي يتقاضاه العامل الابيض يزيد عشرة اضعاف عن اجر العامل الاسود ، ان
٧٠٪ من العمال الوطنيين هم من الاميين ، والمدارس الوطنية لا يصيحبها سوى ١/١٠ الاعتمادات
المخصصة لتعليم البيض . ففي عام ١٩٥٢ كان التعليم الذي يعطونه يعدم للعمل اليدوي وليس
لتزويدهم بثقافة ومعلومات عامة . فالنظام والتشكيل الذي يفرض عليه العمل لا يترك للاسود
اي اختيار او اي بارقة أمل باي عمل غير العمل اليدوي في الارض او في المنجم او في المصنع .
فبعد ان اقصى عن التعليم الذي يفتح امامه ابواب الترقى الاجتماعي ، أبعد الزنجي ايضا من
كل نشاط سياسي . فالانتصار الانتخابي الذي حققه الدكتور مالان عام ١٩٤٩ ، مكن من فوز
سياسة التفريق الكامل : فحرم زواج الابيض بغير الابيض ، والفصل بين احياء منفصلة . بعضها
عن بعض في المدن ، وسحب الترخيص الذي كان يخول الحلاسي حق الانتخاب في ولاية الكاب .
وقد صدرت قوانين تمييزية ، اخضعت الاسود الذي يقطن المدينة لنظام جواز مرور ورخصة
كان من الصعب جدا الحصول عليها بحيث ان ٧٠٪ من التحالفات التي يأنسها غير الاوروبيين كانت
مخالفات عدم الامتثال لهذه الرخص . ونجم عن ذلك نوع من الاشغال الشاقة . فالحكوم عليهم
بالسجن ، تؤجرهم الادارة المستعدين او لارباب الصناعة لتأمين الاعمال الزراعية او للعمل
في المناجم .

وهذا الانفصال الذي يشتد يوماً بعد يوم ، ومقاومة الزنوج لها الذين يتمردون عليها اسكثر

فاكثر ، فالاجراءات التمييزية لا تؤدي الا الى اذكاء الحقد والبغضاء العنصرية وعدم الطمأنينة والقلق . فكل مظاهرة عدائية او اعتداء من قبل الزوج ، حتى ولو لم تكن الالفظية او شفوية تجر على صاحبها عقوبة قاسية في الحال . وقد يتحول استيائهم احيانا نحو الخلاسين او الآسيويين (هيجان دوربان عام ١٩٤٩) ، وقد يتجه احيانا ضد البيض كالاضطرابات التي وقعت عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ في بورت اليزابث وجوهنسبرغ وكمبرلي والكاب وايبست لندن ، او يعبرون عن هذا الاستياء بعمل مشروع قليل او متواضع الاثر: كالمقاومة السلبية او المقاطعة التي نظمها المؤتمر الوطني الافريقي ، والانضمام الى بعض النقابات العمالية التي تقبل في عضويتها العمال غير الاوروبيين . وحركة القمع ترتدي طابعا بربريا عام ١٩٥١ ، والتعديل الذي ادخل على قانون عام ١٩٥٠ حول حظر الشيوعية اعطى هذه الكلمة تعريفاً بحيث يمكن ان يطبق او ان يطلق على كل شخص يمكن ان يعرب عن آراء او افكار يعتبرونها في انكلترا ليبرالية او متحررة ، فقانون عام ١٩٥٣ يفرض عقوبات يمكن ان تتراوح بين ٥ سنوات حبس مع غرامة ٥٠٠ ليرة انكليزية ، نقداً ومهاجمة اي نص شرعي او تطبيق هذا النص . غير ان الزوج لا يحملون قط الحركة العامة نحو الحرية والاستقلال التي تتمخض بها افريقيا السوداء ، فهم يشددون من مقاومتهم السلبية . فبالرغم من تدخل البوليس العنيف (اذار ١٩٦٠) ، فهم يابون الرضوخ لهذا النوع من الاسترقاق الذي يتمثل في تذكرة المرور لاقبل انتقال يقومون به .

هذا هو البؤس والشقاء ، هذا هو القلق واليأس الذي يحيش في قلب مجتمع مضطهد ، متمسك بعناد بتقاليده ، هذا هو دراما الصدام الصارخ بين العناصر والعروق القائم على اذلال الاسود والخوف الذي يسمر الابيض ، موضوع رواية آلان باتون المعنونة : « استفيقي يا بلادي العزيزة » التي ظهرت عام ١٩٤٣ ، وعرفت الناس بهذا الوضع الذي يسود تلك البلاد .

افريقيا الشرقية البريطانية بين اتحاد افريقيا الجنوبي والسودان تقع مقاطعات بريطانية حيث تقوم جاليات بيضاء ، استقرت نهائياً على الصعيد الجبلي معطية الدليل على مقدرة البيض في استثمار المناطق المدارية .

هنا تقع منطقتا روديسيا ونياسالاند وتنغانيكا وكينيا . وفي هذه الاقاليم تستخدم مشكلة اتصال العناصر والعروق البشرية المختلفة ، غير ان وزارة المستعمرات البريطانية تعرف كيف تمارس نفوذها وتعاول ان تخفف من نتائج عنصرية البيض في هذه المنطقة .

ففي روديسيا الجنوبية حيث البيض لم يكونوا يعدوا عام ١٩٣٤ سوى ٤٠ ، ٠٠٠ ثم ارتفع عددهم عام ١٩٥٣ الى ٦٥ ، ٠٠٠ . وقد اقتطعوا لهم ، كما رأينا ١٨٥ ، ٠٠٠ كيلومتر مربع من الاراضي الطيبة بينما لا يوجد تحت تصرف ١ ، ٥٠٠ ، ٠٠٠ زنجي سوى ١١٥ ، ٠٠٠ كلم مربع . وهم لا يقبلون عندهم سوى المهاجرين الذين يملكون رؤوس اموال قوية خوفاً من ان تنشأ عندهم بروتاريان من « فقراء البيض » كما هي الحال في افريقيا الجنوبية . فالاقطار الثلاثة : روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند التي الفت عام ١٩٥٣ « اتحاد افريقيا الوسطى » تضم ٦ ، ٥٠٠ ، ٠٠٠ نسمة من

السكان ، بينهم ٢٠٠ ، ٠٠٠ من الاوروبيين الذين يلتهمجون سياسة لا تختلف كثيراً عن السياسة التي يسير عليها اتحاد جنوبي افريقيا . واليد العاملة التي لا بد منها لاستثمار المناجم لا يمكن توفرها الى عن طريق الالتزامات المالية التي تتقاضى رسوماً لها من الفداحة ما يجعل ١٠٪ من ابناء البلاد الوطنيين مضطرين للبحث لهم عن عمل مأجور خارج الاقاليم المحفوظة المخصصة لهم . وقانون الاقتراع يخضع لشروط ضرائبية ثقيلة ليس في وسع الكثيرين تحملها ، قد ترتفع احياناً (الى ٥٠٠ جنيه في روديسيا الجنوبية) ، فمئات الدم ليس من الاسباب الشرعية في نظر الحكومة ، ومع ذلك فهو يطبق في كل مكان ، ولهذا السبب فرضت وزارة المستعمرات ، وجود اربعة ممثلين عن الزوج في المجلس التشريعي القائم في روديسيا الشمالية بالرغم من معارضة المعمرين فيها . ومقاومة السود الذين يمثلون « المؤتمر الافريقي » تنلبس هنا شكلاً سلبياً ، ورفض التسليم بمانع الدم والخضوع له والعمل بمقتضاه في الفنادق ومكاتب البريد ، والاضرابات في مناجم الفحم في ونكي وفي مناجم النحاس في روديسيا الشمالية وعدم التعاون مع سلطات الاتحاد ، واستقالة الزعماء الوطنيين .

واعلى الى الشمال تقوم تنغانيقا واوغندا وكينيا حيث قامت انكلترا بعد ان خسرت جانباً من مواقعها الحصينة الحربية والجوية والبحرية في البحر الابيض المتوسط ، شبكة دفاع قوية صالحة لتكون مركز دفاع مقاومة شديدة ونقطة انطلاق لهجوم محتمل باتجاه آسيا الصغرى او المحيط الهندي او الشرق الاقصى . ولذا فهي حريصة على ان تشجع استيطان العنصر الابيض في هذه المنطقة ، وكurst مبالغ طائلة لتجهيز هذه البلاد وتطوير الزراعة فيها ، ففي كل قطر من هذه الاقطار الثلاثة يتمتع الحاكم العام بسلطة مطلقة ، والمجلس التشريعي المؤلف من الموظفين وممثلين منتخبين عن الاوروبيين والهنود والعرب ، ومن اعضاء معينين بينهم بعض الافريقيين بحيث تؤيد قراراته دوماً اكثرية من البيض يرتاح اليها .

والمقاومة ترتدي هنا طابعاً اشد من الطابع الذي لها في روديسيا . فالمعمرون البيض في تنغانيقا قليلو العدد (٧٠٠ ، ٢٧ من اصل ٨٥٠٠ ، ٠٠٠ نسمة واحتياجات الارض ليست ملحفة بالرغم من الاضطرابات التي وقعت في بعض الاماكن عام ١٩٥٢ ؛ وكذلك قس اوغندا : حيث يقوم رئيس او زعيم وطني تحت الحماية البريطانية ، هو ادورد موقوزا الثاني ، ملك يوغندا ، اغنى المالك واكثرها ازدهاراً والذي نفاه البريطانيون عام ١٩٥٣ لنزعته الاستقلالية ، واضطرت الى اعادته الى كرسي الملك امام احتجاجات السكان الصارخة .

اما في كينيا فالمعمرون الاوروبيون هم اكثر مما هم في اي من هذه الاقطار والتجارة فيها يسيطر عليها البريطانيون والهنود ، والتوتر العنصري بين الشعوب الثلاثة اقوى منه في اي مكان آخر . فالمستعمرون البيض استقروا وازدهرت اعمالهم في السهول المرتفعة . فهم يرغبون في تشكيل دومنيون ابيض كما انهم يخططون لتقوية الاستثمار الاوروبي في البلاد . فالشعور العنصري يحيش عاليا فيهم وحائل اللون لا يقل شدة وعنفاً عنه في افريقيا الجنوبية . فهم

يطالبون بالحكم الذاتي حتى يزدوده صلابة ولكي يتمكنوا معه من طرد الـ ١٥٠٠٠ من الآسيويين ولا سيما الهنود والباكستانيين الذين يسيطرون على النشاط التجاري في البلاد وسجل بعضهم درجة عالية من الثراء . كل أبناء البلاد الوطنيين يذهبون فريسة لهذا الوضع ولا سيما لندرة الاراضي التي تتعرض باستمرار للتأكل السريع . كما يتأفقون من الالتزامات التي تفرض على الرجال من ابن ١٥ الى ٤٥ سنة فيرون انفسهم مضطرين للعمل في الخدمات العامة وفي مزارع البيض (اذ عليهم ان يقضوا بين ثلاثة وخمسة اشهر في العمل ليؤدوا ما عليهم من ضرائب) . واكثر الجماعات الحاحاً ومطالبة باسترجاع الاملاك التي نزع من قسراً وعنوة هم قبائل الكيكويد . فهم يلومون السلطات المسؤولية لاعتبارها ارضاً حراماً وتركها الحرة للمعمرين باستملاكها ، اراض شاسعة حسبوها غير مملوكة بينما كانت مراعي لمواشيهم ومناطق للصيد ، « استملاك لاشعوري » كما يؤكد غورر ، حز كثيراً في نفوسهم لا سيما والاراضي التي يقيمون عليها كثيفة السكان ١٠٧ واحياناً ٢٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد . « جمعية كيكويد المركزية » التي تأسست عام ١٩٢٢ ، والتي عرفت فيما بعد باسم : « اتحاد كينيا الأفريقي » ، اصبحت جمعية سياسية قوية ونشطة عام ١٩٤٦ بعد عودة جومو كنياتا من اوروبا . وفي اواخر سنة ١٩٤٨ تظهر حركة الماوماو وهي جمعية سرية يؤدي اعضاؤها القسم ويرافق انضمامهم الى الجمعية مراسم وطقوس خاصة ، وهي معروفة بعداؤها المكشوف للبيض والمسيحية . وتهاجم باستمرار البيض والمواطنين الذين يوالونهم ويخلصون لهم العمل ، فردت السلطات المحلية على هذه الاعمال يساندها الطيران ووحدات من الجيش البريطانية باعمال قمع عنيفة استعالت الى حرب ابادية فعلية . وفي عام ١٩٥٤ كان اكثر من ١٦٢ و ٥٠٠ و ١٦٢ وطني جرى توقيفهم واعتقالهم ، وحكم على ٦٩ و ٥٠٠ منهم ، بينهم ١٣٠٠٠ ثبت انهم اعضاء في جمعية الماوماو واشتركوا باعمالها ، وكان لا يزال في هذا التاريخ اكثر من ٣٠ و ٥٠٠ لا يزالون موقوفين . وهذه الارقام العالية ، تكون دليلاً قاطعاً على شعبية هذه الحركة . ولم يوضع حد لاعلان الطوارئ في البلاد بعد ان خفت الاضطرابات التي تثيرها الا في كانون الثاني عام ١٩٦٠ بعد اعلانها عام ١٩٥٣ .

في هذه الاقطار الثلاثة استطاعت السياسة البريطانية ان تزيل تدريجياً العراقيل والمصاعب التي تعترض سياستها التحررية : انشاء مجالس وطنية لابناء البلاد الاصليين كانت لها صفة استشارية في بادىء الامر ، ثم اعطيت سلطات لاتخاذ قرارات . ورفع عدد الموظفين الوطنيين ، واخيراً الاجتماع حول طاولة مستديرة لمناقشة الافكار والنظريات المتعارضة ، افضت في نهاية المطاف الى اصلاح جذري في النظام الانتخابي حققت بفضل كل من تنغانيقا وكينيا استقلالهما عام ١٩٦٠ ، وانشاء مجلس تشريعي يضم اكثرية افريقية على مثال ما تم ليوغندا .

منذ البدء تم استثمار ثروات الكونغو البلجيكي بشكل منهجي على يد الكونغو البلجيكي شركات خاصة قوية تحت اشراف فئات مالية قوية : مثل مصرف امبين ، وشركة الكونغو التجارية والمعدنية ، والاونيليفر ، واهمها طراً شركة بلجيكا العامة

التي تألفت من الشركات الفرعية التالية : الاتحاد المنجمي في كاتنغا العليا ، ولجنة كاتنغا الخاصة ، ولجنة كيفو الوطنية ، والخط الحديدي من مجري الكونغو الاسفل الى كاتنغا ، والشركة الحرجية المنجمية ، وشركة زيوت الكونغو البلجيكي ، وشركة كاساي ، والجيومين وغيرها . وسيطرت هذه الشركات على امتيازات واسعة أقطعت لها ، ووجهت جل نشاطها على الاخص الى تصدير منتوجات المعادن والمحاصيل الزراعية برسم الاسواق الخارجية : وقد نهضت باستثمار موارد البلاد خلال الحرب تلبية منها لطلبات الحلفاء ولتلبية حاجاتهم الى المطاط والبن والفولفرام والقصدير والاورانيوم والنحاس والكوبالت وغير ذلك من المحاصيل . وهذا الاستثمار الذي اهمل جانباً المحاصيل اللازمة لغذاء السكان برهن عما يمكن تحمته من ضعف ووهن خلال الازمة الاقتصادية ولم تبرز هذه المخاطر بشكل واضح الا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . خرج الكونغو من الازمة بعد ان طرأ تطور عظيم على مراكزه الاقتصادية والمدنية التي تضم ربع سكان البلاد تقريباً ، الا ان اقتصاده اصبح كالوضع الاقتصادي في جمهوريات اميركا اللاتينية سريع العطب في اثر الضعف الذي حل بأسواقه الداخلية والاهمية المتزايدة لصادرات البلاد . ان ثلث ميزانية الكونغو في عام ١٩٥٢ كانت تقوم على الرسوم والضرائب المترتبة على شركة الاتحاد كاتنغا العليا المعدنية . ويكفي بهذا اشارة الى الحد الذي ارتبطت به مالية هذه البلاد بتصدير بعض منتوجاتها التي ترتبط هي نفسها ، الى حد بعيد بتقلبات الاسواق العالمية . ان الهبوط الذي سجلته اسعار المواد الزيتية عام ١٩٥١ يبين مرة اخرى ، سرعة عطب الوضع الاقتصادي في الكونغو .

وقد بذلت فيما بعد جهود صادقة لتصحيح الاوضاع وجعلها اقل عطباً وخطراً . وقد وضعت في هذا السبيل خطة عشرية دخلت موضع التنفيذ عام ١٩٥٠ خططت لتطوير وسائل النقل وتشديد محطات لتوليد الطاقة الكهربائية وتجهيز المصالح العلمية والدوائر العامة ، ورفع مستوى التعليم والصحة وتطوير الزراعة بين سكان البلاد من الوطنيين ، بتزويد المزارعين بالمنساج والاساليب التي تحافظ على خصب الارض وحسن انتاجيتها ، وتحسين المواسم الزراعية ، ولتقييم المحاصيل الزراعية عن طريق انشاء تعاونيات في البلاد ، والنهوض بالمؤسسات والاعمال الاجتماعية عن طريق تأسيس صندوق خاص يدعى : « صندوق رفاهية المواطن » ، وتطوير طرق المواصلات وتحسين اوضاع المجتمعات الريفية . وقد بقي مستوى عيش الوطنيين متدن جداً كما بقي السكان عرضة للنقص في التغذية لضعف انتاج البلاد للمواد الغذائية ، كما ان افتقار البلاد بشدة لليد العاملة كان من شأنه ان يزيد هذا الوضع حرجاً ما لم تبادر البلاد الى مكثنة الزراعة بأسرع ما يمكن .

هذا الوضع المادي الهزيل الذي حف بالسكان يشجع كثيراً على إيقاظ الروح الوطنية وبعث الرغبة في نفوس الجميع باجراء اصلاحات سياسية في البلاد . فقد عرفت السلطات البلجيكية ان تحافظ على نظام اداري ابوي حتى الحرب العالمية الاخيرة ، في

نظام ابوي

المجالين الاقتصادي والاجتماعي : التعليم يعطى باللغة الدارجة تؤمنه الارشاليات المستفيدة من المساعدات الرسمية ٨٠ بالمائة منها كاثوليكية ، اذ ان الاتفاق التعليمي المعقود عام ١٩٢٦ ، يضع بين ايدي « الارشاليات الوطنية » شبه احتكار للتعليم — فالارشاليات البروتستانتية لم تستفد من هذه المساعدات الا منذ عام ١٩٤٦ ، وهو في مستوى وسط ، ففي وعمل في آت واحد . ويحصر تعليم اللغة الفرنسية بمن سيكونون على اتصال موصول بالاوروبيين ، ويمنعون عنهم كل تعليم ثقافي وعلمي . والتعليم يهدف « الى بث الموضوعات الادبية والنظريات الخاصة بالصحة العامة والرقمي ، والاحترام والتعاطف مع العمل الاستعماري الذي تقوم به الحكومة البلجيكية » . اما فيما يتعلق « بالتربية الادبية او الاخلاقية » فيجب التعويل على التبشير بالانجيل ، وهذه القربة تختلف بروحها عن المناهج التربوية التي تسير عليها الحكومات الاستعمارية في افريقيا ، هذا التعليم الذي يمكن ان ينحصر ، كما يزعم الحاكم العام في الكونغو ريكانس « نصيب نخبة مختارة » ولا بد له من ان يبعث في نفوس القوم ادعاءات تفوق عنصرية في قلب مجتمع تسوده الامية ؛ اذ المطلوب من التعليم تهيئة « افريقيين صالحين » وليس فقط صورا طبق الاصل للاوروبيين الذين سيبدءون ابدأ « انا من الطبقة الثالثة » .

اما في المجال الاقتصادي ، فقد وُضِعَ الوطني من ابناء البلاد تحت وصاية ضيقة : فعلى رب العمل ان يقدم للعامل ولاسرته ، السكن والاثاث والعناية الصحية ، حتى اذا ما برهن فيما بعد « عن قدرة في العمل وعن حسن سلوك في المجال الاجتماعي » ، أعطي له مرتب شهري ولم يعد رب العمل مسؤولاً عن إعالته انما يكفل له المسكن والعناية الصحية . وهو يخضع لمثل هذه التبعية ، في المجالين السياسي والاداري : لا حق له بالاقتراح ، والمجالس القائمة لا تخرج عن كونها مجالس استشارية ، مع اعتبار ابن البلاد قاصراً عن الدفاع عن مصالحه التي تتولاها الادارة ؛ ولا مجال بالطبع لنشاط نقابي ، ولا حرية تعبير . وقانون للعمل يعاقب بالسجن كل مخالفة « لنظام العمل » « بمعقوبة ثلاثة اشهر من الاشغال الشاقة » ، وبالفاء عقد العمل ، وجميعات العمال الوطنيين التي تهدف للمس من حرية العمل ... ويكلف « مستشارون اوروبيون » بمراقبة نقابات العمال الوطنيين التي يخضع الانتساب اليها لشروط عدة . ليس هنالك من حد او عائق اللون مع ان القانون الذي صدر في نيسان ١٩٥٢ يحكم المستحيل الزواج بين ابناء البلاد الوطنيين وغير الوطنيين ، كما يوجد قيد العمل والتطبيق اجراءات تمييزية مهنية ، والهوة بين البيض والسود عميقة لا يمكن تجاوزها . والفصل المادي والادبي يزداد شدة وضراوة يوماً بعد يوم حتى بين المرسلين الذين بالرغم من قلة عددهم ، يحاولون ان يؤلفوا اكليروس البيض وحدهم . ففي المدن التي تقيم الانفصال بين الوطنيين والاوروبيين ، كمدينة ليوبولدفيل مثلاً ، لن يسمح للزواج بالدخول الى المدينة الاوروبية بعد الساعة ٢١ مساءً والعكس بالعكس . وفي عام ١٩٥٩ فقط بطل العمل باطفاء الانوار مع منع التجول للافريقيين واخضاع المخالفين لمعقوبة الجلد . وكل الوسائل تستخدم لمنع الكونغوليين من الذهاب لاوروبا والاطلاع على اساليب العيش بين

الناس فيها . ومن جهة اخرى ، فالمعمرون الحقيقيون البلجيكيون المستقرون في الكونغو ، والذين يتراوح عددهم بين ٦ - ٧ آلاف معمر من اصل ٨٠ ، ٠٠٠ ابيض يقطنون هذه البلاد ، يخشون كزملائهم البريطانيين في المستعمرات البريطانية ، من ان تتخذ حكومة بروكسل سياسة ملاطفة ومبالاة للوطنيين . ولذا فهم يطالبون بحقوق سياسية خاصة ويطلبون باستقلال اداري يؤمن لهم السيطرة والنفوذ في المجالس القائمة في الكونغو . فهم يتمتعون بنفوذ قوي يفتق له المتطورون من ابناء البلاد الاصليين الذين يتألمون من التمييز العنصري الذي يطبق عليهم ويذهبون ضحية له ، فيقارنون بمرارة ولوعة وضمهم بوضع المستعمرات الفرنسية او بوضع نيجيريا او الكامرون حيث تقوم مجالس منتخبة ويوجد اطباء ومهندسون زنج . فالروح الاموية التي اتبنت بها الادارة البلجيكية في الكونغو قد طفت عليها ايس المطالبات الماحفة فعسب بل ايضاً عجزها المدقع وقصورها عن مواجهة مسؤولياتها ، في الوقت الذي لم يعد كافياً اعطاء الاوامر واصدار التعليمات والتوجيهات ، بل يجب فيه ايجاد العمل امام جمعية من الفلاحين ، او امام تعاونية ، تأمين وسائل العيش لمدينة وتأمين اداراتها . يجب والحالة هذه اسناد مهمة سياسية للوطنيين ، وتأمين مساهمتهم بنشاط في الامور التي تؤمن لهم الرفاهية والراحة ، وان يثيروا فيهم الاهتمام بامورهم ومصالحهم ، وعملية التنظيم هذه تزداد إلحاحاً امام الانحلال الذي بدت اعراضه تظهر على هذه الدوائر الادارية التقليدية التي مبط عددها من ١٢١٢ عام ١٩٣٨ الى ٤٦٧ في عام ١٩٥١ ، وهي في طريقها الى الزوال تماماً في ولايات ليوبولدفيل او في ولاية كاساي حيث استبدلت بدوائر اوسع . فالتطور الذي اخذت بأسبابه المستعمرات الانكليزية والفرنسية المجاورة والتي لا يمكن ان تنمزل عنها ، حتمت على الادارة الاستعمارية في الكونغو ان تتغير بأسرع ما يكون .

وقد بدت حركة رجلة حيية ، حركة رفع الحواجز الاجتماعية وعملية تمثيل الفشل الذريع الوطنيين لحقوق الغريبين . ان انشأ «قسمة» الاستحقاق الوطني عام ١٩٤٨ آمن للوطنيين بعض المنافع - لا سيما في حال حدوث جنة مثلاً - واعطائهم حق المحاكمة امام محكمة اوروبية ، لا تعرضهم محاكمة يتعرضون معها لعقوبة الفلأق او الجلد امام الناس ، وهو حق اعطي لكل مواطن في مكنته ان يبرهن عن حسن سلوكه وعن حسن اخلاق يتبض بالرغبة الصادقة بالوصول الى درجة محترمة من التمدن ، اي ان يكون متزوجاً من امرأة واحدة يحسن العكسابة والقراءة ومبادئ الحساب ويثبت اختصاصه ومهارته في الحرفة التي يمارسها ، الا ان عدد الذين اعتبروا حائزين على هذه الشروط كان مدعاة للهمز اذ لم يكن ليتجاوز ١٢٥ - ١٥٠ في السنة كلها . وفي سنة ١٩٥٢ فرض تسجيل الخضوع للقانون المدني الاوروبي . على كل مواطن كونغولي «يستطيع ان يزكي بما له من تربية ومن سلوك حسن» بلوغه وضعاً من التمدن يجعله صالحاً للتمتع بهذه الحقوق ، ومستعداً للقيام بالواجبات التي تنص عليها القوانين المرسومة . الا ان عملية التسجيل هذه كانت توجب على صاحبها اتخاذ بعض الاجراءات والتدابير القانونية التي كانت للآن من حق الأوروبيين وحدهم كما تقضي باتمام بعض المعاملات المعقدة

بحيث لم يستفد منها سوى بعض الزوج . وقد اتخذت اجراءات خفيفة ضد حاجز اللون : فمئذ
عام ١٩٥٢ قبول الطلاب النجباء من الوطنيين الذين يبرهنون « عن كفاءات تربوية و اخلاقية »
في المدارس الخاصة بالأوروبيين واجبار شركات النقل المشترك على قبول الزوج في الدرجة
الاولى الخاصة بالبيض ، وانشاء لجان وطنية للعمال وللتقدم الاجتماعي ثلاثية التركيب (ارباب
العمل والعمل وممثلو الادارة) واخيراً تولي جامعة لوفين انشاء جامعة في ليوبولدفيل ، في تشرين
الاول ١٩٥٤ ، كما انشأت الدولة جامعة اخرى في اليزا بتفيل ، حالتان معاً دون سفر الطلاب
الوطنيين الى اوروبا لتلقي العلم فيها ، ولا سيما لدراسة الطب والعلوم الزراعية دون ان يقوم فيها
اي معهد لتدريس الحقوق او الفنون الهندسية ؛ وضم ثمانية اعضاء وطنيين الى مجالس الولاية والى
مختلف المجالس الاقليمية وهي هيئات استشارية لا سلطة فعلية لها .

ولما كان الكونغرس البلجيكي « منطقة صامتة للاستعمار » في افريقيا حيث الاستعمار المنهجي
لموارد البلاد الطبيعية قلب اعشق ما يكون التوازن الاجتماعي الذي كان سائداً في البلاد ،
والنظام الأبوي الذي ساروا به الى الكمال والذي جاء بأطيب الاثر ، قد جنب البلاد الاعمال
الوحشية العنيفة التي ميزت التمييز العنصري في افريقيا الجنوبية وحسنت كثيراً من اوضاع
الزنجي فيه اذ اخضعته لمراقبة دقيقة و احياناً لعملية قمع عنيفة ، بحيث حال - مدة طويلة - دون
تنسيق التذمر وتنظيم اسباب الشكوى . الا ان التطور الاقتصادي لم يلبث ان اظهر بوضوح
الفوارق والمفارقات بين سياسة تفسح مجالاً اكبر للعمال الافريقيين يتسع شيئاً فشيئاً في حياة
البلاد الاقتصادية ، وبين سياسة اخرى تمنع عليهم كل تنظيم سياسي وتحول دونه . وقد بقيت
تعمل في السر ، متخفية مدة طويلة ، بالرغم من تحريمها ومنعها فئات سرية دينية مناهضة للبيض
في ولاية كاساي وولاية خط الاستواء كالكييتاوالا والتي ما لبثت ان تجاوزت حدود المقاطعة
والكيبانجية او النفوذية في منطقة ستانليفيل . وقد ظهرت اذ ذاك حركة نقابية عنيفة بين
الزوج لها مطالبها ونشاطها السياسي ، كما يشهد على ذلك مظاهرتان لا تخلوان من معنى قط ،
من ذلك مثلاً البيان الذي نشره في تموز ١٩٥٦ « الضمير الافريقي » وهي فئة قريبة جداً من
مرسلي شويت الذي يرفض كل اتحاد او تحالف بلجيكي كونغولي يفرض على البلاد بغير رضى
الشعب الكونغولي الحر ، ولا سيما الاكثرية الساحقة التي قالتها الاحزاب المناهضة للبيض في
الانتخابات البلدية التي وقعت في كانون الاول ١٩٥٧ ، لأول مرة في احياء ليوبولدفيل الرئيسية
الثلاثة وفي اليزا بتفيل وجادوتفيل . والعزلة التي احاطت بالسكان وضربت حولهم نطاقاً ضيقاً لم
تلبث ان زالت وارتفعت . وبالرغم من « معركة التأخير والتسويق » التي تعرضت لها من قبل
الحكومة البلجيكية ، فقد اضطرت هذه الحكومة في نهاية الامر للسير على غرار انكلترا
وفرنسا في هذا المجال .

ولكن كان قد فات الاوان ليتم هذا التغيير ولكي يتحقق بهدوء وسلام . فعلى اثر الفتنة
التي قامت في ليوبولدفيل وعانت فيها فساداً والتي جرح او قتل بها عدد كبير من الافريقيين
(٤ كانون الثاني ١٩٥٩) اضطرت الحكومة البلجيكية بعد ان عجزت عن ضبط الامور

وقمع الفتنة ، لتتعهد باعطاء البلاد نظاماً ديموقراطياً ، ثم - بعد ان خففت المهلة المقترحة - دعت الى طاولة مستديرة في شباط ١٩٦٠ للبحث في امر استقلال البلاد . وفي اول تموز اعلن استقلال الكونغو وتشكلت فيه حكومة مركزية . واذ ذاك حدثت فجأة حركة تمرد قوى الأمن ضد ضباطهم البلجيكين واخذت ولاية كاتنغا تنزع الى الانفصال واهلان استقلالها . والاصطدامات القبلية ادت الى انفجار عام في البلاد وجرت عليها وضعا من الفوضى الشاملة وضعت الكونغو امام خطر تدخل اجنبي من قبل الدول المتنافسة في المنطقة مما حمل تهديداً للسلام العالمي .

منطقة اخرى من مناطق الصمت الافريقي ، ندرت حولها المعلومات افريقيا البرتغالية
وضعت ، تكونت من هذه المناطق الواقعة تحت الاستعمار البرتغالي والتي لم تكن لتؤلف بحد ذاتها مستعمرات او محميات برتغالية بل ولايات ضمن دولة البرتغال الاتحادية ، وتخضع لمراقبة دقيقة من قبل حكومة لشبونة ، كما نص على ذلك القانون الاساسي ، اي انه كانت واقعة كالبلد الام تحت النظام الدكتاتوري . والنظام المعمول به في هذه الممتلكات كان يشبه من وجوه عدة النظام القائم في الكونغو ، يبرز هنا الطابع الابوي أكثر منه هناك وإن كان أكثر فعالية هناك منه هنا ، إذ كانت هذه الممتلكات تخضع لدولة متخلفة ، ترسف في وضع ما قبل عصر الصناعة . مستوى الحياة فيها متدن جداً (هالأجر الوسط في الموزمبيق كان ٩ بلمسات عام ١٩٥٠) ، ومعدل الأمية فيها هو من أعلى ما نرى في كل اقطار افريقيا ، وقانون الاشغال الشاقة الذي لا تزال البلاد خاضعة له يطال أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ من أبناء هذه الممتلكات . والقانون المعمول به محلياً يوجب على كل افريقي ان يأتي بالدليل القاطع على انه أدى ستة اشهر عمل خلال السنة التي سبقت التحقيق او انه يعمل في الوقت الذي يجري فيه ، والا ارسلت به السلطات الى العمل الالزامي ، واصبح منذ ذلك الحين *Contratado* اي عرضة للسخرة يضعه الحكام البرتغاليون تحت تصرف المتعدين المحليين الذين يوقعون بالنيابة عنه عقد عمل . اما الـ *Voluntarios* او المتطوعون فانهم يوضعون تحت تصرف الزعماء ورؤساء الورش الذين ترغمهم الادارة على حشد العدد المطلوب من لدن رؤساء المشروعات ، فارتباطهم وقعهدم ليس أكثر حرية من العقد الذي يوقعه الـ *Contratados* ، ان عدم وجود حائل اللون رسمياً او تمييز عنصري مرده الفقر المدقع والجهل المطبق الذي يرسف فيه أبناء البلاد فيجعل من المستحيل كل اتصال او تقارب على اساس المساواة مع البيض . هنالك مع ذلك ، مؤسسة قريبة جداً من مؤسسة المسجلين الكونغوليين ، تتألف من المتمدنين ، وهم من الوطنيين الذين انزلوهم منزلة البيض والذين ينعمون مثلهم بالحقوق والواجبات ذاتها ، وذلك بقرار تتخذه محكمة محلية عندما يثبتون انهم يحسنون البرتغالية ، وهم على الدين الكاثوليكي . ولهم بعض الريع ، وانهم على استعداد للعيش وفقاً لنهج الحياة الأوروبية . وفي الواقع ان عدم القدرة التي تكاد تكون كاملة على التعلم ، اذ ان عدد المدارس محدود جداً وهي كلها كاثوليكية ، ومستواها

متدنٍ للغاية ، والفقر المسيطر على البلاد ، كل هذه الاسباب معاً لا تسمح الا لنفر صغير ولقلة محدودة ان ترقى الى درجة المتحضرين او المتمدنين . ففي عام ١٩٥٠ ، كان عددهم في انغولا ٣٠٠٠٠ من اصل ٤ ملايين نسمة ، وفي الموزمبيق ٤٣٧٨ من اصل ٦٠٠٠٠٠٠ نسمة ، و ١٤٧٨ في الغينية من اصل ٥١٠٠٠٠ . ان عدم الاخذ بفارق اللون يعود بالفائدة هنا ، كما في البرازيل ، على عدد كبير من الخلاسين الذين أنزلوا منزلة البيض بشرط ان يحيا حياة اوروبية . انما التمييز العنصري اخذ يذر قرناه ويظهر بتعظيم الزواج المختلط . ان وضع البلاد المتخلف اقتصادياً والامية الغالبة على السكان يفسران لنا سبب عدم ظهور ردات وطنية في هذه البلاد .

اذا ما قارنا الممتلكات الفرنسية بالبلدان المجاورة لها
فرنسا في افريقيا الغربية الفرنسية
كالشاطيء الذهبي ونيجييريا والكونغو البلجيكي ، وجدنا
رافريقيا الامتوائية ومدغشقر
ان هذه الممتلكات هي فقيرة ، على الاجمال ، بمواردها
الطبيعية وبمصادر الطاقة وسكانها هم في حدود الوسط . فالأوروبيون فيها قلة ، بين موظفين ،
ومستخدمين في بعض الشركات التجارية الكبرى ، او يؤلفون الملاك الاداري لبعض الصناعات
ولا سيما الاستخراجية منها ، وعسكريين وبضعة ألوف من الممارين والتجار . ان معظم الممارين
في مدغشقر هم من الاوروبيين المولودين في المستعمرات يستثمرون بأنفسهم الاستثمارات التي
أعطوها يماونهم في عملهم هذا حال ولا سيما ماربمون يتمدون بعض القطع الصغيرة التي
استأجروها ، بعضهم يصبح للديون الغارق فيها عبداً مرتبطاً بالأرض . والحياة الاقتصادية فيها ،
يسودها — كما رأينا — بعض الشركات التجارية الكبرى وما لها من فروع تابعة لها تعمل في قطاع
النقل الذي يدر ارباحاً كثيرة : « اذ ان ربح هذه الشركات في بعض السنين يوازي رأس المال
المشغل » كما يؤكد رنيه دومون . وعلى الموازنات المحلية ان تتحمل اعباء ادارة مكلفة . ففي
افريقيا الغربية الفرنسية يمتص موظفو الادارة ومصالح الجيش ٦٢ ٪ من دخل الخزانة ، وفي
مدغشقر ٧٥ ٪ وتنقل هذه الشركات كغيرها من الشركات الكبرى ، ارباحها كاملة الى البلد
الأم . والاقتصاد ينهض على بعض المنتوجات الرئيسية : كالكافور والبن والمواد الزيتية والخشب
والموز في مقاطعة افريقيا الغربية الفرنسية ، والارز والبن في مدغشقر . فالاسعار مرتفعة لان
المستخدمين الفرنسيين يتقاضون مرتبات عالية واليد العاملة الوطنية لا تتوفر فيها مقتضيات
الكم والنوع . اما الصادرات فقيمتها ضعيفة — فهي في كل افريقيا الغربية الفرنسية اقل مما
يُصدره الشاطيء الذهبي ، والميزان التجاري هو دوماً في عجز لا سيما في مدغشقر . وخلافاً
للمستعمرات الانكليزية والبلجيكية فما من مقاطعة واحدة من هذه المقاطعات الفرنسية تدخل
دولارات . والاستيراد الذي ينشط ويزداد سنة بعد سنة يدور حول حاجيات مشغولة ومواد
للتجهيز تدفع القسم الاكبر من ثمنها البلد الام ، ومشروبات كحولية زاد حجمها بين ١٩٣٨ —
١٩٥٢ أكثر من ٣٨ ضعفاً في مقاطعة افريقيا الغربية الفرنسية ، و ٢٦ ضعفاً في الكامرون .
فأصحاب الاموال الخاصة قلما يتجهون نحو افريقيا في استثمار اموالهم ، فهذه الاستثمارات تتجه

بالأحرى نحو استغلال مناجم الحديد في موريتانيا، ومناجم البوكسيت في الغينية والينفانيز في الكونغو الأوسط . أما المعجز في الموازنة فتسده البلد الأم التي تتحمل القسم الأوفى من هذه الخسارة (٩٠ ٪ منذ ١٩٥٦) من اشغال البناء وعمليات صكهربة الخطوط واصلاح طرق المواصلات ، وهي تتحمل ايضاً نفقات التجهيز الاجتماعي والزراعي والصناعي والصحي والتعليم بكامله عن طريق شركة F. I. D. E. S. .

تركت الحرب العالمية الثانية اثرها عميقاً في هذه الممتلكات . فالقلق الذي اعترى جماهير السكان في المدن التي ارتفع عددها بسرعة وبشكل تجاوز الحد ، كما اعترى سكان الريف ايضاً نظراً لما تعرضوا له من ويلات الحرب : كالأشغال الشاقة والمصادرات على انواعها ، والإفقار ، والضرائب والرسوم التي فرضت عليهم ، كل هذا وما اليه ساعد على ايقاظ الوعي الوطني في هذه البلدان . ان حكم فيشي حرك فيهم « غنصرية محدودة » تميزت بالغاء المجالس المحلية وكل الحريات التي كانت تنعم بها ، بعد ان احيا نظام المواطنة الذي اخضع ابناء البلاد الاصليين لعدد من عدم الكفاءات الشرعية : كالحاكم الخاصة ، ومنعهم من مغادرة المستعمرة دونما اذن مسبق ، والعمل الاجباري او التعهد بتوفير هذا العمل لصيانة الطرقات ، والاعتراف للسلطات الادارية بحق فرض بعض غرامات او بعقوبات حبس . ان دخول هذه الممتلكات الحرب من ١٩٤٠ - ١٩٤٢ بانضمام حاكم التشاد فيليكس ايبويه الى فرنسا الحرة ، ثم انضمام الكامرون وافريقيا الاستوائية الفرنسية ، كان من نتائجه تقديم مجهود حربي لا مثيل له من قبل : نظام الاشغال الشاقة ، والمصادرات التعسفية العنيفة ، واجبارهم على تقديم بعض المحاصيل ولا سيما المطاط ، كان من شأنه إنهاك هذه المقاطعات لقاء نتيجة هزيلة لا يؤبه لها . واحتجاجاً على هذه « النتائج الجنونية » والذكرى المريرة التي تركتها في النفوس والاذهان ، صدر عام ١٩٤٦ كردة فعل لها ، القانون المعروف بقانون لامين غيبه الذي الغى قانون المواطنة وضمن الحريات العامة : كحق تأليف الجمعيات وتشكيل النقابات والاحزاب السياسية ، والغاء الاشغال الاجبارية ، وغير ذلك . وصدر قانون آخر عام ١٩٥٠ ، بشأن المساواة في الرواتب والاجور بين الموظفين التابعين للبلد الأم والوطنيين من الرتبة ذاتها .

الاتحاد الفرنسي
اخذ مؤتمر برازافيل الذي عقد في غرة ١٩٤٤ لاعداد مبادئ السياسة الاستعمارية التي تسير عليها فرنسا بعد التحرر ، ينزع الى نظام من شأنه ان يعطي كل مقاطعة مستعمرة نظاماً خاصاً به ، ويستبعد « كل فكرة استقلال وكل امكانية تطوير خارج كتلة الامبراطورية الفرنسية » ، او التوقف عند احتمال سن دستور للحكم الذاتي ، ولو من بعيد ، والمجلس التأسيسي لم يتوقف حتى عند الفكرة الفيدرالية . والنص الذي أقر في نهاية الامر في اكتوبر (تشرين اول) عام ١٩٤٦ ، أقر الاتحاد الفرنسي . وهذا الاتحاد ليس بدولة فيدرالية . فهو يتألف ، من جهة ، من الجمهورية الفرنسية التي تضم فرنسا الأم والمقاطعات والممتلكات الواقعة عبر البحار ، ومن جهة اخرى ، المقاطعات والدول المشتركة ، تحسب

مقاطعات افريقيا السوداء ضمن « المقاطعات الواقعة عبر البحار » . فهو يحافظ على دولة اتحادية تتمتع مقاطعاتها بنظام اداري اكثر لامركزية من المحافظات في البلد الام . فكل السكان من ابناء البلاد الاصليين هم من الآن فصاعداً مواطنون دون ان يطلب اليهم التخلي عن احوالهم الشخصية المتعارفة ، وبذلك تلغى المحاكم الوطنية في كل ما يتعلق منها بالجزاء وتبقى في عملها ، في كل ما يتصل بالامور المدنية ، مع ملء الحرية لصاحب العلاقة ان يختار اختصاص الحق العام . وكل المقاطعات تمثل في البرلمان .

وهكذا ، فالسياسة الفرنسية اذ تعلن عالياً عن رغبتها في حمل البلدان المستعمرة « على ادارة نفسها بنفسها » ، لا تقبل بهذا الوضع الا ضمن نطاق المجتمع الفرنسي . فالممتلكات الواقعة عبر البحار هي جزء متمم او مقوم لفرنسا ، ويترتب على ابناء البلاد الوطنيين ان يعتنقوا الثقافة الفرنسية . ففي هذا استمرار لسياسة التمثيل التي تنزع الى فرنسة افريقيا عن طريق المدرسة والخدمة العسكرية . فحق الانتخاب الذي يحصر ، في بادئ الامر ، في الافراد الحائزين على الوضع المدني للحق العام ، « وُسع بسرعة » ، فيما بعد ، عام ١٩٥١ و ١٩٥٢ بحيث يضم هذه الفئات الجديدة من الوطنيين الذين تتوفر فيهم بعض شروط الكفاءة والاهلية او الذين ادوا بعض الخدمات اللازمة ، او الاشخاص الذين يمكن فردنتهم بكل ثقة . فعدد الناخبين ارتفع بين ١٩٤٦ - ١٩٥٢ من ١٣١ ، ٠٠٠ الى ٤٢٥ ، ٠٠٠ في الغينية ، ومن ٩٥٧١ الى ٥٠ ، ٠٠٠ في التوغو ، ومن ٣٨ ، ٠٠٠ الى ٥٦٦ ، ٠٠٠ في الكامرون ، ومن ١٩٢ ، ٠٠٠ الى ٦٦٠ ، ٠٠٠ في السنغال ، ومن ١٧٦ ، ٠٠٠ الى ٩٠٦ ، ٠٠٠ في السودان ، ومن ٢٧ ، ٠٠٠ الى ٢٥٠ ، ٠٠٠ في التشاد ، دونما تمييز قط بين انتخابات خاصة للاروبيين وانتخابات خاصة للوطنيين ، باستثناء مدغشقر وافريقيا الاستوائية الفرنسية والكامرون . وفي النطاق المحلي ، لكل قطر مجلسه التمثيلي الخاص اختصاصاته اوسع بكثير مما كان للمجالس العامة المتروبوليتية من اختصاصات . واخيراً ، فافريقيا الاستوائية الفرنسية وافريقيا الغربية الفرنسية لكل منها « مجلسه الاعلى » منتخب ، حيث للاروبيين عادة ثلث المقاعد ، صالح للتصويت على الموازنة واقرار الامتيازات الاستثمارية وخطط الاشغال الكبرى والتعليم ، وهو نظام ليبرالي جرى اكماله بوضع قانون عمل في الاقطار الواقعة عبر البحار (١٩٥٢) لاقى تطبيقه بعض المقاومة من قبل الزعماء التقليديين ومن قبل « الحزب الاداري » الذي يسوؤه جداً التنازل عن سلطته السابقة الواسعة . اما النظام الاقتصادي الذي نهض على الميثاق الاستعماري ، فالبلد الام فيه تحدد الاسعار وتحتفظ لنفسها بانتاج المقاطعات بحسب الاولوية وهي تتولى توزيع رخص التصدير .

الحركات الوطنية جاءت الاحزاب الاولى التي تألفت على شاكلة الاحزاب القائمة في البلد الام ، كالحزب التقدمي السوداني ، والحزب الديمقراطي في شاطئ العجاج الذي اصبح فيما بعد « التجمع الديمقراطي الافريقي (R. D. A) » الذي لاقى نجاحاً عظيماً وحظي بأكبر تمثيل في المجلس الوطني وفي المجلس الاستشاري للجمهورية عام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ . وجاء في

برنامج الموضوع في تشرين الاول ١٩٤٦ على « تنظيم الجماهير الافريقية بتصد تحرير كل البلدان الافريقية وانقاذها من نير الاستعمار عن طريق إظهار شخصيتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية ». وكان يرفع عقيرته بالاحتجاج ضد مبادئ التمثيل الذي نص عليها دستور الاتحاد عام ١٩٤٦ . ويطالب « بالتحساد بحري بحرية تامة قائم على المساواة في الحقوق والواجبات » .

وقد انتشر هذا الحزب في كل الاقطار والمقاطعات التي قطعت فيها عملية قتل الروح القبلية شوطاً بعيداً كالكونغو الاوسط والسودان ، مدخلاً في صفوفه المتطورين كالكتاب والمستخدمين والموظفين الذين يؤلفون في صفوفهم بورجوازية صغيرة ويطمحون اساساً الى إلغاء عدم المساواة في كل ما يتصل بالاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبالفعل ، باستثناء مدغشقر والتوغو حيث اخذت الحركة الوطنية إيوانه تطالب باعادة تنظيم الوحدة بعد ان حطمتها تقسيم البلاد ، وتنزع الى الاستقلال ، نرى كل الاحزاب السياسية الوطنية تطالب قبل كل شيء بالمساواة التامة مع الاوروبيين ، وبمنصب اكبر في ادارة الشؤون العامة ، دون ان تذهب الى المطالبة بالانفصال حالاً .

ففي شاطئ الذهب عام ١٩٤٩ وفي الكامرون ، وفي تشاد عام ١٩٥٢ ، قامت اضطرابات وحوادث تعبر عن القلق الاجتماعي وعن الدفع المعادي للبيض ، بينما مدغشقر قامت وحدها بثورة لاهية . فالحركة الوطنية في هذه البلاد بقيادة الحركة الديمقراطية للبعث الملاغشي التي نالت في انتخابات عام ١٩٤٦ مجموع الاعضاء في المجلس التمثيلي الوطني ، تطالب بإبقاء نظام الحماية وتحويل مدغشقر الى دولة مشتركة في الاتحاد الفرنسي . والى جانب هذا الحزب ، هنالك لعمرى جمعيات سرية تتمتع بنفوذ كبير لا سيما بين قبائل رتسيمياراكا على الساحل الشرقي من الجزيرة ، وهي من أهم المناطق في هذه البلاد تنتج البن بمقادير كبيرة حيث المعمرون من مواليد الاوروربيين يتكالبون على الربح ويتشددون كثيراً على اليد العاملة . هذه المقاطعة التي تؤلف فردوس التجارة الصينيين ، والتي تأملت كثيراً من مصادرات حكومة فيشي التمسكية وحكومة فرنسا الحرة خلال الحرب . ومن هذه المنطقة انفجرت الثورة وامتدت الفتنة في آذار ١٩٤٧ وتكونت اطرها العسكرية من مجندين مالفاشيين بعد تسريحهم من الجيش الفرنسي . مما ادى الى قتل ١٥٠ اوروبياً . وقد جاءت حركة القمع عنيفة اتسمت بالوحشية ويقدر عدد الضحايا ، مباشرة او غير مباشرة من ١١٠٠٠ الى ٨٠٠٠٠ قتيل .

ان مثل المستعمرات الانكليزية المجاورة وتطورها السريع نحو الاستقلال حمل المتطورين على المطالبة بالمزيد من السلطة والتوسع في صلاحيات المجالس المحلية ودوراً اكبر في ادارة البلاد ، وتوسعاً اكبر في التعليم الثانوي والعالى يؤهلهم لاستلام مراكز القيادة . فاصطدموا بمطالبهم هذه ، او حاولوا المصانعة مع الزعماء الاشداء في الريف المسنودين من قبل الادارة والذين زادوا نفوذاً وبأساً مع الاقتراع العام . كما جرى مثل هذا في فرنسا في القرن

التاسع عشر . اذ يمارسون نفوذاً عظيماً على الجماهير ودماء الفلاحين المتسكعين في الجهل والامية . وبعد ان اتهم التجمع الديموقراطي الافريقي باقامة علاقات مشبوهة مع الشيوعيين ، تبنى سياسة معتدلة طمعاً منه في كسب عطف الادارة كما أخذ يتقارب من البرلمان مع فريق من نواب الوسط . والمؤتمر العام الذي عقده في بوبو ديولاسو ، عام ١٩٥٣ ، اقترح اقامة « جمهورية واحدة قابلة للتجزؤ » اي اقترح حلاً فيدرالياً . وعلى الاجمال ، فالاحزاب الافريقية على اختلافها تعارض كلها سياسة التمثيل التي لم تعد تفي بالغرض ، في نظرهم ، كما تعارض فكرة الدولة الشريكة . فهي تطالب « بدولة مستقلة في قلب الجمهورية الفرنسية » وهو مطلب ترجو ان يتحقق دون ان يضطروا الى استعمال العنف .

وفي الحين ذاته ، اخذت الاحزاب تجمع صفوفها وتنصر بعضها في بعض وترتدي اكثر فأكثر طابعاً افريقياً يختلف عن التشكيلات والهيئات السياسية في البلد الام التي حاكمتها في بدء الامر . وهذا الاتجاه الواحد نحو « الأفرقة » يبرز في مجال الحركة النقابية اذ أن المنضمين الى عضويته C.G.T. شكلوا لهم اتحاداً عرف بـ C.G.T.A. والاعضاء المنضمين الى الاتحاد العالمي C.F.T.C. اقوا الاتحاد الافريقي للعمال المؤمنين المنظم رأساً الى الاتحاد الدولي للنقابات المسيحية .

ان قرب حصول المستعمرات البريطانية في افريقيا الغربية على استقلالها ،
ايلاء الاستقلال
والخوف من استباق الحوادث في افريقيا السوداء كما استبقتهم حوادث الهند الصينية وافريقيا الشمالية ، حملت البرلمان الفرنسي على سن قانون - ملاك (قانون دوفير في ٢٣ حزيران ١٩٥٦) تتخلى بموجبه عن سياسة التمثيل واولى صلاحيات واسعة للمجالس التشريعية المنتخبة في كل مقاطعة بحيث تتمتع بسلطة تشريعية ، وانشأ ادارات تنفيذية محلية (مجالس الحكم) تنتخب من قبل مجلس المقاطعة برئاسة الحاكم العام ، العنصر الوحيد المأخوذ من خارج المنطقة . فكل المصالح الادارية - باستثناء القومي منها - سلمت لحكام وطنيين من ابناء البلاد جرى انتخابهم . والقانون - الملاك او الهيكل اقام نظاماً لامر مركزياً واسماً واستقلالاً داخلياً يكاد يكون كاملاً ، الا انه اعتبر في نظر عدد كبير من الافريقيين نقطة بداية او نقطة انطلاق نحو تشكيل اتحاد المقاطعات ، بشكل اتحادات فيدرالية افريقية مستقلة - ستصبح فيما بعد دولاً تشترك مع الجمهورية الفرنسية في الاتحاد الفرنسي وتتقاسم ادارة المصالح المشتركة مع حكومة باريس . والفوز في الانتخاب الذي حققه التجمع الديموقراطي الافريقي (R. D. A.) في معظم المقاطعات الفرنسية والاحزاب الوطنية في مدغشقر والحزب المناهض لها (لجنة الاتحاد التوغولي) في التوغو في انتخابات نيسان ١٩٥٨ ، واستمرار الاضطرابات الدامية في مقاطعة سناغا البحرية في الكامرون ، تحت تأثير اتحاد الشعوب الكامرونية الذي يعمل في الخفاء ، ومعارضة فئة العمل القومي في الكامرون لهذا النظام ، كل ذلك جاء برهاناً على ان هذه الترتيبات لم تكن مرحلة نحو الاستقلال .

الاستقلال
تم قطع هذه المرحلة بأقل من سنتين. فبدلاً عن الاتحاد الفرنسي المعلن عام ١٩٤٦ ، قام عام ١٩٥٨ ، بنظام الأسرة الـ *Communauté* الذي عاش أقل من سنة. فقد حدد دستور الجمهورية الخامسة اختصاصات وصلاحيات كل المؤسسات والهيئات المشتركة التي ستنشأ عنها : الرئاسة والمجلس التنفيذي ومجلس الشيوخ والمجلس التحكيمي ، واعترف للمقاطعات بحرية الانضمام الى هذه الأسرة او الانفصال عنها ، وحرية الانتخاب بين وضع المحافظات او وضع المقاطعات او الدولة المستقلة ادارياً . وهذه الوحدة ، هل تتطور باتجاه تأليف اتحاد دول ذات سيادة كما يتمنى ذلك ، انصار المطالبين بجامعة الدول الفرنسية ، (سیدار سنغور) او نحو دولة فيدرالية فرنكو افريقية ، كما يقترح هوفويه بواني ؟ فالحل الاول يفوز عندما اعترف باستقلال مالي وجمهورية مالاغاشي (كانون الاول ١٩٥٩) ثم استقلال المقاطعات الاخرى . أما التوغو والكامرون اللذان بقيا خارج الجامعة ، فقد رفعت عنها الامم المتحدة الوصاية التي كانا يعملان تحتها ، وذلك بطلب من فرنسا نفسها ، وحققا استقلالهما في كانون الثاني وفي نيسان ١٩٦٠ . وهذا الاتحاد لم يدم اكثر من سنة ، ولم يعد بين مستعمرات فرنسا القديمة « سوى علاقات وفقاً لاتفاقات بين دول مستقلة » .

افريقيا الغربية البريطانية
سارت السياسة التي انتهجتها بريطانيا العظمى في افريقيا الغربية على طرفي نقيض مع السياسة التي تبناها واضعو الدستور الفرنسي عام ١٩٤٦ ، عندما خلقوا دولة اتحادية امتصاصية ممثلة بالاتحاد الفرنسي . كذلك تتعارض هذه السياسة مع السياسة التي سارت عليها كل من افريقيا الجنوبية وافريقيا الشرقية حيث توجد فئات من المعمرين البيض استمكنوا في تلك المقاطعات ويغارون جداً على سيادتهم وسيطرتهم على ابناء البلاد . فالسياسة التي تقوم على مساعدة الوطنيين هنا على التطور وفقاً لروح حضارتهم التقليدية طبقت دونما صعوبة . ففي افريقيا الغربية هذه التي بقيت شبه مغلقة في وجهه المعمرين الاوروبيين تكونت دول وطنية ، شبه مستقلة هي اليوم اكثر دول افريقيا السوداء تطوراً سياسياً . فالشاطيء الذهبي هي اكثر هذه الدول تطوراً بملايين سكانها الاربعة ، معظمهم من صغار المنتجين للكاكاو وبحياتها الاقتصادية على الطراز المصري الحديث ، هذا الاقتصاد الذي ينهض على انتاج الذهب والماس والبوكسيت ولا سيما الكوبرا والكاكاو (١/٧ من قيمة صادراتها) . ونيجيريا التي كان تطورها اقل بروزاً وتجلياً ، واقل سرعة هي اكثر اقطار افريقيا الغربية سكاناً اذ تضم ٥٥ مليوناً من الناس ، وهي غنية بما فيها من مناجم القصدير والنفط ومن كبريات البلدان المصدرة للكوبرا ولزيت البلح والكاكاو . في كل مكان تعج اقطارها بطبقة كثيفة من الفلاحين الهنشي العيش ، اذ ان مستوى العيش فيها هو اعلى مستوى في افريقيا ، وطبقة متوسطة نشيطة ديناميكية . وقد اتاح الازدهار الاقتصادي الذي تنعم به ظهور طبقة من الاعيان الاثرياء لا سيما في المدن الساحلية ارتفعوا عالياً فوق بروليتاريا ترسف في البؤس والشقاء : تجار اغنياء وكبار الملاكين واطباء ورجال قانون تلقى عدد كبير من بينهم تخصيصاً جامعي في انكلترا او في

الولايات المتحدة الاميركية مستكتمين ، وموظفين في الادارات الحكومية او لدى الشركات الخاصة الكبيرة ، بينما رُفِعَ عدد من كبار الموظفين الزوج الى رتبة الشرف وقالوا لقب « Sir » ، وطبقة كبيرة من رجال الفكر والادب في البلاد ساعد ثراؤهم والحبوحة التي ينعمون بها على تحرير البلاد بسرعة ، ويطالبون بشاركتهم الحكومة والادارة . وفي المقابل يحاول زعماء القبائل في الداخل الذين ينهبون على التقاليد المتوارثة ، معظمهم على الاسلام ، وبينهم عدد من المسيحيين ، الحفاظ على ما لهم من سلطة سياسية او قروا طية ، ودينية على الجماهير الريفية . وقد عرفت الحكومة البريطانية كيف تتلاعب ، حفاظاً على مصلحتها ، بهذا التفاوت وكيف تحرك هذه الفوارق العرقية والدينية ، مغذية بينها الشقاق والانقسامات تنشئ قارة النظم الادارية المتباينة ، وتقيم طوراً الزعماء التقليديين في وجه الطبقة المتطورة التي اعتنقت عن الغرب افكارها ونظرياتها التقدمية ، باعثة المناطق الداخلية ذات الحضارة الاسلامية حيث القوى الرجعية لا تزال قوية وتنعم بالنفوذ ، على الوقوف في وجه المناطق الساحلية سكانها على الوثنية أو على المسيحية ، وحيث يعم التعليم الابتدائي ٢٥٪ من الطلاب الذين هم في سن الدراسة وحيث تطلع القوى الفتية المشبعة بالافكار التحررية .

وأمام مهاجمة الطبقة المستنيرة ، جرى التخلي عن نظام الحكم غير المباشر وأقيمت في نيجيريا والشايطي الذهبي وسيراليون ، بين ١٩٢٢ - ١٩٢٥ نظم ودساتير جديدة نصت على انتخاب مجالس تشريعية استشارية . ولم تلبث هذه المجالس ان شال فيها تدريجياً عدد الاعضاء من غير الموظفين على الموظفين الذين يتمتعون بعضويتها . تحققت هذه المرحلة في الشايطي الذهبي وفي نيجيريا وغمبيا ، سنة ١٩٤٥ ، وفي سيراليون عام ١٩٤٨ ، غير ان الحكومة فيها ليست بعد مسؤولة وستتحمل كامل مسؤولياتها خلال الحرب . ان عودة الـ ٨٠.٠٠٠ عسكري جرى تجنيدهم من ابناء الشايطي الذهبي ، والـ ١٠٠.٠٠٠ مجندين من نيجيريا ، اثار مشكلات سياسية واجتماعية شائكة . ان عدم رضى المسرحين من الجيش البريطاني الذين لم يرجع عدد كبير منهم الى قراهم ، وسوء سعر الكاكاو اثار في البلاد حركة هياج واضطراب لم تكن طبقة المتطورين وحدها مسؤولة عنها . ولأول مرة ، تجاوزت الحركة الشعبية صفوف طبقة المستنيرين هؤلاء ، ونشأت في البلاد احزاب سياسية واخذت تضخم صفوفها عن طريق الراديو والصحافة . وفي عام ١٩٤٧ ، ظهرت رابطة الشايطي الذهبي المتحدة تولى اعمال السكرتيرية فيها الدكتور نكروما ، الذي انفصل عام ١٩٥٠ ، عن رفاقه واسس حزب اتحاد الشعب (C. C. P.) ، كان من ضمن برنامجه انشاء دومنيون جديد باسم غانا . هذا الاسم الذي يثير فيهم اجداداً وطنية قديمة ، وهو عبارة عن حزب شعبي اخذ على نفسه الا يحسب حساباً لاي معارضة ولاي اختلاف عرقي او عنصري ، قبلي او ديني ، هذه الاعراق التي لا تزال حية تنبض على أشدها في الشمال وفي مقاطعة الاشقي . وفي نيجيريا قام الحزب الوطني في نيجيريا والكامرون (W. C. N. C.) بزعامه ازيكيوه ، الذي قام بحملة هوجاء ضد البريطانيين في الجرائد اليومية او الاسبوعية

الخمس التي يقوم على إصدارها الوطنيون والتي قام بتأسيسها ، وحشد حوله الانصار حتى من مقاطعة الداومبي . وقامت في البلاد اضرابات وحركة مقاطعة البضائع الانكليزية في المخازن البريطانية ، كما قامت مظاهرات عنيفة ، والدعوة الى العصيان المدني ، ردت عليها الحكومة باعلان حالة الطوارئ في البلاد ومنع التجول وبحركة قمع دموية في اكرام عام ١٩٤٨ ، وفي مناجم اينوغو عام ١٩٤٩ ، وفي مدينة كانو عام ١٩٥٣ ، وبتمطيل الجرائد الوطنية وتوقيف الزعماء الوطنيين . ومنذ ذلك الحين ، اخذت تتوالى مشاريع الدساتير ، فظهر في الشاطئ الذهبي دستور بُرنز (باسم حاكم المنطقة) عام ١٩٤٦ ، ومشروع دستور وضعته لجنة كوساي رفضه نكروما عام ١٩٥٠ واستبدله بمشروع دستور مضاد نص على الاستقلال التام . وفي نيجيريا طلع دستور رتشردس ، عام ١٩٤٦ ، ودستور ماك فرسون ، عام ١٩٥٢ ، الا ان معارضة الولايات الاسلامية في الشمال التي تولتها الهواجس من احتمال وقوعها ضمن تقسيمات ادارية مسيحية ، ادت الى عقد مؤتمر في لندن ، عام ١٩٥٣ ، يضم ممثلين عن المناطق الكبرى الثلاث في البلاد ، اتفقوا على اسس دستور فيدرالي عام ١٩٥٤ . وهكذا فمنذ عام ١٩٥٢ ، قال الشاطئ الذهبي برلمان ، كما قام فيه رئيس وزراء ، تم انتخابه من قبل المجلس النيابي ، على الحاكم ان يستشير لتسعين الوزراء الاحد عشر ، بينهم ثلاثة (الدفاع والشؤون الخارجية والمالية) هم بريطانيون . والوزراء مسؤولون امام البرلمان الذي يمكن ان يطلب من الحاكم العام عزلهم . فالادارة اخذت تتأفرق اكثر فاكثر (١٣٧٧ موظفاً كبيراً من الزنوج عام ١٩٥٦ لقاء ٣٠٠ ، عام ١٩٤٩ ، و ٣١٠ عام ١٩٣٨) والموظفون البريطانيون يجب ان يخضعوا لرؤسائهم من الزنوج . وقد جرى تعديل للدستور ، عام ١٩٥٤ ، ووسع من نطاق المجلس التشريعي الذي اصبح ينتخب بالاقتراع العام ، كما نص على ان جميع الوزراء يعينون من داخل المجلس المذكور . كان هذا النظام انتقالياً اذ غير من طبيعة وضع المستعمرة الانكليزية الى وضع دومنيون . وفي سنة ١٩٥٦ وضع دستور جديد (هو الرابع في خلال عشر سنوات) ، هيا البلاد للاستقلال واقام فيها نظاماً يقوم على اللامركزية . وقد تم التطور في كل مكان بصورة منهجية ، ودجرت تقنية على الطريقة الغربية ، على يد بريطانيا العظمى ، وبمساهمة لجان عدة اشتركت في عضويتها شخصيات افريقية بارزة وموظفون محليون هياوا التوصيات والاقتراحات كما اشتركت فيها عناصر وطنية بعد استشارة السكان . وافرج عن نكروما وخرج من السجن رئيساً للوزارة بعد انتخابات عامة جاءت كلها في مصاحته .

ففي السيرايلون وفي نيجيريا الاقل تطوراً من الشاطئ الذهبي ، تلتف الاحزاب حول شخصيات بارزة او تتألف من مجتمعات عرقية تساعد بها هيا عليه من انقسامات قبلية ودينية على المعارضة وتنميتها ، بينما يفضل بعض الوطنيون البقاء تحت السيطرة الاوروبية ولا الوقوع تحت حكم مجتمعات زنجية يحتقرونها او يخشون شرها . الا ان النجاح الذي حققه حزب ازيكيوبه في مقاطعة يوروبيا في انتخابات ١٩٥٤ ، جاء دليلاً على ان الشعور الوطني ينتشر في

البلاد على حساب التضامن العنصري وهكذا نالت نيجيريا استقلالها في تشرين الاول ١٩٦٠ .
اما السيراليون وغينيا ، فقد نالت كل منهما عام ١٩٥١ و ١٩٥٤ دستوراً سار بهما نحو حكومة
مسؤولة عام ١٩٦٢ و ١٩٦٥ .

انتهجت بريطانيا منذ عام ١٩٤٥ سياسة « تخلي خلاق » تقوم على « الرحيل في سبيل تأمين
البقاء » . فالمؤسسات السياسية كادت كلها تأتي على الطابع الانكليزي ، فما من زعيم مسؤول
يطالب بترحيل الفنين البريطانيين من البلاد او فصح العلاقات مع بريطانيا العظمى ، بينما تبقى
الروابط الاقتصادية اقوى من اي وقت مضى . والاختبار يتجاوز بكثير حدود هذه المقاطعات ،
والدرس يطلع من الشاطئ الذهبي . فمنذ ايلول ١٩٥٤ ، لا يزال حكم هذه البلاد في يد اول
وزارة تشكلت برمتها من افريقيين ظهرت في افريقيا الغربية . وفي اذار ١٩٥٧ عندما تحوالت
المسؤولية الى غانا المستقلة ، شقت هذه طريق الاستقلال الناجز امام كل الاقطار الواقعة في هذه
الناحية من القارة .

افريقيتان وجهاً لوجه

منذ عام ١٩٦٠ ، تتمتع كل افريقيا الغربية والوسطى باستقلالها
افريقيا الاستعمارية
التام ، بعد ان اصبحت دولة نيجيريا الفيدرالية الجمهورية
السادسة في الكومنولث البريطاني . كذلك نالت المقاطعات البريطانية ، في افريقيا الشرقية
استقلالها هي الاخرى : يوغندا عام ١٩٦٢ ثم كينيا وزنجبار التي اتحدت في نيسان ١٩٦٤ مع
تنفانكا لتؤلفا معاً تنزانيا ، ونياسلاند اصبحت ملاوي في تموز كما استقلت روديسيا الشمالية
تحت اسم زامبيا .

ولكن الى الجنوب من خط وهمي يقطع افريقيا، من شمالي انغولا الى الجنوب من روديسيا
الشمالية شطرين ، تقوم آخر قلعة لسيطرة البيض تؤاف مع كاتنفكا المجاورة لها منطقة من اغنى مناطق
القارة الافريقية . وتسيطر شركات قوية على مناجم النحاس ومعادن ثمينة اخرى فادرة (الكوبالت
والمنغنيز) وتستثمر مازدروعات لها من التبغ والشاي ، وتركزت فيها حركة اسكان من البيض
كبيرة نسبياً (٣٠٠٠٠٠ ، ٧٠٠٠٠٠) يعودون باصولهم الى منتصف القرن السابع عشر ، اقوام من
اغنياء المزارعين ورجال الصناعة ، واعضاء المهن الحرة ولا سيما من صفار البيض (يشابهون
كثيراً البيض في منطقة وهران وباب الواد او سكان الولايات المتحدة الجنوبية النابضة
بالتعصب وبالاقتدار للونين) ، هي المستعمرات البرتغالية وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوبي
افريقيا .

وفي القطر الاخير من هذه الاقطار تستفحل سياسة التمييز العنصري وتقسو فيها . ان سيطرة
البيض على الزنوج - وبين البيض على الاخص ، طائفة الافريكندر - التي تطبق الى اقصى حد ، ما يترتب
على سياسة التمييز العنصري من نتائج تقوم على هذه السياسة . هنالك ٢٦٤ ناحية او منطقة محفوفة منذ

عام ١٩١٣ ، يؤلف مجموعها ١٧ ٪ من مساحة هذه البلاد ، يحتشد فيها ويعيش ضمنها ٤٠ ٪ من الزنوج بحيث يؤلفون فيها وحدات يسكنها الزنوج لا غير ويتولون ادارتها بانفسهم (على رأس كل واحدة مقيم ابيض) وتتمتع باستقلال اداري في المجالات المالية والعقدية والتربوية والصحة العامة والاشغال . واولى هذه الوحدات Bantoustans قامت في منطقة ترانسكي التي يأهلها اقوام الخوزاس . وهذا التقسيم على الطريقة الاسرائيلية ليس سوى حل لا يفي بالغرض ، لان هذه الوحدات المعزولة لا تشكل في حقيقة الامر ، سوى « ضواحي منامسات » لهذه السيد العاملة الرخيصة ، وما الاستقلال الاداري الذي تتمتع به سوى تعلية او « نظام بوليسي » متأخر يذكرنا « بأوروبا الجديدة » في عهد النازية (G. B. Béki) وهكذا ، وبالرغم من قسوة حركة القمع التي يتعرضون لها ، فمقاومة الزنوج لم تضعف ولم تخبت . وهنا مكنا في الولايات المتحدة الاميركية ، فالاندماج ، وقيام مجتمع متعدد العروق ، وسياسة عدم المقاومة التي دعا اليها زعماء بانتو اتصفوا بالاعتدال ، مثل لوثولي ، (جائزة نوبل ١٩٦١) ، كل هذه التدابير والاجراءات لم تعد تعتبر كافية في نظر العديد من الملونين ، اذ تهب عليهم عنصرية او دعوة عرقية زنجية شبيهة بالروح التي جاش بها المسلمون الزنوج . فبعد ان اُصدعت الاقلية البيضاء من نيل الاقطار المجاورة لها استقلالها الناجز ، وبعد ان وقعت اسيرة الهلع الذي استحوذ عليها ، اخذت تتسلح بقوة وتساند طلاب الانفصال في كاتنغا ، كما راحت تساعد الحكومة البرتغالية على النجاح في قمع حركة التمرد التي يقوم بها رعاياها . وهي تحاول ان تضم اليها الحميات البريطانية الواقعة ضمن اراضيها (والتي تعمل انكلترا على اعدادها للاستقلال) فالبارزوتولاند والبتشوانالاند ، نالا استقلالهما الداخلي عام ١٩٦٥ ، وعملا على التحالف مع روديسيا الجنوبية التي تشابه اوضاعها الداخلية مع اوضاعهما .

وهذه المستعمرة المستقلة يسيطر عليها ١٥٧ ٠٠٠ من البيض يحتكرون فيها السلطة ويملكون نصف مساحة البلاد ، في وجه ٣ ملايين من الزنوج جرى كبتهم في هذه الاراضي المحفوظة التي تفص بالسكان الذين ذهبوا ضحية الفقر بعد ان دُهِكت اراضيهم بما دهاها من التعري والانجراد . هنا كما في افريقيا الجنوبية يسود تفاوت عظيم في الاجور (اذ ينال العامل الزنجي ٦ جنيهات في الشهر في المدن الاحدى عشر الرئيسية في البلاد ، بينما يُعطى العامل الابيض ٧٠ جنيهات في الشهر) . كذلك ان نظام جواز المرور والتمييز العنصري والفصل بين البيض والملونين خلق جواً من التوتر الشديد حال دون انفجاره واستحالته الى كارثة تدخل الحكومة البريطانية ، فقد رفضت الحكومة البريطانية - امام صرخة الزنوج - ان تعطي هذه البلاد استقلالها ما لم تقطع لهم الضمانات التي يطالبون بها . وبالفعل فان الحساد افريقيا الوسطى الذي تألف ، عام ١٩٥٣ ، من مقاطعتي روديسيا ومن النياسالاند لم يقو على الصمود امام الصعوبات الناجمة عن المشكلة العرقية ، فقد انحل بعد عشر سنوات من تشكيله ، وروديسيا الجنوبية حيث الجبهة الروديسية ، هذا الحزب الابيض النشط نال انتصاراً صارخاً في الانتخابات ، يشدد من التمييز العنصري ، وخرج عام ١٩٦٥ ، وهدد

بالانضمام الى الاتحاد جنوبي افريقيا .

خفت في المستعمرات البرتغالية حرب العصابات التي يشنها الوطنيون من جراء المنافسات التي تفرق بين الفئات السياسية التي تغذيها (جيش تحرير انغولا ، حركة تحرير انغولا) ، ومحاول الحكومة البرتغالية قمعها بالشدة التي تسمر الخوف في القلوب : كتهديم القرى من الجو ، وتنفيذ عقوبة الموت بالجملة مما أجبر مئات الالوف من الاهلين على الجلاء واللجوء الى دولتي الكونغو المجاورتين .

كل افريقيا الجنوبية التي يرغبها الرعب والقسوة الوحشية على بقائها تحت وطأة سيطرة قبضة من البيض الحاكمين ، وهي اساليب احسن البوليس والجيش استعمالها ، تشهد طلوع كتلتين سيحملهما الاحتياج والخوف على الاتحاحام في حروب عنصرية دامية لم يشهد لها العالم مثيلا حتى الآن .

تميزت الحياة السياسية لدى دول افريقيا المستقلة بصراع عنيف بين الاحزاب التي جاء تنظيمها كما جاءت افكارها ونظرياتها مستوحاة الى حد بعيد من الاحزاب القائمة في الغرب ، مع انها ليست في الواقع سوى احزاب زعماء ألفوا ان يروا أنصارهم يطيعونهم طاعة عمياء ، سواء أكانوا عبيداً مشدودين الى الارض ، أو أتباعاً أو احزاباً عنصرية أو اقليمية او دينية .

الحياة السياسية لدى
هذه الدول المستقلة

اعتادت هذه الاحزاب ان تنقسم الى ثورية والى محافظة مقيمة المتطورين وصغار الموظفين والبروليتاريا الناشئة في وجه الزعماء التقليديين وفي وجه بورجوازية الاعمال الجديدة . الا أن روابط التضامن العائلي ، وتقاليد الالتزامات تجاه الفئة وتجاه الذرية هي من المتانة بحيث لم يغم بعد بالمعنى الصحيح صراع طبقي في قلب الجماهير الافريقية ، باستثناء بعض حوادث محلية .

هذا الصراع صحبه احيانا حروب أهلية بالفعل ، منها مثلاً : ثورة الاتحاد الجماهير الكامرونية (U. P. C.) تألفت نواتها الكبرى على الغالب من اقوام البامبيليكية فذهب زعيمها أم نيوبيه وفيلكس موميه قتيلاً ؛ وتبرز في السودان فتنة السكان غير المسلمين في الجنوب ، وفي رواندا - اورندي حيث قامت ثورة الهوتو (٨٥ ٪ من السكان) ضد اسياهم التوتسي (١٥ ٪) وأدت الى مذابح تقشعر لها الابدان ، وفي موريتانيا وفي النيجر . وقامت ثورات بيضاء لم تسفك فيها الدماء ، طردت من الحكم الاب فولبرت بولون في كونغو - برازافيل . وحاولوا القيام بواحدة منها في الغابون (حيث تدخل المظليون الفرنسيون واعادوا النظام باعادة الرئيس مبا) ، وفي تنغانيقا ، وفي كينيا وفي يوغندا حيث أدى تدخل وحدات من الجيش البريطاني الى قمع الفتنة التي قامت بها وحدات وطنية . ووقعت محاولات قتل ضد الدكتور نكروما في غانا ، وقتل الرئيس سلفانوس اوليو في التوغو ، واخيراً « مؤامرة » فعلية أو وهمية أدت الى دعاوى كان من بعض نتائجها تصفية بعض المعارضين في السنغال (مامادو ضيا الذي حكم عليه) ، وفي النيجر وفي كونغو - برازافيل وغانا . وفي كانون الاول ١٩٦٥ ومطلع عام ١٩٦٦ ، حدث ثلاثة

انقلابات عسكرية - على غرار ما وقع في كونغو - ليوبولدفيل - انتقلت معها السلطة الى ايدي الجيش في جمهورية افريقيا الوسطى ، وفي الداهوماي وفي فولتا العليا. واخيراً وليس آخراً التوتو الذي وقع مؤخراً بين الرئيس ازيكيديه ورئيس وزرائه ، أي بين الشمال المسلم والساحل المسيحي الذي هدد الاتحاد الفيدرالي في نيجيريا بالانفجار : فادت في كانون الثاني ١٩٦٦ ، الى استيلاء الجيش على الحكم بعد اضطرابات وحوادث دامية ومقتل رئيس الوزراء الاتحادي .

في سنة ١٩٦٥ ، كانت البلدان ذات اللغة الفرنسية حيث تبرز شخصيات سيدار سنغور وهو فويه - بواني ، وزمبيا مع كينيت كالوندا ، وتنزانيا مع يوليوس نيري و كينيا مع جومو كينيا ، وملاوي مع الدكتور بندا ، يمارسون سلطة استبدادية ذات نزعة معتدلة ومحافظة مع ميل ظاهر نحو الغرب . وقام في وجههم غانا والفيثيه ومالي وكونغو - برازافيل التي انتهجت سياسة اشتراكية النزعة بالفعل وتنمي - مع فترات من الانقطاع او التحفظ ، علاقات وثيقة مع البلدان الشرقية ومع الصين . فغانا تأفرقت تماماً ، ونشأت فيها جمعيات مختلفة تتولى تنفيذ المشروعات الرئيسية او مصانع النسيج ، والككاو والخشب والالومنيوم . ان تأميم النقل والراديو ومخازن البيع بالفرادي وصناعة صقل الماس ، والشركات الاستخراجية الخمس من اصل السبع الموجودة فيها ، اضعفت من نشاط القطاع الخاص وتولت تعاونية خاصة بيع عدد من محاصيل البلاد ، تحت اشراف الدولة ، كالكاكو ، كما انشئ عدد من التعاونيات الزراعية . الا ان دكتاتورية نكروما اصطدمت بمقاومات عدة جاءت من جهات مختلفة ، كما ان الازمة الاقتصادية التي انفجرت في غانا ، في تموز ١٩٦٦ ، تسببت بقيام اضراب عام اعقبته حملة من الارهاب ، ومن الارهاب المضاد استمرت سنتين .

اما جمهورية الغيليه التي نالت استقلالها عام ١٩٥٩ بتصويتها السلمي في الاستفتاء الشعبي ، فقد تلقت مساعدات مالية وتقنية من الولايات المتحدة الاميركية ، ولا سيما من الاتحاد السوفياتي ، في اثر انسحاب الفنيين الفرنسيين المفاجيء . ولما كان الرئيس سيكوتوريه يعتمد قبل كل شيء على نفوذه القوي وعلى مساندة النقابات له ، فقد ازال من الوجود التقسيمات الادارية القديمة النزاعة الى الفيدرالية ، فقد أهم وسائل النقل في البلاد والانتاج وتوزيع الطاقة والمصارف ومعامل النسيج باستثناء بعض شركات التعدين والشركات الصناعية المختلفة (كامتكا فريا وشركة بوكسيت بواكيه) .

كونغو - ليوبولدفيل هو البلد الوحيد في افريقيا الذي لم يحقق استقلاله الا بعد حرب اهلية دامية . فالصراع الذي قام بين المتطورين المنضمين الى الحركة الكونغولية الوطنية ($M; N; C$) التي يتزعمها باتريس لومومبا الذي كان يدعو الى انشاء دولة اتحادية ذات حكومة مركزية قوية ، وبين تحالف الجمعيات القبلية في كاتنغا بقيادة موييز تشومي المعروف بنزعه الفيدرالية ، ادى الى انفصال كاتنغا وهو انفصال دام سنتين ونصف ، وبمساعدة الاتحاد المنجمي ، استطاع تشومي ان يجند فرقة من المرتزقة من افريقيا الجنوبية وروديسيا ومن

أوروبا، وان يشترى مخدرات حربية وان يؤمن له في كل من أوروبا وأميركا مؤازرة بعض العناصر المحافظة الانفصالية، كما ان مكتب كاتنغا قام بتنظيم حملة دعائية واسعة النطاق في الولايات المتحدة جامعة من تشومبي « اكبر زعيم مناهض للشيوعية ومن انصار الغرب في كل الكونغرس ». الا ان تدخل « الحوذ الزرقا » التابعين للأمم المتحدة وضع في نهاية الامر حداً لهذا الانفصال . غير ان الدسائس التي حاكها الدول الغربية المتنافسة على المنطقة والنزعات الانفصالية ، سببت حالة من الفوضى والبلبلة زال معها لمدة سنة كل اثر او فعالية للحكومة المركزية (من ايلول ١٩٦٠ الى آب ١٩٦١) . وقد اعلنت ولاية كاساي نفسها دولة مستقلة كما اعلنت انفصالها كل من ولاية كينغا وكاتنغا الشمالية وكويو ، كما ان انصار لومومبا تجمهروا في ستانليفيل بعد موت زعيمهم وانشأوا فيها جيشاً حاول عبثاً استعادة السلطة . ان تفاقم البطالة والبؤس ، والمحلال اقتصاديات البلاد ، والفساد الفاضح الذي تفشى بين الموظفين السياسيين والاداريين، زاد كثيراً من تدهور الحالة في البلاد ، ومن اشتداد الفوضى والبلبلة فيها . وعملت الشركات الكبرى التي تعرضت للخطر من جراء هذا الوضع ، رفعت الى الحكم موييز تشومبي بواقعة الولايات المتحدة وبلجيكا وبريطانيا العظمى . وقد حاول ان يجمع حوله جانباً من الوطنيين وان يعيد الى الوحدة الولايات التي اعلنت انفصالها عنها ، الا ان استمرار الاضطراب مكن الرئيس كاسافوبو من ابعاده عن السلطة ، واخيراً تمكن الجنرال موبوتو من فرض دكتاتورية عسكرية على البلاد (تشرين الثاني ١٩٥٦) .

تجاه فريق افريقيا الجنوبية القوية التسليح والتي يهيجها الخوف
افريقيا المستقلة مبلقنة
تفتصب افريقيا المستقلة والمجزأة الى ٢٥ دولة تم تحريرها على
اشكال مختلفة بينما جاء تطورها الداخلي على وقيرة واحدة تقريباً (انظر الفصل السابق) .

ولم تلبث ان برزت اخطار هذه البلقنة : كتعارض المصالح بين البلدان الغنية التي تتوفر فيها الموارد الطبيعية (كالأوكومو والمنغنيز في الغابون ، والبن والكافور في شاطئ العاج) ، وبين البلدان الفقيرة (النيجر) ، والمنافسات بين رؤساء الدول والمطالب الجغرافية بين الواحدة والاخرى نتيجة لهذا الاقتران العشري الذي قامت به الدول المستعمرة نفسها ، وصعوبة تأمين التوازن ووسائل العيش لبلدان صغيرة المساحة او قليلة السكان المتخلفين جداً مما يعرضها باستمرار للتخلف الاقتصادي ، او يشجع على دس الدسائس وحيلك الاحاييل من الخارج والمحاولات العديدة باعادة الاستعمار ولو بصورة غير مباشرة . شعر الافريقيون بهذه الاخطار وتحسسوا ما تحمله من تهديد . وحاولوا ان يتفادوها وان يتغلبوا على هذه النزعات والمطالب الخاصة ولو بشكل او بطريقة تفتقر الى الانسجام احياناً ، اما بالتأكيد على شخصية زنجية افريقية تميد الى هزها لغة البلاد وحضارتها حتى والعادات التقليدية ، واما عن طريق افراغ الدول الجديدة في وحدات اوسع رقعة .

الزنجية واخذوا يلوحون بوجه المستعمرين « بالزنجية » اي بما للحضارة الافريقية الاساسية من اصاله . واول من قال بالزنجية هو ايميه سيزير ، الذي يعود اصله الى جزيرة المرتنيك ، وسار في اثره فريق من المفكرين ردد صدى مقالتهم « الحضور الافريقي » الناطق بلسانهم . فالمطلوب هو ردل وعدم الاخذ بالمثل الفكري الذي خنق الشخصية الزنجية ، واعادة المباهاة الى افريقيا ، بماضيها الاثيل ، في اثر الدروس والابحاث التي قام بها الاب بلاسيه تمبلز (فلسفة البانتو) ، ومرسيل غريول والاب الكسي كينان الذين ابرزوا للعيان اصاله الفكر الزنجي وماله من قيمة عالية ، وشرح العادات والاعراف والمؤسسات القبلية وتزكيتها ، وتمجيد الابطال الافريقيين والامبراطوريات الافريقية الغابرة (غانا ومالي وامبراطورية سنهاري ، ومملكة الكونغو وموتوموتيا) ، واحياء هذه الحضارة الافريقية الاصلية وذلك بتقييم التقاليد والفولكلور الشعبي والاساطير والقصص الشعبية .

الا ان تعدد اللهجات حد للاسف من انتشار الآثار الفكرية في لغة من هذه اللغات . ومن جهة اخرى فالافريقيون المثقفون والذين باستطاعتهم ان يكتبوا ويؤلفوا قولوا تعليمهم كاملا او القسم الرئيسي منه باللغة الفرنسية او باللغة الانكليزية بحيث - وهذا من المفارقات المضحكة - ان هذا الادب الذي يشيد بالزنجية في وجه الاستعمار الغربي ، يستعمل لغة المستعمرين ، باستثناء بعض الابحاث التي ظهرت باللسان البازوتي او البانتو او الخونسا ، ومع ذلك بقي اثر من وحي افريقي حقيقي صميم ، كما يشهد على ذلك الادب الشعري لليوبولد سيدر سنغور الداعية الى ادماج الزنجية ضمن القيم الحضارية الكبرى ، عن « طريق تقييم الثقافة الغربية تقييماً زنجياً » ، وعن طريق « مختارات جديدة للشعر الزنجي والملاغاشي » ، التي كان لها وقع الوحي عندما صدرت عام ١٩٤٨ .

محاولات التجميع والافراغ فشلت حتى الان كل المحاولات التي بذلت في سبيل تجميع اقليمي ، وهي محاولات تتصل بالحلم الذي راود الافريقيين بقيام جامعة افريقية تضم الزنوج ، ولا سيما الدكتور دوبرا ومارقوس غارفي اللذين اخذا بعملان على تحقيقه وبسعيان الى الدعاوة له ونشره في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، بعد ان راح جورج يادمور الذي يعود باصله الى جزيرة الثالوث (ترينتي) احد جزر البحر الكاريبي ، يركّز على مبادئها فكان اكبر داعية لها ومن انشطهم نفوذاً وحماسة . الا ان القانون - الملاك المعروف بقانون دي فير (١٩٥٦) والذي توسع نطاقه عند صدور دستور ١٩٥٨ ، حطم بالفعل هذه التشكيلات الكبرى التي قامت في افريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية بتجاهلها واحل محلها حكومات مستقلة في هذه المستعمرات ، وبذلك قوّى المطالب الانفصالية ومحاولات التوحيد المحلّة التي بذلت لها بعد كانت بمثابة محاولات رمزية قامت بنت ساعتها : كاتحاد الغينية وغانا (١٩٥٨) ، وتحالف مالي (١٩٥٩) الذي اقتصر على السودان وعلى السنغال وصار امره الى الانحلال عام ١٩٦٠ ، واتحاد ساحل - بنين الذي اصبح مجلس الاتفاق (الشاطئ الذهبي

أوروبا، وان يشترى مخدرات حربية وان يؤمن له في كل من أوروبا وأميركا مؤازرة بعض العناصر المحافظة الانفصالية، كما ان مكتب حكائنا قام بتنظيم حملة دعائية واسعة النطاق في الولايات المتحدة جاعلة من تشومبي « اكبر زعيم مناهض للشيوعية ومن انصار الغرب في كل الكونغرس ». الا ان تدخل « الحوذ الزرقا » التابعين للأمم المتحدة وضع في نهاية الامر حداً لهذا الانفصال . غير ان الدسائس التي حاكتها الدول الغربية المتنافسة على المنطقة والنزعات الانفصالية ، سببت حالة من الفوضى والبلبلة زال معها لمدة سنة كل اثر او فعالية للحكومة المركزية (من ايلول ١٩٦٠ الى آب ١٩٦١) . وقد اعلنت ولاية كاساي نفسها دولة مستقلة كما اعلنت انفصالها كل من ولاية كينغا وكاتنغا الشمالية وكويو ، كما ان انصار لومومبا تجمهروا في ستانليفيل بعد موت زعيمهم وانشأوا فيها جيشاً حاول عبثاً استعادة السلطة . ان تفاقم البطالة والبطش ، والمحلل اقتصاديات البلاد ، والفساد الفاضح الذي تفشى بين الموظفين السياسيين والاداريين ، زاد كثيراً من تدهور الحالة في البلاد ، ومن اشتداد الفوضى والبلبلة فيها . وعملت الشركات الكبرى التي تعرضت للخطر من جراء هذا الوضع ، رفعت الى الحكم موييز تشومبي بموافقة الولايات المتحدة وبلجيكا وبريطانيا العظمى . وقد حاول ان يجمع حوله جانباً من الوطنيين وان يعيد الى الوحدة الولايات التي اعلنت انفصالها عنها ، الا ان استمرار الاضطراب مكن الرئيس كاسافوبو من ابعاده عن السلطة ، واخيراً تمكن الجنرال موبوتو من فرض دكتاتورية عسكرية على البلاد (تشرين الثاني ١٩٥٦) .

افريقيا المستقلة مبلقنة
تجاه فريق افريقيا الجنوبية القوية التسليح والتي يهيجها الخوف
تفتصب افريقيا المستقلة والجزأة الى ٢٥ دولة تم تحريرها على
اشكال مختلفة بينا جاء تطورها الداخلي على وتيرة واحدة تقريباً (انظر الفصل السابق) .

ولم تلبث ان برزت اخطار هذه المبلقنة : كتعارض المصالح بين البلدان الغنية التي تتوفر فيها الموارد الطبيعية (كالأوكومو والمنغنيز في الغابون ، والبن والكافور في شاطئ العاج) ، وبين البلدان الفقيرة (النيجر) ، والمنافسات بين رؤساء الدول والمطالب الجغرافية بين الواحدة والاخرى نتيجة لهذا الاقتران العشري الذي قامت به الدول المستعمرة نفسها ، وصعوبة تأمين التوازن ووسائل العيش لبلدان صغيرة المساحة او قليلة السكان المتخلفين جداً مما يعرضها باستمرار للتخلف الاقتصادي ، او يشجع على دس الدسائس وحيلك الاحابيل من الخارج والمحاولات العديدة باعادة الاستعمار ولو بصورة غير مباشرة . شعر الافريقيون بهذه الاخطار ومحسوا ما تحمله من تهديد . وحاولوا ان يتفادوها وان يتغلبوا على هذه النزعات والمطالب الخاصة ولو بشكل او بطريقة تفتقر الى الانسجام احياناً ، اما بالتأكيد على شخصية زنجية افريقية تعيد الى هزها لغة البلاد وحضارتها حتى والعادات التقليدية ، واما عن طريق افراغ الدول الجديدة في وحدات اوسع رقعة .

الزنجية واخذوا يلوحون بوجه المستعمرين « بالزنجية » اي بما للحضارة الافريقية الاساسية من اصاله . واول من قال بالزنجية هو ايميه سيزير ، الذي يعود اصله الى جزيرة المرتليك ، وسار في اثره فريق من المفكرين ردد صدق مقالتهم « الحضور الافريقي » الناطق بلسانهم . فالمطلوب هو رذل وعدم الاخذ بالتمثل الفكري الذي خنق الشخصية الزنجية ، واعادة المباهاة الى افريقيا ، بماضيها الاثيل ، في اثر الدروس والابحاث التي قام بها الاب بلاسيه قبلز (فلسفة البانتو) ، ومرسيل غريول والاب الكسي كيفان الذين ابرزوا للعيان اصاله الفكر الزنجي وماله من قيمة عالية ، وشرح المعاداة والاعراف والمؤسسات القبلية وتزكيتها ، وتمجيد الابطال الافريقيين والامبراطوريات الافريقية الغابرة (غانا ومالي وامبراطورية سنهراي ، ومملكة الكونغو وموتوموتيا) ، واحياء هذه الحضارة الافريقية الاصلية وذلك بتقييم التقاليد والفولكلور الشعبي والاساطير والقصص الشعبية .

الا ان تعدد اللهجات حد للأسف من انتشار الآثار الفكرية في لغة من هذه اللغات . ومن جهة اخرى فالافريقيون المثقفون والذين باستطاعتهم ان يكتبوا ويؤلفوا تولوا تعليمهم كاملاً او القسم الرئيسي منه باللغة الفرنسية او باللغة الانكليزية بحيث - وهذا من المفارقات المضحكة - ان هذا الادب الذي يشيد بالزنجية في وجه الاستعمار الغربي ، يستعمل لغة المستعمرين ، باستثناء بعض الابحاث التي ظهرت باللسان البازوقي او البانتو او الخونسا ، ومع ذلك بقي اثر من وحي افريقي حقيقي صميم ، كما يشهد على ذلك الادب الشعري لليوبولديسيدر سنغور الداعية الى ادماج الزنجية ضمن القيم الحضارية الكبرى ، عن « طريق تقييم الثقافة الغربية تقييماً زنجياً » ، وعن طريق « مختارات جديدة للشعر الزنجي والملاغاشي » ، التي كان لها وقع الوحي عندما صدرت عام ١٩٤٨ .

فشلنا حتى الان كل المحاولات التي بذلت في سبيل تجميع معارلات التجميع والافراغ اقليمي ، وهي محاولات تتصل بالحلم الذي راود الافريقيين بقيام جامعة افريقية تضم الزنوج ، ولا سيما الدكتور دوبا ومارقوس غارفي الذين اخذا يعملان على تحقيقه وبسعيان الى الدعاوة له ونشره في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، بعد ان راح جورج يادموور الذي يعود باصله الى جزيرة الثالوث (ترينتي) احد جزر البحر الكاريبي ، يركّز على مبادئها فكان اكبر داعية لها ومن انشطهم نفوذاً وحماسة . الا ان القانون - الملاك المعروف بقانون دي فير (١٩٥٦) والذي توسع نطاقه عند صدور دستور ١٩٥٨ ، يحطم بالفعل هذه التشكيلات الكبرى التي قامت في افريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية بتجاهله لها وحل محلها حكومات مستقلة في هذه المستعمرات ، وبذلك قوى المطالب الانفصالية ومحاولات التوحيد المحلية التي بذلت فيما بعد كانت بمثابة محاولات رمزية قامت بقت ساعتها : كالتحاد الفينييه وغانا (١٩٥٨) ، وتحالف مالي (١٩٥٩) الذي اقتصر على السودان وخطى السنغال وصار امره الى الانحلال عام ١٩٦٠ ، واتحاد ساحل - بنين الذي اصبح مجلس الاتفاق (الشاطئ الذهبي

دأهومي - نيجر وفولتا العليا) وهو عبارة عن مجلس استشاري وتعاوني تسيطر عليه شخصية هوفونه - بوانيسي البارزة، واتحاد جمهوريات افريقيا الوسطى (التي رفض الغابون الانضمام اليها) ، الذي لم يكن سوى اتحاد «جركي» له هيئات او مصالح مشتركة للنقل ومعهد علمي للابحاث الخاصة بالمعادن ، وهي مشروعات ولدت ميتة كمشروع الولايات المتحدة لافريقيا اللاتينية الذي وضعه الاب بوغاندا ، ومشروع الولايات المتحدة لافريقيا الوسطى الذي وضعه هو الآخر ، الاب يولو ، واتحاد بذين دابيثي ، ومشروع صوماليا الكبرى (التي بعد ان تألفت من المقاطعات البريطانية والايطالية السابقتين ، اخذت تتطالب بساحل الصومال الفرنسي وبجزء من اراضي اثيوبيا) .

وفي عام ١٩٦١ ، ألغت المستعمرات الفرنسية القديمة الاتحاد الافريقي وملاغاشي الذي لم يلعب سوى دور محدود، وتحول عام ١٩٦٣ الى الاتحاد الافريقي الملاغاشي للتعاون الاقتصادي (U. M. O. E.) مقصراً نشاطه على هذا المجال . وفي شباط ١٩٦٥ انضم اليه كونغو ليو بولدفيل ورواندا وبذلك بلغ عدد الدول التي تألف منها الاتحاد ١٤ دولة فرنسية اللغة تشكل منها جميعاً المنظمة المشتركة الافريقية والملاغاشية .

أما بشأن المقاطعات البريطانية في افريقيا الشرقية ، فاتحاد افريقيا الوسطى الذي تألف عام ١٩٥٣ من اتحاد مقاطعتي روديسيا ومن نياسا ، ففد انحل عام ١٩٦٣ ، ليحل محله دولة مالاوي (نياسا سابقاً) وجمهورية زمبيا (روديسيا الشمالية سابقاً) بينما بقيت روديسيا الجنوبية مقاطعة بريطانية تنعم باستقلالها الداخلي . فمع تنزانيا التي تشكلت من انضمام تنغانيكا ومن زنجبار ، نجد ، ما بين اثيوبيا وبين روديسيا الجنوبية ، مجموعة من البلدان التي اتحدت عام ١٩٦٣ تحت اسم PAFMECA (اي حركة تجمع جميع اقطار افريقيا الشرقية والوسطى) الذي اصبح ، عام ١٩٦٣ PAFMECSA اي حركة تجمع اقطار افريقيا الشرقية والوسطى والجنوبية) التي اندمجت بدورها في منظمة الوحدة الافريقية التي انشئت في ايار من عام ١٩٦٣ في اديس أبابا بقصد تحرير افريقيا الجنوبية .

وفي خط مواز لهذا التجمع الافليمي الذي قامت ضمنه هذه الدول ، قامت بحار اخرى هدفت الى توحيدها جميعاً في اتحاد واحد . وهكذا طلعت علينا فئة الدار البيضاء التي ضمت عام ١٩٦١ : غانا ومالي والغينية والمغرب ، والجمهورية العربية المتحدة وممثلة الاتحاد (M. P. R. M.) اي اتحاد الدول ذات النزعة التقدمية المسيرة للجامعة العربية وللومومبا ، والفئة المضادة التي تكونت في موروفيا وضمت ٢١ دولة من دول افريقيا السوداء المعروفة بنزعتها المعتدلة المحافظة . كلا الفئتين كانت متفقتين ، من حيث المبدأ ، بحيث تتجاوز « الحركة المناهضة للاستعمار الواقعي الاستعماري » وتحافظ على ما حققته من تحرير للدول الافريقية ، لتوجيهها وفقاً للتقاليد السالفة . وفي كانون الثاني ، تشكلت فئة اخرى اجتمعت في لاغوس وضمت كل فئة موروفيا ، وتنغانيقا والكونغو ليو بولدفيل . الا ان نشاط الحركة الوطنية الصغيرة بقي قوياً (حدوث عدة فتن

أدت إلى طرد الرعايا التوغويين والداوميين من الشاطئ الذهبي (وإلى الاشتباكات الدامية بين الرعايا الغابونيين والكونغويين، كما أن بعض الدول الأفريقية لم تخف نواياها التوسعية وخططها بضم بعض مقاطعات الدول المجاورة لها ، ومحاولة للوقوف في وجه هذه المحاولات نادت معاهدة أديس أبابا بمبدأ المحافظة على استقلال الدول واحترام أراضيها، قد يكون هذا ضماناً للسلام وقد يكون تكريراً لواقع بلقنة الدول الأفريقية الذي أصارها إلى المعجز تماماً كما حدث في مؤتمر بناما ، عام ١٨٢٦ ، مع دول أميركا اللاتينية . وقد يكون هذا أيضاً نقطة انطلاق لبعثة أفريقية صميعة : إذ أن ظهور منظمة الاتحاد الأفريقي ، في هذا الوقت بالذات لتتولى فض المنازعات التي تشب بين الدول الأفريقية ، إنما يكون إلى حد بعيد « تصريح مونرو أفريقي » من شأنه أن يبعد عن القارة كل نفوذ أجنبي .

الفصل السادس

إلغاء الاستعمار والاستعمار الجديد

« أدركت الدول الأكثر وعياً للتصنيع أنه من الأفضل لها أن تتدخل في الدول التي « تدعي الاستقلال » عن مسؤولية مصيرها ، على أن تحتفظ بالنفوذ والسيطرة بالوسائل التي تضمن لها ذلك »

ر. هارون

(من كتابه : التاريخ وتفسيراته ، ص ١٥٣)

يحصل إلغاء الاستعمار عندما تأخذ البلدان المتخلفة صناعياً تسهم بحماسة ونشاط ، بالحركة الصناعية في العالم ، وذلك باستعمالها التقنيات لحسابها الخاص وبوسائلها الخاصة »

فرنسوا بيرو

(اقتصاد الدول الفتية)

إلغاء الاستعمار

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية توالى التنازلات السياسية والتدابير المتخذة لتحسين أوضاع الشعوب المستعمرة ، بتوالي الحسف والفشل الذي حل بالدول المستعمرة ، وكلما شعرت هذه الدول بعدم قدرتها ، بعد الآن ، على تحمل الأعباء الثقيلة ، حربية كانت أم مالية ، التي تسببها لها سيطرتها المباشرة بالطرق التقليدية التي سارت عليها ، من جهة ، ومن جهة أخرى ، كلما شعرت بطغيان الأفكار والنظريات التحررية التي جاشت بها الدول التي ترسفت تحت نير الاستعمار . فإيما اجلنا النظر طالعتنا « معركة انسحاب » يظهر بوضوح مع تغيير الالفاظ والمصطلحات بعد ان سقط شيئاً فشيئاً من الاستعمار : كلمة « امبراطورية » وكلمة « مستعمرة » لتحل محلها كلمة « مقاطعة » ، وكلمة « كومونولث » وكلمة « رابطة » : فالامبراطورية البرتغالية الاستعمارية أصبحت بعد الآن : « الولايات الواقعة عبر البحار » في دستور البرتغال

الذي صدر عام ١٩٥١ . ومن وسائل التعمية التي استخدموها فيما بعد ، الاستعانة بكلمة : « الترابط » الى ان الغيت نهائياً ما اصطلمحوا عليه من اوضاع استعمارية ، وحل محلها دساتير تكرس الاستقلال الناجز ، بينما تصبح كلمة « عون » و « مساعدة » مرادفاً لكلمة « تعاون » .

السياسة الاستعمارية الجديدة وهكذا فالدول الكبرى التي قامت سيطرتها منذ عام ١٩٤٥ ، على استثمارها المقاطعات التابعة لها وراء البحار ، كما كانت تستثمر ، كشبه مستعمرات لها ، دول أوروبا الوسطى ودول أوروبا الشرقية ، اضطرت للتخلي نهائياً عن الأساليب والوسائل العملية التي مارست بها وصايتها . وقد حاولت ، في هذا كله ، ان تتخذ لها يداً من الوطنيين المحافظين وان كانوا تعاونوا مع اليابانيين ، امثال او اونغ سان في بورما ، وروكساس وكيرينو في الفلبين ، وبار داي في فييتنام ، وداتراون في ماليزيا ، حتى في حال ممارستهم لنظام دكتاتوري يتنافى اصلاً مع القيم التي يدعي الغرب الدفاع عنها : امثال سنغمان ري في كوريا الجنوبية ، وتشان كاي شيك في فورموزا ، ونغودن ديم في فييتنام الجنوبية ، والمارشال ايوب خان في الباكستان . وبريطانيا العظمى على الاخص ، عندما قامت بانسحابها السلمي و « وقتته في اللحظة الاخيرة » لجمعت في نقل السلطة لحكومات ضمت شخصيات شتى من تجار او ارباب اعمال وطنيين . وعرفت فرنسا متأخرة ان تعدل من سياستها تحت تأثير الدرس البليغ الذي لقنته اياه الحوادث الدامية في الهند الصينية وفي الجزائر ، وان تعرض بصورة طوعية الاستقلال الكامل على افريقيا السوداء ، مع العلم ان البلاد الواطية ، وربما بلجيكا اخفقتا ، على ما يظهر في سياسة الغائها الاستعمار .

فتمحالف هذه الدول المستعمرة مع البورجوازية الوطنية اينما قامت ، ومع كبار الملاكين العقاريين او مع زعماء القبائل او الزعماء الدينيين في اماكن اخرى ، وبالتخلي لهم عن السلطة السياسية وعن جانب من ارباحها في المجال الاقتصادي ، استطاعت الحد من نتائج الغائها الاستعمار . فوسائل العون والمساعدة التي قدمتها للدول الجديدة قبل ان تصل الى الاستقلال الناجز ، تثبت الى حد بعيد كيف حاول النظام الاستعماري ان يواصل عمله متسترأً بأشكال اسلم . « فالروح الاستعمارية » لم تعد تجسر على الظهور بوجهها السافر . فهي تواصل البقاء والاستمرار تحت ستار شفاف من التعاون والتحرر التدريجي ، (فرنسوا ميرو) . فقبل عام ١٩٦٠ وهي السنة التي توالى فيها حوادث الاستقلال ، راحت النقطة الرابعة ، ومشروع كولمبو ، والمعاهدات الثنائية تمهد السبيل لما اصطلمحوا على تسميته « بالاستعمار الجديد » الذي تؤلف الفلبين ، خير مثال له .

كان من البؤس الشديد الذي تلمسكع فيه الجماهير السادة في الجمل والجهالة والمعرضة لسوء التغذية والمرض واليأس القتال ان يعمل هذه الجماهير هدفاً للدعابة الشيوعية . وفي سبيل درأ هذا الخطر عن الجماهير وفي سبيل مساعدتها على تأمين وضع اقتصادي سليم ومعادلة تعادل مدفوعاتهما ،

النقطة الرابعة ومساعدة

الدول المتخلفة

وتأمين الاسواق اللازمة للولايات المتحدة وما تحتاج اليه صناعتها الآخذة بالتوسع ، من الخامات ، واستثمار رؤوس اموالها في الخارج ، تم عام ١٩٤٩ وضع اول برنامج شامل لمساعدة الدول المتخلفة في عهد الرئيس ترومان . صحيح ان المساعدة الفنية التي تمتعت بها دول اخرى ، لم تكن حادثاً جديداً : فقد سبق للرئيس ف. د. روزفلت ان قرر مثل هذه المساعدة لدول اميركا اللاتينية على نطاق واسع ، لا سيما خلال الحرب العالمية الثانية . اما الرئيس ترومان فقد اراد التوسع في هذه الخطة بحيث تصبح خطة شاملة تنسج الى جميع اطراف العالم . فطالما لا يتوفر للدول المتخلفة العدد الكافي من الاختصاصيين في بلادهم فسيصير تزويدها بالتقنيين تقدمه البلدان المتقدمة تقنياً . فعلى الدول المعنية ان تطلب هؤلاء الاختصاصيين من الامم المتحدة او من الولايات المتحدة الاميركية .

وفي هذا السبيل انشأت الامم المتحدة ، منذ عام ١٩٥٩ ، مكتباً خاصاً يعرف بمكتب المساعدة الفنية (وانفذت ١٧٥٧ خبيراً من خبرائها وزعتهم على ٦٣ بلداً) ، كما وزعت بمعرفة الحكومات المعنية ، منحاً دراسية للتخصص على مستحقينها بحيث يتاح لهم اكتساب المهارات التقنية اللازمة . الا ان نشاطهم لم يكن ليتعدى هذا الحد لافتقارها الى الاعتمادات المالية اذ لم تكن لتعول الا على مساهمة الدول الاعضاء في المنظمة . اما مجلس الكونغرس الاميركي الذي لم يكن متحمساً جداً للمشروع ، فقد أدمج الاعتمادات المخصصة للنقطة الرابعة كمساعدات للدول المتخلفة ، ضمن برنامج الامن المتبادل الذي عمل من ضمن نشاط وكالة الامن المتبادل الذي يختلف في روحه ومجال العمل المخصص له كثيراً عن الهدف الاول الموضوع له . وهكذا فالاعتبارات الاستراتيجية تغلبت في نهاية الامر على الاعتبارات التي كانت دعت الرئيس ترومان ، عام ١٩٤٩ ، الى وضع هذا المشروع . والعون الاقتصادي والتقني الاميركي الذي قام على تفهم صحيح للمصلحة الاميركية وللغالبية الاميركية ، (كما يقول فرنسوا بيسرو) والذي اقتصر في نهاية الامر على مبالغ ضئيلة نسبياً ، لم يكن امامه حظ بالنجاح وبالموافقة عليه الا بقدر ما يستجيب لاعتبارات الأمن ، و « لما يسمح به من تطور اقتصادي يرتبط الى حد بعيد بالواجبات التي تقتضيها محاربة الشيوعية » . (جاك ماليه) . وبعد حرب كوريا ، عام ١٩٥١ ، فالاتفاقات الثنائية حول المساعدة الفنية لم تتمدد الا مع الدول التي كانت ترضى بالتمهد بمساعدة عسكرية في حال نشوب حرب . فالاعتمادات التي قدمها ، عام ١٩٥٢ ، بنك التصدير والاستيراد ، اشترط في تقديمها للدول المعنية ، على ان تطور الخامات التي تتطلبها الاستراتيجية الاميركية والدفاع عن سلامتها . اما القسم الخاص بافريقيا من مشروعات العون المالي ، فالاعتمادات الاميركية ذهبت ليس الى الاقطار التي يشكو سكانها من العوز ، بل الى هذه الاقطار الغنية بالمعادن الاستراتيجية ، كالمحاس في روديسيا والكونغو البلجيكي ، والمنغيز في الشاطئ الذهبي ، والماس والكوبالت في افريقيا الوسطى .

مشروع كولومبو لم تكن افريقيا بالبلد المتخلف الوحيد في العالم . فقد ضمت آسيا جـامـهـير لا تحصى من السكان الذين يشكون النقص في التغذية ، وسوء الكساء ويعيشون في البؤس والشقاء في اراض ممسكة جدياء ، لا صناعات ثقيلة فيها ولا فنيين ولا اموال . هذا هو الوضع الذي رسف فيه ٨٠ ٪ من سكان العالم المتخلفين . وهكذا فما كادت تـهل سنة ١٩٤٧ ، حتى عمدت منظمة الامم المتحدة الى تأليف لجنة اقتصادية تعنى بشؤون آسيا والشرق الاقصى الاقتصادية ، نوعاً من وزارة اقتصادية تعنى بشؤون المنطقة تأخذ على نفسها درس وضعها الاقتصادي ، وتتقدم بالاقتراحات التي تؤول الى تحسين اوضاع تلك البلدان الغذائية عن طريق تطوير الانتاج الزراعي واخذ تدريجياً بأسباب التصنيع ، ويقوم في قلب هذه الرقعة التي تمتد من الهند الى كوريا منطقة تنتج المطاط والقصدير والتنغستين والنفط والكوبرا حيث تؤلف ماليزيا دعامة من دعائم النظام الدفاعي لانكلترا في هذه الناحية ، والدفاع عن الليرة السترلينية ولها اهمية عظيمة من الوجهتين الاستراتيجية والسياسية .

وفي هذه المنطقة بالذات يتم الاتصال بين الشرق الادنى واستراليا وافريقيا ، من جهة ، وبين الشرق الاقصى من جهة أخرى . ومن هذه النقطة ينطلق الطريق الكبير الذي يؤدي من بورما الى الصين الجنوبية الغربية . فقد كانت المنطقة ، فيها مضى ، منطقة نفوذ بريطاني حيث احتفظت المملكة المتحدة لها بدومنيونات وبمستعمرات في ماليزيا لم تكن قط على استعداد للتخلي عنها . وبعد سنة تماماً من وضع اميركا لمشروع النقطة الرابعة ، قامت بريطانيا بتضع من جهتها ، رداً عليه مشروعاً « تعاونياً » يرمي الى تطوير بلدان آسيا الجنوبية من الوجهة الاقتصادية ، وهو الذي عرف فيما بعد بمشروع كولومبو . في هذا الوقت كان الصينيون بزعامة ماو تسي - تونغ قد بسطوا سيطرتهم على جميع اطراف الصين فتجاوبت اقطار آسيا الجنوبية الشرقية دوي هذا النصر المبين الذي ارتجت له الجماهير الآسيوية . ولكي تحول بريطانيا دون اتجاه الشعوب الآسيوية الى الشيوعية بعد هذا الانتصار الكاسح الذي حققته ، كانت لا بد من رفع مستوى العيش لدى ٥٧٠ مليون من السكان يعمررون هذه المنطقة الواسعة . والخطوة التي وضعت لست سنوات كانت بمثابة برنامج مفصل لتطوير اقتصاديات كل من هذه البلدان التي تفيد مبدئياً من هذا المشروع ، وهي في الاساس من البلدان الداخلة في مجموعة الدول البريطانية . ولكن لما كانت مساهمة الولايات المتحدة في هذا المشروع ضرورية ، جرى توسيع المشروع ، منذ عام ١٩٥٢ ، وفملت كل من الولايات المتحدة وبورما والنيبال والفيتنام وكمبوديا وسيام في اللجنة الاستشارية ، كما دخلها مراقبون من اندونيسيا وتايلاند والفيليبين . واللجنة التي تألفت اصلاً من سبعة اعضاء يمثلون دول الكومنولث البريطاني جرى توسيعها بحيث ضمت ممثلين عن تسع بلدان اخرى وهكذا اصبحت لجنة درامية تحت اشراف اميركا ، فالمشروع الاول استبدل بخطط عامة وضعتها الولايات المتحدة الاميركية ، تشمل جميع بلدان جنوبي آسيا التي يجب العمل على تطويرها ، لا سيما تشجيع انتاج الخامات والمواد الأولية التي هي بحاجة اليها .

وهذا الضغط الذي تعرضت له هذه البلدان مباشرة او غير مباشرة
مؤتمر باندونغ
يفسّر لنا التحفظ الذي استقبلت معه الدول المتخلفة هذه المساعدة
المعروضة عليها، واثارت فيها الشكوك حول الاهداف السياسية والعسكرية الكامنة وراء امدها
الطويل ، وتبدت لها من خلالها محاولة التدخل بشؤونها الداخلية واستئثار سكانها ، كما رأوا في
هذا المشروع محاولة للحد من مساهما للاخذ بأسباب التصنيع الضخم .
وكلما اتضححت للسكان اكثر فاكثرت الظروف الوضعية التي تحيط باستقلالها ، فقد رفض
الاهلون ان يكونوا دوماً مسخرين للدول الكبرى البيضاء . وهذا الوعي الكامل لما فيهم من
قوى وطاقت وامكانيات هو الميزة البارزة والاهمية البالغة التي اتصف بها المؤتمر الافرواسيوي
الذي عقد في باندونغ في نيسان ١٩٥٥ ، اولى المؤتمرات الدولية في تاريخ الحضارة البشرية التي
عقدتها الشعوب الملونة .

وهذا المؤتمر الدولي الذي لم توجه لاي دولة بيضاء دعوة لحضوره اشترك باعماله مندوبون
عن ٢٩ دولة اسيوية وافريقية سكانها يبلغون نصف سكان الكرة الارضية والتي لم يكن
معظمها ، من نحو عشر سنوات سوى مقاطعات مستعمرة او شبه مستعمرة من قبل الدول
الاوروبية ، حضر هذا المؤتمر ممثلو ست دول افريقية مستقلة هي مصر والسودان واثيوبيا
والشاطيء الذهبي وليبيريا وليبيا ، وقد شدد المؤتمر بنوع خاص على التضامن وعلى ضرورة
الاتحاد بين آسيا الجديدة وافريقيا الجديدة ، كما عبر سوكارنو عالياً عن امانتهم الصادقة لشعوب
المغرب وتونس والجزائر عندما هدف قائلاً : « كيف لنا ان ندعي ان الاستعمار لفظ انفاسه طالما ان
اقطاراً واسعة في آسيا وافريقيا لم يتم تحريرها بعد ولم تزل استغلالها ؟ » وعندما راح نهرو يؤكد
« ان آسيا تؤكد رغبتها بمد يد المساعدة لافريقيا » .

مع ان هذا المؤتمر ضم ممثلين عن دول ترتبط بعضها بروابط وثيقة مع الاتحاد السوفياتي كما
تشد البعض الاخر وشائج وثيقة مع الاتحاد السوفياتي ، فقد شجب اعضاء المؤتمر بالاجماع
الاستعمار والعنصرية والسياسات الداعية الى التفرقة والتمييز العنصري .

« ذقنا ولا يزال بعضنا يذوق المهانة والذل والضعمة التي اقصرونا عليها في عقر ديارنا ، وكيف
أذلونا بصورة منهجية ووضعونا في ظروف محنة ليس سياسية واقتصادية وعسكرية فحسب بل
ايضاً عنصرية . واشركوا في هذه الوحشة دوناً تمييز او تفریق: الغني والفقير ، والامير والصعلوك
والسيد والمسود ، والرئيس والمرؤوس والعامل ورب العمل ، والفلاح والبروليتاري ، والعالم
والجاهل . ولتعزير سيطرته وشد شكيمته والتشديد من قبضته اصبح من الامور المسلم بها لدى
الابيض في الغرب ان تفوقه يكمن في نبوغه وعبقرياته وفي لون بشرته . وهذه الاولوية ،
جعلت في المجتمعات المستعمرة ، اكثر الناس حمقاً وأخسهم فكراً اسمى واعلى من اي فابغة او
من اي عبقرى لدى الشعوب المستذلة في مجالات العلم والثقافة والصناعة » (كارلو . ب . رومولو) .
فقد اكد المؤتمر المساراة بين العناصر الانسانية والعروق البشرية ، وان الناس الى اي

عرق انتسبوا ، ومن اي لون كانوا ، عليهم الواجبات الاساسية والاحتياجات الماثلة ، لا سيما في كل ما يتصل بالطمأنينة الاقتصادية والاجتماعية . وقد عبر كذلك عن المبادئ الاساسية التي تقتضيها كل سياسة استقلالية في المجال الاقتصادي لتضع حداً لسيطرة الجنس الابيض : كالتعاون الاقتصادي بين الدول الآسيوية والافريقية في كل ما يتصل بالمساعدة الفنية والمالية والتشجيع على انشاء صناعات وطنية ، وتحويل الخامات والمواد الأولية التي كانت تصدر حتى الآن الى الخارج بأسعار تحددها الاسواق الغربية ، وانشاء مصارف وطنية ووضع حد لاحتكار النقل الذي تتحكم به الدول البحرية في الغرب .

جاء التثام المؤتمر ، في المجال الدولي ، عقب اتفاقات جنيف والتهديد بتوسيع الحرب في الوقت الذي راح فيه مؤتمر مانيلا يضع مشروع ميثاق دول الشرق الاقصى الذي جاء رجع صدى للميثاق الاطلسي ، وهو المعروف بالسيستو ، وانشاء منظمة الدفاع التي يشار اليها بالاحرف O T H S E . واكد المؤتمر رفض الدول الآسيوية والافريقية وعدم التسليم بجرها الى الحرب من قبل احد المعسكرين المتنافسين الكبيرين في العالم ، وهو موقف حياد ايجابي هام جداً في هذا الوضع السياسي العام ، وامم من ذلك تأكيداً على انتهاج سياسة مستقلة من الآن فصاعداً ، لدى الدول الآسيوية والافريقية التي حز في نفسها كثيراً تصرف الدول بها في هذه المؤتمرات الدولية التي لم تكن ممثلة فيها او لا يحق لها التعبير فيها عن رغباتها .

كانت شعوبنا خلال اجيال متطاولة لا يسمع لها صوت في العالم... كنا كمية مهمة ليس من يكثرث لها اى يوبه بها ، وكانت مصائرنا تبت بها دول غريبة عنا وتقرر امورها وفقاً لمقتضيات مصالحها التي هي فرق كل مصلحة ، ونطرح بنا الى الفقر والمهانة والذل (سوكارنو) .

كل هذه المبادئ جرى توضيحها وابرازها بشكل اقوى وأرقع ايضاً في المؤتمرات التالية التي عقدت في القاهرة في كانون الاول ١٩٥٧ - وكانون الثاني ١٩٥٨ ، او في كوناكري في نيسان ١٩٦٠ (هذا المؤتمر الذي تمثل فيه ليس فقط مندوبو الدول الافرو - آسيوية بل ايضاً ممثلون عن الاحزاب السياسية او التيارات الفكرية البارزة في هذه الاقطار ، كما أكدت عليها المؤتمرات الافريقية الصرفة المعقودة تباعاً في تونس واكرا واديس ابابا ، عام ١٩٦٠) الا ان المصاعب ، ولا سيما الاقتصادية منها ، التي قامت في وجه هذه الدول ، ابرزت مشكلات اخرى مهمة ، فخلقت معارضات واثارت منافسات لم تكن مؤقتة لروح باندونغ ، كما سئى فيها بعد .

التطور العام الذي اخذت بأسبابه الدول الجديدة

في كل مكان ، سواء في آسيا ام في افريقيا ، جاء التطور الذي اخذت به هذه الحكومات الجديدة واحداً تقريباً ، فالسير وحده ومدى خطاه يختلف سرعة او حدة باختلاف تقاليد هذه

البلاد والظروف التي أحاطت بها . فقد تألفت الدول الجديدة ، على العموم حتى التي تم استقلالها عن الدولة المسيطرة بالعنف ، ضمن الحدود التي كانت لها ، وهي حدود مفتعلة حيناً ومصطنعة أحياناً ، وفي نطاق القطر المستعمر فقد احتفظت الدولة الجديدة بما كان لها من أطر وملاكات إدارية ومؤسسات قضائية قائمة في عهد الاستعمار ، وقد اختارت لها على العموم نظاماً ديموقراطياً يشبه من قريب نظام البلد الأم . ثم إن الهيئة الإدارية التي تسلمت مقاليد الحكم والإدارة كانت على الأجمال من قدامى الموظفين في العهد الاستعماري أو منتخبين ، بين أطباء واساتذة ورجال قانون وصحفيين كلهم تلقوا العلم في معاهد أوروبا ، وكلهم نشأوا تنشئة غربية لبعضها مسحة نصرانية وتأثروا إلى حد بعيد بالأفكار والنظريات ونمط الحياة لدى الأوروبيين . إلا أنه بعد مضي عدد قليل من السنين، وأحياناً من الأشهر، رأينا هذه الأطر والآراء والمؤسسات تزول أو يدخل عليها تعديلات جذرية ، فحل محل بعضها أحياناً نظم جديدة مغايرة لها بالكلية كدكتاتورية عسكرية أو نظام رئاسي استبدادي ، « ونظام ديموقراطي موجه » ذو حزب واحد بعد تصفية كل معارضة .

فقد اتضح بسرعة أن المؤسسات الليبرالية الغربية التي احتفظوا بها أو قلدها بعد أن خضعت لتطور طويل في القرن التاسع عشر ، بالنسبة للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المختلفة أصلاً عما ساد في آسيا وأفريقيا ، كانت عاجزة من أن تحمل معها للدول الجديدة حلاً لما تعاني من مشكلات تعترض سيرها .

وهذه النخبة المختارة من هؤلاء المفكرين المستغربين التي
مشكلة الدمج والانصهار
استأثرت بالسلطة وجدت نفسها فجأة أمام جماهير ريفية كانت من السهل إثارتها في وجه السيطرة الأجنبية وجدت نفسها مع ذلك عائشة في وسط عالم مادي وأدبي ليس فيه ما يربطها بالدولة الحديثة . ولما كانت تجهل كل شيء عن ضرورة التماسك الوطني ، وترتبط بنظام اجتماعي تقليدي ولا تزال بعد أقطاعية قريبة من أوضاع أوروبا في الأجيال الوسطى؛ علاقة رب العمل بالزبون والشئ الذي له أهميته عندها هو الوضع وليس المقدر، والعرف وليس القانون ، هذه الجماهير شدتها روابط وثيقة ضمن إطار القرية المحدود أو القبيلة أو العرق ، إنما تجهل جهلاً مطبقاً كل ما لا يتصل بالفئة ، أو تنظر إلى الجار نظرتها إلى العدو . هذه الجماعات غير المندمجة ، التي تتألف من مجتمعات محلية متجاورة ، ينقصها الحد الأدنى من وحدة لا بد منها لتأليف أمة وعليها أن تؤلف مواطنين لتبلغ هذا الحد . وهذا النقص الجذري في الوحدة الداخلية الذي لا يظهر بوضوح في هذه الدول الآسيوية ذات الماضي المحترم ، يبرز بشكل أوضح في إفريقيا . ومع ذلك هنالك بلدان مثل الهند وبورما والهند الصينية كانت تعاني من هذه العلل وكان عليها أن تتغلب ، هي الأخرى ، على صعاب من هذا اللون .

فعلى الدول الجديدة أن تحارب ، إلى هذا ، القوى التي تهدد هذه الوحدة السريعة المعطب : كالأقليات العنصرية والفئات القبلية ؛ وكان عليها أن تخوض غمار حروب قاسية لقمع ثورات

وحركات تمرد قامت بها اقوام الكارنيز والشان والاركانيز في بورما ، وتكبت المحاولات التي قامت لتأسيس جمهوريات مستقلة في جزر المولوسك وفي جزيرة امبوان . ومثل هذا الصراع يقوم في افريقيا حيث وحدة نيجيريا مهددة بمعارضة يوروبا (في الغرب) ، والايبو (في الشرق) والهاوسا في الشمال ، وفي كاساي في العراق القائم بين اللوبا واللولا ، وفي رواندا بين الهوتو واسيادهم التوتسي حيث ذهب الوب القتل . وتعدد اللهجات واللغات هو عامل من عوامل التفرقة : هنالك اكثر من ٦٠٠ لهجة زنجية في افريقيا تتقاسم سكان هذه القارة ، و ٧٠ لهجة في الفيليبين و ٣٠ لغة في اندونيسيا ، و ٦٠ لغة في الهند ، و ٢٥ لهجة صغرى دارجة بين ٥٠٠ ٠٠٠ من السكان ، والكل يعرف جيداً العنف الذي تميزت به مقاومة التامول في غرة ١٩٦٥ ، في جنوب الهند ، ضد سيطرة « اللغة الهندية » .

كذلك علينا ان نحسب حساب الديانات المتنافسة المفرقة : بين السوسو المسيحيين والاقوام الاسلامية في الفوطا دجالون في الغينية ، والدوغون في الشمال والفولبيس في مالي والمسلمين والهندستانيين في شبه القارة الهندية ، والكاثوليك واليهوديين في جنوبي الفيتنام والبوذيين البورميين والكارنيز المسيحيين ، وغيرهم . وبعض الشعوب تعاني القسمة الى عدة اجزاء وفروع هبر الحدود والتخوم المصطنعة : فالاشانتي موزعون بين غانا وشاطيء العاج ، والنانغز بين الكامرون والغينية الاسبانية والغابون ، والايبو بين غانا والتوغو . ومعارضة الائمة والرهبان البوذيين والبراهما الذين كثيراً ما وقفوا ضد الاصلاحات ، وقد اتخذت منها الارستوقراطية المحلية في آسيا اداة لتوطيد نفوذها وكذلك الزعماء التقليديون في افريقيا السوداء ، ولا سيما في هذه المقاطعات التي استخدمت كل الوسائل لديها للاحتفاظ بسلطتها ونفوذها .

عجز الاعتمادات التي قدمها الغرب ان عدم تكافؤ المؤسسات والظروف وعدم مطابقتها للاوضاع ، زاده حرجاً عدم كفاءة موظفي الادارة . فباستثناء بعض الممتلكات البريطانية ، حيث كانت السلطات المستعمرة قد اخذت تختار من ابناء البلاد ، ليس صفار الموظفين فحسب ، بل ايضاً ملاك موظفي الطبقة الوسطى والعليا ايضاً ، كما جرى في الهند وسيلان وباكستان ، فقد جرى استبدال موظفي الاستعمار فجأة بموظفين جدد لم تتوفر لهم الكفاءة والمقدرة والقدرة على تحمل التبعات والمسؤوليات ، وبسياسيين تم اختيارهم من قبل جماهير جاهلة أمية لا تفقه احياناً معنى للاقتراع والأصوات التي يعطونها . ولم يلبث ان قامت في البلاد طبقة من ممتني السياسة ، يهمهم في الدرجة الاولى ان يفيدوا الى أقصى حد من الوظائف الموكولة اليهم ، ويقومون بالابتزاز والاعتصار والإفساد . وتعدد الموظفين يجب رده اساساً الى المركز والهيبة التي توليها الوظيفة الحكومية لصاحبها وفقاً لما خبروه في عهد الاستعمار . كما ان بعض القطاعات كالقطاع الاقتصادي مثلاً يقوم بنشاطاته ويحتكر الوظائف فيها موظفون من الاقليات الاجنبية : من عرب وصينيين وماليزيين ولبنانيين واوروبيين من اصحاب الاختصاص او من اصحاب رؤوس الاموال . فالوظيفة والسياسة هما المملكان الوحيدان

المتنوعة ابوابها للنخبة في هذه البلدان الآخذة بالنمو والرقى. فالوظيفة هي «صناعتهم الكبرى». ويشير ر. دومون الى ان في البلدان التي تتكلم الفرنسية في افريقيا الغربية اكثر من ١٥٠ وزيراً ، وبضع مئات من وكلاء الوزارات ، وبضعة آلاف من الاعضاء البرلمانية يتقاضون مرتبات اعلى من المرتبات المقطوعة لاعضاء البرلمان البريطاني . فالغابون الذي لا يتجاوز عدد سكانه الـ ٤٥٠.٠٠٠ ، يعد ٦٥ نائباً ، اي نائب لكل ٦.٠٠٠ . فليس بغريب قط والحالة هذه ، ان تستهلك مرتبات الموظفين ، القسم الاكبر من واردات الخزينة (٦٠٪ مثلاً) و ٥٦٪ (في السنغال) . ان بلداً سكانه ٧٥٠.٠٠٠ نسمة كالكونغو برازافيل وميزانيتها العامة هي اقل بكثير من موازنة مخزن كبير من المخازن الكبرى في باريس ، فيه محكمة استئناف ، ومجلس شورى الدولة ، ووزارات وله سفراؤه ومندوبوه في الامم المتحدة . والتكاليف العسكرية فيه عالية جداً بحيث تهدد بتغذية روح الفتح . ومهما يكن فهي تحوّل الاعتمادات والموظفين عن النشاطات المنتجة .

بين هذه « النفقات التمثيلية » تأتي النفقات الخاصة بقصر الرئاسة في ابيدجان الذي دخل في بنائه ٢٥٠٠ طن من المرمر المستورد من ايطاليا بالطائرة (٩ مليارات فرنك) مقطوعته الكهربائية (بين قنوير وقبريد وتهوية ونقل) تزيد على استهلاك مدينة فرنسية سكانها ٢٥.٠٠٠ من الطاقة الكهربائية .

وجدت هذه الدول نفسها تنعم بجهاز اداري يتجاوز كثيراً طاقة دخلها القومي ويسبب تبهذيراً يدعو للشك والريبة في النفقات العامة . ثم ان هذه البورجوازية الادارية تؤلف من اعضائها طبقة ممتازة ، او ارستوقراطية جديدة غنية تقطع من القطاع المنتج ، منافع بشرية ومالية كبيرة . فهي تتناول مرتبات عالية شبيهة بهذه التبعيضات التي كان يتناولها كبار الموظفين في العهد الاستعماري ، ويعمل فيها عدد من الخبراء الاميركيين والاوروبيين لهم داراتهم وحشمتهم وسياراتهم وسائقوها وكلها على حساب ميزانية الدولة . وهي ادارة كثيراً ما تكون فاسدة مختلطة يسعى الكثيرون بين افرادها للوظيفة ذات المرتبات العالية : في البوليس والجرك والاشغال العامة او الدفاع الوطني . ويستشهد شيفرني بالجيش في لاوس الذي تدفع له الولايات المتحدة مرتباته ، واكتشفوا ان المبلغ النهائي كان يضاف اليه « سهواً » ٤٠٪ من قيمته . ثم ان سرعة تقلبات الوزارات وعدم استقرار الوظائف كثيراً ما حداً بأفراد هذه الطبقة الموجهة على السلوك مسلك « مهاجرين محتملين » فينهلون التوازن المالي السريع العطب في بلادهم وذلك بتحويلهم مدخراتهم الى المصارف الاجنبية بحيث يكونون بآمن اذا ما قلب لهم القدر ظهر الجفن .

الروح القومية يقوم صراع عنيف بين الاحزاب القائمة في البلاد والتي لامناهج لها على الغالب تسير عليها وليست في الحقيقة سوى سوق للمنافسة بين زعمائها . فالنشاطات التي تنفقها هباء منثوراً ، والفساد الذي يحول دون اي اصلاح يحاولون القيام به ،

وعجز السلطة عن تنظيم الانتاج او على انتهاج سياسة لا تأخذ بالوجوه ، كل هذه الامور أدت الى نبذ المؤسسات الليبرالية وحرية تشكيل معارضة وتعدد الاحزاب ، باعتبارها اموراً كاليمة زائدة لا طائل تحتها وكأجماً خطراً. ففي سبيل تكوين طبقات شعبية وبعث روح القومية بينها، وفي سبيل تطويعها وبعث روح النظام والانتظام فيها وتعويدها على البذل وروح التضحية التي يقتضيها تطبيق المشروعات العامة ، وفي سبيل تأمين التوازن بين المصالح والفصل في المشكلات القائمة ، وفي سبيل تحويل هذا التركيب الاجتماعي الذي لا يساعد كثيراً على التطوير الاقتصادي وعلى تأمين النظام السياسي في البلاد ، لا بد من قيام سلطة قوية لا تستطيع ان تحظى بتأييد الجماهير الشعبية الا باعتبارها مثالية عليا تهدف الى تحقيقها ، قد تكون الروح القومية في آسيا او المثالية الزنجية او الافريقية في افريقيا ، التي تساعد على ايجاد السبيل الذي يؤدي الى « الاشتراكية الافريقية » والى « الديمقراطية الآسيوية » الحقبة . كل هذا مزيج من الايمان بالتقاليد التي سادت العصر الذهبي السابق للاستعمار ، ومن المطالبة بحق السير حالاً في طريق التطور ، وبالشعور بالحرمان والتعدي الذي يبعثه مظهر الدول المتطورة والارادة الصريحة بالتمييز بين العصرية التي تهمز الاقتباسات التي وقع عليها الاختيار، والاستغراب الذي يكون اساساً ، شكلاً جديداً من اشكال التغير .

وهكذا نرى كيف ان البلدان التي استقلت جديداً عام ١٩٥٠ نبذت الانظمة الجديدة جانباً مبادئ الحرية والنظام البرلماني : اما فجأة بعد انقلاب عسكري مفاجيء ، واما مداورة بعد ان ادخلت على نظامها الاصلي تعديلات حاولت معها التوفيق بين مؤسساتها وبين الواقع ، كما حدث مثلاً في الكونغو برازافيل حيث توالى على البلاد ١١ دستوراً جديداً بين تشرين الثاني ١٩٥٨ و كانون الاول ١٩٥٩ . ومن مميزات هذا التغير هو عدم الالماع بشيء مالى الديمقراطية في هذا التصريح الطويل المؤلف من ٣٣٠٠ كلمة الذي انتهت به مداولات مؤتمر باندونج في نيسان ١٩٥٥ ! واخذت تبرز اكثر فاكثر ، طبقة جديدة من القادة الوطنيين تتمثل بالاحسن في هؤلاء العسكريين الذين يأخذون على انفسهم محاربة الفساد وتدريب الامة ضد التفنت والانهلال ، وهم على الغالب خصوم الاقطاع واعداء الارستوقراطية ، كما نرى في اميركا اللاتيلية مثلاً ، وفي بلدان الشرق الادنى ، ويحاولون النهوض بالشؤون الاقتصادية وتطويرها ، الا انهم مناهضون للديموقراطية في الصميم ، وقلما يكونون بنائين حقيقيين . واهتمامهم في « الدفاع عن النظام » كثيراً ما حملهم على كبح حركة النمو في الوقت الذي يحتملون ميزانية الدولة مطالب ترزح الدولة تحت ثقلها . فقد كانت آسيا ودول الشرق الاوسط حتى الآن خير مثال على الانقلابات العسكرية . ففي عام ١٩٥٨ وحده حدث انقلاب عسكري واتحد بين سوريا والجمهورية العربية المتحدة ، واصل الى السيطرة اللواء قاسم في العراق ، والمارشال ايوب خان في الباكستان ، واللواء عبود في السودان ، والجنرال نه وين في بورما ، والغاء النظام التمثيلي في تايلاند على يد المارشال ساريت . ففي عام ١٩٦٥ كانت الوزارة التي

شكلها الرئيس عبد الناصر تضم بين اعضائها عشرة عسكريين من اصل ١٢ عضواً ، كما ان وزراء الاقتصاد والشؤون الاجتماعية الثانية في حكومة بورما التي اكتمل تأليفها في اواخر سنة ١٩٦٤ ، كانوا كلهم عسكريين .

وعندما لا تتحول هذه الثورات او الانقلابات العسكرية الى حكم دكتاتوري ، فهي تؤول على الغالب ، الى نظام جديد لا يتميز كثيراً ولا يختلف عن هذه النظم التي قامت في بلدان اخرى بصورة شرعية ، قد يكون نظاماً رئاسياً على شاكلة الكمالية في تركيا او على غرار الديغولية التي عرفت بمهارة كلية ، ان تمازج بين انفصال السلطات وتعاونها ، لترغم مجلس النواب على الوقوف موقف القبول والنصح ، (كما يقول بوشمان) ' يعهد معها الى السلطة التنفيذية بسلطات استثنائية (وتعطى على الاخص سلطة مطلقة لحل المجلس) كما تلغى مسؤولية الوزارة امام المجلس النيابي . وهذه الشخصانية التي تعطى للسلطة والتي تعيد الى الظهور الصورة الغربية المألوفة لرئيس الحزب ، هي ظاهرة عامة تستكمل وجودها بالحزب الواحد . وهذا الحزب الذي يصدر عن ايديولوجيا وطنية يحتكر لنفسه ، تمثيل الجماهير ، ومهمته الاولى الكبرى هي تحقيق افراغ عناصر الامة في بوتقة واحدة . فهي تراقب معاً السلطة التنفيذية ومجموع السكان ، بفضل انشاء خلايا او مربعات يعهد اليها ايصال كلمة السر والتأكد من الامتثال لها ، ومسد الناصحين بملاكات على كل المستويات ، وتأمين مراقبة الرأي العام . ورئيس الحزب الواحد الذي يمثل السلطة ، قد يطلع احياناً من بين الأطر التقليدية : كزعماء قبليين على شاكلة هوفويه بوانيي ، وبوغندا ، وآرولوه ، او من سلالة ملكية ، على شاكلة سيكو توريه او الامير سيهانوك ، والامير سوفانا فوما في اللاوس .

ان تركيز السلطة كلها بيد الحزب الواحد يفضي الى التضييق ان لم نقل الى الغاء الحريات العامة كما يفضي الى الغاء الضمانات الدستورية : فالصحافة ' تراقب او يجري كمها ، تتكاثر حوادث التوقيف الاحترازي والسجن الكيفي ، و ' الكشف عن المؤامرات ' . وبفضل قانون الطوارئ الذي يعطي البوليس سلطات واسعة تجري تصفية المعارضة بصورة عنيفة ، بالغاء زعمائها او بامتصاصها ، او بوضعها في حالة ترى نفسها معها عاجزة تماماً عن العمل بالطرق الشرعية بفضل التلاعب بالنظام الانتخابي ، لا سيما عن طريق العمل بنظام الاكثرية ، على اساس لائحة وطنية موحدة او عن طريق الضغط الاداري .

مشكلة الاستقلال الاقتصادي

استطاعت الدول الاستعمارية ان تؤمن حضورها في البلاد ، ليس فقط روابط التبعية سياسياً وادارياً ، بل ايضا ولا سيما ، اقتصادياً . فمن جهة وسائل النقل : كالخطوط الحديدية والطرق والمرافئ ، وتوجيه التيارات والتيارات التجارية التي تم

تنظيمها في الماضي وفقاً للاعتبارات التي تملئها السياسة السعراتيحية والاقتصادية التي يضمها المستعمر لم يكن من الممكن تغييرها بالسرعة المطلوبة ، كما ان البلدان الواقعة تحت الاستعمار تقوم في وجهها صعوبات وعراقيل كثيرة تقف حبر عثرة في سبيل تطورها نحو نظام اقتصادي مستقل ، بعد ان تكون عدة « مصارف اختناق » تشل نموها : كندرة رؤوس الاموال البلدية ، وعدم توفر الاختصاصيين واليد العاملة الموصوفة وبالتالي اضطرارها الى الاستدانة بشروط ثقيلة والتزامات سياسية خطيرة ، والتعاقد مع موظفين اجانب لا يمكن استدناؤهم او اجتذابهم الا بأجور مغرية وبتعويضات ضخمة الأمر الذي يبعث الرغبة في الموظفين والاختصاصيين الوطنيين على المطالبة برفع مرتباتهم لتعتدل وتستقيم كما يزيد في كلفة إعداد الأطرو والملاكات اللازمة لإدارة البلاد في المستقبل : والتعليم الثانوي في نيجيريا يكلف ثلاثين مرة دخل الفرد في جميع البلاد (مرتين في الولايات المتحدة الاميركية) والتعليم الجامعي من ثلاثة الى خمسة اضعاف كلفته في اوروبا .

ومن جهة اخرى ان التقسيم الدولي للعمل (من مخلفات العهد الاستعماري) وارتباط المستعمرات القديمة بالظروف المتحركة يجعلها في وضع غير ملائم : فهي تنتج محصولاً او بعض المحاصيل الخام اسمارها عرضة للتقلب قليل باستمرار الى الهبوط . والحال ان معظم هذه الغلال والمحاصيل تنافس بعضها البعض واسمارها ترتبط الى حد كبير بالدول الصناعية الكبرى التي تختار من بينها ما يتفق ومصالحها بينها تزودها هذه الدول بالعتاد والاجهزة التي لا غنى لهذه الدول الجديدة عنها . « فهي ترى نفسها مشدودة واكثر ارتباطاً بأسواقها من ارتباط هذه الاسواق بمناطق توينها » . فالكامرون الذي صدر عام ١٩٥٩ ، نحو ٥٣ ، ٠٠٠ طن من الكاكاو بقيمة ١٠٠ ، ٨ مليون فرنك بفرنك المستعمرات ، لم يصدر من هذا الصنف ، عام ١٩٦٠ سوى ١٠ ٪ زيادة عن تلك القيمة ، اي ٥٩ ، ٠٠٠ طن لم تعد تعطي سوى ١٠٠ ، ٧ مليون فرنك . والحال ان هبوطاً يلحق احد المحاصيل المعدة للتصدير ، يكفي لالغاء المساعدة الممنوحة ، سنة او عدة سنوات .

ويحدث بصورة عامة شيء من الهبوط او النزول في شرط المبادلة على حساب البلدان المصدرة للانتاج الزراعي والمستوردة للمواد الصناعية . وسبب ذلك هو ان هذه المحاصيل الاساسية تخضع لمراقبة شركات الاحتكار والتكتلات الدولية التي تشبه الى حد بعيد ، كما يقول فرنسوا بيرو « دولاً استعمارية فعلية » (كالاونيلفر في افريقيا وشركة الاثثار المتحدة في اميركا الوسطى ، والوكام في الكامرون ، والشركات البترولية في الشرق الاوسط مثلاً) . وهذه الوحدات الكبرى التي تشترك فيها دول عديدة مركزها الرئيسي في احدى الدول الصناعية الكبرى ، باستطاعتها ان تسيطر على استثمارات مهمة جداً في البلدان التي كانت من قبل مستعمرات لها ، انما ترفض رفضاً باتاً ادماجها في الاقتصاد القومي ، فهي تربط كل ما لها من نشاط بالسياسة العامة التي تتبعها في هذه البلدان ، دون ان يكون لها اي علاقة او ارتباط

بالاقتصاد المحلي ، فهي تراقب الانتاج وتتحكم به ، وتدخل مع الدول الاخرى في منافسات دون اي اكرات منها لنمو هذه الاقطار او لمصالحها الخاصة ، كما انها قلما تعود تستثمر الربح الذي تربحه في البلد الذي يقع فيه الاستثمار .

فليس من عجب ، بعد هذا ، ان تبقى هذه البلدان ، باستثناء البعض بينها مما حالها الحظ ، كغانا مثلاً والغينية ومالي وبورما التي استطاعت ان تتخطى مراحل التخلف الاقتصادي ، تتسكع في ذات الاوضاع التي كانت لها في عهد الاستعمار وان يتولى مقاليد الادارة فيها الاشخاص ذاتهم في العهد الاستعماري ، « فالاستقلال الشرعي قد لا يكون سوى تعمية تختفي وراءه قبضة المستعمر الاقتصادية » ، كما يؤكد رنيه جاندارم ، « فالدولة المستعمرة القديمة لا تزال ماثلة حاضرة بشكل محسوس » ، كما يرى زيفلر . فالتسيارات التجارية تبقى على انجاسها نحو البلد الام ، سواء في تونس والمغرب او مالي والغينية نفسها التي نشزت ، اذ ان ٧٤ بالمائة من صادراتها عام ١٩٦٠ تقع في منطقة الفرنك . فما عسى ان تكون موريتانيا مثلاً وما عسى ان يكون مصيرها لولا استثمار شركة ميفورما لمناجم الحديد الواقعة في حصن غورو ؟ الم يثبت رنيه جاندارم ان « الاقتصاد القائم على النقل » لا يزال قائماً دونما تغيير تقريباً ، في جمهورية مالاغاش حيث الشركات نفسها تؤمن تصدير المحاصيل الاستوائية وتستورد الحاجيات المصنوعة وحيث الشركات الثلاث الكبرى : المساجيري مارتيم والهاقرين والسكندينافيان ايست افريقان لاين عقدت فيما بينها اتفاقاً احتكرت بموجبه العلاقات التجارية بين هذه الجزيرة الكبيرة وبين فرنسا ، وحيث الشركات الكهربائية الخاصة ، تفرض « ليس تعرفة منفرة فحسب » بل انها توصلت الى فرض تعرفة تصاعدية ، « معرضة بذلك للفشل الذريع ، كل محاولة للتصنيع .

ينجم عن ذلك اخضاع البلاد لعبودية او لتابعية لا خلاص منها الا بواسطة التصنيع . فإلى عدم توفر رؤوس الاموال ورجال الاختصاص والتقنين يجب ان نضيف منافسة البضائع الأوروبية او الأميركية ، وضيق السوق الداخلية الناجم عن تجزؤ البلاد الامر الذي يجعل بحكم المستحيل استثمار أي مشروع رابح .

الى هذه الشوائب او النواقص ، يجب ان نضيف كذلك قطاعاً ثالثاً أخذ بالازدياد والاستفعال يتعذر معه كل انتاج ، شبكة من الاجور والمرتبات التي تصدع الخاطر بما فيها من تفاوت ، ونفقات السيادة والادارة الباهظة والتي لا تحمل فيها الاعتمادات المخصصة للتجهيز الا محلاً زهيداً مع انها باستطاعتها وحدها تأمين رفع الدخل القومي .

الاستعمار الجديد
هذه الروابط التي تشد هذه البلدان الى الدول الصناعية تخلق علاقات تبعية وتربط تلتج عن هذا التفاوت العظيم بين التشكيلات الاقتصادية في هذه الدول والبلدان التي تالت استقلالها حديثاً . فهي تجعل غير ذي جدوى التدخل المسلح كما كانت يجري في الماضي ، الا عند الضرورة القصوى ، كالحالات التي وقعت في الغابون وافريقيا الشرقية وكونغو ليوبولدفيل ، عام ١٩٦٤ ، و ١٩٦٥ . ومهما تكن وسائل التعمية المستعملة

لتفطيتها ، او الاحتياطات المتخذة لتجنبها فهي تتيح للدول الصناعية الكبرى ، ان تحافظ
اقله جزئياً ، على مواقعها الممتازة وان تقويها حتى انها تحقق امتيازات جديدة .

فالاستثمارات الخاصة غير كافية وتبقى فائدتها محدودة ، إذ ان أهمها الأول تأمين الارباح
بأسرع ما يمكن وإخراج هذه الارباح خارج البلاد ، ولذا سيطرت على الاستثمارات التي تقوم بها
الدولة . وهذه الاستثمارات تزرع ، على الغالب ، تحت شروط صعبة مستترة . فالاتفاقات
الاقتصادية الثنائية ، سواء أكانت لتثبيت سعر النقد او امتيازات جمركية ، او اعتمادات للتصدير
او تعاوناً مالياً تخفي وراءها دوماً مقابلاً ما . وكذلك قل عن الهبات والسلفات التي تعطاها
الدول الجديدة ، اذ يترتب عليها ان تقابل هذه الهبات بتنازلات تمكنها من تشديد مراقبتها
لاقتصاديات البلاد والتحكم بها : كامتيازات جمركية وضرائبية ، والتعمد بتخصيص هذه الهبات
والقروض لشراء حاجياتها من البلد الدائن والتعمد بعدم اللجوء الى التأميم او المصادرة ، واطلاق
الحرية امام تصدير رؤوس الاموال والارباح الى الخارج (وهي وسيلة اخرى من وسائل الضغط
الدائم على النقد) ، وفرض نظام اولوية على الاستثمارات (وبذلك تستطيع الحد او الحؤول دون
إنشاء صناعة متوازنة في البلاد) . وهذا « الاستعمار الجديد للدولار » تستعمله اليوم وتلجأ
اليه كل الدول الصناعية التي أسست في هذا السبيل مؤسسات مصرفية خاصة . وكثيراً ما
يفرضون مع هذا كله شروطاً سياسية ترمي في اكثر الاحيان ، الى منع الدولة الجديدة من
« الانتقال الى المعسكر الثاني » (هذا هو الغرض الاكبر من العون العسكري او المالي الذي
تقدمه الولايات المتحدة الاميركية) وهو تأمين معاودة البلاد المستعمرة القديمة في المجال الدولي ،
لا سيما تأمين صوتها في الامم المتحدة ، كما هي الغاية الاساسية من المساعدة التي تقدمها الحكومة
الفرنسية . واكثر من ذلك فقد اكدوا انه في حال عدم تحديد الشروط السياسية بشكل واضح ،
فالدول التي تطلب المعونة المالية ، تدرك جيداً « اي تصرف يجب ان تسلكه بحيث لا يقابل
طلبها بالرفض » . ان لائحة البلدان التي استفادت من العون الاميركي المالي هي هذه الدول التي
تتمتع بمركز استراتيجي على طول حدودها مع الاتحاد السوفياتي ، والعكس بالعكس ،
والامثلة كثيرة عن هذه الدول التي رُفض طلبها المساعدة لحرصها على استقلالها كمصر عام
١٩٥٦ ، والفيتية عام ١٩٥٨ ، اذ رفض طلبها فجأة . والصين رأت كل الفتيين الروس يغادرون
اراضيها عام ١٩٦٠ كما ان اميركا أنقصت مساعداتها للباكستان ولسيلان . كما ان انضمام الدولة
الى مجلس نقد قوي (كالدولار والجنيه والفرنك) من شأنه ان يسهل انتقال الارباح وخروج
رؤوس الاموال الخاصة التي يرغبون في استثمارها في الخارج .

اما التعاون الفني فيتم بارسال خبراء وفنيين كالمهندسين والاطباء والاساتذة والضباط
(لتنظيم الجيش ومده بالملاكات التقنية) او عن طريق تخصيص منح دراسية لجذب الطلاب الى
جامعات البلاد . فالغاية البارزة هي العمل على نشر لغة الدولة الصناعية ، ونشر منتوجاتها
(فالتصدير يولد التصدير) كما يقول المثل الانكليزي وبذلك يشتد نفوذها على الملاكات الوطنية

التي تلقت تحصيلها في هذه الدول . ففي عام ١٩٦٤ ارسلت فرنسا اكثر من ٢٠.٠٠٠ من خبرائها الى هذه البلدان الجديدة على اساس التعاون الفني ، منهم ١٠.٠٠٠ الى المغرب وحده . فاذا ما ساهم عدد من الدول المتطورة في هذه المساعدة على تنوع مظاهرها ، فالدول التي تلعب الدور الأهم في هذا المجال هي الولايات المتحدة ، من جهة ، والاتحاد السوفياتي والصين ، من جهة اخرى . فالاعتمادات التي تخصصها الولايات المتحدة هي الاضخم والأهم ، الا انها أقل تأثيراً ، على ما يبدو : فهي تتوزع على عدد كبير من البلدان تراعى فيها بالدرجة الاولى الأهمية الاستراتيجية . وقد تهدر أحياناً ، او انها تصرف ليس في استثمارات منتجة ، بل على الغالب ، في استيراد مواد ترفيهية بذخية يفيد منها على الاخص ، اصحاب الطبقة الموجهة في البلاد ، الامر الذي يزيد من الفروق الاجتماعية بين السكان . فالمعونة « الشرقية » ، هي على عكس ذلك ، أكثر تنظيماً وتنسيقاً : فكلما ترتدي طابع الهبة ، بل هي قروض طويلة الاجل (من ١٢ الى ٢٥ سنة أحياناً) ، بفائدة بسيطة (من ٢ - ٢,٥ ٪) مع شرط تسديدها بالعملات المحلية (دون مشاكل للتحويل او النقل) او انها تسدد بمنتجات محلية لا سيما الزراعية منها تحدد اسعارها لأمد طويل . تستعمل هذه القروض دون ان يكون لها أغراض تجارية وتخصص لإنشاء استثمارات صناعية ، تتولى ادارتها ، عند الفراغ من انشائها ، الدولة المستفيدة من القرض ، دون اي تدخل من قبل الاتحاد السوفياتي . وهذه القروض التي تكلف أقل بكثير مما تكلفه القروض الاميركية ، تبدو أكثر تجرداً في الظاهر ، وينظر اليها الناس بارتياح ، على العموم . اما المعون الذي تقدمه الصين ، فهو الذي يحقق نجاحات أهم واكبر بالرغم من ضالة الاعتمادات المخصصة حالياً : فالفنيون الصينيون ملزمون بالتقيد بعيش مقتصد كسكان البلاد الوطنيين . فهم أكثر التصاقاً بهم وأقل تطلباً ، ويستوحون وجه الشبه في الظروف التي أحاطت بالصين عام ١٩٤٩ ، والظروف التي تعاني منها الدول الجديدة . فهم مثال حي للنجاح والتوفيق الذي لاقتنه « الطريقة الصينية » .

ومهما يكن من الامر ، فالدول التي حققت استقلالها حديثاً ،
اتفاقات متعددة الاطراف
تفضل عقد موائيق متعددة الاطراف ، على اتفاقات ثنائية
افرو - اوروبية
الاطراف ، حتى منها هذه الدول التي تنعم بموقع استراتيجي
مهم يتيح لها ان تلعب بين الشرق والغرب سياسة مزايدة او تأرجح . ان توسيع حلقة الزبائن والمجهزين تجعلهم في مأمن من ضغط الدولة المسيطره التي يتعرضون لها . فالمساعي التي يقومون بها تسير كلها في هذا الاتجاه ، ولذا بتنا نتوقع بعض التراخي في العلاقات التجارية وانخفاضاً في الاستثمارات التي كانت تشد - في أعقاب استقلال البلاد - الدولة المستعمرة الى مستعمرتها القديمة . الا ان هذه الحركة لا تزال بعد بطيئة ، ونتائجها محدودة . ويبدو ان الاتفاقات التي تعقد مع منظمة دولية هي التي يرجى منها ان تخفف من « وطأة السيطرة » التي تمكن لها الاتفاقات الثنائية . من المؤسف جداً ان تكون B. I. R. D. المؤسسة الرئيسية

الوحيدة في هذه المجال ولا تتوفر لها مبالغ طائلة ، كما ان الشروط التي يفرضها هذا البنك للتسليف دقيقة جداً وتقتصر المنتفعين منه على عدد قليل ، بحيث يمكن وصفه بأنه لو كان مصرفاً عادياً ، فهو « لا يسلف سوى الاغنياء » . وقد انشأت المؤسسة C. E. E. من جهة اخرى ، عام ١٩٦٠ ، صندوقاً خاصاً للتطوير الاقتصادي في اوروبا (Fedom) الذي يفتح الطريق امام التعاون الافرو - اوروبي ، اي امام دمج شؤون افريقيا الاقتصادية بالشبكة الاقتصادية الدولية C. E. E. ، فتفتح لها اسواقها لتنفيذ محاصيلها ولشراء انتاج البلدان الافريقية بأسعار مربحة . الا ان هذا الدمج قد يعرض الاقتصاد الاميركي - بالنظر للتفاوت الكبير القائم بين الاوضاع الاقتصادية من كلا الجانبين - للبقاء ، مدة طويلة ، في وضع البلدان المنتجة للخامات والمواد الغذائية ؛ وبالتالي يؤخر ، الى ما لا حد له ، عملية تصنيع الدول الافريقية . ومن شأن هذا الوضع ان يفضي ، الى تكوين كتلة دولية ثالثة تخضع لسيطرة اوروبا شبه ما تكون « بشراكة الحصان والفارس » كما يقول سيكو توريه ، و « الشكل البارز والصورة الأوضح للاستعمار الجديد » .

النتيجة

من هذه الحلول الكلاسيكية الثلاثة المعارضة التي من شأنها ان تؤمن سرعة النمو ، وبالتالي ، الاستقلال الاقتصادي لهذه الدول الجديدة ، « حل هو الاكتفاء الذاتي » ، يجب ابعاده وطرحه جانباً باعتباره لا يمكن تطبيقه ولا احد يرغب فيه ، وحل آخر هو التخطيط من النوع الاجباري ، سوفياتياً كان او صينياً ، وهو حل تعارضه كل الحكومات تقريباً ، وسيبقى الحل الثالث او الأخير ، وهو التوحيد الذي يمسدو ملحاً في افريقيا ، في مجموعات اقليمية كبرى . وفي هذا الاتجاه تسير كما رأينا - ولو ببطء - الدول الافريقية المتخلفة . وقد لوحظ انه بعد عام ١٩٥٥ ، « لا يزال روح مؤتمر باندونغ حياً نشيطاً » بالرغم من الاختلافات العديدة التي باعدت بين مصر والاردن ، وسوريا وتركيا ، والعراق وايران ، والباكستان والهند ، وافغانستان والباكستان ، والمغرب وجمهورية الجزائر الشعبية ، واثيوبيا والصومال ، وتونس والجامعة العربية ، واندونيسيا وماليزيا ، الخ . . . هذا الروح الذي تجلى بكل وضوح خلال ازمة السويس عام ١٩٥٦ ، وبدا للجميع ان سيطرة الغرب على آسيا وافريقيا ، لا يمكن لها ، من الآن فصاعداً ، ان تستمر او ان تدوم طويلاً حيث لا تزال قائمة .

فالفوارق الدينية والعنصرية ، والاطماع التي يغذيها زعيم هذه الدولة او ذاك ، والاتجاهات المؤقتة للغرب او للشرق او للصين وبالرغم من هذا الحياء الایجابي الذي يعلنون عنه عالياً في كل مكان ، قد اضعفت كثيراً الروابط التي شدت العلاقات الافرو - آسيوية ، هذه العلاقات التي تربط

هذه الدول والتي من شأنها ان تلعب دوراً حاسماً في الامم المتحدة ، لو عرفت ان تؤلف منها كتلة متماسكة . فالحرب بين الهندوكستان والاتحاد الهندي ، والاختلافات النظرية بين الصين والاتحاد السوفياتي من شأنها ان تقسم ، اكثر فاكثراً ، هذه الاختلافات الناشئة بين هذه الدول . ومن جهة اخرى ، بينما راح مؤتمر باندونج يشدد على الحياد الايجابي وعلى التضامن المتبادل فيما بينها تجاه اوربا وتجاه الاستعمار الذي لا يزال ناشطاً ، فجهود الدول الافرو - آسيوية تتجه نحو الوقوف في وجه الاستعمار الاقتصادي الجديد . فبعد ان وضع حدّاً تقريباً للاستعمار السياسي ، أخذ المناهضون للاستعمار ، يعون ، اكثر فاكثراً ، المشكلات الجديدة المشتركة بين الدول المتخلفة اقتصادياً في العالم الثالث : مقاومة الاستعمار الاقتصادي الجديد عن طريق تشجيع التصنيع ، والاصلاح الزراعي ، ونزع السلاح . ولذا تسمى كتلة الدول الافرو - آسيوية الى التوسع والامتداد بحيث تبلغ دول اميركا اللاتينية التي كانت بعض دولها تنوي ايفاد ممثلين عنها الى « مؤتمر باندونج الثاني » المقرر عقده في حزيران ١٩٦٥ ، في الجزائر . وبالفعل ، ان الدول المتخلفة اقتصادياً ، تتأرجح اليوم وتتمرجح ، ليس بين كتلتين بل بين خمس دول كبرى : الاتحاد السوفياتي والصين والولايات المتحدة الاميركية ، وبريطانيا وفرنسا ، فهي اكثر تشبهاً بمصالحها القومية الخاصة التي تتعارض فيما بينها - من ذكريات صراعتها وجهادها الماضية ، ومن رغبتها في تحرير شقيقاتها التي لا تزال ترسف تحت نيد الاستعمار . الا ان مؤتمرات القارات الثلاث الذي انعقد في هافانا ، في مطلع ١٩٦٦ ، والذي حضره اكثر من خمسمائة مندوب يمثلون الحكومات او الحركات الثورية والذي كان من المتوقع ان يكون احمد بن بركة روحه النابض ، كان ولا شك ، تشجيعاً قوياً لحركات المقاومة ، حتى المسلحة منها ، تقوم بها الدول المحكومة ، في وجه الاستعمار الجديد .

القسم الرابع

انطلاقة العلوم والتقنيات

تماظمت قدرة (الانسان) على تنظيم معارفه والاستفادة منها تماظماً مفرطاً ، وتماظمت معها سيطرته على الطبيعة وعلى نفسه ... ذلك هو التبدل الكبير في موقف الانسان العام الذي توصل تدريجياً الى احلال المسألة محل السر والتحليل الفيزيائي الكيميائي ومعالجة نتائجه حسابياً محل الحرافة ؛ والعمل المدرس والمخطط محل ردة الفعل الفطرية .

(ا. ماير)

« المجلة الفلسفية : تشرين الاول - كانون الاول ١٩٥٢ »

في هذا العالم المنقسم الذي تتجابه فيه الايديولوجيات المتنافسة والاجناس المتعادية ، ليست المجتمعات والدول وحدها ما تطورت تطوراً عجيبيّاً منذ أقل من نصف قرن ، بل الحياة الفكرية ايضاً ، التي تميز قوتها الحارقة عصرنا الحاضر ، وعن طريقها ، قوة الانسان .

لقد حدثت ثورة علمية ثانية منذ مستهل القرن لا تقل شأناً عن ثورة اوائل العهد المعاصر ؛ ففي خمسين سنة ، حقق العلم نجاحات اعظم من كل ما عرفه تاريخ البشرية حتى اليوم . وهو قد وضع منذ اليوم بتصرف الانسان وسائل طرح عبء المرض والبؤس والموت الذي ثقل عليه منذ آلاف السنين .

يبدو هذا العصر من ثم وكأنه عصر العلوم والتقنيات بالذات ؛ وقد اصبحت هذه الاخيرة في نظر بشرية القرن العشرين التي وعت شأنها وتطورها السريع جداً ، رمز حضارتها بالذات ايضاً . لا بل انها تشع في هذا المضمار افضل شعور بـ « استعجال التاريخ » ، فان الاختراعات والنجاحات التقنية تتوالى توالياً مطرد السرعة ، ولا تنضم نتائجها الواحدة الى الاخرى بل تؤلف كرة ثلجية يزداد حجمها وقوتها ومفعولها ازدياداً مطرداً اثناء انتقالها . ومن جهة

ثانية ، افلا ترسم منذ الآن في أفق السنوات المقبلة ثورة علمية وتقنية جديدة بفضل نمو الطاقة النووية ؟

ان هذا السير المنتظم الذي سارته المعارف البشرية والنجاحات
التقنية قد رافق في الزمان الانقلابات العالمية الكبرى التي تشكلها
الحروب والازمات الاقتصادية في هذه العقود الاخيرة ؛ وهي قد
اسهمت فيها لا بتقنيات التدمير فحسب ، بل بالنظرة الجديدة الى العالم التي فرضتها نظرياً
وعملياً . فعين يتنكر المتشائم لعصره ، فانما هو يرفض العلم قبل الحرب لانه يحملة مسؤولية
كافة المصائب الراهنة . اما نظرة المتفائل الى المستقبل فتستند الى الدفاع عن العلم والتقدم
التقني : ان العلم سوف يتغلب على كافة مصائب الانسانية . وعلى غرار ما حدث ابان الازمة
الكبرى رافق العداوة الآلية عداوة للعقلية ونظرة تشاؤمية الى مصير الانسان ، بينما ترتبط العقلية
المنافسة بصوفية انسانية « ايامها المقبلة تغني » وينتفي فيها كل قلق ميتافيزيقي بفضل سير العلم
الطليق الذي يبرز فاعلية العمل البشري وقدرة الانسان ، ويضع في حوزته وسائل تحسين
ظروف حياته ، وحتى مداها ، تحسيناً فعلياً ، والتخلص من خطر البؤس ، ويتيح لكل فرد
تنمية شخصيته حتى اقصى حدود التنمية . ولكن البشر يشعرون بالقلق وعدم الاطمئنان ،
لا بالثقة التامة ؛ فان اختبار الحربين العالميتين والازمة الكبرى قد جعل الحياة البشرية تظهر
وكأنها مهددة ابداً بنجاحات العلوم بالذات ؛ لا بل ان العلوم المكروسة للمحافظة على الحياة
تبدو هي نفسها مخيبة للآمال ومشبطة للعزائم . وفي مضمار آخر ، ترسم اليوم في عالم العمال ،
ردة فعل غير منسقة ، متزايدة الوضوح يوماً بعد يوم ، ضد التحسينات التقنية الاخيرة وخطار
البطالة الجديدة المهددة بجهامير العمال الممكن الاستغناء عنهم بعد اليوم بسبب احلال الآلات
محلهم . ومن هذه الزاوية ، يجب ان يُنظر الى مسؤولية العلم والحضارة ومصائب العقود الاخيرة
في الضمير البشري . والنظرتان مترابطتان ترابطاً لا يقبل الانحلال . فان موضوع قيمة العلم
النظرية والعملية لا ينفصل بعد اليوم عن موضوع مصير الانسان ومعناه .

الفصل الأول

ثورة العلوم الطبيعية

١ - الظروف الطبيعية للبحث العلمي والنظري

المركز الجديد للعلم والتقنيات
في حياة المجتمع

ان الثورة الصناعية التي حدثت في النصف الاول من القرن العشرين لنتيجة مباشرة لنمو العلوم والتقنيات ، ولا سيما في الحقل الفيزيائي والكيميائي ، فليس من مصنع يستطيع العيش بعد اليوم بدون اجهزة مختبرية وموظفين فنيين يكرسون كافة اوقاتهم للبحث . وسواء في البلدان الاشتراكية ، حيث يسعى استثمار الاكتشافات العلمية وراء الفاعلية الفورية القصوى ، اما في البلدان الرأسمالية ، حيث تدفع المنافسة الوطنية ، ولا سيما المنافسة الدولية ، بصورة عامة ، الى تحسين المصنوعات وطرائق الانتاج تحسينا مستمرا ، نرى ان العالم الصناعي الجديد عالم متحرك في جوهره يخضع النجاح فيه لتقدم دائم ، ويخضع هو نفسه بدوره للتقدم العلمي بحصر المعنى .

والحال ان الاجهزة التقنية وتعهد المختبر يجمدان رؤوس اموال كبرى لا تستطيع سوى المشاريع العظمى توظيفها ، بحيث ان تأثير العلم ، اقله على بعض فروع الصناعة ، يعزز تأثير التقنيات التي تشرف على انتاج كبير : فهو ايضا يحمل على تأليف اتحادات كبرى تضمن لنفسها احتكار احدى الاسواق . وليس من باب الاتفاق ان توسع بعض الشركات الكبرى ابحاثها العلمية على نطاق واسع .

يتصل التوتر الدولي المتزايد اتصالا مباشرا ومتبادلا كذلك بالتقدم العلمي بسبب البحث عن تقدم تقنيات التدمير تقدما مستمرا . فتحت تأثير هذا البحث تتدخل الحكومات اكثر فاكثرا ، ولا سيما بعد السنة ١٩٤٠ ، في تنظيم ورقابة العمل العلمي ، ويستبقى بالمقابلة للحاجات العسكرية شطرها من الاموال المكرسة للبحث .

اخيرا ، ولا سيما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، انتصب في وجه العالم الغربي ، الذي

ينهم بمستوى معيشة مرتفع نسبياً ، جزء كبير من الكرة الأرضية يفتقر الى المزيد من التغذية استطاع الغرب من قبل ابقاءه تحت سيطرته . وقد فرض تزايد السكان في مختلف مناطق العالم والوعي القومي او الاجتماعي الذي برز عند هذه الشعوب غير النامية المجتذبة نحو الشيوعية ، انتباه شطر الانسانية الممتاز الذي طلب من العلم حل المسائل الخطيرة التي اثارها هذا التمرد . ولكن العلم والتقنيات التي افاح تقدمها قد فرضت نفسها على انتباه الجميع بصورة مستعجلة جليلة . فهي لم تعد ، بفضل انتاجها الوفير ، لتختص بطبقة ممتازة محدودة من المجتمع فحسب ، بل بمجموع المجتمعات المصنعة . لقد غزت الاكتشافات التقنية الحياة اليومية اكثر فاكثراً (كهرباء اذاعة ، سينما ، تجهيزات منزلية ...) ، وبدلت تطوراتها السريعة ، في كل حين ، اطار الحياة المادي ؛ لذلك فان الابتكارات العلمية والتقنية الاخيرة تختص بالعالم كله بفعل الانعكاسات التي تنبئ به حدوثها في مستقبل ليس ببعيد . وهذا ما يفسر لنا النجاح العظيم الذي تصادفه صحافة ومنشورات تتوخى تعميم المعرفة العلمية ، ونو لون ادبي قلمها طرق حتى اليوم هو العلم - الخيال ، الذي يشدد فيه على الناحية الخفيفة نارة ، والناحية الجميلة نارة اخرى ، في مستقبل الحضارة العلمية .

لقد زال مثال العالم المنفرد العامل بدافع محبة العلم الصحيح . فان تطورات امتنان العلم العمل العلمي الداخلية ، وتعدد فروع البحث ، وتزايد عدد الباحثين اللازمين لادارة الابحاث في حقول مختلفة مترابطة ، قد اعطت هذه المهام طابعاً جماعياً . وقد قدر الباحثون في اواخر القرن التاسع عشر بـ ١٥٠٠٠ في العالم اجمع ، بينما بلغ عددهم ، في السنة ١٩٥٤ ٤٠٠ ، ٠٠٠ باحث على الاقل يحذر ان يضاف اليهم كل من يقوم بأعمال علمية خارج البحث الصرف . ويكرس كل من هؤلاء نفسه لمهمة محصورة تستلزم تخطيطاً وتنسيقاً مع مهام الآخرين حتى يكون لها معناها وفعاليتها . وقد ادت الحرب العالمية الثانية الى زيادة كبرى في عدد الباحثين والى تقسيم العمل في داخل هذا العالم ، وازيف اخيراً قانون السرية الى قانون التخصص .

ومن جهة ثانية ، لم يلبث هؤلاء الباحثون ان ارتبطوا ارتباطاً وثيقاً بالتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، اوجبه اعتبارات مالية في الدرجة الأولى . فان العالم ، الذي تمتع زمناً طويلاً بحرية مطلقة قد انتهى ، شاء ام أبى ، الى الارتباط بمن يوفر له الاموال اللازمة لمواصلة اعماله . وهي الدولة على العموم ما تم بالمال الجامعات ومراكز الابحاث العلمية ، ولكن المشروع الرأسمالي ، خصوصاً في الولايات المتحدة ، يقدم كذلك المساعدات للجامعات او للمعاهد والمختبرات الخاصة المرتبطة مباشرة بالمصانع . وبعد السنة ١٩٤٠ ، تدخلت الحكومات لا من اجل التمويل فحسب ، بل من اجل رقابة الابحاث حتى تلك الجارية في اطار الجامعات . وكانت رقابتها اكثر شدة اذا تعلق البحث بالدفاع العسكري ؛ يضاف الى ذلك ان كل شيء اسرع في النهاية اهتمام الحكومات في جو الحرب الباردة بعد السنة ١٩٤٧ والقلق الذي عاشت

فيه الدول . ففي الولايات المتحدة مثلاً أصبحت العلوم الاجتماعية نفسها ، بمعظمها ، في أيدي الحكومة . ولذلك فمن أجل بحرية الولايات المتحدة الاميركية اجري التحقيق ، و جماعات وقبادة ، ورجال ، ومن أجل دوائر استعلامات الجيش الاميركي اجري هذا التحقيق الاخير ، و الجندي الاميركي . اما الغاية من هذه التحقيقات فهي اعادة معرفة الرجال بغية اختيار المهمة الواجب اسنادها اليهم ، وقد اقيمت سرية في بعض الحالات .

يُعدّ العالم شيئاً فشيئاً وسيلة التخلص من ظروف النشاط هذه ومن كافة العبوديات التي تستلزمها : فهو يعمل في الاطار المفروض عليه ، ويحجب عن الاسئلة التي يطرحها عليه موزع الاعتمادات والتي تعين بحد ذاتها اتجاهها خاصاً للابحاث يسيء الى الموضوعية العلمية ، في العسولم الانسانية بصورة خاصة . وان امتحان و الولاء ، الذي يخضع له العالم في بعض البلدان يضطره الى اختيار صلاته ، والاعراض عن بعض فضوله العلمي ، والامتناع عن التعبير عن آرائه .

ومن جهة ثانية استلبح تدخل الدولة والمشاريع الخاصة في تنظيم البحث العلمي ، منذ نصف قرن ، تبديلاً هاماً في مراكز الابحاث . فهي قامت ، في السنة ١٩٠٠ ، في البلدان الاوروبية القديمة التصنيع : انكلترا ، فرنسا ، ألمانيا ، ولم تتم فيها بعد ذلك سوى غو بطيء ، في حين انها نمت غواً عظيماً في الولايات المتحدة الاميركية من جهة منذ اوائل القرن ، وفي الاتحاد السوفياتي من جهة ثانية بعد ثورة السنة ١٩١٧ . ثم زاد الفرق بين هذه الدول المختلفة بالنسبة للتجهيز العلمي منذ السنة ١٩٤٠ وظهور الطاقة النووية .

يضاف الى ذلك ان الاعمال العلمية قد خضعت خلال نصف القرن الاخير ، بسبب ارتباطها بالحاجات الاقتصادية والعسكرية ، لتنظيم بات اكثر تنسيقاً يوماً بعد يوم . فبينما حرص الاتحاد السوفياتي منذ البدء على انجاز واستثمار اكتشافاته العلمية انجازاً واستثماراً صوابين ، توجب ان يواجه الغرب صدمة السنة ١٩٢٩ وصدمة السنة ١٩٤٠ حتى يسلك طريق تخطيط مطرد النمو ، ومطرد السرعة بعد السنة ١٩٤٠ ؛ وقد تعددت آنذاك اجهزة التنسيق والتوحيد على مستوى الدول ، واستفيد آنذاك دون تأخر من المعارف الجديدة المكتسبة . وبينما كانت الاكتشافات تتحقق اتفاقاً من ذي قبل ، ولا تستثمر الا بعد سنوات طويلة ، وحتى بعد قرون احياناً ، بات اليوم « الفارق الزمني بين الاكتشاف وتطبيقه الصوابي المنظم على الحياة الاقتصادية .. اقصر مدى يوماً بعد يوم » . ولنا في الطاقة النووية خير مثل على ذلك ، اذ ان فصل النواة عن الذرة تحقق للمرة الاولى في السنة ١٩٣٨ ، والقنابل النووية القيت على هيروشيما وناغازاكي في السنة ١٩٤٥ . وقد انشئت بعد الحرب منظمات دولية ، كالاونسكو ، معدة لتيسير استفادة العالم كله من المعارف الجديدة وتطبيقاتها الممكنة .

لا يسع العالم من ثم جمل ارتباطه بالعالم بعد اليوم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان بعض الاحداث ، كاستلام هتلر زمام السلطة ، وارتحال العلماء والمفكرين الالمان الذي كان نتيجة له ، ثم الحرب العالمية الثانية ، قد جعلته يسهم في التاريخ اسهاماً قوياً . ولا يمكن ان يكون للعائل

الادبية التي يطرحها على نفسه قيمة نظرية فحسب بالنسبة اليه . « انها مسائل حيوية ترقن مستقبله كإنسان » . وتحتل المسائل الادبية التي يتوجب عليه طرحها على نفسه مكاناً اكبر يوماً بعد يوم في تفكيره ، لانه لا يستطيع بعد اليوم الوقوف موقف لامبالاة من الانعكاسات العملية التي تتركها اكتشافاته النظرية . انه لوضع مفعج احياناً يبرزه مثل البير أينشتاين الذي اوصى المسؤولين الاميركيين بالعمل بنشاط على صنع القنبلة الذرية خوفاً من ان يصنعها النازيون قبلهم ، ولكنه شذب استخدامهما . وكذلك فان مطاردة العلماء الالمان ممن اسهموا في الابحاث الذرية او الابحاث المتعلقة بتوجيه القذائف ، التي نظمها الاميركيون من جهة والسوفييات من جهة ثانية ، والقاء القبض عليهم وارغامهم على مواصلة ابحاثهم لحساب المنتصرين ، خير مثل كذلك على الاستعباد الذي يهدد البحث والفكر ، كاستشمار الملاحظات المجموعة خلال الرحلات الفضائية التي قام بها كوبر وكونراد واقربانها لاهداف عسكرية او اقله لاهداف « استعلامية » .

٢ - ثورة العلوم الطبيعية

بينما كان علم الحياة مركز المناقشات الفكرية الكبرى في القرن التاسع عشر ومشاراً لأهم النظريات طابعاً ثورياً ، تحققت أهم التجديدات ، خلال القرن العشرين ، في حقل العلوم الطبيعية . ففي سنوات قليلة ، برزت ، تحت تأثير اكتشافات اواخر القرن السابق ، نظرية قلبت قواعد المعرفة رأساً على عقب . وبفعل ثورة الفيزياء هذه ، تبدلت العلائق بين العلوم المنفصلة والمتمييزة بشكل واضح حتى ذاك التاريخ ، وزال التقسيم القديم الى فيزياء وكيمياء وعلم فلك ، او بالاحرى لم يبق عليه الا اعتبارات عملية ؛ وقوطدت وحدة العلم التي كان التخصص يهددها بالانقسام ؛ فكل هذه العلوم تتناول في الواقع المادة نفسها ، في آن واحد ؛ وفي الوقت نفسه باتت وحدة العلم والتقنية اكثر وثوقاً يوماً بعد يوم .

برزت الى الوجود نظريات جديدة انبثقت من الاكتشافات او بنيت على الحساب ، ثم تأيدت بالاختبار ، فقلبت المفاهيم التقليدية للفيزياء القديمة . تلك هي النظرية النسبية لآينشتاين ونظرية « الجزيئات » لماكس بلانك والنظرية التوافقية للويس دي برويل . فان اختبارات ميكلسون ومورلي (١٨٨٧) التي افضت الى التخلي عن النظرية القائلة بوجود اثير مادي يملأ الفضاء ، قد حملت آينشتاين على ان يسلم في « نظرية النسبية المحصورة » (١٩٠٥) بأن الوقت لا يرتدي طابع المطلق - اذ انه لا يجري بالسرعة نفسها سواء كان المراقب متوقفاً او سائراً بسرعة كبرى - وبأن الفضاء هو ايضاً قيمة نسبية . وفي « نظرية النسبية الشاملة » (١٩١٥) ، التي درس فيها الحركات المتزايدة السرعة ، خلاص الى القول بتعادل الحجم (m) والطاقة (E) ($E = mc^2$) ؛ فان جسم يشع طاقة يفقد من حجمه ، وقد تزول المادة من ثم باعطائها الطاقة ؛ اما الذرة فليست سوى طاقة متكاثفة في نطاق ضيق جداً ، وهي قابلة التحول الى ضوء او حرارة . وأعاد النظر

كذلك في سنة نيوتون بتقديمه الدليل على ان الفضاء مقوّس في جوار الاجرام الوازنة ؛ ويرر بذلك النظريات الهندسية غير الاوقليدية ، وفسر بعض الظواهر الفلكية ، كشدوذ مركور ، وطريقة وصول الضوء اليّنا من نجوم قائمة وراء الشمس ، حين تنكسف الشمس .

ناقضت نظرية « الجزئيات » ، في السنة ١٩٠٠ ، المبدأ المقبول حتى ذاك التاريخ ، الذي يسلم باستمرار الطاقة ، كاستمرار المادة والكهرباء : الطاقة تشع اشعاعاً غير متواصل بشكل حبيبات او « جزئيات » تختلف قيمتها باختلاف تواتر الاشعاع ؛ وهكذا فان الطاقة مركبة من حبيبات على غرار المادة (المركبة من ذرات) والكهرباء (المركبة من كهيربات) . فناقضت هذه النظرية نظرية الضوء التجمعية المرتكزة على الاستمرار ، ولكن لويس دي برويل طلع منذ السنة ١٩٢٤ بالآلية التجمعية ؛ فوفق بين المفهومين المتناقضين بتمثيل الموجة بالجسم الشديد الصغر . وفي السنة ١٩٢٦ ، اثبت « شرودنجر » تعادل الآلية التجمعية التي قال بها دي برويل والآلية الجزئية التي قال بها هايزنبرغ . وكان هذا الاخير قد اثبت مبدأ « لاحتمية » الظواهر ورفض الحتمية في حقل حركات الذرات التي كانت مبدءاً اساسياً ، لا جدال فيه ، من مبادئ الفيزياء القديمة . فكانت النتيجة ان كافة هذه النظريات الثورية — التي تناولها الجدل على كل حال ، كما سبق ورأينا — قد ارغمت الفيزيائيين على اعادة النظر في مفاهيم الوقت والفضاء والمادة ، وقد برز اخصاها عظيمًا في كافة الحقول ، ولا سيما في الحقول الجديدة المتصلة بالظواهر التجمعية والجزئية .

ان مدلول الذرة ، الذي رفضته الفيزياء في القرن التاسع عشر ، قد استرعى انتباه الفيزيائيين منذ اكتشاف الكهيربات وطلوع ج . طومسون بالنظرية انطلاقة الفيزياء الذرية

القائلة بان الكهيرب هو مادة الكهرباء بالذات . ثم جاء اكتشاف وجود اجسام مشعة يزعم نظرية ثبات العناصر ونظريات ديمومة الطاقة . فيبدو ان الطاقة المتولدة من الاجسام المشعة لا يمكن ان تصدر الا عن الذرة نفسها ، وان الذرة تحتوي على كمية كبيرة منها ؛ ثم اكتشف « كوري » ومعاونوه بعد ذلك ، بفضل البولونيوم والراديوم ، مصادر طاقة دونها مصادر الاورانيوم . ولاحظ « رودرفورد » و « سودي » بدورهما ان كل عنصر مشع يطلق اشعة (الفا وبيتا وغامتا) وان العناصر ليست من ثم لا بسيطة ولا متجانسة ، وان كلا منها يحتوي على عدد معين من الذرات المتماثلة كيميائياً ، ولكنها قادرة على ان تنقسم بشكل مختلف ؛ تلك هي « متشابهات الخواص » .

بات ممكناً درس الذرة مباشرة وتوضيح تركيبها بعد ان اكتشف « فون لور » ان الاشعة (X) يمكن كسرها بمحاذاة جسم صفيق ، وحين اثبت « براغ » الاب و « براغ » الابن امكان حساب طول موجتها القصيرة جداً . وكان سبق لروذرفورد ان اكد ان في الذرة نواة مشحونة بكهرباء ايجابية تحيط بها كهيربات مشحونة بكهرباء سلبية ، ولكن احسد العاملين في مختبره ، الدانماركي الشاب « نيلز بوهر » ، « كبلر الجديد » ، هو من اعطى صورة الذرة ، التي قارنها

بنظام شمسي يسير فيه كل كهيرب في مدار خاص به ، ولا تتكون الاشعة α الا حين ينتقل من مدار قوي الطاقة الى مدار اقل قوة . فامكن من ثم معرفة عدد الكهيرات التي تحتوي عليها ؛ فكل تركيب ذري يمكن ان يوجد في حالات كثيرة ويتميز بصفات تموجية مختلفة ، وقد امكن معرفة اختلافات الطاقة بين الحالات بقياس تواتر الضوء المنبعث او المتلاشي . فافتحت ذرة رودرفورد - بوهر منذئذ تفسير اختلافات خاصيات الاجسام الكيميائية ؛ اذا كان بعض هذه الاجسام يؤلف المعادن والبعض الآخر الغازات العادمة الحركية ، فان ذلك يرد الى عدد كهيراتها ؛ وهكذا اصبح جدول الاجسام الذي وضعه « مندليف » قريب المسأخذ ؛ هو عدد الشحنات الايجابية في كل نواة ما يميز الاجسام الطبيعية الـ ٩٢ الواردة فيه ، ابتداء من الهيدروجين وانتهاء بالاورانيوم .

لما كان رودرفورد قد اكتشف في السنة ١٩١٩ امكان تحطيم نواة ازوتية بصدم جزء صغير (الفا) صدماً مباشراً بواسطة تفريغ كهربيائي يقذف بذرات هيدروجينية عبر انابيب مغمضة لتوتر عال (بين مليون ومليون فولت) ، اصبح درس النواة مركز اهتمام الفيزيائيين الكبير ، وسوف تقود سلسلة من الاكتشافات متصلة الحلقات الى رقابة التحولات النووية . وكانت الاكتشاف الاول الكبير اكتشاف جزئيات النواة الخالية من الشحن الكهربيائي (وقد لاحظها « بيت » منذ السنة ١٩٣٠) على يد « شادويك » الذي حصل عليها في السنة ١٩٣٢ بقذف الـ « بيريليوم » بواسطة جسيمات « الفا » ، ثم اكتشف اندرسون الكهيرب الايجابي (بوزيترون) واثبت ، مع « نيدرماير » ، في السنة ١٩٣٦ ، نظرية الياباني « يوكاوا » الذي كان قد افترض وجود الـ « ميزون » ، كرابطة بين الاجزاء الايجابية والاجزاء الخالية من الشحن لتكوين الذرة . ويبدو ان الـ « ميزونات » التي امتدى اليها في الاشعة الكونية والتي لا تزال شبه مجهولة تلمس دوراً اساسياً في تركيب المادة .

اثبتت كافة الاكتشافات المحقة بين السنة ١٩٣٢ والسنة ١٩٤٠ أهمية دور اجزاء الذرة الخالية من الشحن ؛ واظهر اهمها شأنها ، حين اكتشف جوليو - كوري الاشعاع الصناعي ، ان كافة الذرات تصبح مشعة حين تقذف بهذه الاجزاء . فاستنتج بعضهم من ذلك ان الاشعاع الطبيعي انما يمثل رواسب نشاط ذرات لم يمر عليها الوقت اللازم لبلوغ حالات ثابتة ، وهكذا امكن قياس عمر الارض (المقدّر بـ ٤٦٠٠ مليون سنة) او اي شيء آخر بقياس اشعاع الكربون ١٤ ، لا بل تفسير كيفية تولد العناصر ، وتفسير حرارة الشمس ، والاعتقاد بان كل انتاج طاقة في الكون انما يرتبط بالتحولات النووية . وقد استطاع « فرمي » ، في السنة ١٩٣٦ ، بقذف اجسام ثقيلة باجزاء خالية من الشحن ، توليد عدد من اجسام جديدة اقل من تلك التي نجدها في الطبيعة ؛ فولدت كيمياء جديدة هي الكيمياء النووية . وفي السنة ١٩٣٨ ، اكتشف « هان » و « ستراسمن » قدرة بعض النويات الثقيلة ، كنويات الاورانيوم ، على تحرير عدة اجزاء خالية من الشحن مقابل جزء ايجابي واحد ، مما خلق امكانية احداث سلسلة لامتناهية من التفاعلات

اذ ان الاجزاء الخالية من الشحن تصطدم بنويات جديدة فتفجرها بدورها ، مما يؤدي الى قذف اجزاء جديدة خالية من الشحن ؛ وهكذا يمكن ان تنبعث كمية عظيمة من الطاقة ، اذ ان من شأن غرام واحد من الاورانيوم انتاج طاقة تعادل طاقة ٢٥٠٠ كيلوغرام من الفحم الحجري .

منذ السنة ١٩٣٤ ، بنى لورانس مفاعلاً نووياً في بركلي ، ولكن اعمال فرمي وفردريك جوليو - كوري هي ما اتاحت الانتقال من الصعيد المختبري الى الصعيد الصناعي ، واجازت النظر الى المادة نفسها - عملياً ، لا نظرياً بعد اليوم - كما الى خزان دائم للطاقة . وفي السنة ١٩٣٩ ، تحقق تقسيم الذرة الذي من شأنه احداث قفاعلات متصلة على نطاق واسع ؛ فاسترحت هذه الآفاق انتباه كافة الحكومات ؛ ففي المانيا كلف هايزنبرغ ادارة الابحاث ، ولكن النازية حرمت البلاد من خيرة باحثيها الذين هربوا الى انكلترا او فرنسا او الولايات المتحدة . وفي هذه البلاد الاخيرة ، الفنية بالموارد الطبيعية والمتقدمة تقنية صناعية اسهم العلماء اللاجئون من كافة البلدان ، « بيت » ، وليز ميتز ، وفرمي ، مع الاميركيين من امثال « لورانس » ، و « اوري » و « اندرسون » ، وابرزوا اهمية اكتشاف جوليو ، وميزوا في الاورانيوم ثلاثة « متشابهات خواص » متباينة الفعالية ؛ وهو متشابه الخواص رقم ٢٣٥ ما سيستخدم فوق هيروشيا وناغازاكي في ٦ و ٩ آب ١٩٤٥ ، كأسهل عنصر يساعد على التفاعل المتصل في القنبلة الذرية . وقد بني مبدأ هذه القنبلة على تقريب كتلتين من الاورانيوم وزن كل منها ٧٠٠ غرام ؛ فاذا عزلتا ، بقيتا على حالهما ؛ ولكنهما اذا اجتمعتا ، باسقاط الاولى على الثانية ، يحصل الانفجار ، ويفسخ التفاعل المتصل عدداً كبيراً من الذرات ويطلق من ثم طاقة تحدث نتائج تخريبية خيالية . اما القنبلة الهيدروجينية التي سوف تنتج في عهد لاحق ، فتستخدم الهيليوم الذي من شأنه اطلاق طاقة تفوق الى حد بعيد الطاقة التي يطلقها الاورانيوم .

الموجات والعلم الالكتروني
في هذا المضمار ايضاً حققت الفيزياء ثورة حقيقية ، موازية لتقدم التقنيات الصناعية التي ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً على كل حال ، منذ ان حولت نجاحات الاتصال اللاسلكي غرابة مختبرية الى مادة تجارية . فان اكتشافات وايم كروكس للاشعاع المهبطي ، الذي اوضح « ج. برين » طبيعته ، واكتشافات « ج. ج. طومسون » المتعلقة بالكهرب ، قد اتاحت تفسير عدد كبير من الظواهر المعروفة غير المفسرة : طبيعة التيار الكهربائي ، الفرق بين الاجسام العازلة والاجسام الناقلة ، التحليل بالجرى الكهربائي ، الخ. لقد اتجهت الابحاث نحو درس تقنيات الفراغ والصمامات القادرة على احداث موجات مطردة القصر . وفي السنة ١٩٢٤ اظهر اكتشاف الجو والدافي المؤلف من ثلاث طبقات عاكسة تقع على بعد ٧٠ و ١٢٠ و ٢٥٠ كلم في الجو ، ناكبة عن تفكك جسيمات الهواء باشعة ما وراء البنفسجي الشمسية ، ان الموجات القصيرة وحدها تعكسها الطبقتان الاوليان ، وانها هي ما يفضل استعماله في الاتصال اللاسلكي الى مسافة بعيدة ؛ اما الموجات البالغة القصر ، فتستخدمها « الاسلاك الهوائية » في الاتصالات اللاسلكية . وتنتج هذه الموجات

مهناييح « فلنغ » ذات القطبين ، ومهناييح « لي دي فورست » (١٩٠٧) ذات الاقطاب الثلاثة او انواع اخرى من الصمامات التي يحصل عليها بملء الانابيب بغازات فادرة كالجهاز المغير التواتر المستخدم في رقابة الآلات الناقلة ، او بواسطة الترانزستور الذي يكبر الذبذبات الكهربائية والذي تحقق في السنة ١٩٤٩ على يد « شوكل » . واتاح تطبيق التواتر السريع تطبيقاً تقنياً انشاء شبكة عالمية للاتصالات البعيدة بواسطة الاقمار الاصطناعية ، كانت اولي مراحلها اختبار نقل اذاعة تلفزيونية اميركية بين « اندوفر » في الولايات المتحدة من جهة و « بلومور - بودو » في فرنسا وغوفهيلي في انكلترا من جهة ثانية ، في وقت واحد ، بواسطة القمر الاصطناعي « تليستار » ، الذي يؤلف محطة - مرحلة للاشعة الهرتزية .

في السنة ١٩٣٢ ولد علم البصريات الالكتروني الذي اتاح في السنة ١٩٤٠ صنع اول مجهر الكتروني تبلغ طاقته الفاصلة العملية ... ١/١٠٠٠ من المليمتر (وتغوى قوته قوة المجهر مسا وراء البنفسجي عشر مرات) ، وفي السنة ١٩٥٥ تحقق انشاء اول مرقب الكتروني على مقربة من « فوركالكييه » صورت بواسطة مجموعات النجوم البعيدة المكفهرة في اربع دقائق بدلاً من ثماني ساعات . وانشىء كذلك منظار الاجسام الطيفي الذي اتاح فصل متشابهات الخواص واكتشاف متشابهات خواص جديدة ، واستخدم في الصناعة التركيبية من اجل تحليل المركبات الكيميائية لتحليل نوعياً وكمياً . وفي السنة ١٩٣٣ ، اتاحت الكهرباء الضوئية ، التي حققتها اعمال بلانك ، صنع الخلية الضوئية الكهربائية او « العين الكهربائية » التي تحول الظواهر الضوئية الى ظواهر كهربائية ، والتي اثبتت انها افضل بكثير من العين البشرية لمراقبة الآلات والمعالجة الاجهزة في المؤسسات الصناعية العصرية . واستخدمت في السينما الصوتية (تقابل « العين » كل فارق تدريجي في الضوء او الظل بتغيرات كهربائية تتحول الى تغيرات صوتية تصل الى مكبرات الصوت الموضوعه وراء الشاشة) . وهذه التموجات المتصلة هي كذلك مبدأ الساعة الناطقة ، والتلفزة التي تنقل صوراً ضوئية تتحول الى تموجات كهربائية ، والتصوير عن مسافة بعيدة (بلينو غرام) ، وتسيير الطائرات ، والرادار الذي احكم غداة الحرب العالمية الثانية . وفي السنة ١٩٦٠ حقق « ميان » اول « لازر » (جهاز يقوى الضوء بزيادة الاشعاع) بواسطة بلور الياقوت الاحمر ؛ فهو يبعث حزمة من الموجات الضوئية المتجانسة اللون توازي قوتها الف مرة قوة الضوء ؛ وقد استخدم اللازر منذ اليوم استخداماً واسعاً جداً في الجراحة لنزع شبكية العين وازالة بعض التورمات السرطانية .

اتاح العلم الالكتروني تحقيق آلات حاسبة ضرورية لحل مسائل رياضيات عالية حلا سريعاً ، وآلات مفكرة ، حقيقية . وان الآلة الالكترونية الاولى ، « مارك ١ » ، التي صممها « هوارد آيكن » في السنة ١٩٣٨ ووضعت قيد الاستعمال في السنة ١٩٤٤ ، قد تلتها آلات جديدة اخرى (مارك ٢ ومارك ٣ ومارك ٤ ...) تكاملت تكاملاً مطرداً ؛ وتتمثل العمليات والارقام فيها بثقوب تمر فيها دفعات كهربائية ، تسيّر ، بحسب الثقوب ، هذه الآلة

او تلك لهذه العملية او تلك . وتعطى النتائج الجزئية كذلك بواسطة الثقوب ؛ واخيراً تتحول النتيجة الى ارقام . وقد استخدمت « مارك ١ » في ضبط اطلاق النار وحساب انسياب الاجسام ، ولكنها اعتبرت بطيئة جداً بسبب ظواهر توقف الحركة الناجمة عن حركات الدواليب ؛ فأحلت الآلات الجديدة كتلا من الكهيدات محل اللفائف المثقوبة والدواليب المرقمة ؛ وهكذا ولد اول دماغ الكتروني حل اسم « انيساك » استخدم في الحسابات التي افضت الى القنبلة الذرية ؛ اما النتائج الجزئية للحسابات التي ستستخدم في مرحلة لاحقة من العمليات فتحفظ في احدى الحلقات الزئبقية الـ ٣٢ المصممة لهذه الغاية ، وتحول الي تموجات آلية ثم الى دفعات كهربائية حين تواصل العملية . وبينما تطلبت « مارك ١ » $\frac{1}{3}$ ثانية لجمع ٢٣ رقماً ، لم تتطلب الآلة الجديدة سوى $\frac{2}{100}$ من الثانية ؛ وهي قادرة على ان تحل بسرعة فائقة اكثر المعادلات تعقيداً . وتوفرت للجهاز « داتافيل » ، الذي ابتكر في اوائل السنة ١٩٥٧ ، « ذاكرة » تستوعب ٢٢ مليون علامة يمكن قراءتها في بعض اجزاء من الف من الثانية . أما هذه التقنية فضرورية جداً لابعاث الفيزياء الذرية ، ولحسابات القذف والانسياب ، ولا سيما لنيران المدافع المضادة للطائرات ؛ وقد شرع في استخدامها (١٩٥٤) لنقل نص من لغة الى اخرى . اضيف الى ذلك ان العلم الالكتروني يتجه اكثر فأكثر نحو استعمال الاجهزة الصغيرة جداً ؛ فبعد ان حقق الترانزستورات ، ابدلها بعناصر نصف ناقلة متزايدة القوة وسريعة جداً تسمح بصنع اجهزة خفيفة جداً اقل ازعاجاً ، ومن ثم اسهل استعمالاً .

ومن المشابهة ، التي اكتشفها الاميركي نوربرت واينر في السنة ١٩٤٨ ، بين الدماغ الالكتروني والدماغ البشري (بخلاياه العصبية - التي تتناقل الاشارات التي تلقاها من اعضاء الحواس - التي يمكن مقارنتها بالانابيب الالكترونية) ولد العلم الذي يدرس طرائق انتقال الحركة والرقابة في الكائنات الحية والآلات ، ويبدو وكأنه « علم جديد مشترك بين الفيزياء وعلم الحياة » . فقد حقق هذا العلم حيوانات صناعية ذاتية الحركة ، ليست مجرد اجهزة متحركة ، بل « ترى » و « تحس » ، و « تتجه » نحو المكان الذي يجتذبه « حسها » ، لا بل انها متجولة بذاكرة بدائية ، كذلك السلحفاة الالكترونية التي ابتكرها « غراي وولتر » في السنة ١٩٥١ ، فكانت قادرة على التوجه نحو الضوء ، والدوران حول العقبة التي تعترض طريقها ، والرجوع الى الوراء اذا كان الضوء ساطعاً جداً ، والاختباء تحت احدى قطع الاثاث ، او الفأرة الالكترونية التي ابتكرها « شانون » ، فكانت تهتدي الى طريقها نحو اشارة كهربائية عبر تيه من الحواجز والابواب .

تجسد الكيمياء
على غرار الفيزياء عرفت الكيمياء انقلاباً كبيراً بفعل الاكتشافات
الاخيرة والنظريات الجديدة . لقد اصبحت علماً كيمياً وتفسيرياً بعد ان
كانت علماً نوعياً ووصفياً في الدرجة الاولى . فان النظريات الفيزيائية وطرائق الفيزيائيين
الاختبارية قد حملت الكيميائيين على تقويم مفاهيمهم النوعية القديمة وطريقتهم الاختبارية ؛

واخيراً باثت الكيمياء اكثر تعقيداً بدرسها اجساماً مركبة متزايدة التقلقل . وقسدت اصبحت الى الاشعة X التي استخدمت في درس تركيب الجسيمات البالغة الصغر والاجسام البلورية ، مراقبة انكسار الكهبرات ، والمجهر المتباين الالوان ، والمجهر الالكتروني ، التي اتاحت كلها درس حركات الجسيمات والتموجات ، وحساب نواترها (وهكذا فسر الفيزيائي الهندي رامان ، في السنة ١٩٢٨ ، لون السماء الازرق) . واتاحت معرفة الذرة الجديدة تفسير الكيمياء المعنوية تفسيراً جديداً ، وتفسير خاصيات الاجسام المركبة واسباب تكونها . وهي نظرية الكميات الصغرى ما افضت الى تقدم آخر في النظرية الكيميائية باتاحتها تقسيم العناصر تقسيماً جديداً الى غازات نادرة (تبقى الكهبرات فيها مرتبطة بالذرة) ، ومعادن (تكثر فيها الكهبرات) ، وغير معادن (تنقص فيها الكهبرات) ، واملاح (حدثت فيها مبادلات بين ذوالف المعدن وغير المعدن) .

افضى تحليل الخوالد بواسطة اشعة X الى ولادة الكيمياء الارضية التي اتاحت ادراك توزيع عناصر الخوالد ، وايجاد بعض النظام من ثم في الخواء البادي في العالم المعدني ؛ واتيح كذلك تفسير خاصيات المعادن الطبيعية ، ومن ثم معرفة طريقة معالجتها معرفة فضلى ؛ وهكذا اصبحت الصناعة اقل اختبارية ، واكثر مطابقة للعقل .

فيزياء الفلك
وفيزياء الارض
دفع بعلم الفلك الى الامام بفضل نظريات اينشتاين حين كان باستطاعته الاستفادة من تحسين الآلات البصرية وطرائق التصوير الشمسي والتنافس الذي قام بين مختلف البلدان من اجل انشاء مراقب متزايدة القوة يوماً بعد يوم (كالمراقب ذي المرآة العدسية الشكل البالغ قطره ٢٠٥ م الذي اقيم في السنة ١٩١٨ على جبل « ولسون » ، ومراقب جبل بالومار (كاليفورنيا) البالغ قطره خمسة امتار الذي ثبت في مكانه في السنة ١٩٤٧ ، ومراقب فور كالكييه الالكتروني الذي انشئ في السنة ١٩٥٥ . وتكاملت المراقبة المرقبية بما سجلته ونقلته الاجهزة الفضائية ، من صواريخ واقمار صناعية ، وبتحليل اشعة ما وراء البنفسجي الصادرة عن الكواكب . فعرفت الكواكب والفضاءات الفاصلة بينها والاشعة المهرتزية واشعة « غاما » والكواكب السيارة (المريخ ، الزهرة ، وحتى المشتري) والقمر والعالم الشمسي معرفة فضلى . وهكذا ولدت فيزياء الفلك التي لم تكتف بالجرد والوصف ، بل انتقلت الى مرحلة التفسير .

منذ السنة ١٩١٨ ، اكتشف ان للمجرة شكل اسطوانة تحتوي على زهاء اربعمائة مليار كوكب ، وفي السنة ١٩٢٥ ، اكتشف ان هذه الاسطوانة تتحرك على نفسها حركة تجعلها تدور دورة كاملة كل ٢٠٠ مليون سنة . وبصورة خاصة اتاحت دقة وقوة المراقب الجديدة درس السحب النجوم اللولبية الموجودة خارج المجرة ، وتحقيق كون هذه السحب نفسها مجرات اخرى مسافة اقربها الى الارض ٨٠٠ ٠٠٠ سنة ضوئية ؛ واخيراً امكن التحقيق في السنة ١٩٢٩ ان كل هذه السحب تتباعد تباعداً مطرداً . وهكذا فان الكون المؤلف من ملايين السحب هذه

ليس نظاماً ساكناً ، بل يمتد شيئاً فشيئاً . ففادت هذه الاكتشافات الفلكيين وفيزيائيي الفلك الى الطلوع بنظريات حول تكون العالم ، كنظرية اينشتاين في السنة ١٩١٧ الذي يرى ان للكون حجماً متناهيًا وحدوداً غير متناهية ، ونظريات ميلين وادنغتون والسوفيياتي لاندروالذين ارتأوا ان جزءاً صغيراً جداً من حجم الكون مادة غير مرئية ولا سيما في الفضاءات الفاصلة بين الكواكب ، وخصوصاً نظرية البلجيكي « لومبار » الذي ارتأى ان العالم كله انبثق من ذرة اصلية بعد انفجار رهيب . فهو قد لاحظ ان سحب النجوم البعيدة تبعد عنا وان « كل شيء يجري كما لو كانت السحب الكثيرة التي تؤلف كوننا قد تشتتت بعد ان كانت مجتمعة في البداية في ما هو شبه بذرة كبرى » ، وان الكون من ثم يمتد امتداداً دائماً : هذه هي نظرية الكون الآخذ في الامتداد التي يتبناها اليوم عدد من العلماء . اما اكتشاف الاشعة الكونية المتكونة من انطلاق جسيمات مختلفة من الشمس تفوق قوة نفوذها قوة اشعة « غاما » الى حد بعيد ، فان درسها الذي ما زال في منطلقه ينبىء باكتشافات لن تقل اهمية عن اكتشافات اواخر القرن السابق . وان معرفة الاجواء العليا والفضاءات الفاصلة بين السيارات مدهوة اخيراً لان تزداد بسرعة بفضل الاقمار الاصطناعية المذوقة بواسطة الصواريخ . فان سبوتنيك ٢ الذي يزن ٥٠٠ كيلوغرام ، والذي قذف بسرعة ٢٩ ٠٠٠ كيلومتر في الساعة قد اتاح بصورة خاصة درس سلوك كائن حي حيث تنعدم الجاذبية ظاهرياً ، واتاح سبوتنيك ٣ درس الاشعة الكونية ، واستطاع « ماس » تصوير وجه القمر غير المرئي من الارض ، وبلغت عدة صواريخ سوفياتية واميركية القمر منذ ١٤ ايلول ١٩٥٩ .

اما علم طبقات الارض (جيولوجيا) فان مبادئه لم تخضع لثورة ولم تتجدد كلياً ، ولكنه وسع نطاقه بسبب الحاجة المتزايدة الى المعادن والبتروال والمخروقات ؛ فقد تأسست فيزياء الارض التي تدرس — بواسطة الاشعاع بنوع خاص — طبيعة طبقات الارض على عمق كبير جداً ، وتساعد اعمال البحث عن الموارد الباطنية مساعدة مجدية جلى . ومنذ النخلي عن نظرية لابلاس القديمة التي فسرت تكون الجبال بتقلص قشرة الارض ، ظهرت نظرية توازن اقسام قشرة الارض توازناً نسبياً بفعل اختلافات الثقل النوعي في مواد تركيبها ، ونظرية جنوح القارات لـ « فجنر » التي كانت موضوع نقاش حاد وانكسرت بقوة ؛ وفي السنة ١٩٣٥ ، نظرية « برين » الذي رأى في العوامل الطبيعية السبب الرئيسي لتفضنات القشرة الارضية ، وفي السنة ١٩٣٩ ، نظرية « غريفز » الذي عزا اصل النواتج الى توازن اقسام قشرة الارض وتيارات حارة في وسط شبه لزج .

الفصل الثاني

توسع علم الحياة وثورة الطب

ان المواضيع التي يتناولها علم الحياة اكثر تعقيداً الى حد بعيد من المواضيع التي تتناولها الفيزياء ؛ فالعمل المختبري هنا يرتدي طابعاً جماعياً اكثر من الاعمال المختبرية الاخرى ، وبالتالي طابعاً شبه غفل ، ويرتدي بالنسبة لكل باحث طابعاً اكثر تخصصاً . لذلك فأننا نرى في النصف الاول من القرن العشرين تكاثر فروع وتكاثر المؤتمرات الدولية التي تجمع ممثلها دورياً : الكيمياء الاحيائية ، الفيزياء الاحيائية ، علم تركيب الخلايا ووظائفها ، الخ . اجل لقد احدثت اكتشافات الآونة المعاصرة ، في مجموعها ، انقلاباً في العلم الاحيائي والتطبيقات المتفرعة عنه (طب ، علم حفظ الصحة ، زراعة) ولكن كلا منها جزئي ولم يؤد الى تلك الانقلابات النظرية التي عرفتھا الفيزياء في الآونة نفسها . فقد احرزت تقدمات كبرى ، ولكن استمرارها لا يسمح قط بتحديد معالمها الاساسية . يضاف الى ذلك ان الاكتشاف هو في معظم الاحيان ثمرة ملاحظات طويلة ، واختبارات كثيرة تجري طيلة سنوات عديدة ، مما يستحيل معه عملياً تعيين تاريخ لمعظم المعارف الاحيائية .

الا ان علم الحياة ما زال مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتوسع العلوم الاخرى ولا سيما الفيزياء والكيمياء ، والسيكولوجيا وعلم الاجتماع ايضاً ، من جهة ، وباحداث التاريخ العام الكبرى من جهة ثانية ، فهي الازمة الكبرى ما انهضت الابحاث المتعلقة بالتغذية والفيتامينات ؛ وهي الحرب العالمية الثانية ما دفعت الى انتاج البنسيلين ومادة الـ د. د. ت . بكتيات كبرى وساعدت على نجاحات الجراحة المدهشة .

اتقن العالم الاحيائي ادواته وطرائق معالجة مواضيع دراسته بمساعدة الفيزيائي والكيميائي ؛ اما باقتباسه تقنياتها نفسها ، واما باستخدامه اكتشافاتها من اجل تطوير ادواته : وهكذا

تقانة

ادوات العالم الاحيائي

فان المجهر الالكتروني الذي احكه د كنول ، و د روزكا ، في السنة ١٩٣٢ قد جعل من اجزاء

الجسم الصغرى ، التي افترض افتراضاً من قبل انها عناصر تركيب الكائن الحي ، واقعاً ملموساً ؛ كما جعل من الخثات و د اكتالات الجراثيم ، واقعاً ملموساً ايضاً . وتكامل المجهر العادي نفسه ، وبرز المجهر المضاء بعض عناصر تركيب الخلايا التي لم تكن معروفة من قبل . وفي الوقت الذي تزايدت فيه طاقة حاسة النظر ، اصبحت ادوات العمل والقياس أكثر دقة . فقد اتاحت بعض الاجهزة الصغرى للفيزيولوجي اجراء ملاحظات دقيقة على الخلية ، فاستطاع منذئذ اكتشاف ظواهر كهربائية لا تتجاوز طاقتها الميكروفولت واجراء حساباته بـ $1/1000$ من الثانية او من الميليغرام . ووفرت طرائق التحليل الكيميائي الجديدة كذلك دقة بالغة في معرفة تركيب العناصر الكيميائي . وأتاح استخدام العناصر المشعة ومتشابهات الخواص المحددة ، للمرة الاولى ، درس الحياة في ذاتها خلال تجلياتها المختلفة ، فأظهرت متشابهات الخواص هذه حركة جزئيات الذرات داخل الجسم وأتاحت درس التركيب والتلف اللذين يتعاقبان في الانسجة درساً دقيقاً . ومن جهة ثانية استفاد علم الحياة ، عند حده الآخر الذي يتأخم السيكلولوجيا وعلم الاجتماع ، من تقانة الجراحة ، ولا سيما من امكانيات اجراء العمليات في المراكز العصبية العليا . وهو مدين كذلك لمختبرات السيكلولوجيا ، وتقنيات تسجيل وملاحظة وقياس السلوك الحيواني والبشري ، التي تجعل الحد بين علم الحياة والسيكلولوجيا غير واضح تماماً .

ومع هذا تعين اتجاهان كبيران للبحث بالنسبة لعلم الحياة في القرن العشرين ، الاتجاهان متقابلان ، ولكنها مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً ، ويختصان بالنظرية الاحيائية والعمل الطبي والجراحي على السواء : كلما توغلنا في تركيب عناصر الكائن الحي ، نرانا مجبرين الى ان نأخذ بعين الاعتبار تركيب المجموع الذي ينتمي اليه ، اي تركيب الجسم الذي هو جزء منه ؛ ويتكشف هذا التركيب الاخير بدوره عن انه ملازم لتركيب جديد تشترك فيه نماذج اجسام مختلفة والمادة غير العضوية .

ان الكيمياء الاحيائية التي ولدت في القرن العشرين تتميز عن الكيمياء العضوية التي ملكت سعادة في القرن السابق ودرست منتجات الحياة : انها تدرس العناصر الكيميائية الاساسية اللازمة للنشاط الحيوي نفسه ، وطرائق عملها ، وكانت نتيجة هذا الاكتشاف : يستلزم حدوث معظم المبادلات الحيوية مواد كيميائية غير حية يعدها الكائن الحي إعداداً فقط .

جاء اكتشاف الدياستاز اولا يوضع حداً لمعادلة حصلت في القرن التاسع عشر بين باستور وليبينغ ، حين اراد الاول ان يجعل من الاختار ظاهرة حيوية ، وزعم الثاني ان الاختار مرده الى جسم كيميائي : ان الاختار يرد في الواقع الى جسم كيميائي ، هو الدياستاز ، ويمكن الدياستاز جسم كيميائي خاص بالكائن الحي . ففي السنة ١٨٩٧ لاحظ « ا. بوشنر » اختار السكر تحت تأثير الخمير المسحوق ، ولكن طريقة تأثير الدياستازات في التطورات الحيوية الاساسية (اختار ، ناكسد ، تاليف) لم تدرك الا في الآونة الاخيرة . لقد جرت ابحاث غاية في

التعقيد والتنوع لم تؤد فقط الى ادراك حقيقة دور الدياستازات التي تبين ان عددها كبير جداً، بل الى تعيين عدة فئات اخرى من الاجسام الكيميائية الضرورية للتطورات الحيوية. والدياستازات بروتينات في أغلبيتها او تحتوي على بعض البروتينات على الاقل ، ولكل منها عمله الخاص : في كل تطور تتدخل عدة دياستازات ، ويعمل كل منها في مرحلة خاصة مسبباً تفاعلاً جزئياً معيناً. وبالإضافة الى البروتينات تحتوي الدياستازات على نسبة ضئيلة من مادة غير بروتينية ، تدعى كوانزيم ، معدة لاشراك الجزئيات الصغرى (البروتينات جزئيات كبرى) في سلسلة التفاعلات التي تشكل التطور العام . اما المعادن الضرورية للحياة فتوجد في الجزئيات بحالة « آثار » ، اعتبرت مهملة (« العناصر القليلة ») من ذي قبل ، ولكنها ضرورية جداً : فان فقدان الكوبالت في تربة المراعي مثلاً قد يتسبب في سقم الماشية . فلاكتشاف « العناصر القليلة » من ثم أهمية اولية في معالجة بعض الامراض ، وفي ايجاد نظام متوازن وكامل توازنه وحكماله في الزراعة .

هناك مواد غير حية ضرورية للحياة ، اكتشفت في القرن العشرين ، سوف يكون لها شأن عملي كبير : الفيتامينات . ويبدو انها تعمل على غرار الكوانزيم ، اذ ان بعضها معقد التركيب جداً ، كالفيتامين ب التي تحتوي على ١٥ مادة على الاقل . وبينما مال العلماء في القرن التاسع عشر الى الاعتقاد بأن كل مرض جرثومي المنشأ ، فقد برزت اليوم مرة اخرى فكرة المرض المتسبب عن النقص والحساسة (داء الحفر ، داء الذرة ، الخراقة) ، فركبت في المختبرات الفيتامينات الضرورية لمعالجة هذه الامراض. وفي الوقت نفسه ، اتاحت معرفة الفيتامينات تعيين نظام غذائي معقول . وقد تولت حكومات الدول المتعاربة ، اثناء الحرب العالمية الثانية ، تأمين الفيتامينات الضرورية للسكان ، فوفر انتظام توزيع العناصر الفيتامينية اللازمة ، لسكان بريطانيا ، حالة صحية دونها حالتهم الصحية في فترة ما قبل الحرب .

ولكن الجسم الحي يحتاج كذلك ، بالإضافة الى المواد التي يجدها في الغذاء (اي تلك التي اغدتها اجسام اخرى) الى مواد اخرى ينتجها هو نفسه بواسطة الفسدة الصماء التي لم تعرف وظيفتها حتى القرن العشرين ، اعني بها الاتوار (الهورمونات) . فان الاهمية التي أعيرتها الاتوار هي احد مميزات علم الحياة المعاصر ، لأن دورها يبرز في معظم الحالات الفيزيولوجية كنمو الحيوانات والنباتات ، او في عمل الاعضاء ؛ يفرزها احد هذه الاخيرة فتنبعث النشاط في عضو آخر ، كما هي حال التور الذي يفرزه العفج (فيتسبب بدوره بالافراز البنكرياسي) ، والادرينالين ، والانسولين البنكرياسي ، والاتوار الدرقية ... ويتضح يوماً بعد يوم الدور الكبير الذي تقوم به الاتوار الجنسية في تحديد المميزات الجنسية الثانوية عند الحيوانات والتفريق بين الاجهزة التناسلية . والى بجانب الاتوار الحيوانية ، درست الاتوار التي تؤثر في نمو النباتات . واذا لم يتوصل العلماء بعد الى تركيب الاتوار ، النباتية او الحيوانية ، فقد بات بالإمكان منذ اليوم انتاج مواد صناعية تحدث مفاعيل كيميائية مماثلة وتجهد لها تطبيقات عديدة

في الزراعة . وبلغ اليوم من معرفتنا لتحول المواد الغذائية في جسم الانسان انه بات بمقدورنا التعبير عنه بصيغ كيميائية .

تبرز كافة هذه الاكتشافات اختصاص ونشاط الجزئيات البروتينية في الجسم الحي . ويتقدم درس تركيب هذه الجزئيات الكبرى بصورة خاصة بفضل امكانية بلورتها وتحليلها بعد ذلك بالأشعة X .

تواصل درس الحياة في الخلايا من ثم في نطاق الجزئيات والنطاق الذري . وكان للنجاحات المهرزة في هذا المضمار ، بالإضافة الى التطبيقات الطبية الكثيرة التي أتاحتها ، أهمية نظرية كبرى بالنسبة لمعرفة الحياة نفسها ولالقاء النور على منشأها في الارض . فتبدو الحياة اليوم وكأنها مجموع تطورات كيميائية في ظل حرارة منخفضة ؛ اجل لقد تحققت معرفة عشرات الالوف من الجزئيات المختلفة ، ولكن ثبات تركيب المادة الحية يلفت الانتباه ، اذ ان جزئيات بعض الاجناس تضم عدداً من الذرات يكاد يكون ثابتاً ، وتبقى على حالها دون تغير بعد سلسلة من المبادلات الكيميائية ؛ وليس تركيبها ما يبقى واحداً فمعسب ، بل ان حرارة الخلايا تتبدل في حدود ضيقة جداً ايضاً . ومن جهة ثانية يرافق ديمومة التركيب هذه تبدل دائم في المادة ، اذ ان استمرار التطورات الكيميائية يستلزم تحول الكهروبات (الذي يمكن ملاحظته بواسطة مواد ملونة) في الخلية وفي الجسم الذي هي جزء منه .

كلما وقفنا على اسرار حياة الخلية - التي المحصرت فيها مادة علم الخلايا الجهازي الحي والاجهزة الحية في القرن العشرين - اضطررنا في الوقت نفسه لأن ننظر اليها ، اكثر فأكثر ، كجزء ملازم للجهاز العضوي . فمنذ اوائل القرن (١٩١٠) تحقق زرع بعض الانسجة المفصولة عن جهازها الحي ، كما ان طبيب العيون السوفيياتي « فيلاتوف » الذي اشتهر بزرع القرنية قد استعمل منذ السنة ١٩٣٣ انسجة مبردة اما لتسكين بعض الاضطرابات الوظيفية ، واما لاستعمال اندمال بعض القروح المستعصية . وخلاص من ذلك الى وضع قاعدة تطبق على كافة الاجهزة الحية ، يستمر بموجبها النسيج - النباتي او الحيواني - المفصول عن الجهاز الحي ، في الحياة في ظل حرارة منخفضة ، ويتكيف وفاقسا لمزله بتغيير تركيبه وابعاد عناصر حية . فاحكمت من ثم زراعة الانسجة وشملت كافة الانسجة المختلفة ، وفي السنة ١٩٣٧ شملت الانسجة النباتية نفسها . لا بل امكن حفظ بعض الاعضاء : في السنة ١٩٣٦ توفق كاريل ولندبرغ الى حفظ الحياة والحركة ، طيلة اسابيع عدة ، في اعضاء بعض الضرعيات (مبيض الحررة وغدها الدرقية) . وامكن كذلك حفظ اعضاء غير متكاملة واجراء اختبارات عليها تهدف الى تغيير تطورها صنعياً .

تستمر هذه الانسجة في الحياة ، لا بل غالباً ما تحدث فيها مبادلات اكثر نشاطاً منها في داخل الجهاز الحي ، وقد تدوم حياتها اكثر من حياة الجهاز الحي كله . الا ان الخلايا المفصولة هذه تخضع في اغلب الاحيان لتطور يميزها عن سواها دون ان تتوصل الى تكوين جهاز حي

جديد يتمتع بحياة مستقلة . فالخلية من ثم مقيدة بنظام عضوي لا يمكن تغييره بمجرد رغبة في تغييره .

قاد علم الاجتنة الى استنتاجات ماثلة ، لا بل انه بعث في اواخر القرن التاسع عشر المجادلة القديمة بين الحيويين والالبيين (« دريش » و « لوب ») . فحوالي السنة ١٩٣٠ ، اثبت علماء الحياة « سبيمن » و « هولتفرتر » و « مانغولو » و « دالك » ان بعض المنبهات الكيميائية او الاليات ، اذا ما سلتطت على بيضة غير مكتملة ، قد تجعلها تكون جهازا حيا كاملا ، بينما قد تؤدي منبهات اخرى ، تسلط على البيضة في مرحلة لاحقة من مراحل نموها ، الى انهاء بعض اجزاء الجهاز الحي ، لا بل الى انهاء اجزاء اضافية ايضا (عين ثالثة ، الخ .) . ولما كان ذلك قد فسر الاختبارات السابقة تفسيراً آليا ، اي فيزيائيا وكيميائيا ، فانه قد افترض وجود مادة كيميائية غير معروفة قد تكون مسبب تحول البيضة الى جهاز حي .

قد تكون في الجهاز الحي من ثم طاقة ذاتية تتيح لنا ان نميز ، بالاضافة الى الامراض المتسببة عن الاجهزة الحية الصغرى (الجراثيم) والامراض المتسببة عن الحاجة الى بعض الضروريات ، امراضا قد تنجم عن زوال هذا النظام في جزء معين من اجزاء الجهاز الحي ؛ وقد تكون هذه حال السرطان الذي يبدو اليوم وكأنه نمو غير طبيعي في نسيج معين . ويبدو ان نموه تساعد بعض المواد ، ولكن العلماء لما يتوصلوا الى اكتشاف تطور هذا النمو او اكتشاف علاج ناجح ، غير العملية الجراحية ، قبل فوات الاوان .

الاجهزة الحية الصغرى
افاد درسها افادة كبرى ، خلال القرن العشرين ، من قوة المجاهر الجديدة التي نحن مدينون لها باكتشاف الفيروسات الآكلة للجراثيم (على يد هيريل في السنة ١٩١٨) والفيروسات الواكفة (على يد ستانلي في السنة ١٩٣٧) . وان هذه الكائنات لكائنات حية (بالرغم من تحقيق بلورة فيروس « فسيفساء التبغ » في السنة ١٩٣٥ ، ومن نجاح « ج. بوشيان » في زرع الفيروسات الواكفة في اوساط صناعية) ، لانها تتوالد وتعيش على حساب الوسط الذي توجد فيه . وتبدو الفيروسات ، المفتقرة الى قعضية داخلية ، وكأنها مجرد جزئيات بروتينية لا تتغذى بمواد اقل منها اعداداً وتعيش عيشة الطفيليات . فطابعها العضوي اصبح اليوم موضوع اخذ ورد ، بينما مال العلماء في البداية الى ان يروا فيها مرحلة وسيطة بين المادة العادمة للحياة والكائن الحي . اما الجراثيم ، البسيطة التركيب في الظاهر ، فقد اثبت المجهر الالكتروني ان تركيبها ليس على شيء من البساطة . ولعل الجراثيم ذات التغذية الذاتية قريبة جداً من الاشكال الاولى التي ظهرت فيها الحياة على وجه الكرة الارضية (لا بل ان بعضها لا يحتاج الى الاوكسجين) ، اذ ان بوسعها العيش في اوساط غير عضوية ، فهي قادرة من ثم على تحقيق الاعمال التاليفية الاساسية التي تضمن الانتقال من مرحلة غير عضوية الى مرحلة عضوية . وبمستطاعتنا الحدس في ان الارض تزخر بمثل هذه الجراثيم وان الحياة كلها ، في النتيجة ، ترتكز اليها على وجه الكرة الارضية . فالاجهزة الحية

العليا مرتبطة بالفعل بأجهزة حية دنيا توفر لها غذاء معداً بعض الأعداد بقيامها بالعمليات التآلفية الأولى التي ما عادت هي لتستطيع القيام بها .

ان درس هذه الاجهزة الحية الدنيا والتطورات الكيميائية الخاصة بها ، وعلم تكون الصغور والمعادن ، قد اتاحا تحديد بعض شروط ظهور الحياة (كضرورة وجود بعض المركبات الكبريتية مثلا) واخراج نظريات تتعلق بتاريخ وطريقة تكون الاجهزة الحية الأولى ... كنظريتي الانكليزي « ج . ب . س . هالدين » في السنة ١٩٢٩ والاميركي « ا . اوبارين » في السنة ١٩٣٨ .

بالاضافة الى الاهمية التي قد ينطوي عليها - اقله للمستقبل - درس هذه التآلفات الحيوية الأولى بالنسبة لتكوين بعضها صناعياً ، وربما بالنسبة لحل جزئي لمسألة غذاء البشرية ، تركت معرفة الاجهزة الحية الصغرى ، منذ اليوم ، انعكاسات هامة على علم معالجة الامراض الجرثومية بفضل اكتشاف ادوية محاربة الجراثيم الذي اتاحته . اجل لقد اتاح التلقيح من قبل اقداء بعض الامراض ، ولكن العلماء بحثوا عن وسيلة لبلوغ الجراثيم في داخل الجسم المريض وللغضاء عليها بواسطة مادة كيميائية غير مضرّة بالجسم : فتحقق اولاً ، في السنة ١٩٣٢ ، على يد « دوماك » ، اكتشاف المركبات العضوية الآزوتية والكبريتية التي لا تقتل الجراثيم بل تحول دون تكاثرها ، ثم اكتشاف البنسلين المستخرج من نوع من الفطر ، الذي لاحظته العالم الانكليزي « فلنغ » منذ السنة ١٩٢٨ ، ولم يستفد منه طيلة عشر سنوات . فعين رأي « فلوري » و « تشاين » وعلماء الابحاث في معهد او كسفورد نجاح المركبات العضوية الآزوتية والكبريتية ، قاموا في السنة ١٩٣٨ بأبحاث منظمة تناولت ادوية محاربة الجراثيم المشتقة من انواع الفطر وعادوا الى ملاحظة « فلنغ » ؛ وفي السنة ١٩٤٢ ، احكموا العلاج وشفوا به احد المصابين بالتهاب السحايا . ثم انتج البنسلين صناعياً منذ ذاك التاريخ . واكتشفت بعد ذلك ، على يد « واكسمن » بصورة خاصة ، اعداد كبرى من ادوية محاربة الجراثيم استخرجت كلها من عفونات مختلفة : ستربتوميسين (١٩٤٤) ، اوريوميسين ، كلوروميسين .

اسهمت اكتشافات الكيمياء الاحيائية خلال القرن العشرين في
الاعضاء المنظمة
تقدم المعارف في هذا الحقل بفضل المواد الكيميائية الجديدة التي
في الجهاز الحي الاصل
توصلت اليها وعملية المبادلات بين الخلايا التي اوضحتها . ولكن
اكتشاف اعضاء تنظيم حركة الدم ، والضغط الشرياني ، والحرارة ... قد حمل على القول ان كل ما في الجهاز الحي مترابط ، وان تغييراً محلياً يستتبع تغييراً في المجموع . فانطلاقاً من ذلك ، وخصوصاً منذ الحرب العالمية الاولى ، اوجبت التقنيات الجديدة (الطائرات ، الغواصات ...) وظروف الحياة غير العادية التي اوجدتها بالنسبة لبعض الافراد ، تحديد طاقة الانسان على مقاومة الضغوط والسرعة والارتفاع في الجو ، الخ . وهكذا اظهرت ابحاث « هالدين » الاب و « هالدين » الابن في انكلترا - التي استخدم فيها احدهما الآخر كأرنب هندي لدرس حدود

مقاومة الانسان في ظروف مختلفة - ان تغيرات تركيز بعض الغازات تستتبع تغيرات في الجسم كله : رئتين ، قلب ، اعصاب ، دماغ ... واننا لنجد هنا مظهراً نموذجياً للمنازعة بين الحيوية والآلية اذ ان ج. ب. س. هالداين الاب الذي توفي في السنة ١٩٣٦ ، قد اعتقد بوجود الاستعانة بما يشبه قوة فائقة الطبيعة لتفسير التناسق العجيب بين اجزاء الجسم العضوي في مطابقة هذا الاخير لظروف الحياة غير العادية بينما تمسك ابنه الماركسي ، مراعاة منه لطبيعة هذه المطابقة الكيميائية ، بنظرته الآلية والمادية .

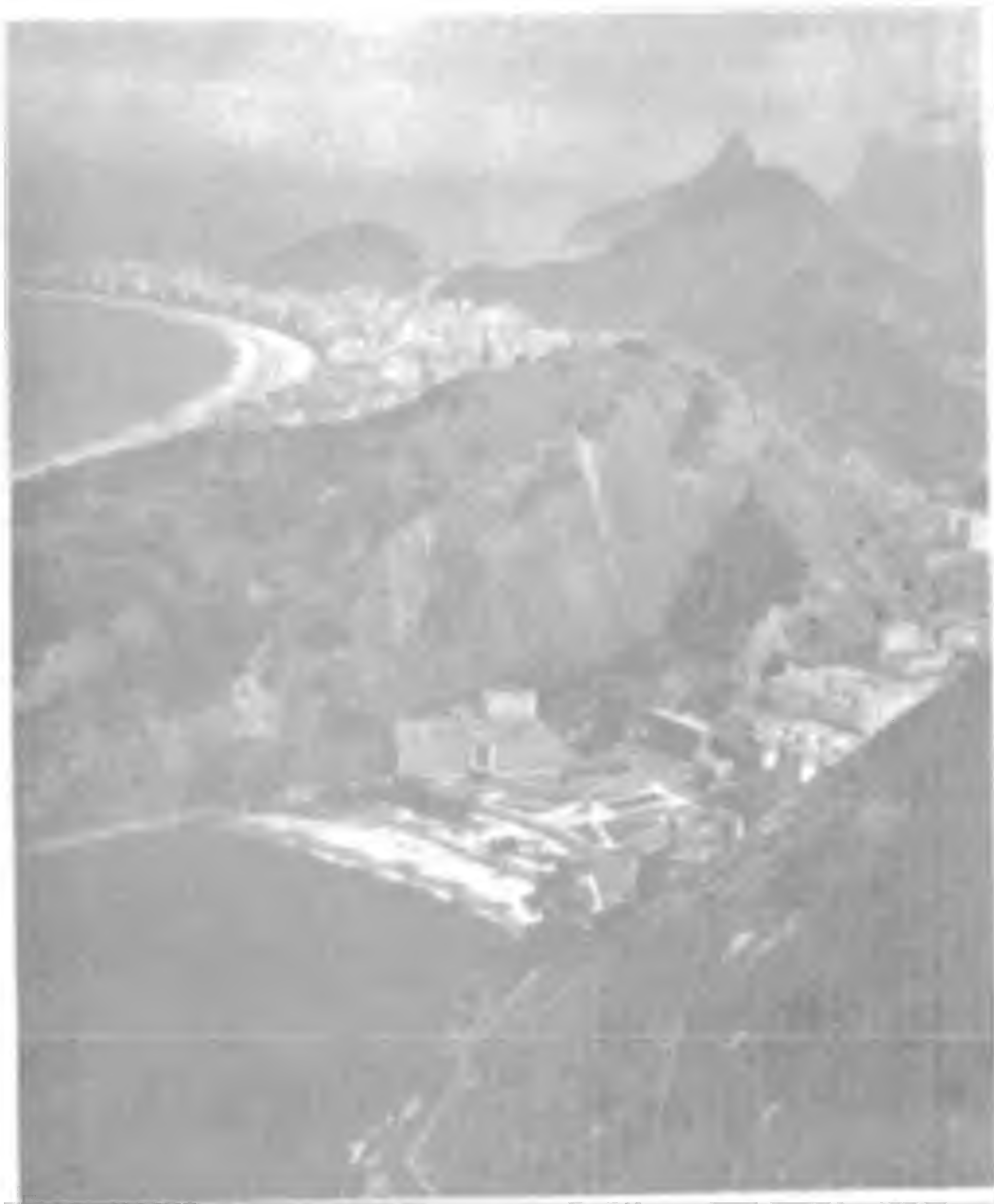
بيد ان الدرس تناول كذلك الاعضاء نفسها التي تؤمن هذا الترابط بين اكثر الاجزاء بعداً في الجسم الحي ، وفي هذا الحقل بالذات اسهم علم الحياة في القرن العشرين اسهاماً مميزاً بواسطة درس نمو الغدد الصماء ووظائفها وامراضها ، وهو علم جديد يتطور تطوراً مطرداً (فالغدة النخامية مثلاً ، وما تفرزه من اتوار معقدة التركيب ، لما قد درس درساً كافياً) . وتخضع الغدد الصماء نفسها ، التي تؤمن بافرازاتها تنظيم الجسم كيميائياً ، لتأثير بعض المواد الكيميائية وتأثير الأعصاب . فليست هي من ثم - مهما كان من شأن دورها - منطلق عمل رقابة الجسم وتنظيمه ، لانها تدخل في حلقة تخضع هي لتأثيرها . ويبدو من جهة ثانية انها تؤلف فيما بينها « نظاماً » كاملاً تشرف عليه الغدة النخامية ويكون فيه لكل غدة ، بالإضافة الى عملها النوعي ، تأثير على عمل الغدد الاخرى . اما خير ما عرف منها حتى اليوم فهو الغدد الفطرية والغدد التناسلية والغدة الدرقية . وقد امكن كذلك ابراز الارتباط بين الغدد الصماء والجهاز الكبير الآخر المنظم للجسم اعني به الجهاز العصبي ؛ وقد عرف بصورة خاصة دور الاتوار في الاضطرابات والتأثرات .

بيد ان معرفة الجهاز العصبي اقدم عهداً . ففي القرن التاسع عشر ، ولحمت تأثير مذهب الارتقاء بصورة خاصة ، توسعت هذه المعرفة توسعاً كبيراً ، ولكن معرفة طبيعة « السائل العصبي » قد احرزت تقدماً حاسماً في القرن العشرين . لقد اثبت « اويان » بشكل نهائي ، منذ السنة ١٩٢٦ ، انه كهربائي الطبيعة ، يتميز بطاقة معينة توثرها نسبي لجنبه الاصلي الداخلي او الخارجي . ومن الناحية الكمية ، اتاح استعمال الاجهزة المجسمة الالكترونية قياس الموجات الكهربائية قياساً دقيقاً جداً في المراكز العصبية ، واستخدم تصوير الرأس بصورة خاصة لتشخيص الامراض ، كمرض الصرع مثلاً . ومن جهة ثانية اتاحت ابحاث بافلوف ومدرسته حول الحركات الانعكاسية الظرفية معرفة العلاقات بين النشاط الواعي والحركات العصبية التي لا تبلغ الوعي قط او لم تعد تبلغ الوعي . فالارتباط بين هذا الاخير والنشاط العصبي غير الواعي هو لعمري ارتباط دائم ووثيق . وانما وسع بعض العلماء السوفيات تقنية التوليد بدور الم بالاستناد الى استنباطات اختبارية من هذا النوع .

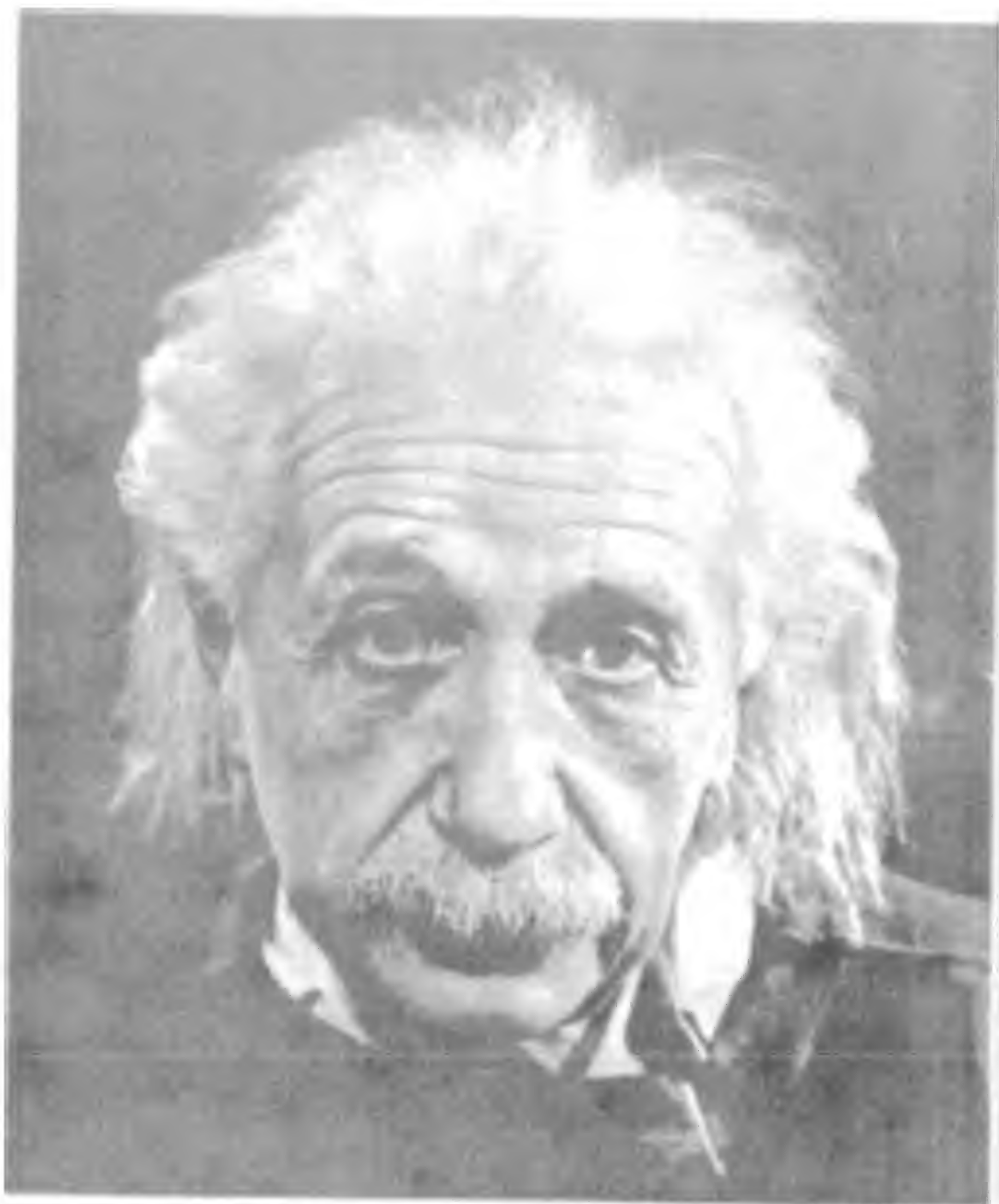
اسهمت سيكولوجيا القرن العشرين هنا مع علم الوظائف في معرفة النشاط العصبي . فقدمت له نتيجة الاختبارات الجذرة على سلوك الكائنات الحية (« واطسون » في الولايات المتحدة ،



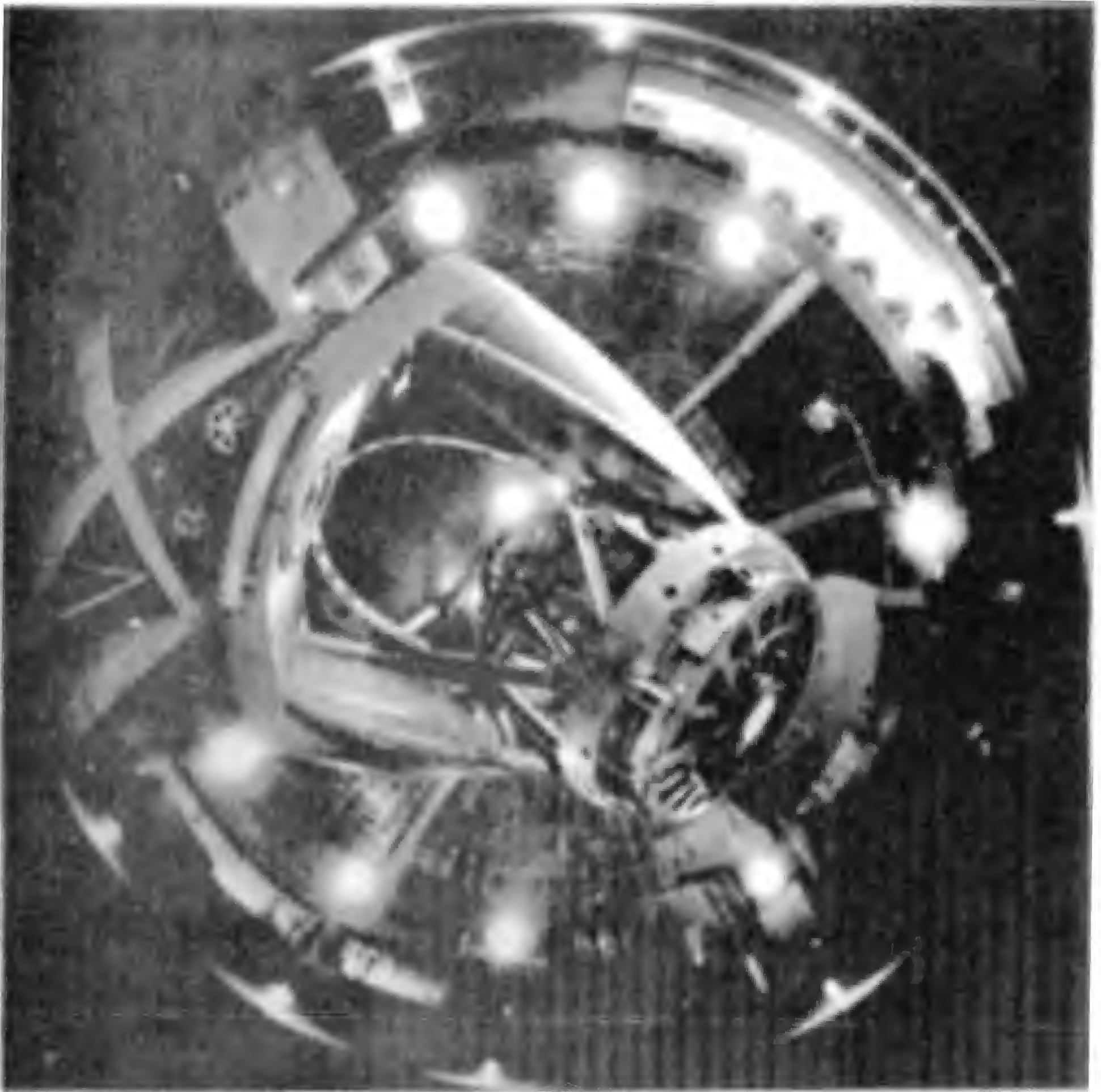
٣٣ - برازيليا : المجلس الأعلى .



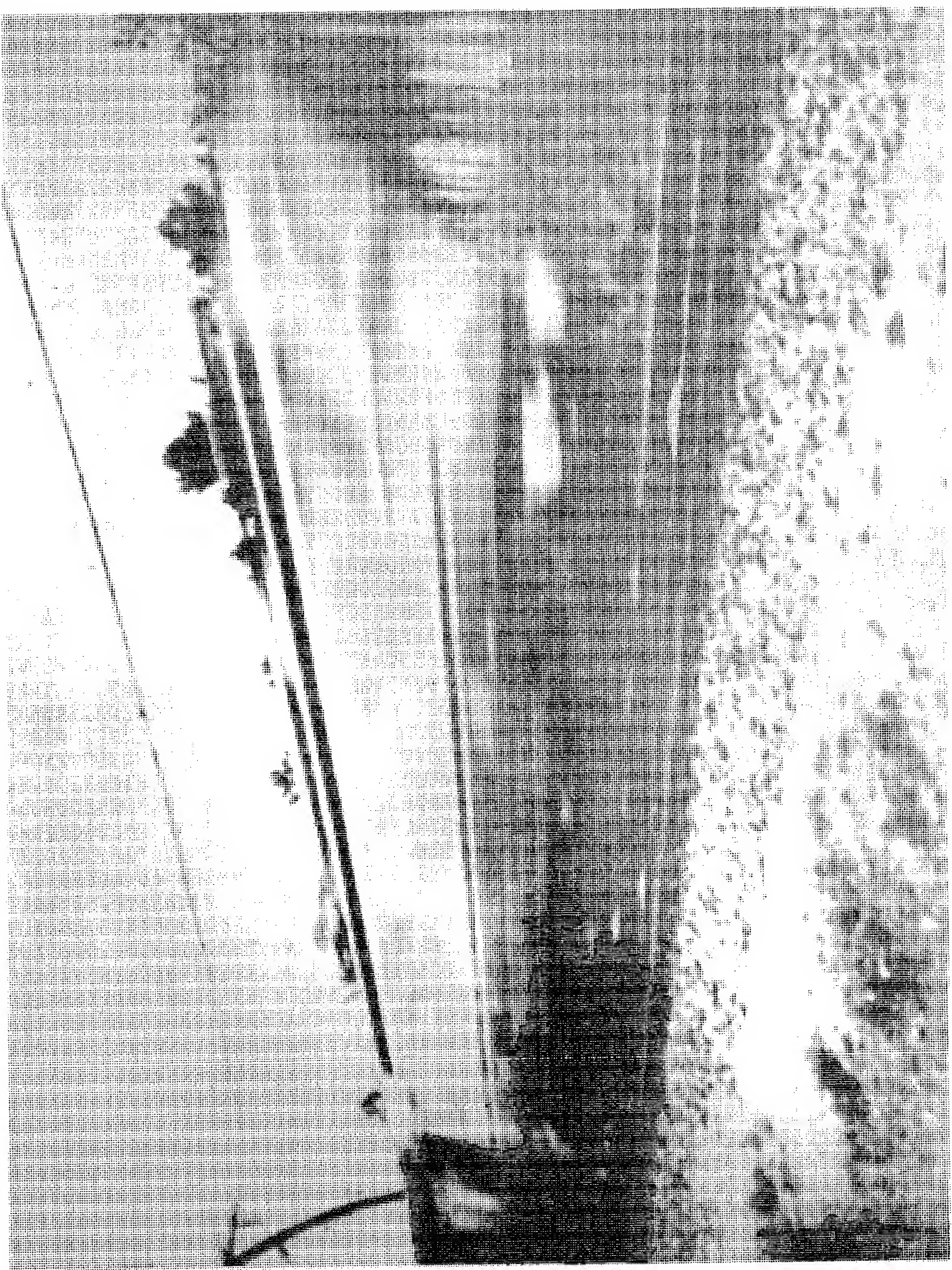
۳۴ - جون ريو وشاطي، كوبا، كيانا .



٣٥ - ايفشتاين في مكتبه في جامعة برنستون ، قبيل وفاته .



٣٦ - قبة مرصد جبل بالومار في الولايات المتحدة .

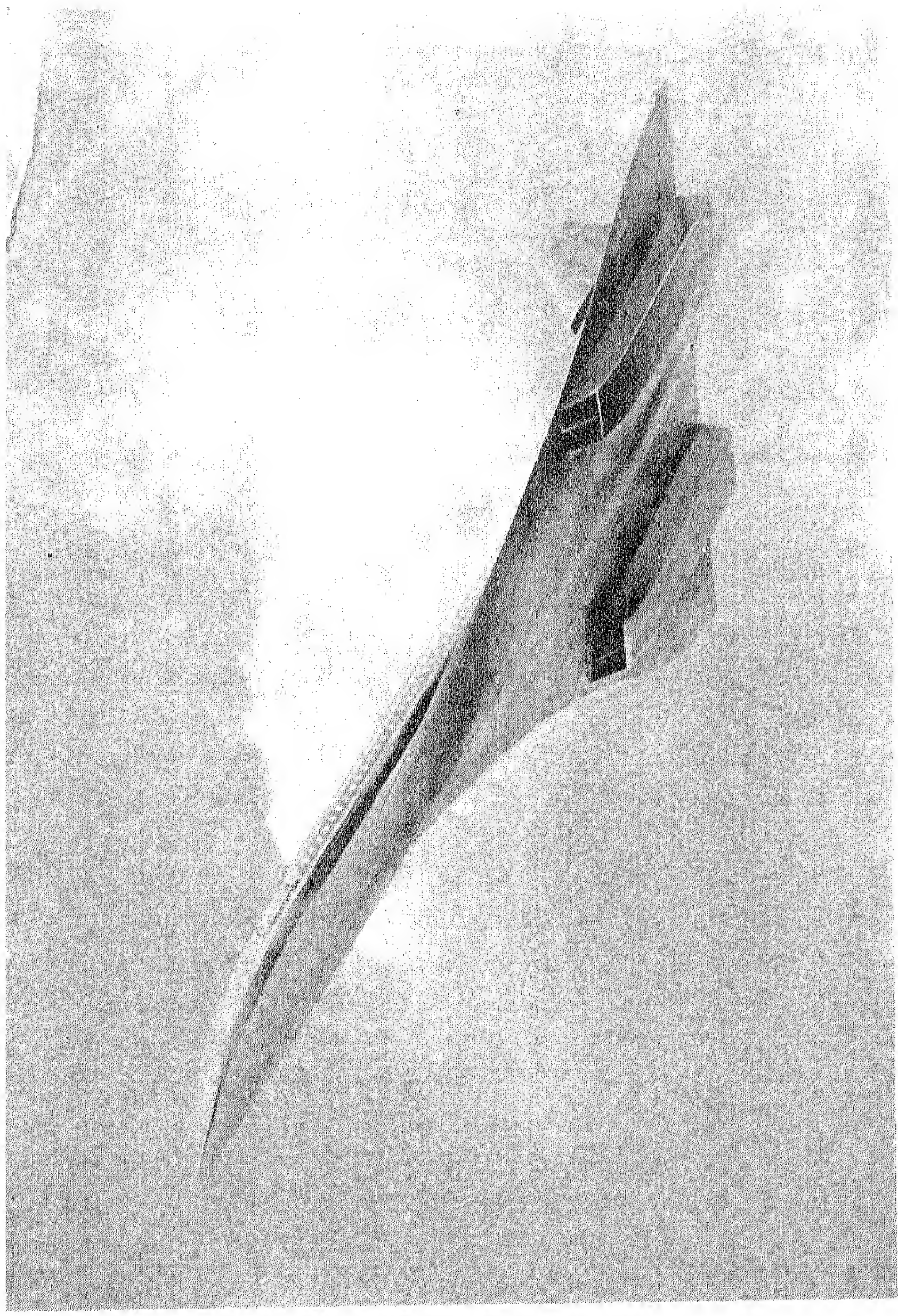


۳۸ - طیران ولجور دایت فی مسکرا او فوری فی ۱۹۰۸ .





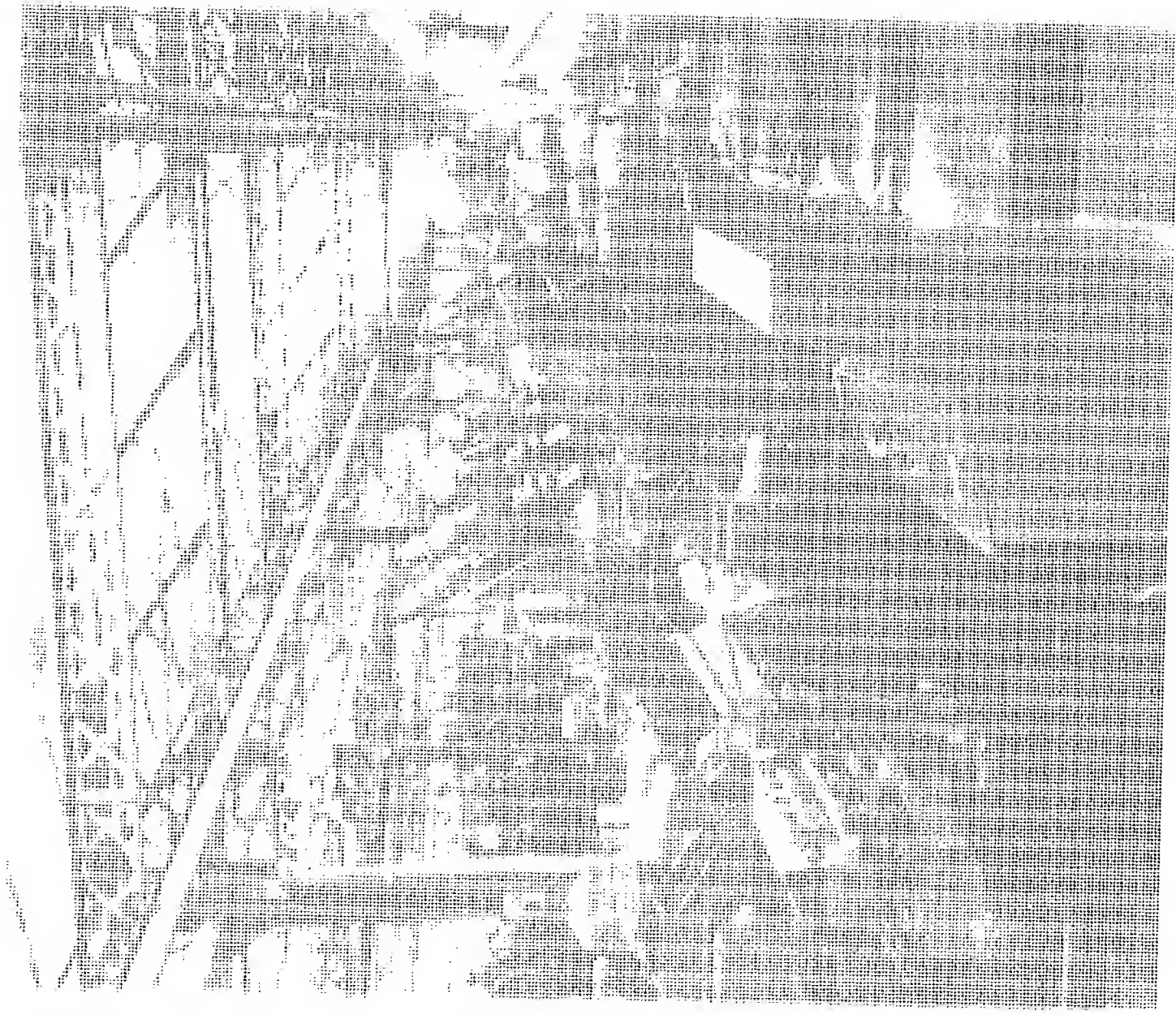
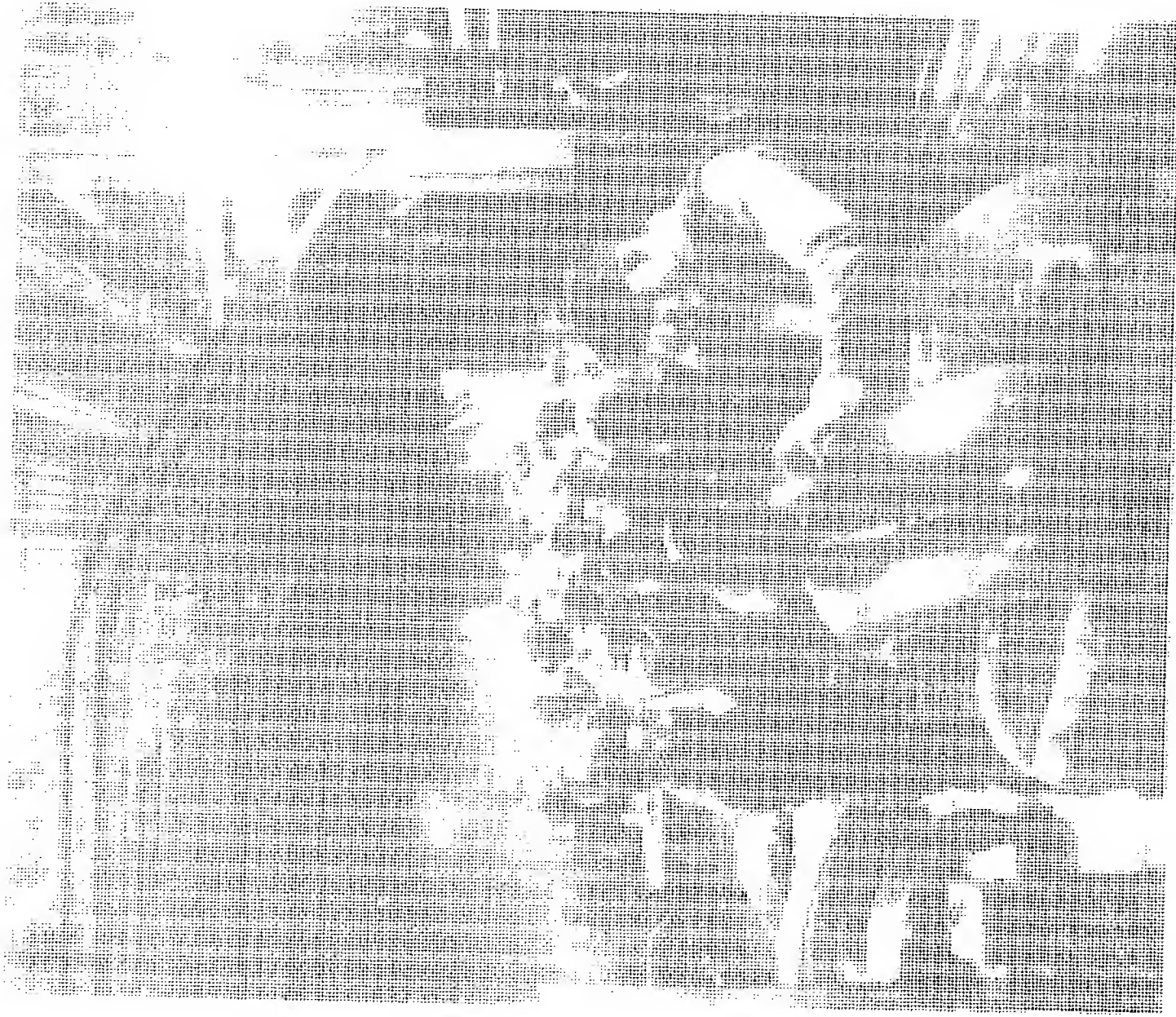
۴۹ - مطار سان فرانسيسكو



٤٠ - تصميم طائفة الد كونيكتور .



٤١ - جسر جورج واشنطن في نيويورك .



٦ - التّقدم الصناعيّ : الآلة تحل محل الإنسان .



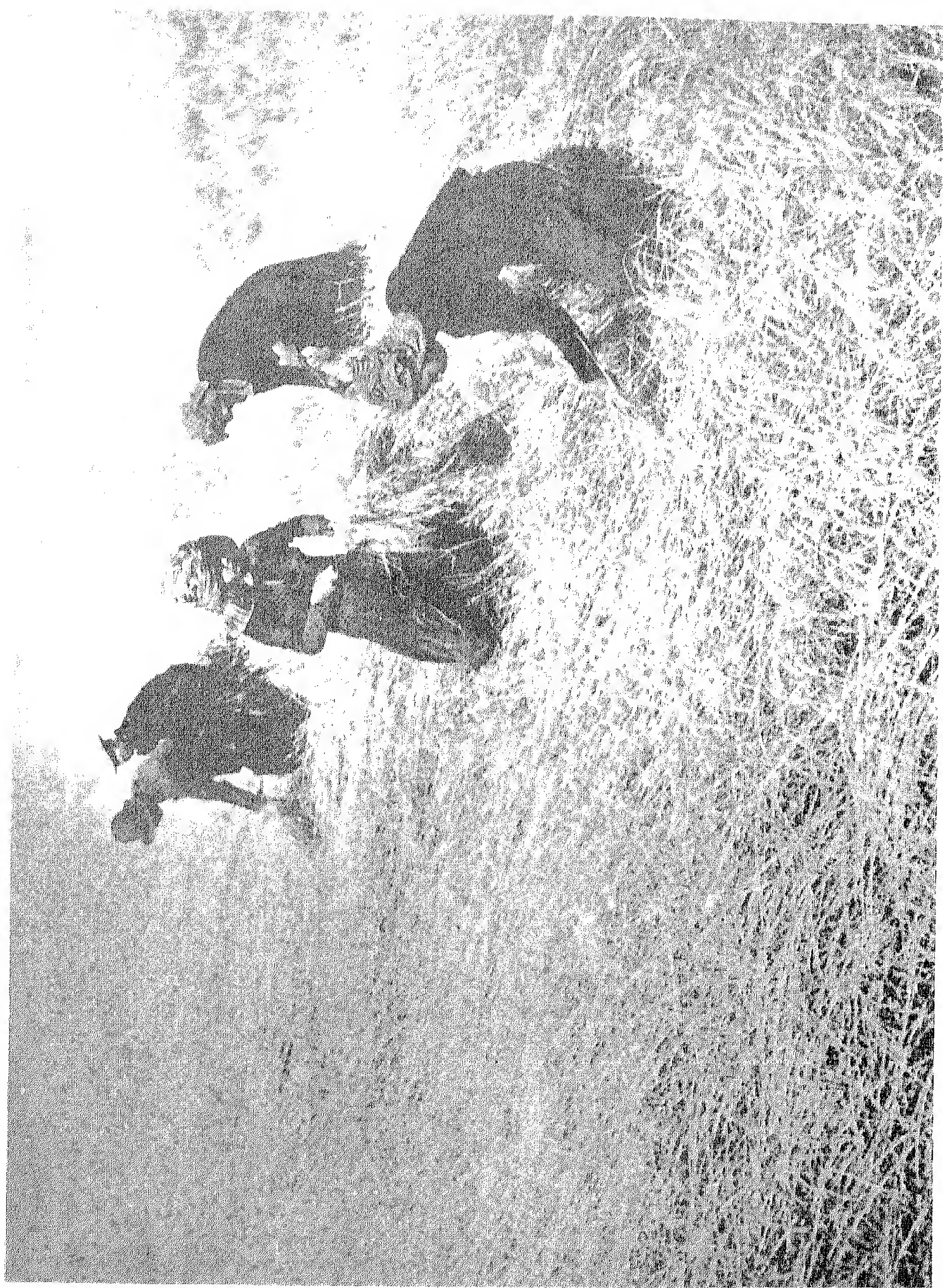
٤٣ - مصنع الد رانس ، لاستثمار طاقة المد والجزر .



٤٤ - مصانع (شينون) النووية .



٤٥ — حصاد الحنطة في إحدى مزارع الغرب الأميركي الأوسط وإحدى المزارع التعاونية السوفياتية .



٤٦ — حصاد الارز في كمبوديا .



١٧ - مجمع الفاتيكان الثاني .



٤٨ - اختبار جيميبي ٤ : الامير كي ادوارد هوايت يثبي في الفضاء .

وكوهلر في المانيا) ولا سيما تلك المتعلقة بقابلية الحيوانات لتعود حركة انعكاسية معينة في وضع اختبري معين ؛ ولكن علم الوظائف هو ما يقدم مساعدته للسيكولوجيا في الحقل العملي باتاحته المعالجة الكهربائية بـ « الصدمة الكهربائية » او العملية الجراحية باستئصال بعض فلكات الدماغ او الرئة من اجل شفاء بعض الاضطرابات العقلية .

علم الوراثة في اواخر القرن التاسع عشر كانت المجادلة حول مذهب الارتقاء آخذة في الهدوء . ولا يعني ذلك ان صعوبات النظرية قد زالت ، او ان العلماء ادركوا كيفية انتقال العملية التطورية التي افضت الى الانواع الحالية من حلقة الى اخرى . ولكن التطور توطد منذئذ لا كنظرية عمل فحسب ، بل كواقع ايضاً ، بالرغم من فقدان بعض الحلقات في تسلسل الحيوانات المتحجرة التي تعين مراحل الحياة الكبرى . فانت الفيلسوف برغسون ، الذي قلداً يهتم بالمادية ، قد جعل منه ، في « التطور الخلاق » احدى ركائز فلسفته الهامة . ولذلك لم يعد مثار الاهتمام فكرة التطور بالذات ، بل طريقة — او طرائق — حدوث هذا التطور . فان الوراثة ، اي انتقال المميزات النوعية للنوع والسلالة ، بالاضافة الى انتقال المميزات الثانوية كلون الشعر او العينين ، قد اصبحت منذئذ مسألة العالم الاحيائي الرئيسية ، وسوف يتقدم علم الوراثة ويتسع لمحاولة تفسير استمرار الانواع وتحول بعضها الى البعض الآخر . وكان ان العالم الاحيائي الاميركي د. ت. ه. مورغان ، قد تعمق في درس وتفسير ملاحظات مندل ، حول استمرار المميزات المنقولة ، وانتهى الى نظرية عناصر النواة الملونة في الوراثة ، التي تربط كافة المميزات الموروثة بعناصر نويات الخلايا بهذه القابلة الانقسام الى اجزاء ، او « مولدات » ، ينقل كل منها احدى المميزات .

ولكن سبق لـ « دي فري » ان لاحظ في السنة ١٩٠٠ وجود تحولات فجائية قابلة الانتقال بدا وكأنها تشير الى بعض عدم القرار في « المولدات » . وقد تظهر التحولات — بصورة لا تخضع للمراقبة — تحت تأثير عوامل خارجية ، هي اشعة X ، كما بان « مولر » ذلك في السنة ١٩٢٧ ، وبعض الاجسام الكيميائية . فتوجب من ثم تلطيف صفة الجود المفترضة في « المولدات » (وهي مفترضة لانها لم تشاهد قط في العناصر الملونة) ؛ لذلك فان مقابلة النظرية القائلة بوجود هذه العناصر ونظرية التحولات الفجائية قد قادت علم الوراثة الغربي الى مفهوم تطوري شبيه بذلك الذي انطوى عليه تعليم « فيشر » و « هالداين » في انكلترا : قد يكون سبب التطور تحولات تحدث اتفاقاً (وتكون مناسبة او غير مناسبة) ؛ وقد تكون المطابقة الطبيعية مسا ضمن لبعضها الاستمرار والاعقاب . الا ان هذه النظرية مستحيلة التحقيق اطلاقاً بالنظر الى المدة التي يتطلبها استتبابها ، ناهيك عن ان سلسلة هذه الاتفاقات الناجحة ، تجعل تطورا على مثل اتساع التطور الذي حدث فعلاً امراً قليل الاحتمال جداً . وفي مثل هذه الظروف يبقى عمل الانتقاء خاضعاً لاختبارية معينة ، وسوف يمكن احداث تحولات بواسطة هذا المنهج الخارجي او ذاك ، وانما لن يمكن قط اجراء رقابة حقيقية على النتيجة .

الا ان علم الوراثة في الاتحاد السوفياتي قد سلك في تقدمه طرقاً اخرى ، اكثر طابعاً عملياً ، ان لم تكن اختبارية بحتة ، افضت الى نتائج مضادة واثارت في فترة الحرب الباردة مجادلة عالمية عنيفة بين علماء الوراثة . اصف الى ذلك ان علم الوراثة الروسي لا يرتبط بثورة تشرين الأول ، اذ ان « متشورين » قد مجرد منذ السنة ١٨٨٨ لاختبارات دقيقة على النباتات ، ولا سيما على الاشجار المثمرة ، التي حسنها ونوع اصنافها بالتهجين والإبار . ولكنه لاحظ ان نجاح طرائقه مرتبط بقابلية النباتات المتفاوتة للتأثيرات الخارجية وان الفسيلة اسرع تأثيراً بمثل هذه العوامل من الغرس الكبير . ثم تبنى العالم الاحيائي السوفياتي « ليسنكو » آراء « متشورين » وواصل تجاربه واجراها على الحبوب بغية الحصول على حصائد ربيعية عوضاً عن الحصائد الشتوية ، والعكس بالعكس . فخلص من النتائج المحققة الى نظرية وراثية جديدة ما لها ان ليس هناك من براهين لوجود « المولدات » ؛ وسلم « ليسنكو » بوجود علاقات بين الوراثة والعناصر الملونة ولكنه ابان ان الوراثة لا تتحقق في اي عضو خاص ، لا في المولدات ولا في العناصر الملونة ، وانما تتحقق في الجسم بكليته . فالبيئة بالنسبة للنباتات لا تقل شأنًا عن الغذاء بالنسبة للحيوانات ؛ انها تؤثر على « سيتوبلازما » الخلايا الذي يلعب كذلك دوره في الوراثة ، مما يستتبع انتقال بعض الصفات المكتسبة .

انطلاقاً من هذه النظرية الوراثية ، انكرت النظرية التطورية السوفياتية دور الاتفاق الذي قال به الغريبيون (الداروينيون - الجدد) في التحولات ونجاحها ، وعزت للبيئة دوراً حاسماً . وفي رأي العلماء السوفيات ان التحولات الناجمة عنها تكون مناسبة دفعة واحدة . ولكن هذه النظرية تنطوي كذلك على صعوبات نظرية كثيرة .

ويبدو اخيراً ان ابحات « جاك بنوا » وتلامذته ، باحداثها تحولات في مميزات البط العنصرية ، سوف تعبر نظريتي « مندل » و « مورغان » اهمية جديدة ، وربما كان من شأنها الدفع بعلم الوراثة الى الامام دفعة حاسماً .

ثورة الطب حدثت بسرعة متزايدة ، وارتفع عدد الاكتشافات ارتفاعاً كبيراً مطرداً ، مما جعل بعضهم يقول ان « تقدم الطب منذ السنة ١٩٢٥ يفوق تقدمه منذ بدء العالم » . فقد اتاحت المماالجة بالمواد الكيميائية استنباط مواد لم تكن موجودة في الطبيعة ، ولكنها قادرة على التأثير على بعض الامراض تأثيراً نوعياً ؛ وانبثقت عن علم الحياة آراء جديدة حول طبيعة الامراض ، مما جعل الطبيب « لوريش » يقول : « لن يبقى شيء من الاساليب الابيقراطية بعد قواري أجيال ما فوق الستين سنة » .

ان تقنيات جديدة كثيرة وتكامل اساليب البحث والادوات قد وضعت في خدمة الطبيب وسائل فحص المريض فحصاً دقيقاً كان متمذراً من ذي قبل ؛ وفي الوقت نفسه ، اتاح الاختبار على الحيوانات ، الذي اصبح شاملاً ، درس سلوك الجراثيم في هذا المرض او ذاك والاستفادة من ذلك في معالجة الانسان ، ومراقبة نتائج هذه العملية او ذاك النظام الغذائي

او تلك المعالجة . وأتاح تصوير القلب منذ السنة ١٩٠٣ وإدخال المجس فيه منذ السنة ١٩٤١ ، معرفة حركة العضل القلبي معرفة فضلى ، كما اتاح قلوين الدم الشرياني وتكثيف الدم الوريدي ، درس الدورة الدموية الشريانية والوريدية درساً دقيقاً . وسهل استكشاف شعب الرئتين بجهاز خاص رؤية هذه الشعب رؤية مباشرة ، كما سهل جهاز خاص آخر فحص المسالك البولية ، وأتاح تصوير الرأس ، الذي ابتكره « هانس برجر » في السنة ١٩٢٤ ، والذي يسجل المجاري الكهربائية الصادرة عن الخلايا الدماغية تحديد مركز المرض بدقة ، ومعالجة داء الصرع وداء التهاب السحايا ، كما اتاح تصوير الرأس درس الدماغ بواسطة الاشعة بإيجاد اماكن شغافة بحقن الغاز في الجمجمة . وساعدت الاختبارات المجراة بواسطة السائل المستخرج من انبوبيات كوخ على كشف الاصابة الاولى بالجرثومة المعديّة ، الخ .

ظهرت مفاهيم طبية جديدة اثبتت إخصابها وإثمارها . فان الابحاث المفايم والتقنيات الطبية الجديدة الاختبارية التي تولاهما « ريلي » بين السنة ١٩٣٣ والسنة ١٩٤٢ قد أبرزت أهمية العامل الوظيفي بالنسبة للعامل التشريحي في المرض ، فهو تهيج الاعصاب الاشتراكية ما يسبق التقرح وينتهي الى احداثه . وان هذا الدور الرئيسي للأعصاب الاشتراكية كمسبب لكافة امراض الانسجة قد دفع الى اعتماد الطريقة القضاية بشل جهاز العقد العصبية الاشتراكية مثلاً موضعياً بحيث يتبدل سلوك الانسجة الوظائف في اثناء المعالجة . ويصح القول نفسه في الدور الهام المعزور في الامراض النفسانية للاضطرابات التأثرية القادرة على التسبب في امراض عضوية ، « فان عدداً كبيراً من الامراض ربما يرد الى تفاعلات ناجمة عن القلبي ومنازعات نفسانية بين الفرد ونفسه » (الطبيب لوريش) .

كلما درست الامراض درساً يتصف بمزيد من التنظيم والدقة ، تكون الرأي بأنها ناجمة عن سلوك الخلايا سلوكاً كيميائياً وحيوياً يشوش تحول الجزئيات الذي تقوم فيه الحياة كما سبق ورأينا ؛ فيعتبر الجسم او العضو من ثم مريضين حين ينقصها مادة كيميائية ما يحتاجان اليها ، او اذا دخلتها مادة تشوش سيرهما . فقد عرفت بعض الامراض القديمة معرفة فضلى وعرفت حديثاً هوية امراض اخرى بفضل الفحوص المختبرية واتقان طرائق الفحص الطبي . وعولجت كلها بحسب الاصول الطبية وبمزيد من النجاح بفضل المواد التي وضعتها الكيمياء الاحيائية تحت تصرف الاطباء : المصول ، المركبات الكبريتية ، ادوية مكافحة الجراثيم ، الاقوار ، وبفضل استخدام متشابهات الخواص المشعة (في حالة سرطان الدم) ومادة الهيبارين (وقد عزلت بين ١٩٣٣ و ١٩٣٧) التي تفرزها الكبد وتمنع تخثر الدم وتستعمل في معالجة الامراض الوريدية ، والذبحة القلبية ، الخ . ودرس « لندستايئر » و « وينر » الفئات الدموية المكتشفة في السنة ١٩٠١ ، فاكتشفا في السنة ١٩٤١ « حامل ريزوس » وبيننا ان الحوادث الناجمة عن عمليات نقل الدم او عن بعض امراض الولادة ترد الى ان بروتينات بعض فئات الدم تفضي الى رسوب خلايا بعض الفئات الاخرى . ولما كانت بروتينات الدم كلية النوعية ، فقد امكن توزيع

الأفراد على فئات مختلفة (ريزوس سلبى ، ريزوس ايجابى) ، مما أتاح مراقبة عملية نقل الدم وتلافي حوادث الحبل الناتجة عن عدم موافقة الدم بين الزوجين . أما الكهرباء فقد استخدمت بصورة خاصة في معالجة الأمراض العقلية ، وقد شفت الصدمة الكهربائية التي اعتمدها مرتضى من الانهيارات السوداوية والأمراض العقلية العاطفية ، كما استخدمت الاهتزازات الآلية لتسكين بعض الآلام (لأنها تشل الجهاز العصبي الاشتراكي) ولمعالجة بعض الأمراض التشنجية الطابع ولازالة الأنسجة اللينة غير الطبيعية . وهناك طريقة علاجية أخرى ولدت في السنة ١٨٩٠ ، واعد لها اعتبارها منذ السنة ١٩٤٣ بفضل تلامذة بافلوف ، هي « المعالجة بالنوم » ، التي بموجبها يفتعل النوم ويُطال كيميائياً ، فيوقف التطورات الالتهابية التي تحدث او تطيل عوارض الالم المثيرة للقلق .

وأتاح علم الغدد شفاء عدد من الأمراض الخطيرة الناتجة عن تقصير غدد الجسم البشري المختلفة في القيام بوظيفتها . ففي السنة ١٩٢٢ اكتشف « بانتنغ » و « بست » دواء الانسولين الناجع في معالجة الداء السكري ، وفي السنة ١٩٣٩ عالج « دينسلي » و « باركس » مرض اديسون بحقن الجسم بخلاصة الغدد الكظرية التي حل اليوم محلها الحقن بالانوار ؛ وفي السنة ١٩٤٢ اكتشف « ايفانس » دواء يساعد الغدد الكظرية على الافراز (A. C. T. H.) . والحال ان الكورتيزون (١٩٤٦) احد اهم الانوار التي تفرزها ، وان دوره رئيسي في توزيع السكر والزلال في الجسم . وهو يركب تركيباً ويستعمل مع الـ A. C. T. H. لمعالجة داء المفاصل والحروق الخطيرة والربو والقيواء (اكزيما) . اما الأمراض التي تنتج عن نقص الفيتامينات في التغذية والتي تتجلى بتوقف النمو ، والحراة وضعف النظر ، الخ . ، والتي استرعت الانتباه خلال الازمة الحربية بنوع خاص ، فقد استفادت من الابحاث التي افضت الى اكتشاف الفيتامينات : فشفي داء الذرة بالفيتامين P.P. ، وداء الحفر بالفيتامين C ، والحراة بالفيتامين D ، وفقر الدم بالفيتامين B^{١٢} ، ...

كوفحت معظم الأمراض المعدية بنجاح في البلدان المتطورة ،
مكافحة الأمراض المعدية
وهي تكافح في البلدان غير النامية حيث تتراجع شيئاً فشيئاً .
وهذه المكافحة هي نتيجة علم التحصن ضد الأمراض الذي يدرس كيفية مقاومة اجزاء الجسم الصغرى لبعض الجراثيم ؛ وقد أتاح هذه النجاحات تعميم التلقيح الوقائي الذي اصبح إلزامياً في بعض البلدان ، والمعالجة بواسطة المصول الحيوانية او البشرية ؛ اما المركبات الكيميائية وأدوية مكافحة الجراثيم ، فان استخدامها قد بدل تطور هذه الأمراض تبديلاً جذرياً وخفض نسبة الوفيات الناتجة عنها . فخلال الحرب العالمية الاولى صينت الجيوش المتحاربة على الجبهة الغربية من الاوبئة . اما السكان المدنيون فقد تعرضوا تعرضاً قاسياً لوباء النزلة الوافسة ؛ وخلال الحرب العالمية الثانية صينت الجيوش الهامة المدعوة للمحاربة والاقامة في المناطق الحارة بفعل تدابير فعالة ضد الاوبئة .

منذ اكتشاف اللقاح ضد الذباج على يد (ج. رامون) ، وإلقائه على يد الطبيب «رو» في السنة ١٩٢٤ ، زال وباء الذباج عملياً من البلدان المتطورة ؛ أما الأوبئة الأخرى كالحمى الصفراء (منذ السنة ١٩٢٧) ، والتقرح الجلدي ، والطاعون ، والتدرن الرئوي ، والكزاز (لقاح رامون) الذي لم يؤد الجيش الأميركي البتة بينا هو أنزل خسائر كبرى في الجيش الألماني ، والسعال الديكي ، فقد كوفحت كلها بنجاح بواسطة التلقيح ، وإذا لم يكتشف حتى الآن لقاح فعال ضد الحصبة ، فقد أمكن تأمين وقاية مؤقتة على الأقل أو تخفيف الداء في حال انتشاره . وشفي من التهاب السحايا التدريجي بنسبة ٨٠ إلى ٩٠ بالمائة بفضل حمض (P. A. S.) الطبيب لمان (١٩٤٦) والد I. N. H. الذين استعملوا مع الستربتوميسين ؛ وشفي من الملاريا بواسطة الكلوروكينين ، والبنثاغوين الذي اكتشف في السنة ١٩٤١ ، والبالودرين الذي استعمل في السنة ١٩٤٥ . وفي السنة ١٩٦٣ ، أدت أبحاث ثلاثة أطباء سويسريين ، بفضل أحد مشتقات الـ « نيتروتيازول » إلى إحكام وسيلة الشفاء من داء البلهارسيا المتفشي في كافة المناطق الحارة .

كوفحت الأمراض المتسببة عن جراثيم لا تفعل فيها المصول بواسطة المركبات الكبريتية وأدوية مكافحة الجراثيم : فشفت الأولى من الحمرة ، والتهاب الرئة ، والتهاب السحايا ، والأمراض المتسببة عن جرثومة السيلان ، والبرص . وأثبتت الثانية أنها قادرة على التغلب على أخطر الالتهابات : السل ، السفلس ، تعفن الدم ، التيفوس ، الحمى التيفية ، الخ . إلا أن مقاومة الجراثيم الناتجة عن « تيلدها » ، لا سيما بالنسبة للاستربتوميسين الذي ضعف مفعوله الشفائي ، قد أرغمت على استعمال هذا الأخير مع الـ P. A. S .

استخدمت مع اللقاحات والأدوية الجديدة أسلحة قوية اتاحت القضاء على بقولات الجراثيم نفسها في مساحات كبرى : ويأتي في طليعتها ، منذ السنة ١٩٣٣ ، مادة الـ د. د. ت. التي اكتشفها الطبيب السويسري « بول مولر » .

« معجزات » الجراحة افادت الجراحة ، على غرار الطب ، من تقانة الأدوات ومن الاهتمام الذي أعير المرض بعد إجراء العملية ، لا سيما بعد السنة ١٩٣٣ . فإن كون كل عملية جراحية تحدث في الجسم — بفعل فظاظتها بالذات — اختلافاً وردود فعل غير مرتقية غالباً ما تكون نتيجتها وفاة المريض قد حمل الجراحين على إكمال العملية بسلسلة من الاحتياطات التي تسبقها أو تليها : تسند إزالة الأحساس (التبنيج) إلى اختصاصي يراقب ردود فعل المريض ويحرص على أن لا تتخطى حدود احتمال جسمه : استعمال مسكنات بواسطة جهاز يتيح إعطاؤها مع الأوكسيجين ، حقن الأوردة بمواد تزيل كل تقلص عضلي ، منع حركة شمع الرئتين والحجاب الحاجز ، وحتى توقيف التنفس مؤقتاً وحجر الجهاز العصبي — الغذائي ، قبل وبعد العملية ، انعاش بواسطة نقل الدم . وقد انتشرت هذه الطريقة الأخيرة انتشاراً عظيماً ، وبأنت تستعمل على نطاق واسع ، فيؤخذ الدم من « واهبين » اختياريين أحباء ، أو

حتى من جثث الموتى في بعض البلدان ، بعد ان اكتشف « جودينييه » ان دم الجثث يبقى حياً زهاء اثنتي عشرة ساعة بعد الوفاة وانه يمكن حقنه في اورددة الاحياء . كما ان اكتشاف فيلاتوف المتعلق بحفظ اعضاء وانسجة الجثث في مكان بارد ، قد سهل شق انواع الابارات مع استخدام الاعضاء والانسجة المأخوذة من الكائنات الحية ؛ فانضافت من ثم الى « مصارف الدم » « مصارف اعين » ، وعظام ، وانسجة ، وشرابين ، الخ.

واخيراً وسعت الجراحة نطاقها الذي شمل كافة الاعضاء ونجحت في اجراء عمليات غاية في الجسارة : في الرئتين ، والدماغ ، والقلب ، والشرابين ، والمروق ، والجهاز الهضمي ، والمسالك البولية ، والعظم ...

ان هذه الاكتشافات ، وتحسينات التقنيات العلاجية والجراحية ، وتقدم وسائل النقل الذي اتاح المعالجة بسرعة ، وتنظيم اتقاء وكشف الامراض ، لم تخفف آلام المرض وتحسن مصير ملايين البشر فحسب ، بل اتاحت اطالة معدل عمر الانسان ويسرت من ثم ارتفاع سكان الكرة الارضية ارتفاعاً كبيراً .

الفصل الثالث

انطلاقة التقنيات

ان كلمة « التقنية » ، المرتبطة تقليدياً بالآلة ، قد رأت معناها ، منذ القرن العشرين ، يتسع حتى يشمل تنظيم العلاقات البشرية ، السياسية والثقافية والاقتصادية نفسها ؛ والمقصود بذلك ، إن لم يكن مكننة العالم ، تنظيم المشاريع الاجتماعية على الأقل : فهناك تقنية الاعلان والدعاوة ، كما ان هناك تقنيات تتعلق بالنظام الاجتماعي للمشاريع الاقتصادية ، وتقنين اختصاصيين بالشؤون الالمانية او الروسية . وما ذلك سوى نتيجة تزايد التخصص الصارم وتعاضل شأن التعليم المهني اللذين قسما النشاط البشري الى حقول لا يتعدى حدودها اختصاصيو الحقول المجاورة ، ونتيجة اتساع المنجزات التقنية في الحقل الصناعي اتساعاً غريباً ايضاً .

١ - التقنيات الصناعية

التقى العلم والتقنية في المصنع حيث اصبحا اشد ارتباطاً وثيقاً وحيث كرسست الصناعة اعتمادات متزايدة الاهمية لتعهد مختبرات الابحاث ومستخدميها الكثيرين . وقد نما ترابطها نمواً مطرداً ، فتقدم العلم التقنية تارة وتأخر عنها تارة اخرى ، ولكن نجاحات احد الحقلين كانت شرطاً لنجاحات الحقل الآخر . وبصورة عامة تأثرت التقنيات الصناعية بالاكتشافات التي قلبت المعارف المتسلطة على الفيزياء المعاصرة ، وبمتطلبات الاقتصاد ايضاً . وغالباً ما كانت ظروف السوق والمزاومة والكسب باعثاً للاستحداثات الهامة في الحقل التقني ولتقدمه : وهكذا فان « امالة » المواد الدهنية التي حلت حلاً صحيحاً على الصميد التقني لم تعرف بعد معرفة جيدة على الصميد العلمي .

عمل العلم والتقنية معاً على اتقان انتاج المصنوعات بالجملة ، وخفض اسعار كلفتها بانقاص حجم النفايات واستخدام مشتقات المادة المصنوعة ، وزيادة انتاج العمال بالمكننة والحركة الذاتية . وتسارع الانتباه هنا للصناعات التي لم تحدث فيها الاكتشافات الهامة تحولاً كبيراً . فالمرجل

البخاري مثلاً يخضع ابدأ للمبادئ القديمة نفسها ولكنه أصبح اكبر قياساً وأوفر انتاجاً ؛ وارتفع الضغط من ١٢ - ١٥ كيلوغراماً في السنتيمتر المربع الى ١٢٠ وحتى ١٧٥ ، وارتفعت الحرارة القصوى من ٢٥٠° - ٣٠٠° الى ٥٠٠° - ٥٢٥° . وقامت من جهة ثانية صلة وثقى بين الصناعات المستقلة نسبياً حتى ذلك التاريخ ، لا على الصعيد التجاري كما في السابق ، وفي العلائق بين الميثان والزبائن ، بل على صعيد الانتاج نفسه ، اذ ان الوقود قد أصبح مادة اولية لعدد كبير من الصناعات ومصدر طاقة على السواء ؛ او ليست مصافي البترول بمعد اليوم مراكز صناعة كبرى تتركب فيها ، بفضل جمع الغازات الناجمة عن الحرارة ، الجزئيات المختلفة ، ابتداء من الحوامض العضوية حتى انواع المطاط التركيبي ؟

وفي المناجم زادت طاقة العامل الاستخراجية والانتاجية باستخدام الطرائق الآلية ، وتنظيم وسائل التنقية في المنجم نفسه ، وشبكة خطوط موصلات مع اجهزة للسحب الكهربائي او بالهواء المضغوط ، وتوسيع الاروقة وقطر الآبار ، وبناء التجهيزات بالفولاذ والاسمنت المسلح فوق البشر ، وتحسين الافارة ، واستخدام مراوح ومضاغط هوائية قوية ... كما ان الفحم الحجري حوّل الى غاز في مصانع كبرى تتيح توفير نقل الغاز الباهظ الأكلاف والاستفادة من المواد الناجمة عن التحويل . فمنذ السنة ١٩٣٠ وزّع الغاز في رينانيا ، فوفرت منطقة الرور عشرة ملايين مستهلك ، وحدث الشيء نفسه في بلجيكا حيث وفرت ثلاثة مصانع بين « مون » وتورنيه لمنطقة كبرى من البلاد ، وفي فرنسا حيث سدّت محطتنا « دويل - مالميزون » مسدّ مصانع صغرى كثيرة في المنطقة الباريسية .

عرفت بعض الصناعات نمواً كبيراً جداً ، كصناعة التبريد التي جددت منذ السنة ١٩٢٠ تجارة المواد الغذائية ، والتي لم تقتصر بعد اليوم على الشؤون الغذائية وعلى انطلاقة البرادات المنزلية ؛ فقد شملت تبريد قاعات السينما وغرف العمليات ، وأجهزة تكييف الهواء ، ومصانع الافلام الفوتوغرافية ، والصناعات التي تحتاج الى استخدام الآزوت ، وحفر الآبار بتجليد التربة بغية الاستغناء عن الهياكل الخشبية الباهظة الأكلاف ... وباتت صناعة الكهرباء أهم مصدر للطاقة ، فحققت تقدماً مشهوداً نادراً ، وتقدمت معها الصناعات الكيميائية التي يبدو انها ستصبح اولى صناعات الحضارة المعاصرة بضمها اليها نشاطات اساسية أقدم عهداً : المناجم ، الانسجة ، المطاط ، الصهر ، وحتى الزراعة ، بواسطة الأسمدة ، لانها تشرف أكثر فأكثر على الختامات التي تستخدمها كافة هذه النشاطات . وهي قد وسّعت نطاقها توسيماً كبيراً في حمل التركيب والمنتجات البديلة بصورة خاصة ، فحققت في بعض الاحيان ثورات حقيقية كانت انعكاساتها عميقة جداً على حياة الانسان اليومية .

نشأت في القرن العشرين مع انتاج المواد التلوينية والعطور والمسود الصناعية التركيبية الصيدلانية انطلاقاً من الهيدروكربور ، ثم جرت في انطلاقتها الصناعة الكيميائية المعدنية القديمة . وبعد السنة ١٩٢٠ ، عززت الابحاث والصناعات التركيبية ،

ولا سيما على أيدي الألمان الذين حققوا تقدماً كبيراً في هذا المضمار منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وعلى أيدي انكلترا والولايات المتحدة اللتين انتقلت فيها طرائق اوروبية كثيرة الى الصنعة الصناعية : كصناعة المطاط التركيبي ، وانواع الصابون المختلفة ... وقد تحققت المواد التلوينية المختلفة منذ السنة ١٩٠٠ بفضل المواد التلوينية المناهزة المثة عدداً التي كانت تنتج في ذاك التاريخ . واتجهت الابحاث الى ضمان ثبات الالوان ومطابقتها للمسوجات التركيبية الجديدة : نيلون ، بزلون ، روفيل ، اورلون ، التي استلزمت الواناً جديدة .

تحققت المطور التركيبية في المختبر في اوائل القرن ، ثم بلغت مرحلة الانتاج الصناعي ، وحلت محل مواد التجميل القديمة الدهنية المنشأ مواد اخرى عضوية المنشأ (ارز) ، كالمورفولين ، وحلت محل الذرات النشوية ذرات كيميائية المنشأ (ستيرات الزنك واوكسيد التيتان) .

الا ان اهم تطور هو ذاك الذي طرأ على الصناعة الصيدلانية (في ١٩٥٠ : ١٨٠٢ طلب تأخير في فرنسا وحدها) . فقد ظهرت كميات كبرى من العلاجات الجديدة التركيبية : مزيلات الاحساس (اثير ، بنج) ، مزيلات الشعور بالام ، مخدرات (مورفين) ، منومات ، مسكنات الالصاب ، مزيلات الحرارة (اسبيرين) ، مطهرات ومزيلات العفونة (فينول ، مركوروكروم) . ادوية تركيبية لمكافحة الجراثيم (اكثر من ١٢٠ في السنة ١٩٥٠) ، واخيراً مبيدات حشرات تركيبية كثيرة كالد. د. ت. . . وظهرت كذلك منتجات تركيبية على جانب كبير من الأهمية : اللشادر الذي انتج بحسب طريقة هابر - بوش منذ السنة ١٩١٣ ، البولة التركيبية (التي تستخدم في الزجاج الممتنع الكسر ، ايضاً) ، والميتانول (انتج في السنة ١٩٢٣ مركباً من اوكسيد الكربون والهيدروجين) الكثير الاستعمال في الصناعة ، والبززين التركيبي الذي انتج بتكرير الفحم الحجري والخشب المتفحم والقار .

هذه هي الصناعة التي تميز القرن العشرين بسبب نموها الحديث المدهش
المواد المعجينية
وارتباطها الوثيق بالبحث العلمي النظري . فنحن هنا امام مواد تركيبية تحمل محل المواد الاولية الطبيعية وقد تفضلها نوعية . ومنذ تحقيق السلولويد في السنة ١٩٦٣ ، ثم الغالاليت المصنوعة من الفورمول وكازيين الحليب ، والباكليت (وقد حملت اسم مبتكرها - باكلند ، في السنة ١٩٣٦) ، ارتفع عددها ارتفاعاً كبيراً حتى فاهز الالف . وهي قابلة الافراغ في القوالب والتلوين وتقبل الاشكال المرغوبة ، وقد صنعت بصورة خاصة في البلدان الغنية بالفحم الحجري والكهرباء (التي توفر الطاقة) ، اي في الولايات المتحدة وانكلترا والمانيا وفرنسا وايطاليا والاتحاد السوفياتي ، وحيث توجد شركات قوية باستطاعتها توظيف اموال طائلة في الابحاث الختبرية (د. ا. ج. فارين ، التي تنتج الـ « بونا » ، « ديبون دي غور » التي تنتج النيلون ، و « رون - بولنك » التي تنتج اسيتات السلولوز ...) . وسواء كانت المواد حيوانية المنشأ (كازيين الحليب) ، ام نباتية المنشأ (القطن والخشب اللذان تصنع منهما السلولوز) ، ام معدنية المنشأ (باخضاع الفحم الحجري للحرارة ، وتكرير القار او البترول لانتاج الاثيلين

الذي تستخرج منه المواد المعبئية الفيليلية) ، فان كافة هذه المواد المعبئية تصبح مواد اولية يمكن استخدامها في صناعات اخرى . بيد ان ثلاثة اربعها تستخدم في التطبيقات التقنية للكهرباء : مصنوعات الفينول تسد مسد مصنوعات الصينية في صناعة الاسناد المازلة ، والبوليستيرين يعزل الاسلاك البحرية ويعطي اسلاك التلفزة والاسطوانات المتنوعة الكسر ، والصمغ الفيليلية انزلت المطاط عن عرشه ، بينما حلت الصمغ الميتاكريلية محل الزجاج في الادوات البصرية ، وسد اسبنتات السلولوز مسد النيتروسلولوز القابل للتهاب في الصناعة السينائية ، وسد البلكسيفلاس مسد الزجاج في السيارة والطائرة .

وحلت محل المنسوجات الاصطناعية التي تحققت منذ اواخر القرن التاسع عشر بتحويل مادة اولية طبيعية : الحرائر الفيسكوزية ، واللايتال الكازيني (١٩٣٥) وكافة المصنوعات المماثلة المصنوعة في مختلف البلدان (اللاكتوفيل الهولندي ، والبولان البولوني ، والتيولان الالماني...) ، منسوجات عجيبة تحققت باستخدام بعض عناصر قار البترول والغازات الناتجة عن احساء البترول : الفينيون المصنوع من المشتقات الفيليلية ، والنيون المتين الذي تحقق في المختبر ايضاً ، في السنة ١٩٣٥ واصبح مادة تجارية منذ السنة ١٩٣٨ ، والروفيل الذي صنعه « رودياسيتا » في السنة ١٩٤٥ ، والترغال (١٩٥٠) والريلسان (١٩٥٢) .

يشكل المطاط التركيبي اليوم منافساً خفيفاً لمطاط المفارس . فقد انتج بسعر مرتفع جداً (ثلاثة او اربعة اضعاف سعر المطاط الطبيعي) خلال الحرب العالمية الاولى في المانيا المحاصرة من قبل الحلفاء ، ثم تقدم انتاجه الى ان بلغ سعر كلفة راجحاً ، كما يثبت ذلك في الآونة الاخيرة انتقال المصانع التي انشأتها الحكومة الاميركية الى الصناعة الخاصة ؛ وفي السنة ١٩٥٥ بلغ انتاجه ثلث الانتاج العالمي ، في حين ان مفارس جنوبي شرقي آسيا قد تقهقرت تقهقراً بعيداً . وهو يصنع من البوتان والاسيتلين والكحول ، ويوجد منه انواع مختلفة : الـ « بوتا » ، ٨٥ ، والـ « بوتا » ١١٥ ، والبربوتام ، وهي المانية ، والدوبرين والتوبرين وهما اميركيان ، والـ S. K. A. والـ S. K. B. السوفياتيان ... وخصوصاً الـ « بوتا S » الذي اصبح المطاط الاميركي النموذجي خلال الحرب العالمية .

لم يحدث القرن العشرون ثورة في تقنيات الصناعة الكهربائية الكيميائية - كانت معظم مبادئ طرائق تحليل المواد واعداد المعادن وتنقيتها بالجرى الكهربائي مكتشفة من ذي قبل - ولكنه وسعها توسيعاً كبيراً . فان الحاجة الى الهيدروجين الخالص اللازم لتركيب النشادر ، والاسمدة ، ولبخشين الزيوت ... ، قد اوجب زيادة انتاج الهيدروجين المعروف بالتخليق وانتاج الاوكسيجين التخليقي ايضاً المستخدم في اكسدة المركبات العضوية وتحليلها . وهكذا تم تحويل انواع السكر بالتيار الكهربائي الى حالة اجسام كحولية الوظائف من اجل الحصول على الـ « سوريبت » وخصوصاً الـ « المانيت » الذي يدخل في صناعة المتفجرات ، واعداد اليودوفورم والحمض الكبريتي ، النخ . وحين اكتشف « اوري » ومعاونوه الهيدروجين الثقيل في السنة ١٩٣٢

بتكرير الهيدروجين السائل على مراحل ، حصل بطريقة التحليل بالمجهر الكهربائي على الماء الثقيل الضروري لمولد الطاقة الذرية . واتاحت الطريقة نفسها انتاج الكلور والهيبوكلوريت وخصوصاً الكلورات والبركلورات المستخدمة في المتفجرات .

الصناعات التعدينية تطورت هذه الصناعات نحو انتاج معادن اكثر نقاوة يوماً بعد يوم ، وتوصلت مثلاً - بواسطة مصعدات من رصاص ومهبط من الومينيوم محص - الى تحقيق وزنك تحليلي تجاوز نقاوته ٩٩,٩٩٣٪ . فقد توجب اكتشاف تقنيات جديدة بغية تحقيق معادن مزجية تتصف بخصائص آلية وفيزيائية - كيميائية معينة : معادن مزجية خفيفة جداً (مغنيزيوم ووزنك وزركونيوم) معدة لمركات الطائرة تتصف بمقاومة آلية كبرى ؛ انواع فولاذ خاصة تنتج بمزج الحديد بالنيكل ، او الكروم ، او الكوبالت ، او التونغستن ، او المولبدن ، او الفاناديوم ، لا تصدأ ، وتقاوم التآكل ؛ اعداد معادن فادرة خالصة اعداداً صناعياً .

اما التقنيات المكتسبة سابقاً كالصهر ، والتحويل ، والمعادن غير الحديدية ، فقد قام تحسينها باستخدام المزيد من الآلات ورفع الانتاج : زادت قياسات المصاهر والافران الكهربائية زيادة كبرى ، كما زادت قياسات المحولات والمراجل . 'حسن انتاج الوقود المعدني . لم ينقل المسدن السائل بعد اليوم الا بالانابيب او بالهواء المضغوط ، وزادت قياسات اجهزة التحويل ، وبرز اتجاه عام نحو الحركة الذاتية الميكانيكية .

تناولت التقنيات صناعة الفولاذ ايضاً : إسالة غير منقطعة للفولاذ ، تصفيح غير منقطع للمطائل ، مكابس للتطريق . تبلغ ٢٠.٠٠٠ طن وتحمل عمل المطارق العالقة . وكانت التفاعلات الكيميائية في المعادن السائلة ، اي المرتفعة الحرارة ، وتوازنها حين تكون جامدة ، موضوع دروس مختبرية اتاحت معرفة تركيب المعادن معرفة فضلى . وقد استخدم علم المعادن لهذه الغاية كسر اشعة X الذي اكتشفه « فون لو » والكسر الالكتروني الذي اكتشفه دافيسون وجرمور في السنة ١٩٢٧ . وتحسنت النتائج بعد ذلك بفضل كسر جزئيات الذرة الخالية من الشحنة الكهربائية . وبفضل الحول الذري والمولد الذري اخيراً ، اتاح الاشعاع الاصطناعي كشف الاجسام الغريبة في المعادن ، التي لم تتوصل الطرائق الكيميائية او المطيافية الى تعيين كميتها .

من مميزات التقنية العصرية كذلك استمرار زيادة سرعة وسائل النقل . وقد تحققت هذه النتيجة ، هنا ايضاً ، بفضل تعاون وثيق بين العلم وسائل النقل والتقنية الصناعية ، وادخلت على الحياة اليومية تغييرات عميقة . فان علماً جديداً ، هو علم درس الظواهر التي ترافق حركة الاجسام في الهواء ، يبحث ، من اجل خدمة كافة وسائل النقل ، عن اجدى الاحتياطات والاشكال للحد من مقاومة الهواء للحركة . وقد استفاد من تقدم طاقة المحركات وانتاجها ، فاتاح تحقيق سرعة ما كانت لتدخل ببال احد منذ نصف قرن . فان سرعة السيارة القصوى التي بلغت ٢١٢ كلم في السنة ١٩١١ و ٢٢٩ في

السنة ١٩٢٣ ، قد بلغت ٦٣٥ كلم في الساعة في السنة ١٩٤٧ . وهي تقانة الآلة البخارية ولا سيما تقانة القاطرة الكهربائية ما اتاحتنا للقطار بلوغ سرعة ١٠٣ كلم في الساعة في السنة ١٩٣٢ وسرعة ٣٣١ كلم في الساعة في السنة ١٩٥٥ ، في حين ان وزن المقطورات قد ارتفع ارتفاعاً كبيراً .

الا ان الطيران هو ما عرف اعظم تقدم : ٢٤٧ كلم في السنة ١٩١٩ ، و ٣٣٠ منذ السنة ١٩٢١ ، و ٤٠٠ كلم في السنة ١٩٢٣ ، و ٤٤٨ كلم في السنة ١٩٢٤ ، و ٥٤٨ كلم في السنة ١٩٣١ ، و ٧٠٩ بطائرة مائية في السنة ١٩٣٤ ، و ٧٥٥ بطائرة من طراز مسر شبيدت في السنة ١٩٣٩ . وقد تحققت هذه النتائج بزيادة قوة المحركات ، من ٣٠٠ حصان بخاري في السنة ١٩١٩ الى ٤٦٣ في السنة ١٩٢٣ ، و ٦٠٠ في السنة ١٩٢٤ ، ثم ١٠٠٠ . وفي الوقت نفسه اطليل مدى الطيران بفضل ازدياد طاقة المحركات على تحمل الحرارة والتزود بالوقود في الجو (منذ السنة ١٩٣٠) ، وارتفعت ارقام الارتفاع القياسية من ٣٠٠٠ متر في السنة ١٩١٩ الى ١١٠٠٠ في السنة ١٩٢٠ ، و ١٧٠٠٠ في السنة ١٩٣٠ .

وهكذا امكن تحقيق رحلات جوية بين القارات المختلفة : بين الارض الجديدة والاسور ، ثم بين الارض الجديدة وبريطانيا العظمى ، منذ شهر ايار ١٩١٩ ؛ بين لشبونه وريو دي جانيرو في السنة ١٩٢٢ . وفي السنة ١٩٢٧ اخيراً ، اجتاز لندبرغ الاطلسي الشمالي بين نيويورك وباريس في ٣٥ ساعة على طائرة قوة محركها ٢٢٠ حصاناً . وفي السنة ١٩٢٨ ، اجتازت الاطلسي الشمالي من الشرق الى الغرب ، في ٣٦ ساعة ، طائرة من طراز جونكر . وتكررت بعد ذلك الرحلات الجوية عبر الاطلسي : في السنة ١٩٣٨ اجتازت طائرة المانية المسافة بين برلين ونيويورك ذهاباً وإياباً . وفي السنة ١٩٣٤ ، قطعت المسافة بين سان فرانسيسكو وهونولولو . وفي السنة ١٩٣١ تحققت الجولة حول العالم في أربعة ايام . وارتفعت ارقام الطيران القياسية فوق البحار والقارات من ٢٠٠٠ كلم في السنة ١٩٢٠ الى ٥٣٩٦ في السنة ١٩٢٦ ، و ٧٩٠٠ في السنة ١٩٣٠ ، و ١٠٠٠٠ في السنة ١٩٣٥ .

حين تقدمت الراحة والسلامة متوازيتين ، أتاح تعاظم حجم الطائرات واستخدام معادن أقل وزناً وأكثر مقاومة يوماً بعد يوم ، استعمال الطائرة للعمليات التجارية استعمالاً متزايداً . فبعد ان استعملت لنقل البريد ، استعملت لنقل السلع والمسافرين . وأنشئت خطوط منتظمة بين المدن الكبرى . ١٩١٩ : لندن - باريس . ١٩٢٠ : تولوز - كازابلانكا . ومنذ السنة ١٩٣١ ، نقل ٤٧٠٠٠٠ مسافر و ٤٠٠٠ طن من البريد عن طريق الجو الى الولايات المتحدة .

ان البحث عن مزيد من السرعة حمل صانعي الطائرات على التفكير بالدفع العكسي الى الامام الذي يغني عن مروحة لم يعد من مجال لتحسين انتاجها . ومنذ السنة ١٩٢٦ أحكم محرك ينفث غازاً خارق السرعة ويدفع بالطائرة عكسياً الى الامام بواسطة هنفبة غازية ومروحة ، ولكن الطائرة النفثة الاولى التي استخدمت محركاً يدفع بالطائرة عكسياً الى الامام بواسطة

عنفة غازية دون مروحة ، قد صنعت في السنة ١٩٣٩ ، وكانت من طراز هنكل . وفي السنة ١٩٤٠ استخدم الانكليز محرك الدفع العكسي « هوتيل » . ومنذ السنة ١٩٤٣ توفرت لأسلحة الطيران المتجابهة كلها طائرات نفائفة . ثم ظهرت محركات الدفع العكسي (١٩٤٩) المرتكزة الى نظرية الانبوب التي وضعها رنيه لويس منذ السنة ١٩١٣ وُمنح « رنيه » له دوك ، شهادة باستثمارها في السنة ١٩٣٦ . فانه بفضل بساطته وخفته يتيح بلوغ سرعة قترأوح بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ كلم في الساعة ، اي سرعة تقارب السرعة الصوتية (بين ٩٠٠ و ١٤٠٠ كلم في الساعة) وتجاوزها (اكثر من ١٤٠٠ كلم في الساعة) . وقد تحققت بالفعل سرعة قتلح اختراق « جدار الصوت » (١٢٢٧ كلم في الساعة في السنة ١٩٥٢) ، وفي السنة ١٩٥٣ حققت طائرة اختبارية اميركية ارضيت على ارتفاع كبير جداً سرعة ٢١٣٥ كلم في الساعة . وبلغ « شارل جاجر » سرعة ٢٦٠٠ كلم في الساعة على طائرة من طراز « بل . ١ . X » ، بينما تجاوزت طائرة اخرى من طراز بل . ٢ . X ارتفاع ٣٨٠٠٠ متر . وأتاحت سرعة الـ ٧٠٠ كلم التجسارية ، بواسطة الحكومة ١ التي تنقل زهاء ٤٠ مسافراً ، قطع المسافة بين لندن وطوكيو في ٣٦ ساعة ، وبين نيويورك ولندن في أقل من ٨ ساعات في السنة ١٩٥١ ، وبين لندن وكندا في ١١ ساعة ، وبين لندن والرأس في ١٢ ساعة و ٣١ دقيقة ، بمعدل ٧٨٢ كلم ، في السنة ١٩٥٣ ، وقطعت الـ T. U. ١٠٤ السوفياتية في ٣ ساعات ونصف الساعة المسافة بين موسكو وباريس بمعدل ٨٠٠ كلم في الساعة وحطت على مسافة ٧٠٠ متر (١٩٥٦) ، وفي السنة ١٩٥٨ اخيراً ، قطعت الحكومة ٤ المسافة بين لندن والقاهرة (٣٥٢٠ كلم) في ٤ ساعات ونصف الساعة . وفي السنة ١٩٥٣ انشئ عبر القطب خط جوي بين اوسلو وطوكيو على مسافة ١٢٠٠٠ كلم افضى الى توفير ٥٠٠٠ كلم بالنسبة للخطوط العادية . فقد ابرز الطيران الذي تجاوزت سرعته سرعة الصوت الاممية القصوى للمناطق القطبية . ففيها تمر الخطوط الدائرية المباشرة التي تؤمن مواصلات سريعة بين أهم مراكز الحضارة المعاصرة ، الموجودة في اميركا الشمالية واوراسيا الشمالية الى الشمال من خط العرض الاربعين . وقد استتبع تحقيق هذه السرعة الكبرى تحويلاً هاماً في شكل الطائرة التي بات جسمها اصغر حجماً يوماً بعد يوم ، ونقل جناحها اكثر فأكثر باتجاه المؤخرة وأعطيت شكل السهم وحتى شكل المثلث (اجنعة بشكل الدلتا) . وهكذا مهدت الطريق لولادة علم الطيران عبر الفضاء بواسطة الصواريخ كالمـ « سبوتنيك » السوفياتي (٣) والـ « اكسبلورر » الاميركي ؛ فقد بلغ السبوتنيك الاول ارتفاع ٩٤٧ كلم ولم يهبط الا بعد ٩٢ يوماً ، اما الثالث الذي كان وزنه ١٣٢٧ كيلوغراماً ، فقد بلغ ارتفاع ١٨٨٠ كلم ، كما ان « السفينة القمر » (٤٥٤٠ كيلوغراماً) التي اطلقت في ايار ١٩٦٠ ، وارسال « باروخ » بعد ذلك بقليل ، وزن ٢١٠٠ كيلوغرام ، ويحمل حيوانات يمكنه اعادتها الى نقطة معينة ، قد حلا مسألة العودة الى الارض ومهدا الطريق لرحلات بشر الى الفضاء قام بأولها السوفياتي غاغارين في شهر نيسان ١٩٦١ ، فكانت رحلته فاتحة سلسلة من الرحلات (١٧ بتاريخ كانون الاول

(١٩٦٥) المتزايدة الطول مرة بعد اخرى التي قام بها رجلان وحتى ثلاثة رجال في اجهزة مرتفعة الوزن ارتفاعاً مطرداً (حتى ١٤ طناً) قادرون على تغيير مدارها وعلى الخروج منها في الفضاء . وكان آخر طيران اثار المزيد من الاهتمام طيران الاميركيين وولتر شيرا وطوماس ستافورد الذين اقتربا ، في « جيمني ٤ » ، حتى مترين او ثلاثة امتار من الكبسولة « جيمني ٧ » التي كان فرانك بورمن وجومز لول يدوران فيها حول الارض منذ اثني عشر يوماً .

هندسة العمارة المعاصرة
لعمل الحرص على الاستفادة من التقنيات والمواد الجديدة ، واستحداث
اطار حياة للبشر مناسباً للظروف التي أرغمتهم الحضارة
المعاصرة على العيش فيها ، تجلّى تجلياً عظيماً في حقل هندسة العمارة . فالمطلوب من التنظيم المدني المعاصر إعادة الانسان الى الطبيعة ، والسماح لابن المدينة بالتخلص من المدينة العادمة الانسانية والحصول في « المدينة المشعة » على خير ائزان وظروف مريحة . لذلك يجب ان تضم عدداً من الاحياء يتألف كل منها من عدد معين من « الكتل » المبنية بشكل صليب و ٧ ، بغية توفير المزيد من الهواء والنور للسكان ، يلغى فيها طبعاً كل فناء داخلي . وبفضل ارتفاع البناء ، يمكن الاحتفاظ بمساحات كبرى غير مبنية - ١/٣ المساحة العامة - تنشأ فيها الساحات والملاعب الرياضية ، الخ . وتنشأ ، في كل مجموعة « كتل » ، المدارس والمنتديات وقاعات الاجتماع الكبرى والمحلات التجارية ، الخ . امام موحى هذه الآراء فهو « له كوربوزييه » الذي نشط تلامذته ، النساء الحرب ، في اميركا الجنوبية (اوسكار نيماير بنى جامعة ريو ، وبخصوصاً العاصمة الجديدة برازيليا) ، ومنذ السنة ١٩٤٥ في اوروبا (قصر اوليفي في ميلانو ، ١٩٥٤) . وارنر خير تحقيق مميز لافكاره هو ، بالإضافة الى قصر العدل في شنديفار ، في البنجاب (١٩٥٦) ، كنيسة « لوتردام - له - هو » في « رونشان » ، وبناء يضم ١٦ دوراً في مرسيليا ، معد لا يواء ١٦٠٠ نسمة بحسب مبدأ « الوحدة السكنية » ، حيث تطل المساكن المصونة من اصدااء الاصوات والضجة على البحر والجبل وتتوفر فيها الشرفسات الداخلية الواقية من الشمس ، والزجاج المزودج ، والهواء المكيف . . . والخدمات المشتركة المعدة لتسهيل معيشة السكان : مخازن التموين ، والملاجىء النهارية للاطفال ، والملاعب ، والمفصلة الجماعية ، ومركز الهرق والبريد والهاتف ، وغرف الاصدقاء التي تؤاف الفندق ، الخ .

ساعدت حاجات الانهاض الكبرى على تصنييع البناء ، وتقدم انتاج اجزاء البناء الجاهزة : قبات المصنع ينتج الجدران والسقوف والجهات والسلام ، وأدخلت قساطل المساء والتدفئة المركزية في الاجزاء الجاهزة عند صنعها . ولم يتناف هذا الانتاج المسبق وتنوع الابنية وجمالها كما يتضح ذلك من مجموعة الابنية المدرسية في هرتفور شاير حيث يتفق تنسيق الابنية اتفاقاً مدهشاً والمنظر العام وطبيعة الارض . والى جانب المواد الجديدة التي تحققت في اوائل القرن : الفولاذ ، والاسمنت المسلخ (نذكر هنا نجاحات « ترفي » و « جيو بونتي » : ملعب فلامينيو في روما ، قاعة المؤتمرات في الاونسكو في باريس) ، والزجاج ، تقدمت المصنوعات المعجينية

والألومينيوم (بناء شركة مونتيكاتيني في ميلانو ، ١٩٥١) والاششاب المعدة لوحات من الالياف او لوحات مضغوطة او مفرغة في قوالب تحمل محل الاششاب المنشورة .

اذن دخلت الآلة كافة فروع النشاط الانساني ؛ فالمنساجم استثمرت
ممكنة وحركة ذاتية آلياً اكثر فأكثر سنة بعد سنة ، والارض استصلحت بواسطة
الجرافات ، وصناعة البناء استخدمت الرفوش الآلية لحفر الاساس ، والسفن والشاحنات حملت
بواسطة الرافعات الآلية ، واجريت عمليات الحساب المعقدة واعمال حفظ الاوراق في الادارات
بواسطة الآلات الالكترونية . لقد باتت قليلة العدد جداً الحرف التي تستلزم عملاً فردياً لا
يحتاج الى ممكنة .

نجم عن كل ذلك تطور عميق في ظروف عمل العمال وحتى في ظروف حياتهم . فان تقسيم
العمل داخل المشغل ، وممكنته بعد ذلك ، كانا قد افضيا ، اقله في الانتاج بالجملة ، الى تفكيك
العمل وتجزئته ، واسناده على هذا الشكل الى آلات بسيطة ، دقيقة ، تقوم طيلة ايام السنة
بالعملية نفسها ، ويديرها عمال يكلفون ضبط سيرها ويتحكمون من ثم تحكماً متفاوتاً بنسبتهم .
ومن جهة ثانية كانت « الادارة العلمية » التي ادخلها المذهب التaylorي ، قد نظمت العمل الفردي
وفرضت بعض الحركات الخاصة ، بعض الايقاعات المحددة « علمياً » بعد دروس منظمة وقياسات
زمنية مدققة ، فأتاح بذلك زيادة انتاج الادوات واليد العاملة . وفي المرحلة التالية ، جمعت هذه
الآلات المخصصة بعمل معين جمعاً متسلسلاً ، بحيث يقوم العامل ابدأ بالعملية نفسها ، وانما وفقاً
للسق الذي تفرضه الآلة . فأفضى العمل الجزأ هنا ايضاً الى « هباء من العمليات الاولى »
بحيث ان عاملاً يضع المسامير الاولبي في مكانه وآخر يدخل فيه الحلزونة وآخر يثبتته . اما في
المرحلة الحالية فتجتمع هذه العمليات كلها بواسطة آلات ذاتية الحركة تعمل فيها عدة ادوات
في آن واحد دون تدخل العامل ، كالخريطة ذات اللوحة الاسطوانية ، وخصوصاً « الآلة -
الناقلة » التي تتيح اجراء عمليات مختلفة في القطعة نفسها ، بفضل انتقال القطعة انتقالاً ذاتياً من
مركز عمل الى آخر . ففي مصنع « فاش » مثلاً ١٤ وحدة متسلسلة تقوم بـ ١٧٩ عملية (وتوفر
٨٠ ٪ من اليد العاملة) ؛ وفي مصانع فورد في « كليفلند » ، استطاع المدير ان يقول :
« مساهمنا هي الوحيدة في العالم التي لا تمس فيها يد انسان الرمل المعبد لصنع القوالب » ، ما لم
يكن مسه من قبيل الفضول . لا بل ان الرقابة الالكترونية تصبح اكثر شمولاً يوماً بعد يوم :
اجهزة تراقب ، ذاتياً ، دخول السوائل في العنفات ، وسماكة الصفائح المعدنية الخارجة من آلة
التصفيح ؛ واجهزة تصحيح ذاتي توقف الآلة في حال الخطأ ، لا بل تصحيح الخطأ ، وتغني
عن العامل الذي كان يراقب الآلة الذاتية الحركة . وفي ولاية اوهايو اقليم تبلغ مساحته ٩٠٠٠
ميل مربع تزوده بالتيار الكهربائي تسعة معامل يؤمن انتاجها وتوزيع التيار تأميناً آلياً جهاز
واحد من طراز « جيداً » .

ويصح القول نفسه في صناعة المنسوجات حيث نرى الانوال العاملة ذاتياً ، التي حلت محل

الانوال البسيطة الاولى التناوبية ، تتخلى عن مكانها ، بدورها ، للانوال المتصلة الذاتية الحركة كلياً ، التي يتم فيها الافتتال والالتفاف في آن واحد ، والتي تتوقف آلياً حين تنقطع اللحمة او السدى . كما ان الآلات ، في اعمال التوضيب ، تتولى الحساب ، والوزن ، وايداع السلع والصناديق ، والتحزيم ، الخ . ، دون أية حاجة لعمل الانسان .

٢ - التقنيات الزراعية

ان ظروف الانتاج الزراعي ، على غرار ظروف الانتاج الصناعي ، آخذة بالتبدل تحت تأثير العلم العميق .

آلات ومحركات
احدثت الآلات والمحركات ، بموازاة تقدم الصناعات الكيميائية وعلم الحياة ، ثورة حقيقية في هذا الحقل كما في الحقول الاخرى . فقد ابتدأت هذه الثورة في القرن الثامن عشر ، وأخذت تمتد بخطى واسعة منذ ثلاثين سنة بفضل محرك الانفجار الذي انقصر أهمية الجر الحيواني ، والمحرك الكهربائي الذي وفرت مرونته واستخداماته المختلفة تعباً مضنياً وبدأ عاملة كثيرة في اعمال المزرعة (قاطعات جذور ، معالف ومناهل آلية ، مقطعات قش ، رافعات أثقال ، أجهزة لدق الحبوب واختيارها ، ولجفيف الاعلاف ، والحلب بواسطة الكهرباء ، الخ .) . وأضيفت الى المحاريث والآلات الحاصدة ، وأمشاط تجفيف الاعشاب والآلات المطردة الاتقان التي تجمع السنابل وتدقها حيث تجمعها ، آلات تجمع عرائيس الذرة ، وتفرّكها ، وتزرع البطاطا وتقلبها وتقتلعها وتضعها في اكياس . وآلات اخرى تقتلع الشمندر وتنظفه . واكتملت هذه المكننة بظهور الجرارة التي اختلفت نماذجها باختلاف طبيعة الارض والتربة ومساحات الاستثمارات . وهي الآلة - والطائرة احياناً - ما وزعت الاسمدة وفرت مواد اباداة الحشرات ومكافحة الامراض الفطرية في الكروم والحدائق والحقول . واتاحت الطائرة كذلك بسذر الحبوب في مساحات واسعة وفي وقت قصير جداً واسقاط الامطار الاصطناعية (شيفر ، في السنة ١٩٤٦) . ولكن الآلة لم توفر كسباً في الوقت واقتصاداً في العمل الماضي فحسب ، بل انتظاماً وسرعة في العمل ايضاً . كما مكنت من توسيع حقول المزروعات في البلدان الجديدة . فبين السنة ١٩٣٠ والسنة ١٩٥٠ ارتفع عدد الجرارات الى ثلاثة اضعافه في العالم : في الولايات المتحدة ، ٥ ملايين مقابل مليون بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠ . وفي بريطانيا العظمى ٤٠٠ ٠٠٠ مقابل ٢٠ ٠٠٠ في ١٩٣٠ و ٦٠ ٠٠٠ في ١٩٣٩ . وفي المانيا الاتحادية ، ٣٠٠ ٠٠٠ مقابل ٢٠ ٠٠٠ في ١٩٣٩ . وفي تركيا ٤٠ ٠٠٠ مقابل ١٠٠٠ في ١٩٣٩ . وارتفع عدد الآلات الأخرى ، ولا سيما الآلات الحاصدة - الدارسة ، ارتفاعاً كبيراً جداً ايضاً . وهكذا فان معظم الاعمال الزراعية في البلدان التي اعتمدت المكننة ، قد نفذت بواسطة الآلات : ٩٥ ٪ من الحبوب في الولايات المتحدة تجمع بواسطة الآلات الحاصدة - الداقة ، و ٣/٤

الذرة الصفراء بواسطة القاطفات الآلية ، و ١/٢ القطن في بعض المناطق . وفي الولايات المتحدة كما في الاتحاد السوفياتي تنفذ اليوم اعمال الحراثة بالجرارات . وفي زيلندا الجديدة تحلب بالآلة كافة الابقار تقريباً .

الكيمياء الزراعية وعلم الحياة
اصبح استخدام الاسمدة الكيميائية عاماً - نترات الكلوس ، سوبر فوسفات البوتاس ، الاسمدة المركبة ، بمزج البوتاس والفوسفور والأكزوت بحسب حاجة التربة والمناخ . واصبح عاماً كذلك استخدام بعض المواد كالمغنيز والبور اللذين يزيدان من مقاومة الاشجار المثمرة للبرد ، والزنك وارسنيات الرصاص اللذين يستعملان بنوع الإثمار ، ومبيدات الحشرات الفعالة ، كال د . د . ت . ، التي تقى المزروعات وتيسر نمو تربية المواشي بقضائها على البعوض في مناطق واسعة من بورات المناطق الحارة . وهو علم الوراثة المصري ما اتاح الحصول على انواع مختلفة من نباتات بسيطة جداً قادرة على الحياة بمحد أدنى من الحرارة ونور الشمس ، وعلى تحمل فصول امطار قاسية جداً ، وعلى الإثمار في فصل صيف قصير جداً ، فسمحت بذلك زراعة منساق شاسعة من الاراضي الشمالية الباردة في كندا وروسيا وسيبيريا ، وبفضل التهجين ، خلقت نباتات جديدة حقيقية ، وبفضل الاخصاب الاصطناعي امكن الاكثار من أنسال الفحل الواحد والحصول على أنسال اوفر صحة .

النتائج الاقتصادية
لم تعتمد هذه الطرائق المحسنة على نطاق واسع الا في الولايات المتحدة وكندا والاتحاد السوفياتي وبعض مناطق اوروبا واميركا واوسترالاسيا ، ولا يزال اكثر من مليار فلاح يستخدمون الطرائق التقليدية . ولكن هذه التحسينات ، حيثما دخلت ، زادت الانتاجية وخفضت اليد العاملة الريفية ودفعت الى التخلي عن تنويع الاصناف المزروعة والاكتفاء بزراعة صنف واحد .

اذن ارتفعت الانتاجية ، فبلغت انتاجية العامل الاميركي اكثر من ثلاثة اضعافها منذ السنة ١٩٣٠ ، وبلغت ضعفيها في اوستراليا وزيلندا الجديدة خلال ٣٠ سنة ، وبلغت نسبة ارتفاعها ٥٠ بالمائة في انكلترا منذ السنة ١٩٣٩ واتاحت اقتصاد يد عاملة وفيرة . وهو العامل البدوي ، بصورة عامة ، ما اغنت عنه الآلة في بعض مناطق الاملاك الكبرى : جنوبي الولايات المتحدة ، الهند ، تركيا ، وهم المزارعون والشركاء من تضرروا ، لان استخدام العمال المهاجرين استخدماً مباشراً اقل كلفة . وتحول العامل الزراعي ، حيثما استبدل ، الى مسير آلات لا يحتاج الى خبرة زراعية كبرى كما في السابق ، وكاد لا يتميز عن عامل المصنع . وفي بلدان الاقتصاد الرأسمالي ، اصبحت الاستثمارات الصغرى اقل ايراداً اردون ايراد ، كلما سيطرت الآلة ، وغالباً ما تجمعت الاستثمارات والاملاك لان « الاملاك الكبرى وحدها تكون في وضع مؤات بالنسبة للآلة » (د . فوشيه) ، فارتفع معدل مساحة المزرعة الاميركية من ٥٠ هكتاراً في السنة ١٨٩٠ الى ١٠٠ هكتار في السنة ١٩٥٥ . واذا بات الفلاح اخيراً اقل

تأثراً بالظروف الجوية وأقل عياء بعمل مضمّن، وحتى إذا حدث أن لا يقيم بالقرب من استثماره، فإنه بات أكثر تأثراً بالسوق، الوطنية والدولية، وذائق الأمرين من عواقب كافة الازمات. وهو قد أمسى، بفعل مشاغله، متعبداً أو تاجراً مضطراً لأن يخضع للتخطيط، وإن يتخلى من ثم عن فرديته التقليدية.

زادت المكننة من ارتباط الزراعة بالصناعة والقطاعات الأخرى غير الصناعية في الاقتصاد التي توفر لها الجمرات والوقود. واكسبت القطاع الزراعي مساحات واسعة خصصت من قبل للزراعات العلفية الضرورية لحيوالات الجر، وخصصت منذئذ للزراعات التجارية، فارتفع من ثم الانتاج الزراعي، وانجزت الأعمال بمزيد من المرونة، فأتاح ذلك، طيلة أيام السنة، استخدام الآلات وبدأ عاملة غير هامة نسبياً. وفي مناطق الحدود الأميركية الجنوبية الشرقية، اتاحت المكننة للمزارع المتنقل، أن يأتي بآلاته ويواصل عمل الحراثة والبذر في الحريف ولا يعود إلا في الصيف التالي مع آله الحاصدة - الداقة لجمع الحصاد. وحسنت ظروف العمل الزراعي الذي بات أقل عياءً وأمللاً. فإن استخدام الطاقة الآلية، وكهربية الأرياف، والهاتف، والسيارة، قد قلبت الحياة الريفية رأساً على عقب وأسهمت في تقريب ظروف حياة الفلاح من ظروف حياة ابن المدينة.

على نقيض ذلك زادت المكننة من خطورة البؤس في البلدان غير النامية التي تنتشر فيها البطالة ولا يتوفر فيها العمل الزراعي طيلة أيام السنة لحافة الأهالي، إذ أن العمال المحرومين بسببها من سبل العيش لم يجدوا عملاً لهم في المناطق الأخرى. فلم يستفد منها سوى كبار الملاكين وكبار المزارعين، القادرين وحدهم على اقتناء المعدات الجديدة، وكانت النتيجة اتساع الهوة بين الأثرياء والفقراء. وسوف نرى ذلك جيداً في الشرق الأوسط.

٣ - النتائج الاجتماعية

انظر ظروف العمل
ان زيادة الإيرادات، التي باتت ممكنة بتطور تقنيات الانتاج، قد بدلت ظروف معيشة الإنسان المعاصر تبديلاً عميقاً في عمله وحياته اليومية على السواء.

حدثت الآلة من الجهد العضلي بتنفيذها الأعمال اليدوية الكبرى، و«حررت» من جهة ثانية، كما سبق ورأينا، شطراً كبيراً من اليد العاملة، أي أنها خلقت ظروفاً مؤقتة لتخفيض عدد العمال (اتاحت الآلات الذاتية الحركة في مصانع فورد تخفيض اليد العاملة العمالية بنسبة ٩٠٪ ومضاعفة الانتاج) وعدد ساعات العمل في اليوم. ومن البديهي أن النقابات العمالية سمعت وراء فرض هذا الحل الأخير، بالتفضيل على تخفيض عدد العمال تخفيضاً كبيراً، أي على البطالة: فإن اسبوع الستين ساعة، الذي اعتمد اعتماداً شبه شامل في الصناعة الأوروبية حوالي السنة ١٩٠٠،

مع بعض الاختلافات بحسب المهن ، قد هبط الى ٤٨ ساعة في ١٩٢١ ، و ٤٠ ساعة في ١٩٣٧ . كما هبط يوم عمل القاصر من ٧،٤٥ ساعة في ١٩١٣ الى ٦،٢٠ ساعة في ١٩٣٧ . الا ان هذا الاتجاه توقف منذ السنة ١٩٤٥ وتميز بحركة صاعدة بطيئة : ٤٤ ساعة في ١٩٤٤ ، و ٤٧ في ١٩٥٣ ، و ٤٦ في ١٩٥٧ ، و ٤٧ ، مرة أخرى في اواخر ١٩٦٣ . اما في الزراعة فيقدر ان ساعات عمل المستثمر قد انخفضت بنسبة ١٠٪ ، وساعات عمل الاجراء بنسبة ٢٥٪ . وان اخطار التسريح بالجملة ، التي انطوت عليها المكننة ، حملت النقابات العمالية على ان تدون في برامجها المطالبة باسبوع الثلاثين ساعة .

في الوقت الذي ارتدت فيه الآلة هذه الأهمية المتعظمة ، انقلبت الكفاءات ايضاً . فلم يعد هناك ما يبرر العمل التخصصي اذ ان نسق العمل بات منوطاً بالآلة لا بالعامل . وطراً من جهة ثانية تدن حقيقي على المهارة المهنية . فلا حاجة بعد اليوم لحرفي خبير قادر على ان يصنع أداة كاملة او يصلحها ، او واقف على حيل صناعية اكتسبها بمزاولة المهنة واختباره المواد ، او على « اسرار تقنية » انتقلت اليه من والده . فمن شأن بعض العمال اليدويين والعمال الاختصاصيين (دون اعداد مهني حقيقي) ان يقوموا بالعمل دون سواهم . ومنذ السنة ١٩٢٦ امكن اطلاق ٨٥٪ من عمال مصانع فورد ، في اقل من اسبوعين ، على العمل الواجب تأديته ، و ٧٩ بالمائة منهم في اقل من ثمانية ايام . وفي مصانع الزجاج يُدرّب ٦٠ بالمائة من العمال خلال اسبوعين . وقد تدنى دور العمال بفعل بعض الآلات التي تقوم بأعمال كثيرة ، بصورة خاصة . لقد حدث ما يشبه تقطيع اوصال العمل تقطيعاً حقيقياً . فقد وضع العامل امام « اجهزة تتجه نحو الحلول محل نشاطه الشخصي ، وحدثت مبادهة المهندس من مبادهته حداثاً مطرداً ، ومكاتب الدروس فرضت عليه حركات ونسق عمله الذي لم يعد ليدرك معناه ، لا بل بات يحل المادة التي يطلب اليه تحويلها .

كانت النتيجة الطبيعية المقابلة لهذا التدني النسبي في الاعمال اليدوية ، التي يقوم بها اليوم عمال يدويون يختلفون تخصصاً ، ظهور « طبقة جديدة من الصناعيين اليدويين » تألفت من العمال المكلفين صيانة واصلاح المعدات والادوات ، ومن اولئك الذين يسرون الآلات الجديدة ويحكمون انتاج الامثلة الاولى والذين فرض فيهم تحصيل تقني اكثر اتساعاً من ذي قبل . وكانت كذلك تعدد المكاتب التي استلزمت عمل « الفنيين » : مكاتب الشؤون القضائية ، والمالية ، والتجارية ، ومكاتب الدروس حيث يصمم المهندسون المعدات ، ويعينون الطرائق الصوابية التي تتيح الانتاج في افضل الظروف ، ويتمخضون بالمصنوعات الجديدة في عقولهم . ففي الزراعة كما في الصناعة افضى استخدام الآلات من ثم الى رفع عدد الميكانيكيين والمصلحين ، كما افدى الطابع العلمي الذي ارتدته الطرائق الى رفع عدد المختبرات والمحطات الاختبارية ، ولكن عددها ابعد من ان يعيض من انخفاض اليد العاملة السابقة . اضيف الى ذلك ان التجهيزات التقنية الجديدة قد زادت في تقسيم العمل وفي القطيعة بين منفذي العمل والمسؤولين ، اللذين استلشتا منذ زمن

بعيد واصبحا اليوم كاملين . وهكذا فان العامل قد وضع في بيئة جديدة ، منعسنة من بعض الأوجه ، اذ ان المصنع الداري الذي تتشابه فيه سيور نقل الحركة ، وتكثر فيه حركة العمال حول آلات ضاجة ، يفسح المكان شيئاً فشيئاً للمصنع الذي زالت منه الاعمال القذرة والسذي لا يظهر فيه سوى بعض فنيين يراقبون سير الآلات المخفأة في شبه خزائن معدنية .

ليس العامل وحده من عمل في الظروف الجديدة التي فرضت عليه الآلة فيها نظاماً صارماً جداً . فمستخدم المكتب كذلك قد « قبت بدوام ملزم » ، وانحرف في « سباق غير منتظم في وسط جمهور يتسلط عليه الخوف من التأخر » (ج . فريدمان) وعمل في بيئة حولتها الآلة . ففي المكتب كما في المصنع حلت الآلة محل الكائن البشري : لقد قامت مقام دائرة استلام البريد وارساله آلات تفض الغلافات وتوزعها ، وآلات تدخل الاوراق في الغلافات ، وتلصق الغلافات والطابع . وباتت دائرة امانة السر ، وامين السر الخاص ، والمختزلون الضاربون على الآلة الكاتبة ، دونما فائدة بفعل جهاز تسجيل الصوت لاملأ البريد والجهاز التلغرافي لتسجيل الاحرف مباشرة ، « والحاد » الضاربين على الآلة الكاتبة الذين لم يعودوا يتصلون اتصالاً مباشراً بواضع النص الواجب استكثايه . اصف الى ذلك ان الآلات الالكترونية التي تحول الى ثقوب المعلومات التي توفرها اسئلة مطروحة ، والحافظ الالكتروني الذي يصنف البطاقات المثقوبة على هذا الشكل في الترتيب المطلوب (١٥٦٠ في الدقيقة ، بواسطة المصنفة « بوروز ») ، بينما تتولى آلات اخرى ، « تشمر » بهذه الثقوب ، احادة نقلها الى احرف وارقام بواسطة جهاز تلغرافي يطبع الاحرف ذاتياً ، والآلات الحاسبة ، والآلات الاحصائية ذات البطاقات المثقوبة والآلات الالكترونية القادرة على الحساب والتوفيق بسرعة يعجز عنها دماغ بشري ، قد بدلت ظروف عمل المكاتب والادارات كلياً . واستخدمت شركة « ميشيفن بل للتلفون » آلات ذاتية الحركة لحساب المخبرات تسجل اشروطها المثقوبة الجهاز الطالب والجهاز المطلوب وأوان بدء المخبرة وأوان انتهاء وتجمع هذه المعلومات لكل مشترك . وان الاشرطة المغنطيسية التي كانت تسجل ، اي « نقرأ » او « تكتب » بين ١٢٠٠٠ و ١٥٠٠٠ حرف في الثانية في السنة ١٩٥٢ ، باتت تسجل اليوم ٢٠٠ ، ٠٠٠ حرف او رقم .

النتائج الاجتماعية
التنسيق الآلي اخذ في ترك نتائجه الاجتماعية وفي تطوير
ظروف الحياة المهنية نفسها تطويراً عظيماً . فهو قد قرب ،
بدون اي شك ، بين ظروف عمل العمال والمستخدمين ، ولكنه تسبب في إلغاء اشغال كثيرة .
وقد انخفض عدد العمال الاختصاصيين والعمال اليدويين في التنظيم التقليدي ، في حال ان عدد
الاشغال الجديدة التي استلزمها الآلات اقل شأنًا الى حد بعيد من الاشغال الملقاة . زد على ذلك
ان تحول العامل اليدوي الى مستخدم فني مستحيل غلباً . وكان نقص المستخدمين في المكاتب
اقل ظهوراً بسبب استخدام العديد من افراد الجنس اللطيف الذين كثيراً ما يتركون العمل

بسبب الزواج والتقاعد المبكر والامومة . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان استلام عمل جديد في بعض النشاطات الاخرى اسهل منالاً . اما الموظفون المتوسطون المكلفون اجراء الاحصاءات واعطاء المعلومات ، فقد بدا الدماغ الالكتروني منافسا رهيبا بالنسبة لهم لانه قادر ، في وقت قصير جداً ، على اعطاء معلومات او فر عدداً الى حد بعيد مما يستطيع اعطاءه الدماغ البشري . وهي المصارف وشركات الضمان بصورة خاصة ، والمشاريع الصناعية الكبرى ، كما هو طبيعي ، ما استخدمت الاجهزة الالكترونية استخداماً واسعاً .

يحذر بنا ان نضيف الى خطر البطالة هذا ، الذي يهدد الولايات المتحدة منذ اليوم تهديداً دائماً ، زوال تسلسل الاجور الذي كان معمولاً به من ذي قبل : فان موظفي رقابة وصيانة الاجهزة الالكترونية الذين يتحلون ، بالاضافة الى الخبرة ، بثقافة تقنية واسعة وشاملة ، يتقاضون اجوراً مرتفعة . ولكن ارتفاع كلفة الآلات يستلزم استخدامها دون انقطاع (يتناوب ٣ او ٤ فرقاء في الـ ٢٤ ساعة) وتخطيط عمل دقيقاً (مما احدث تبديلاً هاماً بالنسبة لموظفي المكاتب الذين لم يألّفوا العمل التسلسلي) ، وامام تدني اهمية العمل الفردي ، اخذت مكافأة المسؤولية محل شيئاً فشيئاً محل مكافأة الانتاج .

اوجبت نتائج انتشار التنسيق الآلي هذه - كما أبان ذلك جورج فريدمان - رقابة الانتاج واحداث اجهزة منظّمة ومكيفة ، اي « أنت التنسيق الآلي والتخطيط باقاً مترابطين » . اذن تقنيات التخطيط لا يمكن ان تكون ذات فاعلية الا باللجوء الى الاقتصاد الرياضي والآلات الالكترونية من أجل التقدير الاقتصادي المتنوع الاشكال ، (ب . منديس - فرانس) .

تطور الحياة اليومية ليس من شك في ان تزايد انتاج المواد الزهيدة الكلفة والمدروسة درسا صوابياً قد أتاح في بعض البلدان رفع مستوى الحياة المادية بنسبة كبرى : ففي الولايات المتحدة ، حيث قدر معدل أجر ساعة العامل بـ ٨ و ٥ كيلو حنطة في السنة ١٩١٠ ، و ٢٢ في ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، أصبح هذا المعدل ٢٠ في السنة ١٩٤٦ . وكان هذا الارتفاع أقل بروزاً الى حد بعيد في فرنسا ، حيث يبدو ، اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأجر غير المباشر (التعويضات العائلية ، الضمان الاجتماعي ...) ، ان الاجور الحقيقية التي يتقاضاها ارباب العائلات هي وحدها ما زادت منذ السنة ١٩١٨ ، بينما تعدت بعض الشيء أجور العمال العزاب . يضاف الى ذلك أن انتشار العمل النسائي قد اسهم في رفع مستوى المعيشة بينما خففت تحسينات الفنون المنزلية ومكننة العديد من الاعمال البيئية من عبء عمل الامهات وأتاحت تحقيق رفاهية لم تكن معروفة منذ سنوات قليلة ، ولا سيما وقد زالت الخدمات الشخصية الا بالنسبة للميسورين .

اذا كان العمل لا يستلزم اليوم الجهد الجسماني الذي استلزمه من ذي قبل ، فلان توفر الاحصاء قد أصبح بالمقابل اشد منه في أي وقت مضى ، فان الآلة تفرس على من يخدمونها جهداً ثابتاً قد

يتعذر احتماله يبدل على كل حال التعب الجسماني الموضوعي السابق بنهكة عامة معنوية ربما كانت أسرع حدوثاً منها في السابق . ولذلك فإن « النسق الجهنمي » ليس تعبيراً للمطالبة فحسب ، بل هو حقيقة راهنة في اغلب الاحيان ؛ وربما خفت وطأة « العبودية » الجسمانية ، ولكنها ابدلت بـ « عبودية عقلية » مخيلة : فالضعف العقلي ، والانهيار العصبي ، وسرعة التأثر ، امراض غالباً ما يشخصها اطباء العمل في العمال . وغالباً ما أدى العمل المبالغ فيه اخيراً الى تزايد عظيم في عدد الحوادث الخطيرة والاضطرابات العقلية (من ٣٠ ٪ في ١٩٣٥ الى ٣ ٪ في ١٩٥٥ في فرنسا) .

ان هذا العمل ، الذي يتسبب في تعب الاعصاب قد اصبح في الوقت نفسه مملاً لأنه خلو من أية فائدة عقلية أو تقنية ومقتصر على بعض العمليات البسيطة المتكررة ابدأ . وكما لاحظ ذلك ج . فريدمان ، شعر العامل بامتهان كرامته بفعل نظام بطاقات التمليمات وتقييده بالوقت ووجود المفتشين والمراقبين ، فقام بعمله مرغماً ، لا سيما وان التحصيل التقني العالي المطلوب لتولي مراكز القيادة أو التصميم يحول أكثر من أي وقت مضى دون ارتقائه الاجتماعي ؛ ونجم عن ذلك شعور « بحرمان حق مهني يستتبع نشاطات بديلة » : يحاول الانسان الهرب لأن « حياته » ليست بعد اليوم في عمله ؛ وهو يقوم بمحاولته هذه بتكريس اوقات فراغه لنشاطات مختلفة ، كالعمل في الحديقة والنشاط الفني والرياضة - الضرورية لاستعادة التوازن الجسماني المختل في المصنع ، والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحياة المدينة والمصنع على الرغم من انتشارها بين سكان الأرياف - والسياحة والتلهي بالراديو والتلفزة او السينما .

وفي الوقت نفسه يقاوم العامل نظاماً « يحول الكائنات البشرية الى مجرد آلات » . ومن أجل مقاومة هذا « التنظيم الارهاقي » ، والأخطار التي تهدده بها المكثنة ، والبطالة ، وانخفاض الاجور النسبي ، يلجأ الى الاضراب ، ولا سيما الى انقاص انتاجه انقاصاً مقصوداً .

لا شك في ان طبقة اجراء الشركات الصناعية قد فقدت التجانس الذي تميزت به في اوائل القرن ؛ فان التمييز الذي نجم عن تطور التقنيات قد افضى الى تعدد فئات الاجور : أجور ذكور وأجور أاث ، أجور زراعية وأجور صناعية ، قطاع عام وقطاع خاص ، أجور وطنيين وأجور اجانب ؛ واستتبعت الاختلافات بين المستخدمين والعمال اختلافات في السلوك ومستوى المعيشة ، ووعياً طبقياً متفاوتاً للتباينات الاجتماعية التي تقسم العمل النقابي وتشله احياناً . واذا كانت نظرية افكار الطبقة العمالية « افكاراً مطلقاً لا يمكن اثباتها او نفيها بصورية علمية » ، كما يعتقد « ف. سلييه » و « ا. تيانو » ، اللذان يميلان الى اثباتها ، فإن « الافكار النسبية » واقع رامن .

الخلاصة كانت « الآلة العديمة الشعور » موضوعاً مفضلاً طرقة العديد من كتاب وعلماء الاخلاق ، فقد جعلت التقنيات الصناعية مسؤولية عن اطراد الحياة المعصرية وقبحها وزوال كل هوى وذوق ، وفقدان « حرية » الفرد . ولكن هذه الانتقادات

يجب ان توجه لاستعمال الآلات لا الآلات نفسها ، كما كتب كارل ماركس ، ولنظام انتاج
فوضوي ، لا الى التقنية كما مكتب ج . فريدمان . فبال تقدم التقني وحده يمكن ارتقاء
« تكبير الطبيعة بالنسبة للانسان » وتغذية الجماهير السريعة التنازل ، وايضا اوقات الفراغ
والاموال التي تسمح ماديا بالتمتع بها ، واذا لم يستطع الجميع الاستفادة منها ، فليس هو سبب
عدم الاستطاعة هذا ، بل نظام التوزيع .

الفصل الرابع

مسألة القرن العشرين الكبرى تغذية سكان يتزايدون تتزايداً سريعاً

ان التقدم المدهش الذي أحرزته العلوم والتقنيات والذي أوجزناه في الفصول السابقة قد يسّر ، منذ القرن التاسع عشر ، تزايداً عظيماً في حجم الثروات المنتجة في العالم وفي عدد السكان . وكانت إحدى نتائجها الأخرى تفاقم داء عدم المساواة : عدم مساواة بين الطبقات الاجتماعية وعدم مساواة بين الشعوب ، أقلية من الناس في كل أمة وأقلية من الشعوب في العالم تستفيدان من معظم هذه التحسينات ، بينما يعاني العدد الأكبر من البؤس وحتى من المجاعة ، وغالباً ما يرافق هذا التمييز بين شعوب «غنية» وشعوب «فقيرة» تمييز عنصري أيضاً .

يتصف نسق ارتفاع سكان الكرة الأرضية بمزيد من السرعة . لقد قدروا بـ ٥٠٠ مليون تقريباً في منتصف القرن السابع عشر وبـ ٧٠٠ مليون في منتصف القرن التالي ، فكاد عددهم يتضاعف بين ١٨٥٠ و ١٩٥١ ، منتقلاً من ١٢٠٠ مليون إلى ٢٣٦٠ . أي ان هذا العدد قد ارتفع إلى أكثر من أربعة أضعافه خلال ثلاثة قرون ، وزاد ٦٣ مليوناً في ١٩٦٢ ، وسوف يبلغ ٣٣٠٠ مليون حوالي السنة ٢٠٠٠ . ونسق الزيادة هذا هو نسق الزيادة في آسيا التي يقدر ان عدد سكانها ربما ارتفع من ٣٠٠ مليون إلى ١٢٨٣ مليوناً ، بينما يقدر ان عدد سكان أوروبا قد ارتفع إلى خمسة أضعافه ، وسجلت القارة الأميركية ، كما هو طبيعي ، أعظم زيادة إذ ان عدد سكان أميركا الشمالية ارتفع من ٦ ملايين تقريباً قبل قرنين إلى ٢٠٥ ملايين ، وارتفع عدد سكان أميركا الجنوبية إلى ٢٠٠ مليون . وقد اختلف معدل الزيادة اختلافاً كبيراً في الزمان والمكان ، وهو هذا الاختلاف وهذه السرعة في الزيادة في بعض اجزاء الكرة الأرضية ما خلخل التوازن السياسي والاقتصادي في العالم وجعل الأطر التقليدية تتفكك وتنداعى .

ان أوروبا هي القارة التي بلغ عدد سكانها اعظم ارتفاع خلال القرن التاسع عشر ، ولكن

هذه الانطلاقة الديموغرافية قد حدثت تدريجياً ، كما تحسنت ظروف المعيشة . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان انخفاض نسبة الوفيات قد سبق انخفاض نسبة الولادات وحدث ببطء ، فأدى هذا البطء وامتداد تدرج الزيادة على فترة طويلة الى الحد نسبياً من اختلال التوازن . اما اليوم فان جدوى مكافحة الموت قد خفضت نسبة الوفيات تخفيضاً بيناً وأفضت الى ارتفاع ملمحوظ في عدد السكان القليلي التوالد وارتفاع كبير جداً في عدد السكان الكثيري التناسل . وهو هذا التدني في نسبة الوفيات ما يشكل الحدث الاساسي في أيامنا هذه وما تزيد سرعته من نتائجه .

ان الثورة الديموغرافية ، التي امتدت على قرن كامل بالنسبة لتدني الوفيات ، قد انحصرت هنا في عقود محدودة ، (ل . شفالييه) . وبينما كان الاتجاه من جهة ثانية ، في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، فهو تخفيض نسبة الوفيات ونسبة الولادات معاً ، فمثلاً سنة ١٩٤٠ ، وتحت تأثير التدابير الهادفة الى تشجيع العائلات والامل المعلق على استخدام ثابت وعلى بعض التغيير في الذمينة ، ارتفع معدل الولادات في بعض البلدان الاوروبية ولا يزال آخذاً في الارتفاع ، بينما لا يزال معدل الوفيات آخذاً في التدني . الا ان الفارق في الحضارات القديمة الغربية الطراز ما زال قليلاً على الرغم من الارتفاع ، بينما هو يصبح اكبر فأكبر يوماً بعد يوم في البلدان ذات الحضارة البدائية التي انخفضت فيها نسبة الوفيات فجأة وبقيت فيها نسبة الولادات مرتفعة جداً . وهذه هي حال معظم البلدان الحارة في الشرق الاقصى . وحدث في بعض بلدان اميركا اللاتينية ومنطقة الكارييب وافريقيا كذلك ، خلال سنوات قليلة ، تدن ملموس في معدل الوفيات بفضل اعتماد الطرائق المصرية في مكافحة الامراض (تطهير المياه ، ادوية مكافحة الجراثيم ، د.د.ت) . فان استعمال الد.د.ت ، في ضواحي جورجيتون في غويانا الانكليزية مثلاً قد خفض نسبة الوفيات بين الاطفال من ٣٥٠ الى ٦٧ ٪ خلال سنتين ، اي بين ١٩٤٧ و ١٩٤٩ . ومعدل الوفيات من ٢١ ٪ في ١٩٣٢ الى ٩ ٪ في ١٩٦١ في سيلان ؛ ومن ١٧ ٪ الى ٧ ٪ في اليابان ؛ ومن ٢٥ ٪ الى ١١ ٪ في الشيلي ؛ ومن ٢٥ ٪ الى ١٦ ٪ في المكسيك ؛ ومن ١١ ٪ الى ٦ ٪ في بورتوريكو ، الخ .

ارتفع عدد السكان من ثم ، في كافة بلدان اوروبا ، ارتفاعاً متبايناً ، وضئيلاً على كل حال . فان اوروبا الحرة الغربية تسجل زيادة مليونين في السنة . وقد ارتفع عدد سكان بريطانيا العظمى ، بين ١٩٣٢ و ١٩٤٩ ، من ٤٦ ٣٠٠ ٠٠٠ الى ٥٠ ٤٠٠ ٠٠٠ . وعدد سكان بلجيكا من ٨ ١٠٠ ٠٠٠ الى ٨ ٦٠٠ ٠٠٠ . وارتفع عدد سكان هولندا وحدها ، حيث نجد أدنى نسبة وفيات وأعلى نسبة ولادات في اوروبا ، من ٨ ١٠٠ ٠٠٠ الى ١٠ ملايين . اما ايطاليا فقد ارتفع عدد سكانها بنسبة ١٢ ٪ ، ولكن سكانها (يطعنون في السن) : في السنة ١٩٥٠ ، بلغ اليافعون والمعاصير ٥٤ ٪ . ويرتفع عدد سكان اوروبا الشرقية ارتفاعاً اكثر سرعة ، ويتميز السكان بنسبة كبرى من الشباب . اما سكان بعض البلدان كافريقيا الجنوبية واوستراليا وكندا والولايات المتحدة فقد ارتفع عددهم ارتفاعاً كبيراً ايضاً . فانتقلت الولايات المتحدة

من ٨٠٠ ٠٠٠ ١٢٤ في ١٩٣٢ الى ١٩٠ مليوناً في ١٩٦٣ . ولتحتفظ الدول الجديدة غير النامية الآخذة في التصنيع في اميركا اللاتينية ، واليابان ، بنسبة ولادات مرتفعة بينما تقترب نسبة الوفيات فيها منها في البلدان الاوروبية . الا ان اليابان قد توفقت (« برقابة الولادة ») الى تخفيض معدل الولادات من ١٠٤٩ ٪ في ١٩٥٠ الى ٦٤٨ ٪ في ١٩٦٤ . اما البلدان التي يحدث فيها أعلى ارتفاع فهي البلدان الحارة في الشرق والشرق الاقصى : فقد ارتفع عدد سكان الهند (وباكستان) من ٣٤٥ الى ٤٢١ مليوناً ، وسكان مصر من ١٥ الى ١٩ مليوناً وبلغ معدل الزيادة السنوية ٢٤٣ ٪ . وبلغ معدل الزيادة السنوية ٢٤٧ ٪ في سيلان بعد القضاء على الملاريا بواسطة الـ د. د. د. ت . . ويتميز سكان كافة البلدان غير النامية بالشباب ، اذ ان نسبة من هم دون الـ ١٥ سنة تبلغ ٤٠ بالمائة في مدغشقر واندونيسيا وماليزيا وروديزيا الجنوبية والجزائر ، النج . ، بالرغم من نسبة الوفيات المرتفعة بين الاطفال .

كان من نتائج الطب الوقائي واكتشاف الامراض والتجـمـيزات اطالة امد الحياة
الصحية اطالة معدل امد الحياة في البلدان المتطورة ، ومن
عدم المساواة امام الموت ثم اطالة امد الحياة « المنتجة » اطالة ذات قيمة . فان امل
الحياة عند الولادة الذي كان ٦١ سنة في كندا في ١٩٣٠ انتقل الى ٦٧ سنة في ١٩٤٩ . وانتقل
هذا الامل في الولايات المتحدة من ٦٢ ، ٦ الى ٦٨ ، ٧ بين البيض ومن ٥٠ ، ٨ الى ٦٠ ، ٨
بين الملونين ، وفي اليابان من ٤٨ ، ٣ الى ٥٧ ، ٩ . وفي فرنسا من ٥٨ ، ٩ الى ٦٤ ، ٧ . وفي
ايطاليا من ٥٤ ، ٩ الى ٦٣ ، ٧ . وفي هولندا من ٦٦ ، ٤ الى ٧٠ ، ٥ . وفي المملكة المتحدة
من ٦٠ ، ٨ الى ٦٨ ، ٩ . ولكنه ما زال ٤٤ في مصر ، و ٣٢ في الهند ، ودون هذه المعدلات
الى حد بعيد في الصين واندونيسيا كما نرجح . ولكل ثلاثة اولاد من اصل اربعة يرون النور في
هولندا الحظ في العيش حتى ٦٠ سنة ، بينما لا يتوفر هذا الحظ لواحد من اصل اثنين في الهند .
وهناك ٤٧ شخصاً من اصل ١٠٠ ، ٠٠٠ يموتون بالتدرن الرئوي في الولايات المتحدة ، و ٦٢
في بريطانيا العظمى ، و ٣٠٠ في الهند ، و ٤٥٠ في الصين واندونيسيا . وهكذا فلا امل
للبلدان المأهولة بسكان « متقدمين في السن » بانخفاض نسبة الوفيات فيها ، بينما يزداد سكان
المناطق الاخرى المخصبة تزايداً مطرداً ، ويزداد في الوقت نفسه اختلال التوازن بين البلدان
التميزة بطاقة ديموغرافية كبرى ، وهي البلدان المتدنية الدخل جدا ، وبين « الاقلية المنعم
عليها » التي يزداد سكانها ببطء او لا يتزايدون البتة ، بين آسيا مثلاً التي لا تحصل سوى ١١ ٪
من الدخل العالمي مع ان سكانها يجاوزون ٥٠ بالمائة من سكان الكرة الارضية ، وبين اميركا
الشمالية التي يبلغ سكانها ٧ بالمائة من سكان الكرة الارضية وتقتطع ٣٥ بالمائة من الدخل
العالمي .

يلاحظ عدم المساواة امام الموت بين الطبقات الاجتماعية وبين الشعوب على السواء . وان
الفارق في نسبة الوفيات بين الاحياء الميسورة والاحياء الفقيرة في باريس يبلغ ٢٦ بالمائة ، ويبلغ

النسبة نفسها بين الحرف . ففي بريطانيا العظمى يبلغ معدل الوفيات ١١ ، ١ بالآلاف بين العمال غير الاختصاصيين بينما هو لا يبلغ سوى ٢ ، ٨ بالآلاف بين الموظفين المسؤولين عن هؤلاء العمال . ويبلغ ٥ ، ١٤ بالآلاف في الولايات المتحدة بين العمال غير الاختصاصيين و ٧ ، ٦ بالآلاف فقط بين مزاوي المهن الحرة . وإذا ما نظرنا في فرنسا الى نسبة وفيات الاطفال بين شهر واثنين عشر شهرا لرأينا انها تبلغ ١٧ ، ١ بالآلاف في عائلات المحاسبين ، و ٦٢ ، ٣ في عائلات عمال الطرقات و ٩٦ ، ٤ في عائلات عمال المناجم . وتبلغ في انكلترا ٨ ، ٢ بالآلاف بين اولاد اصحاب المهن الحرة و ٧٥ ، ٤ بالآلاف بين اولاد العمال .

اظهرت ابحاث الـ « فاو » (منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة) نتائج هذا الوضع في حقل التغذية
ان ثلث البشر فقط كانوا يتصرفون في ٢٧٥٠ وحدة حرارية في اليوم وان نصفهم كانوا يتصرفون في أقل من ٢٢٥٠ وحدة ، وهو الحد الأدنى الذي يعتبره الفيزيولوجيون ضروريا للحفاظ على الصحة . وكان استهلاك البروتينات الحيوانية في اليوم يتراوح بين ١٢ غراما في اليابان و ٦١ غراما في زيلندا الجديدة . وهي الدول المأهولة بالسكان البيض في اميركا الشمالية ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا ، والدول السكندنافية ، والمانيا ، ما توفرت لها ، غداة الحرب ، تغذية معقولة وكافية ، وإنما لوحظ ، حتى في بريطانيا العظمى ، ان استهلاك اللحوم والاسماك قد تراوح بين ١ و ٢ بحسب الفئات الاجتماعية ، وان ٢٠٪ من السكان كانوا مفتقرين الى الفيتامينات والاملاح المعدنية . ثم جاءت الحرب تزيد من خطورة الوضع . ففي البلدان الخاضعة للاستعمار الالماني ، تسببت في ظهور المجاعة مرة أخرى والامراض الناجمة عن الحاجة ، التي كانت قد آلت الى الزوال ، ثم تحسن الوضع تحسنا بطيئا متباينا ؛ ولكن هذا الوضع قد ازداد خطورة في كل مكان آخر ، لأن انتاج المواد الغذائية لم يواز قط ارتفاع عدد السكان . ولم يكن تفاقم خطورة الحاجة هذا سوى مناسبة لوحي آفة كانت قديمة في الواقع ، فلم تتمكن قط سوى أقلية ضئيلة من البشر من اشباع حاجاتها الغذائية ، بينما عاش سكان الكرة الارضية الآخرون حياة غير ثابتة « على هامش سوء التغذية » .

« يعيش ثلثا البشرية في حالة جوع دائمة » : ونادراً ما يقصد بذلك المجاعة بمصر سوء تغذية
معناها ، اي فقدان الغذاء او الحاجة الكلية اليه ، اللذين يتسببان بالخور والموت
العاجل ، بل « الجوع الخفي » بصورة خاصة ، اي الامراض الناجمة عن نقص
بعض العناصر الضرورية للتوازن الفيزيولوجي في السكان البشري : اعني به نقص الفيتامين D الذي يتسبب بالخرابة عند الطفل ولين العظام عند اليافع ، ونقص الاملاح المعدنية ، والحديد والفوسفور والكالسيوم ، التي تلعب دوراً كبيراً في تركيب الهيكل العظمي ، ونقص البروتينات الذي يؤخر النمو ويضعف الجسم ، الخ . ويفضي الى ظهور الأمراض التي ترافق الفاقة والشقاء : سوء شفوف قرنية العين ، داء الذرة ، داء الحفر .

وقد وضع « جوزويه دي كاسترو » بعد ابحاث دقيقة قام بها ، جدولاً مفصلاً بـ « مناطق

سوء التغذية ، هذه التي يمكن حصرها في المناطق غير النامية حيث نرى ان نظام الملكية والاستثمار في سبيل المزارع التجارية ، وتبذير الموارد الطبيعية « قد خربا البيئة الطبيعية دونما شفقة على طريقة فيلق البانزر » .

بيد ان الطبقات الفقيرة في البلدان النامية لا تنجو دائماً من هذه الامراض الناجمة عن سوء التغذية . ففي السنة ١٩٤٠ ، شكا ٢٥٪ من سكان الولايات المتحدة و ١٥٪ من سكان بريطانيا العظمى من سوء التغذية ؛ وفي نيويورك ، بدت ظواهر الخراصة على ٢/٣ الطوائف السوداء والاطيالية . ويقتصر داء الذرة اليوم انتشاراً دائماً في الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة . ومنذ السنة ١٩٣٦ كان هذا الداء موضعياً في اوروبا (غاليسيا واستوريا) ثم انتشر انتشاراً يدهو الى القلق في كافة النحاء اسبانيا بعد الحرب الاهلية (٣٠٠٠٠٠٠ حدث في مدريد) . وفي ايطاليا الجنوبية ، وبولونيا ، ورومانيا ، حيث تكثر الاملاك الكبرى والبروليتاريا الريفية البائسة ، لم تكن الزراعة ، وسوء شغوف القرنية ، والوظيفة المتسببة عن الجوع ، وحاجة الجسم الى الكالسيوم ، امراضاً نادرة .

في اميركا اللاتينية ، قدر في السنة ١٩٤٦ بأكثر من ٩٠ مليوناً ، اي ٢/٣ السكان ، عدد الاشخاص المفقدين الى التغذية الكافية . وقدر معدل نظام الاغتذاء اليومي للفرد في بوليفيا بـ ١٢٠٠ وحدة حرارية . وفي الشيلي يتوفر لـ ٥٠ بالمائة من السكان أقل من ٢٤٠٠ وحدة حرارية في اليوم ولـ ١٠ بالمائة أقل من ١٥٠٠ . وفي شمالي شرقي البرازيل وفي أمازونيا يتوفر للفرد بين ١٧٠٠ و ١٨٠٠ وحدة . ومنالك النقص النوعي الذي هو أشد خطراً من النقص الكمي . فان تغذية تعتمد قبل اي شيء آخر على الذرة الصفراء واللوبياء وبعض انواع البطاطا والجذامير وحساء الذرة الصفراء ، والمفتقرة كلها الى البروتينات والاملاح المعدنية والفيتامينات ، تولد « غفلة المناطق الحارة الشهيرة » وفقدان القابلية عند الجوع (التي يجب تحريكها بالقلقل او المشروبات الروحية) ، والبلادة التي يعززون اليها ضعف الانتاج بينما ليس هناك سوى ضعف ناتج عن الجوع . اما نصيب الفرد من الخضار ، والثمار ، واللحوم (معدل ١٤ كيلوغراماً في السنة في البيرو ، و ١٨ في الاكوادور ، مقابل ٦٠ في كندا) ، والحليب (١١ ليتراً في السنة في البيرو ، و ١٤ في الشيلي ، مقابل ١١٠ في الولايات المتحدة ، وهناك ٥٠٪ من المناطق الريفية في اواسط فنزويلا لا تستهلك حليباً البتة) ، فغير كاف إطلاقاً . واما في آسيا ، « ارض الجوع بالذات » ، فقوام نظام الاغتذاء نباتي ، بحيث ان ٢ او ٣ بالمائة فقط من مجموع الوحدات الحرارية تنتجها أغذية من اصل حيواني (في الولايات المتحدة ، ٣٩ بالمائة) . وفي الصين يستند نظام الاغتذاء الى الارز ، والحنطة ، والذرة البيضاء ، ولا يربى للتغذية سوى حيوان واحد هو الخنزير ؛ ولذلك ، ففي كافة مناطق الجنوب (حيث الارز هو قوام التغذية) ، ينتشر الجوع الزمن الكمي - كما يتضح ذلك من ضعف الاشخاص وبطء الانتعاش وضآلته (١٤ مرة اقل من انتاج الفلاح الاميركي) - والنوعي ، الذي يزيد من خطورته المرض الدودي وفقر

الدم المتولد عن الديدان الطفيلية ، اللذان يصاب بهما ٩٠ بالمائة من سكان الأرياف وينتشران بسبب استعمال الدمال البشري ، ويضيفان أضرارهما إلى أضرار الأمراض الناجمة عن الحاجة وأضرار المجاعات المتسببة عن الفيضانات والجفاف . وهو سوء التغذية في الهند كذلك ما يسبب الوفيات الرهيبة الكثيرة بين السكان قبل سن العشرين ، بحيث أن ٥٠ بالمائة من الهلود « يولدون ليتناولوا طعاماً غير كاف ويموتوا قبل بلوغ سن الانتاج » ، وما يترك السكان دون مقاومة أمام الأوبئة : تسببت النزلة الوافدة ، في السنة ١٩١٨ ، بوقاة ١٥ - ٢٠ مليون شخص ، والمجاعة ، في ١٩٤٢ و ١٩٤٣ ، بوقاة ملايين الضحايا ، وبين ١٠٠ و ٢٠٠ مليون هندي يصابون بالحمى الاجمية ، وعشرات الملايين بالزحار والتدرن الرثوي والكوليرا والمرض الدودي . وحتى في اليابان ، حيث نجحت الزراعة الحديثة في زيادة الانتاج ، أفضى استخدام الأسمدة بكميات كبرى إلى ملاحظة المجاعات ، ولكن نظام الاعتناء ما زال دونياً . تعاني أفريقيا من النقص نفسه : فإن الفلاح المصري وفلاح بلدان افريقيا الشمالية ضحيتان للنقص الغذائي نفسه الذي يعاني منه الافريقي الاسود . وقد بلغ من قتلتي عدد السكان ، بعد الحرب العالمية الاولى (٢٥ بالمائة في الكونغو البلجيكي) بسبب المغارس والاقتصاد الجديد ان الحاكم العام « كارد » نادى في افريقيا الاستوائية الفرنسية بـ « سياسة البطن المלא » من اجل « الإكثار من الزوج » .

والحال كان من الواجب ان يرتفع الانتاج الغذائي بنسبة ٢ بالمائة في السنة كي لا يبقى ارتفاع الانتاج دون الحاجات التي يخلقها النمو الديموغرافي ، والا فهي سوف تتفاقم أكثر فأكثر . وقد كتب احدهم في السنة ١٩٤٩ : « يجب ان يزداد الانتاج الزراعي منذ اليوم حتى ١٩٦٠ بنسبة ٩٠ بالمائة في كافة انحاء العالم كي لا تسوء تغذية الشعب عن حالها الحاضرة » .

يرتبط بسوء التغذية وجود الامراض الجذاميرية المعدية لان « جغرافية الصحة السيئة هي جغرافية الجوع والجهل ايضاً » . فهو المرض الجلدي في المناطق الحارة ما يولد الضعف والسقم ، وهي الحمى الاجمية ما تصيب ٣٠٠ مليون شخص في العالم كله ، يموت منهم ٣ ملايين في السنة ، وهناك خصوصاً بالهرسية المنتشرة في افريقيا والشرق الاوسط واميركا الجنوبية والصين ، وفقر الدم المتسبب عن دودة طفيلية ، والتدرن الرثوي الذي تفوق ضحاياه ضحايا الحمى الاجمية والذي هو اوسع انتشاراً منها في العالم ، والتهاب الملتحمة (تراخوما) المتكاثر في الهند والهند الصينية وافريقيا الشمالية ، والسفلس ، وامراض المعسدة والامعاء كالزحار والكوليرا والحمى التيفية ، والأمراض الناجمة عن الحاجة إلى الغذاء كالـ « بريبري » ، وداء الذرة ، وداء الحفر ، والحراة والد « كواشيوركور » ...

لقد لاحظنا تكراراً في الصفحات السابقة ان الجهل والبؤس تفاوت مستويات المعيشة والجوع والأمراض موزعة توزيعاً متفاوتاً جداً بين مختلف سكان العالم - وبين مختلف الطبقات الاجتماعية ايضاً .

فعلى صعيد العلم ، لا نترجع آفة الجهل الا ببطء . اجل لقد نجحت بعض البلدان في تخفيض عدد الاميين من ابنائها تخفيضاً كبيراً ، ولا سيما في المدن : ولكن اذا اختلف الى المدرسة الابتدائية ٨٠ - ١٠٠٪ من الاولاد في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وهولندا وايرلندا وبلجيكا وزيلندا الجديدة ، فان النسبة تهبط الى ٦٠ - ٨٠ بالمائة في معظم بلدان اوروبا الوسطى والغربية واليابان ، والى ٤٠ - ٦٠ بالمائة في البرتغال والمكسيك ، والى ٢٥ - ٣٠ بالمائة في بلدان اميركا الجنوبية ، والى اقل من ٢٠ بالمائة في افريقيا والشرقين الاقصى والاقصى . وبالرغم من ان ارتفاع عدد التلامذة في كافة مستويات العلم هو احد مميزات العالم المعاصر ، فلا يزال هنالك مناطق شاسعة وجماهير غفيرة يخيم عليها الجهل .

اما بالنسبة لمستوى المعيشة على الصعيد المادي ، فهو دخل الفرد ما يوفر افضل قاعدة للتقدير . فان الدراسة التي قامت بها منظمة الامم المتحدة في ١٩٤٩ قد اظهرت آنذاك ان معدل الدخل السنوي الفردي هو اقل من ٥٠ دولاراً بالنسبة لـ ٦٥٠ مليون نسمة من سكان الكرة الارضية ، وبين ٥٠ و ١٠٠ دولار بالنسبة لـ ٤٧٥ مليوناً ، وبين ١٠٠ و ٢٠٠ دولار بالنسبة لـ ٢٥٠ مليوناً ، وبين ٢٠٠ و ٤٠٠ دولار بالنسبة لـ ٣٩٥ مليوناً (المانيا ، الاتحاد السوفياتي ، ايطاليا ...) ، وبين ٤٠٠ و ٦٠٠ دولار بالنسبة لـ ٦٥ مليوناً (ايرلندا ، فرنسا ، بنلو كس ، التروج) ، وبين ٦٠٠ و ٩٠٠ دولار بالنسبة لـ ١١٠ ملايين (الدانمارك ، المملكة المتحدة ، كندا ، زيلندا الجديدة ، السويد ، سويسرا) ؛ وكان هذا الدخل ١٤٧٦ دولاراً في الولايات المتحدة ، و ٨٧٠ دولاراً في كندا . وجلي ان هذه المعدلات لا تعطي سوى صورة ناقصة جداً عن مستويات المعيشة التي يجدر ايضاحها بدراس توزيع الدخل في داخل كل بلاد على حدة . ولكنها ، على كل حال ، معدلات تجاوز معدلات دخول الطبقات الفقيرة بمجازة كبيرة جداً .

التباين كبير كذلك في مكافحة الامراض الجاهلية لأن فاعلية هذه المكافحة تابعة للتجهيز الطبي والصحي ، والحال يختلف هذا التجهيز اختلافاً كبيراً جداً . فان عدد الاطباء بالنسبة للسكان متفاوت جداً : ١ مقابل ١٠٠٠ في الولايات المتحدة في ١٩٣٨ ، و ١ مقابل ٧٧٥ في ١٩٤٦ ، و ١ مقابل ٧٠٠ في ١٩٥٥ . في سويسرا ١ مقابل ١١٣٥ في ١٩٤٩ . في المانيا وفرنسا ، ١ مقابل ١٤٥٣ و ١٤٨٠ في ١٩٣٩ ، أما في بولونيا فـ ١ مقابل ٣٠٢٠ في ١٩٤٧ . في مصر ١ مقابل ٤٥٠٠ . وهناك طبيب مقابل ٥ - ١٠ آلاف نسمة في افريقيا الشمالية وسيلان والعراق ... ، وطبيب مقابل ١٠ - ٥٠ ألفاً في الكونغو البلجيكي و افريقيا الاستوائية الفرنسية واثيوبيا ونيجيريا وغينيا الجديدة والهند الصينية واندونيسيا ... وان نسبة الممرضات والممرضين لأدنى من نسبة الاطباء ايضاً . ومن الطبيعي ان كثافة الاطباء ترتفع في المناطق الغنية (تتراوح في الولايات المتحدة بين ٤ ، اذا كان معدل الدخل في المنطقة ٦٠٠ دولار ، و ١ اذا كان هذا المعدل ادنى من ١٠٠ دولار) . اما عدد الأسرة في المستشفيات فهو ١ مقابل ٧٥ - ١٠٠)

نسمة في البلدان المتطورة (بريطانيا العظمى ، فرنسا ، الدانمارك ، ألمانيا) ، ويهبط الى ١ مقابل ٨٧٥ نسمة في مصر ، ومقابل ١٥٠٠ في تركيا ، ومقابل ٥٠٠٠ في الهند .

هنالك من ثم بشرّيتان ، او مجتمعان يتقاسمان سكان الكرة الارضية على غير قساو . ففي السنة ١٩٥٧ ، عاش ثلثا البشرية في بلدان لم يبلغ الدخل القومي فيها ، على اساس عدد السكان ، ٣٠٠ دولار في السنة للشخص الواحد . وبالنسبة لـ ٦٨٪ من بينهم كان هذا الدخل أقل من ١٠٠ دولار . ولذلك كانت مستويات المعيشة متباينة جداً بين الدول الغنية (١/٦ سكان العالم غير السوفيياتي) التي تتوفر لها ثروات طائلة من المواد الاولية ، وصناعة قوية متقدمة تحولها الى مواد استهلاكية ، وفنيون كثيرون ، وبين البلدان الفقيرة ، المكتظة بالسكان في أغلب الاحيان ، المفتقرة الى رؤوس الاموال والفنيين . وتطابق خريطة هذه البلدان ، بالضبط ، خريطة مناطق التخلف ، والامية ، والتوسع الديموغرافي السريع . ولا ينتج ثلثا السكان المتخلفين سوى ثلث الانتاج الزراعي العالمي . اجل ليس وجود السكان الفقراء بالشيء الجديد ، ولكن الفقر الحالي ، كما يوضح ذلك « ايف لاكوست » ليس « متعادلاً » على غرار الفقر في الايام الغابرة ، حين كان عدد البؤساء ثابتاً . أما الشيء الجديد فهو ان فقر التخلف « يوافق اختلالاً تجميعياً في التعادل » : ان ارتفاع عدد السكان الكبير والسريع لا يعادله ارتفاع الانتاج الزراعي العالمي . فمنذ السنة ١٩٥٩ ، اذ كان معدل النمو الديموغرافي ١.٦٪ ومعدل الانتاج ١ بالمائة فقط ، برز اختلال التعادل اكثر فاكثراً ، وبرز الفارق بين البلدان المصنعة والبلدان غير النامية ، وارتفع عدد الجوع ارتفاعاً لم يعرف قط من ذي قبل . ولذلك فان اختلال التوازن الداخلي الذي ينبجم عن ذلك ، والمقارنات التي يجريها ، في داخل كل دولة ، سكان البلدان غير النامية بين مستوى معيشتهم ومستوى معيشة الأقلية الممتازة ، تجعلهم يعون ان « السلطات المفرطة » التي يتمتع بها هؤلاء الممتازون ، من وطنيين وأجانب ، هي « العقبة الكبرى التي تحول دون انطلاقة انمائية حقيقية والعائق الذي يمكن ازالته بأسرع وقت » (ا . لاكوست) . فالمسألة من ثم مسألة سياسية اولاً ، لأن وسائل إيجاد حل لها متوفرة على الصعيد التقني .

لقد اثبتت نجاحات العلوم والتقنيات امكانية زيادة انتاج الاغذية والطاقة
مكافحة الجوع
زيادة تكاد تكون لا محدودة . فان تقنيات التخطيط ، التي اعتمدت في روسيا اولاً ، ثم بات العمل بها شاملاً ، قد قدمت الدليل على امكانية تنظيم البحث العلمي تنظيمياً فعالاً جداً - وقد اعطت الولايات المتحدة خير مثال على ذلك خلال الحرب الاخيرة وبعدها - وتحقيق الاكتشافات المخترية تحقيقاً عملياً في وقت قصير جداً . فبات ممكناً من ثم ، من الناحية التقنية ، تحسين مصير الانسانية وتحفيز المثال السانسييموني لاستثمار الارض استثماراً منظماً وصوابياً ، وازالة « بؤس البشر » في ظروف لم يحلم بها احد من قبل . ووضع حد للاخطار التي الماح اليها ف . د . روزفلت في برنامجه الحربي : القضاء على الخوف ، والبؤس ، والمرض .

امام سرعة تزايد السكان وقفت الامم المسيطرة يعزم الى جانب تحديد النسل ؛ فكما ان

الطبقات الحاكمة رأت مع « مالتوس » في أوائل القرن السابق ان تحديد النسل هو العلاج الوحيد لبؤس الطبقات الفقيرة ، كذلك نصحت هذه الامم بـ « رقابة الولادة » الى الشعوب الآسيوية غير النامية المتكاثرة بسرعة ؛ فأقرتها اليابان ، والهند ، والصين (ربما مؤقتاً) اقراراً رسمياً . اما الموقف التفاؤلي المناهض لتحديد النسل فقد دافعت عنه الاديان الوفية لموقفها التقليدي ، وكافة المقتنعين بأن الجوع مرده الى عوامل اقتصادية اكثر منها جغرافية وبأنه « يمكن مواجهة كل ارتفاع في عدد السكان بتنظيم اجتماعي مناسب » ؛ والقائلين مع « جوزويه دي كاسترو » ان « الجوع الجماعي ظاهرة اجتماعية الطابع ترد بصورة عامة الى سوء استخدام الامكانيات والموارد الطبيعية ولتوزيع المواد الاستهلاكية توزيعاً يرثى له » . فمن اصل الـ ٥٠٪ من مساحة الاراضي الصالحة للزراعة ، لا يستثمر اليوم سوى ١٠ بالمائة فقط ، وهناك مساحات كبرى يمكن من ثم استثمارها زراعياً . ولا تتيح التقنيات الزراعية المحككة زيادة انتاج الاراضي المستثمرة حالياً في المنطقة المعتدلة فحسب ، بل استثمار اراض جديدة املت حتى هذا التاريخ لانها مجدبة نسبياً ، كأراضي المناطق القريبة من القطب الشمالي وبورات آسيا الوسطى والاراضي الحمر في المناطق الحارة والاراضي التي محلت بفعل زراعة واحدة متكررة وغير صوابية . ومن شأن ادجان الانواع النباتية الجديدة الغنية جداً بالكالسيوم والفيتامينات ، التي درست مؤخراً في اميركا الوسطى والبرازيل ، وانماء صيد الاسماك (المحصور اليوم بنسبة ٩٨ بالمائة في نصف الكرة الشمالي) وتربيتها ، ان يزيدا كذلك كمية الاغذية المتوفرة ، كما ان من حقنا ارتفاع نتائج جلي من اكتشافات علم الحياة وتطبيقات الطاقة الذرية . وقد تحقق منذ اليوم في المختبرات اعداد مواد حية بفضل الطاقة الضوئية ، وتعد منذ اليوم كذلك زراعة بعض انواع الاشنة البحرية الغنية بالبروتينيات والسكر القابل التمثل ، التي من شأنها انتاج طاقة مرتفعة . وهذه حال الـ « كلوريل » ، اشنة المياه العذبة ، التي قد توفر زراعتها في احواض كبرى ٢٠ طناً في الهكتار سنوياً ، وقد لا تستلزم المياه التي تستلزمها المزروعات المروية الكلاسيكية في البلدان القريبة من المناطق الحارة حيث تتعرض النباتات لاشعة الشمس المحرقة . ويوجد علم الوراثة انواعاً نباتية اشد تحملاً واسرع نموجاً ، وربما انواعاً جديدة ايضاً ، وتستعمل الاشعاعات الذرية تطورها وتقضي على الجراثيم والحشرات ؛ وهكذا يصبح بالامكان تجنب كل خوف من المجاعة تجنباً نهائياً .

الثورة الصناعية الجديدة
يقال القول نفسه عن انتاج المواد الاستهلاكية الصناعية ، وفي الدرجة الاولى عن الطاقة التي هي شرط كل انتاج ضخم وكل مكننة . فان بعض مصادر الطاقة لا تتجدد وينتظر استنزافها في مواعيد قريبة ، كالفحم الحجري الذي يتراجع امام تقدم البترول والكهرباء ، والبنزول نفسه ، والغاز الطبيعي . ولكن الكهرباء ، التي تنتجها مصانع حرارية ومصانع مائية - كهربائية ، هي منذ اليوم المصدر الرئيسي للطاقة المستخدمة بسبب مرونتها وحسب تطبيقاتها الواسعة ؛ فان استهلاكها

يتضاعف كل عشر سنوات في البلدان الصناعية . ويواجه انتاجها بواسطة مصادر لا ينضب معينها : المصانع التي تستخدم طاقة المد والجزر المحركة (حيث ترتفع المياه وتنخفض كثيراً فقط : مصب الـ « رانس » ، جون « مون - سان - ميشال ») ، وطاقة الرياح الذي يسير محركات ذات قطر كبير (كمحطة « بالا كلافا » في القرم) ، وطاقة البراكين (كالعنفات التي يسيرها في توسكانا بخار يتصاعد من جوف الارض وتبلغ حرارته ٢٠٠ درجة مئوية) ، واستخدام الطاقة الشمسية القادرة على تحويل صحاري المناطق الحارة الى مصادر عالمية غنية بالطاقة (مصنع وادي ارارات في ارمينيا مع مراياه الـ ١٢٩٣) ، وخصوصاً بإنشاء المصانع الكهربائية الذرية . ولا يزال هنالك لمعمرى مصادر اخرى تطرح جانباً كل خوف من الحاجة الى الطاقة : ان كميات الاورانيوم والتوريوم المعروفة في العالم تسمح بالاعتقاد بأنها تمثل مصدر طاقة اعظم شأنًا الى حد بعيد من احتياطي البترول والفحم الحجري ، وبأنها لا محدودة عملياً . فبعد ثورة الآلة البخارية وثورة الكهرباء ، يشكل استخدام الطاقة الذرية والرقابات الآلية التي توفرها الاجهزة الالكترونية ثورة ثالثة نشاهد انطلاقها امام أعيننا . وقد أصبح استخدام هذه الطاقة منذ الآن متنوعاً وواسعاً ؛ فان تحويلها الى كهرباء واستخدامها في دفع السفن والطائرات والقاطرات قد أصبحا قابلي التحقيق تقنياً ، واستخدامها للتدفئة كذلك . فان مولداً ذرياً ينتج ١٠٠ ٠٠٠ كيلووات في الساعة ، اي ما يكفي لاستهلاك مدينة تضم ١٠٠٠٠٠ نسمة ، لن يستخدم سوى ١٥٠ كيلوغراماً من مركب الاورانيوم - ٢٣٥ الغني بالاورانيوم ؛ وان الخواصة « نوتيلوس » قد قطعت مسافة ٣٥ ٠٠٠ ميل ولم يستهلك محركها الذري سوى ٦٠٠ غرام من الاورانيوم !

منذ اليوم أخذت بعض الآلات الجديدة الفائقة القوة تحدث ثورة في توزيع المراكز الصناعية جغرافياً : آلات تسوية الارض التي تقوم كل يوم بعمل الوف العمال كرافعات الانقاض التي تستخرج ١٥٠٠ متر مكعب في الساعة ، والرفوش الآلية التي تنزع ٦٠٠ متر مكعب في الوقت عينه ، والمثاقب الفولاذية الآلية القادرة على حفر اربعة قطعها اربعين متراً مربعاً ، والرافعات الآلية القادرة على رفع كتل صخرية تزن ٦٠ طناً ، والمعدات الرافعة القادرة على رفع ٣٠ متراً مكعباً في الدقيقة ، والرفوش الكهربائية المزودة بالقواديس التي تستخرج ٣٥٠٠ طن من المعدن غير الخالص في ثماني ساعات ، والناقلات الآلية ذات السيور التي جعلت الاستثمار المنجمي من على وجه الارض أوفر انتاجاً من الاستثمار داخل الارض وسهلت بنسب الخطوط الحديدية والطرق ، وأتاح الجر الكهربائي والجر بواسطة محركات ديزل اجتياز الصحاري بسهولة ، كما ان الطوافات ، والطائرات الشاحنة ، وأنابيب نقل البترول قد طورت ظروف النقل . وقد اتاحت كل هذه التحسينات امكانية استثمار موارد البلدان القاحلة كالصحاري القطبية مثلاً : مناجم الحديد في « لابرادور » ، مناجم الرصاص في « غرينلاند » ، موارد المناطق الباردة السوفياتية ، بينما استخدمت تجهيزات الانهر الافريقية (مصنع آديا على

الد سافا ، ، وقريبا سدة كونكوريه ، في غينيا ، وسدة كويلو في الغابون) لتنقيسة
البوكسيت المحلي والاوروبي . وهكذا اخذت تتوفر كافة الظروف التي سوف تتيح وضع كافة
موارد الكرة الارضية في خدمة البشرية . وهكذا سوف يزول النمو الاقتصادي المتفاوت
في مناطق المسالم المختلفة ويزول معه هدم التساوي في علائق القوة الذي افضى الى وجود
سائد ومسود .

الخلاصة

« لا (في حضارات الماضي الجماعية) ولا في عهد النظام الحر ، لم يكن البشر أحراراً حقاً ... فأتت فترة النظام الحر القصيرة جداً ، التي بلغت اليوم أجلها ، لم تكرس يوماً ، حتى لأقلية من سكان العالم ، سوى حرية قضائية ، نظرية في أغلب الأحيان ، زادت في كثير من الحالات من خطورة الاقتتارات الاقتصادية » .

(ب . لاروك)

ان نصف القرن هذا قد قلب نظام المراتب بين القارات والدول بوضعه حداً لمحنة أوروبا السياسية والاقتصادية . إلا ان هذه الأخيرة ، ما زالت ، على الصعيد العقلي ، « مملكة العالم » والمركز الرئيسي لانضاج الأفكار وأشكال الفن ، كما ان العلم الأوروبي ما زال يلعب دوراً أولياً في حقلي البحث والاكتشاف . فعملها الخلاق لم يستنزف قط ، وليست المراكز الجديدة التي تجارها في البقاع الأخرى من الكرة الأرضية ، سوى ابنائها ومواصلات نشاطها . وما زالت هذه المراكز تستوحيها وتقتبس من طرائقها وتستعين ببعض علماءها . يضاف الى ذلك ان « أوروبا » ، الحرة والماركسية ، تنشران كلتاها مثل أوروبا المنشأ . وبديل نصف القرن هذا كذلك نظام الاقتصاد والمجتمعات نفسه ، وجدد مبادئ العلم والفن وطرح كافة المسائل تقريباً بمعارات جديدة ، ورائد بذلك في الاجيال التي بلغت سن الرشد بعد السنة ١٩٠٠ شعوراً ناصباً بعدم الاطمئنان وبقرئ نهاية العالم عبر عنه العديد من الادباء ورجال الدولة المعاصرين في تصريحاتهم التشاؤمية .

لقد نزلت بالنظام الاقتصادي القديم أضرار جسيمة . وفقدت الرأسمالية من جهة ثانية جزءاً كبيراً من الكرة الأرضية ، واكثر من ثلث سكانها الذين انضموا الى الكتلة الشيوعية حيث لم يعد الانتاج خاضعاً لسنة الكسب بل خطط تخطيطاً كلياً . يضاف الى ذلك انها شوهت تشويهاً خطيراً حيث لم تزل هي النظام السائد في الاجزاء الأخرى من العالم . فان عجزها عن التوفيق بين الانتاج والاستهلاك ، وابتعاد الاسواق لتصريف انتاج عادم النظام واشباع حاجات الجماهير الحقيقية في وقت واحد ، والتوقعات الفجائية التي تنجم عنه في نمو الاقتصاد ، قد اوجبت تدخل

الدولة تدخلا متزايد النشاط . فقام من ثم اقتصاد موجه أصبحت فيه الدولة الرأسمالية العامل الرئيسي في الحياة الاقتصادية . وان الضرائب التي تقتطعها السلطة من الدخول ، وطبيعة نفقاتها (ولا سيما نفقات التسليح التي أصبحت « الميزة الثابتة لنظامنا الاقتصادي ») ، ونداءاتها من أجل التوفير ، وتدخلها في حقل التسليف ، قد أفلحت لها رقابة التوزيع ، وتنظيم توظيف الأموال ، وتحديد الأسعار ، وتوجيه الإنتاج ، وتشجيع هذا النشاط أو ذاك أو عدم تشجيعها وتعديل توزيع الدخول بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، واستلام زمام الاقتصاد كله . فكان ان هذا التدخل شبه الدائم أعطى الرأسمالية وجهاً جديداً ما كان احدليحلم به في السنة ١٩٠٠ . وهو قد استلبح ، لا إلغاء حق الملكية الخاصة وحرية العمل ، بل تحديد ههما على كل حال . ومنذ عشرين سنة تقريباً ، نرى ان الولايات المتحدة — بلاد الرأسمالية الكبرى بالذات — قد سلكت هذه الطريق .

ان ازمة الرأسمالية هذه ، واعني بها « شعورها بوقتيتها » منذ الازمة الكبرى ، والصفة التي تبدو ملازمة للتدابير التي تحولها تحويلاً عميقاً جداً ، قد طرحت بصورة حتمية مسألة مدى حياتها وموتها ، و « افلاسها » ، و « فسادها » . فحول هذه المسألة تتجابه الايديولوجيتان المتزاحمتان اللتان تنقاسمان العالم : هل الرأسمالية قادرة على التحسن وحتى على البقاء ؟ ان الجواب الماركسي معروف تمام المعرفة : ان الرأسمالية صائرة حتماً الى الزوال بسبب حركة التاريخ الديالكتيكية التي يتوجب على البروليتاريا بموجبها القضاء على النظام الذي كان سبب نشأتها . وكل ما هنالك ، كما يرد في الجواب ، يثبت هذا التطور : تمادي واتساع الازمة الكبرى ، النجاحات التقنية المظيمة المتحققة ، كون جزء كبير من اوروبا وآسيا قد انتزع منها ، منذ الحرب العالمية الثانية ، اسواقاً هامة ودورها القيادي في حياة البلدان الجديدة . ولن تغلب الرأسمالية على الصعوبات التي تتخبط فيها الا باللجوء الى حيل مؤقتة ، ولكن لا مناص من ازمات كبرى متزايدة الاهمية ، ترافقها حروب من أجل فتح الاسواق ، سوف تستعجل القضاء عليها .

سلم عدد من الاقتصاديين والكتئاب الاحرار مع ماركس ، دون التسليم بهذه الآراء الجذرية ، بأن الرأسمالية ليست « جزءاً من اطار الطبيعة الأزلي » . نذكر منهم « ج . شومبر » الذي تكلم في كتابه « الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية » (١٩٤٢) عن تيبس الرأسمالية والمحطاطها التاريخي . وقد ارتقب ، آسفاً ، انتصار الاشتراكية الحتمية . ونذكر « جايس بورنهام » الذي ارتقب في كتابه : « عهد المنظّمين » ، الصادر في السنة نفسها ، زوال النظام الحالي الذي لن تخلفه الاشتراكية بل رأسمالية دولة في ايدي بعض الفنين . وهناك عدد آخر ممن لم يبدوا رأياً جازماً ، بل وقفوا موقفاً متحفظاً من مستقبل النظام . فرأى بعضهم كلاميير كيبن « هانسن » و « هيجنز » ان الاقتصاد الغربي قد بلغ نقطة « نضج » تستلبح ركوداً نسبياً ، اي تمهلاً في نسق نموه يشكل ظاهرة تشير القلق . وهذا كان كذلك رأي كولن كلارك الذي ذاع صيته في العالم بفضل كتابه « شروط التقدم الاقتصادي » (١٩٤٠) : ان

التقدم الاقتصادي الذي يقوم بنمو القطاع الثالث ، صائر حتما الى التمهّل لأن معدل زيادة الانتاجية في هذا القطاع ادى معدل ممكن . اضاف الى ذلك اخيراً ان ظواهر التضخم في كافة البلدان تؤلف خطراً مميّناً بالنسبة للمجتمع الرأسمالي لانها سوف تنتهي الى زعزعة اطره وخلق وضع يكون من شأنه حمل الرأي العام ، كما يؤكد ذلك شومبر ، على اعتبار التخطيط الكامل اخف الشرور الممكنة . ويخلص الكاتب الى القول : « لقد اخطأ ماركس في تقديره لكيفيات انهيار المجتمع الرأسمالي ، ولكنه لم يخطئ في ارتقابه انهياره نهائياً » .

والحال عاش الاقتصاد الرأسمالي ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، في جو حرب حامية او باردة ، ومنافسة قوية بين سكتلتين من الدول ، وفي الوقت نفسه في جو تحسينات تقنية عظيمة حدثت به الى شحذ عزيمته وتجديد معداته الصناعية ، وسحب من سوق العمل ملايين الشباب المدعويين لخدمة العلم ، ولكنه انتهى كذلك ، كما هو طبيعي ، الى تغذية الاتجاه الشامل الى التضخم افليست « المثبتات الآلية » ، التي احكمها علماء الاقتصاد منذ السنة ١٩٢٩ ، سوى مجرد حيل من شأنها تأخير ازمة آخذة بالنضج ليس تأخر اقتصاد اميركا في السنة ١٩٥٧ - بعد تأخيرين اقل خطورة في ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وفي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - سوى احدى ظواهرها المثيرة للقلق ؟ فاذا كان التقدم الذي تحقق لم يتحقق الا بفضل سلوك « طريق التضخم الخطرة » ، هل يتوجب علينا ان نقول مع « ألفرد سوفي » ان « الرأسمالية لم تحل تناقضها الاساسي . لقد نجحت في تخفيف شدة الهزات دون ان تنجح مع ذلك في استعمال نسقها » ؟

الا ان عدم حدوث ازمة عالمية جديدة كبرى منذ السنة ١٩٢٩ ، ونهضة التوسع الاقتصادي الهامة التي برزت في العالم الرأسمالي منذ السنة ١٩٥٣ ، قد اعاد له الثقة في المستقبل . وان في ذلك لدليلاً - كما يعتقد البعض - على ان الوسائل التقنية المستوحاة من « كينز » مجدية لتوقي الازمات اذا جرى التدخل في الوقت المناسب . وان مرونة النظام التي تتيح له التكيف بحسب الظروف الجديدة لدليل على قوته . او لم يؤكد اندريه مارشال - في سياق درسه « اشكال نظام الرأسمالية » - انها تتفق وعدة امثلة من النظم السياسية والقضائية والاجتماعية ، وانها تنطوي على اشكال كثيرة تبتدىء بالمثال « الحر » وتنتهي بمثال مشوه جداً هو مثال الاقتصاد المخطط تخطيطاً جزئياً .

« ان الرأسمالية تتفق والمساواة بين الدخول » ولكنها تتفق كذلك واختلافها البالغ . مهما يكن من الامر ، فان تراجع التفاضي الكلاسيكي اصبح عاباً ، وهو يقاس بتقسيم سياسة التدخل وبشبه شمول اقتصاد متباين التوجيه والتخطيط ، غالباً ما يطالب به المتعهدون انفسهم ، رغبة منهم في ان تقيم الدولة شر التقلبات الفجائية في النشاط الاقتصادي .



بموازاة تطور الرأسمالية هذا ، وعلى علاقة وثيقة معه ، لوحظ تقهر مريع في مذهب « الدولية » وليس المقصود هنا « الدولية الاشتراكية » التي كانت لا تزال ناشطة جداً بعد

الحرب العالمية الاولى والتي نرى في ضعف الحركة العمالية الاشتراكية الراهن اوضح طواهرها فحسب . بل المقصود ، كما اثبت ذلك « ميردال » ، رفض احترام مجموع القواعد القانونية الموضوعية تدريجياً والمقبولة عموماً التي كانت تنظم العلاقات بين الدول : رفض مواجهة المسائل من وجهة نظر مصالح البشرية العامة لا من وجهة نظر قومية ضيقة . فلا قيمة الا للدفاع عن المصالح القومية المستعجلة ، وتحذر الدول الجديدة غير النامية ، في هذا المضمار ، حذر الدول الكبرى في علائقها المتبادلة وفي علائقها بالاقاليم التي كانت خاضعة لها من ذي قبل . والمقصود كذلك الانتهاء كات الخطيرة لحرمة الحق الدولي الذي كان يضمن ، في ايام الحرب ، حدا ادنى من الرفق واحترام الشخص البشري ، اذ ان « الحرب الشاملة » قد ادت الى قاعدة مخالفة الحقوق التي اعترفت بها اتفاقات جنيف ولاهاي لمندوبي الدول المتحاربة وامرى الحرب وسكان البلدان المحتلة من قبل جيش عدو . وبصورة خاصة انقسم العالم الى عدد متزايد من الاطر السياسية المستقلة التي تسيطر عليها قومية اقتصادية ذات اتجاه استكفائي يكثر من الحواجز ويحول دون انتقال المواد والاشخاص ورؤوس الاموال . ومن التناقض ان يصطدم التوفيق بين التبعية الاقتصادية والاستقلال السياسي بصعوبات يتعذر تذليلها في الظاهر ، في الوقت الذي نشاهد فيه « تطوراً نحو توحيد الكرة الارضية تقنيا وصناعيا » (ر . آرون) ، ويبرز فيه بوضوح عجز الفرد عن ان يكفي نفسه بنفسه ، وتزايد فيه ضرورة قيام تعاون دولي . فان الأمم المتطورة لم تقم بشيء عملياً من اجل تثبيت سعر المواد الاولية والمنتجات الزراعية التي هي المورد الوحيد للبلدان غير النامية ، ومن اجل مساعدتها على تنويع انتاجاتها وانشاء صناعات تحويلية فيها ، وهي الوسيلة الوحيدة لوضع حد لفقدان التوازن الذي تعانني منه ، ومن اجل معالجة البؤس الفظيع الذي تزيد انطلاقتها الديموغرافية من خطورته يوماً بعد يوم . واذا ما استثنينا بعض الحالات النادرة ، فان البلدان المصنعة تصنيماً متقدماً هي وحدها تقريباً ما افادت من ازدياد الطاقة الصناعية ازدياداً عظيماً خلال السنوات العشرين الاخيرة .



من المميزات البارزة التي تستخلص من انعام النظر في مجتمعات القرن العشرين التفاوت الكبير السائد بين البشر . فان القسم الاكبر من الممتلكات العقارية في ايدي عدد ضئيل من كبار الملاكين . وفي البلدان التي تكثر فيها الممتلكات الصغرى ، ييسر التطور الاقتصادي وتقدم المكننة جمع الاملاك الصغرى والاستثمارات في وحدات اكثر اتساعاً وفي الصناعة كذلك تتغلب ظاهرة التجميع نفسها . وحتى اذا كان الرؤساء والمديرون فنيين يتقاضون مرتبات لا ملاكين ، فانهم يتمتعون بدخول كبير وبنفوذ عظيم . وان هذا التفاوت السائد بين طبقات الامة الواحدة ، يسود كذلك على مستوى الشعوب . وهي اقلية هنا ايضاً ما تستفيد من كافة منافع الاقتصاد المعاصر — ١٥ بالمائة من سكان العالم غير السوفيياتي يستأثرون بـ ٦٢ بالمائة من الدخل العالمي — بينما تفتقر الاكثرية الساحقة الى ضروريات الحياة . وان هذا التفاوت يزداد خطورة ، وليس ما

يشير الى ان وطأه ستخف في وقت قريب . فان الازدهار الاقتصادي الكبير الذي استفادت منه الدول المتطورة قد اتاح لها انماء ثروتها وتحقيق بداية وحيدة قومية بتوزيع الاخطار الاقتصادية بين مواطنيها توزيعاً اكثر انصافاً . اما الدول غير النامية المكتظة بالسكان فقد بقيت في حالة ركود يرثى لها ، او تأخرت احياناً . « بالنسبة للبشرية كجموع ، ليس في الواقع من تقدم ، ... » فالدخل القومي الحقيقي ومستوى الحياة المتوسط ادنى اليوم منها منذ عشرين سنة في الأرجح ، وربما كانا ادنى منها في السنة ١٩٠٠ (ج . ميردال) .

هو هذا التفاوت المزدوج ما قاومه وحاربه نصف القرن الاخير . فمن المميزات الجديدة للعهد المعاصر ظهور حالة نفسية جديدة بين الجماهير التي كانت حتى هذا التاريخ خاضعة لرؤسائها التقليديين . اجل لقد تخللت تاريخ البشرية ثورات دفع اليها البؤس ، او وضع محلي لا يطاق ، او الاستبداد ، او شدة الآلام ، ولكن الخضوع للتفاوت الاجتماعي ، وعدم الاطمئنان ، والفقر ، والبؤس ، والآفات الطبيعية لم يعترض عليه قط اعتراضاً جدياً . فسواء بشرت به الاديان السائدة أم إيديولوجية الطبقات الحاكمة ، فان مبدأ التسليم بنظام معترف بديمومته قد عرف انتشاراً شاملاً حتى بين العناصر المطالبة بالاصلاح . وكل ما بدا ممكناً في هذا الصدد هو تخفيف وطأة نتائجه بالتعاون الذي تحقق على الصعيد الوطني والصعيد الدولي ، وممارسة المحبة ، والمساعدة الاخوية ، والعدالة الاجتماعية ، والادخار الذي يتيح لكل فرد - كما علم بعضهم - الارتقاء في السلم الاجتماعي بالخروج من الحالة « البروليتارية » .

قبل الحرب العالمية الاولى ، اخذت الاشتراكية تعلمت في أوساط العناصر المتطورة في الطبقة العمالية - وهي أقلية ضئيلة ، كما سبق ورأينا - ان مصير المحرومين لا يمكن ان يتحسن تحسناً حاسماً على الصعيد الفردي ، بل بتبديل الحالة العمالية . وقد يشرت حوادث نصف القرن الاخير : الحربان العالميتان ، وعدم استقرار النقد ، والازمة الكبرى ، انتشار هذه الآراء انتشاراً واسعاً ، ولم يزل موقف الاستسلام والخضوع القديم بين الافراد وفي وسط الطبقات الشعبية فحسب ، بل بين الشعوب المسودة ايضاً ، وحل محله توق شامل لحياة فضلى . « لن ترضى اية طبقة بعد اليوم بأن تنعم بالدنيا . ولن تعترف أية طبقة بتفوق طبقة اخرى » . وساد الاعتقاد من جهة ثانية بأن الحريات السياسية المدرجة في الدساتير الغريبة ليست في نظر أكثرية البشر سوى حريات شكلية ونظرية ؛ ولن تصبح فعلية الا اذا نعمت الجماهير بمستوى معيشة كاف ، الا اذا تحققت الديمقراطية الاقتصادية . فمن هذا التضاد بين المساواة السياسية والقضائية من جهة ، والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي من جهة ثانية ، نشأ الشعور بأن النظام الاجتماعي ينطوي على ظلم لا يطاق .

اما ما استعجل هذا الوعي فهو مثل الثورة الروسية التي قدمت ، بتحقيقها مجتمعات بدون طبقات ، مرتكزاً الى إلغاء الملكية الخاصة .

« الدليل على ان نظاما اقتصاديا غير الرأسمالية يمكن ان يسير بصورة دائمة، بينما كانت البلدان الرأسمالية فريسة بطالة بدت ركانها انتشرت انتشاراً دائماً » .
(اندريه مارشال)

ان المثل الروسي علم الطبقات والشعوب المسودة - « البروليتاريا الداخلية » و « البروليتاريا الخارجية » بحسب تعبير « ج. بالندييه » - ان تبديل ظروف الاقتصاد امر ممكن، وان ليس من حتميات اقتصادية وتفاوتات لا دراء لها ، وان السلطة العامة قادرة على تبديل النظام القديم ، ويكفيها ، لبلوغ هذه الغاية ، استخدام الموارد التي وضعها العلم والتقنية بتصرفها .

على غرار دول اوروبا الوسطى والشرقية التي فازت باستقلالها في القرن التاسع عشر ، طالبت شعوب المستعمرات بحق حكم ذاتها ، وبانشاء دولتها القومية بدالة تقاليدها لا باقتباس مؤسسات الغرب اقتباساً اعمى ، وباعتماد اقتصاد مستقل لن يخضع بعد اليوم لموافقات الدول الصناعية الكبرى . ومن يريد منها بلوغ هذه النتيجة لا يتوجه الى « النظام الحر » الا عند الحاجة ، خشية من الاضطرار الى القبول بشروط قد تحد من استقلالها الحديث العهد . بل يلجأ الى تخطيط متفاوت الشدة يشدد على الوقائع الاقتصادية والاجتماعية يستطيع وحده ان يوفر لها القاعدة التي تفتقر هي اليها والتي لا تعطي دخولا فورية .

أما في البلدان الرأسمالية ، فخوفا من الاعداء الثوري ، انتهجت الحكومات - منذ أزمة السنة ١٩٢٩ ، بصورة خاصة - في الحقل الصناعي سياسة التدخل نفسها التي انتهجتها في الحقل الاقتصادي . فأمام الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية ، حيث شمل الضمان الاجتماعي ، كما سبق ورأينا ، كافة حاجات العمال ، وحيث اتجه الاجر الاجتماعي المتزايد الى ابتلاع كافة الاجر ، عمت هذه البلدان بعد السنة ١٩٤٥ التدابير التي سبق اعتمادها في البلدان الانكلوساكسونية قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها . لقد امست « دولة الازدهار » احد العناصر الاساسية للتوازن الاقتصادي والسياسي في كافة الدول تقريبا ، فهي في حقل الصحة العامة والاستخدام الشامل من جهة ، تعوض من الاخطار الاجتماعية وتقي منها الى حد ما ، ومن جهة ثانية تصبح وسيلة ، لا تزال محدودة جداً ، لاعادة توزيع الدخول ، اذ انها تخصص الرسوم المستوفاة على اكثرها ارتفاعا للنفقات الاجتماعية التي تهم الجماعة كلها . لقد نجم عن ذلك ان الفارق بين الحالات المتوسطة والحالات الدنيا قد تضاعف في بعض البلدان كالولايات المتحدة والسويد وبريطانيا العظمى . وانما ما زال هنالك ، في هذا الحقل ، تفاوت كبير جداً هو الدليل على افتقار الاجراء افتقاراً نسبياً . فهنا ، كما بين الدول الفتية والدول غير النامية ، يتعاضد التفاوت بين الاغنياء والاجراء ، حتى المتوسطين ، بدلا من ان يتضام ، وترتفع الاجور أقل من الارباح الى حد بعيد ، بينما يعزز التطور التقني الطبقة الممتازة بتعمير الارتقاء الاجتماعي ووصول وضعاء الاصل الى الوظائف القيادية . ويمتلك المشاريع الكبرى ابداً ، حتى المفلة منها والمدارة من قبل « مديري ادارة » ، عدد محدود من الارباب الذين يستمرون في التمتع بنفوذهم لم يعد حصرياً ، ولكنه ما زال مسيطراً على السلطة . ولذلك فان سيطرة الرأسماليين على غير الرأسماليين « ما زالت

تشكل المرتكز الاساسي للدول الغربية. وما زال الصراع الطبقي قائماً ، ولكنه يرثي اشكالا أقل جفافاً ، (موريس دوفرليه) .



اصبح تدخل السلطة العامة من ثم عاماً — حتى في البلدان التي تسيطر عليها تقاليد الامة الفردية — ؛ وقد فرضته اعتبارات اقتصادية واعتبارات اجتماعية الطابع من اجل تأمين توازن افضل بين قوى الانتاج والتوزيع وضمن السلم الداخلي . ولكن النظام الحر ليس آخذاً في التراجع من هذا القبيل فحسب . فبينما وقفت الدول ، التي لم تشعر بأن البناء الاجتماعي مهدد بخطر جسيم ، موقفاً متساهلاً من الجرم السياسي ، خلال مرحلة النظام الحر ، فان التآزم الاجتماعي الذي حرته ثورة تشرين الأول في كافة البلدان ، قد افضى منذ السنة ١٩١٧ الى قسلب الحكام : دكتاتورية في البلدان المنتقلة الى الشيوعية بغية محاربة محاولات مناهضة الثورة ، فاشستية او اقله نظام بوليسي ، وحد من الشرعية وتجاوزها في « العالم الحر » . ففي كافة بلدان العالمين دون استثناء يمكن وضع قائمة طويلة بأعمال العنف ، والتوقيفات التعسفية ، ومعاملة السجناء والمتهمين بفظاظة ، والاستجابات تحت تأثير التعذيب ، والرقابات الاستقصائية التي تضرب عرض الحائط بسر المراسلة والمخابرات الهاتفية ، التي تؤيد كلها ان المثل الانساني الأعلى لفلسفة القرن الثامن عشر وخلفائهم في القرن التاسع عشر آخذ في التراجع . وزادت من خطورة هذا التراجع قوة وسائل اقناع الجماهير الشعبية : الاذاعة ، التلفزة ، الصحافة الكبرى في ايدي المصالح الكبرى ، التي تنشر كلها ايديولوجية « مذهب محافظ جديد مستنير » (ج . مينو)^(١) يهدف الى ابعاد السياسة عن الرأي العام واخفاء هذه الحقيقة عنه : من شأن النضال السياسي وحده الانتهاء الى اعادة توزيع السلطة لمصلحة المحرومين والمظلومين . اذن نحن امام تراجع النظام الحر ، الذي قابل المخطاط الرأسمالية الكلاسيكية ، او اقله تطورها ، ذاك النظام الحر ، الذي كان عهده الحلو — والحق يقال — قصير الامد ، والذي لم يستفد منه استفادة كاملة سوى شطر زهيد من البشرية ، هو ذاك الذي استفاد من امتياز الثروة .



يختلف الوضع ، كما يتضح ذلك ، اختلافاً كلياً عنه في السنة ١٩١٤ . وان العالم ، كما كان في هذا التاريخ ، قد زال معظمه منذ اليوم ، وانقلب توزيع القوى انقلاباً تاماً . فقد حل محل الوحدة الفكرية والمادية التي فرضتها هيمنة اوروبا انقسام الى ثلاث مجموعات . فهناك العالم الرأسمالي والحر والعالم الشيوعي . تسيطر على الاول ، قوة وقوة ، الولايات المتحدة التي يقتبس هو عنها المؤسسات والاخلاق السياسية ويخضع لتوجيهها في الحقل السياسي والاقتصادي . وهو يتألف من دول كانت مسيطرة من ذي قبل ، فأضعفتها حركات استقلال الشعوب في المستعمرات وشبه

ننعم به طبقاتها المتوسطة والعمال الميسورون في مناعاتها ، وعلى بذخ طبقاتها الحاكمة . وتوجب عليها اعادة التوفيق بين جهاز انتاجها والظروف الجديدة الناشئة عن تحرر رعاياها السابقين ومنافسة الولايات المتحدة الساحقة في آت واحد . اما الثاني الذي يمتد من الإلب الى المستعمرات ، وباتت تبحث عن اسواق جديدة بغية المحافظة على مستوى المعيشة المرتفع نسبياً الذي الباسيفيكي فينعم بظروف شبيهة بتلك التي عرفتھا الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر : سوق كبرى تبدو امكانات توسعها وكأنها لا محدودة ، ويمكن ان تعتمد فيها ، على نطاق واسع ، تقنيات توحيد المنتجات والانتاج بالجملة ، وأزال اصلاح النظام الاجتماعي فيها العقبات التقليدية التي حالت دون النهضة الاقتصادية ، وتحسن فيها تدريجياً ظروف معيشة سكانها .

بين هذين المثالين لحضارات متناقضة ، بنظرتهما الى العالم وبنظامها الاقتصادي والاجتماعي على السواء ، ظهرت منذ السنة ١٩٤٥ مجموعة ثلاثة تضم البلدان غير النامية التي فازت باستقلالها السياسي حديثاً او تسعى الى الفوز به . فأمام مجموعة البلدان الاطلسية المتقدمة تقنياً - التي يتجاوز معدل الدخل الفردي فيها ٥٠٠ دولار - والمجموعة الشيوعية التي ما زال معدل الدخل يتراوح فيها بين ١٠٠ و ٤٠٠ دولار ، اللتين تمثلان معاً أقل من نصف البشرية ، توجد كتلة قوية بعدد السكان ، والثروة ، والموارد ، وأهمية الدور الذي يقوم به بعض شعوبها في السياسة الدولية - الهند في عهد نهرو ، وكتلة الدول العربية ولا سيما مصر - ولكن القسم الأكبر منها يعيش في البؤس وعلى حدود المجاعة . وتتنازعها الكتلتان الكبريان على الصعيد الايديولوجي ، ومنذ السنة ١٩٥٤ ، على الصعيد الاقتصادي ايضاً . فبينما كانت الدول الغربية وحدها - والولايات المتحدة في الدرجة الاولى - قادرة حتى هذا التاريخ على تقديم الفنين ورؤوس الاموال لها ، يعرض الاتحاد السوفياتي والصين اليوم عليها مساعدتها التقنية . وهكذا فان افغانستان تتلقى من الاتحاد السوفياتي القسم الأكبر من الاعتمادات التي يستلزمها تنفيذ الخطة الخمسية للانماء الاقتصادي ، والاتحاد السوفياتي يساعد الهند على بناء مصانع فولاذية ضخمة تنتج مليون طن من الفولاذ غير المصنوع ، ويعقد اتفاقات اقتصادية مع بورما ومصر وسوريا وباكستان . وعقدت عدة ديموقراطيات شعبية اتفاقات بمائة مع الهند واندونيسيا وبورما . وفي المؤتمر الافريقي الآسيوي المنعقد في القاهرة (١٩٥٧) ، وعد ممثل الاتحاد السوفياتي كافة الدول غير النامية ، دون شروط سياسية ودون تمييز ، بمساعدة بلاده المالية والصناعية والتقنية . ولا ريب في ان الدول غير النامية هي ما يستفيد من هذه المنافسة - لا بل من هذه المزايدة .

ابرز مؤتمر باندونغ شأن هذه الكتلة ورغبتها في الوقوف على الحياض . ولكن هذا الحياض لا يمكن ان يدوم الى ما لا نهاية له . لذلك فان كل كتلة تسعى جاهدة لاجتذاب هذه الدول الى مدارها . وهي قدرة كل من شكلي الحضارة على سد حاجات الشعوب غير النامية مادياً وفكرياً ، ومحاربة الجوع والبؤس بحارية أجدى ، ما سوف يلي عليها الموقف الذي يجب ان نتفقه ، وما سوف يرجع كفة الميزان لمصلحة هذا المعسكر او ذاك .

التوجيه البليوغرافي

مؤلفات عامة

- DAVID THOMSON, *The era of violence, 1898 - 1945*, Cambridge University Press, 1960 (t. XII de la «New Cambridge Modern history»)
- JACQUES PIRENNE, *Les grands courants de l'histoire universelle* : t. VI, De 1904 à 1939 et VII : De 1939 à nos jours, Neuchâtel, Ed. de la Baconnière, et Paris, Albin Michel, 1955 - 1956.
- R. GROUSSET et E. - G. LEONARD, *Histoire universelle*; t. III : De la Reforme à nos jours, Gallimard, 1958 (Encyclopédie de la Pléiade).
- MAXIME MOURIN, *Histoire des nations européennes (1918 - 1962)*, Payot, 3 vol., 1962.
- LUIGI SALVATORELLI, *Storia del Novecento*, 3e éd. revue et mise à jour, Milan, Mondadori, 1964.
- G. BARRACLOUGH, *An introduction to contemporary history*, Londres, Watts, 1964.
- PIERRE GEORGE, *Panorama du monde actuel*, P. U. F., 1965.
- FELIX PONTEIL, *Histoire générale contemporaine du milieu du XVIIIe siècle à la deuxième guerre mondiale*, 3e éd., Dalloz, 1963.
- JEAN-BAPTISTE DUROSELLE, *L'Europe de 1815 à nos jours*.
- BERNARD ISSELIN, *Histoire du monde contemporain*, F. Nathan, 1965 (depuis 1929).
- ALFRED VAGTS, *A history of militarism civilian and military*, New York, Méridian books, 1959.
- A. SIEGFRIED, *La crise de l'Europe*, Calmann - Lévy, 1935.
- HAROLD LASKI, *Réflexions sur la révolution de notre temps*, trad. fr., Ed. du Seuil, 1946.
- TIBOR MENDE, *Regards sur l'histoire de demain, les nouveaux centres de gravité du monde*, trad. fr., ibid., 1954.
- JOHN STRACHEY, *La fin de l'impérialisme*, trad., Laffont, 1961.
- FR. FERROUX, *L'Europe sans rivages*, Paris, P.U.F., 1954.
- W. S. et E. S. WOYTINSKY, *World population and productions*, New York, The Twentieth century fund, 1953.

المسائل الديموغرافية

- MARCEL-R. REINHARD et ANDRE ARMENGAUD, *Histoire générale de la population mondiale*, Ed. Montchrestien, 1961.
- ALFRED SAUVY, *Théorie générale de la population*, 2 vol., P.U.F., 3e éd., 1963.
- LOUIS CHEVALIER, *Démographie générale*, Paris Dalloz, 1954, coll. «Etudes politiques, économiques et sociales».
- P. GEORGE, *Questions de géographie de la population*, P.U.F., 1959.
- MAX SORRE, *Les migrations des peuples*, Flammarion, 1955.
- EUGENE M. KULISCHER, *Europe on the move, war and population changes (1917) - 1947*, New York, Columbia U.P., 1948.

- JOSUE DE CASTRO, Géopolitique de la faim, Les Ed. ouvrières, nouv. éd. 1965.
 ANDRE ARMENGAUD, La population française au XXe siècle P. U. F., 1965.

الحياة الاقتصادية

- H. J. HABAKKUK et M. POSTAN, The industrial revolutions and after : incomes, population and technological change, 2 vol., Cambridge economic history of Europe).
 J. A. LESOURD et C. GERARD, Histoire économique (XIXe - XXe siècle), 2 vol., Colln, 1963 (coll. «U»)
 COLIN CLARK, Les conditions du progrès économique, trad. fr., P. U. F., 1960
 JEAN WEILER, La croissance de l'industrie mondiale (1938 - 1961), New York, Nations Unies, 1963.
 FR. PERROUX, Le capitalisme, P. U. F., 1962.
 G. PIROU, Néolibéralisme, néocorporatisme, néosocialisme, Gallimard, 1939.
 FRITZ STERNBERG, Le destin du monde, trad. fr., Ed. du Seuil, 1958.
 ROGER ORSINGER, Les banques dans le monde, Payot, 1964.
 DANIEL DURAND, La politique pétrolière internationale, P. U. F., 1962.
 J. LESCURE, Les crises générale et périodiques de surproduction, Domat, 1938.
 R. LEWINSOHN, Histoire de la crise économique (1929 - 1934), Payot, 1938.
 LUCIEN DE SAINTE - LORETTE, Le Marché Commun, 3e éd., A. Colln, 1963.
 MICHEL CROZIER, Rapport préliminaire sur la situation sociale dans le monde, Genève, Nations Unies, 1952.
 RIVERO et JEAN SAVATIER, Droit du Travail, 3e éd., P. U. F., 1964 (coll. «Thémis»).
 ALEC MELLOR, La torture, son histoire, son abolition, sa réapparition au XXe siècle, Ed. Domat - Montchrestien, 1949.

الحركة العلمية

- L. LEPRINCE - RINGUET, La science contemporaine, les sciences physiques et leurs applications, 2 vol., Larousse, 1963.
 MAURICE DAUMAS, Histoire de la science. Des Origines au XXe siècle, Encyclopédie de la Pléiade, t. V., N. R. F., 1957.
 PIERRE AUGER, Tendances actuelles de la recherche scientifique, Paris, Unesco, 1961.
 G. CANGUILHEM, La connaissance de la vie, Hachette, 1954.
 ROBERT BROCA, Cinquante ans de conquêtes médicales, Hachette, 1955.
 RENE LERICHE, Cahiers d'actualité et de synthèse de l'Encyclopédie française, Larousse, 1954.
 JEAN AUVERT, La chirurgie d'aujourd'hui, Seghers, 1965.

التقنيات

- P. ROUSSEAU, Histoire des techniques, Fayard, 1956.

- RICHTIE CALDER, L'homme et ses techniques de la préhistoire à nos jours, trad. de l'anglais par H. Delgove, Payot, 1963.
 CHAMBE' Histoire de l'aviation, Flammarion, 1949.
 DANIEL FAUCHER, Le paysan et la machine, Ed. de Minuit, 1954.
 ROBERT JUNGK, Le futur a déjà commencé, trad. fr., Arthaud,
 G. FRIEDMANN, Où va le travail humain ?, ibid., nouv. éd., 1962.

الحركة الفلسفية والادبية

- GAETAN PICON et coll., Panorama des idées contemporaines, Gallimard, 1957.
 G. GURVITCH, La sociologie au XXe siècle, 2 vol., ibid., 1947
 JEAN TOUCHARD et collab., Histoire des idées politiques, t. II du XVIIIe siècle à nos jours, P.U.F., 1965 (coll. «Thémis»).

الادب

- RENE LALOU, Histoire de la littérature française contemporaine, 2 vol., P.U.F., 2e éd., 1953.
 PIERRE DE BOISDEFRE, Dictionnaire de littérature française contemporaine, Ed. Universitaires, 1962.
 MAURICE NADEAU, Histoire du surréalisme, 2 vol., ibid., 1945 - 1948
 FREDERIC TOWARNICKI et GILLES QUEANT, Encyclopédie du théâtre contemporain, vol. II : 1914 - 1950, Perrin, 1959.
 ARAGON, Littératures soviétiques, Denoël, 1955.
 MARCELLE EHRHARD, La littérature russe, 4e éd., P.U.F., 1962.
 FERNAND MOSSE et collab., Histoire de la littérature allemande, Aubier, 1959.
 DONALD HAYMAN, Situation de la littérature anglaise d'après - guerre, Cahier des Lettres modernes, 1955.
 ALFRED CAZIN, Panorama littéraire des Etats - Unis de 1890 à nos jours, trad. fr., Robert Martin, édit., 1952.
 P. ARRIGHI, La littérature italienne, P.U.F., 1961.
 K. AMIS, L'univers de la science - fiction, trad. par E. Gille, Payot, 1962.

الحركة الفنية

- BERNARD DORIVAL, Les peintres du XXe siècle, t. II : Du cubisme à l'abstraction 1915 - 1957, Ed. Tisné, 1957.
 PIERRE FRANCASTEL, Peinture et société, Lyon, Audin, 1951.
 HENRI PERRUCHOT, L'art moderne à travers le monde, Hachette, 1963.
 GEORGES SADOUL, Le cinéma, son art, sa technique, son économie, Edit. fr, réunis 1984.
 R. DUMESNIL, Histoire de la musique, t. V. : La première moitié du XXe siècle, A. colln, 1960
 KENNETH SCOTT LATOURETTE, Christianity in a revolutionary age, vol. IV et V, Londres, Eyre and Spottisworode, 1962 et 1963.
 ADRIEN DANSETTE, L'église catholique dans la mêlée politique et sociale, nouv. éd., Flammarion, 1965.
 GEORGES GUY-GRAND et collab., La Renaissance religieuse, Alcan 1928.
 H. MARC-BONNET, La Papauté contemporaine, P.U.F., 1953.

- A. LATREILLE et A. SIEGFRIED, Les forces religieuses et la vie politique, colln, 1951.
- FR. BOULARD, Essor ou déclin du clergé français, ibid., 1950.
- YVON DANIEL et HENRI GODIN, Sociologie religieuse et sciences sociales. Actes du IV^e Congrès international. ibid., 1955.
- P. SCHMITT-EGLIN, Le mécanisme de la déchristianisation, Ed. Alsatia, 1952.
- ABBE DESPONT, Nouvel atlas des missions, Paris et Lyon, Oeuvres de la Propagation de la foi, 1951.
- ANTOINE FREITAG, S.V.D. Atlas du monde chrétien, Ed. Elsevier, 1959.
- E. - G. LEONARD, Histoire générale du protestantisme, t. III : Déclin et renouveau (XVIII - XX^e siècle), P.U.F., 1964.
- PIERRE GEYRAUD, Sectes et rites, petites églises, religions nouvelles, sociétés secrètes de Paris, Emile Paul, 1954.

الاعلام

- FRANCIS WILLIAMS, La transmissions des informations, Genève Unesco, 1953.
- B. VOYENNE, La presse dans la société contemporaine, colln, 1963 (coll. «U»).
- ALFRED GROSSER, Hitler, La presse et la naissance d'une dictature, ibid., 1959.

الحروب

- J. F. C. FULLER, La conduite de la guerre de 1789 à nos jours, Payot, 1963.
- B.H. LIDDELL HART, Histoire mondiale de la stratégie, trad. par Lucien Poirier, Plon, 1962.
- JEAN PIERRE, Les mutations de la guerre moderne (1892 - 1962), 2 vol., Payot, 1962.
- R. DE BELOT et A. REUSSNER, La puissance navale dans l'histoire, t. III : De 1914 à 1959. Ed. maritimes et d'outre-mer, 1960.
- AMIRAL BARJOT, Histoire de la guerre aéronavale, Flammarion, 1961.

الحرب العالمية الأولى

- F. DEBYSER, Chronologie de la guerre mondiale. De Sarajevo à Versailles (28 juin 1914-28 juin 1919). Payot, 1938.
- Général YOURI DANILOV, La Russie dans la guerre mondiale, ibid., 1927.
- Amiral M. W. W. P. CONSETT, Le triomphe des forces économiques, Société d'Éditions géographiques, maritimes et coloniales, 1924.
- K. L. NOWAK, Les dessous de la défaite, trad. fr., Payot, 1925.
- E. DELAGE, La guerre sous les mers. Grasset, 1934.
- JACQUES MEYER et GABRIEL PERREUX, Vie et mort du Français 1914 - 1918. Hachette, 1959.

الحرب العالمية الثانية

- MARC BLOCH, L'étrange défaite, Témoignage écrit en 1940, nouv. éd., A. MICHEL, 1957.

- Général BEAUFFRE, Le drame de 1940, Plon, 1965.
 Général L. - M. CHASSIN, La seconde guerre mondiale, Larousse, 1951.
 ROBERT JARS, La campagne de Pologne (Septembre 1939), Payot, 1949.
 Commandant P. LYET, La bataille de France (mai-juin 1940), Payot, 1947.
 ROBERT JARS, La campagne d'Italie (1943-1945), ibid., 1954.
 CHESTER WILMOT, La lutte pour l'Europe, trad. fr., Fayard, 1953.
 KENNETH EDWARDS, L'opération Neptune, trad. fr., La Jeune Par-
 que, 1947.
 HANS SPEIDEL, Invasion 1944, trad. fr., Berger-Levrault, 1950.
 HAROLD BUSCH, Meutes sous-marines, trad. fr., Ed. France-Empire, 1952.
 Capitaine de vaisseau ANDRIEU D'ALBAS, Marine impériale (1941-1945).
 Lieutenant-colonel F. O. MIKSCHÉ, Les erreurs stratégiques de Hitler, Payot, 1945.
 GERT BUCHEIT, Hitler chef de guerre. L'armée allemande sous le III Reich, trad. par J. Mordal, Arthaud, 1961.
 TREVOR ROPER, Les derniers Jours de Hitler, trad. fr., Calmann-Lévy, 1964.
 GEORGE KIRK, The middle east in war, Londres, Oxford University Press, 1951.
 F. C. JONES, HUGH BOSTON, et B. P. PEARNS, Survey of International affairs 1939 - 1946. The Far East 1942 - 1946, ibid., 1955.

احتلال، تعاون، مقاومة، نفي

- JEAN VIDALENC, L'exode de mai-juin 1940, P. U. F., 1957.
 H. MICHEL et collab., La France sous l'occupation, ibid., 1959.
 PIERRE ARNOLD, Les finances de la France et l'occupation allemande (1940 - 1944), P. U. F., 1951.
 HENRI MICHEL, Les mouvements clandestins en Europe (1930 - 1945), P. U. F., 1965 (coll. «Que sais-je?»).
 EUGENE KOGON, Tragédie de la déportation (1940-1945), témoignages de survivants choisis et présentés par Olga Wurmser et Henri Michel, Hachette, 1954.

الأسلحة منذ ١٩٤٥

- F. M. BLACKETT, Les conséquences militaires et politiques de l'énergie atomique, trad. fr. A. Michel, 1949.
 Lt. Cel. F. O. MIKSCHÉ, Tactique de la guerre atomique, Payot, 1955.
 CLAUDE DELMAS, La stratégie nucléaire, P. U. F., 1963.
 CAMILLE ROUGERON, La guerre nucléaire, armes et parades, Calmann-Lévy, 1962.

العلاقات الدولية

- RAYMOND ARON, Paix et guerre entre les nations, Calmann - Lévy, 1962.
 PIERRE RENOUVIN, Histoire des relations internationales. T. VII : Les crises du XXe siècle. I : De 1915 à 1929; II : De 1929 à 1945, Hachette, 1963 et 1965.

- V. POTIEMKINE (sous la direction de), **Histoire de la diplomatie**, t. II (1872 - 1919) et III (1919 - 1939), Lib. de Médicis; 1946-1947.
- WILLIAM E. SCOTT, **Le pacte franco - soviétique. Alliance contre Hitler**, trad. par J. Métodler, Payot, 1965.
- F. W. DEAKIN, **L'Axe brisé, L'amitié brutale d'Hitler et Mussolini**; trad. fr.; Stock, 1964.
- MAXIME MOURIN, **Les tentatives de paix dans la seconde guerre mondiale (1939 - 1945)**, Payot, 1949.
- JACQUES FREMONT, **De Roosevelt à Eisenhower. La politique étrangère américaine (1945 - 1952)**, Genève, Droz, 1953.
- HENRI AZEAU, **Le plège de Suez (5 novembre 1956)**, R. Laffont, 1964.
- JEAN KLEIN, **L'entreprise du désarmement (1945 - 1964)**, Ed. Cujas, 1964.
- FRANCOIS NOURRISSIER, **L'homme humilié, sort des réfugiés et «personnes déplacées» (1912 - 1950)**.
- JEAN DE LA ROBRIE, **Exodes, transferts, esclavage**; Gallimard; 1950.

المسائل الدستورية والحياة السياسية

- GEORGES BURDEAU, **Traité de science politique**, 7 Vol., Lib. Gén. de Droit et de Jurisprudence, 1949 - 1957.
- MAURICE DUVERGER, **Droit constitutionnel et institutions politiques**. P. U. F., 8e Ed., 1965 (coll. «Thémis»).
- S. M. LIPSET, **L'homme et la politique**, trad. fr., Ed. du Seuil, 1963.
- BOYD C. SHAFER, **Le nationalisme, Mythe et réalité**, Payot, 1964.
- MICHEL DRANCOURT, **Les clés du pouvoir**, Fayard, 1964.
- A. DELEMER, **Le bilan de l'étatisme**, Payot, 1922.
- S. STELLING - MICHAUD, **La gauche, numéro spécial des temps modernes**, nos. 112 - 113, 1955.
- VIDAL - NAQUET, **La raison d'Etat. La répression de 1954 à 1962**, Ed. de Minuit, 1962.
- LOUIS DE VILLEFOSSE, **Géographie de la liberté. Les droits de l'homme dans le monde (1953-1964)**, Laffont, 1965.
- LEO VALIANI, **Histoire du socialisme au XXe siècle**, Nagel, 1945.
- GEORGES LEFRANC, **Le syndicalisme dans le monde**, nouv. éd., P.U.F., 1963.
- JOSEPH SCHUMPETER, **Capitalisme, socialisme et démocratie**, trad. fr., Payot, 1951.
- JEAN SALOMON, **La laïcité**, P. U. F., 1960.

الولايات المتحدة

- CHARLES et MARY BEARD, **Histoire des Etats-Unis**, trad. fr., Hachette, 1952.
- CLAUDE JULIEN, **Le nouveau Nouveau Monde**, Julliard, 1960.
- CHARLES MELCHIOR DE MOLENES, **La carrière du Président Kennedy et la vie politique américaine**, Ed. Cujas, 1964.
- F. ROZ, **Roosevelt**, Dunod, 1948.
- MAX LERNER, **La civilisation américaine**, trad. par Magdeleine Paz, Seuil, 1961.
- FRANCOISE BOURIEZ-GREGG, **Les classes sociales aux Etats-Unis**, Colin. 1954.
- C. WRIGHT MILLS, **The power elite**, New York; Oxford Univ. Press; 1957.

JEAN DARIDAN, *De Lincoln à Johnson, Noirs et Blancs*, Calmann - Lévy, 1965.

بريطانيا العظمى

CHARLES LOCH MOWAT, *Britain between the wars 1918-1940*, Londres, Methuen, 1955.

G. P. H. COLE et RAYMOND POSTGATE, *The common people 1746-1946*, Londres, Methuen, 1946.

JACQUES CADRAT, *Régime électoral et régime parlementaire en Grande-Bretagne*, Colin, 1948.

YVES HERISSET, *La monarchie britannique au XXe siècle*, Ed. Celse, 1961.

JEAN BLONDEL, *La société politique britannique*, A. Colin, 1964.

KEITH HUTCHINSON, *The decline and fall british capitalism*, Londres, Cape, 1951.

ايرلندا ، كندا ، اوسترااليا

A. RIVOALLAN, *L'Irlande*, Colin, 1934.

ANDRE SIEGFRIED, *Le Canada, puissance mondiale*, Colin, 1937.

ARTHUR W. JOSE, *Histoire de l'Australie*, trad. fr., Payot, 1930.

فرنسا

MARCEL REINHARD, *Histoire de France*, 2 vol., Larousse, 1954.

DAVID THOMSON, *La démocratie en France. La IIIe République*, trad. fr., sur la 1ère éd. anglaise, Nizet, 1955.

JACQUES CHASTENET, *Histoire du peuple français*, publ. sous la dir. de L. - H. PARIAS, vol. V : *Cent ans d'esprit républicain*, par J. - M. Mayeur, François Bedarida, Antoine Prost, Jean-Louis Monneron, Nouv. Lib. de France, 1964.

FRANCOIS GOGUEL et ALFRED GROSSER, *La politique en France*, A. Colin, 1964 (coll. «U»).

M. DUVERGER, *Partis politiques et classes sociales en France*, Colin, 1955.

FRANCOIS GOGUEL, *Le régime politique français. Les mécanismes de la démocratie parlementaire*, Ed. du Seuil, 1955.

JACQUES FAUET, *La France déchirée*, A. Fayard, 1957.

J. - M. JEANNENEY, *Forces et faiblesses de l'économie française (1945 - 1959)*, 2e éd., Colin, 1959.

GEORGES DUPEUX, *La société française (1789 - 1960)*, A. Colin, 1964 (coll. «U»).

FRANCOIS JACQUIN, *Les cadres de l'industrie et du commerce en France*, A. Colin, 1955.

DANIEL LIGOU, *Histoire du socialisme en France (1871 - 1961)*, P.U.F. 1962.

JACQUES FAUVET, *Histoire du parti communiste français*, 2 vol., A. Fayard, 1964 - 1965.

GEORGES LEFRANC, *Le syndicalisme en France*, nouv. éd., P.U.F., 1964.

JEAN MEYNAUD, *La révolte paysanne*, Payot, 1963.

ALFRED ROSMER, *Le mouvement ouvrier pendant la première guerre mondiale*, t. I : *De l'Union sacrée à Zimmerwald*, Lib. de Travail, 1936; t. II : *De Zimmerwald à la Révolution russe*, La Haye, Mouton, 1959.

PAUL - MARIE DE LA GORGE, De Gaule entre deux mondes. Une vie et une époque, *ibid.*, 1964.

المانيا

- E. VERMEIL, L'Allemagne, essai d'explication, 9e éd. Gallimard, 1945.
ROBERT MINDER, Allemagne et Allemands, t. I., Ed. du Seuil, 1948.
Colonel E. CARRIAS, La pensée militaire allemande, P.U.F., 1948.
CLAUDE DAVID, L'Allemagne de Hitler, P.U.F. nouv. éd. 1963.
JOSEPH ROVAN, Histoire de la démocratie chrétienne: II. Le catholicisme politique en Allemagne, Ed. du Seuil, 1965.
JOHN W. WHEELER - BENNETT, Le drame de l'armée allemande, trad. fr., Gallimard, 1955.
MAXIME MOURIN, Les complots contre Hitler (1938 - 1945), Payot 1948.
GEORGES CASTELLAN D. D. R. Allemagne de l'Est, Ed. du Seuil, 1955.
G. - N. GILBERT, Le problème allemand, cahier 1 de la Nef, décembre, 1952.

ايطاليا

- MAURICE VAUSSARD, Histoire de l'Italie contemporaine (1870-1946), Hachette, 1950.
MAX GALLO, L'Italie de Mussolini, Lib. Acad. Perrin, 1964.
MURIEL GRINDROD, The rebuilding of Italy. Politics and economics 1945 - 1955, Londres, Oxford U. P., 1955 (Royal Instit. of Intern. affairs).
GAETANO SALVEMINI, Mussolini diplomate, Grasset, 1932.
JEAN MEYNAUD, Les partis politiques en Italie, P.U.F., 1965.

الدول الاخرى

- RAYMOND FUSILIER, Les monarchies parlementaires. Etude sur les systèmes de gouvernement (Suède) Norvège, Luxembourg, Belgique, Pays-Bas, Danemark), Les Editions ouvrières, 1960.
FRANS VAN KALKEN, Entre deux guerres. Esquisse de la vie politique en Belgique de 1918 à 1940, 2e éd., Bruxelles. Office de Publication, 1945.
PIERRE VILAR, Histoire de l'Espagne, P.U.F., 6e éd. 1965.
PIERRE BROUÉ et EMILE TEMIME, La révolution et la guerre d'Espagne, Ed. de Minuit, 1961.
P. JEANNIN, Histoire des pays scandinaves, P. U. F., 2e éd. 1965.
JEAN MEUVRET, Histoire des pays baltiques : Lithuanie, Lettonie, Estonie, Finlande, Colin. 1934.
CLAUDE-JOSEPH GIGNOUX, La Suisse, Lib. Général de Droit et de Jurisprudence, 1960 (Comment ils sont gouvernés) .

الاتحاد السوفياتي

- EDWARD HALLET - CARR, A history of Soviet Russia, 5 vol. (jusqu'en 1962). Londres, Macmillan, 1951 - 1958.
FERNAND GRENARD, La Révolution russe, Colin, 1933.
FRANK LORIMER, The population of the Soviet Union, Genève, S.D. N., 1946.
ALEC NOVE, L'économie soviétique, trad. fr., Plon, 1963.

- PIERRE GEORGE, *L'économie de l'U.R.S.S.*, 10e éd., P.U.F., 1966.
 WALTER KOLARZ, *La Russie et ses colonies*, trad. fr., Fasquelle, 1954.
 JEAN BRUHAT, *Histoire de l'U.R.S.S.*, P.U.F., 5e éd., 1958.
 MOUSKHELY (dir.), *L'U.R.S.S.; droit, économie, sociologie, politique; culture*, t. I, Sirey, 1962.
 L. VOLPICELLI, *L'évolution de la pédagogie soviétique*, trad. fr., Neuchâtel, Delachaux & Niestlé, 1954.
 PIERRE SORLIN, *La société soviétique (1917-1964)*, A. Colin, 1964. (coll. «U»).

CONSTANTIN DE GRUNWALD, *La vie religieuse en U.R.S.S.*, Plon, 1961.

اوروپا الوسطى والشرقية

- HUGH SETON - WATSON, *Eastern Europe between the wars 1881 - 1941*, Cambridge University Press, 1945.
 JACQUES DROZ, *L'Europe centrale. Evolution de l'idée de «Mitteleurope»*, Payot, 1960.
 A. TIBAL, *La Roumanie*, Rieder, 1930.
 L. EISENMANN, *La Tchécoslovaquie*, ibid., 1921
 HUGH SETON - WATSON, *The East european revolution*, Londres, Methuen, 1950.
 P. GEORGE, *Les démocraties populaires*, Ed. sociales, 1952.
 C. BOBROWSKI, *La Yougoslavie socialiste*, Colin, 1956.
 ISTVAN AGOSTON, *Le Marché Commun communiste. Principes et pratiques du Conecon*, Genève, Droz, 1964.

اميركا اللاتينية

- JACQUES LAMBERT, *Amérique latine*, P. U. F., 1963 (coll. «Thémis»)
 EUGENE PEPIN, *Le panaméricanisme*, Colin, 1938.
 CHARLES V. AUBRUN, *L'Amérique centrale*, nouv. éd., P. U. F., 1962.
 JACQUES LAMBERT, *Le Brésil, structure sociale et institutions politiques*, Colin, 1953.
 RAYMOND AVALOS, *Le Chili*, 2e éd., P.U.F., 1963.
 TOUCHARD, *La République argentine*, P.U.F., 1966. ...
 CLAUDE JULIEN, *La révolution cubaine*, Julliard, 1961.

مسائل الاستعمار وازالة الاستعمار

- RENE SEDILLOT, *Histoire des colonisations*, A. Fayard, 1958.
 P. GOUROU, *Les pays tropicaux*, P.U.F., 3e éd., 1953.
 HUBERT DESCHAMPS, *Peuples et nations d'outre-mer : Afrique, Islam, Asie du Sud*, Dalloz, 1954 (études politiques; économiques et sociales).
 PAUL MUS, *Le destin de l'Union française. De l'Indochine à l'Afrique*, Ed. du Seuil, 1954.
 TIBOR MENDES, *La révolte de l'Asie*, P.U.F., 1951.
 RENE VIARD, *La fin de l'Empire colonial français*, G. - P. Maisonneuve et Larose, 1963.
 J. MEYRIAT (sous la dir. de), *La Communauté internationale face aux jeunes Etats*, Colin, 1964.
 RENE GENDARME, *La pauvreté des nations*, Ed. Cujas, 1963.
 YVES LACOSTE, *Les pays sous-développés*, P.U.F., nouv. éd.; 1963.

مسائل البلدان لاسلامية

- LOTHROP STODDARD, *Le nouveau monde de l'Islam*, Payot, 1923.
1949.
JACQUES BERQUE, *Les Arabes d'hier et de demain*, Ed. du Seuil,
GIBB, *Les tendances modernes de l'Islam*, trad., fr.; Maisonneuve;
1960.
WILFRED CANTWELL SMITH, *L'Islam dans le monde moderne*,
trad. par A. Guimbretière, Payot, 1962.

الشرق الادنى

- SIR READER BULLARD, *The Middle East, a political and economi-
cal survey*; 3e éd., Londres, Oxford University Press; 1958.
P. KELLER, *La question arabe*, P.U.F.; 1948.
P. MONTAGNE, *La civilisation du désert*, Hachette, 1947.
M. CLERGET, *La Turquie, passé et présent*, Colin; 1947.
MARCEL COLOMBE, *L'évolution de l'Egypte (1924-1950)*, Maisson-
neuve, 1951.
...
FREDY BEMONT, *L'Iran devant le progrès*, P.U.F., 1964 (coll. «Tiers
Monde»).

اسرائيل

- ANDRE FALK, *Israël, terre deux fois promise*, Ed. du Seuil; 1954.
ARTHUR KOESTLER, *Analyse d'un miracle*, trad. fr., Calmann -
Lévy; 1949.

افريقيا الشمالية

- DESPOIS, *L'Afrique du Nord*, 3e éd., P.U.F.; 1964.
CH. - A. JULIEN, *Maroc et Tunisie. Le problème du protectorat*,
cahier no. 2 de la Nef, mars, 1953.
ROBERT MONTAGNE, *Révolution au Maroc*, Ed. France - Empire;
1953.
CHARLES - HENRI FAVROD, *Le F.L.N. et l'Algérie*, Plon, 1962.
ANDRE NOUSCHI, *La naissance du nationalisme algérien (1914 -
1954)*, Ed. de Minuit, 1962.
THOMAS OPPERMANN, *Le problème algérien*; Maspero, 1961.
YVES-MAXIME DANAN, *La vie politique à Alger de 1940 à 1944*,
Lib. Gén. de Droit et de Jurisprudence, 1963.

افريقيا السوداء

- ROBERT et M. CORNEVIN, *Histoire de l'Afrique*, Petite Bibliothèque
Payot, 1964.
JEAN SURET - CANALE, *Afrique Noire, t. II : l'ère coloniale (1900 -
1945)*, Ed. Sociales, 1964.
JACQUES WEULERSSE, *Noirs et blancs*, Colin; 1931.
HUBERT DESCHAMPS, *Les institutions politiques de l'Afrique noire*,
nouv. éd. P.U.F., 1965.
B. HOLAS, *Le séparatisme religieux en Afrique Noire*, P.U.F., 1965.
GEORGE PADMORE, *Panafricanisme ou communisme*, trad. de
l'anglais, Présence africaine, 1961.

- MAMADOU DIA, *L'économie africaine. Etudes et problèmes nouveaux*, *ibid.*, 1957.
 J. BOYON, *Naissance d'un Etat africain : Le Ghana*, A. Colin, 1958.
 HUBERT DESCHAMPS, *Histoire de Madagascar*, Berger - Levrault, 1960.
 LEO MARQUAND, *The people and politics of South Africa*, 3e éd., Londres, Oxford Univ. Press, 1962.

الشرق الاقصى

- P. RENOUVIN, *La question d'Extrême - Orient*, Hachette, 3e éd. 1953.
 PIERRE FISTIE, *Le reveil de l'Extrême - Orient. Guerres et révolutions (1834 - 1954)*, Les Presses universelles, 1956.
 W. MACMAHON BALL, *Nationalism and communism in East Asia*, Melbourne, University Press, 1952.
 HELENE CARRERE D'ENCAUSSE et STUART SCRAM, *Le marxisme et l'Asie (1853-1964)*, A. Colin, 1965.

الصين

- GEORGES MASPERO, *La chine*, t. II, Delagrave, 1925.
 J. - J. BRIEUX, *La Chine du nationalisme au communisme*, Ed. du Seuil, 1950.
 E. - R. HUGHES, *L'invasion de la Chine par l'Occident*, trad. fr., *ibid.*, 1938.
 JACQUES GUILLERMAZ, *La Chine populaire*, nouv. éd. Paris, P. U. F., 1964.
 RENE DUMONT, *Révolution dans les campagnes chinoises*, Ed. du Seuil, 1957.
 TIBOR MENDE, *La Chine et son ombre*, trad. fr., Ed. du Seuil, 1960.

اليابان

- AYANORI OKASAKI, *Histoire de japon : l'économie et la population*, Cahier 32 de l'Institut national d'Etudes démographiques, P. U. F., 1958.
 ROBERT GUILLAIN, *Le peuple japonais et la guerre. Choses vues (1939) - 1946*, Julliard, 1949.
 J. - F. BARRET, *L'évolution du capitalisme japonais*, 3 vol., Ed. sociales, 1945 - 1947.
 JOHN M. MAKI, *Government and politics in Japan. The road to democracy*, New York, Praeger, 1962.

الفيتنام

- LE THANH KHOI, *Le Viet-Nam. Histoire et civilisation*, I, Ed. de Minuit, 1955.
 JULES ROY, *La bataille de Dien-Bien-Phu*, Julliard, 1963.
 JEAN LACOUTURE, *Le Viet-Nam entre deux paix*, Ed. du Seuil, 1965.

الهند

- MARIE - SIMONE RENOU, *L'économie de l'Inde*, P. U. F., nouv. éd., 1964.

ETIENNE GILBERT, L'Inde, Genève, Droz, 1956.
CHARLES BETTELHEM, L'Inde indépendante, Colin, 1962.

آسيا الجنوبية الشرقية

TIBOR MENDE, L'Asie du Sud - Est entre deux mondes, Ed. du Seuil, 1954.
PIERRE FISTIE, Singapour et la Malaisie, P. U. F., 1960.
GEORGE MCTURNAN KAHIN, Governments and politics of South-East Asia, Cornell «U.P.», 1965.
CLAUDE - ALBERT COLLIARD, La question d'Indonésie, Lib. Gén. de Droit et de Jurisprudence, 1950.
W. F. WERTHEIM, Indonesian society in transition, La Haye, W. Van Hoeve, 1956.

مراجع عربية

استكمالاً لهذه المراجع الببليوغرافية ، رأت « دار منشورات عويدات » ، في بيروت ان تكلف الاستاذ يوسف اسعد داغر الاختصاصي بفن المكتبات والخبر العالمي بالببليوغرافيا الشرقية والتوثيق العلمي ، وأحد المترجمين لهذه الموسوعة التاريخية إعداد قائمة بالمراجع والمصادر التاريخية العربية التي تتعلق بأهم مراد هذا الجزء ، وقد نزل الاستاذ داغر عند رغبتنا هذه فأعد هذه القائمة خدمة منه للبحث العلمي رتيسيراً لأسبابه وللباحثين في الدراسات التاريخية العائدة هذه الحقبة من التاريخ العام .

فمضى ان يجد الباحثون في هذه القوائم المختارة ما يغني بعض الشيء عن جهد التقصي ومشقة التعميش .
الناشر

الحرب العالمية

الحرب الاوروبية ١٩١٤ - ١٩١٨

توماس لوبل - لورانس في بلاد العرب - تعريب كامل صموئيل مسيحية - الشويفات ومطبعة الكلية الوطنية ١٩٣٣ ، ص ٢٦٧ - صور - خرائط .

الديراوي ، عمر محمد - الحرب العالمية الأولى - بيروت ، دار العلم للعلايين ، ١٩٦٤ ، ص ٥٧٦ - خرائط - مصور

لوبون ، غوستاف - الحرب الاوروبية ، ترجمة اميل زيدان - القاهرة ، مطبعة الهلال ، ١٩١٦ ، ص ١٨٢ .

المقدسي ، جرجس الخوري - اعظم حرب في التاريخ وكيف مرت ايامها - بيروت ، المطبعة العلمية ، ١٩٢٧ ، ص ١٢٨ .

بيشون ، جان - بواعث الحرب العالمية في الشرق الادنى وموجز لتاريخ حلول اميركا في هذا الشرق . ترجمة محمد عزة دروزة - بيروت ، مطبعة الكشاف ، ١٩٤٦ ، ص ١٤٩ .

روفائيل ، الخوري بطرس - اعمال المرأة في الحرب الكبرى - بيروت ، المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٣٣ ، ص ١٧٠ .

- مجلة العالم الفرنسي - المسلمون الفرنسيون في الحرب - باريس ، لير ، ١٩١٤ ، ص ٣٨٩ .
- حسين ، فاضل - محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية - القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨ ، ص ٧٠٧ .
- ميور ، رامزي - النتائج السياسية للحرب العظمى ، ترجمة محمد بدران - القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٣٦ ، ص ٣٧٥ .
- الحرب بين بريطانيا العظمى وتركيا والكتاب الأبيض الانكليزي . وهو يتضمن المراسلات الانكليزية الرسمية البريطانية والعثمانية قبل وقوع الحرب بين الحلفاء وتركيا - القاهرة ، دار المقطم ، ١٩١٤ .
- تاريخ الحرب العظمى ١٩١٤ - ١٩١٨ ، ج ١ - ٢ - بيروت ، المكتبة الاهلية ١٩٣٨ ، مجلدان - صور - خرائط .
- رؤوف ، احمد - كيف دخلت تركيا الحرب العالمية . تعريب فؤاد ميداني ، بيروت ١٩٣٣ ، ص ٨٤ .
- عزيز بك - سوريا ولبنان في الحرب العالمية . ترجمة فؤاد ميداني ، بيروت ١٩٣٣ ، ص ٣٨٤ .
- الفصين ، فايز - مذكراتي عن الثورة العربية . دمشق ، مطبعة ابن زيدون ١٩٣٩ ، ص ٢٧٢ .
- السميد ، نوري - محاضرات عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا ١٩١٦ - ١٩١٨ . بغداد ، مطبعة الجيش ، ١٩٤٧ ، ٤٨ ورقة - خرائط .
- الفاضل البصري - الكتاب الاسود . يحتوي على مداخلة ابن السعود مع الانكليز ومحاربة ابن الرشيد ابن السعود من اجل ذلك ، ١٩١٥ ، ص ٣١ .
- موسى ، سليمان - الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى . عمان ، دار النشر والتوزيع ، ١٩٥٧ ، ص ٢٦٣ . صور - خرائط .
- العمري ، محمد امين - تاريخ حرب العراق خلال الحرب العظمى سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ . بغداد ، المطبعة العربية ، ١٩٣٥ ، ٣ اجزاء - خرائط .
- نديم ، شكري محمود - الجيش الروسي في حرب العراق ١٩١٤ - ١٩١٧ . بغداد ، ١٩٦٧ ، ص ٤٩ - خرائط .
- البواري ، بشارة - اربع سفي الحرب . نيويورك ، مطبعة جريدة الهدى ١٩٢٦ ، ص ٤٨٣ .
- داغر ، اسعد خليل - تاريخ الحرب الكبرى شعراً - القاهرة ، مطبعة الهلال ، ١٩١٩ ، ص ١١٧ .

انطونيوس ، جورج - نقطة العرب . ترجمة كمال حيدر (الزكابي) . دمشق ، مطبعة
الترقي ، ١٩٤٦ ، ص ٤٦٣ .

سميد ، امين محمد - استمرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين - بيروت ، دار
الكاتب العربي ، ص ٣٩٩ .

تشرشل ، ونستون - تشرشل يتكلم عن الشرق . اقتباس باسيل دقاق - بيروت ، مكتبة
بيروت ، ١٩٥١ ، ص ٩٥ .

الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥

فرج ، السيد - بعد الهدنة - القاهرة ، مطبعة التوكل ، ١٩٤٥ ، ص ١١٨ .
كار ، ادوارد هاليت - دعائم السلام ، تعريب محمد فريد ابوحديد - القاهرة ، لجنة التأليف
والترجمة والنشر ، ص ٢١٢ .

فرج ، السيد - حرب الصحراء المصرية . قصة الحرب في صحراء مصر وشمال افريقيا ،
يونيو ١٩٤٥ - ديسمبر ١٩٤٢ - القاهرة ، مطبعة المعارف ، ١٩٥٤ ، ص ١٢٦ - خرائط .

كارتييه ، ريمون - الحرب العالمية الثانية . ترجمة سهيل سماعة وانطون مسعود - بيروت
مؤسسة نوفل للطباعة ، ١٩٦١ .

لاوند ، رمضان - الحرب العالمية الثانية - بيروت ، دار العلم للعلايين ، ١٩٦٦ ، ص ٥٩٢ -
صور .

حمر ، حسين - الاقتصاد القومي في الحرب والسلام - القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ،
١٩٦٦ ، ص ٢٣٠ .

نصر ، صلاح - الحرب النفسية : معركة الكلمة والمعتقد - القاهرة ، دار القاهرة للطباعة
والنشر ، ١٩٦٦ .

الحرب الاسرائيلية العربية

حرب ١٩٤٨

الخطيب ، محمد نمر - احداث النكبة أو نكبة فلسطين - بيروت ، دار مكتبة الحياة ،
١٩٦٧ ، ص ٣٦٨ - صور .

ابوفاضل ، منير - حرب فلسطين لم تلتها - بيروت ، دار الكاتب العربي ، ١٩٥٣ ، ص ٤١ ، صور .
مونتغموري ، فيكونت - مذكرات المارشال مونتغموري ، فيكونت المعلمين ، ترجمة
فريد جبر ، بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٢ ، ص ٢٧٨ .

- القصري ، محمد فايز - الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١ ج ١ - ٢٢٢ ص . خريطتان .
- عبد المنعم ، محمد فيصل - اسرار ١٩٤٨ . تقديم انيس منصور - القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٨ ، ص ٨٠٢ ، صور . خرائط .
- الجمالي ، محمد فاضل - ذكريات وعبر : كارثة فلسطين وأثرها في الواقع العربي . بيروت ، طبعة اولى ١٩٦٤ ، ص ٢٤٢ ، طبعة جديدة ١٩٦٥ ، ص ٢٧٢ .
- التل ، عبدالله - كارثة فلسطين : مذكرات عبدالله التل ، قائد معركة القدس . القاهرة ، دار القلم ١٩٥٦ ، ج ١ - خرائط - وثائق مصورة .
- الافريقي ، محمد طارق - المجاهدون في معارك فلسطين ، ١٩٤٨ . دمشق ، دار اليقظة العربية ١٩٥١ ، ١٨١ ص . صور .
- اتفاقيات الهدنة العربية الاسرائيلية ، شباط - تموز ١٩٤٩ ، نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها . بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٦٩ ، ٩١ ص . خرائط .
- ابو النصر ، عمر - معركة العرب خلال الاستعمار والصهيونية ١٩٤٨ - ١٩٦٧ . بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٧٩٦ . صور ، خريطة .
- البيطار ، نديم - من النكسة الى الثورة . بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٨ ، ص ٣٠٣ .
- حاماتي ، هنري - جماهير وكوارث . بيروت ، قدموس ، ١٩٦٨ ، ص ٣١٠ .
- حسن ، فيصل - خسرتها معركة فلنربحها حرباً . بغداد ، دار الجمهورية ، ١٩٦٧ ، ص ٨٠ . صور - خريطة .
- حسين ، الملك - حربنا مع اسرائيل . بيروت ، دار النهار للنشر ، ١٩٦٨ ، ص ١٢٨ .
- الخلو ، ابراهيم - حرب هـ حزينان كما نراها وكما يراها العالم . بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٨ ، ص ٢٠٨ .
- خطاب ، محمد شيت - الايام الحاسمة قبل معركة المصير . بغداد ، وزارة الثقافة والارشاد ، ١٩٦٧ ، ص ١٦٧ . خريطة .
- سجل الآراء . حول الوقائع السياسية في البلاد العربية . الحرب العربية الاسرائيلية هـ حزينات . بيروت ، دار الابحاث ، ١٩٦٧ ، ج ١ .
- شامية ، جبران - مراحل الهزيمة وتطوراتها . بيروت ، دار الابحاث والنشر ، ١٩٦٨ ، ص ١٧٢ .
- العظم ، صادق جلال - النقد الذاتي بعد الهزيمة . بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٨ ، ص ١٧٣ .

قبازي ، نزار ... هوامش على دفتر النكسة : قصيدة طويلة . بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٣١ .
القصاص ، قواد - اسرار حرب حزيران ، معارك سيناء ، معارك الاردن ، معارك سوريا ،
مع عشرات الصور والوثائق للأسلحة والقوات والمعارك . بيروت ، لا.ت. ، ١٩٦٧ ، ص ١٦٢ .
المنجد ، صلاح الدين ... أعمدة النكبة . بحث علمي في أسباب هزيمة ٥ حزيران . بيروت ،
دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٧ ، ص ١٩٩ .
نصور ، اديب ... النكسة والخطأ . الاخطاء الفكرية والعقائدية التي أدت الى الصكارثة .
بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٨ ، ص ١٧٥ .

العالم العربي

تونس

دار الكتب المصرية ... قائمة بالكتب والمراجع من تونس . القاهرة ، دار الكتب المصرية ،
١٩٦١ ، ٢٥ + ٤٢ ص .
البنيلي ، عمر بن عمر - هذه هي تونس المجاهدة . القدس ، مكتب المغرب العربي ، ١٩٥٥ ،
ص ١٢٤ .
البيضاوي ، خيرات - وميض النار في المغرب العربي . بيروت ، مطبعة دار الكتب ،
لا.ت. ، ٤٠٤ ص . صور ، خريطة .
حقي ، إحسان - تونس العربية . بيروت ، دار الثقافة ، لا.ت. ، ٣٠٠ صفحة ، صور .
درمونة ، يونس - تونس بين الاتجاهات . القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ١٩٥٣ ، ص ٢١٩ .
درمونة ، يونس - تونس بين الحماية والاحتلال . القاهرة ، مكتبة الخالجي ، ص ١٥١ .
الركباني ، عمر - كتاب نبراس الحرية في تاريخ الحركة القومية التونسية . تونس ،
مطبعة العمل . لا.ت. ، ٥٧ ص .
زيادة ، نقولا عبدر - تونس في عهد الحماية ١٨٨١ - ١٩٣٤ . محاضرات ، القاهرة ، معهد
الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٣ .
الجمهورية التونسية ... تونس اليوم - تونس ، ٢٠٤ ص ، خرائط - صور .

الجزائر

الشقيري ، احمد - دفاعاً عن فلسطين والجزائر - تعريب خيرى حماد - بيروت ، المكتب
التجاري ، ١٩٦٢ ، ٢١٠ ص - صور .

البجاوي ، محمد - الثورة الجزائرية والقانون . ترجمة علي الخنس - دمشق ، دار البقطة
١٩٦٥ ، ٤١٤ ص .

بو عزيز ، يحيى - بطل الكفاح الامير عبد القادر الجزائري ، عام ١٩٥٧ - تونس ،
المكتبة الشرقية ، ١٣٧٦ هـ ، ٢٦٧ ص - صور .

بو عزيز ، يحيى - الموجز في تاريخ الجزائر - وهران ، المطبوعات الوطنية الجزائرية ، ١٩٦٥ ، ج ١
البيضاوي ، خيرات - وهيض النار في المغرب العربي - بيروت ، مطبعة دار الكتب .
لا . ت . ١٠٤ ص ، صور - خريطة .

الجزائري ، مسعود مجاهد - تاريخ الجزائر - القدس ، مطابع دار الايتام الاسلامية ، ١٩٦٥
٢٨٣ ص ، صور - خريطة .

جلال ، عبد العاطي - فرنسا في الجزائر - القاهرة ، المطبعة العلمية للطبع والنشر ، ١٩٥٦
١٤٤ ص ، صور .

جلسي ، جوان - الجزائر الثائرة ، ترجمة خيري حماد ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦١ ،
٢٣٩ ص .

الجيلاني ، عبد الرحمن بن محمد - تاريخ الجزائر العام ، الجزائر ، المطبعة العربية ، ١٩٥٣ -
١٩٥٥ ، جزآن ، خرائط - لوحات .

حافظ ، حمدي - الجزائر بين الامس والغد ، القاهرة المؤسسة المصرية العامة للانباء
والنشر ، ١٤٤ ص .

الحص ، عبد الرحمن محمود - الجزائر في معركة البناء ، بيروت ، دار نشر الآداب ، ١٩٦٣
١١٢ ص .

حقي ، إحسان - الجزائر العربية ، ارض الكفاح المجيد ، بيروت ، المكتب التجاري ،
١٩٦١ ، ٣١١ ص .

الشلقاني ، علي - ثورة الجزائر ، القاهرة ، دار النديم ، ١٩٥٦ ، ٢٤٨ ص .

العقّاد ، صلاح - محاضرات عن تطور السياسة الفرنسية في الجزائر ، القاهرة ، معهد
الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٠ ، ١١٣ ص .

عودة ، محمد ورفاقه - الجزائر : ارض اللهب والدم ، القاهرة ، المكتب الدولي للترجمة
والنشر ، لا . ت . ١٢٣ ص .

فؤاد ، سعد زغلول - عشت مع ثوار الجزائر ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٠ ،
٣٢٠ ص .

المدني ، احمد توفيق - هذه هي الجزائر ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦ ، ص ٢٤٧ ، خريطة .

مرتضى ، محمد عبد المنعم - الجزائر المنقصة ، القاهرة ، دار القومية ، لا . ت . ص ١١٩ .
النقاش ، رجاء - ثورة الفقراء ، بيروت ، دار الآداب ، ١٩٦٤ ، ص ١٣٩ .
الورتلاني ، الفضيل - الجزائر الثائرة ، بيروت ، عباد الرحمن ، ٥٢٦ ص .
يحيى ، جلال - السياسة الفرنسية في الجزائر من سنة ١٩٣٠ - ١٩٥٩ ، القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ ، ص ٣٨٣ .

السودان

داغر ، يوسف اسعد - الاصول العربية للدراسات السودانية . بيروت ، دار النجوى ، ١٩٦٨ ، ص ١٨٥ صفحة . كشف خاص بالمصادر والمراجع العربية الخاصة بالسودان والسودانيين وادي النيل ، ضمّ نحواً من ٢٠٠٠ مصدر بين مكتب خاصة والبحاث صدرت عن السودان او حول السودان بين ١٨٧٤ - ١٩٦٨ .

دار الكتب المصرية ، قسم الإرشاد - قائمة بالكتب والمراجع عن السودان ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٦١ ، ص ٤١ ، بالعربية و ٦٧ باللغات الاجنبية ، ضمت ١٧٥ مصدراً باللغة العربية ، و ٣٨٩ باللغات الاجنبية .

ليبيا

دار الكتب المصرية . قسم الارشاد - قائمة بالكتب والمراجع عن ليبيا - القاهرة ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٦١ ، ص ٢١ + ٣٠ .

طرابلس الغرب وبرقة في برائن الاستعمار الايطالي . صحائف سود . دار المستقبل ، لا . ت . ص ١٦٠ .

الاشهب ، محمد الطيب - برقة العربية امس واليوم . القاهرة ، مطبعة الهوارى ، ١٩٤٧ ، ص ٧٢٠ ، صور ، خريطة .

- - - - - عمر المختار - القاهرة ، مكتب القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٢١٢ .

- - - - - ابراهيم احمد الشلحي - القاهرة ، مطبعة الحانجي ، ١٩٥٦ ، ص ١٤٣ .

الباروني ، زعيمة سليمان - صفحات خالدة من الجهاد . القاهرة ، مطابع الاستقلال الكبرى مجلدات .

البراوي ، راشد - ليبيا والمؤامرة البريطانية . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٣ ، ص ٧٧ .

رشدي ، راسم . طرابلس الغرب في الماضي والحاضر . طرابلس ١٩٥٣ ، ص ٢٧٣ - صور - لوحات

الراوي ، الطاهر احمد - تاريخ الفتح العربي في ليبيا . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٤ ، ص ٢٩٦ .

شكري ، محمد فؤاد ، السنوسية دين ودرلة - مصر ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٨ ، ص ٤٢٣
شليبي ، محمود - عمر المختار ضحية الاستعمار الوحشي ، القاهرة ، المكتبة العلمية ١٩٥٨ ، ص ١٣٢ .

الشنيطي ، محمود - قضية ليبيا . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١ ، ص ٣٥٦ - صور .

عباس ، احسان رشيد . تاريخ ليبيا منذ الفتح العربي حتى مطلع القرن التاسع الهجري . بنغازي ، دار ليبيا للنشر والتوزيع ، ١٩٦٧ ، ص ٢٦٩ .

قبعين ، سليم . تاريخ الحرب العثمانية الايطالية . القاهرة ، مطبعة التقدم .

محمود ، حسن سليمان . ليبيا بين الماضي والحاضر . القاهرة مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٢ ، ص ٤٣٧ .

شكري ، محمود فؤاد . ميلاد دولة ليبيا الحديثة . وثائق تحريرها واستقلالها - القاهرة ، مطبعة الاعتماد ، ١٩٥٧ .

زيادة ، نقولا عبده . ليبيا في العصور الحديثة . محاضرات القيمت على طلبة قسم الدراسات التاريخية والقانونية . القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٦ ، ص ٢٧٣ .

— — — محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي الى الاستقلال ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨ ، ص ٢٧٣ .

خدوري ، مجيد . ليبيا الحديثة : دراسة في تطورها السياسي ، ترجمة نقولا زيادة - بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٦ ، ص ٥٥٠ .

ليبيا سنة ١٩٤٨ (وثيقة رسمية قدّم لها واعدتها للنشر نقولا زيادة) بيروت ، الجامعة الاميركية ، ١٩٦٩ ، ص ٢٠٥ .

المغرب

الببليوغرافيا المغربية لسنة ١٩٥٦ - تطوان ، دار الطباعة المغربية ١٩٥٦ ، ٥٨ ورقة .

دار الكتب المصرية - قسم الارشاد ، قائمة بالكتب والمراجع عن المغرب ، القاهرة مطبعة
دار الكتب المصرية ١٩٦١ ، ص ٣٦ + ٦٦ .

ابن جلول ، عبد الحميد - هذه مراکش - القاهرة ، مكتبة المغرب العربي ، ١٩٤٩ ، ص
٧٢٦ .

ابن عبود ، محمد بن عبد السلام - تاريخ المغرب ، تطوان ، المطبعة المهدية ، ١٩٥١ .
جلال ، محمد عبد الباطي - الاستعمار الفرنسي في مراکش (المغرب الاقصى) ، القاهرة
مكتبة النهضة ، ١٩٥٤ ص ١٨١ .

الفاسي ، علل - الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، القاهرة ، مطبعة الرسالة ،
١٩٤٨ ص ٥٦٠ .

فروخ ، عمر - وثيقة المغرب ، بيروت ، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني ، ١٩٦١ ،
ص ٣٣٩ .

القبلاي ، عبد الكريم - المغرب ملكاً وشعباً ، القاهرة ، دار الطباعة الحديثة ١٩٥٧ ،
ص ٢٤٦ .

— — — دروس تاريخ المغرب - الدار البيضاء ، ١٩٦١ ، ص ٣٠٤ .
كرّو ، ابو القاسم محمد - مآسي شهر الدماء والدموع في المغرب العربي ، تونس ، مطبعة
الترقي ، ١٩٥٦ ، ص ٩٥ .

لاندموم ، روم ، ترجمة نقولا زيادة - تاريخ المغرب في القرن العشرين ، بيروت دار الثقافة ،
١٩٦٣ ، ص ١٣٨ .

— — — مراکش بعد الاستعمار ، تعريب خيرى حماد - بيروت ، دار الطليعة ١٩٦١
ص ٣٥٠ .

ابو النصر ، عمر - بطل الريف الامير عبد الكريم ، بيروت ، المكتبة الاهلية ، ١٩٣٤ ،
ص ٢٣٦ .

محمد الخامس ، ملك المغرب - إنبعثات أمة : اقوال وأفعال . الرباط ، المطبعة الملكية ،
١٩٥٦ - ١٩٦٤ .

افريقيا

ابو المجد ، صبري - ثورة افريقيا . القاهرة ، الشركة العربية ، ١٩٦٠ ص ٢٩٨ .

- رياض ، زاهر - استعمار افريقيا . القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ ، ص ٢٦١ صور ، خرائط .
- — — استعمار القارة الافريقية واستقلالها . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٦ ، ص ٣٣٣ ، خرائط .
- عودة ، عبد الملك - السياسة والحكم في افريقيا . القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٩ ، ص ٥٧٧ .
- حشيمة ، عبدالله - في افريقيا السوداء . بيروت ، المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٦٢ ، ص ١٥٠ .
- حقي ، ابيحان - افريقيا الحرة . بلاد الأمل والرجاء ، بيروت ، المكتب التجاري ، ١٩٦٢ ، ص ٢٠٠ ، خريطة .
- خلف الله ، عبد الغني عبدالله - مستقبل افريقيا السياسي . تاريخ شعوب القارة الحديث وواجه التطور المحتملة فيه ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٥٧ ، ص ٥٠١ ، خريطة .
- صبري ، صلاح - افريقيا وراء الصحراء . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٠ ، ٣ اجزاء في واحد .
- طاهر ، احمد - افريقيا في مفترق الطرق . القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٥ ، ص ٤٩٩ .
- غرايبه ، عبد الكريم محمود - دراسات في تاريخ افريقيا العربية ١٩١٨ - ١٩٥٨ ، دمشق ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٠ ، ص ٢٩٦ .
- قلمجي ، قدرى - لومومبسا . بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦١ ، ص ١٢٩ ، صور خرائط .
- الجل ، شوقي عطالله - الوحدة الافريقية ومراحل تطورها من مؤتمر اكرا ١٩٥٨ حتى مؤتمر تنمية الصناعة الافريقي الاول بالقاهرة ١٩٦٥ ، القاهرة ، دار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ ، ص ١٢٠ .
- بدوي ، عبده - شخصيات افريقية . القاهرة ، وزارة الثقافة والارشاد القومي . لا . ت ١٦٧ ص .
- زناتي ، محمود سلام - النظم القانونية الافريقية وتطورها . القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٦ ، ص ٤٩١ .
- عنبر ، محمد عبد الرحيم - التمييز العنصري في افريقيا . القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٦ ، ص ٢٢٢ ، خرائط .

نكروما ، كوامي - الوجدانية : فلسفة وعقيدة للتحرر والتطور خصوصاً بالنسبة للثورة
 الافريقية . ترجمة كريم عزقول ، بيروت ، دار الثقافة ١٩٦٤ ، ص ٢١٩ .

الامم المتحدة - ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . دراسة الحالة الاقتصادية في افريقيا
 منذ عام ١٩٥٠ ، نيويورك ، الامم المتحدة ، ١٩٦١ ص ٥٦٥ ، خريطتان .

خبريال ، وهي - افريقيا والتكتلات الرأسمالية الاوروبية . القاهرة ، الدار القومية
 للطباعة والنشر ، لا . ت ص ٨١ .

نفش ، محمد - السوق الافريقية المشتركة . القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٢ ،
 ص ٥٦ ، خريطة .

رفلة ، فيليب - الجغرافيا السياسية لافريقيا - مع دراسة شاملة للدول الاقليمية سياسياً
 واقتصادياً وطبيعياً . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٦ ، ص ٦٢٣ ، خرائط .

البراوي ، راشد - التطور الاقتصادي الحديث في افريقيا . القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية
 ١٩٦١ ، ص ٢١٠ ، خرائط .

تونس . كتابة الدولة للثقافة والاخبار - افريقيا الجديدة . تونس ١٩٦٢ ، ص ٢٣١ ، مصور
 مؤتمر الدار البيضاء ٣ - ٧ كانون الثاني ١٩٦١ . بيروت ، المكتب التجاري ١٩٦١ ،
 ص ٦٨ .

الاستعمار

بن نبي ، ملك - الصراع الفكري في البلاد المستعمرة . القاهرة ، دار العروبة ، ١٩٦٠ ص
 ١٨٢ .

بيهم ، محمد جميل - عالم حر جديد في آسيا وافريقيا والوطن العربي . بيروت ، مؤسسة
 المعارف ١٩٦٤ ، ص ٣٩٠ ، خرائط .

الجبسي ، محمد عبد الغني - افريقيا للافريقيين . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، لا . ت
 ص ٩٠ .

حمدان ، محمد صباح - الاستعمار والصهيونية العالمية . صيدا ، المكتبة المصرية ، ١٩٦٧
 ص ٢٩٦ ، صور ، خرائط .

خالد ، خالد محمد - مواطنون ورعايا . القاهرة ، الحانجي ، ١٩٥٨ ، ص ٢١٣ .

خالدي ، الدكتور مصطفى وعمر فروخ - التبشير والاستعمار في البلاد العربية . عرض لجهود
 المبشرين التي ترمي الى إخضاع الشرق للاستعمار الغربي بيروت ، ١٩٥٣ ، ص ٢٢٦ .

زنيهر ، محمد - فرانز قانون او معركة الشعوب المتخلفة . المغرب ، دار الكتاب ص ١٣١ .

- الشهابي ، الأمير مصطفى - محاضرات في الاستعمار . القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالي ، ١٩٥٦ جزآن .
- صبري ، محمد - تاريخ العصر الحديث . نصر الولايات المتحدة . الاستعمار الجديد ، القاهرة دار الكتب المصرية ، ١٩٢٦ من ٣١٣ ، صور ، خرائط .
- عبد ، علي ابراهيم - المنافسة الدولية في اعالي النيل ١٨٨٠ - ١٩٠٦ . القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٨ ، ص ٢٩٨ .
- الريان ، محمد سعيد - قصة الكفاح بين العرب والاستعمار . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٠ ، ص ٣٥٢ .
- الفتيت ، محمد علي - الغرب والشرق من الحروب الصليبية الى حرب السويس . ثورات العرب في سنة ١٩١٩ . القاهرة ، الدار القومية ، جزآن .
- الغزالي ، محمد - الاستعمار : احقاد واطماع . القاهرة ، الخانجي ١٩٥٧ ، ص ٢١٠ .
- فهمي ، عبد العزيز - الاستعمار عدو الشعوب . القاهرة ، مكتبة النهضة ، ١٨٩٢ .
- لينين - الاستعمار اعلى مراحل الرأسمالية . ترجمة راشد براني . مصر ، مكتبة النهضة المصر ، ١٩٤٥ ، ص ٢٠٨ .
- نكروما ، كوامي - الاستعمار الجديد : آخر مراحل الامبريالية . ترجمة عبد الحميد حمدي ، القاهرة ، دار القاهرة للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ ، ص ٣١١ .
- الشعبي ، قحطان محمد - الاستعمار البريطاني وممركتنا العربية في جنوب اليمن عدن والامارات . القاهرة ، دار النشر للطباعة والنشر والاعلان . ١٩٦٢ ، ص ٢٦٠ ، خارطة .

الدكتاتورية - الفاشية

- داغر ، يوسف اسعد - الديمقراطية في المكتبة العربية : مصادر ومراجع . بيروت ، ١٩٥٩ ، ص ٧٥ ، (ضم اكثر من ٧٥٠ مرجعاً عربياً حول الديمقراطية والنظم السياسية) .
- دوقرجيه ، موريس - في الدكتاتورية ، ترجمة هشام متولي . بيروت ، عويدات ١٩٦٥ ، ص ١٨٣ .
- بياجي ، برونو - دولة التعاون باندماج الجمعيات ، ترجمة سعيد الشرتوني . بكفيا مطبعة مجلة العرائس ١٩٣٠ ، ص ٨٤ .
- خياط ، سليم - حيات في الغرب . بيروت ، لا . ت . ج .
- ديميتروف ، جورج - الفاشستية عدوة الشعب او وحدة الطبقة العاملة في النضال ضد الفاشية ، ترجمة نقولا لاشاوي ، مع مقدمة لخالد بكداش . دمشق ١٩٣٧ ، ص ١٢٤ .

عنان ، محمد عبدالله - المذاهب الاجتماعية الحديثة . القاهرة ، ١٩٤٥ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٤ ، ص ١٨٧ .

الميلي ، محمد مبارك - الفاشية العالمية الحديثة . بيروت ، دار الآداب ، ١٩٦٣ ، ص ١١٢ .

رشاد ، علي - الفاشيزم او النهضة الايطالية الحديثة ، تعريب محمد محفوظ الكردي ، حلب ، مطبعة النهضة العربية ، ١٩٢٦ ، ص ١٤٣ .

مخلف ، فريد - ايطاليا والقضية العربية . بيروت ، ١٩٣٢ ، ص ٧٩ .

الصهيونية

ابو صادق - الماسونية بلا قناع . بغداد ، دار البصري ، ١٩٦٧ ، ص ٢٦٤ ، ص ٢٢٧ .

البارودي ، فخري - كارثة فلسطين العظمى . دمشق ، مطابع ابن زيدون ، ١٩٥٠ ، ص ٦١ .

بروتوكولات حكماء صهيون وتعاليم ، ترجمة شوقي عبد الناصر . القاهرة ، مطابع دار التعاون للطبع والنشر . لا . ت . ص ٢٢٣ .

برّي ، عبدالله - القومية العربية والقومية اليهودية . بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٠ ، ص ٦٣ .

بسيسو ، سعدي - الصهيونية : نقد وتحليل . القدس ، المطبعة التجارية ، ١٩٤٥ ، ص ٢٢٧ .

بيهم ، محمد جميل - فلسطين اندلس الشرق . بيروت ، مطابع صادر ربحاني ، ١٩٤٦ ، ص ٢٨٢ .

تارو ، جيروم وجان - اذا ملك اسرائيل ، تعريب انطون بين . بيروت ، ١٩٣٢ ، ص ١٥٥ .

تلحوق ، وديع - الصليبية الجديدة في فلسطين . دمشق ، مكتبة النوري ، ١٩٤٨ ، ص ١٦٣ .

التونسي ، محمد خليفة - الخطر اليهودي . بروتوكولات حكماء صهيون . القاهرة ، مطبعة الكتاب العربي ، ١٩٥٠ ، ص ١٨٠ .

الحاج ، يوسف - في سبيل الحق . هيكل سليمان او الوطن القومي لليهود . بيروت ، ١٩٣٤ ، ص ٢٣٩ .

حرب ، اميل الخوري - مؤامرة اليهود على المسيحية . بيروت دار العلم للملايين ، ١٩٤٧ ، ص ٨٤ .

نويهض ، عجاج - بروتوكولات حكماء صهيون . جزآن ، بيروت ١٩٦٧ . الجزء الاول يبحث في ظهورها واسباب غفلة العرب عنها مع تراجم رؤسائها ، الخ ، ٣٢٢ ص . الجزء الثاني : في

- التوراة واسفارها ورب المعالقة ، ص ٣٢٠ .
- حسن ، قاسم - لمحات في تاريخ التطورات الاجتماعية في الغرب ، وظهور المشكلة اليهودية ،
وقبام اسرائيل . بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٨ .
- الحسيني ، محمد امين - حقائق عن قضية فلسطين: تصريحات واحاديث للسيد محمد امين
الحسيني كشف بها الستار عن اسباب كارثة فلسطين وعلاقتها بالامارات اليهودية . القاهرة ،
مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين ١٩٥٧ ، ص ٢٥٠ .
- حداد ، محمد مصباح - الاستعمار والصهيونية العالمية . صيدا ، المكتبة المصرية ،
١٩٦٧ - ص ٢٩٦ . صور . خرائط .
- خطاب ، محمود شيت - حقيقة اسرائيل محاضرات . القاهرة ، معهد البحوث والدراسات
العربية العالية ١٩٧٦ ، ص ١٠٨ .
- رزوق ، اسعد - اسرائيل كبر . دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني . بيروت ، منظمة
التحرير الفلسطينية ١٩٦٨ ، ص ٩٦٣ . خرائط .
- رشدي ، عمر - الصهيونية وربيتها اسرائيل . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٥ ،
ص ٤٣٧ ، خرائط .
- الرشيدات ، شفيق - فلسطين : تاريخاً وعبرة ومصيراً . القاهرة ، دار الكتاب العربي
للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ ، ص ٤٧٨ .
- الرملي ، محمود فتحي - الصهيونية اعلى مراحل الاستعمار . القاهرة ، وكالة الصحافة العربية ،
١٩٥٦ ، ص ٢٥٥ .
- زعتر ، أكرم - القضية الفلسطينية - القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٥ ، ص ٣١٩ خرائط .
- شميس ، عبد المنعم - اسرار الصهيونية - القاهرة ، دار القاهرة للطباعة ١٩٤٩ ، ص ٥١٠ .
- صايغ ، فايز - الاستعمار الصهيوني في فلسطين ، تعريب عبد الوهاب كيالي - بيروت ،
١٩٦٥ ، ص ٧٠ + ٧ .
- - - الدبلوماسية الصهيونية - بيروت . منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٧ ص
٢٢٤ .
- صفوة ، نجدة فتحي - اليهود والصهيونية في علاقات الدول الكبرى . بغداد ، مطبعة
الحكومة ١٩٦٧ ، ص ٥٨ .
- القصري ، محمد فايز - الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب . القاهرة ، ١٩٦١ ص ٢٢٣ ،
خريطتان .
- كيالي ، عبد الوهاب - المطامع الصهيونية التوسعية . بيروت ، مطبعة التحرير الفلسطينية
١٩٦٦ ، ص ١٣٦ .

موجز الحوليات العالمية

(من الحرب العالمية الاولى حتى ٣١ كانون الاول ١٩٦٥)

١٩١٤

حزيران : مقتل الارشيدوق فرنسوا - فردينان في سراجيفو (٢٨) . تموز : اندار نمساوي الى صربيا (٢٣) - اعلان الحرب (٢٨) - تعبئة روسية عامة (٣١) - اندار الماني الى روسيا وفرنسا (٣١) . آب : تعبئة عامة في فرنسا (١) - اعلان المانيا الحرب على روسيا (١) - اندار الماني الى بلجيكا (٢) - عقد تحالف الماني - تركي (٢) - اعلان المانيا الحرب على فرنسا واطلاق انكلترا الحرب على المانيا (٤) - فتح قناة باناما (١٥) - معارك الحدود (٢٢ - ٢٥) ، ومورانسج (٢٦) وتاننبرغ (٢٧ - ٣٠) ، ولجبرغ (٢٩ - ٣٠ ايلول) . ايلول : معارك المارن (٥ - ١٠) وبحيرات مازوريا (٩ - ١٤) ، تشرين الاول : معركة الايزير (١٩ - ١٧ تشرين الثاني) - انكلترا وفرنسا تقرران محاصرة المانيا اقتصاديا . تشرين الثاني : استيلاء اليابانيين على كيار تشيو (٧) - اعلان تركيا الحرب على الحلفاء (١٢) . م . بروسست : البحث من الحلفاء وايطاليا (٢٦) . ايار : هجوم حليف في اوتوا الفايكان .

١٩١٥

كانون الثاني : معركة دوغر بانك (٢٤) . شباط : هجوم حليف على الدردنيل (١٩) - هجوم فرنسي في شيمانيا (٢٦) . نيسان : الامسان يستخدمون الغازات السامة للمرة الاولى (٢٢) - نزول الحلفاء في غاليبولي (٢٥) - معاهدة لندن بين الحلفاء وايطاليا (٢٦) . ايار : هجوم حليف في اوتوا - هجوم نمساوي الماني في هاليسيا ينتهي الى استرداد برزيميسل في حزيران - اعلان ايطاليا الحرب على النمسا (٢٣) . تموز : هجوم ايطالي في كارسو .

آب : استيلاء الالمان على فترسوليا وكوفتو وبرست - ليتوفسك - اضطرار الصين الى القبول بطلبات اليابانيين الواحد والمشرين (٧) . ايلول : هجوم حليف في شيمانيا - بلغاريا تحالف المانيا والنمسا (٦) - مؤتمر اشترافي في زيمروولد - استيلاء الالمان على فيلغا . تشرين الاول : نزول الحلفاء في سالونيك (٥) - هجوم بلغاريا والنمسا على صربيا واستيلاؤهما على بلغراد ونيش - هجوم ايطالي في غوريسبا . تشرين الثاني : انسحاب الجيش الصربي الى البانيا . ابحاث الشتاين حول النسبية الشاملة - رومان رولان : فوق المعركة - بيكاسو : ارلكن - دي فال : الحب الساحر .

١٩١٦

كانون الثاني : جلاء الحلفاء من غاليبولي (٦ - ٨) . شباط : فرض الخدمة العسكرية الالزامية في بريطانيا العظمى (٣) - بدء معركة فردون (٢١) - استيلاء الالمان على دوامون (٢٥) . اذار : انشاء « عصبة سبارتاكوس » (٢٤) . نيسان : ثورة الفصح في ايرلندا (٢٣) - استسلام البريطانيين في شط المعاره (٢٩) . ايار : بيان كينغال الاشتراكي (١) - هجوم النمساويين على ايطاليا في اسياغو (١٥) - معركة جتلند البحرية (٣١) . حزيران : هجوم بروسيلوف (٤ - ١٥ آب) - ثورة الحجاز - الالمان يوقفون معركة فردون (٢٤) . تموز : هجوم حليف على السموم (حتى ٢٣ تشرين الاول) . آب : هجوم ايطالي على الايسولزو (٦) - دخول رومانيا الحرب الى جانب الحلفاء (٢٨) . ايلول : استخدام الدبابات للمرة الاولى (١٥) - هجوم الماني بلغاري ونمساوي الماني على رومانيا . تشرين الاول : الفرنسيون يستردون حصن دوامون (٢٤) . تشرين الثاني :

استرداد حصن في (١) . كانون الاول : قانون الخدمة الوطنية في ألمانيا (٢) - استيلاء دول أوروبا الوسطى على بوخارست (٦) - مقتل راسبوتين (٢٩) .
 هـ - باربوس : النار - اكتشاف الهيبارين -
 فرويد : مدخل الى التحليل النفسي .

١٩١٧

كانون الثاني : ألمانيا تعلن حرب غوامات لا هوادة فيها (٩) . شباط : قطع العلاقات الدبلوماسية الألمانية الأميركية (٣) . آذار : أوائل الثورة الروسية في بتروغراد (٨) - استقالة نقولا الثاني (١٥) . نيسان : اعلان الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا (٢) - هجوم انكليزي في ارسوا (٩) ، وفرنسي في شمبانيا (١٦ - ١٩) لينين في روسيا (١٦) . ايار : حركات تمرد عسكري في فرنسا واضرابات في باريس - هجوم ايطالي في كارسو ، حزيران : هجوم نمساوي معاكس على ايطاليا وهجوم روسي في غاليسيا . ايلول : استيلاء الالمان على ريفا (١ - ٥) - محاولة انقلاب على يد كودنيلوف . تشرين الاول : تراجع ايطالي في كابوريتو (٢٤) . تشرين الثاني : اعلان بلغور حول الصهيونية (٢) - استيلاء السوفييات على السلطة (١٤) - وزارة كليمنصو (١٧) - السوفييات يطلبون الهدنة من ألمانيا (٢٦) . كانون الاول : استيلاء الانكليز على القدس (٩) - مفاوضات برست - ليتوفسك (٢٠) . يول فاليري : الباركية الفتية - ج . كونراد : خط الظل - بيرندلو : لكل حقيقته - ج . دوهامل : حياة الشهداء - موندريان : الواقع الطبيعي والواقع المجرد .

١٩١٨

كانون الثاني : نقاط ولسون الـ ١٤ (٨) - منح النساء حق التصويت في انكلترا - اضراب عام في لينا (١٦) . شباط : معاهدة صلح نمساوية المانية مع اوكرانيا (٩) - توقف مفاوضات برست - ليتوفسك (١٠) - هدنة جديدة بين الروس والالمان (٢٦) - اضراب عام في ألمانيا (٢٨) - تأميم ينابيع البترول في المكسيك . آذار : استيلاء الالمان على كييف (١) - معاهدة برست - ليتوفسك (٣) - انهيار الجبهة الانكليزية (٢١) - مؤتمر فرنسي بريطاني في دولنس : فوش قائد اعلى (٢٦) . نيسان : الالمان يغزون فنلندا (٤) - اليابانيون يستولون على فلاديفوستوك (٥) - هجوم الماني في الفلاندر (٩) -

لتوفيا (٩) واستونيا (١٠) تعلنان استقلالهما - انشاء جيش دنمكيين - استيلاء الالمان على جبل « كمل » (٢٥) . ايار : معاهدة بوخارست (٧) - هجوم الماني على « طريق السيدات » (٢٧) - احتلال سواسون (٢٩) ودورمان وشاتو - تيبيري (٣١) . حزيران : القطيعة بين الحلفاء والسوفييات (٢٠) . تموز : هجوم الماني على المارن (١٥) - هجوم فرنسي معاكس في فيليه - كوتره (١٨) - تخلي الالمان عن خط المارن (٢١) - آب : هجوم فرنسي انكليزي على السوم (٨) وهجوم فرنسي على الاين (٢٠) وهجوم انكليزي على كمبريه (٢١) . ايلول انسحاب الماني عام الى خط هندنبرغ (٤) - النمسا تلتزم الصلح (١٤) - هجوم اميركي على سان - ميشال (١٥) وهجوم فرانسيه دسبري في مقدونيا (١٥) واللبي في فلسطين (١٩) وهجوم فرنسي اميركي في الارغون ، وهجوم انكليزي على السوم وفي الفلاندر - بلغاريا تطلب الهدنة (٢٦) التي وقعت في ٢٩ - دخول طبريا ودمشق (٣٠) . تشرين الاول : ماكس دي باد يصبح مستشارا (١) - مفاوضات غليوم الثاني مع ولسون (١٤) - اعلان استقلال التشيك (١٤) والهنغاريين (٢٤) والكرواتييين والسلوفينييين (٢٩) - تعديل الدستور الألماني (٢٢) - ألمانيا تسلم بنقاط ولسون الـ ١٤ (٢٧) - هدنة مودروس (٣٠) - انتصار ايطاليا في فيتوريو فينتو (٣٠) . تشرين الثاني : هدنة فيلاجيوشي (٣) حركات تمرد في كييل (٣) - انسحاب الالمان الى خط انفرس - الوز (٤) - ألمانيا تطلب الهدنة (٦) - فتنة في هانوفر (٧) ومونيخ (٨) - اعلان استقلال بولونيا (٧) - اعلان الجمهورية في برلين - هدنة رتوند (١١) - شارل الاول يتخلى عن السلطة (١٣) - انقلاب على يد الاميرال كولنشاك (١٨) . كانون الاول : انزال جيوش فرنسية في اوديسا والقرم - استيلاء البولشفيك على استونيا وليتوانيا ولتوانيا - اعلان الجمهورية في هنغاريا - القطيعة بين الاشتراكيين والسيبارتاكيين في برلين (٢٨) - انتخابات « كامي » في بريطانيا العظمى .

ب . كلوديل : الخبز العسير - تريستان ترارا : بيان دادا - اوسوالد سنفلر : تهقر الغرب ، المجلد الاول (المجلد الثاني في ١٩٢٠) - ج . دوهامل : حضارة .

١٩١٩

كانون الثاني : « اسبوع احمر » في برلين (٦ - ١١) - افتتاح مؤتمر الصلح (١٨) - اندلاع الثورة الاهلية في ايرلندا - كولنشاك يستولي على برم . شباط : حملة « فون در غولتز في البلطيق »

(١) - التثام مجلس فينار (٦) - انتخا ب ايبرت رئيسا (١١) - مقتل كورت ايسنر (٢١) . اذار : تأسيس الدولية الثالثة (٤) - جلاء الجيوش الفرنسية من اوديسا - اعلان الجمهورية السوفياتية في هنغاريا (٢١) - كولتشاك يستولي على اودا واورنبورغ - توقف التضامن النقدي بين الحلفاء . نيسان : البولونيون يستردون فيلنا - فتنة في امريستار (١٣) . ايار : الايطاليون يحتلون اضماليا ، واليونان ازمير - بولونيا تحتل فاليسيا - هزيمة دنكيكن في روسيا الوسطى - هجوم يودنيشس باتجاه بتروغراد . حزيران : توقيع معاهدة فرساي (٢٨) - البولشفيك يستردون اودا ، تموز : الرومانيون يسحقون بيلاكون . آب : هزيمة كولتشاك نهائيا - استيلاء الرومانيين على بودابست (٣) والبولونيون على منسك - ثورة مصطفى كمال على السلطان (٥) . ايلول : استيلاء ج . دانونزيو على فيومه (١٢) - معاهدة سان - جرمان (١٩) . تشرين الاول : هزيمة يودنيشس امام بتروغراد (٢١) - قانون التحريم في الولايات المتحدة (٢٨) . تشرين الثاني : مجلس الشيوخ الاميركي يرفض معاهدة فرساي - معاهدة نويي (٢٧) - البولشفيك يستردون اومسك . كانون الاول : المراحل الاخيرة لجلاء الالمان عن الدول البلطيقية .

روزو فورد يحتل الدرة - هـ . باربوس : ضياء - ا . جيد : السفونية المراهوية - ا . جونجر : عواصف فولاذية - تأسيس الـ « بوهوس » (في فيمار ، ثم في دسو) .

١٩٢٠

كانون الثاني : رفض مجلس الشيوخ الاميركي السماح للولايات المتحدة بالانضمام الى جمعية الامم (١٦) . شباط : البولشفيك يستردون اركوتسك واوديسا . اذار : فيصل ملكا على سوريا ، ومبدالله ملكا على العراق ، والاميرال هورتي وصيا في هنغاريا . نيسان : فرنسا تحتل دارمستات وفرتكفورت - مؤتمر سان ريمو - حركات شيوعية في السرد - البولشفيك يستردون اذربيجان - اتفاق البولونيون وتبليورا وفزوهام اوكرانيا واستيلاؤهم على كييف (٦ ايار) . حزيران : معاهدة تريانون (٤) - هزيمة البولونيون واتصاؤهم من اوكرانيا . تموز : فرنسا تحتل دمشق . آب : معاهدة سيفر (١٠) - معركة فارصوليا (١٥) - اليونانيون يستولون على اندرينوبل . ايلول : اضراب عام في لومبارديا والبييمون . تشرين الاول : مقدمات الصلح بين روسيا وبولونيا (١٢) . كانون الاول : معاهدة الصلح بين الروس والفلنلنديين (١٤) - مؤتمر تور (٢٥ - ٣٠) .

كاينز : نتائج الصلح الاقتصادية - هـ . برغسون : الطاقة الروحية - كوليت : عزيز - ب . كلوديل : الوالد المدل - هـ . دي موقترلان : مناوبة الصباح - سنكلرلويس : الشارع الرئيسي .

١٩٢١

كانون الثاني : انتصار مصطفى كمال على اليونانيين في اينونو (٧) - مؤتمر التعويضات في باريس (٢٤ - ٢٩) ولندن (٢٧ شباط - ٣ اذار) . اذار : ثورة بحارة كروستات (١٧٠٧) - معاهدة ريفا (١٢) - اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة (١٢) - المعاهدة الروسية التركية (١٦) - الاستفتاء في سيليزيا العليا (٢٠) - الفرنسيون يحتلون دوسلدورف وورودوت ودويسبورغ - رضا خان يستولي على السلطة في ايران . نيسان : اضراب عمال المناجم البريطانيين (حتى حزيران) . ايساو : ثورة بولونية في سيليزيا العليا (٢) . تمدر : كارثة اسبالية في مراكش في ائوال (٢١) - اتفاق ويسبادن بين الفرنسيين والالمان (٢٧) . آب : صلح منفرد بين الالمان والاميركيين (٢٥) - مقتل اوزبرجر (٢٦) . تشرين الاول : جمعية الامم تقسم سيليزيا العليا (٢٠) .

اندرية بريتون وفيليب سوبو : الحقول المنطيسية - ب . فالري : محاسن - ج . جيروودو : سوسان والباسيفيكي - ميترنك : اريان وبابو - بلو - ج . رومان : السيد له تروهاديك الدامر - س . جورج : ثلاث اناشيد - م . بيرندلو : ستة اشخاص يبحثون عن مؤلف - ا . سفيغو : ضمير زيتون - جون دوس باسوس : ثلاثة جنود - اوبرا البان برغ : نوسريك .

١٩٢٢

شباط : انكلترا تطلب ايقاف العمل بمعاهدة التحالف مع اليابان (٦) - اتفاق واشنطن البحري (٦) - معاهدة الدول التسع مع الصين (٦) - معاهدة انكليوية مصرية : نهاية الحماية (٢٨) . اذار : اتفاق صيني ياباني . سحب الطلبات الـ ٢١ (٢٨) . نيسان : مؤتمر جنوي (١٠ حتى ١٩ ايار) - اتفاق الاشتراكيين والشيوعيين في الاتحاد الفرنسي العام للعمل . آب : اضراب عام في ايطاليا يقمعه موسوليني (١) - انتصار الاتراك على اليونانيين في هافيون قره حصار (٢٦) . ايلول :

الاهراء يستولون على أزمير (٨) ، تشرين الاول ؛
هدنة يونانية تركية في مودانيا (١١) - انتخابات
بريطانية محافظة (١٥) - استدعاء موسوليني لتولي
السلطة (٢٩) - اليابانيون يجلون مر فلاديفوستوك ،
تشرين الثاني : مصطفى كمال يستولي على السلطة
في تركيا (٢) . كانون الاول : روسيا تصبح «الاتحاد
السوفياتي» (٣٠) .

هانس برجر يكتشف الموجات الصغرية -
بانتشغ ويست يكتشفان الانسولين - هـ . برغسون ؛
ديمومة وآلية - فـ . مورياك : تقبيل الابرم - جـ .
جيرودو : سيفريد والليموزين - جـ . جويس ؛
اوليس - تـ . سـ . اليوت : الارض المسزوة -
غالسورتي : فورسايت سافا - سـ . لويس ؛
بابيت - جـ . ميسترال : الخراب الكامل - جـ . رـ .
جيمنز : قصائد (١٩٢٢ - ١٩٤٠) - بومبون ؛
الذبح الابيض - اول محقق هندسي لـ « لـ »
كوبوزيه .

١٩٢٣

كانون الثاني : الليتوانيون يستولون على
معل (١٠) - الفرنسيون والبلجيكيون يحتلون الرور
(١١) - مقاومة سلبية . اذار : لينين يعتزل الحكم ،
حزيران : نزاع ايطالي يوناني : الايطاليون في
كورفو (١٣ - ٢٧) . تموز : معاهدة لوزان بين
اليونانيين والأتراك (٢٤) . آب : سترسمن وزير
الشؤون الخارجية (٦) . ايلول : قيام بريمو دي
ريفييرا بانقلاب في اسبانيا (١٣) - انتهاء المقاومة
السلبية في الرور (٢٠) . تشرين الثاني : اجتماع
لجنة داو (٣٠) .

لويس دي برويل يضع مبادئ الآلية التجمعية
- استخدام الـ للمرة الاولى في معالجة
التدرن الرثوي . بـ . شو : القديسة حنه - جـ .
كونراد : القرصان - رـ . سـ . ويلك : مرالي دوتيو
- فـ . مورياك : نهر النار ، جنيتريكس -
فورمانوف : تشاباييف .

١٩٢٤

كانون الثاني : وفاة لينين (٢١) - وزارة مالك
دونالد العمالية (٢٣) - تحالف فرنسي تشيكوسلوفاكي
(٢٥) - اتفاق ايطالي يوغوسلافي : ايطاليا تستعيد
فيومه (٢٧) . شباط : انكلترا تعترف بالاتحاد
السوفياتي (١) . اذار : الفاء الخلافة في تركيا

(٤) . نيسان : انتخاب كتل احزاب اليسار في فرنسا
(٤) . ايار : اعلان الجمهورية اليونانية بصد
استفتاء (٢٤) . حزيران : مقتل ماتيموس (١٠) -
وزارة هريو في فرنسا (١٥) . صوز : مؤتمر
لندن . بدء العمل بخطة داو (١٦) . تشرين الاول :
انتصار المحافظين البريطانيين في الانتخابات (٢٦) -
فرنسا تعترف بالاتحاد السوفياتي (٢٩) - ابن سعود
يستولي على مكة .

رامون يحكم اللقباح الوقائي ضد الادب
والتيثانوس - مبدأ هايزنبرغ حول عدم الحتمية -
بـ . فاليري : النفس والرقص - اوبالهنوس -
جـ . جيرودو : جوليت في بلاد البشر - جـ . رومان ؛
نوك - اونيل : ابتغاء تحت شجر البق - تـ . ملن ؛
الجبل المسحور - بريتون : بيان البريالية -
غلادكوف : الاسمنت - ميكيل دي اولسونو ؛
احتضار المسيحية - مـ . فورستر : مصر الى
الهند - مـ . موس : محاولة في العطاء - فيلم
ايزنستين : المدرعة بومكين .

١٩٢٥

كانون الثاني : الفاشستية تصبح حزبا وحيدا
(٣) - تروفسكي ينفى من مهامه كمفوض للشعب -
احمد زوغو رئيسا للجمهورية الالبانية (٣) .
شباط : وفاة ايبيرت (٢٨) . اذار : وفاة سن يات
سن (١٢) - اقتراح عام في اليابان . نيسان :
سقوط وزارة هريو (١٠) - عبد الكريم يغزو
مراكش الفرنسية (٢٣) - انتخاب هندنبورغ (٢٦) .
آب : مؤتمر مسكوبي بروستنتي في ستوكهولم
(١٩ - ٢٩) . تشرين الاول : مؤتمر ومعهدة
لوكادنو (٥ - ١٦) - رضا خان يصبح شاه ايران
(٣١) .

ميليكان يكتشف الاشعة الكونية - اـ . جيد ؛
مزيغو النقد - اوديفا اي غاسيه : تجريد الفن
من الانسانية - معرض الفنون التزيينية في باريس
- مـ . رافيل : الولد واضرار السحر - شـ . شابلن ؛
الاندفاع وراء الذهب .

١٩٢٦

كانون الثاني : ابن سعود ملك الحجاز (٨) -
الجلاد عن منطقة كولونيا (٣١) - دكتاتورية بانفالوس
في اليونان (٣١ حتى آب) . نيسان : تجديد
معاهدة رابالو بين الالمان والروس (٢٤) . ايار :
بلودسكي يقوم بانقلاب (١٢ - ١٤) سليم

مبدالكريم (٢٦) - غوميز دا كوستا يقوم بالقلاب في البرتغال (٢٨) .
تموز : اقصى هبوط للفرنك الفرنسي (٢٠) -
كارمون يحل محل غوميز دا كوستا (٩) - وزارة
بوانكاريه (٢٢) . ايلول : دخول المانيا جمعية الامم
(٨) - لقاء توارى - تشانغ كاي شك يستولي على
هانكيو . كانون الاول : فولدماراس يقوم بالقلاب
في ليتوانيا (١٧) .

براءة « ادارة شؤون الكنيسة » (القاضية
بانشاء اكليروس بلدي) ب . ايلوار : عاصمة الالم
- ميترلنك : حياة الارضة - ج . جيروودو : بلا -
ج . برنانوس : تحت شمس الشيطان - ف .
موريالك : تيريز ديكيرو - ا . جيد : لو ان الحبة
لا تموت - آلين : المواطن ضد السلطة - فيلم
رنوار : نانا ، وفيلم فريتر لانغ : متروبوليس .

١٩٢٧

كانون الثاني : نهاية الرقابة العسكرية في
المانيا (٣١) . اذار : تشانغ كاي شك يستولي على
شنغاي ونانكين . نيسان : قانون العمل الايطالي
(٢١) . ايار : المؤتمر الاقتصادي الدولي في جنيف
(٤ - ٢٣) - لندبرغ يجتال الاطلسي الشمالي .
تموز : القضيعة بين تشانغ كاي شك والشيوعيين
الصينيين . كانون الاول : قطع العلاقات الدبلوماسية
بين الصين والاتحاد السوفياتي (١٤) .
الاب لومتر يوجز نظرية توسع الكون - م .
هايدجر : الوجود والزمن - ج . دوهامل : يوميات
سالافين - ج . كوكتو : اورليه . ا . ستكليس :
البترول : روح النساء - فادييف : الهزيمة -
روزامون لهن : غبار - « مغني الجاز » ، اول
فيلم ناطق .

١٩٢٨

كانون الثاني : اقضاء ترويسكي الى آسيا .
نيسان : سالازار وزير المال في البرتغال .
حزيران : تثبيت الفرنك الفرنسي رسميا . اب :
ميثاق بريان - كلوغ (٢٧) . ايلول : احمد زوغو
يصبح زوج الاول ملك البانيا (١) . تشرين الاول :
البدء بتنفيذ الخطة الخمسية الاولى في الاتحاد
السوفياتي . كانون الاول : اجتماع خبراء لجنة
بانغ للتمويضات (٢٢) .
ا . برتون : نجا - ا . مالرو : الفانحون - ا .
م . رمارك : لا جديد في الغرب - ستفان جورج :

الامبراطورية الجديدة - ارنست فلاسر : مجدو
السنة ٢٢ - مارسيل بانويل : زبرجد - ارغون :
بحث في الانشاء - ا . هوكسلي : طباق - د . ه .
لورنس : خليل السيدة شاترلي - م . رافيل :
بولرو - اول فيلم بالرسوم المتحركة : ميكي ماوس
لـ « وولت ديسني » - فيلم بونويل : الكلسب
الاندلسي .

١٩٢٩

كانون الثاني : نفي ترويسكي (٢١) - دكتاتورية
اسكندر في يوغوسلافيا (٥) . شباط : اتفاق
لاتران : انشاء دولة الفاتيكان (١١) . ايار : انتخابات
عمالية في انكلترا (٢٠) . حزيران : خطة يبانغ -
وزارة ماك دونالد الثانية في انكلترا (٥) . ايلول :
سقوط فولدماراس في ليتوانيا . تشرين الاول :
كارثة مالية في مصرف نيويورك (٢٤) . تشرين
الثاني : تأسيس مصرف التسويات الدولية (١٣) .
اكتشاف البنسلين على يد الكسندر فلنغ -
م . هايدجر : ما هو علم ما وراء الطبيعة ؟ - ج .
جيرودو : اميتريون ٣٨ - ب . كلوديل : الحذاء
الاطلسي - ا . دويل : ساحة الكسندر في برلين
- اورتيفا اي غاسيه : ثورة الجماهير - ا . مورافيا :
الامبالون - بيان السريالية الثاني - همنغواي :
وداعا ايها الاسلحة - ج . كوكتو : الاولاد المخيفون
- تأسيس متحف الفن المصري في نيويورك - فيلم
كنغ ليدور : الوجه .

١٩٣٠

كانون الثاني : نشر مذكرة كلارك بالتخلي عن
سياسة « القضيبي الكبير » - الفونس الثالث
عشر يطرد بريمو دي ويفا (٢٨) . شباط :
هجوم على الحامية الفرنسية في « ين باي »
اذار : استقالة شاخ (٧) . نيسان : وزارة
بروننغ (١) - اتفاق لندن البحري بين انكلترا
والولايات المتحدة واليابان (٢٢) - فتنة في بشاور
(٢٣) . حزيران : كارول الثاني يستعبد عرش
رومانيا (٦) - الجلاء نهائيا عن المانيا (٣٠) - انكلترا
تترف باستقلال العراق (٣٠) . ايلول : انتخابات
عامة في المانيا : فوز نازي (١٤) . تشرين الاول :
مؤتمر امبراطوري بريطاني : نظام وستمنستر (ا
حتى ١٤ تشرين الثاني) - الصين تحصل على
استقلالها الجبركي - انكلترا تجلو عن واي هاي
واي (١) . كانون الاول : انتهاء المؤتمر التمهيدي

لنزع الاسلحة (٩) •

تحقيق اول مفكك ذري - اختبار ج. كلود
ويوشرو على طاقة البحار الحرارية - مالرو :
الطريق الملكية - ا. فون صلمون : الهلكى - هـ.
هس : نارسيس وغولدموند - موزيل : الانسان
الخالى من الصفات - جون دوس باسوس : خط
العرض ال ٤٢ - اوجين دابيت : فندق الشمال
- جان جيونو : كسب بعد خسارة - ج. دوهايل :
مشاهد من حياة المستقبل - ر. لند : مدلتون -
م. رافيل : موسيقى لليد اليسرى •

١٩٣١

اذا : مشروع وحدة جمركية نمساوية المانية
(٢١) • نيسان : انتخابات جمهورية في اسبانيا
(١٢) - اعلان الجمهورية في برشلونة وذهاب الملك
(١٤) • ايار : افلاس ال « كريستنا نستالت » في
فيتا (١١) - براءة « السنة الاربعسون » (١٥)
حزيران : هوفر يؤجل الدفع (٢٠) - انتخابات
مجلس الكورتيس التأسيسى (٢٨) - تموز : اقفال
المصارف في المانيا (١٣) - الالمان يوقفون مدفوماتهم
الدولية • اب : تشكيل حكومة اتحاد وطني
برئاسة ماك دونالد في انكلترا (٢٤) • ايلول :
الدستور اليوغوسلافي الجديد - اليابانيون يحتلون
منشويوا (١٩) - انكلترا تتخلى عن قاعدة الذهب
(٢١) تشرين الاول : تحالف هارزبورغ بين هتلر
والحافظين (١١) - انتخابات محافظة في انكلترا
(٢٧) • كانون الاول : اعلان الدستور الجمهوري
الاسباني رسميا (٩) •

اندرسون يكتشف الكهرب السلبى - ب.
فاليري : نظرات الى العالم الحالى - ج. رومان :
دونوغو - ا. دي سانت - اكسوبري : طيران ليلي
- هرمان بروش : المروبعون •

١٩٣٢

كانون الثاني : اليابانيون يؤسسون ال « منشوكو »
(٢) - حل جمعية اليسوعيين في اسبانيا • شباط :
افتتاح مؤتمر نزع السلاح (٢) • اذار : تخلي
انكلترا عن نظام المقايضة الحرة (١) • نيسان :
اعادة انتخاب هندنبورغ (١٠) • ايار : وزارة هريو
في فرنسا (٤) • حزيران : وزارة فون بابن (١) -
مؤتمر اقتصادي في لوزان : التخلي عن التعميمات
(١٦ حتى ٩ تموز) • تموز : سالاوار رئيس مجلس
الوزراء في البرتغال - مؤتمر اوتواوا الامبراطوري

٨٧٤

(٢١ حتى ٢٠ اب) - اندلاع بحرب شاكو بين
البارافواي وبوليفيا (٣١) • اب : ثورة سان جودجو
في اشبيلية (١٠ - ١٣) - لقاء هندنبورغ وهتلر
(١٣) • ايلول : مؤتمر ستريرا (٥ - ٢٠) • تشرين
الثاني : انتخاب ف.د. روزفلت رئيسا (٨) - ميثاق
عدم اعتداء بين فرنسا وروسيا (٢٩) - بك وزير
الشؤون الخارجية في بولونيا • كانون الاول :
وزارة فون شليخ (٤) - اليابانيون يحتلون جيهول
(٩) - الاعتراف لالمانيا بمساواة الحقوق (١١) • هـ.
برفسون : مصدرا الاخلاق والدين - ف. موريالك :
مقدمة الثمابين - ل. ف. سيلين : رحلة الى اخر
الليل - الدوس هوكسلي : العالم الجديد الشجاع
- اوستروفسكي : وسقي الفولاذ - شولوكوف :
الدون الهادى •

١٩٣٣

كانون الثاني : روزفلت ينادي بسياسة
« حسن الجوار » - هتلر مستشار (٣٠) • شباط :
انشاء المجلس الدائم للتحالف الصغير (١٦) - حريق
الريخستاغ (٢٧) - غزو هو - باي وسير اليابانيين
على بكين : اذار : تأجيل المدفوعات للمصارف في
الولايات المتحدة (٩) - دكتاتورية دولفوس في
النمسا (١٥) - هتلر يحصل على سلطات مطلقة
(٢٤) - اليابان تنسحب من جمعية الامم (٢٧) -
تعديل الدستور في الهند • نيسان : تخفيض
سعر الدولار (١٢) - الولايات المتحدة تتخلى عن
قاعدة الذهب • ايار : وثيقة الاصلاح الزراعي
(١٢) • حزيران : « الميثاق الرباعي » (٧) - مؤتمر
اقتصادي وتقدي في لندن (١٢ حتى ٢٧ اب) •
تموز : الاشتراكية الوطنية حزب وحيد (١٤) -
معاهدة بين الفاتيكان ومانيا (٢٠) • تشرين الاول :
المانيا تنسحب من مؤتمر نوع السلاح ومن جمعية
الامم (١٤) • تشرين الثاني : انتخابات معتدلة في
اسبانيا (١٩) • كانون الاول : مؤتمر الدول الاميركية
في مونتفيدو •

جوليو - كوري يحقق الاشعاع الاصطناعي -
ا. مالرو : الوضع البشري - ج. جيرودو :
استراحة - ا. سيلون : فونتامارا - غارسيا
لوركا : عرس الدم •

١٩٣٤

كانون الثاني : قانون تنظيم العمل في المانيا
(٢٠) - اتفاق عدم اعتداء بين المانيا وبولونيا (٢٦)

— بؤادر فمهيضة ستافيسكي في فرنسا ، وزارة دالاديه (٣٠) . شباط : مقتل كيروف (١) — قمع الفتنة الاشتراكية في فينا ، وحل الحزب الاشتراكي (١ — ١٦) — إلغاء النقابات في ألمانيا — تنظيم التعاونيات في إيطاليا (٥) — فتنة ساحة الكونكورد (٦) — وزارة دومرغ (٩) . آذار : دكتاتورية لادونر في استونيا (١٢) — الولايات المتحدة تعترف باستقلال الفلبين (ابتداء من ١٩٤٦) (٢٤) . أيار : دكتاتورية أولمانيس في لتونيا (١٥) — انقلاب عسكري في بلغاريا (١٩) . حزيران : لقاء هتلر وموسوليني في البندقية (١٤ — ١٥) — مقتل روهم (٣٠) . تموز : شاخت وزير الاقتصاد الوطني (٢) — مقتل المستشار دولفوس وحلول شوشنيغ محله (٢٥) . اب : هتلر فوهرر الرايخ — وفاة هندنبورغ (١) . ايلول : قبول الاتحاد السوفياتي في جمعية الأمم (١٨) . تشرين الاول : مقتل الكسندر ملك يوغوسلافيا و ل. باردو (٩) — ثورة في كاتالونيا واستوريا قمع بصرامة (٦ — ١٣) — انشاء جبهة العمل في ألمانيا (٢٤) . كانون الاول : حادث بين إيطاليا واثيوبيا في وال — وال (٥) .

شادويك يكتشف الـ « نوترون » — فحص المواد المضوية بالمجهر الكهربائي للمرة الاولى — هـ . برغسون : الفكر والحركة — أرافون : نوافيس بال — ج . دوس باسوس : ١٩١٩ — هـ . ملر : خطر السرطان .

١٩٣٥

كانون الثاني : اتفاق روما بين فرنسا وإيطاليا (٦) — بؤادر الخلاف بين روزفلت والمحكمة العليا حول « النهج الجديد » (٧) — استفتاء في السار (١٣) . آذار : اعادة الخدمة العسكرية اللاوامية في ألمانيا (١٦) . نيسان : اتفاق ستريزا بين فرنسا وانكلترا وإيطاليا (١٤) . أيار : معاهدة المساعدة المتبادلة بين فرنسا والاتحاد السوفياتي (٢) وتشيكو سلوفاكيا والاتحاد السوفياتي (١٦) — وفاة بلسودسكي (١٢) . حزيران : بالدوين يخلف مالك دونالد (٧) — نهاية حرب شاكو (١٢) — اتفاق بحري الكليزي الماني (١٨) . اب : بدء الحركة السناكاتفوية في الاتحاد السوفياتي — « وثيقة الحياد » الاميركية . ايلول : قوانين نورميرغ . تشرين الاول : إيطاليا تهاجم اثيوبيا (٢) — استعادة جورج الثاني الى اليونان (١٠) . تشرين الثاني : انتخابات عامة محافظة في انكلترا (١٤) — جمعية الأمم تفرض عقوبات على إيطاليا (١٨) . كانون الاول : تشانغ كاي شك رئيس الجمهورية الصينية (١) — استقالة

مازاريك وحفلون بلبس محلة (١٨) — أيدن وزير الشؤون الخارجية (٢٢) .
— رمي يفتك الدرة — اختبارات الرادار الاولى — اكتشاف الـ « ميوزن » على يد بوكاوا — اكتشاف المسحدرات الكبرى — ظهور النيلسون الاول — ج . جيروود : حرب طرواده لن تعسدت — ف . جامبرز : نيتشه — البرنو مودافيا : الاطماع الخائبة — ت . س . البيوت : جريفة قتل في الكاندراية — ا . سالاكرو : مجهولة اراس .

١٩٣٦

كانون الثاني : وفاة جورج الخامس (٢٠) — معاهدة صلح بين بوليفيسا والباراغواي (٢١) . شباط : انتخاب الجبهة الشعبية في اسبانيا (١٦) — انتخابات حرة واشتراكية في اليابان (٢٠) — محاولة انقلاب عسكري في اليابان (٢٦) . آذار : هتلر يرفض اتفاقات لوكارنو ويعتزل ريثانيا (٧) . أيار : سقوط اديس ابابا في ايدي الايطاليين (٥) اژانا ، رئيس الجمهورية الاسبانية (١٠) — انتخاب الجبهة الشعبية في فرنسا . حزيران : وزارة بلوم (٤) — اتفاقات ماتيبيون (٦) . تموز : إلغاء فرض العقوبات على إيطاليا (١٥) — ثورة فرنكو في مراكش الاسبانية (١٧) — مؤتمر مونترال حول المضائق (٢٠) . اب : ميتاكاس يستولي على السلطة في اليونان (٤) — تمركز الايطاليين في ماجورك — اعدام كامنيف وزينوفيف (٢٥) — اتفاق لندن بين انكلترا ومصر (٢٦) . ايلول تخفيض سعر الفرنك الفرنسي — اجتماع لجنة عدم التدخل في اسبانيا (٩) . تشرين الاول : ليبولد الثالث يعلن عودة بلجيكا الى الحياد . تشرين الثاني : ميثاق الماني بولوني ضد الشيوعية (٢٥) — اخفاق فرنكو امام مدريد . كانون الاول : دستور سوفياتي جديد (٥) — حادث سيان ووقوع تشانغ كاي شك اسيرا في ايدي تشانغ — سو . ليانغ . ا . جيد : عودة الاتحاد السوفياتي — ج . برنانوس : يوميات كاهن ريفي — أرافون : الاحياء الجميلة — ا . سالاكرو : رجل كفيره من الرجال — و . هـ . اودن : اسبانيا — ج . دوس باسوس : الظلمة الكبرى — ف . غ . لوركا : بيت برناردا — شولوكوف : اراض مستصلحة — ج . م . كينز : نظرية عامة في الاستخدام والفائدة والتقد .

١٩٣٧

كانون الثاني : اتفاق فرنسي تركسي حول

الاسكندرون (٢٤) - أدانة بياناتكوف وسوكونيكوف
ورادك في الاتحاد السوفياتي (٣٠) . اذار : ميثاق
ايطالي يوغوسلافي (٢٥) - توجيه براءة الى الامان .
نيسان : العمل بالدستور الهندي الجديد (١) -
ادخال تعديل « ادفع وانقل » على قانون الحياد -
هزيمة الحرب العسكري في الانتخابات اليابانية
(٣٠) . ايار : هزيمة فرنكو في غرادلجارا (١٨) .
حزيران : اعدام توشاتشفسكي (١٢) - استيلاء
الوطنيين على بلباو (١٩) - ألمانيا وإيطاليا تنسحبان
من لجنة عدم التدخل (٢٣) - تخفيض سعر الفرنك
الفرنسي مرة أخرى (٣٠) . تموز : ميثاق سعد باد
بين دول الشرق الادنى (٨) . اب : اليابانيون
يحتلون بكين (٨) - ميثاق عدم اعتداء بين الصين
والاتحاد السوفياتي (٢١) . تشرين الاول : اليابانيون
يحتلون شانغونغ - الوطنيون يستولون على جيجون
(٢٠) . تشرين الثاني : ايطاليا تنضم الى ميثاق
مكافحة الشيوعية (٦) - اليابانيون يحتلون شنغاي
(٩) . كانون الاول : ايطاليا تنسحب من جمعية الامم
- اليابانيون يحتلون نانكين (١٣) . ظهور اول محرك
نفث (محرك ويثل) - ستانلي يتوفى الى بلورة
فيروس سيفسب التبخ - معرض الفنون والتقنيات
في الحياة المصرية في باريس - بناء قصر شايبو
- ج . ستاينيك : الفئران والبشر بيكاسو :
غرنيكا .

١٩٣٨

كانون الثاني : هتلر يستلم قيادة الجيش
(٤) . شباط : اللورد هاليفاكس يحل محل ايدن
في وزارة الشؤون الخارجية (٢٥) . اذار : هتلر
يحتل النمسا (١١) - اعدام بوخارين وريكوف
وجاغودا . نيسان : برنامج حزب السوديت :
نقاط كارلسباد ال ٨ (٢٤) . ايار : تخفيض سعر
الفرنك الفرنسي للمرة الثالثة . اب : بعثة
رائسمان الى تشيكوسلوفاكيا (٣) . ايلول :
التطبعة بين حزب السوديت والحكومة التشيكو
سلوفاكية (١٣) - لقاء برستفادن (١٥) وغودسبرغ
(٢٧) - تحكيم موسولينى (٢٨) - اتفاق مونيخ
(٣٠) . تشرين الاول : اليابانيون يستولون على
كانتون . تشرين الثاني : تحكيم فينا : بلغاريا
تحصل على اراض سلوفاكية (٢) - قوانين مناهضة
السامية في ايطاليا (١٠) - وفاة كمال اتاتورك (١٥)
الذي خلفه مصمت اينوز . كانون الاول : نيسان
فرنسي الماني (٦) - ايطاليا تعلن ابطال اتفاقات
روما بين فرنسا وايطاليا (٢٢) .

هوارد آكن يبني اول آلة الكترونية حاسبة

(استخدمت في ١٩٤٤) - ا . مالرو : الامل - ج .
ب . سارتر : الفثيان - ج . برنانوس : المقابر الكبرى
تحت القمر - ليجيه : نقل القوى - مايول :
الحوريات الثلاث .

١٩٣٩

كانون الثاني : فرنكو يستولي على برشلونة
(٢٦) . اذار : انتخاب بيوس الثاني عشر (٢) -
الطران تيسو يعلن استقلال سلوفاكيا (١٤) - هتلر
يحتل تشيكوسلوفاكيا (١٥) - ضمانات انكليزية
لرومانيا (١٩) - ليتوانيا ترفض على التخلي عن محل
لالمانيا (٢٢) - فرنكو يستولي على مدريد (٢٨) ضمانات
انكليزية لبولونيا (٣١) . نيسان : انتخابات
بلجيكية عامة : هزيمة الملكية (٢) - ضمانات انكليزية
للليونان (١٣) - هتلر يعلن ابطال الاتفاق البحري
الانكليزي الالماني والاتفاق الالماني البولوني (٢٨) .
ايار : اتفاق انكليزي تركي (١٢) - تحالف عسكري
ايطالي الماني (٢٢) . تموز : الولايات المتحدة تعلن
ابطال المعاهدة التجارية اليابانية الاميركية - بعثة
مصرية فرنسية انكليزية الى موسكو . اب : تشكيل
حكومة موالية لليابان في نانكين برئاسة وانغ نسنغ
واي - ميثاق عدم اعتداء الماني سوفياني (٢٢) .
ايلول : هتلر يغزو بولونيا (١) - ايطاليا لا تدخل
الحرب (١) - انكلترا وفرنسا تعلنان الحرب على
المانيا (٣) - دخول الروس الى بولونيا (١٧) -
استسلام بولونيا (٢٧) - قسمة بولونيا بين المانيا
والاتحاد السوفياتي (٢٨) . تشرين الاول : معاهدة
فرنسية انكليزية تركية (١٩) - مفاوضات روسية
فنلندية (٢١) . تشرين الثاني : قانون الحياد
الاميركي (٤) - دخول الروس الى فنلندا (٣٠) .
طيران الطائرة النفاثة الاولى ، من طراز هنكل
- التطبيقات العملية الاولى لل د. د. ت. على يد
بول مولر - ا . جيد : يوميات - ب . ايلوار :
اغنية كاملة - جون ستاينيك : مناقيد الغضب -
فيليب هيريا : الاولاد المدللون - ا . دي سانت
اكسوبري : ارض الرجال - ج . ب . سارتر :
الجدار .

١٩٤٠

معاهدة صلح روسية فنلندية (١٢) - حكومة بول
رينو (٢٠) . نيسان : المانيا تغزو الدانمارك والنرويج
(٩) - هزيمة الحلفاء في ليلهامر (٢٤) . ايار : غزو
بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ (١٠) - حكومة برئاسة

ونستون تشرشل في أنكلترا (١٠) - انهيار الجبهة الفرنسية في سيسدان (١٤) - استسلام الجيش الهولندي (١٥) - احتلال بروكسل وانفوس وسان وكانتين (١٨) واميان واراس (٢١) - استسلام بلجيكا (٢٨) - معركة دنكرك (٢٨ حتى ٣ حزيران) .
حزيران : انهيار جبهة السوم (٦) - احتلال روان (٩) - انتهاء المقاومة النرويجية (٩) - ايطالية تهاجم فرنسا (١٠) - احتلال باريس (١٤) - استقالة بول رينو ، بيتان يطلب الهدنة (١٦) - نداء الجنرال ديفول الى الفرنسيين (١٨) - احتلال ليون وفيينا (٢١) - هدنة فرنسية المانية (٢٢) وهدنة فرنسية ايطالية (٢٣) - اعتراف الحكومة البريطانية بالجنرال ديفول قائدا للقوات الفرنسية الحرة (٢٨) . تموز : الاتحاد السوفياتي يحتل بسارابيا وبزكوفينا (٢) - حادث مرسى الكبير (٢) - هجوم انكليزي على دكار (٨) - الجمعية العمومية تعطي بيتان حق التشريع (١٠) .
استونيا ولتونيا وليتوانيا تصبح جمهوريات سوفياتية (٦-٣) - افريقيا الاستوائية الفرنسية تنضم الى ديفول (٢٨) - تحكيم فيينا (٢٩) - بدء معركة أنكلترا (٨ حتى ٥ تشرين الاول) . ايلول : انطونسكبر يستولي على السلطة في رومانيا ، كارول الثاني يستقيل ، ويحل ميشال محله (٦) - هجوم ايطالي في ليبيا (٤) - فرض الخدمة العسكرية الالزامية في الولايات المتحدة (١٦) - هجوم ياباني (٢٣) وهجوم تايلندي (٢٨) على الهند الصينية - هجوم انكليزي آخر على دكار (٢٣ - ٢٥) - لقاء مونتوار (٢٤) - الميثاق الثلاثي (٢٧) - هجوم ايطالي على اليونان (٢٨) . تشرين الاول : صدور قانون ينظم حياة اليهود في فرنسا (٣) . تشرين الثاني : اعادة انتخاب روزفلت (٥) . كانون الاول : تعبئة النساء في أنكلترا (٤) - انتصارات يونانية في سانت كوارانتا (٦) وارجيرو كاسترو (٩) - انتصار انكليزي في سيدي براني في ليبيا (١٢) .

اكتشاف عامل ريوس على يد لند ستاليز ووينر . استخدام المستحضرات الكبريتية في معالجة الجذام - ريتشارد رايت : الابن الطبيعى - همنغواي : لمن تقرر النواقيس .

١٩٤١

كانون الثاني : معركة مضيق صقلييا (١٠) - الاستيلاء على طبرق (٢٢) - وفاة ميتاكاساس (٢٩) . شباط : دارلان ، نائب رئيس مجلس الوزراء الفرنسي (٩) - احتلال الانكليز لبنغازي وموقاديشير (٢٦) . اذار : الالمان يدخلون بلغاريا (٢) - نشر قانون الاعارة والتأجير (٩) - بطرس الشباني يقوم

بانقلاب في يوغوسلافيا (٢٧) - معركة راس مايلبان (٢٨) . نيسان : رومل يسترد بنغازي وبارديا (٢ و ١٢) - ميثاق روسي يوغوسلافي (٥) - المانيا تغزو يوغوسلافيا واليونان (٦) - احتلال سالونيك (٨) - استقلال كرواتيا (١٠) - نهاية المقاومة اليوغوسلافية (١٨) - معاهدة موسكو يابانية (١٣) - احتلال اينا (٢٧) . ايار : احتلال البلويونيز (٢) وكريت (٢٠ - ٢١) - الانكليز يحتلون اديس - ابابا (٥) - لقاء هتلر - دارلان في برشتفادن (١١ - ١٢) - هرب رودولف هس (١١) - معركة سينير الجوية البحرية (٢٣) - حادث ال « بسمارك » (٢٤ - ٢٧) - ثورة (٢) وهزيمة رشيد مالي في العراق (٣١) . حزيران : الانكليز يحتلون سوريا (٨) - انشاء محاكم خاصة ضد الشيوعيين في فرنسا (١٤) - هدنة عكا (١٤) - هتلر يهاجم روسيا (٢٢) . تموز : معركة خط خط ستالين (١٥ حتى ٧ آب) . آب : توقيع ميثاق الأطلسي (١٤) - الانكليز والروس يدخلون ايران (٢٥) . ايلول : بدء حصار لينينغراد (٩) - استقالة رضا بهلوي ، شاهجهور محمد يصبح شاه ايران (١٦) - احتلال كييف (١٩) - نهاية المقاومة الايطالية في اثيوبيا (٢٧) . تشرين الاول : قانون الصل في فرنسا (٤) - وزارة طوجو في اليابان (١٨) - ستالين قائد (٢٢) - اعدام رهائن شالوبريان ونانت وبوردو (٢٢) . تشرين الثاني : معركة موسكو (١٦ حتى ٥ كانون الاول) - هجوم بريطاني في ليبيا (١٨) - استيلاء الالمان على ووستوف (٢٢) وجلاؤهم منها في ٢٩ . كانون الاول : لقاء بيتان - فورنغ في سان كلودنتين (١) - بيرل هاربور ، نزول الجيوش اليابانية في ماليزيا وبورنيو (٧) - اعلان اليابان الحرب على أنكلترا والولايات المتحدة (١١) - نزول الجيوش اليابانية في هونغ-كونغ (١٩) والفلبين (٢٢) - الروس يستردون كاليشين وموجايسسك وكالوغا (٢٠) - استيلاء الانكليز على بنغازي (٢٤) . استخدام الكوريزون للمرة الاولى - جايمس بونهام : عهد المنظمين - برخت : الام البسالة .

١٩٤٢

كانون الثاني : استيلاء اليابانيين على مايلبا (٢) . شباط الاستيلاء على سنغافوره (١٥) . اذار : تعبئة المدنيين في ايطاليا (١) - استسلام جاوا (٨) . نيسان : فشل بعثة ستانفورد كريس في الهند (١٢) - لافال يعود الى الحكم في فيشي (١٨) . ايار : اليابانيون يحتلون طريق بورما (١) - الاميرال ليهي يغادر فيشي (١) - البريطانيون يحتلون مدغشقر (٥) - معركة بحر المرجان (٧ - ٩) - قانون الاعارة

والتأجير يشمل الاتحاد السوفييتي (١١) - هجوم روسي لي قطاع خاركوف (١٢) - تحالف انكليزي روسي (٢٦) - مقتل هايدويخ في سراغ (٢٧) - حزينان : هجوم الماني على سيبياستوبول (٤) - معركة مدواي (٤) - نهاية معركة بير حكيم (١١) - سقوط طبرق (٢١) - تموز : هجوم الماني على فوروينج (١٢) - آب : المؤتمر الهندي يطالب بالاستقلال التام (٨) - المانيا تضم لوكسمبورغ الى اراضيها (٣٠) - ايلول : بدء معركة ستالينغراد والتفكك (٤) - تشرين الاول : هجوم مونتغمري في مصر (٢٣) - تشرين الثاني : اتفاق جيرو - مورلي (٢) - نزول الجيوش الحليفة في افريقيا الشمالية (٨) - لقاء هتلر - لافال في برشتفادن (٩ - ١١) - نزول الجيوش الالمانية في تونس (١٤) - نشر مشروع بفردج (٢٠) - اتفاق كلارك-دارلان (٢٢) - كانون الاول : الروس يفتكون الحصار من لينينغراد - مقتل دارلان (٢٤) - ابطال الاسبوع الانكليزي ويوم الساعات الثماني في الولايات المتحدة (٢٥) - البير كامو : الغريب ، اسطورة سيوف - هركور : صمت البحر - برخت : هاليليو غاليلي .

١٩٤٣

كانون الثاني : مؤتمر كازابلانكا (١٤ - ٢٧) - استيلاء الانكليز على طرابلس (٢٣) - تعبئة المدنيين رجالا ونساء في المانيا (٢٨) - شباط : استسلام الالمان في ستالينغراد (٢) - جلاء اليابانيين من هواندوكتال - تدمير ال « شارنهورست » (١٤) - تحرير التفكاس (٢ - ٢٨) - قانون العمل الالزامي في فرنسا (١٦) - اذار : الروس يستردون خاركوف - معركة خط ماريت (١٦ - ٢٩) - لقاء ديفول - جيرو في كازابلانكا (٢٤) - نيسان : ثورة يهود فرسوفيا (١٩) - ايار : تحرير بنزرت وتونس (٧) - نهاية معركة تونس (١٣) - انشاء المجلس الوطني للقائمة في فرنسا (١٥) - ديفول في الجزائر (٣) - مؤتمر هوت سبرنفرز - انشاء وكالة غوث اللاجئين (١٨ حتى ١ حزيران) - حزينان : انشاء اللجنة الفرنسية للتحرير الوطنية (٣) - راميريز يقوم بانقلاب في الارجننتين (٤) - حل الكومنترن (١٠) - تموز : هجوم الماني على كورسك (٥ - ١٩) - نزول الحلفاء في صقليا ، والاستيلاء على سيراكوزا (١٠) وانا (٢١) وبالرمو (٢٣) - تشكيل لجنة المانيا الحرة في موسكو (١٤) - الاكثية ضد موسوليني في المجلس الفاشستي الاعلى (٢٤ - ٢٥) ، توقيفه (٢٥) - حل الحزب الفاشستي (٢٨) - آب : اليابانيون يعلنون استقلال بورما (١) - الاستيلاء على قطن (٥) ،

ومسينا (١٧) - الروس في ابريل (٥) والاميركيون في كيسكا (١٥) - مؤتمر كيبك (١١ - ٢٤) - مفاوضات مع ايطاليا (١٥) - ايلول : نزول الحلفاء في ايطاليا (٤) - الاستيلاء على ستالينو وحوض الدون (٥) - نشر الهدنة الايطالية (٨) - نزول الحلفاء في سالرنو (٩) - تحرير كورسكا (١٠) حتى ه تشرين الاول - احتلال الالمان لاطاليا الشمالية وروما (١٠) - فرار موسوليني (١٢) - انشاء الجمعية الاستشارية المؤقتة في الجزائر (١٧) - اقامة الجمهورية الاجتماعية الايطالية (٢٣) - استرداد بريانسك (١٤) - سمولنسك (٢٥) - تشرين الاول : الاستيلاء على نابولي (١) - مؤتمر موسكو (١٩ - ٣٠) - استرداد دنيبرو بتروفسك (٢٥) - تشرين الثاني : استرداد كينف (٢٦) - اعلان ايطاليا الحرب على المانيا (١٣) - مؤتمر القاهرة (٢٢ - ٢٦) - امادة الحقوق الدستورية الى ايطاليا (٢٧) - نزول الاميركيين في تاراوا (٢٠) - كانون الاول : مؤتمر طهران (١ - ٢٤) - تشكيل حكومة تيتو (٤) - نزول الاميركيين في بريطانيا الجديدة (١٦) - فرنسا تنقل سلطاتها الى سوريا ولبنان (٢٢) - تيتو يقضي على السلطة الملكية (٢٣) - تأسيس «الاستقلال» (٢٣) . ماهومي يستخدم البنسلين في معالجة السفلس ايلزا تريوليه : الحصان الابيض - ج.ب. سارتر : اللباب ، الوجود والعدم - ه. هس : لعبة اللاليه الرجاجية .

١٩٤٤

كانون الثاني : اعدام شيانو ودي بونو (١٢) - انتاح مؤتمر برازافيل الاستعماري (٣٠) - نزول الاميركيين في جزر مارشال (٣١) - شباط : بدء العمليات ضد قوات المقاومة في الساقوا (١) - تحرير حوض الدون - اذار : الالمان يحتلون هنغاريا (١٩) - الاستيلاء على سرنوكتز (٢٧) - اضرابات في ايطاليا الشمالية (٣ - ٩) - حادث هضبة ال « غليير » (٢٥) - نيسان : مجزرة اسك (١) - الاستيلاء على تارنوبول (١) - تحرير القرم - استقالة فكتور امانويل (١٢) - استقالة جيرو (٢١) - تمرد الاسطول اليوناني (٢٨ - ٣٠) - ايار : هجوم حليف في ايطاليا - اسبانيا تعهد بالتقيد بقيدا تاما بسياسة الحياد (٢) - اسلندا تعلن استقلالها (١٨) - نزول الجيوش في غينيا الجديدة (٢٧) - حزينان : الاستيلاء على روما (٤) - نزول الحلفاء في نورمنديا (٦) - بونومي يحل محل بادوليو (١٠) - بدء استعمال الصواريخ ٦ (١٢) - نزول الجيوش في سايبان (١٤) - استيلاء الروس على ليوينغ

(٢٠) - تحرير شربورغ (٢٧) - الاستيلاء على فيتبسك
(٣٠) . تموز : مؤتمر بريتون وودز (١ - ٢٢) -
الاستيلاء على سينا (٣) ومنسك (٥) وكان (٩) وغرودنو
(١٧) ولوبلين (٢٧) وبيالستوك وبرست ليتوفسك
ولغوف (٢٩) - محاولة اغتيال هتلر (٢٠) - احتلال
غوام (٢١) - انهيار خط الدفاع الألماني في الفرانس
(٣٠) . آب : نزول الحلفاء في بروفنسا (١٥) -
معركة فاليز (١٧) - الاستيلاء على فلورنسا (٢٢) -
تحرير مرسيليا وفرنوبل (٢٣) وباريس (٢٥) - الروس
يحتلون ضفة الغستول اليمنى ويدخلون بوخارست
(٣١) . ايلول : تحرير بروكسل (٥) وأنغرس وبريدا
(٥) - هدنة روسية بلغارية - تحرير ليون (١١) -
اتصال جيوش الحلفاء في فرنسا (١٣) - الاستيلاء
على صوفيا (١٨) - انزال جيوش في لايت (٢٠) -
معركة أرنايم ، وقف الهجوم البريطاني (١٩-٢٨) .
تشرين الاول : فنلندا تقاطع ألمانيا (٢) - تصويت
النساء في فرنسا (٥) اختبار غوت النقدي في بلجيكا
(٧) - الاستيلاء على سجد وكلوج (١٢) واثينا (١٣)
وبتسامو (١٧) وبلغراد (٢١) - طلب هنغاريا الهدنة
(١٥) - استسلام أكس - لا - شابل (٢١) - معركة
الفيلين (٢٢-٢٥) . تشرين الثاني : الاستيلاء على
موناستير (٦) وثيرانسا (١٨) وبلغفور (٢٠) وميلوز
(٢١) وستراسبورغ (٢٣) وسالونيك (٣٠) - اعادة
انتخاب روزفلت (٧) - تدمير الـ « تربتيز » (١١) -
سراياي يقوم بالثقلاب (١٦) - تشكيل الحكومة
الهنغارية المؤقتة دبركزن (٢٤) . كانون الاول :
الاستيلاء على رافنا (٥) - ميثاق فرنسي سوفياتي
(١٠) - نزول الاميركيين في مندورو (١٥) - هجوم
الماني في اللوكسمبورغ (١٧ - ٢٨) - تطويق
بودابست (٢٤) - لجنة لوبلين تعلن نفسها حكومة
بولونية مؤقتة (٣١) . واكسمان يكتشف
الستربتوميسين - اراغون : اورليانوس - ج. ب. -
سارتر : الابواب مغلقة ، سبل الحرب .

١٩٤٥

كانون الثاني : هجوم الماني في اللورين (١) -
مؤتمر يالطا (٢ - ١٢) - نزول الاميركيين في لوسون
(٩) - هجوم الشتاء الروسي (١٣) - الاستيلاء على
كيلس (١٥) وفرصوفيا (١٧) وكراكويا ولودز (١٩) -
انكفاء الالمان في الاردن (٢٠) - هدنة هنغارية (٢٠)
- اعادة فتح طريق بورما (٢٣) - الاستيلاء على
برسلو (٣٠) . شباط : الاستيلاء على كولسار (٢)
(٢) والبنغ (٦) وكليف (١٢) وبوزنان (٢٤) - نزول
الاميركيين في كوريجيدور (١٦) - معركة ايوجيما
(١٨ حتى ١٤ آذار) ، الاستيلاء على مانيل (٢٤) -

اتفاق لاوركا بين الحكومة اليونانية ومنظمة « ايام »
(١٢) . آذار : استسلام كوريجيدور (١) - فنلندا
تعلن الحرب على ألمانيا (٣) - وليقة شابلتيك (٤)
- الحلفاء على الرين (٤) - الاستيلاء على كولونيا (٧)
وجسر رماجن (٩) - هجوم اليابانيين على الجيوش
الفرنسية في الهند الصينية (٩) ، الروس في
كسترين (١٣) ، الحلفاء في ماينس ، وسبير (٢٢) ،
وفرثفورت (٢٦) - تأسيس الجامعة العربية في
القاهرة (٢٢) - الروس في دانترينغ (٣٠) ولينر
نوستادت (٣١) - تطويق الرور (٣١) - موت هتلر
(٣٠) . نيسان : الاستيلاء على كاسل وكارلسروه (٤)
وكونفزبرغ (١٠) ومغديبورغ (١١) وابانا (١٢) وفيينا
(١٣) وكهل (١٥) وليبرينغ (١٩) وشوتفارت (٢٢)
واولم (٢٤) - الاتصال بين الاميركيين والروس (٢٥)
- وفاة ف. د. روزفلت (١٢) - مؤتمر سان
فرنسيسكو (٢٥ حتى ٢٦ حزيران) - توقيف
موسوليني وموته (٢٨) . ايار : تينو يحتل تريستا
(١) - استسلام القوات الالمانية في ايطاليا (٢) -
استيلاء الروس على برلين (٢) - استسلام القوات
الالمانية استسلاما عاما (٨) - الاميركيون في رانغون
(٣) والصينيون في نانغ (٢٧) - خلاف فرنسي
بريطاني في سوريا ولبنان اللتين ارغم الفرنسيون
على الانسحاب منهما - انتخابات فرنسية ذات اتجاه
يساري (٢٩ نيسان و ١٣ ايار) (١٣) . حزيران :
مؤتمر سمبلا (٢٥ حتى ١٤ تموز) . تموز : فوز
عمالي في الانتخابات البريطانية (٧) - فصل اليابان
من البحر للمرة الاولى (١٤) - ليوبولد الثالث يرفض
التخلي عن العرش (١٦) - مؤتمر بوتسدام (١٧ حتى
اول آب) - محاكمة بيتان (٢٣ حتى ٤ آب) -
تأسيس دولة فيتنام (٢٦) - تشكيل وزارة ايلي
(٢٧) . آب : تحرير بورما باكملها (٢) - لقاء قبيلة
ذرية على هيروشبما (٦) - الاتحاد السوفياتي يعلن
الحرب على اليابان (٨) - اليابان تعرض الاستسلام
(١٢) - احتلال خربين وموكدن (١٩) ودارن وبورت
ارثور (٢٢) وساكالين (٢٨) - نهاية العمل بقانون
الاعارة والتأجير (٢١) . ايلول : استسلام اليابان
(٢) - تاليف حكومة هو - شي - منه في قيتنام
(١٥) . تشرين الاول : ثورة عسكرية في الارجننتين
(٨) - توقيف الكولونيل بيروس وتخليصه (١٢-١٧)
- فتح دعوى نودمبرغ (١٨) - انتخابات عامة في
فرنسا (٢١) . تشرين الثاني : مؤتمر باريس حول
التعويضات (٩ حتى ٢١ كانون الاول) - رفض
الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وكندا تسليم سر
القبيلة الذرية (١٥) - اعلان الجمهورية اليوغوسلافية
(٢٩) . كانون الاول : مؤتمر سنغافوره حول أحداث
الهند الصينية واندونيسيا (٥) .

بول ايلوار : الموعد الالمانى - ج. ب. سارتر :

سن الرشد - ارنست ويشرت : اولاد جيرونيم -
١. كامو : سوء التفاهم - كارلو ليفي : المسيح
توقف في ايبولي .

١٩٤٦

كانون الثاني : استقالة الجنرال ديغول (٢٠) .
شباط : تمرد الاسطول الهندي (٢١) . اذار : نزول
الجيش الفرنسي في تونكين (٨) - اعتراف انكلترا
باستقلال شرقي الاردن . نيسان : التصويت على
دستور فرنسي اول (١٩) . ايار : استفتاء مدائي
(٥) - استقالة فكتور امانويل الثاني وحلول همبرتو
الثاني محله (٩) - انتخابات يسارية الاتجاه في
تشيكوسلوفاكيا (٢٦) . حزيران : انتخابات جديدة
في فرنسا (٢) - انتخاب بيرون رئيسا للجمهورية
الارجنتينية (٤) - اعلان الجمهورية الايطالية (١٨) -
وزارة ج. بيدو في فرنسا (٢٣) . تموز : اول تجربة
ذرية في بيكيني (١) - اعلان استتقلال الفلبين
(٣) - مؤتمر الصلح في باريس (٢٩ حتى ١٥ تشرين
الاول) . آب : فشل المفاوضات الفرنسية
الفيتنامية في فونتينبلو (١) - الاتحاد السوفياتي
يطالب باعادة النظر في اتفاقات مونثرو حول المضائق
(١٢) . ايلول : اتفاق تعايش فرنسي فيتنامي (١٤)
- بدء الحرب الاهلية في اليونان . تشرين الاول :
صدور حكم محكمة نورمبرغ (١) . تشرين الثاني :
انتخابات ذات اتجاه جمهوري في الولايات المتحدة
(٥) - اتفاق هولندي اندونيسي (١٥) . كانون الاول :
وزارة اشتراكية متجانسة في فرنسا برئاسة ليون
بلوم (١٦) - ثورة عامة في تونكين (٢٠) .

جاك بريغو : كلمات - ١ . مونييه : ما هو
مذهب الشخصية ؟ ج - ب . سارتر : موتى دون
دفن ، البقية الموحية الاحترام ، هل الوجودية مذهب
انساني ؟

١٩٤٧

كانون الثاني : انشقاق الحزب الاشتراكي
الايطالي (١٠) - وزارة راماديه في فرنسا (٢٢) .
شباط : معاهدات الصلح في باريس مع ايطاليا
وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا وفنلندا (١٠) . اذار :
القانون العرقي في فلسطين (١) بداية الثورة في
مدغشقر (٣٠) - معاهدة تحالف فرنسي بريطاني في
دنكرك (٤) - الشيوعيون لا يدخلون الحكومة
البلجيكية (١٢) . نيسان : انشاء النجم الشعبي

٨٨٠

الفرنسي (١٤) - منع الحزب الشيوعي في ولاية
نيويورك (٧) . ايار : تأميم الصناعات الثقيلة في
بريطانيا العظمى (١) - الشيوعيون يقصون من
الحكومة الفرنسية (٥) - منع الحزب الشيوعي في
البرازيل (٧) - الكونغرس يقر قانون مساعدة
اليونان وتركيا (١٥) حزيران : اقتراح مشرف
مارشال (٥) - قانون ثالث - هارلي حول الاضرابات
(٢٣) . تموز : رفض الاتحاد السوفياتي (٢)
وتشييكوسلوفاكيا (١٠) الاشتراك في مشروع مارشال
- هجوم الهولنديين الذين يستولون على باتافيا
(٢٠) - حل حزب الفلاحين وتوقيف مانيو فسي
رومانيا (٢٥ - ٢٩) . آب : نهاية العمليات العسكرية
في جاوا (٤) - برنامج تقشفي في بريطانيا العظمى
(٦) - استقلال الهند وباكستان (١٥) - منع حزب
المرارعين في بلغاريا (٢٥) - التصويت على نظام
الجزائر الاساسي (٢٧) ايلول : ميثاق الدفاع بين
الدول الاميركية في ريو (٢) . تشرين الاول :
انتخابات في السار تعرب من الرغبة في الارتباط
بفرنسا اقتصاديا (٥) - تأسيس الكومنثورم (٥) -
هجوم فرنسي في تونكين (٩) . تشرين الثاني : نزاع
سلح في كشمير بين الهند وباكستان - الشيوعيون
يقصون عن الحكومة النمساوية (١٩) - مقاومة
مشروع التقسيم ، الذي وافقه عليه منظمة الامم ،
في فلسطين (٣٠) . كانون الاول : بريطانيا العظمى
تعترف باستقلال بورما (١٠) - نهاية التقنين في
الاتحاد السوفياتي (١٤) - انشقاق اتحاد العمل
العام والجهة العمالية في فرنسا (١٩) - منيع
الحزب الشيوعي في اليونان (٢٧) - تخلي ميشال
ملك رومانيا عن العرش (٣٠) .

فيليب هيريا : عائلة « بوسارديل » - ١ . كامو :
الطاعون - كاولو كوشيولي : الامل السير -
فاسكو براتوليني : يوميات العشاق المساكين -
ناتالي ساروت : وصف مجهول - ب. ا. سوروكين :
المجتمع والثقافة والشخصية .

١٩٤٨

كانون الثاني : تأميم السكك الحديدية
البريطانية (١) - هدنة هولندية اندونيسية - تحالف
نييني والحزب الشيوعي الايطالي (٢٣) - تخفيض
سعر الفرنك الفرنسي (٢٤) - مقتل غاندي (٣٠) .
شباط : سيلان تمنح تام الممتلكات (٤) - استقالة
الوزراء التشيكوسلوفاكيين غير الشيوعيين (٢٠) -
تشكيل وزارة شيوعية (٢٥) . اذار : هجوم شعوي
على نانكين (٢١) - بدء حصار السوفيات لبرلين
(٣١) . نيسان : تأميم الكهرباء في بريطانيا العظمى

(١) - أكثرية مطلقة للحزب الديمقراطي المسيحي
الابطالي (١٨) - ايار : دخول الجيوش العربية
والمصرية الى اسرائيل (١٤) - نهاية الانتداب
البريطاني في فلسطين (١٥) - حزيران : وزارة
مالان في المريقا الجنوبية (٣) - اتفاقات جون
الونف (٥) - اصلاح نقدي في المانيا الغربية (٢٠)
- خلاف بين تيتو والكومنفورم (٢٨) - تموز :
اقصاء يوغوسلافيا من الكومنفورم (٤) - انشقاق
اتحاد العمل العام الايطالي (٢٦) - اب : هزيمة
المصائب اليونانية في جبل غراموس (٢٠) - مؤتمر
مسكوني بروستنتي في امستردام (٢٢) - ايلول :
تخلي الملكة ولهمينا عن العرش (٤) - فتنة فسي
برلين الشرقية (٩) - استيلاء الشيوعيين الصينيين
على تسي - نان (٢٦) - تشرين الاول : سقوط
موكدن في ايدي الشيوعيين (٣١) - تشرين الثاني :
اعادة انتخاب ترومان رئيسا للولايات المتحدة
الاميركية (٢) - كانون الاول : سقوط سو - تشيو
في ايدي الشيوعيين (٢) - « عملية بوليسية »
هولندية ثانية ضد جاكوتا ، القبض على اعضاء
الحكومة الاندونيسية (١٩) - توقيف الكردينال
مندنزي في هنغاريا (٢٧) - وقف العميات العسكرية
في جباوا (٢٩) .

اراهون : الكرب الشديد الجديد - ج. - ب.
سارتر : الايدي القدرة - ا. كامو : الحكم العرفي
- فاسكوبر توليني : بطل معاصر .

١٩٤٩

كانون الثاني : استقالة تشانغ كاي شك (٢١) -
الشيوعيون في بكين (٢٢) - شباط : توحيد
جمركي بين قطاعات الاحتلال في المانيا الغربية (١٦)
- اتفاق رودس على وقف اطلاق النار بين اسرائيل
ومصر (٢٤) - نيسان : توقيع معاهدة الاطلسي
الشمالي في واشنطن (٤) - دخول الشيوعيين الى
نانكين (٢٣) - ايار : دستور المانيا الغربية (٨) -
نهاية حصار برلين (١٢) - سقوط هانكيو (١٦)
وشنغلي (٢٥) في ايدي الشيوعيين - حزيران :
الغاء المحاكم المختلطة في مصر (٢٥) - الهولنديون
يجلون من جاكوتا (٢٩) - تموز : حرم الشيوعيين
والشيوعيين الميول (١٣) - مشروع تقشفي جديد
للسر ستافورد كريس (١٤) - آب : مجلس اورويبا
يعقد جلسته الاولى (٨) - ايلول : اديناو مستشار
(١٥) - تخفيض سعر الليرة (١٨) - تخفيض سعر
الفرنك الفرنسي مرة اخرى (١٩) - انفجار ذري
في الاتحاد السوفياتي (٢٣) - اعلان الجمهورية
الشعبية في الصين (٢١) - تشرين الاول : سقوط

كانتون في ايدي الشيوعيين (١٢) - تشرين الثاني :
تأميم الصناعة الفولاذية الانكليزية (٢٤) - كانون
الاول : استقرار الوطنيين الصينيين في فورموزا
(٨) - منظمة الامم المتحدة تقر تدويل القدس (٩) .
تحقيق الترانزستور على يد وليم شوكلي -
اراهون : الشيوعيون - سيمون دي بوفوار : الجنس
الثاني - ج. ياشلار : مذهب العقلين التطبيقي .

١٩٥٠

كانون الثاني : هيجان المزارعين في سهل الهو
(٤) - اعتراف بريطانيا العظمى بالحكومة الشيوعية
الصينية (٦) - الرئيس ترومان يصدر امرا بصنع
القبلة الهيدروجينية (٢١) - آذار : استفتاء حول
المسألة الملكية في بلجيكا (١٢) - اضطرابات قروية
في البوي (٢٢) - نيسان : الاردن تظم فلسطين
العربية اليها (٢٤) - ايار : ر. شومان يقترح قيام
وحدة اوروية للنعم الحجري والفولاذ (٩) - قوز
المعارضة في الانتخابات التركية (١٤) - حزيران :
قوز المسيحيين الاشتراكيين البلجيكيين في الانتخابات
(٤) - رفض بريطانيا العظمى الانضمام الى وحدة
النعم الحجري والفولاذ (٣) - اتفاق الجمهورية
الديمقراطية الالمانية وبولونيا على حدود الاودر -
نيس (٧) - مجلس الامن يقر عقوبات ضد كوريا
الشمالية ، تدخل الولايات المتحدة (٢٧) - تموز :
الكوريون الشماليون يبلغون اقصى جنوبي كوريا
وانغرس (٢٩) - وعد ليوبولد الثالث بالتخلي عن
اضراب عام في لياج وشادلروا (٢٦) وبروكسل (٢٨)
وانغرس (٢٩) - وعد ليوبولد الثالث بالتخلي عن
العرش بعد بلوغ ابنه سن الرشيد (٣١) - اب :
انشاء الوحدة الاوروبية للعدفوعات (١٩) - ايلول :
نزول الاميركيين في انشون (١٥) والاستيلاء على
سيول (٢٦) - اقرار القانون حول النشاطات
المعادية للاميركيين (٢٣) - تشرين الاول : انتخاب
ج. فارغاس رئيسا للبرازيل (٣) - منظمة الامم
المتحدة تسمع باجتياز خط العرض ال ٢٨ (٧) -
ابادة الجيوش الفرنسية التي جلت عن كاوبانغ
(١٠) - الجلاء عن لانغ - سون (١٨) - الاستيلاء
على بيونغ - يانغ (١٨) - بلوغ اليالو (٢٦) تشرين
الثاني : الجلاء عن لاو - كاي (٢) وهوا - بنه (٤)
- تدخل صيني في كوريا (٣) - كانون الاول : جلاء
الاميركيين عن بيونغ - يانغ (٤) - الجنرال دي
لار مقوض سام في الهند الصينية (٦) - الصينيون
يجتازون خط العرض ال ٢٨ (٢٤) .

(٢٣) - تخلي الملك فاروق عن العرش (٢٦) - مصداق
يحد من سلطات الشاه الشاه (٣١) - ايلول : أزمة
سياسية في لبنان (١٨) - تشرين الاول : فوز
الاحرار في الانتخابات اليابانية (١) - تفجير اول
قنبلة ذرية بريطانية (٣) - حالة تأهب ضد الماوماو
في كينيا (٢٠) - قطع العلاقات الدبلوماسية بين
ايران وبريطانيا العظمى (٢٢) - تشرين الثاني :
انتخاب ايزنهاور رئيسا (٤) - فوز المارشال باباغوس
في الانتخابات اليونانية (١٦) - الجلاء عن سون لا
(٢٢) - كانون الاول : فتنة في كازابلانكا (٨) -
روبير موسيل : الانسان العادم الصفات -
لويس دي برويل : هل سيبقى علم الطبيعة الكمي
غير حتمي ؟

١٩٥٣

كانون الثاني : حل الاحزاب السياسية في مصر
(١٦) - هجوم الفيتنة في انام (١٩) - شباط :
معاهدة صداقة بين اليونان وتركيا ويوغوسلافيا
(٢٨) - نزاع بين الشاه ومصداق (٢٨) - اذار :
وفاة ستالين (٥) - ابطال تأميم الصناعات
التعدنية في انكلترا (١٧) - انخفاض جديد في
الاسعار في الاتحاد السوفياتي (٣١) - نيسان :
هجوم الفيتنة في لاوس (١٣) - ايار : مريضة
القادة ضد السلطان في مراكش (٢١) - تفجير اول
قذيفة ذرية اميركية (٢٥) - حزيران : وزارة لانيل
(٢٦) - تراجع الديمقراطيين المسيحيين الايطاليين
في الانتخابات (٧) - اعلان الجمهورية في مصر
(١٨) - اعدام روزنبرغ (١٩) - تموز : وقف اطلاق
النار في كوريا (٢٧) - ناجي يحل محل راكوزي
في هنغاريا (٤) - عزل بيريا في الاتحاد السوفياتي
(٩) - اضطرابات في برلين (١٦ - ١٩) - اب :
مالنكوف يعلن ان الاتحاد السوفياتي يمتلك القنبلة
الهيدروجينية (٥) - الجلاء عن ناسا (١١) - ثورة
الفلاوي على السلطان (١٥) - الشاه يلجأ الى
بغداد (١٦) - اضطرابات في المدن المراكشية
(١٦) - اسقاط سلطان مراكش (٢٠) - ايلول :
مساعدة مالية اميركية لايران (٢) - فوز المسيحيين
الديمقراطيين في الانتخابات في المانيا الغربية
(٦) - رفض منظمة الامم المتحدة عضوية الصين
الشيوعية (١٥) - تشرين الثاني : وفاة ابن سمود
ملك المملكة العربية (٩) - كانون الاول : مؤتمر
برمودا (٤ - ٨) - استئناف العلاقات الانكليزية
الابرانية (٥) - جلاء الفرنسيين من لاي شو (١١)
- اعدام بيريا -

البرا تريولي : الحصان الاشر - صموئيل

كانون الثاني : بدء الهجوم الاميركي الماكس
في كوريا (١٥) - منظمة الامم المتحدة تدين الصين
كمعدية (٣٠) - شباط : انخفاض جديد في
الاسعار في الاتحاد السوفياتي (٢٨) - اذار :
الكوريون الجنوبيون يستردون سيول (١٤) - تأميم
البترول في ايران (١٥) - نيسان : ماك آوثر يعفى
من قيادته (١١) - وزارة مصداق في ايران (٢٧) -
ايار : هجوم اميركي ظافر شمالي خط العرض الـ
٢٨ (٢٧ حتى ١٤ حزيران) - حزيران : انتخابات
عامة في فرنسا : تراجع الشيوعيين والحركة
الجمهورية الشعبية (١٧) - ايران تضع يدها على
منشآت مبادان (٢٠) - تموز : بدء مفاوضات
الهدنة في كيونغ (٨) - مقتل عبد الله ملك
الاردن (٢٠) - ايلول : ميثاق الـ « انزوس » يوقع
عليه في سان فرانسيسكو (١) - معاهدة الصلح في
سان فرانسيسكو مع اليابان ، تحالف ياباني اميركي
(٨) - دعوة الى اليونان وتركيا للانضمام الى الحلف
الاطلسي (٢٠) - قانون بارنجه بتقديم المساعدات
المالية للتعليم الخاص (٢١) - تشرين الاول : مصر
تعلن ابطال المعاهدة الانكليزية المصرية الموقع عليها
في ١٩٣٦ ، فاروق ملك السودان (٨) - تجدد
المفاوضات في بان مون جوم (١٠) - نجاح المحافظين
في الانتخابات العامة البريطانية (٢٥) - وزارة
شرشل (٢٧) - تشرين الثاني : فتنة في كازابلانكا
(١) - فوز بيرون في الانتخابات الارجنطينية (١١)
- الشيشكلي يقوم بانقلاب في سوريا (٢٨) - فتنة
مناولة للانكلز في منطقة القناة ، كانون الاول :
استقلال ليبيا (٢٤) -
ج . ب . سارتر : الشيطان والله - ا . كامو :
الانسان المتعدد -

١٩٥٢

كانون الثاني : قمع بريطاني صادم في منطقة
القناة (٤ - ١٦) - فتنة دامية في بنزلت (١٧) -
اضراب عام في تونس (١٨) - اعمال شغب في
سوسا وتيروان (٢٢ - ٢٤) - اضطرابات دامية
في القاهرة (٢٦) - شباط : وفاة جورج السادس ،
اليزابث الثانية (٦) - الجلاء عن هوا - بنه (٢٤) -
اذار : وزارة بيناي (١١) - توقيف الوزراء التونسيين
وزعماء الدستور الجديد والشيوعيين ، وزارة
بكوش (٢٨) - ايار : اتفاق بون بين الحلفاء والمانيا
الغربية (٢٦) - حزيران : قانون ماك كران (٢٧) -
تموز الجنرال نجيب يستولي على السلطة في مصر

بكت : فير قابل التسمية - الين ووبغرييه :
الصموغ - ج باشلاز : المادية العقلية .

١٩٥٤

كانون الثاني : رفض اعيان المغرب الاسباني
الاعتراف بالسلطان بن حرفة (٢١) - مؤتمر الادبعة
في برلين (٢١ حتى ١٨ شباط) - شباط : معركة
ديان بيان فو (٣ حتى ٧ ايار) - نهاية دكتاتورية
الشيكلتي العسكرية في سورية (٢٥) - نيسان :
وزارة اشتراكيين واحرار برئاسة فان آكر في
بلجيكا (٢٢) في اعقاب انتخابات خسر فيها
المسيحيون الاشتراكيون - ناصر رئيس مجلس
الوزراء في مصر (١٨) - مؤتمر كولومبو (٢٨ حتى
٢ ايار) - ايار : مؤتمر جنيف حول الهند
الصينية (٨ حتى ٢١ تموز) - حزيران : حرب
اهلية في قواتمالا ، فوز الثوار على الرئيس
اربنز (١٨ حتى ٢ تمز) - حكومة منديس فرانس
(١٩) - تموز : اتفاقات جنيف (٢٠) - انساق
انكليزي مصري حول قناة السويس (٢٧) - العمل
باتفاق وقف اطلاق النار في تونكين (٢٧) - الاعتراف
بمبدأ الاستقلال التونسي الذاتي الداخلي (٣١) .
آب : إلغاء الاتحاد الهولندي الاندونيسي (١٠) مؤتمر
بروكسل (١٩ - ٢٢) - استقالة فارغاس وانتحاره
(٢٤) - ايلول : بدء المفاوضات الفرنسية التونسية
(٤) - مؤتمر مانيل حول جنوب شرقي اسيا (٦ - ٨)
تشرين الاول : اتفاق لندن بين ايطاليا ووغوسلافيا
حول تريستا (٥) - الجلاء عن هانوي (٩) - اتفاق
فرنسي الماني في باريس حول السار ، ايطاليا
والمانيا تنضم الى ميثاق بروكسل (٢٣) - تشرين
الثاني : بدء ثورة الاوريس (١) - عزل نجيب في
مصر (١٤) - بدء حملة بسيرون على الاكلبروس
(٢٥) - كانون الاول : ميثاق الامن بين الولايات
المتحدة ولورموزا (٢) - استقلال دول الهند الصينية
استقلال تاما (٢٩) - فرنسا تبرم اتفاقات باريس
(٣٠) - س . س . بت : بانتظار « غورو » .

١٩٥٥

شباط : سقوط وزارة منديس فرانس (٦)
وحلول ادغار فور محله (٢٤) - مالنكوف يستبدل
بالمارشال بولغانين في رئاسة الوزراء في الاتحاد
السوفيياتي - معاهدة تحالف بين تركيا وايران تمقد
في بغداد (٢٥) - نيسان : تشرشل يقدم استقالته
من رئاسة الوزارة (٥) - مؤتمر الدول الإفـسـرو

اسبوية في باندونغ (١٨ - ٢٤) - ايار : انسحاب
انكلترا الى ميثاق بغداد (٢) - اعادة السيادة الى
المانيا (٥) - المانيا الاتحادية تنضم الى الحلف
الاطلسي (٩) - انتخابات عامة في انكلترا جاءت
مؤيدة لحزب المحافظين (٢٦) - رحلة بولغانين
وخروتشيف الى بلغراد (٢٦ - ٣ حزيران) - انكلترا
تتخلى من مواقعها على قناة السويس (١٨) -
انسحاب الباكستان الى ميثاق بغداد (١) - اعادة
السيادة الى النمسا (٢٧) - آب : قطع العلاقات
الدبلوماسية بين الهند والبرتغال حول فوا (٢٠) .
ابلول : سقوط الرئيس بيرون في الأرجنتين
(٢٩) واستبداله بحكومة يرئسها الجنرال ليونالودي
(٢١) - ارجاع الاتحاد السوفياتي مدينة بورخالا
لفنلندا (٢٠) تشرين الاول : اعلان استقلال
جمهورية فينتنام الجنوبية (٢٦) - اضطرابات هنيئة
في قبرص (٢٨) - تشرين الثاني : اعادة محمد
الخامس الى عرشه في المغرب (٥) - اعلان استقلال
المغرب (٦) - حل الجمعية الوطنية الفرنسية
(٣٠) - كانون الاول : رحلة بولغانين وخروتشيف
الى سوريا (١ - ٧) - انصار نقابة العمال
الاميركيين ومنظمة العمل في اتحاد واحد (٢) -
تشكيل الجبهة الجمهورية لسي فرلسا استعدادا
للاستخابات النيابية (٦) - اعلان استقلال جمهورية
السودان (١٩) .

ف . براتوليتي : ميثلر - : افلام باردن : موت
راكب الدراجة ، وفيلم س . واي : الاب بنشالي .

١٩٥٦

كانون الثاني : استقلال السودان (١) - تشرين
خط بكين موسكو (٤) - تأليف غي موليه للوزارة
في فرنسا (٢٩) - شباط : مظاهرات في مدينة
الجزائر ضد زيارة رئيس مجلس الوزراء - واستقالة
المقيم العام الجنرال كاترو (٦) - تأسيس المنظمة
الاوربية للطاقة الذرية (اوراتون) من قبل الدول
الست (١١) - افتتاح المؤتمر العشرين للحزب
الشيوعي في الاتحاد السوفيياتي (١٤) وخطيبات
خروتشوف وميكويان ضد عبادة الشخصية - اذار
غلوب باشا نائذ الجيش العربي بطرد من الاردن
(١) - اقرار القانون - الجلاء للاقطار الواقعة عبر
البحار (٢٣) - اعادة الاعتبار الى لازلو راجيك
في هنغاريا (٢٩) - نيسان : بورقية يؤلف اول
وزارة في تونس (١٤) - حل منظمة الكومنفرم
(١٧) - زيادة بولغانين وخروتشيف لبريطانيا
العظمى (١٨ - ٢٧) - ايار : معاهدة بين فرنسا
والهند تتخلى فرنسا عن مستعمراتها في الهند

لاتحاد الهند (٢٨) . حزيران : المارشال تيتو يقوم
برحلة الى الاتحاد السوفياتي (٢ - ٢٠) - اضراب
عام واضطرابات دامية في بوزنان (٢٨) . تموز :
لقاء ناصر نهرو. تيتو في بريوني لوضع أسس
الحياد الايجابي (١٧ - ٢٩) - الولايات المتحدة
الاميركية تسحب مرضها بتمويل السد العالي
(٢٦) . اب : اعادة الاعتبار الى غومولكا (٤) واعادة
عضويته في اللجنة المركزية للحزب الصافي البولوني
الموحد (١٩) . تشرين الاول : احلال « ميثاق
تساو » محل ميثاق وحدة العمل المعقود عام
١٩٤٦ بين الحزب الشيوعي الايطالي والحزب
الاشتراكي الايطالي (٤) - معاهدة سلم تعقد بين
اليابان والاتحاد السوفياتي (١٩) - اميري ناجي
يرأس حكومة هنغاريا (٢٤) - الثورة في هنغاريا
(٢٥ - ٢٨) - اسرائيل تهاجم مصر (٢٩) - فرنسا
وانكلترا تندران مصر لوقف القتال مع اسرائيل
(٣٠) . تشرين الثاني : تأليف حكومة اتحاد وطني
في هنغاريا (٣) - تدخل القوات السوفياتية (٤)
- هبوط المظليين الفرنسيين والأتكيز في مصر
وانزال جيوش في بورسعيد - اعادة انتخاب الرئيس
ايزنهاور (٦) - انطوني ايدن يتخلى من وزارة
الشؤون الخارجية لبطر (٢٠) كانون الثاني : فرنسا
وانكلترا تسحبان قواتهما من مصر (٢٤) - مبدأ
ايزنهاور (٣١) .

الامم اوتان - لارا : اجتياز باريس ، وكوستومال
عالم الصمت ، لاموريس المنطاد الاحمر ،

الروسي (٢٢-٢٩) . تموز : اميركا تقدم للاردن
مساعدات اقتصادية ومسكرية (١) - اعلان استقلال
تونس وانتخابات بو رقيبة رئيسا للبلاد (٢٥) .
آب : تخفيض قيمة الفرنك ٢٠٪ (١٢) - اعلان
استقلال ماليزيا (٢٦) . ايلول : اضطرابات عنصرية
ضد الزواج في ليتل روك (اركنسو) (٤) - المارشال
تيتو يعترف بحدود الاودير - الناييس (١١) - فوز
الحزب الديمقراطي المسيحي بأكثرية المقاعد في
الانتخابات العامة في المانيا الغربية (١٦) . تشرين
الاول : اطلاق القمر السوفياتي سبوتنيك (٤) -
تشرين الثاني : اطلاق القمر سبوتنيك الثاني -
الاشتراكيون الديمقراطيون يفوزون بالأكثرية المطلقة
في مجلس همبورج (١٠) - محمد الخامس وبورقيبة
يمرضان خدماتهما لحل قضية الجزائر (٢٢) - اقرار
القانون - الاطار للجزائر في الجمعية الوطنية (٢٩)
- فوز حزب العمال في انتخابات نيوزيلاندا (٣٠) .
كانون الاول : مشروع رابايشي يرمي لانشاء منطقة
عزلاء من الطاقة الذرية في اوروبا الوسطى (٩) -
مؤتمر القاهرة الرسمي للتضامن الافرو اسيوي
(٢٦ - ١٤) .

فيلم رينه كبير : باب الليلي ، وفيلم نجدا :
كنال . وفيلم انجمار برغمان : الفراولة البرية ،
وفيلم كالاتوزوف : هندحا تمر اللقالق .

١٩٥٨

كانون الثاني : انشاء حلف الهند الغربية (٣)
- السير ادموند هيلاري يبلغ القطب الجنوبي (٣) -
حادث ساقية سيدي يوسف : دخول دورية فرنسية
الاياضي التونسية لتفقد ١٤ قتيلًا و٤ مفقودين (١١)
- هريضة مرفوعة الى الامم المتحدة ضد التجارب
الذرية يومها ١٩٣٥ عالمًا (١٣) - ثورة في فنزويلا
تخلع بيريس خيمينس (١٤) . شباط : اعلان الوحدة
بين سوريا ومصر تنضم اليها اليمن في ٨ (١) -
الطيران الفرنسي يقصف من الجو ساقية سيدي
يوسف (٨) - تشكل الحلف العربي من العراق
والاردن (١٤) . اذار : اطلاق الصاروخ الاميركي
فنارد الاول (١٧) - ثورة فيدل كاسترو في كوبا
ضد دكتاتورية الرئيس باتستا (١٧) - الملك ابن
السمود يتنازل عن الملك لاهيه الامير فيصل الموالي
لمصر (٢٣) - توقف الاتحاد السوفياتي عن تجاربه
الذرية وانتاج الاسلحة الذرية المدمرة (٣١) .
نيسان : قبول الحكومة الفرنسية بنتائج مهمة مورفي
- بيلسي وخدماتها (١٢) - مؤتمر اكرا لدول
افريقيا (١٥ - ٢٢) - مؤتمر المغرب في طنجة
(٢٧ - ٣٠) . ايار : بدء الاضطرابات الدامية في

١٩٥٧

كانون الثاني : هارولد مكميلان يؤلف الوزارة
البريطانية (١٠) - مصر تؤمم المصارف وشركات التأمين
والشركات التجارية الكبرى (١٥) - انتخابات عامة
في بولونيا موالية للرئيس غومولكا (٢٠) - مارس -
الشاطيء الذهبي ينال استقلاله باسم «غانا» (٥) -
فوز الشيوعيين في ولاية كيرا في الهند (١٤) -
انضمام الولايات المتحدة الاميركية لعضوية اللجنة
العسكرية في حلف بغداد (٢٣) - فوز الحزب ر.د.ا.
في الانتخابات العامة في افريقيا الفرنسية وفي
مقاطعة افريقيا الشرقية الفرنسية وفوز الوطنيين
في مدغشكر (٣١) . نيسان : اعادة فتح سرعة
السويس للملاحة الدولية (٨) - البابا بيوس الثاني
عشر يعلن معارضته للتعذيب (١٢) - انقلاب في الاردن
موال للغرب ، والملك حسين يفرض دكتاتوريته
(٢٢-٢٨) . ايار : سقوط حكومة غي موليه (٣١) .
حزيران : اخراج مولوتوف ، ومالينكوف وكراماتوفتش
وشبيليف من عضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي

٨٨٤

لبنان (١٠) - ثورة قواد الجيش والمعمرين في مدينة الجزائر ضد حكومة فلمن (١٣) - الروس يطلقون ثالث قمر اصطناعي وزنه ١٣٢٧ كيلو غراما في مدار الارض (١٥) - وزارة فلمن تقدم استقالتها (٢٨) - تاليف لجنة السلامة العامة في الجزائر للحفاظ على الجزائر والصحراء (٢٣) - حزيران : الجنرال ديفول يتولى الحكم في فرنسا (١) - اقرار المجلس الوطني للسلطات المطلقة وللنانون الدستوري (٢) - الفساد الاتحاد السوفياتي لفرض تسليم الكولخوزات للدولة (١٧-١٨) - الاسكا تصبح الولاية التاسعة والاربعين في الولايات المتحدة الاميركية (٣٠) - تموز : نشوب الثورة في العراق وعلان الجمهورية (١٤) - آب : الفواصة الدرية الاميركية تقوم برحلة تحت الجليد عبر المتجمد الشمالي من المحيط الهادي الى المحيط الاطلسي (٧) - بدء الهجوم الكبير الذي قام به فيدل كاسترو في كوبا (١٢) - ايلول : تشكيل الحزب الاشتراكي المستقل في باديس (١٥) - تشكيل حكومة الجزائر الحرة في القاهرة (١٩) - استفتاء في فرنسا حول تعديل الدستور (نعم ٧٩,٢٥ ٪ لا ٢٠,٧٥ ٪) - الغينة تقترح « لا » (٢٨) - تشرين الاول : اعلان جمهورية ملغاش (١٤) - الكويت تنضم الى عضوية الجامعة العربية (٢٩) - تشرين الثاني : الانتخابات النيابية في فرنسا (٢٣ - ٣٠) - اعلان جمهوريات السودان والكونغو والسنغال والتشاد والغابسون وموريتانيا اعضاء في الوحدة الفرنسية (٢٤-٢٦) - انقلاب عسكري يقوم به اللواء عبود في السودان (١٧) - كانون الاول : اعلان استقلال جمهورية افريقيا الوسطى (اوبنفي - تشاري) ، وجمهوريات الشاطئ الذهبي والداهومي وفولطا العليا اعضاء في الوحدة الفرنسية (١ ، ٤ ، و ١١) .

سيمون دي بوفوار تنشر كتابها : مذكرات فتاة منتظمة - وتوماس دي ليدوسا : الفهد ، ومرغريت دوراس : موديراتو كشتابيله ، ولورانس دوريل : بلطازار ، وبسترناك : الدكتور زيفاكو - الفلام بوندارتشوك : عندما تمر اللقائ ، وميشال كرتيه : الفشاشون ، ولويس مال : العشاق .

١٩٥٩

١٩٦٠

(١٧) - الاتحاد الجبركي بين الدول الاربعة التي الفت من قبل افريقيا الاستوائية الفرنسية - الانفاسي الانكليزي التركي اليوناني حول استقلال قبرص (١٩) - اضطرابات وتلاقل في روديسيا الجنوبية (٢٦) . اذار : جزر هاواي تؤلف الولاية الاميركية الخمسين (٢٢) - تدخل الصين في التبت ولجوء الدلاي لاما الى الهند (١٩ - ٢٣) - ايار : اجتماع لجنة دول الاتفاق المؤلفة من الشاطئ الذهبي والنيجر وفولطا العليا والداهومي (٦ - ٧) - حزيران : نجاح العناصر اليسارية للديمقراطية المسيحية في صقلية (٧) - جمهورية الارجننتين تدشن سياسة تقشف اقتصادي (٢٤) - تموز : اطلاق صاروخ سوفياتي جديد يحمل كليلين وارنب واعادته (٢) - تشكيل جمعية اوروبية للتبادل التجاري الحر (٧ دول ستوكهولم) تتالف من بريطانيا العظمى وسويسرا والنمسا والدنمارك والسويد والنرويج والبرتغال (٢١) - آب : مؤتمر سبع دول افريقية مستقلة في مونروفيا (٣١-١٨) - ايلول : صاروخ سوفياتي يهبط على سطح القمر (١٣) - رحلة خروتشيف الى الولايات المتحدة (١٥-٢٨) - اعتراف الجنرال ديفول بحق الجزائريين بتقرير مصيرهم (١٦) - تشرين الاول : اطلاق لونيكا الثالث في ٢ منه الذي يدور حول القمر وبأخذ صورا للجانب المظلم منه (٧) - انتصار حزب المحافظين في الانتخابات النيابية البريطانية (٨) - اطلاق الصاروخ الاميركي اكسبلورد ٧ (١٣) - الحكومة البلجيكية تعد باقامة حكومة مستقلة في الكونغو عام ١٩٦٠ (١٦) - حادث الحدود بين الهند والصين في لاداخ (٢١) - تشرين الثاني : المؤتمر الاشتراكي الالماني يمدل عن الاصلاحات الدستورية وفصل الكنيسة عن الدولة (١٣) - كانون الاول : اقرار المجلس الوطني للقانون الذي ينص على مساعدة المدارس الخاصة في فرنسا (٣٠) .

جان ب. سارتر ينشر كتابه : محجوزو التونا - والين روب غريليه : التيه - ول. دوريل : جبل الزيتون - ونثالي سالانت : البلايثاريوم - و. او. جونسون : الحدود - ومارسل كامو يعطي فيلمه الممنون : اورنن ليفرو - وجان روس : انا زنجي .

كانون الثاني : استقلال الكامرون ، ويسد الملل بالفرنك الفرنسي الجديد (١) - الجيش يتسلم الحكم في اللاوس (٢) - بدء الاشغال بسد اسوان (٩) - الغاء وزارة الداخلية في الاتحاد السوفياتي وتحويل صلاحياتها لوزارات الداخلية في الجمهوريات التي يتالف منها الاتحاد (١٢) - محاولة

كانون الثاني : انتصار الثورة التي اعلنها فيدل كاسترو في كوبا - اطلاق اول صاروخ روسي باتجاه القمر - اضطرابات دامية في ليوبولدفيل (٢) - تسلم الجنرال ديفول سلطاته الدستورية ورئيسا للجمهورية وتسلم ميشال دوبريه رئاسة الوزارة (٨) - تاليف الداومي وفولطا العليا (التي انسحبت فيما بعد في اذار) والسنغال والسودان لاتحاد مالي

لورة يقوم بها المفالون في مدينة الجزائر (٢٤) -
 طاولة مستديرة في بزدكسل حول الكونغو (١/٢٥ -
 ٢/٢٥) - مؤتمر الدول الافريقية الثاني يعقد في
 تونس (٢٥) . شباط : استسلام المتمردين في الجزائر
 (١) - المجلس الوطني يقر السلطات المطلقة لحكومة
 دوبريه (٣) . اذار : القمع بعنف لمظاهرات الزنوج
 في اتحاد جنوبي افريقيا (٢١) - فشل حكومة
 فرونديزي في الانتخابات العامة في الارجنتين (٢٧) .
 نيسان : اطلاق الصاروخ بيروس الاول الذي يقوم
 بتصوير الارض من الجو (١) - المؤتمر الافرو اسيوي
 في كوناكري (١ - ١٥) - اضطرابات في كوريا
 الجنوبية ترغم سيغمان ري على الاستقالة (١١-١٧)
 - استقلال الطوغو (٢٧) - أزمة سياسية في تركيا
 وأنقلاب عسكري (٢٧ - ٣٠) . ايار : السوفييت
 يستقون طائرة تجسس اميركية بو ٢ فوق اراضي
 الاتحاد السوفياتي (١) - ملك المغرب يستلم الحكم
 ويؤلف وزارة برئاسته (٢٦) - اطلاق سيوتنيك
 الرابع (١٥) - فشل مؤتمر الدروة (١٧) . حزيران :
 مظاهرات معادية للاميركيين في اليابان ، والغاء رحلة
 الرئيس ايرنهاوب اليها (٦ - ١٦) - مؤتمر الدول
 الافريقية المستقلة في اديس ابابا (١٤ - ٢٤) -
 الاتفاق التجاري الطويل الامد المقود بين كوبا والاتحاد
 السوفياتي (١٨) - استقلال مالي (٢) - مفاوضات
 ميلون مع ممثلي ثوار الجزائر وفشلها (٢٥ - ٢٨)
 - استقلال مدغشكر والصومال (٢٦) والكونغو البلجيكي
 (٣٠) . تموز : اطلاق واعادة صاروخ روسي حجمه
 ٢١٠٠ كيلوغرام يحمل حيوانات (٤) - بدء الاضطرابات
 الدامية في الكونغو البلجيكي القديم (٦) - تدخل
 القوات البلجيكية (٩) - انفصال كاتنغا (١١) - تدخل
 الامم المتحدة (١٤) اضطرابات في روديسيا الشمالية
 (٣) وفولطا العليا (٥) - وشاطئ العاج (٧) والتشاد
 بلجيكا الى سحب قواتها في الحال من الكونغو (٩) -
 الاتحاد السوفياتي يطلق صاروخا جديدا لريادة الفضاء
 (١٩) - انفصال مالي (١٩ - ٢٠) - حكومة الجزائر
 المؤقتة تقترح القيام باستفتاء شعبي تحت اشراف
 الامم المتحدة (٢٢) - اتفاق تعاون اقتصادي وتقني
 وعقد اتفاق تجاري بين لانا والاتحاد السوفياتي
 (٢٨) . تشرين الاول : استقلال اتحاد نيجيريا (١) -
 نشوب ازمت سياسية في كل من نيكاراغواي
 وكولمبيا وفنزويلا وكوستاريكا والسلفادور وهوايتمالا
 - اضطرابات في البرازيل وفي الارجنتين والشيلي
 تستمر حتى تشرين الثاني . تشرين الثاني : الجنرال
 ديفول يتكلم عن « الجمهورية الجزائرية » (٤) -
 فوز كندي مرشح الحزب الديمقراطي في انتخابات
 الرئاسة في الولايات المتحدة الاميركية (١١) - محاولة
 القيام بثورة عسكرية في فيثنام الجنوبية (١١-١٣) .
 كانون الاول : فشل الثورة في البوبيا (١٤ - ١٦)

١٩٦١

كانون الثاني : استفتاء فرنسي يؤيد سياسة
 ديفول تجاه الجزائر (٨) - جانيفو كوادروس ينتخب
 رئيسا للبرازيل (٣١) . شباط : اطلاق صاروخ
 سيوتنيك روسي وزنه ٦٤٥ اطنان وقمر اصطناعي
 روسي (١١) - ثبوت مقتل لومومبا (١٣) . نيسان :
 بدء قضية ادولف ايخمان (١١) - يوري غاغارين
 يسبح في الجو لأول مرة لمدة ٨٩ دقيقة (١٢) - محاولة
 نزول فاشلة في خليج كوشون في كوريا (١٧) .
 حركة انقلاب عسكري في مدينة الجزائر تعرف بحركة
 القواد الاربعة (٢٢ - ٢٥) واعلان حالة الطوارئ
 والاضراب العام (٢٤) واستسلام الجنرال شال -
 اتحاد جنوبي افريقيا يخرج من رابطة الشعوب
 البريطانية (٣٠) . ايار : رائد الفضاء الاميركي السن
 شيرت يقوم بأول محاولة طيران عبر الفضاء (٥) -
 بدء المفاوضات في ايفيان (٢٠) بين الحكومة
 الفرنسية والحكومة الجزائرية وتأجيلها الى ١٣
 حزيران - قتل رافايل تروخولو (٣٠) . حزيران :
 استقلال الكويت (١٩) . تموز : اشتباكات دامية
 مع تونس بشأن بنزرت (٤ - ٢٣) - استئناف
 المفاوضات بين فرنسا ومندوبي حكومة الجزائر في
 لوغرين (٢٠ - ٢٨) . آب : الطيار الروسي
 ميتوف يرسم ١٧ دورة حول القمر في مرتبة الفضائية
 فوستوك ٢ (٧) - المباشرة باقامة « جدار » برلين
 (١٣) - استقالة جانيفو كوادروس (٢٥) واستبداله
 بـ جو غولار (٨ ايلول) . ايلول : محاولة اعتداء
 فاشلة ضد الجنرال ديفول (٨) - الغاء الوحدة بين
 سوريا ومصر (٢٨) . تشرين الاول : فوز حزب
 العدالة في تركيا (١٥) . تشرين الثاني : انقلاب
 عسكري في جمهورية الاكوادور (٧) - الحكومة
 التركية الجديدة برئاسة عصمت اينونو (٢٠) . كانون
 الاول : استيلاء القوات الهندية على الممتلكات
 البرتغالية : غوا وداماو وديو في الهند (١٧) .

اللام ا. وسنه : السنة الماضية في مارينباد ،
 وفيلم ر. وايز وروبنز : قصة وست سايد ، و ل.
 بونويل : فيريديانا .

الثالث والعشرون يستقبل ادجوباساي ، شهر خروتشيف في مقابلة خاصة (٧) . نيسان : محاولة قيام ثورة عسكرية في الأرجنتين (٢) - نشر البراءة البابوية : « السلام على الأرض » (١٠) . ايار : ضم ايرلان الشرقية رسميا الى جمهورية اندونيسيا (١) - مظاهرات البوذيين في فيتنام الجنوبية ضد حكومة ديم (٦) - نجاح عملية طيران غوردون كوبر بعد ان قام بـ ٢٢ دورة حول الأرض (١٥ - ٢٧) . حزيران : قوستوك ٥ ولوستوك ٦ وعلى هذا الاخير رائدة الفضاء فالتينا تروشكوف يعودان للأرض بعد قضاء ١١٩ ساعة في الفضاء (١٤) - انتخاب بولس السادس بابا (٢١) . آب : محاولة انقلاب ضد فولبرت بولو رئيس جمهورية الكونغو (١٤) . ايلول : استقلال ماليزيا (١٦) . الجيش يستلم الحكم في الجمهورية الدومنيكية (٢٥) - بدء الدورة الثانية للمجمع الفاتيكاني الثاني (٢٩) . تشرين الاول : انقلاب عسكري في جمهورية هوندوراس (٣) - الحرب بين القوات الجزائرية والقوات الغربية بشأن الحدود (من ٨ - ٢٠) - انفصال القبيلة عن حكومة بن بيل (١٠ - ٢٠) . تشرين الثاني : انقلاب عسكري في صافون يفضي الى مقتل الرئيس ديم واخيه (١) - جورج بابندوبو يشكل حكومته في اينا (٧) - مقتل الرئيس كندي في دالاس (٢٢) . كانون الاول : تشكيل حكومة من القلب واليسار يدخل فيها مورو ونني ، لسي ايطاليا - استقلال زنجبار (١٠) وكينيا (١٢) - سيمون دي بوقوار تنشر : قوة الاشياء .

كانون الثاني : حوادث دامية في بناما تؤدي الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الاميركية (٩) - حركات تمرد في تنغانيكا وكينيا تضطر معها القوات البريطانية للتدخل (٢٤) . شباط : انقلاب عسكري في الغابون يضطر القوات الفرنسية للتدخل في الامر (١٨) . نيسان : الرئيس غولار واضطراره الى امتزال الحكم امام معارضة اليمين في البرازيل . تموز : استقلال ملاوي (قديما نياسلاند) (٦) - اطلاق الصاروخ الاميركي راينجر ٣ الذي اخذ ٤٣١٦ صورة قيل ان يتحطم على سطح القمر (٣١) . ايلول : انتخاب ادورد فراي من حزب الديمقراطيين المسيحيين رئيسا لجمهورية الشيلي (٤) - الدورة الثالثة للمجمع الفاتيكاني الثاني (١٤) - استقلال مالطا (٢١) - اطلاق الروس للربطة الفضائية لوسكود حاملة ثلاثة رواد (١٢) - عزل خروتشيف واستبداله بهريجنيف وكوسيفين (١٥) -

كانون الثاني : مؤتمر المنظمة الاميركية الاقتصادية في بونتادل ايس (٢٢ - ٣١) . اذار : اطلاق الصاروخ الاميركي تيتان الثاني الذي يبلغ مداه ٨٠٠٠ كلم (١٥) - عقد اتفاقات ايفيان مع حكومة الجزائر (١٨) - والتوقف من القتال يصبح نهائيا (١٩) - انقلاب عسكري يجبر الرئيس فردنيزي في الأرجنتين وحكومته على الاستقالة (٢٠ - ٢٨) . نيسان : استفتاء حول سياسة الحكومة في الجزائر وتأييد الشعب الفرنسي لها بنسبة ٩٠,٤٧٪ من اصوات المقترعين (٨) - تعيين السيد بومبيدو رئيسا للوزارة (١٤) - الصاروخ الاميركي راينجر الرابع يصطدم بوجه القمر المظلم (٢٦) . تموز : استفتاء الشعب في الجزائر حول الاستقلال يؤيده ٥٤٩٩٤٠٠٠ من اصل ٦٤٠٣٤٠٠٠ (١) - اطلاق القمر الصناعي الاميركي تلسار من كاب كانا فيرال يتيح لاروبا التقاط الاشارات المرسلة من الولايات المتحدة (١٠) - الطائرة الصاروخية ١٥ - x ترتفع في الجو الى علو ٩٣٤٠٠٠ متر (١٧) - انقلاب عسكري في البيرو (١٨) . آب : استقلال جامايكا (٦) - اطلاق فوستوك ٣ وفوستوك ٤ (١١) - فشل محاولة قتل ضد الجنرال ديفول في بتي كلامار (٢٢) - استقلال الترينتتي وطوبوغو (٣١) . ايلول : رحلة الجنرال ديفول الى ألمانيا (٤ - ٩) . تشرين الاول : افتتاح المجمع الفاتيكاني الثاني (١١) - هجوم الصينيين على المواقع الهندية ، الواقعة على حدود القطاع الشرقي (٢٠) - حصار بحري حول كوبا حيث ركزت قواعد لاطلاق الصواريخ السوفياتية (٢٣) - خروتشيف يأمر بسحب كل الاسلحة الهجومية من كوبا (٢٧) - اعلان الجمهورية في اليمن وانتخاب الجنرال سلال رئيسا لها . تشرين الثاني : فوز الاتحاد الوطني الجمهوري في الانتخابات النيابية ، وامتناع عدد كبير من التصويت (١٨ و ٢٥) - رفع الحصار الاميركي عن كوبا (٢٠) .

فيلم اغنيس فاردا : كليومن ٥ - ٧ .

كانون الثاني : مؤتمر صحفي للجنرال ديفول : على انكلترا ان تنضم الى معاهدة روما بدون أي تحفظ (١٤) - تأجيل الى اجل غير مسمى المفاوضات بين بريطانيا ودول السوق المشتركة (٢٨) . شباط : انقلاب عسكري في العراق وقتل اللواء قاسم (٨) . اذار : اضراب عام لعمال المناجم في الشمال وفي اللورين بالرغم من امر المصادرة (١) - البابا يوحنا

انتصار سميف يحققه حوب المال في انكلترا يؤدي الى حكومة ولسن - انشاء جمهورية تنزانيا من دمج تنفانكا ولنجبار (٢٩) . تشرين الثاني : انتخاب لندون جونسون رئيسا للولايات المتحدة الاميركية (٣) - ثورة عسكرية في بوليفيا (٢) - اطلاق الولايات المتحدة الصاروخ زوند ٢ نحو المريخ (٣٠) .

١٩٦٥

كانون الثاني : تأجيل المؤتمر الألرو اسيوي المقرر مقده في مدينة الجزائر مرتين (الاولى في ١٣ والثانية في ٢٠ لاجل غير مسمى) - انسحاب الدونيسيا من عضوية الامم المتحدة (٢١) - ولادة السير ونستون تشرشل (٢٤) - انقلاب عسكري في فيتنام الجنوبية (٢٧) . شباط : خروج فرنسا وحدها من قاعدة الذهب (١١) - اطلاق راينجر ٨ الذي يتحطم على القمر في ٢٠ (١٧) - استقلال نصيبا (١٨) - انقلابات عسكرية متوالية في صايغون (١٩ - ٢٢) - مظاهرات عدد كبير من الطلاب في مدريد (٢٤) . اذار : فوز الحزب الديمقراطي المسيحي في الانتخابات العامة في الشيلي (٧) - فوز انصار يهرون والحزب المنصر بالانتخابات العامة في الارجننتين - مقتل الجنرال دلفادو رئيس المعارضة في البرتغال (١٤) - رائد الفضاء الروسي ليونيف يخرج من مركبة فوسكود ٢ وهو طائر في الفضاء (١٨ - ١٩) - الاميريكيون يأخذون بقصف فيتنام الشمالية يوميا (١٩) - فوز المعارضة في الانتخابات البلدية في فرنسا (١٤ و ٢١) . هيتاج في الدار البيضاء والرباط وفاس (٢٢ - ٢٣) - اطلاق المركبة جيميني الثانية وعلى متنها والبان فضائيان (٢٣) . نيسان : زيارة بيتروني للبابا (١٢) - ثورة عسكرية في سان دومينيك تساقطها القوات الاميركية (٢٤) . ايار : فوز الجبهة الروديكية في الانتخابات العامة (٧) - هاستون ديفير يقترح انشاء تحالف يشمل الاشتراكيين والمسيحيين الديمقراطيين (٨) - اطلاق الروس للمركبة الفضائية لونا ٤ التي تتحطم على سطح القمر في بحر القيوم (٩) - تفجير القنبلة الذرية الصينية الثانية (١٤) - بريطانيا المظلمى الأخذ بالنظام الثري (٢٤) - تنحية تسعة قواد في صايغون

(٢٥) - مجلس الشيوخ الاميركي يقر قانون حق الاقتراع للزواج (٢٦) . حزيران : رائدا فضاء اميريكيان يخرجون في الهواء من كبسولة جيميني (٣ - ٧) - انقلاب عسكري جديد في فيتنام الجنوبية : الجنرال كي يؤلف الحكومة (١٢) - حول « تمويل أوروبا الخضراء » (٣٠) . تموز : مركبة الفضاء الاميركية مارينر ٤ ترسل صوراً من المريخ الى الارض - ملك اليونان يجبر بابندريو على تقديم استقالته (١٥) - المركبة الفضائية زوند ٣ هواي بومدين يقبل بن بيل ويستولي على الحكم (١٩) - فشل المفاوضات التي دارت في بروكسيل تأخذ صوراً لوجه القمر المظلم (١٨) . آب : دولة سنغالورا تنسحب من اتحاد ماليزيا - نشوب الحرب بين الهند والباكستان حول قضية كشمير (٩) - اضطرابات عنصرية في لوس انجلس (١١ - ١٨) - الرائدان الفضائيان غوردون كوبير وتشارلز كونراد يضربان رقما قياسيا في مدى الطيران على متن المركبة جيميني ٥ (٢١-٢٩) . ايلول : دخول القوات الهندية باكستان (٦) - فرنسوا ميتران يرشح نفسه للابيض (٩) - الحزب الاشتراكي التروجي يتخلى عن الحكم في البلاد بعد ان احتفظ به ٣٠ سنة (١٣) - اعلان وقف اطلاق النار في باكستان (٢٢) . تشرين الاول : مؤامرة في اندونيسيا ضد الرئيس سوكارنو (١) - تشومبي يترك رئاسة الوزارة في الكونغو لكوبا (١٣) - السماح للكنيسة العمل في المصانع في شروط معينة (٢٣) - دكتاتورية المارشال كستلو برنكو في البرازيل (٢٧) - خطف مهدي بن بركة في باريس (٢٩) - تشرين الثاني : روديسيا تعلن استقلالها من جانب واحد على يد ايان سميث وانكلترا تفرض ضدها عقوبات ادارية واقتصادية (١١) - الجنرال موبوتو يستولي على الحكم في كونغو ليوبولدفيل (١٤) . كانون الاول : القمر الصناعي لونا ٨ تتحطم على سطح القمر - نجاح تجربة الطيران المزدوج لجيميني ٦ وجيميني ٧ (١٥) - تبادل الاصوات في انتخابات الرئاسة : لم ينسجل الجنرال ديفول سوى ٤٤٦٤٪ من اصوات الناخبين (٥) - اعادة انتخاب الجنرال ديفول بمعدل ٥٥١٩٪ من الاصوات مقابل ٤٤٨٠ لفرنسوا ميتران (١٩) - انقلاب عسكري في الداهومي (٢٢) وفي جمهورية الريشيا الوسطى (٢١) وآخر في لولغا العليا في ٣ ك ١٩٦٦ - ارغون ينشر رواية تنفيذ الاعدام .

جدول الاعلام

الاتحاد المقدس ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٥٢	١
الاتروسك ١١٦	آرال ، بحيرة ٥١٩
اثينا غوراس ، البطريك ٣١٥	آدب ، هانز ١٢١ ، ١٢٣
اثيوبيا ٧١٣ ، ٨٣٠ (انظر ايضا : الحبشة)	آسيا ٤٢٣ ، ٤٤٣ ، ٥٧١ ، ٦٠٠ ، ٦١٨ ،
احمد آباد ٦٣٦	٦١٩ ، ٦٢٢ ، ٦٥٤ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٧٣١ ،
احمد ماهر ٦٨٨	٧٦٩ ، ٨٢٤ ، ٨٢٦ .
ادرنة ٦٧٥	آسيا الجنوبية الشرقية ٣٥٨ ، ٤٠٨ ،
ادلر ٤٨٩	٦٣١ ، ٦٤١ ، ٧١٣ .
اديس ابابا ٧٦٣ ، ٧٦٩	آسيا الصفري ٦٨ ، ٦٧٥ ، ٧٤١
الاذاعة والتلفزيون ٤٧٤ - ٤٧٥	آسيا الوسطى ٤٤٥ ، ٥١٨
اذربيجان ٢٧٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨	آلاسكا ٤٠٨
ارافون ١٢١	الامود ٢٦٨
ارامكو ٦٨٣ ، ٦٨٤	ابن باديس ٧٠٧
الارجنتين ١٤ ، ١٩ ، ٥٦ ، ٦١ ، ٦٦ ،	ابن السعود ، الملك ٦٧٩
٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٥	ابن عرفة ٧٠٩
١٥٩ ، ١٦١ ، ١٨٦ ، ٢٤١ ، ٤٢٣ ، ٤٤٩	ايبديجان ٧٢٥
٤٥٤ ، ٤٦٥ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٩١ ، ٥٩٢	اتحاد جنوبي افريقيا ٦٢ ، ١٣٥ ، ٧٢٠ ،
٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٦	٧٢٥ ، ٧٢٨ ، ٧٣٨ ، ٧٥٦ ، ٧٥٨
٦١٦ ، ٦١٧ .	الاتحاد السوفياتي ٦٨ ، ١٣٦ ، ١٨٠ ،
الاردن ٦٢٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥	١٩٣ ، ٢٠٦ ، ٢٤٣ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٧ ،
ارزبرجو ٣٣	٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٨ ، ٢٨٧ ، ٢٩٤ ،
ارلندا ١٢ ، ٢١١ ، ٢٥١ ، ٦٣٧ ، ٨٣٠	٣١٤ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٥٣ ،
ارفورت ، برنامج ١٠٣	٣٦٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩٥ ،
اركنجالسك ٤٢ ، ٢٥٠ ، ٢٦٨	٤٠٤ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ،
ارمسترونغ ١٢٤	٤٢٢ ، ٤٤٤ ، ٤٦٢ ، ٤٦٦ ، ٤٧١ ، ٤٧٥ ،
ارمينيا ٢٧٥ ، ٢٩٥	٤٨٧ ، ٥٠٦ ، ٥١٣ ، ٥١٦ ، ٥٢٨ ، ٥٣٣ ،
ارنيم ، الجنرال لون ٤٠٤	٥٣٤ ، ٥٣٧ ، ٥٣٩ ، ٥٤٧ ، ٥٥١ ، ٥٥٣ ،
ازبكستان ٢٧٥	٥٥٥ ، ٥٦٤ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ،
الازمة الاقتصادية الكبرى ٨ - انفجارها	٦٠٢ ، ٦١٢ ، ٦١٧ ، ٦٢٥ ، ٦٤٣ ، ٦٤٨ ،
وامتدادها ١٣٠ - مظاهرها ١٣٦ -	٦٧٨ ، ٦٨٣ ، ٧٨٥ ، ٨٠٩ ، ٨١٧ ، ٨٣٠ .
نتائجها ١٤٤ - دورة الازمات الاقتصادية	الاتحاد السوفياتي والازمة الاقتصادية
١٣٠ - ١٣١ - نتائجها الفكرية والاجتماعية	٢٨٥ - ٢٨٦
١٨٣ - ١٩٢ - نتائجها السياسية ٢٠٩ -	الاتحاد السوفياتي ونظامه السياسي ٢٩٤
٢١٤ - الازمة الزراعية ٧٥ - ٧٦	الازمة الاقتصادية ٢٨٥ - ٢٨٦
ازمة (سنة ١٩٢٠) ٥٥	نظامه السياسي ٢٩٤ - ٣٠٤
ازمير ٦٨ ، ٦٧٥	الاتحاد الفرنسي ٧٤٩ - ٧٥٠
ازيكويه ٥٢٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٩	

اسبانيا ٤٢ ، ٧١ ، ١٣٦ ، ١٤٥ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩١ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢١٥ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٤٠٨ ، ٨٢٢ ، ٤٤٩ ، ٤٥٦ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٥٠٨ ، ٥٦٠ ، ٥٩٢ ، ٦٧٥ ، ٧٠٧
استانبول ٦٧٥
الاستعمار ١٩ — ٢٠ — الفاؤه ٧٦٤ — ٧٦٦
استنسورو ٥٨٦ ، ٥٩٦ ، ٦٠٩ ، ٦١٤
استونيا ٤٥ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٢٣٨
اسحاقيان ٢٩٧
اسكندر ، الملك ٢٣٧
الاسكندرية ٦٨٢ ، ٦٨٤
الاشتراكية : احزابها ١٠٢ — ١٠٧ تشرّب
افكارها ١٩٥ — ١٩٧ تطورها ١٩٧ — ١٩٨
تطورها ١٩٧ — ١٩٨
اشكباد ٢٥٠
الاضرابات الكبرى ١٢ ، ٣٣ — ٣٤ ، ٣٨ ، ١٠٨
اطلس ، جبال ٧٠٦
الافريقانية ٧٧٣ (انظر كذلك البرنجانية)
افريقيا ، ١٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٩ ، ٣٩١ ، ٤٤٣ ، ٤٥٦ ، ٦١٨ ، ٦٧١ ، ٦٧٤ ، ٧١٥ ، ٧٢٦ ، ٧٣١ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٥٦ ، ٧٦٠ ، ٧٦٩ ، ٧٧٥ ، ٨٢٥ ، ٨٢٩
افريقيا البرتغالية ٧٤٧ — ٧٤٨
افريقيا الشمالية ٣٦٣ ، ٥٠١
افريقيا الشرقية ٢٠ ، ٧١٣
افريقيا السوداء : تطورها ٧١٣ ، ٧٢٠
افريقيا الغربية الفرنسية ٧١٣ ، ٧١٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠
افغانستان ٢٦١ ، ٦٧٥ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠
افيون (مركة) ٦٧٥
اقبال ، محمد ٦٧٣
اقليدس ١١٢
اكرا ٧٢٥ ، ٧٥٥ ، ٧٦٩
الاكسيون فرنسي ٢١٢
الاكوادور ٥٨٢ ، ٥٨٤ ، ٥٨٩ ، ٥٩٦ ، ٦٠٩ ، ٦١٣ ، ٦١٦
البنيا ١٨٠ ، ٣٦٤ ، ٣٩٤ ، ٥٣١ ، ٥٣٥ ، ٥٧٨
التا ، جبال ٢٧٢
اللزاس واللورين ٢٢ ، ٤٥٤ ، ٦٨ ، ٣٧٤ ، ٤٤٤
الالكترونيات ٧٨٨ — ٧٩١
الكسيف ٢٥٠ ، ٢٥١

النبى ، الجنرال ٣٥ ، ٦٧٤
المانيا ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٢١ ، ١٢٨ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٦٨ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٩٨ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣١٢ ، ٣١٧ ، ٣٣٠ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩٧ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، ٤٢٨ ، ٤٤١ ، ٤٤٥ ، ٤٥٣ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٧٥ ، ٦١٠ ، ٥٠٣ ، ٥١٠ ، ٥١٥ ، ٥٣١ ، ٥٧٤ ، ٦١٠ ، ٦٧١ ، ٦٨٨ ، ٧٨٥ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١٦ ، ٨٢٧ ، ٨٣٠
المانيا الحرة ٤٠٤
الجمهورية الديمقراطية الألمانية ٥٣٤ — ٥٣٦
٥٣٩ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩
اليوت ١١٩ ، ٢٠١ ، ٤٣٧
الامام يحيى ٦٨٨
امان الله ، الملك ٦٨٠
امستردام ٢٠ ، ٣١ ، ٣٩٧ ، ٥١٢ ، ٥١٣
الامم المتحدة : تاسيسها ٤١٧ — ٤١٨
اميركا (عموما) ٢٢ ، ٨٧ ، ١١٤ ، ١٤١ ، ٤٠٩ ، ٥٧٩ ، ٨١٧
اميركا الشمالية ١٩٤ ، ٤٦١ ، ٨٢٤ ، ٨٢٧ ، ٨٢٦
اميركا الوسطى ١٣٦ ، ١٨٦ ، ٥٨٠ ، ٥٨٥ ، ٦٠٣
اميركا اللاتينية او الجنوبية ٩ ، ١٩ ، ٥٩ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٨٥ ، ١٠١ ، ١٤٢ ، ١٥٦ ، ١٦١ ، ١٧٨ ، ١٨٧ ، ٢٤١ ، ٤٤٩ ، ٤٧٢ ، ٤٩٤ ، ٥١٢ ، ٥٨٠ ، ٥٨٥ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٤ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٩ ، ٦١٤ ، ٦٨٧ ، ٧٠٩ ، ٧٦٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٦ ، ٨٢٩
والولايات المتحدة ٥٩٧ — ٦٠٠

الملكيات الكبيرة فيها ٥٨٢ - ٥٨٣
 اميركا والولايات المتحدة ٥٩٧ - ٦٠٠
 اميركا الملكيات الكبيرة فيها ٥٨٢ - ٥٨٣
 الاندس : جبال ٥٨٥ ، ٦٠٣
 اندونيسيا ٤٠٨ ، ٤١٢ ، ٤٤٢ ، ٤٧٧ ،
 ٤٩٨ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٨ ،
 ٦٣٠ ، ٦٤٨ ، ٦٥٥ ، ٦٦١ ، ٦٦٧ ، ٦٧١ ،
 ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٧٧١ ، ٨٢٦ ، ٨٣٠
 انزيو ٣٦٠
 انفادا ، نهر ٥٨
 انفولا ، ٧١٣ ، ٧٤٨ ، ٧٥٦ ، ٧٥٨
 انقره ٦٧٥
 انكلترا او بريطانيا العظمى ١٥ ، ١٦ ، ١٩ ،
 ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ،
 ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٩ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٢ ،
 ٥٧ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٤ ،
 ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٤ ، ١٠٥ ،
 ١١٠ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ،
 ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ،
 ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ،
 ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ،
 ١٨٠ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٦ ،
 ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢٤٣ ،
 ٢٤٤ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٣١٥ ،
 ٣٣٠ ، ٣٤٣ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٦٠ ، ٣٦٩ ،
 ٣٧٢ ، ٣٩١ ، ٤٠٦ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ،
 ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٤٦ ، ٤٥٠ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ،
 ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٤ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ ،
 ٤٧٦ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٥٠٢ ، ٥١٠ ، ٥١١ ،
 ٥٦١ ، ٥٧٤ ، ٥٩٨ ، ٦٠٦ ، ٦٢٥ ، ٦٢٧ ،
 ٦٢٨ ، ٦٣١ ، ٦٣٤ ، ٦٣٧ ، ٦٤٧ ، ٦٦٢ ،
 ٦٧١ ، ٦٧٤ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٣ ، ٦٨٨ ،
 ٧٤٠ ، ٧٤٦ ، ٧٥٣ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ،
 ٧٦٠
 انوال (معركة) ٧٠٧
 انور خوجه ٣٦٤
 اهرنبورغ ، ايليا ٥٢١
 الاوب (نهر) ٢٧٦
 اوبارين ٧٩٩
 اوتاوا (اتفاق) ١٥٣
 اوديسا ٢٥٠ ، ٣٦٥
 الاوراس (جبال) ٧١٠
 الاورال (جبال) ١٤ ، ٢٢٦ ، ٢٧٤ ، ٣٠٥ ،
 ٥١٧
 اورنبورغ ٢٩٥
 اوروبا ، عامة ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ،
 ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٦ ، ٤٢ ، ٤٦ ،

٥١ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٦٧ ،
 ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ،
 ٧٨ ، ٨٧ ، ١١١ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ٢٦٩ ،
 ٢٧١ ، ٣٢١ ، ٣٥١ ، ٣٥٩ ، ٣٦٣ ، ٣٧١ ،
 ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٨٢ ، ٣٢٣ ، ٣٦٧ ،
 ٧١٣ ، ٣٧٤ ، ٣٨٢ ، ٣٨٢ ، ٤٠٩ ،
 ٤١٧ ، ٤٢٣ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦٢ ، ٥٠٦ ،
 ٥٧٩ ، ٦١٨ ، ٦٢٥ ، ٦٣٥ ، ٦٧٢ ، ٦٨٠ ،
 ٧١٣ ، ٧٢٨ ، ٧٣١ ، ٧٧٠ ، ٨١٤ ، ٨٠٩ ،
 ٨١٦
 تضخم سكانها ١٤ - طاقتها الصناعية
 والتجارية ١٥ - طاقتها المالية ١٥
 سيطرتها ١٧ - تفوقها في العلم والتقنية
 ٢١ - انحسارها الاقتصادي ١٧٩ - ١٨٠
 مشاريع توحيدها ٤٦٢ - ٤٦٤
 السوق الأوروبية ٤٦٣ - ٤٦٥
 اوروبا الشرقية ١٧ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٧٣ ، ٨٥ ،
 ١٠٠ ، ١٣٣ ، ١٦١ ، ١٧٥ ، ١٨٩ ، ٢٤٤ ،
 ٤٤٢ ، ٤٥١ ، ٤٦١ ، ٤٨٦ ، ٥١٦ ، ٥٣١ ،
 ٥٤٥ ، ٧٦٥ ، ٨٢٥ ، ٨٤٠
 اوروبا الشمالية ١٣١ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ٣٩١ ،
 ٣٩١
 اوروبا الجنوبية الشرقية ٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٤٦٥ ،
 اوروبا الغربية ١٥ ، ١٦ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ١٣١ ،
 ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٩٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ،
 ٢٦٩ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٤٢١ ، ٤٢٨ ، ٤٤٢ ،
 ٤٤٨ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٦ ،
 ٤٨٠ ، ٤٨٦ ، ٤٩٧ ، ٥١٦
 اوروبا الوسطى ١٧ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٧ ،
 ٧١ ، ٨٥ ، ١٠٠ ، ١٣٣ ، ١٤٢ ، ١٦١ ،
 ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨٩ ، ٢٣٥ ، ٢٤٤ ، ٣٩٥ ،
 ٤٢٢ ، ٤٤٢ ، ٤٤٥ ، ٥٠٦ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ،
 ٥٣١ ، ٥٤٥ ، ٥٥١ ، ٧٦٥ ، ٨٤٠
 الاوروغواي ١٩ ، ١٨٦ ، ٥٨١ ، ٥٨٢
 الاويرلوك (نهر) ٥٨١
 اوديبول ، قنسان ٩٨
 اوستراليا ٦٢ ، ٦٦ ، ٧١ ، ٨٥ ، ١٣٥ ،
 ٤٠٨ ، ٤٤٨ ، ٤٤٥ ، ٦٠٦ ، ٦٢٨ ، ٨١٧ ،
 ٨٢٥
 اوسلو ٤٠٠
 اوغندا او يوغندا ٧٤١ ، ٧٥٦
 اوقيانيا ٦١
 اوكرانيا ٤٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠ ،
 ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٩٥ ، ٣٢١ ، ٣٦٨ ، ٣٧٢ ،
 ٣٧٣ ، ٣٧٦ ، ٣٨٠ ، ٣٩٥ ، ٤٤٥
 اوكرانيا ٣٦٨
 اولبرخت ٤٠٣

باثيستا ٥٩٢ ، ٦١٢
 باثينو سيمون (اغنىاء اميركا اللاتينية)
 ٥٨٣
 بادوليو ، تراسه الحكم بعد اعتقال
 موسولينى ٤١٧
 بارت ١١٤
 باريس ١٧ ، ٣٤ ، ٣٩ ، ٧٧ ، ١٢٠ ، ١٣٤
 ١٩٤ ، ٢٣٤ ، ٢٤٠ ، ٢٨٤ ، ٣٦٩ ، ٣٨٤
 ٣٩٦ ، ٤٩٤ ، ٥٠٨ ، ٥٣٠ ، ٦٧١ ، ٧٧٢
 ٨١٢ ، ٨١٤
 باريتو ١١٥
 بارنز ٦٧٤
 بازوتولاند ٧٥٧
 باسترناك ٥٢٤
 باسوس ، دوس ٢٠١ ، ٥٠١
 باشلا ، جورج ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢
 بافارى ٣٥ ، ٤٨ ، ٨٦
 بافلوف ١١٤
 الباكستان تركيبها الاجتماعي والسياسي
 ٦٣٩ ، ٦٣٨
 ٦٣٠ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٤٠ ، ٦٤٣ ، ٦٤٧
 ٦٥٤ ، ٧٣٤ ، ٧٧٢
 تركيبها الاجتماعي والسياسي ٦٣٨ ، ٦٣٩
 باكو ٢٥٠ ، ٢٧٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨
 بانتنغ ٨٠٤
 بالبو المارشال ٦٨١
 باندونغ ، مؤتمر ٦٥٠ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩
 باولوس ، المارشال فون ٤٠٣
 بايكال ٢٦٨
 بتروغراد ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩
 بتروف ٣١٠
 بتشوانالاند ٧٥٧
 بتلهام ٢٨٨
 بثان ، الكونت ٣٨ ، ٢٣٧
 البحر : البحر الاحمر ٦٧٩
 البحر الاسود ٢٥٠ ، ٢٧٣ ، ٤٤٦
 البحر التيريني ٢٣٤
 البحر الكرايبي ٥٨٥ ، ٦٠٠ ، ٦٣٦
 البحر الابيض المتوسط ٢١ ، ٢٧٦ ، ٦٧٩
 ٧٤١
 بحر قزوين ٢٥٠ ، ٥١٨
 بحر المرجان ٣٥٨
 بحيرة بلكاش ٢٧٤ ، ٢٧٥
 بخارست او بخارست ٢٣٦
 برادا ، مانويل غونزالس ٥٨٨
 برازافيل ٧٢٠ ، ٧٢٥
 البرازيل ١٤ ، ١٩ ، ٥٦ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧٢

اوليفر ، كنغ ١٢٤
 الاومانيتيه (جريدة) ١٠٣
 اومسك ٢٥١ ، ٢٦٨ ، ٥١٨
 اونامونو ١١٣ ، ١٣٩
 اوناييل ، اوجين ٢٠٠
 اويان ٨٠٠
 الاونسكو ٤١٨ ، ٨٢٦
 ايبارا - فلاسكو ٥٩٦ ، ٩٠٩
 ايبانيز ، الجنرال ٥٩٢ ، ٥٩٧ ، ٦٠٩
 ايسرت ٣٧ ، ٩٩
 الايبو ٧٧١
 ايبويه ، فليكس ٧٤٩
 ايران ٧٢ ، ٢٦١ ، ٤٢٠ ، ٤٩٨ ، ٦٢٣ ، ٦٧٥ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤
 ايران استبدال اسم العجم باسم ايران ٦٨٠
 ايراوادي (نهر) ٦٥٨
 ايربان اوغينيا الجديدة ٦٥٢ ، ٦٥٤
 ايزنهاور ٤١٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩
 ايسنر لندن ٧٤٠
 ايطاليا ٢٢ ، ٣٩ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٨ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٨ ، ١٠٤ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٣١٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٦ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٨٠ ، ٣٨٣ ، ٤٠١ ، ٤٢٨ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٤٧٥ ، ٤٨١ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٨ ، ٥١٦ ، ٥٣٥ ، ٥٦١ ، ٦٧٥ ، ٦٨١ ، ٨٠٩ ، ٨٢٥ ، ٨٣٠
 ايطاليا احتلالها الحبشة (١٩٣٥) ٦٨١
 ايفان الهائل ٥٢١
 ايفيان (مفاوضات) ٧١١
 ايلواد ١٢١
 اينسكو ، جورج ١١٧
 اينشتاين ١١٢ ، ٢٢٧ ، ٧٨٦ ، ٧٩٣
 ايوب خان ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٧٧٣

ب

بابن ، فون ٢٢٤
 بابوف ٢٩٩
 باتون ، الجنرال ٣٥٣

٢١٤ ، ٣٣٤ ، ٣٥٣ ، ٣٦١ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ،
 ٣٨٠ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٤ ، ٣٩٧ ، ٤٢٠ ،
 ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٤ ،
 ٤٦٦ ، ٤٧٥ ، ٥١٠ ، ٥٦١ ، ٥٨٢ ، ٧٦٠ ،
 ٨٠٨ ، ٨٢٥ ، ٨٣٠ ،
 الشيفبة ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، توطيد الكتلة
 الشيوعية ٥٣٩ ،
 البلطيق ، دول ٣٨٠ ، ٣٨٢ ، ٤٤٤ ،
 بلغاريا ٤٥ ، ٥٢ ، ٦٨ ، ١٣٦ ، ١٥٦ ، ٢١٥ ،
 ٢٣٨ ، ٢٥٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٩٧ ، ٥٣١ ،
 ٥٣٦ ، ٥٣٩ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩ ،
 بلغور ٨٠ ، ٦٧٤ ،
 البلقان ٣٣٠ ، ٣٦٤ ، ٥٥١ ،
 بلوشر ٣١٨ ،
 بلوك ، مارك ١١٦ ،
 بلوم ، ليون ١٠٣ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٩٨ ،
 ٤٦٢ ، ٧٠٨ ،
 بلاتك ، ماكس ٧٨٦ ،
 بمباي ٦٣٦ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٧٢٥ ،
 بن بسلام ٧١٢ ،
 بناما ٢٣١ ، ٥٩٦ ، ٦١٣ ،
 البنجاب ٦٣٣ ، ٦٣٥ ، ٦٣٨ ،
 بنذا ، الدكتور ، رئيس ملاوي ٧٥٩ ،
 البندقية ٣٦٦ ،
 بندكت ٤٩٢ ،
 بندكتوس الخامس عشر ، البابا ٣٤ ،
 البنغال ٦٣٦ ،
 البنلوكس ، دول ٤٣٠ ، ٤٦٣ ،
 بنروز ، رولاند ٢٠١ ،
 بنغازي ٣٦٢ ،
 بنيل ، روخانس ٦١٥ ،
 بوانكاريه ٨٣ ، ٩٠ ،
 بوانكاريه ، هنري ١١٢ ، ١١٣ ،
 بواني ، هوفويه ٧٥٣ ، ٧٥٩ ،
 بوتسدام ، مؤتمر ٤٤٥ ، ٦٢٩ ،
 بوتو بوتو ٧٢٥ ،
 بوخارين ٣٢٠ ، ٣٢١ ،
 بودابست ، ٣٨ ، ١٩٠ ، ٥٤٤ ،
 بوديني ٣١٨ ،
 بورت اليزابت ٧٤٠ ،
 بورت دارون ٦٥٣ ،
 البورصة ، لندن ١٣٢ ،
 بورقية ٦٢١ ، ٧٠٨ ،
 بورما ٣٦٩ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤٩٨ ،
 ٥٧٤ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٨ ، ٦٥٨ ،
 ٦٥٩ ، ٦٦٧ ، ٦٦٩ ، ٧١٣ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ،
 بورنهام ٤٨٦ ،

٧٣ ، ١٣٥ ، ١٤٥ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ،
 ١٨١ ، ١٨٦ ، ١٩٦ ، ٢٤١ ، ٤٢٢ ، ٤٤٩ ،
 ٥١٢ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٧ ،
 ٥٨٨ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٦ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ،
 ٦٠٢ ، ٦٠٤ ، ٦٠٧ ، ٦١٠ ، ٦١٣ ، ٦١٦ ،
 ٧٤٨ ، ٨٢٨ ،
 براغ ١٣٤ ، ٥٤٥ ، ٥٥٠ ،
 براغواي ٥٨٥ ، ٦٠٩ ، ٦١٦ ،
 البرتغال ٥٢ ، ٨٧ ، ١٩٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٢ ،
 ٢٣٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٦ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٩ ،
 ٥٠٨ ، ٥٦١ ،
 افريقيا البرتغالية ٧٤٧ ، ٧٤٨ ،
 بوجو ، هانس ٨٠٣ ،
 برتوك ، بيلا ، ١١٦ ، ١٢٤ ،
 برست - ليتوفسك ٢٤٩ ،
 برشلونا ٢٤٠ ،
 برغ - البان ١٢٤ ،
 برغسون ١١٣ ، ٢٠٢ ، ٨٠١ ،
 برلين ٣٤ ، ٣٧ ، ١٩٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٠ ،
 ٤١٧ ، ٥١٥ ، ٨١٢ ،
 برمان ، هارولد ج ٣١٠ ،
 برنانوس ١١٩ ،
 بروست ، مارسيل ١١٨ ،
 بروسيا ٢١٨ ، ٥٣٢ ،
 بروسيلوف ٢٥٢ ،
 بروكسل ، حلف ٤٢٠ ،
 بروكوفيا ٥٢١ ،
 بروموتيه الجديد ٢٠٣ ،
 برونفغ ، المستشار ١٣٣ ، ١٧٢ ، ١٩٩ ،
 بروني ، مقاطعة ٦٦٢ ،
 بروهل ، ليفي ١١٥ ،
 برويل ، لويس دي ٧٨٦ ، ٧٧٨ ،
 بريان ٣٣ ،
 بريتوريا ١٣٥ ،
 بريتون ١٢١ ،
 بريمن ٣٥ ،
 بريمودي ريفادا ، الجنرال ٢١٥ ، ٢٣٩ ،
 ٢٤٠ ،
 لسادايا ٤٥ ، ٤٩ ، ٣٧٦ ، ٤٤٥ ،
 بست ٨٠٤ ،
 بسمارك ٢١ ،
 البطالة ١٥٠ ، ١٥١ ،
 بطرس الاكبر ٥٢١ ،
 بفردج ٤٤٣ ، ٤٧١ ،
 بلدسكي ٢١٥ ، ٢٣٧ ،
 بلجكا ١٦ ، ٢٠ ، ٢٨ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ١٣٦ ،
 ١٣٨ ، ١٦١ ، ١٧٠ ، ١٨٠ ، ١٩٩ ، ٢١٠ ،

بورينو ٤٠٨ ، ٦٥٣

بوريس الملك ٢٣٨

البوسنه ٤٩

بوسنيا ٥٥١ ، ٥٥٣

بوشيان ٧٩٨

بوغوتا ٦٠٢

كوبوفينا ٤٤٥

بولس السادس ، البابا ٥١٠ ، ٥١٣

بولونيا ٢٢ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ ،

٦٨ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٥٨ ، ٨٦ ، ١٣٦ ،

١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٧٥ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ،

١٨٧ ، ٢٠٤ ، ٢١٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٨ ،

٢٥١ ، ٣٥١ ، ٣٦٤ ، ٣٧٣ ، ٣٨٢ ، ٣٩٥ ،

٣٩٧ ، ٤٠٥ ، ٤٢١ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٩٧ ،

٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٩ ، ٥٤٥ ،

٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩ ، ٦١٧ ، ٨٣٠ .

بوليفيا ١٥٦ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٤ ، ٥٨٦ ،

٥٨٩ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٦٠٢ ، ٦٠٩ ، ٦١٣ ،

٦١٧ .

بونديشري ٦٦٢

بونس ايريس ٥٨٢ ، ٥٨٧

بوهر ، نيلز ٧٨٧

بوهيميا - مورافيا ، محمية ٣٧٤ ، ٣٨٠

البويرز ٧٣٨

بونكور ، بول ١٠٣

بونين ٣٠٨

بونيه ، جورج ٩٨

البوهاوس ١٢٥ - ١٢٦

بوهر ، نيلز ١١١

بوهم ٤٩١

بيتان ، المارشال ٢١٢ : ٣٤٣ ، ٣٨٩ ،

٣٩٠ ، ٣٩١

بيتانكور ، رومولو ٥٩٦ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ،

٦١٦ .

بيتوف ١٢٠

بيراندلو ١١٨ ، ١٢٠

بيرل هاربر ٣٥٨ ، ٤٠٦

بيرو ، فرنسوا ١٦ ، ٥٥٤ ، ٥٨٢ ، ٥٨٤ ،

البيرو ١٩ ، ١٥٦ ، ١٩٦ ، ٢٤١ ، ٥٨٤ ،

٥٨٩ ، ٥٩٦ ، ٥٩٩ ، ٦١٣

بيرون ، جورج ٢٣٢

بيرون ، الرئيس ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ،

٦١٠

بيشو ٣٩١

بيكابيا ، فرنسيس ١٢٠

بيكاسو ٢٠٠ ، ٣٠٩ ، ٤٩٥

بيل ، قانون ٦٥٧

بيهار ٦٤٥

بيلاكون ٣٧

البيمونت ٣٦٦ ، ٣٦٧

بيوس الحادي عشر ، البابا ٨٦ ، ٢٣٣

بييلوروسيا ٣٧٢

ت

التاميمات ٤٦٨ - ٤٦٩ ، ٥٣٦ - ٥٣٧

التاميمات في الصين ٥٦٩ - ٥٧٠

تاجيكستان ٢٧٥ ، ٢٩٥

تايلاند (السيام) ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٩٨ ،

٦١٨ ، ٦٣١ ، ٧٧٣ .

ترافيا الشرقية ٦٨ ، ٦٧٥

تركيا ١٨ ، ٢١ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٦٨ ، ١٥٦ ،

١٧٥ ، ٢٦١ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٨ ،

٤٨٠ ، ٤٩٨ ، ٥٥٤ ، ٦٤٧ ، ٦٧١ ، ٦٧٥ ،

٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨٤ ، ٦٨٦ ، ٨١٦ .

تركيا والحركة الاصلاحية ٦٧٥ - ٦٧٧

تروخولو ، الدكتاتور ٥٨٣

ترانسلفانيا ٤٤٤ ، ٤٤٥

تريينتر ، الاميرال فون ٤٠٣

التركستان ٢٥٠

تركمانيستان ٢٧٥ ، ٢٩٥

تروتسكي ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٩

ترومان ٤١٨ ، ٤٣٤ ، ٦٢٩

تريستا ٨١

تزارا ، ترستان ١٢٠

تسانكوف ٢١٥

تشاد ٥٤٩ ، ٧٥٠

تشاكو ٥٩٦

تشرشل ٢١١ ، ٤١٧ ، ٤٦٢ ، ٦٢٢

تشمبرلن ١٦٥

تشومبي ، موييز ٧٥٩ ، ٧٦٠

تشيكوسلوفاكيا ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ،

٥١ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٨٦ ، ١٣٤ ،

١٤٠ ، ١٩١ ، ٢١٠ ، ٢٣٥ ، ٢٥٣ ، ٣٩٤ ،

٤٤٥ ، ٤٧٥ ، ٤٩١ ، ٥١٥ ، ٥٣١ ، ٥٣٣ ،

٥٣٤ ، ٥٣٩ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٦١٧ ،

تشيليا بنسك ٥١٨

تفليس ٢٧٤ ، ٢٩٧

تلمسان ٧٠٦

تنزانيا ٧٥٩

تنسي ، مشروع ١٥٣

تنغانيكا او تنزانيا ٦٧٤ ، ٧٢٤ ، ٧٣١ ،

٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٥٦ ، ٧٦٢

جناح رئيس العصبة الاسلامية ٦٢١
جنتيلي ، جيوفاني ٢٣٠
جنيف ٣٩٦ ، ٤٢١ ، ٦٦٨ ، ٨٢٨
جنيف ، اتفاق ... (سنة ١٩٥٤) ٦٦٨
جوريس ١٠٣
جونيه ١٢٠
جنوى ٣٩ ، ٣٦٧ ، ٤٠١
جونسون ليندن ٤٣٨ ، ٦١٥
جوهنسيرج ٧٢٠ ، ٧٢٥
جيد ، اندريه ١١٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ ، ٢٢٧ ،
...
جيرودو ١١٩ ، ١٢٠ ، ٢٠١
جيلبرت ، جزر ٣٦٠
جيمني ، صاروخ ٨١٤
جيورجيا ٢٥١ ، ٢٧٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٨
جيورجيف ، الجنرال ٢٢٨

ح

الحبشة ٢٠ ، ١٥٦ ، ٢١٣ ، ٢٣٣
حسا ٦٥١
الحجاز ١٨ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩
الحرب العالمية الاولى ٨ ، ٢٢ - ٣٢ -
رصيدا ٤٩ - تكاليفها ٢٩ - فن الحرب
والعدد الحربية خلال الحرب العالمية
الاولى ٣٣٠ - ٣٣٣
الحرب العالمية الثانية ٨ ، ٣٢٧ - ٣٢٨
فن الحرب ٣٤٢ - ٣٤٥ ، تطورات التسليح
واستحداثات فن الحرب ٣٥٠ - ٣٥٣ -
الحرب البحرية ٣٥٤ - ٣٥٦ - اعمال
المقاومة ضد الالمان ٣٩٤ - ٣٩٦ - المقاومة
في اوربا الشمالية الغربية ٣٩٧ - ٣٩٨
- المقاومة في اوربا الشرقية والجنوبية
٤٠٠ - ٤٠١ - المقاومة الايطالية ٤٠١ -
٤٠٢ - نتائجها ٦٨١ - ٦٨٤
الحرب الباردة ٤١٧ ، ٤١٨
حرب البوكسر ١٨
حرب كوريا ٤٧٨
الحرفية الجديدة ٢٠٣ - ٢٠٤ - تمجيدها
٢٠٤ - ٢٠٥
حزب الدستور (تونس) ٧٠٧ ، ٧٠٨ ،
٧١٠
حزب المؤتمر (في الهند) ٦٣٢ ، ٦٤٨
حزب الوفد المصري ٦٧٨
حسني الزعيم ٦٨٨
حيدر آباد ٦٤٥

تورينو ٣٦٧ ، ٤٠٢
التوغو ٧٢٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥٣ ، ٧٥٨
توكاتشفسكي - المارشال ٣٢١
تولستوي ٥٢١
تونس ٦٢١ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩
٧١٠ ، ٧٦٩
التونكين ٤١٢ ، ٦٦٤ ، ٦٦٨
توينبي ٤٣٧
تيبور ، ماند ٤٤٧
تيلور ٦٤
تياد دي شاردين ، الاب ٥٠٧
التيبت ٥٧٣
تيتو ٣٦٤ ، ٤٠١ ، ٥٥١ ، ٥٥٦
تيخون ، البطريك ٣٢٠
التيمس ، جريدة ٩١ ، ٩٢
تيموشنكو ٣١٨

ث

ثلمان ٩٩
الثورة الروسية ٣٣ ، ٣٥ ، ٩١ - ٩٢ ،
٢٤٣ - ٢٥٤
الثورة في المانيا ٣٦ - ٣٧
الثورة في هنغاريا ٣٧

ج

الجاز ، موسيقاه ١٢٤
جاكارتا ٦٥٢
جاوا ٢٠ ، ٦٤٨ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ،
٦٦٤
جايمس ١١٣
جب ، المستشرق ٦٧٣
الجبل الاسود ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦
جبل طارق ٢٤٠
جتلند ، معركة ٣٥٤ ، ٣٦٤
جدانوف ٥٢٤
جربا ٧٠٦
جرشوين ١٢٤
الجزائر ٢٠٥ ، ٥٠٧ ، ٦٢١ ، ٧٠٥ ، ٧٠٨
٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٨٢٦
الجزيرة العربية ٦٧١ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ،
٦٧٩
جمال الدين الافغاني ٦٧١ ، ٦٧٢
الجمعية التجارية الاسلامية ٦٤٩

خ

الدولية الثالثة : تأليفها عام ١٩١٩ - ٨٢ ،

٨٣ ، ١٠٩

الدوريكانيز ، جزر ٨٤ ، ٣٦٦

دوركهايم ١١٥

دوسلدورف ٣٤

دوشان ، مارسيل ١٢٠

دو فالييه ، فرنسوا ٦١٥

دومر ٦٦٣

دومرغ ١٦٧ ، ٢١٢

دولان ١٢٠

الدومنيك ٥٨٣ ، ٥٩١ ، ٦٠٠ ، ٦١٣ ،

٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧

الدومنيون ١٤ ، ٧١ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ، ٤١٠ ،

الدون ، نهن ٥١٨

دوهامل ، جورج ٢٠٣ ، ٢٠٤

ديان - بيان - فو ٦٦٨

دي فري ٨٠١

ديب ٣٥٩

ديكو - الاميرال ٦٦٦

الديمقراطية : ازمتها في اوربا الوسطى

١٠٠ - ١٠٢ ، الديمقراطية السوفياتية

٣١٣ - ٣١٤ ، الديمقراطيات الشعبية في

اوربا الوسطى والشرقية ٥٣١ - ٥٤٠ ،

توحيد الديمقراطيات الشعبية ٥٣٨ - ٥٣٩

الديموغرافية ، الحركة ١٨٣ - ١٨٨ ،

و ٨٢٤ - ٨٣٠

دين اتشيسون ٤١٨

دي برويل ١١١

ديبوسي ١٢٤

ديترويت ٤٣٨

دي غرانميزون ، الكولونيل ٣٣٢

دي غول ٣٤٤ ، ٣٩٦

دي فلا ، الموسيقى ٢٣٩

دي لاتور دي بان ٢٠٤

دي مان ، هنري ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩

ديات ١٩٨

ر

الراي العام والانتخابات ٩٠ - ٩٦

رابالو . معاهدة (١٩٢٢) ٢٦١

الراسمالية : مناهضتها ١٩٤ - ١٩٥

الرابطة الاسلامية في الهند ٦٣٤ ، ٦٣٧ ،

٦٣٨

راتينوهو ٢٦

راديك ٢٢١

خاركوف ٢٧١

الخانات ١٨٠ - ١٨٢

خاي دمنه ، الامبراطور ٦٦٣

خروتشوف ٥٢٥ ، ٥٣٠ ، ٥٤٤

الخليج العربي ٦٧٥

خيمنس ، بيريس ٦١٤ ، ٦١٥

خيمنس ، خوان رامون ٢٣٩

د

الدادية ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٥

الدار البيضاء ٧٠٦ ، ٧٢٥ ، ٧٦٢

دارجنليو ، الاميرال ٦٦٧

دارنسان ٣٩١

داريه ٢٢٣

دافال ، مانويل ١١٧

دافيسون ٨١٠

دالس ، جون فوستر ٤٢٢

دانزيغ ٤٥ ، ٥٢

الدائمبارك ١٤٠ ، ١٩٦ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ،

٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٤٦٥ ،

٥٦١ ، ٥٨٢

الدائمرك المحمية النموذجية ٢٨٤

دانونزيو ، غبريل ٨٤

دانوب ٣٥ ، ٥١ ، ٤١٧

داني - كليمانس ١١٩

الداهومي ٧١٩ ، ٧٣٤ ، ٧٥٩ ، ٧٦٢

داوز (مشروعه) ٢٦٢

درايزر ١١٩

درايفوس ٨٦

الدردنيل ٣٠ ، ٣٥٩

درسدن ٣٧٠

دغريل ٣٩٤

دغريل ، ليون ٢١٤

دكر ٧٢٦ ، ٧٢٨ ، ٧٣٠

دلتي ١١٥

دلفوس ، المستشار ٢٠٤ ، ٢٣٦

دلماتيا ٨٤ ، ٤٠١

دلهي ٦٣٤

دمشق ٦٧٩ ، ٦٨٨

دنيبر ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٥١٨

دنيكين ٢٥٤ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣

دوتروا ، الجنرال ٦١١

الدولية الثانية ٢٢ ، ١٠٣ ، ١٠٩

٣٧٨ ، ٤٤٤ ، ٥١٥ ، ٥٣١ ، ٥٣٣ ، ٥٣٥
 ٥٣٩ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩ ، ٨١٤ .
 رومل ٣٦٢ ، ٤٠٣ ، ٦٨٢
 روموف ، ج ٢٩٢ ، ٢٩٣
 الروهر ٣٧ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ١٠٥ ، ٨٠٨
 روهم ٢٢٥
 ريغا ١٣٤ ، ٢٥١
 الريف ٥٠٦
 ريكمانس ٧٤٤
 ريكوف ٣٢١
 ريمارك ٢٢٧
 الرين ، نهر ٤٥ ، ٥١ ، ٣٥ ، ٣٥٤
 رينو ، بول ٩٨ ، ١٦٩
 رينوديل ١٠٣ ، ١٩٨
 الديو ١٨٦ ، ٥٨١ ، ٨١٢

ز

زارا ، مدينة ٤٤
 زرفاس ٣٩٥
 زغلول باشا ٦٧٨
 زمستوف ، اتحاد ٣٣
 زمبيا ٧٥٦
 زنجبار ٧٥١
 الزنجية ٧٦١ - ٧٦٢
 زولا ١١٦
 زيمروالد ٣٣
 زيمونيف ٣١٩ ، ٣٢١

س

سائي ، أريك ١٢٤
 السار ٣٧ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٦٥ ، ٦٧
 ساراتوف ٥١٨
 سارتر ٢٠٢ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢
 ٤٩٩ ، ٥٠٠
 ساقية سيدي يوسف ٧١٠
 الساكن ٣٥ ، ٣٧
 سالازار ٨٧ ، ٢٠٤ ، ٢٣٨ ، ٦٠٧
 سالرنو ٣٦٠
 سالو ، حكومة ٣٦٦
 سمارا ٣٥٠
 سانت اتيين ٢٤
 سانت اكسوبري ١١٩
 سان - جوست ٢٩٩

رانجل ٢٥٣
 رافل ١٢٤
 رامون ٨٠٥
 راوندلي اورندي ٥٢ ، ٧٣١ ، ٧٣٤
 رايت ، رتشر ٢٠١
 الرباط ، مدينة ٧٠٩
 الرايشستاخ ، مجلس ٢٨
 رستوف ٥١٨
 رشيد رضا ، محمد ٦٧٢
 رضا خان بهلوي ٦٨٠
 روالبندي ٦٣٩
 روبلس ، جبل ٢٤٠
 روتردام ٣١
 رودفورد ٧٨٧ ، ٧٨٨
 روديسيا الشمالية ٧١٣ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ،
 ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٩ ، ٧٣٣ ، ٧٣٧
 ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٦٦
 روديسيا الجنوبية ٧١٧ ، ٧٢٤ ، ٧٣٦ ،
 ٧٤٠ ، ٧٥٧ ، ٧٦٢
 زوذا لكسمبورج ٣٧
 روزفلت الرئيس ٩١ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ،
 ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ، ٢٠٥
 ٢١٠ ، ٣١٤ ، ٤٣٣ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨
 ٤٩٣ ، ٥٩٩ ، ٦٢٢
 روزكا ٧٩٤
 روزنبرغ ٢٩ ، ٢٢٢ ، ٢٧٣
 روستوف ٢٦٦
 روسلي ٢٣٤
 روسنغ ٣٧٥
 روسو ، جان جاك ٢٩٩
 روسيا ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٠ ،
 ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٥٤ ، ٤٦ ،
 ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٧٤ ، ٨١ ،
 ١٤١ ، ٢٢٣ ، ٢٤٨ ، ٢٤٣ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ،
 ٢٢٢ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٨ ، ٢٩٤
 ٢٩٥ ، ٣٦١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢
 ٣٩١ ، ٤٤٢ ، ٥٢١ ، ٥٣١ ، ٥٣٣ ، ٥٦٠
 ٥٧٤ ، ٦٢١
 روسيا البيضاء جمهورية ٢٩٥ ، ٣٧٣ ،
 ٤٤٤ ، ٣٨٠
 روسيل ١٢٤
 روكفلر ٩٤
 روما ٨٦ ، ٢١٦ ، ٥٣٠ ، ٧٣٤
 رومان ، جول ٢٠٢
 رومان رولان ١١٩ ، ١٩٩
 رومانيا ٤٤ ، ٤٩ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٠١ ، ١٠٦ ،
 ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٥٦ ، ١٧٥ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦

سوريا ٥٢ ، ٤٨١ ، ٦٢٣ ، ٦٨٥ ، ٦٨٨
السويد ٦٥ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ،
١٧٠ ، ١٧٥ ، ١٨٣ ، ١٩٦ ، ٣٧٥ ، ٤٠٠ ،
٤٢٢ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٦ ، ٤٧١ ،
٥٣٩ ، ٥٧٤ ، ٨٤٠
سنغمان ري ٦٢٩ ، ٧٦٥
سنغور ، ليوبولدسين ٧٥٣ ، ٧٥٩ ، ٧٦١
س - يات - سن ٥٦٠ ، ٥٦١
سنكلر ٢٠٠
سنودن ٣٣ ، ١٠٤ ، ١٦٥
سواسون ٣٤
السوديت ٢١٤
سوراكارنا ٦٤٨
سوركوف ٥٢١
سوروكين ٢١٥ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣
سوق الاهراس ٧١٠
السوق الاوروبية انشاؤها بموجب معاهدة
روما (١٩٥٧) ٤٦٥ ، ٥٤٩
سنوكارنو ٢٦١ ، ٦٢٨ ، ٦٣٨ ، ٦٥١ ،
٦٥٤
سومترو ٦٥٣
السويس : قناة ١٨ ، ٤٢١
سويسرا ١٦ ، ٣٢ ، ٤٨ ، ٦٥ ، ٦٩ ،
١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٥٢ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٨٣ ،
١٩١ ، ١٩٦ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ،
٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٥ ، ٤٧٠ ، ٤٨٢ ، ٥٠٢ ،
٥٧٤ ، ٨٣٠
سيبيريا ٢٠ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٤٧ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ،
٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٣٠٥ ،
٣١٩ ، ٥١٥ ، ٥٢٨
سيتروين ٦٥
سيدي براني ٣٦٢ ، ٧٦٩
سيراليون ٧٣٧ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥
سيزان ٢٢٧
سيفريد ٩٣
سيفر ، معاهدة ٦٧٥
سيكوتوريه ، الرئيس ٧٥٩
سيمونوف ٥٢١
سيميان ، فرنسوا ١١٦
السيما ١٢٦ - ١٢٩ - السينما بعد
الحرب العالمية الثانية ٤٩٣ - ٤٩٥
سيلان ٦٢٨
سيليزيا ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٦٥ ، ٣٧٥

ش

شاخت ، الدكتور ١٨١

شانت لويس ، مدينة ٧٢٥
سان سلفادور ٥٨٥ ، ٥٩١ ، ٦١٣ ، ٦١٧
سان فرنسيسكو ٤١٧ ، ٥٠٣ ، ٦٨٢
ساو باولو ٤٨٦ ، ٥٨١ ، ٥٨٧ ، ٦١٠ ،
٦١٥
سايفون ٦٦٨
سايتكس - بيكو (اتفاقات) ٦٧٤
سبارتاكوس بوند ٣٣
سباك ، ١٩٩ ، ٤٦٢
سبنسر ، هيربرت ١١٤
ستافسكي ٢١٢
ستالين ٢٤ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٧٨ ، ٢٨٧ ،
٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ،
٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٦٥ ، ٣٨٨ ، ٤١٧ ،
٤٢١ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٧٤
ستالينغراد ٣٠٥ ، ٣٦١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٥ ،
٤٠٤ ، ٥٢١
ستالينغراد ٧٤٦ ، ٧٦١
ستراسبورغ ٣٦٩ ، ٤٦٣
ستراسمان ٧٨٨
سترافنسكي ١٢٤ ، ٤٩٥
ستوب ١٥٩
ستورنو ، دون لويجي ٩٨
ستوفنبرغ ، الكولونيل ٤٠٤
ستيوار ، هوستن ٢٢٢
ستوكهولم ٥١٢
سجاس شندربوز ٦٣٣ ، ٦٣٦
سراغات ، جيوزب ٢٣٤ ، ٣٩٦
سراواك ، مقاطعة ٦٦٢
سردينيا ٣٦٦
سفر د لوفسك ٥١٨
سفورزا ، الكونت ٢٣٤ ، ٣٩٦
سكندنافية ، اللبدان ٢١٠ ، ٢٤٣ ، ٣٨٠ ،
٤٨١ ، ٤٩٤
سكودا ، معامل ٢٨٠
سلوينيا ٥١ ، ٥٥١ ، ٥٥٢
سليبس ، جزيرة ٦٥٣
سمارت ، ورنر ٨٤
سليمان ، جزر ٣٦٠ ، ٤٠٨
سمرقند ٢٩٨ ، ٥١٧
سمطس ، الجنرال ١٤٥ ، ٦٢٠
سنتياغو ، مؤتمر ٦٠٢
سنغافورا ٦٢٢ ، ٦٥٣ ، ٤٥٨ ، ٥٦٢ ،
٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢
السفال ٧٣٤ ، ٧٥٠
السودان ، جمهورية ١٠٤ ، ١٧٨ ، ٦٨٨ ،
٧٣٢ ، ٧٥٨

شار ، رينه ١٢١
شاريت ، المارشال ٧٧٣
الشاطيء الذهبى ٧١٩ ، ٧٢١ ، ٧٢٥ ،
٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٣ ، ٧٣٧ ، ٧٤٨ ،
٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٦١ ،
شاطيء العاج ٧٣٤ ، ٧٣٦ ، ٧٦٠ .
شانغالي ، مارك ٢٠٠
شانغ - كاي - شك ٩٥ ، ٢٦٢ ، ٤٢٠ ،
٥٠٦ ، ٥٦١ ، حكومته منه سنة (١٩٣٧)
٥٦٢ - ٥٦٤ ، ٥٦٧ ، ٥٧٤ ، ٦٢٩
شينغلر ، اوزوالد ٨٤ ، ٢١٨ ، ٢٢٣
شتاينبك ٢٠١
شترسمان ١٠٠
شتوتفارت ٣٧٠
الشرق الادنى ١٨ ، ٤٩ ، ٤٧٢ ، ٤٩٤ ،
٤٩٧ ، ٦٧٤ ، ٦٧٨ ، ٦٨١ ، ٦٨٦ ، ٧٢١ ،
الشرق الاوسط ٤٢١ ، ٤٤٣ ، ٦٤٢ ،
٦٨٣
الشرق الاقصى ٦٠ ، ٦٨ ، ٥٣١ ، ٦٢٥ ،
٧٤١ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦
الشركة الاميركية للثمار ٦٠٠ - ٦٠١
شروندنجر ٧٨٧
الشريف حسين ٦٧٨
شلبا ٤٧٥
شليفن ٣٣٠
شنغاي ٥٥٩ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧
شهير ٦٥١
شولر ١١٣
شولوكوف ٥٢١
شومان ، (خطة) ٤٦٣
شونبرغ ١٢٤
شوتان ١٦٩
شوشنيغ ٢٣٦ ، ٢٣٧
شويتزر ١٢١
شيانو ٤٠١
شيرا - ولتر ٨١٤
الشيشكلي ٦٨٨
شيكافو ٤٩٣
الشيلي ١٩ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٥٦ ، ١٧٥ ،
١٧٦ ، ١٩٦ ، ٢٤١ ، ٤٢٢ ، ٤٤٩ ، ٥٨١ ،
٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٩١ ، ٥٩٤ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ،
٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٩ ، ٦١٣ ، ٦١٧ ،
الشيوعية . ضعف احزابها ١٠٢ - ١٠٨ ،
تسريها ١٩٥ - ١٩٧ - الشيوعية الحربية
والسياسية ٢٥٤ - الحزب الشيوعي في
روسيا ٣٠١ - ٣٠٢ - تطور الاحزاب
الشيوعية ٥٣٣ - قيام النظام الشيوعي

ص

صباح ، مقاطعة ٦٦٢
الصحافة ٩٠ - ٩٢ ، و ٤٧٣ - ٤٧٤
صربيا ٣٨٠ ، ٣٨٨ ، ٤٠١ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ،
صقلية ٣٥ ، ٣٥٣ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ٣٦٠ ،
صون يات سن ١٧ ، ٢٥٧
الصين ١٧ ، ١٨ ، فتحها لاسواق اوروبا
١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ٤٧ ، ٦٢ ، ٧١ ، ١٤١ ،
١٤٥ ، ١٥٧ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ،
٢٥٣ ، ٢٦٣ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٨ ،
٤٢١ ، ٤٢٧ ، ٤٤٢ ، ٤٩٨ ، ٥٠٦ ، الصين
تمسي شيوعية ٥٥٨ - ٥٦٨ ، الحزب
الشيوعي الصيني ٥٦٤ - ٥٦٦ - الحرب
الاهلية فيها (١٩٤٥) ٥٦٧ - ٥٦٨ ،
الصين الجديدة ٥٦٨ - وحدتها ٥٧٣ -
٥٧٤ - الطريقة الصينية ٥٧٤ ، ٥٧٥ ،
٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٠٥ ، ٦٢٩ ،
٦٣١ ، ٦٤٣ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٦٠ ، ٦٦٧ ،
٦٦٨ ، ٦٧١ ، ٦٧٤ ، ٧٥٩ ، ٨٢٦ ، ٨٢٨

ط

طبرق ٣٦٢
طرازاز ، الجنرال ٥٨٣
طرابلس الغرب ٥٢
طشقند ٢٧٥ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٥٥٧
طفلياني ١٠٤
طنجة ٢٤٠ ، ٧١٠
طوراتي ، فيليب ٢٣٤
طهران ٦٨٤
طوكيو ٣٦٠ ، ٣٧٠ ، ٨١٣

غ

عبد الحميد ، السلطان ٦٧٢
عبد الخالق الطريس ٦٨١
عبد الكريم ٧٠٧
عبد الله بن الحسين ، الامير ٦٧٩ ، ٦٨٨
عبد ، محمد ٦٧١ ، ٦٧٢
عبد ، اللواء ٧٧٢

مدن ٦٨٨
 المدلانية او النظام المدلاني ٦.٧ - ٦.٨ ،
 ٦١.٠
 العراق ٣٥ ، ٦٢٣ ، ٦٤٧ ، ٦٧٥ ، ٦٧٨ ،
 ٦٨١ ، ٦٨٤
 العلمين ٣٦٢
 العمل والعمال : اضطراباتهم ٣٨ - ٣٩ -
 حزب العمال في انكلترا ١.٣ - ١.٥ ،
 و ١٣٨ - ١٣٩ - الحركات والاضرابات
 العمالية ١٩٠ - ١٩٣ - العمل اللازمي
 في الحرب الثانية ٣٨٤ - ٣٨٥ - ضعف
 الطبقة العمالية في الولايات المتحدة
 الاميركية ٤٣٣ - ٤٣٤
 منابة ٧.٦
 المنصرية ٨٥ - ٨٦ ، و ٣٧١ - ٣٧٤

غ

الغابون ٧١٩ ، ٧٣٣ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٦٠
 غارسيا ، فريديريكو ٢٣٩
 غاغارين ٨١٣
 غاسبري ٤٦٢ ، ٤٧٥
 غالان ، الكونت ٤.٣
 غانا ٧٥٤ - دساتيرها العديدة ٧٥٥ ،
 ٧٥٦ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٢ ، ٧٧١
 غرامشي ١.٤ ، ٢٣٤
 غاندي ٢٠ ، ١٩٩ ، ٦٣١ ، ٦٣٣ ، ٦٣٧ ،
 ٦٤٦ ، ٦٣٨
 غراندي ٤.١
 غروبيوس ، وولتر ١٢٥
 غروتر ، جورج ١٢١
 غريغر ٧٩٣
 غستابو ٤.٥
 غسكوني ، دافيد ٢.١
 غلوب باشا ٦٧٩
 غمبيا ٧٣٤ ، ٧٣٧ ، ٧٥٤
 غواتيمالا ١٥٦ ، ٥٨٢ ، ٥٨٥ ، ٥٩١ ،
 ٥٩٦ ، ٧٥٩ ، ٦.١ ، ٦.٢ ، ٦١٥ ، ٦١٧
 غوام ٤.٨
 غوبلز ٢١٨ ، ٢٢٤ ، ٢٨٦
 غودريان ٣٤٣
 غوبينو ٢٢٢
 غوركوي ٣.٩ ، ٣.١٠
 فولد ووتر ، باري ٤٣٨
 فولار ٦١١ ، ٦١٥
 غومولكا ٥٤٧

الغويان ٥٨٥ ، ٦٢٣
 غورنغ ١٥٤ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ٤.٤ ،
 وغوميز دي كوستا ٢١٥
 غيرارد ١٦٤
 غيلين ، روبرت ٥٧٧
 الغينية ٧٥٠ ، ٧٥٩ ، ٧٦٢
 الغينية البرتغالية ٧٣٤
 غينيا الجديدة او ايريان ٣٦٠ ، ٤.٨ ، ٥٧٨ ،
 ٦٥٢ ، ٧١٩

ف

الفاتيكان ٤.٨ ، المجمع الفاتيكاني ٥١.٠ -
 ٥١١ ، ٥١٣
 فاروق ، الملك ٦٨٨
 فارين ، الكسندر ٦٦٥
 فاس ، مدينة ٧.٩
 فاسكونسلوس ٦.٤
 الفاشية ٨ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ،
 الدكتاتوريات الفاشية ٢١٥ - ٢١٨ ،
 اصولها ٢١٥ - القوى ٢١٦ - ظروف
 وصولها للحكم ٢١٩ - عقيدتها ٢١٩ ، ٢٢٠
 انتهازية الفاشية الايطالية ٢٣٠ - نفوذها
 ٢٣٢ - ٢٣٤ - الاحزاب الفاشية في اوروبا
 ٢٣٦ - النظام السوفياتي والفاشية ٣١٢
 ٣١٤ ، ٤.٢ ، ٤٦٦
 فالكلند ، جزر ٣٥٥
 فالكنهاين ٣٣٦
 قالوا ، جورج (عصيته) ٢١١
 فاليري ، بول ١١٩ ، ١٢٠ ، ٤٩٥
 فان در روه ١٢٥
 فان دن بروك ، مولر ٨٤ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣
 فان زيلاند ١٩٩
 فان غوغ ٢٢٧
 فاير ستون ٩٤
 فتزجيرالد ، سكوت ١١٩
 فدرزوني ٢٣٠
 فراي ، الرئيس ادوارد ٦١٧
 فرانك (حاكم عام بولونيا) ٤.٥
 فرانكفورت ٣٥٢
 فرجينيا ١١٩
 فردان ٢٩ : ٣٣٦ ، ٣٣٨
 فرحات عباس ٦٢١ ، ٧.٨
 فرصونيا ٤٩ ، ١٩٠ ، ٢٥١ ، ٣٦٤ ، ٥٤٤
 فرهاس ٦١٠ ، ٦١١
 فرمي ٧٨٨ ، ٧٨٩

فولكنر ٢٠١
 فولوغراد ٥١٨
 فلاديفوستوك ٤٢ ، ٢٧٦
 فلاسوف ، الجنرال ٣٨٨
 فلاندان ٢٠٥ ، ٢١٢
 الفيتكونغ ٦٦٩ ، ٦٧٠
 الفيتنام ٦٢٣ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩
 فيشر ٨٠١
 فيجيه ٤٩١
 فيشي ، حكومة ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٤
 ٣١٧
 فيصل ، الملك ٦٧٤ ، ٦٧٩
 فيغر ، لوسيان ٣١٨
 فيلبي ، سان جون ٦٧٨
 فيلاتوف ٨٠٦
 الفيلبين ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٧ ، ٦٢٣
 ٦٢٤ ، ٦٥٣ ، ٦٥٥ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٧
 ٧٧١
 فيلتا ٥١
 فيومي ٤٤ ، ٥١
 فيينا ١٨٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠

ق

قازاخستان ٢٧٥ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٥١٧ ، ٥٢٨
 قازان ٢٥٠
 قاسم ، اللواء ٧٧٢
 القاهرة ٦٧٧ ، ٦٨٤
 قراخوم ٥١٨
 القرم ٢٥٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٣٨٨ ، ٤٥٥ ، ٤٥١
 القسطنطينية ٥٢
 القصة بعد الحرب الثانية ٤٩٩ - ٥٠٤
 القفاس ٢٥٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٣٢١ ، ٣٦١
 ٣٧٢ ، ٣٧٨
 قولا ٢٣٥
 القومية ٨٢ ، ٨٥ - مطالب الحركات
 القومية ٦٢٥ - ٦٢٨

ك

الكاب ٧٢٠ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠
 كاب : انقلابه في المانيا ١٠٦
 كابوريتو ، هزيمة ٤٢

فرنسا ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٨ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢١ ، ١٢٨ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٢٣ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٦٩ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٣٠٥ ، ٣٣٢ ، ٣٤٢ ، ٣٦٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٥ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، فرنسا فيشي ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٨ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٩ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٨١ ، ٤٩٤ ، ٤٩٩ ، ٥٠٢ ، ٥٠٧ ، ٥١٠ ، ٥٣٣ ، ٥٧٤ ، ٦٢٨ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٧٤ ، ٦٧٩ ، ٦٨١ ، ٦٨٨ ، ٦٧٠ ، ٧٠٧ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧٤٦ ، ٧٥٠ ، ٧٥٣ ، ٧٨٥ ، ٧٨٩ ، ٨٠٨ ، ٨٢٢ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٣١ ، فرنكو ، الجنرال ٨٧ ، ١٨٧ ، ١٩٤ ، ٢١٣ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٥٩٢ ، ٦٠٦ ، ٦٨١ ، فرونديري ٦١٥ ، ٦١٦ ، فرويد ١١٤ ، ٢٢٧ ، ٤٨٩ ، فريتون ٧٢٠ ، فلسطين ٣٥ ، ١٨٧ ، هجرة اليهود اليها ١٨٧ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٩ ، ٦٨١ ، فريد مان ٨٢٠ ، ٨٢١ ، فنزويلا ١٩ ، ١٥٦ ، ٤٤٩ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٩ ، ٦٠٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٨٢٨ ، فنزيلوس ٢٣٨ ، فنلندا ٢٢ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ١٧٥ ، ١٩٦ ، ٢١٤ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٤٤٤ ، ٤٦٩ ، فور ، ادغار ٤٨٢ ، فورد ٦٤ ، ١٣٣ ، ٨١٩ ، فورموزا ٤٣١ ، ٥٧٣ ، ٦٢٩ ، فوروشيلوف ٣١٨ ، فوش ٣٣٢ ، فولبرت بولون ، الاب ٧٥٨ ، فولتا العليا ٥٦٢ ، الفولغا ٢٥١ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٨ ، ٤٤٥ ، ٥١٧ ، ٥١٨

٤٤٨ ، ٤٥٢ ، ٥٨١ ، ٦٠٦ ، ٨١٧ ، ٨٢٦
 ٨٢٨
 كندي ، الرئيس ٤٣٤ ، ٤٣٧ ، ٤٤٤ ، ٦١٤
 كندي ، مارغريت ١١٩
 الكنائس السوداء ٧٣٤ - ٧٣٦
 الكنيسة الافريقية الارثوذكسية ٧٢٩
 الكنيسة المخلصة ٥٢٩
 الكنائس الاثيوبية الصهيونية ٧٢٩
 كنيسة القلب الاقدس ٧٢٩
 كنيسة البرج ٧٣٦
 كنياتا ، جومو ٧٤٢
 كوامبرا ، جامعة ٢٣٨
 اكلوانريم ٧٩٦
 كوبا ١٩ ، ١٩٦ ، ٤٢٢ ، ٥٧٨ ، ٥٨٢ ،
 ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٥ ، ٥٩٧ ، ٦٠٠ ، ٦٠٤
 نورثها ٦١٢ - ٦١٤ ، ٦١٧
 كوبان ٥٧٢
 كوبتشيك ٦١٥
 كوخ ، اريك ٣٧٣ ، ٣٧٤
 كوراديني ٢٣٠
 كوربوزيه ١٢٥ ، ١٢٦
 كورت ايستر ٣٥ ، ٣٧
 كورزون ، اللورد ٦٧٩
 كورسك ٢٧٤
 كورسكا ٣٦٦
 كورنيوف ٢٥٠
 كورفو ٣٦٦
 كوري ، بيير وماري ١١١ ، ٧٨٨
 كوريا ٤٠٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٥٥٦ ، ٦٢٥ ،
 ٦٧٠
 - حرب كوريا ٦٢٩ - ٦٣٠
 كوزباس ٥١٧
 كوستاريكا ١٩٦ ، ٥٨٣ ، ٥٩٣ ، ٦٠٠ ،
 ٦١٣ ، ٦٠٢
 كوسون ٢١
 الكوشنشين ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٨
 كوكتو ١١٨ ، ١٢٠
 كوكلوس كلان ٨٢
 كوكوشكا ، الرسام ٢٠٠ ، ٢٢٧
 كولا ، شبه جزيرة ٢٧٦
 كولدج ، الرئيس ٦٠٢
 كولالا ٣١٩
 كولتشاك ٢٥٣
 كوليبو ، مشروع ٧٦٥ ، ٧٦٧ - ٧٦٨
 كوليبوس ١١٦ ، ٥٨٩
 كوليبيا ١٩ ، ٢٤١ ، ٥٨٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٩
 ٦٠١ ، ٦١٣ ، ٦٥١

كابول ٦٨٠
 كارمونا ، الجنرال ٢١٥ ، ٢٣٨
 كاتنغا ٧١٤ ، ٧١٩ ، ٧٢١ ، ٧٢٤ ، ٧٥٦ ،
 ٧٥٧ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠
 كارولي ، للكونت ٣٣ ، ٣٧
 كاسافوبو ٧٦٠
 كاساي ، ولايته ٧٤٥ ، ٧٤٦
 كاسترو ، فيدال ٦١٢
 كافور ٢١
 الكاكية ، الحركة ٧٣٦
 الكالوك ٢٧٢
 كامنياف ٣١٩ ، ٣٢١
 كانري ، جزر ٤٠٣
 كانتون ٥٦٤
 كانو ٤٩٠ ، ٤٩٩ ، ٧٢٠ ، ٧٣٠ ، ٧٥٥
 كانوسا ٥١٣
 كاوندلا ، كينيت ٧٥٩
 كايو ٣٣ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤
 كتلونيا ٤٢ ، ١٨٧ ، ٢٤٠ ، ٣٤٤
 كراتشي ٦٣٦ ، ٦٤٧
 كراسنوفودسك ٥١٨
 كراكاس ٦٠٣
 الكربات ٤٤٦
 كرتش ، شبه جزيرة ٢٧٤
 كرديناس ٦٠٤ ، ٦٠٥
 الكرغيز ٢٧٢
 كرفيزيا ، جمهورية ٢٩٥
 كرنسكي ٢٤٨
 كرواتيا ٥٤٥ ، ٥٥١
 كروتشيه ٢٣٤
 كريت ، جزيرة ٣٥٣ ، ٣٥٤
 كشمير ٦٤٧
 كفاحي (كتاب) ٨٤ ، ١٩٤ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ،
 ٣٧١
 كلكونا ٦٣٦
 كلوديل ١٢٠
 كليمنصو ٣٢
 الكمرون ٦٧٤ ، ٧٢٢ ، ٧٢٥ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ،
 ٧٤٥ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥٣
 كمبرلي ٥٤٠
 الكمبانية ، الحركة ٧٣٥ ، ٧٣٦
 كمبوس ، الجنرال ٢٣٧
 كنت ١١٣
 كنتون ٦٦٦
 كندا ٢٧ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ١٣٦ ،
 ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٥ ، ١٧٧ ، ١٩١ ، ١٩٥

لوندورف ٣٢٤ ، ٣٢٩ ، ٣٤٠
 لورانس ٦٧٨
 لوركا ، فريديكو غارسيا ١٢١ ، ٢٣٩
 لوزان ٥١٢
 لوسون ، جزيرة ٦٥٧
 لوفينغر ٢١٠
 لوفين ، جامعة ٥٣٠ ، ٧٤٦
 لوكارنو ، اتفاق ٢٦٢
 لومومبا ، باتريس ٧٥٥ ، ٧٦٠
 لويس ، ستغلي ١١٩
 لابون ٧٩
 لاتوريه ، هايادي ٥٨٨
 لاغوس ٧٦٢
 لاوس ٧٧٢
 لاهاي ٨٣٨
 لاهور ، مؤتمر ٦٣٤
 لويدي جورج ٢٥ ، ٣٢ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ٩٥
 ليبخنخت ٣٣ ، ٣٧
 لينزيخ ٣٤
 ليبمان ، ولتر ٢٠٦
 ليبيا ٣٦١ ، ٦٧٥
 ليبيريا ٧١٦ ، ٧٣٠
 ليتوانيا ٤٥ ، ٤٩ ، ٨٦ ، ٣٨٠
 ليديس ، مجزرة ٤٠٤
 لينين ٩٢ ، ١٩٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ،
 ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٧ ، ٢٨٧
 ٢٩٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦
 ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٥ ، ٥٧٤
 لينغراد ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٢
 ليوبولد فيل ٧٢٠ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦
 ليوتيه ٥٢٥
 ليون ، مدينة ٣٩
 ليونوف ٥٢١
 ليوني ٥٣٧

م

ماتيتون ، اتفاقات (١٩٣٦) ١٦٨
 ماتيتوي ١٠٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤
 ماتيس ٣٠٩
 مادورا ٦٤٨ ، ٦٥٢
 مارتني دي غاد ، روجيه ١١٩ ، ٢٠١
 مارسيل ، غبريل ٢٠٢
 مارشال ، جزر ٣٦٠
 مارشال ، مشروع ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٩
 ٤٣٠ ، ٤٥٣ ، ٤٥٥ ، ٤٨٦ ، ٥٢٨ ، ٥٣٩
 ٥٤٩ .

الكوميكون ٥٣٨ ، ٥٩٩
 الكومنثاغ ٥٥٨ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، اصلاحاتها
 ٥٦١ ، ٥٦٢ ، مصيرها ٥٦٤ ،
 ٥٦٨ ، ٥٧٣
 الكومنترن ١٩٦
 الكومنفورم ٥٣٨
 كونت ١١١
 الكومسومول ٣٠٣ - ٣٠٥ ، ٣٦٥
 كونفو - برازافيل او البلجيكي ٦٤٨ ، ٦٧٤
 ٧١٣ ، ٧١٥ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢٤
 ٧٢٥ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣
 ٧٣٤ ، ٧٣٦ ، ٧٤٢ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٥٨
 - ٧٥٩ ، ٧٦٦ ، ٧٧٢
 كونفو ليوبولد فيل ٧٥٩ - ٧٦٠ ، ٧٦٢
 كوهلر ٨٠٠
 الكويت ٦٨٥
 كويسلنغ ٢١٤ ، ٣٨٨ ، ٤٠٩
 كيركفارد ١١١ ، ١١٣ ، ٥١٢
 كيتل ٤٠٥
 كيروف ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٢١
 كيلوغ ، اتفاق ٦٠٢
 كينز ، ج. م. ٧٠ ، ٢١ ، ٤٥ ، ١٦٣ ، ١٦٦
 ٢٠٧ - ٣٠٨
 كينيا ٦٢٥ ، ٧١٧ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٣٦ ،
 ٧٣٧ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٧٢ ، ٧٥٦
 كينيا ، جومو ، ٧٥٩
 كييف ٢٥١ ، ٢٩٧ ، ٣٢١ ، ٣٧٣
 كييل ، مرفأ ٣٥

ن

لبنان ٦٨٨ ، ٦٨٦ ، ٦٨٥
 لتونيا ٤٩ ، ٨٦ ، ٢٣٨
 لشبونة ٢١٥ ، ٧٤٧ ، ٨١٢
 لنوف ، الامير ٢٤٨
 اللكسمبورج ٣٨ ، ٦٧ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ،
 ٣٩٣
 لمبث ، مؤتمر ١٨٦
 لندبرغ ٥١٢
 لمبرت ، جاك ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٩٣ ، ٥٩٥
 لندن ، جاك ٢٢٧
 لندن ١٦ ، ٦١ ، ٧١ ، ١٦٦ ، ١٨٥ ، ٢٨٤
 ٣٦٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٥ ، ٥٣١ ، ٧٣٤
 ٨١٢
 لوبكيه ٣٥ ، ٣٧
 لوبوس ، فيلا ١١٦

مصدق ٦٨٤
 مصر ١٨ ، ٧٣ ، ١٠٤ ، ١٦٥ ، ٣٥٣ ،
 ٤٩٧ ، ٥٨١ ، ٦١٩ ، ٦٢٣ ، ٦٢٥ ، ٦٧٢ ،
 ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٨١ ، ٦٨٤ ،
 ٦٨٦ ، ٧٣٤ ، ٨٣١ ،
 مصطفى كامل ٦٧٢ ، ٦٧٥ ،
 معاهدات (١٩١٩ - ١٩٢٠) ٤٣ - ٤٤ ،
 ١٥٣ - ١٥٢
 معاهدة برست ليتوفسك ٢٤٩
 معاهدة فرساي ٢٢٣
 معاهدة رابالو (١٩٢٢) ٢٦١
 معاهدة دينية ٨٦ - ٨٧
 المغرب ٦٨١ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ،
 مقدونية ٦٨ ، ٤٤٥ ، ٥٥٣ ، ٥٥٦ ،
 مكدونالد ٣٣ ، ١٠٤ ، ١٤٥ ، ١٩٨ ،
 المكسيك ١٥٦ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢٤١ ، ٥٨١ ،
 ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٩ ، ٥٩١ ، ٥٩٣ ، ٥٩٥ ،
 ٥٩٨ ، ٦٠٢ ، ٦٠٤ ،
 مكسيكو ٥٨١
 مكة والمدينة ٦٧٩
 ملنر ، اللورد ٦٧٨
 المنار ، مجلة ٦٧٢
 منثانيون ٢٩٨
 منديس فرانس ٤٨٢ ، ٧١٠ ،
 مندوزي ، الكردينال ٥٤٥
 منسك ٢٩٧
 منسيو ١٧٤
 منشوريا او منشوكو ١٥٧ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ،
 ٢٥٣ ، ٣٣٠ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ،
 ٥٦٧
 منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي ٤٢٩
 منفوليا الداخلية ٥٧٣
 المازبها ٦٤٧
 موبوتو ، الجنرال ٧٦٠
 موراس ، شارل ٢٣٨
 مورغان ٨٠١
 مورمانسك ٤٢ ، ٢٥٠ ، ٢٠ ، ٢٧٦ ،
 موريالك ، فرنسوا ١١٩
 موريتانيا ٧١٨ ، ٧٤٩ ، ٧٤٨ ،
 مورينو ، ج. ل. ١١٥
 الموزمبيق ٧١٩ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ،
 موس ١١٥ ، ٤٩٢ ،
 موسكو ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ،
 ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٨ ، ٢٨٣ ،
 ٢٩٥ ، ٣٠٤ ، ٥٢١ ، ٥٢٦ ، ٥٣١ ، ٥٦٠ ،
 ٦٢٢
 موسلي ٢١٤

ماركس ، كارل ١٠٣ ، ١١٥ ، ١٩٦ ، ٣٢٣ ،
 ٤٩٠ ، ٥٣٤ ، ٨٣١ ، ٨٣٧ ،
 الماركسية وتجديد العقلانية ٢٠٢
 ماركوس ٥٥٤
 ماركيه ١٩٨
 المارن ، معركة ٣٣٤
 ماريان ، جزر ٣٦٠
 ماكاو ٥٧٣
 ماك كارثي ٤٢٢
 ماكارنكو ، المربي السوفياتي ٣٠٧
 مالرو ١١٩ ، ٢٠١ ،
 مالنكوف ٥٤٦
 مالي ٥٧٨ ، ٧٦٢
 مالان ، الدكتور ٣٣٩
 ماليزيا ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٢٢ ، ٥٥٩ ، ٥٧٨ ،
 ٦٢١ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٥٩ ، ٦٦٢ ، ٦٦٤ ،
 ٦٧٥ ، ٨٢٦ ،
 مالين ٨٦
 مان ، توماس ٢٢٧
 ماندريس ٦٢٩
 مانرهايم ٢٤٩
 ماو - تسي - تونغ ٤١٦ ، ٥١٥ ، ٥٦٤ ،
 ٥٦٥ ، ٥٦٨ ، ٥٧٤ ، ٦٢٣ ، ٦٦٧ ،
 الماو ماو ، حركة ٧٤٢ ، ٧٤٣ ،
 مايكوفسكي ٣٠٧ ، ٣٠٨ ،
 متسوبيسي ، تروست ١٥٨
 متسوي ، اندريه ، مؤسس الحركة
 الاميكالية ٧٣٥ ، ٧٣٦ ،
 متسوي ، اتحاد ١٥٨
 متشورين ٨٠٢
 مجد بورج ٣٧
 مجلس الامن ٤١٨
 محمد بن يوسف السلطان ٧٠٩
 المحيط الاطلسي ٣٥٦ - الميثاق الاطلسي
 (١٩٥٢) ٤٢٠
 احليط الهادي ٢٦٨ ، ٣٥١ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ،
 ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٦٢٥ ، ٦٢٩ ، ٦٦٢ ،
 المحيط الهندي ٦٦٢ ، ٧٤١ ،
 مدراس ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٤٢ ،
 مدريد ٢٤٠
 مدغشكر او ملاغاشي ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٥ ،
 ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٤٨ ، ٧٥١ ، ٨٢٨ ،
 مدواي ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٤٠٨ ،
 مرسيليا ٣٩
 مزيني ٢١
 مسترال ، غبريل ٦٠٣
 المسكونية ، الحركة ٥١٢ ، ٥١٦

موسولينى ٨٤ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٨٠ ، ١٨٤ ، ١٤
 ، ٢١٥ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٣٨٤
 ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٣٩٤
 موسير ٣٩٤
 مؤتمرات : جنوى (١٩٢٢) ٥٩
 مؤتمرات جنيف الدولية (١٩٢٧) ٥٠
 مؤتمرات جنيف (١٩٥٤) ٤٢١
 مؤتمرات روما (١٩٢١) ٢١٦
 مؤتمرات لبت (١٩٣٠) ١٨٤
 مؤتمرات واشنطن ٤٦ — ٤٧
 مؤتمرات سان فرانسيسكو (١٩٤٥) ٤١٧
 موكدن ٥٦٧
 مولتكه ٣٣٠
 مولر ، آدم ٢٠٤
 مولوتوف ٣١٦ ، ٥٣٨
 المولوسك ، جزيرة ٧٧١
 مونتاغو ٦٣٣
 مونترلان ، هنري دي ١١٨
 مونتيديو ٦١٧
 مونروفيا ٧٦٢
 مونينخ ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٢٧٠
 مونيه ، جان ٤٦٩
 موير ، رمزي ٩٠
 ميخالوفتش ٣٩٥ ، ٤٠٠ ، ٥٠١
 ميرهايم ٣٣
 ميرون ، كريستيا ، البطريك ٢٣٨
 ميشادو ، جيرارد ٥٩٢
 الميكونغ ، نهر ٦٦٨
 ميكويان ٢٧٣ ، ٥٤٦
 ميلو ، هنري ١١٩
 ميلانو ٣٩ ، ٣٦٧ ، ٤٠١ ، ٨١٥

ن

نابولي ٣٩
 نابليون ٣٦٣
 نادر خان ٦٨٠
 ناديك ، الجنرال ٣٨٨ ، ٤٠١
 النازية او الهتلرية ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣
 — بين النازية والمسيحية ٢٢٦ ، ٢٢٧
 — النازية والحياة الفكرية ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٨٦
 ٣٧٤ — سياسة الإبادة فيها ٣٧٥ ، ٣٧٦
 — محاربته ٤٨٨
 ناغازاكي ٣٦ ، ٣٧٠ ، ٧٨٥ ، ٧٨٩
 نانكين ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٧
 النرويج ٢٢ ، ٣٥ ، ١٤٠ ، ١٤٥ ، ١٩٦

٣٥٦ ، ٧٣٤ ، ٣٧٥ ، ٣٨٣ ، ٤٠٠ ، ٤٦٥
 ٤٦٦ ، ٥٣٩ ، ٨٣٠
 نغوين اي كو ٦٦١ ، ٦٦٣
 نغوين دنه تيم ٦٦٧
 النقاية ٢٣٠ ، ٢٣١
 النقد المالي : مبوطه ٥٦ — تضخمه ٥٧ ، ٥٩
 و ١٦٥ ، ١٧٥
 النقراشي باشا ٦٨٨
 النقطة الرابعة ، مشروع ٧٦٨ ، ٧٦٥
 نكروما ٦٢١ ، ٧٣٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٨
 النمسا ٤٥ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ١٢٤
 ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٩١ ، ٢١٤
 ٢٣٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٥٧ ، ٤٦٥
 ٤٦٧ ، ٥٤٥
 النمسا والمجر ٢٨ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٤٤ ، ٥٣
 ٥٤ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٢٤٣
 نهرو ٦٢١ ، ٦٣٣ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٤٦
 نورثكليف ، جرائده ٩١ ، ٩٣
 نور مبرغ ، قوانين ٢٢١ ، ٣٧٥
 نورمنديا ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣
 ٣٩١ ، ٤٠٥
 نوري السعيد ٦٢٩
 نياسالاند او ملاوي ٧١ ، ٧٣١ ، ٧٣٦
 ٧٤٠ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٦٢
 نيتشه ١١١ ، ٢٣٠
 نيجر ٧٣٤ ، ٧٥٨
 نيجيريا ٦٢٧ ، ٦٧٤ ، ٧١٩ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥
 ٧٣٣ ، ٧٣٧ ، ٧٤٥ ، ٧٤٨ ، ٧٥٤ ، ٧٥٦
 ٧٧٠ ، ٧٥٧
 نيروبي ٧٢٠
 نيرودا ، بابلو ١١٩ ، ٦٠٣
 نيفل ، الجنرال ٣٤
 نيقولا الثاني ، الامبراطور ٢٤٧
 نيكاراغوي ٥٨٢ ، ٥٩١ ، ٦٠٠ ، ٦١٦
 نيكسون : زيارته لاميركا اللاتينية ٦١٤
 نيوتن ١١٢
 نيوزيلاند ٦٢ ، ٨٥ ، ١٣٥ ، ١٩١
 نيويورك ١٥ ، ٦١ ، ٨١ ، ١٢٠ ، ١٣٤ ، ١٣٥
 ١٣٥ ، ٣٩٦ ، ٦٠٧ ، ٨١٢
 نيسري ، يوليوس ٧٥٩

هـ

هاردنغ ، الرئيس ٦٠٢
 هارلم ٤٣٨
 هاريمان ١٤٤

هوفر ، الرئيس ٩٤ ، ١٣٣ ، ١٦٢ ، ٤٣٢ ،
 هولندا ١٦ ، ٢٠ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٧٠ ،
 ١٨٠ ، ٢٤٤ ، ٣٥٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٨٠ ،
 ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٩٧ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٢٠ ،
 ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٦ ، ٤٦٩ ،
 ٥٨٢ ، ٦٢٣ ، ٦٣١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٤ ، ٦٧٥ ،
 ٨٢٥
 هوليوود ٤٩٨
 هونان ٥٦٤
 هوندوراس ٥٨٢ ، ٥٩١ ، ٦٠٠ ، ٦١٣ ،
 هونغ كونغ ٤٠٨ ، ٥٦٢ ، ٥٧٣ ،
 هونغ - هو ٥٥٨ ، ٥٧١
 هيروشيميا : (القاء القنبلة الذرية عليها في
 ٦ - ٨ - ١٩٤٥) ٣٦٠ ، ٣٧٠ ، ٧٨٥ ،
 ٧٨٩
 هيزنبرغ ١١٢ ، ٧٨٧ ، ٧٨٩
 هيرست ٩٢

و

واسرمان ٢٢٧
 واطسون ٨٠٠
 واشنطن ١٧٥ ، ٥٣١ ، ٥٦٠ ،
 واينر ، نوربرت ٧٩١
 الوجودية ١١٣ ، ٢٠٢ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ،
 الوراثة (علم) ٨٠١ ، ٨٠٢
 ولتر ، برونو ٢٢٧
 ولكي ، وتدل ٣١٤
 ولسون ، الرئيس ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٣ ، مبادؤه
 الاربعة عشر ٤٣ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٢٥١ ،
 ٦٢٠
 وهران ٧٠٥
 الولايات المتحدة الاميركية ٧ ، ٩ ، ١٤ ،
 ١٥ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٤٢ ،
 ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ - ازدهارها
 ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ،
 ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ،
 ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٩٣ ، ١٠٠ ،
 ١٠٥ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ،
 ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ،
 ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ،
 ١٥٢ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، النظام الجديد ١٦٢
 ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ،
 ١٨٠ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ،
 ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ٢٠١ ،
 ٢١٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ،

هامدن ٣١٦
 هالدين ٧٩٩ ، ٨٠٠
 هان ٧٨٨
 هانس ، الفن ١٦٣
 هانكيو ٥٥٩ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ ،
 هاييتي ٥٨٥ ، ٥٩١ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦١٣ ،
 ٦١٥ ، ٦١٦
 هايدغر ١١٣ ، ١١٤ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩
 هتلر ١١٣ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٠ ،
 ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، سلطته ٢٢٦
 ٢٣٠ ، ٢٤٣ ، ٢٨٦ ، ٣٧٢ ، ٣٧٥ -
 اجتماعه بالمارشال بيتان في مونتوار ٣٩٠
 ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٤٤ ، ٤٥٠ ، ٦٨٢
 الهتلرية او النازية ١٩٥ ، ١٩٧
 الهجرة : تياراتها في اوروبا ٦٧ - ٦٩ و
 ١٨٦ - ١٨٨ - النزوحات البشرية في
 اوروبا ٤٤٤ - ٤٤٨
 هريو ٩٨
 هكسلي ، الدوس ١٤٨ ، ٢٠١
 همبورج ٣٥ ، ١٠٥
 همبر ٢٢٣ ، ٣٧٤ ، ٣٨٤ ، ٤٠٥
 همغواي ١١٩ ، ٢٠١ ، ٥٠٠
 الهند الصينية ٢٠ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ،
 ٤١٢ ، ٤٦٢ ، ٥٧٨ ، ٦١٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٨ ،
 ٦٥٩ ، ٦٦٢ ، ٦٦٤ ، ٦٦٦ ، ٦٧٠ ، ٨٢٩
 الهند ٢٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٧١ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ،
 ١٥٧ ، ١٦٥ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٦ ، ١٩١ ،
 ٢٤٤ ، ٢٥١ ، ٢٩٩ ، ٤٤٢ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ ،
 ٤٩٨ ، ٥٠٦ ، ٥٧٤ ، ٦٣٢ ، ٦٣٥ ، ٦٣٨ ،
 ٦٣٠ ، ٦٣١ ، الحركة الوطنية فيها ٦٣١ ،
 ٤٣ - المجتمع الهندي ٦٣٤ ، ٦٣٧ -
 استقلالها ٦٣٧ ، ٦٣٩ - مشكلاتها ٦٤٠
 ٦٤٢ - جمود الهند ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٧ ،
 ٦٥٤ ، ٦٦٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٥ ، ٧٧٠ ، ٨٢٦ ،
 ٨٢٩
 هندنبرغ ٩٩ ، ١٠٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٣٣٤ ،
 هنغاريا ٣٨ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٦٨ ،
 ٧١ ، ١٠٦ ، ١٣٧ ، ١٥٦ ، ١٧٥ ، ١٩١ ،
 ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٥١ ، ٣٨٢ ، ٤٢١ ، ٤٤٤ ،
 ٤٤٥ ، ٤٩٧ ، ٥١٥ ، ٥٣١ ، ٥٣٣ ، ٥٣٥ ،
 ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩
 هواري ابو مدين ٧١١
 هوباخ ، تيودور ٤٠٤
 هوبكنز ، ماري ١٥٠
 هوجنبرغ ٢٢٤
 هورتي ، الاميرال ٣٨ ، ٥٤٤
 هوسر ١١٣

٢٨٧ ، ٣١٥ ، ٣٢٣ ، ٣٧٢ ، ٤٠٦ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ — الفقر فيها ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٤٥٦ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٥٦٢ ، ٤٦٥ ، ٤٧١ ، ٤٧٤ ، ٤٨٢ ، ٤٨٦ ، ٤٩٤ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥١١ ، ٥٢٠ ، ٥٢٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٩ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ ، ٥٧٣ ، ٥٧٨ ، ٥٨٦ ، ٥٩٣ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١٢ ، ٦١٤ ، ٦٢٣ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٤٢ ، ٦٤٧ ، ٦٥٥ ، ٦٥٧ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٧٠ ، ٦٨٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٨٥ ، ٧٨٩ ، ٨٠٩ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨٢١ ، ٨٢٥ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨
 وولف ١١٩
 ويبا ، ٢٠٦ ، ٢١١
 ويبر ، ماكس ١١٥
 ويماد ، جمهورية ٨٤ ، ٩٩ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤
 وينر ٨٠٣

لا

لاسكي ، هارول ٨٨ ، ٢٤٤ ، ٤٤٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٦ ، ٣١٥ ، ٣١٦
 لا غارد ، بول دي ٢٢٣
 لا فال ، بيير ١١٢ ، ١٦٨ ، ٣٩١
 لا ندسون ، اللورد ٣٣
 لا نبال ٤٨٢

ي

اليابان ٧ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٤٦٦

٥٢ — اردهارما ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٧٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١٠٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٨٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٢٨ ، ٤٤٢ ، ٤٥٦ ، ٤٥٩ ، ٤٦٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، تطورها ٤٨٨ ، ٤٩٠ ، ٥١٥ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٦١٨ ، ٦٢٠ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٥١ ، ٦٥٤ ، ٦٦٠ ، ٦٦٢ ، ٦٦٦ ، ٦٧١ ، ٦٧٤ ، ٨٢٦ ، ٨٣٠
 — النظام الياباني الجديد ٤٠٦
 ياسيريس ١١٤
 يالطا ٤١٧ ، ٦٢٩
 يانغ — تسي ٥٥٨ ، ٥٧١
 اليمن ٦٧٥ ، ٦٧٩
 ينسابي ، نهر ٢٧٦
 اليهود — اللاسامية ٨٥ ، هجرتهم الى فلسطين ١٨٧ ، ١٩٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ — اسقاط حقوقهم المدنية ٢٢٥ ، ٢٣٦ ، ٢٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٨٤ — معاملتهم في عهد حكومة نيشي ٣٩٠ — ٣٩٧ ، ٤٤٤ ، ٤٤٩ ، ٥٣٦ ، ٦٧٤ ، ٦٧٩ ، الوطن القومي ٦٨٠ ، ٦٨٧
 يوحنا الثالث والعشرون ، البابا ٥١٠
 يوغوسلافيا ٤٤ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٨٦ ، ١٢٤ ، ١٣٧ ، ١٥٦ ، ٢٣٧ ، ٢٥٣ ، ٣٨٢ ، ٣٨٨ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٤٠١ ، ٤١٧ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٦٦ ، ٥١٥ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٥ ، ٥٥١ ، ٥٥٧
 يونغ ٤٨٩
 اليونان ٤٤ ، ٦٨ ، ١٥٦ ، ٧٥ ، ٢١٥ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٣٦٤ ، ٣٨٠ ، ٣٨٨ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٤٠١ ، ٤١٧ ، ٤٢٠ ، ٤٢٨ ، ٤٥٦ ، ٤٦٦

فهرست الصّور

- ١ - لينين يتكلم الى الشعب في ١٩١٧ من على منبر مقام في ساحة بتروغراد .
- ٢ - خندق في ١٩١٧ .
- ٣ - قمع الفتنة السبارتاكية في برلين في السنة ١٩١٨ .
- ٤ - توقيع معاهدة باريس مع المانيا في قصر فرساي ، في ٢٨ حزيران ١٩١٩ .
- ٥ - مصفق باريس . جلسة السوق اليومية للاموال المنقولة .
- ٦ - بيكاسو ، « غرنیکا » .
- ٧ - مهرجان تازي في نورمبرغ . مؤتمر الحركة الوطني في ١٩٣٨ .
- ٨ - حارسان من الـ « باليلا » في روما . نموذج من الروح العسكرية التي خلقتها الفاشستية في الشبيبة .
- ٩ - معسكر الابداء في « بوكنولند » كما اكتشفته الجيوش الحليفة الظافرة .
- ١٠ - المرفأ الصنمي لانزال الجيوش في « ارتومانش » .
- ١١ - الدبابات الكندية تهاجم اسلحة مدرعة المانية مطوقة في منطقة آالنسون ، في آب ١٩٤٤ .
- ١٢ - مرفأ « الهافر » الذي دمرته الغارات الجوية في ١٩٤٤ .
- ١٣ - تحرير باريس . آب ١٩٤٤ .
- ١٤ - مؤتمر يالطا : روزفلت ، وشرشل ، وستالين ، مجتمعون في القرم ، في ١١ شباط ١٩٤٥ .
- ١٥ - انفجار قنبلة ذرية في بيكيني . حزيران ١٩٤٦ .
- ١٦ - قصر منظمة الامم المتحدة في مانهاتن (نيويورك) .
- ١٧ - مركز روكفلر في نيويورك .
- ١٨ - الباخرة فرنسا التي انزلت الى البحر في السنة ١٩٦٠ .
- ١٩ - مخزن اميركي كبير على مقربة من « ديترويت » .
- ٢٠ - شبكة طرقات عصرية في لوس انجلوس : هاربور فريواي .
- ٢١ - الساحة الحمراء في موسكو ١٩٥٤ . في الوسط ضريح لينين .
- ٢٢ - جامعة موسكو . منظر لموسكو التي يشرف عليها بناء الجامعة الرائع .

- ٢٣ - مجاعة ١٩٥٣ في الهند .
- ٢٤ - المهاتما غاندي يحيط به قلاميذه .
- ٢٥ - ماوتسي - تونغ يخطب في جيوشه .
- ٢٦ - شنغاي : مدرسة في الهواء الطلق . الحزب الشيوعي .
- ٢٧ - عرض الجماهير امام امبراطور اليابان بمناسبة رأس السنة .
- ٢٨ - عيد الحصاد في مزرعة جماعية .
- ٢٩ - مرفأ بترولي في العراق .
- ٣٠ - رباط : المدينة الاوروبية والمدينة البلدية .
- ٣١ - ارلكين وكولومبين ، بريشة بايلو بيكاسو ، متحف لينينغراد .
- ٣٢ - تلامذة في « طوغو » ، التعليم مفتاح للتقدم .
- ٣٣ - برازيليا : المجلس الأعلى .
- ٣٤ - جون ريو وشاطئ كوبا كبا .
- ٣٥ - ايلشتاين في مكتبه في جامعة برنستون ، قبيل وفاته .
- ٣٦ - قبة مرصد جبل بالومار في الولايات المتحدة .
- ٣٧ - قاطرة كهربائية فرنسية تضرب رقماً قياسياً عالمياً في سرعة السير على الخط الحديد .
- ٣٨ - طيران ولبور رايت في معسكر اوفور في ١٩٠٨ .
- ٣٩ - مطار سان فرانسيسكو .
- ٤٠ - تصميم طائرة ال « كونكورد » .
- ٤١ - جسر جورج واشنطن في نيويورك .
- ٤٢ - التقدم الصناعي : الآلة تحمل محل الانسان .
- ٤٣ - مصنع ال « رانس » لاستثمار طاقة المد والجزر .
- ٤٤ - مصانع (شينون) النووية .
- ٤٥ - حصاد الحنطة في احدى مزارع الغرب الاميركي الاوسط واحدى المزارع التعاونية السوفياتية .
- ٤٦ - حصاد الارز في كمبوديا .
- ٤٧ - مجمع الفاتيكان الثاني .
- ٤٨ - اختبار جيميبي : الاميركي ادوارد هوايت يمشي في الفضاء .

فهرست الخرائط والنصاميم

- ١ - الحدود الجديدة والمقاطعات المتنازع عليها بعد الحرب العالمية الاولى ٤٠ - ٤١
- ٢ - مراكز البطالة في انكلترا عام ١٩٢٨ ٧٩
- ٣ - عدد ممثلي الاحزاب في مجلس الرايخستاغ ١٠١
- ٤ - الانتاج الصناعي والبطالة في العالم بين ١٩٢٩ - ١٩٣٤ ١٤٠
- ٥ - سعر الاحتكار وسعر المنافسة في المانيا بين ١٩٢٨ - ١٩٣٩ ١٤٧
- ٦ - التغييرات الطارئة على حركة البطالة في بريطانيا بين ١٩٢٠ - ١٩٤٠ ١٦٢
- ٧ - الدخل القومي للفرد في المملكة المتحدة ، المانيا ، فرنسا ، السويد ، الولايات المتحدة ١٧٠
- ٨ - كشف بياني مقارن بازدهار وتطور الحزب الوطني الاشتراكي الالماني مع تطورات الازمة الاقتصادية حسبما تعبر عنها ارقام البطالة ٢١٨
- ٩ - توزيع الالمان في تشيكوسلوفاكيا بين ١٩١٨ و ١٩٣٩ ٣٣١
- ١٠ - التغييرات الاقليمية في اوروبا بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩ ٣٣٣
- ١١ - الجبهة الشرقية ، ١٩١٤ - ١٩١٨ ٣٣٥
- ١٢ - الجبهة الغربية بين ١٩١٥ - ١٩١٨ ٣٤١
- ١٣ - الحرب في الغرب في السنة ١٩١٠ ٣٤٩
- ١٤ - الحرب في الغرب : حزيبرات ١٩٤٤ - ايار ١٩٤٥ ٣٦١ - ٣٦٠
- ١٥ - توزيع السفن التجارية المخرقة في الاطلسي ٣٧٧ - ٣٧٦
- ١٦ - مناطق تحت سيطرة المعصابات وراء الجيوش الالمانية ٣٨١
- ١٧ - الحرب في الشرق ١٩٤١ - ١٩٤٥ ٣٨٧ - ٣٨٦
- ١٨ - اهم التغييرات الاقليمية الطارئة بين ايلول ١٩٣٩ و ١٩٤١ ٣٩٣ - ٣٩٢
- ١٩ - اوروبا الهتلرية ٣٩٩ - ٣٩٨
- ٢٠ - الحرب في الشرق الاقصى ٤٠٧ - ٤٠٦
- ٢١ - اوروبا في السنة ١٩٦٥ ٤١١ - ٤١٠
- ٢٢ - اوروبا المقسمة ٤١٩

- ٢٣ - الفزوحات الاوروبية بين ١٩١٨ و ١٩٥٥ ٤٤٧ - ٤٤٦
- ٢٤ - خريطة الاتفاقات الغربية في سبيل المساعدة المتبادلة في السنة ١٩٥٥ ٤٨٥ - ٤٨٤
- ٢٥ - نمو المدن في الاتحاد السوفياتي ١٩٢٦ - ١٩٥٩ ٥٢٣ - ٥٢٢
- ٢٦ - انتاج الفولاذ الخام في الاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة بين ١٩١٣ و ١٩٥٥ . ٥٢٥
- ٢٧ - مسيرة ماوتسي تونغ الطويلة (٢١ تشرين الاول ١٩٣٤ - ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٥) . ٥٦٥

فهرست

مدخل ٧

القِسْمُ الأول

افول اوروبا

الكتاب الأول

اوروبا تفقد وضعها الممتاز

الفصل الأول . - السيطرة الاوروبية قبيل الحرب العالمية الاولى ١٤

تضخم السكان في اوروبا - طاقة اوروبا الصناعية والتجارية - طاقة اوروبا المالية - اوروبا ذات
السيادة - اوروبا المسودة - العالم الواقع تحت السيطرة الاوروبية - الصين - الشرق الادنى -
اميركا اللاتينية - المستعمرات الاوروبية - الهند - تفوق اوروبا في العلم والتقنية - الاخطار
التي تهدد السيادة الاوروبية بالاضطراب الاجتماعي

الفصل الثاني . - الحرب العالمية الاولى تزعزع اركان البناء ٢٣

١ - تنظيم الاقتصاد الحربي ٢٤

مشكلة التعبئة - تزويد الجيوش بالاسلحة والاعتدة الحربية - مشكلة اليد العاملة - الدولة
تتولى بنفسها ادارة الاقتصاد الوطني - المشاكل المالية - مشكلة الغذاء

٢ - المشكلات السياسية والاجتماعية خلال الحرب ٢٨

الاتحاد المقدس - المؤخرة - تقييد الحريات العامة - نهاية الاتحاد المقدس - اضطرابات
وحركات تمرد

الفصل الثالث . - عملية ترسيخ صعبة وقلقة (١٩١٩ - ١٩٢٠) ٣٦

١ - الاضطراب السيامي والاعمال العسكرية الجديدة ٣٦

الثورة في المانيا - الثورة في منغاريا - الاضطرابات الاجتماعية - التدخل ضد روسيا

٢ - اعادة السلام ٤٢

المبادئ العامة - معاهدات ١٩١٩، ١٩٢٠ - عصبة الامم وحماية الاقليات - مؤتمر واشنطن.

٤٧	٣ - اعادة النظام - الاصلاحات السياسية والاجتماعية
	الاصلاحات السياسية - الاصلاحات الاجتماعية - /قوانين الاصلاح الزراعي في اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية
٤٩	٤ - رصيد الحرب
	الخسائر البشرية والمادية - تحول التجارة الاوروبية والدولية - اوروبا المستضعفة والمتقسمة على نفسها - ازدهار الولايات المتحدة الاميركية - الثورة الروسية - تداعي المنظمات الاشتراكية - خلخلة الليبرالية الاقتصادية والسياسية
٥٥	الفصل الرابع . - فشل محاولة اعادة الاستقرار الاقتصادي
٥٥	١ - أزمة عام ١٩٢٠ واضطراب النقد
	أزمة عام ١٩٢٠ التضخم المالي والفوضى النقدية - التضخم المالي ونتائجه المستمرة
٥٩	٢ - ازدهار الدول الواقعة عبر البحار
	الولايات المتحدة الاميركية - اليابان - تصنيع البلدان الجديدة
٦٢	٣ - الثورة الصناعية الثانية والتطور الاقتصادي
	'الكهرباء ومحرك الاحتراق الداخلي - التطورات الاقتصادية - بين المقايضة والتلعييد - الاتفاقات الوطنية والدولية - التفاوت في الانتاج
٦٧	٤ - بليلة الاقتصاد العالمي
	مشكلات الناس وقضاياهم - تيارات الهجرة بين الدول الأوروبية - توقف الهجرة الى ما وراء البحار - المراقيل في وجه التبادل التجاري : القومية الاقتصادية - الجديد في توزيع الاستثمارات في الخارج - التيارات التجارية الجديدة
٧٣	٥ - الهبوط المستمر
	انكفاء النظم الاقتصادية - مثل ألمانيا - الأزمة الزراعية - /مثل فرنسا - الفائض من اليد العاملة - ضعف النظام الاقتصادي
٨١	الفصل الخامس . - البعث السياسي والاجتماعي
٨١	١ - القوى المحافظة
	اثر الثورة الروسية - الروح القومية - العنصرية او العرقية - دور الكنائس - أزمة الديمقراطية الليبرالية - تقوية شؤون المشروعات الكبرى - الادارة العامة ونفوذها المتصاعد - الرأي العام والصحافة - في الولايات المتحدة - في بريطانيا - /في فرنسا - إيطاليا تستعين بـ عدم الشرعية - في ألمانيا - أزمة الديمقراطية في اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية
١٠٢	٢ - ضعف الاحزاب الاشتراكية والشيوعية المعارضة
	الانشقاق - الاحزاب الاشتراكية - الاحزاب الشيوعية - الانقسام النقابي - المنظمات الدولية - الخلاصة
١١١	الفصل السادس . - بعث الحياة الفكرية والفنية

- ١ - الجو الفكري الجديد ١١٢
- الثورة في العلوم الفيزيائية - الثورة في الفلسفة - هايدغر - أزمة العلوم البشرية : السيكولوجيا
وعلم الاجتماع
- ٢ - الثورة الادبية والفنية ١١٦
- المناخ الجديد - الحرب وما بعد الحرب - عند المنتصرين - المسرح - حول الدادية - السورريالية -
وضع الادب لدى الفلاسطين طى امرم - الرسم - الموسيقى - الهندسة الجديدة - السينما
ومقتضاياتها الاقتصادية والتقنية - بعض الانجازات المتأخرة

الكتاب الثاني

الانهار الاقتصادي ونتائجه

- الفصل الأول . - الانهار الاقتصادي ١٣٠
- ١ - انفجار الازمة وامتدادها الى اقصى المعمور ١٣٠
- دورة الازمات الاقتصادية - لازمة ١٩٢٩ من الاتساع والشمول ما ليس له مثيل - نقطة
انطلاق الازمة : الولايات المتحدة - الازمة تبلغ اوروبا وكل ارجاء العالم - الازمة في
الدول الجديدة
- ٢ - مظاهر الازمة ١٣٦
- الازمة الصناعية - المزارعون والوضع الحرج الذي تخبطوا فيه - اجور وبطالة - الجوانب
النقدية - الاقتصاد العالمي يتسكع في فرضى ممزقة
- الفصل الثاني . - تدخل الدولة ونتائج الازمة الاقتصادية ١٤٤
- تدخل الدولة يفرض نفسه بنفسه - سياسة الحماية الجبركية - سياسة الانكماش المالي - عملية انقاذ
المشروعات التي تعاني الضيق - سياسة المساعدات المالية والتوظيف - مسلك الحكومة بشأن
الاسعار والاجور - معالجة البطالة - تنظيم الاقتصاد - تطور القطاع العام - سياسة الاكتفاء
الذاتي - التجارة الخارجية في البلدان المعتمدة سياسة الاكتفاء الذاتي - تركيز الاستثمارات
وتجميعها - النتائج
- الفصل الثالث . - الدول وجها لوجه مع الازمة ١٦٢
- ١ - الحلول الوطنية المختلفة ١٦٢
- الولايات المتحدة الاميركية : النظام الجديد - النتائج - بريطانيا العظمى - فرنسا - الجبهة
الوطنية - ألمانيا - اليابان - البلدان ذات الاقتصاد الزراعي

١٧٦	٢ - الوضع الاقتصادي بين ١٩٣٧ - ١٩٣٩
	ضعف الابلال رومنه - النكسة والتسلح - الاقتصاد العالمي والعلق الذي يعانته - الاقبال على الاتفاقات الثنائية - الحصار اورريا - قضايا الخامات والاسواق التجارية - النتيجة . . .
١٨٣	الفصل الرابع . - الازمة ونتاجها الفكرية والاجتماعية
١٨٣	١ - نتائج الديموغرافيا
	السكان - نحو تشجيع الانجاب - نباطر مركزية المدن - الهجرات
١٨٨	٢ - تأثير الازمة في البنيان الاجتماعي
	بين طبقات عليا وطبقات دنيا - بين المزارعين والعمال
١٩٠	٣ - الحركات والاحزاب العمالية
	الحركة العمالية خلال الازمة - الولايات المتحدة الاميركية - في فرنسا - مناهضة الرأسمالية - نسرب الافكار الاشتراكية والشيوعية وتغلغلها - تطور الاشتراكية - اسباب هذا التطور الاصلاحي
١٩٩	٤ - الازمة الاقتصادية وتأثيرها على الفكر
	البحر الجديد - الرواية الاميركية وتأثيرها - الماركسية وتجديد العقلانية - نقد العلم وفكرة الرقي - الحرفية الجديدة - تجديد الحرفية - اعادة النظر في الايديولوجيا الاقتصادية - ج.م. كينز - التعرض بالاذى لبعض المبادئ الليبرالية التقليدية
٢٠٩	الفصل الخامس . - الازمة ونتاجها السياسية
٢٠٩	١ - تقهقر الليبرالية وازمة الديموقراطية البرلمانية
	نقدية مقام الرئاسة في الولايات المتحدة الاميركية - في بريطانيا العظمى - في فرنسا - الدول الليبرالية الاخرى
٢١٥	٢ - الدكتاتوريات الفاشية
	الفاشية - اصولها - القوى - الدعاوة وشعاراتها - ظروف وصولها للحكم - العقيدة - الحزب ودوره الرئيسي - افراغ الشبهة وقبولتها آراء هتلر ونظرياته - وصوله الى السلطة - النظام الجديد - التوحيد والمركزية - بين النازية والمسيحية - النازية والحياة الفكرية - العمل الاقتصادي - طبقة الفلاحين - الصناعة - انتهازية الفاشية الإيطالية - الدولة النفاشية - السياسة الاقتصادية والاجتماعية - مدى نفوذ الفاشية وحدودها - المعارضة في الداخل والخارج .
٢٣٥	٣ - انتشار الانظمة الدكتاتورية في انحاء اوروبا
	في اوروبا الوسطى - الاحزاب الفاشية - النظام الدكتاتوري في النمسا - في بولونيا ومنغاريا - في اوروبا الجنوبية الشرقية والشمالية - في اوروبا الجنوبية : برتغال سالاوار - اسبانيا - في باقي انحاء العالم
٢٤٢	العالم الرأسمالي عام ١٩٣٩
	القوى السياسية كما نراها موزعة

القسم الثاني

العالم السوفياتي

- ٢٤٧ الفصل الاول . - الثورة الروسية
- ٢٤٧ ١ - النار في البيت
المنازعات الاجتماعية والقومية - الحكومة المؤقتة والبورجوازية - طليعة اعمال الحكومة البلشفية - بؤر التدخل الاجنبي - الحكومات المناهضة للحكومة البلشفية - فشل التدخل - هزيمة الثورة المعاكسة - نتائج التدخل والحرب الاهلية .
- ٢٥٤ ٢ - الشيوعية الحربية والسياسة الاقتصادية الجديدة ١٩٢١ - ١٩٢٤
مسرحة الانتقال التي تكلم عنها لينين - شيوعية الحرب - السياسة الاقتصادية الجديدة - النتائج - أزمة المقص - « السياسة الاقتصادية الجديدة » - الدبلوماسية - تخطيط السياسة الاقتصادية الجديدة .
- ٢٦٤ الفصل الثاني . - الارتقاء الى مصاف الدول الاقتصادية الكبرى - الانكماش والتنظيم الاقتصادي الجديد
- ٢٦٤ ١ - الخطط الخمسية
اعداد الخطة - الخطة الخمسية الاولى ١٩٢٨ ، ١٩٣٣ - تحقيقها - الخطتان الخمسيتان الثانية والثالثة - النتائج في السنة ١٩٤٠ - المميزات الجديدة لهذه الانطلاقة الصناعية .
- ٢٧٠ ٢ - تحول قارة
الانطلاقة الديموغرافية - حركات انتقال السكان - الاعداد - تحول مظهر البلاد - نظام الصناعة - تحول مراكز الانتاج - آسيا السوفياتية - بلدان المنطقة المتجمدة .
- ٢٧٧ الفصل الثالث . - قلب الانظمة
- ٢٧٧ ١ - النظام الاقتصادي الجديد
الملحبة الاشتراكية والملكية الفردية - تأميم الارياض - تنظيم التعاونيات - التنظيم الصناعي - اعداد الخطة - سير الخطة - التنظيم التجاري - التقنين - التجارة الخارجية - صعوبات التطبيق - الاتحاد السوفياتي في الازمة الاقتصادية المالية - عبء التسليح - الدخل القومي .
- ٢٨٧ ٢ - النظام الاجتماعي الجديد
تعدد الاجور - عناصر الاجر - الفئات الاجتماعية - مستويات المعيشة .
- ٢٩٤ الفصل الرابع . - النظام السياسي الجديد
- ٢٩٤ ١ - الاطار السياسي
الدولة التعددية القومية - دولة اتحادية ولكنها على كثير من المركزية - انطلاقة القوميات - حل المسألة الاستعمارية - تطور النظام السياسي - الحزب الشيوعي - تنظيمه - الكومسومول والرواد .

- ٣٠٥ - ٤ - «الانسان أحرز رأسمال»
الصحة العامة - العائلة وتحرير المرأة - التعليم - الثقافة الجديدة : الواقعية الاشتراكية - القضاء.
- ٣١١ - ٣ - الديمقراطية الحرة والديموقراطية السوفياتية
الرأي الحر والنظام السوفياتي - النظام السوفياتي والفاشية - الديمقراطية السوفياتية .
- ٣١٦ - ٤ - قوة النظام والمعارضة
الانسان الجديد - الجيش الاحمر - الشرطة والقضاء السياسي - المعارضة - المعارضة في داخل الحزب - المعارضة الدينية والقومية - الدعوى الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٨) .
- ٣٢٣ **الخلاصة**

القسم الثالث

العالم المنقسم

تناثر الامبراطوريات الاستعمارية

الكتاب الاول

- ٣٢٧ الحرب العالمية الثانية
- ٣٢٩ **الفصل الاول . - الحربان العالميتان**
- ٣٣٠ ١ - فن الحرب والعُدُد الحربية خلال الحرب العالمية الاولى
مفهوم المعركة في السنة ١٩١٤ - قواعد استخدام الاسلحة - المبادعة في ايدي الالمان - الشكل الجديد للحرب في الغرب ، الحنادق - محاولات الهجوم في الغرب في السنوات ١٩١٥ و ١٩١٦ و ١٩١٧ - تقدم الاسلحة الجديدة - معركة السنة ١٩١٨ .
- ٣٤٣ ٢ - المفاهيم الاستراتيجية وفن الحرب اثناء الحرب العالمية الثانية
المذاهب الاستراتيجية بين الحربين - المذهب الفرنسي - المذهب الالمانى - المفهوم الفرنسي لاستخدام المدرعات - القوات المتعاقبة في ايار ١٩٤٠ .
- ٣٤٥ ٣ - تطور التسليح والاستعدادات في فن الحرب
تطور الاسلحة المختلفة - الدبابة - المخطاط الدبابة - الطائرات - الغارات الجوية الاستراتيجية - الطيران التكتيكي - الجيوش المنقولة جواً - الاسلحة الذاتية الاندفاع - الحرب البحرية منذ ١٩١٤ حتى ١٩١٨ - معركة الاطلسي - المعركة في المحيط الهادي - العمليات البرمائية - نقل الجيوش وتموينها - حرب العصابات - في البلقان وبولونيا - في روسيا - في فرنسا - ايطاليا - الـ « وهرولف » - بعض مظاهر الحرب الخاصة ، الحرب في روسيا - في الشرق الاقصى - الحرب ضد المدنيين .

٣٧١ الفصل الثاني . - النظام الاوروبي والآسيوي الجديد

٣٧١ ١ - النظام الالماني الجديد

النظام الجديد - نجاح العنصرية - امبراطورية ال S. S. - الابادة - معسكرات الموت - استثمار البلدان المحتلة - الصناعة - الاستيلاء على المشاريع - رقابة الزراعة - العمل الالزامي - الاستثمار المالي - الحكومات التابعة ، التعارن - فرنسا فيشي - « الثورة القومية » - تطور النظام - الدول المحتلة الاخرى .

٣٩٤ ٢ - المقاومة

المقاومة - حكومات المنفى - المقاومة في اوربا الشمالية الغربية - في اوربا الشرقية والجنوبية الشرقية - المقاومة الايطالية - المقاومة الالمانية - القمع الالماني .

٤٠٦ ٣ - النظام الياباني الجديد

النظام الياباني الجديد - آسيا الشرقية الكبرى - حكومات الشعوب الخاضعة - المقاومة - الهند الصينية .

٤١٣ الخلاصة

الكتاب الثاني

العالم الحر الجديد

٤١٦ الفصل الاول . - انقسام العالم واختلال توازنه

فقدان الثقة بين الحلفاء - تأسيس الامم المتحدة - الحرب الباردة - الميثاق الاطلسي - ذروة الحرب الباردة - الاستراحة السريعة الزوال - ظروف الحرب الجديدة - اشتداد اختلال التوازن الاقتصادي والسياسي في العالم .

٤٢٥ الفصل الثاني . - الولايات المتحدة

ترديد الانتاج - العودة الى احوال ما قبل الحرب - خطر الازمة ١٩٤٩ - التدابير المتخذة لايقافه - التوسع الاميركي - مشروع مارشال - الازمة الزراعية - تدخل الدولة المتزايد - نظام المجتمع : ضعف الطبقة العمالية - اميركا الاخرى - التطور المحافظ المتزايد - الحياة السياسية - الهبوط الاقتصادي الاخير والتوسع الجديد .

٤٤٢ الفصل الثالث . - اوربا الغربية واليابان

الحاجات المتناقضة .

٤٤٤ ١ - التطور الاجتماعي

التزوحات البشرية في اوربا - مسألة الهجرة الاوروبية - النظام الاجتماعي - الطلاقة القطاعين الثاني والثالث .

٤٥٣ ٢ - التطور الاقتصادي

التطور العام - العوامل الجديدة - اعادة البناء - تقدم الانتاج الصناعي - الوضع الزراعي - الاستخدام - الانبعاث التجاري - « هوة الدولار » - مشاريع توحيد اوربا الغربية - خطة شومان ، السوق المشتركة والاوراقوم .

المتاثير الجديدة - اتساع دور الدولة في الحقل الاقتصادي - التأميات - الخطط - توظيف
الاموال - مثل سويسرا - اتساع الوظيفة العامة - تدخل الدولة في الحقل الاجتماعي -
سياسة الازدهار والرفاهية - التعليم - شروط نشر الفكر والاعلان - وكالات الاعلام -
الاذاعة والتلفزة - العودة الى الماضي - رجحان نفوذ المحافظين - تطور ألمانيا - تطور
اليابان - أزمة النظام الحر - سلطة الاختصاصيين - استمرار تدني الرقابة البرلمانية -
تجديد السلطة .

ج. ب. سارتر - النسبية والعقل - التغلب على أزمة الحتمية - المدلول الجدلي للعلم - علم الاجتماع -
السيكولوجيا و « الملائق البشرية » - الميزات الجديدة للإبداع الفني - الفنون التصويرية -
الموسيقى - السينما بعد الحرب / القصة في فرنسا - القصة الأميركية - القصة الإيطالية -
انكسار ومحاولات التجديد في البلدان الانكلوساكسونية - ألمانيا .

تكاثر الشيع - الكنيسة الكاثوليكية - الكنيسة والمجتمع - الحيوية الدينية - مجمع الفاتيكان
الثاني - البلدان البروتستانتية - الحركة المسكونية .

الكتاب الثالث

العالم الشيوعي

ظروف إعادة البناء والانطلاقة الاقتصادية - الخطط الخمسية الاخيرة - الزراعة - مستوى
المعيشة - مقارنة بالبلدان الرأسمالية - الحياة الفكرية - الاتحاد السوفياتي منذ المؤتمر
المشرين - المؤسسات - اصلاح الاقتصاد - الخطة السبعية (١٩٥٩ - ١٩٦٥) .

الوضع في السنة ١٩٤٥ - حكومات الاحزاب المتحدة - قيام النظام الشيوعي تدريجياً -
الجمهورية الديمقراطية الألمانية ؛ اصلاح الزراعي في الديمقراطيات الشعبية - التأميات -
الشروع في التخطيط - توحيد الديمقراطيات الشعبية - الخطط الطويلة الاجل وتوطيد
الكتلة الشيوعية - المجتمع الجديد - الفلاحون - العمال - الحل المعتمد للمسائل الوطنية -
التنظيم المدني الجديد - تحول السنة ١٩٥٣ - أزمة تشوين الأول ١٩٥٦ في بولونيا
ومغاريا - الوضع في السنة ١٩٦٦ - الكروميكونف .

الفصل الثالث . - يوغوسلافيا

٥٥١

النظام السياسي الجديد - النهضة المادية - عزلة يوغوسلافيا - الطريقة اليوغوسلافية - الازمة الاقتصادية الراهنة .

الفصل الرابع . - الصين تسمي شيوعية

٥٥٨

الحرب الأهلية - الصين الجديدة - العمال - البورجوازية الوطنية - الثورة الثقافية - الحركة الوطنية - ارتدادها طابع العداء للمسيحية - اصلاحات الكومنتانغ .

١ - مصير الكومنتانغ

٥٦٢

حكومة تشانغ كاي شك منذ ١٩٣٧ - وضع الحزب الشيوعي بين ١٩٢٨ و ١٩٣٥ - « الديمقراطية الجديدة » - الحرب الأهلية (١٩٤٥ - ١٩٤٩) .

٢ - الصين الجديدة

٥٦٨

النظام الاقتصادي الجديد - الاصلاح الزراعي - التأميمات - القطاع التعاوني - ظروف الحياة الجديدة - وحدة الصين - توحيد الكتلة الصينية السوفياتية - « الطريقة الصينية » - القفزة الكبرى الى الامام - الميزان الاقتصادي والاجتماعي .

الخلاصة

٥٧٨

الكتاب الرابع

حول البلدان التابعة والبلدان الخاضعة للاستعمار

الفصل الأول . - اقطار اميركا اللاتينية

٥٨٠

١ - المشكلات الاجتماعية والاقتصادية

٥٨٠

المشكلات السكانية والتمديدية - الملكيات الكبرى - مشكلة الهنود الحمر - مشكلة الزوج - الطبقات الاجتماعية الجديدة - الصراع الطبقي والعنصري - الحركة الوطنية - الاندفاع نحو التصنيع .

٢ - الحياة السياسية

٥٩٠

عدم الاستقرار السياسي - الازمة وتأثيرها على الحياة السياسية - الحياة السياسية ووضاها الجديدة - دور الجيش - الحياة السياسية منذ ١٩٤٠ - دور الاحزاب الشيوعية .

٣ - الصراع في سبيل الاستقلال

٥٩٧

التبعية الاقتصادية والمالية - التبعية السياسية - في سبيل التحرر - النزعة الاميركية الاسبانية - ثورة المكسيك - ارجنتين بيرون - « العدائية » - برازيل فوغاس .

٤ - وضع القارة بعد ثورة كوبا

٦١٢

الثورة الكوبية ونتائجها - المشكلة الزراعية - سياسة الولايات المتحدة الاميركية - فشل الحكومة الليبرالية - وضع القارة عام ١٩٦٦ .

تأثير الحرب العالمية الأولى - صيغة الانتداب - للغرب وتأثيره الثوري - الحرب العالمية الثانية
واثرها - أوروبا وعجزها المقدم منذ ١٩٤٥ - أوروبا وانقساماتها - مطالب الحركات
القومية وظلاماتها - سياسات الدول المستعمرة - تأثير حرب كوريا - سياسة التدخل لدى
الدول الجديدة .

الحركة الوطنية في الهند - التطور الجذري - مساندة انكلترا - المجتمع الهندي - بؤس الفلاحين
وشقاؤهم - العمال - استقلال الهند وانقسامها - التركيب الاجتماعي والسياسي في باكستان -
الانقلاب العسكري عام ١٩٥٨ - الاتحاد الهندي ومشكلاته - المشكلات الاقتصادية -
جمود الهند - الاضطراب الاجتماعي ومعامله - الهند إحدى دول العالم الكبرى .

حول اندونيسيا - التركيب الاجتماعي - الحركة القومية - صلاية النظام - الاستقلال -
مصاعب اندونيسيا في عهد الاستقلال - الفيليبين - استقلال الفيليبين - بورما - ماليزيا - فشل
المحاولات البريطانية في إعادة حكمهم على البلاد - الهند الصينية الفرنسية قبل ١٩٤٥ -
ازدياد البؤس والشقاء - الحركة القومية - تأثير الفتح الياباني - المقاومة الفيتنامية - اتساع
نطاق الحرب - شطرا فيتنام .

البعث العربي - عصرة الاسلام - انتشار الاسلام .

العالم الاسلامي مجزأ ومسود - الحركة الاصلاحية في تركيا - تغيير الوضع الاقتصادي - مصر -
السيطرة البريطانية في الشرق الأدنى - ايران وافغانستان - تأثير الازمة الاقتصادية
الكبرى .

النفط واثره - نظام الملكيات الكبيرة والبؤس الاجتماعي في الشرق - القلق الاجتماعي
ونتائجه السياسية - اهمية العامل الديني - تطور المجتمع الاسلامي - الحركة الرجعية ضد
الكمالية في تركيا - اعلان الجمهورية في مصر - الشرق منذ « حادثة السويس » .

من الوطن القومي الى دولة ذات سيادة - الحركة السكانية الجديدة - التنظيم الاقتصادي في البلاد .

المجتمعات المتجاوران : المجتمع الاوروبي - المجتمع الوطني - المشكلة الديموغرافية ونتائجها -
البؤس بين ابناء البلاد - التنظيمات الاجتماعية الجديدة - بروليتاريا المدن - نجاح الحركات
الوطنية - استقلال تونس والمغرب - افريقيا الشمالية منذ الاستقلال .

٧١٣	الفصل الخامس . - تطور افريقيا السوداء
٧١٣	١ - تطور الاقتصاد والمجتمع
	طرق المواصلات والرها - الاقتصاد القائم على النقل - تأزم وضع ابناء البلاد - نظام الاراضي المحفوطة والعمل الاجباري - تنقل السكان - النزوح من الريف وازدهار المدن - خلخلة التركيب الاجتماعي القديم - المجتمع الجديد : المتطورون - بروليتارية المدن .
٧٢٦	٢ - التوتر الاجتماعي
	« المجتمع الاستعماري » - موقف المستعمرين - ردة الفعل بين الدول المستعمرة - الخطط والاستثمارات تزيد من حدة التبعية - ردة فعل ابناء البلاد - بين الاسلام والمسيحية - الكنائس السوداء .
٧٣٧	٣ - السياسات الاستعمارية المتباينة الاتجاه
	سياسات بريطانيا - افريقيا الشرقية البريطانية - الكونغو البلجيكي - نظام ابوي - الفصل الذريع - افريقيا البرتغالية - فرنسا في افريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية ومدغشقر - الاتحاد الفرنسي - الحركات الوطنية - ايلاء الاستقلال - افريقيا الغربية البريطانية .
٧٥٦	افريقيتان وجهاً لوجه
	افريقيا الاستعمارية - الحياة السياسية لدى هذه الدول المستقلة - كونغو ليوبولدفيل - افريقيا المستقلة مبلقنة - محاولات التجميع والافراغ .
٧٦٤	الفصل السادس . - إلغاء الاستعمار والاستعمار الجديد
٧٦٤	الإلغاء الاستعمار
	السياسة الاستعمارية الجديدة - النقطة الرابعة ومساعدة الدول المتخلفة - مشروع كولبر - مؤتمر باندونغ .
٧٦٩	التطور العام الذي اخذت بأسبابه الدول الجديدة
	مشكلة الدمج والانصهار - عجز الاعتمادات التي قدمها الغرب - الروح القومية - الانظمة الجديدة .
٧٧٤	مشكلة الاستقلال الاقتصادي
	روابط التبعية - الاستعمار الجديد - اتفاقات متعددة الاطراف افرواوروبية .
٧٧٩	النتيجة

القسم الرابع

انطلاقة العلوم والتقنيات

٧٨٣ الفصل الاول . - ثورة العلوم الطبيعية

٧٨٣ ١ - الظروف الطبيعية للبحث العلمي والنظري

المركز الجديد للعلم والتقنيات في حياة المجتمع - امتحان العلم .

٧٨٦ ٢ - ثورة العلوم الطبيعية

النظريات الفيزيائية الجديدة - انطلاقة الفيزيائية الذرية - الموجات والعلم الالكتروني - تجدد الكيمياء - فيزياء الفلك وفيزياء الارض .

٧٩٤ الفصل الثاني . - توسع علم الحياة وثورة الطب

ثقافة ادراكات العالم الاحيائي - ظواهر عناصر الحياة - الجهاز الحي والاجهزة الحية - الاجهزة الحية الصغرى - الاعضاء المنظمة في الجهاز الحي الاعلى - علم الوراثة - ثورة الطب - المفاهيم والتقنيات الطبية الجديدة - مكافحة الامراض المعدية - « معجزات » الجراحة .

٨٠٧ الفصل الثالث . - انطلاقة التقنيات

٨٠٧ ١ - التقنيات الصناعية

الصناعة التركيبية - المواد المعجنية - الصناعات المعدنية - زيادة سرعة وسائل النقل - هندسة العمارة المعاصرة - مكننة وحرسمة ذاتية .

٨١٦ ٢ - التقنيات الزراعية

آلات ومحركات - الكيمياء الزراعية وعلم الحياة - النتائج الاقتصادية .

٨١٨ ٣ - النتائج الاجتماعية

تطور ظروف العمل - النتائج الاجتماعية للتنسيق الآلي - تطور الحياة اليومية - الخلاصة

الفصل الرابع . - مسألة القرن العشرين الكبرى ، تغذية سكان يتزايدون تزايداً

٨٢٤ سريعاً

الثورة الديموغرافية في القرن العشرين - اطالة امد الحياة ، عدم المساواة امام الموت - نتائج هذا الوضع في حقل التغذية - سوء تغذية ثلثي البشرية - تفاوت مستويات المعيشة - مكافحة الجوع - الثورة الصناعية الجديدة .

٨٣٥ الخلاصة

٨٤٣ التوجيه البيليوغرافي

٨٥٥	مراجع عربية
٨٦٩	موجز الحوليات العالمية
٨٨٩	جدول الاعلام
٩٠٨	فهرست الصور
٩١٠	فهرست الخرائط والتصاميم
٩١٢	فهرست هام

أنتهى المجلد السابع والاخير

HISTOIRE GÉNÉRALE DES CIVILISATIONS

publiée sous la direction de
MAURICE CROUZET
Inspecteur général de l'Instruction publique

TOME VII

L'ÉPOQUE CONTEMPORAINE

*A LA RECHERCHE
D'UNE CIVILISATION NOUVELLE*

(CINQUIÈME ÉDITION REVUE ET AUGMENTÉE)

par

MAURICE CROUZET
Inspecteur général de l'Instruction publique

Texte traduit en arabe

Par

Youssef A. DAGHER & Farid M. DAGHER

EDITIONS OUEIDAT

Beyrouth — Paris

ISBN 978-9933-407-05-6



9 789933 407056